السفر الأول من شرح الكراسة

المنسوبة لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي

للأبذي (رحمهما الله)

// [بسم الله الرحمن الرحيم] (١) صلّى اللّه على محمّدٍ وعلى آله وسلم تسليما - ٣

[قال الشيخ الفقيه الأستاذ] (٢) النّحوىّ أبو الحَسَن عليّ [ابن] المرحوم أبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخُشَنِيّ ثم الأَبَذِيّ رضي الله عنه :

. . . . . : (٣) « الكلامُ هو اللّفظُ المركّبُ المفيدُ بالوَضْعِ » . وقصدُه به حدُّ الكلام . والحدودُ لا تُعرَفُ بجملتِها حتّى [تُعرفَ بتفصيلِها . فاللّفظُ] (٤) ، عبارةٌ عن الصّوتِ المُتقطّعِ من اللّسانِ . وتحرّزَ به مِنَ الصوتِ غيرِ المتقطّعِ من اللسانِ . ومن الإشارةِ [ومما يُخطُّ ومما يُفهَمُ من حالٍ] (٤) الشّيءُ فإنّ هذه ليستْ بألفاظٍ ولا تُسمّى كلاماً إلّا بالمَجازِ من حيثُ نابَتْ عَنِ اللّفظِ الموصوفِ بتلْكَ الصّفةِ [من تسميةِ الشيءِ باسمِ] (٤) الشيءِ إذا جاوَرَهُ أوكانَ منه بِسَبَبٍ .

والمُركّبُ : عبارةٌ عن ضمِّ كلمةٍ إلى كلمةٍ فأكثرَ . وتَحَرّزَ بهِ من اللّفظِ [المُفرَدِ فإنّهُ لا] (٤) يُسمّى كلاماً بل يُسمّى كلمةً .

والمُفيدُ : عبارةٌ عَنِ اللّفظِ الذى يُفيدُ السّامعَ عِلْمَ مالم يكُنْ يَعلَمُ . وتَحرّزَ به مِنْ نحوِقولِهم : " إنْ قامَ زيدٌ " لأنّ هذا وإنْ كان

---

(١) محل البَسْمَلةِ مخروم في الأَصْل ، وأثبتناها بناءعلى ماوجدناه في بدايةالجزء الثاني . وقد شاع بين الأندلسيين عدمُ عطف جملة الدعاء (صلى الله . .) على البسملة وقد ردّ عليهم ابنُ الطراوة مذهبَهم هذا انظر نتائج الفكر ص ٥٦ .

(٢) تكملة اعتمدنا في إثباتها على ماورد في آخرِ السِّفرِ الأوّلِ من هذا الشّرح .

(٣) هذا أوّلُ نصّ الجزولية ، وماقبله ذهبتْ به الرطوبةُ ، وهويقارب ثلاث كلمات .

(٤) تكملة يلتئم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبه .

ألفاظاً مركَّبةً ليسَ بمفيدٍ ؛ لأنَّ الشَّرْطَ لا تَتِمُّ فائدتُهُ إلَّا بجوابِهِ .

وقوله: [بالوضع أي] (١) المُفيدُ [بالوَضْعِ] (٢) ، ومعناه القَصْدُ أي : الذى يُفيدُ السَّامِعَ بقَصْدِ المتكلِّمِ للإفادَةِ، وتحَرَّزَ بهِ مِنْ كلامِ النَّائمِ والمجنونِ والذّ [اهِلِ ونَحْوِ] (١) ذلِكَ ؛ فإنَّ إفادَتَهُ بالعَرَضِ لا بالقَصْدِ

وقال بعضُهم : يحتمل أنْ يريدَ : الكلامَ بالوضعِ (٣) هو اللَّفْظُ المُرَكَّبُ المفيدُ كأنَّهُ يُريدُ : [كان في] (١) أَصْلِ الوضع هذا ثم يُتَجَوَّزُ فيهِ . والصَّوابُ ماقدَّمْتُه وهو المنقولُ عن أَبِي موسى في تفسيرِهِ .

و هذا الذى قالَ في حَدِّ الكلامِ هو [بالنَّظَرِ] (١) إلى اصطلاحِ الجمهور من النحويين .

وأمَّا بالنَّظَرِ إلى اللُّغَةِ فقد يقع على الإشارَةِ (٤) نحوَ قَوْلِ بَعْضِ شُعراءِ الهُذَليين : (٥) :

---

(١) تكملة يستقيم بمثلها النص ومكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .
(٣) في الأصل : بالموضع .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٨٧ .
(٥) ورد البيت في التذييل والتكميل منسوباً لبعض الهذليين وبنفس روايته هنا ، وروايته في اللسان (وما) :
فقلت السلامُ ، فاتقت من أميرها فما كان ... ...
وأورده الفراءُ في معاني القرآن ١ / ٤٠ ، ٢ / ٢١ ، ٣ / ١٢٤ :
فقلنا السلام : فاتقت من أميرها . وقال : أنشدنيه بعضُ بني عُقيل .

١- أرادَتْ كلاماً فاتَّقَتْ من رَقيبِها

فلم يكُ إلَّا وَمْؤُها بالحواجِبِ

أي : لَمْ يكُ الكلامُ إلَّا إشارتَها بالحواجِبِ .

ويَقَعُ على الخَطِّ (١) ، نحو قولهم : المكتوبُ بين دَفَّتي المُصْحَفِ هذا كلامُ اللّهِ تعالى .

- ويقع على مايُفْهَمُ من حالِ الشَّيْءِ (٢) كقولِ الشَّاعِرِ :

٢- يالَيْتَني أُوتِيتُ عِلْمَ الحُكْلِ عِلْمَ سُليمانَ كلامَ النَّمْلِ (٣)

يقول : إنَّ سليمانَ-عليه السلام - كان يَفْهَمُ من دَبيبِ النَّمْلِ مايَفْهَمُ الإنسانُ من صاحِبِهِ ، والحُكْلُ : قوم لا تُفْهَمُ لغتهم . لكنّ هذه الأشياء إنّما سميت كلامًا بالمَجازِ من حيث نابت مَنابَ اللَّفْظِ المركّبِ المُفيدِ بالوَضْعِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الإشارةَ والكتابةَ لا يستعملان إلَّا عند تعذّر اللفْظِ . وأبو موسى إنَّما حَدَّ الكلامَ في الحقيقة ولهذا [زا]دَ (٤) الأُستاذُ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٨٧ .

(٢) شرح الجمل ١/٨٥

(٣) هذان الشطران من أُرجوزةٍ لرؤبةَ بن العجاج في ديوانه (١٢٨-١٣١) أوّلُها :

ياصاح قد جادت بدمع هَمْلِ عَيْنُك من عَهْدِ الصبا وجُمْلِ

وبين الشطرين شطر ثالث في الديوان هو : (عَلِمْتُ منه مُسْتَسِرَّ الدَّخْلِ)

ورواية الشطر الأول في الديوان : لو أنّني أُعطيت .

وفي الخصائص : ١/٢٢ : لو أنني أوتيت .

وفي الحيوان : ٤/٨ : لو كنت عُلِّمْتُ كلامَ .

والرواية التي هنا في شرح الجمل لابن عصفور: ١/٨٥

(٤) " زا" مطموسة في الأصل

أبو علي الشلوبين فيه في " التَّوطئة " (١)، فقال : الكلام حقيقة .

ويقع أيضا على المعنى القائم بالنَّفْسِ . وهو مذهب أَهْلِ السُّنَّةِ الأشعرية (٢) ، ويتسبونه إلى اللُّغَةِ ، قال الأخطل : (٣)

٣- إِنَّ الكلامَ لَفِي الفُؤَادِ وإِنَّما جُعِلَ اللِّسَانُ على الفُؤَادِ دَلِيلا

والنحويون يقولون : هذا البيت مصنوعٌ على الأَخْطَلِ ولم يثبت في ديوان شِعْرِه (٣) . وكذا قال المعتزلةُ بِ لأَنَّ الكلامَ عندهم هو اللفظ الموصوف بتلك الصفة ، وسبب الخلاف بينهم ، أَنَّ كلامَ الله تعالى قديمٌ، والأَصْواتُ مُحْدَثَةٌ ، فكلامُ الباري ليس بصوتٍ ، ورُوِيَ عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) أَنَّه قال : حدَّثني الصادقُ الناطقُ رسولُ رَبِّ العالمين وأمينُه على وحيه جبريل - عليه السلام - ويدُهُ على كتفي ، قال : سمعت إسرافيلَ،

---

(١) التوطئه : ص ١١٢ .

(٢) استدل ابنُ عصفور على أنَّ المعنى القائم في النفس يسمّى كلاما بتسمية العربِ والقرآنِ له قولاً. انظر شرح الجمل له ١ / ٨٦ وانظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٠

(٣) ليس في ديوانِهِ : وهو منسوبٌ له في شرح الجمل : ١ / ٨٥ وفي شرح شذور الذهب (٢٨) وفيه قبله :
لا يعجبنّك من خطيب خطبة حتى يكون مع الكلام أَصِيلا
وذكر محمد محي الدين معلقا على البيتين أنَّه وجدهما في زيادات الديوان المنشور في بيروت ص ٥٠٨ . وانظر معجم شواهد العربية (٢٧١) .
وقد رد ابن تيمية استدلالَ الأشعريةِ بهذا البيت انظر شرح الكوكب المنير : ٢ / ١٥ ، ١٦ .

يقولُ : سمعتُ القَلَمَ يقول : سمعت اللَّوحَ يقول : سمعتُ اللّـهَ تعالى يقول للشيء : كُنْ ، فلا تبلغُ الكافُ النُّونَ أو يكونَ الذى يكون (١) » . فلما سُئِلَ الأشعريةُ عن معنى هذا الحديث ؟ قالوا : اعلم أنَّ كلامَ اللهِ تعالى ليس بحرفٍ يَنْقَطِعُ ، ولا بصوتٍ يَنْدَفِعُ ، وذلك أنَّ اللّهَ عزَّ وجلَّ واحدٌ عُلِمَ ذلك بواضح الأدلةِ القاطعةِ ، والحرفُ المنقطعُ عن حرف غيره لا يصح أن يكون محلُّه واحداً ، إذْ لابُدَّ من التقاء أجسام واصطكاك أجرام ، فإذا كان ذلك ، فالحرفُ والصوتُ المتقطع على مخارج مختلفة لا يكون إلَّا في المؤتلفات ، وكلُّ مؤتلفٍ حادث على ما قرَّروه في باب حدوث العالم ، وأيضا فإنَّ الكلامَ لا يصح إلَّا [مِنْ] (٢) حَيٍّ ، والحياةُ شَرْطٌ ، والكلام مشروطٌ بها لا خلاف بين العقلاءِ في ذلك. ثم الحرف والصوت التى [. . . . .] (٣) اللسان والشفتين انما هى حركاتٌ وسكناتٌ وأصواتٌ ولا تشترط الحياة في الحركاتِ و[السكنات والأصواتِ (٢) كذلك] الصوت لا يشترط في وجوده الحياة؛ لأنه يوجد في جماد [. . . . .] (٤)

// مأمور مكلف بالتبليغ وبالكتابة إذْ لا يتكلم إلَّا حَيٌّ كما سبق. وتحقيق ٤
[. . . . .] (٥) ، فكذلك القَوْلُ في اللَّوحِ إلَّا أنَّ القَلَمَ

---

(١) لم أعثر على تخريج له .
(٢) مكانها كلماتٌ ذهبت بها الرطوبة، وما أثبتناه يلتئم به الكلام .
(٣) كلمات ذهبت بها الرطوبة .
(٤) ذهبت الرطوبة ببقية هذه الصفحة ، وهي تعادل سطرين .
(٥) ذهبت الرطوبةُ بما يعادلُ ثلاث كلمات .

يكتبُ في اللَّوحِ ، ثم يَسْمَعُ مايقول اللَّوحُ من معنى مارسم فيه بوساطة القلم ، فيكون القلمُ مُسَخَّرًا بإذن الله سبحانه ترتسم به حروفٌ في اللوح المحفوظ عن الزِّيادةِ والنُّقْصانِ ، تحتملُ تلك الحروف المرتسمة معانيَ وتلك المعاني هي كلام الله سبحانه [تفهم] من رسم الحروف في اللوحِ فينطقُ اللوحُ بمعنى مارُسِمَ فيه . ويكون سامعاً من اللهِ عزَّ وجل ، ويكون القلمُ سامعاً من اللَّوحِ ، وإسرافيل (عليه السلام) سامعاً من القلم وجبريل (عليه السلام) سامعًا من إسرافيل ثم ينزل جبريل عليه السلام بإذن الله تعالى ، فيبلغُ معنى ماسمع فيفهِّمُ اللهُ تعالى رُسُلَه معنى ذلك ويبلغونه إلى من أمروا بالتبليغ إليه ، وقد عصمهم الله تعالى عن الزيادة والنقص في التبليغ ، فالمعصومون : الملائكة ، والأنبياءُ عليهمُ السلام ، ومن أَخْبَرَ الأنبياءُ بعِصْمَتِهِ فهو معصومٌ ، تستند عصمتُه إلى عِصْمَةِ الأنبياء عن الكَذِبِ في أَخبارِهم عما أَخبروا عنه .

فإذا تحقَّقَ ذلك ، فاعلم أَنَّ كلامَ الله تعالى : خَبَرٌ وأَمْرٌ ونَهْيٌ واستخبارٌ . وهو واحد في نفسه . فكونه خبرًا صفةُ نَفْسِ الكلام ، وكونه استخبارًا كذلك ، وكونه أمراً ونهياً . وشرح ذلك يطول (١) ، وإنَّما [القصدُ] (٢) شرح مايتعلق بالحديثِ المتقدِّمِ الذكر وهو قوله : سمعت الله تعالى يقول للشيء : كُنْ . وكُنْ إنَّما هي صيغةٌ يفهم منها الأَمْرُ [ولتعلم] (٢) أَنَّ صيغةَ الأَمْرِ تنقسم معانيها، وتتعدَّدُ مُقتضياتُها ،فترد هذه الصيغةُ أَعْنى صيغةَ " افعل " وتقتضي طلبَ الامتثال في قوله * وأَقِيمُوا الصَّلاةَ وآتُوا الزَّكاةَ * (٣) ، وتَرِدُ تقتضى التعجيز كقوله تعالى * كُونوا

---

(١) انظر الصاحبى ٢٨٩ - ٣٠٤ ، والاقتضاب ١٩ ، ٢٠ والأمالي الشجرية ١/٢٧٧ - ٢٨١ ، والهمع ١/١٢ .

(٢) كلمة غامضة في المصورة ، ولعل ما أثبتناه صواب.

(٣) الآية ٤٣ ، ١١٠ من البقرة ، ٥٦ من النور ، ٢٠ من المزمل .

حِجارَةً أَوْحديداً ﴾[1] . وتَرِدُ تقتضي التهديدَ مثل قوله تعالى ﴿ اعْمَلُوا ماشِئْتُمْ ﴾[2] . وتَرِدُ تقتضي سرعة التكوين مثل قوله تعالى ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خاسِئِينَ ﴾[3] . وترد تقتضي التعجب مثل قوله تعالى ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وأَبْصِرْ ﴾[4] ، معناه : ماأسمعهم وماأبصرهم .

فهذا الأمر الذى ورد في هذا الحديث هو بمعْنى التكوين مثل قوله تعالى ﴿ كونوا قِرَدَةً خاسئين ﴾[3] فيتعلق هذا الأمر بالشيء زمانَ تكوينهِ لا يتقدَّمه ولا يتأخَّرُ عنه ، ويتعلق الأَمْرُ الذى هو طلب الامتثال عند كمال شروط التكليف وشروط المطلوب من المكلّف . فاللوح يسمعُ أَمْرَ اللّهِ تعالى الذى ليس بكاف ولا نون ، ويعبر عنه اللّوْحُ بـ " كُنْ " الذى هو صيغة الأمر على العموم . وقوله : فلاتَبْلُغُ الكافُ النُّونَ حتى يكونَ الذى يكونُ " ، إِنَّما هو عبارة عن كون الشيء الذى تعلق الأمر بتكوينه ؛ لأَنَّ الكافَ لا تبلغ النون ولا تجتمع معها أَبداً ممن ينطق بهما من المَخْلُوقِين ، ويتعالى اللّهُ عن النطق بهما علوًا كبيراً ؛ لأَنَّ النون لا تكون إلاّ بعد عدم الكاف ، وكذلك الحروف المنطوقةُ يرد البَعْضُ منها بَعْدَ عدمِ البَعْضِ، فهى كلُّها حوادثُ، ومن اتصف بحادِثٍ لم يخلُ عن مثله قبل ذلك فلم[يسبقه][5] فيكون حادثاً مثله ، وكلام الله تعالى باقٍ وليس له أَوَّلٌ ولا آخر فاعلم ذلك،وباللّه التوفيق .

---

(١) الآية ٥٠ من الاسراء .
(٢) الآية ٤٠ من فصلت
(٣) الآية ٦٥ من البقرة ، و ١٦٦ من الأعراف
(٤) الآية ٣٨ من مريم .
(٥) لم أتبين هذه الكلمة في المصورة .

قُلْتُ : هذا كلامُ أَهْلِ الأُصولِ . وأَمَّا النحويّـــونَ فلا يتعرضون لهذا ؛ لأَنَّهم إنَّما يتكلمون في الألفاظ وهي صناعتُهم . وقد يكونُ التركيبُ في التقدير كقولك : زيداً، لِمَنْ رأيتَه قد أَشَـــالَ سَوْطاً ؛ تريد : اضربْ زيداً .

ومِنَ النَّاسِ(١) مَنْ(٢- زَعَمَ : أَنَّ اللفظةَ المفـــردةَ وجوداً وتقديراً قد تكونُ كلاماً ، إذا قامتْ مقامَ الكلامِ ، وجَعَلَ مـــن ذلك " نَعَمْ " و" لَا " ، فإنَّهما كلامانِ ، وليسا بمركبين(٢) .

والصحيحُ أنَّهما مُركَّبان في التقدير ، والأَصْلُ : نَعَـــمْ ، كان ذلك ، ولا، لم يكنْ ذلك ، واختُصِرَ الكلامُ فحُذِفَ . والدليـــل على ذلك : أنَّهم قد يصرِّحونَ بذلك ، فيقولون : نَعَمْ، كـــان ذلك ، ولا، لم يكن ذلك ، قال ذُو الرُّمَّةِ : (٣)

٤- أَذُوْ زَوْجَةٍ بالمِصْرِ أَمْ ذو خُصومَةٍ أراكَ لها بالبَصْرَةِ العامَ ثاوِيا ؟
فقلتُ لها : لا، إنَّ أَهْلِيَ جِيـــرَةٌ لأَكْثَبَةِ الدَّهْنا (٤) جميعاً وماليا(٥)

---

(١) نسب هذا الزعمُ لابن طلحةَ انظر همع الهوامع ١ / ١١
(٢-٢) مثل هذا النص في التذييل والتكميل ل ٩ أ .
(٣) ذو الرُّمة هو (غيلان بن عُقْبة بن بُهَيش، ويكنى أبا الحـــارث ت ١١٧هـ أخباره في الشعر والشعراء (ص٣٣٣) ، ووفيـــات الأعيان ٤ / ١١- ١٧
(٤) في المصورة : الدهما
(٥) البيتان في ديوان ذى الرُّمه (المكتب الاسلامي) ٧٣٠ ، ورواية الديوان للبيت الثاني: أهلي لجيرة .
وهما ٢٩ ، ٣٠ من قصيدة مطلعها :
ألا حيِّ بالزَّرْقِ الرسومَ الخواليا وإنْ لم تكن إلا رميما بواليـــا
وانظر في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٣٧ ، ٢ / ٤٨٨
التذييل والتكميل ل ٩ أ ، والمغنى ٦١٣ وشرح شواهده : ٥١
وسيأتيان مع بيت قبلهما نصه :
تقول عجوز مد رجي مُتَروِّحـــا على بابِها من عند أهلي وغاديـــا

فقوله بعد " لا " : إِنَّ أَهْلِيَ جِيرَةٌ إِلى آخره . . . بمنزلة أَنْ يقولَ لا " ، لست ذا زوجة بالمِصْرِ .

وإِنَّما لم يَقَعِ الكلامُ في اصطلاح النحويين إلا على ما ذُكِرَ؛ لأَنَّهم إِنَّما يتكلَّمون في أَحكام الألْفاظِ ، ولا يتكلَّمون منها إِلَّا في المُفِيدِ ؛ لأَنَّ غيرَ المفيدِ لا ينبغي أَنْ يُتَشَاغَلَ بهِ .

ولا يتكلَّمون مِنَ المُفِيدِ إِلَّا فيما إِفادَتُه بالوَضْعِ، لأَنَّ كلامَ السَّاهِي والنائِمِ لا يُشْتَرَطُ فيه السَّلَامَةُ من اللَّحْنِ .

وزَعَمَ ابنُ طَلْحَةَ (١) : أَنَّ (٢) هذا الحَدَّ الذى حَدَّ به أَبوموسى بالنظر إِلى الاصطلاح فاسِدٌ ، لأَنَّه غيرُ مانعٍ إِذْ يدخلُ تحتَه ما ليسَ بكلامٍ . نحو : بَعْلَبَكَّ ، فإِنَّه لفظٌ مركبٌ يُفيد مُسَمَّاهُ وإِفادتُه له بالقَصْدِ فلابُدَّ أَنْ يُزَادَ عِنْدَهُ فِي الحَدِّ : الذى يدلُّ جُزْءٌ من أَجْزائه على جُزْءٍ من أجزاء معناه . فإِنَّ ذلك خاصٌّ بالكلامِ ، أَلَا ترى أَنَّ قولَك : قام زيدٌ ، معناه : الإِخبارُ بقِيامٍ ماضٍ لشَخْصٍ مُعَيَّنٍ [اسمه] (٣) زيدٌ . وقام الذى هو جزءٌ من ذلك يدلُّ على جُزْءٍ من المعنى وهو القيامُ الماضي . والجُزْءُ الآخَرُ الذي // هو زيدٌ يدلّ على ذلك الشَّخْصِ المُعَيَّنِ . ٥
وليس كذلك " بعلبك " ؛ فإِنَّ " بَعْلًا " على انفرادِه، و" بَكًّا " على انفرادِه

---

(١) هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأُموى الأشبيلي أبو بكر " تأدّب بالاستاذ أبي اسحق بن ملكون ، وزعيم وقته باقراء الكتاب جابر بن محمد بن ناصر الحضرمي . . . وكان يميل في النحو إلى مذهب ابن الطراوة ويثني عليه ، ولد سنة ٥٤٥هـ وتوفي سنة ٦١٨ هـ عن بغية الوعاة : ١/ ١٢١

(٢) اعتراض ابن طلحة ذكره الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ل ٣ ب ، وشرحه الصغير لها ص ٧ ، وأبوحيان في التذييل والتكميل ل ١٢م

(٣) في الأصل : " إِنّه " والتصويب من التذييل والتكميل : ١٢أ

لا يدلّ واحدٌ منهما على جُزْءٍ مِنْ معنى" بعلبك " .

وهذه الزيادةُ ليست من كمالِ الحَدِّ إذْ لو لم يزدْها لم تكن " بعْلبك " وأمثاله داخلةً تحت حَدِّ أبي موسى ؛ لأنّها ليستْ بمُفيدةٍ فإنّ الإفادَةَ لا يُعْنَى بها دلالةُ اللّفْظِ على معناه ، إذْ لو كان كذلك لكان قولنا : الاثنان أكثرُ من الواحد مُفيداً ، لان هذه الألفاظ تحتها معان [تدل عليها] (١) ، وإنّما نعني بالمُفيدِ الذى يُفيدُ السّامِعَ عِلْمَ ما لم يكُنْ يعلم قبْلُ ، وذلك لا يُتَصَوَّرُ في" بعلبك " وأمثاله ؛ لأنَّ المخاطبَ إنْ كان عالماً بما يقع عليه " بعلبك " بَقِيَ على علمِهِ لم يَسْتَجِدْ أمْراً زائداً ، وإنْ كان يجهلُ ما يَقَعُ عليه " بعلبك" بَقِيَ جاهِلاً ولم يعلم ما تُريدُ . (٢)

ومِنَ النّاسِ من زَعَمَ : أنّ الكلامَ يقعُ على اللّفظِ المُفْرَدِ والمُرَكَّبِ أفادَ أوْ لم يُفِدْ . وهو مذهبُ السّيرافي (٣)، واستدل بأنّ الكلامَ مَصْدَرٌ ، تقولُ : كلّمْتُه كلاماً ، فهو اسمُ جِنْسٍ كسائرِ المصادرِ ، ومدلولُه ألفاظٌ ، فيقع على ما قَلَّ وما كَثُرَ مِنَ الألْفاظِ (٤) ، والقليلُ : اللّفْظُ الواحدُ ، والكَثيرُ : ما زادَ على الواحدِ . قال : فقولُك : زَيْدٌ ، يُسَمّى كلاماً ، وقام زيدٌ اليومَ كذلك .

---

(١) عن التذييل والتكميل : ١٢ب

(٢) نُسِبَ هذا الرد لابن عصفور، انظر التذييل والتكميل :ل ١٢

(٣) هو: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبان السّيرافي ، النحوي ، صنف كتباً أهمها ، شرح كتاب سيبويه، توفي سنة ٣٦٨هـ . انظر نزهة الألباء ٣٠٧ ، ٣٠٨، ووفيات الأعيان ٢/٧٨، ٧٩ ، ومعجم الأدباء ٨/١٤٥-٢٣٢، وغيرها .

(٤) الذى قاله السيرافي في شرح الكتاب ١/ل ٥ ب" .. وأمّا الكلم فقد يسألُ السائلُ فيقول : لِمَ لمْ تَقُلِ الكلام أو الكلمات؟ الجواب : أنّ الكلامَ يقعُ على القليلِ والكثيرِ والواحدِ والاثنينِ والجميعِ. . ." إلخ . .

ورد عليه العَبْدِيُّ في (١) شرح الإيضاح " بأَنْ قال : الكلامُ: مصدر كلَّم ، وفَعَّلَ من أَبنية المبالغةِ والتكْثيرِ ، والمبالغةُ لا تكون باللَّفْظَةِ الواحدةِ بل بأَكْثَرَ منها . (٢)

وهذا رَدٌّ ضَعِيفٌ ، فإِنَّه يُقالُ لَهُ : فَعَّلَ الذى يُرادُ بِهِ المبالَغَةُ والتكثيرُ إِنَّما هو الذى يستعملُ مُخَفَّفاً تارةً ومشدداً أُخْرى نحو : جَرَحَ وجَرَّحَ ، وقَتَلَ وقَتَّلَ ، وضَرَبَ وضَرَّبَ ، وأَمّا الذى لا يُسْتَعْمَلُ إِلاَّ مُشَدَّداً فلا نَصَّ فيه على المُبالغة كقولهم : سَبَّحَ اللهَ زيدٌ إِذا قال : سُبْحانَ اللهِ - وإِنْ لم يَقُلْها إِلاَّ مَرَّةً واحِدَةً - وجَرَّدَ زيدٌ ثوبَهُ - وإِنْ لمْ يُبالغْ في تَجْريدِهِ .

والصَّوابُ أَنْ يُقالَ للسِّيرافي : ليس الكلامُ مَصْدَرُ كَلَّمَ ، إِنَّما مصدرُه التكليمُ نحو : ﴿ وكَلَّمَ اللهُ مُوسى تَكْليما ﴾ (٣) وإِنَّما الكلامُ في أَصْلِ وَضْعِهِ : اسمُ جِنْسٍ للمركَّباتِ فيقَعُ على ما قَلَّ من المركَّباتِ المفيدةِ وما كَثُرَ . فالقليلُ : ما تَرَكَّبَ مِنْ لفظين ، والكثيرُ : ما تركَّبَ مِنْ أَكثر من ذلك . فإِذا كان اسمَ جِنْسٍ للمركَّباتِ فلا يلزم وقوعُهُ على المُفْرَدِ . وهذا هو مذهبُ ابنِ جِنّى في "الخصائصِ" ، ومَذْهَبُ

---

(١) هو أَبو طالب أَحمد بن بكر بن بَقِيَّةَ العَبْدِيّ النحوى ، كان فاضلاً ماهراً ، وشرح كتاب الإيضاح في النحو لأبى علي ، قرأ النحوَ على أَبي سعيد السيرافى وابي الحسن الرّمّاني وأَبي علي الفارسى ، وتوفي سنة ٤٠٦ هـ أنظر نزهة الالباء : ٣٣٦ ووفيات الأَعيان ١ / ١٠١ ، وبغية الوعاة : ١ / ٢٩٨ .

(٢) انظر همع الهوامع ١ / ١١

(٣) آية ٤ من سورة النساء .

(٤) الخصائص : ١ / ٢٦ ، ٢٧

أَبي عليٍّ (١) وأكثرِ النحويين ونَسَبُوهُ(٢) لسيبويه لقولهِ : " وإنَّما يُحْكَى بِقالَ ماكان كلاماً لا قولاً " (٣) أي : ماكان جُملةً لا مُفرداً ، فإذا قالوا كلّمتُ زيداً كلاماً ، فهذا مِنْ وَضْعِ الاسمِ موضِعَ المَصْدَرِ(٤) ، كقولهم : أَعْطَيْتُ زيداً عطاءً : أي إعطاءً " ، وهذا راجعٌ للسَّماعِ فيُرادُ بهِ إذا وُضِعَ موضِعَ التكليمِ مايُرادُ بالتَّكْليمِ وهو تأكيدُ الفِعْلِ على ماسيأتي بيانُه إنْ شاءَ اللّه .

وقوله : " كُلُّ جِنْسٍ .. إلى آخرِه " (٥)

هذا الفَصْلُ يَتَضَمَّنُ معرفةَ الجِنْسِ والنَّوعِ والشَّخْصِ ، فنقولُ في حَدِّ كُلٍّ واحدٍ منها :- الجِنْسُ : لَفْظٌ مقولٌ على أشياءَ كثيرةٍ مختلفةٍ بالصُّوَرِ والحقائقِ نحو : حيوانٍ فإنَّه يقع على الإنْسانِ وعلى البَهيمَةِ .

والنَّوْعُ : لَفْظٌ مقولٌ على أشياءَ كثيرةٍ متفقةٍ بالصُّوَرِ والحقائقِ ، نحوَ : إنسان ، والشَّخْصُ ، أقل مايَصْدُقُ عليه اسمُ الجنسِ أو النَّوْعِ ، نحو : زيدٍ ، فإنَّه يَصْدُقُ عليه حيوانٌ وإنْسانٌ .

والجُزْءُ : بَعْضُ الشَّخْصِ ولا يَصْدُقُ عليه اسمُ الجِنْسِ ولا النَّوْعِ ، نحو : لَحْمٍ مثلاً .

---

(١) الإيضاح للفارسي (٩) ، وأبو عليٍّ الفارسي هو الحسن بن أحمد ابن عبد الغفار النحوي ولد سنة ٢٨٨هـ وتوفي سنة ٣٧٧هـ ، أخذ عن السراج والزجّاج ، وأخذ عنه جماعة من الحذّاق كابن جني والرَّبَعي والعَبْدي وغيرهم ، صنف كتباً كثيرةً منها التذكرة ، والحجّة والأغفال ، والعوامل المائة ، والمسائل البغداديات وغير ذلك كثير انظر وفيات الأعيان ٢ / ٨٠-٨٢ - ونزهة الألباء : ٣١٥ وفيها ثبتٌ بمصادر ترجمته .

(٢) الخصائص ١ / ٣٢ .

(٣) نَصُّ سيبويه في الكتاب ١ / ١٢٢ " .. وإنَّما تحكي بعد القول ماكان كلاماً لا قولاً " .

(٤) شرح المفصل : ١ / ٢١

(٥) بعده في الجزولية " قُسِّمَ إلى أنواعه ، أو نَوْعٌ قُسِّمَ إلى أشخاصه فاسْمٌ " .

وقد يُسمَّى بعضُ الأجناسِ نوعاً بالإضافةِ إلى ما فوقه مما هو أعمُّ منه ، وجنساً بالنظرِ إلى ما تحته . نحو: حيوانٍ بالنظرِ إلى الجسمِ ، فإنه يقالُ فيه : إنه نوعٌ من أنواعِه . إلا أنا باموسى لم يُطلِقِ النوعَ إلا على النوعِ الحقيقيِّ الذى ليس تحتَه إلا الشخصُ ، ولذلك لم يكن عندَه ما يقسِّمُ إليه النوعَ إلا الشخصُ .

والأجناسُ تتفاضلُ بالنسبةِ إلى العمومِ ، فبعضُها أعمُّ من بعضٍ .

فالعامُّ منها يُسمَّى العالي ، وهو جنسُ الأجناسِ ، نحو : معلومٍ فإنه يقعُ على الموجودِ وهو شيءٌ وعلى المعدومِ ، فهو ينقسم إلى شيءٍ وغيرِ شيءٍ .

و شيءٌ ينقسمُ إلى جوهرٍ وعرضٍ . والجوهرُ إلى : مؤتلفٍ وهو الجسمُ ، وغيرِ مؤتلفٍ وهو : الجوهرُ الفردُ ، والمؤتلفُ : وهو الجسمُ الجوهرُ ينقسمُ إلى : متعدٍّ ، وغيرِ متعدٍّ ، والمتعدي ينقسمُ إلى : حيوانٍ ، وغيرِ حيوانٍ . والحيوانُ ينقسمُ إلى : عاقلٍ وغيرِ عاقلٍ . والعاقلُ إلى : رجلٍ وامرأةٍ . فمعلومٌ كما تقدَّمَ هو : الجنسُ العالي ، ويُسمَّى جنسَ الأجناسِ .

و رجلٌ نوعٌ أخيرٌ، ويُسمَّى نوعَ الأنواعِ .

وما بينَ معلومٍ ورجلٍ أجناسٌ متوسطةٌ تُسمى أجناسا بالإضافة إلى ما تحتها وأنواعا بالإضافة إلى ما فوقها .

فمثالُ قسمةِ الجنسِ إلى أنواعه أنْ تقولَ : الحيوانُ ينقسمُ إلى : الماشي ، والطائرِ ، والسابحِ . فالحيوانُ يصدقُ اسمُه على جميعِ هذه الأنواعِ ، وإنْ شئتَ قلتَ : الحيوانُ ينقسم إلى : إنسانٍ ، وبهيمةٍ ، ولو زدتَ في القسمةِ النباتَ لكانتِ القسمةُ فاسدةً ، إذ النباتُ لا يصدقُ عليه اسمُ حيوانٍ .

ومثالُ قسمةِ الجنسِ إلى أشخاصِ أنواعِه : الحيوانُ ينقسمُ إلى :

أَشْخاصِ السَّابحِ ، وأَشخاصِ الماشِي ، وأَشخاصِ الطَّائِرِ ، وإِنْ شِئْتَ : الحيوانُ يَنْقَسِمُ إِلى : أَشخاصِ الإِنْسانِ ، وأَشخاصِ البَهيمَةِ . والحَيَوانُ يصدُقُ على جميع أَشخاصِ هذه الأَنْواعِ ، ولو زِدْتَ مع هذه الأَشْخاصِ أَشْخاصَ النَّباتِ لفَسَدَتِ // القِسْمَةُ ، لأَنَّ أَشخاصَ النَّباتِ لا يَصْدُقُ على شيءٍ منها اسمُ الحَيَوانِ . ٦

ومثالُ قِسْمَةِ النَّوْعِ إِلى أَشخاصِهِ : الإِنسانُ يَنْقَسِمُ إِلى أَشْخاصِهِ كرَجُلٍ ، وامرأَة ، ولو زِدْتَ في ذلك أَشخاصَ النَّباتِ لفَسَدَتِ القِسْمَةُ ، إِذْ لا يصدقُ على شَيْءٍ منها اسمُ إِنسانٍ .

ويَحْتَمِلُ أَنْ يريد أَبُو موسى بهذا القانون : دَفْعَ الاعتراضِ عَنْ أَبِي القاسِمِ (١) مِنْ حيثُ قَسَّمَ الكلامَ إِلى الاسمِ والفِعْلِ والحَرْفِ (٢) . ولا يَصْدُقُ اسمُ المَقْسُومِ وهو الكلامُ على شيءٍ من ذلك ، لا يُقالُ في الاسمِ وَحْدَهُ كلامٌ ولا في الفِعْلِ ولا في الحَرْفِ . فيقول لا يلزم " أَبا القاسم " هذا ؛ لأَنَّه إِنَّما قَسَّمَ الكلامَ إِلى أَجزائِهِ التي هِيَ موادُّهُ (٣) وهذه القِسْمَةُ لا يُشْتَرطُ فيها صدقُ اسمِ المقسومِ على الأَقْسامِ ، كقولنا : الحائطُ ينقَسِمُ إِلى أَحْجارٍ (٤) وآجُرٍّ ولَبِنٍ ، وكلُّ واحد منها لا يقال [لـه] (٥) حائط .

ولو قَسَّمَ الكلامَ إِلى أَنواعِهِ أَوْ إِلى أَشْخاصِ أَنْواعِهِ للزِمَهُ ذلك . ولكانَ يقولُ : أَقسامُ الكلامِ : خَبَرٌ ، وطَلَبٌ فالخبرُ يقال له : كلامٌ نحو : قام زيدٌ ، والطَّلَبُ كذلك نحو : قُمْ ، ولا تَضْرِبْ ، و : هَلْ قام أَحَدٌ " ونحو ذلك .

---

(١) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت ٣٣٧هـ ، صاحب الجمل .

(٢) الجمل : ١٧

(٣) انظر الشرح الصغير للشلوبين (٨) ، والتوطئه ١١٢ ، ١١٣ ، والشرح الكبير ل ٥ ب ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٨٧ .

(٤) في المصورة : أحيار

(٥) تكملة يلتئم بها النص

ويمكن أَنْ يُريدَ أَنَّ أَبا القاسمِ أَطْلَقَ الأقسامَ على الأجـــزاءِ وكانَ يَنْبغي أَلّا يَفْعَلَ ذلك ، لأَنَّهُ لا ينبغي أَنْ يُسَمَّيَ أَقساماً إِلّا مايصدقُ عليه اسم المَقْسومِ ، إِذْ من حقيقةِ القِسْمةِ أَنْ تُوجَدَ حقيقةُ المُقْسَمِ في الأَقْسامِ التي اقتسمتها ، فيقال : في الماشي والطائرِ والسابحِ إِنّها اقتسمتِ الحَيَوانَ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ من هذه الأَقسامِ قد أَخَذَ من حَقيقةِ الحيوانِ . وأَمّا الأَجْزاءُ فلا يَنْبَغي أَنْ يُقالَ إِنَّها اقتسمت المُجَزَّأَ ، إِذْ لا يُوجَدُ فيها من حقيقةِ المُجَزَّأِ شيءٌ ، أَلا ترى أَنَّ اللحْمَ ، والعَظْمَ ، والعَصَبَ ، وسائرَ أَجزاءِ الحيوانِ ، لا يُوجَدُ فيها مِنْ حقيقةِ الحيوانِ شَيْءٌ ، فكيفَ يقالُ إِنَّها اقتسَمَتْهُ ، وكُلُّ واحدٍ منها لم يأْخُذْ مِنْ حقيقة الحيوانِ شَيْئاً ؟

وهذا الوَجْهُ هو الذي أرادَ أَبُو موسى ، فإِنَّه قد أَبانَ ذلك في التنبيه الذي له على كتاب الجمل قال فيه : فإِذاً قولُ أَبي القاسم لا يصحُّ إِلّا على أَنْ يكون أَطْلَقَ الأَقْسامَ على الأَجْزاءِ مجازاً . (١)

وقوله : " الاسم كل كلمة . . إِلى آخرِه "

قَصْدُه أَنْ يَحُدَّ (٢) الاسمَ : فقوله " كل كلمة " يشْمَلُ الاسم والفعل والحرف .

وقوله : " دلت على معنى في نفسها " تحرّزٌ من الحَرْفِ ، فإِنَّه لا يَدُلُّ إِلّا على معنى في غيرِه (٣) ، ولا يُعْتَرَضُ على ذلك بالأَسماءِ الموصولةِ ، فإِنَّها وإِنِ افتقرت إِلى صلاتها كافتقار الحَرْفِ إِلى مايدخلُ عليه ، فإِنَّها ليستْ بدالَّةٍ على معنىً في الصِّلَةِ كما يدلُّ الحَرْفُ على

---

(١) انظر هامش ٣ ص ١٤

(٢) انظر ماحدَّ به السيرافيُّ الاسمَ في شرح المفصل ١ / ٢٢ ، وانظر إِصلاح الخلل ٨-١١

(٣) شرح المفصل : ١ / ٢٢

معنىً فيما يدخلُ عليه ، أَلَا ترى أَنَّكَ إذا قلتَ : « قبضتُ مِنَ الدراهم » أحدثتْ مِنْ في الدراهم ، تبعيضًا لم يكن فيها قبلَ دخولِها وإذا قلت : « زيدٌ أبوه قائمٌ » بمعنى قولك : أبوه قائم [فُهِمَ] (١) من هذا الكلامِ الإخبارُ عن أبي زيدٍ بالقيام، فإذا أدخلتَ الموصولَ فقلت: «زيدٌ الذى أبوه قائم» ، كان المفهومُ مِنْ قولك : « أبوه قائمٌ » أيضا الإخبارَ عن أبي زيدٍ بالقيامِ كما كان قبلَ دُخولِ الموصولِ . فإذاً الموصولُ إنّما يدلُّ على معنىً في نفسِه بِشَرْطِ أَنْ يقترِنَ معغيرِه وهُو الصلةُ ، ولا يدلُّ على معنىً في الصِّلَةِ . (٢)

وقولُه : « ولا تتعرض لزمانِ وجودِ ذلك المعنى » تحرّزٌ مِنَ الفِعْلِ .

وهذا الحَدُّ منقودٌ مِنْ جهاتٍ :

منها : أَنَّهُ أَدْخلَ فيه لَفْظَ كُلٍّ(٣) ، وليست كُلٌّ مِنَ الألفاظ التى تدخلُ في الحُدودِ ، بل يُخْتَبَرُ الحَدُّ بها إذا طُرِدَ وعُكِسَ . فإذا قيل في حَدِّ الإنسانِ : إنَّه جسمٌ مُتَغَذٍّ (٤) حسّاسٌ ناطقٌ وأردتَ أَنْ تعلمَ صِحَّة هذا الحدِّ أتيتَ بكُلٍّ وطَرَدْتَ وعكَسْتَ فتجده صادقا في الحالتين ، فتقول : كُلُّ إنسانٍ فَهُوَ جِسْمٌ مُتَغَذٍّ حَسَّاسٌ ناطق ، وكُلُّ جِسْمٍ متغذٍّ حسّاسٍ ناطقٍ فهو إنسانٌ . فإذا كانت كُلٌّ من الحَدِّ لزمك عند اختبارِه أَنْ تقولَ : كُلُّ كُلٍّ كذا فهو كذا ، وذلك فاسدُ المعنى .

---

(١) تكملة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) انظر مثل هذا الكلام في الشرح الصغير للجزولية: ١٠ ، وشرح الجمل ١ / ٩٣ .

(٣) في التذييل والتكميل ل ١٤ أ" وسمعت الأستاذ الحافظ أبا الحسن علي بن محمد بن محمد الخشنيّ الأبذى يقول ما معناه : إدخال كل في الحد ودلا ينبغى ؛ لأنّ كلاً إنّما يدخلُ لاختبارِ الحَدِّ هل يطّرد وينعكس إلخ . . وردّ أبو حيان كلام الأبّذي فقال : ونقول لا يصح إدخال كل في الحَدِّ بوَجْهٍ وذلك أنّ كلاً هى موضوعه للعموم فتدل على أفرادِ والمحدودُ إنّما هو شيءٌ واحد متعقّل في الذهن لا يصح تكثره ولا تعدده فناقَضَ هذا المعنى معنى كل .

(٤) انظر العبارة للفارابى : ٢١

ومنها : أنّه يَخْرُجُ عنه من الأَسماءِ مايتعرَّضُ لزمانِ وجودِ ذلكَ المَعْنَى : كالصَّبُوح ، والغَبُوق ، فإنَّهما يدلّان على شُرْبٍ في الصَّباحِ والعَشِيِّ ، فيدلّانِ على معنى وهوالشُّرْبُ ، وزمانٍ وهو الصَّباحُ والعَشِيُّ .

والثَّالِثُ : أنَّه يخرجُ عنه ماليسَ بكلمةٍ كتأبَّطَ شرًّا وأمثالِه .

والرَّابِعُ : أنَّه يدخلُ عليه من الأفعال مالا يتعرَّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المعنى كالفِعْلِ المُحْتَمِلِ(١) للحالِ والاستقبال نحو: يَفْعَلُ ، فإنَّه وإنْ تعرَّضَ لتبيين أنَّ الزمانَ ليس بالماضي ، فلم يتعرَّضْ لزمانِ وجودِ المعنى مُعَيَّنًا أَهُوَ حاضرٌ أَمْ مستقبلٌ ؟

والخامسُ: أنَّه يدخلُ عليه مِنَ الأَفعالِ مالا يَتَعَرَّضُ لزمان نحو : قولهم : خَلَقَ اللّهُ الزمانَ ، فإنَّ خَلَقَ لا يُتَصَوَّرُ أنْ يَدُلَّ هُنا على زمانٍ ماضٍ وَقَعَ فيهِ الخَلْقُ .

وأيضًا فإنَّه يَخْرُجُ عَنْهُ أَسماءُ الأَفعالِ نحوُ نَزالِ ، فإنَّها تَدُلُّ على حَدَثٍ وزمانٍ مُسْتَقْبَلٍ وهي أَسماءٌ .

والصَّوابُ في حَدِّ الاسمِ أنْ تقولَ : الاسمُ لَفْظٌ يدُلُّ على معنًى يُفْهَمُ بهِ مِنْهُ ولا يتعرَّضُ بِبِنْيَتِهِ أنَّ ذلك المعنى مضَى أَوْلَمْ يَمْضِ، ولا يدلُّ جزءٌ من أَجزائِه على جُزْءٍ من أَجزاءِ معناه . (٢)

فقولُنا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الاسمَ والفِعْلَ والحَرْفَ(٣) [والجملةَ](٤) وقولُنا : يدلُّ على معنى يُفْهَمُ بهِ مِنْهُ، فاصِلَةٌ أخرجتِ الحَرْفَ (٣) ، وقولُنا :

---

(١) في المصورة : المحتل

(٢) حَدُّ الاسم هذا ورد في شرح الجمل ١ / ٩٤ باختلافٍ يسير

(٣) شرح الجمل ١ / ٩٤ ، ٩٥

(٤) كلمة يتم بها الكلام وستأتي في إخراج المتنازعات

ولا يتعرّضُ ببنيته أَنَّ ذلك المعنى مضَى أَوْلم يَمْضِ(١) // ، فاصِلَةٌ أخرجتِ الفِعْلَ. فأَمَّا : ٧
أمس " وإِنْ تَعَرَّضَ للمُضِيِّ " وغد " للاستقبال ، فلم يتعرض واحدٌ منهما بِبِنْيَتِهِ ، بَلْ بِوَضْعِهِ ، (١)

وقولنا : ولا يدلُّ جزءٌ مِنْ أَجزائِهِ على جُزْءٍ من أَجْزاءِ معناه . تَحَرُّزٌ مِنَ الجُمْلةِ(١) نحو : زيدٌ أخوك ، فإِنها لفظٌ يَدُلُّ على معنىً في نفسِه من غير تَعَرُّضٍ بِبِنْيَتِهِ لِتَبْيِين أَنَّ ذلك المعنى مضَى أَوْ لم يَمْضِ . إِلَّا أَنَّ الجزءَ مِنْ أَجزائها يَدُلُّ على جُزْءٍ من أَجزاءِ معناها بخلافِ الاسمِ ، وقد بُيِّنَ ذلك .

وقوله: " والفعل : كُلُّ كلمةٍ دَلَّتْ على معنىً في نفسِها ، وتتعرّضُ لزمانِ وُجُودِ ذلك المعنى " .

قصده بذلك أَنْ يحدَّ الفِعْلَ ، فقوله : كُلُّ كلمة يَشْمَلُ الاسمَ والفعلَ والحرف . وقولُه : دَلَّتْ على معنىً في نفسِها ، تَحَرُّزٌ من الحرف . وقوله : " وتتعرَّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المعنى ، تَحَرُّزٌ من الاسم. وهذا الحَدُّ أيضا فاسِدٌ من جهات :

أَحدُها : أَنَّه استعملَ كُلًّا في الحَدِّ .

والثانيةُ : أَنَّه يخرجُ عنه من الأفعالِ ماليسَ بكلمةٍ واحدةٍ نحو هلمَّ " في لُغَةِ (٢) من يُلْحِقُ الضمائرَ فيقول : هلمَّا وهلمُّوا وهَلْمُمْنَ يانسوة .

والثالثةُ : أَنَّه يخرجُ عَنْهُ مِنَ الأفعال مايدلّ على الزمانِ خاصَّةً(٣) نَحْوُ : كان الناقصة وأخواتِها .

---

(١) شرح الجمل : ١/٩٤ ، ٩٥

(٢) هي لغةُ بني تميم ، أَمّا أَهل الحجاز فيقولون : هَلُمَّ للواحد وللاثنين والجماعة على لفظ واحد انظر الكتاب : ٣/٣٣٢، ٣٣٣، والمقتضب ٣/٢٥ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) ولا يدلّ على حدثٍ انظر إِصلاح الخلل ٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٩٥ .

والرابِعَةُ : أَنَّه يخرجُ عَنْهُ من الأَفعالِ مايَدُلُّ على حَدَثٍ دُونَ زمانٍ نحو : "خَلَقَ" من قولك : خَلَقَ اللّهُ الزّمانَ " .

والخامِسَةُ : أَنَّه يَخْرُجُ عنه الفعلُ المحتملُ للحالِ والاستقبالِ نحو : يَفْعَلُ ؛ فإِنَّه لم يتعرض لزمانِ وجودِ ذلك المعنى .

والسادِسَةُ : أَنَّه يدخلُ عليه مِنَ الأَسماءِ نحو : الصَّبُوحِ ، والغَبُوقِ ؛ لأَنَّهما كلمة تدل على معنًى في نفسِها ، وتَتَعَرَّضُ لزمانِ وجودِ ذلك المعنى ؛ لأَنَّه يدل على معنى وهو الشُّرْبُ ، وزمانِ ذلك المعنى وهو الصَّباح والعَشِيُّ ، وكذلك أَسماء الأَفعالِ نحو : نَزَالِ فإِنَّه يدلّ على النُّزُولِ والاستقبال .

والحَدُّ الصحيح أَنْ تقول : الفِعْلُ : لَفْظٌ يدلُّ على معنًى يُفْهَمُ بهِ منه ، ويتعرض ببِنْيَتِهِ ليبين أَنَّ ذلك المعنى ماضٍ أو غيرُ ماضٍ. (١)

فقولُنا : لَفْظٌ يَشْمَلُ الاسمَ والفِعْلَ والحَرْفَ والجُمْلَةَ ، وقولنا: يُفْهَمُ به منهُ ، تَحَرُّزٌ مِنَ الحَرْفِ . وقولُنا : ويَتَعَرَّضُ بِبِنْيَتِهِ لِيُبَيِّنَ أَنَّ ذلك المعنى ماضٍ أو غيرُ ماضٍ ، تحرّزٌ من الاسمِ والجملةِ ، فإِنَّ الجُمْلَةَ بأَسْرِها لا تتعرَّضُ لتبيين أَنَّ معناها ماضٍ أو ليس بماضٍ ، بل الذى يَتَعَرَّضُ منها لذلك إِنَّما هو الفِعْلُ خاصّةً ، ولا يَعْتَرِضُ على هذا الحَدِّ : بأمسِ ، وغَدٍ ، فإِنَّهما لا يدلّان على الزّمانِ بالبِنْيَةِ بل بذاتِهما . وكذلِكَ :

---

(١) هذا الحدُّ قريبٌ : مما حَدَّ به أبو نصرٍ الفارابي الفِعْلَ (ويسميه الكلمة) في العبارة ص ٧ ، وانظر ذلك أيضا في إصلاح الخلل ٢٥ وقد حدّ ابن عصفور الفعلَ بحدّين أحدهما مثل الذى هنا ، ولكنه زاد فيه " ولا يدلّ جزءٌ من أجزائه على جُزْءٍ مَن أجزاءِ معناه " وذلك ليتحرّز من مثل " قمتُ : فإِنَّه يدلّ على معنىً في نفسه ويتعرّض ببنيته للزمان ؛ لأَنَّه إِذا تعرض الفعل الذى هو قام للدلالة على الزمان والضمير قد يتنزل منزلة الحرف منه - فلا يبعُدُ أَنْ توصف الجملةُ التى هي : "قمتُ" بأنّها تعرضت ببنيتها للزمانِ فيتخلص ذلك بأن تقول : ولا يدل جزءٌ . . إلخ" شرح الجمل ٩٧/١

نَزَالِ ، لا يدلُّ على الزمانِ بالبِنْيَةِ بل بالنِّيابَةِ منابَ " انزل" . وكذلك : الصَّبُوحُ ، والغَبُوقُ ، لا يدلّان على الزمان بالبِنْيَةِ ، ولا يتعيَّنُ الزمانُ معهما بمُضِيٍّ ولاغيره . فإنَّما يُفْهَمُ من الصَّبُوحِ الشُّرْبُ في الصَّباح ، هل في صَباحٍ ماضٍ أوْ مستقبلٍ أوْ حالٍ (١) ؟ مَسْكوتٌ عَنْهُ ، وليس كذلك الفِعْلُ فبانَ الفَرْقُ بينهما . ولابِ : خَلَقَ اللّهُ الزّمانَ ، فإنّه قد تَعَرَّضَ أنَّ الخلقَ ماضٍ .

[الحرف]

وقوله : " الحَرْفُ : كلُّ كَلِمةٍ إلى . . آخره " .
قَصْدُهُ أنْ يَحُدَّ الحَرْفَ . "فكلُّ كلمةٍ يَشْمَلُ الثلاثةَ و : "لا تدل على معنى في نفسها لكن في غيرها" ، تَحَرُّزٌ من الاسم والفعل .
وهذا الحَدُّ فاسِدٌ ، من أجْلِ أنَّه استعملَ فيه كُلاًّ ، ومن جِهةِ أنَّه يخرجُ عنه من الحُرُوفِ ماهو أكثرُ من كَلِمَةٍ واحِدَةٍ نحو : إنَّما (٢) ، وكأنَّما (٣) ، وربَّما (٤) ، ولعلَّما .

---

(١) الكافيةُ وشرحها للرضي ١ / ١١ ، وشرح الجمل ١ / ٩٥
(٢) في الكتاب ٣ / ١٣٠ ، " فأمّا "إنّما" فلا تكون اسما وإنّما هي فيما زعمَ الخليلُ في منزلة فِعْلٍ مُلْغًى مثل : أشهد لزيدٌ خيرٌ منك ؛ لأنها لا تعمل فيما بعدها إلخ . . "
(٣) عدّها سيبويه في الكتاب ٣ / ١١٦ من الحروف التي يجوز أن يليها بعدها الأسماءُ ، ويجوز أنْ يليَها بعدها الأفعالُ ، لأنها حروف لا تعمل شيئا .
(٤) في الكتاب ٣ / ١١٥ عدّ سيبويه "ربّما" من (الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعلُ) . فقال : " ومن تلك الحروف : ربّما وقلّما وأشباههما .

والصّوابُ في حَدِّ الحَرْفِ أَنْ يقالَ: الحَرْفُ لفظٌ لا يَدُلُّ [على] (١) معنًى في نفسِه لكن في غيرِه .

فقولُنا : "لفظٌ" يَشْمَلُ الاسمَ والفعلَ والحَرْفَ والجملةَ ، وقولُنا : لا يدلّ [على] (١) معنًى في نفسه ، تَحَرّزٌ من الاسم والفعل والجملة ، وقولنا : لكن في غيره ، تَحَرُّزٌ من حرفِ الهجاءِ ؛ فإنّه لفظٌ لا يدل على معنى في نفسِه ولا في غيره .

وإنْ شئتَ قلت : الحرفُ لفظ يدلّ على معنى في غيره ، ولا يكونُ أحدَ جزئي الجملةِ : أي ليس بمبتدإٍ ولا خبرٍ ، ولا فعلٍ ولا فاعلٍ .

وإنْ شئتَ قلتَ: الحَرْفُ ما دلّ على معنًى في غيرِه

ولا يكونُ له موضعٌ من الإعراب في نفسه . والاسم له موضعٌ من الإعراب وإنْ كان مُتَضمّنا معنى الحرفِ كأسماءِ الشّرْطِ وأسماءِ الاستفهامِ نحو : مَنْ تَضْرِبْ أَضربْه " ومَنْ تَضرِبُ ؟ ، فهي مفعولةٌ بتضرِب .

وقوله : (٢) ويجيءُ الحَرْفُ لمعنًى في الاسم خاصّةً .

مثاله : الألِفُ واللّام [للجنسية] (٣) أو للتعريفِ في نحو قولك : الرجلُ والغلامُ .

وقوله : " أَوْ في الفعلِ خاصّةً .(٢)

مثاله : السين ،وسوف ، وقد" ونحو ذلك .

وقوله : أو رابطاً بين اسمين (٢) أوْ بين فعلين (٢) (٤) .

---

(١) كلمة يستقيم بها النص .

(٢) انظر شرح المفصل : ٨ / ٥

(٣) ليست واضحةً في المصورة وانظر مغني اللبيب بحاشية الأُمير ١ / ٤٨ - ٤٩

(٤) بعده في الجزوليه نسخه دار الكتب:أَوْ بين اسمٍ وفِعْلٍ

مثاله : حروفُ العَطْفِ في نحو : قام زيد وعمرو ، فلولا الواو لَتُوُهِّمَ أَنَّ عمراً بدلٌ من زيد على جهةِ الغَلَطِ . و : زيدٌ قامَ وضَحِكَ .

وعطف قوله : " أَوْ رابطاً على موضع قوله : لمعنىً ، لأنه في موضعِ نصبٍ على الحالِ ، فيتعلّق بمحذوفٍ تقديره ، ويجيء الحرفُ كائِناً لمعنىً في الاسم .

وقوله : أَوْ بين جُمْلَتين .

مثالُه : حروف الشَّرْطِ والجَزاءِ في نحوِ : إِنْ قام زيدٌ قامَ عمرو ، فلولا " إِنْ " لتُوهِّم أَنَّ الكلامَ على جِهَةِ الغَلَطِ ، فارتبطت الجملتان بإِنْ . وكذلك حروفُ العَطْفِ في نحو قولِكَ : قام زيدٌ وخرجَ عمروٌ .

و قوله : أَوْ داخلا على جملةٍ تامّةٍ قالِباً لمعناها .

يعني بذلك حَرْفَ النَّفْيِ في نحو : [ما] (١) قامَ زيدٌ ، وفي مثل : ماقائمٌ زيدٌ ، فإِنَّها قلبتِ الكلامَ من الإيجاب إلى نقيضه وهو : النَّفْيُ .

و قوله : أَو مُغَيِّراً .

مثاله : أَدواتُ الاستفهامِ والتَّمَنِّي والتَّرَجِّي ؛ لأَنَّها غيرتِ الكلامَ مِنَ الخَبَرِ إلى الطَّلَبِ .

وقوله : أَوْ مُؤَكِّداً .

مثاله : لزيدٌ قائمٌ ، وإِنّ زيداً قائمٌ .

وقوله : أَوْ زائداً لمُجَرَّدِ التوكيدِ .

مثاله ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ من اللّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ (٢) التقديرُ :

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٢) آية ١٥٩ من آل عمران .

فَبِرَحْمَةٍ مِنَ اللّهِ و " ما" زائدةٌ بينَ الجارّ والمجرور تأكيداً . (١) وكذلك : ماجاءني مِنْ أحدٍ (٢) ، تريد : ماجاءني أَحَدٌ ،فَمِنْ هنا زائدةٌ للتأكيد .

٨ وقد قيل : // إنّ هذا التقسيمَ فاسدٌ لعدم استغراقه وللتداخُلِ الذي [في] (٣) القِسْمَةِ . أمّا التّداخُلُ فإنّ قولَهُ : أو رابط بينَ جُمْلَتَين ، يَعْني (٤) قولَه : أو بين فِعْلين ، فإنّه لا يربط بين فِعْلَين إلّا ولكلّ واحدٍ منهما فاعلٌ ، فهما مِنْ قَبيلِ الجُمَلِ ،إلّا أنْ يكون راعَى اللّفْظَ على (٥) مذهبِه في نحو : قامَ وقعَدَ زيدٌ ،فإنّه يَجْعَلُ زيداً مرفوعاً بالفِعْلين ، وليس في الفعلِ الأوّلِ ضميرٌ عِنْدَهُ .

وأمّا عَدَمُ استغراقِه ،فإنّه يخرج عنه مايجيءُ كافّاً نحو : إنّما زيدٌ قائمٌ(٦) ، ومايجيءُ مُهَيِّئاً (٧) . نحو رُبَّما يقدمُ زيدٌ ، " فما" هَيَّأَتْ لرُبَّ الدخول على الفعل ، وقد كانت قبلها لا تدخلُ إلّا على الاسم النكرة . ونحو " مِنْ " في قولك : ماجاءني مِنْ رجلٍ ، فمِنْ صيّرتِ الكلامَ نَصّاً في الاستغراق (٨) ، وقد كان الكلام قبل دخولها

---

(١) المقتضب : ١/٤٨
(٢) اضطرب كلام المبرد في زيادة "مِنْ" في هذا المثال انظر المقتضب ١/٤٥ ثم ٤/١٣٦ ، ١٣٧ .
(٣) مكانها كلمة ذهبت بها الرطوبة
(٤) بياض في الاصل بقدر كلمه ، والكلام مستقيم بدونها .
(٥) في المصورة : " أمّا على" ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٦) المقتضب : ٢/٥٣
(٧) الكتاب : ٣/ ١١٥ .
(٨) هو التنصيصُ على العموم انظر مغني اللبيب ٤٢٥

[محتملا] (١) له ولغيره .

ومايجيءُ للإنكار نحو : أَزيدُ نيه (٢) ، جواباً لمن قال لك مثلا : قام زيد ، فأنكرت عليه ذلك ، فزدت الياءَ علامةً للإنكار (٣) ، وكسرْتَ التنوين ، لالتقاءِ الساكنين ، وزدت الهاء للسَّكْتِ .

ومايجيءُ للتذكار (٤) نحو قَدِى ، تريد : قَدْ قام زيد مثلا ، فنسيت ، فأتيت بالحرف شاغِلاً به النطق خلال ماتتذكرُ ماأردتَه .

ومايزاد عِوَضاً من كان نحو : (٥)

٥- * ..... أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ *

أى : أَنْ كنتَ ذا نَفَرٍ ، فلمَّا حذفوا " كان " عوضوا منها " ما " (٦)

وكذلك " ما " في حيثما تكن أكن " هى عوض من الجملة التى تضافُ إليها " حيث " (٧)

---

(١) في الاصل : مشتملا .

(٢) الكتاب : ٢ / ٤١٩ ، ٤٢٠

(٣) ، (٤) مغنى اللبيب : ٤٨٧

(٥) تمامه :

أَبَا خُراشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذا نَفَرٍ فإِنَّ قومِيَ لم تأكلهُمُ الضَّبُعُ

قائله العباس بن مرداس في ملحقات الديوان : ١٧٨

وهو من شواهد الكتاب ١ / ٢٩٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨١ والإنصاف ١ / ٧١ ، وانظر معجم شواهد العربية (٢٢٥) وأبوخراشة : هو الخُفَاف بن نُدْبةَ صحابيّ ، والضَّبُعُ : السنةُ الشديدةُ ، وانظر الإفصاح للفارقي : ٢٨٨ .

(٦) في الكتاب : ١ / ٢٩٣ " وهى ما التوكيد ، ولزمت كراهية أَنْ يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل . . " وانظر مغنى اللبيب : ٨٤ (أَمَّا) ، وشرح المفصل ٢ / ٩٩

(٧) انظر المقتضب ٢ / ٥٣ وشرح المفصل ٧ / ٤٦

[الفاعـــــل]

وقوله : " الفاعلُ : كلُّ اسمٍ أُسْنِدَ إليه فِعْلٌ ، أو اسمٌ في معنَى الفِعْلِ ، وقُدِّمَ عليه على طريقةِ فَعَلَ أو فَاعِلٍ "

إنَّما حدَّ الفاعلَ هنا ، وإنْ لم يكن موضعَ حدِّه ، لقولِ أبـــــي القاسم : «ماجاز أنْ يكونَ فاعلا أومفعولا»(١) ، إذْ لا يُعْرَفُ هذا الحَـدُّ إلَّا بَعْدَ معرفةِ الفاعلِ والمفعولِ .

فقولُه : " كلُّ اسمٍ " لأنَّ الفاعِلَ لا يكونُ عنده خلافَ الاســـم ، وقوله : أُسنِدَ اليه فِعْلٌ أو اسم في معنى الفعل " تحرُّزٌ مما يُسْنَدُ إليه ماعدا ذلك .

وقوله : وقُدِّمَ عليه ، تحرُّزٌ من أنْ يتأخَّرَ عنْهُ . وقوله : على طريقـــةِ فَعَلَ تحرُّزٌ من طريقة فُعِلَ . وقوله : أوْ فاعلٍ ، تحرز من طريقـــــه «مفعـول» .

وهـذا الحَدُّ فاسِدٌ مِنْ ثلاثِ جهاتٍ :-

- منها أنَّه أوردَ في الحَدِّ "كلًّا" ، وليست مِنَ الألفاظ التي تُورَدُ في الحُـدودِ كما تقدَّم (٢) .

والثانِيَةُ : أنَّه قد تكون " أنْ " و " أنَّ " " وما " المصدريـــاتُ مع صلاتِهـا فاعلةً وإنْ لم تكن أسماءً (٣) نحو قولك : يُعْجِبُنِي أنْ تَصْنَعَ

---

(١) الجمل : ١٧ وأوَّلُ كلامِ أبي القاسم" فالاسم ماجازَ . الخ . . "
(٢) تقدم في ص ١٦
(٣) انظرالمقتضب ٣/١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٠

كذا ، وأنّك تصنع كذا ، أو ماتصنع ،كأنّك قلتَ في جميعِ ذلك : يُعْجِبُني صُنْعُكَ .

والثالثة : أنّه قال : اسمٌ في معنى الفِعْلِ ، وقد يكونُ الذى في معنى الفِعْلِ اسمٌ وحرفٌ نحوُ : المجرورِ في قولك : مررتُ بِرَجُلٍ في الدّار أبوه ، فأبوه فاعلٌ بقولك : في الدارِ ؛ لأنّه في معنى مُسْتَقِرٍّ .

والحَدُّ الصحيحُ للفاعلِ أنْ يقالَ الفاعل : اسم ، أو ماهو في تقديره، أُسْنِدَ اليه فِعْلٌ أوْ ماجرى مجراهُ ، وقُدِّم عليه على طريقهِ فَعَلَ أو فاعلٍ . (١) فقولنا : " الفاعلُ اسم أو ماهو في تقديره " ؛ لأنّ ماعدا ذلك لا يكون فاعلاً أعْنِي الفعل والحرف والجملة . خلافاً للكوفيين ، فإنّهم يجيزون أنْ يكون الفاعلُ - ماليس باسم ولا في تقديره - ، واحتجّوا بقوله تعالى ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِن بَعْدِ مارَأَوا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ ﴾ (٢) ، ففاعل بدا عندهم "لَيَسْجُنُنَّهُ" . وهذا لا حُجَّةَ فيه عند البصريين ، أمّا سيبويه فقال (٣) : فاعل بدا "البُدُوُّ" كأنّه قال : بدا لهم بُدُوٌّ - أضمرَ المصدر وحذف،قالوا - كأنّه قال : قالوا والله ليَسْجُنُنَّه ، كقوله تعالى : ﴿ والملائكةُ يدخُلُونَ عَلَيهم مِنْ كُلِّ بابٍ ﴿ سَلامٌ عليكُمْ ﴾ (٤) أي يقولون : سلامٌ عليكم . ولا يكون ليَسْجُنُنَّهُ بدلاً من الفاعل ، لأنّه جملةٌ ، والجملةُ لا تكونُ فاعِلَةً .

---

(١) هذا ماحَدَّ به ابنُ عصفور الفاعلَ في شرح الجمل ١/١٥٧ إلاّ أنّه استهلّ الحَدّ بلفظ " كل" .

(٢) آيه ٣٥ من سورة يوسف .

(٣) ماقاله سيبويه عند هذه الآية أثبته محقق الكتاب في هامشه على أنّه زيادة من نسخٍ أخرى،الكتاب ٣/١١٠ هـ ٣

(٤) آيتى ٢٣ ، ٢٤ من الرعد

وقد نَطَقَ الشَّاعِرُ بِمِثْلِ هذا المصدرِ الفاعلِ (١) في قوله : (٢)

٦- لعلَّك - والموعودُ حَقٌّ لِقاؤُهُ - بَدَا لكَ في تِلْكَ القُلُوصِ بَدَاءُ

ويكون أيضا ليسجُنَّنه جواباً لـ"بدا" (٣) ؛ لأنَّها من أفعالِ القُلوبِ، وأفعالُ القلوبِ يجوزُ فيها أنْ تُضَمَّنَ معنى القَسَمِ ، وتُتَلَقَّى بما يُتَلَقَّى به القَسَمُ (٣) ، قال الشاعر :

٧ - ولَقَدْ عَلِمْتُ لتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إنَّ المنايا لا تَطِيشُ سِهامُها (٤)

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/٣٠٥ ، ٣٠٦

(٢) هو محمد بن بشير الخارجي من بني خارجة بن عدوان، شاعر حجازي من شعراء الدولة الأموية انظر ترجمته في الأغاني ١٦/١٠٢، ١٢٤ والبيت في الخصائص ١/٣٤٠ "صدق" بدل "حق" : والأمالي للقالي ٢/٧١ " وفاؤه" بدل" لقاؤه " وانظر أمالي ابن الشجري ١/٣٠٦ وشرح أبياتِ مغني اللبيب ٦/١٩٣، ١٩٤، ١٩٥ .

(٣) مغني اللبيب : ٥٢٤ .

(٤) هذا الشاهد ملفق من بيتين الأول منهما:

صادفن منها غرّة فأصبنها إن المنايا لا تطيش سهامها

والثاني :

ولقد علمت لتأتين منيتي لا بعدها خوفٌ عليّ ولا عَدَمْ

والأول للبيد بن ربيعة في شرح ديوانه : ٣٠٨ ، والثاني: لعامر بن حَوْط ويلقب بالأبرش الضبي من شعراء الحماسة وانظر الكتاب ٢/١١٠، ١١١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٨ والتبصرة للصيمري ٢٤٠ والخزانة ٤/١٣ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٥ وغيرها

فأَجْرَى علمت مجرى القسم (١) وأَمَّا فاعلُ لا يُرضِيك في قولِ الشَّاعِرِ:

٨- فإن كان لا يُرْضيك حتى تردَّني إلى قَطَرِيٍّ لا إخالُك راضيا (٢)

فهو عند الكوفيين : حتى تردّني ، وعند البصريين : فاعلُ يرضيك ضميرٌ يفسّره ما يُفْهَمُ مِنْ سياقِ الكلامِ ، كأنَّه قال : لا يُرْضِيك هُوَ ، أي : لا يرضيك شَيْءٌ فيكون مثل قوله تعالى ﴿ فأَثَرْنَ بهِ نَقْعًا ﴾ (٣) أي : بالمكانِ ، لأنَّ المعنى على ذلك وان لم يَجْرِ ذِكْرُ المكانِ (٤) واستدلّوا أيضا بقول الآخر :

٩- وما راعني إلّا يسيرُ بِشُرْطَةٍ وعَهْدِي به قَيْنًا يَفُشُّ بِكِيرِ (٥)

ففاعل راع عندَهم " يَسِيرُ " (٦) وعند البصريين : أنَّه على تقدير : إلّا أنْ (٧) يَسِيرَ (٨) ، وأنْ مع الفِعْلِ بتأويلِ المَصْدَرِ فلمّا حَذَفَ أنْ من اللَّفْظِ ارتَفَعَ الفِعْلُ (٩) كقولِهِ :

---

(١) مغني اللبيب : ٥٣٢

(٢) البيت لسَوَّار بن المُضَرِّب السعديّ، شاعرٌ أُموي وهو في نوادر أبي زيد : ٤٥ والخصائص ٢ / ٤٣٣ وأمالي ابن الشجري ١ / ١٨٥ : ما إخالك، وخزانة الأدب ٣ / ١٧٦ ، ٤ / ٣٩٣ : ما إخالك، والمقاصد ٢/٤٥١،

(٣) العاديات : ٤

(٤) معاني القرآن للفراء : ٣ / ٢٨٥

(٥) البيت لمعاوية بن خليل النصرى وهو في الخصائص ٢ /٤٣٤ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٧ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٣٠٤ ، وانظر ضرائر الشعر لابن عصفور: ٢٦٣ والمقاصد النحويه : ٤ / ٤٠٠

(٦) شرح المفصل : ٤ / ٤٧

(٧) " أن " مكررة في الأصل

(٨) مغني اللبيب : ٥٥٩

(٩) الأمالي الشجرية : ١ / ٨٣ ، وشرح المفصل ٤ / ٢٨

١٠- * أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوغَى * (١)
يريد: أنْ أحضُرَ ، وأُضمِرَ أنْ ورفعَ الفِعْلَ.

وقولنا : أوْ ماجَرَى مجْرَاهُ ، الجارِي مجرى الفِعْلِ اسمالفاعلِ (٢) بمعنى الحالِ أو الاستقبالِ نحو قولك : مررتُ برجُلٍ قائمٍ أبوه الآنَ أوغدًا، والأَمْثِلَةُ التي تعملُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ (٣) نحو : زيدٌ ضَرَّابٌ أبوه عمرًا، والصفاتُ كلُّها مشبهةً كانت أوغير مشبهةٍ(٢) نحو : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجْهُهُ ، وبرجل حسنٍ أبوه الوجهَ ، والمصْدَرُ المقدَّرُ بأَنْ والفعلِ (٢) نحو: سَرَّني قَتْلُ الكافرِ المسلمُ والاسمُ الموضوعُ موضِعَ الفِعْلِ مصدراً كان أوْغيره (٢) نحو : ضرْباً زيداً ، وإيَّاك والأَسَدَ ، كأنَّك قلتَ : اضرب زيداً ، وباعد نفسَك من الأَسَدِ ، ففي "ضرباً" ضميرُ الفاعِلِ، وفي إيَّاك أيضا ضميرُ // الفاعِلِ بدليلِ أنَّك تؤكِّدُه وتعطِفُ عليه فتقول: ضرباً أنْتَ وعمرو زيداً ، وإياك أنْت وزيدٌ الأَسَدَ قال : (٣)

١١- إيَّاكَ أَنْتَ وعَبْدَ المَسِيـ (٤)ـحِ أَنْ تَقْرَبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ

وأَسْماءُ الأَفْعالِ (٢) نحو : نَزَالِ ، تريد انزلْ. ففي نزالِ ضَمِيرُ فاعلٍ ، والظُّروفُ(٢) والمجروراتُ (٢) (٥)إذا وقعتْ أخباراً (٢) ، نحو

---

(١) هذا صدرُ بيت لطرفةَ بن العبد من معلقته وعجزه * وأَنْ أَشْهَدَ اللذاتِ هل أنت مخلدى * انظر الديوان: ص ٣١، والكتاب : ٣/ ٩٩، ١٠٠، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١-٥٠، والمقتضب ٢/ ٨٣، والإنصاف : ٢/ ٥٦٠، وضرائر الشعر، ١٥١ وشرح المفصل ٤/ ٢٧ .

(٢) شرح الجمل ١/ ١٥٨

(٣) هذا البيت نَسَبَهُ في الكتابِ لجرير وليس في ديوانه المطبوع، انظر الكتاب ١/ ٢٧٨ ، وشرحه للسيرافي ٢/ل ٦٩ ب ، والمقتضب ٣/ ٢١٣ .

(٤) قال سيبويه : فإنْ قلتَ : رأيتُك قلت ذاك وزيداً فالنصب أحسنُ؛ لأنَّ المنصوبَ يعطف على المنصوب المضمرِ، ولا يعطفُ على المرفوع المضمرِ في الشعرِ وذلك قبيح، أنشدنا يونس عن جرير: إيَّاك . . البيت أنشدناهُ منصوباً ، وزعم أنَّ العربَ كذا تنشده" الكتاب ١/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٥) في شرح الجمل ١/ ١٥٨ " والظروفُ والمجروراتُ إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعليةِ وذلك أنْ تقعَ أحوالاً الخ . . ماذكرهنا" .

قولك : زيدٌ في الدار أَبُوهُ،وعندك أَخوه ،أو أَحوالاً[1] نحو قولِكَ : جاء زيدٌ عليه ثوبُه وفوقَهُ ثَوْبُهُ ، أَوْ صفاتٍ[1] ، نحو : مررت برجلٍ في الدارِ أَبوهُ وعندك أخوه ،أَوْ صلاتٍ ،نحو قولك : جاءني الذي في الدارِ أبوه ، والّذِي عندك أخوه . أو في موضع المفعولِ الثانِي من بابِ ظننتُ [1] : نحو ظننتُ زيداً في الدّارِ أَبُوه وعِنْدَك أخوهُ ، أَوْ في موضعِ المفعولِ الثالثِ[1] من بابِ أَعلمتُ : نحو : أَعلمتُ زيداً عمرًا في الدار أَبوهُ ، أَوْ في موضع الفعل في باب الإغراءِ [3] نحو : دونَك زيداً ، وعندك عمراً ، وعليك بكراً ، فكلُّ واحد من : عليك ، وعندك ، ودونك ، قدْ تَحَمَّلَ ضميرَ فاعلٍ . كأَنَّك قلت : عليك أنت زيداً ودونك أَنْتَ عمراً .

وقولنا: وقُدِّمَ عليه ، تحرّزٌ من أَنْ يتأَخَّرَ عنه خلافاً للكوفيين فإنَّهم يجيزون تقديمَ الفاعِلِ على عاملِه [4] نحو قولك : الزيدان قام ، تريد : قام الزيدان فقدَّمْتَ ، وذلك لا يجوز عند البصريين ، لأَنَّ الفاعلَ قَدْ عومِلَ معاملةَ جُزْءٍ من الفِعْلِ [4] ولذلك سُكِّنَ آخِرُ الفِعْلِ لضميرِه في نحو : ضرَبْتُ ، كراهيةَ توالي أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ بالتحْريكِ فيما هُوَ كالكَلِمَةِ الواحِدَةِ[4] ، ولذلك أَجازُوا الفَصْلَ [به] [5] بينَ الفِعْلِ وإعرابِهِ في" يفعلانِ" "ويفعلونَ"

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٥٨

(٣) المقتضب : ٣/٢٠٢

(٣) مغني اللبيب : ٧٥٧ ، وهمع الهوامع ، ١/١٥٩ ، والمقاصد النحويه ٢/٤٥١ وانظر ردّ المبرد مذهبَهم في المقتضب ، ٤/١٢٨ .

(٤) شرح المفصل : ١/٧٥ ، ٧٦ وإصلاح الخلل : ٥٥ .

(٥) تكملة يلتئم بمثلها الكلام .

لأنّه بمنزلة جُزْءٍ من الفِعْلِ . واحتجّوا بقولِ النّابغةِ : (١)

١٢- ولا بُدَّ مِنْ عوجاءَ تَهْوِي براكبٍ إلى ابنِ الجُلاحِ سَيْرُها اللَّيْلُ قاصِدُ

فسيرُها فاعلٌ عندَهم بقاصدٍ ، ولو كان سيرُها مبتدأً واللَّيْلُ خبرَه لقال: قاصدة ؛ لأنَّ فاعِلَهُ إذْ ذاك ضميرٌ عائدٌ على عوجاءَ (٢) . ولا حُجَّةَ لهم في ذلك؛ لأنّه يتخرّجُ على أنْ يكون سيرُها مبتدأً، والليلُ ظَرْفٌ في موضعِ الخَبَرِ ويكون فاعلُ قاصدٍ ضميراً(٣) يعودُ على عوجاء ، ولم يلحق علامة التأنيث على حدّ قوله تعالى : ﴿ السَّماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾(٤) ولم يقل : منفطرة به (٥) . ويحتمل أنْ يكون قاصدٌ نعتاً لراكبٍ، كأنّه قالَ : براكبٍ قاصدٍ الى ابن الجلاح سيرُها الليلَ ؛ فلا حُجّةَ فيه لهم .

واستدلوا أيضاً بقولِ امرئ القيس : ( )

١٣- فَظَلَّ لنا يومٌ لذِيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نحسُه متغيِّبِ

---

(١) في ديوان النابغةِ الذبياني ص ١٤٠ من قصيدته التي مطلعها :
أهاجَكَ من سُعْدَاك مغنى المعاهدِ بروضةِ نُعْمِيٍّ فذاتِ الأساودِ
وانظر شرح الجمل ١/١٦٠ ، وابن الجُلاح هو النعمان بن وائل بن الجلاح الكلبي ، وكان قد سبا ابنة الشاعر في غارةٍ على بني ذبيان ، فلما علم أنّها ابنةُ النابغة أطلقها، وأطلق سبيَ غطفان من أجلِ والدها ، فكانت هذه القصيدة .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٦٠

(٣) في الأصل : (ضمير)

(٤) المزمل : ١٨

(٥) في معاني القرآن للفراء ٣/١٩٩ " والسماء تذكّرُ وتؤنّثُ ، فهي هاهنا في وجه التذكير قال الشاعر .
فلو رفع السماءُ إليه قوماً لحقنا بالنجوم مع السحاب "
وانظر التبيان في إعراب القرآن : ٢/١٢٤٨ ، والبحرُ المحيط ٨/٣٦٥ ، ٣٦٦ .

(٦) ديوانه "(السندوبي) ص ٤٠ من قصيدته التي مطلعها
خليلي مرّا بي على أمّ جُنْدبِ لتُقْضي لباناتُ الفؤادِ المُعَذَّبِ
وفي عجزه في الديوان : "فقُلْ في ميل" وهو تحريف
ولم يثبت هذا البيت في القصيدة بروايه الأصمعي انظر الديوان تحقيق (محمد أبو الفضل) ص ٤١ وفي ص ٣٨٩ منه ذكر أبو الفضل =

فنحسُه عندهم فاعلُ "متغيِّبٍ"، مع أنَّه قُدِّمَ عليه ، التقدير : في مَقِيلٍ متغيِّبٍ نحسُه . ولا حُجَّةَ لهم فيه ؛ لأنَّه يحتمل أنْ يكون "نحسُه" مبتدأً و"متغيبٌ" خبره ، أرادَ : متغيِّبيٌّ ؛ لأنَّ العَرَبَ قد تُدْخِلُ على الصفة ياءي النَّسَبِ (١) إذا أرادت المبالغة (٢) ، قال :

٤- أَطَرَبًا وأنت قِنَّسْرِيُّ
والدَّهْرُ بالإنسانِ دَوَّارِيُّ (٣)

يريد : دَوَّارٌ، ثم حذف إحدى ياءيِ النَّسَبِ ، على حَدِّ قولهم : " تسمعُ بالمعيدىْ خيرٌ من أنْ تراه " (٤) يريد : بالمعيديِّ (٥) ، ولم تظهرِ الضمة في متغيبي استثقالاً لها في الياءِ المكسورِ ماقبلَها كما لم تظهرِ الكسرةُ في ياءِ المعيدي استثقالا لها أيضا ، وكذلك استدلوا بقول الزَّبَّاءِ :

= ابراهيم في التخريج أنَّ البيتَ الشاهدَ زاده الطوسي والسكري وابن النحاس وأبو سهل بين البيتين ٤٩ و ٥٠ من القصيدة . وانظر البيت في مجالس العلماء للزجاجي ٣١٩ ، وشرح أبيات سيبويه : ٢/ ٢١٤ (عرضا) وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٦٠ ، واللسان (غيب) .

(١) التكملة للفارسي ص ٥٠

(٢) شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٤ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٨ ، ٢٩

(٣) هذا الشطران من أرجوزة للعجاج وقبلهما مطلع الأرجوزة :
بكيت والمختَزنِ البَكِيِّ وإنَّما يأتي الصِّبا الصَّبِيُّ
وهي في ديوانه (السطلي) : ١/ ٤٨٠ ، والشطر الأول من الشاهد في الكتاب ١/ ٣٣٨ والشطر الثاني في الخصائص ٣/ ١٠٤ وانظر تخريجهما في معجم شواهد العربية : ٥٦١

(٤) الأمثال لأبي عبيد ٩٧ ، والفاخر ٦٥ ، ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩ ، والمستقصى ١/ ٣٧٠ .

(٥) كان الكسائي يرى التشديد في الدال فيقول : بالمُعَيدِّيّ ويقول إنَّما هو تصغير رجل منسوب إلى معدّ . . وكان غير الكسائي يخفّف الدال ويشدّد ياء النّسبة وقال ابن السكيت : هو تصغير معدّي إلا أنَّه إذا اجتمعت تشديدة الحرف وتشديدة ياء النسبة خففت ياء النسبة "اللسان (معد) وانظر الكتاب ٤/ ٤٢

١٥- * ما للجمالِ مشيُها وَئِيدا * (١)

رواه الكوفيون برفع مشيها (٢) ، ولا حُجّة فيه ؛ لأنّه يكونُ مبتدأً ، "ووئيداً" حالٌ تسدّ مسدّ خبرِ المبتدإ (٣) - وهي حالٌ غَريبَةٌ - كقولك " ضربي زيداً قائماً ، وموضِعُ غرابتها أنّك لا تحتاج أنْ تقدّر فيها ماقدّرتَهُ في " ضربي زيداً قائماً " من قولك إذْ كان قائماً، وإذا كان قائماً ، لأنّ ذلك يُفسِدُ معنى قولِ الزّباءِ ، لأنّ قولَها : "مشيُها وئيداً" إنّما كان في حالها تلك ، [والذي] (٤) أضمرته الزباء : مشيها حين أراه وئيدا ، أي؛ ذا وئيدٍ . ورواية البصريين مَشْيِها بالخَفْضِ على البَدَلِ (٥) ، وقيل مشيُها بالرّفعِ بدَلٌ من الضميرِ الذى في الجمالِ؛ لأنّه في موضعِ خبرِ المبتدإ الذى هو " ما" الاستفهامية (٦) . وأيضا لو لم يحتمل التأويل لم تكن فيه حُجّةٌ ؛ لأنّه يجوز تقديم الفاعل ضرورةً وهو مذهب سيبويه (٧) كقَوْلِ الشّاعِرِ :

---

(١) بعده: أجندلاً يحملن أمْ حديدا
انظر شرح أبيات مغني اللبيب ٧ / ٢١٦ وانظر الكامل : ٥٢ ونسبهما الى قصيّر صاحب جذيمة . وأمالي الزجاجي : ١٦٦ والتصريح : ١ / ٢٧١ . والمقاصد النحويه : ٢ / ٤٤٨ ونسبهما للخنساء بنت عمرو .

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب : ٧ / ٢١٦ ،

(٣) المقاصد النحوية ٢ / ٤٥١ ، والتصريح ١ / ٢٧١ .

(٤) في الأصل : التى

(٥) أمالي الزجاجي : ١٦٦ / وهو مذهب الفراء ففي معاني القرآن للفراء ٢ / ٤٢٤ : " وما للجمال مشيها وئيداء فخفض الجمال والمشي على التكرير " .

(٦) شرح الجمال : ١ / ١٦٠

(٧) الكتاب ١ / ٣١

١٦- صَدَدْتِ فأَطْولتِ الصُّدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدُومُ (١)

أراد : وقلَّما يدومُ وصال ، فقدَّم الفاعل، لأنَّ قلَّما من الحروف التي لا يليها إلّا الفعل ظاهراً . (٢)

وثمرةُ الخِلافِ أنَّ الكوفيين يُجيزونَ: "الزيدان قام" والزيدون قام" (٣) والبصريون يمنعونه (٤) إلَّا في الشعر، قال الشاعر:

١٧- لِمَنْ زُحْلوفةٌ زَلَّ بها العينانِ تَنْهَلُّ (٥)

قالوا : أرادَ بها تنهلُّ العينان، فقدَّم الفاعِلَ ، والبصريون يقولون : هذا إمَّا ضرورة ، وإمَّا على حذفِ المضافِ ورعْيِهِ ، أراد بها : دموع العينين تنهلّ ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُبْقِيَ حكمُهُ .

وقوله: على طريقة فَعَلَ ، هي إسناد الفعل إلى الفاعل حقيقة في

---

(١) البيت للمرّار الفقعسي كما في الخزانه ٤ / ٢٨٩ وهو في زوائد ديوان عمربن أبي ربيعة ص ٥٠٢ وهو من شواهد الكتاب ١ / ٣١، ٣ / ١١٥ والإنصاف ١ / ١٤٤ وضرائر ابن عصفور: ٢٠٢ وانظر معجم شواهد العربية ٣٤٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ١١٥ ، والمقتضب : ١ / ٨٤ ، وشرح الجمل : ١ / ١٦٠

(٣) شرح الجمل : ١ / ١٦١ .

(٤) اللمع لابن جني : ١١٥ .

(٥) منسوب لامرئ القيس في أمالي ابن الشجرى ١ / ١٢١، وفي الجمهرة ١ / ١٩ وبعده فيها :

ينادى الآخِرَ الأُلُّ أَلا حُلُّوا أَلا حُلُّوا

وكلاهما في ملحقات الديوان : ٤٧٣، وانظره في المحتسب ٢ / ١٨٠ : "زحلوقة"، والهمع ١ / ٥٠، وقد وجّه ابنُ الشجري تثنية العضو وإفراد الخبر بأنّ" حكم العينين أو الأذنين أو القدمين حكم واحدهِ ، لاشتراكهما في الفعل ، فقتول : أذناى سمعته وعيناى رأته وقدماى سعت فيه " الأمالي الشجرية ١ / ١٢١ وفي المحتسب أيضا : لم يقل تنهلّان لكونهما كالعضو الواحد . وسيأتي، وهو أيضا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٧، ٤٥٤، ٦٢١

المعنى نحو "قام زيد" "ومررت برجل قام أبوه"، أَوْ مجازاً : نحو : هلك زيد ومات عمرو (١) وتُحُرِّزَ بذلك من طريقة "فُعِلَ".

وقولنا : أَوْ فاعلٍ ، طريقةُ فاعلٍ هي إسناد ماجَرَى مَجْرى الفِعْلِ إلى الفاعلِ (٢) في المعنى حقيقةً نحو : " مررت برجل قائمٍ أبوه "، أَوْ مجازاً نحو : مررت برجل هالكٍ أبوه ، وتُحُرِّزَ بذلك من طريقة مفعول (٢) نحو قولك : مررت برجل مضروبٍ أبوه .

وقوله : المفعولُ ماتضمَّنَهُ الفِعْلُ من الحَدَثِ و الزَّمانِ إلى آخره". قَصْدُهُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ أبا القاسم لم يُرِدْ بقوله : أَوْ مفعولاً (٣) المفعولَ به خاصَّةً ، بل كلَّ مايَقَعُ عليه "مفعولٌ" اصطلاحاً (٤) من مفعولٍ مطلقٍ ومفعولٍ بهِ، ومفعول فيه، ومفعول من أجله، ومفعول معه .

وهذا الكلامُ ينطوى على ذكرِ دِلالة التَّضَمُّنِ والالتزام والاستدعاء (٥).

فنقول : اللَّفْظُ إنْ دَلَّ على ماوُضِعَ له فدِلالتُه دِلالةُ مطابقةٍ نحو: دِلالةُ // البيتِ على المُسَمَّى به . وإنْ دَلَّ على بَعْضِ ماوُضِعَ له فدِلالتُهُ

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١ / ١٠٧ .
(٢) شرح الجمل ١ / ١٦١ .
(٣) الجمل : ١٧
(٤) في همع الهوامع ١ / ١٦٥ نقلاً عن شرح التسهيل لأبي حيان " . . . وهو مذهب البصريين ، وأمّا الكوفيون فزعموا أنَّ الفعل إنَّما له مفعول واحد وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً وإنَّما شبّه بالمفعول " .
(٥) انظر الحديث عن دلالة المطابقة والتضمن والالتزام في المستصفي للغزالى ١ / ٣٠ ، والإحكام للآمدى ١ / ١٢ ، ١٣ وشرح الكوكب المنير ١ / ١٢٥ - ١٢٩

عليه دِلالة تَضَمُّنٍ كدِلالَةِ البيتِ على سَقْفِهِ، وإنْ دَلَّ على مايلـــزَمُ وجودُهُ لما وُضِعَ عليهِ اللفظُ وليسَ بِبَعْضِ ماوُضِعَ عليه اللفـــظُ فدِلالتُه عليه دِلالة التزامٍ، كدَلالة السَّقْفِ على الحائطِ، فـــإنَّ الحائطَ لم يُوضَعْ عليه لفظُ "سَقْفٍ"، ولا هو بَعْضُ ماوُضِعَ له لفظُ "سَقْـفٍ" لكن يلزم وجودُه لماوُضِعَ عليه لَفْظُ "سَقْفٍ". ولا سبيل إلى دِلالـــة رابعةٍ.

والدَّلِيلُ على أَنَّ دَلالاتِ الألفاظِ مُنْحَصِرَةٌ فيما ذُكِرَ، أَنَّ اللَّفْظَ بالنَّظَرِ إلى المعنى لا يخلُو أَنْ يُوضَعَ له أَوْلا يُوضَعَ: فإنْ لـــم يُوضَعْ له لم يَدُلَّ عليه أَصلاً إلَّا إنْ لَزِمَ ماوُضِعَ له. وإنْ لَزِمَ ماوُضِـــعَ له فإمَّا أَنْ يكون جُمْلَةَ ماوُضِعَ له اللَّفْظُ أو بَعْضَ ماوُضِعَ له اللفـــظُ. فدلالة الفِعْلِ على الحَدَثِ والزَّمانِ والنِّسْبَةِ إلى الفاعِلِ دَلالـــةٌ مطابَقَةٍ، لأَنَّ ذلك جميعَ ماوُضِعَ له الفِعْلُ، ودَلالتُهُ على الحَـــدَثِ خاصةً والزمانِ خاصّةً دلالةُ تَضَمُّنٍ، لأَنَّ كلَّ واحدٍ منهما على انفرادِه بعضُ ماوُضِعَ له الفِعْلُ. فلذلك قال: المفعولُ ماتضمَّنَهُ الفِعْـــلُ من الحَدَثِ والزَّمانِ. ودَلالتُه على المكانِ دَلالَةُ التزامٍ، لأَنَّ المكانَ لم يُوضَعْ له الفِعْلُ، ولا هو بعضُ ماوُضِعَ له الفِعْلُ، لكن يَلْزَمُ وجودُه للحَدَثِ الذى وُضِعَ الفِعْلُ للدَّلالةِ عليه. فلذلك قال: والتَزَمَـــهُ الحَدَثُ من مكانٍ.

وزاد أبوموسى (١) دلالةً رابعةً وسَمَّاها بالاستدعـــاءِ، وجعلَ دلالة الفِعْلِ على المَحَلِّ وهو المفعولُ بهِ (٢)، وعلـــى الباعِثِ يَعْنِي: الذى بَعَثَ على الفِعْلِ وهو: المفعـــولُ من أَجْلِهِ (٢)، وعلى المُصَاحِبِ (٢) وهُوَ المفعولُ مَعَهُ من قَبِيـــلِ

---

(١) حينَ قال في الجزولية " والتزمه الحدث من مكان واستدعـاه من محلّ، وباعث، ومصاحب".

(٢) انظر الشرح الصغير للشلوبين : ١٧

تِلْك الدَّلالةِ التي سمَّاها بالاستدعاء .

ودلالةُ الفِعْلِ على المَحَلِّ والباعِثِ والمُصاحِبِ من قبيلِ دلالة الالتزام عِنْدَنا ، إلَّا أنَّ المكانَ يَلْزَمُ جميعَ الأفْعالِ متعدِّيَها وغيرَ متعدِّيها ماأُوقِعَ منها عَمْداً أَوْ سهوا . والمَحَلُّ إنَّما يلزمُ مِنَ الأفْعالِ المتعدِّي خاصَّةً ، والباعِثُ إنَّما يَلْزَمُ من الأفْعالِ مايُوْقِعُهُ القاصِدُ للإيقاعِ . ولا يلتزمُ فِعْلَ السَّاهِي والنائمِ وشبهِهما . والمُصاحِبُ إنَّما يلتزمُ مِنَ الأفعالِ مايَشْرَكُ فيه الفاعِلُ غيرَهُ ، وأُرِيدَ بذلك الغَيْرِ معْنى المفعولِ به نحوَ قولِك : ماصنعتَ وأباكَ ، فالأبُ قد شارَكَ المخاطبَ في الفعل وأريد به معنى المفعول به ، ألا ترى أنَّ المعنى : ما صنعتَ بأبيك فلقَّبَ أبو موسى الالتزامَ العامَّ التزاماً ، والالتزامَ الخاصَّ استدعاءً ولا تشاحَّ في الاصطلاح .

وقوله : " والفِعْلُ يَدُلُّ على المَصْدَرِ بِنَفْسِهِ إلى آخره " .

لما سَوَّى بينَ المَصْدَرِ - وهو الحَدَثُ - وبَيْنَ الزَّمان في أنَّ الفِعْلَ يَدُلُّ على كُلٍّ واحدٍ منهما بالتضمُّنِ ، أرادَ أنْ يُبَيِّنَ أنَّ الفِعْلَ لا يَدُلُّ عليهما تِلْكَ الدَّلالةَ مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ بل من جِهَتَيْنِ مختلفتين فَيَدُلُّ على المَصْدَرِ بذاتِهِ وحروفِهِ ، ولذلك نقول : ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ ، واضْرِبْ ، ولا تَضْرِبْ . فيدلُّ جميعُ ذلك على الضَّرْبِ ، ولا تختلف الدَّلالة باختلافِ الصِّيَغِ .

ويدلُّ على الزَّمانِ بِبِنْيَتِهِ ، ولذلك تَخْتَلِفُ الدَّلالةُ باختلافِ الصِّيَغِ ، فتدلُّ صيغةُ فَعَلَ على الماضِي من الزَّمانِ ، "وافْعَلْ" على الاستقبال ، "ويَفْعَلُ" على الزَّمانِ المُبْهَمِ بين الحال والاستقبال .

ويقع في بعض النسخ : ولذلك قد تختلف دلالته عليه عند اختلاف صيغه ، وفي بعضها : ولذلك تختلف دلالته عليه عند اختلاف صِيَغِهِ وقد لا تختلف . وهذه الروايةُ الأخيرة هي التي عليها أكثرُ النُّسَخِ ، وهي الصحيحةُ ، لأنَّ البابَ أنْ يختلِفَ الزمانُ باختلافِ الصِّيَغِ نحو : خَرَجَ ويَخْرُجُ واخْرُجْ ، وقد لا يختلِفُ الزَّمانُ

باختلاف الصِّيَغ ، وذلِكَ قليلٌ، وإنَّما يكونُ لعارضٍ نَحْوُ قولك : إنْ يخرجْ زيدٌ أَخْرُجْ ، وإنْ خَرَجَ زيد أَخْرُجْ ، فَفِعْلُ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلٌ على كُلِّ حالٍ وإنْ اختلفت الصِّيْغَتانِ .

وَمَنْ رَوَى : «ولذلك تَخْتَلِفُ دلالتُهُ عليه عِنْدَ اختلافِ صِيَغِهِ» بَنَى على الأَكْثَرِ ولم يَلْتَفِتْ إلى ما يقعُ قليلا لسَبَبٍ عارِضٍ. وأَمَّا أَنْ يقال : ولذلك قَدْ تختلفُ دلالتُهُ عليه عِنْدَ اختلافِ صِيَغِهِ ، فلا سبيل إلى ذلك ، لأَنَّ قَدْ للتقليل ، واختلافُ الدَّلالةِ عند اختلافِ الصِّيَغِ هو الأَكْثَرُ ، فتجيءُ قَدْ مستعملةً في غيرِ معناها .

وقوله : " الفِعْلُ يَقَعُ على المَعْنَى الصَّادِرِ عَنِ الفاعل إلى آخره . .(١)" قَصْدُهُ بذلك إزالةُ التَّناقُضِ الظَّاهِرِ من قول أَبِي القاسِمِ : والحَدَثُ المصدرُ إلى آخرِه (٢) . . فإنَّهُ من حيثُ جَعَلَ المصدرَ اسمًا للفِعْلِ ، يَلْزَمُ أَنْ يكونَ الفِعْلُ قَبْلَ المصدرِ، لأَنَّ المُسَمَّى قَبْلَ الاسمِ ، إذْ لا تُوْضَعُ التَّسْمِيَةُ على المُسَمَّى إلاّ بَعْدَ وُجودِ المُسَمَّى . ومِنْ حيثُ جُعِلَ الفِعْلُ مُشْتَقًّا مِنَ المصدر ، يلزمُ أَنْ يكونَ المصدرُ قبل الفعل ، لأَنَّ المشتقَّ منه قبل المشتقِّ (٣) . فأراد أبوموسى أَنْ يُزيلَ هذا التناقضَ الظاهرَ من قول أبي القاسم : والحَدَثُ المَصْدَرُ إلى آخره . . بأَنْ جَعَلَ الفِعْلَ الأَوَّل خِلافَ الثَّاني(٤) ، فقال إنَّ الفِعْلَ الأَوَّلَ الذى المصدرُ اسمُه هو الفِعْلُ اللُّغَوِيُّ ، وهُوَ

---

(١) بقيته : ويقع على اللفظ الذى هو أحدُ الكلم الثلاث »

(٢) الجمل : ١٧ وبقية العبارة : وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه ، نحو: قام قياماً وقعد قعودا ، فالقيام والقعود وما أشبههما مصادر" .

(٣) مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٩٧ ، وهذا الاعتراض ذكره ابن السيد في إصلاح الخلل : ٢٥

(٤) انظر توجيه كلام الزجاجي بهذا في إصلاح الخلل : ٢٦

المعنى الصَّادِرُ عن الفاعلِ ، والمَصْدَرُ هو الاسمُ الواقِعُ على ذلك المعنى ؛ فانتصابُ قامةِ زيدٍ هُوَ المعنى الصادِرُ عن زَيْدٍ ، والقِيامُ الذى هو لَقَبٌ لذلك المعنى هو المصدرُ.

والفِعْلُ الثَّانِي هو الاصطلاحي الذى هو قِسْمٌ من أَقسام الكلامِ مُشْتَقٌّ من المَصْدَرِ الذى هو اسمُ المعنى الصَّادِرِعن الفاعِلِ (١) إلَّا أنَّهُ أَساءَ العِبارةَ . فكانَ // حَقُّهُ أَنْ يقولَ : الفِعْلُ يَقَعُ على المعنى ١١
الصَّادِرِ عن الفاعِلِ ، وعلى اسمِ ذلك المعنى وهو الضَّرْبُ مثلا والقيامُ ونحوُهما ، وعلى الفِعْلِ الذى هو أَحَدُ الكَلِمِ الثَّلاثِ ، فإذا كان الفِعْلُ يَقَعُ على هذه الثلاثةِ فكلامُ أَبي القاسِمِ مُحْتَمِلٌ ، فأَرادَ بقوله (٢) : وهو اسم الفعل (٣) ، أي : إنَّ المصدرَ ـ أَعْنِي هذا اللفظ ـ اسمٌ للضرب ، والضَّرْبُ يُسمّى فِعْلاً ـ كما قال : " ورَجُلٌ زَوْرٌ وفِطْرٌ وصَوْمٌ " لايثنَّى ولا يُجْمَعُ ؛ لأَنَّه فعل ، فالمرادُ بالفعل الضرب . [وبقوله] (٤) : والفِعْلُ مشتق (٥) ، أي : إنَّ ضَرَبَ ، ويَضْرِبُ واضْرِبْ مشتقةٌ من الضَّرْبِ ، فزال عنه التناقض . فأَبُوموسى أَغفَلَ ذِكر كون الفعل يقع على الضَّرْبِ وهو المحتاجُ إليه هنا لا المعنى الصادر عن الفاعل . وقد ينفصلُ (٦) عن أَبي القاسم (٧) ، ويكون الفعل في الموضعين يراد به شيءٌ واحدٌ وهو الفعل الاصطلاحي ، ويكون المراد بقوله : وهو اسم الفعل . أي الاسم الذى أُخِذَ منه الفعل ، والإضافة هنا إضافةُ ملابسةٍ ، كقولهم

---

(١) انظر مثل هذا في شرح الجمل ، ١/ ٩٨
(٢) هو أبو القاسم الزجاجي
(٣) الجمل : ١٧ انظر هـ ٢ ص ٣٨
(٤) هذه الكلمة في المصورة غامضة ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٥) الجمل : ١٧
(٦) من المصطلحات التى استخدمها الزجاجيُّ انظر الإيضاح له ص : ٥٦ ، وهو يعني هنا ، دفع الاعتراض .
(٧) انظر إصلاح الخلل : ٢٦ والتوطئة : ١١٤ ، ١١٥ ، وشرح الجمل : ١/ ٩٨ .

هذا تُرابُ الآنِيَةِ ، أي : التُّرابُ الذى أُخِذَتْ مِنْهُ الآنيةُ ، أَوْ صُنِعَتْ مِنْهُ أَو نحو ذلك . وحَمْلُهُ على هذا الوجه أَوْلى (١) لقوله في بـــاب التعدّى (٢) ، واعلم أَنَّ أَقْوى تَعَدِّى الفعل (٣) إلى المصدر ، لأَنَّـــه (٤) اسمه ، ومُشْتَقٌّ منه (٢) فجَعَلَ المصدرَ اسماً للفِعْلِ المُتَعَدِّي ، والتَّعدِّى من صفاتِ الأَفعالِ الاصطلاحية وتفسيرُ كلامه بكلامه أَوْلَى . (٥)

[الخلاف في اشتقاق الفعل]

وأَمَّا كَوْنُ الفِعْلِ مُشْتَقّاً من المصدرِ أو المصدر مشتقّاً من الفعـــل فإنَّها مسألةُ خلافٍ بين البصريين والكوفيين (٦) ، فزعم الكوفيون : أَنَّ المصدرَ مشتقٌّ من الفِعْلِ ، واستدلوا بأَنْ قالوا : وجدنا المَصدرَ يَصِحُّ إذا صَحَّ الفِعْلُ ويعتلّ لاعتلاله (٧) ، تقول : قاوَم قِواما ، وقام قِياما ، فلمَّا تَبِعَهُ فـــي ذلك دلَّ على أَنَّه فَرْعٌ ، لأَنَّ الفروعَ هي التى تُحْمَلُ على الأُصول .

وأيضا فإنَّ الفِعْلَ يعملُ في المصدر نحو : ضَرَبْتُ ضَرْباً ، ورتبـــة العامل قبل المعمول . (٧)

وأَيضا (٨) فإنَّ المصدرَ يُذْكَرُ تأكيداً للفِعْلِ ، ورتبة المؤكَّـــد

---

(١) ذهب إلى هذا الاختيار ابن عصفور انظر شرح الجمل : ١/ ٩٨
(٢) انظر الجمل : ٤٧
(٣) في الجمل ٤٧ : الأفعال
(٤) في الجمل ٤٧ : كأنه ، وهو خطأ
(٥) انظر شرح الجمل : ١/ ٩٨
(٦) هي المسألة رقم ٢٨ من مسائل الخلاف في الإنصاف : ١/ ٢٣٥ ، وانظر الإيضاح للزجاجى : ٥٦ ، والكافية وشرحها للرضـــي ٢/ ١٩١ ، ١٩٢ . ومسائل خلافيه للعكبرى : ٦٨ .
(٧) الإنصاف : ١/ ٢٣٦ .
(٨) هذا الدليل نسبة الزجاجي لأَبى بكر بن الأنبارى محمد بن القاسم إذ كان " يذكر أنَّه هو استخرجه ويحتج به " الإيضاح : ٦٠ ، ٦١

قبل الموءكـــد (١) ، وأيضاً فإنّا نجدُ أفعالا ولا مصادرَ لهـــا خصوصا على أصْلِكم ، نحو : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وعَسَى ، ولَيْسَ ، وفعل التعجب ، وحبّذا ، فلو لم يكن المصدرُ فرعاً لا أصْلا لما خلا عـــن هذه الأفعالِ لاستحالةِ وجودِ الفَرْعِ من غيرِ أصْلٍ . (٢)

وأيْضا فإنّ المصدرَ لا يُتَصَوَّرُ معناه مالم يكن فِعْلٌ فاعِـــلٌ ، والفاعِلُ وُضِعَ له "فَعَلَ" "ويفعَل" ، فينبغي أنْ يكون الفعلُ الـــذى يُعْرَفُ به المصدر أصلاً للمصدر . (٣)

قالوا : ولا يجوز أنْ يقال : إنّما سُمّيَ مصدراً لصـــدُورِ الفِعْلِ عنه كما قالوا : للموضع الذى تصدر عنه الأبِل مَصْدَراً لصدورهـــا عنه لأنّا نقول : بل سُمّيَ مصدراً ، لأنّه [مَصْدُورٌ] (٤) عـــن الفعل ، كما قالوا : " [مركب فارهٌ ، ومَشْرَبٌ عَذْبٌ ، أي] (٥) مركـــوبٌ فارهٌ " ومشروبٌ عَذْبٌ" . والمراد به : المفعولُ لا الموضع (٦) ، فلا تَمَسُّكَ لكم بتسميته مصدراً (٣) .

ولا حُجّةَ في قول الكوفيين ، أمّا قولهم : إنّ المَصْدَرَ يعتـــلُّ ويصحُّ حملاً على الفِعْلِ (٧) ، فإنّا نقول عنه : الجوابُ من ثلاثـــةِ أوْجُهٍ (٨)

---

(١) الإنصاف : ١ / ٢٣٦

(٢) هذا الدليل نسبه الزجاجي لأبي بكر بن الأنبارى محمد بـــن القاسم إذْ كان" يذكر أنّه هو استخرجه ويحتج به" الإيضاح : ٦٠ ، ٦١ .

(٣) الإنصاف : ١ / ٢٣٦

(٤) في المصورة : مصدر ، والتصويب من الإنصاف ١ / ٢٣٦

(٥) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٣٦ .

(٦) هذا الاحتجاج نَسَبَهُ الزجاجيُّ في الإيضاح : ٦١ ، ٦٢ للفراء . وقد داربين الزجاجي وابن الانبارى محمد بن القاسم على هذا الدليـــل حوارا نظره في الإيضاح .

(٧) رد الفارسي هذه الحجة بقوله : فأمّا اعتلالها باعتلال الأفعال فلا يدل على أنّها مشتقة منها ، كما أنّ اعتلال بعض أمثلة الفعل لبعض لا يدل على ان بعض الأفعال مشتق من بعض" التكملة : ٢١١

(٨) هي ما ذكر في الإنصاف : ١ / ٢٣٩

أحدهـا : أَنَّ المصدرَ الذى لا عِلَّة به ولا زيادةَ لا يأتـي إلَّا صحيحا نحو ، " ضَرَبْتُه ضَرْبًا " وماأشبه ذلك ، وإنَّما يأتي معتلًّا ماكانت فيـه الزيادة . والكلام إنَّما وقع في أُصولِ(١) المصادرِ لا في فروعِها .

الثاني : أنَّا نقول : إنَّما صَحَّ لصحتِه واعتلّ لاعتلالـه طلبًا للتشاكُلِ ، وذلك لا يدلّ على الأَصالةِ (٢) والفرعيَّةِ ، وصار هـذا كقولهم : " يَعِدُ " والأصل : يَوْعِدُ . فحذفوا الواو لوقوعـه بين ياءٍ وكسرة ، وقالوا : أَعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ "
والأصل : أَوْعِدُ وتَوْعِدُ ونَوْعِدُ ، فحذفوا الواوَ - وإنْ لم تقـع بين الياء والكسرةِ - حَمْلًا على يَعِدُ ، ولا يدلّ ذلك على أنَّها مشتقـةٌ من يَعِدُ ، وكذلك قالوا " أُكْرِمُ " والأَصْلُ : أُأَكْرِمُ ، فحذفوا إحـدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا : يُكْرِمُ وتُكْرِمُ ونُكْرِمُ ، والأَصْـلُ فيهما : يُؤَكْرِمُ وتُؤَكْرِمُ ونُؤَكْرِمُ كما قال : (٣)

١٨- * فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَـا *

فحذفوا الهمزةَ - وإنْ لم يجتمعْ فيها همزتان - حَمْلًا على أُكْـرِم ليَجْرِيَ البابُ على سَنَنٍ واحدٍ فكذلك هنا . (٤)

---

(١) في المصورة : أوصول .
(٢) في الإنصاف : ١/٢٣٩ : الأصلية
(٣) هو أبو حيان الفقعسي ، كما في التصريح على التوضيح : ٢/٣٩٦ . وقد ورد هذا الشطر في المقتضب : ٢/٩٦ ، والخصائص ١/١٤٤ والإنصاف : ١/١١، ٢٣٩ . والمخصص : ١٦/١٠٨ ، والهمع : ٢/٢١٨ ، وانظر شرح شواهد الشافية : ٥٨ ، فقد قال البغدادي : وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .
(٤) الإنصاف : ١/٢٣٩

والثالثُ : أَنَّا نقولُ يجوزُ أَنْ يكون المصدرُ أَصلاً ويحملُ على الفِعْلِ الذى هو فَرْعٌ ، كما بَنَيْنا الفعلَ المضارعَ فى فِعْل جماعة النساء نحو " يَضْرِبْنَ " حملاً على " ضَرَبْنَ " (١) وهو فرعٌ ، لأَنَّ المستقبلَ قبل الماضي ، وكما قال الفراءُ (٢) : إِنَّما بُنِيَ الماضي على الفتح في فعل الواحد، لأَنَّه يفتح في الاثنين ، ولا شكَّ أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنين ، فإذا جاز لكم أَنْ [تحملوا] (٣) الأَصْلَ على الفرع هناك جاز لنا أَنْ نحمل الأَصْلَ على الفَرْعِ هاهنا . (٤)

فأما قولهم : " إِنَّ الفعلَ يعملُ في المَصْدَرِ ، فيجب أَنْ يكون أَصلاً ".

قلنا : كونُه عاملاً فيه لا يدل على أَنَّه أصلٌ له ، وذلك من وجهين (٥) .

أحدهما : أَنَّا أَجْمعنا على أَنَّ الحروفَ والأفعالَ تعملُ في الأَسماءِ ، ولا خلاف أَنَّ الحروف والأَفعال ليست أَصْلاً للأسماءِ ، فكذلك هاهنا .

والثاني : أَنَّ قولنا " ضَرَبَ ضَرْباً " أي : أَوْقَعَ ضرباً ،

---

(١) في المصورة : ضربين ، وتصويبها من الإنصاف : ١ / ٢٣٩
(٢) نسبته للفراء في الإنصاف : ١ / ٢٤٠ أيضاً
(٣) في المصورة : تحمل، وتصويبه من الإنصاف ١ / ٢٤٠
(٤) الإنصاف : ١ / ٢٣٩
(٥) هما في الإنصاف : ١ / ٢٤٠

كقولك " ضربَ زيداً " في كونهما معقولين (١) . فإذا كان المعنى أَوْقَعَ ضرباً ، فلا شكّ أَنَّ الضَّرْبَ معقولٌ قبل إيقاعه مقصودٌ [إليه] (٢) ، ولهذا يصحّ أَنْ يؤمرَ به فيقال " اضْرِبْ " وما أَشبهَ ذلك . وإذا ثَبَتَ أَنَّه معقولٌ قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دلَّ على أَنَّه قبل الفعل (٣) .

وأَيضاً فإنَّه لا ينكرُ أَنْ يُحمَلَ الأَصْلُ على الفَرْعِ فيما هو أَصْلٌ في الفَرْعِ فَرْعٌ في الأَعْمَلِ، أَلَا ترى أَنَّ الأَسْماءَ وهي الأُصولُ تُبْنَى بالحَمْلِ على الحروف وهي فُروعٌ ، وتمنع الصرف بالحَمْلِ // على الفِعْلِ المضارع ١٢
وهو فرعٌ عنها ، فكذلك يعتلّ المَصْدَرُ بالحملِ على الفِعْلِ، لأَنَّ الإعلالَ أَصْلٌ في الفعل فَرْعٌ في الأَصْلِ كما أَنَّ البناءَ أَصْلٌ في الحرفِ فَرْعٌ في الاسم .

وأَمَّا قولهم : إِنَّ المَصْدَرَ يكونُ تأْكيداً للفِعْلِ ، ورتبةُ المؤكَّدِ قبلَ رُتْبَةِ المؤكِّدِ (٤)

فنقول : هذا لا يَدُلُّ على الأَصالةِ والفرعيَّةِ ، أَلَا ترى أَنَّك إذا قلت : جأني زَيْدٌ زَيْدٌ [ورأيت زيداً زيداً ، ومررت بزيدٍ زيدٍ] (٥) ، فإنَّ زيداً الثاني يكون توكيداً للأَوَّلِ في هذه المواضع كلها ، وليس مشتقّاً من الأَوَّلِ ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا (٤) ، (٦) وأَيضا فإنَّا نجدُ الحروفَ تؤكِّدُ الأَسماءَ ، وليست بعدها في حكم اللفظ ، نحو : إِنَّ ، ولام الابتداء ،

---

(١) في الإنصاف : ١ / ٢٤٠ ، مفعولين ، وهو خطأ .
(٢) تكملة من الإنصاف يتم بها الكلام
(٣) إلى هنا في الإنصاف ١ / ٢٤٠ أما مابعده إلى قوله : فرع في الاسم " فليس فيه .
(٤) الإنصاف : ١ / ٢٤٠
(٥) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٤٠ يتم بها الكلام.
(٦) الرد التالي على الكوفيين لم يردْ في الإنصاف .

وغاية قولهم : التوكيدُ بَعْدَ المؤكَّد في حكم اللفظ، نحو " قام القوم أنفسهم " ونفس القوم هُمُ القوم في المعنى فكيف يكون الشيءُ قبلَ نفسِه ، هذا محالٌ . وأيضا (١- فإنَّ التأكيد بالمصدر ليس على حكم التابع إنَّما هو لرفع المجاز وإثبات الحقيقة-١) وسيأتي (٢)

وقولهم : نجد أفعالاً ولا مصادر لها ، فنقول : خُلُوُّ تلك الأفعال عن (٣) المصدر لا يُخْرِجُ المصدرَ (٤) بذلك عن كونِه أصلاً ، وأنَّ الفعلَ فرعٌ عليه ، لأنَّه قد يستعمل الفَرْعُ وإنْ لم يستعمل الأصل ، ولا يخرج الأصلُ بذلك عن كونه أصلاً ولا الفرع عن كونه فرعاً ، ألا ترى أنَّهم قالوا " طَيْرٌ عبادِيد " أي مفترقة (٥) ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرْعٌ ، ولم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو أصْلٌ ، ولم يخرج بذلك الواحد أنْ يكون أصلاً للجمْع ، وكذلك قالوا : طيرٌ أبابيلُ ، قال تعالى ﴿ وأرْسَلَ عليهِمْ طيرًا أبابِيْلَ ﴾ (٦) أي جماعات في تفرقه ، وهو جمع لا واحدَ له في قول الأكثرين (٧) ، وزعم بعضهم : أنَّ واحدَه إبِّوْل (٨) وقيل: إبِّيْل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، وإنَّما

---

(١) رُدَّ لم يرد في الإنصاف
(٢) سيأتي في ص ٦٦٩
(٣) في الإنصاف ١ / ٢٤٠ : عن استعمال المصدر
(٤) كلمة «المصدر» ساقطه من الإنصاف ١ / ٢٤٠
(٥) في الإنصاف ١ / ٢٤٠ (متفرقة)
(٦) آية ٣ من سورة الفيل
(٧) في المصورة : الأكثر
(٨) في المصورة : ابويل ، وأثبتنا مافي الإنصاف ١ / ٢٤١ ، واللسان (أبل) وفيه : وهو مثل عِجَّوْل وعجاجيل . وانظر معاني القرآن للاخفش : ٢٧٢ ففيه : وقال بعضهم واحد الأبابيل : إبِّيل وقال بعضهم : إبَّوْل . مثل عجّول ، ولم أجد العرب تعرف له واحداً"
وفي اللسان (أبل) أيضاً، ذهب أبو عبيدة : إلى أنَّ الأبابيل جمع لا واحد له بمنزلة عباديد وشماطيط ، وشعاليل . . . وقال الجوهرى : ولم أجد العرب تعرف له واحداً" .

قالوه بالقياس لا بالسَّماع " (١) وكذلك (٢- "رفيعٌ فرع على "رفُعَ" كما أنَّ "شريفاً" فرعٌ على "شَرُفَ" وإن لم يستعملوا رَفُعَ كما استعملوا شَرُفَ -٢) .

ثمّ نقول : ما ذكرتموهُ معارَضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالُها (٣) نحو : " وَيْلَهُ ، و وَيْحَهُ (٤) ، وَوَيْبَهُ ، وَوَيْسَهُ ، وأَهْلاً وسَهْلاً ومَرْحباً (٥) وأُفَّةً ، وتُفَّةً ، وتَعْساً ، ونَكْساً ، وبُؤْساً ،(٦) ودَفْراً (٧) وبَهْراً . وهذه مصادر لم يستعمل أفعالها ، فإن زعمتم أنَّ ما ذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أنْ يكون دليلاً لكون الفعل أَصْلاً ، فليس بأَوْلى ممّا ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل في كون المصدر أَصْلاً ، فتتحقق (٨) المعارضة ويسقط الاستدلال . (٩)

وأَمّا قولهم : إنَّ المصدر لا يتصور مالم يكن فعلُ فاعلٍ ، والفاعل (١٠) وضع لهُ "فَعَلَ ويَفْعَلُ" .

---

(١) في الإنصاف : ١ / ٢٤١ بعده " والخلاف إنّما وقع في استعمالهم لا في قياس كلامهم " .
(٢-٢) ليس في الإنصاف .
(٣) انظر الكتاب ١ / ٢٩٥ ، ٣١١
(٤) بعدها في الإنصاف : ١ / ٢٤١ : " ووَيْهَه "
(٥) بعدها " " " وسقيا ورَعْيا"
(٦) " " " " : " وبُعْداً ، وسُحْقا ، وجُوعاً ، ونُوعاً ، وجَدْعاً ، وعَقْراً ، وخَيْبةً " .
(٧) بعدها في الإنصاف ١ / ٢٤١ : وتَبّاً .
(٨) في المصورة : فتحقق ، والمثبت من الإنصاف ١ / ٢٤٢ .
(٩) انظر : الإنصاف ١ / ٢٤١ ، ٢٤٢
(١٠) في الإنصاف ١ / ٢٤٢

فنقول : (١) هذا باطلٌ ، لأنَّ الفعل في الحقيقة مايدلّ عليه المصدر ، نحو : الضَّرْب والقَتْل ، ومانسميه فعلاً من فَعَلَ ويَفْعَلُ إنَّما هو إخبارٌ بوقوع ذلك الفعل في زمان معيّن ، ومن المحال الإخبارُ بوقوع شيء قبل تَسْميته ، لأنَّه لو جاز أنْ يقالَ : " ضرب زيدٌ " قبل أنْ يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك : أُخبرك بمالا تعرف ، وذلك فاسدٌ .

وأمَّا قولهم : لا دليل في تسميّة مصدراً ، لأنَّ المراد به المفعول لا الموضع كقولهم " مركبٌ فاره " ومشربٌ عذب "

فنقول : هذا باطل من وجهين (٢) :

أحدهما : أنَّ الألفاظَ إذا أمكنَ حملُها على ظاهرها فلا يجوز العدولُ بها عنه ، والظاهرُ يوجب أنْ يكونَ المصدرُ للموضع لا للمفعول فوجب (٣) حملُه عليه .

والثاني : قولهم مركب فاره ، ومشرب عذب ، يجوز أن يكون المرادُ به موضعَ الركوب وموضعَ الشرب ، و[نسب (٤)] إليه الفراهةُ والعذوبةُ للمجاورة كما يقال: " جَرَى النهرُ " وهو لا يجرى ، إنَّما يجرى الماءُ الذى فيه ، قال الله تعالى : ﴿ تَجْرِي مِنْ تحتها الأَنْهارُ ﴾ (٥) فأضافَ الفعل إليها لِمَا بيَّنا من المجاورة ، ومنه : " بَلَدٌ آمِنٌ ، ومكانٌ آمِنٌ " فأضافوا الأَمْنَ إليه مجازاً ، لأنَّه يكون فيه ، وقال ﴿ رَبِّ اجْعَلْ هذا البَلَدَ آمِناً ﴾ (٦) وقال ﴿ بَلْ مكرُ اللَّيلِ والنَّهارِ ﴾ (٧) فأضافَ المَكْرَ

---

(١) مايأتي في الإنصاف ١ / ٢٤٢ ، ٢٤٣

(٢) هما في الإنصاف ١ / ٢٤٣

(٣) في المصورة : يوجب ، والمثبتُ من الإنصاف ، ١ / ٢٤٣ .

(٤) في المصورة : نعت ، واخترنا مافي الإنصاف ١ / ٢٤٣

(٥) آية ٧٢ ، ٨٩ من التوبه ، وفي كثير من السور . الآية ٢٥ من البقرة

(٦) آية ٣٥ من سورة ابراهيم .

(٧) الآية ٣٣ من سورة سبأ .

إليهما ، لوقوعه فيهما وقالوا : " ليلٌ نائمٌ " فأضافوا النوم إليه لكونهِ يَقَعُ فيه وقال : (١)

١٩ - * ونِمْتِ ومالَيْلُ المَطِيِّ بنائمِ *

أ ى بِمَنُومٍ فيه ، وقالوا : " يَوْمٌ فاجِرٌ" أضافوا الفجور إليه ؛ لأنّه يَقَعُ فيه . والشواهدُ كثيرة . فدلَّ على أنَّ المرادَ موضع الركوب، وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفَراهة والعُذُوبة للمجاورةِ على ما بيَّنّا .

وأمّا البصريون : فقالوا : الفعلُ مشتق مِنَ المَصْدَرِ (٢) ، واحتجوا بأنَّ المصدر يدل على زمان مُطْلَق ، والفعل يدل على زمان معين . وكما أنَّ المطلقَ أَصْلٌ للمقيَّد فكذلك المصدر أصل للفعل .

وبيان ذلك أنَّهم لما أرادوا استعمال المصدر وَجَدُوهُ يشترك في الأزمنةِ كلِّها ، لا اختصاص له بزمانٍ دون زمان ، فلمّا لم يتعين لهم زمانُ حدوثهِ لعدم اختصاصه اشتقوا من لفظه أَمْثِلَةً تَدُلُّ على تعيُّنِ الأزمنة ؛ ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماضٍ، وحاضرٍ، ومستقبلٍ ، لأنَّ الأزمنةَ ثلاثةٌ ؛ ليخص كل فعل منها بزمانٍ من الأزمنة الثلاثةِ؛ فَدَلَّ على أنَّ المصدر أَصْلٌ . (٣)

ومنهم مَنْ قال : الدَّلِيلُ (٤) على أنَّ المصدرَ هو الأَصْلُ

---

(١) هو جرير بن عطية " الخطفي" وصدر البيت: * لقد لُمْتنا يا أُمَّ غيلانَ في السُّرى* وهو السادس من قصيدة يجيب فيها الفرزدق مطلعها :
لا خيرَ في مستعجلاتِ الملاوِمِ ولا في خليل وصلُه غيرُ دائمِ
في ديوانه : ٥٥٣ والشاهد في الكتاب ١ / ١٦٠ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، ٤ / ٣٣١ ، والمحتسب ٢ / ١٨٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٦ ، ٣٠١ ، والإنصاف ٢٤٣ ، والخزانة ١ / ٢٢٣ .

(٢) في الكتاب ١ / ١٢ " وأمّا الفعل فأمثلة أُخذِتْ من لفظِ أحداثِ الأسماءِ " .

(٣) الإنصاف : ١ / ٢٣٧

(٤) الإنصاف ١ / ٢٣٧ ، وقد قال به الفارسي في المسائل البغداديات ل ٤٧ ب ، ومن قبله سيبويه في الكتاب : ١ / ٢١

أَنَّهُ اسمٌ ، والاسم يقوم بنفسِهِ ويستغني عن الفعل ، فأَمَّا الفعلُ فإِنَّه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، والذى يستغني بنفسِهِ ولا يفتقر إلى غيره أَوْلَى بأَنْ يكونَ أَصْلاً . //

١٣

ومنهم من قال : الدَّلِيلُ (١) أَنَّ الفعل بصيغته يدل على شيئين الحدث والزمان المحصَّل ، والمصدر يدل بصيغته على شيءٍ واحد وهو الحَدَثُ ، وكما أَنَّ الواحدَ أَصْلٌ للاثنين كذلك المصدرُ أَصْلٌ للفعل

ومنهم من قال : الدليلُ (١) أَنَّ المصدَرَ له مثالٌ واحدٌ نحو : الضَّرْبُ ، والقَتْلُ ، والفعلُ له أَمثلة مختلفةٌ كما أَنَّ الذهب نوعٌ واحدٌ والذى يوجد منه أنواعٌ وصُوَرٌ مختلِفةٌ .

ومنهم من قال : الدليلُ (٢) : أَنَّ الفعل بصيغته يدلّ على مايدل عليه المصدر ، والمصدرُ لا يدلّ على مايدلّ عليه الفعل ؛ أَلا ترى أَنَّ " ضَرَبَ " يدلّ على مايدل عليه " الضَّرْب " و "الضَّرْبُ" لا يدلّ على مايدلّ عليه " ضَرَبَ " وإذا كان كذلك دلَّ على أَنَّ المصدر أَصْلٌ والفعل فرع ؛ لأَنَّ الفرعَ [لابُدَّ] (٣) أَنْ يكون فيه الأَصل ، وصار هذا كما تقول في الآنيةِ المَصُوغةِ من الفِضَّةِ فإِنَّها تدلّ على الفِضَّةِ والفِضَّةُ لا تدلّ على الآنيةِ ، وكما أَنَّ الآنيةَ المَصُوغةَ من الفضَّةِ فرع عليها ومأخوذة (٤) منها فكذلك هنا .

و منهم من قال الدليلُ (٥) : أَنَّه لو كان المصدرُ مشتقّاً من الفِعْلِ

---

(١) الإنصاف ١ / ٢٣٧
(٢) المصدر السابق ١ / ٢٣٧ ، ٢٣٨ وانظر الإيضاح للزجاجي ٥٩
(٣) في المصورة : لا يدل ، والتصويب من الإنصاف ١ / ٢٣٨
(٤) في المصورة : مأخوذ
(٥) الإنصاف ١ / ٢٣٨ ، وانظر التكملة : ٢١١

(لكان ينبغي) (١) أَنْ يجريَ على سَنَنٍ واحدٍ في القِياس، ولا يختلفُ كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدرُ اختلافَ الأجناسِ كالتُّرابِ والماءِ والزيتِ واللبنِ وسائرِ الأَجْناسِ ، دلَّ على أنَّه غير مشتق من الفعل .

ومنهم من قال : لو كان المصدر مُشْتَقًّا لوجب أَنْ يدلَّ على ما في الفعل من الحدث والزمان وعلى معنًى ثالث كما دلتْ أَسماءُ الفاعِلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به ، فلمَّا لم يكن كذلك دلَّ على أنَّه ليس مشتقا من الفِعل . (٢)

ولَخَّصَهُ الفارسيّ(٣) فقال (٤) : الدليل : أَنَّا استقرأْنا (٥) المشتقات ، فوجدنا المشتقَّ من الشيء يدلّ على ما يدل عليه ذلك الشيء وزيادة ، وتلك الزيادة هي ثمرةُ الاشتقاق نحو " أحمر" فإنَّه مأخوذٌ من الحُمْرةِ ، وتفهم من " أحمر " "الحمرة" وزيادة الشخص . وكذلك "ضارب" ونحوه فإذا قلنا : إنَّ الفعل مشتق من المصدر أعطانا ذلك ؛ لأنَّ ضَرَبَ يدل على الضَّرْبِ ، وزيادة الزمان الماضي ، وإذا قلنا: إنَّ الضرب مشتق من ضَرَبَ لم يعط ما يعطي ضَرَبَ، فكيف أزيدَ من ذلك؟!

---

(١) في المصورة "لاينبغي "وهو خطأ ،وفي التكملة للفارسي :٢١١،لجرت على " وفي الإنصاف ١/٢٣٨: لكان يجب .

(٢) الإنصاف ١/٢٣٨ وانظر التكملة :٢١١ .

(٣) التكملة : ٢١١

(٤) "فقال" مكررة في المصورة .

(٥) في المصورة : استقرينا

ومنهم مَنْ قال : الدليلُ (١) : قولهم : " أَكرمَ إكراماً " بإثبات الهمزةِ ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أَنْ تُحْذَفَ منه الهمزةُ كما حُذِفَتْ من اسم الفاعلِ والمفعولِ نحو " مُكْرِم ومُكْرَم " لمَّا كانا مشتقّين منه ؛ فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت من الذى هو مشتق [منه] (٢) دلّ على أَنَّه ليس بمشتقٍّ منه .

ومنهم من قال : الدليل (٣) أَنَّهم سَمَّوهُ مصدراً ، والمصدرُ هو الموضع الذى يُصْدَرُ عنه ، ولهذا قالوا للموضع الذى تصدرُ عنه الإبلُ مصدراً فلمَّا سُمِّيَ مصدراً دلَّ على أَنَّ الفعل قد صَدَرَ عنه .

ومنهم من قال : الدَّليلُ (٤) على أَنَّ الفعل مُشْتَقٌّ مِنَ المصدرِ أَنَّ المصدر يدلّ على معناه دلالة أَوَّليّةً من حيث امتياز الحقائق كسائر أَسماءِ الأجناس فوَضْعُه أَوَّليٌّ ، لأَنَّه موضوعٌ لامتياز الحقائق بعضها عن بعض ، ووضع الفعل وضع ثانٍ ، لأَنَّه موضوع من حيثُ التركيبُ والملابسةُ للفاعل فوضعُه وضْعٌ تركيبيٌّ ، فكما أَنَّ المفردَ قبل المركّب ، فكذلك المصدر قبل الفعل ، لذلك لا يخبر عن الفعل ، لأَنَّه جملة ، كما لا يخبر عن الجمل ، ويخبر عن المصدر ؛ لأَنَّه مفردٌ ، ويدلُّ على مُسَمَّاه بالمطابقةِ ، والفعل يدل بالتضمُّنِ على الحدثِ والزمانِ والنسبةِ إلى الفاعلِ ، وهذا يَقْطَعُ مَذْهَبَ (٥) الكوفيين وينصر مذهبَ البصريين فهو أَوْلى واللّهُ تعالى أَعْلَمُ .

---

(١) الإنصاف : ١ / ٢٣٨
(٢) تكملة من الإنصاف ١ / ٢٣٨
(٣) الإنصاف ١ / ٢٣٨ ، وهو آخر ما ذكره ابن الانبارى من أدلة البصريين ، وقد ذكره الزجاجي في الإيضاح : ٥٨
(٤) لم يرد هذا الدليل في الإنصاف
(٥) في المصورة : بمذهب

[الإعـــــراب]

باب قوله " الإعرابُ تغيّرُ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ [1] الداخلةِ عليها " [2]

غَرَضُهُ أَنْ يحدَّ الإعرابَ بالنَّظَرِ إلى الاصطلاح، إذِ الإعرابُ بالنَّظَرِ إلى اللغة يقع على معانٍ [3] ، منها :

التَّغَيُّرُ : يقال : عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرَّجُلِ ، وأَعْرَبها الله إعرابا " أي : غيَّرها . ومنها : الانتقال ، يقال : عَرَبَتِ الدَّابةُ في مرعاها ، إذا لم تستقرّ في جهةٍ منه . ومنها : التَّبْيينُ ، يقال : " أَعْرَبَ الرَّجُلُ على [4] حاجته : إذا أَبان عنها . ومنها : التَّحْسِينُ يقال عَرَّبْتُ الشيءَ : إذا حَسَّنْتَهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ عُرُباً أَتْراباً ﴾ [5] أي: حِساناً .

فقوله : تَغَيُّرُ أواخرِ الكَلِمِ . تَحرُّزٌ من تغيّرِ الأَوَّلِ والوَسَطِ ، كتغيّرِ التَّصْغيرِ والتكْسيرِ ، نحو : زُيَيْدٍ وزُيودٍ .

وقوله : لاختلاف العوامِلِ ، تحرّز مِنْ تغيّر أواخِرِ الكَلِمِ لغيرِ اختلافِ العوامِلِ ، نحو : تَغيُّرِ آخِرِ " حيث " من قولك : جئتُ مِنْ حيثُ جِئْتَ - بفتحِ التاءِ وكَسْرِها وضَمِّها [6] - فإنَّه ليس بإعـــراب؛

---

(١) في المصورة : العاومل ، تحريف .

(٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب : لفظا أو تقديرا . وانظر هذا التعريف في إصلاح الخلل : ٢٣

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٢ ، والبسيط لابن أبي الربيع : ١٨ ، ١٩ واللسان (عرب) .

(٤) هكذا في المصورة : والمعروف "عن"

(٥) الواقعة : ٣٧

(٦) هذه لغات ففتح التاء سمعه الكسائي في بني تميم من بني يربوع وطهيّة، فَهُمْ ينصبون التاء على كل حال في الخفض والنصب والرفع ، وسمع في بني أسد بن الحارث بن ثعلبة وفي بني فقعس كلّها يخفضونها في موضع الخفض وينصبونها في موضع النصب انظر اللسان (حيث) .

إذْ لم يكن عن عاملٍ .

وقوله : الداخلة عليها . تحرّزٌ من تغيّرِ أواخرِ الكلمِ لاختلافِ العواملِ غيرِ الداخلةِ عليها ، نحو : تغيُّرِ آخرِ المحكيِّ بمَنْ (١) ؛ ألا ترى أنّك إذا استثْبَتَّ قلت : مَنْ زيدٌ ؟ لِمنْ قالَ : " قام زيدٌ ، ومن قال : رأيتُ زيداً ، قلت مَنْ زيداً ؟ . ومَنْ زيدٍ ؟ لمَنْ قال : مررت بزيدٍ . فآخرُ زيدٍ قد تغيّرَ ، وسببُ تغيّره محاكاةُ الإعرابِ الذى في آخرِ زيدٍ الواقع في كلامِ الذى استثبَتَّه فالعاملُ الدّاخلُ في كلامِ المُسْتَثْبِتِ إذاً جرَّ التغيّرين ، وإنْ لم يتغير العاملُ الداخل على زيدٍ الواقع بعد : مَنْ .

وزعم بعضهم (٢) أنّ هذا الحدَّ فاسدٌ ؛ لأنّه غيرُ جامعٍ للمُعْرباتِ كلِّها ، إذْ من المعربات مالا يتغير آخرُه : وهي الأسماءُ الملتزمُ فيها الرفعُ على الابتداءِ ، نحو : "ايمنُ اللّهِ" في القَسَمِ .

والأسماءُ الملتزمُ فيها النّصبُ على // المصدريّةِ ، نحو : "سبحانَ اللهِ" (٣) . ١٤

والملتزمُ فيها النّصبُ على الظرفيه نحو : بُعَيْداتِ بَيْنٍ (٤) ،

---

(١) الكتاب : ٢/٤١٣

(٢) لعله الشلوبيين انظر التوطئه : ١١٦ ، والشرح الكبير للجزولية . ٢ب

(٣) الكتاب ١/٣٢٢ ، ٣٢٥

(٤) في الأمثال لأبي عبيد : ٣٧٩ " قال : وإذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان، ثم يأتيه، ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا، ثم يأتيه قال : لقيتُه بُعيداتِ بَيْنٍ " وانظر الكتاب ١/٢٢٥ ، واللسان (بعد) .

وسَحَرَ (١) : إذا أردتَه من يوم بعينه .

وزعم أيضا : أنَّه حدَّ الإعرابَ بالنَّظرِ إلى اصطلاح النحويين قال : وليس الإعراب في الاصطلاح ماذكَرَ ، ألا ترى أنَّ أبا القاسم الزجّاجي جعل الإعرابَ : الرَّفْعَ والنَّصْبَ والخَفْضَ والجَزْمَ ، ولم يجعله التغيّر (٢) فقال : إعراب الأسماءِ رفعٌ ونَصْبٌ وخَفْضٌ : إلى آخره (٣) . قال (٤) لي (٥) : وهذا الذى ذكره عندى غَلَطٌ ، فإنَّ أبا عليٍّ الفارسي حَدَّ الإعراب في "الإيضاح" باختلافِ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العوامِلِ (٦) ، والاختلافُ : هو التغيُّرُ ، وكذلك فَعَلَ سيبويه؛ لأنَّه قال في علامات الإعرابِ : وليس شيءٌ منها إلاّ وهو يزولُ (٧) ، [وأمّا] (٨) جَعْلُ أبي القاسم الإعرابَ هو نفسَ الرَّفْعِ والنصبِ والخَفْضِ والجَزْمِ ، فليس فيه مخالفةٌ لما قال الفارسي وسيبويه؛ إذِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والخفضُ والجزمُ إنَّما أرادَ بها المصادر ، أي: رفعُ الرَّافعِ ونصبُ النَّاصبِ وخفضُ الخافضِ وجزمُ الجازمِ ، وهي تغييرات ولم يرد بذلك العلامات (٩) ، ومِمَّا يبين ذلك قوله أيضا : باب

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٥

(٢) هذا الاعتراض أورده ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ١٠٤ وردَّ عليه بمثل ماسيأتي بَعْدُ عند قول الشارح : إنما أراد بها المصادر . . إلخ .

(٣) الجمل : ١٨

(٤) بياض بقدر كلمه

(٥) هذا الرمز يعنى ابن عصفور

(٦) إيضاح الفارسي : ١١ والمسائل العسكريات : ١٤٥

(٧) الكتاب ١ / ١٣

(٨) في المصورة : وما

(٩) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٤

معرفةِعلاماتِ الإعراب(١) " فجَعَلَ العلاماتِ غيرَ الإعراب، إذِ العلامةُ ليست ذَا العلامَةِ، فبيّنَ أنَّ الإعرابَ عنده غير العلامةِ ، وهو التغيّرُ الذى وقع بالعلامةِ ، فأمّا قوله : (٢) إنّه يريد علامات ذي الإعراب فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، فذلك فاسدٌ ، لأنَّ الإعراب عنده هي العلامات ، فكأنّه قال : علامات ذي العلامات ، أوْ إعراب ذِي الإعرابِ ، [وفي] (٣) مذهبه - وهو الصحيح - أنَّ مثل هذا لا يجوزُ ، لا يقال : غلامُ ذِي الغلام ، لأنّه يلزم من ذلك أنْ يُخصَّص الشيءُ بما قد خَصَّصَه هو ، فتخصيصُ الغلامِ بإضافتِهِ إلى سَيِّدِهِ ، وتخصيصُ سيد الغلام بإضافتِهِ إلى الغلام المُخَصَّصِ بإضافته إلى السَّيِّدِ وفي ذلك توقُّفُ تخصيصِ كلِّ واحدٍ منهما على الآخر ، وذلك فاسد . وكذلك أيضا يكون الإعراب على تأويله مُخَصَّصًا بإضافته إلى ذي الإعراب، وذُو الإعراب مُخَصَّصٌ بإضافتِهِ إلى الإعرابِ المُخَصَّصِ بإضافتِهِ إلى ذِي الإعرابِ ولذلك رَدَّ هو [على] أبي الفتح في جعله قول العرب " هذا جُحْرِ ضَبٍّ خَرِبٍ " (٤) على تقدير : خربٍ جُحْرُهُ ، ثم حذف المضاف وهو جحر ، وأُقيم المضافُ إليه مقامَه وهو الضميرُ ، واستتر الضمير في

---

(١) الجمل : ١٨

(٢) لعله الشلوبين

(٣) مكانها مطموس في المصورة ، ورجعنا فيما أثبتناه الى ما سيأتي عند قول المؤلف" ولذلك رَدَّ هو على أبي الفتح .." الخ

(٤) ما ذهب إليه ابن جني في الخصائص ١ / ١٩١ ، ١٩٣ ، وانظر ما كتبه التجار في الهامش رقم٧ من ص ١٩١ وانظر مغني اللبيب ٨٩٤ - ٨٩٦ - والخزانه ٢ / ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، وقال سيبويه " وقد حملهم قرب الجوار على أنْ جَرُّوا : هذا جحر ضبٍ خربٍ ونحوه " الكتاب ١ / ٦٧ وهو مذهب الجمهور.

خَرِبٍ ، قال (١) : لأنَّه يلزمه أنْ يكونَ الجُحْرُ مخصَّصاً بالضَّبِّ، والضَّبُّ مخصَّصٌ بخرابِ الجُحْرِ المضافِ إلى الضَّبِّ، فيكون تخصيصُ كُلِّ واحدٍ منهما متوقِّفاً على صاحبه ، وذلك فاسدٌ من جهة المعنى ، ولا يوجد شيءٌ من ذلك في كلامهم ، فأمَّا قول الشاعر : (٢)

٢٠- لَوْ أنَّكَ تَلْقِي حَنْظَلاً فوقَ بيضِنا تَدَحْرَجَ عن ذِي سامِهِ المُتَقارِبِ (٣)

فيتخرَّجُ على أنْ يريد : بذي السَّامِ : الموضع الذى يكون فيه السَّام من البيض ، والسام هو : الذَّهَبُ، فأضاف ذلك الموضعَ الذى فيه السام إلى السام ، وأضافَ السام إلى البَيْضِ ، لا إلى ذلك الموضع الذى فيه السام من البيض ؛ فلا يكون على هذا كل واحد من السام وذى السام مخصَّصا بما يتخصّص [به] (٤) الآخر .

وأما مازعم مِنْ أنَّ حَدَّ أبي موسى غيرُ جامعٍ للمعربات فباطلٌ ؛ (٥) لأنَّه لم يرد بالتغيّر كونَ الآخر مرفوعاً تارةً أوْ منصوبا أوْ مخفوضاً أخرى بل أرادَ بذلك تغيره عن الهيئةِ التى كانَ عليها قبل دخول العامل إلى هيئةٍ أُخْرى ؛ فإنَّ العلامة إنما جلبها العامل ، فقبل أنْ يدخل العامل على الكلمة لم يكن في آخرها تلك العلامة ، فلما دخل العاملُ جَلَبَ العلامةَ فتغيَّر الآخِرُ بها ، فأيمنُ الله ، وأمثالهُ وسبحانَ الله " وأمثاله ، إنَّما كانت قبل دخول العامل موقوفةً كما يفعلون بأسماء العدد إذا لم يدخلوا عليها عاملاً في اللفظ ولا في التقدير ، وإنَّما يقصدون مجرد العدد نحو : واحدٌ ، اثنان ، ثُمَّ دخل العامل

---

(١) انظر الخزانه والتذييل والتكميل (باب النعت) ولم ينسبه أبو حيان لأحد .

(٢) هو قيس بن الخطيم والبيت هو السابع عشر من قصيدة في ديوانه ٧٦-٩٦ مطلعها :
أتَعْرِفُ رسماً كاطِّرادِ المذاهبِ لعَمْرَةَ وحشاغيرَ مَوْقِفِ راكبِ
والبيت في تهذيب اللغة ١٣ / ١١٣ واللسان (سوم) وانظر تخريجه في الديوان (ص ٩) وانظر الاقتضاب ص ٤٤٢

(٣) في المصورة : من، وما أثبتناه من الديوان وغيره .

(٤) في المصورة : منه

(٥) " " : باطل

فغيَّرها عن الوقف بالعلامات التي جلبَها . (١)

فإنْ قيل : فكيف لاختلاف العوامل ، ومن المعربات مالا يختلف عليه العوامل نحو : أيمنُ الله ؛ فإنَّه لا يدخلَ عليه إلّا عامل الابتداء، و: سبحان الله ؛ فإنَّه لا يدخل عليه في التقدير إلا الفعل الذى هو أُسَبِّحُ أو أُبرِّئ ؟

فالجواب : أنَّه لم يقل كل كلمةٍ من المعرباتِ تختلفُ عليها العوامل ، وإنَّما أرادَ : أنَّ إعراب المعرباتِ بجملتِه لم يقع بعامل واحد بل بعواملَ مختلفة . (١)

وقد كان ينبغي لأبي موسى أنْ يبيِّنَ ذلك التغير حتى لا يقع لبس فيقول : الإعرابُ : تَغَيُّرُ آخرِ الكلمة بعاملٍ يدخلُ عليها ، يُزيلُه عن الهيئة التى كان عليها قبل دخول العامِل إلى هيئةٍ أُخْرَى . (٢)

ولمثل ماذهب الأُستاذُ (٣) في الإعرابِ ذهب أبوالحسن بن خروف (٤)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٣ ، ١٠٤

(٢) مثل هذا التعريف في المقرب ص ٤٧

(٣) الاستاذ هو أبوعلى الشلوبين ففي التذييل والتكميل ١ /ل قال أبو حيان : والى أنَّه لفظي (يعني الإعراب) ذهب أبوالحسن ابن خروف والاستاذ أبوعلى ، قال ابن خروف : الإعراب صوت يحدثه العامل في آخر الكلمة . . إلى أن قال أبوحيان : ولما رأى الأستاذ أبوعلى أنَّ الإعراب قد يكون صوتا وحذفا الخ . .

(٤) اسمه : علي بن محمد بن علي الحضرمي ، شرح كتاب سيبويه وكتاب الجمل للزجاجي وكان تخرج على ابن طاهر النحوى الأندلسي المعروف بالخدب المتوفي ٥٨٠ وتوفى ابن خروف سنه ٦١٠ هـ وقيل ٦٠٩ هـ باشبيليه " ترجمته في وفيات الأعيان ٣ / ٤٥١ ، والذيل والتكمله السفر الخامس: ٣١٩ وقد خلط السيوطى في البغية بين ابن خروف النحوى وابن خروف الشاعر المتوفى سنة ٦٢٠ بحلب .

فإنّه قال : (١) في حَدِّ الإعراب : الإعرابُ : صوتٌ يحدثُه العاملُ في آخرِ الكلمةِ ، وهذا الحَدُّ فاسِدٌ ، لأنَّ الإعرابَ قد يكون بحذف لا بصوتٍ نحو : لم يفعلا ولم يفعلوا.

قلت : والذى قال ابن خروف في شرح سيبويه :" الإعرابُ وضعُك العلامةَ في آخرِ المعرفةِ دالّة (٢) على عمل العامل ، كما تقع علامةُ التعريفِ دليلاً على إيضاح المُعَرَّفِ ، لا يكون أحدهما إلا بالآخر ، ولما رأى الأستاذ : أنَّ الإعراب قد يكون صوتاً وحذفاً ، قال (٣): في حَدِّ الإعراب // : الإعرابُ حكمٌ في آخر الكلمةِ يوجبُهُ العامِلُ ، ليعمَّ جميع ذلك ، وهذا عند صّ منقودٌ . (٤) من جهة أنّه لا يُفْهِمُ ماأرادَ ، إذْ قد يمكن أنْ يحد الإعراب بذلك مَنْ مذهبُهُ أنَّ الإعرابَ تغيّر ؛ لأنَّ التغير حكم يُحْدِثُهُ العامِلُ في آخرِ الكَلِمَةِ ، وأيضاً فإنّه قد بَيَّنّا أنَّ الإعراب في اصطلاحهم إنّما هو التغير لا العلامات، وأيضا فإنَّ من معاني الإعراب لُغَةً التغيّرُ ، وليس من معانيه في اللغة الصَّوْتُ(٥) ، فأنْ يكونَ اللَّفْظُ في الاصطلاح على حَسَبِ ماكان عليه في اللغة أَوْلى حتى لا يُتَصَرَّفُ في اللفظ بأكثرَ من تخصيصه اصطلاحا بتغير خا [ص] (٦) ، وقد كان في اللغة عاما واقعا على كل تَغيّرٍ. وهذا

---

(١) انظره في الصفحة السابقة .
(٢) في المصورة : دابلة ، ولعل الصواب ماأثبتناه مع احتمال أن تكون : دليلة .
(٣) حده للإعراب في التوطئة : ١١٦
(٤) النقدان التاليان الموجهان للحد الذى وضعه الشلوبين موجودان في التذييل والتكميل ١ /ل ولم ينسبهما أبو حيان لأحدٍ .
(٥) همع الهوامع ١ / ١٤
(٦) تكملة يلتئم بها النص .

القدر من التصرف جائز للمصطلحين ، وليس لهم نقلُ اللفظِ عن معناه جملةً .

قلت : كلامُ الأستاذِ صحيحٌ في قوله : الإعرابُ حكمٌ في آخرِ الكلمةِ [يوجبُه] (١) العاملُ" فإنَّه يدخلُ تحتَه كلُّ إعرابٍ انتقل أو لزمَ .

[فائدةُ الإعراب]

وقوله : " وفائدتُه الدلالةُ على المعنى الذى يَحْدُثُ بالعاملِ" يريد : أنَّ الإعرابَ إنَّما أُتِيَ به في الكلام ليدلَّ على المعنى الذى أحدثَه العاملُ في معموله من فاعليَّةٍ أو مفعوليَّةٍ ، أو إضافةٍ أو غيرِ ذلك من المعاني التى أحدثَها فى المعرب (٢) . وهذا الذى ذهبَ إليه صحيحٌ بالنَّظرِ إلى الأسماءِ . وأمَّا بالنظرِ إلى الأفعال، فإنَّما فائدتُه الشَّبَهُ ، إذْ لا يوجد فِعْلٌ مُعْرَبٌ إلاَّ وهو مُشْبِهٌ للأسماءِ التى الإعرابُ فيها أَصْلٌ على ما نُبَيِّنُ بَعْدُ . والدَّليلُ على أنَّ الإعرابَ في الفعل لا يدلُّ على المعنى الذى يحدثُه فيه العاملُ ، أنَّك تقول : لن يقومَ زيدٌ ، فعاملُ النَّصبِ في "يقومَ" وهو " لَنْ " إنَّما أحدثَ في الفعل من المعنى : النفيُ بالنَّظرِ إلى الاستقبال (٣) فلو كان النَّصْبُ دليلاً على هذا المعنى لوجب أنْ يوجدَ النَّصْبُ في الفعل متى أحدث فيه محدثٌ ذلك المعنى ، وأنتَ تقول : لا يقومُ زيد غداً فتنفي بلا الفعل بالنظرِ إلى الاستقبال ، وهو مع ذلك مرفوعٌ . فدلَّ على أنَّ النصب في : لنْ يقومَ ، ليس دليلاً على ذلك المعنى ، إذْ لو كان دليلاً عليه لوجد متى وجد ، كما أنَّ النصبَ

---

(١) في المصورة : يوجب .
(٢) الإيضاح للزجاجي ٦٩ ، ٧٧
(٣) هذا مفهومٌ من قول سيبويه في الكتاب : ١/١٣٥ ، ١٣٦ ولن أضربَ نفيٌ لقوله : سأضرب" . وانظر أيضا ٤/٢٢٠ منه
(٤) في الكتاب ٤/٢٢٢ " وتكون "لا" نفياً لقوله يَفْعَل ولم يقع الفعل "

لمَّا كان دليلاً على المعنى الذى أَحدثَه العاملُ في الاسم من المفعوليَّةِ ، لم يوجد معنى مفعوليّة بعد ذكر الفاعلِ إلاَّ ووُجِدَ النصبُ . وأيضا فإنَّه سيقرِّرُ أنَّ الإعرابَ غيرُ محتاجٍ إليه في الأفعالِ في موضعٍ من المواضعِ ، لأنَّ المعاني تحرزُها العوامِلُ في الأفعالِ فلا يحتاج إلى الإعرابِ من أَجْلِ ذلك . وليس الأَمْرُ كذلك في الاسمِ ، إذِ العامل قد يحدث في الاسم معنى الفاعليَّةِ ومعنى المفعوليَّةِ في نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، فكيف يمكن أَنْ يجعلَ دليلاً عليهما حتى يُعْلَمَ منه وهو واحدٌ الفَرْقُ بين الفاعليَّةِ والمفعوليةِ ؟ فقد كان ينبغي أَنْ يقولَ : وفائدته في الأَسماءِ [الدلالة] (١) على المعنى الذى يحدث بالعاملِ ، وفى الأَفعال [الشَّبَهُ] (٢) .

فإنْ قيلَ : فكيف أَطلقَ سيبويه القولَ في ذلك ، فقال " وإنَّما ذكرت لك ثمانيةَ مَجارٍ لأَفْرُقَ بين ما يدخله ضَرْبٌ من هذه الأربعة لما يُحْدِثُ فيه العامل " (٣) فجعل هذه العلامات داخله في المعرب لما يحدث فيه العامل على الإطلاق ، ولم يدخل الإعرابُ في الفعل لذلك بل للشَّبَهِ ، كما تقدَّم ؟!

فالجوابُ : أَنَّ "ما" من قوله : لما يُحْدِثُ فيه العامل . ليست اسماً موصولاً ، فيلزم أَنْ يكون التقدير ، لما يحدثه فيه العامل أَي : للمعنى الذى يحدثه في المعربِ العاملُ ؛ إذ الاسمُ الموصولُ لابُدَّ له من ضميرٍ عائدٍ عليه من صلتِهِ ملفوظٍ بهِ أومقدَّرٍ ، وإنَّما هي حرفٌ موصولٌ

---

(١) في المصورة : الدالة
(٢) في المصورة : التشبه
(٣) الكتاب : ١٣/١

لا يَعودُ عليها ضميرٌ كأنّه قال : لإحداث ذلك فيه، أي : في المُعْرَب، فيكون مثل قوله تعالى ﴿ ولا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ ﴾ (١) أي: لوصفِ ألسنتكم الكَذِبَ . (٢)

فإنْ قيلَ : إنَّ الإعرابَ بجملتِه فائدتُه في الأفعالِ الشَّبَهُ ، فما فائدتُه مُفَصَّلاً في الأفعال . ؟

فالجواب : أنَّ الإعرابَ بجملتِه يدلُّ على شَبَهِ الأفعال للأسماءِ التي أَصلُها الإعراب ، وفائدةُ تفصيلِه في الأفعال : الدلالةُ على شَبَهِ العاملِ الذي أَحدثه فيها بعاملٍ من عَوامِلِ الأَسماءِ يُحْدِثُ فيها مِثْلَ ذلك العمل . فالأَفْعالُ تُرْفَعُ إذا لم يدخل عليها عاملٌ لفظيٌّ ، لأنَّ الأسماءَ إذا كانَ عاملها كذلك رُفِعَتْ نحوُ المبتدأ (٣) ونُصِبَتِ الأفعالُ بأَنْ ظاهرةً أَوْ مضمرةً لشبهها مِنْ عواملِ الأَسماءِ بأَنَّ لتقاربِ اللَّفْظَيْنِ (٤) ، ولأنَّ كُلَّ واحدٍ من اللفظين يَنْسَبِكُ منه مع مابعدَهُ مصدرٌ (٤) . ونَصَبَتْ "لنْ" و"إذنْ" و"كي" في لغة من قال : لِكي (٥) ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يشبه أَنْ ، أَلا تَرى أنَّها إذا دخلت على الفعل خلصَتْهُ للاستقبال (٦) ، كما

---

(١) النحل : ١١٦

(٢) البحر المحيط ٥ / ٥٤٥ وفيه أنَّ الذي قال بهذا هو الكسائي والزجاج . وذكر أبو حيان أنَّ الجمهور قد جوَّز في (ما) أنْ تكون بمعنى الذي والعائد محذوف تقديره: للذي تصفه ألسنتكم ، وانتصب الكذب على أنَّه معمول لتقولوا. إلخ . . " .
وهذا الكلام عند قراءة : الكَذِبَ بفتح الكاف والباء وكسر الذال وهي قراءة الجمهور . وانظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٨٠٩ والمغني ، ٨٢١ ، ٨٢٢ .

(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ٢٥

(٤) نفسه ١ / ٢٦ ، ٢٧ وشرح المفصل ٧ / ١٥

(٥) هذا على لغة من يذهب من العرب إلى أنْ تكون ناصبة بنفسها بمنزلة أنْ وتكون معها بعدها بمنزلة اسم كما كانت أنْ كذلك انظر شرح المفصل ص ١٧ وشرح السيرافي ١ / ٢٩ .

(٦) شرح السيرافي ١ / ٢٩ ، وشرح المفصل ٧ / ١٥ ، ١٦ ، ١٧

يكونُ ذلك في "أَنْ" ، وأيضا فإنَّ "كي" مصدريةٌ كأَنْ ، وهذه جملةُ النَّواصبِ ، وأمَّا الجوازمُ[1] لفعلين ، فإنَّما جعل عملها الجزم وهو ترك العلامة ؛ لأنَّها تطلبُ جملتين ، فطال من أجْلِ ذلك الكلام ، والطولُ موضعُ التخفيفِ والحَذْفِ ، وأمَّا الجوازمُ لفعْلٍ واحدٍ وهي لام // الأمْرِ والدُّعاءِ ، "ولا" في النهي والدعاءِ ولم ولمَّا ؛ ١٦
فإنَّ لامَ الأمْرِ والدعاءِ ، "ولا" في النهي والدعاء " جَزَمَتْ ؛ لأنَّها قد تُضَمَّنُ مع مابعدها معنى الشرط ، فيحتاج إلى جواب ، فكان حكمها لذلك حكم [مايجزم فعلين] (٢) . وأمَّا : لَمْ ، ولَمَّا فإنَّهما شبِّهتا بأدواتِ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ الفِعْلَ غير مثبت في الموضعين .

فإنْ قِيلَ : وكذلك الفعل في : لَنْ يقومَ ، غير مثبت فهلَّا شبهت بها . ؟

فالجواب : أنَّ لن تنفي المستقبل ، ولم ولمَّا تنفيان الماضي ، فكانا من أجْلِ ذلك أقرب الى أدواتِ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ أدوات الشرط قد يقعُ بعدها لفظُ الماضي ، تقول : إن قام زيدٌ قمتُ ، ولا يقع بعد لن معنى الماضي ، ولا لفظه .

فتبيَّنَ أنَّ فائدةَ الإعراب في الأفعالِ . مُجملاً ومفصَّلاً إنَّما هو الشَّبَهُ .

[الفرق بين الإعراب والبناء]

وقوله : " والبناءُ مثل الإعرابِ في اللفظ وضدُّه في المعنى" .

يريد : مثل الإعرابِ في لفظ العلامةِ وضدُّه في المعنى ، وإلاَّ فقد تبيَّن فيما قبل (٣) أنَّ الإعرابَ ليس من قبيل الألفاظِ بل من قبيل المعاني .

---

(١) في المصورة : الجازم
(٢) في المصورة : مايلزم بفعلين ، ولعل الصواب ماأثبتناه .
(٣) تقدم في ٥٩

وقوله : " والفرقُ بينهما انتقالُ الإعرابِ ولزومُ البناءِ "

يعني أنَّ الإعرابَ يزولُ عن الكلمةِ إذا زالَ العاملُ ، لأنَّ العاملَ جلبَهُ ، والبناءُ لا يزولُ بزوالِ العاملِ إذْ لم يجلبْه العاملُ ، فتقول "قام زيدٌ" فترفع، فإذا أزلْتَ العاملَ قلت : زيدٌ " فينتقل الإعرابُ ويصير الآخر موقوفاً . وتقول : جلست حيثُ يجلسُ زيدٌ ، فتضم الثاء فإذا أزلتَ العاملَ قلت : حيثُ ياهذا ، فبقيتِ الضَّمَّةُ ولم تزلْ بزوالِ العاملِ . فهذا هو الفرقُ بين جميعِ علاماتِ الإعرابِ ، وجميعِ علاماتِ البناءِ . وأمَّا من جعل مثالاً لانتقال الإعرابِ ولزوم البناء (١) أنَّك تقول : رأيت البقرَ خمسةَ عشرَ ، فتكون فتحة راء البقر في اللفظ كفتحة راء عشر ، ثم تقول : جاءني البقرُ خمسةَ عشرَ ، و مررت بالبقرِ خمسةَعشرَ ، فتبقى حركة راء " عشر " على ماكانت عليه ، وتنتقل حركة راءِالبَقَرِ - فمثاله قاصرٌ، لأنَّ انتقال آخرِ المُعَرَبِ من علامةِ إعراب [إلى] (٢) أُخرى لا يعم جميع المعربات ، إذْ من المعربات مالا يدخله من علامات الإعراب أكثر من [علامةٍ] (٣) واحدةٍ ، نحو : أيمنُ الله ، وسبحانَ الله وسَحَرَ ، من يومٍ بعينه .

وقوله : " وألقاب الإعراب أربعةٌ . . إلى آخره "

يقول : إنَّ علامات الإعراب وإنْ كانت مثل علامات البناء في اللفظ، فإنَّه ينبغي أنْ تكون الألقابُ الواقعة عليها غيرَ الألقاب الواقعة على علامات البناء ، لأنَّها ضدُّها في المعنى ، ومخالفة لها بانتقالِها وعدَمِ انتقالِ علاماتِ البناءِ . فَجُعِلَتْ ألقابُ علامات

---

(١) فعل ذلك الشلوبين في التوطئه : ١١٦

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) في المصورة : علامات

الإعراب : الرَّفْعُ ، والنَّصْبُ ، والخَفْضُ ، والجَزْمُ ؛ لأنَّها مشتقة من أَسماءِ عواملها وهي : الرافعُ ، والناصبُ ، والخافضُ والجازمُ ؛ إشعاراً بأنَّها مجلوبةٌ بتلك العوامل . وجُعِلَتْ ألقابُ علاماتِ البناءِ - وهي : الضم ، والفتح ، والكسر ، والوقف - غير مشتقة من أَسماءِ عواملَ ؛ إشعاراً بأنَّها لم يجلبْها عاملٌ ، وقد يتجوَّز النحويون فيطلقون : الضَّمَّ ، والفَتْحَ والكَسْرَ ، والوَقْفَ على علاماتِ الإعراب إذا لم يُخَفْ لَبْسٌ .

و قوله : " وأَصْلُ الإعرابِ للأَسماءِ . . إلى آخره "

هذه مسألة خلافٍ بين أَهْلِ الكُوفَةِ وأَهْلِ البَصْرَهِ (١) ؛ فمذهبُ أهلِ البَصْرَةِ : أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ في الأَسماءِ فرع في الأَفعالِ ، ومذهب أَهْلِ الكوفةِ : أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ فيهما .

واحتَجَّ (٢) ابن خروف للبصريين بأَنْ قال : وجدنا الإعرابَ يكثرُ في الأَسماءِ ، ويقلُّ في الأَفعال ؛ أَلَا ترى أَنَّ الأَسماءَ كلها معربة إلَّا ماأَشْبَهَ مَبْنِيّاً وهو قليل . وأَنَّ الأَفْعالَ ثلاثةُ أَصنافٍ : صِنْفانِ منها مَبْنِيَّانِ وهما الماضي والأَمرُ بغير لامٍ ، والصِّنْفُ الثالث هو المُعْرَبُ بشرطِ سلامتِه من نونيِّ التوكيدِ ، ونونِ جماعةِ المُؤَنَّثِ ، فدلت كثرتُه في الأَسماءِ على أَصالَتِهِ فيها وقِلَّتُه في الأَفعال على [فرعيّتِهِ] (٣) فيها (٤) . وهذا الذي استدلَّ به غيرُ قاطعٍ ، إذْ قد يكثر الفرع ويقلُّ الأَصْلُ وإنْ كان الأَكثرُ كما ذكر .

---

(١) انظرها في مسائل خلافية للعكبرى (٨٣) والكافيه لابن الحاجب مع شرحها ٢ / ٢٢٧ .

(٢) انظر احتجاج ابن خروف للبصريين والرد عليه في التذييل والتكميل ل ٣٨ أ ، ولعل أباحيان نقلها عن هذا الكتاب بتصرف يسير .

(٣) في المصورة : فرعيتها

(٤) توجد حاشية في الأصل نصُّها : استدلال هذا الشيخ لا يصح إذ هو استدلال بما لا يوافق عليه الخ[ميغ] لأنّ الكوفي لا يقول بـ[ناء] فعل الأمر » وكتب الأشهب . ولها بقية فيها سقط كثير بسبب الرطوبة فلم أتبين المراد منها .

واحتج جُمهورُ أَهْلِ البَصْرَةِ : بأَنْ قالوا : الإعرابُ مُفتقَرٌ إليه في الأَسماءِ في نحو : ما أَحْسَنُ زيدٌ ، فرفعُ زيدٍ إذا نفيت الإحسان ، ونصبه إذا تعجَّبْتَ من حُسْنِه ، وخَفْضُه إذا استفهمت عَنِ الإحسانِ مِنْهُ ، ولولا الإعرابُ لالتبست هذه المعاني ، وهو غير مُفْتَقَرٍ إليه في الأفعال ، إذْ لو رفعت الإعراب منها لم تلتبس المعاني . ثم حُمِلَ مالا يقع فيه لَبْسٌ من الأَسماء لو أُزيل الإعرابُ نحو : شَرِبَ محمدٌ الماءَ ، على مافيه لَبْسٌ ، كما حمل تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ على يَعِدُ .

وأَمَّا أَهْلُ الكوفة فقالوا : قدافتُقِرَ إلى الإعرابِ في الأفعال في بَعْضِ المواضعِ (١) في مثل : لاتأكلْ سمكًا وتَشْرَبُ لَبَنًا (٢) ، إذا رفعتَ الفِعْلَ الثَّاني كان المعنى على النَّهْيِ عن الفعل الأَوَّلِ وإباحةِ الثَّاني ، وإذا // نصبتَه كان المعنى على النَّهْيِ عن الجمعِ بينهما ، وإذا جزمته كان المعنى على النَّهى عنهما مجتمعين ومفترقين ، فلولا الإعرابُ لالتبست هذه المعاني ، وكذلك لامُ الأَمْرِ ولام كي ، "ولا" في النَّهْيِ "ولا" في الدعاء ، لولا الإعرابُ أَيضا لالتبست المعاني . ١٧

والصحيحُ عند أَهْلِ البَصْرَةِ : أَنَّ الإعرابَ لم يُفْتَقَرْ إليه في الفِعْلِ في موضع من المواضعِ ، وأَمَّا بابُ : لا تأكل سمكا وتشرب لبنا ،

---

(١) في مسائل خلافيه ٨٤ مانصه " واحتج آخرون بأَنَّ الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلاً كإعراب الأَسماء" . ونسب الزجاجي هذا الاحتجاج إلى الفراء والكوفيين عامة في الإيضاح : ٨٠ .

(٢) انظر هذا المثال في الكتاب ٣ / ٤٢ ، ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٤

فإنَّ النَّصْبَ فيه بإضمار " أَنْ " في المذهب الصحيح ، ويجزم على إرادة " لا "والرفع على القطع . فلو أُظهرت العوامل المضمرةُ لكانت دالَّةً على المعاني ولم يحتج إلى الإعراب، فالإعراب في هذا الباب إنَّما دلَّ على المعاني لمّا حُذِفَتْ العواملُ وجعلت دليلاً عليها وذلك فَرْعٌ ، والأَصْلُ ماذكرنا من إضْمارِ العوامل وليس كذلك : ما أَحسن زيداً ، لأَنَّ الرافعَ والنَّصبَ والخافضَ لزيدٍ على كُلِّ حالٍ لفظُ "أَحْسن".

وأَمّا لامُ الأَمْرِ فالفرقُ بينها و [بين] (٢) لام كي : أَنَّها تكون ابتداءً نحوقولهم : ليخرجْ زيد ، ولام كي لابُدَّ أَنْ يتقدَّمَها عاملٌ.

وأَمّا "لا" النافية : فإنَّه إذا خِيفَ التباسها بالنَّاهِيَةِ أُتِيَ بغيرِها من حروفِ النَّفْيِ نحو : لن ، و : ما ، وإنَّما كان يلزم اللبس لو لم يكن للنفي أداةٌ إلّا "لا" .

(*-) والذى يدل على أَنَّ الإعرابَ أَصْلٌ في الأَسماءِ فرعٌ في الأَفعالِ أَنَّ الأَسماءَ كلَّها معربةٌ إلا ماأَشْبَهَ منها مَبْنيا ، وأَنَّ الأَفعالَ كلَّها مبنيةٌ إلا ماأَشْبَهَ مِنْها المُعْرَبَةَ، فارتباط الإعرابِ في الفِعْلِ لشبهه بالمعرب دليلٌ على أَنَّه إنَّما دَخَلَهُ الإعرابُ من جهةِ الشَّبَهِ ،

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق

- نسب أبو حيان هذا الرد إلى ابن عصفور، التذييل ٨/٢٢٨م.

لا من جهة أنّه فِعْلٌ ، إذْ لوكان الإعرابُ فيه من جهة أنّه فِعْلٌ لوجَبَ أنْ يدخلَ الإعرابُ في جميع الأفعال . كماأنّ ارتباطَ البناءِ في الاسم لوجوده (١) مشبها لمبنى دليل على [أنّ] (٢) البناءَ فيه إنّما دخله بالشّبه للمبنى ، ولذلك إذا لم يشبِه مبيّنًا بَقِيَ على أصْلِهِ من الإعرابِ.

والطريقُ التي استدلّ بها جمهورُ البصريين على أنّ الإعراب أصلٌ في الأسماءِ بدليلِ افتقارِها إليه هِيَ التي قَصَدَ أبُو موسى الاستدلالَ بها ، إلّا أنّ ما أعطاه سببا للافتقار ليس كما ذكَرَ ؛ لأنّه قال : إنّ السبب في افتقار الأسماءِ إلى الإعراب ، أنّ صيغها لا تتغيّرُ لتغيرِ المعاني عليها ، فاحتيج إلى دليلٍ على المعاني وهو الإعراب ، والأفعال تتغيّرُ صِيَغُها لتغيُّرِ المعاني عليها فدَلّ تغيّرُ الصيغِ على المعاني عنده فلم يفتقر إلى الإعرابِ فيها .

وهذا الذى ذكره فاسد ، لأنّه إنْ كان يريد : أنّ صيغَ الأسماءِ لا تتغير أصلاً لتغيّرِ المعاني . فباطلٌ ، لأنّ الأسماءَ تتغيّرُ صيغها لتغيرِ المعاني عليها في التصغيرِ والتكسيرِ .

وإنْ كان يريد : أنّ صيغَها لا تتغيّرُ لتغيّرِ معاني العواملِ عليها ، فكذلك أيضا لا تتغيّرُ صِيَغُ الأفعالِ لتغيرِ معاني العوامل عليها ، بل لتغيُّرِ الزمان .

فكان ينبغي أنْ يقول : أصل الأعرابِ للأسماءِ ، لأنّ عواملَها تُحْدِثُ فيها أكثرَ مِنْ معنى واحد ، فلا يمكن أنْ يُجْعَلَ العاملُ

---

(١) في المصورة : لوجود والتصويبُ من التذييل والتكميل ل ٣٨ أ
(٢) تكملة من التذييل والتكميل ل ٣٨ أ يلتئم بها النص

وهو واحدٌ فارقاً بين معنيين فصاعداً ، فاحتيج إلى الإعراب ليفرق بين المعاني . وأَصْلُ البناءِ للأَفعالِ ، لأَنَّ عواملها لا تحدث فيها أكثر من معنى واحد ، فكانت هي بأنفسِها مبيّنةً عمّا أَحدثته من المعاني فلم تحتَجْ إلى الإعراب لذلك ، ولولا الشبه لما دَخَلَها

وقوله " وإنّما أُعْرِبَ منها ما أُعْرِبَ لمضارعته الاسم "
لمّا قرن (١) أَنَّ الإعراب لا فائدة له في الأَفعال [وأَنَّه](٢) كان ينبغي أَنْ لا يدخلَ فيها . [بَيَّنَ](٣) السَّبَبَ الذى لأَجْلِهِ دخل الإعرابُ فيها وهو الشَّبَهُ .
وقوله : " ومضارعتُه له من ثلاثةِ أَوْجهٍ (٤) إلى آخره " .

يعني بالإبهامِ [احتمال] (٥) الصيغة للزمانين المستقبل والحال ، كما أَنَّك إذا قلت : "رجل" ، احتمل كلّ واحد من جنس الرجال .

ويعني بالتَّخْصِيصِ : تخليص الصيغة بالسِّينِ وسَوْفَ لأَحَدِ الزمانين : وهو المستقبلُ إذا قلت : سيقوم ، وسوفيقوم ، كما أَنَّك تخلص رجلاً بالأَلف واللام لواحدٍ من جنس الرجالِ معهودٍ ،

---

(١) مكانها كلمة غامضة
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام
(٣) في المصورة : فبيّن
(٤) بعده في الجزولية : الابهام ، والتخصيص ، ودخول لام الابتداء عليه .
(٥) في المصورة : احتمل .

إذا قلت : الرجل (١) .

ويعنى بدخول اللام أنك تقول : إنَّ زيداً ليقوم ، كما تقول إنَّ زيداً لقائم (١) ، فأشبه "يقوم" بدخول لام "إنَّ" عليه الاسم فأُعْرِبَ الفعل عندَه لما ذكر من الشَّبه .

فإنْ قال قائل : واللام إذا دخلت للشبه ، فكيف تعد من وجوه الشَّبَهِ (٢) وهى مستحقة به ولم تدخل إلاَّ بعد استقراره ، بدليل أنَّ اللاَّم في قولك : إنَّ زيداً لقائم ، إنما هِيَ لام الابتداء ؛ فكان ينبغى أنْ يقال : إنَّ لزيداً قائمٌ لكن كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد هو التأكيد ، فأدخلوها على الخَبَرِ الذى هو اسم ، نحو قولك : إنَّ زيداً لقائمٌ ؛ لأنَّه هو المبتدأ في المعنى ؛ ولم يدخلوها على الماضي فيقولوا : إنَّ زيداً لقَامَ ؛ لأنَّه ليس المبتدأ في المعنى ، ولا هو مُشْبِهٌ لما هو المبتدأ في المعنى . وقالوا : إنَّ زيداً ليقوم - وإنْ لم يكن "يقوم" "زيداً" في المعنى لأنَّه يشبه ما هو المبتدأ في المعنى ، وهو قائم ، فعومل معاملته . وكذلك أيضا قالوا : إنَّ زيداً لنعم الرجل ولبئس الرجل ؛ لشبه نعم وبئس بالاسم ؛ لأنَّهما // لا يتصرّفان . ١٨

فإذا تقرّر أنَّها دخلت بعد الشبه فكيف تجعل من وجوه الشبه ؟

---

(١) الكتاب : ١/١٤ ، ١٥
(٢) في المصورة : التبسه
(*) هذه العبارة مكررة في الأصل

فالجوابُ : أنَّها مكملةٌ للشَّبَهِ ، لأنَّ التخصيصَ من الشَّبَهِ، وبها يكملُ التخصيص ، لأنَّ يفعل إنْ خلصتَه للاستقبال بحرفٍ من أوّلِهِ ، خصَّصتَه بالسين وسوف، وإنْ خلصته للحال بحرفٍ من أوّله ، خصَّصتَه باللامِ نحو قولك : إنَّ زيداً ليقومُ . فالفعل المضارع إذا دخلت عليه اللام - ولم تقترن به قرينةٌ تخلصه لأحد الزمانين - خلّصته اللّامُ للحال ، كما أنَّك إذا خلصت رجلاً لواحدٍ من الرجال ، أيَّ واحدٍ كان ، خلّصته بالألف واللام .

والسينُ ، وسَوْفَ ، و اللامُ ، ثلاثتُها بمنزلةِ الألفِ و اللّامِ؛ لأنَّه إنَّما يحصل التخصيص كلّه بها كالألفِ واللامِ ، فاللامُ إذاً مستحقةٌ لشبه غير كامل ؛ فلمَّا دخلت كَمُلَ الشَّبهُ بها ، وصار الإعراب مستحقّاً بالشبه الكامل . فهي وإنْ كانت مؤثّرة في دخولِ الإعرابِ في الفعل من حيث كَمَّلْتَ الشبه بها ، فليست بشبه ثالث خلاف التخصيص، بل هي بعضُ التخصيص،فجَعْلُهُ دخول اللام وَجْهاً ثالثاً خلاف التخصيص باطلٌ ، بل كان ينبغي له أنْ يقول : ومضارعته له من وجهين الإبهام والتخصيص . ومن وجوه الشبه أيضا الوقوعُ(١) موقع الاسم في : مررت برجل يضحك " وقع يضحك موقعَ (٢) ضاحك والدليل على أنَّه واقعٌ موقعَه ومعاملٌ معاملته قوله :

٢١- فألفَيْتُهُ يوماً يُبيرُ عَدُوَّهُ وبحْرَ عَطاءٍ يستخفُّ المَعابِرا (٣)

---

(١) في المصوره : الموقوع

(٢) في المصورة : موضع ، والوجه موقع .

(٣) البيت هو الواحد والعشرون من قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه ٧١ ومطلعها :

كتمتك ليلاً بالحُمومين ساهراً وهمّين : هَمّاً مستكنّا وظاهرا

(وبحر عطاء)

وانظره برواية الديوان في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٤٩ والبسيط ٩٠٤ ، ورصف المباني : ٤١١ ، أمّا في المقاصد النحويه ٤ /١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢ / ٢٤٤ فروايته فيهما ، ومجرِ عطاء والبحر ٧/٥٩

فعاملَ "يبيرٌ" معاملةَ "مُبيرٍ" لمّا وَقَعَ موقعَه

[ويظهر أنّ] (١) أبا موسى لم يذكر هذا الشبه، لأنّه إنّما قصدَ الشَّبَهَ الذى انفرد به المعربُ من الأفعالِ عمّا ليس بمعربٍ منها، وشبه الوقوع قد يكون في غير المُعْرَبِ منها، ألا ترى أنّه يكون في الماضى (٢) تقول: مررت برجل ضَحِكَ، كما تقول: برجلٍ ضاحكٍ، فلذلك ينبنيْ على الحَرَكَةِ، وصارت له بذلك مَزِيّةٌ على فعلِ الأمْرِ. لكنه وإنْ كان وحده لا يوجب للفعل إعرابا، فإنه إذا انضاف إلى الإبهام والتخصيص، كان المجموع موجباً للإعراب - وهذا أَوْلى من أنْ تعتقد أنّ الإعراب إنّما وقع لبعض الشبه؛ لأنّه إذا وجد الإعراب في مُشْبِهٍ فينبغى أنْ يعتقد أنّه إنّما كان الإعرابُ فيه لجميعِ الشَّبَهِ لا لبعضه، ولذلك لم يجعل الإعراب مستحقاً بالشَّبَهِ الذى استحقت به اللام وهو الشبه الناقص بل بالشبه بَعْدَ كمالِه. وإنّما جعلت اللامَ داخِلةً على الفعل بالشبه قبل كمالِه لقيام الدليل على ذلك؛ إذْ لا يمكن كمال الشبه إلّا بعد دخولها.

وقوله: «وانفرادُ الاسم المتمكّن بالجرّ.. إلى آخره»

يقول: إنّ الأفعال لم تخفض؛ لأنّ الخوافض لا معنى لها [فيها] (٣)؛ ولَمْ تُجْزَمِ الأسماءُ أيضا؛ لأنّ الجوازِمَ لا معنى لها فيها، وهذا الذى ذكره باطل مِنْ جهات:

إحداها: أنّه أرادَ أنْ يُعْطِيَ السَّبَبَ في امتناعِ الجزمِ من الأسماءِ والخفضِ من الأفعالِ على الإطلاق، فأتى بعلّةٍ قاصِرَةٍ لا تتناول إلّا امتناع الخفض من الأفعالِ لخوافض الأسماءِ، والجزم من الأسماءِ لجوازم الأفعالِ حتى إنّه لو قال قائلٌ: لأيِّ شيءٍ لم تكن خوافضُ الأسماءِ تعملُ بدَلَ

---

(١) مطموسه في المصورة

(٢) الكتاب ١ / ١٦

(٣) تكملة - يلتئم بها النص

خفضِها جزماً ، وجوازُم الأَفعالِ تعمل بَدَلَ جَزْمِها خفضاً ؟! لم يكن فيما ذكر انفصال عن هذا السؤال .

والثانية : أَنَّه إِنْ كان يلزم الانفصالُ عن امتناع عمل خوافض الأَسماءِ في الأَفعال ، وعن امتناع عمل جوازمِ الأَفعالِ في الأَسماء ، فيلزم الانفصالُ عن امتناع عمل روافعِ الأَسماءِ ونواصبها في الأَفعالِ ، وعن امتناع [عَمَلِ] (١) روافع الأَفعالِ وجوازمها ونواصبِها في الأَسماءِ .

والثالثة : أَنَّ (٢) ماذكره : من أَنَّه لا ينبغي أَنْ يَعْمَلَ في الشيءِ إِلاّ ماله معنى فيه ، باطلٌ ، لأَنَّ " ليس " و "ما" في لُغَةِ أَهْلِ الحِجازِ ، يعملان في الاسم ولا معنى لهما فيه ، وإِنَّما معناهما في الخبر لا في الاسم ؛ أَلاَ ترى أَنَّك إِنَّما تنفي الخبرَ فكما تقول : مازيدٌ قائماً ، وليس زيدٌ قائماً ، فكذلك كان يجوز أَنْ يقال : لم يقم زيد ياهذا . فتعمل لَمْ في الاسم وإِنْ كان معناها في الفعل .

والحقُّ عندي أَنَّ التَّعَرُّضَ (٣) لامتناعِ الجَزْمِ من الأَسماءِ على الإِطلاق ، وامتناع الخفضِ من الأفعالِ على الإِطلاق ، تَعَرُّضٌ للسؤالِ عن مبادىء اللغات . والسُّؤالُ عن مبادىء اللغات لا سبيل إِليه ؛ لأَنَّه يُؤَدِّي إِلى التسلسل ؛ أَلاَ ترى أَنَّ السؤالَ إِذا وضع على انفراد الأَسماءِ بالخَفْضِ والأفعال بالجزم مطلقاً لم يَحُلْ أَنْ يَزِيدَ : لأَيِّ شَيْءٍ لم تجزمِ الأَسماءُ بجوازمِ الأفعالِ ، أو بعاملٍ من عواملها

---

(١) تكملة يلتئم بها النص

(٢) في المصوره: انه

(٣) بعدها في المصورة : "عندي" وهو تكرار لا داعي له

يعمله بدلَ عملِه ، أَوْ مع عملِه ، وكيفما فُرِضَ السؤالُ فإنَّه يلزم حَمْلُ ذلك في الرفعِ والنَّصْبِ ، فيقال : لأَيِّ شيءٍ لم ترفع الأفعالُ بروافعِ الأسماءِ ، أَوْ بعاملٍ من عواملِها التي لا تعمل الرَّفْعَ بدَلَ عَمَلِه أَوْ يعمله مَعَ عَمَلِه ؟ *ولأَيِّ شيءٍ لم تنصبْ بنواصبِ الأسماءِ أَوْ بعاملٍ من عواملِها التي لا تعملُ // النَّصْبَ بدلَ عَمَلِه أَوْ مع عملِه* حتَّى يعملُ الرافعُ للأفعالِ بدلَ رَفْعِه نصباً أَوْ يَعْمَلُ مع رفعه نَصْباً ؟ ١٩

ومثل ذلك السؤال أيضاً يَلْزَمُ في روافعِ الأسماءِ وتوابعِها .

فكما لا يُتَعَرَّضُ لتعليلِ ذلك ، لأنَّه سؤالٌ عن مبادئِ اللغاتِ ؛ لأنَّه بتقدير أَنْ يكون الأمرُ كما سأل عنه يُشرع السؤال لو لم يكن كما مَرَّ بخلاف ذلك فيؤدِّي إلى تسلسل السؤالِ ، فكذلك لا ينبغي أَنْ يتعرّض لامتناعِ الخَفْضِ من الأفعال والجَزْمِ من الأسماءِ مُطْلقاً .

وإنَّما ينبغي أَنْ يُسأَلَ عما كان يجب قياساً [من] (٢) خفض الفعل المضارع إذا أُضيفت إليه أسماءُ الزَّمانِ (٣) نحو قوله تعالى ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٤) ؛ لأنَّه فِعْلٌ مُعْرَبٌ قد دخل عليه عاملُ خَفْضٍ ولم يؤثِّرْ فيه الجَرَّ .

وكذلك أيضا يجبُ قياساً جزمُ الأسماءِ التي لا تتصرف ، لأنَّها لمَّا

---

* مكررة في المصورة
(٢) تكملة يلتئم بها النص
(٣) في سر العربية ٣٢٣ أنَّ من سنن العرب إضافة الاسم إلى الفعل ، تقول : هذا عامُ يغاث الناس . إلخ . . وفي الكتاب ٣ / ١١٧" هذا باب مايضاف إلى الافعال من الأسماء ، يضاف إليها أسماء الدهر وذلك قولك : هذا يوم يقوم زيد . . إلخ
(٤) آية ١١٩ من سورة المائدة .

أَشْبَهَتِ الفِعْلَ فزالَ منها التنوينُ ، والخفض ، وجب أَنْ يكونَ - إذا دخل عليها عاملٌ مِنْ عوامِلِ الخَفْضِ - دون علامة ، لزَوالِ علامةِ الخفض بالشَّبَهِ ، والجزم هو أَنْ يدخل عاملٌ فلا يحدث علامة بل يكون تركُ العلامة علامةً لَهُ .

فأَمَّا الفِعْلُ المضارِعُ فلم يؤثِّرْ فيه الاسمُ المضافُ إليه ، لأَنَّ الإضافةَ في المعنى إنَّما هي إلى المصدر المفهوم منه (١) ، أَلَا ترى أَنَّ قوله تعالى ﴿ يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٢) معناه يوم نَفْعِ الصادقين صدقهم ، وقد تقدَّم (٢) أَنَّ دلالة الفِعْلِ على المَصْدَرِ من قبيلِ دَلالة التَّضَمُّنِ ، والعَرَبُ لا تُخْبِرُ عن الشيء ولا تُضِيفُ إليه إلا إذا أَتَتْ في الإخبارِ أَوْ في الإضافة باللفظ الذى يدل عليه دلالةً مطابقة ، فلا تقل : أَعجبَني السَّقْفُ ، تَعْني الحائطَ الذى هو عليه ، أَوْ خَشْيَةً مِنْهُ ، فلذلك لم يؤثِّر الاسمُ المضافُ في الفِعْلِ ، لأَنَّهُ غير مضاف إليه من حيث إنه لا يدلّ على المَصْدَرِ الذى اسم الزمان مضاف إليه في المعنى دلالةَ مُطابَقَةٍ .

وأَمَّا الأَسماءُ التى لا تَنْصَرِفُ فلم تبق ساكِنَةً في حالِ الخَفْضِ حتى يكون تَرْكُ العَلَامَةِ فيها علامةً للخَفْضِ ، لأَنَّهم لو فعلوا ذلك لكان إجحافاً بها ، لما يلزم فيها من حَذْفِ شيئين مِنْ جِهَةٍ واحدةٍ كل واحد منهما له معنى ، وذلك غيرُ موجود في كلامِهم فيما ليس له معنى - أَعني حذفين أَوْ إعلالين من جهةٍ واحدةٍ إلَّا في ضرورة شعرٍ أَوْ نادرِ كلامٍ إن جاءَ ، فكيف فيما له معنى . وهذا الذى ذهبت إليه من امتناع تعليل انفراد الأَسماء

---

(١) الكتاب : ٣/١١٨ ، والإيضاح للزجاجي : ١١٣

(٢) تقدم في ص ٣٧

على الإطلاق أو الأفعال على الإطلاق ، بل من حيث ذكرنا وجوبَ تعليلِه ، هو مذهب سيبويه ، وعليه فَسَّرَهُ أبو نَصْرٍ في طُرَرِ الكِتاب(١)؛" أَلَا تَرَى أَنَّه قال في تعليل امتناع الخَفْضِ من الأفعال : لأَنَّ المجرورَ داخلٌ في المضاف إليه معاقِبٌ للتنوين (٢) فلم يعلِّل امتناع الخفض منها بغيرِ الإضافة لما ذكرناه من أنَّه يظهرُ أنَّه كان يجب أَنْ تُخْفَضَ في الإضافة خاصة .

وأَمَّا قولُ سيبويه في تعليل امتناع الجزم من الأسماء :" وليس في الأسماءِ جَزْمٌ لتمكّنها ولحاق التنوين لها" (٢) فإنَّه يعني بذلك الأسماءَ غير المنصرِفةِ (٣) ومرادُه : لتمكنها ولحاق التنوين لها في الأَصْلِ بخلافِ الفِعْلِ الذي لا حَظَّ له في التمكُّنِ ولا في التنوين، وقوله : فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا (٢) ، يعني ذهب بالشَّبَهِ بالفِعْلِ ، قوله : لم يجمعوا عليه ذهابَه وذهابَ الحَرَكَةِ (٢) ، يريد : لما في ذلك مِنْ الإجحافِ الذي تقدّم تبيينه .

(١) هو : هارون بن موسى بن صالح بن جندل ، من أهل قرطبة ، سمع عن أبي عيسى الليثي وأبي علي القالي توفي سنة ٤٠١ هـ . ترجمته في الصلة ٢ / ٦٥٧ والبغية ٢ / ٣٢١ . واسم طرره على كتاب سيبويه " تفسير عيون كتاب سيبويه " وقد قام بتحقيقه الدكتور عبد ربّه عبد اللطيف وطبع سنه ١٤٠٤ هـ بمصر .

(٢) الكتاب ١ / ١٤

(٣) في التذييل والتكميل ١ /ل ٤٤ب" وقد سبق إلى أنَّ مراد سيبويه بامتناع الجزم من الأسماء التي لا تنصرف ـ أبو نصر النحوى قال (س) : وليس في الأسماء جزم ـ قال : يريد الأسماء المضارعة " وأنظر الإيضاح للزجاجي (ص١٠٢) فقد فَهِمَ كلام سيبويه على غير ما فهمه أبو نصر ، وانظر شرح عيون كتاب سيبويه : ٢٠ .

الأسماء هو في

[التنوين]

وقوله : "التنوينُ : نونٌ ساكنة".

تَحَرَّزَ بذلك من المتحركةِ ، ويعني أنّها ساكنة في الأَصْلِ ، وإلاَّ فقدْ تكون محرَّكةً لالتقاءِ الساكنين (١) نحو * أحدٌ * الله الصَّمَدْ * (٢)

وقوله : "زائدة"

تَحَرّزٌ من الأَصليةِ نحو : نون "عَنْبَر".

وقوله : "تلحق الاسم بعد كماله".

تحرز من مثل نون مُنْطلق ، فإنَّها ساكنة زائدة ، إلا أنَّها لم تلحقِ الاسمَ بعد كمالِه (٣).

وقوله " يفصله عمَّا بعده "

تَحرُّزٌ من مثلِ النُّونِ الساكنةِ في الأَصل الزائدةِ اللاَّحقةِ للاسم بعد كماله ، إمَّا للوقايةِ بالحَمْلِ على الفِعْلِ نحو قوله :

٢٢- وماأَدْرِي وظَنِّي كل ظَنٍّ أَمُسْلِمُنِي إلى قَوْمِي شَرَاحِي (٤)

---

(١) بأَنْ يكسر أو يضم وانظر شرح المفصل ٩ / ٣٤، والشرح الكبير للجزولية : ٥٦

(٢) من آية ١ ، ٢ من سورة الإخلاص ، وفي غرائب القرآن ٣٠ / ٢١٦ " قال أبو عمرو : يستحب الوقف على قوله (قل هو الله أحد) وإذا وصل كان له وجهان من القراءة
أحدهما : التنوين وكسره
الثاني : حذف التنوين كقراءة (عُزَيْرُ ابنُ اللّه)

(٣) الشرح الكبير ٥٧

(٤) نسبه العيني في المقاصد النحويه ١ / ٣٨٥ ليزيد بن مخرم الحارثي " ومحرّم" في المؤتلف والمختلف للآمدي ص ٣٠٥ و البيت في المحتسب ٢ / ٢٢٠ ، والمغني : ٤٥٠ ، ٨٤٣ وشرح أبياته ٦ / ٥٦ ، وضرائر ابن عصفور ٢٧ ، ١٣٩ ، والهمع ١ / ٦٥ .

فنون أَمُسْلِمُنِي ليست بتنوين ؛ لأَنَّ التنوينَ إذا اجتمع مع حرف عِلَّةٍ فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ حُذِفَ ولم يُثْبَتْ نحو قولك في ندبةِ غلامِ زيدٍ : واغلامَ زيداه ، فتحذف التنوين من زيدٍ ، لالتقائه ساكنا مع ألفِ النُّدبَةِ . وإمَّا لتكميلِ الوَزْنِ نحو قول الآخر :

٢٣- أُحِبُّ مِنْكَ مَوضِعَ القَفَنِّ وَمَوْضِعَ الإِزَارِ والوُشْحُنِّ (١)

وقوله: "وفائدتُهُ الدلالة على ماهو أَصْلٌ في نَفْسِهِ" .

الذى هو أَصْلٌ في نفسِه هو : الاسم ؛ بدلالة أَنَّهُ يُفْتَقَرُ إليه في الكلام ، ولا يَفْتَقِرُ هو إلى غيرِه ، ألا ترى أَنَّك تقول : زيدٌ قائمٌ ، فلا تحتاج إلى الفعل ولا إلى الحَرْفِ ، ولا يكون من الفِعْلِ والحَرْفِ كلامٌ إلَّا بِشَرْطِ وجودِ // الاسْمِ . (٢) ٢٠

وقوله : "باقٍ على أَصالَتِهِ" ؛ لأَنَّ الاسمَ إذا فارق الأَصالةَ ؛ بِشَبَهِهِ لمبنيٍّ زالَ منه التنوينُ ، وذلك إذا فارق الأَصالةَ ؛ بشبهة الفِعْلَ في علتين من العِلَلِ التِّسْعِ وما أَشبهها ، أَوْ عِلَّةٍ تقومُ مقامَ عِلَّتَيْنِ - على مايذكر في باب مالا ينصرف - زالَ منه التنوينُ . ولذلك لم يدخل هذا التنوين الفعل والحرف؛ لأَنَّهما ليسا بأَصْلَيْنِ في الكلامِ .

---

(١) هذان الشطران من الرجز منسوبان لدهْلب بن قريع في اللسان (وشح) وانظر المؤتلف والمختلف : ١٦٩ ورواية الأول منهما في تهذيب اللغة ٥ / ١٤٦ ، ٩ / ١٩١ "الوشحن" بدل "القفن"، ورواية الثاني فيه : ٩ / ١٩١ : "القفن" بدل "الوشحن"، وبرواية التهذيب ورد الشطر الأول في الصحاح واللسان (وشح) وبعده فيهما: وموضع اللبّة والقرطنّ وورد الشطران برواية التهذيب في الهمع ٢ / ١٥٧ و رسالة الملائكة ٢٦٤ وفيها قبلهما: * وأنت يابنيّ فاعلم أنّي . *

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٠ ، والشرح الكبير ٢٩ أ

فأبو موسى لا يخلو أنْ يريد بهذا الفصلِ أنْ يُبيِّنَ التنوينَ على الإطلاقِ ، أوِ التنوين الذى انفردَتْ بهِ الأسماءُ ، فإنْ أرادَ أنْ يبين بذلك التنوين على الإطلاق فباطلٌ ؛ لأنَّ التنوينَ ستةُ أنواعٍ :-

تنوينُ تمكُّنٍ (١) : وهو التَّنْوِينُ الذى يَلْحَقُ الأسماءَ المعرَبَةَ المنصرفةَ نحو : زيدٌ" وعمروٌ.

وتنوينُ التَّنْكِيرِ: وهو الذى يَلْحَقُ الأسماءَ المبْنِيَّةَ فرْقًا بينَ مَعْرِفَتِها ونَكِرَتِها (٢) نحو(٣) : " جاءَ سيبويهِ وسيبويهٍ آخرُ" و" إيهِ " إذا استزدته من حديثٍ مُعَيَّنٍ - بغير تنوين -، و" إيْهٍ " (٤)إذا استزدته من حديثٍ على الإطلاقِ (٥) ،

قال :

٢٤- وَقَفْنا فَقُلْنا : إيهِ عن أُمِّ سالِمٍ وما بالُ تكليمِ الرُّسُومِ الطَّواسِمِ (٦)

وتَنْوِينُ عِوَضٍ: وهو التنوينُ الذى يلحق" إذْ " عِوَضًا من الجُمْلَةِ المحذوفةِ التى تضافُ إليها"إذْ" نحو : قوله تعالى ﴿ وأنْتُمْ حِيْنَئِذٍ تنظرُون ﴾(٧) التقدير : حين إذْ بلغتِ الحُلقوم تنظرون ، فَحُذِفَتِ

---

(١) في الكتاب ١ / ٢٢" فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم ، وتركه علامة لما يستثقلون " .

(٢) الإيضاح للزجاجي : ٩٨

(٣) مثال الكتاب ٢ / ١٩٩ : هذا عمرويه وعمرويهٍ آخر.

(٤،٥) انظر المفصل ٢٢٨ وشرحه ٩ / ٣٠

(٦) هذا البيت الثالث من قصيدة لذي الرُّمّة في ديوانه ٢ / ٧٧٨ مطلعها

خليليَّ عُوجا عَوْجةً ناقتيكما على طلل بين القِلاتِ وشارعِ

ورواية البيت الشاهد في الديوان : الديار البلاقع بدل الرسوم الطواسم وهو في المقتضب ٣ / ١٧٩ ، الرسوم البلاقع، وانظر شرح المفصل ٤ / ٣١ ، ٧١ و ٩ / ٣٠ ، ١٥٦ ، وقال ثعلب في مجالسه : ١ / ٢٢٨ . وأما قول ذي الرمه (البيت) فانه ترك التنوين وبنى على الوقف ، ومعناه: إيهِ حدّثنا عن أمِّ سالم ، وانظر الخزانه ٣ / ١٩

(٧) آيه ٨٤ من الواقعة

الجملةُ ، لدلالة ماتقدَّمَ عليها ، وعُوِّضَ منها التنوينُ .

ولو أَثْبتها لم يدخلِ التنوينُ ؛ لأَنَّه لا يجوزُ الجَمْعُ بين العِوَضِ والمُعَوَّضِ منه . ومن تنوين العِوَضِ أيضاً : التنوينُ الذى يَلْحَقُ الأَسماءَ غيرَ المُنْصَرِفَةِ [المعتلَّةِ] (١) الأَواخِرِ بالياءِ في حالِ الرَّفْعِ والخَفْضِ نحو : جَوَارٍ ، وغَواشٍ . الأَصل : جَوارِيُ ، وغَواشِيُ استُثقِلَتِ الحركةُ في الياءِ ، وانضاف إلى ذلك ثِقَلُ البِناءِ ، فخفَّفوا اللفظَ بِحَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ بأَسْرِهِ ، وعُوِّضَ منه التنوينُ (٢) لمَّا نَقَصَ البِناءُ ، ولا ينبغي أَنْ يقالَ ، لمَّا استثقلتِ الحركةُ حُذِفَتْ وعُوِّضَ منها التنوينُ ، ثم حُذِفت الياءُ ، لالتقاء الساكنين ، كما يقول الزَّجاجى(٣) وأبوالعباس المبرِّد (٤) ؛ لأَنَّ الحركةَ في كلامِ العَرَبِ إذا حُذِفَتْ لا يعوَّضُ منها التنوينُ ؛ أَلَا ترى أَنَّهم لا يلحقون التنوينَ في حُبْلَى ، عِوضاً من الحركةِ المحذوفةِ اللَّازِمِ حذفُها . فإِنْ قِيلَ : الذى استقرَّ في اللسانِ : إذا استثقلتِ الحركةُ في حَرْفِ العِلَّةِ أَلَّا يُحْذَفَ أكثرُ مِنَ الحركةِ نحو" القاضي" ؟ فالجواب : أَنَّ باب"جَوارٍ"أَكثرُ ثِقلاً،لأَنَّهُ انضاف فيه إلى ثِقَلِ الحَرَكَةِ في حرفِ العِلَّةِ ثِقَلُ البِناءِ فكان من أَجْلِ ذلك أَدْعَى للتَّخْفِيفِ .

وتنوينُ مُقابَلَةٍ : وهو التَّنوينُ الذى يَلْحَقُ في جَمْعِ المُؤَنَّثِ السالم نحو " هندات ؛ فإِنَّه في مُقابلَةِ النُّونِ مِنْ جَمْعِ (٥) المذكر السالم محكوم بحكمه ، كما أَنَّ الكَسْرَةَ منه في مقابلة الياءِ من

---

(١) في صلب الأصل إشارة إلى كلمةٍ ساقطةٍ ، ولم اتبين قراءة هذه الكلمة التى في الهامش ، والصواب ما أثبتناه .
(٢) هذا مذهب سيبويه انظر الكتاب ٣ / ٣١٠ ، ومغنى اللبيب : ٤٤٦
(٣) في الإيضاح له : ٩٧ ، ٩٨
(٤) مغنى اللبيب : ٤٤٦
(٥) في المصورة : جميع

الزَّيْدِيْنَ . والدَّليلُ على أنَّه محكومٌ له بِحُكْمِ النُّونِ ؟ أنَّك إذا قلتَ في اسمِ امرأةٍ : هنداتٍ ، لم تَمْنَعِ الصَّرْفَ للتأنيثِ والعلمية كما فعلت بفاطمة ، بل ثبتت التنوينُ ، كما ثبتت النون إذا سمَّيْتَ بجمع المذكر السالم نحو : زيدون ، قال الله تعالى ﴿ فإذا أفَضْتُمْ مِنْ عَرفاتٍ ﴾ (١) - وتنوينُ التَّرنُّمِ (٢) : وهو الذى يَلْحَقُ القوافي المطلقة - التى بعد حركةِ الإطلاقِ منها حرفُ عِلَّةٍ - عِوَضاً من حَرْفِ العِلَّةِ نحو قوله :

٢٥- ﴿ ياصاح ماهاجَ الدّموعَ الذُّرَّفَنْ ﴾ (٣)

---

(١) البقرة : ١٩٨

(٢) تسمية هذا النوع من التنوين بتنوين الترنم ظاهرها أنَّه تنوين محصّل للترنم وقد صرح بذلك ابن يعيش إذْ قال : وهذا التنوين يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بمافيه من الغُنَّة لحروف المدّ واللين وقد كانوا يستلذون الغنّة في كلامهم شرح المفصل ٩ / ٣٣ قال صاحب المغنى (٤٤٧) " والذى صرح به سيبويه وغيره من المحققين أنّه جيء به لقطع الترنم وأنّ الترنم وهو التغنى يحصل با حرف الاطلاق لقبولها لمدّ الصوت فيها ، فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاءوا بالنون مكانها إلخ " . وانظر الكتاب ٤ / ٢٠٦ .

(٣) هذا الشطر للعجاج وبعده :

من طللٍ أمْسى تخال المُصْحفا

وهما مطلع أرجوزة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان . الديوان : ٤٨٨ وانظر الكتاب : ٤ / ٢٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٠ ، والمقاصد النحويه : ١ / ٢٦

يُريدُ : الذُّرفا . ونحو قولــه :

٢٦ - *من طَلَلٍ كالأَتْحَمِــيِّ أَنْهَجَــــنْ *(١)

يُريدُ : أَنْهجا . وقال الآخر :

٢٧ - * سُقِيْتِ الغَيْثَ أَيَّتُها الخِيا مُنْ *(٢)

يريد : الخِيامُو . وقال الآخر :

٢٨ - * يقولون : لاتَهْلِكْ أَسًى وَتَجَمَّلِــنْ *(٣)

يريد : وَتَجَمَّلِي ، وقال :

٢٩ - * ..... وكأَنْ قَدِنْ *(٤)

يريد : قَدِي .

---

(١) للعجاج أيضا في ديوانه : ٣٤٨ من أرجوزة قبله في مطلعها :
ما هاجَ أحزانا وشجواً قدْ شجا
والشاهد في الكتاب ٤ / ٢٠٧ ، والخصائص، ١ / ١٧١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٠ ،والأَتْحَمِيُّ : موضع باليمن تعمل فيه البرود ، والأتحمي ينسب إليه وهوبرود من بر ود اليمن عَصْبٌ غير وَشْيٍ . وأنْهج : أخْلق (عن شرح الأصمعي للبيت في الديوان بروايته) .

(٢) صدره :*متى كان الخيام بذي طلوح* وهو مطلع قصيدة لجرير بن عطيه في ديوانه : ٥١٢ وأورده سيبويه مثالا على الترنم بالواو (الخيامو) في الكتاب ٤ / ٢٠٦ وانظر شرح المفصل ٩ / ٣٣ ومعجم شواهد العربية : ٣٧٨ ثم ٣٥١

(٣) صدره :*وقوفا بها صحبي عليّ مطيهم* والبيت من معلقة أمرىء القيس انظر ديوانه : ٩

(٤) البيت بتمامه :
أزف الترحل غير أنّ ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأنْ قَدِ
وهو للنابغة من قصيدة مطلعها
أمِنْ آلِ مَيَّةَ رائح أو مغتدِ عجلان ذا زاد وغير مزوّدِ
والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١١٠ والمغني : ٤٤٨ وشرح شواهد ٤ ٧٦ وشرح أبياته ٤ / ٩١ ، ٦ / ٤٧ والهمع ٢ / ٨٠ ، وانظر معجم شواهد العربية : ١٢٦

- والتَّنْوِينُ الغالِي (١) : وهو الّذِي يَلْحَقُ القوافيَ المقيَّدَةَ نحو قوله :

٣٠- * وقاتِمُ الأَعْماقِ خاوِي المخترقِنْ * (٢)

يريد : المخترقْ ، فألْحَقَ التنوينَ الغالِي وكَسَرَ القافَ لالتقائِها ساكنةً معه . وأَنْكَرَ الزَّجّاجُ (٣) هذا التنوينَ وقال : القافِيَةُ المُقَيَّدَةُ لا يلحقُها حرفُ الإطلاق ، فكذلك لا يلحقُها التنوينُ ؛ لأنّه يَنْكَسِرُ بذلك [والمُقَيَّدُ] (٤) هو الذى آخره موقوفٌ عليه بالسكون سواءً كان ماقبله متحرِّكاً أَوْ ساكنا وقال : إنْ كان سُمِعَ فإنّما هو خاوي المخترقْ إنْ ، على زيادةِ "إنْ" في الشعر (٣) إشعارا بأنّه بيتٌ كاملٌ .

---

(١) عرّفه الشلوبين في الشرح الكبير : ٥٩ بأنّه التنوين الزائد على التقطيع، وانظر كذلك التصريح ١ / ٣٦

(٢) بعده : مشتبه الأعلام لمّاع الخَفَقْ .
وهما مطلع أرجوزة لرؤبة بن العجاج انظر ديوانه : ١٠٤
والشطر الشاهد من شواهد سيبويه ٤ / ٢١٠ في غيرما استشهد به هنا وانظر شرح المفصل : ٩ / ٢٩ ، ٣٤ ، والمغنى : ٤٤٨ ، وشرح أبياته ٦ / ٤٧ والمقاصد النحويه : ٣ / ٣٤٦ والهمع ٢ / ٨٠ ، وانظر معجم شواهد العربية : ٥٠٤

(٣) في التصريح ١ / ٣٦ " ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أنّ الشاعر زاد (إنْ) في آخر البيت إيذانا بتمامه ، فضعف صوته بالهمزة إلخ . . "
وانظر مغنى اللبيب : ٤٤٨ (ط ١)
والزجاج هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السرى بن سهل الزجّاج النحوى ، أخذ الأدب عن المبرد و ثعلب ، وتتلمذ عليه الفارسي والزجاجى ، وله من التصانيف معاني القرآن ، والأمالى ، والاشتقاق ، والعروض ، والفرق ، وخلق الإنسان ، وخلق الفرس ومختصر في النحو ، وشرح أبيات سيبويه ، وغيرذلك توفي سنة ٣١١ وقيل ٣١٦ ببغداد انظر وفيات الأعيان ١ / ٤٩ ، ٥٠ ، ونزهة الألباء : ٢٤٤ ،

(٤) في المصورة : والمطلق ، وهو خطأ

فهذه أَصنافُ التَّنْوينِ، وهى أَكثرُ مِمَّا ذكرَ أَبُوموسى ، فإِنْ أَرادَ أَنْ يبيّنَ التنوينَ الذى انفردت به الأَسماءُ، وهو الذى أَرادَه من حيثُ إِنَّهُ ذكرَ عِلَّةَ الانفرادِ ، فباطلٌ ، لأَنَّ الأَسماءَ تنفردُ بأَرْبعةِ أَصْنافٍ من التنوين وهى // : تنوين التمكن ، وتونين التنكير ، وتنوين العِوَضِ ، وتنوين المقابلة . ٢١

أَمَّا تنوينُ التَّرنّمِ والتنوينُ الغَالي فيكونان في الأَسماءِ والأَفعالِ والحروفِ . من حيث إِنهما مختصَّانِ بالقوافي .

فالعِلَّةُ في انفرادِ الاسمِ بتنوينِ التّمكُّنِ ماذكرهُ أَبو موسى .

و[العِلَةُ] (١) في انفرادِه بتنوينِ التنكيرِ أَنَّه دخلَ تفرقةً بين المعرفةِ والنكرةِ[والأَفعالُ] (٢) والحروفُ لا تكون معارفَ فلا يُحتاجُ إِليه فيهما .

و [العِلَّةُ] (١) في انفرادِ تنوينِ المقابَلَةِ بالأَسماءِ أَنَّه في الجمع المسلم بالأَلفِ والتاءِ مقابلُ النُّونِ في جَمْعِ المذكرِ السالمِ ، والأَفعالُ والحروفُ لا تُجمَعُ .

والعِلَّةُ في انفرادِ تَنْوينِ العِوَضِ بالأَسماءِ أَنَّه عِوَضٌ مِنْ حَرْفِ العِلَّةِ المحذوفِ ـ والعربُ لا تحذفُ حَرْفَ العِلَّةِ من الأَفعالِ إِذا استثقلتِ الضَّمَّةَ فيها ، لئلَّا تلتبسَ بالمجزومةِ ، ولا في الحروف أَيضاً ـ أَوْ عِوَضٌ من الجُمْلَةِ المحذوفةِ المضافِ إِليها "إِذْ" والأَفعالُ والحُروفُ لا تُضافُ .

---

(١) غامضه في المصورة
(٢) تكملة يتم بها الكلام

وقوله : " وكلُّ اسم عَرَضَ فيه شَبَهُ الفِعْلِ فعلامته عدمُ الجرِّ والتنوين إلى آخره" لمّا قال : إنَّ فائدةَ التنوين الدَّلالةُ على [أنَّ] (١) ماهو أَصْلٌ في نفسِه باقٍ على أَصالتِه ، أَخَذَ في تَبْيينِ ماكان من الأَسماءِ غيرَ باقٍ على أَصالتِه ، فقال : إنَّه يخرجُ عن الأَصالةِ في موضعين، أَحدُهما : أَنْ يعرضَ فيه شَبَهُ الفِعْلِ المضارعِ ، والآخَرُ: أَنْ يعرضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ .

وليس الأَمرُ كما ذكر إذْ قد يعرض في الاسمِ شَبَهُ الفِعْلِ ، ولا يخرج عن أَصْلِهِ ولا يكون علامةً على ذلك عدمُ الجَرِّ والتنوينِ ، كاسمِ الفاعِلِ بمعنى الحالِ أوِ الاستقبالِ نحو : مررت بضاربٍ زيداً الآن أَوْغدا ، فكان الصَّوابُ أَنْ يقولَ : كلُّ اسمٍ عَرَضَ فيه شَبَهُ الفعلِ بسبب اجتماعِ عِلَّتَيْنِ فرعيتين فيه من العِلَلِ التِّسْعِ ، أَوْ ما أَشبهها ، قد اجتمعا فيه على نَحْوٍ مخصوصٍ أَوْعِلَّةٍ من تلك العِلَلِ تقوم مقام عِلَّتين على ما يُبَيِّنُ في بابه ، فعلامتُه عدم الجَرِّ والتنوين .

وما ذكرَهُ أَيضاً من أَنَّ كُلَّ اسم عَرَضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ فَعَلامَتُه عَدَمُ الإعرابِ صحيحٌ ، إلّا أَنَّ موجبَ البناءِ ليس ما ذكر خاصّةً في المذهبِ الصحيحِ . فمن حيث يريد أَنْ يبيِّنَ الموضِعَ الذى يخرجُ فيه الاسمُ عن أَصالتِهِ إلى البِناءِ يَنْبغِي أَنْ يذكر موجباتِ البناءِ كلَّها ، (٢) فيقول : كل اسمٍ عَرَضَ فيه شَبَهُ الحَرْفِ أَوْ تَضَمَّنَ معناه ، أَوْوَقَعَ موقعَ المَبْنِيِّ ، أَوْضارَعَ ماوقع مَوْقِعَ المبنيِّ ، أَوْ إضافتُه إلى مَبْنِيٍّ ، أَوْ خروجُه عن نظائرِه أَوْ أَشْبَهَ مَبْنِيًّا فعلامتُه عَدَمُ الإعرابِ ، وسَنُبَيِّنُ ذلك.

وقوله : " الأَلِفُ واللّامُ (٣) .. إلى آخره ".

---

(١) كلمة غير واضحة
(٢) ستأتي بالتفصيل في الصفحات ٢٣٦ - ٢٧٨
(٣) بعده في الجزولية " والنعت والتصغير إنما .. "

لَمَّا لم يُبَيِّن أَبو القاسِم السَّبَبَ في انفرادِ الأَسماءِ بذلك، أَخَذَ يُبَيِّنُ السَّبَبَ فيه، فقال: " إِنَّما احتيجَ إِليها في الاسمِ ليختصَّ فيُفيدُ الإِخبارُ عَنْهُ، والفِعْلُ والحَرْفُ لا يُخْبَرُ عنهما، فلا يُحتاج إِلى ذلك فيهما ".

وهذا الذى ذكرة مُعْتَرَضٌ فإنه إِنَّما يَصِحُّ ذلك في الأَلِفِ واللَّامِ لأَنَّك إِذا أَدْخلتها على اسمٍ ساغَ الإِخبارُ عَنْهُ، وأَمَّا النَّعْتُ فمنه ما يُسَوِّغُ الإِخبارَ [عنه] نحو قولك: رَجُلٌ من إِخوةِ زيدٍ عالمٌ؛ لأَنَّ ذلك مفيدٌ، ولو قلت: «رجلٌ من بني تَميمٍ قائمٌ» لم يَجُزْ؛ لأَنَّه كما قال سيبويه: (١) لا يُنْكَرُ أَنْ يكونَ رَجُلٌ قائماً وأَنْ يكونَ مِنْ قَوْمٍ.

وأَمَّا التَّصْغيرُ فلم يَعُدَّهُ أَحدٌ مِنْ مسوِّغاتِ الإِخْبارِ، ولو قلت: رُجَيْلٌ قائِمٌ، لم يَجُزْ؛ لأَنَّه لا ينكر أَنْ يكونَ رَجُلٌ حَقيرٌ قائماً. فكان ينبغي أَنْ يُعَلِّلَ بما ذَكَرَ انفرادَ الأَسماءِ بالأَلفِ واللَّامِ خاصَّةً، وأَنْ يُعَلِّلَ انفرادها بالنَّعْتِ، بأَنَّ النَّعْتَ خَبَرٌ عَنِ المَنْعُوتِ في المَعْنَى، والفِعْلُ والحَرْفُ لا يُخبرُ عنهما فلا ينعتان. وانفرادها بالتصغير؛ لأَنَّ التصغير نعت في المعنى، والفعل والحرف لا ينعتان ولا يصغَّران. على أَنَّ الإِطلاق بأَنَّ جميع ذلك تنفرد به الأَسماءُ غير صحيح، بل يصحّ ذلك في النَّعْتِ خاصَّةً، وأَمَّا التصغيرُ فقد يوجدُ في ضَرْبٍ من الأَفْعالِ، وهو فِعْلُ التعجُّبِ لعلَّةٍ تُذْكَرُ في بابه. (٢)

---

(١) في الكتاب ١ / ٥٤ في باب: تخبرُ فيه عن النكرة بنكرة قال سيبويه " .. ولو قلت: كان رجلٌ من آل فلان فارساً حَسُنَ؛ لأَنَّه قد يحتاج إِلى أَنْ تُعلِمه أَنَّ ذاك في آل فلان وقد يجهله. ولو قلت: كان رجلٌ في قوم عاقلاً لم يَحْسُنْ، لأَنَّه لا يستنكر أَنْ يكون في الدنيا عاقل وأَنْ يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويقبح.

(٢) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١١٣/١ " واعلم أَنَّ التصغير لا يكون في فعل من الأَفعال إِلاّ في فعل التعجب لشبهه بالاسم شبهين شبه عام، وشبه خاص، فالشّبه العام أَنّه لا مصدر له وأَنّه لا يتصرف فتختلف صيغته لاختلاف الازمنه كما أَنَّ الاسم كذلك. والشبه الخاص أَنَّه لا يبنى إِلا مما يبنى منه أَفعل التفضيل وأَنَّه للمبالغة كما أَنَّ أَفعل كذلك، لأَنَّ التعجب مبالغة في وصف المتعجّب منه والتفضيل مبالغة في صفة الفاضل. .إِلخ.

وإنْ شِئْتَ قلت : الألفُ واللّامُ ، احتيج إليها في الاسم للفَرْقِ بين المعرفةِ والنكرةِ ، والفِعْلُ والحَرْفُ لا يكون واحدٌ منهما معرفةً أَصلاً ، فلا يحتاج إلى ذلك فيهما .

فإنْ قيل : الفعل مدلوله الجنس وقد تكون الألف واللام لتعريف الجنس كقولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ والدِّرهمُ [1] ، فهلّا عُرِّفَ الفعل بالألفِ واللام للجنس ؟

والجواب : أَنَّهم استغنوا عن ذلك بدخولهما على مدلولِه وهو المصدر نحو : الضرب ، والقيام ، ولم يدخلوها على الفعل لذلك .

واعلم أَنَّ الألف واللام تنقسم سِتَّةَ أقسامٍ ، وقيل : أكثر. [2]

أحدها : أَنْ تكون لتعريف العهد في الشخص نحو : جاء الرجل . تحيل المخاطب على رجل معهود بينكما .

وتكون // لتعريفِ العَهْدِ [في الجنس] [3] نحو : الرَّجُلُ خيرٌ من المرأةِ ٢٢
تريد : هذا الجنس خير من هذا الجنس .

وتكون لتعريف الحضور في [الاسم المشارِ إليه] [4] نحو : مررت بهذا الرجل " .

وفي الاسم المنادى نحو قولك : ياأَيُّها الرجل " .

وبعد " إذا " التي للمفاجأة نحو : خرجت فإذا الأَسَدُ ، تريد : فحضرني الأَسَدُ ، وليس بينك وبين مخاطبك بهذا الكلام عهد في

---

(١) انظر الهمع ١/ ٨٠ ونصّ القول فيه : أهلكَ الناسَ الدينارُ الحمرُ والدرهمُ البيضُ .

(٢) انظرفي هذا : رصف المباني : ٧٠-٧٨ ، والمغني ٧١-٧٨ (ط١) وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١١١-١١٣ ، والهمع : ١/ ٧٨-٨٠

(٣) ساقطه في الأصل، وأكملناها من شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١١

(٤) في المصورة : أسماء الإشارة وماأثبتناه من شرح الجمل ١/ ١١١

أَسَدٍ ، ولا أردتَ جِنْسَ الأَسدِ ، فإنَّ المعنى ليس على ذلك .

وفي "الآن" ومافي معناها من الزمان الحاضر . فهذه الأماكن لا تكون فيها [أل] (١) إلّا [لتعريف] (٢) الحضور ، وماعدا ذلك لا تكون فيه للحضور إلّا أنْ يقوم دليل على ذلك مثلها في قول الشاعر

٣١- فأَنْتِ طَلَاقٌ ، والطَّلَاقُ عَزِيمَةٌ ثلاثٌ ومن يَخْرُق أَعَقُّ وأَظْلَمُ (٣)

في رواية من رفع ثلاثًا ، إذْ لا يمكن أنْ يُريد جِنْسَ الطلاق فإنَّ جنسَه ليس عزيمةً وثلاثًا ، فلم يبق إلّا أنْ يريد : الطلاق الواقع في الزمان الحاضر . الذى يعطيه قوله : فأَنْتِ طلاقٌ ، كأنَّه قال : وطلاقي هذا عزيمةٌ ثلاثة ،

و تكون لتعريف الغلبَةِ : وهى الداخلة على الاسم النكرة للتعريف ثم تَغْلِب بعد ذلك على شيء بعينِهِ نحو : الصَّعِق ، فإنَّه كان ينبغى أنْ يقع على كل من أصابته الصاعقة ، إذا كان بينك وبين مخاطَبِكَ فيه [عَهْدٌ] (٤) ، لكن غلب على والد عمرو ، وهى : لازمةٌ لا تقول : عمرو بن صعق .

وتكون للمْحِ الصِّفَةِ : وهى الداخلةُ على الاسم العلم الذى هو صفة في الأَصْلِ نحو : الحارث، والعبّاس، ولا تلزم بل إنْ لُمِحَتِ الصِّفَةُ دَخَلَتْ ، وإنْ لم تُلْمَحْ أَجْرَيْتَهُ مجرى زيدٍ وعمروٍ ، فلا تدخل

---

(١) تكملة يلتئم بها النص

(٢) مكانها كلمة غامضة في الأصل

(٣) هذا البيت في شرح المفصل ١ / ١٢ ، وقبله
وان ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإنْ تخرُقي يا هند فالخُرْقُ ألام
وبعده :
فبيني بها إنْ كنت غير رفيقة فمالا مرئ بعد الثلاثة مقدم
و انظر مغنى اللبيب : ٧٦ ، وشرح أبياته ١ / ٤٢٣ ، ومابعدها ، والخزانه ٢ / ٦٩ - ٧٥ ، ٣ / ٤٤٦ ، ٤ / ٥٦ ، والأشباه والنظائر ٣ / ٨٨

(٤) مطموسة في المصورة .

الألف واللام .

و الفَرْقُ بين الغالِبَةِ والتى للمحِ الصِّفَةِ من جهة المعنى : أَنَّ الاسمَ الذى فيه غالبةٌ تجدُه واقعاً على ماكان يقعُ عليه قبل اختصاصه بذلك الشَّخْصِ المُعَيَّنِ ، ألا ترى أَنَّ الصَّعِقَ في حين غلبته على والد عمرو دالٌّ على وُجودِ الصَّعَقِ به إذْ ذاك ، وكذلك[1] الثُّرَيَّا والدَّبَران ، معنى الثروة والدُّبور موجود فيهما في حين غلبة الاسم عليهما . فالألف واللام فيهما لازمتان أيضا .

وأَمَّا الاسم الذى تكون فيه للمح الصفة فلا يكون معنى الاسم الذى كان له قبل العلمية موجوداً في حين العَلَمِيَّةِ ؛ ألا ترى أَنَّك تُسَمِّي الشَّخْصَ : حارثا وعَبَّاسا " وليس له في حين التَّسْمية حَرْثٌ ولا عُبُوسٌ ، بل ذلك على جهةِ التفاؤلِ له بأَنْ يعيش حتى يحرثَ : أَي يكتسبه ، وحتى يَعْبِسَ للأَعداءِ .

وتكون بمعنى الذى ، والتى : وهى الداخلة على اسم الفاعل واسم المفعول نحو : الضارب ، تريد : الذِي ضَرَبَ ، : والضاربة تريد : [التي] [2] ضَرَبَتْ ، والمضروب ، تريد : الذي ضُرِبَ ، والمضروبة ، تريد : التي ضُرِبَتْ .

وتكون زائدةً : وهي الدَّاخلةُ على الاسمِ الواقعِ في موضع لا يكون فيه إِلَّا نكرةً نحو قولهم : مررت بالقوم الجَمَّاءَ الغَفِيرَ[3] ، فالأَلفُ واللامُ في الجَمَّاءِ الغَفِيرِ زائدةٌ ؛ لأَنَّه حالٌ والحالُ لا تكون إِلا نكرةً ، وذلك موقوف على السماع .

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ١٩٦

(٢) في المصورة : الذى

(٣) انظر الكتاب : ١/ ٢٧٥ ، وهامشه رقم "٣" وص ٢٧٧ ، و ٢ / ٩١ ، ٩٢

والداخلةُ على الاسم العلم الذى ليس صفةً في الأَصْلِ لتكميل وزن الشعر نحوقولِ الشّاعر :

٣٢- باعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسيرِها
حُرّاسُ أَبوابٍ على قُصورِها (١)

يريد: أم عمرو وذلك أيضا مُخْتَصٌّ بضرورةِ الشعر .

وجميعُ ضروبِ الألفِ واللامِ المذكورةِ لا تدخلُ إلّا على الاسم إلّا التى بمعنى " التى والذى " فإنّها قد تدخل على الفِعْلِ أيضا في الشِّعْرِ وعلى الجملة الاسمية في الشِّعْرِ أيضا كقوله :

٣٣- ماأَنْتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومتُه ولا الأَصيل ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَلِ (٢)

وقول الآخر :

٣٤ - يقولُ الخَنَا وأَبْغَضُ العُجْمِ ناطِقًا إلى رَبِّهِ صَوْتُ الحِمارِ اليُجَدَّعُ (٣)

ونحو قولِ الآخِرِ

---

(١) هذان الشطران هما الرابع والخامس من أُرجوزه لأبي النجم العجلي في ديوانه : ص. ١١ وانظر المقتضب: ٤ / ٤٩ ، والمفصل : ١٣ والأمالى الشجرية : ٢ / ٢٥٢ والإنصاف: ٣١٧ ، وشرح شواهد الشافيه ٥٠٦ ، والمغني ٧٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٨٢ ، ٥٥٩ . وغيرها .

(٢) البيت للفرزدق في الإنصاف ٢ / ٥٢١ ، والخزانه ١ / ١٤ والمقاصد النحويه ١ / ١١١ مشروحاً ،وذكره ابن عصفور في ضرائر الشعر: ٢٨٨ وهو في شرح الجمل له ١ / ١١٢ ، ١٧٩ ، ٢ / ٦٠٢ وليس في الديوان المطبوع .

(٣) البيت لذى الخِرَق الطُّهَوِيّ-جاهليّ-في النوادر: ٦٦ ، ٦٧ ، والخزانه ١ / ١٤-٢١ ، ٢ / ٤٨٨ ، والمقاصد النحويه : ١ / ٤٦٧ ، وانظر الإنصاف: ١٥١ ، ٣١٦ ، ٥٢٢ ، وضرائر ابن عصفور: ٢٨٩ . وشرح الجمل له : ٢ / ٦٠٢ .

٣٥- مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ مِنْهُـم لهم دانَتْ رِقابُ بَني مَعَـدِّ (١)

والتقدير : الذي تُرْضَى ، و : الذى يجدَّع ، و : الذين رسول الله منهم .
وزادَ بعضُهم في أقسامِ الألفِ واللام فقال :

وتكون للتعظيم في اسم اللّهِ تعالى ، ولذلك تُفَخَّمُ في مثل : قالَ اللـه تعالى ، تَعْظِيماً .

وتكون عِوَضًا من تعريف العَلَمِيَّةِ نحو: قام الزيدان والبكْران .
وتكون عِوَضًا من الضميرِ في مثل : مررتُ بالرَّجُلِ الحَسَنِ الوجْهِ، تريـد الحسن وجهه ، فلمَّا حُذِفَ الضَّميرُ عُوِّضَ منه الألفُ واللامُ . وهذا كلـه راجع إلى ماقدّمناه وسيأتي . [انفراد الأسماء بالنداء]
وقوله "المنادى مفعولٌ في المعنى" إلى آخـره .

أَرادَ بهذا الفصل : أَنْ يُبَيِّنَ السَّبَبَ في انفرادِ الأَسماءِ بالنـداءِ فقال ماقال . وهذا الكلام يعطي بظاهرِه // أَنَّ المُنَادَى ليـس ٢٣
بمفعولٍ صحيحٍ من جهةِ اللَّفْظِ والمَعْنى ، كما ذهبَ إليه ابنُ كيسانَ (٢) وابنُ الطراوةِ (٣) فإنَّهما ذهبا إلى أَنَّ المنادى مفعولٌ في المعـنى(٤)

---

(١) المقاصد النحويه : ١ / ٤٧٧ ، شرح الكافية الشافية ١ / ٣٠١ ، و المغنى : ٧٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١١٣ ، ١٧٩ ، ٦٠٢ ، وضرائر الشعر له : ٢٨٩ .

(٢) أبوالحسن محمد بن أحمد بن كيسان توفي ٢٩٩ هـ أخذ عن المبرد وثعلب وكان ابن مجاهد المقرئ يقول : هو أنحى منهما ، وكان فوق الثقـة ، له كتاب المهذّب في النحو ، وكتاب اللامات ، وكتاب معانـي القرآن وغيرها كثير انظر الوافي بالوفيات ٢ / ٣١ ، ونزهة الألبـاء : ٢٣٥ وفيه ثبت بمصادر ترجمته . ورأيه في حاشية الصبان ١ / ٢٩ وانظر ابن كيسان النحوي : ٣٢٩

(٣) ابن الطراوة ، أبو الحسين ، سليمان بن محمد بن عبد الله السَّبْتِي المالقي (٣٤٨-٥٢٨ هـ) ، سمع كتاب سيبوية على الأعلم (ت ٤٧٦) . انظـر "ابو الحسين بن الطراوة وأثره في النحو ، وفوات الوفيات ٢ / ٧٩ ، ٨٠ والذيل والتكملة ٤ / ٧٩ والوافي بالوفيات : ١٥ / ٤٢٢ ، ورأى ابن الطراوة هذا في المغنى ٤٨٨ ، وانظر ابن الطراوه النحوى : ١٥٩ .

(٤) انظر مغنى اللبيب ص ٤٨٨ (يا) وهو مذهب الشلوبين في التوطئـة : ٢٦٤ والشرح الكبير للجزولية : ٦٢ ومابعدها .

لمَّا امتنع عندهما أَنْ يكون منصوباً بفعلٍ مُضْمَرٍ؛ لأَنَّ ذلك (١) الفعل الذى يُدَّعَى إِضماره لو ظهر لأَفْسَدَ المعنى ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ قولك ياعبدالله ، هو نفسُ النداء ، وقولك : أُنادى عبدالله هو إِخبارٌ عن النداءِ .

والصحيحُ أَنَّ المنادى مفعولٌ صحيحٌ يَنْتَصِبُ بفعلٍ مُضْمَرٍ لا يجوز إِظهاره (٢) . والدليلُ على ذلك أَنَّه لابُدَّ له من ناصب ، وانتصابُه لا يخلو أَنْ يكون بمعنى النِّداءِ ، أو بحَرْفِ النداءِ ، أَوْ بِفِعْلٍ مضمرٍ؛ فباطلٌ أَنْ يكونَ منصوباً بمعنى النداءِ ، لأَنَّ المعنى مجرّداً من اللفظ لم يُوجَدْ ناصبا فى كلامِهم ، وباطلٌ أَنْ ينتصب بحرفِ النداء؛ لأَنَّ الحرف إِذا نَصَبَ اسماً ظاهِرًا ، ثم وقع موقع ذلك الظاهر مضمرٌ، وكان ذلك المضمر مرتبتُه أَنْ يلي الحرف لم يكن بُدٌّ (٣) من اتصاله بالحرف نحو قولك : أَنَّك قائمٌ ، وهم إِنَّما يقولون : يا إِيَّاك (٤) قال الأخوص اليربوعى : (٥) : يا إِيَّاكَ قد كفيتُكَ . (٦)

---

(١) ذلك : مكررة في الأصل .

(٢) هو مذهب سيبويه انظر الكتاب ١ / ٢٩١ . (٣) في الأصل : زيد

(٤) انظر الكتاب ١ / ٢٩١ وقال الشلوبين في الشرح الكبير للجزولية ولو كانت عاملة (حروف النداء) لأمكن اتصال المعمول بعامله وأنْ تقول : ياك .

(٥) الأخوص اليربوعى (بالخاء المعجمة) واسمه زيد بن عمرو بن عتّاب بن هَرْمِيّ بن رياح بن يربوع التميمى . شاعر فارس أدرك الإسلام له ترجمة في الإصابة وا نظر المؤتلف والمختلف : ٦٠ وشعر بنى تميم في العصر الجاهلى : ٢٥٤
وقوله : ياإيَّاك قد كفيتك ، قالها لأبيه عند ما وفدا على معاوية فخطب الأخوص فوثب أبوه ليخطب فكفه وقال : ياإيَّاك قد كفيتك .
انظر في هذا الخزانه ١ / ٢٩٠ والعبارة في الهمع ١ / ١٧٤

(٦) هذا في شرحه للمقدمة الجزولية (الشرح الكبير) : ٦٣

فدلَّ ذلك على أنَّه غيرُ منتصبٍ بالحَرْفِ ، فلم يبق إلَّا أنْ يكـــونَ منصوبـاً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ .

فإنْ قِيلَ : فكيف ينتصب بفعلٍ لو ظهر لغيَّرَ المعنى ؟

فالجوابُ : أنَّ الأفعال قد تستعمل وتكون هي المعنى المراد، وإنْ كان الأكثرُ في كلامِهم أنْ تستعمل كناية عن المعنى المراد : فتقول : أقسمت ليقومنَّ زيدٌ ، فيكون قوله : أقسمتُ هو نفسَ القسم ، لا إخبـاراً عن وقوع قَسَمٍ منك فيما مضى ، فإنْ أردتَ أنْ تخبرَ بأنَّه وقع منه قســـم، لم تتعلق "أقسم" إذْ ذاك بجوابٍ ، بل تقول : أقسمت أمس على كذا . فإذا تقرَّرَ هذا ، تجعل المنادى من هذا القبيل فيكون منصوبا بإضمـــار أنادى مراداً به نفس النداء لا بإضمارِ أُنادى الذى يراد به الإخبـــار عن النداء ؛ لأنَّ ذلك مفسدٌ للمعنى ، ولم يستعملوا أُنادى مُراداً به نفسُ النِّداءِ إلا في حال التزامهم الإضمار. وزعم الأُستاذ أبو علـــى : أنَّ المنادى يمكن أنْ يكون منصوبا بإضمارِ : أُنادى ، وأدعو المستعملة ظاهرة، والأَصْلُ عنده : أَدْعو عبدالله ، فيا عنده تنبيهٌ عامٌ إذْ يمكـــن أنْ ينبه به كل من سمعه ، ثم بَيَّنَ المُنادِي بعد هذا التنبيه العـــام ، بقوله : أدعو زيداً ، أنَّه إنَّما أرادَ تنبيهَ زيدٍ لا مايعطيه من العمـــوم ، قال : وهذا هو محصولُ النداءِ ، وهذا باطلٌ ؛ لأنَّ النِّداءَ لا يحتمـــل الصدق والكذب ، ولا هو من قبيل الإخبار ، ولو كان الأَمْرُ على ماذهـــب إليه لكان : أدعو زيداً ، خبراً إذا وقع بعد " يا" مراداً به أنَّ التنبيـــهَ إنَّما هو لهذا الحاضر ؛ لأنَّ قوله : (١) إنِّى إنَّما أردتُ بهـــذا التنبيه عبدالله مثلا ، خبرٌ من الأَخْبارِ ، وأيضا فإنَّ الأَمْرَ لو كـــان على ماذكر لم يكن لزيدٍ في قولك : يازيدُ ، ولا لأمثالِه مايوجب بنـــاءَه. وأيضا فإنَّ المنصوبَ على المَدْحِ (٢) نحو قوله :

---

(١) أى : المنادى

(٢) الكتاب : ٢/٥٧ ، ٥٨

٣٦ - * النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ * (١)

أَوْ على الذَّمِّ نحو قولـه :

٣٧ - * وُجُوهَ قُرودٍ . . . . . * (٢)

إِنْ لم يؤخذ على ماذكرناه في النداء ، أَعْنِي منصوبا بفعل هو المعنى المراد فسد المعنى ، فتكون صفات المدح منصوبة بإضمار أَمدح التي جعلت نفس المدح ، وصفاتُ الذَّمِّ منصوبة بإضمارِ أَذُمُّ التي يُرادُ بها نفس الذم . إِذاً ماصوَّرهُ في النداءِ لا يُتَصَوَّرُ له هُنا فإذاً لا يخلو أبو موسى مِنْ أَنْ يكون مذهبُه في المنادى كمذهبِ ابن كيسان وابنِ الطراوة ، وهو فاسدٌ . كما تقدَّمَ ، أَو يكون مذهبه ، أَنَّه مفعولٌ لفظاً ومعنى فيكون قَدْ أَساءَ العِبارة من حيث خَصَّصَ جانب المفعولية فيه بالمعنى دُونَ اللَّفْظِ .

---

(١) عجزه : * والطيبين معاقدَ الأزر * وهو ثاني بيت من أبيات للخرنق بنت بدر بن هِفّان (جاهلية) مطلعها :
لا يَبْعَدن قومي الذين همُ سُمُّ العداةِ وآفة الجُزْرِ
ورواية الديوان : النازلون وذكر شارحه فيه رواية : النازكين .
وانظر الكتاب ١ / ٢٠٢ : النازلون ، ٢ / ٥٨ ، ٦٤ : النازلين ، والجمل : ٢٨ ، والمحتسب ٢ / ١٩٨ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٤٥ والإنصاف : ٤٦٨ ، ٧٤٣ ، ومعجم شواهد العربية : ١٨٦ .

(٢) البيت بتمامه :
أقارعُ عوفٍ لا أحاولُ غيرها وجوهَ قرودٍ تبتغي من تجادِعُ
وهو للنابغة الذبياني في ديوانه : ٣٥ وهو البيت (١٧) من قصيدة مطلعها :
عفا ذو حُسَى من فَرْتَنَى ، فالفوارعُ فَجَنْبا أَريكٍ ، فالتِّلاعُ الدّوافعُ
وفي البيت الشاهد رواية أخرى : وجوه كلاب ، انظر تحقيق رواية الديوان ص : ٢٣٦ منه . وانظر الشاهد في الكتاب ٢ / ٧١ ، وشرح أبيات سيبويه : ١ / ٤٤٦ والأمالي الشجرية : ١ / ٣٤٤ ، وشرح أبيات المغني ٦ / ٢١٠ ، وذكر فيه رواية أخرى برفع (وجوه) ولا شاهد فيه على هذا . وانظر الإفصاح ٢٨٣

وسيأتي خلافُ الكوفيين في المنادَى في باب النّداءِ إنْ شاءَ اللّهُ تعالى .

وقوله : « التصرّفُ اختلافُ الصِّيَغِ لاختلاف المعنى والتمكّنُ يُقابلُه »

يريد أنْ يبيِّنَ السببَ الذى لأجله انفردت الأفعالُ بالتصرُّفِ، وهو أنَّ التمكنَ في الأسماءِ في مُقابَلَةِ التصرُّفِ في الأفعالِ ، فأغنى عن التصرف لذلك ، وقد تَقَدَّمَ أنَّ التمكُّن ليس في مقابلةِ التصرف في الأفعالِ ،إذْ لا يدلّ التمكنُ في الأسماءِ على معنًى نِسْبتُه من الأسماء نِسبةُ المعنى الذى يدلّ عليه التصرف من الأفعالِ؛ لأنَّ التمكن يدل على المعنى الذى يحدثه العامل في الأسماءِ، والتصرف لا يدلُّ على معنًى يحدثه عاملُ الأفعالِ . وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ التصرفَ على الأطلاق لا تنفرد به الأفعالُ ،إذْ قد تتصرف صيغُ الأسماءِ كما تقدَّمَ(١) لاختلافِ المعاني عليها من تصغيرٍ وتكسيرٍ . وإنَّما التصرفُ الذى تنفردُ به الأفعالُ تصرّفُ الصِّيَغِ لاختلافِ الزمانِ؛ لأنَّ الأسماءَ لم توضعْ للدَّلالةِ على الزمانِ فتختلفُ أبنيتُها لهُ .

وقوله : " (٢) لذَهَبَ منها // حركةٌ(٣) - أي للجزم - وتنوينٌ(٣) أي: لالتقاءالساكنين - » قصدُه بِذَلكَ أنْ يبينَ السَّبَبَ الذى يلزمُ من أجْلِهِ حذفُ التنوينِ والحركةِ من الأسماءِ لو جُزِمَتْ ، فقال : إنَّ الحركةَ يذهبها الجَزْمُ (٤) ، والتنوين يلزمُ ذهابُه لالتقاءِ السَّاكنين .

---

(١) تقدم في ص: ٦٧

(٢) في الجزولية " وقول الزجاجي في الجمل . وإنَّما لم تجزم الأسماء لأنها متمكنه يلزمها التنوين والحركة فلو جزمت لذهبت حركتها : أي للجزم ، وتنوين - أي : لالتقاء الساكنين " .

(٣) الجمل : ١٨

(٤) غير واضحة في المصورة .

وَزَعَمَ الأُستاذُ (١) أَنَّ العِلَّةَ في ذهابِ التنوين لو جُزِمت الأَسماءُ ليست ماذكر أبو موسى ، قال : إذ التنوين بابُه أنْ يكسرَ لالتقاءِ الساكنين نحو : ﴿ أحدٌ الله الصّمد ﴾ ولا يُحْذَفُ التنوينُ لالتقاءِ الساكنين إلّا في ضرورةٍ (٢) نحو قول الشاعر :

٣٨- عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لضَيْفِهِ ورجالُ مَكَّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ (٣)

قال : وإنّما كان يجب أنْ يحذفَ؛ لأنّه تابعٌ لحركةِ الإعراب فإذا ذهبَ المتبوع ذهب بذهابه التّابعُ" (١) ، وهذا منقودٌ ، أمّا قوله : إنّ التنوينَ تابعٌ لحركةِ الإعراب" فباطلٌ ، وإنْ كان قد قال به السيرافي (٤) لأنّ الفعلَ والاسمَ الذى لا ينصرف يوجد فيهما حركةُ الإعراب

---

(١) هو الشلوبين فقد قال في الشرح الكبير للجزولية ٦٧ ، والشرح الصغير: ٢٦ مايلي : " وقوله : وتنوين أى لالتقاء الساكنين ليس بجيد ، لأنّ التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلّا قليلا شاذاً أوضرورة وأحسن من هذا أنْ يقول : أي لأنّه تابع لحركة الإعراب ، فإذا حذف المتبوع لم يبق المتابع" .

(٢) هذا الذى ذهب اليه المبرد في المقتضب ٢ / ٣١٤-٣١٥ وذهب الجرمي إلى أنّ حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقا لغة ، وعليه قرئ ﴿ أحدُ الله الصمد ﴾ الهمع ٢ / ١٩٣ وفي البحر المحيط ٨ / ٥٢٨ " قرأ أبان بن عثمان ، وزيد بن علي ، ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبى إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤى وعبيد وهارون عنه ﴿ أحدُ الله ﴾ بحذف التنوين لالتقائه ساكنا مع لام التعريف وهو موجود في كلام العرب، وأكثر مايوجد في الشعر . . " وانظر السبعة : ٧٠١ ، وانظر ماسبق ص: ٧٦ .

(٣) هذا البيت ممّا ينسب إلى عبد الله بن الزبعرى وإلى غيره من الشعراء انظر : شعر عبد الله الزبعرى ص٥٣ ، والسيرة لابن هشام ق ١ / ١٣٦ والمقتضب : ٢ / ٣١١ ، وانظر هامشها رقم (٢) وفيه ٢ / ٣١٥ بروايه : عمرو العلا والإنصاف : ٦٦٣ وانظر الكامل ١ / ٢٥٢ ثم التنبيهات لعلى بن حمزة : ١١٧ ، وانظر المقاصد النحوية : ٤ / ١٤٠ .

(٤) قال السيرافي في شرح الكتاب ١ / ٢١ : إنّ التنوين فرع، وإنما أُتي به لقوة المتحرك ، ومزيته على غيره . فإذا دخل ما يحذف الحركة ويزيلها كان أولى بحذف التنوين .

ولا يوجد التنوين ، فإذاً لم يتبع الحركة ، وإنّما هو علامة على أنّ الشيء أصلٌ في نفسِه باقٍ على أصالتِهِ ، ولذلك لم يدخلِ الفِعْلُ ، لأنّه ليس بأصْلٍ في الكلامِ ولا غيرَ المنصرفِ ، لأنّه غيرُ باقٍ على أصالتِهِ (١) . فالتنوينُ إذاً إنّما هو تابعٌ لهذا المعنى وعلامةٌ عليه ، فلو جعل الجزْمَ من إعرابِ الاسمِ المنصرفِ الذى هو أصْلٌ في نفسِه باقٍ على أصالتِه ؛ لوجَبَ ألاّ يَذْهَبَ منه التنوينُ، لأنّ المعنى الذى من أجله دخل التنوين باقٍ .

وأمّا قوله (٢) : «إنّ التنوين بابه أنْ يكسَرَ لالتقاء الساكنين» فليس الأمْرُ كما ذكرَ على الإطلاقِ بل في ذلك تفصيلٌ ؛ وهو أنّ التنوينَ لا يخلو أنْ يكون الساكنَ الأوّلَ أوِ الساكن الثاني :-

- فإنْ كان الأوّلُ ، لا يخلو أنْ يكون الساكنُ الذى اجتمع معه أوّلَ كلمةٍ منفصلةٍ أومُقَدّرةٍ تقديرَ انفصالٍ ، أوْ لا يكون، فإنْ كان أوّل كلمة منفصلة نحو : ﴿ أحدٌ الله ﴾ (٣) أوْ مقدّرة تقدير منفصله نحو قولك : " أزيدُ نِيْهِ " فالباب كسر التنوين لالتقاء الساكنين .

والدّليلُ على أنّ حرفَ الإنكارِ في تقدير الانفصال أنّه قد يؤتى به منفصلاً نحو : أزيدُ إنيه (٤) . وإنْ لم يكن كذلك فالبابُ

---

(١) انظر ماسبق ص : ٧٧

(٢) هذا الكلام ليس نص كلام الشلوبين وإنّما هو مفهوم قوله : «لأن التنوين لا يحذف لالتقاء الساكنين إلاّ قليلا شاذّا أو ضرورة إلخ .. انظر هـ ١ ص ٩٥ .

(٣) انظر ماسبق ص : ٨٩ .

(٤) في المصورة أزيدُ إنيه والتصويب من الكتاب ٢/٤١٩ ، ٤٢١ والإتيان به منفصلاً لغةٌ ، ففي الكتاب ز" واعلم أنّ من العرب من يجعل بين هذه الزيادة وبين الاسم (إنْ) فيقول : أعُمَرُ إنيه وأزيدُ إنيه " فكأنهم أرادوا أنْ يزيدوا العلمَ بياناً وإيضاحا إلخ ... " .

حذفه نحو قولهم في الندبة " واغلام زيداه " فيحذفون تنوين" زيدٍ" لالتقائِه ساكناً مع علامة الندبة؛لأنها لا تجيء منفصلةً أصْلاً .

- وإنْ كانَ التنوينُ الساكنُ الثاني لم يحذف أصْلاً بل الساكن الذى قبله إنْ كان حرف مَدٍّ ولين حُذِفَ نحو " قاض" و " رحَى " في الوصل ، وإن لم يكن حرف مدٍّ ولين حُرِّك نحو " صَهٍ " .

فإطلاق الأُستاذِ القولَ بأنَّ التنوين بابُه أنْ يكسرَ لالتقاءِ الساكنين باطلٌ .

وأمّا قول أبي موسى : إنَّ التنوين يلزمُ حذفُه لو جزمت الأسماءُ المنصرفة؛لالتقاءِ الساكنين " فباطل ؛ لأنَّ التنوينَ إذْ ذاك يكون السكون الثاني ، وإنْ كان التنوين هو الساكن الثاني فبابُه ألاّ يحذف التنوين كما تقدَّم .(١)

فإنْ قِيلَ : إذْ لم يسغ أنْ يُعلَّل حذفه بأنَّه تابعٌ لحركةِ الإعراب ولا بالتقاءِ الساكنين ، فلم كان يُحْذَفُ ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك إنَّما يلزم من يعلل امتناعَ الجَزْمِ من الأسماء على الإطلاق ، وذلك باطلٌ لما قدمناه .

وقوله : وتختل : أي تنتقص من المعنى ماأفادَهُ كلُّ واحدٍ من الحركة والتنوين بذهابه .

هذا الذى قال باطلٌ ؛ لأنَّ الحركةَ تدلُّ على المعنى الذي أحدثَهُ العامِلُ في الاسم ، فلو لم تأت (٢) بحركة الإعراب لم يلزم انتقاصُ ذلك المعنى الذى أحدثَه العاملُ في الاسم من فاعليَّةٍ أو مفعوليه أوْ غير ذلك ، بل يبقى المعنى ولا علامَةَ عليه ، وكذلك

---

(١) تقدم ص ٩٦
(٢) في المصورة : تأب .

لو حُذِفَ التنوينُ من الاسمِ المنصرفِ - على ماذهب إليه - لم يلزم ألاَّ يكون أصلاً في نفسِه باقياً على أصالته ، بل تكون الأصالةُ والبقاءُ عليها ثابتين (١) في الاسم من غيرِ علامةٍ . فإذاً لا يلزم من حذفِ الحركةِ والتنوينِ ماذكرَ ، اللّهم إلاَّ أنْ يجعل فائدتهما الدلالة، لا مايدلاّن عليه ، فيكون ماقال صحيحاً ؛ لأنَّ دلالتهما تذهب بذهابهما إلاَّ أنَّ ذلك مجازٌ ؛ لأنَّ فائدةَ الدَّليلِ إنَّما هو المدلول عليه لا الدلالة ، وكان الصَّوابُ : أنْ يفسِّر الاختلالَ بتوالي ذهابِ شيئين منها من جهةٍ واحدةٍ كل واحد منهما له معنى ، وإذا كرِهُوا مثل ذلك فيما ليس له معنى كما تقدَّمَ (٢) فالأحرى فيما له معنىً أنْ يكرهوه .

و قوله " والهاء من تستحقه .. إلى آخرِه " (٣)

يريد أنْ يسوِّغَ عودَةَ هذا الضمير على الاسم المصرَّحِ بهِ وهو "شيء" كأنه قال : ولانستحق شيئاً ، أوْ على // الملك المفهوم من تملك وإنْ لم يصرّح به نحو: مَنْ كَذَبَ كان شَرًّا له (٤) ، أي : كان ٢٥

---

(١) في المصورة : ثابتان ، خطأ

(٢) تقدم ص ٧١

(٣) النص في الجزولية : والهاء من قوله : تستحقه للشيء أوللملك المفهومُ من قوله : لاتملك شيئاً ولاتستحقّه والأحسن أن يكون للشيء لاللملك .

(٤) هذا مما قالته العرب انظر الكتاب ٢ / ٣٩١ ، والإنصاف ١ / ١٤٠ ، والفصول الخمسون ٢٢٩ .

هو شرًّا له : أي الكَذِبُ .

و قوله :

٣٩- إذا نُهِيَ السَّفِيهُ جَرَى إليهِ وخالَفَ ، والسَّفِيهُ إلى خِلافِ(١)
يريدُ جَرَى إلى السَّفَهِ(٢) ، فأعاد الضمير على السَّفَهِ المفهومِ من سفيه

وقوله: "وللأوّل مزية"(٣)

إنْ عَنَى بالأوّلِ ماهو أوّلُ في كلامِ أبي القاسمِ(٤) ، فيكونُ قد رجّح عودةَ الضميرِ على المُلْكِ ، لأنّ تَمْلِك " - وهو الدّالُ على الملك - هو مقدّمٌ في كلامِ أبي القاسم على« شيئاً »،وتكون المزيّة عنده إذْ ذاك من جهة المعنى ، لأنّه لو أعادَ الضمير على شيءٍ لكان التقديرُ ولاتستحق شيئاً ، والأفعالُ تَسْتَحِقُّ نواصبَها وجوازمَها ، وماتختص به من جميع أحكامِها . وإنْ عنى بالأوّلِ ماهو أوّلُ في كلامه كان الضميرُ عائداً على شَيْءٍ ؛ لأنّه بدأ في لفظِهِ بالشَّيْءِ ، فقال : إمّا لشَيْءٍ وإمّا للمُلْكِ ، وتكون المزيّة إذْ ذاك أنّه مصرح به ، فهو أَوْلَى مِمّا في الضِّمْنِ وأنّه أقربُ مذكورٍ في كلام أبي القاسم، والعودةُ على أقربِ مذكورٍ أَوْلَى .

---

(١) في معاني القرآن للفراء ١/١٠٤ ، والخصائص ٣/٤٩ ، و المحتسب ١/٧٠ ، وأمالي المرتضى ١/٢٠٣ ، والأمالي الشجرية ١/٦٨، ٦٩ ، ١١٣ ، ٣٠٥ ، ٢/١٣٢ ، ٢٠٩ ، و الإنصاف ١/١٤٠ وفي شرح الرضي للكافية : ٢/٥ والخزانه ٢/٣٨٣ : إذا زُجِرَ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٠٤ ، والخزانه ٢/٣٨٣

(٣) في الجزولية نسخة دار الكتب بدل هذه العبارة : والأحسن ان يكون للشيء لا للملك .

(٤) في الجمل : ١٨ ونصه" ولا معنى للإضافة إلى الأفعال ؛ لأنّها لا تملك شيئا ولا تستحقه .

فإنْ قِيلَ : فكيف يقول ولا تستحق شيئاً وهي تستحقّ ما ذكرت ؟ فالجوابُ : أنَّ الضميرَ عائدٌ على الشيءِ المتقدّمِ الذكر ، والمراد به "شيئاً مملوكاً" فكأنّه قال : ولا تستحق شيئاً مّملوكاً ، فيكون المعنى في عودتهِ على شيءٍ وعلى الملك واحداً ، وإذا كانت عودته على كل واحد منهما صحيحة من جهة المعنى فعودته على شيءٍ أَوْلى. ويحتمل أنْ يريد ولا تستحق شيئا يضاف إليها فحذف الصِّفَةَ لفَهْمِ المعنى كما قال تعالى ﴿ الآنَ جِئْتَ بالحَقِّ ﴾(١) أي بالحَقِّ البَيِّنِ . وهذا أَوْلى ، لأنّه يكون قد نَفَى عنها إضافة الملك وإضافة الاستحقاق ، وعلى ذلك الوجه نفى عنها إضافة الملك خاصة، فهذا أَوْلى فيصير الترجيح من ثلاث جهات .

---

(١) آية ٧١ من سورة البقرة

[التثنيـــــة] (١)

وقوله : "التثنيةُ ضَمُّ واحدٍ إلى مِثْلِهِ بشرطِ اتفاقِ اللفظين".

قصد بهذا (٢) الفصل [مع] (٣) ما بعده من الفصول أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ للأسماءِ أشياءَ انفردت بها خلاف ما ذكر أبو القاسم (٤) منها التثنية .

قوله : "وضَمُّ كُلِّ واحدٍ إلى مثلِهِ" تَحَرُّزٌ من الجمعِ فإنه ضَمُّ واحدٍ إلى أكثرَ منه .

وقوله : "بشرط اتفاق اللفظين" تَحَرُّزٌ من اختلافهما .

وهذا الحَدُّ معترض من جهة أَنَّه يعطي بظاهرِه أَنَّ اسم الجمع والجمع لا يُثَنَّيانِ وذلك قد جاء في اسم الجمع كقوله :

---

(١) انظر في هذا الباب شرح الجمل لابن عصفور ١/١٣٥ فقد استفاد منه الشارح كثيراً.

(٢) في المصورة : بها

(٣) في المصورة : من

(٤) الذى ذكره ابو القاسم : الخفض ، والتنوين ، ودخول الألف واللام والنعت والتصغير والنداء انظر الجمل : ١٨

٤٠- وكُلُّ رَفِيقَيْ كُلِّ رَحْلٍ - وإنْ هُما تَعاطَى القَنَا قوماهُما - أَخَوانِ (١)

وجمع التكسير كقوله :

٤١ - تبقّلتَ في زَمَنِ التَّبَقُّلِ
بَيْنَ رِماحَيْ مالِكٍ ونَهْشَلِ (٢)

فَثَنَّى الأَوَّلُ " قوما " وهو اسم جَمْعٍ ، وثَنَّى الآخَرُ " رِماحًا " وهو جمع رُمْحٍ . (٣)

ويعترض أيضا من جهة أنَّه يعطي بظاهره أنَّه إذا اتفق اللفظان جازت التثنيةُ ، وليس كذلك ، بل لابُدَّ من زيادة : المعنيين أو المعنى الموجب للتسمية ، والصواب أنْ يقالَ : التثنيةُ ضم اسم نكره إلى مثله بشرط اتفاقِ اللفظينِ (٤) والمعنيين (٥) أوِ المعنى الموجب للتسمية .

---

(١) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٢٩ وهو البيت الثامن من قصيدة مطلعها :
وأطْلَسَ عَسَّالٍ ، وماكان صاحباً دعوتُ بنارِي مَوْهِنا فأتانى
وهو في المغني : ٢٥٩ وشرح أبياته ٤ / ٢٠٨-٢١٣ ، والهمع ٢/٤٧

(٢) هذان الشطران من أرجوزة لأبي النجم العجلي ت سنة ١٢٠ هـ وهي في ديوانه : ١٧٥ ومطلعها :
الحمد لله الوهوب المجزل أعطى فلم يَبْخل ولم يُبَخَّلِ
ورواية الشطر الأول من الشاهد في الديوان : في أوَّلِ ، وكذلك في الطرائف الأدبية : ٥٧ وانظر الشطرين في شرح ابن يعيش ٤ / ١١٥ ، وشرح شواهد شرح الشافيه : ٣١٢ ، ٣١٣

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ١٣٨ : إن اسم الجمع والجمع لا يثنيان إلا في ضرورة شعر أوفي نادر كلام ، وأوردَ الشاهدين أعلاه .

(٤) كذا في الأصلِ وسيتكرر، والصواب : بشرط اتفاق اللفظ والمعنى .

فعلى هذا ، الاسمان إمّا أنْ يَتّفِقَ لفظاهما أوْ يختلفا ؛ فإن اختلفا فالعطفُ نحو: قام زيدٌ وبكرٌ ، ولا تجوز التثنية ، إلّا إذا غلّبت أحدهما على الآخر ليتفق إذْ ذاك اللفظان نحو قول الشاعر :

٤٢- ماكان يَرْضَى رسولُ اللّهِ فعلَهما والعُمَران أبوبكر ولا عُمَرُ (١)

وهو موقوفٌ على السّماع ، ويعني : أبا بكر وعمر رضى الله عنهما ، وغلّب لفظَ "عُمَر" لأنّه أخفُّ (٢) ، إذْ هو أقلّ حروفاً، ولشهرته .

وقالوا: " القمران " في الشّمْسِ والقمر ، وغلّبوا لفظ القمر؛ لأنّه مذكر والشمس مؤنثة (٢) ، قال تعالى: ﴿ والقَمَرَ قدّرْناهُ مَنَازِلَ (٣) ﴾ وقال : ﴿ إذا الشّمْسُ كُوِّرَتْ ﴾ (٤)

وقال الشاعر :

٤٣- أخَذْنا بآفاقِ السماءِ عليكُمُ لنا قمراها والنُّجومُ الطّوالِعُ (٥)

---

(١) البيت لجرير من قصيدة مطلعها
قلْ للديار سقى أطلالك المطرُ قد هِجْتِ شَوقًا فما ذا ترجع الذّكَرُ
ورواية الشاهد في الديوان : دينهمُ ، والطّيبان الديوان ٢٦٣ وانظره برواية الديوان في معاني القرآن الفراء ١/ ٨ ، وفي الكامل مع رغبة الآمل ٢/ ١٣١ : فعلهم والعمران . . أنشده التّوزى عن ابى عبيدة وأورده ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ١٣٥ .
(٢) الكامل مع رغبة الامل ٢/ ١٣١
(٣) آية ٣٩ من سورة يس
(٤) أوّلُ سورة التكوير
(٥) البت للفرزدق وهو الثاني والعشرون من قصيدة مطلعها
منا الذى اختِيرَ الرجالَ سماحةً وخيرًا إذا هبّ الرياحُ الزّعازعُ
في الديوان ١/ ٤١٩ ، وعجز البيت في المقتضب ٤/ ٣٢٦ ، وبتمامه في الكامل مع رغبة الآمل ٢/ ١٣١ ، والأمالى الشجريه ١/ ١٤ ، ٢/ ١٦٠ ، والمغنى : ٩٠٠ ، وشرح أبياته ٨/ ٨٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٦ .

وقالوا : العجّاجان في رُؤْبَةَ والعجّاج (١) وغلّبوا لفظ العجّاج لأنّه مذكّرٌ مصروف ،

وقالوا : الزَّهْدَمانِ ؛ في زَهْدَم وكَرْدم بني قيس قال

٤٤- جزائي الزَّهْدمان جَزاءَ سَوْءٍ وكنتُ المرءَ يُجْزَى بالكَرامَهْ (٢)

وإنّما غُلِّب أَحَدُ الاسمين تشبيهاً لكُلِّ واحدٍ منهما بالآخر ؛ فشُبِّهَ عُمَرُ بأَبِي بكرٍ في العَدْلِ والسِّيْرَةِ ، والقمرُ بالشَّمْسِ في الإنارةِ والإضاءةِ ، ورؤبةُ بالعَجّاجِ في جَوْدَةِ شِعْرِه ، وكذلك زَهْدَم وكَرْدَم لشبههما في أَمْرٍ ما.// ٢٦

والعَرَبُ قد تضعُ على الشيءِ اسمَ مايشبهه ، فتوقع اسم " الأسد " على الشُّجاعِ ادعاءَ شبههما ، وكذلك " زيدٌ زهيرٌ " فيجعلون اسمَ زهيرٍ واقعا على زيدٍ لاشتباههما في إجادة الشعر .

وإنِ اتَّفَقَ اللفظانِ فإمّا أَنْ يتّفِقا في المعنيين أو المعنى الموجبِ للتّسمية أَوْ لا يتّفقا ؛ فإن اتّفقا ؛ فإن كان الاسمان علمين باقيين على عَلَمِيَّتِهما فالعطفُ نحو قولك " قام زيدُ (٣) بن فلان وزيدُ بن (٣) فلان " ولا تجوز التثنيةُ؛ لأَنَّ الاسمَ المعرفةَ لا يُثَنَّى حتى يُنَكَّر ، قال الحَجّاجُ - وقد بلغه موتُ أخيه محمدٍ وابنِه محمد في يوم واحد - : إنّا لله وإنّا إليه راجعون مُحَمَّدٌ ومحمدٌ في يومٍ ، وفي ذلك يقولُ الفرزدقُ :

٤٥- إنَّ الرَّزِيَّةَ لا رَزِيَّةَ مِثْلُها فُقْدانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ (٤)

---

(١) المغني : ٩٠١

(٢) هذا البيت لقيس بن زهير وهو في المقتضب ٤ / ٣٢٦ : أَجزى ، والتنبيهات لعلي بن حمزة : ١٣٥ والمحتسب ٢ / ١٨٩ : أُجزى واللسان (زهدم) .

(٣) في الاصل : زيدين

(٤) البيت واحد من بيتين ثانيهما :

مُلْكين قد خلتِ المنابرُ منهما أخذ المنونُ عليهما بالمَرْصد

وهما في الديوان ٢ / ١٦١ والكامل ١ / ٣٠٣ وانظر الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٦ والمغني : ٤٦٥ ، وشرح أبياته ٦ / ٨٠ والهمع ٢ / ١٢٩ .

وإنْ لم يكونا علمين باقيين على علميتهما فالتثنية ولا يجوز العَطْف إلّا في ضرورة نحو قوله:

٤٦- * ليثٌ وليثٌ في مَحَلٍّ ضَنْكِ * (١)

و قول الآخر

٤٧- أَنْجَبُ عِرْسٍ وُلِدَا وعِرْسِ (٢)

لولا الضرورة لقال : ليثان ، وأنجب عرسين وُلِدا (٣)

ومثال المُتَّفِقين في المعنى : رَجُلان ، فكِلا الرجلين داخلٌ تحت حقيقةٍ واحدةٍ، ومثالُ المُتَّفقين في المعنى الموجبِ للتسميةِ غير المتفقين في المعنى قولهم : الأَحمران في اللحم والخَمْر ، فإنَّهما غير داخلين تحت حقيقةٍ واحدةٍ ، لكن اتفقا في المعنى الموجب للتَّسْمية وهو : الحُمْرَةُ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٤٨- يُصَمُّ وهو مأْثُورٌ جُرَازٌ إذا اجتمعت بقائمِ اليَدَانِ (٤)

---

(١) بعده :*كلاهما ذو أَشَرٍ ومحك * وينسب هذا الرجز للصحابيّ واثلة بن الأسقع الليثي وقيلَ : أجحدر بن مالك الحنظلي انظر في ذلك الخزانة ٣/ ٣٤٠ وانظر الأمالي الشجرية ١/ ١١، ٢/ ١٩٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٣٢ ، وضرائر الشعر له ٢٥٧ .

(٢) قبله :* أزهر لم يولد بنجْمٍ نحْسِ *
وهو للعجاج انظر الديوان (السطلي) ٢/ ٤٣هـ٢ والملحقات ٢٥٥ وفي تهذيب اللغة ٢/ ٨٥ :"جُبِلا" بدل" وُلِدَا" وكذلك اللسان (عرس) وفي القوافي:٢٧:أكرم عرس جُبِلا ، وضرائر ابن عصفور ٢٥٧ .

(٣) الضرائر لابن عصفور : ٢٥٨ .

(٤) هذا البيت للنابغة الجعدي وهو في ديوانه ص١٦٢ من قصيدة مطلعها
فمن يَكُ سائلاً عنّي فإنّي من الفتيان في عام الخُنانِ
وانظره في أمالي القالي : ١/ ٧١

يريد : يَدَ السَّيْفِ ويَدَ الضَّارِبِ، لأَنَّهما اجتمعا في المعنى الموجب للتسمية ، ألَا ترى أَنَّ اليَدَ التي يُراد بها الجارحه يُقوى بها على الأشياء كلِّها ، كما أَنَّ يَدَ السَّيْفِ يُقَوَّى بها على تصريفه .

فإِنْ لم يتّفقا في المعنى ولا في المعنى الموجبِ للتسمية ، فلا يجوز التثنية ، لا تقول مشتريان ، يُعْنَى بأحدهما : قابل العقد [وهو المبيع] (١) ،وبالآخر الكوكب . فقول الفقيه أبي محمد عبد الوهاب: (١)

٤٩ - فكيف أَخْرُجُ عنها اليومَ إِذْ جَمَعَتْ طِيْبَ الهَوائين ممدودٌ ومَقْصورُ (٣)

ينبغي أَلَّا يجوز ؛ لأَنَّ لفظ الهوى-وهو الحُبّ-والهواء - وهو الجسم الشاغل بين السماء الى الأرض-لم يتّفقا في اللفظِ حتى يمدّ المقصور - وذلك لا يجوز عند البصريين (٤) - ولا اتّفقا في المعنيين (٥) ،

---

(١) العبارة في المصورة هكذا : قابل العقد البيع.

(٢) هو عبد الوهاب بن علي بن نصر بن أحمد، القاضي ، أبو محمد البغدادي ، المالكي ، كان شيخ المالكية في عصره وعالمهم ، خرج آخر عمره إلى مصر ، فمات بها في شعبان سنة اثنتين وعشرين واربعمائه هجرية انظر ترجمته في فوات الوفيات ٢ / ٤١٩- ٤٢١

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) ذهب البصريون إلى منع مدّ المقصور في ضرورة الشعر وخالفهم في ذلك منهم أبو الحسن الأخفش وأجازهو والكوفيون : مدّ المقصور في ضرورة الشعر انظر الإنصاف : ٧٤٥ .

(٥) انظر هـ ٤ ص ١٠٢ .

(٣) قبله :

طيب الهواء ببغداد يشوّقني قدماً إليها وإن عاقت مقادير

وهما في شرح الشريشي على المقامات ١/١٧٦ ، ٢/١٢٧ ، في تاريخ بغداد ١/٥٤ ووفيات الأعيان ٣/٨٣ ، طبقات الشافعية لابن السبكي ٥/٧٣ ، منسوبين لأبي الماوردي ، وقد كتب إليه من البصرة متشوقاً إلى بغداد

ولا في المعنى المُوجِبِ للتسميـــةِ.

وقوله : وأصلُها العَطْـــفُ .

يقول : إنَّ الأَصْلَ في : زيدين مثلا : زيدٌ وزيدٌ ، فألحقتَ علامـــةَ التثنيةِلتَدُلَّ بذلك على أنَّكأردتَ أنْ تُثنّي ، وحذفت زيداً لدلالـــةِ زيدٍ المثبتِ عليهِ ، ولذلك لم تُثَنِّ المختلفين في اللفظِ ، ولا المتفقيـــن فـــي اللفظ إذا لم يتَّفِقِ المعنى أو المعنى الموجبِ للتسميـــة ؛ لأنَّه لا يكون في المُثبَتِ إذْ ذاك دليلٌ على المحذوف ، والدَّلِيـــلُ على أنَّ العطفَ هو الأَصْلُ رجوعُهم إلى ذلك فى ضرورةالشعر كما تقدَّم(١)

وقوله : وفائدتُها التكثيرُ

يريد أنَّ اللفظَ كان قبلَ إلحاقِ العلامةِ يقعُ على واحدٍ وجَمْعٍ ، فـــإذا ثنَّيتَ أردْتَ اثنين أوْ جمعين .

وقوله : "و(٢)عُـــدِلَ عن العطفِ إيجازا واختصارا" .

يريد : أنَّ زيدين لفظٌ واحدٌ ، وقولك : زيدٌ وزيدٌ ثلاثةُ ألفـــاظٍ ؛ اسمانوحرف ، ولَفْظٌ أخصرُ من ثلا ثة .

وقوله : ولا يصحّ التكثير وضـم شيءٍ إلى مثله إلّا في الأشخـــاص والأنواع دونَ الأجناس .

هذاالذى ذكره باطلٌ ، أمّا قوله : إنَّ التثنيةَ تصحُّ فـــي الأشخاص عند الإطلاق ، فليس كذلك ، لأنَّ الألفاظَ التى تقـــعُ على أشخاصٍ مفردةٍ في الوجود لا يُتَصَوَّرُ فيها التثنية ؛ لأنَّه لا يُوجَـــدُ

---

(١) انظر ماتقدم ص١٠٥

(٢) في المصورة : أو

لها ثانٍ تُضَمُّ إليها نحو:قمر وشمس .

وأمّا قوله : والأنواعُ دون الأجناس . فإن أخذَ الجنس والنوع صناعيين ، فإنّه كما لا يتصور تثنية الجنس فكذلك تثنية النوع لا يتصوّر ؛ ألا ترى أنّ الحيوان لا تمكن تثنيته؛ لأنّه يقع على كلّ حَيَوانٍ فلا تجدُ ماتضمُّه إليه ، وكذلك نوعُه الذى هو الإنسان يقع على كل إنسان فلا تجد ماتضمُّه إليه .

فإن أخذ النوع والجنس لغويين [أمكن] (١) تثنية كل واحد منهما ، فتقول : «لبَنَان» تُرِيدُ ضَرْبين مِنَ اللَّبَنِ مثلاً ؛ لأنّ الضَّرْبَيْنِ من اللبن قد يقال فيهما لغة : إنّهما نوعان من اللبن وجنسان منه ، فكان الصوابُ أنْ يقولَ : ولا يصح التكثيرُ وضمُّ شيءٍ إلى مثله إلّا في الأشخاصِ غير المفردةِ في الوجود دون الأنواعِ والأجناسِ .

وقوله : ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ.

يريد أنّ مدلولَ الفِعْلِ المصدرُ وهو جنسٌ ليس له مايُضَمُّ إليه فلا يصحُّ فى الفعل التثنية كما لا تصح في مدلولِهِ،وهو المصدرُ .

فإنْ قلتَ : فقد يقال :"ضربان " فيثنّى المصدر فهلّا ثُنِّيَ الفعلُ ؟

فالجواب : أنّك لا تُثَنِّي المصدرَ حتى تخرِجُهُ عن الجنسيةِ ،

---

(١) تكملةٌ بمثلها يتمّ الكلام .

ومدلولُ الفعل إنّما هو المصدرُ الذى هو // جِنْسٌ ، و الجنسُ مادام ٢٧
باقياً على جنسيتهِ لا يُثَنّى ، فكذلك مايدلُّ عليه وهو الفعل ، وأيضاً
فإنَّ العربَ لا تقول : يقومان زيدٌ : ولا يقومون زيدٌ ، ولو كان الفعلُ
يُثَنّى ويُجْمَعُ لقيل ذلك إذا قام مرتين أَوْ مراراً . (١)

وقوله : "والجمعُ ضَمُّ واحدٍ إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ."
ظاهر هذا الحد أيضا يقتضى أنَّ الجمع لا يكون إلا في الواحدِ ، وليس
كذلك إذْ قد يوجد في اسم الجمع : نحو قوم وأقوام ، وفي جمع
التكسير نحو : أُصُل جمع أَصِيل ، قالوا في جمعه: آصال .

وكذلك لا يكتفي أيضا في الجمع[بمجرد] (٢) اتفاق
الألفاظ بل لابُدَّ مع ذلك من اتفاق المعاني ، أَوِ المعنى الموجب للتسمية .

والحَدُّ الصحيحُ للجمع . أَنْ تقول : الجمع ضم اسم نكرة
إلى أكثر منه بشرطِ اتفاق الألفاظ والمعاني أو المعنى الموجب للتسمية (٣) .

فقولنا : ضم اسم ، تحرز من الفعل والحرف فإنّهما لا يجمعان .
وقولنا : نكرةٌ ، تحرّزٌ من المعرفةِ فإنّها لا تجمع حتى تنكر ،
وقولنا : إلى أكثر منه، تحرّزٌ من التثنيةِ .

---

(١) ينظر إصلاح الخلل ٣٦ ، ٣٧ ، وقد ضرب ابن السيد مثالا : "زيد قاما" إذا قام مرتين "وزيد قاموا" إذا قام مراراً .

(٢) في المصورة المجرد

(٣) هذا ماحد به ابن عصفور الجمع في شرح الجمل ١ / ٢٤٥ .

وقولنا : بشرطِ اتفاقِ الألفاظِ ، تحرّزٌ من اختلافها .

وقولنا : والمعاني أوِ المعنى الموجب للتسمية يعني هذا [أنّ] (١) الأسماء في هذا الباب لا تخلو ألفاظُها من أنْ تختلفَ أوْ تتفقَ ، فإن اختلفتْ فالعطفُ نحو " زيدٌ وعمرٌو وجعفرٌ " ولا يجوزُ الجمعُ إلاّ فيما غلبَ فيه أحدُ الأسماءِ سائرَها قالوا : " المهالبة " في المُهَلَّبِ وبنيهِ ، و " الحُوْص " في الأحْوص وقومِهِ . (٢)

وإنِ اتّفقت فلا يخلو من أنْ تتفق في المعنى أو في المعنى الموجب للتسمية أوْلا تتفق ، فإنْ لم تتفق فالعطفُ ، ولا يجوز الجمع ، نحو قولك : عينٌ طيّبةٌ وعينٌ دائمةٌ ، وعينٌ مُبْصرةٌ ، تعني بإحداها الذهب وبالأُخْرى مطرُ (٣) أيّامٍ لا يُقْلِعُ ، وبالأُخْرى العضوُ المبصرُ . وإنْ اتفقت فلا تخلو الأسماءُ من أنْ تكون أعلاماً باقيةً على علميتها أوْلا تكون ، فإنْ كانت باقيةً فالعطفُ ليس إلاّ ، ولا يجوزُ الجمعُ (٤) نحو قولِك : قام زيدُ بن (٥) فلان ، وزيدُ بن (٥) فلان وزيدُ بن فلان . وإنْ لم تكن باقيةً على علميتها فالجمعُ ، نحو قولِك في الأسماءِ المتفقةِ المعاني : زيدون ورجال ، وفي المتفقة في المعنى الموجبِ للتسميةِ : الأحامرة في اللحم والخمر والزَعْفران ؛ لأنّها اتفقت في الحُمْرةِ وذلك أوْجَبَ أنْ يقالَ في كلِّ واحدٍ منها أحْمَرُ (٦) ، قال الشاعر:

---

(١) زيادةٌ بمثلها يلتئم الكلام
(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٥
(٣) في المصورة : نظر ، تحريف
(٤) لأنّ العلمَ لا يجمع إلاّ بعد تنكيره
(٥) في المصورة : زيدين بن فلان
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٥ ، ١٤٦

٥٠- إنَّ الأحامِرَةَ الثلاثَةَ أَتْلَفَتْ مالي ، وكنتُ بِهِنَّ قِدْماً مُوْلَعا
الراحَ واللحمَ الطريَّ وأَطَّلي بالزَّعْفَرانِ فلا أَزالُ مُوَلَّعا (١)

ولا يجوز العطفُ إلّا في ضرورةٍ ، نحو قولِ أبي نُواس : (٢)

٥١- أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً لهُ يومُ الترحلِ خامِسُ (٣)

لولا الضرورة لقال : أيّاماً أربعةً .

(١) البيتان في اللسان (حمر) منسوبان للأعشى وليسا في ديوانه وهما في محلقاته-طبعه أوربا- ولعل المراد بالأعشى أعشى بكر إذ نسب ابن السيد البيتين له، وذكر بعدهما :
ولقد شربت ثمانيا وثمانيا وثمان عشرة واثنتين وأربعا
النوادر لأبي مسحل : ٣٧٣ ، والاقتضاب : ٣٦٥ مع اختلاف يسير في رواية البيتين وانظرهما في المخصص: ١٣ / ٢٢٤ عن إصلاح المنطق : ٣٩٥ .

(٢) هو أبو علي الحسن بن هانيء الحكميّ ، اختلف إلى أبي زيد الأنصاري وكتب عنه الغريب وحفظ عن أبي عبيدة معمر : أيام العرب . وهو في الطبقة الأولى من المولدين وكان شاعراً مشهوراً وعالماً واسع العلم والحفظ إلّا أنّه كان ماجناً قال عنه بعضهم : ما رأيت قط أوسع علما من أبي نواس ولا أحفظ منه ، وقال عنه الشافعي (رضي) : لولا مجون أبي نواس لأخذت عنه العلم ، ولد في البصرة سنة ١٤٦ وتوفي : ١٩٨ وترجمته في نزهة الألباء : ٧٧ والشعراء والشعراء : ٥٠١ ، ٥٢٥ ، والوفيات : ٢ / ٩٥ - ١٠٤ والخزانه : ١ / ١٦٨ وانظر الأعلام للزركلي : ٢ / ٢٢٥ ولا يستشهد بشعر أبي نواس، وما يردُ منه فإنما هو للتمثيل.

(٣) البيت في الديوان : ٣٧ وانظر الكامل : ٣ / ١٤٥ ، وأمالي الزجاجي : ١٤٧ والأمالي الشجريه ١ / ١١ وانظرها مشها (١) ففيه نقل عن شرح الجزولية للأبذى ونصه : فسّر الأبذي في شرح الجزولية مدة الإقامة في هذا البيت الذى لأبى نواس بأنها أربعة أيام ، والصواب أنّها ثمانية أيام، الخ . . ، وهي حاشية قديمة ممّا كتبة أحد تلاميذ ابن هشام عنه . وانظر المغني ٤٦٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٥٨ ، وشرح الجمل له : ١٤٦ ، والهمع : ٢ / ١٢٩ .

وقوله : "وأَصلُها العطفُ."

يعني أَنَّ الأَصْلَ : زيد وزيد وزيد ، مثلاً، فأَلْحَقْتَ علامةَ الجمع لتدلَّ بها على الجمع ، وحذفتَ زيداً [وزيداً] (١) لدلالة زيد المثبت عليهما ، وكذلك لم يجمع إلاّ بشرط اتفاق الألفاظِ والمعاني ، أو المعنى الموجب للتسمية؛لأنها إن لم تتفق فيما ذُكِرَ لم يكن في المثبت دليلٌ على المحذوف . والدليلُ على أَنَّ الأَصْلَ العطف رجوعُهم إلى ذلك في الضرورة،أنشد الكسائي (٢) :

٥٢- كأَنَّ حيث تَلْتَقي فيه المُحُلْ*مِنْ جانِبَيْهِ وَعِلانٍ وَوَعِلْ (٣)

لولا الضرورة لقال : أَو عالٌ ثلاثةٌ (٤)

وقوله : "وفائدتُه التَّكْثيرُ"

يريد أَنَّ اللَّفْظَ كان يعطي واحداً أَوْ جمعاً،فلما جمع صار يُعْطِي آحاداً أَوْ جموعا .

---

(١) تكمله يلتئم بها النص

(٢) أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ، أخذ عن أبي جعفر الرؤاسي ومعاذ الهرّاء ولقي الخليل ابن أحمد وجلس في حلقته ، وخرج إلى البوادي العربية فانفد خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ . وكان الكسائي أحد الأئمة القراء السبعة ، وقد قرأ على حمزة الزيات . أخذ عنه الفراء وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما . وله كتبٌ كثيرة منها : معاني القرآن ومختصر في النحو ، وكتاب في القراءات ، وكتاب النوادر الكبير والنوادر الصغير وغيرها . وكان معلم الرشيد وولده الأمين من بعده توفي بالريّ سنة ١٨٩هـ وقيل غير ذلك،وترجمته في نزهة الألباء : ٦٧-٧٥ ، والوفيات ٣/٢٩٥ ، والأعلام ٤/٢٨٣ ، وغير ذلك كثير.

(٣) ينسب هذا الرجز لابن مَيَّادَةَ وهو في ديوانه ٧٨ وفي تأويل مشكل القرآن : ٢٠١ والأمالي للقالي ٢/٤٢ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٥٨ واللسان (محل) .

(٤) هذا ما ذهب اليه ابن عصفور أيضا في الضرائر.

وقوله : "وعدل عن الأصلِ إيجازا أو اختصاراً".

يريد : أنَّ "زيدين" لفظٌ واحد ، وكذلك "رجال" ، فهو أخصر من خمسة ألفاظٍ فصاعدا : ثلاثة أسماءٍ وحرفان .

وقوله : "ولا يصح ذلك إلّا في الأشخاصِ والأنواعِ دون الأجناس".

هذا باطل لأنّه أطلق القول في الأشخاص ، وليس كذلك ، لأنّ الأشخاصَ المفردة في الوجود لا يصحُّ فيها التكثير نحو : شمس وقمر ، وأمّا الأنواع والأجناس فإنْ أخذهما بالنّظر إلى الاصطلاح فليس يصحّ في شيء منه التكثيرُ فلا يجوز أنْ تجمع جسما ؛ لأنّه يقعُ كل [جسم] (١) على جميعِ الجُسُوم ، فلا تجدُ ماتضمّه إليه أيضا ، وإنْ أخذها بالنّظَرِ إلى اللغة فإنّه يجوز جمعها نحو قولك : جَمادات ، تعني أنواعًا وأجناسا من الجمادات ، لأنّ الجنس والنوع في اللغة شيءٌ واحدٌ ، فكان الصواب أنْ يقولَ ولا يصح التكثير وضم شَيءٍ// ٢٨
إلى مثله إلّا في الأشخاصِ غير المفردة في الوجود دون الأنواعِ والأجناسِ ومدلولات الأفعال إنما هي المصادرُ ، وهي أجناس ، فلا تجمع كما لا تجمع مدلولاتها ، فإنْ جُمِعَ المصدرُ فبعد إخراجه عمّا كان يدلّ عليه في الأصل من الجنسيّة ، ومدلول الأفعال إنّما هو المصدر الذى يُرادُ به الجنس ، وأيضا فإنّه لو جمع الفعل لجاز أنْ [يقال] (٢) "قاموا زيدٌ" : إذا قام مراراً" ويقومون الرجل"

---

(١) في المصورة : اسم .
(٢) غامضة في المصورة .

كذلك ، وذلك لم يُقَلْ، ولا يجوز بوَجْهٍ . (١)

وقوله : "وضع التأنيث في الأشخاص".

زعم الأستاذُ أبو عليٍّ (٢) *-أنَّ وضع التانيث إنَّما جعله في الأشخاص أنَّ التانيثَ الحقيقي - وهو التانيث بالقُبُلِ - لا يتصور إلَّا فيها .

وقوله : "فيلحق ماهو ثان عنها ."

يعني بذلك الألفاظَ الواقعةَ عليها ؛ لأنَّ اللفظَ ثانٍ عن المعنى ، وقال غيره : فيلحق ماهو ثانٍ عنها يعني التثنية والجمع نحو : قائمة وقائمتين وقائمات .

وقوله : "دون الأجناس".

يعني أنَّ الأجناسَ ليس يدخلها التأنيث بحقِّ الوضع لأنَّ حقيقيَّه وهو التأنيث بالقُبُلِ لا يُتصوَّرُ فيه . إذْ معقول الجنس لا يؤنَّثُ بقُبُلٍ .

وقوله : "ومدلولاتُ الأفعالِ أجناسٌ "

يعني أنَّ مدلولاتها المصادرُ وهي أجناسٌ .

وقوله : فلا يكون فيها التأنيثُ - يعني الأفعال - كما لا يكون في مدلولاتِها - يعني المصادر من حيث هي أجناس -*(٢) - وكأنَّ الاستاذ

---

(١) ذهب السهيلي إلى أنَّ الفعل لا يُجمع ولا يُثنَّى ولا يعرَّفُ بأدوات التعريف ولا يضاف ، لأنَّه لا يدلُّ على معنى في نفسه ، ودلالته على الحدث إنَّما هي دلالة تضمّن وليست دلالة مطابقة انظر نتائج الفكر : ٦٨ . وانظر ماسبق : ص ٧٤

(٢) الشرح الكبير للجزولية : ٨٢ ، ٨٣ والشرح الصغير له : ٣١

* - لم أجد كلام الشلوبيين هذا بنصه في شرحيه للجزوليه .

بنى الأمر على أنَّ التأنيثَ بحقِّ الوَضْعِ لا يكون فيها ، لأنَّ حقيقتَه متعذِّرةٌ في الأجناس كما تقدَّم ، فإنْ دخل في الجنس تأنيثٌ لفظيٌّ فقد دخل فيما ليس وضعُه أنْ يدخلَ فيه ، فبابه أنْ يسمعَ نحو : فِضَّة ،وماجاء من الأجناسِ غيرَ مؤنَّثٍ فذلك هو الوضع (١) فيه ، ولا ينبغي أنْ يقال : لِمَ لَمْ تؤنَّث الأجناسُ ؟، وإنَّما قالَ : إنَّ التأنيثَ الحقيقيَّ هو التأنيثُ بالقُبُلِ ،لأنَّ كلَّ ماكان من التأنيث بغير القُبُلِ فهو لفظيٌّ لا حقيقيٌّ ،بدليل زوالة بزوال اللفظ وان كان المعنى واحداً نحو : قناة ،ورمح ، هما في المعنى سواء والقناةُ مؤنثةٌ والرمح مذكَّرٌ ، وكذلك خشبة وعود ،و : ذراعٌ وساعدٌ ، فلمَّا كان مدلول الفعل جنسا ، وباب الجنس ألَّا يؤنَّثَ لم يؤنَّث هو ، كما لا ينبغي أنْ يؤنثَ مدلولُه .

وأما أنا فأقولُ : إنَّه أرادَ وضعَ التأنيث من المصادرِ في الأشخاصِ، لأنَّ المصدرَ إذا دخلت عليه تاءُ تأنيثٍ فوضعُه أنْ يدلَّ على شخص المعنى لا على الجنس نحو : ضربة ، وإنْ وُجِدَتْ تاءُ تأنيث في مصدر ولا يراد به المرة الواحدة ، فخارجٌ عن وضعِه إذْ لا يكون ذلك فيه حتى تخرج الهاء عن أصلها بأنْ تُجْعَلَ عِوَضاً عن محذوف نحو " عدة " التاء فيه بدلٌ من الفاءِ المحذوفةِ ،وهي في الأصل " وَعْدَةٌ " ونحو " إقامة " التاء فيه بدل من العين المحذوفة ، ونحو " تكرمة " التاء فيه بدل من " ياء " تفعيل [لذلك] (٢) لا تجمع معها ، لا يقال " تكريمة " .

فتبين أنَّ وضع التأنيث من المصادرِ إنَّما هو في الأشخاصِ .

وقوله : " فيلحق ماهو ثان عنها".

---

(١) في المصورة : الموضع

(٢) في المصورة : ذلك

يعني التثنيةَ والجَمْعَ نحو : ضَرْبَتَيْن وضَرَبات

وقوله : " ومدلولات الأفعالِ أجناسٌ . "

يعني أنَّ الفعل إنَّما يدلّ على المصدرِ الذى هو جِنْسٌ لا شَخْصٌ ؛ فلذلك لم يلحق الفعلَ علامةُ تأنيث ، كما لا يلحقُ مدلولاتِها .

وقوله : " والتاءُ التى تلحق الفعلَ علامةٌ لتأنيثِ الفاعلِ لا لتأنيث الفِعْل " . الدليل على صِحَّةِ ماذَكَرَ أنَّها لا تلحقُ الفِعْلَ إلا إذا كان فاعلُه أو ماقام مقامه مؤنَّثًا ، ولو كانت لتأنيثِ الفِعْلِ نفسِه لقالوا : قامت زيدٌ " فيلحقونها وإنْ كان الفاعلُ مذكَّرًا .

قلت : وقال الأُستاذُ في الشَّرْحِ : يعني بِماهو ثانٍ عنها : [المؤنث منها] (١) أي من أسماءِ الأشخاص ، لأنَّها إمّا مذكَّر وإمّا مؤنث ، والمذكّرُ هو الأَصْلُ والأَوَّلُ ، والمؤنَّثُ فرعٌ وثانٍ - أي إنَّ التأنيث إنَّما هو لاحقٌ للفَرْعِ الذى هو ثانٍ ، لا للأَصْلِ الذى هو أوَّلٌ " (٢)

والدَّلِيلُ على أنَّ التذكيرَ أوَّلٌ ، أنَّ كلَّ موجودٍ مذكرٍ أوْ مؤنَّثٍ ، فله لفظٌ مذكَّرٌ سَبَقَهُ أوّلاً : ألا ترى أنَّ " شيئًا " تتناولُ كلَّ مذكرٍ ومؤنثٍ ، ولهذا قال سيبويه : " وإنَّما يخرجُ التأنيثُ مِنَ التَّذْكِيرِ . (٣)

فإنْ قلت : قد وجدْنا اسماً مرادِفا لشيءٍ وهو مع ذلك مؤنَّثٌ نحو " حقيقة " .

---

(١) تكملة من شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ٨١

(٢) كلام الشلوبين هذا في الشرح الكبير للجزولية بنصه : ٨١

(٣) عبارة سيبويه هذه في الكتاب ١/ ٢٠ ، وأنظر أيضا ٣/ ٢٤١ منه .

فالجوابُ عنه مِنْ وجهين :

الأَوَّلُ : أَنَّه لم يسمِّ الموجودَ حقيقةً إلاَّ بالنَّظَرِ لصِفَةِ التحقيقِ فهو بعد شيءٍ، لأَنَّ "شيئاً" اسم للموجودِ لا بالنظر لشيءٍ.

والثاني : أَنَّ الحقيقةَ مشتقةٌ مِنَ الحَقِّ ، فالحَقُّ سابقٌ لها .

والدليل على أَنَّ المُذَكَّرَ أَخَفُّ وأَمكنُ من المؤنَّثِ ، أَنَّ كُلَّ مؤنَّثٍ فلك أَنْ تخبرَ عنه بشيءٍ ولا يصحّ العكس فهو أكثرُ دوراناً في الكلامِ // ٢٩

وقوله : " التذكيرُ الشَّخْصِيُّ لا يكون إلاَّ في الآحادِ دون الأَجناسِ . . إلى آخرِ الفَصْلِ".

التذكيرُ الشَّخْصِيُّ : هو أَنْ يكون بإزائِهِ أُنثى وغيرُ الشخصي بخلافِهِ .

ص: يعني أَنَّ المصدرَ إذا كان مذكّراً لم تلحقه علامةُ التَّأْنيثِ نحو " ضَرْبٌ " لأَنَّه قد يرادُ به الجنسُ فيكون تذكيره من قبيلِ تذكيرِ الأَجناسِ ، وقد يُرادُ به الشخص فتقول في المَرَّةِ الواحدةِ مِنَ الضَّرْبِ : ضَرْبَةٌ (١) فيكون تذكيره إذ ذاك من قبيل تذكيرِ الأَشخاصِ ، ومدلولاتُ الأَفعالِ إنَّما هي المصادرُ المذكّرة التي يُرادُ بها الأَجناس فتذكيرُها إذاً جنسيٌّ كتذكيرِ مدلولاتِها ، والدليلُ على أَنَّ الفِعْلَ مذكّر أَنَّهم إذا سمّوا الرجلَ "كَعْسَبْ" وهو فَعْلَل من الكَعْسَبَةِ وهي سُرْعة المشي مع تداني الخُطَى (٢) صرفوه ولو كان مؤنثاً لمنع الصرف كما يفعل بزينب إذا سمّيت به مذكّراً . (٣)

---

(١) في المصورة : ضرب وانظر ماتقدم ص ١١٥

(٢) انظر الكتاب ٣/٢٠٦ ، ٢٠٧

(٣) انظر مثل كلام ابن عصفور هذا في شرح الجمل له ٢/٣٦٩ .

وقوله " التنكيرُ الذى تنفردُ به الأَسْماءُ . . . " إلى آخرِ الفصل .
لمّا قامَ الدليلُ على أَنَّ الفعلَ نكرةٌ ، بدليل وصفِهم النَّكِرَةَ به نحو قول الشاعر :

٥٣ - باتَ يُغَشِّيها بَعَضْبٍ باترِ يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ (١)

فَوَصْفُ عَضْباً بيَقْصِدُ تقديره : قاصدٍ في أَسْوُقِها بدليلِ عطفِ جائرٍ عليه وهو صفةٌ لعَضْبٍ ، أرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ تنكيره من قَبيلِ تنكيرِ الأَجناسِ ، لأَنَّ مدلولَه جِنْسٌ فتنكيرُه من قبيلِ تنكيرِ مدلولِه، وإذا تَبَيَّنَ أَنَّ تنكيرَ الآحادِ لا يكون في الفِعْلِ تَبَيَّنَ أَنَّه من قبيلِ ما انفردت به الأسماءُ.

فإنْ قِيلَ : نَجِدُ من الأَجْناسِ ماهي أَجْناسٌ مفردةٌ في الوجودِ ليس لها أجناسٌ أُخَرُ تشتركُ معها في اللفظ الواقع عليها سواء كان اللفظ الواقع عليها معرفةً أَوْ نكرةً ؛ ألا تَرَى أَنَّ "لَبَنًا" يقعُ على مايقع عليه " اللبنُ " من غير زيادةٍ ولا نُقْصانٍ . فما الفرقُ من جهةِ المعنى بين المعرفةِ والنكرةِ ؟! وكذلك الأسماءُ الواقعةُ على الآحادِ التى لا نظيرَ لها في الوجودِ نحو " شمس ، وقمر " اللفظ الواقع عليها معرفةً كان أو نكرةً إنَّما يتناول في الحالين شيئاً واحداً من غير زيادةٍ أيضا ولا نقصان؛ نحو "شمس وقمر" و"الشمس والقمر" فما الفَرْقُ فيهما مِنْ جِهَةِ المعنى بين المعرفة والنكرة ؟!

فالجواب : أَنَّ اللفظَ الواقعَ على الأجناسِ أو على الآحادِ التى لا نظيرَ لها إنْ وضعَه الواضعُ على أَنْ يتناولَ الأجناسَ ونظائرَها

---

(١) معاني القرآن ٢١٣/١ ، والأمالى الشجرية ١٦٧/٢ ، والخزانة ٣٤٥/٢ ، والمقاصد النحوية ١٧٤/٤ .

لو كان لها نظيرٌ وتلك الآحاد ونظائرها لو كان لها نظيرٌ : كانَ نكرةً ،وقُصورُ دلالتِهِ إنّما هو من جهة أنّه لم يوجد لها نظيرٌ فيقع عليه ،بدليلِ أنّـــه لمّا وُجِدَ بعد ذلك النظيرُ تناولَه ، وإنْ وَضَعَه على أنْ يتناولها خاصّةً كـــان معرفةً حتى إنّه لو قدّرْنا عوالِمَ وفي كل عالمٍ منْها شمسٌ وأسدٌ ، لكان الشمـــسُ وأسامةُ لايتناول منها إلا الذى في عالمِنا خاصّةً ، ولا نعلمُ قَصْدَ الواضِع للّفْـظِ إلاّ بالأحكامِ التى تُوْجَدُ فيه ، فإنْ وُجِدَتْ فيه أحكام النكرة قُضِي عليه بأنّـــه نكرة ، وإنْ وجدت فيه أحكام المعرفة قضي عليه بأنّه معرفة ، ولما خفي علـــى بعضهم ماذكرناه من الفرقان بين المعرفةِ والنكرةِ في أسماءِ الأجناسِ زعَـــمَ أنّ الفَرْقَ بين المعرفة والنكرة ، أنّ المعرفةَ لا تقعُ إلاّ على مُسمّاها حقيقـــةً ، نحو " أسامة " لايقع إلاّ على السَّبُع فكان معرفةً ، والنكرةُ تقعُ على مسمّاهـــا حقيقةً ومجازاً نحو " أسد " على السَّبُع والشُّجاع ، فكان نكرةً لعُمُومِـــه ، وهذا جهلٌ باللّسانِ،فإنّ الأسماءَ الأعلامَ الواقعةَ على الأجناسِ قد يُتَجَـــوَّزُ فيها كما يُتَجَوَّزُ في النَّكِرَةِ ، فيقال : أُسامة للشجاع كما يقال للسبع ، قـــال الشاعر :

٥٤- لنا راعيا سَوْءٍ مُضِيعَان مِنْهُما أَبو جَعْدَةَ الضّارِي وعرفاءُ جَيْأَلُ (١)

فجعل أَحَدَ الرّاعيين : أبا جعدة وهو الذّئب ، وجعل الآخَرَ : جيـــأل وهو الضَّبُع مع أنّهما علمَانِ .

---

(١) هذا البيت نسب في اللسان (عرف) للكميت،الهاشميات :
وانظر: المنصف ٦/٣ : العادِي،والأمالي الشجرية : ٨٩/١
واللسان (عرف):العادي

ش : " يمكن أَنْ يريدَ : تنكير الأعلام نحو : "عثمانُ وعثمانٌ آخرُ"، لأَنَّ الأعلامَ في الأجناسِ المألوفةِ إنَّما هي لفصل الآحادِ بعضِها مِنْ بعضٍ ،فهي إذاً أسماءُ الآحادِ ، فلذلك عبَّر عن الأعلامِ بالآحادِ ويمكن أَنْ يريد تنكير مايدلّ على الجِنْسِ في أصلِ وضعِه ويكون المرادُ به واحداً منه (١) نحو قولك : " قام رجلٌ وامرأةٌ " وقيل في هذا تنكيرٌ شَخْصِيٌّ ، لأَنَّ المرادَ بكل واحد من الجنسين غير معين ، وثَمَّ تنكيرٌ آخر وهو تنكيرُ الأَجناسِ - وعليه استظهر " [بتقييده هنا التنكير بالآحاد](٢) ومثالُه : "رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ تريد هذا الجنس لا الواحد منه فلا يقال في هذا تنكير الآحاد" . (٣)

[الإفراد]

وقوله : " الإفرادُ الذى تنفردُ به الأسماءُ إلى آخرِ الفَصْلِ"

المفردُ يطلقُه النحويون خَمْسَةَ // إطلاقاتٍ :-

مفردٌ أي ليس بمثنًّى ولا مجموع ، ومفرد أيضا [أي](٤) ليس بمضافٍ ،ومفرد أي ليس بجملةٍ ، ومفرد أي ليس بمركَّب ، ومفردٌ أي واقع على شخص مفرد .

فلما ثَبَتَ أَنَّ الفِعْلَ لا يثنّى ولا يجمع لماتقدم(٥) وبدليل أنَّه لا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمعٍ إلَّا أَنْ تكون تلك العلامةُ للفاعلِ لا للفِعْلِ نحو

---

(١) ماسبق من كلام الشلوبين بنصه في الشرح الكبير للجزولية : ٨٤ أما مايلي من كلامه فنصُّه يختلف قليلا عن مافي شرحه الكبير.
(٢) تكملة من نص الشلوبين في المصدر السابق .
(٣) انتهى كلام الشلوبين وانظره أيضا في الشرح الصغير للجزولية له .
(٤) تكملة تتسق بها الجملة لتناسب ماقبلها ومابعدها .
(٥) انظر ماتقدم ص ١٠٨ ، ١٣٠ ، ١٤١

" قاما أخواك " " وقاموا أخوتك " ولو كانت للفعل لقلت " قاما أخوك " إذا كان منه قيامان " وقاموا أخوك " إذا كان منه أنواعٌ من القيام - ثبت أنّه مفردٌ ولكن لا بالمعنى الذى يقال في الاسم الواقع على شخصٍ : إنّه مفرد ، إذْ إفرادُه من قبيلِ إفرادِ مدلولهِ ، ومدلولهُ جنسٌ كما يقال في الجنس : إنّه مفردٌ ، بمعنى أنّه ليس بمثنّى ولا مجموع ، أو بمعنى أنّه ليس بمركب ، فكذلك يقال في الفعل : إنه مفرد بذلك المعنى .

وقوله " الفاعلُ مُخْبَرٌ عنه بفعلِهِ . . . " ، إلى آخرِ الفَصْلِ .

الصّوابُ أنْ يقولَ : الفاعلُ مسندٌ إليه فعله ، أو ماقام مقامه حقيقة أو مجازا نحو: قام زيدٌ ، وهَلَكَ زيدٌ ، واحمرَّ زيد " ومررت برجلٍ قائمٍ أبوه ، وهالكٍ أبوه ، ومحمرٍّ ثوبُه " ، والفعلُ لا يُفْعَلُ به ذلك ، فلا يكون فاعلاً ، وإنّما كان لفظ الإسناد أولى ، لأنّ الفاعلَ قد لا يخبرُ عنه بفعلِه نحو " قم واقعد " .

وقوله : " المبتدأ يُخْبَرُ عنه (٢) . . " إلى آخرِ الفصلِ

قد تقدّمَ أيضا أنّ من الكوفيين من أجازَ أنْ يستعمل الفعل مبتدأ (١) وبيّنَ فسادُه ، ولا يلزم في جعلِ المبتدأ مخبراً عنه مايلزمه في جعل الفاعل مخبراً عنه ، لأنّ المستفاد من الجزأين في باب المبتدأ والخبر *يسمّى خبرا اصطلاحا* وان لم يكن محتملاً للصدق والكذب ، ولا يسمّى الأمر

---

(١) قال الشارح فيماسبق : ٢٦ : إنّ الكوفيين يجيزون أنْ يكون الفاعل ماليس باسم ولا في تقديره ، وردّ عليهم مذهبهم هذا ثم ذكر في ص ٥١ أن الفعل لا يخبر عنه لأنّه جمله " ولكن هذا لم يكن في معرض ردّه على من قال إنّه يبتدأ بالفعل ، إذْ لم يرد فيما سبق من كلام الشارح أنّ هناك من يقول بالابتداء بالفعل . ولم أعثر على هذه المقولة منسوبةً لأحدٍ ، ولعل صوابَ العبارة : " ان من الكوفيين من أجاز ان يستعمل الفعل فاعلا " .

(٢) بعده في الجزولية : والفعل لايخبر عنه فلايكون مبتدأ

(*-*) هذه العبارة مكررة في المصورة .

والنَّهي في باب الفعل والفاعل خبرًا لا لُغَةً ولا اصطلاحًا .

وقوله : " المفعولية لا يصحُ معناها في الفعل فلايكون مفعولاً " .

كان الصوابُ أَنْ يقول: المفعوليةُ الصحيحةُ لا يصحُّ معناها في الفعلِ، والاَّ فقد يقع الفِعْلُ في موضع المفعولِ الثاني من باب ظننت ، والثالث من باب أعلمت نحو قولك : "ظننتُ زيداً ينطلق "، فالفعل الذى هو " ينطلق" وقع موقع منطلق ، وكذلك : " أَعلمتُ زيداً عمراً ينطلق " فينطلق أيضا وقع موقع منطلق ، ولو أتيت بدل "ينطلق" بمنطلق لكان مفعولاً فينطلق إذاً وقع موقع منطلق ، إلاَّ أنَّه سيتبيَّن أنَّ المفعول في باب ظننت وأعلمت ليس بمفعولٍ صحيحٍ ، وإنَّما هو مشبه " بأعطيت زيداً درهماً "، ولا يلزمه الاعتراض ، وأمَّا قولك : " قال زيد : انطلق عمر" فقد ينفصل عنه بأَنْ تقول : إنَّ المفعولَ هو الجملةُ لا الفعلُ وحده ؛ لأَنَّ الجملةَ هى المقولةُ ، وليس الأَمرُ كذلك في باب ظننت وأعلمت ؛ لأَنَّ الواقع موقع اسم الفاعل أو المفعول إنَّما هو الفِعْلُ وحدَهُ ، ومن لفظِه يقدَّر ، فكما أَنَّ اسم الفاعل أو المفعول يعربُ مفعولاً في البابين ، فكذلك الفعلُ الواقعُ موقعه .

باب [علامات الإعـــراب]

قوله " الضَّمَّةُ تكون علامةَ الرَّفْعِ في الأسماءِ المتمكنة والأفعال المضارعة "
لما أطلقَ الزجاجيُّ القولَ فيها - أعني فيما يُرْفَعُ من الأسماءِ والأفعالِ فقال :
" فأمَّا الضمّة فتشترك فيها الأسماءُ والأفعالُ (١) " - أرادَ أبو موسى أنْ يبيّـــنَ
أيَّ صِنْفٍ من الأسماءِ والأفعالِ هو الذى يكون الرفعُ فيه بالضمة ، وأين تدخل
الضمة من ذلك الصنف ، فقال : إنَّ الصنف الذى يُرْفَعُ من الأسماء هو المتمكّن ،
وقد تقدَّم (٢) أنَّ المتمكن يُطلقُ إطلاقاتٍ ولا يصح شيءٌ منها هنا ؛ لأنَّـــه
إنْ عنى بالمتمكن (٣) المعرب فباطلٌ ؛ لأنَّه قد يُوجدُ نوعٌ من المعربـــات
لا سبيل إلى دخول الضَّمَّةِ فيه علامةً للرفع نحو " سبحان الله " و " معاذ الله "
وبُعَيْدَاتِ بين ، وسائر الأسماء الملتزم فيها النَّصب على المصدريـة أوْ علـــى
الظرفيّة (٤) . وإنْ عَنَى بالمتمكن (٣) الذى يستعمل في موضعِ الرفعِ والنصـبِ
والخفضِ فباطلٌ ؛ لأنَّه قد يُرفع بها مالا يستعمل في المواضعِ الثلاثةِ وهـــو :
" أيمنُ الله " في القسم (٤) . وإنْ عَنَى بالمتمكّن (٣) الاسمَ الذي ليـــس
فيه ما يُوجِبُ بناءه ولا مَنْعَ صرفهِ ، فباطلٌ ؛ لأنَّ " سبحان الله " وأمثاله من ذلـــك
القبيل ولا يُرفع شيءٌ منها بالضَّمَّةِ .

فكان ينبغى أنْ يقول في الاسمِ المتمكِّنِ بشرط استعمالِه في موضعِ رَفْعٍ ،
ويعنى بالمتمكن المُعْرب .

---

(١) الجمل : ١٨
(٢) لم يتقدم شيء من ذلك .
(٣) في المصورة : التمكن
(٤) انظر ماسبق ص : ٥٣ ، ٥٦

٣١ وقال : إنَّ الصنف الذى // يُرْفَعُ من الأفعالِ بالضَّمَّةِ هو المضارعُ ، ويعنى بذلك الفعل المشابه للاسم ، فكأنَّه لذلك قد تشاركَ معه في ضَرْعٍ واحدٍ وقد بَيَّناه قَبْلُ . (١)

وقوله : " إذا سلمت ممَّا يوجب بناءها " إلى آخره .

جَعَلَ نُوني التوكيدِ الشَّديدةَ والخفيفةَ مُوجِبَتين للبناءِ على الإطلاق، وليس كذلك؛ لأنَّهما إذا دخلت واحدةٌ منهما على المضارعِ الذى اتصل به ضمير الاثنين نحو قولك : الزيدان هل يقومانِّ ؟ أَوْ علامتهما نحو قولك : هل يقومانّ الزيدان ؟ . أَو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع نحو قولك : الزيدون هل يقومُنَّ أو هل يقومُنْ ؟ ←

أَو علامتهم نحو : هل يقومُنّ الزيدون ؟ " أَوْ " هل يقومُنْ الزيدون؟ " . أَوْ ضمير الواحدة المخاطبة من المؤنث نحو قولك : " هل تقومِنَّ ياهند " أو " هل تقومِنْ ياهند "، لم تُبْنَ بدليل أنَّ العَرَبَ إذا وقفت على ما الحقَتْه النونَ الخفيفة من ذلك حذفتها كما يُحْذَفُ التنوين ، وعادت علامةُ الرَّفعِ ،(٢) وعلامة الفاعلِ : الضميرُ المحذوفُ لالتقاءِ السَّاكنين، فتقول :" هل [تقومِينْ] (٣)

---

(١) انظر ماتقدم ٦٨-٧١

(٢) قال سيبويه : وذلك لأنَّ النون الخفيفة والتنوين من موضع واحد وهما حرفان زائدان ، والنون الخفيفة ساكنه كما أنَّ التنوين ساكن ، وهى علامة توكيد ، كما أن التنوين علامة المتمكن ، فلما كانت كذلك أجريت مجراها في الوقف. الكتاب ٣/٥٢١

(٣) في المصورة : "تقومين"، وهو خطأ ، ومثال سيبويه في الكتاب ٣/٥٢٢ : هل تضْرِبينْ .

" وهل تقومُونْ " ، ولو كان مَبْنِيًّا لم يكن سبيلٌ إلى إثباتِ النونِ التي للرفع ؛ لأنَّ المبنيَّ لا ينبغي أنْ يدخله علامةُ رفعٍ ، لا في الوصل ولا في الوقف.

فإنْ قِيلَ : إنَّما دخلته علامة رفعٍ لمَّا حذفتَ منه موجب البناء وهو النون .

فالجوابُ : أنَّ الحذفَ للوقفِ عارِضٌ ، والعارِضُ بابُه أنْ لا يُعْتَدَّ به ، فدلَّ ذلك على أنَّه في حالِ لحاقِ النونِ له معربٌ ، لكنَّهم حذفوا نونَ الرَّفْعِ لاجتماعها مع النونِ التي للتأكيد (٢) ، فلما زالَتْ نون التأكيد عادت هي وعاد الضميرُ أو العلامةُ لمَّا زال الموجبُ لحذفِها وهو النُّونُ الساكنةُ التي كانت للتأكيد ، ولم تُحذف لالتقائِها ساكنةً مع نونِ الرَّفْعِ ؛ لأنَّ سكونَ نونِ الرَّفْعِ إنَّما هو للوَقْفِ ،(٣) والعَرَبُ تجمعُ بين الساكنين إذا كان سكونُ أحدِهما للوَقْفِ ، وحذفت النون وإنْ لم يكُنِ الفعلُ مَبْنِيًّا كما حذفت لاجتماعها مع نونِ الوقايةِ في قوله تعالى ﴿ أَتحاجُّونِي في اللَّهِ ﴾(٤) والأَصْلُ : أتحاجُّونني ؛ ألا ترى أنَّه لا مُوجِبَ لحذفِ النونِ منها إلاَّ كراهة اجتماع النونين .

فإنْ قيل : فلِمَ لَمْ توجبِ النونان البناءَ فيما ذُكِرَ كما أَوْجبتاه في نحوِ: " هل تَقُومَنَّ " و " هل تَخْرُجَنَّ " ؟

---

(١) الكتاب : ٣/٥٢٢

(٢) الكتاب أيضا : ٣/٥١٩

(٣) في المصورة : للموقف

(٤) الآية ٨٠ من سورة الأنعام في قراءة نافع وابن عامر انظر السبعة : ٢٦١، وقال أبو حيان : وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية، والخلاف في المحذوف منهما مذكور في علم النحو : وقد لحن بعض النحويين مَنْ قرأ بالتخفيف، وأخطأ في ذلك .. ثم قال : وقيل التخفيفُ لغةٌ لغطفان ، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون أصله أتحاجونني فأدغم هروباً من استثقال المثلين متحركين فخفف بالإدغام ولم يقرأ هنا بالفَكِّ وإنْ كان هو الأَصل ويجوز في الكلام " البحر ٤/١٦٩، وانظر الكتاب ٣/٥١٩ ، ٥٢٠ وسيأتي ص ٥٦١

فالجوابُ : أَنَّ النونين إِنَّما أوجبت كلُّ واحدةٍ منهما البِناءَ في مثل " هل تقومَنَّ " ؛ لأَنَّها ركِّبت مع الفعل وجعلا كالشيءِ الواحدِ ، كما بُنِيَ الاسمُ لما رُكِّبَ مع الحَرْفِ في نحو " لا رَجُلَ في الدَّارِ " ونحو قول الشاعر

٥٥ - أَثَوْرَ مَا أَصَيدُكُم أَمْ ثَوْرينْ أَمْ هذهِ الجَمَّاءُ ذاتُ القَرْنينْ (١)

ولا يُتَصَوَّرُ ذلك في: يفعلان ويفعلون وتفعلين ؛ لأَنَّه ليس من كلامهم أَنْ تجعل ثلاثةَ أشياءَ كالشيءِ الواحد ، أعني الفعلَ وضميرَ الفاعلِ أَو علامته ونون التوكيد .

وأَمَّا نونُ جماعةِ النوءنثِ نحو : هل يخرُجْنَ ويقُمْنَ ، فإِنَّما وَجَبَ البناءُ معها ؛ لأَنَّ الفعلَ المضارعَ للاسم لما لحقته النونُ أَشبَهَ الماضِي نحو : ضَرَبْنَ ، وآخِرُ الماضي مبنيٌّ على السكونِ مع النون ، فيُبْنَى آخِرُ المضارعِ معها على السكون بالحَمْلِ على الماضِي ، (٢) وسُكِّنَ مع الماضي الآخِرُ منه لئلَّا تتوالى أربع متحركات كضَرَبْتُ ، والفعل مع الفاعِلِ المضمر شديدُ اللُّصوق فكرهوا أَلَّا يسكِّنوا لئلَّا يشبه ماليس مِنْ كلامهم ، وكان رَعْيُ هذه المشابهةِ أولىٰ من رَعْيِ الشَّبَهِ بالاسم ؛ لأَنَّه لما [تعارَضَ] (٣) الشَّبَهانِ كان حَمْلُ الفِعْلِ على الفِعْلِ أَولىٰ ؛ لأَنَّهما من جِنْسٍ واحدٍ ، بخلافِ الاسمِ والفعلِ .

---

(١) هذان بيتان من الرجز ، وهما في التهذيب: ٩ / ٩٠ ، والخصائص ٢ / ١٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٧١ ، والبحر المحيط: ٨ / ١٣٧ ، ورصف المباني : ٣٣٦ ، واللسان (ثور) ، وشرح التصريح ١ / ٢٤٠ ، وقال ابن جني عند إيراده : فقوله (أثورَما) فتحةُ الرَّاءِ منه فتحة تركيب (ثور) مع (ما) بعده ، كفتحه حضرَموت ، ولو كانت فتحة إعرابٍ لوجبَ التنوين لا محالة ؛ لأَنَّه مصروف .. إلخ ماقال .

(٢) انظر الكتاب ١ / ٢٠

(٣) في المصورة : تعوض

فإنْ قِيلَ : ولعلّه معربٌ والإعرابُ مُقدّرٌ في لام الفعل ، وغاية هذا الشبه أنْ أوْجب التسكين ، فإنّ الشّبَهَ بين المضارع والماضي لا يعدم أبداً ، فإنّه كما يقالُ : إنّ يضربْن " أشبه " ضَرَبْنَ " كذلك يقالُ : يضربُ أشْبَهَ " ضَرَبَ " و " يضربان " أشبه " ضَرَبا " و " ضَرَبَ زيدٌ " أشبه " يَضْرِبُ زيدٌ " فإنْ راعينا هذا الشبه أدّى إلى ألّا يوجدَ فِعْلٌ مضارعٌ مُعْرَبٌ ، وهذا بخلاف ماوُجِدَ ؟

فالجوابُ : أنّهم لو فعلوا ذلك لأدّى إلى جعلِ الإعرابِ في وَسَطِ الكلمةِ ، إذِ الفعلُ مع الضميرِ كالشيءِ الواحدِ (١) ، ولهذا جعلوا الإعراب في خمسةِ الأمثلةِ المرفوعةِ بالنُّون بعد الفاعل ، ولم يجعلوه في آخرِ الفعل قبل الضمير لئلّا يجيء كأنّه في الوَسَطِ . فكذلك هنا . وقد // قال ٣٢
الرُّمانيُّ (٢) وابنُ طلحةَ من المتأخرين : إنّه معربٌ (٣) ، وانفصلا عن هذا وقالا : ليس الفِعْلُ مع الفاعلِ في الحَقِيقَةِ شيئاً واحِداً ، بل هما شيئان ، لأنّ الفِعْلَ مع الفاعل يستقل منهما الكلامُ ، ولا يكون الكلامُ من فِعْلٍ فقط ، ولا من اسمٍ وحدَه ، فدلّ ذلك على أنّهما شيئان ، لكنّ العربَ أرادت أنْ تُنَبِّهَ (٤) على شِدّةِ لُصُوقِ الضميرِ الفاعِلِ بالفِعْلِ في بعضِ المواضعِ ولا يلزمُ طَرْدُ ذلك ، وأيضا فإنّهم يقولونَ : جاء

---

(١) انظر الإيضاح للزجاجي : ٧٥ ، ونتائج الفكر : ٣٨٧ .

(٢) الرماني هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله من سنة ٢٩٦ - ٣٨٤ هـ النحوي ، المتكلم ، كان إماما في العربية علامة في الأدب في طبقة الفارسيّ والسيرافيّ معتزليّاً . أخذ عن الزّجاج وابن السراج وابن دريد ، وكان يمزج النحوَ بالمنطقِ حتى قال الفارسي : إنْ كان النحوُ مايقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإنْ كان النحو مانقوله نحن فليس معه منه شيء . له عدة تصانيف منها شروح للكتاب والمقتضب والأصول . أخباره في وفيات الاعيان ٣ / ٢٩٩ ، وأنباه الرواة : ٢ / ٢٩٤ والبغية ٢ / ١٨١ .

(٣) نسب السيوطي في الهمع ١ / ١٨ هذا الرأي الى ابن درستويه والسهيلي وابن طلحه ، وانظر نتائج الفكر : ١١٠ ، ١١١ ، والحقيقة أنّ هذا مذهب الأخفش وتابعه هؤلاء انظر رصف المباني ٣٣٣ .

(٤) في المصورة : تنبيه .

غلامي ، فيجعلون الإعرابَ مُقدّرًا في الميم مع أنّ الياءَ ضميرُ خفضٍ والخافضُ والمخفوضُ كالشّيءِ الواحدِ ، فكما قُدِّرَ الإعرابُ هنا فكذلك في : يَضْرِبْنَ والقولانِ متقاربان ، ولا نَصَّ لسيبويه فيهِ بل هُوَ محتملٌ " (١)

قال بعضُهم (٢) : ومِمّا يشهد أنّ الفِعْلَ مع الفاعلِ كالشيءِ الواحدِ تسكينُهم الباءَ في : ضربت وتحريكهم لها في : ضَرَبَكَ ولا تتوالى في كلامهم أربعةُ أحرفٍ بالتحريكِ إلاّ وبينهما فاصلٌ لفظاً نحو : جَعْفَر (٣) ، أوْ تقديراً نحو " عُلَبِط (٤) ، وهُدَبِد (٥) وعُكَمِش (٦) ، والأصْلُ فيها : هُدَابِد (٥) وعُلَابِط (٤) وعُكَامِش وكذلك " عَرَتُن " والأصل " عَرَنْتُن " فحذفَ النُّونَ (٤) ، والعَرَتُن شَجَرٌ يُدْبَغُ به ، يقال لعروقه [العِرْنَةُ] (٧) ، " والسُّهَدِبد " ضعفُ البَصَرِ (٥) ، والعُلَبِط : الإبل ، لأنّ جميعَ ذلك ليس بأصلِ بِناءٍ فلم يعتدّ بتوالي الحركات فيهِ .

وأيضا فإنهم جَعَلُوا إعرابَ الفِعْلِ بعْدَ الفاعلِ في خمسةِ الأمثلةِ كما تقدّم .

---

(١) في الكتاب ١/٢٠ مانصه " ... وأسكنت ماكان في الواحدِ حرفَ الإعراب ، كما فعلت ذلك في "فَعَلَ" حين قلت: فَعَلْتُ وفَعَلْنَ فأسكنّ هذا ههنا وبني على هذه العلامة ، الخ ..) فهذا يدلّ على أنّ سيبويه نَصَّ على بِناءِ المضارعِ في هذه المسألة .

(٢) منهم ابن عصفور في شرح الجمل ١/١٦٢ ، ١٦٣

(٣) في الأصل جعفر، ولعل صوابه أن يكون اسماً خماسياً أحدُ حروفه ساكنٌ مثل : حَبَنْتَر .

(٤) الكتاب : ٤/٢٨٩

(٥) انظر اللسان (هدبد)

(٦) انظر اللسان (عكمش) و (عكمس) و (عكبس)

(٧) في المصورة : العرنته ، والمثبت من اللسان (عرن)

وأَيضاً فإنَّهم لا يقدّمونه على الفِعْلِ المتصرِّفِ ولا على غيره من العوامل فيه ، ويقدمون المفعولَ والمجرورَ .

وأيضا فإنَّهم ينسبون أَبداً من الجملةِ المحكيةِ إلى الصَّدْرِ وذلك نحو : بَرَقَ نَحْرُهُ " (١) و : تأَبَّطَ شَرًّا تقول " بَرَقِيٌّ " (٢) و " تأَبَّطِيٌّ " (٣) ، وقالوا في النسب إلى كُنْتُ : كُنْتِيٌّ ،فنسبوا إلى الفِعْلِ والفاعلِ المُضْمَرِ إشعاراً بما ذكرنا من شِدَّةِ اللُّصوقِ ، والكُنْتِيُّ الذى يَفْخَرُ فيقول" كنتُ وكنتُ " وقد قالوا : كُونِيٌّ (٤) وكُنْتُنِيٌّ" قال الشاعر :

٥٦- ولَسْتُ بكُنْتِيٍّ ولستُ بعاجِنٍ وشَرُّ الرِّجالِ كُنْتُنِيٌّ (٥) وعاجِنُ (٦)

---

(١) بَرَقَ نَحْرُه : اسم رجل وهو من أمثلة الكتاب ٣/٣٢٦ وانظر التكملة : ٦٣ ،وشرح المفصل : ٦/٧ .

(٢) الكتاب : ٣/٣٧٧ ، وشرح الشافيه : ٢/٧٢ . وفيه :-
" وأجاز الجرميُّ النسبةَ إلى الأَوَّلِ أو الثاني أيهما شئت في الجملة أو في غيرها ،فتقول في بعلبك : بَعْلِيّ أو بَكِّيّ ،وفي تأبَّط شرًّا : تأبَّطِيٌّ أو شَرِّيٌّ " وفي الهمع ٢/١٩٣ ، وجوّز أبو حاتم السجستاني النسبَ إليهما معاً مقترنين .

(٣) في الكتاب ٣/٣٧٧ .

(٤) في المصادر : الكنتني .

(٥) هذا البيت ممّا أنشده ثعلبٌ كما تذكر المصادر ولم ينسبه،وانظره في المخصّص ١٣/٢٤٦ وشرح المفصل ٦/٧ مع اختلافٍ في كلمات الشطر الأول منه والمقرب ٢/٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣١١ وشرح الشافيه ٢/٧٧ وشرح شواهدها : ١١٨ .

وقد زَعَمَ المبرّدُ (١) أنَّ أصْلَ هذه النون في «ضربن» السكون ؛ لأنَّه الأصل والحركة زيادة لا تُدَّعى إلاّ بدليلٍ ، وحركت النون لئلاّ يجتمع ساكنان ، وبالفتح تخفيفا .

فقيل له : و [الباءُ] (٢) ، إنَّما كانت متحركةً في " ضَرَبَ " فلم سكنت هنا ؟ فيقولون " ضَرَبْنَ " فيقول : بالحمل على ضَرَبْتُ .

فيقال له : وهلاّ قلت : إنَّ أصْلَ التاءِ في " ضربتُ " السكونُ أيضا على مذهبك في النُّونِ ؟ فيقول : الأصْلُ في التاءِ الحركةُ إذْ لو سكّنت لم يقعْ فرقٌ بين المُخاطَبِ والمخاطَبَةِ والمتكلم في قولك : قمتُ وقمتَ وقُمْتِ " وليس ذلك في النون . لكنَّه يقال له : الأصلُ فيما هو على حَرْفٍ من الأسماءِ التحرّكُ مضمرًا كان أوْغيره ، ألاَ ترى " الكافَ " في غلامِك " ، والياء في غلامي ، أصلُها الحركة ، وكذلك النونُ حملاً على النظائرِ .

وقوله : " وضميرُ التثنيةِ أوْعلامته . . " إلى آخر الفصل

الضميرُ مخفوضٌ بالعَطْفِ على " ما " من قوله " إذا سلِمَت مايوجب بناءها " ، التقدير : وسلمت من ضمير التثنيةِ أوْعلامتها ؛ لأنَّها إذا اتصل بها شيءٌ من ذلك لم ترفع بالضَّمَّةِ بل بالنُّونِ ، وإنَّما لم ترفع بالضَّمَّةِ ؛ لأنَّها لو رُفِعتْ بالضَّمَّةِ لم يمكن أنْ تكون الضَّمةُ إلاّ مقدرةً في حرفِ العِلَّةِ الذى هو ضميرٌ أوعلامة ، إذْ لا يتصوّر وضعها في الحرفِ الذى قبل الضميرِ أوْ العلامة ؛ لأنَّه قد تَبَيَّنَ أنَّ ضميرَ الفاعلِ المُتَّصِلِ مع الفعل كالشَّيْءِ الواحدِ

---

(١) رأيُ المبرد هذا في المقتضب ١/٤٠٦ وعلَّل ذلك بأنَّها نون جمع فحملت على نظيرها " وكان قد ذكر أنَّ نونَ الجمع فتحت لئلاّ تتوالى الكسرات والضمّات مع الياءِ والواوِ وذلك في ص ١٤٤ من الجزء نفسه .

(٢) في المصورة : والباب .

فلو فَعَلُوا ذلك لكان الإعرابُ كأنّه حَشْوٌ ، ولو جُعلت الضمّةُ مقدرةً في حَرْفِ العِلّةِ الذى هو ضميرٌ أو علامةٌ لأدّى إلى حذفِه بالجازمِ ؛ لأنّ حَرْفَ العِلّة ، إذا كان الإعراب مقدّراً فيه حَذَفَهُ الجازمُ ، فيلتبس بفعلِ المفردِ المذكّرِ فلمّا تَعذّرَ رفعُه بالضّمّةِ لم يمكن أيضا أنْ يرفع شيء من ذلك بالحَرْفِ الذى هو مجانسٌ للضّمّةِ وهو " الواو " ؛ لأنّ ذلك يؤدّي إلى اجتماعِ حرفي عِلّةٍ وهو ثقيلٌ فرفعَ بحرفٍ يشبه الواوَ وهو النونُ لأنّهما من حروفِ طَرَفِ الفَمِ ، وفي الواو أيضا فَضْلُ صوتٍ وهو اللّين ، كما في النون فَضْلُ صَوْتٍ وهو الغُنّةُ ، ولذلك أُدغِمَتْ فيها نحو * من وّالٍ * (١) ولا يُدْغم إلا المثلان أو المتقاربان .

وقوله في الألفِ والواوِ مع التقديم : إنّهما علامتان على تثنيةِ الفاعلِ وجمعه ، ومع التأخير ضميران - هو الصحيح .

فإنْ قِيلَ : هلّا جعلهما في حال التقدّم ضميرين والاسم الواقع بعدهما مبتدأً والجملةَ // في موضع خبره ، وعاد الضميرُ على مابعده ؛ ٣٣
لأنّ النّيّةَ بالخبرِ التأخيرُ وبالمبتدإِ التقديمُ ، والضميرُ يعودُ على مابعده إذا كانَ مُقدّماً في النّيّةِ . كما قال الشاعر .

٥٧ - إلى مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحَارِبٍ أَبُوهُ ولا كانَتْ كُلَيْبٌ تُصَاهِرُهْ (٢)

فأبوه مبتدأٌ ، و " ماأُمُّهُ من محاربٍ " جملةٌ في مَوْقع الخَبَرِ ، وهي مقدمة عليه ، والتقدير إلى ملك أبوه ماأمّه من محاربٍ . أوْ هلّا جعلهما ضميرين ، والاسم الواقع بعدهما بدلاً ؛ لأنّ الضميرَ قد يعودُ على

---

(١) الآية ١١ من سورة الرعد

(٢) هذا البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٥٠ من قصيدةٍ يَمْدَحُ فيها الوليد بن عبد الملك مطلعها :
كم من منادٍ والشريفان دونه إلى الله تُشْكَى والوليدِ مفاقِرُهْ
وانظر الشاهد في الخصائص ٢/ ٣٩٤ وشرح الجمل ١/ ٣٥٤ والمغني: ١٥٨ ، وشرح شواهده ٣٥٧ ، والهمع ١/ ١١٨ ، والمقاصد النحوية ١/ ٥٥٥ ورواية الديوان : أبوها ولا شاهدَ فيها.

(٣) في المصورة : "ماأبوه" تقديم وتأخير

مابعده لفظاً ومرتبةً في أبوابِ البدل على مذهب الأخفشِ (١) وعلى مذهب سيبويه في باب " الإعمال " فإنّه أجازَ : ضربتُ وضربونى قومُك - على البدلِ مِنَ الضميرِ (٢) وأنشدوا للفرزدق :

٥٨ - وقَدْ ماتَ خيرَاهُمْ ، فلم يُهلِكاهمُ عَشِيَّةَ بانا ، رَهْطِ كَعْبٍ وحاتمِ (٣) .

أبدل رهْط كعب وحاتم من الضَّميرِ المخفوضِ في قوله : خيراهم ، وهو عائدٌ عليهما ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يسوغ ، لأنَّه لا يقول من العرب : قاما أخواك ، ولا : قاموا إخوتك - إلاّ بعضُهم ، فلو كانا ضميرين لتكلَّمَ بذلك جميعُ العَرَبِ ، ألا ترى أنَّ عودةَ الضَّميرِ على المُبْدَلِ منه عند من يُجيزُ ذلك لغةٌ لجميعِ العَرَبِ ، وكذلك تقديمُ الخَبَرِ على المبتدأ وإنْ كان جملةً جائزٌ عند جميعِ العَرَبِ .

فإنْ قِيلَ : فلأيِّ شيءٍ لم تلحق هذه العلامة عند جميع العرب كما لحقت علامة التأنيث عندهم في نحو : قامت هند ؟

فالجوابُ : أنَّه لما كان معنى التأنيث لازمًا للمؤنَّثِ اتفقوا على أنْ ألزموا الفِعْلَ علامةَ التأنيث . ولمَّا كان معنى التثنية والجمع غير لازمين للاسم - إذْ قد يزولان (٤) منه بالإفراد - لم يتفقوا على أنْ يلحقوه علامةً عليهما ، وأيضا فإنَّهما

---

(١) ذهبَ الأخفشُ والكوفيون إلى جوازِ الإبدال من الضميرِ سواءٌ كان لغائبٍ أوْ لمتكلم أوْ لمخاطب انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩ والهمع ٢/١٢٧ .

(٢) قال سيبويه في الكتاب ١/٧٨ " فإنْ قلتَ : ضربتُ وضربونى قومَك ، نصبتَ إلاّ في قول من قال "أكلوني البراغيث" ، أو تحمله على البدلِ فتجعله بدلاً من المضمر .. " .

(٣) الديوان ٢/٢٠٦ من قصيدة يرثي فيها ابنين له أولهما
بفي الشامتين الصخر إنْ كان سَرَّني رزيَّةُ شِبْلي مُخْدِرٍ في الضراغمِ
وهو في شرح الجمل ٢/١٢

(٤) في المصورة : يزولا ، والصواب ماأثبتناه .

يوهمان الضميرَ بخلافِ علامَةِ التَّأْنيثِ .

فإنْ قِيلَ : فهلّا جعلتموهما مع التأخيرِ علامتين كما ذهبَ إليهِ المازنيُّ(١) ؟

واستدلَّ على ذلك بأنَّ الفِعْلَ المضارِعَ إذا كان فاعلُه ضميرَ المفردِ لم يبرزْ في الفعل نحو : زيدٌ يقوم ، بل يكون مستترًا ، قال : فينبغي أنْ يعتقد أيضا مثل ذلك في حال التثنية والجمع قياساً على المفرد ، فالفاعلُ عنده إذا قلت : الزيدان يقومان ، أوْ : الزيدون يقومون ، مستتر ، التقدير : يقومان هما " أو يقومون هم ؟

فالجوابُ : أنَّهما لو كانا علامتين مع التأخُّرِ ، لم يتكلم بذلك إلّا بعض العرب، وهم الذين يُلحقون الفِعْلَ علامةً (٢) على التثنيةِ والجمعِ(٣) ، فلما اجتمعت العرب على إلحاقها دلَّ ذلك على أنَّهما ضميران لا علامتان ، وإنَّما خالفَ الفعلُ في حالِ التثنيةِ والجَمْعِ حالَه في حال الإفراد - فلم يستتر فيهما واستتر في حالِ الإفراد - مخافةَ الالتباس ، وإنَّما خالفوا بين حالاتِ الإفرادِ في نحو " قمتَ وقمتُ وقمتِ " فبرز في حال التكلم والخطاب ، فأنْ يبرز في حالِ الغيبةِ في التثنيةِ والجمعِ أَوْلَى وأَحْرَى .

وإنَّما جعل الواو ضمير جماعة المذكرين العاقلين في الوضع ؛ لأنَّها لا توجد ضميراً لجماعةِ غيرِ العاقلين إلّا بالحَمْلِ على جماعةِ العاقلين ، نحو

---

(١) رأي المازني هذا ذكره الشلوبين في شرح الجزولية الكبير : ص ٨٨ وهو في شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٩ والمغنى : ٤٧٨ والمازني يتابع الأخفش في ذلك، والمازني هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقيّة من بني مازن بن شيبان البصرى النحوى ، اخذ عن أبى عبيدة والأصمعي ، وأخذ عنه المبرد واليزيدى وغيرهم ، وله تصانيف منها : التصريف ، وكتاب ما تلحق فيه العامة ، وكتاب الألف واللام، وكتاب العروض، وكتاب القوافي . توفي سنة ٢٤٧ ، أخباره في أخبار النحويين البصريين : ٥٧ ونزهه الألباء : ١٨٢ - ١٨٧ ، ووفيات الأعيان ١ / ٣٨٣ - ٣٨٦ =

(٢) " " : علامته

(٣) حكي البصريون هذه اللغةَ عن طيّئ وحكاها بعضهم عن أزد شنوءة انظر أوضح المسالك : ١ / ٣٤٥ وانظر شرح ابن عقيل ١ / ٤٦٨ وقد ذكر ابن عقيل أن أصحاب هذه اللغة هم بنو الحارث بن كعب وهم أزديون . وانظر المغنى ٤٧٨

قوله تعالى ﴿ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾ (١) لما وَصَفَ الليلَ والنهارَ والشمسَ والقمرَ بالطّاعةِ والوقوف عند ماقُدِّرَ لها ، وذلك من صفات من يعقل جعلَ الضميرَ العائدَ عليها كضميرِ جماعةِ مَنْ يعقِل ، وكذلك قولهم (٢) : أكلوني البراغيث إنّما العُرْفُ في ذلك أنْ يقال : آذتني البراغيث أو آلمتني ، فلمّا وصفوها بصفةٍ تصلحُ لمن يعقل وهو الأكل أُجريت مجرى من يعقل .

وكذلك أيضاً ماذهب (٣) إليه مِنْ جَعْلِ الياءِ في تفعلين ضميرَ الواحدةِ المخاطبةِ من المؤنث هو الصحيحُ .

فإنْ قال قائلٌ : فهلّا ذَهَبَ إلى أنّها علامةُ تأنيثٍ لا ضمير ، كما ذهب إليه الأخفشُ (٤) بدليلِ أنّ الفعلَ المضارعَ إذا كان فاعلُه ضميراً مفرداً لم يبرز نحو قولك : زيدٌ يقومُ ، وأنت تقومُ ، وأنا أقومُ ، وهي تقومُ " ؟
فالجواب : أنّ ذلك لا حُجّةَ فيه لما ذكرناه آنفا مِنْ أنّهم قد يخالفون بينَ حالاتِ الإفرادِ فلا يبرزونَه في موضعٍ ويبرزونَه في آخَرَ إذا خافوا اللّبس نحو : قام ، وقمتُ : فكذلك أيضا قالوا : تفعلين ولم يقولوا " تفعل " لئلّا

---

(١) الآية ٤٠ من سورة يس .
(٢) انظر في هذا مانقله ابنُ الشجرى في أماليه ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ عن أبي سعيد السيرافي في توجيهِ قولهم : أكلوني البراغيث ، ومارَدّ به ابن الشجرى ، على السيرافي .
(٣) يقصد أبا موسى .
(٤) ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنّ الياءَ علامة تأنيث كتاءِ التأنيثِ في ضَرَبَتْ انظر هذا في رصف المباني : ٤٤٥ وذكر ابن هشام أنّ هذا مذهب الاخفش والمازني انظر المغني : ٤٨٧ ، والجنى الداني : ٢٠٥

يلتبِسَ خِطابُ المُذَكَّرِ بخِطابِ المُؤَنَّثِ، والذي يَدُلّ على أَنَّ الياءَ ضميرٌ لا علامةُ تأنيثٍ أربعةُ أشياءَ .

أحدها : أَنَّ الفِعْلَ المضارعَ لم تلحقه علامةُ تأْنيثٍ من آخرِه في موضعٍ من المَواضِعِ // .

٣٤

والثاني : أَنَّ الفِعْلَ إذا لحقته علامةُ التَّأْنيثِ في حالِ الإفرادِ ثَبَتَتْ في حالِ التَّثْنِيَةِ . نحو قامت وقامتا ، فلو كانتِ الياءُ علامةَ تأْنيث لثَبَتَتْ في خِطابِ المؤنثين فكنت تقول : أنتما ياهندان تقوميان ، فلما قالوا : تقومان ، ولم يثبتوا الياءَ دلَّ ذلك على أَنَّها ليست علامةَ تأنيثٍ . (١)

والثالثُ : أَنَّهم رفعوا تفعلين بالنون ولم يستقرَّ الرَّفْعُ بالنونِ في الفعل المضارعِ إلَّا في حال اتصال (٢) ضميرِ الفاعلِ بِهِ .

والرابع : أَنَّ الياءَ قد ثبتت ضميراً للمؤنَّث في نحو " غلامي " ولم تثبت علامةَ تأْنيثٍ في موضعٍ من المواضعِ .

وقوله : وموقعها (٣) في الاسم [المتمكن] (٤) المفردِ انصرف أَوْ لم ينصرف، وجمعِ التكسير، وجمعِ المؤنث السالم " .

يريد بالمُفْرَدِ هنا ماليسَ بمثنًّى ولا مجموعٍ ، ولذلك لم يَحْتَجْ أَنْ يقولَ :

---

(١) انظر رصف المباني : ٤٤٥

(٢) في المصورة العبارة هكذا " اتصال صورته ضمير الفاعل به " واسقطنا كلمة " صورته " إذْ لا داعي لها ، وبإسقاطها يستقيم الكلام .

(٣) أي الضمة .

(٤) تكملةٌ من الجزولية .

واسم الجمع نحو : قوم ،واسم الجنس نحو : تَمر ، لأنَّهما مفردانِ أي غير مُثَنَّيين ولا مَجْموعين ، وكان ينبغي أنْ يقول : في الاسم المفرد الذي ليس منقولاً من تثنيةٍ ولا جَمْعٍ بالواوِ والنُّون ، وقد حكي فيه طريق التثنيةِ والجمع إنصرفَ أوْ لم ينصرف، وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم . وفي الشِّعر في جمع المذكر السالم، إذا سمّوا المفردَ بتثنيةٍ أجازوا فيه وجهين :-

أحدهما : الحكايةُ ،فتقول : جاءني زَيْدَانِ و : رأيتُ زيدينِ و: مررت بزيدين " كما كنتفعل به في حال التثنية .

والآخر: أنْ تُثْبِتَ الألِفَ على كُلِّ حالٍ وتجعلَ الإعراب في النون . وتعرب إعراب مالا ينصرف فتقول : جاءني زيدانُ و : رأيت زيدانَ " و : مررت بزيدانَ ، ومن ذلك قوله :

٥٩ - أَلَا يادِيارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ أَلَحَّ عليها دائمُ الهَطَلانِ (١)

وإنْ سَمَّوا بجمعِ سلامةٍ بالواوِ والنونِ ، أجازُوا فيه أربعةَ أوجهٍ:-
وجهانِ فصيحان ، ووجهانِ ضعيفان ، فأحَدُ الفصيحين : أنْ تحكي طريقةَ الجَمْعِ فترفعَ بالواوِ والنونِ وتنصبَ وتخفضَ بالياءِ والنونِ (٢) ومنه " يبرون " (٣) و " يبرين " (٤) و " فلسطون " و " فلسطين "
والآخر: أنْ تنقلب الواوُ ياءً على كُلِّ حالٍ ، وتجعلَ الإعرابَ في النون (٥)

---

(١) البيت لتميم بن أُبَيِّ بن مُقْبل في الديوان : ٣٣٥ مع اختلافِ روايةِ العَجُز ، فروايته في الديوان : أَلَمَّ عليها بالبِلى الهَلوان . وينسب لابن أحمر والصحيحُ أنَّه ليس له انظر ديوانه : ١٨٨ .
وانظر: الكتاب ٤ / ٢٥٩ وأدب الكاتب: ٥٩٧ والخصائص ٢/٢٢ وشرح المفصل ٥ / ١٤٤ ،والمقاصد النحويه ٥ / ٥٤٢ ، والخزانه ٣ / ٢٧٥ والتصريح ١ / ٦٩ ، ٢ / ٣٢٩ وغيرها. والسُّبعان اسم موضع. والكسر في النون للتصريع .
(٢) انظر هذه اللغة لبعض العرب في الكتاب ٣ / ٣٧٢ ،وانظر التصريح ١ / ٧٥
(٣) في المصورة : يبرون .
(٤) في المصورة : بيرون، وانظر فيهما الكتاب ٣ / ٣٧٢
(٥) انظر الكتاب ٣ / ٢٠٩، والتصريح ١ / ٧٥ واللغةُ أنْ تُجرى ماسُمِّيَ به مجرى غِسْلين في لزومِ الياءِ والإعرابِ بالحركاتِ منونةً على النونِ .

فتقول : هذا زيدِينْ ، و: رأيت زيدِيناً و : مررت بزيدِينٍ ، ومنه "غِسْلين" (١)
والضعيفان : أحدُهما أنْ تبقى الواو على كلِّ حالٍ وتجعلَ الأعرابَ في النونِ (٢) فتقول : هذا زيدونْ و : رأيت زيدونًا و: مررت بزيدونٍ
ومن ذلك قول الشاعر :

٦٠- طال ليلي وبِتُّ كالمَحْزُونِ واعترتني الهمومُ بالماطِرُونِ (٣)

والآخرُ : أنْ تحكي فيه صورةَ الرَّفْعِ على كُلِّ حالٍ (٤) ومن ذلك قوله :

٦١- ولها بالماطرونَ إذا أكَلَ النَّمْلُ الذي جَمَعَا (٥)

وقد يُعْرِبونَ أيضا جَمْعَ السَّلامَةِ بحركاتِ الإعرابِ في النونِ (٦) فيكون

---

(١) في المصورة: غلسلين وهو تحريف . وغسلين على فِعْلين،اسمٌ انظر الكتاب ٤/٢٦٩
(٢) بالحركات منونةً وانظر التصريح ١/٧٦
(٣) البيت لأبي دَهْبَل الجمحي، شاعر أموي ترجمته في الخزانه ٣/٢٨٠ والبيت في ديوانه ص ٦٨ ،وانظره في الخصائص ٣/٢١٦ وشرح التصريح ١/٧٦ والخزانه ٣/٢٨٠، والمقاصد النحوية ١/١٤١ .
(٤) مع التزام فتح النون وانظر التصريح ١/٧٦
(٥) البيت ليزيد بن معاوية انظر شعره ص ٢٢ وتخريجه فيه . ونسبه الجاحظ في الحيوان ٤/١٠ لأبي دَهْبل وهوفي ديوانه : ٨٥ وانظر البيت في شرح التصريح ١/٧٦ والخزانه ٣/٢٧٨ وروايةالبيت في الكامل ١/٣٨٤ "بالماطرين"،ولا شاهد فيه على هذه الرواية لهذه اللغة.
(٦) جاء في التصريح ١/٧٦ مانصه " وبعضهم(أي العرب)يجرى بنين وباب سنين وإنْ لم يكن علماً مجرى فسلين في لزوم الياء والحركات على النون منوّنةً غالباً على لغه بني عامر وغير منونه على لغة بني تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط النون للإضافةِ . ثم قال"وبعضهم أي النحاه يطرد هذه اللغة وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونةً في جمع المذكر السالم وفي كل ماحمل عليه،لأنَّ بابَ الياءِ أوسعُ من باب الواو "وانظر معاني القرآن للفراء ٢/٩٢ ، وضرائر الشعر:٢١٩ وقال الزمخشري : أكثرمايجيءُ ذلك في الشعر ويلزم الياء إذْ ذاك " المفصل . ١٨٩

إذ ذاك رفعُه بالضَّمةِ إلا أنَّ ذلك لم يجئْ إلا في الشِّعرِ ، فلذلك لم يجعله أبو موسى من مواقعِ (١) الضَّمَّةِ ، ومن ذلك قول الشاعر :

٦٢- ولقد ولدت بنينَ صِدْقٍ سادةٌ ولأنْتَ بعد (٢) الله كنت السَّيِّدا (٣)

وقال الآخر :

٦٣- وماذا يَدَّرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ رأسَ الأربعين (٤)

فنصبُ "بنين" بالفتح ، وحذف منه التنوين للإضافة وخَفَضَ أربعين بالكَسْرِ .

قوله : " فإنْ عَرَضَ في آخرِ الاسم ياءٌ مكسورٌ ماقبلها " مثالة : القاضي ، وقوله : " أو ألف " مثاله : " يَحْيَى و " عصا " وقوله " وفي آخرِ الفعل ياءٌ أوْواوٌ وحركة ماقبلهما (٥) من جنسهما " (٦) مثل ذلك " يقضِي " ويغزُو " وقوله " أوْ ألف " مثاله " يَخْشَى " وقوله : قدرت الضَّمَّةَ في الياءِ والواوِ استثقالا " ، يعني أنَّ الذي منع من ظهورِ الضمةِ في الياءِ والواوِ استثقالُهم لها فيهما ، وإلاَّ فقد يمكن النُّطقُ بها ، فيقال : القاضيُ ويدعُو ، وقوله

---

(١) في المصورة : واقع .

(٢) في المصورة : عبْد ، والتصويب من المصادر .

(٣) البيت مجهول القائل ، انظره في شرح المفصل ١٢/٥ ، وما يجوزُ للشاعر في الضرورةِ : ١١٢ ، وضرائر الشعر : ٢٢٠ .

(٤) البيت لسحيم بن وَثِيل أو وَثِيل الرياحي شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة مطلعها : أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أَضَعِ العِمامة تعرفوني الأصمعيات : ١٧ ، وشعر بني تميم : ٢٥٩ ، ومجالس ثعلب : ١٧٦/١ ، والمقتضب : ٣٣٢/٣ ، ٣٧/٤ ، والمفصل : ١٨٩ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٢٠ ، والخزانة : ٤١٤/٣ ، والمقاصد النحوية : ١٩١/١ . وغيرها ، وأُثْبِتَ جامعُ ديوانِ جريرٍ البيتَ الشاهدَ وأخَّرَ قَبْلَه في شِعْرِ جرير عن بعضِ نسخ الديوان ينظر الديوان : ٥٧٧ .

(٥) في المصورة : قبلها .

(٦) في الجزولية : جنسها .

" وفى الألف تَعَذُّراً " يعني أَنَّ الذى مَنَعَ من ظهورِ الضَّمَّةِ في الأَلِفِ تعذّرُها فيها ، لأَنَّها لا تقبل حركةً (١) ما دامت أَلِفاً ،وهذا الذى ذكره هو الأَصَحُّ وإلاّ فَقَدْ يجوزُ في لُغَةٍ ضَعِيفَةٍ إجراءُ المعتلّ مُجْرى الصحيح ، فيقال القاضيُ " ويقضيُ " و" يدعُوُ " . قال الشاعر

٦٤- تَرَاهُ - وقد فاتَ الرَّماةَ - كأَنَّهُ أَمامَ الكلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ (٢)

وعلى هذه اللغة قول الاخر.

٦٥- هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهْجُوْ ولم تَدَعِ (٣)

فأَثْبَتَ الواوَ مِنْ "تهجوْ" مع الجازِمِ ،لأَنَّ مِنْ لغتِهِ إجراءَها مجرى حَرْفِ الصِّحَّةِ ، فيقولُ فى الرفع " يَهْجُوُ " .

وكان ينبغى له أَنْ يُفَصِّلَ // في الياءِ ، فيقول : إلاَّ أَنْ تكون الياءُ ياءَ المتكلمِ ، فإنَّ الضمةَ تقدّر فيما (قبلها) (٤) لتعذّرِ ظهورِها ٣٥

---

(١) في المصورة : لا تقل

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي :- توفي في زمان عمر بن الخطاب- انظره في شرح أشعار الهذليين : ١٢١٩ ،والخصائص ١/ ٢٥٨ ،والمنصف ٢/ ٨١ ، وروايتُه في شرح أشعار الهذليين : "مصغيَ" منصوب على الحاليةِ ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباء : ٢٤ ،وانظر معاني القرآن للفراء ١/ ١٦٢ ، ٢/ ١٨٨ ، والإنصاف : ٢٤ وشرح القصائد السبع الطوال ٧٨ والمفصل ٣٨٧ والأمالي الشجرية : ١/ ٨٥ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٨٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٤٥ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٤ ، وشرح شواهد الشافيه : ٤٠٦ وغيرها .

(٤) غامضة في المصورة واعتمدنا في إثباتها على ماسياتي .

فيهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الياءَ تُطْلَبُ بالكَسْرِ نحو " جاءَ غلامي " وكذلك [أيضا كونه] (١) لم يجعل الواو المضموم ماقبلها إلاّ من قبيل مايعرض في آخرِ الفعل ، غير صحيح فإنَّ " أخوك وأخواته الخمس " في المذهبِ الصحيحِ مرفوعةٌ بالضمة المقدَّرةِ في الواوِ على مانُبيِّنُ بعدُ إنْ شاءَ اللّهُ وكذلك نَقَصَهُ مِنَ المواضِعِ التي تقدَّرُ فيها الضَّمَّةُ في آخرِ الاسمِ أنْ يكون محكيَّ الآخرِ بِمَنْ نحو قولِك لِمَنْ قال :: رأيتُ زيداً ، مَنْ زيدا ؟ إذا استثبتهَ بالضمَّةِ مقدَّرةً في آخرِ زيدٍ لتعذُّرِ ظهورِها بِسَبَبِ الحِكايةِ ، وكذلك أيضا قد تُسْتَثْقَلُ الضَّمَّةُ في الحَرْفِ الصحيحِ في الشِّعْرِ فتحذف نحو قوله :

٦٦- فاليوم أَشْرَبْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إِثْماً مِنَ اللّهِ ولا واغِلِ (٢)

لما استثقل الضَّمَّةَ شَبَّهَ رَسْغَ بِفَعُلَ فسكّن كما يسكّنُ فَعُلَ وكذلك قول الآخر :

٦٧- رُحْتِ وفي رِجليكِ مافيهما وقد بدا هَنْكِ من المِئْزَرِ (٣)

لما استثقل الضَّمَّةَ في نون هَنُك شبه هَنُك بفَعُلَ فسكّنه أيضا .

وإصلاحُ هذا الفصل أنْ تقولَ : فإنْ عَرَضَ في آخرِ الاسمِ أو الفعلِ ياءٌ أوْ واوٌ وحركة ماقبلهما من جنسهما - أوْ ألفٌ ، أوْ حكايةٌ بِمَنْ أوْ ياءٌ

---

(١) غامضةٌ في المصورة ولعل ماأثبتناه صواب.

(٢) هذا البيت لامرئ القيس في ديوانه : ١٢٢ ورواية الديوان : فاليوم أُسْقَى ، ولا شاهد فيها، والأصمعيات ١٢٩ ، ١٣٠ ، والكتاب ٤/٢٠٤ والخصائص ١/٧٤ ، ٣٨٨ ، ٢/٣١٧ ، ٣٤٠ ، ٣/٩٦ ، والمحتسب ١/١١٠، وشرح المفصل ١/٤٨، وضرائر الشعر : ٩٤ ، ومايجوز للشاعر في الضرورة : ٣٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٩٣ ، مع الهامش و ٥٨٣، والمقرب ٢/٢٠٤ وفي النوادرِ لأبي زيد : اليوم فأشْرَبْ ولا شاهدَ فيه على هذه الرواية .

(٣) البيت للأقيشر الأسدي (توفي سنة ٨٠هـ) وهو في الكتاب ٤/٢٠٣ ومعاني القرآن للأخفش ٩٣، والخصائص ١/٧٤ ، ٣/٩٥ ، والمحتسب ١/١١٠ ، ١١١ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، وقد نسبه للفرزدق وليس في ديوانه ، وشرح المفصل : ١/٤٨ وضرائر ابن عصفور : ٩٥ ونسبه لابن قيس الرقيات وليس في ديوانه، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٨٣ والخزانة ٢/٢٧٩ وغيرها كثير.

متكلم قَدَّرْتَ الضمَّةَ في الأَلِفِ وفي المحكيِّ الآخر بِمَنْ ، وفي الحرفِ الـــذى قبل ياءِ المتكلم تعذّرًا ، وفي الواوِ والياءِ إذا لم تكن ياءَ متكلمٍ استثقـــالاً في اللُّغَةِ الفصيحةِ ،وقد تقدَّرُ الضَّمَّةُ في الحَرْفِ الصحيحِ استثقالاً فـــي الضَّرورة .

.. ..

[الأسماءُ الستــه]

وقوله : " أخوك وأخواته الخمس سِتَّتُها إلى آخره "

كان ينبغي أنْ يقولَ ولم تُصَغَّر أوْ تكسَّر ، إلاَّ أنَّه اكتفى عن ذلـــك بقوله : أخوك ، فأورده مفرداً مكبَّراً .

ويوهم قولُه : كانت بالواو رفعاً وبالألفِ نصباً والياءِ جرّاً ، أنَّهـــا معربة بالحروف ، ولا ينبغي أنْ يفهمَ كلامُه على ذلك بل على أنَّها تكـــون بالحروف في هذه الأحوالِ من غير أنْ تكونَ معربةً بها ويدلّ على ذلـــك شيئان :-

أحدهما : أنَّه قدَّمَ المجرورَ الذى هو " بالواو " على " رَفْعٌ " والمجرور الذى هو بالألف على نَصْبٍ ، والمجرور الذى هو بالياءِ على جَرٍّ ، ولـــو كانت هذه الأسماء معربةً بهذه الحروف ، لكانت هذه المجرورات متعلّقـــة بالمصادرِ التى هى : " رَفْع " و" نَصْب " ، و" جَرّ " ولوكانت مؤخّرةً عنها ، لأنَّ صلـــةَ المصدرِ لا تتقدّمُ عليه . فلم يَبْقَ إلاَّ أنْ تكون متعلقة بكانت ، كأنَّه قـــال: وجدت بالواو رفعاً أي في حالِ الرَّفْعِ ، وكذلك قوله " وبالألفِ نَصْبًا (أ) ، والياء جرًّا " .

والآخر : أنَّه عدَّ مواقع الضمَّةِ من الاسم ، فقال المفردُ انصـــرف

---

(١) تكملة يتم بها الكلام

(أ) في المصورة : ونصبا

أو لم ينصرفْ ، وأخوك وأخواته من قبيل المفرد ؛ لأنّه لم يُرَدْ بالمفردِ إلّا الذي هو غيرُ مثنى ولا مجموعٍ كما تقدّمَ وإلّا فالمضافُ نحو " غلامُ زيدٍ " يرفع بالضمّة .

وينبغي أنْ تعلم أنّ بين النحويين خلافًا في إعرابِ هذه الأسماءِ (١)؛ فمنهم مَنْ ذهبَ إلى أنّها معربةٌ بحروفِ العِلّة وإليه ذهب الزجّاجيُّ (٢) وذلك فاسد لأمْرين :

أحدهما : أنّ الواوَ قد ثبتت (٣) في هذه الأسماء قبل دخول العاملِ عليها ، فلو كانت إعرابا لم توجد فيها إلّا بعد دخول العامل .

والآخر : أنّ الإعرابَ زائدٌ على الكلمة ، فيؤدّي ذلك إلى بقاءِ فيك وذي مال على حَرْفٍ واحدٍ ، وهما معربان وصلاً وابتداءً ، وذلك لا يوجدُ إلّا شاذًّا نحو ماحكاه ابن مِقْسَم (٤) من قول العرب : شربت مَّايافتى يريد : شربتُ ماءً . وأمّا بقاءُ الاسمِ المعربِ على حرفٍ واحدٍ

---

(١) اختلفوا فيها إلى إثنى عشر مذهباً انظرها في الهمع ١/ ٣٨ وذكر ابن عصفور ستة منها في شرح الجمل ١/ ١١٩، ١٢٠

(٢) هذا مذهب قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين انظر الهمع ١/ ٣٨ ، ومذهب الزجاجي في الجمل : ١٨، ١٩

(٣) في المصورة : تثبت .

(٤) هو أبو بكر بن الحسن بن يعقوب العطار المقرئ النحوي المشهور بابن مِقْسَم ٢٦٥ - ٣٥٤هـ سمع أبا مسلم الكجّي وثعلباً ومحمد بن يحي الزوروني ،قيل عنه : إنه كان من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذّها ، إلا أنّه كان له مذهب في القراءات خالف به غيره ، وهو أنّه كان يقول : إنّ كل قراءة وافقت المصحف ووجها من العربية فالقراءة بها جائزة وان لم يكن لها سند ،وقد استتيب فأذعن بالتوبة وله تصانيف كثيرة منها : الأنوار في تفسير القرآن وكتاب في النحو كبير ومجالسات ثعلب مخطوط بدار الكتب كما ذكر الزركلي . انظر ترجمته في غاية النهاية ٢/ ١٢٣ والبغية ١/ ٨٩ ، ٩٠ والأعلام ٦/ ٨١ وغيرها .

في الوَصْلِ دون الابتداء ، فيوجد في كلامِهم نحو قولك : مَنَ ٱبٌ لـك ، ومَنَ ٱخٌ لك ، في لغة من يَنْقُلُ. (١)

ومنهم من ذهب إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ التي قبل حُروفِ العِلَّةِ وحروفُ العِلَّةِ إشباعٌ - وهو مذهب المازني (٢) - فالأَصْلُ عنده أَخُـكَ (٣) في الرفع ثم أُشْبِعَتِ الضَّمة واواً على حَدِّ قولِ الشاعر:

٦٨- وأَنْتَنِي حَيْثُما يَثْنِي الهَوَى بَصَرِي مِنْ حَيْثُما سَلَكُوا أَدْنُوا فأَنْظُورُ (٤)

---

(١) انظر الكتاب ٣/٣٢٣ ، ٣٢٤ وماسياتي ٤٤٣

(٢) في الإنصاف : ١٧

(٣) حكى عن بعض العرب : هذا أَبُك ورأيتُ أَبَك ومررت بأَبِك انظر الإنصاف : ١٨

(٤) هذا البيت لابن هرمه في ديوانه : ١١٨ ورواية الشطر الأول منه : وأَنَّى حَوْثُما يَشْـرِي ...
وانظره في المحتسب ١/٢٥٩ والخصائص : ٢/٣١٦ والصاحبي : ٣٠ والأمالي الشجرية ٢/١٥٨ والإنصاف : ٢٤ وشرح ابن يعيش : ١/١٠٦ وضرائر ابن عصفور : ٣٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٠ مع التخريج ، و٢/٥٥٧ والخزانه ١/٥٨ ، ٣/٤٧٧ ، ٥٤٠
وأُنظورٌ لغةُ لطيِّئٍ ففي المخصص ١/١١٤ " أبوزيد : لغة لطيء نظرت انظور وإنَّما جاء في الشعر: وإنني كلما يثني ... إلخ فأما أبو علي فقال هو على الإشباع لإقامةِ الوزن " .

وقال الآخر :

٦٩ - * كَأَنَّ فِي أَنْيابِها القَرَنْفُولُ * (١)

يريد : القَرَنْفُل ، وفَأَنْظُرُه

والأَصْلُ عنده في النصب أَخَك ثم أُشبعت الفتحةُ أَلِفًا ، على حَدِّ قولِ الشاعرِ :

٧٠- أَعوذُ باللّهِ من العَقْرابِ الشائلاتِ عُقَدَ الأَذْنابِ (٢)

يريد : العَقْرَبَ ، وقال الآخر : //

٧١- وأَنْتَ مِنَ الغوائِلِ حِيْنَ تُرْمى (*) ومن ذَمِّ الرِّجالِ بِمُنْتَزاحِ (٣)

أَراد بِمُنْتَزَحٍ ، فأَشْبَعَ الفَتْحَةَ فنشأت عنها الأَلِفُ ، وقال الآخر :

٧٢- أَقولُ إِذْ خَرَّتْ على الكَلْكالِ يا نَاقَتا ما جُلْتِ من مَجالِ (٤)

أراد : الكَلْكَلَ ، وقال :

٧٣- يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ زَيَّافَةٍ مِثْلِ الفَنِيقِ المُكْدَمِ (٥)

أراد : يَنْبَعُ

والأَصْل عنده : أَخِك في الخَفْضِ ، ثم أُشْبِعَتِ الكسرةُ ياءً على حَدِّ قَوْلِ

---

(١) البيت في الخصائص ٣/ ١٢٤ ، وقبله فيه :
مسكورة جُمّ العظام عُطْبولُ
والمحتسب ١/ ٢٥٩ ورسالة الملائكة ٢١٩ ، والأمالي الشجرية ٢/ ١٥٨
والانصاف : ٢٤/ ٧٤٩ ، وضرائر ابن عصفور : ٣٥

(٢) انظرهما في ضرائر ابن عصفور : ٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ١/ ١٢١ ، ٢/ ٥٥٧ ورصف السباني : ١٢ والمغني ٤٨٧ (الشطر الأول) .

(٣) هذا البيت لابن هرمة كما في الخصائص ٢/ ٣١٦ ، ٣/ ١٢١ وهو في ديوانه : ٨٧ من قصيدة أولها : صرمت حبائلا من حُبِّ سلمى لهندٍ ما عَمَدْتَ لمستراحِ
وانظر المحتسب ١/ ١٦٦ ، ٣٤٠ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٢٢ ، ٢٢١ ، ٢/ ١٥٨ والإنصاف : ٢٥ ، وضرائر ابن عصفور : ٣٢ وشرح شواهد الشافيه : ٢٥

(٤) كلاهما في المحتسب ١/ ١٦٦ والصاحبي : ٣٨٠ والانصاف : ٢٥ ، والاقتضاب : ٢٧٦

(٥) البيت لعنترة بن شداد من معلقته ، الديوان : ٢٠٤ وقافيته فيه : المُقْرَم ، وانظر شرح القصائد السبع الطوال : ٣٣٢ ، والخصائص ٣/ ١٢١ ، والمحتسب ١/ ٧٨ ، ١٦٦ ، ٢٥٨ ، ٢٧٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ١٥٨ ، والإنصاف : ٢٦ ، والخزانة ١/ ٥٩ ، ٣/ ٥٤٠ .

الآخـــر :

٧٤- يُحِبُّكِ قَلْبي ماحييتُ فإنْ أَمُت يحبُّك عظْمٌ في الترابِ تَرِيبُ (١)

والأصل : تَرِبُ لأنَّه اسمُ فاعلٍ من تَرِبَ .

وهذا المذهب فاسدٌ بمافَسَدَ به الوَجْه الأوّل ، وأيضا فإنَّ الأشبـــاع إنّما بابه الشعر وهذه الحروف تكون في هذهِ الأسماءِ في فصيحِ الكلام (٢) .

ومنهم من ذهب (٣) إلى أنّها معربة بالحركات التى قبل حروف العِلّة ، وهي منقولة من حروف العِلّة على حَدّ قول الشاعر:

٧٥ - أنا ابنُ ماويّةَ إذْ جدّ النَّقُـرْ (٤)

الأصل: النقْرُ ، فنقل الضمةَ مِنَ الرّاءِ إلى القافِ ، وهو فاسدٌ؛لأنَّ النَّقْـــلَ لا يكون إلّا في الوَقْفِ ، بشرطِ أنْ يكونَ الحَرْفُ الذى قبل الحركةِ ساكناً (٥) ،

---

(١) انظره في شرح الجمل لابن عصفور :١/ ١٢١ ، ٢/ ٥٥٧ ،وضرائـــر الشعر : ٣٩

(٢) الإنصاف : ٣١

(٣) هو علي بن عيسى الرّبعى انظر شرح المفصل ١/ ٥٢ ، والهمع١ /٣٨

(٤) ينسب لفدكي بن أعبد المنقرى ، جاهلي ،وينسب لعبد الله بن ماويـــة الطائي وهو من شواهد الكتاب ٤/ ١٧٣ وانظر الجمل للزجاجي : ٣٠٠ والكامل ٢/ ١٦٢ ، والمخصص ١/ ٨١ والإنصاف : ٧٣٢ ، وشـــرح أبيات المغني : ، وضرائر ابن عصفور : ١٩ و شرح الجمل لـــه : ١/ ١٢١ ، ٣٣٤ ، ٢/ ٥٦٢ ،والتصريح ٢/ ٣٤١ وبعده فيـــه : *وجاءت الخيل أشـافي زمر* والنقْرُ بسكون القاف : صوتٌ مخرجـــه من طرف اللسان ومايليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطـرب بغارسه .

(٥) يضاف إلى هذين الشرطين شروط أُخرى انظرها في التصريح ٢/ ٣٤١ ، ٣٤٢ . على ان الوقف بالنقل إلى متحرك لغةٌ للخم وأنشد عليهـــا الجوهرى شاهداً انظر المصدر السابق نفسه .

فلو جعلنا الحركات التي قبل الحروف منقولةً منها للَزِمَ من ذلك النقلُ إلى حرفٍ متحرِّكٍ في الوَصْلِ ،وذلك لا يجوزُ .

وذهبَ بعضُ الكوفيين (١) : إلى أنَّها معربةٌ بالحركاتِ والحروفِ ويفسدُ بما فَسَدَ به مَذْهَبُ مَنْ قال : إنها مُعْرَبَةٌ بالحروفِ ،وأيضا فإنَّ ذلك خروجٌ عن النظيرِ إذْ لم توجد علامتا إعرابٍ في مُعْرَبٍ واحدٍ (٢) .

وذَهَبَ بعضُ البصريين (٣) : إلى أنَّها معربةٌ بالتغيّر والانقلاب (٤) في النَّصْبِ والخَفْضِ ، وبعدمِهما في الرَّفْعِ ،لأنَّ هذه الأسماء قبل دخول العوامل عليها تستعمل بالواوِ ، فيقال : أخوك وأبوك ،فإذا دخلَ عاملُ الرَّفْعِ فلا يُحْدِثُ علامةً بل يكون تركُ العلامةِ علامةً له ،وإذا دخلَ عاملُ النَّصْبِ قَلَبَ الواوَ ألفاً ، وإذا دخلَ عاملُ الخَفْضِ قَلَبَ الواوَ ياءً .

وهذا المذهبُ يُضْعِفُه عدمُ النَّظِيرِ ،إذْ لم يوجدْ في الأسماءِ المفردةِ معتلَّةَ الآخرِ كانت أوْ صحيحةً ما إعرابه كذلك ، وإذا أمْكَنَ الحَمْلُ على النظيرِ فهو أَوْلى (٥) .

وذهب سيبويه وأبو علي الفارسيّ (٦) : إلى أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مقدَّرةٍ في حروفِ العِلَّةِ (٧) ، وهو الصحيحُ ؛لأنَّها إذْ ذاك تكونُ معربةً بما أُعْرِبَ به نظائرُها من الأسماء .

---

(١) منهم الكسائي والفراء كما في الهمع ١/٣٨ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١ .
(٣) هو أبو عُمَر الجرمي انظر همع الهوامع ١/٣٩ ،وكذلك شرح المفصل ١/٥٢ . وشرح الكافية للرضي ١/٢٧ .
(٤) في المصورة : الألقاب ،وهو خطأ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢١ ، ١٢٢ .
(٦) في شرح الكافية للرضي ١/٢٨ ما نصه " وقال أبوعلي إنها حروفُ إعراب، وتدلّ على الإعراب فإنْ أرادَ أنها كانت حروف إعراب يدور الإعراب عليها ثم جعلت كالحركات فذاك ما اخترنا وإنْ أرادَ أنَّ الحركاتِ مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الإعرابية فهو ما حمل كلام سيبويه عليه ".
(٧) في الهمع ١/٣٨ ،أنَّ هذا مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصحّحه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين . وانظر شرح الكافية للرضي ١/٢٧ .

فإنْ قالَ قائلٌ : إنَّ وزنَ هذه الأسماء كلِّها "فَعَل" إلاَّ "فوك" فوزنه فعْل على ما نُبَيِّنُ بَعْدُ (١) ،فكان ينبغي لها أنْ تكونَ بالألفِ على كُلِّ حالٍ ،إذْ يلزم تحرك حرفِ العلة بحركةِ الإعرابِ في أخيك وأبيك ،وحَمِيك وهنيك وهولاءُ والعين منه مفتوحةٌ فكان ينبغي أنْ تنقلبَ ألفاً على كُلِّ حالٍ . وكذلك أيضا في "فيك" "وذي مال" يلزم فيهما تحرّكُ حرفِ العِلَّةِ بحركةِ الإعرابِ ، وهو عينٌ والفاءُ قبله مفتوحةٌ فكان ينبغي أنْ تنقلبَ فيهما ألفاً على كل حال أيضا ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك كان يلزم إلاَّ أنَّ إتباعَ حركةِ ما قبل حرفِ الإعرابِ لحركةِ الإعرابِ منَعَ منه ،وذلك أنَّ الأصْلَ في : أخيك في الرفع: أخَوُك فلو بقي كذلك لقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها ، لكن أتْبَعُوا فقالوا : أخُوك فاستُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ في الواوِ فحُذِفَتْ ، وبقيت الواوُ ساكنةً ، وفي النصب : أخَوَكَ فجاء على صورةِ المتبعِ فلم يحتج فيه إلى إتباع ،فتحرّك حرفُ العِلَّةِ وما قبله مفتوحٌ فانقلبَ ألفاً . وفي الخَفْضِ في "أخوك" فأتبعوا فصار "بأخِوكَ" ، استثقلت الكسرة في الواو ،فحذفت وبقيت الواوُ ساكنةً بعد كسرةٍ فقلبوها ياءً ، كما فعلوا بميزان ،والأصل : مِوْزان ،مِفْعال من الوَزْنِ ،كذلك فُعِلَ بسائرِ هذه الأسماء .

فإنْ قال قائلٌ : لأيِّ شيءٍ أتبعوا في هذه الأسماءِ ، ولم يُتْبِعُوا في نظائرِها من الأسماءِ المعتلَّةِ المضافةِ نحو : رحاك وعصاك ؟

---

(١) انظر ما سيأتي : ١٥١ .

فالجوابُ أنَّ مِنْ أُصولِ كلامِهم أنَّ الإعرابَ إذا كانَ قدْ دخلَ الحرْفَ الذى قبل حرفِ الإعراب في حالٍ من الأحوال من غير أنْ يتغيَّرَ معنى الاسم في الحالين أتبعوا حركتَه (١) لحركةِ الإعراب تنبيهًا على أنَّ الإعرابَ قد كان يحلُّ فيه نحو : ابنِم و : امرِىء (٢) تتبع حركة النونِ والراءِ// منهما لحركة الإعرابِ ، فكذلك أتبعوا في أخيك وأخواته تنبيهاً على أنَّ الإعرابَ قد كان فيه في حال الإفرادِ حين قلت : أخٌ ، وأبٌ ، وحمٌ ، وهنٌ " .

٣٧

ولمّا لَزِمَ الإتباع في هذه الأسماء اتبعوا في : فيك و: ذي مال ، وإنْ لم يدخل فيما قبل حرف الإعراب فيهما إعرابٌ في حال من الأحوال، حملاً على أخواتها ؛ لأنَّه قد استقر من أحكام كلامِهم أنَّهُ إذا لَزِمَ شيءٌ في بعضِ الباب حُمِلَ الباقي عليه كما تقدَّمَ في أعِدُ وتَعِدُ ونَعِدُ .

وقوله " فإذا أُفْرِدتْ حُذِفت لاماتُها وجَرَتِ العينات بالحركات " يعنى: إذا أُفْرِدت عن الإضافة حذفت اللامات التى كانت ثابتة في حال الإضافة وجَرَت عيناتُها بحركات الإعراب . وكان يَنْبَغي له أنْ يقولَ: إنها في حال الإفرادِ محذوفةُ اللامات وعيناتُها جاريةٌ بحركات الإعراب ، فإذا أُضيفت رُدَّت اللامات وجعل الإعراب فيها ، وأُتبعت حركاتُ ماقبل حرف الإعراب حركةَ الإعرابِ ؛ لأنَّ الإفرادَ قبل الإضافة ، ولا ينبغي أنْ يُجْعَلَ الإفراد على الإضافة؛ لأنَّ الإضافة إذ ذاك تكونُ قبل الإفراد ، وليس الأمرُ كذلك ؛ لأنَّ البسيطَ قبل المركّبِ .

وقوله : وكلّها تفرد [عن الإضافة] (٣) إلاّ ذُو (٤) ، لما يَلْزَمُ

---

(١) في المصورة : حركة

(٢) الكتاب ٣ / ٣٣٥ وفيه كما قالوا : امرؤٌ وامرِىءٌ وامرأً فأتبعوا الآخر الاول وكما قالوا " ابنِم وابنُمٌ وابنَمٌ "

(٣) تكملة من الجزولية

(٤) في المصورة : لا ، والتصويب من الجزولية .

إنْ أُفردت من بقائِها على حرْفٍ واحدٍ والتنوين .

كان ينبغي له أن يزيدَ وصلاً وابتداءً ، كما قدّمنا (١) ؛ لأنّه لا كراهةَ في بقاءِ الاسم المعرب على حرفٍ واحدٍ والتنوين في الوَصْلِ دون الابتداء نحو : مَنَ يَ لك ، في لغة من ينقلُ حركةَ الهمزةِ ويحذفُ الهمزةَ ، وإنّما كان يلزم بقاؤه على حرفٍ واحدٍ والتنوين ؛ لأنّك لو أفردتَه لتحرّكَ حرفُ العِلّةِ ، وماقبله مفتوحٌ لزوالِ مُوجِبِ الإتباع وهو الإضافةُ (٢) ، فيقلب ألِفاً ، فيلتقي ساكناً مع التنوين فيلزم حذفُه كما حُذِفَ في : رَحَىً وعصاً ، فلا يَبْقى من الاسمِ إلاّ الذّال والتنوين ، وذلك لا يجيءُ إلاّ في شذوذٍ من كلامهم لا يقاسُ عليه .

وقوله " ولا تفرد فوك إلاّ معوّضة من واوها ميماً " إنّما لم تستعمل مفردةً إلاّ بشرط العِوَضِ ؛ لأنّه لو لم يعوّضوا للزِمَ في إفرادِها ماكان يلزمُ في إفراد : ذو مال (٣) ، من البقاءِ على حرفٍ واحدٍ والتنوين ، وقد يعوّضون في الضرورةِ من الواوِ ميماً في حال الإضافةِ (٤) نحو قوله :

٧٦ - يُصْبِحُ عَطْشانَ وفي البَحْرِ فَمُهْ (٥)

---

(١) تقدم ص ١٤٣

(٢) أصل "ذو" "ذَوَيٌ" وفي اللسان (ذا) عن ابن بَرّي أنّ المحذوفَ من "ذَوَيٌ" هو اللام ثم يجرى بعد ذلك الإعلال الذى ذكره الشارح .

(٣) في المصورة : ومال

(٤) كون هذا ضرورة ولا يجوز في الاختيار هو مذهب أبي على الفارسي ، ونابعة ابن عصفور وغيره من المغاربة ، وقد رُدّ بمثل قوله (ص) (لخلوف فم الصائم) انظر الخزانه ٢/٢٦٦ ، والتصريح ١/٦٤

(٥) هذا البيت برقم (٣٨٠) من أُرجوزة لرؤبة بن العجاج أوّلها :
قلت لزير لم تَصِلْهُ مريمُهْ ضَليلِ أهواءِ الصِّبا يُنَدِّمُهْ
وقبل البيت : كالحوت لا يرويه شيءٌ يَلْهَمُه ، الديوان ١٤٩-١٥٩
وانظر المخصص : ١/١٣٦ ،
وشرح المقدمة المحسبة (١٢٤) والمقرّب ١/٢١٦ والخزانة ٢/٢٦٦ والتصريح ١/٦٤ وغيرها .

ولذلك لم يجعل " فم " مُفْرداً من فمه ، لأنّ "فماً" استُعمل في الفصيح و " فمه " لا يكون إلاّ في الضرورة . وأيضا فإنّ الإفراد قبل الإضافة كما تقدم (١) ، فلا يجعل الإفراد منها ، وأقبح من ذلك في الضرورة أنْ يعوّض " الميم " مشدّدة في حالِ الإضافة نحو قوله :

٧٧- ياليتها قد خرجتْ من فَمِّهْ حتى يعود البحرُ في أُسْطُمِّهْ (٢)

وقوله : " وليس بقياسٍ فتفعلَه في "ذو" " (٣)

يعني أنّ إبدالَ الواوِ ميماً ليس بقياس فيفعل في " ذو" وإنْ لم يُسْمَعِ فالحملُ على ماسُمِعَ ذلك فيه .

وقوله " ووزن هذه الأسماء كلّها " فَعَل" إلاّ " فوك " فوزنه فَعْل" .

أمّا " الفاءُ " من هذه الأسماءِ ماعدا " فوك " " وذو مال" ، فالذي يدلّ على فتحِ فائها في الأصْلِ رجوعُ العَرَبِ إلى ذلك في التثنيةِ حيث يزول الإتباع ، فيقولون " أخوان وأبوان " وأمّا الدليلُ على أنّ العينَ من " أخوك " وأبوك وحموك وهنوك " متحركةٌ في الأصْلِ ، فجمعهم لها على أفعال قالوا : " آخاء (٤) ، وآباء ، وأحماء ، وأهناء " ولو كانت ساكنةً

---

(١) تقدم ص ١٤٩

(٢) نسب في الخزانه للعجّاج وهو في ملحقات الديوان ٣٢٧/٢ في اللسان لجرير وللعُمّاني محمد بن ذؤيب الراجز .
وانظر المحتسب ٧٩/١ والخصائص ٢١١/٣ والأمالي الشجرية ٣٥/٢ والمقرّب ١٧٦/٢ ، والممتع ٣٩١ ، والخزانه ٢٨٢/٢ ، واللسان (طسم) و(فوه) واسطم البحر : معظمه .

(٣) بعده في الجزولية نسخه دار الكتب : وإنّما هو مقصور على السماع

(٤) في الكتاب ٥٩٧/٣ (وزعم يونس أنّهم يقولون : أخٌ وآخاء ، وقالوا : إخوانٌ كما قالوا : خَرَبٌ وخِرْبان ، والخَرَب ذكر الحُبارى" .

العين ، لكانت على وزن فَعْل ، لأنّها مفتوحةُ الفاءِ كما تقدّمَ ، وفَعْلُ الصحيحُ العينُ لا يجمع قياساً على أَفعال بل يجمع على أَفْعُل نحو(١) : أَكْلُبٍ ، وأُفْلُسٍ وأَعْبُدٍ ، وإنْ جاءَ منه شيءٌ على أَفعال فشاذٌ لا يقاسُ عليه ، نحو " فَرْخ وأَفْراخ " و " زَنْد (٢) وأَزْناد " و " رَأْد وأَرْآد " ، و(فَرْد وأَفْراد) (٣). فوجَبَ أَنْ يُعْتقَدَ في العين أَنها غيرُ ساكنةٍ في الأَصْل ، لأَنَّ ذلك يؤدّي إلى أَنْ يكون مّما شذّوا في جمعِه ، وإذْ أُمْكَنَ أَنْ يحملَ ذلك على قياس فهو أولى .

وأمّا " ذو " فليس في مجيئهم بهِ في الجَمْع على " أَذْواءٍ " دليلٌ على التحرّكِ ، لأنّه معتَلُّ العَيْنِ ، وفَعْل المعتلّ العَيْنِ في الفصيح يجمع على " أَفْعال " (٤) ، نحو : أَبْيات ، وأَحْواض ، وإنّما الذى يدلّ على تحريك عينِه أَنَّ مؤنّثَهُ " ذات " ، وهما صفتان كصاحبٍ وصاحبةٍ ، وكلُّ صفةٍ تكون للمذكر بغير تاءٍ وللمؤنث بالتاءِ ، فإنّهما لا يوجدان في كلامِهم إلاّ على وزنٍ واحدٍ / نحو " حَسَنٌ وحَسَنَةٌ ، ومُسْلِم ومُسْلمة ، وقائمٌ وقائمةٌ " ، فإذا ثبت أَنَّ ذات على وزن " فَعَلة " بفتح العين ، لزم في " ذو " أَنْ يكون في الأَصْل على وزنِ " فَعَل " وقد ثبت ذلك في " ذات " بدليل أَنّهم قالوا في تثنيتها : " ذواتا " (٥) فردّوها إلى أصلِها من تحريكِ العَيْنِ وفتحِها . (٦)

٣٨

---

(١) الكتاب ٣/٥٦٧

(٢) في المصورة : زيد ، تحريف

(٣) في المصورة : كَرْدٌ وأَكراد ولم تجد هذا الجمع في كَرْد - الذى هو العنق - وأثبتنا ما في الكتاب ٣/٥٦٨ وفيه ممّا هو فَعْل وجُمِعَ على أَفعال : جَدٌّ وأَجْداد ، ورَفْغ وأَرْفاغ (٣/٥٨٧)

(٤) الكتاب ٣/٥٨٦

(٥) في المصورة : "ذواتان" ولم يستعمل إلاّ مُضافاً ، وسيأتي صحيحاً في ص: ١٥٥

(٦) انظر الكتاب ٣/٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٣٦٦ .

فإنْ قيل : لا حُجَّةَ في ذلك؛ فإنَّهم قد قالوا في تثنية يد : يدَان فحرّكوا بالفتح العينَ منها ، وهي عندكم على وزن فعْل بسكون العين بدليل جمعهم لها على أفْعُل قالوا : " أيْدٍ " (١) وبدليل أنَّهم لمَّا نطقوا بها على الأصْلِ قالوا : قطع الله يَدَيْهِ ، فكما لم يردّوا " يدا " إلى أصْلِهِ في التثنيةِ، كذلك يمكن أنْ يقالَ : لعلَّهم فعلوا ذلك في تثنية " ذات " فلم يردُّوا إلى الأصْلِ ، والأصْلُ مثلاً السكونُ " ؟

فالجوابُ : أنَّ الذى منعهم من الرجوع إلى الأصْلِ في " يد " وأمثالِه أنَّهم قصَدُوا بالردِّ تقويةَ الكلمةِ وتكثيرها ، وقد كانتِ العينُ جاريةً بحركةِ الإعراب قبل الردّ فلو رددتها إلى أصْلها من السكون لكنت قد نَقَضْتَ الغَرَضَ الذى قصدت بالردّ وهو تقويةُ الكلمةِ ، وتكثيرها ؛ لأنَّك كنت تزيدُ حرفاً وتنقصُ حرفاً إذِ الحركةُ قد تعادِلُ الحَرْفَ (٢) فلو فعلتَ ذلك لكنت بمنزلة من لم يزد شيئا ، والدليلُ على أنَّ الحركةَ قد تعادلُ الحَرْفَ أنَّك تنسبُ إلى جَمَزَى " جَمَزِيٌّ " ليس (٣) إلاَّ ، كما تنسب إلى ماهو على خَمْسَةِ أحْرُفٍ " قَرَقَرى " تقول " قَرْقَرِيٌّ " ليس إلاَّ ، ولو كان ساكنُ العينِ رُباعيا نحو " حُبْلى " لجاز فيه حذفُ الألِفِ وقَلْبُها واواً فتقول : حُبْلِيٌّ (٤) وحُبْلَوِيٌّ (٥) "، فدلَّ ذلك على أنَّ حركةَ العينِ في جَمَزى عوملَتْ

---

(١) الكتاب ٣/٣٥٨ ، ٥٩٧ وهامش ١ من صفحه ٢٦٣ من الجزء نفسه وانظرنتائج الفكر: ١٠١ مع هامشها رقم (٢)

(٢) في المصورة : الحروف

(٣) في الكتاب ٣/٣٥٤ " وأمَّا جَمَزى فلايكون جمزويٌّ ولا جمزاويٌّ ولكن جَمَزِيٌّ "

(٤) الكتاب ٣/٣٥٢

(٥) المصدر نفسه ٣/٣٥٧

معاملةَ حَرْفٍ ، وأَمَّا العين في " ذات " فلم تَجْرِ بحركةٍ في اللفظ أَصْلاً ، فلايمنع من ردّها إلى أَصْلِها في التثنية مانعٌ .

فإنْ قالَ قائلٌ : قد استدللت في " أخيك " ، وأبيك ، وحميك " على التحريك في العَيْنِ بجمعهم لها على أَفْعال ، فما الدَّليلُ على أَنَّ تلك الحركة فتحة ، ولعلّها ضمةٌ أَوْ كسرة ، إذْ قد يجمع " فَعُل وفَعِل " على أَفْعال ، نحو " عَضُد وأَعْضاد " ، وكَتِف وأَكْتاف " ؟

فالجوابُ : أَنَّه لما ثبت أَنَّ العينَ متحركةٌ اعتقد أَنَّ تلك الحركة فتحة ، لأَنَّها أَخفُّ الحركاتِ ، ولأَنَّ بناءَ " فَعَل " أكثر من بناء فَعُلَ وفَعِل " بضم العين وكسرها " ، فكان الحَمْلُ على الأَكْثَرِ والأَخَفِّ أَولى .

وأَمَّا " فوك " فاعتقد في العين منها أَنَّها ساكنة ، لأَنَّه لا دليل في جمعه على " أفواه " على أَنَّه متحرك العين ، لأَنَّ المعتلَّ العَيْنِ قد يُجْمَعُ فَعْلُ الساكنُ العينِ منه على " أَفْعال " نحو : بَيْت وأَبْيات ، وحَوْض وأَحْواض فلمَّا لم يقم دليلٌ على تحركها اعتقد فيها أَنَّها ساكنةٌ ، لأَنَّ الأَصْلَ في الحرفِ السكون من حيث إنَّ الحركةَ زيادةٌ على الحرف ، والزيادة لا تدَّعى إلَّا بدليلٍ .

وقوله : ولا ماتها كلها واواتٌ إلا " فوك " فلامُه هاءٌ لقولهم في الجمع : أَفواه " . (١)

إنَّما جَعَلَ لاماتِها واوات لِقيام الدَّليل على ذلك ، أَلَا ترى أَنَّ العربَ لمَّا ثَنَّتها ردّتِ الواوَ ، فقالت : أَبوان ، وأَخوان ، وحموان وهنوان " كما قام الدَّليلُ على أَنَّ المحذوفَ من " فوك " " الهاء " بدليل قولهم (٢) :

---

(١) بعده في الجزولية : وفي التصغير : فويه

(٢) انظر الممتع ٣٩١ .

" أَفْواه " و " فُوَيه " في التَّصغير ،و " فَوْهاءُ " و " أَفْوَهُ " و "مُفَوَّهٌ" وجمعهم له على أَفواه . (١)

فإنْ قال قائلٌ : فهلّا قيل : إنَّ المحذوفَ من " حم " همزةٌ على لغة من يقول : حَمْؤُك " (٢) ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك لا يَنْبغي أَنْ يقال به ، لأنَّ البابَ في المنقوص على غيرِ قياسٍ أَنْ يكون المحذوفُ منه حرفَ عِلَّة لا حَرْفاً صحيحاً ، لأنَّ أكثرها على ذلك جاء ، ولم يجيءْ ماحُذِف منه حرفٌ صحيحٌ إلا قليل نحو " حِرٍ " الأصل " حِرْحٌ " لقولهم في الجمع " أَحْراح " (٣) وفي التصغير " حُريح " (٣) وأيضا فإنَّ المحذوفَ منه لو كان " الهمزةَ " لقالوا في تثنيتِه : حَمَآن ، فلما لم يُثَنِّ (٤) مَنْ نَقَصَ إلاّ بَرَدَّ الواوِ دَلَّ ذلك على أَنَّ المحذوفَ " الواوُ " .

وقوله : و " ذو " فلامه " ياءٌ " لتوسط الواو فيها "

قد قام الدليلُ من قولهم : " ذواتا " (٥) على أَنَّ المحذوفَ حرفُ عِلَّةٍ ، ولذلك ينبغي أَنْ يُعْتَقَدَ فيها هنا أَنَّها بدلٌ من " ياء " فتكون الكلمة من باب " طويتُ طَيًّا " و " لويتُ لَيًّا " و " شَرَيْتُ " (٦)

---

(١) هذا تكرار .
(٢) في المصورة : حمئك .
(٣) الكتاب : ٣ / ٤٥١
(٤) غامضة في المصورة .
(٥) انظر ماسبق ص : ١٥٢
(٦) بعده هذه الكلمة كلمة " شريت " وليست من باب طوى طيا ، والظاهر ، انها تكرار لكلمة : شويت مع تحريف الواو إلى راء .

وَنَوَيت " و " ثَوَيْت " و " تَوَيْتُ " ونحو ذلك كثير، ولا يسوغُ أَنْ يعتقدَ فيها أَنَّها بدلٌ من الواو فيكون من باب "قوّة" (١)، لأَنَّ ذلك بابٌ قليل لم يجيءْ مع قِلَّتِه بظهور // الواوين إلاَّ في الأَسماءِ بشرطِ إدغام العين في اللام فلو كان منه على قِلَّتِها - لكان ذو بالإدغام - ولم يجيءْ منه شيءٌ غير مدغم إلاَّ التَّوى عند بعضهم ، فإنَّه ذهب إلى أنَّه من التَّوّ . (٢) فتوسطُ الواوِ هو الذي أَوْجَبَ أَنْ يعتقد في اللام أَنَّها [ياءٌ] (٣) . ٣٩

وقوله : " فأَصْلُها (٤) إذاً أَنْ تكونَ مَقْصُورةً " . (٥)

يعني أَنَّ أصلها في الإضافة أَنْ تكونَ كذلك ، وثبت في بعض النُّسَخِ (٦) إلاَّ " فوك " وذلك أيضا سائغٌ ، لأَنَّه إنْ عَنَى أَنَّ أصلها في الإضافة أَنْ تكون مقصورةً فذلك صحيح كما تقدَّمَ ، وإنْ عنى أَنَّ أَصْلَها لو استعملت دون حذف لا تكونَ مقصورةً ، فذلك صحيحٌ لأَنَّ أَصلَها " فَوَهٌ " . والذي يَنْبَغِي (٧)

---

(١) في المصورة : قدة
(٢) أدرج صاحب اللسان التوى مع التوّ .
(٣) غامضه في الأصل
(٤) أي الاسماء الستة
(٥) قال الشلوبين في تفسير هذه العبارة : يعني أنَّ أَصلَ مالامه حرف علّة منها أنْ يكون آخره ألفاً لأنه في الأصل حرف علة كما قدمنا " الشرح الكبير : ١١٩
(٦) منها النسخة التي شرحها الشلوبين بشرحه الكبير .
(٧) يريد أَنْ يقول إنَّ استثناء " فوك " لا مقتضى له هنا ، لأَنَّ حديثة عن إعرابها بالحروف وفوك تشارك أخواتها في ذلك ، وهو بذلك يرجح النسخ التي لم يذكر فيها هذا الاستثناء .

أَلَّا تُسْتَثْنى " فوك "؛ لأنَّه يريد أَنْ يبيّنَ السبب في استعمال جميعها (١) بالواوِ تارة وبالألف تارة .

وقوله " لكنّ العرب جعلوا لها مَزِيَّةً على غيرِها لكثرة لزومها الإضافة " .

- يعني أنَّ البابَ فيها من حيث هي أسماءٌ مضافةٌ أَنْ تستعملَ على حَسَبِ استعمالِ غيرها من الأسماءِ المضافةِ ، فتستعمل (٢) مضافةً وغيرَ مضافةٍ ، لكنَّ العربَ لما لم تستعملها في غالبِ أحوالها إلَّا مُضافَةً قَلَّ تصرُّفُها بالنظر إلى مايستعملُ على الوجهين كثيراً ، فجعلوا في مقابلةِ هذا التصرّف الذى مُنِعَتْه التصرفَ باستعمالِها بالواوِ تارةً وبالألفِ تارةً وبالياءِ تارةً ، كما أنَّ " كم " لمّا قَلّ تصرّفُها من حيثُ لم تستعمل إلّا صَدْراً (٣) تصرّفوا فيها نوعاً آخرَ من التصرّف ، ففصلوا بينها وبين تمييزِها بالظَّرْفِ والمجرور في فصيح الكلام فقالوا " كم اليوم غلاماً عندك " و " كم في الدار رجلاً " وإنْ كان ذلك لا يجوزُ في العَدَدِ إلَّا في ضرورة شِعْرٍ نحو قوله :

٧٨- على أنَّني بعد ماقَدْ مَضَى ثلاثونَ - للهجرِ - حَوْلاً كَمِيلا (٤)

ففصل بين ثلاثين وتمييزِها بالمجرور للضرورة (٤) ، وأمَّا في الكلام

---

(١) في المصورة : جمعها
(٢) في المصورة : فتعمل
(٣) انظر الكتاب ٢/١٥٨
(٤) للعباس بن مرداس في ديوانه :
وهو من شواهد الكتاب ٢/١٥٨ والمقتضب ٣/٥٥ ، ومجالس ثعلب : ٢/٤٢٤ ، والإنصاف : ٣٠٨ وشرح المفصل لابن يعيش ٤/١٣٠ وضرائر ابن عصفور : ٢٠٣ وشرح الجمل له : ٢/٣٥ ، والمغنى : ٧٤٥ والخزانه : ١/٥٧٣ ، ٣/١١٩

فلا يجوزُ وإنْ كانت أقوى في النَّصْبِ من " كم " ؛ لأنَّ " كم " إنَّما نَصَبَتْ بالحَمْلِ (١) عليها على ما بُيِّنَ في بابه (٢) وهذا التعليل الذى [علل] (٣) به ضعيفٌ قليلُ النظائرِ وإنَّما هو تعليلُ شُذوذٍ ، والسَّبَبُ في استعمالِها بالواوِ تارةً وبالألِفِ تارةً إنَّما هو الإتباعُ وقد تقدَّم تبيينُ ذلك . (٤)

وقوله : "وفي " حم " خمس لغاتٍ ، إحداها : [ماذكرناه] (٥)

يعني أنْ تكون - إذا أُضيفت لغيرِ ياءِ المتكلِّمِ - بالواو في الرَّفْعِ وبالألِفِ في النَّصْبِ ، وبالياءِ في الجَرِّ فإذا استعملت غير مضافة حذفت لامتها وجرت عيناتُها بالحركات .

وقوله " والأُخرى أنْ تكون من بابِ " دَلْو "

يعني على وزنِها ، وغير محذوفةِ اللام مضافةً كانت أو غيرَ مضافةٍ .

وقوله " والأُخْرى أنْ تجرى على ماذكر أنَّه أصله " .

يعني أنْ تستعملَ مقصورةً ، فيكون بالألف على كل حالٍ ، أضفتَ أوْ لم

---

(١) في المصورة : للحمل
(٢) انظر الكتاب ١٥٧/٢
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام
(٤) في المصورة : وقد تبيين وتقدم لك . وانظر ماتقدم :١٤٨ ، ١٤٩ .
(٥) في المصورة : ماح ، والتصويب من الجزولية .

تُضِفْ .

وقوله " والأُخْرى أَنْ تكونَ من باب : يد " .

يعني أَنَّ تستعملَ محذوفةَ اللَّامِ فيقال : " حَمٌ " أَضفت أَوْ لم تُضِفْ .
وقوله " والأُخْرى أَنْ تكونَ من باب " خَبْءٍ " .

يعني أَنْ تكونَ لامُها همزةً ، ويكون على وزن فَعْل بسكون العين أَضفت أَوْ لم تضف ، وترتيبها في الجودة على حسب ترتيبها في الذكر، وقد حُكِيَ فيها لغةٌ سادسةٌ ، وهي أَنْ تكون على وزن "فَعَلٌ" بفتح العين كَرَشَأٍ (١) ، واللام همزةٌ فيقال : حَمَأٌ (٢)

وقوله " و " هنوك " فيه لغتان ، الواحدة كما قدمناه " .

يعني حذف اللام منها ، وجَرْيَ عينِها بحركة الإعراب في حال الإفراد ، وردِّها في حال الإضافة واستعمالها بالواو رفعاً وبالألف نَصْبًا وبالياء جرًّا .

وقوله " والأُخرى أَنْ تكون من باب " يد " .
يعني محذوف اللام على كلّ حال ، جاريَ العين بحركات الإعراب ، وهي اللغةُ الفصيحةُ فيه ، وأَمَّا الأُولى فضعيفةٌ ، ولذلك لم يَعُدَّها " أبو القاسم - أعني هنا - في الأسماءِ المعتلَّةِ المضافةِ (٣) وحكاها سيبويه رحمه الله (٤) .

---

(١) في المصورة : كوشاء والصواب ما أثبتناه عن شرح الجزولية للشلوبين
(٢) انظر هذه اللغات في الأشموني ١ / ٧١
(٣) الجمل : ١٩ إذ قال والواو علامة للرفع في خمسة أسماء معتله مضافه وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال .
(٤) الكتاب ٢/٣٦٠ .

وقوله : " و " فوك " إذا عُوِّضَ من واوِها ميمٌ فيه أربعُ لغاتٍ" يعني أنْ تكون الفاءُ مفتوحةً في الأحوالِ الثلاثةِ ، أعني الرفعَ والنَّصْبَ والخَفْضَ ، وهي الأفصحُ .

وأنْ تكون الفاءُ مضمومة في الأحوالِ الثلاثة وهي دون الأُولى ؛ لما يلزم فيها من الخروج من الضَّمِّ إلى الكَسْرِ في حالِ الخَفْضِ ، ولولا أنَّ الكسرةَ عارضةٌ لأنَّها للإعرابِ ما جاز ذلك .

وأنْ تكونَ الفاءُ مكسورةً في الأحوالِ الثلاثةِ ، وهي دون التي يُضَمُّ فيها الفاء ؛ لما يَلْزَمُ فيها من الخروج من كسر إلى ضَمٍّ ، وهو أقبحُ من الخروجِ من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ ، لأنَّ الخروجَ من ضَمٍّ إلى كَسْرٍ وإنْ لم يوجد في الأسماءِ قدْ وُجِدَ في الأفعالِ نحو " ضُرِبَ " وأمَّا الخروجُ من كسرٍ إلى ضَمٍّ فلا يُوْجَد أصْلا ، ولولا أنَّ الضَّمَّ عارضٌ ما جازَ ذلك // . ٤٠

وأنْ تُتْبِعَ فتضمَّ الفاءَ في حالِ الرَّفْعِ ، وتفتحها في حالِ النَّصْبِ ، وتكسرها في حال الخَفْضِ ، وهي أضْعَفُ اللُّغاتِ ، لأنَّ سببَ الإتباع كما تَقَدَّمَ إنَّما هو الإضافةُ فإذا زالت الإضافةُ فينبغي أنْ يزولَ الإتباعُ. وإنَّما لم يذكر فيها (١) في حال الإضافة أكثر من الوجه الذي قدَّم ذكره وهي أنْ تكونَ بالواوِ رفعاً ، وبالألفِ نَصْبًا ، وبالياءِ جَرًّا .

وإبدالُ (١) الميمِ من الواوِ في حالِ الإضافةِ إنَّما هو شيءٌ يعمل للضرورة ، وليس بلغةٍ كما قدَّمْنا .

---

(١) مطموس في المصورة

ولم يذكر في أَبيك وأَخيك أكثر من اللُّغة التي قدَّمَ ذكرها ، وهي حذف لاميهما في حال الإفراد وجَرْيُ عينِهما بحركاتِ الإعراب واستعمالها في حال الإضافة إلى غير ياءِ المتكلم بالواوِ رَفْعا وبالألفِ نَصْبًا و بالياءِ جرًّا .

وقد حكي فيهما لغةٌ أُخرى ،وهي أَنْ يستعملا في حال الإضافة بالألفِ على كلِّ حالٍ ، وحكي من كلامِهم "مُكْرَهٌ أخاك لا بَطَل" (١)فاستعمل أَخاك بالأَلِفِ وهو مرفوعٌ ، وقال الشاعرُ :

٧٩- إِنَّ أَبَاها وأَبا أَباهـا قد بلغا في المَجْدِ غايتاها (٢)

فاستعمل أَباها بالأَلفِ في حال الخفضِ ،وحكي أيضا " أَخٌّ " بالتشديد مثل " فَخٌّ " .

وكذلك أَيضا لم يُبَيِّنْ أَبو موسى حكمَ هذه الأَسماء إِذا أُضِيْفَتْ إِلى ياءِ المتكلِّم في لغة مَنْ يجعلُها في الرفع بالواوِ ، وفي النصب بالألفِ وفي الخفضِ بالياءِ ،وإذا أُضيفت إِلى غير ياءِ المتكلِّمِ .

فأَمَّا " فوك " فإِنَّك تثبت فيه الواو كراهيةً لبقائِه على حرفٍ واحدٍ لو حذفتها .

---

(١) من أَمثال العرب في كتاب الامثال لأبي عبيد : ٢٧١ وتخريجه فيه . وهو بالرفع " مكره أخوك لا بطل" ولاشاهد فيه على هذه الرواية وانظره برواية النصب في إعراب القرآن للنحاس ، والمغني (ط١) : ٢٨٦ ، ٥١٢ والهمع ١/ ٣٩ ، والتصريح ١/ ٦٥ .

(٢) البيتان من أرجوزة لأبي النجم العجلي في ديوانه : ٢٢٧ وينسبان لرؤبة وانظر الإنصاف ١/ ١٨ ،وشرح المفصل ١/ ٥٣ ، ٣/ ١٢٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٥١ والمغني : ١٦٦ ، ٢٨٦ (البيت الأول) والثاني فيه ص ٥٨ ، ط١
وشرح شواهد المغني : ١/ ١٢٧ ، ١٢٨ ، والخزانة ٣/ ٣٣٧ والمقاصد النحوية ١/ ١٣٣ ، ٣/ ٣٤٦ .

في ملحقات الديوان ١٦٨

فتقولُ : خَرَجَ الكلامُ من رِفيّ ، والأَصْلُ [فِوِي] (١) بكسر الواو بسبب ياء المتكلم ، وكسْر الفاءِ إتباعا لتلك الكسرةِ تشبيهاً لها بكسرة الإعرابِ المقدَّرةِ في الياء من " فِيك " في حال الخفض ، فتجري على وتيرةٍ واحدةٍ في الإضافة ثم سُكِّنت الواوُ استثقالاً للكسرةِ فيها ، وقلبت ياءً وأُدغمت في ياءِ المتكلِّمِ على قياسِ الواوِ الساكنةِ (٢) إذا اجتمعت مع الياءِ نحو " طَيّ " مصدر طويت طَيًّا ، "ولِيّ" مصدر لويتُ لَيًّا .

وأمّا ذو فلا تضافُ إلى مضمر أَصْلاً ، فلا تُتَصَوَّرُ هنا فيها الإضافةُ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، وإنْ أُضِيفَتْ إلى ياءِ المتكلمِ ضرورةً ، فقياسُها قياسُ " فو " .

وأمّا سائرُ الأسماءِ السِّتّةِ ، فإنَّه إذا أُضيفت إلى ياءِ المتكلِّمِ حُذفت منها (٣) اللامُ كما تُحْذَفُ في حال الإفراد فيقال : أَخي ، وأَبي وحَمِي ، وهَنِي " ، وإنّما لم تثبت اللامُ فيها ؛ لأنَّهم كرهوا ماكان يلزم في الاسم من توالي التغيير لو أثبتوها ، كما لزم في " فيّ " وهم لم يُضْطَرُّوا إلى ذلك كما اضطروا إليه في " فوك " ؛ إذْ لا يلزمُ من حذفِ اللامِ فيها بقاءُ الاسمِ المُعْرَبِ على حَرْفٍ واحدٍ ، كما لزم ذلك في " فيك " .

ومن النحويين (٤) مَنْ ذَهَبَ إلى أنَّ العربَ قد تُثْبِتُ اللامَ " في أبيك " في حال الإضافةِ إلى ياءِ المتكلِّمِ كما فعلوا ذلك في " فيك " ويستدلّ بقول الشاعر:

---

(١) في المصورة : فسوى ، وما أثبتناه هو الصواب .
(٢) في المصورة : والساكنة
(٣) في المصورة : منه .
(٤) هو المبرد انظر المفصل ١٠٩ والأمالي الشجرية ٣٧/٢ ، والخزانة ٢٧٢/٢ ، وهو مذهب الفراء أيضا انظر مجالس ثعلب ٤٧٦/٢ ، والخزانة : الموضع السابق .

٨٠- قَدَرٌ أَحَلَّكَ ذا المَجَازِ ودارَه وأَبِيَّ مالَكَ ذو المَجَازِ بدَارِ (١)

ولا حُجَّةَ له في ذلك لاحتمال أَنْ يكون جَمَعَ أَبًا أَبين (٢) ، ثم حذف النون وأدغم علامةَ الجمعِ في ياءِ المتكلِّمِ ، لأنَّهم قد جمعوا هذا الاسمَ جمعَ سلامةٍ : قال الشاعر

٨١- فلَمَّا تَبَيَّنَّ أَصْواتَنا بَكَيْنَ وفَدَّيْنَنا بالأَبِينا (٣)

وقد جاءَ هذا اللَّفْظُ أعني "أَبِيّ" يرادُ به الجمعُ قال الشاعر :

٨٢- وقد شُئِيَتْ بها الآباءُ قَبْلِي فما شُئِيَتْ أَبِيَّ ولا شُئِيْتُ (٤)

---

(١) نسبتُه لمُؤَرِّج السَّلَمي في معجم ما استعجم : ٦٣٥ وانظر مجالس ثعلب ٢/٤٧٦ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٧ ، وشرح ابن يعيش ٣/٣٦ . والمغني : ٦٠٩ والخزانة ٢/٢٧٢

(٢) هذا ماردّ به أبوعلى الفارسي مذهب المبرد وقال : إنَّ أَبِيّ في البيت جمع أب على لغة من قال في جمعه : أبون وأبين عن الأمالي الشجرية ٢/٣٧ وهو في كتاب الشعر لأبي على ق ٣٥ والخزانة ٢/٢٧٢ .

(٣) هو لزياد بن واصل السّلمي ، جاهلي :
وانظره في الكتاب ٣/٤٠٦ ، والمقتضب ٢/١٧٢ ، والخصائص ١/٣٤٦ والمحتسب ١/١١٢ ، والمخصص ١٣/١٧١ ، ١٧/٨٦ والأمالي الشجرية ٢/٣٧ وشرح المفصل ٣/٣٧ والخزانة ٢/٢٧٥ .

(٤) هذا البيت نسبه ابن دريد في الجمهرة ٣/٤٨٤ لقصي بن كلاب وقبله فيها : فمن يك سائلا عنّي فإني
بمكة مولدي وبها ربيت
وهو في كتاب الشعر لأبي على ق ٣٥ ، والخصائص ١/٣٤٦ وشرح ابن يعيش ٣/٣٧ وفيهما شنئت وشنيت في الموضعين مكان شئيت وشئيت بمعنى سبقت من قولهم : شأوت الرجل إذا سبقته عن الجمهرة ٣/٤٨٤ .

فهذا لا يكونُ إلاّ جَمْعًا ولذلك قال : شُئِيَتْ ، فأدْخَلَ التاءَ.(١)

وقد يجوز أيضًا أنْ يقال : أَخَيَّ بياءٍ مشدَّدةٍ على الجمعِ ؛ لأنَّهم قد جمعوا أَخًا جمعَ سلامةٍ (٢) ، قال :

٨٣- فقلنا : أَسْلِمُوا إنّا أخوكم فقد برئت من الإِحَنِ الصُّدورُ (٣)

فإذا أَضَفْتَ هذا إلى ياءِ المتكلم ، قلت : أَخِيَّ كما قالوا أَبِيَّ ، فلو قالوا في أَبِيّ وأخيّ في حال الإفراد والإضافة إلى ياء المتكلّم التبس [عليهم] (٤) بالجمع المسلم في حال الإضافة إلى ياءِ المتكلمِ فلذلك رفضوه مع توالي التغيير .

[الاسم الذي يفهم منه الجمع]

وقوله " الاسم الذي يُفْهَم منه الجَمْعُ قسمان: مجموعٌ حقيقةً، وغيرُ مجموعٍ " . يعني بالمجموعِ حقيقةً ما له واحدٌ من لفظِه بُنِيَ الجمعُ عليه ملفوظٌ به أو مقدّر ، نحو رجال واحد هم رَجُل، وعَبابِيد : هو جَمْعٌ بُنِيَ على

---

(١) في المصورة : الياء
(٢) انظر الكتاب ٣/٤٠٥ والمقتضب ٢/١٧٢
(٣) البيت للعباس بن مرداس في ديوانه : ٥٢
وانظره في المقتضب ٢/١٧١ والخصائص ٢/٤٢٢ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٧ وقد ذكر ابن الشجري أنّ هذا البيت من أبيات الكتاب وليس فيه ، وانما ذكرة الأعلم للتنظير به كما يقول : عضيمة في حاشية ٥ ص ١٧١ جـ ٢ من المقتضب .
(٤) مطموسة في المصورة

عِبْداد أو عِبْدِيد أو عُبْدود (١)، وإنْ لم ينطق بذلك ، والذى أوجَبَ اعتقاد ذلك أنَّ هذا المثال من أبنيةِ الجُموع (٢) الخاصّةِ بالجَمْعِ ، فلا يسوغُ لذلك جعله اسمَ جمعٍ .

وغيرُ المجموعِ حَقيقةً هو ماليس له واحدٌ من لفظِهِ يبنى الجمع عليه لا في اللفظ ولا في التقدير ، نحو : قوم وإبِل وأشباههما ؛ ألا ترى أنَّ واحدَ قوم : رَجُل ، وواحدَ إبِل : جَمَل ، أوْ : ناقة .

ولا ينبغى أنْ يعتقدَ في "قوم" "وإبل" أنَّ لها واحداً من لفظِها لم ينطقْ به ؛ لأنَّه لا داعية تدعو إلى ذلك كما دَعَتْ // في عَبادِيدَ ، ٤١
إذْ بناء قومٍ وإبلٍ ليس من أبنيةِ الجموع ، وكذلك أيضا لا ينبغى أنْ يعتقدَ في الاسمِ الذى يفهمُ منه الجَمْعُ أنَّه مجموعٌ حقيقةً لوجودِ واحدٍ مِنْ لفظه إذا قام الدليلُ على أنَّه لم يُبْنَ على ذلك الواحد ، نحو : طَيْر، و : رَكْب و : صَحْب و: رَجْل ، و : تَجْر : جمعُ ذلك من قبيل أسماءِ الجُموع، وليس بجمعٍ ، وإنْ سُمِعَ : طائر ، وراكب ، وصاحب ،وراجل ، وتاجر، لأنَّه لم يبن شيءٌ منها على هذه الآحادِ ، بدليل أنَّ العربَ تصغّرها على ألفاظها (٣) ، ولا تردّها إلى هذه المفرداتِ ،ولا إلى جمع القلّة فيما له منها جمعُ قِلّةٍ فتقول : طُيير ورُكيب ، ورُجيل ، وتُجير ، قال الشاعر :

٨٤ - بَنَيْتُه بِعُصْبَةٍ مِنْ ماليا
أَخْشَى رُكَيْبا أَوْ رُجَيلا عادِيا (٤) .

ولو كانت مِنْ قَبيلِ جُمُوعِ التكسير

(١) انظر الكتاب : ٣/٣٧٩ ، ٤٩٣
(٢) في المصورة : المجموع
(٣) هذا البيت لأحيحة بن الجُلاح الديوان :
وانظره في التكملة : ١٧٨ والمخصص ٢/٥٥ ، ١٤/١٢٢
والاقتضاب ١٥٢ ، وشرح المفصل ٥/٧٧ وشرح شواهد الشافيه : ١٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٤٣ ،والمقرب ٢/١٢٧

لصغّرت الواحدَ ، ثم جمعته بالواوِ والنون إنْ كان مذكرا عاقلا ، وبالألف والتاء إنْ كان بخلاف ذلك ، أو جمع القلة ، فكنت تقول (١) : أُطَيَّار ، ورُوَيْكِبُون ، وأُصَيْحاب ، ورُويجلون ، وتُويجرون ؛ إذ ليس شيءٌ منها على مثال بناءٍ من أبنية القِلّة ، لأنَّ جموعَ التكسير لا تصغّر على ألفاظها ، إلّا إذا كانت على مثالٍ من أمثلة القِلّة ، نحو : (٢) ، أَثْواب ، وأَفْلُس ، وأَرْغفة ، وغِلْمة ، تقول " أُثَيّاب (٣) ، وأُفَيْلُس ، وأُرَيْغِفة ، وغُلَيْمة (٤) ، وقد يُرَدُّ إلى أفعله فيقال : أُغَيْلِمة (٤) ، وقالوا في تصغير صِبْية : أُصَيْبِيَة " قال :

٨٥ - طربتَ إلى الأُصَيْبِيَةِ الصِّغارِ وهاجَكَ منهمُ بُعْدُ المَزارِ (٥)

وقوله : " فغير المجموع قِسمان : محصورٌ ، وغير محصور إلى آخره " .

يريد بالمحصور : مايرجع إلى باب محصور ، فينحصرُ بانحصاره ، وهو المضمراتُ والمبهماتُ والموصولات ، "وكلّ" في التوكيد ؛ لأنَّ جميع ذلك ينحصر بانحصارها ؛ ألا ترى أنَّ مايدل من المضمرات أو المبهمات أو الموصولات على جمعٍ ينحصرُ بانحصار المضمرات والموصولات والمبهمات ، وكذلك "كلّ" في التاكيد هي مثل ذلك في أنّها من بابٍ محصور ، لأنَّ ألفاظَ التاكيدِ منحصرةٌ .

---

(١) هو مذهب أبي الحسن الأخفش انظر معاني القرآن له : ٥٩٠ وشرح الشافية ١/٢٦٦ ، ٢٠٢ .
(٢) انظر شرح الشافية ٦/٢٦٦
(٣) في المصورة : أبيات
(٤) الكتاب ٣/٤٨٦

(٥) البيت لإسحاق بن إبراهيم ت (٢٣٥) هـ ولا يستشهد بشعره ، وبعد المثال :
وأبرح مايكون الشوقُ يومًا إذا دنت الديارُ من الديارِ
وهما في : عيون الأخبار ١/١٤١ وأمالي القالي ١/٥٥ ، ٥٦ ، وسمط اللآلي ١/٢٠٩ - ١١٠ ومعجم الأدباء ٦/٣٢ مع اختلاف يسير في الرواية . و تصغير صِبية على أُصيبية لشاهد من الشعر القديم هو :
فارحم أُصيبيتي الذين كأنهم رجلي تدرّج في الشريّة وُقّع
وهي منسوبة لعبد الله بن الحجاج يعتذر فيها لعبد الملك بن مروان انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥/١٢٤ ، ١٢٥ .

ويريد بغير المحصورِ مالا يرجع إلى أبوابٍ محصورة فينحصر بانحصارها نحو : قومٍ ، ورَهْط ، وإبِل ، وبَشَر ، ألَا ترى أنَّ مثل هذا لا يرجع إلى باب يحصره .

وقوله : والمجموع حقيقة قسمان : مجموع جَمْعَ تكسيرٍ ، ومجموع جَمْعَ السلامة " .

يعنى بجمع السلامة ماسَلِمَ فيه بناءُ الواحدِ ، ويعنى بجمع التكسير مالم يَسْلَمْ فيه بناءُ الواحدِ .

وقوله : " فجمع التكسير ماتغيّر فيه بناءُ الواحدِ بزيادةٍ أو نقصانٍ أوْ تغييرِ حركةٍ .

مثال (١) ماتغيّر فيه بناءُ الواحد بزيادة : كمْء للواحد ، وكمأة للجمع . ومثال ماتغير فيه بناء الواحد بنقصان " عَقَبَةٌ وعَقَبٌ " فإنه أوردَ ذلك في جموع التكسير ، ومثال ماتغيّرَ فيه بناءُ الواحد بتغيّر حركة : رَهْن ورُهُن (٢) ، وَوَرْد ووُرْد (٣) .

وقوله : "وربما اجتمع ذلك في كلمةٍ واحدة : نحو عناكب في جمع عنكبوت (٤) ".

---

(١) في المصورة : مثل

(٢) في معاني القرآن للأخفش : ١٩٠ " تقول : رَهْنٍ ورهانٍ مثل حَبْل وحِبال، وقال أبو عمرو : فرُهُن ، وهي قبيحة ، لأنَّ فَعْلاً لا يجمع على فُعُل إلا قليلاً شاذا " .

(٣) معاني القرآن للأخفش : ١٩١ ،
والكتاب ٣/٦٢٨ (فرس وَرْد وخيل وُرْد)

(٤) المثال ساقط من نص الجزولية في النسخ التى بين يدى ، ولعله من كلام الشارح .

وكان الصوابُ أنْ يقول : وربّما اجتمع ذلك في كلمة نحو : عناكب أو بعضه نحو : أسَد وأسود ، ورَجُل ورِجال ، وفسر شّ (١) بعض قوله : بزيادة : برجل ورجال ، أو نقصان : بكِتاب وكُتُب (٢) ، وهو غير مسلم فإنّ " رجال " فيه زيادة حرف وتغيير حركة ، وكُتُب فيه نقصان الألف وتغيير حركتين .

وقوله : " وربّما جاء بعض ذلك في النيّة لا لفظا " .

مثال ذلك : درْع دِلاص ، و : دُروع دلاص . و : ناقةٌ هِجان ، و : نوق هِجان ، (٣) فدِلاص الذى هو وصف الدروع جمع دِلاص المفرد ، وهو من قبيل جمع التكسير ، وتغير في النيّة لا في اللفظ ؛ فالألفُ التى في دِلاص المفرد حذفتها وأتيت بالألف التى هى الف فِعال التى يُراد بها الجمع فزدت في النيّة ألِفاً ونقصت أخرى ، وإنّما جعل المجتمع في النية من ذلك بعضه لا جميعه ؛ لأنّه لا يتصور فيه تغيرُ الحركة لأنّ لفظَ الحركاتِ (٤) في حال الإفراد والجمع على صورة واحدةٍ . والدليل على أنّ دِلاصًا جمع دِلاص المفرد ، وأنّه ليس باسم جمع قولهم في تصغيره دُلَيِّصَات ، فيردّونه إلى المفردِ ، ولوكان اسم جمع لصغّر على لفظه ، فيقال : دُلَيِّص كما يقال في كِتاب كُتَيِّب . (٥)

---

(١) في المصورة : وفرش

(٢) مثّل الشلوبين في شرحيه بـ " رجال ، ورُسُل " انظر الشرح الكبير ل ١٦٤ والشرح الصغير : ٤٦

(٣) انظر في هذين المثالين الكتاب ٣/٦٣٩ وفي الكتاب أيضا انهم قالوا في جمعه : دُلُصٌ وهُجُن عن أبى الخطاب الأخفش انظر الكتاب الموضع نفسه .

(٤) مكانة كلمة مطموسه لم اتبينها ، والسياقُ يستقيم بدونها .

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣٩ ، ٦٤٠ " ويدلّك على أنّ دِلاصا وهجانا جمعُ لدِلاص وهِجان وأنّه كجواد وجياد وليس كجُنُب قولهم : هجانان ودلاصان . فالتثنية دليل في هذا النحو " في معرض ردّه على أبى الخطاب الأخفش .

وقوله : "وجمع السلامة ينقسمُ قِسمين ، جمعٌ بالألفِ والتاءِ ، وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا في المؤنث".

يُوهم كلامُه أنّ الجمعَ بالألفِ والتاءِ لا يكون إلاّ في المؤنث وليس كذلك ، ألا ترى أنّ كل اسم لمذكر إذا كان واقعا على ما لا يعقل وهو مصغّر يجمع بالألف والتاء نحو دُرَيهمات ، وكذلك كل مذكر مكبّر واقع على ما لا يعقل إذا لم يجمع جمع تكسير جُمِعَ بالألف والتاء نحو (١) : ← حمّامات وسجلّات ، فإنْ جُمِعَ جمعَ تكسيرٍ لم يجمع بالألفِ والتاءِ نحو: ← فَلْس وأفْلس ، لا تقول "فَلْسات" // فإنْ جاء شيءٌ من ذلك مجموعاً بالألف والتاء حُفِظَ ولم يُقَس عليه نحو : بُوان وبُوْن وقالوا : بوانات ، والبوان عمود الخيمة ولذلك لُحِّنَ المتنبي (١) في قوله : ٤٢

٨٦ - إذا كان بعضُ النّاسِ سيفاً لدولةٍ ففي النّاسِ بوقات لها وطُبولُ (٣)

---

(١) المقرب : ٢/ ٥١

(٢) هو أبو الطيب أحمد بن الحسين بن الحسن الجُعْفي الكوفي ، المولود سنة ٣٠٣هـ المتوفي سنة ٣٥٤هـ مهرفي فنون الأدب وكان من المكثرين من نقل اللغة والمطّلعين على غريبها وحُوشيها وقد اعتني الناس بديوانِهِ فشرحوه شروحًا كثيرةً جِدًّا ، قيل إنه ادعي النبوة في شبابه وقبض عليه واستتيب وأطلق ثم التحق بسيف الدولة سنة ٣٣٧هـ ثم فارقه ودخل مصر سنة ٣٤٦هـ ومدح كافوراً الإخشيدي ثم رحل عنه سنة ٣٥٠هـ وقصد بلاد فارس ومدح عضد الدولة بن بُويه وعند ما رجع من عنده قاصدا بغداد ثم إلى الكوفة قتل مع ابنه محسّد وغلامه مفلح . قرأ ابن جني ديوان أبي الطيب عليه وشَرَحَه . وعاصر المتنبي الفارسي وابن خالويه وغيرهما . كُتِبَ عنه كثير من الدراسات الحديثة . انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١/ ١٢٠ - ١٢٥ .

(٣) البيت الرابع والخمسون من قصيدة مطلعها :

ليالِيّ بعد الظاعنين شكولُ طوال وليلُ العاشقينَ طويلُ

انظر ديوان أبي الطيب بشرح العكبري ٣/ ١٠٨ وهو في المقرب لابن عصفور ٢/ ٥١ .

فجمع بُوتًا وهو مذكّر على بوقات مع أنّه يكسّر على أَبواق ، إلا أنَّ الذى سوغ له ذلك الضرورة . (١)

فكان ينبغي أن يقول : وجمع هو في المذكر بمنزلة هذا فيما جمع بهما ، ثم يبين ما يجمع بالألف والتاء ، والذي يجمع بالألف والتاء هو كل اسم فيه علامة تأنيث لمذكّر كان أو للمؤنث ماعدا فعلاء مؤنث أفعل ، وفَعْلى مؤنث فعلان . وامرأة ، وشفة (٥) لم يجمعا بالألف والتاء . وكل اسم علم لمؤنث نحو : هند وإنْ لم تكن فيه علامة تأنيث ، وكل اسم مصغر لما لا يعقل وإنْ لم يكن فيه علامة (٣) تأنيث ، وكل اسم مكبر لما لا يعقل إذا لم تكن فيه علامة تأنيث لمذكر كان أو لمؤنث ، بشرط أَلَّا يُكَسَّرَ ، فإنْ كُسِّرَ لم يجمع منه شيء بالألف والتاء ، فإنْ سُمِعَ منه شيء فشاذ نحو : بُوَان و : أَبْوِنَة (٤) و : بُوْن ، (٤) ، وبُوَانات (٥) ، وعُرْس و : أَعْرَاس ، و : عُرُسَات (٦)

---

(١) توجد حاشية بالأصل نصّها : " بل هو لحنٌ لا مُسَوِّغَ له ، إذْ لو قال : أبواق لكان على تقطيع بوقات سواء . . . فعدوله عنه لا لضرورة لحن فاحش " . وهذا الاستدراك جارٍ على رأى من يقول في الضرورة أنها ماليس للشاعر عنه مندوحة ، وهو ماذهب إليه ابن مالك أمّا إذا كانت الضرورة كل ماوقع في الشعر ، فلا يَرِدُ على المؤلف هذا خاصة وأنّه يذهب في الضرورة مذهب ابن عصفور الذى يرى أنَّ الشعرَ نفسه ضرورة وإنْ كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى " انظر الاقتراح للسيوطي : ١٥ وضرائر ابن عصفور : ١٣ والمقرّب لابن عصفور ٢ / ٥١ .

(٢) قال ابن لب في تقييد على بعض جمل الزجاجي لوحه ١٤/ب " وكامرأة وشفةٍ فلا يقال امرآت ولا شفات قاله أبو الحسن الأبذى رحمه الله .

(٣) في المصورة : علم

(٤) شرح الشافية : ٢ / ١٢٧

(٥) نفسه ٢ / ٢٠٨

(٦) انظر الكتاب ٢ / ٦٠٠ ، والمخصص ١٧ / ١١ ، والمقرب ٢ / ٥١ .

[جمع الذكر السالم]

وقوله : فالمجموع جمعَ السلامة من المذكّر إمّا أنْ يكون جامداً أو صفة ؟

كان ينبغي أنْ يقول : فالمجموع جمع السلامة من المذكر بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصباً وجرّاً ، إذْ قد يجمع المذكر جمع سلامة بالألف والتاء كما تقدم (١) ، وهو إنّما يريد أنْ يبيّن الاسم الذى يجمع بالواو والنون .

وقوله : " فإذا كان جامداً اشترط فيه أربعة شروط : الذكورية ، والعلمية ، والعقلى ، وخلوّه من تاء التأنيث " .(٢)

يعنى أنّه لا يجمع من الأسماء الجوامد بالواو والنون إلّا ما اجتمعت فيه هذه الشروطُ الأربعةُ : نحو : زيد ، تقول في جمعه : زيدون ، ولا يجوز جمعُ "هند" بالواو والنون ؛ لأنّه ليس بمذكر ، ولا جمعُ "واشق" بالواو والنون ؛ لأنّه غير عاقل . ولا جمعُ رجل بالواو والنون ؛ لأنّه غير علم ، ولا جمعُ طلحة بالواو والنون ، لأنّه غير خال من تاء التأنيث .

وأجازَ الكوفيون جمعَ ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون (٣) فيقولون في جمع طَلْحة : طَلْحُون (٤) ، وإنّما لم يجز عند أهل البصرة جمع طلحة

---

(١) انظر ما تقدم : ١٦٩
(٢) في الجزولية : وخلوه من هاء التأنيث .
(٣) المسألة الرابعة من مسائل الانصاف . ٤٠-٤٤
(٤) الإنصاف : ٤٠ ، وفيه: وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلّا أنّه يفتح اللام فيقول : الطَّلَحُون .

بالواو والنون ؛ لأنّك لا تخلو من أنْ تحذف تاء التأنيث أو تثبتها ، فإنْ أثبتها أدّى ذلك إلى الجمع بين علامتين متناقضتين التاء وهي علامة التأنيث، وواو الجمع وهي علامة تذكير (١) ، وإنْ حذفناها كان في ذلك إخلال من حيث حذفتَ حرفًا (٢) لـه معنى ولم تعوّض منه شيئاً ، لذلك جمعوه بالألف والتاء فقالوا : طَلَحات ، لتكون تاء الجمع عوضاً من تاء التأنيث ؛ لأنّهما في معنى واحد فلما كان القياس لايقبله ولم يرد به سماعٌ لم يجزه أهل البصرة .

فإن قيل (٣) : فقد جمعوا عُقْبَةً على أعْقابٍ ، فحذفوا التاء ولم يعوّضوا منها شيئا، فكذلك ينبغي أنْ يجوّزوا : طلحون ؟

فالجواب : أنّ التكسيرَ في مثل "عُقْبَة" نادرٌ فلا يقاسُ (٤) عليه ، وأيضا فإنّ جمعَ التكسير لا يَبْقى فيه بناءُ الواحد فيلزم أنْ يكون قد حذفت منه التاء كما يلزم ذلك في جمع السلامة . (٥)

ولم يستوفِ أبو موسى الشروطَ ؛ إذْ قد تجتمع هذه الشروط ولا يجمع الاسمُ بالواوِ والنونِ نحو : تَأَبَّطَ شَرًّا لا يجوز جمعُه بالواو والنون باتفاق ، بل إذا أردتَ الجَمْعَ قلت : ذَوُو تَأَبَّطَ شَرًّا ،

---

(١) هذا التعليل في الإنصاف : ٤٠

(٢) مطموسة في المصورة

(٣) يشير إلى احتجاج الكوفيين إذْ قالوا : إنما قلنا : إنّه يجوز جمعُه بالواو والنون وذلك ؛ لأنّه في التقدير جمع طَلْح ، لأنّ الجمعَ قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرفٍ من الكلمة ، قال الشاعر:

وعُقْبَةَ الأعْقابِ في الشَّهْرِ الأصَمّ

انظر الإنصاف: ٤٠ وانظر المسائل العسكريات للفارسي : ١٤٩ ومابعدها

(٤) كلمة "يقاس" مكررة في المصورة .

(٥) انظر الإنصاف ٤٢ فقد ذكر فيه أنّ جمعَ التصحيحِ ليس على قياسِ جمع التكسيرِ ليُحْمَلَ عليه .

أو : الذين يقال لكل واحدٍ منهم : تَأَبَّطَ شَرًّا ، وإنما لم يجمع لئلاّ تبطل الحكاية . (١)

وكذلك أيضا لا يجوزُ جمعُ الأسماءِ المركّبة وإنْ لم تكن محكيّة نحو : رامَ هُرْمز ، وسيبويه ، ونِفْطَويه ، وعَمْرَويه ، تشبيهاً لها بالأسماءِ المحكيّة في التركيب ، وأجازَ بعضُ النحويين (٢) أنْ يقال : سيبويهون و: نفطويهون و: عمرويهون ، والصحيح أنّ ذلك لا يجوز للشّبه الذى بينها وبين الأسماء المحكية من جهةِ التركيب ، وأنّه لم يرد بذلك سماعٌ .

وكذلك اشتراط العلمية في الجامد على الإطلاق باطل ، إذْ قد يجمع [بالواو] (٣) والنون الاسم الجامد إذا كان مصغرا نحو قولك: " رُجَيْلُون " .

فكان ينبغي له أنْ يقولَ : فإنْ كان جامداً يشترط فيه في حال التكسير خمسةُ شروطٍ : الذكورية ، والعلمية ، والعقل ، والعُرُوّ من تاء التأنيث ، والإفراد أي ليس بمركّب . وإنْ كان مصغّرا اشترط فيه جميع ما اشترط في المكبّرِ إلاّ العلميةَ .

وقوله : وإنْ كان صفةً اشترط فيه ثلاثةُ شروطٍ : الذكورية ،

---

(١) الأسماءُ إذا كانت محكيّةً لا تُثَنّى ولا تجمع ولا تحقّر ولا تضافُ إلى شيء ولا ترخّمُ انظر الكتاب ٣/٣٢٧ وانظر الهمع ١/٤٢

(٢) أجاز الكوفيون تثنية وجمع المركب تركيبا مزجيا ولم يختم بويه وهو اختيار ابن هشام والخضراوى وأبي الحسين ابن أبى الربيع - وقد أجاز المبرد تثنية ماختم بويه وجمعه وهو اختيار السيوطى ، انظر المقتضب ٤/٣١ والهمع ١/٤٢ .

(٣) في المصورة : بالألف وهو خطأ .

والعقل ، وأَنْ لا يمتنع مؤنّثُه من الجمعِ بالألفِ والتاءِ .

يعني أَنَّه لا يجمع الاسم إنْ كان صفةً بالواو والنون حتى يستوفي هذه الشروط الثلاثة نحو : "قائم" تقول فيه : رجال قائمون ؛ لأنه مذكر ، عاقل، لا يمتنع مؤنثُه من الجمع بالألف و التاء ؛ لأنَّك تقول : قائمات في المؤنث ، والذى يمتنع مؤنثه من الجمع // بالألف والتاء ٤٣
كلُّ صِفَةٍ تكون للمذكر والمؤنث بغير علامة تأنيث نحو : مِذْكار ومِئْناث ، لا تقول : مِذكارون ، ولا مِئْناثون ، كما لا تقول : مِذْكارات ولا : مِئْناثات، وماكان من الصفات ، أَفعل فعلاء أو فعلان فَعْلى لا تقول : أحمرون (١) كما لا تقول " حمراوات " ولا : سكرانون (١) ، كما لا تقول : سكرانات (٢) فأما قول الشاعر

٨٧- فما وَجَدَتْ نساءُ بنى نِزارٍ حَلائل أَسودينَ وأَحمرينا (٣)

فضرورة ، وكذلك قوله عليه السلام : ليس في الخَضْراواتِ صَدَقَةٌ * (٤)

---

(١) اجاز ابن كيسان : أحمرون وسكرانون ، واستشهد بالبيت التالى الخزانه ١ / ٨٦ ،

(٢) انظر شرح جمل ابن عصفور ١ / ١٤٥ ، ومابعدها

(٣) البيت لحكيم الأعور بن عياش الكلبى ، شاعر أموى . وانظر شرح ابن يعيش ٥ / ٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور : ١ / ١٤٨ ، ٢ / ٥٤٠ والمقرب ٢ / ٥٠ ونسبهُ ابن عصفور للكميت وهو في شعره ٢ / ١١٦ والخزانه ١ / ٨٦ ، ٣ / ٣٩٥ وشرح شواهد الشافيه : ١٤٣

(٤) الحديث بهذا اللفظ في سننه الدارقطني ٢ / ٩٤، ٩٥، ٩٦ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٤/١٢٩ ، وانظر نصب الراية للزيلعي ٢/٣٨٦-٣٨٩ ، فقد ذكر طرق هذا الحديث ، وبيّن ما فيها .

لاستعمال (١) الصِّفَةِ استعمالَ الأَسماءِ(٢) ، وكأنه جعل الخضراوات أسماءً للبقول ، ولذلك لم تجيء تابعةً لموصوف بل وَلِيَتِ العامل ، ولو أرادَ الصِّفة لم يكن بُدٌّ من جعلها تابعةً لموصوف، إذ ليسا من الصفات الخاصة (بجنس) (٣) الموصوف فيجوزُ حذف الموصوف وإقامةُ الصِّفَةِ مقامه .

وكان ينبغي له أَنْ يشترط في الصِّفَةِ أربعةَ شروط ، ليزيد في الشروط أيضا ، الخلوّ من تاءِ التأنيث نحو : رَبْعَةٍ لا تقول فيه : رَبْعُون (٤) ، وأمّا قولهم : نَسّابون(٥) فجمع نَسّاب (٦) لا جمع نَسّابة . (٧)

وقوله : وتلحقهُ الواو المضموم ماقبلها رفعاً والياء المكسور ماقبلها نصباً وجرّاً ، ".

---

(١) في المصورة : وللاستعمال

(٢) في الشاهد والحديث ذُهِبَ بالصفات مذهب الأسماء ولم تستعمل تابعة لغيرها ، وذلك موقوفٌ على السماع انظر شرح جمل ابن عصفور ١/١٤٨ .

(٣) غامضه في المصورة

(٤) في الكتاب ٣/٦٢٧ " وأما رَبْعَةٌ فإنّهم يقولون : رجال رَبَعَات ونِسْوة رَبَعات وذلك لأَنَّ أصلَ رَبْعَةٍ اسمٌ مؤنثٌ وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به إلخ .." ويقال في جمعه : رَبْعات أيضا انظر مجالس ثعلب ٥٢٧

(٥) في المصورة : نشابون فجمع نشاب لا جمع نشابه، وهو خطأ ، وتصويبه من اللسان (نسب) .

(٦) اللسان (نسب)

(٧) نَسّابَة تجمع على نسّابات انظر الكتاب ٣/٥٦٦ ، واللسان (نسب) .

يريد أنَّ واوَ الجميعِ لا يكون ماقبلها إلاّ مضموماً لفظاً نحو قولك : زيدُون ، وقاضُون ، أوْ أصلاً نحو قولك : مُوسَوْن" (١) الاصل " مُوْسَيُوْن " فتحركت الياء وماقبلها مفتوح فانقلبت ألفاً ثم حذفت لالتقائها ساكنةً مع علامة الجمع ، وكذلك الياء أيضا لا يكون ماقبلها إلاّ مكسوراً لفظاً نحو : زيدِين" أو نِيَّةً : نحو مُوْسَيْن الاصل " مُوسَيِيْن " فتحركت الياء وماقبلها مفتوح فانقلبت ألفا ثم حذفت الألفُ لالتقائِها ساكنةً مع علامة الجمع .

و قوله : " كلتاهما حرف الإعراب " .

اعلم أنَّ في الياء والواو خلافاً بين النحويين : (٢)

فذهب الزجّاجي (٣) إلى أنّهما علامتا إعراب ، وذلك باطل

---

(١) التكملة : ٤٤

(٢) انظر شرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ ، والإنصاف : ٣٣

(٣) هذا ماذهب إليه في الجمل ١٨-١٩ إذ قال : والواو علامة للرفع في خمسة أسماء .. وفي جمع المذكر .. والألف علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصّة .. إلخ. أمّا في الإيضاح له ص ١٣١ فهو يذهب مذهب سيبويه والخليل في أنّها حروف إعراب ، والإعراب فيهما .

بدليل أنَّ الواوَ تثبت في الجمع قبل دخول العامل ، فتقول : زيدون ، وقالوا لما قصدوا مجرَّدَ العددِ لا الإخبار : ثلاثون ، أربعون ، ولو كانت إعرابا لم توجد إلَّا بعد دخولِ العامل .

وذهب الأعلم(١) : إلى أنَّهما حرفا إعراب ، والإعرابُ مقدَّرٌ فيهما(٢) وذلك باطل ؛ لأنَّه لو كان الإعرابُ مقدَّرا لظهرَ في النصب فكنت تقول : الزيدِيَنِ ، كما تقول : رأيتُ القاضيَ ، إذ لا مانع يمنع من ذلك .

وذهب الأخفشُ(٣) : إلى أنَّهما دليلان على الإعراب المقدَّر في الحرف الذى قبلهما ، وذلك باطلٌ ؛ لأنَّ الإعراب إذا قُدِّرَ في كلامهم لم يجعل عليه علامة ؛ ألا ترى أنَّهم لم يفعلوا ذلك في مثل : موسى " والقاضي ، وأيضا فإنَّ الواوَ كما تقدَّم قد ثبتت قبل دخول العامل ، ولو كانت دليلةً على الإعراب لم توجد إلَّا بعد دخولِ العامل .

---

(١) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوى من أهل شَنْتَمَرِيَّة الغرب، أخذ عن أبى القاسم الإفليلى وأبى سهل الحرانى ، وأبى بكر بن أحمد الأديب، كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الشعر حافظا لجميعها ، كثير العناية بها حسن الضبط لها . أخذ الناس عنه كثيرا ، وكانت الرحلة في وقته إليه . شرحَ الجملَ للزجاجي وشرحَ أبيات الجمل وساعد شيخه ابن الإفليلى على شرح ديوان المتنبي ، ولد سنه ٤١٠هـ وتوفي سنة ٤٧٦هـ في إشبيليه أخباره في وفيات الأعيان ٧ / ٨١-٨٣ .

(٢) قال السيوطي : وهو رأى الخليل وسيبويه واختاره الاعلم والسهيلى كالمقصور ونحوه ، ورده ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها الخ . . الهمع ١ / ٤٨
وكون هذا مذهب سيبويه هو على ماحمل عليه كلامه بعضهم .

(٣) وأيضا المبرد والمازني كما في الإنصاف : ٣٣ والإيضاح للزجاجي ١٣٠ ، وكافية ابن الحاجب ٣٠/١

وذهب كثير من النحويين ومنهم سيبويه (١) : إلى أنَّ الجمعَ معربٌ بالتغيّر والانقلاب في النصب والخفض وبعدمِه في الرفع (٢) ، وذلك أنَّ الأصْلَ قبل دخول العامل : زيدون ، فدخل عاملُ الرفع فلم يغيّر، وكأنَّ تركَ العلامةِ يقوم مقام العلامةِ ، فلما دخل عاملُ النَّصْبِ وعاملُ الخفض قَلَب الواو ياءً (٣) وهو الظاهرُ من كلام أبي موسى ، لأنَّه جعلهما حرف إعراب ، والإعراب فيهما ، إذْ لو كان فيهما إعراب مقدّرٌ لَلَزِمَه أنْ يجعل الجمع بالمذكر السالم من قبيل ما رُفِعَ بالضَّمةِ ، ولما لم يفعل ذلك دلّ على أنَّه لا إعراب فيهما مقدر عنده ، بل التغيّر والانقلاب وعدمه يقوم مقام ذلك .

وقوله : " ونون في الأحوال الثلاثة عوضا من حركةِ الواحد ؛ لأنَّها تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة ، وعوضاً من التنوين ؛ لأنَّها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين " .

اختلف في هذه النون:

فمنهم من ذهب إلى أنَّها عِوَضٌ من الحركة ، وهو مذهب " الزجاج " (٤) قال ولذلك تثبت مع الألف واللام كما تثبت الحركة .

---

(١) في الكتاب ١ / ١٧ " واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقتهُ زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون .. " . فهذا بخلاف ما نقله الأبذي .

(٢) هو مذهب أبي عمر الجرمي انظر الإنصاف ٣٣ وشرح المقدمة المحسبة : ١٢٩ وكافية ابن الحاجب ١ / ٣٠ وقد يفهم ذلك من قول سيبويه إنَّ الياء تبدل" مكان الواو والالف في النصب والجر في مسلمِيْنَ ومسلمَيْنِ " الكتاب ٤ / ٢٣٨

(٣) مثل هذا الكلام في الهمع ١ / ٤٨ ونَسَبَهُ لابن عصفور

(٤) الهمع : ١ / ٤٨

ولم يجزْ عنده أَنْ تكون عوضاً من التنوين ؛ لأَنَّ التنوين إنّما دخل ليفرق بين الاسم الذى هو باق على أصالته ، وهو المنصرف ، وبين الاسم الذي لا ينصرف لشبهه للفعل ، فإذا ثنيت الاسم أوْ جمعته بَعُدَ من الفعل ، ولم يكن شيء منه مشبها له ، فلم يحتج فيه إلى الفارق ، وإنَّما حذفت للإضافة؛ لأنّها زيادة في المضافِ فكرهوا زيادتين في آخرِ الاسم ،

قلت : وممّا يحسّن حذف هذه النون للإضافة - لأنّها زيادة - شَبَهُها بالتنوين في اللفظ .

ومنهم من ذهب إلى أنّها عِوَضٌ من التنوين ، وهو مذهبُ ابن كيسان (١) واستدل على ذلك : بأَنَّ الحركةَ قد عُوِّضَ منها التغيّر والانقلاب في النصب والخفض ، والرفعُ جُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً له .

وأمّا التنوين فلم يعوّض منه شيء فلذلك كانت النون عوضاً منه ، ولذلك // حذفت للإضافة كما يحذف التنوين ، وثَبَتَت مع الألف واللام لقوّتها بالحركة ، ولبعدها عن موجبِ الحذف ، وهو الألف واللام ؛ لأنّها في أوّله والنون في آخره ، وليس كذلك المضاف إليه ؛ لأنّه مباشر للنون . ولا ينبغي عنده أنْ يمنع من التعويض من التنوين لبعدِ الاسم عن الفعل بالتثنية والجمع ، بدليل أنّهم يلحقون الاسم التنوين ، إذا كسّروه أوْ صغّروه وإن كان بذلك يَبْعُد

٤٤

---

(١) الهمع ١ / ٤٨ وهو مذهب المبرد كما في شرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ١٣٨ ، وانظر ابن كيسان النحوى (للدعجاني) ٢٧٢ فقد أورد ما قاله ابن كيسان في هذا عن كتابه "الموفقي" المنشور في مجلة المورد المجلد الرابع العدد الثاني سنة ١٣٩٥هـ ص ٢٠٨

عن الفعل .

و ذهب أبو موسى إلى أنّها عِوَضٌ من الحركة والتنوين (١) ، وهو مذهب ابن ولّاد (٢) بدليل وجود حكم الحركة فيهما مع الألف واللام وحكم التنوين في حال الإضافة ، وإنّما حُكِمَ لها بحكم الحركة مع الألف واللام وحُكْم التنوين في حال الإضافة؛ لأنّ الإضافة في إيجاب الحذف أقوى من الألف واللام كما تقدّم .

وذهب أحمد بن يحيى ثعلب (٣) : إلى أنّها عوضٌ من تنوينين

---

(١) هو مذهب أبي علي الفارسي في الإيضاح : ٢٢ وكافية ابن الحاجب : ٣٠ وكذلك ذهب إليه ابن طاهر كما في الهمع ١/٤٨ وذهب إليه ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة : ١٢٩.

(٢) انظر الهمع ١/٤٨ وابن ولاد هو أحمد بن محمد بن ولاد - وهو الوليد - بن محمد النحوي هو ووالده وجدّه ، كنيته أبو العباس، كان شيخه الزجاج يفضله على أبي جعفر النحاس، صنّف المقصور والممدود وانتصار سيبويه على المبرد توفي سنة ٣٣٢هـ . عن البغية ١/٣٨٦ ، وانظر الأعلام ١/٢٠٧

(٣) هو أبو العباس ثعلب أحمد بن يحيى الشيباني بالولاء النحوي إمام الكوفيين في النحو واللغه في زمانه . ولد سنه ٢٠٠هـ ، وتوفي سنة ٢٩١هـ أخذ عن محمد بن زياد الأعرابي ، وسلمة بن عاصم ، والزبير بن بكار ، ومحمد بن سلام الجمحي ، وأخذ عنه الأخفش الأصغر ، وأبو بكر بن الأنباري ، وأبو عمر الزاهد ، وغيرهم من المشاهير. كان ثقة دينا له معرفة بالغريب ورواية الشعر القديم وحفظ كتبَ الفراء قال عنه المبرد : أعلمُ الكوفيين ثعلب ، فذكر له الفراء ، فقال ، لا يعْشِرُهُ ولثعلب كتب كثيرة منها مجالسه ، والفصيح، ومعاني القرآن واختلاف النحويين ، وإعراب القرآن وغيرها ١٠ أخباره في نزهة الألباء ٢٢٨ - ٢٣٣ والوفيات ١/١٠٢ - ١٠٤ ، والبغية ١/٣٩٦-٣٩٨ والأعلام ١/٢٦٧ .
وانظر رأيَهُ في كافيةِ ابن الحاجب ٣١/١ غير منسوب إليه .

فصاعدا ، فتكون عوضاً من التنوينين في التثنية وعوضا من أكثر في الجمع ، وإنّما تثبت مع الألف واللام لأنّهما أقوى من التنوين في الواحد ، وحذفت في الإضافة ؛ لأنّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف كما تقدم .

وجميع هذه المذاهب باطل ، بدليل أنّها ثبتت في الوقف باتفاق ، والحركة والتنوين لا يثبتان في الوقف أصلاً فلو كانت عوضاً منهما أو من أحدهما ، لم تثبت لأنّ العوض يُحكَمُ له بحكم ما عُوِّضَ منه .

وذهب الفراءُ (١) إلى أنّها فارقة بين رفع الاثنين ونصب الواحد ؛ لأنّك لو قلت ، زيدا ، التبس بالواحد المنصوب إذا وقفت عليه ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك ، وحذفت في الإضافة لشبهها بالتنوين ، ولم تحذف مع الألف واللام ؛ لأنّ الإضافة أقوى في إيجاب الحذف .

وهذا الذى قال فاسدٌ ، لأنّ الوقفَ عارضٌ ، وبابُ العارض ألّا يعتدّ به ، وأيضا فإنّ حَمْلَ التثنية على التثنية قد يَسُوغ ، وأمّا الجمع فباب آخر .

وذهب سيبويه : إلى أنّها زيادة في الآخر ليظهر فيها حكم الحركة التي كان ينبغي أنْ تكون في التثنية والجمع تارة ، وحكم التنوين أخرى من غير أنْ تكون عوضاً منهما . وهو الصحيحُ

---

(١) رأى الفراء في الكافية لابن الحاجب مع شرحها ٣١/١ والهمع : ٤٨/١

(٢) الكتاب ١٧/١ ، ١٨

إذْ قد قامَ الدَّليلُ على أنَّها ليست عوضا ، ولذلك قال سيبويه " كأنَّها عوض" (١) فشبَّهَها بالعوض ولم يجعلها عوضا ، ومن الناس(٢) من حمل كلام سيبويه على أنَّها عوض منهما (٣) وزعم أنَّ كأنَّ تستعمل للتحقيق (٤) ، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

٨٨- فأَصْبَحَ بطنُ مكةَ مُقْشَعِرًّا كأَنَّ الأَرْضَ ليس بها هِشامُ (٥)

قالوا : يريد : لأنَّ الأَرض ليس بها هشام؛ لأنَّه يرثي هِشاما .

ويقول الاخر:

٨٩- كأَنَّنِي حينَ أُمْسِي لا يُكَلِّمُنِي مُتَيَّمٌ يشتهي ماليسَ موجودا (٦)

---

(١) الكتاب ١/١٧، ١٨

(٢) ممن فعل ذلك أبو علي الفارسي ففي الكافيه لابن الحاجب : ٣٠/١ مانصه " وقال أبو علي لا إعراب مقدّر عند سيبويه على الحروف؛ لأنَّ النون عنده عوض من الحركة والتنوين . . إلخ وانظر شرح المفصل ٤/١٤٠ .

(٣) في المصورة : منها

(٤) نسب ابن هشام هذا المذهب للكوفيّين والزجاجي انظر المغني ٢٥٣ والجني : ٥٢٠ والهمع : ١/٣٣ .

(٥) البيت للحارث بن خالد بن العاص المخزومي، الكامل : ٢/١٤٢ ، وشرح جمل ابن عصفور ١/٤٤٨ والمغني : ٢٥٣ ، والجنى الدائي : ٥٢٠ ، والهمع : ١/١٣٣ .

(٦) هذا البيت من قصيدة ليزيد بن الحكم الثقفي في شعراء أُمويون ٣/٢٥٨ وينسب لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (الهيئة): ٥٣ وهو مما أنشده أبوعلي الفارسي . انظر المحتسب ٢/١٥٥ وشرح المفصل ٤/٧٧ ، والمغني ٤٨٣ .

قالوا : واذا كان لا يكلمه وهو[1] يشتهي كلامه ، فهو متيم مشتـــه ماليس موجودا .

والصحيح أَنَّ كأَنَّ لا تكون للتحقيق في موضع من المواضع :
أَمَّا البيت الأَوَّل ، فإنه أرادَ أَنّ بطنَ مكّة كان ينبغي أَلّا يقشعـــرَ لوجودِ جسم هشام به ، فكأَنَّ الأرض وإِنْ كان بها هشام حين[2] اقشعرت ليس بها هشام .[3]

وأَمَّا البيت الثاني ، فإِنَّه أَرادَ أَنْ يقول كأَنَّه حين اشتهـــى مكالمته وإِنْ كانت ممكنة في نفسِها فلم يصل إِليها ، اشتهى محـــالا وماليس له وجود في نفسه .

وقوله : تحرك لالتقاء الساكنين " .

إِنَّما جعل حركتها لالتقاء الساكنين ، ولم يجعلها متحركـــة في الأصل ، لأَنَّ الحرفَ أصلُه السكون من حيث إِنّ الحركةَ زيـــادة عليه ، والزيادة لا تُدَّعى إلا بدليلٍ ، فلذلك[4] حين أَمْكَنَ أن تجعـــل الحركة لالتقاء الساكنين لم يجعلها متحركة في الأصل .

---

(١) في المصورة : (وهي)
(٢) في المصورة : حتى
(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨
(٤) في المصورة : فذلك

وقوله : " وتفتحُ طلباً للتخفيف أو فرقا بينها وبين نون التثنية "

إنّما اعتذر عن الفتح ؛ لأنّ أصلَ حركةِ التقاء الساكنين الكسرُ ؛ لأنّها الحركةُ المناسبةُ للسكون من حيثُ إنها بمنزلةِ الخفض كما أنّ السكونَ نظيرُ الجزم ، فكما أنّ الخفضَ نظيرُ الجزم من حيث إنّ كل واحد منهما منفردٌ به ، فكذلك يكون الكسرُ نظيرَ السكونِ ، وأيضا فإنّها حركة لا توهم الإعراب ، إذ الجرّ لا يكون إعرابا إلّا مع التنوين أو معاقبه ، فإذا كسرت من غير تنوين ولا معاقب للتنوين لم يتوهّم في الكسرة أنّها إعراب ، بخلاف الضمة والفتحة فإنّهما قد يوهمان الإعراب ، إذ قد يكون الرفعُ والنصبُ من غير تنوين ولا معاقب له ، فلذلك عُدِلَ عن الأصل الذى هو الكسر // إلى الفتح بطلب التخفيف إذ لو كسروا لكان ذلك ٤٥
مستثقلا من أجلِ الياء والواو اللتين قبل النون ، أو بقصد هم الفرق بين الاثنين والجمع" . (١)

وقوله : "وربّما جاء هذا الجمع فيما لا يعقل " .

يعنى الجمع بالواوِ والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض ، وليس يعنى بقوله "هذا الجمع" الجمعَ السالم ، لأنّ ما جاء من ذلك في غير العاقل ، وإنْ كانت صورته صورة جمع السلامة في نحو : عِضِين ، فقد قام الدليل على أنّه ليس من قبيلِ جمع السلامة في نحو : سِنُون وثِبُون (٢) في جمع سَنَةٍ وثُبَةٍ ، ألا ترى أنّ حركةَ

---

(١) في الهمع ١/ ٤٩
(٢) وتجمع على : ثُبُون بضم الثاء .

الفاء قد تَغَيَّرت فيهما لما جُمِعتا بالواو والنون ، فثبت بذلك أَنَّه من قبيل جمع التكسير ، فإذا لم يتغيّر في اللفظ نحو : عِضَةٍ ، وعِضِين فينبغي أَنْ يعتقد أَنَّه متغيّر في التقدير ، فيكون إِذْ ذاك نظير : دِلَاص ، و : هِجَان .

وقوله : " عوضا من نقص الكلمة لفظاً أَوْ توهُّما كسنين وأَرضين وإِوَزِّين " .

إِنَّما جُمِعَ ماذكره وأمثاله بالواو والنون، لأَنَّه جمع تكسير كما تقدَّمَ ، وإِنَّما تشترط تلك الشروط في جمع السلامة لا في جمع التَّكْسِير ، وكأَنَّهم آثروا في مثل هذه الأسماء أَنْ يكون تكسيرُها بالواوِ والنون في الرفع ، والياء والنون في النصب والخفض، ليكون ذلك عِوضاً مِمّا نَقَصَ منه في اللفظ من سنون ، فإِنَّ سنة محذوفةُ اللام ، وقد لُفِظَ بها في التصغير و الجمع بالألف والتاء ، فقالوا : سُنَيَّةٌ . وسُنَيْهَةٌ(١) وقالوا سَنَوات [وسَنَهات] (٢) ، وكذلك " أرض " هي من قبيل مانُقِصَ منه لفظا ؛ لأَنَّها وإِنْ لم يحذف من أُصولها شيء ، فإِنَّها مؤنثة ، وباب المؤنث أَنْ يكون بعلامةِ تأنيث ، فلما لم تكن بعلامة تأنيث صارت من قبيل مانَقَصَ منه ماكان ينبغي أَنْ يكون فيه ، والدليل على أَنَّ الأصلَ في المؤنث أَنْ يكون بعلامةِ التأنيث أَنَّك إِذا صغّرت المؤنثَ بغيرِ علامة ، وكان على ثلاثة أحرف رَدَدْتَ إِليه التاء فقلت : شُمَيسَة " و: هُنَيدة ، في هند وشمس ، كما أَنَّك إِذا صغّرت يداً ، قلت : يُدَيَّة ، فترد

---

(١) في الكتاب ٣ / ٤٥٢ " ومن قال في سَنَةٍ : سانَيْتُ قال سُنَيَّة ، ومن قال : سانهتُ ، قال : سُنَيْهة " .

(٢) تكملة لازمة .

المحذوف ، وإنّما جعلنا أَرضا من قبيل مانَقَصَ لفظاً ، لأَنَّ التاءَ قد ظهرت في اللفظ في التصغير (١) كما ظهرت لامُ الكلمة في سَنَةٍ في التصغير أيضا .

ومثال ماهما فيه عوض ممّا نقص توهما إِوَزُّون فإنّه جمع " إِوَزَّة " (٢) وإِوَزَّة وزنها " إِفْعَلَةٌ " والأَصْلُ " إِوْزَزَة " (٣) إلّا أَنّهم سكّنوا الأولَ من المثلين (٤) وأُدغموه في الثاني ، فكأَنَّ حركةَ الزاي نقصت منها وإنْ كانت لم تنقص بالجملة بل نقلت إلى الساكن قبلها ، وكذلك الزّاى الأولي لما أُدغمت في الثانية ، ورفع اللسان بالحرفين رفعةً واحدةً صارت إحدى الزايين ، كأَنّها قد نقصت وإنْ كانت لم تنقص في الحقيقة ؛ لأَنَّ الحرفَ المشدّدَ من حرفين فلذلك جعل هذا النقصُ متوهّما ، ولكون العرب أَيضا لم تنطق بهذا الأصلِ ، ومثال ذلك : إِحَرُّون . (٥)

وهذا الذى اشترط أَبو موسى من النقص في هذا النوع المجموع بالواو والنون من غير العاقل إنّما هو في ماله واحد وَبُنِيَ الجمعُ عليه نحو : " سِنين ، وأَرَضِين وإِوَزّين ، وإِحَرّين . وثُبِين ،

---

(١) تقول : أريضه انظر شرح المفصل ٥ / ٣٠
(٢) الكتاب ٣ / ٦٠٠
(٣) في المصورة : وززه ، خطأ . وانظر شرح الشافيه ١ / ٢٧ واللسان (وزز)
(٤) غامضة في المصورة
(٥) الكتاب ٣ / ٦٠٠ عن يونس

وعِضين "، وما أشبه ذلك، أَلَا ترى أَنَّ الواحدَ من ذلك " سَنَة وأَرْض ، وإِوَزَّة ، وحَرَّه (١) وثُبَة ، وعِضَة " فأَمَّا ماليس له واحدٌ فإِنَّه اسم جمع ، ولا يشترط فيه نقصُ المفرد إِذْ لا مفرد له من لفظِه نحو : عِلِّيِّين ، إِذْ هو اسم مفرد لماهو شيء فوق شيء (٢) ، وكأَنَّه ارتفاع لاغاية له ، وكذلك قولهم : لقيت منه البُرحينَ والفُتَكْرِينَ(٣) إِنما أرادوا لقيت منه شدايدَ لاغاية لها ، وجعلوهما اسمين لهذا المعنى ، وكذلك قول الاخر :

٩٠ - قَدْ رَضِيَتْ إِلاّ دُهَيْدِ هِينا قُلَيِّصَاتٍ وأُبيكرِينا (٤)

---

(١) في المصورة : واحره ، والصواب ما أثبتناه فإِنّ إِحَرَّه مفرد لم يتكلم به . انظر الكتاب ٣ / ٦٠٠ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٧ ، وقال يونس وابن جني عليون جمعٌ واحده عِلِّيّ مشتق من العلو وهو المبالغه ، قال قال أبو الفتح وسبيلهُ ، أنْ يقال عليّة كما قالوا للغرفة عليّة فلما حذفت التاء عوضوا منها الجمع بالواو والنون ، وقيل هو وصف الملائكة فلذلك جمع بالواو والنون ، عن البحر المحيط ٨ / ٤٤٢ وانظر إِعراب القرآن للنحاس ٣ / ٦٥٥ .

(٣) لقيت منه البُرَحين ولقيت منه الفُتَكْرين مثلان من أمثال العرب وهما في الأمثال لأبي عبيد : ٣٤٩ ، ومجمع الأمثال : ٢ / ١٩٢ والمستقصي ٢ / ٢٨٤ ، والبرحون والفتكرون مثلثة الاول مع اتفاق المعنى انظر إِكمال الإِعلام الكلمة رقم ٩ و ٥٣ ، والدرر للميثمه : ٧٩ ، ١٥٨ .

(٤) البيتان في الكتاب ٣ / ٤٩٤ والتهذيب ٣ / ١٨٨ ، ٥ / ٣٥٧ والخزانة ٣ / ٤٠٨ والبيت الأول في المخصص ٧ / ٦١ ، ١٣٧ والدُّهْداهُ : صغار الإِبل وجمع بالواو والنون وحذف الياء من الدُّهيد يهينا للضرورة ، وكأنه جمع الدهداة على دهادِه ثم صغر دهاده فقال: دُهَيده ، ثمّ جمعه بالياء والنون ، وكذلك أُبَيْكِر جمع بَكْر ثمّ صغر فقال: أُبَيْكِر ثمّ جمعه بالياء والنون ، عن اللسان (دهده)

أراد بدهيدهينا العدد الذي لا يُحَدُّ ، وجعلوه اسما لهذا المعنى، وكذلك " عشرون " و " ثلاثون " من هذا القبيل لمّا كان يقع على الرجال والنساء وكان مبهما في ذلك عومل معاملة ماكان واقعاً من هذه الأسماء على عدد مبهم لا يُحَدّ .

وكذلك أيضا ماله واحد من لفظه إلّا أنّك لم ترد أنْ تبنيه على ذلك الواحد ، ولا أنْ تجمعه بالواو والنون ، وإنّما جعلت الاسم بالواو والنون واقعاً على عددٍ كثيرٍ لا يُبْلَغُ حدّه نحو قوله :

٩١- فَأَصْبَحَتِ المَذاهِبُ قَدْ أَذاعَتْ بها الأَعهاد بعد الوابلينا (١)

إنّما أرادَ مطرًا بعد مطر غير محدود ، فهو نظير ماجاء من الأسماءِ على صورة التثنية ، ولا يراد به التثنية التي يُشْفع بها الواحد نحو " حنانيك " ، ولبيّك ، وسَعْدَيك " ؛ ألا ترى أنّك إنّما تريد بذلك " تَحَنَّنْ علينا حنانًا بعد حنانٍ وإرضاءً لطاعتك بعد لزوم ، ومساعدةً لك بعد مساعدة " ، ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ البَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ (٢) إنّما المراد كرّةً بعد كرّةٍ مرات كثيرة وإلّا فليس ينقلبُ البصرُ خاسئا وهو حسير من كرّتين . وحكى الفراءُ عن بعض العرب (٣) " أَطْعِمْنا مَرَقَةً مَرَقَيْنِ " يريد لحماً طبخت في مَرَقٍ واحد ، فلم يجمع مَرَق على مَرَقِينَ ، وإنّما جعل مَرَقين اسماً لمرق وقد طبخت فيه اللحم . ولا تجيءُ أبداً هذه الواو والنون في الاسم الذي لم يبن على واحد عند الفراء إلا على المعنى الذي ذكرناه .(٤)

٤٦

(١) البيت مجهول القائل وهو في معاني القرآن : ٣ / ٢٤٧ والمتهذيب ٣ / ١٨٨ ، والمخصص ٩ / ١١٤ ، واللسان (على) ورواية البيت فيها : الإعصار ، بدل الأعهاد ، والأعهاد جمع عَهْد وهي أنسب من الإعصار لأنّ العَهْد هو أول المطر.

(٢) اية ٤ من سورة الملك.

(٣) في كتابه معاني القرآن ٣ / ٢٤٧ والذى فيه : أَطْعِمنا مرقةَ مَرَقَيْنِ

(٤) معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٧ .

[المثنّى]

وقوله : "الاسم الذى تفهم منه التثنية مثنى حقيقة ، وغير مثنى" ، فالمثنى حقيقة هو الذى له واحدٌ من لفظه بنيتَ التثنية [عليه] (١) ، نحو رجلين ، وامرأتين ، الواحد الذى بنيت التثنية عليه فيهما : رجل ،وامرأة " وسواء كان ذلك الواحدُ ملفوظاً به نحو ماذكرنا أوْ مقدّراً نحو " اثنين" ، فإنّه لم ينطق " بأثْن (٢) ، إلّا أنّه مقدر وعليه جاء الجمع فقالوا " الثُّنَى" (٣) .

ونحو قولهم : [عقلته بثِنايَيْن] (٤) فإنّه تَثْنِيَةُ لِثناي غير منطوق به إلا في حال التثنية ، إذْ لو كان تثنيةَ ثِناءالذى نُطِقَ به في حال الإفراد الذى قلبت فيه الياء همزة لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ زايدة ، لكان في التثنية ثناءان وثناوان كما تقول في سِقاء سقاءان وسقاوان " فلذلك اعتقد في ثنايين : " أنّهتثنية ثناي ، ولم ينطق به إلّا في حال التثنية ولذلك لم تقلب الياءُ فيه همزةً،لأنّها لم تقع فيه متطرفةً ، وكذلك قولهم : مِذْرَوان (٥) هو تثنية مِذْرَو غير منطوق به في حال الإفراد ، ولذلك

---

(١) تكمله يلتئم بها الكلام.

(٢) في المصورة : ماثبر ، وفي رسالة الملائكة (١٤٣) أنّه قد حكى أنّ بعض العربتقول : الاثن فيجيء به على لفظ ابن " ووزن " اثن على هذا القول إفع. .إلخ . . وهذاصريح في أنّهنُطِقَ بالمفرد.

(٣) لم أعثر على هذاالجمع.

(٤) في المصورة : عقامة تينابنن ، وهو تحريف ، وانظر هذهالمسألة في الكتاب ٣/٣٩٢ ، والمقتضب ٢/١٦١، ٣/٤٠

(٥) انظر المصدرين السابقين .

لم تقلب واوه ياء ثم ألفا كما فُعِلَ بمَلْهى الأَصْل " مَلْهَوٌ " لأَنَّه من اللّهو ، فقلبت واوه ياءً لوقوعها رابعة متطرفة كما قلبت في : أغزيت ياءً (١) لذلك ، لأَنَّه من الغزو - ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، وليس تثنية " مِذْرَى" المنطوق به ، إِذْ لو كان تثنيته لقيل : " مِذْريان " كَمَلْهَيان ،

وغير المثني حقيقة هو الذى لم يُبْنَ على واحد لا (٢) في اللفظ ولا في التقدير ، بل وضع ابتداءً على اثنين نحو قولك : " هما " .

وقوله " فغير المثنى حقيقة : المضمراتُ ، والمبهمات ، والموصولات ، وكِلَا في التوكيد " .

كان ينبغي له أيضا أَنْ يقسم غير المثني حقيقة إلى محصور وغير محصور كما فعل بالجمع ، ويجعل للمحصور من ذلك ما ذكر ، لأَنَّها راجعة إلى أبواب محصورة تنحصر بانحصارها ، ويجعل غير المحصور من ذلك ما مأخذه اللغة من غير أَنْ يرجع إلى باب محصور نحو : زَوْج ، وَزَكًا" (٣)

فأَمَّا المضمراتُ فلا إشكالَ في أَنَّها مِنْ قبيل غيرِ المُثَنَّى نحو : هما و أنتما " ، والألف في فَعَلا (٤) وفَعَلَتا .

---

(١) انظر المقتضب ١ / ١٣٦ مع هامشها رقم (١)
(٢) في المصورة : لأنه
(٣) في اللسان (زكا) " والزكا مقصور : الشفع من العدد . . والعرب تقول للفرد : خساً ، وللزوجين اثنين زكاً وقيل لهما : زكاً لأَنَّ اثنين أزكى من واحد ، قال العجاج :
عن قبض من لاقي أخاسٍ أمْ زكا "
(٤) في المصورة : فعلى

وأمّا المشاراتُ والموصولاتُ نحو قولك : هذان وهذين ، و : اللّذانِ واللّذينِ ، فإنهما عند أكثر النحويين من قبيل غير المثنى حقيقة(١) ، وهو الصحيح بدليلين :

أحدهما : أنّ الاسمَ لا يُثنّى حتى يُنكّرَ ، ولذلك تقول : الزّيدانِ ، في تثنية " زيد ، فتُدْخِل الألفَ واللامَ . وأسماءُ الإشارة لا تنكّرُ ، لأنّها لا تفارقُ المعنى الذى تَعَرّفَتْ بهِ وهو الإشارة ، وكذلك الأسماءُ الموصولةُ لا تفارقُ ماتعرّفَتْ به ، وهو الصّلةُ المعهودةُ عند المخاطَبِ .

والآخر : اللّذانِ وهذان لو كانا من قبيل المُثنّى حقيقةً لكنت تقول في تثنيةِ الذى : اللّذَيانِ ، وفي تثنيةِ هذا : هاذيان(٢) كما تقول : في تثنية القاضى : قاضِيان(٣) ، ومُوسَى : مُوسَيان ولما رآها بعضُ النحويين بالألفِ في الرفع وبالياءِ في النصب والخفضِ كالأسماء المثناة ، توهم أنّها مثناة حقيقة .(٤)

---

(١) ذهب إلى ذلك ابن الحاجب في كتابه الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٨٠ وانظر الكافية له ١ / ٢٩ وهو اختيار ابن يعيش في شرح المفصل ٣ / ١٢٧ ، ١٢٨ وأبي حَيّان ونُسِبَ للمحققين كما يقول السيوطى في الهمع ١ / ٤٢ .

(٢) هذا أحد أدلة ابن الحاجب واستدلّ أيضا بتشديد النون من هذين واللّذين فلو كانت نون تثنية لم تشدّد .

(٣) في المصورة : قضيان

(٤) ممن ذهب إلى ذلك : ابن مالك ، انظر شرح الكافية الشافية : ١ / ٢٥٦ وقد انفصل عن عدم مجيئها على مقتضى الأصل - اللذيان وهذيان - بقوله : إلاّ أنّ ياء الذى والتى وألف ذا وتا لمّا لم يكن لهما حظّ في الحركة شبّهتا عند هلاقتهما ألفَ التثنية بألفِ المقصور إذا لقي ألِفَ الندبة فوافقتها في الحذف. فكما يقال في الندبة واموساه لا واموسياه قيل هنا : اللذان وذان لا اللذيان وذيان . إلخ . . ماقال وبرّرَ تشديد النون في اللذين وهذين بأنّه لما حذفت الياء والألف من الذى والتى وذا وتا في التثنية وكان لهما حق الثبوت شدّدوا النون .

وقال بعضهم : وأيضا فإنَّها من قبيل الأَسماءِ المُتَوغِلَةِ في البناءِ ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ لا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ كـ :مَنْ،وما، وكَمْ، وإذْ، ومتى،ونحو ذلك .

ومَنْ أجازَ (١) ذلك قال : قولكُم لا يُثَنَّى الاسم حتى يُنَكَّرَ غيرُ مُسَلَّم إنَّما يقال ذلك في العَلَم ؛ لأَنَّه إذا يثنى صار نكرة ولا بُدَّ بإذْ لا يجعل " زيدان" اسماً علماً لرجلين ، إذْ يتعذّرُ الإخبارُ عن كلِّ واحد مِنْهما إذْ ذاك ، وليسا بمرتبطين في الوجودِ . ويقال أَيضا ذلك في الألف واللام ؛ لأَنَّك إذا قلت : قام الرّجلُ والرّجلُ ، فهما عهدان ، وإذا قلت : قام الرجلان فهو عهدٌ واحدٌ فيهما . فدلَّ على أَنَّه ثُنِّيَ منكّرا ثم عُرِّف بالألفِ واللامِ ، وأمّا أسماءُ الإشارةِ والموصولاتُ فلا يلزم ذلك فيهما ؛ لأَنَّ الذي تعرّفا بهِ باقٍ فيهما وهو الإشارةُ والصِّلَةُ .

وأَمّا كونُ الأَسْماءِ المتوغلةِ في البناءِ لا تُثَنَّى فصحيح، إلاَّ أَنَّ هذه الأَسماءَ فارقَتْها ؛ لأَنَّ فيها بعضَ تَصَرُّفٍ لا يكون في غيرها من المتوغلةِ في البناءِ؛ أَلَا ترى أَنَّها تُنْعَت ويُنْعَتُ بها وتُصَغَّرُ ، والأسماءُ المتوغلةُ في البناء لا تُصَغَّرُ . فيقالُ في تصغيرِ الّذِى " اللَّذَيَّا " وفي تصغير ذا : ذَيَّا .

وأما مخالفتها للمثنّى الذى آخره ألِفٌ أو ياء ؛ فلأَنَّها قد

---

(١) من أجاز أنْ تكون مثنى حقيقة

خالفتِ المتمكنَ في التَّصْغِير فلم يُضَم أَوَّلُها وزاد وا في آخرها أَلِفاً ، فكذلك خالفوا بينهما في التثنية .

[كلا وكلتا]

وأَمّا كِلَا وكِلْتا في التوكيد ففيهما خلافٌ بين البصريين والكوفيين (١) : فذَهَبَ أَهْلُ البصرةِ إِلى أَنَّها من قبيل غير المثني حقيقة ، لأَنَّها عندهم لفظٌ مفردٌ واقعٌ على اثنين كزَوْج . (٢)

وذهب أَهْلُ الكوفة إِلى أَنَّهما من قبيل المثنى حقيقة ، واستدلوا على ذلك بوجودِهما في حال الرفع بالألف // وفي ٤٧
حال النصب والخفض بالياءِ ، فتقول : كلاهما وكلتاهما ، و : كليهما وكلتيهما . فلمّا وجدوا فيهما حكم التثنية وسمناها جعلوهما من قبيلِ المثنّى حقيقة .

واستدلّ (٤) أهلُ البصرة على أَنَّهما ليسا من قبيل المثني حقيقة بوجودِهما بالألفِ في حال النصب والخفض إِذا أُضِيفا إِلى الظاهر فتقول : [جاء] (٥) كلا الرجلين و" رأيتُ كلا الرجلين و" مررت بكلا الرجلين " وكذلك كلتا المرأتين .
فإِنْ قالوا : لَعَلَّ ذلك جاءَ على لغة من يستعملُ (٦) التثنية

---

(١) المسألة ٦٢ من مسائل الإنصاف ص ٤٣٩ منه . وانظر معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٥ .
(٢) الإنصاف ٤٣٩
(٣) المصدر نفسه : ٤٣٩ ، ٤٤١
(٤) دليلهم في الإنصاف : ٤٤٨ ، ٤٤٩
(٥) كلمة مطموسة في المصورة .
(٦) غامضة في المصورة

بالألفِ على كل حال (١) نحو (قول) (٢) بعضهم : لو استطعتُ لأتيتُكَ على يَدَايَ ، ونحو قول الشاعر :

إنَّ أباها وأبا أباها قد بلغا في المَجْدِ غايَتاها (٣) [٧٩]

فالجوابُ: أنَّ جميعَ العرب تستعملُ كِلَا وكِلْتا في حال الإضافة إلى الظاهر بالألفِ على كلِّ حال ، فلو كانا مثنيين حقيقةً وجاءا على هذه اللغة لم يتكلمْ بذلك إلّا أهلُ هذه اللغةِ وهم فَخِذٌ من طيِّءٍ . (٤)

واستدلّوا أيضا على أنَّهما من قبيل اللفظ المفرد الواقع على اثنين كزَوْج في غير الشيئين المتلازمين بإخْبارِ العَرَبِ عنهما إخبارَ المفردِ نحو قوله تعالى ﴿ كِلْتا الجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَها ﴾ (٥) ولم يقل : آتتا ، وقال الشاعر :

٩٢- فَغَدَتْ كِلَا الفَرْجَين تَحْسَبُ أنَّه مَوْلَى المخافةِ خَلْفُها وأَمامُها (٦)

ولم يقل: أنَّهما .

---

(١) هي لغة كنانة وبني الحارث بن كعب وبني العنبر وبن هجيم وبطون من ربيعة بكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان وعذره انظر شرح ابن عقيل ١/٥٨ هـ ١

(٢) في المصورة : قولهم

(٣) سبق تخريجه ص ١٦١

(٤) هم: خثعم

(٥) الآية ٣٣ من سورة الكهف

(٦) قائلة لبيد بن ربيعة والبيت هو ٤٨ من المعلقة في شرح الديوان ٣١١ وشرح القصائد السبع الطوال : ٥٦٥ والبيت من شواهد الكتاب ١/٤٠٧ والمقتضب ٣/١٠٢ ، ٤/٣٤١ ، وشرح المفصل ٢/٤٤ ، ١٢٩

فان قالَ قائلٌ : فإنَّ العربَ أيضًا قد تُخْبِرُ عنهما إخبارَ المفردِ والتثنيةِ قال :

٩٣ - * كلاهما لا يُطْلِعَانِ الكَيْحا * (١)

فالجواب : أنَّ هذا يُتَصَوَّرُ على مذهبِ مَنْ يَزْعُمُ أنَّهما مفردان في اللفظ مثنيان في المعنى ، فإنْ حُمِلَ فيهما على اللفظ أُفْرِدَ ، وإنْ حُمِلَ على المعنى ثُنِّيَ وقد جَمَعَ الشاعرُ بين اللُّغتين فقال :

٩٤- إنَّ المَنِيَّةَ والحتوفَ كلاهما يُوفي المَنِيَّةَ يرقُبانِ سوادِي(٢)

فأفْرَدَ الضميرَ في : يُوفي ، وثَنَّاهُ في : يرقبان .

وأمّا من يَزْعُمُ أنَّهما مثنّيان لفظاً ومعنى ، فلا وَجْهَ للإخبارِ عنهما إخبارَ المفرد .

---

(١) هذا البيت لم أعثر عليه إلّا في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٨ هكذا [كلاهما لا يطلقان] وذكر محقق الشرح أنَّه لم يتبين بقية الشاهد في الأصول ، والشاهد واضح في نسخة أبي حيان من شرح الجمل وهو كما أثبتناه عن مصورتنا وفي هامش المصورة إشارة إلى أنَّه في نسخة أخرى ، الحيكا .

(٢) هذا البيت السادس من قصيدة مفضّلية للأسود بن يَعْفُر مطلعها
نام الخليّ وما أُحِسُّ رقادي والهمُّ محتضر لديَّ وسادي
المفضليات : ٢١٦ والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٨ والمغني ٢٦٩ وديوانه :

فإنْ قال قائل : إنَّ العربَ قد تخبرُ عن المثني حقيقةً إخبارَ المفردِ نحو قولِ الشاعر :

٩٥ - فكأنَّ في العينينِ حَبَّ قرنفلٍ أوْ سُنْبلاً كُحِلَتْ بهِ فانْهَلَّتِ (١)

فقال : كُحِلَتْ ولم يقل : كُحِلَتا ، وقول الفرزدق :

٩٦- ولو ظفرت يداي بها وضَنَّتْ لكانَ عليَّ للقدرِ الخِيارُ(٢)

ولم يقل: ضَنَّتا .

فالجوابُ: أنَّ مثلَ هذا لا يجيءُ في كلامهم إلا في ضرورة شعر ، ولا يجيءُ مَعَ ذلك إلَّا في الشيئين المتلازمين من نحو : اليَدَين ، والعَيْنَين ، فلما أخبرتِ العربُ عَنْ كلا وكلتا إخبارَ المفردِ في فصيحِ الكلام مع أنَّهما لا يقعان على شيئين متلازمين دلَّ ذلك على أنَّهما مفردان .

على أنَّ من النحويين مَنْ تأوَّلَ ماتقدَّمَ على حَذْفِ مضافٍ تقديره : إحْدى يديّ وداخلة العينين " ثم أعاد الضميرَ على المعنى ولذلك أفْرَدَ .

---

(١) هذا البيت لسلمان أوْ سَلْمى بن ربيعة ، شاعر جاهلي من قصيدة حماسية مطلعها :
حلّت تُماضرُ غرْبة فاحتلّتِ فَلْجاً وأهلك باللّوى فالحِلَّتِ
انظر شرح ديوان الحماسة ٢ / ٥٤٧ والنوادر لأبي زيد ١٢٠-١٢١ ، ونسبها الأصمعي لعلباء بن أرقم شاعر جاهلي في الأصمعيات ١٦١ والبيت في الأمالي الشجرية ١ / ١٢١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٧ / ٤٥٤ ، ٦٢١ .

(٢) للفرزدق في الديوان : ١ / ٢٩٤ والبيت في الخصائص ١ / ٢٥٨ والمحتسب ٢ / ١٨١ والأمالي الشجرية ١ / ١٢٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٧ ، والمقرّب له ١ / ٢٥٢

فإنْ قال قائلٌ : فلعلّ الموجبَ للإخبار عنهما إخبارَ المُفْـــــرد كونُهما لم يستعملْ لهما واحدٌ في اللفظ ؟

فالجوابُ : أنَّ هذا القدرَ لو كان مسوّغا للإخبار عنهما إخبـــارَ المفرد لجازَ أنْ يقالَ : الاثنان قام ، من حيث لم ينطق لهما بواحدٍ ، وأمّا تفرقة الفَرّاءِ بين اثنين وبينهما ، بأنّك تجدُ كِلا وكِلْتا لم يُبْنَيَـــا على واحدٍ من جهةِ المعنى ؛ ألَا ترى أنَّ قولَك : قام عبدُ الله كلُّه خطأ ، وأنّك تجدُ (معنى)[1] الاثنين على واحدٍ [كمعنى الثلاثـــة وزيادات العدد ولا يجوز إلّا أنْ تقول : الاثنان قاما والاثنتان قامتا][2] فليست بشيءٍ "[3]، لأنّه اعتبر ذلك بكلّ، وكلّ ليس مفرد كِلَا علـــى مايحكمُ في التصريف، وأصول " كلّ " كافٌ ولامان ، وأصول " كِلا " كاف ولامٌ وألفٌ منقلبة عن واوٍ أوْ عن ياء ، على الخلاف فيهـــا ، وأيضاً فإنّه كان يلزمُ على هذا ألّايجوزَ : كلاهما رأيتُه ، وكِلتاهمـــا رأيتها ؛ لأنّك تقول : رأيت عبدَ الله كلَّه، ورأيت هندًا كلَّهـــا. واستدلوا أيضا على أنّهما مفردان ، بأنّ جعلَهما مثنّين حقيقـــةً لا يتصوّرُ إلّا على أنْ يكونا من باب التثنية التي لم ينطق لها بواحـــد نحو اثنين وذلك قليل ، وإذا أمْكَنَ في اللفظ ألّا يجعلَ من بـــابٍ قليلٍ كان أوْلى .

---

(١) مكان هذه الكلمة بياضٌ في المصورة وما أثبتناه من معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٣ .
(٢) تكملة كلام الفراء من معاني القرآن له ٢ / ١٤٣
(٣) ردٌّ لكلام الفراء

وأمّا مازعم البغداديون (١) من أنّ كلتا قد نُطِقَ لها بواحدٍ (٢) نحو :

٩٧- في كِلْتَ رجليها سُلامَى واحِدَهْ كلتاهما قد قرنت بزائدَهْ (٣)

فباطلٌ ؛ لأنّ المعنى في كِلْتا رجليها ، ولست تريد معنى إفراد فإنّما ذلك من قبيل الألفاظ التى حُذِفَ منها بعضٌ للضرورة نحو قول الشاعر

٩٨- * دَرَسَ المَنا بمتالعٍ فأبانِ * (٤)

---

(١) في الإنصاف ٤٣٩ والخزانه ١ / ٦٣ نُسِبَ هذا للكوفيين .

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٢ / ١٤٢ " وقد تفردُ العربُ إحدى كِلتا وهم يذهبون بإفرادِها الى اثنينيتها أنشدني بعضهم في كلت رجليها ... البيت يريد : بكِلْتَ:كلتا

(٣) البيتان من غيرنسبة في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٤٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٢٧٥ ، والإنصاف ٤٣٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٦ والخزانة ١ / ٦٢ والمقاصد النحويه : ١ / ١٥٩ والهمع ١ / ٤١

(٤) عجزه *وتقادَمَتْ بالحُبْسِ فالسُّوبانِ* وهو مطلع قصيدة للبيد في شرح ديوانه : ١٣٨ والبيت في الخصائص ١ / ٨١ ، ٢ / ٤٣٧ والمحتسب ١ / ٨٠ ، ٢ / ٧٧ وشرح شواهد الشافيه : ٣٩٧ والتصريح ٢ / ١٨٠ ، والهمع ٢ / ١٥٦ .

يريد : المنازل ، وقول الآخـــــر

٩٩- * تريك المنا برؤوس الأَسَـلْ * (١)

يريد المنايا ، وقول الآخـــر

١٠٠- * مُقَدَّمٌ بسبا الكَتَّانِ مَلْثُـومُ * (٢)

يريد بسبائبه (٣) ، وقيل : يَسَبَنِيِّ الكتَّان (٤)

واستدلوا أيضا على أنَّهما مفردان في اللفظ بقول العرب : كلا الرجلين قام، وكلتا المرأتين قامت، فتضيفهما إلى المثنّى ، ولو كانا مثنيين حقيقة لم يجـــــز ذلك لئلا يكون في ذلك إضافة الشيء إلى نفسه (٥) كما لم يجيزوا : اثنا رجليـــن ولا " اثنتا امرأتين " فلولا أنَّهما مفردان في اللفظ لما ساغ إضافتهما إلى المثنـــى لكن لمَّا // اختلفا في اللَّفْظِ ساغت الإضافة. كما أنَّهم إذا اضطُرُّوا إلى إضافـــة : ٤٨
اثنين أو اثنتين إلى المعدود لم يضيفوها إلى لفظِ التثنيةِ بل إلى جَمْعٍ أو اســـــم

---

(١) صدره : ولُبْسُ العجاجةِ والخافقاتُ
والبيت لإسحاق بن خلف البهراني يمدح علي بن عيسى القمّي من أبيات استحسنها المبرد انظر الكامل ٢/ ١٩ وشرح الجمل لابن عصفـــــور ٢/ ٥٧٤ .

(٢) صدره : * كأنَّ إبريقَهم ظَبْيٌ على شَرَفٍ * والبيتُ ٤٢ من قصيدة لعلقمـــة بن عَبَدَةَ الفحل ، جاهلي، في ديوانه ٥٠- ٧٩ ومطلعها .
هل ماعلمت وما استودعت مكتومُ أم حَبْلُها إذ نأتك اليومَ مصـــــرومُ
وهي المفضلية رقم ١٢٠ والبيت في الخصائـص ١/ ٨٠ ، ٢/ ٤٣٧ والمحتسب ١/ ٨١ ، ٢/ ٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٥ ، والضرائر : ١٤٢ .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٥٧٥ وفيه " وقيل : يريد بسَبِي الكتـــان

(٤) الضرائر لابن عصفور : ١٤٢ واللسان (سبب)

(٥) الإنصاف : ٤٤٨

جَمْعٍ ليُجْعَلَ بينهما اختلافٌ في اللَّفْظِ نحو قول الشاعر:

١٠١ - * ظَرْفٌ عَجُوزٌ فيه ثِنْتَا (١) حَنْظَلِ (٢) *

ولا يجيءُ في كلامهم مثل ثِنْتا (١) حنظلتين.

فإنْ قال قائل: فلم استُعمِلا في حال الإضافة إلى المضمرِ بالألفِ في الرفع وبالياءِ في النصب والخفضِ، وليسا مثنَّيين عندكم؟ وهلَّا كانا بالألفِ على كُلِّ حالٍ كما (٣) أنَّهما كذلك مع الظاهر؟

فالجوابُ: أنَّ العربَ قلبت الألِفَ فيهما ياءً في حالِ الإضافة إلى المُضْمَرِ لملازمتهما الإضافة، وملازمة اتصال الضمير بهما، والعربُ قد تغير الآخِرَ إذا اشتدّ التلازُمُ كما غيَّروا آخر: ضربَ إذا كان فاعله [ضميراً ولم يغيروا إذا كان فاعلاً] (٤) ظاهِراً وإنْ توالت فيه أربعة أحرف بالتحريك بل أكثر نحو: خَرَجَ حَكَمٌ. ونظيرهما في ذلك على وإلى ولدى، ألَا ترى أنَّ الألِفَ فيها مع الظاهر لا تقلب، فتقول:

عَلَى زيد، ولَدَى عمرو، وإلى بكر، وتقلب مع المضمر، فتقول: عليهِ ولدَيهِ وإليهِ. (٥)

---

(١) في المصورة: ثنيا

(٢) هذا البيت لخطام المجاشعي ونسب لغيره، وقبله:

كأنَّ خصيبة من التَّدَلْدُلِ وسيأتي

وهما في العين: ٢٨٧/٤، والكتاب ٥٦٩/٣، ٦٢٤ والمقتضب ١٥٣/٢ والأمالي الشجرية ٢٠/١، وابن يعيش ١٤٤/٤، ١٦/٦، ١٨ وشرح الجمل لابن عصفور: ١٤٠/١، ٢٧٦، ٢٩/٢، والمقرّب ٣٠٥/١، ٤٥/٢ والخزانة ٣١٤/٣، ٣٦٧.

(٣) "كما" مكررة في المصورة.

(٤) تكملة يلتئمها النص

(٥) انظر الإنصاف ٤٥٠/٢

فان قال قائلٌ : فهلّا قلبت الألف في كِلا وكِلْتا مع المضمر على كل حال ، ولم يستعملا بالألف في حالِ الرّفع كما قلبت مع المضمر في لدى وعلى وإلى ولم تجيء ثابتة في حال من الأحوال إلّا في الشعر ، وذلك قليل نحو قول الشاعر :

١٠٢ - أيّ قلوص راكبٍ تراها
شالوا عَلَاهُنّ فَسُلْ عَلَاها (١)

ويروى : * طاروا علاهن فَطِرْ علاها * ؟

فالجواب : أنّ [كِلا] (٢) محمولة في القلب على "لدى وعلى وإلى"، وعلى وإلى : أشدُّ افتقاراً لما بعدَهما من كلا، لأنّهما حرفان ، والحرف إنما يجيءُ لمعنىً في غيره ، ولا يتكلم بشيء منه وحده ، وكلا اسم معرب، فافتقاره إلى ما بعده إنّما هو من جهةِ معناه لا من جهةِ لفظه، فالحرف إذاً أشدُّ افتقاراً منهما إلى ما بعدَه لافتقاره له لفظاً ومعنى ، و"لدى" لبنائها شبّهت بالحَرْفِ فعوملت معاملته . فلمّا كان القلب في كِلا وكلتا بالحمل على : "إلى وعلى ولدى" لم تقلب إلّا في حالِ النّصب والخفض ؛ لأنّهما في هذين الموضعين فضلتان كما أنّ : على ولدى وإلى " مع ما بعدهما فضلات ولم يقلبا في الموضع الذي يكونان فيه عمدة وهو الرفع، لأنّهما في ذلك الموضع لا يشبهان على ولدى وإلى".

فإنْ قال قائل : لِمَ لَمْ تظهر الحركة في كليهما وكلتيهما في النصب والخفض ؟

---

(١) البيتان من أبيات تنسب لرؤبة وهي في ديوانه : ١٦٨، وينسبان لأبي النجم العجلي وليسا في ديوانه المجموع أيضا، ولبعض أهل اليمن في النوادر لأبي زيد : ٥٨ ، ١٦٤ وانظر إعراب القرآن للنحاس ١/١٣٣، ٢/٥٤١ والخصائص ٢/٢٦٩ ، وشرح المفصل ٣/٣٤ ، ١٢٩ والخزانة ٣/١٩٩ وشرح شواهد الشافية ٣٥٥ .

(٢) في المصورة : كل

فالجواب : أنَّ الذى مَنَعَ من ذلك أنَّ الياء لو تحركت بحركةِ الإعراب لقلبت ألِفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فيلزم الرجوع إلى الألف التى فُرَّ عنها ، فلذلك لم يحركوها .

وقوله : وحقيقة المثنى ماألحقته ألِفا رفعا وياءً مفتوحاً ماقبلها نصباً وجرًّا " .

كان ينبغي له أنْ يقول : وحقيقةُ المثنَّى ماكان واقعاً على اثنين ، وألحقته مع ذلك ألِفا رفعاً وياءً مفتوحا ماقبلها نصباً وجرًّا ؛ ألَا ترى أنَّ " الإثنان " ليوم الاثنين تلحقه الألف في الرفع والياء في النصب والخفض ، ولا يسمَّى مثنًّى حقيقة ؛ لأنَّه لايقع على اثنين بل إنْ سُمِّيَ مثنًّى فمجاز من حيث إنَّه يشبه إعرابُه إعرابَ التثنية .

وقوله : كلتاهما حرفُ الإعراب ، ونوناً في الأحوال الثلاثة عوضاً من حركةِ الواحد ؛ لأنَّها تثبت مع الألف واللام وعوضا من التنوين ؛ لأنَّها تسقط للإضافة كما يسقط التنوين " .

قد تقدم تبيين الخلاف في ذلك

وقوله : " مكسورة على أصل التقاء الساكنين . "

يعنى على أَصْلِ التحريك لالتقائهما ، وهو الكسرُ كما تقدَّم ، وهذا الذى ذكره أبو موسى من أنَّ أصل التحريكِ لالتقاءِ الساكنين أنْ يكون بالكسرِ في كُلِّ موضع ، هو مذهبُ كافَّةِ النحويين إلا الأستاذَ أبا عليٍّ الشلوبين (١) ، فإنَّه زَعَمَ أنَّ الأَصْلَ فى حركةِ التقاءِ الساكنين

---

(١) في الشرح الكبير للجزولية : ١٤٢

أَنْ تكونَ كسرةً إلّا أَنْ يكونَ الساكنُ الأَوّلُ أَلِفاً ، فإنَّ أَصْلَ التحريك إذْ ذاك الفتحُ إلّا أَنْ يمنعَ من ذلك مانعٌ، وادّعى أَنَّ ذلك مذهبُ سيبويه واستدلَّ على ذلك بشيئين :

أَحدهما : أَنَّ سيبويه علّلَ التحريكَ في: حَذَامِ بالكسر بكونها لا تكونُ إلّا مؤنّثةً أَعني فعالِ(١) المعدولةِ، والكسر من علامات التأْنيث ، تقول : أَنتِ فعلتِ قال : ولو كانَ أَصْلُ التحريك عِنْدَه في ذلك الكسرَ لما التمسَ له علةً فإنّما تُلْتَمَسُ العِلّةُ لِمَا جاءَ خارجاً عن الأَصْلِ .

والآخر : أَنَّ سيبويه لمّا رَخَّمَ إِسحارًا(٢) اسمَ رجلٍ على لغةِ مَنْ نَوَى قال : يا إِسحارَ ، بالفتح ، ولو كان أَصْلُ التقاءِ الساكنين عنده أَن يُحَرَّكَ بالكسر إذا كان الأَوّلُ أَلِفاً لقال : يا إِسحارِ ، بكسر الرّاء ، وذلك بشيءٍ اقتضاه عنده القياس ولم يحكِه سماعا ، فيقال : إِنّما فتحَ لورود السماعِ بذلكِ .

ولمّا اعتقد أَنّ أَصْلَ التحريك أَنْ يكون بالفتح إذا كان الساكن الأولُ أَلِفاً وجب عنده أَنْ يعتذرَ // عما حُرِّك من ذلك بالكسر ، ٤٩
فزعم أَنّ نونَ الاثنين إنّما حُرِّكَتْ بالكَسْرِ فَرْقاً بينها وبين نونِ الجمع ، وأَنَّ فعالِ إنّما حُرِّكت بالكسر لكونها لا تكون إلّا مؤنّثةً ، والكسرُ من علاماتِ التأنيثِ ، وأَنَّ : هؤلاءِ إنّما حُرِّكَ بالكسر لاجتماع الأَمْثالِ

---

(١) في المصورة : فعلل
(٢) الكتاب : ٢/٢٦٤ - ٢٦٥

والمتقاربات (١) ، فالهاءُ تقارِبُ (الألفَ) (٢) ؛ لأنّهما مِنْ حُروفِ الحَلْقِ والهمزةُ أيضا تقاربُهما ؛ لأنّها من الحَلْقِ أيضا ، وفتحةُ اللّام بَعْدَهما من جِنْسِ الألف ، والألفُ التي بَعْدَ اللامِ مماثلةٌ لفتحةِ اللامِ والألفِ التي قَبْلَها ، ومقاربةٌ للهاءِ، والهمزةُ التي بعد الألفِ مقاربةٌ للألفِ والهاءِ اللتين قبْلَها ، ومماثلةٌ للهمزةِ المتقدّمةِ عليها ، فحرّكوا الهمزةَ مِنْ هؤلاء بالكسرِ ، ولم يُحرّكوا بالفتح ؛ لأنّ الفتحةَ مِنْ جنسِ الألِفِ ، فلو حرّكوا الهمزةَ بها لكان ذلك زيادةً في اجتماعِ الأمْثالِ والمتقاربات ، واجتماعُها ثقيلٌ ، فعدلوا عن حركةِ الأصْل ، وهي الفتحةُ إلى الكَسْرِ للثّقَلِ .

وأنّ هيهاتِ إنّما حُرّكت بالكَسْرِ إذا أُريدَ به الجمعُ ؛ لأنّه جمعُ ، هيهاتَ " المفتوحه التاء ،(٣) وهيهاتَ المبنيةُ على الفتحِ تُشْبِهُ فاطمةَ المنصوبةَ في اللفظ ، فكما أنّ جمعَ فاطمة في النصب تكونُ تاؤه مكسورةً ، فكذلك هيهاتِ إذا كان جَمْعا كُسِرَتْ تاؤُه ؛ لأنّ بِنْيةَ (٤) هيهاتِ التي هي جمعٌ - بدليل وقوفهم عليها بالتاء - من هيهاتَ التي هيَ مفردٌ - بدليلِ وقوفهم عليها بالهاء - كما في فاطماتٍ في حالِ النصبِ من فاطمةَ المنصوبِ وقد تقرّرَ في اللسان ؛ أنّ المبنيَّ إذا أشْبَهَ المعربَ عُومِلَ معاملتَه كنعتِ النداءِ على اللفظِ إذا قلت : يا زيدُ العاقلُ ، لاطرادِ البناءِ في كلّ منادًى مُفْرد . والذي ذهبَ إليه باطلٌ بدليلِ

---

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٢
(٢) غامضة في المصورة .
(٣) ينظر شرح شافيه ابن الحاجب ٢/ ٢٩٠، ٢٩١
(٤) غامضة في المصورة .

أنّ العَرَبَ قد حرّكت : "غاقٌ" بالكسرِ ، قال الشاعر :

١٠٣- فلو ترى إذْ جُبّتي من طـــاقِ
ولُمّتي مِثْلُ جَناحِ غـــــاقِ (١)

ولا موجبَ فيه للتحريكِ بالكَسْرِ على مذهبِه ، فلولا أنّ أصْلَ حركـــــةِ التقاءِ الساكنين الكسرُ في كلِّ موضعٍ لما حُرِّكَ : غاقِ ، بالكســـر .

وقالوا أيضا : أيهانِ بكسرِ النون في معنى هيهاتِ ، ولا فَرْقَ بينهمـــا إلّا أنّ : أيهانِ ، جاء على الأصْلِ ، وهيهاتُ بُنِيَ على الفتح لكونِه وقع موقـــع ما هو مبنيٌّ على الفتح ، وهو الفعل الماضي ؛ لأنّ هيهاتَ واقعٌ موقـــعَ "بَعُدَ" فعومِلَ في أحَدِ وجْهيه معاملةَ الأصْلِ ، وفي الآخرِ حُمِلَ على ما وقَـــعَ موقِعَه ، وأمّا على مذهبِـــه فكان ينبغي ألّا يكونَ بينهما فرقٌ وما استـــدلَّ به من كلامِ سيبويه لا حُجّةَ له فيه .

أمّا تعليلُه التحريكَ بالكسر في "حَذامِ" وأمثالِه بأنّ فعالِ لا تكـــونُ إلّا مؤنّثةً ، والكسرُ من علاماتِ التأنيثِ ، فليس فيه ما يدلُّ على أنّه ليـــسَ أصْلُ التحريكِ بالكسْرِ إذا كان الساكنُ الأوّلُ [ألِفاً ، فالكسْرُ] (٢) فـــي حذامِ وأمثالِه يجبُ من طريقين :-

أحدهما : ما ذكره سيبويـــه .

والآخرُ : المجيءُ على الأصْلِ . فنبّـــهَ سيبويه على أحَـــدِ السّبَبَيْنِ الموجبين للكسرِ وهو السببُ الخاصُّ به ، ولم ينبّه على السبب الآخـــر لبيانِه ولعدمِ اختصاصه بباب "فَعالِ" ، وإنّما كونه لم يحرك بالكسر فـــي

---

(١) ينسب البيتان لرؤبة وهما في ملحقات الديوان : ١٨٠
وبعدهما فيه :

ذا دغواتٍ قُلّبَ الأخـــلاقِ

وهما في المخصص ٨/ ١٥١ ، واللسان (غوق)

(٢) في المصورة ، العامل الكسر ، تحريف

باب "إِسحارّ" اسم رجل إذا رُخِّمَ على لغة من نوى ، فلأنَّه لمّا اضطره إلى التحريك لأجل التقاء الساكنين ، وكان الساكنُ الثاني في مثل ذلك قد يُحَرَّكُ بالفتح حَرَّكَهُ بالفتحِ ولم يُحَرِّكْهُ بالكسر لئلّا يُتَوهَّمَ أنَّ إسحارّا إذْ ذاك اسم علم على وزن إفعال كإكرام ، وليس بمرخّم بل نُكِّرَ وأضيف إلى (ياءِ) (١) المتكلم، فلمّا اضطر إلى جَلْبِ حركةٍ لم تكن في اللفظِ اختار أنْ تكون تلك الحركة غير مُوهِمَةٍ .

والدليلُ على أنَّ أَصْلَ التحريكِ لالتقاء الساكنين الكسرُ عند سيبويه في كل مَوْضِعٍ أنَّه لم يعلّل تحريك نون الاثنين بالكسر، لمجيءِ ذلك على الأَصْلِ ، بل قال " وهي النون وحركتها الكَسْرُ " (٢) وعلّل فتحَ نونِ الجميعِ لمّا جاء ذلك خارجاً عن أصلِ التحريك لالتقاءِ الساكنين ، فقال : إنّهم فعلوا ذلك فرقا بينهما وبين نون الاثنين (٣) ، فهذا

---

(١) في المصورة : باب ، تحريف

(٢) الكتاب : ١ / ١٨

(٣) نص كلام سيبويه " ونونها مفتوحة فرّقوا بينها وبين نون الاثنين ، كما أنّ حَرْفَ اللين الذى هو حرف الإعراب مختلف فيهما "
الكتاب : ١ / ١٨

نص على خلاف ما ادّعاه الأستاذُ من أنَّ نون الاثنين إنّما حُرِّكت بالكسرِ (١) قبل فتح نون الجميع، ولا موجب لهأكثر من المجيء على الأَصْلِ، وإذا كانت نون الاثنين قد كُسِرَتْ فرقا بينها وبين نون الجميع فقد استقر فتح نون الجميع قبلَ كسرِ نونِ الاثنين .

وقول أَبي موسى : " أَوْ فرقا بينها وبين نون الجميع ".

إنّما قال ذلك ولم يقل : وفرقا بينها وبين نون الجميع ، فيأتي بالواو بدل [أَوْ] (٢) ويجعل الكسر معلّلا بالوجهين جميعاً ، لأنّه قد أَجازَ تعليل فتح نون الجميع ، بالتفرقة بينها وبين نون الاثنين، فعلى هذا التعليل يكون الكسرُ في نونِ الاثنينِ قد استقرّ قبل فتحِ نون الجميع ، فلا يُتَصَوَّرُ لذلك إنْ علل فتح نون الجميع بالتفرقة أَنْ يعلّل كسر نون الاثنين بالتفرقة // ، وإنّما يُتَصَوَّرُ تعليلُ كسرِ النونِ في الاثنين بالتفرقةِ في مذهب من يعلل فتح نون الجميع بطلب التخفيف (٣) ، فلذلك أتى بأَوْ (٤) التي لأحدِ الشيئين ، على أنّه يضعفُ عندي أَنْ يُعَلَّلَ كسر نون الاثنين بالتفرقةِ بينها وبين نون الجميعِ لأنَّ التثنيةَ في الرتبة قبل الجمع كما أنَّ الإفرادَ قبل التثنيةِ ، فإذا كانت رتبتُها أَنْ تكونَ قبلَهُ فحركةُ النونِ فيها قَدِ استقرت قبلَ حركةِ نُونِ الجميعِ ، وإذا استقرت

٥٠

---

(١) بعده في المصورة : " في نون الاثنين" وكأنها زايدة
(٢) في المصورة : أن
(٣) نسب الشارح هذا المذهب إلى المبرد انظر ماسبق ص ١٣٠ مع الهامش .
(٤) في المصورة : بأوا .

حركةُ نونِ التثنيةِ قبلَ نونِ الجميعِ فلا يُتَصَوَّرُ التعليل بالفَرْقِ ، إلَّا أنَّ الذى يُعلِّل كسرَ نونِ الاثنين بالتفرقة بينها وبين نون الجمع له أنْ يقولَ : تقدُّمُ التثنيةِ على الجمعِ إنَّما هو بالرُّتْبَةِ لا باللفظ ، وإنَّما كان يلزم أنْ يكون التعليلُ بالفَرْقِ ممتنعاً لو كان تقدُّمُ التثنية باللفظ ؛ لأنَّه لو كان كذلك للزِمَ استقرارُ كسرِ نون الاثنين قبلَ فتحِ نونِ الجميعِ ، لكنْ مع ذلك الأَوْلى أنْ تُجْعَلَ أحكامُ الألفاظِ تابعةً لرتبتِها .

وماقاله الأستاذُ أبو على قاله السيرافيُّ قبلَه في شرح سيبويه في باب فَعالِ . (١)

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي « باب ماجاء معدولاً عن حدّه من المؤنث إلخ » ٤/٢١١٦

[الأفعال الخمسة]

وقوله : " كلّ فعل مضارع لحقه ضميرُ التثنيةِ أو علامتها وهو الألف ".
مثالُ الضميرِ (١) : الزيدان يقومان ، ومثالُ العلامةِ : يقومان الزيدان "

وقوله : " أو ضميرُ جماعة المذكّرين العاقلين في الوضع ". (٣)

نحو قولك : الزيدون يقومون ، وتمامُه أنْ يقولَ (٢) : أوضمير ما أُجرى مجراهم ، كقوله تعالى * وكُلٌّ في فَلَكٍ يَسْبَحُونَ * (٤)

وقوله : " أو علامتهم ".

مثال ذلك : يقومون الزيدون .

وقوله : " أوْ ضمير الواحدِ المخاطب من المؤنث (٥) ، وهي الياء "

مثال ذلك : أنت تقومين

وقوله : " وسَلِمَ من نوني التوكيد "

يعني الشديدة نحو : هل تقومنَّ ، والخفيفة نحو : هل تقومنْ وإنَّما شَرَطَ السلامةَ من نوني التوكيد ؛ لأنَّه تَوَهَّمَ أنَّهما إذا لحقت

---

(١) في المصورة : مثل
(٢) في المصورة : الموضع
(٣) هنا حاشية في الأصل نصها : " هذه الزيادة لا تصح ، لأنَّ المؤلف قال : في الوضع " وكتب الأشهب
(٤) الآية ٤٠ من سورة يس
(٥) بعدها في نسخة دار الكتب من الجزولية : أو علامتها

واحدةٌ منهما فعلاً من الأفعال التي ذكر أوجبتْ فيه البناءَ فلم يكن إذْ ذاك مرفوعاً بالنون ، وذلك باطلٌ بل يكون مرفوعاً بالنُّونِ ، " وإنَّما حذفت كراهية لاجتماعِها مع النون الشديدةِ أوِ الخفيفةِ (١) فحذفت في اللفظ وهي مرادةٌ في التقدير ، كما حذفت في * أتحاجُّونى * (٢) كراهية لاجتماعها مع نون الوقاية ، وقد بيَّنا صحّة ذلك (١) فيما تقدَّم فاغنى ذلك عن إعادته هنا " (٣)

وقوله : فعلامة الرفع فيه نونٌ تَقَعُ بعد هذه العلامات تثبتُ رفعاً " إنما كان ذلك لتعذّر رفعها بالضمّةِ أو بمجانسها وهو الواو فرفعت بما يشبه الواو وهو النون وقد تقدم بيانُ ذلك . (٤)

وإنَّما تثبت رفعاً كما تثبت الضمةُ ويعني بذلك ثبوتها لفظاً أو تقديراً ولا يمكن أنْ يريد أنَّها تثبتُ في اللفظِ خاصّةً بدليل قوله تعالى * اتحاجُّونى * (٢) فإنَّها مقدَّرةٌ وليست ملفوظاً بها .

وقوله : " وتُحذَفُ نصباً وجزما " .

أمّا حذفُها جَزْماً فلأنَّها بمنزلة الضمّةِ فكما يُحذِفُ الجازمُ الضَّمَّةَ نحو "يخرجُ زيدٌ" ، تقولُ إذا أدخلتَ عليه الجازم : لم يخرجْ زيدٌ ، فكذلك يحذفُ النونُ من هذه الأفعال نحو : لم يخرجا ، ولم يخرجوا .

---

(١) العبارة مكررة في المصورة
(٢) الآية ٨٠ من سورة الانعام وقد سبقت ص ١٢٥
(٣) انظر ماتقدم ص ١٢٥
(٤) تقدم في ص ١٣١

وأمّا حذفها نصباً فسببُ ذلك أنّ قولك : يقومان ، و : يقومون ، و : تقومين يشبه في اللفظ : الزيدان ، والزيدون ، والزيدين من جهة لحاق الألف والنون والواو والنون والياء والنون بعد سلامة البناء في الموضعين أعني الأسماء والأفعال . والجزمُ في الأفعال نظيرُ الخَفْضِ في الأسماءِ في أنّ كلّ واحد منهما منفردٌ به ، ألا ترى أنّ الخفضَ انفردت به الأسماءُ كما انفردت بالجزم الأفعالُ ، فكما حُمِلَ النَّصْبُ على الخفض في التثنية وجمع السلامة بالواو والنون ، فكذلك حُمِلَ النصبُ في هذه الأفعال على الجزم الذى هو نظيرُ الخفض ، فحذفت النونُ في النَّصْبِ كما حذفت في الجَزْمِ . (١)

وقوله : "[و] (٢) تحرّك لالتقاءِ الساكنين".

إنّما جَعَلَ الحركةَ لالتقاء الساكنين لما ذكرناه من أنّ الأَصْلَ في الحرفِ (٣) السكونُ من جهةِ أنّ الحركةَ زيادةٌ ، فلا ينبغى أنْ تُدّعى إلّا بدليل ، فلذلك ادّعى السكون في الأَصل ، لمّا أمكنه أنْ يجعلَ التحريكَ لالتقاء الساكنين .

وقوله : "وتُفْتَحُ مع الياءِ والواوِ طلَباً للتخفيف."

يعنى أنّهم لم يكسروا على الأَصْلِ لاستثقالهم اجتماعَ الكسرةِ مع الياءِ والواوِ ، وهما ثقيلان .

---

(١) مثل هذا التعليل في شرح المقدمة الجزلية (الكبير) للشلوبين ص١٥٤ ، ١٥٥ .

(٢) زيادة من الجزولية

(٣) في المصورة : الحذف

وقوله : "أَوْحَمْلاً على نون الجميـــع".

إنّما جَعَلَ الفتحة في النون في مثل : تفعلينَ ، و : تفعلـــونَ ، حملاً على نونِ الجمعِ ، لأنَّ الأفـعال فرعٌ عن الأسماءِ بدليل افتقارِهـــا إليها في التركيبِ وعدمِ افتقارِ الأسماءِ في التركيبِ إلى الأفعـــالِ، وهِيَ مع ذلك تُشْبِهُ في اللفظ قولك : زيدونَ وزيدينَ ، كما تقدَّم (١) ، والفرعُ إذا أَشْبَهَ الأَصْلَ حُمِلَ عليه ، فلذلك جُعِلَ الفتحُ في النونِ بالحَمْلِ كمـــا أَنَّ نصبَها بحذفِ النونِ إنّما كان لأجلِ الحَمْلِ على الجَزْمِ // ٥١

وقوله " وتكسر مع الألفِ على أَصْلِ التقاءِ الساكنين" .

قد تقدم الاستدلال على ذلك .

وقوله: "أَوْحَمْلاً على نون التثنيـــة "

إنّما حُمِلَتِ النونُ في يفعلان على النُّونِ في الزيدانِ ، للشَّبَـــهِ الذي بينهما ، كما حُمِلَ النَّصْبُ أيضا على الجَزْمِ ، في يفعلان فحذفـت النون في الموضعينِ وكُسِرَتِ النونُ في الرفع بالحَمْلِ على التَّثْنِيـــةِ كما تقدَّمَ .

---

(١) تقدم قبل قليل .

[الجمع المؤنث السالم]

وقوله : الفتحةُ تكونُ علامةً للنَّصبِ في كلِّ موضعٍ كانت الضمةُ فيه علامةً للرفع إلَّا في جمع المؤنث السالم.

هذا الذى يذكر هو الفصيحُ ، وقد حُكِيَ عن العرب نَصْبُ جمعِ المؤنث السالمِ بالفتح ، حُكِيَ عن بعضهم أنَّه قال : رأيتُ بناتَك(١) ، بفتح التاء.وعلى ذلك ينبغى أنْ يُحْمَلَ قولُ العربِ : استأصل اللهُ عِرْقاتَهم ، بفتح التاء حكاه سيبويه بدليل قولهم أيضا فيه " استأصل اللهُ عرقاتِهم بالكسر في التاءِ . (٢)

وقوله : وإذا استثقلتِ الضَّمَّةُ لم تستثقل الفتحة " .
هذا أيضا هو الفصيحُ ، وقد يجوزُ في الشعر جوازًا حسنًا حذفُ الفتحةِ من الياء كقول الشاعر:

١٠٤- ومن يُطِيقُ مُذَكِّ عند صَبْوَتِهِ
وَمَنْ يقومُ لمَسْتُورٍ إذا خَلَعَا (٣)

يريد : مُذَكِّيًا ، وقول الآخر

١٠٥- وكسوتُ عارٍ لحمُهُ فتركتُهُ
جذلانَ يَسْحَبُ ذيلَهُ ورداءَهُ (٤)

---

(١) حكاه ابن سيده كما في التصريح ١/ ٨٠ ، وحكى الكسائي : سمعت لغاتَهم (بفتح التاء)
(٢) قال سيبويه " وكلًّا سمعنا من العرب " الكتاب ٣/ ٢٩٢ .
(٣) من أبياتٍ لمحمد بن بشير البصرى كما في الأمالى للقالي : ١/ ٢٢ ، والبيت في ضرائر ابن عصفور : ٩٣ ، وانظر شعراء أمويون ٣/ ١٨٧
(٤) في شرح القصائد السبع الطوال ، ٢٨٢ ، والممتع لابن عصفور : ٥٥٧ ، وشرح الجمل له ٢/ ٥٩٠ ، والضرائر له : ٩٣ ، الهمع : ١/ ٥٣

يريد : عاريًا . وقول الآخـــر

١٠٦- رَدَّت عليه أَقاصِيْهِ ولَبَّـــدَهُ ضربُ الوليدةِ بالمِسْحاةِ في الثَّأْيِ (١)

يريد: أقاصيَهُ . وقد يجوز حذفُ الفتحةِ مِنَ الواوِ وهو أَقلُّ من حذفِها مِنَ الياءِ في الحُسْنِ نحوُ قوله :

١٠٧- إذا شِئْتَ أَنْ تَلْهُوْ بِبَعْضِ حديثها رَفَعْنَ وأَنزلْنَ القَطِـينَ المُولَّدا (٢)

وقول الآخـــر :

١٠٨- وأَنْ يَعْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الجـوارِي فَتَنْبُو العينُ عن كَرَمٍ عِجَافِ (٣)

---

(١) للنابغة الذبياني ، والبيت هو الرابع من قصيدة مطلعها
بادارمية بالعلياء فالسند أقوت وطالَ عليها سالفُ الأَبَـــدِ
الديوان : ١٥ والمقتضب ٤/ ٢١ ، والكامل ٣/ ٢١ ، وضرائـــر ابن عصفور : ٩٢ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ٥٨٧

(٢) للأخطل البيت السابع من قصيدة مطلعها
صحا القلبُ إلّا من ظعائن ، فاتني بهنّ أميرٌ مستبدٌ فأَصْعَـــدا
شعر الاخطل : ٣٠٢، ٣٠٣، والمحتسب ١/ ١٢١ ، والخصائص والمنصف ٢/ ١١٥، وضرائر ابن عصفور : ٩٠

(٣) من أبيات منسوبة لأبي خالد القناني في الكامل ٣/ ١٦٧، ونسب لعيسى بن فاتك الخارجي في معجم الشعراء للمرزباني : ٢٥٨ ، وأما نسبته إلى سعيد بن مسحوج الشيباني في اللسان (كسا) أو إلى مِرْداس بن أُدَيَّة في اللسان (عجف) فيردّها ما ورد في اللسان (كرم) قال : سعيد بن مسحوج الشيباني ، كذا ذكره السيرافي، وذكر أيضا أنّه لرجل من تيم اللات بن ثعلبة اسمه عيسى ، وكان يُلَوَّمُ في نصرة أبي بلال مرداس بن أُدَيّة، وأنّه منعته الشفقة على بناته، وذكر المبرد في أخبار الخوارج أنّه لأبي خالد القناني".
والبيت الشاهد في الخصائص ٢/ ٢٩٢، ٣٤٢، والمنصف ٢/ ١١٥ والأمالي الشجرية ١/ ٢٣٣ وضرائر ابن عصفور ٩٠ ، والمغني ٦٨٣

وقوله : لما كان منصوبُ جمعِ المذكّرِ السالم(١) . . . إلى آخره " .

يريد أنَّ المؤنث لما كانَ فرعاً من المذكر أي ثانياً عنهُ ، بدليل أنَّ شيئا واقعٌ على كلِّ شيء مذكّراً كان أو مؤنثا ، والشيءُ ذَكَرٌ(٢) ، ثمّ بعد وقوع شيء على المؤنث يقعُ عليه اللفظُ المؤنثُ فيقال : " امرأة " أو " بهيمة " .

فإنْ قال قائلٌ : فإنَّ كلَّ مذكرٍ مسبوقٍ بمؤنّثٍ ، بدليل أنَّ " حقيقة " تقعُ على كلِّ شيءٍ ثم بعد ذلك تقول : رجل وحمار ؟

فالجواب : أنَّ حقيقةً مشتقٌّ من الحَقِّ ، والحقُّ مذكّرٌ ، فحقيقةٌ لفظٌ مؤنّثٌ مسبوق بمذكر ، وليس كذلك شيء فإنَّه غيرُ مسبوقٍ بمؤنّثٍ أصْلاً (٣) [ولأنّ] (٤) جمعَ المؤنثِ السالم نحو : هنداتٍ ، يُشْبِهُ في السلامةِ [جمعَ] (٥) المذكّرِ السالم حُمِلَ النصبُ فيه على الخفضِ فنصب بالكسرةِ كما حُمِلَ النصب على الخفض في جمع المذكّر السالم فنصب بالياءِ ، لِمَا تَقَرَّرَ من أنَّ الفرعَ إذا أشْبَهَ الأصلَ حُمِلَ عليه ، وزعم ابنُ كيسان أنَّ الذى

---

(١) بعده في الجزولية (نسخة دار الكتب) محمولاً على مجروره في الياء ، التي هي علامة الجرّ في الأصل كان منصوبُ جمع المؤنث السالم محمولاً على مجرورهِ في الكسرة التي هي علامةُ الجرِّ في الأصْل قضاءً بحق التذكير .

(٢) انظر ما سبق : ١١٦ ، ١١٧

(٣) في المصورة : صلا

(٤) في المصورة : وكان ، تحريف

(٥) في المصورة : حمل

أَوْجَبَ ذلك أَوَّلاً أنَّهم أَرادوا التفرقةَ بين جمعِ السلامةِ من المؤنث وبين مايشبهه في اللفظِ وليس بجمعِ سلامةٍ نحو " أَبْياتٍ وأَمْواتٍ . وكان الذى حُمِلَ فيه النصبُ على الخفضِ للفرق بينهما جَمْعَ المؤنث السالم ، ولم يكن جمعُ التكسير الذى يشبهه في اللفظ ، لأَنَّه لا شَبَهَ بين أبياتٍ وأمثالِه وبين جمع المذكّرِ السالمِ ، ولا هو فرعُه فحُمِلَ عليه لذلك .

[علامات الإعـــراب]

وقوله : " أَصْلُ الأَعرابِ للحركات ، والحروفُ عند من يرى الإعرابَ بهـــا تَبَعٌ "

الدّليلُ على أَنَّ أَصْلَ الإعرابِ للحركات أَنَّ أكثرَ المعرباتِ إنّمـــــا أُعْرِبَتْ بالحركاتِ ، بل إنَّ ما أعرب من المعربات بغيرِ الحركات مارفـــع بالنون ، لتعذّر (١) الحركة فيه كما تقدَّمَ ، والمجزومُ لكون العلامات قـــد كانت مُسْتَغْرَقَةً فجُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً ، وإنّما كان أَصْلُ الإعـــــراب للحركات، لأَنَّ الإعراب زائدٌ على الكلمة، والحركاتُ بعضُ حروفِ العِلَّـــةِ فالضَّمَّةُ بعضُ الواو ، والفتحةُ بعضُ الألف ، والكَسْرَةُ بعضُ اليـــاءِ وزيادةُ بعضِ حروفٍ أَهْوَنُ من زيادةِ حرفٍ كاملٍ .

وقوله : " والحروف عند من يرى الإعرابَ بها تَبَعٌ "

يُوهِـمُ أَنَّ في الإعراب بالحروفِ (٢) خِلافا على الإطلاقِ وليس كذلـك إذْ لا خِلافَ بين النحويين في أَنَّ النونَ في " يفعلان " و " تفعلان " و" يفعلون " و " تفعلون" و " تفعلين " علامة إعراب (٣) ، وإنّمـــا

---

(١) قال الشلوبين : لا يعرب معرب من المعربات بغير الحركات الا في موضع يتعذر الإعراب بها فيه" . شرح الجزولية الكبير : ١٤٦

(٢) في المصورة: في الحروف

(٣) في الأصل حاشية نصها : قد ذهب الأخفش إلى أَنَّ النونَ دليـلُ إعراب وليست بإعراب " وكتب الأشهب، وما في الحاشية صواب فقـد ذهب الأخفش إلى ذلك وتابعة السهيلي انظر نتائج الفكر: ١١٠ مع هامشها رقم ٢، ورد ابن مالك مذهبهما بعدم الحاجـــة إلى ذلك مع صلاحية النون له . الهمع ١/ ١٥

الخلافُ في حروفِ العِلّةِ في الأسماءِ السِّتّةِ وفي التثنية والجمع، والصّحيحُ أنها ليست علامات إعراب وقد تقدّم تبيين ذلك . (١)

وقوله " والحركات ثلاث . . إلى آخره "

يُريدُ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الأشياءَ التي ينبغي أَنْ تكونَ علاماتِ إعرابٍ بحَقِّ الأصالةِ أو بالتبعية ثلاثة أَصْنافٍ فلاتَفِي بألقاب الإعراب ، لأَنَّها أربعة ، فلابُدّ من بقاءِ لقبٍ من أَلْقابِ الإعرابِ دون علامة .

وقوله " للرفع منها الضّمة وتتبعها الواو "

جعل كلَّ حرفٍ من حروف // العلة تابعاً للحركةِ التي هي بعضُه ٥٢

وقوله : " ثم النون تُشْبِهُ الياءَ والواو "

يعني في مثل * مِن والٍ * (٢) و * مَن يُؤْمِنُ * (٣) و * مِن وَاقٍ * (٤) . وانما استدلّ بالإدغام على الشَّبَهِ لأنّه لا يُدْغَمُ حرفٌ في حرفٍ إلّا وهما مِثْلان أو متقاربان .

وقوله " وتُشْبِهُ الألفَ ولذلك تُبْدَلُ منها ساكنةً في الوقف "

استدلّ أيضا بالإبدال على الشَّبَهِ وهو دليل أكثرين ، وإلّا فقد يبدل

---

(١) انظر ماسبق : ١٤٣ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨
(٢) الاية ١١ من سورة الرعد
(٣) الاية : ٤٧ من سورة العنكبوت وفي غيرها
(٤) الاية ٣٤ من سورة الرعد

من الحرف مالا يُشْبِهُهُ نحو قولهم " قَصَّيت أظفاري " يريدون قَصَّصْتُ ولا شَبَهَ(١) بين الصّادِ والياء .

وقوله " ساكنة في الوقف "

كان ينبغي أَنْ يقول بشرطِ أنْ يكون ماقبلها مفتوحاً ، [لكنّه] (٢) استغنى عن ذلك للعلم بأَنَّ ماقبل الألف لا يكون [إلا] (٣) مفتوحاً ، فعُلِمَ أنَّه محالٌ أَنْ تُبْدَلَ أَلِفًا حتى يكون ماقبلها مفتوحا .

وقوله " لكن يستحقها أَسبق ألقاب الإعراب وقوعاً " .

إنَّما جعلها مُستَحَقَّةَ الأَسْبَقِ، لأَنَّ ماهو بعد السابق رتبة لا يجيءُ إلّا والسابق قد استحقّها بالشَّبَهِ الذى [بينهما](٤)

وقوله : وهو الرفعُ الذى لا يفتقِرُ وجودُه إلى وجودِ فِعْلٍ، أو معنى فعل، كالنصب .

النَّصْبُ لا يفتقر إلى ماذكر خاصّةً بل قد يفتقرُ أيضا إلى وجودِ حرفٍ كاسم إنَّ وأخواتها ، وخبر ما الحجازية، وإلى وجود اسم تام

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) في المصورة : لأنّه
(٣) تكملة يلتئم بها الكلام
(٤) غامضة في المصورة

بالنون نحو : عشرين درهماً (١) ، وإلى وجود جملة تامّة نحو قولك : لي مِلْؤُهُ عَسَلاً (٢)

و : "القوم إخوتك إلاّ زيداً " (٣) في مذهب سيبويه .

وإلى وجودِ فعل وحرف نحو : جاء البَرْدُ والطَّيالِسَةَ " (٤) وإلى منصوبٍ يتبعه نحو قولك " رأيتُ زيداً العاقلَ " فكان ينبغي له أنْ يستوفي جميع ذلك ، وكان ينبغي له أنْ يقول بدل قوله : "أو معنى فعلٍ" - أو لفظ عومل معاملة الفعل لما فيه من معنى الفعل نحو قولك : زيدٌ في الدار قائماً ، فقائمٌ منصوبٌ بالمجرور لتّاتحمل المجرور معنى الفعل ، وهو الاستقرار ، وأمّا مَعْنى الفعل مجرّداً من لفظٍ (٥) [حاملٍ له فلا ينصِبُ] (٦)

وقوله : " ولا إلى وجود فعل وحرف "

مثال ذلك : مررت بزيد

وقوله " أو معنى فعل وحرف [كالجَرّ] (٧)

مثاله قول الشاعر:

١٠٩- ما أمُّكَ اجتاحت المنايا كلُّ فؤاد عليك أُمُّ (٨)

---

(١) الكتاب ١/ ٩٥ ، ٤٠٤ ، ٢/ ٣٣٠

(٢) الكتاب : ١/ ٤٤

(٣) الكتاب : ٢/ ٣٣٠ ، فالعامل في عسلا هو الجملة "لي ملؤه" ومثل ذلك: لي مثله رجلاً ، وويحه فارساً .

(٤) الكتاب : ١/ ٢٩٨

(٥) في المصورة : لفظه

(٦) غامضة في المصورة

(٧) تكملة من الجزولية

(٨) البيت مجهول القائل ، وهو في الخصائص ٣/ ٢٧٢ ، واللسان (أم)

والعامِلُ في الضميرِ أُمٌّ لما فيها من معنى [الحزن] (١) بوساطة على ، وأنا مارٌّ بزيد (٢)

وكان ينبغي له أَنْ يقولَ بدل قوله : أَوْ معنى فعل وحرف ـ أَوْ لفظ يعاملُ معاملةَ الفعلِ لما فيه مِنْ معناه ، وحرف ؛ لأَنَّ معنى الفعل مجردًا من لفظه لا يجرّ ولا لفظ الفعل يجر إلاّ بوساطة حرف الجر. وكان ينبغي له أيضا أَنْ يقول : أوحرف جرٍّ خاصّةً نحو: [بحسبك] (٣) زيدٌ ، أو اسم خاصة نحو قولك : غلامزيد ضاحك ، أَوْ متبوع مخفوض نحو قولك مررت بزيد العاقل ، حتى يستوفي جميع مايفتقرُ إليه الخفض، فيقول : لما كان الرفع قد لا يفتقر إلى شئ مما افتقرإليه النصب والخفض نحو رفع المبتدأ كان أبين (٤) ، إذْ رتبه المفتقر ثانية (٥) عن رتبة غير المفتقر، وأبين مِمّاذكر وأخصر أَنْ يُجْعَلَ الرفعُ أَسْبَقَ مِنْ حيثُ هو إعراب للعُمَدِ والنصبُ والخفضُ إعرابٌ للفضلات ، ورُتْبَةُ العُمْدَةِ متقدِّمَةٌ على رُتْبَةِ الفَضْلَةِ . أو يُعَلِّلُ استحقاقَ الرفعِ لهما دونَ النَّصْبِ والخَفْضِ من حيثُ إنَّها أقربُ إلى الواو منها إلى الألفِ والياءِ من جهة أنَّها تشبه الياءَ والواوَ والألِفَ بالغُنَّةِ التي فيها ؛ لأَنَّ الغُنَّةَ فَضْلُ صوتٍ في الحرف كما أنَّ اللّينَ فَضْلُ صوتٍ في

(١) في المصورة ، الحمو وانظر الخصائص ٣/٢٧٣ ، واللسان (أمم)
(٢) شرح المقدمة الجزولية (الكبير) : ١٥١
(٣) غامضة في المصورة
(٤) في المصورة : أحسن
(٥) في المصورة : ثابتة .

حُروفِ اللِّين ، وتُشْبِهُ الواوَ خاصّةً بالتقارُبِ الذى بينَ مخرجيهمـــا ؛ لأنّهما من حروف مُقَدَّمِ الفَمِ ، والياءُ والألفُ ليستا كذلك ، بل الألِـــفُ مِنَ الحَلْقِ ، والياءُ من وَسَطِ اللِّسانِ . (١)

وقوله : فإذا (٢) استغرقت هذه الألقابُ الثلاثـــةُ .

يعنى الرفع والنصب والخفض .

وقوله : الحركاتِ الثلاثِ .

يعنى الضمةَ والفتحةَ والكسرةَ .

وقوله : والحروفَ المشبهةَ لها .

يعنى الألفَ والياءَ والواوَ عند من يرى [أنّ الاعراب] (٣) بهـــا تبع .

وقوله : وما أشبه الحروف المشبهة لها . (٤)

يعنى النون كما تقدّم

وقوله : "فلاحظّ للجزم في الحركات ولا في الحروف"

يعنى لم يبق للّقَبِ (٥) الذى هو الجزم علامة .

[وقوله] (٦) : "بل حظّه حذفها" .

يعنى : أنّهم اضطروا إلى أنْ يجعلوا تركَ العلامةِ وحذفَها علامـــةً ؛ لأنّ تركَ العلامةِ في الشيءِ إذا كان ماعداه له علامةٌ يقوم مقامَ العلامـــةِ من حيثُ إنّه يمتازُ إذْ ذاك بتركِ العلامةِ كما امتاز غيرُه بالعلامـــةِ

---

(١) الكتاب ٤ / ٤٣٣

(٢) في الجزولية : فلما

(٣) في المصورة : الالف ، وبعدها بياض بقدر كلمة

(٤) ساقطة من الجزولية نسخة دار الكتب

(٥) في المصورة : للقلـ

(٦) تكملة ومابعدها من الجزوليـــة

وقوله : فالأَصْلُ أَنْ تكونَ تثنيةُ الاسم وجمعُه في المذكر السالم بالحرفِ الذى يجانسُ الحركةَ التى أُعْرِبَ بها في حالِ الإفراد " .

إنّما يكونُ ذلك الأَصْلُ عندَ مَنْ يجعلُ التثنيةَ والجمعَ معربين بالحروف ؛ لأَنَّ حروفَ العِلّةِ إنّما هي تَبَعٌ للحركاتِ في الإعراب كما تقدّم، فكما أَنَّ الرَّفْعَ لا يكون من الحركات إلّا بالضّمة ، فكذلك يَنْبَغِي أَلَّا يكون من الحروف إلّا بالواوِ ، وكما أَنَّ النصبَ ينبغي أَلَّا يكونَ من الحركاتِ إلّا بالفتحةِ فكذلك ينبغي أَلَّا يكون من الحروفِ إلّا بالألف ، وكما أَنَّ الخفضَ لا ينبغي أَنْ يكونَ من الحركاتِ إلّا بالكسرةِ فكذلك ينبغي أَلَّا يكون من حروف العلة إلّا بالياءِ .

وقوله : فيقال مثلاً : قام زيدٌ ، والزيدُونْ والزيدُونْ// ومررت بزيدٍ والزيدِينْ والزيدِينْ ، ورأيت زيداً والزيدانْ والزيدانْ" ٥٣

انما أورد التثنية والجمع في الرفع على صورةٍ واحدةٍ وفي النصب والخفض كذلك حتى عَرَضَ اللبسُ في جميع ذلك بين التثنية والجمع ؛ لأَنَّ هذه الحروف أعني الياءَ والواوَ [والألفَ](1) كونها لابدَّ لها من أَنْ يكونَ ماقبلها متحرّكاً فكان أَولى الحركات به ماينا سبُ الحروفَ ؛ لأَنَّها ليست حركة [أصلية للاسم](2) وإنّما جلبتْها حروفُ العِلّةِ ، فلذلك كان الاختيارُ أَنْ تكونَ من جِنْسِ ماجلبَها . (3)

---

(١) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة
(٢) غامضة في المصورة
(٣) انظر شرح المقدمة الجزولية (الكبير) ١٥١، ١٥٢

وقوله : فيعرضُ اللّبس بين التثنيةِ والجمع .

أي يلزم أَنْ يَعْرِضَ بينهما اللبسُ مِنْ حيثُ كانتِ الحركاتُ الّتي قبلَ حرفِ العلة مناسبةً لها ، ومِنْ حيثُ يجب أَنْ تكونَ النونُ ساكنةً ؛ لأَنَّ الحرفَ أَصْلُهُ السكون كما تقدم .

وقوله : فيكون الفرقُ بين التثنية والجمع بأمرين في الدرج في الرفع والخفض [وفي الوقف ، وفي حال الإضافة بأمرٍ واحد] (١) ولا يقعُ في النصب إلّا بأمرٍ واحد في الدرج فقط لامتناع أنْ يكونَ ماقبل الألف غير مفتوح " .

يعني أَنَّه يقعُ الفرقُ بين التثنيةِ والجمعِ في حالِ الرفعِ والخفضِ بشيئين : وهما حركةُ النون وحركةُ ماقبل علامةِ التثنيةِ والجمعِ ؛ فتكون نونُ الاثنين مكسورةً ونونُ الجمع مفتوحةً ، ويكون ماقبل الياء و[الألف] (٢) في التثنية مفتوحاً ، وفي الجمع حركةٌ من جنسِ العلامةِ فتضم ماقبلَ الواو وتكسر ماقبلَ الياء .

فإنْ حَذَفْتَ النونَ للإضافةِ ، أَوْ أسكنتها للوقفِ لم يقعِ الفرقُ بينهما إلّا بشيءٍ واحدٍ وهو حركةُ ماقبل العلامتين .

وأمّا في حالِ النَّصْبِ فلا يقعُ الفرقُ بين التثنية والجمع إلّا بأمرٍ واحد . وهو تحرك النون ؛ لأَنَّ الألِفَ لا يتصور أَنْ يحرَّك ماقبلها إلّا بالفتحةِ فإنْ حذفتَ النونَ للإضافةِ او سكّنْتَها للوقفِ التبست التثنية بالجمع .(٣)

---

(١) تكملة من نص الجزولية، وانظر شرح المقدمة الجزولية : ١٥٢

(٢) في المصورة : الواو ، تحريف .

(٣) هذا الكلام لا يصح فإن الفرق بين المجموع والتثنية قائم في حال النصب مع الإضافة وذلك بحركة ما قبل حرف الإعراب تقول : أكرمت مُسْلِمَيِ القوم ، وأكرمت مُسْلِمِي القوم ، فتفتح ما قبل حرف الإعراب في المثنى وتكسره في الجمع .

وقوله : فطرحتِ الألفُ التي من أَجْلِها طرأَ اللبسُ .
يعني في حالة الإضافةِ والوقفِ كما تقدَّمَ .

وقوله: "وحُمِلَ تثنيةُ المنصوبِ وجمعُه المذكر على مثلِها مِنَ اللقبِ"
يقول لما طُرِحَتِ الألفُ منهما في حالِ النَّصْبِ ، لم يكن بُدٌّ من حمل منصوبي التثنيةِ والجمع على مرفوعيهما أو مخفوضيهما ، لكن حُمِلَ على الخفضِ ولم يُحْمَلْ على الرفع للشَّبَهِ الذى بين النَّصْبِ والخفضِ .

وقوله : "الذى يشبهه في الافتقارِ إلى الفعل وهو الجرُّ"
يريد بذلك : أَنْ يُبَيِّنَ الشبهَ الذى بين النَّصْبِ والخفض من جِهَةِ الافتقارِ إلى لفظٍ عاملٍ بخلافِ الرفع الذى لا يفتقر إلى ذلك . وقد تقدَّمَ حَصْرُنا لمايفتقر إليه النصبُ والخفضُ (١) وبيّنا أنَّه لم يُحْصِ ذلك . وأيضا فإنَّهما شبيهان (٢) في أنَّهما إعرابَا الفضلاتِ والرفعُ إعرابُ العُمَدِ ، ولذلك استويا في صورةِ الضميرِ في نحو : ضربتُك ومررت بك ، والضاربُك وضاربُك ، وليس الرَّفْعُ كذلك .

وقوله : فلما استعملتِ الضمةُ ومجانسها (٣)
يقول : لما رُفِعَتِ الألفُ المجانِسَةُ للفتحة ؛ لأَجْلِ اللبسِ الذى أَفْضت إليه ، فبقيت الفتحةُ ، لم يستعمل لها في الإعراب مجانسٌ ، كما استعمل مجانسٌ للضَّمةِ والكسرةِ - أرادوا أَنْ يستعملوا

---

(١) تقدم في ص ٢١٩ ، ٢٢٠ .
(٢) في المصورة : يشتبهان
(٣) بعده في الجزولية : من الحروف ، والكسرة ومجانسها من الحروف ، والفتحة دون مجانسها أرادوا أَنْ يوفّوها حقها من الاستعمال فوضعوها .. إلخ .

لها مجانساً حتى تكون كأُختيها .

وقوله : فوضعوها موضعَ الواوِ المفتوحِ ماقبلها ؛ لأَنَّ مثل هذه الواو قد تقلب أَلِفاً ، دليلة : ياجل " .

يقول : لمَّا عَزَموا على استعمالِ مجانستِها أبدلوه من حرفٍ قد تُبْدَلُ مِنْ مِثْلِهِ ، وهو الواوُ المفتوحُ ماقبلها ، فقالوا في الزيدونَ في الرفع : الزيدان : لأَنَّها بمنزلةِ واو : يوجل ، وقد أبدلوا منها الألفَ فقالوا : ياجَلُ .

وهذا الاعتذارُ الذى اعتَذَرَ به عَنْ مَجيءِ التثنيةِ والجمعِ في حالِ النصبِ بالياءِ ، وليست من جِنْسِ الفتحةِ ، ومن مجيءِ التثنية في حال الرفع بالأَلِفِ ، وليست من جِنْسِ الضَّمّةِ - بناه على مذهبِ مَنْ يجعلُ التثنيةَ والجمعَ مُعْربينِ بالحُروفِ ، وهو مذهبٌ فاسدٌ ، وقد تقدّمَ الاستدلال على فسادِه (١) . وإنَّما ينبغي أَنْ يُبَيَّنَ وَجْهَ ذلك على المذهبِ الصحيحِ ، فيقول : أَصلُ التثنيةِ قَبْلَ دخولِ العاملِ أَنْ تكونَ بالألفِ وأَصْلُ الجمعِ أَنْ يكونَ بالواوِ ، نحو : زيدان و : زيدون ، كما قالوا حين عدُّوا ولم يدخلوا عاملاً : اثنان ، ثلاثون ، فلمّا دخل عاملُ الرفعِ لم يُغَيَّرْ وجُعِلَ تركُ العلامةِ علامةً ، فلذلك كانت الألفُ في التثنيةِ في حالِ الرَّفْعِ ، وإنَّما لم يغيَّر فيقلبوا ؛ لأَنَّ الواوَ في الجمع مناسبةٌ للضَّمَّةِ ، فلو قلبوا لم يقلبوا إلّا إلى حرفٍ غير مناسب لعلامةِ الرفعِ ، وأَمَّا الأَلِفُ في التثنية فلو قلبوها بحرفٍ

---

(١) انظر ماسبق ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

مناسبٍ للضمّةِ لقلبوها واواً ، وذلك لا يسوغُ لهم ؛ لأنّهم لو ضموا ماقبلَ الواوِ لالتبستِ التثنيةُ بالجمع في حال الإضافةِ والوقفِ، ولو فتحوا ماقبلَ الواو لالتبست التثنيةُ بجمع المقصور نحو : مصطفَون ولا يمكن أنْ يُكْسَرَ // ماقبلُ الواو الساكنة فتثبتَ، ولما دخلَ عاملُ الخفضِ قلبَ الحرفين إلى حرفٍ مجانسٍ للكسرةِ ، وهو الياء ، وفُتِحَ ماقبل الياءِ في التثنيةِ ليكون ماقبل علامة التثنيةِ مِنْ جِنْسِها كما كان ذلك في الرَّفْعِ ، وكُسِرَ ماقبل الياءِ في الجمع ليكون ماقبلُ علامةِ الجمعِ من جِنْسِها كما كان ذلك في حالِ الرَّفْعِ .

٥٤

ولمّا دَخَلَ عاملُ النَّصْبِ لم يَقْلِبِ الواوَ في الجمعِ إلى الألفِ [ولأقَرَّ (١) الألف التي كانت في التثنيةِ لما يؤدّي إليه الألفُ من الالتباسِ ، فحُمِلَ النصبُ على الخَفْضِ فقلبتِ الواوُ والألفُ إلى الياءِ لما بينهما من الشَّبَهِ الذي تقدّم ذكره (٢) .

[موجبات البناء]

وقوله : الكسرةُ تكون علامة الخفضِ في الاسم المتمكن"

عنى هنا بالاسم المتمكنِ المعربَ وإنْ كان المتمكنُ قد يقالُ بثلاثةِ معانٍ كما تقدَّمَ . (٣)

وقوله : "وهو الذي لم يشبهِ الحَرْفَ".(٤)

يعني الموصولات ونحوها فإنّها أشبهتِ الحرفَ في الافتقارِ ، ألا ترى أنّ

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) تقدم ص ٢٤٥
(٣) انظر ماسبق ص ١٢٣
(٤) انظر في هذا الموضوع : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٥ - ١٠٧ ، ٢ / ٣٢٨ - ٣٣٠ ، والمقرب له : ٢٨٩ ، ٢٩٠

الموصولَ يفتقرُ إلى الصّلةِ كما أنّ الحرفَ يفتقرُ إلى غيره .

وقوله : ولم يتضمّن معناه " .
يعني أسماءَ الشرط ، فإنّها تضمنت معنى إنْ، وأسماءَ الاستفهام فإنّها تضمنت معنى همزةِ الاستفهامِ ، ونحوها .

وقوله : "ولم يقع موقع المبنى".
يعني بذلك المناديات، وأسماءِ الأفعال نحو : يازيدُ ، و: نزالِ .
فأسماءُ الأفعالِ وقعتْ مَوْقِعَ الفعلِ المبنيّ ، يعني بذلك أنّ نَزالِ واقعٌ موقع انزِلْ ، والمناديات وقعت موقع ضمير الخطاب ، وذلك أنّ المنادى مخاطبٌ ، والخِطابُ إنّما يكون بضمائرِه المختصةِ به ، فكان ينبغي أنْ يقال : ياأنت ، أو : ياإيّاك ، فوقع الظاهرُ موقعَه ، والدليلُ على أنّ الأصْلَ ذلك رجوعُهم إليه في الشعرِ نحو قولِ الشاعر :

١١٠- ياأقرعَ بنَ حابسٍ ياأنتَا (١)
أنتَ الذي طلّقْتَ عامَ جُعْتَا (٢)

وقال الأخوصُ اليربوعي لأبيهِ : ياإيّاك قد كفيتُك . (٣)

وقوله " ولا ضارَعَ ما وقع موقع المبنيّ "
يعني كلَّ اسمِ علمٍ معدولٍ لمؤنّثٍ على وزنِ فَعالِ- كحذامِ- ونحوهِ، والمعدولُ

---

(١) في المصورة : ياأنت
(٢) البيت لسالم بن دارة الغطفانيّ ، ونسبه العينيُّ للأخوص في المقاصد النحويه ٤ / ٢٣٢ وردّ عليه صاحب الخزانة فيها ١ / ٢٨٩ والبيت في النوادر ١٦٣ وصدره فيه * يامُرْ بن واقع ياأننا *
وكذلك في الإنصاف: ٣٢٥ ، ٦٨٢ وشرح المفصل ١ / ١٢٧ ، ١٣٠ وبنفس الرواية هنا في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٨٧ ، ١٢٨ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٢٣٢ ، والخزانة ١ / ٢٨٩ ، والتصريح ٢ / ١٦٤
(٣) انظر ماسبق ص ٩١

مالا يحفظُ له أَصْلٌ في النكراتِ ، أَلا ترى أَنَّ "حذامِ" لا يحفظ في النكرات، وإنَّما يُحْفَظُ فيها حاذمةٌ ، فجُعِلَ معدولاً عنها ، إذِ العلمُ لابُدَّ لـه من أَصْلٍ في النكراتِ عند من ينكرُ الارتجالَ في العَلَمِ ، وعند مَـنْ لا ينكر الارتجـالَ يجعل الغالبَ عليه ذلك ، فحذامِ ضارعَ بـابَ "نزال" ، الذى وَقَـعَ موقعَ المبنيِّ ، فبُنِيَ لذلك ، ووجهُ المضارعـةِ بينهما اتفاقُهما في الوزنِ والتعريفِ وعدد الحـروفِ والتأنيث ، ولذلـك لا تقبل نزالِ وأَمثالُها الألفَ واللامَ ، لا تقول : النزال ، وقال الشاعر :

١١١- ولَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أَنْتَ إذا دُعِيَتْ : نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ (١)

وأَنَّ [حذام] (٢) معدول عن حاذمةٍ كما أَنَّ نزال معدولٌ عن انـزل.

وقوله : "ولا هو اسم زمان أُضِيفَ إلى جملة".

مثاله ﴿ هذا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم ﴾ (٣) وقول الشاعر:

---

(١) البيت لزهير بن أبى سُلْمى من قصيدته التى مطلعها
لمن الديار بقُنَّةِ الحجر أَقْوين من حجج ومن دَهْـرِ
الديوان (صنعه ثعلب) : ٧٨ والبيت من شواهد الكتاب ٣ / ٢٧١ والمقتضب ٣ / ٣٧٠ ، وانظر الجلل ٣٠٦ والأمالى الشجرية ٢ / ١١١ والإنصاف ٥٣٥ وشرح المفصل ٤ / ٢٦ ، ٥٠ ، ٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٢ ، والخزانة ٣ / ٦١ ، ٦٢ وشرح شواهد الشافيه ، ٢٣٠ ، ٢٣١ وغيرها .

(٢) في المصورة: هذا - من السبعة -

(٣) الآية ١١٩ من سورة المائدة ، وقد قرأ نافع وحده (هذا يـومَ ينفعُ) نصباً . وقرأ الباقون (هذا يومُ ينفع) رفعاً انظر السبعه : ٢٥ والبحر المحيط ٤ / ٦٣ .

١١٢ - * على حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا * (١)

ف : يومُ و : حين عند صاحب الكتابِ مبنيّان لإضافتهما إلى جملة ، وهذا الذى ذهب إليه من أنَّ اسمَ الزمان المضافَ إلى جملة يبنى على الاطلاق باطلٌ عند البصريين ، إنّما ذلك بشرط أنْ يكونَ صدرُ الجملةِ فعلاً مبنيًّا . (٢) نحو قوله :

على حينَ عاتبتُ .. البيت [١١٢]

فأمّا قوله تعالى ﴿ [هذا] يَوْمَ ينفعُ الصادقين صِدْقُهُم ﴾ .

فهذا إشارةٌ للوَعْدِ (٣) ، ويوم ينفع : : ظرفٌ في موضع خبر الابتداء ، والفتحةُ فتحةُ إعراب ، وليس على ما ذهب (٤) إليه الكوفيون من أنَّ هذا إشارة إلى وقتِ الوَعْدِ ، "ويوم ينفعُ" خبره (٣) ؛ لأنَّه لم يثبت البناءُ في اسمِ الزمانِ المضاف إلى جملة إلّا بشرط أنْ يكونَ صدرُها فِعْلاً مبنيا (٢) والآيةُ تحتمل (٥) ما ذكرناه ، فلا حُجَّةَ فيها لهم ، وكذلك أَطْلَقَ القولَ

---

(١) عجزه : وقلتُ : أَلَمَّا أَصْحُ والشيبُ وازعُ !
وهو البيت الثامن من قصيدة للنابغةِ الذبياني مطلعها :
عفا ذُو حُسَى من فَرْتنى ، فالفوارعُ فجَنْبا أريك ، فالتِّلاعُ الدوافعُ
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٢ / ٣٣٠ ، معاني القرآن ١ / ٣٢٧ ، والأمالي الشجرية ١ / ٤٦ ، ٢ / ١٣٢ ، ٢٦٤ وشرح المفصل ٣ / ١٦ ، ٨١ ، ٤ / ٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٦ ، ٢ / ٣٢٨ ، والمقرّب ، ١ / ٢٩٣ والمغنى ٢ / ٦١ ، والخزانة ٣ / ١٥١

(٢) إعراب القرآن للنحاس ١ / ٥٣٣-٥٣٤ ، البحر المحيط ٣ / ٦٣ ،

(٣) انظر البحر المحيط ٣ / ٦٣ ،

(٤) في المصورة : مذهب

(٥) في المصورة : تحمل

في اسم الزمان ، وليس كذلك ، إنّما يُبْنَى بشرط ألّا يكون مُثَنًّى(١) ؛ لأنّ التثنيه تردُّ الأسماءَ إلى أصولها مِنَ الإعراب، ولذلك لم يبنَ : اثنا عشر . وأمّا قولهم : يازيدانِ ،(٢) فإنّما جاز ذلك فيها ؛ لأنّه بناءٌ يناسبُ الإعرابَ

ونَقَصَه أيضا من موجباتِ البناءِ أنْ يكون الاسم مضافًا إلى مَبْنِيٍّ، نحو قول الشاعر :

١١٣- لم يمنعِ الشَّرْبَ منها غيرَ أنْ نطقَت حمامةٌ في غُصونٍ ذاتِ أوْقالِ (٣)

فبَنَى غيراً على الفتحِ وهو فاعل؛ لإضافتِه إلى "أنْ نطقت" وهو مبنيٌّ، ونحو قول الآخر :

١١٤- يتداعي منخراه بِدَمٍ مِثْلَما أثْمَرَ حُمّاضُ الجَبَلْ (٤)

---

(١) قال السيوطي في الأشباه والنظائر ١/ ٩٣ قال أبو الحسن الأبذى في شرح الجزولية يعترض على الجزولي في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجمل : بأنّه كان ينبغي أنْ يقولَ : بشرط ألّا تكونَ مثنى لأنّ التثنية . . ثم أورد الكلام المذكور أعلاه .

(٢) نص العبارة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٩ : فإنما جاز لأنّه يشابه الإعراب . وبعدها ألا ترى أنّه يتبع على لفظه كالمعرب - انتهى .

(٣) البيت لأبى قيس صيفي بن الأسلت ، شاعر جاهلى ، وهو في ديوانه : ٨٥، ومن شواهد الكتاب ٢/ ٣٢٩ منسوباً : للكناني ، والرواية فيه : "غيرُ" بالرفع على الفاعلية، وانظر الأمالى الشجرية ١/ ٤٦ ، ٢/ ٢٦٤ والإنصاف : ٢٨٧ وشرح المفصل ٣/ ٨٠ ، ٨/ ١٣٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٠٦ ، ٢/ ٣٢٨ ، والمغنى ٢١١ ، ٦٧١ والخزانه ٢/ ٤٥ ، ٣/ ١٤٤ ، ١٥٢ .

(٤) البيت من غير نسبة في الأمالى الشجرية ٢/ ٢٦٦ ، وشرح المفصل ٨/ ١٣٥ ، والمقرب ١/ ١٠٢ واللسان (حمض)

فَبَنَى مِثْلاً على الفَتْحِ وهو في موضعِ خَفْضٍ ؛ لأَنَّهُ صفةٌ لدم لمّا أَضافَهُ إلى "ما أَثْمَرَ" وهي مَبْنِيَّةٌ ، فاستفاد الاسمُ البناءَ مِمَّا أُضِيفَ إليه ، كما استفاد منه التعريفَ ، والتخصيصَ في نحو : غلام زيد ، و : غلام رجل ، والتأنيثَ في نحو : ذهبت بعضُ أَصابِعِه (١) ، والتزامَ استعمالِه // في النفي ؛ " ماضربت غلام أحد " ، ولا تقول " ضربت غلام أحد " (٢) . ٥٥

[ونقصه] أَيضا من موجباتِ البناء على مذهبِ سيبويه (٣) أَنْ يكون الاسمُ قد خرجَ عن نظائرِه نحو : أَيٍّ الموصولةِ ، فإِنَّها خرجتْ عن نظائرِها من الموصولات ؛ وذلك أَنَّ كلَّ موصولٍ إذا وُصِلَ بالمبتدأ والخبرِ ، ولم يكن في الصلةِ طُولٌ لم يَجُزْ حذفُ المبتدأ وإبقاءُ الخبرِ إلاَّ في ضرورةِ شِعْرٍ أَوْ نادرِ كلامٍ نحو قراءةِ مَنْ قرأَ (٤) [﴿ تَمامًا على الّذي أَحْسَنُ ﴾ (٥) أي : الذي هو أَحْسَنُ و ﴿ مَثَلاً مابَعُوضَةً ﴾ (٦) أي :

---

(١) الكتاب ١/٥١ ، ٤٠٢ ، ٣/٢٤٨
(٢) ذلك أنَّ "أحد" من الأسماءِ الملازمة للنفي انظر الكتاب ٢/١٨١
(٣) الكتاب ٢/٤٠٠
(٤) مابين القوسين مطموس في المصورة .
(٥) الآية : ١٥٤ من سورة الانعام في قراءة يحيى بن يَعْمَر وابن أبي إسحاق انظر البحر المحيط ٤/٢٥٥
(٦) الآية ٢٦ من سورة البقرة في قراءة الضحاك وابراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب قال النحاس : وهذه لغة تميم ، جعلَ "ما" بمعنى الذى ورفع بعوضه على إضمار ابتداء إعراب القرآن ١/١٥٣ والبحر المحيط ٢٣١

ما هو بعوضةٌ ، ويجوز ذلك في أيٍّ في فصيحِ الكلامِ من قولك : يعجبُني أيُّهم هو قائمٌ " وإنْ شِئْتَ قلت : أيُّهم قائم " فلما خرجت عن نظائرها من الموصولات بُنِيَتْ قال تعالى ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرَّحْمَنِ عِتِيًّا ﴾ (١) . فأيُّهم مفعول بننزعن وبُنِيَتْ على الضَّمِّ لِمَا ذُكِرَ ، وكان حَقُّها أنْ تعربَ لتمكنِها بالإضافةِ ، ولا سيما وهي مضافة إلى الضمير ، والمضمراتُ تَرُدُّ [الأشياءَ] (٢) إلى أَصْلِها ، ولذلك تقول : زيد ضربتموه ، ولا تقول : ضربتُمْه ، كما تقول : ضربتُمْ زيداً . (٣)

وزعم المُبَرِّدُ (٤) : أنَّ مِنْ موجباتِ البناءِ كثرةَ العِلَلِ المُوجِبَةِ لمنعِ الصَّرْفِ فحذام وبابُه عندَه مَبْنِيٌّ لذلك ؛ لأنَّ حَذَامِ لو لم يكن معدولاً لوَجَبَ منعُه الصَّرْفَ للتأنيثِ والتعريفِ فلما انضافَ إلى ذلك العَدْلُ بُنِيَ إذْ ليس بعد منعِ الصَّرْفِ إلَّا البناء ، ولا يُرَدُّ (٥) عليه

---

(١) الآية ٦٩ من سورة مريم

(٢) في المصورة : الأسماء ، تحريف ، وما أثبتناه صواب وسيأتي ص ٢٧٢ . انظر الأشباه النظائر ١ / ٢٢٣ والأبذي يخالف بقوله هذا ما ذهب إليه ابن عصفور من أنَّ المضمر لا يردّ الأشياء إلى أصولها في كل المواضع.

(٣) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ١ / ٢٢٣ كلامَ الأُبّذي هذا بنصه مع اختلاف يسير مُصَدِّراً له بقوله : قال الأبذي في شرح الجزولية .

(٤) في المقتضب ٣ / ٣٧٤ وهامشها رقم (١)

(٥) مِمَّنْ ردَّ عليه بأذربيجان ابن جني في الخصائص ١ / ١٨٠ ، وابن الشجري في أماليه ٢ / ١١٦ ، وردّ الرضي في شرح الكافية ٢ / ٧٨ بأذربيجان وعمر إذا سُمِّي به امرأة فتجتمع فيه العلمية والتأنيث والعدل ، ومع هذا فهو معرب لا مبني .

بأَذْرَبيجانَ وأَسماءَ ونحوها فيقال : أَذْرِبيجان ، قد اجتمع فيه [العجمة](١) والتعريفُ والتأنيثُ ، وزيادةُ الألِفِ والنونِ والتركيبُ بدليل قولهم في النسب إليه : الأَذريُّ ، ولم يُبْنَ . وكذلك أَسماءُ فيها التأنيثُ اللازمُ وهو قائم وحدَه مقامَ علتين و[هو](٢) مانع للصرف، ثم انضاف إلى ذلك التعريفُ ولم يُبْنَ ؛ لأَنَّ أَذْرَبيجان لم يكن ممنوعَ الصرفِ ثُمَّ انضافَ إلى عللِهِ المانعةِ له مِنَ الصرفِ ما أَوْجَبَ فيه البناءَ ، وإنَّما وجدت فيه تلك العللُ في حالِ منعِهِ الصرفَ، وكذلك أَسماءُ كان ممنوعَ الصَّرْفِ قَبْلَ التعريفِ٣- فلما صار معرفةً لم يُبْنَ؛ لأَنَّه لَمْ يَبْقَ على المعنى الذى كان عليه قبل التعريف .-٣ ؛ لأَنَّه في حين التعريف اسمُ علم ، وقبلَ التعريفِ صفةٌ على فعلاءَ من الوسامةِ، والأَصْلُ : وَسْماء ، فأَبدلوا الواوَ المفتوحةَ همزةً كما قالوا : امرأة أَناةٌ ، من الوَنَى وهو الفُتُور .

وأَمَّا حذامِ فعُدِلَ عن حاذمة في حالِ أَنَّه اسمُ علمٍ ؛ لأَنَّه لا يعدل إلاَّ في حال التعريفِ ، وهو في هذا الحال ممنوع الصرفِ ثم انضاف إلى ذلك العدل ولم يتغير(٤) المعنى فلذلك بُنِيَ ، لأَنَّه لما استقرَّ فيه منعُ الصَّرْفِ قبل العدل بُنِيَ لمَّا عُدِلَ إذْ ليس بعدَ منعِ الصَّرْفِ إلاَّ البناءُ .

وإنَّما يُرَدُّ عليه بأَنْ يقالَ له : الاسمُ إنَّما مُنِعَ الصرفَ لشبهِ

---

(١) تكملة من الخصائص والأمالى الشجرية انظر ص ٤ في الصفحة السابقة
(٢) تكملة يستقيم بها السياق
(٣) عبارة مكررة في المصورة
(٤) في المصورة ، ينبغي

الفعلِ ، فإذا زادَ بعد ذلك فيه عِلَّةٌ من العللِ المانعةِ من الصرفِ فإنَّما يَنبَغِي لها أنْ تقوّى فيه مَنْعَ الصرفِ إلاَّ أنْ تنقُلَه إلى بابٍ آخرَ لم يشبهه .

فهذه العللُ الموجبةُ للبناءِ مستوفاةٌ.

وزعم الفارسي أنَّ مُوجِبَ البناءِ عنده إنَّما هو شبهُ الحَرْفِ ، أَوْ تَضَمُّنُ معناه، فاعتذر عن بناءِ المنادى ؛ بأنَّه وقعَ موقع ضميرِ المخاطبِ ، وضميرُ الخطابِ الغالبُ عليه معنى الحرف ؛ ألا ترى أنَّه في حالِ كونِهِ ضميراً لا يتجرَّدُ عن معنى الحرفِ وهو الخطاب نحو: فعلت ، وقد يتجرَّدُ عن أنْ يكونَ ضميراً فيكون حرفاً للخطابِ نحو تاءُ أنْتِ (٢) ، فلما وقعَ المنادى عنده موقع مالا يفارقه معنى الحرف ، وما الغالبُ عليه حكم الحرف لذلك بُنِيَ ، وأمَّا أسماءُ الأفعال فبنيت عنده لتضمنها معنى لامِ الأمرِ وهو حرفٌ ؛ فنزال واقعٌ موقع ، لتنزل ، وكذلك سائر الباب ، وأمَّا حذام وبابه فإنَّه يذهب فيه إلى ما ذهب إليه الرَّبَعِيُّ. (٣) من أنَّه مبنيٌّ لتضمّنه معنى الحرف وهو تاءُ التأنيث؛ ألا ترى أنَّ حذامِ معدولٌ عن حاذمة فتضمَّن معنى التاء التى في حاذمة وكذلك سائرُ الباب(٤) . وأمَّا أيُّهم فلعلَّه يذهب فيه إلى ما ذهب إليه الخليلُ (٥) من أنَّها معربةٌ فإنَّ قولَه تعالى ﴿ لَنَنْزِعَنَّ من كُلِّ

---

(١) كذا في المصورة، والأفضل أنْ تكونَ "لا"

(٢) انظر ذلك في الإيضاح : ٢٢٩

(٣) هو: أبو الحسن على بن عيسى بن الفرج الرَّبَعيّ النحوى ٣٢٨-٤٢٠هـ كان من أكابر النحويين أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشرين سنه وكان أبو على يقول له : لو سِرْتَ الشرق والغرب لم أجد أنحى منك وله عدّة تواليف في النحو منها "شرح مختصر الجرمي ، وشرح كتاب الإيضاح للفارسي ، وصنف كتاباً في النحو اسمه "البديع" أخباره في نزهة الألباء : ٣٤١ ووفيات الأعيان ٣ / ٣٣٦ والبغية ٢ / ١٨١ وغيرها .

(٤) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٢٩

(٥) الكتاب ٢ / ٣٩٩

شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ على الرحمن عِتِيًّا *(١) على الحكاية كأنّه قال : الذى يقال فيه ذلك فيكون نحو قول الشاعر :

١١٥ - كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بنى شابَ قَرْناها تُصَرُّ وتُحْلَبُ(٢)

أي بَنِي التى يقالُ لها : شابَ قرناها تصرُّ وتحلبُ .

أو لعله يذهبُ فيها إلى ما ذهب إليه يونس(٣) من تعليق ننزع كما تعلّق علمت نحو قولك : علمتُ أيُّهم في الدارِ" .

وهذا الذى ذهب إليه الفارسي لا يستمر له في جميع المبنيات ، بدليل بناء أيّ الموصولة ، وما ذهب إليه يونس من التعليق باطل ، لأنّه لا يعلّق إلا الأفعال التى للقلوب ، وما ذهبَ إليه الخليلُ باطلٌ ، لأنّ العربَ لا تجعلُ الجملةَ التى ليست باسمٍ مُجْراةً مجرى الجملةِ التى سُمِّيَ بها إلّا في الشعْرِ وأمّا في الكلام فلا ، وأمّا كونهم لمّا غيّروها بإخراجهم لها عن نظائرِها كما ذكرنا أتْبَعُوا هذا التغيير تغييراً آخرَ فبَنوها وأصلُها الإعراب // فلهُ نظائرُ كثيرةٌ في ٥٦
الكلام ستُبَيَّنُ في مواضعِها من هذا الكتاب . وكذلك أيضا ما بُنِيَ لإضافته إلى مبني لا يمكن الفارسي ردّه إلى الحرفِ(٤). وكذلك أيضا أسماءُ الأفعال في الخبر نحو : شتّان ووُشْكان وسُرْعان وأيهانِ

---

(١) سبقت ص ٢٢٣
(٢) نسب البيت لرجل اسدى والبيت في الكتاب : ٢/ ٨٥ ، ٣/ ٢٠٧ ، ٣٢٦ والمقتضب ٤/ ٩ ، ٢٢٦ والكامل ١/ ٣٨٣ والخصائص ٢/ ٣٦٧ ، والمقرب ١/ ٦٥
(٣) الكتاب ٢/ ٤٠٠ ، وانظر ما سيأتي ٤٨٠
(٤) الدليل هذا رد به ابن عصفور مذهب الفارسي في شرح الجمل ٢/ ٣٣٠

وهيهاتِ ، جميعُ ذلك مَبْنِيٌّ ولم يُشْبِه حرفًا ولا تضمّن معناه ، فإن قال : حمل ذلك على أسماء الأفعالِ في معنى الأَمْر ، لأَنَّ البابَ في أسماءِ الأَفعال أَنْ تقعَ على فعلِ الأَمْرِ إذ لم تجيء واقعةً على الفعلِ في الخبرِ إلاّ قليلا بحيثُ لا يقاسُ على ذلك وفعال في الأمر مقيس . (١)

فالجواب : أَنَّه إذا حملها على أسماءِ أفعالِ الأَمرِ فقد جعل موجبَ البناء شيئًا غيرَ الحملِ على الحرف ، وذلك يخالفُ مذهبَهُ . فالصحيح إذاً ما ذهب إليه سيبويه ، ولا يحتاج إلى ما تكلّفه الفارسي إذْ قد ثبتَ أَنَّ البناءَ قد يكون بغيرِ الحملِ على الحرفِ في بعضِ المواضع . فأبو موسى لم يستوعب موجبات البناء ، ولا أخذ بما ذهب إليه الفارسي .

وقوله : " وتكونُ منه في الاسمِ المتمكنِ الأمكن ، وهو الذى فيه ألف ولام أو تنوينٌ ظاهرٌ أَوْأُضيف إلى غيره " (٢) .

إنّما وصفَ الاسمَ الذى فيه شيءٌ مما ذكره بالأَمْكَنِ ، لأَنَّه أقعدُ في التمكن مِنْ غيرِه من المتمكناتِ مِنْ جِهَةِ بقائِهِ على أَصالتِه ، وكونه لم يعاملْ معاملةَ حرفٍ فيُبْنَى ، أَو فِعْلٍ فيمنعُ منهُ الخفضُ والتنوينُ كما يُمْنَعُ مِنَ الفِعْلِ .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٢٩
(٢) في الجزولية " أو أضيف إلى غير متكلم" .

فمثال مافيه تنوينٌ ظاهرٌ : رجلٌ وامرأة ، وتحرَّزَ بظاهرٍ من الاسمِ الذى لا ينصرفُ ، لأنَّ التنوينَ فيه مقدَّرٌ ، بدليلِ تنوينهم إيَّاه في الشِّعرِ مَنبَّهةً على الأَصْلِ نحو قوله :

١١٦ - * ويَوْمَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ * (١)

فَنَوَّنَ "عنيزةٌ" للضرورةِ .

ومثالُ مافيه ألفٌ ولام أَوْ إضافة : مررت بالرجل ، أو بغلام زيدٍ ، وكذلك الاسم الذى لا ينصرفُ إذا دخلته الألفُ واللامُ أَوْأُضِيفَ إلى غيره ، دخلَهُ الخَفْضُ ، وسَبَبُ ذلك أنَّ الألِفَ واللامَ والإضافةَ يعاقبانِ التنوينَ ، كما أنَّ الاسمَ المتمكِّنَ إذا دخله التنوينُ دخلَهُ الخَفْضُ فكذلك إذا دخلَهُ مايعاقِبُ التنوينَ . ومن النحويين مَنْ جَعَلَ السَّبَبَ في ذلك كونَ الألفِ واللامِ والإضافةِ من خَوَاصِّ الاسم ، فإذا كان في اسمٍ واحدٍ منهما تقوَّى فيه جانبُ الاسميَّة ، وضَعُفَ شَبَهُ الفِعْلِ فخُفِضَ ، وذلك باطلٌ ، لأنَّ التَّحْقِيرَ من خواصِّ الأسماءِ ، وقد يُصَغَّرُ الاسمُ الذى لا ينصرفُ ، ولا يدخله خفضٌ ولا تنوينٌ ، بل يبقى غيرَ منصرفٍ كما كانَ فتقول : مررت بأحمدَ [وبأُحَيْمِدَ] (٢) . فلم يَبْقَ إلَّا أَنْ يكونَ السببُ في ذلك ماذكرنا من كونِ الألفِ واللامِ والإضافةِ عوملتا في ذلك معاملةَ التنوين .

وقوله : "وتستثقل [الكسرة] (٣) كما تستثقل الضمة وتتعذَّرُ كما تتعذَّر" .

---

(١) عجزه : فقالت لك الويلات إنَّك مرجلي
وهذا البيت ١٢ من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١١
وهو في الضرائر لابن عصفور : ٢٣ ، والمغنى ٤٤٩ ، وعدَّه من تنوين الضرورة وهو قسم سابعهن أقسام التنوين عند ابن هشام ، والمقاصد النحوية ٤ / ٣٧٤ والتصريح ٢ / ٢٢٧

(٢) في المصورة : أحميد ، تحريف

(٣) تكملة من الجزولية .

يعني أنها حيث تكون إعراباً لا تظهر إلا في موضع لا تتعذر فيه الضمةُ ولا تستثقلُ نحو : مررت بالقاضي ، في فصيحِ الكلام، ومن قال في غيرِ الفصيح : هذا قاضيٌ ، فأجْرى المعتلَّ مجرى الصّحيح قال أيضا : مررت بقاضيٍ ، فأظْهَرَ الكسرةَ ، قال الشاعرُ:

١١٧- فيوما يوافيني الهوى غيرَ ماضِيٍ ويومًا ترى منهنَّ غُولاً تَغَوَّلُ (١)

فاظهر الكسرةَ في ياء ماضِي

وقوله : "والياءُ تكون علامةً للخَفْضِ في الأَسْماءِ التي منها : فوك، وفي التثنيةِ والجمعِ على مامضى عند ذكرِ علامات الرفع".

قد تَقَدَّمَ ذكرُ الخِلافِ في الأَسماءِ الستةِ المعتلةِ وفي التثنية والجمعِ(٢).

وقوله : إنَّ الياءَ هنا علامةٌ للخفض ، إنّما يعني عند مَنْ يرى الإعرابَ بها تبعاً ، فيريد أنَّ صاحب هذا المذهب تكونُ الأسماءُ الستة والتثنيةُ والجمعُ عنده مخفوضةً بالياء ، لأنَّ ذلك مذهبٌ له .

وقوله : الفتحةُ تكون علامةً للخَفْضِ .

---

(١) البيت لجرير في ديوانه : ٤٥٥ من قصيده مطلعها
أَجِدَّكَ لا يصحو الفؤادُ المُعَلَّلُ وقد لاحَ مِنْ شَيْبٍ عِذارٌ ومِسْحَلُ
ورواية الشاهد في الديوان * فيوماً يجارين الهوى غير ماضي *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٣١٤ والنوادر : ٢٠٣ والمقتضب ١ / ٢٨١ ، ٣ / ٣٥٤ ، والخصائص ٣ / ١٥٩ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٦ ، وشرح المفصل ١٠ / ١٠١ ، ١٠٤ ، والضرائر لابن عصفور : ٤٢

(٢) انظر ماتقدم ١٤٣ ، ١٧٦ وما بعدها .

يعني بذلك الاسمَ الذى لا ينصرفُ إذا لم تدخلْ عليه ألفٌ ولامٌ ولا أُضِيفَ . أمّا الإضافة فإنها لم تجتمعْ مع التنوين؛ لأنَّ الإضافةَ تطلبُ اتصالَ (١) الاسمِ المضافِ بالمضافِ إليه ، والتنوينُ علامةٌ تدلّ على كمال الاسم وانفصالِه عمّا بعده فلم [يجتمع] (٢) التنوينُ والإضافةُ ؛ لتناقضهما ، وأمّا الألفُ واللامُ فلم يجتمع مع التنوين ؛ لأنَّ التنوينَ يعاقبُ الإضافةَ ، فكما لا تجتمعُ الألفُ واللامُ مع الإضافة فكذلك لا تجتمعُ مع ما يعاقبها وهو التنوينُ ، وإنّما لم تجتمع الألفُ واللامُ مع الإضافة المحضةِ؛ لأنَّكَ لو أدْخلتَ الألفَ واللامَ على المضافِ إلى نكرةٍ للزِمَ أنْ يكونَ الاسمُ من حيثُ دخلتِ الألفُ واللامُ عليه معرفةً ومن حيث أُضِيفَ إلى نكرةٍ يكتسي منها التخصيصَ ولا يكون [معها] (٣) معرفةً، فلزم أنْ يكونَ معرفةً نكرةً في حالٍ واحدةٍ، وذلك تناقضٌ، ولو أدْخلتها على المضافِ إلى معرفةٍ لكنتَ قد عرّفْتَ الاسمَ من جهتين وهما الألفُ واللامُ // والإضافةُ وذلك لا يتصوّرُ ، لأنَّك إذا أضفتَه إضافةً محْضَةً إلى معرفةٍ تعرّفَ بها، فإذا دخلت عليه الألفُ واللامُ لم يمكن تعريفُه بها (٤) إذْ لا يتصوّرُ تعريفُ المعرفةِ. ٥٧

والدليلُ على أنَّ الاسمَ المضافَ والمعرّفَ بالألفِ واللامِ لا تنوينَ فيه ظاهرًا ولا مقدّرًا أنّه [لا ينوّنُ في الضرورة] (٥) كما ينوّنُ الاسمُ الذى لا ينصرف عند الاضطرار إلى تنوينه .

---

(١) في المصورة : تطلب باتصال
(٢) في المصورة : فلم يحتج
(٣) في المصورة : منها
(٤) في المصورة : بهما
(٥) العبارة غامضة في المصورة

[جزم المضارع المعتل الآخر]

وقوله : " وكلُّ فعل كانتِ الضمةُ تقدَّرُ في آخرِه ، فجزمُه بحذفِ الحرفِ الذى تقدَّرُ فيه الضمةُ " .

إنما حَذَفَ الجازمُ الحَرْفَ الذى تقدَّرُ فيه الضمة كالياءِ من يقضي ، والواوِ من يغزو ، والألفِ من يخشى ، لأنَّ حروفَ العِلَّةِ مِنْ جنسِ الحركاتِ ، لأنَّها أبعاضُ حروفِ العِلَّةِ ، وهي مع ذلك قد عاقبتِ الحركات ، والمعاقِبُ يُحْكَمُ له بحكم ماعاقَبَهُ ، فكما حَذَفَ الجازمُ حركةَ الإعرابِ ، كذلك حَذَفَ ماعاقبها وأشْبهها . وأيضا فإنَّهم لو حذفوا الحركةَ المقدَّرَةَ ولم يحذفوا حرفَ العِلَّةِ لالتبسَ الرفعُ بالجَزْمِ في نحو قولك : ائتني آتيك . (١) مجزومٌ على الجواب أو مرفوعٌ على أَلَّا تجعله جواباً فيكون إذْ [ذاك] (٢) مثل قول الشاعر :

---

(١) من أمثلة الكتاب ٣ / ٩٥ قال سيبويه " وتقول ائتنى آتك " ، فتجزم على ماوصفنا وإنْ شئتَ رفعتَ على أنْ لا تجعله معلقا بالأول ، ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه ، كأنَّه يقول : ائتني أنا آتيك .

(٢) في المصورة : ذلك .

١١٨- كُرُّوا إلى [حَرَّتيكُمْ تعمرونَها] (١) كما تكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ (٢)

فرفع تعمرونها ، ولم يجعلْه جوابا فيجزمه ، فلما كان ذلك يؤدِّي إلى اللبسِ - أعني حذفَ الحركة - حذفوا حرفَ العلةِ لمعاقبتِه حركةَ الإعرابِ وشبهه لها كما تقدَّمَ .

ومن قال (٣) : لم يدعوْ و : لم يأتيْ ، نحو قوله :

هجوتَ زبَّانَ ثم جئتَ معتذراً مِنْ هجوِ زبَّانَ لم تَهْجو ولم تَدَعِ [٦٥]

وقول الآخر :

١١٩- أَلَمْ يأتِيْكَ والأنباءُ تَنْمِي بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ (٥)

---

(١) في المصورة : حراثكم تعمرونها ، والصواب ما أثبتناه من المصادر .

(٢) البيت للأخطل التغلبي وهو ٦٤ من قصيدة مطلعها :
خَفَّ القطين ، فراحوا منك أوْبكروا وأزعجتْهُم نَوًى في صَرْفِها غِيَرُ
شعر الأخطل : ٢٠٦ ، ورواية صدر الشاهد فيه كَرُّوا إلى حَرَّتيهم يعمرونها . والبيت في الكتاب ٣ / ٩٩ وشرح ابن يعيش ٧ / ٥٠ ، ٥٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٤ . والمقرّب له : ١ / ٢٧٣ .

(٣) نقل الفراء في معاني القرآن ١ / ١٦١ أنّ هذه لغةُ بعض العرب

(٤) سبق تخريجه ص ١٣٩

(٥) البيت لقيس بن زهير العبسي وهو في الكتاب ٣ / ٣١٦ ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٦١ ، ٢ / ١٨٨ ، ٢٢٣ ، والنوادر : ٢٠٣ ، والخصائص : ١ / ٣٣٣ ، ٣٣٦ والمحتسب ١ / ٦٧ ، ١٩٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٤ ، ٢١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٨٢ ، ٤٩٣ ، ٢ / ١٨٧ ، ٥٦٣ والضرائر له : ٤٥ ، ٦٣ والمقرّب له ١ / ٥٠ ، ٢٠٣ ، والخزانه ٣ / ٥٣٤

فإنّما بَنَى ذلك على إجراءِ المعتلِّ مجرى الصحيحِ وإظهار الحركةِ في الرَّفْعِ، والأَصْلُ عنده قبلَ دخولِ الجازمِ يأتِي ويهجُو بإظهارِ الضَّمةِ فيها . فلايجوز على هذا : لم يخشى زيد ؛ لأنَّ الضمةَ لاتظهرُ في الألفِ لتعذرِ تحريكِها ، فأمّا قرأةُ حمزةَ (١) * لاتَخَفْ دَرَكًا ولاتَخْشَى * (٢) فهومنقطعٌ مماقبلَه كأنه قال : وأنْتَ لاتخشى امتثالاً لما أمرناك به ، وكذلك قوله :

١٢٠- إذا العجوزُ غضبت فطلِّقِ
ولا ترضّاها ولا تَمَلَّقِ (٣)

ليست "لا" الداخلةعلى ترضى حرف نهى ، بل هي نافيةٌ ، والواو واوُ حال ؛ كأنّه قال : طلقها وأنت لا ترضّاها وعطف "ولا تملّق" بعد ذلك على "طَلِّقْ".

فإنْ كانت الألفُ بدلاً من همزة (٤) فإنّه يجوزُ فيها وجهان :-

إثباتها إجراءً لها مجرى غيرِ المبدلةِ من همزةٍ ، وحذفُها (٥). وكلا الوجهين حسنٌ قال الشاعر :

١٢١ - عجبت من ليلاك وانثيابِها .
من حيثُ زارتنى ولم أُوْرَ ابِها (٦)

---

(١) هو حمزةُ بن حبيب الزيات ولد سنة ٨٠هـ أخذ القراءة عن الأعمش والسبيعي وابن أبي ليلى، وإليه حمزة صارت الإمامة في القراءةِ بعد عاصم توفي سنة ١٥٦هـ ، أخباره في السبعة في القراءات ص:٧١ .

(٢) آية ٧٧ من سورة طه في السبعة: ٤٢١ وقرأ حمزة وحده: "لا تخف" جزماً. وقد ذكر أبو حيان في البحر ٦/ ٢٦٤ أنّه قد قرأ بها الأعمشُ وابن أبي ليلى شيخا حمزه .

(٣) الرجز ينسب لرؤبةَ وهو في ملحقات ديوانه ١٧٩ والخصائص ١/ ٣٠٧ والإنصاف : ٢٦ والأمالي الشجرية : ١/ ٨٦ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٨، ٢٦٤ ، والضرائر له : ٤٦ والبحر المحيط ٦/ ٢٦٤ وشرح شواهد الشافية: ٤٠٩

(٤) مثل : يقرأ يقرىء ويوضىء كما في المقرب: ١/ ٥٠

(٥) انظر المقرب : ١/ ٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ١٨٩

(٦) الرجز مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب: ٣/ ٥٤٤ والهمع : ١/ ٥٢، واللسان (ورأ)

فأثبت ألف "أُوَرَابها"، وهو "أفعل من الوراء ، أي : لم أَشْعُرْ بها من ورائي ، وقال الآخر :

١٢٢- جريءٌ، متى يُظْلَمْ يُعاقِبْ بظُلْمِهِ سريعا وإلّا يُبْدَ بالظلمِ يَظْلِمِ (١)

فحذف ألفَ "يبدا" وهي بدل من همزة

وقوله : وكلُّ فعل رفعُه بالنون ، فجزمُه بحذفِها ، وكذلك نصبُه"

أمّا حذفُ النونِ للجزم فبيّنٌ؛ لأنّها علامةُ رفعٍ مثلُ الضّمّةِ فحذَفَها الجازمُ كما يحذفُ الضّمّةَ ، وأمّا حذفُها للنّصْبِ فبالحمل على الجزم، وقد بيّن ذلك قبل . (٢)

---

(١) لبيت لزهير بن أبي سلمى من معلقته ، الديوان (ثعلب) : ٣١، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٨٩ ، والمقرب له ١/٥٠، والهمع ١/٥٢، والخزانة ١/٤٤٣ وشرح شواهد الشافيه : ١٠

(٢) انظر ما سبق : ٢١١

[تقسيم الفعل بالنسبة للزمان]

باب قوله " الأفعال بالنسبة للزمان ثلاثة أقسام "

إنّما قالَ بالنسبةِ إلى الزمانِ ؛ لأنّها قد تنقسمُ بنسبٍ مختلفةٍ ، مثل أنْ تُقْسَمَ بالنسبةِ إلى التعدّي وعدمِه ، أو بالنّسبة إلى الاعتلال والصحّةِ، وبالنسبةِ إلى التصرّفِ وعدمِه ، وبالنسبةِ إلى كونِها على ثلاثةِ أحْرُفٍ فأكثرَ :-

فأمّا الماضي والمستقبلُ فلا خلافَ فيهما ، وأعني بالماضي ماوقَعَ وانقطَع ، وبالمستقبل مالم يَقَعْ ، وأمّا ماذكرَ أنّهبهمٌ بالوضع وهو " يَفْعَلُ " ففيه خلافٌ بين النحويين :

فمنهم مَنْ زعَمَ أنّهبهمٌ ، متردّدٌ بينَ الحالِ والاستقبالِ ، وهو مذهب الجمهور . (١)

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنّه مستقبلٌ ، وأنكر أنْ يكونَ للحالِ ، وهو مذهبُ " الزّجّاجِ " (٢) ، واستدلَّ على ذلك بشيئين :-(٣)

أحدُهما : أنّ زمانَ الحال لقِصَرِه لا يتّسعُ بالنّظَرِ للفعلِ ؛ لأنّك بقَدْرِ ماتنطِقُ بحرفٍ من حروفِ الفعل أوْ ببَعْضِه صار الزمانُ ماضياً .

---

(١) الكتاب ١/ ١٢، والايضاح للزجاجي : ٨٦

(٢) وهو مذهب الكوفيين فقد قسّموا الفعل إلى ماض، ومستقبل وهو المضارع، ودائم وهو اسم الفاعل .

(٣) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٧، ١٢٨

ولا حُجَّةَ له في ذلك ، لأنَّ زمانَ الحالِ عند النحويين ليس بالآن الفاصل بين الماضي والمستقبل ، وإنَّما هو : الماضي (٤) غير المنقطع (٥) فهو إذاً مُتَّسِعٌ للنطق بالفعل .

والدّليلُ [الثاني] (٣) أنَّ فِعْلَ الحالِ لو كان موجوداً في كلامهم لكانت له بِنْيَةٌ تخصُّه (٤) ، إذْ ما من موجود في كلامهم إلاَّ ولهُ لفظٌ يخصُّه ، وقد يكون له مع ذلك لفظٌ يشتركُ فيه مع غيره نحو : " جَوْنٍ " فإنَّه يقعُ على الأسودِ والأبيضِ ، ويُخَصُّ أحدُهما لفظُ الأسودِ والآخَرُ لفظُ الأبيضِ .

وأمَّا ألاَّ يكونَ للشيءِ (٥) // لفظٌ يقعُ عليه إلا المشتركَ ٥٨
فلا يوجدُ ذلك في كلامهم .

وهذا الذي ذكره باطلٌ بدليل أنَّ "رائحةً" تقعُ على جميع الروائح ولا اسم لها إلا ذلك اللفظُ المشتركُ .
فإنْ قال : ذلك يتخصَّصُ بالإضافةِ فيقال : رائحةُ المسك ورائحةُ العنبر ؟ قيل له : وكذلك "يَفْعَلُ" يتخصَّصُ بالسين وسوف وبالآنَ وما في معناها . (٦)

---

(١) في المصورة : بالماضي
(٢) الايضاح للزجاجي : ٨٧
(٣) تكملة يلتئم بها النص.
(٤) أورد الزجاجي هذا الدليل في الإيضاح : ٨٧ وردَّ عليه
(٥) في المصورة : للمشي .
(٦) انظر شرح الجمل لابن عصفور : ١/١٢٨

والدّليلُ على أنّ "يفعل" قد يرادُ بهالحال شيئـــان :

ـ أحدهما : أنّك تقول : يفعلُ الآن ، في فصيح الكلام نحو قوله

١٢٣- * وقالوا : تجيءُ الآنَ قد حان حَيْنُهـــا * (١)

ولا يقال : "سيفعل الآن" إلّا قليلا على طريقِ المجاز [وتقريب] (٢) المستقبل من الحال كقوله :

١٢٤- فإنّي لستُ خاذلكم، ولكن سأسعى الآن إذْ (٣) بلغت إناها (٤)

فلو كانَتْ "يفعلُ" للمستقبل ، ما صلح معها الآن، كما لا يصلح ذلك مع سيفعل فدلّ ذلك على أنّ المرادَ بها الحالُ، إلّا أنّ زمنَ الحالِ الحقيقيّ لا يتّسع للنطق بالفعـــل فلم يبقَ إلّا أن يكونَ المرادُ الحالَ المجـــازيّ ، وهو الماضي غيرُ المنقطعِ ؛ لأنّ ذلك يتّسع للنطقِ بالفعل .

والآخر : قول الشاعر :

١٢٥- وأعْلَمُ عِلْمَ اليومِ، والأمسِ قَبْلَهُ ولكنّني عن عِلْمِ ما في غدٍ ، عَمِ (٥)

ووجهُ الدليل من هذا البيت أنّ اليومَ والأمسَ وغداً لا يخلو أنْ تؤخذَ

---

(١) صدره : فلما مضى شهر وعشرٌ لعيرِها
وبعده : أمرّت من الكتانِ خيطا وأرسلت جَرِيًّا إلى أُخرى تعينُهـا
فمازال يجرى السلكُ في حُرّوَجْهِها وجبهتـها حتى ثنتهقرونُها
والأبيات في الأمالي الشجرية : ١/ ٢٩٥ وسمط اللآلي .
(٢) غامضة في الأصل ، وما أثبتناه عن شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٨
(٣) في المصورة : إذا ، خطأ
(٤) مجهول ، والشطر الثاني من البيت في التوطئة، ١٣٤، ١٣٥
(٥) البيت لزهير من معلقته في الديوان (صنعة ثعلب) : ٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٩

على حقائقها ، أو كناياتٍ عن الأزمنة ، فإنْ أُخذت على حقائقها اختلّ معنى البيت ؛ لأنّه لا يُعْلَمُ مِن علمِ اليوم إلّا ما وَقَعَ . ولا فائدة في اقتصاره على أمس ، لأنّه يَعْلَمُ ما قبله ، ولا على غدٍ ، لأنّه يُجْهَلُ ما بعده ، فلم يبقَ إلّا أنْ تكونَ كناياتٍ عن الأزمنةِ ، فكنّى باليوم عمّا هو فيه ، وكنّى بالأمسِ عمّا مضى من الزمانِ وبغدٍ عمّا يُسْتَقْبَلُ من الزمانِ . والأفعالُ كناياتٌ عن الأحداثِ بالنّظرِ إلى الأزمانِ فينبغي أنْ تكونَ ثلاثة ، فثبت أنّ يفعلَ قد يقعُ على الحال . (١)

وزعم ابنُ الطراوة (٢) : أنّ "يفعلُ" لا يكون إلّا للحال حيث وقع . واستدلّ على ذلك بأنّك لا تخبر بالمستقبل نحو " سيفعل " عن المبتدأ إلّا أنْ يكون المبتدأُ اسماً عاما ، نحو قولك : كلُّ رجل سيموت . وقال

١٢٦ - وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تدخلُ بينهمْ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأَنامِلُ (٣)

أو يكون مؤكّداً ، بإنّ أوْ أنّ نحو قوله تعالى * إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات سَيَجْعَلُ لهُمُ الرحمنُ وُدّاً * (٤) ولا يجوز ذلك إذا عَرِيَ المبتدأُ من عموم أوْ تأكيد لا تقول " زيد سيفعل " [ويجوز](٥)

---

(١) هذا الكلام بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٢٩ الا ماكان من اختلاف يسير

(٢) انظر نتائج الفكر : ١٢٠ ، وابن الطراوة النحوي : ٢٣٠

(٣) البيت للبيد في شرح الديوان ص ٢٥٦ وهو العاشر من قصيدة مطلعها
ألا تسألانِ المرءَ ماذا يُحاولُ أَنَحْبٌ فيُقْضى أَمْ ضلالٌ وباطلُ
والشاهد في الأمالي الشجرية ١/ ٢٥ ، ٢/ ٤٩ ، ١٣١ ، والإنصاف ١٣٩ وشرح ابن يعيش ٥/ ١١٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٨٩ ، والمغني : ٧٠/ ٤٨١ ، ٢٦١ ، ٨١٦ والخزانة : ٢/ ٥٦١
وهو في جميع هذه المصادر شاهدٌ على أنّ التصغير يكون للتعظيم فيما ذهب إليه الكوفيون .

(٤) الآية ٩٦ من سورة مريم .

(٥) في المصورة «نحو»

"زيدٌ يفعلُ كذا"

فدلّ ذلك على أنّ يفعل حال ، فأمّا قولهم "زيدٌ يفعل غداً" فهو حال عنده ، ولذلك جازَ ، والمعنى (١) زيد ينوى الآن الفِعْلَ غَدًا .

كما أنّ قوله تعالى ﴿ فإذا قَرأْتَ القرآنَ فاستَعِذْ ﴾ (٢) معناه : إذا أَرَدْتَ أَنْ تقرأَ القرآنَ فاستعذ بالله . إذْ لو لم يرد ذلك ، لَلَزِمَ أن تكون الاستعاذةُ بعدَ القراءةِ .

وهذا الذى ذهب إليه باطل ، لأنّه بناه على أنّ "زيدٌ سيفعل(٣) لا يقال ، وأنّ : "يفعل غدا" معناه : ينوى الآن الفِعْلَ غداً ، وكلاهما باطل ، لأنّه قد ورد في كلامهم مثل : زيدٌ سيفعل ، قال الشاعر :

١٢٧- قضوا آجالهم فمَضَوا وكانوا على وجهٍ وأنتِ ستلحقينا (٤)

وقال الاخر:

١٢٨- رأَتْ أُمّنا وَطْبا يجيءُ به امرؤ من الماء للعافين وهو مُزَمَّلُ
فلمّا رأتْه أُمّناهان وجدُها وقالت : أَبونا هكذا سَوْفَ يَفْعَلُ (٥)

---

(١) في المصورة : جازوا المعنى .
(٢) الآية ٩٨ من سورة النحل .
(٣) في المصورة : زيداً ، خطأ
(٤) لم أعثر عليه .
(٥) البيتان ٢٥ ، ٢٦ من قصيدة النمر بن تولب التى مطلعها
تأبّدَ من أطلال جمرةَ مأسَلُ وقد أقفرت منها شراءُ فيذبُلُ
الديوان : ٨٩ ورواية البيت الأول فيه:
رأت أمنا كِيصا يلفّفُ وطبه إلى الأنس البادين . . . .
وروايته في مجالس ثعلب : ٢٦٨
رأت رجلا كِيصا يلفّف وطبه ويأتي إلى البادين . . . .
وانظر اللسان (كيص) والقصيدة في جمهرة أشعار العرب ٥٢٣ - ٥٣٦ والكِيص: الذى ينزلُ وحدَه .

وقد جاء أيضا : يفعلُ غداً ، وليس المعنى ينوى الآن القيام غداً ، قال الله تعالى ﴿ وماتَدْرِي نفسٌ ماذا تَكْسِبُ غدًا ﴾ (١) ومعلوم أنّها تدري ماتنوي كسبه أوْ تريد كسبه إلّا أنّها لاتدرى هل تكسِبُ أمْ لا ، فالسّماعُ يردّ عليه . وقال تعالى ﴿ وهُمْ من بَعْدِ غَلَبِهِمْ سيغلِبُونَ ﴾ (٢) وقال ﴿ أولئك سَيَرْحَمُهُمُ اللّهُ ﴾ (٣) وفي السِّيَرِ لورقةَ بن نوفل . (٤)

١٢٩- حتى خديجةَ تأتينى تسائلُني أمرًا أراه سيأتي الناسَ مِنْ أُخَرِ (٥)

فالصحيحُ أنّ يفعلَ متردّدٌ بين الحال والاستقبال حتى يُخَصَّصَ بقرينةٍ لأحدِهما .

وإذا ثَبَتَ أنّه متردّدٌ بينهما ، فهل تردده بينهما على السواء أوهو في أحدهما أظهر ؟ في ذلك خلافٌ بين النحويين :

فمنهم من ذهب إلى أنّه يتردّدُ بينهما على السواءِ ، واستدلّ

---

(١) الآية ٣٤ من سورة لقمان

(٢) الآية ٣ من سورة الروم (٣) الآية ٧١ من سورة التوبة .

(٤) هو ورقة بن نوفل بن أسد بن عبد العزى القرشي ، حكيم جاهلي اعتنق النصرانيه ، وقرأ كتب الأديان ، وكان يكتب العربية بالحرفِ العِبراني ، أدرك أوائل عصر النبوة ، ولم يدرك الدعوة على الأرجح ، وهو ابن عم خديجة أمّ المؤمنين ، وله حديث مشهور مع النبي صلى الله عليه وسلم عند ابتداء الوحي توفي نحو ١٢ ق . هـ " عن أخباره في الأعلام ٨ / ١١٥ .

(٥) البيت من قصيدة أولها :

يا للرجال وصرف الدهر والقدر وما لشيءٍ قضاه الله من غير

وهي في السيرة النبوية لابن كثير ١/٤٠١ ، قال ابن كثير بعد إيراد القصيدة : هكذا أورد ذلك الحافظ البيهقي في الدلائل ، وعندي في صحتها عن ورقة نظر ، والله أعلم .

صاحبُ هذا المذهب بأنَّه قد وُجِدَ "يفعلُ" واقعاً على الحال تارةً وعلى المستقبل أخرى ، ولم يقم دليلٌ على أنَّه أظهرُ في أحدِهما من الاخر ، فينبغي أنْ يعتقدَ أنَّه مشتركٌ بينهما على السواء .

ومنهم مَنْ ذَهَبَ الى أنَّ حَمْلَه على الحالِ إذا عدمتِ القرائنُ أَوْلَى من حَمْلِهِ علي المستقبل وهو مذهبُ الفارسيِّ ، وهو الصحيح ، واستدلّ على ذلك بأنَّه قد تقرر أنَّ اللفظَ إذا صلح للقريبِ والبعيدِ كان // [القريبُ] (١) أَحَقَّ به ، أَلَا ترى أنَّك تقول : زيدٌ وأنت ٥٩
[قمتما] (١) فتُغَلِّب المخاطبَ على الغائبِ لأنَّه أقربُ إلى المتكلم منه ، وتقول : أنا وأنت قمنا ، فتُغَلِّب ضميرَ المتكلمِ على ضميرِ المخاطبِ ؛ لأنَّه أقربُ ، فكذلك ينبغي أنْ يكونَ "يفعلُ" فالحال أحقّ منه [بصيغةِ يفعل] (٢) ؛ لأنَّ الحالَ أقربُ من المستقبل . (٣)

وقوله : " والمستقبلُ بالوضع لا قرينةَ تزيلُه عمَّا وُضِعَ له"

يعني أنَّ صيغةَ افْعل لا تستعملُ إلاَّ في الاستقبال ، فأمَّا قولُك لمن هو في حال أَكْلٍ : "كُلْ" فإنَّما طلبتَ منه استدامةَ الأَكْلِ ، ولم تطلبِ الأَكْلَ ، لأنَّهُ حاصلٌ والحاصلُ لا يُبْتَغَى (٤)

---

(١) غامضة في المصورة
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبةُ .
(٣) هذا ما ذهب إليه الفارسيُّ في المسائل العسكريات : ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ .
(٤) في المصورة : لا ينبغي

وقوله : والمبهمُ بالوضعِ له قرينتان تصرفانِ معناه إلى المضيِّ ، وهما : رُبَّما ، ولَوْ " .

يعني أنَّك إذا قلت : لو يقوم زيدٌ قام عمرو ، فمعناه : لو قام زيد قام عمرو ، قال الشاعر :

١٣٠- لو يقومُ الفيلُ أَوْ فَيَّالُهُ زَلَّ عَنْ مِثْلِ مَقامِي وزحلْ (١)

يريد : لو قام الفيلُ أَوْفَيَّالُه .

وهذا الذي ذكرَ إنَّما هو حكم : "لو" التي هي لماكان سيقعُ لوقوعِ غيره . (٢) فأمَّا لو الشرطية فإنَّها إذا دخلتْ على الماضي صرفت معناه للاستقبالِ ، فإذا كانت تفعلُ ذلك بالماضي فالأَحْرَى أن تُخْلِصَ المبهمَ للاستقبال قال تعالى ﴿ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افتدَى بِهِ ﴾ (٤) المعنى : وإنِ افتدى به يوم القيامة وقال الأعشي (٥) :-

١٣١- قومٌ إذا حاربُوا شدُّوا مآزرَهم دُونَ النِّساءِ ولو باتَتْ بأَطْهارِ (٦)

---

(١) البيتُ للبيد بن ربيعة في شرح الديوان ١٩٤ وهو ٦٩ من قصيدة مطلعها :
إنَّ تقْوى ربِّنا خَيْرُ نَفَلْ وبإِذْنِ اللّهِ رَيْثِي وعَجَلْ
وهو في التهذيب ٣ / ٤١٥ ، ٤ / ٣٦٣ ، ٥ / ١٨٠
واللسان (زحل)

(٢) في المصورة : لغيره

(٣) في المصورة : "لن" خطأ

(٤) الآية ٩١ من سورة آل عمران

(٥) كذا في المصورة . وهو خطأ فإنَّ البيتَ للأخطل ، ومعناه لا يصدر عن جاهلي .

(٦) البيت للأخطل من قصيدة في مدح يزيد بن معاوية مطلعها :
تغيَّر الرسمُ من سَلْمى بأحفارِ وأقفرت من سُليمى دِمْنَةُ الدارِ
والشاهد هو آخر بيت فيها ، وهو في النوادر : ١٥٠
وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١ ، والمقرب ١ / ٩٠ والمغني : ٣٤٨ ، ٣٤٩

يريد : وإنْ باتت بأطْهارِ(١) ؛ ألا ترى أنّه قد قال : إذا حاربوا ، فأتي بإذا وهي للمستقبل .

وكذلك رُبّما تَصْرِفُ معنى المبهم إلى المضيّ فتقول : رُبّما يقوم زيد ، يريد ربّما قام زيد ، فأمّا قوله تعالى ﴿ رُبَما يَوَدُّ الذين كفروا لو كانوا مُسْلِمِينَ ﴾ (٢) فظاهرُه يعْطي أنّ الفعلَ الذى بعد ربّما ، مستقبل ؛ لأنّ الذين كفروا لا يودّون ذلك في الدُّنيا بل في الآخرةِ ، لكن يتخرج ذلك على أنْ يكون التقدير : ربما وَدَّ الذين كفروا ، فيكون من قبيل ماجُعِلَ فيه المستقبلُ بمنزلةِ الماضي ؛ لصدق الوعد (٣) به ، ولقصد التقريب لوقوعه ، فجعل وإنْ كان غير واقع كأنّه واقع مجازاً كما قال تعالى : ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فلا تستعجلُوهُ ﴾ (٤) فوقع أتى في موقع يأتي ؛ لماذكرناه من قصدِ التقريب، والدليلُ علىأنّ أتى في موضع يأتي قوله بعدُ ﴿ فلا تَسْتَعْجِلُوهُ ﴾(٤) إذِ الاستعجالُ إنّما يُتَصَوَّرُ بالنَّظَرِ إلى مايُنْتَظَرُ ومِنَ القرائنِ التى تَصْرِفُ معنى المبهم إلى الماضي :-

عطفُه على الماضى أو عطفُ الماضي عليه نحو قوله ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ من السماءِ ماءً فتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾ (٥) كأنّه قال :

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٤١ ، والمغنى ٣٤٩
(٢) الآية ٢ من سورة الحجر
(٣) في المصورة: الموعد.
(٤) أول سورة النحل
(٥) الآية ٦٣ من سورة الحج

فأصبحت ، وسوَّغَ ذلك عطفه على أَنْزَلَ وهو ماضٍ . ونحو قول الشاعر :

١٣٢- وَلَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّني فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ:لا يعنيني (١)

يريد : ولقد مررت ، وسوّغَ ذلك عطف مضيت عليه وهو ماضٍ .

ومنها : لمَّا المحتاجةُ إلى الجوابِ ، نحو قولهم : لمَّا يقوم زيد قام عمرو. وقال تعالى ﴿ فَلَمَّا (٢) ذَهَبَ عن إبراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرَى يجادِلُنا ﴾ (٣) أي:جادَلَنا .

ومنها : وقوعُه خبرًا لكان وأخواتِها ، نحو قولك : كان زيدٌ يقوم ،وأصبح زيدٌ يضحك " .

وأمَّا وقوعه حالاً من اسم قد عمل فيه عاملٌ معناه المضيّ نحو: جاء زيد يضحك ، فإنَّه على حكايةِ الحالِ الماضيةِ ، فليست إذاً مصروفةً عن معناها .

و منها أيضا إعماله في الظرف الماضي نحو قوله :

---

(١) البيت لرجل من بني سَلول، مُولَّد، كما في الكتاب ٣ / ٢٤ ، ولكنّه من أبيات الأصمعية رقم ٣٨ المنسوبة إلى شمر بن عمرو الحنفي، و هو شاعر جاهلي، انظر الأصمعيات ص ١٢٦ والبيت في الخصائص ٣ / ٣٣٠، ٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٠ والمغني ١٣٨، ٥٦١، ٨٤٥، والخزانة ١ / ١٧٣، ٥٢٨، ٢ / ١٦١، ١٦٦، ٢٩٣، ٤٩٧ ، ٤ / ١٠٤ .

(٢) في المصورة : ولما ، خطأ

(٣) الآية ٧٤ من سورة هود .

١٣٣- يجزيه ربُّ العالمين إذْ جَـــزَى
جناتِ عدن في العلاليِّ العُـــلَا (١)

كأنَّه قال : جزاه ربُّ العالمين إذْ جزى ، وجعل الوعد بالجـــزاء جزاءً، وهذا أولى من أنْ يعتقد في : إذْ" أنَّها بمنزلةِ : إذا (٢)،لأنَّ صرفَ معنى المبهمِ إلى الماضي لقرينةٍ قد ثبت من كلامهم ولم يثبـــت وضعُ إذْ موضع" إذا" بقاطع .

فالقرائن التي تصرف معنى المبهم إلى الماضي أَزْيَدُ مما ذكره أبوموسى .

وقوله : وقرينةٌ تخلصه إلى الحال وهي : الآن ،ومافي معناها" الذي في معنى الآن هو : الحين والساعة، وإنَّما يعني بالآن المستعملة على حقيقتها ؛ لأنَّها إنْ تُجُوِّزَ فيها واستعملت تقريباً صلحت مـــع الماضي والمستقبل قال تعالى : ﴿ الآن جِئْتَ بالحَقِّ ﴾(٣) و ﴿ الآن حَصْحَصَ الحَقُّ ﴾(٤) ونحو قول الشاعر:

﴿ سأَسْعَى الآن إذْ بلغت إناها ﴾(٥) [١٢٤]

---

(١) الرجز لأبي النجم العجلي،وليس في ديوانه المجموع وهوفي الأمالي الشجرية منسوباً ١/٤٥، ٢٠١،ومن غير نسبةٍ في التهذيـــب ١٥/٥٠، واللسان ١٥/٤٦٣.
(٢) ذهب ابن الشجري في أماليه إلى أنَّ "إذْ" بمنزلة إذا،وانظر أيضـــا المصادر السابقة.
(٣) الآية ٧١ من سورة البقرة.
(٤) الآية ٥١ من سورة يوسف
(٥) سبق ص ٢٤٧

و من القرائنِ المخلصةِ له إلى الحالِ : نفيُه بما ودخول "لام إنَّ" عليه ، فإذا قلت : مايقوم زيد ، وإنَّ زيداً ليقومُ - ولم يَقْتَرِن بالفعلِ قرينةٌ تَشْهَدُ للاستقبال - لم يُحْمَلْ إلاَّ على الحال .

ومنها : أيضا عطفُه على الحالِ وعطفُ الحالِ عليه// نحو قولهم : يقوم زيد الآن ويخرج " فيخرج المراد به الحال؛لعطفه على الحال (١) ، وكذلك لوقلت : يقومزيد ويخرج الآن ، لكان المراد بيقوم الحال؛لعطفِ ويخرج عليه ، وهو حال . ٦٠

ومنها : وقوعُه في موضعِ نصبٍ على الحالِ نحو : جاء زيدٌ يضحك ، فلم يستوفِ أبو موسى مايُخَلِّصُ المبهمَ للحالِ .

وقوله : وقرائن تخلصه إلى الاستقبال وهي : لامُ الأمرِ والدعاء ، ولا في النهي والدعاء ، ولام القسم ، ولا في النفي ، ونونا التوكيد ، وحرفا التنفيس[وإعماله في الظرفِ المستقبل] (٢) والنواصبُ كلها ، وأدوات الشرط كلُّها إلا "لو" .

- مثال لامُ الأمر والدعاء : لِتَقُمْ ، لتغفرْ لي يا الله .
- ومثال " لا" في النَّهي والدعاء : لاتَضْرِبْ زيداً ، و:لا تعذِّبْني يا الله .
- ومثال لام القسم : والله ليقومُ زيد ، إلاّ أنَّ ذلك إذا أردت المستقبل لا يجوزُ في الكلام إلاّ بشرطِ أنْ تُدْخِلَ النونَ الشديدةَ أوِ

---

(١) في المصورة : المحل
(٢) تكملة من الجزولية ، وقد ضرب له الأُبذيُ مثالا بَعْدُ .

الخفيفةَ فتقول : والله ليقومَنّ زيد ، أَوْ : لَيَقُومَنْ زيدٌ ، وإنّما يجيء ذلك في الضرورة نحو قوله :

١٣٤- تَأَلَّى ابنُ أَوْسٍ حلفةً ليردَّني إلى نِسْوَةٍ كأنَّهُنَّ مفائدُ (١)

وهذا الذى ذهب إليه في اللام هو مذهبُ أكثرِ النحويين ، ومنهم من ذهب إلى أنّك تقول: إذا أقسمت على قيام في الحال- والله ليقوم زيد ، وهو عندى جائز ، وسيُبَيَّنُ في باب القسم . (٢)

ومثال "لا" في (النفي) (٣) لا يقومُ زيدٌ " .

و مثال نوني التوكيد : هل تقومنَّ، وهل تقومَنْ .

ومثال حَرْفَي التنفيس : سيقومُ ، وسوفَ يقومُ

ومثال إعمالِهِ في الظرف المستقبل قولك : يقومُ زيدٌ غداً .

ويعنى بقوله : النواصب كلها : ماينصب بنفسه نحو : لن يقومَ زيد"

---

(١) البيت لزيد الفوارس الحصين بن ضرار الضبّي شاعر جاهلي . والشاهدُ أوّلُ الحماسية رقم ١٨٠ ، انظر شرح الحماسة للمرزوقي ٥٥٧ ، وفي في المقرب لابن عصفور ١ / ٢٠٦ ، والضرائر له : ١٥٧ وشرح الجمل له : ١ / ٥٢٨ ، وفي الخزانه : ٤ / ٢١٨ .

(٢) قال الأُبّذي في باب القسم ٢ / ٢٧ من هذا الشرح " وإنْ كان الجوابُ فعلاً حالاً لا يقسم عليه ؛ لأنّ مشاهدته تغني عن ذلك ، وهو باطلٌ إذْ قد يعوق عن المشاهدةِ عائقٌ فإنْ كان منفيا نفيته بـ"ما" فقط ، فتقول : والله مايقوم زيدٌ الآن ، وإنْ كان موجباً لزمته اللام وحدها على رأي فتقول : والله ليقوم زيد ولا سبيل إلى النون الشديدة ولا الخفيفة ؛ لأنّهما يخلصان الفعل للاستقبال . إلخ" .

(٣) في المصورة : "النهي" .

أَوْ بإضمارِ " أَنْ" نحو قولك : سرت حتى تَطْلعَ الشمسُ" .
ويعني بقوله : أدوات الشرط كلها ، مايجزم منها ومالا يجزم نحو قولك : إنْ تخرجْ أَخْرجْ ، و: كيفما تصنعُ أَصنعُ ، فكيف معناها الجزاء ، ولا يجازى بها أَعْنِي : أَنَّها لا تجزِمُ . (١)

واستثناؤه "لوْ غيرُ مَرْضِيٍّ" ، لأَنَّها إذا كانت شَرْطا خلصتْهُ للاستقبال كما تقدَّمَ . (٢) وإنْ كانت لما كان سَيَقَعُ لوقوعِ غيرِه صَرَفَتْ معناه إلى المضيِّ كما تقدَّم(٣) ، وليست إذْ ذاك شرطاً لا في اللفظ، لأنَّها لا تجزم ولا في المعنى ؛ لأَنَّ الشرط إنَّما يكونُ بالنَّظَرِ إلى الاستقبال ، وإنْ سَمَّاها شرطا من حيث إنَّها مفتقرة إلى جواب فليستثن "لَمَّا" ؛ لأَنَّها تحتاج إلى جواب ، وتدخل مع ذلك على المبهم ، ولا تخلصهُ إلى الاستقبال ، بل تصرف معناه إلى المضيِّ ، نحو قوله تعالى ﴿ فلمَّا (٤) ذَهَبَ عَنْ ابراهيمَ الرَّوْعُ وجاءَتْهُ البُشْرى يجادلُنا في قومِ لُوْطٍ ﴾ (٥) أي: جادلنا .

ونقصَهُ من القرائن المخلّصة له إلى الاستقبال عطفُه على المستقبل أَوْ عَطْفُ المستقبل عليه نحو قولك : "سيأكل زيدٌ ويشرب" أو: يشرب زيدٌ وسيأكل" فيشرب في الموضعين مستقبل ، ونَقَصَهُ منها أَيضا : إضافةُ الظرفِ المستقبل إليه نحو قولك : خروجي

---

(١) أَجازَ الكوفيون وقطرب من البصريين : الجزم بكيف، انظر المسألة ٩١ من الإنصاف ص ٦٤٣ واشترط البعض اقترانها بـ"ما" انظر المغني : ٢٧٠ ، ٢٧١
(٢) انظر ماسبق : ٢٥٣
(٣) انظر ماتقدم : ٢٥٢
(٤) في المصورة : "ولما" خطأ
(٥) سبقت ص : ٢٥٤

إذا يخرجُ زيد ، فيخرج مستقبل ، لإضافة إذا إليه ، وهي للزمان المستقبل .

وقوله : والماضي بالوضع له قرائنُ تصرفُ معناه إلى الاستقبال دون لفظه ، وهي أدواتُ الشرط كلُّها إلّا لو ولمّا [الظرفيه] .(١)

يعني أنّ الفعلَ الماضيَ إذا دخلت عليه أداةٌ من أدواتِ الشرطِ

ماعدا ما استثناه انصرف معناه إلى الاستقبالِ نحو قولك : إنْ قام زيدٌ قام عمروٌ " ، فجعلت قيامَ عمرو مَشْروطاً بقيامِ زيد ، فيما يستقبل ، لا خلاف في شيءٍ من ذلك بين النحويين ، إلّا كان ؛ فإنّ المبرّد زعم أنّها لقوّتها في الزمان الماضي من حيثُ جردت للدلالة عليه لم تغيّر أدواتُ الشرطِ دلالتَها على الزمان الماضي فتقول : إنْ كان زيد قد قام فيما مضى فقد قام عمرو ، وقال تعالى ﴿ إنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فقد عَلِمْتَهُ ﴾ (٣) . ومعناه عنده إنْ كنت قلته فيما تقدّم قد علمته . والصحيحُ ماذهب إليه أبو موسى : أنّ كان بمنزلة غيرها من الأفعالِ ، وهو مذهبُ جمهورِ النحويين ، ولو كانت "إنْ" لا تقلب معنى "كان" إلى الاستقبال لقوّة دلالتها على الماضي لما جاز أنْ تأتي بعد إنْ والمراد بها الاستقبال في موضع من المواضع ، وليس الأمرُ كما ذكر المبرّدُ ؛ ألا ترى أنّ المعنى على الاستقبال في قوله تعالى ﴿ وإنْ كنتُمْ جُنُبا فاطّهّروا ﴾ (٣) ، فأمّا الآيةُ المتقدمة فتحتمل وجهين :

---

(١) في المصورة : الشرطية : واخترنا مافي الجزولية ، وممّاسيأتي في الشرح .

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة

أحدهما : إضمارُ "أكُن" لدلالة كان عليه ، كأنّه قال : إنْ أكن كنت قلته فقد علمته " أي إنْ أكن فيما يُستقبَلُ موصوفاً : بأنّي كنتُ قلتُ ذلك فيما مضى فقد علمته .

والآخَرُ : إضمارُ القولِ لدلالة "قلت" عليه ؛ لأنّ العربَ تضمرُ القولَ كثيراً ، وإنْ لم يكن في الكلام لفظٌ يدلّ عليه فكيف إذا كان في اللفظ // مايدلّ عليه قال تعالى ﴿ فأمّا الذين اسودّتْ وجوهُهُمْ أكفرْتُمْ بعد إيمانِكُمْ ﴾[1] التقدير فيقال لهم : أكفرتُمْ بعد إيمانكم ، وكذلك قوله تعالى ﴿ والملائكةُ يَدْخُلونَ عليهم مِنْ كُلِّ بابٍ ﴿ سلامٌ عليكُمْ ﴾[2] أي يقولونَ : سلام عليكم ، ومثل ذلك كثير فكأنّه قال : ﴿ إنْ أقل كنت [قلته][3] فقد علمته .

٦١

و قوله " ولمّا الظرفية " .

تحرّز بذلك من لما الجازمة ؛ لأنّها [لا تحتاج][3] إلى [جواب][3] فيحتاجُ إلى استثنائها من أدواتِ الشرط . ويعني بقوله الظرفيه : أنّ معناها معنى الظرف لا أنّها ظرف[4] ؛ ألا ترى أنّ معنى " لما قام زيد قام عمرو " كمعنى " حين قام زيدٌ قام عمرو " .

---

(١) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٢) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد

(٣) غامضة في المصورة

(٤) في مغني اللبيب (٣٦٩) زعم ابن السراج والفارسي وتبعهما ابن جنّي أنّها ظرف بمعنى حين ، وقال ابن مالك : بمعنى : إذْ ، وهو حسنٌ لأنّها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة .

وقد تبيَّنَ أنْ لو تُخْلِصُ الماضي إلى الاستقبال إذا كانت بمعنى "إنْ ، وأنَّ منه قوله تعالى ﴿ وَلَوِ افتَدَى بِهِ ﴾ (١) وأنَّ لو التي لا تصرف معنى الماضي إلى الاستقبال إنَّما هي لو التي لما كان سيقع لوقوع غيره ، على أنَّ لو هذه ولمَّا الظرفيه لا ينبغي أنْ تستثنى من أدواتِ الشرط، لأنَّهما لا يجزمان فعلين كأدواتِ الشرط.

ومن القرائن التي تصرفُ معناه أيضا إلى الاستقبال :إعماله في الظرف المستقبل نحو قوله :

١٣٥- وَنَدْمانٍ يزيدُ الكأسَ طِيباً سَقَيْتُ إذا تغوَّرَتِ النُّجُومُ (٢)

المعنى : أسقيه إذا تغورتِ النجومُ .

فأمَّا قولُ الحطيئة (٣) :

١٣٦- شَهِدَ الحطيئةُ حين يَلْقَى رَبَّهُ أنَّ الوليدَ أحَقُّ بالعُذْرِ (٤)

---

(١) الآية ٩١ من سورة آل عمران .

(٢) البيت لبُرْج من مُسْهر ، شاعر جاهلي معمّر والبيت أول الحماسية رقم ٤٨٤ ص ١٢٧٢ من شرح الحماسة للمرزوقي ، وهو في المغني : ١٣٠ ، وشرح شذور الذهب : ٤٥٣ ،

(٣) هو جرول بن أوس بن مالك ، لقب بالحطيئة لقربه من الأرض فإنَّه كان قصيرا ، ويكنى أبا مليكة ، مخضرم أدرك الجاهليةَ والإسلام وأسلم ثم ارتدّ ، وكان ذا شرٍّ ، مغموز النسب فاسد الدين ، هجَّاءاً ، حتى إنَّه هجا أمّه ونفسه ، وقد حبسه عمر بن الخطاب لهجائه الزبرقان بن بدر، ثم أطلقه توفي في حدود ٣٠هـ ، أخباره في الشعر والشعراء ١٨٠- ١٨٧ وفوات الوفيات ١ / ٢٧٦- ٢٧٩ ومابعدها .

(٤) الديوان : ٢٣٧ والتهذيب ٤ /٣٣٦

فيحتمل أَنْ يكون من هذا القبيل كأَنَّه قال : يشهد الحطيئةُ حين يلقى ربَّه ، ويحتمل أَلَّا يكونَ من هذا القبيل كأَنَّه رغب إلى الله أَنْ يثبته على هذه الشهادة حين يلقى ربَّه فلا يكون من هذا الباب؛ لأَنَّ الدعاءَ وإِنْ كان لفظُه لفظَ الماضي معناه الاستقبال ، أَلَا ترى أَنَّه طلبٌ ولا يطلبُ الموجودُ .

ومنها أَيضا : إِضافةُ اسمِ الزمانِ المستقبلِ إليه نحو قولك : خروجُ زيدٍ إِذا قام عمرو ، تريد : إِذا (١) يقومُ عمرو، لأَنَّ إِذا تقع على الزمانِ المنتظرِ.

ومنها : عطفه على المستقبل أَوْ عطفُ المستقبل عليه (٢) نحو قولك : قعد زيدٌ وسيقوم ، المعنى: سيقعد زيد وسيقوم ، وكذلك : سيقوم زيد وقعد ، تريد : وسيقعد ، وقد يمكن أَنْ يحمل قوله تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأَرضُ مُخضَرَّةً ﴾ (٣) على هذا فيكون التقدير : أَلَمْ تر أَنَّ اللهَ يُنْزِلُ من السماءِ ماءً فتصبحُ الأَرضُ مخضرّةً .

ومنها أَيضا : وقوعه في صلةِ " مَا " المصدرية ، إِذا كان

---

(١) في المصورة : إِذْ

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٥٠ " ولا يجوز عطف فعل على فعل إِلَّا بشرط أَنْ يتفقا في الزمان فلا يجوز أَنْ تعطف ماضيًا على مستقبل ولا مستقبلاً على ماض، والأَحسن أَنْ يتفقا في الصيغة مع اتفاقهما في الزمان . . ثم قال . . وقد يجوز أَنْ تختلف الصيغ في الأَفعال المعطوفة مع اتفاق الزمان نحو: إِنْ قام زيدٌ ويخرج يقمْكر ، فعطف يخرج على قام لاتفاقهما في الاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ ألم ترَ أَنَّ الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأَرضُ مخضرة ﴾ أَلا ترى أَنَّ المعنى : أَنزل من السماء ماء فأَصبحت الأَرض مخضرة . . إلخ

(٣) الآية ٦٣ من سورة الحج .

العاملُ فيها المستقبل نحو قولك : افعل خيراً ما دمتَ حيًّا " تُريدُ : ماتدوم حيًّا . إلا أنَّ العربَ لا تقول : ماتدوم حيًّا ، بل لا تستعملُ بعدها إلَّا الماضي ، وسببُ ذلك أنَّ معنى الكلامِ بها كمعنى جملةِ الشرطِ المحذوفةِ الجوابِ ، لدلالة ماتقدَّم عليه ، كأنَّك قلت : افعل هذا إنْ دمت حيًّا ، والعربُ لا تحذِفُ جوابَ الشَّرْطِ إلَّا إذا كان فعلُ الشرط ماضياً ، تقول: أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ " (١) ولا يجوزُ أنْ تقولَ ، أنتَ ظالمٌ إنْ تفعل" .

فهذه جملةُ القرائنِ التي تَصْرِفُ معنى الماضي إلى المستقبل وقوله : وله قرينتان تصرفان لفظَه إلى المبهم دونَ معناه وهما : " لَمْ " ولَمَّا" الجازمتان .

هذا الذي ذكره مذهبٌ وقد نُسِبَ لسيبويه ، لأنَّه جعلَ لم : نَفْيُ فَعَلَ(٢) ولمّا : نَفْيُ قد فَعَلَ (٣) وزعم المبرِّدُ والأستاذ أبو علي وأكثر النحويين المتأخرين أنَّ لَمْ ولمَّا من القرائن الصارفةِ معنى المبهم إلى المضي دون لفظه(٤) ، وأنَّ الأَصْلَ : يفعل ، فدخلتا عليه وصرفتا معناه إلى المضيِّ وبَقِيَ اللفظُ على ما كان عليه .

---

(١) المثال في الخزانة ٤ / ٤٤٢
(٢) الكتاب ١ / ١٣٦
(٣) نفسه ٣ / ١١٥ (ولمّا يفعل ، وقد فَعَلَ)
(٤) المقتضب ١ / ١٨٥ ، وشرح المقدمة الجزولية الكبير ١٦٤ .

ووَجْهُ قول أبي موسى وتصحيحُه أَنْ يقالَ : الدليلُ أَنَّك إذا ناقضت من أَوْجَبَ قيامَ زيدٍ ، فقال : قام زيد . قلت : لم يقمْ زيد . وإنْ قال ـ قد قام زيد . قلت : لمَّا يقم زيد ـ والمناقضةُ إنَّما تكونُ بإدخالِ أداةِ النَّفْي على ما أَوْجَبَه الذى قصدتَ مناقضةَ كلامِهِ ، ألا ترى أنَّه لو قال : زيدٌ قائمٌ ، فأردت مناقضَتَهُ لقلت : ما زيدٌ قائمٌ ، فدلَّ ذلك على أنَّ لمَّا ولمْ دخلتا علي الماضي وغيرتا لفظه ، ولما كانت لمّا لنفي : قد فعل ، أجازوا الوقفَ على لمَّا فقالوا : قاربتُ المدينةَ ولمَّا (١) ، أي ولمّا أدخلها ، كما قالوا : لم يقم زيدٌ وكأنْ قَدْ ، يريدون وكأن قدْ قامَ قال الشاعر

أَفِدَ التَّرحُّلُ غيرَ أَنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ برحالِنا وكأَنْ قَدِ (٢) [٢٩٦]

أي : وكأنْ قد زالت ، وأيضا فإنَّ صَرْفَ التغييرِ في : لم يقم ، ولمَّا يقم . إلى جانب اللفظِ أَوْلى من صَرْفِهِ إلى المعنى ، لأنَّ المحافظةَ على المعنى أَوْلى وليستِ الألفاظُ كذلك ، لأنَّها خَدَمَةُ المعاني .

فإنْ قيل : فهلّا صرفتُم التغييرَ في مثلِ : إنْ قام زيدٌ قام عمرو ، إلى جانبِ اللَّفْظِ فاعتقدتم أنَّ الأَصْلَ : يَفْعَلُ ، لكنَّ الأداةَ غيّرتِ اللفظَ إلى المضي ، فيكون ذلك أَوْلَى مِمَّا ذهبتم إليه من صَرْفِ التغييرِ إلى جانب المَعْنَى وزعمكم أنَّ الأَصْلَ : فَعَلَ ، فدخلتْ عليه أداةُ الشَّرْطِ فنقلَتْ معناه // إلى الاستقبال وأَبْقَتِ اللَّفْظَ على ماكان عليه ؟ ٦٢

---

(١) المغنى : ٣٦٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٨٩

(٢) سبق تخريجه ص ٨١

فالجوابُ : أَنَّ الذى حَمَلَ على ذلك : أَنَّا إذا اعتقدنا أَنَّ أَداةَ الشرطِ صَرَفَت المعنى دونَ اللَّفْظِ كان لذلك سَبَبٌ وهو أَنَّ الشَّرْطَ لا يُطْلَبُ (إلاَّ) (١) بمعنى الاستقبال ، فلم يكن أَنْ يبقى المعنى على المُضِيِّ ، ولو جعلنا أَداةَ الشرطِ مغيِّرةً للَّفْظِ لم يكن له سبب ، إِذْ لَفْظُ الماضي ولفظُ المستقبل يَسوغُ دخولُ أداةِ الشرط عليهما ، فلا يكون لصرفِ اللَّفْظِ موجبٌ ، وليس كذلك : لَمْ يَقُمْ ، و : لمَّا يَقُمْ ، لأَنَّا إذا جعلنا لم ولمّا غيَّرتا صيغةَ فَعَلَ إلى يَفْعَلُ ، كان لذلك موجبٌ ، وهو أَنَّ صيغةَ فَعَلَ لا تصلحُ بعدهما لا يقال : لَمْ قام زيدٌ ولا : لمّا قام زيد " .

---

(١) تكملة يستقيم بها النص .

[حروف المضارعة]

و قوله : الهمزةُ من حروف المضارعةِ للمتكلّم وحدَه "
يعني بذلك الشخصَ المتكلّمَ مذكّراً كان أَوْمؤنّثافيقول الرجل أَو المرأة إذا أَخْبَرَ كلُّ واحدٍ منهما عَنْ نفسِه ، ولم يقصد تعظيماً : أَفْعَلُ .

وقوله : النونُ للواحدِ ومَعَهُ غيرُه . .
يريد للشخص الواحدِ ومعه غيره مذكّراً كان أَوْ مؤنثا ، مثال ذلك نفعل ، إذا أَخْبَرَ عن نفسِه وعَنْ غيرِه واحداً كان ذلك الغيرُ أَوْ أكثر ، فيقول : أنا وزيد نفعل كذا ، أَوْ : أنا والزيدون نفعل كذا ، وتقول المرأة إذا أَخْبَرَتْ عن نفسِها وعن غيرِها : أنا وهندُ نفعلُ كذا ، و : أنا والهندات نفعلُ كذا ،

وقوله : أو للمعظّم نَفْسَهُ .

إنّما يستعمله المُعَظِّمُ نفسَه في الغالبِ ، لأَنَّ له أَتْباعاً يذهبون إلى مذهبه ، ويقولونَ بقولِه ، ولذلك أكثرُ ماتوجد فيكلامِ الملوكِ والعلماءِ ، فهي في الحقيقةِ للمتكلمومعه غيره وقد يستعملُها وحدَه مِنْ حيثُ نَزَّلَ نفسَه منزلةَ الجماعةِ وأقامها مقامها تعظيماً لها ، فكأَنَّها استعملت للجماعةِ إلّا أَنَّ ذلك مجازٌ ، وَيقِلُّ فيها .

وقوله : والياءُ للغائبِ المذكّرِ مُطْلَقا .
يريد في الأحوالِ كُلِّها من إفراد وتثنيةٍ وجمعٍ ظاهراً كان الاسم الذى أُسْنِدَ إليه الفعل أَوْ مضمراً ، واقعاً كان على عاقل أَوْعلى غير عاقل ، نحو قولك : يقوم زيدٌ ، وزيدٌ يقومُ ، ويقومُ الزيدان ، والزيدان يقومان ، ويقوم الزيدون ،والزيدون يقومون ، ويقومُ

الرجال ، والرجالُ يقومون ، وينكسرُ الجِذْعُ ، والجذع ينكسر ، وينكسر الجذعان ، والجذعان ينكسران ، وينكسر الجذوع ، والجذوع ينكسر على حَدِّ قوله تعالى ﴿ وإنَّ لَكُم فِي الأَنْعامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُم مِمَّا في بُطُونِهِ ﴾ (١) وعلى حَدِّ قولِ الشاعر :

١٣٧- ﴿ مثل القطا قد نُتِفَتْ حواصِلُه ﴾ (٢)

فعاد الضميرُ على الجمعِ مفرداً ، وقد يُفْعَلُ ذلك بجمْعِ المذكّرينَ العاقلينَ فيقال : الزيدون يقوم ، وهذا قليلٌ جداً ، وعليه قولهم : هو أحسنُ الفتيانِ وأجملُه (٣) ، فأعادَ الضميرَ على جمعِ العُقلاءِ مفرداً مذكّراً .

وقوله : والغائباتِ :

إطلاقُه القولَ في الغائباتِ يقتضي أنَّ الياءَ تكونُ في فِعْلِ الغائباتِ على الإطلاق ، مُسْنَدًا كان الفعلُ إلى ظاهرٍ أوْ مُضْمَرٍ ، عاقلٍ أوْ غيرِ عاقلٍ ، جمعاً سالمًا كان أوْجَمْعَ تكسيرٍ فيقال : يقوم الهنودُ ، والهنودُ يقمن ، ويسرع النوقُ ، والنوق يسرعن ، ويقوم الهنداتُ

---

(١) الآية ٦٦ من سورة النحل

(٢) قائله مجهول ، وهو في تهذيب اللغة ٣ / ١٣ : "مثل الفراخ نَتَفَتْ" وكذلك في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٠ وفي رسالة الغفران : ٤٧٤ ، نُتِقَتْ وفي اللسان (نعم) نُتِفَتْ ، ولعل الصواب : نتقت بالقاف فالنَّتَقُ هو السَّمَنُ ولعله المقصود ، وله معان أخرى .

(٣) نتائج الفكر : ١٧٢

والهندات يقمن ، وينشقُّ السموات ، والسموات ينشققن ، قال تعالى ﴿ يَكَادُ السمواتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ﴾ (١) وجميعُ ذلك جائزٌ إلّا في جمع المؤنثِ السالمِ الواقعِ على مَنْ يعقلُ ، فإنّك إذا أسندت إليه الفِعْلَ لم يكن بالياءِ عند البَصْريين وإنّما يجوز ذلك عند الكوفيين . (٢) وسببُ امتناعِ ذلك عند البصريين أنّه لما سَلِمَ بناءُ الواحدِ ، وَجَبَ أنْ يكون الحكم كما كانَ مَعَ الواحدِ ، فكما لا تقول يقوم هند - بالياءِ ، فكذلك لا تقول : يقوم الهندات ، وإنّما جاز : يكاد السموات ، لأنّ ذلك جائزٌ في المفرد ، فتقول : يكاد السماء ، لأنّه مؤنثٌ غيرُ حقيقي قال تعالى ﴿ السماءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ ﴾ (٣)

فأمّا قول الشاعر :

---

(١) الآيةُ ٩٠ من سورة مريم وفي إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٢٨ "تكاد السموات . . على تأنيث الجماعة ويكاد على تذكير الجمع (ينفَطِرْن) بالياء والنون قراءة أبي عمرو وعاصم وحمزة و قرأ الأعمش والحسن ونافع والكسائي (يتفطّرن) وفي السبعة ٤١٢ ، ٤١٣ ، " وقرأ نافع والكسائي : (يكاد) بالياء و (تتفطرن) بالتاء . . . ، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ، وأبو عمرو : (تكاد) بالتاء و (يتفطرن) بالياء والنون ، والظاهر أنّ مَنْ قرأ (يكاد) بالياء لم يقرأ (ينفطرن) بياء ونون وبالعكس .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٣ ، والهمع ٢ / ١٧١

(٣) آية ١٨ من سورة المزمل .

١٣٨- فقلت لها : فِيءٌ فمايَسْتَفِزُّني ذَوَاتُ العُيونِ والبَنَانِ المُخَضَّبِ(١)

فضرورة ، وقد يتخرَّجُ على أَنْ يكون راعَى الموصوف المحذوف ، كأَنَّه قال : يستفزني النساءُ ذوات العيونِ ، وعلى ذلك ينبغي أَنْ يُحْمَلَ قولُ الآخرِ :

١٣٩- عَشِيَّةَ قامَ النائِحاتُ وشُقِّقَتْ جُيُوبٌ بِأَيدي مَأْتَمٍ وخُدُودُ (٢)

أَعنى الضرورةَ ، أَورَعَى الموصوفَ المحذوفَ كأَنَّه قال : قام النساءُ النائِحاتُ .

شَ(٣) : وقالوا : قام بناتي ، كقوله :

١٤٠- * فبكى بناتي شجوهنَّ وقُلْنَ لِي * (٤)

---

(١) لم أعثر عليه .

(٢) هو لأبي عطاء السِّندى ، مخضرم من شعراء الدولتين، صاحب الحماسية رقم ٢٦٦ ص ٧٩٩ من شرح المرزوقي، والبيت من هذه الحماسية وهو في أدب الكاتب : ٢٤ والاقتضاب : ٢٩٢ شرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٣ ، ٣٩٤ ، والخزانة : ٤/١٦٧ .

(٣) كلامه في التوطئه ١٥٦

(٤) عجزه : * والأقربون إِلَيّ ثم تصدّعوا *
وهو البيت ٢٤ من المفضلية ٢٧ لعبدة بن الطبيب، ورواية الشطر الأول فيها : فبكى بناتي شجوهن وزوجتي .
المفضليات : ١٤٨ ، الخصائص ٣/٢٩٥ ، التوطئه : ١٥٦ ، التصريح ١/٢٨٠ .

و وجْهُ ذلك أَنَّ بناتي لا يشبه الهندات ، فإنَّ واحدُ الهندات : هند ، فله حكم هندٍ ، وواحدُ البنات المنطوق به بنت ولم يسلم فيه لفظ بنت كماهو بل غيّروه على جمعه وبنوه على بناء أَمَه فقالوا : بَنَة(١) ثم جمعوه ولم ينطقوا ببَنَةٍ أصلا ، فمن حيثُ فعلوا به ذلك أَشْبَه بهذا التغيير جمعَ التكسير فحكموا له بحكمِ جمعِ التكسيرِ فجاز فيه الوجهان .

والكوفيون : يُسَوُّون بين جمعِ السلامةِ والتكسير .

وكان ينبغي أَنْ يقولَ : وللغائبةِ // إنْ كانت مضافةً ٦٣
إلى مذكر هي بعضُه ويجوز أَنْ تلفظ بالمذكر وأَنْتَ تريد المؤنَّث ، نحو قولك : يُقْطَعُ يد زيد ، لأَنَّك [قد تقول] (٢) يُقْطَعُ زيدٌ ، وأنت تريد يده . [وكذلك الغائبة] (٢) إنْ فُصِلَ بينها وبينَ الفعلِ بشيءٍ نحو قولك : يَحْضُرُ القاضيَ اليومَ امرأةٌ [ويتبعك] (٢) اليومَ [امرأةٌ] (٢) (٣) ، وإنْ كانَ الفصلُ بإلاَّ لزمت الياءُ نحو قولك مايقوم إلا هِنْدٌ ، ولا يجوز : ماتقوم إلاَّ هندٌ ، بالتاءِ إلاَّ في ضرورةِ شِعْرٍ إنْ جاءَ .

وللغائبة غيرِ العاقلةِ إذا حملت على معنى المذكرِ نحو قولك : ينفع الموعظة زيداً " ، لأَنَّ الموعظةَ (٢) وعظٌ في المعنى .

وقوله : " والتاءُ للمخاطَبِ مُطْلَقًا " .

---

(١) في اللسان (بنو) فأَمّا بناتٌ فليس بجمع بنت على لفظها ، إنَّما رُدَّت إلى أصلها فجمعت بنات ، على أنَّ أصلَ بِنْت: فَعَلَه مما حذفت لامه " .

(٢) كلمات غامضه في المصورة بسبب الرطوبه التى لحقت الاصل

(٣) انظر الإنصاف : ١٧٤ ، ١٧٥

يعني الشخصَ المخاطبَ مُذَكَّرًا كان أَوْ مؤنّثًا،مفردًا كان أَوْ مثنى أو مجموعا ، نحو : أنت يازيد تقوم ، و : أنتِ ياهندُ تقومين ، و: أنتما يازيدان تقومان ، أَوْ يا هندان تقومان ، وأنتم تقومون ، وأنتن تقمن ، وقد يقال في جمع التكسير : تقومين يانساءُ كالواحدة ، وذلك قليل ، وعليه قوله :

١٤١- تركنا الخيلَ والنعمَ المُنَدَّى وقلنا للنساء : بها أَقيمي (١)

وقوله : "وللغائبة" (٢)

نحو قولك : تقوم هند ،و : هند تقوم ، و : تنفطر السماء، و: السماء تنفطر" .

و قوله : والغائبتين :

نحو : تقوم الهندان ، و : تجرى الناقتان ، و : الهندان تقومان، و: الناقتان تجريان .

وَزَعَمَ أَبو الحسن بن الباذش (٣) : أَنَّك إِذا أَسندتَ الفِعْلَ

---

(١) البيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٦ ، والمقرّب له ١ / ٣٠٣ والرواية فيه: المفدى ، والمندّى من تنديه الإبل بأَنْ تورد الماء لتشرب قليلا ثم تصدر لترعى ثم تورد الماء مرّة أخرى .

(٢) في المصورة : الغائبة .

(٣) رأى ابن الباذش والرد عليه في الهمع ٢ / ١٧١ وقد نُسِبَ الرد إلى أبي حيان، وأبو الحسن بن الباذش هو الشيخ الأستاذ على بن أحمد بن خلف بن محمد الأنصارى الغرناطي ، إمام الفريضة بجامع غرناطة قرأ على نِعْم الخلف الأنصارى وأبي على الصدفي وغيرهما ، صنّف شرح كتاب سيبويه والمقتضب ، وأصول ابن السراج والإيضاح والجمل والكافي لابن النحاس . ولد سنة ٤٤٤هـ وتوفي ٥٢٨هـ وصلّى عليه ابنه الاستاذ أبوجعفر احمد ، وأخباره في الصلة: ٤٢٥ ، ٤٢٦ والإحاطة ٤ / ١٠٠-١٠١ ، والبغية ٢ / ١٤٢ ، ١٤٣ .

إلى ضميرِ الغائبتين ، وجعلته خبراً عن : هما، الواقعِ على المؤنّثين، أنّ القياسَ أنْ يكونَ بالياءِ نحو قولك : المرأتان هما يقومان ، قال : وذلك أنّ المذكرَ والمؤنّثَ قد استويا في الضمير فكذلك ينبغي أنْ يستويا في حَرْفِ المضارعةِ ، وذلك باطلٌ ، بل لاتستعمل العربُ الفِعْلَ إلّا بالتاءِ ، لأنّ الإضمارَ يردُّ الأشياءَ إلى أُصولِها ، وقد تقدّمَ تبيينُ ذلك (١) قال عمرُ بن أبي ربيعةَ . (٢)

١٤٢- أَقُصُّ على أُخْتَيَّ بَدْءَ حديثِنا ومالِيَ مِنْ أَنْ تَعْلَما مُتَأَخَّرُ
لعلّهما أَنْ تَبْغِيا لك حِيْلَةً وأَنْ تَرْحُبا (٣) سَرْباً بما كنتا أُخْصَرُ (٤) (٥)

فقال : أَنْ تَبْغِيا ، وأَنْ تَرْحُبا ، بالتاءِ ، وإنْ كان قد تقدّم لفظُهما .

وكان ينبغي له أنْ يقولَ والغائب إنْ حُمِلَ على معنى مؤنّثٍ نحو قوله : تأتيك كتابي ، فتحمِلُ الكتابَ (٦) على معنى الصحيفةِ ، وقد سُئِلَ العربيُّ عن هذا فقال : أَليسَ الكتابُ (٦) بصحيفةٍ .

---

(١) فيما تقدم ص٢٢٣

(٢) هو عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي يكنى أبا الخطاب، وكانت أمّه نصرانية، وكان فاسقا يتعرض للنساء الحواجّ ويشبب بهن، ثم ختم له بالشهادة إذ احترق في سفينته غازيا في سبيل الله، وكان عبد الله بن عباس يعجب بشعره ويحفظه ، ولد سنة ٢٣ وتوفي ٩٣هـ أخباره في الشعر والشعراء ٣٤٨ - ٣٥٢ والأغاني ١/٦١-١٤٨ - والأعلام ٥/٥٢

(٣) في المصورة : ترحيا

(٤) في المصورة : أخضر (طبع الهيئة العامة)

(٥) البيتان من رائية عمر بن أبي ربيعة وهما في الديوان: الأول والثاني منهما في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧٩ الهمع ١/١١٣ ، ٢/١٧١ .

(٦) في المصورة : الكتب

أَوْ أُضِيفَ إلى مؤنَّثٍ ، ويجوز لكأَنْ تلفظَ به وأنْتَ تريد المذكر ، وسواءٌ كان بعضَ المؤنثِ أَوْلم يكن نحو قولك : تجتمع أهلُ اليمامةِ وتذهب بعضُ أصابعه (١) ، وقُرِئَ ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ (٢) وتنكسِرُ صَدْرُ القناة (٣) .

أَوْكان فيه علامةُ تأْنيثٍ نحو قولك : تقوم عنترة ، و : تعدل الخليفة ، وعلى ذلك جاء قوله :

١٤٣- وعنترةُ الفلحاءُ قد جاء سالما (٤) كأَنَّك فِنْدٌ من عَمايةَ أَسْوَدُ (٤)

فقال : الفَلْحاءُ ، ولم يقل الأَفْلح .

وقولُ الآخر :

١٤٤- ﴿ أَبُوكَ خليفةٌ ولَدَتْهُ أُخْرى ﴾ (٥)

وهو قليل .

---

(١) المثالان في الكتاب ١ / ٥١ ، ٥٣ ، ذهبت ، واجتمعت

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف وهي قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبو رجاء ، أنثوا على المعنى كما قال جرير
إذا بعض السنين تعرقتنا كفى الأيتام فقد أبي اليتيم
انظر البحر المحيط ٥ / ٢٨٤ ، والكتاب ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣

(٣) في الكتاب ١ / ٥٢ قال الاعشى :
وتَشْرَقُ بالقولِ الذى قد أَذَعْتَهُ
كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ
لان صدر القناة من مؤنث وسيأتي البيت ٧٤٤

(٤) في الأصل : جاء ملأَمّا ، وهو يتفق مع رواية البيت في المصادر ولكن النّاسخ شطب العبارة بخط ، ثم وضع في الهامش هذا الذى أثبتناه ، والبيت لشريح بن بجير التغلبي يصف عنترة ، وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٠٩ والتهذيب ٥ / ٧٢ والمخصص ٣ / ٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٦٩

(٤) عجزه ﴿ وأنت خليفةٌ ذاك الكمالُ ﴾
وهو غير منسوب في معاني القرآن ١ / ٢٠٨ ، والتهذيب ٧ / ٤٠٨ والعمدة ٢ / ٢٨٠

أَوْ أُسْنِدَ إلى ظاهر الجمع المذكر غير السالم وأردتَ معنى جماعة - نحو: قولك : تقوم الزيودُ ، وتنكسر الأجذاع ، وتنكسر الجذوع ، وتخرج الرجال ، ولا يجوز: تقوم الزيدون ، لسلامة الواحد كما لا تقول : تقوم زيد، خلافاً للكوفيين ، فإنّهم يجيزون ذلك قياسا على جمع التكسير (١) ، فأمّا قولُه

١٤٥- * قالتْ بَنُو عامرٍ خالُوا بني أَسَدٍ * (٢)

فضرورة *، وقد يتخرّج على أنْ يكون على تقدير حذف مضاف قد رُوْعِيَ بعد الحذف ، والأصل : قالت جماعةُ بني عامر (٣)

أَوْ أُسْنِدَ إلى ضميرٍ عائدٍ على جماعةٍ غائبين أَوْ غائبات صيغتُه صيغةُ ضميرِ الواحدةِ من المؤنث نحو قولك : الرجالُ تقوم، والنساءُ تقومُ .

وعلى ذلك قوله :

١٤٦- إذا الرجالُ وَلَدَتْ أَوْلادُها (٤)

---

(١) الهمع ٢ / ١٧١

(٢) عجزه : يابُؤْسَ للجهلِ ضَرّاراً لأقوامِ
والبيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في ديوانه: ٨٢ ، خالوا من المخالاة وهي: المتاركة والمقاطعة .
وهو في الكتاب ٢ / ٢٧٨ شاهداً على اقحام اللام بين المتضايفين توكيداً للإضافة، وانظر في المحتسب ١ / ٢٥١ والخصائص ٣ / ١٠٦ والأمالي الشجرية ٢ / ٨٠ ، ٨٣ والإنصاف : ٣٣٠ والخزانة ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ١١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢ / ٣٩٤

(٣) قال ابن عصفور في شرح الجمل ٢ / ٣٩٤ " فيكون مؤنثا على المعنى ؛ لأنّه إذا قال : قالت بنو عامر، فكأنّه قال : قالت أولاد عامر.

(٤) البيت في المذكر والمؤنث لابن الأنباري : ٢٧٨ وشرح المفصل ٥ / ١٠٣ ، والعقد الفريد ٣ / ٤٢٦ ، والحيوان ، ٣ / ٨٩ ، ٦ / ٥٠٦ منسوباً لأعرابي، والمغني لابن فلاح ، ٤٨٦ ، ويروى : كبرت . ونسبه عبد السلام هارون في هامش الحيوان ٣ / ٨٩ إلى زرّبن حبيش.

* في القرآن الكريم لا إله إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل الآية ٩٠ من يونس
فعلى هذا لا يكون في البيت ضرورة.

ولا يجوز : الزيدون تقوم، لأَجْلِ السلامة إِلَّا عند الكوفيين ،

والأَفْصَحُ في جمعِ التكسير إِنْ كان من صِيَغِ جموع الكَثْرةِ أَنْ يكونَ الضميرُ كضمير الواحدةِ من المؤنَّثِ نحو قوله : الجذوعُ تنكسرُ ، وإِنْ كانَ من جموع القِلَّةِ أَنْ يكونَ كضميرِ جماعةِ المؤنَّث نحو : الأجذاعُ ينكسرن ، قال تعالى * منها أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ * (١) لما عاد الضمير على : اثنى عشر ، وقال * فلا تَظْلِمُوا فِيْهِنَّ * (١) لما عاد على أربعة . وأضعفُ الوجوهِ أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً نحو قولهم : هو أحسنُ الفتيان وأجملُه (٢) " وقوله عليه الصلاة والسلام : خيرُ النِّساءِ صوالحُ قريش أَحناه على ولدٍ [في صغره] وأَرعاه على زوج في ذاتِ يَدِهِ " (٣)

قال البغوى (٤) قوله تعالى * فيهن * يجوز أَنْ يكون عائداً إِلى الأَربعةِ ويجوز أَنْ يكون عائداً على الاثنى عشر . (٥) وهو الصواب ؛

---

(١) آية ٣٦ من سورة التوبه

(٢) انظر ماسبق : ٢٦٧

(٣) أخرجه البخارى في كتاب النكاح (١٢) ٧/٧ وكتاب النفقات (١٠) ٨٥/٧ ، والإمام أحمد في مسنده ٢٧٥/٢ ، ١٠١/٤ . والتكملة من البخاري وغيره .

(٤) في المصورة : البعرى، والصواب ما أثبتناه، والبغوى هو : أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد المعروف بالفرّاء البغوى ، فقيه شافعي ومحدث ومفسر، أخذ الفقه عن القاضي حسين بن محمد، وصنف كتباً كثيرة منها " التهذيب " في الفقه و " شرح السنّة " في الحديث " ومعالم التنزيل " في التفسير توفي بمرور وذ سنه ٥١٠ وقيل ٥١٦هـ .
أخباره في وفيات الأعيان ١٣٦/٢ ، والأعلام ٢٥٩/٢

(٥) انظر معالم التنزيل للبغوى على هامش تفسير الخازن ٧٣/٣ باختلاف في السياق .

لأنَّه لا يجوز أَنْ ينهى عن الظلم في الأَربعة و يبيح الظلم في الثمانية ، بل
ترك // الظلم في الأشهر كلِّها واجبٌ ، والذى قلناه أَوَّلاً هو قول ٦٤
الفراء في الآية (١) . ووجه" الأجذاع انكسرن " أَنَّه جمع قلّة فحمل على
الجمع المسلم نحو: الزويدق" ، لأَنَّه للقِلَّةِ ، فكما لا يقال : الزيدون خرجت ،
مراعاة لِلَفْظِ الواحدِ الذى يسلم فيه فكذلك هذا ، وأَيضا فإِنَّه إذا قال
الجذوع انكسرت حُمِلَ على معنى الجماعةِ .

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣٥ ، والبحر المحيط ٥/ ٣٩

(النواصـــــب)

وقوله : والحرفُ الذي يَنْتَصِبُ الفعلُ المضارعُ بعدَه ينقسمُ قسمين : ناصبٌ بِنَفْسِهِ وناصِبٌ بإضمارِ أَنْ بعدَهُ "

أَرادَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ قولَ أبي القاسم : فالنَّاصِبُ "أَنْ" "ولن" إلى آخره" (١) مجازٌ في بعضِ تلك الأدوات، وهو ما يَنْصِبُ بإضمار : أَنْ ، وحقيقةٌ في بعضِها وهو ما الفِعْلُ بعدَهُ منصوب بِنَفْسِ الحَرْفِ إِذْ لم يُسَمَّ ناصبًا إلَّا من جهة أنَّه قام مقام الحرفِ النَّاصِبِ .

وقوله : " فالنَّاصِبُ بنفسِه : أَنْ " و " لن " و " إذن " و " كي " في أحدِ قِسْمَيْها " .

أَمَّا " أَنْ " فلا خِلافَ بين النحويين في أَنَّ الفِعْلَ الواقعَ بعدها منتصبٌ بها نفسِها ، وهو الأَفْصَحُ فيها ، وقد يرتفعُ الفِعْلُ بعدها فلا تعمل كما لا تعمل " ما " المصدرية، قرأ مجاهد (٢) * لِمَنْ أَرادَ أَنْ يُتِمُّ الرَّضاعَةَ * (٣) فرفع : " لا يُتِمُّ "

---

(١) الجمل : ٢٢

(٢) هو مجاهد بن جَبْر، أبو الحجاج المكي ، مولى بني مخزوم ، تابعيٌّ مفسر من أهل مكة ، قال الذهبي: شيخ القراء، والمفسرين ، أخذَ التفسير عن ابن عباس ، وقرأ عليه القرآن بضعاً وعشرين ختمة منها ثلاث سأله عن كل آية ، وقرأ أيضا على عبد الله بن السائب ، وأخذَ عنه القراءة عرضا عبد الله بن كثير وابن محيصن وغيرهما ، قال ابن الجزري : له اختيار في القراءة رواه الهذلي في كامله بإسناد غير صحيح توفي ساجداً سنة ١٠٣ أو ١٠٤ أو ١٠٢ وقد نيف على الثمانين، أخباره في غاية النهاية : ٢/ ٤١ وينظر الاعلام ٥/ ٢٧٨ .

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة . وانظر البحر المحيط ٢/ ٢١٣، ولم أعثر على هذه القراءة في تفسير مجاهد .

وقال الشاعر :

١٤٧- أَنْ تقرآنِ على أسماءَ ويحكما مني السَّلام وأنْ لا تُشعِرا أَحدا (١)

وقال الآخر :

١٤٨- أَنْ تهبطين بلاد قو م يرتعون (٢) من الطِّلاحِ (٣)

ولا ينبغي أَنْ تُجْعَلَ أَنْ في شيءٍ من ذلك مُخَفَّفَةً مِنَ الثقيلةِ (٤) ، لأَنَّها لو كانت كذلك لم تُستعمل إلَّا مفصولاً بينها وبين الفعل : بالسِّين أَوْ سَوْفَ ، أو بِقَدْ في الإيجاب ، وبلا في النفي ، ولم يكن الفعل الذي يتقدَّمُ عليها إلَّا فِعْلَ تحقيقٍ نحو : علمت ، أَوْ ما جرى مجراه نحو : ظننت ، إذا أردتَ تقويةَ الظَّنِّ وإلحاقَهُ بالعِلْم . والرفع بعدها قليلٌ وبابُه الشعرُ ، وقد حُكِيَ أيضا أَنَّ مِنَ العربِ مَنْ يجزمُ بها ، قال الشاعر :

١٤٩- وأَنَّ بِبابِ الدَّارِ عَيْنا وأَنْ تَرَعْ حِذارًا لتلك العين أَهْيا وأَجْمَلُ (٥)

---

(١) البيت من غير نسبة في مجالس ثعلب : ٣٢٢ ، والخصائص ١ / ٣٩٠ والمنصف ١ / ٢٧٨ ، والإنصاف ٥٦٣ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ١٥ ، ٨ / ١٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٣٧ وضرائر الشعر له : ١٦٣ والخزانه ٣ / ٥٥٩

(٢) في حاشية الأصل إشارة إلى أنَّه في نسخة أخرى : يرفعون بدل يرتعون .

(٣) هذا البيت أنشده الفراء عن القاسم بن معن العالم الفقيه الإخباري المحدث من قضاة الكوفة توفي سنة ١٧٥ ، والبيت ليس له كما ذكر عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية : ٩٠ والبيت في معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٦ ، والخصائص ١ / ٣٨٩ والمنصف ١ / ٢٧٨ ، والإنصاف : ٣٢٩ وشرح ابن يعيش ٧ / ٩ ، وضرائر ١٦٣ والخزانه ٣ / ٥٦٠

(٤) ممن ذهب إلى أنَّها مخففة من الثقيلة أبو علي الفارسي انظر الخصائص ١ / ٣٩٠ ، وابن عصفور في الضرائر له : ١٦٣

(٥) البيت في ضرائر بن عصفور ٨٩ ، وفي بعض ألفاظه تحريف ولم يخرجه المحقق ، ولم أعثر له على تخريج .

ولولا أَنَّ ذلك حكي لُغَةً ، لأمكنَ أَنْ يتخرّجَ على أَنْ يكون من تسكين المفتوح ضرورةً نحو قول وضّاح : (١)

١٥٠- إِنَّ (٢) شعرىَ كَشَهْدٍ قد خُلِطْ بجلجلانِ (٣)

وأما " لن " فهي أيضا ناصبةٌ بنفسِها إلَّا أَنَّ فيها خلافاً ، فسيبويه يقول : إِنَّها حرفٌ غيرُ مُركَّبٍ ،(٤) والخليلُ يزعم أَنَّها مركبةٌ من : لا أَنْ ، فحذفت الهمزةُ تخفيفا لكثرةِ الاستعمال- كما حذفوها من " وَيْلُمِّه " و الاصل : وَيْ لأُمِّهِ(٤) — ثم حُذِفَتِ الألف لالتقاءِ الساكنين ، وسنبيِّنُ فساد هذا المذهب بَعْدُ . (٥)

وزعمَ الفَرَّاءُ : (٦)أَنَّ أَصْلَها " لا " ، ثم أُبدلت من الألفِ النونُ ، وكذلك

---

(١) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن عبد كلال الحميرى الخولاني ، المعروف بوضّاح اليمن ، شاعرٌ رقيقُ الغزل ، جميل الطلعة ، تغزل بأمِّ البنين زوجة الوليد بن عبد الملك فقتله حوالى سنة ٩٠هـ أخباره في الأغاني ٦/٢٠٩-٢٤١ والفوات ٢/٢٧٢ والأعلام ٣/٢٩٩ .

(٢) في المصادر : إِنَّما ، ورواية الشارح تقتضي أَنْ تكون التفعلية الأولى مكفوفةً .

(٣) البيت في ضرائر ابن عصفور ٨٧ ، ورواية الصدْر : *إِنَّما شعرى قند* ورواية العجز في أَصْلِ الضرائر ، بجلجلان ، فجعلها محققة " بالجلجلان " وقال : " في الأصل بجلجلان ، وهي رواية المؤلف عن عبث الوليد ، وهو كسر في البيت ، والصواب ما أثبته عن ما يجوز للشاعر في الضرورة" والصحيح أَنَّ الرواية التى أثبتها الأبذى هنا وابن عصفور في الضرائر (بجلجلان) لا تكسر البيت كل ما في الأمر أَنَّ التفعلية الأولى من العَجُزِ مكفوفة وانظر العروض والقوافي : ٨٧ .

(٤) الكتاب ٣/٥ وانظر نتائج الفكر ١٣٠ مع الهوامش .

(٥) انظر ما سيأتى ٣٢٥ وما بعدها

(٦) في المصورة " وزعم الفراء إلى " وحذفنا : " إلى " لعدم الحاجة إليها .

" لم " أَصْلُها " لا " عنده فأُبدلت الألفُ مِيما (١) ، وهذا تحكّمٌ منه بغير دليلٍ .

وقد حُكِيَ الجزمُ بلَنْ لغةً قال :

١٥١- * فلن يَحْلَ للعينين بعدكِ منظرُ * (٢)

وأَنْشَدَ ابنُ الطراوة :

١٥٢- لَنْ يخبِ الآنَ مِنْ رجائِكَ من حَرَّكَ مِنْ دونِ بابِك الحَلَقَهْ (٣)

وأَمَّا : إِذَنْ ، و : كَيْ - إِذا دَخَلَ عليها حرفُ الجَرِّ نحو : جئتُ لكي أَتَعَلَّمَ فإِنَّهما تنصبانِ بأنفسِهما ولا يمكن في كي في هذه اللغة أَنْ يُعْتَقَدَ فيها أَنَّها جارَّةٌ ، وأَنَّ النصبَ بعدها بإِضمار " أَنْ " ؛ لأَنَّها لو كانت جارّةً لم يدخل عليها حرفُ الجَرِّ ؛ لأَنَّه لا يكونُ ذلك إِلَّا في الضرورةِ بشَرْطِ اتفاقِ لفظيهما ومعنييها أَو معنييهما خاصّةً فيكون أَحدُهما تأكيداً (٤) للآخَرِ نحو قوله :

١٥٣- فلا واللَّهِ لا يُلْفَى لِمابِي ولا لِلِمَابِهِمْ أَبداً دَواءُ (٥)

---

(١) شرح ابن يعيش ٧/١٦ ، ٨/١١٢ ، ورصف المباني : ٢٨٥ ، والمغني : ٣٧٣ (ط ١)

(٢) صدر : * أيادي سبا يا عزُّ ما كنتُ بعدكُمْ * وهو لكثيّر في الديوان (٣٢٨) وانظر التذييل ٥/٩١٩ ، والمغني : ٣٧٥ ، وشرح أبياته ٥/١٥٩ ، والصبان على الأشموني ٣/٢٧٨

(٣) البيت ينسب لأعرابي وهو من أبيات قالها للحسين بن علي رضي الله عنهما مادحاً انظر المغني : ٣٧٥ ، ٩١٦ ، وشرح شواهده : ٦٨٨ وشرح أبياته : ٥/١٦١ والهمع ٢/٤ والصبّان على الأشموني ٣/٢٧٨ .

(٤) الضرائر لابن عصفور : ٦٩

(٥) البيت لمسلم بن معبد الوالبي (أُموي) وهو في معاني القرآن ١/٦٨ ، والخصائص ٢/٢٨٢ ، والمحتسب ٢/٢٥٦ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٧ ، ٨/٤٢ ، ٩/١٥ والمقرب لابن عصفور ١/٢٣٨ ، وشرح الجمل له ١/٢٦٣ ، ٤٣٢ ، ٤٧٦ والضرائر له : ٦٩ والخزانة ١/٣٦٤ ، ٤/٢٧٣ .

ونحو قولـه :

١٥٤- فأَصْبَحْنَ لا يسألنني عن بِمابِـهِ أَصَمَّدَ في غاوي الهوى أَمْ تَصَمَّـا (١)

لأنَّه قد يقال : سألتُ عنه وبه ، في معنى واحد .

وإنما اعتقدنا في جميع ذلك أنَّه ناصبٌ بنفسِه لوجودِ النَّصْـبِ بعدَه، ولم يقم دليلٌ على إضمار ، فيترك الظاهر ويعدل إلى الإضمار.

وزعم الكوفيون : أنَّ النصب بعد " كي " التي تدخل عليها اللام بإضمار: أَنْ بدليل قول الشاعر:

١٥٥- أَرَدْتَ لكيما أَنْ تطيرَ بقربتي فتتركها شَنًّا ببيداءَ بلقـعِ (٢)

فأَظْهَرَ أَنْ بعدها ، وقد دخلت عليها اللام، والصحيح أنَّها ناصبةٌ بنفسِهـا، لما ذكرنا من أنَّ حرفَ الجَرِّ لا يدخلُ على حرفِ الجَرِّ ، إلَّا فيما ذكرنا مـن الضرورة ، ونحن نقول : لكي في فصيح الكلام ، فأمَّا البيت فضرورةٌ ، وأَنْ فيـه زائدةٌ لا ناصبةٌ بنفسِها مثلها (٣) في قول الشاعر :

---

(١) البيت للأسود بن يعفر وهو في معاني القرآن ٣/ ٢٢١ ، وشـرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٦ ، والضرائر له : ٧٠، والمغـنى ٤٦٢ والخزانة ٤/ ١٦٢ ، والمقاصد النحويه ٤/ ١٠٣، ونسبته فيهـا .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ١/ ٢٦٢ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٩، ٩/ ١٦، والضرائر لابن عصفور : ٦٠ والتذييل ٥/ ٩٢ ب ، والمغنى: ٢٤٢ ، والخزانه ٣/ ٥٨٥ والتصريح ٣/ ٢٣١.

(٣) انظر الضرائر لابن عصفور : ٥٠ ، وذكر ابن عصفور فيه أنَّه لا يجـوز إدخال ناصب على ناصب .

١٥٦- ويوماً توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كأَنْ ظَبْيَةٍ تعطو إلى وارقِ السَّلَمْ (١)

فيمن خفض ظبية ، يريد : كظبيـة .

وقد حُكِيَ رفعُ الفعلِ بعْدَ كي في الشِّعْرِ قال الشاعر:

١٥٧- من طالبين لبُعْرانٍ لهم شَرَدَتْ كيما يحسون من بعرانهم خَبَرا (٢)

وكأَنَّ " ما " كفّتها عن العمل كما كفّت : كأَنَّ فقالوا : كأَنَّما زيدٌ قائـمٌ ، وقد قِيلَ : أرادَ كيفَ ما يحسّون ؟ وحذفَ في الشِّعْرِ (٣) ، ومعنى كي فـي البيت أظهرُ .

وحكى أبو عبيدةَ (٤) عن الخليل أَنَّ نواصبَ الأفعالِ ماعدا " أَنْ " تنصبُ الفعلَ بعدها بإضمار " أَنْ " فـ: إذنْ على هذه الحكاية عند الخليل تنصب الفعل بعدها بإضمار أَنْ ، وكأَنَّ الذى حَمَلَهُ على ذلك أَنَّـه

---

(١) البيت ينسب لابن هريم اليشكرى وهو لعلباء بن أرقم بن عوف مـن الأصمعية رقم ٥٥ في الأصمعيات : ١٥٧ وينسب لغيرهما، وهو مـن شواهد الكتاب ٢/ ١٣٤ ، ٣/ ١٦٥ ، والمنصف ٣/ ١٢٨ والأمالـي الشجرية ٢/ ٣، والإنصاف ٢٠٢ لزيد بن أرقم، وضرائر ابن عصفـور: ٥٩ ، والمقرب له، ١/ ١١١ ، ٢/ ٢٠٣ وشرح الجمل له ١/ ٤٣٧ ، ٢/ ١٧٣ ، والخزانه ٤/ ٢٦٤ ، ٤٨٩ ، وغيرذلك كثير .

(٢) البيت لابن أحمر في ديوانه : ٧١ وروايته فيه
أوباغيان لِبُعْران لنا رَفَضَتْ كي لا تُحِسُّون من بُعْرانِنا أَثَـرا
وهو بهذه الرواية في معانى القرآن ٣/ ٢٧٤ ، وشرح ابن يعيـش ٤/ ١١٠ كي لا يحسّان ، للمثنى ، وضرائـر ابن عصفور : ١٤١ ، والخزانه ٣/ ١٩٥ .

(٣) الخزانه ٣/ ١٩٥ ، والضرائر ١٤١

(٤) أبوعبيدة معمر بن المثنى بالتيمي بالولاء ، تيم قريش بالبصرى النحـوى ، كان الغريب أغلب عليه ، وأخبار العرب وأيامها ، وكان مع معرفتـه ربما لم يقم البيت إذا أنشده حتى يكسره وكان يخطئ إذا قرأ القرآن الكريم نظراً ، وكان يبغض العرب وألّف في مثالبها كتباً ، وكان يـرى رأيَ الخوارج : قال المبرد : كان أبوزيد الأنصارى أعلم من الاصمعي وأبي عبيدة بالنحو . وكانا بعده يتقاربان ، وكان أبوعبيدة أكمل القوم . وتصانيف أبي عبيدة كثيرة جداً أنظرها في وفيات الأعيان ٣/ ٢٣٨ ، ٢٣٩ وقد ولد سنة ١١٠هـ وتوفي سنة ٢٠٩هـ .

رأى النواصِبَ كلّها عدا أَنْ تنصبُ بإضمار : أَنْ إلّا إذنْ وكي في لغة مَنْ قال : لكي ، فحملها على الأكثر . والصحيحُ // أنّها تَنْصِبُ ٦٥
بنفسِها إذْ لم يقم دليلٌ على أنّ بعدها مضمرٌ [فَنُسِبَ النَّصْبُ إليها (١)]
فهي النواصبُ بنفسِها عند محققي البصريين ، وماعدا ذلك فالنَّصْبُ
بعده بإضمار " أَنْ " .

وقوله : فأَنْ لها ثلاثةمواضع . . إلى آخره"
إنّما يلزمُ إظهارُها حيث لا يكونُ في الكلامِ مايعوّضُ منها لوحُذِفَتْ
ويلزمُ إضمارُها حيثُ يَمْنَعُ من الإظهارِ مانعٌ على مانُبَيِّنُ بعدُ ، وتكون
بالخيار فيماعدا ذلك .

وقوله: فالموضعُ الذي تُضْمَرُ فيه ولا تَظْهَرُ هو بعد : حتّى ، وكي
الجارة ، ولام الجحود . . إلى آخره " .

النَّصْبُ بعد حتى عند البصريين بإضمارِ أَنْ بدليل أنّها تَنْصِبُ الفِعْلَ
على معنى الغايةِ ، وحتى إذا كانت غايةً ودخلت على الأسماءِ جرّتها ، فكذلك
إذا دخلت على الفعل كان الفعلُ منصوباً بإضمار أَنْ لتكون داخلةً على
ماهو في تقدير اسمٍ ؛ لأنّ حروفَ الجرِّ لا تدخلُ على الأفعال .(٢)

ومذهبُ الكسائي والفراءِ أنّها تنصبُ الفِعْلَ بنفسِها ؛ لأنّها
ليست عندهما من حروفِ الجرِّ وإنّما الجَرُّ بعدَها بإلى المضمرةِ عند الكسائي(٣)

---

(١) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة ، وماأثبتناه مستفاد من شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٠

(٢) الإنصاف مسألة ٨٣ ص٥٩٨ والكتاب ٣/ ٥، ٦
ومعاني القرآن للأخفش ١٢٠، ١٢١ والمغني ١٦٨، ١٦٩

(٣) الإنصاف ٨٣ ص٥٩٨ ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٣٤
ومابعدها .

والتقدير عنده في قوله تعالى ﴿ حتى مَطْلَعِ الفَجْرِ ﴾[1] حتى إلى مطلع الفجر .

والفَرّاءُ يجعل الجرّ بحتى لنيابتها مناب "إلى"[2] ، وهذا الذى ذهبا إليه باطل ، إذْ لا دليلَ عليه ولا يحفظ من كلامهم : حتى إلى كذا ، وأيضا فإنّه لا يتصور ذلك في مثل قولك : ضربتُ القومَ حتى زيدٍ ، لأنّ مابعد حتى داخلٌ فيما قبلها ، فزيدٌ مضروبٌ مع القوم ، ولو قلت : إلى زيد ، لم يكن زيدٌ داخلاً مع القوم في الضّرب ، فتدافُعُ معنى "حتّى وإلى" فيما ذكرنا يدلُّ على فسادِ ماذهبا[3] إليه . ومِمّا يدلّ على أنّ "حتى" حرفُ جرٍّ حذفُهم "ألِفَ" "ما" الاستفهاميّة منها بعدها وهم لا يحذفونها إلّا مع حروف الجرّ ، من كلامهم : حتّامَ تقرع ولا تنفع[4] ، إلا أنها إذا دخلت على الفعل المضارع لم يلزمْ نصبُه بعدها بل ينتصب على معنيين ويرتفع على معنيين :-

فأحَدُ معنيي النصب : أنْ تجعلها بمعنى "كي" فيكون ماقبلها سببا لمابعدها نحو قولك : سرت حتى أدخلَ المدينةَ "أي : كي أدخلها .

والآخر : أنْ تجعل مابعدها غايةً لماقبلها ، فلا يلزم أنْ يكون ماقبلها سببا لما بعدها - فتقول : سرت حتى تَطْلُعَ الشمس ، وحتى أدخل المدينة ، أي إلى أنْ تطلُعَ الشمس ، وإلى أنْ أدخلَ المدينة " .

ويلزم في الوجهين أنْ يكون مابَعْدَ حَتّى مستقبلا .[5]

---

(١) الآية ٥ من سورة القدر

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ١٣٧/١ " فذهب بحتى إلى معنى الى "

(٣) في المصورة : ذهب

(٤) الإنصاف : ص ٦٠١ وفي مجمع الأمثال ٢٩/١ : حتّام تكرع ولا تنقع

(٥) وجها النصب في الكتاب ١٦/٣ ، ١٧ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١٦٤/٢ .

وأَحَدُ معنيي الرفع : أَنْ تجعلَ ماقبل حتَّى سببا لمابعدها ، وتجعلهما متصلي الوقوع فيما مضى لا مهلة بينهما بل الثاني واقعٌ عقب الأول نحو قولهم : سرت حتى أدخلُ المدينة ، أي : سرت فدخلتُ المدينة ، فيكون معناها كمعنى : الفاء ، "وأدخلُ" حكايةُ حالٍ ماضيةٍ.

والآخر: أَنْ يجعل أَيضا ماقبلها سببًا لما بعدها إلاَّ أَنَّك لاتجعلهما متصلي الوقوع فيما مضى ، بل ماقَبْلَ حَتَّى وقعَ ومضَى ومابعدها إنَّما في حال الوقوع نحو قولهم. "مَرِضَ حتى لا يرجونَه" (١) أي هو الآن لا يرجى ، وإنَّما متمكنٌ من إيقاعه في الحالِ نحو قولك : "سرت حتى أَدخلُ المدينة" أَي فأنا الآن متمكن من دخولِ المدينة لا أُمْنَعُ من ذلك . (٢)

وحتى وإنْ كانت بمنزلةِ "الفاءِ" في المعنى : فإنَّما هي حرف ابتداءٍ (٣) ، وليست عاطفةً ، لأَنَّها لا تعطفُ إلاَّ المفرداتِ على مايُبَيِّنُ في العطف إنْ شاء اللهُ تعالى (٤) . فنقول هذا الفعلُ الذي بعدها لا يخلو أَنْ يكونَ : حالاً ، أَوْ ماضيا أومستقبلا :

فإنْ كان حالاً أَوْ ماضيا فالرفعُ ، ويلزم أَنْ يكونَ ماقبلها سببًا لمابعدها . (٥)

وإنْ كانَ مستقبلاً فالنَّصْبُ على معنى : كي ، إنْ كان ماقبلها سَبَبًا لما بعدها ، أَوْ على معنى : إلى أَنْ ، إنْ كان ماقبلها غيرَ مرادٍ به أَنْ يكونَ سببًا لمابعدها . (٦)

---

(١) المثال في الكتاب ٣/١٨، ٢٠
(٢) وجها الرفع في الكتاب ٣/١٧، ١٨
(٣) الكتاب ٣/١٨
(٤) انظر ماسيأتي ص ١٦٣، ١٦٤ من المخطوط.
(٥) شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٦٤
(٦) الكتاب ٣/١٦، ١٧

فإنْ كثّرتَ السببَ قوِيَ وجها الرفع نحو قولك : كثُرَ ماسرت حتى أدخلُ المدينة" وجاز النصب على معنى "كي" أو : إلى أنْ .

وإنْ قلّلت السّبَبَ قوِيَ وجها النصب ، ويجوز الرفع على المعنيين المتقدمين نحو" قلّما سرتُ حتى أدخلُ المدينة " و " إنّما سرت حتى أدخلُ المدينة إذا قصدت "بإنما" تحقير السير ، كما تقول لمن تريد أن تحقّر صنيعه : إنما تكلمت فسكتّ لم تعتدّ بكلامه ، على هذا الوجه انصب سيبويه إنما سرت حتى أدخلها لم يعتدّ بسيره سيراً ، فصار كالمنفي ، وتعيّن الرفع ، لأنك لم تجعل السير مؤدياً إلى الدخول ، فإن نفيت السبب لم يجيزوا إلا النصب نحو : ماسرتُ حتى أدخل المدينة .

فإن لم تقلّل ولم تكثّر اعتدل النصبُ والرفعُ ، وكذلك إنْ أوجبْتَ السببَ بعد النفي نحو : ماسرتُ إلا يومَ الجمعةِ حتى أدخلَ المدينة " .

وإنْ أردْتَ بالتقليل النّفيَ المحضَ لم يجز إلاّ النصبُ نحو قولك : قلّما سرتُ حتى أدخلَ المدينة " تريد : ماسرت (٣) وزعم الأخفشُ (٤) أنّ الرفعَ جائزٌ قياسا وإنْ نفيت السبب ، لكن لم يسمع من جهة أنّك قد تقول : سرت حتى أدخلُ المدينة " فترفع ثم تدخل أداةَ النفي على الكلام بأسْرِه فتنفي أنْ يكون // منك سير كان عند دخولٍ . وذلك غلطٌ منه ، لأنّ حتى إذا ارتفع الفعلُ الذي بعدها ، كانت حرف ابتداءٍ ، فإذا دخلت أداةُ النفي على ماقبلها لم يُشْرَك في ذلك مابعدها ، لأنّه مستأنف غير معطوف عليه .

٦٦

---

(١) انظر في الكتاب ٣ / ٢١ مع هامشها رقم ٤ ، ص ٢٢
(٢) الكتاب ٣ / ٢٢
(٣) الكتاب أيضا ٣ / ٢٢
(٤) ينظر مذهب الأخفش في المغني (ط ١) ١٧١

وإذا كان فاعلُ الفعل الذى بعدحتى غيرَ فاعلِ الفعلِ الذى قبلها لم يَجُزْ إلّا النصبُ نحو قولك : سرت حتّى يدخلَ المدينةَ عمروٌ " لأنّ سيرك ليس سبباً لدخول عمرو ، إلّا أنْ يكون من سبب فاعل الفعلِ الذى قبلها ، فحينئذٍ يجوز الرفع نحو قولك : سرت حتى يدخلُ المدينةَ [غلامي] (١) ، ولو كان عمرو من أتباعك لجاز : سرت حتى يدخلُ المدينةَ عمرو " برفع يدخل ، فإذا عطفت كلاماً يكون فيه ماقبل حتى سبباً لمابعدها ، فالنصبُ يتصوّرُ مع السببِ وغير السبب ، وكذلك أيضا يلزمُ النصب إذا وقعت حتى مع مابعدها في موضعِ خبر نحو قولك : سَيْرِى حتى أدخلَ المدينة " و " كان سيرى حتى أدخلَ المدينة " ولا يجوز الرفع ؛ لأنّ حتى استئنافُ كلام فبقى المخبر عنه بلا خبر ، وأيضا فإنها عوملت معاملة : الفاء ؛ لاتفاق معنييهما ، والفاءُ لاتدخل على الخبر ، فإذا نصبت كانت جارّة والجار والمجرور في موضعِ الخبر يتعلق باستقرارٍ محذوف .

فإنْ قلت : كان سيرى أمسِ حتى أدخلُ المدينة ، جاز الرفعُ إنْ جعلتَ أمس في موضعِ الخبر ، وإنْ جعلته من صلة سير لم يَجُزْ إلّا النصب ؛ ليكونَ حرفُ الجرّ الذى هو حتى مع مادخلَ عليه في موضع خَبَرِ كان . (٢)

وزعم الفرّاءُ (٣) أنّ الرَّفْعَ إنّما يكون فيما لا يتطاولُ من الأفعال إذا كان مابعد حتى يراد به المُضِيّ ، وكذلك ماقبلها نحوقولهم : قمتُ حتى أخذُ

---

(١) مطموسة في المصورة ، ولعل ما أثبتناه صواب
(٢) الكتاب ٣ / ٢٤
(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ١٣٤

بشعر رأسه ، و : وَثَبْتُ حتى آخذُ بحلقومه " وإنّما لَزِمَ الرفعُ فيما بعد حتى في ذلك من جهةِ أنّ الفعلَ الواقعَ بعد حتى لا يُرادُ به المستقبل، ولو كان المعنى على الاستقبال جاز النصبُ وسواءٌ في ذلك تطاولُ الفعلِ وقصدُه ، وكذلك إطلاقهم القَوْلَ بأنّ الفعل الذى قبل حتى إذا كان مِمّا يتطاولُ وكان ماضيًا وكان مابعد حتّى معناه أيضا المضيّ كان الاختيار النصب ، ويجوز الرفع - ليس كذلك بل لا يجوز إلّا الرفع ، ولا بدّ من أن يكون ماقبلها سببا لما بعدها . فأمّا ماحكاه الكسائيُّ من قول العرب : سرت حتى تطلعُ الشمس بزُبَالةَ (١) ، برفع تطلع . فلا حُجّةَ له فيه، لأنّ السيرَ قد يكون سببًا لطلوع الشمس بذلك المكان وإنْ لم يكن سببا لطلوع الشمس على الإطلاق ، وكذلك أيضا ماحكاه من قولهم " إنّا لجلوس فما نشعر حتى يسقطُ بيننا حجر" (١) بالرفع ، لا حجّة لهم فيه أيضا ، لأنّ جلوسَهم سببٌ لسقوط الحجر بينهم .

قالوا : فإنْ أدخلتَ "لا" اعتدل الرفعُ والنصبُ إنْ صلحت (٢) "ليس" موضع "لا" ، نحو قولك "إنّ الرجل ليصادقك حتى لا يكتُمك سره " (٣)، لأنه يصلح أنْ يقول : إنّ الرجلَ ليصادقك حتى ليس يكتُمك سرًّا ، فإن لم يصلح مكانها "ليس" لم يجزْ إلّا النصب .

فإنْ كان الفعلُ الذى بعد حتى مستقبلاً وافقونا (٤) على أنّه لا يجوز إلّا النصب نحو قوله تعالى ﴿ لن نَبْرَحَ عليه عاكفين حتّى يَرْجِعَ إلينا مُوسى ﴾ (٥)

---

(١) ماحكاه الكسائي في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٤
وزبالة منزل بطريق مكّة من الكوفة، كما في معجم البلدان ٣/ ١٢٩

(٢) في المصورة : أصلحت

(٣) هذا القول في معاني القرآن للفراء ١/ ١٣٥

(٤) قال الفراء في معاني القرآن ١/ ١٣٦ ، والوجه الثالث في يفعل من حتى أنْ يكون مابعد حتى مستقبلاً - ولا تبال كيف كان الذى قبلها - فتنصب . . وأورد الآية.

(٥) الآية ٩١ من سورة طه .

وإنّما لم يجز إظهار أَنْ بعد حَتَّى ، لأنها إذا نصبت قد تكون بمعنى "كي" فكما لا تظهر : أَنْ بعد "كي" فكذلك لا تظهر بعد حتى. وإذا كانت بمعنى "إلى" لم تظهر أَنْ بعدها أيضا حملاً عليها إذا كانت بمعنى : كي ، ولكثرة الاستعمال ، قال سيبويه : جعلت عوضاً من أَنْ. (١)

وأمّا كي في أحَدِ وجهيها فإنّها تنصب بإضمارِ أَنْ بعدها وذلك إذا كانت جارّة ، لأنّ حروفَ الجر كما تقدّم (٢) لا تدخل على الأفعال ، فلابدّ مِنْ إضمار أَنْ بعدها حتى تكون داخلةً على ما هو في تأويل الأسم. والدليل على أنّها جارّةٌ حذفُ ألفِ "ما" الاستفهامية بعدها إذا قالوا "كيم جئت" وألف ما الاستفهامية لا تحذف إلّا مع حرف الجر فأمّا قول الشاعر :

١٥٨- أَلَامَ يقول الناعيانِ أَلَامَهْ أَلَا فانعيا بيتَ النَّدى والكرامَهْ (٣)

فحذف ألف ما الاستفهامية بعد - ألا - وليست حرف جرّ ، فإنّ ذلك ضرورة - (٤) وليس كذلك : كيمه ، لأنّهم يحذفون معها ألف ما الاستفهامية في فصيح الكلام (٥) ولا تحذف ألفها ، إلّا مع حروف الجرّ ، ومما يبيّن أنّها حرف جرّ أنّك لو قدّرت أنّها الناصبةُ بنفسها لم يجز ذلك

---

(١) قال سيبويه : فلما أُضمرتَ أَنْ كنت قد وضعت هذين الحرفين مواضعهما . انظر الكتاب ٣/٦ ، ٧

(٢) تقدم في ص ٢٨٣

(٣) البيت في التذييل ٥/٩٢ أ والمقاصد النحويه ٤/٥٥٣ ، والهمع ٢/٢١٧ والصبّان على الأشموني ٤/٢١٦

(٤) هذا على مذهبه في الضرورة بأنّها كل ما يقع في الشعر ، والا فإنّ الشاعر لو أثبت الألف لما أخلّت بالوزن يراجع المقاصد النحويه .

(٥) هي لغة لبعض العرب انظر الكتاب ٣/٦ وانظر مسألة ٧٨ من الإنصاف.

لدخولها على "ما" وهي اسم ، والنواصبُ للأفعال بأنفسِها لا تدخل إلّا على فِعْل .

وإنّما لم يجز إظهار "أنْ" بعد "كي" في هذه اللغة فتقول : جئت كي أنْ تقوم؛ لأنّهم حملوها على نفسِها في لغةِ من لا يجرُّ بها ، فكما لا سبيل إلى الإتيان بأنْ بعدَها إذْ ذاك ؛ لأنّها هي الناصبة بنفسها فكذلك لم يظهروا أنْ بعد الجارّة تشبيهاً بها .

وأجازَ الكوفيون (١) إظهار أنْ بعدها نحو قولك : جئت كي أنْ تقوم ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :

١٥٩- فقالَتْ : أكُلَّ الناسِ أصبَحْتَ مانِحاً لسانَك كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدعا (٢)

وهذا // لا حُجّةَ لهم فيه ؛ لأنّه لم يجيء إلّا في الشعر. وهم قد يَرُدّون الشيء إلى أصلِه في الضرورة ، ولا ينبغي أنْ تُجْعَلَ زائدةً كما جُعِلَتْ في قول الآخر : ٦٧

* ... لكيما ... ... * (٣) [١٥٥]

لأنّ [لكي] تنصب بنفسها فلا وجهَ لمجيء أنْ بعدها إلّا الزيادةَ على أنّ الروايةَ الشهيرةَ في البيت :

* لسانَكَ هذا كي تَغُرَّ وتخدعا * [١٥٩]

وأمّا لام الجحودِ (٤) : وهي التي يتقدّمها نَفْيٌ وكونٌ ماضٍ نحو: ما كان

---

(١) معاني القرآن للفراء : ١/ ٢٦٢ والإنصاف المسألة ٨٠ ص٥٧٩- ٥٨١

(٢) البيت لجميل بثينة في ديوانه : ١٢٦ وهو في شرح المفصل ٩/ ١٤ ، ١٥، ١٦ وضرائر ابن عصفور: ٦٠ وشرح الجمل ٢/ ١٤٢ والتذييل ٥/ ٩٢ب والمغني ٢٤٢ والخزانة ٣/ ٥٨٤ .

(٣) سبق ص ٢٨١

(٤) الكتاب ٣/ ٧ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، ورصف المباني : ٢٢٥

زيد ليقوم، فإنّ النصبَ بعد ها بإضمار : أَنْ ؛ لأنّها مِنْ حروف الجرّ، وحروفُ الجرّ لا تدخل إلّا على الاسم ، ولا تدخل على الفعلِ حتى يكونَ بتأويل الاسم ، فأضمروا أَنْ بعد ها لذلك ، وإنّما لم يجز إظهارها ، لأنّ الأصلَ: كان زيد سيقوم ،فلمّا نفيتَ ذلك قلت : ماكان زيدٌ ليقوم ، فجُعِلَتِ اللامُ في مقابلةِ السّين ، فكما لا يجوز أَنْ تجمع بين أَنْ الناصبةِ للفعلِ والسّين أَوْ سوف. ، فكذلك كرهوا الجَمْعَ بين اللامِ التي هي في مقابلةِ السين أو سوف وبين أَنْ في اللفظ .

والدّليلُ على أنّ اللامَ في مقابلة السين أَوْ سوف أنّه لا يجوز أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ سيقوم ، ولا سوف يقوم . استغنوا عن ذلك بقولهم : ماكان زيد ليقوم ، ولا يجوز أيضا أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ للقيام ، تريد : ليقوم وإنْ كانت أَنْ والفعل بتأويل المصدر ؛ لأنّهم لمّا جعلوا اللامَ بمنزلةِ السين ، وسوف ،لم يجعلوا بعدها صريح المصدر كما لا يكون ذلك بعد السين ولا بعد سوف وأجازَ بعضُ النحويين حذفَ اللامِ وإظهار أَنْ لمّا فُقِدَتِ اللامُ التي كانت [مانعةً] (١) من ظهورها . وذلك قليل نحو قولك : ماكان زيد أَنْ يقوم ، تريد : ماكان زيد ليقوم وجعل مِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ وماكانَ هذا القرآنُ أَن يُفْتَرى ﴾ يريد : ليفترى ، وقول الشاعر :

١٦٠- وَفَقْدُ بَنِي أُمِّ تفانوا ولم أكن ... خِلافَهمْ أَنْ استكينَ وأَخشعا (٣)

---

(١) في المصورة : معانة

(٢) الآية ٣٧ من سورة يونس ، وينظر البحر المحيط ١٥٧/٥

(٣) البيت لمتمم بن نويرة من قصيدة في جمهرة أشعار العرب: ٧٤٩ والمفضليات ٢٦٨ وشرحها للتبريزي ٩٦٢ والبيت في التذييل : ٩٩/٥ب .

والصحيحُ أَنَّ ذلك لا يجوزُ ، ولا حُجَّةَ له فيما ذَكَرَ على جواز ذلك ؛ أَمّا الآيةُ فقد تتخرج على أَنْ تكونَ أَنْ ومابعدها في تأويل المصدرِ، وأَخْبَرْتَ بها عن القرآن ؛ لأَنَّ القرآنَ أيضا يكون مصدراً . (١) و[التقديرُ](٢) ماكان هذا القرآنُ افتراءً . وأَمّا البيتُ فأَنْ والفعلُ فيه بتأويل المصدرِ، وذلك المصدرُ خبر عن الضمير الذى في أَكُنْ كأَنّه قال : ولم أَكُنْ خلافهم استكانةً وخشوعا ، أي : لم يكن ذلك منّي وإنْ مات مَنْ كنتُ أعتزّ به من إخواني ، والعربُ قد تُخْبِرُ بالمصدرِ عن الاسم الذى هو غيرُ مصدر ، إذا قصدوا المبالغةَ فتقول : زيدٌ إقبال وإدبار ، أي كثُرَ ذلك منه، قال الشاعر:

١٦١- تَرْتَعُ ماغَفَلَتْ حتى إذا ادّكَرَتْ فإنّما هِيَ إقبالٌ وإدبارُ (٣)

ولا يجوزُ أَنْ تقولَ : ماكان زيدٌ أَنْ يقوم كما لا يجوز : ماكان زيدٌ قياما ، إذْ لم تقصد معنى المبالغة ، وكذلك أيضا لا يجوز (٤) في نفي : كان زيد سيفعل : ماكان زيد يفعل (٥) ولا حُجَّةَ لمن أَجازَ ذلك من النحويين على قِلّتِه ، فأَمّا قول الشاعر:

---

(١) في التصريح ٢/٢٣٦ " وفي هذا الردّ نظر ، لأَنَّ المراد بالقرآن المقروء لا القراءة .

(٢) تكملة يلتئم بها النص .

(٣) البيت للخنساء في الديوان : ٤٨ وهو من شواهد الكتاب ١/٣٣٧ والمقتضب ٣/٢٣٠ ، ٤/٣٠٥ وفيه: ماغفلت " وأُظن ما في مصورتنا أصوبُ، والخصائص ٢/٢٠٣ ، ٣/١٨٩ ، والمنصف ١/١٩٧ ، والمحتسب ٢/٤٣ ، والأمالي الشجرية ١/٧١ ، والخزانة ١/٢٠٧ ، ٢٤٠

(٤) نقله أبو حيان في التذييل ٥/١٠٠أ

(٥) قال سيبويه : "وأمّا "ما" فهي نفيٌ لقولِه هو يفعلُ إذا كان في حال الفعل".

ماكان يرضى رسولُ اللّهِ فعلَهما والعمران أبو بكر ولا عُمَرُ (١) [٤٢]

وقال الآخر:

١٦٢ - * ماكان يقتلنا الوحيدُ المفردُ * (٢)

فإنّما نفيا : كان زيد يفعل الذى هو في معنى : كان زيد سيفعل ؛ لأنّ يفعل قد يكون للاستقبال .

وزَعَمَ الكوفيون (٣) أنّ لام الجُحُود تنصبُ الأفعالَ بنفسِها لا بإضمار أنْ بعدها ، واستدلّوا على ذلك بأنّك تقول : ماكان زيد عمراً ليضرب ، تريد : ليضرب عمراً ، ولو كان الفعلُ منصوباً بإضمار: أنْ لم يجز ، ذلك ؛ لأنّ ما في صلة أنْ لا يتقدّمُ عليها قال الشاعر:

١٦٣- لقد عذلتني أُمّ عمرٍو ولم أكُنْ مقالتَها مادمتُ حَيًّا لأَسْمعا (٤)

يريد : ولم أكن لأسمعَ مقالتها مادمت حيًّا ، وهذا لا حُجّةَ فيه ؛ لأنّه لم يجيء إلا في الشعر ، ولا يجوزُ ذلك في الكلام ، ويَتَخَرَّجُ على أنْ يكونَ الناصبُ عاملاً مُضْمرا ، يفسّره مابعده وهو : أسمعُ كأنّه قال : أَسْمَعُ مقالَتها مادمتُ حَيًّا ، وتكون جملةَ اعتراضٍ فصَلَتْ بين "أكن" وخبرها كما كان ذلك في قوله : * إنّي لكُما لَمِنَ الناصحينَ * (٥) التقدير: أَنْصَحُ لكما ،

---

(١) سبق في ص١٠٣

(٢) لم أعثر عليه

(٣) الإنصاف ٥٩٣ وشرح الجمل لابن عصفور : ٢/ ١٤١

(٤) البيت في الإنصاف ٥٩٣ وشرح المفصل ٧/ ٢٩ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، والخزانة ٣/ ٦٢٢ ، والتصريح ٢/ ٢٣٦.

(٥) الآية ٢١ من سورة الأعراف.

إذْ لا يمكن أنْ يكون : لكما متعلّقًا بالناصحين ؛ لأنّه في صِلَةِ الألـف واللامِ ، وهو مع ذلك شذوذٌ أو ضرورة،أعني تقديم معمول ماهو في الصّلةِ على الموصول ، وماذكرناه من التّوجيه إنّما هو توجيهُ شذوذٍ ؛ إذ الوجهُ ألّا يقدّمَ فيحتاج إلى تكلّفِ إضمار. وكان التقدير في الآية أسهلُ ؛ لأنّ العربَ تتّسِعُ في الظروف والمجروروات مالا تتّسِعُ في غيرها . (١)

وأمّا الفاءُ والواوُ في الأجوبةِ الثمانية،أوْ ماجرى مجراها // فإنّ الفعلَ قد ينتصِبُ بعدهما ، وقد لا ينتصب ،على حسب ماتُرِيدُ من المعنى. وأعني بالأجوبةِ الثمانية : الاستفهامَ،والتمنى ، والعَرْض ، والتحضيض، والدعاء ، والأمر ، والنهي ، والنفي ،إذا لم يُنْقَضا بإلّا قبلهما ،أوْ يكن الفعلُ المنفيُ مُوجَبا في المعنى - نحو قولك : ماضربَ زيدٌ عمراً فيغضبَ عليه . (٢) و : ماضربَ زيدٌ عمراً فيغضبَ عليه إلّا تأديبا له ،ولاتَضْرِبْ زيداً فيغضبَ عليك ، و : لاتضرب زيداً فيغضبَ عليك إلّا تأديباً له فإنْ نقضتَ معنى النهى والنفي بإلّا قبل الفاءِ نحو قولك: ماضرب زيدٌ إلّا عمراً فيغضبُ ،و : لاتضربْ إلّا عمراً فيغضبُ ،أوْ كان الفعلُ المنفيُ موجباً في المعنى نحو قولك : مازال زيدٌ يأتينا فتكرمُه ، المعنى : زيد يأتينا كثيرًا فتكرمه لم يكونا إذْ ذاك من الأجوبةِ ، وكذلك لو نقضت معنيهما بإلّا قبل الواو .

٦٨

وإنْ كان الفعلُ المنفي قبلها موجباً (٣) في المعنى تقول : لاتأكل سمكا وتشرب لبنًا إلّا ناسياً فيكونان إذْ ذاك من الأجوبة .

---

(١) البحر المحيط ٤/٢٧٩ ، وينظر إعراب القرآن للنحاس ١/٦٠٤، ٦٠٥ .

(٢) في المصورة : عليك.

(٣) أي موجبًا بإلّا بعدها .

وأعني بما جرى مجراها الفعلَ المشكوكَ (١) فيه نحو قولك : حسبتُه شتمني فأثِبَ عليه (٢) ، لأنَّ الفعلَ إذْ ذاك غيرُ مثبتٍ ، كما أنَّه كذلك إذا نفيت أو استفهمت أو نهيت .

فإنْ قال قائلٌ فبأيِّ (٣) شيءٍ تنصبُ الفعلَ بعد الفاءِ والواوِ في هذه الأجوبة . وهي لا تَنْصِبُ على الجواب ؟

فالجواب : أنْ تقولَ إنَّ الفِعْلَ الواقعَ بعدهما إذا كان مشتركا مع ما قبلهما في المعنى ، لم تنصب على الجواب ، بل يكون الفعلُ معطوفاً على ما قبله فيكون إعرابه كإعرابه فتقول : ما تأتينا فتحدثُنا - بالرفع - و : لن تأتينا فتحدِّثَنا " بالنَّصْبِ و : لم تأتِنا فتحدثنا " بالجَزْمِ ، وكذلك تقول : ليتني أجِدُ مالاً فأنفقُ منه " إذا تمنّى وجدانَ المالِ وتَمَنَّى الإنفاقَ منه بتقدير وجدانه .

وإنْ لم يتقدم الفاءَ جملةٌ فعليةٌ وأردتَ معنى العطف رفعت الفعل على كل حال نحو قولك : ما أنت صاحبنا فنكرمُك ، تريدُ : " ما أنت صاحبنا فما نكرمك " وكذلك تفعل في سائرِ الأجوبةِ الثمانية إذا قصدت اللفظ .

وكذلك أيضا لا تنصب بعدهما إذا جعلته مستأنفا بل ترفعُ الفعل . ولا يجوز فيه غيرُ ذلك نحو قولك : ما تقصِّرُ في برِّنا فنحبُّك " أي : فنحن نحبُّك .
فمن العطف قولُه تعالى ﴿ ولا يُؤْذَنُ لَهُمْ فيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٤)

---

(١) في المصورة : الشكوك .
(٢) من أمثلة الكتاب ٣/٣٦
(٣) في المصورة : فأي
(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات وانظر معاني القرآن للفراء ٣/٢٢٦ ، وإعراب القرآن ٣/٥٩٩ ، والبحر المحيط ٨/٤٠٨ .

المعنى : لا يؤذَنُ لهم فلا يعتذرون ، فالثاني شريك الأوّلِ في النفي . ومن الاستئناف قول الشاعر :

١٦٤- غيرَ أنّا لم تأتِنا بيقينٍ فنُرَجّي ونكثرُ التأميلا (١)

أي : فنحن نُرَجّي ونكثرُ التأميلا، والفاء في الحالين رابطةٌ للثاني بالأوّلِ ، وقد تكون غيرَ رابطةٍ نحو : ماتأتينا فتحدثُنا ، إذا أردتَ بها الاستئنافَ كأنّك قلت : فأنتالآن تحدثُنا ، ولا يكون عدمُ الإتيان سببًا في تحديثِه ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَدُّوا لَوْتُدْهِنُ فَيُدْهِنون ﴾ (٢) المعنى فهم يُدْهِنون ، ولا تريد العطفَ ؛ لأنّك لم تُرِدْ أنْ تشركَ بين تُدْهِنون ويُدْهِنُ ؛ لأنّ المعنى إذْ ذاك يكون : ودّوا لو يُدْهِنون (٣)، وإدهانُهم واقعٌ على كلّ حالٍ ، فالمعنى للتمنّي فيه . ٤- ومع أنّه مستأنفٌ فالفاءُ غيرُ رابطةٍ ؛ لأنّ إدهانهم لا يكون سببًا عن الإدهان المتمنّى ، وكيف يُتَصَوَّر ذلك وإدهانُهم واقعٌ على كلّ حالٍ - ٤ ، فلامعنى للتمني فيه . والإدهان المتمنى لا وجود له ، ومنه قوله :

١٦٥- ولا زال قَبْرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ عليه من الوَسْمِيّ جَوْدٌ (٥) ووابِلُ

---

(١) البيت من شواهد سيبويه ونسبه لبعض الحارثيين في الكتاب ٣ / ٣١ ، ٣٣ وفي شرح ابن يعيش ٧ / ٣٦ للعنبرى، والبيت في المقرب ١ / ٢٦٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٥ ، والمغنى : ٦٢٥ والخزانه ٣ / ٦٠٦ ، ٦١٥ .

(٢) الآية ٩ من سورة القلم، وينظر الكتاب ٣ / ٣٦ ، وإعراب القرآن للنحاس ٣ / ٤٨٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٣٠٩

(٣) في المصورة : تدهنون ، خطأ

(٤-٤) مكرر في المصورة .

(٥) في هامش الأصل إشارة إلى أنّ بدل كلمة جَوْد : "قَطْر" في نسخة أخرى، "وقَطْر" هى رواية الديوان .

فيُنْبِتُ[1] حَوْذَانًا وعَوْفًا مُنَوَّرًا سأُتْبِعُهُ مِنْ خيرِ ما قال قائلُ (٢)

لأنَّه دعاءٌ للقبر بمُلازمةِ سَقْيِ جَوْدِ الوَسْمِيِّ والوابل له ، ثم أَخْبَرَ أَنَّ هذا القدر من السَّقْيِ يُنْبِتُ الحَوْذان والعوفَ المنوّر ، ولم يرد أَنْ يدعو للقبْرِ بسقي جَوْدِ الوسميِّ والوابل له ، و أَنْ يدعو لذلك السقي بالإنْبات ، فيكون الثاني شريك الأول ؛ لأنَّه معلوم أنَّ هذا النوع من السَّقْيِ يكونُ عنه إنباتُ ما ذكرَ ، فلا فائدةَ في طلبِ ذلك والرغبةِ فيه .

والواو في حال العطف والاستئناف حكم ما بعدها كحكمِ ما بعد الفاء إلّا أَنَّ الواوَ ليس فيها معنى ربط .

فمن العطف قولك : لم تأتِنا وتحدثْنا . تريد: ولم تحدثْنا ومن ذلك قول الشاعر :

١٦٦- ولا تَشْتُمِ المولى وتَبْلُغْ أَذَاتَهُ فإنَّ به تُثْأَى الأُمور وتُرأَبُ (٣)

فجزم "تبلغْ" لمّا جعلَه معطوفًا على تشتم ؛ أَلَا ترى أَنَّ المعنى : ولا تبلغْ أذاتَه .

ومن الاستئناف : لا تأكلْ سمكًا وتشربُ لبنًا " إذا نهيته عن أَكْلِ السَّمَكِ وأَبَحْتَ له // شُرْبَ اللبنِ ، كأنَّكَ قلتَ : وأَنْتَ تشربُ اللبنَ إنْ شئتَ .

٦٩

---

(١) في المصورة : وينبت ، وأثبتنا رواية الكتاب ، ولأن الحديث هنا عن الفاء لا الواو .

(٢) البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه : ١٢١
ورواية البيت الأول :
سَقَى الغيثُ قبراً بين بُصْرى ، وجاسمٍ بغيثٍ من الوسميِّ قطْر ووابلُ
وبين البيتين بيت ثالث ، وانظر الشاهدين في الكتاب ٣/٣٦ ، ٣٧
والمقتضب ٢/١٩ .

(٣) البيت بهذه القافيه لقراد بن عباد من الحماسية رقم ٢٢٣ وروايه صدره فيها : * فلا تخذل المولى ، وإنْ كان ظالما *
ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد استشهد به سيبويه في الكتاب ٣/٤٢
ونسبه لجرير وعجزه فيه :
فإنّك إنْ تفعل تسفّه وتجْهَلِ
وليس في ديوان جرير ، وهو برواية الكتاب في شرح ابن يعيش ٧/٣٣ ، ٣٤
والبيت برواية الشارح في الضرائر : ١٧٨

ويجوز في الواو - إذا لم تجعلها جواباً - وجهٌ ثالثٌ ، انفردت به دون الفاء ، وهو أنْ تجعلها واوَ الحالِ فيكونُ الفعلُ المرفوعُ بعدها في موضعِ اسمٍ منصوبٍ على الحالِ نحو قوله : لا تأكلِ السَّمَكَ وتشربُ لبنا (١) إذا أردتَ أنْ تنهى عن أكلِ السَّمَكِ في حالِ شُرْبِ اللبنِ ، ومن ذلك قوله :

١٦٧- لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ (٢)

في روايةٍ من سكَّنَ ياءَ تأتي ، كأنَّه قال : لا تنه عن خلق في حال إتيانك مثلَه ، إلَّا أنَّ ذلك قليلٌ جدا أعني دخولَ واوِ الحال على الفعلِ المضارعِ إذا كان له ما يربطه بذي الحال ، ومن ذلك قول الشاعر :

١٦٨- فلمّا خَشيت أظافيرَه نجوتُ وأرهَنُهمْ مالكا (٣)

في إحدى الروايتين ، كأنَّه قال : نجوت وأنا أرهنُهم مالكا . وقد جاء من

---

(١) قال ابن مالك :
وذات بدءٍ بمضارع ثبت
حوت ضميراً ، ومن الواو خلت
فالجملة إذا وقعت حالا إن صدرت بمضارع مثبت لم يجز أنْ تقترن بالواو بل لا تربطُ إلا بالضمير ، والمثال الذى أثبت المؤلف بخلاف هذه القاعدة .

(٢) البيت لأبى الأسود الدؤلي في مستدرك الديوان : ١٦٥ ونسبه سيبويه للأخطل وينسب لغيرهما ، وهو في الكتاب ٣ / ٤٢ برواية النصب ، وكذلك في المقتضب ٢ / ٢٥ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٣٤ / ١١٥ والرد على النحاة : ١٢١ ، وابن يعيش ٧ / ٢٤ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٨ . والخزانة ٣ / ٦١٧

(٣) البيت لعبد الله بن همّام السلولي وهو في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ ، والمقرب ١ / ١٥٥ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٦٥٦ والمقاصد النحوية ٣ / ١٩٠ ، والهمع ١ / ٢٤٦

ذلك في الكلام: قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه (١)، أي: صاكًّا عينه،

ومن الاستئناف بالواو قولُك: دَعْني ولا أعودُ (٢)، فالمعنى على أنَّه طلبَ التَّركَ وضَمِنَ ألَّا يعود أصلاً، ولم يطلب عدم العودة، فيكون الثاني شريك الأوّل. ومن العَطْفِ قولُ الشاعرِ في أحدِ الوجهين.

١٦٩- فقلتُ ادعوا (٣) وأَدْعُ فإنَّ أَنْدى لصوتٍ أنْ ينادي داعيانِ (٤)

ألا ترى أنَّ ما بعدَ الواو مشتركٌ مع ما قبلها في معنى الأمرِ، ولذلك جزم كأنَّه قال: ولأَدْعُ، وكان يجبُ أنْ يُظهرَ اللامَ إذْ ليس في الأوّلِ لامُ أمرٍ فتشرِكَ الواوُ بين الفعلين فيها، لكنْ لمّا اضطرَّ حذفَها كما حذفَها الآخرُ في قوله:

١٧٠- محمَّدُ تَفدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من شيءٍ تَبالا (٥)

يريد: لتفد نفسك. أوْ يكون حُمِلَ على معنى الأوّل ضرورةً أيضا، لأنَّ معنى أَدْعُ: لتدع.

فإنْ لم يكن ما بعدَ الفاءِ والواوِ في الأجوبةِ وما جرى مجراها معطوفا

---

(١) في المصورة: عينيه، والمثال في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٨ والمقرب ١/ ١٥٤ وشرح ابن عقيل ١/ ٦٥٦

(٢) من أمثلة الكتاب ٣/ ٤٤

(٣) في المصورة: ادعُو، والتصويب مما سيأتي عند تكرار الشاهد، على أنَّ الرواية في المصادر: ادعي

(٤) البيت منسوب للأعشى وليس في ديوانه وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٤٥ ومجالس ثعلب ٥٦ والأمالي للقالي ٢/ ٩٠ منسوبًا للفرزدق، وليس في ديوانه، والصحيح أنَّه لدثار بن سنان من قصيدة أورد هما ابن الشجري في مختاراته (٤١٥) وانظر الإنصاف: ٥٣١، وشرح ابن يعيش ٧/ ٣٣ وضرائر ابن عصفور: ١٥٠، وغيرها كثير.

(٥) نُسِبَ البيت للأعشى ولحسّان ولأبي طالب، وهو من شواهد الكتاب ٣/ ٨ والمقتضب ٢/ ١٣٠، والأمالي الشجرية ١/ ٣٧٥، والإنصاف: ٥٣٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ٣٥، ٦٢، ٩/ ٢٤ والمقرب ١/ ٢٧٢، وشرح الجمل له ٢/ ١٤٩، ١٨٩، ١٩١، ٣٢٧، والضرائر له: ١٤٩، والخزانة ٣/ ٦٢٩، ٦٦٦

على ماقبله ولا مستأنفاً ، ولا كان مابعد الواو يراد به الحال ، نصبتَ ويكون للنصبِ فيما بعد الفاءِ إذا تقدَّمها النفيُ معنيان . (١)

أحدُهما : أَنْ تَقْصِدَ إنكارَ وقوعِ مابعد الفاءِ إذْ (٢) قد انتفي ماقبلها وذلك نحو قولك : ماتأتينا فتحدثَنا ، أي : ماتأتي فكيف تحدث؟! ودخل الكلامَ معنى : إنْ أتيت حَدَّثْتَ ، ومن ذلك قوله تعالى * لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فيمُوتُوا * (٣) أي لم نقضِ عليهم فكيف يموتون؟! ودخل الكلامَ معنى : لو يُقْضَى عليهم ماتوا .

والآخر: أَنْ تَقْصِدَ بذلك نفيَ الإتيانِ الذى يعقبه حديثٌ، وإذا نفيتَ الإتيانَ المُعْقَبَ بعده بحديثٍ لا الإتيانَ المطلقَ، فقد أَوْجبت إتيانا لا حديث يعقُبُه ودخل الكلامَ معنى : إنْ أتيتَ لم تحدِّثْ ، وكأنَّك من جهة المعنى قلت : ماتأتينا محدِّثاً إنما تأتي ولا تحدّث، ومن ذلك قول الفرزدق :

١٧١- وماقام مِنَّا قائمٌ في نَدِيِّنا فَيَنْطِقَ إلَّا بالتي هى أَعْرَفُ (٤)

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٠ ، والمقتضب ٢/ ١٥

(٢) في المصورة : وقد

(٣) الآية ٣٦ من سورة فاطر وهى في الكتاب ٣/ ٣٠ ، وينظر البحر المحيط ٧/ ٣١٦

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٥ من قصيدة طويلة مطلعها :

عَزَفَتْ بأعشاش وماكدت تعزِفُ
وأنكرت من حدْراءَ ماكنت تَعْرِفُ

والشاهد في الكتاب ٣/ ٣٢ ، والرد على النحاة : ١١٧ والخزانة ٣/ ٦٠٧ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠ .

،ألا ترى أنَّ المعنى : ماقام منَّا قائمٌ في نَدِيِّنا ناطقًا للشيءِ ليس يعرف، بل بما هو أعرفُ ودخلَ الكلامَ معنى : إنْ قام لم ينطق بما لا يعرف بل بما هو أعرفُ .

وزعم الأعلمُ(١) : أنَّه قد يرفع الفعل فيما ذكرنا ، وأنتَ تريدُ معنى النصب، وذلك قليل ، وإنَّما جعل النحويون معنى الرفعِ غيرَ معنى النصب رَعْيًا للأكْثَرِ في كلام العرب، والدليلُ على أنَّ الرفعَ يجوزُ على معنى النَّصْب قوله تعالى * ولا يُؤْذَنُ لهم فَيَعْتَذرونَ * (٢) المعْنَى : لو أُذِنَ لهم اعتذروا ، فالاعتذار واجب منهم لولا أنَّ امتناع الإذن مانع منه ، فهو كقوله تعالى * لا يُقْضَى عليهم فيموتوا * أي لو قُضِيَ عليهم لماتوا ، فرفع يعتذرون ، ونصبَ يموتوا ، والقصد بهما واحد ، قال : وأيضًا فإنَّ النفيَ يدخلُ على لَفْظِ الإيجابِ فلا يغيِّرُ إعرابَه وإنْ نقَصَ(٣) معناه تقول : زيدٌ قائمٌ ، و : مازيدٌ قائمٌ و[قام زيدٌ فعمرو، و] (٤) ماقام زيد فعمرو "إذا أوْجَبْتَ قيامَهما متواليين فنفيت(٥) على ذلك الحدّ ، أونفيت أنْ يكون من عمرو قيامٌ ألْبتَّة إذا أوجَبَهُ المُخْبِرُ بعد قيام زيد ، فعلى هذا يقولُ القائلُ : أنا آتيك فأحدثُك أي : أنا آتيك مُحَدِّثًا لك ، فتدخل النفيَ على لفظِه وتقول: ماتأتينا فتحدثُنا كما زَعَمْتَ ، ولكنَّك تأتي ولا تُحَدِّثُ ، فكأنَّك إنَّما نفيتَ اجتماع الأمرينِ فقط ، وإذا نَفَيْتَ اجتماعَهما فقد أوجبتهما مفترقين ، كما كان ذلك في قولِك :

---

(١) انظر التذييل ٥/ ١١١ أ، حيث أوردَ رأيَ الأعلم بنصه كما هو هنا .
(٢) سبقت ص ٢٩٥
(٣) في المصورة والتذييل : نَقَصَ
(٤) تكملة يلتئم بها الكلام ، وأثبتاها من التذييل .
(٥) في المصورة : فبقيت .

ماقام زيدٌ فعمرو ، إذا أردتَ : لم يتبع ذا ذا في القيامِ، ولكنَّ : قيام أحدِهما دون الآخر وقاما في زمانين [مختلفين]متباعدين .

فهذه معانٍ كما ترى صحاح إلَّا أنَّها عارضةٌ داخلةٌعلى المعاني المعلومةِ البيّنة ، فعلى هذا يجوز ماذكرت لك فتدبره تجده صحيحاً ،

والصحيحُ عندى (١) : أنَّ ما أجازَهُ من أنَّ الرفْعَ يجوز على معنى النَّصْبِ باطلٌ ، وما // ذكره من التَّسْوِيةِ بين الاثنين وأنَّ القصْدَ بهما واحدٌ ، ليس كذلك ؛ لأنَّ الإذنَ والاعتذار في قوله تعالى ﴿ولا يؤذن لهم فيعتذرون﴾ منفيان بالقصد . (٢) والموتُ منكورٌ عليهم مع نفي القضاءِ عليهم الذى هو سببُ الموت ، فانتفاءُ الموت لازمٌ على إنكاره ، ولم يُقْصَد نفيُه كما قصد نفي الاعتذار . وأيضا فلو وقعَ القضاءُ عليهم لماتوا ؛ لأنَّ القضاءَ عليهم هو سببُ الموتِ، والكلام مُضَمَّنٌ معنى : لو قُضِيَ عليهم لماتوا ، كما تقدَّم . وليس الإذْنُ في النطق سبباً للاعتذار إذْ لو أُذِنَ لهم لم يعتذروا ، بخلاف الآية الأُخرى .

٧٠

وأمَّا استدلاله على أنَّه قد يجوز أنْ تقولَ : ماتأتينا فتحدثُنا ، بالرَّفْعِ إذا أردت : ماتأتينا محدِّثًا ، بل تأتينا ولا تحدِّثُ ففيرُ صحيحٍ ؛

---

(١) بعد أن أورد أبوحيان كلام الأعلم قال : وردّ عليه الأستاذ أبوالحسن ابن عصفور ، وهو الذى نقل عنه هذا المذهب ، ولم يحفظه عن الكوفيين ، والأعلم تبع لهم ، قال الأستاذ : والصحيح عندى . . ثم أورد أبوحيان الرد المذكور عندنا بنصه إلى قوله : قول الفرزدق :وماأنت من قيس . . الخ .

(٢) سبقت ص ٢٩٥ ، ٣٠١

لأنك إذا قصدت بقولك : ماتأتينا فتحدثُنا - بالرّفع - ، نفيَ قول من قال: آتيك متحدّثًا (١) أي أجمع لك مع الإتيان التحديثَ ، فإنّ نفيَ ذلك يُتَصَوَّرُ : بأنْ تُثْبِتَ له إتيانا ولا تثبت له حديثًا ، وبأنْ لا تُثْبِتَ له : إتيانا ولا حديثا ، وبأنْ تثبتَ له : إتيانا وحديثا ، إلّا أنّ الحديثَ قبل الإتيان ، وبأنْ تُثْبِتَ له إتيانًا وحديثا إلّا أنّ بينهما مهلةً من الزمانِ فقولك : ماتأتينا فتحدثُنا ، يحتمل جميع ما ذكرنا .

وإذا قلت : ماتأتينا فتحدّثَنا - بالنصب - على معنى : ماتأتينا محدّثًا فليس يعطي أكثر من إثبات الإتيان ونفي الحديث، والكلامُ كما تقدّم مضمن معنى : إنْ أتيتَ لم تحدثْ (٢) ، وليس الكلامُ في الرفع مضمّنًا ذلك المعنى .

لذلك ، فمتى استوى معنى الرفع والنصب على هذا ؟!

ومِنَ النصبِ على معنى الحال قول اللّعين . (٣)

١٧٢- وماحلّ سَعْدِيٌّ غريبٌ (٤) بِبَلْدَةٍ فيُنْسَبَ إلّا الزِّبْرِقانُ له أَبُ (٥)

---

(١) غامضة في المصورة

(٢) في المصورة : يحدث

(٣) هو مُنازل بن زمعة المنقرى التميمى ويكْنى أبا أُكَيْدر ، تعرّض لجرير والفرزدق يهجوهما فلم يلتفتا إليه ، فأهْمِل توفي نحو ٧٥ هـ أخباره في الشعر والشعراء : ٣١٤ والخزانة ١ / ٥٣١ والأعلام ٧ / ٢٨٩ .

(٤) في المصورة والتذييل ، غريبٌ وهى رواية في البيت على أنْ يكون غريبٌ وصفًا لسعديّ ، والرواية في مصادر التخريج : غريبًا على أنْ تكون حالاً من النكره المسبوقة بنفي ، وهو جائز ، ويروى أيضا بنصب "الزبرقان" بنزع الخافض والتقدير : إلّا إلى الزبرقان

(٥) البيت في الكتاب ٣ / ٣٢ ، والردّ على النحاة : ١١٧ وضرائر ابن عصفور : ٢٩٧ ، والخزانة ١ / ٣٥٠ ، ٣ / ٦٠٨

كأنّه قال : ماحَلَّ سَعْدِيٌّ غريبٌ ببلدةٍ منسوباً لغير الزبرقان ، بل للزبرقان .

و مِنَ النَّصْبِ على معنى كيف قول الفرزدق :

١٧٣- وماأَنْتَ من قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَها ولا مِنْ تميمٍ في اللَّهَى والغلاصِمِ (١)

واللَّهَى : عظامُ داخلِ العُنُقِ ، والغلاصمُ : عروقٌ تَتَّصِلُ بها .

فإِنْ نصبتَ بالفاءِ في جواب غيرِ النفي أوفي جوابِ النفيِ الداخلِ عليه همزة التقرير الواقعِ خبرًا لكان ، فالمعنى على أَنَّ مابعد الفاء حاصلٌ عمّا قبلها، ومسبَّبٌ (٢) عنه، وليس شريكا له في معناه، قال تعالى ﴿ لا تَفْتَرُوا على اللّهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بعذاب ﴾ (٣)

أى فيكون عن ذلك : سَحْتٌ فعَذَابٌ ، والكلام مضمَّنٌ معنى : إِنْ افتريتم كَذِبًا يسحتكم بعذاب ، وقال أبو النجم . (٤)

١٧٤- ياناقُ سِيرى عَنَقًا فَسِيحا
إلى سليمانَ فنستَرِيحا (٥)

كأَنّه قال : فيكون عن سيرك استراحةٌ ، والمعنى : إِنْ سرتِ استرحتِ، وكذلك قولك : حسبته شتمني ، فأَثِبَ عليه ، [أي] (٦) فيكونُ عن ذلك

---

(١) البيت في الديوان ٢ / ٣١٣ من قصيدة مطلعها :
تحنّ بزوراءَ المدينة ناقتي حنين عجول تبتغي البَوَّ رائم
ورواية عجز الشاهد في الديوان : ﴿ولا من تميم في الروءس الأعاظم﴾
والشاهد في الكتاب ٣ / ٣٣ والمقتضب ٢ / ١٦، والرد على النحاة : ١١٦ والهمع ٢ / ١٣ .

(٢) في المصورة : ومسب .

(٣) الآية ٦١ من سورة طه

(٤) هو الفضل أو المفضّل بن قُدامة العِجْلي ، أحد الرجاز المشهورين في الدولة الأموية ، له أخبار مع هشام بن عبد الملك توفي في أواخر الدولة الأموية نحو ١٢٠هـ أوبعدها أخباره في الأغاني ١ / ١٥٠ - ١٦١، وخزانه الأدب ١ / ٤٩، والأعلام ٥ / ١٥١، ومقدمة ديوانه ٢٢-٣٠

(٥) في الديوان : ١٢ ، وهما في الكتاب ٣ / ٣٥ ، والمقتضب : ٢ / ١٣ ، والرد على النحاة : ١٥، وابن يعيش ٧ / ٢٦ ، والمقاصد النحويه ٤ / ٣٨٧ .

(٦) تكملة يلتئم بها السياق .

وُثوبي عليه ، والمعنى : إنْ يَشْتُمْني وَثَبْتُ عليه ، وكذلك قولك : ليتني أَجِدُ مالاً فأنفقَ منه ، أي : فيكون عن ذلك إنفاقي منه ١- والمعنى إنْ وَجَدْتُ -١ مالاً أنفقتُ منه وقال الشاعر :

١٧٥- أَلَمْ تَسْأَلْ فتخبرَكَ الرسومُ على فِرْتاجَ ،(٢) والطَّلَلُ القديمُ(٣)

أي : فيكون عن ذلك إخبارُ الرسوم ، والمعنى إنْ سألتَ الرسومَ أخبرتْك ، وكذلك قولُ الاخر :

١٧٦- كأنَّك لم تَذْبَحْ لأهلِكَ نَعْجَةً فيُصْبِحَ مُلْقًى بالفِناءِ إهابُها (٤)

أي: فيكون عن ذلك إهابُها ملقًى بالفِناءِ ، والمعنى : إنْ ذَبَحْتَ نعجةً لأهْلِكَ أَصْبَحَ إهابُها مُلْقًى .

والدليلُ على أنَّ الفعلَ إذا انتصبَ بعد الفاءِ - ولم يكن معطوفاً على ماقبله - جوابٌ لماتقدَّمَ عليها : قراءةُ مَنْ قرأَ ﴿ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ ﴾ (٥) - بجزم أكنْ ، فلولا أنَّ قوله تعالى ﴿ فأَصَّدَّقَ ﴾ (٥) - في موضع جزم

(١-١) مكررة في المصورة

(٢) في المصورة : فارتاح ، والتصويب من المصادر ، وفِرْتاج اسم موضع ينظر في معجم البلدان ٤ / ٢٤٦ .

(٣) من شواهد الكتاب ٣ / ٣٤ وهو في الرد على النحاة ١١٧ واللسان (فرتج)

(٤) لرجل من بني دارم كما في الكتاب ٣ / ٣٥ وهو في المقتضب ٢ / ١٧ والردّ على النحاة : ١١٧

(٥) الآية ١٠ من سورة المنافقون وفي السبعة ٦٣٧ : قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي : وأكنْ جزما بحذف الواو وينظر البحر المحيط ٨ / ٢٧٥ .

على الجواب لما جاز ذلك .

١- وزعم الفَرَّاءُ أَنَّ العربَ قد تجزم مابعد الفاء في الجواب(٢) وإنْ لم تحذف الفاء ، واستدل على ذلك بقوله :

١١٧- فقلتُ له: صَوِّبْ ولا تُجْهِدَنَّهُ فيدْنِك(٣) من أَعْلَى القَطاةِ فتَزْلَقِ(٤)

كأَنَّه قال : لا تُجْهِدَنه يُدْنِك من أَعْلى القطاةِ فتزلَقِ -١ ، وذلك باطلٌ(٥) لأَنَّ الفاءَ تحول بين مابعدها من الفعلِ وبين ماقبلِها ، فلا يُتَصَوَّرُ عملُه

---

(١) قال أبو حيان في التذييل : وقد خلط أبو الحسن ابن عصفور في نقل هذه المسألة فنقل عن الفراء مانصه : وأورد النص الى قوله : فتزلق .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٦ ، ٢ / ٢٣٠

(٣) في هامش المصورة ذكرت رواية أخرى هي "يذرك" بدل يدنك وهي الرواية في معاني القرآن للفراء .

(٤) البيت لأمرىء القيس في ديوانه ١٧٤ من قصيده مطلعها
ألا أنعم صباحا أيها الربع وانطق
وحدّث حديثَ الركب إن شئت واصدقِ
ونسبه سيبويه لعمرو بن عمّار الطائي في الكتاب ٣ / ١٠١ وهو في معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦ ، ٢ / ١٤٦ ، ٢٢٩ ، ومجالس ثعلب ٣٦٨ ، والمقتضب ٢ / ٢١ ، ورواية الشطر الثاني في اللسان (زلق) " فتذريك من أخرى القطاة فتَزْلَقُ "
وهي رواية في البيت سيذكرها الشارح بعد وليست تحريفاً كما ذهب إليه الأستاذ عبد السلام هارون في الكتاب ٣ / ١٠١ هـ١

(٥) نُسِبَ هذا الردّ لابن عصفور في التذييل ٥ / ١١١

فيه ، وإنّما جَزَمَ يُدْنِك وتزلَق على اللفظ كأنّه قال : فلا يدْنِك من أعلى القطاة ، فلا تزلق ، ويكون قوله : فلا يدنك ، من قبيل ماتوجّه فيه النَّهْيُ على غير المنهيّ ؛ لأنّ الفِعْلَ للفَرَسِ والنهيَ للمخاطَبِ فيكون مثل قولهم : لا أُرَيَنَّكَ(١) هاهنا " الفعلُ للمتلكم والنهيُ للمخاطب، والمعنى : لا تكن بحيثُ أراك ، وكذلك المعنى في البيت :

لا تتعرض لأَنْ يدْنيك ، ومن ذلك قوله :

١٧٨- ولو أَصابتْ لقالت :وَهْيَ صادِقَةٌ إنّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ(٢)

فالفِعْلُ للرياضةِ والنهيُ للمخاطب ، والكلام محمول على المعنى وكأنّه قال : لقالت لا تتعرض برياضتك للشّيب .

ويُرْوى : فيذريْك ، بالياءِ ، على أنْ يكونَ سَكَّنَ الياءَ في موضعِ النَّصْبِ كقوله .

* ردَّتْ عليه أقاصيْه .. *(٣) [١٠٦] //

وتزلَق : معطوفٌ على الموضعِ قبلَ الفاءِ نحو : ﴿ فأَصَّدَّقَ وأَكُنْ ﴾

---

(١) في المصورة : لا رينك

(٢) البيت للجميح الأسدي من قصيدة مفضليه، ينظر المفضليات ٣٤ كتاب الشعر لأبي علي ٨٣/ب، والأمالي الشجرية ١/٣٣٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٨، والخزانة ٤/٢٩٥ .

(٣) سبق ص ٢١٤

وقيل: إنَّ قولَه : فيذريك على القطع . ومَنْ حَذَفَ اليـــاءَ عطفَه على : لا تُجْهِدنَّه ، أوْ جعله جوابا وزادَ الفاءَ .

وإذا انتصبَ مابعدَ الواو في الأَجْوبة الثما [نية] (١) فمعناها الجمع من غير [عطف] (٢) فإذا قلت : لا تأكلْ سَمَكـاً وتشربَ لبنـا ، فقد نهيتَه عن الجمعِ بينَ الأَكْلِ للسَّمَـــكِ وشُرْبِ اللبن - ولم تُـــرِدْ معنى العَطْفِ ، فتكونَ (٣) قد نهيتَه عن أَكْلِ السَّمَكِ وشُرْبِ اللَّبَـــنِ على كلِّ حالٍ - ومِنْ ذلك قوله :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَه عارٌعليك إذا فعلت عظيمُ (٤) [١٦٧]

يريدُ : لا يجتمع منك النهيُ عن شيء مع إتيانك مِثْلَهُ ، ولم يُرِدْ لا تنه عن شيء على الإطلاق ولا تأت شيئا من الأشياءِ ، وقال الحطيئـــة :

١٧٩- أَلَمَ أَكُ جارَكم وتكونَ بَيْنـــي وبينكمُ المودَّةُ والإخـــاءُ (٥)

أراد : ألم يجتمع لي جواركم ومودتكم ، وليس المعنى على [العطف] (٦) لأنَّه لا يريد أَلَمْ أَكُ جاركم على الإطلاق ، ولا أَلَمْ يكن بيني وبينكـــم المودَّةُ على الإطلاق ؛ ولأنَّ قصدَه توكيدُ الحُرْمَةِ بينَه وبينهم باجتماعِ

---

(١) مطموسة في المصورة
(٢) مطموسة في المصورة
(٣) هذا تفسير للعطف
(٤) سبق ص ٢٩٨
(٥) في ديوانه ص : ٥٤ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٣ ، والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والمغني ٨٧٧ والمقاصد النحوية ٤ / ٤١٧ ، ٤١٨ ، والهمع ٢ / ١٣ .
(٦) في المصورة : اللفظ ، خطأ

الشيئين ، وكذلك جميعُ ماأتى مِنْ ذلك.

واختلفَ النحويون في الناصبِ للفعلِ الواقعِ بعدَ الفاءِ والواوِ في الأجوبة :

فذهب الكوفيون إلى أنَّ انتصابَه بالخلافِ(١) ، يريدون بذلك مخالفَته للأولِ من حيثُ لم يكن شريكاً له في المعنى ، ولا معطوفاً عليه ، فهو عندهم نظير : لوتُرِكْتَ والأسدَ لأكلَك " نصبتَ لما لم تُرِدْ عطفَ الأسدِ على التاء ، إذْ لا يتصوّر أنْ يكونَ التقدير ،لوتُرِكْتَ وتُرِكَ الأسدُ ، لأنَّ الأسدَ لا يُقْدَرُ عليه فيتركَ ، وكذلك عندهم: زيدٌ أمامَك وخلفَك ، إنّما تَنْصِبُ بالخلافِ ، لأنَّ الظرفَ خِلافَ المبتدأ، فلذلك لم يُرْفَعْ كما يرفع : قائمٌ من قولك : " زيدٌ قائمٌ " ،لأنَّ القائمَ هو زيدٌ .

وهذا المذهبُ فاسدٌ ، لأنَّ الخلافَ إذا كان موجباً للنصب فليس نصبُ الثاني بأَوْلى مِنْ نَصْبِ الأول ، لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما أعْنِي من الاسمين في قولك : زيدٌ خلفَك ، مخالفٌ للآخَرِ وكذلك كلُّ واحدٍ من الفِعْلَين في مثل قولك : ماتأتينا فتحدثَنا ، وأيضا فإنَّ العربَ تقول: ماقام زيدٌ لكن عمروٌ (و) (٢) قام زيدٌ لا عمروٌ " فتسوّى بين إعرابِ

---

(١) الإنصاف : ٥٥٧ المسألة : ٧٦

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام وانظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٤٣، ١٤٤

مابعدَ : لكن : و : لا ، وماقبلها ، مع أنَّ كلَّ واحدٍ من الاسمين في ذلك مخالفٌ للآخر.

وزعم أبو عمرَ الجرميّ (١) : أنَّ الفاءَ والواوَ ينصبان الفعلَ بأنفسِهما .

وذلك باطلٌ ، لأنَّه لا يخلو من أنْ يُعتقَدَ فيهما أنَّهما حرفا عطف أوْ لا يُعتقَدُ ذلك : فإنْ اعتقد ذلك فيهما فلا سبيلَ إلى النصبِ بهما ، إذْ لو وَجَبَ لهما أنْ ينصبا مِنْ حيثُ هما حرفا عطف لوجبَ أنْ ينصبا في كلِّ موضعٍ يكونان فيه للعطف، والعربُ لا تفعل ذلك ولو وجب أنْ ينصبا من حيث إنَّهما حرفا عطفٍ ومابعدهما مخالفٌ ماقبلهما ، لَلَزِمَ النصبُ بلكن ولا ، والعربُ لا تفعلُ ذلك

---

(١) هو صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء النحوى ، أخذَ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره ، وقرأ على الأخفش كتاب سيبويه ولقي يونس بن حبيب ، وأخذ اللغة عن أبى زيد وأبى عبيدة والأصمعي وطبقتهم، صنف كتبا منها مختصر في النحو ، وناظر الفرّاء وأفحمه ، توفي الجرمى ٢٢٥ هـ، أخباره في نزهة الألباء ١٤٣ وبها مشها ثبت بمصادر ترجمته .

(٢) الإنصاف ٥٥٧ المسألة ٧٦ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٤٣

وإن اعْتَقَدَ أَنَّهما ليسا حَرْفَي عطفٍ فيلزمه أَنْ يجيزَ : لا تأكلْ سمكاً وتشربْ لبناً وو تأكلْ تمراً " و " ما تأتينا فتحدثنا وفنكرمك ، فتدخل عليهما حرف العطف ، فلمَّا امتنعت العربُ من إجازة ذلك علمنا أَنَّهما حرفا عَطْفٍ ، ولذلك لم يجز فيهما ذلك ، إذْ لا يدخلُ حرفُ عَطْفٍ على مِثْلِه . ولما كان هذا المذهبُ منقسماً إلى ما ذُكِرَ وثبت فساد ما انقسم[1] إليه ، لزم أَنْ يكون باطلاً . فلم يبقَ إلاَّ ما ذهب إليه البصريون من أَنَّ الفِعْلَ بعدهما منتصبٌ بإضمار: "أَنْ" إذْ لابُدَّ من ناصبٍ ظاهرٍ أوْ مضمرٍ ، بَطَلَ أَنْ يكونَ ظاهراً فلم يبق أَنْ يكونَ إلاَّ مضمراً - وليس من النَّواصبِ ما استقرَّ له الإضمار إلاَّ "أَنْ" فالمضمر بعدهما : أَنْ .

فإن قيلَ : إذا كانَ الفِعْلُ بعد الفاءِ والواوِ في الأجوبةِ منصوباً بإضمار أَنْ ، وأَنْ والفعل في تأويلِ الاسم فعلامَ عطفتها[2] ؟

فالجواب : أَنَّها معطوفةٌ على مصدرٍ مُتَوَهَّمٍ ، ألا تَرى أَنَّكَ إذا قلت: ما تأتينا ، يكون[3] في معنى ما يكون منك إتيانٌ ، فَتَكُونُ أَنْ والفِعْلُ معطوفةً عَلى ذلِكَ المَصْدَرِ المُتَوَهَّمِ حَمْلاً على المَعْنَى ونظيرُ ذلك قولُ الشاعر :

١٨٠ - إنْ تَرْكَبُوا فَرُكوبُ الخَيْلِ عادَتُنا أَوْتَنْزِلونَ فإنَّا مَعْشَرٌ نُزُلُ[4]

فعطفَ تَنْزِلُونَ وهو مرفوعٌ على : إن تَرْكَبُوا فركوبُ الخَيْلِ عادَتُنا ، فموضعُ "إنْ تركبوا" لذلك معاملة : أَتركبونَ ؟ " فلذلك قال : أو تَنْزِلُونَ ، فعطف وهو مرفوعٌ عليه ، وهذا مذهب الخليل[5] . ومن ذلك قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ﴾[6] ثم قال ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ﴾[7]

---

(١) في المصورة : ما لقسم

(٢) أنَّثَ الضمير ، لأنَّ المرادَ به "أَنْ" ، وأَنْ ليست معطوفة ، وإنَّما المعطوف المصدر المؤول معها . وقد جرت عادة النحويين على أَنْ يختصروا في عبارتهم .

(٣) في المصورة : " ويكون " ، وكأنَّ الواو زائدة .

(٤) البيت للأعشى من قصيدته المشهورة التي مطلعها :
وَدِّعْ هريرةَ إنَّ الركبَ مرتحلُ وهل تُطيقُ وداعاً أيُّها الرجلُ
ورواية البيت الشاهد في الديوان : ٦٣
﴿قالوا الركوبَ ! فقلنا تلك عادتنا﴾
ولا شاهد فيه على هذه الرواية .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥١ ، والمحتسب ١ / ١٩٥ ، والأمالي الشجرية ٢ / ٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٥٦ ، وضرائر ابن عصفور : ٨٢ ، والمغني ٩٠٩ والخزانة ٣ / ٦١٢ وغيرها .

(٥) في المصورة : الخيل ، ومذهب الخليل ذكره سيبويه في الكتاب ٣ / ٥١

(٦) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة . (٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

فعطف المجرورَ بالكافِ على المجرورِ بإلى حملاً على المعنى ، لأنَّ قولَه تعالى ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ ﴾ (١) في معنى : أرأيتَ : كالَّذي حاجَّ إبراهيمَ في ربِّه (٢) ، ومِنْ ذلك قولُ الشاعرِ :

١٨١ - أَجِدَّكَ لَنْ تَرَى بُثَعَيْلِبَاتٍ ... وَلا بَيْدَانَ نَاجِيَةً ذَمُولا

وَلا مُتَدارِكٍ والشَّمْسُ طِفْلٌ ... ببعضِ نَواشِغِ الوادي حُمُولا (٣)

فعطف : ولا متدارك على "لن ترى" حملاً على المعنى ؛ لأنَّ معنى لن تـرى: لست براءٍ // . وقيل: عاملَ إنْ تركبوا معاملةَ إذا (٤) تركبون ، لأنَّهما شرطٌ فيما يستقبلُ فحُمِلَ على معنى إذا . وأمَّا يونس فجعله مقطوعاً على أنَّه خبرُ مبتدأٍ كأنَّه قال : أو أنتم تنزلون . (٥)

٧٢

فإن قيلَ : إنَّ العطفَ على المعنى فيما ذكرت وأشباهه غير منقاسٍ ، فكيف حملت على ذلك النصبَ بإضمار أنْ بعد الفاءِ والواوِ ، والنَّصبُ بعدهما بأنْ في الأجوبة الثَّمانية مُنْقاسٌ ؟!

فالجواب : أنَّ ذلك اطرد في الأجوبةِ لتعذُّرِ العطفِ إذْ لم تُرِدْ أنْ تجعلَ الثَّاني شريكَ الأوَّلِ في المعنى ، ولتعذُّرِ القطعِ إذْ لم تُرِدْ معنى الاستئناف .

---

(١) الآية ٢٥٨ من سورة البقرة .

(٢) ينظر المغني أقسام العطف ص ٦٢٣ ، ٦٢٤ . (ط١)

(٣) البيتان للمرّار بن سعيد الأسدي ، وهما في معاني القرآن ١ / ١٧١ و مجالس ثعلب ١ / ١٣١ .
ورواية الأول فيها : "أجدَّك إنْ ترى" ، والخصائص ١ / ٣٨٨ ، ومعجم البلدان ٢ / ٧٩ والرواية فيهما : لن ترى.
وانظر ضرائر ابن عصفور : ٢٨١ ، وأورد صاحب الخزانة ١ / ٢٦٢ ، البيت الأول شاهداً على أنّ : أجدّك لا يستعمل إلا مع النفي كما هو مذهب شارح الكافية " الرضي " .
والنواشغ : مجاري الماء في الوادي . وينظر اللسان (نشغ) .

(٤) في الصورة : إذْ ، والصواب ما أثبتناه

(٥) مذهب يونس في الكتاب ٣ / ٥١ .

فإنْ قيل : وكذلك يلزمك إذا نصبتَ بإضمار "أنْ" وعطفت على مصدرٍ متوهَّمٍ حملاً على المعنى أنْ يكونَ الثّانى شريكَ الأوّلِ فى المعنى ، من جهة أنّ المعطوفَ شريكُ المعطوفِ عليه ، وأنْتَ لم ترد معنى التّشريك ؟

فالجوابُ : أنّك إذا عطفتَ فعلاً على فِعْلٍ بحرفٍ من حُروفِ العَطْفِ معناه الجمع ، كان الثّانى وَفْقَ الأوّلِ فى معناه ، وليس ذلك بلازمٍ فى عطف المفرداتِ إذْ قد تعطفُ مفرداً على مفردٍ بحرفٍ مِنْ حُروفِ العَطْفِ يكون معناه الجمع فتشركه معه فى الإعراب، ويخالفُ أحدُهما الآخرَ من جهةِ المعنى، تقول : لو تُرِكَ زيدٌ والأسَدُ لأكلَه ، فالأسَدُ مُشْرَكٌ مع زيدٍ فى الإعراب وإنْ كان بينهما اختلاف فى المعنى مِنْ حيثُ إنّ أحدَهما ممنوعٌ والآخر ممنوعٌ منه ، فلذلك لمّا لم يريدوا أنْ يجعلوا الثّانى شريكَ الأوّلِ فى المعنى عدلوا عن الأصْلِ وصيّروا العطفَ من قبيلِ عَطْفِ المفرداتِ .

فإن قيلَ : ولأىّ شىءٍ لم يُظْهِروا "أنْ" ؟

فالجواب : أنّ الذى مَنَعَ من ذلك أنّه لم يتقدّمْ قبلَ الفاءِ والواوِ اسمٌ صريحٌ بل مُتَوَهَّمٌ فكرهوا أنْ يُظْهِرُوا أنْ ، حتّى تكونَ فى اللفظ كأنك قد عطفت فِعْلاً على فِعْلٍ إذْ لو ظَهَرَتْ أنْ وهِيَ محكومٌ لها بحكمِ الأسماءِ لكنت فى اللّفظ كأنّك قد عطفتَ اسماً على فِعْلٍ .

فإنْ قالَ قائلٌ : فلأىّ شَيْءٍ لم يفعلوا ذلك إلّا بعدَ الأجْوِبَةِ ، وهلّا جاز ذلك فى غيرها ، فكنت تقول : يقومُ زيدٌ فيخرجَ ؟

فالجواب : أنّك لو قلتَ ذلك على تقدير : يكون من زيدٍ قيامٌ فخروجٌ ، لكان معناه ومعنى : يقوم زيد فيخرجُ واحداً ، فلم تحوجْك ضرورةٌ إلى ذلك وقد جاء بعض ذلك فى الشّعر نحو قوله :

١٨٢ - سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِى تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بالحجازِ فَأَسْتَرِيحَا (١)

---

(١) البيت للمغيرة بن حبناء وهو :

من شواهد الكتاب ٣/٣٩ ، ٩٢ ، والمقتضب ٢/٢٢ ، والمحتسب ١/١٩٧ ، والأمالى الشجرية ١/٢٧٩ ، والردّ على النحاة : ١١٩ ، والمقرب : ١/٢٦٣ ، والمغنى ٢٣٢ ، والخزانة ٣/٦٠٠ . وفيه رواية اخرى : لاستريحا ، ولا ضرورة فيه على هذا . ورد الشاهد أيضاً فى شرح الجمل لابن عصفور : ٢/١٤٤ ، ٦١٠ والضرائر له : ٢٨٤ .

فنصبه بعد أَلْحَقُ وهو واجبٌ ، كأنّه قال : ويكون مِنّي لحاقٌ فاستراحةٌ .
وكذلك قول الآخر :

١٨٣ - لَنَا هَضْبَةٌ لا يَنْزِلُ الذُّلُّ وَسْطَهَا وَيَأْوِي إِلَيهَا المُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا(١)

نصب بعد يأوي، وهو واجبٌ ،كأنّه [قال](٢) : ويكونُ مِنَ المُسْتَجِيرِ رجوعٌ إليها فعصمةٌ ، ومعنى ذلك كمعنى قوله : ويأوي إليها المستجيرُ فيُعْصَمُ ، فلم تحتجْ إلى تكلُّف إضمارِ أنْ بعدها .

ولمّا كان الفعلُ بعدها منصوباً بإضمارِ أنْ معطوفاً على مصدرٍ متوهَّمٍ لم يجز أنْ يكونَ ما قبلها إلّا فِعْلٌ أو ما جرى مجراه من ظَرْفٍ أو مجرورٍ أو اسم فاعل ليدل على المصدر المتوهم نحو قولك : ما تأتينا فتحدثَنا ، و : ما أنت منا فتكرمَنا ، و : ما زيد مكرم لنا فنحسنَ إليه ، ولو قلت : ما أنت زيد فنحسنَ إليه، بالنصب ، لم يجز ؛ لأنّه لم يتقدمها ما يدلّ على المصدر ، فلا بدّ إذ ذاك مِنَ العطفِ أو القَطْعِ ، والقطعُ أحسنُ ، والعَطفُ ضعيفٌ ، لعدم المشاكلة من حيثُ إنّك إذا عطفت تكون قد عطفت جملة فعلية على جملة اسمية ، والدّليل على أنّ الظّرفَ يجرى مجرى الفعل في الدّلالة على المصدرِ أنّه قد أُجْرِيَ مجرى [الفعل](٣) فجُزِمَ جوابُه نحو قوله :

١٨٤- وقولي كُلَّما جَشَأَتْ وجَاشَتْ مكانَكِ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي(٤)

فعامل مكانك : معاملة الزمي مكانك ، وكذلك أيضاً اكتفوا بالمجرور عن الفعلِ في صلةِ الموصولِ نحو قولك : جاءني الّذي في الدّار ، وقال

---

(١) البيت لطرفة في الديوان : ١٩٤ .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٠ ، والمقتضب ٢ / ٢٣ .
وذكر المبرد أنّ فيه رواية أخرى : ليعصما، وعلى هذه الرواية لا شاهدَ فيه .
وينظر المحتسب ١ / ١٩٧ ، والخصائص ١ / ٣٨٩ ، منسوباً للأعشى وليس له وانظر أيضاً :
الرد على النحاة : ١١٩ ، وضرائر ابن عصفور : ٢٨٥ ،وشرح الجمل له ٢ / ٦١١ .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٤) البيت لعبيد الإطنابه الخزرجي ،جاهلي ،وهو في مجالس ثعلب ٦٧ ، والكامل ٤ / ٦٨ ،وأمالي القالي ١ / ٢٥٨ ،والخصائص ٣ / ٣٥ ، وابن يعيش ٤ / ٧٤ ، والمقرب ١ / ٢٧٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣٣ .

تعالى ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾(١) فأدخلَ الفاءَ في خبرِ ما الموصولةِ بالمجرورِ، كما يُدْخِلُها في خبرها إذا كانت موصولةً بالفعل .

وأمّا أَوْ : فلا تَنْصِبُ الفِعْلَ بعدها حتى تكون بمعنى : إلّا أَنْ(٢) نحو قول امرئ القيس :

١٨٥- فقلتُ له : لا تَبْكِ عَيْنُكَ ، إنّما نُحاوِلُ مُلْكًا أو نَمُوتَ فنُعْذَرا (٣)

المعنى : إلّا أَنْ نَمُوتَ فنُعْذَرا . فإنْ لم تُرِدْ بها ذلك المعنى فإمّا أَنْ تجعلَها عاطفةً فتريد بها إذْ ذاك أحدَ الشَّيئين ، ويكونُ إعرابُ الفعلِ الّذى بعدها على حَسَبِ إعراب الفعل الذى قبلَها ، فإن كان مرفوعًا رفعتَه أو منصوبًا نصبتَه أو مجزومًا جزمتَه فتقول "أنا ألزمُك أو أَخْرُجُ إلى ضيعتك ، وأريدُ أَنْ تخرجَ إلى الكوفةِ أو تلازمَ زيدًا ، ولِتَخْرُجْ زيدٌ [مِنَ] (٤) الكوفة أو تُقِمْ مكانك ، فإن كان الأَمْرُ الّذى قبل "أَوْ" بغير لام وأردت معنى العطف لم يكن بُدٌّ من إتيانك باللام فتقول :// اخرج إلى الكوفة أو (لِتُقِمْ)(٥) مكانك ، ولا يجوز أَنْ تقولَ : أو تُقِمْ(٦) مكانك إلّا في ضرورةٍ ، وتكون إذْ ذاك قد حذفت اللّامَ أَوْ حملت على معنى الفعلِ الّذى قبل أَوْ بغير لام(٧) ، لأَنَّ معنى اخرج : لتخرج كما تقدم في الواو . ومّما جاء من ذلك قولُ الشّاعر :

١٨٦- على مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشي لكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أَوْيَبْكِ مَنْ بَكَى(٨)

٧٣

---

(١) الآية ٥٣ من سورة النحل .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٧ .

(٤) في الديوان ٦٦ وهو الخامس والثلاثون من قصيدة مطلعها :

سما لك شوقٌ بعد ما كان أقصرا وحَلَّت سليمى بطنَ قَوٍّ فعرْعرا

والشاهد شواهد الكتاب ٣ / ٤٧ والمقتضب ٢ / ٢٧ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ٢٢ ، ٢٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٦ ، والتذييل ٥ / ١٠٢ أ ، والخزانة ٣ / ٦٠٩ .

(٤) تكملة يلتئم بها النص .

(٥) في المصورة : أولقم

(٦) في المصورة : وتقم

(٧) في المصورة : غير واضحة .

(٨) البيت لمتمم بن نويرة وهو في الكتاب ٣ / ٩ والمقتضب ٢ / ١٣٠ وفي حاشيتها "خمش : من بابى نصر وضرب" والأمالى الشجرية ١ / ٣٧٥ ، وابن يعيش ٧ / ٦٠ ، ٦٢ والإنصاف : ٥٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤٧ والضرائر له ١٥٠ ، والخزانة ٣ / ٦٢٩ (عرضا) . والبَعُوضة : اسم موضع بعينه

كأنّه قال : أو ليَكِ فحذفَ اللّامَ أو حَمَلَ[1] على معنى اخمشي ، لأنّ اخمشي ولتخمشي بمعنى واحد .

وإمّا أنْ يَسْتأنفَ فيَلْزَمُ الرّفعُ نحو قوله تعالى ﴿ سَتُدْعَوْنَ إلى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُم أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ [2] فإن شِئْتَ كان على الاشتراكِ فتكونُ أَوْ لِأَحَدِ الشَّيْئين ، وإنْ شِئتَ كان على الاستئنافِ كأنّه قال : أو هُمْ يسلمون ، وقال ذو الرُّمّة :

١٨٧ - حراجيجُ ما تنفكُّ إلّا مُناخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بها بَلَداً قَفْرا [3]

فإنْ شئتَ[4] جعلتَ - أَوْ - عاطفةً فتكونَ قد عطفتَ بها " نرمي " على : مناخة ، ومناخة حال ، وتنفكّ فعلٌ تامٌّ وهو مضارع انفكّ الّذى هو مطاوع فككتُ كأنه قال : لا تنفك على اتصال بعضها ببعض - لكونها مُقَطَّرَةً أوْ اصطحابها فى التّباري - إلّا مناخة على الخَسْف أَوْ [نَرْمِيًّا بها] [5] بلداً قفراً على غير استعمال لَهُنَّ فى السَّير . ولا تجعل تنفك ناقصة ، لأنّك إذا قلتَ : لا ينفك زيدٌ ضاحكاً كنتَ قد أوجبتَ الضحكَ لزيد فى المعنى ، وإلّا لا تدخل على الخبر فى الإيجاب .

وإنْ شئت جعلت : أَوْ للاستئناف كأنه قال : أَوْ نحن نَرْمِي بها بلداً قفراً ينفك بعضها عن بعض إذْ ذاك .

ومِمّا يبيّن أنّ " أَوْ " قد تستعملُ مستأنفةً قولُ طرفة :

١٨٨ - ولكنَّ مَوْلايَ امْرُؤٌ هو خانِقِي على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أَوْ أَنا مُفْتَدِي[6]

---

(١) فى المصورة : وحمل ، والصواب ما أثبتناه . انظر ما سيأتى ص ٣٣٥

(٢) آية ١٦ من سورة الفتح ، وانظر إعراب القرآن للنحاس ٣ / ١٩١ ، والبحر المحيط ٨ / ٩٤ ، ٩٥ .

(٣) فى ديوانه : ٢٤٠ . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٨ ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٢٨١ والمقتضب ٢ / ٣٧٩ ، والأمالى الشجرية ٢ / ٢٤٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٦ ، والإنصاف ١٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٩٨ ، والضرائر له : ٧٥ ، والمغنى : ١٠٢ ، والخزانة ٤ / ٤٩ .

(٤) غامضة فى المصورة .

(٥) فى المصورة : برميانها .

(٦) البيت لطرفة وهو (٧٧) ومن معلقته فى الديوان : ٤٠ .
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٩ وينظر شرح القصائد السبع الطوال : ٢٠٨ .

فاستأنف بعد : أو ، بجملةٍ ابتدائيةٍ . والفرقُ من جهة المعنى بين أَوْ العاطفة والتي للاستئناف أنك قصدتَ في العاطفةِ إلى إثباتِ أَحَدِ الشيئين ، فيكون معنى قوله تعالى ﴿ تُقَاتِلُونَهم أَوْ يُسْلِمُونَ ﴾ (١) إذا قصدت العطفَ : إلى قومٍ يكون منهم أَحَدُ أَمْرين إمّا المقاتلة أو الإسلام ، وقصدتَ في الاستئناف إلى إثباتِ ما قبل : أَوْ خاصةً ، كأنك قلت : إلى قوم أُلِي بأسٍ شديدٍ تقاتلونهم ، ثم بعد استقرارِ هذا القصد يُسْتَأْنَفُ بأَوْ فيقال : أَوْ يكون كذا، فيرتفع ما كان قد ثبتَ قبلُ فيكون معنى قوله تعالى ﴿ أَوْ يسلمون ﴾ (١) إذا قصد به الاستئناف : أَوْ يُسْلِمُونَ فلا يكونُ القِتَالُ .

وزعم بعضُ النحويين (٢) : أَنَّ الفعلَ إذا انتصب بعدها كانت بمعنى : إلى أَنْ ، نحو قولك : لأَلزمنَّك أَوْ تقضِيَني حَقِّي ، أي : إلى أَنْ تقضيني حَقِّي .

وذلك باطلٌ ، لأَنَّ ذلك ينكسرُ فيها في بعضِ المواضعِ وكونُها بمعنى "إلَّا أَنْ" لا ينكسر ، قال زياد الأعجم (٣) :

١٨٩ - وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا (٤)

المعنى : إلَّا أَنْ تستقيمَ ، وليس المعنى على : إلى أَنْ تستقيمَ . وإنَّما نصبت الفعلَ بعدها إذا أردتَ بها معنى : "إلَّا أَنْ" لِتَعَذُّرِ العطفِ والاستئنافِ إذْ ذاك .

أما تَعَذُّرُ العَطْفِ فلأَنَّها إذا عطفت بها لأَحَدِ الشيئين ، وليس بين الأَوَّلِ والثاني تعلّق ؛ فإذا أردت معنى : إلَّا أَنْ ، فأنت قد بنيت معنى الكلام

---

(١) سبقت ص ٣١٦

(٢) منهم الزجاجي في الجمل ١٩٧ وتابعه ابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٥٦

(٣) هو زياد بن سُليم أو سليمان الأعجم أبو أمامة العبدي مولى بني عبد القيس من شعراء الدولة الأموية ، جزل الشعر ، فصيح الألفاظ ، كانت في لسانه عجمة ، فلقب بالأعجم ، عاصر المهلب بن أبي صفرة ومدحه ورثاه ، وكان هجاءً . وكان الفرزدق يتحاشى أنْ يهجو عبد القيس خوفا منه ، توفي نحو سنة ١٠٠ هـ عن الأعلام للزركلي (ط ٣) جـ ٣ / ٩١ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣ / ٤٨ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والأمالي الشجرية ٢/ ٣١٩ وابن يعيش ٥ / ١٥ ، والمقرب ١ / ٢٦٣ ، والمغني ٩٣ . وغيرهما .

على اتصال ما قبل "أَوْ" إلَّا أنْ يقعَ ما ذكرته بعد "أَوْ" فإنَّه إذْ ذاك ينقطع الأول . فإذا قلت : لألْزَمَنَّكَ أو تَقْضِيَنِي حقِّي ، فكأنَّكَ قلتَ : تَتَّصِلُ ملازمتي لك إلَّا أنْ تقضيَني فترتفعُ إذْ ذاك الملازمةُ ، فبَيْنَ الفعلِ الثَّاني والأوَّلِ ارتباطٌ وتعلُّقٌ ، ألا ترى أنَّ الفعلَ الأوَّلَ كالعامِّ في كلِّ زمانٍ ، والثَّاني كالمُخْرَجِ عنه ، فإذا قلتَ : لألزمنَّك ، تَضَمَّنَ ذلك الأوقاتَ المستقبلةَ كلَّها ، فإذا قلتَ أو تَقْضِيَني حقِّي ، فقد أخرجتَ بعضَ الأوقاتِ المستقبلةِ الَّتي كان قولُكَ : لألزمنَّك مُتَضَمِّنًا لها (١)

وأما تَعَذُّرُ القَطْعِ ، فلأنَّك في القَطْعِ بنيتَ على الأوَّلِ ثُمَّ استأنفتَ بعد ذلك وزعمْتَ أنَّه إنْ وَقَعَ ما استأنفتَه لم يكن الأوَّل ، وإذا جعلتها بمعنى : "إلَّا أنْ" كان الكلامُ جملةً واحدةً ، ودخله معنى الاستثناء بالنَّظرِ إلى الزَّمانِ كما تقدَّم .

فلمَّا تَعَذَّرَ العَطْفُ والقَطْعُ عَدَلْتَ إلى النَّصبِ ويكون النَّصْبُ بإضمارِ : أَنْ بالدَّليلِ الَّذي تَقَدَّمَ في الفاءِ والواوِ (٢) ، والْتُزِمَ إضمارُها للعِلَّةِ الَّتي الْتُزِمَ من أجلِها إضمارُها بعد الفاءِ والواوِ ، وسَاغَ جَعْلُها بمعنى إلَّا للتَّقاربِ الَّذي بينهما في المعنى وذلك أنَّك إذا قلتَ : جاءني القومُ إلَّا زيداً " فاللَّفظُ الأوَّلُ قد أَوْجَبَ دخولَ زيدٍ في القوم ، لأنَّه منهم ، فإذا قُلتَ : إلَّا زيداً فقد أبطلتَ ما أَوْجَبَهُ الأوَّلُ ، وكذلك إذا قلتَ : جاءني زيدٌ أَوْ عمرو ، فقد وَجَبَ المَجيءُ لزيدٍ في اللَّفظ قبل دخول أَوْ فلما دخلت بَطَلَ ذلِكَ الوُجُوبُ وإنَّما نصبوا لمَّا ضَمَّنُوا : "أَوْ" هذا المعنى ، لأنَّ الاستثناءَ يكونُ في الأسماءِ لا في الأفعالِ ، ألا تَرى أنَّكَ لو قلتَ : لألْزَمَنَّكَ إلَّا تَقْضِيَني حَقِّي " لم يَسُغْ ذلك ، ويسوغُ لك أنْ تقولَ : إلَّا أنْ تَقْضِيَني حقِّي . ولا يسوغُ أيضاً نَصْبُ الفِعْلِ بعدها // حتَّى يكونَ قبلها فِعْلٌ ، أو اسْمٌ في معنى الفعل ، أو ظَرْفٌ أو مَجْرُورٌ ، لأنَّ أنْ المُضْمَرَةَ والفِعْلَ المَنْصُوبَ بها معطوفةٌ على المصدرِ المُتَوَهَّمِ فلا بُدَّ ممَّا يدلُّ على المَصْدَرِ ، وقد تَقَدَّمَ تَبْيِينُ ذلك في الفاءِ والواوِ . فإذا قُلتَ : لألْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَني حَقِّي ، فكأنَّكَ قُلتَ : ليكونَنَّ مِنِّي لزومٌ لك أو قضاءٌ منك (٣) لِحَقِّي . وأَوْ إذْ ذاك عاطفةٌ

٧٤

---

(١) في المصورة : متضمنها لها .

(٢) تقدم ص ١١٧

(٣) في المصورة : مني .

مُشْرَبَةٌ معنى إِلَّا للعلّةِ الّتى تقدَّمَ ذِكْرُها .

وقد ينصبون الفعلَ بعد : "أَوْ" وإِنْ لم يريدوا معنى إِلَّا نحو قولِ الشّاعر

١٩٠ - فَسِرْ فى بِلادِ اللّهِ والتَمِسِ الغِنَى تَعِشْ ذَا يَسَارٍ أَوْ تَمُوتَ فَتُعْذَرَا (١)

أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو أَتَيْتَ بدلَ : أَوْ بِإِلَّا فقلت : إِلَّا أَنْ تَمُوتَ فَتُعْذَرا ، لم يكن المعنى صحيحاً إِذْ لا يلزمُ أَنْ يكونَ عن التماسِ الغِنَى العيشُ فى يسارٍ إِلا أَنْ يَقَعَ الموتُ ، ولا إِذا وَقَعَ موتُهُ بعدَ عَيْشِهِ ذا يسارٍ يكون له ما يُعْذَرُ بِسَبَبِهِ ، وإِنَّما المعنى على أن يكونَ لأحدِ الشَّيئين كأنَّهُ قال : الْتَمِسِ الْغِنَى فيكونُ شَأْنُكَ أَحَدَ أَمْرَين : إِمّا العيشُ فى حالِ يسارٍ وإِمّا الموتُ قبل إِدراكِ اليَسارِ فتعذرَ ، إِذْ لم يَكُنْ منك عَجْزٌ وتَقْصِيرٌ ، فكان ينبغي له أَنْ يَقُولَ : أَوْ تَمُتْ فَتُعْذَرْ بالجزم ، لأَنَّ المعنى على العَطْفِ لكن نَصَبَ بإِضمارِ : أَنْ وعَطَفَ عَلَى مَصْدَرٍ مُتَوَهَّمٍ ، كأَنَّه قال : يكن لك عيشٌ فى يَسارٍ أَوْ موتٌ فَعُذْرٌ ، من غيرِ شَيْءٍ أَحْوَجَهُ لِذَلِكَ من جهةِ المَعْنَى ، إِذْ يسوغُ العطفُ على اللَّفْظِ ، وإِنَّما جازَ لَهُ ذلك لِلضَّرُورَةِ .

فَهٰذِهِ جُمْلَةُ النَّواصبِ بإِضمارِ : "أَنْ" ولا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا .

ونَرْجِعُ إِلى تَفْسِيرِ أَلْفَاظِ صاحبِ الكِتابِ فى هذا الفَصْلِ :-

قوله : "فحتَّى وكى الجارَّة ولام الجحود من حيث كانت حروفَ الجرّ لا تلى الفعل إِلَّا وهو فى تأويل الاسم".

يعنى أَنَّ هذه الثَّلاثة لَزِمَ أَنْ يُدَّعَى فيها أَنَّ النَّصْبَ الواقعَ بعدها بإِضمار حرفٍ يكونُ مع ما بعدَه فى تأويلِ مصدرٍ ، مِنْ حَيْثُ كانتْ حُرُوفَ جَرٍّ ، وحُرُوفُ الجَرِّ لا تَلِي الفِعْلَ إِلَّا وهو فى تأويلِ اسمٍ ، وقد بَيَّنَّا فيما مضى أَنَّها حُرُوفُ جر. (٢)

وَقَوْلُهُ (٣-) لكن ما به الفعل كذلك بعد (٤) هذه لم يلفظوا به (٣-) وهو إِمَّا "ما" المصدرية وإِمَّا "أَنْ" وكَيْ أختاها ".

---

(١) البيت لعروة بن الورد أو لربيعة بن الورد كما ذكر محقق الضرائر.
والبيت فى الإفصاح للفارقى : ١٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٦ مع الحاشية والمقرب له ١ / ٢٦٣ ، والضرائر له : ٢٨٥

(٢) تقدم ص ٢٨٤، ٢٨٩، ٢٩١

(٣-٣) لم ترد هذه العبارة فى الجزولية نسخة دار الكتب ، ووردت فى نسخٍ أخرى

(٤) فى المصورة : بعده .

يريد أنَّ ما به الفعلُ كذلك في تأويل اسم ، وهو أحدُ الأحرفِ الثلاثة التي ذكر ، التزموا إضماره . وقد بيَّنَّا فيما تقدَّمَ السَّبَبَ في التزام إضماره .

وقوله " لكن ماظهر في الفعل من النَّصْبِ ينفي (١) أنْ يكونَ ما " .

يريد أنَّه لو كان المُضْمَرُ بعد هذه الحروف ما المصدريَّة لكان الفعلُ مرفوعاً ؛ لأنَّها (٢) لا تعمل شيئاً - كما أنَّه مَرْفُوعٌ في قَوْلِهِ تعالى ﴿ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ ﴾ (٣) أي : لِوَصْفِ أَلْسِنَتِكُمُ الكذبَ .

وقوله " والمعنى ينفي أنْ يكونَ كي " فهو " أنْ " .

يعني أنَّ : كي وإنْ كانت ناصبةً بنفسها في إحدى اللُّغتين ومصدريَّةً ، لا يمكن إضْمَارُهَا بعد هَذهِ الحُروفِ لفَسَادِ المَعْنَى ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لو قُلْتَ : جئتُ كي كي يقومَ زيدٌ " لفسد معنى قولك " جئت كي يقوم زيد "

وكذلك إذا قلت : " سرتُ حتى يقومَ زيدٌ " ، وإذا قلت : حتَّى كي يَقُومَ زيدٌ " ، لكنت قد جعلت القيامَ سببًا لسببِ قيامِ زيدٍ ، وأنت لم تردْ ذلك في " جئتُ كي يقومَ زيدٌ " ، وكذلك إذا قلت : سرتُ حتَّى تطلعَ الشمس ، لا يمكن أنْ يكون السَّيرُ سبباً لطلوعِ الشَّمسِ (٤) ، فلا يمكن إذاً إضمار كي بعدها ، وإنْ كانت حتَّى بمعنى كي نحو قولك " سرت حتَّى أدخلَ المدينة " إذا أردت كي أدخل المدينة ، لم يجز إضمار كي بعدها كما لم يجز إضمارُها بعد كي الجارة. وكذلك إذا قلت : ما كان زيد ليقوم " إنَّما أردت : ما كان زيد سيقوم ، كما تَقَدَّمَ (٥) ولم ترد معنى كي ، فلمَّا تعذَّرَ إضمار " ما " (٦) لأجلِ النَّصبِ الَّذي

---

(١) في المصورة : ينبغي ، والتصويب من نسخ الجزولية.
(٢) في المصورة : لأنه .
(٣) الآية ١١٦ من سورة النحل .
(٤) قد ذكر الشارح فيما سبق ص ٢٨٨ أنه في مثل : سرت حتى تطلع الشمس بزيالة " قد يكون السير سببا لطلوع الشمس بذلك المكان ، وإنْ لم يكن سببا لطلوع الشمس على الإطلاق .
(٥) تقدم ص ٢٩١
(٦) في المصورة : إضمارها .

فى الفعل وإضمار كى من جهة المعنى ، ثبت أن المضمر بعدها "أن".

وقوله " وأما [الفاء ، و] (١) الواو ، و "أو" فلا تنصب بنفسها إذ لو نصبت هنا لنصبت فى كل موضع".

يريد بهذا الكلام أن يرد ما زعمه الجرمى من أن النصب بالفاء والواو وأو (٢) فيقول : إن الفاء والواو وأو حروف عطف ، فلو نصبت الفعل هنا لنصبت فى كل موضع . وهذا لا يكون دليلاً حتى يبين أنها حروف عطف إذ له أن يقول : حيث جاءت فإنما هى حروف عطف إلا الفاء ، فإنها تجئ فى جواب الشرط وليست هنا كذلك ، لكن قد أقمنا الدليل فيما تقدم على أنها حروف عطف (٣) . وكذلك أيضاً لا يثبت ما ادعاه من الإضمار حتى يقيم الدليل على أن الخلاف لا ينصب كما يقول أهل الكوفة. وقد أقمنا أيضاً الدليل على أنه لا ينصب. (٤)

وقوله " فالناصب مضمر بعدها " (٥)

يقول : لا بد من ناصب فإذا لم يوجد ناصب ظاهر لم يبق إلا أن يكون مضمراً .

وقوله " وليس من النواصب ما يضمر إلا "أن" "

يعنى لم يتقدر الإضمار لناصب من النواصب إلا لأن ، فقد قام الدليل على إضمارها بعد حتى وكى الجارة ولام الجحود وكذلك أيضاً قام الدليل على إضمارها بعد لام كى وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به// ٧٥

أما إظهارها (٦) بعدها (٥) فادعى أن المضمر بعد أو بمعنى "إلا أن" (٦) وبعد الفاء والواو فى الأجوبة الثمانية وما جرى مجراها "أن".

قوله " والموضع الذى تضمر فيه وتظهر [هو] (٧) بعد لام كى إذا لم يكن بعدها (٨) "لا" ، وبعد حرف العطف المعطوف به الفعل على المصدر الملفوظ به".

---

(١) فى المصورة : اتفاق ، والتصويب من الجزولية.
(٢) انظر ما سبق : ص ٢١٠ ، ٢١١ .
(٣) انظر ما سبق : ص ٢١٠ ، ٢١١ .
(٤) انظر ما سبق ص ٣٠٩ ،
(٥) فى المصورة : بعدها .
(٦) ناقصة فى المصورة
(٧) تكملة من الجزولية.
(٨) فى نسخ الجزولية التى بين أيدينا : "معها".

لامُ كي هي الناصبة للفعلِ التي تعطي أنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدَها نحو قولك : جئتُ ليقومَ زيدٌ " فالمجيءُ سببُ القيامِ ، والمعنى : كي يقومَ زيدٌ . والدَّليلُ على أنَّ النَّصْبَ بعدها بإضمارِ " أنْ " جوازُ ظهورها بعدها فتقول : جئت ليقومَ زيد ، ولأنْ يَقُومَ زيدٌ " ، وإنَّما قال إذا لم يكن بعدها " لا " ، لأنَّه إذا كان بعدها " لا " لَزِمَ إظهارُ " أنْ " هروباً من اجتماع المثلين ، فتقول " جئت لئلَّا يقوم زيد " ، والأصل : لأنْ لا فأُدْغِمَت النُّونُ في اللَّامِ ، ولا يجوز أنْ تقولَ لِلَّا يقوم زيد ، كرهوا اجتماع المثلين وهما لام " كي " ولام " لا " ، فالتزموا أحدَ الوجهين وهو الإظهار (٢) .

وحرفُ العَطْفِ المعطوفُ به مثالُه قولك : يعجبني قيامُ زيدٍ ويخرجَ عمرو " تريد : وأنْ يخرجَ عمرو ، وإنْ شئتَ أظهرتها ، ومن ذلك قول الشَّاعر :

١٩١ - لَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ (٣)

تقديره : وأنْ تَقَرَّ عَيْنِي ، وإنما اشترط أنْ يكونَ المصدرُ ملفوظاً به تحرُّزاً من حَرْفِ العَطْفِ المعطوف به الفعل على المصدر المُتَوَهَّمِ ، فإنَّ إضمارَ " أنْ " لازمٌ إذ ذاك وذلك بعد " الفاءِ " و " الواوِ " في الأجوبةِ وبعد " أو " بمعنى " إلَّا أنْ " .

وقوله " على المصدر الملفوظِ به " غَلَطٌ ، بل كان ينبغي له أنْ يقولَ على الاسم الملفوظ به حتَّى يدخلَ تحته مثل قول الشَّاعر :

١٩٢ - وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أَوْ أَسُوءُكَ عَلْقَمَا (٣)

---

(١) كزائد المصورة ، وصوابه : السابقة ، أو الداخلة .

(٢) المغني : ٢٧٧ .

(٣) البيت لميسون بنت بحدل وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٤٥ . والمقتضب ٢ / ٢٦ ، والمحتسب ١ / ٣٢٦ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨٠ ، وابن يعيش ٧ / ٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣١ ، ٢ / ١٤٠ ، ١٥٧ ، وفي المغني ٣٥٢ ، ٣٧٣ ، ٤٧٢ ، ٦٢٣ ، ٧١٥ ، والخزانة ٣ / ٥٩٢ ، ٦٢١ ، والرواية فيهما : ولُبْس وهي الصحيحة عند البغدادي .

(٣) البيت للحُصَين بن الحُمَام المُرِّي - جاهلي - ، وقد ذكر في الصحابة - من المفضلية رقم (١٢) في المفضليات : ٦٦ وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٥٠ والمحتسب ١ / ٣٢٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٣١ ، ٢ / ٢٥٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤١١ ، وغيرها . علقما ، ترخيم علقمة .

فعطف الفعلَ بأوْ على رجال (١) وهو اسمٌ غير مصدر ، وهو من قبيل ما يجوز فيه إضمار "أنْ" وإنْ شئتَ أظهرتها :

وقوله "والكلامُ على لامِ "كي" مثلُه على "لامِ" الجحود [وأُخْتَيْها] (٢) وعلى حَرفِ العطفِ المذكور كالكلام على "أو" وأختيها".

يريد أنَّ "لام كي" حرف جر كـ "لام الجحود" فوجب إضمارُ أنْ بعدها للعلّة الّتي أوجبَتْ إضمارها بعد لام الجحود وقد تقدّم تبيينها (٣) ، وكذلك حرفُ العطف - المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ به - وجَبَ أنْ يعتقدَ أنَّ النّصبَ بعده بإضمار "أنْ" إذْ لو كان النّصبُ به للَزِمَ أنْ ينصبَ في كل موضع كما تقرّرَ في "أو" وفي "الفاء" و "الواو" في الأجوبة .

وقوله "ويُؤيّدُ ذلك في حرفِ العطفِ كَوْنُه لا يُرْبِطُ بين مختلفي الحدّ" يعني أنَّ حرفَ العطفِ المعطوفَ به الفعل على الاسم الملفوظ به وإنْ قام الدّليلُ على إضمار "أنْ" بعده مِنْ حَيْثُ قام الدّليل على إضمارها بعد "أو" (٤) وأختيها ، فإنّه يؤيد ذلك الدّليلَ أنْ يكون الاسم مصرحاً به قبل حرفِ العطفِ وحرف العطف لا يربط بين مختلفي الحدّ إنّما يربط (٥) بين اسمين أو بين فعلين أو جملتين فوجب أنْ تعتقد إضمار "أنْ" حتّى تكون قد عطفْتَ اسماً على اسمٍ.

وقوله "وإظهارُهم لها في هذين الموضعين في بَعْضِ الأحوالِ مُوضّحٌ لما ادّعى من الإضمارِ".

يعني أنَّ إظهارَهم لِـ "أنْ" بعد "لام كي" وبعد حرف العطف المعطوف فيه الفعل على الاسم الملفوظ به في بعض الأحوال مبيّن أنّها إذا لم تظهر مُرادَةٌ ، وكذلك التزامهم إظهارها بعد لام "كي" إذا كان بعدها "لا" لأنّها مرادة بعدها إذا لم يؤت بعدها بـ "لا" .

وكان ينبغي له أنْ يزيدَ فيما ينصب بإضمار "أنْ" بعده - وإنْ شئت

---

(١) مكررة في المصورة.
(٢) من الجزولية.
(٣) في المصورة : تبينها ، وانظر ما سبق ص : ٩٠ ، ٩١ .
(٤) في المصورة : لو : تحريف .
(٥) في المصورة : يربطه .

أظهرتها - لام أَنْ نحو قوله تعالى ﴿ سَيَحْلِفُونَ[1] بِاللَّهِ لَكُمْ إِذَا انْقَلَبْتُمْ إِلَيْهِمْ لِتُعْرِضُوا عَنْهُمْ ﴾[2] أي إعراضكم عنهم وليست بلام كي إذ الحلف لكم لأَنْ تعرضوا عنهم ،أي لسبب إعراضكم عنهم ، ولو أظهرت أَنْ فقلت ، لأَنْ تعرضوا عنهم لساغ ذلك،والكلام عليها كالكلام على [لام][3] كي .

وقوله " وما عدا ذلك تظهر فيه ولا تضمر في الأمر العامّ عند البصريّين "[4] يقول : إنَّ ما عدا الحالين تظهر فيه ولا تضمر نحو قولك " أريدُ أَنْ أكرمَك وعجبت من أَنْ يقومَ زيدٌ " ، ولا يجوز أن تقول " أريدُ أكرمَك ولا عجبت من يقومَ زيد " بالنّصب في الكلام وإنّما يجيء ذلك في الشّعر نحو قوله :

١٩٣- فَلَمْ أَرَ مثليها خُبَاسَةَ واحدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بعد ما كدت أَفْعَلَهْ[5]

يريد:أَنْ أَفْعَلَه ، فأضمر "أَنْ" وأَبْقَى عملها ضرورةً ،ولهذا قال في الأمر العام؛ لأنّه قد جاء ذلك في الكلام شذوذاً ، حكى من كلامهم[6] : "مُرْهُ يَحْفِرَها ، ولا بدَّ من تَتْبَعَها " يريد بأَنْ تَحْفِرَها ومن أَنْ تَتْبَعَها ، وإنّما قال عند البصريّين ، لأنَّ الكوفيّين يجيزون حذف : "أَنْ" فيما عدا الحالين قياساً على ما سمع من ذلك ، والصّحيح أنَّ ذلك لا يقاس لِقِلّةِ ما جاء منه لأنَّ عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماءِ فلم يضمروها إلّا بشرط أَنْ يكون في الكلام ما هو عوضٌ منها كما فعلوا في حالي التزام الإضمار وجوازه ، فإن حذفت ولم يبق لها // عمل ، بل يُرْفَعُ الفعل كان ذلك أحسن ، نحو قول الشّاعر : ٧٦

---

(١) في المصورة : يحلفون ، تحريف .

(٢) آية ٩٥ من سورة التوبة .

(٣) تكملة يصح بها الكلام .

(٤) انظر المسألة ٧٧ من مسائل الإنصاف ص ٥٥٩ .

(٥) لعامر بن جوين الطائي . وهو من شواهد الكتاب : ١/ ٣٠٧ قال سيبويه فحملوه على : أَنْ ، لأنّ الشعراء قد يستعملون أَنْ هاهنا-مضطرين-كثيراً ، وهو في الإنصاف : ٥٦١ ، ٥٦٥ ، والرواية فيه : وأجدٍ والمقرب ١/ ٢٧٠ ، والضرائر لابن عصفور ١٥١ ، والمغني : ٨٣٩ مع حاشيتها ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠١ ، والرواية في المصادر : مثلها .

(٦) الكتاب ٣/ ٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤٣ ، المغني ٨٣٩ .

أَلَا أَيُّهٰذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَّاتِ هَلَّ أَنْتَ مُخْلِدِي؟(١) [١٠]

في رواية من رفع " أحضر " ، والدّليلُ على أنّه يريد " أَنْ " وإنْ كان حَذَفَهـا ، عَطْفُ " وأَنْ أَشْهَدَ " عليه ، وقد يمكن أَنْ يكون من ذلك قولهُ تعالى =(أَفَغَيْرَ اللّٰهِ تَأْمُرُونِّيَ أَعْبُدُ)= (٢) والأصل " أَنْ أَعْبُدَ " فأُضمرت أَنْ "(٣) وأُبطِلَ عملُها ، ويكون : غيرَ اللّٰهِ منصوباً بأَعْبُدُ ، وجاز تقديمه عليه لمّا زال لفظ أَنْ وعملها، ويجوز على هذا أن تقول " عسى عبدُ اللّٰهِ الخُبْزَ يَأْكُلُ " إذا حذفت أَنْ من الفعل الواقع في خبر عسى ورفعته . وقد يجوز : أَنْ يكون " غَيْرَ الله " معمول أَعْبُدُ ، وتأمرونّي جملةُ الاعتراض فُصِلَ بها بين المفعولِ وعاملِه ولا يكون المعنى إذْ ذاك " أَنْ أَعْبُدَ "(٤)

[لن]

وقوله " ولن لنفي سيفعل "

إنّما نَفَتِ العَرَبُ بلن " سيفعل " ولم يقولوا " لن سيفعل " فيأتوا بعدها بالسّين أو سوف ، لأنّهم كرهوا الجمع بين حرفين كلٌّ واحد منهما يخلّص للاستقبال فاستغنوا بلن عن السّين وسوف .

وقوله " وتقديم معمول معمولها عليها يدلُّ على أنّها ليست مركبة من : " لا أَنْ " كما تَقَدَّمَ(٦) فيقال : لو كانت مركبةً من " لا أَنْ " لم يجز أَنْ تقول : " زيداً لن أضربَ " تريد " لن أضربَ زيداً " لما يلزم في ذلك من تقديم بعض الصّلة على الموصول ، فجواز ذلك دليلٌ على بطلانِ ما ادّعاه مِنَ التّركيبِ ، وهذا الّذي رَدَّ به هذا المذهب هو كلام سيبويه(٧) ، وَرَدَّ الزَّجّاجُ ذلك أيضاً بأَنْ قال : لو كان الأمرُ على ما ذَكَرَه الخَليلُ لم يكن قولك " لن أضربَ زيداً " كلاماً تامّاً كما لا يكون كلاماً تامّاً قولك " لا أَنْ أَضْرِبَ زيداً " ، لأنّ أَنْ وما بعدها بتأويلِ اسمٍ مُفْرَدٍ .

---

(١) سبق ص ٢٩
(٢) الآية ٦٤ من سورة الزمر
(٣) هذا مذهب الكسائي كما في إعراب القرآن للنحاس ٢ / ٨٢٨ .
(٤) ينظر الكتاب ٣ / ١٠٠ ، والمصدر السابق .
(٥) الكتاب ١ / ١٣٥ ، ١٣٦ .
(٦) انظر ما سبق : ص ٢٧٩ .
(٧) الكتاب ٣ / ٥ .

وزعم بعض النحويين (١) أن ذلك لا يلزم الخليل ، لأنه قد يحدث مع التركيب حكم لم يكن قبل ، ألا ترى أن هل حرف يستفهم به عن الجمل الاسمية والفعلية نحو قولك " هل قام زيد " و " هل زيد قائم " ، فإذا ركب مع لا فقيل : هلا ، لم تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مضمراً نحو قولك " هلا ضربت زيداً " وتقول " ضربت زيداً فهلا عمراً " تريد : فهلا ضربت عمراً وكذلك " لو " كانت لا [يليها] (٢) إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً نحو قولك : " لو قام زيد قام عمرو " فلما ركبت مع لا لم يلها إلا الأسماء نحو قولك " لولا زيد لأكرمتك " وأمثال ذلك كثير.

قال ابن عصفور (٣) : وهذا لا عذر عندي فيه للخليل ، لأن التركيب لا يخلو أن يغير المعنى أولا يغيره فإن غير المعنى تبع ذلك تغير الحكم ، ألا ترى أن " هل " كانت استفهاماً فلما ركبت مع " لا " صار المعنى على التحضيض ، وكذلك " لو " كانت لما سيقع لوقوع غيره فإذا ركبت مع " لا " صارت حصر [ف] (٤) امتناع لوجود . وأما " لن " فإن كانت مركبة كما زعم الخليل من " لا أن " فأن كانت تخلص الفعل للاستقبال ولا تنفي المستقبل ، فلما ركبت بقي كل واحد منهما على ما كان له من المعنى ، فكان ينبغي ألا يتغير الحكم عما كان عليه فأن لم يوجد في لن حكم " أن " دليل على بطلان ما ادعاه من التركيب.(٥)

---

(١) في الإنصاف ١٣ ، قال الكوفيون : ولا يجوز أن يقال : إنه لو كان أصلها لا أن ، لما جاز أن يقال : أما زيداً فلن أضرب لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها ، لأنا نقول : إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها ..... ألا ترى أن هل لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وإذا ركبت مع " لا " ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها فيقال : " زيداً هلا ضربت " فكذلك هاهنا .

(٢) في المصورة : (لا يلها) .

(٣) في التذييل ٥ / ٩١ أ قال أبو حيان : قال بعض أصحابنا ، وأورد الكلام الآتي : ...

(٤) ساقط من المصورة.

(٥) بمثل هذا رد البصريون على الكوفيين في الإنصاف : ٢١٦ . فابن عصفور تابع للبصريين في هذا . .

قلت : وهذا غير مسلم أعني أنّه إذا تغيّر المعنى تغيّر الحكمُ بل قد يتغيّر الحكمُ مع أنّ المعنى لم يتغيّرْ ، كأحدَ عشرَ وثلاثةَ عشرَ وبابه والأصلُ : ثلاثةٌ وعشرةٌ ثم اختصر ذلك وركّبَ الاسمان والمعنى باقٍ ، وتغيّر الحكمُ ، ألا ترى أنّك كنتَ تقولُ عشرةُ رجالٍ وعشرُ نساءٍ فتُثبت التّاء في عشر مع المذكر وتحذفها مع المؤنث ، فلمّا رُكّبَ الاسمان انعكس الأمرُ فقلت : ثلاثَ عشرةَ جارية وثلاثةَ عشرَ رجلاً ، مع أنّ للخليل أن يقول (١) : إنّ المعنى قد تغير مع "لن" من طريق آخر خلاف ما أورده الخصم وهو أن الكلام بقولك : لا أنْ أضربَ زيداً " غيرمستقلّ ولا يسمّى كلاماً والكلامُ بقولك " لن أضربَ زيداً " ، مستقلّ مفيد ويسمّى كلاماً فقد تغير من عدم الإفادة والاستقلال إلى الإفادة ، وأيُّ تغير أكثر من هذا . وإنّما يُردُّ على الخليل بأنّ التّركيب دعوى وخروج عن الظّاهر فكما لا يقال في "لم" أنّها مركّبة فكذلك "لن" ، فلم لنفي الماضي ولن لنفي المستقبل ولا فرق بينهما والله أعلم .

[إذن]

وقوله "وإذن لها (٢) ثلاثة أحوال : أن تتقدم ، وأن تتوسط ، وأن تتأخّر" اعلم أنّ "إذن" فيما ذكر سيبويه معناها الجزاء والجواب (٣) ، فأمّا الأستاذ أبوعلي الشّلوبين ففهم من ذلك أنّها تقدر بالجزاء والجواب (٤) ، وأنّك إذا قلت للمخاطب "أزورك" فقال لك "إذنْ أكرمَك" فمعنى كلامه "إنْ تزُرْني أكرمْك" (٥) وتكلف ذلك فيها في كل موضع وجعل قوله تعالى ﴿قَالَ فَعَلْتُهَا إِذًا وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ﴾ (٦)

---

(١) بعد أن أورد أبو حيان كلام ابن عصفور السالف . قال : وقال بعض أصحابنا للخليل أن يقول وأورد الكلام التالي . في التذييل ٥ / ٩١ أ .

(٢) "إذن" رسمها في المخطوط "إذا" وقد أبدلناه في سائر ما سبق وما يأتي من النص عدا ما ورد في الآيات ، وذلك تبعا لمن رأى أن تكتب بالنون فرقا بينها وبين إذا الظرفية .

. ويبدأ الحديث عن إذن في التذييل ٥ / ٩٦ أ وينتهي في ٩٩ أ .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٤) التوطئة : ١٤١ والشرح الكبير للشلوبين : ١٧١ ، والبحر المحيط ٧ / ١١ والمغني : ٣٠ .

(٥) تمثيل الشلوبين بهذا في التوطئة ١٤١ ، وينظر رصف المباني ٦٣ .

(٦) الآية ٢٠ من سورة الشعراء ، وانظر البحر المحيط ٧ / ١١ .

من ذلك ، كأنّه قال : إن كنتُ فعلتُ ذلك كافراً لأنعمك كما زعمت فأنا ضالٌّ // ٧٧
ولم يُثبت بذلك لنفسه كفراً ولا ضلالاً ، لأنّه لم يفعل ذلك وهو كافر كما زعم ،
فيلزم أنْ يكون من الضّالين - بل فعلَها (١) أعني الوكزة ، ولم يقصد بها قتله .
ولم يحمل (٢) قوله تعالى =(وأنتَ من الكافرينَ)= (٣) على كفران النّعم
ولا الضّالين بمعنى ضَلّلت عن الشّيء إذا جهلته ، أي : جاهلاً بأنّ الوكزة تقضي عليه ،
قال : لأنّ الضّال والكافر لا يستعملان بذلك المعنى إلا مقيدين فيقال كافر
بالنّعمة وضالّ عن الشّيء .

وأمّا الفارسيّ (٤) فزعم أنّ سيبويه لم يرد أنّ معناها الجواب والجزاء في كل
موضع ، وإنما يريد أنّها قد تكون جواباً خاصّة ، مثلُ ذلك أن يقول : " أزورك "
فيقول لك المخاطب " إذن أظنّك صادقاً " ، فإذن في هذا الموضع مع ما بعدها
جواب ولم تجازه على الزّيارة بشيء ، وقد تكونُ هي مع ما بعدها جواباً
وجزاءً ، فإذا قلت له : " أزورك " ، فقال لك : " إذنْ أكرمك " ، فقد أجابك وجازاك
على زيارتك بالإكرام ، فهذا معنى قوله " جواباً وجزاءً " لا أنّها تتقدر بالجواب
والجزاء في كل موضع وجعل ذلك مثل قوله (٥) في " نعم " " إنّها عِدَةٌ وتصديق "
ألا ترى أنّ ذلك لا يجتمع فيها بل تكون عِدَةً في موضع وذلك في المستقبل
وتصديقاً في موضع وذلك في الماضي ، فكذلك " إذنْ " لم يُرِدْ أنّها تقدر بالجزاء
والجواب على طريقة الشّرط والجزاء .

والّذي ذهب إليه الفارسيّ هو الصّحيح وهو مراد سيبويه ، وإلّا (فإنّ) (٦)
قول القائل " إذنْ أظنّك صادقاً " لا تصور فيه ما ذهبت إليه من أنّ معناها الشرط
والجواب ، فعلى هذا لن تخلو من أن تكون جواباً وجزاءً على الطريق الذي ذكرنا فمعنى الجواب
لازم لها ومعنى الجزاء قد يكون وقد لا يكون ولا يجوز أن يقال « إذن أكرمك »
و« إذن أظنك صادقاً » غير مجيب لأحد فإن جاء ما ظاهره (٧) ذلك فهو عند النحويين

(١) في المصورة : فعلتها .
(٢) يعني الشلوبين .
(٣) الآية ١٩ من سورة الشعراء .
(٤) انظر رصف المباني ٦٢ ، ٦٣ والمغني : ٣٠ .
(٥) يقصد سيبويه وقد قال ذلك في الكتاب ٤ / ٢٣٤ .
(٦) تكملة يقتضيها السياق .
(٧) في المصورة : ما ظهره .

جواب لكلام مقدّر، نحو قول الشاعر :

١٩٤ - أُرْدُدْ حِمَارَكَ لا يَرْتَعْ بِرَوْضَتِنَا ... إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ الغَيْرِ مَكْرُوبُ (١)

كأنّه قدّر أنّ المأمور بالرّدّ قال : لا أردّه ، فأجابه بذلك ، وحذف لفهم المعنى . ولا يجوز أنْ تقولَ "إذَنْ قامَ زيدٌ" ابتداءً من غير أن تجيبَ بذلك أحداً أصلاً فقوله تعالى =(قالَ : فَعَلْتُهَا إذاً وَأَنَا مِنَ الضَّالِّينَ)= (٢) إنّما ينبغي أن يحملَ على أنّه أجاب بذلك قوله =(وَفَعَلْتَ فَعْلَتَكَ الَّتِي فَعَلْتَ وَأَنْتَ مِنَ الْكَافِرِينَ)= (٣) يريد : من الكافرين بأنعمنا ، فقال : لم أفعل ذلك كفراً لنعمةٍ كما زعمت بل فعلتها وأنا جاهل بأنّ الوكزةَ تقضي عليه ، ويؤيد ذلك قراءةُ من قرأ (٣) =(وَأَنَا مِنَ الجَاهِلِينَ)= ، وما زعم من أنّه لا يطلق ويراد ضالّ عن كذا ولا كافر ويراد به كافر نعمة إلّا مقيداً ، باطلٌ ، بل لا يطلق ذلك إلّا بقرينةٍ مبينةٍ ، وتلك القرينة إمّا تقييد في اللّفظ كما ذكر وإمّا معنى يبيّن المراد ، والمعنى هنا يشهد لما ذكرناه إذ لا يتصور أنْ تجعلَ الكافرين في الآية بمعنى المشركين ولا الضّالّين بذلك المعنى ، لما يلزمُ في ذلك المعنى من الاعتراف بالشّرك . وما ذكره من أنّه لا يلزم من ذلك اعتراف بشرك إنّما بناهُ على أنْ تكون "إذَنْ" مقدّرة بجوابٍ وجزاءٍ وذلك باطلٌ ، كما تقدّم .

وإذا ثبتَ أنّها جوابٌ فإما أنْ تقعَ في حين جعلها جواباً أوّلاً أوْ وسطاً أو آخراً . فإن وقعت أوّلاً وأُريدَ بالفعل الّذي بعدها الحال أُلغيَتْ إذ لا يوجد ناصبٌ للفعلِ المضارعِ إلّا وهو يُخلّصُهُ للاستقبال ، وإنْ أُريدَ به الاستقبال أُعملَتْ لأنّها إذْ ذاك تُشبهُ "أنْ" في تخليصها المضارعَ للاستقبال ، فإذا قال القائلُ "أزُورُكَ" قلت له "إذَنْ أظنّك صادقاً" بالرّفعِ لا غيره لأنّ الظّنّ منك واقعٌ في الحال ، ولو قلت "إذَنْ أكرمَك غداً" نصبت كما زعمَ أبو موسى وقد حكى

---

(١) البيت لعبد الله بن عنمة الضّبّي ، شاعر إسلامي، شهد القادسية ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٤ ، والمقتضب ٢ / ١٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٦ ، والخزانة ٣ / ٥٧٦ ، والبيت من قصيدة أصمعية مفضلية حماسية ينظر الأصمعيات ٢٢٨ ، وشرح المفضليات للتبريزي ١٢٨٧ ، وشرح ديوان الحماسة : ٥٨٦ .

(٢) سبقتا في ص ٣٢٧ ، ٣٢٨ .

(٣) في البحر المحيط ٧ / ١١ "وفي قراءة عبد الله وابن عباس "وأنا من الجاهلين" ويظهر أنّه تفسير للضالين لا قراءة مروية عن الرسول ((ص)) .

عيسى بن عمر (١) أنّ (٢) من العرب من يلغيها وإن كان الفعل الذى بعدها مستقبلاً. (٣)

وإذا توسّطت وافتقر ما بعدها إلى ما قبلها أُلغيت، كان الفعلُ الّذى بعدها حالاً أو مستقبلاً، فتقول "إنّى إذن أظنّك صادقاً" و "أنا إذن أكرمك غداً" و "والله إذن لأكرمنّك" و "إن تزرنى إذن أكرمك" بجزم أكرم قال الشّاعر:

١٩٥ - لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكننى منها إذن لا أُقيلها (٤)

فرفع الفعل الواقع بعدها، لأنّه جوابُ القسم المتقدّم على "إذن" الدّالّة عليه اللّام من لئن، فإن جاء ما ظاهره إعمالها فى حال افتقار ما بعدها إلى ما قبلها تُؤُوِّلَ (٥) نحو قولِ الشّاعرِ:

١٩٦ - لا تتركنّى فيهم شطيرا إنّى إذن أهلك أو أطيرا (٦)

---

(١) هو أبو عمرو عيسى بن عمر الثقفى النحوى البصرى، كانت بينه وبين أبى عمرو ابن العلاء صحبة، ولهما مسائل ومجالس، أخذ سيبويه عنه النحو وله كتاب فى النحو اسمه الجامع، سأل الخليل سيبويه عن مصنفات عيسى فقال له سيبويه: صنف نيفا وسبعين مصنفا فى النحو وأن بعض أهل اليسار جمعها، وأتت عليها آفة فذهبت بها، ولم يبق منها فى الوجود سوى كتابين أحدهما الإكمال وهو بأرض فارس عند فلان، والآخر "الجامع" وهو هذا الكتاب الذى اشتغل فيه وأسألك عن غوامضه". توفى سنة ١٤٩ هـ عن وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٦ - ٤٨٨.

(٢) "أنّ" مكررة فى المصورة.

(٣) فى الكتاب ٣/ ١٦ "وزعم عيسى بن عمر أنّ ناسا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، فى الجواب، فأخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدنّ ذا. ولم يكن ليروى إلّا ما سمع، جعلوها بمنزلة هل وبل".

(٤) البيت لكثير عزة. وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٥، وابن يعيش ٩/ ١٣، ٢٢، والتذييل ٥/ ٩٦ ب، ورصف المبانى: ٦٦، والمغنى: ٣٠، والخزانة ٤/ ٥٤٠، والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٢، وغيرها.

(٥) فى المصورة: تأول

(٦) الرجز ينسب لرؤبة وليس فى ديوانه، والبيتان فى معانى القرآن للفراء ١/ ٢٧٤، ٢/ ٣٣٨ فى الإنصاف ١٧٧، وابن يعيش ٧/ ١٧، والتوطئة: ١٤٢، والمقرب ١/ ٢٦١، ورصف المبانى: ٦٦، والمغنى: ٣١، والخزانة ٣/ ٥٧٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٣، ونسبته لرؤبة عن معجم الشواهد العربية.

ظاهره إعمال "إذَنْ" في الفعل الذي بعدها مع أنه في موضع خبر إنَّ، وهذا متأوّل على حَذْفِ خبرِ إنَّ، فتكون على هذا التأويل مبتدأةً، كأنّه قال: إنّي لا أقدِرُ على ذلك، ثمّ استأنف بإذَنْ فقال: إذَنْ أهلِكَ أو أطيرا"، وحذف ذلك الخبر لفهم المعنى، والعربُ قد تحذف خبر إنَّ إذا فهم المعنى قال الأعشى:

١٩٧ - إنَّ مَحلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلا(١)

التّقدير // إنَّ لنا مَحلاًّ وإنَّ لنا مُرْتَحَلا. ومن كلامهم: "إنَّ الزَّبابَةَ، ٧٨
وإنَّ الفأرَةَ"(٢) أي: إنَّ الزَّبابَةَ شَيْءٌ غيرُ الفأرةِ، وإنَّ الفأرَةَ شَيْءٌ غيرُ الزَّبابَةِ.

وإنْ توسطت بأنْ تقدّمها حرفُ عَطْفٍ فزعم أبو موسى أنّه يجوز فيها الأمران - يعني الإلغاء والإعمال على اختلاف التّأويلين - يعني أنّك إنْ راعيت تقدم حرف العطف عليها أُلْغِيَتْ، وإنْ راعيت كون ما بعد حرف العطف جملة مستأنفة أُعْمِلَتْ نحو قوله تعالى =(وَإِذاً لا يَلْبَثُونَ خِلْفَكَ(٣) إلاّ قَلِيلاً)= (٤) وقد قرئ =(وإذاً لا يَلْبَثُوا)= (٥) بالنّصب. وكان ينبغي له أنْ يَزيدَ في كلامه قَيْدَيْنِ:

أحدهما: اشتراطُ كون الفعل الّذي بعدها مستقبلاً، لأنّه إنْ كان حالاً لم يجز فيه إلاّ الإلغاء نحو قولك: "وإذَنْ أظُنُّكَ الآنَ صادقاً".

والآخر: ألاّ يكون حرفُ العطفِ قد عطف "إذَنْ" وما بعدها على جملة صُغْرَى وأعني بذلك: أنْ تكون قد عطفت على جملة هي جزءُ كلامٍ متقدمٍ، فإنّه لا يجوز إذْ ذاك إلاّ الإلغاء نحو قولك "إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ وإذَنْ أُحْسِنْ إليكَ"، بجزم أُحسن، ولا يجوزُ غير ذلك إذا قدّرت أنّها مع ما بعدها عَطْفٌ على جوابِ

---

(١) البيت مطلع قصيدة في ديوان الأعشى: ٢٣٣ والرواية التي أثبتها الشارح هي رواية الديوان نفسها ويروى "إذْ مضوا مهلا"، "وإذْ مضى مهلاً" كما في المقتضب ٤/١٣٠، وهو من شواهد الكتاب ٢/١٤١، والأصول ١/٣٠٠، والخصائص ٢/٣٧٣، والمحتسب ١/٣٤٩، والأمالي الشجرية ١/٣٢٢، وابن يعيش ١/١٠٣، والمقرّب ١/١٠٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣، والمغني: ١١٤، ٣١٥، ٧٩٤، ٨٢٥، والخزانة ٤/٣٨١ وغيرها.

(٢) في الأصول لابن السراج ١/٣١٣، ٣١٤ "وقد أجاز الفراء حذف الخبر في: إنّ الرجل وإنّ المرأة، وان الفأرة وإنّ الزبابة، ولا يجيزه إلا بتكرير إنّ. وينظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣، ٤٤٤، والزَّبابَة: ضرب من الفأر عمياء صمّاء وتكون في الرمل، ينظر الحيوان ٤/٤٠٩، وفي أمثال الميداني ١/٣٥٣، "أسْرق من زَبابة".

(٣) في المصورة: خلفك، وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي بكر وأبي عمرو.

(٤) الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

(٥) هي قراءة أبيّ كما في البحر المحيط ٦/٦٦.

الشَّرْطِ ، فإنْ قَدَّرْتَ العَطْفَ على جملةِ الشَّرْطِ والجواب بجملتها ، ولم ترد أنْ تجعلَ الإحسانَ جواباً للجزاءِ جاز إذْ ذاك الإلغاءُ رَعْياً لحَرْفِ العَطْفِ ، والإعمالُ ، لأنَّ المعنى على استئنافها بَعْدَ حَرْفِ العَطْفِ ، لكن قَدْ يُستغنى عن هذا القيد الأخيرِ من حيثُ إنَّك إذا عطفتَ على جملة صُغْرى كانت إذْ ذاك قَدْ تَوَسَّطَتْ وافتقرَ ما بعدَها إلى ما قبلها ، وقد ذُكِرَ أنَّ ذلك لا يجوز فيه إلَّا إلغاؤها ، وإنَّما أُلْغِيَتْ في حال التَّوَسُّط ، لأنَّ الكلام لم يُبْنَ عليها ، بل جاءت عرضاً (١) أثناءَ الكلام . وإذا تأخَّرتْ أُلْغِيَتْ كان الفعل الَّذى بعدها بمعنى الحال أو بمعنى الاستقبال ، وسبب ذلك ما ذكرناه من أنَّ الكلام لم يُبْنَ عليها بل أُتِى بها بعد (انتهاء) (٢) الكلام ، كما يُؤْتَى بأَرَى عَقِبَ كلام تامٍّ فتقول " أكرمك إذَنْ " كما تقول : " زيد قائم أرَى " . وأيضاً فإنها لا يُتَصَوَّرُ أنْ تنصب إذْ ذاك ، لأنَّ الفعلَ المنصوبَ لا يجوز تقديمه على ناصبه .

ولمَّا أشبهت بإلغائها وإعمالها عواملَ الأسماءِ شبِّهت بها (٣) في جوازِ الفَصْلِ فاستجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَمِ فقالوا " إذَنْ واللّهِ أُكْرِمَك " ولا يجوز ذلك في غيرها من نواصبِ الأفعالِ لا تقول : " أريد أنْ واللّهِ تَقُومَ " ولا " جئت كي واللّهِ تقومَ " . وقد يجوزُ الفصل أيضا بين " إذَنْ " ومعمولها بالظَّرْفِ (٤) كما فُصِلَ بينهما بالقسم فتقول : " إذَنْ غداً أكرمَك " تريد " إذَنْ أكرمَك غداً " ولا يجوز ذلك في غيرها من النَّواصبِ ، لا يجوز أنْ تقول " لن يومَ الجمعة أخْرُجَ " تريد " لَنْ أخْرُجَ يومَ الجمعةِ " فأمَّا قولُ الشَّاعرِ :

١٩٨ - لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً ... أَدَعَ القِتَالَ وأَشْهَدَ الهَيْجَاءَ (٥)

---

(١) في المصورة : اعراضا

(٢) في المصورة : استئناف ، وهو تحريف .

(٣) في المصورة : بهما .

(٤) في التذييل ٥ / ٩٨ أ عند قول ابن مالك : وأجاز بعضهم فصل منصوبها بظرف اختياراً . قال أبو حيان : ذهب إلى إجازة ذلك الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور ووافقه شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذى ، قال ابن عصفور : وقد يجوز الفصل . . . وأورد الكلام بنصه إلى قوله : تريد : لن أخرج يوم الجمعة . وانظر المقرب ١ / ٢٦٤ .

(٥) البيت لمجهول وهو في الخصائص ٢ / ٤١١ ، والمقرب ١ / ٢٦٢ ، والضرائر لابن عصفور ٢٠١ والمغنى : ٣٧٣ ، ٦٨٦ ، ٩١٠ ، وفيه أنَّ " لن ما " تكتب لمَّا للإلغاز .

ففصـــل بين لن ومعمولها بما الظرفية ، فضرورة لا يقاس عليها .

وقـوله : " وكي إذا لم تدخـل عليها اللام احتملت الجارّة والناصبة . . إلى آخره"

" يعنى أنّها إذا دخلت عليها اللام كانت ناصبة بنفسها ، إذْ لا يمكـــن أنْ تكونَ حرفَ جرّ فيكونَ النصب بعدها بإضمار " أنْ " وقد تَقَدَّمَ تبيين ذلـــك وهي في لغة من يحذف معها ألف ما الاستفهامية ناصبةٌ بإضمار " أنْ " كما تقـدَّم (١).

فإذا لم تدخـل عليها اللام احتملت أنْ تكون " كـي " التي دخلت عليها لامُ الجرِّ : فتكون الناصبةُ بنفسها أوْ تكون " كي " التي حذفت معهـــا ألف " مـا " الاستفهامية ، فيكون النصب بعدها بإضمار " أنْ " . وإنّما جعلها إذا دخلت عليها اللام وكانـت ناصبة بنفسها بمعنى " أنْ " ؛ لأنّها إذْ ذاك لا تعطى السّببيةَ بـل الذى أعْطَـى ذلك اللامُ ، وإنّما لم يجز في " كى " إذْ ذاك أنْ تكون بمعنى السّببيّة ؛ لأنّـــه يلزم من ذلك إدخال حرفٍ على حرفٍ وهما بمعنًى واحد ، وهما اللامُ وكي ـ كمـــا لم يجز الجمع بين الناصبة للفعـــل والسين وسوف من حيث كانت كـلّ واحدة منهمـــا تخلص الفعل للاستقبال (٢) ، فإذا جعلتَ " كي " بعد اللام بمعنى " أنْ " ، ولا يرادُ بها إذْ ذاك معنى السّببيـة ، جاز الجمعُ بينهمـا .

---

(١) انظر ما سبق : ٢٨٩ .

(٢) " " " : ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

[الجـــوازم]

وقوله : " والجوازمُ قِسمان : جازمُ فعلٍ واحدٍ ، وجازمُ فعلين ".
في إثباتِ جازمٍ لفعلين خلافٌ بين النّحويين :

فمنهم من أثبتها كما ذهب إليه أبو موسى .

ومنهم من أنكر ذلك وزعم أنّ " أدوات الشّرط " إنّما جزمت فِعْلَ الشّرطِ وأمّا الجواب فمجزوم بفعلِ الشّرطِ ، ومنهم من قال بالأداة والفعل . وسنبيّن الصّحيح من ذلك عند ذكر الجوازم لفعلين إن شاء الله تعالى . (١)

وقوله : " فالجازمُ لفعلٍ واحدٍ لم ولمّا ، ولامُ الأمرِ والدّعاءِ ، و" لا " في النّهيِ والدّعاءِ " وجميع ما ذكره لا يجوز فيه إلا أنْ يستعمل جازمًا ، نحو قولك : " لم يَقُمْ زيد ، ولمّا يَقُمْ زيد ، ولا تَضْرِبْ زيدًا ، ولا تُعَذِّبْنِي يا اللّه ، ولْتَضْرِبْ زيدًا ، ولْتَرْحَمْنِي يا اللّه " .

وقد جاء في "لَمْ" ترك العمل ، وأنشدوا في ذلك :

١٩٩ - لكن فوارسُ من جَرْمٍ وأسرتِها يوم الصُّلَيْفَاءِ لم يُوفونَ بالجارِ (٢)

إلّا أنّ ذلك لا يحفظُ إلّا في الشّعر ، وكأنّه عاملَ " لم " معاملةَ " ما " للضّرورة (٣) // ٧٩

ولا يجوز في شيءٍ من تلك الجوازمِ الإضمارُ وإبقاءُ العملِ ، كما جاز ذلك في النّواصب لأنّ عواملَ الجَزْمِ في الأفعالِ بمنزلةِ عواملِ الخَفْضِ في الأسماءِ ، فكما لا يجوز إضمار الخافض وإبقاء عمله قياسًا ، بل ما جاء منه ضرورةٌ أو نادرُ كلامٍ ، يحفظ ولا يقاسُ عليه ، نحو قول بعضهم (٤) : خيرٍ عافاك الله ، يريد على خيرٍ ، ونحو قول الشّاعر :

---

(١) سيأتي في ص ٣٥١

(٢) البيت مجهول القائل . وهو في المحتسب ٢ / ٤٢ ، وابن يعيش ٧ / ٨ ، والضرائر لابن عصفور : ٣١٠ ، والمغني ٣٦٥ ، ٤٤٤ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٦ وغيرها . وذكر البغدادي أنّه يروى : ذُهْل أو نُعْم (اسم امرأة) والأخيرة تحريفٌ من ذهل - انتهى ويروى : اسرتهم بدل اسرتها .

(٣) ذكر ابن هشام أنّ ابن مالك ذهب إلى أنّ رفع الفعل بعد لم "لغة" . انظر المغني ٣٦٥ ، وابن مالك ذكر أنّ لمْ قد تهمل فيليها الفعل مرفوعًا وذلك حملاً لها على ما ، ووصف ذلك بالشذوذ . انظر شرح الكافية الشافية ١٥٧٤ ، ١٥٩١ .

(٤) هو رؤبة ابن العجاج ، يقول هذا لمن يقول له : كيف أصبحت ؟ ! ينظر الخصائص ١ / ٢٨٥ ، ٢ / ٢٨١ وشرح المفصل ٣ / ٢٨ .

٢٠٠- رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهْ ... كِدْتُ أَقْضِي الغَدَاةَ مِنْ جَلَلِهْ (١)

يريد : رُبَّ رَسْمِ دارٍ - فكذلك لا يجوز إضمارُ الجازم وإبقاءُ عمله ، بل إضمارُ الجازم أحرى ألَّا يجوزَ ، لأنَّ عواملَ الأفعالِ أضعفُ من عواملِ الأسماءِ . فإن جاء شيءٌ من ذلك فضرورةٌ لا يُقاسُ عليها ، نحو قولـه :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ البَعُوضَةِ فَاخْمِشِي ... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَا (٢) (١٨٦)

يريد : أَوْ لِيَبْكِ ، فَحَذَفَ ضَرُورَةً لدلالةِ المعنى عليها ، أَوْ عَامَلَ أَخْمِشِي مُعَامَلَةَ لِتَخْمِشِي لكونه في معناه ، ومثله قولُ الآخـر :

فَقُلْتُ : ادْعُوا وَادْعُ فَإِنَّ أَنْدَى ... لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ (٣) (١٦٩)

وقولُ الآخـر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ... إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالا (٤) (١٧٠)

يريد : "لِتَفْدِ" ، على أنَّه قد يمكن أَنْ يُرِيدَ "تَفْدِي نَفْسَكَ" على معنى الخبر واجتزأ بالكَسْرَةِ عن الياءِ (٥) كما قال تبارك وتعالى : =(مَا كُنَّا نَبْغِ)(٦)= وكذلك أيضًا يمكن أَنْ [يكون](٧) حَذَفَ الواوَ من "أَدْعُو" وكأنَّه قال و "أَنَا أَدْعُو" فاجتزأَ بالضَّمَّةِ عن الواوِ فيكون نحو قولـه :

---

(١) البيت لجميل بثينة وهو مطلع أبيات في الديوان : ١٨٧ والشاهد في أمالي القالي ١/٢٤٦ والخصائص ١/٢٨٥ ، ٣/١٥٠ والإنصاف : ٣٧٨ ، وابن يعيش ٣/٢٨ ، ٨/٥٢ ، وضرائر ابن عصفور ١٤٤ ، وشرح الجمل له ١/٢٢٤ ، ٢٥٦ ، ٤٢٧ ، ٤٧٠ ، ٤٨٣ ، والخزانة ٤/١٩٩ وغيرها كثير.
ويروى في بعض المصادر : الحياة بدل الغداة ، وهي خلاف رواية الديوان ومعظم المصادر .
ومن جلله : أي من أجله ... أو مِنْ عِظَمِهِ في صدري

(٢) سبق ص ٢١٥ .

(٣) سبق ص ٢٩٩ .

(٤) سبق ص ٢٩٩ .

(٥) قال به الأعلم الشنتمري انظر الكتاب ٣/٨ هـ

(٦) الآية ٦٤ من سورة الكهف .

(٧) تكملة يقتضيها السياق .

٢٠١ - حَتَّى إِذا أَبْلَتْ حَلاقِيمُ الحُلُقْ (١)

يريد : الحلوق .

ولم يَجِئْ إضمارُ جازم وإبقاءُ عملِه في ضرورة ولا غيرها ، إلّا في " اللّام " خاصّةً وكان الّذي سوّغ ذلك فيها أنهم قد يأمرون بغير لام ، فيقولون : اخرج واضرب ، فعاملوا لتَفْعَلْ معاملةَ " افعلْ " في الضّرورة .

وكذلك أيضاً لا يجوز الفصلُ بين الجازم والمجزوم بشيء ، وإذا لم يَجُزْ ذلك في النّاصبِ إلّا في " إذَنْ " للعلّةِ التي تقدّم ذكرُها (٢) ، فأحرى ألّا يجوز ذلك في الجازمِ لأنه أضعف ، فأمّا قوله :

٢٠٢ - فَأَضَحَتْ مَغانِيها قِفاراً رُسُومُها كَأَن لَمْ - سِوَى أَهْلٍ مِنَ الوَحْشِ - تُؤْهَلِ (٣)

يريد : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش ، فمن قبيحِ الضّرائرِ فلا يُقاسُ عليه في شعرٍ ولا غيره .

وقوله : " فلم لنفي فَعَلَ ولمّا لنفي قد فَعَلَ "

يعني أنّ " لَمْ " لنفي الماضي المنقطع ، و " لمّا " لنفي الماضي المتّصل بزمانِ الحالِ ، فتقول " عَصَى آدمُ ربَّه ولمْ يَنْدَمْ ثُمَّ نَدِمَ " يعني في وقت المعصية ، ولا تقول : ولمّا يَنْدَمْ ، لأنّه قد نَدِمَ بعد ذلك ، وتقول : " عصى إبْليسُ ربَّه ولمّا يَنْدَمْ " تريد أنّه لم يقع منه النّدمُ إلى الآنَ ومنه قوله :

٢٠٣ - فإنْ كُنْتُ مأكُولاً فكُنْ خَيْرَ آكِلٍ وإلّا فأدْرِكْني ولمّا أُمَزَّقِ (٤)

أي : فأدركني وأنا غير مُمَزَّقٍ ، وهذا هو المعنى الذي لها بحقّ الأصالة .

وقد توضع " لم " موضع " لما " فيُنْفَى بها في الحالِ نحو قولِه :

---

(١) هذا البيت في معاني القرآن للفراء ٣ / ٣٢ ، والخصائص ٣ / ١٣٤ ، والمنصف ١ / ٢٤٨ ، وفي العمدة ٢ / ٢٧٤ ، منسوبًا لرؤبة ولم أجده في ديوانه ، والضرائر لابن عصفور : ١٢٩ ، والبحر المحيط ٥ / ٤٨١ .

(٢) تقدم ص ٢٢٥ لذي الرمّة

(٣) البيت في ديوانه ٥٩١ من قصيدة مطلعها :

قفِ العيس في أطلال مَيَّةَ فاسألِ رسوماً كأخلاق الرداءِ المسلسلِ

ورواية صدر الشاهد في الديوان : وأضحت مباديها قفاراً بلادها

وينظر الشاهد في الخصائص ٢ / ٤١٠ ، والضرائر لابن عصفور : ٢٠٣ والمغني ٣٦٧ ، والخزانة ٣ / ٦٢٦ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٥ .

(٤) البيت للمزق العبدي وهو ١٦ من الأصمعية رقم ٥٨ في الأصمعيات ص ١٦٦ والبيت في الأمالي الشجرية ١ / ١٣٥ ، ورصف المباني : ٢٨١ ، والمغني : ٣٦٧ .

٢٠٤ - أَجِدَّكَ لم تفتحْ ساعةً فترقُدَها مع رُقّادِها (١)

يريد " ما " تفتحُ ساعةً ،فترقدها مع رقادها ، ومّما يبيّن ذلك أنّ " أَجِدَّك " تتضمّنُ معنى القَسَمِ(٢) وأنتَ لا تقولُ : واللّه لم يقمْ زيد " بل تقول " واللّه ما قامَ زيدٌ " .

وقوله " والهمزةُ اللّاحقةُ لها للاستفهام ، والكلامُ مع لحاقها تقريرٌ "(٣) يريد أنّك إذا قلت : أَلَمْ يقُمْ زيدٌ " و " أَلَمّا يَقُمْ زيد " فأدْخلْتَ همزةَ الاستفهامِ لَمْ تُرِدْ بها محضَ الاستفهام ، بل استفهامك على جهةِ التقريرِ ، وكأنك قلت له : أنتَ تعلمُ أنّه قدْ قامَ زيدٌ فيما مضى أو أنتَ تعلم أنّ زيداً قد اتصل القيامُ منه إلى زَمَنِنا هذا . وهذا الّذى قالَ(٤) هو الأكْثَرُ فى استعمالها ، وقد يجوزُ أن يُرادَ محض الاستفهام فتقول " أَلَمْ يقُمْ زيدٌ " تريد أنْ تسألَهُ هل كان من زيدٍ فيما مضى تركُ القيامِ أمْ لا .

وقوله : " والواوُ والفاءُ المتوسطتان(٥) بينهما وبين الهمزة للعطف " إنّما نبّهَ على أنّهما للعطف ، لأنّ حرف العطف إذا عطف جملة على جملة فبابُه أن يَقَعَ قبل الجملة لا أثناءَها ، ألا ترى أنّك تقول " قام زيدٌ وقد قام عمرو " ولا يجوز أنْ تقول " قد وقام عمرو " فكان ينبغى أن يقالَ " وأَلَمْ " و " فَأَلَمْ " و " وأَلَمّا " و " فأَلَمّا " ، لكن الاستفهام لمّا كان له الصّدر وكانت الهمزةُ أمّ أدواتِ الاستفهام قدّموها على حرفِ العطفِ ، لأنّ حرفَ العطفِ وإنْ كان قد يقع فى أوّل الجُمَلِ فيكون صدراً قد يدخل على المُفْرَدِ نحو " قام زيد وعمرو " فلا يكون إذْ ذاك صدرَ كلامٍ ، وهمزةُ الاستفهام لا تقع إلّا صدراً . فإنْ كانت أداةُ الاستفهامِ غيرَ الهمزةِ

---

(١) مطلع قصيدة للأعشى فى ديوانه : ٦٩ . وهو فى الخزانة : ١/٢٦٢ (عرضا)

(٢) فى اللسان (جدد) عن الليث : من قال أَجِدَّك ،فإنّه يستحلفه بجدّه وحقيقته وإذا فتح الجيم ، واستحلفه بجَدّه وهو بختـه .

(٣) ينظر الأمالى للسهيلى : ٤٩ .

(٤) يعنى الجزولى .

(٥) فى المصورة : المتوسطة ،وما أثبتناه من الجزولية .

تقدَّمَها حَرْفُ العطفِ فتقول : " قام زيدٌ فهل قامَ عمرٌو " ، وسَبَبُ ذلك أنَّ هَلْ في الأصلِ إنَّما هي بمنزلة "قَدْ "(١) وكان الأَصْلُ أنْ يقالَ " أَهَلْ قامَ زيدٌ " ولكن تركوا الهمزةَ آستغناءً لفهم المعنى ، والدَّليل على أنَّ الأَصْلَ ذلك رجوعهم إليه في الضَّرورة نحو قول الشَّاعر :

٢٠٥ - سَائِلْ فَوارِسَ يربوعٍ بجلهَتِها أَهَلْ رأونا بوادي القُفِّ ذي الأكمِ(٢)

وقوله " وتَنْفَرِدُ لمَّا // بالاستغراق والوقف عليها " ٨٠

لما ذكر اشتراكها مع لم في [الجزم](٣) وفي أنَّهما يكون الاستفهامُ معهما تقريرًا ، بين أنَّها تَنْفَرِدُ بالاستغراق - يعني في الزَّمان لأنَّها في نفي الماضي المتصل بزمن الحال كما تقدَّم(٤) ، وبالوقفِ عليها يعني أنَّكَ تقول : قاربت المدينةَ ولمَّا " تريد : ولمَّا أدخلها ، فحذفت لفهم المعنى ، ولا يجوز أنْ تقولَ : ولَمْ ، وسَبَبُ ذلك أنَّ "لمَّا " عاقبت قَدْ فَعُومِلَتْ معاملتها ، فكما يقال : لم يقم زيد وكأنْ قد ، يُراد وكأنْ قد قام ، فيوقفُ على قد ، فكذلك يوقفُ على لمَّا ، قال الشَّاعر :

أَفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِ(٥) (٢٩)

يريد : وكأنْ قَدْ زالت .

وليسَ الجازمُ لفعلٍ واحدٍ محصورًا فيما ذكرَ ، بل قَدْ يجزم فعلاً واحداً : الأَمْرُ ، والنَّهْيُ ، والاستفهامُ ، والعَرْضُ ، والتَّمَنِّي ، والتَّحضيضُ ، والدُّعاءُ والجملةُ الَّتي لفظُها لفظُ الخَبَرِ ومعناها الأَمْرُ ، والأَسْماءُ الَّتي تضمَّنت معنى الأَمْرِ نحو : حَسْبُكَ ، وشَرْعُكَ ، وأَسماءُ أفعالِ الأمرِ نحو : نَزالِ ، والظُّروفُ

---

(١) الكتاب ٣/١٨٩ ، والمغني ٤٦٠ (هل)

(٢) البيت لزيد الخيل . في المقتضب ١/١٨٢ ، ٣/٢٩١ ، والخصائص ٢/٤٦٣ ، والأمالي الشجرية ١/١٠٨ ، ٢/٣٣٤ ، وابن يعيش ٨/١٥٢ ، ١٥٣ ، والمغني :٤٦٠ ، والخزانة ٤/٥٠٦ (عرضا) والرواية في المصادر: بشدَّتنا والجلهة : فم الوادي ، وقيل جانبه ، ويروى بجلتها .

(٣) هذه الكلمة مطموسة من أثر الرطوبة.

(٤) تقدم في ص ٢٩٦ .

(٥) سبق ص ٨١ ، ٢٦٤

والمجرورات الواقعة موقع فعل الأمر في باب الإغراء إذا ضمن جميع ذلك معنى الشرط نحو قولك : "ايتني أكرمك" و "ألا تأتيني أحدثك (١)؟ ! و "أين بيتك أزرك ؟ ! و "لا تفعل يكن خيراً لك (١)"، و "ألا تنزل تصب خيراً (١)" و "هلا تأتينا تحدثنا" و "ليت لي مالاً أنفق منه" و "غفر الله لزيد يدخله الجنة" وقالوا : "اتقى الله امرؤ وفعل خيراً يثب عليه (٢)" لما كان المعنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا يثب عليه" و "حسبك يكن خيراً لك" و "نزال أكرمك" و "عليك زيداً يحسن إليك" فتجزم الجواب في جميع ذلك إذا ضمنته معنى "إن" قال الله تعالى =(ذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل)= (٣) لما كان المعنى : إن تذرهم يأكلوا ويتمتعوا ويلههم الأمل ، وقالوا : "حسبك ينم الناس(١)" لأن المعنى اكتف ينم الناس ، أي : إن تكتف ينم الناس ، وقال الشاعر :

وقولي كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدي أو تستريحي (٤) [١٨٤]

كأنه قال : اثبتي مكانك تحمدي أي "إن تثبتي تحمدي أو تستريحي ، ومن ذلك قوله تعالى : =(قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة)= (٥) أي : إن تقل لهم يقيموا ، وزعم المازني والفراء (٦) والزجاج أن "يقيموا" مبني لوقوعه

---

(١) من أمثلة الكتاب ٣/٩٣ ، ١٠٠

(٢) نسبه السهيلي للحارث بن هشام المخزومي الصحابي ، والعبارة من خطبة له خطبها وقد خرج إلى الشام راغبا في الجهاد . ينظر نتائج الفكر ١٤٦ وهامشها رقم (٨) ، وهذا المقول في الكتاب ٣/١٠٠ ، ٥٠٤ ، وابن يعيش ٧/٤٩ ، وأيضا المقرب ١/٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والتصريح ٢/٢٤٣ ، والرواية فيهما "فعل خيراً" بإسقاط الواو.

(٣) الآية ٣ من سورة الحجر.

(٤) سبق ص ٢١٤

(٥) آية ٣١ من سورة ابراهيم

(٦) الذي قاله الفراء في معاني القرآن ٢/٧٧ جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ، ومعناه والله أعلم معنى أمر ، كقولك قل لعبد الله يذهب عنا ، تريد : اذهب عنا فجزم بنية الجواب للجزاء ، وتأويله الأمر ، ولم يجزم على الحكاية .

مَوْقِع أَقيموا (١) ، وكذلك أَيضاً قال الزَّجاج (٢) في قوله تعالى : ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ * تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٣) ثُمَّ قال بعد ذلك : ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٤) فانجزم " يغفر " عنده ؛ لأَنَّه جوابُ تؤمنون ، لأَنَّ قوله يؤمنون في معنى " آمنوا " (٥) واستدلَّ على ذلك بقراءةِ عبد الله بن مسعود (٦) ﴿ آمنوا بالله ﴾ . والصَّحيحُ أَنَّه مجزوم على جواب الاستفهامِ بِهَلْ (٧) ، وإِنَّما امتنع المازني مِنْ جعل " يقيموا " جواباً لقُلْ ، لأَنَّه لا يلزم أَنْ يؤمنوا إذا قال لهم النَّبي آمنوا ، ولذلك أيضاً امتنع الزَّجاج مِنْ جعلِ " يَغْفِرْ لكم " جواباً لقوله تعالى ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ ﴾ (٣) ، لِأَنَّه لا تلزم المغفرة لهم بالدَّلالة على التِّجارة المنجيةِ من العذابِ الأليم ، بل تجبُ لهم إن آمنوا وجاهدوا ، ولا حُجَّةَ لهم فيما ذكروا ، لِأَنَّ النَّبيَّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسَلَّمَ ، لَمَّا قال لهم " أَقِيمُوا الصَّلَاةَ " كان ذلك سبباً لإقامتهم الصلاة ، وإن كان بعضُ مَنْ قيلَ له ذلك لم يُجِبْ ، فغايةُ ذلك وضعُ عموم موضعَ خُصُوصٍ ، وكذلك أيضاً لَمَّا دلَّهم على التجارة المنجية من العذاب الأليم كان ذلك سببا للمغفرة ، وإن كان بعض من دُلَّ على التجارةِ المنجيةِ مِنَ العذابِ الأليمِ لم يُؤْمِنْ ولم يُجَاهِدْ ،

---

(١) هذا تسامح في التعبير من الشارح؛ فالكوفيون ومنهم الفراء يذهبون إلى أَنَّ الفعل المضارع إذا وقع موقع الأمر، فهو مجزوم معرب كما هو فعل الأمر للمواجهه في مذهبهم . انظر الإنصاف : ٥٢٤ ، والمقتضب ٢ / ٣ ، ٤ .

(٢) شرح ابن يعيش ٧ / ٤٨ .

(٣) الآية ١٠ ، ١١ من سورة الصف .

(٤) الآية ١٢ من سورة الصف .

(٥) نسب النحاس في إعراب القرآن ٣ / ٤٢٣ ، وابن الشجري في أماليه ١ / ٢٥٩ ، وأبو حيان في البحر ٨ / ٢٦٣ ، وغيرهم — هذا الرأيَ للمبرد ، والصحيح أنه مذهب الزجاج كما ذكر الشارح . انظر المقتضب ٢ / ٨٠ ، ٨١ — مع الهوامش — ، ١٣٣ ، وكلام الزجاج في إعراب القرآن له الجزء الموفى خمسين ص ٧ مخطوط الخزانة العامة بالرباط .

(٦) القراءة في معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٤ ، والبحر المحيط ٨ / ٢٦٣ .

(٧) هذا مذهب الفراء وسيبويه والمبرد وعليه الجمهور ، انظر معاني القرآن للفراء ٣ / ١٥٤ ، والكتاب ٣ / ٩٤ ، ٩٥ ، والمقتضب ٢ / ٨٠ ، ٨١ ، ١٢٣ ، ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٣٥٤ ، ٣٧٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، والتبيان للعكبري : ٢٢١ مع ملاحظة مناقشة بعض هذه المصادر كلام الفراء .

ووضعُ العمومِ موضعَ الخُصوصِ كثيرٌ في الكلامِ ، وأمّا بناءُ الفعلِ المضارعِ لوقوعِهِ موقعَ الفعلِ المبنى فلم يستقر ذلك فيها بل استقر خلافُهُ ، ألا ترى أنّكَ تقول في الدُّعاءِ : " يغفرُ اللّهُ لزيدٍ " فلا تَبْني وإن كان واقعاً موقعَ : " اغفر اللّهُمَّ لزيدٍ " ، لأنَّ الدُّعاءَ طلبٌ ، والطَّلَبُ إنّما ينبغي أنْ يكونَ بصيغةِ افعل . وأمّا ما ذهب إليه الزّجاج فمتناقضٌ ، لأنّه زعم أنَّ " يقيموا " بُني لوقوعِهِ موقعَ " أقيموا " ، وزَعَمَ أنَّ " يَغْفِرْ لكم " مجزومٌ على جوابِ تؤمنون ، لأنّهُ واقعٌ موقعَ " آمنوا " فإذا كان وقوع يقيموا موقعَ " أقيموا " يوجب له البناء ، فكذلك أيضاً يلزم في " يؤمنون " أنْ يكونَ عنده مبنياً ، لأنّه واقعٌ موقعَ " آمنوا " ، وكذلك أيضاً يلزمُ المازنيَّ والفرّاءَ وإن لم يصرّحا بذلك ، لأنّهما إنْ جعلا " يغفرْ لكم " جواب الاستفهام لَزِمَهما في قوله تعالى : ﴿ يُقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾ : أنْ يجعلاهُ جوابَ قوله تعالى ﴿ قُلْ ﴾ إذْ لا فرقَ بين الموضعين مِنْ حيثُ إنّه كما لا يلزم عن القول إقامتهم الصّلاة ، فكذلك لا يلزم عن الدّلالة المغفرةُ ، وإن جعلاه جوابَ " تؤمنون " ، لأنّه في معنى " آمنوا " لزمهما (١) بناء تؤمنون كما بُنِيَ عندهما " يُقيموا " لذلك (٢) ومثلُ قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ " . قولُه تعالى ﴿ وقُلْ (٣) لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٤)

وإذا ضَمَّنْتَ جميع ما ذكرناه الشّرط فإنّما تقدّر فعل الشّرط فيه على وَفْقِ ما تَضَمَّنَهُ ، فإن كان الفعل الّذي تضمّنه منفياً قدّرت فعلَ الشّرطِ // كذلك ، ٨١
وإنْ لم يكن منفيّاً قدّرتَ فعلَ الشّرطِ غير منفي فتقول : إيتني آتك ، والتّقدير : إنْ تأتني آتِك (٥) ، وكذلك : أيْنَ بيتُك أزرْك ، التّقدير : إنْ أعرف بيتك أزرْك ، وكذلك : هلّا تأتينا تحدّثْنا ، التّقدير " إن تأتنا تحدّثْنا " ، وكذلك الفعلُ في جميع ما ذكر تقدّر الشّرط فيه بفعل غير منفي إلّا النّهي والاستفهام عن المنفي أمّا النّهي فإنّه لا يُضَمَّنُ معنى الشّرطِ حتّى يقدّر بفعل منفي ، لأنّ أداةَ النّهي نافيةٌ في المعنى فتقول (٦) : لا تَعْصِ اللّهَ يُدْخِلْكَ الْجَنَّةَ ، التّقدير " إن لا تَعْصِ اللّهَ يُدْخِلْكَ الجَنَّةَ " وتقول (٦) : " لا تَعْصِ اللّهَ يُدْخِلْكَ النّار " برفع يدخل ،

---

(١) في المصورة : لزمهم .
(٢) ذكرنا فيما سبق أن الكوفيين يذهبون الى أنّ فعل الأمر معرب مجزوم وعليه الفراء .
(٣) في المصورة : قل ، باسقاط الواو ، وهو جائز عند الاستشهاد .
(٤) الآية ٥٣ من سورة الإسراء .
(٥) في المصورة : أتتك .
(٦) هذان المثالان في المقتضب ٢ / ٨١ .

ولا يجوز أَنْ تضمَّن معنى الشَّرط هنا ، لأنَّك لو قلت "إنْ لا تَعْصِ اللَّهَ يُدْخِلْكَ النَّار" لكان فاسدَ المعنى ، وكذلك أيضاً تقول "لا تَدْنُ من الأَسَدِ يأكُلْك" (١) بالرَّفع ، ولا يجوز الجزم ، لأنَّك لا تقول : "إنْ لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلْك" ، لأنَّ التَّباعد من الأسدِ لا يكونَ سبباً للأكلِ . والكوفيُّون يُجيزون تضمين المنهي معنى الشَّرطِ في جميع ذلك على حسب المعنى ، فإنْ كان المعنى على النَّفي قُدِّرَ منفياً وإن كان المعنى على تركِ النَّفي قُدِّر غير منفي فيجيزون أَنْ تقدِّر "لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأكُلْك" والتَّقدير عندهم : "إنْ تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يأكُلْك" (٢) وذلك لا يجوز عند أهلِ البصرةِ ، لأنَّه لم يرد به سماعٌ ، حكى من كلامهم : لا تَذْهَبْ بها تُغْلَبُ عليها (٣) ، لأنَّه لا يستقيم : إنْ لا تذهب بها تُغْلَبْ عليها ، فعلى هذا لا يجوز في قوله عليه السَّلام (٤) "فلا يقربْ مساجدنا يؤذينا برائحةِ الثُّومِ" ، إلَّا الرَّفع وكذلك ما جاء في بعض المغازي (٥) وهو "لا تُشْرِف يا رسول الله يصيبك سهم" (٧) ، وحذف الياء من يؤذينا ، وجزم يصبك ، لحنٌ عند البصريِّين ، إذ لا يستقيم أن تقول : "إن لا يقرب مساجدنا يؤذنا ، وإنْ لا تُشْرِف يا رسول الله يصبْك سهم" وأمَّا الاستفهام الدَّاخل على أداة النَّفي فإن قدَّرته تقريراً ، وضمَّن معنى شرط قدرت فعل الشَّرط غير منفي ، لأنَّ التَّقرير ليس بنفيٍ في المعنى ، وإن قدَّرته استفهاماً محضاً وضمَّنته معنى الشَّرط ، قدَّرت فعل الشرط منفيًّا ، نحو

---

(١) الكتاب ٣ / ٩٧ ، والمقتضب ٢ / ٨١ ، ١٣٣ .

(٢) تابعهم في ذلك السهيلي في أماليه ٨٥ ، ٨٦ .

(٣) الكتاب ٣ / ٩٨ ، عن عربي موثوق بعربيته ونصه فيه :
لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه .

(٤) أخرجه مالك في كتاب وقوت الصلاة رقم الحديث ٣٠ ص ١٧ ، وأحمد في مسنده ٢ / ٢٦٦ مع اختلاف الرواية . وهو بألفاظ أخرى في كتب الحديث الأخرى .

(٥) هي غزوة أحد .

(٦) في المصورة : يرسول .

(٧) الرواية في صحيح البخاري ٥ / ٤٦ مناقب الأنصار ، ١٢٥ (المغازي) "فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي : لا تشرفْ يصيبُك سهم من سهام القوم . إلخ" وفي الفتح ٧ / ٣٦٢ (المغازي) يصبْك بسكون الموحدة على أنه جواب النهي ولغير أبي ذر : يصيبك بالرفع . . . . إلخ .

قول الشاعر :

٢٠٦ - أَلا تَنْتَهِي عَنَّا مُلُوكٌ وَتَتَّقِي مَحارِمَنا(١) لا يَبْؤُ الدَّمُ بِالدَّمِ (٢)

إن قدّرته استفهاماً محضاً كان التقدير : إنْ لَمْ تنته ملوكٌ عنّا ولم تتّقِ محارمنا فلا يرجع الدم بالدم ، وان قدرته تقريرا كان التقدير : ان تنته ملوك عنا وتتق محارمنا لا يَبُوءُ الدَّمُ بالدَّمِ ، وتكون "لا" إذْ ذاك زائدة مثلها في قوله :

٢٠٧ - وَلا أَلُومُ البِيضَ أَن لا تَسْخَرا (٣)

يريد أَنْ تَسْخَرَ ، وقول الآخر :

٢٠٨ - ما بالُ جَهْلِكَ بعد الحِلْمِ والدِّينِ وَقَدْ عَلاكَ مَشِيبٌ حِينَ لا حِينِ (٤)

أي : حين حين وكأنه قال : ان تنته يبؤ الدم بالدم .

قال الأعلم : هذا وإن كان لفظه لفظ الاستفهام فإنَّ معناه معنى الأمر كأنه قال : لتنته عنّا ملوكٌ إنْ تنته عنّا لا يبؤ الدَّمُ بالدَّمِ ، ومعنى لا يبؤ الدَّمُ بالدَّمِ : لا يُقْتَلْ واحدٌ بآخر ، يريد أَنَّ الملوك إن قتلوا منّا قتلنا منْهم . ولو حمل هذا على طريقة الاستفهام فسد المعنى على لفظ الجواب وحقيقة لفظ الاستفهام ، لأنَّ الألف للاستفهام ولا للجَحْدِ فيكون الشَّرط المقدَّر بحرف الجحد ، فيصير التَّقدير إنْ لا تنته عنّا لا يَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ ، وهذا ضِدُّ المعنى المراد .

---

(١) في المصورة : رواية الصلب : محارمنا ، وفي الهامش : "صوابه : محارم منا" واثبتنا ما في الصلب ، لأنّه الرواية في المصادر .

(٢) البيت لجابر بن حُنَيٍّ التغلبي الشاعر الجاهلي القديم ، من المفضلية رقم ٤٣ في المفضليات ٢١١ ، والرواية فيها الرفع : لا يبؤُ وهو من شواهد الكتاب ٣/٩٥ .

(٣) بعده : لما رأيْنَ الشَّمَطَ القَفَنْدرا

والرجز لأبي النجم في الديوان : ١٢١ والشاهد في المقتضب ١/١٨٦ ، والمحتسب ١/١٨١ ، والخصائص ٢/٢٨٣ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٣١ .

(٤) البيت لجرير في الديوان : ٥٨٩ وهو مطلع قصيدة يهجو فيها الفرزدق والشاهد في الكتاب ٢/٣٠٥ والامالي الشجرية ١/٢٣٩ ، ٢/٢٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٧٨ والضرائر له : ٧٦ ، والخزانة : ٢/٩٤

وقوّى بعضهم (١) مذهب الكوفيّين فى النّهى بقول أبى طلحة للنّبىّ صلّى اللّه عليه وسلّم : " لا تتطاول عليهم يُصِبْكَ سهمٌ من سهامهم " بجزم " يصبك " وقال : كذا روى والتطاولُ سببُ السّهم ، ورووا عن العرب : لا تسألونا نجبكم بما تكرهون " ولا يجزم البصريون شيئًا من هذا .

وإنّما كان الصحيح عندى مذهب أهل البصرة ، لأنّ جميع ذلك قد حذف بعده فعل الشّرط والأصل فى قولك ايتنى آتك : ايتنى إن تأتنى (٢) آتك فحذفت إنْ تأتنى (٢) ، وأقمت ائتنى (٣) مقامَهُ ، لأنّ الفعلَ فى قولك : ائتنى (٣) غير موجب كما هو فى قولك " إنْ تأتنى (٤) " ، ولذلك لَمْ يضمّنوا الإيجابَ المحض معنى الجزاء إلّا فى ضرورة شعرٍ ، لأنّه غير موافقٍ لفعلِ الشّرطِ ، فلم يقم لذلك مقامه ، فكما أنّ هذا الفعل القائم مقام فعل الشّرط لا يكون إلّا وفقه (٥) فى كونه غير واجبٍ فكذلك يكون وفقه (٥) فى النّفي أوْ تركه . وممّا جاء من جزم الجواب فى الإيجاب ضرورةً قوله :

٢٠٩ - لَوْ كُنْتَ إذ (٦) جئتنا حاولتَ رُؤْيتَنا أوْجئتنا ماشيًا لا يُعْرَفِ الفَرَسُ (٧)

بجزم يعرف ، وقول الآخر :

٢١٠ - وحتّى رأينا أحْسَنَ الفعلِ بيننا مُساكنةً (٨) لا يَقْرِفِ الشّرَّ قارِفُ (٩)

---

(١) هو السهيلى كما تقدم .
(٢) فى المصورة : تأتينى ، خطأ .
(٣) فى المصورة : ايتى .
(٤) فى المصورة : ان تأتينى .
(٥) فى المصورة : رفعه
(٦) فى المصورة : إذا ، والتصويب من مصادر التخريج .
(٧) هذا البيت من شواهد معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٨٤ ، وذكر أنّ فيه الرفع والجزم : يعرفُ . وهو فى شرح الكافية الشافية ١٥٥٦ ، نقلاً عن المعانى وكذلك الشاهد التالى .
(٨) فى مصادر التخريج - مساكنة .
(٩) البيت من شواهد الفراء فى معانى القرآن ٢ / ٢٨٣ وقد أنشده إياه بعض بنى عُقيل ، قال الفراء : ينشدُ رفعا وجزما .

* - * هذا النص نقله أبو حيان فى التذييل ٥ / ١١٨ ، ١١٩ ونسبه لابن عصفور فى شرح الجمل .

التَّقدير : إن تُساكن لا يقرِفْهِ الشَّرَّ قارف ، وإن جئتنا ماشيًا لا يعرفِ الفرس ، إلَّا أنَّ ذلك جاء ضرورة ، وهي من القلَّة بحيث لا يقاس عليها في شعر.

فإن لم تُضَمَّن شيئًا ممَّا تقدم معنى الشرط رفعت الفعل الذي بعده إمَّا على أن يكون في موضع الحال أو على الاستئناف نحو قوله :

كُرُّوا إلى حَرَّتيكم تعمرونهما كما تَكُرُّ إلى أوطانها البَقَرُ[1] [١١٨]

فجعل تعمرونهما مستأنفاً ، أو في موضع الحال ، كأنَّه قال : عامرين لهما أو مقدرين ذلك [ومريدين][2] له .

وقوله " ولام // الأمر والدُّعاء إذا بني الفعل [معهما][3] للمفعول لزمته مطلقاً . يعني بقوله " مطلقاً " حالَ الغيبة والخطاب والتكلم فتقول : [لِتُعْنَ][4] بحاجتي ، ولْيُوضَعْ[5] زيدٌ في تجارته ، ولأُكْرَمْ ، وإنَّما لزمت اللَّام في جميع ذلك ، لأنَّ فعل المفعول قد كانوا حذفوا منه الفاعل . فلو حذفوا اللَّام لم يكن بدٌّ من حَذْفِ حرف المضارعة أو إثباته ، فلا يجوز حذفه ؛ لأنَّ في ذلك إجحافاً بحذف ثلاثة أشياء : الفاعل واللام وحرف المضارعة وإن أثبتوه لزم من ذلك حذف الجازم وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز في الكلام إنما جاز ذلك في الشِّعر ، وهو مع ذلك بحيث لا يقاس عليه كما تقدم .

قال ابن هشام[6] : إنَّما أُتِيَ باللَّام في هذه المسألة لأنَّ المأمور فيه مفعول ، وحكم المأمور أنْ يكون فاعلاً بالفعل الذي تأمره به ، والفاعل غير مذكور هنا

٨٢

---

(١) سبق <٤٤>

(٢) في الصورة : ومو مرين ، ويحتمل أيضا أنْ تكون : ومؤثرين له .

(٣) تكملة من الجزولية .

(٤) غامضة في الصورة .

(٥) ليُوضَعْ : اللام للدعاء ، ووَضَع في تجارته وأُوضِعَ ووَضِع : غُبِنَ وخَسِرَ فيها ، وصيغة ما لم يسم فاعله أكثر .

(٦) هو محمد بن يحيى بن هشام الخَضْراوي أبو عبد الله الأنصاري الخزرجي من أهل الجزيرة الخضراء ، ويعرف بابن البَرْذعيّ ، كان رأسا في العربية عاكفا على التعليم ، أخذها عن ابن خروف ومُصْعب والرندي ، والقراءات عن أبيه ، وأخذ عنه الشلوبين وصنّف : فصل المقال في أبنية الأفعال ، الإفصاح بفوائد الإيضاح ، الافتراح في تلخيص الإيضاح ، شرحه ، غرر الإصباح في شرح أبيات الايضاح ، النقض على الممتع لابن عصفور ، ولد سنة ٥٧٥ وتوفي بتونس سنة ٦٤٦ هـ عن البغية ١ / ٢٦٧ .

فلم يحذف حرف المضارعة ولا حرف الأمر لعدم مواجهة الفاعل ومشاهدته ، فش(١) إنّما لزم ذلك ، لأنّ هذا الفعل قد لحقه التغيير بحذف فاعله وتغيّره في نفسه ، فلم يجحف به بحذف لامه وحرف مضارعته .

وقوله : " وإذا بُني للفاعل لزمته مسنداً إلى المتكلم والفائب " إنّما لزمت " اللّام " إذا كان الفعلُ مسنداً للفائب ، لأنّ الأمرَ للفائب لا يتصور إلّا إذا قدّرتَ قبله أمراً للمخاطب محذوفاً ، وإلّا فمحالٌ أمرُ الغائب ، فإذا قلت : ليضربْ زيدٌ عمراً " فكأنّك قلتَ لسامع كلامك : لِتَقُلْ لزيدٍ اضربْ عمراً ، فلو حذفوا اللّام مع حذف هذا الأمر - الّذي لا يصح معنى الكلام إلّا به - لكان في ذلك إجحاف بالكلام . وأيضاً فإنّك لو حذفت اللّام لم تخلُ من أنْ تحذفَ حرفَ المضارعة أوْ لا تحذفه ، فإنْ حذفته لم يكن عليه دليل ويلتبس إذْ ذاك أمر الغائب بأمرِ المخاطبِ إذا كان بغير لام ، وإن أثبتّ حرفَ المضارعةِ أدّى ذلك إلى حذفِ الجازمِ وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز كما تقدّم .

ولَزِمَتْ إذا كان مسنداً إلى ضميرِ المتكلّمِ ، لأنّك لو حذفتها لم يَخْلُ من أنْ تحذف حرفَ المضارعة أوْ لا تحذفه ، فإن حذفته التبس أمرُ المتكلمِ بأمرِ المخاطبِ إذا كان بغير لامٍ ، وإن أثبتّه أدّى ذلك إلى حذفِ الجازمِ وإبقاء عمله ، وذلك لا يجوز .

على أنّ أمرَ المتكلم عندي ينبغي ألّا يجوز إلّا إذا نزّلَ المتكلمُ نفسَه منزلةَ المخاطبِ ، فخاطب النّفسَ كما يخاطبُ الغيرَ ، لأنّ نفس الشّيء تنزله العربُ منزلةَ ما هو خلاف الشّيء ، ولذلك يجعلون للشّيء نفسين ، إحداهما تأمرُ بالخير والأخرى تأمر بالشّر ، ويقولون : فلان لا يَدْري أيّ نفسيه يطيع " وكأنّ النّفسَ هو الرّأي ، ولذلك يقولون : أنا بين نفسين في هذا الأمر ، أي : بين رأيين ، قال الشّاعرُ : (٢)

٢١١ - فَنفسايَ نَفْسٌ قالَتِ ائتِ ابنَ بَحْدَلٍ تَجِدْ فَرَجاً مِنْ كُلِّ غَمٍّ تهابُها
وَنَفْسٌ تَقولُ اجهَد نجاءَك ، لا تكنْ كَخاضِبَةٍ لَمْ يُغْنِ شيئاً خِضابُها

وإذا أمر المتكلمُ نَفْسَهُ مع أنه لم ينزّلها منزلةَ المخاطبِ ، ولذلك ينبغي أن يُحْمَلَ قَولُ الشّاعِرِ : [فغير جائز] (٣)

---

(١) لم أعرف دلالة هذا الرمز .

(٢) البيتان في اللسان (نفس) من غير نسبة .

(٣) تكملة يتم بها الكلام

فقلت ادعي وأدْعُ فإنّ أندى لصوتٍ أنْ ينادِيَ داعيانِ (١) [١٦٩]

على أنْ يكون أراد : ادعي وأنا أدعو ، واكتفى(٢) بالضّمّةِ مِنَ الواوِ كما تقدّم.(٣)

وإنْ وُجِدَ من كلامهم كما تقدم - فينبغي أن يعتقد أنّه خاطب نَفْسَهُ حتّى يصحّ معنى الأمرِ ، لكن أجْرى المخاطبَ في اللّفظ مجرى المتكلم ، لأنّه في الحقيقةِ متكلم عن نفسه ، وبتقديرِ أيضاً جواز أمر المتكلم من غير أن يُنَزَّلَ منزلةَ المخاطبِ فإنّ ما ذكره من لُزوم " اللّام " لفعلِ الفاعلِ إذا كان مسنداً لضمير المتكلم باطل ، لأنّه لا خلاف في أنه قد يأمر الإنسانُ نفسَه فيقول : " اتّقِ اللّهَ يافلان".

فإنْ قِيلَ : لا يقول ذلك الإنسانُ لنفسِهِ إلاّ وهو قد خاطب النفس وليس إذْ ذاك متكلماً عن نفسه بل مخاطباً لها .

فالجواب : أنّهم قد يقولون ذلك في الحال التي يريدون بها الأمرَ لأنفُسِهِم من غير أنْ ينزلوها منزلةَ المخاطبين بدليلِ قوله :

٢١٢- كُونوا كَمَنْ آسى أخاه بِنَفْسِهِ نَعِيشُ جَمِيعًا أوْ نَمُوتُ كِلانا (٤)

فأمر بقوله " كُونوا " نفسَه وغيرَهُ ، مع أنّه لم يعتقد أنّه خَرَجَ عن أنْ يكونَ متكلّماً عنه وعَنْ غيره بدليل قوله : " نعيش جميعا أوْ نموت كلانا " ولم يقل " تعيشون جميعا أوْ تَمُوتون كِلاكُما ".

ولم تلزم اللّام إذا كان فعلُ الفاعلِ مسنداً إلى المخاطبِ ، بل يَجُوزُ أنْ تقولَ " قُمْ وَلْتَقُمْ " فساغ الحَذْفُ ، لأنّك إذا حذفتَ اللّام حذفتَ بعد ذلك حرفَ المضارعةِ الّذي كان يعطي الخطاب ، لأنّ المواجهة أغنَتْ عنه إذِ المواجهة تعطي الخطابَ ، ولم يجز إبقاءُ التّاءِ مع حذفِ اللّامِ لما في ذلك من إضمارِ الجازمِ وإبقاءِ عمله وقد تقدم أنّ ذلك لا يجوز في الكلام ولا ينقاس في الشّعر(٥) ، فلمّا لم يؤدِّ حَذْفُ(٦) اللّامِ في فِعْلِ الفاعِلِ المُسْنَدِ لضميرِ

---

(١) سبق الاستشهاد به في ص ٢٩٩، ٣٣٥ ، وأثبته الشارح برواية : ادعوا في المرتين .

(٢) في المصورة : أو أكتفى ، وهو خطأ .

(٣) تقدم فيما سبق ٣٣٥ .

(٤) البيت لمعروف الدّبيري كما في الكتاب ٣ / ٩٦ ، ٩٧ ، والرواية فيه : واسى أخاه . والبيت من الطويل ، وفي الشطر الأول - خرم - .

(٥) سبق ص ٣٣٦

(٦) في المصورة : حرف ، وهو خطأ .

المخاطبِ إلى كَثْرَةِ حذفٍ ، ولا إلى التباس مخاطب بغيره ، ولا إلى حَذْفٍ جازمٍ وإبقاء عمله // جاز . ٨٣

وقوله " وما لم تَدْخُلْ عليه اللّامُ من فعلِ المُخاطَبِ حذف منه حرف المضارعة ، ونظر إلى ما بعده فإن كان متحركاً ترك على حركته ".

يعني أنّك تقول في : تضارِب ، وتدحرج ، وتقوم ، وتبيع ، وتخاف : ضارِبْ ودَحْرِجْ وقُمْ وبِعْ وخَفْ ، لأنّك لمّا حَذَفْتَ حَرْفَ المُضارَعَةِ لم تَحْتَجْ إلى اجتلاب همزة وصلٍ ، لأنّ ما بعدَه [متحرك ، وإذا كان ساكناً فهو يدخل ويخرج اجتلبت همزة وصل بعد حذف حرف المضارعة لأنه ساكن] ساكنٌ ، والساكن لا يمكن الابتداء به .

وهذا الّذي قال غير منكسرٍ إلّا في ثلاثة أفعال وهي " تأكل ، وتأخذ وتأمر " فإنك إذا حذفت منها حرف المضارعة كان القياس أنْ تجتلب همزة الوصل وتضمها لانضمام الثالث . فتقول : اُوْكُل واُوخُذ واُومُر ، تقلب الهمزة الّتي هي فاء الكلمة واواً لانضمام ما قبلها ، لكنهم كرهوا ذلك فلم يقولوه إلّا في قليلٍ من الكلامِ لِثِقَلِهِ مع دَوْرِ هذه الألفاظِ في كلامِهم وكثرة استعمالهم لها ، وما كثر استعماله فهو أدْعى للتخفيف ، بل حذفوا بعد حرفِ المضارعةِ الهمزةَ الّتي هي فاء الكلمة ، ولم يحتاجوا إذ ذاك إلى اجتلاب همزة وصل لتحرك عينِ الكلمة ، فقالوا : كُلْ ، وخُذْ ، ومُرْ .

هذا في حال الابتداء ، فإن وصلتَ ساغَ حذفُ فاءِ الكلمةِ وإثباتها فتقول : ايت فلانا فَمُرْه أنْ يقوم " وإن شئت قلت : وأْمُره أنْ يقوم " ، لأنّهم إنّما رفضوا ذلك في الابتداء استثقالاً لاجتماع همزةِ الوصلِ مع الهمزةِ الّتي هي فاء فلما وصلت ما قبلها بها لم تحتجْ إلى همزة وصل فتثبت الفاء ، ومَنْ حذف فإجراءً للوصلِ مجرى الابتداءِ ، قال اللّه تبارك وتعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وأْمُرْ بِالْعُرْفِ ﴾ (٢) وكذلك قياس " كُلْ " و " خُذْ " .

فإنْ قالَ قائلٌ : " فأنْتَ إذا حَذَفْتَ حَرْفَ المضارعةِ من فعلِ المخاطبِ في مثلِ " تُكْرِم " و " تُدْخِلُ " كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً ومع ذلك فلا تجتلب (٣) همزة وصل كما ذكره أبو موسى ؟

فالجواب : أنّ الأصْلَ " يُؤَكْرِم ويُؤَدْخِل " كيُدَحْرِج ، بدليلِ أنّهم

(١) ~~تكملة تنقيط الكلام ، وتنقيط~~ ساقط بسبب انتقال النظر .

(٢) الآية ١٩٩ من سورة الأعراف .

(٣) في المصورة : تختلف ، وهو تحريف .

قَدْ يرجعون إلى ذلك في الشِّعر ، قال :

فإنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤْكَرْمَا (١) [١٨]

وإنَّما كنتَ حذفتَ الهمزةَ لأجلِ حَرْفِ المضارعةِ على ما يحكم في التصريف(٢)، فلمَّا حذف حرف المضارعة الموجبِ لحذف الهمزةِ عادت الهمزةُ فلذلك قلت : أُكْرِمُ ، وأُخْرِجُ . فأبو موسى لم يُرِدْ بقوله : ونُظِرَ إلى ما بعده النَّظرَ إلى ما بعده في حالِ إثبات حرف المضارعة بل بعد حذفه ، وما بعد حرف المضارعة إذا حذفتَ حرفَ المضارعةِ في مثل : تُكْرِم ، متحرك . وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ مراده بقوله : حذف منه حرف المضارعة : استعمِل بغيرِ حرفِ مضارعةٍ أي : استعمِل بمثل ما بعد حرف المضارعة ، لا أنَّه قد كان فيه حرف مضارعةٍ ،ثمّ حذف . إذْ لو كان كذلك لكان معرباً ، لأنَّ ما فيه حرف مضارعة معربٌ إلّا أنْ تدخل عليه : نون شديدة أوْ خفيفة مثل لتَفْعَلَنَّ ولتَفْعَلَنْ أو نون جماعة مؤنث نحو " يقمْنَ " ويخرجْنَ " . وإنَّما يَعْتَقِدُ في مثل " اضرب " أنَّ الأصل كان فيه : " تضرب " ، ثم حذفت التاء أهلُ الكوفة ؛ لأنَّهم يعتقدون أنَّه معرب ، وقد تقدّم تبيينُ فساد مذهبهم .

وقوله " ونظر إلى ما قبل الآخر فإنْ كان مفتوحاً أوْ مكسوراً كسرت الهمزة وإنْ كان مضموماً ضمّت ".

إنَّما كان ذلك كما ذكر لأنَّ همزةَ الوصلِ إنَّما تجتلب ساكنةً لما قدَّمناه من أنّ أَصْلَ كل حرف السكون (٣) ، ولا تُدَّعى الحركةُ إلا بدليلٍ ، فكان الأَصْلُ أنْ تحرّكَ بالكَسْرِ ، لأنَّ أصلَ حركة إلتقاءِ الساكنين الكسر كما تقدَّمَ ،فحرّكت بالكسر إذا كان الثالث مفتوحاً أوْ مكسوراً على الأَصْلِ نحو :

---

(١) سبق ص ٤٢

(٢) قال في الهمع ٦/٢٥٠ (مكرم) " ومن الطرد : حذف همزة أفعل من مضارعه ، واسميّ فاعله ومفعوله نحو : أُكْرِمُ ، استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الاصل : أأكرم ، وحمل عليه : تكرم ،وتكرم ،ويكرم ، ومُكرِم ، ومكرَم طرداً للباب ".

(٣) في شرح الشافية ٢/٢٦١ أنَّ هذا مذهب الكوفيين ،وظاهر كلام سيبويه يدل على تحركها في الأصل لقوله : فقدمت الزيادة متحركة لتصل إلى التكلم بها " ، وهو الأولى،لأنك إنَّما تجلبها لاحتياجك إلى متحرك ، فالأولى أنْ تجلبها متّصفةً بما يحتاج إليه : أي الحركة ".

" اِذْهَبِ " " اِضرِب " وإنْ كانَ الثّالثُ مضموماً ضُمَّتْ استثقالاً للخروج من كسرٍ إلى ضمٍّ ليس بينهما الا حاجزٌ غيرُ حصينٍ وهو السّاكنُ ، وانضمامُ الثّالثِ أو كسرِهِ إنّما يدّعى بِشَرْطِ أنْ تكونَ الضّمةُ والكسرةُ غيرَ عارضتين ، فإن كانتا عارضتين لم يُرْعيا، بل يُرْعَى ما للثّالث من الحركةِ بحقِّ الأصالةِ، فلذلك تقول " اُغْزِى يا امرأة " وإنْ كان الثّالثُ مكسوراً لِأنّ الأصلَ اغزُوِى، لكن لما استثقلت الكسرة فى الواو فحذفت ، ثمّ حذفت الواو لالتقائها ساكنةً مع الياءِ ، كسرت الزّاى بسببِ الياء ،إذْ لا توجد ياءٌ ساكنةٌ بعد ضمّةٍ ، فإن أدّى إلى ذلك قياسٌ ، وكانت الياءُ طرفاً ، قُلِبَت الضّمةُ كسرةً ، ولذلك أيضاً تقول : " اِرْمُوا " بكسر الهمزة وإن كان الثّالث مضموماً ، لأنّ الضّمةَ عارضةٌ والأصل " اِرْمِيُوا " لكن لمّا استثقلت الضّمة فى الياء فحذفت ، ثم حذفت الياء لاجتماعها ساكنةً مع الواو ، ضمت الميم استثقالاً للواوِ السّاكنةِ بعد كسرةٍ ، ولم تقلب الواو ياء كما فعلوا " فى مِيْزان " والأصل " مِوْزان " من الوَزْن ، لأنّها اسم فحافظوا عليها ، وكان زوالُ الكسرةِ وضمُّ ما قبل واوِ الضمير أسْهَلَ مِنْ ذلك فكان ينبغي لأبي موسى أنْ يقول : ونظر إلى الثّالث لأنّ الضّمّ // فى مثل " اُخْرُج " لم يكن مِنْ قِبَل كونِ الراءِ المضمومة قبلَ الآخرِ بل لكونها ثالثةً ويبيّن لك ذلك أنهم فى مثل : اُخرج ضمّوا الهمزةَ لما كان الثالثُ مضموماً استكراهاً للخروج من كسرة إلى ضمّة وليس بينهما إلّا حاجز غير حصين وهو السّاكن ، ولو كان الرّعْيُ لما قبل الآخر لكسروا لِأنّ ما قبل الأخير مكسور(1) كما يكسرون فى مثل اضْرِب . وكان ينبغى له أنْ يشترط فى الكسرة والضمّة كونهما لازمتين . ٨٤

وقوله " ويعامل آخر الفعل فى ذلك كلّه معاملةَ آخرِ الفعلِ المجزوم " يريد أنّه وإنْ كان مبنياً فإنّه يعامل آخره معاملةَ آخرِ المجزوم فإذا كان الأخير ممّا يحذف فى الجزم حذفته هُنا ، وإن كان ممّا لا يحذف للجزم لم تحذفه هنا ، فتقول " اغزُ " كما تقول "لتغزُ" وتقول "اضْرِبْ" كما تقول "لتضربْ" ، وإنّما حذفوا الآخرَ فى مثل " اِغزُ " - وإن كان الحذفُ ليس من علامات البناء - إجراءً له مجرى ما هو من لفظِهِ ومعناه ، لأنّ المبنى إذا أشْبَه المُعْرب عُومل معاملتَه وقد تقدّم تبيينُ ذلك .

---

(1) يعنى فى : أغزى .

[أدوات الشـــرط]

وقوله " والجازمُ لفعلين قسمان : حرفٌ واسمٌ يتضمّن معنى ذلك الحرف"

اختلف النّحويّون فى إنْ وأخواتها (١) :

- فمنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها تجزم فعلى الشرط والجواب كما ذهب إليه أبو موسى .

- ومنهم مَنْ ذهب إلى أنّها تجزم فعلَ الشّرْطِ ، وفعل الشّرط هو الّذى يجزم الجوابَ لطلبه له من حيث هو سببٌ فيه . (٢)

ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلى أنّها تجزم فِعْلَ الشّرطِ ، وينجزم الجوابُ بها مع فعلِ الشّرطِ . (٣)

والصّحيحُ عندى ما ذهب إليه أبو موسى مِنْ أنّ أدوات الشّرط هى الجازمة للفعلين ؛ لأنّها باتفاق عاملةٌ فى فعل الشّرط ، وقد تقرّر فى العامل أنّه يعمل فيما يطلب ، فإن طلب معمولاً واحداً عمل فيه نحو قولك " قام زيدٌ " و " مررت بزيدٍ " ، فقام لمّا لم يطلب إلّا فاعلاً عمل فيه ، ولم يتعدّ إلى مفعول ، وباء الجرّ لمّا لم تطلب إلّا اسماً واحداً لم تعمل فى غيره ، وتقول " ضرب زيدٌ عمراً " و " إنّ زيداً قائمٌ " فتعمل ضَرَبَ فى فاعلٍ ومفعولٍ لمّا طَلَبَتْهما ، وإنّ تعمل فى اسمين ، وكذلك " لَمْ " ، وأخواتها جزمت فعلاً واحداً لمّا لم تطلب غيره ، و " إنْ " تجزم فعلين لما طَلَبَتْهما .

وممّا يبيّن ذلك أنّهم لا يجيزون مثل : " إنْ يقم زيدٌ قامَ عمروٌ " إلّا فى ضرورةِ شعرٍ ، لِئَلّا تكون كأنّك تارك إعمالها فى الجوابِ من حيثُ لم يَظْهَرْ لها عملٌ فيه بعد استقرار العمل لها قبل فى فعل الشّرط ، ولا يلغى العامل

---

(١) ما ذكره الشارح من الخلاف هو ما كان بين البصريين ، وذهب المازنى منهم الى أن جواب الشرط مبنى على الوقف . وأمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنّ فعل الشرط مجزوم بالأداة وجواب الشرط مجزوم على الجوار .
انظر الإنصاف المسألة ٨٤ ص ٦٠٢ ، شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٥٤ .

(٢) هو مذهب الأخفش كما فى شرح الكافية.

(٣) هو مذهب الخليل والمبرد كما فى شرح الكافية ٢ / ٢٥٤ ، ويحتمله كلام سيبويه .
انظر الكتاب ٣ / ٩٤ ، والمقتضب ٢ / ٤٩ .

ويعمل في حين واحد ، ويقولون في فصيح الكلام " إنْ قام زيد يَقُمْ عمرو " ، لأنَّها لم يظهر لها عمل في فعل الشرط ، كنت كأنك أتيت بالعامل وحده دون معمول ثم أتيت بعد ذلك بمعموله وهو الجواب . فلو كانت أدوات الشرط غير عاملة في الجواب لم يمنع مانع من جواز " إنْ يقم زيدٌ قام عمروٌ " في فصيح الكلام .

ويبين فسادَ مذهب من زعم أنَّ فعل الشَّرط جزمَ الجواب لطلبه له من حيث إنَّه سبب فيه شيئان :

أحدُهما : أنَّه يلزم على ذلك أنْ تقول " يقوم عمرو يَقُمْ زيد " إذا قدَّرت قيام عمرو سبباً في قيام زيد ، وليس ذلك من كلام العرب .

والآخر : أنَّ الفعلَ لا يجوزُ له أن يعملَ في فعلٍ ، لأنَّه قد عمل في الاسم وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .(١)

ويبيِّن فسادَ مذهبِ من زعم أنَّ أداةَ الشَّرطِ وفعل الشَّرط جَزَما الجوابَ وأنَّهما معًا بمنزلة لفظ واحد ، أنَّ الفعل المجعول مع الحرف كالشَّيء الواحد استقر له العمل في الاسم نحو قولك " والله ليقومنَّ زيدٌ " فالنُّون الشديدة جعلت مع الفعل كالشيء الواحد . ولذلك بُنِيَ ، وهو مع ذلك عامل في الاسم ، فلا يسوغ من أجل ذلك أنْ ينجزمَ الجوابُ بفعل الشَّرطِ وحرفِهِ (٢) لما بيناه قبل من أنَّ عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال .

وفي كلام سيبويه احتمال ، لأنَّه قال في الجواب : إنَّه منجزم بما تقدَّمه (٣) ، والأداة متقدمة على الجواب وفعل الشَّرط متقدم عليه وكذلك الأداة وفعل الشَّرط متقدمان عليه ، وإذا كان في لفظه احتمال وجب أنْ يحملَ على الصَّحيح من محتملاته .

---

(١) الإنصاف : ٣٣٠ . * تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في المصورة : وحذفه ، وهو خطأ .

(٣) عبارة سيبويه ٣ / ٦٢ " واعلم أنَّ حروف الجزاء تجزم الأفعال وينجزم الجواب بما قبله " وفي موضع آخر ٣ / ٩٣ " وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب : إن تأتني ، لأنهم جعلوه معلَّقا بالأول غير مستغن عنه إذا ارادوا الجزاء كما أنَّ إن تأتني غير مستغن عن آتك " هذا مثل : ائتني آتك وما أشبهها .

[إنْ وإذما]

وقوله : " فالحرف إِنْ " "

الحرفُ عند سيبويه من هذه الأدوات "إِنْ" و " وإِذْما "(١) ، لأَنَّ "إِذْ" وإِن استقرَّ فيها - قبل لحاق " ما " لها واستعمالها أداة شرط - أنَّها اسم فإنَّها لمَّا ركبت مع " ما " وصيرت معها كالشَّئ الواحد ، غلب عليها حكم الحرفية ، وسُلِبَتْ حكم الاسميَّة ، أَلَا ترى أَنَّها وَقْتَ أَنْ كانت اسمًا كانت اسم زمانٍ ماضٍ ، وأَنَّك إذا جازيت بها بعد لحاق " ما " لها لا تستعمل إلَّا فيما يستقبل كـ " إِنْ " ، فدلَّ ذلك على أنها غيرُ اسمٍ إِذْ قد زال عنها المعنى الَّذى كانت تقع عليه وَقْتَ أَنْ كانت اسمًا . وزعم المبرّد أنها اسم(٢)، واحتجَّ بأنَّها قد تستعمل وهى اسم فيما يستقبل من الزَّمان بمنزلة "إِذا" حكى ذلك ابن هشام عن أبي عبيدة ، واستدلوا على ذلك بقوله :

يجزيه رَبُّ العالمين إِذْ جزى جناتِ عَدْنٍ فى العَلَالِىِّ العُلا (٣)[١٣٣]

المعنى عندهم إذا جَزَى ولا حُجَّةَ // لهم فى ذلك لأَنَّ إِذْ فى البيت واقعة على الزَّمانِ الماضِى وقد تَقَدَّمَ تبيين [ذلك] (٤) ٨٥

[مهما]

وزعم أبو زيد السّهيلى أَنَّ "مهما "(٥) تكون حرفًا وتكون اسمًا : فتكون عنده اسمًا إذا عَادَ عليها الضَّمِيرُ نحو قوله تعالى : =(وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ)= (٦) وتكون حرفًا إذا لم يَعُدْ عليها ضَمِيرٌ، واستدلَّ على أَنَّها قَدْ لا يَعُودُ عليها ضميرٌ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢١٣- وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ وَلَوْ(٧) خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(٨)

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٦ .

(٢) هذا مما ينسب الى المبرد وفى المقتضب ٢ / ٤٥ خلافه . والصحيح أَنَّ هذا مذهب الفارسى فى الايضاح : ٣٢١ ، فقد عد "إِذْ ما " من الأسماء الظروف .

(٣) سبق ص ٥٥٥

(٤) تكملة يتم بها السياق

(٥) المغنى : ٤٣٥ ، والهمع ٢ / ٥٨

(٦) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف

(٧) كذا فى المصورة ، والتذييل ٥ / ٠
وهو يوافق الرواية فى شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٣ .

(٨) البيت لزهير من معلقته فى الديوان (الأعلم) : ٢٨ . وفى شرح الجمل ٢ / ٢٠٣ وفى الحلل ٢٨٨ ، والمغنى ٤٢٦ ، ٦٣٥ ، والهمع ٢ / ٣٥ ، ٥٨ .

ولا أعلم أحداً ذَهَبَ إلى ذلك غيره ، والصَّحيحُ أنَّها اسم ، وأنَّها في البيتِ يَعُودُ عَلَيْهَا ضَمِيرٌ مستترٌ في تَكُنْ ، كأنَّه قال : تكن هي ، وأعادَ الضَّميرَ عليها مؤنثاً على المعنى ، لأنَّها واقعةٌ على الخليقةِ ، ولو لم يكن في الفعل الَّذي هو " تكون " ضمير عائد على " مهما " لكان فاعل تَكُنْ : من خليقة ، وتكون " مِنْ " زائدةً في الإيجاب ، وذلك لا يجوز إلَّا على مَذْهَبِ أهلِ الكوفة[1] وسنبيِّن فساد مذهبهم إنْ شاء اللّهُ تعالى .

فثبت أنَّها اسم بدليل أنَّها لا توجد في كلامهم إلَّا مفرغاً لها العامل فتكون معمولة له نحو قولك : " مهما تصنعْ أصنعْ " ومن ذلك قوله :

٢١٤ - قد أوبيتْ كلَّ ماءٍ فَهْيَ ضاوية مهما تُصِبْ أُفُقاً من بارقٍ تشمِ[2]

فمهما مفعولٌ مُقدَّمٌ لتُصِبْ ، وقوله " أفقاً " منصوبٌ على الظَّرفِ أو [يكون مهما منصوباً على الظَّرفِ و][3] عائداً على الظَّر[ف][4] الضمير ، قال أبو بكر خطَّاب[5] : رأيت في مخاطبةٍ لبعض الأدباءِ النُّبلاء : ومهما شككت في شيء فلست أشك في محبتك . وغلطه في ذلك من حيث لم يُعِدْ عليها ضميراً ، ولا استعملها

(١) في المغني ٤٢٥ أنَّ الفارسي أجاز زيادة "مِنْ" إذا تقدَّمها شرط .

(٢) البيت لساعدة بن جؤيَّة وهو ١٩ من قصيدة مطلعها :
يا ليت شعري ألا مَنْجى من الهَرَمِ أم هل على العيش بعد الشيب من ندمِ
في شرح أشعار الهذليين ١١٢٨ والرواية فيها : فَهْي طاوية : أي ضامرة والبيت من شواهد أبي علي في الإيضاح : ١٧٣ والرواية فيه : وهي ضاوية كما هي هنا في الشرح . والضاوي : الهزيل الضعيف . والمقتصد : ٦١١ ، والمخصص ١١/١١٥ ، والمغني : ٤٣٥ وفي الخزانة ٣/٦٣٥ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام . وانظر المغني (ط ١ دمشق) ٤٣٥ .

(٤) مكان الفاء بياض في المصورة .

(٥) هو خطَّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر الماردي ، قيل عنه : كان من جلة النحاة ومحققيهم والمتقدمين في المعرفة بعلوم اللسان على الإطلاق ، روى عن أبي عبد الله بن الفخار وأبي عمر أحمد بن الوليد ، وهلال بن عريب ، وتصدر لإقراء العربية طويلا ، وصنَّف فيها ، واختصر الزاهر لابن الأنباري ، وله حظٌّ من قرض الشعر له كتاب الترشيح ينقل عنه أبو حيان وابن هشام كثيرا .
توفي بعد ٤٥٠ هـ . عن البغية ١/٥٥٣ .

في موضع تكون فيه معمولة لعامل متأخر عنها، مفرّغ لها، قال: والصوابُ: ومهما شككت فيه من شيء فثبت أنّها اسم، وفيها خلاف بين النحويين :

- فمنهم من ذهب إلى أنّها اسمٌ غير مركب[1] ، وأنّها حيثُ وُجِدَتْ فمعناها " لا أكبرُ عن صغيرٍ فعلك ولا أصغرُ عن كبيرهِ " وذلك نحو قولك " مهما تفعل أفعل " أي : أيّ فِعْلٍ تفعلْ أفعلْ مثله . وهذا الذى ذهب إليه فاسد ، لأنّه لم يستقر الجزاءُ باسم غير مركّب إلّا وهو من قبيل ما يستفهم به ، و " مهما " لم يثبت فى أسماء الاستفهام ، وأيضا فإنّ هذا المعنى الذى ذكره لا يسوغُ فيها فى قوله تعالى : ﴿وقالُوا مَهْمَا تأتِنا به من آيةٍ لتَسْحَرَنا بِهَا﴾[2]

وذهب الخليلُ[3] إلى أنّها مركبة مِنْ " ما " التى هى اسم جزاء و "ما" التى تزاد بعد أداة الجزاء نحو " أينما "، والأصل " مَا مَا " فكرهوا اجتماع الأمثال ، فقلبوا الألفَ الأولى هاءً ، وجعلوهما كالشيءِ الواحد ، ونظير ذلك قولهم : حَاحَى زيدٌ ، وحَيْحَى زيد "[4] فقلبوا الألفَ ياء كراهة اجتماع الأمثال ، وقالوا : " دَهْدَهْتُ الحجر " و " وَدَهْدَيْتُ "[5] فقلبوا الهاءَ الأخيرةَ ياءً لكراهة اجتماع الأمثال ،وذهب البغداديّون إلى أنّها " مَهْ " التى هى اسم فعل[5] معها " ما " التى هى اسم شرط[6] ، قالوا وقد تستعمل بعد " مَهْ " " مَنْ " التى هي اسم شرط ، وأنشدوا :

٢١٥- أماويّ مَهْمَنْ يستمعْ في صديقِه أقاويلَ هذا الناسِ ماويّ يَنْدَمِ[7]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ .

(٢) الآية ١٣٢ من سورة الأعراف .

(٣) الكتاب ٣ / ٥٩ ، ٦٠ ، وتابع الرمانيُّ الخليلَ فى هذا . ينظر الرمانى النحوى : ٢٩٦ ، وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٥ ، ١٩٦ .

(٤) الكتاب ٤ / ٣١٢ ، ٣١٤ ، ٣٩٣ .

(٥) نفسه ٤ / ٣١٤ ، ٣٩٣ ، قال سيبويه " كما أن دَهْدَيْتُ هى فيما زعم الخليل دهدهت "

(٥) فى المصورة : فعلها. وهو خطأ .

(٦) أجازه سيبويه فى الكتاب ٣ / ٦٠ فقال " وقد يجوز أنْ يكون مَهْ كإذْ ضم إليها ما .

(٧) البيت فى شرح ابن يعيش ٤ / ٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٦ ، والخزانة ٣ / ٦٣١ ، وفى التهذيب ٥ / ٣٨٥ ، أنّ : مَهْمَنْ أصله مَنْ مَنْ وأنشد الفراء : أماويّ مهمن . . . البيت

والصَّحيحُ عندى ما ذهب إليه الخليل (١) ، لأنَّهم إنْ زعموا أنَّ " مَهْ " لم تجعل مع " ما " كالشَّىء الواحد فيلزَمُ أن يجوز : مَهْ بِما تُسَرُّ أُسَرُّ ، وذلك ليس من كلامهم ، وإنْ جَعَلُوهَا مع " ما " كالشَّىءِ الواحدِ ، فإنَّ ذلك شىءٌ لم يَجِىءْ فى كلامِهم ، أعنى أنْ يجعل اسم الفعل مع غيره كالشَّىءِ الواحد ، لأنَّه بمنزلة جملة فكما لا تُركَّب الجملة مع غيرها فكذلك أَسْماء الأفعالِ ، وأيضاً فإنَّه قد تقرَّرَ فى أدواتِ الشَّرطِ زيادةُ " ما " بعدها نحو " أينما " ، وجعلها معها كالشَّىءِ الواحد نحو "إذْ ما " و " حيثما " ، وأمَّا " مَهْمَنْ " فلا يحفظه البصريُّون .

والبيت الَّذى أنشدوه ينبغى أن يجعلَ فيه " مَهْ " على أنَّه اسم فعلٍ ، وكأنَّه أَمَرَ ماويَّةَ بأنْ تكفَّ عن العذلِ ، ثم استأنفَ بعد ذلك كلاماً .

ويبين أنَّ "مَهْ" فى البيت اسم فعل باقٍ على معناه ما بعده ، وليس كذلك " مهما تفعل أفعل " ، لأنَّك لم ترد أنْ تأمرَ أحداً بأنْ يكُفَّ عن شىءٍ ولا على ذلك دليل .

[الجزاء بإنْ]

فمِنَ الجزاءِ بإنْ : قوله تعالى =(إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِىَ)= (٢) ولا تستعمل فى الغالب إلَّا فيما يمكن أنْ يكون وأَلَّا يكون (٣) نحو قولك : إنْ قام زيد قام عمرو ، ألا ترى أنَّ قيامَ زيدٍ فيما يستقبل يمكنُ أنْ يكون وأَلَّا يكون ، وقد يجوز أنْ يقال : "إنْ مات زيد زرْتك " وإنْ كان موتُ زيد معلوماً (٤) أنَّه لا بدَّ منهُ إلَّا أنَّ ذلك قليل ، قال تعالى =(أَفَئِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ)= (٥) ، وقالَ الشَّاعِرُ :

٢١٦- كم شَامتٍ بِىَ إنْ هَلَكْـ ـتُ وقائلٍ : لِلَّهِ دَرُّه (٦)

إلَّا أنَّها إذا استعملت فيما لا بُدَّ من وقوعه فلا تستعمل من ذلك إلا فيما كان مبهمَ وقتِ الوقوعِ ، وقبيحٌ أنْ تستعمل منه فيما كان معلومَ وقتِ الوقوعِ نحو

---

(١) ضعَّف ابن عصفور مذهب الخليل أن أصل " مهما " " ماما " فقال : إلَّا أنه يضعف ذلك لكونه لم ينطق بهذا الأصل فى موضع .

(٢) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٤) فى المصورة : معلوم

(٥) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٦) البيت للنابغة الجعدى فى الديوان ، وهو فى ابن يعيش ٩ / ٤ ، وأمالى المرتضى ١ / ٢٦٦ وغيرها .

قولك : إنِ احْمَرَّ البسر فأتنى (١) ، فاحمرارُ البُسْرِ لا بدَّ منه ، ووقت احمراره معلومٌ ، فلذلك قبح استعمال " إنْ " فيه .

فإن قال قائل : إذا كان بابها أن تستعمل فيما يمكن أن يكون ويمكن ألّا يكون فكيف استعملت // فيما قد وقع وثبت نحو قول الشّاعر : ٨٦

٢١٧ - أَتَغْضَبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ... جِهاراً ، ولم تَغْضَبْ لقتلِ ابنِ خازمِ؟(٢)

وحُزَّ أذني قتيبةَ قد وقع . ؟

فالجوابُ : أنَّ ذلك إنّما يُسْتَعْمَلُ على جهةِ التّعجب فكأنّه قال : واعجبا أيغضبُ إنسانٌ إنْ وَقَعَ مِثْلُ هذا ولا يغضب من ذا . فالحزُّ قد وَقَعَ لكنه أهلٌ (لِأَنْ)(٣) يعجب من أمثالِ هذا الفعل ، وكأنّه أنابَ قوله : إنْ أُذنا قُتَيْبَةَ حُزّتا مناب أن يقول : إنْ وقع مثل حَزِّ أُذنى قتيبةَ ، وما ذهب إليه أبو العباس من فتح الهمزةِ لكون الحزّ قد وقع وإنكارِ كسرها (٤) - باطلٌ ، لِأنَّ : أنْ المصدريّة لا تقدّم فيها الأسماء على الأفعالِ لا تقول : يعجبنى أنْ زيد قام وإنما يجوز تقديم الاسم على الفعلِ فى "إنْ" نحو قوله تعالى ﴿ وإنْ أَحَدٌ مِّنَ المُشْرِكِينَ اسْتَجارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٥) وما اعتل فى منع الكسر مِنْ أَجْلِ أنَّ الحَزَّ قد وقع لا حُجَّةَ لَهُ فيه ، لِأنَّه قد يتخرّج على ما ذكرنا ، ومّما يدل على صحّة ذلك قَولُ ذي الرُّمة :

٢١٨ - أَطَلْتُ اعتقالَ الرُّمْحِ فى مُدْلَهِمّها ... إذا شركُ المَوْماةِ أَوْدَى نظامُها(٦)

---

(١) كلمة "فأتنى" غامضة فى المصورة ، والمثال فى ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٢) البيت للفرزدق فى الديوان ٣١١ من قصيدة مطلعها :

نحنّ بزوراء المدينة ناقتى ... حنين عَجُول تبتغى البَوَّ رائمِ

والبيت الشاهد من شواهد الكتاب ٣ / ١٦١ ، ومعانى القرآن للفراء ٣ / ٢٧ والمغنى ٣٩ ، ٥٤ ، ٥٥ ، والخزانة ٣ / ٦٥٥ .

(٣) تكملة يقتضيها السياق .

(٤) ينظر الخزانة ٣ / ٦٥٥ .

(٥) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٦) البيت فى الديوان ٧١٦ من قصيدة مطلعها :

مررنا على دارٍ لمَيَّةَ مرّةً ... وجاراتِها قد كادَ يعفو مقامُها

فأطلت ماض ، وقد استغنى به عن جواب "إذا" ، وإذا وجوابها مستقبل كما أنّ شرطها كذلك ؛ لأنّه إنّما يريد : إنْ شركُ السّمّاةِ أودى نظامها كان متّى مثل ما كان قبل ذلك من إطالة اعتقال الرمح في مدلهمها .

ولا تستعمل أيضاً إلّا فيما يكون فيه الفعل الأوّل سبباً فيما بعده ، لأنّه شرط فيه وكذلك حكم جميع أدواتِ الشّرط " فأمّا قول رؤبة :

٢١٩- يا ربّ ، إنْ أخطأتُ أو نسيتُ فأنتَ لا تنسى ولا تموتُ (١)

فظاهره أنّ الأوّلَ ليس سبباً في الثّاني ، لأنّ اللّهَ تعالى لا ينسى ولا يموتُ أخطأ رؤبة أو أصابَ ، لكن يتحقّق فيه معنى الشّرطِ بأنْ تجعله ممّا أُقيمَ فيه السّببُ مقامَ المسبّب ، فاكتفى بالسّبب الّذي هو الكمال عن المسبب الّذي هو العفو ، أي إنْ أخطأت فاعفُ عنّي لنقصي وكمالك ، ومثله قولُ الآخر

٢٢٠- فإنْ يكُ حقّاً ما أتاني فإنّهُمْ كِرامٌ إذا ما النّائباتُ تنوبُ (٢)

ألا ترى أنّ قومَه عنده كرامٌ كان ما أتاه حقّاً أو باطلاً ، لكن يتحقّقُ معنى الشّرطِ فيه بأنْ يجعلَ من قبيلِ ما أقيم فيه السببُ مقام المسبب ، وهو الصبر ، فكأنّه قال : إنْ يك حقّاً ما أتاني صبروا عليه لكرمهم . وكذلك قول الآخر :

٢٢١- فإنْ تبخلْ سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها فإنّ الرّيحَ طَيّبةٌ قبولُ (٣)

يكون أيضاً من قبيلِ ما أُقيم فيه السببُ - وهو طيب الرّيحِ - مقامَ المسبب ، وهو الارتحال ، فكأنّه قال : إن تبخل سَدُوسُ بدِرْهَمَيْها رحلتُ عنها ، لأنّ الرّيحَ طَيّبةٌ قبولُ ، ومثل ذلك قولُ الآخرِ :

٢٢٢- فإنْ تعافوا العَدْلَ والإيمانا فإنّ في أيْمانِنا نيرانا (٤)

---

(١) البيتان مطلع أرجوزة في ديوان رؤبة : ٢٥ ، وهما في الخصائص ٣ / ١٧٥ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) البيت للأخطل في شعره ١ / ٣٧٣ من قصيدة مطلعها :
غدا ، من آلِ فاطمةَ ، الدّخولُ فحزّانُ الصريمةِ فالهُجولُ .
والبيت الشاهد في الكتاب ٣ / ٢٤٨ ، والخصائص ٣ / ١٧٦ .

(٤) الرجز غير منسوب في الخصائص ١ / ٢٤٤ ، وهو في دلائل الاعجاز : ٢١٢

أى سيوفنا نضربكم بها ، فاكتفى بالسيوف عن الضرب .

وقد يجىء ذلك أيضاً عن إقامة المُسَبَّب مقامَ السَّبب نحو قوله :

٢٢٣ - قَدْ عَلِمَتْ إنْ لم تَجِدْ مُعِينا لَتَخْلِطَنَّ بالخَلُوقِ طِينا (١)

فاكتفى بالمُسَبَّب الذى هو اختلاط الطين بالخلوق عن السَّبب الذى هو الاستقاء ، وإقامة السَّبب مقامَ المُسَبَّب أو المُسَبَّب مقامَ السَّبب كثير ، فى كلام العرب فى هذا الباب(٢) وفى غيره أنشد أبو العبَّاس(٣) :

٢٢٤ - دعو الآكلين الماءَ ظُلْماً فما أُرَى ينالون خيراً بعد أَكْلِهِمُ الماءَ (٤)

قال كانوا سقَّائين ، فاكتفى بالسَّبب عن المُسَبَّب ، لأنَّ بيعه سبب ما يأكلون منه ، وقال الآخر :

٢٢٥ - قد سبق الأشقرُ وهْوَ رابِضُ فكيف لا يَسْبِق إذْ يُراكِضُ (٥)

يعنى [مُهْراً] (٦) سَبَقَتْ أُمُّه وهو فى جوفها ، فاكتفى بالمسبَّب الذى هو المُهْر عن السَّبب الذى هو أُمُّه .

[الجزاء بإذْ ما]

ومن الجزاء بـ (إذْ ما) : قول العبَّاس بن مرداس رضى الله عنه (٧)

---

(١) الرجز غير منسوب فى أمالى القالى ١ / ٢٤٤ والخصائص ٣ / ١٧٣ واللسان (خلق) والرواية فيها : أجد ، لأخلطن .
ومعنى البيت أنك إذا لم تجد من يعينك على سقى الإبل ، قامت امرأتك فاستقت معك فوقع الطين على خَلُوق يديها .

(٢) استفاد الشارح كثيرا من كلام ابن جنى فى الخصائص ٣ / ١٧٣ - ١٧٧ ، بدليل أن أكثر الشواهد لم نعثر عليها الا فى الخصائص.

(٣) كذا فى الخصائص أيضا ٣ / ١٧٦ ، والظاهر أن المقصود به (ثعلب) فصاحب الخصائص أكثر من ذكره ، ولم يذكر المبرد سوى مرة واحدة .
انظر فهرس أعلام الخصائص .

(٤) البيت غير منسوب فى الخصائص ١ / ١٥٢ ، ٣ / ١٧٦ .
والرواية فيه : ذر الآكلين ، وفى اللسان (أكل) والرواية فيه : مِنَ الآكلين .

(٥) البيت من غير نسبة فى الخصائص ٣ / ١٧٧ .

(٦) تكملة من الخصائص ٣ / ١٧٧ .

(٧) العباس بن مرداس بن أبى عامر السلمى من مضر ، أبو الهيثم ، شاعر فارس ، من سادات قومه ، أمه الخنساء الشاعرة . ادرك الجاهلية والإسلام وأسلم قبيل فتح مكة ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وكان ممن ذم الخمر وحرمها فى الجاهلية . توفى نحو سنة ١٨ هـ فى خلافة عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) عن الأعلام ٣ / ٣٩ الطبعة (٣) .

٢٢٦- إِذْ ما أَتَيْتَ على الرَّسولِ فَقُل لَّهُ حقًّا عليك إِذا اطْمأَنَّ المَجْلِسُ (١)

ومعناها كمعنى "إِنْ" في جميعِ ما ذُكِرَ، فأمَّا قولُ عبد الله بن هَمَّام السلولي (٢).

٢٢٧- إِذْ (٣) ما تَرَيْني اليومَ مُزْجىً مَطِيَّتي أُصَعِّدُ سَيْرًا في البِلَادِ وأُفْرِعُ (٤)

فإِنِّيَ مِنْ قَوْمٍ سِوَاكُمْ وإِنَّما رجاليَ فَهْمٌ بالحجازِ وأَشْجَعُ

- فليس في إِعماله: تريني في اليوم دليلٌ على أنَّه ليس بمستقبل فإِنَّه قد يعمل المستقبل المحضُ فيه على طريقِ المجازِ وتقريب المنتظرِ نحو قوله:

سأسعى الآن إِذْ بَلَغَتْ إِنا هـا [١٢٤]

وقد تقدم تبيين ذلك (٥)

وما زعم بعض النَّحويين من أَنَّ "إِذْ ما" هي "إِمَّا" وعدلوا عن "إِمَّا" إِليها، لِأَنَّ "إِمَّا" لا تكاد تأتي إِلَّا بدخول النُّون على الفعل الَّذي بعدها (٦) نحو قوله تعالى =(فإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ في الحَرْبِ)= (٧) وقوله تعالى =(وإِمَّا تَخَافَنَّ

---

(١) البيت في الديوان: ٢٧ وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٧، والمقتضب ٢/٤٦، والحلل: ٢٨٩ والخصائص ١/١٣١ وشرح ابن يعيش ٤/٩٧، ٧/٤٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٤، والخزانة ٣/٦٣٦.

(٢) غامضة في المصورة.

(٣) في المصورة: وإِمَّا، وهي رواية فيه. ولكن الكلام هنا على "اذ ما"

(٤) البيتان من شواهد الكتاب ٣/٥٧، وقال سيبويه "سمعناهما ممن يرويهما عن العرب، والمعنى "إِمَّا" وفي شرح ابن يعيش ٩/٦، ٧ والرواية فيه فإِمَّا، وقال ابن يعيش أنشده الزمخشري شاهداً على المجازاة بإِمَّا وحَذْفِ نون التأكيد من شرطها. وقد كان ابن يعيش قد أورده في باب جوازم المضارع ٧/٤٧، على رواية سيبوه. وكذلك هو في: ألامالي الشجرية ٢/٢٤٥، والخزانة ٣/٦٣٨.

(٥) تقدم ص ٢٤٧، ٢٥٥.

(٦) قال الفراء في معاني القرآن ١/٤١٤ إِنهم أحدثوا النونَ تفرقة بين إِمَّا الشرطية وإِمَّا من التخيير.

(٧) الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ (١) و ﴿ إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحَداً ﴾ (٢) فلمّا احتاج الشّاعرُ إلى " إِمَّا " وكانت النّون تكسِرُ البيتَ (٣) جعل مكانها " إِذْ ما " ليس بشئ ، لأنّه قول ليس عليه دليل ، وأيضاً فإنّ النّون (٤) ليست تُبدل منها الذّالُ ، ولا الذّالُ مِنْ حروفِ البَدَل .

[ما ليس بظرف من أسماء الشرط]

وقوله " فغير الظرف " مَنْ " و " ما " و " مهما " و " كيف " و " أيّ " وقلما يجازى بكيف .

أمّا " مَنْ " // و " ما " و " مهما " (فإنها)(٥) غير ظرف وقد بُيِّنَ أمرُها ، وأمّا " أيّ " فإنها منقطعة عن الإضافة في اللّفظ مضافة في المعنى ، فهي على حَسَبِ ما يُقْصَدُ بها ، فإن قُصِدَ بها الإضافة إلى ظرف ، فهي ظرف ، وإن لم يُقْصَدْ بها ذلك فهي اسمٌ . (٦)

[كيف]

وأمّا كيف : فإنّ فيها خلافاً بين سيبويه والأخفش (٧) ، فالأخفش يجعلها اسماً غير ظرف ، فإذا قلت " كيف زيدٌ ؟ " فزيدٌ عنده مبتدأ و " كيف " خبره والتّقدير " أصحيح زيد أم غير صحيح ؟ " .

وسيبويه يجعل " كيف " ظرفاً (٨) واقعاً موقعَ الخبر ، والتّقدير عنده : على أيّ حال زيدٌ ؟ أو : في أيّ حال زيدٌ ؟ ، ولذلك أورده في باب " ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ سدّه لأنّه مستقرّ لما بعده وموضع " (٩) .

والّذي ذهب إليه سيبويه أولى لأمرين :

---

(١) الآية ٥٨ من سورة الانفال .

(٢) الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) يقصد نون التوكيد .

(٤) يقصد النون في إنْ ، التي ادغمت في الميم من (ما) فأصبحت اما .

(٥) تكملة يقتضيها السياق .

(٦) قال سيبويه في الكتاب ٢ / ٥٦ فما يجازى به من الأسماء غير الظروف ..... أيهم وما يجازى به من الظروف : أيّ حين و ..... .

(٧) وتابعه السيرافي . ينظر المغني ٢٧٢ .

(٨) الكتاب ٤ / ٢٣٣ .

(٩) هذا الباب في الكتاب ٢ / ١٢٨ .

أحدهما : أنها لا تتصرف ، وباب الأسماء غير المتصرفة أن تكون ظروفاً أو مصادر ، ألا ترى أن أكثر الأسماء التي لا تتصرف ظروف أو مصادر نحو : بُعَيْدَاتِ بَيْنٍ و : سحرَ ونحو : سبحانَ الله و معاذَ الله ، وأيضاً فإن أسماء الاستفهام لم يجئ منها غير متصرف إلا [وهو] (١) ظرف نحو : متى وأين ، وأنّى ، وأيّان .

والآخر : أنك إذا قدرتها : على أيّ حال زيد ، وفي أيّ حال زيد ، كان ذلك التقدير وفقاً للمعنى ، لأنّ "كيف" يسألُ بها عن جميع الأحوال كما أنّ قولك : على أيّ حال؟ يسأل بها عن جميع الأحوال ، ويعمّها في السؤال كما تعمّها كيف ، وإذا قدرتها "أصحيح زيد أم سقيم" لم يكن ذلك في معناها بل الصحة والسقم بعض ما يسأل بها عنه ، ولو رُمت أن تستوفي جميع الأحوال لم يكن . فلمّا كانت كيف بمنزلة قولك "في أيّ حال ؟ وعلى أيّ حال ؟ حُكِمَ لها بحكم ما هي في معناها ، فجعلت ظرفاً . ولا حجّة للأخفش في كون صحيحٍ وسقيمٍ وأشباهِ ذلك جواباً لها ، لأنّ الجوابَ قد يكون على المعنى ولو جيء بالجوابِ على حسب اللفظ لقال : في حال صحة أو في حال سقم .

[الجزاء بكيف]

وفي الجزاء بكيف خلافٌ . فأكثر النحويين على أنّ فيها معنى الجزاء (٢) ولا يجازى بها أي لا يجزم بها ، فتقول : كيف تكونُ أكونُ ، والمعنى على أي حال تكنْ أكنْ ، إلا أنها لا يُجزَمُ بها .

ومِنَ النحويين من أجازَ الجزمَ بها لمّا رأى فيها معنى الجزاء ، وهو مذهب قطرب . (٣) .

والصحيحُ أنه لا يجزم بها ، لأنه لم يرد بذلك سماعٌ ولأنها قصّرت عن أسماءِ الشرطِ مِنْ جهةِ أنه لا يكون جوابُها إلا نكرةً (٤) ، وجواباتُ أسماء الشرط تكونُ معارفَ ونكراتٍ ، يقول القائل "كيف زيد ؟" فيقال "سَخِيٌّ أو بخيل" ولا يقال "السخي ولا البخيل" وتقول : ما عندك ؟! فتقول : خير ،

---

(١) زيادة يستقيم بها السياق .

(٢) المسألة ٩١ من مسائل الإنصاف ص ٦٤٣ .

(٣) المغني ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٤) في الإنصاف ٦١٤ "لأنها سؤال عن الحال ، والحالُ لا يكون إلا نكرة ... الخ ..

و : الخير ، وتقول : أيُّ النّاسِ عندك ؟! فتقول : رجلٌ يعجبُك ، أو زيدٌ ، أوْ هند " وقصّرت عنها أيضاً مِنْ جهة أنّ الفعْلين بعد أسماءِ الشّرط قد يكونان متّفقين ، وقد يكونان مختلفين ، فتقول : من تَضْرِبْ أضْرِبْه " و " مَنْ تَضْرِب أكرمْه " كما يكونان بعد "إنْ" الّتي هي أمّ أدوات الشّرط ، نحو قولك : "إنْ تُكْرِمْ زيداً أكرمْه " و " إن تكرمْ زيداً أُهِنْه " - ولا يكونان بعد كيف إلاّ متفقين نحو قولك " كيف تصنعُ أصنعُ " ولا تقول " كيف تقومُ أخرجُ " فلما قصّرت عنها فيما ذكر ، لم يجزم بها .(1)

[الجزاء بمن]

فمن الجزاء بِمَنْ " قوله تعالى =(فَمَنْ يَسْتَمِعِ الآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً)= (2)

[الجزاء بما]

ومِنَ الجزاءِ بـ " ما " قوله تعالى =(ما يَفْتَحِ اللّهُ لِلنّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلا مُمْسِكَ لَها)= (3)

[الجزاء بأي]

ومِنَ الجزاءِ بـ " أيّ " قوله تعالى =(أَيّاً مّا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)= (4) وهي عامّةٌ في جميع ما تقع عليه ، وكذلك " مهما " وقد تقدّم تمثيل الجزاء بها .

وقوله " والظّرفُ زمانيٌّ ومكانيٌّ ، والزّمانيّ " مَتَى " و " إذْ " مقرونةً بما و " أيُّ حينٍ " و " أيّان " و " إذا " .

قد تقدّم الدّليلُ على أنّ "إذْ" المقرونة بـ " ما " حرف بمنزلة "إنْ "(5) ويقوّي ذلك أنّ معناها في غيرها ، والأصْلُ فيما معناه في غيره أنْ يقال : إنّه حَرْفٌ حتى يقوم دليل على أنّه اسم بأنْ يوجد فيه أحكام الاسم أو بعضها ، وذلك معدومٌ في "إذْ ما " فهي حرف .

---

(1) لم يذكر صاحب الانصاف هذا الوجه ، وذكر وجهين آخرين غيره ، ينظر الإنصاف ٦٤٤ .

(2) الآية ٩ من سورة الجن .

(3) الآية ٢ من سورة فاطر .

(4) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(5) تقدم في ص ٢٥٣

والجزم بمتى وأيّ محفوظٌ قال الشّاعرُ :

٢٢٨ - متى تأتِهِ تعشُو إلى ضوءِ نارِهِ تجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ موقِدِ (١)

وقال تعالى ﴿ أيًّا ما تدعُوا فلهُ الأسماءُ الحُسنَى ﴾ (٢)

وأمّا الجزمُ بأيّان فغير محفوظ ، لكنّ القياس يقتضي جواز ذلك ، لأنّ معنى أيّان ومتى واحد (٣) ، وجميع ذلك يراد به التّعميم في الزّمان .

[إذا]

وقوله " ولا يجازى بإذا إلّا في الشّعر "

مثال الجزاء بها في الشّعرِ قولُ قيس بن الخطيم (٤) :

٢٢٩ - إذا قصُرت أسيافُنا كان وصلُها خُطانا إلى أعدائِنا فنضارِبِ (٥)

فجزمُ نضارب دليلٌ على أنّ " كان " في موضع جزم . ومثل ذلك قول الفرزدق :

٢٣٠ - تُرفَعْ لي خِندِفٌ واللّهُ يرفع لي ناراً إذا ما خَبَتْ نيرانُهُمْ تَقِدِ (٦)

---

(١) البيت للحطيئة في الديوان : ١٦١ وهو (٣٣) من قصيدة أولها :
آثرتُ إذْ لاجى على ليل حُرّةٍ هضيم الحشا حُسّانةِ المتجرّدِ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٨٦ ، والمقتضب ٢ / ٦٣ ، على رفع تعشو لوقوعه موقع الحال بين المجزومين . والأمالي الشجرية ٢ / ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢ / ٦٦ ، ٤ / ١٤٨ ، ٧ / ٤٥ ، ٥٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٣ وغيرها .

(٢) الآية ١١٠ من سورة الإسراء وسبقت قبل قليل .

(٣) في الكتاب ٤ / ٢٣٥ " لو أنّ إنسانا قال : ما معنى أيّان فقلت : متى ، كنت قد أوضحت . . . . " .

(٤) أبو يزيد قيس بن الخطيم من بني ظفر من الأوس ، عاش في الجاهلية وأدرك الإسلام ، ولم يسلم ، وقتل قبل الهجرة ، قتله الخزرج ، له ديوان مطبوع .

(٥) البيت في ديوان قيس : ٨٨ وهو العشرون من قصيدة مطلعها :
أتعرفُ رَسْماً كاطّرادِ المذاهبِ لعمْرةَ وَحْشاً غيرَ موقفِ راكبِ
والشاهد في الكتاب ٣ / ٦١ ، والمقتضب ٢ / ٥٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٤ ، والضرائر له : ٢٩٨ . ورد بقافية مرفوعة لعراب به حطاه فتعر الضرائر : ٦
والخزانة ٣ / ١٦٤ . والشاهد فيه : جزم "فنضارب" عطفا على موضع كان ، لأنّها في محل جزم على جواب إذا التي أعطها عمل إنْ ضرورة ، وكسرت الباء من نضارب لالتقائها ساكنة مع حرف الإطلاق .

(٦) لم أعثر عليه في الديوان ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٢ ، والرواية فيه : ناراً إذا خمدت . . ، والمقتضب ٢ / ٥٥ كما رواه الشارح ، والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٣ والضرائر لابن عصفور ٢٩٨ ، والخزانة ٣ / ١٦٢ وغيرها .

فجزم " تقد " بإذا ، وإنّما لم يجازَ بها إلّا في الشّعر، لأنّها قصّرت عن أدوات الشرط من حيث كان // بابُها لا تستعمل إلّا في المقطوع بوقوعه المعلوم وقت وقوعه ، نحو قولك (١) : اعتني إذا احمرَّ البُسْرُ ، ولا تقول : إنْ احمرّ البسرُ ، وقد تستعملُ في غيرِ المقطوع بوقوعه وذلك قليلٌ نحو قوله : ٨٨

٢٣١- إذا أنْتَ لم تَنْزِعْ عَنِ الجَهْلِ والخَنَا أَصبتَ حليماً أو أصابَك جاهِلُ (٢)

وقد يجوز أنْ ينزعَ وألّا ينزعَ ، ولا يُحيط عِلماً بأيّ ذلك يكون إلّا الله تعالى . فلما قصّرت عنها فيما ذكرنا لم تجزِ المُجازاةُ بها إلّا في الشّعر.

واختلف في عمومها فمنَ النّاسِ من أثبت ذلك ، وزعم أنّك إذا قلت "إذا قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ" معناه ومعنى قولك " كلّما قامَ زيدٌ قامَ عمروٌ" واحدٌ وأنّه يلزم قيامُ عمروٍ متى وقعَ من زيد القيامُ .

ومنهم مَنْ زعم أنّها لا تقتضي التّكرار وأنّه لا يلزم من قولك " إذا قام زيد قام عمرو " إلّا أنْ يكون من عمرو قيام إذا وقع من زيد القيام مرّة واحدة .

والصّحيحُ (٣) أنّ المرادَ بها العمومُ كسائرِ أسماءِ الشّرطِ ، ويدلُّ على ذلك قولُ الشّاعرِ :

٢٣٢- إذا وَجَدْتُ أُوارَ الحُبِّ في كَبِدي أقبلت نَحْوَ سِقاءِ القَوْمِ أَبْتَرِدُ (٤)

---

(١) انظر الكتاب والمقتضب عند الشاهدين السابقين ، وهذا الكلام مأخوذ من جواب الخليل لسؤال سيبويه له عن السبب في منع المجازه بإذا . ينظر الكتاب ٣ / ٦٠ .

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ثعلب) : ٢١٩ والرواية فيه : إذا أنت لم تُقْصِر ، وقد علّقَ محقق الديوان على البيت بقوله : هذا البيت من مقطوعة لأوس بن حجر ، والبيت في شرح ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٣) هذا الرد من كلام ابن عصفور كما ذكر أبو حيان في التذييل ٥ / ١٥٥أ .

(٤) البيت أول بيتين لعروة بن أذينة ، توفي سنة ١٣٠هـ ، ثانيهما :
هبني بَرَدْتُ ببرد الماء ظاهِرَه فمَنْ لنارٍ على الأحشاءِ تَتَّقِدُ
وهما في الديوان : ٣١٦ ، ٣١٧ ، والأمالي للقالي ١ / ٣١ ، والتنبيه على أوهام القالي : ٢٦ وينظر التخريج في الديوان .

ألا ترى أنَّ المعنى على العموم كأنَّه قال : متى وجدتُ أوارَ الحبِّ في كبدي . [أقبلت] (١) .

[الظروف المكانية وأدوات الشرط]

وقوله : " والمكاني " أينَ " و " أنَّى " و " حيثُ " مقرونة بـ " ما " " .

[حيثما]

فمن الجزاء بحيثما قوله تعالى ﴿ وحَيْثُ ما كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾(٢) فأدخلَ الفاءَ في الجَوابِ . وإنَّما لم يجازَ بها إلَّا مقرونة بـ " ما " ، لأنَّها تضاف إلى ما بعدها مِنَ الجُمَلِ واسم الشَّرْطِ يعمل فيه الفعل الَّذي بعده فلم يمكن أنْ يُجازَى بها ، لأنَّه لا يعمل في الشَّيء ما أُضيفَ إليه ، فلذلك لم يُجازَ بها حتى لحقتها " ما " الكافَّة فكفَّتها عَنِ الإضافةِ إلى ما بعدها ليصحَّ له العمل فيها . والغالب عليها أنْ تكون ظرفَ مكان ، وقد تستعمل ظرفَ زمانٍ نحو قوله :

٢٣٣- لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ (٣)

فعلى هذا قد تكون من قبيل ظرف الزَّمان .

[أين]

ومن الجزاء "بأينَ" قوله :

٢٣٤- أين تَضْرِبْ بنا العُداةُ تجِدْنا نَرْكَبُ الْمِيسَ نحوها للتَّلاقي (٤)

[أنَّى]

ومن الجزاء "بأنَّى" قوله :

٢٣٥- فَأَصْبَحَتْ أَنَّى تأتِها تَشْتَجِرْ بِهَا كِلَا مَرْكَبَيْهَا تحت رِجْلِكَ شَاجِرُ (٥)

---

(١) تكملة من التذييل ٥/١٥٧أ .

(٢) الآية ١٥٠ من سورة البقرة .

(٣) البيت لطرفة في الديوان : ٨٠ آخر قصيدة مطلعها :
أشجاكَ الرَّبْعُ أم قِدَمُه أمْ رمادٌ ، دارسٌ حُمَمُهْ
في مجالس ثعلب ١٩٧ ، وابن يعيش ٤/٩٢ ، والخزانة ٣/١٦٢ وفيه : أنَّ الأخفش قال: إنَّ حيث قد تأتي بمعنى الحين، أي ظرف زمان ، وأحال البغدادي على إيضاح الشعر للفارسي ، ينظر كتاب الشعر ٥٠أ .

(٤) البيت لعبد الله بن همّام السلولي ، وهو في الكتاب ٣/٥٨ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٤/١٠٥ ، ٧/٤٥ . ويروى: أين تَصْرِفْ . . . . نصرفُ المِيسَ .

(٥) البيت للبيد في شرح الديوان : ٢٢٠ ، والبيت هو ١٧ من قصيدة أولها :
من كان مثّي جاهلاً أو مغمّرا فما كان بدعا من بلائي عامر
والشاهد في الكتاب ٣/٥٨ ، والمقتضب ٢/٤٧ ، وابن يعيش ٤/١١٠ ، ٤٥/أ =

ومعناها كمعنى "أَيْنَ"، وقد تكون "أَنَّى" بمنزلة "كيف"(١) تقول: "أَنَّى زيد؟!" تريد "كيف زيد؟!"، والدليل على ذلك قول الفرزدق:

٢٣٦- أَنَّى بها ورأسِ العين محضَرُها ... وأنتَ ناءٍ بِجَنْبي رَعْنِ مَقْرومِ
لا كيفَ إلّا على ظَبْاءِ(٢) دَوْسَرةٍ ... تَأْوي إلى عَيْدَةٍ للرَّحْلِ مَلْمُومِ(٣)

فقوله "لا كيف" دليل على أنه أراد "بأَنَّى بها": كَيفَ بها". فعلى مذهب أبي موسى في إجازة الجزاء بكيف يَنْبغي أَنْ يُعَدَّدَها في أسماء الجزاء الّتي ليست بظروف، لأَنَّ كيف" عنده ليست ظرفاً.

والصحيحُ أَنَّه لا يجوز أَنْ يجازَى بها إذْ ذاك(٤) كما لا تجوز المجازاة بكيف، وجميع ذلك أيضاً يراد به العموم.

زيادة "ما" توكيداً

وقوله "وتلحق "ما" "كيف" و"متى" و"إنْ"(٥) و"أين" توكيداً" يعني زائدة لمجرد التّوكيد مثلها في قوله تعالى =(فَبِما نَقْضِهِمْ)(٦) أي فبنقضهم(٧) ولذلك لم تلزم.

وقوله "و"إذْ" و"حيثُ" عِوضاً من الإضافة"

أما في "إذْ" فلا يتصور أَنْ تكون عوضاً مِنَ الإضافة إلّا على مذهبه فيها من أَنَّها اسم،(٨) وقد قام الدليل على فساده، فليست إذاً عوضاً مِنَ الإضافة بل هي مجعولة مع "إذْ" كالشّيء الواحد(٩)، ولذلك لزمت.

= وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٤، والخزانة ٣ / ١٩٠، ٤ / ٢١٠، والضمير في تأتها يعود على الداهية، وتشتجر: من تشاجر القوم إذا اختلفوا. ويروى: تبتئس - رجليك. وهي رواية الديوان عن الخزانة ويروى أيضا: تلتبس.

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٣٥، "وأَنَّى تكون في معنى كيف وأَيْنَ".

(٢) في المصورة عليا" ولم أعرف له وجهاً، وفي اللسان: ناقة علاة: عالية، وأثبتنا ما في الديوان.

(٣) البيتان في ديوانه ٢ / ١٨٢ من قصيدة مطلعها:
يا ظَبْيَ وَيْحَكِ إنّي ذو محافظةٍ ... أَنْمِي إلى معشرٍ شُمِّ الخراطيمِ
ورأس العين: اسم موضع، ورعْن: أنف الجبل، مقروم: جبل، وظباء دوسرة: عظيمة العنق ضخمة، عَيْدَه: يقصد بها الناقة المسنّة والمنقول فيها عن العلماء: عَوْدة، وعِيْدَة.
والمثبت في الديوان: إنّي بها، وأظنها تحريف.

(٤) يقصد: أنّى إذا جاءت بمعنى كيف.

(٥) ساقطة من الجزولية نسخة دار الكتب، وثابتة في نسخة أخرى.

(٦) الآية ١٥٥ من سورة النساء.

(٧) في المصورة: فنقضهم.

(٨) انظر ما سبق ص ٢٥٣

(٩) الكتاب ٣ / ٥٦، ٥٧.

وأمّا في " حيثُ " فليستْ عوضًا مِنَ الإضافةِ ، لأنّ لفظَ الجملةِ التي كانت مضافةً إليه باقٍ ، ولا يجمع بين العوض والمعوض منه (١) ، بل هي كافّة مثلها في ربّما ، ولذلك لزمت .

وأمّا في " أيٍّ " فالصّوابُ أنّها زائدةٌ لمجرّدِ التّوكيدِ ، ولذلك لم تلزم ، ولو كانت عوضًا للزمتْ ، وأيضًا فإنّ أيًّا منوّنةٌ ، والتّنوينُ لا يجتمعُ مع الإضافةِ فكذلك لا يجتمع مع " ما " ما هو عوض منها ، وإنّما غلّطه في ذلك كونها مضافةً في المعنى فتوهّم أنّ " ما " عوضٌ من ذلك المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى .

[الجازم إذا دخل على مضارعين]

وقوله " والجازم لفعلين إمّا أنْ يدخل على مضارعين وضعًا ، فيجب العمل ما لمْ تحُلِ الفاءُ بينه وبين الثّاني فيجبُ الرّفع " .

يقول إنك إذا أدْخلت الشّرطَ على مضارعين جزمْتَهما نحو قولك : إنْ تأتني أكرمْك " ، إلّا أنْ تدخلَ الفاءَ على الفعل الثّاني فإنّك ترفعه إذْ ذاك ولا يجوز جزمه لأمرين :

أحدُهما : أنّ الفاءَ حالت بينَه وبين الجازم .

والآخرُ : أنّك لا تدخلُ الفاءَ حتّى تقدّرَ الفعْلَ خبرًا لابتداءٍ مضمرٍ (٢) وأداةُ الشّرطِ لا تؤثّرُ في الجوابِ إذا كان جملةً اسميةً ، وهذا الّذي ذكره هو الفَصيحُ ، وقد يجوزُ في الشّعر رفعُ الفعلِ الثّاني وإن لم تدخل عليه الفاءُ نحو قوله :

٢٣٧ - يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقْرَعُ إنّكَ إنْ يُصْرَعْ أخُوكَ تُصْرَعُ (٣)

ونحو قول الآخر :

---

(١) الكتاب ٣ / ٥٨ ، ٥٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٩ .

(٣) البيت لجرير بن عبد الله البجلي ، أو عمرو بن خثارم العجلي . وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٤ ، والإنصاف ٦٢٣ ، والمقرّب ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩٨ ، ٥٩٢ ، والضرائر له ١٦٠ ز ، والخزانة ٣ / ٢٩٦ ، ٦٤٣ ، ٤ / ٥٤١ وغيرها كثير .

٢٣٨- فَقُلْتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِكَ إِنَّها مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها (١)

والفعلُ المرفوعُ عند سيبويه إِنْ كانَ قَبْلَ أداةِ الشَّرْطِ ما يطلبُهُ فالنِّيَّةُ بِهِ التَّقديمُ ، وكأنَّه قال : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ (٢) . وإِنْ لم يكن قبل أداةِ الشَّرطِ طالب للفعل فهو على إضمار " الفاء " . فإذا جاءَ في الشِّعر مثلُ : إِنْ تَأْتِني آتِيك ، فهو على تقدير " إِنْ تأتني فآتيك ، وحذفُ الفاءِ جائزٌ في ضرورةِ الشِّعرِ . وكذلك حذف جواب الشَّرط إذا كان فعل الشرط مجزوماً جائزٌ أيضاً في ضرورة الشِّعر . //

٨٩

وخالفه أبو العباس(٣) في ذلك ، فزعم أنَّ جميعَ ما جاءَ مِنْ ذلك فإنَّه على حذفِ الفاءِ ضرورةً ، ولم يجز في شَيْءٍ من ذلك أَنْ يُنْوَى به التَّقْديمُ [لأنَّه الجواب في المعنى](٤) وقد وقع في محله ، لأنَّ حكمَ الجوابِ أَنْ يكون بَعْدَ أداةِ الشَّرطِ .

وخالفَهُ بعضُ النَّحويين ، من ذلك في اسمِ الشَّرطِ نحو قوله :

* . . . مَنْ يَأْتِها لا يَضِيرُها * [٢٣٨]

فَزَعَمَ أنَّه لا يتصور أَنْ يُنْوى بالفعلِ الثَّاني التَّقديم ، لأنَّك إِنْ قدَّمته فلا يخلو أَنْ تجعلَ فاعله " مَنْ " أَوْ مضمراً ، فإِنْ جعلت فاعله " مَنْ " لَزِمَكَ أَنْ ترفعَ الفعلَ الواقعَ بعدَها ، وأَنْ تزيلها عَنِ الشَّرطِ وتصيّرها موصولةً ، لأنَّ اسمَ الشَّرطِ لا يعملُ فيه فعلٌ مُتَقَدِّمٌ عليه تقول : " يَجِيءُ مَنْ يَجِيئُكَ " ولا يجوز " يَجِيءُ من يَجِئْكَ " ، وإِنْ جعلته مضمراً لزمه تقديمُ المُضْمَرِ على الظَّاهِرِ ، وذلك لا يَجُوزُ إِلَّا في أبوابٍ معلومةٍ ليس هذا منها .

والصَّحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه من جوازِ التَّقديمِ بدليلِ أَنَّ العربَ تقولُ في فَصيحِ الكلامِ : إِنْ قامَ زيدٌ يَقومُ عَمْرٌو ، فَدَلَّ ذلك على أَنَّ النِّيَّةَ بِهِ التَّقديمُ ، لأنَّه يجوز : يقومُ عمرٌو إِنْ قامَ زيدٌ ، ولو كانَ ذلكَ عَلَى حذفِ الفاءِ لم يَجُزْ ذلك إِلَّا في ضَرُورَةِ شِعْرٍ .

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ٢٠٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٩٤ ، والضرائر له ١٦٠ والخزانة ٣ / ٦٤٧ ، وغيرها .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) يعني المبرد . ينظر المقتضب ٢ / ٦٩ ، ٧٠ ، والكامل ١ / ١٣٤ .

(٤) غامضة في المصورة .

وما احتجَّ به المُبَرِّدُ من أنَّ الفعلَ قد وقع موقعَهُ فلا يُنوى به التَّقديمُ ، لا حُجَّةَ له فيه ، لِأنَّ الشَّرطَ قد يَجِيءُ على أنْ يكونَ مبنى الكلامِ عليه ، فيكون إذ ذاك مُقَدَّمًا نحو قولك : إنْ يقمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو ، وقد يجيء وليس مَبْنَى الكلامِ عليه ، بل يُؤْتَى به بعدَ تَمامِ الكلامِ نحو قولك : يقومُ زيدٌ إنْ شاءَ اللَّهُ . فعلى هذا القَصْدِ الأخيرِ يجوز أنْ ينوى بالفعل الَّذى بعدَ الشَّرطِ التقديم .

وكذلك ما احتج به من ذَهَبَ إلى أنَّه لا يَجُوزُ أنْ ينوى بالفعل التَّقديم إذا كانت أداةُ الشَّرْطِ اسمًا لما يلزم مِنَ انتقالِ الاسمِ عَن الشَّرط ، لكونه قد عمل فيه عامل متقدِّم عليه ، أَوْ من الإضمار قبل الذِّكر ، فاسد ، لأنَّ قوله :

... من يأتِها لا يضيرُها (٢٣٨)

إذا نُوِىَ به التَّقْدِيمُ فعاملُه مضمر مستتر فيه عائدٌ على اسم الشَّرطِ المتقدِّم عليه لفظًا ، وإنْ كان هو متقدِّمًا عليه تقديرًا ورتبةً ، والضَّمير قد يعود على متقدِّم باللَّفظِ دُونَ المرتبةِ بلا خلاف بين أحدٍ من النَّحْوِيِّينَ نحو قولك : ضَرَبَ زيدًا غلامُهُ . إلَّا أنَّ تفريق سيبويه فى ذلك بين ما تقدَّم أداة الشَّرط فيه طالب للفعل المرفوع ، وبين ما لم يتقدمه ، فجعل الأَوَّلَ على التَّقْدِيم ، والثَّانى على إضمارِ الفاء ، إنَّما هو على الأَوْلَى ، وإلَّا فَقَدْ يجوزُ عنده أنْ يُنْوَى بالفِعْلِ التَّقْدِيمُ وإن لم يتقدم على أَدَاةِ الشَّرطِ ما يطلبُهُ ، فَقَدْ أَجَازَ الوجهين (١) فى قولِ الشَّاعِرِ:

.... مَنْ يَأْتِها لا يضيرُها (٢٣٨)

وإنْ كان التَّقديمُ إنَّما ينوى إذا تقدم له طالبٌ ، وكذلك لا مانع يمنع مَعَ تَقَدُّمِ طالبٍ للفعلِ مِنَ الحَمْلِ على إضمارِ الفاءِ فيكون التَّقدير فى مثل قولك : "إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعْ : فتصرعُ ، ويكون الشَّرطُ وجوابُه فى موضعِ خبرِ إنَّ .

فإنْ تَقَدَّمَ أَدَاةَ الشَّرطِ الدَّاخلةَ على فعلين مضارعين أَدَاةُ استفهام (٢) ، فالأَمْرُ على ما كان عليه قبل دخولِها نحو قولك أَإِنْ (٣) تَأْتِنِى آتِكَ "

---

(١) الكتاب ٣ / ٧١ .

(٢) يفهم من كلام الشارح أنه يقصد أيّ أداة استفهام ، والصوابُ أنَّ المقصودَ هو همزة الاستفهام فقط ، ولعله لو قال أداة الاستفهام لكان أحسن .

(٣) فى المصورة : إنْ ، والمثال فى الكتاب ٣ / ٨٢ .

وزعم يونس أنَّ الفعلَ الثّانى يبنى على أداةِ الاستفهام فيُنْوَى به التّقديمُ، ولا بدَّ إذْ ذاك مِنْ جَعْلِ الفِعْلِ الأوّلِ ماضياً ، لأنَّ الجوابَ محذوفٌ ، ولا يُحْذَفُ الجَوابُ إلّا إذا كان الفعلُ الأوّلُ لا يظهر فيه عملٌ لأداةِ الشّرطِ، فيلزم عنده أنْ تقول " أإنْ أتيتنى آتيك " التقدير " أأتيك إنْ أتيتنى " ، ولا يجوز عنده "إنْ تأتنى آتِك " بجزمهما أصلاً ، ولا أإنْ تأتنى آتيك"(١) بجزم الأول ورفع الثانى ، إلّا فى ضرورةِ شعرٍ.

والصّحيحُ ما ذكرناه من أنَّ أداةَ الاستفهامِ لا تغير الحكم عما كان عليه ، بل تقدّرها داخلةً على الشّرطِ والجوابِ بجملتِهِ لا على الفعلِ الثّانى وحده فيلزم أن يُنْوَى به التقديمُ ، والدّليلُ على ذلك قوله تعالى =(أَفَإِن مِّتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ)(٢) ، ألا ترى أنّه لا يجوزُ فى قوله تعالى =(فَهُمُ الخَالِدُونَ)= أنْ ينوى به التقديم ، لأنّه يلزم من ذلك أنْ يكون التّقدير " أفهم الخالدون فإن متّ " ، وذلك لا يسوغ لِئَلّا يبقى الشّرطُ دون جوابٍ ، إذْ لا يتصور إذْ ذاك أن يكون الجواب محذوفاً يدل عليه ما قبله ، لأنَّ الفاءَ المتصلةَ بإنْ تمنعُه مِنْ ذلك ، ألا ترى أنَّ العربَ تقولُ : أنتَ ظالمٌ إنْ فعلت " ولا تقولُ " أنتَ ظالمٌ إنْ تفعل " ولا " أنتَ ظالمٌ فإنْ فعلت " ، فدلَّ ذلك على أنَّ أداةَ الاستفهامِ إنّما دخلت لفظاً وتقديراً على جُملةِ الشّرطِ والجَوابِ .

ولا يَجُوزُ تقديمُ القسم على أداةِ الشّرطِ وقاء الفعلين مضارعين بعد الأداة لا تقول : والله إنْ يقم زيد يقم عمرو " ، بل إذا تقدّم القسمُ بُنِيَ الفِعْلُ الثّانى عليه(٢) ، ويكون جوابُ الشّرطِ محذوفاً ، لدلالةِ جواب القسم عليه ، فيلزم إذْ ذاك أنْ يكونَ فِعْلُ الشّرطِ ممّا لا يظهر لأداةِ الشّرطِ فيه عملٌ فتقول : " واللهِ إنْ قام زيدٌ ليقومنَّ عمرٌو ، وكذلك إنْ قدّرت قبل أداةِ الشّرطِ قسماً محذوفاً وأدخلتَ على أداةِ الشّرطِ لاماً لتدلَّ على إضمارِ القَسَمِ ، وهى اللّام // ٩٠

---

(١) فى الكتاب خلاف هذا ٣ / ٨٣ قال سيبويه "وأمّا يونس فيقول : أإن تأتنى آتيك ، وقبّحه سيبويه . ينظر شرح السيرافى ٣ / ٢٤٠ ، والتذييل ٥ / ١٥٠ أ ب

(٢) الآية ٣٤ سورة الأنبياء .

(٣) قال سيبويه " لأنّ اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين " الكتاب ٣ / ٨٤ .

الموطّئة للقَسَم ، أجريتَ الكلامَ إذْ ذاك مجراه لو صرّحت بالقسم فتقول : لئن قام زيد ليقومنّ عمرو ، ولا يجوز أن تقولَ "لئن يقمْ زيد يقمْ عمرو" فأمّا قولُ الشّاعر :

٢٣٩- حَلَفْتُ لَهَا إنْ تدلجي الليل لا يَزَلْ أَمامكِ بَيْتٌ مِنْ [بُيوتِكِ سَائِرُ](١)

فإنّه يتخرّجُ على أنْ يكونَ قَصَدَ بحلفتُ الإخبارَ ولم يضمّنه معنى القَسَم(٢) فيكون قوله "حلفت لها" كلاماً تامّاً ثمّ قالَ : إنْ تدلجي اللّيلَ لا يَزَلْ على إضمارِ القولِ كأنّه قالَ قُلْتُ : إنْ تدلجي الليل لا يزل ... البيت ، وكذلك قولُ الآخر:

٢٤٠- لَئِنْ كانَ ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادقاً أَصُمُّ في نهارِ القَيظِ للشّمسِ بادِيا
وأَرْكَبُ حماراً بين سَرْجٍ وفَرْوَةٍ وأُعْرِ مِنَ الخيتامِ صُفْرَى شِمَالِيا(٣)

فيخرّج على أنْ تكون اللّامُ زائدةً مثلها في قراءةِ من قرأ ﴿إلّا أنّهم ليأكلون الطّعامَ﴾(٤) -بفتح الهمزة- ومثلها في قولُ الشاعر :

٢٤١- أُمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ اللّحمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ(٥)

---

(١) البيت من غير نسبةٍ في معاني القرآن للفراء ١/٦٩ أنشده القاسم بن معن عن العرب للفراء ، والرواية فيه : حلفت به ... أمامك ، والمقرب ١/٢٠٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٢٩ ، ٢/١٩٩ ، والرواية فيه : أمامي ، والتذييل ٥/١٦٤ب والخزانة ٤/٥٤٠ ، والرواية فيه : من بيوتي . وآخرُ البيت غامضٌ في المصورة ، وأثبتناه من المصادر .

(٢) ذهب الفرّاء الى أنّ حلفت ضُمّن معنى القسم وأنّ لا يزل مجزومٌ جواباً للشرط . انظر معاني القرآن ١/٦٨ ، ٦٩ وهامشها رقم (١) .

(٣) البيتان من إنشاد امرأة عقيلية فصيحة كما قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٣١ وينظر ١/٦٧ ، وأولهما في المغني ٣١٢ ، وكلاهما في الخزانة ٤/٥٣٨-٥٤٠ . واللسان (ختم) ، والرواية في المصادر : الخاتام ، وهما لغتان من لغاتٍ ذكرت في اللسان ، والذي في المصورة : الخيثام وهو خطأ .

(٤) القراءة في البحر المحيط ٦/٤٩٠ من غير نسبة ، وفي الخزانة ٤/٢٢٨ عن الأصول لابن السراج ؛ قال أبو عثمان : وقرأ سعيد بن جبير ... وفي البحر ما نصه "وقرئ أنّهم بالفتح على زيادة اللام وأنّ مصدرية" ، التقدير : إلّا أنّهم يأكلون ، أي ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلّا لكونهم مثلهم

(٥) الرجز لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٧٠ وينسب لغيره ، وهما في ابن يعيش ٣/١٣٠ ، ٧/٥٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٣٠ ، ٤٤٥ ، والضرائر له ٥٩ ، والمغني ٣٠٤ ، والخزانة ٤/٣٢٨ ، ٣٤٤ .

فزادها في خبرِ المبتدأ .

[الجازم إذا دخل على الماضي]

وقوله " وإمّا أنْ يدخل على ماضي الوضع ، فلا تعمل لعدمِ السوغ"

يعني أنّها لا يظهر لها عمل في اللّفظ لعدمِ السّوغ لظهوره ، وهو كونُ الماضي مبنيًّا ، وإلّا فالفعلان في مَوْضِعِ جزمٍ إلّا أنْ يتقدم أداةَ الشّرطِ قَسَمٌ ، فإنّك تبني الثّاني منهما على القسمِ ، فلا يكون إذ ذاك في موضعِ جزمٍ ، وتدخل عليه : " اللّامَ و " قَدْ " عند مَنْ يَرى أنّ القَسَمَ لا يكونُ على الماضي إلّا بهما فيقول : " والله إنْ قام زيدٌ لَقَدْ قامَ عمروٌ " ، واللّامُ وحدها عند مَنْ يجيزُ القَسَمَ على الماضي باللّامِ خاصّةً فيقول " واللّهِ إنْ قامَ زيدٌ لَقامَ عَمْرٌو " .

[الجازم إذا دخل على مضارع وماض]

وقوله " وإمّا أنْ يدخل على ماضٍ ومضارعٍ فيجب العمل في المضارعِ إنْ تقدم ولا يجب(١) إنْ تأخر " .

مثال تقدُّمِ المضارع : إنْ يَقُمْ زيدٌ قامَ عمروٌ ، يعطي ظاهرُ كلامِ أبي موسى أنّه إذا اجتمعَ الماضي والمضارعُ يجوزُ تقديمُ أيّهما شئت ، والصّحيحُ أنّه لا يجوز تقديمُ المضارعِ على الماضي إلّا في ضرورةِ شِعْرٍ :

٢٤٢- من يَكِدْني بِسَيِّءٍ كنت منه كالشّجا بين حَلْقِه والوريدِ (٢)

لكن إذا قُدِّمَ على الماضي ضرورةً لَزِمَ جزمُهُ كما ذَكَرَ أبو موسى ، فإنْ قَدَّمْتَ الماضي على المضارعِ وهو المختارُ ، كان الماضي في موضعِ جَزْمٍ إلّا أنّه لم يظهر للعامل فيه أثرٌ لبنائه ، وأمّا المضارع فالأحْسَنُ فيه الرّفعُ نحو قولك : إنْ قام زيد يقومُ عمرو ، على التّقديمِ والتّأخيرِ كأنّك قلت : " يقومُ زيدٌ إنْ قامَ عمروٌ " ونحو قول الشّاعر :

---

(١) في المصورة : يجيب . في ديرانه : ٥٢

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي . وهو في المقتضب ٢ / ٥٨ ، والمقرب ١ / ٢٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٦١٤ ، والخزانة ٣ / ٦٥٤ ، وفيه أنّ هذا البيت شاهدٌ على أنّ مجيء الشرط مضارعا والجزاء ماضيا خاصّ بالشعر عند بعضهم ، قال ابن مالك : الصحيح الحكم بجوازه لثبوته في كلام أفصح الفصحاء قال صلى الله عليه وسلم : مَنْ يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدّم من ذنبه " .

٢٤٣ - وإنْ أتاهُ خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ: لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ (١)

وقد يجوزُ الجزمُ فتقول: إنْ قامَ زيدٌ يقمْ عمرٌو " إذا لم تنوِّهِ التقديمَ.
قال اللهُ تعالى =(مَنْ كانَ يُريدُ الحَيَاةَ الدُّنيا وَزِينَتَها نُوَفِّ إليهِمْ أعمالَهُمْ)= (٢)
إلا أنْ تُدخِلَ عليه الفاءَ فيلزم رفعُه نحو قولك: "إنْ قام زيد فيقومُ عمرو"
وقال الله تعالى: =(وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللهُ مِنْهُ)= (٣).

وكذلك أيضاً إنْ تقدَّم الشَّرطُ قسمٌ بَنَيْتَهُ على القَسَمِ وحَذَفْتَ جوابَ الشَّرطِ، لدلالة [جواب] (٤) القَسَمِ عليه نحو قولك " واللهِ إنْ قامَ زيدٌ لا يقومُ عمرٌو أوْ ليقومنَّ عمرو "، فلذلك قال أبو موسى " ولا يجب (٥) إنْ تأخَّر ".

[جواب الشرط]

وقوله " والجوابُ إمَّا بالفعلِ وإمَّا بالفاءِ وإمَّا بإذا ... إلى آخر الفصل "
اعلم أنَّه إذا وقعَ بعد فعلِ الشَّرطِ جوابٌ، فلا يخلو أنْ يكونَ مِمَّا يجوز عملُ أداةِ الشَّرطِ فيه أو مِمَّا لا يجوز ذلك فيه، فإن كان مِمَّا يجوزُ ذلك فيه جَزَمْتَهُ بأداةِ الشَّرطِ لفظاً إنْ كان معرباً أو موضعاً إنْ كان مبنيًّا نحو قولك: إنْ قامَ زيدٌ قامَ عمرٌو، وإنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو " ولم يحتج إلى الإتيانِ بالفاءِ، فإن أتيتَ بها فقلت: "إن قام زيدٌ فيقومُ عمرٌو" فأنْتَ قَدْ قَدَّرْتَ الفِعْلَ خبرَ ابتداءٍ مضمرٍ، وأداةُ الشَّرطِ لا أثرَ لها في الجملةِ الاسميَّةِ و"إنْ" لا يجوز أنْ تباشرَها فاحتيج من أجْلِ ذلك إلى ما يربطُ الجوابَ بالشَّرطِ فأتى بالفاءِ.

فإن كان مِمَّا لا يجوزُ عَمَلُ أداةِ الشَّرطِ فيه: فإنْ كان جملةً اسميةً فلا بُدَّ من "الفاءِ" أوْ "إذا" (٦)، فتقولُ "إنْ يَقُمْ زيدٌ إذا عمرٌو قائمٌ" أو فعمرٌو قائمٌ"، وإنْ قامَ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ أوْ إذا عمرٌو قائمٌ" ولا يجوزُ حَذْفُ "الفاءِ" إلا في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله:

---

(١) البيت لزهير في الديوان (ثعلب) ١٢٠، وهو ١٤ من قصيدة مطلعها:
قِفْ بالديار التي لم يعفها القِدَمُ بَلَى، وغيَّرها الأرواحُ، والدِّيَمُ
والشاهد في الكتاب ٣/٦٦، والمقتضب ٢/٦٨، والمحتسب ٢/٦٥، والإنصاف: ٦٢٥، وابن يعيش ٨/١٥٧.
(٢) الآية ١٥ من سورة هود.
(٣) الآية ٩٥ من سورة المائدة.
(٤) تكملة يلتئم بها النص.
(٥) في المصورة: ولا يجيب.
(٦) الكتاب ٣/٦٣، ٦٤، ومن شواهد إذا في الجواب قوله تعالى =(وإنْ =

٢٤٤ - مَنْ يَفْعَلِ الحسناتِ اللّهُ يشكرها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِنْدَ اللّهِ مِثْلانِ (١)

التَّقديرُ : فاللّه يشكرها ، وقد يجوزُ مع حذفِ الفاءِ حَذْفُ المبتدأ إذا فُهِمَ المعنى نحو قول الشاعرِ :

٢٤٥ - بنى ثُعَلٍ لا تنكَحُوا العَنْزَ شِرْبُها بنى ثُعَلٍ من يَنْكِحِ العَنْزَ ظالِمُ (٢)

التقدير: فهو(٣) ظالم . وأمّا قولُ الآخر :

٢٤٦ - هذا سُراقَةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ والمَرْءُ عِنْدَ الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ (٤)

فالأَظْهَرُ أَنْ يكونَ على نِيَّةِ التَّقديم (٥) ، ويكونُ جوابُ الشَّرطِ محذوفاً - وإنْ كان فعلُ الشَّرطِ مجزوماً - ضرورةً كأنَّه قال : المرءُ ذيبٌ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها . وَقَدْ يجوزُ أَنْ يكونَ مِمّا حُذِفَتْ منه الفاءُ ضَرُورَةً ، ويكونُ المبتدأُ أيضاً محذوفاً : التَّقديرُ : فَهُوَ ذِئبٌ(٦) // وإنْ كان الأَوْلى الأَوَّلُ ، لِأَنَّ حَذْفَ الجَوابِ وفِعْلُ الشَّرطِ مجزومٌ ضرورةٌ ، وكذلك حذف الفاء ضرورة ، إلّا أنّك تحتاج مع حَذْفِ الفاءِ إلى تكلُّفِ إضمار مبتدأ . ٩١

ينسب ← = تصبهم سيئةٌ بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون = في ديوانه ٦١

(١) البيت لحسّان بن ثابت وليس في ديوانه، وينسب لابنه عبد الرحمن، ولكعب بن مالك في ديوانه: ٢٨٨، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٥ ، ١١٤ ، ومعاني القرآن ١ / ٤٧٦ والنوادر : ٣١ الشطر الأول وروايته فيها : من يفعل الخير فالرحمن يشكره" ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، والمقتضب ٢ / ٧٠ ، والخصائص ٢ / ٢٨١ ، والمنصف ٣ / ١١٨ ، والمحتسب ١ / ١٩٣ والمقرب ١ / ٢٧٦ ، والضرائر لابن عصفور ١٦٠ ، وشرح الجمل له ٢ / ١٩٩ ، ٥٩٢ ، والخزانة ٣ / ٦٤٤ ، ٦٥٥ ، وغيرها كثير.

(٢) البيت ينسب لرجل أسدي في الكتاب ٣ / ٦٥ ، وهو في المحتسب ١ / ١٩٣ ، والمقاصد النحوية ٤ / ٤٤٨ .

(٣) في المصورة : هو

(٤) البيت مجهول القائل وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٦٧ ، والمقرب ١ / ١٥١ ، والخزانة ١ / ٢٢٧ ، ٢ / ٣٨٣ ، ٣ / ٥٧٢ ، ٦٤٩ ، ٤ / ١٧٠ . وفي الكتاب " قال الأصمعي هو قديم (يعني الشاهد) أنشدنيه أبو عمرو ".

(٥) هذا مذهب سيبويه .

(٦) هذا مذهب المبرد فيما ذكره صاحب الخزانة ١ / ٢٢٧ .

[موجبات الفاء في الجملة الفعلية]

وإنْ كان جملةً فعليةً ، فإنْ كانت طلبيةً - وأعني بذلك جملة الأمرِ والنهيِ والاستفهامِ والعَرْضِ والتَّحضيضِ والدُّعاءِ - لزمت الفاءَ نحو قولك : إنْ قامَ زيدٌ فاضربْه ، أوْ فلا تضربْه أوْ فهل يقومُ عمرو ؟ أوْ فألا ضربته (١) أوْ فهلّا ضربته أوْ فغفرَ اللّه لهُ " لزمت الفاء .

وكذلك أيضاً تلزم في غيرِ الطلبيّةِ إنْ كان الفعلُ مقروناً بحرفِ التّنفيس نحو قولك " إنْ قامَ زيدٌ فسيقومُ عمرٌو أو فسوْف يقومُ عمرو " أوْ كان مقروناً بما ينفيه وهو "لنْ" نحو قولك : إن قامَ زيدٌ فلن يقومَ عمرو " ،وكذلك أيضاً تلزمُ إنْ كان الفعلُ ماضياً في اللّفظِ والمعنى ، لأنّه لا تسلّطَ لأداةِ الشّرطِ عليهِ ، ولو تسلّطت عليه لخلصته للاستقبالِ ،ولا بُدّ مع الفعلِ إذْ ذاك مِنْ "قدْ" تفرقةً بين الماضي الّذي هو في المعنى مستقبلٌ وما ليس كذلك نحو قولك "إنْ قام زيد فقد [قام عمر](٢) وأمّا قول الشّاعر:

٢٤٧- إذا ابنَ أبي موسى بلالاً بلغْتِهِ فقامَ بفأسٍ بينَ وِصْليكِ جازرُ(٣)

فإنّما أدخلَ الفاءَ ،ولمْ يأتِ بـ "قدْ" ، لأنّ قامَ دعاءٌ لا خبر ،وليس المعنى على المضيّ بل هو داعٍ أنْ يكونَ ذلك .

ونقصه مِنْ موجباتِ "الفاء" في الجملةِ الفعليّةِ أنْ يكون الفعلُ غيرمتصرفٍ نحو قولك : إنْ أتيتَ زيداً فنِعْمَ الرّجلُ هو ، قال تعالى =(إنْ تُبْدُوا الصّدقاتِ فنِعِمّا هِيَ)= (٤)

فإنْ قلت : إنّ هذا داخلٌ تحت قوله : أو الماضي لفظاً ومعنى .
فالجوابُ : أنّه إن جعله داخلاً تحت ذلك ،فقد كان يجب عليه أنْ يقولَ : ولا بُدّ مع هذا مِنْ "قدْ" إلّا أنْ يكونَ الفعلُ غيرَ متصرّفٍ.

---

(١) في المصورة : فلا ضربته .
(٢) مكانها خرم .
(٣) البيت لذي الرمة من قصيدة طويلة مطلعها :
لميّة أطلالٌ بحُزوى داوثرُ عفتها السوافي بعدنا والمواطرُ
والشاهد (٦١) فيها . الديوان : ٣٤٠ ،وروايته فيه : بلال بالرفع ،وهو من شواهد الكتاب ١ / ٨٢ والمقتضب ٢ / ٧٤ ،والخصائص ٢ / ٣٨٠ ،والأمالي الشجرية ١ / ٣٤ ،وابن يعيش ٢ / ٣٠ ، ٤ / ٩٦ ، والخزانة ١ / ٤٥٠ . وفي هامش المصورة اشارة الى أنه في نسخة أخرى : حاجز .
(٤) الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

ونقصه أيضاً نفيُه بِما نحو قولك "إنْ قامَ زيدٌ فما يقومُ عمرٌو ،أوْ فما قامَ عمرٌو".

وكذلك أيضاً قوله : " وإذا إنّما تجيءُ مع الجملةِ الاسميةِ الخبريةِ . كان ينبغي أنْ يقولَ : بشرطِ ألّا تدخل عليه أداةُ نفيٍ ، وألّا تدخل على المخبر عنه "إنّ" فإنْ دخلت على الجملة أداة نفي أو على المخبر عنه "إنّ" ،فلابدّ مِنَ الفاءِ ، نحو قولك "إن يَقُمْ زيدٌ فما عمرٌو قائمٌ" و "إنّ يَقُمْ زيد فإنّ عمرًا قائمٌ" ، والفعلُ الواقعُ قبل " الفاء " في جميع ذلك إنْ كان مضارعًا جُزِمَ وإنْ كان ماضيًا بُنِيَ .

فأمّا فِعْلُ الشّرطِ الواقع بعد "أمّا" فلا يكون إلّا ماضيًا ولا يجوز أنْ يكونَ مضارعًا ،نحو قولك : أمّا إنْ قامَ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ" ، ولا يجوز أنْ تقولَ : "أمّا إنْ يَقُمْ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ" ، قال اللّه تعالى : ﴿وَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ۝ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾ (١) وسببُ ذلك أنّ "أمّا" هي مقامةٌ أبدًا مقامَ أداةِ شرطٍ وفعلِ شرطٍ ،فهي حرف إخبار متضمّن معنى الشّرطِ ،وإذا قلت : " أمّا زيد فمنطلقٌ" فالأصْلُ إنْ أردتَ معرفةَ حالِ زيدٍ فزيدٌ منطلقٌ" ، ثمّ حذفتَ أداةَ الشّرطِ وفِعْلَ الشّرطِ وأُنِبْتَ منابَ ذلك : "أمّا" فقلت : أمّا فزيد منطلق " فجاءتِ الفاءُ في اللّفظِ خارجةً عَنْ قِياسِها ، لأنّها لم تَجِئْ رابطةً بين جملتين ، ولا عاطفةً مفردًا على مِثْلِهِ ،فقدّم المبتدأ قبل الفاء إصلاحًا للّفظِ ، فقيل : " أمّا زيدٌ فمنطلقٌ " وقُدّمَ المبتدأُ ولم يُقدّمِ الخبرُ، لأنّ بابَ المبتدأ أنْ يكونَ مقدّمًا على الخبر ،وإنْ كانَ في الكلامِ الّذي بعدَ الفاءِ فضلةٌ كان أَوْلَى بالتّقديم من غيرِهِ فتقول ، "أمّا اليومَ فزيدٌ منطلقٌ".

فإنْ كانَ بعدَ الفاءِ حرفٌ من حروفِ الصّدورِ ،لم يجز تقديم ما بعد "الفاءِ" فلا بدّ إذْ ذاك من أنْ يكونَ بعدَ "أمّا" ظرفٌ أو مجرورٌ مُتّقى(٢) مِنْ جملةِ الشّرطِ المحذوفةِ والعامل فيه ما في "أمّا" مِنْ معنى الفِعْلِ الّذي أُقيمت مقامه نحو قولك : "أمّا اليومَ فإنّ زيدًا منطلقٌ" ، لا يجوزُ تقدير تقديم هذا الظّرف مِمّا بَعْدَ الفاءِ ، لأنّ "إنّ" لا يتقدم ما بعدها عليها ،فعلى هذا الأصل في

---

(١) الآيتان ٩٠ ، ٩١ من سورة الواقعة.

(٢) مكانها كلمة غامضة.

قوله تعالى : =(وَأَمَّا (١) إِنْ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ فَسَلَامٌ)= (٢) مهما يكن من شئ فسلام لك مِنْ أصحابِ اليمينِ إِنْ كان مِنْ أصحابِ اليمينِ ، فالفاءُ جوابُ الشَّرطِ الَّذى تقدَّم وجواب "إِنْ" محذوفٌ ، وسلامٌ المبتدأُ [والمبتدأ] (٣) وخبره مغنٍ عَنْهُ (٤) ، ولذلك كان الفِعْلُ الذى أُبْعِدَ "إِنْ" ماضياً ، لأَنَّ الجوابَ محذوفٌ ثُمَّ حُذِفَ الشَّرْطُ الأَوَّلُ ، وأُنيبت "أَمَّا" منابَهُ فصارَ "أَمَّا فَسَلَامٌ لك من أصحاب اليمين" إِنْ كان من أصحابِ اليمينِ ، ثُمَّ قدِّمت "إِنْ" مع ما بعدها إصلاحاً لِلَّفظِ فصار : أَمَّا إِنْ كان من أَصحاب اليمين فسلامٌ لك من أَصحاب اليمين ، فسلام لك على هذا التقدير جواب أَمَّا ، وجواب إِنْ محذوف لدلالة جواب أَمَّا عليه ، كما يُحذف جوابُ الشَّرطِ ، لدلالةِ جوابِ القَسَمِ المتقدِّم عليه ، فلذلك لم يَجُزْ : أَمَّا إِنْ يكن من أَصحابِ اليمينِ فسلام لك من أصحاب اليمين .

وأَمَّا أبو الحسن فَزَعَمَ أَنَّ قوله تعالى =(فسلامٌ لك)= جواب أَمَّا وإِنْ (٥) فالأَصْلُ عنده : مهما يكن من شئٍ فإِنْ كان من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لك من أصحاب اليمين ، ثم أنيبت "أَمَّا" منابَ "مهما" والفعل الَّذى بعده فصارا : أَمَّا فإِنْ كان من أصحابِ اليمينِ فسلامٌ لك مِنْ أصحابِ اليمين ، ثُمَّ قُدِّمَتْ إِنْ والفعل الَّذى //بعدها إصلاحاً للَّفظِ فصار "أَمَّا إِنْ كان مِنْ أَصْحابِ اليمينِ فسلامٌ لك مِنْ أصحابِ اليمينِ" فالتقت (٦) الفاءان فأَغْنَتْ إِحداهما عَنِ الأُخرى فصار "فسلامٌ لك". ٩٢

وهذا التَّقدير باطل ، لأَنَّه يلزم على ذلك أَنْ يجوزَ مثل : أَمَّا إِنْ يَقُمْ زيدٌ فعمرٌو قائمٌ ، لِأَنَّ (٦) جوابَ الشَّرطِ إِذْ ذاك غير محذوف ، فأَنْ لم يَجُزْ ذلك دَليلٌ على أَنَّه على التَّقديرِ الأَوَّلِ .

---

(١) فى المصورة : فأما ، خطأ .
(٢) سبقت قبل قليل
(٣) تكملة يستقيم بها السياق .
(٤) أي عن جواب "إِنْ".
(٥) قال أبو الحسن فى معانى القرآن له ٩٣ : "فأَمَّا إِنْ كان من المقربين فروح وريحان)= أي : فله روحٌ وريحان =(وأَمَّا إِنْ كان من أصحاب اليمين فسلام لك مِنْ أصحاب اليمين)= أي : فيقال : سلام لك . وينظر البحر المحيط ٨ / ٢١٦ .

(٦) غامضة فى المصورة .

[اجتماع شرطين فأكثر]

واجتماعُ الشَّرطين فصاعداً بمنزلة اجتماع القسم والشرط في أنك تبني الجواب على المتقدم ، وتجعل جوابَ الذي يليه محذوفاً ، لدلالةِ الشَّرطِ المتقدّمِ وجزائه عليه ، ولا بُدَّ إذْ ذاك من أنْ يكونَ فِعْلُ الشَّرطِ المتأخرِ ماضياً ، لِأنَّه محذوفُ الجوابِ وقد بيّنا أنَّه لا يحذف جواب الشَّرطِ في فصيحِ الكلامِ حتّى يكونَ فعلُهُ ماضياً فتقول " من أجابني إنْ دعوتُه أحسنت إليه " فيكون أحسنت جواب "مَنْ" وجواب إنْ يغني عنه مَنْ وجوابها ، التَّقدير : مَنْ أجابني أحسنت إليه إنْ دعوتُه " فقولك " مَنْ أجابني أحسنت إليه " هو جواب إنْ حتّى كأنَّك قلت : "إنْ دعوت فمن أجابني أحسنت إليه " ، فإذا وَقَعَ منه الدُّعاءُ أوّلاً لشخصٍ فأجابه ذلك الشَّخصُ بعدَ دعائِهِ إيّاه ، وجب عليه الإحسانُ له ، لأنَّ جوابَ الشَّرطِ في التّقديرِ بعدَ الشَّرطِ ، وعلى هذا التّقديرِ الّذي ذكرت لك تجري الشُّروطُ وإنْ كثُرَتْ.

فإذا قال الرَّجُلُ " إن أعطيتك إنْ وعدتك إنْ سألتني فعبدي حرٌّ " فليس يعتق العبد إلّا إنْ بَدَأَ بآخرِ الشُّروطِ فيكون مبتدأً فعلِه ويكون أوّلَ الشُّروط آخر فعله ، فإن سأله ثمّ وعده ثمّ أعطاه لَزِمَ العِتْقُ ، وإنْ وقعت الشُّروطُ على غيرِ هذا التّرتيبِ لم يلزم العِتْقُ ، وذلك أنَّه قد تقدّم على الجوابِ ثلاثةُ شروطٍ ، فتجعل الجواب للشَّرطِ الأوّلِ وجواب الشَّرطِ الثّاني محذوف ، لدلالةِ الشَّرطِ المتقدمِ وجوابه عليه ، وإنْ كان دالّاً عليه فهو الجوابُ في المعنى وجواب الشَّرطِ الثالثِ محذوفٌ ، لدلالةِ الشَّرطِ الثّاني وجوابه عليه ، وإذا كان دالّاً عليه ومُغْنياً عنه فهو جوابه في المعنى ، ولمّا كان جوابُ كُلِّ جزاءٍ بعده وإنْ تقدم عليه جرى في المعنى على أنْ يتأخّرَ بعدَه حتّى كأنَّه قال : إنْ سألتني (1) فإنْ وعدتُك فإنْ أعطيتُك فعبدي حرٌّ ".

قال الفرّاء : وقد سألت عن هذه المسألةِ عدّةً من الفقهاءِ فقال بعضهم كما قدمناه آنفاً . وقال بعضهم : أيُّما فِعْلٍ قُدِّمَ أوْ أُخِّرَ لَزِمَ العِتْقُ ، وقال بعضهم : إذا وَقَعَ فِعْلُ الشَّرطِ الأوّلِ ، ثمّ فِعْلُ [الشَّرطِ] الثّاني ، ثمّ فعل [الشرط] الثالث لَزِمَ العِتْقُ ، قال وكلّهم قد ذهب مذهباً وإنْ كان لا يعلم كُلَّ ما فيه ، فأخطأ الحكم.

---

(1) في المصورة : سألتك ، خطأ

وعي تكملة

فأمّا المذهبُ الأوّلُ وهو الصحيح فقد تقدّم تبيينه ، وأمّا المذهب الثالث فيتنزل على أنْ لا تَبْنِي الجوابَ على الشّرطِ المتقدم ، كما ذكرنا ثم تَجْعل الشرط وجوابه مغنياً عن جوابِ الشّرطِ الثّاني ، والشّرط الثّاني وجوابه مغنياً عن جوابِ الشّرطِ الثّالث ، لكن تبني الجوابَ على الشّرطِ المتأخرِ ، وتجعل الشّرطَ المتأخرَ وجوابَهُ في موضعِ جوابِ الشّرطِ الثّاني ، وكان ينبغي له أنْ يدخل عليه الفاء إذْ لا يتسلط الشّرطُ على الشّرط ، فحذفت وهي مقدرة ، وتجعل الشّرط الثّاني وجوابه في موضعِ جوابِ الشّرطِ الأولِ على إرادةِ الفاءِ .
فكأنّك قلت " إنْ أعطيتك فإنْ وعدتك فإنْ سألتني فعبدي حرّ " فيكون إذْ ذاك بمنزلة قول رجلٍ لامرأة : " إنْ تزوجتُكِ إنْ ولدتِ غلاماً إنْ أرضعتِه فعبدي حرٌّ " فإذا تزوجها ثم ولدت ثم أرضعت ، لَزِمَ العِتْقُ . ولا يلزم على هذا أنْ يكون فعل الشّرط ماضياً لأنّه غيرُ محذوفِ الجوابِ ، بل يجوز أنْ يأتيَ ماضياً ومضارعاً إلّا أنّ هذا المذهب فاسدٌ من جهتين :

إحداهما : حذفُ الفاءِ في الكلامِ ، وذلك لا يجوزُ إلّا في ضرورةٍ .
والأخرى : أنّ الشّرطَ إذا تقدّمه شرطٌ فحكمه أنْ يجرى مَجْرى الشّرطِ الذي يتقدمه قَسَمٌ ، لأنّ الشّرطَ في الموضعين قد تقدّمه شيءٌ يطلبُ الجوابَ ، فكما أنّ الجوابَ لا يُبْنَى إلّا على المتقدّمِ وهو القَسَمُ ، فكذلك لا ينبغي أنْ يُبْنَى إلّا على الشّرطِ المتقدّمِ .

وأمّا المذهب الثّاني : فيرى صاحبُهُ أنّ الكلامَ يحتمل أنْ يكونَ على ما ذكرناه أوّلاً من بناءِ الجوابِ على الشّرط الأوّلِ ، والشّرط الأول وجوابه مغنٍ عن جوابِ الثّاني ، والثّاني وجوابُه مُغْنٍ عن جوابِ الثّالثِ ، وعلى ما ذكره صاحبُ المذهبِ الثّالث من جَعْلِ الشّرطِ الثّاني جواباً للأوّلِ والشّرط الثّالث جواباً للثّاني على إضمارِ الفاءِ ، ويحتمل أيضاً أنْ يكونَ أضمر الفاء في الثّاني ولم يضمرها في الآخر فيكون الجواب مبنيّاً على الشّرط الثّاني ، والشّرط الثّاني وجوابه مغنٍ عن جوابِ الشّرطِ الثّالث ، والشّرط الثّالث وجوابه في موضع جواب الأول ، فكأنّك قلت : إنْ أعطيتك فإنْ وعدتُك فعبدي حرٌّ إنْ سألتني . فيلزم العتق إذْ ذاك ، إذا بدأ بالفعلِ الأوّلِ ثمّ بالآخرِ ثمّ بالوسط فيكون إذْ ذاك مثل قولك إن وعدتك دِرْهماً إنْ أنفقتَه إنْ دفعته اليك فعبدي حُرٌّ ، فاذا بدأ بوعده ثم دفعه إليه ثم أنفقه لَزِمَ العتق ، ويحتمل أيضا أن يكون أضمر الفاء في الثالث

ولم يضمرها في الثاني فيكون الجواب إذْ ذاك مبنيًّا على الشرط المتأخّر، والشرطُ المتأخّرُ// وجوابه مبني على الشرط المتقدم، والشرط المتقدم وجوابُه مُغْنٍ عن جواب الشرط الثاني فلزم العتق إذْ ذاك إذا بدأ بالفعل الثاني ثم بالأوّلِ ثم بالآخر(١) فكأنّك قلت: "إنْ أعطيتك فإنْ سألتني فعبدي حُرٌّ إنْ وعدتك" فيكون إذْ ذاك مثل قولك "إنْ جئتك إنْ دعوتني إنْ دَخَلَ علينا داخلٌ فعبدي حُرٌّ" فإذا بدأ فدعاه ثم أجابه ثم دخل بعد ذلك أحدٌ لزم العتق - فلما كان الكلام يحتمل عنده ما ذكر قال: إذا وقعت هذه الأفعال لَزِمَ العتقُ، ولا تبال أيُّها قُدِّمَ أو أُخِّرَ.

٩٣

والصحيحُ ما ذكرناه أوّلاً، لما ذكرناه من أنّ الفاءَ لا تحذف إلّا في الضرورةِ، ولأنّ الجوابَ إنّما ينبغي أنْ يُبْنَى على المتقدِّم كما كان ذلك في اجتماع القسم والشرط، ولا تبال بترتيب هذه الأفعال في الوجود، بل المترتب من ذلك وغير المترتب سواءٌ، لو قلت: إنْ جاء زيد إنْ ضحك إنْ أكَلَ فعبدي حُرٌّ لم يلزم العتق إلّا بأنْ يأكُلَ أوّلاً ثم يضحك ثم يجيء.

وكُلُّ شرطٍ لا يقتضي التكرار إن ربط بالفاء بما يقتضي التكرار، فإنّ الفعلَ الواقع بعد أداةِ الشّرْطِ إنْ كان ممّا يمكن تكراره، وكان مشاكلاً لفعل "كُلّما" لزم فيه التكرار عند الفراء، نحو قولك: كُلّما أجنبتُ منك إجنابة فإن اغتسلت في الحمام فأنت طالقٌ، فإنْ أجْنَبَ منها ثلاثاً واغتسل لكلّ إجنابة طلقت عليه ثلاثاً. فإنْ أجْنَبَ منها ثلاثاً واغتسل اغتسالة واحدة فإنّ أبا يوسفَ قال: تطلق عليه ثلاثاً، لأنّه عقد اليمين بكلّما، وفيها عددٌ ثم جاء بالفعل غير منسوقٍ على كلّما فجعله واحداً، فتطلق عليه بعدد كلّما، وبالفعل الذي بعد إنْ كأنّه قال: كلّما أجنبتُ منك إجنابةً فإنْ مات فلانٌ فأنت طالق، ألا ترى أنّ الموتَ إنّما هو مرّةٌ. وزعم الفرّاءُ أنّ أبا يوسف غَلِطَ في هذه المسألة، وقال: إنّ الفعلَ إذا كان بإنْ أوْ بغير إنْ مشاكلاً لفعل كلّما، عُتِقَ العَبْدُ وطَلّقَت المرأةُ بالفعلين وهما الذي بعد "كلّما" وبعد "إنْ" نحو قولك "كلما دعوتُك فإنْ أجبتني فعبدي حرٌّ" فهذا على دعوةٍ معها إجابة وبها يعتق العبد، ألا ترى أنّ الإجابةَ مشاكلة للدعاء، فإذا رأيت بعد "إنْ" شيئا

---

(١) غامضة في المصورة.

لا يشاكلُ الدعاءَ كقولك "كلّما دعوتني فإنْ سقطَ هذا الحائط فعبدٌ من عبيدي حرٌّ، فإنْ دعاه ثلاث دعواتٍ، وسقط الحائطُ فعليه عتق ثلاثة أعْبُدٍ، فهذا فرقٌ بين المسألتين، والحقُّ في ذلك على أصول البصريين أنّه يلزم التكرار إنْ كان الفعلُ مناسباً أوْ غير مناسب(١)

ولا يجوز أنْ يكون فعلُ الشرط إلاّ ممّا يمكن فيه التكرار، وذلك أنّ كلّما مرفوعةٌ على الابتداء(٢) لا يجوز فيها في المسائل المذكورة غير ذلك، وجملة الشرط والجواب في موضع خبرها، ولا بُدّ من عائدٍ يعودُ عليها ملفوظ به أو مقدّر، ودخلتِ الفاءُ على جملةِ الشّرْطِ والجواب، وهي في موضع خبر المبتدأ لأنّ كلّما اسم عام، وبعدها فعل، وكل اسم عام مضاف إلى موصوف بفعلٍ أوْ ظَرْفٍ أو مجرورٍ، فإنّك إذا جعلتَ الخبر مستحقا بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل بشرط أنْ يكون ذلك الفعل على هيئةٍ(٣) يكون عليها بعد أداة الشرط أدخلت الفاء عليه تشبيهاً للمبتدأ - لعمومه ولكونه قد وقع بعده(٤) ما

---

(١) انظر الكوكب الدرّي في كيفية تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية للأسنوي : ٦٣١.

(٢) في المغني (بحاشية الأمير) ١/١٧١ ما نصّه: وإذا قلت كلما استدعيتك فإنْ زرتني فعبدي حرّ، فكل منصوبة أيضا على الظرفية ولكنّ ناصبها محذوف مدلول عليه بحُرّ المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وإنْ، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلّده الأبذي - أنّ كلاً في ذلك مرفوعة في الخبر كما دخلت في نحو : كل رجل يأتيني فله درهم، وقدّرا في الكلام حذف ضميرين، أي كلّما استدعيتك فيه فإنْ زرتني فعبدي حر بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه.

قال أبو حيان : وقولهما مدفوع بأنّه لم يسمع "كل" في ذلك إلا منصوبة إلخ.

وانظر التذييل والتكميل ٥/١٧٦ أ.

(٣) المقصود بالهيئة، هيئة المستقبل، يريد الفعل المضارع.

(٤) في المصورة : "بعد"، وما أثبتناه يستقيم الكلام.

هو سببٌ في الخبر - باسم الشرط وتشبيهاً أيضا للخبر بجواب الشَّرْطِ من حيث هو مستحقّ بما قبله ، فكما تدخل الفاءُ على الجوابِ ، دخلت على الخَبَرِ فإذا قلت : كلُّ رجل يأتيني فله درهم " فالمعنى أنَّ كل واحد من الرجال الآتين يستحقُّ درهماً بإتيانه ، ولو قلت " كلُّ رجلٍ يأتيني له درهم " كنت قد جعلت لكل واحد من الآتين درهماً ، ويحتمل أنْ يستحقّ ذلك الدرهم بالإتيان أو بغير ذلك - فعلى هذا إذا قلت : " كلّما أجنبتُ منك إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام فعبدي حرٌّ " فالمعنى كلَّ وقت أجنبت فيه منك إجنابة فإن اغتسلتُ في الحمام بعده فعبدي حرٌّ " ولا بدّ من ذلك لترتبط الصفة بالموصوف والخبر بالمخبر عنه ، وتكون جملة الشرط والجواب مستحقةً بكل إجنابة أجْنَبَها ، كما يكون الدرهم مستحقّاً بكلّ إتيان يكون من كلّ واحد .

وكذلك أيضا يلزمُ وإنْ لم يكن فعل الشرط مشاكلاً لفعل كلّما نحو قولك : " كلّما أجنبت منك إجنابة فإنْ جاء زيدٌ فعبدي حُرٌّ " كأنّه قال " كلُّ وقت أجنبت فيه منك إجنابة فإنْ جاء زيدٌ فيه فعبدي حرٌّ " . وتكون جملة الشرط والجواب أيضًا مستحقة بكلّ إجنابة أجْنبها .

[حذف فعل الشرط]

ويجوزُ حذفُ فعل الشَّرْطِ في الكلام ، وإنْ وقعت أداة الشرط صدراً بشرط تعويض " لا " مِنَ الفعل المحذوف[1] ، تقول : " اضرب زيداً إنْ أساء ، وإلّا فلا تضربه ، نحو قول الشاعر :

٢٤٨- أقيموا بني النعمانِ عنّا رؤوسكم وإلّا تُقيموا صاغرينَ الرُّؤُوسا [2]

وقوله :

٢٤٩- فطلقها فلستَ لها بكُفْءٍ وإلّا يَعْلُ مِفْرَقَكَ الحسامُ [3]

التقدير : وإلّا تقيموها تقيموا صاغرين الرؤوسا ، وإلّا تطلقها يعل مفرقك الحسام . وقد يجوز أيضاً حذفهما معاً بشرط التعويض فتقول " اضرب زيداً إنْ أساء وإلّا فلا ،

---

(١) قال أبو حيان في التذييل ٥ / ١٦٢ " وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وتبعه شيخنا أبو الحسن الأبذي : إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلّا بشرط تعويض " لا " من الفعل المحذوف " وقد ردّ أبو حيان هذا ، انظره في موضعه من التذييل .

(٢) البيت من مفضلية ليزيد بن الخذّاق ، شاعر جاهلي ، المفضليات ٢٩٨ ، والرواية فيها : صدوركم . . . . كارهين . وهو في المنصف ١ / ١٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٢٨٣ ، ٣٤١ ، وابن يعيش ٦ / ١١٥ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٠ .

(٣) البيت للأحوص الأنصاري المتوفى قبل ١٠٥ هـ ، وهو في ديوانه : ١٩٠ =

وأمّا حذفهما من غير تعويض فلا يجيءُ إلّا في الشعر[1] نحو قوله :

٢٥٠ - قالت سُليمى : ليت لي بعلاً يَمُنّْ
يغسل رأسي ويُنَسّيني الحَزَنْ
وحاجةً ما إنْ لها عندي ثَمَنْ //
مستورة قضاؤُها منه ومِنْ
قالت بناتُ العَمّ : يا سَلْمى[2] وإنْ
كان عَييّاً مُعدِماً قالت : وإنْ[3]

٩٤

أي : وإنْ كان عييّاً معدِما تمنّيتُه .

[دخول أداة الشرط في اللفظ على الاسم]

وقد تدخل أداةُ الشرط في اللّفظ على الاسم لكن الفعل إذْ ذاك مقدّرٌ بينهما[4] ، إلّا أنّ ذلك لا يجوز فيها إلّا في ضرورة شعر ، نحو قولك : " مَنْ زيداً يضربه أضربه " و " متى زيدٌ يقم أقُم معه " التقدير : من يضربْ زيداً يضربه أضربه ، ومتى يقم زيد يقم أقم معه ، فأضمرَ الفعلَ الأوّلَ لدلالة الفعل الثاني عليه قال الشاعر :

٢٥١- صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أَيْنما الريحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ[5]

= والرواية فيه : فلست لها بأهل ... وإلّا شَقّ . وهو في الأمالي الشجرية ٣٤١ والإنصاف ٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠٠ والمقرّب ١ / ٢٧٦ والمغني ٨٤٨ والمقاصد النحوية : ٤ / ٤٣٥ .

(١) قال أبو حيان في التذييل ٥ / ١٦٢ : إن هذا مذهب ابن مالك متابعاً لابن عصفور ، ثم قال : ولم ينص غيرهما على أنّ ذاك ضرورة بل قال : ويجوز حذف فعل الشرط والجزاء إذا فهم المعنى .. وأنشد الرجز .

(٢) في المصورة : سليمى وهو خطأ .

(٣) الرجز ينسب لرؤبة وهو في ملحقات الديوان : ١٨٦ .
والبيت الأخير هو الشاهد وهو في المقرب ١ / ٢٧٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٥ ، ٢ / ٢٠١ ، والضرائر له : ١٨٤ ، ١٨٥ منسوباً لامرأة من العرب والخزانة ٣ / ٦٣٠ ، وغيرها . مع اختلاف يسير في رواية الأبيات .

(٤) بينهما ، غامضة في المصورة .

(٥) البيت لكعب بن جعيل ، إسلامي كان في عهد معاوية وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٣ ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٩٧ ، والمقتضب ٢ / ٧٣ والأمالي الشجرية ١ / ٣٣٢ ، والإنصاف ٦١٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٠ ، ٢ / ١٩٩ ، والضرائر له : ٢٠٧ والخزانة ١ / ٤٥٧ ، ٣ / ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، وغيرها كثير .

ولا يجوز شيءٌ من ذلك في فصيح الكلام إلّا مع "إنْ" بشرط أنْ يكون الفعل الذي بعدها ماضياً ، لأنّها أمُّ أدوات الجزاء (١) فتقول "إنْ زيدٌ قام قام عمرو" وقال تعالى ﴿ وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ فأجِرْهُ حتّى يسمعَ كلامَ الله ﴾ (٢) .

ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنّه لا يجوز تقديمُ الاسم على الفعل الواقع بعد أسماء الشرط إذا كان ذلك الاسم هو اسم الشرط في المعنى ، فلا يجوز عنده "مَنْ هو يقم أقم معه" لأنّ الضميرَ هو اسم الشرط في المعنى فتكون قد جمعت بين أداتي جزم ، وهذا الذي اعتلّ به باطلٌ ، لأنّ اسمَ الشرط إنّما جزَمَ فعلين لتضمنه معنى إنْ ، والضميرُ إنّما يعود على ما في "مَنْ" من معنى الاسم لا على ما فيها مِنْ معنى إنْ ، لأنّ الضمائرَ لا تعودُ على الحروف . وإذا تبيّن أنّ الضمير العائد على اسم الشرط لم يتضمن معنى "إنْ" لم يكن جازماً ، فلا مانع إذاً مِنْ جواز تقديم الاسم على الفعل وإن كان (٣) ضميراً عائداً على اسم الشرط .

[توسط الفعل بين فعل الشرط وجوابه]

وقد يجوز أنْ يتوسط بين فعل الشرط وجوابه فعلٌ ، فتكون إذْ ذاك أداةُ الشرط قد دخلت على ثلاثةِ أفعال أوْ على فعلين وجملة اسمية ، فإذا توسط بينهما فعل فلا يخلو أنْ يدخل عليه حرفُ عطف أوْ لا يدخل ، فإنْ لم يدخل عليه حرفُ عطف فلا يخلو من أنْ يكون في معنى فعل الشرط أوْ لا يكون في معناه ، فإنْ كان في معناه جزمتَه على البَدَلِ منه فتقول "من يأتني يجيءْ إليّ أُكرِمْه" قال الشاعر :

٢٥٢ - متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في دِيارنا تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونارًا تأجَّجا (٤)

فتُلْمِمْ في معنى تأتِ ، ولذلك أبدلَه مِنْه وجزَمَه . وإنْ لم يكن في معناه ارتفع وكان في موضع اسمٍ منصوبٍ على الحال ، نحو قولك : "من يأتِني يضحكُ أُحْسِنْ إليه" كأنّك قلت : "من يأتِني ضاحكاً أُحْسِنْ إليه" ، قال الشاعر:

---

(١) الكتاب ٣/١١٢ ، ١١٣ .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة .

(٣) في الصورة : فإن .

(٤) البيت لعبيد الله بن الحرّ وهو من شواهد الكتاب ٣/٨٦ والمقتضب ٢/٦٣ =

مَتَى تأْتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نـارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ(١) [٢٢٨]

كأنّه قال : متى تأْتِهِ عاشياً إلى ضوءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ . فإنْ دخل عليه حرفُ عطفٍ لم يَجُزْ فيه إلاّ أنْ يكون مجزوماً أوْ في موضع جزم إنْ كان ماضيا .

وإذا قال : " إنْ آتك وأدخلْ دارك فعبدى حُرٌّ " فعبده حرٌّ إنْ فعل الفعلين جميعاً ، ولا تبال بأيّهما بدأ ، وإنْ قال " إنْ آتك وإنْ أدخلْ دارك فعبدى حرّ " عتق العبد بالفعلين جميعاً كليهما وبواحد منهما ، وإذا قال : إنْ آتك فأدخُلْ دارك ، أوْ ثُمّ أدخلْ دارك فعبدى حرّ " عَتَقَ العبد إذا فعل الفعلين وبدأ بالأوّل ، وإذا قال : "إنْ أدخلْ دارك أو أزُرْك ، فعبدي حرٌّ " ، فإنْ فَعَل الفعلين أوْ أحدهما عَتَقَ العبد ، وكذلك أيضاً يكون المعنى إنْ كرّرَ أداة الشرط .

وإذا أتيت أيضاً بعد الفعل الذى هو جواب بفعل ، كانت أداةُ الشرطِ قد دخلت على ثلاثةِ أفعال ، ولا يخلو ذلك الفعل من أنْ يتقدمه حرف عطف أوْ لا يتقدمه ، فإنْ لم يتقدمه حرف عطف بأنْ كان في معنى الفعل الذى هو جواب أبدلته منه وكان مجزوماً (٢) نحو قوله " مَنْ يأتِنى أكرمْه أحسنْ إليه ؛ ألاَ ترى أنّ الإحسانَ إليه إكرامٌ له ، قال الله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذلك يَلْقَ أثاماً * يُضاعفْ له العذابُ ﴾ (٣) . وإنْ لم يكن فى معناه كان فى موضع اسم منصوب على الحال فتقول : مَنْ أدْعُه يأتِنى يُسَرُّ " أي مسروراً . وإنْ تقدّمه حرفُ عطف عطفتَه على الجواب ، ولا يكون إذْ ذاك إلاّ مجزوماً ، نحو قولك " من يأتِنى أكرمْه وأحسنْ إليه ، ويجوز القطع فتقول : وأحسنُ إليه بالرفع كأنه قال : وأنا أحسنُ إليه ، ويجوز النصب وهو أضعفها ، قرئ ﴿ يحاسبْكُمْ به اللهُ فيغفرَ لمن يشاءُ ويعذبَ مَنْ يشاءُ ﴾ (٤) وقرئ ﴿ فيغفرُ ﴾ بالرفع

= والإنصاف ٥٨٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٩ ، ٢ / ٢٠٣ ، والخزانة ٣ / ٦٦٠ ، ٦٦٣ وغيرها كثير .

(١) سبق فى ص ٢٦٤

(٢) ينظر البحر المحيط ٢ / ٣٦١

(٣) الآية ٦٨ / ٦٩ من سورة الفرقان .

(٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ، قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائى ﴿ فيغفر لمن يشاء ويعذبُ من يشاء ﴾ جزما ، وقرأ عاصم وابن عامر ﴿ فيغفرُ لمن يشاءُ ويعذبُ من يشاءُ ﴾ رفعاً ، السبعة : ١٩٥ ، وأما قراءة النصب فهى قراءة ابن عامر والأعرج وابن حيوة كما فى البحر المحيط ٢ / ٣٦٠

[والجزم] ويجوز مع ثُمّ الرفعُ والجزمُ ، ولا يجوز النَّصبُ ، لأنها ليست من حروف الجواب .

وإذا أدخلت أداة النفي على فعل الشرط ، فقد تكون نافية له في المعنى نحو قولك : " من لا يكرمني أهنه " ، وقد تكون نافية لما بعده وذلك في المشيئة والإرادة والرُّؤية والظن ، فتقول " من لا يرد أن أكرمه أهنه " المعنى " من يرد أن لا أكرمه أُهِنْه " وتقول " ما شاء الله كان وما لا يَشأْ لا يكن " وكثير من أهل الكلام لا يجيزون ذلك ، والصحيح أنَّ ذلك جائزٌ لأنَّ المعنى وما يشأ أن لا يكون لا يكن فدخلت " لا " على يشأ وهي في المعنى داخلة// على معموله [المحذوف] (١) . ولو رددنا ذلك [لرددنا] (١) : إنْ شاء الله شيئاً كان وإلّا فلا وهو كلام جميع العرب ، ألَا ترى أنَّ التقدير " وإن لا يشأ أن يكون فلا يكون (٢) . والدليل على أنَّ أداة النفي قد تدخل على ما ذكرناه من الأفعال ، وتكون نافية لما بعده في المعنى قول الشاعر : ٩٥

٢٥٣ - إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرئٍ فَدَعه وواكِلْ أمرَهُ واللّياليا
يجئنَ على ما كان من صالحٍ بـهِ وإنْ كان فيما لا يَرَى الناسُ آليا (٣)

أي [و] (٤) إنْ كان فيما يَرَى الناس لا يألُو أي : لا يُقَصِّرُ .

وكذلك قول الآخر :

٢٥٤ - ولا - أَراها - تزالُ ظالمةً تُحدِثُ لي قرْحةً وتنكؤُها (٥)

المعنى : وأَراها لا تزالُ ظالمةً .

وقوله : " مَنْ وأَخواتُها غير كيف "

---

(١) كلمتان غامضتان في المصورة ، وأثبتناهما من المقاصد النحوية ٣/١٠٠ .
(٢) الكلام بنصه تقريبا في المقاصد ٣/١٠٠
(٣) هذان من أبيات معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، وهما في المقاصد النحوية ٣/٩٩ ، والأول في الصبّان على الأشموني ٢/١٣٩ ، ١٦٩ .
(٤) تكملة من معاني القرآن .
(٥) البيت لإبراهيم بن هَرْمة في ديوانه (المعيبد) ٤٨ والديوان (نفاع) ٥٦ وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٥٧ ، والكامل ٢/٢٤٤ ، ٣/٢٨٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٧ والمغني ٥١٣ وغيرها .

إنّما استثناها منها ، لأنّها عنده من قبيل الأسماء التي ليست بظروف ، كمَن (١) إلاّ أنّها ليست كـ "مَنْ" إذْ تخالف مَن وأخواتها ، إذا كانت شرطا أو استفهاماً وكان بعدها فعل - في أنّها يُلتزم فيها النصبُ على الحال عندَه ، وليست تتنوع في الإعراب تنوعَ مَنْ وأخواتها . والصحيح ما قدّمناه من أنّها من قبيل الظروف ، فهي - إذا كانت شرطا أو كانت استفهاماً وبعدها فعل - في موضع نصب على الظرف كأخواتها من الظروف نحو قولك : " كيفَ تكونُ أكونُ " وكيف يكون زيدٌ؟! كأنّك قلت : في أيّ حالٍ تكون أكونُ ، وفي أيّ حالٍ يكون زيدٌ؟! ولمّا لم تتنوع الظروف في الإعراب بل لزمت ضرباً واحداً منه ، وهو النصب على الظرف ، لذلك لم يحتج أنْ يبين حكمها في ذلك .

وقوله : " إذا كانت شرطا أو استفهاما "

إنما لم يتكلم فيها بالنظر إلى استعمالها موصولة ، لأنّها إذْ ذاك لا يعمل فيها ما يليها من الفعل ، لأنّ الصّلةَ لا تعمل في الموصول ، ولا يمتنع إذْ ذاك أنْ يعملَ فيها ما قبلها فهي إذاً كسائر الأسماء نحو : زيد ، وعمرو ، وليست كذلك إذا كانت شرطا أو استفهاما ، فإنّها إذْ ذاك لا يعمل فيها ما قبلها ، وإنّما ينبغي أنْ يتكلم فيما هو من الباب أو فيما أشبهه ، وجميع أسماء الشرط يجوز أن تستعمل في الاستفهام ، فتقول : " من يقوم ؟! " و " ما تصنع ؟! " و " أيّ رجل يخرجُ ؟! و " مهما تصنعُ ؟! وتريد : ما تصنعُ ؟ ومن استعمال " مهما " استفهاما ، قول الشاعر :

٢٥٥ - * مهما لي الليلة مهما ليه ؟! * (٢)

وقوله : " وكان الفعلُ الذي بعدها ويليها "

إنّما لمْ يتكلّم في موضعها من الإعراب إلا إذا كان بعدها فعلٌ ، لأنّها إذا لم يكن بعدها فعلٌ لم تتغير بالإعراب بل تكون أبداً في موضع رفعٍ على

---

(١) أبو موسى يتابع في ذلك الأخفش انظر ما سبق ٣٦١

(٢) هذا صدر بيت لعمرو بن مِلْقط (جاهلي) وعجزه :
أوْوى بنعليّ وسرباليَهْ .
وهو في النوادر : ٦٢ وابن يعيش ٧/٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٦٠١ ، والضرائر له : ٦٣ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٣٧ وفيه : أنّه لا دليل في البيت على أنّ مهما للاستفهام لاحتمال أنّ التقدير " مَهْ " اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها ، والخزانة ٣/٦٣١ .

الابتداء نحو قولك : " مَنْ عندَك ؟ ؟ " و " مَنْ فى الدار ؟ ! " . إلاّ أنّه كان ينبغي له أَنْ يبيّن موضعها مِنَ الإعرابِ إذا كانت استفهاما ، وكان بعدها مبتدأ قد أُخبِر عنه باسم فاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فإنها إذْ ذاك يتنوعُ موضعُها مِنَ الإعرابِ كما يتنوعُ إذا كان بعدها الفعل ، وتحرّزَ بقوله "ويليها": مِنْ فعل الجواب فإنّه لا يعمل فى اسم الشرط أَصلا .

وقوله : " مسنداً إلى ظاهرٍ أوْ مضمر للمتكلم أو لمخاطب أو لغائب ليس إيّاها ، وطلب مفعولاً ولم يأخذه كانت مفاعيل ".

مثال ذلك : مَنْ يضرب زيداً أَضْرِبْه " و " مَنْ أَضْرِبْ يضربْه زيدٌ " و " من تَضْرِبْ أضربْه " و " زيدٌ مَنْ يَضرِبْ أضربْه " فيكون فاعلُ يضرب ضميراً عائداً على زيد ، ألا ترى أنّ الفعلَ فى جميع ذلك مسندٌ إلى ما ذكره ولم يأخذ مفعوله فاسم الشرط فى جميع ذلك مفعولٌ مقدّم ، وكذلك أسماءُ الاستفهام نحو قولك : من يضربُ زيداً ؟! ومن أضربُ ؟ ! ومن تضربُ ؟ ! وزيدٌ مَنْ يضربُ؟ " إذا جعلت فاعل يضرب ضميرًا عائداً على زيد - اسمُ الاستفهام فى جميع ذلك مفعول بالفعلِ الذى بعدَه .

وكان ينبغي له أَنْ يقول : ولم يأْخذه فى اللفظ ولا فى التقدير ، فإنّه إذا لم يأْخذ المفعول فى اللفظ وأَخذه فى التقدير لم يجز أَنْ يكون اسمُ الشرط أَو الاستفهام مفعولاً مقدما ، بل يكون مبتدأ ، نحو قوله تعالى ﴿ مَن يَشَأ اللّهُ يُضْلِلْهُ ﴾ (١) ؛ ألا ترى أنّ يشأ كيُريد فهي تطلب مفعولاً ، ولم تأخذه فى اللفظ فكان ينبغى على قول أبي موسى أنْ تكون " مَن " مفعولاً مقدّماً ليشأ ، لكن لا يُتَصور ذلك لفساد المعنى ، لأنّ الذى يريده اللهُ لا يضلله . (٢)

فإنْ قيل : فاجعلها مفعولة بيشأْ على تقدير مضاف محذوف (٣) التقدير " إضلال مَنْ يشاء الله يضلله " ؟

فالجواب : أنّ ذلك لا يجوز ، لأنّ أبا الحسن الأخفش حكى عن

---

(١) الآية ٣٩ من سورة الأنعام .

(٢) فى البحر ٤/١٢٢ " ولا يجوز فى " مَنْ " فيهما أَنْ يكون مفعولاً بيشأ للتعاند الحاصل بين المشيئتين .

(٣) فى البحر " وأقيم مَنْ مقامه " ، ودلّ فعل الجواب على هذا المفعول .

العرب : أنّها تلتزم أنْ يعود على اسم الشرط [1] إنْ لم يضف إليه شئ ، أوعلى ما أضيف إليه ضميرٌ مِنْ جوابه ، تشبيهاً للجملة التى هى جواب بالجملة الواقعة خبراً ، فتقول : مَنْ تضربْ أضربْه ، وغلامُ مَنْ تضربْ أضربْه " ولا يجوز " مَنْ تضربْ أضربْ عمراً ، ولا غلام مَنْ تضربْ أضربْ عمراً " فعلى هذا لا يجوز " إضلال مَنْ يشاء الله يضلله " ، لأنّه لا ضميرَ فى الجوابِ يعودُ على الإ//ضلال ، فلذلك كان التقديرُ فاسداً . [2]

٩٦

فإنْ قيل : فلعلّ " مَنْ " مفعول مقدّمٌ ليشاء ، ويكون الأصل : من يشأ الله بالإضلال يضلله ، لأنّه يقال : " أراده الله بكذا " قال الشاعر:

٢٥٦ - أرادت عِرَارا بالهوانِ ومن يُرِدْ عِرارا - لعمرى - بالهوانِ فقدْ ظَلَمْ [3]

فالجواب : أنّ "شاء"، وإنْ كانت بمعنى أراد - فلا يحفظ : شاءه الله بكذا كما يقال : " أراده اللهُ بكذا ، وقد يكون الفعلُ بمعنى الفعل ولا يستعمل استعمالَه ، ألا ترى أنّك تقول : دخلت الدّار " وتقول : دخلت فى غمار الناس" ولا تقول : " دخلت غمار الناس" ، واذا اختلف الحكم مع اتفاق اللفظ والمعنى ، فالأحْرى أنْ يختلف مع اختلاف اللفظ ، فإذا تبين أنّ " مَنْ " لا يمكن أن تُجْعَل مفعولاً ليشاء لم يبق إلاّ أنْ يكونَ التقديرُ : " مَنْ يشأ الله إضلالَه يُضْلله " وحذف مفعولها وهو مراد ، لأنّ مفعولها - أعنى شاء ويشاء - التزمت العربُ حذفَه فى الغالب ، بل من النحويين من زعم أنّه لا يكون إلّا محذوفاً قال الله تعالى ﴿ قل لو شاءَ اللّهُ ما تَلَوتُهُ عَليكُمْ ﴾ [4] وقال تعالى ﴿ لَوْ شِئْتَ لاتّخذْتَ عليه أجراً ﴾ [5] وقال تعالى ﴿ ولَو شِئْنَا لآتَيْنَا كُلَّ نفسٍ هُدَاها ﴾ [6] وعلى

---

(١) غير الظرف كما فى البحر المحيط

(٢) ينظر البحر المحيط الموضع السابق

(٣) البيت لعمرو بن شأس - (مخضرم) عاش فى الجاهلية والإسلام - والشاهد أول الحماسية رقم (٨٤) شرح ديوان الحماسة للمرزوقى : ٢٨٠ ، والكامل ١/٢٧٣ . وعِرارٌ : هو ابن عمرو بن شأس .

(٤) الآية ١٦ من سورة يونس .

(٥) الآية ٧٧ من سورة الكهف .

(٦) الآية ١٣ من سورة السجدة .

كثرة استعمال هذا الفعل في الكتاب العزيز لم يَجِئْ مُصرحًا بمفعوله في موضعٍ من المواضع .

وقوله : " وإنْ أخذه (١) كانت مبتدآت ، ولزم العائد "

يعني أنّه يلزم أنْ يكون في الجملة الفعلية التي تلي اسم الشرط أو اسم الاستفهام عائدٌ ، لأنّها في موضع خبره ، والجملة إذا وقعت خبراً فلا بدّ لها من رابط يربطها بالمبتدأ ، إلّا أنّ ما ذكره من أنّها تكون مبتدأة لا يلزم ذلك فيها في جميع المواضع ، بل يلزم ذلك في بعض المواضع ، وذلك إذا كان [فاعل] (٢) الفعل سببًا لاسم الشرط والمفعول أجنبيّ نحو قوله : " مَنْ يضربْ أخوه زيداً أضربْه " لا يجوز في " مَنْ " إذْ ذاك إلّا الرفع على الابتداء ، فإنْ كان المفعول ضميراً أوْ سببا كانت الجملة من الاشتغال ، ويجوز في الاسم إذْ ذاك الرفعُ بالابتداء والنصبُ بإضمار فعل ، والاختيار رفعُه بالابتداء نحو قولك " مَنْ يضربْه زيدٌ أضربْه " و " مَنْ يشكره أبوه أشكرْه " فمَن يجوز أنْ تكون مبتدأةً فتكون في موضع رفعٍ ، وأنْ تكون مفعولاً بفعلٍ مضمرٍ فسّرَه (٣) الفعلُ الظاهرُ الذي بعده ، وتبيّن ذلك في " أيّ " ، لأنّها معربةٌ تقول : أيّهم يضربْه زيداً ضربْه و : أيّهم يشكرْه أبوه أشكرْه " برفع " أيٍّ " ونصبه .

وقوله : " وإنْ لم تتعدّ ولم تنجرّ فهي مبتدآت "

يعني بقوله : " إنْ لم تتعدّ " : الأفعالُ التي تلي أسماءَ الشرط وأسماء الاستفهام ، ويعني بقوله : ولم تنجرّ : أسماء الاستفهام وأسماء الشرط وذلك نحو قولك " مَنْ يقم أقمْ معه ، ومَنْ يقوم ؟ " فمَنْ اسم مبتدأ ، وكان ينبغي له أنْ يقول : " وإنْ لم تتعدّ ولم تنجرّ ولم يكن الاسم اسم مصدر فهي مبتدآت " ألا ترى أنّك تقول " أيّ قيامٍ تقُمْ أقُمْ مثله " ، فتنصب أيّاً على المصدر ، وإنْ لم يكن الفعل الذي بعده متعدّيًا ولا اسم الشرط منجرًّا .

---

(١) يعني المفعول ، وفي بعض نسخ الجزولية : وإنْ أخذ مفعوله .

(٢) تكملة يقتضيها السياق ، وهي مأخوذة من هامش الأصل ففيه : صوابه : فاعل الفعل .

(٣) في المصورة : فيسره .

وقوله : " وإنْ انجرّت فبه يتعلّق الجارّ "

ينبغي أنْ يقول "وإنْ انجرت بحرفٍ فبه يتعلق الجار : أي بالفعل الذى يليها ، وأمّا إنْ انجرت بإضافةِ اسم إليها فلا يتصوّر أنْ يقال : أنّ ذلك الجار الذى هو الاسم متعلق بالفعل الذى هو بعدها، بل حكمه فى الإعراب حكم اسم الشرط أو اسم الاستفهام نحو قولك : " غلامَ مَن تضربْ أضربْ " فنصب الغلام ؛ لأنّك لو قلت : مَنْ تضرب أضرب " كانت مَنْ في موضع نصب ، ونحو قولك " غلامُ مَن تضربْه أضربْه " يجوز فى الغلامِ الرفع والنصب ، والرفع أحْسَنُ ، لأنّك لو قلت : مَنْ تضربْه أضربْه " لجاز فى مَنْ أنْ تكون فى موضع رفع ، وفى موضع نصب ، والاختيار أنْ تكون فى موضع رفع ، ولو قلت : غلامُ مَنْ يقمْ أقمْ إليه ، لم يجزْ فى الغلام إلا الرفع ؛ لأنّك لو قلْت " مَنْ يَقمْ أقمْ إليه " لم يجزْ فى " مَنْ " إلاّ أنْ تكونَ فى موضعِ رفعٍ وكذلك يجرى حكم الاسم المضاف إلى اسم الشرط أو اسم الاستفهام فى جميعِ المواضعِ .

وقوله : " وإنْ كان الفاعل مضمراً يعودُ عليها فهي مبْدآتٌ على الإطلاق " يعنى : كان الفعلُ متعدّيا أو غير متعد ، أخذَ المتعدّى مفعوله أو لم يأخذه ، نحو قولك " مَنْ يضربْ أضربْه " و " مَنْ يضربْك أضربْه " و " مَنْ يقم أقمْ معه " وإنّما لم يجزْ فى " مَنْ " مِن قولك " مَنْ تضربْ أضربْه " أنْ يكون مفعولاً مقدّماً ليضرب ؛ لئلا يلزم من ذلك تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهرِه وذلك لا يجوز فى بابٍ من الأبواب ، فلذلك لزم أنْ يكون [مفعـ](1)ـول يضرب محذوفا التقدير " مَنْ يضرب أحداً أضربه ، ولتلك العلّة أيضا لزم أنْ تكون " مَن " من قولك " مَن يضربْ أباه أضربه " فى موضع رفع على الابتداء ، ولم تكن المسألة من الاشتغال ، وإن كان لاسم الشرط// فى الفعل الذى يليه سببيّ منصوب ؛ ألا ترى أنّك لو جعلت مَنْ معمولةً ليضرب بدل السببي المنصوب فقلت : " مَنْ يضربْ أضربْه " وجعلت " مَنْ " مفعولة ليضرب كما كان الأبُ مفعولاً بها لزم من ذلك تعدّى فعل المضمر المتصل إلى ظاهره وذلك لا يجوز فى باب من الأبواب(2) . وهذا الإطلاق من أبي موسى ليس بصحيح بل كان ينبغي له

٩٧

(1) مطموسة فى المصورة .

(2) انظر نقد كتاب المدارس النحوية فى مجلة المركز عدد ٥ / ٦٠٦ .

أنْ يقول : وإنْ كان الفاعل مضمراً يعود عليها ،وكان متصلا فهي مبتدآت على الإطلاق. وإنْ كان منفصلاً بأنْ لم يكن لأسماء الشرط أو الاستفهام في الفعل الذي يليها ضميرٌ أو سببي منصوب أو مخفوض فهي مبتدآت نحو قولك : " مَنْ لم يضربْ زيداً إلاّ هو أضربْه ،ومَنْ لم يضربْ زيداً إلاّ هو ؟!" وإنْ كان له ذلك جاز في الاسم وجهان : الرفعُ على الابتداء والنصب بإضمار فعل ، والاختيار الرفعُ على الابتداء ، لأنه يكون إذْ ذاك بمنزلة قولك " زيد لم يضربه إلاّ هو " في الاشتغال ، وذلك نحو قولك : "من لم يضربه إلّا هو ضربته " ، ونحو قولك " مَنْ لم يضربه إلّا هو ؟ ! " إذا أردتَ الاستفهام ، ألَا ترى أنّك لو جعلت " مَنْ " مفعولاً ليضرب وحذفت الضمير فقلت : من لم يضرب إلّا هو ضربته " لجاز ، وكذلك لو قلت " مَنْ لم يضرب إلا هو ؟! مستفهما ، لأنّ الضمير المنفصل في كلام العرب بمنزلة الأجنبي ،فيتعدّى إلى جميع الأسماء من ظاهر ومضمر.

هذا ما لم يفصل بين الاسم والفعل الذي بعده في شئ مما ذكرنا حرفٌ من حروف الصدر ،فإنْ فصل بينهما حرفُ صدرٍ لم يجز في الاسم إذْ ذاك إلّا الرفع على الابتداء نحو قولك مستفهماً : " مَنْ ما يضربه إلّا هو ؟! و " مَنْ ما ضربته ؟!" و " مَنْ ما ضربَ عمرو " .

وينبغي أنْ تعلم أنّ أسماءَ الشرط لا يعمل فيها ما قبلها إلّا أنْ يكون حرف جرّ متعلقاً بالفعل الذي بعدها يليها .

فإنْ تقدّم عليها عاملٌ يعمل فيها أو حرف جر متعلقٌ بما قبله خرجت من الشرط وصارت موصولة نحو قولك : " أضربُ مَنْ تضربُ " و " أمرُّ بمَنْ تمرُّ".

وكذلك إنْ تعلق حرفُ الجرّ بالفعل الذي هو جوابٌ خرجت أيضا عن أنْ يجازى بها ،وصارت موصولة نحو قولك : بمَنْ تمرّ أمرُّ " التقدير : أمرُّ بمَنْ تمرّ.

وكذلك أيضا تقول "إنّ مَنْ يأتينا نكرمْه " بالرفع لعمل إنّ في " مَنْ "(١)

---

(١) ينظر المقرّب ١ / ٢٧٧ .

فأما قـولـه :

٢٥٧ - إِنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسة يوماً يلْقَ فيها جآذرا وظبـاءَ (١)

فعلى حذف ضمير الأمر والشأن ضرورة كأنه قال (إِنَّه)(٢) مَنْ يدخل الكنيسة يلق فيها جآذرا " ، ولو أعمل "إِنَّ" فى "مَنْ" لم يجازِ بها .

وكذلك أيضا يمنعُها من المجازاة بها إضافة ظرفٍ إلى الكلام الذى هـي منه نحو قولك : أتذكر إذْ مَنْ يأتِينا نأتيه "(٣) ولا تقول "إذْ مَنْ يأتِنا نأتِـه" كما لا تقول : إذْ إنْ يأتنا أحدٌ نأته " . وقد يجوز ذلك فى ضرورة الشعـر(٤) لكون اسم الشرط لم يعمل فيه ما قبله ، قال الشاعر :

٢٥٨- طى حينَ مَن تلْبَثْ عليه ذَنُوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إذْ فى المقامِ تدَابُرُ(٥)

ومعنى يَرِث : يبطئ ، وشِرْبه : أي حظّه ،والتدابر : التقاطـع .

وقد تجوز المجازاة بها بعد إذا التى للمفاجأة فتقول " مررت به فإذا مَنْ يأتـه يعطِه " ، والأَحْسَنُ ترك المجازاة بعدها . وإنّما جازتِ المجازاةُ بعدها فـى الكلام لحُسْنِ إضمار المبتدأ بعدها ، ألا ترى أنك تقول : " مررتُ به فإذا أجملُ الناس" أى : فإذا هو أجملُ الناس(٦) ، فإذا جزَمَ بعدها ففي الكلام إضمارٌ كأنّك قلت " فإذا هو مَنْ يأْتِهِ يعطه " فإن قلت "أتذكُرُ إذْ نحن من يأْتِنا نعطِه"(٧)

---

(١) البيت للأخطل وليس فى ديوانه صنعة السكرى .
والبيت فى الجمل ٢٢١ والحلل ٢٨٧ وابن يعيش ٣/١١٥
والمقرب ١/١٠٩ ، ٢٧٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٢ ،
والضرائر له : ١٧٨ والخزانة ١/٢١٩ ، ٢/٤٦٣ ، ٤/١٢ ، ٣٨٠
وغيرها .

(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .

(٣) الكتاب ٣/٧٥

(٤) الكتاب ٣/٧٦

(٥) البيت للبيد فى الديوان : ٢١٧ ورواية العجز فيه :*يجِدْ فقدها ،وفى الذّئاب تداثر* والتداثر : التزاحم والتكاثر .
والبيت من شواهد الكتاب ٣/٧٥ والإنصاف ٢٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٢ ، ٣٨٩ ، والخزانة ٣/٦٤٩ .

(٦) الكتاب ٣/٧٦ قال سيبويه " فإذا لم تضمر ،وجعلت إذا هى لمَنْ فهي بمنزلة إذْ،لا يجوز فيها الجزم .

(٧) الكتاب ٣/٧٦ .

ساغ كذلك (١) ، لفصلك بين "إنْ" واسم الشرط بالمبتدأ .

وكذلك أيضا إذا دخلت "ما النافية" على اسم الشرط ،بطلت المجازاة وعاد الاسم موصولاً ، نحو قولك "ما مَن يأتينا نأتيه" (٢) وإنما لم يجز الجزم ، لأنّ "إنْ" لا تقع بعدها لا تقول "ما إنْ يأتنا أحدٌ نأته" فلذلك أيضا لم يقع اسم الشرط بعدها "فإنْ فصلت بينهما بمبتدأ جاز الجزمُ بها نحو قولك : "ما نحن مَنْ يأتِنا نأتِه" ، لأنّ "إنْ" يجوز أنْ تقع بعد "نحن" وليست "لا" كـ"ما" تقول "لا مَنْ يأتِنا نأته" و"لا مَنْ يكرمْنا نكرمْه" قال :

٢٥٩- وقِدْرٍ ككفّ القِرْدِ لا مُسْتعيرُها يُعارُ ولا مَنْ يأتِها يتدسّمِ (٣)

وإنما لم تُبْطِلْ "لا" الجزاءَ باسم الشرط ، لأنّ "إنْ" تقع بعدها تقول : "لا إنْ أتيناك أعطيتنا" و "لا إن قعدْنا عنك عرضْت علينا .

و "لكن" بمنزلة "إذا" التي للمفاجأة الأحسنُ فيها أنْ يَذْهبَ من الأسماءِ التي بعدها معنى المجازاة نحو قوله :

٢٦٠- وما ذاك أنْ كان ابنَ عمّي ولا أخي ولكن متى ما أملكُ الضرَّ أنفعُ (٤)

---

(١) في المصورة : لذلك

(٢) الكتاب ٣ / ٧٥

(٣) البيت لتميم بن أبيّ بن مقبل في ديوانه : ٣٩٥
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٧٧ ، والخصائص ٣ / ١٦٥ ، والمخصص ١٧ / ١٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٧٨ ، ٥٩٣ .

(٤) البيت للعجير السلولي (إسلامي)
وهو من شواهد الكتاب ٣ / ٧٨ شاهداً على أنّ أملك على متى في موضع جزاء ، كأنه قال : ولكن أنفعُ متى ما أملكِ الضرَّ ،وهو عند المبرد على ضرورة حذف الفاء من جملة الجواب ، والشارح هنا أورده شاهداً على عدم المجازاة بأسماء الشرط بعد لكن . وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٠١ والأصول لابن السراج ٢ / ٢٠٣ والخزانة ٣ / ٦٥٢ .

وقد يجوز أنْ لا يذهب مِنَ الاسم بعدها معنى المجازاة ، وذلك إذا قدّرت بعدها مبتدأ مضمرا ؛ لأنه يحسن بعدها الإضمار تقول : ما رأيتك أحمقَ ولكن أعقلُ الناس"(١) أيْ : ولكن أنْتَ أعقل الناس- وعلى ذلك قوله :// ٩٨

٢٦١- ولستُ بحلّال التّلاعِ لبيتهِ ولكن متى يسترفدِ القومُ أرفدِ (٢)

فجزم بمتى كأنّه قال : ولكن أنا متى يسترفدِ القومُ أرفدِ ، ولا يبطل معنى الجزاء من أسماء الشرط ، إلاّ بما ذكرناه خاصّة. (٣)

---

(١) نص المثال في الكتاب ٣/٧٨ " ما رأيتك عاقلاً ولكن أحمقُ".

(٢) البيت لطرفة - من معلقته - وهو (٤٤) فيها، الديوان : ٢٨.
وهو من شواهد الكتاب ٣/٧٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٠٢ ، والمغني : ٧٩٠ ، والخزانة ٣/٦٥٠.

(٣) ذكر سيبويه أيضا عدم المجازاة بأسماء الشرط إذا سبقتها أمّا مثل : وأمّا مَنْ يأتينا فنحن نأتيه . الكتاب ٣/

بـاب [المثنى] *

قولـه " الاسم المثنّى إمّا صحيح ، ونعنى به ما ليس فى آخره ياءٌ ولا واو ولا ألف ولا همزة " .

[ما لا يثنّى من الأسماء]

كان ينبغي له أنْ يبين الاسم المثنى أولا وحينئذٍ يقسّمه إلى ما ذكره ؛ لأنَ من الأسماء ما لا يُثَنَّى ومنها ما يُثَنَّى ، فالذى لا يثنّى : " كلّ " و " بعض " لأنَّه لا فائدة فى تثنيتهما ، إذْ " كل " و " بعض " ؛ يعطيان ما يعطى " كلاّن وبعضان ؛ لأنَّ " كُلاًّ " يعم به كل متبعض قلّ أو كثُرَ ، وبعض يقع على ما دون الجميع خلافاً لهشام (١) والكسائى ، فإنّهما لا يوقعان " بعضاً إلاّ على ما دون النِّصف ؛ لأنَّ أحمد بن يحيى حكى عن ابن الأعرابي (٢) : أنَّ العرب تسمِّى النِّصفَ بعضا . بل زعم أبو عبيدة (٣) أنَّ بعض الشئ قدْ يقع على جميع الشئ وحَمَلَ على ذلك قوله تعالى =(يُصِبْكُم بعضُ الّذي يَعِدُكُم)= (٤) قال : ألا ترى

(*) ينظر ما سبق ص ١٠١ عند ما تحدث عن الأشياء التى انفردت بها الأسماء ، ومنها التثنية . وص ١٨٩ عند قول الجزولى : الاسم الذى تفهم منه التثنية مثنى حقيقة وغير مثنى " .

(١) هشام بن معاوية الضرير النحوى الكوفى صاحب الكسائى أخَذَ عنه كثيراً من النحو ، صنّف : الحدود و " المختصر " و " القياس " وغير ذلك . توفى سنة ٢٠٩ عن وفيات الأعيان ٣ / ٨٥ . وعنه رسالة ماجستير من إعداد : تركى العتيبي المحاضر بجامعة محمد بن سعود

(٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله ، راوية ، ناسب ، علاّمة باللغة . من أهل الكوفة ، لزمه ثعلب بضع عشرة سنة . وهو ربيب المفضل بن محمد صاحب المفضليات . وصنف : أسماء الخيل وفرسانها ، وتاريخ القبائل ، والنوادر وشعر الأخطل ، وغيرها . انظر الأعلام للزركلى (ط ٣) ٦ / ٣٦٥ .

(٣) وكذلك قال ثعلب عند قوله تعالى =(وليبيّن لكم بعض الذى)= قال : تكون بمعنى كلّ وبمعنى بعض " المجالس : ٥٠ . وينظر التهذيب ١ / ٤٨٩ ، والبحر المحيط ٧ / ٤٦١ .

(٤) الآية ٢٨ من سورة غافر .

أنّه إذا كان صادقاً أصابهم جميعُ ما يعدهم به . والصحيح أنّ بعض الشيء لا يقع على جميعه ، ولا حجّة له في الآية ؛ لأنّه قد يعدهم - إنْ كذّبوا - بشيء . اذا أوقعه الله تعالى لم يصبهم منه إلاّ بعضه وفيه هلاكهم ؛ ألا ترى أنّ عاداً أُهلكت بالرّيح ، ولم يصبهم من الرّيح إلاّ بعضُها وهو ما لاقى أجسامهم ، وكذلك قومُ نوح أُهلكوا بالطوفان ، ولم يصبهم إلاّ بعضُه إذْ منه ما لم يصب أحداً ، وإنّما كان يلزم ما ذكر أنْ لو قال تعالى : يقعُ بعضُ الّذى يعدكم لأنّ الصادقَ إذا وعدَ بوقوع شيءٍ وقع جميعه لا بعضه . فإذا ثبت أنّ بعض الشيء يقعُ على ما دون الجميع لم يكن في قوله "بعضان" فائدة إذْ "بعضٌ" يغني عن ذلك .

وكذلك (١) لا يُثنّى "أجمع" و "جمعاء" ولا "أكتع" و "كتعاء" ، لأنّ العربَ استغنت عن تثنيتهما : بكلا وكلتا ، كما استغنت بـ "تركَ" عن "وذرَ" و "ودعَ" خلافا للكوفيين ، فإنّهم أجازوا ذلك قياسا ، والصحيح أنّ ذلك لا يجوز لما ذكرنا وأيضاً فإنّه لم يرد به سماعٌ .

وكذلك لا تُثنّى الأسماءُ المحكيّةُ التى هى جُملٌ في الأصل نحو "تأبطشراً" وبرقَ نحرُه ، لئلاّ تبطلَ الحكاية ، فإنْ أردْتَ تثنية شيء من ذلك قلت : جاءنى ذواتأبّطَ شراً أوْ : اللذان يقال لكلّ واحد منهما تأبّطَ شراً .

وكذلك لا تُثنّى الأسماءُ المركبةُ لشبهها بالمحكيّة نحو "معد يكرب" خلافا لمن أجاز ذلك من النحويين (٢) قياساً ، وأمّا السماع فلم يرد بشيءٍ من ذلك للعلّة التى ذكرنا ، فإنْ أردْتَ التثنية فعلت كما فعلت في المحكيّة .

وكذلك أيضا لا يُثنّى "أفعل" من نحو قولك "الزيدان أفضلُ من عمرو" ؛ لأنّها تتضمّنُ معنى الفعل والمصدر ، وكلاهما لا يُثنّى ، ألا ترى أنّ معنى قولك : "بكرٌ أفضل من عمرو : بكر (٣) يزيد فضله على فضل عمرو" .

---

(١) عدّد ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٦ الأسماء التى لا تثنّى ، فزاد عمّا هنا الأسماء المختصة بالنفى ، ونقصه اسم الشرط واسم الاستفهام والمركبة ، وينظر المقرّب أيضا ٢/ ٤٠-٤٣ .

(٢) انظر ما سبق ص ١٢٣ هـ ٢

(٣) في المصورة : وبكر .

وكذلك لا تُثنَّى أيضا الأسماءُ المتوغلةُ في البناءِ ، وهي التي لم تكن معربة قطّ نحو " مَنْ وما " لشبههما بالحَرف ، فأمّا هذان واللذان وهاتان واللتان فصيغ تثنيةٍ لا تثنيةٌ صحيحة ، وقد تقدم تبيين ذلك (١) .

وكذلك أيضا لا يُثنَّى اسم الشرط أو الاستفهام - وإنْ كان معرباً كأيٍّ - إجراءً له مُجْرَى الحرف الذي تضمّن معناه .

وكذلك أيضا لا تُثنَّى الأسماءُ المفردةُ في الوجود واقعة كانت على شخص أو على جنس ، لأنّها ليس لها ما يُضمُّ إليها فلا تقول : شَمْسَان ولا لَبَنَان " ما دام " لبن " يراد به الجنس . (٢)

وكذلك أيضا لا تثنى التثنية ولا جمع السلامة ، لا تقول : زيدانِ ولا زيدونَان ، لئلاّ يؤدّيَ ذلك إلى الجمع بين علامتي إعراب .

وكذلك أيضا لا يُثنَّى جمع التكسير واسم الجمع وأسماء العدد ما عدا مائة وألفاً إلّا في ضرورة شعرٍ فلا (٣) يقال " رجالان " ولا " قومان " ، لأنّ " رجالا " و " قوما " تُغْني عن ذلك ، وكذلك لم يقولوا " ثلاثتان " لأن " ستة " تغني عن ذلك ولا " أربعتان " ، لأن " ثمانية " تغني عن ذلك ، وكذلك أيضا سائر أسماء العدد إلاّ مائةً وألفاً فإنّك تقول : " مئتان " و " ألفان " ، لأنك لا تجد ما يُغْني عن ذلك في أسماءِ العَدد ، وممّا جاء من تثنية ذلك في الضرورة قول الشاعر :

تَبَقَّلْتَ في زمن التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِماحَيْ مالك ونَهْشَلِ (٤) [٤١]

وقول الآخر :

وكلُّ رفيقي كلِّ رحل - وإنْ هُما تعاطى القنا قوماهما - أخوانِ (٥) [٤٠]

فثنّى الأولُ : " رماحا " وهو جمع تكسير ، وثنى الآخر " قوما " وهو اسم جمع ضرورة ، وكذلك ثنّى الفرزدق " سبْعا " وهو عدد ضرورة فقال :

---

(١) انظر ما سبق : ١٩١ .
(٢) " " : ١٠٨
(٣) في المصورة : ولا يقال
(٤) سبق تخريجه : ص ١٠١
(٥) سبق تخريجه : ص ١٠١

٢٦٢ - فلن تستطيعوا أنْ تميلوا الذى رسا لها عند عالٍ فوق سَبْعَين دائمِ (١)

يريد : فوق سبع سماوات // [وسبع أرضين] (٢) . وما عدا ذلك من الأسماء تجوز تثنيته فى فصيح الكلام . ٩٩

وانما قال لما أراد أن يبين الصحيح : ونعنى [به] (٣) ما ليس فى آخره ياء ولا واو ولا ألف ولا همزة ؛ لأنّ ذلك شئ وضعه هو وليس الاصطلاح كذلك ؛ لأنّ المهموز الآخر فى اصطلاح النحويين من قبيل الصحيح الآخر ،لكنّه لما رأى الهمزة التى فى الآخر قد تتغير بالبدل والتسهيل (٤) صارت الهمزة عنده بذلك مشبهة لحرف العلّة فى قوله : " وإمّا معتل وهو ضربان : منقوص ومقصور " .

يعنى بالمنقوص ما حذف من آخره حرف ، وبالمقصور ما فى آخره ألف ،وسُمِّيَ مقصورا ؛ لأنّه قُصِر عن الإعراب جملةً ،فلا يدخله إعراب في حال من الأحوال . وجعلُه المعتل أيضا : المنقوص والمقصور خاصة ،شئ رآه ، وكأنّه جعَلَ المعتل ما اعتل آخره ، وإنّما المعتل الآخر فى اصطلاح النحويين ما في آخره حرفُ علة اعتل أو لم يعتل فمثال "ظبي " و " غزو " عندهم معتل الآخر ، وإنْ صحّ حرف العلة فيهما .

وقوله : " والمنقوصُ ضربان : خاصّ وعام " .

المنقوصُ الآخِر عند النحويين ضربان : منقوصٌ على قياس : وهو كل اسم حُذِفَ آخرُه لعلّةٍ تصريفية اقتضت ذلك - وهو كل اسم فى آخِرِه ياءٌ قبلها كسرة نحو : " قاضٍ " و " غازٍ " ؛ ألاَ ترى أنّ الأصْلَ " قاضيٌ " و " غازِيٌ "

---

(١) البيت للفرزدق فى الديوان : ٣١١ وهو من قصيدة مطلعها :
تحنّ بزوراء المدينة ناقتى حنينَ عجولٍ تبتغى البَوَّ رائمِ
ورواية صدر الشاهد فيه :*لينقلنها لم يستطِعْنَ الذى رسا* وهو فى الضرائر لابن عصفور: ٢٩٩ والهمع ١/ ٤٣ والدرر ١/ ١٨ .
(٢) مكانها كلما تذهبتبها الرطوبة ،وما أثبتناه مستفادٌ من الضرائر لابن عصفور .
(٣) مكانها بياض ، وأثبتناه من الجزولية .
(٤) ويطرأ عليها الحذف والنقل . وهذا شبيهٌ بما يطرأ على حروف العلة . قاله الشلوبين فى شرحه الكبير على الجزولية : ٢٠٤ .

فاستثقلت الضمّة فى الواو المتطرفة بعد الكسرة فقلبت ياءً فصار غازيٌ ، ثم استثقلت الضمة فى ياء " غازٍ " و " قاضٍ " ، فحذفت ، فالتقت الياء فيهما ساكنة مع التنوين فحذفت لالتقاء الساكنين فقيل " قاضٍ " و " غازٍ " ، وهذا النوع حَرٍ أَنْ يُسَمى عامّا لأنّه لا ينضبط كثرة .

ومنقوص على غير قياس ، وهو : كل اسم حذف آخره اعتباطا من غير علّة أوجبت ذلك ، وليس طريق إثباته إلّا السماع نحو " يدٍ ، ودمٍ ، وأخٍ ، وأبٍ ، وجميع ذلك حَرٍ أن يُسَمى خاصّاً ، لأنه مضبوطٌ محصورٌ بالسّماع ، لكنّ أبا موسى(*) جعل المنقوص على قياسٍ عامّاً ، وجعل الأسماء الستّة المضافة - المنقوصَ الخاصّ ، ولم يذكر حكم ما عدا ذلك من المنقوص على غير قياس فى التثنية ، لأنّه رأى أنّ القياسَ فيه أن يُثنّى كما يُثنّى الصحيح الآخر إلّا فى ضرورة شعر ، فإنّهم ربّما ردّوا المحذوفَ منه إذا كان حرف علّة فى التثنية قالوا فى : " يدٍ " " يديان وفى " دم " دَمَيان " قال الشاعر :

٢٦٣ - يدَيانِ بَيْضَاوان عند مُحَلِّمٍ قد تمنعانك أَنْ تُضَامَ وتُضْهَدَا (١)

وكان ينبغى له أَنْ يقول " يدان " لولا الضرورة ، كما قال الله تعالى =(تَبَّتْ يدا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ)= (٢) وكما قالوا " يداك أوكتا وفوكَ نَفَخَ " (٣) .
وكذلك قول الآخر :

٢٦٤ - فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جرى الدّمَيانِ بالخَبَرِ اليقينِ (٤)

---

(١) البيت مجهول القائل وهو فى المنصف ١/ ٦٤ ، ٢/ ١٤٨ ، وابن يعيش ٤/ ١٥١ ، ٥/ ٨٣ ، ٦/ ٥ ، ١٠/ ٥٦ ، والمقرّب : ٢/ ٤٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠ ، ٢/ ٣١٤ ، والخزانة ٣/ ٣٤٧ .
(٢) أول سورة المَسَد .
(٣) من أمثالهم وهو فى كتاب الأمثال لأبى عبيد : ٣٣١ ومجمع الأمثال ٢/ ٤١٤ والمستقصى ٢/ ٤١٠ ، وغيرها ، وأوكتا : شدّتا بالوِكاء .
(٤) البيت لعلى بن بدال فيما استصوبه البغدادي فى الخزانة ٣/ ٣٥٢ ، وهو فى المقتضب ١/ ٣٦٦ ، ٢/ ٣٦ ، ٣/ ١٥٣ ، والمنصف ٢/ ١٤٨ ، والأمالى الشجرية ٢/ ٣٤ ، والإنصاف ٣٥٧ ، وابن يعيش ٤/ ١٥١ ، ١٥٢ ، ٥/ ٨٤ ، ٦/ ٥ ، ٩/ ٢٤ ، والمقرّب ٢/ ٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٤٠ ، ٢/ ٣١٤ ، والخزانة ٣/ ٣٤٩ .

(*) فى المصورة : أبو

لولا الضرورة لقال : الدَّمانِ " .

وقوله " وإمّا مُشَبَّهٌ بالمعتل ،ونعني به ما في آخره ياءٌ أَوْ واوٌ ساكنٌ ما قبلهما مشدّدتان أَوْ مُخَفَّفَتان وما في آخره همزة ".

إنّما احتاج إلى تبيين ذلك أيضا لأنّه شيءٌ وضعَه وليس الاصطلاح عليه ،بل ما في آخره همزة عند النحويين من قبيل الصحيح الآخر ،وما في آخره ياء أو واو من قبيل المعتل الآخر عندهم ،ويعني بالمشدّدتين نحو " وَلِيّ " و"عَدُوّ" وبالمخففتين نحو " ظَبْيٍ " و "غَزْوٍ" .

وقوله " وإذا ثنّيت الصحيح ألحقت العلامتين من غير تغيير[1] إلاّ ما جاء من قولهم : "أَلْيان " و " خُصْيان ".

يعني أنّك تلحق علامتي التثنية وهما الألف والنون ولا تغير لفظ ما تدخلهما عليه فتقول في تثنية : زيد ،وفاطمة ،وقائم ،وقائمة : زيدان ،وفاطمتان ، قائمان ، وقائمتان ، وكان القياس أنْ يقال في تثنية : أَلْيَة وخُصية " أَلْيتان ، وخُصيتان " إلاّ أنّهم شذّوا فيهما فحذفوا التاء فقالوا : " أَلْيان " و " خُصْيان " قال :

٢٦٥ - ترتجُّ أَلْياهُ ارتِجَاجَ الوطْبِ[2]

وقال آخر :

كأَنَّ خُصَيَيْهِ من التَّدَلْمسُلِ .
ظرفُ عجوزٍ فيه ثِنتَا حَنْظَلِ[3] [١٠١]

وقد جاء على الأصل قال الشاعر :

---

(١) في المصورة : تغير.

(٢) البيت مجهول وهو في المقتضب ٣ / ٤١، والمنصف ٢ / ١٣١، والاقتضاب ٣٩٣ والامالي الشجرية ١ / ٢٠ ، وابن يعيش ٤ / ١٤٣، ١٤٥، والمقرب ٢ / ٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٠ . والخزانة ٣ / ٣٦٦ وقال المبرد في المقتضب ٣ / ٤١ : " فأمّا قولهم خُصْيان فإنّما بنوه على قولهم : خُصْيٌ فاعلم ،ومن ثنّى على قولهم : خصية لم يقل إلاّ خُصْيتان ،وكذلك يقولون : ألية وألْي في معنى ، فمن قال : أَلية قال : أليتان ، ومن قال : أَلْي قال : أَلْيان . . . . إلخ . . "

(٣) سبق تخريجه ..

٢٦٦- متى ما تَلْقَني فَرْدينِ تَرْجُفْ روانِفُ أَلْيَتَيكَ وتُستطارا(١)

وقال :

٢٦٧- وإنَّ الفَحْلَ تُنْزَعُ خصيَتاهُ فيُصبِح جافِراً قَرِحَ العِجانِ (٢)

وهذا الذى قال صحيح إلاّ أنْ يختلِطَ المذكّر بالمؤنث فإنّك إذْ ذاك تردّ المؤنث إلى المذكر فتغلّبه عليه ، فتقول فى تثنية : قائمة وقائم : " قائمان ، وفى تثنية أحمر وحمراء " أحمران " ولا يجوز غير ذلك إلّا ما شذ فى قولهم : ضَبْعان فى تثنية ضَبع وضِبْعان فغلبوا لفظ ضَبْع وهو للمؤنث على ضِبْعان وهو للمذكر ، لما كان المؤنث أقلّ حروفا (٣) ، ويجوز : ضِبْعانان على الأصل من تغليب المذكر على المؤنث .

وقوله " وإذا ثنّيت المنقوص رددت المحذوف// فيما عدا : فوك ، وذو ، وألحقت العلامتين " . ١٠٠

يعنى أنّك إذا ثنّيت مثل : قاضٍ ، قلت : قاضيان فترد المحذوف لزوال موجب الحذف ، وهو التنوين والسكون الذي كان فى الياء ، وكذلك إذا ثنّيت أخاً وأخواته قلت : أخَوان وأبَوان وحَمَوان وهنوان ، فترد المحذوف ، ولم يَردّوا فى " ذو " بل قالوا : "ذَوا مال " ، لأنهم لو ردّوا فقالوا " ذويا مال " ، لأدّى ذلك إلى اجتماع حرفي علّة ، فاستثقلوا الردّ لذلك . وأيضا فإنّهم أرادوا أنْ يفرّقوا بين تثنية المنقوص الذى رد إليه المحذوف فى حال وبين ما ليس كذلك ، فلم يردّوا المحذوف فى تثنية " يدٍ " وأمثاله لمّا لم يردّوا إليه المحذوف وهو مفردٌ فى حالٍ ، وردّوا المحذوف فى مثل " قاضٍ " و " أخٍ " ، لأنّهما قد ردّوا المحذوف فى مثل " رأيت قاضياً " وفى الأخ فى حال الإضافة إلى غير ياء المتكلم ، فقالوا : أخوك ، فلمّا لم يردّوا المحذوف إلى " ذو " فى حال الإفراد فى موضع من المواضع ،

---

(١) البيت لعنترة فى ديوانه : ٢٣٤ والرواية فيه : متى ما تلتقى وتخريجه فيه ، وينظر ابن يعيش ٢/ ٥٥ ، ٤/ ١١٦ ، ٦/ ٨٧ ، والخزانة ٣/ ٣٥٩، ٤٧٧

(٢) البيت فى اللسان (خصا) ليزيد بن الصعق .

(٣) اللسان (ضبع) .

لذلك لم يرد إليه المحذوف في التثنية ، ولهذه العلة أيضا لم يردوا المحذوف في تثنية " فوك " ، ألا ترى أنه لم يُرَدّ إليه المحذوف وهو مفرد في موضع من المواضع ، فمن قال " فمان " فإنه يبني التثنية على المفرد ، وهم قد قالوا في حين الإفراد " فم " ، ومن قال : " فَموان " فجمع بين العِوَض والمعوّض منه ، فلأنه أراد أنْ تكون الأسماءُ الستةُ المعتلةُ المضافة في التثنية على وتيرةٍ واحدةٍ ، في أنْ يكون ما قبل علامة التثنية حرف عِلّة ، ولولا ذلك لم يجزِ الجمعُ بين العِوَض والمُعَوَّضِ منه .

وقوله " وإذا ثنيتَ المقصورَ قلبتَ الألف إلى أصلها في الثلاثي ، وإلى الياء فيما زاد ، وألحقت العَلامتين " .

يعني أنك تقلب الألف في الثلاثي إلى أصله من ياء أوْ واو[1] فتقول في تثنية " عصا " : عصوان " ، لأنه من ذوات الواو ، تقول : عَصَوتُه إذا ضربته بالعصا ، وتقول في تثنية " رَحَى " " رَحَيان " ، لأنهم يقولون : رَحَيْت بالرّحى " ومن قال " رَحَوْت " قال " رَحَوان . فإنْ جُهِل الأصلُ ، فإن سمع في اللفظ إمالة قلبت الألف في التثنية إلى الياء وإنْ لم تسمع فيه إمالة قلبت الألف واواً فتقول في تثنية " إلى " إذا سمّيت بها : إلَوان "[1] وإنْ جهلت الجميع قلبت الألف ياءً ، لأنها الغالبةُ على اللام كما أنّ الألفَ إذا جهلت وهي عين الكلمة حكم بالواو ، لأنها الغالبة عليها عيناً ، وإنْ كان الاسم على أكثر من ثلاثة أحرف قلبت الألفُ ياءً على كلّ حال منقلبة كانت عن ياء أوْ عن واو أو غير منقلبة عن شيء فتقول في تثنية " أَرْطى " و " عَلْقى " و " حُبْلى " و " مُصطفى " و " حُبارى " : " أَرْطيان " و " عَلْقيان " و " حُبْليان " و " مُصْطَفيان " و " حُباريان " هذا مذهب أهل البصرة .[1]

وأما الكوفيون فإنّ المقصورَ الثلاثي عندهم إذا كان مضموم الأول أوْ مكسوره ثُنّيَ بالياء كان مِنْ ذوات الياء أو من ذواتِ الواوِ[2] فيقولون في تثنية رِبا ، وضُحى ، وهُدى " رِبَيان وضُحَيان وهُدَيان "[3] إلّا لفظتان شذتا وهما " رِضَى وحِمَى "

---

(١) المخصص ١٥/ ١١٢، ١١٣، وينظر الكتاب ٣/ ٣٨٦- ٣٩٠.
(٢) ذكر مذهبهم هذا صاحب المخصص ١٥/ ١١٢.
(٣) الكتاب ٣/ ٣٨٧.

فإنّ العرب ثنتهما بالياء والواو فقالوا : " رِضَوان [1] ورِضَيان وجِمَوان وجِمَيان [2] " . فإن كان مفتوح الأول وافقوا البصريين فى تثنيته ، ولا يعرف البصريون بين المفتوح الأول وغيره فرقاً ، وقد حكى سيبويه (رحمه الله) فى تثنية " رِبَا : رِبَوان " [3] ، وهو خلاف ما ذهبوا إليه ، و " جِمَوان " بالواو شاذ عند البصريين وكذلك " رِضَيان " بالياء شاذ عندهم [4] ، أما ما زاد على ثلاثة أحرف فلا خلاف بين النحويين [5] فى أنه يُثنّى بالياء . وقد حُكي ألفاظ من المزيد على ثلاثة أحرف حذفت منها الألف وهى القَهْقَرى والهَيْدَبى فى لغة من قَصَرَ والضَبَغْطَرى [6] : وهو الأحمق الذى لا يعجبك ، قالوا فى تثنيتها " قَهْقَران ، وهَيْدَبان ، وضَبَغْطَران ، وكأنهم حذفوا لطول الاسم وكونها زائدة ، والقياسُ قلبُها ياء كما قالوا فى تثنية " جُمَادَى " : " جُمَادَيان " قال الشاعر :

٢٦٨- أَصبحَ زيدٌ خَفِشَ العَيْنين
فِعْلَتُهُ ما تنقضي شهْرَين
شَهْرَى ربيعٍ وجُمادَيين [7]

---

(١) نفسه ٣ / ٣٨٦ .
(٢) فى المخصص ١٥ / ١١٣ ، أنّ الكسائى سمع العرب تقول فى : حِمَى حِمَوان ، وفى رضا رِضَوان .
(٣) الكتاب ٣ / ٣٨٧ .
(٤) وهو خلاف ما حكاه الكسائى عن العرب .
(٥) الصحيح أنّ هناك خلافاً بين البصريين والكوفيين فى هذا ، وهو المسألة الخلافية ١١٠ من مسائل الإنصاف وينظر المخصص ١٥ / ١١٤ ، فقد ذهب الكوفيون إلى أنّ الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنّه يحذف الحرفان الأخران . وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز حذف شئ فى مقصور ولا ممدود . الإنصاف ص ٧٥٤ .
(٦) فى المصورة : ضيفطرى ، والتصويب من الكتاب ٤ / ٣٠٣ والممتع : ٦٠٩
(٧) الرجز مجهول والبيت الثالث فى الإنصاف ٧٥٥ ، والرواية فيه جمادييه ، وكذلك رويت الأبيات الثلاثة فى المخصص ١٥ / ١١٤ العينيه ، شهرينه ، جمادييه . وانظر ما كتبه ابن التلاميذ التركزى على هامش المخصص عند هذه الأبيات فقد ذكر أنّ ابن سيده حرّف فى هذه الأشطار الثلاثة فزاد ونقص متبعا ابن دريد . والأبيات الثلاثة بالرواية التى أثبتها الشارح موجودة فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٢ ، وفى الخزانة ٣ / ٣٣٨-٣٤٠ =

وقُلِبَت الألفُ ياءً فيما زاد على ثلاثة أحرفٍ من الأسماءِ بالحَمل على الفعلِ الرّباعي ، وقلبت في الرّباعيّ بالحَمْل على المضارعِ ، فإذا قلت : أَغْزيتُ فمضارعه أُغْزِيَ وأَعطيتُ أُعْطِي فحمل الماضي على المضارع في ذلك ، ألا ترى أنّه من ذوات الواو في الأصل تقول في الثلاثي " غزوت "(١) .

وقوله " والمشبّه بالمعتلّ كالصحيح ".

يعني أنّه مثله في إلحاق العلامتين من غير تغيّر فتقول في تثنية " ظَبْي و " غَزْو " و " وَلِيّ " و " عَدُوّ " و " رَشَأ " و " خَبْء [ونبيء] (٢) : " ظَبْيان " و " غَزْوان " و " وَلِيّان " و " عَدُوّان " و " رَشَآن " و " خَبْئان " و " نبيئان " . وليس قولك : خَبان " بحذف الهمزة ونقل حركتها على الساكن قبلها ، وقولك " نبيّان " بقلب الهمزة ياءً وإدغام التي قبلها فيها ، " ورشان " بجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها وهو الألف من التغيير الذي يلحق بسبب التثنية ، لأنّ ذلك يكون قبل التثنية ثم تلحق علامة التثنية بعد ما لُيِّنَت الهمزة أَوْ حذفت أو أُبدلت . //

١٠١

وقوله " ما لم يكن مهموزاً قبل آخره ألف زائدة فإنْ كان كذلك : فهمزته أصل كالصحيح ".

يعني أنّ الاسم إنْ كان مهموزَ الآخرِ وقبل الهمزة ألف زائدة أُلحقته في التثنية العلامتين من غير تغيير كما تفعل بالصحيح فتقول في تثنية قُرّاء ووُضّاء : قُرّاءان (٣)

= وَرَدَ البيتُ الثالث وقبله :

يا ربّ خال لك من عُرينه فسوته لا تنقضي شهرينه

وهو منسوب إلى امرأة من فقعس . وينظر المقرّب ٢ / ٤٥ ، والممتع ٦٠٩ .

(١) قال ابن سيده في المخصص ١٥ / ١١٣ " وإنّما وجبت الياء فيما زاد على ثلاثة أحرف ، لأنّا إذا صرّفنا منه فعلا انقلبت الواو ياءً ضرورة في بعض تصاريفه " إلخ .

(٢) سقطت ، وسيثبتها بعد قليل .

(٣) القَرّاء الحسن القراءة ، والقُرّاء : الناسك ، وفعله تقرّأ ويقال : قَرَأْتُ أي صرت ناسكاً ، أيضا : اللسان (قرأ) . وينظر المقتضب ٣ / ٣٩ ، ٤٠ ، والمخصص ١٥ / ١١٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٤٣ ، والبسيط ٩٧ (التحقيق).

[و] وُضَّاءان ، لأنّهما من قَرَأَ ووَضُؤَ وهذا الذي ذكره هو الأفصح ، وقد حكى قلب الهمزة واواً قُرّاوان (١) ووُضّاوان وذلك قليل .

وقوله : " وما انقلبت فيه عن زائد محض قلبت فيه واواً في المعروف من لغتهم ".

يعني بذلك همزة التأنيث نحو : صَحْراء وحمراء ، فإنها منقلبة عن الألف الزائدة للتأنيث ، والدليل على أنّها منقلبة ، وأنّها لم تُزَدْ بذاتها للتأنيث غيرَ منقلبةٍ عن شيء — قولهم في جمع " صحراء ، صحاريّ " (٢) قال :

٢٦٩- لقد أغدو على أَشْقَرَ يغتالُ الصحاريّا (٣)

إذْ لو كانت غير منقلبة عن شيء لقيل : " صحاريُّ " في لغة من يحقق الهمزة كما يقال : " قَراريء " (٤) ، فدلّ ذلك على أنّها مبدلةٌ مِنْ حرف علة لوقوعه متطرفا بعد ألف زائدة ، فلما زالت الألفُ في الجمع وهي التي أوجبت بدل حرف العلة همزة ، زال الهمزُ . وإذا ثَبَتَ أنّها بدلٌ من حرف العلّة فذلك الحرفُ هو الألف ، لأنّ الألفَ قد ثبت كونُها علامةَ تأنيثٍ في نحو : حُبلى ، ولم يأتِ ذلك في الياء ولا الواو ، فلما جمعوا " صحراء " زالت الهمزة ورجعت الألفُ ثم قلبت الألف ياءً لأجل الياء التي قبلها ، وأُدغمت الياء في الياء . فإذا ثنيت مثل " صَحَراء " قلت " صَحراوان " في اللغة المشهورة . وقد يقال : صحراءان " بإثبات الهمزة ، وحُكِيَ عنهم في تثنية زكرياء : زكريّاوان وزكَرِياءانِ (٥) ، وقد شذّوا في أربعة أسماءٍ من ذلك فحذفوا الهمزة والألف التي قبلها في التثنية وهي : خُنْفساء وباقِلاء و عاشُوراء وقُرْفُصاء ، فقالوا : " خُنْفُسان ، وباقِلّان ، وعاشوران ، وقُرْفُصان .

---

(١) حكاه أبو علي الفارسي عن بعض العرب كما في الكافية وشرحها للرضي ٢/١٧٥

(٢) في اللسان (صحر) أنّ الجمع : الصحارَى والصحارِي وأصلِ الصحارِيْ صحاريّ

(٣) البيت للوليد بن يزيد : وهو في الإنصاف ٨١٦ وابن يعيش ٥/٥٨ ، والمقرب ٢/١٦١ ، والخزانة ٣/٣٢٤ .

(٤) جمع قُرّاء ، وقد ورد في صلب اللسان والمحكم : قرائي ، وعُلِّقَ على اللسان بأنّه في القاموس : قوارئ بواو بعد القاف بزنة فواعل ، ولكن في غير نسخة من المحكم قرارئ براءين بزنة فعاعل " ، قلت : وهو الصواب .

(٥) اللسان (زكر) .

وقوله : " وما انقلبت فيه عن أصل أو عن زائد ملحق بالأصل فأَجْرِهِ إنْ شئت على الأَصْل وإنْ شئت على الزائد والأوّل أحسن ".

مثال " ما انقلبت فيه عن الأَصل كساء وسقاء " فالهمزة فى كساء مبدلة عن الواو ، والأصل كساو ، لأنّها من كسوت ، والواو فى " كسوت " أَصْلٌ ، والهمزةُ فى سقاء مبدلة عن ياء لأنها من " سَقَيتُ " والياء فى " سقيت " أَصل .

ومثال : ما انقلبت فيه عن زائد ملحق بالأصل " عِلْباء " و " دِرْحاء " ، فالهمزة فى عِلباء زائدة بدليل قولهم : " عَلَبْتُ الرُّمْحَ " إذا شَدَدْتَه بالعِلْباءِ فيحذفون الهمزة ، والهمزة فى " درحاء " ، بدل من حرف علّة لتطرفه ووقوعه بعد أَلف زائدة بدليل أَنّهم قالوا لما أُلحقوا هاء التأنيث وبنوا الكلمة عليها " دِرْحاية "(١) لكونها إذ ذاك ليست بطرف فدلّ ذلك على أَنَّ همزةَ " دِرْحاء " منقلبةٌ عن ياءٍ ، وتلك الياءُ زائدةٌ إذْ لا يتصور أَنْ تكون أصلاً ، لأنَّ الياء لا تكون أَصلا فى بنائ الأربعة إلاّ فى المضعف نحو " حَيْحَيت " وكذلك ينبغي أنْ تجعل الهمزة فى " عِلْباء " بدلا من ياء ، لأَنَّ الإلحاق قد استقر بالياء بدليل " دِرْحاية " ، ولم يستقر بالهمزة ، فالياءُ إذاً هى التى أَلْحَقَتْ بناء " عِلْباء " و " دِرْحاء " ببناء " قِرْطاس(٢) وإجراؤه على الأصل هو أَنْ تلحقه العلامتين من غير تغيير ، فتقول : " كِساءان " و " سقاءان " و " عِلباءان " و " دِرْحاءان " وإجراؤه على الزائد هو إبدالها " واواً " كما يفعل بهمزة التأنيث فتقول " كِسَاوان " و " سِقاوَان "(٣) ، وإجراؤه مجرى الأصل أَحْسَن ، لأَنّه أشبه بقُرَّاء وأمثاله مما الهمزة فيه أَصْلٌ منه بحمراء وأشباهها مما الهمزةُ فيه زائدة للتأنيث من حيث إنَّهما بدل من أصل أو فى مقابلته ، وهاتان اللغتان يتكلم بهما جميعُ العرب ، وقد حُكِيت لغة ثالثة لبني فزارة خاصة ، وهو قلب الهمزة ياءً فيقولون : " كسايان " و " سقايان " حكى ذلك أبو زيد فى كتاب " الهمز " له(٤) ، والتغيير فى جميع ما ذكرنا

---

(١) عن الجوهرى : الدرحاية : الرجل الضخم القصير، وهى فعلاية قال الراجز : عَلَّوْكا ، إذا مشى دِرْحايةْ
فحسبنى لا أعرِفُ الحُدَايةْ "
اللسان (درحى) وينظر الكتاب ٣ / ٢١٤ .

(٢) الكتاب ٣ / ٢١٤

(٣) الكتاب ٣ / ٣٤٩ .

(٤) وحكاه الكسائى عن بعض العرب ، المخصص ١٥ / ١١٦ .

انما هو بسبب التثنية ، لأنّ الهمزة قريبة من الألف جدّاً ، فكرهوا أن يقولوا " حمراءان " وقالوا : " حمراوان " ، ولم يقولوا " حمرايان " بالياء لأنّ الياء أقرب إلى الألف من الواو (١) وهم إنّما فرّوا من الهمزة لمقاربتها الألف ، وأيضا فإنّ ذلك كان يؤدّى فى النصب والخفض إلى الجمع بين يائين ، فكان ما لا يؤدى إلى ذلك أولى ، وأيضا لما كانت همزة التأنيث ليست أصلا فى التأنيث ، وإنّما هى بدل من الألف المقصورة التى هى أصل فيه ، أرادوا إذْ عزموا على بدلها أنْ يبدلوها بما هو أشبه بها فى هذا المعنى ، أعنى فى أنّه لا يكون علامة تأنيث قط ، وهو " الواو " ، لأنّ " الياء " قد تكون علامة تأنيث فى نحو " أنت تفعلين " (٢) فلذلك أبدلوها واواً ، وحملوا همزة كِساء وعِلْباء عليها فى ذلك فأبدلوها " واواً " فقالوا : " كِساوان " و " عِلْباوان " ، ومَنْ قال هذا كَرِه الهمزة بين الألفين لما تقدّم ذكرُه . والدّليل على أنّ التثنية أحدثت هذا التغيير للسبب الذى ذكرناه ، أنّك لو أفردت جميع ما تقدم ذكره لم يكن تسهيله إلّا بجعل الهمزة بينها وبين الحرف الذى منه حركتها (٣) . ووجه قول الفزاريين : " كسايان " أنّهم رأوا أنّ " الياء " أخفّ من " الواو " مع أنّها ليست مثل الهمزة فى القرب من الألف .

[الجمع بالواو والنون]

١٠٢ وقوله : " الاسم المجموع بالواو والنون رفعا والياء // والنون نصباً وجرّاً فى الصحيح ، والمشبّه بالمعتل ، حكمه حكم التثنية " .

يعني أنّك تلحق جميع ذلك العلامتين من غير تغيير ، فتقول " زيدون " و " قائمون " و " جَزْؤون " فى جمع " جَزْء " اسم رجل (٤) ، كما فعلت فى

---

(١) المخصص ١٥/١١٦ .

(٢) نفسه ١٥/١١٥ ، ١١٦

(٣) شرح الشافية ٣/٤٠

(٤) اللسان (جزأ)

التثنيـــة ، إلاّ ما كان من ذلك مهموز الآخر وقبل الهمزة ألفٌ زائدة فإنّك أيضا تقلب الهمزة إذا جمعْتَ حيثُ كنت تقلبها فى التثنية فتقـول فى جمع " عطاء " اسم رجل " عطاؤون " و " عطاوون وفى جمع " وَرْقاء " اسم رجل " وَرْقاوون "(١) كما كنت تفعل فى التثنيـة .

وقوله : " وفي المعتل تحذف ما كنت تقلبه فى التثنيـة "

يعنى أنّ المقصور كنت تقلب الألف فيه إلى الياء أو إلى الواو على حسب التفصيل الذى تقدّم ذكره ، وأمّا فى الجمع فلا تقلب الألف بل تحذفها فتقول فى " مُصْطَفى " و " أَعْلى " : " مُصطَفَون " و " أَعْلَون " قال الله تعالى : ﴿ وأَنْتُمُ الأَعْلَوْنَ ﴾(٢) إلاّ ما شذ من قولهم " مُقْتَوِين " قال عمرو بن كلثوم التغلبى :

٢٧٠- تُهَدِّدُنا وتوعدنا رُوَيْدا متى كنّا لأُمِّكَ مُقْتَوِينـــا (٣)

وكان القياس أنْ يقول " مُقْتَيْن " فيجمع " مُقْتَى " كما يجمع مَلْهى ، لكنهم جاءوا به على الأصل شذوذاً ويحتمل أنْ يكون مما حُذِف منه ياء النسب وكان الأصل " مقتويِّين " فحذف ياءى النسب وهو يريدهما فيكون كالأعجمين ، والأشعرين ، ألا ترى أنّ المعنى الأعجميّين والأشعريّين ، وقوله " مُقْتَوِينـــا " يريد خدّاما من القَتْو وهو الخدمة كأنه جمع مُقْتَوٍ يريد خديم ، والعربُ تدخل ياءي النسب على الصفة للمبالغة فيقولون : " دَوّار " و " دَوّارى " و " أحمر " و " أحمريّ " . قال الشاعر :

---

(١) مثل صحراء فى التثنية ، وفى اللسان (ورق) " وَرْقاء اسم رجل ، والجمع وراقٍ ووراقَى مثل صحارٍ وصحارى . . إلخ . . . وفى شرح الكافية للرضى ٢/١٨٠ " نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فإنّهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا " وفى موضع آخر " والمازنيّ كان يجيز فى ورقاؤون الهمز فى الواو لأجل الضمة . . . إلخ .

(٢) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران ، والآية ٣٥ من سورة محمد .

(٣) البيت من معلقته وهو في جمهرة أشعار العرب ٣٥٣ ورقمه ٥٩ فى المعلقة =

أَطَرَباً وأنت قِنَّسْرِيُّ
والدَّهْرُ بالإنسان دَوَّارِيُّ (١) [٢١٤]

أراد : دَوَّارٌ ، فزاد ياءي النسب .

وقوله : " ولا تردّ ما كنت تردّ "

يعني أنّك قد كنت ترد حرف العلة في المنقوص الخاص والعام إذا ثنّيت ، وليس الجمع كذلك ، بل تقول في جمع " قاضٍ " و " أخٍ " : " قاضُون " و " أخُون " فلا ترد شيئا . (٢)

وقوله : " وتضم ما قبل الواو في الصحيح ، وفي كل موضع يُخافُ فيه انقلابُها في المعتلّ ، وإذا ضممتَ ما قبل الواو كسرت ما قبل الياءِ " .

يعني أنّك إذا ألحقت الاسمَ علامتَي الجمع ضممتَ ما قبل الواو في الصحيح ، فتقول : " زيدُون " . وكذلك تفعل في المشبّه بالمعتل نحو قولك : نبيُّون ، وجَزُوْن " (٣) ، لأنّه صحيح أيْ : لم يلحق آخرَه اعتلالٌ ، وكذلك تفعل في المعتل في كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياءً ، لو لم تَضُم ما قبل الواو لانقلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها ، وأمّا المعتل الذي لا يلزم ذلك فيه فسكت عن تبيين حُكم ما قبل الواو فيه ، إلاّ أنّ كلامه يعطي أنّ ما قبل الواو فيه لا يكونُ مضموما ، وليس كذلك على الإطلاق Z وإنْ كان مقصوراً ألحقت الواو وهي ساكنة والألِفُ التي قبلها ساكنة فتحذف الألف لالتقاءِ الساكنين ، ويبقى ما قبل الواوِ مفتوحا كما كان ، لأنك قد أمِنْتَ انقلابَ الواوِ ياءً فتقول " مُصطفَون " و " عِيسَون " وأجاز الكوفيون (٤) ضمّ ما قبل الواو فيقال عندهم " مُوسُون " و " عِيسُون " ،

= ومعلقة عمر بن كلثوم بشرح ابن كيسان : ٨٣ ورقمه ٤٤ فيها . مع اختلاف في الرواية وهو في المنصف ٢/١٣٣ ، والخزانة ٣/٣٢٦ .

(١) سبق ص ٣٧

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٩ .

(٣) في المصورة : جزون .

(٤) مذهبهم في شرح الكافية للرضي ٢/١٨٠ ، وشرح الجمل ١/١٤٩ ، ١٥٠

وذلك عند البصريين لا يجوز ، لأنّه لم يرد به سَماعٌ ولا يقبله قياس ، إذْ لا مُوجِبَ لتغيير الفتحة التي كانت ثابتة قبل حذف الألف ، وجلب حركة لم تكن في اللفظ وليس ذلك بمنزلة قولك " زيدون " فيقاس عليه ، لأنّ حركة دال زيد إنّما كانت إعرابا فلما أُلْحِقَت علامتا الجمع زال الإعراب فبقيَ الآخر ساكناً وعلامة الجمع ساكنة ، وكان القياس أنْ تكسرَ لالتقاء الساكنين لكن منع من ذلك كون الكسرة تُوجِبُ قلب الواو الساكنة ياءً فيلتبس المرفوع بالمنصوب والمخفوض ، فعدلوا عن الكسرة التي هي أصل في التحريك لالتقاء الساكنين إلى الضمة لمناسبتها الواو.

وأمّا إنْ كان المعتلُّ من المنقوص الخاص فإنّك إذا ألحقته علامة الجمع ضممت ما قبل الواو فتقول : " أَخُون وأَبُون " . وظاهر كلام أبي موسى يعطي أنك لا تضم ما قبل الواو من حيث إنّه قصَرَ ضمَّ ما قبل الواو على الصحيح وعلى كل موضعٍ يُخافُ فيه انقلابُ الواو ياءً لو لم تَضُم ، وليس المنقوص الخاص من قبيل الصحيح عنده ، ولا يخاف فيه انقلاب الواو ياءً لو لم تَضُم ، وكذلك أيضا بَيَّنَ أنّ ما قبل الياء يكسر في كلّ اسم تَضُمّ فيه ما قبل الواو ، ولم يبيّن مايفعل بما قبل الياء إذا لم يضم ما قبل الواو ، وكان ينبغي له أنْ يُبيّن أنّ الياء يكون ما قبلها مفتوحا إذْ ذاك كما يكون قبل الواو ، على أنّه قد يمكن أنْ يفهم من كلامه أنّ ما قبل الواو والياء في جمع المقصور مفتوح ، وإنْ كان في ذلك بعضُ خفاء ، لأنّ قوله " تُضَمّ وتُكْسَر " بمنزلة أنْ لو قال : تجتلب ضمة وكسرة ، وإذا كنت لا تَجْتلب ضمة ولا كسرة إلّا في الصحيح وفي كل موضع يخاف فيه انقلاب الواو ياء من المعتل ، فما عدا ذلك لا يُجتلب ذلك فيه ، بل يبقى على ماكان عليه .

فإنْ قيل // : لم قُلِبت الألفُ في التثنية ولم تقلب في جمع المقصور ، وهي في الموضعين قد تحركت في التقدير وانفتح ما قبلها ؟ ١٠٣

فالجواب : أنّ الأصلَ فيهما الحذفُ لالتقاء الساكنين ، لكنهم لو حذفوها في تثنية المقصور لأدّى ذلك إلى اللبس في حال الإضافة ، إذا قلت : عصاك ورحا زيد ونحو ذلك ، ولا يعرضُ اللبسُ في جمع المقصور ، فلو(١) قلت :

---

(١) في المصورة: ولو

" مصطفَو زيد " لكان صحيحا ،فلذلك حذفوا فى الجمع ، ولم يحذفوا فى التثنية.

الجمع بالألف والتاء (١)

وقوله : " الاسم المجموع بالألِفِ والتاءِ : إنّما عارٍ من علامة التأنيث فلا إشكال فيه ..... إلى آخره ".

يعنى أنك إذا جمعتَه بالألف والتاء لم تغيره نحو " هِندات ، وكذلك قوله : " وإمّا فيه علامة ، فإنْ كانت " هاء " حذفتها ، وألحقت " . يعنى أنّك لا تغيره بأكثر من حذفِ هاءِ التأنيث نحو " فاطمةَ " تقول فى جمعها : " فاطمات " ، وكذلك قوله : وإنْ كانت همزةً قلبتها واواً وألحقت " يعنى أنّك لا تغيره بأكثرَ من ذلك فتقول : صحراء وصحراوات "(٢) وكذلك فى الألف تقول في حُبْلى : حُبْليات(٢) .

وليس الأمر فى المجموع بالألف والتاء كما زعم ، بل الاسمُ المجموع بالألفِ والتاءِ إنْ كان عاريا من علامة تأنيث فحكمُ آخرِه إذا لحقته الألف والتاء كحكمه إذا لحقته علامتا التثنية ، فتقول فى "هِنْد " " هِنْدات " كما تقول "هِنْدان ، ولو سَمَّيتَ امرأة بـ " قاضٍ " لقلت " قاضياتٍ " ،كما تقول " قاضيان " . وكذلك لو سمّيتها بـ " علاء " لقلت " علاءَات " و " علاوات " كما تقول " علاوَان " و " علاءَان " . وإنْ كان فى آخرِه علامة تأنيثٍ ،فإنْ كانت تاءَ تأنيثٍ حَذَفْتَ التاءَ كراهيةً لاجتماع علامتى تأنيث فى الاسم لو لم تحذفها ، فإذا حذفتها ألحقتَ العلامتين ، وكان حكمُ آخرِ الاسم بعد الحذفِ كحكمِه لو ثنّيته وليس فيه " تاء " تأنيثٍ ،فتقول فى فاطمة " فاطمات " ، لأنّك لو ثنّيت " فاطماً " لقلت" فاطمان" وتقول فى " داعِية " "داعياتٍ" ، لأنك لو ثنّيت داعياً لقلت " داعيان " وتقول : فى جمع " قناة وقطاة : قَنَوات و " قَطَوات ، لأنّك لو ثنيت قَناً وقطاً مثلا

---

(١) ينظر المقتضب ٢ / ١٨٦-١٩٢ ،وشرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٦-١٩٠ ،وشرح ابن يعيش ٢ / ٢٨ ومابعدها ،وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٥١ ، ٢ / ٥١٩ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٠٩ .

لقلت : " قَنَوان " و " قَطَوان " . وإنْ كانت همزةً قلبتها واواً وألحقت العلامتين فتقول : " صحراوات " كما تقول " صحراوان " ، ومن قال "صحراءان" - وذلك قليل - قال : صحراءات . فكان ينبغي له أن يقول : إنَّ الاسمَ المجموع بالألف والتاء حكمَ آخرِه كحكمِ آخرِه إذا ثُنِّيَ - ، إلاّ ما في آخره تاء التأنيث فإنّك تحذفها - وإنْ كنت لا تحذفها في التثنية - ثم يكون حكمُ آخرِه بعد الحذف كما يكون حكمه لو ثنّيته ، وليس فيه تاءُ التأنيث .

وقد يحمل كلامه على وجه يَسْلَمُ به من الاعتراض ، وذلك بأنْ يكونَ مرادُه بقوله : فلا إشكالَ فيه ، أي لا إشكال فيه أنه يكون حكمُ آخرِه في الجمع بالألف والتاءِ كحكمِ آخره في التثنية ، وكذلك يكون مرادُه بقوله " حذفتها وألحقت العلامتين : وألحقتها بعد الحذف كما كنت تلحقها لو جُلِبَتْ بعد حذفِ التاء ، ويكون مراده بقوله " وإنْ كانت همزة قلبتها واواً وألحقْتَ " أي قلبتها واواً في المشهورِ من كلامهم ، كما كان ذلك في التثنية فيكون قد اعتبَرَ المجموع بالألف والتاء بالمثنى ، كما اعتبَرَ المجموع بالواو والنون بالمثنى ، واستثنى في الموضعين ما وقع فيه التخالف بين التثنية والجمع إلاّ أنّ ذلك لا يتصور إلاّ بحذف ، ولا دليلَ عليه أكثر من أنّه كما بني جمع السلامة بالواو والنون على التثنية ، إلاّ فيما استثني ، فكذلك يحمل كلامه في الجمع بالألف والتاء على أنّه بناءٌ على التثنية إلا فيما استثني أيضا ، وما ذكرناه من أنّ حكمَ الاسمِ المجموعِ بالألفِ والتاءِ كحكمِه إذا ثُنِّيَ - إلاّ في حذفِ تاءِ التأنيثِ منه مِمّا هي فيه إنما هو بالنّظرِ إلى الآخر ، وإلا فقد ينفردُ المجموع بالألف والتاء بتغييرات تكون في العين في بعض ما هو على وزن فَعْل أو فَعْلة أو فُعْل أو فُعْلة أو فِعْل أو فِعْله ، ولا يقع مثلُ ذلك التغيير في التثنية ، فأمّا فَعْل وفَعْله فإنْ كانا مضعّفين فإنك تُبْقي العين على سكونها في الجمع بالألف والتاء نحو : جَنّة وجَنّات ، وكَيّة وكَيّات ، وإنْ كانا معتلّي العين فإنّ العربَ قاطبةً يُبقون العين على سكونها (١) فيقولون : جَوْزة وجَوْزات وبَيْضة وبَيْضات (٢) إلاّ بني هذيل فإنهم يفتحون العين فيما كان

---

(١) المقتضب ٢ / ١٩١ .

(٢) الكتاب ٣ / ٥٩٥ ، ٦٠٠ ، والمقتضب ٢ / ١٩١ والخصائص ٣ / ١٨٤ .

أسماً من ذلك ولا يفتحونها في الصفة فيقولون : هَوْنة وهَوْنات بالسكون وجَوْزة وجَوزات وبَيْضة وبَيَضات - بفتح العين - ومن ذلك قوله :

٢٧١- أخو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتأوِّبٌ رفيقٌ بمسحِ المنكبين سَبُوحُ (١)

وإنْ كانا غير مضعفين ولا معتلّي العين فإنّك تفتح العينَ من الاسم نحو(٢) جَفْنةٍ وجَفَنات وقَصْعة وقَصَعات ورَعْدٍ ورَعَدات ولا يجوز إبقاء العين ساكنة إلّا في ضرورة شعر نحو قوله :

٢٧٢- أبَتْ ذِكَرٌ عَوَدْنَ أحناءَ قلبِه خُفوقا ورَفْضاتُ الهوى في المفاصلِ (٣)

لولا الضرورة لقال : " رَفَضات " بالفتح ، وكذلك قول الآخر :

٢٧٣- وحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحَى فأطَقْتُها ومالي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَدانِ (٤)

وأما في الصفة فتبقيها ساكنةً ، ولا يجوز فتحها فتقول : ضَخْمة وضَخْمات// وصَعْبة وصَعْبات وخَدْلة وخَدْلات(٥) ، بسكون العين في جميع ذلك ، وكذلك ١٠٤

---

(١) البيت لأحد الهذليين : وهو في المحتسب ١/٥٨ ، والخصائص ٣/١٨٤ ، والمنصف ١/٣٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٥/٣٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٢٣ ، والخزانة ٣/٤٢٩ وغيرها .

(٢) قال المبرد في المقتضب ٢/١٨٦ إنّ تحريك الوسط ، لتكون الحركة عوضا من الهاء المحذوفة ، وتكون فرقاً بين الاسم والنعت "

(٣) البيت لذي الرُّمة من قصيدة مطلعها :

خليليّ عوجا من صدور الرواحلِ بجمهورِ حُزْوى فابكيا في المنازل

الديوان : ٥٧٨ ، والشاهد في المقتضب ٢/١٩٥ والمحتسب ١/٥٦ ، ٢/١٧١ ، وشرح ابن يعيش ٥/٢٨ والضرائر : ٨٥ ، والخزانة ٣/٤٢٣ ، ويروى البيت في المصادر : أحشاء قلبه ، ورَفْضات الهوى : ما تفرّقَ من الهوى في قلبه .

(٤) البيت لعروة بن حزام . وهو في الأمالي للقالي : ٣/١٦٠ والمقرب ٢/٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥١٩ والضرائر له : ٨٦ والمقاصد النحوية ٤/٥١٩ .

(٥) في المقتضب ٢/١٨٨ ، وابن يعيش ٥/٢٨ ، ٣١ .

تفعل بسائر الصفات إلّا رَبْعَة ولَجْبة : وهى الغزيرة اللبن، فإنهما يجوز فيهما فتح العين وتسكينها ، فمن سكّنهما ، فلأنهما صفتان ، ومن فتحهما ، فلأنّهما قد استعملتا استعمال الأسماء فوليتا العوامل فتقول : جاءنى رَبْعة وحلبت لَجْبة فقالوا من أجل ذلك : "رَبَعات" و "لَجَبات" كجَفَنات". (١)

وأما فُعْل وفُعْله وفِعْل وفِعْلة ، فإنْ كانت مضعّفةً أو معتلة العين أُبقيت العين على سكونها ، ولم تُغيّر فى الجمع بالألف والتاء ، فتقول عُدّة وعُدّات وشِرّة وشِرّات(٢) وكُوّة وكُوّات ونِيّة ونِيّات ودُوْلة ودُوْلات وقِيمة وقِيمات ، وإنْ لم تكن مضعفة ولا معتلة العين فلا يخلو من أنْ تكون معتلة اللام أوْ صحيحتها فان كانت صحيحة اللام جاز فى العين ثلاثة أوجه (٣) : إبقاؤها على سكونها الأصلى ، وفتحها طلبا للتخفيف ، وإتباعها فى التحريك الفاء ، فإنْ كانت الفاءُ مضمومة ضممتها ، وإنْ كانت مكسورة كسرتها ، فتقول فى جمع : جُمْل وظُلْمه وغُرْفة ورُكْبة ظُلُمات وغُرفات ورُكبات وجُمْلات - بفتح العين وضمها وتسكينها - وقد روي فى قوله :

٢٧٤ - ولما رأونا باديًا رُكَباتُنا على مَوطن لا يخلط الجدّ بالهزلِ (٤)

على الأوجهِ الثلاثة . وكذلك تقول فى جمع "هِنْد" و "سِدْرة" هِنَدات وسِدَرات" بفتح العين وكسرها وتسكينها . وإنْ كانت معتلة اللام كان حكمها فى الجمع بالألف والتاء حكم الصحيحة اللام ، إلّا أنْ يؤدّى الإتباع إلى ضمّ ما قبل الياءِ أو كسر ما قبل الواو ، فإنّه لا يجوز إذ ذاك إلّا الفَتْحُ والتسكينُ

---

(١) الكتاب ٣ / ٦٢٧ ، والمقتضب ٢ / ١٨٨ ، ١٨٩
فأما قولهم : لَجَبات فهو ما تجمع عليه عند سيبويه وعلله بأنّ من العرب من يقول : شاة لَجَبة ، فإنّما جاءوا بالجمع على هذا . ولم يذكر سيبويه جمع رَبْعة على رَبْعات بالسكون وعلّل الجمع على رَبَعات بأنّ رَبْعة فى الأصل اسم مؤنث وقع على المذكر والمؤنث فوصفا به . ولعله بهذا يشير إلى أنّ رَبْعة لوحظ عند جمعها الأصلُ فيها ولذلك كان الجمع بفتح الباء .
وانظر شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٩ .

(٢) الشِّرّة : النشاط والرغبة

(٣) المقتضب ٢ / ١٨٧ ، ١٨٨ ، والمحتسب ١ / ٥٦ .

(٤) من شواهد الكتاب ٣ / ٢٧٩ ، وحرف الروي اللامُ ساكنةً ، والمقتضب ٢ / ١٨٧ ، والحلل : ٤٠٦ ، والمحتسب ١ / ٥٦ ، وابن يعيش ٥ / ٢٩ .

فتقول في جمع خُطْوة : خُطُوَات - بضم العين وفتحها وتسكينها -[1] ، وتقول في جمع : كُلْية كُلَيات - بتسكين العين وفتحها - ولا يجوز ضم العين إتباعا لحركة الفاء [2] ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى قلب الياء التي هي لام واواً لانضمام ما قبلها ، فلما كان الإتباع يؤدي إلى ما ذكرناه من التغيير رفضوه . وتقول في جمع قِرْبَة قِرَبات ، بتسكين العين وفتحها وكسرها [3] - وتقول في جمع رِشْوة رِشَوات - بتسكين العين وفتحها ، ولا يجوز كسرها إتباعا للفاء [4] ، لأنك لو فعلت ذلك لأدّى إلى قلب الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها . فلما كان الإتباع يؤدي إلى هذا التغيير رُفِض .

وقوله : " ولا يجمع بالألف والتاء فعلاء أفعل ولا فَعْلى فعلان ، ما دامتا وصفين " .

يعني أنّ مثل : حمراء وسكرى لا يجمعان بالألف والتاء ، ولا يقال : حَمْرَاوات ولا سَكْرَيات ، فإن نقلتها عن الوصفية وسميت بهما جاز جمعهما بالألف والتاء إذ ذاك ، لأنّه لا يكون إذ ذاك لفعلاء مذكر على أفْعَل ولا لفَعْلى مذكر على فَعْلان ، وكذلك أيضا إنْ استعمل الوصفُ استعمالَ الأسماء ، جازَ جمعُه بالألف والتاء ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم : " ليس في الخَضْرَاوات صدقة " ، وقد تقدم ذلك [5] .

وكان ينبغي له أنْ يقول : ولا يُجْمع بالألف والتاء فعلاءُ الصّفة ، ولا فَعْلى الصّفة ، لأنه قد يكون فعلاءُ وصفا وليس له أفْعل ولا يُجمع مع ذلك بالألف والتاء نحو : عَذْراء لا يقال : أعذر ، وعجزاء لا يقال : أعجز ، ومع ذلك لا تقول : عَذْراوات ، ولا عَجزاوات ، لكن يمكن أنْ يحمل قوله على أنّه أراد بفعلاء أفْعل : فَعلاءَ الذي إذا استعمل له مذكّر لزمَ أنْ يكونَ على أفْعل [وإنما لم يجمعوها بالألف والتاء ، لأنّهم أرادوا التفرقة بين جمع الاسم والصفة كما

---

(١) المقتضب ٢/١٨٧ .
(٢) اللسان (كلى) ١٥/٢٣٠
(٣) اللسان (قرب) ١/٦٦٨ .
(٤) المقتضب ٢/١٩٢ .
(٥) تقدم في ص : ١٧٤ ، وينظر شرح الكافية لرضى الدين ٢/١٨٧ .

فرّقوا بين جمع فاعل وفاعلة في نحو : ضاربٍ وضاربةٍ فجمعوا فاعلة على فواعل ، وفاعلاً على فُعَّل أو فُعّال نحو ضُرَّب وضُرّاب .

وقوله : " ولا شيئا من الأوصاف الواقعة على المذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ ولا من الخاصة بالمؤنث ، وليس فيها علامةُ التأنيث ".

يريد مثل : مِذْكار ومِئْناث ومِعْطار ، فإنّه واقعٌ على المذكر والمؤنث ، وليس في اللفظ علامةُ تأنيثٍ ، ومثل حائض فإنّه خاص بالمؤنث وليس فيه تاء التأنيث(1) إلاّ أنّه لم يُجمع شيءٌ من ذلك بالألفِ والتاءِ ، لأنّها وإنْ وقعت على مؤنثٍ فإنّه يُلْحظ فيه معنى تذكير ، ولولا ذلك لكانت الصفة بالتاء فكأنهم قالوا : شيءٌ حائض " وشيءٌ مِذْكار أو شخص حائض أو شخص مذكار ، وإذْ كانت صفاتٍ لمذكر فلا تجمع بالألف والتاء ، لأنّ المذكر بابه ألاّ يجمعَ بالألف والتاء .

وقوله : " مالم تُنْقل إلى العلميـة ".

إنّما جمعت إذْ ذاك بالألف والتاء ، لأنها إذا سُمّيَ بها مؤنثٌ صارت من قبيل الأسماءِ المؤنثةِ ، وبابُ الاسمِ المؤنّثِ أنْ يُجْمَعَ بالألفِ والتاءِ ".

باب [من الفاعل]

قوله : "إذا ذُكِرَ الفعل أُدرِكَ أنّه لا بد له مِنْ فاعل ، وأنّه أقلُّ ما يكون واحداً ، وأنّ أصلَه التذكير ، ولا يدرك التأنيثُ والتثنية والجمع ، فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة ".

قصدُه بهذا الكلام أنْ يبيّنَ السببَ الذي لأجلِهِ أُلحق للفعل علامةٌ تدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ أو على تثنيته أو جمعِه ، ولم تُلحق علامةٌ تدلّ على إفرادٍ ولا على تذكير فقال : إنّ السّبَبَ في ذلك // أنّ إفرادَ الفاعلِ وتذْكيرَه مدركان ١٠٥

(1) في شرح الكافية للرضى ٢ / ١٨٨ ، أنّ الفرق بين ما جرد من التاء وبين ذي التاء أنّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل ، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث نحو : يضربن فألحق ذو التاء أيضا علامة جمع المؤنث أي الألف والتاء ، وأمّا المجرد منه فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث إيّاه بل جمع جمع التكسير نحو : حوائض وحيّض وطوالق ومطافل ".

للمُخاطَب قَبْلَ لفظك بالفعل فلم يحتج إلى تبيين ذلك له بعلامة ، أمّا إدراك الإفراد فمِنْ جِهَةِ أنّ الفاعِلَ الواحِدَ يَلزَمُ عند المخاطب أنّه لا بد منه ، ثم ما زاد على ذلك قد يكون ولا يكون ، فما لا بدّ مِنْه لا يحتاج إلى علامة يُعْرَفُ بهـا . وأمّا إدراكُ التذكير ، فلأنّه معلومٌ عند المخاطب أنّ ذلك الفاعلَ شئ والشئُ ذَكَر ، ومعلوم أيضا أنّ هذا الاسم الذى هو شئ هو الواقع على الفعل أوّلا ، وبعد استقرار هذا اللفظ له يقع عليه غير ذلك من الأشياء ، وذلك إذا أردت أن تبيّن أيّ الأشياءِ هو ، فإنْ كانَ اللّفظُ - الذى يُبيّن به أي شئ هو - مذكّرا ، فقد جاء على حَسَبِ الأَصْلِ الذى هو " شئ " وإنْ كان مُؤَنّثا فقد جاء على خلاف الأَصل الذى هو شئ ، والفروعُ هى التى تحتاج إلى علاماتٍ تُبيّنها ؛ لأنّ الأَصلَ هو الذى يجب أنْ يتمسّك به ، ولا يُخْرَجُ عنه إلّا بدليل .

ولقائل أنْ يقول : إنّ العَرَبَ جَعلت على الإفراد والتذكير علامة ؛ لأنّ تركَ العلامة علامةٌ ، إذا كان ما عدا ذلك الذى تركت فيه العلامة مَعْلَماً عليه وقد بيّنّا أيضا حيثُ تكلّمنا على التاء من حروف المضارعة أنّ مِنَ المذكر ما يجرى مَجْرى المؤنث فَتلْحَقُ الفعلَ إذا أُسنِدَ إليه علامةُ تأنيثٍ ، إمّا لكونه مُضافاً إلى مؤنث يجوز أن تلفظَ به وأنت تريدُه (١) نحو " شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ " (٢) ، وإمّا لكونه محمولاً على المعنى نحو " أَتَتْهُ كتابى " (٣) وإمّا لتأنيثه فى اللفظ نحو : جاءت عنترة " . وقد بُيِّنَ ذلك مستوفى هنالك (٤) إلّا أنّه ليس فى ذلك قَدْحٌ على أبى موسى ؛ لأنّه لم يُرِد إلّا أنّ الفعل لا تلحقه علامةٌ تدل على إفراد ولا تذكير ، والتاءُ ليست علامة إفرادٍ ولا تذكير ، فيكون ذلك كاسراً لما ذكر .

وقوله : " فإذا أُسنِدَ الفعلُ إلى المفردِ والمثنى من ظاهرِ المؤنثِ الحقيقى ، ولم يفصل بينهما ، فالعلامة لازمة فى اللغة المشهورة " .

---

(١) الضمير فى : " تلفظ به " يعود على المؤنث ، والضمير فى " تريده " يعود على المذكر المضاف إلى ذلك المؤنث ، وانظر ما سيأتى : ٤٢٢ .

(٢) هذه العبارة وردت فى بيت للأعشى من شواهد الكتاب ١ / ٥٢ .
وتشرقُ بالقول الذى قد أذعته كما شرقت صدرُ القناة من الدّم .

(٣) يحمل الكتاب على معنى الصحيفة . ينظر ما سبق ٢٧٢ ، ٢٧٣

(٤) ينظر ما سبق ٢٧٢ — ٢٧٥

يقولُ : إنك إذا قلت : قامت هند " أوْ : قامت الهندان " فلم تفصل بين الفعلين والفاعلين بشئ لَزِمَتْ علامةُ التأنيث ، وتحرز بقوله فى اللغة المهشورة مّا حُكِيَ عنهم من قولهم (١) : قال فُلانةُ ، إلاّ أنّ ذلك محمولٌ على الشذوذ ، وليس بلغةٍ لقومٍ يُتكلّم على قياسها .

وقوله : " فإنْ فصل بينهما لَم يلزَم " .

كان ينبغي له أن يقول فإن فُصِل بينهما بإلاّ لَزِمَ حذفُها (٢) نحو قولك " ما قام إلاّ هندُ " وإنْ فصل بغير ذلك لم يلزم .

وقوله : " وحذفها مع الفصل أَسْهَلُ منه بلا فصل " .

يقول : إذا فصلتَ بين الفعلِ وبين الفاعلِ الذى هو مفردٌ أو مثنى من ظاهر المؤنث الحقيقى ، فلك أن تحذف العلامة فتقول : " حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ " ويكون ذلك أسهلَ من قولك " قال فلانة " (٣) ويقتضى كلامُه أنّه يجوز أنْ تقولَ : قام هندٌ " قياسا على " قال فلانةٌ " . والصّحيحُ أنّ ذلك شذوذٌ فلا يقاس عليه .

وقوله : " ولا تلزم فى الجمع مطلقا " .

يعنى فَصَلْتَ أو لم تَفْصِل نحو قولك : " قام الهنود " و " قامت الهنود " و " قامت اليومَ الهنودُ " ، و " قام اليومَ الهنودُ " ، إلّا أنْ يكون الفصلُ بإلاّ فلا يجوز إثباتها نحو قولك " ما قام إلاّ الهنودُ " . وقد تقدم تبيين السبب فى ذلك . وأطلقَ القولَ فى الجمع وليس الأمر كذلك عند البصريين ، بل إنْ كان الجمع مكسّراً فالأمر على ما قال ، وإنْ كان جمع سلامة نحو " هندات " فتقول : " قامت الهندات " ، ولا تقول " قام الهندات " كما لا تقول " قام هند ، فتجريه

---

(١) هم بعض العرب كما فى الكتاب ٢ / ٣٨ .
(٢) ليس الحذف واجبًا مع الفصل بإلّا ، وانما هذا رأى الجمهور.
انظر الصبان على الأشمونى ٢ / ٥٢-٥٣ .
(٣) ينظر ما قاله سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٨ ، فهو يرى أنّه إذا طال الكلام كان الحذفُ أجملَ وأحسنَ .

مَجْرَى المفرد لسلامة لفظ المفرد فيه ، خلافا للكوفيين ، فإنّهم يسوون بين جمع السلامة وجمع التكسير في عدم لزوم العلامة(١) ، فأبو موسى إذاً أخذ بمذهب الكوفيين . والصحيحُ ما ذهب إليه أهلُ البصرة ؛ لأنّه بمنزلة التثنية في سلامة بناء المفرد ، فكما أنّ التثنيةَ باتفاقٍ تجرى مَجْرى المفرد عند جميع النحويين ، فكذلك ينبغي أن يكون جمع السلامة ، وأيضا فإنّهم لا يقولون في الكلام : " قام الهندات " . فأمّا قول الشاعر :

* عشيةَ قامَ النائحاتُ وشُقِّقَتْ * [١٣٩]

فقد تقدم الكلامُ فيه حيثُ تُكُلِّمَ فيه على التاءِ التي هي حرفُ مضارعة ، وبُيِّن أنه لا حجة لهم فيه . (٢)

وقوله : " ويجوز حذفُها إذا أُسند الفعلُ إلى ظاهرِ المؤنث غيرِ الحقيقيّ مطلقاً ".

يعني فصلت أوْلَمْ تفصِل ، يعني أنك تقول : طلع الشمس وطلعت الشمس ، قال تعالى ﴿ وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ ﴾ (٣) وتقول أيضا : طلعت اليومَ الشمسُ ، و " طلع اليومَ الشمسُ " . قال تعالى ﴿ فمَن جاءَهُ موعظةٌ من ربهِ فانتهَى ﴾ (٤) وإنّما جاز حذف العلامة هنا فصلتَ أوْلم تفصل ؛ لأنّ التأنيث إذْ ذاك إنما هو بالنظر إلى اللفظ خاصّةً ؛ ألَا ترى أنّ قناة مؤنثةٌ ورمْحاً (٥) مذكرٌ ، وإن كان المعنى واحداً ، فتبين أنّ التأنيثَ إنّما هو للّفظِ خاصةً ، وليس كذلك الحقيقي ؛ لأنّه تابعٌ للمعنى ، ألَا ترى أنّك إذا وضعتَ الاسمَ المذكّرَ على المؤنث صار مؤنثاً فتقول : إذا سميت امرأةً بجَعفر " قامت جَعْفَر " قال الشاعر :

٢٧٥ - يا جعفرًا يا جعفرًا يا جعفرُ إنْ أكُ دَحْداحا فأنتِ أقصرُ // ١٠٦
أو أكُ ذا شيب فأنت أكثرُ (٦)

---

(١) ينظر شرح الجمهور لابن عصفور ٢ / ٣٩٣ .
(٢) ينظر ما سبق ٦٩ .
(٣) الآية ٩ من سورة القيامة .
(٤) ٢٧٥ من سورة البقرة .
(٥) في المصورة : ورمحٌ .
(٦) الأبيات لأعرابي في مغنية اسمها جعفر ، وهو في الكامل ١ / ٩٣ ، ٩٤ ، وإصلاح الخلل ٤٢ ، والأول والثاني في شرح ابن يعيش ٥ / ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفر ١ / ٢٨٧ ، ورواية البيت الثالث في المصادر : أكبرُ .

فلما كان الحقيقيُّ بالنظرِ إلى المعنى كان أقوى ، فلذلك لزمت علامةُ التأنيثِ في فعلِه إذا لم تَفْصِل ، ولم يلزم ذلك في غيرِ الحقيقي .

وكان يَنْبَغي لهُ أن يُبيِّن أنَّ حذفَ علامةِ التأنيثِ ، مَعَ عدمِ الفَصْلِ في المؤنث غير الحقيقي ، إذا أُضِيفَ إلى مذكرٍ وجاز لك أنْ تَلْفِظَ بالمذكرِ وأنت تريد المؤنث - أحسنُ مِن حذفِها مع ما ليس كذلك من المؤنث غير الحقيقي فتقول " قُطِعَ يَدُ زيدٍ " ، ويَحْسُنُ ذلك ؛ لأنك لو قلت " قُطِعَ زيدٌ " وأنت تعني يده جاز ولو قلت فقئ عينُ زيد لم يكن في حسن قُطِعَ يدُ زيد ؛ لأنك لا تقول " فقئ زيد " تريد فقئت عينه .

وقوله : " ولا يحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقا ، إلا في الضرورة " .

يعني بقوله مطلقاً : حقيقيا كان أو غير حقيقي نحو قولك " هند قامت " والشمس طلعت " ولا يجوز " هند قام " ولا " الشمس طلع وسبب ذلك شدة اتصاله بالفعل ، وكون الضمير ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ؛ ألا ترى أنك تقول ضربتم زيداً " ، فإذا - كان - المفعول ضميراً قلت : " ضربتُموه " (١) رجعتَ إلى الأصل فرَدَدت الواوَ المحذوفةَ ، وكذلك تقول [في] (٢) : والله لأفعلنَّ كذا : بك لأفعلنَّ كذا " فترجع إلى الأصلِ بسبب الضمير ، ولا تقول " وك لأفعلنَّ كذا " لأنَّ الواو ليست بأصلٍ في هذا الباب ، وإنّما هي بدلٌ من الباءِ (٣) .
وكذلك " آل " أصله : أهْل ، فإذا أضيفت إلى الضمير قلت : أَهْلُكَ ، فترجع إلى الأَصْلِ ولا يقال " آلُك " إلاّ في ضرورة أو نادر كلام لا يقاس عليه ، وقد تحذف علامةُ التأنيث مع الفعل في الضرورة إلاّ أنّ ذلك إنّما جاء مع الضمير المؤنّث غير الحقيقي نحو قوله :

٢٧٦ - فلا مُزنةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها (٤)

---

(١) انظر ما سبق : ٢٣٢
(٢) تكملة يلتئم بها الكلام .
(٣) اللسان (أهل) ١١ / ٣٠ .
(٤) البيت لعامر بن جوين الطائي وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٤٦ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ١٢٧ والخصائص ٢ / ٤١١ والمحتسب ٢ / ١١٢ ، وشرح ابن يعيش ٥ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٣٩٢ ، ٥٤٩ ، ٦١١ ، والمقرب له ١ / ٢٠٣ ، والضرائر له : ٢٧٥ ، والخزانة ١ / ٢١ ، ٣ / ٣٣٠ ، وغير ذلك كثير .

وكان ينبغي له أَنْ يقولَ : ولا تُحْذَفُ إذا أُسند الفعل إلى الغائبِ من ضمير المؤنث المثنّى أو المفرد في اللفظ ، ما لم يفصل بين الفعل والضمير بإلّا ، حتى يدخل تحت ذلك الضميرُ الذي لفظه كلفظِ ضمير الواحدةِ ، وإنْ كان عائدا على جمع مذكر نحو قولك : " الرجال قامت " و " الأجذاع انكسرت " وحتى يخرج عن هذا الحكم المسند إلى ضميرِ الجماعةِ من المؤنث ، فإنّ التاء لا تلحق الفعل إذْ ذاك نحو قولك " الهندات خرجْن " فإنّ ظاهر كلام أبي موسى يعطي أنّ التاء تلحق في هذا الموضع ولا تحذف ، وحتى يكون قَدْ تَحَرَّزَ من مثل قولكِ " هندٌ ما قام إلاّ هي " ، فإنّه لا يجوز إثبات التاء هنا ، ومن ضمير المتكلم والمخاطب ، فإنّهما وإنْ كانا واقعين على مؤنثين ، فإنّ الفعل إذا أسند إليهما لا تلحقه علامة تأنيث نحو " قمتُ وقمتِ " .

وقوله : " وعلامةُ التّثنية وعلامةُ الجمع يجوز إثباتُهما وحذفُهما ، وحذفُهما أفصحُ لكونهما يُوهِمان الضميرَ ، ولكون معناهما غيرَ ملازمٍ للاسم بخلافِ علامةِ التأنيثِ " وقد تقدّمَ (١) تبيينُ الخلاف الذي بَيْنَ النحويين في مثل " قاما أخواك ، وقاموا إخوتك " وبيّنّا أنّ الصحيحَ من ذلك كون الألف علامة تثنية والواو علامة جمع ، فإذا ثبت أنّهما علامتانِ فلقائلٍ أنْ يقول : فلأيِّ شيءٍ لم يُلحِقْهُما الفعلَ جميعُ العَرَبِ كما فعلوا بتاءِ التأنيث ؟! فأجاب أبو موسى عن ذلك : بأنّ مَن لم يلحِقهما من العرب مَنَعَهُ من ذلك أنّهما يوهمان الضمير، وكون معناهما غيرَ ملازم للاسم أي قد يزولُ بالإفراد . وليس كذلك تاءُ التأنيث ، لأنّها لا توهم ضميراً ، ولا يفارق معناها الاسم . والدليل على صحة إيهامِهما الضمير أنّ من النحويين من ذهب إلى ذلك فيهما ، وإنْ كُنّا قد أقمنا الدليل على فسادِ مذهبه .

وقد يمكن أنْ تقولَ إنّ السّبَبَ في ذلك أنّ العرب كثيراً ما تُسَمّي المذكّرَ بالمؤنثِ والمؤنثَ بالمذكرِ ، فيسمون المرأة جَعْفراً نحو قوله :

يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفرُ (٢) [٢٧٥]

---

(١) تقدم في ص ١٣١ وما بعدها

(٢) سبق ص : ٤٢١

ويسمون الرجل : هِنْدا نحو قوله :

٢٧٧- تجاوزتُ هِنْدا رَغبةً عن قِتالِهِ إلى مالكٍ أَعْشو إلى ضوءِ مالكِ (١)

فلو لم تُلحق العلامة لذَهَبَ الوَهمُ في قولك : قام جعفر ، إلى أنّه يريدُ المذكّرَ وفي قولك : قام هند ، أنّك تريد المؤنثَ ، فألحقت العلامةُ فاصلةً .

ونقل تسمية المفرد بالمثنى والمجموع ، إذا سمّيت بهما ففي ذلك طريقتان .

إحداهما : الحكايةُ ، والأُخْرى ، جعلُ الإعرابِ في النون من التثنيةِ فيصير الاسم كعِمرانَ (٢) ، وقَلْبُ الواوِ ياءً على كلّ حالٍ ، في الجمع ، وجعلُ الإعراب في النون ، فإذا خيف التباسُ المفردِ المسمّى بتثنيةٍ أو جمعٍ : بالمثنّى حقيقة أو المجموع حقيقةً - أعربتَ ولم تَحْكِ ، فيؤمَنُ إذْ ذاك اللّبسُ ، فلذلك لم يتأكد الإتيانُ لعلامة التثنية والجمع تأكّدَ الإتيانِ بعلامةِ التأنيث .

وقوله : " مرتبةُ الفاعلِ أنْ يلي الفعلَ ومرتبةُ المفعولِ أنْ يليَه "

إنّما كان مرتبةُ الفاعل أنْ يليَ الفعلَ ، فيكون مقدّما على المفعول ، ومرتبةُ المفعول أنْ يليه فيكون مؤخرا عن الفاعل ؛ لأنّ الفاعلَ عمدةٌ في الكلام ، لأنه لا بُدّ منه ، والمفعولُ فضلةٌ مستغنًى عنه نحو : ضرب زيدٌ عمراً ، ألا ترى أنّه يجوزُ لك أنْ تحذفَ عمرا فتقول : ضربَ زيدٌ ، إذا أردت أن تخبرَ أنّه وقعَ منه ضربٌ // ولا تريد أنْ تخبر [على من (٣)] وقعَ ذلك الضرب ، ولا يجوزُ حذفُ الفاعل أصلاً ، والعمدةُ ينبغي أنْ تكون مقدّمةً على الفَضْلة . ومّما يدل على أنّ مرتبةَ الفاعل أنْ يلي الفعل أنّهم قد سكّنوا آخرَ الفعلِ إذا اتصل به ضميرُ الفاعلِ نحو : " ضربْتَ " كراهيةَ توالي أربعةِ أحْرُفٍ بالتحريك ، فيما هو كالكلمة الواحدةِ ، ولم يفعلوا ذلك بضميرِ المفعول ، وكذلك أيضا جعلوا ضمير الفاعل كجزءٍ من الفعل ففصلوا به بين الفعلِ وإعرابِهِ نحو : يفعلان ويفعلون ، ولم يستجيزوا الفصل بينهما بضمير

١٠٧

---

(١) البيت من أبيات لعبد الله بن جذل الطعان وبعده :
فأيقنت أني ثائرٌ ابن مُكدّمٍ غداةَ إذٍ ، أو هالكٌ في الهوالكِ
ويروى أيضا : إلى ضوءِ ناره ، في أكثر المصادر ، ولكن الأبيات كافيّة وهو في شرح السيرافي ١/١٥٦ وشرح المفصل ٥/٩٣ ، وإصلاح الخلل : ٤٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٧ ، والمقاصد ٤/٥٥٨ ، والتصريح ٢/٣٣٩ .

(٢) الجمع ١/١٧٠ (عبد العال مكرم)

(٣) في المصورة : مِمّن .

المفعول (١). فدلّ ذلك على أنّ الفاعل عندهم مرتبتُه على الفعل ، وإذا ثبت التقدّم للفاعلِ ثبت أنّ مرتبةَ المفعولِ أنْ يكون بعده .

وقوله : " ثمّ يجوز وقوعُ كلِّ واحدٍ منهما في مرتبةِ الآخرِ ، وقد يجبُ " .

نَقصَه مِنَ التقسيم : وجوبُ لزوم كلِّ واحدٍ منهما مرتبَته ، فكان ينبغي له أنْ يقولَ : وقد يلزم كلُّ واحدٍ منهما مرتبَته ، ثم يجوز وقوعُ كل واحدٍ منهما في مرتبةِ الآخرِ ، وقد يجبُ . وذلك أرادَ ، وعليه أتى كلامُه بعد ، إلّا أنه حذف الكلامَ المعطوفَ عليه ما بعد ثُمّ ، لفهم المعنى ، ونظير ذلك من حذف الكلام المعطوف عليه ما بعده قوله تعالى ﴿ أَنِ اضْرِب بعصاكَ البحرَ فانفَلَقَ ﴾ (٢) أي : فضرب فانفلق ، وهو كثير في الكلام .

وقوله : " فكلُّ فاعلٍ اتصل بضميرٍ يعودُ على المفعولِ ، أو كان مقروناً بإلّا ، أو في معنى المقرون بإلّا وجبَ تأخيرُه "

يعني أنّك إذا قلت : ضَربَ زيدًا غلامُه " قدّمت زيداً وإنْ كان مفعولاً على الغلام وإنْ كان فاعلاً ، ولا يجوز غير ذلك (٣) ، لأنّ الضميرَ لا بُدّ له مِنْ مفسِّرٍ يتقدّمُ عليه لفظاً أو نيّةً ، فلو قلت " ضرب غلامُه زيداً " كان الضميرُ متقدّما على زيدٍ لفظاً ومرتبة فلم يجز لذلك ، فأمّا قول الشاعر :

٢٧٨- جَزَى ربُّه عني عَدِيَّ بن حاتمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوياتِ وَقَدْ فَعَلْ (٤)

فمن النحويين من حمله على الضّرورة (٥) ، وقد يجوز أنْ يكون الضميرُ عائداً إلى الجزاءِ المفهوم من جَزَى كأنّه قال : جزى ربُّ الجزاءِ ، ونظير ذلك قوله :

---

(١) انظر ما سبق ص ١٢٨

(٢) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

(٣) ينظر الخصائص ١/٢٩٣ ، ومابعدها . وابن يعيش ١/٧٥ ، وشرح الجمل ٢/١١ ومابعدها

(٤) البيت ينسب لأبي الأسود الدؤلي وهو في ملحق الديوان : ١٦٢ وينسب للنابغة الذبياني والذي في ديوانه : ١٩١ :
جزى الله عبساً في المواطن كلها جزاء الكلاب . . . . البيت
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وينسب لغيرهما . وهو في الخصائص ١/٢٩٤ ، والأمالي الشجرية ١/١٠٢ وابن يعيش ١/٧٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤ ، والضرائر له : ٢٠٩ ، والخزانة ١/١٣٤ . وغيرها كثير .

(٥) ومنهم من أجازه كالأخفش وابن جني في الخصائص وتابعها جماعة ، ينظر الخزانة عند الشاهد .

٢٧٩ - * إذا اكتحلتْ عيني بعينِكِ مَسَّهَا .... البيت* (١)

التقدير : مسّها هو ،أي الاكتحال ،وأمّا قول الآخر :

٢٨٠ - لما عَصَى أصحابُه مُصْعَبا أدَّى إليه الكَيْلَ صاعا بِصاعْ (٢)

فلو ثبتت فيه هذه الرواية لكان ضرورةً ، وإنّما الروايةُ الصحيحةُ فيه

لمّا عصى المُصْعَبَ أصحابُه (٣) [٢٨٠] .

وإذا اشتُرِط اتصال الفاعل بضميرٍ يعودُ على المفعول ،لم يلزم تقديم المفعول على الفاعل ،لو قلت : " هندٌ ضَرَبَ غلامُها زيداً ، جاز تقديمُ الفاعل لا خلاف بين أحدٍ من النحويين في ذلك ،إلاّ أنْ يكون الضمير الذي اتصل به الفاعل عائداً على اسمٍ مبتدأ ، ثم تُقدِّمُه على المبتدأ نحو قولك : ضرب غلامُها زيداً هندٌ ؛ فإنّ ذلك لا يجوزُ عند الكوفيّين ؛ لأنّ الضميرَ العائدَ على المبتدأِ من الجملةِ الواقعةِ خبراً به يرتفعُ المبتدأُ عندهم ،ولا يجوز تقدمه عليه (٤) وذلك جائزٌ عند البصريين ؛ لأنّ النيّة بالخَبَرِ أنْ يكون بَعْدَ المبتدأ ، ومما يدلّ على صحة ما ذهب إليه أهلُ البَصْرةِ قول الفرزدق :

---

(١) عجزه :

بخيرٍ وجَلّى غمرةً عَن فؤاديا

وهو لجرير من قصيدة في هجاء الفرزدق مطلعها :

ألا حَيِّ رَهْبى ثم حيِّ المَطَالَيا فقد كان مأنوساً فأَصْبح خاليا

ورواية للشاهد في الديوان : ٦٠٣ : مسّني ،وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٧ ، ٢/١٣ .

(٢) البيت للسفّاح بن بكير اليربوعي من مفضليته ،ورواية البيت فيها :

لما جلا الخِلّانُ عن مُصْعَبٍ أدّى إليه القرضَ صاعا بصاع

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا ،المفضليات : ٣٢٣ .

والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤ ،والضرائر له : ٢٠٩ ،والخزانة ١/٤٠ .

(٣) لم أعثر على هذه الرواية . إلاّ في شرح الجمل لابن عصفور ٢/١٤ .

(٤) في ابن يعيش ١/٩٢ أنّ الكوفيين ذهبوا إلى منع تقديم الخبر الجملة على المبتدأ ،لأنّ ذلك يؤدّي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره ، وقالوا . . . ولا خلاف في أنّ رتبة ضمير الاسم أنْ يكون بعد ظاهره" . وانظر المحاورة بين الجرمي والفراء في مسألة رفع المبتدأ بالعائد في المسألة ،من مسائل الإنصاف : ٤٤-٥١ .

واحتج بأنّ إلاّ بمنزلة غير (١) ، فكما يجوز ذلك في غير أجازه في إلاّ . وهذا الذي احتج به فاسد ، لأنّها إذا كانت بمعنى غير لا تستعمل إلاّ تابعة تقول : " قام القوم إلّا زيداً " ، ولا يجوز أنْ تقول : " قام إلاّ زيدٌ " فليست إذاً في البيتين بمنزلة غير ، لأنّها فيهما غيرُ تابعةٍ ، لكن ينبغي أن يجعل " ما هيجت لنا " و " المتمنّيا " منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه ما قبله كأنّه قال : تَرَى ما هيجت لنا ، و: يقول المتمنّيا ، فلا تكون في ذلك حُجّةٌ ، وعلى ذلك حملهما القرّاء (٢) ، ومثل ذلك قول الآخر //

١٠٨

٢٨٣- نُبِّئْتُهم عَذَّبوا بالنارِ جارتَهم وما يعذِّبُ إلاّ اللهُ بالنارِ ؟! (٣)

فالنارُ متعلق بفعلٍ مضمرٍ يَدُلُّ عليه ما قبله ، كأنّه قال : يُعذِّبُ بالنار.

وكان ينبغي لأبي موسى أنْ يُبَيِّنَ أنّ من الموجبات لتأخيرِ الفاعلِ أنْ يكون المفعولُ ضميرا مُتّصلا ، والفاعلُ ليس كذلك نحو قولك : " ضَرَبَنِي زيدٌ " ، أو يكون المفعولُ قد أُضِيفَ إليه العامل نحو قولك : " هذا ضاربُ زيدٍ أبُوه " و " يعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرو ".

ومن الموجبات للزوم تأخيرِ الفاعل أيضاً أن يضطّر الشاعرُ لذلك نحو قوله :

٢٨٤- وكانت لهم رِبْعِيَّةٌ يَحْذَرُونها إذا خَضْخَضَتْ ماءَ السماءِ القبائِلُ (٤)

إلاّ أنّ أبا موسى لم يذكر ذلك لأنّه إنّما أرادَ ما يوجِبُ تأخيرَ الفاعلِ في الكلامِ لا في الشعر. ش : إذا قلنا : " ما ضرب زيداً إلاّ عمروٌ " معناه " ما ضرب زيداً أحدٌ إلاّ عمرو " ومعنى : " ما ضرب إلاّ عمروٌ زيداً " ما ضرب أحدٌ أحداً إلاّ عمروٌ

---

(١) معاني القرآن ٢ / ١٠١ قال الفراء " ورأيت الكسائي يجعل (إلّا) مع الجحد والاستفهام بمنزلة غير إلخ ... ".

(٢) المعاني له ٢ / ١٠١ .

(٣) البيت في معاني القرآن للفراء ٢ / ١٠١ والرواية فيه .*وهل يعذب*وهي رواية إحدى نسخ الشرح كما هو مشار إليه في حاشية المصورة . وهو أيضا في المقاصد ٢ / ٤٩٢ والتصريح ١ / ٢٨٤ .

(٤) البيت للنابغة الذبياني في الديوان : ١١٨ من قصيدة مطلعها :
دعاكَ الهوى ، واستجهلتك المنازلُ
وكيف تصابي المرءِ ، والشيبُ شاملُ
والرِّبعية : كتيبة أو غزوة في الربيع ، وخضخضت : حركت وذلك يكون بالدِّلاء .
والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٤ ، والمقرب ١ / ٥٤ ، والرواية فيه : القنابل .

زيداً " فهما معنيان ،فلو قدّم التبس بهذا المعنى فكان ينبغى لأبي موسى أنْ يقول " أو كان الفاعلُ مقروناً بإلاّ ، وكان المفعول مقدّما عليه ،لزم تأخيرُه ، وإلاّ فيجوز على المعنى الآخر[1] ، وهذا حقٌّ .

وقال الرُّندى[2] : "إنما " ضَرَبَ زيدٌ عمرا " و "إنّما ضرب عمرًا زيدٌ" هذان معنيان فيلزم فى أحدِهما تقديمُ الفاعلِ وفى الآخر تقديمُ المفعولِ ، على حسب ما تقصد، فالمعنى الذى يُوجب تقديمُ الفاعلِ كَوْنَهُ ثابتاً متحققاً والمفعول متنازعٌ فيه ، فلو قدّمتَ المفعولَ صار ثابتا متحققا والفاعل متنازع فيه ، وإذا قلت: "إنّما ضَرَبَ عمرًا زيدٌ " فإنَّ المفعولَ هو الثابتُ المتحقّق والفاعلُ متنازعٌ فيه ، وعلى هذا قولُه تعالى =(إنّما يَخْشَى اللّهَ من عبادِهِ العُلَماءُ)= [3] ولو قيل فى الكلام : "إنّما يَخْشَى العلماءُ من عبادِهِ اللهَ " لانعكس المعنى ، لأنّ المقصود فى الآية أنّ للّه عباداً يخشونه ،فثبتَتْ الخشيةُ للهِ ،وبقى أصلُ الخشيةِ فى حكم المتنازعِ فيه ، فلو قُدِّم الفاعلُ لانعكسَ المعنى فى الآية[4] ، والله أعلمُ.

وإذا قلتَ : "ضربَ القومُ بعضُهم بعضاً "لَزِمَ تقديمُ المرفوعِ منها وتأخيرُ المفعولِ ، لئلا تفصل به بين المبدَل والمُبدَلِ مِنه" .

وقوله : " وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعولِ لا فى اللفظِ ولا فى المعنى ، أو كان الفاعلُ ضميرًا ليس مُتصلا بإلاّ ،ولا أُسنِدَ إليه وصفٌ جارٍ على غيرِ مَنْ هُوَلهُ أو مصدرٌ مضافٌ إلى ضمير [هو أبعد رتبة مِنْه] [5] . وجب تقديمه ".

---

(١) كلام الشلوبين هذا فى شرح الجزولية الكبير ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ . وقد اختصره الشارح قليلا .

(٢) على بن عبد المجيد الرُّندي ،الأزدى، نزيل مالقة قرأ بالرويات على أبى القاسم السهيلى ،وأحكم عنه العربية ، وكان إماما فى القراءات والعربية سمع أبا القاسم ابن بشكوال وأبا الحسن الشقورى،وشَرَحَ الجمل للزجاجى ت سنه ٦١٦ هـ . انظر الغاية ١/ ٩٤ ، ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٩٥ .

(٣) الآية ٢٨ من سورة فاطر . وانظر البحر المحيط ٧/ ٣١٢ وفيه أنّ الزمخشرى قال : ومن ادّعى أنّ إنّما للحصر قال المعنى : ما يخشى اللهَ إلا العلماءُ فغيرهم لا يخشاه .

(٤) انظر نتائج الفكر : ١٧٥ .

(٥) تكملة من بعض نسخ الجزولية .

يعني أنّه إذا لم يكن في الكلام شيء يفصل به بين الفاعل والمفعول نحو : ضَرَبَ موسى عيسى ، فالمقدّم هو الفاعل لأن الفاعل كما تقدّم : مرتبته أن يكون مقدّما على المفعول ، فينبغي أن يُحمَلَ الكلامُ على ذلك ولا يخرجُ عن الأصل إلّا أنْ يَدُلَّ على ذلك دليلٌ من إعراب نحو قولك : ضَرَبَ زيداً عمرٌو " أو لفظٍ غير إعراب نحو " ضربتْ موسى سلمى " فتاءُ التأنيثِ هي التي بيّنت أنّ " سلمى " فاعلة ، أو تابعٍ نحو قولك : ضرب موسى العاقلَ عيسى الكريمُ " ، أو معنًى مبينٍ نحو " أكلتِ الحُوّارى (١) سلمَى " و " ولدَت هذه هذه ، وأشرت باسم الإشارةِ الأولى إلى صغيرةٍ والثاني إلى كبيرة .

وكذلك أيضا يلزمُ تقديمُ الفاعلِ إذا كان ضميراً ليس متّصلا بإلّا ولا مسنداً إليه ما ذكرَ ، يعني بذلك أنْ يكون الفاعلُ ضميراً متصلاً نحو " ضربتُك وضربتُ زيداً " ، لأنّه في المواضعِ التي استثناها أبو موسى منفصلٌ ، فمثال إيصالك بإلّا " ما ضرب زيداً إلاّ أنا " ، ومثالُ إسنادِك إليه وصفاً جاريا على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ : هِنْدٌ زيدٌ ضاربتُهُ هي " ، ومثال إضافةِ المصدرِ إلى ضميرٍ هُوَ - أعني الفاعلَ - أبعدُ رُتبة منه - أعنيَ الضميرَ - الذي أضيف إليه المصدر " زيدٌ يعجبني ضربُك هو .

وكان ينبغي لأبي موسى أنْ يقول أوْ في معنى المتّصل بإلّا لأنّ الضميرَ أيضاً هنالِكَ ينفصِلُ نحو قولك " إنّما ضَرَبَ زيداً أنا .

وما ذكر مِنْ لزوم انفصال الضميرِ مِنَ الصفةِ إذا جَرَت على غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ على الإطلاق مذهبُ البصريين (٢) ، وأمّا الكوفيون فلا يلزمُ عندهم الانفصال إلّا إذا لم تكرر الصفة وخِيفَ اللَّبْس(٣) نحو قولك " عمروٌ زيدٌ ضاربُه هو " فتعيد الضمير المخفوض على زيد والضمير المرفوع على عمرو فيكون " ضارب " لعمرو ، وقد جرى على زيدٍ ، ألا ترى أنّك لو قلت : " عمروٌ زيدٌ ضاربه " وأنت تريد ذلك المعنى

---

(١) الحُوّارى : الدقيق الأبيض . اللسان (حور) .
(٢) الإنصاف م ٧ ص ٥٥ ومابعدها ، والأمالي الشجرية ١ / ٣١٦ .
(٣) الظاهر من نص الإنصاف والأمالي أنّ مذهب الكوفيين جواز ترك الانفصال مطلقاً سواء أمِنَ اللبس أم لا . وانظر الخزانة ٢ / ٤١٠ ، ٤١١ .

لألبست ،إذْ قد يمكن أنْ يكون " ضارب " لزيدٍ وفيه ضميره ، والضميرُ المخفوض عائدٌ على عمرو فتكون الصفةُ جاريةً على من هي له . فإنْ تكرّرت الصفة نحو قولك " زيد حسنةٌ[1] جاريتُهُ عاقلةٌ هي " أو أُمِنَ اللبس نحو قولك " زيدٌ هندٌ ضاربها هو " لم يلزم انفصال الضمير عندهم ،بل يجوز أنْ تقول " زيدٌ حسنةٌ جاريتُهُ عاقلة " و " زيد هند ضاربُها " ، واستدلوا على أنّ الضميرَ يستترُ في الصفة الجارية على غير من هي له إذا أُمِنَ اللبس بقوله// سبحانه ﴿ فَظَلَّتْ أَعناقُهمْ لها خاضِعِينَ ﴾[2] فقوله سبحانه خاضعين جارٍ على الأعناق وهو من صفة أصحابها ولم يبرز الضمير فيقال : خاضعًا هم[3] أو خاضعين هم ، على لغة " أكلوني البراغيث " ،ولا حُجّةَ لهم في الآية ، لأنه يحتمل أن يُراد بالأعناق الجماعات كأنّه قال : " فظلت جماعاتهم لها خاضعين" ، يقال : " جاءه عُنُقٌ من النّاسِ " أي جماعةٌ[3] ، فيكون على هذا من قبيل ما جَرَتْ فيه الصفةُ على مَنْ هِيَ لَهُ ،ويحتمل أيضا أن يكون من باب " ذَهبَتْ بعضُ أصابعه " ،فأخبر عن الأعناق كما يخبر عن الضمير الذي أضيفت إليه ، لأنّه لو قيل " ظلّوا لها خاضعين " لكان ذلك في معنى " ظلت أعناقهم لها خاضعة"[4] . ولا حجة لهم في قوله تعالى ﴿ فِي يَوْمٍ عاصِفٍ ﴾[5] وإنْ كان الظاهرُ فيه أنّه أرادَ " في يوم عاصف هو " ، أي : عاصفٍ ريحه ،فاستتر الضمير، لأنّ ذلك يتخرج على أنْ يكون جعل اليوم عاصفًا لعصوف الريح فيه كما قيل " يوم حارّ ويوم بارد " لوجود الحرّ والبرد فيه[6] ، فيكون مثل قوله :

٢٨٥- يَومَيْنِ غَيمَينِ ،ويَوماً شَمْساً[7]

ويحتمل أنْ يريد : عاصفِ الريحِ ،فحذفَ لدلالة ذِكْرِ الرّياح على ذلك فيكون نحو قول الآخر :

---

(١) الآية ٤ من سورة الشعراء .
(٢) غامضة في المصورة.
(٣) اللسان (عنق) وينظر معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٧٦، ٢٧٧ ومعاني القرآن للأخفش : ٤٢٤ .
(٤) ينظر المقتضب : ٤/ ١٩٨ ، ١٩٩ ، مع الهوامش .
(٥) الآية ١٨ من سورة ابراهيم.
(٦) معاني القرآن للفراء ٢ / ٧٣ .
(٧) من شواهد معاني القرآن ٢ / ٧٣ .

٢٨٦- وتَضْحكُ عِرفانَ الدروعِ جلودُنا إذا كان يومٌ مظلمُ الشمسِ كاسفُ (١)

أى : كاسفُ الشمسِ .

واستدلّوا أيضا بقول الشاعر :

٢٨٧- ترى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهـــا إذا صَدِئَ الكماةُ مِنَ الحديـدِ (٢)

ألا ترى أنّ قوله : متقلديها من صفةِ الضميرِ المضافِ إليه الأرباق، وقد جرى على الأرباق، فكان ينبغي أنْ ينفصِلَ الضميرُ ، فيقال : متقلّدها هم أو متقلديها هم على لغة من قال : أكلوني البراغيث (٣) ولا حجة لهم فى ذلك ، لأنّه يحتمل أنْ يكـون من باب " اجتمعت أهل اليمامة " فأجرى الصفةَ على الأرباق كما يجريها على الضمير الذى أضيفت إليه ، لأنّه لو قال " تراهم متقلديها " ، أى متقلدي الأرباق ، لكان بمنزلة قولك " ترى أرباقهم متقلّدةً " واستدلوا أيضا بقول الأعشى :

٢٨٨- وإنّ امرأً أَسْرَى إليكِ وِدُونَهُ من الأرض موماةٌ وبيداءُ سَمْلَقُ
لمحقُوقةٌ أن تَستَجِيبي لصوتِهِ وأَنْ تَعلَمي أنّ المُعانَ موفَّقُ (٤)

فأجرى " محقوقة " على امرئ ، وهو مِنْ صفة المرأةِ ، ولم يبرز الضمير ، وكـان ينبغي له أن يقول : لمحقوقة أنت أنْ تستجيبى لصوتِهِ ولا حُجّةَ لهم فى ذلك لأنّ محقوقة يحتمل أنْ يكون خبرَ إنّ ، وأنْ تستجيبى فى موضع رفعٍ به ، وأنّث محقوقة على معنى أنْ تستجيبى ، كأنّه قال : لمحقوقة استجابتك (٥) لصوتـه فلا يكون فى محقوقة على هذا ضمير .

---

(١) مما أنشده الفراء فى معانيه ٢ / ٧٤ أيضا .

(٢) كذا رواية عجز البيت فى المصورة ، وروايته فى المصادر
إذا صدى الحديد على الكماة ينظر معانى القرآن للفراء ٢ / ٢٧٧ ، والإنصاف : ٥٩ والخزانة ٢ / ٤١١ .

(٣) فى الإنصاف : ٦١ ، فلا حجة لهم فيه أيضا ، لأنّ التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى ﴿واسأل القرية﴾ أي أهل القرية إلخ . . وانظر الخزانة ٢ / ٤١١

(٤) البيتان فى الديوان ٢٢٣ ورواية عجز البيت الأول +
فيافٍ شنوفاتٌ وبيداءُ حَيْقَقُ
وهما فى الأمالى الشجرية ١ / ٣١٧ ، والإنصاف ٥٨ ، والخزانة ١ / ٥٥ ، ٢ / ٤١٠

(٥) فالتأنيث فى محقوقة للاستجابة ، وهذا التوجيه فى الأمالى الشجرية ١ / ٣١٧ ، منسوبٌ لأبي على الفارسي . ولابن الأنبارى جواب آخر فى الإنصاف : ٥٨ .

واستدلوا أيضا على أنّ الصفة إذا تكررت لم يلزم بروز الضمير لأمْنِ اللَّبْسِ بقول أمرئ القيس :

فظَلَّ لنا يومٌ لذيذٌ بِنَعْمَةٍ فَقِلْ في مَقِيلٍ نَحسُه مُتَغَيِّبِ(١) [١٣]

يقال : قال نحسُه : إذا سَكَنَ والنَّحْسُ(٢) : الدُّخانُ ، قالوا : التقدير : فَقِلْ في يومٍ مَقِيلٍ نحسُه أي قائلٍ نحسُه ، فكان ينبغي أنْ يقول : في يوم مقيل نحسه متغيبٍ هو(٣) ، ومَقِيل على هذا التقدير مصدرٌ وُصِفَ به على حدّ قولهم : " مررت برَجُلٍ عَدْلٍ " أو " مررت بفَرَسٍ طَوعِ القِياد " أي عادِلٍ وطائعِ القياد . وهذا لا حجة لهم فيه لأنه قد يتخرج على أنْ يكون نحسُه مرفوعاً بالابتداء ومتغيبٍ خبرَه ، والأَصْلُ متغيّبيٌّ على حَدِّ أحمَرِيّ ، ثم خُفِّفَتِ الياءُ على حدِّ المُعَيْدِيْ ، ثم قُدِّرتِ الضمة في الياء وقد تقدّمَ تبيين ذلك . (٤)

فإنْ قال قائلٌ : فهلّا لَزِمَ تأخيرُ المفعول إذا كان مقرونا بإلّا ، فيكون ذلك من الموجبات لتقديم الفاعل ، كما لزم تأخيرُ الفاعلِ إذا كان مقرونا بإلّا :

فالجواب : أنّ المقرونَ بإلّا يجبُ تأخيرُه في المعنى ، ولا بدّ مِنْ جهةِ أنّك إذا أدخلتها على الفاعل فقد أَوْجبت لَهُ خاصّةً ما نفيتَه عن غيره من إيقاعِ الفعلِ بالمفعولِ " فينبغي إذاً أنْ لا تأتي بها إلّا بَعْدَ ذكرِ الفعل والمفعول إذْ لا توجب له ذلك إلّا بعد أنْ تنفيَه عن غيره ، وكذلك إذا أدخلتها على المفعول فقد أَوْجبت للفاعل إيقاع الفعل بالمفعول خاصة ، ونفيت عنه أنْ يوقع الفعل بغيره ، فينبغي إذاً أَلّا تأتيَ بها إلا بعد الفاعل إذْ لا توجبُ له ذلك في حق المفعول الا بعد نفيك عنه ذلك فيما عداه ، لكنّ لزمَ تأخيرُ الفاعلِ في اللفظ إذا دخلت على الفاعل ، ولم يلزم ذلك في المفعول [من جهة](٥) أنّك لو قلت : " ما ضربَ إلّا زيدٌ عمراً "

---

(١) سبق تخريجه ص٣١

(٢) في اللسان (نحس) " النحْس : الغبار " ، وهو أحسن مما فسّره به الشارح

(٣) ذكر فيما سبق أنّ التقدير عند الكوفيين : في مقيل متغيبٍ نحسُه ، على أنّ الفاعل يجوز تقديمه على العامل .

(٤) فيما سبق ٣٢

(٥) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .

كنت قد قدمت اللفظَ المقرون بإلاّ لفظاً ومرتبةً لأنّ الفاعل مرتبته [تأتي قبل](1) المفعولِ وحكمُ المقرونِ بإلاّ أنْ يكونَ مؤخراً كما تقدّم ، وإذا قلت " ما ضَرَبَ إلاّ عمراً زيدٌ " فالمقرون بإلاّ وإنْ لم يكنْ مؤخراً // في اللفظِ فإنه مؤخرٌ في التقدير ، لأنّ مرتبةَ المفعولِ أنْ يكون بعد الفاعل ، فلم يخرجْ المقرونُ بإلاّ بهذا التقديم عن أنْ يكون مؤخراً ، وليس كذلك في المسألةِ الأولى ، ومع ذلك فتقديمُه قليلٌ في كلامهم .

١١٠

[تأثير الإضافة في باب الفاعل]

وقوله : " وللإضافةِ والإضمارِ وترتيبِ المضمراتِ تأثيرٌ في هذا البابِ " ، أما تأثيرُ الإضافةِ فهو كونُها تُلزم تقديم ما أُضيف إليه العامل على غيره ، وسواء كانت مرتبتُه التقديم أو لم تكن كذلك ، ألا ترى أنّك إذا أضفت العاملَ إلى الفاعلِ لزمَ تقديمُه على المفعولِ . وإذا أضفته إلى المفعولِ لزمَ تقديمُه على الفاعل ، وسبب ذلك امتناعُ الفصلِ بين المضافِ والمضافِ إليه ، لأنّ ذلك لا يجوز إلاّ بظرفٍ أو مجرورٍ في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٢٨٩- لما رأتْ ساتيدَ ما استعْبَرَتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامَها (2)

التقدير : لِلهِ درُّ من لامَها اليومَ . وأما الفصلُ بغيرِ ظرفٍ ولا مجرورٍ فما جاء منه في الشعر حُفِظَ(3) ولم يُقَس عليه نحو قوله :

٢٩٠- فدا سَهم دوسَ الحصادَ الدائسِ(4)

فقدم المفعولَ على الفاعلِ مع أنّ الفاعلَ مضافٌ إليه المصدر .

---

(1) مكانها كلمات ذهبت بها الرطوبة .

(2) البيت لعمرو بن قَميئة ، وهو في الديوان : ١٨٢ .
وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٨ ، ١٩٤ ، والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ، والإنصاف ٤٣٢ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٤٦ ، ٣/ ١٩ ، ٢٠ ، ٧٧ ، ٨/ ٦٦ . وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٥ ، والضرائر له : ١٩٣ والخزانة ٢/ ٢٤٧ .

(3) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، ومنعه البصريون بغير الظرف وحرف الجر ، الإنصاف م ٦٠ ص ٤٢٧ وما بعدها .

(4) رجز منسوب لعمرو بن كلثوم في المقاصد النحوية ٣/ ٤٦١ ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٦ ، والضرائر له : ١٩٧ والصبّان على الأشموني ٢/ ٢٧٦ : دوس الحصيدَ .

[تأثير المضمرات في باب الفاعل]

وأما تأثيرُ المضمرات في هذا البابِ ، فمن جهةِ أنه إذا اجتمعَ المُضمرُ المتصلُ مع ما ليس بضمير متصل قُدِّمَ الضميرُ ، وسواءٌ كانت مرتبتهُ التقديمُ أو التأخيرُ فتقول " ضربت زيداً " و " ضربني زيدٌ ".

ومن جهةٍ أيضاً أنه إذا أدّى إلى تعدّى فعل المضمرِ المتصل إلى مضمرِه المتصل نحو " ضربتُني "(١) أو فعل الظاهر إلى مضمره المتصل ، نحو : " ضربَه زيدٌ " ، تريد : أنه ضربَ نفسه ، لم يجزْ ذلك إلاّ في باب ظَنَنت وفقدتُ وعدمتُ(٢) ، وكذلك أيضا إذا أدّى إلى تعدّي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو " زيداً ضرب " تريد : أنّه ضرب نفسَه لم يَجُزْ ذلك في باب من الأبواب ، وسنبيّن السبب في ذلك في باب الاشتغال إنْ شاء الله تعالى (٣) .

ومن جهة أنه إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعودُ على المفعولِ لَزِمَ تقديمُ المفعولِ كما تقدّم(٤) ، فإن اتصل بالمفعول ضميرٌ يعود على الفاعل لم يلزم تأخير المفعول عند أهل البصرة ، وأهل الكوفة كما تقدّم(٥) يلزمون تأخيره إنْ كان الضميرُ ضميرَ رفع نحو : أخذ ما أراد زيد (٦) ، وإنْ لم يكن ضمير رفع جاز عندهم تقديمه نحو " ضرب غلامَه زيدٌ " .

فإنِ اتّصل في باب " أعطيت أو " ظننت "(٧) بأحَدِ المفعولين ضميرٌ يعود على المفعولِ الآخرِ ، أوْ في باب " أعلمت " بأحد المفعولين ضميرٌ يعودُ على أحدِ المفعولين الباقيين ، فلا يخلو أنْ يكون المفعولُ الذي اتصل به الضميرُ مقدّم الرتبةِ على الذي عادَ عليه الضميرُ أو بالعكس ، فإنْ كانت مرتبتُه التقديمَ لَزِمَ

---

(١) في الكتاب ٢ / ٣٦٦ " ولا يجوز أنْ تقول : ضربتُني ولا ضربتُ إيّاي ، لا يجوز واحدٌ منهما ، لأنّهم استغنوا عن ذلك : بضربت نفسي وإيايَ ضربتُه "

(٢) الأمالي الشجرية ١ / ٣٩ ، وفي الكتاب ٢ / ٣٦٧ ، أنّه يجوز في حسبت وظننت وخِلْت وأرى وزَعَمْتُ ورأيت - إذا لم تعن رؤية العين - ووجدت - إذا لم ترد وِجْدان الضالّة - وجميع حروف الشك .

وانظر مقاله نقد كتاب المدارس النحوية ، مجلة المركز عدد ٥ / ٦٠٣ .

(٣) انظر ما سيأتي ٢٥١ من المخطوطة.

(٤) تقدم في ٤٢٥

(٥) تقدم ص ٤٢٦

(٦) المنتظر أن يكون المثال : أخذ زيد ما أراد ، لأنّ الشارح يتحدث عن مذهب الكوفيين وانظر محاورة الجرمي والفراء في الإنصاف م (١٥) .

(٧) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥ .

تأخيره من المفعول الذى عاد عليه الضمير ، وإن كان مؤخراً فى الرتبة لم يلزم تأخيره عما عاد عليه الضمير] والمتقدم الرتبة فى باب " ظننت " هو [المفعول (١)] الذى هو مبتدأ فى الأصل ، وفى باب " أعطيت " هو المفعول الذى هو فاعل فى المعنى ، وفى باب " أعلمت " هو المفعول الذى هو فاعل فى المعنى ، ثم الذى هو مبتدأ فى الأصل ، ثم الذى هو خبر فى الأصل . فتقول " أعطيت زيداً درهمه " وإن شئت " أعطيت درهمه زيداً " ، لأن النية به التأخير ولا خلاف فى جواز ذلك إلا عند بعض البصريين ، فإنه منع ذلك ، وبنى منعه على أن المفعولين فى مرتبة واحدة ، فرتبتهما أن يكونا بعد الفاعل أيهما تقدم فذلك مكانه . فان قلت : " درهمه أعطيت زيداً " جازت المسألة بلا خلاف ، لأن النية بالمفعول أن يكون بعد الفعل ، فالنية به (٢) التأخير ، وإذا كانت النية به التأخير [جاز] (٣) أن يكون مقدراً بعد المفعول الذى يعود عليه الضمير ، لأن ذلك المفعول الذى عاد عليه الضمير قد وقع بعد الفعل فهو فى محله] وهذا الذى ذهبوا إليه من امتناع " أعطيت درهمه زيداً " باطل ، لأن زيداً وإن تأخر فإنه فاعل فى المعنى ، ألا ترى أنه آخذ الدرهم - والدرهم من جهة المعنى مفعول - فالنية به التقديم من أجل ذلك .

وكذلك لو قلت : " أعطيت ما أراد زيداً " جاز عند البصريين إلا عند من يمنع منهم " أعطيت درهمه زيداً " ، وأما عند الكوفيين فلا يجوز ذلك ، لأن الضمير ضمير رفع .

فإن قلت " ما أراد أعطيت زيداً " جاز عند جميع البصريين ، ولم يجز ذلك عند الكوفيين .

وتقول " أعطيت الغلام مالكه " ولا يجوز باتفاق " أعطيت مالكه الغلام " ولا " مالكه أعطيت الغلام " إلا عند الكوفيين فإنه يجوز ذلك إذا قدرت أن الإعطاء آخذ للغلام أولاً ، فالأول عندهم هو الذى يقدر الفعل [آخذاً له قبل صاحبه (٤)] .

---

(١) تكملة يقتضيها السياق .

(٢) فى المصورة : فيه .

(٣) كلمة مطموسة فى المصورة .

(٤) هذه العبارة غامضة فى المصورة .

وتقول " ظننت زيداً ضارباً نفسَه " وإنْ شئتَ قلت " ظننت ضارباً نفسَه زيداً " إلاّ عند الكوفيين ، فإنَّ ذلك لا يجوزُ لأنَّ في " ضارب " ضميراً مرفوعاً يعود على " زيداً " ، ومن يمنع من البصريين // " أعطيتُ درهمَه زيداً ".

فإنْ قلت : ضارباً نفسَه ظننتُ زيداً " جاز عند كافةِ البصريين ، ولم يجز عند الكوفيين ، لأجل الضمير المرفوع في ضارب .

وتقول : " ظننتُ في الدار صاحبها " ولا يجوز " ظننت صاحبها في الدار " ولا " صاحبها في الدار ظننتُ " عند أحدٍ من البصريين ، والكوفيون يجيزون ذلك إذا قُدِّرَ أنَّ ظننتُ تناولتِ المفعولَ الذي هو خبرٌ قبل المفعولِ الذي هو مبتدأ في الأصلِ .

ولو قلت : " ظننتُ زيداً غلامَه " لم يجز التقديم عند أحدٍ خوفَ التباسِ المعنى .

وتقول " أعلمتُ هنداً قائمةً إيّاها " ولا يجوز " أعلمتُ إياها هنداً[1] قائمةً " عند أحدٍ من البصريين . وأمّا الكوفيون فيجيزون ذلك إذا قُدِّرَ أنَّ الفعل تناولَ هنداً قبل تناول الأوّل .

وتقول : " أعلمت زيداً في الدارِ مالكَها " ، ولا يجوز " أعلمت زيداً مالكَها في الدارِ " إلاّ عند الكوفيين إذا قُدِّرَ أنَّ أعلمت تناولَ " في الدار " قبل تناولِها " مالكَها " .

وتقول : " أعلمتُ زيداً هنداً في دارِها " ، وتقول " أعلمت زيداً في دارِها هنداً " عند جميع النحويين إلاّ عِنْدَ مَنْ منع من البصريين " أعطيت درهمَه زيداً " .

ونسبةُ المجرورِ من المنصوب كنسبةِ المفعولِ الثّاني في باب " أعطيت " من الأوّلِ . فتقول : لبست من الثياب ألينَها " ، ولا يجوز : لبست ألينَها من الثياب " ، كما لا يجوز " أعطيتُ صاحبَها للجاريةِ " ، ويجوزُ ذلك عند الكوفيين إذا قدّرتَ أنَّ الفعلَ تناولَ المجرورَ قبلُ ، فإن قلتَ " أتيتُ في دارِه زيداً " جاز ذلك باتفاق .

---

(١) في المصورة : هند ، خطأ .

[تأثير ترتيب المضمرات]

وأمّا تأثيرُ ترتيبِ المضمراتِ في هذا الباب فإنّما هو في الاتصال والانفصال ، فإذا اجتمع لك ضميران في هذا الباب أحدُهما مرفوعٌ والآخر منصوبٌ اتّصلا ، وبدأت بالمرفوعِ فتقول " ضربته وضربتك وضربتني " ولا يجوز " ضربتُ إيّاك " ، إلاّ في الضرورة نحو قوله :

٢٩١ - * إليك حتّى بَلَغَتْ إيّاكا * (١)

إلاّ أنْ يكونَ أصلُها المبتدأُ والخبرُ ، فإنّه يجوزُ الاتصال والانفصال ، والاتصال أحسنُ ، نحو قولك " كنتَه وكنتُ اياه " فمِنَ الاتصال قوله :

٢٩٢ - فإلاّ يكُنْها أو تكُنْه فإنّه أخُوها غَذَتْهُ أمُّها بلبانِها (٢)

ومن الانفصال قولُ عمر بن أبي ربيعة :

٢٩٣ - لئن كان إيّاهُ لقدْ حالَ بعدَنا عن العَهْدِ والإنسانُ قد يَتَغيّرُ (٣)

فإنْ كان أحدُهما مخفوضاً بإضافةِ العاملِ إليه ، والآخرُ ليس كذلك ، فإنك تفصل ما بعد المخفوض إنْ كان ضميرَ رفعٍ على كلِّ حالٍ ، فتقول : " زيدٌ عجبت من ضربِكِ هو " و " زيد عجبتُ من ضربِهِ أنْتَ " ، وإنْ كان ضميرَ نصبٍ :

---

(١) الرجز لحُميد الأرقط : وقبله : * أتتك عنسٌ تقطع الأراكا *
وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٦٢ والخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ .
والأمالي الشجرية ١ / ٤٠ ، والإنصاف ٦٩٩ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٢ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩ ، والضرائر له : ٢٦١ ، والخزانة ٢ / ٤٠٦ (عرضا)

(٢) هذا البيت لأبي الأسود الدّؤلي في الديوان : ١٢٨ ورواية العجز فيه :
* أخٌ أرضعته أمُّها بلبانِها . وهو من شواهد الكتاب ١ / ٤٦ ، والمقتضب ٣ / ٩٨
والإنصاف ٨٢٣ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١١٧ ، والمقرّب ١ / ٩٦ ، وشرح الجمل
لابن عصفور ١ / ٤٠٧ ، ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤٢٦ ، وغيرها .
ويروى : أمُّه وستأتي في ص ٥٥٦ وهو رواية أكثر المصادر .

(٣) الديوان : ٦٤ (الهيئة) وهو في شرح ابن يعيش ٣ / ١٠٧ ، والمقرب ١ / ٩٥ ،
وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٠٦ ، ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤٢٠ . وغيرها .

فإنْ كان أَبْعَدَ مِنَ المخفوضِ رُتبةً جاز اتصالُه وانفصالُه ، وانفصالُه أَحسن ، فتقول " زيد عجبتُ من ضربِكه "(١) ، ومن ضربك إيّاه ، وإنْ كان أَقْرَبَ منه فالفصلُ ليس إلاّ فتقول " زيدٌ عجبت من ضربه إيّاك " ولا يجوزُ " من ضربهيك " ، فإن كانَ مثله في القُرْبِ أو البُعْدِ فالانفصال نحو قولك " هندٌ زيدٌ عجبت من ضربه إيّاها " ولا يجوز " من ضربهيها " إلّا في الضرورة نحو قوله :

٢٩٤- وقد جَعَلَتْ نَفْسي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماها يَقْرَعُ العظمَ نابُها(٢)

أو في نادر كلام حكى الكسائي عن العرب : إخوتك أَحسنُ النّاسِ وجوها وأنضرهموها . وإنْ كانا منصوبين فإمّا أنْ يكون أصلُهما المبتدأ والخبرُ نحو مفعولي " ظننت " أولا يكونا كذلك نحو مفعولي " أعطيت " ، وكيفما كان فإنّ الذي يلي الفعلَ منهما يتّصلُ ، وأمّا الآخرُ فإنّه إنْ كان أَبْعَدَ من الأَوّلِ جازَ اتصاله وانفصاله والانفصال أحسن في باب " ظننت " والاتصال أحسنُ في باب " أعطيت " فتقول : زيدٌ ظننتك إيّاه ، وزيد ظننتكه " و " الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إيّاه " ، وإنْ كان أقربَ منه لم يجز فيه عند سيبويه إلاّ الفصل (٣) ، نحو قولك : " زيد ظننته إياك ، والدرهم أعطيته إياك " ولا يجوز " ظننتهوك وأعطيتهوك " ، والمبرّد يجيز الاتصال بالقياس والانفصال عنده أحسن ، وأمّا الفرّاء فلا يجوز عنده إلّا الانفصال إلّا أنْ يكونَ الأول ضمير مثنى أو ضمير جماعة مذكرين ، فيجيز إذْ ذاك الاتصال والانفصال ، والانفصال أحسن ، نحو قولك : " الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك " و " الزيدان ظننتهماكما " و " الزيدون ظننتهموكم " ، وسبب ذلك شبهُ آخرِ ضمير الغيبة بآخرِ ضمير المخاطب إذْ ذاك . ومذهب الكسائي كمذهبِ الفراءِ ، إلاّ أنّ الكسائي أيضا يجيز الاتصال إذا كان الأَوّلُ ضميرَ جماعة للمؤنث نحو قولك " الدراهم أعطيتُهنّكنّ " وإنما جاز ذلك عنده لشبهِ آخر ضمير الغائبات بآخر ضمير المخاطبات ، والفرّاء يأبى ذلك ، لأنّ الشّبه // بحرفٍ واحدٍ وليس في قوة [شبه](٤) ضمير الغائبين ١١٢

الشبه

(١) في الصلب : ضربك هو ، والتصحيح من الهامش .

(٢) البيت للقيط بن مرّة أو مغلس بن لقيط . وهو من أبيات الكتاب ٢ / ٣٦٥ ، والإيضاح للفارسي : ٣٤ ، والأمالي الشجرية ١ / ٨٩ ، ٢ / ٢٠١ ، وشرح ابن يعيش ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٩ ، والخزانة ٢ / ٤١٥ وغيرها .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٦٤ .

(٤) تكملة يلتئم بها السياق .

والفائبتين بضمير المخاطبين والمخاطبتين . والكسائيّ يرى أنّ النون وإن كانت في الخطاب واحدةً فإنّها مشدّدةٌ ، والحرف المشدّد حرفان في الاعتبار . والذي ورد به السماع وتكلمت به العرب ما ذهب إليه سيبويه [فإنْ كانا في رتبة واحدة في القربِ والبعدِ فالاختيارُ الانفصال ويجوز الاتصال ، وهو ضعيفٌ[1] ، نحو قولك : " الدرهمُ زيدٌ أعطيته إيّاه " ويجوز " أعطيتهوه " وتقول " أعطيتكما إياكما " ويجوز " أعطيتكماكما " ، الاّ أنْ يكونا ضميري متكلم فالانفصال نحو قولك " منحتني إيّاي " إذا أعطيتَه نفسَه ، ويقبح : " منحتنيني "[1] ، والفرق بين ضميري المتكلم وغيرهما أنّ "ني" الثانية موضوعة على التقديم وهي مؤخرة لفظا وليس كذلك غيرهما .

باب [الموصول]

قوله : " الموصولاتُ الاسمية : الذي والتي " إلى آخره "[2]

جميعُ ما ذكرَ اسمٌ بلا خلافٍ إلاّ الألف واللام بمعنى الذي والتي نحو " الضارب " تريد : الذي ضرب ، والضاربة تريد : التي ضربت ، فإنّ فيها خلافاً بين النحويين :

فذهب أبو الحسن إلى أنّها حرفُ تعريفٍ وليست موصولة[3] . قيل له : إذا لم تكن من قبيل الموصولات ، فما المانع منْ تقديم المنصوب عليها ؟ ولِمَ لَمْ يقولوا " هذا زيداً الضارب " ؟ ! أي " هذا الضاربُ زيداً " كما يجوز " هذا زيداً ضاربٌ " تريد : هذا ضاربٌ زيداً " ؟ .

---

(١) الكتاب ٢ / ٣٦٥ .

(٢) بعده في الجزولية نسخة دار الكتب " وأي بمعنى الذي وأيّة بمعنى التي ومن وما وذو الطائية والألف واللام بمعنى الذي والتي وذا ، إذا كانت مع ما الاستفهامية ، وأريد بها معنى الذي ، والأُلى بمعنى الذين "

(٣) الهمع ١ / ٨٤ وشرح التصريح ١ / ١٣٧ وفيه أنّ المازني ذهب إلى هذا في أحدِ قوليه ، وقوله الثاني أنّ (أل) موصولٌ حرفي وسيأتي . . .

فأجابَ عن ذلك بأنْ قال : اسم الفاعل إذا دخلت عليه الألِفُ واللام التي للتعريف لا يعملُ كما أنهَّ إذا وُصِفَ أو صُغِّر لا يعمل ، لأنّه يَبْعُدُ مِنَ الفِعْل ،بدُخُول ما هو من خواصِّ الاسم عليه ، لأنّ الألِفَ واللامَ مِنْ خواص الأسماءِ كما أنَّ النعت والتصغيرَ كذلك ، قال : فالاسم المنتصبُ بعده إنّما هو منصوبٌ على التَّشبيه بالمفعول بهِ مثل " الوجه " في قولك " هذا الحَسَنُ الوَجهَ " ، والاسمُ المنتصبُ على التشبيه بالمفعول به لا يجوزُ تقديمُه ، لا يقال " هذا الوجهَ الحسنُ " ولا " هذا الوجهَ حسنٌ " تريد " هذا الحسنُ الوجهَ " و " هذا حسنٌ الوجهَ " ، فكذلك أيضا لا يجوز في " هذا الضاربُ زيداً " أنْ تقدِّم زيداً على الضارب .

وهذا الذي ذهب إليه باطل ؛ لأنَّ المنصوبَ على التشبيه بالمفعول بهِ لا يكونُ إلاّ سببياً ،ولا يكون في الكلام إلاّ نكرةً أو مُعرَّفا بالألفِ واللامِ ، أو مضافا إلى ما فيه الألِفُ واللام ، أو مضافاً إلى ضميرِ ما فيه الألِفُ واللامُ ،و " زيد من قولك : " الضاربُ زيداً " ليس سببيّاً ، ولا نكرة ، ولا من قبيل ما ذكرنا من المعارف ، فثبت أنّه ليس منتصباً على التشبيه بالمفعولِ به ، وأنَّ الألف واللام من قبيل الموصولات. ولذلك امتنع تقديمُ المفعولِ .

فأمّا المازني فزعم أنّها من قبيل الحروف الموصولة(١) ، واستدل على ذلك بأنّك تقول : " جاءني الضاربُ زيداً ، [ورأيت الضاربَ زيداً] (٢) ، ومررت بالضاربِ زيداً " ، فتخفض اسمَ الفاعلِ أو ترفعه أوْ تنصبه ،ولا يكونُ للألف واللام موضعٌ من الإعراب ، إذْ لا يحتاج " جاءني " إلاّ مرفوعا واحداً ، ولا رأيت إلاّ مفعولاً به واحداً ، ولا مررت إلاّ مجروراً واحداً ، ولا يكون اسمٌ في الكلام إلاّ وله موضعٌ مِنَ الإعراب ، وأيضا فإنّها لو كانت اسماً لكانت من قبيل الأسماءِ الظاهرةِ ، والأسماءُ الظاهرةُ لا تكون على حرفين أحدُهما ألِفُ وَصْلٍ ، فيكون الاسم في الحقيقةِ حَرْفا واحدا [وأيضا فإنَّ همزةَ الوصلِ في " الضارب " إذا ابتدأتَ مفتوحةٌ ولا تكون همزةُ الوَصلِ في الأسماءِ إلاّ مكسورةً إلاّ ما شَذَّ من قولهم : ايمُن (٣)

---

(١) الهمع ١ / ٨٤ ، وشرح التصريح ١ / ١٣٧ .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) انظر ما سيأتي : ص ٤٤٢

- فإذا جعلناها اسما كان فتح همزة الوصل فيها شاذاً ، وإذا جعلناها حرفا كان فتح الهمزة فيها قياساً ؛ لأنّ همزة الوَصلِ إذا دخلت على حَرْفٍ لم تُوجَدْ إلاّ مفتوحةً ؛ ألاَ ترى أنّها لم تدخل على حرفٍ إلاّ على لام التعريف في نحو " الرجل والغلام ، وهي مفتوحة ، وأيضا فإنّك لا تفصلُ بين الألف واللام واسم الفاعل بمعمول اسم الفاعل الذي هو صلة الألف واللام ، ولو كانت اسماً لجازَ ذلك كما يجوز في " الذي " أنْ تفصل بينه وبين الفعل الواقع صلةً له بمعمول ذلك الفعل ، تقول : جاءني الذي زيداً ضرب " ولا يجوز " جاءني ال زيداً ضاربٌ " .

وجميع ما استدل به لا حجّةَ له فيه .

أمّا قوله : لو كانت اسما لكان لها موضعٌ من الإعرابِ ، فالجوابُ أنّ الألف واللامَ جعلت مع الاسم كالشيءِ الواحد ، لأنّ الصلة والموصول كالشيء الواحد ، بل إذا كانت [الصلة] (١) اسماً مفرداً كانت أشدّ افتقاراً إلى الموصول ، فإذا قلت " جاءني الضاربُ " فالضارب بجملته هو الفاعل ، وكما أنك إذا قلت : " هذه بعلبكُ فرفعت بكاً لا يقال أنّ الاسم الأوّل بقي لا موضعَ لهُ من الإعراب لأن بعلبك بمنزلة // اسم واحد ، فكذلك لا ينبغي أن يقالَ : إنّ الألفَ واللامَ في مثل قولك : جاءني الضاربُ زيداً " إذا جُعلت اسما لا يكون لها موضع من الإعراب ، لأنّها مع ما بعدها بمنزلةِ شيءٍ واحد ، ألا ترى أنك إذا قلت: يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ " فالموصول الذي هو " أنْ " وصلته في موضع رفعٍ وليست الصلةُ وحدَها ، ولا الموصول وَحْدَهُ في موضع رفع ، فكذلك " الضاربُ " الصّلةُ والموصول فيه بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ .

١١٣

وأمّا ما استدلّ به من كون الاسم الظاهر لا يكون على حرفٍ واحدٍ فباطلٌ ؛ لأنّه قد حكى عنهم " آمُ الله " وهمزته همزة وصل مع أنّه معربٌ (٢) ، والأحْرى أن يَجيءَ على ذلك الاسم المبني ، وقد أجاز سيبويه بالقياس إذا سمّيت بالباءِ من اضرب أنْ تقول : " اب " فتلحقَ همزةَ الوصل وتعرب (٣) ، فأجازَ أنْ يكون

---

(١) في المصورة : الصفة
(٢) الإنصاف : ٤٠٩
(٣) الكتاب ٣ / ٣٢٣ .

الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ إذا وصلتَ ، فإذا ابتدأتَ كان على حرفين أحدُهما همزةُ الوصل ، وقاس ذلك على " أَب " ، ألاَ ترى أنّه على حرفين ابتداءً فإذا وَصَلْتَ في مثل قولك: من ابٌ (١) لك ؟ على لغةِ مَنْ يَنْقُلُ حركةَ الهمزةَ إلى ما قبلها ، بقي الاسم المعرب على حرفٍ واحد بل قد يبقى الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ وصلاً وابتداء حكى ابن مِقْسَم عن ثعلب " شربتُ ماً " وقد تقدم تبيين ذلك . (٢)

وأما ما استدلّ به من فتح همزة الوصل معه ، فلا حُجَّةَ له في ذلك لأنهم إنّما فتحوا همزة الوصل في " أيمن " تشبيهاً بالحرف(٣) ، فالأحْرى أن يفعلوا ذلك في مثل " الضارب " لأن الألف واللام التي هي اسم موصول أشبه بالألف واللام التي للتعريف من " ايْمُن ".

وأما ما استدل به من كونهم لا يفصلون بين الألف واللام وبين اسم الفاعل في نحو " هذا الضاربُ زيداً " بمعمول اسم الفاعل ، فسببُه ما ذكرناه من جعل الألف واللام مع ما دخلت عليه كالشيءِ الواحد ، وجاز ذلك في الذي ولم يجز في الألف واللام ، لأنّ اسمَ الفاعل مفردٌ ، فهو أشدُّ افتقاراً إلى الموصولِ مِنَ الجملة ، بل يلزم ذلك في مذهبه ، فإنّ الألف واللامَ عنده حرفٌ موصول بمنزلة " ما " المصدرية ، فكما يجوزُ الفَصْلُ بين " ما " المصدرية والفِعْل الذي تدخل عليه بمعمول ذلك الفعل ، نحو قولك " يعجبني ما اليومَ تصنعُ " ، تريد : صنعك اليومَ ، فكذلك ينبغي أنْ يجوز ذلك في " الضارب زيداً ".

وأمّا على مذهب من يجعلها اسماً ، ويجعلها مع اسم الفاعل بمنزلة اسم واحد كـ " بعلبك " ، فلا يلزمه إجازةُ الفصلِ ، كما لا يجوز الفصل بين بعل وبك بشيءٍ.

---

(١) في المصورة : من ب لك

(٢) تقدم في ص : ١٤٣، ١٤٤

(٣) قال سيبويه : وزعم يونس أنّ ألف آيم موصولة ، وكذلك تفعل بها العرب ، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في الرجل ، وكذلك آيمن . الكتاب ٣ / ٥٠٣ .

وأمّا أبو بكر بن السّراج وأبو علي الفارسيّ (١) وأكثر النحويّين (٢) فذهبوا الى أنّها اسم ، واستدلوا على ذلك بعودة الضمير عليها ، تقول : جاءتني الضاربها زيدٌ " ، ألا ترى أنّ ضمير المؤنث المتصل باسم الفاعل ليس له ما يعودُ عليه إلاّ الألف واللام ؟ فإن قيل فلعلّ الضمير يعود على موصوفٍ محذوفٍ ، والأصل " جاءتني المرأة الضاربها زيد " فحذفوا الموصوف ، وأقيمت الصفة مقامه ، وبقي الضميرُ عائداً على الموصوف المحذوف .

فالجواب : أنّ ذلك باطلٌ لأنّ الموصوفَ لا يجوز حذفُه إلاّ إذا كانت الصفةُ خاصةً بجنس الموصوفِ ، فأمّا إذا لم تكن كذلك لم يجز حذف الموصوف إلاّ في ضرورة(٣) نحو قوله :

٢٩٥ - وقُصْرَى شَنِجِ الأَنْسا ءِ نبّاحٍ مِن الشُعْبِ(٤)

يريد وقصرى ثورٍ شنجِ الأنساءِ مع أنّ شنَجَ النسأ يكون من صفةِ الفَرس ومن صفةِ الغزالِ . فجواز " جاءتني الضاربها زيد " في فصيح الكلام دالّ على أنّ الألِفَ واللامَ بمنزلة التي ، فكما تقول : " جاءتني التي ضَرَبها زيدٌ " فكذلك تقول : جاءتني الضاربُها زيدٌ " ولو كان حذفُ الموصوف في مثل هذا سائغاً لجاز " جاءتني ضاربُها زيدٌ " تريد " جاءتني امرأةٌ ضاربُها زيدٌ " ، أي : يضربها زيد ، فامتناع ذلك يدل على أنّه ليس على حذف الموصوف ، وأيضا فإنّكِ إذا حذفتَ شيئا وأقمت شيئا آخرَ مقامه فالرّعْيُ إنّما هو للمثبتِ لا للمحذوفِ ، قال تعالى : ﴿ وَاسأَلِ القَريةَ التي كُنّا فيها ﴾(٥) على لفظِ القريةِ ، ولم يقل فيهم وان كان

---

(١) الإيضاح للفارسي : ٥٤ .
(٢) الهمع ٢ / ٨٤ .
(٣) هذا مذهب ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٥٩٠ ، والضرائر له : ١٧٠ وهو يتابع في ذلك ابن جني في سر صناعة الإعراب ١ / ٢٨٥ ، أمّا سيبويه فلم يجعله من باب الضرورة . انظر الكتاب ٢ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ . (وقد أشار إلى هذا محقق الضرائر) . وانظر الهمع ٢ / ١٢٠ .
(٤) البيت لأبي داؤد الإيادي في [illegible] : ٢٨٨ ، وينسب لعقبة بن سابق في الأصمعيات ٤١ الأصمعية التاسعة . وهو في أدب الكاتب : ١١٧ ، والاقتضاب ٣٣٢ ، والمقرّب : ١ / ٢٢٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١٧٠ ، وشرح الجمل له ١ / ٢٢١ ، ٢ / ٥٩٠ ، والهمع ٢ / ١٢٠ .
(٥) الآية ٨٢ من سورة يوسف .

الأَصْلُ : أَهْلُ القريةِ ، ولا يُرْعَى المحذوفُ إلاّ في ضرورةٍ نحو قوله : وهو حسان بن ثابت :

٢٩٦- يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ(١) عليهم بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرَّحيقِ السَّلْسَلِ(٢)

فقال : يصفق بالياء ، لأنه أرادَ " ماءَ بَرَدَى ".

ومّما يدلُّ أيضا على أنَّها اسم موصول لا حرف موصول ، أنَّه لم يُوجد في كلامهم حرفٌ موصولٌ إلاّ وهو مع ما بعدَه بمنزلةِ المصدرِ ، ألا ترى أنَّ "كي" و "ما" و "أنَّ" و "أنْ" هي الحروف الموصولة ، وهي تتقدر مع ما بعدها بالمصدر ، فإنْ جعلت الألف واللام حرفاً موصولاً أخرجتها عن جنسِ // الحروف الموصولةِ. ١١٤

ومّما يدلّ أيضاً على أنَّها اسمٌ موصول أنَّهم وصلوها بالمفرد الذي هو في تقدير جملةٍ ، وقد استقرَّ وصْلُ الأسماءِ الموصولة بما ليس بجملة لكن في تقديرها ومعناها ، نحو قولك " جاءني الذي في الدار ، والذي عندك " ، فالظرف والمجرور ليسا بجملتين لكن في تقدير جملتين ، وفي معناها ولم يصلوا الحرفَ قطّ إلاّ بجملة صريحة فدلَّ ذلك على أنَّها من قبيل الأسماءِ الموصولةِ .

والدليلُ على أنَّ اسم الفاعلِ بعد الألف واللام في تقدير الجملة عطفهم الجملة عليه قال الله تعالى ﴿ إنَّ المصَّدِّقينَ والمُصَّدِّقاتِ وأقْرَضُوا اللهَ ﴾ (٣)

ونقصه من الأسماءِ الموصولة على مذهب أهل البصرةِ : ذاتُ الطائية ، من كلامهم " بالفضلِ ذو فضلكم الله بهِ ، والكرامةُ ذات أكرمكم الله بَهْ " (٤) بفتح الباء يريد " بِهَا " فحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى الباء (٥) ، فذو في هذه

---

(١) في الصورة : البريص ، تحريف.

(٢) البيت في ديوانه ٣٠٩ من قصيدة مطلعها :

أسألت رسم الدارِ أمْ لم تسألِ بين الجوابي فالبُضَيعِ فحومَلِ

والشاهد في شرح ابن يعيش ٣/ ٢٥ ، ٢٦ ، ٦/ ١٣٣ ، والخزانة ٢/ ٢٣٦ .

(٣) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٤) هذه العبارة رواها الفراء عن أعرابي . انظر شرح الكافية لابن مالك : ٢٧٥ والتهذيب ١٥/ ٤٤ .

(٥) هذا من لغة طيّئٍ أيضا ، المصدر السابق : ٢٧٥ .

اللغة بمنزلة الذي لا تقع إلاَّ على المذكر ، وذات بمنزلة التي لا تقع إلاَّ على المؤنث ومن ذهب مِنَ النحويين إلى أنَّ " ذو " تكون للمذكَّر والمؤنث ، وهو مذهب أبي موسى (١) ، فإنَّما حملَه على ذلك فيما أرى قولُ الشاعر :

٢٩٧- فإنَّ الماءَ ماءُ أبي وَجَدِّي وبئرى ذو حَفَرتُ وذو طويتُ (٢)

فأوقَعَ " ذو " على البئر وهي مؤنثة ، ولا حجّة له في ذلك ؛ لأنَّ البئرَ تذكر وتؤنث (٣)

وقد جمع الشاعر بين اللغتين فقال :

٢٩٨- يا بئرُ يا بئرَ بني عديٍّ لأَنْزحن قعرك بالدُّلِيِّ
حتى تَعُودي أَقْطَعَ الوَلِيِّ (٤)

فأنَّث البئرَ ؛ ولذلك قال حتى تعودي ، وذكّرها ولذلك قال : أقطع ولم يقل قطعاء (٥) والأفصح في " ذو " أنْ تكونَ بالواو في الأحوال الثلاثة - أعني الرفع والنصب والخفض - ؛ لأنَّها مبنيّة ، وكذلك تستعمل ذات مُبنية على الضمِّ

---

(١) يتابع الجزولي في ذلك أبا زيد وأبا حاتم السجستاني والمرزوقي . انظر النوادر ٨٥ ، ٢٢٢ ، والمخصص ١٤/١٠٢ ، والتهذيب ١٥/٤٤ ، ٤٥ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٥ ، ٣٠٦ .

(٢) البيت لسِنان بن الفحل الطائي ، أموى ، من الحماسية ١٩٢ . انظر شرح المرزوقي ٥٩١ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٦ ، والإنصاف ٣٨٤ ، وشرح ابن يعيش ٣/١٤٧ ، ٨/٤٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٧ ، والخزانة ٢/٥١١ ، وشرح التصريح ١/١٣٧ وغيرها .

(٣) الذي في اللسان (بأر) أنَّ البئر مؤنثة ، أمّا في المخصص ١٥/٣٤ ، فقد ذكر ابن سيده أنَّ البئر تذكر وتؤنث .

(٤) الأبيات تنسب لرجل من بني عديّ . انظرها في التكملة ١٣٤ ، والمخصص ١٦/١٤٨ ، ١٨٧ ، ١٧/٨ ، الأمالي الشجرية ١/١٥٨ ، والإنصاف ٥٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٧٧ .

(٥) هذا مذهب ابن عصفور في شرح الجمل قال الشاطبي : وجرى على هذا السنن الأبّذي أيضا وردّ عليه ابن الضائع بوجهين أحدهما : أنَّه لم يذكرْ ذات كلٌّ من ذكر ذو ، وقال : فهذا يدل على أنّ ذو أشهر من ذات قال : ولو كان مؤنثا لها كالتي مع الذي لم يكن أحدهما أشهر ؛ لأن المذكور ومؤنثه في رتبة واحدة . والثاني : أنّ التأويل في ذو قياسا على الصفة لا يجوز ؛ لأنَّ التأويل في الصفة بالحمل على الفعل =

وقد يعربان ومن ذلك قول سحيم : (١)

٢٩٩- فحَسْبِيَ (٢) مِنْ ذي عندَهم ما كفانيا (٣)

ومن ذلك قولهم (٤) " اذهب بذى تَسْلَمُ ، واذهبا بذي تَسْلَمانِ واذهبو بذى تسلمونَ " .

وكذلك نَقَصه فى " ذا " الموصولة أنْ تكون مَعَ " مَن " الاستفهامية أيضا ويرادُ بها معنى الذّى ، لأنّه كما يقال " ماذا عندك ؟ بمعنى : ما الذى عندك ؟ فقد يقال : من ذا ؟ بمعنى " من الذى عندك ؟ .

وكذلك أيضاً نقصَه من الأسماءِ الموصولة " اللاّءُ " بمعنى " الذين " رفعا " واللائين " نصباً وخفضا فى لُغَةِ هذيلٍ ، ومن ذلك قولُه :

٣٠٠- هُمُ اللاّؤن فكوّا الغُلَّ عنّي بمرو الشّاهِجانِ وهم جناحي (٥)

ومنهم من يقول : " اللائين " رفعاً ونصباً وخفضاً ، وإنْ شئتَ حذفتَ النونَ تخفيفاً فقلت : " اللائو واللّائي (٦) ، ومن ذلك قراءةُ ابنِ مسعود (للّائي

= فالصفة الجارية على الفعل يجوز فيها مالا يجوز فى غير الجارية ، ألا ترى أنّ من قال : جاء الموعظة لا يقول مشيراً إليها هذا الموعظة إلخ ... ما قال ، المقاصد الشافية ١/ل ١٠٥ (الازهرية)

(١) كذا نسب الشارح البيت والصواب أنه لمنظور بن سحيم الفقعسى . وهو اسلامى ، وقيل : انه مخضرم ، ذكره المرزبانى فى معجم الشعراء ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

(٢) فى المصورة : وحسبى ، وأثبتنا ما فى المصادر

(٣) هذا عجز بيت لمنظور بن سحيم الفقعسى كما أسلفنا وصدره :
فاما كارم موسرون أتيتهم
وهو من الحماسية رقم ٤٢٢ ، انظرها فى شرح المرزوقى ١١٥٨ ، والرواية فى شرح التبريزى وفى معجم الشعراء للمرزبانى : من ذو عندهم ، ولا شاهد فيها على هذا ، وكذلك روايته فى شرح المفصل ٣/ ١٤٨ ، والمغنى ٥٣٥ ، وبالرواية التى أوردها الشارح فى المقرب ١/ ٥٩ والمقاصد ١/ ١٢٧٦ ، وشرح التصريح ١/ ١٣٧ . وغيرها .

(٤) المغنى : اذهب بسلامتك ، فذو هنا : الأمر الذى يسلمك وصاحب سلامتك انظر الكتاب ٣/ ١١٨ ، ١٠٨/٢ ، ١١٠ ، واصلاح المنطق ٢٩٢ ، واللسان (سلم) ١٢/ ٢٩١ ، ٢٩٢ .

(٥) هذا البيت لأحد الهذليين كما فى الأزهية ٣٠٠ والأمالى الشجرية ٣٠٨ واعراب ثلاثين سورة من القرآن ٣٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٣ ، والهمع ١/ ٨٣ .

(٦) الأزهية : ٣٠٠ .

آلوا من نسائِهم ﴾ (١) ومنهم من يقول " اللاءِ " فى الأحوال الثلاثة حكى ذلك الفرّاء قال : وأنشدنى رَجُلٌ من بني سُلَيم (٢) :

٣٠١ - فما آباؤنا بأَمَنَّ مِنْـــهُ علينا اللاءِ قد مَهَدُوا (٣) الحُجُـورا (٤)

وكأنَّهُ فى الأصْلِ اللائين على لغة من استعمله بالياء فى جميعِ الأحـوالِ ثم حذف النون تخفيفا ثم اجتزأ بالكسرة عن الياء .

وأمّا الكوفيون فزعموا أنَّ أسماء الإشارة كلها يجوز أنْ تستعمل موصـولاتٍ (٥) اقترنت بـ"مـا" أو "مَنْ" الاستفهاميتين أوْ لم تقترن بهما ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى ﴾ (٦) فيمينك صلة لتلك عندهم . أي : ما التى بيمينك ، ويقول الشـاعر :

٣٠٢ - عَدَسْ ، ما لعَبَّادٍ عليكِ إمارةٌ نَجَوتِ وهذَا تحمِلينَ طليـقُ (٧)

فتحملين صلة هذا عندهم ، وطليق خبر " هذا " ، أي : والذى تحملين طليـق .

---

(١) قراءة حفص ﴿ للذين يؤلون مِنْ نسائهم تربص أربعة أشهـر ﴾ الآية ٢٢٦ من سورة البقرة . والذى تذكره المصادر أنَّ عبد الله بن مسعود قرأ ﴿ للذين آلوا من نسائهم ﴾ وفى شواذ القراءات لابن خالويه/١٣ ﴿ اللائى آلوا من نسائهم ﴾ وانظر البحر المحيط ٢ / ١٨٠ ، والجامع للقرطبى ٣ / ١٠٢ .

(٢) هذه النسبة منقولة عن الأزهيـة : ٣٠٠ .

(٣) فى المصورة : مهرو ، وفى الهامش : قهدوا ، والصواب ما أثبتناه من المصادر .

(٤) الشاهد فى الأزهية : ٣٠٠ : اللاءهم مهدوا ، والأمالى الشجرية ٢ / ٣٠٨ ، والمقاصد النحوية ١ / ٤٢٩ والتصريح ١ / ١٣٣ .

(٥) المسألة الخلافية ١٠٣ فى الإنصاف ٧١٧-٧٢٢ ، ومعانى القرآن ١ / ١٣٨ ، ٢ / ١٧٧ ، والأمالى الشجرية ٢ / ١٧٠ ، ١٧١ .

(٦) الآية ١٧ من سورة طـه .

(٧) البيت ليزيد بن مفرغ الحميرى في ديوانه ١٧٠ وتخريجُ البيت فيه مستوفىً وزيادة على ذلك : المحتسب ٢ / ٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٦٩ ، ٢ / ٣٦٠ .

ولا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك ، لأنَّه يحتمل " بيمينك " أنْ يكون متعلقاً بما في تلك من معنى الفعل كأنه قال : وما المشار إليها بيمينك ، وكذلك أيضا تحطين ليس بصلة لهذا ، بل هو خبرٌ له وطليق خبر ثانٍ ، كأنَّه قال : وهذا محمولٌ طليقٌ ، والعرب تُخبر عن المبتدأ بخبرين وأكثرَ من غير عطفٍ ومن كلامهم : هذا حلو حامض[1] ، وقال الشاعر :

٣٠٣ - ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويَتَّقِي الـ منايا بأُخْرى فهو يقظانُ هاجعُ[2]

فيقظان هاجع خبران لهُوَ ، ولم يُعْطَفْ أحدهما على الآخر ، وقال الآخر:

٣٠٤ - مَنْ يكُ ذا بتٍّ فهذا بتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي[3]

فأخبر عن هذا بأربعةِ أخبارٍ من غيرِ عَطْفٍ .

وكذلك أيضا زعموا أنَّ الأسماءَ المعرَّفة بالألف واللام كلها يجوز أنْ تستعمل موصولةً[4] واستدلوا على جواز ذلك بقول الشاعر :

---

(١) الإنصاف : ٧٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٥٩ ، والصبان على الأشموني ١/١٢٢ .

(٢) البيت لحُميد بن ثور الهلالي من قصيدة مطلعها :
ترى رَبَّةَ البَيْتِ الفرارَ عشيةً إذا ما غدا في بهمها وهو ضائعُ
وهي في الديوان : ١٠٣-١٠٦ ورواية عجز الشاهد في الديوان :
بأخرى الأعادي فهْوَ يقظانُ هاجعُ والحماسة البصرية ٢/٣٣٩
ويروى : "يقظان نائم" خطأ ، وهو في الحيوان ٦/٤٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩ ، بالرواية نفسها التي أثبتها الشارح . والمقاصد ١/٥٦٢ ، والأشموني ١/٢٢٢ (نائم) .

(٣) ينسبان لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٨٩ ، وهما في الكتاب ٢/٨٤ ، ومعاني القرآن ٣/١٧ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٥٥ والإنصاف ٧٢٥ ، وشرح المفصل ١/٩٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٦٠ ، ٢/٤١٧ ، والمقاصد ١/٥٦١ ، ٥٦٢ ، وغير ذلك .

(٤) المسألة رقم ١٠٤ من مسائل الإنصاف ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٦٩ .

٣٠٥- لَعَمْرِي لأَنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أَهلَه وأقعدُ في أَفْيائِه بالأَصائلِ (١)

فالبيت خبر لأَنْتَ وأُكرم أَهله صلة له كأَنَّه قال : لأَنت الذى أكرم أهلـه ، أي البيت الذى أكرم أهـله ، ولا حجّة لهم فى ذلك أيضا ؛ لأَنَّ البيت خبر لأَنت كأنه قال : لأَنت البيت المحبوب عندى ، وحذف الصفة لفهم المعنى ، ويكـون قـوله : " أكرم أهله فى موضع خبرٍ ثانٍ ،وقد تقدَّم أَنَّ المبتدأ يكون له خبران// فصاعداً من غير عَـطْفٍ . ١١٥

وكذلك أيضاً زعموا أَنَّ النكرةَ تُوصَلُ نحو قولك : هذا رجلٌ ضربتُه " فضربته عندهم صلة رجـل ، وكذلك إذا أضفت نكرةً إلى نكرة يجوز أَنْ تصلهما وأَنْ تصل أيّهما شئت فتقول : هذه دارُ رجـلٍ دخلتُ " إنْ وصلت الأولى و " هـذه دار رجل أكرمت " إنْ وصلت الثانية و " هذه دار رجل أكرمت دخلت " إنْ وصلتهما ، وجميع ذلك عند البصريين الجملة فيه في موضع صفـة لا صلـةٍ .

وكذلك أيضا أجازوا (٢) وَصْل النكرة إذا أضيفت إلى معرفة نحو قـولك : " هذه (٣) دار زيد بالبصرة " ، فيكون بالبصرة صلة دار ، وذلك إذا كان لـه دار بالبصـرة ودار بغيرها ، وجعلوا من ذلك قول النابغة :

٣٠٦ - * يا دار ميّةَ بالعلياءِ فالسَّنَـدِ (٤) *

فبالعلياء صلـة لدار ميّة عندهم ، ولا حجّة لهم فى ذلك ،لأَنَّه يحتمـل أَنْ يكون المجرورُ فى موضع الحالِ من دارٍ ، على مذهب مَنْ يجيز الحالَ ، مِـن

---

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلى وهو التاسع من قصيدة مطلعها :
أسأَلْتَ رسمَ الدارِ أم لم تُسائلِ عن السَّكْنِ أَوْ عن عهدِه بالأَوائلِ
انظر شرح أشعار الهذليين ١/١٤٢ ، والشاهد فى مجاز القرآن ١/٢٣٩ ، ٣٢٨ ، والكامل ٣/٧٠ ، والإنصاف ٧٢٣ ، ٧٢٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٠ ، والخزانة ٢/٤٨٩ ، ٥٦٤ ،والهمع ١/٨٥ .

(٢) مجالس ثعلب : ٤٣٥ ، الهمع ١/٨٥ .

(٣) فى المصورة : هذا ، خطأ .

(٤) عجزه : أقوتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَبَدِ
وهو مطلع قصيدة للنابغة الذبيانى فى ديوانه ١٤ ،وهو من شواهد الكتاب ٢/٣٢١ ، ومجالس ثعلب: ٤٣٥ ، والمحتسب ١/٢٥١ ،والأمالى الشجرية ١/٢٧٤ ، ٢/٨٢ ، والخزانة ٤/٤٠٩ .

المنادى (١) ، فيكون نحو قول الشاعر :

* يا بُؤْسَ للجهل ضَرَارًا لأقوامٍ (٢) * [١٤٥]

وَمنْ لا يجيز ذلك يجعل " بالعلياءِ " متعلقاً بفعلٍ مُضْمَرٍ على معنى البيان ، كأنّه ، قال : أعني بالعَلْياءِ فيكون مثل " لك " بَعْدَ سقيٍ " إذا قلت : سَقْيًا لك ".

وقوله " والحَرْفيّات " أنَّ " الناصبةُ للأسماءِ و " أنْ " و " ما " و " كي " ، المصدريات ".

جميعُ ما ذكر حروفٌ بلا خلافٍ إلاّ " ما " المصدرية فإنَّ أبا الحسن يزعم أنّها اسم (٣) فإذا قلت يعجبني ما تصنعُ تريد : صنعك ، فما عنده بمعنى الذى وحُذِف العائدُ عليها و [تصنع (٤)] صلتُها ، التقديرُ عنده : ما تصنعه أي : الصنعُ الذى تصنعه ، وأمّا البصريُّون غير أبي الحسن فما عندهم حرفٌ يتقدَّر مع ما بعده بالمصدرِ ، ولا يحتاج إلى رابط ، وهو الصحيح بدليل قول الشاعر:

٣٠٧- أليسَ أميري في الأُمورِ أنتُما بما لستُما أهلَ الخيانةِ والغَدْرِ (٥)

ولا يمكنه تقدير ضمير يعود على " ما " ، لأن " ليس " لا مصدر لها فتعمل في ضمير ، وكأنّه قال : بانتفائكما عن الخيانةِ والغدرِ.

---

(١) هو أبو العباس المبرد . انظر الأصول لابن السراج ١/ ٤٥١ ، والإنصاف ٢٢٩ ، والخزانة ١/ ٢٨٥ .

(٢) سبق ص : ٤٧٤

(٣) وكذلك بعض الكوفيين وابن السراج كما في رصف المبانى : ٣١٥ ، وانظر المغنى ٤٠٢ . والجنى الدانى : ٣٣١ ، ٣٣٢ . مع هوامشهما . وانظر المقتضب ٣/ ٢٠٠ ، ونتائج الفكر: ١٨٥ ، ١٨٦ .

(٤) تكملة يتم بها الكلام.

(٥) البيت في البحر المحيط ١/ ٦٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٥٧ ، ٤٥٧ ، والجنى الدانى : ٣٣٢ ، والمغنى : ٤٠٣ ، وشرح أبياته ٥/ ٤٤ ، والمقاصد النحوية ١/ ٤٢٢ .

[جملة الصلة]

وقوله " ولا بُدَّ لها من صلة "

يعنى ملفوظاً بها أَوْ مقدرة لفهم المعنى نحو قوله :

٣٠٨- * من اللّواتي والّتى واللاّتي * (١)

فحذف صلة اللواتي والتى لدلالة صلة اللاتي عليه ، ونحو قول الآخر :

٣٠٩ - ولقد رأَيت (٢) تَأَى العشيرَةِ بينها (٣) وكفيتُ جانِبَها اللّتيّا والّتى (٤)

يريد : التى جَلَّتْ ، واللّتيا صَغُرَتْ فحذف لدلالة التصغير والتكبير على ذلك ، وزعمَ بعض النحويين أنك إذا أَتيت بعد الموصول بموصولٍ آخر فى معناه مؤكّداً له لم يحتج الموصول الثانى إلى صلة نحو قوله :

٣١٠- من النَّفَرِ اللائي الذين إذا هُمُ يهابُ اللئامُ حَلْقَةَ الباب قَعْقَعوا (٥)

فإذا وجوابها صلة اللائى ولا صلة للّذين ، لأَنَّهُ إنَّما أَتى به للتأكيد .

وهذا الذى ذهب إليه باطلٌ (٦) ، لأَنَّ القياسَ إذا وُكِّدَ الموصولُ أَنْ

---

(١) بعده :* يزْعُمْنَ أَنِّى كَبِرَتْ لداتي*. وهما فى مجاز القرآن ١/١١٩ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٢٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٩٣ ، ١٨٧ ، والخزانة ٢/٥٥٩ .

(٢) فى المصورة : رأيت ، تحريف .

(٣) فى المصورة : بيننا ، وأثبت ما فى المصادر .

(٤) البيت لسلمى بن ربيعة من الحماسية رقم ١٧٨ فى شرح المرزوقى : ٥٥١ ، وتنسب القصيدة لعلباء بن أرقم فى الأصمعيات ١٦١ . وانظر الأمالى الشجرية ١/٢٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣١١ .

(٥) البيت لأبى الربيس التغلبى . وهو فى معانى القرآن للفراء ١/١٧٦ ، ٣/٨٤ وأورده الشيخ عضيمة فى حواشى المقتضب ٣/١٣٠ ، ١٣١ ، وهو فى كتاب الشعر ٧ب ، ٨ب ، وأنشد فى الأمالى للقالى ٣/١٦٤ هكذا :* من النفر البيض الذين إذا انتموا* ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، والبحر المحيط ١/٩٥ ، والخزانة ٢/٥٢٩ - ٥٣١ .

(٦) هذا الرد بنصه فى البحر المحيط ١/٩٥ ، مصدرا بقول أبى حيان : قال أصحابنا ... إلخ ..

تكرّره مع صلته ، لأنّها مِنْ كماله ، وإذا كانوا إذا وَكَّدُوا حرْفَ الجرِّ أعادوه مع ما يدخل عليه ، لافتقارِه اليه ولا يعيدونه وحْدَه إلاّ فى ضرورة شعر نحو قوله :

* ولا لِلما بهِمْ أبداً دواءُ * [١٥٣]

وقد تقدّم (١) ، فالأحرى أنْ يفعل مثل ذلك فى الموصولِ الذى الصلة بمنزلة جزء منه . والصحيح فى قوله : " اللاّئى الذين " وأشباهه أنْ تجعل الصلة للموصول الثانى ، ويكون الموصولُ الثانى خبرَ ابتداءٍ مضمر ، وذلك المبتدأ وخبره فى موضعِ صلةِ الموصولِ الأوّلِ ، فيكون التقديرُ فى البيت : اللائي هم الذين إذا هم يهاب اللئام حلقه الباب قعقعوا ، وجاز حذف المبتدأ وإضمارُه لطولِ خَبَرِه .

وزعم الكوفيون (٢) أنّ الموصول قد يجوز أنْ يتبع باسم معرفةٍ بعدَه ويستغني بذلك عن الصلةِ ، فأجازوا أنْ تقولَ : " ضربت الذى أباك (٣) " ، واستدلّوا على ذلك بقول الشاعر :

٣١١- حتّى إذا كانا هما اللّذينِ
مُثْلُ الجديلَيْنِ المُحَلَّجينِ (٤)

وبقول الآخر :

٣١٢ - إنّ الزّبيريَّ الذى مِثْلُ الحَلَمْ
سرى بأسلابِك فى أهلِ العَلَمْ (٥)

---

(١) سبق فى ص ٢٨٠
(٢) وابن مالك أيضاً . انظر شرح المفصل ٣ / ١٥٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، والهمع ١ / ٨٦ .
(٣) وكذا يقولون : مررت بالذي أخيك وبالذى مِثْلِكَ" شرح الكافية الشافية : ٢٦٤ . عن معانى القرآن ١ / ٣٦٥ ، وفى الهمع : ضربت الذى إياك ، وهو تحريف .
(٤) البيتان فى كتاب الشعر ٧ب وشرح المفصل ٣ / ١٥٣ وشرح الكافية الشافية : ٢٦٧ ، والهمع ١ / ٨٦ ، والخزانة ٢ / ٥٣١ (عرضا) .
(٥) البيتان من إنشاد الكسائى فى معانى القرآن ١ / ٣٦٥ ، وهما فى شرح الكافية الشافية : ٢٦٤ ، وفيه : الجلم بدل الحلم ، تحريف . وفى كلا المصدرين : مشى بدل سرى

إلاّ أنْ تكون المعرفة التى بعد الموصول اسماً مضمراً فإنّه لا يجوز إجراؤه على الموصول والاستغناء به عن الصلة عندهم ، لأنّ المضمَر لا يكون نعتا تقول " ضربت الذى أنت " أى " الذى هو أنت " ولا يجوز عندهم " ضربت الذى إيّاك ".

وهذا الذى ذهبوا إليه عند البصريين باطلٌ ، إذْ لا بد للموصول عندهم من صلةٍ ولا حُجّةَ لهم فى البيتين لأنّه يحتمل أنْ تكون الصلةُ محذوفةً لفهمِ المعنى ، التقدير اللّذَينِ عادا مثل الجديلين ، وأنّ " الزّبيرى الذى عاد مثل الحلم " فحذف ذلك ،ولم يبق من الجملة إلاّ الحالُ ، وإذا كانت الجملة الواقعة صلةً كما تقدّمَ يجوز حذفها بأسرِها ،فالأحْرى أنْ يجوز ذلك إذا بقى منها بعضٌ .

وقوله " ولا تكون إلاّ جملةً أو فى معنى الجملة " .

١١٦ يريد بقوله فى معنى الجملة الظرف // والمجرور الواقعين صلةً ،نحو قولهم : " جاءنى الذى فى الدار " و " جاءنى الذى عندك " ، واسم الفاعل واسم المفعول الواقعين فى صلة الألف واللام نحو " الضارب و " المضروب" ، ألاَ ترى أنّ المعنى: الذى استقر فى الدار والذى استقر عندك ، فالظرفُ والمجرورُ معمولان لاستقر وهو جملة ، لا لمستقرٍّ ولو كانا معمولين لمستقرٍّ لم يحسن الذى عندك ولا الذى فى الدار كما لا يحسن الذى مُستقِرٌ فى الدار ،ولا الذى مستقرٌ عندك حتى يظهر المبتدأ فتقول : " الذى هو مستقر فى الدار، والذى هو مستقرٌ عندك . وكذلك أيضا الضاربُ والمضروبُ بمنزلة الذى ضَرَبَ والذى ضُرِبَ ، ولذلك ساغ عطفُ الفعلِ على اسم الفاعلِ قال الله تعالى ﴿ إنّ المُصّدّقينَ والمصّدقاتِ وأقرضوا ﴾ (١)

وقوله : " محتملة للصدق والكذب " .

إنما لم يجز أنْ تكونَ الجملة غير محتملة للصدق والكذب ، لأنها لا تكون إذْ ذاك معهودة عِنْدَ المخاطب ،ولا تكون الجملة الواقعة صِلَةً إلاّ معهودة

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

عِنْد المخاطب ، لأنَّ الموصول بها يتعرّفُ على ما يُبيَّن بعد (١) ، فإنْ جاءَ ما ظاهره خلاف ذلك تؤول ، نحو قول الفرزدق :

٣١٣ - وإنى لرامٍ نظرةً قِبَلَ التى لعلِّى - وإنْ شطَت نواها - أَزورُها (٢)

فلعلى وما بعدها فى صلةِ التى فى الظاهر ، وهى جملة غير محتملةٍ للصدق والكذبِ لكن يتخرج ذلك على إضمارِ القول (٣) ، كأنَّه قال قِبَلَ التى أقولُ متمنيا لقاها لعلّى وإنْ شطَّتْ نواها أزورها ، والقول كثيراً ما (٤) يضمر إذا كان المعنى على إضماره نحو قوله تعالى ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسودّت وُجُوهُهُم أَكَفَرْتُم ﴾ (٥) ، أي فيقال لهم : أكفرتم ؟! .

وكان ينبغى له أيضاً أنْ يشترط فى الجملةِ الواقعةِ صلةً أنْ تكون عريّةً مِنْ معنى التعجب ، لأنَّه لا يجوز وَصْلُ الموصولِ بالجملة التعجبيّةِ لا يجوز أنْ تقول : جاءنى الذى ما أحسَنه ، لأنَّ جملة التعجبِ غير معهودةٍ عند المخاطبْ ، بل التعجبُ واردٌ على نفس المتعجِّب حين إخباره بذلك .

وقولِه : " غير متقدّمة على الموصولِ ولا شَىْءٍ منها " .

إنما لم تتقدَّم على الموصول ، لأنَّها من كمالِه ، وبمنزلةِ جُزْءٍ منه ، فكما لا يتقدّمُ الدَّالُ من زيد على الزاي فكذلك لا تتقدَّم الصلةُ على الموصولِ . وكذلك أيضا لا يجوز تقديم معمول الصلة على الموصول ، لأنَّ تقديم المعمول يؤذن بتقدّمِ العاملِ ، فلو قدّمت معمول الصلة لأدّى ذلك إلى

---

(١) سيأتى عند قول الجزولى : ولا يفيد الموصول إلاّ والصلة معلومة للسامع .

(٢) البيت فى ديوان الفرزدق ٢ / ١٠٦ وقافيته : أنالُها . وهو فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٠ ، والمغنى ٥٠٧ ، ٥١١ ، ٧٦١ ، والخزانة ٢ / ٤٨١ ، ٥٥٩ ، والهمع ١ / ٨٥ .

(٣) هذا تخريج أبى على الفارسى له فى التذكرة القصرية . كما ذكر صاحب الخزانة ٢ / ٤٨١ .

(٤) فى المصورة : كثيرٌ ما .

(٥) الآية ١٠٦ من سورة آل عمران .

تقديم الصِّلةِ على الموصولِ ،وذلك لا يجوز ، فإنْ جاءَ ما ظاهره خلاف ذلك تُؤوِّل نحو قوله تعالى : ﴿ وكانُوا فيهِ مِنَ الزَّاهِدِين ﴾ (١) و ﴿ إنِّي لكُما لَمِنَ النَّاصِحِينَ ﴾ (٢) ففيه متعلق بالزاهدين ، [ولكما متعلق بالناصحين](٣) في الظاهر كأنه قال : [وكانوا من الزاهدين فيه] (٣) ، وإني لمن الناصحين لكما ؛ إلاَّ أنَّ ذلك لا يجوز ؛ لأنَّ ناصحين وزاهدين في صلةِ الألفِ واللامِ ،ومعمول الصلة لا يتقدَّم على الموصول ،فوجب فيهما أنْ يتعلقا بعاملٍ مُضْمَرٍ يفسِّره اسم الفاعل كأنَّه قال : زاهدين فيه مِنَ الزاهدين ، وإني ناصح لكما لمن الناصحين، ثم أضمر ذلك لدلالة ما بعده عليه ومثل ذلك قول الشاعر:

٣١٤- تقول - وصكت صدرها (٤) بيمينها - أبَعْلِيَ هذا بالرَّحى المتقاعِسُ (٥)؟!

لا يجوز أنْ يكونَ بالرحى متعلِّقا بمتقاعس الذي في صلة الألفِ واللام فوجب أنْ يجعل متعلقا بعاملٍ مُضْمَرٍ يفسِّرُهُ المتقاعسُ كأنَّه قال : متقاعس بالرحى المتقاعس ثم أضمر ذلك لدلالة ما بعده عليه وكذلك قول الشاعر :

٣١٥- * وشِفَاءُ عِيِّكِ خابراً أنْ تسألي * (٦)

لا ينبغي أنْ تجعلَ خابراً مفعولا (٧) بتسألي ؛ لأنَّه في صلة أنْ وإنْ كان

---

(١) الآية ٢٠ من سورة يوسف .
(٢) الآية ٢١ من سورة الأعراف .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) في هامش الأصل : خ : وجهها. أي في نسخة أخرى .
(٥) للهذلول بن كعب ، مطلع الحماسية رقم ٢٣٩ . انظر شرح المرزوقي للحماسة ٦٩٦ ، والكامل : ١/ ٣٥ ، والخصائص : ١/ ٢٤٥ ، والمنصف ١/ ١٣٠ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٥٥ .
(٦) صدره : هلا سألت وخبر قوم عندهم
وهو من قصيدة لربيعة بن مقروم الضبي ،عاش في الجاهلية والإسلام . شهد القادسية وعدداً من المشاهد ،وروى مثل البيت الشاهد لامرأة من بني سليم : *هلا سألتِ خبيرَ قومٍ عنهم*، وذلك في الحماسة البصرية ٢/ ٢٧ ، والبيت في الأصول : ٢/ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٤١ ، والخزانة ٣/ ٥٦٤ .
(٧) في المصورة : مفعول .

المعنى على ذلك ، بل يكون خابراً حالاً من الكاف ، كأنَّه قال : وشفاء عيّك في حال أنّك خابرٌ أن تسألي أي : لا يمنعك من السّؤال كونك عالماً من العلماء ؛ لأنَّ شفاءَ العِيّ السؤالُ ، ويكون المعنى على هذا التقدير أبلغ لأنَّ السؤالَ إذا كان شفاء لِعيِّ العالم ، فأحرى أن يكونَ شفاءً لِعي الجاهل وكذلك قول الآخر :

٣١٦- رَبَّيْتُه حتى إذا تَمَعْدَدا
كان جزائي بالعصا أنْ أُجْلَدا (١)

لا ينبغي أنْ يجعل بالعصا متعلقا بأجلدا ؛ لأنّه في صلةِ "أنْ" بل يقدر له عاملٌ ، محذوف يفسره ما بعده ، التقدير : أُجلدُ بالعصا ، وكأنَّه قال : كان جزائي أن أجلدَ ، ثم بَيَّنَ بماذا يجلدُ ، وكذلك يفعل بما يجيء مِنْ مثل هذا في الشعرِ أو في قليلٍ من الكلام .

وقوله : " وغير مفصول بينها وبين الموصول ولا بَيْنَ أبعاضها بأجنبي "

الأجنبيُ ما ليس مِنَ الصِّلَةِ ، ولا هو مُسَدِّد لمعنى الصلةِ ، لا يجوز أنْ تقول : " جاءني الذي في الدار - وجاءتني هند - أبوه ، تريد : جاءني الذي في الدار أبوه وجاءتني هند " ، فإن أتيتَ بجملةِ اعتراض بين الصلة والموصول أوْ بين أبعاض الصلة جاز ذلك . وجملُ الاعتراض هي كُلّ جملةٍ فيها تسديدٌ للصلةِ أي تأكيدٌ أو تبيينٌ .

فمن الفصل // بين الصلة والموصول بجملةٍ اعتراضيةٍ قول الشاعر: ١١٧

٣١٧- ذاك الذي - وأبيك - يعرفُ مالكاً والحق يَدْفعُ تُرَّهاتِ الباطِلِ (٢)

ففصل بالقسم بين الصلة والموصولِ لما فيه من تحقيق معنى الصلة وتأكيده ، ومن الفصل بين أبعاض الصلة بجملةٍ اعتراضية قول الله تعالى :

---

(١) البيتان للعجاج في ملحقات الديوان : ٢/٢٨١ (البطلي) ، وهما في المنصف ١/١٢٩ ، ٣/٢٠ ، والمحتسب ٢/٣١٠ ، والمخصص ١٤/١٧٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٧ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٨٥ ، والخزانة ٣/٥٦٢ ، ٥٦٣ ، وغيرها .

(٢) البيت لجرير في الديوان : ٤٣٠ وهو في الخصائص ١/٣٣٦ ، والمقرب : ١/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٠ ، والمغني ٥١١ وغيرها .

﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة﴾ (١) ففصل بين أبعاض الصلة بقوله ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ (١) ، ألا ترى أن كسبوا في صلة الذين وأن قوله : وترهقهم ذلة " معطوف عليه (٢) ، فهو من الصلة وإنما جاز ذلك ، لأن قوله تعالى " والذين كسبوا السيئات " وترهقهم ذلة " يفهم منه أنهم يجازون على سيئاتهم ، فكان في قوله سبحانه ﴿جزاء سيئة بمثلها﴾ (١) تبيين لقدر ذلك الجزاء ، ولذلك جاز الفصل .

وقوله : " ولا بد من اشتمالها على ضمير يعود على الموصول ما لم يكن حرفاً " .

إنما احتيج إلى ذلك ليربط بين الصلة والموصول إلا أن يكون الموصول حرفا ، لأن الحروف لا تعود عليها الضمائر ، لأن الضمائر أسماء ، فلا يتصور عودتها إلا على أسماء ، لأن الذي يعود عليه الضمير هو الضمير في المعنى . وهذا الذي ذكر هو الكثير الفصيح وإلا فقد يستغنى عن الضمير في قليل من الكلام أو في ضرورة شعر بظاهر هو الموصول في المعنى . حكى الكسائي رحمه الله : الحجاج الذي ذكرت ابن يوسف ، وأبو سعيد الذي رويت عن الخدري ، أي : الحجاج الذي ذكرته وأبو سعيد الذي رويت عنه ، ومن ذلك قول الشاعر :

٣١٨- فيا رب ليلى أنت في كل موطن وأنت الذي في رحمة الله أطمع (٣)

أي أنت الذي في رحمته أطمع .

---

(١) آية ٢٧ من سورة يونس

(٢) هذا وجه ضعيف كما يقول العكبري في التبيان ٦٧٢ ، قال : لأن المستقبل لا يعطف على الماضي ، وإن قيل هو بمعنى الماضي فضعيف أيضا ، وقيل : الجملة حال " .

(٣) البيت ينسب لمجنون ليلى ، وليس في ديوانه ، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٢ ، ٣٤٦ ، ومغني اللبيب ٢٧٧ ، ٦٥٥ ، ٧٠٧ ، (ط ١) وشرح أبياته ٤/٢٧٦ ، والهمع ١/٨٧ ، والتصريح ١/١٤٠ ، الأشموني ١/١٤٦ ، ١٦٢ .

والضميرُ الذى تشتمل عليه الصلة لا يخلو من أَنْ يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مخفوضاً (١) . فإنْ كان مرفوعاً فلا يخلو من أَنْ يكون مبتدأً أو غير مبتدأ ، فإنْ كان غيرَ مبتدأ لم يَجُزْ حذفه تقول : جاءنى اللذان قاما " و " جاءنى الّذين قاموا " ولا يجوز أن تقول " جاءنى اللذان قام " و " لا جاءنى الذين قام " ، وإنْ كان مبتدأً فلا يخلو من أن يكون خبره جملةً أو ظرفا أو مجرورا أو اسما مفرد ا فان كان خبره جملة أو ظرفا أو مجرورا لم يَجُزْ حَذْفهُ ، تقول : جاءنى الذى هو قد أحسن إلىّ " و " جاءنى الذى هو عندك " و " جاءنى الذى هو فى الدار ، ولو حذفت " هو " من جميع ذلك وأنْت تريده لم يَجُزْ ، لأنَّه لا دليل عليه ، إذْ قد يتصور أَنْ تكون الصلةُ الجملةَ أو الظرفَ أو المجرورَ من غيرِ زيادةٍ عليها .

وان كانَ الخبرُ اسما فلا يخلو من أَنْ يكونَ الضميرُ الذى هو مبتدأ معطوفاً عليه اسم ، أو لا يكون كذلك فإنْ كان معطوفا عليه اسم لم يَجُزِ الحذف ، لئلا يؤدى إلى وقوع حرف العطف صدرا ، نحو قولك " جاءنى الذِى هو وعمرو قائمان " لا يجوز أَنْ تقول : جاءنى [الذى] وعمرو قائمان " . وإنْ لم يكن كذلك فلا يخلو من أَنْ يكون الخبرُ قدْ طال بمعمولٍ أو لا يكونُ كذلك ، فإنْ كان قد طال بمعمول جازَ حذفُ المبتدأ وابقاءُ الخبر تقول : " جاءنى الذى هو ضارب زيداً " و " جاءنى الذى ضارب زيداً " تريد الذى " هو ضاربٌ زيدا " ومن كلامهم " ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءاً (٢) وقال الأعشى :

٣١٩- فأنتَ الجوادُ وأنتَ الذى إذا ما النُّفوسُ مَلأْنَ الصُّدُورَا
جديرٌ بطعنةِ يومِ اللِّقا ءِ تضربُ منها [النساءُ النحورا] (٣) (٤)

---

(١) انظر المقرب لابن عصفور ١ / ٦١ .
(٢) هذا من سماع الخليل عن العرب . انظر الكتاب ٢ / ١٠٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١ / ٧٥ ، والمقرب ١ / ٦١ ، وروى الخليل أيضا : وما أنا بالذى قائلٌ لك قبيحاً .
(٣) فى المصورة : النفوس الصدورا ، وهو خطأ وأثبتنا ما فى الديوان .
(٤) الديوان : ٩٩ من قصيدة مطلعها :
غَشِيتَ لِلَيلى بليلٍ خُدُورا وطالبتَها ونذرتَ النُّذُورا
وهما فى الضرائر لابن عصفور ١٧٤ .

أراد : الذى هو جديـــر .

وإذا لم يطل (١) بمعمولٍ جاز حذفه (٢) مع أيٍّ فى فصيح الكلام ، فتقول : " يعجبنى أيُّهم هو قائم ، وأيهم قائم " ومن ذلك قوله :

٣٢٠- إذا ما أتيتَ بنى مالكٍ فسلِّم على أيُّهمْ أفضلُ (٣)

أراد على أيُّهم هو أفضلُ ، ولا يجوز حذفهُ مع غير أيٍّ إلاّ فى ضرورة ، وإنْ جاء منه شئ فى الكلام فشاذٌ يُحفَظُ ولا يقاسُ عليه ، نحو قراءة من قرأ ﴿ تماماً على الذى أحسنُ ﴾ (٤) و ﴿ مثلاً ما بعوضةٌ ﴾ (٥) برفع أحسن وبعوضة : أيْ على الذى هو أحسن ومثلاً ما هو بعوضة ، وإنما حسن الحذف مع أيٍّ لافتقارها إلى الصّلة والإضافة فكانت أطولَ ، فحسُنَ معهما تخفيف اللّفظ .

وإنْ كانَ منصوباً فلا يخلو من أنْ يكون متّصلا أو منفصلا ، فان كان منفصلا جرى مجرى الظاهر فلم يَجُزْ حذفه نحو قولك " جاءنى الذى لم أضربْ إلاّ إياه " وإنْ كان متصلا فلا يخلو أنْ يكون فى الصلة ضميرٌ آخر يعود على الموصول ، أوْلا يكون فإنْ كان لم يَجُز حذْفُه تقول " جاءنى الذى ضربته فى داره " ولا يجوز " جاءنى الذى ضربت فى داره " لأنَّ فى ذلك لَبْساً ، فلا يُدْرَى هل أردتَ الذى // ضربته فى داره أو الذى ضربت فى داره غيرَه ، وإنْ لم يكن فإنْ كان فى صلةِ غير الألفِ واللامِ جازَ إثباتُه وحذفُه فى فصيحِ الكلامِ ، قال الله تعالى ﴿ أهَذا الّذِي بَعَثَ اللهُ رَسُولا ﴾ (٦) أى بعثه الله . وكلّما طالت الصلةُ كان

١١٨

---

(١) يعنى الخبر .
(٢) يعنى الضمير .
(٣) البيت لغسّان بن وعلة فى الإنصاف : ٧١٥ ، وشرح المفصل ٣/١٤٧ ، ٤/١٢ ، ٧/٨٧ ، والخزانة ٢/٥٢٢ ، وغير ذلك كثير .
وهو من رواية أبي عمرو الشيبانى .
(٤) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام : قرأ بالرفع يحى بن يَعْمر وابن أبى اسحاق البحر المحيط ٤/٢٥٥ .
(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة : قرأ بالرفع الضحاك وابراهيم بن أبى عبلة ، ورؤبة بن العجاج وقطرب . انظر البحر المحيط ١/١٢٣ ، ومعجم القراءات القرآنية .
(٦) الآية ٤١ من سورة الفرقان .

الحذفُ أحسنَ نحو قولك : " جاءني الذى ظننت قائماً " و " جاءني الذى أعطت بكراً منطلقا " وإنْ كان فى صلة الألفِ واللّام فإنْ كان الاسم الواقع فى صلتِها مأخوذاً مِن فعلٍ يتعدى إلى واحد فالإثبات فصيح والحذف قليل ، نحو : جاءني الضاربه زيدٌ " ، " والضاربُ زيدٌ " ، قليل وإنْ كان مأخوذاً من فعل متعد إلى اثنين أو ثلاثة حَسُنَ الحَذْفُ لأجلِ الطولِ ، والحَذْفُ إنْ كان الاسمُ مأخوذاً مِن فِعلٍ متعدٍ إلى ثلاثةٍ أحْسَنُ منه إذا كان مأخوذاً مِنْ فعل يتعدى إلى اثنين نحو قولك : " جاءني الظانّه زيدٌ منطلقا " و " المعطيهُ زيدٌ درهما ، والمُعْلِمُهُ بكرٌ عمراً منطلقا " وإن شئت قلت " الظانُّ زيدٌ منطلقاً والمعطي زيدٌ درهماً والمُعْلِمُ بكرٌ عمراً منطلقا " .

وإنْ كان الضمير مخفوضاً فلا يخلو أنْ يكون خفضه بالإضافة أو بحرف خفض فإن كان خفضه بالإضافةِ ، فإنْ كان فى موضع نصب جازَ حذْفُه نحو قول الله تعالى ﴿ فاقضِ ما أنْتَ قاضٍ ﴾ (٢) أى قاضيه ، ونحو قول الشاعر :

٣٢١- سأغسلُ عنّي العارَ بالسيفِ جالباً عليّ قضاءُ الله ما كان جالبا (٣)

أي جالبه ، وإنْ لم يكن فى موضعِ نصبٍ لم يَجُزْ حذفُه نحو قولك : جاءني الذى قام أبُوه " .

وأجاز الكسائى (٤) حذفُه مع الاسم المضاف إليه إذا كان مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه إجراءً له مجرى المفعولِ الذى سُمِّيَ فاعلُه ، وذلك إذا شُهِر المعنى لذلك نحو قول الشاعر :

٣٢٢- أعوذُ بالله وآياتِه من بابِ مَنْ يُغْلَقُ مِنْ خارجِ (٥)

---

(١) فى المصورة : المعلمة .
(٢) الآية ٧٢ من سورة طه .
(٣) البيت لسعد بن ناشب ، شاعر إسلامى عاصر الحجاج ، له الحماسية رقم ١٠ ص ٧٢ من شرح المرزوقى ومطلعها البيت الشاهد ، والخزانة ٣ / ٤٤٤ (عرضا) والمقتصد فى شرح الايضاح : ٥١٠ .
(٤) رأيه فى مصادر تخريج الشاهد التالى . .
(٥) البيت فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٨٤ ، والهمع ١ / ٩٠ ، والدرر ١ / ٦٨ .

أي مِنْ بابِ مَنْ يُغْلَقُ بابه] ولا حجّة له في ذلك إذْ يحتمل أنْ يكون في يغلق ضمير يعود على مَنْ فيكون الأصْلُ يُغْلَقُ بابه ثم حُذِفَ المضاف الذي هو بابٌ وأقيم المضافُ إليه الذي هو الضميرُ مقامَه ، فصار ضمير رفع فاستتر في الفعل .

وإن كان خَفْضُه بحرفِ خَفْضٍ فإنْ كان في موضعِ رفعٍ لم يَجُزْ حذفُه نحو قولك : " مَرَرْتُ بالذي مُرَّ به " ، وإنْ لم يكن في موضعِ رفعٍ ، فإن لم يدخل على الموصولِ أو على المضاف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجز حذفه نحو قولك : " جاءني الذي مررت به ، وسألت عن الذي مررت به " ، وإن دخل عليه أو على المضاف إليه حرفٌ مِثْلُ الحرفِ الذي دَخَلَ على الضميرِ ، فإنْ لم يكن العامل في الموصول أوْ فيما أُضِيفَ إليهِ في معنى العاملِ في الضمير لم يَجُزْ حَذْفُهُ نحو قولك : فرحت بالذي مررت به وفرحت بغلام الذي مررت به ، ولا تقول : فرحت بالذي مررت أو بغلام الذي مررت " إلاّ في ضرورة نحو قوله :

٣٢٣- فأبلغا خالدَ بنَ نَضْلةَ والـ ـمرءُ مُعَنًّى بلومِ مَنْ يَثِقُ (١)

أي يَثِقُ بِهِ فحذف ، وإنْ كان العامِلُ في الضمير يثق والعامل في المضاف إلى الموصول معنًى ، وليسا بمعنى واحد ، وإن كان العاملان في معنًى واحد جاز الإثبات والحذف فتقول : " مررت بالذي مررت به " وإنْ شئت قلت " مررت بالذي مررت " قال الشاعر :

٣٢٤- تُصلّي للذي صلّتْ قريشٌ ونعبده وإنْ جَحَدَ العُمومُ (٢)

أي للذي صلّت قريشٌ له] هذا حكم الضميرِ الذي تشتمل عليه الصّلة إن كان أحدَ جزئي الصلةِ أو معمولاً للصلة ، فإن كان بعض معمولِ الصّلةِ حذفتَ معمول الصلة ، فتحذفُ الضميرَ بحذفهِ ، فتقول " أينَ الرجلُ الذي قلتَ " و " أيْن الرجل الذي زعمت " تريد : أينَ الرجل الذي قلت : إنه يأتي ،

---

(١) البيت في ضرائر ابن عصفور ١٧٦ .

(٢) شرح الكافية الشافية ٢٩٣ ، والمقرب لابن عصفور ١ / ٦٢ ، وشرح الجمل له ١ / ١٨٥ .

أو زعمت أنَّه يأتي ، أو نحو ذلك ممّا يكون المعنى عليه ، ومن ذلك قوله تعالى =(أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ)= (١) أي : تزعُمون أنَّهم شركائي .

وما كان مِنَ الموصولاتِ مفرداً مذكراً في اللفظِ ، وكان معناه مخالفا للفظِه فإنَّ الضميرَ العائدَ عليه يجوز حملُه على اللفظِ أَوْ على المعنى ، فتقول : إنْ حَمَلْتَ على اللَّفْظِ : من قام هندٌ " و " من قام أخواك " و " من قام إخوتك " وإن حملت على المعنى قلت من قامت هند ومن قاما أخواك ومن قاموا إخوتك ومن الحمل على المعنى قوله تعالى =(ومن تَقْنُتْ منكنّ للّهِ ورسولهِ وتعملْ صالحا)= (٢) وقوله سبحانه =(ومِنَ الشياطينِ من يغوصون له)= (٣) . // وقوله =(ومنهم مَنْ يَستمعون إليك)= (٤) وقول الشاعر : ١١٩

٣٢٥ - تَعَشَّ فإن عاهدتني لا تخُونُني ... ئكُنْ مثلَ من يا ذئبُ يَصْطَحبانِ (٥)

ويجوزُ الجمعُ بين الحَمْل على اللفظ والحمل على المعنى ، واذا فعلتَ ذلك فالأحسنُ أنْ تبدأ بالحملِ على اللَّفظِ نحو قوله تعالى : =(وَيَعبُدونَ مِن دونِ اللّهِ ما (٦) لا يَمْلِكُ لهم رِزقاً من السَّماوَاتِ والأرضِ شَيئاً ولا يَستَطِيعُونَ)= (٧) ونحو

---

(١) الآية ٦٢ من سورة القصص .

(٢) الآية ٣١ من سورة الأحزاب ، والذي في المصورة : يقنت وليست مرادة ، وستأتي في مكانها ، وفي البحر المحيط ٧/٢٢٨ قرأ الجحدري والأسواري ويعقوب في رواية " ومن تقنت " بتاء التأنيث حملاً على المعنى وبها قرأ ابن عامر في رواية ، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر وشيبة ونافع . وفي الكتاب ٢/٤١٥ ، وزعم الخليل رحمه الله أنَّ بعضهم قرأ =(ومن تقنت منكنّ لله ورسوله)= .

(٣) الآية ٨٢ من سورة الأنبياء .

(٤) الآية ٤٢ من سورة يونس .

(٥) البيت للفرزدق وهو في الديوان :٣٢٩ ، من قصيدة مطلعها :
وأَطْلَسَ عسَّالٍ ، وما كان صاحباً ... دعوت بناري مَوْهِناً فأتاني
والشاهد في الكتاب ٢/٤١٦ ، والمقتضب ٢/٢٩٤ ، ٣/٢٥٣ ، والخصائص ٢/٤٢٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٨٨ ، وغير ذلك كثير .

(٦) في المصورة : من .

(٧) الآية ٧٣ من سورة النحل . وانظر البحر المحيط : ٥/٥١٧ .

قوله تعالى ﴿ وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ ورسولِهِ وَتَعْمَلْ صالحاً ﴾ في قراءة من قرأ : يقنت بالياء وتعمل بالتاء. (١) ويجوز أن تبدأ بالحمل على المعنى ثم تحمل على اللفظ باتفاق من النحويين إنْ وقع بين الجملتين فصلٌ فتقول "مَنْ يقومون في غير شيء وينظر في أمورنا قومك" (٢) قال الله تعالى ﴿ وَمَن يؤمِنْ بِاللَّهِ وَيَعمَلْ صالحا يُدخِلْهُ جَنّاتٍ تَجرِي مِنْ تَحْتِها الأَنهارُ خالِدِينَ فيها أَبداً قد أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقا ﴾ (٣) فحمل خالدين على المعنى ، ثمّ حمل بعد ذلك على اللفظ فقال (قد أحسنَ اللّهُ له رزقا) (٣) ، لمّا وقع الفصلُ بين الجملتين فإنْ لم تفصل وقلت " من يقومون وينظر في أمورنا قومُك " لم يجز ذلك عند الكوفيين (٤) ويجوز ذلك عند البصريين ؛ لأنّهم لا يجعلون للفصلِ تأثيراً . والسماع في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنّما هو مَعَ الفَصْلِ .

وإذا كان الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعده ، فلا يخلُو أنْ تخبَر عنْه بفعلٍ أو باسمٍ ، فإنْ أخبرتَ عنه بفعلٍ لم يَجُزْ إلاّ الحملُ على اللفظِ فتقول : " مَنْ كان يقومُ أخواك " ولا يجوز " من كان يقومان أخواك " ، فإن أخبرتَ عنه باسم فإنْ كان ذلك الاسم مشتقاً من فعلٍ باطرادٍ ، جاز الحملُ على اللفظِ والحملُ على المعنى على الإطلاق ، فتقول : "مَنْ كان محسناً أخواك" و " من كان محسنَين أخواك " و " من كان محسنًا أختك" و " من كان محسنةً أختُك " ، قال الشاعر :

٣٢٦ - * وأيقظ مَنْ كانَ مِنكم نياما * (٥)

وإنّما جاز ذلك في الاسم ؛ لأنّه قد يُخْبَرُ بالمؤنثِ عن المذكر فتقول : " كان عبدُ الله هنداً " على التشبيه ، ولا يجوز مثل ذلك في الفعل ، فإن

---

(١) هي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وابن عامر وعاصم . انظر السبعة ٥٢١ . وانظر هامش رقم (٢) في الصفحة السابقة.

(٢) حواشي المفصل ٤٩٥ والهمع ١/٨٧ .

(٣) الآية ١١ من سورة الطلاق .

(٤) الهمع ١/٨٧ .

(٥) هذا عجز بيت ولم أعرف صدره ، وهو في حواشي المفصل للشلوبين ٤٩٥ ، والبحر المحيط ٧/٣٧٩ .

كان الخبر من النعوت التى لم تُشتَقّ من الأفعال باطراد ، فإن كان المذكرُ من ذلك والمؤنثُ يرجعان إلى اشتقاق واحد جاز عند الفرّاء (١) الحملُ على اللفظِ والحملُ على المعنى على الإطلاق ، فتقول " من كان أحمر أخواك " و " من كان أحمرين أخواك " و " من كان أحمر أخوتك " و " من كان حُمْراً أخوتُك " ، قال الله تعالى ﴿ مَن كَانَ هُودا أَو نَصارَى ﴾ (٢) وفى قراءة عبد الله ﴿ ومنكم من يكون شيوخاً ﴾ (٣) و " من كان أحمر جاريتُك " و " من كان حمراء جاريتُك ". والكسائى يمنع من الحملِ على لفظِ التذكير خاصّةً ، فلا يجيز: من أحمر جاريتُك ".

والصحيح عندى ما ذهب إليه الفراء ، إذْ لا مانع من ذلك .

وإنْ كانا لا يرجعانِ إلى اشتقاق واحدٍ أبَيَا جميعا الحملَ على لفظ التذكير ، فيقولان : " من كان عجوزاً جاريتك " ولا يجيزان " من كان شيخاً جاريتك " إلاّ فى لغة من يقول : شيخ وشيخة قال :

٣٢٧- وتضحكُ مِنّى شيخةٌ عبشميّةٌ ... كأن لم ترَى (٤) قبلي أسيراً يمانيا (٥)

ويقولان " من كان أمةً جاريتك " ولا يجيزان " من كان عبداً جاريتك " وكذلك لا يجيزان " من كان غلاماً جاريتك " إلاّ فى لغة من يقول : " غلام وغلامة " ، قال الشاعر :

---

(١) حواشى المفصل ٤٩٦ .

(٢) الآية : ١١١ من سورة البقرة . قال الفراء فى معانية ١/٧٣ ، يريد يهوديا ، فحذف الياء الزائدة ورجع إلى الفعل من اليهودية وهى فى قراءة أُبَىّ وعبد الله " إلاّ من كان يهوديا أو نصرانيا ، وقد يكون أن تجعل [الهود] جمعا واحده هائد ممدود ، وهو مثل حائل ممدود - من النوق - وحُول ، وعائط وعُوط وعِيْط وعوطط .

(٣) هذه القراءة فى قوله تعالى " ومنكم من يُرَدُّ إلى أرذل العُمْر " من الآية ٥ من سورة الحج ، و قراءة ابن مسعود فى معانى القرآن ٢/١١١ ، وتفسير الفخر الرازى ٢٣/٧ ، وشواذ القراءات : ٩٧ .

(٤) تُرْوى : "تريْ" ، "وتَرَى" وهى رواية المفضليات .

(٥) البيت من مفضلية لعبد يغوث الحارثى . المفضليات : ١٥٥ وهو فى المحتسب ١/٦٩ ، وشرح ابن يعيش ٥/٩٧ ، ٩/١١١ ، ١٠/١٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٤٤ ، والضرائر له : ٤٧ ، وشرح أبيات المغنى ٥/١٣٧ ، والصبّان على الأشمونى ١/١٠٣ .

٣٢٨- ومُرْكِضَةٍ صريحيٍّ أبوها يهان لها الغُلامةُ والغُلامُ(١)

فالأحسن عند الفراء " من كان عجوزاً جاريتك" و " من كان أمةً جاريتُك"، ولا يَستحسِنُ " من كان شيخاً جاريتُك " ولا " من كان غلاما أمتُك، لأن غلامة وشيخة قليل في كلامهم، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك كلّه، لأنهم أطلقوا القولَ ولم يُفصِّلوا.

فإن لم يكن الضميرُ المحمولُ على اللفظ مخبراً عنه بما بعدَه، وأردتَ حملَ ما بعده عليه حملْتَ على لفظهِ، ولم يجزِ الحملُ على معناه إلاّ عند الكوفيين، فتقول: " من ضربتَه أجمعون قومك " فتحمل على مَنْ، ولا يجوز النصب تأكيدا للمضمرِ على معناه؛ لأنّه لا يحمل عندهم على المعنى إلاّ حيث لا يمكن إظهار المعنى في اللفظ وأنشد الكسائي:

٣٢٩- إذا ما حاتمٌ وُجد ابن عمي مَجَدْنا مَنْ تكلّمَ أجمعينا (٢)

فردّ على مَنْ، ولا يجوز أنْ يُردّ على الضمير الذي في تكلم فيرفع، لأنّه يمكن جمعُه، وأصول البصريين تقتضي جواز ذلك، لأنهم لم يفصّلوا وهو الصحيح. بدليل قوله تعالى: ﴿ يُدْخِلْهُ(٣) جَنّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِها الأنهارُ خالِدِينَ فِيها ﴾(٤)، ألا ترى أنّ "خالدين" محمولٌ على الضمير لا على مَنْ؛ لأنّه حال من الضمير والعامل فيه الفعلُ العامل في الضمير، ولا يجوز أنْ يكون حالاً مِنْ "مَنْ" لأنّ العاملَ في الحال لا يكون إلاّ العاملَ في ذي الحال نحو قولك: " جاء زيد ضاحكا "، أوْ ذا الحال بنفسِه إنْ// كان فيه معنى فِعْل نحو قولك " هذا ضاحكاً زيدٌ - ١٢٠
ولا يجوز أنْ يكون العاملُ في الحال مَنْ، لأنّها ليس فيها معنى فِعْل، و[لا](٥) العاملُ في "مَنْ"، لأنّ العاملَ فيها إنما هو معنًى(٦)، والمعنى المجرّدُ من اللفظِ لا يعملُ في الحال، وإنما عملُه الرفعُ خاصّةً.

---

(١) البيت لأوس بن غلفاء وهو في المذكر والمؤنث للفراء: ١٢١، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٩٢، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٨٧، وشرح ابن يعيش ٥/ ٩٧، واللسان (ركض) و (غلم). وفي المذكر والمؤنث لابن الأنباري المِرْكَضَةُ: السريعة، ويروى: ومُرْكَضة بضم الميم أي ولدها يتحرك في بطنها. وفي اللسان (ركض) ومُرْكِضة بضم الميم وكسر الكاف إذا اضطرب جنينها (أي الفرس) في بطنها.
(٢) البيت في معاني القرآن للفراء: ٢/ ٣٩٥، ومجدنا: أي: غلبنا في المجد.
(٣) في المصورة: ندخله.
(٤) الآية ١٣ من سورة النساء. وأولها ﴿ تلك حدودُ الله ومَنْ يطعِ اللهَ ورسولَه ... ﴾
(٥) مكانها خَرْمٌ.
(٦) يعني الابتداء.

وإذا أخبرت بالذي والتي أو تثنيتهما أوْ جمعهما أوْ بذو وذات الطائيتين أو بالألف واللام عن ضميرِ متكلمٍ أو مخاطبٍ ، أوْ وصفت بشيء من ذلك ما هو خبرٌ عنهما ، فإنّه يجوز لك في الضّمير الذى تشتمل عليه الصلة الحَمْلُ على اللفظِ فيكون الضميرُ ضميرَ غيبةٍ كسائرِ الضمائرِ العائدةِ على الأسماءِ الظاهِرَةِ ،والحَمْلُ على المعنى فيكون الضمير على حَسَبِ الضميرِ الذى أُخبرت بالموصولِ عنه ، فمن الحَمْل على المعنى قوله :

٣٣٠- أَنا الذى فررتُ يومَ الحَرّةْ والشيخُ لا يفِرُّ إلاّ مَرّهْ (١)

ومن الحمل على اللفظ قوله :

٣٣١- مِنَ الأُلَى غَيْرَ زَجْرِ الخَيْلِ ما عرفُوا إنْ يعرفُ الناسُ زَجْرَ الشاءِ والعَكَرِ (٢)

وإنْ شئتَ جمعتَ أيضا بين الحمل على اللفظ والحمل على المعنى ،وإذا فعلتَ ذلك فالأحسنُ أنْ تَبدأَ بالحمل على اللفظ قبل الحمل على المعنى نحو قوله :

٣٣٢- وأنا الذى عَرَفَتْ مَعَدٌّ فَضْلَهُ (٣) ونَشَدْتُ عن حُجْرِ ابنِ أمِّ قَطَامِ (٤)

وإنْ بدأتَ بالحَمْلِ على المعنى قبل الحمل على اللفظ جاز ذلك باتفاق إذا كان بين الجملتين فَصْلٌ ومن ذلك قوله :

٣٣٣- أأنت الهِلاليُّ الذي كنت مَرّةً سمعنا بهِ والأرْحَبِيُّ المُغَلَّفُ (٥)؟

فحملَ الضميرَ في كنت على المعنى ، والضميرُ في به على اللفظ لمّا فَصَلَ بالظرفِ ،فإنْ لم تفصل بين الجملتين بشيءٍ لم يَجُزْ ذلك عند الكوفيين (٦) ، فلا يجوز عندهم "أنت الذى قمتَ وخرجَ" والبصريون (٦) يجيزون ذلك

---

(١) البيت من رجز لعبدالله بن مطيع بن الأسود العدوي ،وهو في الأغاني ١٧/ ٢٣٢ وانظر المساعد ١/ ١٥٦ ،شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٩ .

(٢) لم أعثر على هذا الشاهد ، والعَكَر جمع عكرة وهي القطيعُ الضخم من الإبل .

(٣) غامضة في المصورة .

(٤) البيت لامرئ القيس في الديوان : ١١٨ ،وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٩ ، والدرر اللوامع ١/ ٦٤ .

(٥) البيت في الصاحبي ٣٨٧ ،منسوبا لحُميد بن ثور، وليس في ديوانه ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٩ (المغلب) وكذلك في المقرب ١/ ٦٣ والبحر المحيط ١/ ٢٤ والمساعد ١/ ١٥٨ والهمع ١/ ٨٧ (المهلب) والدرر اللوامع ١/ ٦٤ .

(٦) الهمع ١/ ٨٧ .

ولا يجعلون للفصلِ تأثيراً . والسّماعُ في الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى إنّما جاء بما فيه فصْلٌ بين الجملتين .

فإن أخّرْتَ ضميرَ المتكلم أو المخاطب لم يجزِ الحَمْلُ على المعنى عند الفرّاء ،وأمّا الكسائي فيجيزُ الحملَ على اللفظ و على المعنى ولا فرق عنده بين التقديمِ والتأخير والصحيح عندي ما ذَهَبَ إليه الفراء ، وهو الذى تقتضيه أُصولُ البصريين ،لأنّهم يمنعون الحَمْلَ على المعنى قبل تمام الكلام ؛ لأنّه يلزم من ذلك الحمل على المعنى قبل حصول المعنى في اللفظ ، ألاَ ترى أنَّ الموصولَ إنّما يكون في المعنى ضمير متكلمٍ أو مخاطبٍ إذا أخبرت عنه بضمير المتكلم أو المخاطب أو أُخْبِرَ عن الضمير به ،وأما قبل أنْ تجعل أحدهما خبراً عن الآخر فلا يكون الموصولُ في معنى الضمير وإن أخبرت بغير ذلك من الموصولات ، عن ضمير المتكلّم أو المخاطب ، لم يجز الحمل إلاّ على اللفظ تقول "أنت مَنْ قام" ولا يجوز أنْ تقول : "أنت مَنْ قمتَ".

وقوله " ولا تفيد المقصود إلاّ والصلة معلومةٌ للسّامِع "

يعني معهودة عنده قبل ذلك، ولذلك لم يَجُزْ وصْل الموصولِ بالجملةِ التعجبيّةِ ولا بالجملةِ غير المحتملةِ للصدقِ والكذب ،لأنّهما غيرُ معهودتين .

ولما كانت الصلةُ معهودةً عند السامع اختلف النحويون فيما تَعَرَّفَ به الموصول ، فمنهم من جعله مُتَعَرِّفاً بالعَهْدِ الذى في الصلة كما يتعرف الرجل بالعهد الذى تعطيه الأَلِفُ واللاّمُ ،و منهم من جَعَلَ الموصولَ معرَّفاً بالألفِ واللاّمِ الملفوظِ بهما في الذى والتي و تثنيتهما و جمعهما ، وبنيّتهما في مثل "مَنْ" و "ما" ، ألاَ تَرى أنّهما بمعنى الذى والتي ، والعربُ قد تعرّف بنيّة الألفِ واللام ، وهو مذهب الأخفشِ و حكى من كلام العرب "سلامُ عليكم" بغير تنوين ، لأنّه في نيةِ الألفِ واللام ، ألا ترى أنَّ معناه "السلامُ عليكم".

وهذا الذى ذهب إليهِ باطلٌ بدليل أنّهم يقولون : أيّ رجل جاءك أُكرمه " فتجعله معرفةً بالعَهْدِ الذي في الصّلةِ إذْ لا يتصورُ أنْ يكونَ معرّفاً بنيّةِ الألفِ واللام ،لأنّه مضاف ، ولا بالإضافة ،لأنّه مضاف إلى نكرة .

وقوله " ولا يُخْبَرُ عن الموصولِ ولا يستثنى منه ولا يُتْبَعُ إلاّ بعد استيفائه ما يطلب من ذلك . . "

إنّما لم يَجُزْ شيءٌ مما ذكرَ إلاّ بعد استيفاءِ الصلةِ وكمالِها ، لأنّها من تمامِ الموصولِ وكمالِه ، فكما أنّ الاسمَ غيرَ الموصولِ لا يُخْبَرُ عنه ، ولا يُسْتَثْنَى منه ، ولا يُتْبَعُ إلا بعد كمالِه . فكذلك ما هو بمنزلتِه ، فإنْ جاء ما ظاهره خلاف ذلك تُؤُوِّل نحو قول الأعشى :

٣٣٤- لسناكمَنْ جَعَلَتْ إيادٍ دارَها تكْريتَ تَمْنَعُ حَبَّها أنْ يُحْصَدا (١)

ظاهره أنّه أبْدَلَ إياداً مِنَ الموصولِ قَبْلَ كَمالِ صلتِهِ ، لأنّ تكريتَ معمولُ جَعَلَتْ ، فهو إذاً مِنَ الصِّلَةِ ، لكنْ يتخرّجُ على أنْ يكونَ نَصَبَ تكريتَ بفعلٍ مضمرٍ يفسّره جعلت المتقدّم الذكر ، كأنّه قال بعد كمالِ الكلام الأوّل : جعلتْ دارَها تكريتَ (٢) .

ابنُ السراجِ : لا يجوزُ "إنّ الضاربينَ أجمعين زيداً قائمونَ ، وكذلك : مررت بالضاربين أجمعينَ زيداً" لا يجوز ، لأنّ زيداً // من صِلَةِ الضاربين ، ولا يُؤكَّدُ الموصول حتى تتمّ صلته ، فإن رفعتَ "أجمعون" جازت المسألة على التوكيدِ للضميرِ المرفوعِ الذى في اسم الفاعل ، لأنّه يَصيرُ التوكيدُ إذْ ذاك من جملةِ الصِّلَةِ ، فإن أتيت بقولك أنفسُهم مكان أجمعين ، لم يَجُزْ لا بالرفعِ ولا بالنصْبِ ولا بالخفضِ : أمّا الرّفْعُ ، فلأنّك لم تؤكّدْ الضميرَ المستترَ بالضميرِ المنفصلِ مع النفس ، ولا يُؤكّد الضميرُ المرفوعُ المتصلُ بالنفسِ والعينِ حتى يُؤكّدَ بالمنفصلِ ، وسيأتي في باب التوكيد علةُ ذلك (٣) ، وأمّا النّصْبُ والخفضُ فلِمَا تقدّمَ مِنْ أنّ الموصولَ لم تتم صلتُه .

٢١

وقوله : "ولا توصلُ "أنّ" إلاّ بالجملةِ الاسميةِ" .

إنّما لم يَجُزْ فيها خلافُ ذلك ، لأنّها مِنَ الحروفِ التي تَنْصِبُ الاسمَ المبتدأَ وتَرْفَعُ الخبرَ نحو قولك "بلغني أنّ زيداً قائمٌ" .

---

(١) البيت في الديوان : ٣٤١ وهو الثالث والثلاثون من قصيدة مطلعها :
أثْوى وقصّرَ ليلةً ليزوّدا فمضتْ وأخلفَ من قُتَيلةَ مَوْعدا
ورواية الديوان : تكّريت تنظر ، والشاهد في معاني القرآن للفراء ١/ ٤٢٨ وللأخفش ٤١٢ ، والخصائص ٢/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٣/ ٢٥٦ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٩٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٥ .
(٢) انظر الخصائص وشرح الجمل من مصادر تخريج الشاهد السابق .
(٣) باب التوكيد ص ٦٧٦

وقوله " ولا توصل "أَنْ" و "كي" "إلاَّ بالجملةِ الفعلية".

يعني بأَنْ الناصبةَ للأفعال ،وإلاَّ فإنَّ المخففةَ مِنْ أَنَّ الثقيلةِ تُوصَلُ بالجملةِ الاسميةِ نحو : علمتُ أَنْ زيدٌ قائمٌ. وإنَّما لم يُوصلا إلاَّ بالجملِ الفعليةِ ،لأنَّهما من نواصبِ الأفعالِ فلا تدْخلانِ مِنْ أجْلِ ذلك إلاَّ على فِعْلٍ.

وقوله "وأكثرُ ما توصلُ "ما" بالجملةِ الفعليةِ"

إنَّما لم يلزمْ وصلُ "ما" المصدريةِ بالجملةِ الفعليةِ ،لأنَّها غيرُ عاملةٍ في اسمٍ ولا فِعْلٍ ، والحروفُ غيرُ العاملةِ لا تختصّ باسم ولا فِعْلٍ ،وإنَّما كان الأكثرُ وصْلَها بالجملةِ الفعليةِ ،لأنَّ الفِعْلَ أدلُّ على المصدرِ مِنْ غيرِه . ومِنْ وَصْلِ "ما" المصدريةِ بالجملةِ الاسميةِ قولُه :

٢٢٥- أَعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَما أَفْنانُ رأسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ (١)

وقوله "الذيْ والذيَّ والذِ واللَّذْ لغاتٌ في الذي"

فمِمَّا جاء على الذِيَّ بالتشديد قوله :

٢٢٦- وليس المالُ فاعلمه بمالٍ وإنْ أنفقته إلاَّ الذيَّ
تحوزُ به العلاةَ وتصطَفيه لأَقْرَبِ أقربيك وللصفيِّ (٢)

---

(١) البيت للمرّار الفقعسي وهومن شواهد الكتاب ١/ ١١٦ على نصب "أم الوليد" بقوله "علاقة" لأنَّها بدلٌ من الفعل فعملت عمله ، واستشهد به سيبويه في ٢/ ١٣٩ على أنَّ "ما" زائدة كافة لبعد عن الإضافة إلى المفرد ، وهيأتها للإضافة إلى الجملة وانظر كذلك المقتضب ٢/ ٥٣ مع الهامش ،وهذا على خلاف ما ذهب إليه الشارح هنا ، والشارح يذهب في ذلك مذهب الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣٨٦ وانظر المقرب لابن عصفور ١/ ١٢٩ وشرح الجمل له ١/ ١٨١ ، ٢/ ٢٤، ٢٨٧ وقال ابن عصفور فيه : و"ما" عندنا ليست مصدرية بل هي كافة لـ"بعد" عن العمل إلخ .. والخزانة ٤/ ٤٩٣ ،وغير ذلك كثير.

(٢) البيتان في الأزهية ٢٩٣ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٣٠٥، والإنصاف : ٦٧٥، والتوطئة ١٦٤ ، وشرح الكافية الشافية ٢٥٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٠ ، والخزانة ٢/ ٤٩٧ و رواية البيتين تختلف عما هنا في جميع المصادر عدا شرح الجمل لابن عصفور . ونسبهما محققه للحطيئة و ليست في ديوانه .

- ومـمّـا جاء على الذِ - بحذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها - قوله :

٢٣٧- والّذِ لو شاء لكنتَ صخـــــرا أو جبلاً أشمَّ مُشْمَخِـــرّا (١)

- ومّا جاء على الّذْ والذيْ قول الآخر :

٢٣٨ - فكنتُ والأَمْرَ الذى قدْ كِيـــدا كالّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصطِيـــدا (٢)

وقوله " وفي التثنية اللذانِ رفعاً ، واللذين نصباً وجراً ".

قد تُشدَّدُ النونُ في حالِ الرَّفْعِ فيقال : اللذانّ وقد قُرِئَ * واللّذانّ يأْتِيانِها مِنْكُمْ * (٣) بالتشديدِ .

وقوله " وقد تُحْذَفُ النونُ فيقال "اللذا "

من ذلك قولُ الفرزدق :

٢٣٩- أَبَنِي كُلَيبٍ إنّ عَمَّيَّ اللّـــذا قتلا المُلوكَ وفكّكا الأَغْـلا لا (٤)

وقدْ تُحْذَفُ أيضاً في النَصْبِ والخَفضِ فيقال : اللذى ، قال

٢٤٠- وحوصـاء ورأْلان الْ لَذَيْ دَلاَّ عَلَى الحـــجِّ (٥)

---

(١) البيتان في الأزهية : ٢٩٢ ، وامالي ابن الشجرى ٢/ ٣٠٥ ،والإنصاف ٦٧٦ والتوطئة ١٦٤ ، ويرويان في هذه المصادر لكانت برّاً . . . أصم . . وشرح الجمل ١/ ١٧٠ بالرواية التي اثبتها الشارح والخزانة ٢/ ٤٩٨ .

(٢) البيتان ينسبان لرجل من هذيل في شرح اشعار الهذليين ٦٥١ وهما في الأزهية ٢٩٢ ،والامالي الشجرية ٢/ ٣٠٥ والانصاف ٦٧٥ ،ورواية البيت الاول في جميع المصادر المذكورة : فظلت في شر من اللذ كيدا ،وبرواية الشارح هنا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١ والخزانة ٢/ ٤٩٨ .

(٣) الآية ١٦ من سورة النساء وهي قراءة ابن كثير كما في السبعة ٢٢٩ ، وقرأ غيره بالتخفيف . وانظر الحجة لابن خالويه ١٢١ .

(٤) وهم الشارح في نسبة هذا البيت للفرزدق متابعا في ذلك الزمخشرى في مفصله وابن يعيش في شرحه على المفصل ٣/ ١٥٥ والصحيح أنه للأخطل في ديوانه ١٠٨ من قصيدة يهجو فيها جريرا ومطلعها :

كذبتك عينك ،أم رأيت بواسط غلس الظلام ،من الرباب خيالا

والشاهد في الكتاب ١/ ١٨٦ ، والمقتضب ٤/ ١٤٦ والازهية ٢٩٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧١ ، والضرائر له ١٠٩ والخزانة ٢/ ٤٩٩ ، ٣/ ٤٧٣ ، وغير ذلك كثير .

(٥) أورده الشلوبين في حواشيه على المفصل ٤٧٧ شاهدا على ما استشهد به عليه الشارح وقبله :

نِعِمّا ولدت رضوى لزبّانَ بن كندجٍ

وهما شاهدان أيضا على لغة من يبدل الياء جيماً ، والبيت الشاهد في التذييل ١/ ٢٠٧ أ .

وقوله " واللفاتُ في التي مثلها في الذى "

يعني أنه يُقال : التِيْ كالذيْ ، والّتِ كالّذِ ، والّتْ كالّذْ ، والتـيّ كالذيّ قـوله :

٢٤١- فقُلْ للّتْ تلومُك إنّ نفْسِي أراها لا تَعوّدُ بالتميمِ (١)

وكذلك أيضاً يُقال : اللتانِ في الرفع كما يقال اللّذانِ ، ومن شدّدَ النونَ في قوله : اللذانّ في الرفع شدّدها أيضافي قوله : اللتانّ ، وفي النصب والخفض اللّتَينِ كاللّذَينِ ،ولا يجوز تشديدُ النونِ لأجْلِ الجمعِ بين الساكنين في الوصلِ على غير الشرط (٢) . وإنْ شئتَ حذفْتَ النونَ في جميع ذلك تخفيفاً فقلت : اللّتا واللّتيْ ، قال :

٢٤٢- هما اللّتا لوْ وَلَدَتْ تميمُ لقيلَ : فخْرٌ لهُمُ عميمُ (٣)

وقوله "وفي جميع الّذى الذين رفعاً و نصباً وجرّاً ،وربما قيل : الذون رفعاً ".

يعني أنّ الكثيرَ الفصيحَ أنْ يستعملَ الجمع بالياءِ في الأحوالِ الثلاثة ، وقد يستعمل بالواوِ في الرّفْعِ وبالياءِ في النصبِ والخفضِ وهي لغة هُذَليّـة" ومن ذلك قوله :

٢٤٣- و ينو نُوَيجِيَةَ اللذونَ كأنّهم مُعْطٌ مُخَدّمةٌ مِنْ الخِـزّانِ (٤)

---

(١) البيتفي الأزهية : ٣٠٣ ،والأمالي الشجرية ٢/٣٠٨ ، والخزانة ٢/٤٩٩ .

(٢) لا يجوز التقاء الساكنين في الوصل إلّا إذا كان أولهما مدّاً كالألف .

(٣) يُنْسبان للأخطل وليسا في ديوانه وهما في الأزهية : ٣٠٣ ،وأمالي ابن الشجرى ٢/٣٠٨ ، المساعد ١/١٤١ ، والخزانة ٢/٥٠٣ . والهمع ١/٤٩ ،وقافية البيت الثاني : صميمُ في جميع المصادر.

(٤) البيت في الأزهية ٢٩٨ ، وإعراب ثلاثين سورة (٣٠) ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢ . والخِزّان جمع خُزَز وهو ذكرُ الأرانبِ . انظر :إكمال الاعلام : ١٨٤ ، والمخدّم : الأبيض الأطراف .

وقوله : " وتُحْذَفُ النونُ للطولِ "

ومن ذلك قول الشاعر :

٣٤٤- يا رَبَّ عَبْسٍ لا تُبَارِكْ في أَحَدْ في قائمٍ منهُمْ ولا فِيْمَنْ قَعَدْ
إلاَّ الّذِى قاموا بأَطْرافِ المَسَدْ

أَي إلاَّ الذين قاموا ،ومن ذلك أَيضاً قول الآخر :

٣٤٥- وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْجٍ دِماؤهم هم القومُ كُلُّ القومِ يا أُمَّ خالدِ (٢)

وقد يَحْتَمِل أَنْ يكونَ مِنْ ذلك قوله تعالى * وخُضْتُمْ كالَّذِى خاضُوا * (٣) ويجوز أيضا أَنْ يُقالَ : الَّذو فتحذف النون تخفيفاً .

قوله "وجمع التي : اللاءِ واللائيْ واللايِ [واللاّتِ] (٤) واللاتيْ واللّواتي

وقد قرئ * اللاَّئيْ يَئِسْنَ * (٥) بثلاثةِ الأوجه (٦) : إثباتُ الياءِ والهمزةِ ،وحذفُ الياءِ والاجتزاءُ بالكسرةِ عنها ،وحذفُ الهمزةِ وإثباتُ الياءِ مكسورةً .

ومِنْ حَذْفِ الياءِ والاجتزاءِ بالكسرةِ عنها قوله :

٣٤٦- اللاَّءِ كُنَّ مرابِعاً ومصايفا بِكَ والغُصونُ مِنَ الشَّبابِ رِطابُ (٧)

ومِنْ اللاتي واللواتي قوله :

من اللواتي والتي واللاَّتي يَزْعُمْنَ أَنِّي كَبِرَتْ لِدَاتِي (٨) [٣٠٨]

---

(١) الأبيات في الازهية : ٢٩٩ ، وسر صناعة الإعراب ٢/٤٧ أو شرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢ والتذييل ١/٢٠٧ ب

(٢) البيت للأشهب بن رميلة وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام وهو من شواهد الكتاب ١/١٨٧ ، والمقتضب ٤/١٤٦ والمحتسب ١/١٨٥ ، والمنصف ١/٦٧ والأزهية : ٢٩٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٢ ، والضرائر له : ١٠٩ والخزانة ٢/٥٠٧ وغير ذلك كثير .

(٣) الآية ٦٩ من سورة التوبة .

(٤) ساقط من المصورة وسيأتي ،وهي ثابتة في الجزولية نسخة دار الكتب وفيها زيادة عما هنا : اللواتِ ونقص فيها عمّا هنا : اللاي ،وانظر الأزهية ٣٠٤ .

(٥) الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٦) أربعة أوجه في الأزهية ٣٠٦

(٧) البيت في الأزهية : ٣٠١ ، ٣٠٦

(٨) سبق : ٤٥٢

ومن اللاتِ بحذفِ الياءِ والاجتزاءِ // بكسرِ التاءِ عنها : ٢٢

٢٤٧ - اللاتِ كالبَيْضِ لمّا تمْدُ أنْ دَرَسْت صُفْرُ الأَنامِلِ من قَرْعِ القواقيزِ (١)

ويقال أيضا في جمع التي اللاءات قال :

٢٤٨ - أولئك أخداني وأخدانُ شيمتي وأخدانُك اللاءاتِ زُيِّنَّ بالكَتَمْ (٢)

ومنهم من يقول (٣) : "اللَّواتِ" فيجتزىء بالكسرة عن الياء .

ومنهم من يقول : اللواءِ بالمدِّ (٤) .

ومنهم من يقول : اللَّوَا (٥) بالقصر .

ومنهم من يقول : اللّا (٦) بالقصر أيضا .

---

(١) البيت للأسود بن يعفر في ديوانه : ٣٨ مفرداً ، والقافية : القواريرِ ، وهو في الأزهية : ٣٠٤ ، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٩ ، والمخصص ١٣/١٧٨ (القوارير) .

(٢) هذه الرواية في صلب المخطوط وفي الهامش أنه في نسخة أخرى :
أولئك إخواني وإخوانُ شيمتي وإخوانك . . . . . إلخ . . . . .
وهو في شرح الكافية الشافية ٢٦٨ ورواية الصدر فيه :
* أولئك إخْواني الذين عرفتهم *
والهمع ١/٨٣ واللسان (لتا) بروايتين ، والكَتَمُ : نباتٌ يختضبُ به .

(٣) الأزهية : ٣٠٤ .

(٤) شرح الكافية الشافية : ٢٦٨ .

(٥) هو من قصْرِ الممدود قال الراجز : من اللَّوا شُرِّفْن بالضِّرار .
شرح الكافية الشافية ٢٦٩ .

(٦) في المصورة : اللات خطأ وهو من قصر الممدود أيضا "اللاءِ" انظر المصدر السابق ، وأورد قول الكميت :
وكانت من اللّا لا يعيِّرها ابنها إذا ما الغلام الأحمقُ الأمَّ عيَّرا

وإطلاقه التثنية والجمع فيما ذَكَرَ مجاز وإلاّ فقد تقدّم الدليل على أنّ الموصولات لا تثنّى ولا تجمع ، وظاهر كلامه أنّه ليس من الموصولات ما له تثنية وجمع إلاّ الذى والتي ،وحكى الهروى (١) في الأُزْهِيَّةِ (٢) "أنّ العربَ قد تُثَنّي " ذو وذات " الطائيّتين وتجمعهما فيقولون : " هذان ذوا قاما" و "هاتان ذواتا قامتا " و "هؤلاء ذوو تعرفُ " و " هؤلاء ذواتُ تَعْرِفُ" وتكون التاء من " ذواتُ " مضمومةً على كل حال ،قال الفَرّاءُ : أنشدني بعضهم:

٢٤٩ - جَمَعْتُها مِنْ أَيْنُقٍ مُوارِقِ ذواتُ يَنْهَضْنَ بغيرِ سائقِ (٣)

وأمّا تثنيةُ "ذات" وتثنيةُ "ذو" فيكونان في النصبِ والخفضِ بالياءِ وكذلك جمع " ذو " .

[أيّ] (٤)

وقوله "أي تكونُ موصولةً وشرطاً واستفهاماً ومنادىً ووصلاً " مثالُ الموصولةِ : يعجبني أيُّهم في الدارِ ،تريد : الذى هو في الدار ،ومن ذلك قوله :

* فسلِّمْ على أيُّهم أفضلُ * (٥) [٣٢٠]

أى على الّذى هو أفْضَلُ ، وهي معربةٌ أبداً ،إلاّ أنْ تُوصَلَ بأحَدِ جزئي الجملةِ الابتدائيةِ في اللفظ ،فإنّ الأفصحَ فيها إذْ ذاك أنْ تُبْنى على الضَّمِّ ، وقد يجوزُ أنْ تُعْرَبَ (٦) .

ولا تقع "أيٌّ" الموصولةُ معمولةً للفعل الماضي ، لا يجوز أنْ تقول "أعجبني أيُّهم قام " ، وسبب ذلك أنّها وُضِعَتْ على الإبهام والعموم ،

---

(١) هو علي بن محمد أبو الحسن الهروي صاحب الأزهية، وله أيضا الذخائر في النحو ،كان عالماً بالنحو إماما في الأدب جيّد القياس صحيح القريحة حسن العناية بالأدب مقيماً بالديار المصرية انظر البغية ٢/ ٢٠٥ .

(٢) الأزهية : ٢٩٥ .

(٣) البيتان ينسبان لرؤبة في ملحقات الديوان : ١٨٠ وبالإضافة إلى الأزهية ٢٩٥ هما في أمالي ابن الشجرى ٢/ ٢٠٦ والمقرّب ١/ ٥٨ والصبّان على الأشموني ١/ ١٥٨ والرواية في المصادر : موارق وسوابق وفي المصورة: موازق من ناقه مِزاق .

(٤) أي في الأزهية ١٠٦-١١٠ والمغنى ١٠٧ وغيرها .

(٥) سبق : - ٤٦ .

(٦) عند الكوفيين وبعض البصريين لا تكون إلاّ معربةً ،انظر الأزهية ١١٠ ، والمغنى ١٠٧ .

فإذا قلت : " يعجبني أيُّهم يقوم " فكأنَّك قلت : يعجبني الشخصُ الذى يقعُ منه القيامُ كائناً من كان ، فلو جُعِلَتْ معمولةً للفعلِ الماضي أخرجها ذلك عن عمومِها الذى وُضِعَتْ له ، ألا ترى أنَّك لو قلتَ : جاءني أيُّهم قام لم تقع إذْ ذاك إلاَّ على الشخص الذى جاءَك ، وسُئِلَ الكسائيُّ في حلقةِ يونسَ: هل يجوزُ "أعجبني أيُّهم قام"(١) فمنع من ذلك ، فقيل له : لِمَ لَمْ يَجُزْ ذلك ؟ فلم يَلُحْ له الوجهُ الذى لأجْلِهِ منع ذلك ، فقال : أيٌّ هكذا خلقت!

وزعم أبو الحسن الأخفش أنَّها تكون معمولةً للماضي إلا أنَّ ذلك قليل .

ـ ومَثَالُ الشرطية : "أيُّهم تضربْ أضربْ" . ولا تكون إلاَّ معربةً ، ولا تقع إلاَّ صَدْرَ كلامٍ ، فلا يعملُ فيها عاملٌ متقدمٌ عليها إلاَّ الخافِضَ بشرطِ أنْ يكونَ متعلِّقاً بالفعلِ الذى يليها .

و [مثالُ](٢) الاستفهاميَّةِ : أيُّ الرجُلَينِ أخوكَ ؟ ، وهيَ أبداً بَعْضُ ما تضاف إليهِ ، ولا يخلو مِنْ أنْ تضافَ إلى معرفةٍ أو إلى نكرةٍ ، فإنْ أُضيفتْ إلى معرفةٍ لم يكنِ الخبرُ على عددِ ما تضافُ إليهِ ، فتقول : أيُّ الثلاثة أخوك وأخواك " ؟ و "أيُّ الرجلين أخوك ؟ " ، ولا يجوز " أي الرجلين أخواك ؟ ولا " أيُّ الثلاثة إخوتك " ، وإنْ أُضيفت إلى نكرة لم يكن الخبرُ كذلك ، بل تكونُ على عددِ ما تضافُ إليهِ فتقول "أيُّ رجلٍ أخوك ؟ " و "أيُّ رجلين أخواك ؟ " و " أيُّ رجال إخوتك ؟ " وإنَّما كان كذلك مع النكرة ، لأنَّ النكرةَ قد يرادُ بها الجنس ، فإذا قلت : "أيُّ رَجُلٍ أخوك ؟ " فكأنَّكَ قلت : أيُّ جنسِ الرجالِ أخوك ؟ " إذا فُصِّلوا رجلاً رجلاً وكذلك إذا قلت : "أيُّ رجلين أخواك ؟ إنَّما تريد الجنسَ ، وثنَّيت ، لأنَّك تريد : أيُّ جِنْسِ الرجالِ أخواك ؟ إذا فُصِّلُوا رجلين رجلين ، ولا تكونُ أبداً إلا مُعْرَبَةً ، ولا يتقدَّمُ عليها عاملٌ لفظيٌّ إلاَّ الخافضَ بشرطِ أنْ يكون متعلقاً بما بعده إلاَّ في الاستثبات ، فإذا قال قائلٌ : ضربتُ رجلاً " قلت إذا استثبتَّ : أيَّا ضربتَ ؟ " وإنْ شئت قلت: "ضربتَ أيَّا ؟ ، وسبب ذلك أنَّ الذى تكلَّمَ

---

(١) في مجالس العلماء ١٨٦ فكيف تقول : ضربت أيَّهم في الدار؟. قال : لا يجوز قال (يعني السائل) : لِمَ ؟ قال : أيٌّ هكذا خلقت !. قال : فغَضِبَ يونس وقال : توءذون جليسنا ، وموءدِّبَ ولدِ أمير الموءمنين .

(٢) في المصورة : ومثل .

بالكلامِ قبلك قد كان أَجْرى الفِعْلَ في كلامه ، فاستغنيت به عن إعادةِ آخرَ مثله ، فوقع ذلك كالتكرار ،وكأنَّك لم تذكرْ قبل أَداةِ الاستفهام فعلاً ، ولذلك لم يفعلوه إلاَّ في الاستثبات ،ولم يفعلوا ذلك مع جميعِ أَسماءِ الاستفهام ، إنما يفعلون ذلك في : ما ، ومَنْ ، وأي يقول القائل : أكلتُ خبزاً . فتقول له : أَكلتَ ما ؟ ويقول : لقيتُ زيداً ." فتقول له إذا استثبتَّه : لقيتَ مَنْ ؟ ، ولا يجوز ذلك في غيرِ هذه الأسماءِ الثلاثة ، يقولُ القائلُ : خرجتُ يومَ الجمعةِ. فتقول إذا استثبتَّه : متى خرجتَ ؟ ولا تقول : خرجتَ متى ؟ ويقول : "سرتُ ضاحكاً. فتقول له إذا استثبتَّه : كيف سرتَ ؟ ولا يجوز : سرتَ كيف ؟ ويقول : قعدتُ خلفَ زيد . فتقولُ له مستثبتاً : أَين قعدتَ ؟ ولا يجوز : قعدتَ أَيْن ؟

وقد حكي في "أين " دخول العامل عليها في الاستثبات ،وإجراؤها في ذلك مجرى "مَنْ "و "ما " و "أيّ " ،وحكي من كلامهم "إنَّ أين الماءُ والعشبُ ؟ (١) جوابا لمن قال : إنَّ في موضع كذا الماءَ والعشبَ .

ويقول القائل : اشتريت عشرين غلاماً " فتقول له مُسْتَثْبِتاً : " كم غلاماً اشتريت ؟ " ولا تقول : "اشتريت كم غلاماً ؟ وقد يجيءُ ذلك في العطف ، لأنَّه قد يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه ، حُكِي من كلامهم: قبضتُ عشرين وكم ؟ " استثباتا لمن قال : "قبضتُ عشرين وكذا وكذا ".

ولا تضافُ أيُّ الى مفردٍ معرفةٍ إلاَّ إذا أوقعتَها على // بعضِه (٢) تقول : ١٢٣
أيُّ زيدٍ أَحْسَنُ ؟ "تريد : أَوَجْهُهُ أَحْسَنُ أَمْ غيرُ ذلِكَ مِنْه ؟ ،إلاَّ أن يكونَ المفردُ المعرفةُ جنساً أَوْ معطوفاً عليه ، فتقول : أيُّ زيدٍ وعمروٍ وجعفرٍ قام ؟ وتقول : أَيِّ وأيُّك قامَ ؟ و "أَيِّ وأيُّ زيدٍ قام ؟ فتكرر أيّاً ، لأنَّ المضمرَ المخفوضَ لا يُعْطَفُ عليه إلاَّ بإعادةِ الخافضِ ، أَنشد يونس والمفضل :

٣٥٠- أَيِّي وأَيُّ ابنِ الحصينِ وعَثْعَثٍ * إذا ما التقينا كانَ بالحِلْفِ أَغْدَرا (٣)

وقال الآخر :

٣٥١- فأَيِّي ما وأَيُّك كان شَرّاً فسِيقَ إلى المُقامةِ لا يَرَاها (٤)

---

(١) الهمع ١/١٦٦.
(٢) الأزهية : ١٠٩ ، والمقرب ١/٢١٢.
(٣) البيت لخداش بن زهير وهو في الكتاب ٢/٤٠٣ وانظر هامشه (٤).
(٤) البيت للعباس بن مرداس في ملحقات الديوان: ١٤٨ وفي الكتاب ٢/٤٠٢ ، وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣ وشرح ابن يعيش ٢/١٣٢ ،والمقرب ١/٢١٢ ، والخزانة ٢/٢٣٠ ، والمقامة (بضم الميم وفتحها) : المجلس .

وتقول : أيُّ الدينارِ دينارُك ، وأيُّ البعيرِ بعيرُك ، ولا يجوزُ أنْ يُعْطَفَ على أيٍّ الاستفهاميةِ غيرُ اسم استفهام ، فتقول : أيُّ القوم جاءَك وزيدٌ " فتعطف زيداً على الضميرِ الذى في جاءَ ، ولا يجوز أنْ تعطِفَ على أيٍّ . ولو قلت : " أيُّ القومِ وزيدٌ جاءَ ؟ " لم يَجُزْ إلاَّ إذا جعلت زيداً معطوفا على الضمير في جاءَ ، وقدّمته عليه ، على حدِّ قول الشاعر :

٣٥٢ - وأنْتَ غَرِيمٌ لا أظُنُّ قَضَاءَه ولا المَنَزِيُّ القارِظُ الدَّهْرَ جائِيا (١)

يريد : لا أظُنُّ قضاءَه جائياً هو ولا المَنَزِيُّ " ، وإنَّما لم يَجُزْ ذلك ، لأنَّك تكون قد عطفت مخبراً عنه على مستفهم عنه ، [و] (٢) ذلك لا يجوز لو قلت : أزيدٌ وعمروٌ منطلقان ، وأنت تسأل عن انطلاقِ زيدٍ ، وتخبرُ عن انطلاقِ عمرو ، لم يجزْ ، [وإذا قلت : أزيدٌ وأيٌّ منطلقان ؟ لم يجز] (٣) ، لا يجوز أنْ تجعلَ زيداً في المسألةِ مستفهماً عن انطلاقه ، لأنَّكَ إذا قلت : أزيدٌ منطلقٌ ، فجوابه : نعم ، أو : لا ، وإذا قلت : أيٌّ منطلقٌ ؟ " فالجوابُ : فلان ، فلا يدرِى المسؤولُ كيف يُجيبُك ، لأنَّك جمعت بين شيئين مختلفين .

ومثالُ كونِها منادىً : " ياأيُّها الرجلُ " وليست في الحقيقة منادىً وإنما هي وُصْلَةٌ لنداءِ ما فيه الألفِ واللامِ (٤) ، وذلك أنَّ الاسم المعرَّف بالألفِ واللامِ إذا نودي ، كانت الألفُ واللامُ فيه لتعريف الحضور ، وحرفُ النداءِ أيضاً يُعطي الخطاب والحضور ، فكرهوا الجمعَ بين حرفين لمعنىً واحدٍ فلذلك لم يقولوا : يا الرجلُ ، إلاَّ في ضرورةٍ (٥) نحو قوله :

٣٥٣ - فيا الغُلامانِ اللّذانِ فِرَّا
إيّاكُما أنْ تَكْسِبانا شَرّا (٦)

---

(١) البيت لذى الرّمة في الديوان : ٧٣١ من قصيدته التي مطلعها :
ألا حيِّ بالزَّرْق الرسومَ الخواليا وإنْ لم تكُنْ إلاَّ رميما بواليا
والشاهد في شرح الكافية الشافية ١٢٧٠ وضرائر ابن عصفور : ٢١١ والصبان على الأشموني ٣/١١٩ .

(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

(٣) سقط ما بين القوسين وهو من انتقال النظر .

(٤) انظر الكتاب ٢/١٠٦ والإنصاف المسألة ٤٦ ص ٣٣٧ ، ٣٣٨ .

(٥) ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو : ياالرجل ويا الغلام وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز الإنصاف م٤٦ ص٣٣٥ ومابعدها .

(٦) البيتان في المقتضب ٤/٢٤٣ ، والإنصاف ٣٣٦ ، والمقرب ١/١٧٧ والضرائر لابن عصفور ١٦٩ ، وشرح الجمل له ٢/٩٠ والخزانة ١/٣٥٨ وغيرها .

بل توصّلوا إلى نداءِه بأيٍّ مقرونةً بهاء التنبيه ،لتكون لها عوضاً من الإضافة ، وصار الاسم المعرف بالألفِ واللامِ وصفاً لها ،ومزيلاً إبهامها ولذلك لا يكون بعدها من الأسماءِ إلاّ المعرّفة بالألفِ واللامِ [و] (١) أسماء الاشارةِ الموصوفةِ بما فيه الألفُ واللامُ ، وذلك قليل نحو قوله :

٢٥٤- * ألا أيُّهذا النابحُ السّيْدَ إنّني (٢) *

لأنّ اسمَ الإشارةِ وُصْلةٌ لنداءِ ما فيه الألِفُ واللاّمُ تقول : " يا هذا الرجل " كما تقول : ياأيّها الرجل (٣) ، فإذا قلت : ياأيُّهذا الرجل " فكأنّكَ أتيتَ بوُصْلتَيْنِ توكيداً ،إلاّ أنّ الإعراب أنْ تقول : ذا صفةٌ لأيٍّ ،والرجل صفةٌ لذا ، لأنّ ذا مبهمٌ مثل أيّ كذا قال سيبويه (٤) .

ومثال كونها صفة (٥) " مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ ،و " مررت بفارسٍ أيِّ فارسٍ ، ولا تكون إلاّ نكرة ،ولا تخلو من أنْ تضافَ إلى مشتقٍّ أو غيرِ مشتق ، فإنْ أُضيفت إلى اسم مشتق من صفةٍ يمكن المدح بها ،كانت للمدْحِ بالوصف الذى اشتق منه الاسم الذى أُضيفت إليه ،فإذا قلت : مررت بفارسٍ أيِّ فارس ، فقد أثنيت على الأوّل بالفروسيّة ،وكذلك إذا قلت " مررتُ بعالمٍ أيِّ عالم " إذا أثنيت على الأوّل بالعلم خاصة ، وإن أضفت إلى اسم غير مشتق من صفة يمكن المدح بها فهي للثناءِ على الأوّل بكل صفة يمكن أنْ تثني عليه بها ، فإذا قلت "مررت برجلٍ أيِّ رجلٍ " فقد أثنيت على الرجلِ ثناءً عاماً في كلِ ما يمدحُ الرجلُ بهِ (٦) ، ولا يعني بقوله : صفة أنّها جاريةٌ أبداً على ما قبلها ، بل يعني بذلك أنّها تستعمل على معنى الوَصْفِ وإلاّ فقد تستعملُ غير تابعةٍ نحو قوله :

٢٥٥- فأومأتُ إيماءً خفيّاً لحبْتَرٍ ولله عينا حبْتَرٍ أيُّما فتَى (٧)

---

(١) تكملة يستقيم بها الكلام.

(٢) هذا صدرُ بيت عجزه : على نأيها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائها .
وهو للفضل بن الأخضر أو لأبيه الأخضر بن هبيرة ،والشاهد مطلع الحماسية ١٩١ انظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٨ والمقرب ١/ ١٧٦ .

(٣) (٤) انظر الكتاب ٢/ ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٣ .

(٥) الأزهية ١٠٧ .

(٦) مثل هذا الكلام في الخزانة ٤/ ٩٨ ، ٩٩ .

(٧) البيت للراعي النميرى في الديوان: ٣ من قصيدة أولها :
عجبت من السّارين والريحُ قَرّةٌ إلى ضوءِ نارٍ بين فَرْدةَ والرّحَى
والشاهد في الكتاب ٢/ ١٨٠ وانظر تخريجه في الديوان . وأيّما تنصب

===

كأنه قال : أيُّما فتى هو : أيْ هو الممدوحُ بكل ما يمدح به الفتيان .

وقوله " وإذا كان موصولاً لم يكرهوا أنْ يجيء موصولاً بأحدِ جزئي الجملةِ الابتدائيةِ في حالِ السَّعَةِ " .

يعني أنَّه يجوزُ لك أنْ تقولَ " يعجبني أيُّهم قائمٌ في سعة الكلام من غيرِ ضرورة فتصلُه بأحدِ جزئي الجملةِ ، الجزءُ الملفوظ به ،والجزءُ المقدّر الذى هو المبتدأ ،وكان ينبغي له أنْ يقول : في اللفظ ،لأنَّ أيَّهم في التقدير إنّما وُصِلَتْ بجزئي الجملة ، الجزء الملفوظ به والجزء المقدّر الذى هو المبتدأ .

وكان ينبغي له أن يقولَ من غير طول ،وإلاّ فذلك جائزٌ في جميعِ الموصولاتِ إذا كان للخبر معمول تطول به الصّلة نحو ما حُكِيَ مِنْ قولهم : ما أنا بالذى قائلٌ لك سوءاً "(١) .

وقوله " وإذا فُعِلَ به ذلك فالمعروفُ أنْ(٢) يُبْنَى على الضمّ "

هذا الذى ذكره هو مذهبُ سيبويه ، فأيّ من قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحمَنِ عِتِيّاً ﴾(٣) مفعولةٌ بينزعنَّ عنده ، وبنيت لخروجها عن نظائرها من الموصولات كما تقدَّمَ ،وأمّا الخليل فهي عنده معرَبَةٌ ،ويحمل الرفع على الحكايةِ ،وكذلك أيضا هي عند يونس وعيسى إلاّ أنّهما يحملان الرفع على التعليق ، وقد تقدَّم الكلام على ذلك وبيّنا الصحيح من ذلك(٤) .

=== على أنّها حال من حبترٍ قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢٨٦ : وعند دلالتها على الكمال تقع حالاً بعد المعرفة كقولك (هذا عبدالله أيَّ رجلٍ) ومنه قول الشاعر . . . فلله عينا جبتر أيّما فتى ،وأنكره أبو حيان وقال : أصحابنا أنشدوه بالرفع على أنّه مبتدأ أو خبر مبتدأ وقدّروه : أيٌّ فتى ،ولم يذكر أصحابنا كون أيّ تقع حالاً ،وإنما ذكروا لها خمسة أقسام : موصولة وشرطية واستفهامية وصفة لنكرة ومنادى إلخ . . . ما في الخزانة ٤/٩٩ ، ١٠٠ .

(١) سبق تخريج هذا المثال ص٤٥٩ .

(٢) في الجزولية : أنّه .

(٣) الآية ٦٩ من سورة مريم سبقت ص٢٢٦ .

(٤) انظر ما سبق ص٢٢٥ ، ٢٢٦ .

وقوله "وإذا أُرِيدَ به المؤنثُ أُلحقَ التاءَ في الأَشهرِ" هذا الذى ذكره على الإطلاق باطلٌ ،بل في ذلك تفصيلٌ ، وذلك أنَّها لا تخلو من أنْ تستعملَ مضافةً أو غيرَ مضافةٍ ،فإنْ استعملت غيرَ مضافةٍ وذلك في الاستثبات فإنَّ الأَفصَحَ أنْ تقول : "أيٌّ" في مفردِ المذكرِ المرفوعِ و "أيًّا" في منصوبِه و "أيٍّ" في مخفوضه ، و "أيَّانِ" في مثنّاه ،في حال الرفع ،وأيَّيْنِ في حالِ النَّصْبِ // والخَفْضِ ،وأيُّونَ في جمعه في حالِ الرفعِ ،وأيِّيْنَ في حالِ النصبِ والخَفْضِ ،وأيَّةُ في الواحدةِ المؤنثةِ معربة بإعراب المُسْتَثْبَتِ عنها ، وأيَّتانِ في تثنيتها في حالِ الرفعِ ،وأيَّتَيْنِ في حال النصبِ والخفضِ ،وأيَّاتٍ في جمعها (١) معربةً أيضاً بإعرابِ الاسمِ المُسْتَثْبَتِ عنه ،(و) (٢) من العرب من لا يُثَنِّي ولا يَجمع فيجعلُ أيًّا للمذكر وأيَّةً للمؤنث في الأَحوالِ الثلاث. فإن كانت مضافةً فإنَّ الأَفصحَ أنْ تكون مفردةً بغير تاءٍ للمذكّر والمؤنث في جميع الأحوال ،ومن العرب من يُثَنِّي ويجمع ويؤنث وهو قليل لا يكاد يوجد إلاّ في شعر ، ومنه قوله :

٣٥٦- وأيّةُ بلدةٍ إلاَّ أتينا من البلدان تعلمها نِزارُ (٣)

وقول الآخر:

٣٥٧- بأيِّ كتابٍ أمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً عليَّ وتحْسِبُ (٤)

وقوله "مَنْ تكونُ استفهاماً وشرطاً وموصولةً ونكرةً موصوفةً ولا تزاد عند البصريين + [من] (٥)

[من الاستفهامية]

- مثال مَنْ الاستفهامية "مَنْ أخوك ؟" و "مَنْ يقوم ؟" و "من في الدار ؟" قال تعالى * مَنْ إلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ * (٦) كأنه قال : أيُّ انسان أخوك ؟

---

(١) الكتاب ٢/٤٠٧ .

(٢) تكملة يلتئم بها السياق .

(٣) البيت في الهمع ١/٤٦ ، والدرر ١/٢٠ والقافية في الهمع : نذار ، تحريف ،وفي هامش المصورة إشارة إلى أنه في نسخة اخرى : قرار. ورواية الهمع : من الأرضين تعلمه نزار ،شاهداً على جمع أرض على "أرضون" مع خلوها من شروط هذا الجمع.

(٤) البيت للكميت بن يزيد في الهاشميات : ٢٨ .
وهو في المحتسب ١/١٨٣ والمقرّب ١/١١٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢١٠ والخزانة ٤/٥ . وهو في جميع المصادر شاهدٌ على غير ماذكر الشارح وسيأتي ص ٧٤٠ .

(٥) الأزهية ١٠٠ فما بعدها ،وإصلاح الخلل : ٣٦١ .

(٦) الآية ٤٦ من سورة الأنعام.

"وأيٌّ إنسان [يقوم] (١) ؟ ، و "أيٌّ إنسانٍ في الدار ، و "أيٌّ معبودٍ إلهٌ غيرُ الله ". ولا يخلو أنْ يستفهمَ بها على جِهَةِ الاستثبات عَنْ اسم جرى في كلامِ متكلِّمٍ ، أوْ يستفهم بها على غيرِ جِهَةِ الاستثباتِ . فإنْ استفهم بها على غيرِ جِهَةِ الاستثباتِ كانت للمفردِ والمثنّى والمجموعِ والمذكّرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحد . وإن استفهمَ بها على جهةِ الاستثبات فإنَّ الاسمَ الواقعَ بعدها لا يخلو من أنْ يكون علماً أوْ جاريا مجراه ، وأعني بذلك اللقب والكنية ، أوْ معرفةً ليست بِعَلَمٍ ولا جارية مجراه ، أوْ نكرة ، فإنْ كان علماً أو ما جرى مجراه فإنّك ترفعه على كلِّ حالٍ في غير لغةِ أهلِ الحجاز فتقول " مَنْ زيدٌ ؟ برفع زيدٍ لمن قال : جاءني زيدٌ ، أو رأيت زيداً " أو " مررت بزيد " (٢) .

وأمّا أهل الحجاز فقد يرفعونه على كلِّ حال كما يفعلُ غيرهم ، وقد يحكون إعرابَه في كلامِ المُسْتَثْبَتِ فيقولون : مَنْ زيدٌ ؟ لمن قال : جاءني زيدٌ " و " مَنْ زيداً ؟ " لمن قال : رأيت زيداً " و " من زيدٍ ؟ " لمن قال : مررت بزيدٍ " (٣) .

وإنّما حكوا إعرابه لأمرين : أحدهما أنّهم أرادوا إزالةَ الإلباس إذْ قدْ يمكن أنْ يذهب الوهمُ إلى أنَّ المسؤولَ عنه زيدٌ آخر لا الذى جرى ذكره في كلام المُسْتَثْبَتِ ، فإذا حُكِيَ إعرابُه عُلِمَ أنّه لم يرد غيره (٤) ، ولذلك إذا أدخلت على "مَنْ " حرف عطفٍ ، أوْ كان الاسمُ المُسْتَثْبَتُ عَنْهُ مُتْبَعاً فأوردته بعد "مَنْ " بتابعِه ، لم تحكِ لارتفاع اللبس ، فتقول : ومن زيداً ؟ ومَنْ زيدٌ الظريفُ .

والآخر أنّ العلمَ مغيّر في الأصْل إذْ لا يكون إلاّ منقولاً عند بعضِ النحويين (٥) أوِ الغالبُ ذلك عليه عند بعضهم ، فاستَسْهَلوا تغيّرَ الإعراب الذى يستحق الموضع ، فحكَوا ، لأنَّ التغيّرَ يأْتَمُّ بالتغيّرِ كما تقدم .

وقد يحكُونَ الاسم العلم أوْ ما جرى مجراه ، وإنْ كان مُتْبَعاً فيقولون : من زيداً الظريفَ " (٦) لمن قال : "رأيت زيداً الظريفَ " ، و " من زيدٍ الظريفِ " لمن قال : مررت بزيدٍ الظريفِ " .

---

(١) في المصورة : أخوك ، خطأ .
(٢) هذا على لغة تميم ، قال سيبويه : " وأمّا بنو تميم فيرفعون على كلِّ حال وهو أقيس القولين " انظر الكتاب ٢/٤١٣ .
(٣) هذا ما حكاه سيبويه من لغة أهل الحجاز ٢/٤١٣ .
(٤) هذا تعليل سيبويه ٢/٤١٣ .
(٥) الهمع ١/٧١ وذهب الزجاج إلى أنَّ الأعلام كلها مرتجلة .
(٦) في الكتاب ٢/٤١٤ ، "فأمّا مَنْ زيدٌ الطويلُ ؟ فالرفع على كلِّ حال" .

فإن كان الاسمُ المسْتَثْبَتُ عنه معرفةً غيرَ علمٍ ولا جارٍ مجرى العلم ، فلا يخلو مِنْ أَنْ يكونَ وصفاً منسوباً أَوْ غير ذلك ، فإن كان غيرَ ذلك رُفِعَ ولم تَجُز فيه الحكايةُ نحو قولك : من صاحبُك ؟ ومَن الزيدان ؟ و : مَنْ هذان ؟ هذا هو المختارُ ، وقد أَجاز فيه الحكايةَ بعضُ النحويين إجراءً له مجرى العَلَمْ ، وذلك قليل فيقولون : مَنْ أخاك ؟ لِمَنْ قال : رأيت أخاكَ " و : مَنْ أخيك ؟ لمن قال : مررت بأَخيك "(١) ، والّذى أَجمعت عليه الرواةُ وَهُوَ مذهبُ أهلِ الحجاز حكايةُ الأَعلامِ وما جرى مجراها من الأَلقابِ والكُنَى (٢) .

وإن كانَ وصفاً منسوباً فإنَّكَ تُدخِلُ على "مَنْ" الأَلِفَ واللامَ وياءَ النِّسبةِ ، وتعربُها إعراباً صحيحاً فتقول " المَنِيُّ ؟ بالرفع لمَنْ قال : "جاءَني زيدٌ القرشيُّ ، إذا لم تفهمِ القرشيّ ، والمَنِيَّ ؟ بالنَّصْبِ لِمنْ قال : "رأيت زيداً القرشيَّ ، والمنِيّ ؟ بالخفض لمن قال : مررت بزيدٍ القرشيِّ" وفي التثنيةِ والجمع : المنِيّانِ ؟ والمَنِيَّيْنِ ؟ والمنيُّونَ ؟ والمنيِّيْنَ ؟ (٣) وفي المؤنَّث "المنيَّةُ" و "المَنِيَّتانِ" و "المنيّاتُ" ، وتثبت هذه الزيادات وَصْلاً وَوَقْفاً .

فإنْ فَهِمْتَ القرشيّ إلاَّ أنَّك لا تعرفُ زيداً القرشي من هو ؟ قلتَ : مَنْ زيدٌ القرشيُّ ، ولا تَحْكِ إلاَّ على لُغَةِ مَنْ يحكِي العلمَ المُتْبَعَ ، وذلك قليلٌ .

---

(١) في الكتاب ٢/٤١٣ ، ٤١٤ " وإذا قال : رأيتُ أَخا خالدٍ لم يجز: مَنْ أخا خالدٍ؟ إلاَّ على قول من قال : دَهْنا مِنْ تَمْرتانِ ، وليس بقرشيًّا ، والوجع الرفع لأنّه ليس باسم غالب ، وقال يونس : إذا قال رجلٌ : رأيت زيداً وعمراً ، أَوْ زيداً وأخاه أو زيداً أخا عمرو ، فالرفع يردّه ، إلى القياس ، ~~فالرفع يردّه إلى القياس~~ . . ثم قال : وأمّا ناسٌ فإنّهم قاسوه فقالوا : تقول من أخو زيد وعمرو ، ومن عمراً وأخا زيد ، تتبع الكلام بعضه بعضاً ، وهذا حسنٌ " .

(٢) شرح ابن يعيش ٤/١٩ وشرح الكافية الشافية ١٧١٨ ، ١٧١٩ ، والهمع ٢/١٥٣ .

(٣) انظر الكتاب ٢/٤١٥ ، ويجوز عند النسب إلى ثنائي ، ثانيه صحيح التضعيف وعدمه ، فيقال كمّي وكمِي ، ولذلك يجوز هنا أنْ يقال : المنيّ بالتخفيف والمنّـــيّ بالتشديد . انظر اللسان (منن) .

وإنْ كان الاسمُ المُسْتَثْبَتُ عنه نكرةً أَلحقت "مَنْ" علامةً تدل على الرفعِ والنصبِ والخفضِ والإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ (١) فتقول لمَنْ قال : جاءني رجلٌ : مَنُو (٢) ؟ وإن قال : رجلانِ ، قلت : "منانِ" (٣) وإنْ قال : "رجالٌ" قلت "مَنُونَ" (٤) ، وفي النصب "مَنَا" "ومَنَيْنِ" (٥) ، و "مَنِيْنَ" (٦) وفي الخفض "مَنِي" (٧) و "مَنَيْنِ [ومنِينَ]" (٨) ، وفي المفرد المؤنث في كل حال : مَنَهْ (٩) ، وقد قال بعضهم "مَنَتْ" ، وفي التثنية "مَنَتَانْ" في الرفع و "مَنَتَيْنْ" (١٠) في النصب والخفض ، وفي الجمع "مَنَاتْ" بتسكين الآخر في كلِ حالٍ هذا في الوقفِ (١١) ، فإنْ وصلْتَ حذفْتَ هذه الزيادات التي وقَفْتَ بعد النونِ فقلت : منْ هذا ؟ على كل حال في المفرد والمثنى والمجموع والمذكرِ والمؤنثِ (١٢) . وبعضُ العربِ يثبتُ الزيادةَ في الوصلِ كما يثبتها في الوقفِ فيقول : مَنُويا // فتى "و "منا يافتى" [و "مني يا فتى"] (١٣) ولا ينوّن (١٤) (١٥) وتقول في المؤنث "مَنْتُ يا فتى" وفي النصب والخفض "مَنْتِ يا فتى" يشير إلى الحركةِ (١٦) ولا ينوّن ، ٢٥

---

(١) ومن العرب من لا يحكي إلّا الإعراب لا غير فيقولون في الرفع : منو ، وفي النصب : منا وفي الجر مَنِي ، سواء في ذلك الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث حكى سيبويه عن يونس أنّ قوماً من العرب يقولون ذلك" انظر شرح ابن يعيش ٤/١٩ والكتاب ٢/٤١٠ .

(٢) الكتاب ٢/٤٠٩ .

(٣) في الكتاب ٢/٤٠٩ وزعم الخليل أنّ مَنَهْ ومَنَتَيْنْ ومَنَيْنْ ومَنَاتْ ومَنِيْنْ" كل ذلك في الصلةِ مُسْكَنُ النون" ، وانظر اللسان (منن) ١٣/٤١٩ ، فقد أورد هذه الالفاظ ساكنةَ النون الثانية .

(٤) الكتاب ٢/٤٠٨ .

(٥) (٦) انظر ما جاء في الحاشية (٣) من هذه الصفحة .

(٧) الكتاب ٢/٤٠٩ .

(٨) تكملة يتم بها الكلام .

(٩) الكتاب ٢/٤٠٩ .

(١٠) في شرح الكافية الشافية ١٧١٧ : مَنْتان ومَتان .

(١١) (١٢) الكتاب ٢/٤٠٩ .

(١٣) تكملة يتم بها الكلام وانظر الهمع ٢/١٥٣ وكأنّما الواو والألف والياء حكاية لإعراب الاسم .

(١٤) يريد الشارح أنْ ينبه الى أنّ التنوين لا يلحق "من" في الوصل وإنْ كان يلحق أي تقول : أيٌّ يا فتى ، وأيّاً يا فتى وأيٍّ يا فتى .
انظر الكتاب ٢/٤٠٧ ، ٤٠٩ الهمع ٢/١٥٣ .

(١٥) بعدها كلمة "يا فتى" وكأنّها زائدة .

(١٦) انظر الهمع ٥/٣٢٢ (مكرم) والصبان على الأشموني ٤/٩٠ .

وتقول في التثنية "مَنَانِ يا فتى" و "مَنَتَانِ يا فتى" فتكسر النون ،و "منونَ يا فتى" ، فتفتح النون . و "مناتُ يا فتىً" فتضمّ التاء . وينوّنُ في الرفع ، ويكسِرُ التاء ،وينوّنُ في النصب والخفض (١) .

وإنّما لحقت هذه الزيادة ،لأنّك لو لم تُلْحِقها فقلت لمن قال : لقيتُ رجلاً ، مَنْ لقيت " ،لأوْهَمَ ذلك أنّك لم تَفْهم رجلاً ، فيجيبك إذْ ذاكَ بإعادةِ الكلامِ ، فإذا قلت : منا لم يُعِدِ الكلامَ في جوابِك ،لأنّه قد عَلِمَ أنّك قد عَرَفْتَ ما تكلّم به ،فيكون جوابه أنْ يقولَ : رجلاً من بني فلان "أوْ" رَجُلاً عالماً ، ولم تحكِ بإيرادِ النكرة بَعْدَ "مَنْ" فتقول "مَنْ رَجُلاً" لأنّ النكرةَ لا تعادُ إلاّ بالألفِ واللامِ ،وذلك يُفْسِدُ الحكايةَ ،فلم يبقَ للذين لغتُهم الحكاية طريقٌ إلى الحكايةِ إلاّ بإلحاق العلاماتِ المذكورةِ لـ "مَنْ" .

وقد تَلْحَقُ مَنْ العلاماتُ المذكورةُ لـ "مَنْ" في الاستثبات عن المعارف اذا جُهِلَتْ ،وذلك قليل وعلى ذلك جاء قوله :

٢٥٨- أتَوا نارى فقلتُ : مَنُونَ ؟ [قالوا : سَراةُ] الجِنِّ ،قلتُ : عِمُوا ظلاماً (٢)

فالحقَ العلامةَ "مَنْ" في الاستثباتِ عنِ الضميرِ على لُغَةِ مَنْ يُثْبِتُ العلامةَ في الوصلِ ،وحكى الكسائي : أنّه سَمِعَ اجراءَ "مَنْ" في الحكاية على صحةِ الإعراب فقال سمعتُ مَنْ يقول "ضربَ مَنٌ مَنًا يا فتى" (٣) وقال بعضهم "ضرب منْ منا" موقوفا فحذفَ مِن الأول الزيادة وأثبتها في الثاني . وحكى أيضا "ضَرَبَ غلامُ مَنٍ منا" بإعراب مَنْ المضاف إليها بالخفضِ وتنوينِها ، وبترك الإعرابِ فيها وتسكينها ،ومنهم مَنْ يجعلُ الزيادةَ في مستأنَفِ الاستفهامِ فيقول

---

(١) الكلام السابق بنصه تقريبا في الهمع ٢/١٥٣ .

(٢) في المصورة : أتو نارى فقلت منون أنتم ؟ فقالوا . . .
وهي رواية أخرى في البيت وليست مقصودة هنا وستأتي بعد أسطر قليلة والرواية التي أثبتناها هي التي أراد المؤلف،وهي رواية أبي زيد في النوادر ١٢٣ والخصائص ١/١٢٩ والخزانة ٣/٢ . أمّا الرواية الأخرى فهي في الكتاب ٢/٤١١ والمقتضب ٢/٣٠٦ والجمل ٣٢٠ ، ٣٢١ والخصائص ١/١٢٩ والمقرب ١/٣٠٠ والضرائر لابن عصفور ٣٢ وشرح الجمل له ٢/٤٦٨ . والخزانة ٣/٢ وغير ذلك . وينسب البيت لشمير بن الحارث (جاهلي) ولتأبّط شرا ولجذع بن سنان .

(٣) حكى يونس عن العرب "ضَرَبَ مَنٌ مناً" انظر الكتاب ٢/٤١١ وفي شرح ابن يعيش ٤/١٧ وأمّا قياس من على أيّ فليس بصحيح لأنّ أيّاً معربة ومن مبنية وأما ما حكاه من قولهم : ضرب منٌ مناً فهي حكاية نادرة لا يؤخذ بها إلخ . . .

"منو أَنت ؟ ، ومنانِ أنتما ؟ ،ومنونَ أَنتم "وعلى ذلك قوله في إحدى الروايتين :

أتوا نارى فقلت : مَنُونَ أنتم ؟ فقالوا : الجِنُّ ، قلت : عِمُوا ظلاما [٣٥٨]

وفي كلتا (١) الروايتين شاهدٌ لإثبات الزيادةِ في الوَصْلِ .

[من الشرطية]

ومثال "مَنْ" الشرطية : "مَنْ يضرِبْني أضربْهُ" وقد تقدم تبيين حكمها (٢) .

[من الموصولة]

ومثال الموصولةِ : " جاءني مَنْ جاءَكَ "تريد بها شخصاً معيّناً ،كأنّك قلت " جاءني الذى جاءَك ".

[مَن النكرة الموصوفة] (٣)

ومثال النكرةِ الموصوفةِ "مررتُ بمَنْ معجبٍ لك " تريد بإنسانٍ (٤) مُعْجِبٍ لكَ ، فوصفك لـ "مَنْ "بمعجبٍ وهو نكرةٌ ،دليل على أنَّ "مَنْ نكرةٌ" ، ولا تستعمل موصوفةً إلاَّ في حالِ تنكيرٍ ،وسواءٌ كان الموضع موضعاً تسوغُ فيه المعرفةُ والنكرةُ أَوْ موضعاً لا تسوغُ فيه إلاَّ النكرةُ .

وزعم الكسائيُّ : أنَّ العربَ لا تستعملها نكرةً موصوفةً إلاَّ بشرطِ وقوعها في موضعٍ لا تقع فيه إلاَّ النكرة (٥) ، نحو قولك : رُبَّ مَنْ عالمٍ أكرمت " و "رُبَّ مَنْ أتاني أحْسَنْتُ إليهِ " ،لأنَّ ربّ لا تَدْخُلُ إلاَّ على نكرة ،ومن ذلك قوله :

٢٥٩ - رُبَّ مَنْ أَنضَجْتُ غَيْظاً صَدْرَهُ قد تمنّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ (٦)

---

(١) في المصورة : كلا .
(٢) تقدم ص ٣٦١ ، ٣٨٩ ومابعدها .
(٣) شرح ابن يعيش ٤/ ١١ ، ١٢ ، ١٣ والمغنى ٤٣٢ وغيرهما .
(٤) الكتاب ٢/ ١٠٥ .
(٥) المغنى : ٤٣٣ والخزانة ٢/ ٥٤٦ ، ٥٤٧ والهمع ١/ ٩٢ .
(٦) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكرى من مفضلية له مطلعها :
بسطت رابعةُ الحبلَ لنا فوصلنا الحبْلَ منها ما اتّسعْ
انظر المفضليات : ١٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٣٦٠ والأمالي الشجرية ٢/ ١٦٩ وشرح ابن يعيش ٤/ ١١ والخزانة ٢/ ٥٤٦ ، ٣/ ١١٩ والصبّان على الأشموني ١/ ٥٤ وغير ذلك .

وأنشد المفضّل :

٣٦٠- ألاَ ياَاسْلَمِي قَبْلَ الفِراقِ ظَعينا تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إليكِ حَزينـــا
تحيّةَ مَنْ لا قاطعٍ حَبْلَ واصـــلٍ ولا صارمٍ قَبْلَ الفِراقِ قَرينـــا (١)

بخفضِ قاطعٍ . فأنكر ذلكَ الكسائيُ ،وقال إنّما هو "لا قاطعٌ" بالرفع ،ومَنْ موصولةٌ ،كأنّه قال : "تحيّة من لا هو قاطعٌ" ،قيل له : فكيف تصنعُ ببيتِ الفرزدقِ :

٣٦١- إنّي وإيّاك إذْ حَلّتْ بأرْحُلِنا كمَنْ بَوَاديهِ بعد المَحْلِ مطورِ (٢)

فقال : "مَنْ" موصولةٌ ،وصلتها بواديه ،ومطور مكرّرٌ على "مَنْ" يعني بدلاً منه ،كأنّه قال : كمطورٍ بعد المحل . وهذا الّذى ذَهَبَ إليه باطِلٌ لأنّ رواية المفضّل لا تندفع بروايتِهِ ،وجعله مطوراً بدلاً مِنْ "مَنْ" ضعيفٌ ،لأنّه مشتقٌ والبَدَلُ بابُه أنْ يكونَ بالجوامدِ ،لأنّه في نِيّةِ تكرارِ العاملِ ، والصفاتُ التي هي غيرُ مختصةٍ بِجِنْسِ الموصوفِ لا تباشرُها العواملُ إلاّ في ضرورةِ شِعرٍ ، ومطورٍ من الصفاتِ غيرِ المختصةِ بجنسِ الموصوف فحَمْلُه على البَدَلِ ضعيـــفٌ بل غيرُ جائزٍ إلاّ في ضرورةٍ ولا داعيةَ إلى ذلك ،لأنّما ذهبَ إليه غيرُ صحيحٍ بدليل روايةِ المُفَضّلِ ، وبدليل قول الشاعر :

٣٦٢- فكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غيرنـــا حُبُّ النَّبيِّ محمّدٍ إيّانـــــا (٣)

فإنه روى بخفض "غير" نعتاً لـ"مَنْ" (٤) .

---

(١) البيتان للأسود بن يعفر في الديوان : ٦٢ ، ٦٣ والأوّل منهما في الإنصاف ١٠١ والثاني في الأمالي الشجرية ٢/ ٢٣٠ .

(٢) البيت في الديوان ١/ ٢١٣ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٠٦ ،ومعاني القرآن للفراء ١/ ٢٤٥ والمغنى ٤٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٨ والضرائر له ٨١ .

(٣) البيت ينسب لحسان بن ثابت وليس في ديوانه وينسب لعبد الله بن رواحة وليس في ديوانه أيضا وينسب لكعب بن مالك أوْ لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك والشاهد في الكتاب ٢/ ١٠٥ ، والجمل ٣١١ والأمالي الشجرية ٢/ ١٦٩ ، ٣١١ وفيه أنّه يروى : غيرُنا بالرفع ،فمَنْ على هذه الرواية معرفة لأنّها موصولة والتقدير : على الذين هم غيرُنا ، وورد في المقرّب ١/ ٢٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٢ شاهداً على زيادة الباء في مفعول كفى وهو مقيسٌ لكثرته في كلامهم . والمغنى ١٤٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤ ،وغير ذلك كثير .

(٤) على ما خرّجه الخليل انظر الكتاب ٢/ ١٠٥ .

[مَنْ الزائـــــدة]

وقوله " ولا تزاد عِنْدَ البصريين "

إنَّما قال ذلك لأَنَّ الكسائي مِنَ الكوفيين أَجازَ ذلك (١) ، وجعل مِنْهُ قولَ عنترة :

٣٦٣- ياشاةَ مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّتْ لَـهُ حَرُمَتْ عليّ وليتها لم تَحْـرُمِ (٢)

فمَنْ عندَه زائدةٌ أي : يا شاة قَنَصٍ . ولا يجوز ذلك عند البصريين ولا عند الفرّاء من الكوفيين لأَنَّ مَنْ اسم ، والأَسماءُ لا تُزادُ ، ومَنْ " عندهم في البيت نكرةٌ موصوفةٌ ووصِفَتْ بقَنَصٍ كما يُوْصَفُ بعدْلٍ ورِضاً وأمثالهما فكأَنَّه قـال : يا شاةَ إنسانٍ مُقْتَنِصٍ . ولا حُجَّة للكسائي في قوله : إنَّ "مَنْ" لا تكون نكرةً موصوفةً إلاَّ في مكانٍ لا يَقَعُ فيه من الأَسماءِ إلاَّ نكرةٌ ، لأَنَّا قد بيّنّا أَنَّ "مَنْ" تكون نكرةً في موضع يسوغ فيه وقوعُ المعرفةِ ،وكذلك قول الآخر :

٣٦٤- آلُ الزُّبَيْرِ سَنامُ المجدِ قدْ عَلِمَتْ ذاكَ القبائلُ والأَكْثَرُوْنَ مَنْ عَدَدا (٣)

مَنْ عند الكسائي زائدةٌ كأَنَّه قالَ "والأَكثرون عددا" ولا حُجَّةَ لهُ في ذلك ، لاحتمال أَنْ يكونَ وَصَفَ "مَنْ" بعددٍ كأَنَّه قال "والأَكْثرون من يُعَدُّ" [عددا] (٤) .

[مـــــا] (٥)

وقوله //" وما اسميّة وحرفيّة ." ١٢٦

الاسميّة هي التي لها وحدها موضعٌ من الإعراب ،والحرفية بخلاف ذلك

---

(١) انظر رأى الكسائي في مصادر تخريج الشاهد التالي .

(٢) البيت ٦٤ من معلقة عنترة في الديوان : ٢١٣ ،والرواية فيه : ما قنص فلا شاهد فيها ،وكذلك في الإفصاح : ٣٤٨ ،ورواه الكسائي يا شاةَ مَنْ إلخ .. انظر شرح المفصل ١٢/٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ، ٥٦٠ والضرائر : ٨١ ، والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٩/٢ وانظر شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) .

(٣) الشاهد في شرح القصائد السبع الطوال (٣٥٣) ،والأمالي الشجرية ٣١٢/٢ ، وإصلاح الخلل ٣٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٨/٢ ٥٦٠ ،والضرائر : ٨١ ،والمغنى ٤٣٤ والخزانة ٥٤٨/٢ .

(٤) تكملة من الهمع ٩٢/١ وانظر إصلاح الخلل ٣٦٣ .

(٥) انظر الأزهية ٧٥-٩٩ والأمالي الشجرية ٢٣٢/٢-٢٤٧ وشرح ابن يعيش ٢/٤ وإصلاح الخلل ٣٤٤ والجنى الداني ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ وغيرها .

وقوله " فالاسميّة تكون موصولة ،وشرطيّة ،واستفهامية ،ونكرة موصوفة ونكرة غير موصوفة ، وصفة ".

مثال الموصولة : " يعجبُني ما عندك " تريد : الذى عندك ،ومنه قوله تعالى ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ ﴾ (١) أي الذى عندكم ينفد ،والذى عند الله باق ، وقد بُيِّنَ حكمُها في جملةِ الموصولاتِ (٢) .

ومثال الشَّرْطيّة : " ما تصنعْ أصنعْ " أى "إنْ تصنعْ شيئاً أصنعْهُ " ومنه قوله تعالى ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّهُ ﴾ (٣) ، وقد تقدم أيضا تبيينُ حكمها عند الكلام على الجوازم لفعلين (٤) .

ومثال الاستفهامية : ما عندك ؟ تريد : أيُّ شيءٍ عندك ،ولا يخلو من أنْ يستفهِمَ مُسْتَثْبِتاً أو غير مُسْتَثْبِتٍ ، فإن استفهمت بها غير مُسْتَثْبِتٍ لم يَجُزْ حذفُ ألفِها إلاّ مع الخوافضِ نحو قولك : بِمَ جئتَ وعَمَّ سألت " و "إلامَ أشرْتَ " ومجيءُ م جئت قال تعالى : ﴿ عَمَّ يَتَسَآلُونَ ﴾ (٥) و ﴿ فَبِمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ (٦) ، ولا يجوز حذفُ ألفِها مع غيرِ الخافضِ (٧) إلاّ في ضرورةٍ نحو قوله :

﴿ أَلَامَ يقولُ الناعيانِ ألامَه ﴾ (٨) [١٥٨]

وإنِ استفهمت بها مُسْتَثْبِتاً حذفتَ ألفَها مع غيرِ الخوافضِ ، فإذا قال القائلُ : رأيتُ شيئاً حسناً ، قلت له : ما ؟ أوْ رأيت مه ؟ ولا تُلْحِقُ شيئاً من العلاماتِ التي كانت تَلْحَقُ : مَنْ ، وكذلك تفعلُ في الاستثبات عمّا لا يعقل إذا كان

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل .
(٢) انظر مثلا ما تقدم ص٥٠٢ .
(٣) الآية ١٩٧ من سورة البقرة .
(٤) انظر ما سبق ٣٦٤ ، ٣٦٣
(٥) الآية ١ من سورة النبأ .
(٦) الآية ٥٤ من سورة الحجر .
(٧) في نتائج الفكر ١٩٧ "وربما حذفوا الألف في غير موضع الخفض ،ولكن إذا حذفوا الخبر يقولون : مه يا زيد ؟ أي ما الخبر ؟ وما الأمر ؟ فحين كثُر الحذف في المعنى كثر في اللفظ ،ولكن لا بدّ من هاء السكت لتقف عليها إلخ ...".
(٨) الشاهد سبق ص ٢٨٩ .

نكرةً ،فإنْ كان معرفةً أدخلت على "ما" الألفَ واللامَ فإذا قال : "أخذتُ الشيءَ" قلت : الما ؟ أو أخذت المه ؟ وإنّما حُذِفَتْ ألفُها إذا أدْخلْتَ عليها عاملاً قبْلها ،لأنّ بابها في الاستفهام أنْ تكونَ مقدّمة على الأفعال والأخبارِ ،فلما قدّمْتَ في الاستثباتِ خبرَها وفعلَها عليها ضارعتِ العواملُ إذْ ذاك حروفَ الخفضِ ، فحذفت الألف ، لذلك ، كما تُحْذَفُ مع حروفِ الخفضِ، ويجوز أنْ تجعلَ "ذا" مع "ما" في الاستثباتِ كالشيءِ الواحدِ ، فلا تحذف الألِفَ إذْ ذاك ،لأنها ليست بظرف فتقول : ماذا ؟ أوْ رأيت ماذا ؟ و: الماذا ؟ أو أخذت الماذا ؟ ويستثبت بـ "ما" عن صفاتِ من يعقلُ فتقول : رجل مَهْ ؟ و "رجل ماذا" لمن قال : جاءني رجلٌ حسنٌ ،وعبدالله المَهْ؟ و "عبدالله الماذا" لمن قال: جاءني عبدُالله الظريفُ ،وسواءٌ كانت الصفة اسماً منسوباً أو غير ذلك ،وزعم المبرّدُ : أنّ الاستثبات عن الصفةِ المنسوبةِ بالمائيّ و "الماويّ" وذلك باطل ، لأنّ فيه تغييرَ لفظ "ما" ،ولم يرد بذلك سماع ، ولا دعت إلى ذلك داعيةٌ ، لأنّ "ما" يستفهم بها عن الصفات ،ولا يجوز الاستثبات بها عمّن يعقل ، فإذا قال : جاءني عبدالله ، لم يجز أنْ تقول : جاءك مَهْ ؟ ، إلاّ أنْ تكونَ لم تفهم الفاعل ، فلم تَدْرِ هل قال "عبدالله" أو غير ذلك من الأسماءِ فإنّهُ يجوزُ حينئذٍ أنْ تقول "جاءك مه ؟" و "جاءك ماذا ؟" وكذلك لو قال : جاءني رجلٌ ،لقلت في الاستثبات "مَنْ ؟" ولم تقل : جاءك مَهْ ؟ ولا "جاءك ماذا ؟" إلاّ أنْ تكونَ لم تفهم رجلاً ،وعلمت أنّهُ ذكر فاعلاً ،و "ما" أعمُّ في الاستثباتِ مِنْ "مَنْ"، لأنّها يُسْتَثْبَتُ بها عن الأسماءِ الواقعةِ على ما لا يعقلُ ،وعن صفاتِ مَنْ يعقل ، وعمّن يعقل إذا لم تفهمه ، وعن الأفعالِ فإذا قال قائل : خرج زيد يسير ، فاستثبتّه عن الفعل الذى هو يسير قلت : "خرجَ زيدٌ مَهْ ؟" و "خرج زيدٌ ماذا ؟" ، وكذلك لو قال : "جئت كي أكرمك" فاستثبته عن الفعل الذى بعد "كي" قلت "جئت كيمَه ؟ و : كي ماذا ؟" وكذلك لو قال : لا أبْرحُ حتى أدْخُلَها ، فاستثبته عن الفِعْل الذى بعد : حتى ، قلت :لا تبرح حتى مَهْ ؟ و : حتى ماذا ؟ "وكذلك لو قال "إنْ تأتِني آتِك" فاستثبته (١) عن الفعلين قلت "إنْ مَهْ مَهْ" و "إنْ ماذا ماذا" ،وذلك كلّه إنما أُجرى الكلامُ فيه على الحَذْفِ ، و "ما" سؤالٌ عن المصدرِ ،لأنّ السؤالَ عن مصدرِ

---

(١) في المصورة : فاستفهمته .

الفِعْلِ في المعنى سوءالٌ عن الفعلِ كأنَّه قال "كي تفعلَ ماذا أو مَهْ ؟ " و "حتى تفعل ماذا أو مَهْ ؟ " و "إنْ فعلت مَهْ أوْ ماذا ؟ " ،وحُذِفَ الفعلُ في ذلك كلِّه كما قالوا "إنْ أتيتني أتيتُك ،وإلاَّ فلا" ،فصارت "ما" التي هي كناية عن المصدر عوضاً مِنَ الفعلِ كما أنَّ "لا" في قولك : وإلاَّ فلا " كذلكَ ، فإنْ قال : قمت ،فلم تدرِ ما قال ، قلت: ما؟ أوْ "ماذا ؟ " وإنَّما تريد : فعلت مَهْ ؟ أو : فعلت ماذا ؟ كان سائغاً ،وذلك دليل على أنَّ قولك "ما ؟ " أو "ماذا ؟ " إنَّما هو في الحقيقةِ سوءالٌ عن المصدرِ ،لأنَّ المعنى في الحالتين واحدٌ [وإذا كان في الكلام من يعقل وما لا يعقل استثبت بما عمَّا لا يعقل وبـ "مَنْ" عمَّن يعقل ، فإذا قال (١) : رأيت حماراً و رجلاً " قلت: "رأيت ماذا ومَنْ ؟ " أوْ " رأيت مَهْ ومَنْ " بغير هاءٍ في اللفظِ في حال الوصل ،وبهاء في الخطِّ للسكْتِ ،أوْ تَستثْبِتَ عنهما بأيٍّ التي هي عامَّةٌ لمن يعقل وما لا يعقل فتقول "رأيت أيّاً وأيّاً ".

[ما : نكرة موصوفة]

ومثالُ النكرةِ الموصوفةِ "مررت بما معجبٍ لك ،ومن ذلك قول أميّة :

٢٦٥ - رُبَّما تكْره النفوسُ من الأَمْـ ـرِ له فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ (٢)

فما بمنزلة شيء ،وتكره النفوس : صفةٌ له ،والعائدُ محذوفٌ ،فكأنَّه قال // : ربَّ شيء تكرهه النفوسُ مِنَ الأَمْرِ له فرجة ،ولا تكون "ما" هذه هي المهيئة ،* لأن تلك حرفٌ فلا يعودُ عليها ضميرٌ (٣) ،ومن ذلك قول الآخر :

٢٧

٣٦٦ - سالكاتٍ سبيلَ قُفْرَةَ بُـدَّا (٤) رُبَّما ظاعِنٌ بها ومُقِيمُ (٥)

---

(١) في المصورة : قلت.

(٢) ديوان أمية : (٣٦٠ الملحق) وينسب لعبيد بن الأبرص وهو في ديوانه ١٢٨ والشاهد في الكتاب ٢/١٠٩ ، ٣١٥ والمقتضب ١/١٨٠ والأزهية ٨٢ ، ٩٥ والأمالي الشجرية ٢/٢٣٨ وشرح ابن يعيش ٤/٢ ، ٣ ، ٨/٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٥٧ والخزانة ٢/٥٤١ ، ٤/١٩٤ وغير ذلك كثير.

(٣) الخزانة ٢/٥٤١.

(٤) في المصورة: بيدا تحريف ،وهذه الكلمة تروى بُدًّا جمع البداء وهي العظيمة الخلق ،وتروى: بَدَّى اسم موضع على وزن فَعْلى انظر معجم ما استعجم للبكرى ٢٣٠ ، ٦٢٨.

(٥) البيت لأبي دؤاد الإيادى في شعره : ٣٤٢ وهو في الأزهية : ٩٥ ، ومعجم ما استعجم : الموضع السابق.

* أي الموطئة وانظر ص ٤٩٧

فما بمنزلة إنسانٍ ، ووقعت على مَنْ يعقل ،لأنَّ الموضعَ موضعُ عموم ،وظاعن خبر ابتداءٍ مضمرٍ ،ومقيمٌ معطوف عليه ،والجملة في موضع صفة كأنه قال : رُبَّ إنسانٍ هو ظاعن بقلبه إلى أحبته (١) الذين ظعنوا عن هذه البلدة مقيمٌ بجسمه فيها ، ولا تكون "ما" كافّةً لأمرين:

أحدهما: أنَّ رُبَّ التي تلحقها ما الزائدة لا تدخل على الجمل الاسمية.

والأخرى: عودة الضمير عليها ،ولو كانت ما حرفاً لم يعد عليها ضمير ،ومن ذلك قول أبي دؤاد أيضا :

٣٦٧ - رُبَّما الجامِلُ المؤبَّلُ فيهمْ وعناجيجُ بَيْنَهُنَّ المِهارُ (٢)

"فما" بمعنى شيء كأنَّه قال : رُبَّ شيءٍ هو الجامِلُ ،والجملة في موضع الصفة (٣) ،والدليل على أنَّ "ما" اسمٌ عودةُ المضمرِ عليها أيضاً ، وقد يمكن أنْ يكونَ من ذلك قوله تعالى ﴿ هَذَا ما لَدَيَّ عَتِيدٌ ﴾ (٤) فتكون "ما" نكرةً بمنزلةِ شيءٍ وعتيدٌ صفةٌ له كأنَّه قال: هذا شيءٌ لديَّ عتيدٌ.

[ما : نكرة غير موصوفة]

ومثالُ النكرةِ غيرِ الموصوفةِ قول العرب : غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا (٥) فنِعْمَ فعلٌ ولا بد لها من فاعل ،وفاعلها لا يكون إلاَّ ظاهراً أو مضمرا على شريطة التفسيرِ ،وليس بعدها ظاهرٌ يصلح أنْ يكون فاعلاً لها فلم يبق إلاَّ

---

(١) غامضة في المصورة ،وأثبتناها من الأزهية : ٩٦ .

(٢) أبو دؤاد هو جارية بن الحجاج الإيادي جاهلي والشاهد في الأزهية : ٩٤ ، والأمالي الشجرية ٢/٢٤٣ وشرح ابن يعيش ٨/٢٩ ، ٣٠ شاهداً على "ما" الكافة وهو على خلاف تخريج الشارح هنا وانظر شرح الجمل ١/٥٠٥ والخزانة ٤/١٨٨ . وفي شعره : ٢١٦

(٣) هذا من تخريجات أبي علي الفارسي وتابعه ابن عصفور في شرح الجمل ونَسَبَهُ بعضهم إلى الجمهور انظر الخزانة ٤/١٨٨ .

(٤) الآية ٢٣ من سورة ق وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٦ .

(٥) من أمثلة الكتاب ١/٧٣ وفيه: غسلته غسلا نِعِمَّا أي نِعْمَ الغسلُ ، قال الرضي في شرح الكافية ٢/٥٤ "ويعني بالتامة نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية عند سيبويه ،ونعمّا هي أي نعم شيئاً هي عند الزمخشري وأبي علي ،وتكون أيضا "ما" معرفة تامة أي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في ﴿ فنعما هي ﴾ أي نعم الشيء هي ،وكذا في : دققته دقّاً نعمّا أي نعم الشيء ونعم الدق ".

===

أَنْ تكونَ "ما" نكرةً بمنزلةِ شيءٍ في موضعِ نَصْبٍ على التفسيرِ للفاعلِ المضمرِ في نعم كأنَّهُ قال : نِعْمَ شَيْئاً ،أي نِعْمَ الشيءُ الفُسْلُ ،وحَذَفَ الفُسْلَ الذى هو اسمُ الممدوحِ لفهمِ المعنى كما حُذِفَ اسمُ الممدوحِ في قولهِ سبحانه ﴿ نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) أي : نِعْمَ العَبْدُ أيوبُ.

ومن ذلك "ما" في التعجبِ نحو قولك : "ما أَحسنَ زيداً" (٢) في مذهبِ سيبويه والخليلِ وكافةِ البصريين ، فما عندهم بمنزلةِ شيءٍ ، والفعلُ الذى بعدها في موضعِ خبرِها كأنَّهُ قال : شيءٌ أَحسَنَ زيداً أي صيَّرَهُ حسناً عندى ،وجاز الابتداءُ بالنكرةِ لمَّا دَخَلَ الكلامَ معنى التعجُّبِ كما جاز الابتداءُ بها في قولهم : عجَبٌ لزيدٍ ، لمكانِ التعجبِ.

وزعم أَبُو الحسنِ الأَخفش (٣) أنَّها موصولةٌ والفعلُ بعدها صلةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ملتزَمٌ حَذْفُه ،وإنَّما حمله على ذلك ،لأَنَّهُ زعم أنَّهُ لم توجد "ما" نكرةً غيرَ موصوفةٍ إلاَّ في شرْطٍ أَوِ استفهامٍ . وذلك باطل ،بدليل قولهم: غَسَلْتُهُ غَسْلاً نِعِمَّا ،ومما يبيِّنُ فسادَ مذهبِه أَنَّ التعجُّبَ إنَّما يكون من شيءٍ خفيِّ السَّبَبِ على ما يُبَيَّنُ في بابِه ،فما الواقعةُ على السَّبَبِ الذى من أَجْلِه كان التعجبُ ينبغي أَنْ تكونَ نكرةً ،لأَنَّكَ إنْ جعلتَها موصولةً وجب أَنْ تَقَعَ على

=== وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٧ ، ٣٨ فهو يذهب الى أنَّ "ما" هنا اسم موصول وليست له صلة قال : "فإن قيل : كيف تكون "ما" اسما وحدها وهي لا يتكلم بها وحدها ؟ قلت: هي بمنزلة : يا أيُّها الرجل ،لأنَّ أيّاً ها هنا اسم ،ولا يتكلم به وحده حتى يوصف ،فصار "ما" مثل الموصوف ها هنا ،لأنك إذا قلت : غسلته غسلا نِعِمَّا ،فانما تريد المبالغة والجودة ،فاستغنى بهذا حتى تكلَّمَ به وحده . ومثل ما أحسنَ زيداً ، "ما" ها هنا وحدها اسم وانظر كذلك الكتاب ١/ ٧٣.

(١) الآية ٣٠ ، ٤٠ من سورة ص

(٢) الكتاب ١/ ٧٢.

(٣) انظر الكتاب ١/ ٧٣ هـ" ١ " ففيه مذهب الاخفش هذا وكان مقحماً في نص الكتاب . وانظر المقتضب ٤/ ١٧٧ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٤٩ ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٨٢ ، ٥٨٣ .

على معلومٍ معهودٍ عند السامعِ ،وذلك مناقضٌ لكونه خَفِيّاً .

وقد يمكن أنْ يكون من ذلك " ما " من قوله تعالى ﴿ فَبِما نَقْضِهِم مِيثَاقَهُمْ ﴾ (١) كأنَّه قال : فبشيء ،فما بمنزلة شيء ونقضِهم بدلٌ مِنْها ، وزعموا أنَّه رُوِي (٢) :

* ربما الجاملِ ..... البيت * [٣٦٧]

بخفض الجاملِ ،وروى ذلك الكوفيون ،فإنْ ثبتت هذه الرواية كانت الألفُ واللامُ زائدةً ،فكأنه قال : رُبَّما جاملٍ ويكون الجاملُ إذْ ذاك صفةً أو بدلاً ، ولا بد من ذلك لأنك إنْ لم تجعلها زائدةً لم يكن بُدٌّ من أنْ تجعل الجاملَ صفةً ، فتكون قد وصفتَ النكرةَ بالمعرفةِ - أوْ بدلاً منها ،والبدلُ في تقديرِ تكرارِ العاملِ فتكون قد أدْخلْتَ "رُبَّ" على المعارفِ ، أوْ تجعل "ما" زائدةً فتكونُ أيضا قد أدْخَلْتَ "رُبَّ" على الجاملِ وهو معرفةٌ .

[ما : صفة]

ومثالُ كونِها صفةً قولك : فعلت هذا لأمرٍ ما " إذا قصدت التعظيمَ أي لأمرٍ عظيمٍ ، فـ "ما" لإبهامها ضُمِّنَتْ معنى عظيمٍ ،لأنَّ العربَ تستعملُ الإبهام في موضعِ التعظيمِ كقوله تعالى ﴿ فَغَشِيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ ﴾ (٣) وكقوله تعالى ﴿ الحَاقَّةُ * مَا الحَاقَّةُ ﴾ (٤) ومن كلامهم :"لأمرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أنفَه" (٥) ومنْ ذلك أيضا قوله :

٣٦٨- عَزَمْتُ على إقامةِ ذي صباحٍ لأمرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ (٦)

---

(١) من الآية ١٥٥ من سورة النساء ،ومن الآية ١٣ من سورة المائدة .
(٢) انظر شرح الجمل ١/ ٥٠٥ وسبق تخريج الشاهد ٤٩٢ .
(٣) الآية ٧٨ من سورة طه .
(٤) الآية ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(٥) المستقصى ٢/ ٢٤٠ ومجمع الامثال ٢/ ١٩٦ .
(٦) البيت لأعشى بن مدركة الخثعمي ،من شواهد الكتاب ١/ ٢٢٧ ، والمقتضب ٤/ ٣٤٥ والبيت فيهما شاهدٌ على خروج "ذي صباحٍ" عن الظرفية فجُرَّ بالإضافة على لغة خثعم ،وانظره في الخصائص ٣/ ٣٢ وفيه أنَّ "ما" مجرورة الموضع لأنَّها وصف لأمرٍ ،أي لأمر معتدّ أو مؤثر يسوّد من يسود " وشرح ابن يعيش ٣/ ١٢ ، والمقرب ١/ ١٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٥٦ والخزانة ١/ ٤٧٦ وغير ذلك .

أَى لأَ مرٍ عظيم يسوّدُ مَنْ يَسُودُ ،ولا يمكنُ أنْ تكونَ "ما" زائدةً لأَ مرين:
أحدهما : أنّ زيادة "ما" قبل الجملة أو آخراً تَقِلُّ ،لا يحفظ من ذلك إلاّ قولهم : افْعله آثِراً مّا (١) . أى : آثراً له على غيرِه ، فزادها آخراً ،وقوله :

٢٦٩- وَقَدْ ما هاجَنِي فازددْتُ شوقاً بُكاءُ حمامتينِ تَجاوَبَـانِ (٢)

في إحدى الروايتينِ ، فزادَها قبل الجملةِ ومثل : لأَ مرٍ ما جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَه " كثير في كلامهم.

والاخر : أنّها تعطي التعظيم ولا تستعمل نعتاً إلاّ إذا قصدتَه ،ولو كانت "ما" زائدة لم يكنْ في الكلامِ ما يعطي التعظيم.

وقوله "والحرفية مصدريةٌ وغيرُ مصدريةٍ ،فالمصدريةُ تُوْصَلُ بالجملـةِ الفعلية في الأَ مرِ العامّ".

[ما المصدريـة]

مثالُ المصـدرية : "يعجبني ما تقوم" أى : قيامك ، وقد تقدّم تبيينها وتبيين الخلاف الذى فيها بين سيبويه والأَخفش (٣) .

ومن النحويين من قسّمَ المصدرية إلى ظرفيّةٍ (٤) وغير ظرفيةٍ ،فالمصدريّةُ غيرُ الظّرفيةِ قولك : يعجبني ما تقوم : أى قيامك // ومن ذلك قوله تعالى ١٢٨
* لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الكَذِبَ * (٥) أَى لِوصفِ أَلسنتكم الكذِبَ ،والظرفيةُ المصدريةُ (٦)

---

(١) في اللسان (أثر) ٤/٩ "أفعله آثِراً ما ،وآثِراً ما ،أى إنْ كنت لا تفعل غيره فافعله وقيل : افعله مؤثرا له على غيره و "ما" زائدة لا زمة لا يجوز حذفها .
(٢) البيت لجحدر العُكْليّ وهو في الكامل ١/١٤٦ ووردت فيه روايتان: الأولى : وَقَدْما وهي المقصودة هنا والثانية : وقِدْماً ولا شاهد فيها .
(٣) سبق ص ٤٥٤ .
(٤) سماها ابن هشام : زمانية قال : وإنّما عدلت عن قولهم ظرفية إلى قولي زمانية ليشمل نحو * كلّما أضاء لهم مشوا فيه * فإنّ الزمان المقدر هنا مخفوض أي كلّ وقتِ إضاءةٍ ، والمخفوض لا يسمّى ظرفا " المغنى ٤٠١ وفي الجنى الداني ٣٣٠ وأمّا المصدرية فقسمان : وقتية وغير وقتيه .
(٥) الآية ١١٦ من سورة النحل .
(٦) انظر الكتاب ٣/١٠٢ .

نحو قوله :

٢٧٠- أُطَوِّفُ ما أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إلى بيتٍ قعيدتُه لَكَاعِ (١)

أي أُطَوِّف مُدَّةَ تطوافي ، وهذا القِسْم الذي تَوَهَّمَ (٢) أنَّهُ زائدٌ ليس كذلك ، لأنَّ الظرفيَّةَ ليست من معاني "ما" بل "ما" مع الفعل بمنزلةِ المصدرِ ، والمصادرُ قد تستعملُ ظروفاً نحو قولهم "أتيتك خفوقَ النجم ، وخلافَةَ فلان" أي وَقْتَ خُفُوقِ النجمِ ومدَّةَ خلافةِ فلان" (٣) .

[ما النافيـــة]

وقوله : "وغيرُ المصدريَّةِ : نافيةٌ وزائدة فالنافية ضربان عاملة وغير عاملة" .

غيرُ العاملةِ : ما قام زيد . وما يقوم زيد غداً ، وما يقوم زيدٌ الآن" وما زيدٌ قائمٌ في اللغة التميمية ، وهي أبداً تنْفي مابعدَها ، فإن كـــانَ مقيَّداً بزمانٍ نَفَتْهُ في ذلك الزمان وإنْ كان غَيْرَ مُقَيَّدٍ بزمانٍ في اللفـــظِ نفته في الحال نحو قولك : ما يقوم زيدٌ ، تريد : الآن . والعاملـــةُ نحو قولك : ما زيدٌ قائماً" في اللغةِ الحجازية وسنبينُ حكمها في بابِها إنْ شاءَ اللَّهُ .

[ما الزائدة]

وقوله "والزائدة ضربان : مغيرة في اللفظ وغير مغيرة ، (وجائزٌ معها الاقتران) (٤) . فمثال غيرِ المغيِّرةِ قولك : إذا ما قام زيد قام عمرو" تريد "إذا قام زيد قام عمرو ، ومن ذلك قولهُ تعالى ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾ (٥) في أحد (٦) القولين ، ولا تزادُ إلاّ بينَ الشيئينِ المتلازمينِ ، فلذلك لا تزادُ

---

(١) البيت للحطيئة في ديوانه ٢٨٠ وهو في المقتضب ٢٣٨/٤ قال عضيمة في هامشها "استشهد بالبيت شراح الألفية لوصل ما المصدرية الظرفية بالمضارع المثبت وهو قليل ، والكثير وصلها بالمضارع المنفي والماضي" والجمل : ١٧٦ وشرح ابن يعيش ٥٧/٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٤/١ ، ١٠٨/٢ والخزانة ٤٠٨/١ وغير ذلك .

(٢) يعني صاحب التقسيم الذي ذكر .

(٣) الهمع ٢٠٤/١ .

(٤) تكملة من الجزولية وسيأتي الحديث عنها .

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من المائدة .

(٦) في المصورة : إحدى وفي "ما" في الاية قولان : إنها زائدة ، وقال ابن كيسان : ما نكرة في موضع جرٍّ بالباء . انظر الجامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٤ ، ٧/٦ .

إلاّ متوسطةً ولم تَزَدْ متأخرةً إلاّ في قولهم " آثرا مّاً " ولا صدرَ جملةٍ إلاّ في قولِه

* وقَدْ ما هاجني . . . . . * (١) [٣٦٩]

في إحدى الروايتين . ولم يجيءْ مِثْلُ ذلك إلاّ في الشعر كما تقدّم (١) .

والمغيّرةُ أنْ تجيء مغيّرةً للحكمِ والمعنى أو للحكم.

[فالمغيرة للحكم] (٢) إمّا كافة أو مهيئة والكافّةُ نحو قولك : "إنّما زيدٌ قائم " فما كافّة لإنّ عَنِ العمل ،وهي زائدةٌ فغيّرتها بذلك ، والمهيئة نحو قولك "رُبّما يقومُ زيدٌ " فما هيأت لربّ الدخولَ على الفعلِ ، ولولا "ما " لم يَجُزْ دخولُها عليه .

والمغيّرة للمعنى والحكم نحو "ما " اللاحقة لـ "لو " تقول : لو قام زيدٌ قام عمروٌ " فتكون لما كانَ سيقَعُ لوقوعِ غيرِه ثم تلحقها "ما " فتقول : "لو ما يقومُ زيد " فتكونُ للتحضيض ،ولا تحتاج إلى جوابٍ .

والجائزُ معها الأمران نحو "ما " اللاحقةِ لليتَ تقول : ليتما زيدٌ قائم ، فتكف ليت عن العمل ،وتقول : ليتما زيداً قائم " فلا تغيّر لها عملاً (٣) وقد رُوِيَ :

٣٧١ - قالت : ألاَ لَيْتَما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا ونصفَهُ فَقَدِ (٤)

برفعِ الحمامِ ونصبِه .

---

(١) انظر ما سبق ٤٩٥

(٢) سقط بسبب انتقال النظر.

(٣) الكتاب ٢/١٣٧ .

(٤) البيت للنابغة في الديوان : ٢٤ وهو من شواهد الكتاب ٢/١٣٧ والخصائص ٢/٤٦٠ برواية : أوْ نصفه فقد ،وستأتي في ص ٦٤١ وكذلك في الإنصاف ٤٧٩ وابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥١ ، ٦٢٢ ، ٢/١٣ والمقرب ١/١١٠ ،والخزانة ٤/٢٩٧ وغير ذلك كثير.

وفي أخواتِ ليت خلافٌ :

فمن النحويين من أجازَ الوجهين فيها قياساً على ليتَ ،وهو مذهب الزجّاجي (١) .

ومنهم من لم يُجِزْ الوجهين إلاّ فيما غيّرَ معنى الابتداءِ كما غيّرته "ليت" فقاس عليها : لعل و : كأنَّ ، وهو مذهب ابن السّراج (٢) .

ومنهم مَنْ منعَ القياسَ في الجميعِ فلم يُجِزْ الوجهين إلاّ في "ليت" وهو مذهب الأخفش وسيبويه (٣) وهو الصحيح ،لأنَّ هذه الحروفَ إنّما عملت لاختصاصها بالأسماء ،وكلّها إذا لحقتها "ما" زال اختصاصها بها تقول "إنما يقومُ زيد" و "لكنّما يقوم زيد" و "لعلما يقوم زيدٌ" ، و "أنّما يقوم زيد" و "كأنّما يقوم زيد" قال الله تعالى ﴿ إنّما يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ كأنّما يُسَاقُونَ إلى المَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ﴾ (٥) وقال تعالى ﴿ أفَحَسِبْتُمْ أنّما خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً ﴾ (٦) ،

---

(١) الجمل ٢٩٥ قال الزجاجي "ومن العرب من يقول: إنّما زيداً قائمٌ ولعلّما بكراً مقيمٌ فيلغى ما،وينصب بإنَّ وكذلك سائر أخواتها" وانظر الهمع ١/١٤٤ وفي شرح الكافية الشافية ٤٨٠ أنَّ ابن برهان حكى أنَّ الأخفش روى عن العرب : إنّما زيداً قائم". وانظر التصريح ١/٢٢٥.

(٢) في الهمع ١/١٤٤ "وذهب الزجاجيّ إلى أنّه يجوز الإعمال في الجمع حكى : إنّما زيداً قائمٌ ويقاس في الباقي ووافقه الزمخشري وابن مالك ونقله عن ابن السراج "وفي الأصول لابن السراج ١/٢٨١ ما نصه "وتدخل ما زائدة على إنَّ على ضربين : فمرة تكون ملغاة دخولها كخروجها ،لا تغير إعرابها تقول: إنّما زيداً منطلقٌ وتدخل على إنَّ كافة للعمل فتبنى معها بناء فيبطل شبهها بالفعل فتقول :إنّما زيدٌ منطلقٌ "فإنما "هاهنا بمنزلة فِعْلٍ ملغى" من هذا يتبين أنَّ ابن السراج مذهبه كمذهب الزجّاجي . أمّا قياس لعل وكأنَّ على ليت فهو مذهب الزجّاج وابن أبي الربيع انظر الهمع أيضا ١/١٤٤ قال : وعُزِيَ إلى الأخفش وانظر المغني ٢٧٨.

(٣) الكتاب ٢/١٣٧، ١٣٨ والخزانة ٤/٢٩٨.

(٤) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٥) الآية ٦ من سورة الانفال .

(٦) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .

وقال الشاعر:

٣٧٢ - أَعِدْ نظراً يا عَبْدَ قَيْسٍ لعلَّمَا أضاءَتْ لكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا (١)

وقال امرؤ القيس :

٣٧٣ - * ولكنّما أَسْعَى لمَجْدٍ مؤثَّلٍ * (٢)

ولا يقولون " ليتما يقومُ زيدٌ " فلما بقيت على اختصاصها جازَ إعمالُها إنْ لم يعتدّ بـ " ما " والفاؤها إنْ جُعِلَتْ " ما " كافّةً.

فإن قال قائل : هذا الباب إنّما هو باب الموصولات ، فإنّما كان ينبغي أَن يذكر فيه "مَنْ " و "مَا " الموصولتين خاصّةً ،فكيف ذكر فيه غير ذلك من أقسام "من " و "ما " ؟

فالجواب : أَنَّ "مَنْ " غيرَ الموصولةِ هي الموصولة ،لأَنَّ مسمّاها الذى تقع عليه في جميع أَحوالِها واحدٌ ، وإنّما تختلفُ أحكامُها وإن اختلفت بعضُ معانيها ، فلا يختلف معناها الذى هو لها بحقِّ الأَصالةِ ،وهو المسمَّى الذى تقع عليه وإنّما تختلفُ لمعانٍ عارضةٍ فيها ،أَلاَ ترى أَنَّ الاستفهامَ إنّما هو فيها لتضمنها معنى حرف ، وكذلك الشرط إنّما هو فيها لتضمّنها معنى حرفٍ أَيضا ، وكذلك التعريف إنما حدث فيها بالعهدِ الذى في الصلة كما تقدَّم فإنْ لم تأتِ لها بصلةٍ معهودةٍ كانت نكرةً فهذه المعاني عارضةٌ على معناها الذى هو لها بحقِّ الأَصالةِ ،وهو مسماها الذى تقع عليه في جميع الأَحوالِ .

وكذلك أَيضاً "ما " الموصولة هي "ما " التي هي اسمٌ غيرُ موصولٍ ، لأَنَّ مسماها الذى تقع عليه أَيضا في جميعِ الاحوالِ واحدٌ ،وإنّما تختلفُ لمعانٍ عارضةٍ فيها مثل المعاني التي عرضت في "مَنْ ".

---

(١) البيت للفرزدق في الديوان ١/ ١٨٠ والرواية فيه : فربَّما ،ولا شاهد فيها ،والشاهد في الأزهية : ٨٨ ،والأمالي الشجرية ٢/ ٢٤١ ، وابن يعيش ٨/ ٥٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٥ والمغنى : ٣٧٨ ،والصبّان على الأشموني ١/ ٢٨٤ وغير ذلك .

(٢) عجزه : وقد يُدْرِكُ المَجْدَ المؤثَّلَ أمثالي

الديوان : ٣٩ وابن يعيش ١/ ٧٩ ، ٨/ ٥٧ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٤ والتصريح ١/ ٢٢٥ وغيرها .

فإن قيل : فلأيِّ شيء أَوْرَدَ في البابِ "ما" النافيةَ والزائدةَ مغيرةً وغيرَ مغيّرةٍ وجائزاً معها الأمرانِ *، وليست واحدةً منها "ما" التي هي حرف // موصول إذْ لا اشتراك بينهما في معنىً ، بل في مجرّد اللفظ. ١٢٩

فالجواب : أنّهُ أرادَ أنْ يستوفيَ جميعَ ما يكون لِلَّفظ من المعاني ، إذْ لزمه ذكر معظمها في الباب للعلّة التي تقدم ذكرُها ، فلا بُدَّ إذاً من تبيينِ ما تقع عليه مَن وما الاسميتان (١) ليتبين بذلك ما ذكرناه من أنَّ مسمى كلِّ واحد منهما في حال استعماله موصولاً أو غير موصول واحد .

ونذكر أيضاً معاني سائرِ الموصولات ، فإنّ ذلك من كمال هذا الباب.

[معاني "مَنْ" الموصولة]

فأمّا "مَنْ" فإنّها تقعُ على من يعقِل وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملة من يعقلُ ، أو اختلط بمَنْ يعقل فيما وقعت عليه "مَنْ" أو فيما فُصِّل بها من المذكرين والمؤنثات (٢) . فممّا وقعت فيه على مَنْ يعقلُ قوله تعالى ﴿ إلاَّ مَنْ أَتَى اللّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ ﴾ (٣) وقولهُ تعالى ﴿ أَفَمَنْ كانَ مُؤْمِناً كَمَن كانَ فاسِقاً لا يَسْتَوُونَ ﴾ (٤) .

وممّا أوقعت فيه على ما لا يعقل لمّا عومِلَ معاملة مَنْ يعقل قوله :

٣٧٤ - أَلا عِمْ صباحاً أَيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ من كان في المُصُرِ الخالي (٥)

فأوْقَعَ مَنْ على الطللِ وإن كان من قبيلِ ما لا يعقل لمّا ناداه وحيّاه ، فعامله بذلك معاملة من يعقل .

---

* في المصورة : وجائز

(١) في المصورة : الاسميتين .

(٢) ذهب قطرب إلى أنّ مَنْ تقع على من لا يعقل دون اشتراط ، انظر الهمع ١/٩١ .

(٣) الآية ٨٩ من سورة الشعراء .

(٤) الآية ١٨ من سورة السجدة .

(٥) البيت لامرئ القيس في الديوان : ٢٧ وهو من شواهد الكتاب ٤/٣٩ والرواية فيه : يَنْعِمَنْ والأمالي الشجرية ١/٢٧٤ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٥٣ ، وشرح الجمل ١/١٧٥ والتصريح ١/١٣٣ وغيرها .

ومّا وقعت فيه على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما وقعت عليه قوله تعالى ﴿ومِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ﴾ (١) ، ألا ترى أنّ الماشي على رجلين منه عاقلٌ كالإنسان وغيرُ عاقلٍ كالطائرِ ،لكن أوقع على الجميع "مَنْ" لاختلاطهما ،وكذلك لمّا قال جرير :

٢٧٥ـ يا حبّذا جبلُ الرَّيّانِ مِنْ جَبَلٍ وحَبَّذا ساكنُ الرَّيّانِ مَنْ كانا (٢)

قال له الفرزدقُ : " وإنْ كانوا قروداً " فسوّغ أنْ تقعَ "مَنْ" على ما لا يعقل لاجل الاختلاط ،فأجابه جرير بأنْ قال : إنّما قلت "مَنْ" ولم أقُلْ "ما" ووجه انفصال جرير أنّ "مَنْ" وإنْ وقعت على ما لا يعقل في حال اختلاطه بمن يعقل فإنّها فيمن يعقل أظهرُ.

ومن وقوعها على ما لا يعقل لاختلاطه بمن يعقل فيما فُصِّل بِمَنْ قوله تعالى ﴿ومِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ (١) فأوقع "مَنْ" على الماشي على أربعٍ وإنْ كان غير عاقل لاختلاطه بمَنْ يعقل في المفصَّل بـ "مَنْ" وهو قوله تعالى ﴿واللّهُ خَلَقَ كُلَّ دآبَّةٍ مِن مَّاءٍ﴾ (١) ،ألا ترى أنّ الدابّة تقعُ على كلّ ما يَدِبُّ من عاقلٍ وغيرِ عاقلٍ ، فغلّب من يعقل على ما لا يعقل ، وعُومِلَ الجميعُ معاملةَ من يعقل ففُصِّل بـ "مَنْ" لذلك ، ومن كلام العرب " خلق اللّهُ الخلقَ فمِنْهم مَنْ يتكلم ،ومِنْهُم مَنْ لا يتكلم ". فأوقع "مَنْ" على ما لا يتكلم وهو غيرُ عاقلٍ لاختلاطهِ بالعاقلِ في المفصّل بـ "مَنْ" وهو الخَلْقُ لأنّ الخَلْقَ يقعُ على كُلِّ مخلوقٍ من عاقلٍ وغيرِ عاقلٍ . وأمّا قوله : ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لاَّ يَخْلُقُ﴾ (٢) فأوقعَ مَنْ على ما لا يَخْلُقُ وهو الأصنامُ، فيمكن أنْ يكون ذلك لكونِه تفصيلاً للمعبودِ بحقٍ أوْ باطلٍ ،ويمكن أنْ يكونَ ذلك لكونِ الأصنامِ قد عُبِدَتْ واعتُقِد فيها أنّها آلهةٌ فجاءَ اللّفْظُ على حَسَبِ ما كانوا يعتقدون ،فكأنّها وقعت على مَنْ يعقلُ ،فيكونُ مثلَ قوله تعالى :

---

(١) الآية ٤٥ من سورة النور.

(٢) البيت في الديوان: ٥٩٦ ،والجمل ١٢٢ وابن يعيش ٧/ ١٤٠ وشرح الجمل ١/ ٦١١ والمقرب ١/ ٧٠ والهمع ٢/ ٨٨ وهو في جميع المصادر شاهدٌ على مسألة أخرى.

(٣) الآية ١٧ من سورة النحل .

﴿ أَيْنَ شُرَكَآئِيَ ﴾ (١) فأضافَ الشركاءَ إلى نفسِه وهو سبحانُه مُنزَّهٌ عن ذلك لكونِهم كانوا يزعمون ذلك ، فكأنَّه قال : أَيْنَ شُركائي في زعمِكم " وتقول العرب: " "أصبحتُ كمَنْ لَمْ يُخْلَقْ " تريدُ : كمَنْ قد مات ،فتقع "مَنْ " على هـذا المعنى على العاقلِ . فإن أردتَ بمَنْ لم يُخْلَقْ : المعدومَ ،فإنَّ هـذه المسألـة جرت بين بِشْرٍ (٢) والفراء فأجازَ ذلك الفراءُ وجعل "مَنْ " واقعةً على المعدومِ ومنعها بِشْرٌ وقال "مَنْ "للناسِ ومَنْ (٣) لم يُخْلَقْ لَيْسَ بشيءٍ فبأيِّ شيءٍ شُبِّهَ ؟ فأجاب الفراءُ عن ذلك بأنَّ العربَ توقع ما على المعدوم فتقول ما شاءَ الله كان وما لم يشاءْ لم يكن ، فكما جاز ذلك فيها فكذلك في "مَنْ " يجوزُ . والصحيح ما ذهبَ إليه الفراءُ ،ولا تخرج "مَنْ "بذلك عن معناها ، بل تكون واقعةً على عاقلٍ موجودٍ أو معدومٍ متوهَّمٍ، فإنَّ المعدومَ المتوهَّمَ تجعله العربُ شيئاً وتسمّيه العرب شيئاً ، قال عمر ابن أبي ربيعة :

٢٧٦ - وهَبْها كشيءٍ لمْ يكن أو كنازحٍ به الدارُ أو مَنْ غَيَّبَتْهُ المقابرُ (٤)

فأوقع شيئا على ما لم يكن وهو المعدومُ ،ومثل ذلك قول الشاعر :

٢٧٧ - وأَخَفْتَ أهلَ الشركِ حتَّى إنَّه لتخافك النطفُ التي لم تُخْلَقِ (٥)

فأوقع النطف على ما لم يُخْلَقْ .

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة النحل ،والآية ٦٢ ، ٧٤ من سورة القصص ، والآية ٤٧ من سورة فصلت.

(٢) بشر بن المُعْتَمِر البغدادي أبو سهل فقيه معتزلي مناظر ،من أهل الكوفة قال الشريف المرتضى : يقال إنّ جميع معتزلة بغداد كانوا من مستجيبيه ، تنسب إليه الطائفة البشرية منهم له مصنفات في الاعتزال مات ببغداد سنة ٢١٠هـ . الأعلام ط ٣ (٢/٢٨) .

(٣) كان عليه أن يقول : "وما لم يخلق " فمذهبه يقتضي ذلك .

(٤) البيت في الديوان طبع الهيئة العامة ص ٧٠

(٥) البيت لأبي نواس الديوان ٤٠١ ولا يحتج بشعره - من قصيدة في مدح الرشيد وأولها :

خُلِقَ الشبابُ وشرّفني لم تخلق ورميت في غرض الزمان بأنسوق

[معاني ما الموصولة]

وأما "ما" فإنّها تقعُ على ما لا يعقلُ وعلى أنواعِ مَنْ يعقلُ مِنَ المذكرين والمؤنثات ، فمِنْ وقوعِها على ما لا يعقلُ ﴿ ما عِندَكُمْ يَنفَدُ وما عِنْدَ اللّهِ باقٍ ﴾ (١) ، ومِنْ وقوعِها على أنواعِ مَنْ يَعْقِلُ قوله تعالى : ﴿ فانْكِحُوا ما طَابَ لكُم مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٢) وزعمَ بعضُ النحويين أنّها تقعُ على آحاد أولي العِلْمِ على الإطلاق ، واستدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ والسماءِ وما بَنَاها ﴾ ﴿ والأرْضِ وما طَحاها ﴾ (٣) والذى بَنَى السماءَ وطحا الأرْضَ هو اللّهُ سبحانه ، ويقول العرب : سبحان ما سبّح الرعدُ بحمدِه (٤) و "سبحان ما سخركنّ لنا" (٥) فأوقعَتْ "ما" أيضا على اللهِ سبحانَه ، وبقوله تعالى ﴿ ولا أنتُم عَابِدُونَ ما أعْبُدُ ﴾ (٦) ، والذى يعبُده النبيّ - صلى الله عليه وسلم - إنّما هو اللّهُ تعالى ، وبقولِه تعالى ﴿ ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ // لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (٧) يعني بذلك آدمَ صلى الله عليه وسلم ، وهو من أُولى العلم ، وزعم السّهيلي (٨) أنّها لا تقع على أولي العلم إلاّ بقرينةٍ وتلك القرينةُ هي التعظيم والإبهام فوقعت عنده "ما" على الله تعالى فيما تقدم ذكره ، لأنّ المراد التعظيم ، فأُتِي بـ "ما" لأنّها مبهمةٌ ، والإبهامُ كثيراً ما يستعملُ إذا قُصِدَ التعظيمُ نحو قوله تعالى ﴿ الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ ﴾ (٩) و ﴿ غشيَهُم مِنَ اليَمِّ ما غَشِيَهُمْ ﴾ (١٠) فكأنّ المعنى [إنّ] (١١) الذى بنى السماءَ وطحا الأرضَ لعظيمٌ ، وإنّ الذى سبّح الرّعدُ بحمدِه وسخّركُنّ لنا لعظيمٌ .

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل .
(٢) الآية ٣ من سورة النساء .
(٣) الآية ٥ ، ٦ من سورة الشمس .
(٤) (٥) المقتضب ٢/ ٢٩٥ وشرح ابن يعيش ٤/ ٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٧٣ .
(٦) الآية ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
(٧) الآية ٧٥ من سورة ص
(٨) نتائج الفكر ١٨١ - ١٨٤ .
(٩) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(١٠) الآية ٧٨ من سورة طه .
(١١) تكملة يستقيم بها السياق .

وأمّا قوله تعالى ﴿ ما مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ (١) فليس ذلك عنده للتعظيمِ ،ولكن لأنَّ السجودَ لم يَجِبْ له من حيثُ كان يعقلُ ولا من حيثُ كان لا يعقلُ ، ولكن من جهة ما يقتضيه الأمر (٢) من السجودِ كائناً ما كان ،وأمّا قوله تعالى : ﴿ وَلَا أَنْتُم عابِدُونَ ما أَعْبُدُ ﴾ (٣) فسوّغَ وقوعَ "ما" فيه على اللهِ تعالى سببان أحدُهما : الإبهام وتعظيمُ المعبودِ . والآخرُ : أنَّ الحسدَ منهم يمنعهم من أنْ يعبدوا معبودَه كائنا ما كان.

والصحيح أنَّها لا تقعُ على آحادِ أُولي العلم إلاَّ في موضعين :

أحدُهما : الاستثباتُ عمَّنْ يعقلُ إذا لم تَفْهَمِ الاسمَ ، وقَدْ تَقَدَّمَ (٤) ، لأنَّك في الحقيقةِ لم تستثبت عن عاقلٍ ،ألا ترى أنَّه إذا قال : "جاءني عبدالله" فلم تفهم الاسم فاستثبتَّه وقلت : جاءك مه ؟" ففي الحقيقة لم تستثبت عن عبدالله لأنَّك لم تعلم : أعبدَالله قال أمْ غيرَ ذلك ، وإنَّما استثبت عن الفاعل من حيث هو فاعل .

والآخرُ: الاستفهام بها عن صفاتِ مَنْ يَعْقِلُ ،ألا ترى أنَّك تقول : ما زيد ؟ فيقول لك (٥) المسؤول : كاتب أو عالم ،فهي وإنْ كانت في الظاهرِ واقعةً على كاتب أو غيرِ ذلك من صفات زيد ، وكاتب اسم واقع على من يعقل فليست في الحقيقة واقعةً على عاقل ،لأنَّك إنما سألتَ بها عن صفاتِ مَنْ يعقل ، والصفةُ ليست مِنْ جِنْسِ العُقَلاءِ ألا ترى أنَّك إذا قلت : ما زيدٌ ؟ فإنَّما تريدُ ما صِفَةُ زيدٍ ؟ ،وقول المجيب : كاتب (٦) ،جواب على المعنى ، لأنَّه لو أجابَ على اللفظ لقال : صفته كَتْبٌ ،إلاَّ أنَّ كاتب يغني عن ذلك ويقومُ مقامَه . وأمّا جميع ما احتجّوا به على أنَّ "ما" تقع على آحاد من يعقل فلا حُجَّة لهم في شيء من ذلك ،أمّا قوله تعالى ﴿ والسماءِ وما بَنَاها ﴾ ﴿ والأَرْضِ وما طَحَاها ﴾ (٧) فـ"ما" فيه مصدرية ، وفاعل بنى وطحا

---

(١) الآية ٧٥ من سورة ص
(٢) في المصورة الاسم تحريف والتصويب مما سيأتي .
(٣) الآية ٣ والآية ٥ من سورة الكافرون .
(٤) تقدم ص ٤٩٠ .
(٥) في المصورة : لهم .
(٦) في المصورة : كانت ،تحريف .
(٧) الآية ٥ ، ٦ من سورة الشمس .

ضميرٌ يراد به الله تعالى ويكون من قبيل ما يفسره ما يفهم من سياق الكلام ، لأنَّه معلوم أنَّ الذى بنى السماءَ وطحا الأرضَ إنَّما هو الله تعالى فكأنه قال : والسّماءِ وبنائِها والأرضِ وطُحوِّها "(١) فأقسم بِطُحوِّ الأرض وبناءِ السماءِ كما أقسَمَ بالأرضِ والسماءِ] أمّا قوله تعالى ﴿ ما مَنَعَكَ أنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾(٢) ، فتكون "ما" فيه أيضا مصدريّةً كأنَّهُ قال : لخلقي بيدى ، وتكونُ من قبيل المصادرِ الموضوعةِ موْضِعَ الأسماءِ نحو قولهم : هذا الدرهم ضربُ الأمير "أى مَضْرُوبُه ، وهو الثوبُ نَسْجُ اليمنِ "، أي منسوجُه ، فيكون ما خلقتُ في تقدير : خلقي ، وخلقي موضوعٌ موضعَ مَخْلوقٍ فكأنَّهُ قال للمخلوقِ بيديّ ، فالواقعُ إذاً على من يعقل إنَّما هو المصدر الذى ينسبكُ مِنْ "ما" والفعل لا "ما"] والدليلُ على أنَّ "ما" المصدرية مع ما بعدها تجرى مجرى المصدرِ وضعُها موضعَ الاسم كما يوضَعُ المصدرُ الصحيحُ موضعَه في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قالُوا ﴾(٣) كأنَّهُ قال : لقولِهم ، ووضع القول موضع المقول أى ثمَّ يعودون للمقولِ فيه ذلك] ، وأمّا قوله تعالى ﴿ وَلَا أَنْتُم عابِدُونَ ما أَعْبُدُ ﴾(٤) فما فيه أيضا مصدريّة ، ويَحْتَمِلُ مع ذلك ألاّ يكون المصدر موضوعاً موضعَ الاسم وكأنَّهُ قال : ولا أنتم عابدون عبادتي ، أى مثلَها ، وأنْ يكون موضوعاً موضعَه ، فوضَعَ العبادةَ موضعَ معبودٍ ، فيكونُ بمنزلةِ قوله ﴿ لما قالوا ﴾(٣) فيكون المعنى "ولا أنتم عابدون معبودي ، إلاّ أنَّ الواقعَ على المعبودِ إنَّما هو المصدرُ لا "ما"] وأما قول العرب : "سبحانَ ما سبَّحَ الرعد بحمده" ، و "سبحان ما سخّركن لنا"(٥) فيَحْتَمِلُ أنْ تكون فيه "ما" مصدرية ، ويكون ذلك المصدر قد استعمل ظرفاً ، وتكون سبحان قد استعملت غيرَ مضافةٍ بل اسماً علماً للتنزيهِ مثلها في قول الشاعر:

٣٧٨ - أَقُولُ لمَّا جاءَنِي فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ علقمةَ الفاخِرِ(٦)

---

(١) يقال في مصدر "طحا" طَحْوا وطُحُوًّا .
(٢) الآية ٧٥ من سورة ص
(٣) الآية ٣ من سورة المجادلة .
(٤) الآيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
(٥) هذه الأمثلة سبقت ص ٥٠٠ .
(٦) البيت للأعشى في الديوان : ١٤٣ وهو من شواهد الكتاب ١/٣٢٤ ، والمقتضب ٣/٢١٨ والخصائص ٢/١٩٧ ، ٤٣٥ ، ٣/٣٢ والمقرب لابن عصفور ١/١٤٩ وشرح الجمل له ١/١٧٤ ، والخزانة ٢/٤١ ، ٣/٢٥١ وغير ذلك .

فسبحان بمنزلةِ براءةٍ ،لكنّه جُعِلَ علماً لهذا المعنى ،ولذلك مُنِعَ الصرف[1] ، والمعنى: براءة من علقمةَ الفاخرِ ، فكأنّهم قالوا : سبحان مُدَّةِ تسبيحِ الرعدِ بحمدِه ،وسبحان مدّةَ تسخيركنّ لنا : أى أنزهه ما دام الرعد يسبح بحمده ، وما دام يسخركن لنا[2] ، فلا تكون سبحان على هذا مضافةً لـ "ما" ولا تقدرّها أيضا مضافة لاسم الله تعالى ثم حذف لفهم المعنى ،لأنّهم إذا حذفوا ما أضيفت إليه سبحان[3] نُوِّنَتْ نحو قوله :

٢٧٩- سبحانهُ ثم سبحاناً نَعوذُ بهِ وقبلنا سبَّحَ الجُودِيُّ والجُمُدُ[4]

فنوّن سبحاناً لمّا حذف المضاف فعلى هذا ينبغي أنْ يحمل جميع ما احتجوا به ،لأنّ ما ذكره السهيلي من التعظيم لا يُسَوِّغُ وضعَ الاسمِ الذى هولما لا يعقل على من يعقل . نعم إنَّ الإبهامَ مَقْصِدٌ من مقاصدِ التعظيم ،لكن لا ينبغي أن يكونَ ذلك الإبهام الذى يُقْصَدُ به التعظيم مُخْرِجاً للّفظ عمّا وضع له وما ذكره أيضا من أنّ "ما" إنما وقعت على آدم في قوله : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[5] ،لأنّ // السجود لم يجب له من حيث كان يعقِل ولا من حيث كان لا يعقل ، ٣١ ولكنْ من جهة ما يقتضيه الأمرُ من السجودِ له كائناً ما كان ليس بشيءٍ ،لأنّ اللّفْظَ لم يتعرض لهذا المعنى إذْ التعرضُ له إنّما هو بأنْ يقول : ما منعك أنْ تسجد لكوني أمرتك لا بأنْ يقول "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدىّ كائناً ما كان ،لأنّ إبليس لم يمتنع من السجود لما خلقه الله بيديه كائناً ماكان ، وإنما امتنع من السجود لآدم ،وإلاّ فقوله سبحانه حكاية عنه ﴿ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾[6] نصٌّ بأنّه لم يمتنع من السجودِ لكلّ ما يخلقه سبحانه ،بل لما خلقه واعتقد فيه إبليسُ أنّه خيرٌ منه .

---

(١) الكتاب ١/ ٣٢٤ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٧٣ ، ١٧٤ .
(٣) العبارة في المصورة هكذا "لأنّهم إذا حذفوا سبحان ما أضيفت إليه نوّنت" ففيها تقديم وتأخير .
(٤) البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه : (٣٣٣ ط ح) وينسب لورقة بن نوفل وهو من شواهد الكتاب ١/ ٣٢٦ وتنوين "سبحان" عنده ضرورة ، وانظر المقتضب ٣/ ٣١٧ والأمالي الشجرية ١/ ٣٤٨ ، ٢/ ٢٥٠ والخزانة ٢/ ٣٧ ، ٣/ ٢٤٧ وغيرها .
(٥) الآية ٨٥ من سورة ص .
(٦) الآية ١٢ من سورة الاعراف .

وكذلك أيضا ما ذكره في قوله تعالى : ﴿ ولا أَنْتُم عابِدُون ما أَعْبُدُ ﴾ (١) من أَنَّ الحسدَ منهم يمنعهم من أَنْ يعبدوا معبودَه كائناً ما كان ، باطلٌ ، بل مرادهم إنَّما هو أَنْ يَعْبُدَ معبودَهم .

[معاني الذى والتي]

وأمّا الذى فإنَّها تقعُ على مَنْ يعقِلُ وما لا يعقل من آحادِ المذكّرين أو ما أجرى مجراهم نحو قولك : جاءني الذى جاءك " تريد الجمع الذى جاءك ، وكذلك التي تقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنث أو ما أجرى مجراها ، نحو قوله تعالى ﴿ أَمْوَالَكُمُ الَّتي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِياماً ﴾ (٢) فأجريت الاموالُ - لأَنَّها جمعُ تكسيرٍ - مجرى الواحدة من المؤنث ، وقد تقدم تبيينُ ذلك .

وتثنية الذى والتي بمنزلتهما في الوقوع على العاقلِ وغيرِ العاقل ، وكذلك جمع التي بمنزلتها في ذلك ، وأما جمع الذى فانه خاصٌ بالعاقل لأَنَّه بمنزلةِ ما جمع من الأَسماءِ المعربةِ بالواوِ في الرفع والياءِ في النصبِ والخفضِ ، وكذلك أيضا اللاءُون واللائين ، لا يقعُ إلاَّ على من يعقل وإن لم يكن من لفظ الذى ، لأَنَّه بمنزلةِ "الزيدين" أيضاً . وأمّا الأُلَي فتقعُ على مَنْ يعقلُ وما لا يعقل من المذكرين ، لأَنَّها ليست بمنزلةِ ما جُمِعَ من الأَسماءِ المعربةِ بالواو في الرفع والياءِ في النصب والخفض .

[ذا الموصولة]

وأمّا "ذا" إذا كانت مع "مَنْ" وقعت على مَنْ يعقل مفرداً كان أَوْ غيرَ مفردٍ ، مذكراً كان أَوْ مؤنثاً ، نحو قولك : "من ذا عندك ؟" ، أي : من الذى عندك أو التي عندك ؟ ومنه قوله تعالى : ﴿ مَنْ ذَا الَّذى يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً ﴾ (٤) ، وإذا كانت مع "ما" وأُرِيدَ بها معنى التي

---

(١) الآيتان ٣ ، ٥ من سورة الكافرون .
(٢) الآية ٥ من سورة النساء .
(٣) من الآية ٢٤٥ من سورة البقرة و ١١ من سورة الحديد

أو الذى وقعت على ما لا يعقل من المذكرين والمؤنثات ،نحو : " ماذا عندك ؟ تريد : ما الذى عندك ؟ أو ما التي عندك ؟ ، وقولنا : وأُريدَ بها معنى الذى والتي ،تحرز منها إذا جعلت معها بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ فتكون ماذا كـ"ما" و"من ذا" كـ"من".

(أل الموصولة)

وأما الألفُ واللامُ بمعنى الذى والتي ،فإنَّها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرِ والمؤنثاتِ ،مفرداً كان أَوْ غيرَ مفردٍ ،مذكراً كان أَوْ مؤنثاً .

(أي الموصولة)

وأما أيّ فإن أُفْرِدَتْ فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكرين ،وإن أردت بها المؤنث ألحقتها علامة التأنيث ،وكذلك إذا أَردتَ بها التثنية والجمع ثنيّتها أو جمعتها ، وإنْ أُضِيْفَتْ فإنها تقع على مَنْ يعقِل وما لا يعقِل من المذكرين والمؤنثاتِ مفرداً كان أَوْ غيرَ مفرد ، مذكراً كان أَوْ مؤنثاً ،وبعضُ العربِ إذا أراد التأنيث ألحق علامته ، وإذا أراد التثنية والجمع ثنّاها أوجمعها .

(ذو وذات الطائيتان)

وأمّا "ذو" الطائية ، فإنَّها تَقَعُ على من يعقل وما لا يعقل ،من آحاد المذكر كالذي .

وأما "ذات" الطائيّة فتقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنث بمنزلة التي ،وإنْ أردت التثنية أو الجمع ثنيتهما أو جمعتهما (١) ،

---

(١) في شرح الكافية الشافية ٢٧٣ "وحكى الأزهرى أنَّ "ذو" في لغة طيئ" يستعمل بمعنى الذى والتي وتثنيتهما وجمعهما فيقال : رأيت ذو فعل ،وذو فعلت ،وذو فعلا ،وذو فعلتا ،وذو فعلوا ، وذو فعلن" وانظر التهذيب ١٥/٤١ - ٤٥ .

إلاّ أنّ جمع " ذو " لا يقع إلاّ على من يعقل ، لأنّه بالواو في الرفع والياء في النصب والخفض ، وأما جمع " ذات " فبمنزلة " ذات " في الوقوع على العاقل وغير العاقل ، لأنّها تكون بمنزلة المجموع - من الأسماء المعربة - بالألف والتاء ، والجمع بالألف والتاء يقع على ما لا يعقل ، ومن ذلك قوله :

* ذواتُ ينهضن بغير سائق (١) * [٣٤٩]

يريد : الأينُق .

[تثنية الأسماء الموصولة]

وقوله : ولا يثنّى ولا يجمع من مفردات الموصولات غير الذى والتي .

هذا الذى ذكره باطل ، لأنّه يجوز تثنية ذو وذات وأيّ وجمعها ، وقد تقدّم تبيين ذلك (٢) .

وقوله : ولا تلحق علامة التأنيث سوى " أيّ " .

هذا أيضا باطل ، لأنّها تلحق ذو فيقال في مؤنثه : ذاتَ ، فتفتح تاءُ التأنيث الواوَ ، ثم تتبع حركةُ الذال حركةَ الواو ، فتصير الواو متحركة ، وما قبلها مفتوح فتنقلب ألفاً " . وإنما حمل ذات على ما ذكرنا ، لأنّ الاسم المؤنث بتاء التأنيث ينبغي أن يكون لفظُه بعد لحاق تاء التأنيث له ، مثلَه قبل لحاقِها له ، مثل امرئٍ وامرأةٍ .

وقوله : وما عدا ذلك .

يعني : ما عدا الذي والتي وأيّاً وأيّة وتثنيتهما وجمعها .

وقوله : وعدا الأُلى بمعنى الذين .

تحرّز من أُولى بمعنى أصحاب ، فإنّها ليست من الموصولات إذْ ذاك نحو قوله :

٢٨٠- لقد عَلِمتْ أُولَى المُغِيرةِ أنّنِي لحقتُ فلم أَنْكُلْ عن الضرْبِ مِسْمَعا (٣)

---

(١) سبق تخريجه ص ٤٧٥ .
(٢) انظر ما سبق ٤٧٥ ، ٤٨١ .
(٣) البيت لمالك بن زغبة أو المرار الأسدى كما في الكتاب ١/١٩٢، ١٩٣

أي أصحاب المفيرة ،وإنّما تكون موصولة إذا كانت بمعنى "الذين" نحو قوله :

٣٨١ - ألسنا بالأُلَى ،قَسَطُوا قديماً على النُّعمانِ وابتدروا المصاعا (١)

أي ألسنا بالذين قسطوا ،وكان ينبغي له أنْ يقولَ وعدا "اللائين" بمعنى "الذين" في اللغةِ الهذليةِ فإنها أيضاً ليست من // لفظ "الذين" كما ١٣٢
أنَّ "الأُلَى" ليست من لفظه ومعناهما واحد ،وإنْ كان رأى أنَّ ذلك داخل تحت جمع الذى ،فلذلك لم يحتج إلى استثنائه فينبغي له أيضا ألّا يستثنيَ الأُلى بمعنى "الذين" وأنْ يجعلَ ذلك داخلاً تحت جمعِ الذى .

وقوله "فهي للمفردِ والمثنى والمجموعِ والمذكرِ والمؤنثِ بلفظٍ واحدٍ" باطلٌ ، لأنَّ "ذو" الطائية هي ممّا عدا ما استثنى ،ولا تكون للمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحدٍ ، بل تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث وقد تقدم تبيين ذلك ،فكان ينبغي له أنْ يستثنيَها أيضاً والذى يبقى من الموصولات بعد استثناء ما ذكرنا هو : "مَنْ" و"ما" و"الألف واللام" بمعنى الذى والتي ،و"ذا" إذا كانت مع "ما" و"مَنْ" الاستفهاميتين وأريد بها معنى الذي والتي - جميع ذلك لا يُثنَّى ولا يجمع ولا يؤنَّث بل يكون بلفظٍ واحدٍ في جميع الأحوالِ ،وقد تقدَّم تبيينُ ذلك .

=== والإيضاح لابي علي ١٦١ ،والمقتضب ١/١٥٢ ،وشرح ابن يعيش ٦/٩ ، ٦٤ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٧٨ ،والخزانة ٣/٤٣٩ وفيه : "وقوله : لقد علمت أولى المفيرة إلخ .. يعني أوّلها ، والمفيرة الخيل يريد مقدمة العسكر ، نقل أبو حيان في تذكرته عن ابن خالويه أنه قال: سألت أبا عمر عن قوله لقد علمت أولى المفيرة البيت، فقال أولى كل شيء أوّله " وعلى هذا التفسير لا شاهد في البيت، والشارح هنا يذهب في الاستشهاد بهذا البيت مذهب ابن عصفور في شرح الجمل .

(١) البيت للقُطَامي عمير بن شييم توفي نحو ١٣٠ هـ ، والقطامي بفتح القاف وضمها . وقافيته في المصادر : السطاعا وهو عمود البيت، وهي الصواب وانظره الشاهد في الأزهية ٣٠٢ والأمالي الشجرية ٢/٣٠٧ ، والمصاع : الجلاد والضراب، عن اللسان (مصع) ، والمصاعا قافية بيت آخر في الخصائص ٣/١٦٧ للقطامي أيضا وهو: تراهم يغمزون من استركوا ويجتنبون من صدق المصاعا ولعل الشارح جعل قافية للبيت الذى أورد سهواً .

باب [النعـــــت]

[تعريفـه]

قوله " النعتُ يجاءُ به للفرق بين المشتركين في الاسم ".

كان ينبغي له أَنْ يبيّنَ النعتَ أَوّلاً ،وحينئذٍ يُبَيِّنُ المعاني التي يجاءُ به لها ، والنعت في اصطلاح النحويين هو : اسم مشتق أَو محكوم له بحكمِه ،أَوْ ما هو في تقدير ذلك ، تابعٌ لما قبله لفظاً أَوْ تقديراً من غيرِ وَساطةِ حَرْفٍ ،ومن غيرِ أَنْ يكونَ على تقدير تكرارِ العامل فالاسم المشتق نحو : كريم ،وشجاع ، والمحكوم له بحكمه نحو : أَسَدٍ (١) بمعنى شجاع ، وحِمار بمعنى بليد ، وثور بمعنى جاهل . والذى هو في تقدير ذلك هو الظروف والمجروراتُ التامّةُ ،وهي التي في الوصفِ بها فائدةٌ نحو: مررت برجل في الدار ،وبرجل عندك أي مستقر عندك ومستقر في الدار " .

والجملة المحتملة للصدق والكذب المشتملة على رابطٍ يربطها بالموصوفِ نحو قولك : مررت برجلٍ يضحكُ ،أي ضاحك ، فإن لم تكن الجملة محتملة للصدق والكذب لم يوصف بها ، فإن جاء ما ظاهره خلاف ذلك تُؤُوِّل نحو قوله :

٢٨٣ - * جاءُوا بمَذْقٍ هلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ (٢) *

ألا ترى أنّه في الظاهرِ قد وصفَ المذق بالجملةِ الاستفهامية لكن يتخرّج ذلك على إضمار القولِ كأنّه قال : جاءُوا بمذق تقول عند رؤيته : هل رأيت الذئب قط ؟ فهذا لونه ، حذف ذلك لدلالة المعنى عليه ،وقد تقدّمَ

---

(١) انظر المقرّب ١ / ٢٢٠ وفي الكتاب ١ / ٤٣٤ "وتقول : مررت برجل أسدٍ شِدّةً وجرأةً ، إنّما تريد مثل الأسدِ وهذا ضعيفٌ قبيحٌ ،لأنه اسم لم يجعل صفةً وإنما قاله النحويون شبّه بقولهم "مررت بزيدٍ أسداً شدةً " .

(٢) ينسب للعجاج ، ملحقات الديوان: ٢/٣٠٤ (المسطلى) أمالي الزجاجي ٢٣٧ ، والإنصاف ١١٥ ،والمقرّب ١ / ٢٢٠ ،والضرائر لابن عصفور ٢٥٩ ،وشرح الجمل له ١ / ١٩٣ ، والخزانة ١ / ٢٧٥ ، وغير ذلك .

أَنَّ القولَ كثيرا ما يُضمرُ إذا دلّ عليه المعنى ،وحكم ذلك الرابط حكم الرابط للصلةِ بالموصولِ في جميع ما ذكرَ إلاّ أَنَّ حذف الرابط من الصلة أَحْسَنُ من حذفِه مِنَ الصفةِ ،وإنْ كان حذفه في الموضعين جائزاً ويتبع (١) ما قبله لفظاً إنْ كان اسما يظهرُ فيه الإعرابُ أو تقديراً إنْ كان غير ذلك ، ولا يدخل تحت هذا الحدّ التأكيدُ ولا عطف البيانِ لأَنَّه لا يُذْهب بالاسم فيهما مذهب الاشتقاق . وقولنا : من غير وساطة حَرْفٍ تحرز من العَطْفِ، وقولنا : من غير أَنْ يكون على تقدير تكرار العامل تحرّز من البدَل .

وكان ينبغي له أَنْ يقولَ يجاءُ به للفرقِ بين المشتركين في الاسم فصاعداً ،لأَنَّه إذا قال القائلُ : جاء زيدٌ ، فقد يجوز أَنْ يكون بين المخاطِب والمخاطَب عهدٌ في مُسَمَّيَيْنِ بزيد ،أَوْ في أكثر من ذلك ، فإذا قال : جاء زيدٌ الفارسُ ،ارتفع ذلك الاشتراكُ العارضُ .

وقوله " وربّما جيء به توكيداً ".

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ ﴾ (٢) ﴿ وغَرابِيبُ سُودٌ ﴾ (٣)

ومن ذلك قول الشاعر :

٢٨٢- وأبي الذى تَرَكَ الملوكَ وجمعَهم بصُهابَ هامدةً كأَمسِ الدّابرِ (٤)

ألا ترى أَنَّه معلومٌ أَنَّ النَّفْخَةَ لا تكون إلاّ واحدةً ،وأَنَّ الغرابيبَ لا تكون إلاّ سُوداً ، وأَنَّ أَمسَ لا يكون إلاّ دابراً ،لكن جاء ذلك على طريقِ التأكيدِ ، وهو قليلٌ .

وقوله : " وربّما كان لمجرَّدِ المدْح ".

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾ (٥) ألا ترى أَنَّ اللهَ اسمٌ لا يُتَصَوَّر فيه اشتراك فوصفه بالرحمن الرحيم المقصود به المدح (٦).

---

(١) يعني النعت ،فالحديث عن تعريف النعت موصول .
(٢) الآية ٢٣ من سورة ص.
(٣) الآية ٢٧ من سورة فاطر.
(٤) الشاهد في الخصائص ٢/٢٦٧ ومعجم ما استعجم ٨٤٤، وصهاب اسم موضع.
(٥) أول سورة الفاتحة،والآية ٣٠ من سورة النمل .
(٦) في المصورة : بالمدح .

وقوله : أو الذمّ.

مثال ذلك قوله تعالى ﴿ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ (١) فالرجيم لا يُقصدُ به ارتفاع اشتراكٍ ، إذْ كلّ شيطان رجيم ،وإنّما يقصد به الذمّ.

وكان ينبغي له أنْ يبيّن أنّه قد يجيء للترحم نحو قوله : مررت بزيدٍ المسكينِ " إذا كان المخاطبُ يعلم مَنْ قصدتَ بزيدٍ ،لكن وصفته بالمسكين ترحّماً .

وقد يجيء أيضا من النعت ما لا معنى له أكثر من الإتباع للأوّلِ ، ولو أزلته عن الإتباع لم يكن له معنى نحو : بَسَنٍ ،من قولهم : حَسَنٌ بَسَنٌ (٢) و : ليطان من قولهم : شَيْطان لَيْطان (٣) إلاّ أنّه قد يمكن أنْ يدخل ذلك تحت التأكيد ،لأنّ العربَ إنّما تأتي بذلك لتثبّت به الأوّل وتمكنه في حقّ* المخاطب ،ألا ترى أنّ بعض العرب لما قال : فلانٌ كَزَّلَزٌّ (٤) قيل له ما معنى "لزّ" فقال : هو حرف نَتِدُ به كلامَنا ،أي نثبّت ونقوّي به كلامَنا ،ووجهُ تقويةِ الأوّلِ به أنّه إذا عُلِمَ أنّ لَيْطاناً تابعٌ لشيطان ،ثم ذهب المخاطَبُ عن شيطان ،وسمِعَكَ تقول : لَيْطان علم أنّه قد تقدّم ذلك شيطان ، وكذلك ما أشبهه .

وقوله "وشرطه أنْ يكون هو المنعوت أوْ من سببه ".

يعني بقولِه هو المنعوتُ : أنْ يكون النعتُ مسنداً إلى ضميرِ المنعوتِ وسواء كان النعتُ له في الحقيقةِ أوْ لم يكن نحو قولك : مررت برجلٍ عاقلٍ" فعاقل مسندٌ إلى ضميرِ الرَّجُلِ كأنّك قلت : عاقل // هو ،ونحو قولك : ١٢٣
"مررت برجلٍ كريمِ الأبِ " فكريمٌ وإنْ كان في الحقيقة الأبَ لا الرجلَ فقد جعلتَه هو الرجلَ ،لأنّك أسندته إلى ضميره كأنّك قلت : كريمٌ هو الأبُ .

---

(١) الآية ٩٨ من سورة النحل .

(٢) في اللسان (بسن) « ابن الاعرابي : أَبْسَنَ الرجلُ : إذا حسنت سحنته ".

(٣) في اللسان (ليط) "وشيطانٌ ليطانٌ" منه ، سُريانية وقيل : شيطان ليطان إتباع . وقال ابن برى قال القالي : لَيْطان من لاط بقلبه أي لَصِقَ .

(٤) "إنّه لكزّلزّ " اذا كان مُمْسكاً عن أبي زيد " اللسان (لز) .

* كذا في المصورة : ولعلها "ذهن"

ويعني بقوله : أو من سببه : أنْ يكون النعتُ مسنداً إلى شيء مِنْ سببِ المنعوتِ لا إلى ضميرِ المنعوت نحو قولك : مررت برجلٍ كريمٍ أبوه " فكريم وإنْ كان نعتاً لرجل ،فليس مسنداً لضميرِه وإنّما هو مسندٌ إلى الأبِ الذى هو من سببِه .

وقوله " ومشتقاً أوْ في حُكْمِه "

المشتقُّ هو المأخوذُ من غيرِه ،وأكثر ما يكون ذلك الغيرُ مصدراً نحو قولك " مررت برجل عاقلٍ كاتبٍ " فعاقلٌ وكاتبٌ مأخوذان مِنَ العَقْلِ والكَتْبِ ، وقد يكونُ مشتقاً من غير مصدرٍ ، وذلك قليل نحو قولك " مررت برجل أظْفَرَ " فأظْفَرَ مأخوذٌ من الظُّفْرِ وليس مصدراً (١) والذى هو في حكمه هو الاسم الذى هو في معنى اسم مأخوذٍ من المصدرِ ،وليس هوبنفسه مأخوذاً من مصدرٍ نحو قولك " مررت برجلٍ أسَدٍ " ، فأسَدٌ ليس بمشتق لكنّه في معنى شجاعٍ وشجاعٌ مشتق من الشّجاعةِ (٢) .

وقوله " ومطابقاً للمنعوتِ في الإعراب ،وفيما له من التعريف أو التنكير " يعني أنَّ النعتَ تلزمُ مطابقتُه للمنعوتِ فيما ذَكَرَ ،وسواءٌ كان النعتُ للمنعوتِ أوْ لشيءٍ مِنْ سَبَبِهِ نحو قولك : مررت برجُلٍ عاقلٍ ،ومررت برجلٍ كريمٍ أبوه " و " مررت بزيدٍ العاقلِ ، ومررت بزيدٍ العاقلِ أبوه " إلاّ أنَّ مطابقتَه المنعوتَ في الإعرابِ تكونُ في اللفظِ ،وقد تكونُ في الموضعِ ، فالمطابقة في اللفظ نحو ما قدّمنا من المُثُلِ ، والمطابقة في الموضع نحو قولك : ما جاءني مِنْ أحَدٍ غيرُ زيدٍ " برفع غير على موضع أحدٍ ،قال تعالى ﴿ما لكم مِنْ إلهٍ غيرُه﴾ (٣) ، وكذلك كلّ ما كان له موضع ، وسواء في هذا الباب كان للموضع محرزٌ أوْ لم يكن له ذلك فتقول : هذا ضاربُ زيدٍ العاقلِ " بخفض العاقلِ على لفظِ زيدٍ ونصبه على موضعِه وإنْ لم يكن له محرز ،ألاَ ترى أنَّ النّاصبَ إنّما هو اسمُ الفاعلِ المنوّنِ ،ولا تنوين في اللفظِ .

---

(١) ورجل أظْفَرُ : طويل الأظفار عريضُها ، ولا فَعْلاء لها من جهة السماع، ومِنْسَمٌ أظفرُ كذلك " اللسان (ظفر) .

(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٩٦ .

(٣) من الآية ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ من سورة هود .

وهذا الذى ذكره هو مذهب البصريين ،وذهب الكوفيون إلى أنَّهُ قد يجوز أن يكون نعتُ المرفوع منصوباً و نعتُ المنصوبِ مرفوعاً ،وذلك إذا كان النعتُ جارياً على منعوتين أو اكثر ،والمرفوعُ منصوبٌ في المعنى (١) ، وذلك نحو قولك : ضارَبَ زيدٌ عمراً العاقلان " فالعاقلان عندهم نعتٌ لزيدٍ و عمرٍو ، لأنَّ كلَّ واحد منهما مضارِبٌ و مضارَبٌ في المعنى ،والأحْسَنُ تغليب العُمْدة وقد يجوز تغليبُ الفَضْلَةِ فتقول "ضارَبَ زيدٌ عمراً العاقِلَين "على النعت ، ومنهم من ذهب إلى تغليبِ العمدةِ ولم يُجِزْ تغليب الفضلةِ . والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز ، إذْ لو جاز رَعْيُ ما ذكروه من كونِ كلِّ واحدٍ منهما فاعلاً ومفعولاً في المعنى لجاز أنْ تقولَ: ضاربَ زيدٌ هنداً العاقلةُ "برفعِ العاقلةِ على المعنى ،لأنَّها مضارِبَةٌ في المعنى . فكما لا يجوز ذلك في الانفراد فكذلك لا يجوز في حال الاختلاط ، وإذا وردَ في كلامِ العربِ مثل ذلك فإنَّما هو مقطوعٌ ، فإنْ رُفِعَ فعلى خَبَرِ ابتداءٍ مضمرٍ ،وإنْ نُصِبَ فبإضمار فِعْلِ التقدير : هما العاقلان ، أو أعني العاقلَينِ .

وما ذكره من مُطابقةِ النعتِ للمنعوتِ في الإعـــــراب تكون لازمةً ، وقـــــد تكون جائزةً ، وقد يَعْرِضُ ما يمنع منها ، فلا بُـــدَّ من عقد فصل . فنقول : المنعوتُ لا يخلو مِنْ أنْ يكونَ واحداً وأزيدَ ،فإن كان واحداً فلا يخلو من أنْ يتكررَ النعتُ أوْ لا يتكررُ ،فإنْ لم يتكرر فإمَّا أنْ يكون النعتُ ممَّا يُمْدَحُ به أو يُذَمُّ أو يُتَرَحَّمُ ،أو لا يكون ،فإن لم يكن فالإتباع ليس إلاَّ نحو قولك: مررت بزيدٍ الطويلِ ،وإنْ كان فمِنَ الناسِ من ذهبَ إلى أنَّهُ لا يجوز إلاَّ الإتْباعُ نحو قولك : مررت بزيدٍ الكريمِ و مررت بعمرو اللئيمِ ، و بجَعْفَرٍ المسكينِ، وإلى ذلك ذهبَ الزَّجاجيُّ ،ومنهم من ذهب الى أنَّ الإتْباعَ لا زمٌ إلاَّ أنْ يكون المنعوتُ معلوماً ،فإنَّهُ يجوزُ الإتْباع والقَطْعُ ، فإنْ أتبعتَ كان إعرابُ النَعْتِ على حَسَبِ إعرابِ المنعوتِ ، وإنْ قطعتَ نصبتَ بإضْمارِ أمْدَحُ أو أذُمُّ أو أرْحَمُ، أوْ رَفَعْتَ على أنَّهُ خبرُ ابتداءٍ مُضْمَرٍ وهو الصحيح ،وإلى ذلك ذَهَبَ سيبويه وحكى مِنْ كلامهم (٤) " الحمدُ للهِ الحميدُ و الحمدُ للهِ أهْلُ الحَمْدِ بنصـــبِ

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٩ ، ٢١٠.

(٣) الجمل ٢٦.

(٤) الكتاب ٢/٦٢-٦٣.

الحميدِ وأهل الحمد [ورفعهما](١) وخفضهما .

وإنْ تكرّرَ فإنْ كان لغيرِ مَدْحٍ أَوْ ذَمٍّ أَوْ ترحّمٍ فالإتباعُ خاصّةً نحو قولك " مررت بزيدٍ الطويلِ الأبيضِ صاحبِ الفرس ،وإنْ كانت للمدحِ أوِ الذّمِّ أو التّرحّمِ فإمّا أنْ يكونَ المنعوتُ معلومًا أو لا يكون ،فإنْ كان جاز لك ثلاثةُ أوجهٍ : إتباعُ الجميعِ ، وقطعُ الجميعِ ،وإتباعُ بعضٍ وقطعُ بعضٍ ، وإذا أتبعت البعضَ وقطعتَ البعضَ بدأت بالإتباعِ قبلَ القطعِ ،ولا يجوز أنْ تقطعَ ثم تتبعَ بعد ذلك فتقول مررت بزيد الفارسَ الكريمُ العاقلُ " بخفضِ الصفاتِ أو قطعِها فتنصبُها بإضمارِ أمدح أو ترفعُها على خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ ،أوْ إتباع [الفارس](٢) مثلاً وقطعِ ما بعدَه إلى الرفعِ أوْ النصبِ ولا يجوز قطعُ [الفارس](٢) وإتباعُ ما بعدَه ،لأنّك إذا قطعتَ كانتِ الصّفةُ منصوبةً بإضمارِ أمدحُ ،أوْ مرفوعةً على خبرِ ابتداءٍ مُضمَرٍ فتكون قد فصلْتَ بجملةٍ فعليةٍ أو اسميةٍ أجنبيةٍ بينَ النعْتِ والمنعوتِ وذلك لا يجوزُ وان كان المنعوت غيرَ معلومٍ أتبعت الصفةَ الأولى ،وما بعدَ الصفةِ المتبعةِ لا يخلو مِنْ أنْ يكون في معنى المتبعةِ أوْ لا يكونُ ، فإن لم يكن في معناها فالإتباع // ليس إلاّ نحو قولك : مررت برجلٍ كريمٍ شجاعٍ عاقلٍ ،وان كان في معناها جاز الإتباعُ والقطعُ فتقول : مررت برجلٍ فارسٍ شجاعٍ" بخفضِ شجاعٍ ،ونصبِه بإضمارِ أمدحُ ،ورفعِه على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ ، كأنّه قال : هو شجاع ،ومن ذلك قوله : ١٣٤

٢٨٤ - ويأوِي إلى نِسْوةٍ عُطّلٍ وشُعْثًا مراضيعَ مِثْلَ السّعالي(٣)

فنصبَ شُعْثًا ،ولم يتبعه لأنّ الشُّعْثَ في معنى العُطّلِ ،فلمّا وصفهنّ بالعطَلِ عُلِمَ من ذلك أنّهنّ شُعْثٌ . وإنّما لم تقطعْ إلاّ إذا كان المنعوتُ معلوماً أو كانت الصفةُ المقطوعةُ معلومةً مِنَ الصفة المتبعةِ ، لأنّ المنعوتَ في الحالين

---

(١) تكملة يتم بها الكلام قال سيبويه " ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا ".
(٢) في المصورة : العاقل ،وهم من الناسخ .
(٣) البيت لأُمَيّة بن أبي عائذ شاعر إسلامي مخضرم ،والشاهد في الكتاب ١/ ٣٩٩ ٢/ ٦٦ وهو في الموضع الأول برواية : وشُعْثٍ ،ومعاني القرآن للفراء ١/ ١٠٨ ،٣/ ٢١٦ وابن يعيش ٢/ ١٨ والمقرب ١/ ٢٢٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٨ ،والخزانة ١/ ٤١٧ والمقاصد النحوية ٤/ ٦٣ وغير ذلك .

لا يفتقرُ إلى النَّعْتِ ،لأَنَّه ليس إذْ ذاك مُبَيِّناً للمنعوتِ وإنَّما لم يَجُزْ القَطْعُ إلاَّ في صفاتِ المَدْحِ والذَّمِّ والتَّرحُّمِ ،لأَنَّ جميعَ ذلك لم يُرَدْ به تبيينُ الأوَّلِ وإنَّما أُريد به الثَّنَاءُ أوِ الذَّمُّ أوْ التوجُّعُ والتَّرحُّمُ وهذه المعاني يناسبها الإسهابُ والإطالةُ ، فقُطِعت الصفاتُ لذلك حتى يكون الكلامُ جملةً ، فيكون اللفظُ موافقاً للمعنى .

وإنْ كان المنعوتُ أَزْيَدَ مِنْ واحدٍ فإمَّا أَنْ تَجْمَعَ المنعُوتينَ والنعوتَ أَوْ تفرقهما ،أَوْ تجمع المنعوتين وتفرِّق النعوتَ ،أَوْ تجمع النعوتَ وتفرِّق المنعوتينَ ، فإنْ جمعتَهما نحو قولك : " مررت بالزَّيدينَ العقلاءِ " أَوْ فرقتهما نحو قولك: مررت بزيدٍ العاقلِ وعمروٍ الكريمِ وعبدِالله الشجاعِ " أَوْ جمعتَ المنعوتينَ وفرقْتَ النعوتَ نحو قولك ،: مررت بالزيدَينِ الكريمِ والشجاعِ " كان حكمُ النعتِ في ذلك تكراراً ،ولم يتكرر حكمُ نعتِ المنعوت المفردِ في جميع ما ذكر .

ومن جَمْعِ المنعوتينَ وتفريق النعوتِ قوله :

٣٨٥- بكيت وما بكا رجُلٍ حزينٍ على ربعين مَسْلُوبٍ وبالِ (١)

ويجوز جمعُ المنعوتينَ وتفريقُ النعوت في جميع الأَسماءِ إلاَّ أَسماءَ الإشارةِ (٢) ، فإنَّ ذلك لا يجوز فيها ،لا يقال "مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ، فإنْ أردتَ ذلك المعنى قلت ،مررت بهذا الطويلِ وهذا القصيرِ ،وسبب ذلك أَنَّ اسمَ الإشارةِ مع نعتِه كالشيءِ الواحدِ وذلك أَنَّ صِفَةَ اسمِ الإشارة لم يُؤْتَ بها لأَنْ يُرْفَعَ بها لَبْسٌ واقعٌ في اسمِ الاشارة ،بل اسمُ الإشارةِ هو الذى أُتِيَ به لأَنْ يَنْقُلَ تَعْرِيفَ الألفِ واللامِ مِنَ العهدِ إلى الحضورِ ،ألا ترى أَنَّك إذا

---

(١) نسب لرجل من باهلة في الكتاب ١/ ٤٣١ وينسب لابن ميَّادة الديوان: ١٤ ، والمقتضب ٤/ ٢٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٩ ، والمقرب ١/ ٢٢٥ والمغنى : ٤٤٦٥ ط١

(٢) "ذهب الكوفيةوالزجّاج والسهيلي إلى أنَّ اسم الاشارة مما لا ينعت لأنَّ غالبَ ما يقع بعده جامدٌ ، قال السهيلي : فالأولى جعله بياناً ،وإنْ سمّاه سيبويه صفةً تسامحاً ،كما سمّى بذلك التوكيد والبيان في غير موضع ،وكذلك ذهبوا إلى أنَّه لا ينعت به لأنَّه جامد ولا يتصور فيه الإضمار" الهمع ٢/ ١١٨ .

قلت : مررتُ بالرجلِ أوْ مررتُ بالظَّريفِ " ،كان الرجلُ والظريفُ واقفيـــن على معهودين غائبين ،فإذا أردتَ بهما شخصينِ حاضرينِ أتيتَ باسم الإشارةِ فقلت: مررت بهذا الظريفِ و " ومررت بهذا الرجلِ " فتُنزَّلُ اسمَ الإشارة من نعتِهِ منزلةَ أداةِ التعريفِ مِنَ المعرَّفِ ،فكما أنَّ أداةَ التعريفِ مع ما تدخل عليه كالشيءِ الواحدِ ،فكذلك أيضا يكون اسمُ الإشارةِ مع نعتِهِ كالشيءِ الواحدِ ، فلم يَجُزْ لذلك أنْ تقولَ: مررت بهذين الطويلِ والقصيرِ ، كما لا يجوزُ الفصلُ بحرف العطف بينَ حروف الكلمة الواحدة .

فإن فرّقتَ المنعوتينَ وجمعتَ النّعوتَ فإمّا أنْ يتّفقَ إعرابُ المنعوتينَ أوْ يختلِفَ ، فإنْ اختلف فالقطعُ ولا يجوزُ الإتباعُ ،لأنَّ التّبعَ لا يُتصوَّرُ أنْ يكونَ معرباً بإعرابينِ مختلفين في حينٍ واحدٍ (١) ،والقطع إلى النّصبِ بإضمارِ "أعْني" أو الرفعِ على خبرِ ابتداءٍ مضمرٍ وذلك نحو قولك" ضرب زيدٌ عمراً العاقلين " أيْ أعني العاقلينِ ،أو العاقلان على تقدير: هما العاقلان ،ولا خلافَ في شيءٍ من ذلك إلاّ في مثلِ قولك : ضاربَ زيدٌ عمراً العاقلين فإنّ الكوفيينَ ذهبوا إلى جوازِ الإتّباع فتغلّب أحَدُ الاسمينِ على الآخرِ وقد تقدّم تبيين مذهبهم (٢) ،وأُقيمَ الدليلُ على فسادِه .

فإنِ اتفقَ الإعرابُ فإمّا أنْ يكونَ العاملُ واحداً أو أزيدَ ، فإنْ كان واحداً كان حكمُه حكمَ المنعوتِ المفردِ ويجوزُ القطعُ في أماكنِ القطعِ ،وذلك نحو قولك "قام زيدٌ وعمروٌ وجعفرٌ العقلاءُ" . وإن كان أزيدَ مِنْ واحدٍ ،فإمّا أنْ يتفقَ جنسُ العاملِ أوْ يختلفَ فإنْ اختلفَ فالقطعُ ليس إلاّ ،واختلافُ جنسِ العوامل هو أنْ يكون بعضها من جنسِ الأسماءِ وبعضُها من جنسِ الأفعالِ أو الحروفِ ،وذلك نحو قولك : هذا زيدٌ وقام محمدٌ العاقلان " على تقدير "هما العاقلان" و "العاقلين" على تقدير "أعني العاقلين" ،ونحو قولك ضربتُ زيداً وإنّ عمراً منطلقٌ العاقلانِ والعاقلين ، على تقدير "هما" أو "أعني" ، خلافاً للجرْمي فإنّه أجازَ الإتّباعَ في ذلك (٣) ، لأنّ العاملَ في

---

(١) الكتاب ٢/٥٨ والمقتضب ٤/٣١٤، ٢١٦

(٢) انظر ما سبق ٥١٥.

(٣) شرح الجمل لابن عصفور ١/٢١١ وفي الهمع ٢/١١٨ وجوّز قومٌ منهم الأخفش الإتباعَ إذا اتحد العمل لا جنس العامل وتقارب المعنى .

النَّعْتِ إِنَّما هو التبعيةُ للمنعوتِ ، وليسَ يَعْمَلُ في النعتِ العاملُ في المنعوتِ فيؤدّي الإتْباع إلى إعمالِ عاملينِ في معمولٍ واحدٍ . والصحيحُ امتناع الإتْباعِ، وإنْ كان العاملُ في النعتِ التبعيةُ ،وسَبَبُ ذلك أَنَّ النعتَ داخلٌ فيما دخلَ فيه المنعوتُ من جهةِ المعنى فنعتُ الفاعلِ فاعلٌ في المعنى ، أَلاَ ترى أَنَّك إذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ ،فكأَنَّك قلت مِنْ جِهَةِ المعنى : قام العاقل ، وإذا قلت: هذا محمدٌ العاقلُ " ، فكأَنَّك قلت: "هذا العاقلُ ،فيكون العاقلُ خبراً لهذا في المعنى ،وإذا قلت "ضربت زيداً العاقلَ "فكأَنَّك قلت : ضربتُ العاقلَ " فيكون العاقلُ مفعولاً بضربت في المعنى فلو أُتبعت في قولك: هذا زيدٌ وقام محمدٌ العاقلانِ ، لكان العاقلانِ من حيث هو تابعٌ لخبرٍ خبراً في المعنى ، ومن حيث هو تابعٌ لفاعلٍ // فاعل (١) في المعنى ، ولا يجوزُ ارتفاع الاسم المُثَنَّى على أَنْ يكون أَحدُهما فاعلاً في المعنى والآخرُ خبراً ، وكذلك أَيضاً لو أُتْبعت في قولك : ضربتُ زيداً وإنَّ عمراً منطلقٌ العاقلين ، لكان العاقلان من حيث هو تابعٌ لاسم إنَّ مخبراً عنه في المعنى ، ومن حيث هو تابع لمفعولِ ضَرَبَ مفعولاً في المعنى ،والاسمُ المثنَّى لا يجوزُ أَنْ ينتَصِبَ على أَنْ يكونَ أَحَدُ الاسمين مفعولاً ،والآخرُ ليس كذلك .

١٣٥

وحرفا الجر المختلفا المعنى ، والاسمان اللذان أحدهما اسم استفهامٍ، والآخر ليس كذلك ،بمنزلة العاملين المختلفي الجِنس ، فلا يجوز أَنْ تقولَ "مررت بزيدٍ ودخلت إلى عمرٍو العاقلين " على النعت ،ولا "هذا زيدٌ ومَنْ محمدٌ العاقلان ، وسببُ ذلك ما ذكرناه مِنْ أَنَّ النعتَ داخلٌ فيما دخلَ فيه المنعوتُ من المعنى ، فنعت المُسْتَفْهَمِ عنه مُسْتَفْهَمٌ عنه في المعنى ،ونعت غير المُسْتَفْهَمِ عنه غير مُسْتَفْهَمٍ عنه في المعنى ،فلو أُتبعت في قولك : هذا زيدٌ ومَنْ محمدٌ العاقلان " لكان الاسم المثنَّى واقعاً على شخصين أَحَدُهما مُسْتَفْهَمٌ عنه والآخر مُخْبَرٌ به (٢) وليسَ ذلك مِنْ كلامهم وكذلك أيضاً نعتُ المجرورِ بالباءِ مجرورٌ بالباءِ من جهة المعنى ،ونعتُ المجرورِ بإلى مجرورٌ بإلى من جهةِ المعنى ، فلو أُتبعت في قولك " مررت بزيدٍ ودخلت إلى عمرٍو

---

(١) في المصورة : فاعلة.
(٢) في المصورة: عنه .

العاقلين ، لكان الاسمُ المثنى مجروراً على معنى الباءِ وإلى ، وليس مِنْ كلامِهم أنْ يَنْجرّ الاسم في حين واحدٍ على مَعْنَى حَرْفي جرٍ مختلفي المعنى (١) .

وإن اتفق جِنْسُ العاملِ فيما عدا ما ذكر ، فإمّا أنْ يتفقَ المعنى أوْ يختلف ، فإنْ اختلفَ فالإتباع ويجوز القطعُ في أماكنِ القطعِ المتقدمةِ الذِكْرِ ، فتقول : قام زيدٌ وقعد محمدٌ العاقلان على النعت خلافاً للمبرّدِ وأبي بكر بن السرّاج ، فأمّا أبو بكر فمنعَ ذلك من جهةِ أنّ العاملَ في النعتِ عندَه هو العاملُ في المنعوتِ ، فيؤدّي ذلك إلى إعمال عاملين في معمولٍ واحدٍ (٢) .

والصّحيحُ عندنا أنّ العاملَ في النعتِ التبعيّةُ للمنعوتِ لا العاملُ في المنعوت ، ألاَ ترى أنّك تقول في فصيحِ الكلامِ : مررت برجلٍ يضحكُ في موضع ضاحكٍ ، فلو كان العاملُ في النعت هو العاملُ في المنعوتِ لأدّى ذلك إلى دخول حرف الجرّ على الأفعالِ وذلك لا يجوز . وأمّا المبرّد فمنع من ذلك من جهةِ أنّ النعتَ يشرك المنعوت في معنى العامل ، فلو أتّبعت في قولك " قام زيدٌ وقعد عمروٌ العاقلان " لكان الاسم المثنّى مرتفعاً على أنْ يكون أحدُ المسميين قائماً والآخرُ قاعداً ، قال وذلك لا يجوزُ بل المثنّى عنده لا يجوز استعمالُه إلاّ في موضعٍ يكون المسميانِ فيه قد اشتركا في معنىً واحد نحو : قام الزيدانِ وخرج العَمْرانِ ، ألاَ ترى أنّ كلّ واحدٍ من الزيدينِ قائمٌ ، وكلّ واحدٍ من العَمْرين خارجٌ (٣) . والصحيح أنّ ذلك جائزٌ ، لأنّ العربَ قد توقعُ الاسم المثنّى على مسمّيين لم يشتركا في معنى واحد نحو قولك " اختلف الزيدان فقام أحدُهما وقعد الآخرُ (٤) .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٤ .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٥ ، والهمع ٢/ ١١٩ .
(٣) المقتضب ٤/ ٣١٥ .
(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢١٤ .

فإنْ قلتَ فإنَّهما قد اجتمعا في الاختلاف.

فالجوابُ أنَّك إذا قلتَ "قام زيدٌ وقعد عمروٌ العاقلانِ" وأتبعت فقد اجتمعا في أنّ كلّ واحدٍ منهما كان منه حدث.

وإنْ اتفقَ المعنى فإمّا أنْ يتفقَ اللفظُ أوْ يختلفَ.

فإنِ اختلفَ جاز الإتباعُ والقَطْعُ في أماكنِ القطع فتقول: قعدَ زيدٌ وجلسَ عمروٌ العاقلانِ، على الإتْباع خلافاً لأبي بكر، فإنّه لا يجيزُ إلاّ القَطْعَ، لأنّ الإتْباعَ يؤدي إلى إعمالِ عاملين في معمولٍ واحدٍ. والصحيحُ جواز الإتباعِ، وما احتج به أبو بكر باطل، لأنّه مبنيٌّ على أنّ العاملَ في النعت هو العاملُ في المنعوتِ وذلك باطل.

وإنْ اتفقَ اللّفْظُ جازَ الإتْباعُ والقَطْعُ في أماكنِ القَطْعِ، وذلك نحو قولك: "قام زيدٌ وقام محمدٌ العاقلان" خلافاً لأبي بكر بن السَّرّاج فإنّه يُفصّل: فإنْ قدّرت قام الثانية مكرّرة لتأكيد قام الأولى جاز، لأنه لا يؤدي إلى إعمال عاملينِ في معمولٍ واحدٍ، لأنّ محمّداً عنده معطوفٌ على زيدٍ وليس مرفوعاً بقام الثانيةِ، فكأنّك قلت "قام زيدٌ ومحمدٌ العاقلان، وإنْ قدّرْتَ قام الثانية عاملة في محمدٍ لم يَجُزْ عنده الإتْباعُ لئلاّ يؤدّيَ ذلك إلى إعمالِ عاملينِ في معمولٍ واحدٍ [وذلك باطلٌ لأنّه مبنيٌّ على أنّ العاملَ في النعتِ هو العاملُ في المنعوتِ وليس الأمر كذلك.

وقوله "فإنْ كانَ له لا لشيء من سببِه تَبِعَهُ فيما له مِنَ الإفرادِ أوِ التثنيةِ أوِ الجمعِ أوِ التأنيثِ أوِ التذكيرِ".

يعني أنّ النعتَ الذي هو للمنعوتِ لا يَتْبَعُ المنعوتَ في الإعرابِ والتعريفِ أو التنكيرِ فقطْ بل يتبعه (١) مع ذلك في واحدٍ مِنَ الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ، وفي واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ، فتقول: مررت برجلين عاقلينِ، وبرجالٍ عقلاءَ وبامرأة عاقلةٍ] وهذا الإطلاقُ منّهُ باطلٌ، بل في ذلكَ تفصيلٌ: وذلك أنّ الاسمَ الذي يُوصَفُ به إنْ كانَ قبل الوصف به تجوز [فيه] (٢) التثنية والجمع

---

(١) في المصورة: تتبعه.
(٢) تكملة يتم بها الكلام.

والتأنيث ، لزم إذا وَصَفْتَ به اسماً وجعلتَه له لا لشيءٍ مِنْ سَبَبِه أَنْ يَتْبَعَهُ في واحدٍ من الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ وفي واحدٍ من التذكيرِ والتأنيثِ ، نحو الوصفِ بقائمٍ وضاحكٍ]،وإنْ كان قبل الوصف به لا يثنى ولا يُجْمَعُ ولا يؤنَّثُ فإنَّك إذا وَصَفْتَ به الأوَّلَ وجعلته له لم يتبعِ الموصوفَ أيضاً في تثنيةٍ ولا جمع ولا في إفرادٍ ولا في تذكيرٍ ولا في تأنيثٍ ، بل يكون مفرداً مذكّراً على كلِّ حالٍ وذلك نحو " أَفْعَلَ مِنْ " التي للمفاضلةِ إذا كانت مقرونةً بِمِنْ ،ألا ترى أنَّك تقول : مررت برجلٍ أفضلَ مِنْ زيدٍ ، وبرجلين أفضلَ مِنَ الزيدين // وبرجالٍ ١٣٦
أفضلَ مِنَ الزيدينِ وبامرأةٍ أفضلَ مِنْ هندٍ " و " بامرأتين أفضلَ مِنَ الهندين" و "بنساءٍ أفضلَ من الهندات ، وإنَّما يتبعُه في الإعراب أو في واحدٍ من التعريف أو التنكير [. وإنْ كانَ يجوزُ فيه قبلَ الوصفِ به الأمرانِ أعني أنْ يُؤَنَّثَ ويُثَنَّى ويُجْمَعَ ،وأنْ يكونَ مفرداً مذكراً على كلِّ حالٍ وذلك نحو "أَفْعَل " التي هي للمفاضلةِ إذا كانَتْ مضافةً إلى مابعدها ، فإنَّه إذا وُصِفَ بهِ الأوَّلُ ، ولَمْ يجعل لشيءٍ من سببه بل له ، يجوز فيه (١) الأمران . وذلك نحو قولك : مررت برجلٍ أحسنِ القومِ وبرجلين أحْسَنِ القوم [وأحسنَي القوم] (٢) وبرجالٍ أحسنِ القوم ، وأحاسنِ القوم وبامرأة أحسنِ النساءِ وحُسْنى النساءِ ،وامرأتين أحْسَنِ النساءِ وحُسْنَيَ النساء ،ونساء أحسن النساء وحُسْنَيات النساء ،وعلى لغةِ مَنْ يستعمله مفرداً مذكراً على كلِّ حال جاء قوله :

٣٨٦ - وَمَيَّةُ أحسنُ الثقلين جيداً وسالفةً وأَحْسَنه قذالا (٣)

وعلى لغةِ مَنْ يُثَنِّي ويَجْمَعُ جاءَ قولُه تعالى * أَكَابِرَ مُجْرِمِيها * (٤) ،ومنه قوله عليه السلام "أحاسِنَكم أخلاقاً " (٥) .

---

(١) هذه الكلمة غامضة في المصورة.
(٢) تكملة يتم بها الكلام.
(٣) البيت لذى الرمة في الديوان : ٥٢٢ وهوالثامن والعشرون من قصيدة مطلعها :
أراح فريقُ جيرتِكَ الجِمالا كأنَّهم يريدون احتمالا
والشاهد في الكامل ٣/٥٤ ،وأحسنهم ،وهي رواية في البيت ولا شاهد فيها،والخصائص ٢/٤١٩ وشرح ابن يعيش ٦/٩٦ والهمع ١/٥٩ .
(٤) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام.
(٥) أخرجه البخارى في كتاب الأدب (٣٩) ،٨/١٦ ومسلم في كتاب الفضائل (٦٨) ص ١٨١٠ ونصه فيه "إنَّ من خياركم أحاسنكم أخلاقا ".

وخيرٌ وشرٌ مضافان إلى ما بعدهما بمنزلةِ "أفعل" التي للمفاضلة إذا كانت مضافةً إلى ما بعدَها ،لأنَّهما محذوفان ،والأصْلُ : أَخْيَرُ و "أَشَرّ" وعلى لغة من يثني ويجمع ويؤنث :جاء قول الفرزدق :

وقد مات خيراهم فلم يهلكاهم عشيةَ بانا رهْطِ كعبٍ وحاتِم (١) [٥٨]

إلاّ أنَّهما إذا أُنِّثا ،فإنَّما يؤنَّثانِ بالتاءِ نحو قوله :

٣٨٧- لَعَنَ اللّهُ شَرَّةَ الدُّورِ كُوثَى ورماها بالفقرِ والإِمْعارِ (٢)

وكذلك أيضاً المَصْدَرُ إذا وضع موضع الاسم ،الأَحْسَنُ فيه أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً على كلِّ حالٍ فتقول : هو خَصمٌ وهي خَصْم وهما خَصْم وهم خَصْم وهنّ خَصْم ، وقد يثنّي ويجمع ويذكّر ويؤنّث ،فإذا وصف به وأسند إلى ضميرِ الموصوفِ ،فإنَّ الأَحْسَنَ فيه أيضا أَنْ يكونَ مفرداً مذكراً على كلِّ حالٍ ،كما كان قبل الوَصْفِ بهِ وقد يجوز أَنْ يكون على حَسَبِ الموصوفِ في الإفرادِ والتثنيةِ والجمعِ أو التذكيرِ والتأنيثِ ،حكى أبو حاتم (٣) واللِّحياني (٤) : هذه فرسٌ طَوْعَةُ القِياد ،وقال أميّةُ :

٣٨٨- والحيَّةُ الحَتْفةُ الرقشاءُ أَخْرَجَها مِنْ جُحْرِها آمناتُ اللهِ والكَلِمُ (٥)

وقالوا : امرأة عَدْلة حكاه ابن جنّي (٦) .

---

(١) سبق ١٣٢ .

(٢) البيت من أبيات لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٨ ، ٢٢٩ ورواية الشطر الاول في كل من الديوان و معجم البلدان ٤/٤٨٧ واللسان (كوث) : *لعن الله منزلاً بَطْنَ كُوثَى .* ولا شاهد في البيت على هذه الرواية . وكُوثَى : بالضم ثم السكون والثاء مثلثة وألف مقصورة يطلق على موضع بسواد العراق و بمكة وهو منزل عبد الدار، وهو المقصود في بيت حسان ، والإمعار : الافتقار .

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان الجُشَميّ السجستاني النحوى اللغوى، نزيل البصرة وعالمها أخذ عنه العلماء كالمبرد وابن دريد ، وذكر عن نفسه أنه قرأ كتاب سيبويه على الأخفش مرتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي ،صنَّف كثيراً توفي سنة ٢٤٨ هـ وانظر وفيات الاعيان ٢/ ٤٢٠-٤٤٤

(٤) على بن المبارك - وقيل ابن حازم - أبو الحسن اللحياني أخذ عن الكسائي وأبي زيد وأبي عمرو الشيباني والأصمعي وأبي عبيدة، وعمدته على الكسائي ،وأخذ منه أبو القاسم بن سلام وله النوادر المشهورة البغية ٢/ ١٨٥ .

(٥) البيت في ديوان أمية (٢٨١) وهو في الخصائص ١/ ١٥٤ ، ٢/ ٢٠٥ والحيوان ٤/ ١٨٧ و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٩٩ . وقافيته في الديوان القسم

(٦) الخصائص ١/ ١٥٤ وأيضا ٢/ ٢٠٥ .

فبانَ أنَّ النَّعْتَ وإنْ كان مسنداً إلى ضميرِ المنعوتِ لا يلزمُ أنْ يكونَ في الإفراد والتثنيةِ والجمع والتذكير والتأنيثِ على حَسَبِ المنعوت ، إلاَّ إذا كان قبل استعماله نَعْتاً مِمَّا يُفْرَدُ ويُثَنَّى ويُجْمَعُ ويُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ ،وأنَّ إطلاقَه باطلٌ .

وقوله : " وإن كان لشيءٍ مِنْ سَبَبِه لم تلزم متابعته إلاَّ في الإعرابِ والتنكيرِ والتعريفِ "(١) .

يعني أنَّ النعتَ إذا كان مسنداً إلى سَبَبِيِّ المنعوتِ فإنَّه لا تلزمُ متابعتُه للمنعوتِ إلاَّ في الإعرابِ والتنكيرِ والتعريفِ ،وأمَّا في الإفرادِ أوْ في التثنيةِ أوْ الجمع والتذكيرِ أو التأنيث ، فإنَّ كلامَ أبي موسى يعطي بمفهومِه أنَّه لا تلزمُ متابعةُ المنعوتِ في ذلك ،بل قدْ يكونُ ذلِك وقد لا يكون . وذلك باطل ، بل لا تَتْبَعُ المنعوتَ في شيءٍ من ذلك أصْلاً ، بل يكون على اللغةِ الفصيحةِ مُفْرَداً على كلِّ حالٍ ، ويكونُ تابعاً في التذكير والتأنيث لما أُسْنِدَ إليه لا إلى المنعوتِ نحو قولك : مَرَرْتُ برجلٍ حَسَنَةٍ أُمُّه ،وبامرأةٍ حَسَنٍ أبوها وبرجلينِ حَسَنٍ أبوهما ،وبرجالٍ حَسَنٍ أبوهم وبرجالٍ حَسَنٍ آباؤهم (٢) .

وأمَّا في اللغة غير الفصيحةِ ،وهي لغةُ : أكلوني البراغيث ، فيكون تابعاً لما أُسْنِدَ إليه في التذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع فتقول : مررت برجلٍ حسنةٍ أمُّه ،وبرجل حسنين أبواه ، وبرجلٍ حسانٍ قومُه أوْ حَسَنِينَ قومُه ،وبامرأةٍ حَسَنٍ أبوها .

والذي غَلَّطَ أبا موسى عندي أنَّه رأى أنَّ النَّعْتَ المسندَ إلى السببيِّ قد يكونُ على وَفْقِ المنعوتِ في الإفرادِ أوِ التثنيةِ أوِ الجَمْعِ ،والتذكيرِ أوِ التأنيثِ ،وقد لا يكونُ كذلِكَ فاعتَقَدَ أنَّه قد يتبعُ المنعوتَ في ذلك ، وقد لا يتبعُ ،وذلك نحو قولك " مررت برجلٍ حسنٍ أبوه ،ومررت بامرأة حسنةٍ أمُّها ،

---

(١) بعدها في الجزولية نسخة دار الكتب : لفظا ومعنى .

(٢) لعله : "وبنسائهم حَسَنٍ آباؤهم" .

ومررت برجلين حسنين أبواهما ،ومررت برجال حِسانٍ آباؤهم ،ألا ترى أنَّ النعتَ فيما ذكرنا موافقٌ للمنعوتِ في التذكيرِ أو التأنيث والإفرادِ أو التثنيةِ أوالجمعِ. وذلك باطل ،لأنَّ التأنيثَ أو التذكيرَ ،والإفرادَ أو التثنيةَ او الجمعَ إنَّما هو في جميع ما ذكرْنا على حَسَبِ ما أُسْنِدَ إليهِ النعتُ لا على حَسَبِ المنعوتِ ،لكن لمَّا ساوى المنعوتُ ما أُسندت إليه الصفةُ توهَّمَ أنَّ تَبَعَهُ ذلك إنَّما هو للمنعوتِ وليس كذلك ، لأنَّهُ إذا خالف المنعوتُ ما أُسندت إليه الصِّفَةُ ،لم تكن الصِّفَةُ في جميع ذلك إلاَّ على حَسَبِ ما أُسْنِدَ إليهِ الوصفُ لا على حَسَبِ الموصوفِ نحو قولك : مررت بامرأةٍ حسنٍ أبوها ،ومررت برجلين حسنينِ أبواه ،وبرجل حسنينِ آباؤه ،وقد لا يثبت هذا الفَصْلُ في بعض النُّسَخِ فلا يلزمه شيءٌ ممَّا ذكرناه إلاَّ أنَّ فيه إخلالاً من حيثُ لم يبيِّن حُكْمَ المسندِ إلى السَّبَبيِّ بالنظرِ إلى الإفرادِ أو التثنيةِ أو الجمعِ ، والتذكيرِ أو التأنيثِ ، بل يُعْطِي كلامُه إذْ ذاك أنَّهُ لا يتبعُ المنعوتَ في شيءٍ من ذلك .

وقوله : "والمُشْتَقُّ هو ما بني مِنَ المصدرِ ،وما في معناه : هو ما رادفَ ما بُنِي مِنَ المصدرِ وليس به .

هذا الذى ذكرَهو الأكثرُ في المشتقِّ والا فَقَد يكون المشتق مبنياً من غير مصدرٍ كما تقدَّمَ (١) ،نحو : أَظْفَرَ ،ألا ترى أنَّهُ مأخوذٌ من الظُّفْرِ وليس الظُّفْرُ مصدراً ، وأمَّا الذى في معنى المُشْتَقِّ فلا يكون أبداً إلاَّ مرادفاً لما // أُخِذَ مِنَ المصدرِ نحو : أَسَد فإنَّهُ إذا وُصِفَ به مرادفٌ لشجاع ، وشجاعٌ مأخوذٌ من المَصْدرِ الذى هو : الشجاعةُ وليس أَسَدٌ كذلك (٢) .

١٣٧

والاسمُ الذى هو في معنى المشتق وليس بمشتقٍ ينقسمُ قسمين .

قِسْمٌ يُضَمَّنُ معنىً يصيرُ به مرادفاً للمُشْتَقِّ ،ولا يُزيلُه ذلك التضمينُ عَنْ معناه الأَصلِيِّ ،وذلك أَرْبَعَةُ أصنافٍ : الأَعدادُ ،والمقاديرُ ،وأسماءُ الإشارةِ والاسم المشار اليه إذا كان معرَّفاً بالألفِ واللام نحو قولك : مررت بحيَّةٍ ذراعٍ ومررت بجبٍ ثلاثين قامة " و "مررت بزيدٍ هذا ،ومررت بزيدٍ المشارِ إليه " ومررت بهذا المشارِ إليه من بين الرجالِ ،ألا ترى أنَّ جميعَ ما ذكرناه مضمَّنٌ معنىً قد صار به مرادفاً للمشتقِّ ،ولم يُزِلْهُ ذلك التضمينُ عن معناه الأَصْلي (٣) .

---

(١) انظر ما سبق ٥١٤
(٢) انظر ما سبق ٥١٤ .
(٣) انظر الكتاب ٢/٢٨ .

وقِسْمٌ يُضمَّن معنى المشتقِ ويزيلُه ذلك التضمينُ عن معناه الأصلي ، وذلك نحو : مررت برجلٍ أسدٍ " ألاَ ترى أنَّ أسداً في الأَصْلِ إنَّما هو واقعٌ على السَّبُعِ وأنَّهُ إذا وُصِفَ بهِ ليس واقعاً عليهِ .

فإن أَسْنَدْتَ هذه الصفة التي هِيَ في معنى المشتقِ إلى سببيِّ الموصوف نحو قولك (١) " مررت بسرجٍ خَزٍّ صفّتُه " " ومررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها " فإنَّ الصِّفةَ باقيةٌ على معناها الأصلي عندَ بعضِهم ، فالصحيفةُ عِنْدَهُ خاتمها طينٌ ، والسرجُ صُفّتُه خَزٌّ ، ومنهم من ذهب إلى أنَّ الصحيفةَ لا بدَّ من أنْ تُفارِقَ معناها الاصليَّ ، فالصحيفة عنده خاتمها مُشْبِهٌ للطينِ ، وليس بِطِينٍ ، وكذلك السَّرْجُ صفّتُه مُشْبِهَةٌ للخَزِّ في لينِهِ ، وليست بِخَزٍّ (٢) ، وكذلك إذا قلت : مررت برجلٍ فِضَّةٍ خاتَمُه ، وساجٍ بابُه ، لا يجوز أنْ يكونَ نعتاً لما قبْلَه حتى يكونَ الخاتَمُ مِنْ غيرِ الفِضَّةِ ، والبابُ مِنْ غيرِ السَّاجِ ، وكأنَّك قلتَ : عَتيقٌ خاتمُه كعِتْقِ الفِضَّةِ ، وَجيّدٌ بابُه كجودةِ السَّاجِ ، وإلى هذا ذهب أبو بكر خطّاب بن يوسف الماردي ، قال : وقد جاء من كلام سيبويه ما هو تصديقٌ لهذا ، وذلك إنَّما جاز أنْ تقول " مررت برجلٍ أسدٍ أبوه " بالخفضِ إذا أردت أنْ تجعلَه شديداً مِثْلَه " (٣) فإنْ قلت : " مررت بدابَّةٍ أسدٌ أبوها " لم يكن عند سيبويه إلاَّ الرفع ، لأنَّك تخبر أنَّ اباها هو السَّبعُ (٣) .

---

(١) قال سيبويه : هذا بابُ الرفع فيه وجه الكلام وهو قول العامّة ، وذلك قولك : مررت بسرج خَزٌّ صفّته ، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمُها ومررت برجلٍ فضّةٌ حِليةُ سيفِه . وإنَّما كان الرفعُ في هذا أحسنُ من قبل أنّه ليس بصفةٍ . . . ثم قال : وقد يكون في الشعر : هذا خاتمٌ طينٌ وصُفّةٌ خَزٌّ ، مستكرهاً . فالجرّ يكون في : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمها على هذا الوجه . ومن العرب من يقول : مررت بقاعٍ عَرْفَجٍ كلّه ، يجعلونه كأنه وصف . الكتاب ٢/٢٣ ، ٢٤ .

(٢) عن السيرافي مثله وانظر الكتاب ٢/٢٣ هامش (٣) وشرح السيرافي ٢/ل ١٦٣

(٣) الكتاب ٢/٢٨ ، ٢٩ .

وهذا الذى ذهب اليه أبو بكرٍ هو الصحيحُ عندي ،لأنَّك لا تَصِفُ بشيءٍ مِنْ ذلك وتسنده إلى ضميرِ الموصوفِ حتى تخرجه عن معناه الأصلي إلاَّ في أربعةِ الأصْنافِ التي تقدَّم ذكرُها فكذلك إذا أسْنَدْتها إلى سَبَبيِّ الموصوفِ يَنْبغي أنْ تخرجَها عن المعنى الأصلي ،إلاَّ أنْ تُسندَ شيئاً من أربعةِ الأصناف المذكورةِ إلى سببيِّ الموصوفِ ،فإنَّه ينبغي أيضا أنْ يبقى على معناه الأصلي كما كان في حالِ إسناده إلى ضمير الموصوف ،وذلك نحو قولك "مررت برجلٍ ذراعٍ ثوبُه "أى : مُقَدَّرٍ بذراعٍ ثوبُه ، والذِّراعُ باقٍ على معناه الأصلي ، وإنْ ضُمِّنَ معنى الوصفِ .

[النكـــــرة]

وقوله : " وعلامةُ الاسمِ النَّكِرةِ إذا كان مفرداً قبولُه الألفَ واللام ، أو أداؤه معنَى ما لا يكون إلا نَكِرةً ".

يريد : أنَّ الذى يُعْلَمُ به أنَّ الاسمَ نكرةٌ إذا كانَ مفرداً - أى غيرَ مضافٍ - قبولُه الألفَ واللامَ نحو "رجلٍ " و "امرأةٍ "هما نكرتان بدليل قولك "الرجلُ والمرأةُ" ، فتجدهما قابلين للألفِ واللامِ ،فإنْ لم يقبلْ الألفَ واللامَ ،فإنْ أدَّى معنى ما لا يكون إلاَّ نكرةً فهو نكرةٌ ،وذلك نحو الأسماء النكرة التي لم تعرَّف قطّ كمَنْ وما النكرتين ونحو "أيٍّ" والأسماءُ المُخْتَصَّةُ بالنَّفْيِ كأحَدٍ وعَرِيبٍ وكَتِيعٍ (١) ،ألاَ ترَى أنَّ جميعَ ذلك نكرةٌ وإنْ كان لا يقبل الألفَ واللامَ ،لأنَّ جميعَ ذلك يؤدي معنَى ما لا يكون إلاَّ نكرة.

وقوله : " وإنْ كان مضافاً فقبولُ ما أضيف إليه مباشراً ،أو بالواسطة للألفِ واللامِ ".

مثالُ ذلك "غلامُ رَجُلٍ " و"يَدُ غُلامِ رَجُلٍ " ، ألا ترى أنَّ ما أضيفَ إليه "غلام" مباشراً وهو "رجل " يقبل الألفَ واللام فتقول " غلام الرجل" وكذلك ما أضيف إليه "يد " بوساطة "غلام " وهو رجل يقبل الألف واللام فتقول "يد غلام الرجل ".

---

(١) وما بالدار كتيعٌ : أي أحد ،حكاها يعقوب أنظرها وغيرها من الأسماء المختصة بالنفي في إصلاح المنطق : ٣٩١.

وقوله " أَوْ جواز جريه نعتاً على النَكِرَة ".

يريد أَنَّ من الأَسماءِ النكراتِ التي هي شائعةٌ ما لا يقبلُ المضافُ إليهِ الأَلفَ واللامَ وهو نكرةٌ ،لكن يعلم كونُه نكرة بجرْيه نعتاً على النكرةِ نحو : مِثْلك وشِبْهك وخِدْنك " وأشباهِها ،ألاَ ترى أَنَّ ما أُضِيفَ إليه مِثْل و "خِدْن" و "شِبْه " وهو المضمر لا يقبلُ الألفَ واللامَ إلا أَنَّها مع ذلك نكراتٌ بدليلِ جوازِ جريها نعتاً على النَكِرَة(١) فتقول : مررت برجل مِثْلِك و شِبْهِك وخِدْنِك ".

وهذا الذى جعله طريقاً موصلاً للعِلْمِ بكونِ الاسمِ المضافِ نكرةً ،لا يَعُمُّ جميعَ النكراتِ ألاَ ترى أَنَّك تقول : غلامَ مَنْ ضربت ؟ " فلا تقبل "مَنْ " الأَلفَ واللاَّمَ ولا يجوز أَنْ تُجْرِيَ غلاماً المضاف إلى "مَنْ " الاستفهامية نعتاً على النكرةِ، وهو مع ذلك نكرةٌ ، وينبغي أَنْ يزيدَ : او إضافته إلى ما يؤدِّى مَعْنَى ما لا يكونُ إلاَّ نكرةً.

فإنْ قيلَ : إنَّ حارثاً معرفةٌ ،وهو مع ذلك يقبلُ الأَلفَ واللامَ ؟

فالجواب : أَنَّهُ لا يقبلُ الأَلِفَ واللامَ حتى تقدِّره نكرةً ، إذ لا تدخل عليه الأَلفُ واللامُ إلاَّ إذا لمحْت الصِّفَةَ ،وحارثٌ إذا كان صِفَةً فهو نكرةٌ ، وبهذا السببِ دخلت عليه الأَلِفُ واللاَّمُ ، لأَنَّا نريدُ بهِ إذْ ذاكَ شخصاً مُعَيَّناً ،والمعنى الذى لمحناه لا يكون الاسم الذى يعطيه معرفةً حتى تَدْخُلَ عليه أداةُ تعريفٍ .

[أنواع المعارف]

وقوله " والمعارف من الأَسماء خمسة أجناس . . إلى آخره "(٢)

المُضْمَرُ : هو كل اسم وُضِعَ في أَوَّلِ أَحواله على شيءٍ بعينِهِ ،بالنظرِ إلى الغَيْبَةِ خاصَّةً نحو "هو " و "هي " ، أَوِ التكلُّمِ خاصَّةً نحو : أنا ونحن، أَوِ الخطابِ خاصَّةً نحو : أنتَ وأنتِ .

والمُبْهَمُ : هو اسمٌ // وُضِعَ في أَوَّلِ أَحوالِه على شيءٍ بعينِهِ في حالِ الإشارةِ إلـ[illegible] ١٣٨

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٣ مع هامشها رقم (٢) .
(٢) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٠ ومابعدها .

والعَلَم (١) : هو اسم وُضِعَ في أَوَّلِ أَحوالِه على شيءٍ بعينِه بالنَّظرِ إلى جميعِ أَحوالِه من غيبة وتكلّم وخطابٍ وإشارةٍ.

والمعرَّفُ بالأَلفِ واللامِ : هو اسمٌ تَدْخُلُ عليه الأَلِفُ واللامُ [فيصير (٢)] معرفةً ، فإذا أَزلتَهما عنه صار نكرةً نحو : الرجل ، أَلاَ ترى أَنَّك إذا أَزلْتَ عنه الأَلفَ واللاَّمَ ، فقلت: رجل ، عاد نكرةً ، فإنْ لم يكنْ كذلكَ ، فهو مِنْ قبيلِ الأَعلامِ ، نحو: الحارث ، أَلاَ تَرى أَنَّكَ إذا أَزلْتَ عنه الأَلِفَ واللاَّمَ بقيَ مَعْرِفةً نحو : حارث . أَوْ مِنْ قبيلِ النَّكِراتِ وذلك إنْ قَدَّرْتَ الأَلِفَ واللامَ زائدةً نحو : الجماء الغفير ، أَلاَ ترى أَنَّهُ قدْ دَخَلَتْ عليه الأَلفُ واللاَّمُ ، ولم يتعرَّف بهما ، بدليلِ وقوعِهِ حالاً ، ألا ترى أَنَّهم يقولون : مررتُ بهم الجَمّاءَ الغفيرَ (٣) فينصبونه على الحال .

والموصولاتُ من قبيلِ ما عُرِّفَ بالأَلفِ واللاَّمِ بلا خلاف ، أَلاَ ترى أَنَّ من النحويين من يجعلها مَعْرِفَةً بالأَلفِ واللامِ ملفوظاً بها أو مقدرةً ، ومنهم من يجعلُها معرفةً بالعَهْدِ الذى في الصّلة فهي أيضا عند صاحب هذا المذهبِ من قبيلِ ما عُرِّفَ بالأَلفِ واللامِ ، لأَنَّ تَعريف الألف واللام قد يكونُ بالعهدِ (٤) .

والمُعَرَّفُ بالإضافةِ هو كلُّ اسمٍ أُضِيفَ إلى مَعْرِفَةٍ من هذهِ المعارفِ إضافةً مَحْضَةً ، وكل اسم مضافٍ فإضافَتُه مَحْضَةٌ بلا خِلافٍ ، إلاَّ اسمَ الفاعلِ والمفعولِ إذا كانا ناصبين فإنَّك إذا أَضفتهما إلى منصوبيهما ، فإضافتُهما غيرُ محضةٍ ، والصِّفَةُ المشبهةُ بهما ، والأَمثِلَةُ (٥) التي تعمل عمل اسمِ الفاعلِ ،

---

(١) في حاشية الاصل " العلم : ما علق على شيء بعينه غير متناول ما أشبهه ".

(٢) هذه الكلمة غامضة في المصورة.

(٣) انظر هذا المثال في الكتاب ١/ ٣٧٥ ، ٢/ ٩١ وقال سيبويه أن بعض العرب يقول: عليك الجماءُ الغفيرُ.

(٤) شرح الجمل

(٥) المراد : أبنية المبالغة .

وغَيْرُك ،ومِثْلُك ،وشِبْهُك ،وخِدْنُك ،وتِرْبُك ،وهدَّكَ وحَسْبُك ،وشَرْعُك ، وكُفُوءُك - بضم الكاف وفتحها وكسرها- وكفاوءُكَ ،وواحدَ أمه ،وعَبْدَ بطنه ، وناهيك مِنْ رَجُلٍ ،وعُبْرَ الهواجر ،وقيدَ الأَوابدِ (١) .

فأمَّا اسمُ الفاعل والمفعول الناصبين ،والأمثلةُ التي تعمل عملَ اسمِ الفاعلِ ،والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول (٢) ، فلم تتعرف بالإضافة ،لأنَّها مِنْ نَصْبٍ فالنيّة بها الانفصال ،فكما أنَّ هذه الأسماءَ إذا فصلتها عَنْ منصوبِها ، ولم تُضِفْها إليه نكرةٌ ،فكذلك تكون في حالِ الإضافةِ ،لأنَّ المعنى في الحالين واحدٌ ،وإنَّما أضفت تخفيفاً أو تشبيهاً بالمخفَّف على ما يُبَيَّنُ في بابه إنْ شاء الله تعالى .

وأما غيرُك ومثلُك وشبهُك وأخواتُها فإنَّ النحويِّين اختلفوا في السببِ الذى لأَجْلِهِ لم تتعرّف بالإضافةِ : فأمَّا أبو بكر بن السراج فذهبَ إلى أنَّ المانعَ لها عَنِ التعريفِ بالإضافة ،المعنى ، فإذا قلتَ : غيرك ، ومثلك ،وكان المغايرُ والمماثِلُ أكثر من واحد ،كانا نكرتين ،وإنِ اتفقَ أنْ يكونَ المغايرُ والمماثلُ واحداً كان معرفةً نحو قول الله تعالى ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ (٣) فغيرُ المغضوبِ عنده معرفةٌ ،لأنَّ المغايرَ للمغضوبِ عليهم ولا الضالين إنَّما هو واحدٌ ، وهو الصِّنْفُ المُنْعَمُ عليهِ ،ولذلك نُعِت عنده ﴿الذّين﴾ (٣) وهو معرفة بـ﴿غيرِ المغضوب﴾ (٣) .

---

(١) زاد ابن عصفور في شرح الجمل ١/٢٠٤ كَفْيُك (بفتح الكاف وكسرها) وكُفُيك (بضم الكاف والفاء) وكفائك .
وفي الكتاب الأمثلة التالية ٢/٤٢٢ ، ٤٢٣ ، "وحسبك ،كافيك ،وهمك ، ناهيك ،ما شئت ،شرعك ، هدّك ،مثلك ، ضَرْبك ،وشبهك ، نحْوك ، شرّ منك ، خير منك ، غيرك ،آخر" .

(٢) الظاهر أنّه يقصد الشبه من حيث إنَّ الصفة المشبهة تعمل عمل الفعل كما يعمل اسم الفاعل والمفعول عمله .

(٣) الآية ٧ من سورة الفاتحة .

وهذا الذى ذهب اليه فاسدٌ ،لأنّه لا يلزم إذا كان المماثلُ والمغايرُ اكثرَ من واحد أنْ يكون مِثْلُك وغيرُك المضافانِ واقعينِ على كلِّ مماثلٍ ومُغاير ، بل ينبغي أنْ يكونَ مثلُك واقعاً على واحدٍ معهودٍ من الأمثال ،وغيرُك واقعاً على واحدٍ معهودٍ من الأغيارِ ،كما أنّك إذا قلت : غلام زيدٍ ،وكان لزيدٍ اكثر من غلامٍ واحدٍ ،لم يتناول لفظك إلاّ واحداً من الغِلْمان معهوداً ، وكذلك أيضا اذا كان المسمّى مفرداً ليس له ما يشركه لا يلزم أنْ يكونَ اللّفظُ الواقعُ عليه معرفةً ،ألا ترى أنّ شمساً وقمراً نكرتانِ ، مع أنّه ليس في الوجودِ إلاّ شمسٌ واحدةٌ وقمرٌ واحدٌ ، وقد قدّمنا تبيينَ ذلك مستوفىً (١) .

وذهب أبو الحسنِ الأخفش إلى أنّها إنّما لم تتعرّف بالإضافةِ ،لأنّ أوّلَ أحوالِ الاسمِ التنكيرُ ،وأوّلُ أحوالِ هذه الاسماءِ الإضافةُ ،فلما استعملت في أوّلِ أحوالِها مضافةً كانت نكرةً ، يريدُ أنّ كلَّ إضافةٍ محضةٍ كانت عن انفصالٍ فهي التي تعرّفُ نحو : غلام زيدٍ " أصلُه غلامٌ لزيد ،وأمّا هذه الأسماءُ فلم تُفصَلْ قطّ ، لا يقال : مِثْلُكَ ولا غيرُكَ ،وكذلك سائرُ أخواتِها .

واعترض عليه بشبيهك ،فقيل له : شبيهك معرفة مع أنّه لا يقالُ شبيه لك ،فأجاب عن ذلك بأنّهم وإنْ لمْ يقولوا : شبيه لك فقد يقولون : شبيهٌ بكَ ،وأمّا غيرك ومثلك وأخواتها فلا تُفصل عن الإضافةِ بوجه .

وأمّا أبو العباس المبرد : فذهب إلى أنّ المانع لها من أنْ تتعرف بالإضافةِ، إنما هو كونُها بمعنى اسم الفاعل بمعنى الحال ،ألا ترى أنّك إذا قلت : مررت برجلٍ غيرِك ومثلِك " فالمعنى : مغايرك ومماثلك (٢) ، فكما أنّ اسمَ الفاعلِ بمعنى الحال لا يتعرفُ بالإضافة ،فكذلك ما في معناه ،وكذلك عنده "عُبْرُ الهواجر" معناه عابرة الهواجر ،و "قيدُ الأوابد" معناه مُقيِّد الأوابد و " واحدُ أمّه " معناه مُفْرِدُ أمّه إنْ فقدَتْه ،و " عَبْدُ بطنِه "معناه خادمُ بطْنِه .

قيل له : فشبيهك في معنى مشابهك ،فلأيِّ شيءٍ تعرّفَ بالإضافةِ، وهلاّ كان بمنزلةِ شبْهك .

---

(١) تقدم ص: ١١٨، ١٩٦

(٢) صريح كلام المبرد على غير هذا التعليل انظر المقتضب ٤/ ٢٨٩ .

فأجابَ عن ذلك بأنَّ شبيهك للمبالغة ،فدخله لذلك معنى المضيّ ،كأنّه قال: الذى عرف واشتهر أنّه شبيهك ، فكما أنّ اسم الفاعلِ بمعنى المضيِّ يتعرف بالإضافة فكذلك ما في معناه.

وهذا الذى ذهب إليه أبو العباسِ المبرد عندى هو الأولى ،لأنّ أمثاله من اللسان كثيرة ،أعني أنْ يكونَ الشيءُ في معنى شيءٍ فيُعطى لذلك حكمَه ،ألاَ ترى أنّهم إذا ضمّنوا الفعل // معنى فِعْلٍ عدّوه بتعديته ١٢٩
فيقولون : رَضِيَ عليه لأنّه في معنى عَطَفَ عليه ، وأشباه ذلك أكثرُ من أنْ تستوفي .

واختلف في إضافة أفْعل التي للمفاضلة (١) ، هل هي معرفةٌ أو غيرُ معرفةٍ (٢) نحو : مررت برجلٍ أفضلِ القوم ، فمن الناس من جعلها معرفةً فإنْ وُجِدَتْ جاريةً على نكرةٍ كانت بدلاً منه لا نعْتاً ،ومنهم من جعلَها نكرةً ،فإذا وُجِدت جاريةً على نكرةٍ فهي نعتٌ له.

وهو الصحيحُ عندى ،لأنّ أفضلَ القوم في معنى أفضل من القوم ، وقد بيّنا أنّ الاسمَ إذا كان في معنى ما هو نكرة ،فينبغي أنْ يكون نكرةً.

وكذلك اختلفوا في إضافةِ الصفةِ للموصوفِ وإضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ (٣) ، فمِنْ إضافةِ الصفةِ للموصوفِ قوله تعالى ﴿ وأنّهُ تعالَى جَدُّ ربِّنا ﴾ (٤) في قراءة من ضم الجيم ،أى : ربُّنا الجَدّ : أي العظيم ،ثم قُدِّمَتِ الصِّفَةُ على الموصوفِ وأُضيفت إليهِ ، ونحو قولِ الشاعر:

---

(١) في المصورة : للمفاضة . خطأ.
(٢) شرح الجمل ١/٢٠٤.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) الآية ٣ من سورة الجن وفي البحر ٨/٣٤٧ "قرأ حميد بن قيس "جد" بضم الجيم مضافاً ومعناه العظيم حكاه سيبويه وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف" وقد قال سيبويه في الكتاب ٣/٦٣٠ ويقولون : رجلٌ جدٌ للعظيم الجدّ إلخ ... وقال فيه ٤/٢٤٣ أيضا : ويقال رجل جُدٌّ أي ذو جَدّ.

٢٨٩- يا قُرَّ إنَّ أباكَ حَيَّ خُويلدٍ قد كنتُ خائفَه على الإحماقِ (١)

أي : خويلداً الحي ، فقدمت الصفة على الموصوف وأضيفت له ، ومن إضافة الموصوف للصفةِ قولهم : صلاة الأولى و مسجدُ الجامعِ ، والأصلُ : الصلاةُ "الأولى" و "المسجدُ الجامعُ" ، فحذفتِ الألفُ واللامُ من الموصوفِ وأُضيفت إلى الصفةِ - فمِنَ النحويين من ذهب إلى أنَّ الإضافةَ في هذين الموضعين لا تعرِّف ، لأنَّ الصِّفَةَ هي الموصوفُ وتعريفُ الشيء بنفسهِ مُحالٌ] ومن النحويين مَنْ ذهب إلى أنَّه ليس في شيء مِنْ ذلك إضافةُ صفةٍ لموصوفٍ ولا إضافةُ موصوفٍ لصِفَةٍ ، لأنَّه لا تجوز إضافةُ الشيءِ إلى نفسه لعدم الفائدةِ في ذلك فأمَّا : حَيُّ خُوَيلد ، وقول الله تعالى ﴿ جُدُّ رَبِّنا ﴾ (٢) فمن قبيلِ إضافةِ المسمى إلى الاسم (٣) نحو قولهم : قالها ذو زيد ، أي قالها صاحبُ هذا الاسم الذي هو زيد : فحيُّ خويلد بمنزلةِ قولهم : حيّ هذا الاسم الذي هو خويلد ، أي الحي الذي هو صاحب هذا الاسم الذي هو خويلد ، وكذلك قوله تعالى ﴿ جُدُّ رَبِّنا ﴾ (٢) معناهُ جُدّ هذا الاسم الذي هو الرَّبُّ أي الجُدُّ الذي هوصاحب هذا الاسم الذي هو الربّ ، وكذلك يتخرج ما كان مثله] وأمَّا صلاة الأولى ، ومسجد الجامع ، فيتخرَّج على ألّا تكونَ الأُولَى صفةً للصلاةِ ، ولا الجامعُ صفةً للمسجدِ ، فالموصوف محذوف كأنَّه قال : صلاةُ الساعةِ الأُولى و مسجدُ الوقتِ الجامع ، فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصِّفَةُ مُقامَه ، وكذلك يفعل بمثل ذلك إنْ جاء ، وإذا أمْكَنَ أنْ تحمل على ما ذكرنا كانت معارفَ بالإضافة ، لأنَّ الإضافةَ إذْ ذاك مَحْضَةٌ . فهذه جملةُ المعارفِ .

---

(١) قافية البيت في الصلب : الأعماق ، وفي الهامش إشارة إلى أنَّه في نسخة أُخرى : الإحماق وهي رواية المصادر ، والإحماقُ : مصدر أحْمَقَ الرجلُ إذا ولد له ولد أحمق .
والشاهد منسوب لجبّار بن سلمى في نوادر أبي زيد : ١٦١ والخصائص ٣/٢٨ ، والحماسة ٤٥٣ ، وابن يعيش ٣/١٣ ، والمقرب ١/٢١٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢/٧١ والخزانة ٢/٢١٦ . وهو عند المرزوقي [illegible] وأنَّها مقحمة .

(٢) الآية ٣ من سورة الجن وسبقت قبل قليل .

(٣) ممن ذهب إلى ذلك ابن جني في الخصائص ٣/٢٨ ، وخرّجه بذلك ابن عصفور في المقرّب ١/٢١٣ وهو خلاف تخريجه له في شرح الجمل ١/٢٠٤ ، ٢١٩ ، ٢/٧١ .

وإنّما احتيج إلى تبيين المعارفِ والنكراتِ في هذا الباب لما تقدّم ذكرُه من أنّ المعرفةَ لا تُنْعَتُ إلاّ بمعرفةٍ والنكرةُ لا تُنْعَتُ إلاّ بالنكرةِ ،ولا يكون نَعْتُ المعرفةِ إلاّ مساوياً للمنعوتِ في التعريفِ أوْ أقلّ تعريفاً ، وأمّا أنْ يكون النعتُ أعرفَ من المنعوتِ فلا يجوزُ ذلك ،لأنّ كلامَ العربِ مَبْنِيٌّ على الإيجازِ والاختصارِ ،فينبغي للمتكلمِ أنْ يقصدَ أوّلاً إلى أجْلى الأسماءِ وأعرفِها ليقعَ به الاكتفاءُ ،فإنْ عَرَضَ لَبْسٌ بعد ذلك أوْ قُدِّرَ أنّه يَعْرِضُ أزالَه بالنّعْتِ فلا يجدُ إذْ ذاك إلاّ ما هو في رُتْبَةِ المنعوتِ في التعريفِ أوْ أقلّ منه تعريفاً فيأتي به لينضافَ إلى المنعوتِ ، فتحصل من مجموعهما فائدة لم تحصل بالمنعوتِ وحده] فلمّا لزم ألاّ يكونَ النعتُ أعرفَ مِنَ المنعوتِ وجبَ تبيين [مرتبة] (١) الأسماءِ المعرفةِ في التعريف .

فأعرفُها المُضْمَرُ ثم العَلَمُ ،ثم المشارُ ثم ما عُرِّفَ بالألفِ واللاّمِ [والموصول بمنزلةِ ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ] (٢) ، وقد تقدم تبيين ذلك .

وأمّا ما أُضِيفَ إلى معرفةٍ من هذه المعارف إضافةً محْضَةً ،فهو بمنزلةِ ما أُضِيفَ إليهِ في التعريفِ ،إلاّ في المضاف إلى المُضْمَرِ فإنّه في رُتْبَةِ العَلَمِ في التعريفِ ،هذا مذهب سيبويه (٣) ،وخالفه المبرّدُ (٤) من ذلك في المضافِ إلى معرفةٍ ، فإنّه عنده ليس في رُتْبَةِ ما أُضيفَ إليهِ في التعريف ،بل دونه قياساً على المضافِ إلى المضمرِ،ألاَ ترى أنّه دونَه في التعريف .

وهذا الذى ذهب اليه باطلٌ قياسا وسماعا ،أمّا القياسُ ، فلأنّ المضافَ إلى المضمرِ هو مِنْ قبيلِ الأسماءِ الظاهرةِ وليس مِنْ قبيلِ المضمراتِ ، فهما صنفان ،فلا يلزم أنْ يكونَ أحدُهما في مرتبةِ الآخرِ في التعريف ،وأمّا المضافُ إلى معرفةٍ من المعارفِ غيرِ المضمرِ فإنّه في الحالين اسمٌ ظاهرٌ ، وقد سرى له التعريفُ مِمّا أُضيفَ إليهِ ،فلا مانعَ من أنْ يكونَ في مرتبته من التعريف ،

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) تكملة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ٥٤٩ .
(٣) الكتاب ٢/٦ .
(٤) المقتضب ٤/٢٨٢ مع الحواشي .

وأمّا السّماعُ فكثرةُ وجودِ مثلِ قولِ امرئ القيس :

٣٩٠- كتَيْسِ ظِباءِ الحُلَّبِ العَدَوانِ (١) .

وقوله :

٣٩١- كتَيْسِ الظِّباءِ الأَعْفرِ انضرجتْ له عُقابٌ تدلّتْ من شماريخِ شَهْلانِ (٢)

،ألا ترى أنّ تيساً مضافٌ إلى ظباءٍ ، وظباءً مضافٌ إلى ما عُرّف بالألفِ واللامِ وهو الحُلَّبُ ، فلو كان ما أُضيفَ إلى المعرفةِ دون ما أُضيف إليه في التعريفِ ، لكان تيسٌ دونَ مرتبةِ ما عرف بالألفِ واللامِ بدرجتين ،فكان ينبغي ألاّ يجوز نعتُه بالمعرفِ بالألفِ واللامِ لأنّه أعرفُ منه ،والأعرف لا يكون نعتاً لما هو دونه في التعريف باتفاقٍ . وكذلك تيس الظباء هو دون ما عرف بالألف واللام عنده ، فكان ينبغي أنْ لا ينعت بالأعفر ،لأنّه على مذهبه أعرفُ منه ، فوجودُ مثل ذلك دليل على أنّ ما أُضيفَ إلى معرفةٍ فهو بمنزلة ما أُضيفَ إليه // في التعريفِ. ١٤٠

فإنْ قيلَ : فلعلّ الأعفرَ والعدَوانِ بدلانِ مما قبلهما ؟

فالجوابُ أنّ ذلك لا يجوزُ لكثرةِ وجودِه في الكلام ،والبدلُ لا يكونُ إلاّ بالجوامدِ ،لأنّه على نيّةِ تكرارِ العاملِ ، لا تليه الصفة غير الخاصّة بجنس الموصوف إلاّ في ضرورة كما تقدم .

وكذلك أيضا خالفه (٣) الفراءُ (٤) في اسم الإشارةِ فزعم أنّه أعرفُ من العَلَمِ ،لأنّه يتعرّف بالعينِ والقلبِ ،والعَلَمُ لا يتعرّف إلاّ بالقلبِ خاصّةً ، وما يتعرف من جهتين أقوى عنده في التعريف ممّا يتعرف من جهةٍ واحدةٍ.

---

(١) صدره : * كرّ مفرّ مقبلٍ مدبرٍ معاً *
وهو في الديوان : ٨٧ من قصيدة مطلعها :
لمن طلل أبصرته فشجاني كخطّ زبور في عسيب يمان
والحُلّب : تبت ترعاه الظباء ،والعدوان: الشديد العدو ويروى : الغدوان وهو:النشيط المرح .

(٢) البيت في ديوان امرئ القيس : ٦٢ من قصيدة مطلعها :
قفا نبك من ذكرى حبيب و عرفان ورسم عفت آياته منذ أزمان
وهو في المنصف ٣/ ١٢، وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٠٥ ، ٢/ ١٣٧ ، ٣٨٢ وقوله: "انضرجت له" يعني انقضت للتيس هذه العقاب فذعرته وذلك أسرع له وأنشط، وشماريخ شهلان : أعالي جبل شهلان.

(٣) الضمير يعود إلى سيبويه .

(٤) هو مذهب عامة الكوفيين وينسب لابن السراج انظر الهمع ١/ ٥٦ والإنصاف ص ٧٠٧ المسألة ١٠١ .

والصحيحُ ما ذَهَبَ إليه سيبويه من أَنَّ العلمَ أعرفُ مِن المشارِ ، إذْ لا يعني (١) بقولـــه (٢) أعْرف إلاَّ أنَّهُ أكثرُ ملازمةً للتعريفِ مِنْ غيره ، وَإلاَّ فلا يُتَصَوَّرُ إذا كان اسمان معرفتان (٣) أنْ يكون أحدهما أعرفَ مِنَ الآخر ، لأَنَّ العِلْم حقيقةٌ واحدةٌ لا تزيدُ ولا تنقصُ ، فإذا تَبَيَّنَ أَنَّ الأَعْرَفَ إنَّما معناهُ : الأكثرُ ملازمةً للتعريفِ ، والذى تطرق اللبسُ إليه أقلُّ من تَطَرُّقِهِ إلى غيره ، فمعلومٌ أَنَّ العَلَمَ أعْرَفُ مِنَ المشارِ ، لأَنَّ العَلَمَ لا يتطرق إليه لَبْسٌ ، إلاَّ إذا كانَ بَيْنَكَ وبَيْنَ المخاطبِ عَهْدٌ في أكثرَ مِنْ مسمىً واحدٍ بهِ ، وأمَّا المشارُ فإنَّه شديدُ الإبهامِ لا ينفكّ في حالٍ مِنَ الأحوالِ عن (٤) اشتراكٍ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : هذا ، وأمامك جماعةٌ لم يُدْرَ ما قصدتَ به منها ، وبتقديـــر أنَّهُ لا يكون أمامَك إلاَّ شخصٌ واحدٌ فإنَّه يمكن أنْ يكونَ هذا إشارةً إليه أوْ إلى ثوبِهِ أوْ إلى جُزْءٍ من أجزائِهِ ، ولولا القرائنُ لما تخلّص ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : ضَحِكَ هذا ، وأمامك شخصٌ واحدٌ عُلِمَ أنَّ هذا واقعٌ على ذلك الشخص لا على ثوبِهِ ولا على جُزْءٍ من أجزائِهِ لكن إنَّما عرف ذلك بإسناد "ضَحِكَ" إليهِ ، وأمَّا الاسم وَحْدَهُ ، فالإبهامُ ملازمٌ له .

ويظهر من كلام أبي موسى أَنَّ الموصولاتِ عنده من قبيلِ أسماءِ الإشارةِ لأَنَّهُ أطلَقَ عليهما معاً المبهماتُ . والصحيح ما قدَّمناه (٥) أَنَّ الموصولات في مرتبةِ ما عُرِّفَ بالألفِ واللاَّمِ ، لأَنَّ تعريفهما بالعَهْدِ ، وقد بُيِّنَ ذلك ، ولا وجه لتسميتها مبهماتٍ إلاَّ بالنظرِ إليها مجرّدةً من صِلاتٍ ، إذْ لا تَخُصُّ مِنْ غَيرِ صِلَةٍ واحداً دونَ آخر ، وأمَّا بعد وصلها فلا طريقَ إلى الإبهام فيها ، إلاَّ أنْ يكونَ بينَك وبينَ مُخاطَبِك عَهْدٌ - في مثلِ تلك (٦) الصلةِ .. في أكثر من شخص.

---

(١) غامضة في المصورة .
(٢) في المصورة : بقولي .
(٣) في المصورة : معرفتين .
(٤) في المصورة : على .
(٥) انظر ما تقدم ص ٥٢٩ .
(٦) في المصورة : ذلك .

وإنّما كان المضمرُ أعْرَفَ مِنَ العلمِ ، لأنّه إنْ كان ضميرَ متكلمٍ أو مخاطب، فهو أبْعَدُ من تَطَرُّقِ اللّبسِ إليهِ مِنَ العَلَمِ ، لأنّ ضميرَ المتكلمِ لا يتطرّق إليه لَبْسٌ إلاّ في حال نادرة ، وهو أنْ يكونَ بينَ المتكلمِ والمخاطبِ حِجابٌ فإنّه في تلك الحال إذا قال : أنا فعلت كذلك ، قد يختلط عليه صوتُه بصوتِ غيرِه فيقعُ اللّبْسُ .

وكذلك ضميرُ المخاطبِ لا يدخلُه لَبْسٌ إلاّ إذا كان أمامَ المتكلمِ أكثرُ من شخصٍ واحدٍ ،ويمكن أن يصرف لفظ الضميرِ إليهِ ،و معلومٌ أنّ الذى يمكن صرفُ لفظ ضميرِ المخاطبِ إليهِ أقلُّ من الذى يقع عليه لفظ زيدٍ أوْ عمرو وأمثالهما ، ألا ترى أنّ المسمّى بزيدٍ وعمرٍو كثيرٌ ، والذى يصلحُ وقوعُ أنْتَ عليه قليلٌ ، إذْ لا يمكنُ أنْ يقعَ إلاّ على مَنْ نسبتُه من المتكلم نِسْبَةَ المخاطبِ مِنَ المخاطب.

وإنْ كان ضميرَ غيبةٍ ،فإنّما معنى تعريفه أنّه قد عُلِمَ على مَنْ يعود ،وذلك لا يدخل فيه لبس ،لأنّه لم يتقدمه ما (١) يصلح للتفسير إلاّ لفظٌ واحدٌ ، فهو عائدٌ على ذلك الواحدِ ، وإنْ تقدّمَ - ما يصلح للتفسير - أكثرُ من لفظٍ واحدٍ ، فالضميرُ إنّما يعودُ على أقْرَبِ مذكورٍ منهما ، إلاّ أنْ يقومَ دليلٌ على أنّه عائدٌ على الأبعدِ (٢) ،فإذاً اللّبْسُ لا يتطرّقُ إليهِ بالنظرِ إلى ما يعودُ عليهِ.

وإنّما كان العَلَمُ أعرفَ مِنَ المعرّفِ بالألفِ واللاّمِ ،لأنّ زيداً إنّما يتناولُ كلَّ معهودٍ بينَك وبينَ مخاطبك من الزيدين ،والرجلُ يتناولُ كلَّ معهودٍ بينَك وبينَ مخاطبك من الرجالِ ، والمعهودُ مِنَ الزيدين أقلّ من المعهودِ من الرجال ،لأنّ المعهودَ من الزيدين بعض الرجال المعهودين فلماكانَ المعرفةُ بالألفِ واللاّم أعمَّ كان تطرقُ اللبس إليه أكثرَ.

وإنّما كانَ المشارُ أعْرَفَ مِنَ المُعَرّفِ بالألفِ واللاّمِ ، لأنّ الذى يتناولُ المشار أقلّ مما يتناوله المعرف بالألفِ واللاّمِ ،ألا ترى أنّ اسمَ الإشارةِ لا يقعُ إلاّ على حاضرٍ نسبتُه من المتكلّمِ نِسْبَةُ المشارِ إليهِ مِن المُشيرِ ،والرّجُلُ

---

(١) في المصورة : ما .
(٢) في المصورة : الأسد .

مثلا يتناول كلَّ واحدٍ من جنْسِ الرِّجالِ إذا كان معهوداً ،وكذلك أيضا سائرُ الأسماءِ المعرّفةِ بالألِفِ واللّامِ. أعني إنّما يتناولُ كلَّ واحدٍ معهودٍ من الجنْسِ الذى يقع عليه الاسم المعرّف بالألفِ واللّامِ ، فلمّا كان ما يتناولُه المعرفُ بالألِفِ واللّامِ أكثرَ كانَ تطرقُ اللّبْسِ إليهِ أسرعَ.

وأمّا المضافُ فلما كان تعريفُه إنّما يسرى إليه ممّا أضيف إليه كان في رُتْبَةِ ما أُضيفَ إليه إلاّ المضافَ إلى المُضْمَرِ لما ذكرناه مِنْ أنّهُ صِنْفٌ ،خلاف المضمرِ ،وليس كذلك إذا أُضِيفَ إلى الظاهرِ.

وجمْلُ أبي موسى كلَّ إضافةٍ لا يتعرّفُ بها المضافُ إضافةَ تخفيفٍ باطلٌ ، بل منها ما هو تخفيفٌ ،وهو كلُّ إضافةٍ حُذِفَ لها تنوينٌ ،ومنها مالم يُحْذَفْ منه شيءٌ نحو " الضاربُ الرجلِ " فإنّهُ مضافٌ مِنْ نَصْبٍ ، والأصْلُ " الضاربُ الرجلَ " ثم أُضفت تشبيهاً بالحَسَنِ الوَجْهِ - على ما يُبيّن في بابِه إنْ شاءَ اللّهُ تعالى- وإنْ لم يكن في الإضافةِ تخفيفٌ ، وكذلك هُنّ ضواربُ زيدٍ وأمثاله ،لا ينبغي أنْ يقال : إنّ في الإضافةِ تخفيفاً ،لأنّك لو لم تُضِفْ ونَصَبْتَ زيداً لم تُنوّن ضوارِبَ أيضاً.

وقوله : "المضمرُ بالنِّسْبَةِ إلى التفسيرِ خمسةُ أقسامٍ .."

إنّما قال ذلك ، لأنّ الضميرَ يَنْقَسِمُ بنِسَبٍ مُخْتَلِفَةٍ فينقسمُ بالنِّسْبَةِ إلى ما ذكر ،وبالنِّسْبَةِ إلى الغيبةِ والخطابِ والتكلّمِ ،وبالنسبةِ // إلى الإعرابِ. ١٤١

وقوله "مُضْمَرٌ تُفَسِّرُه المشاهَدَةُ وهو مُضْمَرُ الحاضرِ".

يعنى به مضمر المتكلمِ والمخاطبِ.

"ومضمر يفسرُه ما قبله بوجهٍ ما".

يعني ضميرَ الغيبةِ العائدَ على اسمٍ ظاهرٍ متقدمٍ عليه لفظاً ومَرْتَبَةً ، نحو قولك : ضرب زيدٌ غلامَه ،أو لفظاً دون مرتبةٍ نحو قولك : ضرب زيداً غلامُه ،أو مرتبة دون لفظ نحو قولك: ضرب غلامَه زيدٌ ، فالغلامُ وإنْ كان متقدّماً في اللفظِ على زيدٍ ، فإنّه مؤخرٌ عنْهُ في المعنى ،لأنّ المفعولَ مرتبتُه أنْ يكونَ بعدَ الفاعلِ.

وقوله : " ومضمر يفسره ما يُفْهَم من سياقِ الكلامِ".

يعني به كلَّ ضميرِ غيبةٍ قَدْ عُلِمَ ما يرادُ بِه ،وإنْ لمْ يكنْ لهُ مُفَسِّرٌ متقدمٌ عليه بوجهٍ من الوجوهِ الثلاثةِ ،ولا متأخر عنه ،نحو قوله تعالى ﴿ ما تَرَكَ على ظَهْرِها مِنْ دَآبَّةٍ ﴾ (١) يعني الأَرْضَ ،و ﴿ حَتَى تَوارَتْ بالحِجَابِ ﴾ (٢) يعني الشمسَ ، و ﴿ فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعاً ﴾ (٣) يعني المكانَ ،وإن لمْ يَجْرِ ذكرُ الأَرض ولا الشمس ولا المكان ،ونحو قول امرئ القيس :

٢٩٢- كأَنَّ هَزِيزَهُ بوراءِ غَيْبٍ عِشَارٌ وُلَّهٌ لاقَتْ عشارا (٤)

يعني هزيز الرعد وإنْ لم يَجْرِ ذكرُ الرَّعْدِ ، لأَنَّهُ لما ذكر البرقَ دلَّ ذكرُه على الرعد .

وقوله "ومضمر يأخذ شبهاً من هذا ومن الذى يليه قبله ".

يعني شبهاً من الذى يفسِّرُهُ ما يُفْهَمُ من سياق الكلام ،ومن الذى يفَسِّرُهُ ما قبله بوجه ما ، ويعني بذلك الضمير الّذى لم يتقدم لمفسِرِه (٥) ذِكْرٌ، لكن تقدم ما هو من لفظ المفسَّر وإنْ لم يكن المُفَسر ،وذلك نوعان.

أحدهما : الضميرُ العائدُ على المصدرِ المفهوم من فعلٍ أَوْ صفةٍ متقدِّمَةٍ نحو قوله تعالى ﴿ اعْدِلوا هو أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ (٦) أي : العدلُ أَقْرَبُ للتقوى ،فالضميرُ عائدٌ على العدْلِ المفهومِ مِنَ اعدلوا ،ومنه قولهم :

---

(١) الآية ٤٥ من سورة فاطر.
(٢) الآية ٣٢ من سورة ص.
(٣) الآية ٤ من سورة العاديات .
(٤) قال الأصمعي : قال أبو عمرو بن العلاء كان امرؤ القيس مِمَّنْ [يدخل فيما لا يعنيه] ضَلّيلا ينازعُ كل من ادّعى الشعر ،فنازع التوءم اليشكرى فقال : إن كنت شاعراً فلَطِّ [أتمّ] أنصاف ما أقول وأجِزْها قال : نعم ، فقال امرؤ القيس : أحار ترَى بريقا هَبَّ وهْنا
فقال التوءم : كنار مَجُوسٍ تستعِرُ استعارا ...
إلى أنْ قال امرؤ القيس : كان هزيزه لوراء غيبٍ
فقال التوءم : عِشارٌ ولَّهٌ لاقت عشارا
انظر ديوان امرئ القيس ١٤٧ ، ١٤٨.
(٥) في المصورة : مفسره .
(٦) الآية ٨ من سورة المائدة .

من كذب كان شرّاً له ،معناه كان هو شرّاً له ،أي : الكذب . ونحو قول الشاعر :

* إذا نُهِيَ السفيهُ جَرَى إليه * [٣٩] (١)

أي : جرى إلى السَّفَهِ ، فالضمير عائدٌ على السَّفَهِ المفهومِ من السَّفيهِ.

والآخر : الضميرُ العائدُ على شيءٍ لم يُذْكَرْ في الكلامِ ، لكن ذكر قبله شيء يَشْرك الشيءَ الذى يعود عليه الضمير في اللفظ نحو قولك : عندى درهم ونصفه " أى ونصفُ درهم آخر ، فالضمير عائدٌ على دِرْهم وإنْ لم يَجْرِ في الكلام ذكر الدرهم الذى يعودُ عليه الضميرُ ، إذْ الدرهمُ المتقدّمُ في الذكر على الضميرِ لا يعود عليه الضميرُ لفسادِ المعنى ،ألاَ ترى أنّهَ إذا كان عندك درهم فمعلومٌ أنّ نصفَه عندك ، فإذاً إنّما تريدُ نِصْفَ درهمٍ آخرَ . ومن ذلك قول النابغة :

قالت : ألاَ ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامتِنا ونصْفُه فَقَدِ (٣) [٣٧]

أى : ونصف حمامٍ آخر مثل الحمام المتقدم الذكر ، وقول الآخر :

٣٩٢ - أرَى كُلَّ قوْمٍ قارَبُوا قيدَ فَحْلِهِمْ ونحنُ خَلَعْنَا قَيْدَهُ فَهْوَ سارِبُ (٣)

فالضمير يفسره لفظ فحلٍ ،وإنْ لم يتقدم له في الكلام ذكر ،لكن دلَّ عليه فحلٌ المتقدمُ الذِّكْرِ ،وليس الضميرُ عائداً على الفَحْلِ الذى تقدّم ذكرُه ،لأنّ المعنى ليس على ذلك ،ألاَ ترى أنّ المعنى : ونحن خلعنا قيدَ فحلِنا . وقول الآخر:

٣٩٣- كأنّ ثيابَ راكبِهِ بريحٍ خريقٍ وهي ساكنةُ الهبوبِ (٤)

فالضميرُ لا يعودُ مِنْ جهةِ المعنى على الرِّيحِ المتقدّم الذِكْرِ ،ألاَ ترى أنّ الرِّيحَ الخريق لا توصف بأنّها ساكنةُ الهبوبِ ،فإنّما أرادَ بالريحِ الخَريقِ الفرسَ

---

(١) سبق ٩٩ .

(٢) سبق ص ٤٩٧ .

(٣) البيت للأخْنَسِ بن شهاب (جاهلي قديم) من مفضليته ، المفضليات : ٢٠٨ وشرح المفصل ٥٨/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٦٢٢/١ ، ١٣/٢٠ .

(٤) البيت في البحر المحيط ٣٢٤/٢ .

تشبيهاً له بها ،وهي عائدةٌ على الريح الحقيقية ،كأنّه قال: والريحُ الحقيقيةُ ساكنةُ الهبوبِ] فهذان النوعان يُشْبِهان الضمير الذى يفسره مايفهم من سياقِ الكلامِ ،مِنْ جهةِ أنّه لم يتقدمْ الضمير مايعودُ (١) عليه ، كما أنّ الضميرَ الذى يفسره ما يفهم من سياقِ الكلامِ كذلك ،و يشبهان الضمير الذى تقدّمه ما يفسّرُهُ من جهةِ أنّه وإنْ لم يتقدم ما يعودُ عليه الضمير ، فقد تقدّم لفظٌ دَالٌ عليه ، فتقدُّمُ تفْسيرِ المُفَسَّرِ بمنزلة تقدم المُفَسَّرِ نفسه .

وقوله : " و مضمر يفسره ما بعده لفظاً و معنى .. إلى آخرِ الفصل "

هذا النوع محصور في أماكنَ لا يتعدّاها فمنه : - ضمير الشأنِ ، قال الله تعالى ﴿ إنّه مَنْ يأتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾ (٢) أي أنّ الشأنَ هذا ، وضمير القِصّةِ ، قال الله تعالى ﴿ فإنّها لا تَعْمَى الأبْصَارُ ﴾ (٣) ، أى : إنّ القصةَ هذهِ] وزعم الكوفيون أنّ العربَ تجعلُ الضميرَ للقِصّةِ إذا كان المخبرُ عنه من الجملةِ المفسّرةِ مؤنّثاً ،وتجعله للشأنِ إذا كان المخبرُ عنه من الجملةِ المفسّرةِ مذكراً ، وكأنّها قَصَدَتْ بذلك المناسبةَ - ،والبصريون لا يلتفتون إلى تذكيرِ المخبرِ عنه من الجملةِ المفسّرةِ ولا إلى تأنيثِهِ ،فإنْ لَحَظْتَ معنى الشأنِ ذكّرتَ الضميرَ ،وإنْ لَحَظْتَ معنى القِصّةِ أنّثتَهُ فيجوز عندهم "إنّها زيدٌ قائمٌ" و "إنّه هندٌ قائمةٌ".

ويدلّ على صحّةِ ما ذهبَ إليه أهْلُ البصرةِ قراءةُ مَنْ قرأ ﴿ أوَلَمْ تكُنْ لَهُمْ آيةٌ أنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَني إسْرائيلَ ﴾ (٤) برفع آيةٍ وتكن بالتاء ، ففي تكن ضمير القصة ،والمخبر عنه : أنْ يعلمَه علماءُ بني إسرائيل ،وهو مذكّرٌ وآيةٌ خبر لـ " أنْ يعلمه " مقدّمٌ عليه ،لأنّه نكرة و "أنْ يعلمه" مُتَنَزِّلٌ منزلةَ المعرفةِ .

ومنه المضمرُ في نِعْمَ و بِئْسَ نحو : نعم رجلاً زيدٌ " و "بئس رجلاً عمرو " ،ألاَ ترى أنّ فاعلهما لا يكون ضميراً إلاّ بشرط أنْ يكون بعده اسم نكرة يفسره .

---

(١) يعنى الضمير .
(٢) الآية ٧٤ من سورة طه .
(٣) الآية ٤٦ من سورة الحج .
(٤) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء وهي قراءةُ ابن عامر كما في السبعة : ٤٧٣ وانظر التبيان للعكبرى ١٠٠١ والمغنى ٥٩١ .

ومنه الضميرُ الذى تدخل عليه رُبَّ ،لأَنَّهُ لا يكونُ عائداً على ماقبْلَه أَبداً ، بل يكون بعدَه اسم نكرةٌ مفسِّرٌ له نحو قوله "رُبَّه رجلاً".

وفي بابِ الإعمالِ ، وذلك إذا أعملت الثاني وطلب العاملُ الأَوَّلُ ضميراً لا يمكنُ حذفُه // ولا تأخيرُه ، وذلك نحو قولك "ضربني وضربتُ زيداً"(١) إذا نصبتَ زيداً على إعمالِ : ضربتُ ،ألاَ ترى أَنَّ ضربني لا بُدَّ له من ضميرٍ فاعلٍ ،إذْ لا يجوزُ حذفُ الفاعلِ عندنا خلافاً للكسائي(٢) ، ولا يجوزُ تأخيرُ ضميرِ الفاعلِ حتى يكون قبله ما يفسره ، لا يجوز أَنْ تقولَ "ضربني وضربت زيداً هو" فيكون "هو" فاعلاً وقد أَخَّرْتَه ليكون بعد مُفَسِّره وهو "زيدٌ" ،لأَنَّ ضميرَ الفاعلِ كالجزءِ مِنَ الفعلِ ،بدليل تسكين آخر الفعلِ في نحو "ضَرَبْت" ،ووقوع علامة إعراب الفعل بعده ، في نحو "يفعلان" ، وقد تقدم تبيين ذلك(٣) ، فلما لم يَجُزِ الحَذْفُ ولا التأخيرُ، دعت الضرورةُ إلى الإضمارِ قَبْلَ الذِّكر فهذه الأماكن هي التي يُفَسِّرُ الضميرَ ما بعده لفظاً ومرتبةً باتفاقٍ.

واختُلِفَ في بابِ البدل ، فذهب أبو الحسن الأخفش(٤) إلى أَنَّه تجوز عودةُ الضميرِ على ما يُبْدَلُ منه ،فأجازَ أَنْ تقولَ "مررت به زيدٍ ،وضربته زيداً" ومن النحويين من لم يُجِزْ ذلك ،والصحيحُ جوازُ ذلك بدليل قولِه :

٣٩٥- قد أَصْبَحَتْ بقَرْقَرى كوانِسا فلا تَلُمْهُ أَنْ ينامَ البائِسا(٥)

فالضمير المنصوب بالفعل الذى هو تلوم ، عائدٌ على ما أُبْدِلَ مِنْهُ وهو البائس، كأَنَّهُ قال : فلا تلم البائس أَنْ ينامَ ومن ذلك قول الفرزدق :

وقد مات خيراهُم فلم يهلكاهم عشيةَ بانا ،رهْطِ كعْبٍ وحاتمِ(٦) [٥٨]

---

(١) من أمثلة الكتاب ١/٧٣.
(٢) المغنى ٦٣٥ ط ا
(٣) تقدم ص ٢٠، ٣١ وغيرها
(٤) المغنى ٦٣٩.
(٥) البيتان في الكتاب ٢/٧٥ والافصاح : ٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٢ والمغنى ٦٣٩ والهمع ١/٦٦، ٢/١١٧، ١٢٧
(٦) سبق ١٣٢، ٥٣٢.

فالضميرُ المخفوضُ عائدٌ على ما أُبْدِلَ منه ،وهو : رهطِ كعب وحاتم ، كأَنَّهُ قال : وقد مات خيرا رَهْطِ كَعْبٍ وحاتم ، فلم يهلكاهم . ويظهر من كلامِ أبي موسى أَنَّهُ لا يُجيزُ ذلك من حيث إِنَّهُ لمّا عدّ المواضع التي يعود فيها الضميرُ على ما بعده لفظاً و مرتبة لم يَعُدَّ فيها البدل .

وقول أبي موسى "وفي باب عطفِ الفعل على الفعل" فيه تعقّبٌ، إِذْ قد يكون ذلك من غير أَنْ يكونَ أحدُ الفعلين معطوفاً على الآخر ،نحو : إِنْ يقمْ أَضربْ زيداً ، على إِعمالِ : أَضْرِبْ ،ففي يقومَ[1] ضميرٌ فاعلٌ مستترٌ عائدٌ على زيدٍ ،كأَنَّك قلتَ : إِنْ يقمْ زيدٌ أَضْرِبْ زيداً . وكذلك قد لا يكون العاملان فعلين ، بل اسمان جاريان مجرى الفعل نحو قولك : أقائمٌ وضاحكٌ زيدٌ ، ترفعُ زيداً بضاحكٍ وتضمرُ في قائمٍ فاعلاً يعود على زيدٍ ،كأَنَّك قلتَ : أقائمٌ هو وضاحك زيدٌ . وقد يكون العاملان فعلاً واسماً جارياً مجراه نحو قولك : يجيءُ ضاحكاً زيدٌ ، إِنْ قَدَّرْتَ زيداً فاعلاً بضاحكٍ على إِعمالِ الثاني و في يجيء ضميرٌ يعودُ عليهِ .

وكذلك فيما يطلبُه الأَولُ فاعلاً أَوْ مفعولاً لم يسم فاعله ، فيه أَيضا تعقب ، من جهة أَنَّهُ قد يجوز ذلك في الإِعمالِ وإِنْ لم يطلبه الأَول فاعلاً ولا مفعولاً لم يسم فاعله ، نحو قولك : كأَنَّك وكنت زيداً ففي كان ضمير مرفوع يعود على زيدٍ هو اسم كانَ وليس بفاعلٍ ولا مفعولٍ لم يُسَمَّ فاعلُه ، كأَنَّك قلت : كانك زيد وكنت زيداً - وإِنْ كان مثلُ هذا قد يدخل تحت قوله : فاعلا بمجازٍ ،لأَنَّه وإِنْ لم يكن فاعلاً ، فهو مُشَبَّهٌ بالفاعل - فإِنه يَشِذُّ عنه ،مثلُ قول الشاعر :

٣٩٦ - لعمر أَبيها لا تقول ظَعينتي ... أَلاَ فَرَّ عَنِّي مالكُ بن أبي كعبِ (٢)

---

(١) كذا في المصورة : والأولى "يقم"

(٢) البيت لمالك بن أبي كعب .
وهو في معاني القرآن للفراء ٢/٢١٢ والأغاني ١٦/٢٣٤، ٢٣٨ .

،ألاَ ترى أنَّهُ أعْمَلَ تقول في ظعينتي ،وأضْمَرَ ما يحتاج إليه الأ بُ لمّا لم يمكن حذفه ، لتعرّف المضاف به ،ولا تأخيره بعد ظعينتي ،لأ [نه] (١) ضمير خفض فلا يكون أبداً إلاّ متصلاً بعامله ،وكأنّهُ قال : لعمر أبي ظعينتي لا تقول ظعينتي .

فإنْ قلت : فلعل ذلك من قبيلِ ما عاد فيه الضميرُ على ما بعدَه ، لأنّهُ مُبْدَلٌ منه ،فكأنّهُ قال : لعمر أبي ظعينتي لا تقول : ألا فرّعني مالك بن أبي كعب ،فلا تكون الظعينة على هذا فاعل تقول .

فالجواب : بأنّ ذلك عندي لا يجوز ،لأنّهُ يؤدّي إلى الفصلِ بين البَدَلِ والمبدلِ منه بجملةٍ أجنبيّةٍ وهي لا تقول ،ألاَ ترى أنّها ليست مُسَدّدة : أعني مبينة أو مؤكدة وإنما هي جواب القسم .

وقوله " وتفسيرُه إما جملة وإما مفرد بإزاءِ الجملةِ " .

يعني بالذى [تفسره الجملة] (٢) ضميرَ الشأْن والقِصّةِ ،ويعني بالذى يفسره المفرد الذى هو بإزاء الجملة : ضمير ربّ ،والضمير في نعم وبئس ،والضمير في باب الإعمال .

وقوله :"[و] (٣) يلزمه النصب" .

يعني مفسر ضمير رُبّ ،والضميرُ في نِعْمَ وبِئْسَ .

وقوله " ويثنّى ويجمعُ ،أوْلا يثني ولا يجمعُ " .

الظاهر من كلامِ أبي موسى أنّهُ مخيّرٌ بين التثنيةِ والجمعِ وبين أنْ لا يثني ولا يجمع ، بل يكون الضمير مفرداً على كلّ حالٍ ، وليس الأمْرُ كذلك

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) هذه العبارة غامضة في المصورة .
(٣) تكملة من الجزولية .

بل الضميرُ في باب رُبَّ لا يكون إلاَّ مفرداً مذكراً على كل حال عند البصريين (١)، ولا يحفظون من كلام العرب غير ذلك ،فتقول : ربّه رجلاً ،وربّه رجلين وربه امرأتين ،وربّه رجالاً ، وربّه نساءً ،وكأنهم استغنَوا بتأنيث التفسيرِ وتثنيتهِ وجمعِه من ذلك . وحكى الكوفيون (١) : استعمال الضمير على حسب المفسَّر فتقول : ربّه رجلاً ،وربّها امرأةً وربّهما رجلين وامرأتين ، وربّهم رجالاً وربّهن نساء .

وأمّا نِعْم فإنَّ الضميرَ لا يكونُ إلاَّ مفرداً مذكراً // على كل حال نحو ١٤٣
قولك : نعم رجلاً زيد ،ونعم امرأةً هندٌ ،ونعم رجلين الزيدان ،ونعم امرأتين الهندان ،ونعم رجالاً الزيدون ،ونعم نساء الهندات ،لا خلاف في ذلك بين البصريين والكوفيين .

وحكى أبو الحسن الأخفش : أنّه سَمِعَ من ناسٍ فصحاءَ من بني أسدٍ ببغداد : نَعِما رجلين الزيدان ،ونَعِمُوا رجالاً الزيدون ونَعِمتُمْ رجالاً ونَعِمْن نساءً الهندات . وكذلك يفعلون في بئس ،قال : ومِمَّن سمعت ذلك مِنْه أبو محمد وأبو خالد ،إلاّ أنّهم قد فهموا التلقين فلا آمن أنْ يكونوا قد لُقِّنوا . وإذا ثَبَتَ ذلك فيحتمل أنْ تكونَ هذه نعم وبئْس رُدَّتا الى أصلِ بنائِهما في حال (٢) التثنيةِ والجَمْعِ ،ويحتمل أنْ تكونا أُخْرَيَيْنِ .

وقوله : " وإمّا مُفْرَدٌ يجرِي بوجوه الإعراب ويُثَنَّى ويُجْمَعُ " .

يعني بذلك الضمير الذى يفسّره مابعده في باب الإعمال ،وكذلك أيضا يكون حكمُ الضميرِ العائدِ على ما بعده في باب البدلِ ،عند من يرى ذلك .

---

(١) المغنى : ٦٣٨ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٥٩ ، والتصريح ٢/٤ ، والصبان على الأشموني ٢/٦٠ ، ٢٠٨ .

(٢) أصل بناء نِعْم : نَعِم ثم تتبع الكسرةَ الكسرةَ فتقول: نِعِم ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول : نِعْم ،ذلك أنْ تطرح الكسرةَ من الثاني وتبقى الأوّل مفتوحا . نَعَم ، انظر اللسان (نعم) .

وقوله : " والمُضْمَرُ بالنِّسبةِ إلى الإعرابِ ثلاثةُ أقسامٍ : مرفوعُ الموضعِ ومنصوبُه ومخفوضُـــهُ " .

فإنْ قال قائلٌ : كيف قَسَّمَ المضمرَ بالنسبةِ إلى الإعراب ، والمضمر مبنيٌّ لا يدخله إعرابٌ أَصْلاً ؟

فالجواب : أنَّه يريد بقوله : بالنظر إلى الإعرابِ ، الإعرابُ الذي للموضع الذى يقعُ فيه المضمرُ ، لا الإعرابُ الذى للمضمرِ ، فإنَّ المُضْمَرَ لا إعرابَ لَـهُ . ومِمَّا يبيِّنُ أنَّ ذلك أرادَ قولُه بَعْدُ : مرفوعُ الموضعِ ومنصوبُه ومجروره (١) ، فأَسْنَدَ الرَّفْعَ والنصبَ والجَرَّ إلى المواضعِ ، ولم يقل : مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ .

وقوله : " فمرفوعُه : متّصلٌ ومنفصلٌ " .

المنفصل : هو الذى لم يعمل فيه عاملٌ لَفْظِيٌّ ، أَوْ عَمِلَ فيه ، إلَّا أنَّـه لم يجعل كالجُزْءِ من عاملِهِ .

والمتَّصلُ : الذى لا بُدَّ له مِنْ عاملٍ لَفْظِيٍّ ، ويَتَنَزَّلُ مِنْ عاملِه منزلـةَ جُزْءٍ مِنْهُ . مثالُ : المُنْفَصِلِ مِنَ المرفوعِ : الضميرُ الذى يقعُ مبتدأً نحو : هو ، وأنـا وأنت ، لأنَّه لم يتَّصل بعاملٍ لَفْظِيٍّ .

وكذلك الضميرُ الواقعُ خبراً نحو قولك : القائمُ أنْتَ ، لأنَّ خبرَ المبتـدأِ إنْ كان مرفوعًا بالتعرِّي والإسنادِ فهو كالمبتدأ ، وإنْ كان العامِلُ فيه المبتـدأَ فإنَّه لم يتنزَّلْ من المبتدأِ منزلةَ جُزْءٍ مِنْهُ ، ولذلك يجوزُ الفَصْلُ بينَهما ، فتقول : القائمُ اليومَ أنْتَ ، وما القائمُ إلَّا أنت .

وكذلك الضميرُ الذى فُصِلَ بينه وبين الفِعْلِ العامِلِ فيه بإلَّا نحو قولك : ما قائم إلَّا أنا ، أَوْ بحَرْفِ العَطْفِ نحو : قام زيدٌ ثمَّ أنا ، ألَا ترى أنَّه لم يُجْعَـلْ بمنزلةِ جُزْءٍ من الفِعْلِ ، بدليلِ الفصـل .

وكذلك الضميرُ الذي هو فى معنى المقرونِ بإلَّا نحو قولك : إنَّما يقومُ أنا .

---

(١) الذى نقله عن الجزولية : ومخفوضه .

وضميرُ المرفوعِ الذي عَمِلَ فيه حرفٌ نحو قولك : ما أنت قائماً .

والضميرُ المرفوعُ بصفةٍ جارية على غيرِ مَنْ هِيَ لهُ ، وذلك نحو قولك : زيدٌ هندٌ قائمٌ هو إليها ، ألا ترى أنَّ الضميرَ في جميعِ ذلك لم يجعل بمنزلةِ جُزْءٍ ممّا عمل فيهِ ، بدليل أنَّه يجوزُ الفصْلُ بينه وبينَ عاملِه فتقول : إنّما يقومُ اليومَ أنا ، وما في الدارِ أنت وزيد هندٌ قائمٌ يوم الجمعة هو إليها .

ومثالُ المتّصل من المرفوعِ : " هو " المستترُ في عاملِه ، و " هي " المستترةُ في عاملِها ، والألِفُ في فَعَلَا " و " فَعَلَتا " ، و " الواوُ " في فَعَلُوا ، والنونُ في " فَعَلْنَ ، و التاء في فَعَلْتُ وفَعَلْتَ وفَعَلْتِ ، وكذلك ما بَعْدَ الفِعْلِ في فَعَلْتما وفَعَلْتم وفَعَلْنا ، ألا ترى أنَّ جميع ذلك لا يجوزُ الفصل بينه وبين عاملِه بشيءٍ .

وقوله : " وكذلك منصوبه " .

يعني أنَّه ينقسم أيضا إلى مُتَّصِلٍ ومُنْفَصِلٍ : فالمتصل : هو الذي جُعِلَ من العاملِ فيه بمنزلةِ جُزْءٍ من أجزائهِ . والمُنْفَصِلُ : بخلافِ ذلك .

فمثال مُنْفصلِ المنصوبِ : ضميرُ المفعولِ المقدَّمِ على عاملِه نحو قولك : إيّاكَ ضربتُ ، وإيّاهُ ضربَ زيدٌ ، وإيّايَ أكرمَ عمرٌو ، ألا ترى أنَّه لو جُعِلَ الضميرُ بمنزلةِ جُزْءٍ من العاملِ في شيءٍ من ذلك لما تقدّمَ على العامل ، وأيضا فإنَّهُ يجوزُ في جميع ذلك أنْ تَفْصِلَ بينه وبين العامل فتقول : إيّاك اليومَ ضَرَبَ عمروٌ وإيّاه أمْسِ ضَرَبَ زيدٌ ، وإيّاي الآن أكرمَ عمروٌ .

وكذلك أيضا الضميرُ المنصوبُ المفصولُ بينه وبين عاملِه بشيءٍ نحو قولك : ما ضربتُ إلّا إيّاكَ ، وما ضربتُ إلّا إيّاه ، وما أكْرَمَ عمروٌ إلّا إيّايَ ، ألا ترى أنَّ الضميرَ في جميعِ ذلك لو جُعِلَ كجُزْءٍ من العاملِ لم يُفْصَلْ بينهما بشيءٍ .

ومثالُ متّصلِ المنصوبِ : ما اتّصل بالعاملِ في نحو : إنّك قائمٌ ، وإنّي منطلقٌ ، وزيدٌ إنّه ضاحكٌ ، وضَرَبَكَ زيدٌ وأكرمني عمروٌ ، وزيدٌ ضربَه خالدٌ ، والزيدانِ إنّهما قائمان ، وإنّكما ضاحكان وإنّا منطلقان ، والزيدونَ إنّهم قائمونَ ، وإنّكم

منطلقون ، وإنّا ضاحكون ، وما أشبهَ ذلك ، ألا ترى أنّه لا يجوزُ الفصلُ بينه وبين عاملِه بشيءٍ في جميعِ ما ذكر.

وقوله : " ومجروره متّصلٌ فقط "

مثاله : زيدٌ مررتُ به ، ومررتُ بكَ ومرّ بي زيدٌ ، وإنّما لم يكن إلاّ متّصلاً فقط ، لأنّه لا يجوزُ تقديمُ الضميرِ المجرورِ على عاملِه ، ولا الفصلُ بينه وبين عامله بشيءٍ.

وما ذكره من أنّ الضميرَ المجرورَ متّصلٌ فقط ليس بصحيحٍ بل منفصلٌ إذا كان تأكيداً ، وتكون صورته صورةَ ضميرِ منفصلِ المرفوعِ نحو قولك : " مررت بك أنْتَ ".

وقوله : " والمرفوعُ الموضعِ المنفصلُ يكون مبتدأً وخبرَ مبتدإٍ " // ١٤٤

مثال ذلك : أنْتَ قائمٌ ، والقائمُ أنْتَ .

وقوله : " واسم ما وخبر إنّ ".

مثاله : ما أنت قائماً ، وإنّ القائمَ أنْتَ ".

وقوله : " وفاعلاً ومفعولاً لم يُسَمّ فاعلُه بشرطِ الاقترانِ بإلاّ "

مثال ذلك : ما قام إلاّ أنا ، وما ضُرِبَ إلاّ أنْتَ .

وقوله : " أو إسنادُ الصفةِ الجاريةِ على غيرِ مَنْ هِيَ لَهُ إليه "

مثال ذلك : زيدٌ ضاربُه أنْتَ ، وزيدٌ محبّبٌ أنْتَ إليه .

وقوله : " أو إسنادُ مَصْدَرٍ مضافٍ إلى المفعول [به] (١) إليه .

مثال ذلك : عجبت من ضَرْبِ زيدٍ أنْتَ ، [ومن إعطاءِ زيدٍ أنْتَ] (٢) : أي مِنْ أنْ ضربت زيداً ، ومن أنْ أعطيتَ زيداً .

---

(١) تكملة من الجزولية.

(٢) تكملة يتم بها الكلام .

وقوله : " ويجرى (١) توكيداً ".

مثالُ ذلك : " قمتَ أنتَ ".

وقوله : " ويقع فاصلةً ".

مثال ذلك : ظننت زيداً هو القائمَ .

وينقصه من شروط المنفصل أنْ يكونَ تابعاً لمرفوعٍ نحو قولك : قام زيدٌ ثمّ أنتَ وقمت أنتَ - على البدل - ، وأنْ يكون فى معنى المقرون بإلاّ نحو قوله :

٣٩ - . . . . . وإنّما يُدافِعُ عن أحسابهم أنا أوْ مِثْلِي (٢)

أى ما يدافعُ عن أحسابِهم إلاّ أنا أوْ مثلى .

وأخطأ أيضًا فى إيرادِه الضميرَ الواقعَ فَصْلاً فى المرفوعِ الموضعِ المنفصلِ ، لأنّ الضميرَ الواقعَ فصلاً لا موضعَ له من الإعراب عند الخليلِ (٣) ، وهو الصحيحُ ؛ بدليل أنّ العربَ تقول : ظننتُ زيدًا هو القائمَ ، ألا ترى أنّ " هو " لا يتصوّر أنْ يكون مبتدأً ، لانتصابِ ما بعدَه ، ولا بَدَلاً ، لأنّ الضميرَ إذا أُبْدلَ من اسم كانت صيغتُه على حسبِ الموضعِ : فإنْ كان الموضعُ موضعَ رَفْعٍ كانت صيغتُه صيغةَ المرفوعِ ، وإنْ كان موضعَ نَصْبٍ كانت صيغتُه صيغةَ المنصوبِ . فلو كان الضميرُ بدلاً من زيدٍ لوجبَ أنْ يقال : ظننت زيداً إيّاه القائمَ . ولا يُتَصَوَّرُ أنْ يكونَ تأكيداً وإنْ كان الضميرُ الذى يؤكّدُ به صيغتُه صيغةَ الضميرِ المنفصلِ المرفوعِ على

---

(١) فى الجزولية : " ويجىء ".

(٢) البيت للفرزدق وتمامه : * أنا الذائدُ الحامى الذِّمارَ * ، ورواية الديوان ٢/١٥٣
* أنا الضّامن الراعى عليهمْ ، وإنّما *
والبيت من قصيدة أولها :
ألا استهزأت منّى هنيدة أنْ رأتْ أسيراً يدانى خَطْوَهُ حَلَقُ الحِجْلِ
وهو فى المحتسب ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٢/٩٥ ، ٨/٥٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٧ ، وشرح أبيات المغنى ٥/٢٤٨ ، والمقاصد النحوية ١/٢٧٧ والتصريح ١/١٠٦ ، وغيرها .

(٣) وكذلك سيبويه . انظر الكتاب ١/٣٩١ ، ٣٩٧ ، وخالف الكوفيون فى ذلك . انظر الإنصاف ٧٠٦ ، المسألة (١٠٠) .

كُلِّ حالٍ فيقولون : قمتَ أنتَ ، وضربتُكَ أنتَ ، ومررت بك أنتَ ، لأنَّ العربَ لا تؤكِّدُ الظَّاهِرَ بالمُضْمَرِ أصْلاً ، لا يقولون : ضربت زيداً هو ، ولا مررت بزيدٍ هو ولا يقولون : قام زيدٌ هو ، على التأكيدِ ، بل على البَدَلِ ، فثبت أنَّ " هو " من قولهم : " ظننت زيداً هو القائمَ " لا موضع له من الإعراب .

فإنْ قال قائل : فلأيِّ شيءٍ إذا كان الضميرُ تأكيداً كانت صورتُه صورةَ ضميرِ المرفوعِ المنفصلِ (١) على كلِّ حالٍ ؟

فالجوابُ : أنَّ الضميرَ مَبْنِيٌّ ، فكان حقُّه ألَّا تتغيرَ صيغتُه بالنَّظَرِ إلى الرفع والنصبِ والخفضِ ، بل كان ينبغي له أنْ يبقى على صورةٍ واحدةٍ في جميعِ الأحوالِ كسائرِ المبنيَّاتِ ، إلا أنَّ العَرَبَ غيّرت صيغتَه لذلك مِنْ حيثُ كان ضميرُ الغيبةِ منه بَدَلاً مِنَ الظَّاهِرِ وعِوَضًا من تكرارِه ، وقد كان ذلك الظاهرُ الذي قام ضميرُ الغيبة مقامَه يُفْهَمُ مِنْ إعرابِه مَوْضِعُهُ من الإعراب ؛ فأُعْطِيَ الضميرُ حُكْمَ ما قام مقامه من الإشعارِ بموضعِه من الإعراب ، وتعذَّرَ دخولُ الإعرابِ فيه ، لأنَّه مبنيٌّ ، فجُعِلَ في مقابلةِ ذلك تغيّرُ الصِّيَغِ ثم حُمِلَ ضميرُ المخاطَبِ والمتكلِّمِ عليه في ذلك وليس كذلك غيره من المَبْنِيَّاتِ ، أعْني أنَّه ليس بدلاً من معربٍ وعوضاً من تكرارِه . فإذا وكّدت بالضميرِ فقلت : قمت أنْتَ وضربتك أنْتَ ، ومررت بك أنت ، كانت صيغُ الضميرِ المؤكِّدِ مشعرةً بالنَّصْبِ والخَفْضِ والرَّفْعِ ، فعاد الضميرُ المؤكَّدُ به إلى قياسِ نظائرِه من المبنيَّاتِ فلم تختلف صِيَغُهُ بالنَّظَرِ إلى الإعراب استغناءً باختلافِ صِيَغِ المؤكَّدِ عن ذلك .

فإنْ قال قائلٌ : فلأيِّ شيءٍ لم يكن الضميرُ المُبْدَلُ مِمَّا قبله على صورةٍ واحدةٍ في جميعِ الأحوالِ ؛ لأنَّ البدلَ مِنْه يُغْنِي عن تَغَيُّرِ صِيَغِهِ ، كما أغْنى المؤكَّدُ عن ذلك ؟

فالجوابُ : أنَّ البدلَ على تقديرِ تكرارِ العاملِ ؛ فكما لا تكونُ صِيْغَةُ الضميرِ إذا ولي العاملَ إلَّا على حَسَبِ الموضعِ مِنَ الإعرابِ ، فكذلك لا تكونُ صيغتُه إذا كان بدلاً إلَّا كذلك .

---

(١) في المصورة : المتصل ، تحريف .

وقوله : والمرفوعُ الموضع [المتّصل] (١) يتّصل بالفعلِ الماضي والمضارعِ والصِّفَةِ ".

اتصالُه بالفعل إمّا بأنْ يكونَ مُسْتَتِراً فيه نحو قولك : زيدٌ قام ، وعمروٌ يقومُ ، وبأنْ يُذْكَرَ بعده ويُجْعَلَ كالجُزْءِ مِنْهُ نحو : قمت وقمنا وقاما وقاموا ، وأشباه ذلك . واتصاله بالصِّفَةِ إنّما هو بأنْ يكون مُسْتتِراً فيها نحو قولك : زيدٌ قائمٌ ، ففي قائمٍ ضميرُ فاعلٍ ، التقديرُ : قائمٌ هو .

وكان ينبغي أنْ يُعَدَّ فيما يتصل به ضميرُ الرَّفْعِ المتّصل : الظرفَ والمجرورَ إذا وقعا وصفين ، أو صلتين ، أو خبرين لذي خبرٍ ، أو حالين لذي حال ، أو في موضع المفعول الثاني من باب ظننت أو الثالث من باب أعلمت أوْ موضع الفعل في باب الإفراء ، وأسماءُ الأفعالِ نحو : نزالِ ، والأسماءَ الموضوعةَ مَوْضِعَ الأفعالِ نحو : إيّاكَ والأسَدَ ، وسَقياً لك ، فإنَّ جميع ذلك يتحمّل ضميراً مرفوعاً مُسْتتراً فيه ، كما أنّ الصِّفَةَ كذلك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ - لكن يمكن أنْ يكون الذي حمله على ذلك كون العرب لم تجعل له في جميع ذلك أثراً في اللفظِ في حالٍ من الأحوالِ بخلافِ الصِّفَةِ ، فإنَّ العَرَبَ إذا حمّلتها ضمير التثنية أو ضميرَ الجَمْعِ ثنّتهما وجمعتهما تنبيهاً على أنّها متحمّلة ضميرَ اثنين أو جماعةٍ فتقول : مررت برجلين قائمين وبرجالٍ قائمين ، وليس كذلك الظرف والمجرور ، ألا ترى أنّك تقول : مررت برجلين في الدار أو عندك ومررت برجالٍ في الدار أو عندك ، كما تقول : مررت برجلٍ في الدارِ أو عندك ، وكذلك أسماءُ الأفعالِ والأسماءُ الموضوعة موضع الفعل [وما يُبيِّنُ أنَّ التثنيةَ // والجمع علامةٌ على ذلك أنّك تقول : مررت برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين ، ومررت برجلٍ (٢) قائمٍ آباؤُهُ لا قاعدين ، تُثَنّي قاعداً وتجمعه مع أنّه جارٍ على مفردٍ ، لتكون علامةُ التثنيةِ وعلامةُ الجَمْعِ دالّتين على الضميرِ المستترِ فيها . ٤٥

وقوله : " ويرتفع فاعلاً أوْ مفعولاً لم يُسَمَّ فاعلُه واسمَ كان "

---

(١) تكملة من الجزولية .

(٢) في المصورة : رجال . والتصويب مما سيأتي .

مثال ذلك : قمتُ وضُرِبْتُ وكنتُ قائماً ، وجعْلُه اسمَ كان قسماً خلافَ الفاعل هنا يوجبُ عليه أنْ يجعله قِسْما برأسِهِ حيث عَدَّ مواضع الانفصال ، لأنَّه كما ينفصلُ الفاعلُ إذا كان مقروناً بإلَّا فكذلك ينفصل الضمير الذى هو اسمٌ لكان إذا كان مقروناً بإلَّا نحو قولك : ما كان القائمَ إلَّا أنا .

وقوله : " ولا علامة له فى الصفةِ " .

يعنى علامةً هى ضميرٌ ، وإلَّا فقد تكون له علامة تدلّ على أنَّه مؤنث أو مثنّى أو مجموع نحو : قائمة ، وقائمَيْنِ [وقائمِينَ] (١) . وكان ينبغي له أنْ يقول : ولا علامة له فى الصِّفَةِ بالنظرِ إلى الغيبةِ والتكلّم والخِطاب ، بل يكون بالنَّظَرِ إلى ذلك على صورةٍ واحدةٍ ، وإنَّما له علامةٌ بالنَّظَرِ إلى التأنيث والتثنية والجمع ، ألَا ترى أنَّه إذا لَحِقته علامة تأنيثٍ دَلَّ ذلك على أنَّ الضميرَ الذى تحمله مؤنَّثٌ ، وكذلك تثنيته وجمعه يدلّان على أنَّ الضميرَ الذى تحمله مثنًّى أوْ مجموع .

وقوله : " وكذلك إذا جرت على غيرِ مَنْ هِيَ له أُبرِزَ منها "

يعنى أنَّه لأجْلِ عَدَمِ العلامةِ اللَّاحقةِ له بالنَّظَرِ إلى التكلّم والغيبةِ والخطابِ ، أبرز الضميرُ منها إذا جَرَتْ على غيرِ مَنْ هِيَ له ، إذْ لو لم يبرز لوقعَ اللَّبْسُ ، ألا ترى أنَّك لو قلت : هندٌ ضاربها ، لم يُدْرَ هل أردْتَ ضاربها أنْتَ أو ضاربها أنا ، وكذلك لو ثنَّيْتَ وقلت : هندٌ ضارباها ، أوْ جمعت فقلت : هندٌ ضاربوها ، لم يُدْرَ هل أردت : ضارباها أنتما أوْ نحن ، أو ضاربوها أنْتم أوْ نحنُ ، فلذلك دعت الضرورةُ إلى إبرازِ الضميرِ وتوحيدِ الصِّفَةِ فى جميعِ الأحْوالِ ، لأنَّها لم تَتَحَمَّلْ ضميراً ، فقلت : هذا ضاربها أنت ، أو أنا ، أو أنتما ، أو نحن ، ثم حُمِلَ ما ليس فيه لبس على ما فيه لبس فقيل : زيدٌ هندٌ ضاربها هو ، فأُبْرِزَ الضميرُ ، وإنْ كنت لو لم تُبْرِزْه لم يَقَعْ لَبْسٌ ، إذْ لا يتصور أنْ يكونَ فاعلُ الصِّفَةِ إذْ ذاك إلَّا ضميرُ زيدٍ ، لئلَّا تخلو الجملةُ الواقعةُ خبراً عن زيدٍ مِنْ رابطٍ يربطُها به ، ولم يجز استتاره فى مثلِ هذا الموضعِ إلَّا أنْ يكونَ ضمير تثنية أو جماعة فإنَّ العربَ لا تبرزه إذْ ذاك ، لأنَّ اسم الفاعلِ تجوز تثنيته وجمعه ، وفى ذلك دلالة

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

على الضمير ، بل تقول : مررت برجلٍ قائم أبواه لا قاعِدَين ، ومررت برجلٍ قائم آباؤه لا قاعِدين ، فلم يحتج أنْ تقولَ لا قاعِدَين هما ولا قاعِدين هم ، لأنَّ التثنيةَ والجمعَ أغْنَتْ من ذلك . والكوفيون يجيزون ألّا يبرز الضميرُ من الصفةِ إذا أُمِنَ اللبسُ وإن لم تلحقهما علامةٌ تدلّ عليه ، فيقولون : زيدٌ هندٌ ضاربهـا وقد تقدَّمَ تبيينُ فسادِ مذهبهم . (١)

وقوله : " وله علامةٌ في الماضي إلّا مضمر الواحدِ الغائبِ والواحدةِ الغائبةِ ".

يعني أنَّ الفِعْلَ الماضي تلحقه علامةٌ تدلّ على فاعله إذا كان مُضْمَرًا ، بالنظرِ إلى التكلُّمِ والخِطابِ والتثنيةِ والجَمْعِ والتأنيث ، وإنَّما يَعْرَى من علامةٍ تدلّ عليه بالنَّظَرِ إلى الغيبةِ في حالِ الإفرادِ ، تقول : ضربتُ ، وضربتَ ، وضربتما ، وضربتم ، ويا هند ضربتِ عمراً ، والزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، فالفِعْلُ في جميعِ ذلك قد اتّصلت به علامة مبيّنة للفاعلِ ، وتقول : زيدٌ قام ، فلا تلحقه علامة تدلُّ على أنَّه واحدٌ غائبٌ ، وهند قامت ، فلا تلحقه أيضا علامةٌ تدلّ على أنَّ الفاعِلَ ضميرُ واحدةٍ غائبةٍ ؛ لأنَّ التاءَ لا تدلّ على أكثر من التأنيثِ ، لكن لما كانَ الفعلُ تلحقه علامةٌ تدلُّ على فاعلِه المُضْمَرِ إذا كان مذكّراً في جميعِ الأحوالِ إلّا في حالٍ واحدةٍ ، كان تركُ العلامة في تلك الحال علامةً . وكذلك لما كان الفعلُ تلحقه علامة تدلُّ على فاعلِه المضمر إذا كان مؤنّثًا في جميع الأحوالِ إلّا في حالٍ واحدةٍ ، كان تركُ العلامة في تلك الحال أيضا علامةً . ولأجل لحاق هذه العلامات للفعل لم تحتجْ إلى أنْ يبرزَ الضميرُ المستترُ في الفِعْلِ ؛ لأنَّه قد أُمِنَ اللَّبْسُ فتقول : زيدٌ هندٌ ضربها ، ولا تحتاج إلى أنْ تقولَ : ضربَها هو إذْ لا ترفع بذلك لَبْساً . وكذلك أيضا ، لو قلت : زيدٌ هندٌ ضربتَها في دارِه أو ضربها في دارِه ، وتقول هندٌ زيدٌ ضربتْه في دارِه ، ولا تحتاج إلى أنْ تقولَ : ضربته هِيَ في دارِه لأَمْنِ اللَّبْسِ .

وقوله : " وله علامةٌ في المضارعِ إلّا مُضْمَرَ المتكلِّمِ مطلقاً [ومضمر المخاطبِ الواحدِ] (٢) ومضمر الواحدِ الغائبِ ، والواحدةِ الغائبةِ ".

---

(١) تقدم في ص : ٤٣٠ ، ٤٣١

(٢) تكملة من الجزولية ، وسترد في الشرح بعد قليل .

يعني أنَّ الفِعْلَ المضارعَ إذا كان فاعلُه مضمراً بانَ ، ولم يستتر إلاَّ ضميرُ المتكلم مطلقا ومضمرُ المخاطبِ الواحدِ ومضمرُ الواحدِ الغائبِ والواحدةِ الغائبةِ ، وذلك نحو : أقومُ وتقومُ وأنت تقومُ وزيد يقومُ وهند تقومُ ، ألاَ ترى أنَّ الفاعلَ في جميعِ ذلك مستترٌ ، وإنَّما لم يبرز ، لأنَّ اللَّبْسَ أيضا قد أُمِنَ ، ألاَ ترى أنَّ الهمزَةَ تدلّ على المتكلّم الواحدِ ، وكذلك النونُ تدلّ على أنَّ المتكلمَ أكثرُ مِنْ واحدٍ أو واحدٌ معظّمٌ نفسَه ، فلم يك في بُرُوزِ الضمير فائدةٌ ، لأنَّ الضميرَ لو بَرَزَ فقلتَ : نقومُ نحنُ // لكان بروزُه يدلُّ على أنَّ المتكلمَ أكثرُ مِنْ واحدٍ أو واحدٌ مُعظِّمٌ نفسَه ، وكذلك التاءُ تدلّ على الخِطاب ، والياءُ تدلّ على الغَيْبَةِ ، وعدمُ لحاقِ علامةٍ للتثنية والجمع يدلُّ على أنَّ ذلك المخاطب أوْ ذلك الغائب واحدٌ ، فإذا لم يَخْلُ الفعلُ المضارعُ من علامةٍ تدلّ على الفاعلِ في جميعِ الأحوالِ ، وإنَّما خلا في المواضعِ التي استثناها أبو موسى من علامةٍ هي اسم ، فكان ينبغي لأبي موسى أنْ يقول : وله علامةٌ في المضارعِ هي اسمٌ إلاّ كذا وكذا ، ولما كان فاعلُ الفعلِ المضارعِ إذا كان ضميراً مستتراً كان في الفعل حرفٌ يدلّ عليه ، لم يحتَجْ إلى بروز الضمير إذا جرى الفِعْلُ على غيرِ مَنْ هو له ، فلذلك تقول : زيدٌ أضربُه ، وزيد تَضْرِبُه ، وزيدٌ هند تضربه ، ولا تحتاج أنْ تقولَ : أنا ، ولا أنْتَ ، ولا هي (1) ، لأنَّ حروفَ المضارعةِ تُغْني عن ذلك .

١٤٦

وقوله : " والمنصوبُ الموضعِ المتصلِ يتَّصِلُ بالفِعْلِ المضارعِ والماضي والصفةِ إذا كان فيها الألفُ واللامُ " .

مثال ذلك : يضربك زيدٌ ، وضَرَبَك عمرٌو وهذا الضارِبُك .

وقوله : " على خلافٍ في هذا الأخيرِ أمنصوبٌ هو أمْ مجرورٌ " .

يعني أنَّ من النحويين من ذَهَبَ إلى أنَّ الضميرَ في ذلك مخفوضٌ . ومنهم من ذهب إلى أنَّه منصوبٌ . والذي أذكرُه أنَّ من النحويين من ذَهَبَ إلى أنَّه يجوزُ أنْ يكونَ منصوباً ومخفوضاً ، وهو مذهبُ الفَرَّاءِ .

---

(1) في المصورة : هو ، تحريف .

ومنهم من ذهب إلى التّفصيل فيقول : الصّفةُ إنْ كانت مثنّاةً أوْ مجموعةً جمعَ سلامةٍ بالواوِ والنونِ ، جاز في الضميرِ أنْ يكونَ في موضعِ نَصْبٍ وأن يكون في موضعِ خفضٍ نحو : الضارباك والضاربوك قياساً على الظّاهرِ[1] ، ألا ترى أنّك لو قلت : الضاربا زيداً والضاربو زيداً لجاز في زيدٍ النّصْبُ والخَفْضُ، وإنْ كانت الصّفةُ مفردةً أو مجموعةً بالألفِ والتاءِ أو جمعِ تكسيرٍ كان الضميرُ في موضعِ نصبٍ، لأنّك لو أتيت بظاهرٍ غيرِ معرّفٍ بالألفِ واللامِ أو جارٍ مجراه لم يَجُزْ فيه إلّا النّصْبُ نحو قولك : هذا الضاربُ زيداً[2] ، وهؤلاء الضُّرّابُ زيداً وهُنّ الضارباتُ زيداً ، فالضميرُ بمنزلةِ اسمٍ غيرِ مُعرّفٍ بالألفِ واللامِ ولا جارٍ مجراهُ ، وهو مذهبُ سيبويه . وإنّما أجازَ الفرّاءُ الوجهين في جميعِ الأحوالِ ، لأنّه يُجيزُ النّصْبَ والخفْضَ في مثل : الضارب زيدٍ والضاربات زيدٍ والضُّرّاب زيدٍ .

والصّحيحُ أنّ الخفْضَ في جميعِ ذلك لا يجوزُ، ولا يُحْفَظُ منه شيءٌ في كلامِهم ، وإنّما قاله بالقياس ، وسيقامُ الدّليلُ على فسادِ مذهبِه في ذلك في موضعِه ، ان شاء الله تعالى .

وأما مَنْ زعم أنّ الضميرَ في موضعِ خفْضٍ على ما يُعطيه كلامُ أبي موسى فمذهبُه كمذهبِ الفرّاءِ في إجازةِ الخفْضِ والنّصْبِ في الظاهرِ، وإنْ لم يكن فيه ألفٌ ولامٌ فأجازَ أنْ يكونَ الضميرُ في موضعِ خفْضٍ لذلك ، ولم يَجُزِ النّصْبُ وإنْ كان جائزاً في الظّاهرِ ، لأنّ الضميرَ شديدُ الاتصالِ بما قبلَه ، فالتزموا فيه الوجْهَ الذي لا يلحق فيه الصّفةَ ما يَفْصِلُ الضميرَ منْها ، وهو الخفْضُ ، لأنّ الخفْضَ لا يُتصوّرُ معه وجودُ تنوينٍ ولا نُونٍ ، والنّصْبُ بخلافِ ذلك ، وكأنّ الذي حمله على ذلك أنّ العربَ تقول : الضاربانِ زيداً والضاربون زيداً ، ولا يقولون : الضاربانك ولا الضاربونك ، ولا الضاربان إيّاك ، ولا الضاربون إيّاك ، فدلّ ذلك عنده على أنّهم اعتزموا على ألّا يكونَ الضميرُ منصوباً .

---

(١) في الكتاب ١/١٨٧ ، وإذا قلت : هم الضاربوك وهما الضارباك ، فالوجه الجرّ ؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجهُ الجرّ . إلّا في قول من قال " الحافظو عورة العشيرة " وانظر أيضا ٢/٢٠٢ .

(٢) الكتاب ١/١٨١ .

والصحيحُ عندى ما ذكرتُه لك من التَّفْصِيلِ ،ليكونَ المضمرُ على قياسِ الظَّاهِرِ، ويَحْصُلُ أيضا ما أرادُوه مِنَ الاتصالِ ،بأَنْ يلتزموا فى مثلِ : الضارباك والضاربوك أَحَدَ وجهي النَّصْبِ فى مثل : الضاربا زيداً والضاربو زيداً . وهو الوجهُ الذى يقدَّرُ فيه حذفُ النونِ للطُّولِ . (١)

وقوله : " ويتصل بإنَّ وكان ... "

مثال ذلك : إنَّك قائمٌ ، وكانَك زيدٌ ومنه قوله :

فإلّا يكُنْها أَوْ تكُنْهُ فإنَّـه أخوها غَذَتْهُ أُمُّه بلبانِها (٢)[٢٩٢]

وهذه الأماكنُ التى زعم أنَّ الضميرَ فيها مُتَّصِلٌ ، منها ما يلزم فيه الاتصال ،ومنها ما يجوز فيه الاتصالُ والانفصالُ ،وقد بُيِّنَ ذلك فيما تقدَّمَ . (٣)

ونقصه من الأماكن التى يتّصلُ فيها الضميرُ المنصوبُ الموضعِ : أسماءُ الأفعالِ نحو قوله :

٢٩٨ - تراكِها من إبلٍ تراكِها أَمَا ترى الموتَ لَدَى أوراكِها (٤)

فالضميرُ المتَّصِلُ بتراكِ ضميرُ نَصْبٍ ، لأَنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تُضافُ ،لا يقالُ : تراكِ زيدٍ .

وكذلك أيضا نقصه الظروفُ والمجروراتُ فى باب الإغراء ، تقول : طيكَـهُ ، ودونكَهُ .

والمصدرُ المُقَدَّرُ بأَنْ والفعل : إذا كان مضافاً إلى ضميرِ الفاعلِ نحو قولك: زيدٌ عجِبْتُ من ضربِكَ : أي مِنْ ضربِكَ إيّاهُ ، أو إلى ضميرِ أحدِ مفعوليهِ أو مفعوليه

---

(١) يراجع الكتاب ١ / ١٨٦ ، فى تعليل حذف النون من قولك:الضاربا زيداً ، والضاربو زيداً .

(٢) تقدم تخريجه فى ص ٤٣٨

(٣) تقدم فى ص ٤٣٨ ، ٤٣٩

(٤) البيتان لطفيل بن يزيد الحارثى - شاعر فارس جاهلى - وهما فى الكتاب ١ / ٢٤١ ، ٣ / ٢٧١ ، والمقتضب ٣ / ٣٦٩ ،والأمالى الشجرية ٢ / ١١١ ، ١٣٥ ،والإنصاف ٢ / ٥٣٧ ،والخزانة ٢ / ٣٥٤ ، ٤٠٩ ،والضمير فى تراكِها مفسَّرٌ بالتمييز المجرور بمن بعده .

نحو قولك : الدرهم عجبت من إعطائكه زيدٌ [وعمرو] (١) أي من أنْ أعطاكه زيدٌ وعمرٌو وعجبت من إعطائكه قائماً بِشْرٌأي : من [أنْ] (١) أعطاكه قائماً بِشْرٌ.

وكذلك نقصه فعل الأمر للمخاطبِ بغير لامٍ نحو : زيدٌاً ضربه وأكرمْني ونحو ذلك ، فإنّه ليس بماضٍ ولا مضارعٍ[٢] .

وقوله : " وينتصب مفعولاً به ، ومطلقاً ،وفيه تَوَسُّعًا ،واسم إنَّ وخبركان".

مثال انتصابه مفعولاً به قولك : زيداً ضربته . ومثال انتصابه مطلقاً : [قمته تريد: قمتُ] (٣) قِياماً ،فأعدتَ الضميرَ على القِيام المفهومِ من قُمْتُ ، ومنه قوله :

هذا سراقةُ للقرآنِ يدرسُهُ // والمرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ(٤) [٢٤٦] ١٤٧

فالهاءُ من " يدرسه " مفعولٌ مطلقٌ ، لأنّها ضميرُ المصدرِ المفهومِ من يَدْرُسُ،كأنّه قال : يَدْرُسُ الدَّرْسَ ، ولا يمكن أنْ يكونَ الضميرُ عائداً على القرآنِ؛ لأنّ يدرس قد تعدّى إلى القرآنِ باللّامِ ،فلا يجوزُ أنْ يكونَ متعدّيا إليه مضمراً ؛ لأنّ العاملَ لا يتعدى إلى الاسم الذى يطلبه ظاهراً و(٥) مضمراً في حيّزٍ واحدٍ ، ولا يجوز أنْ يكون القرآنُ متعلّقاً بفعلٍ مُضْمَرٍ يُفَسِّرُهُ يَدْرُسُه كأنّه قال : يدرسُ القرآنَ يدرسُهُ ، لأنّ العربَ لا تُضْمِرُ العاملَ لدلالةِ ما بعده عليه في الاشتغال ومعموله مجرور ؛ ألا ترى أنّهم يقولون : زيداً مررتُ به ولا يقولون : بزيدٍ مررت به (٦)، لأنّ إضمارَ العامل وإبقاءَ حرفِ الجرِّ المتعلق به لا يجوزُ ؛ لأنّ حرفَ الجرِّ لمّا تعدّى به الفعل تنزّلَ منه منزلة همزة النّقل ، فصار لذلك كأنّه جزءٌ من الفِعْلِ كما أنّ همزةَ النّقلِ جزءٌ مِنَ الفِعْلِ ، فكما أنّه لا يجوزُ إضمارُ الفعلِ وإبقاءُ جزءٍ منه كذلك لا يجوزُ إضمارُ الفِعْلِ وإبقاءُ حَرْفِ الجَرِّ المتعلّقِ به . فلمّا بطلَ أنْ يكونَ

---

(١) تكملتان يتم بهما الكلام.

(٢) نقلت هذه العبارة بنصها في الهامش وعلق عليها الناسخ بقوله "كان هذا في الطرة بخط المؤلف من غير تخريج له كما هو هنا".

(٣) في المصورة : قمت تريد : قمته ، والصواب ما أثبتناه.

(٤) سبق ص ٢٧٥ شاهداً على مسألة أخرى . وانظره في الخزانة ١/ ٢٢٧ .

(٥) في المصورة : أو ، تحريف.

(٦) به : غامضة في المصورة.

" للقرآن " متعلّقاً بفِعْلٍ مُضْمَرٍ ،لزم أن يكون معمولاً ليدرس على أنّه مفعولٌ به ، وَصَلَ الفعلُ إليه باللامِ المقوّيةِ لتعدّي العامل ،ولزم في الضمير أن يكون عائداً على المَصْدَرِ المفهومِ من الفِعْلِ ، لما ذكرناه من أنّ الفِعْلَ لا يتعدّى إلى نوعٍ من المعمولات ظاهراً (١) ومضمراً في حينٍ واحدٍ .

ومثال انتصابه مفعولاً فيه متوسعا قولك : يوم الجمعة صمته ، والأصل : صمتُ فيه ،فتوسّعت في اليوم ، وجعلت الصّيامَ واقعاً به وكأنّه قد أُمْسِكَ عنه كما يُمْسَك عن الطعام والشراب على حدّ قولهم (٢) : نهارُك صائمٌ وليلُك قائمٌ ،فجعلوا النهارَ صائماً لوقوعِ الصيامِ فيه ،وجعلوا أيضاً الليلَ قائماً لوقوعِ القيامِ فيه ، ومن ذلك قوله :

٢٩٩ - ويومٍ شَهِدْناه سُليماً وعامراً قليلٍ سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ (٣)

فجعل اليومَ مشهوداً من حيثُ شَهِدَ فيه سُليماً وعامراً ،ولو لم يقصد هذا المعنى المجازيّ لتعدّى الفعل إلى الضمير بوساطة " في " ؛ لأنّ الظرفَ منصوبٌ على معنى " في " ، والأَصْلُ أنْ يقال : صمتُ في يومِ الجمعةِ ،فإذا أُضْمِرَ عاد إلى الأصلِ ؛ لأنّ الإضمارَ يردُّ الأشياءَ إلى أصولِها ،وقد تقدّمَ تبيينُ ذلك . (٤)

وقد يجوز أيضاً الاتساعُ في ظرفِ المكانِ إلّا أنّه أقلُّ منه في ظرف الزمان فتقول : أمامَك ضربتُه زيداً : تريد ضربت فيه زيداً فتجعلُ الأمامَ كأنّه مضروبٌ لمّا وقعَ الضّربُ فيه مجازاً . والدليلُ على أنّ العربَ قد تتجوّزُ في المكان كما تتجوّزُ

---

(١) في المصورة : أو ، تحريف .

(٢) شرح ابن يعيش ٢ / ٤٦ .

(٣) البيت لرجل من بني عامر . وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٧٨ ، والمقتضب ٣ / ١٠٥ ، والأمالي الشجرية ١ / ٦ ، وابن يعيش ٢ / ٤٦ ، والمقرّب ١ / ٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٧ / ٨٥ .
وسُليم وعامر : قبيلتان من قيس عيلان ، والنوافل : الغنائم ، والنِّهال : المرتوية بالدم ، وأَصْلُ النَّهَلِ أوّلُ الشربِ .

في الزمان قوله :

٤٠٠- لولا ابنُ عُتْبَةَ عمرٌو والرَّجاءُ لـه ما كانت البصرةُ الحمقاءُ لي بَلَدا (١)

فوصفها بالحُمْقِ مجازاً .

ومثال انتصابِه اسمَ إنَّ : "إنَّك قائمٌ".

ومثال انتصابِه خبر كان قولك : كانك زيدٌ .

ونَقَصَهُ مِنْ وجوهِ نَصْبِ الضميرِ المتصلِ : أَنْ يكون منصوباً على التَّشْبيهِ بالمفعول به ، نحو قولك : مررتُ بالرجلِ الحَسَنِ الوَجْهِ الجميلِه ، الهاءُ من الجميلِه في موضع نصبٍ على التشبيهِ بالمفعولِ به . وحكى الكسائيُّ مِنْ كلامهم : لا عهدَ لي بألأَمَ قفاً مِنْه ولا أَوْضَعَه ، فالضميرُ في موضع نَصْبٍ إذْ لو كان مخفوضًا لجرَّ أوضعه ولا يدخل مثل ذلك تحت قوله : وفيه توسّعاً ، لأنَّ الوجهَ والقفا وأمثالهما لا تُستعمل مفعولاً فيها .

وقوله : " والمنفصل (٢) المنصوبُ يشارِكُه في ذلك كلِّه ، إلَّا في اسم إنَّ ".

يعني أنَّ المنفصلَ قد يقعُ مفعولاً به ومطلقاً ومتوسّعاً فيه ، وخبر كان ، فيشارك المنفصلُ المتصلَ في جميع ذلك إلَّا اسم إنَّ ، فانه لا يجوزُ انفصالُه بوجهٍ .

وقوله : " ويزيد عليه أنَّه ينتصبُ مفعولاً معه ، وخبرَ " ما " ، ومستثنىً في حالِ السَّعَةِ."

مثال انتصابِ المنفصل مفعولاً معه قولك : " زيدٌ ما صنعتَ وإيَّاهُ".

ومثال انتصابه خبرَ " ما " قولك : ما زيدٌ إياك .

ومثالُ انتصابِه مستثنىً في حال السَّعَةِ قولك : قام القومُ إلَّا إيَّاك .

وإنَّما قال في حالِ السَّعَةِ ، لأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ قد يُنْتَصِبُ على أنَّه مستثنىً في الضرورةِ نحو قوله :

---

(١) لم أعثر على هذا البيت بهذه الرواية . ومثله قول الفرزدق وليس في ديوانه :
لولا أبو مالكٍ المرجوُّ نائلُه ما كانت البصرة الرعناء لي وطنا
وهو في معجم البلدان (بصرة) ومعجم ما استعجم ٦٦٢ واللسان (رعن)

(٢) في المصورة : ومنفصل ، وأثبتنا ما في الجزولية

٤٠١ - وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا أَلَّا يجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ (١)

وقوله : " والمتصلُ المنصوبُ الموضعِ إنْ كان ياء المتكلم ، تلزمُ معه نونُ الوقايةِ في الفعلِ الماضي ".

مثاله : ضربَني ، ولا يجوز ضَرَبي ، وضَرَبْنَني ، ولا يجوز : ضَرَبْني إلَّا في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٤٠٢ - تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسُوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْنِي (٢)

يريد : فَلَيْنَني ، فحذف النونَ ضرورةً ، وكأنَّ الذي سَهَّلَ ذلك في الضرورة كراهة اجتماعِ الأمثالِ .

وإنَّما لزمت نونُ الوقايةِ في ذلك ، لأنَّ ياءَ المتكلّم تكْسِرُ ما قبلها، فلو لم تلحق النون لدخل الفعلَ الكسرُ الذي هو نظيرُ الخَفْضِ فكما أنَّ الخفضَ لا يدخلُ الفِعْلَ ، فكذلك نظيرُه ، فلحقت النون لتقي الفِعْلَ مِنَ الكَسْرِ.

فإنْ قيل : فهلَّا قالوا : ضربتي ، يريد ضربتني ، لأنَّ الضميرَ يقي الفِعْلَ من الكَسْرِ وكانوا يستغنونَ به عن نون الوقاية .؟

فالجواب : أنَّ ضميرَ الفاعلِ بمنزلةِ جُزْءٍ من الفِعْلِ ، وقد أُقيمَ الدَّليلُ على ذلك ، فكما كرهوا دُخولَ الكَسْرِ في الفِعْلِ ، فكذلك أيضًا كرِهوا دخولَه في

---

(١) البيت مجهول . وهو في الخصائص ١/٣٠٧ ، ٢/١٩٥ ، وابن يعيش ٣/١٠١ ، ١٠٣ ، والضرائر لابن عصفور ٢٦٢ وشرح الجمل له : ١/٤١٠ ، ٤٧٢ ، ٢/١٨ ، والخزانة ٢/٤٠٥ ، وغير ذلك كثير . وفي الخزانة أنَّ رواية البصريين حاشاك .

(٢) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه : ١٦٩ ، وهو من شواهد الكتاب ٣/٥٢٠ ومعاني القرآن للفراء ٢/٩٠ ، وابن يعيش ٣/٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٠ ، والخزانة ٢/٤٤٥ ، وفيه : " قال الأعلم الشاهد في حذف النون في قوله فليني كراهة لاجتماع النونين وحذفت نون الياء دون جماعة النسوة ، لأنها زائدة لغير معنى انتهى .. ثم قال : وأخذ ابنُ مالك بظاهر كلام سيبويه في التسهيل : أنَّ المحذوف هنا نون النسوة وقال هو مذهب سيبويه ووجّهه في شرحه بأنَّهم حافظوا على بقاءِ نون الوقاية مطلقاً لمَّا كان للفعل بها صونٌ ووقاية ".

الضمير ، لأنّه بمنزلة حرفٍ من حروفه.

وأجاز الكوفيون (١) حذفها مِنْ فِعْلِ التَّعَجُّبِ فقالوا : ما أَحْسَنِي وما أَجْمَلِي ، ولعلهم قالوا ذلك بالقياس// فإنّه عندهم اسمٌ ،فإنْ كان ما أجازوا من ذلك مسموعاً ،فوجْهُهُ شَبَهُهُ بالأَسماءِ من حيثُ لم يتصرّف. (٢) ١٤٨

وقوله : " والمضارعُ الذى ليس رَفْعُهُ بالنُّونِ ".

مثال ذلك : يضربني زيدٌ والهنداتُ يضربْنَني . ولَزِمَ لحاقُها المضارع الذى لم يُرفَعْ بالنون للعلّةِ التى تقدَّمَ ذكرُها فى الفعلِ الماضي .

وقوله : " وتلحق معه فى الفعل المضارع المرفوع بالنون ، فيجوزُ الفَكُّ والإدغامُ ولا تلزم ".

يعنى أنّك تقول : الزيدون يضربوننى ،ويضربونّى [ويضربونِى] (٣) . فتفكّ وتدغم وتَحْذِفُ ، قال الله تعالى =(أَتُحَاجُّونِّي في اللّهِ) (٤) ،وإنّما جاز حذفُها كراهةَ اجتماع الأمثالِ .

فان قيل : فهلّا حُذِفَتْ أيضا فى مثل : يضربنني كراهة اجتماع الأمثالِ ؟!

فالجوابُ : أنّ النونَ فى يَضْرِبْنَ ضميرُ الفاعلِ ،فلا يجوزُ حذفُها كما لا يجوز حذفُ الفاعل ،وليست كذلك النون فى يَضْرِبون ؛ لأنّها إعرابٌ يُذْهِبُها الجازمُ والناصبُ، وقد تحذف من غيرِ جازمٍ ولا ناصبٍ فى الشعرِ ،إجراءً لها مُجْرى الضَّمّةِ في ذلك ، نحو قوله :

٤٠٢- أَبِيتُ أَسْرِى وتَبِيتِي تَدْلُكِيْ
وَجْهَكِ بالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِيْ (٥)

---

(١) مذهبهم . فى التصريح ١/ ١١٠ وفى شرح الكافية للرضي ٢/ ٢٣ ،" قال السيرافي لست أدرى عن العرب حكوا هذا أم قاسوه على مذهبهم فى أفعل زيداً ،لأنه اسم عندهم فى الأصل ".

(٢) الإنصاف ١٢٦ المسألة ١٥ .

(٣) تكملة يتم بها الكلام.

(٤) انظر التعليق على هذه الآية فى ص ١٢٥

(٥) البيتان مجهولان وانظر الخصائص ١/ ٣٨٨ ، والضرائر لابن عصفور ١١٠ وشرح الجمل له ٢/ ٥٩٤ ، والبحر المحيط ٦/ ٦٣ ،والخزانة ٣/ ٥٢٥ .

فحذف النُّونَ ، والأَصْلُ : تَبِيتِينَ تَدْلُكِينَ . فلما كان هذا حالُ نون الرفع حذفوها لما اجتمعت مع نون الوقاية ، كراهة اجتماع نونين زائدتين فى آخرِ الفِعْلِ .

وقوله : " وتلحق معه فى إِنَّ وأَخواتها ، ولا تلزم إِلَّا فى ليت ، فإِنَّها لا تطرحُ منها معه إِلَّا فى ضرورةِ شِعْرٍ " .

إِنَّما لحقت هذه النونُ "إِنَّ وأخواتِها" ، لأَنَّها لما عَمِلت عملَ الفِعْلِ أُجرِيتْ مُجْراه[1] فى لحاقِ نونِ الوقايةِ تكميلاً للشَّبَهِ ، فقالوا : إِنَّنِي ، وأَنَّنِي ، وكأَنَّنِي وليتنى ، ولعلَّنى ، ولكِنَّنِي ، وإِنَّما جاز حذفُها فيما عدا ليت لأمرين :-

أحدُهما : أَنَّ لحاقَ نونِ الوقايةِ لها أَضْعَفُ من لحاقِ الفِعْلَ ، لأَنَّه إِنَّما لحقَها بالحملِ على الفِعْلِ .

والآخر : كراهية اجتماعِ الأمثالِ فى إِنَّنِي وأَنَّنِي ولكَنَّنى ، والمتقارباتُ فى مثل : لعلَّنِي ، لأَنَّ اللامَ تقارِبُ النونَ فى المَخْرَجِ[2] ، ولذلك تُدْغَمُ فيها ، ولذلك كان حذفُ نونِ الوقايةِ فى لَعَلِّى أَقَلُّ من حذفِها فى مثل : إِنِّى وأَنِّى وكأَنِّى ولكنِّي ، لأَنَّ اجتماعَ الأمثالِ أَثْقَلُ من اجتماعِ المتقارباتِ ، ولَزِمَتْ فى ليتَنِي ، لأَنَّه لا يلزمُ من لحاقِها اجتماعُ أمثالٍ ولا اجتماعُ مُتقارباتٍ ، فلذلك لم يقولوا : ليتى فحذفوها ، إِلَّا فى ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٤٠٤ - كُنْيَةِ جابرٍ إِذْ قال لَيْتِي ... أُصادِفُهُ ويذهبَ جُلُّ مالِي[3]

وقوله : " والمجرورُ كلُّه متَّصِلٌ " .

باطلٌ ، لأَنَّه كان ينبغي له أَنْ يستثني من ذلك المجرورَ الواقعَ تأكيداً فإِنَّه لا يكونُ إِلَّا منفصلاً .

---

(١) فى المخطوطة : مجراها ، والصواب ما أثبته .

(٢) هما من مخرج واحد عند المحدثين من اللثة وطرف اللسان . انظر دراسة الصوت اللغوى ٢٧٠ ، ٢٧١ ، ٢٧٥ ومناهج البحث فى اللغة : ١٢٤ وتختلف اللام عن النون فى الصفات فاللام جانبية والنون أنفية . وانظر الكتاب ٤٠٥/٤ من طبعة بولاق ، وقد سقط مخرج اللام من طبعة هارون ، ونتج عن هذا السقط خطأ فى مخرج النون .

(٣) البيت لزيد الخيل وهو فى الكتاب ٢ / ٣٧٠ ، والرواية فيه : وأفقد جل مالى والمقتضب ١ / ٣٨٥ ، والمقرب ١ / ١٠٨ ، والضرائر لابن عصفور : ١١٣ ، وشرح الجمل له : ١ / ٤٣٥ ، ٤٧٢ ، والخزانة ٢ / ٤٤٦ ، ويذهب منصوب بان مضمرة بعد واو المعية الواقعة بعد التمنى .

وهو فى الديوان : ٨٧ "أتلف" بدل "يذهب" ، وله مصادر أخرى كثيرة .

وقوله : " واتصاله بالاسم وحرفِ الجرّ ".

مثال اتصاله بالاسم : غلامُك ، ومثال اتصاله بحرف الجر: مررت بك.

وقوله : " ولفظه كلفظ المنصوب [المتصل] "(١)

يعني أنّه إذا اتّصل لا يكون إلاّ على صورةِ ضميرِ النّصْبِ ، وهذا الذي ذكره هو القِياسُ ، وإلاّ فقد جاء على لَفْظِ ضميرِ الرّفْعِ في ضرورةِ شِعْرٍ أو نادرِ كلامٍ ، حُكِيَ من كلامهم(٢) : ما أَنْتَ كأَنَا ، وما أَنا كأَنْتَ ، وحكى الفَرّاءُ(٣) : ما أَنْتَ الغداة كأَنا ، وقال الشاعر:

٤٠٥ - فلا أَرى بَعْلاً ولا حلائلا كَهُو ولا كَهُنَّ إلاّ حائِلا (٤)

وكان ينبغي أَنْ يقول : ما أَنْتَ مِثْلِي ولا أنا مثلُك ومِثْلُه ولا مِثْلَهُنَّ ، لأَنّ العربَ اعتزمت على أَنْ لا تدخل الكافَ على مضمرٍ استغناءً بمِثْلٍ عنها ، وكأنّهم إنّما رفضوا جَرَّ الضميرِ بها ، لأَنّها لو جُرَّ بها الضميرُ على القياسِ لَلَزِمَ أَنْ يقالَ : وما أَناكَ إذا جرُّوا بها كافَ المخاطَبِ ، وذلك ثقيلٌ ، فلما كانت تؤدّي في بعضِ المواضعِ إلى ما ذكرنا رُفِضَ استعمالُها مَعَ المُضْمَرِ واستغنى بمِثْلٍ عنها ، لأَنّها في معناها ، ولذلك لمّا أدخلوها على المضمرِ فيما ذكرنا جاءت صورتُه كصورةِ المرفوعِ . وقد يجوز أَنْ تجعلَ " كَهُو ولا كَهُنَّ " من قبيلِ ما جاءَ فيه الضميرُ المخفوضُ على صورةِ المنصوبِ ، لأَنّ هُنّ مشترك بين النّصْبِ والخفضِ ، والواو التي بعد الضّمّةِ في قوله " كَهُو " يمكن أَنْ تكون صلةً مثلها في " ضَرَبَهُ " والدليل

---

(١) تكملة من الجزولية.

(٢) حكاه الأخفش . انظر المقتضب ٣ / ٧٣ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٨٠ ، ١٩١ ، ٢ / ٢١٢ ، والإنصاف ٦٨٧ مسألة ٩٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٧٢ .

(٣) في الضرائر ٣٠٨ ، " حكى الكسائي عن بعض العرب أنّه قيل له : من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا " (انظر ملحقات ديوانه (السطلي) ٢/٣٦٣)

(٤) البيتان لرؤبة في الديوان : ١٢٨ وينسبان للعجاج ، وهما في الكتاب ٢ / ٣٨٤ ، والضرائر لابن عصفور ٣٠٨ ، وشرح الجمل له ١ / ٤٧٤ ، والمقرب ١ / ١٩٤ ، والخزانة ٤ / ٤٧٤ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢٥٦ ، وغير ذلك . وفي المصورة : إلاّ حايلا : تحريف . وفي الكتاب أثبت البيت هكذا : كَهُ ولا كَهُنَّ ، والصواب ما أثبتناه ، لأنه شاهد على مجيء لفظ ضمير الجرّ على لفظ ضمير الرفع . ورواية الديوان كَهْوَ بإسكان الهاء .

على أنَّ الكافَ قد يكونُ الضميرُ بعدها على صُورةِ ضميرِ النَّصبِ ، قولُ الشاعر :

٤٠٦- وإذا الحربُ شمَّرت لم تكن كِيْ حين يدعو الكماةُ فيها : نَزالِ (١)

أنشده الفَرَّاءُ .

وقوله : " وتلحق نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر " . (٢)

إذا اتصلت بما ذُكِرَ لأمرين :

أحدهما : أنَّ الحروفَ كلها إنَّما عملت بالشَّبَهِ بالفِعْلِ ، أَلَا ترى أنَّه لا يعملُ الحرفُ حتى يختصَّ بما دَخَلَ عليه فيصيرُ إذْ ذاك بمنزلةِ الفِعْلِ الذي يختصُّ بالاسمِ ، ولا يعمل في غيرِه ، وأمَّا الأسماءُ المضافةُ فإنَّها عَمِلَتْ بنيابتِها منابَ حرفِ الجَرِّ على ما نُبيِّنُ في بابِه إنْ شاءَ الله (٣)

والآخَرُ : أنَّها ساكنةُ الآخِرِ فأشبهَتْ إذْ ذاك الفِعْلَ ، لأنَّ السكونَ كالجَزْمِ والجزمُ خاصٌّ بالأفعالِ ، فجُعِلَتْ لذلك بمنزلةِ الفِعْلِ المجزوم ، فكما تقول : لتكرمَنِي فتلحق نون الوقاية إذا اتصلت به ياءُ المتكلم كذلك تقول : مِنِّي وعَنِّي ولَدُنِّي وقَدْنِي وقَطْنِي ، ولم تُشَبَّهْ على وإلى ولدى بالفِعْلِ المجزوم ؛ لأنَّ الفعلَ المجزومَ إذا كان آخرُه حرفَ عِلَّةٍ لم يَثْبُتِ الحرفُ بل يحذِفُهُ الجازمُ . وقد لا تلحق النون فيقول :

١٤٩ مِنِي وعَنِي // قال الشاعر :

٤٠٧- أيُّها السائلُ عنه وعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ ولا قَيْسٌ مِنِي (٤)

---

(١) البيت ينسب لبشار وليس في ديوانه وهو في ضرائر ابن عصفور ٣٠٩ وفيه "أنشده الفراء وقال : أنشد فيه بعض أصحابنا ولم أسمعه عن العرب . والخزانة (عرضا) ٤/٢٧٥ ، والمقاصد النحوية ٣/٢٦٥ ، ٢٦٦ ، والهمع ٢/٣١ ، والدرر ٢/٢٧ ، وحركة الكاف في هذا البيت الكسر.
وقيل عن هذا البيت إنه مؤلَّفٌ .

(٢) بعده في الجزولية " إذا اتصلت بمِنْ وعَنْ وقَدْ وقَطْ ، وأنت في إلحاقها معه متصلاً بلدن خيَّرٌ " .

(٣) في أول الجزء الثاني من هذا الكتاب

(٤) البيت مجهول . وهو من بحر الرمل ، ولم يعرف العينيّ بحره ، فعدَّه في المديد تبعا لصاحب التحفة ، وهو في الضرائر لابن عصفور : ١١٣ ، والخزانة ٢/٤٤٨ ، والمقاصد النحوية ١/٣٥٢ ، وقيس يجوز صرفه وعدم صرفه ، لأنه علم مؤنث - فهو اسم قبيلة - ثلاثي ساكن الوسط كهند ودعد . والرواية المشهورة : "أيها السائل عنهم"

وكذلك أيضا يقال : قَدِي ، قال الشاعر :

٤٠٨ - * قَدْني مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي * (١)

وكذلك أيضا يقال قَطِي ، إلاّ أنّ ذلك لا يجوزُ إلاّ في الضرورةِ ، وإنْ كان الظاهرُ من كلامِ أبي موسى أنّ حذفَ النونِ مع عَنْ ومَنْ وقَدْ وقَطْ لغةٌ وإنْ لم تكن في شهرةِ الإثباتِ . وليس كذلك بل الحذفُ لا يجوزُ إلاّ في ضرورةٍ ، وإنّما كان الحذفُ في لَدُنْ أحسَنُ ، لأنّهم يقولون : لَدُ ، فيحذفون النُّونَ " و " لَدُ " المحذوفةُ إذا اتّصلَ بها ياءُ المتكلّم لم تلحقها نونُ الوقايةِ ، لأنّها إذْ ذاك بمنزلةِ مَعْ ، فكما يقولون : معي فكذلك يقولون : لدي ، فكأنّ الذين حذفوا نونَ الوقايةِ مع إثباتِ النون حملوها في ذلك عليها إذا حُذِفَتْ نونُها .

[العلم]

وقوله : " والعَلَمُ ضربان : ضربٌ منه للفَرْقِ بين الأشخاصِ ، وضربٌ منه للفرقِ بين الأجْناسِ " .

هذا الذي ذكره مِنْ أنّ العَلَمَ الجنسيّ قُصِدَ به الفرقُ بين الأجناسِ ، وأنّ العلمَ الشخصيّ قُصِدَ به الفرقُ بين الأشخاصِ باطلٌ ، لأنّ التفرقةَ بين الأجناسِ كما تحصلُ بالعَلَمِ ، فكذلك تحصلُ بالنّكرةِ ، لأنّ الأجناسَ مفرداتٌ في الوجودِ ، فإذا وُضِعَ اللفظُ على جِنْسٍ من الأجْناسِ لم يكن له ما يتناول غير الذي وُضِعَ عليه وسواءٌ قدّرْتَه معرفةً نحو : أسامة أوْ نكرةً نحو : أسَدٍ ، وكذلك أيضا الأشخاصُ التي لا نظائرَ لها في الوجودِ تحصل التّفرقةُ بين بعضِها وبعضٍ باللّفظِ الواقعِ عليها معرفةً كان نحو شمس في [لغة] (٢) مَنْ يمنعُ الصّرْفَ قال :

٤٠٩ - * كَلّا وشَمْسَ لَنَخْضِبَنّهُمْ دَما * (٣)

---

(١) هذا بيت من الرجز وبعده : ليس الإمامُ بالشحيح المُلْحِدِ .
وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧١ ، وينسب لأبي نخيلة ولغيره ، والمحتسب ٢ / ٢٢٣ ، والأمالي الشجرية ١ / ١٤ ، ٢ / ١٤٢ ، والإنصاف ١٣١ ، وضرائر ابن عصفور : ١١٣ ، والخزانة ٢ / ٤٤٩ ، ٣ / ٣٤ وغير ذلك كثير .
والخُبَيبان - بالتصغير - هما عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب ، وقيل : عبد الله وابنه خَبيب .

(٢) تكملة ينتظم بها السياق .

(٣) في اللسان (شمس) " قال ابن الأعرابي في قوله : * كلّا وشمس لنخضبنهم دما * لم يصرف شمس ، لأنّه ذهب به إلى المعرفة ، ينوي به الألف واللام ، فلما كانت نيته الألف واللام لم يُجْرِه ، وجعله معرفة . وقال غيره : إنّما عنى الصنم المسمى =

أو نكرة نحو : شمسٍ فى لُغَةِ مَنْ يَصْرِفُ ، وهى اللغةُ المشهورة .

وإنَّما تَحْصُلُ التفرقةُ بالعلمِ (١) دُونَ النَّكرة فى الأَعْلامِ المعلّقةِ على الأَشْخاصِ التى لها نظائرُ نحو : زيدٍ فإنَّه يقعُ به الفرقُ بين مسمّاه وبين غيره من الرِّجال وليس كذلك رجل ، فإنَّهُ يَقَعُ على جميعِ الرجالِ على طريقةِ البَدَلِ ، فكان ينبغي له أَنْ يقولَ : العَلَمُ ضربان ، ضَرْبٌ منه قُصِدَ به أَنْ يكونَ مقصورَ التناولِ على شَخْصٍ مُعَيَّنٍ ؛ لأَنَّ النَّكِرَةَ وإنْ لم تتناول إلَّا شَخْصاً مُعَيَّناً أَوْ جِنْساً معيّناً لم يقصد بها ذلك ، وإنَّما صارت مقصورةَ التّناولِ مِنْ حيثُ إنَّا لم نجد مِثْلاً لما وقعت عليه ولو وجدْتَ له مِثْلاً لتناولته بخلافِ العَلَمِ ، وقد تقدَّمَ تبيينُ ذلك .

وقوله : " فالأَوَّلُ فيما يعني الإنسان التفرقةُ بين أشخاصِه ، والثانى : فيما لا يعنيه إلَّا معرفةُ جِنْسِه " .

يعنى أَنَّ الأَعلامَ إنَّما تَقَعُ على الأجناسِ فيما لا تُعْرَفُ منه الأَشخاص معيّنةً ، فلا يتصوَّرُ أَنْ يقصد الإنسانُ فى كلامِهِ إلى شخصٍ منها دونَ غيرِه ؛ لأَنَّها غيرُ متازٍ بعضها من بعضٍ عنده ؛ لأَنَّها غير مألوفةٍ ، وإنَّما المتاز عنده الجنس بأَسْرِه عن غيره من الأَجْناسِ ، فلذلك أرادوا أَنْ يضَعُوا اللَّفْظَ مقصوراً (٢) على شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، وعَيَّاهم ذلك فيما ذكرنا بالنَّظَرِ إلى الجِنْسِ .

وأَمَّا العَلَمُ الشَّخْصِيُّ فلا يتصوَّرُ إلا فى الأَناسيِّ فإنَّ بعضَهم يعرفُ بعضاً ؛ فلذلك قد يعنى المتكلم الإخبار عن إنسان بعينه ، ولا يَعْنيه ذلك بالنَّظَرِ إلى ما لا يُعْرَفُ منه إلَّا الجنس ، ويجرى فى ذلك مجرى الأناسيِّ ما يألفُه الإنسانُ من غيرِ العاقلِ كالخيلِ والإبلِ والكلابِ ؛ لأَنَّهم لكثرةِ احتياجهم لها وملابستهم إيَّاها عرفوا أَشخاصَها كما يَعْرِفُ بعضُهم بعضاً ، فلذلك وضعوا لبعض أشخاصِها أعلاماً فقالوا : أَعْوَجُ ، ولاحق ، وصَيْدَح ، وضُمْران ، وواشق . (٣)

= شمسا ولكنه ترك الصَّرْفَ لأَنَّهُ جعله اسماً للصورةِ ، وقال سيبويه : ليس أحد من العرب يقول هذه شمسُ فيجعلها معرفة بغير ألف ولام " .

(١) فى المصورة : بين العلم ، خطأ .

(٢) فى المصورة قاصراً ، وما أثبتناه صواب .

(٣) "أعوجُ ولاحق" أسماء خيل معروفة . انظر الحلبة : ٣٨ ، ١٢٨ ، ١٨٦ ، وصَيْدَح : ناقة في الرُّمة قال * فقلت لصيدح انتجعى بلالا * وضُمْران أو ضَمْران (روايتان) : اسم كلب أو كلبة في قول النابغة * فهاب ضَمْران منه حيث يوزعه * وواشق : اسم كلب أيضا ، اللسان (صدح) ، (ضمر) ، و (وشق) .

وقوله : " [ثم] (١) ينقسم الشخصي إلى مفردٍ ومركّبٍ ".

يعني بالمفرد : ما هو لفظٌ واحدٌ ، نحو : زيدٌ وعمروٌ ، وبالمركّبِ : ما هو أكثرُ من لفظٍ.

وقوله : " والمركبُ إلى جملةٍ في الأصْلِ وغير جملةٍ ".

يعني بالجملةِ : ما كان قبْلَ التسميةِ به كلاماً مستقلاً نحو : " تأبّطَ شرّاً ، وبَرَقَ نحرُه ، وذَرّى حبّاً (٢) ، وهذا النوعُ لا يكون أبداً إلا منقولاً .

وقوله : " وغيرُ الجملةِ إلى : مضافٍ ، ومضافٍ إليه ، واسمين ، جُعِلا اسماً واحداً ".

يعني أنّ غير الجملة من المركّب قد يكون مضافاً ومضافاً إليه نحو : عبد الله ، واسمين جعلا اسما واحدا نحو : " بعلبكّ ". وكان ينبغي له أنْ يقولَ : ولفظين جُعِلا اسماً واحداً (٣) حتى يُدْخِلَ جميعَ المركباتِ تحت ذلك ، ألا ترى أنّك لو سمّيتَ بحبّذا لكان ذلك من قبيل ما صُيّرَ فيه الاسمُ والفعلُ اسماً واحداً ، وكذلك لو سمّيتَ " بإنّما " و " كأنّما " كان ذلك من قبيل ما صُيّرَ فيه الحرفان اسماً واحداً .

وقوله : " والمضاف إلى : كنية وغير كنية ".

الكنى : إنّما تكون بالآباء والأُمّهات ، فإذا كان الأوّلُ من المضاف والمضاف اليه أباً أو أُماً فهو كنية نحو : أبي بكر وأبي زيد وأُمّ عمرو وأُمّ صخر وأشباه ذلك . وغيرُ الكنية ما عدا ذلك نحو : عبدِ الملك وامرئ القيس وأشباهِ ذلك .

وقوله : " وينقسم أيضا إلى منقولٍ ومرتجلٍ ".

يعني بالمنقول : ما يُحْفَظُ له أصْلٌ في النكراتِ ، وبالمرتجل : ما لا يُحْفَظُ له أصلٌ في النّكرات ، وهذا الذي ذكره فيه خلافٌ : فمِنَ النّاسِ مَنْ زعم أنّ الأسماء

---

(١) في المصورة : لم ، تحريف ، والتصويب من الجزولية.
(٢) هذه الأمثلة في الكتاب ٣ / ٣٢٦ .
(٣) انظر سؤالات سيبويه للخليل في الكتاب ٣ / ٣٢٩-٣٣١ .

كلها منقولةٌ ، وأَنْكَرَ المُرْتَجَلَ ، وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ، ومنهم من أَثْبَتَهُ(١)
وبالجملة فما جاءَ مِنَ// الأَسماءِ لا يُحْفَظُ له أَصْلٌ فى النكراتِ قليلٌ ، فمِنَ النَّاسِ ١٥٠
من أثبته ، ومنهم من رَدَّ القليلَ إلى الكثيرِ ، لإمكان أَنْ يكون الآخِرُ لم يصل إليه
علمٌ وَصَلَ إلى الأَوَّلِ المسمِّي ، فكان المسمِّي الأَوَّلُ يعلم تلك اللفظة فى النكرات
فنقلها وسمَّى بها ، وجهلنا نحنُ أصلها ، فتوهمناها من أَجْلِ ذلك مرتجلةً.

وقوله : " المنقول يكون من جنسٍ عينٍ ومن جنسٍ غيرِ عينٍ ، ومن المشتق من الجنس ".

يعنى بالجِنْسِ النكرةَ . ويعنى بالعين ما يمكن أَنْ يدركَ بالبَصَرِ ، يقال عانة يَعِينُه عَيْناً : إذا أَدْركه بعينه . ويعنى بغير العين : المعنى . وبالمشتقِّ من الجِنْسِ: ما أُخِذَ من الاسم النكرةِ الواقعِ على المعنى فى الغالب.

فالمنقول من جِنْسٍ عَيْنٍ نحو : أَسَد ، وبكْر ، وجَعْفَر.
والمنقول من جنسٍ غيرِ عينٍ نحو : أَوْسٍ ، وأنت تعني العَطِيَّةَ(٢) ، وزيد وعمرو وأنت تعنى بالعَمْرِ : الحياةَ(٣) وبزيدٍ مصدر: زاد يزيد .
والمنقولُ من الذى اشتقّ من الجنس نحو : قاسم ومالك ويزيد ويشكر.

فإنْ قلتَ : فلعلّ " زيداً " من هذا القبيل فقد قال الشاعر:

٤١٠- وأنتم معشرٌ زيدٌ على مائةٍ فأَجْمِعوا أمرَكُمْ طُرًّا وكيدُونِي (٤)

فوصَفَ بزيدٍ .

فالجواب : أَنَّ ذلك من قبيلِ الوَصْفِ بالمصدَرِ ، نحو: رجلٍ صَوْمٍ وعَدْلٍ ورِضًى .

فإنْ قلت : كيف خصّ المنقول فيما ذكر ، وقد يكون النقلُ من الجملةِ نحو : تأبَّطَ شَرًّا ، ومن الصوت [نحو] (٥) : ببة [نبزٌ] (٦) لبعض بني هاشم (٧) ، وإنَّما

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٢٩ ، ٣٢ .
(٢) فى اللسان (أوس) " أمّا تسميتهم الرجل أوسا فإنَّه يحتمل أمرين : أحدهما : أَنْ يكون مصدر أَسْتُهُ أي أعطيته كما سمّوه : عطاء وعطية.
(٣) فى اللسان (عمر) : العَمْر والعُمُر والعُمْر : الحياة ".
(٤) البيت لذى الأصبع العدوانى . وهو فى شرح ابن يعيش ١/ ٣٠ .
(٥) فى المصورة : تحر ، تحريف .
(٦) فى المصورة هكذا (بعى) ، وما أثبته صواب ففي غريب الحديث للخطابي ٢/ ٤١٢ ؛ وكانت أمه تنبزه أو تنزّيه تقول: لأنكحن
(٧) هو " عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب تولى البصرة ، توفى بعُمان سنة أربع وثمانين ، وكان قد ولد قبل وفاة النبى (ص) بسنتين ، وأتى به رسول الله (ص) فحنّكه ودعا له . المقاصد النحوية ١/ ٤٠٣

هو منقولٌ من الصوتِ الذى كانت أُمُّه تُرَقِّصه به وهو صبِيٌّ وذلك قولها (١) :

٤١١ - لأُنْكِحَنَّ بَبَّـــهْ
جارِيَةً خِدَبَّـــهْ
مُكْرَمَـــةً مُحَبَّـــهْ
تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

ومن الفعل نحو : يشكـــر ؟

فالجوابُ : أَنَّه لم يرد بالجِنْسِ : الصناعيَّ وإِنَّما أراد النكرةَ ؛ والجملة نكرةٌ بدليل وصفِهم النكرةَ بها . وكذلك الفعل نكرة ، وقد تقدَّمَ تبيين ذلك وإِقامة الدليل على أَنَّ تنكيره من قبيلِ تنكيرِ الأَجْناسِ . وكذلك أَيضاً إِنْ كان " بَبَّـــة " صوتاً ،فهو أَيضاً من قبيلِ النكراتِ . فيكونُ جميعُ ذلك داخلاً تحت قـــوله ومن جنسٍ غيرِ عينٍ ، وزعم ابنُ خالويه فى كتاب ليس(٢) أَنَّه الغلامُ السمينُ فيكـــون على هذا منقولاً من جِنْسٍ عينٍ .

وقـوله : " والمرتجلُ : ما ليسَ له أَصْلٌ فى النكراتِ " .

هذا الذى قاله شيءٌ لا يُتَوَصَّلُ إِليه،ولو تُوصِّلَ إِلى معرفةِ هذا القدر لارتفع الخلافُ ،ولأَثْبَتَ المرتجلَ جميعُ النحويين . وإِنَّما ينبغي أَنْ يقولَ : والمرتجلُ عند مَنْ أَثْبَتَ ذلك من النحويين : مالا يُحْفَظُ له أَصْلٌ فى النكراتِ . ولا يلزم مـــن كونهِ لا يحفظُ له أَصْلٌ فى النكراتِ أَنْ يكونَ هو فى نفسِه كذلك ؛ إِذْ لعلَّ له أصلاً فى النكراتِ حفظه المسمِّي الأَوَّلُ وجهلناه نحنُ .

وقـوله : " وهو مقيسٌ وغيرُ مَقِيسٍ " (٣)

يعنى أَنَّ المرتجلَ يَنْقَسِمُ إِلى : مَقِيسٍ ،وغيرِ مقيسٍ . فالمَقِيسُ : ماله وزْنٌ فـى النكراتِ نحو : بَحْدلٍ (٤) . وكان ينبغي له أَنْ يقولَ : والمقيسُ ماله وزنٌ فى النَّكِراتِ

---

(١) هى هند بنت أبي سفيان ،والرجز فى الخصائص ٢ / ٢١٧ .
وشرح ابن يعيش ١ / ٣٢ وكتاب ليس : ٣٦ ،والمقاصد ١ / ٤٠٣ ،واللسان (ببب) ،
الخِدَبَّةُ : الضخمة وتجب أهلَ الكعبة : تغلبهم فى حسنها .

(٢) كتاب " ليس فى كلام العرب " : ص ٣٦ ، ٣٧ وابن خالويه هو الحسين بن أحمد ، أبوعبد الله ،لغوى من كبار النحاة ،أصله من همذان ، زار اليمن وانتقل إلى الشام فاستوطن حلب وأحلّه بنو حمدان منزلة رفيعة ،وكانت له مع المتنبى مجالـــس ومباحث عند سيف الدولة . توفي بحلب سنة ٣٧٠ هـ له من الكتب شرح مقصورة ابن دريد ، ومختصر فى شواذ القرآن ،وإعراب ثلاثين سورة من القرآن وغيرها .
الاعلام ٢ / ٢٣١ .

(٣) انظر شرح المفصل ١ / ٣٢ .

(٤) فى المصورة : بجدل ، تصحيف .

ولم يَخْرُجْ عن حكمِ نظائرِها مِنْهُ ، وإلَّا فما ذكرَ أنَّه غير مقيسٍ له وزنٌ في النَّكِراتِ ، إلَّا أنَّ حكمَهُ خالفَ حكمَ نظيرِه من النكراتِ .

وقوله : " وهو إمَّا صحيحٌ فيه ما يجب إعلاله في النكراتِ نحو : مَدْيَن ، ومَكْوَزَة ، وحَيْوَة . أو مفكوكٌ فيه ما يجبُ إدغامُهُ في النكراتِ كمَحْبَبٍ ، أو مفتوحٌ فيه ما يجبُ كسرُهُ في النكراتِ كمَوْظَب اسم مكانٍ ومَوْكَلٍ كذلك ، ومَوْهَبٍ اسم رجل " .

يعني أنَّ نحو : مَدْيَن ، ومَكْوَزَة من الأسماءِ النكراتِ يلزمُ فيه الإعلالُ بأنْ تنقلَ الحركةُ الفتحة من حرفِ العِلَّةِ إلى الساكن قبلها ، ثم تقلب حرف العلة ألفاً لتحركه في الأصلِ وانفتاحِ ما قبله في اللفظِ . فكان ينبغي أنْ يقال : مكازة كمثابةٍ ومَدانٍ كمقامٍ ، لكنَّهم شذُّوا في ذلك ، وهذا الشذوذُ متفقٌ عليه عند من يقولُ بالنَّقْلِ على كلِّ حالٍ . وأمَّا مَنْ يقولُ بالارتجالِ : فمنهم من يجعلُ الصِّحَّةَ شُذوذاً ، ومنهم من لم يرها شذوذاً وإلى ذلك ذهبَ المُبَرِّدُ (١) فقال : إنَّما يجبُ إعلال مقامٍ ومثابةٍ وأشباههما بالحَمْلِ على الفِعْلِ ، لكونها مشتقَّةً منه بقياسٍ ، وأمَّا مَكْوَزَة ، ومَدْيَن وأشباههما ، فإنَّها أعلامٌ ليست مأخوذةً من أفعالٍ تُعْتَلُّ بالحَمْلِ عليها .

والصحيح أنَّ اعتلالها شاذٌّ ، لأنَّها منقولةٌ من النكراتِ ، إذِ الأسماءُ كلُّها ينبغي أنْ تكونَ منقولةً حَمْلاً للأقلِّ على الأكثرِ ، وبتقديرِ أنَّها مرتجلة فليست العِلَّةُ في الإعلالِ ما ذكر من كون مقام ومثابة وأمثالهما مأخوذة من فعل بل السببُ في ذلك أنَّها على مثال الفِعْلِ في عَدَدِ الحروفِ ومقابلةِ الزائدِ الزائدَ ومماثلةِ الحركاتِ والسكناتِ حركاتِ الفِعْلِ وسكناتِهِ مع اختلافِ الزيادتين ، أعني مخالفة زيادة الاسم زيادةَ الفِعْلِ وأُمِنَ بذلك اللَّبْسُ ، ولو اتفقت الزيادتان لم يَجُزِ الاعتلالُ خوفَ اللَّبْسِ نحو (٢) : أعْوَر وأعْيَن (٣) .

وكذلك حَيْوة قياسه أنْ يكون حَيَّه ، لأنَّه إذا اجتمع في اللفظ ياءٌ وواوٌ وسبقت إحداهما بالسكونِ ولم تكن الأولى مَدَّةً منقلبةً من غيرها ، قلبت الواوُ ياءً

---

(١) المقتضب ١ / ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، وشرح الشافية ٣ / ١٠٥ .

(٢) في شرح الشافية ٣ / ١٠٥ " وإنْ لم يكن ذو الزيادة الاسمي مباينا للفعل بوجه نحو : أبيض وأسود وأدون منك وأبيع ونحو : إبْيع على وزن إصْبع من البيع ونحو : تُبَيْع على وزن تُرْتَب منه ، فلا يعل شيءٌ منها ليكون فرقاً بين الأسماء والأفعال " . الخ . .

(٣) لم أتبين قراءة هذه الكلمة ، ولعل ما أثبتناه صواب .

١٥١

وأُدغمتِ // الياءُ في اليـاءِ .

وكذلك مَحْبَبٌ قياسُه أَنْ يكون مَحَبًّا ، فتدغم الباءُ في الباءِ ، كما قالوا : مَرَدّ ومَفَرّ .

فإنْ قال قائلٌ : فلعلّ الميمَ أصليّةٌ ، فيكون وزن مَحْبب فَعْلل ، فلا يكون الفكّ شاذّاً ؛ لأنه يكون إذْ ذاك ملحقاً بجَعْفر كقَرْدَد ، والإلحاقُ مانعٌ من الإدغامِ .

فالجواب : أنّ الذى منعَ من ذلك أنّ الميمَ إذا كانت أوّل كلمة وبعدها ثلاثة أحرفٍ ، فالقياسُ جعلها زائدةً ؛ لأنّها لم تجئْ غيرَ زائدةٍ فيما عرف له اشتقاق أو تصريف إلّا نادراً نحو : مِعْزَى بدليل قولهم : مَعَزٌ فحذفوا الألِفَ وأثبتوا الميمَ ، ولو كانت الميمُ هي الزائدة لقالوا : عِزاة ؛ وإذا وجبَ جعلُ الميمِ زائدةً كان القياسُ الإدغام .

فإنْ قال قائلٌ : يجبُ جعلُ الميمِ أَصْليّةً حتى لا يكونَ الفكُّ شذوذاً ؛ لأنّ جعْلَ الميمِ غير زائدةٍ أَوْلَى ، وبعدها ثلاثة أحْرُفٍ - وإنْ كان نادراً - أوسعُ مِنْ فكِّ ما يجب إدغامه ؛ إذْ فكُّ ما يجب إدغامه إنّما بابُه أنْ يجيءَ في ضرورةٍ نحو قوله :

٤١٢ - الحمدُ للهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ (١)

أي : الأَجَلِّ ؛ ألَا ترى أنّ النحويين جعلوا الميمَ في مَأْجَج ومَهْدد أصليّة ؛ حتى لا يكون الفكُّ قياسا (٢) . ورأوا أنّ جعلَ الميمِ أصليّةً وإنْ كان شاذّاً أوسعُ من فكِّ ما يجبُ إدغامُه .

فالجوابُ : أنّه لمّا تعارضَ في مَحْبَب شذوذُ جعلِ الميم أصليّةً مع شذوذ فكِّ المدغوم ، كان شذوذُ فكِّ المدغمِ أَوْلى ؛ لأنّك إذا جعلتَ الميمَ زائدةً كان اللفظُ من تركيب ح ب ب ، وذلك موجودٌ ويكون مشتقًّا من الحُبِّ . وإذا جعلت الميمَ غير زائدةٍ كان من تركيب م ح ب (٣) ، وذلك لم يُوجَدْ في كلامهم ؛ فلمّا تعارضَ شذوذان كان الحملُ على التركيبِ الموجودِ أولى . وكذلك مَوْهَب ومَوْظَب ، كان القياس فيهما كسرُ العين فيقال : مَوْهِب ، ومَوْظِب

(١) البيت لأبي النجم وهو في النوادر ٤٤ والمقتضب ١/٢٧٩ ، ٣٨٨ ، والخصائص ٣/٨٧ ، ٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦٣ والمقاصد النحوية ٤/٥٩٥ وغير ذلك . وليس في الديوان .

(٢) انظر شرح الشافية ٢/٣٩٤ ، ٣٩٥ .

(٣) لم يرد من وجوه "م ح ب" شئ في المعاجم .

كموعِد ، لأَنَّ المَفْعل مِمَّا فاؤه واوٌ قياسه أَنْ يكونَ مكسور العينِ .

فإِنْ قال قائلٌ : فلعلَّ الميمَ أصليّةٌ ووزنهما فَوْعل ككَوْثر وجَوْشن ، فلا يكون الفتحُ شاذًّا ، لأَنَّ جعلَ الميم أصلية إِذا كان بعدها ثلاثة أَحْرُفٍ وإِنْ كان ذلك قليلا أَوْسَعُ من كسرِ عين مَفْعَل مِمّا فاؤه واو ؟

فالجوابُ أَيضاً : أَنَّه لما تعارض الشذوذان كان ما يؤدّي إِلى تركيب موجود أولى ، وهو جعل الميم زائدةً ، لأَنَّ من كلامهم تركيب " و ظ ب " يقال : واظَبَ وتركيب " و هـ ب " يقال : وَهَبَ ، وليس من كلامهم تركيب " م هـ ب "(١) ولا " م ظ ب " (٢) . فإِذا ثبت بما ذكرنا أَنَّ الميمَ زائدةٌ كان فتحُ العين شاذًّا .

وقوله : " وقد يكون العَلَمُ بالغلبةِ فيلزمه أَحَدُ الأمرين : إِمّا الأَلِفُ واللامُ كالثريّا والدَّبَران ، وإِما الإِضافة كابن عمر " .

يريد أَنَّ قسمةَ العَلَمِ إِلى المنقول والمرتجل إِنّما هو بالنَّظَرِ إِلى الأكثرِ الأغلب ، وإِلّا فقد لا يكونُ منقولًا ولا مرتجلاً ، وهو ما علميته بالغَلَبَةِ نحو : الثُّرَيّا ، والدَّبَران ، وابنِ عُمَر ، أَلَا ترى أَنَّ الثُّرَيّا مشتقةٌ من الثَّرْوَةِ ومعنى الثَّرْوَةِ(٣) موجودٌ فيها ؛ لأَنَّها أَنْجُمٌ مجتمعةٌ . وكذلك الدَّبَران معنى الدُّبُور موجودٌ فيه لأَنَّه دَبَرَ(٤) الثُّرَيّا ، فاللفظان إِذًا واقعانِ على ما وُضِعَ له بحقِّ الأَصالَةِ ، ولم يحدث فيهما أكثرُ مِنَ الغَلَبَةِ ، وإِلَّا فقد كان ينبغي أَنْ تقعَ الثريّا على أَنْجُمٍ كثيرةٍ بينك وبين مخاطبك فيها عَهْدٌ ، وكذلك الدَّبَران كان أَيضا ينبغي أَنْ يقعَ على كلِّ نجم دَبَرَ آخرَ ، وبينك وبين مخاطبك فيه عَهْدٌ ، وكذلك الصَّعِقُ كان ينبغي أَنْ يقعَ على كُلِّ من أصابته صاعِقَةٌ لكنّه غَلَب على خُويلد بن نُفيل بن عمرو بن كِلاب(٥) ، وكذلك ابن عمر واقع على ما وضع له بحقِّ الأصالة ، لأَنَّه واقع على عبد الله وهو ابنٌ لعمر ، لكنه يجبُ أَنْ يقعَ على كلِّ ابنٍ لعمر يكون بينك وبين مخاطبك فيه عهد ، إِلَّا أَنَّه غَلَبَ على عبد الله مِنْ بينهم .

---

(١) قال الأزهرى (هـ ب م) أُهملت وجوهه إِلّا " بهم " .
(٢) لم يستعمل من وجوه " م ظ ب " شيءٌ ، ولذا لم ترد فى المعاجم .
(٣) فى المصورة : الثورة ، تحريف .
(٤) فى اللسان (دبر) " لأنه يَدْبُر الثريا أَي يتبعها " .
(٥) جمهرة أنساب العرب ٢٨٦ .

والصحيحُ أنَّ هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلامِ ، وليست بأعلامٍ (إذْ أنَّ)[1] تعريفها ليس بوضعِ اللَّفْظِ على المسمَّى بل بالإضافة أو بالألفِ واللامِ ، ولذلك تلزمُ الألفُ واللامُ في الثُّريَّا وأمثالِه ، والدَّليلُ على أنَّ ابن عمر ليس باسمٍ عَلَمٍ أنَّ الاسمَ العلمَ الواقعَ عليه إنَّما هو عبد الله ، وإنَّما غَلَبَ ابنُ عمر عليه بعد استقرارِ تسميتِهِ بذلكَ .

وقوله : " وقد تدخلُ الألِفُ واللَّامُ على العَلَمِ المنقولِ من الصِّفَةِ فلا تلزمُ كالحارثِ والفَضْلِ " .

لمَّا قَدَّمَ أنَّ العلمَ قد يكون منقولاً من المُشْتَقِّ مِنَ الجِنْسِ نحو : حارث ، خاف أنْ يقالَ له : لو كانَ علماً لما دخلت عليه الألِفُ واللامُ ، إذْ لا فائدةَ في دخول الألفِ واللامِ عليه ، فأرادَ أنْ يُنَبِّهَ على السَّبَبِ الذي لأجلِهِ دخلت[2] الألفُ واللامُ عليه ، وهو كونُه صِفَةً في الأصْلِ فإذا لمحوا معنى الصِّفَةِ أدْخَلُوا الألفَ واللامَ ، لأنَّ معنى الصِّفَةِ إذا قُصِدَ يصير الاسمُ نكرةً " .

فلا يُتَصَوَّرُ إذْ ذاك أنْ يرادَ به اسمٌ معيَّنٌ حتى تدخل عليه الألفُ واللامُ ، ولا تلزم هذه الألفُ اللامُ ، لأنَّك إنْ لم تلمحْ معنى الصفة لم تدخلها . والدَّليلُ على أنَّ هذه الألف واللام غير لازمة[3] للمح الصفة أنَّك لا تجدها أبداً داخلةً على اسم // إلَّا وذلك الاسم وصفٌ أوْ مِمَّا يُوصَفُ به ، ألَا ترى أنَّك لا تجدها إلَّا فيما هو صِفَةٌ في الأصْلِ نحو : الحارث ، أوْ فيما هو مَصْدَرٌ في الأصْلِ نحو : الفَضْلِ ، لأنَّ المصدرَ يجوزُ الوصفُ به . 105ب

وقوله : " المبهم نعني به الموصول واسم المشار إليه " .

إنَّما فَسَّر ما يعني بالمبهم ، لأنَّه لم يستعمل المُبْهَمَ على اصطلاح النحويين فيه ، لأنَّ المبهمَ على اصطلاح النحويين إنَّما هو اسم المشار إليه ، فلذلك احتاج إلى أنْ يبيِّنَ ما أراد بالمُبْهَمِ[4] ، وقد بيَّنا السبب الذي لأجلِهِ سُمِّيَ الموصولُ مبهماً .

---

(١) في المصورة : إذ و
(٢) في المصورة : دخله
(٣) في المصورة : اللازمة .
(٤) في المصورة : المبهم .

[المعرف بأل]

وقوله : " الألِفُ واللامُ : جنسيتان وعهديّتان ".

يريد : لتعريفِ الجنسِ ولتعريفِ العَهْدِ ، وخرج أيضاً في قولِهِ : جنسيتان عن الاصطلاح ، فإنَّ الجنسيتين عِنْدَ النحويين هما اللتان يُحْدثان في الاسم معنى الجنسيةِ(١) نحو قولهم : أَهْلَكَ النَّاسَ الدينارُ الصَّفْرُ والدِّرْهَمُ البِيضُ ، فالدِّينارُ والدِّرْهَمُ

قبل دخول الألف واللام لم يكونا جنسيْن ، بل كان دينار ودرهم يقعان على كل دِرْهَم ودينارٍ على طريق البدل . واللّتان لتعريف الجنس نحو : اللبنِ والماءِ ، فإنَّ ماءً ولبناً كانا واقعين على جِنْسي الماءِ واللبنِ فالألفُ واللامُ لم تصيرهما جِنْسين بل دخلتا عليهما للتعريفِ فكان يَنْبَغِي أَنْ يقولَ : الألفُ واللامُ معرِّفتان للعَهْدِ والجِنْسِ .

وقوله : " فالجنسيتان هما الدَّاخلتان على الاسمِ لا في معرض الحوالةِ على معهودٍ ".

يعني أنَّك تقول : اللبن والماء ، وإنْ لم يتقدم بينك وبين مخاطبك عَهْدٌ في جِنْسِ الماءِ واللبن فتحيله على ذلك ، بل إنَّما دخلت الألفُ واللامُ ، لأنَّك تعلم أنَّ هذين الجنسين معلومان عند كلِّ أحدٍ ولا بُعْدَ عندي أنْ تُسَمَّى الألفُ واللامُ اللتان لتعريف الجنس عهديّتين ، لأنَّ الأجناسَ عند العُقلاءِ معلومةٌ مُذْ فهموها ، والعَهْدُ تَقَدُّمَ المعرفةَ ، فالأجناسُ إذاً في نفوسهم معهودةٌ ، وإنَّما الذي يمنعُ أنْ يسمَّى معهوداً - بمعنى أنَّه تقدَّم فيها عهدٌ شخصيٌّ بين المخاطَب والمخاطِب ، وهو الذي أراد أبو موسى بالعَهْدِ ، فكأنَّه قال : لا في معرض الحوالة على شيءٍ : أي شخص معهود بينك وبين المخاطب .

وقوله : " وعلامتهما أنَّ الاسم الذي هما فيه لا يفيد مضمره ما يفيد مظهره ".

يعني أنَّ الضميرَ الذي يرادُ به الجِنْس لا يعودُ على ما تقدم بينك وبين مخاطبك فيه عَهْدٌ ، فإذا ذكرته فهو مبهم لا يُفْهَمُ المرادُ به إلَّا بشرطِ تفسيرِه بعْدُ ، نحو قولك : نعم رجلاً زيدٌ ، وبِئْسَ رجلاً ، فلا يفهم من ذكر المضمر وحده مقصودٌ ،

---

(١) عند هذه الفقرة في الحاشية ما نصه : " أي لا يحولانه من التعريف إلى التنكير ، إنما تدخلان عليه للجنسيّة " طرة بخط المؤلف .

بخلاف الظاهر من أسماءِ الأجناسِ فإنَّه إذا ذكر فهم منه الجنس المقصود .

وقوله : " والعهديتان بالعكس فى الأمرين [1] . . إلى آخره " .

يعنى أنَّهما داخلتانِ على الاسم فى مَعْرَض الحوالة على معهودٍ بينك وبين مخاطبك بخلاف الجنسيتين ، وأنَّ الاسمَ الذى يدخلان عليه يُفِيدُ مضمُره ما يفيدُ مظهرُه ، ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ : لقيتُ زيداً فضربته ، كان بمنزلة قولك : لقيت زيداً فضربت زيداً ، ويعنى بالمعهودِ عِلماً نحو قولك : لقيت الرجلَ تريد رجلاً معلوماً عند المخاطِب قد تقدَّمَ بينك وبينه فيه عهدٌ ، وبالمعهودِ ذِكْراً نحو قولك : لقيت رجلاً فضربتُ الرجلَ ، تريد الرجلَ المعهودَ فى الذِّكْرِ قَبْلُ وليس بمعهودٍ عِلْماً ، لأنَّه نكرةٌ .

وقوله : " ويعرفُ فى الجنسية الحضورُ " .

إنَّما جعلَ الألفَ واللامَ التى للحضور هى الجِنْسيَّة من جهةِ أنَّك إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسَدُ ، لم توقع الأسد على معهودٍ بينك وبين مخاطبك ، كما أنَّ الاسم الذى تدخل عليه الألف واللام الجنسيتان كذلك ، وأيْضاً فإنَّك إذا قلت : خرجتُ فإذا الأسدُ ، فإنَّما تُرِيدُ : خرجت فإذا هذه الحقيقة ، لم تُرِدْ أسداً واحداً معلوماً عند المخاطب ، فأدْخَلْتَ الألفَ واللامَ للتعريف ، لأنَّ حقيقةَ الأسدِ معروفةٌ عند النَّاسِ ، واسم الجنس إنَّما هو مُعَلَّقٌ على الحقيقةِ ، ولذلك يقعُ على ما قَلَّ وكَثُرَ نحو : لبن ، ألَا ترى أنَّه يقع على جميع اللبن ويقع أيضاً على القِطْعَةِ من اللبن ، لأنَّ حقيقةَ اللبن موجودةٌ فى القطعةِ منَ اللبن كما أنَّها موجودةٌ فى جميعِ اللَّبَنِ ، والاسم إنَّما عُلِّقَ على الحقيقةِ ، فلذلك يقعُ على ما توجد فيه الحقيقةُ قَلَّ أو كَثُرَ ، ولو كان اسمُ الجِنْسِ معلَّقاً على جميعِ الجِنْسِ لم يتناول بعضه أصلاً ، وأيضاً فإنَّ جميع آحادِ الجِنْسِ غير منحصرةٍ ولا موجودة بالفِعْلِ فيقال : إنَّ الاسم يتعلَّقُ على جميعِها ، فتبين إذاً أنَّ اسمَ الجنس إنَّما عُلِّقَ على الحقيقةِ المتقررةِ فى النَّفْسِ ، فتناول لذلك ما توجد له تلك الحقيقة من قليل أو كثير .

---

(١) بعدها فى الجزولية : وهما الداخلتان عليه فى مَعْرِض الحوالة على معهودٍ ذِكْرا أو عِلْما ، ويفيد مضمرُ الاسم الذى هما فيه ما يفيد مظهره " .

وقوله : " وفي العهديّةِ الغَلَبةُ ولَمْحُ الصِّفَةِ .

أمّا الألفُ واللامُ الغالبةُ فبيّنٌ أنّها إنّما دخلت لتعريف العهد ، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك ، وأمّا التي للمح الصفة فلم تدخل على الاسم أولاً للتعريفِ ، لأنّ الاسمَ عَلَمٌ في الأصلِ ، لكن لمّا لمح فيه معنى الوصف كان ذلك مسقطاً لتعريف العلمية منه، وأنت إنّما تريدُ شخصاً معلوماً ، فلم يكن بُدٌّ مِنْ إدخال الألفِ واللامِ العهديّتين عليهِ[1] لذلك .

وقوله : المضمرُ لا يُنْعَتُ[2] ، لأنّ ما يفسره يُعيّنه ، ولا ينعتُ به ، لأنّه ليس مشتقّاً ولا في حكمه ".

ليس المانعُ مِنْ نَعْتِ المضمرِ ما ذكرَ على الإطلاق ، وإلّا فقد يعودُ المضمرُ على نكرةٍ نحو قولك : لقيت رجلاً فضربته فالمضمرُ هنا غير مُعيّنٍ // ، لأنّه عائدٌ على غير مُعيّنٍ ، فلو كان المانعُ مِنْ نعْتِ المضمرِ كونه مُعيّناً لجاز أنْ يُنْعَتَ الضميرُ العائدُ على النكرةِ ، لأنّه غير معيّن . فلا بُدّ إذاً من التفصيل فنقول : إنْ كان ضميرَ متكلمٍ أو مخاطبٍ لم يُنْعَتْ ، لأنّ ما يفسره يُعيّنه ، وإنْ كان ضميرَ غيبةٍ لم ينعت ، لأنّه ينوبُ مناب الظّاهرِ ويغني عن تكريره ، فكما أنّ الظاهرَ إذا كررته لا يجوز نعتُه ، فكذلك لم يُنْعَتْ ما قامَ مقامَه ، ألا ترى أنّك تقول : لقيت زيداً فضربتُ زيداً ، ولا يجوز : فضربت زيداً العاقلَ ، لأنّ ذلك يوهم أنّك أردتَ غير زيدٍ المتقدّمِ الذكرِ وتقول : لقيتُ رجلاً ، فضربتُ الرّجلَ ، ولا يجوز أنْ تقولَ : فضربتُ الرجلَ العاقلَ ، لأنّ ذلك يوهم أيضاً أنّك أردتَ غير الرجلِ المتقدمِ الذّكرِ.

فإنْ قال قائلٌ : فإنّ الظاهرَ المكرّر يجوز نعته بالمذكورِ أو ما في معناه ، ألا ترى أنّك تقول : لقيت زيداً فضربت زيداً المذكورَ ، ولقيت رجلاً فضربتُ الرّجلَ المذكور ، فهلّا جاز أنْ تقولَ : لقيت زيداً فضربته المذكورَ ولقيت رجلاً فضربته المذكورَ ؟

فالجوابُ : أنّ الظاهرَ المكرّرَ إنّما نُعِتَ بالمذكورِ أو ما في معناه، لأنّ في ذلك تأكيداً لبيان أنّك إنّما أردت الأوّلَ لا غيره ، وليس بمنزلةِ العاقلِ وما أشبهه مما

١٥٣

---

(١) في المصورة : " عليه العهديتين " تقديم وتأخير.

(٢) في الهمع ٢ / ١١٧ " وجوّزَ الكسائيُّ نعتَ مضمر الغائب إذا كان لمدح أو ذم=

من النعوتِ الموهمةِ أنَّك أردتَ غيرَ الأوَّلِ ، وإنَّما احتيج إلى التأكيدِ بالمذكورِ أوْ ما في معناه ، لأنَّك إذا قلت : لقيتُ زيداً فضربتُ زيداً ، قد يتطرّقُ الوَهْمُ إلى أنَّك أردتَ غير زيدٍ الأوّلِ - وإنْ كان تطرقه إلى ذاك ضعيفاً - فرفعت ذلك بالمذكور ، وإذا قلتَ : لقيت زيداً فضربته فمعلومٌ أنَّ الضميرَ إنَّما يعود على المتقدّمِ الذكرِ ، ولا يمكن خلاف ذلك ، فأغْنى ذلك عن وصفه بالمذكورِ.

فإنْ قالَ قائلٌ : فهلا نُعِتَ المضمرُ على جهةِ المدحِ أوِ الذمّ أو الترحّم ، إذْ لا يرادُ بالنَّعْتِ إذْ ذاك تعيينُ المنعوتِ ولا تبيينه ؟

فالجوابُ : أنَّ النعتَ الذى يراد به المدح أو الذمّ أو الترحم بابه ألاّ يكون تابعاً بل مقطوعاً ، لأنَّ ذلك مِنْ مواضع الإسهاب والإطالة ، كما تقدَّمَ[1] . وإنَّما أُتْبِعَ إجراءً له مجرى الذى يرادُ به التبيين ، والنعتُ الذى يرادُ به التبيين لا يجوز أنْ ينعت به المضمرُ ، فلم يَجُزْ أنْ ينعت أيضاً على طريقِ المدحِ أو الذمّ أو الترحّم ، وأيضاً فإنَّه قُصِدَ به الاختصار ، لقباحة تكرار اللفظ المعادِ فلو نعت لطال فكان نقيضَ وضعِه ، وأيضاً فإنَّه حمل على ضميرِ المتكلمِ والمخاطبِ ليكون البابُ واحداً .

وقوله : ولا يُنْعَتُ به ، لأنَّه ليس مشتقّاً ولا في حكمه ".

يقول[2] لما كانَ النَّعْتُ لا يكون إلاَّ بالمُشْتَقِّ أوْ ما في حكمه ، وقد تقدّمَ تبيينهما[3] ، والمضمرُ ليس بمشتقٍ ولا في حكمه ، لم يَجُزْ أنْ ينعتَ به . وهذا الذي ذكره صحيحٌ بالنَّظَرِ إلى ضميرِ المتكلمِ والمخاطبِ ، لأنَّه ليس بمشتقٍّ ولا في حُكْمِه ، وأمّا ضميرُ الغيبةِ فقد يكونُ على مشتقٍّ ، فيكون في حكم المشتقّ ، لأنَّ الذى في حكم المشتقّ هو ما كان في معنى ما أُخِذَ من المصدرِ ، وإنْ لم يكن مأخوذاً بنفسه من مصدرٍ ، والضميرُ إذا عادَ على مُشْتَقٍّ فهو في المعنى ذلك المشتقُّ الذى أُخِذَ من المصدرِ وذلك نحو قولك : قام العاقلُ هو ، فهو يرادُ به : العاقل ، لكن

= أو ترحم كذا نقله عنه الناس ، كما قال أبوحيان ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ قُلْ إنَّ ربى يقذف بالحقِّ علاّمُ الغيوب ﴾ وقولهم مررت به المسكين وقولهم " اللهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرحيمِ " وقوله * فلا تلُمْهُ أنْ ينام البائسا * وغيرُه خرّجَ ذلك على البَدَل ، قال ابن مالك وفيه تكلّف وقيل : إنَّه أجازه إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والفراء". وانظر الكتاب ٢ / ٧٥ ، ٧٦ .

(١) تقدم في ص ٥١٧

(٢) في المصورة : يقال .

(٣) تقدم ص ٥١٤

إِنَّما لم يَجُزْ أَنْ يكونَ نعتًا ، لأَنَّه لا فائدَةَ فى النَّعْتِ به إِذِ النَّعْتُ إِنَّما هو لتبيين المنعوتِ أَوْ لمدحِه أو ذمِّه أو الترحم عليهِ ، والمضمرُ لا يمكن فيه ذلك ، لأَنَّه إِنَّما يعطي معنى الأَوَّل من غير زيادةٍ ولا نقص ، وأَيضا فإِنَّه لا يتصور أَنْ يكون فى معنى المشتقّ حتى يعود على ما عُرِّفَ بالألفِ واللامِ ، أَوْ نكرة نحو قولك : جاءنى العاقلُ هو ، أَوْ جاءنى عاقلٌ هو ، فلا يتصوّر أَنْ يكونَ نعتًا للنكرةِ ، لأَنَّ النكرةَ لا تُنْعَتُ بالمعرفةِ ، ولا يتصور أَنْ يكون نعتاً للمعرفةِ بالألفِ واللامِ ، لأَنَّه أَعْرفُ منه ، والنَّعْتُ لا يكون أَعْرَفَ من المنعوتِ ، بل يكون مساوياً للمنعوتِ فى التعريفِ أو أقلّ منه تعريفاً .

وقوله : " العَلَمُ لا يُنْعَتُ به كما لا ينعتُ بالمُضْمَرِ " .

يعني أَنَّه لا ينعت بهِ ، لأَنَّه اليس مشتقًّا ولا في حكمِه ، وهذا الذى علَّلَ به امتناعَ النعتِ بالعَلَمِ صحيحٌ ، لأَنَّ العلمية تُذْهِبُ معنى الاشتقاقِ مِنَ الاسم ، وإِنْ كان فى الأَصْلِ مشتقًّا نحو : عَبَّاس وحارث ، أَلَا ترى أَنَّهم إِذا لمحوا معنى الصفة أَدْخلوا الألفَ واللامَ لذهابِ العلميةِ منه ، وهذا شيءٌ لا خلافَ فيه بين أَحَدٍ من النحويين إِلَّا ما حكى أبو بكر خطّاب عن بعضِ النحويين : من أَنَّ مكْرَمان ومَطْيبان ومَخْبثان ، ومَلْكعان تكون صفاتِ معارفَ وتأنيثَها بالهاءِ تقول : هذا زيدٌ مكْرَمان على النَّعْتِ ، والبدلُ جائزٌ ، كما يجوز فى قولك : مررت برجلٍ صاحبِ عمروٍ الوجهان ولو قلت : هذا رجلٌ مكْرمانُ لكان بدلاً مِنْهُ ، لأَنَّ رجلاً نكرةٌ ومَكْرَمان معرفةٌ ، ولم ينصرف للزيادتين مع التعريف ، وتقول فى المؤنث : هذه هندٌ مكرمانةُ على النعت ولا تصرف لمكان هاء التأنيث والتعريف وكذلك باقيها وقد ذكر أَبُو حاتمٍ هذه الصفات وصرّفَ مسائلَها على ما ذُكِرَ ، قال أبو بكر : ولا أعرفُ العِلّةَ التى صارت بها هذه الصفات معارف ، وقد ذكر الزجاجيُّ (١) هذه الصفات فيما لا يستعمل إِلَّا فى النداءِ خاصّةً ، لكن أبو حاتم إِمامٌ لا يدافعُ // فى نقلِه وحكايته وينبغي عندي إِذْ قَدْ ثَبَتَ ذلك من كلامِ العرب أَنْ يجعلَ تعريفُه بنيّةِ الألفِ واللامِ ، ولذلك سقط التنوينُ مِنْهُ فيكون نحو ما حكاه أبو الحسن من قولهم : سلامُ عليكم ، بغير تنوين ، يريدون : السلام عليكم ، ويكون على هذا نعتاً للمعرفةِ وبدلاً من النكرةِ .

١٥٤

---

(١) الجمل : ١٧٥ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٠٨ .

وقوله : " ويُنْعَتُ(١) بباقي المعارف غيرَ المضمرِ.

يعني أنّه ينعت بالمعرّفِ بالألفِ واللامِ وبالمشارِ وبالمضافِ إلى معرفةٍ من المعارفِ إضافةً محضةً فتقول : مررت بزيدٍ العاقلِ ، وبزيدٍ هذا ، وبزيدٍ صاحبك ، وبزيدٍ صاحبِ هذا . وبزيدٍ صاحبِ عمروٍ ، وبزيدٍ صاحبِ الدّابّةِ .

وقوله : " المبهمُ يُنْعَتُ بالألفِ واللّامِ للجنْسِ". (٢)

إنّما جعلَ الألفَ واللامَ في نعتِ المُشارِ للجنْسِ ، لأنّها للحضورِ ، وقد بيّنّا(٢) أنّ الألفَ واللامَ اللتين للحضورِ لا يكونان إلّا الجنسيتين ، إذْ لا عهد بينك وبين المخاطبِ في المعرّفِ بهما ، فإنّما عرفت من جهة أنّك أردتَ الحقيقةَ ، والحقيقةُ معلومةٌ في النفوسِ ، وإنّما لم ينعت المبهم إلّا بما فيه الألفُ واللامُ خاصّةً ، لأنّه معرفة ولا تنعتُ المعرفةُ إلّا بمعرفةٍ ، والمعارفُ محصورةٌ ، فلم يُنْعَتِ المشارُ بالمضمرِ ولا بالعَلَمِ ، لأنّهما لا يتصوّر النّعْتُ بهما للعلّةِ التي تقدّمَ ذكرها ، ولم يُنْعَتْ بمشارٍ آخر ، لأنّه لا فائدةَ في ذلك ، فإنْ جاء شيءٌ من ذلك نحو : مررت بهذا هذا ، فإنّما هو توكيدٌ لا نعتٌ ، ولم يُنْعَت بالمضافِ إلى معرفةٍ ، لأنّ المُشارَ مع نعته بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ ، وقد تقدّمَ الدليلُ على ذلك . والمضافُ مع المضافِ إليه كالشيءِ الواحدِ ، فكرهوا أنْ يجعلوا ثلاثة أشياء كالشيءِ الواحدِ ، فلم يبق ما يُنْعَتُ به إلّا المعرّفُ بالألفِ واللامِ نحو قولك : مررت بهذا الرجلِ .

وهذا الذي ذكره صحيحٌ إنْ عَنَى بالمبهمِ المشارَ(٣) ، وإنْ عَنَى بالمبهمِ المشارَ والموصولَ كما ذكر قبلُ ، كان ما ذكرَه باطلاً باتفاق من النحويين ، لأنّ الموصولَ بمنزلةِ المعرّفِ بالألفِ واللامِ يُنْعَتُ بما يُنْعَتُ به .

وقوله : " فإن اتّفق أنْ يكون ما هما فيه مُشْتَقّاً ، فالأجودُ أنْ يكون ممّا يخص الجنس المقصود ".

---

(١) أي : العلم .

(٢) تقدم في ص ٥٧٥

(٣) ذهب الكوفيّة والزجاجُ والسُّهيلي إلى أنّ اسمَ الإشارة لا ينعت ولا ينعت به ، وأكثر البصريين على أنّه ينعت وينعت به نحو ﴿بل فعله كبيرهم هذا﴾ و ﴿أرأيتك هذا الذي كرمت علي﴾

يعنى أنَّه إنَّما يُوصَفُ فى الغالبِ بالأسماءِ الجوامدِ نحو قولك : مررت بهذا الرجلِ ، وبهذه المرأة ، وإنْ وُصِفَ بالمشتقِّ فالأجودُ فيه أنْ يكون - يعنى الوصف - ممّا يَخُصُّ الجنس المقصود يعنى الجنس الذى المشارُ إليه منه - نحو قولك : مررت بهذا (١) الفارس ، لأنَّ الفروسيّةَ إنَّما تَخُصُّ جِنْسَ المشارِ إليهِ وهو الرجلُ ، ويقلّ أنْ تقولَ : مررت بهذا الطويلِ ، لأنَّ الطُّولَ لا يخصّ الرجل الذى هو جنس المشارِ إليهِ ، وإنَّما كان الأحْسَنُ ذلك لأمرين :-

أحدُهما : أنَّ المشارَ - كما تقدم - إنَّما أُتِيَ به لينقل الاسم من تعريفِ الغيبةِ لتعريفِ الحضورِ ، ولولا ذلك لقيل : مررت بالرَّجُلِ ، فكان حقُّ الاسم المعرّف بالألفِ واللامِ على هذا أنْ يلي العاملَ ، والاسم الذى حقُّه أنْ يلى العامل إنَّما يكون جامداً ، وإنْ كان مشتقا فإنَّما يكون على تقديرِ حذفِ الموصوفِ وإقامةِ الصفةِ مقامَه ، ولذلك ينبغي أن يكون المشتقّ ممّا يخصّ الجنس الموصوف به ؛ لأنَّ الموصوفَ لا يجوز حذفُه حتى تكون صفته كذلك .

والآخر : أنَّك إذا وصفت المشار فإنَّك ترفع بذلك الإبهام الذى فى اسم الإشارة ، وذلك يحصل بتبيين جنسِ المشارِ إليه ، فتقول : مررت بهذا الرجلِ ، لتبيّن أنَّك إنَّما أردتَ مَنَ الحاضرين مَنْ هو مِنْ جنس الرّجال ، لا ما هو مِنْ غيرِ ذلك الجِنْس ، فإن اتفق أنْ يكون بحضرةِ المخاطب أكثرُ مِنْ واحدٍ مِنْ جِنْسِ الرّجال احتجت أنْ تقولَ : مررت بهذا الرجلِ الفارسِ ؛ لتبيّن أنَّ المشار إليه مِنْ جنسِ الرجالِ لا مِنْ غيرهم ، وأنَّه من الفرسان منهم ، وقد يحذف الموصوف ويكتفى بالصفة فتقول : مررت بهذا الفارسِ ؛ لأنَّ الفروسيةَ خاصّةٌ بجنسِ الموصوفِ فتعلمُ أنَّ الأصْلَ مررت بهذا الرّجُلِ الفارسِ ، فإنْ كانت الصّفةُ غيرَ خاصّةٍ بجِنْسِ الموصوف قلت : مررت بهذا الرجلِ الطويلِ ، ولا يجوز : مررت بهذا الطويلِ ؛ لأنَّ الموصوفَ كما تقدّم لا يحذف حتى تكون صفتُه خاصةً بجنسِه ، وأيضا فإنَّ ذلك يؤدّى إلى اللّبْس ؛ لأنَّ الطويلَ يكون رجلاً وغيرَ رَجُلٍ ، فلا يُدْرَى جنسُ المشارِ إليه ما هو ؛ فإنْ جازَ ذلك فإنَّما يجوزُ إذا اتفق ألّا يكون بالحضرةِ طويلٌ إلا رَجُلاً واحدًا ، وهو مع ذلك ضعيفٌ ؛ لأنَّ الصِفَةَ إذا كانت غيرَ خاصّةٍ بجنسِ الموصوفِ لم تقم مقام الموصوف ، وإنْ كان فى الكلامِ ما يدلّ على الموصوفِ المحذوفِ (٢)

---

(١) فى المصورة : بهذه .

(٢) انظر تفصيل السهيلى موضوع حذف المنعوت فى النتائج ٢٠٩-٢١٠ .

وقوله : وينعت به العَلَمُ والمضافُ إلى المعرفةِ ".

إنّما لم ينعت به من المعارف غير المضاف إلّا العَلَم ، لأنّ المعارف غيرُ المضافةِ إنّما هي المضمرُ والعلمُ والمشارُ والمعرّفُ بالألفِ واللامِ . فلم ينعت به المُضمر ، لأنّ المضمر لا ينعتُ للعلّةِ التي تقدّم ذكرها . ولم ينعت به المشار ، لأنّه لا فائدةَ في ذلك ، فإذا جاء في كلامهم : مررت بهذا هذا ، فإنّما ينبغي أنْ يجعل تأكيدًا . ولم ينعت به المعرّفُ بالألفِ واللامِ نحو : مررت بالرّجُلِ هذا ، لأنّ المشارَ أعرفُ ممّا تعرّف بالألفِ واللامِ والنّعتُ لا يكون أعرفُ مِنَ المنعوتِ بل مساوياً // للمنعوت في التعريفِ ، أو دونه ، فلم يَبْقَ مِنَ المعارفِ غيرِ المضافةِ ما يجوز وصفه بالمشارِ إلا العَلَمُ على مذهبنا ، لأنّ المشارَ أقلُّ درجةً في التعريفِ مِنَ العَلَمِ فساغ لذلك أنْ يكونَ نعتاً لَهُ (١) وأمّا إطلاقُه القولَ بأنّه ينعت به المضاف إلى المعرفة فباطلٌ ، لأنّ المضافَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ لا يجوزُ وصفُهُ بالمشارِ ، لأنّ المشارَ أعرفُ منه ، والنعت كما تقدّم لا يكون أعرفَ مِنَ المنعوتِ ، فإذا قلتَ : مررت بغلامِ الرّجُلِ هذا ، فهذا بَدَلٌ (٢) مِنْ غلام ، ولا يجوزُ أنْ يكون نعتاً لما ذكرناه ، وينعتُ به باقي ما عُرّف بالإضافةِ ، لأنّه أعرفُ من المشارِ أو مثله في التعريفِ ، فتقول : جاءني غلامُك هذا وغلامُ زيدٍ هذا ، وغلامُ هذا هذا "فهذا" في جميعِ ذلك يجوز أنْ يكونَ نعتاً للغُلامِ .

[٥٥

وقوله : " ذو الألفِ واللامِ يُنْعَتُ بمثلِهِ وبما أُضِيفَ إلى مثلِهِ ".

يعني أنّه يُنْعَتُ بما فيه الألفُ واللامُ ، وبما أُضِيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ ، نحو قولك : مررت بالرجلِ العاقلِ ، وبالرجلِ صاحبِ الدّابّةِ ، وإنّما جاز ذلك ، لأنّ النعتَ حينئذٍ يكون في رُتْبَةِ المنعوتِ في التعريف ، ولم يُنْعَتْ بغيرِ ذلك من المعارفِ التي يجوزُ الوصفُ بها ، لأنّها أعرفُ منه ، والنعتُ لا يكونُ أعرفَ مِنْ المنعوتِ ، وإذا قلت : مررت بالرجلِ صاحبِك ، أو صاحبِ هذا ، أو صاحبِ زيدٍ ، لم يكن صاحبُ في جميعِ ذلك نعتاً للرجل ، لأنّه أعرفُ منْه بل بدلاً ، وكذلك لو قلت : مررت بالرّجُلِ هذا ، لكان " هذا " بدلاً لا نعتاً للرّجُلِ ، لأنّه أعرفُ منه .

---

(١) في المصورة : تعنا له .
(٢) في المصورة : يبدل .

وقوله : " وتنعتُ به المعارفُ غيرَ المضمرِ ".

إنّما تنعت به المعارفُ غيرَ المضمر ، لأنّه إمّا دونها في التعريف أوْ مثلها ، فإذا قلت : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، أوْ بصاحبِ الدّابّةِ العاقلِ كان العاقلُ في جميعِ ذلك نعتاً لما قبله من المعارفِ ، وإنّما استثني المضمر ، لأنّه لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به للعلّة التي تقدّمَ ذكرها .

وقوله : " المضافُ إلى المعرفةِ يُنْعَتُ بالمضافِ إلى مثلِهِ ، وبالمبهم ، وبما فيه الألفُ واللامُ بشرطِ إضافتِهِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ ".

هذا الفصلُ في نهاية الاختلال ، أمّا قوله : ينعت بالمضاف إلى مثلِه ، يعني به أنّ المضاف إلى المضمرِ يُنْعَتُ بالمضافِ إلى المضمرِ ، والمضافُ إلى العلمِ (ينعت) بالمضافِ إلى العَلَمِ ، والمضافُ إلى المشارِ يُنْعَتُ بالمضافِ إلى المشارِ والمضافُ إلى ما فيه الألفُ واللامُ يُنْعَتُ بالمضافِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ فتقول : مررت بغلامي خديمك ، ومررت بغلامِ زيدٍ صاحبِ عمرٍو ، ومررتُ بغلامِ هذا صاحبِ ذلك ، ومررت بغلامِ الرّجُلِ صاحبِ الدّابّةِ .

وهذا الذي قاله وإنْ كان صحيحاً في نفسِه فليس فيه استيعابٌ ، لأنّ المضافَ كما ينعت بالمضافِ إلى مثله فقد يُنْعَتُ بما لم يُضَفْ إلى مثله ، بشرط أنْ يكون في رتبةِ المنعوتِ في التعريف أوْ أقلَّ منْهُ تعريفاً فتقول : مررتُ بغلامِك صاحبِ زيدٍ ، وبغلامِ زيدٍ صاحبِ الفَرَسِ وبغلامِ هذا صاحبِ الدّابّةِ وبغلامِك صاحبِ هذا وبغلامِ زيدٍ صاحبِ هذا ، لأنّ النّعْتَ في جميعِ ذلك دون المنعوتِ في التعريفِ . ولا يجوزُ : مررت بغلامِ الرّجُلِ صاحبِك وصاحبِ هذا وصاحبِ زيدٍ ، لأنّ الثّاني أعرفُ من الأوّلِ ، فإذا جعلته بدلاً جازَ .

وأمّا قوله : والمُبْهَمُ ، فصحيحٌ فيما عدا المضاف إلى ما فيه الألفُ واللامُ ، ألا ترى أنّه لا يجوزُ : مررتُ بغلامِ الرجلِ هذا ، على النّعْتِ ، لأنّ المشارَ أعْرفُ من المضافِ إلى ما فيه الألفُ واللامُ .

وأمّا قوله : وبالألفِ واللامِ بشرطِ إضافتِه إلى ما فيه الألفُ واللامُ ، فباطلٌ ، بل يجوزُ نَعْتُ المضافِ إلى المعرفةِ بما فيه الألفُ واللامُ على الإطلاقِ نحو قولك : مررت بغلامِك العاقلِ ، وبغلامِ زيدٍ العاقلِ وبغلامِ هذا العاقلِ وبجاريةِ هذا

العاقلةِ وبغلام الرجلِ صاحبِ الدَّابَّةِ . ولا تثبتُ هذه الزيادةُ في أكثرِ النُّسَخِ - أعني قولَه: بشرطِ إضافتِه إلى ما فيه الألفُ واللامُ . وهو الأَلْيَقُ بكلامِ أبي موسى .

وإصلاحُ هذا الفصلِ : أَنْ تقولَ : " المضافُ إلى معرفةٍ إنْ كان مضافًا إلى مضمرٍ أو عَلَمٍ نُعِتَ بما يُنْعَتُ به العلمُ ، وإنْ كان مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ نُعِتَ بما ينعتُ به المعرَّفُ بالألفِ واللامِ ، وإنْ كان مضافاً إلى مشارٍ نُعِتَ بالمشارِ ، وبما فيه الألفُ واللامُ ، وبما أُضيفَ إليهما ".

وقوله : " وينعت به العلمُ ، وما أُضِيفَ إلى المعرفةِ ، وما فيه الألفُ واللامُ بشرطِ إضافته إلى ما فيه الألفُ واللامُ ".

أَمَّا نعتُ العلمِ به فصحيحٌ نحو قولك : قام زيدٌ صاحبُك ، أَوْ صاحب عمرو ، أَوْ صاحب هذا ، أَوْ صاحب الدَّابَّة ، فصاحبٌ في جميع ذلك نعتٌ لزيدٍ ، لأَنَّه مساوٍ له في التعريفِ أو أَقَلُّ منه تعريفًا ".

وأَمَّا نعتُ ما أُضيفَ إلى معرفةٍ به فصحيحٌ ، لكن لا على الإطلاق ، بل بشرط أَنْ يكونَ مِثْلَ المنعوتِ في التعريف أو دونَه ، نحو قولك : مررت بغلامِ زيدٍ خديمِ عمروٍ أو صاحبِ الدَّابةِ . وأَمَّا إنْ كان أعرف منه فلا يجوز أَنْ يكون نعتًا له لو قلت : مررت بغلامِ الرجلِ خديمِ عمروٍ ، لم يكن خديم نعتًا للغلام لأَنَّه أَعْرَفُ منه .

وأَمَّا قوله : وبما فيه الألفُ واللامُ بشرطِ إضافته إلى ما فيه الألفُ واللامُ ، فصحيحٌ ، نحو قوله : مررت بالرَّجُلِ صاحبِ الدَّابَّةِ ، فإنْ كان مضافاً إلى غير المعرفِ بالألفِ واللامِ لم يَجُزْ نعت المعرَّفِ بالألفِ واللامِ به // لو قلت : مررتُ بالرجلِ صاحبك أو صاحبِ عمرو أو صاحبِ هذا ، لم يَجُزْ أن يكونَ صاحبٌ في شيءٍ من ذلك نعتًا للرَّجُلِ ، لأَنَّه أعرفُ منه ، ولم يَبْقَ من المعارفِ مالا يُنْعَتُ بالمضافِ إلى معرفةٍ أصلاً إلَّا المضمرُ ، لأَنَّه لا يُنعتُ ، والمشارُ ، لأَنَّه لا ينعتُ بمضافٍ ، للعلَّةِ التي تقدَّمَ ذكرُها . ١٥٦

وإصلاحُ هذا الفصلِ أَنْ تقول : " ويُنْعَتُ به - إن كان مضافاً إلى مضمرٍ أو علمٍ - العلمُ أو المضافُ إلى مضمرٍ أو عَلَمٍ . وإنْ كان مضافاً إلى مشارٍ - العلمُ أَوْ ما أُضيفَ إلى مضمرٍ أَوْ علمٍ أو مشارٍ . وإنْ كان مضافاً إلى ما فيه الألفُ واللامُ - جميعُ المعارفِ غيرَ المضمرِ والمشارِ ".

[مراتب المشار إليه]

وقوله : " مراتبُ المُشارِ إليه على ثلاثة أقسام "

يعني بالنَّظَرِ إلى القُرْبِ والبُعْدِ والتوسُّطِ.

وقوله : "للواحد المذكر في الدُّنيا هذا ،وفي الوُسْطى ذاك ،وفي القُصْوى ذلك ".

يعني في المرتبة الدُّنْيا : أي القريبة ،وفي المرتبة الوسطى : أي المتوسطة ، وفي المرتبة القُصْوى : أي البعيدة . ولم يستوف جميعَ ما يُشارُ به إلى الواحد المذكّرِ في الدنيا والقصوى ، لأنَّه يقالُ للواحد المذكّر في الدُّنيا : ذا ،وهذا ، وهذائِ ، وهذائِهِ[1] . حكى ذلك المازني عن الفراء وأنشد :

٣١٤ - * هذائِهِ الدَّفْتَرُ خيرُ دَفْتَرِ *[2]

ويقال في القُصْوى : ذاكَ ،وذلِكَ ،وذائِك .

وقوله : " وتثنية المذكر في الدُّنيا : هذان ،في الرفع . وفي النصب والجر: هذين ".

هذا الذي ذكرَه هو الفصيحُ ،وقد يقال : هذان في الرفع والنصب والخفض وعليه قوله تعالى ﴿ إنَّ هذانِ لساحران ﴾[3] ، في أحَدِ الأقوالِ . وإنْ شئت لم تُلحق هاءَ التنبيه ،فقلت : ذان وذين .

وقوله : في الوسطى : ذانِك وذَيْنِك .

من قال : هذان في الأحوالِ الثلاث فينبغي له أنْ يقولَ : ذانك فيها .

---

(١) زاد في التصريح ١/١٢٦ ذاؤُهُ - بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة .

(٢) بيت من الرجز وبعده * في كَفِّ قرم ماجد مصور *
ورواية البيت في التصريح ١/١٢٦ هذاؤه الدفتر . . .
وهو في الهمع ١/٧٥ والدرر ١/٤٩ .

(٣) الآية ٦٣ من سورة طه : قرأ نافع وابن عامر وحمزة والكسائي " إنَّ هذانِ " وقرأ ابن كثير "إنْ هذانِّ" ، واختلف عن عاصم فروى أبو بكر "إنَّ هذانِ" وروى حفص عن عاصم "إنْ هذان" وقرأ أبو عمرو وحده : "إنَّ هذينِ" انظر السبعة: ٤١٩ . والقراءة التي أثبتها الشارح جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما،وهي لغةُ لكنانة حكى ذلك أبو الخطاب ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد حكى ذلك عن الكسائي ولبني العنبر وبني الهجيم ومراد وعذرة . انظر البحر المحيط ٦/٢٥٥ .

وقوله : " وفي القصوى ذانِّك وذينّك ".

ويقال أيضا : ذانيك - بإبدالِ إحدى النونين ياءً - وقُرِئَ ﴿ فذانِيْك بُرْهانانِ من ربِّك ﴾ (١) ولا يجوز : فذَيْنّيْك - بتشديد النون - عند البصريين (٢) ، وإنّما ينبغي أنْ يقالَ : فذَيْنِك ، أوْ يلتزم الإبدال كراهة الجمع بين ساكنين وليس الأوّلُ حرفَ مدٍّ ولين .

وقوله : " وجمع المذكر في الدُّنيا : هٰؤلاءِ " .

ويقال أيضا : هَوْلاء - بحذف الألف وواوٍ ساكنه بعد الهاء ، وهٰؤلا - بالقصر - وأُولى - بالقصر - ، وأُولاء - بالمدّ .

وقوله : " وفي الوسطى : أولاك ".

وإنْ شئت ألحقت هاء التنبيه ، فقلت : هٰأولاك .

وقوله : " وفي القُصْوى : أولئك وأولالك ".

فمما جاء من ذلك قوله :

٤١٤ - أولالِكَ قَوْمي لم يكونوا (أُشَابَةً)(٣) وهل يَعِظُ الضِّلِّيلَ إلّا أُولالِكا (٤)

وإنْ شِئْتَ أدخلتَ " ها " التنبيه .

ويقال أيضا : أُلّاك بالتشديد أنشد الفراء :

---

(١) الآية ٣٢ من سورة القصص ، وهذه قراءة ابن كثير فيما رواه نصر عن أبيه عن شِبْل عن ابن كثير . انظر السبعة ٤٩٣ وقرأ بها ابن مسعود وعيسى وأبو نوفل وابن هرمز وشِبْل وهي لغة هذيل ، وقيل : بل لغة تميم ، وعن ابن كثير أيضا : فذانَيك بفتح النون قبل الياء على لغة من فتح نون التثنية نحو قوله : على احوذيينَ . عن البحر المحيط ٧/١١٨ .

(٢) تقول : ذان وتان بتخفيف النون وتشديدها ، وأجاز الكوفيون تشديد النون مع الياء تقول : ذَيْنّ وتَيْنّ ، ومنعه البصريون إلّا مع الألف.
انظر المساعد ١/١٨٣ .

(٣) في صلب المصورة : إعانة ، وما أثبتناه من الهامش وهو الذي يتفق مع ما في المصادر . ولم أعرف لـ (إعانة) توجيها . والأُشَابَةُ : الأخلاط من الناس.

(٤) البيت نسبه ابن يعيش للأعشى وليس في ديوانه وإنْ كان له قصيدة من هذا البحر وبهذه القافية وورد منسوبا لأخي الكُحَيْلَة في النوادر : ١٥٤ ، ورواية الصدر فيها : * ألم تك جرّبت ما الفقر والغنى * . والشاهد في المنصف ١/١٦٦ ، ٣/٢٦ ، وشرح ابن يعيش ١/٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٠٢ ، والتصريح ١/١٢٩ ، والدرر ١/٤٩ .

٤١٥ - * من بين أُلَّاكَ إلى أُلَّاكـا * (١)

وإنْ شئت أدخلت " ها " التنبيه .

وقوله : " وللواحد المؤنث فى الدُّنيا : " هذهِ ، وهذهْ ، وهذيْ ، وهاتي ، وهاتا " (٢)

يجوز فى جميع ذلك حذف هاء التنبيه .

وقوله : ولا يُثَنَّى منها إلا " هاتا " .

يعنى أنّه لا يجوز أنْ تأتيَ صيغةُ التثنية إلَّا من لفظ " هاتا " ، وإلَّا فأسماء الإشارة لا تجوز تثنيتها ، وإنْ لم* تأت صيغة التثنية إلَّا من هاتا ، خوفاً من اللبس لو قلت : " ذان " فتثنّيتها على " ذِي " .

وقوله : وفى الوُسْطى " تِيْكَ " (٣)

يجوز أنْ تُدْخِلَ عليها " ها " التنبيه (٤) فتقول : هاتِيك .

وقوله : وفى القصوى : تِلْك ، وتالِكَ .

الفصيح : تِلْك ، وتالِكَ دُوْنَها ، أنشدَ الفَرَّاءُ للقُطَامى (٥) :

٤١٦ - تعلم أنّ بعد الغَيِّ رُشْداً وأنَّ لتالِكَ الغُمَرِ انقِشاعا (٦)

نقصه أيضا " تِيلِك " - بياءٍ بعد التاء - وأنْشَدَ الفراءُ :

٤١٧ - بأيّةِ تِيْلِكِ الدِّمَنِ الخَوالي عَجِبْتُ منازِلاً لو تَنْطِقِينا (٧)

---

(١) البيت فى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٠٢ والمساعد ١ / ١٨٥ والهمع ١ / ٧٦ والدرر ١ / ٥٠ .

(٢) نَقَصَهُ : ذهي ، تِهْ ، تهِ ، تهي ، ذات . الهمع ١ / ٧٤

(٣) نقصه : تَيْك وذِيك . انظر المساعد ١ / ١٨٢

(٤) فى المصورة : التثنية ، وهو تحريف .

(٥) هو عمير بن شُيَيْم بن عمرو بن عبّاد من بنى جُشَم بن بكر ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب ، وأسلم وجعله ابن سلّام فى الطبقة الثانية من الإسلاميين له ديوان مطبوع . توفى نحو ١٣٠ هـ ترجمته فى الأعلام للزركلى ٥ / ٨٨ .
وانظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ٥٣٤ ، ٥٣٥ .

* كذا فى المصورة ، والصواب « ولم »

(٦) البيت فى الخزانة ٤ / ٢ ، والهمع ١ / ٧٥ ، والدرر ١ / ٤٩ .

(٧) البيت مجهول وهو فى الهمع ١ / ٧٥ ، والدرر ١ / ٤٩ .

ونقصه أيضا : تَلْك المرأةُ قامتْ ،بفتح التاء ،حكَى ذلك هشام .

وقوله : وفى تثنية المؤنث ، في الدنيا : هاتانِ فى الرَّفْعِ ،وهاتينِ فى النصب والجرِّ".

يجوز لك ألاّ تدخلَ " ها " التنبيه فتقول : تانِ وتَيْنِ .

وقوله : " وفى الوسطى : تانِك وتَيْنِك ".

يجوز أيضاً إدخال " هاء " التي للتنبيه عليها .

وقوله : " وفى القصوى : تانِّك وتَيْنِّك ".

وإنْ شئت قلت : تانِيْك ،فأبْدَلْتَ من إحدى النونين ياءً ،ولا يجوزُ في النصب والجرِّ تَيْنِّك ـ بالتشديدِ ـ إلاّ عند الكوفيين . وإنَّما يجوزُ تَيْنِيك ـ بإبدالِ إحدى النونين ياءً .

وقوله :" يخالف[1] مفردُ المذكر[2] مفردَ المؤنث وتثنيتُه تثنيتَه ويوافق[3] الجمع الجمع فى المراتب الثلاث ".

يعنى أنَّ جمعَ المؤنث لفظُه كلفظِ جمعِ المذكَّرِ فى الدُّنيا والوُسْطى والقُصْوى وإنْ كان المفردُ والمُثَنَّى من المؤنثِ قد خالفَ مفردَ المذكَّرِ ومثناه فى المراتبِ الثلاثِ .

---

(١) فى المصورة : يخلف ، وهو خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٢) فى المصورة : المذكور ، خطأ ، والتصويب من الجزولية .

(٣) فى المصورة : أو ، خطأ ، والتصويب من الجزولية.

بـاب [العطـف]

قـوله : " العَطْـفُ ، بيـانٌ ونسـقٌ ".

يعنى بعطف البيان : العطف الذى تَقْصِدُ به تبيينَ الأَوَّلِ ، وبعَطْـفِ النسق : العطفُ الذي لا يكون فيه // المعطوفُ مبيِّناً للمعطوفِ عليه ، بل منسوقاً عليه بحرف : أي مضموماً إليه ، قد انتظمهما (١) كلامٌ واحد . تقـول : نَسَقْتُ الشيءَ : إذا نَظَمْتَهُ . ١٥٧

وقـوله : " المعطوفُ عطف بيان هو : الاسم الجارى على اسم دُونَه فـي الشهرة يُبَيِّنُه ، كما يبيّنه النَّعْتُ ، إلَّا أنَّه لا يكونُ نعتاً لما نـعٍ فيه .

اعـلم أنَّ عطفَ البيانِ يخالفُ النَّعتَ فى شيئين :

أحدهما : أنَّ الثاني في عطفِ البيانِ يكونُ أشهرُ من الأَوَّلِ بخلاف النَّعْـتِ فإنَّه إمَّا مساوٍ للمنعوتِ أو دونَه فى التعريف . فالنَّعْتُ إذاً معزومٌ على أُلَّا يكونَ الثانى فيه أشهرَ من الأَوَّلِ ، بل لا يجوزُ ذلك فيـه .

والآخرُ : أنَّ عطفَ البيانِ لا يُذْهَبُ فيه مَذْهَبَ الاشتقاق (٢) ، ولذلك كـان أكثر مجيئِـه فى الألقابِ والكُنَى والأعـلامِ .

فإنْ قال قائلٌ : قد أَعْطَيْتَ السَّبَبَ الذي لأجلِه كان النعتُ مساوياً للمنعوتِ فى التعريفِ أو أقلَّ منه تعريفـاً ، فما السببُ الذي لأجلِه كان عطفُ البيـان أشهر من المعطوفِ عليـهِ ؟

فالجواب : أنَّ المتكلمَ بعطفِ البيانِ لم يقصد الاعتماد على أحدِ الاسمين ، بل يأتى بالاسمين دفعةً واحدةً ، ويقدر أنَّ المخاطبَ لا يجهـل الاسمين معاً ، بل إنْ جَهِلَ أحدهما لم يَجْهَلِ الآخرَ ، ويؤخَّر الذى يقدّر أنَّه أشهرُ عنـد المخاطبِ حتَّى يكون الأَخْفَى مُبَيَّناً بالأَشْهَرِ . ولم يبنِ الكلامَ على ما بناه عليه المتكلم بالنَّعْتِ مِنْ أنْ يقعَ الاكتفاءُ باسمٍ واحدٍ فيأتي به أَوَّلاً أشهرَ الأسـماء ، ثم بعد ذلك يقع فى خلده أنَّه ربَّما لم يكف فى الإخبارِ (٣) فيأتى بعد ذلك .

---

(١) فى المصورة : انتضمهما ، تحريف .
(٢) ولذا نص ابن عصفور فى تعريف عطف البيان على أنَّه اسم جامد .
شرح الجمـل ١ / ٢٩٤ .
(٣) فى المصورة : الأخـبر .

بمبيّن ، فلا يجدُ إلّا مثله في الشهرةِ أوْ دونَه .

ولا يُزالُ اللَّبْسُ عند النحويين منَ المنعوت إلّا بما هو معهودٌ عند المخاطب من حليته كطويل ، أوْ نسبته كقرشيّ ، أو فعله كضاحك ، أوْ خاصةٍ من خواصّه كقائم أبوه .

ولا يُزالُ اللَّبْسُ من المعطوف عليه عطف بيانٍ بشيءٍ معهودٍ بينك وبين مخاطبك في حقه ، بل بلفظ تُقدّر أنّه أشهرُ بالنّظرِ إلى المُخْبَرِ عنه ، من اللفظ الذي تقدّمَهُ ، فيقدّرُ من أجْلِ شهرتِهِ أنْ يكون المخاطبُ إذا سمِعَهُ عرَفَ مَنْ عَنَيْتَهُ ، لذلك أكثر ما يجعل محققو النحويين كسيبويه الرجل من قول العرب : مررت بهذا الرجل عطف بيان ، لأنّكَ لم تُحِلِ المخاطب بقولك " الرجل " على واحدٍ معهودٍ ، لأنّ الألفَ واللامَ إنّما هما لتعريف الحضور .

وأمّا مخالفة عطفِ البيان للبَدَل (١) فبيّنةٌ ، مِنْ جهة أنّ البدلَ الاعتمادُ فيه مِنْ جهة المعنى إنّما هو على الثاني ، والأوّلُ كأنّه مُضْرَبٌ عنه ، ألا ترى أنّه على نيّةِ تكرارِ العامل فكأنّ الأوّلَ لما قُدِّرَ فيه اللبسُ لم يُرَدْ رفعُ ذلك اللّبس ، بل تُرِكَ واعتمد في البيان على الثاني . فهذا فرقُ ما بينهما من جهةِ المعنى . وأمّا من جهة اللفظ فالفرقُ بينهما أنّ البدلَ لا تلتزم موافقتُه الأول في التعريف والتنكير ، بل قد يكون الأوّلُ معرفةً والثاني نكرةً ، وبالعكس ، وعطفُ البيان إنّما يكونُ فيه الثاني مِثْلَ الأوّلِ ، وأكثرُ النحويين لا يُجيزُ عطفَ البيانِ إلّا في المعارف . وأجاز الفارسيُّ (٢) عطفَ النكرةِ على النكرةِ للبَيانِ ، وجعل من ذلك قوله تعالى =(مِنْ شجرةٍ مُباركةٍ زيتونةٍ) (٣) . وهو الصحيحُ عندي ، لأنّهُ لا مانع يمنعُ من قصدِه معنى عطف البيان في النكراتِ ، وتكون النكرةُ الثانيةُ أخصَّ من الأولى كما قدّمناه ، ولذلك جعل الفارسيُّ : زيتونةً عطفَ بيانٍ على شجرةٍ لما كانت أخصّ منها .

---

(١) ابن كيسان هو أول من فرّقَ بين بدل كل من كل وبين عطف البيان فالفرق بينهما أنّ البدل يقرر الثاني في موضع الاول وكأنّك لم تذكر الأول . وعطف البيان أنْ تقدّرَ أنّك إنْ ذكر الاسم الأول لم يعرف إلّا بالثاني وإنْ ذكرت الثاني لم يعرف إلّا بالأوّل فجئت بالثاني مبيّناً للأول " .
انظر ابن كيسان النحوي (للدعجاني) :٣٢٥ ومصدره في ذلك البرهان في علوم القرآن للزركشي .

(٢) وهو مذهب الكوفيين والزمخشري . انظر الهمع ٢ / ١٢١

(٣) الآية ٣٥ من سورة النور .

فقول أبي موسى : " إلّا أنّه لا يكون نعتاً لمانع فيه " . المانعُ عنده ما ذكر مِنْ أنّ الثاني أشهرُ من الأوّلِ ، والنعتُ لا يكون كذلك . وما ذكرتُه لك أيضاً من أنّ الثاني لا يُذهَبُ به مذهب الاشتقاق بخلافِ النّعتِ ، وما ذكرته لك أيضا من أنّك لم ترفع اللبس بمعهودٍ بينك وبين المخاطبِ والنعتُ بخلاف ذلك . وأنّك إنّما بنيت الكلامَ في النعتِ على الاكتفاءِ بالأوّلِ ثم بعد ذلك قدّرتَ التباسَه على المخاطبِ ، وعطفُ البيان بخلاف ذلك .

وقوله : " والمقصودُ من الاسمين الأوّلُ ".

قصدُه بذلك الفَرْقُ بين البَدَلِ وعطفِ البيانِ مِنْ جهةِ المَعْنَى ، لأنّ البدلَ كما تقدّمَ إنّما الاعتمادُ فيه على الثاني ، والأوّلُ مُضْرَبٌ عنه في المعنى . وليس كذلك عطفُ البيانِ لأنّك لمّا قصدت بالثاني تبيينَ الأوّلِ عُلِمَ أنّ الأوّلَ هو المقصودُ ، إذِ[1] البيانُ إنّما يجاءُ به بسببِ المبيَّن .

وقوله : والفرقُ بينه وبينَ البدلِ في اللفظ يقعُ في باب النداءِ ".

مثال ذلك : يا أخانا زيداً [2] إنْ قدّرتَ زيداً عطف بيان على المنادى نوّنتَه ونصبتَه إذْ لا مانع يمنعُ مِنْ ذلك . وإنْ قدّرتَه بدلاً بنيته على الضّمّ فقلت: يا أخانا زيدُ [3] ، لأنّ البدلَ في نيّةِ تكرارِ العاملِ ، وأنتَ لو قلت : يا زيدُ لم يَجُزْ فيه إلّا البناءُ على الضّمّ ، فكذلك إذا كان بدلاً . وكذلك قولك : يا أيّها الرجلُ زيد ، إنْ قدّرته عطفَ بيان نوّنته ورفعتَه إنْ حملتَ على اللفظِ ، ونصبته إنْ حملته على الموضعِ ، وإنْ جعلته بدلاً لم يَجُزْ إلّا بناؤه على الضم ، لأنّه في نيّةِ تكرارِ العامل .

وقوله : " وفي بابِ إعمال اسم الفاعل إذا جرى على المجرور به ".

مثال ذلك قوله : هذا الضاربُ الرجلِ // زيدٍ ، "زيد" فيه عطفُ بيانٍ ١٥٨
ولا يجوز جعله بدلاً ، لأنّ البدلَ في نيّةِ تكرارِ العاملِ وأنتَ لو قلت : هذا زيدٍ [4] لم يَجُزْ ، فكذلك لا يجوز جعله بدلاً ، ومن ذلك قولُ الشّاعرِ:

---

(١) في المصورة : إذا .
(٢) من أمثلة الكتاب ٢ / ١٨٤ .
(٣) هذا مذهب أبي عمرو فيما زعمه يونس . انظر الكتاب ٢ / ١٨٤-١٨٥ ، وانظر شرح ابن يعيش ٣ / ٧٣ .
(٤) في الكتاب ١ / ١٨١ "هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضاربُ زيداً ، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيداً ، وعمل عمله ، لأنّ الألفَ واللام منعتا الإضافة ، وصارتا بمنزلة التنوين".

٤١٨ - أنا ابنُ التَّارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيْرُ ترقبه وقوعا (١)

"بِشْرٌ" عطفُ بيانٍ ، ولا يجوز جعله بدلاً لما ذكرتُ لك .

ولمَّا كان مجيءُ عطفِ البيانِ إنَّما بابُه أنْ يجيءَ في الأعلامِ والألقابِ والكُنَى وجب أنْ تذكرَ حكم جريان بعضها على بعضٍ في هذا الباب ، فنقول : إذا اجتمع العَلَمُ أو اللقبُ مع الكنيةِ بدأت بالكُنْيةِ وأجريت العلم أو اللقب عليها فتقول : قام أبو حفص عُمَرُ ، وقام أبو بكر كرزٌ . وإنِ اجتمعَ اللَّقَبُ مع العَلَمِ ، فإنْ كان العلمُ مضافًا بدأت به وأجريت اللقب عليه فتقول : قام عبدُ الملك كرزٌ . وإن كان العلمُ مفردًا لم يَجُزْ إجراؤه على اللقب ولا إجراءُ اللقب عليه بل لا بُدَّ من إضافةِ العَلَمِ إلى اللقبِ فتقول : قام سعيدُ كرزٍ ، وقيسُ قُفَّةٍ ، وسعيدُ بَطَّةٍ ، وسببُ ذلك أنَّ اللقبَ طارئٌ ، وأصلُ التسميةِ إنَّما هو بالعَلَمِ والكنيةِ ، فقد يكون العلمُ مضافًا والكنيةُ كذلك نحو قولك : أبو محمدٍ عبدُ الله ، وقد يكون العَلَمُ مفردًا والكنيةُ مضافةً نحو قولك : قام أبو حفصٍ عُمَرُ . وقد يكتفون بالكنية عن الاسم العلمِ فلا يكون للمسمَّى إذ ذاك إلَّا اسمٌ مضافٌ ، وهو الكنية ، إذ الكنيةُ لا تكون إلَّا بالآباءِ والأمهات فهي مضافةٌ . وذلك نحو قولك : قام أبو عمرو . وقد يكتفون بالاسم العلم مفردًا كان نحو زيد أو مضافًا نحو : امرئ القيس فأصولُ التسميةِ على هذا أنْ يكونَ للمسمَّى اسمان مضافان أو اسمان : أحدهما مفردٌ والآخر مضاف ، أو اسم مفرد خاصّة ، أو اسم مضاف خاصّة . وليس من أصول تسميتهم أنْ يُجعلَ للمسمَّى اسمان مفردان . فلذلك إذا اتَّفق أن يكون للمسمَّى اسم مفرد ثم حدثَ له لقب مفرد ، وأردت استعمالهما في الكلام ، أضفْتَ العلمَ إلى اللقبِ فقلت : قام سعيدُ كرزٍ وقيسُ قُفَّةٍ وزيدُ بَطَّةٍ وصيرتهما بمنزلة : عبد الملك ، ولم يجزْ إجراءُ أحدهما على الآخرِ لئلَّا يخالف بذلك أُصولَ تسميتهم .

---

(١) البيت للمرار الأسدي ، وورد في الكتاب ١/١٨٢ شاهداً على إضافة التارك إلى البكري تشبيهاً بالحسن الوجه لأنَّه مثله في الاقتران باللام . قال صاحب الخزانة ٢/١٩٣ " أنشده سيبويه بجر "بشر" على أنَّه بدل أوعطف بيان للفظ البكري . وإنْ لم يكن في "بشر" الألف واللام ، وجاز ذلك عنده لبعده عن الاسم المضاف ، ولأنَّه تابع والتابع يجوز فيه ما لا يجوز في المتبوع وغلَّطه المبرد وقال: الرواية بنصب "بشر" واحتج بأنَّه إنَّما جاز "أنا ابن التارك البكري" تشبيها بالضارب الرجل ، فلما جئت ببشر وجعلته بدلا صار مثل أنا الضارب زيداً الذي لا يجوز فيه إلَّا النصب " وانظر شرح ابن يعيش ٣/٧٢ ، ٧٤ ، والمقرب ١/٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٦ وغير ذلك كثير .

(عطف النسق)

وقوله : " وعطفُ النَّسق لا يكون إلّا بحروفٍ منها الواوُ والفاءُ وثُمَّ وحتَّى .
كان ينبغي له أن يبيّن عطفَ النسق أولاً ، وحينئذٍ يبين الحروف التي يكون بها .
وعطفُ النَّسَقِ : حملُ اسم على اسم ، أوْ فعلٍ على فعلٍ ، أو جملة على جملة لفظاً أوْ تقديرا ، بشرط توسّط حرفٍ بينهما من الحروفِ التي وضعتها العرب للتشريك بين الأوّلِ والثاني .

فقولنا : حملُ اسمٍ على اسم أوْ فعل على فعل أوْ جملة على جملةٍ ، لأنَّه لا يجوزُ العطفُ فيما عدا ذلك . لا يجوز عطفُ الاسم على الفِعْلِ ، ولا الفعل على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ولا الجملة على المفرد .

وقولنا : لفظاً أوْ معنى ، لأنَّه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم ، ولا عطف المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد حتى يكونَ كلُّ واحدٍ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه في معنى الآخر وتقديره ، فلا يُعْطَفُ الفعلُ على الاسمِ إلّا إذا كان الاسمُ في تقدير الفعلِ ، والفعلُ في تقديرِ الاسمِ ، فمِنْ عَطْفِ الفعلِ على الاسم لكون الاسم في تأويل الفِعْل قوله تعالى ﴿ إِنَّ المُصَّدِّقِينَ والمُصَّدِّقاتِ وأَقرضُوا اللَّهَ قَرْضاً حسناً ﴾ (١) ، أَلَا ترى أنَّ المعنى : إنَّ الذين تصدّقوا وأقرضوا ، (٢) ومن عطفِ الفعل على الاسم لكون الفعل في تأويلِ الاسم قوله تعالى ﴿ هُوَ الَّذي خَلَقَكُم مِنْ نفسٍ واحدةٍ وَ (٣) جَعَلَ مِنْها زوجَها ﴾ (٤) فجعل معطوفٌ على واحدةٍ ، لأنَّه في تأويلِ اسمٍ ، التقديرُ : من نفسٍ واحدةٍ [و] (٣) مجعول منها زوجها ، أَلَا ترى أنَّ نفسَ آدم كانت منفردةً أوّلاً [و] (٣) بعد ذلك جعل منها زوجها وهي حوّاء ، لأنَّها مخلوقةٌ مِنْ ضِلْعٍ من أضلاعِهِ ومِنْ عطفِ الاسم على الفعل لكون الفعل في تأويل الاسم قوله :

باتَ يُغَشِّيها بَعَضْبٍ باتِرِ يَقْصِدُ في أَسْوُقِها وجائرِ (٥) [٥٣]

---

(١) الآية ١٨ من سورة الحديد .

(٢) هذا مذهب أبي علي الفارسي وتبعه أبوحيان في البحر ٨/٢٢٣ .

(٣) في المصورة " ثم " ، وقد خلط المصنف بين هذه الآية ، والآية ٦ من سورة الزمر .

(٤) الآية ١٨٩ من سورة الأعراف .

(٥) سبق تخريجه ص ١١٨ . وانظر الخزانة ٢/٣٤٥ ، ٣٤٦ .

وقوله :

فألفيتهُ يومًا يُبيرُ عَدوَّهُ وبَحْرَ عطاءٍ يَسْتَخِفُّ المعابِرَا (١) [٢١]

فعطف "بحرًا" على "يبير" ؛ لأنَّه في معنى مبير كأنَّه قال : فألفيته يوماً مبيرًا عدوَّهُ وبحرَ عطاءٍ .

وكذلك أيضا لا يجوزُ عطفُ المفردِ على الجملة، ولا الجملة على المفرد حتى تكون الجملةُ في تقديرِ المفردِ فتقول : ظننت زيداً منطلقاً ، وأبوه ضاحك . فالجملة مِنَ المبتدأ والخبر معطوفةٌ على منطلق ، لأنَّها في تقدير المفرد كأنَّك قلت : ظننت زيداً منطلقاً وضاحكَ الأبِ . وكذلك أيضاً تقول : ظننت زيداً أبوه ضاحكٌ ومنطلقاً ؛ لأنَّ الجملة أيضا في تقديرِ المفردِ كأنَّك قلت : ظننت زيداً ضاحكَ الأبِ ومنطلقاً .

ويكون الاسمُ في تأويلِ الفعلِ إذا وقع في صلةِ الألفِ واللامِ .

ويكون الفعلُ والجملةُ في تأويلِ الاسمِ إذا وقع واحد منهما صفةً لموصوف أوْ حالا لذي حال أوْ خبرًا لذي خبرٍ أوْ في موضع المفعول الثاني من باب ظننت أو الثالث من باب أعلمت (٢) .

والحروفُ التي وضعتها العربُ للتشريكِ تنقسم قسمين :-

حروفٌ تُشَرِّك في الإعرابِ والمعنى وهي : الواوُ والفاءُ وثمّ وحتَّى ؛ ألَا ترى أنَّك إذا قلت : قام القومُ وزيدٌ أوْ فزيدٌ أوْ ثُمَّ زيدٌ أوْ حتَّى زيدٌ ، كان زيدٌ في جميع ذلك شريكاً للقومِ في الإعرابِ ، وفي معنى العامل ، وهو القيام .

وحروفٌ تشرك في اللفظِ لا في المعنى وهي باقي الحروف نحو : أوْ ، ولا ، ولكن // ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلت : قام زيدٌ أو عمرو ، أوْ يقومُ زيدٌ لا عمرو ، أوْ ما قام زيدٌ لكن عمروٌ - كان عمروٌ في جميع ذلك شريكَ الاسمِ الذي قبله في الإعرابِ ولم يكن شريكَه في معنى العامل ؛ لأنَّ القائمَ في جميعِ ما ذكر إنَّما هو أحدهما . ١٥٩

وينبغي أنْ يبدأ بالحروفِ المشرِّكةِ لفظاً ومعنىً فإنَّها أقْعَدُ في هذا الباب من غيرها ، من حيث شرّكت من وجهين ، وغيرها إنَّما شركت من جهةٍ واحدةٍ ولذلك بدأ أبو موسى بها .

---

(١) سبق تخريجه ص ٧٠

(٢) في المصورة : أعلمت ، خطأ .

انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٨ ، ٢٤٩ .

وقوله : وهذه تشرك بين الأوّل والثاني في الإعراب والمعنى .

يعني إذا عطفت مفرداً على مفردٍ لفظاً أوْ تقديراً ، وأمّا إنْ عطفتَ جملةً على جملةٍ ولم تكن الجملةُ في تأويلِ مفردٍ فلا تشرك في ذلك أصْلاً . وكذلك التشريك في الإعرابِ إذا عطفت مفرداً على مفردٍ ، أوْ ما هو في تقديرِه - قد يكون في اللفظِ نحو : قام زيدٌ وعمروٌ . وقد يكون في الموضعِ فيما له لفظٌ وموضعٌ نحو قولك : ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٍ بخفض امرأة على لفظ رجل ، ورفعِها على موضعِه ، فكان ينبغي أنْ يزيد : لفظاً أو موضعاً فيما له لفظٌ وموضعٌ .

وقوله : وتنفردُ الواو بأنّها لا تُعْطِي رُتْبَةً :

يعني أنّ هذه الحروف الأربعة وإنْ كانت كلُّها قد تساوتْ في التّشْريكِ بين الاسمين ، أوْ ما هو في تقديرهما في الإعراب والمعنى ، فإنّ الواو تنفردُ من بينها بأنّها لا تُعْطِي رتبةً فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ احتمل ذلك ثلاثة معانٍ وهي : أنْ يقومَ زيدٌ قبل عمرو ، وعمروٌ قبل زيدٍ ، وأنْ يقوما معاً . وهذا الذي ذكره هو مذهبُ أهْلِ البصرةِ .

وزعم بعضُ أهلِ الكوفة[1] : أنّ الواوَ تُعْطِي الترتيبَ بمنزلةِ الفاءِ فإذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ ، فالقائمُ أوّلاً زيدٌ وعمرو بعده ولا مُهْلَةَ بينهما ، واستدلّوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ إذا زلزلتِ الأرْضُ زِلْزالها * وأخرجَتِ الأرضُ أثقالَها ﴾[2] ، ألا ترى أنّ زِلْزالَ الأرضِ قبْلَ إخراجِها أثقالها ، وبقوله تعالى ﴿ إنّا نحْنُ نُحْيِي ونُميتُ وإلينا المصيرُ ﴾[3]

وهذا الذي استدلوا به لا حُجّةَ لهم في شيءٍ من ذلك ، ومذهبهم في ذلك باطلٌ ، لأنّهم إمّا أنْ يقولوا : إنّ الواوَ مرتّبةٌ أبداً ، أوْ[4] يقولوا : إنّها أظْهرُ في الترتيب .

---

(١) نسب هذا المذهب إلى قطرب وهو بصري وإلى ثعلب وأبي عُمَرَ الزاهد ، والرَّبَعي ، وهشام ، وأبي جعفر الدينوري وغيرهم . انظر وصف المباني ٤١١ والجنى الداني : ١٨٨ ، ١٨٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٧ .

(٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الزلزلة .

(٣) الآية ٤٣ من سورة ق .

(٤) في المصورة : و ، وما أثبتناه يقتضيه السياق .

فإنْ قالوا : إنَّها مرتبة أبداً بمنزلةِ الفاء ،فذلك باطلٌ ، لأنَّهم يقولون : اختصم زيدٌ وعمروٌ ،والمالُ بين زيدٍ وعمروٍ . فالواوُ في ذلك غير مُرتِّبَةٍ ، لأنَّ الاختصامَ لا يكون إلَّا من اثنين في حينٍ واحدٍ . وكذلك البينيَّةُ لا تُتَصَوَّرُ إلَّا بالنَّظَرِ إلى أكثر منْ واحد . وباتفاقٍ منّا ومنهم أنَّ الفاءَ لا تصلح في ذلك فلو كانت الفاءُ بمنزلة الواوِ لجاز أنْ تقولَ : المالُ بين زيدٍ فعمروٍ ،واختصم زيدٌ فعمروٌ.

ومما يدل أيضاً على أنَّ الواوَ لا ترتب قوله تعالى =(وادخُلوا البابَ سُجَّداً وقُولُوا حِطَّةٌ)= (١) وفي موضع آخر =(وقولوا حِطَّةٌ وادخلوا البابَ سُجَّداً)=(٢) فأخَّرَ في هذه الآية ما قدَّمه في الأخرى ، والقِصَّةُ واحدةٌ .

وأمَّا ما استدلوا به من الآيتين المتقدمتين فلا حُجَّةَ لهم فيهما ، لأنَّ الواوَ جاءت فيهما على أحَدِ معانيها .

وإنْ قالوا : إنَّ الواوَ أظْهَرُ في الترتيبِ ،فإذا قال القائلُ : قام زيدٌ وعمروٌ فينبغي أنْ يحملَ أنَّ زيداً قام قبل عمروٍ إلَّا أنْ يدلَّ دليلٌ على خلافِ ذلك .

فذلك باطلٌ ، لأنَّ الواوَ قد كثُرَ استعمالُها في المعاني الثلاثةِ ولم تستعملْ في أحدِها أكثر من استعمالِها فيما عداه فتكون أظهر فيهِ . فدلَّ ذلك على أنَّها محتملة للمعاني الثلاثة على حَدٍّ سواء . ومّما يُبيِّنُ ذلك أنَّ التثنيةَ مختصرةٌ من العَطْفِ بالواوِ ،وبدليل رجوعِهم إلى ذلك في الضرورة ، مُنْبِهَةً على الأصلِ، نحو قوله :

* ليتُ ولَيْتٌ في مَحَلٍّ ضَنْكِ * (٣) [٤٦]

فكما أنَّك إذا قلت : قام الزيدان ،يحتمل ذلك ثلاثة معان ، وليس في لفظِ التثنيةِ دليلٌ على القائم أوَّلاً منهما . فكذلك الواوُ ، لأنَّها مختصرةٌ مِنَ العَطْفِ بها وفي معنى ما عطف بها . وكذلك أيضا ينبغي أنْ تكونَ في مثل قولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، لأنَّ العَطْفَ بالواوِ في المختلف نظير التثنية في المتَّفِقِ .

---

(١) الآية ٥٨ من سورة البقرة .
(٢) الآية ١٦١ من سورة الأعراف .
(٣) سبق تخريجه ص ١٠٥

ومما يبين أيضا أن الواو لا ترتب أن الإنسان يجد في نفسه أربعة معان :

أحدها : أن يقوم أحد الشخصين قبل الآخر من غير مهلة ، فهذا المعنى وضعت له العرب الفاء ، نحو قولك : قام زيد فعمرو .

والآخر : أن يقوم أحدهما قبل الآخر وبينهما مهلة ، فهذا المعنى وضعت له العرب ثم نحو قولك : قام زيد ثم عمرو .

والآخر : أن يقوما معاً ، فهذا المعنى وضعت له العرب مع ، نحو قولك : قام زيد مع عمرو .

والآخر : أن تقصد الإخبار عن الاسمين ، ولا تتعرض لأكثر من ذلك ، فهذا المعنى وضعت له العرب الواو ، و [لو] (١) لم تكن الواو تعطي الجمع من غير تعرض لزمان ، لكان ذلك المعنى المتصور لا لفظ له في اللغة يكون بإزائه ، وذلك قصور ينبغي أن تنزه عنه اللغة العربية .

فإن تمسك المثبتون للترتيب بقول الله ﴿ يا أيها الذين آمنوا ، اركعوا واسجدوا ﴾ (٢) فإنه اقتضى الترتيب .

وبما روي من أنه لما نزل ﴿ إن الصفا والمروة من شعائر الله ﴾ (٣) قال الصحابة للنبي عليه السلام بأيهما نبدأ ؟ قال : ابدؤا بما بدأ الله به " (٤) ، ولولا أن الواو للترتيب لما قال [ذلك] (٥) .

وبما روي أن إنسانا قام خطيباً بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال : من أطاع الله ورسوله فقد اهتدى ومن عصاهما فقد غوى . فقال عليه السلام : " بئس خطيب القوم أنت قل (٦) : ومن عصى الله ورسوله فقد غوى " (٧) ولو كانت الواو للجمع المطلق لما وقع الفرق .

---

(١) تكملة يستقيم بها النص .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الحج .

(٣) الآية ١٥٨ من سورة البقرة .

(٤) من رواية جابر أخرجه مسلم في كتاب الحج باب حجة النبي (صلى الله عليه وسلم) حديث رقم ١٢١٨ ، وأبو داود في المناسك باب صفة حجة النبي حديث رقم ١٩٠٥ ، ١٨٢/٢ والنسائي ١٤٣/٥ ، وابن ماجة حديث رقم ٣٠٧٤ ، ولم أقف عليه بسؤال الصحابة ، والله أعلم .

(٥) تكملة يتم بها الكلام .

(٦) في المصورة : قال ، والتصويب مما سيأتي .

(٧) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب الحديث رقم ٤٩٨١ جـ٤ / ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، والنسائي في كتاب النكاح الباب (٤٠) ٦٠ / ٧٤ ، وانظر الشرح الذي عليه الموسوم بزهر الربى فقد بحث السيوطي هذا الموضوع .

وبما رُوِيَ عن عمر من قوله للشاعر[1] حين أنشده : ١٦٠

٤١٩-* كفى الشَّيْبُ والإسلامُ للمرءِ ناهيا [2] *

لو قدَّمْتَ الإسلام على الشيب لأجزتُكَ . وكان عمر من أهلِ اللِّسانِ ، وذلك يدلُّ على الترتيبِ . [3]

قالوا : وأيضا فإنَّ الترتيبَ في اللفظِ يستدعي سَبَباً [4] ، والترتيبُ في الوجودِ صالحٌ له ، فوجب الحملُ عليه .

ولا حُجَّةَ لهم في شيءٍ من ذلك :

أمَّا الآية فلا يسلم أنَّ الترتيبَ مستفادٌ منها ، بل من دليلٍ آخر وهو أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم صلَّى ورتَّبَ الركوعَ قبلَ السُّجُودِ ، وقال : " صلُّوا كما رأيتموني أُصلِّي " [5] . ولو كانتِ الواوُ للترتيبِ لما احتاجَ صلى الله عليه وسلم إلى هذا البيان .

وأمَّا قولُه عليه السلام : " ابدؤا بما بدأَ اللهُ بهِ " ، فدليلٌ عليهم من حيثُ إنَّ الصحابة سألوه عَنْ ذلك وهم من أهلِ اللِّسانِ ، ولو كانتِ الواوُ للترتيب لما احتاجوا إلى السؤال .

وأمَّا قولُه عليه السلام : " قُلْ : ومن عصى الله ورسوله فقد غوى " فإنَّما قَصَدَ بذلك إعادةَ اسم الله تعالى واسمه صلى الله عليه وسلم لما في ذلك من المبالغة ، لأنَّ الواوَ للترتيب . ويدل على أنَّ الترتيبَ غيرُ مرادٍ أنَّ معصيةَ

---

(١) في المصورة : قول الشاعر ، وهو خطأ .

(٢) صدرُه : عُميرةَ ودِّع إنْ تجهزَّتَ غاديا .
وهو مطلع قصيدة لسحيم عبد بني الحَسْحاس في ديوانه ١٦ ، وانظر الكتاب ٢/٢٦ ، ٢٢٥ والخصائص ٢/٤٨٨ والإنصاف ١٦٨ وشرح ابن يعيش ٢/١١٥ ، ٧/٨٤ ، ٨/١٤٨ ، ٢٤ ، ٩٣ ، ١٣٨ ، وغير ذلك كثير .

(٣) مثل هذا الكلام في شرح المفصل لابن يعيش ٨/٩٣ .

(٤) في المصورة : نسبا ، والتصويب مما سيأتي .

(٥) أخرجه البخاري في باب الأذان (١٨) ١/١٦٢ ، وباب الأدب (٢٧) ٨/١١ وباب الآحاد (١) ٩/١٠٧ .

اللهِ ورسولِهِ لا انفكاك لإحداهما عن الأخرى . وقد اتفقَ أهلُ علمِ البيانِ[1] على أنَّ تكرارَ اللفظِ تعتمده العربُ في المدحِ قاصدةً به التقويةَ والإشادةَ قالت الخنساء :

٤٢٠- وإنَّ صخراً لوالينا وسيدُنا ... وإنَّ صخرا إذا نشتوا لنحَّارُ
وإنَّ صخرًا لتأتمُّ الهُداةُ[2] بهِ ... كأنَّه علمٌ في رأسِهِ نارُ[3]

وكقول الآخر[4] :

٤٢١- ولائمةٍ لامَتْكَ يا فيضُ في النَّدى ... فقلتُ لها : لن[5] يقدحَ اللومُ في البحرِ
أرادت لتثني الفيضَ عن عادةِ النَّدى ... ومن ذا الذي يثني السحابَ عن القطرِ؟
مواقعُ جودِ الفيضِ في كلِّ بلدةٍ ... مواقعُ ماءِ المزنِ في البلدِ القفرِ
كأنَّ وفودَ الفيضِ حين تحمَّلوا ... إلى الفيضِ لاقوا عنده ليلةَ القدرِ[6]

وأمَّا قولُ عمر : فمبنيٌّ على قصدِ التعظيمِ بتقديمِ ذكرِ الأعظمِ لا على قصدِ الترتيبِ والعربُ تقدِّمُ الأهمَّ قال سيبويه[7] " كأنَّهم يقدِّمون الذي هُمْ به أهمُّ وهم ببيانه أعنى وإنْ كانا جميعًا يُهمَّانهم ويعنيانهم ".

وأما قولهم : سببُ التقديمِ في الذكرِ التقديمُ في الوجودِ ، فباطلٌ ، إذْ قد يكون سببُ التقديمِ الاهتمامَ أو كونَه قصدَ الإخبارِ عن الأوَّلِ لا غير ، ثم تجدَّدَ له قصدُ الإخبارِ عن الآخرِ .

وإذا تبيَّنَ أنَّه لا حجَّةَ لهم في شيءٍ ممَّا تمسَّكوا به ، وجبَ أنْ تحملَ الواوُ على أنَّها للجمعِ المطلقِ لما تقدَّمَ على ذلك من الأدلَّةِ ، فعلى هذا إنْ قال قائلٌ لامرأتِهِ قبل الدخول : أنت طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ ، فمَنْ مذهبه أنَّ الواوَ للترتيبِ وقع بذلك عندَه طلقةٌ واحدةٌ ، وهو مذهبُ أكثرِ أصحابِ مالك ، ومذهب الشافعي .

---

(١) انظر مثلا العمدة ٢ / ٧٣- ٨٠ .
(٢) في المصورة : الهداة ؛ وأظنه تحريف .
(٣) الأبيات في العمدة ٢ / ٧٤ .
(٤) في العمدة ٢ / ٧٤ الأبيات منسوبة لأبي الأسد ، وأظنه أبو الأسود وليست في ديوانه .
(٥) في العمدة : هل .
(٦) في العمدة ترتيب البيت الرابع ، قبل الثالث .
(٧) الكتاب ١ / ٣٤ .

ومن ذهب إلى أنَّ الواوَ للجمعِ المطلقِ وقع بذلك عنده الثلاثُ كما لو قال لها : أنت طالق ثلاثاً وهو مذهب أحمد بن حنبل وبعضِ أصحابِ مالكٍ ، والليثِ بن سعد (١) ، وربيعةَ (٢) ، وابن أبي ليلى (٣) ، وقد نُقِلَ عن الشافعي ما يدلُّ عليه في القديمِ . وقد يمكن أنْ تكون الواوُ للجمعِ المطلقِ عند مَنْ رأى أنَّ الواقعَ بذلك طلقةٌ واحدةٌ ، ويفرّق بين قوله : أنت طالق وطالق وطالق ، وبين قوله : أنت طالقٌ ثلاثا ، لأنَّه إذا قال : أنتِ طالقٌ ثلاثاً فالآخِرُ تفسيرٌ للأوّلِ ، وليس كذلك : أنت طالق وطالق وطالق إذْ ليس الآخرُ مُفسِّراً للأوّلِ بل يكون ذلك من عطفِ الشيءِ على نفسِه نحو قوله :

٤٢٢ - * وهندٌ أتى من دونِها النّأْيُ والبُعْدُ * (٤)

وقول الآخر :

٤٢٣ - * فألفَى قولَها كَذِباً ومَيْنا * (٥)

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث، إمام أهل مصر في الفقه والحديث، سمع علماء المصريين والحجازيين ، وروى عن عطاء بن أبي رباح وابن أبي مليكة ، وابن شهاب الزهري ، ونافع مولى ابن عمر وغيرهم . قال الشافعي عنه : الليث ابن سعد أفقه من مالك إلّا أنَّ أصحابَه لم يقوموا به " ولد سنة ٩٢ هـ وتوفي سنة ١٧٥ هـ".
عن وفيات الأعيان ٤/١٢٧ - ١٣٢ .

(٢) أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فرّوخ ، المعروف بربيعة الرّأي ، فقيهُ أهل المدينة ، أدرك جماعة من الصحابة ، وعنه أخذ مالك بن أنس . توفي سنة ١٣٠هـ أوْ ١٣٦هـ ، عن وفيات الأعيان ٢/٢٨٨ - ٢٩٠ .

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي ، من أصحاب الرأي تولى قضاء الكوفة ، ولي لبني أمية ثم لبني العباس تفقه بالشعبي ، وأخذ عنه سفيان الثوري ، وكان بينه وبين أبي حنيفة وحشة يسيرة . ولد سنة ٧٤ هـ وتوفي سنة ١٤٨ هـ بالكوفة هو باق على القضاء .
انظر وفيات الأعيان ٤/١٧٩ - ١٨١ .

(٤) عجز بيت للحطيئة وصدره :
ألا حبّذا هندٌ وأرْضٌ بها هندُ
في الديوان (نعمان) : ١٤٠ ، وفي الأمالي الشجرية ٢/٣٦ ، وشرح ابن يعيش ١/١٠ ، ٧٠ ، والهمع ٢/٨٨ .

(٥) البيت لعدي بن زيد في ديوانه : ١٨٣ ، وصدره * وقد مَتِ الأديمَ لراهِشَيْهِ *
وقاله في قصة الزباء وغدرها بجذيمة ، والراهشان : العِرْقان الظاهران في الذراعين . قال صاحب المغني : وزعم بعضهم أنَّ الرواية : كذباً مُبيناً فلا عطف ولا تأكيد . وهو في شرح أبيات المغني ٦/٩٧ ، والهمع ٢/١٢٩ ، والدرر ٢/١٦٧ .

والكذبُ هو المَيْنُ ، والنأي هو البُعْدُ .

ومّما يبيّنُ ذلك أنّك إذا قلت : قام زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ كان ذلك في معنى جمعٍ. وكأنّك قلت : قام الزيدون ، وإذا قلتَ : أنتِ طالقٌ وطالقٌ وطالقٌ لم يكن ذلك في معنى جمعٍ ، ألا ترى أنّه لا يسوغ : أنتِ طوالقُ .

[الواو بمعنى "أو"]

ومِنَ الناس(١) مَنْ ذهب إلى أنّ الواوَ العاطفةَ قد تكونُ بمعنى أوْ ، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى ﴿ جاعِلِ الملائكةِ رُسُلاً أُولي أجنحةٍ مَثْنَى وثُلاثَ ورُباعَ ﴾(٢) كأنّه قال : مَثْنى أوْ ثلاثَ أو رباعَ .

وهذا الذى ذهب إليه فاسدٌ ، لأنّ أوْ لأحدِ الشيئين أوِ الأشياءِ ، وليس معنى الآيةِ على ذلك ، لأنّ الملائكةَ لهم الأجنحةُ التى هى مثنى والتى هى ثلاث والتى هى رباع إلاّ أنّ مَثْنَى يرجعُ إلى بعض الملائكةِ وثلاث يرجع إلى بعضٍ آخر ورباع يرجع إلى بعض آخر فهو من قبيل ما ورد فيه التفصيلُ بعد الإجمال نحو قوله :

٤٢٤ - كأنّ قلوبَ الطّيْرِ رَطْباً ويابِساً لدى وكْرِها العُنّابُ والحَشَفُ البالي(٣)

فجمعَ القلوبَ ثم صَرَفَ رَطْباً للبعضِ ويابسا للبَعْضِ ، وليس جميعها موصوفاً بأنّه رَطْبٌ وأنّه يابسٌ من غيرِ صَرْفِ الرَّطْبِ إلى بعضٍ منها دون البَعْضِ الذي صرفَ إليه اليابس لفسادِ المعنى ، وليس هذا التفصيلُ مفهوماً من لَفْظِ الواوِ بلْ من جهةِ المعنى ، إذْ لو قيلَ : // المعنى صرفُ مثنى وثلاثَ ورباعَ إلى شيءٍ واحد ١٦١
وصَرْفُ رَطْبٍ ويابسٍ إلى شيءٍ واحد لحُمِلَ الكلامُ على ذلك .

[الفاء للترتيب من غير مهلة]

وقوله : وثُمّ بالمهلةِ ولا مهلةَ في الفاء "

وهذا(٤) الذى ذهبَ إليه من أنّ الفاءَ للترتيب من غير مُهْلةٍ ، وثُمّ للمهلةِ ، هو مذهبُ جمهورِ النحويين .

---

(١) انظر المغنى (ط ٢) ص ٣٩٥ ، والجنى الداني : ١٩٤ .

(٢) الآية ١ من سورة فاطر .

(٣) البيت لامرئ القيس في الديوان : ٣٨ ، والمنصف ٢ / ١١٧ والمغنى (ط ٢) رقم ٤٠١ ، ٧٣٣ ، ٨١٠ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٢١٦ .

(٤) في المصورة : هو

وذهب بعضُ النحويين مِنَ البصريين والكوفيّين إلى أنَّ الفاءَ لا تعطى ترتيباً أصلاً . واستدلوا على ذلك بقوله تعالى =(وكَمْ من قريةٍ أهْلكناها فجاءَها بأسُنا بَيَاتاً)= (١) ، ألَا ترى أنَّ مجيءَ البأسِ لا يتأخَّرُ عن الإهلاكِ . وبقوله تعالى =(فتَعاطَى فعَقَرَ)= (٢) وقوله =(ثُمَّ دنا فتَدَلَّى)= (٣) وقوله =(فكذَّبُوهُ فعقَرُوها)= (٤) . قالوا : المعنى عَقَرَ فتعاطَى ، وتدلَّى فدنا ، وعقروها فكذَّبوه .

وذهب الجرميُّ (٥) إلى أنَّ الفاءَ لا تُعْطِي رتبةً في الأماكن خاصَّةً ، واستدلَّ بقول العرب : نزلَ المطرُ بمكان كذا فمكانِ كذا ، وإن كان المطَرُ قد نزلَ في تلك الأماكنِ في حينٍ واحدٍ ، واستدلَّ بقولِ امرئِ القيس

٤٢٥- * بسِقْطِ اللِّوَى بين الدَّخُولِ فحَوْمَلِ * (٦)

٤٢٦- * فتُوضِحَ فالمِقْراةِ ..... * (٦)

، ألا ترى أنَّ بينَ لا بُدَّ له من أسمين فصاعداً ، ولو كان الفاءُ تعطى ترتيباً لكنت كأنك قلت : بين الدَّخول . وذلك لا يجوزُ .

والصحيح أنَّها للترتيبِ مِنْ غير مهلةٍ . ولا حُجَّةَ لهم فيما استدلوا به :-

أمّا قولهم : إنَّ مجيءَ البأسِ لا يتأخَّرُ عن الإهلاك ، فصحيحٌ (٧) ، لكنَّ المرادَ بأهلكناها (٨) : أردنا إهلاكها . ومعلومٌ أنَّ إرادةَ الإهلاك قَبْلَ مجيءِ البَأْسِ ، فالعرب قد تقول : فعل فلانٌ ، بمعنى : كاد أنْ يفعلَ ، أوْ أرادَ أنْ يفعلَ قال الفرزدق :

---

(١) الآية ٤ من سورة الأعراف ، وانظر معاني القرآن ١ / ٣٧١ ، فقد ذهب الفراء إلى هذا . وانظر المغني (ط ٢) ص (١٧٣) .

(٢) الآية ٢٩ من سورة القمر .

(٣) الآية ٨ من سورة النجم .

(٤) الآية ١٤ من سورة الشمس .

(٥) المغني (ط٢) (١٧٤) والجنى الداني ١٢٢ ، وهو مذهب الأخفش أيضا . انظر الأزهية ٢٤٥ .

(٦) البيت والذي يليه من معلقة امرئ القيس في الديوان : ٨ .
وصدر الأوّل : * قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل *
وبقية الثاني : ..... لم يعف رسمها لما نسجتها من جنوبٍ وشَمْألِ
ومن مصادر تخريج البيت الأول نذكر : الجنى الداني ١٢٢ ، والمغني ط٢ رقم ٢٩٣ ، وهما في الخزانة ٤ / ٣٩٧ ، وغير ذلك من المصادر الكثيرة .
ورواية الديوان : وحومل .

(٧) في المصورة : فصيح .

(٨) في المصورة : بأهلكنها .

٤٢٧ - إلى مَلِكٍ كادَ النّجومُ لفَقْدِهِ يَقَعْنَ ، وزالَ الراسياتُ من الصَّخْرِ (١)

؛ ألا ترى أنَّ الراسياتِ من الصَّخْرِ لم تَزُلْ ، وإنَّما المرادُ : وكادتِ الراسياتُ من الصخر أنْ تزولَ .

وأمَّا قوله تعالى =(فتعاطى فعَقَرَ)= (٢) فليس المرادُ : فتعاطى الذَّنْبَ فعَقَرَ ، بل يمكن أنْ يكونَ المعنى فتعاطَى الناقةَ فعَقَرَ أو فتعاطى السَّيْفَ فعقرَ أو تعاطى أمرَهم ، أي طلبَ أمرَهم له بالعَقْرِ .

وكذلك قوله تعالى =(فكذَّبُوه فعَقَرُوها)= (٢) ليس المرادُ أنَّهم عقَرُوا وكذَّبُوا بَعْدَ العَقْرِ ، بل المعنى كذبوه في أنَّها آيةٌ ، وقالوا : إنَّما هيَ سِحْرٌ فعقروها : أي فحملَهم التكذيبُ بكونها آيةً على العَقْرِ لها .

وكذلك أيضاً قولُه تعالى =(ثُمَّ دنا فتدَلَّى)= (٢) ليس المرادُ أنَّه : تدلَّى فدنا بتدلِّيه ، بل المرادُ دنا النبيُّ - صلى الله عليه وسلم - فتدلَّى ، أي بَقِيَ بعد الدنوِّ متدلِّيا ولم يصلْ إليهِ ، والتدلِّي : هو التعلُّقُ في الهواءِ ، وليس التدلِّي : الهبوطَ ، ومنه تدلتِ الثَّمَرَةُ ، ودلَّا رجليه من السريرِ .

وأمَّا قولُ امرئ القيس :

* ..... بين الدَّخُولِ فحومَلِ *(٣) [٤٢٥]

فإنَّما جاز ذلك ، لأنَّ الدَّخُولَ مكانٌ يشتملُ على أمكنةٍ فيتمُّ الكلامُ بقوله : بين الدَّخُولِ ، وكأنَّه قال : بين نواحي الدَّخُولِ ، كما تقول : قَعَدْتُ بين الكوفة : أي بين دُورِها ومِنْ ذلك قوله :

٤٢٨ - رُبَّما ضَرْبَةٍ بسيفٍ صقيلٍ بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاءِ (٤)

فإنْ قلتَ : إذا كان هذا المنزل بين نواحي الدَّخُولِ فكيف يجعله بعد ذلك

---

(١) في الديوان ١/٢١٧ من قصيدة يرثى فيها بشر من مراون مطلعها :
أعيني إلاَّ تسعداني ألُمْكُما فما بعد بشرٍ من عزاءٍ ولا صبْرِ
ورواية الديوان : على مَلِكٍ . وهو في المغني برقم ١١٦٩ .
(٢) سبقت قبل قليل .
(٣) سبق قبل قليل .
(٤) البيت لعديّ بن الرعلاء الغساني ، شاعر جاهلي . وهو في الأصمعيات : ١٥٢ والرواية =

بين نواحي حَوْمل ، وبين نواحي تُوضِح ، و [بين](١) نواحي المِقْراة ؟ .

فالجوابُ : أن المنزلَ يُحمَلُ على أنَّه أُريدَ به منازل ، ولذلك قال بعد ذلك : لم يَعْفُ رسمُها ، فيكون بعضُ المنازلِ بين نواحي الدخول وبعضها بين نواحي تُوضِح ، وبعضها بين نواحي المِقْراة ، ويرجعُ الترتيبُ إلى اتخاذهم المنازلَ التي بين نواحي حومل بعد اتخاذهم المنازل التي بين [نواحي](١) الدخول ، واتخاذهم المنازل التي بين نواحي تُوضِح بعد اتخاذِهم المنازل التي بين نواحي حَوْمل .

وقد يمكن أنْ تكونَ المنازلُ كلُّها بين نواحي الدخول ، وتكون بعد ذلك بين نواحي حومل ، ٢وبعد ذلك بين نواحي تُوضِح٢ ، وبعد ذلك بين نواحي المِقْراة ، لأنَّ بيوتَ العربِ منتقلةٌ ، وليست بناءً لا تنتقلُ فتكون بيوتُهم أوَّلاً مضروبةً بين نواحي الدخول ، ثم تكون مضروبةً بعد ذلك بين نواحي الأماكنِ المذكورةِ على ترتيب .

وإنْ حُمِلَ المنزلُ على أنَّه مفردٌ ، أو يكون تأنيثُه الضميرَ في (٣) : لم يعف رسمها على معنى المنزلةِ والدارِ ، فيكون الترتيبُ على الوجه الآخر ، فيكون هذا المنزل قد ضُرِبَ بين نواحي الدُّخولِ ، ثم ضُرِبَ بعد ذلك بين نواحي سائرِ الأمكنة على ترتيب . ومثلُ بيتي امرئ القيس بيتُ الحارث بن حِلّزة :

٩٤ـ أوقَدَتْها ، بينَ العقيقِ فشخصَيْـ ـنِ(٤) ، بعُودٍ ، كما يلوحُ الضِّياءُ (٥)

هكذا ترويه الرواةُ .

وأمّا قولُ العربِ : نزل المطرُ مكان كذا فمكانَ كذا فمكانَ كذا ، إذا ثَبَتَ(٦) أنَّهم يقولون ذلك وإنْ كان المطرُ قد عَمَّ الأماكنَ في حينٍ واحدٍ ، فإنَّ الترتيبَ - ولا بُدَّ - يرجعُ إلى الذِّكْرِ ، فكأنَّ الأماكنَ لم تحضر في خَلَدِ المُخْبِرِ دَفْعةً واحدةً ،

= : دون بصري] ، وهو في الأمالي الشجرية ٢ / ٢٤٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٦٠ ، والمغني (ط ٢) رقمه ٢٣٥ ، ٥٩٠ ، والخزانة ٤ / ١٨٧ ، والمقاصد النحوية ٣ / ٣٤٢ وغير ذلك . وكسر همزة نجلاء لضرورة القافية .

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢-٢) مكررة في المخطوط .

(٣) في المصورة : بعد "في" كلمة "ما" ، وكأنها زائدة .

(٤) في المصورة : فتخصين .

(٥) البيت لحارث بن حلزة ، وهو السابعُ من معلقته . انظر شرح المعلقات العشر للتبريزي /

(٦) في المصورة : أثبت .

فجعل يتتبَّعها بتذكّرها ، ويرتبها على حسب ذكره لها . والعرب لا تقصر الترتيب على الزمانِ ، بل ترتّب بالنظرِ إلى الذِّكْرِ ، كما تقدَّم ، وإلى الزمان وإلى المراتب فنقول : الأميرُ فالوزيرُ أو ثُمَّ الوزيرُ .

[ثـــم]

وأمّا ثُمَّ فللجمعِ والترتيبِ والمُهْلَةِ فإذا قلتَ : قام زيدٌ ثُمَّ عمرٌو ، فالقائمُ أوّلاً زيدٌ ، وعمرٌو بعده ، وبينهما مُهْلَةٌ .

وزعم بعضُ النحويِّين (١) : // أنَّها تكون بمعنى الواو ، واحتجَّ بقوله سبحانه : ١٦٢
=(فلا اقْتَحَمَ العَقَبَةَ)= (٢) . وقال تعالى عطفًا على اقتحم : =(ثُمَّ كانَ مِنَ الذين آمَنُوا)= (٣) والمعنى فلم يقتحمِ العقبةَ ولم يكن مِنَ الذين آمنوا ، ولا معنى لثُمَّ هاهنا ، لأنَّ هذا موضع اجتماع .

ويروى عن الأَخْفَشِ(٤) أنَّه قال مثل هذا في قوله تعالى =(ولقدْ خَلَقْناكُمْ ثمَّ صَوَّرناكُمْ)= (٥) المعنى عنده : خلقناكم وصورناكم .

وكذلك أيضًا استدلّ صاحبُ هذا المذهب بقوله تعالى =(وإنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تابَ وآمنَ وعَمِلَ صالحاً ثُمَّ اهتدى)= (٦) ، والهدايةُ لا تتأخَّرُ عن التوبةِ والإيمانِ والعملِ الصالحِ .

ويقول الشاعر :

٤٣٠ - إنَّ مَنْ سادَ ثُمَّ سادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سادَ بعد ذلك جَدُّهْ (٧)

---

(١) ذهب إلى ذلك الفراء فيما حكاه عنه السيرافي ، والأخفش وقطرب فيما حكاه عبد المنعم بن الفرس (ت٥٩٩هـ) . انظر الجنى الداني ٤٠٦ .

(٢) الآية ١١ من سورة البلد

(٣) الآية ١٧ من سورة البلد

(٤) ما روى عن الأخفش صحيح ، فهو في معاني القرآن له (٢٩٤) ونص كلامه عند قوله تعالى [=(ثم صوّرناكم ثم قلنا للملائكة)= لأنَّ ثم في معنى الواو]

(٥) الآية ١١ من سورة الاعراف .

(٦) الآية ٨٢ من سورة طه .

(٧) البيت لأبي نواس ورواية الديوان (٤٩٣) .

قل لمن ساد ثم ساد أبوهُ قبله ، ثم قبلَ ذلك جدُّهْ
وأبُو جدِّه فساد إلى أنْ يتلاقى نزارُه ومعدُّهْ

والشاهد في : الجنى الداني ٤٠٧ ، والمغني : ١٢٥ والخزانة ٤/٤١١ ، وقد ذهب الفراء إلى أنَّ ثمّ تكون للترتيب الذكري ويقال له : الترتيب الإخباري ، وترتيب اللفظ أيضا ، وذلك أنَّ الفاء وثمّ يكونان لترتيب الأفعال والأقوال =

فَثُمَّ بمنزلةِ الواوِ عنده في البيت، لأنَّ المدْحَ إنّما هو بتوارث السؤدَدِ ، يرثه أبوه عن جدِّه، ويرثه هو عن أبيه .

ولا حُجَّةَ لهم في شيءٍ ممّا تمسّكوا به ، أمّا الآية الأُولى فمعنى المهلة فيها بيِّنٌ ، لأنَّ قوله تعالى =﴿ فلا اقتحَمَ العَقَبَةَ ﴾= (١) ، أي: فلم يشكر تلك الأيادي والنعم بالعملِ الصالحِ من فَكِّ الرِّقابِ وإطعامِ اليتامى والمساكين ، ثم بالإيمان الذي هو أَصْلُ كلِّ طاعةٍ وأساسُ كلِّ خَيْرٍ ، بل غَمِطَ (٢) النِّعمَ وكَفَرَ بالمُنْعِمِ .

وأمّا الآيةُ الثانية فإنّها تتخرَّجُ على حَذْفِ مضافٍ ، كأنّه قال : خلقنا أباكم من ترابٍ ، ثم جعلناه صورةً ناطقةً حيّةً ، ثم قلنا بعد ذلك للملائكة : اسجدوا لآدم .

وأمّا الآيةُ الثالثةُ فتتخرَّجُ على أنْ يكونَ المرادُ باهتدى : تمادَى على الهدايةِ .

وأمّا البيتُ فيُحْمَلُ على ظاهرِه من سؤدد الممدوحِ أوّلًا ، ثم سؤدد أبيه بعده ، ثم سؤدد الجد بعده ، فيكون مثل قول الآخر :

٤٣١ — وكم أَبٍ قَدْ علا بابنٍ ذُرَى حَسَبٍ كما علت برسولِ اللّهِ عَدْنانُ (٣)

لتبقى ثُمَّ على بابها ، ومما يُبَيِّنُ أنَّ ثم على معناها وليست بمعنى الواو قوله : بعد ذلك جدُّه ، فمن قال : إنَّ ثمّ بمعنى الواو لا يسوغُ له أنْ يقولَ : "بَعْدُ" بمعنى "قبْلُ" فإنَّ ذلك لا يُحْفَظُ من كلامِ العَرَبِ .

= وثم هنا لترتيب القول بحسب الذكر والإخبار والتلفظ وإلى ذلك ذهب ابن مالك في التسهيل فقال : وقد تقع ثمّ في عطف المتقدم بالزمان اكتفاء بترتيب اللفظ ، قال صاحب الخزانة: وفي هذا اعتراف بأنَّ ثم هنا للترتيب بدون تراخٍ ومهلة ، أمّا الأخفش فقد ذهب إلى أنَّ ثمّ هنا بمعنى الواو لمطلق الجمع ، والتوجيه الثالث للبيت هو ما وجه به الأبّذي البيتَ بَعْدُ ، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور في شرح الجمل فيما ذكره صاحب الخزانة ولم أجده في المطبوع منه .

انظر الخزانة ٤ / ٤١١ ، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٤١٥ والتسهيل ١٧٥ .

(١) سبقت ص ٤ : ٦ .

(٢) في اللسان (غمط) : وغَمِطَ النعمة والعافية بالكسر يغمَطُها غَمْطاً : لم يشكرها .

(٣) البيت لابن الرومي في ديوانه : ( )

والبيت في الجنى الداني : ٤٠٧ ، والمغني ط ٢ رقمه ١٨٧ وشرح أبياته ٣ / ٤٣

ومما يبيّنُ أنّ ثمّ ليست بمنزلةِ الواو أنّك لا تقول : اختصم زيدٌ ثم عمروٌ كما تقول : اختصم زيد وعمرو ، ولو كانت بمنزلةِ الواوِ لساغَ ذلك .

ومِمّا يبيّن ذلك أيضًا إجماعُ الفقهاءِ على أنّه لا يجوز : هذا بيُمْنِ الله تعالى ويمنك - بالواو - ولكن أجازوا : هذا بيُمْنِ الله ثم بيُمْنِك . ولو كانت بمعنى الواو ما فرُّوا إليها .

وفي الحديث أنّ بعضَ اليهودِ . قال لبعض أصحاب النبيِّ صلى الله عليه وسلم : أَلَسْتُمْ تزعمون أنّكم لا تُشْرِكونَ باللّهِ شيئًا وأنتم تقولون : ما شاءَ اللّهُ وشئتَ ، فذُكِرَ ذلك للنبيِّ صلى الله عليه وسلم فقال : لا تقولوها ، وقولوا : ماشاءَ اللهُ ثمّ شئت[1] حدّثَ بذلك قاسم بن أصبغ[2] في سَنَدٍ[3] موصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

فعلى هذا تقول : زيد فعمرو منطلقٌ فتوحّد الخبر ، لأنّك إنّما تخبرُ عن أحدِهما ثم تجيءُ بالآخرِ يتلوهُ ، ويجوز زيدٌ فعمروٌ منطلقان لأنّهما قد اشتركا في الانطلاق .

وتقول : زيدٌ ثم عمروٌ منطلقٌ كما جاز ذلك بالفاء ، بل هو في ثُمّ أحْسَنُ ، لأنّها أشدُّ تراخيًا من الفاءِ . ويجوز : زيدٌ ثمّ عمروٌ منطلقان ، لأنّهما قد اشتركا في الانطلاق وتقول : زيدٌ وعمروٌ منطلقان ، ولا يجوز : زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ ، لأنّ الواوَ فيها معنى الشركةِ والاجتماعِ .

وقد يجوزُ في ضرورة شِعْرٍ أو نادرِ كلامٍ : زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ . فمِنَ النحويين مَنْ حمَلَ ما جاءَ من ذلك على أنْ ينوى بمنطلق التقديم فكأنّك قلت : زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٥ / ٣٨٤ ، ٣٩٤ ، ٣٩٨ من غير قصة اليهود - وأخرجه ابن ماجه عن ابن عباس مرة وعن حذيفة بن اليمان مرة أخرى وفي الأخيرة ماقصّه : عن حذيفة بن اليمان أنّ رجلا من المسلمين رأى في نومه أنّه لقي رجلا من أهل الكتاب . فقال: نعم القوم أنتم لولا أنكم تشركون إلخ ... سنن ابن ماجة. أبواب الكفارات الباب (١٣) رقم الحديث ٢١٣٠ جـ ١ / ٣٩٢ .

(٢) هو قاسم بن أصْبَغ بن محمد بن يوسف البَيّاني القرطبي، أبو محمد : محدث الأندلس ، كان بصيراً بالحديث والرجال، نبيلاً في النحو والغريب والشعر، وسمع من بقيّ بن مخلد وغيره ، وببغداد من ثعلب والمبرد وابن قتيبة وخلائق، وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير له "مسند مالك" و "بر الوالدين" و"الصحيح" على هيئة صحيح مسلم ، والأنساب وأحكام القرآن وغيرها . توفي سنة ٣٤٠ هـ الأعلام ط٤ / جـ ٥ / ١٧٣ . والبغية : ٢ / ٢٥١ .

(٣) في المصورة : مسند

ويكون خبر عمرو على هذا محذوفٌ لدلالة خبر زيد المتقدّم عليه .

ومنهم مَنْ يجعل الخبر للثاني وخبر الأول محذوف لدلالة خبر الثاني عليه فلا يكون في الكلام تقديمٌ ولا تأخيرٌ ، وكأنّ الأصلَ : زيدٌ منطلقٌ وعمروٌ منطلقٌ فحُذِفَ منطلق الأول وجعل الثاني دليلاً عليه . الأولُ مذهبُ سيبويه والثاني مذهبُ المبرّد (١) . والذي ذهب إليه سيبويه أولى ، لأنّ الدليلَ بابُه ألّا يتقدمَ على المدلول إلّا في الاشتغال ، لعلّةٍ تذكرُ في موضعِه إنْ شاء الله تعالى .

وتمسّك صاحبُ القولِ الثّاني بقول الشاعر :

٣٢٤ - نحنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مُختلِفُ (٢)

فراضٍ خبر أنتَ وليس خبرَ نحن ، إذْ لو كان خبراً له لقال : راضون ، وخرّجَ ابنُ كيسان (٣) وأبو الحسن ذلك على أنْ يكون نحن لواحدٍ وكأنّه قال : نحن راضٍ بما عندنا . وخرّجه (٤) غيره على أنْ (٥) يكون " وأنت " معطوفاً على نحن وراضٍ خبرٌ عنهما معاً ، كما قالوا : هم عدوٌّ وهم صديقٌ ، قال جرير يصفُ نساءً :

٣٢٤ - دَعَوْنَ الهوى ثم ارتمينَ قلوبَنا بأعينِ أعداءٍ ، وهُنّ صَديقُ (٦)

ومنه قوله عزّ وجلّ ﴿ هُمُ العَدُوُّ ﴾ (٧) وقوله سبحانه : ﴿ إنّا رسولُ ربِّ العالَمينَ ﴾ (٨) .

---

(١) ظاهر كلام سيبويه في الكتاب ١ / ٧٤ ، ٧٥ ، والمبرد في المقتضب ٤ / ٧٢ ، ٧٣ يدل على أنهما متفقان على أنّ المحذوف هو خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه .

(٢) البيت لقيس بن الخطيم كما في الكتاب ، وهو في ملحقات ديوانه (ط ٢) : ٢٣٩ وأورده البغدادي في قصيدة لعمرو بن امرئ القيس ، جاهلي ، في الخزانة ٢ / ١٩٣ . وانظر الكتاب ١ / ٧٥ ، ومعاني القرآن للأخفش ٨٢ ، والمقتضب : ٣ / ١١٢ ، ٤ / ٧٣ ، والأمالي الشجرية ١ / ٣١٠ ، والإنصاف ٩٥ ، والمغني ط ٢ رقمه ١٠٥٣ وشرح أبياته ٧ / ٢٩٩ ، وغير ذلك كثير .

(٣) مذهب ابن كيسان في شرح أبيات المغني ٧ / ٣٠٠ ، وانظره في ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ٣٣٨ .

(٤) في المصورة : وخيرجه .

(٥) في المصورة : أن لا ، وكأنّ " لا " زائدة .

(٦) في ديوانه ص ٣٩٨ ، وهو البيت السابع من قصيدة يمدح فيها الحجاج ، وينسب لمزاحم العقيلي . وهو في الخصائص ٢ / ٤١٢ ، ورواية الديوان : بأسهم بدل : بأعين .

(٧) الآية ٤ من سورة المنافقون .

(٨) الآية ١٦ من سورة الشعراء .

وزعمَ المازنيُّ (١) أنَّه لا يجيءُ مِنْ كلامهم نحو قولك : زيدٌ وعمروٌ منطلقٌ إلّا حيثُ يكون الإخبارُ عن زيدٍ هو الإخبار عن عمروٍ في المعنى ولذلك أُفرِدَ الخبرُ عنده ، قال تعالى =﴿ واللهُ ورسولُهُ أحَقُّ أن يُرْضُوهُ ﴾= (٢) ولم يقل : يرضوهما ، لأنَّ إرضاءَ الله إرضاءٌ للرسولِ ، فلذلك كان الإخبارُ عنهما هنا // كالإخبارِ عن أحدِهما ، ١٦٣
وكذلك قول الشاعر :

٤٣٤- إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأسـ ـودَ ما لَمْ يُعاصَ (٣) كانَ جُنونا (٤)

ولم يقل : ما لم يعاصيا ، لأنَّ الشَّعَرَ الأسْوَدَ هو شرخُ الشَّبابِ في المعنَى ، إذْ لا يكون إلّا مع شرْخِ الشبابِ ، فلذلك أخْبَرَ عنهما كالإخبارِ عن أحدِهما .

وكذلك قول الآخر :

٤٣٥- فَمَنْ (٥) يكُ سائِلاً عَنِّي فإنِّـي وجِرْوَةُ لا تَرُودُ ولا تُعـارُ (٦)

لمّا كان ملازماً لها لا ينفكّ من ركوبِها فجعل الإخبارَ عنه ومنها كالإخبار عنها لو انفردت (٧) ، ومثل ذلك قول الآخر:

٤٣٦- فمن يكُ أمْسى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنِّي وقَيّارٌ بِها لَغَريبُ (٨)

---

(١) لعلها تحريف للفارسي، فسيذكر بعد قليل أنَّ هذا مذهب الفارسي ، وهو الصواب، فقد نسب ابن عصفور في شرحه للجمل ١/ ٤٥٣ هذا المذهب للفارسي .
(٢) الآية ٦٢ من سورة التوبة .
(٣) في المصورة : يعاض ، تحريف .
(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٤١٣ ، وهو في الأمالي الشجرية ١/ ٣٠٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٧ ، ٤٥٣ ، والمقرّب ١/ ٢٣٥ .
(٥) في المصورة : من ، والتصويب من المصادر .
(٦) البيت لشداد والد عنترة ، أو لعنترة . وانظر ديوانه ٣٠٩ ، وهو في الكتاب ١/ ٣٠٢ شاهداً على عطف جروة على منصوب إنَّ مع أنَّ الواو للمعيّة . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٣ .
(٧) وكان حقه أن يقول : لا نرود ولا نعارُ . (بالنون)
(٨) البيت لضابئ البرجمي بن الحارث ، من شعراء الأصمعيات ، مخضرم أدرك الاسلام، والبيت في الأصمعيات : ١٨٤ والكتاب ١/ ٧٥ ، والإنصاف ٩٤ وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٥٣ ، والخزانة ٤/ ٣٢٣ ، ويروى: وقيارٌ وفي الخزانة " ويقال : "لغريب" خبرٌ عن الاسمين جميعا ، وهذا إنما يتصور على رواية نصب قيار لا على رواية رفعه ".

ولم يقل : لغريبان لملازمته قيّاراً ، فأخبر عن نفسه وعن قيّارٍ كما كان يخبر عن نفسه لو انفرد بالذِّكر.

وما ذهب إليه سيبويه وأبو العباس من الحذف أولى لأمرين :

أحدهما : أنّ الذي ذكره لا يعمّ جميع ما جاء من ذلك ، ألا ترى أنّه لا يتصوّر ذلك في قوله :

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ ..... البيت(١) [٤٣٦]

ولا في قول الآخر :

٤٣٧- رماني بأمرٍ كنتُ منه ووالدي بريئاً ومن أجل الطّويّ رماني (٢)

إذ براءة الوالد ليست براءةً للولد في المعنى .

والآخر : أنّك تقول : شرخُ الشبابِ والشعر الأسود، هما ما لم يعاصيا كانا جنونا ، ولا يجوز أن تقول : هما ما لم يعاصَ ،وعلى ما ذهب إليه الفارسيُّ (٣) ينبغي أن يجوز ذلك .

وأمّا الكوفيون : فزعموا أنّ ما جاء من ذلك فسببُه أنّ الواو فيه بمعنى مع فكأنّه قال : إنّ شرخَ الشبابِ مع الشعرِ الأسودِ ما لم يعاص ، فأفرد الضمير، لأنّه ليس له مخبرٌ عنه إلّا شرخ الشباب ، لأنّ مع الشعر فضلة وليس مخبراً عنه ، فكذلك أيضا يكون "والشعرُ" بمنزله "مع الشعرُ" لأنّه في معناه ، واستدلّوا على صحّة ما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

٤٣٨- فإنّكَ والكتابَ إلى عليٍّ كدابغةٍ وقد حلمَ الأديمُ (٤)

فأخبر عن ضمير المخاطب ولم يخبر عن الكتاب ، لأنّه بمعنى مع الكتاب فهو

---

(١) سبق في ص ٦٠٧

(٢) البيت لعمرو بن أحمر . وانظر ملحقات الديوان ١٨٧ .
وينسب للأزرق بن طرفة في اللسان (حول)
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٥ ومعاني القرآن للفراء ١/ ٤٥٨ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٠ ، وشرح الحماسة للمرزوقي ٩٣٦ ، والهمع ١/ ١١٦ .

(٣) المازني فيما سبق ،والمثبت هنا هو الصواب . انظر الصفحة السابقة هـ ١

(٤) البيت للوليد بن عقبة من أبيات يحض فيها معاوية على قتال الإمام علي .
والبيت الشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٥٤ وتخريجه فيه .

فضلةٌ ، أَلَا ترى أَنَّ الذى يُشْبِهُ الدابغةَ إِنَّما هو المخاطَب ، ولو أَخْبَرَ عنهما معاً لقال : كدابغةٍ وقد حلم الأديم ودبغها ، لأَنَّ الكتابَ في وقت لا ينتفع فيه بالكتاب كالدابغة وقد حلم الأديم وكَتْبُه كدَبْغِها .

وهذا الذي ذهبوا إليه فاسدٌ ، لأَنَّ الواوَ وإِنْ كانت بمعنى مع فإِنَّها لا تجري مجراها فى أَنْ تجعل كأَنَّها فضلةٌ منصوبةٌ إِلّا إذا انتصب ما بعدها على أَنَّه مفعولٌ به ، وأَمّا إذا كان ما بعدها معطوفاً على الأَوَّلِ وشريكاً له في الإِعراب ، فينبغى أَنْ يكونَ شريكاً له في الحكم . والبيتُ لا حُجَّةَ لهم فيه ، لأَنَّ العربَ قد تحذف حرفَ العطف والمعطوف إذا دُلَّ على ذلك ، مِنْ كلامهم : راكبُ النَّاقةِ طَليحان (١) ، والتقدير : راكبُ النَّاقةِ والناقةُ طليحان . وقال تعالى : ﴿ سَرابيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ ﴾ (٢) التقدير : تقيكم الحرّ والبرد ، فكذلك أيضا يكونُ التقدير فى البيت : كدابغةٍ ودبغِها فحذَفَ حرف العطف والمعطوف ، بل إذا كان الاسمُ المجرور بمع أَوْ بحرف جرٍّ يقتضي تشريك ما بعده مع ما قبله فى المعنى ، قد تجري العربُ الاسمين مجرى المعطوف والمعطوف عليه ، فتخبر عنهما كما تخبرُ عن المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، وتعامله معاملتهما ، فالأُخْرى إذا كان معطوفاً فى اللفظ ، أَلَا ترى إلى قوله :

٤٣٩ - ريحُ الجَنُوبِ مع الشّمال وتارةً رِهَمُ الرَّبيعِ وصائِبُ التَّهْتانِ (٣)

فجعل ريح الجنوب مع الشمال بمنزلةِ قوله : ريح الجنوب والشمال ، ولذلك أبدلهما من قوله قبل (٤) : الرِّيحانِ .

وكذلك قول الآخر :

٤٤٠ - أقولُ له كالنُّصْحِ بيني وبينه هلَ أنت بنا فى الحَجِّ مرتحلانِ (٥)

---

(١) الهمع ٢ / ٥٢ (عبد العال) .
(٢) الآية ٨١ من سورة النحل .
(٣) من شواهد الكتاب ٣ / ٢٣٨ وانظر شرح أبيات سيبويه ٢ / ٣٢٧ - ٣٢٨ . والبيت منسوب لرجل من باهلة كما فى المخصص ١٦ / ١٥١ واللسان (دبر) .
(٤) فى البيت السابق لبيت الشاهد وهو :
حالت وحيل بها وغيَّرَ آيَها صَرْفُ البِلَى تجري به الرِّيحان
(٥) البيت فى ضرائر ابن عصفور ٢٨٢ ، مرتجلان وهو تصريف والشاهد أيضا فى المغنى لابن فلاح ص

أجرى قوله : " هل أنت بنا مجرى هل أنت وأنا ، ولذلك قال : مرتحلان .

[حتى العاطفة] (١)

وقوله : "وحتّى تنفردُ بأنَّ ما بعدها لا يكون إلا جُزْءاً ممّا قبلها ، وفائدتها أنَّ ما بعدها عظيمٌ أو حقيرٌ أو قويٌّ أو ضعيفٌ ".

يعني أنَّ حتّى وإنْ ساوتِ الواوَ والفاءَ وثمّ في أنَّها تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعرابِ والمعنى ، وساوتِ الواو على الانفراد في أنَّها لا تعطي مهلة ولا ترتيباً ، فإنَّها تنفردُ عنْها بأنَّ ما بعدها لا يكون إلَّا جُزْءاً ممّا قبلها ، وأنَّه لا يكون إلَّا عظيماً أوْ حقيراً أوْ ضعيفاً أوْ قويّاً ،فتقول : رأيتُ القومَ حتَّى زيداً (٢) إذا كان زيدٌ عظيماً في القومِ أو حقيراً فيهم ،ولو قلت : رأيت القومَ حتى الحمارَ لم يَجُزْ،وإنْ جاز ذلك مع الواوِ والفاءِ وثُمَّ .

وكذلك أيضا لو قلت : رأيتُ زيداً حتى عَمْراً ، أوْ قلت : رأيتُ القومَ حتَّى زيداً . وليس زيدٌ بعظيمٍ ولا حقيرٍ في القومِ ، ولا قويٍّ ولا ضعيفٍ ، لم يَجُزْ،وإنْ جازَ أيضا مع الواوِ والفاءِ وثمّ ، وسبب ذلك أنَّ حتى فيها معنى الغاية ، وغايةُ الشَّيْءِ من الشيءِ ، فلذلك لَزِمَ أنْ يكونَ ما بعدها جُزْءاً مِمَّا قبلها ، ولما كانت غايتا الشيءِ طرفيْهِ ،وطرفا الشيءِ أعْظَمُ ما فيه وأحقرُ ما فيه ،لَزِمَ أنْ يكونَ الذي بعدها إمّا حقيرا وإمّا عظيماً ، والقويُّ والضعيفُ بمنزلةِ العظيمِ والحقيرِ ، ومن كلامهم :

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنَّ حتى ليست بعاطفة ،ويعربون ما بعدها على إضمار عامل . انظر الجنى الداني ٥٠١ ، والمغني (ط٢)(١٣٧)

(٢) قال ابن يعيش في شرحه ٨/ ٩٦-٩٧ " واعلم أنَّ حتى إنَّما يتحقق العطفُ بها في حالة النصب لا غير نحو قولك:رأيت القوم حتى زيداً،فالاسم بعد حتى داخل في حكم ما قبلها ولذلك تبعه في الإعراب ، فأمّا إذا قلت:قدم القوم حتى زيدٌ ،فإنَّه لا يتحقق هاهنا العطف لاحتمال أنْ تكون حرف ابتداء،وهو أحد وجوهها وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك إذا خفضت ربما يتوهم فيها الغاية على نحوقوله تعالى =(حتى مطلع الفجر)= ولذلك لم يمثل الفارسي في العطف إلّا بصورة النصب فقال نحو قولك : ضربت القوم حتى زيداً ثم عضّد ذلك بالنقل لئلا يمنع المخالف هذه الصورة ،فقال وقد رواه سيبويه وأبو زيد وغيرهما وكذلك رواه يونس ".

اسْتَنَّتِ الفِصَالُ حتى القَرْعَى (١) ، وكلُّ شيءٍ يُحِبُّ ولدَه .. حتَّى الحُبارى (٢) لأنَّها توصف(٣) بالحُمْقِ .// وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كلُّ شيءٍ بقضاءٍ وقدرٍ حتى العجزُ والكيْسُ "(٤) فجمع بين الغايتين . ١٦٤

وقد يكون ما بعدها غير جزءٍ ممَّا قبلها إذا كان متلبساً به ، لأنَّ المتلبس بالشيءِ قد يجري مجرى ما هو من الشيءِ مجازاً ،فتقول : خرج الصَّيادون حتى كلابُهم ، وخرج النَّاسُ حتَّى دوابُّهم ،فكان ينبغي له أنْ ينبّه على ذلك .

وكذلك أيضاً تنفردُ حتَّى بأنَّها لا تعطف جملة ولا فِعْلا ، وسببُ ذلك ماذكرناه من أنَّ ما بعدها إنَّما يكون جُزْءاً ممَّا قبلها أو متلبساً به ، وعظيما أوْ حقيراً ،ولا يتصوّر شيءٌ من ذلك في الأفعالِ ولا في الجُمَلِ .

[الحروفُ المشركةُ في اللَّفْظِ خاصة]

ولمَّا فرغَ من تبيين معاني الحروفِ المشركة في اللفظِ والمعنى ، أخذ في تبيين الحروف المشركةِ في اللَّفْظِ خاصّةً بقوله (٥) : *١- ومنها بل ولا بل -١* وهما للإضرابِ عن جعلِ الحكمِ للأوَّلِ وإثباته للثاني "(٦)

اعلم أنَّ بلْ (٧) ولا بَلْ إما أنْ يقعَ بعدهما مفردٌ أو جملةٌ ، فإنْ وقعَ بعدهما جملةٌ كانا للإضراب عن الكلامِ ، الأوَّلِ على جهة الإبطالِ أو التركِ من غير إبطال ، والأخذِ في غيرِه ، وليسا إذْ ذاك حَرْفي عَطْفٍ بل حَرْفا ابتداءٍ ، فتقول :

---

(١) المثل في كتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٨٦ ومجمع الأمثال ١/ ٣٣٣ ،وفيه" ويروى استنت الفُصْلان حتى القريعي " يضرب للذي يتكلم مع مَنْ لا ينبغي أنْ يتكلم بين يديه لجلالة قدره ،والقَرْعى جمع قريع مثل مرضى ومريض ،وهو الذي به قَرَعٌ [بالتحريك] وهو بثر أبيض يخرج بالفِصال " ، والاستنان : العَدْوُ ،وأصله أنَّ الفِصال إذا استنت صحاحها نظرت إليها القرعى فاستنت معها فسقطت من ضعفها ".

(٢) المثل في مجمع الأمثال ٢/ ١٤٦ والمستقصى ٢/ ٢٢٧ واللسان (حبر) .

(٣) في المصورة : لا توصف ، وهو غير المراد ففي اللسان : خَصَّ الحبارى بالذِّكْرِ لأنَّها يضرب بها المثل في الحمق ،فهي على حمقها تحبّ ولدها فتطعمه وتعلّمه الطيران كغيرها من الحيوان .

(٤) أخرجه مسلم في كتابه القدر رقم (١٨) ص ٢٠٤٥ ومالك في الموطأ باب القدر الحديث رقم ٤ ص ٨٩٩ وأحمد في مسنده : ٢/ ١١٠ .

(٥) العبارة مكررة في المصورة .

(٦) هذه عبارة الجزولي .

(٧) انظر "بل " في الأزهية ٢١٩-٢٢٣ والمقرّب ١/ ٢٣٢ ،رصف المباني ١٥٣ ، والجنى الداني ٢٥٣ ، والمغني ط٢ (١١٩ ، ١٢٠) .

قام زيدٌ بل عمرو[1] قائمٌ ، فتُخبِرُ عن عمروٍ بالقيام وتُضرِبُ عن قيامِ زيدٍ مُبطِلاً له أوْ تاركاً من غيرِ إبطالٍ ، قال الله تعالى ﴿ وقالُوا اتَّخَذَ الرحمنُ وَلَداً سبحانَهُ بل عِبادٌ مُكرمونَ ﴾ [2] فأضْرَبَ عن قولهم : اتَّخذَ الرحمنُ ولداً على جِهَةِ الإبطالِ وأخذَ في خَبَرٍ آخرَ وهو أنَّهم عِبادٌ مكرمونَ . وقال سبحانه : ﴿ لَوْ أردْنا أن نَتَّخِذَ لَهْوا لاتَّخذناهُ مِن لَّدُنَّا ﴾ [3] ثم قال : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بالحَقِّ ﴾ [4] فأضْرَبَ بَبَلْ عن الكلامِ الأوَّلِ على جِهَةِ التَّرْكِ له ، وأخذَ في غيرِه ، وهو الإخبارُ بقذفِه [5] بالحَقِّ على الباطلِ .

فإنْ وقعَ بعدهما مُفردٌ كانا حَرْفَي عَطْفٍ وفي مَعْنَيهما خلافٌ بين سيبويه والمبرِّد [6] . فذهب سيبويه إلى أنَّها للإضراب عن الشيءِ الذي نفيته عن الأوَّلِ أوْ أثبتّه له وإيجابه في حقِّ الثاني ، فإذا قلت: قام زيدٌ بل عمروٌ أوْ ما قام زيدٌ بل عمروٌ فالمعنى بل قام عمروٌ ، وإذا قلت : اضرب زيداً بل عمراً ، ولا تضرب زيداً بل عمراً فالمعنى بل اضرب عمراً .

وذهب المبرّد إلى أنَّهما قد يكونان على ما قاله سيبويه ، وقد يكونان للإضْرابِ عن ما حكيتَ به عن الأوَّلِ من نفيٍ أو إثبات ، وإثباتِه في حقِّ الثاني ، فإذا قلت : ما قام زيدٌ بل عمروٌ[7] كان له معنيان :

أحدهما : أنْ تريدَ بل قام عمرو ، فتضرب عن القيامِ في حقِّ الأوَّلِ وتثبته في حقِّ عمروٍ ، فيكونُ القيامُ منفياً في حقِّ زيدٍ مُوجَباً في حَقِّ عمروٍ.

والآخر : أنْ تريدَ : ما قام عمروٌ فتُضْرِبَ عن نفيِ القِيامِ في حَقِّ زيدٍ وتثبت ذلك في حَقِّ عمروٍ ، ويكون زيدٌ على هذا المعنى قد قام وعمروٌ لم يقم .

---

(١) في المصورة : عمروو
(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .
(٣) الآية ١٧ من سورة الأنبياء .
(٤) الآية ١٨ من سورة الأنبياء .
(٥) في المصورة : نقذفه .
(٦) الكتاب ١ / ٤٣٤ ، والمقتضب ١ / ١٥٠ مع هوامش عضيمة ، والمغني ط٢ (ص١٢٠) ورصف المباني ١٥٤ ، والجنى الداني ٢٥٤ .
(٧) في الأصل : عمر.

والصحيحُ عندى ما ذهب إليه سيبويه من جهتين :

إحداهما : أنَّ ما ذهب إليه قد وافقه عليه أبو العباس ، وزاد معنىً آخر لم يوافقه عليه سيبويه فيحتاج إلى إثباته سماعاً ، وذلك لا يُحفَظُ من كلامهم (١)

والآخرُ : أنَّ بلْ ولا بلْ حرفا عطف ، وحرفُ العطفِ إنَّما ينوبُ منابَ العاملِ ، فإذا قلت : ما قامَ زيدٌ بل عمروٌ فينبغي أنْ يكونَ التقديرُ : بل قام عمرو ، ولأنَّ قام هي العاملةُ ، فتناب بلْ منابها ، ولا ينبغي أنْ يكون التقدير : بل ما قام عمرو ، لأنَّ ما غير عاملةٍ ، فلا ينبغي أنْ تُنابَ "بل" منابها .

فإنْ قلت : فأنتَ إذا قلت : ما يقوم زيدٌ وعمروٌ كان المعنى ما يقومُ زيدٌ وما يقومُ عمروٌ ، فيكون حرفُ العطفِ قد ناب منابَ العاملِ وحرفِ النَّفيِ ؟

فالجوابُ : أنَّ حرفَ العطفِ إنَّما ناب مِنْ جهةِ المعنى منابَ الفعلِ العاملِ فكأنَّك قلت : ما يقومُ زيدٌ ويقومُ عمروٌ ولكن مِنْ حيث كنت إذا صرّحت بهذا الفعل وعطفته على الفعل الأوّلِ بحرفٍ من الحروفِ التى تشرك في اللفظِ والمعنى لَزِمَ أنْ يكونَ الفعلُ الذي بعد حرفِ العطفِ شريكَ الفعلِ الذي قبله فى معنى النَّفي ، وإذا قلت : ما قام زيدٌ بل عمروٌ لَزِمَ أنْ يكونَ التقديرُ : بل قام عمروٌ ولا يلزمُ أنْ يكونَ هذا الفعلُ شريكَ الفعلِ الأوّلِ في معنى النفي ، لأنَّك لم تعطفه عليه بحرفٍ من الحروفِ المشركةِ فى اللفظِ والمعنى . فعلى هذا قول أبي موسى " وهما للإضراب عن جعل الحكمِ للأوّلِ وإثباته للثاني " - يعطي أنَّك إذا قلت : ما قام زيدٌ بل عمروٌ أنْ يكون المعنى بل ما قام عمروٌ . ألا ترى أنَّك إذا حكمت على الأوّلِ الذى هو زيدٌ بنفي القيام عنه ، فإذا أضربتَ عن جعل هذا الحكم للأوّلِ وأثبته للثاني الذي هو عمروٌ تكون قد أضربت عن نفي القيامِ فى حقِّ زيدٍ وأثبتَّ ذلك النفي فى حقِّ عمرو ، فيكون المعنى بل ما قام عمروٌ . وهذا الذى ذهبَ إليه باطلٌ ، بما قدَّمناه . ومع ذلك فلم يأخذ بمذهب سيبويه ولا المبرّد ؛ لأنَّ سيبويه يقولُ المعنى بل قام عمرو ، وأبو العباس يقول : يمكن أنْ يكونَ المعنى بل قام عمروٌ وبل ما قام عمرو . وكلام أبي موسى يقتضي أنَّ المعنى // ١٦٥
إنَّما هو : بل ما قام عمروٌ خاصّةً ، فيكونُ قد ترك المعنى المتَّفقَ عليه ، وأثبتَ المعنى المختلفَ فيه خاصّةً ، وذلك غايةٌ في الفسادِ .

---

(١) قال ابن مالك : وما جوزه مخالف لاستعمال العرب . انظر الجنى الدانى ٢٥٤ .

وقوله : " ولا يُعْطَفُ بها في الاستفهام ."

يعني أنّك لا تقول : هل يقوم زيدٌ بل عمروٌ ، وسببُ ذلك أنّك لم تُثْبِتْ في حَقِّ زيدٍ قياماً ، ولا نفيتَه في حَقِّك ، ولا في حَقِّ غيرك ، فتبطلَ بَبَلْ ما أثبتَّه أوْ أثبتَهُ غيرُك ، فلو عَطَفْتَ بها بعد الاستفهام لخَرَجَتْ عن معناها الذي وضعت له من الإبْطالِ ، وهذا يدلّ على صِحَّةِ ما ذهب إليه سيبويه في مثل قولك : ما قام زيدٌ بل عمروٌ ، مِنْ أنّها إنّما هي للإبطالِ في حقِّ الفعلِ خاصّةً لا في حقِّ النَّفْي ، إذْ لو جاز الإضرابُ عن النفي في حَقِّ الأوّلِ وإثباته في حَقِّ الثاني لكنتَ تقول : هل قام زيدٌ بل عمروٌ على معنى بل هل قام عمرو ، فتكون قد تركت الاستفهام في حقِّ زيدٍ وأثبتَّه في حقِّ عمرو ، ولكن مَنَعَ من ذلك ما ذكرناهُ من أنّها إنّما تكون للإضرابِ عن الفعل خاصّةً ، لأنّ أداةَ الاستفهامِ ليست بعاملةٍ ، فينوبَ حرفُ العَطْفِ منابَها كما أنّ أداةَ النَّفْيِ ليست بعاملةٍ .

وقوله : و " لا " مع " بَلْ " في الإيجاب والأمْرِ نَفْيٌ ، وفي النَّفْيِ والنَّهْيِ تأكيدٌ ."

يعني أنّك إذا قلت : قام زيدٌ لا بل عمرو ، تكونَ قد نَفَيْتَ بـ " لا " قيامَ زيدٍ وكذلك إذا قلت : اضرب زيداً لا بل عمراً تكون أيضا قد نفيت بلا عن زيد الضَّرْبَ المطلوبَ بقولك : اضرب .

فإنْ قلت : كيف تكون لا نافية للأمْرِ ، والأمْرُ لا تدخلُ عليه أداةُ نَفْيٍ ؟

فالجواب : أنّ " لا " تكون مثل " لا " الناهية فإذا قلت : اضرب زيداً لا بل عمراً " ، فكأنّك قلت : لا تضربه بل اضرب عمراً ، وسمّاها نافيةً بالنَّظَرِ إلى المعنى .

وإذا قلت : ما قام زيدٌ لا بل عمروٌ ،كانت " لا " تأكيداً للنَّفْيِ المتقدِّمِ ،ولم تكن نافيةً على غيرِ طريقِ التأكيدِ ،لأنَّ نفيَ النَّفْيِ إثباتٌ ،فيلزم أنْ يرجع معنى : ما قام زيدٌ : قام زيدٌ ، ثم تقولُ بعد ذلك : بل قام عمروٌ ، فتكون قد أثبتَّ القيامَ لعمرو وتكون بل قد نقضتْ ذلك الإيجابَ الحاصلَ مِنْ نفيِ النَّفْيِ ، فيعودُ الكلامُ الأوَّلُ نفياً كما كان أوَّلاً فتكون "لا " على هذا التقدير لا أثرَ لها .

وكذلك إذا قلت: لا تضربْ زيداً لا بل عمراً كانت "لا "تأكيداً للنَّفْيِ المتقدِّمِ الذى تعطيه أداةُ النَّهْيِ ولا تكون نافيةً له على غير طريقِ التأكيدِ ، لأنَّ نفيَ النفيِ إثباتٌ ،فيلزم أنْ يرجع معنى لا تضرب : اضرب ، ثم تقولُ بعد ذلك بل اضرب عمراً ،فتكون بل قد نقضتْ معنى اضرب الحاصلَ من نفيِ النَّفْيِ فيكونُ الكلامُ الأوَّلُ نهياً كما كان أوَّلاً ، فتكونُ "لا " أيضاً على هذا التقدير لا أثرَ لها .

[لا العاطفة ،لنفي حكم الأول عن الثاني]

وقوله : " ومنها "لا "(١) وهي لنفي حُكْمِ الأوَّلِ عن الثاني ،ولا يُعْطَفُ بها إلَّا في الأمرِ والإيجاب ".

اعلم(٢) أنَّ "لا " لإخراج الثاني ممَّا دخل فيه الأوَّلُ ، فإذا قلت: يقومُ زيدٌ لا عمروٌ ، فقد أخرجْتَ عمراً عن القيامِ الذى دخل فيه زيدٌ ، وتقول أيضا : اضرب زيداً لا عمراً فتخرج عمراً عمّا دخل فيه زيد من طلبِ ضربِ المخاطبِ لهُ .

ولا يُعْطَفُ بها بعد نَفْيٍ لا تقول : ما قام زيدٌ لا عمرو ،وسببُ ذلك أنَّ ما بعد "لا " مخالفٌ لما قبلها ،ألا ترى أنَّه إذا كان ما قبلها إيجابا كان ما بعدها نفياً ، فلو عطف بها بعد نَفْيٍ لَلَزِمَ أنْ يكونَ مابعدها موجباً ، والإيجابُ ضدّ ما وضعت له "لا ".

---

(١) انظر الأزهية : ١٥٠ ورصف المباني ٢٥٧ ، ٢٥٨ ،والجنى الداني ٣٠٢ ،والمغنى ط٢ (٢٦٦) .

(٢) في المصورة : واعلم ،ولا داعي للواو .

وكذلك أيضا لا يُعْطَفُ بها بعد استفهام لا تقول : هل يقوم زيدٌ لا عمروٌ، وسببُ ذلك أنَّها لإخراجِ الثَّاني مِمَّا دَخَلَ فيه الأوَّلُ كما تقدَّمَ. وإذا قلت: هل يقومُ زيدٌ لم تُدْخِل زيداً في قيامٍ، ولا في نفيه عنه، ولا حكمت عليه بشيءٍ، وأيضاً فإنَّك لو قلت : هل يقومُ زيدٌ لا عمروٌ وأردتَ بذلك أنْ تُخْرِجَ عمراً عن الاستفهام المتقدِّمِ لم يكن للا معنًى، لأنَّكَ إذا قلت : هل يقوم زيدٌ ؟ وسكتَّ، عُلِمَ أنَّكَ إنَّما استفهمت عن قيامِ زيدٍ لا غيرَ.

وقصر أبُو موسى العطفَ بها على الإيجابِ والأمرِ. ولا مانع يَمْنَعُ مِنَ العَطْفِ بها بعد الدعاءِ والتحضيضِ وما في معناهما فتقول : هلاَّ (١) ضربت زيداً لا عمراً، وغفر الله لزيدٍ لا عمرو ولا لعمرو. ومِنْ كلامهم : " به لا بَظْبيٍ أعْفَرَ "(٢) أي أحلَّ اللهُ الفواقِرَ (٣) به لا بظبي أعْفَرَ.

وإنَّما يمتنع العطفُ بها بعد النفي والاستفهامِ لما تقدَّم ذكره.

واختلف في العطف بها بعد الماضي فمِنَ النَّاسِ (٤) مَنْ مَنَعَ ذلك ؛ لأنَّكَ إذا قلت : قام زيدٌ لا عمروٌ يلزم أنْ يكونَ التقدير : قام زيدٌ لا قام عمروٌ ، و "لا" لا يُنْفَى بها الماضي بقياسٍ. ومنهم مَنْ أجازَ ذلك (٥) ،

---

(١) في المصورة : هل لا .

(٢) في المصورة: لا بظبي أغفر ،وهو تحريف ،والمثل في المستقصى ٢/ ١٦ ومجمع الأمثال ١/ ٩٠ ويضرب عند الشماتة ،ومعناه : لتنزل به الحادثة لا بظبي قال الفرزدق وقد نعي إليه زياد بن أبيه :

أقول له لما أتاني نَعِيُّهُ ... به لا بظبي بالصريمة أغفرا

(٣) غامضة في المصورة ،والفواقر جمع فاقِرَة وهي الداهية الكاسرة للفَقَار . انظر اللسان (فقر) وشرح ابن عقيل ٢/ ٤٦٩.

(٤) هو الزجاجي في كتابه حروف المعاني ٤٢ حيث قال : ولو قلت: ظننت عبدالله قائما لا زيداً جالسا ،لم يجز ،لأنك لا تقول لا ظننت زيداً" ولكنه في الجمل ٣١ قال "وتقول قام محمد لا أخوك ترفع محمداً بفعله وأخوك عطف عليه، والقائم محمد دون الأخ وإنْ كان قد شركه في الإعراب". فقد أجاز في الجمل ما منعه في حروف المعاني وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٠.

(٥) ممن أجاز ذلك ابن عصفور-في شرحه للجمل ١/ ٢٤٠ انظر ردَّه على الزجاجي-والخَفَّافُ في شرحه للجمل أيضا . وجُلُّ النحويين عن الخزانة ٤/ ٤٧١.

لأنَّ "لا" قد يُنفَى بها الماضي المصرّح بلفظِه بعدها ،وإنْ كان ذلك قليلاً ، نحو قوله تعالى ﴿ فلا اقتحمَ العَقَبَةَ ﴾ (١) وقول الشاعر :

٤٤١ - إنْ تَغْفِرِ اللّهُمَّ تَغْفِرْ جَمّـا وأيُّ عَبْدٍ لك لا ألَمَّـا (٢)

أي : فلم يقتحم العقبةَ ،وأيُّ عبد لك لم يُلمّ. فالأحْرَى أنْ يجوزَ ذلك فيها إذا لم يظهرْ لفظُ الفعلِ الماضي بعدها .

وجوازُ العَطْفِ بها هو الذى أختارُه ،وقد ورد به السماعُ ،قال امرؤ القيس :

٤٤٢ - كأنَّ دِثاراً حَلّقَتْ بلَبُونِـهِ عُقابٌ تَنُوفَى لا عُقابُ القَواعِـلِ (٣)

فعطف بها على حلّق وهو ماض .

ونَقْصُهُ من شروطِ العَطْفِ بلا أنْ يكون الاسم الذى قبلها لا يصحّ تناوله لما بعدها (٤) // لأنَّ العطفَ بها إنّما جاء على طريقةِ التأكيدِ فتقول : قام رجلٌ لا امرأةٌ ،ولا يجوزُ قام رجلٌ لا زيدٌ ،ولذلك مَنَعَ سيبويه رحمه الله : مررتُ برجلٍ لا فارسٍ على العَطْفِ إذ يتناوله الأوّلُ ،ولا يجوزُ على النعتِ لأنّه يلزمه التكرارُ لإلغاء "لا" فتقول : مررت برجلٍ لا فارسٍ ولا كريمٍ. ١٦٦

---

(١) الآية ١١ من سورة البلد .

(٢) البيتان لأمية بن أبي الصلت ،ديوانه : ٢٦٥ .
وينسبان في الأمالي الشجرية لأبي خراش الهذلي ٢/٢٢٨ وهما في الأمالي الشجرية ١/١٤٤ ، ٢/٩٤ ، ٢٢٨ والإنصاف ٩٦ وشرح أبيات المغني .

(٣) البيت لامرئ القيس في ديوانه : ٩٤ ، وهو في الخصائص ٣/١٩١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٠ والخزانة ٤/٤٧١ وغير ذلك كثير .
ودِثار : اسم لراعي إبل امرئ القيس، وتَنُوفى : اسم موضع بلاد طيئ أو اسم جبل مشرف، والقواعل : جبالٌ صغار

(٤) في الهمع ٢/١٣ وشرط السهيلي في نتائج الفكر والأُبّذي في شرح الجزولية وأبو حيان في الارتشاف وابن هشام في المغني تعاند متعاطفيها فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة ... وعلّله الأبذي بأنَّ "لا" تدخل لتأكيد المنفي،وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني ... إلخ وانظر النتائج ٢٥٨ .

[لكن العاطفة]

وقوله : ومنها "لكنْ "(١) وهي نقيضة "لا " والعطفيّة منها ما لم يقع بعدها جملة ،والأُخرى مخفّفةٌ من الثّقيلةِ .

إنّما جعلَ "لكن "إذا وقع بعدها جملةٌ حرفَ ابتداءٍ ،ولم يجعلْها حرفَ عطفٍ ،لأنّها إذا عطفَتْ مفرداً على مفردٍ كانت من الحروفِ المشركةِ في اللفظِ لا في المعنى ،وإذا وقعت بعدها جملةٌ لم يكن لها تشريكٌ في اللّفْظِ وهي غير مشركةٍ في المعنى ، فلم يكن لها طريقٌ إلى العَطْفِ . والدليلُ على أنّها ليست بحرفِ عَطْفٍ دخولُ حرفِ العَطْفِ عليها ،قال الشاعر :

٤٤٢ – فيارَبِّ ،لا تجعل وفاتي إذا أتَتْ على شَرْجَعٍ يُعلَى بكُرْنِ المطارفِ
ولكن أَحِنْ يومي شهيداً بعُصْبَةٍ يصابون في فَجٍّ من الأرضِ خائفِ (٢)

فإن وقع بعدها مفردٌ كانت عند أكثر النحويين عاطفةً .

وزعم يونس أنّها ليست عاطفةً بدليل أنّها تستعملُ مع حرفِ العطفِ ،ولو كانت حرفَ عَطْفٍ لما جاز دخولُ حرفِ العَطْفِ عليها (٣) ، قال الله تعالى *ما كان مُحَمّدٌ أبا أحَدٍ من رجالِكُمْ ولكن رَسُولَ اللّهِ* (٤) فرسولُ اللّهِ معطوفٌ على خَبَرِ كان بالواوِ الداخلةِ على لكن ،و "لكن "حرفٌ معناه الاستدراك وليس بحرفِ عَطْفٍ ،لأنّ حرفَ العَطْفِ لا يَدْخُلُ على حرفِ العطفِ ،فإنْ كانت بغيرِ حرفِ عطفٍ فعلى إضمارٍ نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمرو ،أي لكن قام عمرو .

---

(١) انظر رصف المباني ٢٧٤ والجني الداني ٥٣٣ ، ٥٣٤ ،والمغني ط٢ (٣٢٤) وابن كيسان النحوى (للبنا) ١٧٠- ١٧٢ .

(٢) البيتان للطرماح بن حكيم الطائي الخارجي
وهما في شعر الخوارج : ٢٦٤ والرواية فيه :
اذا العرش ان حانت وفاتي فلا تكن ..... بخضر المطارف
والشرجع : السرير يحمل عليه الميت ،والمطارف جمع مطرف وهو كوب من خز .

(٣) انظر مثلاً الجنى الداني : ٥٣٤ وغيره من المصادر المذكورة أعلاه .

(٤) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ،وفي البحر ٧/ ٢٣٦ "وقرأ الجمهور ولكن بتخفيف لكن ونصب رسول على إضمار كان لدلالة كان المتقدمة عليه قيل : أو على العطف على "أبا أحد" .

وهذا الذى ذهبَ إليه باطلٌ ، لأنَّه قد حُكِيَ مِنْ كلامهم ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ (١) فهي في هذا الموضع وأمثاله عاطفة إذْ لا يسوغُ إضمارُ الخافضِ وإبقاءُ عملِه ، إلاَّ في قبيحِ ضَرُورَةٍ ، وذلك يقال في الكلامِ الفصيحِ فإذا دخلَ عليها حرفُ عَطْفٍ تخلَّصَتْ للاستدراك ولم تكن عاطفةً ، فتكون إذْ ذاك مثل : ثُمَّ في رواية مَنْ روى :

٤٤٤- أَراني إذا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى وثُمَّ إذا أصبحْتُ أصبحْتُ غاديا (٢)

ألا ترى أنَّ " ثُمَّ " في البيت دالَّةٌ على المهلةِ وليست بعاطفةٍ أصلاً ، لدخولِ الواو عليها .

واستدلَّ أيضا بأنَّها مخفَّفةٌ من الثقيلةِ نحو : إنْ وكأنْ وأنْ ، فكما لا يعطف بأخواتِها إذا خفِّفتْ فكذلك لا يُعْطَفُ بها (٣) .

ولا حُجَّةَ له في ذلك أيضاً ، لأنَّه إذا قام الدَّليلُ على أنَّها عاطفةٌ لم تُجْعَلْ مخففةً مِنَ الثقيلةِ بل موافقةً لها في اللفظِ على حَدِّ موافقةِ إنِ النافية لإنِ المخففةِ من الثقيلة .

وإذا تبيَّنَ أنَّها يجوزُ العَطْفُ بها فينبغي أنْ تعلمَ أنَّها عكس "لا" في أنَّها لا يجوزُ العَطْفُ بها إلاَّ بعد النَّفيِ (٤) فتقول :

---

(١) من أمثلة الكتاب ١/ ٤٣٥ قال سيبويه : "ومثله : ما مررت برجل صالحٍ لكن طالحٍ ، أبدلت الآخرَ من الأول فجرى مجراه في بَلْ ".

(٢) البيت لزهير بن أبي سلمى وروايته هذه في شعره صنعة الأعلم (١٦٨) أما شعره صنعة ثعلب (٢٠٧) فالرواية فيه : فثم ، وفي حاشية إحدى نسخ الأخير "أبو سعيد السيرافي كذا رواية أبي بكر ، والعربية لا تحتمل ذلك ، لأنَّه جمع بين حرفي عطف . والوجه عندى : فثَمَّ أي : في ذلك المكان ". وهو في الأمالي الشجرية ٢/ ٣٢٦ وحكم ابن الشجرى على "ثم" بأنَّها زائدة ، وذهب ابن جني في سر الصناعة إلى أنَّ الفاء زائدة . انظر الخزانة ٣/ ٥٨٨ والهمع ٢/ ١٣١ .

(٣) انظر شرح المفصل ٨/ ٨١ والجني ٥٣٥ .

(٤) ذهب الكوفيون الى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب مثلها في ذلك مثل "بل" وذلك لاشتراكهما في المعنى . انظر الإنصاف م ٦٨ ص ٤٨٤ والمقتضب ١/ ١٥٠ .

ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ،ولا تضربْ زيداً لكن عمراً ،لأنَّ العربَ إنَّما وضعتها لأنْ تستدركَ بها في حقِّ الثَّاني ما نُفِيَ عن الأوَّلِ ،فالاستدراك لا يُعْقَلُ إلاَّ بعد النَّفْي . وأيضاً فإنَّ مابعدها مخالفٌ لما قبلها ،ألا ترى أنَّ ما قبلها نَفْيٌ وما بعدها مُوْجَبٌ فلو عطفَ بها بعد مُوْجَبٍ للَزِمَ أنْ يكونَ مابعدها نَفْياً في المعنى حتَّى تقعَ المخالفةُ فكنت تقول : قام زيدٌ لكن عمروٌ ،ويكون المعنى لكن لم يقمْ عمروٌ ، وذلك لا يجوزُ ،لأنَّك لو فعلتَ ذلك لكنتَ قدْ نَفَيْتَ بغيرِ أداةِ نَفْيٍ والنَّفْيُ لم يقع في كلامِهم إلاَّ بأداةٍ ،وليس كذلك الإيجابُ . وهذا أيضاً ممَّا يدلُّ على أنَّ قولَ العربِ : ما قام زيدٌ بل عمروٌ معناه بل قام عمروٌ خلافاً للمبرِّد (١) ،لأنَّه لو كان المعنى : بل ما قام عمروٌ ،لكنت قد نَفَيْتَ بغيرِ أداةِ نَفْيٍ .

وقوله : وتَقَعُ المخفَّفةُ في سائرِ أنواعِ الكلامِ إلاَّ في الاستفهامِ . يعني أنَّه لا يجوزُ أنْ يقالَ : هل قام زيدٌ لكن عمروٌ ،لأنَّكَ لم تَنْفِ عن زيدٍ القيامَ فتستدركه في حقِّ عمروٍ ،إنَّما أنت مستفهمٌ عن قيامِ زيدٍ ولست بموجبه له ولا بنافيهِ عنه .

وقوله : «ويلزمُ في المُخَفَّفةِ ما يلزمُ في العاطِفةِ مِنْ مُخالَفةِ ما بعدَها لما قَبْلَها لفظاً ومعنى ،أوْ معنىً دون لفظٍ» .

اعلم أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعد لكن لا تخلو مِنْ أنْ تكونَ موافقةً لما قبلَها في المعنى ،أو مضادَّةً له أو مغايرةً له غيرَ مُضادَّةٍ .

فلا يجوزُ أنْ تكونَ موافقةً له باتفاق لو قلت: قام زيدٌ لكن قام عمروٌ ، أو لم يَقُمْ زيدٌ لكن لم يقمْ عمروٌ لم يَجُزْ ذلك (٢) .

ويجوز أنْ تكونَ مضادَّةً له لفظاً [ومعنى (٣)] أوْ معنىً دون لفظٍ نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمروٌ ما قام ،وقام زيد لكن عمروٌ قعد .

---

(١) انظر ما سبق ٦١٣ .
(٢) في المصورة : أو ، خطأ .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .

وفي المخالفة غير المضادّة خلاف : فمن الناسِ مَنْ أجازَ ذلك ،ومنهم مَنْ منع ذلك نحو قولك : قام زيدٌ لكن عمروٌ ضحك ،وأكل عبدُالله لكن زيدٌ شَرِبَ ،وقام زيدٌ لكن لم يضحك ،وما قام زيدٌ لكن ضحك . والصحيحُ جوازُ ذلك بدليل قول الشاعر:

ولستُ بِحلّالِ التِّلاعِ لِبَيْتِهِ ولكن متى يسترفدِ القومُ أرفدِ [٢٦١] (١)

ألا ترى أنّ معنى ما قبل لكن : لست بجبان ومعنى مابعدها ولكنّي كريمٌ ، والظاهرُ من كلامِ أبي موسى أنّ ذلك // لا يجوزُ ،لأنّه زعم أنّه يلزمُ مِنْ مخالفةِ ١٦٧
مابعدها لما قبلها - إذا كانت غيرَ عاطفةٍ - مثلُ ما يلزم إذا كانت عاطفةً ،إلّا على طريق المضادّةِ ،لأنّها إذا كانت عاطفةً استدرك بها في حقّ الثاني ما نفي عن الأوّلِ ،فلزم من أجْلِ ذلك مضادّةُ ما قبلها لمابعدها ، نحو قولك : ما قام زيدٌ لكن عمروٌ ، أي : لكن قام عمروٌ ، هذا هو الأظهرُ من كلامه . وقد يمكن أنْ يكونَ شَبَّهها غيرَ عاطفةٍ بها عاطفةً في مجرّدِ المخالفةِ لا في صفةِ المخالفةِ ،ويُؤنِسُ بذلك أنّها إذا كانت عاطفةً كان الفعلُ في حقّ مابعدها مُوجبا في المعنى ،وفي حقّ ما قبلها مَنْفيّاً ،لا يكونُ إلّا كذلك ، وإذا كانت غيرَ عاطفةٍ فقد تكونُ كذلك ،وقد تكون بالعكس ، باتفاق . فالمخالفة إذاً في غيرِ العاطفةِ ليست كالمخالفةِ في العاطفةِ في جميع الأشياءِ ،فلذلك أمْكَنَ أنْ يحمل كلامُه على أنّه شبّهها بها في مجردِ المخالفةِ .

[أم : المتصلة]

وقوله : " ومِنْها "أم" المتصلة ،وهي التي ما قبلها مع ما بعدها كلامٌ واحدٌ ،وما قبلها معتمدٌ على همزةِ الاستفهامِ ،وجوابُها تعيين أحدِ الشيئين المعادَلِ بينهما مفرداً كان ،أوْ جملة في معنى المفرد .

اعلم أنّ أمْ (٢) تنقسم قسمين : متصلة ،ومنفصلة .

فالمتصلةُ هي العاطفةُ ،وهي كما ذكر أبو موسى : لا يقعُ قبلها إلّا همزة الاستفهام لفظاً أو نيّةً ،ولا يقعُ بعدها إلّا مفردٌ أوْ ما هو في تقديرِه ،وما قبلها

---

(١) سبق تخريجه ص ٣٩٦ .
(٢) انظر شرح ابن يعيش ٩٧/٨ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٦/١ ، ٤٨٧/٢ والجنى : ٢٢٥ ،والمغنى ط ٢ (٤٠-٤٤) .

مع مابعدها كلامٌ واحدٌ ،لأنّها تتقدّرُ مع الهمزةِ بأيّهما أو أيّهم ،وجوابُها أحدُ الشيئين المعادَلِ بينهما ،أوْ أحدُ الأشياءِ المعادلِ بينها ،وذلك نحو قولك : أقام زيدٌ أم عمروٌ ؟ ألا ترى أنّ "أمْ" قد تقدمتها الهمزةُ وأنّ بعدها مفرداً ،وأنّها مَعَ ما قبلها بتقدير أيّهما ،كأنّك قلت : أيّهما قام ،وأنّ جوابَ المسؤول بذلك : زيدٌ أو عمروٌ . وكذلك أيضاً لو قال : أقامَ زيدٌ أمْ عمروٌ أم جعفرٌ ؟ ،ألا ترى أنّ ما بعدها أيضا مفردٌ ، وقد تقدّمتها همزةُ الاستفهام ،وأنّها مع ما قبلها بتقدير : أيّهما وأيّهم . وجواب المسؤول بذلك : زيدٌ أو عمروٌ أو جعفرٌ . وكذلك أيضا لو قلت : زيداً ضرب أمْ عمراً ؟ تريد : أزيداً (١) أم عمراً ، فحذفت همزة الاستفهام لدلالة أمْ عليها - كانت متصلةً نحو قوله :

٤٥٤- لعمرك ما أدْرى وإنْ كُنْتُ داريا بسبعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بثمانِ (٢) ؟

يريد : أبسَبْعٍ ؟ وكذلك أيضًا لو قلت : أقامَ زيدٌ أمْ قعدَ ؟ لكانت أمْ متّصلةً ،لأنّها قد تقدّمها همزةُ الاستفهامِ ومابعدها بتقديرِ مفردٍ ،لأنّ المعنى : أكان مِنْ زيدٍ قيامٌ أم قعودٌ ؟ وتتقدّرُ مع ما قبلها بأيّهما ،فتقول : أيّهما فَعَلَ زيدٌ ؟ وجوابها : قامَ أو قعدَ .

والدليلُ على أنّها مع ما قبلها بمنزلة : أيّهما أو أيّهم - ولذلك تجيب المسؤولَ بتعيين أحدِ الشيئين أو الأشياء - أنّهم يقولون : أيّهما قام ؟ أزيدٌ قام أم عمرو ؟ فتُبْدِلُ الكلامَ الذى فيه أمْ من الكلامِ الذى وقعت فيه أيّ ،فدَلّ ذلك على أنّ الكلامَ في معنىً واحدٍ ، فكما أنّ جوابَ السائلِ بأيٍّ إنّما يكون بالتعيين ،فكذلك أيضا يكون جوابَ السائلِ بأمْ المتصلة .

وأيضاً فإنّ السؤالَ بأمْ بعد السؤالِ بأوْ ،فلذلك كان الجوابُ بالتعيين تقول : أقام زيدٌ أو عمرو ؟ إذا سألت : هل قام واحدٌ منهما ؟

---

(١) في المصورة : زيدا .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الديوان : ٢٦٦ (محمد محيي الدين) وهو في الكتاب ٣/ ١٧٥ والمقتضب ٣/ ٢٩٤ والمحتسب ١/ ٥٠ ، والأمالي الشجرية ١/ ٢٦٦ ، ٢/ ٣٣٥ ،والخزانة ٤/ ٤٤٧ وغير ذلك .

وجوابك : نعم أو لا . فإذا قال : نعم ،حصل عندك أنه قد قام واحد منهما ،إلا أنك لا تدري أيهما هو ،فتقول : أقام زيد أم عمرو فتستفهم عن تعيينه كأنك قلت: أيهما قام ؟ فيقول المسؤول : زيد أو عمرو.

فإن قال قائل : فكيف قال ذو الرمة :

٤٦ - تقول عجوز مدرجي متروحاً على بابها من عند أهلي وغاديا
أذو زوجة بالمصر أم ذو خصومة أراك لها بالبصرة العام ثاويا [٤]
فقلت لها : لا ،إن أهلي جيرة لأكثبة الدهنا جميعاً ومالياً (١)

فأجاب : بلا وأم متصلة ،ألا ترى أن ما بعدها مفرد وقد تقدمها همزة ،والمعنى أيهما أنت ؟

فالجواب : أن "لا" ليست جواباً لما سئل عنه بالهمزة [وأم] (٢) ، وإنما هو رد لما ترتب عليه السؤال بهما ،وذلك أن العجوز لم تسأله : أأنت ذو زوجة أو ذو خصومة ؟ فقال لها : نعم ،ثم سألته أن يبين لها أمره بعد ذلك ، وإنما قولها ذلك لبنه من باب الدعوى ، وذلك أنها رأته رائحاً على بابها وغاديا ، فتوهمت أنه ذو زوجة أو ذو خصومة ،فسألته عن تعيين أمره الذى هو عليه ، بناء منها على أن ما توهمته من أنه ذو زوجة أو ذ[و] خصومة صحيح ، فلم يجبها عن سؤالها بأم ،لأنه ورد عن غلط ،بل تركه وأخذ في نفي ما حصل في نفسها من التوهم . فقال لها : ليس الأمر كما توهمت فمنزل أهلي بالدهنا ولا خصومة لي بالبصرة ،ولكنني زائر (٣) لبلال بن أبي بردة .

ولما كان قوله : "لا" رداً لما توهمته ولم تنطق به ،لذلك احتاج إلى تبيين ما نفاه بلا ، ولم يكتف بها ، فبين ما نفاه بلا بالكلام الذى بعد "لا" الناعب مناب أن يقول : ليس الأمر كما توهمته من أنني ذو زوجة

---

(١) انظر ما سبق ص٨.
(٢) في المصورة : "وان" تحريف.
(٣) في المصورة : زائر ،خطأ.

بالمِصْرِ أَوْ ذُو خصومةٍ ، ولو كانت قد نَطَقَتْ بما توهمته مِنْ ذلك لما احتاج في الردّ عليها إلى أكثر من أنْ يأتيَ بلا ؛ ألا ترى أنَّها لو قالت له : أأنت ذو زوجةٍ بالمِصْرِ أَوْ ذُو خصومةٍ // فأرادَ نفي ذلك لقالَ : لا ،واكتفى بها وعُلِمَ ما أرادَ ،إذْ لو لم يصح بمراده بعد لا ،لامكن أنْ يكونَ مرادُه بلا الامتناع مِنْ جوابها ،وكأنّه قال : لا أريد أنْ أُجيبك عما سألتني عنه ،وإنْ كان سؤالُك صحيحاً (١) . ١٦٨

وهذا قد أحكم الجواب . أعْنى أنَّه إنْ كان عن ملفوظٍ به اكتفى بلا أَوْ نعم عن ذكر المنفي أو المثبت لدلالةِ لفْظِ المجابِ عليه . وإنْ كان عن شيءٍ في النفس لم يتلفَّظ به،لم تكفِ فيه "لا " إذْ لا يعلم إلى ما انصرف النَّفْيُ . فلو أنَّ إنساناً قال : أقامَ زيدٌ ؟ فأردتَ أنْ تجيبَهُ بأنّ ذلك لم يكن لقلت : لا ، ولو أنَّه لم يسألك عن قيامِ زيدٍ إلّا أنّك تعلم أنّه مِمَّن يريد أنْ تبيّن له أمرَهُ ،لقلت : لم يقمْ زيدٌ ،ولم يَجُزِ الاكتفاءُ بلا ، لأنّه لا يدري المخاطب إذْ ذاك إلى ما ينصرف.

والأفصحُ في أَمْ المتصلة أنْ تُقدّم أحدَ المعادِلَين وتؤخّر الآخرَ ،وتوسّط الذى لا تريدُ السوءَ الَ عنه ،فتقول : أزيدٌ قام أمْ عمروٌ ،وقد يجوزُ أنْ تقدّمَ الذى لا تريدُ السوءَ الَ عنه وأنْ تؤخّرَهُ ،فتقول : أقام زيدٌ أمْ عمروٌ . وأزيدٌ أم عمروٌ قامَ ؟

وقوله : " فإن اختلّ منها أحدُ الشّرْطين فهي منفصلةٌ ،ومعناها : معنى " بل والهمزة " التي للاستفهام معاً ، وجوابها : نعم أَوْلا ".

يعني أنَّ "أَمْ " إنْ لم تكن معتمدةً على همزةِ استفهام قبلها لفظاً أَوْ نِيَّةً لم تكن متصلةً ، وكذلك أيضا إنْ لم يكن مابعدها مفرداً أَوْ في تقديره لم تكن متصلةً ، بل تكون منقطعةً ،وتتقدّرُ وحدها ببل وهمزة الاستفهام ، وجوابها : نعم أَوْلا ، وذلك نحو قولك : أقام زيدٌ أم عمروٌ يضحكُ ، فأمْ هنا منفصلةٌ ،لأنّ مابعدها جملةٌ لفظاً وتقديراً ؛ إذْ لا تريد : أيُّهما كان ،بل استفهمت أوّلاً عن قيامِ زيدٍ ثم أضربْتَ عن ذلك واستأنفت سوءالاً عن ضحك عمروٍ .

---

(١) انظر مثل هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٧ ،والمغنى ط٢ (٤٢) .

وكان ينبغي له أنْ يقولَ : فإن اختل فيها الشرطان او أحدهما فهي منفصلةٌ ،ألا ترى أنك إذا قلت : قام زيدٌ أمْ عمرو ضاحك فقد اختلّ فيها الشرطان ،إذْ ليس قبلها همزة استفهام لفظاً ولا نيّةً ،ولا بعدها مفردٌ ، ولا ما هو في تقديره ، بل جملةٌ فهيَ إذاً منفصلةٌ ومعناها معنى بل والهمزة معاً ، وجوابها نعم أوْ لا .

وكذلك أيضاً إذا لم يكن قبلها همزةُ استفهام ،ووقع بعدها مفردٌ في اللفظِ ، ينبغي أنْ تكون منفصلةً ،ويكون ذلك المفردُ بتقدير الجملةِ ،وذلك نحو قولك : إنْ هذا زيدٌ أمْ عمروٌ ،ولا يتصوّرُ أنْ تكونَ متصلةً ،لأنّها لم يتقدّمْها همزة استفهام لا في اللفظِ ولا في النّيّةِ ،فهي منفصلةٌ ،والمفردُ بتقدير جملةِ التقدير : أمْ هو عمرو . ومن كلامهم (١) : انها لإبلٌ ،أمْ شاءٌ زنمٌ ؟ أي : بل أهي شاءٌ زنمٌ ؟ .

وكذلك لو تقدّمها الاستفهامُ بغير الهمزة لم تكن إلّا منفصلةً نحو قولك : هل قام زيدٌ أم قام عمروٌ ،والمعنى : " بل أقامَ عمروٌ . وهذا الذى ذكره (٢) هو مذهبُ البصريين . وذهب هشامٌ والكسائيُّ إلى أنّها بمنزلة "بل " وما بعدها بمنزلة ما قبلها (٣) فإذا قلت : قام زيدٌ أم عمروٌ قائم فتقدّر هنا ببل وحدَها وكأنّك قلت : بل عمروٌ قائم (٤) . وإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمرو قائم ؟ فالمعنى غيره : بل هل عمروٌ قائمٌ ؟ . وذهب الفراء (٥) ومن أخذ بمذهبه إلى أنّها تتقدّرُ ببَلْ وحدَها على كُلِّ حالٍ ولا يلتفتُ إلى ما قبلها

---

(١) الإيضاح للفارسي : ٢٩١ . المحتسب ١/٩٩ ورصف المباني ٩٥ ، والجني الداني ٢٢٦ .
(٢) الذى ذكر في الجزولية أن معنى أمْ هنا : "بل والهمزة التي للاستفهام معاً " .
(٣) ذُكِرَ الخلاف في ذلك في الهمع ٢/١٣٣ .
(٤-٤) عبارة مكررة في المصورة .
(٥) معاني القرآن ١/٧١ ، ٧٢ ، ٢/٢٩٩ قال "والعرب تجعل "بل " مكان "أم " و "أم " مكان "بل " إذا كان في أول الكلام استفهام".

فإذا قلت : هل قام زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ ؟ فالمعنى عندَه : بل عمروٌ قائمٌ ، واحتجّ بقوله (١) :

٤٤٧ - فواللّهِ ما أدْري أسَلْمى تَغَوَّلَتْ أم النَّومُ أمْ كُلٌّ إليَّ حَبيبُ (٢)

فأمْ الأُولى متصلة أرادَ : لا أدْرى أيُّها تَغَيَّرَ ،والثانيةُ منفصلة بمعنى: بَلْ وحدها ،أراد :بل كلٌّ إليَّ حبيبُ .

والصحيحُ عندى ما ذَهَبَ إليه البصريون مِنْ أنَّها تتقدَّرُ ببَلْ والهمزة في كُلِّ موضعٍ ،وكأنَّه قال : بل أكُلٌّ إليَّ حبيبُ فاستثْبَتَ في ذلك لما لحقه من تغيّر حاله بهما . والدَّليلُ على ذلك عندي أنَّ العَرَبَ لا تدخلها على همزةِ الاستفهام لا تقول: قام زيدٌ أمْ أعمروٌ قائمٌ ،لأنَّها مضمّنة معنى همزةِ الاستفهام ، فلذلك لا تدخلُ عليها كما لا تدخلُ همزةُ الاستفهامِ على همزةِ الاستفهام ، ولو كانت بمنزلة بل وحدَها لجاز ذلك فيها كما يجوزُ في بل . وإنَّما تدخل على كلامٍ ليس فيه استفهامٌ أو كلامٍ الاستفهامُ فيه بغيرِ الهمزةِ فتقول : قام زيدٌ أمْ عمروٌ قائم أوْ قام زيدٌ أم عمروٌ قائمٌ. وإنَّما جاز دخولُ أمْ على هَلْ ،لأنَّها مضمَّنة معنى الهمزةِ فكما جاز دخولُ الهمزةِ على هل في قولِ الشاعر:

سائل فوارسَ يَرْبُوعٍ بجلهتنا (٣) أهَلْ رأونا بوادِي القُفِّ ذي الأكَمِ (٤) [٢٠٥]

---

(١) البيت الذى ورد في الصلب هو :

فوالله ما أدرى وإنْ كنت داريا بسبع رمين الجمر أم بثمان

وهو خطأ من النساخ ،ففي الحاشية "كذا وجد هذا البيت مستشهدا به في نسخة صحيحة [. . .] وهو [. . .]

فوالله ما أدرى أسلمى تغولت أم القوم أم كل إلي حبيب "

والسياق يبين أنَّ هذا الأخير هو الذى أراده الشارح .

(٢) البيت من شواهد معاني القرآن للفراء ١/ ٧٢ ، ٢/ ٢٩٩ ،والأزهية: ١٢٩ والهمع ٢/ ١٣٣ .

(٣) (بجلهتنا) كذا في الصلب،و في الهامش إشارة إلى أنَّه في نسخة أخرى (بجلهتها) وهي التي أثبتها الشارح عند ورود البيت فيما سبق .

(٤) سبق تخريجه ص ٣٢٨ .

فكذلك يجوز دخولُ أَمْ عليها قال الشاعر :

٤٤٨- هل ما عَلِمْتَ وما استُودِعْتَ مكتومُ أَمْ حبلُها إذْ نأتْكَ اليومَ مصرومُ ؟
أَمْ هل كبيرٌ بكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأحِبَّةِ يومَ البَيْنِ مَشْكُومُ ؟ (١)

قوله : أم حبلها إذْ نأتك اليومَ مصرومُ بمنزلةِ قوله : بل أحبلها ؟ ويشهدُ لذلك الاستفهام الذى بعدَه ،وقال الله تعالى * آلم * تَنْزِيلُ الكِتَابِ لا رَيْبَ فيه مِنْ ربِّ العالمين * أَمْ يقولون افتراهُ * (٢) المعنى : بَلْ أيقولون افتراه ؟

وزعم أبُو زيد الأنْصاري (٣) أنَّ "أَمْ" قد تزيدها العربُ واستدلَّ على ذلك بقول الشاعر :

٤٤٩- يا دَهْرُ ،أَمْ ما كانَ مَشْيِيْ رَقَصا بل قد تكونُ مِشْيَتِيْ تَوَقُّصا (٤)

فأَمْ الأُولى زائدةٌ ،فكأنّه قال : ما كانَ // مشيي رقصا . والأَوْلَى أَلَّا تُجعلَ ١٦٩
زائدةً ،لأنَّها لم تجئْ في غيرِ هذا البيتِ ،ولا نَصَّ في البيت على زيادتِها ؛ إذْ من كلامهم حذف المعطوف عليه نحو قوله تعالى * أَنِ اضْرِب بعصاكَ البَحْرَ فانْفَلَقَ * (٥) فيمكن حَمْلُ البيتِ على ذلك ،فيكون التقدير : أكانَ مشيي رَقَصا أَمْ ما كان مشيي رقصا .

---

(١) البيتان لعلقمة الفحل في ديوانه : (٥٠ (فخر الدين قباوه) ،والمفضليات : ٣٩٧ ، والكتاب ١٧٨/٣ ،والمقتضب ٢٩٠/٣ والأمالي الشجرية ٣٣٤/٢ وشرح ابن يعيش ١٨/٤ ، ١٥٣/٨ والخزانة ٥١٦/٤ ، ٥١٩ ،وفيها بسط لهذه المسألة -وغير ذلك من المصادر.

(٢) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ ،من سورة السجدة . وانظر البحر ١٩٧/٧ .

(٣) مذهب أبي زيد في المقتضب ٢٩٦/٣ والأزهية : ١٣٢ والجنى الداني ٢٢٦ وأورد محققه مراجع أخرى تنظر فيه .

(٤) البيتان في المقتضب ٢٩٧/٣ والمنصف ١١٨/٣ والأزهية ١٣٢ ، والأمالي الشجرية ٣٣٦/٢ والضرائر لابن عصفور ٧٤ ،وشرح الجمل له ٤٨٨/٢ والخزانة ٤٢١/٤ ويروى أول البيت : يا دهن ، يا هند .والتوقص : هو مقاربه الخطو بسبب تقدم السنّ.

(٥) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

[أو :]

وقوله : " ومنها "أَوْ" و "إمّا" ،وكلتاهما في غيرِ الطلبِ للشكّ والإبهامِ على السامع ، وفي الطلب للتخيير والإباحة ، والفرقُ بينهما لزومُ التكرارِ في إمّا وامتناعه في "أَوْ" ،وأنّ الكلامَ مع إمّا لا يكون إلّا مبنيا على ما لأجلِه جِيْءَ بها . و"أَوْ" قد لا تكون كذلك ".

اعلم أنّ إمّا في دخولِها في حروفِ العَطْفِ خِلافٌ (١) ، والصحيحُ أنّها ليست من حروفِ العَطْفِ بدليلين .

أحدهما : أنّها تلي العاملَ لفظاً وتقديراً نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ،وحروفُ العَطْفِ لا يجوزُ فيها ذلك .

والآخرُ : أنّها إذا كانت بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ،لم يكن بُدٌّ من دخولِ الواوِ العاطفةِ عليها ،ولو كانت حرف العطف لما لَزِمَ دخولُ حرفِ العَطْفِ عليها .

فالصحيحُ إذاً في مثل قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، أنّ العَطْفَ بالواوِ ،وإنّما ذكرها النحويون مع حروفِ العَطْفِ لمصاحبتها لها (٢) .

---

(١) هي حرف عطف عند اكثر النحويين ،وذهب أبو علي الفارسي في الإيضاح ٢٨٩ إلى أنّها ليست بحرف عطف ونُقِلَ ذلك أيضا عن يونس وابن كيسان وإلى ذلك ذهب الرماني في كتابه معاني الحروف ١٣١ .
وانظر رصف المباني ١٠٠ والجني : ٤٨٧ ،والمغني (ط٢) : ٦١، ٦٢ .

(٢) قال الصيمرى في التبصرة ١/١٣٨، ١٣٩ ، " فأمّا دخول الواو على "إمّا" في قولك : جاءني إمّا زيدٌ وإمّا عمرو ،فإمّا هي العاطفة دون الواو . والدليل على ذلك أنّ الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض الكلام ،وذلك أنّ الواو معناها الجمع بين الشيئين و "إمّا" معناها أحد الشيئين، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمع والتفريق في حال واحدة ،وهذا مُحالٌ ، وإنما دخلت الواو لتوءذن أنّ إمّا الثانية هي الاولى ،لأن إمّا لا تستعمل في العطف إلّا مكررة والعاطفة هي الثانية منهما ...الخ ".

(معانـــي إمّـــا)

ولها أربعةُ معانٍ (١) كما ذكره أبو موسى ،الشَّكُّ : نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ، إذا كنت لا تعلم القائم منهما .

[والإبهام] (٢) : نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ ،وأنْتَ تعلمُ [القائم منهما إلاّ] (٢) أنّك قصدتَ الإبهامَ على المُخاطَبِ .

والتخييرُ : نحو قولك : خُذْ من مالي إمّا ديناراً وإمّا جُبّةً .

والإباحةُ : نحو قولك : جالِسْ إما الحَسَنَ وإمّا ابنَ سيرين .

والفرقُ بين التخيير والإباحةِ أنّ التخييرَ لا يجوزُ [لك] (٣) فيه الجمعُ بين الشيئين . ويجوز لك ذلك في الإباحةِ ،وأصْلُها في الطلب أنْ تُستعملَ للتخيير ولا يجوز أنْ تحمل على الإباحةِ إلاّ إذا قام دليلٌ على أنّه يجوزُ لك أنْ تجمعَ بين الشيئين .

والأفْصَحُ فيها أنْ تستعملَ مكسورةَ الهمزةِ وقد تفتحُ همزتُها ،أنْشَدَ الفرّاءُ :

٤٥٠ - تلقّحها أمّا شَمالٌ عَرِيّةٌ وأمّا صبًا جُنْحَ الظّلامِ هَبُوبُ (٤)

وأنشد المفضّل :

٤٥١ - أمّا أُسارى وأمّا هاجهمْ فَزَعٌ بين الرَّبيضِ إذا ما الذائبُ اختلفا (٥)

---

(١) زاد في الجنى : ٤٨٨ معنى خامساً وهو التفصيل مثل * إمّا شاكراً وإمّا كفورا * قال : وزاد بعضهم معنى سادسا وهو أنْ يكونا لإيجاب أحد الشيئين في وقت دون وقت نحو قولك للشجاع : إنّما أنت إمّا طعنٌ وإمّا ضربٌ ".

(٢) تكملة يتم بها الكلام، وهي من شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/٨

(٣) في المصورة : ذلك ،تحريف .

(٤) البيت لأبي القمقام كما في الخزانة وهو في شرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ تنفّحُها ،والمقرّب ٢٣١/١ ورصف المباني : ١٠١ والخزانة ٤٣٢/٤ والهمع ١٣٥/٢ وفيه أنّ فتحَ همزة "أمّا" لازمٌ عند تميم وقيس وأسد .

(٥) لم أعثر عليه .

فكذلك أيضا الأفصح فيها أن تستعمل مكرّرةً ،ويجوز أن يستغنى عن تكرارها بأوْ بدل الواو ،نحو قولك : قام إمّا زيدٌ أوْ عمرو ،أوْ فاء الشرط بعد الواو نحو قولك : قام إمّا زيدٌ وإلّا فعمروٌ وقال المثقّبُ النُّكْرى (١) :

٤٥٢- فإمّا أنْ تكونَ أخي بِحَقٍّ فأعْرِفَ منكَ غَثّي مِنْ سَمينِي
وإلّا فاطّرِحْني واتّخذْني عَدُوًّا أتّقيكَ وتَتّقِيني (٢)

ولا تستعملُ غير مكرّرة فيما عدا ما ذكرنا إلّا في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٤٥٣- نُهاضُ بدارٍ قد تقادَمَ عَهْدُها وإمّا بأمْواتٍ ألَمَّ خيالُها (٣)

التقدير : إمّا بدارٍ قد تقادَمَ عَهْدُها وإمّا بأمْواتٍ ،ومِنْ ذلك أيضا قولُ الآخر :

٤٥٤- سقته الرواعدُ مِنْ صَيِّفٍ وإنْ مِنْ خَريفٍ فلَنْ يَعْدَما (٤)

---

(١) في المصورة : البكرى،ولعلها تصحيف النُّكْرى، فالمثقب هو عائذ بن محصن ابن ثعلبة بن وائلة بن عدي بن عوف بن دهن بن عذرة بن منبه بن نُكْرة ابن لُكَيز بن أفصى بن عبد القيس بن أفصى بن دعمى بن جديلة بن أسد ابن ربيعة بن نزار - شاعر جاهلي قديم كان في زمن عمرو بن هند العبدي . انظر جمهرة أنساب العرب ٢٩٨ والمفضليات ١٤٩ .

(٢) البيتان من المفضلية رقم ٧٦ في المفضليات ٢٩٢ .
وهما في الأمالي الشجرية ٣٤٤/٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٣٢/١ والمقرب له ٢٣٢/١ والضرائر له ١٦٣ والخزانة ٤٢٩/٤ وغير ذلك كثير .

(٣) البيت للفرزدق في الديوان ٧١/٢ ،وهو من شواهد الفراء في معاني القرآن ٣٩٠/١ على أنّ العرب قد أفردت "إما" من غير أنْ تذكر إما سابقة وهي تعني "أو" وانظر الأمالي الشجرية ٣٤٥/٢ ،والمقرّب ٢٣٢/١ ، والضرائر لابن عصفور : ١٦٢ ،والخزانة ٤٢٧/٤ وغير ذلك .

(٤) البيت للنمر بن تولب ،صحابي في الديوان : ١٠٤ وهو من شواهد الكتاب ٢٦٧/١ ، ١٤١/٣ وفي هامش المقتضب ٢٨/٣ والخصائص ٤٤١/٢ ،والمنصف ١١٥/٣ وشرح ابن يعيش ١٠٢/٨ والضرائر لابن عصفور ١٦٢ وشرح الجمل له ٢٣٣/١ ،والخزانة ٤٣٤/٤ وغير ذلك .

وكان ينبغي أنْ يقولَ : سقته الرواعدُ إمّا مِنْ صيّفٍ وإمّا مِنْ خريفٍ ، فحذف إمّا الأولى فصار : سقته الرواعدُ من صَيّفٍ وإمّا من خريفٍ ، ثم حذفَ ما مِنْ إمّا ، فصار : وإنْ من خريف ، لأنّ إمّا مركبةٌ من إنْ وما والنون مدغمةٌ في الميم مِنْ "ما" فلمّا حُذِفَتْ "ما" ظهرتِ النونُ هذا مذهبُ سيبويه (١).

وزعم المبرّد (٢) أنّ "إنْ" في البيت شرطيّة ، وليست بقية إمّا ، وكأنّه قال : وإنْ سقته مِنْ خريفٍ فلن يَعْدَما .

والصحيح ما ذهبَ إليه سيبويه ، لأنّ الشاعرَ إنّما يريد أنْ يبيّنَ أنّ المنيّةَ تأتي على كلّ حيٍّ ، وأنّها تأتي على هذا الوَعِل ، الذى يجدُ في كل وقت شربة فلا يعدم ريًّا ، وإذا كانت "أنْ" شرطيةً تغيّر المعنى ، لأنّه لم يجعل له ريًّا على كلّ حالٍ بل علّقَ وجودَ ذلك بشرطِ سَقْيِ السحائبِ له في الخريفِ .

وزعم أبو عبيدةَ أنّ "إنْ" زائدة ، وخالف القولين (٣) .

[معاني أو]

وأمّا "أوْ" فإنها حرفُ عطفٍ باتفاقٍ (٤) ، ولها خمسةُ معانٍ :

أحدُها : الشّكُّ نحو قولك : أقام زيدٌ أوْ عمرو ؟ ، ونحو قولك أيضا : قام زيدٌ أو عمروٌ ، والفرقُ بينها وبين إمّا إذا استعملتا في الشّكّ : أنّ الكلامَ مع إمّا لا يكون إلاّ مبنيّاً على الشّكّ ، و "أوْ" ليست كذلك ، بل قد يُبْنَى الكلامُ أوّلاً على الشكّ فتكون كإمّا ، وقد يَبْني المتكلمُ كلامَه على اليقينِ أوّلاً ثمّ يدركه الشكّ . وهذا هو الذى عناه أبو موسى بقوله : " إنّ الكلامَ مع إمّا لا يكون إلاّ مَبْنيّاً على ما لأجله جِيءَ بها ، و "أوْ" قد لا تكون كذلك ،

---

(١) الكتاب ١/٢٦٧ .

(٢) هامش رقم (٥) في المقتضب ٣/٢٨ ، وإلى ذلك ذهب الأصمعي أيضا انظر الخزانة : ٤/٤٣٦ ، والمغنى (ط٢) ص٦١ .

(٣) مذهبه في المغنى (ط٢) (ص٦١) والخزانة ٤/٤٣٧ ، وليس في مجاز القرآن .

(٤) انظر من كتب الحروف : الأزهية ١١١-١٢٣ ورصف المباني ١٣١ والجنى الداني ٢٤٥ والمغني (ط٢) ص٦٤ .

لأنَّ الذي جيءَ لأجله بإمّا هو الشكّ ،ولا بدَّ من بناءِ الكلامِ أوّلاً عليه ، و "أوْ" الأظهرُ فيها أنْ يُبْنَى الكلامُ قبلَها على اليقين ثم يدركُه الشَّكُّ ، إلاّ أنَّ ذلك قليلٌ ،ولذلك أتى بقدْ ،لأنَّها تُعْطِي التقليل .

قلت : وهذا الفَهْمُ عن أبي موسى معكوسٌ فإنَّ كلامَه إنَّما يُعْطِي أنَّ "أوْ" قدْ لا يُبْنَى الكلامُ معها على الشَّكّ . واليقينُ فيها قليل (١) .

والآخر : الإبهامُ نحو قولك : // قام زيدٌ أوْ عمروٌ إذا كنت تعلمُ القائمَ منهما إلاّ أنَّك قصدتَ الإبهام على المخاطبِ ،ومِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ أتاها أمْرُنا لَيْلاً أوْ نهاراً ﴾ (٢) واللهُ تعالى قد عَلِمَ متى يأتيها أمْرُه، إلاّ أنَّه سبحانه أرادَ الإبهامَ على المخاطبين ، وكأنَّه قال : أتاها أمْرُنا وهم لا يشعرون . ١٧٠

والثالث : التفصيلُ نحو قولك : قال القومُ خيراً أوْ شرّاً ،تعني أنَّ بعضهم قال خيراً ،وبعضهم قال شرّاً ، قال تعالى ﴿ وقالوا كُونُوا هُوداً أوْ نَصارَى ﴾ (٣) ،ألا ترى أنَّه ليس من الأمم مَنْ يخيّر بين اليهودية والنصرانية ،ولا مَنْ يبيح ذلك ،وليس المعنى على الشَّكّ ولا الإبهام إذْ لا يدَّعي أحدٌ مِنَ الفريقين ذلك بل اليهود قالوا : كونوا هودا والنصارى قالوا : كونوا نصارى . فالتفصيلية هي التي تأتي بعد إجمالٍ فتفصّله .

والرابعُ : التخييرُ نحو قولك : خذ من مالي ديناراً أوْ جُبَّةً ، فتخيّرُه بينهما ولا تجيزُ له أخذَهما معا .

---

(١) لعله يشير الى أنَّ أبا موسى لم يوفق في التعبير عن مراده .
(٢) الآية ٢٤ من سورة يونس.
(٣) الآية ١٣٥ من سورة البقرة.

والخامس : الإباحةُ نحو قولك : جالِسْ الحَسَنَ أَوْ ابنَ سيرين ،ولازم الفقهاءَ أوِ النحويين ،ألا ترى أنّ أوْ هنا لا تكون للتخيير،لأنّه يجوزُ له الجمع بين الشخصين وملازمة الصّنْفين ،لأنّ مرادَ المتكلّم بذلك : جالس الصلحاء ولازمِ العلماء ،ولا تكونُ أيضا بمنزلةِ الواوِ ،لأنّه يجوز له أنْ يجالسَ أحدَ الشخصين ويلازم أحدَ الصّنْفين ،ولو كان العَطْفُ بالواوِ لم يَجُزْ له ذلك ،

وزعم بعضُ الكوفيين (١) أنّها تكونُ بمعنى الواو نحو قول جرير :

٤٥٥- نالَ الخلافةَ أوْ كانت على قَدَرٍ كما أتَى رَبَّه موسى على قَدَرِ (٢)

المعنى عندهم : وكانَتْ على قَدَرٍ . وبمعنى بل نحو قول الآخر :

٤٥٦ - بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشمسِ في رَوْنَقِ الضُّحَى وصُورَتِها أَوْ أَنْتِ في العَيْنِ أَمْلَحُ (٣)

المعنى عندهم : بل أنْتِ في العين أَمْلَحُ . ومن ذلك عندهم قوله تعالى :
* وأَرْسَلْنَاهُ إلى مائةِ ألْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ * (٤) المعنى عندهم : بل يزيدون .

ولا حُجّةَ في شيءٍ من ذلك . أمّا البيتُ الأوّلُ فقد تكون أوْ فيه للشّكّ ، كأنّه قال : نال الخلافةَ لما أرادها ،لأنّه أحقُّ بها أو قُدِّرَتْ له من غير طَلَبٍ اعتناءً مِنَ الله تعالى به ،وكأنّه شكّ أيّ ذلك كان مِنْ حيثُ كانت فيهِ الصّفاتُ التي هو مِنْ أجْلِها أحقُّ بالخلافةِ مِنْ غيرهِ ومِنْ حيثُ كان من الذين يعتني الله بهِ ،فيبلّغه أعْلَى المراتبِ من غيرِ طَلَبٍ.

---

(١) انظر الإنصاف م٦٧ ص٤٧٨ ،والجني الداني ٢٤٧ والمغني ط٢ (٦٥) وهو أيضا مذهب الأخفش والجرمي . وذكر ابن جني أنّ ذلك مذهب قطرب أيضا انظر الخصائص ٢/٤٦٠ .

(٢) ديوان جرير : ٢٧٥ من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز ،ورواية الديوان : نال الخلافة إذْ كانت له قدرا ،ولا شاهد فيها .
وهو في الأمالي الشجرية ٢/٣١٧ والجني الداني ٢٤٧ وشرح أبيات المغني ٢/٢٦ والمقاصد النحوية ٢/٤٨٥ وغير ذلك كثير.

(٣) البيت في معاني القرآن للفرّاء ١/٧٢ غير منسوب والخصائص ٢/٤٥٧ ، والمحتسب ١/٩٩ منسوبا لذى الرّمة وليس في ديوانه والإنصاف ٤٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٥ والخزانة ٤/٤٢٣ .

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات وانظر معاني القرآن للأخفش ٣٣ ،وللفراء ١/٧٢ .

وأمّا الآيةُ المكرّمة فأوْ فيها إمّا للإبهام ،لأنّ اللهَ تعالى يعلمُ إلى كم أرسَلَهُ ،لكن أبهم على المخاطبين ،وإمّا للشكّ والشكّ مصروفٌ إلى النّاسِ ،وكأنّه قال : إلى جَمْعٍ تشكّونَ في مبلَغِه وقَدْرِه ،أهو مائة ألفٍ أوْ يزيدون على ذلك ؟

وأمّا البيتُ الآخر فيحتَمِلُ أنْ تكونَ "أوْ" فيه للشكّ وهو أبلَغُ في المعنى ،لأنّ العَرَبَ قدْ تُخْرِجُ التّشْبيهَ مخرجَ الشكّ ،إشعاراً بإفْراطِ الشّبَهِ حتى يقع الالتباس بين المشبّه والمشبّه بهِ ، نحو قوله :

٤٥٧- فيا ظَبْيَةَ الوَعْساءِ بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأنتِ أمْ أمُّ سالِمِ (١) ؟!

ألا ترى أنّه أخْرَجَ التّشْبيهَ مخرج الشكّ (٢) ،فكان أبْلَغَ مِنْ أنْ يقولَ : هي كالظّبْيَةِ .

فكذلك أيضا يكونُ في البيت الذى استدلّوا به : قد شكّكَ نفسَه ، هل هي مثلُ قَرْنِ الشمسِ أوْ أمْلَحُ مِنْ ذلك ، ليُمَكِّنَ بذلك شبهها بالشّمْسِ.

وهذه الحروف المشركة في اللّفْظِ لا في المعنى ، لا يجوزُ معها إلا إفرادُ الخبر ، بخلافِ الواوِ وأخواتِها ، فتقول : زيدٌ أو عمروٌ قائم وإمّا زيدٌ وإمّا عمروٌ قائم وكذلك سائرها .

وكذلك أيضاً إنْ أتيتَ بضميرٍ بعد المعطوفِ والمعطوفِ عليه بحرف منها أفردته فتقول : زيدٌ بل عمروٌ ضربته ،ولا يجوزُ : ضربتهما ،وكذلك سائرُها .

---

(١) البيت لذي الرُّمة في الديوان : ٧٠٠ . من قصيدة مطلعها :
خليليَّ عوجا اليوم حتى تُسَلِّما على طَلَلٍ بين النَّقا والأخارمِ
والشاهد في الكتاب ٣/٥٥١ والمقتضب ١/٣٠٠ و الخصائص ٢/٤٥٨ والأمالي الشجرية ١/٣٢١ والإنصاف ٤٨٢ و شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٣٥ وشرح شواهد الشافية ٣٤٧ وغير ذلك .

(٢) انظر الكلام في هذا مفصلاً في الخصائص ٢/٤٥٨ ، ٤٥٩ .

وإذا أتيت بالضميرِ بعد أَوْ فالأَحسَنُ أَنْ يعودَ على ما قبلها ،ونحو قولك : هند أو زيدٌ قامت ،قال الله تعالى ﴿ وإذا رَأَوْا تِجارةً أَوْ لَهْواً انفضُّوا إليها ﴾ (١) ، ويجوز عودته على ما بعدها فتقول : هندٌ أَوْ زيدٌ قام ، قال الله تعالى : ﴿ ومَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْماً ثُمَّ يَرْمِ بهِ بَرِيئاً ﴾ (٢) جعلـه - والله أعلم - للإثمِ.

وأَمّا مع بل ،ولا بل ، ولكن ، فإنَّما يعودُ على مابعدها .

ومع "لا " يعودُ على ما قبلها .

وإمَّا بمنزلة أَوْ إلَّا أَنَّ أَوْ قد يعودُ الضميرُ في الكلام الذي هي فيه على المعطوفِ والمعطوفِ عليه إذا كانت للتفصيلِ ،ولا يجوزُ ذلك في إمَّا ، قال الله تعالى ﴿ إن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فقيراً فاللَّهُ أَوْلَى بهما ﴾ (٣) ، والسَّبَبُ في ذلك أَنّ الغَنِيَّ والفقيرَ معاً مرادانِ ،وإنَّما أَتَى بأَوْ للتفصيلِ فأُجْرِيتْ لذلك مُجْرى الواوِ ،والأَحسَنُ في الكلامِ إفرادُ الضميرِ على كُلِّ حالٍ . قلت : قال الأَخفَشُ (٤) أَوْ في الآيةِ بمعنى الواوِ ،ويجوز أَنْ يكونَ المعنى إن يكن مَنْ يخاصم غنيين أَوْ فقيرين فقال : غنيًّا فأَفْرَدَ ،حملَه على لفظِ مَنْ ،مثل ﴿ ومِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ ﴾ (٥) .

وُرِدَّ عليه بأَنَّ أَوْ لاتأتي بمعنى الواوِ ،ولا تضمر مَنْ كما لا تُضْمَرُ بعضُ الأَسماءِ .

وقال : إنَّما // قال :((بهما)) ،لأَنَّه قد تقدَّمَ ذكرهما كما قال : ١٧١
﴿ وله أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فلِكُلِّ واحدٍ مِنْهُما السُّدُسُ ﴾ (٦) .

---

(١) الآية ١١ من سورة الجمعة .
(٢) الآية ١١٢ من سورة النساء .
(٣) الآية ١٣٥ من سورة النساء .
(٤) أقواله الثلاثة الآتية موجودة في معاني القرآن له : ٣٤٧ .
(٥) من الآية ٢٥ من سورة الأنعام ومن الآية ١٦ من سورة محمد .
(٦) من الآية ١٢ من سورة النساء .

ويقال لهذا : أمّا وجود "أوْ" بمعنى الواو في التفصيل فمشهورٌ كما قدّمته لك . وأمّا إضمار مَنْ فقد أجاز سيبويه ضَرَبَني وضربتُ قومك ،أراد : ضربني مَنْ ثَمَّ وضربتُ قومك (١) في باب الإعمال (٢) فأضمر "مَنْ" وحَمَلَ عليها . والكوفيون يجعلون "أوْ" بمعنى الواو وأنشدوا :

٤٥٨- وكان سِيَّانِ أنْ لا يَسْرحوا نَعَماً أوْ يَسْرحوه بِها ،واغبرّتِ السُّوحُ (٣)

وقال :

٤٥٩- سِيَّانِ أكْلُ رغيفِـــــه أو كَسْرُ عَظْمٍ مِنْ عظامِـــــه (٤)

وإنّما يقال : سيّانِ زيدٌ وعمروٌ ، فأوْ هنا بمعنى الواو.

وقال الزمخشريّ (٥) : رجع الضمير في بهما إلى ما دلّ عليه قولـه * إنْ يكُنْ غَنِيًّا أوْ فَقِيراً * لا إلى المذكور فلذلك ثنّى ولم يُفْرِدْ وهو جِنْسُ الغَنِيّ وجنْسُ الفَقِيرِ : أي فاللّهُ أوْلى بجنسَي الغَنِيّ والفَقِيرِ ،أوْ بالأغنياءِ والفقراءِ وفي قراءةِ أُبَيٍّ * فاللّهُ أوْلَى بِهِمْ * وهي مُقَوِّيَةٌ لتلك ،وقرأ عبدُ الله (٦) * غنيٌّ أوْ فقيرٌ * بالرَّفْعِ على كان التّامّةِ.

---

(١) الكتاب ١/ ٧٩ ، ٨٠ .

(٢) في المصورة : الاغتال ،تحريف .

(٣) في هامش المصورة إشارة إلى أنّ القافية في نسخة أخرى : السُّرُح والبيت في الإيضاح للفارسي ٢٨٥ . والخصائص ١/ ٣٤٨ ، ٢/ ٤٦٥ ،والأمالي الشجرية ١/ ٦١ ، ٢/ ٣١٥ وشرح ابن يعيش ٢/ ٨٦ ، ٨/ ٩١ والخزانة ٢/ ٣٤٢ ،وينسب في بعض المصادر لأبي ذؤيب وهو ملفّق من بيتين له كما ذكر ذلك صاحب الخزانة وهما :

وقال ماشيهمُ سِيّانِ سيرُكُمُ وأنْ تقيموا به واغبرّتِ السُّوحُ
وكانَ مِثلينِ أنْ لا يسرحوا نَعَماً حيث استرادت مواشيهمْ وتسريحُ

قال : ولا شاهد فيه ،وهو كذلك ،على أنّ رواية السكري في شرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٢ : "أوْ أنْ تقيموا" بدلاً من "وأنْ تقيموا" التي ذكرها البغدادي وعلى هذا فالاستشهاد بالبيت لا يزال قائماً .
وفي الأمالي الشجرية ١/ ٦١ قال : "هكذا أنشده الرواة سيان مرفوعا على إضمار الشأن في كان ،ووجدته في اللسان (سوا) : "وكان سيين" .. والسوح : جمع ساحة .

(٤) البيت لأبي محمد يحيى اليزيدي المتوفى ٢٠٢هـ . وفي الخزانة ٤/ ٤٢٥ الكلام مستوفى عن هذا البيت .

(٥) انظر البحر المحيط ٣/ ٣٧٠ .

(٦) قراءتا أُبيّ وعبدالله بن مسعود في البحر ٣/ ٣٧٠ ومراجع أخرى في معجم القراءات القرآنية ٢/ ١٦٩ .

فهذه جملةُ حروفِ العَطْفِ عند البصريين، فأمّا قولُ العرب : قام زيد فمّ عمرو ، فإنّما هي ثُمّ ، فأبدلُوا من الثاءِ فاءً (١) ، على حَدِّ قولهم : جَدَفٌ في : جَدَثٍ (٢) .

[كيف ،وأين ،وهلّا ،ولیس ،حروف عطف]

وزاد البغداديون في حروفِ العَطْفِ : كيفَ ،وأيْنَ ،وهَلّا ،ولَيْسَ (٣) . فمثالُ العطف بليس قولهم : قام زيدٌ ليس عمروٌ ،فعمروٌ معطوفٌ على زيدٍ بليس ، وكأنّك قلت : قام زيدٌ لا عمروٌ ،ومِنْ ذلك قول الشاعر :

٤٦٠ - وإذا أُقْرِضْتَ قَرْضا فاجْـــزِهِ إنّما يُجْزِى الفتى ليسَ الجَمَـــلْ (٤)

فليس عندهم عاطفة بمنزلةِ "لا " وكأنّه قال : إنّما يجزي الفتى لا الجمل .

والصحيحُ أنّ العَطْفَ بها لم يَثْبُتْ وأنّه لا حُجّةَ لهم في البيتِ لاحتمالِ أنْ يكونَ الجَمَلُ اسمَ ليس ،وخبرُها محذوفٌ لفهم المعنى ،التقدير : ليس الجملُ جازياً ،والعربُ قد تحذف خبرَ ليس في الشعر قال :

٤٦١ - لتَهْفُ (٥) عليك لِلَهْفَةٍ من خائفٍ يَبْغِي جوارَكَ حين لَيْسَ مُجيرُ (٦)

ألا ترى أنّ "ليس" في هذا البيت لا تكونُ عاطِفَةً باتفاق ،ولا يتصوّرُ ذلك فيها ، وأنّ خبرها محذوفٌ لفَهْمِ المعنى ،وكأنّه قال : حين ليس في الدنيا مجيـــرُ .

---

(١) الإبدال لابن السكيت : ١٢٧ .

(٢) المصدرُ نفسه : ١٢٥ .

(٣) في شرح الجمل لابن عصفور أنّ الكوفيين زادوا ،كيف ،وأين ،وهلّا ،وزاد البغداديون :ليس .

(٤) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه : ١٧٩ البيت ١٩ من قصيدته التي مطلعها : إنّ تقوى ربنا خير نَفَلْ وبإذنِ اللّهِ رَيْثي وعَجَـــلْ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٣٣ والرواية فيه : غير الجمل، فلا شاهد فيه، وهي رواية المقتضب أيضا ٤/ ٤١٠ ،وانظر مجالس ثعلب ٤٤٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥ والخزانة ٤/ ٦٨، ٤٧٧ وفيها قال أبوحيان وحكى النحاس وابن بابشاذ هذا المذهب عن الكوفيين وحكاه ابن عصفور عن البغداديين .. إلخ .

(٥) في المصورة : لهفي، قال المرزوقي : لَهْفَى مبتدأ وهو لهف مضاف إلى ضمير النفس فَغُيّر من الكسرة وبعدها الياء إلى الفتحة فانقلبت ألفاً ،ولو روى لهفي عليك لجاز ،ويكون جاريا على أصلِه . شرح ديوان الحماسة : ٩٥٠ .

(٦) البيت أول الحماسية رقم ٣٢٧ وهي لعبد الله بن أيوب التيمي - من مخضرمي الدولتين

===

واستدلّوا على جوازِ العَطْفِ بهلاَّ وكَيْفَ وأَيْنَ بقولِ العَرَبِ : ضربت زيداً فهلّا عَمْراً ،وجاءك بكرٌ فهلاَّ عمروٌ ،ولقيت زيداً فأَيْنَ عمراً ؟،وما أكلت لحماً فكيفَ شَحْماً ؟ ،وما جاءكَ زيدٌ فكيفَ عمروٌ ؟ (١) . فيجعلون إعراب مابعدها على حَسَبِ إعرابِ ما قبلها .

والصَّحيحُ أنَّها ليست بحرفِ عَطْفٍ في شيْءٍ من ذلك بدليلِ إدخالِهم حروفَ العَطْفِ عليها ،وإنَّما انتصبَ الاسمُ بعدها وارتفع على إضمارِ ناصبٍ أَوْ رافع التقدير : فهلاَّ ضربت عمراً ؟ وهلاَّ جاءك عمروٌ ؟ وأَيْنَ ألقَى عمراً ،و : فكيف آكلُ شحماً ،و : كيف جاءك عمروٌ .

ومِمَّا يدلّ على أنَّ الاسمَ بعدها محمولٌ على إضمارِ فِعْلٍ أنَّك لا تقولُ : مررت بزيد فهلاَّ عمروٍ ،ولا فأين عمروٍ ،ولا فكيفَ عمرو ،وإنَّما لم يجز ذلك ،لأنَّ الاسمَ بعدها كما ذكرنا معمولٌ لفعلٍ مُضْمَرٍ ،وإضمارُ الخافضِ وإبقاءُ عملِهِ لا يجوزُ. ولو كان الاسمُ معطوفاً على ما قبلها لجاز ،إذْ لا مانع يمنعُ منه ،فثبتَ أنَّ حروفَ العَطْفِ ما تقدَّمَ ذكرها لا غير ،لا يقعُ عطفٌ في كلامِهم إلا بحرفٍ منها ظاهراً أَوْ مضمراً ،وذلك قليلٌ (٢) نحو قول الشاعر :

٤٦٢ـ كيف أمسيتَ؟ ! كيف أصبحتَ؟ مِمَّا يُثْمِرُ الوُدَّ في الفؤادِ السقيمِ (٣)

=== في رثاء منصور بن زياد أحد وجوه الدولة العباسية،وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥، ٣٩٨، ٤٢٠ والضرائر له : ١٨٢ ،وشرح أبيات المغني ٧/ ٣١٦ والمقاصد النحوية ٢/ ١٠٣ـ والرواية فيه : حين لات مجير ،وقد جاء شاهداً على إهمال "لات" عن العمل لعدم دخولها على الزمان ،لأنَّ شرط عملها كون معمولها اسم زمان ـ وغير ذلك من المصادر.

(١) انظر هذه الأقوال في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٢٥ ورد ابن عصفور الاستشهاد بمثل هذه الأمثلة بمثل ما ردَّ به الأبذيُّ تقريبا .

(٢) ذهب الفارسيُّ إلى إجازة إضمار حروف العطف وخالفه السهيلي وابن الضائع انظر النتائج ٢٦٣ ،والهمع ٢/ ١٤٠.

(٣) قافيته في أكثر المصادر : الكريم ،وسيرد بها في باب الحال . وهو في الخصائص ١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠ وهو من إنشاد الأخفش ولم ينسبه وشرح ديوان الحماسة ١٤٠١ ونتائج الفكر ٢٦٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢ والضرائر له : ١٦١ والهمع ٢/ ١٤٠ والصبان على الأشموني ٣/ ١١٦.

يريد : كيف أمسيت ؟ وكيف أصبحت ؟ ، فحذفَ الواوَ لفهمِ المَعْنى ،ونحو قولِ الآخر :

٤٦٣ - * ضَرْبًا طِلَخْفًا في الطُلا شَخِيْتا * (١)

يريد : طِلَخْفا وشَخِيتا . والطِّلَخْفُ : الشديدُ ،والشخيت : دونَه (٢) .

وكذلك أيضاً يجوز حذف المعطوف و حرف (٣) العطف نحو قولهم (٤) : راكبُ الناقةِ طَليحان . التقدير : والناقةُ طليحان . ومِنْ ذلك قوله تعالى * سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ * (٥) التقدير : الحَرَّ والبَرْدَ فحذفَ لفهمِ المعنى ، وهو أَوْسَعُ من حذفِ حَرْفِ العَطْفِ وحدَه .

ويجوز أيضاً حَذْفُ المعطوفِ عليه وحرفُ العَطْفِ ، قال الله تعالى : * أَنِ اضْرِبْ بعصاكَ البَحْرَ فانْفَلَقَ * (٦) التقدير: فضرب فانفلق ، بحذفِ المعطوف عليه ،وهو ضَرَبَ ،وحرف العطف وهو الفاءُ المتّصلة بانفلق ، فصار : فانفلق ،فالفاءُ الداخلة على انفلق على هذا التقدير : هي الفاءُ التي كانت متّصِلَةً بضرب ،وأمّا المتصلةُ بانفلق فمحذوفةٌ .

فإنْ قالَ قائلٌ : وما الدَّليلُ على ذلك ؟ ولعَلّ "فضرب" حذف بفائه وبقي "فانفلق" كما كان قبل الحذف ؟

---

(١) هذا البيت من الرجز في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢ والضرائر : ١٦١ وأثبت المحققان كلمة : سَخِينا بدلاً من شخيتا ،واعتمدا في ذلك على اللسان (طخف) ،والذي في المصورة عندنا وفي مخطوطة الضرائر -كما أشار محققه - شخيتا ،والشَّخِيتُ : الدقيق من كل شيء . ولعل الصواب أنْ تكون الكلمة : شِخِّيتا -بكسر الشين وتشديد الخاء- مبالغة ،وكان الأولى بالمحققين أن يثبتا كلمة: سِخِّينا -بكسر السين وتشديد الخاء ففي اللسان (سخن) ضربٌ سِخِّين : حار موءلم شديد .

(٢) كلمة الطُّلَى في البيت جمع طُلْيةٍ،وهي صفحة العنق . عن شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٢ .

(٣) في المصورة : وحذف.

(٤) فيما رواه ابن جني عن محمد بن الحسن عن أحمد بن يحيى، انظر الخصائص ١/ ١٨٩، ١٩٠ والمحتسب ٢/ ٢٢٧ . والطليح : المُعْيي مِنَ السَّفَرِ .

(٥) الآية ٨١ من سورة النحل .

(٦) الآية ٦٣ من سورة الشعراء .

فالجوابُ : أنَّ الذي يدلّ على ذلك شيئان السّماعُ والقياسُ ،أمّـــا القياس فإنّ حرفَ العطفِ إنّما أُتِيَ به ليشرك بين الأوّل والثاني ،فإذا حذف أحدُ اللّفظَينِ أعني لفظَ المعطوفِ أو المعطوفِ عليه ينبغي ألّا يؤتى بـــه لزوال ما أتى به من أجله ؛ألَا ترى أنّهم لما حذفوا المعطوفَ حذفوا العطفَ أيضاً قالوا : راكبُ // النّاقةِ طليحان ، فحذفوا "والناقة" بجملتِه ،فكذلك أيضاً ينبغي أنْ يفعلوا إذا حذفوا المعطوف عليه . ١٧٢

وأمّا السّماعُ فقولُ النابغةِ في رواية قطرب (١) :

قالت : ألَا ليتما هذا الحمامُ لنا إلى حمامَتِنا أو نِصْفَه فقَـــدِ (٢) [٣٧١]

ألَا ترى أنّ المعنى: أوهذا الحمام و نصفه ،فحذف المعطوفَ عليه الذى هو هذا الحمام و حرف العطف الذى هو الواو فصار : أوْ نصفه . ولا يمكن أنْ يحملَ البيتُ على ظاهره من أنّها تمنّت الحمامَ أوْ نصفه ؛لأنّ الحمامَ على الانفرادِ أوْ نصفَـــه على الانفرادلا يبلغ تسعاً وتسعين، بدليل الرواية الأخرى وهي المشهورةُ ؛لأنّه إذا كان الحمامُ و نصفُه تسعاً وتسعين فكيف يكون الحمامُ وحدَه أو النّصْفُ منه على انفرادِه تسعاً و تسعين .

ويجوزُ عَطْفُ جميع الأسماءِ بعضِها على بعضٍ من غير شرطٍ ،إلّا ضميرَ الرّفْعِ المتّصِلِ وضميرَ الخَفْضِ ،أمّا ضميرُ الخَفْضِ (٣) فإنّه لا يجوزُ العطفُ عليه إلّا بإعادة الخافضِ نحو قولك: مررتُ بك وبزيدٍ ،وجئتُ إليك وإلى عمروٍ ،ولا يجوزُ العَطْفُ من غيرِ تكرارٍ إلّا في ضرورةِ شعرٍ نحو قوله :

٤٦٤- الآن قَرَّبْتَ تَهْجُونا وتَشْتِمُنا فاذْهَبْ فما بِكَ والأيامِ مِنْ عَجَبِ (٤)

---

(١) في المصورة : مطرف ،تحريف : قطرب، وقد ذكر ابن جني في الخصائص ٢/ ٤٦٠ أنّ هذه الرواية لقطرب، وكذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٥١ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٩٧ .

(٣) أجاز الكوفيون العطف على ضمير المخفوض من غير إعادة الخافض و منعه البصريون انظر الإنصاف م ٦٥ ص ٤٦٣ و مجالس العلماء ٢٤٥ ، ٢٤٦ وقبّحه الفراء في معاني القرآن ١/ ٢٥٣ .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٢/ ٣٨٣ وهو من الخمسين، وانظره في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٧ والإنصاف ٤٦٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٤ ٥٨٦ والضرائر له ١٤٧ والمقرّب ١/ ٢٣٤ والخزانة ٢/ ٣٣٨ و فيه أنّ يونس والأخفش وقطرب والشلوبين وابن مالك وافقوا الكوفيين في جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وكذلك وافقهم أبو حيان في البحر المحيط ٢/ ١٤٧ ومابعدها ،وللشاهد مصادر أخرى كثيرة .

وقوله :

٤٦٥ - تُعَلَّقُ في مثل السَّواري سيوفُنا فما بينها والأرضِ مَهْوى نفانِفُ (١)

ويروى :

. . . . . . فما بينها والكعبِ غوطُ نفانِفُ

وقوله :

٤٦٦ - آبَكَ ، أَيَّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ من حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْورِ (٢)

لولا الضرورة لقال : وبالأيامِ ، وبين الأرضِ ، أو بمصدَّرِ .

فأما قوله تعالى ﴿ وكُفْرٌ به والمسجدِ الحرامِ ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ واتَّقُوا اللَّهَ الذي تساءلونَ به والأرحامِ ﴾ (٤) فينبغي أن تُجْعَلَ الواوُ فيهما واوَ قَسَمٍ لا حَرْفَ عَطْفٍ (٥) ، لأنَّ ذلك شيءٌ لا يجوزُ إلا في ضرورة ، ولو جاءَ من ذلك في الكلامِ ما لا يسوغُ حملُهُ إلاَّ على العَطْفِ لكان شاذًّا (٦) لا يجوزُ القياسُ عليه .

---

(١) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه : (٥٣) ورواية الديوان : تنائف وهو من شواهد معاني القرآن للفراء ١/٢٥٣ ، والإنصاف ٤٦٥ ، وشرح ابن يعيش ٣/٧٩ والضرائر لابن عصفور ١٤٨ ، وشرح الجمل له ١/٢٤٤ ، والمقاصد النحوية ٤/١٦٤ وغير ذلك .

(٢) البيتان في الكتاب ١/٣٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٤٤ والضرائر له ١٤٧ ، واللسان (أوب) آبك مثل ويلك ، أيَّه فعل أمر من أيه الإبلِ إذا صاح بها ، المصدَّر : الشديد الصدر ، الجِلَّة : المسانُّ ، والجأب : الغليظ ، والحَشْور : المنتفخ الجنبين .

(٣) الآية ٢١٧ من سورة البقرة وقرئ شاذا : والمسجدُ الحرامُ بالرفع . انظر البحر ٢/١٤٧ وتوجيهها فيه .

(٤) الآية الأولى من سورة النساء ومن السبعة قرأ حمزة وحده والأرحام خفضاً وقرأ الباقون (والأرحام) نصباً انظر السبعة ٢٢٦ وبالخفض قرأ ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والنخعي ويحيى بن وثاب والأعمش وأبي رزين انظر البحر ٢/١٤٧ ومراجع أخرى في معجم القراءات ٢/١٠٥ وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٤ .

(٥) قال ابن بابشاذ : وإذا كانت للقسم لم يجز الوقف على الأرحام لأنه يحتاج إلى جواب والجواب على هذه القراءة "إنَّ الله كان عليكم رقيبا إلخ ... ما قال" شرح المقدمة المحسبة : ٤٣٢ .

(٦) في المصورة : شنا .

وإنّما لم يكن بُدٌّ من إعادةِ الخافض لأنّ المعطوفَ شريكُ المعطوفِ عليه ، فينبغي لذلك ألّا يجوزَ العَطْفُ حتى يجوزَ أنْ يقعَ كُلُّ واحدٍ منهما من المعطوفِ والمعطوفِ عليه في موضعِ صاحبِه . وأنت لو وضعتَ الضميرَ موضعَ حَرْفِ العطفِ لم يَجُزْ لك ذلك إلّا بعد إعادةِ الخافضِ ؛ ألا ترى أنّك تقول : مررتُ بزيدٍ وبِكَ ولا يجوز أنْ تقولَ : وكَ .

هذا تعليلُ المازنيّ (١) له وهذا هو الأكثرُ في المعطوفاتِ وقد يجوزُ في باب العَطْفِ ما لا يجوز عكسُه ، ألا ترى أنّهم قالوا : رُبَّ رَجُلٍ وأخيه (٢) ، وكُلُّ رَجُلٍ وضيعتُه (٣) ، ولا يجوز عكس ذلك ، لأنّ رُبَّ وكُلًّا لا تدخلان مباشرةً إلّا على النكراتِ .

وقال غيره وهو مذهبُ سيبويه (٤) السَّبَبُ في ذلك أنّ ضميرَ الخفضِ شديدُ الاتصالِ بما قبله فتنزّلَ لذلك معه بمنزلةِ شيءٍ واحدٍ ، فلو عطفتَ من غيرِ إعادة خافضٍ لكنتَ قد عطفتَ اسماً واحداً على اسمٍ وحرفٍ ، إذْ لا يتصوّرُ أنْ يُعْطَفَ على بعضِ الكلمةِ دون بعضٍ ، فلذلك أعدتَ الخافضَ حتى تكون قد عطفتَ اسمًا وحرفاً على اسمٍ وحرفٍ مثله .

وأمّا ضميرُ الرّفعِ المتّصل فلا يجوزُ العَطْفُ عليه إلّا بعد تأكيدِه بضميرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ، أوْ طُولٍ يقومُ مقامَه (٥) ، فتقول : قمتَ أنتَ وزيدٌ وإنّ زيداً قام هو وعمروٌ ، ولا يجوز : قمتَ وزيدٌ ، ولا : إنّ زيداً قام وعمروٌ (٦) ، حتى يُؤكّد الضميرُ المعطوفُ عليه .

---

(١) مذهب المازني هذا ذكره ابن عصفور في شرحه للجمل ١/٢٤٣ وهو أيضا في الكتاب ٢/٣٨٩ هامش رقم (١) .
(٢) انظر في الخصائص ٢/٤٠٩ .
(٣) من أمثلة الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٠٥ ، ٣٩٣ .
(٤) انظر الكتاب ٢/٣٨١ ، ٣٨٢ .
(٥) ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو : قمت وزيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إلّا على قبح في ضرورة الشعر . انظر الإنصاف م ٦٦ ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .
(٦) في المصورة : وعمراً .

وإنّما لم يجُزْ ذلك ،لأنّ ضميرَ الرّفعِ المتّصلِ قدْ جعلتْهُ العربُ كأنّه من حروفِ الفِعْلِ فلو قلتَ : قمتَ وزيدٌ ،لكنت كأنّكَ أوليتَ حرْفَ العطْفِ الفِعْلَ وذلك لا يجوزُ ،فلذلك وكّدوا الضميرَ حتّى يجْرِيَ للمعطوفِ عليه ذكرٌ قبلَ حرْفِ العطْفِ .

وقدْ تُقيمُ العربُ مقامَ هذا التأكيد الطول ، وأعْني بذلك شيْئاً يفصلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ، متقدّماً على حرْفِ العطْفِ أو متأخّراً عنه نحو قولك : قمتُ اليومَ وعمروٌ ؛ لمّا فصلْتَ بالظّرْفِ لم تحتجْ إلى تأكيد . ومِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ هُوَ الّذِي يُصَلّي عليكُمْ وملائِكتُهُ ﴾ (١) فملائكتُه معطوفٌ على الضمير في يصلّي ،ولم يحْتجْ إلى تأكيدٍ لمكان الفَصْلِ بالمجرور. وتقولُ : ماقمتُ ولا عمروٌ ،فلا توكيدَ أيضاً لمكان الفَصْلِ بلا ، قال الله تعالى ﴿ ما أشْركْنا ولا آباؤُنا ﴾ (٢) فالآباءُ عطْفٌ على الضميرِ المتّصلِ بأشْركَ ،ولم يحتج إلى تأكيدِهِ لمكانِ الفَصْلِ بلا .

ولا يجيءُ العطفُ من غيرِ تأكيدٍ ولا طُولٍ إلّا في ضرورةٍ نحو قوله :

٤٦٧ - قُلْتُ : إذْ أقبلَتْ وزُهْرٌ تهادَى كنِعاجِ المَلا تَعسّفْنَ رَمْلا (٣)

وقوله :

٤٦٨ - ورجا الأُخيْطِلُ مِنْ سفاهَةِ رأيِهِ ما لم يكنْ وأبَى له لِينَالا (٤)

---

(١) الآية ٤٣ من سورة الاحزاب.

(٢) الآية ١٤٨ من سورة الانعام.

(٣) البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه : (٤٩٨ الملحقات) وهو من شواهد الكتاب ٣٧٩/٢ ،والخصائص ٣٨٦/٢ ،والإنصاف ٤٧٥، ٤٧٧ ،وشرح ابن يعيش ٧٤/٣، ٧٦ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٤٢/١ والضرائر له : ١٨١ والمقاصد النحوية ١٦١/٤ وفيه : وأجيب من هذا البيت بأنّ الواو ليست متمحضة للعطفية ،لأنّها تصلح أنْ تكون للحال كما ذكرنا ،وقيل إنّه شاذ وفيه نظر ،لأنّه لا ضرورة فيه إذْ كان يمكنه أن يقول وزهراً على أنّه مفعول معه " انتهى، وهذا على مذهب من يرى أن الضرورة ما لا مندوحة للشاعر عنه .

(محي الدين)

(٤) البيت لجرير في ديوانه ٤٥١ من قصيدة مطلعها :

حي الغداة برامَةَ الأطلالا رسْما تحمّلَ أهلُه فأحالا

وهو في الكامل ٣٢٢/١ والإنصاف : ٤٧٦، ٤٧٧ ،وضرائر ابن عصفور ١٨٠ والمقرّب له ٢٣٤/١ ،وشرح الجمل له ٢٤٣/١ والمقاصد النحوية ١٦٠/٤ .

ولولا الضَّرورةُ لم يجز العطفُ حتى تُؤكِّدَ الضميرَ ،فيقال : أَقبلتْ هي وزهر ،وما لم يكن هو وأبٌ له .

وكذلك أيضا لا يجوزُ عطفُ الضميرِ على الظاهرِ بالواوِ خاصَّةً ،بل إذا اجتمعَ لك ظاهرٌ ومُضمرٌ قدَّمتَ الضميرَ وعطفتَ الظاهرَ عليه ،لأنَّكَ لو أخَّرتَهُ وعطفتَه على الظاهرِ لَزِمَ انفصالُه ،والضميرُ إذا أمكنَ اتصالُه لم يُؤْتَ به مُنفصلاً ،فتقول : ضربتُك وزيداً ،ولا يجوزُ : ضربتُ زيداً وإيَّاك ،إلَّا أنْ يجيء ذلك في ضرورة (١) .

فإنْ كان العطفُ بالفاءِ أوْ ثمَّ أوْ بغيرِ // ذلك من حُروفِ العَطْفِ جازَ عطفُ المُضْمَرِ على الظاهرِ فتقول : ضربتُ زيداً فإيَّاكَ ،وضربت زيداً ثم إيَّاكَ ؛ لأنَّكَ لو قدَّمتَ الضميرَ ،فقلت: ضربتك فزيداً ،وضربتك ثم زيداً انعكس المعنى . ١٧٣

[تقديم المعطوف على المعطوف عليه]

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه أَصْلاً إلَّا في الواوِ خاصَّةً بثلاثةِ شروطٍ:

أحدُها : أَلَّا يكون المعطوفُ مخفوضاً نحو قولك : مررت بزيدٍ وعمروٍ ، ولا يجوز مررت وعمروٍ بزيدٍ ،لأنَّ الخافضَ ضعيفٌ فلم يتصرَّفوا فيه .

والآخر : أَلَّا يؤدِّيَ التقديمُ إلى وقوعِ حرفِ العَطْفِ صَدْراً ،فتقول : زيدٌ وعمروٌ قائمان ،ولا يجوزُ : وعمروٌ زيدٌ قائمان ،لأنَّ حرفَ العَطْفِ إنَّما وُضِعَ على أنْ يستعمل بين لفظين ،فإذا اتسعت فقدمتَ لم يَجُزْ ذلك ،حتى لا يخرجه الاتِّساعُ عمَّا وُضِعَ له من أنْ يكون أثناءَ الكلامِ .

---

(١) عند هذا الكلام في الحاشية ما نصه "كذا قال ص ،قلت : وقد أجاز سيبويه جاء عبدالله وأنت وضربت زيداً وإيَّاك ،وهو خلاف هذا فانظره طرةً بخط المؤلف ".
وقال السيوطي في الهمع ٥/٦٦ ومنع الأبذيّ عطف ضمير منفصل على ظاهر، قال أبوحيان: ووهم في ذلك وكلام العرب على جوازه ومنه "ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإيَّاكم "،والصواب أنَّ الذى منع ذلك هو ابن عصفور والأبذيّ لا يرضى مذهبه بدليل هذه الحاشية .

(٢) انظر ذلك في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٥ والضرائر له : ٢١٠ والمقرب له ١/ ٢٣٤ .

والثالث : أن لا يؤدي التقديم إلى أن يلي حرف العطف عاملاً غير متصرف نحو قولك : إنّ زيداً وعمراً قائمان ، ولا يجوز إنّ وعمراً زيداً قائمان ؛ وذلك أنّ العاملَ غير المتصرف أضعفُ من العاملِ المتصرّفِ ، فلذلك لم يتّسعوا فيه بالتقديم ؛ لأنّ الاتساع ضربٌ من التّصرُّف .

فإنْ لم يَلْقَكَ في التقديم شيءٌ ممّا ذُكِرَ جازَ التقديمُ ، وهو مع ذلك قليلٌ ، وأكثرُ ما يجيءُ في الشّعْرِ ، نحو قول الشاعر :

٤٦٩ - جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيبَةً ونَمِيمَةً ... ثلاثَ خصالٍ لَسْتَ عنها بمِرْعَوِي (١)

يريد : جمعت غيبة وفُحْشاً ، وقول الآخر :

٤٧٠ - لَعَنَ الإلهُ وزَوْجَها معَها ... هِنْدَ الهُنودِ طويلَةَ البَظْرِ (٢)

يريد : هند الهنود وزوجها ، وقول الآخر :

٤٧١ - كأنّا على أَوْلادِ أَحْقَبَ لاحَها ... ورَمْيُ السّفا أنفاسَها بسِهامِ
جَنوبٌ ذَوَتْ عنها التّناهي فأنزلت ... بها يومَ ذَبّابِ السبيبِ صِيامِ (٣) (٤)

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي من قصيدة في أمالي القالي ١/ ٦٨ والرواية : * خصالاً ثلاثا .. * والخصائص ٢/ ٣٨٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٥ ، ٤٥١ ، والضرائر له : ٢١٠ والخزانة ١/ ٤٩٥ وشعراء أمويون ٣/ ٧٧

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ٢٢٩ والمحتسب ١/ ٣٤١ وقافيته فيه : الفعل ، والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، والمقرب ١/ ٢٣٤ والهمع ٢/ ١٤١ .

(٣) في المصورة الباء الثانية غير معجمة ، وهي ثاء في الديوان (المكتب الإسلامي) وباء في الديوان [تحقيق عبد القدوس] والمصادر .

(٤) البيتان لذي الرّمة في ديوانه ٦٨٩ من قصيدة مطلعها :
ألا حيّيا (بالزرق) دار مقامِ ... لمَيٍّ وإنْ هاجت رجيعَ سقامي
من شواهد الكتاب ٢/ ٩٩ ، ١٠٠ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٨٣ ، ٤٨٤ والمخصص ١٣/ ٢١٦ والضرائر لابن عصفور ٢١٠ ، وشرح الجمل له ١/ ٢٤٦ .

يريد : لا حبها جَنُوبٌ ورمْيُ السَّفا] ومثلُ ذلك كثيرٌ في الشِّعْرِ وإنَّما لم يَجُزْ ذلك إلاَّ في الواو، لأنَّها أقوى في العطف مِنْ غيرها مِنْ حيث إنَّها تشرك لفظاً ومعنىً ، وتعطف على معنى الجمعِ مِنْ غيرترتيبٍ ولا مُهْلَةٍ ،فهي أَوْسَعُ من الفاءِ وثم ،لأنَّ العطفَ بها قد يجيءُ على معنى الفاءِ ،وعلى معنى ثُمَّ ، وعلى معنى الجمعِ من غير ترتيبٍ ولا مُهْلَةٍ . فأمَّا قَوْلُ الشاعرِ :

٤٧٢- فلستُ بنازلٍ إلاَّ أَلَمَّتْ برَحْلي أَوْ خيالتُها الكَذُوبُ (١)

فليست الخيالةُ معطوفةً على الكَذُوبِ ، بَلْ هو عَطْفٌ على الضميرِ المُسْتَتِرِ في أَلَمَّتْ ، ولم يُحْتَجْ إلى تأكيدِه لأجْلِ الفَصْلِ بالمجرورِ ،والكذوب مِنْ نعت الخيالة ،ومما يبيِّنُ ذلك أنَّك إنْ جعلتَه على التقديمِ يكون قد وَصَفَها بالكذوبِ، وذلك جفاءٌ ولا يلزمُه ذلك في وصفِ الخيالةِ به .

[الفصلُ بين حرف العطف والمعطوف]

فصل : ولا يَجوزُ الفَصْلُ بين حرف العطف والمعطوف إلاَّ بالقَسَمِ أو بالظَّرْفِ والمجرورِ ،بشرطِ أنْ يكونَ حرفُ العَطْفِ على أزيدَ من حرفٍ واحدٍ نحو : قام زيدٌ لا - والله - عمروٌ ولا يجوز : ووالله عمرو ،إلاَّ في الشعرِ نحو قوله :

٤٧٣- يَوْماً تراها كشِبْهِ أردِيَةِ الـ عَصْبِ ويوماً أديمُها نَغِلا (٢)

أي، وأديمُها نَغِلاً يوما .

(فآ)في التَّذكرة (٣) : لا يجوزُ الفَصْلُ بين هذه الحروف وما عُطِفَ بها ؛ لأنَّ هذه الحروف قد تنزَّلت منزلةَ ما هو من نَفْسِ الحَرْفِ بدلالةِ قولهم x

---

(١) البيت في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٤٦ ،والخزانة ٢/ ٣٣٦ ونقل البغدادي عن العباب نسبة البيت إلى رجل من بني بُحْتُرِ بن عَتُود .

(٢) البيت للأعشى في الديوان ٢٣٣ من قصيدة مطلعها :
إنَّ محلاً وإنَّ مرتحلا وإنَّ في السَّفْرِ ما مَضَى مَهَلا
والرواية في الديوان : الخِمْس بدل العَصْب ،وهو ضربٌ من برود اليمن ، والعَصْب كذلك . والشاهد في الإيضاح للفارسي ١٤٨ والخصائص ٢/ ٣٩٥ ٣٩٦ والضرائر لابن عصفور ٢٠٦ ،وشرح الجمل له ١/ ٢٤٧ والمقرّب ١/ ٢٣٥ .

(٣) البحر ٨/ ٢٨٧ .

وَهْو فَهُو وَهْي ، فجعلوه بمنزلة قوله :

٤٧٤- * أراه مُنتفخاً وما تَكَرْدَسا * (١)

وأيضاً فإنَّ هذه الحروف تقومُ مقام العامل ،وليس به نفسه ،فينبغي أنْ تكون أقلَّ تصرّفا من العامل ، يدلّك على ذلك الأسماءُ التي سُمّيتْ بها الأفعالُ والظروفُ التي أُقيمت مقامَ ذلك أعني الأفعال . فأمّا قراءةُ مَنْ قرأ * اللّهُ الذي خَلَقَ سَبْعَ سماواتٍ ومِنَ الأرْضِ مِثْلَهُنَّ * (٢) بنصب المِثْل ،فإنّه أرادَ الفعلَ فحذفَه من اللّفْظِ ،وهو يريدُه نحو :

٤٧٥- أكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ تُوقَّدُ باللّيلِ نارا (٣)

أي : وكُلَّ نار (٤) ،وقال الله تعالى * فبَشَّرْناها بإسحاقَ ومِنْ ورَاءِ إسحاقَ يَعْقُوبَ * (٥) في قراءةِ مَنْ جَعَلَ يعقوبَ في موضعِ جَرٍّ، وعليه تلقّاهُ القومُ مِنْ

---

(١) البيت للعجاج في ديوانه (عزة حسن) : ١٣٠ والرواية فيه : فبات منتصّبا وهو في الخصائص ٢/٣٣٨ وشرح ابن يعيش ٩/١٤٠ ،وشرح شواهد الشافية ٢١ ورواية المصادر : مُنْتَصْباً ،وحكى سيبويه في الكتاب ٤/١١٥ : أراك مُنْتَفْخاً ،والظاهر أنَّ الشارحَ وَهِمَ فأثبت : منتفخا من ما حكاه سيبويه بدلَ مُنْتَصْباً في البيت، قال سيبويه "أراك منتفخا ، تسكّنُ الفاءَ تريد : مُنْتَفِخاً فما بعد النون بمنزلة : كَبِدٍ".

(٢) الآية ١٢ من سورة الطلاق ،قرأ الجمهور (مثلهنّ) بالنّصب، والمفضل عن عاصم وعصمة عن أبي بكر (مثلهن) بالرفع . البحر ٨/٢٨٧ .

(٣) البيت لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه : ٣٥٣ وهو من شواهد الكتاب ١/٦٦ ،والأمالي الشجرية ١/٢٩٦ والإنصاف ٤٧٣ وشرح ابن يعيش ٣/٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩، ٥/١٤٢، ٨/٥٢، ٩/١٠٥ وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٧ وردت الرواية الثانية للبيت : ونارَ توقّدُ ... بالنصب . والضرائر له : ١٦٦ وفيه: أنّ الاخفش يجعل نارا المخفوض معطوفا على امرئ المخفوض ونارا المنصوب معطوفا على امرئ المنصوب ولا يتكلف إضمار كل ،لأنه يجيزُ العطف على عاملين، والمقرب ١/٢٣٧ ،وشرح أبيات المغني ٥/١٩٠ والهمع ٢/٥٢ .

(٤) الكلام الآتي إلى قوله : ففصل بصلة بين مراد وصدّاء عن الخصائص ٢/٣٩٥ مع اختلاف يسير .

(٥) الآية ٧١ من سورة هود ،قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائي -(ويعقوبُ)- رفعاً وقرأ ابن عامر وحمزة -(يعقوبَ)- منصباً ،واختلف عن عاصم فروى أبو بكر: بالرفع وروى حفص عنه بالنصب. السبعة : ٣٣٨ وانظر معجم القراءات ٣/١٢٤ .

أنه مجرورُ الموضع ،والآيةُ أصعبُ (١) مأخذاً من البيتِ (٢) مِنْ قِبَلِ أنَّ حرفَ العطفِ في الآيةِ نابَ عن الجارِّ الذى هو الباءُ من قوله * بإسحاق * ،وأقوى أحوالِ العطف أنْ يكون في قُوَّةِ العاملِ قبلَه ،وأنْ يليَ مِنَ العَمَلِ ما كان يليه الأوَّلُ ،والجارُّ لا يجوزُ فصلُه مِنْ مجرورِه ،وهو في الآيةِ قد فَصَلَ بين الواو ويعقُوب بقوله * من وراءِ إسحق * وقلنا : إنَّ الفصلَ بين الجار والمجرور لا يجوزُ ،وهو أقبحُ منه بين المضاف والمضاف إليه ،وقال الشاعر :

٤٧٦- فلو كنت في خلقاءَ أوْ رأسِ شاهقٍ وليس إلى منها النزولِ سبيلُ (٣)

ففصل بين الجارِّ والمجرورِ بالظَّرْفِ الذى هو "مِنْها" ،وليس كذلك حرفُ العَطْفِ في قوله : ويوماً أديمُها نَغِلا ؛ لأنَّه عَطَفَ على النَّاصِبِ الذى هو تَرَى ، فكأنَّ الواوَ أيضا ناصبةٌ ،والفَصْلُ بين النَّاصِبِ و منصوبِهِ ليس كالفَصْلِ بين الجارِّ و مجروره ، وإذا جاء بين الجارِّ و مجروره كان بين الناصبِ و منصوبِهِ أسْهَلُ ، ويحتَمِلُ في الآيةِ أنْ يكونَ يعقوب في موضع نَصْبٍ بفعلٍ مضمرٍ دَلَّ عليه قوله * فبشَّرناها بإسحاق * (٤) // والمعنى : آتيناها يعقوبَ ،فإذا كان على هذا لم يكن فيه فَصْلٌ (٥) . ١٧٤

وقد جاء في الشِّعْرِ الفَصْلُ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه ،قال لبيد :

٤٧٧- فصَلْنا في مُرادٍ صَلْقَةً وصُداءٍ ألْحَقَتْهُمْ بالثَّلَلْ (٦)

---

(١) في المصورة : أضعف ،وأثبتنا ما في الخصائص ٢/ ٣٩٥ وسيقول الشارح بعدُ : وإذا جاء بين الجار و مجروره كان بين الناصب و منصوبه أسهل .

(٢) يقصد البيت : يوما تراها كشِبْهِ أردية ... إلخ ..

(٣) البيت في الخصائص ٢/ ٣٩٥ ، ٣/ ١٠٧ وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٥٠٧ ، والمقرب له ١/ ١٩٧ والضرائر له : ٢٠١ ورواية صدر البيت في كتب ابن عصفور : مُخلَّقة لا يستطاع ارتقاؤها .

(٤) الآية ٧١ من سورة هود .

(٥) هذا ما استحسنه ابن جني في الخصائص ٢/ ٣٩٧ .

(٦) البيت للبيد في ديوانه ١٩٣ رقمه ٦٥ من قصيدته التي أولها :
إنَّ تقوى ربنا خير نفلْ وبإذن الله ريثي وعجلْ
والشاهد في الخصائص ٢/ ٢٩٦ والمحتسب ٢/ ٢٥٠ والضرائر لابن عصفور ٢٠٥ وشرح الجمل له ١/ ٢٢٢ ، ٢/ ٦٠٧ .

فَفَصَلَ بصلقةٍ بين مراد وصُداء ،لأنَّ المصدرَ الفاصل ليس بأجنبيٍّ مِنَ الكلام وأقبحُ(1) ما يكون ذلك بالجُملِ نحو قوله تعالى : ﴿فاغسِلُوا وجُوهَكُمْ وأيْدِيَكُمْ إلى المرافقِ وامسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وأرجُلَكُمْ﴾(٢) ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه بقوله : وامسحوا برؤوسكم ،لأنَّه متلبّس بالكلام ،لأنَّ المقصودَ بالجميع تعليم الوضوء ،ولأجلِ واوِ العَطْفِ أيضا الداخلة على امسحوا ،ألا ترى أنَّها تربطُ ما بعدها بما قبلها وحروفُ العطفِ كلّها مشركةٌ في العاملِ(1) - وفَصَلَ بصداء بين صلقة وصفتها(٣) وقال الآخر :

٤٧٨- ولقد نَهَيْتُك أنْ تُكَلِّفَ نائِياً ... من دُونِهِ فَوْتٌ عليك ومَطْلَبُ(٤)

قال ابن جني : وإذا جاز الفصلُ بين المفردين كان بين الجملتين أسهلُ ، لاستقلال كلٍّ واحدةٍ منهما بنفسِها وحاجة المفرد إلى غيره .

ونظَّرَ أبوعلي في الإيضاح(٥) البيت(٦) بقولك : هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وغداً عمراً . والبيت ليس مثل المسألة ،لأنَّ المسألةَ متعاديةُ الأجزاءِ غيرجاريةٍ

(1-1) بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٩ قال أبو حيان : وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه قال : وأقبح ما يكون ذلك بالجمل ،فدلّ قوله هذا على أنّه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج "البحر ٣/٤٣٨ .
ولو كان النص هكذا "وأقبح ما يكون ذلك بالجمل [وأمّا] نحو قوله . .إلخ لاستقام، ولأدى ما قصده ابن عصفور والأبذى من تنزيه كتاب الله .

(٢) الآية ٦ من سورة المائدة .

(٣) التي هي : ألحقتهم بالثلل .

(٤) البيت لساعدة بن جوءية الهذلي انظر شرح أشعار الهذليين : ١١٠٣ والمثبت في المصورة : فوت إليك ،والصوابُ ما أثبتناه من المصدر المذكور .
نهيتك : يعني فؤاده ،فوت عليك ومطلب : أي لا تقدر عليه إلّا بطلب ومن دونه فوت لك لا تدركه .

(٥) الإيضاح للفارسي ١٤٤، ١٤٨ .

(٦) يقصد قول الأعشى : يوماثراها . . .

في الموضع على استواءٍ ،والبيتُ على نِسَبٍ متقابلةٍ وأجزاءٍ موءتلفةٍ ، ليس فيها أكثر من إضمارِ فِعْلٍ دلّ عليه ما قبله فأغْنَى عن إعادتِهِ وتقديره : ويوما ترى أديمها نَغِلا ،فهذا مثل قوله تعالى * وجاعِلُ اللّيْلِ سَكَناً والشّمْسَ والقَمرَحُسْباناً (٢) * وإنّما مثالُ البيت : هذا ضاربُ زيدٍ اليومَ وعمراً غداً .

قال ابن طلحة : لا يخلو المعطوفُ عليه من أنْ يكونَ مضافاً إليه أوْ منصوباً فإنْ كان منصوباً فالعَطْفُ عليه بالنّصْبِ ،وقد يجوزُ الخَفْضُ على إرادةِ الإضافةِ في الأوّلِ ،وعليه يجيءُ قولُ امرىءِ القيس :

٤٧٩- * صَفِيفَ شِواءٍ أو قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (٣) *

وقاسَهُ النّحاسُ (٤) على قوله :

٤٨٠- مشائِيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشِيرةً ولا ناعِبٍ إلّا بِبَيْنٍ غُرابُها (٥)

---

(١) غامضة في المصورة .

(٢) الآية ٩٦ من سورة الأنعام . من السبعة قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر (وجاعل الليل سكنا) بألف وقرأ عاصم وحمزة والكسائي (وجَعَلَ) بغير ألف . وفي البحر ٤/١٨٦ والظاهر أنّ اسم الفاعل ماض ولا يعمل عند البصريين فانتصابُ "سكناً" على إضمار فعل أي يجعله سكناً لا باسم الفاعل ،هذا مذهب أبي علي فيما انتصب مفعولاً ثانياً بعد اسم فاعل ماض ،وذهب السيرافي إلى أنّه ينتصبُ باسم الفاعل وإنْ كان ماضيا ، لأنه لمّا وجبت إضافته إلى الأول لم (يمكن) أنْ يضاف إلى الثاني فعمل فيه النصب وإنْ كان ماضيا "..." وأما مَنْ أجاز إعمال اسم الفاعل الماضي وهو الكسائي وهشام فسكناً منصوب به ".

(٣) البيت لامرىء القيس من معلقته في الديوان ٢٢ وصدره :

وظلّ طهاةُ اللحمِ مِنْ بين مُنْضِجٍ

وهو في معاني القرآن للفراء ١/٣٤٦ والمغنى برقم ٨٣٢ ، ٨٥٦ وشرح أبيات المغنى ٧/١٣ والمقاصد النحوية ٤/١٤٦ . القدير: المطبوخ في القدر ،وهو عندهم عطف على صفيف ،وخرّج على أنّ الأصْلَ "أو طابخ قدير" ثم حذف المضاف وأبقي جرّ المضاف إليه كقراءة بعضهم * والله يريد الآخرةِ * بالخفض ،أو إنّه عطف على صفيف ولكن خفض على الجوار ،أو على توهم أنّ الصفيف مجرور بالإضافة .

(٤) انظر كلام أبي جعفر النحاس في شرح أبيات المغنى ٧/١٤ وقد نقله البغدادي عن شرح معلقة امرىء القيس للنحاس.

(٥) البيت للأخوص الرياحي كما نسبه سيبويه في الكتاب ١/١٦٥ ، ٣٠٦ ونسبه للفرزدق في ٣/٢٩ ،والخصائص ٢/٣٥٤ ،والإنصاف ١٩٣ ، ٣٩٥ ،

===

وإنْ كان مخفوضاً فلا يخلو العطفُ أنْ يكونَ بفاصلٍ أوْ بغيرِ فاصلٍ ، فإذا كان بفاصلٍ فإمّا قبل حرف العطف ،وإمّا بعد حرفِ العَطْفِ .

فإذا كان بغيرِ فاصلٍ جاز في المعطوفِ وجهان : الخَفْضُ - وهو الأجْوَدُ - لاعتدالِ الكلام ،والنَّصْبُ بإضمارِ فعلٍ في الماضي ،وبإضمارِ فعلٍ أو صِفَةٍ في المستقبلِ ؛لأنَّ الصفةَ قويّةٌ تَعْمَلُ مضمرةً كما يتقدّمُ معمولُها عليها ،وزاد ابن بابشاذ (١) ثالثاً وهو العَطْفُ على الموضعِ ،وهذا القولُ راجعٌ إلى القولين المتقدّمين ،فإنَّ حَرْفَ العَطْفِ لا بُدَّ أنْ يَنُوبَ منابَ الصِّفَةِ أو الفعل . ورُدَّ عليه هذا القول بأنَّ العَطْفَ على الموضعِ لا يكون إلاّ حيثُ يكون هناك مُحرِزٌ للموضعِ (٢) ولا مُحْرِزَ هنا ، لأنَّ اسمَ الفاعلِ لا ينصبُ غيرَ منوّنٍ ولا بألفٍ (٣) ولامٍ .

وإذا كان بفاصلٍ قبل حرفِ العَطْفِ جازَ في المعطوفِ وجهان : أجوَدُهما النصبُ لبعد مفسر الخافض .

وإذا كان الفاصلُ بعد حَرْفِ العَطْفِ لم يَجُزْ إلاّ النصبُ إلاّ في الشعرِ مخافةَ الفَصْلِ بين الواوِ التي تنوبُ منابَ الخافضِ وبين المخفوض . ولا يجوزُ إلاّ في الشِّعْرِ بالظَّرْفِ فتقول على هذا الذى أصّلناه في المثل : هذا ضاربٌ زيداً وعمراً ،وضاربٌ زيداً وعمرٍو . وهذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو ،وضاربُ زيدٍ وعمراً ، وهذا ضاربُ زيدٍ غداً وعمراً ،وهذا ضارب زيدٍ غداً وعمرٍو ،وهذا ضارب زيدٍ وغداً عمراً ،ولا تقول : هذا ضاربُ زيدٍ وغداً عمرٍو إلاّ في الشعرِ كما تقدّمَ .

=== والخزانة ٢/ ١٤٠ قال : أنْشدَ علي أنَّ ناعب عطف بالجر على مصلحين المنصوب على كونه خبر ليس لتوهم الباء ،فإنّها يجوز زيادتها في خبر ليس ويسمى هذا في غير القرآن العطف على التوهم وفي القرآن العطف على المعنى إلخ .. ما قال

(١) هو طاهر بن أحمد بن بابشاد أبو الحسن ،النحوى ،المصرى ،ورد العراق تاجراً في اللؤلؤ ،وأخذ عن علمائها ،ورجع إلى مصر واستخدم في ديوان الرسائل ،وكانت له حلقة اشتغال بجامع مصر ،ثم تزهّد وانقطع ،ولزم منارة الجامع بمصر ،وخرج في بعض الليالي وفي عينه بقية من نوم فسقط إلى سطح الجامع فمات وذلك سنة ٤٦٩ أو ٤٥٤ هـ ومن تصانيفه : شرح جمل الزجاجي ،المحتسب في النحو وغيرها .

(٢) أى الطالب لذلك الموضع ،وانظر المغنى (أقسام العطف) ص ٥٢٦ ومابعدها (ط٢) .

(٣) أي : "ولا بغيراً لفٍ ولامٍ" ، وانظر المغنى أقسام العطف ، العطف على المحل المسألة الممتنعة .

فصل [العطف على معمولي عاملين] (١)

ومن أحكام هذا الباب العطفُ على معمولي عاملَين ،هل يجوز أوْ لا يجوزُ ؟ أعني أَنْ ينوبَ حرفُ العَطْفِ منابَ عاملين ،فنسب السيرافي وغيرُه لسيبويه مَنْعَهُ ،ونَسَبَ ابن درستويه إجازةَ ذلك لسيبويه .

احتج مَنْ منعَ ذلك بأَنْ قال : السببُ في امتناع العطفِ على معمولي عاملين أنَّه يجيء الحرفُ يعطي معنَيين مختلفين يدلّ عليهما في حال واحدة ، وهو خُلْفٌ خارجٌ عن كلامِ العرب .

وقال بعضهم : العِلّةُ في ذلك أَنَّ حَرْفَ العَطْفِ ضَعيفٌ فغايته أَنْ ينوبَ مَنَابَ شيءٍ واحدٍ ،لا منابَ شيئين عاملين .

وقال بعضهم : العِلّةُ في امتناع ذلك : أَنَّ حرفَ العطفِ إذا ناب منابَ عاملين ، فقد يكونان مختلفين ،فيكون أحدُهما رافعاً والآخر جارًّا ،أَوْ أحدُهما ناصبا والآخَرُ جارًّا ،فيؤدي ذلك إلى أَنْ يعملَ حرفُ العطف رفعاً وجرًّا أو نصبا وجرًّا ،وذلك لا يوجد في أُصولِ العواملِ فأَحْرى أَنْ [لا] (٢) يوجدَ فيما ناب منابها . ومثال ذلك : إنَّ زيداً في الدارِ والقصرِ عمراً ،وقام زيدٌ في الدارِ والقصر عمروٌ ،فهذا لا يجوز لما ذُكِرَ من أنَّه يؤدّي إلى ما لا نظير له في أُصولِ العوامل . وهذا تعليلُ الأُستاذِ له ،وهو مذهبُ السّيرافي أيضا .

واعترض عليه بقولهم : أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً وضربُ زيدٍ عمروٌ ،وهذا ضارب زيدٍ أبوه ، فهذا عاملٌ قد عَمِلَ جرًّا ورفعاً وجرًّا ونصباً . وهو عامل واحد .

فأجاب بما // قلناه أَنَّ الخَفْضَ في المصدرِ واسم الفعل إنَّما هو على ١٧٥
مراعاةِ الاسمّيةِ ،والنصب والرفع بالنيابة أو بالشَّبَه ،فهذا إذاً من جهتين ، فكأَنْ قد عَمِلَ فيهما عاملان . والتعليلُ الأَوّلُ أقوى وأحسن .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩ ،والمغني ٥٣٩ (ط٢) .
(٢) زدنا ما بين القوسين ،وهو لا بدّ منه .

وأجازَ الأخفشُ (١) : العطفَ على معمولي عاملين ،وقال : كما ينوبُ حرفُ العطفِ منابَ عاملٍ واحدٍ ، فكذلك ينوبُ منابَ عاملين. قال : وقد وردَ السَّماعُ بذلك ،كقوله تعالى * وتصريفِ الرِّياحِ آياتٌ * (٢) فعطفها على * إنَّ في السموات والأرضِ لآياتٍ * (٣) . ومِنَ العطفِ على عاملين قوله :

٤٨١- أوْعدَني بالسِّجْنِ والأداهِمِ رجلي ،ورجلي شَثْنَةُ المَناسِمِ (٤)

عطف "والأداهم" على السِّجن ،و"رجلي" على الضمير في أوعدني . ومنه قولُ الآخر :

٤٨٢- وباشَرَ راعيها الصَّلا بِلَبانِهِ وجَنْبَيْهِ حَرَّ النارِ ما يتحرَّقُ (٥)

عطف جنبيه على لَبانِهِ ،وحَرَّ النَّارِ على الصَّلا .

ومنه ما أنشده سيبويه :

أُكُلَّ امرئٍ تحسبين امرأً ونارٍ توقَّدُ باللَّيلِ نارا (٦) [٤٧٥]

وكذلك : ما كلُّ سوداءَ تمرةً ولا بيضاءَ شَحْمةً (٧) . قال أبو الحسن : فالسماع قد ورد به ،والقياسُ قابل له .

وهذا الذى قال مردودٌ ؛ أمّا القِياس فقد تقدَّمَ أنَّ العربَ لم تُنِبْ قطّ شيئًا واحدًا منابَ شيئين ، وأيضا فلم يستقرّ في الحرف أنْ يعطي الحرفُ الواحدُ أكثر مِنْ معنىً واحد في وقت واحد ، ولا يوجد هذا في الأسماءِ.

---

(١) مذهبه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦ ،والمغنى (ط٢) ٥٣٩.
(٢) الآية ٥ من سورة الجاثية.
(٣) الآية ٣ من سورة الجاثية أيضا .
(٤) البيتان للعُدَيل بن الفَرْخ ،شاعر إسلامي في الدولة المروانية .
وهما في معاني القرآن للفراء ١/ ١٩٧ وشرح ابن يعيش ٣/ ٧٠ ،والخزانة ٢/ ٣٦٦ وقد استوفى صاحب الخزانة الكلام على هذا الشاهد .
(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٨ من قصيدة مطلعها :
عَرَفْتَ بأعشاشٍ وما كِدْتَ تَعْرِفُ وأنكرتَ مِنْ حدراءَ ما كنت تعرفُ
وهو في شرح القصائد السبع ٤٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٦.
(٦) سبق تخريجه ص : ٦٤٨.
(٧) من أمثلة الكتاب ١/ ٦٥.

فإنْ قلت : الهِلْبَاجَةُ تدلّ على أكثر من مائة مُسَمًّى . قلت : لكونها في معنى واحد وهي الذمّ.

وأمّا السماعُ فمتأوّل كله ، أمّا * آياتٍ * في الآية فتوكيدٌ لآيـاتٍ المتقدمة الذكر ، ولا يمنع الفصلُ مِنْ ذلك في التأكيد اللفظي ، ألا ترى قوله تعالى * فلمّا جاءَهم ما عَرَفُوا كَفَرُوا به * (١) وقبله * ولما جاءَهم * وبينهما كلامٌ ، وكذلك قوله تعالى * أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ * (٢) الآية في أحدِ القولين :

وأمّا قوله : * أوعدني بالسِّجْنِ والأَدَاهِمِ رجلي * . . [٤٨١]

فزعم ابنُ جني أنّ رِجْلي منادى على جهةِ الاستخفافِ بالمُوعِدِ (٣) ، والكلام قبله تام .

وأما قوله :

وباشر را عيها . . . . . البيت [٤٨٢]

فزعم بعضهم : أنّ حرَّ النارِ مفعول يتحرَّفُ ، عن إسقاط حرفِ الجر . وهذا سَهْوٌ ، فإنّ ما بعد "ما" لا يعمل فيما قبلها ، والوجهُ فيه أنْ يكونَ بدلاً مِنَ الصِّلا وإنْ كان الصِّلا هو الحرّ فبدل (٤) شيء مِنْ شيء ، وإنْ كان النار فبدل اشتمال ، ويمكن أنْ يكون "حرّ النار" منصوباً بإضمار فعلٍ دَلَّ عليه "باشر" كأنه قال : وباشر حَرَّ النارِ ، أو كأنّه قال : وأَوْلى جَنْبَه حَرَّ النار .

واستدل أبو الحسن (٥) أيضا بقوله تعالى * وفي خَلْقِكُمْ وما يَبُثُّ مِنْ دآبّةٍ آياتٍ * (٦) في قراءة بعض الناس . وغَلَّطه الناسُ في هذا ، لأنّ حرفَ الجرّ

---

(١) من الآية ٨٩ من سورة البقرة ، وهي بتمامها * ولمّا جاءهم كتاب من عند الله مصدّق لما معهم وكانوا من قبل يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به ، فلعنة الله على الكافرين * .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة المؤمنون وهي بتمامها * أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون * وفي البحر ٦/٤٠٤ أنّ الفراء والجرمي والمبرد ذهبوا إلى أنّ انكم الثانية كررت للتأكيد لما طال الكلام حسن التكرار . وانظر تفصيل اختلاف المعربين في تخريج "انكم" الثانية في المصدر المذكور .

(٣) هذا الكلام في الخزانة ٢/٣٦٦ منسوبا لأبي حيان في تذكرته .

(٤) في المصورة : فبدل .

(٥) انظر الهامش رقم ٣ في الكتاب ١/٦٥ ففيه إشارة لمذهب الأخفش هذا والبحر المحيط ٨/٤٣ .

(٦) الآية ٤ من سورة الجاثية . قرأ حمزة والكسائي (وما يبثّ من دابةٍ آياتٍ) (وتصريف الرياح آياتٍ) كسرا فيهما ، وقرأ باقي السبعة "آياتٌ" رفعا فيهما . السبعة ٥٩٤ .

ظاهرٌ في المعطوف وتأويله على تَحْسِين الظنّ به أَنْ يكون أرادَ في القراءة التي هذا الكلام فيها ،لأنّ الذى جَرَّ الآيات أوّلاً هو الذى جَرَّها آخِراً ويكون موضع الشاهد ما بعده وهو * تَصْرِيفِ الرِّياحِ * (١) وقوله في قراءة من جَرّ ، أي : من نصبَ ،فجاء على صورة المجرورِ.

قال أبو الحسن : ومثله قوله تعالى * وإنّا أَوْ إيّاكُمْ * (٢) الآية.

لم يرد أنّ هذا من العَطْفِ على عاملين لأنّ قوله * أَوْ فِي ضَلالٍ * (٢) معطوفٌ على هدى ،وإنّما أرادَ أبو الحسن أنّ حرفَ العطفِ قد نابَ منابَ إنّ واللّام ،وأنتم إنّما علتكم أنّ حرفَ العطفِ ضعيفٌ لا ينوب مناب عاملين ،وقد وجدته نائباً مناب شيئين في الآية . فلا بُعْدَ في أنْ ينوبَ منابَ عاملين ،وذلك أنّ - أوْ - في الآية نابت مناب إنّ واللام.

وهذا فاسدٌ ،لأنّه لا يلزمُ إذا كان الأوّلُ باللامِ أنْ يكونَ الثاني مثله .

وأنشد سيبويه :

٤٨٢- هَوِّنْ عليكَ فإنّ الأُمُورَ بِكَفِّ الإلهِ مقاديرُها
فليس بآتيكَ مَنْهِيُّها ولا قاصِرٍ عنك مأمورُها (٣)

والإشكالُ في هذا البيت فيمن جَرَّ ولا قاصر ،لأنّه لا يجوزُ العَطْفُ عنده على عاملين ، فوجّهه س على أنّه أعادَ الضميرَ مؤنّثاً على المذكّرِ ،لأنّه

---

(١) الآية ٥ من سورة الجاثية ونصّها والتي قبلها " وفي خلقكم وما يبثّ من دابة آياتٌ لقوم يوقنون * واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريفِ الرياح آياتٌ لقوم يعقلون *"

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ وهي بتمامها * قل من يرزقكم من السموات والأرضِ قلِ الله وإنّا وإيّاكم لعلى هُدًى أو في ضلال مبين *.

(٣) البيتان للأعور الشني في الكتاب ١/ ٦٤ والرواية فيه : ولا قاصرٌ قال : وقد جره قوم فجعلوا المأمور للمنهيّ ،والمنهيّ هو الأمور لأنه من الأمور وهو بعضها فأجراه وأنّثه .
والمقتضب ٤/ ١٩٦ مع الحواشي والأول منهما في المقرب ١/ ١٩٦ .
والمغني رقم ٨٧٧ وشرح أبيات المغني ٣/ ٢٦٩ والهمع ٢/ ٢٩ .

بعضُ موءنَّثٍ كذهبت بَعْضُ أصابعه ويكون : ولا قاصر معطوفاً على " بآتيك " ويكونان خبرين عن "منهيها" الذى هو اسم ليس ،فيحتاج إلى ضمير يعود علي المنهيِّ ،وهو الضميرُ في مأمورها ،وعاد على المنهي مِنْ حيث تضمَّنَ أموراً منهية سَلْبَ الأُمورِ المطلقةِ وأعادَ عليها الضميرَ وكأنَّه يقول : مأمور الأُمور غير المقيدة ،وهذا مثل قوله :

* إذا نُهِيَ السفيهُ جَرَى إليهِ (١) * [٣٩]

أي : إلى السَّفَهِ لما كان السفيهُ يَدُلُّ عليه . فارتبط المبتدأ والخبر بهذا ، مثل قوله أيضا :

أَرَى كُلَّ قَوْمٍ قارَبُوا قَيْدَ فحلِهِمْ ونحن خَلَعْنا قيدَهُ فَهْوَ سارِبُ (٢) [٣٩٣]

أي : قيدَ فحلنا ،والواو في قوله (٣) "والمنهيُّ هو الأُمورُ" واوُ الحال .

و قد اعترض على سيبويه فقيل : ينبغي إذا أَنَّثَ المنهي إجراء بعودة الضمير عليه موءنثاً أَنْ يوءنّثه أَوَّلاً فيقول : بآتِيَتِك .

وهذا لا يلزم ،بل حَمَلَ أَوَّلاً على اللَّفْظِ وثانيا على المعنى .

والثاني فساد المعنى ،لأَنَّ المنهيَّ لا يكون مأموراً .

وقد أجاب عن هذا بعضُهم فقال : الإضافةُ تكون بأَدْنى // ملابسةٍ ، ١٧٦
أي المأمور الذى في مقابلة المنهيّ ،كقوله تعالى * لَمْ يَلْبَثُوا إلاَّ عَشِيَّةً أَوْ ضُحاها (٤) *
والضُّحَى ليس العشية ، فأَضافَ ،لأَنَّهما طرفا النهار ،وهذا حَسَنٌ جِدًّا .

---

(١) سبق تخريجه في ص ٩٩ .
(٢) سبق تخريجه في ص ٥٤٠ .
(٣) يعني سيبويه وانظر هامش (٣) في الصفحة السابقة .
(٤) الآية ٤٦ من سورة النازعات .

وزعم ابن الطراوة أنّ الضميرَ في مأمورِها عائدٌ على الأُمورِ المتقدّمةِ في البيتِ الآخر . وفي ذكرِ الأُمور ذكرُ المنهي ،فأغنى الضمير بعمومه عن إعادتِه على المنهيِّ نحو : زيدٌ نعم الرجل إلّا أنّ هذا لم يثبتْ في المضمرِ وقد زعم ابنُ الطراوة أنّه أتى في المضمرِ ،قال الشاعر :

٤٨٤- وذى إخوةٍ قطّعتُ أقرانَ بينهم كما تركوني واحِداً لا أخالِيا (١)

قال : فمخفوضُ رُبَّ تلزمُه الصفة والضميرُ (٢) للإخوة ،وكان صاحب الإخوة داخلاً فيهم ،فحصل الرّبْطُ ،لأنّه يريد : قطّعتُ أقران ما بين الأخوة وبينه وأنشد لزهير:

٤٨٥- وملْجِمُنا ما إنْ ينالُ قذالَه ولا قدماهُ الأرضَ ،إلّا أناملُه (٣)

قال : يريد أناملها ، فأعاد على المُلْجِم واستغنى عن الإعادة على القدمين .

فنقول لابن الطراوة : مجرورُ رُبَّ قد يُخصّ بما ليس فيه ضمير ،ألا ترى أنّ الفارسي زعم أنّ قوله :

٤٨٦- * ... وأسرى مِنْ معشرٍ أقتالِ (٤) *

قد اختص به أسرى .

وقوله : إلّا أنامله هو عندنا بمنزلة :

---

(١) البيت لصخر بن عمرو أخي الخنساء من الحماسية رقم ٣٨٩ في شرح المرزوقي ١٠٩٣ .

(٢) الضمير في (بينهم) .

(٣) البيت في ديوان زهير (ثعلب) ١٠٧ والديوان (الأعلم): ٥٢ يقول: ليس ينال مُلْجِمنا قذاله لطوله ،ولا تنال قدماه (أي الملجم) الأرض أي : قد قام على أطراف أصابعه . قاله ثعلب .

(٤) صدره : رُبَّ رفْدٍ هرَقْتَهُ ذلك اليو ... م
وهو للأعشى - مخاطبًا الأسود بن المنذر - في ديوانه : ١٣ من قصيدته التي مطلعها :
ما بكاءُ الكبير بالأطلالِ وسؤالي فهل تردُّ سؤالي
وهو في الإيضاح للفارسي : ٢٥٢ قال : " فقوله : من معشر أقتال لا يكون إلّا متعلقا بمحذوف ولا يكون من صلة قوله : أسرى لأنّ الأسرى (كذا) معطوف على رب فكما أن ما تعمل فيه رب لا بد له من صفة فكذلك ما يعطف عليه " وشرح ابن يعيش ٨/٢٨ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٠٣

===

* بها العينانِ تَنْهَلُ (١) * [٤٧]

؛ لتلازم القدمين وكقوله :

فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أو سُنْبُلاً كُحِلَتْ به فانهَلَّتِ (٢) [٩٥]

لتلازم العينين ،فهذا الذى ادّعى لم يثبت ،فإنْ ثَبَتَ فالصوابُ معه .

وقال ابن الطراوة أيضا (٣) : ما قاله سيبويه صحيحٌ . ولكن يمكن أنْ يكون على حذفِ حَرْفِ الجَرِّ ونابت الواو منابَه ،ومأمورها مرفوعٌ بالابتداء ،ونابت الواو منابَ العاملين ،لأنَّ أحدَهما لفظيٌّ والآخر معنوى و نظير البيت قول الشاعر:

٤٨٧ - و في اللِّينِ ضَعْفٌ والشراسةِ هَيْبَةٌ ومن لا يُهَبْ يُحْمَلْ على مَرْكَبٍ وَعْرِ (٤)

وقال تعالى * لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وزِيادةٌ * (٥) ثم قال * والَّذين كَسَبُوا * (٦) أى : وللذين كسبوا .

قلت : وهذا كلُّه غلطٌ ،لأنَّه إذا كان "مأمورها" مرفوعاً بالابتداء وكذلك "هيبة" وكذلك "جزاء" في الآية ،فالابتداءُ وصفٌ لازمٌ له ، مادام مبتدأ ،فكيف ينوبُ حرفُ العَطْفِ منابَ العاملِ ،والعاملُ موجودٌ ؟

=== قال : ويحتمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن يكون " عن معشر أقيال " في موضع الصفة كأنه قال : وأسرى كائنين من معشر أقيال .
والآخر: أن يكون حذف الصفة لدلالة ما تقدم عليها وهو هرقته .
والثالث: أن يكون "من معشر أقيال" متعلقا بأسرى ويكون في ذلك من الاختصاص ما في الصفة ،لأنهم إذا أسروا من معشر أقيال فهم كائنون منهم ،فيؤول المعنى إلى الصفة . والخزانة ٤/١٧٦ وغير ذلك .
وتروى قافيته : أقيال . والرَّفْد : هو القدح الضخم وإراقة الرفد كناية عن القتل . (بفتح الراء)

(١) سبق تخريجه ص ٣٤ .
(٢) سبق تخريجه ص ١٩٦ .
(٣) انظر ابن الطراوة النحوى ٢٨١-٢٨٦ .
(٤) لم أعثر عليه إلّا في التذييل و التكميل ٤/ل ١٧٧ وقافيته : صَعْبِ وانظر ابن الطراوة النحوى ٢١٥ .
(٥) الآية ٢٦ من سورة يونس.
(٦) الآية ٢٧ من سورة يونس وبعدها "والسيئات جزاء سيئة بمثلها ".

فالأَوْلى أَنْ يقول : حُذِفَ حرفُ الجَرِّ ونابتِ الواوُ منابَه ،وارتفع المأمـــورُ بالابتداءِ ،فنابَ حرفُ العَطْفِ منابَ عاملٍ واحدٍ وقد يَحْتَمِلُ البيتُ أَنْ يكون على غير ذلك وهو أَنْ يكون في ليس ضميرُ الأمرِ والشأن ،ومنهيّها مبتدأ،ومأمورها كذلك ،وخبرهما في المجرورين قبلهما ،وكأنّه قال : ليس الأمرُ والشأنُ بقاصرٍ عنك مأمورها ولا بآتيك منهيُّها . إلّا أنّ هذا تجيء فيه الباءُ زائدةً في خبر المبتدأ وهو جملة ،وإنّما يأتي ذلك في خبرِ المبتدأ إذا كان مفرداً مُنْفِياً نحو: ما زيدٌ بقائم ،ولا يقال : ما زيدٌ بقائمٍ أبوه على أَنْ يكون بقائم خَبَرَ الأبِ . ولمّا لم يقل سيبويه بحذف الباء في البيت وإرادتها ،لأنّها زائدةٌ ، والحرفُ الزائدُ إذا وُجِدَ كان في نِيَّةِ السقوط فكيف إذا عدم ينوى بـــه الثبات هذا نقيض وضعِهِ . وللأعلم فيه قولٌ مرغوبٌ عنه تركتُه مخافةَ التطويل (١) .

فصـــــــل

وإذا نفيتَ في هذا البابِ بقي الكلامُ بعد دخول حرفِ النفي على ماكان عليه فتقول في نفي قام زيدٌ فعمرو : ما قام زيدٌ فعمرو ،وقام زيدٌ ثم عمرو ، تقول في نفيه : ما قام زيدٌ ثم عمرو ،ومررت بزيدٍ أَوْ عمرو ،إذا نفيته قلت :ما مررت بواحدٍ منهما ، إذا نفيت الاثنين ،وإنْ نفيتَ أحدَهما قلت: ما مررت بفلان وتقول : مررت بزيدٍ وعمروٍ فيحتمل أَنْ تمرَّ بهما مروراً واحداً أَوْ مرورين ،لأنّ الواوَ لا ترتِّبُ فيكون النفي على حَسَبِ ما تقدّرُ ،فتقول : ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمرو إنْ قدّرتَ الكلام على فِعْلَيْنِ أعني أَنْ يكون مررت بزيدٍ منفصلاً عن مررت بعمروٍ (٢) ،وإنْ كان مرورك بهما واحداً قلت: ما مررتُ بزيدٍ وعمرو وهذا مذهب سيبويه (٣) .

وقال المازنيّ رادّاً على سيبويه في هذا وإنْ أرادَ مرورين قال : مامررتَ بزيدٍ وعمرو . والذى قال سيبويه خطأٌ ،ولو قال : مررت بزيدٍ ومررت بعمروٍ لكان نفيه : ما مررتُ بزيدٍ وما مررتُ بعمروٍ .

---

(١) انظره في التذييل والتكميل ٤/ل١٧٧ .
(٢) كان حقه أنْ يقول : أنْ يكون مرورك بزيد منفصلاً عن مرورك بعمرو .
(٣) الكتاب ١/٤٣٧ ، ٤٣٨ .

قال السيرافي (١) : ما قاله سيبويه أصحّ وأجود ، وذلك أنّ النافي يكذّب المثبتَ فيما ثبّته وأخبر (٢) به فإذا كان الذى أخبر به مرورين كل واحد منهما وقع بأحدِ الرجلين فقال : مررت بهما ،احتمل التأويل بأن يكون ما مررت بهما : بمرورٍ واحدٍ ، ولا يكون مكذّبا فإذا قال : ما مررتُ بزيدٍ وما مررتَ بعمروٍ ،كان أبينَ في التكذيبِ وأبطلَ للتأويلِ .

وكذلك خالفه في «أوْ» (٣) ،قال أبو عثمان : ما مررتَ بواحدٍ منها ، فى جواب أوْ ، إنّما هو جواب في المعنى ،وجوابها في اللفظِ : ما مررتُ بزيدٍ أو عمروٍ .

والجيّدُ ما قاله سيبويه (٤) ،لأنّ النافِي إذا قال : ما مررتُ بزيد أو عمرو فالظّاهر أنّه نفى مروره بأحدهما ،والمُثْبِتُ إذا ثبّتَ مروره بأحدهما ولم يثبت مروره بالآخر فيجوز أنْ يكون الذى نفاه النافي هو الذى لم يثبته المُثْبِت ،فلا يكون مُكذِّبا ،فإذا قال : ما مررتُ بواحدٍ منهما ،كان نصّاً في التكذيـــــب .

خ (٥) هذا الذى قاله المازني في "أوْ" أنّ الصوابَ // ما مـــررتَ بزيدٍ أوْ عمرو ،إذا أراد الجواب على اللفظ فاسدٌ ،لأنّه لو قال ذلك لكـان شاكّاً في الذى مرّ به كما كان المجابُ شاكّاً في الذى مرّ به منهما (٦) ،وإذا شكّ في الذى مرّ بـه فقد شكّ في الذى لم يمرّ بـه . فليس بين النفي والإيجاب درجةٌ ، فلا معنى (٧) للجوابِ على اللفظِ ،لأنّه قد ادّعى المرور بواحدٍ منهما غير معيّن ، فقد استوى الشّكُّ فيهما فوجب أنْ يكون النّفيُ واقعاً على ما شكّ فيه فلا يندفعُ إلّا بنفي المشكوك فيه ،وهو كلّ واحد منهما فلا بُدّ من جوابِ سيبويـــــه أي : مررتُ بواحدٍ ممّنْ شككت فيه .

١٧٧

---

(١) شرح السيرافي ٢/١٥٣ب.
(٢) في الشرح للسيرافي : وخبّر.
(٣) شرح السيرافي ٢/١٥٣ب .
(٤) الذى قاله في الكتاب ١/٤٣٩ "وجواب أو إنْ نفيت الاسمين ما مررت بواحد منهما ،وان أثبت أحدهما قلت: ما مررت بفلان".
(٥) هو ابن خروف .
(٦) غامضة في المصورة .
(٧) في المصورة : فالمعنى ،والصواب ما أثبتناه وبه يستقيم الكلام.

فإن احتج المازني بأنّ أداة النفي لا تغيّر الكلام عمّا كان عليه في اللفظ نحو : قام زيدٌ ،وضربت زيداً ، تقول في النفي : ما قام زيدٌ وما ضربتُ زيداً ، فلا تغيّر الكلامَ عن حالةِ الإيجابِ .

قيل له : هذا باطلٌ ،فإنّا قد نجدُ أداةَ النّفي مغيّرةً للَفْظِ الجُمْلَةِ نحو قول العرب في نَفْي سيفعل : لن يفعلَ ، وفي نفي قد فعل : لَمّا يَفْعَلْ ،وفي نفي فَعَلَ : لم يفعل ، فإذا كانوا يغيرون ما بعد حرف النفي عمّا كان عليه مع أنّه لم تدع إليه ضرورةٌ فالأحرى أنْ يجوز ذلك إذا دعت إليه ضرورةٌ ،وهو خَوْفُ اللّبْس (١) . وإذا قلت : قام زيدٌ لا عمروٌ ، فهو من باب التوكيد ،كأنّه قال : نفسُه ،ولكنّه كَلَّمَ مَنْ ظَنَّ أنّ عمراً قام ،ولا يجوزُ نفي هذا ،لأنّه مَنْفِيٌّ عنه ولا يُجْمَعُ نفيان .

(فصـــــــل)

كلُّ موضع لا يتصوّر فيه الاستقلال بما قبل حرف العطف في حالٍ من الأحوالِ فإنّ العَطْفَ لا يتصوّرُ فيه إلّا بالواو خاصّةً ،كما ذكر أبو القاسم (٢) ، فتقول : المال بين زيدٍ وعمروٍ ، ولا يجوزُ العَطْفُ بغير الواو ،لأنّك لو قلت : المال بين زيدٍ لم يَجُزْ لعدم الاستقلال . وكذلك اختصم زيدٌ وعمروٌ ، لا يجوز العطفُ فيه إلّا بالواوِ ،لأنّك لو قلت : اختصم زيدٌ لم يستقلّ (٣) الكلام فإنْ قلت : المال بين الزيدين فالعمرين ،جازَ العَطْفُ بالفاءِ ،لأنّك لو قلت: المالُ بين الزيدين جاز ،لأنّ الكلامَ مستقلٌّ . وأمّا :

* ... ... بين الدّخولِ فَحَوْمَلِ * (٤) [٤٥٠]

فقد تقدّم أنّه على حذفِ مضافٍ كأنّه قال : بين نواحي الدّخول فأغنى عن إعادتِه (٥) .

---

(١) انظر في هذا الكلام شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٧ ، ٢٥٨ ولم يذكر ابن عصفور مخالفة المازني لسيبويه في "أو" .
(٢) الجمل : ٣٢ وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٩ .
(٣) "يستقيل" في المصورة .
(٤) سبق تخريجه ص ٦٠١ .
(٥) انظر ما تقدم ٦٠١ ، ٦٠٢ .

فصـــــل

[حروف العطف تشرك ما بعدها مع ما قبلها في العامل]

وجميعُ حروفِ العَطْفِ يُشركُ مابعده مع ما قبله في العاملِ إذا عطف مفرداً على مفردٍ ،ألا ترى أنّك إذا قلتَ : قامَ زيدٌ فعمرو ،أنّ التقدير : فقام عمروٌ ،وكذلك في سائرِ مسائلِ العَطْفِ إلاّ بالواوِ فإنّها تنقسمُ قسمين : جامعةٌ غيرُ مُشرِّكة ،وجامعةٌ مُشرِّكةٌ .

فمثال المشرِّكة : قام زيدٌ وعمروٌ ،ألا ترى أنّك لو قلت : قام زيدٌ وقام عمروٌ ،لساغ . وغير المشرِّكة في مثل : اختصم زيدٌ وعمروٌ ألا ترى أنّك لوقلتَ: اختصمَ زيدٌ واختصمَ عمروٌ لم يَجُزْ ،لأنّ اختصم لا يستقلّ بفاعلٍ واحدٍ . وكذلك : هذان زيدٌ وعمروٌ ،الواو فيه غيرمشرِّكة ،لو قلت : هذان زيدٌ وهذان عمروٌ لم يَجُزْ ،لأنّه لا يُخبَرُ عن اثنين بواحدٍ ولو قلت: هذان ضاحكان وقائمان لكانت مشرِّكةً ،لأنّكَ لو قلت : هذان ضاحكان وهذان قائمان لجازَ(١) .

[العامل في المعطوف]

والعاملُ في المعطوفِ هو العاملُ في المعطوف عليه بوساطةِ حرفِ العَطْفِ ،ولا يكونُ العاملُ حرفَ العَطْفِ بنفسه ؛ لأنّه لا يختصّ باسمٍ ولا فعلٍ ،والحرفُ إذا لم يختص لم يعمل .

فإنْ قيل : ولعلّ العاملَ فعلٌ مضمرٌ بعد الواو في نحو : قام زيد [وعمروٌ ،أي:وقام عمرو](٢) .

فالجواب : أنّه قد تبيّنَ أنّه لا يسوغُ تكرارُ العاملِ في مثل : اختصم زيدٌ وعمروٌ ،فإذا تبيّنَ في هذه المسألة أنّه لا يصح أنْ يكونَ العاملُ حرفَ العَطْفِ لعدم اختصاصه ،ولا عاملٌ مضمرٌ بعد الواوِ ،لأنّ ذلك يفسد المعنى ،تبيّنَ أنّ العاملَ إنّما هو ما عَمِلَ في الأوّلِ وهو اختصم بوساطة حرفِ العَطْفِ ،وتُحمَلُ على هذا سائرُ مسائلِ العَطْفِ(٣) .

---

(١) الكلام بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٠ مع اختلاف يسير.
(٢) في المصورة : فعمرو أى فقام عمرو ،وما أثبتناه هو الصواب .
(٣) انظر هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦١ .

[إعرابُ المعطـــــوفاتِ (١)

والمعطوفُ أبداً يكونُ إعرابه على حَسَبِ المعطوفِ عليهِ مِنْ رَفْعٍ أَوْ نَصْبٍ أو خفضٍ أَوْ جزمٍ ،إلاَّ أَنْ يكونَ المعطوفُ عليه له لفظٌ وموضعٌ ، فإنَّه يجوز أَنْ تَعْطِفَ تارةً على لفظِهِ وتارةً على موضعِه فلا بُدَّ مِنْ تبيين ما له لفظٌ وموضعٌ ،وهـــو ينقسم ستةَ أقسامٍ .

قسمٌ لَفْظُهُ نصبٌ وموضعُه رَفْعٌ ،وذلك اسم "إِنَّ" و"لكنَّ" و"لا" التي للتبرئة فإنْ عطفتَ على اللفظ نصبتَ وعلى الموضع رفعتَ فتقول : إِنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ وعمراً ولا رَجُلَ في الدارِ وامرأةً وامرأةٌ وسيُبَيَّنُ في بابه ومنه :

٤٨٨- لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّـــــةً إِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِـــعِ (٢)

يروى برفع : " ولا خلّة " على الموضع ونصبه على اللَّفْظِ.

وقسمٌ لفظُه رَفْعٌ وموضعه نصبٌ وهو المنادى المبنيّ على الضَّمِّ نحو : يا زيدُ والحارثُ ، بنصبِ الحارثِ ، على موضع زيدٍ ورَفْعِهِ على لَفْظِهِ.

وقِسْمٌ لفظُه خَفْضٌ وموضعُه نَصْبٌ وهو الاسمُ المخفوضُ بإضافةِ اسم الفاعل إليه ، بمعنى الحالِ أو (٣) الاستقبالِ نحو قولك : هذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو

---

(١) استفاد الأبذى فيما يلي من شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٢-٢٥٤ .

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس وهو في الكتاب ٢/٢٨٥ برواية النصب وشرح ابن يعيش ٢/١٠١ ، ١١٣ ، ٩/١٣٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٥٣ وفي الضرائر له ٥٤ شاهداً على قطع همزة اتسع في الدرج ضرورة . وشرح أبيات المغني ٤/٣٤١ والمقاصد ٢/٣٥١ وتروى قافيته : الراتق ،وقال البغدادى في شرح أبيات المفصل : واشتهر آخر البيت بالراقع وصوابه : الراتق وإلا يلزم أن يكون مركبا من شعرين والمصراع الذى آخره الراقع صدره غير هذا المذكور وإنما هو من شعر أورده الآمدى في المؤتلف والمختلف لابن حمام الازدى الجاهلي وهو :

كفا نداريها وقد مُزِّقت واتسع الخرق على الراقـــع

(٣) في المصورة : و .

بالخفضِ على لفظ زيدٍ ،وعمراً بالنَّصْبِ على موضعِ زيدٍ، وعليه قوله :

٤٨٩- هل أَنْتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربِّ أخا عونِ بن مِخْراقِ(١)// ١٧٨

بنصب "عبد" على موضع "دينار".

وقسم لفظه خفضٌ وموضعُه رفعٌ ،وهو كلّ اسم مخفوض بإضافةِ مصدرٍ من فعلٍ غير متعدٍّ إليه نحو قوله : يعجبني خروجُ زيدٍ وعمروٍ على اللَّفْظِ ،وعمروٌ على الموضع .

وقِسْمٌ لفظُه خَفْضٌ وموضعه إمّا رفعٌ وإمّا نصبٌ ،وهو كلُّ اسم مخفوضٍ بإضافةِ مصدرٍ مِنْ فِعْلٍ متعدٍّ إليه نحو : يعجبني ضَرْبُ زيدٍ وعمروٌ على الموضع وعمروٍ على اللَّفْظِ هذا إنْ قدَّرتَهُ مضافاً إلى فاعل أوْ مفعولٍ لَمْ يُسَمَّ فاعلُه ، فإنْ قَدَّرْتَهُ مضافا إلى مفعول نصبتَ على الموضعِ وخَفَضْتَ على اللفظِ . ومِنَ العطفِ على الموضعِ قوله :

٤٩٠- قد كنتُ داينتُ بها حَسَّانا مخافةَ الإفلاسِ واللَّيَّانا
يُحْسِنُ بَيْعَ الأُصُلِ والقِيانا(٢)

عطف القيانا على موضع الأُصُلِ (٣) ،كأنّه قال : يُحْسِنُ أنْ يبيع الأُصُلَ والقيانا .

---

(١) ينسب هذا البيت الى جابر بن رألان السنبسي وإلى جرير وإلى تأبط شرا ،وقيل : إنّه مصنوع (عبد السلام هارون في هامش الكتاب) وهو في الكتاب ١/ ١٧١ والمقتضب ٤/ ١٥١ مع هوامشها ،والأصول ١/ ١٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٣ والخزانة ٣/ ٤٧٦ وذهب سيبويه والزجاجي إلى أنّ "عبدٌ" نصب بإضمار فعل ،والذى يدل على أنّ اسم الفاعل للاستقبال الاستفهام قبله ؛ لأنّ الاستفهام أكثر ما يقع عمّا يكون في الاستقبال [عن الخزانة] .

(٢) الرجز لروءبة بن العجاج في ملحقات الديوان ١٨٧ وهو في الكتاب ١/ ١٩١، ١٩٢ والإيضاح للفارسي ١٥٩ والأمالي الشجرية ١/ ٢٢٨ ، ٢/ ٣١ ،وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٥٤ وشرح أبيات المغنى ٧/ ٤٦ والمقاصد ٣/ ٥٢٠ وذكر نسبته إلى زياد العنبري وغير ذلك من مصادر التخريج . واللّيان : المطْل .

(٣) هذا مذهب الأعلم كما ذكر ذلك البغدادى في شرح أبيات المغنى ٧/ ٤٨ .

وكذلك المجرورُ بحرف الجرِّ الزائدِ يكونُ في موضعِ نَصْبٍ إن كان الاسمُ المجرورُ قبل دخول الحرْفِ عليه منصوباً نحو : ليس زيدٌ بقائمٍ ، أصلُه : ليس زيدٌ قائماً ،ومن العطف في مثل ذلك قولُه :

٤٩١ — * فلسنا بالجِبالِ ولا الحديدَا * (١)

ويكون المجرور في موضعِ رَفْعٍ نحو : ما جاءني مِنْ أحَدٍ ولا امرأةٌ حَمْلاً على الموضعِ.

وقِسْمٌ لفظُه رَفْعٌ وموضعُه جَزْمٌ وهو الفعل المضارع الذى بَعْدَ الفاءِ في جوابِ الشَّرْطِ نحو : إنْ يقم زيدٌ فيغضبُ بَكْرٌ ، فلفظُه رَفْعٌ وموضعه جَزْمٌ بدليل أنَّه إذا زالتِ الفاءُ كان مجزوماً فإنْ عَطَفْتَ على الموضع جَزَمْتَ . وقرئ * فيَغْفِرُ لمن يشاءُ ويعذِّبُ * (٢) برفعِ يعذّب وجَزْمِه.

وهذا الذى ذكرتُه من العطف على الموضعِ في اسم الفاعلِ والمصدر هو مذهبُ أبي عليٍّ في الإيضاحِ (٣) وابن بابشاذ .

ومن النحويين مَنْ منع ذلك إلَّا أنْ يكون هنالك مُحْرِز نحو : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً . وهو الصحيحُ وهو مذهب سيبويه (٤) ويتأوّل ما جاء من ذلك على إضمار الفعل .

---

(١) صدره : مُعاوِيَ إنَّنا بشر فاسْجَحْ
وينسب لعقيبةَ الأسدى ،شاعرٌ جاهلي إسلامي ، يشكو إلى معاوية جور عماله . والقصيدة التي منها البيت مجرورة القوافي ،فردَّ على سيبويه رواية النصب قال الأعلم : يجوز أنْ يكون الذى أنشده ردَّه إلى لغته فقبله منه سيبويه منصوباً فيكون الاحتجاج بلغة المنشد لا بقول الشاعر من هامش الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ ، ٣٤٤ ، ٩١/٣ ،ومعاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢ والمقتضب ٣٣٧/٢ ، ١١٢/٤ ، ٣٧١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٥٤/١ والخزانة ٣٤٣/١ ، ١٤٣/٣ ،وغير ذلك كثير.

(٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة وسبق تخريج القراءات ص ٣٨٧ .

(٣) الإيضاح للفارسي ١٥٨ ، ١٥٩ .

(٤) الكتاب ٦٦/١ ، ٦٧ .

باب [التوكيد] (١)

التوكيد : مصدر وكَّدْتُ الاسم توكيداً ، والتَّأْكيد مصدر أكَّدت تأكيداً مثل أرَّخْتُ تأريخا ، ووَرَّخْتُ تَوْريخا .

والتأكيد هو: تمكينُ المعنى المراد في النفس وإزالةُ الشكّ واللبس عن الحديث (٢) أو المحدَّثِ عنه ، وذلك أنَّ التوكيدَ ينقسمُ قسمين :

توكيدٌ لفظي وتوكيدٌ معنوى . فالتوكيدُ اللفظي : هو أنْ تعيدَ اللّفْظَ على حَسَبِ ما تقدَّم ، ويكون في المفرد والجملة . فالمفردُ نحو : قام زيدٌ زيدٌ ، وقال تعالى ﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾ (٣) و ﴿ صَفًّا صَفًّا ﴾ (٤) وقال :

٤٩٢ - أبوكَ أبوكَ أرْبَدُ غيرَ شَكٍّ ... أحلَّكَ في المخازِي حَيْثُ حَلَّا (٥)

وقول الآخر :

٤٩٣ - أخاكَ أخاكَ إنَّ من لا أخا لَهُ ... كَساعٍ إلى الهَيْجا بغيرِ سِلاحِ (٦)

ولا يؤكَّدُ الحَرْفُ إلَّا مع ما دخلَ عليه نحو : مررت بزيدٍ بزيدٍ ، ومررتُ بزيدٍ به . قال الله تعالى ﴿ وأمَّا الذين سُعِدُوا ففي الجَنَّةِ خالدين فيها ﴾ (٧) ففيها تأكيدٌ لقولِهِ ﴿ ففي الجَنَّةِ ﴾ ولا يجوز تأكيدُ الحَرْفِ من غير إعادة ما دخلَ عليه إلَّا في الشِّعْرِ نحو قوله :

---

(١) اعتمد الشارح في هذا الباب على شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢-٢٧٩ .
(٢) في المصورة : الحدث . وسيأتي كما أثبته .
(٣) الآية ٢١ من سورة الفجر .
(٤) الآية ٢٢ من سورة القمر .
(٥) البيت لجميل بثينة في الديوان: ١٩٠ وهو في الخصائص ٣/ ١٠٢ والامالي الشجرية ١/ ٢٤٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢ .
(٦) البيت لمسكين الدارمي في ديوانه : ٧٩
وينسب لابن هرمة وليس في ديوانه (للمعيبد ولمحمد نفّاع)
وهو من شواهد الكتاب ١/ ٢٥٦ ، والخصائص ٢/ ٤٨٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٢ ، والخزانة ١/ ٤٦٥ وغير ذلك من المصادر .
(٧) الآية ١٠٨ من سورة هود .

فلا واللّهِ لا يُلْفَى لما بـــى ولا لِلِمابهمْ أَبداً دواءُ (١) [١٥٣]

فأَدْخَلَ لام الجَرِّ عليها من غير إعادةِ المجرور (٢) .

وقد يعادُ الحَرْفُ وحدَه إذا كان قائماً مقامَ الجملةِ نحو : نَعَمْ ،نَعَمْ ، و : لا ،لا ،وقال الشاعر ،وهو جميل .

٤٩٤-لا ،لا أبوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إنَّها أَخذتْ عَلَيَّ مواثقاً وعُهودا (٣)

ومثالُ الجُمْلَةِ : اللّه أكبرُ اللّه أكبرُ ،والترجيعُ كلّه في الأَذانِ تأكيدٌ لفظـيٌّ ومنه قول الشاعر :

٤٩٥-* بِئْسَ مقامُ الشَّيخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ * (٤)

وهذا التأكيدُ هو الذى يرادُ به تمكينُ المعنى في النَّفْسِ ،وذلك أَنَّ القائـلَ : قام زيدٌ ، قد يقول ذلك من غير تحقيقٍ منه ، وقد يقول ذلك والمخاطبُ ذاهل عن سماعِه ،فإذا أَكَّد فقال : قام زيدٌ [قام] (٥) زيدٌ كان في ذلك محافظةٌ على الكلام في حَقِّ المخاطبِ وتحقيقٌ لذلك الكلام ،وإذاً لم يكن عَنْ ظَنٍّ (٦) .

---

(١) سبق تخريجه ص ٢٨٠، ٤٥٣

(٢) الكلام السابق في شرح الجمل ١/٢٦٢- ٢٦٣ .

(٣) ديوان جميل : ٧٩ وهو في الخزانة ٢/٣٥٣ والمقاصد ٤/١١٤ والتصريح ٢/١٢٩ والهمع ٢/١٢٥ والصبان على الأشموني ٣/٨٤ .

(٤) بعده :*إمَّا على قَعْوٍ وإمَّا أَقْعَنْسِسِ*وهو في مجالس ثعلب ٢١٣ والمنصف ٣/١٤ والأمالي الشجرية ٢/ ١٤٩ والإنصاف ١١٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٣ والهمع ٢/٨٨ واللسان (مرس) و (قعس) وتروى قافيتُه ساكنةً (أمرسْ) .

(٥) تكملة من شرح الجمل ١/٢٦٣ .

(٦) الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل ١/٢٦٣ .

[التوكيد المعنـــوى]

والتوكيدُ المعنويُّ : ينقسمُ قسمين : قِسْمٌ يرادُ به إزالة الشكّ عن الحديثِ ، وقسمٌ يرادُ به إزالةُ الشكّ عن المُحَدَّثِ عنه ،أوِ الداخل فـــي حديثِ غيره (١) .

والذى يرادُ به إزالة الشكّ عن الحديث التأكيدُ بالمَصْدَرِ نحو قولك : مات زيدٌ موتاً ،وقتلت عمراً قتلاً ،وذلك أنَّ الإنسان قَدْ يقول : مات فلانٌ - وإنْ كان لم يمت - مجازاً ، أي : كادَ يموتُ . وكذلك : قتلتُ زيداً ، قد يقوله وإنْ لم يقتله ،أي : بلغتُ به القَتْلَ ، وإذا قلت : مات موتاً و قتلته قتـــلاً كان الموتُ والقتلُ حقيقتين .

فإن قال قائلٌ : فكيف قال الشاعر :

٤٩٦- بكى الخَزُّ من رَوْحٍ وأنكرَ جِلْدَهُ وعجَّتْ عَجيجاً من جُذامَ المطارفُ (٢)

فأكّدَ عَجَّت بعَجيج وإن لم يُرِدْ به الحقيقةَ .

فالجوابُ أنَّ هذا من ترشيحِ المجازِ وإلحاقِهِ بالحقيقةِ مبالغةً في المجازِ ،فكأنَّها قالت : عَجَّتْ حَقّاً لا تَجَوُّزاً . وكذلك ينبغي أنْ يحمـل قوله : //

١٧٩

٤٩٧- نعم صادقاً والقائلُ الفاعلُ الذي إذا قال/ قولاً أنْبطَ الماءَ في الثَّرى (٣)

---

(١) عبارة : أو الداخل في حديث غيره " زيادة عمّا في شرح الجمل ١/ ٢٦٤ .

(٢) البيت لحميدة بنت النعمان بن بشير الأنصارى في زوجها رَوْح بن زنباع الجذامي ،وكانت قد تزوجته ،ثم تركته ،والشاهد في الكتاب ٣/ ٢٤٨ ، والمقتضب ٣/ ٣٦٤ مع الحواشي ،وجمهرة أنساب العرب : ٣٦٤ والمخصص ١٧/ ٤٠ و شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٤ وغيرها .

(٣) قائله سويد المراشد (أو المراثي) الحارثي ،والبيت ثاني بيت من الحماسية رقم ٢٧٤ في شرح المرزوقي ٨٤٠ وقبله :

لعمرى لقد نادى بأرفع صوتِهِ نَعِيٌّ سويدٍ أنَّ فارسَكم هوى

والقائل الفاعل : تنصب عطفا على فارسكم ،وترفع بتقدير : هو .

وانظر الكامل ٤/ ٣٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٤ .

على غير التأكيد فيكون : "قولاً" مصدراً مُبيِّناً محذوفَ الصفةِ . كأنَّه قال : إذا قال قولاً مّا ، أيَّ قولٍ كان ،حقيقةً أوْ مجازاً أنبط الماءَ في الثَّرى ، لا أنَّ(١) الذى ينبط الماءَ إنَّما هو قوله الحقيقيّ(٢) .

[توكيدٌ لإزالةِ الشك عن المحدَّثِ]

والتوكيد الذى يراد به إزالة الشكّ عن المُحدَّث عنه التأكيدُ بالألفاظ التي وضعتها العربُ لذلك وهي للواحدِ : نفسُه ،عينُه ، كلُّه ،أجمع ، أكتع ، أبصع ،وهو من زيادةِ أهلِ الكوفةِ ،وأبتع وهو من زيادةِ أهل بغدادَ وكلُّها بمعنى أجْمَعَ ، أعْني ما بعد أجمع ،وللاثنين : أنفسُهما ،أعينُهما ،وكلاهما خاصّةً(٣) . وأجاز أهلُ الكوفة وبغداد تثنية ما بَقِيَ قياساً ولم يسمع من العرب ، استُغْنِيَ عن "أجمعان" بكلاهما كما استُغْنِيَ بتَرَكَ عن: وَذَرَ ووَدَعَ .

وللجماعة المذكرين العاقلين : أنفسُهم ،أعينهم ،كلّهم ،أجمعون أكتعون ،أبصعون ،أبتعون -عند من زاد أبصعَ وأبتعَ في الإفراد .

وللواحدة المؤنثة : نفسُها ،كلُّها ،جمعاء ،كتعاء ،بصعاء ، بتعاء عند مَن يقول في المذكر : أبصع وأبتع .

وجماعة ما لا يعقل تُعاملُ تارةً معاملةَ جماعةِ المؤنَّثِ ،وتارةً معاملةَ الواحدةِ المؤنثةِ فتقول : انكسرت الجذوعُ كلُّها وكلُّهن .

وللاثنين : أنفسهما أعينهما كلتاهما خاصة .

وأهلُ الكوفة وبغداد يثنون ما بقي قياساً . والصحيحُ أنَّ ذلك لا يجوز استغناءً عنه بكلتا ،كما تقول : زيدٌ كعمرو ولا يجوز : كَمُ لاستغناءِ العربِ عنه بمثلِه ،ولا حتَّاهُ استغناء عنه بإليه(٤) . ويجيزون أيضا

---

(١) في الصورة : لأن ،والتصويب من شرح الجمل .
(٢) هذا النص في شرح الجمل ١/ ٢٦٤ مع اختلاف يسير .
(٣) هذا عن شرح الجمل ١/ ٢٦٤ .
(٤) هذا تعليل سيبويه لعدم الإضمار في حتَّى والكاف ،انظر الكتاب ٢/ ٣٨٣ .

كلاهما في المؤنَّثتين (١) . ويستدلون على ذلك بقوله :

٤٩٨ - كلا عقبيْها قد تشعَّثَ رأسُها من الرَّكْضِ في جَنْبَيْ ثَقَال المَيَاسِرِ (٢)

وقول الآخر :

٤٩٩ - يمتُّ بقُرْبَى الزَّيْنَبَيْنِ كِلَيْهِما إليكَ ، وقُرْبَى خالدٍ وحَبِيبِ (٣)

وذلك قليلٌ جدًّا لم يجيءْ إلاَّ في الشعر ، وينبغي أَنْ يحملَ على التذكير على المعنى ، كأنَّه لحَظَ في الزينبين معنى الشخص .

ولجماعة المؤنثات : أنفسهنّ ، أعينهنّ . كلهنّ ، جمعُ ، كتعُ [بتع] (٤) بُصَعُ عند من زاد : [بتعاءُ و] (٥) بصعاء (٦) .

(تقسيم ألفاظ التوكيد باعتبار الإحاطة والعموم)

هذه الألفاظُ تنقسم قسمين :

قسم يرادُ به الإحاطة والعمومُ ، وقسمٌ لا يراد به ذلك ، بل إثباتُ الذاتِ وتحقيقُها .

---

(١) معاني القرآن للفراء ٢/١٤٣ .

(٢) كذا البيت في المصورة : والذى في معاني القرآن للفراء ٢/١٤٣
كلا عقبيه قد تشعَّبَ رأسُها من الضَّرْبِ في جنْبي ثَفَالٍ مباشرِ
وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥ .
كلا عقبيها قد تشعب . . من الركض في جنبي ثَفالٍ مباشرِ
والثفال والثقال بمعنى واحد وهو البعير البطيء .
ولم أجد البيت في غير هذين المصدرين .

(٣) البيت نسب لهشام بن معاوية وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥ والمقرب ١/١٣٩ والمقاصد النحوية ٤/١٠٦ والصبان على الاشموني ٣/٧٨ .

(٤) تكملة يتم بها الكلام .

(٥) في المصورة : كتعاء ، والصواب ما أثبتناه وانظر شرح الجمل ١/٢٦٦ :

(٦) الكلام السابق اعتمد فيه الشارح على شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٥ - ٢٦٦ .

فالذى يرادُ به الإحاطةُ والعمومُ هو : كُلّ ،وما في معناها .

والذى لا يراد به الإحاطةُ والعموم : النَّفْسُ والعينُ وتثنيتُهما وجمعُهما .

والذى يرادُ به الإحاطةُ والعمومُ لا يؤكّد به إلّا ما يتبعّضُ [بذاته(١)] كالدراهم ،لأنّها تتبعّضُ مع كلّ عامل . أوْ بحسب عامله نحو : رأيت زيداً ،ألا ترى أنّ زيداً يتبعّضُ مع رأيتُ ولا يتبعّضُ مع تكلّمَ ولا جاءَ. فتبعّضُ زيدٍ (٢) إذاً بحسَبِ العاملِ الداخلِ عليه فتقول : قبضت الدراهمَ كلّها ورأيت زيداً كلّهُ وتقول : جاء زيدٌ نفسُه ولا يقال : كلّه ،لأنّه لا يتبعّض زيدٌ بالنِّسْبَةِ إلى المجيءِ .

والذى لا يرادُ به العمومُ يؤكّد به ما يتبعّض وما لا يتبعّضُ ،فتقول : تكلّمَ زيدٌ نفسُه ،وجاء عمروٌ نفسُه وقبضتُ المالَ نفسَه .

وفائدةُ التأكيدِ بالنَّفْسِ رَفْعُ ما يحتمله المُخْبَرُ عنه من أنْ لا يكونَ صاحب الخبرِ حقيقةً ،ألا ترى أنّك تقول : ضربتُ زيداً فيحتمل أنْ يكونَ المضروبُ زيداً نفسه أوْ مَنْ هو منه بسَبَبٍ . فإذا قلت: ضربتُ زيداً نفسَه كان المضروبُ زيداً لا غيره .

وفائدةُ التأكيدِ بكلّ وما في معناها رفعُ ما كانَ يحتمله اللفظُ مِنْ إرادةِ البعضيّةِ به ،إذْ قد يوضع العامُّ موضعَ الخاصِّ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قبضتُ المالَ ، احتمل أنْ يكونَ المقبوضُ بعضَه ،وأنْ يكونَ جميعَه ، فإذا قلت: قَبَضْتُ المالَ كلَّهُ ،ارتفع ذلك الاحتمالُ ،وثبتَ أنّ المرادَ الجميعُ(٣) .

ولا يُرادُ بالنَّفْسِ هنا الرُّوحُ ،إنّما المراد بها الذاتُ ،ألا ترى أنّك تقولُ : هذا الثوب نفسُه وليس للثوب نفسٌ . وكذلك العينُ لا يراد بها عينُ النَّظَرِ ، ألا ترى أنّك تقول : أخذتُ ثوبي عينَه ،وليس لهُ عَيْنٌ فهذا هو الغَرَضُ في التوكيد بالنَّفْسِ والعين .

---

(١) تكملة لازمة من شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٦ .
(٢) في المصورة : زيداً ،وما أثبتناه هو الصواب .
(٣) هذا الكلام في شرح الجمل ١/ ٢٦٦ مع اختلاف يسير .

[ترتيبُ ألفاظِ التوكيد]

(١-وإذا اجتمعت هذه الألفاظُ في التأكيدِ بدأتَ بالنَّفسِ ،ثُمَّ بالعَيْنِ ثم بكل ، ثم بأجمع ،ثم بأكتع . وأمّا أبصَع وأبتع عند من يزيدُهما ،فلا تبالِ أيّهما قدَّمتَ على الآخرِ ، فإنْ لم تأتِ بالنَّفْسِ أتيتَ بما بقي على الترتيبِ المتقدِّمِ ،فإنْ لم تأت بالعين ولا بالنَّفس أتيت بما بقي على الترتيبِ المتقدِّمِ ، فإنْ لم تأت بكلّ أتيت بأجْمع وما بقي ،فإنْ لم تأت بأجْمَع لم تأت بما بعدَه ،وسببُ ذلك أنَّ أكتعَ تابعٌ لأجْمَعَ فلا يُؤْتى به إلّا بعده ، إذْ لا يجوز أنْ يُؤْتَى بالتّابعِ [الموضوع](٢) على التبعية دون المتبوع ،فاكتع بمنزلة بَسَنٍ من قولك : حَسَنٌ بَسَنٌ ، فكما لا تأتي ببَسَنٍ إلّا بعد حَسَنٍ فكذلك لا تأتي بأكتعَ إلّا بعد أجمع . فأمّا قوله :

٥٠٠- تَرى الثَّورَ فيها مُدْخِلَ الظِّلِّ رأسَهُ وسائرُهُ بادٍ إلى الشَّمسِ أكْتَعُ(٣)

فاستعمل أكتع غير تابع لأجْمع ،ووجْهُهُ أنَّه محمولٌ على البَدَلِ لا على التأكيدِ-١) .

[عدم جواز تأكيد النكرة]

ويجوزُ تأكيدُ الأسماءِ كلِّها إلّا النكرة فإنَّها لا تؤكَّدُ على حالٍ ،خلافاً لأهْلِ الكوفة فإنَّهم يجيزون // تأكيدَ النكرةِ بشرطِ أنْ تكون مُتَبَعَّضَةً ، ويكون التأكيد بكلّ وما في معناها نحو قولك : أكلت رغيفاً كلَّه(٤) ،ولا يجوزُ أنْ تقول : أكلتُ رغيفاً نفسَه ،وسببُ ذلك أنَّ التأكيدَ بالنَّفْسِ

١٨٠

(١-١) الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

(٢) في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧ : المرفوع ،وهي ساقطة من المصورة لدينا ،ولعل الكلمة الساقطة هي ما أثبته لا ما هو في شرح الجمل .

(٣) البيت مجهول وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٨١ ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ وأمالي المرتضى ١/ ٢١٦ والقافية في هذه المصادر : أجمعُ وستأتي كذلك بعد قليل . وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٦٧ ، والهمع ٢/ ١٢٣ والقافية فيهما : أكتعُ . وفي البيت قلبٌ فهو يريد : مدخل رأسه الظل .

(٤) انظر الإنصاف مسألة ٦٣ ص ٤٥١ وهو رأى الاخفش وابن كيسان وتابعهم ابن مالك وارتضاه ابن الطراوة انظر الهمع ٢/ ١٢٤ وابن الطراوة النحوى : ١٥٣.

والعين لا فائدة فيه في النكرة ،ألَا ترى أنَّك إذا قلت : ضربتُ زيداً نفسَه أفدتَ بالتأكيدِ بالنَّفْسِ أنَّ المضروبَ زيدٌ لا مَنْ هو منه بسَبَبٍ ،وإذا قلت : أهَنْتُ زيداً ،احتمل أنْ تريد أنَّك أهنت أباهُ فتجوَّزْتَ وجعلت إهانتك لأبيه إهانةً له ،(١-١) فإذا قلت : نفسَه ،ارتفع ذلك الاحتمال ، وإذا قلت : رأيتُ رجلاً نفسَه لم يكن في تأكيد الرجل بالنَّفْس فائدةٌ ؛ إذِ(٢) المفهومُ مِنْ رأيت رجلاً ومن رأيت رجلاً نفسَه ،واحدٌ . (٣-٣) وأيضا فإنَّ النكرةَ مجهولةُ الذاتِ ،فإذا قلت : رأيتُ رجلاً ، لم يفهم المخاطب مَنْ هو ، فلا فائدةَ في أنْ يقولَ لك : هل رأيتَ رَجُلاً نفسَه ؟ أوْ : رأيتَ مَنْ يَسُدُّ مسدَّه ؟

وفي تأكيد النّكرة بكلٍّ وما في معناها فائدةٌ ،ألَا ترى أنَّك إذا قلت: أكلتُ رغيفاً أمكنَ أنْ تريدَ أنَّك أكلتَ جميعَه ،وأنَّك أكلت بعضَه ، فإذا قلتَ: كُلَّه ، أفادَ ذلك العمومَ والإحاطةَ . واستدلوا على جميع ذلك من طريقِ السماع ،بقوله :

٥٠١- *قد صَرَّتِ البَكْرَةُ يوماً أجْمَعا* (٤) .

فأكَّدَ يوماً -وهو نكرةٌ- بأجمعَ . وبقول الآخر:

٥٠٢- أرْمِي عليها وهي فَرْعٌ أجْمَعُ وهي ثلاثُ أذْرُعٍ والإصْبَعُ (٥)

(١-١) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٧ .

(٢) في المصورة : إذا ،والصواب ما أثبتناه وهو من شرح الجمل ١/٢٦٨ .

(٣-٣) لم ترد هذه العبارة في شرح الجمل ١/٢٦٨ .

(٤) البيت في الإنصاف ٤٥٥ وشرح ابن يعيش ٣/٤٤ ، ٤٥ . وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨ والمقرّب له ١/٢٤٠ والضرائر له : ٢٩٤ والخزانة ١/٨٧ ، ٢/٣٥٧ وفيه أنَّ ابن جنّي ذهب إلى أنَّ أجمع هذه ليست التي تستعمل للتاكيد أعني التي مؤنثها جمعاء ولكن التي في قولك : أخذت المال بأجمَعه وأجمُعه بفتح الميم وضمها أى بكُلِّيَّته، فدخول العامل عليها ومباشرته إيّاها يدلّ على أنّها ليست التابعة للتوكيد فكذلك قوله : يوما أجمعا ،أي يوما بأجمعه ، ثمّ حذف حرف الجر ثمّ أبدل الهاء ألفا فصار أجمعا " انتهى . وقال العيني الرواية الصحيحة : يوماً أجمعِ " ولم أجد هذا في المقاصد ٤/٩٥ بل أثبت رواية النصب.

(٥) الرجز لحميد الأرقط وهو في الكتاب ٤/٢٢٦ والخصائص ٣/٣٠٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨ والمقاصد النحوية ٤/٥٠٤ ، ٥٠٥ وغير ذلك ،وقافيةُ البيت الثاني في جميع المصادر : إصْبَعُ إلّا في الاقتضاب فهي : الإصبعُ .

فأكَّدَ فرعاً - وهو نكرة - بأجمع . وبقول الآخر :

٥٠٣ يا ليتني كنتُ صَبِيّاً مُرْضَعا تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حَوْلاً أَكْتَعا (١)

فأكَّد حولاً - وهو نكرة - بأكتع.

(٢- والصحيحُ أنَّه لا يجوزُ تاكيدُ النّكرة أصلاً لا بالنَّفْسِ ولا بالعَيْنِ لما ذكرنا ، ولا بكُلٍّ وما في معناه ،لأنَّ أسماءَ التوكيد كلَّها معارف ،إمّا بالإضافةِ نحو : نفسه ، عينه ،وكلّه ،وإمّا بالعلميّة نحو : أجمع وأكتع ،أو بنيةِ الإضافةِ ،تريد : أجمعه وأكتعه ، وسنبيّنُ الصحيح من ذلك -٢) .

والتأكيدُ يشبهُ النَّعْتَ في أنَّه تابعٌ بغيرِ واسطةِ حرفٍ ومِنْ غيرِ أنْ يُنْوَى بالأوّلِ الطَّرْحُ ،فكما أنَّ النكرةَ لا تُنْعَتُ بالمعرفةِ فكذلك لا تؤكَّدُ بشيءٍ من هذه الأسماء .

فأمّا ما أنشدوا مِنْ قوله :

* ... ... حولاً أكتعا (٣) * [٥٠٢]
* ... ... ويومًا أجْمعا (٣) * [٥٠١]
* ... ... وفرعٌ أجمعُ (٣) * [٥٠٢]

فشاذٌ ،وينبغي أنْ يحملَ على البَدَلِ لا على التأكيدِ لما ذكرنا من امتناع تأكيدِ النّكِرَةِ بهذه الأسماء ،فإذا خرجت إلى البدلِ ساغ إبدالُ المعرفةِ من النكرةِ ،ويكون الشذوذُ إذْ ذاك في استعمالِ أجمعَ وأكتعَ في غير بابِ التأكيدِ ،ولا يُقاسُ على شيءٍ من ذلك ،فإذا تبيّن أنَّ أجمعَ وأكتعَ قد يُستعملان في غيرِ التأكيدِ ساغ لنا أنْ نجعلَ أجْمَعَ من قوله :

---

(١) البيتان في الاقتضاب ٤٣٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٨ والمقرب له ١/٢٤٠ والضرائر له ٢٩٤ والخزانة ٢/٣٥٧ وغير ذلك كثير . وحول أكتع ،مأخوذ من قولهم :أتى عليه حول كتيعٌ ،أي : تامّ . .

(٢-٢) بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٦٩ .

(٣) سبق تخريجها قبل قليل .

وسائرُ بابٍ إلى الشمسِ أجمعُ (١) [٥٠]

بد لاً من الضميرِ في بابٍ (٢) لا تأكيداً ،وما بَقِيَ من الأسماءِ المعارفِ فإنَّهُ يجوزُ تأكيدُهُ من غير شرطٍ ،إلاَّ ضميرَ الرَّفْعِ المتصل فإنَّه لا يؤكَّدُ بالنفسِ والعينِ إلا بعد تأكيدِهِ بضميرِ رفعٍ منفصلٍ ،نحو قولك : قمت أنت نفسُك وقمتم أنتم أنفسكم ،وزيد قام هو نفسه ،ولا يجوزُ أنْ تقول : قمتم أنفسُكم ولا قمت نفسُك ولا زيد قام نفسُه .

فإنْ أكّدتَ بكلٍّ وما في معناها لم تحتجْ إلى التأكيدِ بضميرِ الرَّفْعِ المنفصلِ فقلت : قمتم كلُّكم أجمعون وقمتما كلاكما والسَّبَبُ في ذلك أنَّ النَّفْسَ والعَيْنَ يستعملان يليانِ العاملَ ،فلو لم تؤكد إذا أردت التأكيدَ بضميرِ الرفعِ المنفصلِ لأدّى ذلك إلى الالتباس في بعضِ المواضعِ ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : المالُ قُبِضَ نفسُه وهند ذهبت نفسُها احتمل أنْ تكون النفسُ فاعلةً ، وأنْ تكون تأكيداً للضميرِ في قُبِضَ وفي ذهبت . فإذا أكّدت بالضميرِ المنفصلِ ، فقلت: قُبِضَ هو نفسُه ارتفع اللَّبْسُ ، ثمّ حُمِلَ ما ليس فيه لَبْسٌ في نحو : قمت أنتَ نفسُك ، على ما فيه اللبس .

وأمّا أجمعُ فلا يستعمل أبداً يلي العاملَ ،فإذا قلت : المالُ قُبِضَ أجمعُ والدَّارُ تهدّمت جمعاءُ ، عُلِمَ أنَّ أجمع وجمعاء تأكيدان لا مرفوعان بقُبِضَ وتهدَّمتْ .

وأمّا كلٌّ فلم يحتج معها إلى أنْ يؤكّد بالضميرِ المنفصلِ ،لأنَّ ولا يتها للعامل ضعيفةٌ ولأنَّها بمنزلة أجمع في العموم ، فلمّا كانت في معناها حُمِلَتْ عليها . [علّ في النكت] (٣) إنّما كان ذلك من أجْلِ أنَّ أجمع لا يكون إلاَّ تأكيداً فلم يحتج أنْ يتقدّمه ضميرٌ ،ولما كان النفسُ اسماً يتصرَّفُ ، ويكون غير توكيدٍ أشبهَ ما يعطفُ من الأسماءِ على الضميرِ المرفوع فلذلك وُكِّدَ .

---

(١) سبق تخريجه ص ٦٧٣ .
(٢) في المصورة : باب .
(٣) جملة غامضة في المصورة ،وما أثبتناه رسم لها ولعله يعنى : الأعلم في كتابه النكت ، ويكون قدر من الأعلم بـ (علّ) .

قال ابن الطراوة : حركةُ التاءِ في فعلتَ نفسُك قد يوقفُ عليها فتشكل وتخفى في بعضِ اللُّغاتِ فيصيرُ الفِعْلُ للنَّفْسِ ولا يكون هذا في أجمع. ويتوجّه الفعلُ على النفس بخلاف ما يتوجّه على الموءكّد نحو: هندٌ قامت نفسُها : نشزت ، وهند قامت:ضدّ قعدت ،فإذا وكّدت خلصَ العملُ للأوّلِ ، وإذا لم توكد أشكلَ المعنى وهذا الذى قال ضعيفٌ .

وذهبَ الكوفيون إلى أنّه يجوزُ العطفُ على المضمرِ المرفوعِ المتّصلِ مِنْ غيرِ توكيدٍ في الكلام واستدلوا بقوله تعالى ﴿ ذُو مِرَّةٍ فاستوَى ﴾ وهو بالأُفُقِ الأَعْلَى ﴾ (١) قالوا : فهو معطوفٌ على الضمير المستتر في استوى ولم يوءكّد والمعنى استوى جبريل و محمدٌ بالأفق الاعلى ،وهو مطلع // الشمس. ١٨١

ولا حُجّةَ في هذا لاحتمال أنْ تكون الواوُ فيه للحال لا للعطف ، والمرادُ به جبريل وحده والمعنى أنّ جبريلَ استوى بالقوّةِ في حالةِ كونِه بالأُفُقِ . وقيل : فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حالةِ كونِه بالأُفُقِ وإنّما كان قبل ذلك يأتي النبي صلى الله عليه وسلم في صورةِ رَجُلٍ . وأنشدوا قوله :

قلتُ : إذْ أقبلتْ وزُهرٌ تهادى كنِعاجِ المَلا تعسّفنَ رَمْلا (٢) [٤٦٧]

وقال الآخر :

ورجا الأخَيْطِلُ مِنْ سفاهةِ رأيِهِ ما لم يكن وأَبَى له لينالا (٢) [٤٦٨]

وهذان عندنا شاذّان.

ولا (٣-٣) يجوز تأكيدُ الاسم إذا كان معنى الكلام يُغْنِي عن التأكيدِ فتقول : قام الزيدان كلاهما ،لأنّه قد يجوزُ أنْ تقول : قام الزيدان ، وإنّما قام أحدهما قال تعالى ﴿ يَخْرُجُ منهما اللُّؤْلُؤُ والمَرْجَانُ ﴾ (٤)

---

(١) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة النجم.
(٢) سبق تخريجهما ص٦٤٤.
(٣-٣) بنصه من شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٧٠- ٢٧١.
(٤) الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

وإنّما يخرجُ من أحدِهما وقال تعالى ﴿نَسِيا حُوتَهُما﴾ (١) ،وإنّما النّاسي الفتى بدليل قوله تعالى : ﴿ فإنّي نَسِيتُ الحُوتَ ﴾ (٢) فإذا قلتَ : قام الزيدانِ كلاهما ،أفادَ التأكيدُ العمومَ والإحاطةَ.

ولا تقول : اختصم الزيدان كلاهما ،إذْ لا يتصوّر أنْ تقولَ : اختصم الزيدان وأنْتَ تعني أحدَهما ،لأنّ الاختصامَ لا يتصوّرُ مِنْ واحدٍ. وأبو الحسن يُجيزُ ذلك ،ويجعلُه بمنزلةِ التأكيدِ بعد التأكيدِ.

وذلك فاسدٌ ،لأنّك إذا قلت : قامَ الزيدون كلُّهم ،جازَ أنْ تعني بذلك البعضَ وأكّدتَ بكلٍّ مبالغةً ،فإذا قلت : أجمعون زالَ ذلك الاحتمال وكذلك ما بَقِيَ من ألفاظِ التأكيدِ قَدْ يتطرّقُ إليه الاحتمال تطرُّقاً ضعيفا ، فإذا استوفيت ألفاظَ التأكيدِ حينئذٍ زال الاحتمالُ وعُلِمَ أنّ المقصودَ العمومُ وإذا قلت : قام (٣) الزيدانِ كلاهما ، لم يتطرّقِ احتمالٌ أصْلاً إلى أنّ المرادَ احدُهما ، فهذا فرق ما بينهما.

ولا يجوزُ تأكيد ما ليس بمقصودٍ للخبر (٤) نحو قولك : ضربتُ عبدَ الزيدين كليهما لا يجوز ذلك ،لأنّك لم تقصد الإخبارَ عن الزيدين فلو أكّدتهما لكنت كالمناقضِ ،لأنّك من حيث وكّدتَ ينبغي أنْ تكونَ قاصداً نحوه ومن حيثُ لم يُبْنَ الإخبارُ عليه لم يكن مقصوداً ،فلذلك لم يجز تأكيدُه. (٣)

فصل [في اجتماع التوابع] (٥)

وإذا اجتمعت التوابعُ بدأتَ بالنّعتِ ثم بالتوكيدِ ثم بالبَدَلِ ثم بالعَطْفِ ، وسببُ تقدُّمِ النعتِ على التوكيدِ أنّك لا تؤكد الشيءَ إلّا بعد معرفتِهِ واستقرارِهِ ،ولذلك لم تؤكّد النكرة كما تقدّمَ (٦).

---

(١) الآية ٦١ من سورة الكهف.
(٢) الآية ٦٣ من سورة الكهف.
(٣) في شرح الجمل ١/ ٢٧١ : "اختصم" بدل "قام" ،ولا يستقيم.
(٤) في شرح الجمل : للخبر
(٥) هذا الفصل منقول من شرح الجمل ص ٢٧١ باختلاف يسير.
(٦) تقدم ص ٦٧٣، ٦٧٤.

وسببُ تقدُّمِ التأكيدِ على البدلِ أنَّك لو قدَّمْتَ البدلَ لكنتَ مِنْ حيثُ أبدلت قد نَوَيْتَ بالأوَّلِ الطرحَ من جهةِ المعنى ومن حيثُ أكَّدت بعد ذلك يكون بمنزلةِ المعتَمَدِ عليه الذى لم تَنْوِ به طَرْحاً ، وذلك تناقضٌ . وأيضاً (١- فإنَّ البدلَ على نيَّةِ تكرارِ العاملِ ،والتوكيدُ من تمامِ الأوَّلِ (١ .

وقُدِّمَ البَدَلُ على العَطْفِ ،لأنَّ البَدَلَ على كلِّ حالٍ مُبَيِّنٌ للأوَّلِ فكأنَّه من كمالِه ولا يعطفُ على الاسم إلَّا بعد كمالِه ،والعَطْفُ ليس بمبيِّن فلم يَجْرِ لذلك مجرى المكمِّلِ . فإنْ لم تأتِ ببعضِ هذه التوابع أتيتَ بما بقي على الترتيبِ المذكورِ .

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ التأكيدَ بكلٍّ وأجمع لا فرقَ بينهما في المعنى فإذا قلت : قام القومُ كلُّهم ، أو قامَ القومُ أجمعون فالمعنى واحدٌ .

وذهبَ بعضُ النحويين (٢) إلى التفرقةِ بينهما فقال : إذا قلت : قام القومُ [كلُّهم احتمل أنْ يكون القومُ في وقتِ القيامِ مجتمعين أوْ متفرقين فإذا قلت : قام القومُ] (٣) أجمعون ،أفادَ ذلك أنَّ القومَ في وقتِ القيامِ مجتمعون .

والصحيحُ أنَّه لا فرقَ بينهما بدليلِ قولِه تعالى ﴿ لأملأنَّ جهنَّمَ من الجِنَّةِ والنَّاسِ أجمعينَ ﴾ (٤) ومعلومٌ أنَّهم ليسوا مجتمعين في جهنَّم بل مِنْهم مَنْ هو في الدَّرْكِ الأسفلِ منها ،ومنهم مَنْ هو بخلاف ذلك . فدلَّ ذلك على فسادِ مذهبِه .

[ما لا ينصرفُ من ألفاظِ التوكيد] ★

وما كان من ألفاظِ التأكيد على وزن أفْعل كأجْمع أوْ فعلاء ،كجمعاء ، أو فُعَل كجُمَع فإنَّه لا ينصرفُ ،أمَّا أجمع فإنَّه امتنع مِنَ الصَّرْفِ لوزنِ الفعْلِ والتعريفِ .

(١-١) هذه العبارة ليست في شرح الجمل .
(٢) انظر هامش (٣) في شرح الجمل ١/ ٢٧٢ .
(٣) تكملة لازمة من شرح الجمل ،وقد سقطت بسبب انتقال النظر .
(★) في شرح الجمل ٣/ ٢٧٢ بنصه تقريبا .
(٤) من الآية ١١٩ من سورة هود ،ومن الآية ١٣ من سورة السجدة .

فان قيل : بِمَ تعرَّفَ أجمعُ وأكتع ؟

فالجواب : أنَّ ذلك فيه خلافٌ فمِنْهم مَنْ جعل تعريفهما بالعلَّمية، كأنَّه عُلِّقَ على معنى الإحاطة والعموم (١) لما يتبعُه . ومِنْهُم مَنْ جَعَلَ تعريفهما بنيَّةِ الإضافةِ ،لأنَّك إذا قلت : قبضتُ المالَ أجْمَعَ فمعناه أجْمَعُهُ .

فإنْ قيل : فكيف امتنع مِنَ الصَّرْفِ على هذا ،والتعريفُ المانعُ للصَّرْفِ إنَّما هو تعريفُ العلميةِ ؟

فالجواب : أنَّ هذا التعريفَ قد يمنعُ الصرفَ لشبهِهِ بتعريفِ العلميةِ مِنْ حيثُ لم تكن له أداةٌ يتعرَّفُ بها في اللفظ كما أنَّ : سَحَرَ إذا أردته ليومٍ بعينه امتنع من الصرفِ للعَدْلِ ،وشُبِّهَ تعريفُهُ بتعريفِ العلميّةِ مِنْ حيث كان تعريفُهُ بغير أداةٍ في اللَّفْظِ وإنْ كان معرفةً بنيَّةِ الألفِ واللامِ (٢) .

(٣- وقال بعضُهم : الاختيار أنْ تكونَ أعلاماً لقولِ بعضهم في جمعِها : أجمعون ،ولو كانت غيرَ علمٍ ولا صِفَةٍ لم تجمع بالواو والنون .

فإنْ قيل : ولعلّها جمعت بهما تشبيهاً لها بالأسماءِ الأعلامِ، وإنْ لم تكن أعلاماً ،لأنَّها معرفةٌ بغيرِ أداةِ تعريفٍ .

فالجوابُ : أنَّ المُشْبَهَ للعلم إنَّما يعاملُ معاملةَ العَلَمِ في باب ما لا ينصرفُ، لأنَّ عِلَلَ ما لا ينصرف لفظيةٌ ،ألا ترى إلى صرفهم : زَلْزِلاً (٤) ،وذلذِلاً (٥) لمّا نَقَصَ البناءُ ،مع أنَّ المحذوفَ [. . . . . ،وإلى خير وشر فإنَّ أصلها : (٦) أفعل من // فلمّا حذفت الهمزةُ صُرِفا ،وليس غيرُه من الأبوابِ كذلك ،فلا يقاسُ عليه . ١٨=

---

(١) سقطت كلمة "العموم" من شرح الجمل .

(٢) هذه العبارة في شرح الجمل هكذا "وان كان تعريفه في رتبة تعريفه ما فيه الألف واللام .

(٣-٣) هذه الفقرة ليست في شرح الجمل .

(٤) أصلها : زَلازِل وهي الشدائد والأهوال .

(٥) والذّلذِل من الذّلاذِلِ وهي أسافل القميص الطويل . اللسان (ذلل) .

(٦) عدة كلمات ذهبت بها الرطوبة . وأثبتنا كلمات تستقيم مع النص بعدها ، ويظل في الكلام نقص لم نعرفه .

وقال بعضهم : وأيضا لو كان أَجْمَعُ اسماً علماً لا نبغي لـ "أجمعون" أَنْ يكون نكرةً كزيدون وعمرونَ ،والعربُ لم تنكّره قطُّ ،ولا أدخلت عليه الألفَ واللامَ فدلَّ على أنّه ليس علماً .

وللقائل أَنْ يقول : هي أَعلامٌ وأجمعون اسم علمٌ موضوعٌ لهذا المعنى وليس مبنيًّا على الواحد، بل هو كأنتم وهؤلاء ،ولذلك لا يقبلُ الألفَ واللامَ.

وأَمّا جمعاءُ وكتعاءُ : فامتنعا من الصرفِ لأَجْلِ الهمزةِ وهي تمنع من الصرفِ وحدَها من غير علّةٍ أُخْرى تنضافُ إليها (٣-) ،وسيأتي بيان ذلك في باب منع الصَّرْفِ .

(٤- وأمّا جُمَعُ فامتنع مِنَ الصَّرْفِ للعدْلِ والتعريفِ المُشْبِهِ لتعريفِ العَلَمِيَّةِ ؛ لأنَّ جُمَعَ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكون علماً ،لأنّه جمعٌ والجموعُ لا تكون أعلاماً . فلم يَبْقَ إلّا أَنْ يكونَ معرفةً بنيّةِ الإضافةِ ،وكذلك : كُتَعُ ،ألا ترى أنَّ معنى : مررتُ بالهنداتِ جُمَعَ كُتَعَ : جُمَعَهُنَّ كُتَعَهُنَّ .

فإنْ قيل : فعن أيِّ شيءٍ عُدِلَ ؟

فالجواب : أنّ في ذلك خلافاً منهم من قال : هو معدولٌ عن فَعَالى نحو : جَمَاعى ،وذلك أنَّ جمعاءَ اسمٌ كصحراء بدليلِ أنَّ التأكيدَ قد يكونُ بالجامدِ كالنَّفْسِ والعين ،فليسَ حكمُه حكمَ النَّعْتِ ،فإذا كان بمنزلةِ صحراء كان القياسُ أَنْ يقال في جمعِه : جَمَاعي كصَحَارى فعُدِلَ عن ذلك إلى جمعَ (١-) .

(٣- ومن جعل جمعاءَ كحمراءَ لشَبَهِها بها في أنّها تابعةٌ وأنّها مشتقةٌ ، وأنَّ مذكّرها على وزنِ أَفْعل ،وإذا كانوا قد جمعوا : أَحْوص العَلَمَ على حُوْص وأجروه في ذلك مجرَى الصِّفَةِ ،فالأَحْرى أَنْ يُفْعَلَ ذلك في هذا - قال : هو معدول عن جُمْعَ كحمراءَ وحُمْر .

(١-١) بنصه من شرح الجمل ١/ ٢٧٣ .

(٣-٣) عن شرح الجمل ١/ ٢٧٣ بتصرف .

وهذا عندى أَوْلى (١) ،لأنَّه قد ثَبَتَ العدلُ في كلا مهم من فُعْل الساكن العين إلى فُعَل . قالوا : ثلاثٌ دُرَعٌ ،وهو جَمْعُ درعاءَ وكان القياس : دُرْعٌ (٢) ولم يَثْبُتِ العدلُ عن فَعَالى إلى فُعَل في موضعٍ من المواضع (٣) .

وقال بعضهم (٣) : لمَّا كانت جمعاءُ اسماً علماً لمعنى الإحاطة لم يُجْمَعْ جمع حمراء و حُمْر ،لأنَّهم فَرَّقوا بين ما كان مِنْ فعلاء اسماً معرفةً ، وما كان صفةً نكرةً ،فحرّكوا الاسمَ المعرفةَ وخَصُّوه بالفتحةِ دونَ الضَّمَّة والكسرةِ ،لأنَّها أَخَفُّ الحركات مع أنَّ البناءَ ثقيلٌ بسبب أنَّه جَمْعٌ وأنَّه معدولٌ وأنَّه معرفةٌ .

ووجهٌ آخَرُ في جمعهم لها على فُعَل دون فُعْل ،وهو أنَّ مؤنثَ أفعل في باب التوكيد مضارعٌ لمؤنث أَفْعل مِنْ في الصِّفَةِ إذا أُسقِطَتْ مِنْ وأُدْخِلَتِ الألفُ واللامُ ،و مضارعتُه له أنَّ التوكيدَ معرفةٌ كما أنَّ أفعل مِنْ معرفةٌ إذْ (٤) عاقبتِ الألفُ واللامُ مِنْ . فمِنْ حيثُ قيل : الكبرى والكُبَر ، والصغرى والصُّغَر ،لمخالفةِ مؤنث أَفْعل الذى لم يوصل بمِنْ قيل : جمعاء وجُمَع ،تشبيهاً بالكُبْرى والكُبَر .

وأكتع : مشتق من تكتَّع الجلدُ أو الشَّيْءُ إذا اجتمعَ ،وهو القَبْضُ وأبصع : من بَصَعَ العرقُ إذا سال متتابعاً مجتمعاً . وكلا المعنيين إلى معنى الاجتماع يَؤُول ،فلمَّا كانا كذلك جُعِلَا تابعين لأجمعَ ولم يَجُزْ تقديمُهما عليه ،لأنَّ أجمعَ أَصْلٌ في التوكيدِ ككُلٍّ وهما دخيلان عليه .

=== -٣) حتى هنا عن شرح الجمل ١/٢٧٣ بتصرف .

(١) هذه عبارة ابن عصفور ، فالأبذى يذهب مذهبه في ذلك .

(٢) انظر اللسان (درع) .

(٣) ما سيأتي ليس في شرح الجمل .

(٤) في المصورة : إذا ،والصواب ما أثبتناه .

[ما أُجْرِيَ مجرى كـــل] (١)

وقد تجرى العربُ - مجرى كلّ في التأكيد - اليدَ والرِّجْلَ ،والـــزَّرْعَ والضَّرْعَ (٢) والظَّهْرَ والبَطْنَ والسَّهْلَ والجَبَلَ ،والصغيرَ والكبيرَ ،والقـــويّ والضعيفَ ، فتقول : ضُرِبَ زيدٌ الظهرُ والبطـنُ ،وضُرِبَ عمروٌ اليدُ والرجـــلُ . وكذلك ضربتُ القومَ صغيرَهم وكبيرَهم ،وقويَّهم وضعيفَهم ،ومُطِرْنا السَّهْلُ والجَبَلُ .

والدليلُ على أَنَّ مجيئها (٣) على معنى التأكيد كونُك قد أَخرجتها عن معناها إلى العموم ،أَلَا ترى أَنَّها لو لم تخرج عن أصلِها وتلحقُ بباب التأكيد لم تُعْطِ العمومَ.

وكذلك تجرى العربُ أَيضاً مجرى التأكيد بكلٍّ - العددَ مِنْ الثلاثةِ إلى العشرةِ ، فتقول : مررت بالقومِ ثلاثتِهم وأربعتِهم إلى العشرةِ .

فأَمَّا ما جاوز العشرة ففيه خلافٌ فمنهم مَنْ أجاز ذلك فيه ،ومنهم مَنْ لم يجزْه .

والصحيحُ إجازته ،وقد فعل ذلك الأخفشُ . وفيه - إذا كان العددُ مفسراً بواحدٍ منصوبٍ - ثلاثةُ أوجهٍ في التأكيد :

مِنْهم مَنْ يُضِيفُ العددَ إلى ضميرِ الاسمِ المؤكّدِ فيقول : أَحَدَ عَشَرَهم وعِشْروهُم ،وهذا أَضْعَفُ الوجوهِ لخروجِ العَدَدِ بذلك عمَّا استقر فيه من نصبِ تمييزِهِ .

ومنهم من يُبْقِي التمييزَ ظاهراً .

---

(١) نقل الأُبَّذى كلام ابن عصفور في هذا ،انظر شرح الجمل ١/٢٧٤-٢٧٥ .

(٢) في شرح الجمل : الذراع والضرع وعلق محققه بقوله " الضرع لكل ذات خف أو ظلف وهو موضع تجمّع اللبن ،ولعل المناسب : الزرع والضرع قلت : وهو الصواب كما هو في مصورتنا .

(٣) في شرح الجمل : مجيئها الأوّل .

ومنهم مَنْ يحذف التمييزَ لفهمِ المعنى فيقول : مررت بالقوم أحدَ عشر رجلاً ، وأحدَ عشرَ ،ومررت بالقومِ عشرين رجلاً أوْ عشرين .

فإنْ قال قائل : ما الدليلُ على أنَّك إذا قلت : مررت بالقوم ثلاثتهم أنَّه على طريقِ التأكيدِ ولعلّه بَدَلٌ .

فالجوابُ : أنَّ الذى يدلّ على ذلك أنَّك لا تقول : مررتُ بالقومِ ثلاثتهم إلّا إذا كانوا ثلاثة، فلولا أنَّه قد أُخْرِجَ عنْ معناه إلى معنى التأكيد لما جاز ذلك لما يلزم فيه من إضافةِ الشىءِ إلى نفسه ،لأنَّ الثلاثةَ هم القوم من غير زيادةٍ ولا نَقْصٍ ، فلما لُحِظَ فيه معنى "كلّهم" جازَتِ الإضافةُ كما تجوز في كلّ ، وإنْ كان ما بعد كُلٍّ هو كلٌّ في المعنى ،وجازَ ذلك في "كل" حملاً على نقيضِها وهو بعض . وأيضا فإنَّ كلَّ الشىء هو جميعُ أبعاضِه ، فكما تقول استوفيت أبعاضَ القومِ بالضَّرْبِ فتضيف الأبْعاضَ إلى القوم ،فكذلك تفعل في كلّ(١) .

وفي كلا وكلتا خلافٌ بين البصريين // قد تقدَّم بيانه(٢) . ١٨٣

فصـــــل

وأسماءُ التوكيدِ تتبعُ الظاهرَ والمضمرَ بخلافِ النعت.

وكذلك لا يجوز أنْ يحذفَ المؤكد وتقام هي مقامه كما تقدم في الصِّفة الخاصة .

وكذلك لا يجوزُ عطفُ بعضِها على بعضٍ .

فأمّا كونُها تتبع الظاهِرَ والمضمرَ ، فلأنَّ المجازَ يعتورهما على حدٍّ سواء،تقول : ضربتُ القومَ كلَّهم ،والقوم ضربتهم أنفسَهم وضربتُ القومَ كلَّهم أجمعين ،والقومُ ضربتهم كلَّهم أجمعين .

---

(١) الى هنا نقل عن شرح الجمل لابن عصفور .
(٢) تقدم بيانه ص١٩٣ .

وأمّا كونُها لا تلي العامل ،فلأنّ الغرضَ بالتأكيدِ تمكينُ الشيءِ المؤكَّدِ ، فإذْ لم يذكر المؤكَّدُ لم يكن للتوكيدِ مُسَوِّغٌ ، فلا تقول : قام أجمعون ، تريد : قام القومُ أجمعون وتقول : قام الكتّابُ تريد : القومُ الكتّابُ.

وقال ابن بابشاذ : التوكيدُ لإزالة الشكّ ورَفْعِ الاحتمال ،فصار بمنزلةِ لا أشكُّ فيه ، فكما لا يقال : جاءني لا أشك فيه ،حتى تأتي بما يُرْفَعُ الشَّكَّ منه فتقول : جاءني زيدٌ لا أشكُّ فيه. فكذلك هذا .

وأمّا امتناعُ عَطْفِ بعضِها على بَعْضٍ وإجازة إتباعِ بعضِها بعضاً مِنْ غيرِ حرفِ عَطْفٍ ، فسَبَبُ ذلك عند بعضِهم أنّه لا يجوزُ عَطْفُ الشيءِ على نفسِه وإنِ اختلفَ اللفظُ الا في الشعر نحو قوله :

* فألْفَى قولها كَذِبا ومَيْنا * (١) [٤٢٣]

وقوله :

ألا حَبَّذا هندٌ وأرضٌ بها هندُ وهِنْدٌ أتَى من دونِها النأْيُ والبعدُ (١) [٤٢٤]

فعطَفَ قوله : ومَيْناً على قوله : كَذِباً وعَطَفَ قوله : والبُعْدُ على قولِه : النأْيُ ، وهُوَ هُوَ ، لمّا اختلف اللفظُ . وذلك شاذٌّ لا يُقاسُ عليه ،فلا تقول : قام القومُ أنفسُهم وأعينُهم ولا كلُّهم وأجمعون ،لأنّ كلَّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر.

وقال ابن خروف في شرح الكتاب : ولا تُعْطَفُ ألفاظُ التأكيدِ بعضُها على بعضٍ ،لأنها لم تستعمل إلّا تابعةً بغير حرفٍ ،ولا يلزمُ ذلك في النعوتِ ولا تتبع الصفةُ الموصوفَ بحرفِ العَطْفِ ، وعِلّةُ منعِها بأنّ الشيءَ لا يُعْطَفُ على نفسِه ضعيفةٌ ،لأنّ ذلك موجودٌ كثيرٌ إذا اختلف اللفظانِ ، قال الله تعالى * وإذْ (٢) آتينا مُوسى الكتابَ والفرقانَ * (٣) وقال تعالى : * شَرَعَ لكم من الدِّينِ ما وصّى به نُوحاً والذي أوْحينا إليك وما وصَّيْنا به إبراهيم ومُوسى وعِيسى * (٤) والذى وُصِّيَ به النبيون شيءٌ واحدٌ ،واختلفوا في الأعمالِ والله أعلم بما أراد .

---

(١) سبق تخريجهما ص ٥٩٩.
(٢) في المصورة (وآتينا) تحريف.
(٣) الآية ٥٣ من سورة البقرة.
(٤) الآية ١٣ من سورة الشورى.

وهذا الكلامُ من ابنِ خروف غير متمٍّ فإنَّه أفسدَ علّةَ الغيرِ ،ولم يذكر عِلّةً أكثر من حكايةِ المَنْعِ ،وعلّل الشيءَ بنفسِه في قوله ،لأنَّ العربَ لم تتبعها بحرف ،وأطلقَ القولَ بجوازِ ذلك في النعوتِ وفي ذلك تفصيلٌ سيبيّنُ .

فإنْ قيلَ : فإنَّ النعتَ يُعطفُ على النعتِ نحو : جاءني زيدٌ العاقلُ والظريفُ وكلُّ واحدٍ منهما هو المنعوتُ الأوّلُ في المعنى .

فالجواب : أنّه لما أفادت كلُّ واحدةٍ من الصّفتينِ خلافَ ما أفادته الأخرى جازعطفُها عليها ،ألا ترى أنَّ الصّفتينِ إذا كانتا بمعنًى واحدٍ لم تعطف إحداهما على الأخرى .

فإنْ قيل : فهلّا جاز ذلك أيضاً في أسماءِ التوكيدِ إذا خالفَ الثاني الأولَ فكنت تقول : جاءني القومُ أنفسُهم وأجمعون وكلّهم ،فإنَّ كلّاً في التوكيد يعطي الإحاطةَ والعمومَ ،وأنفسهم يعطي إثباتَ الذات والحقيقةِ .

فأجاب بعضُهم بأنْ قالَ : إنَّ النعتَ هو المنعوتُ بزيادةِ معنًى ، والتأكيدُ هو المؤكّد من غير زيادةِ معنى إلّا التوكيدَ خاصّةً والشيءُ لا يُعطفُ على نفسِه ، وانضاف إلى هذا التعليل ما ذكره السّعْدِيُّ (١) : من أنَّ حروفَ العطفِ تنوبُ منابَ تكرارِ العاملِ فكأنّها العاملُ ،وأسماءُ التوكيدِ لا تلي العاملَ أصلاً بخلاف الصّفةِ فإنّها قد تلي العاملَ بشروطٍ ،وذلك أنْ تكونَ محضةً وخاصّةً بجنسِ الموصوفِ .

وقال ابن الباذش (٢) : إنما لَمْ يَجُزْ ذلك في أسماءِ التأكيدِ وجاز في النعتِ لأنَّ النعت هو المنعوتُ في المعنى بزيادةِ معنًى ،والتوكيدُ هو المؤكّد

---

(١) هو داود بن يزيد السعدى أبو سليمان، من أهل قلعة يحصب، صدر النحويين في عصره روى عن ابن الباذش وأخذ عنه ولازمه، إلى أنْ مات، روى عنه ابن خروف . انظر البغية ١/ ٥٦٣ والبلغة ٨٠ واسمه فيها داود بن عبدالله .

(٢) هو علي بن أحمد بن خلف الغرناطي أبو الحسن ،أوحد زمانه إتقانا ومعرفةً وتفرّداً بعلم العربية ومشاركة في غيرها، عالماً بأسماء الرجال، حدّث عن القاضي عياض وصنّف شرحَ كتاب سيبويه وشرحَ أصول ابن السراج والمقتضب والإيضاح والجمل والكافي للنحاس ولد سنة ٤٤٤ وتوفي ٥٢٨ عن البغية ٢/ ١٤٢ .

من غيرِ زيادةِ معنىً ، وعطف الشيء على نفسه لا يكونُ وإنّما يعطفُ على غيرِه .
وظاهر هذا أيضًا أنّ الصفات يُعْطَفُ بعضُها على بعضٍ بإطلاق ،وذلك لا يجوزُ بل النعوتُ إذا تكرّرت وكانت متباعدةً في المعنى حَسُنَ عَطْفُ بعضها على بعضٍ ،وإنْ كانت متقاربةً في المعنى قَبُحَ عطفُ بعضِها على بعضٍ نحو : مررت بزيدٍ الفارسِ البطلِ الشجاعِ ،لأنّها بمعنى واحد .

ص . لا يجوزُ عَطْفُ ألفاظِ التأكيدِ بعضِها على بعضٍ (١) ،وذلك أنّك إنْ عطفت العينَ على النّفْسِ ،أوْ أجمع على كلّ ،يؤدي إلى عطفِ الشّيْءِ على نفسِه ،وذلك لا يجوزُ ،وأمّا إذا عطفت كلًّا وما في معناها على النّفْسِ وما في معناها فلا يخلو أنْ تعطِفَ بالواوِ أوْ (٢) بالفاءِ أوْ بثمّ أوْ بحتى أو بغير ذلك من حروفِ العَطْفِ ، فإنْ عَطَفْتَهُ بالواوِ أوْ بالفاءِ أوْ بثمّ أو بحتّى لم يَجُزْ ؛ لأنّ هذه الحروفَ مشركةٌ في اللفظِ والمعنى ،ومعنى كُلٍّ وأخواتها غيرُ موافقٍ لمعنى النّفْسِ في التأكيدِ ،وإنْ عطفت بغيرِ ذلك من حروفِ العَطْفِ لم يَجُزْ ؛لأنّها لأحَدِ الشيئينِ أوِ الأشياءِ ، وألفاظُ التأكيد كلُّها مرادةٌ مِنْ جهة المعنى ،وهذا إذا أضيف إليه قولُ السعدي لا بأسَ به // ١٨٤

انتهت مقدمةُ البابِ ولنرجع إلى لفظ أبي مُوسى :

قوله : التوكيدُ : تكريرٌ وإحاطةٌ .

يريد التّوكيدَ الذي يُبَوَّبُ له في النحو . وقد كان حقُّه أنْ يبيّنه كما فعلَ ذلك في التعجب حين قال : " للتعجب الذي يُبَوَّبُ له في النحو لفظان " . لما كان للتعجب ألفاظ كثيرةٌ حصر مقصودَهُ منها .

وأنواعُ التّوكيدِ أكْثَرُ مما ذَكَرَ ،ألا ترى أنّ التوكيدَ يكونُ بإنّ وبالقَسَمِ وبالمفعول المطلق كما قدمنا (٣) ولم يذكر شيئا منها في الباب .

وقوله : تكريرٌ وإحاطةٌ .

يوهمُ أنّ الإحاطةَ ليست تكراراً ،وليس كذلك ،فإنّ الإحاطة تكرارٌ أيضاً ؛

---

(١) قولُ ابن عصفور هذا في المقرب ٢٤١ ، ولم يعلّله ،ولعل بقية كلامه في شرحه للمقرّب .
(٢) في المصورة : و .
(٣) تقدم ص ٦٦٨ .

ألا ترى أنّك إذا قلت : قام القومُ كلُّهم فإنَّ كلَّهم هو كلُّ القومِ ،وكلُّ القومِ هم القومُ ،فتبيَّن هنا أنَّ الإحاطةَ تكرارٌ وأيضا يكونُ في هذه القسمة عيبُ التداخُلِ (١) .

ش : يكونُ هذا عندي على حذفٍ وكأنَّه يريدُ : تكرارٌ دون إحاطة وتكرارٌ هو إحاطة ،ثمّ اختصر هذا فقال : تكرارٌ وإحاطةٌ وحذفَ "دون إحاطة" من الأوّلِ لدلالة الثاني عليه ،وحذف : " تكرار هو " من الثاني لدلالة ما هو بمعناهُ في الأوّلِ (٢) .

والصوابُ : أنْ يقالَ : التوكيدُ تكرارٌ بغيرِ إحاطةٍ وتكرارٌ بإحاطةٍ ، فالتكريرُ بغيرِ إحاطة ضربان : تكريرُ لفظٍ ،وتكريرُ معنًى ،فتكريرُ اللّفظِ كذا وتكرير المعنى كذا . وكذا قسّمَ النحويونَ هذا البابَ إلى تأكيدٍ لفظيٍّ ومعنويٍّ .

قالوا : فاللّفظيُّ : إعادةُ المؤكَّد بلفظِهِ .

والمعنويُّ : إعادة الأوّل بمعناه بتلك الألفاظِ المشهورةِ وهي : النفسُ والعينُ وكلٌّ وأجمعُ وأخواتُها .

فكونُ أبي موسى قد جعل النّفسَ والعينَ من تكرارِ المعنى وجعلَ كلاًّ وأجمعَ من توكيدِ الإحاطةِ من غيرِ تكرارِ المعْنى ، لا أعْرِفُ له وجهاً ، إلّا أنْ يكونَ لمّا رأى النّفسَ والعيْنَ إنّما جيء بهما لإثباتِ حقيقةِ الأوّل (٣) جعلهما الأوّلَ معنىً ،فكأنّك أعدتَ المعنى . ولما رأى كلاًّ وأجمعَ إنّما جيءَ بهما للإحاطةِ والإحاطةُ ليس الأوّلُ جعلها غيره ،وهذا أمرٌ انفرد به . أوْ يكون على الحذْفِ المتقدّمِ وفيه بُعدٌ .

وقوله : ويتبعُ الاسمَ .

مثاله : قام زيدٌ زيدٌ .

وقوله : والفعلَ .

مثاله : قُمْ قُمْ .

---

(١) هذه عبارة الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ١٣٤ أ .

(٢) كلام الشلوبين في المصدر السابق .

(٣) في المصورة : الأولى ،والصواب ما أثبتناه .

وقوله : والحرف .
مثاله : نعم نعم ،ولا لا ،وقد تقدّم ذلك .

وقوله : ويتبعُ الاسمَ المعرفةَ مطلقاً .
يعني مُتجزّئاً كان أوْ غيرَ متجزئٍ نحو : جاء زيدٌ نفسُه ،ورأيت القومَ أنفسَهم وقبضت الدراهمَ (١) نفسَها .

وقوله : والإحاطةُ تتبع المعرفةَ المتجزئ .
مثاله : جاء ني القومُ كلُّهم ،وجاء إخوتُك أجمعونَ .

وقوله : والتجزُّؤُ بحسب العامل .
مثاله : رأيتُ زيداً كلَّه ،ولا تقول : جاء ني زيدٌ كلُّه ،وبيع العبدُ كلُّه ،ولا تقول : جاء ني العبدُ كلُّه ،ولا قام زيدٌ أجمعُ ،وذلك أنَّ زيداً يتجزأ في الروْيَةِ ،ولا يتجزأ في المجيءِ ولا في القيام .

وقوله : وللواحدِ المذكّرِ كلّه إلى أبْتَعَ .
مثاله : بِعْتُ العبدَ كلَّه أجمعَ أكتعَ أبصعَ أبتعَ . وقد تقدّم بيانُها وعن ابن كيسان (٢-) : تبدأُ بأيِّها شئت بعد أجمع . وسمع : أجمع أكتع ، وجُمع بُصَع ،وجُمَع بُتَع ، قال الزمخشري : وحكى بعضُهم : جاء ني القومُ أكتعون (٢-) .

وقوله : وللاثنين كلاهما كَحَسْبُ .
مثاله : خرجَ الزيدانِ كلاهما وأكرمتُ الزيدينِ كليهما ،ومررت بالزيدين كليهما ،ولا يقال : أجمعان ،أكتعانِ ،أبصعان ،أبتعان عند البصريين . استغناءً عنه بـ "كلاهما" وأجازَ الكوفيون ذلك قياسا .

---

(١) في المصورة : الدرهم .
(٢-٢) بنصه عن شرح الجزولية الكبير للشلوبين ١٣٤ ب وهو كلام الزمخشري في المفصل ١٤٤ مع اختلاف يسير وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٣/٤٦ وابن كيسان النحوي (للدعجاني) ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

والصوابُ مذهبُ البصريين فإنَّ ذلك لم يُسْمَعْ . ووجهُ تركِهم لـه أنَّ العربَ لما قالوا : جاءني الزيدان كلاهما ولم يقولوا : جاءني الزيدان كلّهما فتركوا كلّاً ولم يقولوا كلّهما وكانوا قد استعملوه في المفردِ ولم يستغنوا عنها في المفرد بغيرها كما استغنوا في التثنية عنْها بقولهم : كلاهما ،فلما كانوا قد استغنوا بها عن كلّ استغنَوا بها أيضا عمّا هو في معنى كُلٍّ من كليهما ، فلم يقولوا : أجمعان ولا أبْتعان ،استغناءً عنهما بكليهما ،كما استغنوا بها عن كلهما ،لأنّه في معناها .

وكذلك فَعَلُوا في المؤنث : استغنوا بكلتيهما عن جمعاوَيْنِ ،لأنّه في معنى كلّ كما استغنوا عن كلّهما استغنوا عن جمعاوين وكتعاوين ،كما استغنوا بتَرَكَ عن : وَذَرَ ووَدَعَ ؛ولأنّ من كلامهم إجراءُ البابِ كلّه مُجْرًى واحداً ،وكلّ وأجمع وأكتع وأبصع بابٌ واحدٌ من جهةِ أنّها لتوكيد الإحاطةِ ،فأُجْريت كلُّها مجرًى واحداً إذا استعملت كل استعمل ما هو بمعناها ،وإذا استغنيَ عنها بغيرها استغني به عن ما هو بمعناها كذا قال الأستاذ أبو علي (١) .

وقوله : وللجميع بشرطِ العقل : كلهم إلى أبْتَعِينَ .
مثاله : قام الرجال كلُّهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون .

وقوله : وللواحدة كلها إلى بتعاءَ
مثاله : بنيتُ الدارَ كلَّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ بتعاءَ .

وقوله : وللاثنتين كلتاهما فحسبُ .
مثاله : قامت الهندان كلتاهما لا يقال : جمعاوان ولا كتعاوان ولا بتعاوان ولا بصعاوان ،استغناءً عن ذلك بكِلْتا . والكوفيونَ يُجيزونَ ذلك قياساً كما تقدم .

---

(١) عن شرح الجزولية الكبير ١٣٤ ب و ١٣٥ أ بتصرف يسير .

وقوله : وللجميع كلّهن إلى [بُتَع] (١) .
مثاله : خرجت الهنداتُ كلُّهن جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ .

وقوله : وإنْ شئتَ كان لفظُ ما تجريه على جماعةِ المؤنَّثِ للإحاطة(٢)// ١٨٥
كلفظِ ما تجريه على الواحدِ منها .

مثاله : رأيت الهنداتِ كلَّها جمعاءَ كتعاءَ بصعاءَ [بتعاءَ](٣) ، ويكون ذلك حملاً على معنى الجماعة ، ودُخِلَتِ الدِّيارُ كلُّها كما تقول : بِيْعَتِ الإماءُ كلُّها .

ش : ويجيء على قياس هذا القول أَنْ يقالَ في جماعةِ المذكَّرِ العاقل : جاءني الرجالُ كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ بتعاءُ على معنى الجماعةِ أيضاً ، وعلى هذا - مِنَ الحمل على تأويل الجماعة - قال حسانُ بن ثابت :

٥،٤ - وقال الله : قد يسّرتْ جُنْداً هُمُ الأنصارُ عُرْضَتُها اللِّقاءُ (٤)

إلَّا أَنَّ هذا لا يكون إلَّا في جمعِ التكسير مِنْ جمعِ المذكَّرِ العاقلِ ، ولا يكون في جمع السلامة منه كثيرٌ إنَّما يجيءُ ذلك قليلاً في أصحّ المذهبين ، فلا يقال : جاءني الزيدون كلُّها جمعاءُ كتعاءُ بصعاءُ بتعاءُ .

وقد تقدَّم الفَرْقُ بين جمعِ التكسير وجمعِ السلامةِ في التأنيثِ في باب الفاعلِ ، وهذا الموضعُ جارٍ على ما تقدَّمَ هناك (٥) .

---

(١) في المصورة : أبتع ، وهو خطأ وما أثبتناه من نص الجزولية .
(٢) في نسخ الجزولية : من الإحاطة .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه : ٦ من قصيدته التي مطلعها :
عفت ذات الأصابعِ فالجواءُ إلى عذراء منزلها الخلاءُ
(٥) هذه الإحالات من نصّ الشلوبين وأبقاها الشارح ، لأنّ هذه الأمور المحال عليها قد تقدمت عنده أيضا في باب الفاعل .

وهل يقالُ : جاءني الرجالُ كلّهُنَّ جُمَعُ كُتَعُ بُصَعُ بُتَعُ . فيجْرِي على جماعةِ المذكر ما يجري على جماعة المؤنث؟ .

فأقولُ فيه : إنَّه قليلٌ في الاستعمال والقياسِ وأجازَهُ بعضُهم وقال : هو جائزٌ على تأويلِ الجماعاتِ وأنشد في ذلك :

٥٠٥ - أَقْبَلْنَ من ثَهْلان أو وادي خِيَمْ على قِلاصٍ مِثْلِ خِيطانِ السَّلَمْ (١)

ولا ينبغي أنْ يحملَ على جمع المذكّرِ [العاقل] (٢) لفظُ المؤنَّثِ المفردِ ، ولا لَفْظُ المؤنثِ المجموعِ إلا إذا كان مكسّرًا ، فإنْ كان مسلّماً لم يُحْمَلْ عليه لفظُ التأنيثِ إلَّا قليلاً في أصَحِّ المذهبين . وهو يخالفُ جمعَ المذكَّرِ غيرِ العاقلِ لجوازِ الوجهين في هذا النوع على الإطلاق ؛ ولأنَّه لا يجمع شيءٌ منه جمعَ السلامة إنَّما يجمعُ جمع التكسير . وهو في جمع المذكرِ العاقلِ على التفصيل المتقدِّمِ (٣) .

وقوله : وحكمُ جمعِ المذكَّرِ غيرِ العاقلِ كحكْمِ جمعِ المُؤَنَّثِ .

يعني في الوجهين اللَّذين ذُكِرا له نحو : أقبلت الجمالُ كلُّهنَّ وكلُّها ، واشتريت البغال كلَّهن وكلَّها ؛ لأنَّ كلَّ جمع لما لا يعقل فالعَرَبُ قد تعامله معاملةَ جماعةِ المُؤَنَّثِ ، وقد تعامله معاملةَ الواحدةِ وأمَّا قول الشاعر:

يَمُتُّ بقُرْبَى الزَّينبين كليهما إليك وقُرْبى خالدٍ وحبيبِ (٤) [٤٩٩]

---

(١) البيتان لجرير وهما في ديوانه : ٥٢٠ والأول روايته مختلفة وهي :
أقبلن من جَنْبي فتاخٍ وإضَمْ
وهما في الكامل ٢/١٢٢ ، ٣/١٩١ والخزانة ٢/٣٥٥ .
(٢) تكملة من شرح الجزولية الكبير .
(٣) الكلام بنصه في الشرح الكبير للجزولية ١٣٥ب و ١٣٦أ .
(٤) سبق تخريجه : ٦٧١

فإنَّه من تذكيرِ المؤنَّثِ حَمْلًا على المعنى ضرورةً ،كأنَّه قال : بقربي الشخصين كليهما .

وثبتَ في بعض النسخ : وفائدةُ تكرار اللفظ رفعُ توهّمِ المتكلم أنَّ السامعَ لم يسمع ما ذُكِرَ . وفائدة تكرير المعنى رفعُ توهّمِ السامع أنَّ المتكلمَ تجوَّزَ في كلامِه وفائدة تكرير الإحاطة رفعُ توهّمِ السامعِ أنَّ المتكلمَ وَضَعَ الأَعَمَّ في كلامِه موضعَ الأَخَصِّ .

وهذه الزيادةُ صحيحةٌ .

قال ش : وما تضمَّنته هذه الزيادةُ من فائدةِ تكريرِ اللَّفْظِ (١- ليس بلازم له ،لأنَّه قد تكون فائدةُ تكرير اللفظِ -١) تمكينَ المعنى في نَفْسِ السامعِ كما يكون ذلك أيضًا فائدةَ تكريرِ الإحاطة . وقد تكون فائدتُه رفعَ المجازِ فيكون فائدة قولهم : قام زيدٌ زيدٌ ،كفائدة : قام زيدٌ نفسُه .

وقد رأيت (٢) في بعض النُّسَخِ : وفائدةُ تكريرِ اللَّفْظِ رَفْعُ توهّمِ المتكلم أنَّ السامعَ لم يسمعْ ما كُرِّرَ ،أوْ لم يحقّقه .

وقوله : "أو لم يحققه" يحتملُ وجهين : أحدُهما : أنْ يكونَ معناه أوْ لم يحقِّقْ سماعَه . والثاني : أنْ يكونَ معناه : أوْ تجوَّز فيه . وعلى هذا التفسيرِ يكون معناه كمعنى نفسِه ،وإنْ كان "ولم يحققه" بالواوِ (٣) فيكون معناه : ولم يحقق سماعه ولم يتجوّز فيه أيضا (٤) .

قلت : والذى قاله أبو موسى في التوكيد اللفظي ظاهرٌ جدًّا ،والذى قاله الأُستاذُ كأنَّه رأى أنَّ المجازَ لا يؤكد فعندما تؤكده وتعيده عُرِفَ بذلك أنَّ اللَّفْظَ على حقيقتِه (٥) الموضوعِ لها من غير تجوّزٍ ،وذلك في قولك : قام الأميرُ الأميرُ ،وقام القومُ القومُ (٦) .

(١-١) سقطت هذه العبارة من شرح الجزولية للشلوبين ولعله بسبب سبق النظر .
(٢) الذى رأى هو الشلوبين فلا زال النقل عنه مستمرا .
(٣) بعده في شرح الشلوبين ؛ وقد رأيته أيضا في بعض النسخ .
(٤) ما سبق كلام الشلوبين في شرحه الكبير للجزولية ١٣٦ أ .
(٥) في المصورة : حقيقة .
(٦) في الهامش : بلغت .

باب البـــــدل

هو إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين أوِ الفعلين على جهةِ البيانِ مِنْ غيرِ أنْ يُنْوى بالأوّلِ منهما الطّرْحُ . وهذا مذهب سيبويه فيه (١) .

وقال المازني (٢) والمبرد (٣) : الأوّلُ لَغْوٌ وذلك أنّ حقيقةَ البَدَلِ ألّا يجمعَ مع المبدلِ منه في الأحكامِ ،فكذلك في الألفاظِ .

وهذا الذى قاله غيرُ لازمٍ ،لأنّ حقيقةَ هذا البدل الذى في اللفظ إنّما هو البيانُ ، فلا يجوزُ اعتقادُ طرحِ المبيَّنِ ،كما لا يجوز اعتقاد اللّغْوِ والطّرْحِ في المنعوتِ المُبيَّن في النعت ولا في التوكيد .

وكذا زعم السّيرافي -أعنى ما قلتُ- ،لأنّه قال : ليس المبدلُ منه بمنزلةِ ما ليس في الكلامِ ،إنّما أُبْدِلَ منه للبيانِ ،ولو أُبْطِلَ الأوّلُ لم يَجُزْ: زيدٌ مررتُ به أبي عبدالله (٤) وإنّما سُمّيَ بدلاً لدخولِه فيما عَمِلَ فيه ماقبلَه على شريطةٍ ،وهي إعادةُ العامل .

وكذلك رَدّ النحويون عليهما بقولهم : جاءني الذى خاطبته أبا علي ، قالوا : فلوكانتِ الهاءُ في نِيّةِ الطّرْحِ لما جازَ هذا الكلامُ ،لأنّه كانت الصلةُ تَبْقَى دون ضميرٍ يعودُ منها على الموصول .

---

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢/ ٣٣١ "فالمُبْدلُ إنّما يجيء أبداً كأنّه لم يذكر قبله شيء لأنّك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأوّل". ومفهوم هذا الكلام أنّ سيبويه يرى أنّ المبدل منه ينوى به الطرح ،وقد فهم ذلك الشيخ عضيمة في فهارسه على الكتاب ص ٢٤٦ .

(٢) المقتضب ٤/ ٣٩٩ .

(٣) كلام المبرد بخلاف ذلك انظر المقتضب ٤/ ٣٩٩ فقد قال : " ولو كان البدل يبطل المبدل منه لم يجز أنْ تقول : زيد مررت به أبي عبدالله لأنك لو لم تعتد بالهاء فقلت : زيد مررت بأبي عبدالله كان خَلْفا لأنّك جعلت زيداً ابتداء ،ولم تردّ إليه شيئا ،فالمبدل منه مثبت في الكلام "وانظر ٤/ ٤٠٠ هـ ٢ .

(٤) انظر هامش الكتاب ١/ ١٥٠ والمقتضب ٤/ ٣٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٦ وشرح السيرافي ٢/ ١٠ أ والمثال الذى أورده : زيدٌ رأيت أباه عمراً تجعل عمراً بدل أباه .

ويعبّر الكوفيون عن البدل بالترجمة ، لأنّ الترجمة عن الشيء تبيين له وعنوان .

ص : البدلُ إعلامُ السامعِ بمجموع اسمين أو فعلين على جهة البيان للأوّلِ أو تاكيده ، وعلى أنْ ينوى بالأوّلِ منهما الطّرحُ معنًى لا لفظًا (١) .

والتبيينُ // قولك : قام زيدٌ أخوك ، ألا ترى أنّ السامعَ أعلمته (٢) بالقائمِ بمجموعِ زيدٍ وأخيك . ١٨٦

وقولنا للتأكيد مثاله : جدعت زيدًا أنفَه ، لأنّه معلوم من جدعتُ أنّ المجدوعَ الأنفُ .

وقولنا : على جهةِ البيانِ : تحرّزٌ من العطفِ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : قام زيدٌ وعمروٌ أعلمتَ السّامعَ بالقيام بمجموعِ زيدٍ وعمروٍ إلّا أنّ الثاني وهو عمروٌ ليس فيه بيانٌ لزيدٍ كما في قولك : قام زيدٌ أخوك ، بيانٌ لزيد بالآخر .

وقولنا : أو فعلين : مثاله : إنْ تقمْ تنهضْ أقمْ معك ، و : إنْ تجلسْ تتمكّن أجلسْ معك ، ومَنْ يضحكْ يتلألأْ وجهه أكرمْه ، ومنه قوله تعالى : * ومَن يفعلْ ذلك يلْقَ أثاما * يضاعفْ له العذابُ * (٣) ، لأنّ لقيّ الآثام مضاعفةُ العذاب (٤) ، ومنْ ذلك قول الشاعر :

٥٦ - إنّ عليّ اللهَ أنْ تبايعا ... تؤْخذَ كرْها أوْ تجيءَ طائعا (٥)

---

(١) التعريف بنصه في المقرّب لابن عصفور ١/ ٢٤٢ وبعبارة قريبة في شرح الجمل ١/ ٢٧٩ .

(٢) في المصورة : أعلمه .

(٣) من الآية ٦٨ ، ٦٩ من سورة الفرقان .

(٤) هذه عبارة الخليل في الكتاب ٣/ ٨٧ .

(٥) البيتان في الكتاب ١/ ١٥٦ والمقتضب ٢/ ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١١٨ ، ١٩٢ والخزانة ٢/ ٣٧٣ وغير ذلك .

فأبدلَ "توءخذ" من "تبايع"، لأنه ضربٌ منه (١)، ونصبَ اسمَ اللهِ على القَسَمِ بإضمارِ فعلٍ و"أن تبايعا" اسمُ إنَّ، و"عليَّ" خبرُها.

وكقول الآخر:

متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارِنا تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا ونارًا تأجَّجا (٢) [٢٥٢]

فأبدلَ: تُلْمِمْ مِنْ تأتِنا، لأنَّه مِنْ جِنْسِه، لأنَّ معنى ألممتُ به: أتيتُه وزُرْتُه، ولو قلت: مَنْ يأتني يَضْحَكْ أكرمْه لم يَجُزْ جزمُ يضحك، لأنَّه ليس مِنْ معنى الإتيان فيبدَلُ منه، ولكن إنْ رفعته على الحالِ جاز.

وقولنا (٣): على أنْ يُنوى بالأوَّلِ منهما الطرحُ، تحرُّزٌ من النعتِ والتأكيدِ، ألا ترى أنَّك إذا قلت: قام زيدٌ العاقلُ، أو قام زيدٌ نفسُه، فقد أعلمتَ السامعَ بزيدٍ والعاقلِ، وبزيدٍ ونفسِه، على جهةِ تبيين الأوَّلِ وهو زيدٌ بالثاني، وهو العاقلُ أو نفسُه. لكن لم يُنْوَ بزيدٍ في النَّعْتِ والتأكيدِ الطَّرْحُ كما نويتَه في البَدَلِ، لأنَّك إذا قلت: قام زيدٌ أخوك، فكأنَّك قلتَ: قام أخوك، وأضربت عن قولِكَ: قام زيدٌ.

فإنْ قال القائلُ: وما الدَّليلُ على ذلك؟

فالجوابُ أنْ تقولَ: إنَّ الذى يدلُّ على ذلك تكريرُ العاملِ مع البَدَلِ في نحو: مررت بزيدٍ بأخيك قال تعالى ﴿قالَ المَلأُ الذين استكبروا مِنْ قومِه للذين استُضْعِفُوا لِمَنْ آمنَ منهم﴾ (٤) فأعادَ لامَ الجرِّ مع مَنْ، وهو بَدَلٌ من الذين، فلولا أنَّ النِّيَّةَ بالأوَّلِ الطَّرْحُ لما جازَ ذلك، إذْ لو كان البدلُ مِنْ كمالِ الأوَّلِ كما هو النَّعْتُ لما ساغَ إدخالُ العاملِ عليه،

---

(١) قال صاحب الخزانة ٢/٣٧٣ والبدلُ في الحقيقة إنَّما هو مجموع المعطوف والمعطوف عليه إذْ لا تكون المبايعة إلا على أحد الوجهين من إكراه أوْ طاعة وهو كقولهم: الرمان حامضٌ، وإنْ كان يقال باعتبار اللفظ: إنَّ تجيء معطوف على توءخذ الخ ... حلوى

(٢) سبق تخريجه ص ٣٨٥.

(٣) هو ابن عصفور في شرحه للجمل ١/٢٨٠.

(٤) الآية ٧٥ من سورة الاعراف.

لئلّا يؤدّي ذلك إلى إدخال العاملِ بين شيئين قدْ جُعِلا كالكلمةِ الواحدةِ ،ومِنْ أجلِ ذلك لم يَدْخل العاملُ على النَّعْتِ ؛ لأنّه مع المنعوت كالشيءِ الواحدِ ، فهو من كمال المنعوتِ كما أنَّ الصِّلَةَ من كمالِ الموصولِ (١) .

وقولنا (٢) : مِنْ جهة المعنى لا مِنْ جهةِ اللّفْظِ ،لأنّه لو نُوِيَ بالأوّلِ الطَّرْحُ لفظاً أوْلم يعتدّ به أصْلاً لما جازَ مثل : ضربتُ زيداً يدَه ؛إذْ لو لم يُعْتدّ بزيدٍ لم يكن للضميرِ من يده ما يعودُ عليه .

(أقسام البدل) (٣)

والبَدَلُ ينْقسِمُ إلى ستة أقسامٍ ،ثلاثة منها اتّفقَ النحويون عليها ، وورَدَ بها السماعُ ،واثنان جائزان في القياسِ ولم يَرِدْ بهما سماعٌ ،وواحدٌ ورَدَ به السماعُ ،إلاّ أنّ النحويّينَ اختلفوا فيه ،هل هو مِنْ هذا البابِ أوْمِنْ بابِ العَطْفِ ؟

فالثلاثةُ التي وَرَدَ بها السماع : بَدَلُ الشيءِ من الشيءِ (٤) وهما لِعَيْنٍ واحدةٍ (٤) ، وهو أنْ تُبْدِلَ اللفظَ من اللّفْظِ بشَرْطِ أنْ يكونَ اللفظان واقعين على معنًى واحدٍ ومنه قوله تعالى * اهدِنا الصِّراطَ المستقيمَ * صِراطَ الذين أنعمْتَ عليهم * (٥) فالصراطُ الثاني هو الأوّلُ .

وبدلُ البَعْضِ من الكُلِّ : وهو أنْ تُبْدِلَ لفظاً من لَفْظٍ بشرطِ أنْ يكونَ الثاني واقعاً على بعض ما وقعَ عليه الأوّلُ نحو: ضربتُ زيداً يدَهُ ،ومنه قوله تعالى : * وللّهِ على الناسِ حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً * (٦) فمَنْ : بَدَلٌ مِنَ الناسِ وهو واقعٌ على بَعْضِ ما يقعُ عليه الأوّلُ ،وهو الناسُ ؛لأنّ النّاسَ منهم المستطيعُ وغيره .

---

(١) في المصورة : الموصوف ،تحريف .
(٢) لا زال كلام ابن عصفور موصولا .
(٣) اعتمد فيه الشارح على كلام ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٢٨١ وما بعدها ،بتصرف .
(٤-٤) زيادة مما في شرح الجمل .
(٥) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .
(٦) الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

وبدلُ الاشتمالِ وفيه خلافٌ بين النحويين : فمِنْهم من رأى أنَّ بدلَ الاشتمالِ هو أنْ تُبْدِلَ اسما من اسمٍ بشَرْطِ أنْ يكونَ الثاني صفةً من صفات الأوّلِ ،وهو مذهب الزجاج نحو قولك : أعجبني عبدُالله علمُه ، ألا ترى أنّه قصَرَ (١) بدلَ الاشتمالِ على بَدَلِ المصدرِ من الاسمِ .

وذلك فاسدٌ ،لأنّهم يقولون : سُرِقَ عبدُالله ثوبُه ،والثوبُ ليس بمصدرٍ و منهم مَنْ رأى (٢) أنّ بدلَ الاشتمالِ هو : أنْ تُبْدِلَ اسماً من اسم بشرط أنْ يكون الثاني مشتملاً على الأوّلِ ومحيطاً به ،فيدخل تحت هذا : سُرِقَ عبدُالله ثوبُه ، لأنّ الثوبَ مشتملٌ على عبدِالله (٣) . قال (٤) : وهو الصحيح .

ومِنْهم مَنْ قال (٥) : بَدَلُ الاشتمالِ هو أنْ تُبْدِلَ اسماً من اسمٍ بشرطِ أنْ يكون الأول مشتملاً على الثاني ،وأعني بذلك أنْ تذكرَ الأوّلَ فيجوزُ الاكتفاءُ به عن الثاني وذلك نحو : سُرِقَ عبدُالله ثوبُه أو فرسُه ،لأنّه قد يجوزُ أن تقول : سُرِقَ عبدُالله وأنتَ تعني الثوبَ أو الفرسَ ،ومِنْ هذا القبيلِ قولُه تعالى ﴿ قُتِلَ أصحابُ الأُخدود * النارِ ذاتِ الوَقُود ﴾ (٦) فالنّارُ بدلٌ من الأُخدودِ ،لأنّه يجوز أنْ تقولَ : قُتِلَ أصحابُ الأُخدودِ وأنتَ تعني النارَ ؛

---

(١) في شرح الجمل : قصد ،وهو تحريف .
(٢) هو رأى الفارسي والرّماني في أحد قوليهما عن الهمع ٢/١٢٦ .
(٣) بنصه عن شرح الجمل باختلاف يسير .
(٤) يعني ابن عصفور ،وهو لم يقل ذلك والذى قاله في شرح الجمل بعد إيراده هذا الرأى "وهو فاسد وذلك ،لأنّه لا يجوز أنْ تقول : سُرِقَ عبدالله فرسه ،والفرس ليس مشتملا على عبدالله" والذى صحّحه ابن عصفور هو الرأى الذى سيأتي بعدُ ،فالأوّل أخطأ في أيِّ الرأيين صحح ابن عصفور .
(٥) صدر ابن عصفور هذا الرأى بقوله : والصحيح أنّ بدل الاشتمال ..إلخ .. وهو مذهب الفارسي والرماني في أحد قوليهما ،عن الهمع ٢/١٢٦ .
(٦) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .

لأنّه قد عُلِمَ أنَّ ذلك إنّما كان مِنْ أجْلِ النارِ التي أعدُّوها في الأخدود لإحراقِ المؤمنين والمؤمنات ، لا للأخدودِ بعينِه ، فعلى هذا يجوزُ : أعجبني عبدُالله حُسْنُه // لأنّه يجوز أنْ تقولَ : أعجبني عبدُالله وأنْتَ تعني ١٨٧
الحُسْنَ ،ولا يجوزُ أنْ تقولَ: أعجبني عبدُالله غلامُه ،لأنّه لا يجوز أنْ تقول : أعجبني عبدُالله وأنتَ تعني الغلامَ ولا يُكْتفى في معرفةِ بدلِ الاشتمال بأنْ يكونَ الثاني مفهوماً من الأول بل لا بُدَّ من أنْ يجوزَ استعمالُ الأوّلِ وحدَه على حِدَةٍ ويكونُ الثاني مفهوماً [منه](١) فلا تقول : أسرجت القومَ دابّتَهم ،وإنْ كان معلوماً مِنْ قولك : أسرجتُ القومَ أنّك إنّما قصدتَ الدّابّةَ ؛ لأنّه لا يجوزُ أنْ تقولَ : أسرجت القومَ وأنْتَ تعني الدّابّةَ ،وتقول : سُرِقَ عبدُالله ثوبُه ،لأنّك قد تقول : سُرِقَ عبدُالله ،وأنْتَ تعني الثّوبَ(٢) ، فهذه الثلاثةُ المسموعةُ .

ومنهم مَنْ قال - وهو الصحيح عِنْدَ الحُذّاقِ مِنَ النحويين -(٣): إنّ الخبرَ هو المشتملُ مُقدّماً كان أوْ مؤخّراً ،وسيأتي بعدُ بيانُه(٣) .

والاثنان الجائزان قياساً ،ولم يرد بهما سماعٌ : بدلُ الغلطِ :وهو أنْ تبدلَ اسماً من اسم بشرطِ أنْ يكونَ ذكرك الأول على جهة [الغلط .

وبدل النسيان وهو أنْ تبدلَ اسماً من اسمٍ بشرْطِ أنْ يكونَ ذكر الأوّل على جهة](٤) النسيان . ومثال ذلك أنْ تقولَ : مررت بزيدٍ(٥) حمارٍ وذلك أنْ يكونَ المرورُ به حِماراً إلّا أنّك غلطت فذكرتَ زيداً أوْ نسيتَ

---

(١) تكملة من شرح الجمل ١/ ٢٨٢ .
(٢) ما سبق من شرح الجمل ١/ ٢٨٢ بتصرف .
(٣) هذه الفقرة ليست في شرح الجمل ،وسيأتي بيانه ص ٧١٦ .
(٤) ما بين القوسين سقط بسبب انتقال النظر ،وأثبتناه من شرح الجمل ١/ ٣٨٣ .
(٥) في المصورة : برجل ،والتصويب من السياق بعده ،ومن شرح الجمل .

وتوهمتَ أنَّ المرورَ به زيدٌ ثم تذكرتَ بعد ذلك أنَّ المرورَ به حمارٌ ، فأتيتَ به على جهة البَدَلِ . والأحسنُ في مثل هذا أنْ تأتي ببَلْ فتُشيرُ بالإضرابِ عن الأوّلِ لئلّا يُتوهَّمَ في ذلك أنّك قصدتَ الصفةَ ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : رأيتُ رجلاً حماراً أوْ ثوراً أمكنَ أنْ يُتوهَّمَ أنّك أردت : رأيتُ رجلاً جاهلاً أوْ بليدا .

ومن النحويين مَنْ زعم أنَّ ذلك قد ورد في كلامِهم (١) ، واستدلّ (٢) على ذلك بقولِ ذي الرُّمّة :

٥٠٧ - لَمْياءُ في شَفَتَيْها حُوّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثاتِ وفي أنيابِها شَنَبُ (٣)

قال : الحُوّةُ هي السوادُ الخالِصُ ، واللَّعَسُ سوادٌ يَضْرِبُ إلى الحمرةِ ، فإبدالُه اللَّعَسُ من الحُوّةِ على جهةِ الغَلَطِ فيه .

وذلك لا حُجّةَ فيه لاحتمال أنْ يكونَ اللَّعَسُ صفةً لحُوّة لا بدلاً منها ، كأنّك قلت : حُوّةٌ لعساءُ : أي مشوبةٌ بحُمْرةٍ ، كما قالوا : رجلٌ عَدْلٌ ، يريدون : رجلٌ عادلٌ ، فيكون من باب الوَصْفِ بالمَصْدَرِ (٤) .

والواحدُ الذى ورَد به السماعُ ، واختُلِفَ فيه بَدَلُ البداءِ ، وهو أنْ تُبْدِلَ اسماً من اسمٍ بشرطِ أنْ يكونَ الأوّلُ قد بدا لك في ذكرِه ، وذلك نحو : ما حكاه أبو زيد (٥) من قولهم : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً ، وذلك أنّه أخبرَ أولاً عن أكلِه اللحمَ ثم بَدَا لَهُ (٦) في ذلك ، فأخبرَ عن أكلِه [السَّمَكَ ثم بدا لَهُ فأخبرَ عن أكلِه] (٧)

---

(١) ممن أنكر بدل الغلط والنسيان المبرد في المقتضب ١/ ١٦٦ ، ٤/ ٢٩٧ والزجاجي في الجمل ٣٥ فقد أنكروه في القرآن والكلام الفصيح قال ابن السيد : هذا الذى قاله أبو القاسم قد قاله غيره وكأنه اتفاق من النحويين . فأما قولهم : إنّه لم يقع في القرآن فصحيح لا اعتراض فيه ، وأمّا قولهم : إنّه لم يجئ في شعر ولا في كلام فصيح فقد تأملته فرأيته غير صحيح إلخ .. ما قال .

(٢) في المصورة : واستدلوا ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) البيت في الديوان : ٩ من قصيدة مطلعها :
ما بال عينك منها الماءُ ينسكبُ كأنّه من كُلَى مَفْرِيّةٍ سَرِبُ ؟
والبيت الشاهد في الكامل ٢/ ١٦٠ ومجالس العلماء : ١٣٩ والخصائص ٣/ ٢٩١ والمقرّب ١/ ٢٤٤ وشرح الجمل ١/ ٢٨٣ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٠٢ .

(٤) في المقاصد النحوية ٤/ ٢٠٢ "ويقال إنّ في البيت تقديما وتأخيراً ، التقدير : لمياء في شفتيها حوّة وفي اللثاتِ لعسٌ وفي أنيابها شنبٌ .

(٥) في الخصائص ١/ ٢٩٠ .

(٦) في المصورة : لك ، والتصويب من شرح الجمل .

(٧) تكملة لا بدّ منها من شرح الجمل .

التمر ،ونحو قول الشاعر :

٥٠٨- ما ليَ لا أبكي على عَلَّاتِي صبائحي غَبائِقي قَيْلاتي (١)

وذلك (٢) أنَّه أبدَلَ الصّبائح من العلّاتِ أوّلاً فكأنَّه قال : مالي (لا) (٣) أبكي على صبائحي ،ثم بداله في ذلك فأبدل الغبائق ،ثم (٤-) بدا له فأبدل القيلات (٤-) .

ومن النَّاسِ مَنْ جعلَ هذا من بابِ العَطْفِ (٥) ،وحملَه على حذفِ حرفِ العَطْفِ تقديرَه عندهم : أكلت لحماً وسمكاً وتمراً ،وكذلك البيت معناه عندهم صبائحي وغبائِقي وقيلاتي .

والصَّحيح أنَّ الوجهين ممكنان ،والدليلُ على إثبات بدلِ البداءِ قوله صلى الله عليه وسلم " إنَّ الرجلَ ليصلِّي الصلاةَ وما كُتِبَ له نصفها ثلثها إلى عشرها " (٦) إذ معلوم أنَّه ليس المعنى ، وما كتب له النصف مع إثبات الثلث ، وكذلك مع سائر الأجزاء ،لأنَّ ذلك لا يوجدُ لشيءٍ واحد (٧) ،وأيضا فإنَّه مناقضٌ لمقصودِ الحديثِ من أنَّ الرجُلَ قد يصلِّي الصلاةَ وما كتب له نصفها ،

---

(١) البيتان في الخصائص ١/ ٢٩٠ ،٢/ ٢٨٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٨٤ والضرائر ١٦١ واللسان (صبح) (غبق) (قيل) .
(٢) في المصورة : ذكر والصواب ما أثبتناه من شرح الجمل .
(٣) تتمة من شرح الجمل .
(٤-٤) هذه العبارة ساقطة من شرح الجمل .
(٥) منهم ابن جني في الخصائص ٢/ ٢٨٠ وذهب أيضا إلى أنَّها قد تكون من بدل الشيء من الشيء .
(٦) أخرجه أبو داود في سننه " كتاب الصلاة " ١/ ٢١١ ولفظه : "إنَّ الرجل لينصرف وما كتب له إلّا عشر صلاته تسعها ،ثمنها ، سبعها ،سدسها ،خمسها ،ربعها ،ثلثها ، نصفها " .
وانظر المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود ط ١ سنة ١٣٥١هـ ج ٥ / ٢١٠ .
(٧) عبارة شرح الجمل ١/ ٢٨٤ "لأنَّ ذلك لا يوجد لشيء من الأجزاء واحد ".

فكأنّه ، [لمّا](١) قال عليه السلام: إنَّ الرَّجُلَ ليصلّي الصلاةَ وما كُتِبَ لـه نصفُها ،أضْرب عن ذلك وأخْبَر أنّه قد يصليها وما كتب له ثلثُها - وكذلك يتنزّلُ ما بعد ذلك حتى : إلى العُشْرِ(٢) .

[البدلُ يتبع المبدل في الإعراب]

والبدلُ لا يتبع المبدلَ منه في شيءٍ مما كان يتبع فيه النَّعتُ المنعوتَ إلاّ في الإعرابِ خاصّةً ،فيجوزُ بَدَلُ المعرفةِ من المعرفة ، والنكرةُ من النكرة والمعرفةُ من النكرةِ ،والنكرةُ من المعرفةِ .

والمثلُ في ذلك : في بدل الشيءِ مِنَ الشَّيْءِ مِنَ المعرفة : ضربت زيداً أخاك ،ومثال النكرة من النكرة : ضربت رجلاً رجلاً صالحًا ،ومثال النكرة من المعرفة : أكرمت أخاك رجلاً صالحًا ،ومثال المعرفة من النكرة : أكرمتُ رجلاً أخاك .

ومثال بدلِ المعرفة من المعرفة في بدل البَعْضِ من الكُلِّ : أكلت الرغيفَ ثلثَه ،ومثال بدل المعرفة من النكرة : أكلت رغيفاً ثلثَه ، ومثال النكرة من المعرفة : أكلتُ الرغيفَ ثلثاً منه ، ومثال النكرة من النكرة : أكلتُ رغيفاً ثلثاً منه .

ومثال المعرفةِ من المعرفة في بدلِ الاشتمال : أعجبتني الجاريةُ حُسْنُها ، والنكرة من النكرة : أعجبتني جاريةٌ حُسْنٌ لها ،والنكرةُ من المعرفةِ: أعجبتني الجارية حُسْنٌ لها ،والمعرفةُ من النكرةِ: أعجبتني جاريةٌ حسنُها .

---

(١) تكملة يستقيم بها السياق ،وهي من شرح الجمل .
(٢) الكلام السابق كله من شرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٣ ، ٢٨٤ بتصرف .

ويشترطُ في بدل البَعْضِ من الكُلِّ ، وفي بَدَلِ الاشتمال أَنْ يكونَ في الاسم الثاني ضميرٌ يعودُ على المُبْدَلِ منه ، ولا يأتي بغيرِ ضميرٍ إلّا قليلا ، فمن ذلك قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصْحابُ الأُخْدُودِ النارِ ذاتِ الوَقُودِ ﴾ (١) (٢) فشّ (٣) : وَجْهُ ذلك أَنَّ التعريفَ بالألفِ واللّامِ والصِّفَةِ قد سَدَّا مسدَّه ودلّا دلالتَه .

وكذلك قوله ﴿ إِذْ هُمْ عليها قُعُودٌ ﴾ (٤) وقد فَسَّرَ بعضُ النحويين من الاشتمال هنا لعدم العائدِ والمصدُرِ ،وتأوّله // على حذفِ مضافٍ (٥) ١٨٨
كأنّه قال : أخدود النّارِ ذات الوقود ،وكذلك البَدَلُ في نحو : ما قام القومُ إلا زيدٌ فزيدٌ بدلٌ من القوم بدلُ بعضٍ من كلٍّ ولا ضميرَ فيه ؛ لأنّ إلّا قد سدَّتْ مسدَّه وأغنَتْ عنه ،إذ لا تُخْرِج بإلّا إلّا ما هو (٦) مِمّا قبلها ،إلّا في الاستثناء المنقطع على أَحَدِ التأويلات فيه ، وسيبين إنْ شاء اللّهُ في بابِـــه .
وقد قيل : إنّ الضميرَ محذوفٌ منه والتقديرُ : إلّا زيد منهم .

وأمّا قوله تعالى ﴿ وللّهِ على النّاسِ حِجُّ البيتِ مَنِ استطاعَ إليه سبيلاً ﴾ (٧) فمَنْ بدلٌ مِنَ النّاسِ ، وحُذِفَ الضميرُ لفَهْمِ المعنى ،وكأنّك قلت : من استطاع إليه سبيلاً منهم .

---

(١) الآيتان ٤ ، ٥ من سورة البروج .
(٢) بعدها في شرح الجمل ١/ ٢٨٥ ، ولم يقل ناره ،واعتبار "النار" بدل اشتمال هو مذهب الفارسي في الإيضاح : ٢٨٤ ورد عليه ابن الطراوة مذهبَه هذا،وقال إنّما هو بدل الشيء الذى هو هو" انظر ذلك في ابن الطراوة النحوى : ٢٠٨ .
(٣) لم أعرف دلالة هذا الرمز .
(٤) الآية ٦ من سورة البروج .
(٥) ذهب إلى ذلك السهيلي في أماليه ١١٣ ، ١٢٧ .
(٦) في المصورة : وهو .
(٧) الآية ٩٧ من سورة آل عمران ، ومن هنا الكلام لابن عصفور .

وزعم الكسائيُّ(١) أَنَّ " من " شرطية وجوابُها محذوفٌ وكأَنَّه قال : من استطاع إليه سبيلاً فعليه ذلك ، ورأى أَنَّ حذفَ جوابِ الشَّرْطِ لفهم المعنى أَحْسَنُ من حذف الضمير من البدل .

وهذا الذى ذهب إليه حسنٌ جدًّا .

ومن الناس من زَعَمَ أَنَّ " مَنْ "(٢) فاعلةٌ بحَجٍّ كأَنَّه قال : أَنْ يحجّ البيتَ المستطيعُ .

وفسادُ ذلك بيّنٌ مِنْ طريق المعنى . (٣)

[شروطٌ فى بدل النكرة]

(٤- واشترط أهْلُ بغداد فى بدل النكرة من غيرها أَنْ تكونَ من لفظ الأَوَّلِ . واستدلُّوا على ذلك بأَنَّه لم يجئْ شيءٌ فى بدلِ النكرةِ مِنْ غيرها إلا كذلك ، نحو قوله تعالى : =(بالنَّاصِيَةِ * ناصيةٍ كاذبةٍ)= (٥) وقول الشاعر:

٥٠٩ - وكنت كَذِي رِجْلَين : رِجْلٍ صحيحةٍ ورِجْلٍ رَمَى فيها الزمانُ فَشَلَّتِ(٦)

واشترطوا أَيضا فيها أَنْ تكونَ موصوفةً ، ووافقَهم على هذا الشرط أهلُ الكوفة ، واستدلوا على ذلك بأَنَّ النكرةَ لا تفيدُ فى البدلِ إلَّا أَنْ تكونَ موصوفةً ، أَلَا ترى أَنَّك لو قلت : مررت بمحمدٍ رَجُلٍ لم يكن مفيداً ؛ إِذْ معلومٌ أَنَّ محمداً رجلٌ فإذا وصفته بصالحٍ أفادَ .

---

(١) البحر المحيط ٣ / ١١ .

(٢) فى المصورة : ما ، تحريف .

(٣) عن شرح الجمل ١ / ٢٨٦ وقال أبو حيان فى البحر المحيط ٣ / ١١ " هذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى ، أمّا من حيث اللفظ فإنَّ إضافة المصدر للمفعول ، ورفع الفاعل به قليل فى الكلام ، ولا يكاد يحفظ فى كلام العرب إلّا فى الشعر حتى زعم بعضهم أنّه لا يجوز إلّا فى الشعر ، وأمّا من حيث المعنى فإنّه لا يصح ؛ لأنَّه يكون المعنى أنَّ الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أَنْ يحج البيت المستطيع ، ومتعلق الوجوب إنّما هو المستطيع لا الناس على العموم .

(٤-٤) عن شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ ، ٢٨٧ باختلاف يسير جداً .

(٥) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .

(٦) البيت لكثير عزة . وهو فى الكتاب ١ / ٤٣٣ (ويجوز رفع " رجلٍ " فى الموضعين على القطع والجر على البيان وعلى البدل . والمقتضب ٤ / ٢٩٠ وشرح ابن يعيش ٣ / ٦٨ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ والخزانة ٢ / ٣٧٦ وغير ذلك .

وهذا الذى ذهبوا إليه فاسد ، بل لا يشترط فيه أكثر من أَنْ يكون فى البدلِ فائدةٌ . والدَّليلُ على فَسَادِ ماذهبوا إليه قوله :

٥١٠ - فلا وأَبِيْكَ خيرٍ منْكَ إنِّى ... لَيُؤْذِينِي التَّحَمْحُمُ والصَّهِيلُ (١)

فخير منك بدلٌ من أبيك ، وليس من لَفْظِ الأَوَّلِ ولا موصوفًا ، ولا يُتصوَّرأَنْ يكون نعتاً ، لأَنَّ " خير منك " نكرةٌ ، والأَبَ معرفةٌ ، وكذلك قول الآخر :

٥١١ - إنَّا وَجَدْنا بنى سَلْمَى بمنزلةٍ ... كساعِدِ الضَّبِّ لا طُولٌ ولا قِصَرُ (٢)

فلا طولٌ ولا قصرٌ نكرتان ، وهما بدلان من ساعدِ الضَّبِّ ولم ينعتا . ولا هما مِنْ لفظِ الأَوَّل ، ولا يجوزُ أَنْ يكونا نعتين ، لأَنَّ ساعدَ الضَّبِّ معرفةٌ (٣) .

[تقسيم البدل بالنظر الى الإظهار والإضمار]

وكذلك أيضاينقسمُ البَدَلُ بالنَّظَرِ إلى الإظهار والإضمار أربعَ مسائلَ ظاهرٌ من ظاهر ، ومضمرٌ من ظاهر ، وظاهرٌ من مضمر ، ومضمرٌ من مضمر . إلَّا أَنَّ فى بدل المضمر من غيره فى بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال تكلّفاً (٤) . سيبيَّن آخرَ الباب .

فمثالُ بدلِ الظاهرِ من الظاهر فى بدلِ الشئ من الشئ : ضربتُ زيداً أخاك ، ومثالُ بدلِ المضمر من المضمر فيه : زيد ضربته إيّاه ، ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ضربت زيداً إيّاه ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : زيد ضربته أخاك .

ومثال بدل الظاهر من الظاهر فى بدل البعض من الكل : أكلتُ الرغيف

---

(١) البيت لشُمَير أو سُمَير بن الحارث الضبّى ، - شاعر جاهلى - ، من قصيدة له فى النوادر : ١٢٤ . وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٦ والمقرّب ١ / ٢٤٥ والخزانة ٢ / ٣٦٢ .

(٢) البيت فى معانى القرآن للأخفش : ٢٨٤ ، وفى شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٨٧ وانظر مصادر تخريجه فيه ، والحيوان ٦ / ١١٢ والخزانة ٢ / ٣٦٤ ، وتروى قافيته فى بعض المصادر : ولا عِظَمٌ .

(٣) لكلام ابن عصفور تكملة انظرها فى شرح الجمل ١ / ٢٨٧ .

(٤) فى المصورة وفى شرح الجمل : تكلفٌ ، وهو خطأ .

ثلثه ، ومثال المضمر من المضمر فيه: ثلثُ الرغيف أكلته إيّاه ، فالضمير فى أكلته يعود على الرغيف وإيّاه يعود على الثلث ، ومثالُ بدل المضمر من الظاهر : ثلثُ الرغيف أكلت الرغيفَ إيّاه ـ فتعيدُ الضميرَ على الثلث ـ ، ألا ترى أنّك قد تكلّفت تكرارَ الرغيف فى المسألتين الأخيرتين ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه : القوم ضربتهم ثلثهم .

ومثال بدل الظاهرِ من الظاهر فى بدل الاشتمال : عجبت من الجاريةِ حسنِها ، ومثال بدل الظاهر من المضمر فيه قولك : الجاريةُ عجبتُ منها حسنِها ومثال بدل المضمر من المضمر فيه : حسنُ الجاريةِ عجبتُ منها منه ، ومثال المضمر من الظاهر : حسن الجارية عجبت من الجاريةِ منه ، فتكلّفت أيضا تكرار الجارية فى الوجهين الأخيرين .

وهذه المسائلُ التى تؤدّي إلى تكلّفِ الظاهرِ ، فيها خلافٌ بين النحويين : فمنهم من منعها ، ومنهم من أجازها .

فالّذي منعها حَمَلَهُ على ذلك خلوّ الجملة من ضميرٍ يعودُ على المخبر عنه ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ثلثُ الرغيف أكلت الرغيف إياه لم يكن فى الجملة ـ التى هى : أكلت الرغيف ـ الواقعةِ خبراً للثلث ـ ضميرٌ عائدٌ على الثلث .

فإنْ قلت : فإنّ "إيّاه" المبدل من الضمير(١) عائدٌ على الثلث ، فلا يُحتاج معه إلى عائد آخر .

فالجوابُ : أنّ البدلَ قد تقدّمَ أنّه على نيّةِ تكرارِ العامل والاستئناف ، فكأنّك قلت : ثلثُ الرغيفِ أكلتُ الرّغيفَ ، ثم استأنفت بعد ذلك فقلت : إيّاه على تقدير إيّاه أكلتُ فقد وقعت ـ إذاً ـ الجملةُ التى هي : "أكلت الرغيفَ" خبراً ، وليس فيها ضميرٌ . وكذلك مسألة ثلث الرغيف أكلته إيّاه ، ألا ترى أنّ أكلتُه(٢) فى موضع خبرِ الرغيف ، والضميرُ فى أكلته عائدٌ عليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى موضع خبر المبتدأ الذى هو ثلث الرغيف ، ولا ضميرَ فيها ، ولا يعتد بالضمير

---

(١) فى شرح الجمل : الرغيف .
(٢) فى المصورة : أكلت ، وأثبتنا ما فى شرح الجمل .

العائد على الثلث الذى هو إيّاه ، لأنّه بدلٌ ، وقد تقدّم أنّ البدلَ على نيّةِ الاستئناف .

والذى يُجيزُ[1] هذه المسائل يجعلُ البدلَ كأنّه من تمامِ الجملةِ المتقدّمة .

والصحيحُ المنعُ ، لأنّ النّيّةَ بالبدل كما تقدّمَ الاستئناف ، بدليل تكرارِ العاملِ[2]

وفى البدل من المضمر خلافٌ بين // النحويين : ١٨٩

فمنهم مَنْ أجاز أنْ يبدلَ من المضمرِ لغائبٍ كان المضمرُ أو لمخاطبٍ أو لمتكلمٍ فى جميع أقسام البدل ، وهو مذهب الأخفش[3] .

ومنهم من أجاز الإبدالَ من ضمير الغائب فى جميع أقسام البدل ، وأمّا ضميرُ المتكلم والمخاطب ، فلا تُبْدِلُ منهما بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، فأمّا غير ذلك من أقسام البدل فجائزٌ فيها نحو قوله :

٥١٢– ذَرِينى إنّ أمْرَكِ لن يُطاعا وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضاعا[4]

فأبْدَلَ حلمى من الياء فى ألفيتنى .

وإنّما لم يجز أنْ يبدلَ من ضميرِ المتكلّمِ والمخاطبِ بدلَ شيءٍ من شيءٍ ، لأنّ المقصودَ ببدلِ الشيءِ من الشيءِ تبيينُ الأوّلِ ، وضميرُ المتكلمِ والمخاطبِ لا يدخلهما لبْسٌ ، فلم يَجُزْ فيهما ، إذ لا فائدة فيه .

واستدل الأخفشُ على جوازه بالسماعِ والقياسِ :

أمّا القياسُ فإنّه قد جاز أنْ يبدل من ضميرِ الغائب بدلَ شيءٍ من شيءٍ بلا خلاف نحو قوله :

---

(١) هو الشلوبين كما سيأتى ص ٧١٤

(٢) الكلام السابق جميعه فى شرح الجمل لابن عصفور باختلاف يسير .

(٣) مذهبه فى الهمع ٢/١٢٧ ووافقه الكوفيون على ذلك .

(٤) البيت لعدى بن زيد ، ديوانه : ٣٥ ، وهو فى الكتاب ١/١٥٦ منسوباً لرجل من تجيلة أو خثعم ، ومعانى القرآن للفراء ٢/٧٣ وشرح ابن يعيش ٣/٦٥ ، ٧٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٨٩ والخزانة ٢/٣٦٨ وغير ذلك كثير والبدل هنا بدل اشتمال .

٥١٣ – على حالةٍ لو أنَّ فى القومِ حاتِمـا على جُودِه لضنَّ بالماءِ حاتـمِ(١)

فحاتمٌ بدلٌ من المضمر فى جوده . فكما جاز فى ضميرِ الغيبة كذلك يجـوز فى ضمير المتكلم والمخاطب ، لأنَّ ضميرَ الغيبة أيضًا لا يدخله لَبْس ، ولذلـك امتنعوا من نعتِه فلو كان البدلُ القَصْدَ به إزالة اللَّبْسِ لامتنع فى ضمير الغيبـة كما امتنع أنْ ينعتَ ، فإذا ثبت جوازُه حيث لا لَبْس لم ينكر مجيئُه فى ضمير المتكلـم والمخاطب .

وهذا الذى استدلّ به فاسدٌ ، لأنَّ نعتَ ضميرِ الغَيْبَةِ لم يُمْنَعْ مِنْ حيثُ لا يدخله لَبْس ، بـل امتنع من حيث ينوبُ مناب مالا يُنْعَتُ ، وهو الظاهـر المعادُ ، ألَا ترى أنَّك إذا قلت : لقيتُ رجلاً فضربتُه ، الهاءُ نائبةٌ منـابَ قوله : فضربت الرَّجُـلَ ، وأنت لو قلت : فضربتُ الرَّجُلَ العاقلَ ، لم يَجُزْ ، فكذلك لا يجوزُ نَعْتُ ما ناب(٢) منا بَـه . وقد تقدّم إيضاحُ ذلك فى باب النعت .

وأمّا الذى امتنع نعتُه من المضمراتِ ، لأنَّه لا يدخله لَبْسٌ فضميرُ المتكلّـم والمخاطبِ ، فإذا تبيّنَ أنَّ ضمـيرَ الغَيْبَةِ قد يدخله اللَّبْسُ ويكونُ ذلك على حَسَبِ ما يعودُ عليه ، فإنْ عاد على مُلْبِسٍ كان مثلَه ، وإنْ عاد على غيرِ مُلْبِسٍ كان أيضـا مثله . وإذا امتنع نعتُه لما ذكر جاز الإبدالُ منه إذْ لا مانع يمنَعُ من ذلـك ، وتبيَّنَ أنَّ ضميرَ المتكلم والمخاطب يمتنعُ الإبدالُ منهما كما امتنع نعتُهما .

وأما السَّماعُ فقوله تعالى ﴿ ليَجْمَعَنَّكُمْ إلى يوم القيامة لا رَيْبَ فيه الذيـن خَسِرُوا أنفسَهم ﴾(٣) فالذين عنده بدلٌ من الضميرِ المنصوبِ فى قوله ﴿ليجمعنَّكم﴾

---

(١) البيت للفرزدق فى الديوان ٢ / ٢٩٧ من قصيدة مجرورة القافية وروايته فيه :
على ساعة لو كان فى القوم حاتم على جوده ضنَّتْ به نفسُ حاتمِ
ولا شاهد فيه على هذه الرواية ، وهو فى اللمع لابن جنى (العراق): ١٧٠ وشرح ابن يعيش ٣ / ٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٠ والمقاصد النحوية ٤ / ١٨٦ وفيه " أنَّ حاتم بدل من الهاء الذى فى جوده " وذلك لأنَّ القافية لمّا كانت مجرورة وأمكن البدل عدل إليه ، ولو رفع على أنَّه فاعل لقوله " ضنَّ " لجاز ، ولكن يكون فيه إقواء وهو من عيوب الشعر .

(٢) فى المصورة : مناب .

(٣) بقيتها ﴿ فهم لا يؤمنون ﴾ وهى الآية ١٢ من سورة الأنعام . وانظر كلام الأخفش عنها فى معانى القرآن له : ٢٦٩ .

و قول حُميد (١) :

٥١٤- أَنا سيفُ العَشيرةِ فاعْرِفُونِي حُمَيداً قد تَذَرَّيْتُ السَّناما (٢)

فحميد بَدَلٌ من الياءِ في قوله : فاعرفوني .

ولا حُجَّةَ في شيءٍ من ذلك ، لاحتمال (٣) أنْ يكون الذين محمولاً على الاستئناف والخبر في الجملة بعده ، ودخلت الفاءُ في خبر الذين (٤) تشبيهاً بجوابِ الشرط . ويحتمل أنْ يكونَ قوله : حُميداً منصوباً بإضمار فعلٍ على أمدح كأنه قال : فاعرفوا حميداً أو اعرفوا المشهور ، وأناب حميداً مناب قوله : المشهور لكونهِ علماً (٥) .

فصل

وإذا أبدلت من اسم استفهام لم يكن بُدٌّ من ذكرِ أداةِ الاستفهام معه ، حتى يوافقَ البدلُ المبدلَ منه في المعنى نحو قولك : كم مالك أعشرون أم ثلاثون ؟ ومتى تخرجُ أيومَ الجمعة أمْ يومَ الخميس ؟ ، ومَنْ ضربتَ أزيداً أمْ عمراً ؟ .

[الإبدال من العدد والجمع]

وإذا أتيت بعد عددٍ أو جمع بأسماءٍ تريد إبدالها منها ، فلا يخلو من أنْ يكون ما ذكرته بعد العددِ موافقاً له ، أوْ ما ذكرته بعد الجمعِ يمكن أنْ يصدق

---

(١) هو حُميد بن ثور الهلالي ، شاعر مخضرم عاش في الجاهلية ، وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام ، توفي في زمن عثمان بن عفّان ، له ديوان مطبوع صنعة عبد العزيز الميمني .

(٢) البيت في ديوان حُميد بن ثور : ١٣٣ . والمنصف ١/١٠ ، وشرح ابن يعيش ٣/٩٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩١ ، والضرائر له : ٥٠ ، والمقرّب ١/٢٤٦ ، وشرح شواهد الشافية : ٢٢٣ ، ونسبه البغدادي لحميد بن بحدل الكلبي .

(٣) في المصورة : الاحتمال

(٤) في المصورة : الذى

(٥) ما سبق عن شرح الجمل ١/٢٨٩ - ٢٩١ .

عليه اسمُ جمعٍ أو لا يكون ، فإنْ كان ما بعد العدد موافقاً للعدد ، أوْ ما بعد الجمعِ يصدقُ عليه الجمعُ جاز فيه وجهان : الإبدالُ كما تقدَّمَ ، والرفعُ على العطف ، وذلك نحو قولك : لقيتُ من القومِ ثلاثةً زيداً وعمراً وجعفراً على البدل * وإنْ شئت قلت : زيدٌ وعمروٌ وجعفرٌ ، تريد : أحدُهم زيدٌ والآخرُ عمروٌ والآخرُ جعفرٌ ونحو قولك : لقيتُ رجالاً بكراً ومحمّداً وجعفراً على البدلِ ، وإنْ شئتَ قلت : بكرٌ ومحمّدٌ وجعفرٌ ، تريد : أحدُهم بكرٌ والآخرُ محمدٌ والآخر جعفرٌ.

وإنْ لم يكن ما بَعْدَ العَدَدِ يفي بالمعدودِ (١) فالقطعُ نحو قولك : لقيت ثلاثةً زيدٌ وعمروٌ وتريد : مِنْهم زيدٌ ومنهم عمروٌ ، ولا يجوز الإبدالُ ، لأنَّ زيداً وعمراً لا يقعُ عليهما ثلاثة ، وإنْ لم يكن ما بَعْدَ الجَمْعِ يقعُ عليه جمعٌ فالرَّفعُ أيضا على الاستئناف نحو قولك : لقيت رجالاً زيدٌ وعمروٌ ولا يجوز : لقيت رجالاً زيداً وعمراً على البَدَلِ ، لأنَّ زيداً وعمراً لا يقعُ عليهما رجالٌ إلَّا أنْ يسمعَ ذلك من العرب فيُوقفَ عنده . ولا يُتَعَدَّى ، ويكون إذْ ذاك ممّا وقعَ فيه لفظُ الجَمْعِ على الاثنين ، وإنْ لم يكن من بابِ ما الشيئانِ فيه مِنْ شيئن نحو : قطعت رؤوسَ الكبشين ، لأنَّ وقوعَ لفظِ الجمع على الاثنين في هذا الباب مقيسٌ . بل يكون إذْ ذاك نظير قولهم : رجلٌ عظيمُ المناكبِ وإنْ لم يكن له إلَّا منكبان ، وعلى ذلك يحملُ قول النابغة :

٥ — تَوَهَّمْتُ آياتٍ لها فعرفتُها ... لِستَّةِ أعوامٍ وذا العامُ سابعُ
رمادٌ ككُحْلِ العينِ لأْيَاً أُبَيْنُهُ ... ونُؤْيٌ كجِذْمِ الحَوْضِ أثْلمُ خاشِعُ (٢)

فإنَّه يُروى : برفع رمادٍ والنؤى ، ونصبهما . (٣)

---

(١) في المصورة : العدود

(٢) البيتان للنابغة من قصيده مطلعها :
عفا ذو حُسَى من فَرْتنى فالقوارع ... فجَنْبا أريك ، فالتلاعُ الدوافعُ
الديوان : ٣٠ ، والكتاب ٢ / ٨٦ ، والمقتضب ٤ / ٣٢٢ ، الأول منهما وهما في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٢ ، والمقرب ١ / ٢٤٧ ، والمقاصد : ٤ / ٤٨٢

(٣) ما سبق في شرح الجمل ١ / ٢٩١ ، ٢٩٢ باختلاف يسير.

[من أحكام البدل]

*- ومن أحكامِ البدلِ : أنَّك إذا جزَّأْتَ البدلَ نظرتَ المبدلَ منه الأوَّلَ هل تصحُّ تلك التجزئةُ به أوْلا تصحّ وليقس[1] // من المسائل ما يأتى ذكره بحسب ١٩٠
ذلك تقول فى أربعٍ من الإبل : ضربتُ وجوهَها نصفَها فهذا صحيحٌ ، ولا يجوز : ضربت وجوهها[2] ثلثَها ، فإن كانت الإبل ستّة جاز النصفُ والثلثُ والثلثان ، وإنْ كانت الإبلُ ثلاثةً جازت المسألة مع الثلث والثلثين وامتنعت مع النصف*

٣- واعلم أنَّ كلَّ اسم تبدل منه فلا يخلو أنْ يكون له لفظٌ وموضعٌ أوْلا يكون وقد تقدَّمَ ماله مِنَ الأسماءِ موضعٌ خلافُ لفظِه فى باب العطف .

فإنْ لم يكن له موضع خلاف لفظه فالإتباع ليس إلَّا نحو : قام زيدٌ أخوك ورأيت زيداً أخاك .

وإنْ كان له موضعٌ خلافُ لفظِه جاز البَدَلُ على اللَّفْظِ وعلى الموضع نحو : يعجبنى ضربُ زيدٍ أخوك جعفراً ، على الموضع ، [وأخيك][4] على اللَّفْظِ إلّا فى موضعين ، فإنَّه لا يجوز البَدَلُ فيهما إلَّا على الموضع خاصة :

أحدهما : أنْ تُبدلَ الاسمَ الواقعَ بعد إلَّا من اسمٍ مخفوضٍ بحرف جرٍّ زائد لا يزاد إلَّا فى النَّفْي ، وذلك نحو : ما جاءنى مِنْ أحدٍ إلَّا زيدٌ ، ترفع زيداً على البدل على الموضع ، لأنَّك لو خفضت[5] زيداً على لفظه للزمَ من ذلك زيادةُ مِنْ فى الواجب ، لأنَّ البدلَ على تقدير تكرار العامل ، فيكون التقدير : إلا من زيد وزيادةُ مِنْ فى الواجب لا يجوز ، [٦-وتجئ على ذلك أيضا زائدةً فى المعارفِ وليس بجائزٍ إنَّما تزادُ فى النكرات ، والأخفشُ يُجيزُ زيادتها فيهما وسنبيّن فى باب حروف الخفض الردَّ عليه -٦] ، ومثل ذلك

---

*- * هذه الفقرة ليست فى شرح الجمل لابن عصفور .

(١) غامضة فى المصورة .

(٢) فى المصورة وجهها .

(٣ -٣) عن شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٩٣ بتصرف .

(٤) فى المصورة : جعفر ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل .

(٥) فى المصورة : قبضت

(٦-٦) زيادة عمّا فى شرح الجمل ، فهى من كلام الأبذى .

أيضـا (١) : ليس القائم بأحدٍ إلاّ زيداً على الموضع ، ولا يجوز : إلاّ زيدٍ عـلى اللفظ ، لأنّ ذلك يؤدّي إلى زيادةِ الباءِ في خبر " ليس " في الواجب ، ومـن ذلك قوله :

٥١٦- يا ابني لُبَيْنَى لَسْتُما بِيَـدٍ إلاّ يَدًا ليست(٢) لها عَضُدُ (٣)

بنصب " يد " بعد إلاّ على الموضع-٣، وقد روى بالجرّ على النّعت تجعـل "إلاّ" بمعنى "غير" . وتقول : ما زيد بشيءٍ إلاّ شيءٌ لا يعبأُ به (٤) تبدل عـلى الموضع وتجعل ما تميمية ، ولا يجوزُ الجرّ لزيادةِ الباءِ في الواجب كليس ولا يجوزُ النّصْبُ على الموضع على أنْ تجعلَ ما حجازية ، لأنّ البَدَلَ على نِيّةِ تكـرارِ العاملِ و " ما " لا تنصبُ الخَبَرَ موجباً بإلاّ ، فإنْ جَعَلْتَ إلاّ نَعْتًا كغـير وهو ضعيفٌ جاز الجَرُّ ، لأنّ النّعْتَ ليس على تقديرِ التكرارِ ، وقد يجوزُ النّصْبُ في المسألةِ على الاستثناء لا على البدل .

(٥- والآخر : أنْ تبدلَ الاسمَ المعرفةَ الواقعَ بعد إلاّ من الاسم المبني مـع " لا " نحو : لا رَجُلَ في الدارِ إلاّ عمروٌ عـلى(٦) البدلِ مِنْ موضع لا رجـلَ ، ولا يجوزُ النّصْبُ على البَدَلِ ، لأنّه كما تقدّمَ على نِيّةِ تكرارِ العاملِ و " لا " لا تعمل (٧) في الأسماءِ المعارف ، وكذلك : لا إلهَ إلاّ اللهُ هو بَدَلٌ على الموضعِ ولا يجوزُ النّصْبُ على اللّفْظِ ، فأمّا لا رَجُلَ في الدارِ إلاّ عمرًا بالنّصْبِ فعلـى الاستثناءِ-٥). وأجاز ابن كيسان : لا إلهَ إلاّ اللهَ بالنصب على(٨) الاستثنـاء ولا مانع له .

---

(١) في المصورة : وأيضا .
(٢) أشار في الهامش إلى أنها في نسخة أخرى : لَيْسَ .
(٣) البيت لأوس بن حجر في ديوانه : ٢١ والرواية فيه : أبَني لبيني لستم ... وهو في الكتاب ٢/٣١٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١/٣١٧ ، ٢/١٠١ والمقتضب ٤/٤٢١ وشرح ابن يعيش ٢/٩٠ منسوباً لطرفه وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٣
(٤) من أمثلة الكتاب ٢/٣١٦ والمقتضب ٤/٤٢٠ .
(٥-٥) عن شرح الجمل ١/٢٩٣ بتصرف .
(٦) في المصورة : وعلى ، والتصويب من شرح الجمل .
(٧) في شرح الجمل : ولا تعمل في المعارف ، وفيه سقط كلمة " لا " .
(٨) في المصورة : عملى .

فهذا عقد هذا الباب . ولنرجع إلى تمثيل لفظِ أبي موسى .

قوله : (١) إنْ كان إيَّاه ففيه بالنِّسْبَةِ إلى التعريفِ والتنكيرِ أربعُ مسائل :

قد تقدَّمَ تمثيل ذلك ، ومِنْ ذلك قوله تعالى ﴿ إنَّ للمتَّقِينَ مفازاً حَدَائِقَ وأعْنابا ﴾ (٢) أبْدَلَ حدائقَ من قوله : مفازاً ، وكلاهما نكرة . والمعرفةُ من المعرفة قولُه تعالى : ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المستقيم * صِراطَ الذينَ أنْعمْتَ عليهم ﴾ (٣) فالصراط الثاني بدلٌ من الأوَّلِ ، وكلاهما معرفة . ومثالُ النكرةِ من المعرفةِ ﴿ لنَسْفَعاً بالنَّاصِيَةِ * ناصيةٍ كاذبةٍ ﴾ (٤) أبدلَ ناصيةً من الناصيةِ ، والمختارُ في ذلك أنْ تكونَ النكرةُ موصوفةً ، لأجْلِ الفائدةِ (٥) . ومثالُ المعرفةِ من النكرةِ قوله تعالى : ﴿ إنَّك لتَهْدِي إلى صِراطٍ مستقيم * صِراطِ اللّه ﴾ (٦) أبْدَلَ صراطَ اللّهِ من صِراطٍ مستقيمٍ والثاني معرفةٌ والأوَّلُ نكرة .

وقوله : وبالنِّسْبَةِ إلى الإضمار والإظهار كذلك ".

مثال ذلك في الإظهار المسائلُ المتقدِّمةُ كلُّها . ومثال المضمر [من المضمر] (٧) : زيدٌ ضربته إياه . والمضمرُ مِنَ المظهر : ضربت زيداً إيَّاه . والمظهر من المضمر محمدٌ أكرمته أبا عبد الله .

وقوله : وإنْ كان بعضُه فكذلك ".

مسائلُ التعريفِ والتنكيرِ فيه : أكلت الرغيفَ ثلثَه ، أكلت رغيفاً ثلثاً منه ، أكلت الرَّغيفَ ثلثاً منه ، أكلت رغيفاً ثلثَه .

---

(١) قبله في الجزولية : بدل الشئ من الشئ إنْ كان . . . .
(٢) الآية ٣١ من سورة النبأ .
(٣) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الفاتحة .
(٤) الآيتان ١٥ ، ١٦ من سورة العلق .
(٥) الأبذى يختار هنا مذهب : الكوفيين ، وهو ما ردّه ابن عصفور فيما نقله عنه الأبذى في ص٤، ٥، ٧، ٨ إذْ قال " لا يشترط فيه أكثر من أنْ يكون في البدل فائدة ".
(٦) الآيتان ٥٢ ، ٥٣ من سورة الشورى .
(٧) تكملة يتم بها الكلام .

ومسائلُ الإضمار والإظهار هذه المتقدمةُ وقولك : ثُلُثُ الخبرةِ أكلتُها إيّاه ، فقولك إيّاه بدلٌ مِنْ قولك : ها ، لأنّ إياه عائدٌ على الثلث و"ها" عائدة على الخبرة. وفى جواز هذه المسألة نظرٌ واختلافٌ بين النحويين وقد تقدم بيانُه فإن سمع فيه وجهٌ : وهو أنّ العاملَ المكررَ قد حُذِفَ وأُنيب الأوّلُ منابَه ورُوعِيَ ما فى اليد ولم يراع ما كان ، كذا (١) قال ش .

وعندى أنّ قولك : ثلثُ الخبزة أكلتها جائزٌ على وجهين :

فأمّا أحدُ الوجهين فهو أنّ كلّ لفظ مذكرٍ أُضِيفَ إلى مؤنث هو بعضٌ له وجاز أنْ يعبّر بذلك المؤنث عن ذلك المذكر ، فإنّ تأنيثَ خبر ذلك المذكر جائزٌ ، نحو قولهم : ذهبتْ بعضُ أصابعه ، لأنّهم يقولون : قُطِعَتْ أصابعُه فى ذلك المعنى ، فلذلك دخلتِ التاءُ مع أنّ البَعْضَ مذكّرٌ ، وكذلك// قوله تعالى ﴿ تَلْتَقِطْهُ بعضُ السَّيارَةِ ﴾ (٢) فقال : تلتقطه بالتاء وهى لا تلحق إلاّ مع المؤنثِ والبعضُ مذكّرٌ ، لأنّه يقال : تلتقطه السيارةُ فى هذا المعنى ، وأنشدَ سيبويه : ١٩١

٥١٧ - * كما شَرِقَتْ صَدْرُ القناةِ مِنَ الدَّمِ (٣) *

فقال : شرقت والصّدْرُ مذكّر ، لأنّ صدر القناةِ بعضُ القناةِ ، ويقال فى هذا المعنى : شَرِقَتِ القناةُ ، فكذلك يكون هذا ، لأنّك تقول : الخبزةُ أكلتها وأنت لم تأكل منها إلاّ الثلثَ ثم تُبيّنُ إنْ شئتَ . إلاّ أنّ هذا الوجه لا يكون فيه إياه بدلَ بعضٍ من كُلٍّ بل يكون مِنْ بدل الشئ من الشئ .

والوجه الآخر : أنْ يكونَ الضميرُ عائداً على الخُبْزَةِ ، ويُستغنى به عن إعادةِ الضميرِ على الثُّلث ، لأنّ الثلثَ داخلٌ تحت الخُبْزَةِ فيكونُ مثل قولك :

---

(١) فيما سبق ص٧٠٧ أنّ الذى يجيز هذه المسائل يجعل البدل كأنه من تمام الجملة المتقدمة . وانظر شرح الجزولية الكبير ١٣٧ أ .

(٢) الآية ١٠ من سورة يوسف ، والقراءة سبق تخريجها ص ٢٧٣

(٣) البيت للأعشى فى ديوانه : ١٢٣ وصدره :
وتَشْرَقُ بالقول الذى قد أذعْتَه
وهو من قصيدة مطلعها :
ألا قُلْ لِتَيّا قَبْلَ مِرّتِها اسلمى تحيّةَ مُشْتاقٍ إليها مُتَيَّمِ
وانظر الكتاب ١/٥٢ ، والمقتضب ٤/١٩٧، ١٩٩ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٥١ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٣٩٧ ، وشرح أبيات المغنى ٧/١٠٤ ، والمقاصد ٣/٣٧٨ .

زيدٌ نعمَ الرَّجلُ ، أَلَا ترى أَنَّ الرَّجلَ يغني عن الضمير هنا ، لأَنَّ الرجلَ يرادُ به الجنس فزيدٌ داخلٌ تحته ، فصار مُرْتبطا بهِ ، فكذلك مسألتنا ، وعلى هذا الوجه تكون المسألةُ من بَدَلِ البَعْضِ من الكُلِّ .

ومثالُ بدلِ الظَّاهر مِنَ المضمرِ فيه : الخُبْزَةُ أكلتُها ثلثَها . ومثال بدل المضمر من الظاهر فيه : ثلثُ الخبزة أكلت الخبزةَ إيَّاه ، وهو أيضا ينبغي أَلَّا يجوز إلَّا فى موضعِ التضخيمِ والتعظيمِ ، وفى الشِّعْرِ فى غير التعظيمِ . فمثالُ جوازِها فى التعظيمِ قوله تعالى =(الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ)= (١) و =(القارعةُ ما القارعةُ)= (٢) ولم يَقُلْ ما هي ، وأنشد سيبويه على هذا :

٥١٨ - لا أرى الموتَ يسْبِقُ الموتَ شيءٌ نَغَّصَ الموتُ ذا الغِنَى والفقيرا (٣)

فأعادَ ذكرَ الموتِ ولم يُضْمِرْه ، لأَنَّهُ مُعَظَّمٌ أمرُه فى النفوسِ ، لكنه قد يجوز عند الأَخْفشِ إعادة الظاهر فى موضع المضمرِ من غير أَنْ يكون هناك تعظيمٌ فيجيز : زيدٌ قام الرجلُ إذا كان الرجلُ هو زيداً فى المعنى وأنشد :

٥١٩ - إذا المرءُ لم يَغْشَ (٤) الكريهةَ أَوْشَكَتْ حِبالُ الهُوينا بالفتى أَنْ تَقَطَّعَا (٥)

وهذا عند البصريين ضرورةٌ لا يقاس عليها . ش : لا دليل لَهُ فيه ، لأَنَّه ليس من شرط الجزاءِ أَنْ يرتبط بالشَّرْطِ بالضمير ، أَلَا ترى أَنَّك تقول : إِنْ قامَ زيدٌ قام عمروٌ ، فلما لم يكن كذلك صار الجزاءُ كأَنَّه جملةٌ مستأنفةٌ فصحَّ فيها التكريرُ باللَّفْظِ وبالمعنى إِذْ لا ارتباط ، وإذا تكرَّرَ فى جملتين زال قبحُه كقوله تعالى :

---

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحاقة .
(٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة القارعة .
(٣) ينسب البيت لسواد بن عدي أَوْ سوادة وينسب لأبيه عدى بن زيد . وهو فى ديوانه : ٦٥ ، ولأُمَيَّةَ بن أبى الصلت وهو من شواهد الكتاب ١/ ٦٢ ، والخصائص ٣/ ٥٣ ، والأمالى الشجرية ١/ ٢٤٣ ، ٢٨٨ ، والخزانة ١/ ١٨٣ ، ٣/ ٥٣٤ ، ٤/ ٥٥٢ ، وغير ذلك .
(٤) فى المصورة : يخش ، وكذلك فى الخصائص ، ولعله تحريف .
(٥) البيت للكُلَحَبة العُرَنِيِّ من قصيدة مفضلية : المفضليات : ٣٢ ، والنوادر : ١٥٣ والخصائص ٣/ ٥٣ وفيه ذكر لمذهب الأخفش ، والخزانة ١/ ١٨٦ وغيرها .

﴿رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حيثُ يَجْعَلُ رِسالاته﴾ (١) ومثلُ البيت :

٥٢٠ – وقد شغلت أُمُّ الصَّبِيِّ عن الطِّفْلِ (٢)

وهو شاذٌّ .

قلت : وقد جاء فى قوله تعالى ﴿ قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ * مَلِكِ النَّاسِ * إِلَٰهِ النَّاسِ ﴾ (٣) وقد يقال إِنَّ هذا مِنْ موضع التعظيم ، لأَنَّ الناس أشرفُ الحيوانِ كلِّه . والله أعلم بذلك .

وقوله : وإِنْ كان مما يشتَمِلُ عليه الأَوَّلُ فكذلك ".

جعل الأَوَّلَ هنا هو المشتملَ على الثانى وكأَنَّه أَخَذَ هذا من كلام " فـ " إِذ جعل فى الإِيضاح (٤) النار مشتملاً عليها الأُخدودُ ، وهى بَدَلٌ منه والأُخدودُ : هو الشَّق فى الأَرْضِ ، ولا شك أَنَّ الشقَّ هو المشتملُ على النارِ ، لأَنَّ النارَ فيه تَحِلُّ . فلمّا رأى أبو موسى أَنَّ الأَوَّل فى الآية هو المشتملُ على الثانى قال ذلك .

وهذا البدل فيه خلاف وقد تقدم بعضُه (٥) :

فمنهم مَنْ قال : إِنَّ الجارية هى المشتملةُ على الحُسْنِ وأَنَّ المُشْتَمِلَ أَبداً إِنَّما هو الأَوَّلُ وهو مذهبُ " فـ " .

ومذهب غيره أَنَّ المُشْتَمِلَ هو الحُسْنُ ، وهو الثَّانى ، وذلك ضعيف .

والثالث أَنَّ المشتمِلَ هو الخَبَرُ فِعْلاً كان أَو اسماً مقدَّماً كان أَو مؤخراً وأَنَّ الإِعجاب فى المسألةِ هو المشتمل على الجارية وعلى الحُسْن ، لأَنَّه المعنى المستفادُ ، وأَنَّ السُّؤالَ فى الآية عَنِ الشَّهْرِ هو المشتملُ على القِتال ، وأَنَّ القَتْلَ وهو اللَّعْنُ فى قوله تعالى ﴿ قُتِلَ أَصحابُ الأُخْدُودِ ﴾ (٦) هو

---

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام ، وقرأ ابن كثير وحفص : رسالته بالتوحيد وباقى السبعة على الجمع . انظر البحر المحيط ٤ / ٢١٧ ، ومعجم القراءات : ٢ / ٣١٦ ، وليست محل الشاهد .

(٢) صدره : * أَثَيْنَاكِ والعذراءُ يُدْمَى لَبانُها * وينسب للبيد انظر ديوانه ٢٧٧ – ٣٩٢ ومنال الطالب ١٠٤ ، ١٠٥

(٣) الآيات ١ ، ٢ ، ٣ من سورة الناس .

(٤) الإيضاح للفارسى : ٢٨٤ .

(٥) فى كلام ابن عصفور الذى نقله الأبذى ص ٦٩٨ ومابعدها .

(٦) الآية ٤ من سورة البروج .

المشتملُ على الأُخدودِ وعلى النَّارِ. وكذلك إنْ كان الخبرُ مؤخَّراً كقولك : كان زيدٌ مالُه كثيراً ، وكان عبدُ الله عُذْرُه واضحاً ، فالكَثْرةُ مشتمِلةٌ على زيدٍ وعلى المالِ والوضوحُ مشتملٌ على عبد الله وعلى العُذْرِ.

وهذا هو اختيارُ أبي عبد الله بن أبي العافيـة(١) وأبي القاسم بن الأَبْرش(٢) وشيخنا الأستاذ أبي علي الشلوبين(٣) ، وغيرهم من جلَّة النحويين ، وهو المُتفَهَّم من كلام المبرِّد ، قال : أبو العباس : " بدل الاشتمال أنْ يكون المعنى مُحيطا بغيرِ الأوَّلِ الذى سَبَقَ له الذِّكْرُ(٤) ، فالمفهومُ من كلامِه أنَّ الاسمَ الأوَّلَ ترجمةٌ عن الثانى وأنَّ الثانى هو المشتمِلُ عليه ، والمعنى هو الخبرُ كما قدَّمنا ، وكذلك البيت :

٥٢١- لقد كانَ فى حَوْلٍ ثواءٍ ثَوَيْتُهُ تَقَضِّى لُبانَاتٍ ويَسْأَمُ سائِمُ (٥)

والمشتمِلُ على هذه الرواية الاستقرار ، لأنَّ الخبرَ هو المستفادُ ، وهو المشتمِلُ كما قدَّمنا وهو الصحيحُ . ومن رَوَى تُقَضَّى على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ففى كان ضميرُ الشأنِ ، والخبرُ "تُقَضَّى لباناتٌ" ، والمشتمِل على هذه الروايـة تُقَضَّى ؛ لأنَّه لا يكون قضاءُ اللبانات فى حَوْلٍ إلاَّ مع ثواءٍ(٦) . فقد دلَّ عليه المعنى واشتمل ، والمجرورُ على هذه الرواية متعلِّقٌ بتُقَضَّى ، ولا يكون المجرورُ خبراً ، لأنَّ ضميرَ// الأمْرِ والشَّأْنِ لا يُفَسَّرُ إلاَّ بجملةٍ تامَّةٍ ، والهاءُ فى ثويته ١٩٢

---

(١) هو محمد بن أبي العافية النحوي المقرئ الإشبيلي أبو عبد الله ، أخذ عن الأعلم ، وكان من أهل المعرفة والأدب توفي سنة ٥٠٩هـ ترجمته في الإنباه ٣/٧٢ .

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون الشنتريني ، كان إماماً في العربية واللغة له حظ من الفرائض ، يستظهر كتاب سيبويه وأدب الكتاب والمقتضب والكامل ، روى عن أبي علي الغساني وأبي الربيع الضرير ، توفي ٥٣٢هـ من البغية ١/٥٥٧ .

(٣) شرح الجزولية الكبير ل ١٣٧ .

(٤) المقتضب ٤/٢٩٧ .

(٥) البيت للأعشى فى ديوانه : ٧٧ ثانى بيت من قصيدته التى مطلعها :
هريرة ودِّع وإنْ لام لائمُ غداة غدٍ أم أنت للبين واجمُ
والشاهد فى الكتاب ٣/٣٨ والمقتضب ١/١٦٥ ، ٢/٢٥ ، ٤/٢٩٧ ، والأمالى الشجرية ١/٣٦٣ وشرح ابن يعيش ٣/٦٥ وشرح أبيات المغنى : ٧/٩١ .

(٦) فى المصورة : قضاء ، والصواب ما أثبتناه .

عائدة على الثَّواءِ وتكون إذْ ذاك مصدريةً ، وقيل : إنَّها عائدةٌ على الحولِ وهو الأقْوى ، والهاءُ مفعولة على السَّعَةِ ، لأنَّ الأصْلَ : ثويت فيه واتُّسِعَ بحذفِ الجارِّ . وإنَّما قلنا : إنَّه الأقْوى لأنَّ بدلَ الاشتمالِ وبدلَ البعضِ لا بُدَّ فيهما من ضميرٍ يعودُ على المُبْدَلِ منه .

فإنْ قيلَ : أيْنَ الضميرُ العائدُ على الأُخْدودِ من قوله تعالى ﴿ النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ ﴾ (١) ؟

قلنا : محذوفٌ والتقدير : ذاتِ الوقودِ فيه ، فالهاءُ هي العائدةُ على الأُخدودِ .

وقيل (٢) : " النَّارِ " بدلُ شيءٍ من شيءٍ على حذفِ المضافِ أي : أُخدود النارِ .

وبدلُ الاشتمال أكثرُ ما يكون بالمَصْدرِ ، وقد يكونُ بغيرِ المصدرِ كـ: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه ، و﴿ النَّارِ ذاتِ الوَقُودِ ﴾ (١)

وبدلُ البعضِ يكون بالأسماءِ غيرِ المصادرِ التي هي بَعْضُ الأوَّلِ نحو : جاءَ القومُ أوَّلُهم ، والفرقُ بينهما أنَّ بدلَ البَعْضِ لا تذهبُ النفسُ إلى معناه قبلَ ذِكْرِه ، وبدلُ الاشتمال قد تَذْهَبُ النفسُ إلى معناه قبلَ ذكرِه . وبيانُ ذلك أنَّك إذا قلت : جاءَني القومُ أوَّلُهم صَحَّ أنْ تقفَ النَّفْسُ على الاسم الأوَّلِ فلا تطلبُ غيرَه ، وإذا قلت : أعجبني زيدٌ كرمُه لم يصح أنْ تقف النَّفْسُ على الاسم الأوَّل ، لأنَّ الإعجابَ به لم يكن مِنْ حيثُ هو زيدٌ أو بَشَرٌ وإنَّما كان لمعنى فيه من كَرَمٍ وفَضْلٍ وغيرِ ذلك من الصِّفاتِ .

ومَنْ روى " ثواءً " بالنَّصْبِ لا شاهد فيه ، وانتصب الثواءُ على أنَّه مصدرٌ أوْ مفعول من أجله .

*ويجوزُ " ثواءٌ " بالرَّفْعِ على أنَّه اسم كان ، وهو ضعيف ، حكاه بعضهم .

ومنع أبو الحسن بن الأخضر (٣) أنْ يكون ثواءٌ في البيت بدلَ اشتمال بل هو عنده بدلُ بعضٍ من كُلٍّ على حذفِ مضافٍ تقديره : لقد كان في حولٍ زمنِ ثواءٍ .

---

(١) الآية ٥ من سورة البروج .

(٢) هذا مذهب السهيلي في النتائج ٣٠٨ .

(٣) هو علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي ، كان مقدماً في العربية واللغة ديناً ثقةً ، أخذ عن الأعلم وأخذ عنه جماعة منهم القاضي عياض ، ألف شرحاً للحماسة وشرح شعر جرير ، توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ (البغية ٢/١٧٤) .

قال ابن أبي العافية : هذا القولُ فاسدٌ من طريق الإعراب والمعنى، أمّا الإعرابُ فإنّ الزّمنَ أعمُّ من الحَوْلِ فكأنّه أبدلَ الأكثرَ من الأقلّ ، وإنّما يبدلُ الأقل من الأكثرِ ، وأمّا المعنى فإنّه يخاطبُ نفسَه ويوبّخُها على أنْ يبقى مع محبوبته حَوْلاً ولم يَقْنَع ، ولو أرادَ بعضَ حَوْلٍ لما كان له أنْ يوبّخَها ولا كان له فيها حُجّةٌ في عدم اقتناعها ،فإذا بطل هذا صحّ بدلُ الاشتمال .-*

ومسائل التعريف والتنكير فيه ما تقدّمَ التمثيلُ بها وهي : عجبتُ من الجاريةِ حُسْنِها ، وعجبت من جاريةٍ حُسْنٍ لها وعجبتُ من الجاريةِ حسنٍ لها وعجبت من جاريةٍ حُسْنِها .

ومثالُ مسائل الإضمار والإظهار كذلك وهي هذه المتقدّمة و : حسنُ الجارية عجبتُ منها منه ، وفي هذه ما في قولك : ثلثُ الخبزة أكلتها إيّاه . والجاريةُ عجبت مِنْها حسنِها بدلُ ظاهرٍ مِنْ مُضْمَرٍ ، وحسنُ الجاريةِ عجبت من الجاريةِ مِنْهُ ، وفي هذا ما في قولك : ثلث الخبزة أكلت الخبزةَ إيّاه من تكلّف إعادةِ الظاهرِ في موضعِ المُضْمَرِ حيث لا تعظيم هناك ، وقد تقدّمَ الخلافُ فيه . وهذا هو التكلّفُ الذي أشار إليه أبو موسى ، يعني بالتّكلّفِ إعادةَ المبدل منه فيهما ، والكلام غنيٌّ عنه .

وقوله : " إمّا وصف فيه ".

مثاله : أعجبتني الجارية حسنُها ، لأنّ الحُسْنَ وصفٌ فيها .

وقوله : " وإمّا يكتسي منه وصفاً ".

مثاله : أعجبني زيدٌ مالُه ،وقوله تعالى : ﴿ لجعلنا لمن يكفرُ بالرّحمنِ لِبُيُوتِهِمْ ﴾ (٢) .

ش (٣) : ويقتضي كلامُ المؤلّفِ أنْ يجوزَ : ضربتُ زيداً عبدَه ، لأنّ الأوّلَ

(*-*) هذا الكلام بنصه في شرح أبيات المغني للبغدادي ٧/ ٨٢ نقلا عن شرح أبيات الجمل لابن هشام اللخمي المتوفى ٥٦٠هـ.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف .

(٣) كلام الشلوبين في شرح الجزولية الكبير ١٣٧ ب .

يكتسي من الثاني وصفاً ، لأنّه ملكٌ له كما اكتسى الأوّلُ من الثّاني وصْفًا في قوله ﴿ لبيوتهم ﴾ وأعجبني زيدٌ مالُه .

وهذه المسألةُ لا تجوزُ عندهم على بَدَلِ الاشتمال ، لأنّ المعنى يكتفى بالأوّلِ إذا قلت : ضربت زيداً ، فإنّما يكون هذا من بدل الإضراب ، فامتناع هذه المسائل يدلّ على صحة ما قدّمناه في بدل الاشتمال من أنّ المعنى هو المشتمِلُ عليهما .

وقوله : "(١) فهو إمّا غَلَطٌ وإمّا بداءٌ".

ينقصه : وإمّا نسيانٌ ، وقد تقدّم تبيينها (١) ، والبداء مقصودٌ والغَلَطُ ليس بمقصودٍ ، والبداءُ يكون عن رويّةٍ ، تذكرُ اللفظَ ثمّ يبدو لك فيه فتُضْرِبُ عنه مثل قولك : هند كوكبٌ ثم يبدو لك فتقول : قمرٌ .

---

(١) قبله في الجزولية : فإنْ كان خارجا عن هذا كله فهو . . .

بـــاب

هذا هو المترجم بباب أقسام الأفعال في التعدي (١).

والتعدّى في اللغة معناه : التجاوزُ ، يقال عدَا فلانٌ طورَهُ ، أي جاوزه وتعدّى طورَه ، أي : تجاوزه ، ومنه قوله عليه السلام : " من طَلَبَ القوت لم يتعدّ " . معناه لم يتجاوزْ قدْرَ ما يجبُ لهُ .

وهو في اصطلاح النحويين : أنْ يتجاوزَ الفعلُ الفاعلَ إلى مفعولٍ به خاصّةً ، فإنْ تجاوزَهُ إلى غيرِ المفعولِ به مِنْ مصدرٍ أو ظرفٍ أو غيرِ ذلك ولا يتجاوزه إلى مفعول به ، فلا يسمّونه متعدّيًا . (٢)

٣- والمتعدّى // يصح السؤالُ عنه : من أيِّ شيءٍ وقع ؟ وبأيِّ شَيْءٍ وقع؟ ويُبْنى منه المفعولُ .

وغيرُ المتعدى : يصحّ السؤالُ عنه ، مِمَّن وقعَ ؟ خاصّةً ، لا بمَنْ وقعَ ؟ ومِنْ أيِّ شيءٍ وقعَ ؟ ولا ينبني منه اسمُ المفعول .

وذلك أنّ الأفعالَ على نوعين : فِعْلٌ يدلُّ على حدثٍ في محلِّ الفاعلِ لا يتأخّر في غيرِه ، وفعلٌ يدلّ على حَدَثٍ متأخّرٍ بغيرِه ، والأوّلُ غيرُ متعدٍّ والثاني هو المتعدى . ومثالُ الأوّلِ : قام زيدٌ ، فالقيام في محل زيدٍ لم يتأخرْ في غيره ، ومثال الثاني : ضرب زيدٌ ، فالضرب متأخّرٌ بمحلِّ آخر غير محلِّ الفاعل وهو المضروبُ . ومثالُ ذلك : عَلِمَ وجَهِلَ وشَمَّ وأبْصَرَ وذاقَ ونحو ذلك .-٣

٤- فالأفعالُ على ضربين : متعدٍّ وغيرِ متعدٍّ ، فغيرُ المتعدّى لا يُبْنَى منه اسمُ مفعولٍ ، ولا يصحُّ السؤالُ عنه بأيِّ شيءٍ وَقَعَ نحو : جلس وقام لا تبني منهما اسماً على مفعول فتقول : مجلوس ومَقُوم ، ولا يقالُ : بأيِّ شيءٍ وقعَ قيامُ زيدٍ ؟ ولا بأيِّ شيءٍ وقعَ جلوسُ عمرو ؟ .

والمتعدّي عكسُه وهو الذى يُبْنَى منه اسمُ المفعولِ ، ويصحُّ السؤالُ عنه بأيِّ شيءٍ وَقَعَ هذا الفعل : نحو : ضَرَبَ تقول : بأيِّ شيءٍ وَقَعَ ضربُ فلانٍ ؟ .-٤

---

(١) ذكر الأبذى في نهاية مقدمته لهذا الباب أنّ أكثر ما فيها من كلام ابن عصفور ، وقد اعتمد في ذلك على شرح الجمل .
(٢) شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩ .
(٣-٣) هذا الكلام ليس في شرح الجمل .
(٤-٤) عن شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٢٩٩ باختلاف يسير .

والمتعدّى ثلاثةُ أقسامٍ :

قِسْمٌ يتعدّى إلى واحدٍ ، وقسمٌ يتعدّى إلى اثنين ، وقسمٌ يتعدّى إلى ثلاثة فالذى يتعدّى إلى واحدٍ ينقسمُ إلى ثلاثةِ أقسامٍ :

قسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ بنفسِه ، وقسمٌ يتعدّى بحرفِ جرٍّ ، وقسمٌ يتعدّى إلى واحدٍ تارة بنفسِه وتارةً بحرف جرٍّ.

[ما يتعدى إلى واحد بنفسه]

١- فالذى يتعدّى إلى واحدٍ بنفسِه هو الذى يطلبُ مفعولاً به واحداً ، ويكون ذلك المفعولُ يحلّ به الفعلُ نحو : ضربتُ زيداً ، ألا ترى أنّ ضربت يطلب مضروباً ، زيداً أو غيره ، ويكون ذلك المضروبُ(٢) قد حلّ به الضرب .

فإنْ قيل : فإنّك تقول : ذكرت زيداً فتوصل ذكرتُ إلى زيدٍ بنفسِه والذِّكْرُ لا يحلُّ بزيدٍ .

فالجواب : أنّ الأشخاصَ لا تُذْكَرُ ، فإذا قلت : ذكرتُ زيداً ، فإنّما هو على حذفِ مضافٍ تقديرُه : ذكرت عهدَ زيدٍ أوْ شأنَ زيدٍ أو قصّةَ زيدٍ . والذِّكْرُ يحلُّ بالشأْنِ والقِصّةِ ، أي : يتسلّط عليهما .

[ما يتعدى إلى واحد بحرف الجرّ]

والذى يتعدى إلى واحد بحرفِ جرٍّ هو كلّ فعلٍ يطلبُ مفعولاً به واحداً إلّا أنّه لا يكون محلّاً للفِعْلِ نحو : مررت بزيدٍ وجئتُ إلى عمروٍ وعجبتُ من بكرٍ ، ألا ترى أنّ المرورَ لا يحلُّ بزيدٍ (٣) ولا المجئ لا يحل (٤) بعمروٍ ، ولا التعجب ببكر.

[ما يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجرّ أخرى]

والقِسْمُ الذى يتعدّى إلى واحد تارةً بنفسه وتارة بحرف جرٍّ لا سبيلَ إلى معرفته إلّا السماعُ نحو : نصحتُ زيداً ولزيدٍ ، وأمثالِه إنْ سُمِعَ ، وإنّما جُعِلَ(٥) هذا وأمثاله ممّا يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف جر على التساوى، ولم يجعل أحدهما

(١-١) عن شرح الجمل ٢٩٩/١ بتصرف يسير.
(٢) فى المصورة : المنصوب ، وأثبتنا ما فى شرح الجمل .
(٣) بعده فى المصورة : " ولا المجئ ولا يحلّ بزيد " وكأنها زائدة .
(٤) كذا فى المصورة : وكأنّ " " لا " زائدة .
(٥) فى المصورة حمل : والصواب ما أثبتناه .

أصلاً للآخر ، إذْ قد تساويا في الكثرةِ ، ولم يستعملْ أحدُهما أكثر مِنَ الآخر ، أعْني أنّه لم يُقَلْ : نصحتُ زيدًا أكثر ممّا قيل : نصحت لزيدٍ ، فيُجْعَلُ وصولُه بنفسِه أصلاً وحرفُ الجرِّ زائداً ، ولا نَصَحْتُ لزيدٍ أكثر مما قيل : نصحتُ زيداً ، فيجعل حرفُ الجرِّ أصلا ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ فلما تساويا في الاستعمال كان كلُّ واحدٍ منهما أصلاً بنفسه .-١

٢- فش ، وجهُ كونهِ غيرَ متعدٍّ أنّ النصحَ هو خلوصُ العَمَلِ من غيرِ فسادٍ متعمّدٍ ، فكما تقول : خلص عملي لفلان فتُعدّيه بحرفِ جرٍّ فكذلك نصحتُ لفلان ، وقال عليٌّ - عليه السلام - في التوبةِ النصوحِ إنّها : ندمٌ بالقلب ، واستغفارٌ باللسان ، وتركٌ بالجوارح ، واعتقادٌ أن لا يعاود ، لأنّ المعنى خلوصُ فعلِ التائبِ لله تعالى . وإذا قال : نصحتُ زيداً ، فوجهُ تعدّيه أنّ العربَ تحملُ الفعلَ على الضدِّ كما تحملُ على النظيرِ ، والنُّصْحُ خلافُ الغِشِّ فكما تقول : غَشَّ فلانٌ فلاناً ، فتعديه بنفسه ، فكذلك : نَصَحْتُ-٢ .

* - وزعم بعض النحويين : أنّه لا يتصوّرُ أنْ يوجدَ فعلٌ يتعدّى بنفسه تارةً وبحرفِ جرٍّ أخرى ، (٣-إلاّ أنْ يكون أحدُهما أصلاً للآخرِ-٣ ، لأنّه محالٌ أنْ يكونَ الفعلُ قويّاً ضعيفاً في حالٍ واحدٍ ، ولا المفعولُ مَحَلاًّ وغيرَ مَحَلٍّ في حينٍ . وهو الصحيحُ ، فينبغي على هذا أنْ يجعلَ : نصحت زيداً وأمثاله ، الأَصْلُ فيه أنْ يتعدّى بحرفِ جرٍّ ثم حُذِفَ حرفُ الجرِّ منه في الاستعمال وكثُرَ فيه الأَصْلُ والفَرْعُ ، لأنّ النُّصْحَ لا يحلّ بزيد . فإنْ كان الفعلُ يحلُّ بنفسِ(٤) المفعولِ ويوجد متعدّياً تارةً بنفسه وتارة بحرف جرٍّ جعلت الأَصْلَ وصولَه بنفسِه وحرف الجر زائداً نحو : مسحتُ برأسي ومسحت رأسي ، وخَشَّنْتُ بصدرِه(٥) وصدرَه ، لأنّ التخشينَ بالصدرِ(٦) والمسحَ بالرأسِ(٦) .

(٢-٢) ليس في شرح الجمل .

* - * في شرح الجمل ١/ ٣٠٠ ، ٣٠١ .

(٣-٣) ساقطة من شرح الجمل .

(٤) في شرح الجمل : بنفي ، وهو تحريف

(٥) من أمثلة الكتاب ١/ ٧٤ ، ٩٢ ، وخشنت صدره أي أوغرته .

(٦) في شرح الجمل : يحل بالصدر ، والمسح يحل بالرأس .

وقال ابن دُرُستويه (١) : إنَّ نصحتُ لزيد من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين : أحدُهما بنفسه ، والآخرُ بحرف جرٍّ ، وأنَّ الأصْلَ : نصحت لزيد رأيه ، واستدلَّ على ذلك بأنَّه منقولٌ من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَه ، بمعنى خِطْتُه له ، فشبَّه إصلاحَ الرأيِ لزيدٍ بخياطةِ الثوبِ ، لأنَّ الخياطةَ إصلاحٌ للثوبِ في المعنى ، فكما أنَّ نصحت من قولك : نصحتُ لزيدٍ ثوبَهُ من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين أحدُهما بنفسه والآخرُ : بحرف الجرِّ . فكذلك ما نُقِلَ منه ، ثم حُذفَ المفعولُ الذي يصل إليه بنفسِه لفهمِ المعنى ، ألا ترى أنَّ قوله : نصحتُ لزيد ، معناه// : نصحت لزيد رأيَه . وكذلك شكرتُ لزيدٍ فعلَه ، فحذفَ فعلَه ويتعدَّى بحرف الجرِّ للأول . ١٩٤

وهذا فاسدٌ ، لأنَّها دَعْوى لا دليلَ عليها ، إذ لو كان الأمرُ كما ذهب إليه لسُمِعَ في موضعٍ من المواضع : نصحت لزيدٍ رأيَه بوصولِ نصحت إلى منصوب بعد المجرور ، فأنْ لم يسمع ذلك دليلٌ على فسادِ مذهبه-*

وظاهرُ مذهب سيبويه أنَّك متى وجدتَ فِعْلاً يتعدَّى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر ، فتجعل الأصْلَ التعدّي بالحرف ، لأنَّ الزيادةَ لا يُقْدَمُ عليها إلاَّ بدليلٍ ؛ لأنَّها فرعٌ على المزيد عليه ، وأيضاً فإنَّ ما وُجِدَ من ذلك كاستغفرت الله الذنبَ ومن الذنبِ ، الأكثر فيه التكلّم بحرف الجرّ ، فيجعل هو الأصْلَ ، أعني وصولَ الفعل بحرف الجر حَمْلاً على الأكثر ، وأنَّ حذفَها إنما هو لضربٍ من الاتساع ، وكثرةِ الاستعمال . " وقال سيبويه : " وليست أستغفر الله الذنبَ (٢) وأمرتك الخيرَ بأكثرَ في كلامهم جميعاً وإنَّما يتكلّم بها بعضُهم (٣) " (٤)

---

(١) هو عبد الله بن جعفر بن دُرُستويه بن المرزبان الفسوي الفارسي ، كثير العلم ، جيّد التصنيف ، صحب المبرّد ، ولقي ابن قتيبة ، صنف الإرشاد في النحو ، وشرح الفصيح وغيرها ، ولد سنة ٢٥٨ هـ وتوفي سنة ٣٤٧ هـ ، عن البغية ٣٦/٢ وكلامه في تصحيح الفصيح له ١/٣٣٢ ، ٣٣٣ .

(٢) في الكتاب ١/٣٨ " ذنباً " .

(٣) كلام سيبويه في الكتاب ١/٣٨ ، و "أستغفر الله ذنباً" من قول الشاعر :
أستغفر الله ذنباً لستُ مُحصيَه ربَّ العباد إليه الوجهُ والعملُ
و " أمرتك الخير " من قول عمرو بن معد يكرب :
أمرتك الخيرَ فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نَشَبِ

(٤) بعد هذا ما نصه " ومعناه وليست أستغفر الله الذنب ، وأمرتك الخير جميعا بأكثر في كلامهم " وهي تكرار لكلام سيبويه ولعل مكانها كلام ساقط .

في المصورة

وقال ابنُ الطراوة(١) : " أستغفر " ممّا يتعدّى إلى مفعولين بنفسه لا بحرفِ الجرّ، لأنّه منقولٌ من غَفَرَ اللهُ الذّنْبَ ، وغَفَرَ يتعدّى بنفسه ، وأمّا أستغفر فغايته أنْ صُيِّرَ الفاعلُ منصوبًا ،فقلت : استغفرت اللهَ الذّنْبَ ، وإنْ جاءَ بحرفِ الجرّ فإنّما هو على التضمين ،كأنه ضُمِّنَ معنى : أَسْتَتيبُ اللهَ من الذنبِ، أي:أطلبُ منه أنْ يتوبَ عليّ من الذنبِ ،وتنصلت إليه من الذّنْبِ .

وهذا [الذى قاله] (٢) فاسدٌ ،فإنّ التضمينَ لا يقالُ بقياس ، وأيضا فإنّ سيبويه نقل عن العرب أنّ الأكثرَ التكلّم بحرفِ الجرّ فحمله عليه ، و[لو كان] (٢) مضمّناً لقلّ ، وأيضا فإنّ بنية استفعل ليست بنية نقْل ، ولا يلزم أنْ يبقى ما كان قبلُ على حاله ، ألا ترى أنّ العربَ تقول : أخبرته بكذا ليس إلّا ، وتقول استخبرته عن كذا ليس إلّا ،ولا تقول : بكذا ، وإنْ كان معناه طلبت منه أنْ يخبر بكذا ، ولأنّ الذى وجد منه فى الكتاب العزيز متعدٍّ إلى واحد نحو ﴿ فقلتُ اسْتَغْفِروا رَبَّكُمْ ﴾ (٣) و ﴿ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللّهَ ﴾ (٤) ﴿ واستغفروه ﴾(٥) ونحو ذلك .

ش (٦) : هذا الذى قال ابن الطراوة فى أستغفر من أنّه يتعدّى إلى اثنين بنفسه ليس بصحيح ، وإنْ كان مِنْ غَفَرَ ، لأنّ تعدى استفعل ليس مبنيًّا على تعديه دون زيادة السين والتاء ، ألا ترى أنّك تقول : استفهمته عن كذا ، وفهم ، إنما هو متعدّ بنفسه لا تقول: فهمت عن كذا، وتقول: استخبرته عن كذا فتعدّيه بعن ليس إلّا ، والفعلُ دون زيادةِ السينِ والتاءِ يتعدّى مرّة إلى مفعولين : أحدهما بعَنْ ، والثانى : بالباءِ . ويتعدّى مرةً إلى ثلاثة بنفسه ، وإذا دخلت عليه السين لا يكون كذلك ،فدلّ ذلك على أنّ ما قاله من بقاء تعدّي الفعل مزيدًا فيه السين والتاء على تعديه غير مزيد فيه ذلك ليس كما قاله .

[ما يتعدى إلى مفعولين]

*- والذى يتعدّى إلى اثنين ينقسم قسمين :

قسمٌ يتعدّى إلى مفعولين بنفسه ، وقسمٌ يتعدّى إلى مفعولين أحدُهما بنفسه والآخرُ بحرفِ الجرّ.

---

(١) ابن الطراوة النحوى : ٢٢٥ ونتائج الفكر ٣٣٢-٣٣٣ .
(٢) مطموسة فى المصورة .
(٣) الآية ١٠ من سورة نوح .
(٤) الآية ١١٠ من سورة النساء . وفى المصورة : (من يستغفر) وهو تحريف .
(٥) الآية ٦ من سورة فصلت .
(٦) لم أعثر على كلام الشلوبين هذا .

*- عن شرح الجمل ١/ ٣٠١، ٣٠٢ .

فالذى يتعدى إلى مفعولين (١) بنفسه ينقسم قسمين : قسمٌ يجوزُ الاقتصار فيه على أحدِ المفعولين ، وقسمٌ لا يجوزُ ذلك فيهِ . فالذى لا يجوز [الاقتصار] (٢) فيه على أحد المفعولين (١) هى " ظننتُ " إذا لم تكن بمعنى اتّهمت ، وعلمتُ إذا لم تكن بمعنى عرفت - وحسبت، وزعمت، وخِلْتُ، ورأيتُ - إذا كانت بمعنى ظننتُ أو بمعنى عَلِمْتُ - ، ووجدتُ - بمعنى عَلِمتُ - ، وأعلمت، وأريت، وأنبأت، ونبّأتُ، وأخبرتُ، وخبّرتُ ، وحدّثتُ - إذا كانت بمعنى أعْلَمْتُ - وزاد بعضُ النحويين فى هذه الأفعال : هَبْ - بمعنى ظُنَّ - وألفى - بمعنى وَجَدَ - وعدّ - بمعنى حَسِبَ - نحو : هَبْ زيداً شُجاعاً ، وألفيت زيداً ضاحكا ، وعددتُ زيداً عالماً . ولا حُجّةَ في شيءٍ من ذلك ، لأنّ شجاعاً وضاحكاً وعالماً أحوالٌ ، والدليلُ على ذلك التزامُ التنكيرِ فيها ، لأنّك لا تقول : هَبْ زيداً الشجاعَ ، ولا ألفيتُ زيداً الضاحكَ ، ولا عددتُ زيداً العالِمَ ، فأمّا قوله :

٥٢٢- تَعُدُّونَ عقرَ النّيبِ أفضلَ مجدكم بنى ضَوْطَرى لولا الكَمِيَّ المُقَنَّعا (٣)

فأفضلُ مجدكم نعتٌ لعَقْرِ النّيبِ ، وعدّ - بمعنى حَسِبَ - كأنّه قال : تحسبون عقرَ النّيبِ الذى هو أفضلُ مجدِكم فيما (٤) تفخرون به -* ، وأيضاً فإنّ "هَبْ" فى معنى مالا يتعدى إلّا لواحدٍ ، وذلك أنّ : هَبْنى فَعَلْتُ بمعنى ، قدّرنى وأقِرَّ عنّى (٥) قال الشاعر :

٥٢٣- هبينى يا مُعذّبتِي أَسَأْتُ وبالهجران قبلك قد بدأتُ (٦)

---

(١) بعدها فى المصورة : أحدهما ، وكأنها زائدة .

(٢) فى المصورة : ذلك ، والتصويب من شرح الجمل .

(٣) البيت لجرير من قصيدة فى هجاء الفرزدق ورواية الديوان : سعيكم . . هلّا الديوان ٣٣٨ ، والكامل : ١/٢٧٨ ، والجمل : ٢٤٥ ، والخصائص ٢/٤٥ ، والأمالى لابن الشجرى ١/٢٧٩ ، ٣٣٤ ، ٢/٢١٠ ، وشرح الجمل ١/٣٠٢ ، والخزانة ١/٤٦١ ، ٤/٤٩٨ ، وغير ذلك كثير .

(٤) فى شرح الجمل : ممّا .

(٥) فى المصورة : وأفرغنى ، وهى غامضة .

(٦) البيت لإبراهيم السواق مولى آل المهلب . الكامل ١/٣٠ وبعده :
فأين الفضل منك فدتك نفسى علىّ إذا أسأتِ كما أسأتُ

[سمع]

* - وأمّا سَمِعْتُ : فلا يخلو أنْ يكون الواقعُ بعدها ممّا يُسْمَعُ أوْ من قبيل ما لا يُسْمَعُ ، فإنْ كان مِنْ قبيل المسموعاتِ تعدَّت إلى واحدٍ باتفاقٍ نحو: سمعتُ كلامَ زيدٍ ، وسمعتُ قراءةَ عمروٍ . فإنْ كان من قبيلِ مالا يُسْمَعُ نحو : سمعتُ زيداً يتكلّم ففي ذلك خلافٌ بين النحويين : فمنهم مَنْ جعلها ممّا يتعدى إلى مفعولين كظننت ، وحجّتُه أنّ سمعت لمّا دخلت على مالا يُسْمَع أُثْبِتَ لها مفعولٌ ثانٍ يُعْطِي معنى المسموع ، كما أنّ ظننتُ لمّا دخلت على زيدٍ وهو غيرُ مظنونٍ في المعنى أتيتَ بعد ذلك // بمفعولٍ ثانٍ يُعْطي المظنون في المعنى فقلت : ظننت زيداً منطلقاً ، فعلى هذا يكونُ " يتكلّم " - من قولك : سمعت زيداً يتكلّم - في موضعِ مفعولٍ ثانٍ لسمعتُ . ١٩٥

ومنهم مَنْ جعلها متعدّية إلى مفعولٍ واحدٍ فإذا قلت : سمعتُ زيداً يتكلّمُ كان زيدٌ مفعولاً لسمعت(١) على تقدير حذف مضاف ، كأنّك قلت : سمعت صوت زيد [يتكلم](٢) ، ويكون في موضع حال ، أي : سمعت صوت زيد] في حال أنّه يتكلم ، وتكون هذه الحال مبيّنة ، لأنّه قد يُسمعُ صوتُ زيدٍ في حال أنّه يصيح أوْ يقرأُ أو غير ذلك ويكون حذفُ المضافِ لفهم المعنى ، لأنّه معلومٌ أنّ زيداً في نفسه لا يُسْمَعُ ، فيكون نحو قوله تعالى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾(٣) ، ألا ترى أنّ المعنى هل يسمعون دعاءكم ، وحُذِفَ الدُّعاءُ لدلالةِ قوله تعالى : ﴿ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ عليه .

وهذا المذهبُ أوْلى ، لأنّ سمعت من أفعالِ الحَواسِّ ، وهي كلُّها متعدية إلى مفعولٍ واحدٍ تقول : ذُقْتُ طعاماً وشَمَمْتُ طِيباً ولَمَسْتُ(٤) حريراً وأبصرت زيداً ، فينبغي أنْ تكون سمعتُ مثلَها ، وأيضا فإنّها لو كانت ممّا يتعدى إلى اثنين لم تخل من أنْ تكون(٥) من باب ظننت أوْ من باب أعطيت . فباطلٌ أنْ تكونَ من باب أعطيتُ ، لأنّ يتكلّم فِعْلٌ ، والفعلُ لا يكون في موضعِ المفعولِ الثاني في

- في شرح الجمل ١/٣٠٢ ومابعدها

(١) في المصورة : فسمعت ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٢) ما بين القوسين سقط بسبب انتقال النظر ، وأكملناه من شرح الجمل ١/٣٠٢

(٣) الآية ٧٢ من سورة الشعراء .

(٤) في المصورة : لبست ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٥) العبارة في المصورة : من أن اثنين تكون ، واثنين زائدة .

أعطيت وأمثالِه ، وباطلٌ أنْ تكون من باب ظننت ، لأنَّ ظَنَنْتُ وأخواتها يجوز إلغاؤها وإعمالها ولا يجوز إلغاء سمعت ، فثبت أنَّها ممَّا يتعدَّى إلى مفعول واحد . فأمَّا قوله :

٥٢٤ - سمعتُ الناسَ ينتجِعونَ غيثاً فقلتُ لِصَيْدَحَ : انتجعي بِلالا (١)

فليس بإلغاءٍ بل هو حكايةٌ ، ألَا ترى أنَّ المعنى سمعتُ هذا الكلام الذى هو : " الناس ينتجعونَ غيثاً " (٢) ، فليس معنى : " سمعتُ زيداً يتكلَّمُ " على هذا وسمعت زيدٌ يتكلَّم " ، واحداً ، لأنَّك إذا رفعتَ فالمسموعُ هذا الكلام الذى هو : زيدٌ يتكلم " ، وإذا نصبت فالمسموعُ ليس هذا اللفظ الذى هو " زيد يتكلم " ، ولو كان إلغاءً لكان معناهما واحداً . وأيضا فإنَّ الفعل لا يُلْغى في أوَّلِ الكلامِ .

[كل فعل يتعدّى إلى مفعولين الأول منهما فاعل في المعنى] *

والذى يجوزُ الاقتصار فيه على أحدِ المفعولين (٢) نحو : كسوت زيداً ثوباً وأعطيت زيداً درهماً ، ألَا ترى أنَّ زيداً فى المسألتين آخِذٌ للثوبِ والدرهمِ .

والقسمُ الذى يتعدَّى إلى مفعولين ، أحدُهما بنفسِه والآخرُ بحرفِ الجرِّ ما عدا ذلك من الأفعال الطالبة لمفعولين نحو : أمرتُك بالخير .

[ما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل]

والذي يتعدَّى إلى ثلاثةٍ : أعْلم ، وأرَى - المنقولين من عَلِمَ ورأى المتعدِّيتين إلى مفعولين - وأنبأ ، ونبَّأ ، وأخبرَ ، وخبَّرَ ، وحدَّث إذا ضُمِّنَت معنى أعلمتُ . وزاد أبو الحسن (٣) فى هذه الأفعال ما بَقِيَ من أخوات عَلِمْتُ ورأيتُ إذا نُقِلَتْ بالهمزةِ فأجازَ : أظْنَنْتُ زيداً عمراً قائماً ، وأحْسَبْتُ أخاك بكراً مُنْطَلِقاً ، وأزْعَمْتُ (٤) عبد الله بِشْراً منطلقاً ، وأوْجَدْتُ محمداً عمراً ضاحكاً ، قياسا على : أعْلَمْتُ وأرَيْتُ .

---

(١) البيت لذى الرّمة فى الديوان ٥٢٨ من قصيدة مطلعها :
أراح فريقُ جيرتِكَ الجمالا كأنهم يريدون احتمالا
والشاهد فى المقتضب ٤/١٠ والكامل ٢/٥٣ والإفصاح ٣٣٠ ، وشرح الجمل ١/٣٠٣ ، والخزانة ٤/١٧ ، وفيها أنَّه قد رَوَى النصبَ فى البيت جماعةٌ ثقات منهم ابن السيد فى أبيات المعانى ومنهم الفارقي فى شرح أبيات الإيضاح ومنهم الزمخشرى وغيره .

(٢) هذا القسم الثانى من أقسام المتعدى إلى مفعولين بنفسه . انظر ص ٧٢٦

(٣) فى المصورة : أبو الحسين ، والتصويب من شرح الجمل ١/٣٠٤ . وانظر مذهبه فى الصبان على الأشمونى ٢/٤٣ .

(٤) فى شرح الجمل : أخلت .

* تكملة لازمة من شرح الجمل ١/٣٠٤

وذلك غيرُ جائز عندنا ، لأنَّه لم يُوجَدْ من الأفعالِ المتعدّية إلى مفعولين ما نُقِلَ بالهمزةِ لا مِنْ هذا الباب - أعْنى مالايجوز [فيه](١) الاقتصار عليه - ولا من غيره إلّا : أعلم وأرى ولفظتان لا ينبغي أنْ يقاسَ عليهما .

[المتعدى بحرف الجر لا يصل إلى مفعوله بنفسه]

وينبغي أنْ تعلمَ أنَّ ما كان من هذه الأفعال متعدّياً بحرف جرٍّ فإنَّه لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ من مفعوله ووصول الفعل إليه بنفسه إلّا مع أنَّ وأنْ نحو : عجبت أنَّك قائمٌ [وعجبت مِنْ أنَّك قائمٌ] (٢) وعجبت أنْ قام زيدٌ وعجبت مِنْ أنْ قام زيدٌ ، وذلك لطولِ أنْ وأنَّ بالصلةِ والطُّولُ يستدعي التخفيف ، أوْ في أفعالٍ مسموعةٍ تحفظُ ولا يُقاسُ عليها وهي : اختارَ ، واستغفرَ ، وأمَرَ ، وكنَّى ، وسمَّى ودعا (٣) في معنى سمَّى ، وذلك نحو : أمرتُكَ الخيرَ تريد : بالخيرِ قال الشاعر :

٥٥ - أمرتُك الخيرَ فافعلْ ما أُمِرْتَ بهِ فقد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ (٤)

واختار الرجالَ زيداً تريد : مِنَ الرجال ، قال الله تعالى ﴿ واختارَ مُوسَى قومَه سَبْعِينَ رَجُلاً لِمِيْقاتِنا ﴾ (٥) - [معناه] (٦) من قومه .

وسميتك زيداً ، تريد : بزيدٍ ، قال الأخطل :

٥٦ - وسُمِّيتَ كَعْباً بشَرِّ العِظام وكانَ أبُوك يُسمَّى الجُعَلْ (٧)

يريد : سميت بكعب ، ويسمى : بالجعل .

---

(١) تكملة من شرح الجمل .
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) ساقطة من شرح الجمل ١/٣٠٥ في شعره : ٤٧
(٤) البيت لعمرو بن معد يكرب وينسب لأياس بن عامر وللعباس بن مرداس في ديوانه : ٣١ وهو من الشواهد الكتاب ١/٣٧ والمقتضب ٢/٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، والكامل ١/٣٣ والمحتسب ١/٥١ ، ٢٧٢ ، وشرح الجمل ١/٣٠٥ ، والخزانة ١/١٦٤ وغير ذلك كثير .
(٥) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف .
(٦) تكملة من شرح الجمل .
(٧) ينسب للأخطل وليس في ديوانه برواية السكرى ولجرير في ديوانه : ٤٨٦ ، وفي الخزانة ١/٤٥٨ لعتبة بن الوغل وهو في الاقتضاب ٤٥ ، وشرح الجمل ١/٣٠٥

وكَنَّيْتُك أبَا عبدِالله ، تريد : بأبي عبد الله قال :

٥٢٧ - وما صفراءُ تُكْنَى أُمَّ عَمْرٍو كأنَّ سُوَيْقَتَيْها مِنْجَلانِ (١)

يريد : تكنى بأُمِّ عمرو.

وأستغفرت اللّهَ ذنبي ، تريد : مِنْ ذنبي ، قال الشاعر :

٥٢٨ - أستغفرُ اللّهَ ذَنْباً لست مُحْصِيَهُ رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ (٢)

يريد : مِنْ ذنبي .

ودعوتُك أبا عبد الله ، تريد : بأبي عبد الله ، قال الشاعر :

٥٢٩ - دعتني أخاها أمُّ عمرو ولم أكن أخاها ولم أرضَعْ لها بلِبانِ (٣)

يريد : دعتني بأخيها، لأنَّه (٤) من سَمَّتني بذلك . فإنْ أردت بُدعا من الاستدعاء لم يتجاوزْ مفعولاً واحداً نحو : دعوتُ زيداً أي : استدعيتُه .

ولا يجوز ذلك في هذه الأفعال إلاَّ بشرطِ تعيّنِ (٥) موضعِ الحَذْفِ والمحذوفِ،

---

(١) البيت لحمّاد الراوية وله قصة في الأغاني ١٧ / ٣٣١ والرواية : أم عوف ، وهي الجرادة ، وانظر الحيوان ٥ / ٥٥٨ واللسان (صفر) وهو في شرح الجمل ١ / ٣٠٥ .

(٢) البيت في الكتاب ١ / ٣٧ ، ومعاني القرآن للفراء ١ / ٢٣٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٠ ، والخصائص ٣ / ٢٤٧ ، وشرح ابن يعيش ٧ / ٦٣ ، ٨ / ٥١ ، وشرح الجمل ١ / ٣٠٦ والخزانة ١ / ٤٨٦ ، وغير ذلك كثير.

(٣) البيت ينسب لعبد الرحمن بن الحكم أخي مروان بن الحكم ، وفي الكامل ١ / ١٢٥ أورد المبرد أبياتا منسوبة لعبد الرحمن هذا ، ثم قال : وقال آخر . وأورد البيت الشاهد وآخر بعده ، وهذا يدل على أنّهما ليسا لعبد الرحمن . وانظر شرح ابن يعيش ٦ / ٢٧ ، وشرح الجمل ١ / ٣٠٦ ، والمقرّب ١ / ١٢١ وغير ذلك .

(٤) تكملة يتم بها الكلام .

(٥) في المصورة : يعين ، والتصويب من شرح الجمل .

فإنْ نَقَصَ هذان الشرطان أَوْ أحدهما لم يَجُزْ حَذْفُ حرفِ الجَرِّ أصلاً .

وما عدا ذلك لا يجوزُ حذفُ الحرفِ مِنْ مفعولِهِ إلَّا في ضرورةِ شِعْرٍ نحو قولـــه :

٥٣٠ - تمرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُـــوا كلامُكُمُ عَلَيَّ إذاً حرامُ[1] // ١٩٦

يريد : تمرون على الدّيار، فحذف " على " . وقـول الآخر[2] :

٥٣١ - فَبِتُّ كأَنَّ العائداتِ فرشْنَني هَراساً به يُعْلَى فِراشِي ويُقْشَبُ[3]

يـريد : فَرَشْنَ لي -٤*- يقال : فرشته ، وفرشت له ، وأَفرشته ، والعائدات : إمَّا نساءٌ يزرنه وإمَّا هموماً تعتريه من خوف النُّعمان .

والهَرَاس : شوكٌ ، واحدته هَراسَةٌ . ويُقْشَبُ : يُخلَطُ ويجدَّد -٤* .

*- وزعم علي بن سليمان الأَخْفش[5] أنَّه يجوز أنْ يحذفَ حرفُ الجَرِّ إذا تعيَّنَ

---

(١) البيت لجرير في الديوان : ٥١٢ ورواية الشطر الأول فيه :
أتمضُون الرسومَ ولا تحيّـــا
وهو في الكامل ١/٣٤ وفيه أنّ المبرد قرأ على عمارة بن عَقيل بن بلال بن جرير : مررتم بالدّيار . قال: فهذا يدلك على أنَّ الرواية مغيّرة .
والبيت في شرح ابن يعيش ٨/٨ ، ٩/١٠٣ وشرح الجمل ١/٣٠٦ والمقرّب ١/١١٥ والضرائر : ١٤٦ ، والخزانة ٣/٦٧١ ، وفيه أنّ حذف الجار في مثل هذا على سبيل الشذوذ . وورد البيت في مصادر أخرى كثيرة .

(٢) بعده في شرح الجمل ١/٣٠٧ .
" تحن فتبدي ما بها من صبابة وأُخْفي الذي لولا الأَسَى لقضاني
يريد لقضى علي ، وقول الآخر :"

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٧٢ من قصيدته التي أولها :
أتاني - أبيت اللعن - أنك لمتني وتلك التي أهتمُّ منها وأَنْصَبُ
وهو في اصلاح المنطق ٤٠٦ واللسان (قشب) .

(٤-٤) زيادة عمّا في شرح الجمل .

(٥) هو علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر ، نحوي ، كان عالماً ، روى عن المبرد وثعلب ، وروى عنه المرزباني وأبو المعافي الجريري ، وكان ثقة . وقال عنه المرزباني : لم يكن الأخفش بالمتسع في الرواية للأشعار والعلم بالنحو ، وما علمته صنّف شيئا البتة ولا قال شعراً ، وكان إذا سئل عن مسألة في النحو ضجر وانتهر من يسأله " وقال ياقوت بل له تصانيف ذكرها ابن النديم في الفهرست وهي شرح سيبويه ، الأنواء ، التثنية والجمع ، المهذب ، تفسير رسالة كتاب سيبويه وتوفي ٣١٥ وقيل ٣١٦ ببغداد . انظر وفيات الأعيان ٣/٣٠١ والبغية ٢/١٨٧ ، ١٨٨ .

- في شرح الجمل مع اختلاف يسير .

موضعُ الحذْفِ والمحذوفُ قياساً على ما جاء من ذلك نحو : بريت القلمَ السكينَ ، تريد : بالسكينِ ، لأنّه قد تعيّنَ المحذوفُ وهو الباءُ وموضعُ الحَذْفِ وهو السكين ، فان اختلّ الشرطان أوْ أحدهما مُنِعَ نحو : رغبت الأمرَ لا يجوز ، لأنّه لا يعلم هل أردتَ رغبتُ في الأمرِ أوْ عن الأمرِ ، وكذلك لا يجوز : اخترت أخوتك الزيدين ، لأنّه لا يعلم هل أردتَ : أخوتك من الزيدين أو الزيدين من أخوتك ، فلم يتعيّن موضعُ الحَذْفِ (١) .

والصحيحُ أنّه لا يقاس شيءٌ من ذلك وإنْ وُجِدَ فيه الشرطان لقلّةِ ما جاءَ من ذلك ، إذْ لا يحفظُ منه إلّا الأفعال التي ذكرتُ لك .

[ما يصل إلى المفعول بنفسه]

وأمّا ما يصلُ إلى مفعولٍ بنفسِه فلا يخلو أنْ يكون من بابِ ما يتعدّى إلى واحدٍ ، أوْ من بابِ ما يتعدّى إلى أكثر .

فإنْ كان من باب ما يتعدّى إلى واحدٍ نحو : ضربتُ زيداً ، فلا يخلو أنْ تُقدّمَ المفعولَ أوْ تؤخّره ، فإنْ قدّمته جازَ دخولُ اللام عليه فتقول : زيداً ضربتُ ولِزيدٍ ضربتُ ، قال الله تعالى : ﴿ إنْ كنتُم للرُّؤيا تعْبُرُونَ ﴾ (٢) ، ولا تدخل عليه إذا تأخّر إلّا في ضرورةٍ ، أوْ في نادرِ كلامٍ ، قال :

٥٣٢ - فلما أنْ توافينا (٣) قليلاً أنخْنا للكلاكلِ فارتمينا (٤)

يريد : أنخنا الكلاكلَ ، وإنّما تدخلُ اللامُ عليه إذا تقدّمَ ، لأنّ العاملَ إذْ ذاك يضعفُ عن عمله فيُقوّى باللام ، فإذا تقدّمَ العاملُ على معمولِه كان في أقوى أحوالِه ، فلم يحتج إلى تقويةٍ ، ولا يجوزُ دخولُ حرفِ جرٍ عليه خلافَ اللامِ إلّا أنْ يحفظَ ، فيكونُ من بابِ ما زيد فيه حرفُ الجرّ فلا يتجاوز ، نحو : مسحتُ رأسَه ، وبرأسِه ، وخشّنتُ صدرَه وبصدرِه (٥) ، أوْ في ضرورةِ شعرٍ ،

---

(١) كلام الأخفش في تعليقاته على الكامل ١/٣٣-٣٥ ، لا يفهم منه تلازم الشرطين .

(٢) الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٣) في هامش المصورة إشارة إلى أنّ هذه الكلمة في نسخة أخرى : توافقنا ، وهي في شرح الجمل تواقفنا .

(٤) البيت لعبد الشارق بن عبد العزى الجهني ، جاهلي ، والشاهد من الحماسية رقم ١٥٢ شرح ديوان الحماسة : ٤٤٧ وشرح الجمل ١/٣٠٨ والمقرب ١/١١٥

(٥) انظر ما سبق ص ٧٣٢

نحو قوله :

٥٣٣ - هُنَّ الحرائرُ لا رَبَّاتُ أَخْمِرَةٍ سُودُ المحاجرِ لا يَقْرأْنَ بالسُّوَرِ (١)

يريد : لا يقرأْنَ السُّوَرَ ، وقول الآخر :

٥٣٤ - *نَضْرِبُ بالسَّيْفِ ونَرْجُو بالفَرَجْ* (٢)

[يريد : ونرجو الفرجَ] (٣)

فإنْ كان مِنْ باب ما يتعدَّى إلى أكثر مِنْ واحدٍ لم يَجُزْ إدخالُ اللامِ على مفعوله تقدَّمَ أو تأخَّرَ ، وسببُ ذلك عندي (٤) أنَّه لو أدخلت اللامَ على مفعولِه لم يخلُ أنْ تدخل في المفعولين أو أحدهما ، وكذلك فيما يتعدى إلى ثلاثة ، فإنْ أدخلتها في المفعولين لم يكن لذلك نظيرٌ ، لأنَّه لم يُوجَد فِعْلٌ يتعدّى إلى مجرورين بحرفِ جَرٍّ واحدٍ ، وإنْ أدخلته على أحدِهما وتركتَ الآخر صار كأنَّه قَوِيٌّ ضعيفٌ في حينٍ واحدٍ ، قويٌّ في حَقِّ الأَصْلِ (٥) ، ضعيفٌ من حيث لم يقو في حقِّ الآخر ، وذلك تناقضٌ ، لكنه يجوزُ في باب علمت أنْ تدخلَ على المفعولِ الأوَّلِ [الباء] (٦) بمعنى " في " وتُصَيِّره كأنَّه ظرفٌ للفِعْلِ ، وتستغني به عن المفعولين ، ولا يجوزُ الجمعُ بينه وبين المفعولين أَصْلًا ، فتقول : ظننتُ بزيدٍ وعلمتُ ببكرٍ أي : جَعَلْتُ موضعَ عِلْمِي زيداً (٧) ، أو موضعَ ظَنِّي ، ومنه قول الشاعر:

---

(١) البيت ورد في شعر الراعي ديوانه : ١٢٢ من قصيدة مطلعها :
يا أهل ما بالُ هذا الليل في صَفَرٍ يزدادُ طولاً ، وما يزداد من قِصَرِ
وورد في شعر القتال الكلابي في ديوانه : ٥٣ .
وهو في شرح الجمل ١/٣٠٨ ، والخزانة ٣/٦٦٧ وغير ذلك من المصادر المذكورة في هامش الجمل .

(٢) البيت ينسب للنابغة الجعدي ملحقات الديوان ٢١٦ . وقبله :
نحن بنو جعدة أربابُ الفلجْ نحن صنعنا سيلهُ حتى اعتلجْ *
والشاهد في الإنصاف ٢٨٤ والاقتضاب : ٤٥٨ وشرح الجمل ١/٣٠٨ ، والضرائر لابن عصفور : ٦٣ والخزانة ٤/١٥٩ وغير ذلك .

(٣) تكملة من شرح الجمل .

(٤) عند ابن عصفور فالكلام كلامه في شرح الجمل ١/٣٠٩ .

(٥) في المصورة : الأصلي ، وكذلك في نسخة من نسخ شرح الجمل ، وأثبت محقق الشرح كلمة : الأول من النسخة التي اعتمدها في التحقيق .

(٦) تكملة لازمة من شرح الجمل : ١/٣٠٩ .

(٧) في المصورة : بزيداً ، والعبارة في شرح الجمل تختلف عما هنا قليلا .

٣٥ ٥ - فقلت لهم : ظُنُّوا بألْفَيْ مُدَجَّجٍ سراتُهم بالفارسيِّ المُسَرَّدِ (١)

يريد : ظُنُّوا في ألْفَيْ مدجَّجٍ ، أي اجعلوه موضع ظنّكم -*)٢- قال سيبويه : " وتقول : ظننت به جعلته موضع ظنّك " (٣) - كأنَّ القائلَ هذا يقول : أوقعتُ به الظنّ - وقال سيبويه أيضاً : (٣) " : كما تقول (٤) : نزلتُ به ونزلتُ عليه ، ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله [عز وجل] (٥) =(كَفَى بِاللّهِ)= (٦) لم يجز السكتُ عليه (٧) فكأنّك قلت : ظننتُ في الدّارِ ٨-أي كان ظنّي في الدار-٨ ، ومثله شككت فيه " [انتهى ، يعني] (٩) سيبويه أنّك قد تقتصر على الفاعل وقد تقتصر على [المفعول] (١٠) إذا جئت بظرف أوْ مجرور أوْ مصدرٍ أيضا فتقول : ظننتُ ظَنًّا وظننتُ يومَ الجمعة وظننت خلفَك ، وحروفُ الجرّ كذلك إذا اتصلت بها هذه الأفعال هي بمنزلةِ الظروف ، كقولك : ظننت بزيدٍ ، أي : جعلته موضعَ ظَنّي ، وظننت في الدار ، وإنْ قلت : إنّ الباءَ زائدةٌ ، لزمك أنْ تأتي بالثاني -٢ .

[حذف المفعول الواحد حذف اقتصار أو اختصار]

*- والفعلُ الذي يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، يجوزُ حذفُ مفعولِه حذفَ اقتصار (١١) وحذف اختصار :

---

(١) البيت لدريد بن الصمة من الأصمعية رقم ٢٨ ، الأصمعيات ١٠٧ والديوان ٤٧ وشرح ديوان الحماسة ٨١٢ والمحتسب ٢/٣٤٢ ، والحلل ٢٦٧ ، وشرح ابن يعيش ٧/٨١ ، وشرح الجمل ١/٣٠٩ وغير ذلك .

(٢-٢) هذه الفقرة زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) الكتاب ١/٤١ .

(٤) في الكتاب : قلت.

(٥) تكملة من الكتاب .

(٦) من الآيات ٦٩ ، ١٦٩ من سورة النساء و ٤٨ من سورة الفتح .

(٧) في الكتاب : عليها .

(٨-٨) هذه العبارة ليست في الكتاب .

(٩) كلمتان غامضتان في المصورة.

(١٠) في المصورة : الفاعل ، تحريف .

- ما بينهما في شرح الجمل ١/٣٠٩ ، ٣١٠ .

(١١) في شرح الجمل : أو.

فحذفُ الاختصارِ الحذفُ للدلالةِ على المحذوفِ ، وحذفُ الاقتصار الحذفُ من غيرِ دلالةٍ على المحذوف ولا إرادةٍ له ، فمثالُ حذفِ الاختصار أنْ تقولَ : ضربتُ ،في جواب مَنْ قال : هل ضربت زيداً ؟ فتحذف زيداً لفهم المعنى ، ١-ومِنْ ذلك قوله تعالى : =(وأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ)= (٢) معناه من كلّ شئ شيئاً ، فحذفَ " شيئا "(٣) لفَهْمِ المعنى-١ ، ومن ذلك قولُ الشاعر:

٥٣٦- مُنَعَّمَةٌ تصونُ إليك منها كَصَوْنِكَ مِنْ رِداءٍ شَرْعَبِيِّ (٤)

يريد : تَصُونُ إليك منها الحديث .

ومِثْلُ حذف الاقتصار : أنْ تقول : ضربت ، أوْ أكلت ، تريد: أنّ هذين الفعلين قد وقعا منك ، ولا تخبر// بأيِّ شيءٍ وقعا (٥) ، ومنه قوله تعالى : =(كُلُوا واشرَبُوا هَنِيئًا)= (٦) أي أوْقِعُوا هذين الفعلين . ١٩٧

٧- وقد يأتى من المفعول ما لا تَتِمُّ الفائدةُ إلّا به كقولك : ضرب رجلٌ زيداً-٧ .

وأمّا الفعلُ الذى يتعدى إلى مفعولين فلا يخلو أنْ يكون من باب أعطيت أوْ مِنْ باب ظننت(٨) ، فإنْ كان من باب أعطيت جاز حذفُ مفعوليه ،وحذفُ أحدهما وإبقاء الآخر ، حذف اقتصار واختصار.

فمثالُ حذفِ مفعوليه حذف اختصار أنْ تقول فى جواب مَنْ قال : هل كسوت زيداً ثوبًا ؟ كسوت . وفى جواب من قال : هل أعطيتَ زيداً درهماً ؟

(١-١) زيادة عما فى شرح الجمل .

(٢) الآية ٢٣ من سورة النمل .

(٣) فى المصورة :شئ ، وانظر المحتسب ١ / ١٢٥ .

(٤) البيت للحطيئة فى ديوانه : ٣٥ وهو فى الخصائص٢ / ٣٧٢ ،والمحتسب ١ / ١٢٥ ، ٢٤٥ ، ٣٣٣ ،وشرح الجمل ١ / ٣٠٩ ، والمقرب ١ / ١١٤ ، والشرعبيّ: ضرب من ثياب اليمن .

(٥) فى المصورة وشرح الجمل ١ / ٣١٠ : وقع

(٦) من الآيات ١٩ من سورة الطور و ٢٤ من سورة الحاقة ، ٤٣ من سورة المرسلات.

(٧-٧) زيادة عما فى شرح الجمل .

(٨) بعدها فى المصورة: "فان كان من باب أعطيت أومن باب ظننت" وهى تكرار وزيادة .
وقد ضرب عليها الناسخ بخطٍّ .

أعطيت ، فحذفت المفعولين فى الجواب لدلالة ما تقدّم عليه فى السؤال .

ومثال حذفهما حذف اقتصار أنْ تقول : أعطيتُ أوْ كسوت ، ولا تريد أنْ تخبر بأكثر مِنْ أنّه وقع منك هذان الفِعْلان ، قال تعالى ﴿ فأمّا مَنْ أعْطى واتّقى ﴾(١) أي : مَنْ وقع منه الإعطاءُ .

ومثالُ حذفِ أحدِ المفعولين حذفَ اختصارٍ أنْ تقول : أعطيتُ زيداً فى جواب مَنْ قال : لمن أعطيت الدرهم ؟ ، تريد : أعطيت زيداً درهماً فحُذِفَ لفهمِ المعنى .

ومثالُ حذفِه حذفَ اقتصارٍ أنْ تقول : أعطيت ، ولا تُريدُ أنْ تخبر بما أعطيت(٢) -* (٣) وما ذكرناه من أنّ الاقتصارَ فى باب أعطيت وكسوت على أحد المفعولين نازعَ فيه أبو زيد السهيلي ، وقال : لا يجوزُ الاقتصارُ على الثانى إنْ تعدّى إلى اثنين قال : وهو مذهب سيبويه والقياسُ يقبله ، وذلك أنّه قال (٤) : " فإنْ شئتَ اقتصرتَ على الأوّل ، وإنْ شئتَ تعدّى إلى (٥) الثانى كما تعدّى إلى الأوّل " ، وقال (٦) : فلم يذكر الاقتصار إلّا على الأوّلِ خاصّةً .

قلت : وكلامُ سيبويه مُحْتمِل ؛ لأنّه قال " كما تعدّى إلى الأوّلِ " وتَعَدِّيه إلى الأوّل باقتصار وبغيره ، فكذلك إلى الثاني ، فلا حُجّةَ له فى كلامه . وأمّا تمسكه بالقِياس فهو أنْ قال : الأول فاعلٌ فى المعنى والفاعلُ لا يحذفُ فكذلك ما فى معناه(٧) ،

---

(١) الآية ٥ من سورة الليل .

(٢) بعده فى شرح الجمل ١ / ٣١٠ " وأعطيت درهما ، فلا تخبر لمن أعطيته "

(٣) ما يلى من كلام ليس فى شرح الجمل .

(٤) هو سيبويه ، فى الكتاب ١ / ٣٧ .

(٥) فى المصورة : على ، والتصويب من الكتاب .

(٦) يعنى السهيلى .

(٧) انظر أبو القاسم السهيلى : ٣٨٦ ، وليس فى النتائج ، والذى فيها منع الاقتصار على المفعول الأول لأعلم فى قولك : أعلمت زيد عمرا قائما ، فقد أجاز الأكثرون الاقتصار على المفعول الأول على الرغم من قول سيبويه : ولا يجوز لك أنْ تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة ويقول السهيلى : إنّ أصحابه قد تأولوا " لا يجوز " بلا يحسن . ويرى أنّ كلام سيبويه محمول على الظاهر ، =

ألا ترى أنَّ زيداً في كسوت وأعطيت لا بسٌ وآخذٌ (١) .

وهذا فاسدٌ ، لأنَّ السماعَ يرد عليه ، قال تعالى : ﴿ فأمَّا مَنْ أعطى واتَّقى ﴾ (٢) فكما يجوز حذفه مع(٣) الثاني ، فكذلك يحذف ويثبت الثاني ، وقالوا: أطعمت الناسَ الطعامَ فطعِموا وقالوا : أطعمت الطعامَ فاقتصروا على المفعول الذي ليس بفاعلٍ في المعنى قال الشاعر :

٥٣٧ - نحن بنو أمِّ البَنينِ الأربَعَهْ المطعمون الجَفْنَةَ المدعدَعَهْ(٤)

أراد المطعمون الناسَ الجفنةَ ، فحذف الناسَ وهم فاعلون في المعنى ، لأنَّهم طاعمون ، وقال الشاعر :

٥٣٨ - خالي عُوَيفٌ وأبو عَلِجِّ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالعَشِجِّ (٥)

أراد : المطعمان الناسَ اللحمَ ، فحذف الناسَ ، وهم فاعلونَ في المعنى ، وقد يُرَدُّ عليه بقوله تعالى ﴿ جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيما آتاهُما ﴾ (٦) ، إلَّا أنْ يقول: إنَّ هذا حذف اختصار لا حذف اقتصار فيقال له : والفاعل أيضا قبل النقل لا يحذف حذفَ اختصار ولا اقتصار.

= يقول : "لأنَّك لا تريد بقولك : أطعمت زيداً ، أي جعلته عالماً على الإطلاق ، هذا محال إنَّما تريد أطعمته بهذا الحديث فلا بدَّ من ذكر الحديث الذي أطعمته به .

النتائج : ٣٥١ ، أما المسألة التي ذكرها الأبذي فهي في المغني ٧٠٥ (ط٢) في حذف المفعول .

(١) في المصورة : واحد .

(٢) الآية ٥ من سورة الليل .

(٣) في المصورة : على .

(٤) الرجز للبيد في ديوانه : ٣٤١ .
وبين البيتين قوله : نحن خَيْرُ عامر بن صعصعهْ .
ولم أعثر على البيت الشاهد في كتب النحو التي بين يدي .

(٥) البيتان في الكتاب ٤/١٨٢ ، شاهداً على لغة إبدال الياء جيما في لغة بعضهم وبعدهما فيه : وبالغداةِ فِلَقَ البَرْنِجِّ .
وأمالي القالي ٢/٧٧ لرجل من البادية ، والمحتسب ١/٧٥ ، والمنصف ٢/١٧٨ ، ٣/٧٩ ، وشرح ابن يعيش ٩/٧٤ ، ١٠/٥٠ ، والمقرب ٢/٢٩ ، ١٦٤ ، وشرح شواهد الشافية : ٢١٢ وغير ذلك كثير.

(٦) الآية ١٩٠ من سورة الأعراف .

قال السهيلي : (١) وأيضاً فإنَّ العربَ تراعي الفعلَ قبل دخولِ الهمزة عليه حتى كأنَّه منطوقٌ به فتقول : نال زيدٌ مالاً ، وأناله اللهُ إيَّاه ، وقام زيدٌ وأقامه عمروٌ ، فلولا مراعاتهم للفعل قبل دخولِ الهمزةِ عليه لقالوا فيه : أنول وأقوم ؛ لأنَّ الواوَ لا تنقلبُ ألفاً إلَّا إذا انفتح ما قبلها ، فعلى هذا الأصل تقول الناصب لزيدٍ ما دلَّت عليه بِنْيَةُ ألبس من كونه مجعولاً والناصبُ للثوبِ هو لَبِسَ إذِ الهمزة كما قدَّمنا تنوبُ منابَ قولك : جعلته يفعل . وفي التنزيل ﴿ واللهُ أنبتكم مِنَ الأرضِ نباتاً ﴾ (٢) فهذا مِنْ مراعاةِ الفعلِ قبل دخولِ الهمزةِ فكأنَّه قال : نَبَتُّم نباتاً ، وإذا قلت : إنباتاً ، فقد راعيتَ الهمزةَ والفعلَ معاً ، فالوجهان جائزان ؛ إذا جئتَ بالمصدرِ ؛ إذِ المصدرُ أقربُ إلى الفعل ؛ لأنَّه اسمه ومشتقٌ منه ، فالأولى إذاً إجراءُ المصدر على أفعل واجراءُ المفعول على فعل لقربِ المصدرِ من الفعل ولأنَّ أقوى تعدِّيه إليه .

وهذا الذي قاله غيرُ لازم ؛ لأنَّهم إذا حكموا للفعلِ بحكمِ الفعل في موضعٍ مّا ، لا يلزم أنْ يحكموا له بحكمه في موضعٍ آخر ، وهذا نصُّ كلامه .
قال السهيلي : (٣) وأمّا أعطى زيدٌ عمراً ديناراً فمنقولٌ بالهمزةِ مِنْ عطا يعطو : إذا تناول . وكذلك : آتيتُه درهماً هو منقولٌ من أتى يأتي ، إلَّا أنَّ المفعولَ الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة هو زيدٌ بخلاف آتيت ؛ لأنَّ المالَ هو الآتي لزيدٍ إذا قلت : آتيت الدراهمَ (٤) زيداً ، فهي التي أتته (٥) ، وأنْتَ جعلتها آتيةً له ، فكان الأصلُ تقديمَ ما هو آتٍ فتقول : آتيتُ المالَ زيداً وآتيت درهماً عمراً ، فيكون زيدٌ وعمروٌ هو المفعول الثاني بخلافِ أعطيت ؛ لأنَّ زيداً من قولك : أعطيتُ زيداً درهماً هو الأوّل ، وهو العاطي ، أي : المتناول ، ولكن لمَّا صار كلُّ واحدٍ منهما في معنى صاحبه حَسُنَ فيه من التقديمِ والتأخيرِ ما حَسُنَ في الآخر ، فقِفْ على هذه التفرقة بين آتيت وأعطيت ، فإنك إذا قلت : آتيت زيداً فاقتصرت على هذا المفعول لم يَحْسُن كما يحسنُ الاقتصار عليه إذا قلت : أعطيت ، وإذا قلت : آتيت المال ، وآتيت الزكاة ، حسن الاقتصار

---

(١) انظر النتائج ٣٣٤ ، ٣٣٥ .
(٢) الآية ١٧ من سورة نوح .
(٣) في النتائج ٣٢٨ إشارة لهذا الموضوع ، والنص الذي يسوقه الأبذي طويل ، وليس في النتائج ولا أمالي السهيلي .
(٤) في المصورة : الدرهم .
(٥) في المصورة : أتيته ، والصواب ما أثبتناه .

على هذا المفعول // ومن ذلك أنّ هذا المفعول هو الفاعلُ في المعنى ، ١٩٨
وعنه نُقِلَ الفعلُ إلى المُؤتَى ، فحسُن السكوتُ عليه كما يَحْسُنُ السكوتُ على الفاعلِ ، وكذلك يَحْسُنُ السكوتُ على زيدٍ ، إذا قلت: أعطيتُ زيداً ، لأنّ زيداً هو العاطي ، أي : المتناول ، فحسُن السكوتُ عليه بخلاف مسألة : آتيت التي "زيدٌ" فيها ليس بفاعلٍ في المعنى .

فإنْ قيل : فكان ينبغي ألّا يحسنَ سكوت على الدرهمِ إذا قلت : أعطيت الدرهم ، وفلان يعطي الجزيل ؟

قلنا : إنّما حَسُنَ الاقتصارُ في مسألةِ : أعطيت على كلٍّ واحدٍ منهما ، لأنّها منقولة مِنْ عطى إذا ناول وتناول ، والتناولُ يصلح من كلٍّ (١) واحدٍ منهما لصاحبه قال الله سبحانه ﴿ لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا ﴾(٢) فجعلَ اللحومَ نائلةً ، ثم أدْخلَ النّفْيَ ، وقال في آيةٍ أخرى : ﴿لَمْ ينالوا خيراً ﴾ (٣) فجعل الخيرَ مفعولاً . يتحصّل من هذا أنّك تقول : نلت خيراً ، ونالني خيرٌ كثيرٌ ، فلهذا تقول : أعطيت زيداً أي أنلْته فنالَ (٤) شيئاً ، وأعطيتُ المالَ فنالَ ذلك المالُ زيداً ، فكلّ واحدٍ منهما نائلٌ ، وكل واحدٍ منهما إذاً عاطٍ ، قال الشاعر :

٥٣٩ ـ ومن تعاجيب خلقِ اللّه عاطيةٌ يُعْصَرُ منها مُلاحِيٌّ وغُرْبِيبُ (٥)

يعني (٦) كَرْمَةً ، فعلى رواية من رواه بالعين جعلها عاطية لمن نالته ، والرجلُ أيضا عاطٍ : إذا نالها ، كما في المثل (٧) : عاطٍ بغيرِ أنْواطٍ ، وكما قال

---

(١) في المصورة : لكل ، والصواب ما أثبتناه .
(٢) الآية ٣٧ من سورة الحج .
(٣) الآية ٢٥ من سورة الأحزاب .
(٤) في المصورة : ينال .
(٥) البيت في المخصص ١١ / ٧٠ ، والمحكم (ملح) ٣ / ٢٨٨ ، واللسان (ملح) والرواية في جميعها . غاطية بالغين المعجمة . والمثبت في المصورة عندنا ملاعى ، ولعله تحريف ، وأثبتنا ما في المصادر .
(٦) في المصورة : يعطي ، والصواب ما أثبتناه .
(٧) في الأمثال لأبي عبيد ٢٠٨ ، والمستقصى ٢ / ١٥٦ ، ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٤٢ وغير ذلك .

حندج (١) :

٥٤٠ - وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غيرِ شَثْنٍ كأنَّهُ أساريعُ ظَبْيٍ أَوْ مَساويكُ إِسْحِلِ (٢)

فا قدُرْ قدْرَ هذه التفرقة فإنَّها قرآنية ، ففي القرآن : ﴿ ويُؤْتُونَ الزكاةَ ﴾ (٣) فاقتصر على ذكر الزكاة ، لأنَّها آتيةٌ في المعنى لمن دفعت إليه ، وفيه أيضاً ﴿ يُؤْتُونَ ما آتَوا ﴾ (٤) ، وليس فيه ولا في كلام فصيح مثل آتيت زيداً ، ولا : فلان يؤتي الناسَ ، لما بيَّناه من سِرِّ الاقتصارِ وحسنِه على مَنْ هو فاعلٌ في المعنى ، وإنْ كان منصوباً في اللفظ بخلافِ ما هو مفعولٌ لفظاً أَوْ معنى ، فإنَّ زيداً من قولك : آتيتُ المالَ زيداً ، قد كان مفعولاً قبل النقل بالهمزةِ ، وهو مفعولٌ بعد النَّقْلِ . وآتيت الزكاة قد كانت الزكاةُ فاعلةً قَبْلَ النَّقْلِ ؛ لأنَّها خَيْرٌ أتى وهي بعدَ النقلِ بالهمزةِ مفعولةٌ في اللفظِ دون المعنى فتدبره واللّه المستعان .

انتهى وقد تقدّم ردّ كلامه .

*- وإنْ كان من باب علمت فلا يخلو أنْ تحذفَ المفعولين أَوْ أحدهما فإن حذفت المفعولين ، فلا يخلو أنْ تحذفهما حذفَ اقتصار أَوْ حذف اختصار ، فإن حذفتهما حذفَ اختصار جازَ ، ومنه قولُ الكميت :

بأيِّ كتابٍ أَمْ بأيَّةِ سُنَّةٍ ترى حبَّهم عاراً علي وتحسِبُ (٥) [٣٥٧]

يريد : وتحسِبُ حبَّهم عاراً عليّ ، فحذف لدلالة ما تقدَّمَ .

---

(١) هذا اسم امرئ القيس وقيل اسمه مليكه وقيل عديّ ، واشتهر بلقبه . انظر الأعلام (ط٣) ١/٣٥١ .

(٢) البيت من معلقة امرئ القيس في الديوان : ١٧ .
وهو في المنصف ٣/٥٨ ، وشرح ابن يعيش ٦/٩٢ ، ٧/١٤٤ .

(٣) الآية ٥٥ من سورة المائدة وفي غيرها .

(٤) الآية ٦٠ من سورة المؤمنون .

*- ما بينهما في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٠ ومابعدها ، بتصرف يسير .

(٥) سبق تخريجه في ص ٤٨١

وأمّا حذفهما حذفَ اقتصار ففيه ثلاثةُ مذاهبٍ للنحويين :

منهم مَنْ منَعَ وهو الأخفشُ ومَنْ أخذَ بمذهبه (١) *

ومنهم من أجازَ وعليه أكثرُ النحويين .

ومنهم مَنْ فصَّلَ فأجاز في ظننت وما في معناها ، ومنع في علمت وما في معناها ، وهو مذهبُ الأعلم ومَنْ أخذَ بمذهبه .

فأمّا الأخفشُ فحجّتُه أنّ هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم ، ومفعولاتها تجري مجرى جواب القسم ، والدّليلُ على ذلك أنّ العربَ تتلقّاها بما يتلقى [به] (٢) القسم . قال الله تعالى ﴿ وَظَنُّوا ما لَهُم مِن مَحِيصٍ ﴾ (٣) ومثلُ ذلك كثيرٌ فكما لا ينبغي (٤) القَسَمُ دون جوابٍ فكذلك لا تستغني هذه الأفعال عن مفعولاتِها .

وهذا لا حُجّةَ فيه لأنّ العربَ لا تضمّنُها معنى القسم على اللزومِ ، فإذا امتنع حذفُ مفعوليها إذا دخلها معنى القسم لما ذكر ، فما الذى يمنع من حذفها إذا لم تتضمّن معنى القسمِ ؟

وأمّا مَنْ فصّلَ فحجتهم أنّ كلّ كلامٍ مبنيٌّ على الفائدةِ ، فإنْ لم يوجد فيه فائدةٌ لم يجز التكلّم به ، قال : فإذا قلت : ظننتُ ، كان مفيداً ، لأنّ الإنسانَ قد يخلو من الظنّ ، فيفيدنا بقوله : ظننت أنّه قد وقعَ منه ظنٌّ ، وإذا قال علمتُ كان غير مفيدٍ ، لأنّه معلومٌ أنّ الإنسانَ لا يخلو مِنْ عِلْمٍ ، إذْ (٥) له أشياءُ يعلمها بالضرورةِ كعلمِه أنّ الاثنين أكثرُ من الواحد .

وهذا الذى ذهب إليه فاسدٌ ، بل الصحيحُ أنّه يجوز : علمت ، وتحذف المفعولين حذفَ اقتصار ، لأنّ الكلام إذا أمكن حملُه على ما فيه فائدة كان

---

(١) ذهب إلى ذلك أيضا الجرمىّ ونسب لابن طاهر وابن خروف والشلوبين الهمع ١/١٥٢ .
(٢) تكملة من شرح الجمل .
(٣) الآية ٤٨ من سورة فصلت .
(٤) فى شرح الجمل ١/٣١١ : يبقى .
(٥) فى شرح الجمل ١/٣١١ : إذا ، والصواب ما فى المصورة .

أولى ، فإذا قال قائلٌ : علمتُ ، ظننا أنّهُ أرادَ علمتُ ما لم أكن أعلمُ إذْ حملُه على خلافِ ذلك غيرُ مفيدٍ] والصحيحُ أنّه يجوزُ حذفُ المفعولين في علمت وظننت وما في معناهما ، وقد جاءَ ذلك في كلامهم ، حكى سيبويه أنّهم يقولون : مَنْ يسمعْ يَخَل (١) معناه : يقع منه خَيْلَة ، وقال تعالى =(أَعِنْدَهُ عِلْمُ الغيبِ فَهُوَ يَرَى)= (٢) أي يعلم . وليس في الكتاب جلاءٌ عن مذهب سيبويه .

وأمّا حذفُ أحدِهما فلا يخلو أنْ يكون اختصاراً أو اقتصارا :
فأمّا الاختصارُ فجائزٌ قليلاً فمن ذلك قوله :

٥٤١ - ولقد نزلتِ فلا تَظُنّي غيرَهُ مِنّي بمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ (٣)

تقديره : فلا تظنّي غيره كائناً واقعاً . وقوله :

٥٤٢ - مَنْ رَى مِثْلَ مَعْدانَ بن يَحْيى إذا ما النّسْعُ جال على المَطِيّهْ (٤)

يريد : من رى مثل معدان بن يحيى في الجُودِ ، فحذفَ لفَهْمِ المعنى ، ورَى بمعنى عَلِمَ ؛ لأنّ العربَ لا تحذف همزةَ رأى إلّا إذا كانت بمعنى عَلِمَ .
وأمّا الاقتصار : فلا يجوز أصلاً ولا خلاف في ذلك بين أحدٍ من النحويين ، فلا يجوزُ أنْ تقول : ظننتُ زيداً تريد وَقَعَ منّي ظنٌّ بزيدٍ ولا تبيّنُ ما ظننته (٥) ، وسببُ ذلك أنّ هذه الأفعال داخلةٌ على المبتدأ والخبر ، فكما أنّ المبتدأ لا بُدّ

---

(١) لم أعثر عليه في الكتاب وهو من أمثالهم في الأمثال لأبي عبيد ٢٩٠ ، ومجمع الأمثال ٢/٣٠٠ وفيه : يقال خِلْت إخال بالكسر ، وهو الأفصح وبنو أسد يقولون : " أخال " بالفتح وهو القياس ، المعنى : مَنْ يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه .

(٢) الآية ٣٥ من سورة النجم .

(٣) لعنترة من معلقته في الديوان : ١٨٧ والخصائص ٢/٢١٦ ، والمقرّب ١/١١٧ وشرح الجمل ١/٣١٢ ، والخزانة : ١/٥٣٩ ، ٤/٤ وغيرها .

(٤) البيت يرد شاهداً على حذف همزة رأى وحذف الألف الثانية لاجتماع ألفين ساكنتين والشاهد في سر الصناعة ٧٢٨ وشرح الجمل ١/٣١٢ واللسان (رأى) ١٤/٢٩١ - ورواية المصادر : طال .

(٥) في شرح الجمل ١/٣١٢ : ولا ظننته ، والظاهر أنه قد سقطت كلمتا " تبين ما " .

لـه من خبرٍ ،والخبرُ لا بُدَّ لـه من مبتدأٍ في اللفظِ أَوْ في التقدير، فكذلـك لا يَسْتَغْنِي // أحدُ المفعولين عن الآخر ، لأنَّهما في الأصلِ مبتدأٌ وخبر* ، ١٩٩ وسأتمِّمُ الكلامَ على هذه الأفعال بعدُ إنْ شاءَ اللهُ تعالى عند الرجوعِ إلى لفظ المؤلف .

*- وأمَّا الذي يتعدَّى إلى ثلاثة مفعولين ،فلا يخلو أنْ تُحذفَ مفعولاتـه الثلاثة أَوْ اثنين منها وتُبْقي واحداً [أو واحداً] (١) وتبقـي اثنين .

فإنْ حذفتها كلَّها : جاز على حذفِ الاقتصارِ وعلى حذفِ الاختصار، فمثالُ حذفِ الاختصار قولك : أعلمتُ ،في جوابِ مَنْ قال : هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقاً ،فحذفَ المفعولات الثلاثةِ لدلالة تقدُّم ذكرها في كلامِ السائلِ . ومثالُ حَذْفِ الاقتصار أنْ تقولَ : أعلمت ، لا تريد أكثرَ من أنْ تعلمَ أنَّه قد وقعَ منـك إعلامٌ خاصَّةً ، ولم تتعرض إلى مفعول .

وأمَّا حذفُ اثنين منها أَوْ واحدٍ فجائزٌ على الاختصار ، وأمَّا على الاقتصار فغيرُ جائزٍ ، فمثالُ حذفِ الاختصار أنْ تقولَ في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقا ؟ أعلمتُ زيداً ، وأعلمت زيداً عمراً وتحذف ما بقي لدلالةِ تقدّمِ ذكر المحذوف في كلام السائلِ . ومثالُ حذفِ الاقتصارِ أنْ تقولَ : أعلمتُ زيداً ، وأعلمتُ زيداً أخاك مِنْ غيرِ دلالةٍ على المحذوفِ ، وإنَّما لم يَجُزْ لالتباس : أعلمت المتعدية إلى ثلاثة بأعلمت المتعدية إلى اثنين المنقولةِ مِنْ علمتُ بمعنى عَرَفْتُ فلم تَتَبَيَّنْ ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : أعلمتُ زيداً أخاك لم يُدْرَ ، هل هي أعلمت المنقولة مِنْ علمتُ بمعنى عرفت ؟ فلم تحذف شيئاً أو المنقولةُ من علمتُ المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفتَ مفعولاً واحداً ؟ وإذا قلت: أعلمت زيداً ، لم يُدْرَ هل هي أيضا المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين أو المتعدية إلى مفعولين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً ؟ فلما كان ذلك يؤدّي إلى اللبس لم يجز، ولم يجز في أخواتِ أعلمت وإن كان ذلك فيها لا يؤدّي [إلى اللبس ، حملا على أعلمت ، لأنها إنما تعدت إلى ثلاثة بالحمل عليها وتضمنها معناها] (٢) . هذا مذهب سيبويه ومَنْ أخذَ بمذهبه (٣).

-* ما سبق منقول عن شرح الجمل كما ذكرنا .

- ما بينهما عن شرح الجمل ١/ ٣١٣ ، بتصرف يسير . وهو إلى آخر الباب .

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) العبارة في المصورة هكذا "[وان كان ذلك فيها لايؤدى معناها بالحمل عليها]" وهي عبارة ناقصة ،وفيها تقديم كلمة "معناها" على "بالحمل عليها" ، وبما اثبتناه من شرح الجمل تستقيم العبارة .

(٣) الكتاب ١/ ٤١ والمقتضب ٣/ ١٢٢ .

[ذلك]*

وأمّا غيرُ سيبويه فإنّه أجاز/ما لم يؤدِّ إلى بقاء أحد المفعولين اللّذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر ،فأجازوا : أعلمت زيداً ،إذا قدّرت زيداً المفعولَ الأوّلَ ، فإنْ قدّرته الثانى أو الثالث لم يجز ، لأنّ [الثانى] (١) لا يستغني عن الثالث ، ولا الثالث عن الثانى ، لأنّ أصلهما المبتدأ والخبر.

وكذلك أجازوا أعلمت زيداً أخاك إذا قدرت هذين المفعولين هما اللذان كانا مبتدأ وخبرا ، فإنْ قدّرت أحدَهما هو المفعولَ الأوّلَ والآخرَ أحدَ المفعولين الثانيين ،لم يَجُزْ أيضا ،لما ذكرنا من أنّ المفعولين الثانيين لا يستغني أحدهما عن الآخر.

وذلك كله عندنا (٢) ممتنع للّبس الذى تقدم ذكره .

(٣) وانفردتِ الأفعالُ الداخلةُ على المبتدأِ والخَبَرِ التى ليست بمبنيّةٍ للمفعول نحو : ظننت وأخبرت بجواز الإلغاء وهو تركُ العَمَلِ لغير مانعٍ يمنعُ منه ، وذلك إذا توسّطت نحو : زيدٌ ظننتُ قائمٌ ، أو تأخّرت نحو : زيدٌ قائمٌ ظننتُ ، إلا أنّ الإلغاءَ أحسنُ مع التأخيرِ، والإعمالَ أحْسَنُ مع التوسيط.

فإذا تقدّمت فلا يجوزُ إلّا الإعمال نحو : علمت زيداً قائماً خلافاً لأهْلِ الكوفةِ(٤) في ذلك ، فإنّهم يجيزون الإلغاءَ مع التقديم وإنْ كان الإعمال عندهم أحسنَ ،ويستدلون على ذلك بقوله :

٥٤٣ - كذاك أُدِّبْتُ حتى صارَ مِنْ خُلُقِي أنّى رأيتُ مِلاكُ الشّيمةِ الأدَبُ (٥)

برفع مفعولي رأيتُ أو وجدتُ (٦)

---

* تكملة من شرح الجمل

(١) فى المصورة : الثالث ، تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ١/٣١٤ .

(٢) هذه عبارة ابن عصفور.

(٣) لا زال الشارح ينقل عن شرح الجمل ١/٣١٤ .

(٤) والأخفش . انظر المقاصد ٢/٤١١ . وجوزه ابن الطراوة . انظرابن الطراوة النحوى ١٣٤-١٣٧ .

(٥) فى شرح الحماسة للمرزوقى : ١١٤٦ . البيت منسوب لبعض الفزاريين ،وقافيته منصوبة " الأدبا " وكذلك : ملاك منصوب وعلى هذه الرواية لا شاهد فى البيت. والبيت فى شرح الجمل ١/٣١٤ ، والمقرّب ١/١١٧ ، والخزانة ٤/٥ ، والمقاصد النحوية ٢/٤١١ والهمع ١/١٥٣ وغيرها .

(٦) هي الرواية التى أثبتها ابن عصفور فى شرح الجمل .

وذلك لا حُجَّةَ فيه ؛ لأنَّ رأيتُ متوسطة بين اسم إنّ وخبرها وهي الجملة من قولك : " ملاكُ الشيمةِ الأدبُ "(١) ولم نَعْنِ بالتوسيط إلَّا أنْ تجيءَ وَسْطَ كلامٍ لا صدره ، وإنْ كان توسيطُها بين المفعولين أقوى في إلغائها ، فقد أجاز البصريون : متى تظنُّ زيدٌ منطلقٌ ، فرفع المفعولين لكون تظنّ لم تجيءْ صدرَ الكلامِ ، وأيضا فإنّه يمكن أنْ تكون هذه الجملة التي هي ـ ملاك الشيمة الأدب ، في موضع المفعول الثّاني لرأيت أو وَجَدْتُ على من رواه بها ، ويكون مفعولُ وجدت الأوّلُ ضميرَ الأمرِ والشأنِ محذوفاً تقديره : وجدته ملاكُ الشيمة الأدبُ ، أي : وجدتُ الأمر هذا(٢) وقيل : إنّه على حذفِ لام التوكيدِ ، وهي ممّا يُعلّق بها هذه الأفعال -٢

وإنّما أُلْغِيَتْ هذه الأفعال ، ولم تلغ : أعطيت وكسوت ، وما كان نحوهما ؛ لأنّها بابُها ألّا تعملَ لكونها في الأصلِ داخلةً على المبتدأ والخبر ، وكلُّ عاملٍ داخل في(٣) الجملة ينبغي ألّا يعملَ فيها نحو قولك : قال زيدٌ عمروٌ منطلقٌ ، وقرأتُ الحمدُ لله ربِ العالمين ، لكنّها شُبِّهت بأعطيت وبابها في أنّها أفعالٌ تطلبُ اسمين كطلبها فتنصبها لذلك(٤) .

فإنْ قيل : فهلّا نَصَبَتْ " قرأتُ وقالَ " المبتدأ والخبر تشبيهاً بأعطيت كما فعلت بظننتُ وأخواتها ؟

فالجواب : أنّ ظننت وأخواتها لا يليها إلّا اسمان(٥) ، أو ما هو بمنزلتهما ، كما أنّ أعطيت وبابه لا يطلب إلا اسمين ، و " قرأت وقال " قدْ تقعُ بعدهما الجملُ الفِعْليّة نحو : قال زيدٌ : قام عمروٌ ، وقرأتُ =(اقترب للنّاسِ حسابُهُم)=(٦) فلمّا كانت ظننتُ وأخواتها أشْبه بأعطيتُ من قلت وقرأت وأمثالها لذلك نصبت المبتدأ والخبر حملاً عليها .

---

(١) علق محقق شرح الجمل بقوله : الصواب أنّ خبر " إنّ " جملة : وجدت ملاك الشيمة . وهو الحق .

(٢-٢) هذه العبارة زيادة عمّا في شرح الجمل .

(٣) في المصورة : على ، وما أثبتناه من شرح الجمل .

(٤) عبارة شرح الجمل تختلف قليلا .

(٥) في المصورة : وأخواتها يليها الاسمان ، وأثبتنا ما في شرح الجمل .

(٦) الآية الأولى من سورة الأنبياء . والذي في شرح الجمل ١ / ٢١٥ قوله تعالى : =(اقتربت الساعة)=

فإذا قلت : إنَّ الأصلَ فيها أَلَّا تعملَ تبيّنَ أنّها انفردت بالإلغاء// ٢٠٠
، لأنَّ في ذلك رجوعاً إلى الأصلِ ،(١- وقد حكى بعضهم عن السهيلي : أنّها لم تدخل على ما أصلُه المبتدأُ والخبرُ ، بدليل قولهم : ظننت زيداً عمراً، ولا يقال : زيدٌ عمروٌ ، وعلى هذا المعنى فليس أصلُه الابتداء والخبر ، بل كذا وقع أولا .

وهذا ليس بشيء لرجوعهم إلى الابتداء حين الإلغاء نحو : زيدٌ عمروٌ ظننتُ ولو كان مثل : أعطيت لم يُلْغَ ، وأمّا ظننتُ زيداً عمرا فإنَّ العربَ أدخلته معنى لم يكن فيه قبل الظن ملازماً للظّنّ .

وزعم الفرّاءُ فيما نجعله مفعولاً ثانياً أنّه حالٌ لازمةٌ ، ولا تُنكَر(٢) . فإنْ قيل : فما تقولُ في : ظننتُ زيداً القائمَ والحال لا تكون معرفةً قال : القائم نعتٌ لزيدٍ لا حالٌ ، وظننت أخاك زيداً ،قال : بدل ، فإنّما يردّ عليه بمثل : ظننت زيداً عمراً ، لأنّه لا يكون بدلاً إذْ لو كان لكان بدل شيءٍ مِنْ شيءٍ ، وليس زيدٌ عمرا . وأيضا فإنَّ الحالَ لا تكون لازمةً إلّا مع قيامها مقام عُمْدةٍ نحو : ضَرْبِي(٣) زيداً قائماً ، لأنَّ العمدةَ لازمةٌ ،فكذلك ما يقومُ مقامها .
وأما قوله :

٥٤٤- إنّما المَيْتُ مَنْ يعيشُ كَئيباً كاسفا بالُهُ قليلَ الرَّجاءِ(٤)

فإنّه قد يصحّ على معنى ما ،يجوز أنْ تقول : هذا زمانٌ إنّما الميت فيه مَنْ يعيشُ(٥) ، وأيضا فإنّهم لا يقولون : ظننت زيداً قائماً إلّا وهو غيرُ قائم ، ومعناه

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .

(٢) كذا في المصورة ، ولعلها : ولذا تنكّر.

(٣) في المصورة : ضربني

(٤) البيت لعدي بن الرقاع الغساني جاهلي ، وهو في الأصمعيات ١٥٢ ، والمصنف ١٧/٢ وشرح الجمل ٣٣٩/١ ، وشرح أبيات المغني ١٦/٧ ، والصبان على الأشموني ١٦٩/٢ .

(٥) بعده في المصورة : كئيبا ، وكأنّها زائدة . ففي شرح الجمل ٣٣٩/١ "ألا ترى أنّك لو قلت : هذا زمان إنما الميت فيه من يعيش ،تشير بذلك إلى فساده" وعلى هذا المعنى لا تكون الحال لازمة . وهو مراد الشارح هنا .

على زعم الفرّاء : ظننته فى حالِ القيام ، فهو قائمٌ ، وهذا نقضٌ للمعنى المقصود بهذا الكلام ، وأيضاً فإنّهم يقولون : ظننتنى القائمَ ،ولا يصحُّ النعتُ ولا البدلُ ولا الحالُ هنا-[1] .

فإنْ قيل[1] : فلأيِّ شيءٍ لم تلغ إلّا متوسّطة أوْ متأخّرةً ؟

فالجواب : أنّها إذا كانت فى أوّل الكلامِ كان ما بعدها مبنياً عليها،وإذا لم تكن أوّل الكلام فإنّك إذا أعملتها ، قدّرت أيضا أنّ الكلامَ مبني عليها ، وإذا ألغيتها قدّرت أنّ الكلامَ مبنيٌ على ألّا يكونَ فيه فعل من هذه الأفعال ، ثم عرض لك بعد ذلك أنْ أردت أنْ تذكر[2] هذه الأفعال لتجعل[3] ذلك الكلام فيما تعلم أوْ فيما تظنّ أو فيما تزعم ، فكأنّك إذا قلت : زيدٌ منطلقٌ ظننت أوْ علمت أوْ زعمت ، أردت أنْ تقول أولا : زيدٌ منطلقٌ ، ثم أردت بعد ذلك أنْ تبين أنّ ما ذكرته من قولك : زيدٌ منطلقٌ معلومٌ عندك أوْ مظنونٌ أو مزعومٌ ، فكأنك قلت عقب قولك : زيدٌ منطلقٌ فيما أظنّ أوْ فيما أزعمُ أوْ فيما أعلم.

فإنْ أكّدت هذه الأفعال بالمصدر فالإعمال ليس إلّا ، تقدّمت أو توسطت أو تأخّرت نحو قولك : ظننت ظناً زيداً قائماً ، وزيداً ظننت ظناً قائماً ، وزيداً قائماً ظننتُ ظناً . وإنّما لم يَجُزِ الإلغاءُ مع التأكيد بالمصدر لما فى ذلك من التناقضِ ، وذلك أنّه لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها فى المصدر لكنت مُعمِلاً لها ملغياً فى حين واحد ، وأيضا فإنّك من حيث تلغى لم تَبْنِ الكلام عليها ولا كان معتمد الكلام على الإتيان بها ، بل تقدر أنّه عرض لك ذكرها مع[4] بناء الكلام على ألّا تكون فيه ، ومن حيث تُؤكّد بالمصدر تكون قد جعلتها معتَمداً عليها فى الكلام ؛ إذْ لا يؤكد من الكلام إلّا موضع الاعتماد والفائدة .

فإنْ أكدت بضمير المصدر أو بالإشارة إلى المصدر فالإعمال ،ولا يجوز الإلغاءُ إلّا قليلا جداً مع التوسّط والتأخر ، والإلغاء مع الإشارة إلى المصدر

---

(١) استمرار لكلام ابن عصفور فى شرح الجمل ١ / ٣٠٥ .
(٢) فى المصورة : تؤكد . وما أثبتناه من شرح الجمل .
(٣) فى المصورة : يجعل .وما أثبتناه من شرح الجمل .
(٤) فى شرح الجمل ١ / ٣١٦ : بعد .

أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر ، وذلك نحو : زيداً ظننته قائماً ، أو زيداً ظننت ذاك قائماً ، فالضميرُ عائدٌ على المصدر الدّال عليه ظننت ، وكذلك ذاك إشارة إلى المصدر المفهوم من الفعل وتشير إليه .

فمثالُ إعادةِ الضمير عليه قولُه تعالى ﴿اعدِلُوا هو أقْرَبُ للتَّقْوى﴾ (١) .

ومثالُ الإشارة إليه قولُه تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ (٢) أي إنَّ صبرَه .

فإنْ قال قائلٌ : فلأيِّ شيءٍ جاز الإلغاءُ معهما وهو لا يجوز مع المصدر ؟

فالجواب : أنَّه لما كانا مبنيّين لم يظهر للعامل فيهما عملٌ جاز لك إلغاؤهما إذْ لا تكون كأنَّك ملغٍ معملٌ في حينٍ واحد ، بل تكون هذه الأفعال ملغاة بالنظر إلى المفعولين ، وكالملغاة بالنَّظرِ إلى الضمير واسم الإشارة من حيثُ لم يظهر لها عملٌ فيهما .

فإنْ قيل : فلأيِّ شيءٍ كان الإلغاءُ مع الضمير أقبحَ منه مع اسم الإشارة ؟

فالجوابُ : أنَّ الضميرَ وإنْ كان مبنيّاً ، فهو أقربُ إلى المصدر المعرب من حيث كانت صيغةُ الضمير تنبئُ عن النصب ، ٣- فصارتِ الصيغة بمنزلة الإعراب في المصدر ، ألا ترى أنَّ كلَّ واحدٍ من الإعرابِ والصيغة ينبئان عن النصب -٣ ، فشابه الضميرُ المصدرَ من هذه الجهة (٤) . وأمّا اسمُ الإشارة فليس فيه إعراب ولا له صيغة تقوم مقامَ الإعراب فبَعُدَ شبهُه من المصدر ، فلذلك كان الإلغاءُ معه أحسنَ من الإلغاءِ مع الضمير .

وانفردت الأفعالُ المتعديةُ إلى مفعولين - ولا يجوز الاقتصارُ على أحدِهما - بوقوع الظرفِ والمجرورِ والجملةِ المحتملة للصّدْق والكذب موقع المفعول الثاني . والمتعدية إلى ثلاثة مفعولين بوقوع جميعِ ذلك في موضع المفعول الثالث .

ولا يجوز وقوعُ ذلك في موضع مفعولٍ من المفعولات خِلافَ هذين المفعولين ، والسبب في ذلك أنَّ المفعولَ الثاني من باب ظننتُ والثالث من باب أعلمت

---

(١) الآية ٨ من سورة المائدة .
(٢) الآية ٤٣ من سورة الشورى .
(٣-٣) هذه العبارة مكررة في المصورة .
(٤) في المصورة : الجملة ، وهو تحريف ، والتصويب من شرح الجمل ١/٣١٧ .

هما فى الأصل خبر ابتداء ، فلمّا كانت هذه الأشياءُ تقع خبراً لمبتدأ وقعت موقعها . وكذلك // أيضا انفردت هذه الأفعالُ بنيابةِ أَنَّ واسمها وخبرها ، وأَنْ الناصبة للفعل والفعلَ المنصوب بها ، مناب المفعولين فى باب ظننت والمفعولين الثانى والثالث فى باب أعلمت وما سدَّ (١) فى غير ذلك إلّا مسدّ اسمٍ واحدٍ ، فتقول : ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ ، وأعلمت عمراً أَنَّ أباك قائمٌ ، وإنّما جاز ذلك لطول أَنَّ بالاسم والخبر ، والطُّولُ قد يكون مسبّبَ الحذف (٢) فكأَنَّ الأَصْلَ أَنْ تقول : ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ واقعاً ، وأعلمت زيداً أَنَّ أباه منطلق واقعاً أي : ظننت قيامَ زيدٍ واقعاً ، وأَعلمت زيداً انطلاقَ أبيه واقعاً ، إلّا أَنَّك حذفت للطول . وممّا أَيضاً سهّل ذلك جريان المفعولين بالذكر فى صلة " أَنَّ " ، ألا ترى أَنَّك تقول : ظننت أَنَّ زيداً قائمٌ فيجرى ذكر المفعولين فى قولك : ظننت زيداً قائماً فى صلة أَنَّ (٣) ، وكذلك إذا قلت : أعلمت زيداً أَنَّ أباه قائمٌ قد جرى ذكر المفعولين فى قولك : أَعلمتُ زيداً أباه قائماً فى صلة " أَنَّ " .

وأَجاز المازنى إنابة " ذاك " مناب مفعولى ظننت ومفعولى أعلمت الثانى والثالث . فأَجازَ أَنْ تقول : ظننت ذاك (٤) ، فى جواب مَنْ قال : هل ظننت زيداً قائماً ؟ فأَشرت بذاك إلى مفعولي ظننت ، وكذلك : أعلمتُ زيداً ذاك ، في جواب من قال : هل أعلمتَ زيداً عمراً منطلقا ؟ فتُشيرُ بذاك إلى المفعولين ، وأنبته مناب المفعولين ، وهو مفردٌ ، كما فعلت ذلك فى أَنَّ واسمها وخبرها وهى تتقدّر بالمفرد لكونها فى المعنى جملة ، وأَجازَ الإشارة بذاك وهو مفرد إلى اثنين ؛ لأَنَّ العَرَبَ قد تفعلُ ذلك ، قال تعالى =(لا فارِضٌ ولا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذلك)= (٥) وهو مفردٌ ، وأَشارَ به إلى الفارضِ والبِكْرِ .

٢٠١

---

(١) فى شرح الجمل ٣١٧/١ : ولا يسد ، فما هنا نفية.

(٢) فى المصورة : بسبب الحذف ، وعبارة شرح الجمل ٣١٨/١ " والطول قد يكون يشبه الحذف بسببية الحرف .

(٣) عبارة شرح الجمل ٣١٨/١ " ظننت أَنَّ زيداً قائم فتجرى ذلك مجرى المفعولين فى قولك : ظننت زيداً قائما فى صلة أَنَّ " وهى مختلة .

(٤) قال سيبويه فى الكتاب ٤٠/١ " وأمّا ظننت ذاك فإنّما جاز السكوت عليه ، لأنّك قد تقول : ظننت فتقصِرُ كما تقول : ذهبت ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب . فذاك ههنا هو الظنّ كأنك قلت : ظننت ذاك الظن إلخ . . .

(٥) الآية ٦٨ من سورة البقرة .

وهو عندنا* غيرُ جائز ؛ لأنَّ إقامة المفرد مقام المفعولين ليس بقياسٍ، وأيضا فإنَّ ذلك ليس فيه ما سوَّغ في أنَّ ومعمولها من (١) وضعها موضع المفعولين من الطُّول، وجريان المفعولين بالذكر في الصلة .

٢- وأيضاً فإنَّ المسوغ لذلك في الآية أنَّ المعطوف والمعطوف عليه ليسا جملة فهما في حكم المفرد ، والمفعولان في ظننت جملة في الأصْل مستقلة ، فبان الفرق بينهما-٢ ، فإذا لم يكن ذلك قياسا حملنا قول العرب : ظننت ذاك على أنَّ ذاك إشارة للمصدر ؛ لأنَّ ذاك قد ثبتَ في مثل قوله تعالى ﴿ ولَمَنْ صبرَ وغفرَ إنَّ ذلك لمن عَزْمِ الأُمورِ﴾ (٣) ،أي : إنَّ صَبْره لمن عزم الأمور.

ومما يدُلُّ على فساد مذهبه قوله :

٥٤٥- يا عَمرو إنَّك قد مَلِلْتَ صَحابَتِي وصحابتَيْك إخالُ ذاكَ قَليلُ (٤)

فأتى مع ذكر المفعولين (بـ "ذاك")(٥) ولو كانت ذاك إشارة إلى المفعولين لم يحتج إلى ذكرها مع ذكر المفعولين ، وهما صحابتيك وقليل ،فدلَّ ذلك على أنَّ ذاك إشارةٌ إلى المصدر ، وهذا البيت من قبيلِ ما ذكرنا مِنْ قَبْلُ (٦) أنَّه يجوز الإلغاء مع تأكيدِ الفعل بالإشارةِ إلى المصدر.

وقد ردَّ الفارسيُّ أيضا على المازني : بأنَّه لو جاز أنْ يكون ذاك إشارةً للمفعولين مع هذه الأفعال لجاز مع عدمها ، فكنت تقول في جواب من قال : هل زيدٌ قائمٌ ؟ ذاك ، أي : زيدٌ قائمٌ ، فامتناعُ العرب من ذلك دليل على فساد مذهبه ، وأيضاً (٧) فإنَّ العرب لا تنيبها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً

---

* عند ابن عصفور، فالكلام كلامه.

(١) " ومعمولها من " ساقطة من شرح الجمل ٣١٨/١

(٢-٢) زيادة عما في شرح الجمل .

(٣) الآية ١٣ من سورة الشورى .

(٤) البيت مجهول القائل. وهو في المقرّب ١١٨/١ وشرح الجمل ٣١٩/١ وشرح أبيات المغني ٣٥٤/٧ .

(٥) تكملة لازمة من شرح الجمل ٣١٩/١ .

(٦) في المصورة : من قبيل .

(٧) ظاهر هذا النص أنَّ هذا من كلام الفارسي ،على أنَّ كلام ابن عصفور في شرح الجمل ٣١٩/١ على غير هذا ،يقول ابن عصفور ،بعد قوله : على فساد مذهبه : وللمازني في الانفصال عن هذا بأنَّ جعلَ العرب لفظاً بدلاً من لفظ ليس بقياس ،ولو كان قياساً لجاز أن تنوب أن واسمها وخبرها مناب اسمين في مثل : لعل زيداً قائم ... فهذا يتبين أنَّ قوله «وأيضاً فإنَّ العرب» ليس من نصّ الفارسي ، وإنما هو بحسب ما ذكره ابن عصفور ردّ عليه ، ويقوي أنَّه ردّ عليه ما ذكره ابن عصفور بعد قوله : ولكنه الذي يفسد مذهبه ما قدمنا ، وكأنَّه لا يرتضي ردّ الفارسي .

قائم فامتناع العرب من ذلك والنحويين دليل على أنَّ ذلك عند العرب ليس بقياس، لكن الذى يفسد مذهبه ما قدَّمناه .١- وقد نُسِبَ أنَّ " ذاك " إشارة إلى المفعولين إلى الفراء واستدلَّ بالآية وردَّ عليه بما تقدَّم . (٢)

فش : ويلزمه أنْ يجعلَ ذلك حالاً ، لأنَّه ينوبُ منابَ الجملةِ فكما تكون الجملةُ حالاً ،فكذلك ما ناب منابَها فلما امتنعت العرب من ذلك علمنا أنَّ ذاك إشارة للمصدرِ لا إلى المفعولين ، وأيضاً فإنَّ الاستعمال يخالف ما ذكر ، ألا ترى أنَّ العربَ لا تقول : ظننت زيداً إلا بمعنى اتهمت . وكذلك يلزمه أنْ يوصل به الذي وأخواتُها ، وأنْ يوصف به النكرات كما يوصَفُ بالجملِ .

وقال ابن الطراوة وابن طلحة ذاك إشارة للحدث لا للمصدر المؤكد ،لأنَّه لا يجوزُ : ظننت ذاك على الإشارة إلى المصدر المؤكّد ،فكذلك فى المسألة . وقال بعضهم ذاك إشارة إلى معنى الجملة ،ويمكن أنْ يعنى الحدث المستفاد مِنْ معنى الجملة كأنَّه : ظننت قيامَ زيدٍ مثلا ثم تشير إليه . وأجازَ ابنُ الطراوة التلفُّظَ به كما قال :

٥٤٦- * ... ولكن لا إخالُ تلاقيا * (٣)

وإنْ أرادَ هذا القائلُ أحد جزأى الجملة لزمه ما قال سيبويه . وقد يكون ذاك إشارة إلى صاحب الخبر ، ولم يذكر خبرًا ،حذَفَه للعِلْمِ به ويكون حذفه حذف اختصار ، وهو جائز هنا .-١

(١- ١) زيادة عما فى شرح الجمل .

(٢) قال الفراء فى معانى القرآن ١/ ٤٥ " ثم قال بين ذلك ،وبين لا تصلح إلّا مع اسمين فما زاد وإنّما صلحت مع ذلك وحده ، لأنّه فى مذهب اثنين ، والفعلان قد يجمعان بذلك وذاك ، ألا ترى أنّك تقول : أظن زيداً أخاك وكان زيدٌ أخاك ،فلا بدّ لكان من شيئين ولا بدّ لأظن من شيئين ، ثم يجوز أنْ تقول : قد كان ذاك ، وأظن ذاك ، ... إلخ .

(٣) البيت بتمامه :
كأن لم يكن نأيٌ إذا كان بعدَه تلاقٍ ،ولكن لا إخال تلاقيا
وهو لجميل بثينة فى ديوانه : ٢٢٢ من قصيدة أولها :
عاودتُ من جملٍ قديمَ صبابتى وأخفيت من وجدي الذى كان خافيا
وينسب الشاهد لابن الدمينة فى زيادات ديوانه : ٢٠٦ .

(١) وانفردت أفعالُ القلوبِ بالتعليق وهو تركُ العملِ لموجبٍ يمنع منه ، والموجبات(٢) : أنْ تدخل على المفعولين همزة استفهام ، أوْ يكون المفعول بنفسه اسمَ استفهام ، أوْ مضافاً إلى اسمِ استفهام ، أوْ تدخل عليه لام الابتداء أو إنَّ وفى خبرها اللام ، أوْ ما النافية ، فهذا كلّه لا يجوز// معه إلّا التعليق ٢٠٢
أوْ يكون الاسمُ مستفهماً عنه فى المعنى ، فيجوزُ(٣) فيه أنْ يُعلَّقَ عنه الفعل بالنظرِ إلى معنى الاستفهام ، وأنْ يعمل بالنَّظَرِ إلى المعنى :

فمثالُ دخولِ همزة الاستفهام عليه : علمت أزيدٌ فى الدارِ أمْ عمروٌ ؟ .
ومثالُ كونهِ اسمَ استفهام : علمتُ أيّهم فى الدار ؟ ومثالُ كونه مضافاً لاسم استفهام : علمتُ أبُو أيّهم زيدٌ ؟ ، ومثالُ دخول اللام عليه : علمت لزيدٌ قائمٌ . ومثالُ دخول ما : علمت ما زيدٌ قائمٌ وعلمت(٤) ما عمروٌ منطلقٌ . ومثال دخول إنَّ وفى خبرها اللام : علمتُ إنَّ زيداً لقائم ، فجميع هذا لا سبيل إلى إعمال الفعل معه .

ومثالُ كونهِ مستفهماً عنه فى المعنى : عرفت زيدٌ أبو مَنْ هُو(٥) ؟ ألا ترى أنَّ زيداً لم تدخل عليه همزة استفهام ، ولا أُضِيفَ إلى اسم استفهام ، ولا هو اسمُ استفهام ، ولكنه فى المعنى مستفهَمٌ عنه ؛ لأنَّكَ إذا قلت : عرفت زيداً أبو من هو ؟ [فمعناه](٦) عرفت أزيدٌ أبو عمرو أمْ أبو غيره ؟ فلذلك جاز أنْ تقول : عرفت زيداً أبو من هو برفع زيدٍ ونصبهِ ، نظراً إلى لفظه تارةً وإلى معناه أخرى .

ولا يعلّق من غير أفعال القلوب إلّا "سل" نحو : سل زيدٌ (٧) أبو من هو(٥)؟ وذلك أنّه سبب لفعل القلب ؛ ألا ترى أنَّ السؤالَ سببٌ من أسبابِ العِلْمِ ، فأُجْرِي السببُ مجرى المسبّبِ .

---

(١) ما يلى استمرار للنقل عن ابن عصفور فى شرح الجمل ١/ ٣١٩ ، ٣٢٠ .
(٢) فى شرح الجمل : والمانعات .
(٣) فى شرح الجمل : ويجوز ، والصواب ما فى المصورة .
(٤) فى شرح الجمل : ظننت .
(٥) انظر ابن كيسان النحوى (د . البنا) : ٢٠٠ والكتاب ١/ ٢٣٧ ، ٢٣٨ .
(٦) تكملة من شرح الجمل ١/ ٣٢٠ .
(٧) فى شرح الجمل : زيداً ، والكلام عن تعليق الفعل (سل) .

وزعم المازنيُّ أنَّهُ يجوزُ أنْ يعلق رأيت بمعنى أبْصرتُ ، وإنْ لم يكن من أفعالِ القلوب ،فيكون فى ذلك بمنزلة " سَلْ " ، لأنَّها من أسبابِ العلم ، واستدل بقولِ العرب : أَما ترى أيَّ(١) برقٍ هاهنا ؟ .

وهذا لا حُجَّةَ فيه لاحتمال أنْ تكون ترى بمعنى تعلم ، كأنَّهُ قال : أَما تعلمُ أيَّ برقٍ هاهنا ؟ وإذا أمْكَنَ فيه حملها على العِلميّة كان أَوْلَى ؛ لأنَّ التعليق بابُه أنْ يكونَ فى أفعالِ القلوبِ .

(٢) وإذا عُلِّقَ الفِعْلُ فلا يخلو أنْ يكونَ من بابِ ما يتعدَّى إلى واحدٍ بحرفِ جرٍّ(٣) أوْ من باب ما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسِه(٤) ، أوْ إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر(٥) ، فإنْ كان من بابِ ما يتعدَّى إلى واحدٍ بحرفِ جرٍّ كانت الجملة فى موضع نصب بالفعل بعد إسقاط حرفِ الجرِّ نحو : فكرت أيُّهم زيد ؟ كأنَّه في الأصل : فكرت فى أيِّهم زيدٌ ، إلَّا أنَّهم استقبحوا تعليق الخافض لضعفه فحذفوه ، وأوصلوا الفعلَ إليه بنفسِه ، وموضعه نصبٌ ، لأنَّ ما يصلُ بحرف جرٍّ إذا حُذِفَ منه حرفُ الجر وصلَ بنفسِه نحو : أمرتك الخيرَ.

وإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسِه كانت الجملةُ فى موضع مفعولِه نحو : عرفت أيُّهم زيدٌ .

وإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما الابتداء والخبر ،سدَّت الجملةُ مسدَّ المفعولين نحو : علمت أيُّهم زيدٌ ؟

---

(١) ضبط محقق شرح الجمل : أى بالفتح ، والكلام عن تعليق (ترى) ، وهذا المثال من أمثلة الكتاب ١/ ٢٣٦ وعلّل الرفع فيه بقوله : وأما ترى أي برق هاهنا . فهذا فى موضع مفعول ، كما أنك إذا قلت : عبدالله هل رأيته ، فهذا الكلام فى موضع المبنى على المبتدأ الذى يعمل فيه فيرفعه .

(٢) النقل عن شرح الجمل لا زال مستمرا ".

(٣) بعده فى شرح الجمل " نحو فكرت ".

(٤) بعده فى شرح الجمل " نحو عرفت ".

(٥) بعده فى شرح الجمل " نحو علمت ".

فإنْ كان الاسمُ ممّا يجوز تعليق الفعل عنه وإعماله فيه ،ثم أعملت الفعل فيه فنصَبْته ،فإنَّ ذلك الفعل العامل فيه لا يخلو من أنْ يكون متعدّياً إلى واحدٍ بنفسِه ، أوْ إلى اثنين أصلهما المبتدأ والخبر ،ولا يتصوّر أنْ يكونَ العاملُ فيه ما يصل بحرف جرٍّ فلا تقول : فكرت زيداً أبُو من هو ؟ لأنَّ فكرت لا يصلُ بنفسِه إلى مفعول ،وليس حذف حرفِ الجرِّ قياساً كما تقدَّمَ (١) .

فإنْ كان ممَّا يتعدَّى إلى مفعولين أصلهما المبتدأُ والخبر نحو : علمت زيداً أبو من هو ؟ كان الاسمُ المنصوبُ المفعولَ الأوَّلَ وسدَّت الجملة مسدَّ المفعول الثانى .

وإنْ كان من باب ما يتعدَّى إلى واحدٍ بنفسه نحو : عرفت زيداً أبو من هو ، كان الاسمُ مفعولاً بعرفت باتفاق ، وأمَّا الجملة ففيها خلاف :

فمنْهم مَنْ ذهب إلى أنَّها فى موضعِ الحالِ (٢) ، وذلك فاسدٌ ، لأنَّ جملةَ المبتدأ والخبرِ إذا كانت فى موضعِ الحالِ ، جاز دخولُ الواو عليها ولا يتغيَّرُ المعنى الذى كانت الجملة تعطيه قبل دخولِ الواو ، ونحو : جاء زيدٌ يَدُهُ على رأسِه ، وإنْ شئت : ويدُه على رأسِه ، والمعنى واحد ، وأنت لو قلت: عرفت زيداً وأبو من هو ، لم يكن معناه كمعنى : عرفتُ زيداً أبُو من هو ؟ ، ألا ترى أنَّ المعنى مع عدم الواو : عرفت أبو من زيدٌ [ومع الواو ، عرفتُ زيداً ، وعرفت أبو مَنْ هو] (٣) فدلّ ذلك على أنَّ الجملةَ ليست فى موضعِ الحالِ .

٤- وقال الأعلمُ هي عند المبرد فى موضعِ الحالِ وإنْ لم تظهر الواو فيها وكأنَّه قال : عرفتُ زيداً مكْنيا ، وامتناعها من الواو من قِبَلِ أنَّ الواو لا تدخلُ إلاّ على الجملِ التى هى إخبارٌ لا استخبارٌ ،إذْ كانت عبارة عن الزمان ، والزمان لا يُفسِّر إلاَّ الأخبار ، فمن حيثُ لم يَجُزْ : قد عرفت زيداً إذْ أبو من هو؟ كما جاز: قد عرفتُ زيداً إذْ هو أبوك ، لم يجز : قد عرفت زيداً وأبو مَنْ هو ؟ كما جاز : قد عرفت زيداً إذ هو أبوك ،وهذا حسنٌ فى التوجيه .

---

(١) فى كلام ابن عصفور .
(٢) ذهب إلى ذلك المبرد والأعلم وابن خروف وغيرهم . الهمع ١/١٥٦ .
(٣) تكملة من شرح الجمل ١/٣٢٢
(٤-٤) زيادة عما فى شرح الجمل .

ش هذه الجملةُ مبنيةٌ لا موقعَ لها من الإعراب كقوله تعالى : ﴿ وَعَدَ اللّهُ الذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ لَهُمْ مغفرةٌ وأجرٌ عظيم ﴾ (١) فـ " لهم مغفرة " لا موضع لها (٢) من الإعراب ، وفَسَّرَ مِنَ البدلِ ، لأَنَّ الجملة لا تبدل من المفرد ولا تدخل عليها الواو -٤

ومنهم مَنْ ذهب إلى أَنَّها في موضعِ مفعولٍ ثانٍ (٣) وأَنَّ عرفت ضمنت معنى علمت فتَعَدَّت تعدّيها ، وذلك فاسدٌ ، لأَنَّ التضمينَ ليس بقياسٍ ، فلا يقال به ما وُجِدَتْ عنه // مندوحةٌ. ٢٠٣

ومِنْهم مَنْ ذهبَ إلى أَنَّ هذه الجملة بدلٌ مِنْ زيدٍ ، كأَنَّك قلت : قد عرفت زيداً عرفت أبو مَنْ هو . فإن قيل : من أيِّ أقسام البدل هو ؟

فالجوابُ : أَنَّه من بدلِ الشيءِ مِنَ الشيءِ.

فإنْ قيل : زيدٌ ليس الجملة التي هي أبو من هو ؟

فالجوابُ : أَنَّ ذلك على حذفِ مضافٍ تقديرُه : عرفتُ قِصَّةَ زيدٍ أبو من هو ، والقِصَّةُ هي الجملة. (٤)

ويجوز في الاسم المستفهم عنه في المعنى الرفعُ على التعليق ، والنصبُ على الإعمال كما قدّمنا ، إلا مع أرأيتك (٥) من قول العرب : " أرأيتك (٥) زيداً أبو من هو " ، فإنَّ العربَ التزَمَتْ في الاسم النَّصْبَ ، وذلك أَنَّ رَأَيتُ ، وإنْ كانت بمعنى عَلِمْتُ ، فإنَّ العَرَبَ أدخلتها معنى أخبرني ، ألا ترى أَنَّ المعنى : أَخْبِرْني ، أبو من زيد ؟ فلما دخلها معنى أخبرني ، وأخبرني لا يعلّق ، لأنَّه ليس من أفعالِ القلوبِ ٦-لم يعلّق هو-٦ .

---

(١) الآية ٩ من سورة المائدة
(٢) في المصورة : للجملة.
(٣) هو أبو علي الفارسي واختاره أبو حيان . الهمع ١/١٥٦.
(٤) هذا الرأي الذي يرتضيه ابن عصفور . انظر الهمع ١/٥٥.
(٥) في شرح الجمل ١/٣٢٢ : أريتك كذا أثبتها المحقق وهو مخطئ في ذلك فالمثال من أمثلة الكتاب ١/٢٣٩ ، وانظر البحر المحيط ٦/٥٧.
(٦-٦) سقطت هذه العبارة من شرح الجمل ١/٣٢٢ وقد تنبه محققه لذلك فعلق قائلا : العبارة ناقصة حيث لم يذكر جواب لمّا وتقديره : لم تعلق هي أيضا أو نحوه .

وانفردت أيضا أفعالُ القلوبِ بجوازِ تضمينها معنى القسم ،فإذا فُعِلَ ذلك بها تُلقيت بما يتلقى به القسم ،فتقول : علمت ليقومنَّ زيدٌ وظننت لقد قام عمروٌ، كما تقول : واللّه ليقومنَّ عمروٌ وواللّه لقد قام عمروٌ . ولا يخلو أنْ يكون الفعل المضمّن معنى القسم متعدياً أوْ غير متعدٍ . فإنْ كان غيرَ متعدٍ فلا موضعَ لجملةِ الجوابِ مِنَ الإعراب نحو قولك : بدا لي بداء (١) ليقومنّ زيدٌ قال الله تعالى : ﴿ ثمّ بَدَا لَهُم مِن بَعْدِ ما رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ ﴾ (٢) فقولك : ليقومنَّ زيدٌ لا موضع له من الإعراب ، لأنَّ "بدا" لا يتعدّى. وإنْ كان متعدّيا نحو : علمت ليقومنَّ زيد أوْ عرفت ليخرجَنَّ عمرو ،ففي ذلك خلاف بين النحويين :

منهم من يجعل الجملة نائبةً منابَ معمولِ الفِعْلِ ،فإنْ كان الفعلُ يتعدّى إلى مفعولين نحو : علمت كانت الجملةُ في موضع المفعولين ، وإنْ كان الفعلُ يتعدّى إلى واحد كانتِ الجملةُ في موضعِ ذلك المفعول .

ومنهم من يجعلُ الجملةَ لا موضعَ لها من الإعراب ، لأنَّ الفِعْلَ وإنْ كان متعدّياً فقد ضُمِّنَ معنى مالا يتعدّى ،فلذلك لم يتعدَّ كما أنَّ نُبِّئْتَ (٣) وإنْ كانت في الأصل لا تتعدّى لمّا ضمّنت معنى ما يتعدى إلى ثلاثة مفعولين تعدَّت تَعدِّيه ، وهذا هو الصحيح عندي-* .

فهذه مقدّمة تحتوى على الباب كلّه ، وأكثرها من كلام صَ ، ولنرجع إلى تفسير لفظ أبي موسى :

قوله : أمّا انفعال (٤) النفس التي (٥) لا تلابس غيرها ".

مثاله : فَرِحَ وحَزِنَ ، واستظهر بقوله : التي لا تلابسُ غيرها على مثال : عَلِمَ وجَهِلَ ، فإنّهما فعلان من أفعالِ النفس ، ولكن لا بُدَّ لعلم من تَعَلُّقٍ

---

(١) كلمة "بداء" ليست في نص شرح الجمل ١/٣٢٣ .
(٢) الآية ٣٥ من سورة يوسف .
(٣) في شرح الجمل ١/٣٢٣ : أنبأت .
(-*) نهاية النقل عن شرح الجمل لابن عصفور .
(٤) في شرح الجزولية الكبير ل ١٣٧ب" قوله أما انفعال ،يقع في بعض النسخ : اما أفعال .....
(٥) في الجزولية نسخة الأزهرية : الذي ،والتي في شرح الجزولية الكبير مثل ما هو عندنا .

بمعلوم ،فذلك ملابستُه غيره ، وكذلك جَهِلَ ، وهذا النصّ أولى مِنَ النّصِّ الآخر الذي هو : أمّا انفعال النفس - باسقاط الصفة - ، ألَا ترى أنَّ من انفعال النفس ما يكون متعدّيا نحو : علّمت زيدًا الحساب فتعلّمه ، ألَا ترى أنَّ تعلَّمَ فِعْلُ نفسانى ، وهو متعد (١) .

وقوله : وأمّا انفعال (٢) الجسم [الذى لا يماس غيره]"

مثاله : انكسر الإناء وقام ، وقعد ، وجلَس . واستظهر بقوله : التى لا تلابس غيرها ، على مِثْلِ : ضَرَبَ وقَتَلَ ، فإنَّهما فِعْلان من أفعال الجسم ولكن الضَّرْبَ لا بُدَّ فيه مِنْ ملابسةِ جسمِ المضروبِ . وكذلك قَتَلَ ، وهذا النصّ أَوْلى من قوله : انفعال الجسم ، ألَا ترى أنَّ مِنْ انفعال الجسم ما هو متعدٍّ نحو قولك : ناولته الشيءَ فتناوله ، ألَا ترى أنَّ قولك : تناول انفعال للجسم وهو متعدٍّ (٣) .

وقوله : وأمّا أفعال الطبيعة والغريزة "

مثاله : طال ، وقَصُرَ ، وابيضَّ ، واسودَّ ، وشُجع ،وجَبُنَ ، وكَرُمَ ،وبَخِلَ . ولم يحتج أنْ يقولَ فى أفعال الطبيعة : انفعال الطبيعة ، كما قال ذلك فى أفعال الجسم والنفس ، لأنَّ الانفعال عنده كأنّه إنما هو كناية عن عدمِ الملابسة للغيرِ ،وبهذا المعنى استعمله ، وإذا أخذ كذلك [لم] (٤) يلزمه ما اعترض به مما قدَّمناه فاحتاج إليه فى أفعال الجسم والنفس ، لأنَّ الأفعال على ضربين ملابسة لغيرِ الفاعل وغير ملابسة وقد تقدَّمَ التمثيلُ بهما ، ولم يحتج إليه فى أفعالِ الطبيعةِ فإنَّ أفعالَ الطبيعةِ كلَّها غيرُ ملابسةٍ للغَيْرِ ولا متعدّيةٍ. (٥)

وقوله :(٦) عبارة عن هذه المعانى اللازمة ".

يريد : اللازمةَ للفاعلِ التى لا تجاوزُهُ إلى غيره .

---

(١) هذا الكلام بنصه تقريبا فى شرح الجزولية الكبير ١٣٧ب .
(٢) فى شرح الجزولية الكبير ل ١٣٧ب " قوله أما انفعال ،يقع فى بعض النسخ : أما افعال . . .
(٣) هذا الكلام بنصه تقريبا فى شرح الجزولية الكبير ١٣٨ أ .
(٤) تكملة لازمة من شرح الجزولية الكبير .
(٥) النص فى شرح الجزولية الكبير ١٣٨أ .
(٦) قبله فى الجزولية : " والأبنية التى لا تقع إلّا ".

وقوله : فَعُلَ في الثلاثي ".

مثاله : ظَرُفَ ، وحَسُنَ ، وكَرُمَ ، وشَجُعَ ، وجَبُنَ . وهذا المثال لا يوجد متعدّياً أبداً إلّا في حرفٍ نادرٍ حكاه " ثابت* في " الدلائل " ، وهو : رَحُبَتكم الطّاعة ،** إلّا أنّ الذي حسّنه أنّه مفعولٌ على إسقاط حرف الجر ، وأصله : رَحُبَتْ لكم الطاعة . ولكن تعدّيه مع هذا شاذٌّ لا يقاس عليه . (١)

وقوله : وتَفَعْلَلَ . "

مثاله : تَدَحْرَجَ .

وقوله // : وانفعل . "

مثاله : انطلق .

[وقوله] (٢) : وافعلّ " ، نحو : احمرّ . وقوله : وافعّال " ، مثاله : احمارّ

وقوله : وافعنلل . مثاله : احْرنجم أي اجتمع ، وقوله : وافعنلى (٣) مثاله : اسلنقى يقال : سلقيته : إذا رميتَه على ضعفٍ فاسلنقى اسلنقاءً واستلقى استلقاء ، وكذلك احْرَنْبى ، يقال : احرنبى الدِّيكُ : إذا نَفَشَ رِيشَه وتهيأ للقتالِ ، وقد حكى ابنُ جنّي (٤) أنّ هذه البنية قد جاءت متعدّية ، وأنشد قول الشاعر :

٥٤٧ - قد جَعَلَ النُّعاسُ يَغْرَنْدِيني أَدْفَعُه عنّي ويسرندِيني (٥)

ولم توجّه هنا بما (٦) وُجِّهَ في : رَحُبتكم الطّاعة ، لأنّا لم نسمعْ : يسرندي بي

---

(١) ما سبقَ مِنْ كلام الشلوبين في الشرح الكبير ١٣٨ وبعده فيه : لا يقاس عليه لوجهين : أحدهما أنّه كيف ما كان فهو تعدٍّ والآخر : أنّ التعدية بإسقاط حرف الجر مسموعة لا مقيسة .

(٢) زيادة يتم بها الكلام .

(٣) في المصورة : افنعلى ، تحريف .

(٤) في المنصف ١/ ٨٦ وذهب إلى ذلك أبو عبيدة كما في شرح التصريح ١/ ٣١١

(٥) البيتان من الرجز مجهولان وهما في الخصائص ٢/ ٢٥٨ ، والمنصف ١/ ٨٦ ، ٣/ ١١ وشرح شواهد الشافية : ٤٧ والممتع لابن عصفور ١٨٥ ، وشرح أبيات المغني ٧/ ١٣١ ، والتصريح ١/ ٣١١ ، وأجيب عن هذا البيت بأنّه شاذ .
واسرندى : أعتلى وكذلك اغرندى .

(٦) في المصورة والشرح الكبير : ما .

* هو ثابت بن حزم السرقسطي توفي سنة ٣٣٢ هـ ، وكتاب الدلائل في غريب الحديث صنفه ابنه قاسم وتوفي قبل إكماله فأكمله أبوه .

** انظر الصحاح (رحب) والنهاية ٢/ ٢٠٨ .

ولا يغرندي بى (١) ، فلذلك لم نوجهه بـه ، وإنْ كان قياسُ تعديته ذلك ، فإنَّه لا يبعد مع ذلك أنْ يوجّه عليه ، وإنْ كانت هذه التعدية غير مسموعة فربّ أصل لم ينطق به (٢) .

وقوله : وافعلَلَّ ".

مثاله : اقشعَرَّ ٣- من القُشَعْرِيرة ، وهى البَرْدُ ، وأنشد ابنُ مِقْسَم عن ثعلب قولَ الشاعر :

٥٤٨- لها وَفْضَةٌ (٤) فيها ثلاثون سَيْحفاً إذا آنَسَتْ أُولَى العَدِيِّ اقشعَرَّتِ (٥) -٣

وقوله : والمتعدى : ما نصب مفعولاً به ".

يريد : أنَّ الذى يقال فيه متعدٍّ بإطلاق هو ما اجتمع فيه (٦) فى الاسم المتعدّى إليه شيئان : أنْ يكون منصوباً ، وأنْ يكون مفعولاً به . فإنْ كان منصوباً ولم يكن مفعولاً به نحو : قام زيدٌ قياماً ، وقام زيدٌ يومَ الجمعة ، وقام زيدٌ ضاحكاً لم يُقَلْ فيه متعدٍّ بإطلاق ، ولكن بتقييد فيقال : متعدٍ إلى المصدر ، وإلى ظرف الزمانِ ، وإلى الحال ، ولا يقالُ : إنَّه متعدّ دون تقييد ، وكذلك إنْ كان الاسم

---

(١) فى المصورة : يغرنديني وكذلك فى الشرح الكبير للجزولية. والصواب ما أثبتناه وفى شرح شواهد الشافية قال البغدادى : الأصل يغرندى على ويسرندى علىّ أي يغلب ويتسلط . فعدّاه بعلى .

(٢) الكلام السابق من شرح الجزولية الكبير ١٣٨ب مع اختلاف يسير.

(٣-٣) زيادة عما فى شرح الجزولية الكبير.

(٤) فى المصورة : وفرة ، ولم أجدها بمعنى الجُعْبة ، فأثبت ما فى المصادر.

(٥) البيت للشَّنْفَرى الأَزْدِي من المفضلية رقم ٢٠ فى المفضليات ص ١١١ وهو فى المنصف ٣/١٤ ، ٣/١٧٢ . والوَفْضة : جعبة السهام ، والجمع وِفاض ، والسَّيْحف : السهم العريض النَّصْل ، وأصل السَّيْف الكشط والسلخ ، والعَدِي : اسمٌ موضوع لا واحد له من لفظه ، وهم الذين يُعدُّون قدّام الخيل . عن شرح المفضليات للتبريزى : ٣٩١ .

(٦) كذا فى المصورة وشرح الجزولية الكبير ، ولعل الصواب : منه .

المتعدّى إليه مفعولاً ولم يكن منصوباً نحو : مررت بزيدٍ وذهبتُ إلى عمرو ، وما أشبه ذلك، ولم يقل فيه متعدٍّ بإطلاق ، ولكن يقال فيه متعدٍّ بتقييد ، فيقال : متعدٍّ بحرفِ جرٍّ .

وقوله : ويوصلُ ما لا يَنْصِب المفعول به إليه بحرفِ الجرّ . (١)

مثاله : ذهب زيدٌ بعمرو .

وقوله : إلاّ أنْ تحذف العربُ شيئا فيُحْفَظَ ولا يقاسَ(٢) .

مثاله : ما حكى ابنُ الأعرابى من قولهم : مررتُ زيداً (٣) ، وأنشدوا :

تمرُّون الدِّيارَ ولم تعوجوا كلامكمُ عليَّ إذاً حرامُ(٤) (٥) [٥٣٠]

أراد : تمرون بالديار ، وقيلَ : عن الديار ،وقد رُوِيَ البيت :

مَرَرْتُمْ بالدِّيارِ ولَمْ تعوجوا (٦)

وقوله : وقد اطَّرَدَ حذفُه فى أنَّ وأنْ .

مثاله : رغبت أنَّك منطلقٌ ،أي في أنّك منطلقٌ . ورغبتُ أنْ تنطلقَ أى : فى أنْ تَنْطَلِقَ ، وعجبتُ أنَّك قائمٌ ، وأنْ تقومَ أي : من أنَّك قائم " ومن أنْ تقومَ ، ولا تقول : عجبتُ زيداً تريد : من زيدٍ ،ولا عجبت انطلاقك ، تريد : من انطلاقك ، وسبب ذلك كثرةُ الاستعمال والطولُ .

---

(١) بعده فى الجزولية : وأصله أن يلزم .

(٢) هذه الكلمة ساقطة من شرح الجزولية الكبير .

(٣) بعده فى شرح الجزولية الكبير " شاذ " .

(٤) سبق تخريجه ص ٧٣١ ونزيد على ذلك : شرح الجزولية الكبير للشلوبين : ١٣٨ب .

(٥) انتهى النقل عن شرح الجزولية الكبير للشلوبين .

(٦) انظر ما سبق عند تخريج الشاهد ،وهذه الرواية هى رواية المبرد عن عمارة ابن عقيل بن بلال بن جرير فيما ذكره الأخفش الصغير . انظر الكامل ١ / ٣٤ .

وقوله : (١) متعدٍّ إلى واحد ."

مثاله : ضربتُ زيداً ، وأكلتُ الخُبْزَ.

وقوله : ومتعدٍّ إلى أكثر... إلى قوله : ومتعدٍّ إلى مفعولين بنفسه ."
مثاله : كسوت زيداً ثوبًا ، وأعطيتُ زيداً درهماً [وقد خالف ابنُ كيسانَ والفراءُ في ذلك] (٢) فزعما أنَّ الدرهمَ منصوبٌ بفعلٍ آخر ، لأنَّ الأولَ هو الآخِذُ للدّرهم وللكسوة في كسوتُ زيداً ثوباً كأنَّه قال : فأخَذَ الدِّرْهَمَ . وعندَ البصريين أنَّ الثانيَ منصوبٌ بالفعل الأوَّلِ الملفوظِ به وأنَّه متضمِّن لهما ، لأنَّ أعطيت يقتضي مُعْطًى وعطيّةً وكسوتُ يقتضي مكْسُوًّا وكِسْوةً ، وأطعمت يقتضي مُطْعَما وطُعْمَةً ، وأسْقى يقتضي مُسْقًى وسُقْيا ، وكلُّ واحد من الأوائل مستدعٍ للثاني ، ألا ترى أنَّ زيداً هو الآخِذُ للعطيّة ، والنائلُ للكِسْوة ، والآكل للطُّعْمة ، والمتناول للسُّقيا (٣) ، وهذا المعنى هو الذي حمل الفراءَ وابن كيسان (٤) على ما ذكرا .

ورد النحويون عليهما بأنَّك إذا بنيت هذا الفعل لما لم يُسَمَّ فاعلُه كنت مخيَّرًا في إقامة أيِّهما شئت - على ما ذُكِرَ - مقام الفاعلِ نحو : أُعطِيَ زيدٌ درهماً وأُعطِيَ درهمٌ زيداً ، فلو كانَ الدرهمُ متعلقا بفعلٍ آخر لما جاز أنْ تقيمَه مقام الفاعلِ لأُعْطى . ومما يدلُّ على ذلك قولهم : أعطيته دِرْهماً فلم يأخذه ، ألا ترى أنَّك قد تعطيه فلا يأخُذُ ، فلو قدَّرتَ ذلك الفعلَ الناصبَ مع مجيئك بنفيه (٥) لاستحالَ ، لأنَّه كان يكون التقدير : أعطيت زيداً فأخَذَ درهماً فلم يأخذه . وهذا لا يُتَصَوَّرُ ، وإذا ثبتَ هذا فالأصلُ في أعطى زيدٌ عمراً درهماً . عطَا عمروٌ درهماً ، لأنَّه مأخوذٌ من عطوتُ الشيءَ إذا تناولتَه . وفي الحديث من قول عائشة - رضي الله عنها - : طودٌ منيفٌ لا تعطوه الأيادي "(٦) أي لا تتناوله ، فلما دخلت الهمزة التي للتعدية تعدَّى إلى آخر ، فصار يتعدَّى إلى اثنين ، وليس كسوتُ بمنقولٍ ، لأنَّ هذا يتعدَّى في أصلِه إلى اثنين بدليل قولِه [تعالى] :

---

(١) قبله في الجزولية : المتعدى ضربان ...
(٢) تكملة لازمة ، وقد استفدناها مما سيأتي .
(٣) في المصورة : للسقى .
(٤) انظر ابن كيسان النحوى (للدعجانى) : ٢٥٥ والهمع ١/١٦٣ .
(٥) هذه الكلمة غامضة في المصورة .
(٦) في اللسان (عطا) ، وهذه العبارة سبق كلام عائشة رضي الله عنها نصف أبا بكر الصديق
ونص هذه العبارة في منال الطالب : ٥٦١ : "أبي والله لا تعطوه الأيدي ذاك طود منيف

﴿ فَكَسَوْنَا العِظَامَ لَحماً ﴾ (١) ، فلو بنيت منه افْتَعَلَ (٢) لتعدّى إلى مفعول واحد نحو قولك : اكتسيتُ الثوبَ ، لأنّه فعلُ مطاوعة وفعلُ المطاوعة متى كان فعلُه متعدّيا إلى واحد كان هو غيرَ متعدٍ ، وإنْ كان متعدّيًا إلى اثنين ، صار متعدّيًا إلى واحد ، لأنّ المفعولَ الأوّلَ ينتقلُ فيصيرُ فاعلاً فيبقى المفعولُ الثاني واحداً منصوباً وعليه قولُ النابغة الجعدى :

٥٤٩- الحمدُ لله إذْ لم يأتني أَجَلي حتى اكتسيتُ من الإسلامِ سِرْبالا (٣)

ولو بنيت منه فَعِلَ لقلت : كَسِيَ زيدٌ ، ولم يتعدَّ نحو : كَسِيَتِ الجاريةُ تَكْسَى إذا صارت ذات كُسْوة ، ولأنه في مقابلة عَرِيَ يَعْرَى . قال : //

٢٠٥

وأَنْ يَعْرَ بين إنْ كَسِيَ الجواري فتنبُو العَيْنُ عن كَرَمٍ عِجافِ (٤) [١٠٨]

وقوله : ومتعدٍّ إلى أحدِهما بنفسِه وإلى الآخر بإسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ.

مثاله : اخترتُ الرِّجالَ زيداً ، واخترت مِنَ الرِّجالِ زيداً ، وأمرتُكَ الخَيْرَ وأمرتُك بالخيرِ.

وقوله : " ويمتنع الإلغاءُ والتعليقُ ". (٥)

ش (٦) : الإلغاءُ : أَلَّا يعملَ العاملُ بشرط . أَلَّا يكون هناك ما يمنعه نحو قولك : زيدٌ ظننتُ منطلقٌ وزيدٌ منطلقٌ ظننتُ . والتعليق : أَلَّا يعملَ لوجودِ مانعٍ في اللفظ أَوْ في التقدير لعَمَلِه (٧) . والمانعُ في اللفظِ : همزةُ

---

(١) الآية ١٤ من سورة المؤمنون .

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) البيت في ديوانه (المكتب الإسلامي) : ١٠١
والرواية فيه : حتى لبست

(٤) سبق تخريجه ص ٢١٤

(٥) هذا الكلام عن باب ما يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.

(٦) كلام الشلوبين في شرح الجزلية الكبير ١٣٩ أ . وهو يختلف قليلا عمّا هنا .

(٧) في المصورة : لعلمه ، تحريف .

الاستفهام أو غيرها من أدواته ، ولامُ الابتداء وما النافية ، و "إنَّ "(١) إذا كانت اللامُ في خبرِها ، والمُثُل في ذلك : علمت أزيدٌ قائمٌ أمْ عمروٌ ؟ وعلمت لزيدٌ قائم ، وعلمت ما عمروٌ قائمٌ . وعلمت إنَّ زيداً لقائمٌ ، وعلمت أيُّهم قائمٌ ؟ لأنَّ همزةَ الاستفهام مقدَّرة في أسماءِ الاستفهام كلِّها ، وإذا قلت : علمت أيُّهم قائمٌ ، فأيُّهم قائمٌ نابَ منابَ قولك : أزيدٌ منهم قائمٌ أمْ عمروٌ أم بكرٌ ؟ ولذلك بنيت لتضمّنها معناه إلاّ أيّاً فإنها أعربت لعلةٍ أخرجتها عن ذلك(٢)" وهي لزومُها الإضافة ، وهي بعضُ ما تضاف إليه ، فأشبهت كُلاًّ ، لأنَّه نقيضُها ، وبعضاً ، لأنَّه نظيرُها ، فحملت عليهما ، وبحسب ذلك يكون إعرابُها ، فتكون مصدراً إذا أضيفت إلى مصدر ، وظرفا إذا أضيفت إلى ظرفٍ ومفعولاً إذا أُضيفت إلى اسم ، فأشبهت بذلك كلاًّ [وبعضا] (٣) فإنَّهما بحسَبِ ما يضافان إليه ، فيكون إعرابهما ، وهما لازمان للإضافة بمثلِها فحملت عليهما في الإعراب كما تقدَّمَ .

وقوله (٤) : "ما لم تكن تُهَمَةً ."

يعني أنَّ ظننت إذا كانت بمعنى اتهمت تعدَّت إلى مفعول واحد ، ولم تكن إذْ ذاك ممّا دخل على المبتدأ والخبر ، وشاهدُه قولُه تعالى ﴿ وما هُوَ على الغَيْبِ بظَنِينٍ ﴾(٥) أي : بمتَّهم ، فعيلٌ بمعنى مفعولٍ ، وبالضاد بمعنى فاعل أي : ليس ببخيلٍ على ما عنده من الوحي .

وتكون ظننتُ بمعنى : علمتُ قال تعالى ﴿ إنِّي ظننتُ أنِّي مُلاقٍ حِسَابِيَهْ ﴾(٦)

---

(١) هذا المانع للفظي لم يرد في كلام الشلوبين .
(٢) انتهى كلام الشلوبين .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) قبله في الجزولية : والداخل على المبتدأ والخبر ظننت . . .
(٥) الآية ٢٤ من سورة التكوير : قرأ عبد الله وابن عباس وزيد بن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبير وعروة وهشام بن جندب ومجاهد وغيرهم ومن السبعة قرأ أبو عمرو والكسائي وابن كثير (بظنين) بالظاء . وقرأ عثمان وابن عباس أيضا والحسن وأبو رجاء والأعرج وأبو جعفر وشيبة وجماعة غيرهم ، ومن السبعة نافع وعاصم وابن عامر وحمزة (بضنين) بالضاد . انظر السبعة ٦٧٣ والبحر المحيط ٨ / ٤٣٥ .
(٦) الآية ٢٠ من سورة الحاقة .

وقال الله تعالى ﴿ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ (١) أي علموا وتيقنوا .
وقال تعالى ﴿ الذين يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَاقُو رَبِّهِم ﴾ (٢) ويتعدّى إلى مفعولين .

وبمعنى الشكّ في قوله تعالى ﴿ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ﴾ (٣)
﴿ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ ﴾ (٤) ويتعدّى أيضا إلى مفعولين .

فلها بالظاء مثالةً (٥) ثلاثةُ معان بمعنى : علمتُ وبمعنى شككتُ وبمعنى اتّهمت ، وبالضادِ بمعنى بَخِلْتُ ، قال :

٥٥٠ — * وضَنَّتْ علينا والضَّنِينُ من البُخْلِ * (٦)

والظَّنُّ : تردّدُ الذهنِ بين معتقدين ، يترجّح لك أحدُهما ، وجاز إلحاقُه بالعِلْمِ ، لأنَّ الظَّنَّ يَغْلِبُ القلبَ على أحدِ أمرين جائزين ظاهِرَي التجوّز .

والشَّكُّ : تردّدٌ بين مُعْتَقَدين لا يترجّح أحدُهما ، فكلما قَوِيت الدلائلُ في الظن لَحِقَ بالعِلْمِ ، وكلما ضَعُفَت لَحِقَ بالشَّكِّ .

وقوله : وحسبت وخلت مطلقًا ".

(٧) وقع في بعض النُّسخ : " وخِلْتُ بمعناه " ، وهذا أشبهُ بقولِه بَعْدُ :
" وزعمت الاعتقادية " ، احترز مِنْ زعمتُ التي بمعنى كفلْتُ ، وكذلك يحتاجُ أنْ يقولَ في حسِبْتُ وخِلْتُ : بمعنى ظننت التي ليست بتُهَمةٍ ليتحرّزَ من حَسِبْتُ بمعنى احمرَّ شَعْرِي ، ومنه الأَحْسَبُ في قَوْلِ امرئ القيس :

---

(١) الآية ١١٨ من سورة التوبة .
(٢) الآية ٤٦ من سورة البقرة .
(٣) الآية ٣٩ من سورة القصص
(٤) الآية ١٢ من سورة الفتح .
(٥) إشارة إلى الألف التي على الظاء ، وذلك تفريقاً بينها وبين الضاد .
(٦) صورة : ألا أَصْبَحَتْ أسماءُ جارِمَةَ الحَبْلِ .
وهو للبعيث — في الخصائص ٢/٢٠٢ ، ٣/٢٥٩ ، والمحتسب ٢/٤٦ والأمالي الشجرية ١/٧٢ ، وشرح أبيات المغني ٥/٦٥ واللسان (ضنن) .
(٧) من كلام الشلوبين في الشرح الكبير .

٥٥١ - يا هِنْدُ لا تنكِحِي بُوْهَـةً عليه عقيقتُهُ أَحْسَـبا (١)

وهذه غيرُ متعديةٍ ، - ومن خلت التي بمعنى تكبَّرتُ ، فذلك مرادُه بقوله : " وحسِبْتُ وخِلْتُ بمعناها " ، أي : بمعنى ظننتُ التي ليست تُهَمةً .

وقد كان ينبغي له على هذا أنْ يقولَ بعد قوله في علمت : ما لم تكن عِرْفانا أوْ (٢) من العَلَم في الشَّفَةِ ليتحرَّزَ بذلك مِنْ : عَلِمَ الرَّجُلُ ، إذا صار أعْلَمَ . - ٧

فش : قيل الأَصْلُ في : حَسِبْتُ : حسَبْتُ أَحْسُبُ من الحِساب العَدَدِيِّ ، فنقلت من فَعَلْتُ إلى فَعِلْت ، لأَنَّ معنى حسِبْتُ فلانًا عالمًا : عددتُه في جملةِ العلماءِ من غير علمٍ ولا يقينٍ ، فلمَّا نُقِلَ إلى هذا المعنى تعدَّى إلى مفعولين .

ومصدرُ حَسَبَ حِسَابٌ وحُسْبانٌ (٣) ومصدر حَسِبَ حِسْبان ومَحْسَبَةٌ .

وأمَّا خِلْتُ فأَصْلُ اشتقاقها مِنْ معنى الخيال وهو ما يتخيَّلُ لك (٤) صورتُه ولم تبق عندك حقيقتُه ، فلذلك دخل في باب الشكِّ والظَّنِّ ، وتعدَّى إلى مفعولين .

ولو بَنَيْتَ خلت لما لم يُسَمَّ فاعلُه مِنْ قولك : خالني زيدٌ قائمًا لقلت : خُلْتُ قائمًا ، كظُنِنْتُ قائمًا .

وتكون بمعنى التكبّر ، هذا الأمرُ لا يخولُ على ظَنِّي ، أي : لا يكبر عليه ، وهذا لا يتعدَّى .

وتكون أيضًا بمعنى التعهّد : كان عليه السلام يتخوَّلُ (٥) أصحابه [بالموعظة] أي يتعهّدهم بالموعظة .

---

(١) ديوان امرئ القيس بن حجر : ١٢٨ وهو من أبيات تنسب أيضا لامرئ القيس ابن مالك الحميرى ، وجزم بهذه النسبة الآمدى في المؤتلف والمختلف : ٩ وانظر المقاصد النحوية ١/ ٥٤٦ وأول البيت في بعض المصادر : أيا هند ..

(٢) في المصورة : و ، والتصويب من شرح الجزولية الكبير .

(٣) الحسبان مصدر عند المبرد وجمع حساب عند الأخفش . انظر اللسان (حسب) .

(٤) في المصورة : له .

(٥) أخرجه البخارى في كتاب العِلْم (١١) ١/ ٢٧ ، وكتاب الدعوات (٦٨) ٨/ ١٠٩ ، ومسلم في كتاب صفات المنافقين رقم الحديث ٨٢ ، ٨٣ ص ٢١٧٢ والترمذى في كتاب الأدب باب ٧٢ جـ ٥/ ١٤٢ واللفظ يختلف عما لدينا .

ومصدر التي بمعنى الشَّكِّ الخَيَلانُ والخَيْلُولَةُ والخَيْل ، ومصدر ما عداه الخَوْل .

فإذا كان في حَسِبْتُ وخِلْتُ ما ذكرنا فلأيِّ شيءٍ قال أبو موسى فيهما : " مطلقاً " وقد كان حقُّه أنْ ينبِّهَ عليهما في حين التعدّي إلى واحد ، أو عَدَمِ التعدِّي .

وقوله : // وعلمت ما لم تكن عِرْفانا ". ٢٠٦

يعني أنَّها إذا كانت في الحكم كعَرَفْتُ تعدَّت إلى مفعولٍ واحدٍ ، قال تعالى ﴿ لا تعلمونهم[1] الله يعلمهم ﴾[2] أي : لا تعرفونهم[3] اللّهُ يعرفُهم . قال بعضهم : هذه الآية ليست على ما استشهد بها النحويّون ، من أنَّ علمت بمعنى عرفت ، لأنَّها في أمْرِ المنافقين . ولم يكونوا لا يعرفون أعيانهم ، وإنَّما المعنى لا تعلمون ما هُمْ عليه من النِّفاقِ وهو الاعتقادُ ، وقوله تعالى : ﴿ الله يعلمهم ﴾ قَطْعٌ على العِلْمِ المأخوذِ في غيرِ مادَّةٍ ، وقد وقَعَتِ المعاقبةُ بإعادةِ اللفظِ ، فلا يُرادُ بأحدِهما إلاَّ ما يُرادُ بالآخر ، واستحسنَ شَ هذا وقال : تقديرُ الإعراب فيه لا تعلمونهم منافقين الله يعلمهم منافقين ، ثم حُذِفَ للعِلْمِ به .

قلت : هذا بناءٌ على الفرق بين العِلْمِ والمعرفةِ ، والمشهورُ في العِلْمِ أنَّه المعرفة ، ألاَ ترى أنَّ المتكلمين يحدُّونَه بقولهم : "[4] العِلْم معرفةُ المعلومِ على ما هو عليه ، لأنَّ العربَ جعلت المعرفة بإزاءِ تصوُّرِ المُفْرَدِ ، والعلمُ بإزاءِ تصوّرِ الجملة ، ولو عُلِمَتْ لكان . وزعم العَبْدِيُّ : أنَّ العِلْمَ ما حصل عن حاسةِ القلب خاصّةً ، والمعرفة : ما حصل عن حاسَّةِ العين والقلْبِ . قال العبدي : وإنَّما تعدَّت عَرَفْتُ إلى واحد ، وعلمتُ إلى اثنين ، لأنَّ المعرفةَ متعلّقة بحاسّتين حاسّة العين وحاسّة القلب ، لأنَّك إنَّما تقول : عرفته إذا كنت قد رأيته وعَلِمْتُهُ ، ومِنْهُ عريفُ القَوْمِ سُمِّيَ بذلك ، لأنَّه توسَّمهم بعينه وشاهدَهم بها مع عِلْمِ قَلْبٍ كما قال :

٥٥٢- أَوَكلَّما وَرَدَتْ عكاظَ قَبيلةٌ بَعَثُوا إليَّ عَرِيفَهم يَتَوسَّمُ[5]

---

(١) في المصورة : لا تعلمهم ، تحريف .
(٢) الآية ٦٠ من سورة الأنفال .
(٣) في المصورة : لا تعرفهم ، وهو تحريف ناشئ عن التحريف الذي ذكرنا .
(٤) انظر التعريفات للجرجاني .
(٥) البيت لطريف بن تميم العنبري في نوادر المخطوطات ٢/٢١٩ والأصمعيات و ... وهو من شواهد الكتاب ٤/٧ والمنصف ٣/٦٦ وغيرها .

والعلمُ إنَّما هو متعلّق بحاسةِ القلب حَسْبُ .

فإنْ قلت : كان ينبغي على هذا أنْ يكونا بالعكسِ في التعدّي .

فتقول : إنَّ الاسماءَ أَصْلٌ للأفعال ومنها ما هو أَصْلٌ ، ومنها ما هو فَرْعٌ فالمذكّر أَصْلٌ للمؤنّثِ ، والنكرةُ أَصْلٌ للمعرفةِ ، كذلك الأَفْعالُ لمّا كانت عرفتُ متعلقةً بحاسّتين صارت تُحْسَبُ إلى التعريف أكثر مِنْ علمت ، لأنَّها بحاسّةٍ واحدةٍ فهي تَجْنُبُ إلى التنكير ، والنكرةُ أصلٌ للمعرفةِ ، فكانت علمت لذلك أَقْوى في العمل ، وقد حمل العلم على المعرفة في قوله تعالى =(اللّه يعلمهم)= أي يراهم ويشاهدهم كما تقول : كُلُّ بعينك . انتهى . وكذا قال ابن بابشاذ(١)

قلت : وقد يقال إنَّ عرفت وإنْ تعدّى إلى واحد أَقْوى من عَلِمْتُ وإنْ تعدَّى إلى اثنين ، لأنَّ عَمَلَ عرفت في مفعولِهِ بحقِّ الأصالةِ كضَرَبَ، وعَمَلَ علمتُ في المفعولين ليس بحقِّ الأصالةِ بل بالشَّبَهِ بأَعطيت ، ولذلك تُلْغَى عَلِمْتُ وأخواتُها عن معموليها ، ولا تُلْغَى عَرَفْتُ .

وقال ابنُ الطراوة : الفَرْقُ بين العالِم والعارف أنَّ العالِمَ متوجِّهٌ إلى ثبوتِ الأمْرِ بما يباشرُه مِنْ نفسِه ، والعارفُ متوجِّهٌ إلى ثبوتِ الأمْرِ بما يقبله من غيره ، قال تعالى =(مَنْ أَنْبَأَكَ هذا قالَ : نَبَّأَنِيَ العَلِيمُ الخَبِيرُ)= (٢) ، ومعنى هذا الكلام أنَّ المعرفةَ ما حَصَلَ عن الحواسّ ، والعلمُ ما حصل عَنِ العَقْلِ لا بواسطةِ الحَوَاسِّ .

وهذه دعوى غيرُ مقصودة ، والاستعمال يخالفُها فإنَّه يقال : عرفتُ اللّهَ ومعرفتُه بالعَقْلِ ، وإنَّما العربُ وضعتْهُما كما قلنا فاختلفَ الحكمُ فيهما من جهةِ اللّفْظِ ، والمعنى متّفقٌ . وكذا قال ش رحمه الله . (٣)

[رأى ووجد]

وقوله : ورأيتُ ووجدتُ بمعناها ".

---

(١) في شرح المقدمة المُحْسِبة (٣٥٧) قال ابن بابشاذ : (٤٦٩هـ) " قال الله سبحانه =(لا تعلمونهم الله يعلمهم)= أي لا تعرفونهم الله يعرفهم"

(٢) الآية ٦ من سورة التحريم .

(٣) لم أجد كلامه فيما بين يدي من كتبه .

استظهرَ في رأيتُ على رأيتُ بمعنى أبْصرتُ ،وعلى رأيتُ بمعنى أصَبْتُ الرِّئةَ ، فإنَّها تتعدَّى إلى واحد ،وعلى رأيت بمعنى اعتقدت في مذهب فـ وابن جني فإنَّهما قالا : إنَّها تتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ ، وقال ابن جني(١) في بيت السؤال من الحماسة :

٥٥٣ -وإنا لقومٌ ما نرى القَتْلَى سُبَّةً إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ (٢)

قال : نَرَى هنا بمعنى الاعتقاد ،وسُبَّة : حال ،ولو كان مفعولاً ثانياً لأعاده مع رأته فكان يقول : إذا ما رأته عامر وسلول سبّة ، أوْ إياها (٣). وقال غيره لا دليلَ في البيت ، لأنَّه يكون المفعولُ الثاني محذوفاً حذفَ اختصارٍ لا اقتصار لدلالةِ أوّلِ الكلامِ عليه ، ولا تكون رأيت في البيت بمعنى عَلِمْتُ ، لأنَّ الشيءَ الواحدَ لا يجوز أنْ يعلمه عالمان على حالةٍ وضدِّها .

والأظْهَرُ عندي ما قال الناسُ : من أنَّ رأيتُ بمعنى الاعتقاد تتعدَّى إلى مفعولين لقولهم : فلان يرى الحقَّ مذهبَ مالك ، وفلانٌ يرى الصَّوابَ قولَك ، وفي الحديث : "اطلعتُ على جهنَّمَ فرأيتُ أكثرَ أهلِها النِّساء" (٤) أي : اعتقدت.

وتكون رأيت بمعنى علمتُ وبمعنى ظننتُ وتتعدَّى إلى مفعولين قال الله تعالى =(إنَّهم يرونهُ بَعيداً * ونراهُ قريباً)= (٥) أي يظنُّونه بعيداً ونعلمُه

---

(١) شرح ديوان الحماسة لابن جني ٢٨٧ ب .

(٢) البيت من الحماسية رقم ١٥ ص ١١٠ في شرح الحماسة للمرزوقي ،ونسبها المرزوقي لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي شاعر إسلامي ثم قال : ويقال إنَّها للمسؤال ابن عاديا اليهودي . والقصيدة التي منها البيت في ديوان الحارثي : ٨٨-٩٠

(٣) وأبطله أيضا من وجه آخر وهو : أنَّ الشيءَ الواحد لا يجوز أنْ يعلمه عالمان على صفةٍ وضدها فلا يجوز أنْ يعلم قوم أنَّ القتل سبة ويعلم آخرون أنَّ ذلك القتل نفسه أوْ ما كان مثله غير سبّة . انظر شرح ديوان الحماسة : ٢٧ ب .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق باب ما جاء في صفة الجنّة وأنَّها مخلوقة (٨) ٤/١٤٢ وكتاب الرقاق باب فضل الفقر (١٦) ٨/١١٩ .

(٥) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة المعارج .

قريبا ، لأنّ رؤية الله تعالى عِلْمٌ لا ظَنٌّ .

شـ : واستظهر في وجدتُ على وجدتُ التي على غير هذا الوجه من وجوه وجدتُ ، فإنّها إمّا متعدّية إلى واحد ، وإمّا غيرُ متعدّية(١) : كوجَدْتُ في المالِ وُجْداً وَجِدَةً (٢) ، ووجدتُ الضّالة وِجْدانا ونحو ذلك . وإذا كانت وجدتُ بمعنى عَلِمْتُ تعدّتْ إلى مفعولين نحو : ﴿ إنّا وَجَدْناهُ صابِراً نِعْمَ العبدُ ﴾(٣) ونحو : ﴿ تَجِدُوهُ عند اللّهِ هُوَ خيراً ﴾(٤) .

[زعم]

وأمّا زعمتُ الاعتقادية فتتعدّى إلى مفعولين ، تقول : زعمتُ زيداً قائماً ، أي : اعتقدته قائماً .

طـل (٥) : وأمّا زعمت فهي قولٌ يقترنُ به اعتقاد ومذهب ، وقد يصحّ وقد لا يصحّ ، وأمّا وجدتُ فهي للإخبار عن المعلوم على ما // هو به كعلِمتُ وزاد ٢٠٧ غيرُه : صيّرتُ وجعلتُ بمعناها تقول : صَيّرَ الطينَ خزفاً ، وجعله خَزَفاً بمعنى واحد أي اعتقده ، وجعل البصْرَةَ بَغْدَاذَ ، أي : ظَنّها . وقوله تعالى ﴿ وجَعَلْنا ذُرِّيّتَهُ هُمُ الباقينَ ﴾(٦) أي صيّرناهم الباقينَ من هذا الباب أيضا .

وقوله : "فهذا الباب لا يجوز فيه الاقتصارُ ، ويجوزُ فيه الإلغاءُ والتعليقُ" وقد تقدم معنياهما (٧) وسبب ذلك ".

وقوله : ولا تُلْغى مقدّمةً في الأمرِ العامِ ".

استظْهَرَ على مثل قوله :

---

(١) نهاية كلام الشلوبين في الشرح الكبير للجزولية ١٣٩ب وبعده فيها : ومسلكه (أي الجزولي) في هذا غير مسلك المتقدمين ، لأنّ طريقتهم تقتضي ألّا يستظهر في هذا الباب إلّا على ما هو قريب من معنى ما هم بسبيله ، وهو قد استظهر على ما لم يجتمع مع ما هو بسبيله إلّا في اللفظ خاصة .

(٢) في التهذيب ١١ / ١٦٠ " أي صرت ذا مال ".

(٣) الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل .

(٥) لعله ابن طلحة .

(٦) الآية ٧٧ من سورة الصافات .

(٧) يقصد الإلغاء والتعليق .

* إنّي رأيت ملاكُ الشيمةِ الأدبُ (١) *[٥٤٣]

فيمَنْ رواه والبيتَ الذى قبله مرفوعين ، وهى عند سَ معلّقة في ذلك (٢) وحذف اللام ضرورة أو استظهَرَ على قولِ سيبويه : متى تَظُنُّ زيدٌ منطلقٌ (٣) ، وكذا حُكِيَ (٤) عن أبى موسى أنّه كان يفسّرُ هذا الموضعَ والأول الذى تقدم [أولى] (٥) ، لأنّها إذا أُلغيت هنا فى حكمِ التوسّطِ ، وذلك أنّ تقدمَ المعمولِ يؤذنُ بتقدّمِ العاملِ ، و " متى " فى ذلك معمولةٌ لمنطلق ، فيتقدّم متى إذاً كأنّ منطلقاً قد تقدّمَ ، فالظّنُّ إذاً متوسّطٌ في التقدير (٦) ، وسببُ أنْ [illegible] تُلغَ مقدّمةً أنّ الفِعْلَ إذا كان مقدّماً كان مبنَى الكلام عليه ، وكان قويّاً فى العملِ ، وإذا تأخّر ضعُفَ ، وكان مَبْنَى الكلامِ على غيره ، ودليلُ ذلك أنّهم يقولون : ضَرَبْتُ زيداً فإذا قدّموا زيداً قالوا : لِزَيدٍ ضَرَبْتُ (٧) ، ولا يقال : ضربت لِزَيدٍ ، إلّا نادراً قال الله تعالى =(إنْ كنتُم للرُّؤْيا تعبُرُونَ)= (٨) وقال =(رَدِفَ لَكُم)= (٩) أي رَدِفَكم . وهو نادر .

وقوله : والمصدرُ فيه كالفعلِ فى كُلِّ ما ذُكِرَ ."

يعنى أنّ المصدرَ يقومُ مقامَ الفِعْلِ فى هذا الباب فى الإعمالِ والإلغاءِ والتعليقِ وغير ذلك ممّا تقدّم ذكرُه فتقول : زيداً قائماً ظَنّي ، وزيدٌ قائمٌ ظَنّي ، وزيداً ظَنّي قائماً ، وزيدٌ ظَنّي قائمٌ ، وظَنّي زيداً قائماً على الاستحسان ، وظَنّي زيدٌ قائمٌ على القُبْح .

---

(١) سبق تخريجه ص ٧٤٤
(٢) انظر التعليق باللام فى الكتاب ١/١٤٩ ، ٢٣٦ ، ٣/١٤٩ .
(٣) من أمثلة الكتاب ١/١٢٤ .
(٤) الشارح ينقل كلام الشلوبين فى شرح الجزولية الكبير ١٣٩ ب .
وقد قال الشلوبين هناك: وحُكِيَ لي .
(٥) تكملة من الشرح الكبير للجزولية .
(٦) انتهى النقل من كلام الشلوبين .

(٧) انظر لام التقوية فى المغني (ط٢) : ٢٣٩ .
(٨) الآية ٤٣ من سورة يوسف .
(٩) الآية ٧٢ من سورة النمل .

ش (١) وهذا الإطلاق خطأ فإنّه إذا أقيم المصدر مقام الفعل نحو : زيد منطلق ظنّي ، أو زيد ظنّي منطلق لا يعمل أبداً ، وإنما يكون ملغى وكذلك : زيد منطلق ظنّك أو زيد ظنّك منطلق لا يكون فى هذا كله إعمال ، لأنه إذا عمل كان التقديرُ فيه التقديم على ما يعملُ فيه ، وإذا قُدّم على ما يعمل فيه بقي المصدرُ لا ناصبَ له ، لأنّه إنّما ينتصب انتصاب المصدر المؤكد نحو : زيدٌ قام حقاً ، وهذا المصدر لا يتقدم على الجملة المؤكدة ، لأنّه إنّما ينتصبُ انتصابَ المصدر (٢) بفعلٍ تدلّ عليه الجملةُ قبلَه ، فلذلك لا يجوزُ تقديمه . فأمّا قولُهم (٣) : أجِدَّك لا تفعل كذا ؟ ، فإنّه لم يقدّم حتى جُعِلَ قَسَماً وجعلت الجملةُ بعده جوابَه ، فتضمينُه معنى القَسَمِ أوجَبَ له التقديم ، ولولا ذلك لم يَجُزْ تقديمُه ، وإذا كان لا يجوزُ تقديمُه فى موضعٍ يمكن أنْ يُنْوَى به التأخيرُ نحو : حقّاً زيدٌ قائمٌ ، لم يَجُزْ تقديمُه على الأحْرى إذا كان متقدّماً لا ينوى به التأخير إلّا أنْ يُضَمَّنَ معنى القسم كما قدّمنا ، وذلك نحو : ظنُّك زيداً قائماً ، وظنّي زيداً قائماً ، وإذا لم يجز ذلك انبغى ألّا يجوزَ : زيداً قائماً ظنّي ولا زيداً ظنّي قائماً ولا زيداً قائماً ظنّك ولا زيداً ظنّك قائماً ، لأنّه فى ذلك كله فى تقدير التقديم ، والتقديمُ فى ذلك ممتنعٌ فإذا كان ذلك ممتنعاً فهذا خلاف ما يقتضيه كلامُ المؤلف مِنْ أنّ حكمَه حكمُ الفعل فى كلّ ما ذُكِرَ فى الفعل فقد كان حقُّه أنْ يحرّرَ (٤) كلامه . انتهى .

قلت : وهذا الذى قاله الأستاذ هو ظاهرُ كلام سيبويه فى باب الأفعال التى تُسْتعمَل وتُلْغى (٥) ، لأنّه قال (٦) " واعلم أنّ المصدرَ [قد] (٦) يلغى كما يلغى الفعل وذلك [قولك] (٦) متى زيدٌ ظنّك ذاهبٌ ، وزيدٌ ظنّي أخوك وزيدٌ ذاهبٌ ظنّي " (٧) ولم ينصّ على أنّه ينوب منابَ الفعل فى العَمَلِ ، وإنْ كان قد قال بَعْدُ : (٨) " وإنْ شئت قلت : متى ظنُّك زيداً أميراً ، كقولك : متى ضربُك عمراً " فإنّ هذا لم يَنُبْ منابَ الفِعْلِ وإنّما أميراً حالٌ ، وظنُّكَ حالٌ بإضمار فعلٍ كأنّه قال : متى يكون ظنّك أى مظنونك زيداً فى حال إمْرَةٍ ، وكذلك متى يكون ضربُك

---

(١) شرح الجزولية الكبير للشروبين ١٤٠ أ .
(٢) تكملة من المصدر السابق ، وهو سقط بسبب سبق النظر .
(٣) التهذيب ١٠/٤٦٣ ، وإكمال الاعلام : ١٠١ .
(٤) فى المصورة : يجوز ، والتصويب من الشرح الكبير للجزولية .
(٥) فى الكتاب ١/١١٨ .
(٦) تكملة من الكتاب .
(٧) الكتاب ١/١٢٤ .
(٨) الكتاب ١/١٢٥ .

أي مضروبك عمرًا ، وإنّما أتى به ليُريك أنّ الرفعَ في المصدرِ جائزٌ ، وكان المانعُ من أنْ ينوب منابَه في الإعمال أنّ المصدرَ إنّما يعملُ أبدًا عمل الفعل بالنيابةِ مناب أنْ والفعل نحو : أعجبني ضَرْبُ زيدٍ عمرًا ، أي : أنْ ضَرَبَ زيدٌ عمرًا أو بالنيابةِ منابَ فِعْلِ الأمْرِ : نحو : ضربًا زيدًا أي اضربْ زيدًا ، والأمرُ هنا غيرُ مقصود ، لأنّ المقصودَ الإخبارُ ، وتقديرُ أنْ والفعل متعذّرٌ ، لأنّك تحتاجُ إلى خبرٍ محذوفٍ لا دليلَ عليه ، ولا يكون إذْ ذاك ينوبُ منابَ الفعل وحدَه بل منابَ أنْ والفعل ، وقد أجازَ أبو الحسن الأخفش فيما حكاهُ ابن طاهر(١) عنه في طُرَرِ سيبويه : حسْبانى زيدًا عاقلاً حسنٌ وخِيلانِي زيدًا عاقلاً حَسَنٌ ، وكذلك رؤيتى عبد الله عاقلاً حَسَنَةٌ ، وهذا على أنّه يعملُ بالنيابةِ منابَ أنْ والفعل .

وأبو موسى على قول الأخفش مصيبٌ بلا شكٍّ ، وعلى هذا يقول أبو موسى في قول سيبويه : متى ظنُّك زيدًا أميرًا : ظنُّك مبتدأ ومتى خبرٌ مقدّمٌ لهُ وزيدًا أميرًا مفعولان للظّنّ ، وكذلك : متى ضربُك زيدًا : متى خبرٌ مقدم ، وضربك مبتدأ ، وزيدًا مفعول بالضّربِ ، فلما كان له خبرٌ جاز .

وعلى الجواز فسّره السيرافي وابن خروف ، قال السيرافي (٢) في تفسير : متى ظنّك زيدًا أميرا " يعني سَ : أنّك تجعل ظنّك مبتدأ ، ومتى خبره ، وزيدًا أميرًا مفعولان لظَنّ ، وقال ابن خروف قوله (٣) : " واعلم أنّ المصدرَ // قد يُلْغَى " يقول المصدرُ يعملُ عملَ الفِعْلِ الذى يكون بدلاً مِنْه ، فإذا تقدّمَ عَمِلَ في مفعوليه وارتفعَ هو بالابتداءِ ، ولا بُدّ له من خَبَرٍ كقولك : مَتَى ظَنُّكَ زيدًا ذاهِبًا ، وإنْ أُلغيت ورفعت المفعولين لم يَجُزْ الرفع فيه ، وكان مقدّمًا من تأخير ، وانتصب على المصدرِ المذكور ، وتعلّقت متى بذاهبٍ والتقدير : متى زيدٌ ذاهبٌ ظنُّكَ -

٢٠٨

---

(١) محمد بن أحمد بن طاهر الأنصارى الإشبيلى ، أبو بكر المعروف بالخِدَبّ توفى سنة ٥٨٠هـ نحوى مشهور اشتهر بتدريس الكتاب وله طرر عليه اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه ، وله تعليق على الإيضاح ، وغير ذلك . كان موصوفا بالحذق وله آراء واختيارات أخذ الكتاب عن ابن الرمّاك وابن الأخضر من تلاميذه مصعب الخشنى . عن البغية ١/٢٨ .

(٢) شرح الكتاب له ١/٢٣٤ ب

(٣) يعني سيبويه .

كما تقولُ : حقاً زيدٌ منطلقٌ - والسُّؤالُ عن ذهابِ زيدٍ .

قال الفراءُ والأخفشُ ، ويجوزُ النَّصْبُ في ظنَّك مع إعماله في الاستفهامِ فتقول : متى ظنَّك زيداً ذاهباً ؛ لأنَّ الاستفهامَ يطلبُ بالفعْلِ فتنصب بإضمار فعلٍ كأنَّه : متى تظنّ ظنَّك ، ويجوز نصبُه كذلك في الأمر والنهي لطلبهما الفعل نحو : ظنَّك زيداً منطلقاً بالنَّصْبِ أي ظُنَّ ظنَّك ، ولا يجوزُ إلا في موضعِ الدلالةِ عليه ، ولذلك لم يَجُزْ : ظنَّك زيداً منطلقاً بالنَّصْبِ من غير دليلٍ كما لم يَجُزْ : ضربَك زيداً قائماً بالنصب في غيرِ الأمْرِ والنَّهي ؛ لأنَّه لا دليلَ عليه ، ولم يتقدّمه ما يكون تأكيداً ولم يتأخّره فإذا وسطتَ المصدرَ جازَ الإلغاءُ ، ولم يَجُزِ الإعمالُ لتقدّم معمولِ المصدرِ ، فإذا ألغيتَه رفعت الاسمين بالابتداء والخبر ونُصِبَ المصدرُ على التأكيدِ للجملةِ كما تقول : زيدٌ منطلقٌ حقّاً ودَلَّ على فعله بعد ما ثبتَ المؤكَّدُ فإذا أخَّرت المصدرَ ألغيتَ ولم تعمله أيضا ، ونصبتَ المصدرَ كما تقدّمَ .

وقوله(١) : " كانَ (٢) قبيحاً " يريدُ الإلغاءَ مع التقديمِ ، وأطلق قبيحاً في موضع لا يجوزُ . ولا يجوزُ الإلغاءُ مع التقديمِ إلاّ مع الاستفهام على ضَعْفه كما ذكر في الفعل ويرجع فيه إلى السماع لأنَّه نقض المرادَ بمجيءِ الظن متقدّماً ، وما تقدّم في المسألتين من نَصْبِ الظَّنِّ مع الإلغاء فنصبُه على المصدرِ المؤكّدِ للجملةِ كما تقدَّم وإنَّما ضَعُفَ : غيرَ ذي شكٍ زيدٌ ذاهبٌ(٣) ، وحقّاً عمروٌ منطلقٌ(٤) لتقدّم المؤكِّد على المؤكَّد ، كما امتنع إلغاءُ المصدرِ والفعلِ مع التقديمِ ، ولما أعملتِ العربُ الظَّنَّ رفعته بالابتداءِ والخبر في متى ، ومثّله : بمتى ضربك زيداً "

فهذا تفسيرُ ابن خروف لكلامِ سيبويه وجمهور النحاة على ما قال أبو موسى ، فلا معنى لردِّ الأستاذِ عليه .

---

(١) يعني سيبويه . انظر الكتاب ١/١٢٤ فقد قال " فإن ابتدأت فقلت : ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحا " .

(٢) في المصورة : وكان ، والواو كأنها زائدة ، وليست في نص الكتاب .

(٣) من أمثلة الكتاب ١/١٢٤ ، ونصّه فيه : غير شك زيد الخ . . .

(٤) من أمثلة الكتاب ١/١٢٤

وقوله : " ما لم يضمرِ المصدرُ ".

يعنى أنَّك إذا أكَّدت الفعلَ بالمصدرِ قَبُحَ أنْ تلغيه ، لأنَّه يجيءُ عاملاً فى المصدرِ غيرَ عاملٍ فى المفعولين ، فصورتُه التناقض ، لكن إذا أتيتَ بلفظِ المصدرِ مُضْمَرًا كان أشبه ، نحو : زيدٌ ظننته منطلقٌ ، لأنَّ الهاءَ لا يظهرُ فيها عملٌ ، لأنَّ الهاءَ تصلحُ للمصدرِ ولغيرِه ، وأحْسَنُ منه : زيدٌ ظننتُ ذاكَ منطلقٌ ، ولأنَّ ذاك اسمٌ مبهمٌ لا يختصّ بمصدرٍ ولا غيره ، فإذا انفرد عن الفعل لم يكن مصدرًا لو قلت : زيدٌ منطلقٌ ذاك لم يَجُزْ ، وأيضا فإنَّه لا يظهرُ فيه عملٌ لا بالإعرابِ ولا بالصيغة كما تقدَّمَ قَبْلُ .

وفَسَّرَ شَ هذا الموضع فقال (١) : " قوله : وأقبحُ من ذلك الجمعُ بينهما فى الإلغاء ، العِلَّةُ فى ذلك عند بعضهم أنَّ فائدةَ المصدرِ إذا جُمِعَ بينهما التوكيدُ ، وهو أكثرُ موافقةً للإعمال منه للإلغاء ، وهذا تعليلٌ ضعيفٌ ، لأنَّ إلغاءَ الفعلِ وإن اقتضى ألَّا يُعْتَمَدَ عليه فى اللفظِ لا يخرجُه عن أنْ يكونَ معتمداً عليه فى المعنى فقد يكونُ الفعلُ غيرَ معتمدٍ عليه فى اللفظ من جِهَةِ تأخُّرِه أوْ توسطه لا مِنْ جِهَةِ معناه (٢) إذْ لا تناقُضَ بينهما ، قال (٣) : والصوابُ أنَّه إنَّما قَبُحَ الجمعُ بينهما فى الإلغاء ، لأنَّ المصدرَ يقومُ مقام الفِعْلِ إذا أُلْغِيَ ولا يقومُ مقامه إذا أُعْمِلَ كما ذكرنا ، فلذلك كان الجمعُ بينهما قبيحاً فى الإلغاء ولا يكون قبيحاً فى الإعمال ، لأنّه إذا جمع بينهما فى الإلغاء كان من الجمع بين العِوَضِ والمعوَّضِ منه من حيث إنَّ المصدرَ يقومُ مقامَ الفعل فى الإلغاءِ ولم يقم مقامه فى الإعمال (٤) وهذا تعليلُ سيبويه ".

قلت : وهذا غير مسلّم ، لأنَّه بناه على أنَّ المصدر لا يقومُ مقام الفعل فى الإعمال ، وذلك فاسدٌ وما بُنِيَ على الفاسدِ فاسدٌ ، فالصوابُ ما قدَّمناه .

وقوله : أعْلَمَ المتعدية قَبْلَ النَّقْلِ إلى اثنين ".

استظهر على أعلم المتعدية مِنْ عَلِمَ التى بمعنى عَرَفَ فإنَّها متعدّيةٌ إلى اثنين .

---

(١) الشرح الكبير للجزولية ١٤٠ ب .
(٢) بعده فى الشرح الكبير : ويكون مع ذلك معتمداً عليه من جهة معناه .
(٣) يعنى الشلوبين .
(٤) بعده فى الشرح الكبير ، فلذلك لم يقبح الجمع بينهما فى الاعمال .

وقوله : التى بمعنى أعلم[1]".

استظهر على أرى المنقولة من رأى البصرية ،فإنّها تتعدّى إلى اثنين ، وعلى نَبَّأَ وخَبَّر وأَخْبَرَ إذا لم يُراعَ فيها معنى أَعْلَمَ ، أي : إذا لم يحكم لها بحكم أَعْلَم ،وقد كان ينبغى أنْ يكون لفظُه هكذا ، لأنَّ ما قاله يوهم ما ليس الأمرُ عليه فإنّها إذا كانت غيرَ محكومٍ لها بحكم أَعْلَمَ - وإنْ كانت بمعنى أعلم - متعديةٌ إلى واحدٍ بأنفسها وإلى اثنين بحرفي جرٍّ : الباء وعن[2]

وقوله : كان حكمُ الأوّلِ منها حكمَ الأوّلِ من باب كسوت ."

يعني فى الاقتصار عليه ، وفى أَلاَّ يلغى الفعل عنه وعمّا بعده كما لا تلغى كسوت عن مفعوليها ،وفي أَلاَّ يعلّقَ الفعلُ عنه وعن الذى بعده ، كما لا تعلق كسوتُ عَنْ معموليها .[3]

وقوله : وحكمُ الثّاني والثالث معًا حكمُ الثاني منه ."

يعنى فى الاقتصار عليه ،وفى أَلاَّ يلغى الفعلُ عنها ولا يُعَلَّقُ ، وهذا الذى قاله هنا هو المذهبُ الصحيحُ فى هذا الموضع ، وإنْ كان فيه خلافٌ لبعضهم ، فقد مَنَعَ بعضُهم الاقتصارَ على المفعول الأوّلِ وربّما نسبه لسيبويه . وأجاز بعضُهم الإلغاءَ عن المبتدأ والخبر ،وليس هذان المذهبان مرضيَّين عند المحققين كذا قال ش[4] .

قلت : وما تقدّمَ فى صدرِ الباب* هو الظاهرُ من مذهب سيبويه // ، لأنّه ٢٠٩
قال[5] : " باب ما يتعدّى إلى ثلاثةِ مفعولين لا يجوز لك أنْ تقتصر على مفعولٍ

---

(١) نص الجزولى بتمامه " والمتعدى إلى ثلاثة مفاعيل : أعلم ، المتعدية قبل النقل إلى اثنين ،وأرى ، ونبّأ ،وأنبأ ،وأخبر ،وخبّر ، وحدّث التى بمعنى أعْلَمَ "

(٢) من كلام الشلوبين بتصرف . شرح الجزولية الكبير ١٤٠ ب ، ١٤١ أ .

(٣) عن شرح الشلوبين للجزولية ١٤١ أ .

(٤) الشرح الكبير للجزولية ١٤١ أ .

(٥) الكتاب ١ / ٤١ .

منهم واحدٍ دون الثلاثة - أى دون ذكر الثلاثة - ، لأَنَّ المفعولَ الأَوَّلَ في هذا الباب كالفاعل في الباب الذى قبله [في المعنى] (١)".

وقوله : لأَنَّ علةَ الاقتصار أو التعدى وهو الأول ، وقد تقدم بيانه . (٢)
وقوله: وإذا بُنيتْ للمفعول فحكمُ منصوبيها ما ذُكِرَ في منصوبي ظننت مطلقاً ".
(٣) يعني أَلاَّ يقتصر على أحدهما دون الآخرِ ، وفيما ذكر في ظننت من الإعمال والإلغاء ، وليس هذا الذي ذهب إليه من جواز (٤) الإلغاء في هذا الباب إذا بُنِيَتْ أفعالُه للمفعول ، بصحيحٍ ، لأَنَّ العلَّةَ في أَنْ لم تلغ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعل لكونها أفعالاً مؤثرة بخلافِ ظننت وبابها ، موجودة فيها إذا بنيت للمفعول وجودها إذا بنيت للفاعل ، فكيف توجد العِلَّةُ في فعلِ المفعولِ ثم لا يوجد حكمُها ، ولم يكن ذلك في فعلِ الفاعلِ دون فِعْلِ المفعول ، ولكن الذى غرَّهُ من هذا المعنى ذكر سيبويه أُرَى (٥) وهى مضارع أَرَيْتُ التى بمعنى : أَظْننت وإنْ كان لم ينطق به فتخيل المؤلفُ أَنَّ باقي أفعال التعدِّى إلى ثلاثة نحو : نبئت وأُنْبِئت وحُدِّثت كأُرَى في ذلك ، وإنَّما جاز إلغاء أُرَى وحدها من ذلك الباب ، لأَنَّها وإنْ كانت مضارع أريت التى بمعنى أَظْننت على ما ذكرناه من أَنَّه لم يُنْطَق بالماضي في ذلك فهي بمعنى ظننت ، فلما كانت بمعنى فِعْلٍ غيرِ مؤثرٍ أُلْغيت كإلغاءِ سائرِ الأفعالِ غيرِ المؤثرةِ ، وأيضا فإنَّ أريت بمعنى أَظْننت لم ينطق به أَصْلا ، فلا ينبغي أَنْ تُجْرى أُرى في ذلك مَجْرى سائرِ ما لم يسمَّ فاعله من هذا الباب ، لأَنَّهُ ليس شيءٌ (٦) منها بمعنى فِعْل غيرِ مؤثر ، وهذا كلّه إنَّما بنيناه (٧) على نَصٍّ يقع في بعض النسخ وهو : فهذه إذا بُنيت للفاعل

---

(١) تكملة من الكتاب .

(٢) كذا في المصورة ، ولعل فيه سقطاً .

(٣) الكلام التالى جميعه من كلام الشلوبين في الشرح الكبير للجزولية ١٤١أ - ١٤٢ أ ، ولعله قد سقط الرمز (ش) في أول هذا الكلام .

(٤) في المصورة : أن ، وهو تحريف

(٥) الكتاب ١ / ٤٣

(٦) في المصورة : هو ، تحريف

(٧) في الشرح الكبير للجزولية : بيناه ، والصواب ما في المصورة .

كان حكمُ الأَوَّلِ منها حكمَ الأَوَّلِ من باب كَسَوْتُ وحكمُ الثّانى والثالث معاً حكمَ الثاني منه وامتنع التعليق والإلغاء " ثم قال " : وإذا بُنِيَت للمفعولِ فحكم منصوبيها ما ذُكِرَ فى منصوبي ظننت مطلقاً " ،فهذا يقتضي التفريقَ بين بنيةِ الفاعلِ وبنيةِ المفعولِ على ما قدَّمناه .

ويسقط فى بعض النّسخ قوله : فى بنيةِ الفاعل " وامتنع التعليقُ والإلغاء " فإنْ كان صحةُ النَّصِّ هكذا ،فلا دليلَ فيه على أنَّ مذهبه أنَّ هذه الأفعال إذا بُنيت للفاعلِ لا تُلْغى ولا تعلَّق ،ولكن يمكن (١) أنْ يكونَ معنى كلامِه أنَّ هذه الأفعال إذا بنيت للفاعلِ لا تُلْغَى عن المفعول الأَوَّل ،ويرفع بالابتداء ،كما لا تُلْغَى : كسوت عن المفعول الأوَّلِ وترفع بالابتداء ، وعن المفعول الثانى والثالث معاً ،ويجعلانِ خبرَ المبتدأ ،كما لا يجعل الثاني من باب كسوت خبرَ الأَوَّلِ ،ولا يمتنع إلغاؤها على وجهٍ آخر ،وهو أنْ تعملَ فى الأَوَّلِ وتُلْغَى عن الثانى والثالث ، ويمكن أنْ يكون لهذا قال فيها : إذا بنيت للمفعولِ فحكمُ منصوبيها ما ذكر فى منصوبى ظننتُ مطلقاً ،أي : إنَّه لا تفصيلَ فى إلغائها إذا بنيت للمفعولِ كما فيه تفصيلٌ إذا بنيت للفاعلِ ، ويكون مذهبُه فى ذلك مذهبَ من لا يجعل لكونِ هذه الأفعال مؤثرة - تأثيرا فى منع الإلغاءِ والتعليق ،وهو مذهب لبعض النحويين .

فيتحصَّل فى الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللَّذين هما مبتدأ وخبر فى الأَصْلِ بقولِ هذا المؤلف على النَّصِّ الأَوَّل ثلاثة مذاهب :

أحدها : امتناع الإلغاء على الإطلاق ،وهو الذى يُعَوَّلُ عليه (٢) .
والثانى : إجازتُه على الإطلاق ،وهو الذى يسبِقُ إلى أكْثَرِ الأَفْهامِ .
والثالث : التفريقُ بين بنية الفاعل وبنية المفعول .

---

(١) فى الشرح الكبير للجزولية : ولا يمكن ،ولعل الصواب ما فى المصورة.
(٢) فى الشرح الكبير للجزولية : أُعَوِّلُ . فهو مذهب الشلوبين ،ومن عبارة الأبذى أنّه يرتضيه أيضا .

وعلى النص الثانى قولان : مَنْعُه ، وإجازتُه .

وإنّما قلتُ(١) هذا ، لأنّى لم أرَ التفريق بين بناءِ الفِعْلِ للفاعل وبنائه للمفعولِ فى هذه الأفعال فى الإلغاء والتعليق إلّا لهذا الرجل ، إلّا مايقتضيه كلامُ أبي القاسمِ الزّجاجى ، فإنّه ذكر : نُبئت وأُنبئت مع ظننتُ وأخواتِها ، وقال بعد ذلك : " إنّ هذه الأفعال إذا ابتدأتَ(٢) بها نصبتْ مفعولين ، وإذا توسّطت أو تأخّرت جاز فيها الإلغاء والإعمال "(٣) فذكر إلغاء نُبِّئْتُ وأُنبئت وهما مبنيان للمفعول لكنّه لم يذكر أنّها إذا بينت للفاعلِ لا تُلْغى ، فلو كانَ قد ذكر ذلك فى بنائِها للفاعلِ لكان ذلك القولَ الثالث الذى اقتضاهُ قولُ المؤلفِ على ما في بعض النسخ ، ولا أُبْعِدُ أنْ يكون قد قالَه غيره ، وإنْ كنتُ لم أرَهُ ، ولكنّ الصحيح ما قدّمتُه . مما قلت فيه أنّه الذى أعوّل عليه . ويمكن أنْ يكون معنى التفريق بين بنيةِ الفاعلِ وبنيةِ المفعولِ فى التعليق والإلغاءِ أنّ فِعْلَ الفاعلِ لا يتأتى فيه تعليقه(٤) عن الثلاثة ، لأنّ المبتدأ والخبر ليسا بخبرٍ عن المفعول الأوّل ، ويكون هذا معنى قوله فيه : وامتنع الإلغاء والتعليق وأنّ ذلك يتأتى فى فعلِ المفعولِ ، فلايكون ذلك قولاً ثالثاً ، ولكنّه قولُ مَنْ يجيزُ التعليقَ عن المفعولين اللذين هما فى الأصْلِ متبدأٌ وخبرٌ فى هذا الباب لا خِلافَ عليه .(٥)

---

(١) القائل هو الشلوبين .

(٢) فى المصورة : أبدأت ، وفى الجمل والشرح الكبير للجزولية : ابتدأت .

(٣) الجمل : ٣٩ ، ٤٠ بتصرف .

(٤) غامضة فى المصورة .

(٥) إنتهى كلام الشلوبين .

بـــاب

هذا الباب يُذْكَرُ فيه ما تتعدّى إليه الأفعالُ المتعديةُ وغيرُ المتعدية وجميع ذلك ثمانية أشياء : المصدرُ ، وظرف الزمان ، // وظرف المكان ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، والمفعول معه ، والمفعول من أجله ، إلاّ أنّ الذى يُذْكَرُ من ذلك فى هذا الباب أربعةُ أشياء : وهى المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال . وما عدا ذلك فيرِدُ له مكانٌ يُذْكَرُ فيه خلاف هذا . ٢١٠

وإنّما لم يذكر فى هذا الباب إلاّ هذه الأربعة ، لأنّ الفعلَ يتعدّى إليها على اللزوم ، والأربعةُ الأخيرةُ لا تلزمُ ، ألاَ ترى أنّ كلّ فعلٍ مشتقٍ من المصدر ففيه دلالة عليه ، وأنّه لا بُدّ فيه من زمان ومكان يكون فيه ، وكذلك أيضا لا بُدّ للفاعلِ والمفعول من حالٍ يكونان عليها ، وأمّا التمييزُ فقد لا يكون فى الكلام شيءٌ مبهم فيَحْتاجُ إلى تمييز ، وكذلك الاستثناء قد لا يكون فى الكلام ما يُسْتَثْنَى منه ، وكذلك أيضا المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه فى فِعْلِهِ وللمفعول ما يصاحبه فى كونه مفعولاً ، فيحتاج الفعلُ إلى مفعول معه ، وقد لا يكون فلا يحتاج إذْ ذاك إلى مفعول معه ، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنونا فلا يُوْقَعُ فعله لسبب ، فلا يكون للفعل إذْ ذاك مفعول من أجله ، فقد تبين أنّ اللازمَ من هذه الثمانيةِ الأربعةُ المتقدمةُ . (١)

وأقْوى هذه الأربعة فى تعدّي الفعل إليه المصدرُ ، ويليه الزمان ويليه المكان والحال بعد المكان . وإنّما قلنا : إنّ تعديه إلى المصدر أقوى من تعدّيهِ إلى الزمان ، لأنّ حروفَ المصدرِ موجودةٌ فى الفِعْلِ فدلالتُه لفظيةٌ ومعنوية ، إذْ معقولُ مدلولِها واحدٌ .

وتعدّيه إلى الزمان أقوى من تعديه إلى المكان ، لأنّ دلالتَه على الزمان بالبِنْيَةِ ، فهى من اللفظ ، وكلاهما أعْنِي دلالتَه على الحَدَثِ ودلالتَه على الزمان دِلالةُ تضمن ، ودلالتُه على المكان دلالة التزام ، لأنّها ليست لفظية ، وإنّما هى من جهةِ المعنى ، إذِ الفِعْلُ لا بُدّ له من مكانٍ من جهة المعنى يُوْقَعُ فيه ،

---

(١) هذا الكلام بنصه تقريبا فى شرح الجمل ١/٣٢٤ .

وأيضا فإنَّ المكانَ فى الحقيقةِ ليس للفِعْلِ وإنَّما هو لصاحب الفِعْلِ ، وصاحبُ الفعل لا بُدَّ أنْ يكونَ فى مكان . فالفِعْلُ إنَّما يطلب محلًّا يقعُ منه أوْ به ، وذلك المحلُّ لا بُدَّ له من مكان ، ولذلك لا يتعدى إلى المختص منه إلّا بحرفِ الجَرِّ نحو : ضربتُ زيداً فى الدارِ وفى الحانوتِ ولا تقول : الحانوتَ ولا الدارَ ، وسيبيّنُ .

[المفعول لأجله]

وقوله : والمفعولُ له على رَأْيٍ .*

يعنى أنَّ المفعول له فيه خلاف : فمذهب سيبويه أنَّه يصلُ إليه الفعلُ فى الأصْلِ بحرفِ الجَرِّ ، وهو لامُ العِلَّةِ(١) ، وأنَّه مما حُذِفَ منه حرفُ الجر فتعدَّى الفعلُ فنَصَبَ .

وذهب غيره إلى أنَّه ينصِبُه الفعلُ الأوَّلُ بلا واسطةٍ انتصابَ المصدرِ الملاقى له فى المعنى .

وقال آخرون : التقديرُ في قولِك : أكرمتُ زيداً حَذَرَ شَرِّهِ(٢) ، أي مِنْ أجْلِ حَذَرِ شَرِّهِ ، فحذف حَرْفَ الجَرِّ ، والاسم المضاف .

وذكر الزَّجَّاجُ أنَّه ينتصبُ بِفِعْلٍ من لفظِه تقديرُه : جئته أكرمه إكراما له ، وقصدته أبتغيه(٣) ابتغاءَ الخير ، وجئت أخافه مخافةَ شَرِّهِ .

[شروط انتصاب المفعول لأجله]

ولا ينتصبُ إلّا بشروطٍ منها : أنْ يكونَ مصدرًا غير مشتقٍّ منه لفظُ الفِعْلِ الذى قبله ، لأنَّه عِلَّةٌ له ، والشيءُ لا يكون عِلَّةً لنفسِه . وأنْ يكون مفعولا لفاعلِ الفعل المعلَّل ، وأنْ يكون فى زَمَنِ الفعل .

فإنْ نقصَ من هذه الشروط شيءٌ لم يصلِ الفعلُ إليه إلَّا بحَرْفِ الجَرِّ ، ومثال ذلك: أكرمتُ زيداً حذرَ شَرِّه ، فالحذرُ مصدرٌ من غير لفظ أكرمَ ، ومقارنٌ

---

(١) الكتاب ٣/١٢٦ ، ١٥٤ .
(٢) الكتاب ٣/١٥٤ .
(٣) فى المصورة : أبتغه ، ولا جازم هنا .

له في الزمان ومفعول لفاعل الإكرام ، وذلك أنَّه بهذه الأشياء يُشْبِهُ المصدرَ الملاقي للأوَّلِ في المعنى . فلو قلت : جئتُ لإكرامك زيداً ، للزمتِ اللامُ ، لأنَّ فاعل المجيءِ غيرُ فاعلِ الإكرام ، وكذلك : قمتُ لزيدٍ ، ولا يجوز قمت زيداً ، لأنَّ زيداً ليس مصدراً ، وكذلك قول امرئ القيس :

٥٥٤ - * فلو أنَّ ما أسْعى لأَدْنَى مَعِيْشَةٍ (١) *

فألزم اللام لأَدْنَى ، لأنَّه ليس بمصدرٍ . وقال :

٥٥٥ - * فجئتُ وقد نَضَتْ لِنَوْمٍ ثيابَها (٢) *

فأَثْبَتَ اللامَ في قوله : لنومٍ ، لأنَّ زمانيهما مختلفان ، لأنَّ النَّضْوَ قد وقع ، والنومُ فيما يستقبلُ ، فعدمتِ المقارنةُ في الزمانِ مع أنَّه مصدرٌ ، وقال :

٥٥٦ - وإنِّي لتَعْرُوني لذِكْراكِ فَتْرَةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ (٣)

ففاعل تعروني "الفترةُ" وفاعل الذكرِ ضميرُ المتكلِّم أي : لأنْ أذكرك والمختارُ عند النحويين من هذه المذاهب مذهبُ سيبويه ، فالذي اختار المؤلفُ إنْ كان مذهباً له غيرُ مختارٍ ، إذْ لا يُحْذَفُ منه حرف الجرِّ إلّا بهذه الشروط ، ولو كان الأصلُ وصولَه بنفسِه لم يشترط في نصبِه تلك الشروط . فالصحيحُ مذهبُ سيبويه وسيأتي بيانُه في بابِه ونزيدُ من الخِلافِ فيه على هذا ، إنْ شاء الله تعالى .

---

(١) عجزه : * كفاني - ولم أَطْلُب - قليلٌ من المال *
وهو في ديوانه ص ٣٩ . وهو من شواهد الكتاب ١/ ٧٩ . والمقتضب ٤/ ٧٦ والخصائص ٢/ ٣٨٧ ، والإنصاف ٨٤ وشرح ابن يعيش ١/ ٧٨ ، ٧٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٦٢٢ ، والمقرّب ١/ ١٦١ ، والخزانة ١/ ١٥٨ ، وغيرها كثير .

(٢) عجزه * لدى السِّتْرِ إلّا لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ .
وهو من المعلقة . انظر ديوانه ١٤ وفي المقرّب ١/ ١٦١ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٦٦ ، ٢٢٥ والتصريح ١/ ٣٣٦ والهمع ١/ ١٩٤ ، ٢٤٧ وما بعدها .

(٣) البيت لأبي صخر الهذلي - من شعراء الدولة الأموية - في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧ ورواية الصدر فيه : * إذا ذكرت يَرْتاحُ قلبي لذكرها *
وهو في الإنصاف ٢٥٣ ، وشرح ابن يعيش ٢/ ٦٧ ، والمقرب ١/ ١٦٢ ، والخزانة ١/ ٥٥٢ والمقاصد النحوية ٣/ ٦٧ ، ٢٧٨ ، وغير ذلك كثير .

وقوله : " والحالُ والتمييزُ " .

مثاله : جاء زيدٌ راكباً ، وطاب زيدٌ نفساً ، وتصبّب زيدٌ عرقاً ، ونحو ذلك ، وسيأتي بيانهما بعدُ إنْ شاء اللهُ تعالى (١) .

وقوله : والمشبّهُ بالمفعول " .

يعني الظرف المتّسَعُ فيه (٢) نحو : يومُ الجمعة سرتُه وقمته ، ونحو ذلك .

وقوله : وبالواسطة إلى المفعول معه والمستثنى " .

مثاله : قام القومُ وزيداً ، وضربتُ وزيداً عمراً ، وقام القوم إلّا زيداً . وفي المفعول معه خلافٌ :

فمذهبُ سيبويه أنّه انتصب بالفعلِ المتقدِّمِ // بوساطةِ الواو (٣) . ٢١١

ومذهبُ الأخفش : أنّه منصوبٌ على الظرف ، لأنّ الواوَ بمعنى مع (٤) .

ومذهبُ الزجّاج : أنّه انتصب بإضمارِ فعل ، والتقديرُ عنده في قولك : ما صنعت وأباك (٥) ؟ ما صنعت ولا بست أباك ؟ (٦) .

واعْلم أنّ المفعولَ معه لم يخلص أنْ يكون فاعلاً ولا مفعولا على الحقيقة ، ولذلك جيء معه بحرف الشركةِ المضمَّنِ معنى " مع " دون عملِه ، وذلك أنّه يتابعُ الفاعلَ على فِعْلِه ويصاحبُه فيه ، فهو له كالشريكِ ، فجيء معه بحرف الشَّرِكَةِ ، ولما لم يصح أنْ يكون فاعلاً ، إذْ ليس له داعيةٌ إلى الفعل من قِبَلِ

---

(١) باب الحال في ص ٨٣٨ ، وباب التمييز في السفر الثاني
(٢) انظر شرح ابن يعيش ٢ / ٤٥ .
(٣) الكتاب ١ / ٢٩٧ وشرح السيرافي ٢ / ٧٩ أ .
(٤) شرح ابن يعيش ١ / ٤٩ ، والهمع ١ / ٢٢٠ .
(٥) من أمثلة الكتاب وهو محرّف في الهمع : ما صنعت وإيّاك .
(٦) شرح ابن يعيش ١ / ٤٩ ، والهمع ١ / ٢٢٠ وذهب الكوفية إلى أنّه منصوب على الخلاف لأنّ ما بعد الواو خالف ما قبلها فلم يشاركه في الفعل لذا نصب قالوا : وهذه قاعدتنا في الظرف نحو قولك : زيد عندك .
انظر شرح ابن يعيش ١ / ٤٩ .

نَفْسِهِ صار كالمفعولِ ، إذْ هو محمولٌ على أَمْرٍ ليس من عند نَفْسِه ، وخُصَّ بالواوِ دون غيرِها ، لأنَّها في الأصلِ من باب الشركة مع اقتضائها الاجتماعَ في زمنِ الفعلِ في أغلبِ أحوالِها دون سائرِ أخواتِها ، والواوُ غيرُ خارجةٍ عن معنى العَطْفِ بالكلّية ، وعطف ما بعدها على ما قبلها جائزٌ فيه ، وبهذا المعنى افترقت من حروفِ الجَرِّ في أنَّه لم تعمل الجَرَّ بتوسطها كعملِ الحروفِ الجارّةِ الجرَّ بتوسطها بين الفعل والاسم ، ولا يتقدَّم المفعولُ معه على العاملِ فيه تشبيهاً بالمعطوف الذى لا يتقدم على العامل .

وأمَّا المستثنى فنحو : ما قام القومُ إلَّا زيداً ، واختلف النحويون في العامل في الاسمِ المنصوبِ على الاستثناء :

فمنهم من ذهب إلى أنَّه انتصب بنفسِ إلَّا لا أنَّها أَوْصلت غيرها ولا عدَّت ، وهو مذهب المبرّد (١) فيما نَقَلَ العَبْدِيُّ عنه ، قال العَبْدِيُّ : وذلك يَفْسُدُ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ الحرفَ إذا كان يدخلُ على الاسم تارةً ، وعلى الفعل أُخْرى لم يعمل في واحدٍ منهما كـ : هلْ وغيرها ، وهذا موجود في إلَّا نحو : ما رأيت أحداً إلَّا يموتُ ، وما مررت بأَحَدٍ إلَّا وقدْ قام ، ودخولها على الاسم معروفٌ .

والآخَرُ : أنَّها لو كانت عاملةً لما بَطَلَ عملُها في حالٍ من الأَحْوال - كما لم يزل عمل إنَّ وليت - في قولنا : ما جاءني إلَّا زيدٌ ، وكون الاسمِ هنا مرفوعاً بما قبل إلَّا مما يدلّ على أنَّه لا عمل لها ألبتَّةَ إذْ لو كان لها عملٌ هنا لما زال البَتَّةَ .

وقال أبو إسحاق الزَّجّاج : هو منصوبٌ بإلَّا بالنيابة منابَ أُستثنى (٢) ، وهذا المذهب فاسدٌ لأَمْرين :

---

(١) وكذلك الزجاج وبعض الكوفيين كما في الإنصاف : ٢٦٠ المسألة ٣٤ . وانظر المقتضب ٤ / ٣٩٠ مع حواشي عضيمة حيث ردّ على من نسب للمبرد أنَّ إلَّا تعمل بنفسها .

(٢) هو مذهب المبرد كما في المقتضب ٤ / ٣٩٠ مع حواشي الشيخ عضيمة حيث فهم من كلام المبرد أنَّ الناصب للمستثنى فعلا (أستثني) أو (لا أعني) محذوفين وإلَّا دليل على هذا الفعل وبدل منه فلا يذكر معها . إلَّا أنَّه قال : كلام المبرد لا يثبت لـ (إلَّا) عملا في المستثنى .

أحدُهما : أنَّه لو كان الاسمُ منصوباً بإلَّا لاتَّصل الضميرُ بها ، فكنت تقول : قام القومُ إلَّاك وإلَّايَ كما يتصل بإنَّ فتقول : إنَّك وإنَّني ، فلمَّا لم يقولوا إلَّا : قام القومُ إلَّا إيَّاك وإلا إيَّايَ ، ولم يجئ الضميرُ متَّصلا بها إلَّا في ضرورةِ شِعْرٍ نحو قولـه :

وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا ... أَلَّا يجاورُنا إلَّاكِ دَيَّارُ (١) [٤٠١]

دلَّ ذلك على أنَّ الاسمَ لم ينتصب بإلَّا .

والآخر : أنَّ غيرًا تنتصِبُ في الاستثناءِ من حيثُ انتصب الاسمُ الواقعُ بعد "إلَّا" بدليل أنَّ الموضع الذي يرفعُ فيه الاسم الواقعُ بعد إلَّا تُرْفَعُ فيه غيرُ ، والموضعُ الذي تُنْصَبُ فيه تُنْصَبُ فيه ، والموضعُ الذي تُخْفَضُ فيه تُخْفَضُ فيه ، فإنَّما إعرابها بأنْ نُقِلَ إليها إعرابُ الاسمِ الذي بعد إلَّا . فكما أنَّه لا يُتَصَوَّرُ نصبُ غيرٍ بأستثني لئلَّا يَبْطُلَ المعنى فكذلك لا ينتصب "زيدٌ" بإضمار "أستثني" ، ألَا ترى أنَّك لو نصبت غيراً بأستثني لكان المستثنى غيرُ زيدٍ ، وإنَّما المستثنى زيدٌ .

ومنهم مَنْ ذهبَ إلى أنَّه انتصب بالفعلِ الذي قبله بوساطةِ إلَّا وهو مذهبُ السِّيرافي ، وأبي علي الفارسي (٢) وابن البانِ ش (٣) وابن بابشاذ (٤) من المتأخرين والرُّنْدي (٥) أيضا وغيرهم ، وجعلوه كالمفعولِ معه في أنَّ العاملَ فيه الفعلُ بوساطة إلَّا ، كما أنَّ ذلك العاملُ فيه الفعلُ بوساطةِ الواو .

فإنْ قيلَ : كيف يُتَصَوَّرُ أنْ يصلَ العاملُ الواحدُ إلى الاسم المنصوب بوساطةِ إلَّا في نوعٍ من الأسماء وبنفسه في نوعٍ آخر ؟ ألَا ترى أنَّ "قام" يصل إلى زيد بوساطةِ إلَّا نحو : قام القومُ إلَّا زيداً ، وقام القومُ غيرَ زيدٍ ، يصل إلى غيرٍ بنفسه .

---

(١) سبق تخريجه ٥٦٠ ورواية البصريين " حاشاك " كما في الخزانة ٢ / ٤٠٥

(٢) الإيضاح له : ٢٠٥ والهمع ١ / ٢٢٤ .

(٣) الهمع ١ / ٢٢٤ .

(٤) شرح المقدِّمة المُحْسِبة : ٣٢٢ ، والهمع ١ / ٢٢٤ .

(٥) الهمع ١ / ٢٢٤ .

فالجوابُ : أنّ أبا الحسن ابن البانِ ش قد انفصلَ عن هذا الاعتراض فقال : يصلُ العامِلُ إلى المفعولِ إذا كان مُخْتَصًّا بوساطةِ حَرْفٍ فإذا كان مُبْهمًا وصَلَ إليه بنفسِه ، وذلك نحوُ ظرفِ المكانِ المختصِّ يصلُ العامل إليه بفي نحو : جلس زيدٌ في الدّارِ ، ويصلُ إلى المبهمِ بنفسِه نحو : جلس زيدٌ أمامَك ، فكذلك يَصِلُ الفِعْلُ في الاستثناءِ إلى المبهمِ بنفسِه كغيرِ وإلى المختصِّ بالواسطةِ .

وهذا المذهبُ قد رُدّ على جميعهم بقولِ العرب : القوم إخوتُك إلّا زيداً بنصب زيدٍ وإنْ لم يتقدّمْ فعل ولا ما يجرى مجراه .

ومنهم من ذهب إلى أنّه انتصب عن تمامِ الكلامِ ، ونُسِبَ إلى سيبويه (١) ، وهو الصحيحُ بدليلِ قولِهم : القومُ إخوتُك إلّا زيداً فنُصِبَ زيدٌ وإنْ لم يتقدمِ فِعْلٌ ولا ما يجرى مَجْراه ، فهو منصوبٌ عن تمامِ الكلام .

فهذه مذاهبُ أهْلِ البصرةِ في الناصِبِ للاسم المستثنى .

وأمّا الكسائي فذهبَ إلى أنّ قولَك : قام القومُ إلّا زيداً ، أنّ تقديرَه : إلّا أنّ زيداً لم يقمْ (٢) ، فَفَهِمَ الفراءُ من هذا الكلام أنّ الناصبَ للاسم مخالفتُه الأوّلَ في المعنى ، وَرَدّ على شيخه بأنْ قال : لو كان الخلافُ ناصِباً وجَبَ أنْ ينتصِبَ زيدٌ في نحو قولك : قام عمروٌ لا زيدٌ ، وما قام عمروٌ ولكن زيدٌ ، لمخالفته ما قبله ، فلمّا لم ينتصب دَلّ ذلك على فساد مَذْهَبِه .

ومنهم // مَنْ فَهِمَ عن الكسائي أنّ ذلك الاسمَ منصوبٌ بأنّ مضمرةً ، وحُذِفَ خَبَرُها . وذلك فاسِدٌ ، لأنّ إنّ وأخواتها لا تُجيزُ العَرَبُ إضمارَها وإبقاءَ عملِها لضَعْفِها في العمل ، ولا يحفظُ في كلامهم شيءٌ من ذلك . ٢١٢

وأمّا الفَرّاءُ فذهبَ إلى أنّ إلّا مركبةٌ من إنّ ولا ، فخُفِّفَتْ إنّ وأُدْغِمَتِ النونُ في اللّامِ ، فإذا قلتَ : ما قام القومُ إلّا زيدٌ فرفعتَ غَلَّبْتَ حكمَ " لا " العاطفةِ ،

---

(١) انظر الكتاب ٢ / ٣٣٠ ، ٣٣١ .

(٢) الإنصاف ٢٦١ .

وإذا قلت : ما قام القومُ إلَّا زيداً، فنصبتَ غلَّبْتَ حكم إنَّ (١) .

وهذا مردودٌ ، فإنَّه ادّعى أصْلاً لم يُلْفظْ به من غيرِ قيامِ دليلٍ على ذلك. وأيضاً فإنَّه لا يُعْطف بلا بعد النَّفْي وأنْت تقول : ما قام القومُ إلَّا زيدٌ ،برفعِ زيد بعدَ النَّفْي ، فدلّ ذلك على أنَّهُ لا يتصوّر ما ذهب إليه من العَطْف بإلَّا . وأيضا فإنَّك إذا غلَّبتَ حكمَ أحدِ الحرفين تكون قد أبْطلتَ حكمَ الآخرِ مع أنَّه ملفوظٌ به ، وهذا شيءٌ لم يستقر فى كلامِهم ، أعْني أنْ يُؤْتَى بإنَّ من غيرِ أنْ يؤتى لها بمعمولٍ ويؤتى بحرْفِ عَطْفٍ مِنْ غيرِ أنْ يُعْطَفَ به شيء .

وإنَّما جمعتُ أقوالَ الناسِ فى هذه المسألةِ ، لكون أبي مُوسى أطلق القولَ بأنَّ الفعل يتعدَّى إليه بوساطةِ إلَّا ،ولم يقل على رأيٍ ، كما يقولُ فى غيرِه .

وقوله : المصدرُ على ثلاثةِ أقسامٍ .

المصدرُ هو اسمُ الفِعْلِ المُعَبِّرِ عن المعنى الصادرِ عن الفاعلِ نحو : ضربٍ وقيامٍ ، أو الاسمُ القائمُ مُقامَه نحو : سرت قليلاً ، وضربت زيداً سوطاً ، والأصل : سرت سيراً قليلاً ، وضربتُ زيداً ضربةَ سوطٍ ،فحُذِفَ الموصوفُ وأُقيمت الصِّفَةُ مُقامَه ، وحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليهِ مقامَهُ فأُعْرِبَ بإعرابه ،أوْ عَدَدُهُ نحو : ضربت زيداً عشرين ضَرْبةً فعشرين مصدر ، لأنَّه عَدَدٌ لمصدرٍ ، أوْ ما أُضيفَ إليه إذا كان المضافُ هو المضافَ إليه في المعنى نحو : ضربتُ زيداً كلَّ الضَّرْبِ ،فكلٌّ مضافٌ إلى الضَّرْبِ وهو والضربُ فى المعنى شيءٌ واحدٌ ،أوبعضه نحو : ضربتُ بعضَ ضَرْبٍ ،فبعضُ مضافٌ إلى ضَرْبٍ ،وهو فى المعنى جُزْءٌ مِنَ الضَّرْبِ ـ بشرطِ أنْ يكونَ منصوباً بفِعله الذى أُخِذَ منه نحو : ضربت ضرباً ، أو بعد فعل فى معنى الفعل الذى أخذ منه نحو : أتيت مشياً ،فمشيٌ منصوب بعد أتيت ،وأتيت فى معنى مَشَيْتُ ، أو اسم جار مجرى الفعل الذي أُخذ منه نحو : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً .

---

(١) انظر هذا فى الإنصاف : ٢٦١ .

والمبهمُ ما يقعُ على القليلِ والكثيرِ مِنْ جِنْسِه ، نحو : ضَرْب ، وقِيام ، وقُعود ، ونحو ذلك ، أَلَا ترى أَنَّ قياماً يقع على ما قلَّ وما كَثُرَ ، وكذلك القعودُ والضَّرْبُ ، وهذا أراد أبو موسى بقوله : المُبْهَمُ : النكرةُ غيرُ الموصوفةِ ولا المحدودةِ بالتَّاءِ ولا المضافةِ .

وقوله : والمعدودُ ما فيه هاءُ التأنيثِ ".

مثاله : قمتُ قومةً ، وضربتُ ضربةً مما تدخلُ عليه تاءُ التأنيثِ الدالةُ على الإفراد . أو كان اسمَ عدد نحو : عشرين ضربةً ضربتُ ، وهذا النوعُ يُثنَّى ، أعني ما تلحقه تاء التأنيث ، لأنَّه صار محدوداً بها ، فصار قولُك : ضربت ضربةً كقولِك أكلتُ تمرة ، فلمَّا ضارعَ المفعولَ بهِ ثُنِّيَ وجُمِعَ فقيل : ضربت ضربتين وضربات .

وقوله : " والمختصّ : النكرةُ الموصوفةُ ".

مثاله : قمت قياماً سريعاً .

". . والمضافة . . "
مثالُه : ضربت ضَرْبَ شُرَطِيٍّ .
". . والمعرفة . . "
نحو : ضَرَبْتُ ضَرْبَ الشُّرَطِ وضَرْبَ الشُّرَطِيِّ ، والضَّرْبَ الذى تعلم .

وقوله " المبهمُ لتوكيدِ الفِعْلِ ".

ش : (١) " زعم ابن بابشاذ (٢) أَنَّ المصدرَ فى قولهم : ضربتُ ضرباً وقمت قياما نائب مَنابَ تكريرِ ضربت وقمت مَرَّةً أُخرى . والحقُّ أَنَّ المصدرَ فى ذلك إنَّما هو توكيدٌ لما دَلَّ عليه الفِعْلُ من الحَدَثِ ، وكأَنَّ الذى قال ذلك غَلِطَ من قولِهم : إنَّ المصدرَ لتوكيدِ الفِعْلِ فلذلك قال : إنَّه نائبٌ منابَ تكريرِ الفعلِ ، كأَنَّه أَخَذَ الفِعْلَ هنا الذى هو قسيمُ الاسمِ والحرفِ . والصوابُ أَنَّ الفِعْلَ هنا هو اسم المعنى الصادرِ عن الفاعلِ ، وكأَنَّهم أرادوا أَنْ يقولوا المصدرُ لتوكيدِ لفظِ الفِعْلِ أو لتوكيد مدلولِ الفِعْلِ : أَي لتوكيدِ اللَّفْظِ الدَّالِ

---

(١) كلام الشلوبين فى الشرح الكبير للجزولية ١٤٣ أ .
(٢) فى الشرح الكبير للجزولية: بعض المتأخرين . والذى فى شرح المقدمة المحسبة ٣٠١ أنّ المصدر فى هذه الأمثلة : لتأكيد الفعل .

على الفِعْلِ ، واللفظُ الدّالُ على الفعل الذى هو المعنى الصادرُ عن الفاعلِ هو حروفُ ضَرَبْتُ لا بنيتُه . وقد تَقَدَّمَ (١) أَنَّ الفِعْلَ إنّما يدلُّ على الحدثِ بحروفِه لا ببنيتِه ، وأَنَّ دلالته على الزمانِ إنّما هى ببنيته ، فإنّما هو مؤكد لما أعطته حروفُ ضربت لا لما أعطته بنيتُه ، أَوْ لا يكون (٢) مضافاً محذوفاً فى ذلك . ويكون التوكيدُ فى ذلك بمعنى التمكينِ للمعنى والتكريرِ له ، كأَنَّه مؤكدٌ للمعنى الذى أَعطاهُ : ضربتُ وقمتُ مِنَ الحَدَثِ لا لما أعطاه من الزمان ، أَي : ممكن له فى نفسِ السامعِ ومكرّر له عليه ويدلّ على أَنّ المرادَ بالفعلِ فى هذا هو المعنى الصادرُ عن الفاعلى لا الفعل الذى هو قسيمُ الاسمِ والحرفِ ، أَوْ أَنَّ ذلك على حذفِ المضاف كما قدّمنا ـ قوله رحمه الله :

والمختصُّ لبيان نوعه . أَي : لبيان نوع الفعل ، فهل الفعل هنا إلّا المعنى الصادر عن الفاعل ؟ ، أَلَا ترى أَنَّ التنويعَ إنّما هو له لا للزمان ، وكذلك قولُهم : إنَّ المعدودَ لعدد مَرّاتِه ، إنّما المراد به لعدد مرّاتِ الفِعْلِ الصادرِ عن الفاعل " هذا كلام الأستاذِ أبي عَلِيٍّ ، وكذا قال السهيلى ، إلّا أَنَّه فَرَّقَ بين المصدرِ والمفعولِ المطلقِ ، وهما عندنا لقبانِ للّفْظِ المعبِّرِ عن المعنى الصادرِ عن الفاعلِ ، قال : إذا كان مصدرا فالعاملُ فيه لفظُ الفِعْلِ (٣) // ، وإذا كان مفعولاً مطلقاً فالعاملُ فيه لفظُ فَعَلْتُ أَي الذى يتضمنه ضربت من قولك : فعلتُ الضَّرْبَ ، فالعاملُ فى المصدرِ فعلت أَعْنى لفظ " ف ع ل " ، لأَنَّك إذا قلت : ضربتُ ضرباً فالضَّرْبُ ليس بمضروبٍ ، ولكنّك حين قلت : ضربتُ تَضَمَّنَ ضربتُ معنى فَعَلْتُ ، لأَنَّ كُلَّ ضَرْبٍ فِعْلٌ ، وليس كلُّ فعلٍ ضرباً ، فصار هذا بمنزلةِ تَضَمُّنِ الإنسان للحيوان (٤) ، إذْ كلُّ إنسانٍ حيوانٌ ، وليس كلُّ حيوانٍ إنسانا . وإذا كان الأَمْرُ هكذا فضرباً منصوبٌ بفعلتُ

٢١٣

---

(١) عند الشلوبين فى شرحه ، فهذا من كلامه .
(٢) فى شرح الشلوبين : أو لا يُقَدَّرُ .
(٣) عبارة السهيلى : والعامل إذا أردت معنى الحال الفعل نفسه .
وكلام السهيلى فى النتائج ٣٥٧ .
(٤) فى النتائج : الحيوان .

المدلول عليها بضربتُ حتى كأنّك قلت : فعلتُ ضَرْبًا .

ولا يكونُ المصدرُ مفعولاً مطلقاً حتى يكون منعوتاً أوْ محدوداً (١) ٢- نحو : ضربتُ ضرباً شديداً ، وضربتين . فإنْ لم يكن منعوتاً ولا في حُكْمِ المنعوتِ-٢ ، فإنّما يكون توكيداً للفعلِ ، لأنّ الفعْلَ يدلّ عليه دلالةً مطلقةً ولا يدلّ عليه محدّداً ولا منعوتاً . وقد يكون مفعولاً مطلقاً وليس له نعت في اللفظ إذا كان في حُكْمِ المنعوتِ كأنّك تريد : ضرباً مّا ، فلا يكونُ حينئذٍ توكيداً ، إذْ لا يؤكّدُ الشيءُ بما فيهِ معنىً زائدٌ على معناه ، لأنّ التوكيدَ تكرارٌ محضٌ . وقد احتجّ القُتَيْبِيُّ (٣) على القائلين من المعتزلة بأنّ تكليمَ اللّهِ موسى مجازٌ بقوله سبحانه =(وكلّمَ اللّهُ موسى تكليما)= (٤) فأكّدَ الفعْلَ بالمصدرِ ، ولا يَصِحُّ المجازُ مع التوكيدِ ، فذاكرتُ بهذا شيخنا أبا الحسين (٥) بنَ الطراوةِ - رحمه اللّه - فقال : هذا حَسَنٌ لولا أنّ سيبويه (٦) قد أجاز في مثلِ هذا أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً ، وإنْ لم يكن منعوتاً في اللّفْظِ ، فيحتمل على هذا أنْ يريد : تكليماً مّا ، فلا يكونُ في الآيةِ حُجّةٌ قاطِعَةٌ ، والحِجاجُ عليهم كثيرةٌ ، لا يُحتاجُ معها إلى الاحتجاج بالمحتملات.

وقد سألتُه عن العامل في المصدرِ إذا كان توكيداً للفعلِ والتوكيدُ لا يعملُ فيه المؤكّد إذْ هُوَ هُوَ في المعنى ، فما العاملُ فيه ؟

فسكتَ قليلاً ثم قال : ما سألني عنها أحدٌ قبلك ، وأرى أنّ العاملَ فيهِ ما كان يعملُ في الفِعْلِ قبلَه لو كان اسماً ، لأنّه لو كان اسماً كان منصوباً لفعلت (٧) المتضمنةِ فيه .

---

(١) في النتائج : أو في حكم المنعوت .
(٢-٢) هذه العبارة ليست في النتائج .
(٣) تأويل مشكل إعراب القرآن : ١١١ .
(٤) الآية ١٦٤ من سورة النساء .
(٥) في المصورة : أبا الحسن ، وأثبتنا ما في النتائج ، فهو الصواب .
(٦) أورد نصه البنا في النتائج ٣٥٧ هامش ٧ نص كلام سيبويه عن الكتاب ١/٢٩٩ .
(٧) في النتائج ٣٥٨ : بفعلت .

ثم عَرَضْتُ كلامَه على نفسي ، وتأمَّلْتُ " الكتابَ "، فإذا هو قد ذَهَل عن ما لَوَّحَ إليه سيبويه فى باب المصادر بل صَرَّحَ (١) . وذلك أنّه جعل المصدرَ المؤكِّد منصوباً بفعلٍ هو التوكيدُ على الحقيقةِ ، واخْتُزِلَ ذلك الفعلُ ، وسَدَّ المصدرُ الذى هو معموله مسدَّه ، كما سدَّت إيَّاك مسدّ العامل فيها فصار التقديرُ : ضربتُ ضربتُ ضرباً ، فضربتُ الثانية هى التوكيدُ على الحقيقةِ ، وقد سدَّ ضرباً مسدَّها ، وهو معمولُها وإنَّما يقدَّرُ عملُها فيه على أنَّه مفعولٌ مطلقٌ لا توكيدٌ . هذا معنى قولِ صاحبِ الكِتابِ مع زيادةٍ فى الشَّرْحِ ،ومن تأمَّلَه هناك وجدَه كذلك (٢) " ، لأنَّه قال فى " سِير عليه سيراً " : " إنَّ سيراً منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ كأنَّه قال : يسيرون سيراً يعنى إذا أكَّدت سِيْرَ بقولك : سيراً (٣) .

قال السُّهيلى : والذى أقولُ به الآن قولُ الشيخ أبى الحسين ، لأنَّ الفِعْلَ المختزلَ معنىً ، والمعانى لا يؤكَّد بها ، وإنَّما يؤكَّد بالألفاظِ ،وقولك :ضربتُ فعلٌ مشتقٌ من المصدرِ فهو يدلّ عليه فكأنَّك قلت : فعلتُ (٤) الضَّربَ . فضربتُ يتضمَّنُ [الضرب] (٥) المفعول ولذلك تُضْمِرُهُ فتقول : من كذب فهو شَرٌّ له أى فالكذبُ شَرٌّ له وتقيِّدُهُ بالحالِ فتقول : قمنا سريعاً ،فسريعٌ حال من القيامِ ، فكما جاز أنْ تقيِّدَه بالحال، وأنْ تكْنِيَ عنه بـ " هو " جاز أيضا أنْ تؤكِّدَهُ بـ"ضربا" كأنك قلت : ضرباً (٦) ضرباً ٧-وتضمنت " ضرباً " الأول ضربت ولم يعمل فى الثانى ، يعنى فعلت-٧" ، كما كان ذلك فى المفعولِ المطلقِ إذا قلتَ : ضربتُ ضرباً شديداً : أى فعلتُ ضرباً شديداً ، وليس المؤكد كذلك ، إنَّما ينتصب [كما ينتصب] (٨) زيداً الثانى فى قولك : ضربتُ زيداً زيداً مكرراً ، انتصب من حيث كان هو الأوَّلُ ، لأنَّكَ (٩) أضمرت له فِعْلا ، فتأمَّله" (١٠) .

---

(١) فى المصورة : سرح .
(٢) ما بعد هذا من كلام الشارح .
(٣) فى الكتاب ١ / ٢٣١ .
(٤) مكررة فى المصورة .
(٥) تكملة من النتائج : ٣٥٨ .
(٦) فى المصورة : ضربت ،والتصويب من النتائج .
(٧-٧) هذه العبارة تختلف عما فى النتائج : ٣٥٩ ففيه : ونصب ضرباً الأول ضرباً وبه يعمل فى الثانى
(٨) تكملة لازمة من النتائج : ٣٥٩ .
(٩) فى المصورة وفى أصول النتائج :لأنك ،والمثبت فى النتائج "لأنّك" عن البدائع وقد أثبتناه ،فهو الصواب .
(١٠) انتهى كلام السهيلى .

(١-) ويترجَّحُ قول سيبويه بأَنَّ الفِعْلَ المؤكَّدَ وإِنْ تَضَمَّنَ معنى المصدرِ، فذلك المصدرُ لا يُبْدَلُ مِنْهُ ولا يُعْطَفُ عليه فتقول : سِرْتُ وخروجًا أي : فعلت سيرًا وخروجا ولا ينعت ولا يؤكّد بأجمع وبكلّ ، لا تقول : صليت جمعاء أي صلاة جمعاء ، ولا صليت كلّها أي الصلاة كلها ،فكذلك لا يؤكَّد بالمصدرِ، وأيضا فإِنَّ المصدرَ المقدّرَ في ضربتُ إِنّما يُقدَّرُ معرفةً ، ولذلك تقول : سِرْتُ سريعًا ؛ لأَنَّ الحالَ إِنّما تكونُ بَعْدَ معرفةٍ ، ولذلك تقول : مَنْ كذبَ كان شَرًّا له،فتخبر عنه بكانَ ولا تُخْبِرُ إِلَّا عن معرفةٍ ،وتعريفُه بتقديرِ الإِضافةِ لا بتقدير الألفِ واللامِ كما توهَّموا حين قالوا : كان الكذبُ شَرًّا له ، وإِنَّما تقديره : كان كذبه شرًّا له فتقدّره بمصدرٍ مضافٍ إِلى الفاعلِ كما أَنَّ الفِعْلَ مسندٌ إِلى الفاعلِ،والألفُ واللامُ إِنَّما تُعَرِّفُ اللفظَ فلا تُضْمَرُ مَعَهُ إِذا أُضْمِرَ ، وإِذا قُدِّرَ تقديرَ معرفةٍ بالإِضافة ،فكيف يؤكد بنكرة وأَنْتَ لا تقولُ : رأيتُ رجلاً على التوكيد . فصحّ ما قاله سٓ ؛ لأَنَّك تؤكّد على قولِهِ فِعْلاً بفعلٍ ، وجملةً بجملةٍ ، غير أَنَّ المصدرَ سَدَّ مَسَدَّ الفعلِ الثاني كما سَدَّ في الأَمْرِ حين قلت : ضرباً زيداً وناب مناب قولك : اضربْ . انتهى كلام السهيلي (٢) .

٢١٤ قلت : والصوابُ أَنَّ المرادَ بتأكيدِ المصدرِ إِنَّما هو تمكينُ// المعنى في النَّفْسِ ، وإِزالةُ الشَّكِّ عن الحديث ، كما تقدَّمَ في باب التوكيد من البيان ، فانظره هناك (٣) .

وقوله : " والاسمُ الذي يصحبُ الفِعْلَ لهذه المعاني الثلاثةِ مصدرٌ في الأصل " .

أي : المصدرُ الذي يَصْحَبُ الفِعْلَ ،أي : الذي يُعَبَّرُ عنه في صناعةِ النحوِ بالمصدر:مِنْهُ ما هو مَصْدَرٌ ، ومنه ما هو غيرُ مصدرٍ ، لكنه يُسَمَّى مصدراً مِنْ جهةِ إِضافتِه إِليه مثلاً ، وَسَيُبَيَّنُ.

(١-) من هنا تعليق على كلام السهيلي .

(٢) ليس هذا من كلام السهيلي، وإنما هو تعليق على كلامه السابق ، والظاهر أنَّ الأبذي كان ينقل من كتاب علق فيه صاحبه على النتائج .

(٣) تقدم ص : ٦٦٩

«شَ» يعنى به الاسم الذى اشتقَّ منه الفعل وصدر عنه (١) .

وقوله : " وغيرُ مصدرٍ ".

يريد : غيرُ مصدرٍ في الأَصْلِ وإِنْ كان قد نُصِبَ الآن نَصْبَ المصدر ، أي : مفعولا مطلقا .

وقوله : جارٍ عليه ،أَي : هو مصدرُ ذلك الفعل الذى تقدَّمُه لا مصدر غيره ، نحو : ضربتُ ضرباً وقمتُ قِياما .

وقوله : وغيرُ جارٍ عليهِ ".

أى : هو مصدرٌ لفعلٍ آخرَ غير الفعلِ الذى تقدَّمه ، ومثاله : * وَتَبَتَّلْ إِليهِ تَبْتِيلاً * (٢) ، * واللَّهُ أَنْبَتَكُم مِنَ الأرضِ نباتاً * (٣) ، وأَعطيتُ زيداً درهماً عطاءً ، والجارى : تَبَتُّلاً ، وإِنْباتاً ،وإِعطاءً .

وقوله : " ومصدرٌ لا يلاقيه فى الاشتقاقِ ويلاقيهِ في المعنى ".
مثاله : حبسته منعاً ،
٥٥٦م * ... وآلتْ حَلْفةً ، ... ... * (٤)
وجلست قعوداً

وقوله : " أما كلٌّ وبعض مضافين إِلى المصدرِ ".

مثال ذلك : ضربتُه كلَّ الضربِ ،وضربتُه بعضَ الضربِ ، لأَنَّهما بحَسَبِ ما يضافان إِليه يكون إِعرابُهما ،فإِنْ أضفتهما إِلى مصدرٍ كانا مصدرين ، وإِنْ أضفتَهما إِلى ظرفِ زمانٍ ، كانا ظرفى زمانٍ ،وإِلى ظرف مكان كانا كذلك ، وإِلى اسمٍ كانا بحسَبِ ذلك العامل .

وقوله : " وإِمّا اسمٌ لنوعٍ منه ".

مثاله : قعد القُرْفُصاءَ واشتَمَلَ الصَّمّاءَ . وهذا النوعُ فيه خلافٌ أَعنى فى الناصبِ لهُ :

فمنهم مَنْ ذهبَ إِلى أَنَّها منصوبةٌ بنفسِ هذه الأفعالِ من حيثُ دَلَّتْ عليها ، لأَنَّها إِذا كانتْ عاملةً في جميعِ النوعِ كانت عاملةً فى أجزاءِ النوعِ ،وهذا معنى قَوْلِ

(١) الشرح الكبير للجزولية : ١٤٣ أ .
(٢) الآية ٨ من سورة المزمل .
(٣) الآية ١٧ من سورة نوح .
(٤) البيت بتمامه : ويوماً على ظهر الكثيب تعذرت عليَّ وآلت حلفةً لم تحلّلِ
وهو من معلقة امرئ القيس .

سيبويه : " لَمَّا عمل في الحدثِ عمل في المَرَّةِ والمرّتين (١) ، وفيما يكون نوعاً (٢) مِنْه (٣) " : أي لمّا تعدّى إلى الجنسِ عَمِلَ في أشخاصِه وأنواعه .

ومنهم مَنْ قال : هي منتصبةٌ بتقديرِ أفعالٍ مِنْ ألفاظِها ، كأنّك قلت : قَعَدَ فتَقَرْفَصَ القُرْفُصاءَ ، واشتمل فتَصَمَّمَ الصَّمّاءَ ، لأنّها لمّا لم تأتِ بلفظِ الفعلِ أشبهتِ الأسماءَ والصفاتِ التي ليست مِنَ الفعلِ فأُضْمِرَ لها فِعْلٌ من لفْظِها ، لتكون أقوى في الدلالةِ عليه .

ومنهم من قال : هذه الأشياءُ هي نعوتٌ لمصادرَ محذوفةٍ كأنّه قال : قَعَدَ القعدةَ القُرْفُصاءَ ، واشتمل الاشتمالةَ الصَّمّاءَ إلّا أنّ الموصوفَ لم يستعمل مع هذه الأشياءِ ، لأنّه يدلّ عليه دليلان ، دليلُ الفِعْلِ ودليل الصِّفَةِ ، إذْ لا صفةَ إلّا لموصوفٍ ولا فِعْل متصرفٍ إلّا دالٌّ على حَدَثٍ ، فإذا أتى على ما ليس على أوزانِ الصفاتِ ولا معناها ، فليس إلّا أحدُ الوجهين الباقيين . وأمّا نحو =(وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحابِ صُنْعَ اللّهِ)= (٤) فإنْ شئتَ قَدَّرْتَ فعلاً من لفظِ المصدرِ ، أي : صنعَ اللّهُ ذلك صُنْعاً ، وإنْ شئت نصبتَ بلفظِ الموجودِ .

وقوله : وإمّا عددٌ له ".

مثاله : =(فاجلِدُوهُمْ ثمانينَ جلْدَةً)= (٥) فثمانين منصوبٌ على المصدر ، لأنه مُفَسَّرٌ به .

وقوله : وإمّا وصفٌ له ".

مثاله : ضربته قليلاً أو كثيراً : أي ضَرْباً قليلاً وضَرْباً كثيراً ، فحُذفَ الموصوفُ وأُقيمت الصِّفةُ مقامَه ، وضربتُه أيَّ ضَرْبٍ ، وأكرمتُه أيَّ إكرامٍ ، فأيٌّ هنا مصدرٌ لإضافتها إلى مصدرٍ ، وأنّها وصفٌ لمصدرٍ محذوف قامت مقامه فأُعْرِبَتْ بإعرابِه تقديره :

---

(١) زاد عبد السلام هارون " منه ".
(٢) في الكتاب : ضربا .
(٣) النص في الكتاب ١ / ٣٥ وبعده الأمثلة المذكورة قبل قليل .
(٤) الآية ٨٨ من سورة النمل .
(٥) الآية ٤ من سورة النور .

ضربًا أيَّ ضَرْبٍ وإكرامًا أيَّ إكرامٍ.

وقوله : وإمّا موصوف به .

مثاله : ضربتُه ذاك الضربَ الذى تعلمُ ،وأكرمته ذاك الإكرام ، فالضربُ والإكرامُ صفتان لذاك ، فأُعْرِبَ مصدراً لأجل ذاك ، لأنّه إشارة إلى مصدر.

وقوله : وإمّا مضافٌ إليه المصدرُ قَصْدًا . "

مثاله : ضربتُ زيداً سوطًا وقضيباً ، التقديرُ : ضَرْبَةَ سوطٍ، وضَرْبَةَ قضيبٍ، فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامه ،فأُعرِبَ بإعرابه ،وهذا مطّردٌ فى الآلاتِ التى تُتَّخذُ للفعلِ الذى يتعدّى إليها . فلا يجوزُ : ضَرَبْتُه آجُرّةً ، لأنّها لم تُتَّخَذْ للضَّرْبِ ،ويجوز : رميتُه سهماً ، لأنّه للرّمْيِ اتُّخِذَ .

وقوله : قصدًا . "

أي : نيةً وتقديراً .

ش (١) " الأَصْلُ : ضربةً بسوطٍ (٢) ،وضربةً بقضيبٍ (٣) ،ثمّ أُضِفَتِ الضَّرْبَةُ إلى كلّ واحد ، لتخصَّصَ الضَّرْبَةُ به فى اللفظِ باختصارٍ ،إذ كانت متخصّصةً به فى المعنى ولذلك قُدِّرَ فيه الإضافةُ ،وليوجد بذلك السبيلُ إلى حذفِها ،وإقامةُ السَّوْطِ أو القضيبِ مقامها بأنْ تكونَ من بابِ حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامه لفهمِ المعنى ".

وقوله : ظرفُ الزمانِ مُبْهَمٌ . "

المبهم : ما يقعُ على قَدْرٍ من الزمان غيرِ معيّنٍ ،ومثاله : حِينٌ ، ووقتٌ ، وزمنٌ .

---

(١) شرح الجزولية الكبير ١٤٣ ب .

(٢ ، ٣) فى الشرح الكبير للجزولية " التقدير ضربة سوط وضربة قضيب،ثم أضيفت الخ ... " ولا يستقيم.

وقوله : ومعدود .

هو ماله مقدارٌ من الزمان معلومٌ نحو : سنةٍ ، وشهرٍ ، ويومٍ ، وشهرين ، وسنتين ، ويومين ، ونحوِ ذلك .

وقوله : ومختصٌ ".

مثاله : أيامُ الأسبوع نحو : السبت والأحد إلى الجمعة ، وكذلك أسماءُ الشهور نحو : شهر رمضان ، وشهر المحرم ، ونحو ذلك مِمَّا يكون جوابَ " متى "والمخصَّصُ// ٢١٥ بالإضافة نحو : يومِ حليمةٍ ، ويوم الجملِ ، ويوم قيامِ زيدٍ وأمثال ذلك . والمخصَّصُ بالألفِ واللامِ نحو : اليومِ ، والليلةِ ، أو بالنعتِ نحو : جلستُ معك يوماً اجتمعنا فيه بزيد ، ونحو ذلك .

وظرفُ الزمانِ هو اسمُ الزمانِ نحو : اليوم والليلة . أو ما قامَ مقامَه نحو : سرتُ قليلاً أي زمناً قليلاً ، فحذفتَ الموصوفَ وأقمتَ الصفةَ مقامه ، وهو قليلٌ ، وكذلك سِرْتُ قدومَ الحاجِّ ، أي وقتَ قدومِ الحاجِّ ، على حذفِ المضافِ وإقامةِ المضافِ إليه مقامَه . أو ما أُضيفَ إليه بشرطِ أنْ يكون المضافُ هو المضافَ إليه في المعنى أو بعضَه كسِرْتُ جميعَ اليومِ أو بعض اليومِ فجميعُ اليوم واليومُ في المعنى شيءٌ واحدٌ ، وبعضُ اليومِ ، البعضُ جزءٌ من اليومِ المنتصبِ على أنَّه مفعول فيه المقدرِ بفي ، ولو صرحت بنفسِ الحرفِ وهو " في " لكانت هي الظرفَ وصار هو اسماً مجروراً . فإذا قلت : حفرتُ وَسْطَ الدار بئراً فيكون ظرفاً ، فإذا أدخلت "في" قلت : حفرت في وسَطَ الدار بئراً ، حرّكت السين ؛ لأنَّه قد صار اسماً ، والمحرّكُ اسمٌ فإذا قلت : حفرت وسَطَ الدَّارِ فالوَسَطُ هو المحفورُ ، وإذا سَكَّنْتَ السينَ فالحَفْرُ في نَفْسِ الوَسَطِ .

والعاملُ في الظَّرْفِ أبداً الفعلُ أو معناه ، ويكونُ العاملُ فيه أبداً مقدَّرا متى وقعَ خبراً أو صِلَةً أو حالاً أو صِفَةً ، ويكونُ الظرفُ متعلِّقا بالاستقرارِ المحذوفِ ، ونُقِلَ الضميرُ من لفظِ المستقر وجُعِلَ في الظرفِ ؛ لأنَّه نائبٌ منابه ، ولذلك تعملُ في الأحوالِ والظروفِ بما فيها مِنْ معنى الاستقرار وكذلك المجرورات إذا وقعت في تلك المواضع .

وقوله : " فما كان منه جواباً لكم فهو معدودٌ ، والعملُ فيه كلِّه "(١) .

---

(١) في المصورة : كل ، والتصويب من الجزولية ، وبعده فيها : " إلَّا أنْ تقصد التكثير ".

مثاله : سرتُ شهراً وشهرين وعشرين يوماً ،فهذا حقيقةٌ ، وقد يكون العمل فيه كلّه مجازاً نحو : سرتُ الدّهْرَ والأبدَ واللّيْلَ والنّهارَ. وإنّما كان العملُ فيه كلّه متّصلا ، لأنّهُ يسألك عن مدّةٍ(١) اتصاله فتجيبه بها إلّا أنْ تُكثّر كالدّهْرِ والأبَدِ ،فيكون الاتّصال فيه مجازاً . (٢)

وقوله : وربّما جاء جوابُ المعدودِ مُخْتَصّاً . "

مثال ذلك : الصّيْفُ أوِ الشّتاءُ .

فـ(٣) : يجوز أنْ يكون في جواب "كم" من حيثُ كان عدداً ، وكذلك : الثلاثين يوماً لا تمتنع في جواب "كم" ، لأنّ التعريفَ لا يخرجُه عن العَدَدِ . ومثالُ ذلك المحرّمُ وصَفَرُ وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحِجّةِ ، أجْرتها العربُ مجرى المعدودِ على ما حكى سيبويه ،فجعلوها في جوابِ كم ،وجعلوا شهر المحرّمِ في جواب متى ، وهذا شيءٌ سمِعَهُ سيبويه واللّه أعْلَمُ . قال سيبويه (٤) " مما أُجْرِيَ مُجْرى (٥) الدّهْرِ والليلِ والنهارِ : المُحَرّمُ وصَفَرُ (٦) وسائرُ أسماءِ الشهورِ إلى ذي الحجة ، لأنّهم جعلوهنّ جملةً واحدةً لعدّةِ أيامٍ ، كأنّهم قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يوماً ، ولو قلت : شهرُ رمضانَ أو شهرُ ذي القعدة لكان بمنزلة يوم الجمعةِ والبارحةِ [والليلةِ] (٧) ولصار جوابُ "متى" . انتهى كلامه .

ففرّق كما ترى بين المحرّمِ وشهر المحرّمِ ،وهذا إنّما هو بالاستقراءِ منه والسماعِ عن العرب ،ويؤيّدُ هذا قوله تعالى : ﴿ شَهْرُ رمضانَ الذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ ﴾ (٨) وإنّما أُنْزِلَ في ليلةٍ واحدةٍ مِنْهُ ،فهذا في جواب مَتَى فالعَمَلُ في بعضِه ، وقال

---

(١) في المصورة : عدة ، تحريف .
(٢) في الكتاب ١/٢١٧ : مجازاً للتكثير.
(٣) كلام الفارسي في الإيضاح : ١٧٩ .
(٤) الكتاب ١/٢١٧ .
(٥) زاد عبد السلام هارون : الأبد .
(٦) زاد هارون : وجُمادى .
(٧) سيد الكتاب .
(٨) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .

عليه السلام (١) : " مَنْ قامَ رمضانَ إيمانا واحتسابا . . . " الحديث . ولم يُرِدْ ليلةً منه ولا يوماً ، وإنما أرادَ الشهرَ كلَّه فهو في جوابِ كم . فهذا يُعضُد ما قال سَ ، وكذا فَهِمَهُ السِّيرافي ، قال : وكأنَّهم جعلوا المحرَّمَ نائباً مناب الثلاثين يوماً ، وهم لو قالوا : سيرَ عليه الثلاثون يوماً لكان السَّيرُ في كلِّ يوم منهنَّ ، وإذا أدخلوا شهراً جعلوه اسما للوقتِ بعينِه فصارَ بمنزلةِ يومِ الجمعةِ وصار المحرَّمُ يدلُّ عليه من طريقِ الكميَّةِ ، وشهرِ المحرَّمِ من طريق التوقيتِ ؛ ألا ترى أنَّا إذا قلنا : سيرَ عليهِ يوم الجمعةِ احتمل بعضه وإذا قلنا : ساعات يوم الجمعة كان السَّيرُ في السَّاعاتِ كلِّها " .

وقال الزَّجاجُ : إذا عطفت المحرَّم وصفراً ، فلا بُدَّ أنْ يكونَ العملُ في كلِّ واحدٍ من الشهرين ؛ لأجلِ العددِ ، وإذا قلت : سير عليه المحرَّمُ انبغى أنْ يكونَ السَّيرُ في بعضِهِ ، ولا فَرْقَ بينه وبين شَهْرِ المحرَّمِ .

وهذا مردودٌ ، وإنَّما سيبويه لو أرادَ الازدواجَ لم يَقُلْ بمنزلةِ الثلاثينَ يوماً ولقال : الستين يوما .

قلتُ : وقال بعضُهم إنَّما أرادَ سيبويه : الاثنى عشرَ شهراً إذا ذكرتها كلَّها معطوفاتٍ تجرى مَجْرى الدهر فتكون في جوابِ كَمْ ، مثل أنْ تقولَ : سير عليه المحرَّمُ وصفرٌ وربيعٌ وربيعٌ إلى آخر الأشهُرِ .

وهو مردودٌ بما ردَّ به على الزجاج ، فكان ينبغي أنْ يقولَ : كأنَّهم قالوا سير عليه ثلاثُ المئة والستون يوماً .

وقال أبو زيد السُّهيلي (٢) : إذا قلت : سرتُ السبتَ والأحدَ إلى الجمعة ، وسرت المحرَّمَ وصفراً (٣) ، فكلُّ هذا مفعولٌ على السَّعَةِ لا ظرفٌ للفعل ؛ لأنَّ

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٦) ٣/٣٣ ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها حيث رقم ١٧٣ ، ١٧٦ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ومالك في الموطأ كتاب الصلاة في رمضان رقم (٢) ص ١١٣ . وروايته تختلف في بعض المواضع . وسيأتي برواية " من صام " .

(٢) نتائج الفكر ٣٨٢-٣٨٦ .

(٣) في النتائج : صفر .

هذه الأسماءَ لا يطلبُها الفِعْلُ ولا هي في أَصْلِ موضوعِها ظروفٌ(١) ، فإنْ أردْتَ أنْ تجعلَ شيئاً منها ظرفاً ذكرتَ لفظَ الزَّمنِ وأضفته إليها كقولك : سرتُ يومَ السبتِ وشهرَ المحرَّمِ ، فالسَّيْرُ واقعٌ في الشَّهْرِ ولا يتناولُ // جميعَه إلاَّ بدليلٍ ، ٢١٦
والشهرُ ظرفٌ وكذلك اليومُ .. وأتى بلفظِ سَ والآيةِ والحديثِ المتقدِّمين ، وقال: إنَّ رمضانَ اسمٌ علمٌ ورجبٌ وشعبانُ وسائرُ الشهورِ كذلك أسماءُ أعلامٍ إذا أردتها لعامٍ بعينِه أو كانَ مِنْ(٢) كلامِك ما يدلُّ على عامٍ تضيفها إليه ، فإنْ لم يكن ذلك صار الاسمُ نكرةً تقول "صُمْتُ رمضانَ ورمضاناً آخر" و "صمت الجمعةَ وجُمعةً أخرى" ، إنَّما أردت جمعةَ أسبوعِك ورمضانَ عامِك ، وإذا كان نكرةً لم يكن إلاَّ شهرًا واحداً كما تكون النكرةُ في قولك : ضربتُ رجلاً ، إنَّما تريد واحداً ، وأمَّا إذا كان معرفةً ويكون ما(٣) يدلُّ على التمادي وتوالي الأعوام لم يكن حينئذ واحداً كقولك : المؤمنُ يصومُ رمضان ، فهو معرفةٌ ؛ لأنَّك [لا](٤) تريده لعامٍ بعينه إذِ المعنى : يصوم رمضانَ من كلِّ عامٍ على التمادي ، وذِكْرُ الايمان قرينةٌ تدلُّ على المرادِ ، و [لو](٤) لم يكن في الكلامِ ما يدلُّ على هذا لم يكن [محمله](٥) إلاَّ على العام الذي أنْتَ فيه أو عامٍ تقدَّم له ذكرٌ.

وإذا ثبتَ هذا فانظر إلى قوله سبحانه ﴿ شهرُ رمضانَ الَّذي أُنْزِلَ فيه القرآنُ ﴾(٦) ، وقال عليه السلام(٧) : "مَنْ صام رمضانَ إيمانا واحتساباً" وقال(٨) "إذا دخلَ رمضان فُتِحَتْ ... الحديثُ ، وتُرِكَ لَفْظُ الشَّهْرِ(٩) .

---

(١) بعده في النتائج : "إنَّما هي عبارة عن معان أخر".
(٢) في المصورة : "في".
(٣) في المصورة ، ونسخة "ب" ، من النتائج ، وفي البدائع : "يكون ما" كما أثبتنا ، وقد جعلها الدكتور البنا "مقترنة بما" وقال : ولعله الصواب ، انظر النتائج ٣٨٣ هـ ٢
(٤) زيادة لازمة من النتائج : ٣٨٣ .
(٥) في المصورة : يحيله ، وما أثبتناه من النتائج .
(٦) الآية ١٨٥ من سورة البقرة .
(٧) سبق تخريجه ص ٧٩٧
(٨) أخرجه البخاري في كتاب الصوم (٥) ٣/٣٣ وكتاب بدء الخلق (١١) ٤/١٥٠ ، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام رقم ١ ، ٢ ص ٧٥٨ وأخرجه مالك في الموطأ في كتاب الصيام رقم الحديث ٥٩ ص ٣١٠ .
(٩) بعده في النتائج ٣٨٣ ثلاثة أسطر لم يثبتها الشارح .

وقد ارتبك النّاسُ في هذا الباب فكرِهَتْ طائفةٌ منهم أَنْ يقولوا : رمضانُ ولا يقولوا : (١) شهر رمضان . واستهوى ذلك الكُتّابَ والموثّقين (٢) ، واعتلّ بعضهم في ذلك بروايةٍ منحولةٍ إلى ابنِ عامر*: أَنّ رمضانَ اسم من أسماءِ اللّهِ ولذلك أُضيف إليه الشّهْرُ ، وبعضُهم يقول : إنَّ رمضانَ من الرمضاءِ وهو الحَرُّ ، ويعلّقُ الكراهةَ بذلك ، وبعضهم يقول : إنما هو (٣) استحبابٌ واقتداءٌ بلفظِ القرآن . وقد اعتنى بهذه المسألة " أبو عبد الرحمن النّسَوي " (٤) قال في مصنّفِه (٥) : باب جواز أَنْ يقالَ : دخل رمضانُ ، أو : صمتُ رمضانَ ، وكذلك فعلَ البخاريُّ (٦) وأوردَ الحديثَ .

وإذا أردتَ معرفةَ الحِكْمَةَ والتحقُّقَ في هذه المسألة ، فقد تقدَّمَ أَنَّ الفِعْلَ إذا وقع على هذه الأسماءِ الأعلامِ فإنّه يتناولُ جميعَها ، ولا يكونُ ظرفاً مقدَّراً بفي حتى يُذْكَرَ لفظُ الشّهْرِ أو اليومِ الذي أصلُهُ أَنْ يكون ظرفاً . وأمّا الاسمُ العلمُ فلا أَصْلَ له في الظرفيّةِ ، وإذا ثَبَتَ هذا فقولُه سبحانه ﴿ شهرُ رمضانَ ﴾ ، في ذكر الشهر فائدتان : وربّما كانت أكثر مِنْ ذلك : الأولى (٧) : أنّه لو قال : " رمضانُ الذي أُنزل فيه القرآن " لاقتضى اللّفْظُ وقوعَ الإنزال على جميعِه كما تقدّمَ من قولِ سيبويه ، وهذا خلافُ المعنى ؛ لأَنَّ الإنزال كان في ليلةٍ واحدةٍ مِنْه في ساعةٍ منها ، فكيف يتناولُ جميعَ الشّهْرِ ؟ ، فكان ذكرُ الشّهْرِ - الذي هو غيرُ عَلَمٍ - موافقاً للمعنى كما تقول : سرتُ في شهر كذا ، فلا يكون السَّيْرُ متناولاً لجميع الشّهْرِ .

والفائدة الأخرى : أَنّه لو قال : رمضان الذي أُنْزِل فيه القرآن - لكان حكمُ المَدْحِ والتعظيمِ مقصوراً على شَهْرٍ واحدٍ بعينِه إذْ قد تقدَّمَ أَنّ هذا الاسم

---

(١) في المصورة : يقولون .
(٢) هذه الكلمة ليست في النتائج .
(٣) في النتائج : هذا .
(٤) بعده في النتائج : ٣٨٤ : لعله وحذفه
(٥) سنن النسائي كتاب الصيام باب " الرخصة في أَنْ يقال لشهر رمضان رمضان " ٤/١٠٥ .
(٦) في صحيح البخاري كتاب الصوم (٥) ٣/٣٢ " باب هل يقال رمضان أوشهر رمضان ومن رأى كُلّه واسعا " .
(٧) في المصورة : الأول .

* ذكره ابن حجر في الفتح ٤/١١٢ أن هذا الحديث مروي عن أبي هريرة مرفوعاً

وما هو مثله إذا لم تقترن به قرينةٌ تدلّ على توالى الأعوامِ التى هو فيها لم يكن محمَلُه إلّا للعام الذى أنتَ فيه أو العامِ المذكورِ قبلَه ، فكان ذكرُ الشّهرِ - الذى هو الهلال فى الحقيقةِ قال الشاعر :

٥٥٧ - * والشّهرُ مِثْلُ قُلامَةِ الظُّفْرِ (١) *

يريد : الهلال - فكان ذكره مضافاً إلى رمضان مقتضياً لتعلّقِ الحكمِ الذى هو التعظيمُ بالهِلالِ ، والشّهرُ المسمّى بهذا الاسم ، متى كان ، وفى أيِّ عامٍ كان مع أنّ رمضانَ وما كان مثله لا يكون معرفةً فى مثلِ هذا الموطنِ ؛ لأنه لم يُرَدْ لعامٍ بعينِهِ ؛ ألا ترى أنّ الآيةَ فى سورةِ البقرةِ وهى من آخرِ ما نزلَ ، وقد كان القرآنُ أُنزِلَ قبل ذلك بسنين . ولو قلتَ : رمضان حجَّ فيه زيدٌ ، تريد فيما سَلَفَ لقيلَ لك : أيُّ رمضان كان ؟ ولزمك أنْ تقول : حَجّ في رمضانٍ من الرمضانات حتى تريدَ عاما بعينه كما سبق .

وفائدةٌ أُخرى فى ذكر الشهر : وهي (٢) التبيينُ للأيامِ المعدوداتِ ؛ لأنّ الأيامَ تبيّنُ بالأيامِ وبالشهر ونحوِه ، ولا تبين بلفظِ رمضانَ ؛ لأنّه لفظٌ مأخوذٌ من مادّةٍ أخرى وهو أيضا علمٌ . فلا ينبغى أنْ تُبيَّنَ به الأيامُ المعدوداتُ حتى يذكر الشّهرُ الذي هو فى معناها ثم يضافُ إليه .

وأمّا قولُه عليه السلام : من صام رمضانَ ، ففى حذفِ الشّهرِ وتركِ ذكرِه فائدةٌ أيضا ، وهى تناولُ الصيامِ لجميعِ الشّهرِ ، فلو قال "مَنْ صامَ شهر رمضان" لصار ظَرْفاً مقدّراً بِفِي ، ولم يتناولِ الصّيامَ والقِيامَ (٣) جميعَه فرمضانُ فى هذا الحديث مفعولٌ على السّعَةِ مثل قوله تعالى ﴿ قُمِ اللّيلَ إلّا قليلاً * نِصْفَهُ ﴾ (٤) ؛ لأنّه لو كانَ ظرفاً لم يحتج إلى قولِهِ إلّا قليلاً .

فإنْ قيلَ : فينبغى أنْ يكون قوله : من صام (٥) رمضان مقصوراً على العام الذى هو فيه ؛ لما تقدّمَ مِنْ أنّه إذا كان علماً إنّما أردته لعامِك أو لعامٍ بعينِه .

---

(١) فى النتائج : ٣٨٥ وانظرها مش المحقق .
(٢) فى المصورة والنتائج : وهو .
(٣) هذه الكلمة ليست فى النتائج : ٣٨٥ .
(٤) الآيتان ٢ ، ٣ من سورة المزمل .
(٥) فى المصورة : قام ، والتصويب من النتائج .

قلنا : قولُه : مَنْ صام رمضان على العموم خطابٌ لكُلِّ قَرْنٍ ولأَهْلِ كلِّ عامٍ فصار بمنزلة قولِك " مَنْ صام كُلَّ عامٍ رمضانَ غُفِرَ لَهُ " ،كما تقول :لو(١) جيئتني كلَّ يوم سحر أعطيتُك " ، فقد اقترنت به قرينةٌ تدلُّ على التمادِى وتنوبُ منابَ ذِكْرِ(٢) عامٍ ،وقد اتّضح الفَرْقُ بين الحديث والآيةِ فإنْ فَهِمْتَ فَرْقَ ما بينهما بعد تأمُّلِ هذه الفصولِ وتَدَبُّرِها [ثُمَّ] (٣) لم تَعْدِلْ عندك هذه الفائدةُ جميعَ الدُّنيا بزورِها (٤) فما قَدَرْتها حَقَّ قدرِها ،واللّهُ المستعانُ على واجبِ شكرِها .

انتهى كلام السهيلى ،وهو عاضدٌ لما قال سيبويه .

وقوله : وما كان مِنْهُ جواباً // لمتى فهو مختصٌ ." ٢١٧

وقد يكون العملُ فيه كلِّه وقد يكون فى بعضِه نحو : سرتُ الخميسَ أَوِ السبتَ، إذا كان السيرُ فى بعضِه .

وقوله : ثم ظرف الزمان يكونُ منصرفاً [متصرّفا] (٥)

مثاله ما ذكر وهو يوم وليلة ونحوهما ،ويعنى بالمنصرف ما وجد فيه صريفٌ، أي : صوتٌ زائدٌ ،وبالمتصرِّف أَنْ يستعملَ غير ظرف نحو : اليومُ مباركٌ فيه، والليلة حَسَنَةٌ ونحو ذلك .

وقوله : ومقابله ."

يعنى لا منصرفًا ولا متصرّفًا ومثاله : سَحَرَ ،إذا أردتَه مِنْ يومٍ معيّن ،فإنَّ العربَ لم تستعمله إلاّ منصوبا على الظرفِ ،وإنّما امتنع تصريفُه ، لأنّه قُصِرَ على وقتٍ لم يكن له فى أصلِ وَضْعِهِ ،فلزِمَ طريقةً واحدةً ، وأمّا مَنْعُ صَرْفِهِ ، فلأنّه معرفةٌ بغيرِ أداةِ تعريفٍ فى اللفظِ فأشْبَهَ تعريفَ العَلَمِيّةِ ،وهو معدولٌ أى مُحرَّفٌ

---

(١) فى النتائج : ٣٨٦ : إن.

(٢) بعدها فى النتائج : ٣٨٦ " كل " وهى عن واحدة من نسخ النتائج .

(٣) تكملة لازمة من النتائج : ٣٨٦ .

(٤) فى النتائج : ٣٨٦ : بأسرها .

(٥) تكملة من الجزولية.

عن طريقِه ، لأنَّه كان حقُّه أنْ يكون بالألفِ واللامِ والإضافةِ ، فلما حُرِّفَ عن طريقِه مُنِعَ الصَّرْفُ لهما ، والعَدْلُ تحريفُ اللَّفْظِ عن الأَوْلى بِهِ .

وكذلك أُخَرُ معدولٌ عن الألفِ واللامِ أي محرَّف عنها ، لأنَّ نظائرَه إنَّما تأتي بالألفِ واللامِ ، وذلك أنَّ فُعْلى التي هي مؤنَّثةُ الأَفْعَلِ لا تستعملُ إلاَّ مضافةً أو معرفةً بالألفِ واللامِ ، فيقال : فُضْلى النساءِ أو الفُضْلى وكذلك جميعُها (١) نحو الفُضْلى والفُضَلُ والصُّغْرى والصُّغَرُ والكُبْرى والكُبَرُ ، ولا يستعملان من غير ألفٍ ولام ولا إضافةٍ إلاَّ في الضرورة نحو قوله :

٥٥٨-* في سَعْيِ دنيا طالما قد مُدَّتِ *(٢)

وهي فُعْلى مؤنثةُ الأَفْعَلِ ، واستعملها من غير ألف ولام ولا إضافة يقال : أَدْنى ودُنْيا . والمانعُ لأُخَرَ من الصَّرْفِ : العدل عن الألفِ واللامِ والصفةِ ، لأنَّه ليس بمعرفةٍ ، وهذا الذي قدَّمته هو العدل عند سيبويه . وكذا قال ابنُ طاهر وردَّ على الفارسي في حَدِّه العدل بأنْ قال (٣) : معنى العَدْلِ أنْ تُرِيدَ لفظاً فتعدِلَ عنهُ (٤) إلى آخر ، لأنه يُعْتَرَضُ عليه بأُخَرَ ، فإنَّه معدولٌ عن الألفِ واللامِ ولا يرادُ به الآخَر ، لأنَّه نكرةٌ والأُخَرُ معرفةٌ ، وكذلك : سلامٌ عليكم بغير تنوين ، حكاه الأَخْفَشُ ، وهو معدولٌ عن الألفِ واللامِ ، فامتنع الصَّرْفُ للتعريفِ المشبهِ لتعريفِ العلميةِ والعدلِ عن الألفِ واللامِ .

فإنْ قِيلَ : عن أيِّ شيءٍ ينبغي أنْ يقدَّرَ العَدْلُ ؟ عن الألفِ واللامِ أو عن الإضافةِ ؟

فالجواب : أنَّ النحويين قدَّروا العَدْلَ عن الألفِ واللامِ ، وكذلك ينبغي أنْ يُفْعَلَ ، لأنَّه لمَّا دعتِ الضَّرورةُ إلى تقديرِ أداةِ تعريفٍ وَجَبَ أنْ يُقَدَّرَ العدلُ

---

(١) يعني : جمعها

(٢) البيت للعجاج في ديوانه (عزة حسن) : ٢٦٧ من أرجوزة أولها :
الحمد لله الذي استقلتِ بإذنه السماءُ واطمأنَّتِ
وهو في شرح ابن يعيش ٦/١٠٠ ، والخزانة ٣/٥٠٨ .

(٣) كلام الفارسي في الإيضاح : ٣٠١ .

(٤) في الإيضاح : عن اللفظ الذي تريد .

عن أداةِ التَّعْرِيفِ اللَّازِمَةِ له ، وهى الألفُ واللَّامُ ، إذِ الإضافةُ لا تلزم التعريفَ إذ لا تكون معرفةً إلّا إذا كانت مَحْضةً ، وكان المضافُ إليه معرفةً .

فإنْ قيلَ : أنتم تقولونَ فى حَدِّ العَدْلِ أنَّه تحريفُ اللَّفْظِ عن أَصْلِهِ مع إرادةِ ذلك الأصلِ لضربٍ من المبالغةِ ، فكيف يُتَصَوَّرُ معنى المبالغةِ فى هذهِ الأسماءِ ؟

جـ (١) : أنَّ المبالغةَ فيها بالنَّظرِ إلى التعريفِ ؛ ألَا ترى أنَّها كانت فى الأَصْلِ مَعْرِفَةً بالألفِ واللَّامِ ، فصارت الآن فى رتبةِ المعرفةِ بالعلميَّةِ ، ومحكومًا لها بحكمِها ، ولذلك مَنَعَ تعريفُها الصَّرْفَ كما مَنَعَ تعريفُ العلميةِ ، ومعلومٌ أنَّ العَلَمَ أعرفُ مِمَّا عُرِّفَ بالألفِ واللامِ .

فإنْ قال قائلٌ : فأمس أيضا قد يكونُ نكرةً لا يقعُ على يومٍ بعينِه فيعرَّفُ حينئذٍ فيقال : فعلت هذا أمسًا من الأُمُوسِ(٢) ، ثم وجدناه بعد ذلك معرفةً يقعُ على اليومِ الذى قبل يومِك دون أداةٍ ، وقياسُ تعريفِ النكرةِ أنْ يكونَ بدخولِ أداةِ تعريفٍ عليها ، فهو إذاً معدولٌ كسحر ، فكان ينبغي أنْ يُعْرَبَ إعرابَ اسمٍ لا ينصرف كما فُعِلَ بسحَرَ ، فلأيِّ شيءٍ لم تفعلِ العربُ ذلك بل تبنيه إذا أرادت(٣) به اليومَ الذى قبلَ يومِك فقالت : خرجتُ أمسِ ؟

فالجوابُ : أنَّ أمسِ إنَّما بُنِيَ لتضمنِه معنى الألفِ واللامِ ، والاسم إذا تَضَمَّنَ معنى الحرفِ بُنِيَ .

فإنْ قيل : فما الفرقُ بين العَدْلِ عن الألفِ واللامِ وتضمّنِه معناها حتى قيل فى أمس : إنَّه مُضَمَّنٌ معنى الألفِ واللامِ ، وفى سحر : أنَّه معدولٌ عنها ؟ .

فالجوابُ : أنَّ المعدولَ هو الذى نُطِقَ له بأَصْلٍ ثُمَّ حُرِّفَ بعد ذلك عن أَصْلِهِ أو كان بمنزلةِ ما له أَصْلٌ منطوقٌ به لاقتضاءِ القياسِ ذلك الأصل ، فمثالُ

---

(١) هذا الرمز اختصار لكلمة : الجواب .
(٢) فى اللسان (أمس) " وقال ابن كيسان فى أمس : يقولون إذا نكّروه : كل يوم يصير أمساً ، وكل أمسٍ مضى فلن يعود ، ومضى أمسٌ من الأُمُوسِ .
(٣) فى المصورة : أردت .

ما عُدِلَ عن أَصْلٍ منطوقٍ به : عُمَر ومَثْنى وثُلاث وحَذامِ ، أَلا ترى أَنَّها معدولةٌ عن عامرٍ واثنين [اثنين ، وثلاثة] (١) ثلاثة (٢) وحاذمة ، وقد نُطِقَ بجميع ذلك ، وأكثرُ المعدولِ من (٣) هذا النحو أَعْنى أَنَّ أَصْلَه قد نُطِقَ به . ومثالُ ما عُدِلَ عن أصلٍ يشهدُ له القياسُ ، وإنْ لم يُنْطَقْ به ، جُمَعُ فى التأكيدِ ، فإنَّه جَمْعُ جمعاء ، وجمعاء اسم غيرُ صفةٍ كصحراء ، فكما أَنَّ فعلاء الاسم يجمع على فَعَالى ، فيقال : صَحارى ، فكذلك كان ينبغى أَنْ يقال فى جمعاء : جَماعى ، إلا أَنَّهم عدلوا عن ذلك ، فقالوا : جُمَعُ ، ورفضوا جَماعى استغناءً عنه بجُمَعَ .

وأَمَّا المُضَمَّنُ فهو الذى فى ضُمْنِه وقوَّتِه معنى ما ضُمِّنه من غير أَنْ يُنْطَقَ بذلك ، ويقتضى القياسُ نطقَه نحو : مَنِ الشرطية ، فإنَّها مضمّنة معنى "إنْ" ، وإنْ كان لم يُنْطَق معها بإنْ ، ويقتضي القياسُ النُّطْقَ بها معها ، لأَنَّ أداةَ الشَّرْطِ لا تدخلُ إلَّا على الفِعْلِ لفظاً أو تقديرا .

فإذا تقرَّرَ هذا تبيّن أَنّ سَحَرَ معدولٌ ، لأَنَّه يقال : السّحر ويكون المعنى واحداً ، ويتبيّن أَيضا أَنَّ أَمْسِ مضمَّنٌ معنى الأَلفِ واللام ، لأَنَّه لا يقال : الأَمْسُ بمعناه // ، لأَنَّ أمس يقعُ على اليومِ الذى قبل يومِك خاصّةً ، والأَمْسُ يقع على كلِّ أَمْسٍ معهودٍ بينك وبين مخاطبِك ، فليس إذاً معدولاً عنه إذْ ليس بمعناه ولا يقتضى القياسُ تقديرَ أَصْلٍ لأمس يكونُ معدولاً عنه ، لأَنَّ أمس كما تقدَّمَ إنَّما يقعُ على اليومِ الذى قبلَ يومِك ، فينبغي أَنْ يكونَ الأَصْلُ المعدولُ عنه الأَمْس مراداً به أَيضا اليوم الذى قبل يومِك خاصّةً ، وذلك خارجٌ عن قياس الألفِ واللامِ ، إذْ بابُها أَنْ تدخلَ على كُلِّ معهودٍ بينك وبين المخاطبِ ، لا على بعضِ المعهوداتِ دون بَعْضٍ ، وهذا بناءً على قول أَبي عليٍّ فى العَدْلِ (٤) . وأَمّا على قولِنا فلا يحتاج إلى هذا ، لأَنَّ العَدْلَ لا يلزم أَنْ يرادَ المعدولُ عنه نَحْو : أُخَر .

٢١٨

وقد قيل فى "أمس" : إنَّه بنى لتضمُّنه الإشارة والألف واللام وإنَّه بمعنى الفعلِ الماضي وهو مبنيٌّ بخلافِ "غدٍ" ، فإنَّه بمعنى المستقبل وهو معربٌ .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) فى المصورة : ثلاث .
(٣) فى المصورة : عن ، تحريف .
(٤) انظر ماسبق ص ٨٠٢

وقال السُّهيليُّ (١) في سحر : " حكمُ سحر إذا كان ليوم بعينه معرفةً كان اليومُ أو نكرة ، إذا كان اليومُ ظرفاً ولم يكن مفعولاً ولا فاعلاً (٢) - أنْ يكون ظرفاً غيرَ منوّنٍ ، لأنّه معرفةٌ ، إمّا بمعنى الإضافةِ كأنّك تريدُ : سحر ذلك اليوم فانحذفَ التنوينُ لهذا كما انحذف(٣) في أجمع وأكتع حيث كان مضافاً في المعنى فهذا وجهٌ قد قِيلَ .

وأحْسَنُ منه ما ذهبَ إليه سيبويه من أنّه معرفةٌ بالألِفِ واللّامِ (٤) ، كأنّكَ حينَ ذكرتَ يوماً قَبْلَهُ وقد جعلتَه ظرفا ، ثم ذكرتَ "سحر" ، فكأنّك أردتَ السَّحَرَ الذي مِنْ ذلك اليوم ، فاستغنيت(٥) عن الألفِ واللامِ بذكر اليوم .

وإنّما اخترنا هذا القولَ على الأوّلِ للفرقِ الذي بين " سحر " وبين " أجمع " ، فإنّ " أجمع " توكيدٌ بمنزلةِ " كلّه ونفسِه " فهو مضافٌ في المعنى إلى ضميرِ المؤكَّدِ ، واستُغني عن إظهار الضمير بذكر المؤكَّد ، لأنّ " أجْمع " لا يكون إلّا تابعاً له ، ولا يكون مخبراً عنه بحال . وليس كذلك السَّحَرُ ، لأنّه بمنزلة " الفرس " و " الجمل " فإنْ أضفتَه لم يكن بُدٌّ من إظهارِ المضافِ إليه ، وإنّما هو معرّفٌ بمعنى (٦) الألفِ واللامِ كما قال سيبويه .

وهذا كلُّه لمّا كانَ اليومُ ظرفاً ولم يكن مفعولاً ، فلو جعلتَه مفعولاً أوْ فاعلا ، لم يكن سحر ظرفاً ، ولكان بدلاً مضافاً إلى ضميرِ اليوم ، مثالُ ذلك أنْ تقول : كرهت يومَ الخميسِ سحرَه كما تقول : أكلتُ السمكةَ رأسَها .

فإنْ قِيلَ : فهلّا جعلتموه بدلاً إذا كان ما قبلَه ظرفاً ، لأنّه بعض اليوم فيكون بدلَ بَعْضٍ من كُلٍّ ، كما كان ذلك إذا كان اليوم مفعولاً ؟

---

(١) النتائج ٣٧٥ - ٣٧٧ .

(٢) بعدها في النتائج : " فحكم سحر حينئذٍ " ، والنص يستقيم بدونها .

(٣) في المصورة : تحذف ، وأثبتنا ما في النتائج .

(٤) انظر الكتاب ١/٢٢٥ ، ٣/٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٥) في المصورة : واستغنيت ، وأثبتنا ما في النتائج : ٣٧٥ .

(٦) كلمة "بمعنى" ليست في النتائج : ٣٧٥ .

قلنا : الفرقُ بينهما أنَّ البَدَلَ يُعتمدُ عليه ، ويكون المبدلُ مِنْهُ فى حكم الطَّرْحِ ،ويكون الفعلُ مخصوصاً بالبَدَلِ بعد أنْ كان عموماً فى المُبْدَلِ منه ،فإذا[1] قلت : أكلتُ السمكةَ رأسَها ،لم يتناولِ الأكلُ إلاَّ رأسَها ،وخرج سائرُها من أنْ يكونَ مأكولا ، وليس كذلك : " خرجتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ ؛ لأنَّ الظرفَ مقدَّرٌ بفى وجَعْلُ " سحر " ظرفاً لا يُخْرِجُ اليومَ عن أنْ يكونَ ظرفاً أيضاً ،بل يبقى على حاله ؛ (لأنَّه)[2] ليس من شرطِ الظرفِ أنْ يملأه ما يوضع فيه ، فالكلامُ معتمدٌ عليه كما كان قبل ذكر : " سحر " . نَعَم ، وما هو أوسع من اليوم فى المعنى نحو : الشهرِ والعامِ الذى فيه ذكرُ اليوم ، وما هو أوسعُ من العام كالزَّمَنِ كلُّ واحدٍ من هذه ظرفٌ للفعلِ الذى وقع فى سَحَرَ ، وتخصيصُك السَّحَرَ بالذِّكْرِ لا يُخْرِجُ شيئاً من هذه أنْ يكونَ ظرفاً لذلك الفعل ، فلذلك اعتمد الكلامُ على اليومِ واستغنى به عَنْ تجديدِ آلةِ التعريفِ بخلافِ قولِك : كرهتُ يومَ الخميس سَحَرُهُ أو السَّحَرَ مِنْهُ لا بُدَّ فى[3] البَدَلِ من أحدِ هذين الأمرين .

فقد بان لك الفَرْقُ بين المسألتين ،وبانت عِلَّةُ ارتفاعِ التنوين ؛ لأنَّه لا يجتمع مع الألفِ واللامِ ولا مع معناهما . وان كان فى حكم المضافِ ، كما زعم بعضهم ،فَذلك أيضاً يمنعُ[4] من تنوينِه. وأمّا الذي يمنعُ من تصرّفِه وتمكُّنِه فإنَّك أردته ليومٍ هو ظرفٌ ،فإنْ تَمكَّنَ خَرَجَ عن أنْ يكونَ من ذلك اليوم ؛ لأنَّ الظرفيةَ كانت رابطةً بينهما ومُشْعِرةً بأنَّ السَّحَرَ من ذلك اليومِ ،فإذا قلت : " سِيْرَ بزيدٍ يومُ الجمعة سحرُ " ، وجعلته مفعولاً على سَعَةِ الكلام ، لم يَجُزْ لعدمِ المرابط بينَه وبين اليومِ ، فإنْ أردتَ هذا اليوم[5] فقل : سير بزيدٍ يومُ الجمعةِ سحرُه[6] ،أو السَّحَرُ منه ، حتى يرتبطَ به ؛ لأنَّك لا تقدِّرُ الألفَ واللامَ من غيرِ أنْ تلفظَ[7] بهما إلا إذا كان فى الكلامِ ما يُغْنِى عنهما . وأمّا إذا كان

---

(١) فى المصورة : إذا ، وأثبتنا ما فى النتائج : ٣٧٦ .

(٢) تكملة من النتائج : ٣٧٦ .

(٣) فى النتائج : ٣٧٦ " من " .

(٤) فى النتائج : ٣٧٦ : " فلذلك يمتنع " .

(٥) فى النتائج : ٣٧٧ : " المعنى بدل اليوم "

(٦) فى النتائج : ٣٧٧ " سحر " .

(٧) فى النتائج : يلفظ .

اسماً متمكناً كسائر الأسماءِ فلا بدّ من تعريفهِ كما تعرّفُ الأسماءُ (١) ، أوْ تجعله نكرةً ، فلا يكون إذاً (٢) من ذلك اليوم .

فإنْ قلت : فقد أجازوا : "سيرَ بزيدٍ يومُ الجمعة سحرَ ، برفعِ اليومِ ونصبِ سحر ، فلم لا يجوز أيضاً : يومَ الجمعةِ سحرُ بنصب اليوم ورفع سحر ؟

قلنا : لأنّ اليومَ وإنْ اتّسع فيه فهو ظرفٌ في معناه ، وهو يشتملُ على السّحَرِ ولا يشتمل السّحرُ عليه ، فلا يجوزُ إذاً أنْ يتعرّفَ السّحرُ تعريفاً معنويا حتى يكون ظرفاً بمنزلة اليوم الذى هو منه ليكون تقديمُ اليوم مع كونهِ ظرفاً مُغْنياً عن آلةِ التعريف . انتهى كلامه .

ولم يُعَلِّل منعَ التنوين مِنْ سَحَرَ إلّا بنيّةِ الألفِ واللامِ أو الإضافة لا بالعدل والتعريف ، كما قلنا ، لأنّ له مذهباً في ذلك مخالفاً لمذهب النحويين .

سمع (٣) " أمّا (٤) سحر فإنّما (٥) يكون معرفةً بغير الألفِ واللامِ إذا كان ظرفاً // فإذا لم يكن ظرفاً لم يجز طرحُ الألفِ واللّامِ منه إذا أردتَ تعريفَهُ كقولك : ما رأيتُه منذ السّحَرِ ، وقد رأيته عند السّحَرِ الأعْلى ولا يجوز أنْ تقولَ : عند سَحَرَ الأعْلى " (٦)

٢١٩

وقوله : ومتصرفاً لا ينصرفُ " .

مثاله : غُدوةُ وبُكْرةُ على الإطلاق ، وإن كان بعضُهم قد قال : إنّه لا يكون كذلك إلّا إذا أُريدَ من يومٍ بعينهِ ، أعْني أنّه يتصرّفُ سواء كان معرفةً أوْ نكرةً لا مانع له من التصرّف .

وهذان اللفظان اختصتهما العربُ بأنْ جعلتهما أعلاما لهذين الوقتين (٧) ولم تفعل ذلك في غيرهما من نكراتِ الأوقاتِ كـ " عَتَمة " و " ضَحْوة " ونحوهما .

---

(١) العبارة في النتائج هكذا " من تعريفه بما تعرف به الأسماء " وكلا العبارتين صحيح .
(٢) كلمة "إذاً" ليست في النتائج
(٣) هو أبو سعيد السيرافي .
(٤) في المصورة : لما ، وما أثبتناه من شرح السيرافي .
(٥) في الشرح للسيرافي : فإنه .
(٦) كلام السيرافي في شرحه ٤/ل ١٢٧ ب وانظر الكتاب ٣/ ٢٩٤ .
(٧) الكتاب ٣/ ٢٩٣ .

واختلف في تعريفهما فقيل : هو من قبيلِ تعريفِ الجنسِ كأُمِّ حُبَيْنٍ (١) ، وأُسامةَ (٢) ، وقيل : مِنْ قبيلِ تعريفِ العلميةِ لوقتٍ بعينِهِ من يومٍ مُعَيَّنٍ (٢) ، وكلا القولين يظهرُ من لفظِ " الكتابِ " في أبواب مالا ينصرف من الأحيان .

وقول أبي موسى : "مُعَيَّنتين".

يعني بالنَّظَرِ إلى مَنْعِ الصَّرْفِ وإلَّا فإذا كانا نكرتين لا مانعَ لهما مِنَ الصَّرْفِ، فينبغي أنْ يقالَ فيهما : أنَّهما ممنوعانِ مِنَ الصَّرْفِ إذا أُريدَ بهما التعيينُ ومتصرفتان على الإطلاق أُريد بهما ذلك أوْلم يُرَدْ ، فمن قال : غُدْوة وبُكْرة على الإطلاق ، إنَّما أرادَ بالنظرِ إلى التصرف ،أي متصرفانِ مطلقاً ، ومن قال : مُعَيَّنتين ،فإنَّما أرادَ بالنَّظَرِ إلى منع الصَّرْفِ منهما للتعريف والتأنيثِ .

سمع " اعلم أنَّ غُدوةَ وبُكْرةَ جُعِلَتْ كلٌّ واحدةٍ منهما اسماً للحين على جهة التعريف له ،ومذهب التَّلْقيبِ والعَلَمِ كما جُعِلَ : أُمُّ حُبَينٍ (١) اسما لدابَّةٍ معرفةً (٣) وكما جُعِلَ أسامةُ للأَسَدِ ،والدَّليلُ على أنَّهم يذهبون فيهما (٤) هذا المذهب : أنَّ الاسم الموضوعَ للنكرةِ هو : غداة نحو قولهم : نحنُ في غداةٍ باردةٍ ونحنُ في غداةٍ طيِّبةٍ ، ثم غيَّروا لفظ غداةٍ إلى غُدْوةٍ لأنْ يُوضَعَ للتعريف بتغيُّرِ اللفظ (٥) ، فيكون أوَّلُ أحوالِ هذا اللفظ التعريفَ ثم يجوزُ أنْ ينكَّرَ بعد ذلك ،والدليلُ على ذلك أنَّا رأيناهم قد يضعون أسماءً مشتقَّةً موضوعةً لمعارفَ لم تستعمل في شيءٍ من النكرات ،ولا تعرف معانيها منكورةً نحو : سعاد وزينب ، وغير ذلك ممَّا لا يحصى ،وإنْ كنا نَعْرِفُ ما قد اشتقَّتْ منه ،فغُدْوة قد اشتقت للتعريفِ مِنْ غداةٍ ، كما أنَّ سعادَ قد اشتقت من السعادةِ لأنْ تُوضَعَ لمعرفةٍ .

---

(١) في المصورة حنين ، تحريف .

(٢) الكتاب ٣ / ٢٩٣ .

(٣) في المصورة : معروفة ،وأثبتنا لفظ الكتاب ، وشرحه .

(٤) في شرح السيرافي : بهما

(٥) انظر المقتضب ٤ / ٣٥٤ .

والأَصْلُ في هذين الاسمين : غُدْوة ، وحُمِلَتْ بُكْرةُ عليها لاجتماعِهما في المعنى وفي البِنْيَةِ(١) ، كما أَنَّ : يذرُ محمولٌ على يَدَعُ ، وكان القِياسُ : يَذِرُ ، لأَنَّ أَصْلَهُ : يَوْذِرُ فسقطتِ الواوُ لوقوعِها بين ياءٍ وكسرةٍ ، وليس موضعَ عينِ الفعل (٢) حرفٌ من حُروفِ الحَلْقِ ، فيُفْتَحَ ، وأَصْلُ يَدَعُ أيضا : يَدِعُ بكسرِ الدَّالِ ثم فُتِحَ من أجلِ العينِ التي هي لامُ الفِعْلِ ، وهي من حروفِ الحَلْقِ(٣) وقد يجوز أَنْ تُنَكِّرَ اليومَ وتعرِّفَ " غدوة " وبُكْرة ، فتقول : [رأيته يوماً غدوةً ، أَوْ بكرةً أي(٤)] : رأيتُه يوماً في هذا الوقت منه .

وذكر سيبويه أَنَّ بعضَ العربِ يَدَعُ التنوينَ في عَشِيَّةٍ كما يدعُه في غُدْوةَ(٥) .

وقال المبرِّدُ : عشيةٌ نكرةٌ على كُلِّ حال (٦) . وحكايةُ سيبويه لا تُرَدُّ .

وزعم الخليلُ أنَّه يجوز أَنْ تقولَ : آتيك اليومَ غُدْوةً وبُكْرةً ، وتجعلُهما بمنزلة ضَحْوةٍ(٧) .

وزعم أبو الخطاب(٨) أنَّه سمع مَنْ يوثَقُ به من العرب يقول : آتيك بكرةً(٩)

---

(١) في المصورة : البنية ، وفي الشرح للسيرافي : البنية ، وهو الصواب .
(٢) بعدها في الشرح للسيرافي : ولامه .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ١٢٧ وانظر الكتاب ٣/ ٢٩٣ ، ٣٩٤ .
(٤) تكملة يتم بها الكلام .
(٥) الكتاب ٣/ ٢٩٤
(٦) انظر المقتضب ٤/ ٣٥٥ ، ٣٥٦ وقال سيبويه في الكتاب ٣/ ٢٩٤ .
" فأما ضحوة وعشية " فلا يكونان إلا نكرة على كلّ حال " وانظر شرح الكتاب للسيرافي ٤/ ١٢٧
(٧) الكتاب ٣/ ٢٩٤ .
(٨) هو الأخفش الأكبر عبد الحميد بن عبد المجيد كان إماما في العربية قديماً ، لقيَ الأعرابَ وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته . أخذ عنه سيبويه ، والكسائي ، ويونس وأبو عبيدة ، وكان ديّنا ورعا ثِقَةً . عن البغية ٢/ ٧٤ وانظر كلامه في الكتاب ٣/ ٢٩٤ .
(٩) في المصورة : آتيك اليوم بكرة ، وكأن اليوم زائدة ، وأثبتنا ما في الكتاب ٣/ ٢٩٤ وهو الصواب .

وهو يريد الإتيان من (١) يومه أو في غيره ، ومثل قوله تعالى ﴿ ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا ﴾ (٢) سمع : هذا من تنكير العلم ، لأن الأعلام يجوز تنكيرها بعد تعريفها ، واللفظ واحد (٣) .

قال الفراء في " معاني القرآن " له ، على قوله : ﴿ بالغداة والعشي ﴾ (٤) وقرأ أبو عبد الرحمن السلمي (٥) ﴿ بالغدوة والعشي ﴾ (٦) ولا أعلم أحداً قرأها (٧) غيره ، والعرب لا تدخل الألف واللام في غدوة (٨) ، لأنها معرفة بغير ألف ولام ، سمعت أبا الجراح (٩) يقول : ما رأيت كغدوة قط ، يعني غداة يومه ، وذلك أنها كانت باردة ، ألا ترى أن العرب لا تضيفها ، فكذلك لا تدخلها الألف واللام ، وإنما (١٠) يقولون : أتيتك غداة الخميس ولا يقولون : غدوة

---

(١) في الكتاب : " في " .

(٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .

(٣) شرح الكتاب ٤ / ١٢٧ بتصرف .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة الكهف ، ومن الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٥) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضرير مقرئ الكوفة ولد في حياة النبي (ص) ، ولأبيه صحبة إليه انتهت القراءة تجويداً وضبطا أخذ القراءة عرضاً عن عثمان ابن عفان وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت وأبي بن كعب (رضي الله عنهم) وما زال يقرئ القرآن من زمن عثمان إلى أن توفي سنة ٧٤ هـ . عن الغاية ١ /

(٦) قرأ بها أبو عبد الرحمن السلمي ، ومن السبعة ابن عامر (ت ١١٨ هـ) وحده ، وقرأ بها مالك بن دينار ، والحسن ، ونصر بن عاصم ، وأبو رجاء العطاردي . انظر السبعة ٢٥٨ ، ٣٩٠ ، والبحر المحيط ٤ / ١٣٦ .

(٧) في معاني القرآن : قرأ غيره .

(٨) في معاني القرآن : في الغدوة ، والصواب ما أثبتناه .

(٩) لم أعرف له ترجمة

(١٠) في معاني القرآن : إنما

الخميس ،فهذا دليل على أنّها معرفة . (١)

قال ابن طاهر الخِدَبّ : غُدْوة وبُكْرة إنّما يكونان علمين إذا أردتهما من معيّنٍ ،فإنْ لم ترد ذلك فهما نكرتانِ ، قال تعالى ﴿ ولَهُمْ رِزْقُهُمْ فيها بُكْرةً وعَشِيًّا ﴾ (٢) . «سَ» في الشرح (٣) : " غُدْوة وبُكْرة متصرّفان غير مُنْصَرِفَينِ كانا معيّنتين أوْ غيرَ معيّنتين ، لأنّهما اسمان علمانِ للوقتين كأُسامة وثُعالة لهذين الجنسين ،فكما يستوي حال أُسامة وثُعالة في التصرّفِ ومنع التصرف ،أردت بهما معينتين (٤) ٥- أو غير معينتين (٤) فكذلك يستوي حكم غُدْوة وبُكْرة في عدمِ الانصراف والتصرّفِ أردتَ بهما معينتين (٤)-٥ . من هذين الوقتين أوْ غير معينتين (٤) إلّا أنْ تنكرهما كما تنكّر الأعلام ،فيكونا إذْ ذاك متصرفين منصرفين ، وإنْ كانا لم يستعملا إلّا علمين إلّا قليلا (٦) ، وهذا الذي قلناه من حكم غُدْوةَ وبكرةَ هو الذي قاله سيبويه وغيره من المحققين وهو الأشْهَرُ من كلامِ العرب" (٧) وقد قال سَ : وبعض العرب يجعل غُدوة وبُكْرة كعشيّة (٨)

// قال السُّهيلي (٩) " فأمّا غدوةُ وبكرةُ فهما اسمانِ علمان ، وعَدَمُ التنوين فيهما للتعريفِ والتأنيث ،والذي أخرجهما عن (١٠) باب : " ضَحْوة " و " عَشيّة " - وإنْ كان فيهما معنى الغُدوّ والبُكورِ ، كما كان في أخواتهما معاني الوصف (١١) - أنّهما قد بُنيا بناءً لا تكيون عليه المصادرُ ولا النعوتُ ٢٢٠

---

(١) انتهى كلام الفراء وهو في المعاني له ٢/١٣٩ .
(٢) الآية ٦٢ من سورة مريم .
(٣) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ ب .
(٤) في الشرح الكبير : معينين .
(٥-٥) العبارة مكررة في المصورة .
(٦) أي أنّ هذين اللفظين استعملا غير علمين قليلا .
(٧) انتهى كلام الشلوبين .
(٨) الذي قاله سيبويه أنّ بعض العرب يدع التنوين في " عشية " كما ترك في " غدوة " . انظر الكتاب ٣/٢٩٤ .
(٩) النتائج : ٣٨٠ .
(١٠) في النتائج : من .
(١١) في النتائج : الفعل .

١- إلَّا نعتاً هو فى معناها كهُمزَة وضُحكة -١ ، وغيّرتِ العلميةُ كما غُيِّرَ " عُمارة وعُمَر " وأشباههما ، وكما غُيِّرَ الدَّبَران وفيه معنى الدُّبور إيذانا بالعَلَميَّة وتحقيقاً لمعناها ، ألا ترى أنَّ ضحوة على وزن صَعْبة من النّعوت وعلى وزن ضَرْبة من المصادر والمصادر يُنعَتُ بها ، وضُحًى على وزن هُدًى وعلى وزن حُطَم من النعوت ، وكذلك سائر تلك الأسماء ، وغُدْوة وبُكْرة بخلاف ذلك قد غُيِّرتا عن(٢) لفظِ الغُدُوِّ والبكور تغيّراً بَيِّناً ، ففارقتا : ضَحْوة وأخواتها "(٣)

وإنَّما قصدوا إلى معنى العلمية بهما ، لأنَّهم أرادوا الوقتَ الذى عُرِفَ بالبكورِ فيه أو بالغدوِّ ، والبكورُ والغُدُوُّ من لفظِ فِعْلِ النَّاسِ فصارتا كالمحرَّمِ وذي القعدة وأسماءِ الشهورِ فإنَّهما أسماءٌ مأخوذةٌ من لفظِ الأفعالِ الواقعةِ فيها فأرادوا (٤) أنْ يعينوهما فى الخَلَدِ ويشكلوهما فى الوَهْمِ كما تشكّلتِ الأعلام على صورةٍ فى داخل الخَلَدِ ، ونحوٌ من هذا قولهم : بَرَّةُ وفجار فى البِرِّ والفُجور ، كأنَّهم أرادوا الفَعْلة التى تُسَمَّى بِرًّا على الحقيقةِ ، فعرفوها تعريف الأعلامِ تحقيقاً لمعنى البِرِّ ، ونفياً للمجازِ ، فكذلك فعلوا فى غُدْوةَ وبُكْرةَ تعيينا لوقتِ الغُدُوِّ والبكورِ ، كما عيَّنوا الجمعةَ وهى من الاجتماع ، والسَّبْتَ من السّبوت ، وزاد فى غُدْوة وبُكْرة أنْ جعلوهما على فُعْلة بِضَمِّ أوّلِ الاسمِ ، لأنَّه وقتٌ يُفْعَلُ فيه الغُدُوُّ والبكورُ ، فأجروه مجرى ما وَقَعَ الفعلُ عليه وحاط به وحصّله كالحُسْوة والأُكْلة إلى سائر الباب ، لما كانت هذه الساعةُ مَغْدُوًّا فيها ومبتكرا ، والظرفُ يُجْعَلُ مفعولاً على سَعَةِ الكلام ، فَجُعِلَتْ بنيتُها بِنْيَةَ ما فُعِلَ وحُصِّلَ ، وليس يشبههما غيرُهما مِنَ الأوقاتِ التى أُخِذَتْ أسماؤها من صفاتِ الزمنِ كبياضِ النَّهارِ وسوادِ اللَّيْلِ واختلاطِهما كالغَبَش والمساء والعَشِيِّ وكذلك بَصَراً وضُحًى ، فلم تؤخذْ هذه الأسماءُ من أفعال الناس فى هذه الأوقات كما أُخِذَتْ بُكرة من بكَرْت وابتكرتُ ، وغُدْوةٌ من غدوت واغتديتُ ، فقد خرج معنى اسمهما عن معانى الأسماءِ التى قد صدَّرْنا بذكرها(٥) ، وخَرَجَ

---

(١)-١) هذه العبارة زيادة عما فى النتائج .

(٢) فى النتائج : من .

(٣) انتهى كلام السهيلى وسيستأنف بعد قليل ، ولعل ما يلى من كلام السهيلى فهو أشبه بكلامه فى النتائج ، ويكون الأبذى قد نقل من إملاء آخر غير النتائج .

(٤) فى المصورة : أراد .

(٥) فى المصورة : بذكرهما .

سحر عن النوعين جميعاً يعنى عن نوعِ ضَحْوة وغُدْوة ، لأنّه اسمٌ جامدٌ غيرُ مشتقٍّ من الأفعالِ الواقعةِ فى الوقتِ ، ولا مِنْ صفاتِ الأوقاتِ التى هى مِنْ معنى سوادِ الليلِ وبياضِ النّهارِ واختلاطِهما ، فتعرّفَ بمعنىً غير العلميةِ ، لأنّه اسمُ جِنْسٍ كالفَرَسِ والجَمَلِ وإنّما تعريفُه بأنّه قد أُريد به يومٌ تقدّمَ ذكرُه وأُضِيفَ إليه ، واستغنى بهذه الإضافةِ عن الألفِ واللامِ التى كان يتعرّفُ بها فى حال تعريفِه . فافهمه .

والمَسَاءُ من مَسَيْتُ يدي فى رَحِمِ النّاقةِ إذا غَيَّبْتَها ، فهو وقت مغيبِ النّهارِ بمجيءِ اللّيْلِ .

(١) فإنْ قيل : فلعلّ امتناعَ التنوينِ منهما بمثابةِ امتناعِه فى سحر إذا أردته ليومٍ بعينِه ؟ .

قلنا : كلامُ العَرَبِ يدلّ على خِلافِ ذلك ، لأنّهم لا يكادون يقولون : خرجتُ اليوم فى الغُدْوَةِ ، ولا : الغُدْوة خيرٌ من أوّلِ اللّيْلِ ، كما تقول : السَّحَرُ خيرٌ من أوّلِ الليل ، فالسَّحَرُ كسائرِ الأجناسِ فى تنكيرِه وتعريفِه وغُدْوة ونكرة من اليوم بمنزلة رجب وصفر من العام فقيد تبين مخالفتها السحر والضحوة واخواتها ، وأنها بمنزلة أسماءِ الشهور الأعلامِ وأيام الأسبوع الأعلام نحو : السبت والجمعة ، وإذا ثبت هذا فهما اسمان متمكّنان تجوز إقامتهما مُقام الفاعل إذا قلت : سِيْرَ به يومَ الجمعة غدوةٌ ، ولا يحتاج إلى إضافة ولا لام تعريف ، وتقول أيضا : سِيْرَ بزيدٍ يوم الجمعة غدوةَ على الظّرْفِ فيهما جميعاً ، لأنّها بعضُ اليوم كما تقول : سرتُ العامَ رَجَبًا كلَّه ، وتقول أيضا : سير بزيدٍ يومُ الجمعةِ غدوةُ (٢) ، كأنّها بدلٌ من اليومِ ، ولا تحتاج أيضا إلى الضميرِ كما تحتاج فى بدلِ البعضِ من الكُلِّ ، لأنّها ظرفٌ فى المعنى ولو قلت : : "كُرِهَ يومُ الخميس غدوةٌ" على البَدَلِ ، لم يكن بدٌّ من إضافةِ غدوة إلى ضمير المُبْدَلِ منه ، لأنّ اليومَ ليس بظَرْفٍ فيصيرُ كقولك " كرهتُ يومَ الخميس سحَرَه " ، إذا أردت البَدَلَ ، لأنّ المكروهَ هو السحرُ دون سائرِ اليوم ، وإنّما تستغنى عن ضميرٍ يعودُ إلى اليوم إذا تركته ظرفاً على حاله ، لأنّ بعضَ اليومِ إذا كان [ظرفا] (٣) لفعْلٍ كانَ

---

(١) هذا الكلام هو بقية كلام السهيلى . انظر النتائج ٨٨٤ مع هوامش المحقق .
(٢) زاد د . البنا كلمة "برفعهما" عن البدائع .
(٣) تكملة من النتائج .

جميعُ اليومِ ظرفاً لذلك الفعل ، وقد تقدَّمَ هـذا .

وقال السُّهيلي (١) : " واعلم أنّه ما كانَ مِنَ الظروفِ له اسمٌ علمٌ فإنَّ الفعلَ إذا وقع فيه تناول جميعَه ، وكان الظرفُ مفعولاً على سَعَةِ الكلام ، فإذا قلت : سرتُ غُدْوَةً ، فالسيرُ وَقَعَ في الوقتِ كُلِّه وكذلك : سرتُ السَّبْتَ والجمعةَ وسرتُ المحرَّمَ وصفراً (٢) وكلُّ هذا مفعولٌ على سَعَةِ الكلام لا ظرفٌ للفعلِ ، لأنَّ هذه الأسماءَ لا يطلبُها الفعلُ ولا هي في أَصْلِ موضوعِها زمانٌ (٣) ، إنَّما هي عبارةٌ عن معانٍ (٤) أُخَرَ - لا يطلبها الفعل ، ولا هي في أَصْلِ موضوعها لـه -٥ ، فإنْ أردتَ أنْ تجعل شيئاً منها ظرفاً ذكرتَ لَفْظَ الزَّمَنِ وأضفته إليها كقولك : سرت يومَ السَّبْتِ وشهرَ المحرمِ فالسَّيْرُ واقعٌ // في الشَّهْرِ ولا يتناولُ جميعَه إلّا بدليل ٢٢١
والشهرُ ظرفٌ ، وكذلك اليومُ : قال سيبويه " ومما لا يكون الفِعْلُ إلّا واقعاً به كلِّه سرتُ المحرَّمَ وصفراً " هذا معنى كلامه ، وإذا ثبتَ (٦) هذا فرجب ورمضانُ وأشباههما أسماءُ أعلامٍ إذا أردتهما من عامٍ بعينه " ، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما (٧)

وقوله : " ومقابله : بَكَراً وعشاءً ، وعَتَمَةً وعَشِيَّةً ومساءً وضَحْوةً وضُحًى وسَحَرًا (٨) معيَّناتٍ ."

يعني بقوله : ومقابله : أي ينصرفُ ولا يتصرَّفُ ، أي إنَّه لا يستعملُ شيءٌ من هذه الأسماءِ التي هي أسماءٌ لنكراتِ الأوقاتِ إلّا منصوباً على الظرف ، إذا أُريدت معينةً ، حاشا ما استثنى كما تقدَّمَ ، فإذا أردت بها عشاءَ يومِك وعَتَمَةَ ليلتِك صرفتها ومنعتها التَّصرُّفَ ، فإنْ نكرتها وأردت : ضَحْوةً مِنَ

---

(١) النتائج : ٣٨٢ وهو استمرار لكلامه السابق .

(٢) في النتائج : صفر .

(٣) في المصورة : زمانا ، والتصويب من النتائج .

(٤) في المصورة : زمان ، وهو تحريف ، والتصويب من النتائج .

(٥-٥) زيادة عما في النتائج .

(٦) في المصورة : قلت ، ولعله تحريف ثبت ، وما أثبتناه من النتائج .

(٧) انظر ما سبق ٧٩٧ فقد نقل الأبذي بقية هذا النص هناك .

(٨) في المصورة : وسحرا ، تحريف .

الضَّحواتِ أَوْ عَشِيَّةً من العَشِيَّاتِ ، كانت منصرفةً متصرِّفةً ولذلك قال سيبويه :[1] " إلَّا أَنْ يجعل سَحَرَ نكرةً فتقول : سيرَ عليه سَحَرٌ من الأَسْحارِ ، لأَنَّه يتمكَّنُ في المواضعِ[2] . وكذلك تحقيرُه إذا عَنَيْتَ : سَحَرَ ليلتِك تقول : سيرَ عليه سُحَيراً " ، وكذلك قال[3] : " وتقول صِيْدَ عليه صباحاً ومساءً وعَشِيَّةً وعِشاءً إذا أردت عِشاءَ يومِك ومساءَ ليلتِك ، لأَنَّهم لم يستعملوه على هذا المعنى إلَّا ظَرْفاً . [و][4] لو قلت : موعدُك مساءٌ أَوْ أتانا عند عشاءٍ لم يَحْسُنْ "[5] لفظُ سيبويه ، وكذلك قالَ في سائرها[6] .

فهذا يبين أَنَّ الاستعمالَ إنَّما هو كما ذكر أَبُو موسى وأَنَّ العربَ خَصَّتْ غُدْوة وبُكْرة إذا أردتهما من يومٍ بعينِه بأَنْ حكمْتَ لهما بحكم العَلَمِ في منعِ الصَّرْفِ.

ش " يريد أَنَّ عشيةً إذا أردت بها من يوم بعينِه فهي منصرفةٌ غيرُ متصرِّفةٍ في الأَكْثَرِ ، قال ذلك سيبويه ، لأَنَّه ذكر بعد هذا الذي ذكره المؤلفُ فيها : " وبعضُ العَرَبِ يَدَعُ التنوينَ في عَشِيةٍ[7] " .

قال السُّهيلي[8] : وأَمَّا ضحوة وعشيَّة ومساء ونحو ذلك ، فإنَّها مفارقةٌ لسحر من حيثُ كانت منوَّنةً وإنْ أردتها ليومٍ بعينِه ، وهي موافقةٌ له في عدَمِ التصرُّفِ والتمكُّنِ ، والفرقُ بينهما أَنَّ هذه أسماءٌ فيها معنى الوصفِ ، لأَنَّها مشتقَّةٌ ممَّا توصفُ به الأسماءُ الأوقاتُ التي هي ساعاتُ اليومِ ، فالعشيَّةُ[9] من العَشِيِّ[10] ، والضَّحْوة من قولك : فَرَسٌ أَضْحى ، وليلةٌ إضحيان[11] تريدُ : البياضَ.

---

(١) الكتاب ١ / ٢٢٥
(٢) في الكتاب : الموضع ، والمواضعُ في أصوله ، كما أشار محققه .
(٣) الكتاب ١ / ٢٢٥ أيضا .
(٤) تكملة لازمة من الكتاب .
(٥) نهاية كلام سيبويه .
(٦) انظر الكتاب ١ / ٢٢٥ ، ٢٢٦ بعد النص السابق .
(٧) شرح الجزولية الكبير : ١٤٥ب وانظر الكتاب ٣ / ٢٩٤ .
(٨) النتائج : ٣٧٧-٣٨٠ وانظر هوامش محققه . ولم نثبت إلَّا الفروق المهمة بين نص النتائج وهذا النص .
(٩) في المصورة : العشي ، تحريف ، وصوابه في النتائج .
(١٠) في النتائج : العشاء .
(١١) في المصورة : أضحى ، وأثبتنا ما في النتائج وانظر اللسان (ضحى) .

والصَّباحُ من الأَصْبَحِ وهو لونٌ بين لونين .

فإذا قلت : خرجتُ اليوم عَشِيًّا وظلاماً وضُحىً وبَصَراً - حكاه سيبويه (١) - فإنّما تريد : خرجتُ اليومَ في ساعةٍ وصفتُها هكذا ، أو خرجتُ وقتاً مُظْلِماً أوْ مبصرا أوْ مُعْشِياً أوْ نحوِ ذلك ؛ فقد بان أنّها أوصافٌ لنكراتٍ وتلك النكراتُ هي أجزاءُ اليوم وساعاتُه ؛ ألاَ ترى أنّك إذا قلت : خرجتُ اليومَ ساعةً مِنْه ، أو مشيت اليومَ وقتاً منه لم يكن إلا منوّناً ، إلّا أنّ ساعةً ووقتاً غيرُ معيّنين (٢)، وضَحْوةً وعَشِيّةً قد تَخَصَّصا بالصِّفَةِ ولكنّه لم يتعرّف ، وإنْ كان ليومٍ بعينِهِ ؛ لأنّه غيرُ معرّفٍ بمعنى الألفِ واللام ، كما كان سَحَرٌ إلا أنّ (٣) سحر اسمٌ جامدٌ ، يتعرّفُ كالأسماءِ وتخبر عنه ، وما أصْلُه النعتُ لا يكون كذلك (٤) ؛ لأنّ النعتَ لا يكونُ فاعلاً ولا مفعولاً ولا يقامُ مقام المنعوت إلّا على شروطٍ ذُكِرَتْ في بابِ النَّعْتِ .

فإنْ قلت : أليست هذه الأوقاتُ معروفةً عند المخاطبِ من حيثُ كانت ليومٍ بعينِهِ ، فلِمَ لا تكونُ معرفةً (٥) كما كان [سحر (٦)] إذا كان ليومٍ بعينه ؟

قلنا : لم يتعرّف سحر إلّا بمعنى الألفِ واللامِ لا من حيثُ كان ليومٍ بعينِه ، فقد يُعَرَّفُ المخاطَبُ الشيءَ [بصفتِه] (٧) فيُوْصَلُ له كما يُعرَّفُهُ بآلة التعريف ، فتقول لزيدٍ مثلاً : رأيت رَجُلاً من صفتِه كذا ، ونعتِه كذا ، حتى يعلم أنّه أبوه فيسري (٨) إليه التعريف ، والاسمُ مع ذلك نكرةٌ ، وكذلك : ضَحْوة وعَشِيّة .

وإنّما استُغْنِيَ عن ذكرِ المنعوت بهذه الصفات لتقدّمِ ذكرِ اليومِ الذي هو مُشْتَمِلٌ على الأوقاتِ الموصوفةِ بهذه المعاني ، كما استُغْنِيَ عن ذكرِ المنعوتِ

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٦ .
(٢) في النتائج : معيّن .
(٣) في النتائج : لأن .
(٤) هذه العبارة في النتائج هكذا " وأمّا [ما تضمن] اسمه النعت فلا يكون كذلك] ولعلها الأصوب.
(٥) في المصورة : معروفة ، والتصويب من النتائج .
(٦) في المصورة : غدا ، وهو خطأ ، والتصويب من النتائج .
(٧) تكملة من النتائج ، وعبارة النتائج هكذا " فقد تُعَرِّفُ المخاطبَ الشيءَ [بصفته] كما تعرّفه بآلة التعريف " وكلمة بصفته مثبتة في نص النتائج من البدائع والنص كما هو في أصول النتائج هكذا : فقد تعرف المخاطب الشيء يتوصل له . انظر النتائج ٣٧٨ مع هامشها رقم (٧) .
(٨) في المصورة : فيسير ، وهو تحريف ، وأثبتنا ما في النتائج .

إذا قلت : زيدٌ قائمٌ ،ولا تشك أنّ المعنى : زيدٌ رجلٌ قائمٌ ولكن تُرِكَ ذكرُ الرَّجُلِ ؛ لأنّه زيدٌ وكذلك : جاء في زيدٌ صالحاً ، أي رجلاً صالحا ، ولكنّ زيداً هو الرجلُ فأغناك عن ذكرِه .

وكذلك ما نحن بسبيله من هذه الأسماءِ التي هي في نفسِها أوصافٌ لأوقاتٍ أغنى ذكرُ اليوم الذي هي له عن ذكرِها ؛ لاشتماله عليها ، ولم يكن ذلك في " سحر " ، ومن ثَمَّ أيضا لم يتمكّن فتقول : سير عليه يومُ الجمعة ضَحْوةً وعَشِيَّةً ؛ لأنّ تمكنها يخرجُها إلى حَيِّزِ الأسماءِ ويُبْطِلُ منها معنى الصِّفَةِ ،فلا ترتبطُ حينئذ باليومِ الذي أردتها لَهُ وينضافُ إلى هذه العلة عِلَّةٌ أُخْرى قد تقدّمت في فصل سحر .

وكذلك كُلّ ما كان من الظروف نعتاً في الأَصْلِ نحو : " ذا صباح " ، و " ذاتَ مرّة " ،وأقمتُ طويلا وجلست قليلًا (١) لا يتمكّنُ ولا يخرجُ عن الظرف .

ويلحقُ بهذا الفصلِ " نهاراً " إذا قلت : خرجتُ اليوم نهاراً ؛ لأنّه مشتقٌّ من قوله عليه السلام : " أنْهِرِ الدَّمَ بما شئتَ " (٢) يريدُ : السَّعَةَ والانتشارَ ، ومنه النَّهَرُ من الماءِ ؛ لأنّه بالإضافة إلى مَفْجَرِه بمنزلةِ النهارِ بالإضافة إلى فَجْرِهِ (٣- لأنّ النَّهَرَ ما يتّسِعُ وينتشر مما تفجّر من الماء ، والنهارُ ما ينتشر ويتّسع من فجرِ الضياءِ -٣) ، واليوم أوْسَعُ من النهار في معناه ،فصار [قولك] (٤) : خرجتُ اليومَ نهاراً كقولك (٥) : خرجتُ اليوم ظهرًا وعَشِيًّا " ، معنى الاشتقاق فيها كلها بَيِّنٌ فجرت مَجْرى الأوصافِ النكراتِ في تنوينها وعدمِ تمكّنها . انتهى كلام سه ، وهو كلامٌ ذكيٌّ .

---

(١) في النتائج : قريبا .

(٢) بلفظ مختلف أخرجه البخاري في كتاب الشركة (٣) ٣/١٨١، ١٨٦ (باب ١٦) وكتاب فضل الجهاد ٤/٩١ وكتاب الذبائح (١٥) (١٨) (٢٠) (٢٣) (٣٦) (٣٧) جـ ٧/١١٨ - ١١٩، ١٢٠، ١٢٧. وأخرجه مسلم في كتاب الأضاحي رقم (٢٠) ص ١٥٥٨ وأبو داود في كتاب الأضاحي باب (١٤) حديث رقم ٢٨٢١ ، ٢٨٢٤ جـ ٣/١٠٢، ١٠٣ وغير ذلك .

(٣-٣) عبارة النتائج تختلف عما هنا قليلا .

(٤) تكملة من النتائج .

(٥) في المصورة : كذلك ،وهي تحريف ،والتصويب من النتائج .

وقوله : "ظرفُ المكانِ .. إلى قوله : والمُبْهَمُ : ما له اسمٌ بالإضافة إلى غيره".

أمّا ظرفُ المكانِ فهو اسمٌ // المكانِ نحو : جلستُ خلفَك وأمامَك. ٢٢٢

أوْ ما قامَ مقامه نحو : جلست قريبًا مِنْكَ ،أصْلُه . جلست مكانًا قريبًا منك ثم حُذِفَ الموصوفُ وهو : مكانٌ ،وأُقيمت صفتُه مقامه وهي : قريب .

أو عدده نحو : عشرين ميلاً ،فعشرين ظرفُ مكانٍ ، لأنّه عددٌ للميل وهو مكانٌ .

أوْ ما أُضِيفَ إليه إذا كان المضافُ هو المضافَ إليه في المعنى أو بعضَه نحو : سرتُ جميعَ الميلِ ، فجميع مضاف إلى الميل ،وهو الميلُ في المعنى ، ونحو : سرتُ بعض الميل ،فبعضٌ مضافٌ إلى الميل ،وهو في المعنى جزءٌ منه ،بشرط أنْ يكونَ في جوابِ كم ، نحو : سرت عشرين (ميلاً) (١) ، ألا ترى أنّ ذلك يصلحُ في جواب من قال : كم سِرْتَ ؟

وأما المُبْهَمُ : فهو ما لم يكن له أقطارٌ تحصره ،ولا نهاياتٌ تحيطُ به نحو : خلفك ،وقُدّامك ، والجهاتُ الستّ كلُّها . وإنْ شئتَ المبهم : ما كان لفظُه غير مُخْتَصٍّ بمكانٍ دونَ مكان .

وقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره .

(* - هي أسماءُ الجهاتِ الستِّ ، لأنّها بحَسَبِ الإضافة إلى أحوالِ ما تضافُ إليه . وإنّما أرادَ أنْ يقولَ : ما له اسمٌ بالإضافة إلى أحوالِ غيره .

وكذلك ينبغي أنْ يزيد بعد قوله : ماله اسم بالإضافة إلى غيره : "وما هو مثله في انبهامه على كلِّ مكانٍ "، وإلّا كان هذا البيان للمبهم ناقصاً ، وقد يمكن أنْ يريدَ بقوله : ما له اسمه بالإضافة إلى غيره ،أي: ما كان اسمُه من جهةِ الإضافةِ إلى غيره ، أي ما كان اسمه مشتقاً من اسم الحال التي له إذا أُضيفَ إلى غيره .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام.

(*-*) هذا من كلام الشلوبين في الشرح الكبير: ١٤٥ب ١٤٦أ ،ولعل الرمز (ش) قد سقط قبل هذا النص .

فأمامٌ لا بُدَّ فيه مِمَّا يكون له أماماً ، ولذلك سُمِّيَ أماماً ، لأنَّ ذلك الذي هو له أمامٌ يؤمُّه هو ، وكذلك سائرُ الجهات الستِّ لا بُدَّ للوراء مِمَّا يكون له وراءً ، ولليمين مِمَّا يكون له يميناً ، وللشِّمال مما يكون له شِمالا ، وللفوقِ مِمَّا يكون له فوقاً ، وللتَّحْتِ مِمَّا يكون له تَحْتاً ، ويدخلُ في هذا المكانُ ، لأنَّه إنَّما سُمِّيَ مكاناً بالتمكُّن فيه أو بالكون فيه ، فعالًا أو مَفْعلاً (١) وكذلك مَوْضِعٌ ، بالموضوعِ فيه ، وهو المتمكِّنُ فيه ، وكذلك جِهَةٌ بالتوجُّهِ إليه ، وناحية بالتنحِّي إليه .

فإنْ قلت : وكذلك الدَّارُ إنَّما سُمِّيَ بأنَّه يُدارُ فيه .

فالجواب : أنَّ هذا يُوجِبُ أنْ يقال لكلِّ مكانٍ دارٌ ، لأنَّه يدارُ فيه أيضا ، وكذلك المَسْجِدُ ، لأنَّه ليس كلُّ موضع يُسْجَدُ فيه يقال له : مَسْجِدٌ ، إنَّما الدارُ اسم لمكانٍ على شكلٍ مخصوص [وكذلك المسجد اسم لمكان على شكل مخصوص (٢)] سجد فيه أو لم يسجد ، نعم ، أصل التسمية فيهما لذلك ، ثم لم تبقَ التسميةُ مع ذلك ، ولكنها جعلت بإزاءِ الشكلين المخصوصين ، وليس كذلك أسماءُ الجهات الستِّ ، لأنَّها باقيةٌ مع أصْلِ التسميةِ لم تُنْقَلْ عنه -* .

وقوله : والمختصُّ ماله اسمه من جهةِ نفْسِه .

مثاله : الدَّارُ ، والحانوتُ . وقال بعضُهم : هنا المختصُّ ما كان له لفظٌ يختصُّ به بعضُ الأماكنِ دونَ بَعْضٍ وقال فسش(٣) : المختصُّ : ما كان له أقطارٌ تحصره ونهاياتٌ تحيطُ به .

وقوله : والمعدودُ ماله مقدارٌ معلومٌ من المسافةِ .

مثاله : سرت ميلين وفرسخين ، وهو معلومُ المقدارِ ومجهول الصفةِ .

وقوله : مِنْ هذا الباب .

يعني بابَ أسماءِ المكان .

---

(١) في المصورة : مفعولا ، والتصويب من الشرح للشلوبين .
(٢) تكملة من الشرح الكبير يتم بها الكلام .
-*) نهاية كلام الشلوبين .
(٣) لم أعرف دلالة هذا الرمز .

وقوله : إلّا المتعدي مِنَ الأفعالِ .*

(١)* مثاله : هَدَمْتُ الدّارَ وبنيتُ المَسْجِدَ ، ويريدُ أنْ يقولَ : إلّا المتعدي مِنَ الأفعالِ ناصباً له نصبَ المفعولِ به ، وكأنَّ أصْلَ الكلامِ إلّا المتعدّي إليه من الأفعال ، وقد تقدّمَ أنّ المتعدي إلى الشيءِ إنّما هو اسمٌ واقعٌ على مايقتضيه نصبُ المفعولِ به ، ولكنّه حذفَ "إليه" من الكلامِ لدلالةِ ما قبلَه عليه . ولا بُدّ أنْ يكون أرادَ هذا ، وإلّا كان الكلامُ خطأً ، واقتضَى أنْ يجوزَ : ضربتُ زيداً الدارَ والمسجدَ (٢) وما أشبهَه ، لأنّه قد وصل إليه المتعدّى من الأفعالِ في هذا ، إذْ معنى التعدّى في هذا الموضع أعْني في قوله [ولا يتعدّى إلى المختصّ من هذه الأبواب] (٣) إنّما هو الوصولُ (٤) بنفسِه خاصّةً لا النصب ، نصب المفعول به خاصة ، لأنّه إنْ أُخِذَ على هذا المعنى كان خَلْفاً ، لأنّه يكونُ المعنى ، ولا ينصبُ نصبَ المفعولِ به المختصّ من هذا الباب إلّا المتعدى من الأفعال ، أي : إلّا المتعدي إليه من الأفعال ، وهو الناصبُ له نصبَ المفعولِ به ، فيأتي معنى الكلامِ ولا ينصب المختصّ مِنْ هذا الباب نصبَ المفعول به إلّا الناصِبَ له نصبَ المفعولِ به ، وهذا خَلْفٌ ، إلّا أنْ يريد بالتعدّى الوصولَ بنفسِه كما قلنا ، فيصحّ معنى الكلام ، ويكون المرادُ : ولا يصِلُ بنفسِه إلى المختصّ من هذا الباب إلا الناصبَ له نصبَ المفعولِ به ، فينبغي لذلك أنْ لا يصلَ إليه بنفسِه شيءٌ يَنْصِبُهُ نصبَ المفعولِ به ، ويكون معنى ذلك أنّا لا نقول (٥) : قام زيدٌ الدارَ ولا جلس زيدٌ الحانوتَ ولا ضربت زيداً الدّارَ ولا لقيتُ زيداً السوقَ وما أشبه ذلك ، فإذا كان معناه ذلك كان صحيحاً إذْ (٦) كان ذلك هو المقصودُ (٧) .

فتلخيصُ هذا الفصل : أنّ الأفعالَ كلّها تتعدّى إلى جميع الظروفِ (٨) من مُبْهَمٍ ومعدودٍ // ومُخْتَصٍّ ، وإلى المَصادِرِ كلّها مُبْهَمِها ومعدودِها ومختصِّها ، ٢٢٣

---

(١) ما يلى من كلام الشلوبين فى الشرح الكبير للجزولية ١٤٦ .
(٢) هذه الكلمة زيادة عما فى الشرح الكبير .
(٣) تكملة يتم بها الكلام من الشرح الكبير ، والعبارة المثبتة من كلام الجزولى .
(٤) فى المصورة : الموصول ، وأثبتنا ما فى الشرح الكبير .
(٥) فى الشرح الكبير ١٤٦ب : انك لا تقول .
(٦) فى المصورة : إذا ، والتصويب من الشرح الكبير .
(٧) انتهى كلام الشلوبين .
(٨) بعدها فى المصورة : والمصادر ، وكأنها زائدة .

وإلى ضربي الحالِ : الموكّدة ، والمبيّنة [بنفسها] (١)، إلاّ ظَرْفَ المكان المختصّ فإنّ الفعل لا يصلُ إليه إلاّ بواسطة " في " نحو : قمت في الدارِ وقعدت في المسجدِ ، ولا يقال : قمت الدارَ ، ولا قعدت المَسْجِدَ (٢) ، إلاّ أنّ العربَ شذّتْ من ذلك في : " ذهبت " مع " الشام " ، وفي " دخلت " مع " كُلّ ظرفِ مكانٍ مختصٍّ " (٣)

وزعم أبو الحسن والمازنيّ (٤) أنّ دخلتُ متعديةٌ إلى مفعولٍ بهِ ، وأنّ الدارَ وأشباهها منصوبٌ بعدها على أنّه مفعولٌ به ، والذي حملَه على ذلك اطرادُ وصولِ دخلت إلى ما بعدها بنفسِها ، نحو : دخلتُ المسجدَ ودخلتُ الحمامَ ، فجعلها مِنْ قبيلِ ما يَتَعَدّى بنفسِهِ لذلك ، فالبيتُ بعد دخلت عنده منصوبٌ على حَدِّ انتصابه بعد هَدَمتُ ، ولم يجعل دخلتُ البَيْتَ مِنْ قبيلِ : ذهبت الشامَ ، لقِلّتِهِ .

وهذا الذي ذهب إليه فاسدٌ من غير جهة :

وذلك أنّ دخلت نقيض خرجت ، وخرجت غيرُ مُتَعدٍّ ، فكذلك نقيضُه ، لأنّ النقيضَ عندهم يجري مَجْرى ما يناقِضه ، ألا ترى أنّ زيادةَ الألفِ والنونِ تدلُّ على الامتلاء والتعظيم نحو : رَيّان ، ورجل جُمّاني عظيمُ الجُمّةِ ، ورَقَبانيّ عظيم الرَّقَبة ثم قالوا : عطشان فزادوا الألفَ والنُّونَ فيه وإنْ لم يكن بابُه ذلك حملاً على نقيضِه ، وهو رَيّان (٥) . ٦-وكذلك يقولون : قلّما يقولنّ ذلك أحدٌ فألحقوا النونَ الشديدةَ ، وهي لا تلحق في الواجبِ ، لكنْ شَبّهوا التقليلَ بالنّفيِ ، فأجروه مُجْراه ، ثم قالوا : كَثُر ما يقولنّ ذاك زيدٌ فحملوا : كَثُر على نقيضِه وهو : قَلّ فألحقوا النونَ ، وقالوا : طويلٌ وقصيرٌ فأجْروا كلّ واحدٍ منهما مُجْرى صاحبِه-٦ .

---

(١) تكملة من شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٨ .

(٢) بعده في شرح الجمل : وكذلك حكم كل ظرف مكان مختص .

(٣) هذا مذهب سيبويه في الكتاب ١/٣٤-٣٦ وسيشير إلى ذلك الشارح بَعْدُ . وانظر حواشي المقتضب ٤/٢٦٠ وما بعدها .

(٤) المازني : زيادة عمّا في شرح الجمل " وذهب إلى ذلك الجرمي أيضا .

(٥) بعده في شرح الجمل ١/٣٢٨ " ومنها أنّ نظيرها عبرت وهي غير متعدية فكذلك دخلت لأنّ النظير أيضا كثيراً ما يجري مجرى نظيره " .
والاحتجاج بالنظير والنقيض لمذهب سيبويه منسوبٌ إلى ابن السراج . انظر حاشية الشيخ عضيمة في المقتضب ٤/٦١ .

(٦-٦) زيادة عما في شرح الجمل

ومنها أنَّ مصدرَ دخلت : دخول ، والفُعُول في الغالبِ مَصْدَرُ ما لا يتعدَّى نحو : القُعود والجُلوس والخُروج ، ولا يجيءُ في المتعدى إلَّا نادرا قليلا نحو : لَزِمَ لُزوما ، ونكهه المرضُ نُهوكا فالحَمْلِ على الأكثرِ أولى .

١-وأيضا فإنَّ نظيرَه : غُرْتُ(٢) ووَلَجْتُ ولا يصلان إلَّا بحرفِ الجرِّ ، فهذه ثلاثةُ أشياء تقوِّي أنَّها غيرُ متعديةٍ-١ .

٣-ومما يقطعُ على أنَّ مذهبَ سيبويه هو الصحيح-٣ أنَّ دخلت يطلبُ اسمَ(٤) المكان بعد طَلَبِ الظَّرْفِ ، ألا ترى أنَّ الفرقَ بين الظرفِ وبين المفعولِ بهِ أنَّ المفعولَ به محلٌّ للفعلِ خاصَّةً نحو : ضربتُ زيداً فزيدٌ محلٌّ للضَّرْبِ ، والظَّرْفُ مَحَلٌّ للفِعْلِ والفاعِلِ نحو : قمتُ خلفَك ، فالخَلْفُ محلٌّ القِيامِ والقائم ، فكذلك دخلتُ يتعدَّى إلى ما بعده على أنَّه ظرفٌ ، لأنَّك إذا قلتَ : دخلتُ البيتَ ، فالبيت محلٌّ للدخولِ والداخلِ .

٥-ومما يدلُّ أيضاً على صحَّةِ مذهب سيبويه وبطلانِ مذهبِ الأخفشِ-٥ أنَّهم يقولون : دخلتُ في الأمرِ وفي الشَّرِّ(٦) ولا يصلُ دخلت إلى الأمر وأشباهه مِنَ المعاني إلَّا بفي ، فلو كانت دخلت متعديةً بنفسِها لما عدَّوها إلى الأمرِ [بفي](٧) ، فدلَّ ذلك على أنَّها غيرُ متعديةٍ بنفسِها .

فإنْ قيل : فلأيِّ شيءٍ لم يقولوا : دخلتُ الأمرَ كما قالوا : دَخَلْتُ البيتَ .

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .
(٢) كذا في المصورة ، والذى في شرح الجمل " عبرت " انظر هامش ٥ من الصفحة السابقة ، ولعل الصواب ما في المصورة ، وما في شرح الجمل تحريف ، وفي اللسان : غار في الأرض يغور غوراً وغُؤُوراً : دخل " اللسان (غور) .
(٣-٣) بدل هذه العبارة في شرح الجمل ١/٣٢٩ قول ابن عصفور " ومما يدل دلالة قطعية على فساد مذهبه .
(٤) في المصورة : لاسم .
(٥-٥) بدل هذه العبارة في شرح الجمل : قول ابن عصفور " وكذلك أيضا يدل على بطلان مذهبه .
(٦) هذه الكلمة زيادة عما في شرح الجمل .
(٧) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل .

فالجواب : أنَّ قولَك : دخلتُ في الأمرِ مجازٌ مِنْ جهةِ المعنى ، لأنَّ الدُّخولَ حقيقةً إنَّما يُتَصَوَّرُ في الأجسامِ ، وحَذْفُ حرفِ الجَرِّ مجازٌ ، فكرهوا التجاوزَ (١) بعد التجاوز (١) . وما عدا " دخلتُ " مع " كلِّ ظرفِ مكانٍ مختصٍّ " و " ذهبت " مع " الشامِ " لا يَصِلُ إلّا بواسطةٍ ولا يصل بنفسِه أصْلا إلّا في ضرورةِ الشعر نحو قوله :

٥٥٩ - قِلْنَ عُسْفانَ ثم رُحْنَ سِراعًا يَتَطَلَّعْنَ من نِقابِ الثُّغُورِ (٢)

فأوْصَلَ الفِعْلَ إلى عُسْفانَ بنفسِه ، وهو ظرفُ مكانٍ مُخْتَصٌّ ، ونحو قول الآخر :

٥٦٠ - جزى اللّهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بكم رفيقين قالَا خيمتي أُمِّ معبدِ (٣)

فأوصل "قالَ" إلى الخيمتين - وهو ظرف مكان مختصّ - بنفسِه ، ونحو قولِه ٤- أنشده سيبويه -٤ .

٥٦١ - لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعلَبُ (٥)

يريد : في الطريق ، فأوصل الفعلَ إلى الطريقِ بنفسِه ، وهو مُخْتَصٌّ ،

---

(١) في شرح الجمل : التجوز .

(٢) لم أعثر على هذا البيت إلّا في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٢٩ - فهو منقول عنه - وانظرها مش المحقق وفي الأغاني ١/٢١٨ لعمر بن أبي ربيعة
قوله : قِلْنَ عسفان ثم رحن سراعا هابطاتٍ عشيّةً من غزالِ
وفي ديوانه كثير (إحسان عباس) : ٣٩٦ :
قلن عسفان ثم رحن سراعا * طالعات عشيّةً من غزالِ .
وعسفان ، وغزال : موضعان بالحجاز .

(٣) البيت ينسب لهاتف من الجن هتف بهما في مكة بعد أنْ تركها الرسول وصاحبه أبو بكر مهاجرين إلى المدينة . ويروى :
جزى الله رب الناس خير جزائه رفيقين حلّا خيمتي أم معبد
ولا شاهد فيها + :
وصدر هذا البيت ورد في قول زهير :
رأى الله بالإحسان ما فعلا بكم فأبلاهما خيرَ البلاء ، الذي يبلو
ديوان زهير (الأعلم) ٤٠ .
والشاهد في المقرّب ١/١٤٧ والهمع ١/٢٠٠ .

(٤-٤) زيادة عما في شرح الجمل ١٠

(٥) البيت لساعدة بن جوية الهذلي في شرح أشعار الهذليين : ١١٢٠ ، والرواية فيه "لَذٌّ" : أي تَلَذّ الكفُّ بهزّه .
والشاهد في الكتاب ١/٣٦ ، ٢٢٤ والخصائص ٣/٣١٩ ، والأمالي الشجرية ١/٤٢ ، ٢/٢٤٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٠ والخزانة ١/٤٧٤ وغير ذلك .

ولا يجوز في الكلام شيءٌ من ذلك (١) . وزعم ابنُ الطراوة (٢) : أنَّ الطريقَ مبهمٌ ، لأنَّ كلَّ مكان يَصْلُحُ أنْ يكونَ مستطرقاً وأنشد :

٥٦٢ - *يَهْوِي مخارمَها هُوِيَّ الأَجْدَلِ* (٣)

قال : والمخرم : الطريق ، وقال :

٥٦٣ - * وقد قَعَدُوا أَنْفاقَها كُلَّ مَرْصَدِ* (٤)

والنفق أيضا : الطَّرِيقُ ، ومنه قول العرب : ذهب به السوقَ ، وسلك به الطريقَ ومنه قولهم : أَبْعَدَهُ اللهُ وأَسْحَقَهُ وأوقد ناراً أثرَه ، قال : وهو مذهب سيبويه وقال قولُ : سيبويه : " ومثل ذلك " ليسَ يريد ومثل : ذهبت الشام ، إنَّما يريد : ومثل " ذهبتُ المَذْهَبَ البعيدَ " (٥)

وهذا الذى قال ابن الطراوة خَلْفٌ ، لأنَّ الطريقَ لا يقال إلَّا لذي هيئةٍ مخصوصةٍ ، ولم يسمع تعدّي الفعل إليه إلّا في الشعر ، فهو ضرورةٌ ، وقوله : اطلق ناراً أثرَه يعني خلفه ووراءه .

---

(١) ما سبق جميعه منقول عن شرح الجمل ١/٢٢٨-٣٢٠ بتصرف ، وأشرنا إلى أهم الفروق بين النصين .

(٢) ابن الطراوة النحوى : ١٨٧ ، ١٨٨ والمغنى (ط٢) ٢٧٩ .

(٣) صدره : * وإذا رميت به الفِجاجَ رأيته * .
وهو لأبى كبير الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١٠٧٤ من قصيدة مطلعها :
أزهيرُ هل عن شَيْبَةٍ من مَعْدِلِ أم لا سبيل إلى الشباب الأَوَّلِ
والرواية في أشعار الهذليين : " ينضو " بدل " يهْوِي " ، والمخارم : أنوق الجبال ، والأجدل : الصقر . والشاهد فى الإفصاح لابن الطراوة ل ١٩ ، ومنهج السالك : ١٤٨ واللسان (خرم) .

(٤) صدره : * ولم تَدْرِ وشْك البينِ ، حتى رأيْتُهُمُ *
وهو لزهير فى ديوانه (الأعلم) ١٨٤ وقافيته : مُقْعَدِ ، وكذلك فى الديوان (ثعلب) : ١٦٥ . وهو فى منهج السالك : ١٤٨ .

(٥) نورد نص الكتاب لتوضيح كلام ابن الطراوة . قال سيبويه :
" ويتعدى إلى ما اشتق من لفظه اسماً للمكان وإلى المكان ، لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد علم أنَّ للحدث مكاناً وإنْ لم يذكره كما عُلم أنَّه قد كان ذهابٌ ، وذلك قولك : ذهبتُ المذهبَ البعيد ، وجلست مجلساً حسناً (وقعدتُ مقعداً كريماً) وقعدت المكان الذى رأيت ، وذهبت وجهاً من الوجوه ، و(قد) قال بعضهم : ذهبت الشام ، يشبّهه بالمبهم ، إذ كان مكاناً يقع عليه المكانُ والمذهبُ . وهذا شاذٌ ، لأنَّه ليس فى ذهب دليل على الشام وفيه دليل على المذهب والمكان . ومثل ذهبت الشام : دخلت البيت . ومثل ذلك قول ساعدة بن جؤيّة إلخ . . " الكتاب ١/٣٥ .

ش (١) : وأمّا استدلاله بـ".

* تهوي مخارمها ..... * (٢) [٥٦٢]

فليس بشيءٍ ؛ لأنّ المخرمَ أنفُ الجبل ، وليس بطريقٍ ، وكذلك قوله :

* وقد قعدوا أنفاقها كلَّ مَرْصَدِ * (٣) [٥٦٣]

لا شاهدَ فيه ؛ لأنّ النَّفَقَ ليس الطريق ، إنّما هو السَّرَبُ (٤) في الأرضِ // ٢٢٤
وأمّا قوله تعالى ﴿ لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صراطَكَ المُسْتقيمَ ﴾ (٥) فهذه كلُّها على حذفِ الجارّ ، ولم يبق إلّا البيت ، وهو مثلُها . وأمّا قوله : إنّ كلَّ مكانٍ مستطرقٍ حِسًّا أو توهّما ففاسد ؛ لأنّه يلزمه هذا في المختصّ كلّه وإنّما هذا تعليلٌ بعد(٦) السماع ولا سماعَ هنا . ففسَدَ قوله . وأمّا ذهبتُ الشّامَ فقال سيبويه : "هو على حذف الجار تشبيهًا بالمُبْهَمِ" (٧) .

وقال ابن الطراوة : وهذا الكلام إنّما يتكلّم به على معنى إلى الشام لأنّ البعوثَ يومئذ إنّما كانت إلى الشام ، ولا يريدونَ : ذهبتُ في الشام ، وسيبويه إنّما نظّره في حذف الجارّ خاصّةً وحسّنه أنّه ظرفٌ بخلافِ : مررت زيدًا . وقال بعضهم : إنّما نَقَلَ سيبويه والنحويون : أنّ ذهبت الشّامَ يقال على معنى في الشام لا على معنى إلى الشام ، فإنْ أرادوا ذلك المعنى فإنّما يقال بإلى ، أي : ذهبت إلى الشام .

وما قاله ابنُ الطراوة يحتاجُ إلى نَقْلٍ أنّه يُتكلّم به في ذلك المعنى .

---

(١) يراجع كلام الشلوبين في التذييل والتكميل ٢/ل ٢٢٤ .
(٢) سبق تخريجه قبل قليل .
(٣) سبق تخريجه قبل قليل .
(٤) انظر اللسان (نفق) .
(٥) الآية ١٦ من سورة الأعراف .
(٦) عامضة في المصورة .
(٧) الكتاب ١/ ٣٥ .

[1] وزعم بعضهم أنّه لا شذوذَ فيه ، لأنّ الشامَ في معنى شأمةٍ[2] وهي مبهمةٌ وأجازَ على ذلك : ذهبتُ اليمن أي : يَمْنةً لأنّها مبهمةٌ وقوّى ذلك عنده قوله :

٥٦٤ - * ... وردا يَمْنَةٍ عطرانِ *[3]

يريد : بردين يمانيّين . وهذا فاسدٌ ، لأنّ يمنةَ وشأمةَ لو سمّي بهما لخرجا من الإبهام إلى التخصيص [ولوجب وصولُ الفعلِ إليهما بواسطة في][4] فالأحرى أنْ يكونَ ذلك في الشام واليمنِ ، وقوله في اليمن : يَمْنَة من التحريفِ الواردِ في الشعر نحو قول الآخر :

٥٦٥ - * من نَسْجِ داودَ أبي سلّامِ *[5]

يريد : سليمان .

وزعم الفرّاءُ[6] : أنّ ذهبت تصل إلى ظروفِ المكانِ المختصاتِ بنفسِها نحو : عُمان وخراسان والعراق ونحو ذلك : فتقول : ذهبت عُمان[7] وذهبت العراق ، وحكى ذلك عن العرب ، والبصريون ينكرون ذلك ، ولعل الفرّاءَ

(١-١) الكلام عن شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٠ وما بعدها بتصرف .

(٢) شأمة : خلاف اليَمْنَةِ اللسان (شأم) .

(٣) البيت بتمامه كما في المصادر :
أغرّ كما منّى قميصٌ لبسته جديدٌ وردا يَمْنَةٍ زَهيانِ
وهو من قصيدة لعروة بن حزام وانظر ذيل الأمالي للقالي ٣ / ١٥٨ والخزانة ٢ / ٣٢ وفي شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣١ .

(٤) تكملة من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣١ يتم بها الكلام .

(٥) صدره * ودعا بمحكمة أمين سكها *
من أبيات للأسود بن يعفر في ديوانه : ٦١
وهو في الخصائص ٢ / ٤٣٦ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣١ .
وانظر مصادر تخريجه فيه .

(٦) الهمع ١ / ٢٠٠ .

(٧) في المصورة : العمان ، والتصويب من شرح الجمل .

سمع هذا فى شعرٍ فقاسَ ، وكثيراً ما يفعلُ الكوفيون ذلك فلا يلتفت إليه أعْنى أنْ يجيزوا فى الكلام ما لا يُحفَظُ إلاّ فى الشعر ، فإذا تبيّن أنّ هذا مِنْ مذهبِه وإنْ[1] لم يصرّح بسماعِه ، هل هو فى الكلام أو في الشّعْرِ خاصّةً لم يكن فى قوله حُجّةٌ لا سيّما والذى حكى أهْلُ البصرةِ كلُّهم فى: عُمانَ ونجرانَ والعراق ونحوها وصولَ العَمَلِ[2] إليها بوساطة في ، إذا أردت بها معنى الظرفيّةِ.-1)

فإنْ قيل : فكيف جازَ نَصْبُ الميلِ والفَرْسَخِ والميلين والفرسخين ، وجميعُ ذلك معلومُ القَدْرِ ؟ .

فالجواب : أنّه وإنْ كان معلومَ القَدْرِ فإنّه مجهولُ الصّفَةِ ، فأشْبَهَ المبهمَ فلذلك وَصَلَ إليه الفعلُ بنَفْسِهِ ، وأمّا الجهاتُ المنسوبةُ إلى المُخْتَصّ مثل : شرقيّ الدّارِ وغربيّها وقبليها [وجنوبيها] [3] فإنّها تجري عند العرب مَجْرى المبهم فى وصولِ الفِعْلِ إليها بنفسِه فى حالِ السّعةِ ؛ لأنّ النّسَبَ أخرجَهُ من حيّزِ الخُصوص وأدْخله فى حيّزِ العُموم ؛ ألا ترى أنّ شرقيّ الدّارِ وغربيها وقبليها [وجنوبيها] [3] غيرُ محصورِ[4] القَدْرِ ولا معلومِ الصّفَةِ ، فلذلك تعدّى الفعلُ أيضا إليه بنفسِه فى نحو : قعدت شرقيّ الدار ، ولو أتيت بالدارِ وحدَها لم يتعدّ الفعل إليها إلاّ بالحرف . وقالوا : جلستُ فى خارجِ الدار ولم يقولوا : خارجَ الدّارِ وإنْ كان مثل شرقى الدار ، بل أبْهَمُ منه ، وإنّما كان ذلك ؛ لأنّهم حملوه على جلست في داخلِ الدّارِ ؛ لأنّ داخلَها مُخْتَصٌّ لا حِقٌ بمالَهُ أقطارٌ تحصره ونهاياتٌ تُحيطُ بهِ .

وقوله : ويشتملُ ظرفُ المكانِ على متمكّنٍ وغيرِ متمكّن .

مثال المتمكّن : مكان ، وموضع ، وميل ، وفرسخ . ومثال غير المتمكن : سِوًى وسُوًى ، ووسْط ، وبَيْن ، وعِنْد ، ولا يُعْتَدُّ بدخول مِنْ عليها ؛ لأنّ مِنْ

---

(١) فى المصورة : وإنْ ، ولعلها تحريف "وإذْ" ، وفى شرح الجمل " ولم " بدون "إذ" أو "إن" .
(٢) فى شرح الجمل ١ / ٣٣١ ، " الفعل " ، وهو أحسن .
(١-) نهاية النقل عن شرح الجمل ، بتصرف كثير .
(٣) هذه الكلمة غامضة فى المصورة .
(٤) فى المصورة : محصول .

تدخل على الظّروف غيرِ المتمكنةِ نحو : ﴿ مِنْ لَدُنْ ﴾ (١) و ﴿ مِنْ دونِ ذلك ﴾ (٢)

واعلم أنّ ظروفَ المكانِ لا تضافُ إلّا إلى المُفْردِ دون الجملِ ، ما عدا حيثُ فإنّها ظرفُ مكان وتضافُ أبداً إلى الجملة دون المفردِ ، تقول : قمتُ حيثُ قام زيدٌ ، وأقومُ حيثُ يقومُ زيدٌ . ولا تقول : حيثُ القِيامِ ، إلّا على حذفِ الخبرِ ، أي : حيثُ القيامُ كائنٌ ، وقد حُكِيَ إضافتها إلى المفردِ ، حكاه السّيرافي قال في عجز بيت :

٥٦٦ - * ..... حَيْثُ لَيَّ العَمائمِ * (٣)

وهو نادرٌ ، وجميع ما في الكتابِ العزيزِ إنّما هي فيه مضافة إلى الجملةِ نحو قوله تعالى ﴿ مِنْ حيثُ لا يَعْلمونَ ﴾ (٤) و ﴿ من حَيْثُ لا يَشْعُرونَ ﴾ (٥) و ﴿ مِنْ حيثُ خَرَجْتَ ﴾ (٦) و ﴿ وحَيْثُ ما كُنْتُمْ ﴾ (٧) . وعلّل ذلك بعضهم بأنّها خصّت بذلك دون أخواتِها لشدّةِ إبهامِها وشبهها بالظروفِ من الزمانِ التي تجوز إضافتُها إلى الجُمَلِ .

وجميعُ الظروف من المكانِ لك أنْ تضيفها وتعربها ، ولك أنْ تقطعها عن الإضافة فتبنيها تقول : جلست أمامَ زيدٍ ، وجلست أمامُ ، وقعدت قدّامُ

---

(١) من الآيتين ١ من سورة هود و ٦ من سورة النمل .

(٢) من الآيتين ٦٣ من سورة المؤمنون و ٢٧ من سورة الفتح .

(٣) البيت بتمامه :

ونطعنهم حيث الكُلَى بَعْدَ ضربهم ببيض المواضي حيثُ لَيَّ العمائم

وهو في شرح المفصل ٤/ ٩٠ ، ٩٢ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٩٣ والخزانة ٣/ ١٥٢ . والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧ وغير ذلك .

(٤) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف ، و ٤٤ من سورة النمل .

(٥) من الآية ٢٦ ، ٤٥ من سورة النمل ، والآية ٢٥ من سورة الزمر .

(٦) من الآية ١٤٩ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

(٧) من الآية ١٤٤ ، ١٥٠ من سورة البقرة .

عمرٍو ، وقعدَّت قدامُ ، كما تقول فى الزّمان : جاء فلان قبلَك وقَبْلُ ، ولكنّهـا متى قطعت عن الإضافةِ وبنيت لم تقع أخباراً ولا أحْوالاً ولا صفاتٍ لا يجوز : القيامُ قدامُ ، ويجوز : القيامُ قدامَ فلانٍ ، وفى الصّفَةِ : مررت برجلٍ قدامِ فلانٍ ولا تقول : قدامُ ، تعنى : مررت برجلٍ وأنت تريدُ : الصّفَةَ ، وإنْ أردتَ أنّ الظرفَ لـك لا للموصوف جاز.

قال ش (١) : وإنّما ذلك لقِلّةِ تمكّنها بما أُحْدِثَ فيها وغُيّر فيها ، فلم يتمكّن تصرفُها كما كانَ فى حال تمكّنها بالإضافة ، ولأنّها قد قامت مقـام المحذوفِ المضافِ ، فكرهوا أنْ يُقيموها بعد ذلك مقام الاستقرار ، ولأنّها لا تُنْوى أنْ تنوب منابَها // سـمع(٢) : لا يقال : زيدٌ قبلُ ولا القتالُ بَعْدُ ، ومنعه سيبويه (٣) ولم يعلّلْه ، والعِلّةُ فى ذلك أنّ قبْل وبَعْد إذا كانا خبرين فقد حذف من الكلامِ ما يعمل فى الظرفِ وهو الاستقرار ، فإذا حذفنا المضافَ إليه فقد حذفنا ما قبلَه فى التقدير وما بعدَه فصار ذلك إجحافا بهِ ، فتنكبوه .

وكذلك تختصّ ظروفُ الزّمانِ بالإضافةِ إلى الجملةِ من الفعلِ والفاعلِ والمبتدأِ والخبرِ لما بين الفعلِ والزّمانِ من المضارعَةِ ، فلذلك تقول : قمت يومَ قامَ زيدٌ ، ويومَ زيدٌ قائمٌ ، ومتى أضَفْتَ ظرفَ الزمانِ إلى مفرد كان معرباً ، ومتى أضفته إلى جملة كان مبنيّاً ومعربًا ، وإذا أضيفَ إلى فعلٍ ماضٍ كان الأجودُ بناءَه ، لأنّ الفعلَ الماضى مبنيٌّ ولم يمتنع إعرابه من جهة الجوازِ ، لأنّ الإضافة فى الحقيقةِ إنّما هي إلى المصدر لا إلى الفعل ومتى أضفتَ إلى الفعلِ المستقبلِ كان الأجودُ إعرابه ، لأنّ الفعلَ معربٌ ، ولم يمتنع بناؤه لأنّه على كلّ حالٍ فِعْلٌ ، وعلى ذلك قوله تعالى ﴿ يومُ يَنْفَعُ الصّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ (٤) قرئ " يوم " بالرفع والنصب ، وعليه يقرأ ﴿ يومُ لا يَنْطِقونَ ﴾ (٥) . قال بعضُهم : متى كان فى الجملة المضافِ إليها ظرفُ الزّمان عائدٌ بَطَلَتِ الإضافةُ ، لأنّ العائدَ لما حضر صارت الجملةُ صفةً ، والشيءُ لا يضافُ إلى صفتِهِ ، فلذلك حكمتَ على الجملة المذكورةِ

---

(١) لم أعثر على كلام لسلويه هذا فى كتبه التى بين يدي ، وفيه غموض .

(٢) شرح السيرافى ٤ / ١٢٤أ

(٣) الكتاب ٣ / ٢٨٦ .

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة .

(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

بأنّها في موضعِ النَّصْبِ ، وعليه ﴿ واتَّقُوا يوماً تُرْجَعُونَ فيهِ إلى اللهِ ﴾ (١) .

فإنْ قيل: كيف أضيفت الظروفُ من الزمان إلى الفعل ، والأفعالُ دالّةٌ على غيرها وهي المصادرُ .

قيل : إنّما أرادوا الإضافةَ إلى المصدر وذكروا الفعلَ ، لأنّه دالٌّ عليه .

[فإنْ قيل :](٢) فلِمَ آثروا التطويل على الإيجاز ، فقد كان أنْ يقول : يوم ضَرْبِ زيدٍ أوجزُ من أنْ يقول : يومُ يضربُ زيدٌ .

فالجواب : أنّ بين إضافتِه إلى المصدرِ وبين الفعلِ الدّالِّ عليه فرقاً بعيداً ، وذلك أنّ إضافته إلى المصدرِ محتملةٌ لوقوع المصدر فيهِ ولوقوعه بعد ، مقترنا به ، ألا ترى إلى قولِ اللهِ سبحانه ﴿ أُحِلَّ لكُمْ ليلةَ الصِّيامِ الرَّفَثُ إلى نِسائِكُمْ ﴾ (٣) فأضافَ الليلةَ إلى الصيامِ ، وليس الصيامُ في الليلة ، ولو كان : ليلة تصومون ، لكان الصيامُ في الليلة كما كان القيامُ في اليوم في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يقومُ النّاسُ لربِّ العالَمينَ ﴾ (٤) فقد أفادت إضافتُه إلى الفعلِ دون المصدر ما تراه من رَفْعِ الاحتمال وإزالة اللَّبْسِ والإشكال (٤) .

فإنْ قيل : فكلُّ ظرفٍ من ظروف الزمان [هل] (٤) تجوزُ إضافتُه إلى الفعل أمْ لا ؟ .

قلنا : منها ما يستحيل إضافتُها إليه ، وتتبّعُها يطولُ ، ولكن يظهرُ الغَرَضُ في اثنين منها وذلك : قبل وبعد فإنّهما من ظروف الزمان ، ولو أضفتها إلى الفعل كان محالاً لما قدّمْناه من أنّ الظَّرْفَ إنّما يضافُ إلى الفعلِ إذا وقعَ الفعلُ فيه طِبْقاً له ، لو قلت : قبل يقوم زيدٌ ، لكان القيام في قبل طِبْقاً له ، وبطلت القَبْليّة ، وكذلك القولُ في " بعد " إنْ أضفتَه إلى الفعلِ بطلتِ البَعْدية (٥) .

---

(١) الآية ٢٨١ من سورة البقرة .
(٢) تكملة يقتضيها السياق .
(٣) الآية ١٨٧ من سورة البقرة .
(٤) نحو هذا الكلام في النتائج : ٩٤ .
(٥) انظر النتائج : ٩٧ .

فإنْ قيلَ : الظروفُ التي تضافُ إلى الأفعالِ هل تجوز إضافتُها إليها جوازًا مطلقا ، أو جوازًا مقيّدًا بشَرْطٍ ؟

قلنا : ليس بجوازٍ مطلقٍ فإنّك تضيفُ الظّرفَ إلى الفعل إذا كان مفرداً في اللفظِ ، فإنْ كان مثنّى لم تجز إضافتُها إليها تقول : قمتُ يومَ قام زيدٌ ولا تقول : يومَيْ قامَ زيدٌ ، وقد ذكرها ابنُ السراج ، ولم يذكر علّتها، وعلّتُها ما تقدّمَ من أنّ الفعلَ إذا أُضيفَ إليه فهو طبقٌ للظرفِ ، فإذا كان طبقًا لأحدِ اليومين بَقِيَ الآخرُ ليس بظرفٍ ، لأنّ الفعلَ حركةٌ والحركةُ لا تنقسمُ ، وأيضا فإنّ يومين معدودان (١) ، فهما في جوابِ كم ، ولو قلت : يومَي قام زيدٌ ، لصار مختصًّا في جوابِ متى . وما هو جوابٌ لكمْ لا يكون جواباً لمتى (٢)

فان قيل : فهل تجوزُ إضافةُ الشّهرِ والعامِ ونحو ذلك إلى الفعل ؟ .

قلنا : هو جائزٌ وإنْ كان الجمعُ أكثرَ من التثنيةِ ، لأنّك لم تأتِ بجمعٍ على الحقيقةِ إنّما قلت : شهرُ قام زيدٌ ، فالشهرُ عبارةٌ عن ثلاثين يوماً فراعتِ العربُ إفرادَ اللّفظِ ولم تلتفتْ إلى العددِ ، فإنّ اليومَ أيضًا عبارةٌ عن ثِنْتي عشرةَ ساعةً ، ولم تلتفتْ إلى هذا العدد ، والتفتت إلى لفظ اليوم فصار الفعلُ واقعًا فيه كما صار واقعًا في الشهرِ والعامِ ، والتثنيةُ ليست كذلك ، لأنّ العربَ لم تضعْ لها لفظًا مفردًا يكون عبارةً عنها ، كما صاغتْ للثّلاثين يوماً اسماً مفردًا ، ولاثنى عشر شهرًا اسماً مفرداً ، نعم ، وسبعة الأيام قالوا فيها : أُسبوع ، وليس لليومين ولا لليلتين اسمٌ يكون عبارةً عنهما ، بل هي تثنية في اللّفظِ والمعنى فتأمّلْهُ ، فإنّه من عجيب علمِ العربية وبديع أسرارِه ، قاله السهيلي .

فصل

واعلم أنّ ظروفَ الزمانِ لا تكونُ أخبارًا عن الجُثثِ ولكن تكون أخبارًا عن المصادرِ وذلك لعدمِ الفائدةِ (٣) ، لأنّ الأشخاصَ لا تخلو عن الزمانِ . وأمّا

---

(١) في المصورة معدودين ، خطأ

(٢) انظر النتائج : ٩٦ .

(٣) انظر النتائج : ٤٦٠

الأحداثُ فإنَّها وإنْ كانت لا تخلو عن زمانٍ فإنّها قد تكونُ في زمانٍ دون زمان. وعلّلَ بعضُهم(١) هذا فقال : ظروفُ الزمان منتقلةٌ والجُثَثُ ثابتةٌ ولا يُخْبَرُ بمنتقلٍ(٢) عن ثابتٍ ، وتفسيرُ هذا أنَّ الزمانَ إنَّما وُضِعَ ليُقيّدَ به الحدثُ ، وإنَّما يُقيَّدُ بما اقترن به من الزمانِ ، ولا يصحُّ تقييدُه بما تقدَّمَ من الزمان ، ولا بما يتأخر عنه ، لأنَّ الفائدةَ في تقييده الإخبارُ بكونهِ مقترناً به لا رتباطه به ، ولا ارتباط له بما تقدَّمَ عليه أو تأخّر عنه . وأمّا الجُثَثُ فإنَّها تَمُرُّ عليها أزمانٌ فلا فائدة في تقييدِها بواحدٍ منها انتهى .

قلت : وهذا كما ترى ! فإنَّ الأخبارَ في الحقيقة إنَّما هي مُقدَّرةٌ ، وهي : كائنٌ أو مستقرٌ لا الظَّرْفُ // وإنَّما كان يلزمُ هذا لو كان الظرفُ الخبرَ بنفسِه وإنَّما المعتبرُ في ذلك الفائدةُ كما قلنا ، ألا ترى أنَّك تقولُ : زيدٌ في مكانٍ ، ولا يجوز ذلك لعَدَمِ الفائدة . وإذا قلتَ : زيدٌ غداً ، لا فائدةَ فيه لأنَّ معناه زيدٌ موجودٌ غدا ، وهذا أمرٌ يستوي فيه المُخْبَرُ والمخبِرُ ، فإنْ أردتَ : زيدٌ مسافرٌ غداً ، أظهرتَ ذلك إذْ لا دليل على حذفِه قال السهيلي(٣) : الأوقاتُ إنَّما وضعت ليؤرَّخَ بها الأحداثُ المقترنةُ بها في حالِ الحُدوثِ وإلاَّ فلا فائدةَ لها والأوقاتُ أحداثٌ تقيَّدُ بها الأحداثُ غيرُ المخصوصةِ عند المخاطبِ ويَعْرِفُ المخاطَبُ أنَّ الحدثَ الذي تخبره به كان مقترناً بالحدثِ الصادرِ عن حركةِ الفلكِ المعلوم عنده وعند غيره ، وهذا لا يُتَصَوَّرُ في الجثث ولا في الأشياء التي ليست بأحداثٍ فلا يتصوَّر أنْ تقول : زيدٌ غداً ولا الفرسُ اليومَ ، لأنَّك لم تذكر حدثاً معلوماً عند المخاطب ، إلاَّ أنْ(٤) تقيّد له به حدثاً آخر يقتبس له متى كان ، فلا فائدة في ذكرِ الأوقاتِ ولا توقّت بها شيئا حادثا عندها .

فإنْ قيلَ : فقد قالوا : نحن في يومٍ طيّبٍ ، وفلان في يومٍ طيّبٍ ، وهذا إخبارٌ عن عينٍ بزمانٍ ؟ .

٢٢٦

---

(١) لعله يعني السيرافي فهذا مفهوم كلامه . انظر الكتاب ١/٤١٨هـ(١) والشرح له ٢/١٣٩ أ ، ب .
(٢) في المصورة : بمتنقل .
(٣) النتائج ٤٢٦-٤٢٧ .
(٤) في المصورة : لأن .

فالجواب : أنَّ الصِّفَةَ هي التي حَسَّنت(١) الإخبارَ بالزمانِ إذْ ليس كلُّ زمانٍ طيِّبا عند الناسِ ، وقد يَعْلَمُ ذلك بعضُ الناسِ دونَ بَعْضٍ ، وأمّا قولهم : الجِباب شهرين ، والثلج شهرين ،فعلى حذفِ المضاف ،أي : لُبْسُ الجباب وشُرْبُ الثلج ، وكذلك : اليومَ خمرٌ وغداً أمرٌ أي : اليومَ شربُ خمرٍ ، والليلةَ الهلالُ أي طلوعُ الهلال ،أو حدوثُ الهلال .

وممّا تَخْتَصُّ به ظروفُ الزمانِ أنَّك إذا أخْبَرْتَ بها عن الأيّامِ كانت مرفوعة ما خلا يوم الجمعة والسبت ،فإنَّها تكون معهما منصوبةً ، تقول : الأحدُ اليومُ والاثنان اليومُ والثلاثاءُ اليومُ والأربعاءُ اليومُ والخميسُ اليومُ والجمعةُ اليومَ ، والسبتُ اليومَ بالنصب فيهما .

وانما خُصَّا بالنَّصْبِ(٢) ، لأنَّهما في الأصْلِ مصدران إذْ في الجمعةِ معنى الاجتماع ، وفي السبت معنى القَطْعِ ،فكما أنَّك لو قلتَ الاجتماعُ اليومَ والقطعُ اليومَ لنصبتَ ، لأنَّك أخبرتَ عن مصدرٍ فكذلك ما وقعَ موقعَه ، وليس كذلك بقيّةُ الأيام ، لأنَّ الأحدَ في معنى الأوّلِ والاثنان في معنى الثّاني ، والثلاثاء في معنى الثالث والأربعاءُ في معنى الرّابع والخميسُ في معنى الخامس ،وهذه كلّها صفاتٌ ، الثاني فيها هو الأوّلُ ، فوجبَ بذلك رفعها ، كما تقول : الأوّلُ زيدٌ والثاني عمروٌ والثالث خالدٌ ، والرابعُ بكرٌ ،ونحو هذا قاله سيبويه في الظروفِ ، لأنَّه قال(٣) : " وكذلك اليومَ الجمعةُ واليومَ السبتُ ، وإنْ شئت [رفعتَ : فأمّا](٤) اليومُ الأحدُ واليومُ الاثنان فإنَّه لا يكون إلّا رفعاً ، وكذلك إلى الخميسِ " ، هذا نَصُّه ثم علّلَ فقال : " لأنَّه ليس يعمل فيه كأنَّك أردت [أنْ تقولَ](٥) اليومُ الخامسُ واليومُ الرابعُ ".

---

(١) في المصورة : حست.

(٣) انظر هذا في شرح السيرافي ٢/١٣٩ب والذي فيه أنَّ السبت بمعنى الراحة .

(٣) الكتاب ١/٤١٨ .

(٤) تكملة من الكتاب .

(٥) تكملة من الكتاب .

قال ابن خروف : حكى النصب في السبتِ والجمعةِ خاصّةً وجميعها بالرّفْع، لأنّ الثاني هو الأولُ ،وحكى الفَرّاءُ : اليومَ الخميسُ واليومَ الجمعةُ بالنّصْب فيهما وحمل باقي الأيام عليها، وتأوّلَ ذلك على حذفِ المضاف أي : اليومَ مجيءُ الخميسِ ومجيءُ الجمعةِ والرّفْعُ عنده أحْسَنُ ، وسيبويه سمعه فيهما ، أي اليومَ الاجتماعُ واليومَ القَطْعُ(١) جعلهما عاملين(٢) في اليوم ،ولم يقصِدْ اليومين بأعيانهما . وقال المبرّدُ : يوم الأحد بمعنى الإفراد ويوم الاثنين بمعنى الازدواج ، فـآ : هذا هذيانٌ ولم يؤخذْ هذا إلّا عن العرب كما قال سيبويه .

- فصـــــل ـ(٣)

ومن أحكامِ الظروفِ أنّك إذا عدّيتَ الفِعْلَ إلى ضميرِ المَصْدَرِ أوصلتَ الفِعْلَ إليه بنفسِه ،فقلتَ : ضربتُه زيداً ، تريد : ضربتُ الضربَ زيداً .

وأمّا الحال فلا تُضْمَرُ ، لأنّها لا تكونُ إلاّ نكرةً مشتقّةً والضميرُ ليس كذلك .

وأمّا ظرفُ الزّمانِ والمكان فلا تُوْصِلُ الفعلَ إلى ضميرِهما إلّا بوساطة " في " ، وذلك أنّ الأصْلَ في الظروفِ كلّها أنْ تَصِلَ الفعلَ إليها بواسطة " في " ، لأنّ الأفعالَ لا تطلبُها إلّا على معنى الوعاءِ ،وحرفُ الوعاءِ هو " في " والضمائرُ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها ،وسيُبَيَّنُ ذلك ، ومنْهُ ما قد مَضَى .

فإنْ قِيلَ : فلأيِّ شيءٍ حُذِفَتْ " في " مَعَ الظّرْفِ إذا كان ظاهرا ؟

فالجوابُ : أنّ ظرفَ الزمانِ لما أشْبَهَ المصدرَ وَصَلَ الفِعْلُ إلى جميع ضروبه من مبهم ، ومعدود ، ومُخْتَصٍّ بنفسِه ، كما يَصِلُ إلى المصدر. ووَجْهُ الشّبَهِ بينهما أنّ المصدرَ يدلُّ عليه الفعلُ بحروفِه نحو : ضَرَبَ(٤) ، ألَا ترى أنّه يدلُّ على الضّرْبِ بحروفِه ،وظرفُ الزّمانِ يدلّ عليه الفعلُ بصيغتِه ، ألَا ترى أنّ صيغةَ " قام " تُعْطِي أنّ الزمانَ ماضٍ ،وصيغة " يقوم " تعطي الزمانَ غيرَ الماضي ، فاجتمعا في

---

(١) انظر الكتاب ١/٤١٨ هامش(٢) .
(٢) في المصورة : عملين .
(٣) هذا الفصل بكامله من كلام ابن عصفور في شرح الجمل ١/٣٣٢-٣٣٤ وهو بنصه فيه تقريبا .
(٤) في شرح الجمل : ضربت.

أَنَّ الفِعْلَ يدلّ عليهما بلفظِه ، وأيضاً فإنَّ الزمانَ حركةُ(١) الفَلَكِ ، لأنَّ الزمانَ اللُّغوى هو : الليلُ والنهارُ وهما موجودان عن قُرْبِ الشَّمْسِ وبعدِها ، وذلك كائنٌ عن حركةِ الفَلَكِ ، والمصادرُ حركاتِ الفاعلين نحو : القِيام والقُعود ، فاجتمعا مِنْ هذه الجهة أيضا .

وأمّا ظرفُ المكان فلا شَبَهَ بينه وبين المصدر مِنْ جهةٍ من هاتين الجهتين ؛ ألا ترى أنَّ المكانَ لا يدلّ عليه الفِعْلُ بلفظِه ولا هو حركةُ فاعلٍ ، لكنّه أشْبَه ظَرْفَ الزمانِ مِنْ حيثُ // هو ظرفٌ للفعلِ كالزمانِ ، فوصَلَ الفِعْلُ إلى مُبْهَمِه ومعدودِه بنفسِه لذلك . ٢٢٧

فإنْ قِيلَ : فهلاَّ شُبِّهَ مختصُّ المكان بمختصِّ الزمانِ ، فوصلَ إليه الفعلُ بنفسِه .

فالجواب : أنَّ هذا الشَّبَه لمّا لم يكن قويّاً ، لأنَّه شُبِّهَ بمُشَبَّهٍ لم يُرْعَ إلاَّ فيما تقوى دلالةُ الفعلِ عليه مِنْ ظروفِ المكانِ ، وهو المُبْهَمُ ؛ ألا ترى أنَّ الفعلَ إنّما يطلب مكاناً مُبْهَماً وأُلْحِقَ به المعدودُ ؛ لأنَّه قريبٌ مِنْهُ ؛ لأنَّ فيه إبهاما من حيث يمكنُ أنْ يقعَ على كلِّ مكان ، ألا ترى أنَّ " مِيلا " يمكن أنْ يقعَ على كُلِّ مَوْضِعٍ إذا كان قَدْرُه القَدْرَ المصطلحَ على تسميته بمِيلٍ ، فهو وإنْ كان معلومَ القدرِ غيرُ متبيِّنٍ فى نفسِه .

وأمّا المختصُّ فلما لم تَقْوَ دلالةُ الفعلِ عليه ولا قَرُبَ ممّا تَقْوَى دلالةُ الفِعْلِ عليه ، لم يُؤَثِّرِ الشَّبَهُ الضعيفُ فيه ، فوصلَ الفِعْلُ إليه بحرفِ الجَرِّ على أصلِه ، إلاَّ ما شذَّتْ العربُ فيه مِنْ ذلك - وقد تقدَّمَ ذكرُه(٢) - أو في ضرورةٍ .

ولا يعملُ فى المصدرِ إلاَّ فِعْلٌ أوْ ما جرى مجراهُ ظاهراً أوْ مُضْمَراً .
فمثالُ عملِه فيه ظاهراً : ضربتُ زيداً ضرباً .

ومثالُ عمله فيه مضمراً قولهم : " ما أنْتَ إلاَّ سيراً " ، تقديره : إلاَّ تسيرُ سَيْراً ،

---

(١) فى شرح الجمل : فعل .

(٢) انظر ما تقدم ص ٨٢٦ ، ٨٢٧

فأَضْمَرَ الفِعْلَ ،١- وما أَنْتَ إِلاَّ شُرْبَ الإِبِلِ" أي إِلاّ تَشْرَبُ شُرْبَ الإِبِلِ-١ ، ويجوزُ تقديمُه على العاملِ وتأخيرُه ما لم يمنعْ من ذلك مانعٌ .

[العامل في الظرف والحال]

وأَمَّا ظرفُ الزَّمانِ والمكانِ والحالِ فقد يعملُ فيهما الفِعْلُ أَوْ ما جرى مجراه، وقد يَعْمَلُ فيهما معنى الفعل .

فمثالُ عَمَلِ الفعلِ فيهما : قام زيدٌ خلفَك يومَ الجُمُعَةِ ضاحكاً ، أَلاَ ترى أَنَّ العامِلَ في خَلْفِك ويومِ الجمعة وضاحكاً : قام ،وهو فِعْلٌ .

ومثال عَمَلِ معنى الفِعْلِ في الحالِ قولك : هذا زيدٌ قائماً ، أَلاَ تَرى أَنَّ العاملَ في قائمٍ ما في "ذا" مِنْ معنى الفِعْلِ الذى هو : أُشِيرُ أَوْ "ها" من معنى التنبيه أي تَنَبَّهْ .

ومثالُ عملِه في الظرف قوله :

* أنا ابن ماويَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ(٢)* [٧٥]

وقوله :

٥٦٧- أنا أَبُو المنهالِ بعضَ الأَحيانْ (٣)

أَلاَ ترى أَنَّ العامِلَ في بعضِ الأحيانِ ،وفي : "إِذْ" ما في : أَبُو المنهال وفي:ابن ماويّة مِنْ معنَى المشهورِ والمعروفِ ، كأَنَّه قال : أَنا المشهورُ بعض الأحيان وأنا المعروفُ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ.

فإِذا كان العاملُ فيها فِعْلاً أو ما جرى مجراه جاز تقديمها على العامل ، ما لم يمنعْ من ذلك مانعٌ نحو قولك : خلفَك قَعَدْتُ ،ويومَ الجمعةِ جِئْتُ ، وضاحكاً خرجَ زيدٌ .

وإِنْ كان العاملُ فيها معنى الفعلِ جازَ التقديمُ أَيضا فتقول : إِذْ جَدَّ النقر أنا ابن ماويَّة ، وبعضَ الأحيان أَنَا أبو(٤) المنهال . ومن كلام العرب : "أَكُلَّ يومٍ

(١-١) زيادة عما في شرح الجمل .
(٢) سبق تخريجه في ص ١٤٦
(٣) البيت في الخصائص ٣ / ٢٧٠ وشرح الجمل ١ / ٣٣١ وتخريجه فيه .
(٤) في المصورة : ابن .

لك ثوبٌ تلبسُه " ، العاملُ فى كلَّ يومٍ ما فى : لك مِنْ معنى الفِعْل ، كأنَّه قال : أكُلَّ يوم مستقرٌ لك ثوبٌ تلبسُه ، ولا يعمل فيه تلبسه ، لأنَّه صفةٌ وتقديمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقدّمِ العاملِ ، فيؤدّى ذلك إلى تقديم الصِّفَةِ على الموصوفِ ، وذلك غيرُ جائزٍ ، ولا يجوزُ أيضا أنْ يكونَ العاملُ فى " كلَّ يوم " مضمرٌ يفسّرُه تلبسُه ، لأنَّه لا يفسر إلاَّ ما يعملُ ، وتلْبَسُه لا يصحّ له العملُ ، فلا يصحّ له التفسيرُ.

وأمّا الحالُ فلا يجوزُ تقديمُها على العاملِ إذا كان معنًى ، فلا تقول ضاحكاً هذا زيدٌ ولا ها ضاحكاً ذا زيدٌ ، فإنْ قدّرتَ العاملَ " ها " بمعنى تَنَبَّهْ جاز ذلك ، أعنى تقدّمَهُ على " ذا " ، ولا يقدّمُ على " ها " بوجهٍ ، وسيأتى ذلك ..

((الحـــال))

*(١-وقوله : الحالُ تبيينُ كيفيةِ الموصوفِ فى حالِ وجودِ الوَصْفِ بهِ ، أو تبيين (٢) الصِّفَةِ فى حالِ وجودِها بالموصوفِ .

قالَ بعضهم : يريدُ أنَّ للحال عبارتين وهما ما ذكرَ ، وأجودُ من هـذا أنَّ الحالَ تكون على وجهين :

تكونُ تَبْيينـاً لكيفيةِ الموصوفِ فى حالِ وجودِ الصِّفَـةِ به (٣) ، وذلك قولـك: جاءنى زيدٌ ضاحكاً ، فضاحكٌ تبيينٌ لكيفيَّةِ الموصوفِ .

وتكونُ تبيينا للصِّفَةِ فى حالِ وجودِها بالموصوف ، وذلك قولك : جاءنـى زيدٌ مَشْياً ،فقولك : مَشْياً تَبْيينٌ للصِّفَةِ فى حال وجودِها بالموصوفِ ،لا تبيـينٌ لكيفيةِ الموصوف ؛ لأنَّ تبيينَ كيفيةِ الموصوفِ فى الحقيقةِ إنَّما هي قولك : ماشيـاً لا مَشْياً ، وإنْ قيـل ذلك فى مشياً فإنَّما يقالُ فيه بالمجازِ لا بالحقيقةِ ، فالأَوْلـى أنْ يقالَ فيه : ما قلناه من أنَّه تبيينٌ للصِّفَةِ فى حالِ وجودِها بالموصوفِ .

وهذا ذكره المؤلِّفُ على معنى الحدِّ للحال أوِ الرَّسْمِ له ، وكلاهما (٤) أعْنِي الرسمُ والحَدُّ حقُّه أنْ يكونَ قولاً جامعاً مانعاً،أي جامعًا للمحدودِ مانعاً لغـيرِ المحدود أنْ يختلطَ بالمحدودِ . وهذا القولُ الذى ذكره المؤلِّفُ ليس كذلك ، لأنَّك إذا قلت : زيدٌ قائمٌ الآن ،تبيـينٌ لكيفيةِ الموصوفِ فى حالِ وجـودِ الصِّفَـةِ به ،وكذلك إذا قلت : جاءنى رَجُلٌ راكبٌ كان هذا أيضا تبيينا لكيفيَّـةِ هذا الرجل فى حال وجودِ الوَصْفِ به ، ولا فَرْقَ بين قولك : جاءنى رجـلٌ راكبٌ ، وقولك : جاءنى رجلٌ راكباً ،ولذلك ضعفت الحالُ من النكراتِ لمّـا أمكن فيها المشاكلةُ بالجريانِ على الموصوفِ فى الإعرابِ ،فضَعُفَ غيرُ المشاكلـة

(١-١) نصٌّ من شرح الجزولية الكبير للشلوبين ص ٢٩٢ ، وسيشير الأبذى إلى ذلك بَعْدُ .

(٢) فى الصورة : بتبيين ،والتصويب من شرح الجزولية للشلوبين .

(٣) فى شرح الشلوبين : له .

(٤) فى الشرح الكبير للشلوبين : وكلامه .

مع وجودِها ، ولولا أنَّ المعنَى واحدٌ فى وصف النكرة والحال منها لما ضَعُفَتْ الحالُ من النكرةِ إذْ (١) كان كلٌّ واحد منهما يكون بمعنى الآخر(٢)-١ . *

وقال بعضُهم : إنَّما ضعفت الحالُ مِنَ النَّكِرَةِ وحَسُنَتْ من المعرفةِ ، وكانت النكرةُ أَوْلى بالنَّعْتِ منها بالحال ؛ لأنَّ النكرة مجهولةُ الذَّاتِ والنعتُ تبيين لذاتِ(٣) المنعوتِ ، والحالُ تبيينُ الخَبَرِ ، فلمَّا كانت النكرةُ مجهولةَ// ٢٢٨
الذاتِ كان المخاطبُ أَحْوَجَ إلى معرفةِ الذات منه إلى معرفة الخَبَرِ ؛ لأنَّ معرفة الخبر إنَّما تلتمسُ بعد معرفةِ الذاتِ ، وهو أَوْلى مما قاله الأستاذُ (٤) ، وإنْ كان قد قال به السيرافيّ قبلَه . وأَظُنُّ ما قُلْتُهُ لك من كلام أبي محمد ابن السِّيْدِ(٥) .

وقال بعضهم : الحالُ تبيينُ ما انبهمَ من الهيئاتِ ، والتمييزُ تفسيرُ ما انبهم من الذَّواتِ .

فش : الحالُ : تبيينُ هيئةِ الفاعلِ والمفعول .

وقال ش : (٦) الحالُ : هو الاسمُ المنصوبُ الصالحُ فى جوابِ مَنْ سأل بكيف .

وقال ص(٧) : الحال هو كلُّ اسم أو ما هو فى تقديره منصوبٌ لفظاً أو نيَّةً مُفَسِّرٌ لما انبهم من الهيئاتِ أو مؤكدٌ لما انطوى عليه الكلامُ . فالمفسِّرُ : جاءَ زيدٌ راكباً ، والمؤكِّدُ : تَبَسَّمَ زيدٌ ضاحكا .

وقال السهيلى : (٨) الحالُ عند النحويين : هي صِفَةُ الفاعلِ فى وقتِ وقوع الفعل منه ، أو صِفَةُ المفعولِ فى وقت وقوعِ الفعل عليه ، أو صِفَةُ المصدرِ

---

(١) فى المصورة : إذا ، وما أثبتناه من الشرح الكبير.
(٢) بعده فى الشرح الكبير : فلا يصح .
(٣) فى المصورة : تبيين الذات ، وهو غير مستقيم.
(٤) الكلام الذى نقله الأبذى قبل قليل .
(٥) لم أجده فى إصلاح الخلل .
(٦) قال الشلوبين ذلك فى التوطئة ٢٠٠
(٧) فى المقرّب ١/١٤٥ .
(٨) مثل هذا الكلام فى النتائج ٣٩٤ .

الذى تَضَمَّنَهُ الفِعْلُ وَدَلَّ عليه فى وقتِ وقوعِهِ ، الأَوَّلُ نحو : جاءَ زيدٌ راكباً ، والثانى : ضَرَبْتُ زيداً جالساً ، والثالثُ : جاءَ القومُ رُويداً ، ومَشَوا سريعاً ، فسريعاً ، حالٌ مِنْ مَشْيِ القَوْمِ الذى أسندته إليهم ، حين قلت : مشوا ، وهذا المصدرُ فى حكمِ التعريفِ ، لأنَّه مضافٌ إلى القوم ومخصوصٌ بهم ، ألا ترى أنَّك تُخْبِرُ عنه فتقول : إنْ مشى القومُ فهو خيرٌ لهم . وفى التنزيل : ﴿ فإنْ يتوبُوا يَكُ خيراً لَهُمْ ﴾ (١) أي : يكُ المتابُ أيْ متابُهم خيراً لهم . وإنَّما عَمِلَ الفعلُ فى هذه الحال بنفسِه دون حَرْفِ جَرٍّ ، لأنَّ الحالَ هى صاحبُ الحالِ ، أعْنِي أنَّ راكباً هو زيدٌ ، وكذلك إذا كانت صفةً للمفعول وللمصدرِ ، فالفِعْلُ قد تَضَمَّنَ الفاعلَ والمصدرَ لفظاً وعقلاً وحَدّاً وحقيقةً ، فلم يَتَصَوَّرْ وصولُه إلى واحدٍ من هذه الثلاثةِ بواسطةٍ ، وكانت الحالُ كالنَّعْتِ ، والنَّعْتُ هو المنعوتُ كما أنَّ الحالَ هِيَ صاحبُ الحالِ ، وما كان هو هو فلا يحتاجُ إلى عاملٍ آخَرَ ولا إلى واسطةِ حَرْفٍ يُوصِلُ الفِعْلَ إليه .

فإنْ قِيلَ : فأيْنَ قولُهم : الحالُ مفعولٌ فيها وهى مقدَّرةٌ بفي ؟

قلنا : إنَّما تكلَّمنا على الاسمِ المنصوبِ إذا قلت : جاءَ زيدٌ راكباً ، ومحال أنْ يكونَ تقديرُه : جاءَ زيدٌ في راكبٍ ، لأنَّ المنصوبَ هو المرفوعُ ، فإنْ [قلت] (٢) : جاءَ فى حالِ ركوبٍ ، كانت حالُه حينئذٍ غيرَه ، فوصلَ الفِعْلُ حينئذٍ بحرفِ الجَرِّ ، فإذا قلتَ : إنَّ الحالَ مقدَّرةٌ بفي ، فلست تعني الاسمَ المنصوبَ وإنَّما تريدُ أنَّه فى حالِ كذا ، ومن هاهنا أشبهت الظَّرْفَ ، لأنَّها مقدرةٌ بفي كالظرفِ ، إلَّا أنَّ التقديرَ فى الظرفِ بفي هو فى لفظِه تقول : سِرْتُ اليومَ وفي اليومِ . والحالُ إنَّما يتقدَّرُ حرفُ " في " في معناها لا فى لفظها كما بَيَّنَّا .

فإنْ قيلَ : فإذا كانت صِفَةً للاسمِ قبلَها ، فلم لا تكون تابعةً له في إعرابه كالنعتِ ؟

---

(١) الآية ٧٤ من سورة التوبة .
(٢) تكملة يستقيم بها الكلام .

قلنا : الفرقُ بينها وبين النَّعْتِ أَنَّ النَّعْتَ صفةٌ للمنعوتِ على الإطلاق من غير التفاتٍ إلى الفعلِ الواقعِ مِنْهُ ، فهو تابعٌ للذَّاتِ في إعرابها ، أي: تابعٌ للاسمِ الذي هو عبارةٌ عن الذاتِ ، والحالُ إنَّما هيَ صفةٌ لهُ في حالِ وقوعِ الفعلِ مِنْهُ ، فصار الفعلُ أَوْلى بها ، وصارت كالظَّرْفِ الذي هو وقتٌ للفِعْلِ لا للذَّاتِ ، فنُصِبَ ما كان حالاً وَقَعَ الفِعْلُ فيه كما نُصِبَ ما كان وَقْتاً لَهُ أو مكاناً . ومِنْ ها هنا جازَ تقديمُ الحالِ على الاسمِ والفعلِ ، كما جاز تقديمُ الظَّرْفِ ، ولم يَجُزْ ذلك في النَّعْتِ ، لأَنَّ النَّعْتَ صفةٌ لازمةٌ للذَّاتِ قبل الفِعْلِ وبعدَهُ ، فالذَّاتُ أَوْلى بهِ مِنَ الفِعْلِ .

فصل [في أقسام الحال]

واعلم أَنَّ الحال لها أَقسامٌ كثيرةٌ :-

فمنها الحالُ المُسْتَصْحَبَةُ كقولك : هذا زيدٌ ضاحِكاً ، وهذا الخليفةُ قادِماً ، وهذه الشمسُ طالعةً ، المعنى : تَنَبَّهْ لهذه الأشياءِ في هذه الحال .

ومنها الحالُ المحكيَّةُ ، كقولك : رأيتُ زيداً أَمْسِ ضاحكاً .

ومنها الحالُ المُقَدَّرَةُ ، كقولك : سيخرج زيدٌ غداً مسافراً ، أي : مقدَّراً اليومَ السَّفَرَ غداً . ومنه : مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غداً ، أي : مُقَدَّراً الآن (١) الصيدَ به غداً . (٢)

ومنها السادَّةُ مسدَّ الخبَرِ نحو : ضَرْبِي زيداً قائماً (٣) ، وأَكْثَرُ شربي السويقَ ملتوتاً ، أي : إذا كان قائماً ، وإذا كان ملتوتاً .

ومنها المؤكِّدة : نحو قوله تعالى ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ (٤)

---

(١) في المصورة : لأن ، والتصويب مما سيأتي ومن المصادر .
(٢) من أمثلة الكتاب ٢ / ٤٩ .
(٣) الكتاب : ١ / ٤١٩ .
(٤) الآية ٩١ من سورة البقرة .

ومنها الحالُ الموطِّئةُ : كقولِهِ تعالى ﴿ وهذا كِتابٌ مُصَدِّقٌ لِساناً عَرَبِيًّا ﴾ (١) . فمِنْهُمْ من رأى أنَّ لساناً هو الحالُ وعربيًّا هو التوطئةُ .

ومعنى التوطئةِ عِنْدَهم أنَّ الحال لما كانت صِفَةً معنويّةً ، شُبِّهَتْ بالصِّفَةِ اللفظية ، وكان حكمُ الصِّفَةِ اللفظيةِ أنْ يكون لها موصوفٌ تجرى عليه فُعِلَ مثلُ ذلك بالصِّفَةِ المعنويّةِ ، لتكونَ فى حُكْمِ الصِّفَةِ اللَّفْظِيَّةِ فى أنْ يكونَ لها موصوفٌ تجرى أيضا عليه .

وقد يكون معنى التوطئةِ فى الحال : أنْ يُتأوَّلَ فى الاسمِ الجامدِ تأويلٌ يخرجُه إلى حُكْمِ الاسمِ المشتقِّ كقوله عليه السلام وقد سُئِلَ : كيف يأتيك الوحيُ ؟ فقال : " أحْياناً يتمثّل لي المَلَكُ رَجُلاً " (٢) ، فالتوطئةُ فى الحديثِ على وجهين :

أحدهما : أنْ تجعل رَجُلاً فى تأويل مرئيًّا أوْ محسُوسا وهما اسمانِ//جاريان على الفِعْلِ .

٢٢٩

والثانى : أنْ يريد : مثل رجل ،فحذفَ المضافَ وأقامَ المضافَ إليه مقامَه ، وهذا هو معنى قولِنا : إنَّ سبيلها أنْ تكونَ مشتقّةً أو فى حكمِ المُشْتَقِّ .

وأمَّا التى فى حكم المنتقلة ، فكقوله تعالى ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ (٣) ، فالحَقُّ لا يفارقُه التصديقُ ، لكن لما كان المخبِرُ قد يذكرُ الحَقَّ ليصدِّقَ به حقًّا آخر ،وقد يذكرُه لنَفْسِه أشبهتِ الحالَ المنتقلةَ حين كان لها معنيان تنتقل من أحدِهما إلى الآخرِ . هذا تقسيم ابنِ السِّيْدِ (٤) وغيرِه لها ، وهو حَسَنٌ .

---

(١) الآية ١٢ من سورة الأحقاف .

(٢) أخرجه البخارى فى كتاب بدء الوحى ١/٢ ، ٣ ومالك فى الموطأ كتاب القرآن حديث رقم ٧ ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(٣) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٤) انظر إصلاح الخلل ١٠٧-١٠٩ .

وقوله : " الحالُ : أصلها أنْ تكونَ نكرةً ".

مثاله : جاء زيدٌ ضاحكاً ، وذلك أنّها خبرٌ في المعنى ، والخبرُ أصلُه أنْ يكونَ بالمجهولِ عن المعلومِ ، ولأنّها تُشبهُ التمييزَ ، وهو لا يكونُ إلاّ نكرةً ، وأيضا فإنّها لو كانت معرفةً لكان التعريفُ يجعلُها تابعةً للذّاتِ المعرفةِ حتى تكونَ صِفةً لها ، ويكون وصفُ الاسمِ بها متقدّماً على الفِعْلِ ، وذلك هو النّعتُ حقيقةً.

وقوله : " وصْفاً لمعرفةٍ ."

مثاله : جاء زيدٌ راكباً ، (١- وكان ينبغي له أنْ يزيدَ هنا إذا كانتِ الحالُ بعد صاحبِها ، لأنّ كونَ الحالِ بعد (٢) معرفةٍ إنّما يشترطُ فيها إذا كانت بعد صاحبِها لما ذكرناهُ مِنْ أنّها إذا كانت بعد صاحبِها، وصاحبُها نكرةٌ أمكنت مشاكلتُه ، والمشاكلةُ أوْلى من غيرِها . وأمّا إذا كانت الحالُ قبل صاحبِها فلا يشترطُ فيها أنْ تكونَ وصفاً لمعرفةٍ بل قد يكون صاحبُها معرفةً ونكرةً . ولهذا قال النحويون : وإذا تقدّم نعتُ النّكرةِ عليها نُصِبَ على الحالِ ، ليفرّقَ بين تقدّمِه وتأخّرِه في ذلك ، فإذا كانت الحالُ من النكرة إذا تقدّمتْ على صاحبِها ليس فيها من الضعفِ شيءٌ فليس حكمُها (٣) إذْ ذاك أنْ تكونَ وصفاً لمعرفةٍ ، فكان حقّه أنْ يستظهرَ على هذا بأنْ يقول : وصْفاً لمعرفةٍ إذا تأخّرت عن صاحبِها . إلاّ أنّ له أنْ يقول : إنّ حدّ الحالِ أنْ تكونَ بعد صاحبِها ، وذلك أنّها صِفةٌ ، والصّفةُ حقّها أنْ تكونَ بعد الموصوفِ(٤) وإذا كان حقّها أنْ تكونَ بعد الموصوفِ فحقّها أنْ تكونَ وصفاً لمعرفة - فلا أحتاجُ إلى هذا الاستظهار(٥) -١

وقوله : " ومنتقلة ."

(١-١) هذا كلام الشلوبين في الشرح الكبير ص٢٩٣ .
(٢) في الشرح الكبير : وصفا لمعرفة .
(٣) في الشرح الكبير : حقها .
(٤) في الشرح الكبير : صاحبها .
(٥) هذه عبارة الشلوبين .

ش ١-: وهذا أيضاً كذلك ليس من شرطِ الحالِ الانتقالُ إلّا أنْ تكونَ غيرَ مؤكِّدةٍ، فإنّها إذا كانت مؤكّدةً فقد تكون غيرَ منتقلةٍ كقوله تعالى ﴿ ويَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (٢) ، وكقوله ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ ﴾ (٣) إلّا أنّها إذا كانت مؤكّدةً أعني الحال ،فليست على أصْلِها ، لأنّ أصْلَها أنْ تكونَ للتبيينِ لا للتوكيد ، وإنّما التوكيدُ فيها على التّشْبيهِ بغيرِها على ما سيأتي ،فعلى هذا يصحّ قولُه في المنتقلة.-١

ص(٤)- وقد تأتي في حكمِ المنتقلةِ : نحو : وُلِدَ زيدٌ أزرقَ ؛ ألا ترى أنّ الزّرقَ غيرُ مُنْتَقِلٍ إلّا أنّه في هذا الموضع يُشْبِهُ المُنْتَقِلَ ، لأنّه قد كان يجوزُ أنْ يُولَدَ أزرقَ أوْ خلاف ذلك . ولو قلتَ : جاء زيدٌ أزرقَ لم يَجُزْ ، لأنّ زيداً أبداً مستقرٌّ له الزّرَقُ قبلَ مجيئِه ،فمحالٌ أنْ يجيءَ إلّا وهو أزْرقُ ، فإنّما يجوزُ ورودُ أزرق وأمثالِه حالاً بعد " وُلِدَ " أوْ ما في معناها .

ومن كلام العرب : خلق اللّهُ الزرافةَ يديها أطْولَ من رجليها . (٥) فأطولَ حالٌ وإنْ كان صِفَةً غير منتقلةٍ لمجيئه بعد خَلَقَ ، ومثل ذلك قول الشاعر :

٦٨ ـ فجاءت به سَبْطَ العِظامِ كأنّما عِمامتُهُ بين الرِّجالِ لِواءُ (٦) .

ألا ترى أنّ معنى سَبْطَ العِظام : طويلُ العِظامِ ، لكنه سَاغ ذلك ، لأنّ معنى جاءت به : ولدتْهُ ، كذلك .

(١-١) نص الشلوبين عن الشرح الكبير للجزولية ص ٢٩٣ .
(٢) الآية ١٥ من سورة مريم .
(٣) الآية ٢٥ من سورة التوبة .
(٤-٤) الكلام بنصه تقريبا في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٧ ، ٣٣٨ .
(٥) هذا من أمثلة الكتاب ١/ ١٥٥ .
(٦) البيت من الحماسية رقم ٧٥ في شرح الحماسة للمرزوقي ٢٧٠ غير منسوب ونسبته لزيد بن كثوة العنبري في البيان والتبيين ٣/ ١٠٤ وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٣٧ ، والمقاصد النحوية ٣/ ٢١١ والصبان على الأشموني ٢/ ١٧٠ .

ومن النَّاسِ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الحالَ لا يُشْتَرَطُ فيها الانتقالُ ، واستدلَّ على ذلك بمجيءِ : دعوتُ اللَّهَ سميعاً ، أَلَا ترى أَنَّ سميعاً من صفاتِ اللهِ تعالى فهي لازمةٌ لا تَنْتَقِلُ ، وكذلك ﴿ وَهُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً ﴾ (١) ؛ لأَنَّ(٢) التصديقَ لازمٌ للحَقِّ لا يفارقُه . وهذا فاسدٌ . أَمَّا التصديقُ فغيرُ لازمٍ للحَقِّ ؛ لأَنَّ الحقَّ قد يؤتى بهِ ؛ لأَنَّه حقٌّ في نفسِه ، لا لأَنْ يُصَدَّقَ بهِ حَقٌّ آخر(٣) ، وقد يؤتى به لأَنْ يُصَدَّقَ به حقٌّ آخر(٣) كالمعجزاتِ والتصديقُ إذاً غيرُ لازمٍ للحَقِّ .

وأَمَّا : دعوتُ اللَّهَ سميعاً ، فسميعٌ فيه بمعنى مجيبٍ ، لأَنَّ سَمِعَ قد يكونُ بمعنى أجابَ ، ومنهُ : سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ أي استجابَ ، فمعنى دعوتُ اللَّهَ سميعاً دعوته مجيباً أي مقدِّراً لأَنْ يُجيبَني ، لأَنَّ الحالَ قد تكونُ بالمستقبلِ فتكون تقديريّةً(٤) نحو : مررت برجلٍ معه صقر صائداً به غداً ، أي : مقدِّراً الآن الصيدَ به غداً(٤) .

وإنَّما شرطَ في الحالِ الانتقالَ لكونهِ هيئةَ الفاعلِ والمفعولِ التي يكونُ عليها كلُّ واحدٍ منهما ، وتلكَ الهيئةُ مُنْتَقِلةٌ غيرُ لازمةٍ إلَّا المؤكَّدة . ولما كانت الحالُ صفةً في المعنى ، والصِّفَةُ تأتي مبينةً ومؤكدة جاءتِ الحالُ كذلك .

وقوله : " وبعد تمام الكلام . "

إنَّما كان ذلك لأَنَّها فَضْلَةٌ في الخَبَرِ ، ومن شأْنِ الفَضْلَةِ أَنْ تأتيَ بعد الكلامِ التَّامِّ . وكذلك شُرِطَ فيها الاشتقاقُ ؛ لأَنَّها صِفَةٌ في المعنى ، وأَصْلُ الصِّفاتِ أَنْ تكونَ بالمُشْتقات ، لا بالأَجْناسِ ، والسُّهيلي (٥) وأبو علي الرُّنْدي لا يشترطان الاشتقاقَ فيها لقوله (صلى الله عليه وسلم)(٦): فتمثل لي الملك رجلاً "(٧) ، وقد تقدَّم بيانُه ، وهذا مذهبٌ يُرْوى عن المبرِّد ، وقد أشارَ إليهِ سيبويه . //

٢٣٠

---

(١) من الآية ٩١ من سورة البقرة .
(٢) في المصورة : الان ، والتصويب من شرح الجمل .
(٣) في المصورة : أمر ، والتصويب من شرح الجمل .
(٤) في شرح الجمل : فيكون تقديره ، ولا يستقيم الكلام بذلك .
(٥) النتائج : ٣٩٦ ، ٤٠٢ .
(٦) تكملة يتم بها الكلام .
(٧) سبق تخريجه ص ٨٤٢

وقوله : " ثُمَّ قد تكونُ معرفةً فى حكمِ النكرةِ ."

مثاله (١) : ادخلوا الأَوَّلَ فالأَوَّلَ (٢) أي مُرَتَّبِينَ الترتيبَ المعروفَ لكم ، والأَوَّلُ هنا إنَّما هو وَصْفٌ للترتيبِ المحذوفِ ، والترتيبُ مصدرٌ واقعٌ مَوْقِعَ الحالِ ، أي نائبٌ منابَهُ ، وهذا معنى قوله : فى حُكْمِ النَّكِرَةِ ، أيْ : إنَّ المصدرَ الواقعَ موقعَ الحالِ ليس بحالٍ فى الحقيقة ، إنَّما هو نائبٌ منابَ الحالِ ، والحالُ الذى نابَ منابَه نكرةٌ وهو : مُرَتَّبِينَ ، ولذلك لا يُوجَدُ التعريفُ فى الحال إلَّا فى المصدرِ النائبِ منابَ الحالِ نحو : أَرْسَلَها العِراكَ (٣) ، أَوْ ما هو مُقَدَّرٌ بتقديرِه نحو المثال المتقدّم ، واحتيج إلى كونِ ذلك فى حُكْمِ النَّكِرَةِ ، لأَنَّ حكمَ الحالِ أَنْ تكون نكرةً حيث كانت مبيّنة لهيئةٍ مُبْهَمةٍ ، كما كان التمييزُ مبيّناً لذاتٍ مُبْهَمةٍ ، وحقُّ ما نابَ منابَها وأُعْرِبَ بإعرابها ، وأَغْنَى عنها أَنْ يكون نكرةً مثلَها ، لكنّه لما كان الذى نابَ منابَها غيرَ حالٍ فى الحقيقةِ ، وكانتِ الحالُ غيرَه ، أَمكنَ أَنْ يجيءَ النائب(٤) فى ذلك نكرةً ومعرفةً لمَّا لم يكن حالاً فى الحقيقةِ ، لكن الأَوْلى أَنْ يكون نكرةً لمَّا أُقيمَ مقامَ الحالِ ونُصِبَ نَصْبَها فَحَسُنَ أَنْ يكونَ نكرةً مثلها ، قال الخليل : (٥) وقيل : الألِفُ واللّامُ فى العراكِ زائدةٌ ، وكذلك فى قولهم : الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ويكون المعنى : أَوَّلاً فأَوَّلاً (٦) ، أَلَا ترى أَنَّ الأَوَّلَ فالأَوَّلَ ليس معهوداً عند المتكلّم بذلك ، وكذلك : طلبته جَهْدَك (٧) أي مُجْتَهِداً ، وأبوطي (٨) يقدّر : تجتهد جهدك ، ويجعلُ الحالَ الفِعْلَ ، وكذلك : تعترِكُ العِراكَ .

---

(١) ما يلى من كلام الشلوبين فى الشرح الكبير ١٤٧ب إلى قوله : فحسُن أَنْ يكون نكرة مثلها .

(٢) من أمثلة الكتاب ١/٣٩٨ .

(٣) من أمثلة الكتاب ١/٣٧٢ قال سيبويه وقال لبيد :

فأَرْسَلَها العراك ولم يذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

(٤) فى المصورة : الباب ، والتصويب من الشرح الكبير .

(٥) الذى فى الكتاب ١/٣٧٥ " وزعم الخليل رحمه الله أنهم أدخلوا الألف واللام فى هذا الحرف وتكلموا به على نية مالا تدخله الألف واللام " .

(٦) انظر الكتاب ١/٣٩٨ .

(٧) من أمثلة الكتاب ١/٣٧٣ قال سيبويه كأنه قال : اجتهادا .

(٨) انظر الإيضاح للفارسى : ٢٠٠ .

وما قاله سيبويه أَوْلى لعدَمِ الاطرادِ في ذلك ،ولو كان على الإضْمار لاطَّـرَدَ فإنّما هو مِنْ وَضْعِ الاسمِ موضعَ غيرِه ، ووضعُ الاسم موضعَ غيرِه لا يقالُ بقياسٍ، فلذلك لم يطَّرد . وأكثرُ ما يكونُ ذلك في المصادرِ نحو ما تَقَدَّمَ ، وفي الأسماءِ الموضوعةِ موضعَها نحو : جاء زيدٌ وحدَه، أي: انفراداً ، أي: منفرداً، فهو اسمٌ واقعٌ موقعَ المصدرِ الواقعِ موقعَ اسمِ الفاعلِ ، وكذلك : مررت بزيدٍ وحدَه ، أي : إفرادا ، أيْ : مُنْفرِداً لَهُ بمروري . وكذلك : كَلَّمْته فاه إلى فِيّ ،أي : مشافهةً ،أي : مشافِهاً له بكلامِي في مذهب سيبويه (٢) . والكوفيُّونَ يقدّرونَ : جاعلاً فاه إلى فِيّ(٣) ، ولو كان على ما قالوه (٤) لاطّرَدَ فقيل : رجلُه على رِجْلي أي جاعلاً ذلك ، وهُمْ لا يقولونَه ،ولا يجوز مثل هذا في الاسم الذي هو حالٌ بنفسِه ، لا يقال : جاء زيدٌ الضاحك ، وقد أجازه يونس قياساً على العِراكِ ، وليس مثلَه .

وقوله : ووصْفاً لنكرةٍ".

مثاله : ٥- مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ (٦) ، ووقع أمرٌ فجأةَ ٧-، وعليه مائةٌ بيْضاً حكاه سيبويه-٧ . ولم يقل في هذا كما قال في الذي قبله ، لم يقل : ووصفاً لنكرةٍ في حكمِ المعرفةِ ، لأنَّ ذلك لم يُوْجَد ، أعْني أنَّه لا يوجدُ ما كان حالاً من النكرة، لأنَّ النكرةَ في معنى المعرفةِ-٤ ، وإنّما تَحْسُنُ من النكرةِ إذا كانت النكرةُ مقاربةً للمعرفةِ بأنْ تكونَ موصوفةً أوْ مُخَصَّصَةً ، كأفْعَلَ مِنْ ، قال اللّـهُ تعالى ﴿ فِيها يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حكيمٍ * أَمْراً مِنْ عِنْدِنا ﴾ (٨) .

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٧ .

(٢) الكتاب ١/ ٣٩١ ، ٣٩٢ .

(٣) انظر الكتاب ١/ ٣٧٧ هامش ١ ، ٢ .

(٤) في المصورة : ما قاله .

(٥-٥) من كلام الشلوبين في الشرح الكبير ١٤٧ بتصرف .

(٦) من أمثلة الكتاب ٢/ ١١٢ .

(٧-٧) زيادة عما في الشرح الكبير. وانظر الكتاب ٢/ ١١٢ ، ١٥٩ .

(٨) الآيتان ٣ ، ٤ من سورة الدخان .

وقوله : " وجامدةً في حُكْمِ المُشْتَقِّ ."

مثاله : بَيَّنْتُ له حسابَه باباً باباً : أيْ مُفَصَّلاً ، وكذلك هذا زيدٌ أسداً أيْ شَديداً ، و ﴿ هذه ناقةُ اللّهِ لكم آيةً ﴾ (١) أي علامةً ، والعلامةُ مَصْدَرٌ فهو في معنى المُشْتَقِّ .

وفي إعراب : "باباً باباً" إشكال لكونه بنصْبَيْنِ ولا يكون إعرابان في مُعْرَبٍ واحدٍ ، فقال بعضهم : هو على حَذْفِ حَرْفِ العَطْفِ أي : باباً فباباً ، كما قالوا : أكلتُ لحماً سمكاً تمراً ، أرادوا : لحماً وسمكاً وتَمْراً ، وكما قال :

كيف أصبحتَ ؟ كيف أمسيتَ ؟ مِمّا يَزْرَعُ الوُدَّ في فؤادِ الكريمِ (٢) [٤٦٢]

أراد : وكيف أمسيتَ ؟ فحذفَ حَرْفَ العَطْفِ . وقال بعضهم : إنّما هو مركّبٌ وأُعْرِبَ الأوّلُ إتباعاً للثاني كما قالوا :

٥٦٩ - تزوجتها راميّةً هُرْمُزيّةً بفَضْلِ الّذي أعْطَى الأميرُ مِنَ النَّقْدِ (٣)

فراميةً إتباعٌ لهرمزيّةً .

ابن طاهر : قامرته درهماً درهماً ، وبيّنتُ له حسابه باباً باباً . لو جعله مثل : كَفَّةَ كَفَّةَ (٤) : " وشَغَرَ بَغَرَ " (٥) لم يمتنع ؛ لأنَّ البابَ واحدٌ إلّا أنّهم أجروه على الأصل . وعلى مذهب " الفاء " و " ثم " ؛ لأنَّ المعنى واحدٌ (٦) ومِمّا يدلُّ على حُسْنِ الفاءِ قوله : رجلاً فرجلاً (٧)، وجواز " ثُمَّ " في "صاعداً" (٨)،

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأعراف .
(٢) سبق تخريجه ص٦٢٩ وقافيته هناك " السقيم".
(٣) البيت في شرح شواهد الشافية: ١١٥ والمقرّب ٢/٥٨ والتذييل ٣/ل ٦٥ب (دار الكتب) ، وشرح التصريح ٢/٣٣٢ ، والصبان على الأشموني ٤/١٩٠ .
(٤) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٤ وهو مَثَلٌ نصه : لقيته كفة كفة . انظره في الأمثال لأبي عبيد : ٣٧٧ والمستقصى ٢/٢٨٩ .
(٥) من أمثلة الكتاب ٣/٣٠٥ .
(٦) الكتاب ١/٢٩١ .
(٧) المثال : ادخلوا رجلا رجلا .
(٨) يشير إلى الأسلوب النحوي: أخذته بدرهم فصاعداً . انظر الكتاب ١/٢٩٠ ، قال سيبويه : وثم بمنزلة الفاء تقول : ثمّ صاعداً ، لأنّ الفاء أكثر في كلامهم .

وأمّـا :

٥٧١ - * سقتك الغيوث مَرْبعا ثمّ مَرْبعـا *(١)

فإنّه على الظرفِ الزمانيّ .

قال ابن جنى : قال لى الفارسىّ : الذى ذكرتَه فى قولهم : بيّنتُ لـه حسابه باباً باباً من أنّ تقديره : باباً ذا باب ، فكّرْتُ فيه فإذا هو لا يَحْسُنُ . قلت : ولم ؟ قال : لأنّك إذا وصفت به الأوّلَ فالثانى كإيّاه ، وليس البـابُ الثاني الأولَ لفظاً ومعنىً فيكون وصفاً له . قلت له : ولم يكون الثانى وصفـاً للأوّلِ ، إنما ذا المفرد المحذوف هو الأوّلُ فى المعنى ثم حَذَفْتَه وأقمتَ الثانى مقامه فجرى عليهِ جَريان الأوّلِ وليس إيّاه . فقال : هذا فى الخـبرِ أسْهَـلُ منه فى الوَصْفِ . قـلت : والوَصْفُ أيضا يجوزُ فيه هذا ، قـال : ولكن بابـاً الأول لمّا وقعَ موقعَ الحالِ جاز أنْ يعـملَ فى الثّانِي . *- قال : وقد جاء فـى شعر ابن أحمـر :

٥٧٢ - * ما جـاءت بجمعهـم إيـاه(٢) *

كذا يدلّ على تصريفه ومشابهته بالتصريف . قلت له : فقد قالوا : بابة وأنشدوا : // *

٢٣١

٥٧٣ - لا يهتدى لبابته الرشـادُ(٣) -*

ولعبيد بن أيوب : (٤)

٥٧٤ - خليت باباتِ جهـل كنت أتْبعها كما يودّعُ سفرٌ عرصةَ الدّارِ(٥)

---

(١) صدره * ألِمّا على معن وقولا لقـبره *

وهو للحسين بن مطير من مخضرمي الدولتين . انظر حماسة المرزوقى ٩٣٤ والخزانة ٢/٤٨٧ .

*- النص غامض ولم أعثر له على تخريج .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) لم أعثر عليه .

(٤) هو عبيد بن أيوب من بنى العنبر ، وكان قد جنى جناية فطلبه السلطان وأباح دمه وهو من شعراء الحماسة .

(٥) لم أعثر له على تخريج .

فقال : نعم ، نعم.

وقوله : " ولا زمة ".

مثاله : ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ ش[1]: ولم يقل في هذه اللازمة إنها في حكم المنتقلة ؛ لأنه لا معنى للانتقال في هذا الموضع ولا في أمثاله.

فإن قلت : وكيف جاز أن تكون الحال لازمة ، وليست في حكم المنتقلة وحق الحال أن تكون منتقلة ؛ لأنها كما قلت تبيين الصفة في حال وجودها بالموصوف ، وهذا معنى يخص المنتقل ، فكان ينبغي ألا توجد الحال لازمة إلا وهي في حكم المنتقل .

فالجواب : أن الذي يسوغ وجود الحال لازمة ليس كونها في حكم المنتقل ولكن أمر آخر ، وهو أن الحال من جملة ما انتصب على التشبيه بالمفعول به ، وقد كان جنس ما انتصب على المفعول على ضربين : مؤكد وهو المصدر وغير مؤكد وهو ما بقي من المفعولات ، فجعل المشبه بالمفعول كأصله مؤكدا وغير مؤكد ، فالمؤكد منه هي الحال المؤكدة ، وغير المؤكد ما بقي من المشبه بالمفعول ، وقد كان المشبه بالمفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا الحال اللازمة ، كما كان المفعول كله غير مؤكد في الأصل ما عدا المصدر ، فكان كل واحد منهما مبينا (في الأصل) [2] فجعلوا كون الحال من المشبه بالمفعول لازمة في مقابلة المؤكد من المفعول[1] ، انتهى .

وقوله : وبعد كلام في حكم التام .

مثاله : ضربي زيدا قائما ؛ لأنه في تأويل : ضربي زيدا إذا كان قائما.

ش[3]: ولا بد من كون الحال بعد كلام تام ، أو ما هو في حكم التام ، لأنه مما انتصب على التشبيه بالمفعول به ، وشبهه بالمفعول إنما هو من جهة كونه آتيا بعد كلام تام [من جهة ما وإن لم يكن في الظاهر بعد كلام] [4] ، فلا بد أيضا للحال من أن تكون بعد كلام تام أو ما هو في حكمه.

(١-١) عن الشرح الكبير للشلوبين ل ١٤٧ب ١٤٨ أ.
(٢) تكملة من الشرح الكبير يتم بها الكلام.
(٣-٣) من كلام الشلوبين في الشرح الكبير ١٤٨أ ، وقد تصرف الشارح في النقل.
(٤) تكملة من الشرح الكبير.

فإنْ قلتَ : كيف يكون هذا الكلامُ فى حكم التامّ .

فالجوابُ : أنَّ قولَك : ضَرْبي زيداً إذا كان - تُريدُ : إذا وُجِدَ - كلامٌ تامٌّ فى الأَصْلِ ، فقولك : ضَرْبي زيداً قائماً ، الحالُ فيه فى الظاهرِ بعد قولِك : ضربي زيداً ، وهو كلامٌ غيرُ تامٍّ ، ولكن فى التقدير هو تامٌّ ، وقولك : "إذا كان" كلامٌ هو خبرُ "ضربي" ، وقد يَسْتَقِلُّ الكلامُ به فتقول : "ضَرْبي زيداً إذا كان"". أي : إذا وُجِدَ ، فقائماً بعد كلامٍ فى حُكْمِ التامّ .-٢

فإنْ قِيلَ : ولعلَّ قائماً خبرُ كان وهي الناقصةُ .

فالجواب : أنَّ خبرَ كان يكونُ معرفةً تارةً ونكرةً أُخْرى ، والعربُ لم تنطقْ بهذا إلاَّ نكرةً ، فدلَّ على أنّه حالٌ لزومُ التنكيرِ فيه ، لا يجوزُ : ضربي زيداً القائمَ كذا قال أَهْلُ البَصْرَةِ .

وجواب آخر : وهو أنَّ خبرَ كان مُشَبَّهٌ بالمفعولِ ، والمفعولُ به لا يسدُّ مسدَّ الجملةِ فى الخَبَرِ ولا غيرِه . والقولُ الأَوَّلُ أَقْوى .

قال ابن خروف : أجاز الفَرَّاءُ أَنْ يكونَ خبرَ كان وأَنْشَدَ :

٥٧٤- لذُو الرمّةِ ذا الرُّمَّةِ أَشْهَرُ مِنْهُ غيلانا (١)

أي إذا كان ذا الرمة أَشْهَرُ منه إذا كان غيلانَ ، أي : مسمًّى بهما ، وهذا عند البصريين نادرٌ لا يقاسُ عليه . وقال الكوفيون : لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ محذوفٍ ، لأنَّ الكلامَ فى معنى ضَرَبْتُ زيداً ، وأكثر شربي السويقَ ملتوتاً ، في معنى كَثُرَ شربي السويق ملتوتاً ، وأنت لو صرّحتَ بنفسِ الفعل لتمَّ الكلام ، فكذلك مع المصدرِ أو المضاف إلى المصدر ، وهو أَكْثَرُ فاكتسى من الإضافةِ الوَصْفَ بالمصدريّةِ والأَوَّلُ أظهرُ من هذا ، لأنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خَبَرٍ وخبرُه هنا محذوفٌ سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّهُ ، لأنَّ الحالَ فضلةٌ فى الخبر ، والخَبَرُ المحذوفُ ظرفُ زمانٍ فهو مناسِبٌ لها . ولا يجوزُ أَنْ يكونَ قائماً حالاً من الياءِ فى ضَرْبي ، لأنَّه يكون إذْ ذاك

---

(١) التذييل والتكميل ٣ ل ٦٧ ب وهو من بحر الهزج ، والتفعيلة الثانية فى الشطر الأول مكفوفة .

معمولاً للمصدر ومعمولُه مِنْ صِلَتِه فيكونُ اسماً مفرداً ، ولا يكون معك دليلٌ على الخَبَرِ ، ولا يُتَصَوَّرُ أَنْ ترفع قائماً في هذه المسألةِ وتجعلُه خبرَ المبدأ ، لأَنَّ خبرَ المبتدأ إذا كان مفرداً ، يكون هو الأَوَّلَ في المعنى ، والضَّرْبُ ليس بقائمٍ إلاَّ إنْ أردتَ بالقائمِ الثابتَ ، فيجوزُ الرَّفْعُ ؛ لأَنَّ الثاني هو الأَوَّلُ ومِمَّا جاءتِ الحالُ فيه بعدَ كلامٍ في حكمِ التامِّ قولهم :

* إِنَّما المَيْتُ من يعيشُ كئيبا * (١) [٥٤٤]

ش الأَصْلُ : يعيشُ زيدٌ كئيبا ثُمَّ دخلَ عليه ما صيَّره ناقصاً فهو في الأَصْلِ تامٌّ (٢) .

ومن النَّاسِ : من جَعَلَ الحالَ لازمةً في البيت في قولِه : إِنَّما الميت من يعيش كئيباً .

واستدلَّ على ذلك بأَنَّك لو قلت : إِنَّما الميتُ مَنْ يعيشُ ، كان خَلْفاً . لكن أخذَ التَّمامَ فيها بالنَّظَرِ إلى اللَّفْظِ لا إلى المعنى ، وهذا باطلٌ لو أسقطت الحالَ لكان هذا الكلامُ تامًّا على معنى ما ؛ أَلاَ ترى أَنَّك لو قلت : هذا زمانٌ إِنَّما الميتُ فيه مَنْ يعيشُ ، تشير بذلك إلى فساده كان كلاماً مستقيماً .

وكذلك مِنْ شرطها أَنْ تكون // مقدَّرةً بفي ، وسَبَبُ ذلك أَنَّها مفعولٌ فيها ومشبهةٌ للظَّرْفِ ، فكما يقدَّرُ الظرفُ بفي تُقَدَّرُ الحال أيضا بفي ، إلاَّ أَنَّك تدخل في على لفظ الظرف ولا تدخلها على لفظِ الحال إِنَّما تقولُ في : جاء زيدٌ ضاحكاً ، جاء في حالِ ضَحِكٍ ، ومِمَّا يُبَيِّنُ الشَّبَهَ بينهما قوله تعالى ﴿ وإِنَّكم لتمُرُّونَ عليهم مُصْبحينَ * وباللَّيْلِ ﴾ (٣) عطف بالليل - وهو ظرفٌ - على مصبحين وهو حالٌ ، للشَّبَهِ الذي بينهما .

٢٣٢

وقوله : والعاملُ في الحالِ إِمَّا لَفْظٌ .

يريد : إِمَّا لَفْظُ الفِعْلِ وإِمَّا لَفْظُ ما اشتق مِنْهُ مما يعمل عمله كاسمِ الفاعلِ واسمِ المفعول ؛ والأَمْثِلَةِ التي تعملُ عَمَلَ اسمِ الفاعلِ ونحوِ ذلك مما يدلُّ على الفِعْلِ من جهة اللَّفْظِ والمَعْنَى .

---

(١) سبق تخريجه ص ٧٤٦

(٢) التوطئة : ٢٠٠

(٣) الآية : ١٣٧ من سورة الصافات.

وقوله : فيجوز تقديمها وتأخيرها .

مثال ذلك : جاءَ زيدٌ مُسْرِعاً ، وجاءَ مُسْرِعاً زيدٌ ، ومسرعاً جاءَ زيدٌ ، وزيدٌ جاءَ مُسْرِعاً ، ومُسْرِعاً زيدٌ جاءَ ، وزيدٌ مسرعاً جاءَ ، هذا كُلُّه جائزٌ فيه التقديمُ والتأخيرُ والتوسُّطُ .

وقوله : ما لم يكن العامِلُ فيها صِلَةَ الألفِ واللّامِ .

نحو : زيدٌ الجائِي مسرعاً .

وقوله : أَوْ مصدراً .

مثاله : يعجبني قيامُ زيدٍ سريعاً ، هذان لا يتقدَّمُ الحالُ فيهما ، لأَنَّ معمولهما من صلتِهما ، والصِّلَةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ ، وكذلك إِنْ كان العاملُ في الحالِ صلةً ، لأَنَّ نحو : يعجبني أَنْ يجيءَ زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوز التقديم هنا ، لأَنَّ ما بعد أَنْ من صلتِها ، والصِّلَةُ لا تتقدَّمُ على الموصولِ ، وكذلك إِذا كانت الحالُ معها واوُ الحالِ نحو : جاءَ زيدٌ وهو ضاحكٌ ، لا يجوزُ تقدُّمُ جملةِ الحالِ هنا على الإطلاق ، لأَنَّ الواوَ في الأصلِ هي العاطفةُ ، فلا تقعُ صَدْرَ الكلامِ ، وكذلك إِنْ كان صاحبُ الحالِ مجروراً نحو : مررتُ بهندٍ ضاحِكَةً ، لا تقول : مررتُ ضاحكَةً بهِنْدٍ ، لأَنَّ العاملَ ضعيفٌ ، وهو حرفُ الجَرِّ كذا قال سيبويه (١) .

قال السُّهيلي : وظَنَّ المبرِّدُ وطائفةٌ من النحويين أَنَّ المانعَ من ذلك كونُ الباءِ عاملاً غيرُ متصرِّفٍ(٢) ، وأَنَّ الباءَ هي العاملةُ في الحال ، وهذا باطلٌ ؛ لأَنَّ الباءَ خافضةٌ للأَسماءِ فكيف تنصبُ الحالَ ؟ .

فإِنْ قالوا : إِنَّما عَمِلَ معنى الباءِ وهو الإلصاقُ .

قلنا : وهذا باطلٌ أيضا ، لأَنَّ معاني الحروفِ التي جاءَتْ له أَضْعَفُ مِنْ أَنْ تعمل في حالٍ أَوْ ظرفٍ أو يتعلَّق بها حرفُ جَرٍّ ، وهذا أَصْلٌ مجمعٌ عليه ، وقَدْ تقدَّمَ ذكرُهُ ، وإِنَّما العاملُ فيها هاهنا ما يعملُ في الظَّرْفِ إِذا قلت : مررت بهندٍ اليوم ، وهو المرورُ ، لكنَّها صفةٌ ، والصِّفَةُ لا تتقدَّمُ إِلَّا أَنْ تُشبَّه بالمفعولِ فتقول : لقيتُ هنداً قائمةً ، فيعمل فيها ما يعملُ في المفعولِ وينصبُه .

---

(١) انظر الكتاب ٢/١٢٤ .

(٢) انظر المقتضب ٤/١٧٢ ، ٣٠٣ .

وأمّا مررتُ ونحوه فلا يَصِلُ إلى المفعولِ إلّا بحرف جرّ. فلمّا لم ينصبْ مفعولاً لم تشبّهِ الحالُ التي يعمل فيها بالمفعول ، ولولا شبهُها بالظّرفِ ما نصبها مقدّمةً ولا مؤخّرةً ؛ لأنّها صِفةٌ كما سَبَقَ ، وأيضا فإنّ الحالَ مُشبّهةٌ بخبرِ كان ؛ لأنّها (١) هي الاسمُ المرفوع قبلها ، وكثيراً ما يسمّيها سيبويه خبراً من أجْلِ هذا (٢) ، فاذا لم يَعْمَلْ فيها عاملٌ مثل كان التي لا تَصِلُ بحرفِ جرّ لم يجزْ تقديمها ، فبطلَ (٣) شبهُها بخبرِ كان .

وَوَجْهٌ ثالثٌ ينبغي الوقوفُ عليه لعظيم فائدتِهِ في علم العربيةِ ، وهو أنّ حروفَ الجَرِّ حروفُ صفاتٍ تتعلّقُ بالحَدَثِ فتقيّدُه تقييدَ الصّفةِ تقول : مررتُ بزيدٍ ، فإنّما ذكرت مروراً مقيّداً مخصوصا بزيدٍ لا مطلقاً ، وإذا كان الأمرُ كذلك فاعلم أنّه إذا اجتمع صفتان لموصوفٍ لم يَجُزْ أنْ تلي صِفَةُ أحدِهما غيرَ موصوفِها تقول : مررت برجلٍ على فرسٍ ، فان نَعَتَّ قلت : على فرسٍ أبْلَقَ ، فإنْ جئتَ بنَعْتِ الرجلِ فأوليتَه الفَرَسَ لم يَجُزْ مثل أنْ تقولَ : مررت برجلٍ على فَرَسٍ عاقلٍ أبلقَ أوْ على حمارٍ فقيهٍ أشْهَبَ ، حتى يلي النعتُ - الذي هو فقيه - الرجلَ . وكذلك لو قلتَ : مررت برجلٍ مع امرأة عاقلٍ حسنةٍ حتى تقول مع امرأةٍ حسنةٍ ، فتلي الصفةُ موصوفَها ، فقولك : مررت بهندٍ [قائمة] (٤) الجارُّ صفةٌ للمرور وقائمةٌ صفةٌ لهند ، فإنْ قدّمْتها وَلِيَ المرور ما هو صِفَةٌ لغيره ، وليس كذلك الظرفُ ؛ لأنّه مقدّرٌ بفي وهو متعلّقٌ بالمرورِ وليس بصفةٍ لغيره فحَسُنَ أنْ تقول : مررت اليومَ بهندٍ ، ومررت بهند اليومَ أي في هذا اليوم وليس كذلك الحالُ ، لأنّها هي هِنْدٌ ، ولولا الشّبَهُ المعنوي الذي بينها وبين الظرفِ لما نصبتها بمررت أبداً ؛ لأنّها لا تَنْصِبُ هنداً التي هي الموصوفةُ بالقيامِ ، فكيفَ تَنْصِبُ صفتَها ؟ وإنّما أشبهتِ الحالُ الظرفَ من أجل أنّها مقدّرة بفي ، وذلك التقدير إنّما هو في المعنى لا في اللفظ والمشبّهُ بالمشبّهِ لا يقوى قوّته ، فلو قدّمْتها لأخرجْتَها عن الصِفَةِ أصلاً ، وخروجُها عن الصِفَةِ بالكليّةِ محالٌ ، فلابُدّ من بقائِها تابعةً

---

(١) في المصورة : لأن ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام .

(٢) انظر الكتاب مثلا ٢ / ٤٩ وهامشها رقم (٢) ، ٥٠ وهامشها رقم (٥) ، ٨١ ، ٨٦ ، ٨٧ ، وعقد باباً في ص ٨٨ عنوانه : هذا باب ما ينتصب فيه الخبر لأنّه خبر لمعروف يرتفع على الابتداء قدّمته أو أخرته ، وذلك قولك : فيها عبد الله قائما . إلخ . .

(٣) كلمة (فبطل) غامضة في المصورة .

(٤) تكملة يتم بها الكلام .

لموصوفها حتى تجيءَ بفعلٍ يعملُ في موصوفِها كعملِ كان ، فتُشَبَّهُ حينئذٍ بالخَبَرِ، فتقدَّمُ ، أَوْ يعمل في موصوفِها الفعلُ الرافعُ أو الناصبُ ، فتشبَّهُ حينئذٍ بالمفعولِ فتقدَّمُ ، وليس مررتُ مِمَّا يرفعُ هنداً ولا ينصبُها ، وإنَّما يصلُ إليها بحرفِ الجَرِّ [ففقدت] (١) شبهها بالمفعول في هذا الموضع ، ولم يَبْقَ إلَّا شبهُها بالظَّرْفِ فنُصِبَتْ لذلك ، وشَبَهُها بالظَّرْفِ إنَّما (٢) [هو] (٣) مع التأخيرِ ، لِمَا (٤) سَبَقَ من بقاءِ معنى الصِّفَةِ فيها ، ووجوب (٥) كونها تابعةً والله المستعانُ . (٦) انتهى كلامُ السُّهيليِّ وهو حَسَنٌ .

ومَنْ قال : إنَّ العاملَ " الباءُ " فيقول ؛ لأنَّ العاملَ أبداً في الحالِ ما عمل في صاحبها ، والباءُ هي العامِلَةُ // في المجرور الذي هو صاحبُ الحال ، فكذلك تعملُ في الحال - والعملُ في الحقيقة إنَّما هو للمتكلم لا لهذهِ الألفاظ ، وإنَّما ينسبُ لها بالمجاز [فيقال له : نعم ، الباءُ أبداً تَخْفِضُ ما يليها ويُنْصَبُ (٧) ما لا يليها (٨) ، والله أعلم . ٢٣٣

وقوله : " وإمَّا معنىً (٩) ، فلا يجوزُ التقديمُ بخلافِ الظَّرْفِ . "

يريد : بمعنى الفِعْلِ معناهُ لا لَفْظُهُ نحو : في الدار زيدٌ جالساً ، وإنَّ أمامَك زيدٌ ضاحكاً ، لا يجوز تقدُّمُ الحالِ هنا ؛ لأنَّ العاملَ فيها : " في الدارِ " بالنيابة منابَ الاستقرار ، وليس فيه حروفُ الفِعْلِ فهو عاملٌ ضعيفٌ ، فلا يتقدَّمُ عليه معمولُه بخلافِ الظَّرْفِ فإنَّهُ [يَعْمَلُ] (١٠) المعنى فيه ويتقدَّمُ مع

---

(١) يوجد في مكان هذه الكلمة إحالة على الهامش حيث توجد كلمة مطموسة ، وما أثبتناه يستقيم به السياق .
(٢) في المصورة : إنها .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) في المصورة " كما " وهو تحريف .
(٥) في المصورة : " ووجوه " ، وهو تحريف .
(٦) انظر في " مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف " ابن كيسان النحوي (د . البنا) : ١٥٨ وما بعدها .
(٧) في المصورة : وتنصب ، والصواب ما أثبتناه، فالباء لا تنصب .
(٨) في المصورة : يلمها .
(٩) يعني العامل
(١٠) كلمة " يعمل " مطموسة في المصورة .

ذلك عليه ؛ لاتساع العرب في الظروف نحو : زيدٌ في الدارِ يومَ الجمعةِ ولك ثوبٌ كلَّ يومٍ ، تقول : زيد يومَ الجمعةِ في الدارِ ، وكلَّ يومٍ لك ثوبٌ ، ومن كلامهم (١) : أكلَّ يوم لك ثوب تلبسه ، العامل في " كل يوم " ما في " لك " من معنى الفعل ، كأنّه قال : أكلَّ يوم مستقرٌ لك ثوبٌ تلبسُه ، ولا يجوز أنْ يكون العاملُ فيه "تلبسُه " ؛ لأنّه صِفةٌ للثوب ، وتقديمُ المعمول يُؤذِنُ بتقدُّم عاملِه ، فيؤدّي ذلك إلى تقدّم الصِّفةِ على الموصوفِ وذلك غيرُ جائزٍ ، ولا يجوزُ أنْ يعملَ في "كل يوم" فعلٌ مضمرٌ يفسِّرُه تلبَسُه ؛ لأنّه لا يُفسِّرُ إلّا ما يعمل ، " وتلبسُه " لا يصح له العملُ فلا يصح له التفسير .

وأمّا الحال فلا يجوزُ فيها التقديمُ على العاملِ إذا كان معنًى، فلا تقول في: هذا زيدٌ ضاحكاً ، ضاحكاً هذا زيدٌ ، ولا ها ضاحكا ذا زيدٌ ، إذا جعلتَ العاملَ " ذا " بما فيه من معنى الإشارة ، فإنْ قدّرتَ العاملَ ما في " ها " من معنى تَنَبَّهْ جاز : ها ضاحكاً ذا زيدٌ ، وكذلك لا يجوز : زيدٌ ضاحكاً في الدار ، لأنَّ العاملَ في الحال المجرورُ وهو معنًى كأنّك قلت : زيدٌ ضاحكاً مستقرٌ في الدار . وإنّما لم يجُزْ ذلك في الحالِ ، لأنَّ البابَ في المعاني ألّا تعمل إلا في المجروراتِ والظروفِ ، لأنَّ الظروفَ مجروراتٌ في التقدير بنيّةِ " في " ، فأمّا الحالُ فليستْ كذلك ؛ ألا ترى أنّه ليس التقديرُ : زيدٌ في الدار [في] (٢) ضاحكٍ ، وإنّما عملت المعاني في الأحوالِ تشبيهاً بالظروفِ من حيث هي فضلةٌ منتصبةٌ بعد تمامِ الكلام على معنى "في" لا على تقديرِها ؛ ألا ترى أنَّ المعنى : زيدٌ في الدار في حال أنّه ضاحكٌ ، فلما كانت مشبهة بالظروف والمجرورات في ذلك لم يتصرّفوا (٣) فيها بالتقديمِ على العامل إذا كان معنًى ، كما تصرّفوا في المجروراتِ والظروف ؛ لأنَّ المشبَّهَ بالشيء لا يقوى قوّته .

وأجاز أبو الحسن : التقديمَ في الحالِ في مثل : زيدٌ قائماً في الدار (٤)

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٣٤ والكلام فيما يلي إلى قوله : لأن المشبه بالشيء لا يقوى قوته " عن شرح الجمل ١ / ٣٣٤ ، ٣٣٥ بتصرف .

(٢) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل .

(٣) في شرح الجمل : ليتصرفوا ، والصواب ما أثبتناه .

(٤) مذهبه في المحتسب ١ / ٢٣٣ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٥٣ ، والبحر ٧ / ٤٤ ،

وذلك مع تَوَسُّطِ الحال بين المبتدأِ والخبرِ ، ومنع ذلك مع التقديم ، وحُجَّتُهُ أَنَّ الحالَ لمّا تقدَّمَتْ على أَحَدِ جزئي الجملةِ ولم تتقدَّمْ عليها جازَ؛ أَلَا تـــرى أَنَّ الخبرَ مفتقرٌ إلى المبتدأ ، والمبتدأُ مفتقرٌ إلى الخَبَرِ ، فكأَنَّ المبتدأَ يطلبُ الخبرَ بالتقديم ، فالحالُ كأَنَّها مؤخرةٌ معنىً،وهذا لا يلزمُ سيبويه ، لأَنَّ العامِلَ في الحالِ نفسُ الظَّرْفِ لا الجملةُ ، وهو عاملٌ ضعيفٌ وقد تقدَّمَ عليه .

فإِنْ قيل : فما تقولونَ في قوله تعالى ﴿ والسَّمٰواتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِيْنِهِ ﴾(١) في قراءةِ مَنْ قرأَ بنصبِ مطوياتٍ على الحال ولا عامل (٢) هنا إلَّا المجـــرور ، فهذا يشهد لقول أبي الحسن الأخفش ؟

قال العَبْديُّ : إِنْ صحّت هذه القراءةُ ، فإِنَّ تأويلَها أَنْ يكونَ العاملُ في الحال : ما في السموات من معنى السُّمُوِّ والرِّفعةِ . ولا خلافَ في جـواز: في الدارِ قائماً زيدٌ ، ولا في مَنْعِ (٣): قائماً زيدٌ في الدار .

قال الخِدَبُّ : قائماً في الدارِ رجلٌ ، ليس من كلامِ العربِ ،ولا : قائماً هذا زيدٌ ، ومن كلامها : هذا قائماً زيدٌ ، وزيدٌ قائماً فيها،ولعلّه يشير إلى الآية .

وقال بعضُهم : تأويلُ الآية ، أَنْ يكونَ " مطويات " على إضمـــار : أَعْني ، ويكون المجرورُ خبراً للمبتدأ ،(٤) وكذلك استدلَّ الأخفش بقول الشاعر وهو النابغة :

٥٧٥ - رَهْطُ ابنِ كُوزٍ مُحْقِبي أَدْراعِهِمْ فيهم وَرَهْطُ ربيعةَ بنِ حُـــذَارِ (٥)

---

(١) الآية ٦٧ من سورة الزمر وقراءة النصب قرأ بها عيسى والجحدري البحر ٧/٤٢٠
(٢) في المصورة : ولا عمل .
(٣) في المصورة : معنى ، وهو تحريف .
(٤) انظر شرح الجمل ١/٣٣٦
(٥) ديوانه : ٥٥ من قصيدة أولها :
نبئت زُرْعةَ والسفاهةُ كاسمِها * يُهْدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ
والشاهد في شرح الجمل ١/٣٣٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٧٣٣ ، ٧٥٣ ، والمقاصد النحوية ٣/١٧٠ .
وابن كوز وربيعة بن حُذار من بني أسد ، وكان ربيعة حكماً في الجاهلية .

قال : العامِلُ في الحال - وهو مُحْقِبي - ما في المجرور بعدَه مِنْ معنى الاستقرار .

وهذا لا حُجَّةَ فيه لقلَّتِه ، ويحتمِل أنْ يكونَ على إضمارِ أعْني محقبي أو راعِيهم وتكون الجملةُ اعتراضاً بين المبتدأِ والخَبَرِ ؛ لأنَّ فيها تسديداً للكلام وتبيينا .

قال السُّهيلي[1] : ومِمَّا لا يجوز تقديمُ الحالِ [فيه] قولك : هذا زيدٌ منطلقاً ؛ لأنَّ العامِلَ فيه ها هنا ما دلَّ عليه التوجُّهُ والإشارةُ كأنَّك قلت : انظر إليه منطلقاً ، فمعنى انظر هو العاملُ فيها ، لا ما قال بعضُهم مِنْ معنى التنبيه في قولِك : ها ؛ لأنَّ " ها " حرف ، ومعاني الحروفِ لا تعملُ في الظروفِ والأحوال . وكذلك لا يَعْمَلُ فيها ما في "ذا" مِنْ معنى الإشارةِ كما ظَنَّ بعضُهم ، لأنَّ "ذا" اسمٌ غير مشتقٍّ إنما هو بمنزلةِ : هو وأنتَ في المضمراتِ فليس في ألفاظِ هذه الأسماءِ شيءٌ من معاني الفِعْلِ ، ولكن لمَّا أشَرْتَ للمخاطَبِ إلى زيدٍ وتوجَّهْتَ إليه عُلِمَ أنَّك تريدُ : انظر إليه في هذه الحالِ فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ على مِثْلِ هذا العامِلِ المعنويِّ ، لأنَّه ليس بفِعْلٍ ملفوظٍ به فيشبَّه بالمفعولِ ، وإنَّما هي صِفَةٌ كما تقدَّمَ ، ولو جعلت مكانَها الظَّرْفَ فقلتَ : هذا زيدٌ اليومَ لم يَجُزْ ، قَدَّمْتَ اليومَ أوْ أخَّرْتَهُ لعدمِ الفائدةِ في ذِكْرِ الظَّرْفِ ، لأنَّ المخاطَبَ قد عَلِمَ من التوجُّهِ والإشارةِ أنَّك لا تريد إلَّا ذلك الحين الذي أشَرْتَ إليه فيهِ ، فلا معنى لتقييدِ هذا في هذا المعنى بحينٍ آخر // والحالُ ليست كذلك إنَّما هي صفةٌ ٢٣٤
تريدُ تَنْبِيهَ المخاطَبِ على النَّظَرِ إلى زيدٍ فيها لغَرَضٍ مقصودٍ كما في التنزيلِ ﴿ أألِدُ وأنا عَجُوزٌ وهذا بَعْلِي شَيْخاً ﴾[2] نبَّهْتَ على الشَّيْخِ المانعِ من الولادة ، فهذا الفرق بينهما .. انتهى .

وقوله : " وتقعُ الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ موقعَها مشتملةً على ضميرٍ يعودُ على ذي الحال ."

مثالُه : جاء زيدٌ يدُه على رأسِهِ[3] ، وجاء زيدٌ قد ضَحِكَ ، وجاء زيدٌ يضحكُ

---

(١) انظر في هذا الكلام النتائج ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وأمالي السهيلي ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) الآية ٧٢ من سورة هود .
(٣) المثال في شرح الجزولية الكبير ١٤٩ أ

وقد يُؤكَّدُ الارتباطُ في هذا النَّحْوِ بالواوِ إلا في المضارعِ ، فإنَّ الواوَ لا تَدْخُلُ عليه فتقول : جاء زيدٌ وقد ضَحِكَ ، وجاء زيدٌ ويدُه على رأسِه ، ولا يقال : ويَضْحَكُ ، كما لا يقال : وضاحكاً حُمِلَ المضارعُ على اسمِ الفاعلِ لشَبَهِه به .

وقوله : "فإنْ خَلَتِ الاسميةُ منه لزمتها واوُ الحالِ".

مثاله : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ (١) ، وإنَّما كان ذلك لئلَّا تكون الجملةُ عريَّةً من الرَّابطِ ، وذلك لا يجوزُ . قال ابن جني في سر الصناعة له : لا بُدَّ من الرَّابطِ في الجملةِ مع وجودِ الواوِ إمَّا في اللَّفظِ وإمَّا في التقديرِ ، فإذا قُلْتَ : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، فالتقديرُ عنده : والشمسُ طالعةٌ في وقتِ مجيئِه ، ثم حُذِفَ ودلَّتِ الواوُ على ذلك .

وقوله : "ولا تخلو الفعلية [منه (٢)] إلَّا والفعلُ ماضٍ معنًى" .

يعني أنَّ الفعلَ المضارعَ إذا وقع حالاً لا تخلو الجملةُ مِنَ الضميرِ إلَّا أنْ يكونَ المضارعُ ماضياً في المعنى نحو : جاء زيدٌ ولم يضحكْ أحدٌ ، ولو قلت : جاء زيدٌ ويضحكُ خالدٌ لم يَجُزْ ، وما جاز* من قولهم (٣) : قُمْتُ وأَصُكُّ عينَه ، يُتأوَّلُ على أنَّ المبتدأ محذوفٌ أي : وأنا أَصُكُّ عينَه ، قالوا وإنَّما دخلت على الجملةِ الاسميةِ لا على الفِعْلِ المضارعِ ، وكذلك قولُه وهو من أبيات "الإصلاح" ليعقوب : (٤)

فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَه ... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مالكا (٥) [١٦٨]

التقدير : وأنا أرهنهم مالكا ، فحذف المبتدأ للعِلْمِ به ، ويروى : أَرهنتهم (٦) لأنَّه يقال : رهَن عنده مالاً وأَرْهن عنده مالاً .

وقوله : "أَوْ معنًى ولفظاً ،"

مثاله : جاء زيدٌ وقد طلعتِ الشمسُ .

---

(١) المثال في شرح الجزولية الكبير : ل ١٤٩ أ

* كذا في المصورة ، والأولى : جاء

(٢) تكملة من الجزولية .

(٣) المثال في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ وكذلك قولهم : نهضت إليه وآخذ بشعره .

(٤) إصلاح المنطق : ٢٣١ ، ٢٤٩

(٥) سبق تخريجه ٢٩٨

(٦) في إصلاح المنطق ٢٣١ ، ٢٤٩ قال الأصمعي : ورواية من روى : "نجوت وأرهنتهم مالكا" خطأ .

وقوله : " وإذا خَلَتْ منه ".

راجِعٌ إلى الجملةِ الاسميةِ والفعليَّةِ الماضيةِ في المعنى أو في اللَّفْظِ والمعنى ، ومثال ذلك : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ ، وجاء زيدٌ وقَدْ طلعتِ الشَّمْسُ . وجاء زيدٌ ولم تطلعِ الشمسُ .

وقوله : " لَزِمَتْها الواوُ . "

يعني لئلَّا تبقى الجملةُ دونَ رابطٍ ، أَوْ ما يقومُ مقامَ الرَّابِطِ ، وهو الواوُ .
وقوله : " ولا تجيءُ الواوُ مع المضارعِ غيرِ الماضِي معنىً إلَّا قليلا " .
استظهر على قولِهم : قمتُ وأَصُكُّ عينَه ، وقد تقدَّم تأويلُه ، فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحكُ عمروٌ كما لا تقول : جاء زيدٌ وضاحكاً عمروٌ ، وقد تقدَّمَ بيانُه .(١)

وقوله : " وإذا لم يَجِبِ الإتيانُ بالواوِ في الجملةِ الاسميةِ كان مختاراً " .

يعني أَنَّ الجملةَ الاسميةَ إذا كان فيها ضميرٌ يعودُ على ذي الحالِ لم يكُنْ الإتيانُ بالواوِ واجباً ، لكنَّه يكونُ مختاراً لتأكُّدِ الرَّابِطِ نحو: جاء زيدٌ [و] يدُه على رأْسِهِ ، وهو المختارُ .

وقوله : " [و](٢) في حكمِها الماضي معنىً . "

مثاله : جاء زيدٌ ولم يضحك ، وعليه قول الشاعر :

٥٧٦ - بأَيدِي رِجالٍ لم يَشِيموا سيوفَهم ولم تَكْثُرِ القَتْلى بها حينَ سُلَّتِ(٣)

أي في حال أَنَّها لم تكثرِ القتلى بها حين سُلَّتِ ، إنَّما شاموها وقد كَثُرتِ القتلى بها ، ويجوزُ إسقاطُ الواوِ ، وإثباتُها عنده هو المختار .

وقوله : " أَوْ لفظاً ومعنى . "

مثاله : جاء زيدٌ وقد ضَحِكَ ، وجاء زيدٌ قد ضَحِكَ .

---

(١) تقدم قبل قليل .
(٢) من الجزولية
(٣) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي ، وعزاه ابن رشيق إلى سليمان والشاهد في الإنصاف ٦٦٧ ، وشرح ابن يعيش ٢/٦٧ ، شرح أبيات المغني ٦/١٠٨
بن قُنّة في رثاء الحسين بن علي ، قال ويروى للفرزدق : العمدة ٢/١٨٧

وقوله : " وعلى كُلِّ حالٍ لابُدَّ من قدْ فى الماضي لفظاً ومعنىً ظاهـرةً أو مقدَّرةً ." (١)

فالظاهرة : نحو ما تقدَّمَ من قولك : جاء زيدٌ وقد ضَحِكَ ، والمُقدَّرةُ : نحو : جاء زيدٌ ضَحِكَ ، ونحو قوله تعالى ﴿ أَوْ جاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يقاتِلُوكُمْ أَوْ يقاتِلُوا قَوْمَهُمْ ﴾ (٢) أي : قد حَصِرَتْ صدورُهم أي : حَصِـرَةً صدورُهم ، وقال بعضُهم : حَصِرَتْ نعتٌ لمحذوف هو حالٌ أي قوماً حَصِرَتْ صدورُهم ، وهو ضعيفٌ ؛ لإقامة الصِّفَةِ غيرِ المحضةِ مقامَ الموصوفِ، وذلك قليل بابُه الشِّعْرُ والضرورةُ نحو قول الشاعر :

٥٧٧ - واللّـهِ ما زَيْدٌ بنامَ صاحِبُـهُ ولا مُخالِطِ اللَّيَّانِ جانِبُـهُ (٣)

ويُرْوى :

* واللّـهِ ما لَيْلِيٌّ بنامَ صاحِبُـهُ *

أراد : برجلٍ ، أو بليلٍ نام صاحبه، ثم حذَفَ الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامَـهُ وهى غيرُ مَحْضَةٍ . وقيل : هو دعاءٌ . وهو مذهب أبي العباس المبرِّد (٤) ورُدَّ عليه بأنَّه لا يُدْعى عليهم أَنْ يحصُرَ اللّهُ صدورَهم عن قتالِ قومِهم الذين هـم مثلُهم فى الكفرِ ، بل يُدْعى عليهم أَنْ يكونَ بأسُهم بينهم شديداً ، وله أَنْ يقول : قد يُدْعى عليهم أَنْ يحصرَ اللّهُ صدورَهم من قتالِ قومِهم وغيرِهم حتى يكونوا (٥) آذِلاّءَ على كلِّ حالٍ .

---

(١) وقوع الفعل الماضى حالاً من غير تقدير قد هو مذهب الكوفيين والأخفش انظر الإنصاف : ٢٥٢ المسألة رقم ٣٢

(٢) الآية ٩٠ من سورة النساء .

(٣) البيتان فى الخصائص ٢/٣٦٦، والأمالى الشجريه ٢/١٤٨والإنصاف٢ ١١ وشرح ابن يعيش ٣/٦٢ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٢٠، ٤٧٩، ٥٩٩ ٢٦/٥٨٩ ، والخزانة ٤/١٠٦ وغير ذلك كثير .

(٤) المقتضب ٤/١٢٤ ، ١٢٥ وحواشى " عضيمة " فيهما .

(٥) فى المصورة : يكون .

بـــــاب
هـذا هـــو بـاب الابتـداء

قال أبوموسى : " الابتداءُ جعلُ الاسمِ أوّلَ الكلامِ معنًى مسنداً إليـه الخبرُ . وبه يرتفعُ المبتدأُ والخبرُ بشرطِ التعريةِ من العواملِ اللفظية " .

ش(١) : يريد أنّه لا يلزم أنْ يكون أوّلُ الكلامِ لفظاً ، وإنّما يلزم أنْ يكـون أوّلَ الكلامِ معنًى // خاصةً نحو : زيدٌ قائمٌ ، وقائمٌ زيدٌ ، ويريد بالكلام ما بدأ به في صدرِ هذا التأليف من قولهِ : الكلامُ لفظٌ مركّبٌ مفيدٌ بالوَضْعِ ، ولا يريد : أوّلَ ما يتكلّمُ به المتكلّمُ فإنّهم يقولون في أبوه من قولك : زيدٌ أبوه قائـمٌ : مبتدأ وليس أوّلَ ما يتكلم به المتكلمُ لكنّ قولَك : أبوه [قائم] (٢) ، يقال له : كلام ، على ما حدّه في أوّلِ التأليف ، لأنّه لفظٌ مركبٌ مفيدٌ بالوَضْعِ ، وأبوه منه أوّلٌ معنًى ، ومعْنَى كونِهِ أوّلاً في المعنى أنّه مخبرٌ عنه لم يعملْ فيه خَبَرُهُ كما عَمِلَ في المُخْبَرِ عنه خَبَرُهُ في قولك : قام زيدٌ وضربت زيداً ، وإذا لم يعمل فيـه خَبَرُهُ فالرُّتْبةُ أنْ يكونَ المُخْبَرُ عنه قبلَ الخَبَرِ إلّا أنْ يمنعَ من ذلك أمرٌ لفظيٌّ ، وهو ما يقتضيه العَمَلُ من تأخيرِ المعمولِ عنِ العاملِ ، فإذا كان الأبُ مـن قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ أولَ كلامٍ معنًى ، وهو مُسْنَدٌ إليه الخبرُ ، فينبغـي أنْ يكونَ مبتدأً ، وإنْ لم يكن أوّلَ ما يتكلم به المتكلم ، وكذلك : زيدٌ فـي قولنا : إنّما زيدٌ قائم ، وفي قولنا : ما زيدٌ قائمٌ وما أشبهَ ذلك ، وكذلـك " زيدٌ " في قولنا : قائمٌ زيدٌ هو مبتدأٌ ، لأنّ قولك : قائمٌ زيدٌ كلام على ما حدّهُ في أوّلِ هذا التأليفِ ، وزيدٌ منه أوّلُه في الرُّتْبةِ من حيث كان مخبراً [عنه] (٣) لم يَعْمَلْ فيه خَبَرُهُ ، فهو اسم مجعـولٌ أوّلَ الكلامِ معنًى مسنداً إليه الخَبَرُ إلّا أنّه يقتضي هذا الكلام أنّ قولنـا : إنّ زيداً قائمٌ ، وكان زيدٌ قائماً أنْ يكونَ زيدٌ في ذلك مبتدأً ؛ لأنّه أوّلُ لخبرِهِ كما كان أبوه في قولك : زيدٌ أبوه قائمٌ أوّلاً لخبرِهِ ، وإنْ لم يكن واحدٌ منهما

٢٣٥

---

(١) سنعتمد في تخريج كلام الشلوبين على الشرح الصغير للجزوليـة له ، وذلك لأنّ هذا الباب وما بعده من أبواب ساقطٌ من الشرح الكبير في النسخة التي بين أيدينا . والكلام التالي للشلوبين في الشرح الصغير : ١٧٤ - ١٧٦ مع اختلاف نذكر الهامّ منه فيما يلي من هوامش.

(٢و٣) تكملة من الشرح الصغير

أوّلَ ما يتكلّمُ به المتكلّمُ وهذا لم يقلْه أحدٌ ، فكان حقّهُ أنْ يزيدَ في وصفِ المبتدإِ إذْ قال : الابتداءُ جعلُ الاسم .. إلى أخره أنْ يقول : مُعَرًّى من العوامِلِ اللفظيةِ .

فإنْ قلتَ : فقد ذكرَه بعد في قولِهِ : وبه يرتفعُ المبتدأُ والخَبَرُ بشرطِ التعريةِ من العواملِ اللّفْظِيّةِ .

فالجواب : أنّه ذكرَه شَرْطاً في ارتفاعِهِ بالابتداء لا شَرْطاً في كونِهِ مبتدأً ، فأَوْهَمَ إسقاطُه من حدِّ الابتداءِ أنّ المبتدأَ قد يكون غيرَ مُعَرًّى ، وإنْ لم يكن مرتفعاً بالابتداءِ ؛ لأنّه إنّما شَرَطَ التعرّي في ارتفاعه لا في حقيقةِ الابتداءِ ، (ا- لكنّ عُذْرَهُ في ذلك أنْ يقولَ : قد عُلِمَ أنّه ليس في الدنيا مبتدأٌ إلّا وهو مرفوعٌ لفظاً أوْ تقديراً أو حكماً على موضعِهِ بالابتداءِ ، فلمّا شرطتُ التّعَرّي في كونِهِ مرفوعاً بالابتداءِ كان ذلك شرطاً في كونِهِ مبتدأً إذْ لا يكون مبتدأً إلّا مرفوعا بالابتداءِ على وَجْهٍ من الوجوهِ التي ذكرنا .-ا)

وقوله : وبه يرتفعُ المبتدأُ والخبرُ .

ليس هذا مذهبَ سيبويه ، إنّما مَذْهَبُهُ أنّ الابتداءَ يرفعُ المبتدأ ، والمبتدأُ يرفعُ الخَبَرَ ، وهُوَ الحَقُّ ؛ لأنّ الابتداءَ لا يطلبُ الخَبَرَ بالحقيقةِ وإنّما يطلبُ المبتدأَ ، والمبتدأُ هو الذي يَطْلُبُ الخَبَرَ ، فتخيّلَ مَنْ قال : الابتداءُ (٢) يرفعهما أنّ الابتداءَ هو الطالبُ لهما ، وذلك إنْ قِيلَ في الابتداء إنما يقال فيه بالمجازِ ، من حيث كانَ يطلبُ المبتدأَ والمبتدأُ طالبٌ للخَبَرِ . فتوهّم قائل هذا القول أنّ الابتداءَ طالبٌ للخَبَرِ ، وكذلك هو إلّا أنّه بوساطةِ المبتدأ ، فصارت الحقيقةُ إذاً أنّ الابتداءَ إنّما يطلبُ المبتدأَ ، والمبتدأُ هو الذي يَطْلُبُ الخبرَ ، وطَلَبُ الابتداءِ للخَبَرِ إنّما هو بواسطةِ المبتدأِ فإذا كان الأمرُ كذلك ، وكانت حقيقةُ الأمْرِ أنّ الطالِبَ إنّما يعملُ

(ا-) هذه العبارة ساقطة من الشرح الصغير ، ولعلها في الشرح الكبير ، فالأبّذي ينقل في أكثر الأحيان عنه .

(٢) في الشرح الصغير : ١٧٦ "إنّ الابتداء" .

فيما يطلبُهُ ، فينبغي أَنْ يكونَ الابتداءُ يعملُ في المبتدأِ ، والمبتدأُ يَعْمَلُ في الخَبَرِ ، وبهذا قال سيبويه . وإذا كان قولُ(١) مَنْ قالَ : إنَّ الابتداءَ هو العاملُ فيهما قولاً مجازيًّا فينبغي أَنْ يكونَ قولُ سيبويه أَوْلى مِنْهُ مِنْ هذه الجهةِ إلاَّ أنَّه انضاف إلى ذلك ما أَبْطَله بالجملةِ ، وهو أنَّ فيهِ جعلَ الرافعِ المعنويِّ يرفع مرفوعين ، وقد كان الرافعُ اللفظيُّ لا يَرْفَعُ أكثرَ مِنْ واحدٍ . فقد أدَّى هذا القولُ مع أنَّه مجازيٌّ إلى أمرين فاسدين وهما : أَنْ يكون الرافعُ المعنويُّ أقوى من اللَّفظيِّ ، وأَنْ يكون رافعٌ (يرفع)(٢) أكثر من واحدٍ ، وذلك كلّه فاسدٌ فبطلَ هذا القولُ المجازيُّ بالجملةِ ، انتهى(٣)

قلت : اعلم أنَّ للنَّاسِ خِلافًا في الرافعِ للمبتدأِ ها هو :

فمنهم مَنْ قال : ارتفعَ بالتهمّمِ والاعتناءِ ، فإنْ أرادَ صاحبُ هذا المذهب بالتهمّم والاعتناء تعريتَه من العواملِ بجعلِهِ أوّلا فهو حقٌّ على ما سيأتي . وإنْ لم يردْ فهو خطأٌ ، لأنَّ هذا معنىً لم يُثْبِتْ له قطّ العَمَلُ في موضعٍ ، ألا ترى أنَّ المعانيَ المجرّدةَ من الألفاظِ لم يُثْبِتْ لها العَمَلُ في موضعٍ إلاَّ حيثُ قام الدليلُ ، ولا دليلَ هنا .

ومنهم من قال : ارتفع بالشَّبَهِ للفاعلِ ، كما قال الزَّجّاجيُّ(٤) وهذا الشَّبَهُ أيضا معنى مجرّدٌ من لفظٍ فلا يعملُ بخلافِ الشَّبَهِ اللفظي نحو "إنَّ" أُشبهت الفعل فعملت ، وليس هنا لفظٌ تقول أشبَّه به الفعلَ بل تقول : هذا الاسم فيه شبه بكذا فارتفعَ بذلك الشَّبَهُ ، فهذا معنىً مجرّدٌ من لَفْظٍ فلا يعملُ إلاّ أَنْ يقومَ دليلٌ على ذلك .

ومنهم مَنْ قالَ : ارتفعَ بالذِّكْرِ الذي في الخَبَرِ ، فإذا لم يكن ثمَّ ذكرٌ ترافعا أي رَفَعَ كلُّ واحدٍ منهما الآخَرَ ، وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنَّهم حين قالوا : زيدٌ ضربتُه ، وجدُوه مرفوعاً - فلما زال الضميرُ انتصبَ زيدٌ فقالوا : زيداً ضربتُ - نَسَبُوا(٥) الرَّفْعَ للضميرِ ، فعِنْدَما وجدوا الرَّفْعَ فيما لا ضميرَ فيه

---

(١) في الشرح الصغير : ١٧٦ " فقول "
(٢) تكملة من الشرح الصغير ١٧٦
(٣) يعني كلام الشلوبين .

(٤) الجمل : ٤٨ قال " والابتداء معنًى رفعه وهو مضارعته للفاعل ، وذلك =

أَصْلاً نحو : القائمُ زيدٌ قالوا : ترافعا ، وهذا خطأٌ ، لأَنَّ الضميرَ اسمٌ جامدٌ ، والأسماءُ الجوامِدُ لا تعملُ (١) .

٢٣٦ وأَمَّا بطلانُ التّرافعِ فبهذا // قال بعضُهم بأَنَّ الرَّافِعَ الذي هو المبتدأُ قد يَرْفَعُ غيرَ الخَبَرِ ، والخَبَرُ كذلك قد يرفعُ غيرَ المبتدأِ ، فيؤدِّي ذلك إلى أَنْ يعملَ الاسمُ رفعين لا على التشريكِ نحو : القائمُ أَبوه زيدٌ ، وزيدٌ قائمٌ أَبوهُ .

قلتُ : وهذا القولُ الأَخيرُ كما يلزمُهم فكذلك يلزُم سيبويه ؛ أَلَا ترى أَنَّ مذهبَه أَنَّ المبتدأَ يعملُ في الخَبَرِ ، وهو مع ذلك قد يرفعُ فاعلاً نحو : القائمُ أبوهُ زيدٌ .

والجواب : أَنّه غيرُ لازم لهم ، ولا لسيبويه ، وذلك أَنَّ الرَّفْعَ إِنَّما هو من جهتين فيُرْفَعُ الأَبُ من حيثُ الفاعليَّةِ بما فيه (٢) مِنْ معنى الفِعْلِ [ويرفع الخبر بما هو] (٣) خبرٌ عنه فلما اختلفت جهتا الرَّفْعِ جازَ ذلك .

والصوابُ أَنْ يقولَ : إِنَّ الرافعَ له إِنَّما هو التعرِّي من العواملِ اللفظيةِ (٤) .

فإِنْ قلتَ : والتعرّي معنىً مجرّدٌ من لفظٍ فكيفَ يعملُ ؟

قلتُ : قد قام الدليلُ على أَنَّهم جعلوهُ عاملاً ، ولولا ذلك لما قُلْنا بهِ ، وذلك أَنَّ سيبويه - رحمَه الله - حكى أَنَّهم يقولون في العددِ : واحدْ اثنانْ ثلاثهْ أربعهْ . فيجعلونه موقوفاً فإِذا عطفُوا فقالوا : "واحد واثنان" أَشَمُّوا الضَّمَّ فأعربوه لمَّا ركبوهُ بالعَطْفِ إِذْ هو تركيبٌ مّا ، ويشمّون الضَّمَّ وإِشمامُ الضَّمِّ يدلّ على أَنَّه مضمومٌ وإِلا فلم يُشِمُّونَ (٥) ، فإِذا ثبتَ أَنَّه مضمومٌ فإِمَّا معربٌ أَوْ مبنيٌّ ،

= أَنَّ المبتدأ لا بُدَّ له من خبر ، ولا بُدَّ للخبر من مبتدأٍ يسند إِليه ، وكذلك الفعل والفاعل لا يستغني أحدهما عن صاحبه " .

= (٥) في المصورة : نصبوا ، تحريف

(١) في المصورة : لا تعقل ، وهو تحريف .

(٢) يعني المبتدأ

(٣) في صلب المصورة : ورفع خبر عنه ، والتصويب من هامش المصورة ففيه ما نصه " أظنه كذا : ويرفع الخبر بما هو خبر عنه " وهو الصواب

(٤) هذا هو اختيار ابن عصفور ايضا في شرح الجمل ١/٣٥٦

(٥) في المصورة : يشيرون ، تحريف .

أَمَّا مبنيٌّ فلا يتصوَّرُ، لأنَّه يتأثَّر للعاملِ والمبنيُّ لا يتأثَّرُ له أصلاً ، ولو كان مَبْنِيًّا لكان على السكون وأمَّا على الضَّمِّ فلا ، فثبتَ أنَّه مُعْرَبٌ فما العاملُ فيه ؟

فإنْ قلتَ : التهمُّمُ والاعتناءُ . قلتُ : التهمم والاعتناء هو تقديمُ الاسمِ على غيرِه اعتناءً به ، وهم يقدِّمون الاسمَ المنصوبَ على المرفوعِ ويتركونَه منصوباً ويرفعونَ غير المعتنَى به نحو : زيداً عمروٌ ضاربٌ ، وزيدٌ ضرب عمروٌ ونحوِ ذلك . فثبت أنَّ العاملَ التعرّي من العواملِ اللفظيةِ ، فلقيامِ الدَّليلِ عليه قُلْنا به وإلَّا فما كُنَّا نقولُ به أَصْلاً .

وزعم ابنُ كيسان (١) (٢) : أنَّ هذا خطأٌ ، لأنَّك إنْ قدَّرْتَ التعرّي عن عاملِ نصبٍ أو خَفْضٍ كان عَدَمُ العاملِ أقوى مِنْ وجودِه لأنَّ عاملَ الرَّفعِ أقوى ؛ ألَا ترى أنَّ النصبَ (٣) قد يعملُ فيه المعنى . وإنْ قدَّرْتها عن عاملِ رفعٍ ساوى العَدَمُ الوجودَ ، وهذا الذى ردَّ به ابن كيسان مغالطةٌ وسفسطةٌ فإنَّا لا نعني بالتعرّي التعرّي من كذا ، وإنَّما نعني بالتعرّي كونَه لم تضعْ له العربُ عاملاً بل وضعتْه معرًّى من العاملِ جملةً .

نبأ (٤) : ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ ، والخبرُ يرفعُ المبتدأَ ، فهما يترافعان ، وذلك نحو : زيدٌ أخوك ، وعمروٌ غلامك . وذهب البصريون إلى أنَّ المبتدأَ يرتفعُ بالابتداءِ .

واختلفوا فى الخبر : فذهبَ قومٌ إلى أنَّه يرتفعُ بالابتداء وحدَه ، وذهب آخرون إلى أنَّه يرتفعُ بالابتداءِ والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون : إلى أنَّه يرتفعُ بالمبتدأِ والمبتدأُ يرتفعُ بالابتداءِ .

أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأنْ قالوا : إنَّما قلنا ذلك ، لأنَّا وجدْنا المبتدأَ لابُدَّ له من خبرٍ ، والخبرُ لابُدَّ له من مبتدأٍ ، ولا يَنْفَكُّ أحدُهما من صاحبه ، ولا يتمُّ الكلامُ إلا بهما ؛ ألَا ترى أنَّا إذا قلنا : زيدٌ أخوك ، لا يكون أحدُهما

---

(١) فى المصورة : فزعم .
(٢) ابن كيسان النحوى (للدعجانى) : ١٨٧
(٣) كذا فى المصورة ، ولعل الصواب : المنصوب .
(٤) الإنصاف المسألة الخامسة ص ٤٤ . والشارح يتصرف كثيرا فى نص الإنصاف وسنشير إلى أهم الفروق بينهما .

كلاًما إلَّا بانضمامِ الآخرِ إليه ؟ فلمّا كانَ كلّ واحدٍ منهما لا يُنْفَكُّ عن الآخـــرِ ويقتضي صاحبَه اقتضاءً واحداً ، عَمِلَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبه مثلَ عملِه فيه ، فلهذا قلنا : إنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يرفع صاحبَه ولا يمتنعُ أنْ يكونَ كلُّ واحـــدٍ منهما عاملاً ومعمولاً [وقد جاء لذلك نظائرُ كثيرة قال تعالى ﴿ أيّاً مّا تدعوا فله الأسماءُ الحُسْنَى ﴾ (١) فنصبَ " أيّاً ما " بتدعوا ، وجزم تدعوا " بأيّاً ما " ، فكان كلُّ واحد منهما عاملاً ومعمولا (٢)] . وقال تعالى ﴿ أينما تكونـــوا يُدْرِككُمُ الموتُ ﴾ (٣) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما ، وقـــال تعالى ﴿ فأينَما تُولُّوا فثمَّ وجهُ اللّهِ ﴾ (٤) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك ها هنا .

قالوا : (٥) ولا يجوز أنْ يقال : أمّا ما ذهبتم إليه فيبطُلُ بقولهم : زيـــدٌ الذى ذَهَبَ أبوهُ ، فإنّكم إنْ جعلتموه مرفوعا بالخَبَرِ أدّى إلى أنْ يعملَ الموصولُ فيما قبله ، والإجماعُ منعقدٌ على أنَّ الموصولَ لا يَعْمَلُ فيما قبله ، ولهـــذا لو قال : أرجو يفعلَ أنْ ، لم يَجُزْ ولكان ممتنعاً بالإجماعِ - لأنّا نقول : نحن لا نرفعه بالموصولِ إنّما نرفعُه بالعائدِ مِنَ الصِّلَةِ . (٥)

قالوا : ولا يجوز أنْ يقالَ : إنَّ المبتدأ يرتفعُ بالابتداءِ ، لأنّا نقولُ : الابتداء لا يخلو : إمّا أنْ يكونَ شيئاً من كلامِ العَرَبِ عند إظهاره ، أو غير شيء ، فإنْ كان شَيْئاً فلا يخلو أنْ يكون اسماً أو فِعْلاً ، أوْ أداةً من حروفِ المعاني ، فإنْ كان اسما فينبغي أنْ يكونَ قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى ما لا غايةَ له ، وذلك محالٌ . وإنْ كان فِعْلاً فينبغي أنْ يقال : زيـــدٌ قائماً كما يقال : حضر زيدٌ قائماً ، وإنْ كان أداةً فالأدواتُ لا ترفعُ الأسماءَ على هذا الحَدِّ ، وإنْ كان غير شيءٍ فالاسم لا يرفعُه إلَّا رافعٌ موجودٌ غـــيرُ معدومٍ ، ومتى كان غيرَ هذه الأشياءِ الثلاثةِ التى قدّمْناها فهو معدومٌ (٦) غير

---

(١) الآية ١١٠ سورة الإسراء
(٢) هذا الكلام سقط بسبب سبق النظر ، وأثبتناه من الإنصاف لأنّه سيشار إلى هذه الآية فى الجواب عن كلمات الكوفيين .
(٣) الآية ٧٨ من سورة النساء .
(٤) الآية ١١٥ من سورة البقرة .
(٥-٥) هذه الفقرة ليست من نص الإنصاف .
(٦) كلمة (معدوم) ليست فى الإنصاف .

معروف .

قالوا : ولا يجوزُ أَنْ يقالَ إِنَّما نعني بالابتداءِ التَّعرِّي من العواملِ اللفظية ؛ لأَنَّا نقولُ: إِذا كان معنى الابتداء هو التعرّى من العواملِ فهو إذاً [عبارة] (١) عن عدمِ العواملِ ، وعَدَمُ العواملِ لا يكونُ عاملاً ، والذى يدلّ على // أَنَّ الابتداءَ لا يُوجِبُ الرَّفْعَ أَنَّا وجدناهم يبتدئون بالمنصوباتِ والمسكنات والمجرورات (٢) والحروف ، ولو كان ذلك مُوجِباً للرَّفْع لوجبَ أَنْ يكونَ ذلك مرفوعاً، فلمّا لم يَجِبْ ذلك دلّ على أَنّ الابتداءَ لا يكونُ موجباً للرَّفْعِ. ٢٣٧

وأَمَّا البصريونَ : فاحتجّوا بأَنْ قالوا : إِنَّما قلنا إِنَّ العاملَ هو الابتداء وإِنْ كان الابتداءُ هو التعرِّي من العواملِ اللفظيةِ ؛ لأَنَّ العواملَ فى هذه الصناعة ليست مؤثِّرةً حقيقةً (٣) كالإغراق للماءِ والإحراق للنارِ والقطعِ للسيفِ، وإِنَّما هى أمارات ودلالاتٌ ، وإِذا كانتِ العواملُ فى محلِّ الإجماع إِنما هى أَماراتٌ ودلالاتٌ ، فالأمارة والدَّلالة (٤) تكونُ بعَدَمِ شيءٍ كما تكون بوجودِ شَيءٍ؛ أَلاَ ترى أَنَّه لو كان معك ثوبان ، وأردتَ أَنْ تميّز أحدَهما مِنَ الآخرِ فصبغت أحدَهما وتركت الآخرَ ، لصار تَرْكُ صبغِ أحدِهما فى التمييز بمنزلة صبغِ الآخَرِ. فكذلك ها هنا وإِذا ثَبَتَ أَنَّه عاملٌ فى المبتدأِ وَجَبَ أَنْ يعملَ فى خَبَرِه قياسا على غيرِه من العواملِ نحو : "كانَ" وأخواتِها ، وظننتُ وأخواتِها فإِنَّها لمّا عَمِلَتْ [فى المبتدأِ عَمِلَتْ] (٥) فى خبره فكذلك هنا .

وأَمَّا مَنْ ذهبَ إِلى أَنَّ الابتداءَ والمبتدأَ جميعاً يعملانِ فى الخبرِ فقالوا : لأَنَّا وجدنا الخبرَ لا يَقَعُ إِلا بعد الابتداءِ والمبتدأِ ؛ فوجبَ أَنْ يكونا هما العامِلين فيه ، غير أَنّ هذا القول ، وإِنْ كان عليه كثيرٌ من البصريين إِلّا أَنَّه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأَنَّ المبتدأَ اسمٌ والأَصْلُ في الأَسماءِ

---

(١) هذه الكلمة غامضة فى المصورة ، وأثبتناها من الإنصاف .
(٢) كلمة (والمجرورات) ساقطة من الإنصاف .
(٣) فى الإنصاف : حسيّة .
(٤) فى المصورة : والدلالا
(٥) سقطت هذه العبارة بسبب انتقال النظر .

أَلّا تعملَ ، وإذاً[1] لم يكن له تأثيرٌ في العملِ ، والابتداء له تأثيرٌ فإضافة ما لا تأثيرَ له إلى ما له تأثيرٌ لا تأثيرَ لَهُ .

والتحقيقُ فيه عندى أَنْ يقالَ : إنَّ الابتداءَ هو العاملُ في الخبرِ بواسطةِ المبتدأِ ؛ لأنَّه لا يَنْفَكُّ عنه ورتبتُه ألّا يقع إلّا بعده ، فالابتداءُ يعملُ في الخبرِ عند وجودِ المبتدأِ ، لا به[2] كما أنَّ النارَ تُسَخِّنُ الماءَ بوساطةِ القِدْرِ والحَطَبِ ، فالتَّسْخِينُ إنَّما حَصَلَ عند وجودِهما لا بِهما ؛ لأنَّ التسخينَ إنما حَصَلَ بالنارِ وحدَها فكذلك الابتداءُ وحده هنا هو العاملُ في الخبرِ عند وجودِ المبتدأِ ، لا أنَّه[3] عاملٌ معه ؛ لأنَّه اسمٌ والأَصْلُ في الأسماءِ ألّا تعملَ .

وأمّا من ذهب إلى أنَّ الابتداءَ يعملُ في المبتدأِ ، والمبتدأُ يعملُ في الخَبَرِ دون الابتداءِ فقالوا : إنَّما قلنا ذلك ، لأنَّ الابتداءَ عاملٌ معنويٌّ ، والعاملُ المعنويُّ ضعيفٌ فلا يعمل في شيئين كالعامل اللَّفْظِيِّ .

وهذا أيضا ضعيفٌ ، لأنَّه متى وَجَبَ كونُه عاملاً في المبتدأ وَجَبَ أنْ يعمل في الخبرِ ؛ لأنَّ خبرَ المبتدأِ يتنزَّلُ منزلةَ الوَصْفِ ، ألَا ترى أنَّ خبرَ المبتدأ في المعنى هو المبتدأُ ، كقولك " زيدٌ قائمٌ " أو مُنَزَّلٌ منزلتَهُ كقولك : " زيدٌ الشمسُ حُسْناً " و " عمرٌو الأَسَدُ شِدَّةً " أي يتنزَّلُ منزلتَه وكقولهم : " أبو يوسف أبو حنيفة " أي يتنزَّلُ منزلتَه في الفِقْهِ ، قال الله تعالى ﴿ وأزواجُهُ أُمَّهاتُهم ﴾[4] أي يتنزَّلْنَ منزلتَهُنَّ في التحريم والحُرْمَةِ ، فلما كان الخبرُ هو المبتدأُ في المعنى ، أَوْ منزّلاً منزلتَه تنزَّلَ منزلةَ الوَصْفِ ؛ لأنَّ الوصفَ هو الموصوفُ في المعنى ؛ ألَا ترى أنَّك إذا قلتَ "قام زيدٌ العاقلُ وذهب عمرٌو الظريفُ " أنَّ العاقِلَ في المعنى هو زيدٌ ، والظريفَ في المعنى هو عمرٌو ، ولهذا لما تنزَّلَ المبتدأُ والخبرُ منزلة الموصوفِ والوصفِ كان الخبرُ تابعاً للمبتدأِ في الرَّفْعِ كما تتبعُ الصِّفَةُ الموصوفَ ، وكما أنَّ العامِلَ في الوصفِ هو العاملُ في الموصوفِ سواءً كان العاملُ قويّاً أَوْ ضعيفاً فكذلك ها هنا .

---

(١) في الإنصاف : ٤٧ " وإذا لم يكن " ولم تنون " إذا " ، ولا يستقيم النص بذلك .
(٢) في المصورة : " لأنّه " وأثبتنا ما في الإنصاف : ٤٧
(٣) في الإنصاف : ٤٧ " إلّا أنّه " وهذا يعطى خلاف المقصود .
(٤) الآية ٦ من سورة الأحزاب.

وأمّا قولهم : إنّ المبتدأ يعملُ في الخبر فسنذكرُ فسادَه عند الجوابِ عن كلماتِ الكوفيين .

الجوابُ عن كلمات الكوفيين .

أمّا قولهم : إنّهما يترافعانِ .. إلى آخره . . . ،

فالجوابُ مِنْ وجهين :

أحدهما : أنّ ما ذكرتموه يؤدّي إلى مُحالٍ وذلك أنّ العامِلَ سبيلُه أنْ يقدّرَ قبل المعمولِ ، وإذا قلنا : إنّهما يترافعان وجبَ أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منهما قبْلَ الآخر ، وذلك محالٌ وما يؤدّي إلى المحال محالٌ .

والثاني : أنّ العامِلَ في الشيءِ ما دام موجوداً لا يدخل عليه عاملٌ غيره ؛ لأنّ عاملاً لا يدخلُ على عاملٍ ، فلما جاز أنْ يقالَ «وكانَ زيدٌ أخاك» [وإنّ زيداً أخوك] (١) ، وظننتُ زيداً أخاك " بَطَلَ أنْ يكونَ أحدُهما عاملاً في الآخر .

وأمّا ما استشهدوا به من الآيات فلا حُجّةَ لهم فيه من ثلاثةِ أوجه :

أحدها : أنّا لا نسلّمُ أنّ الفِعْلَ بعد " أيّاما " و " أيْنما " مجزومٌ بهما ، وإنّما هو مجزومٌ " بإنْ " ، وأيّاما " و " أينما " نابا عن إنْ لفظاً فلم يعملا (٢) شيئاً .

والوجه الثاني : أنّا نسلّم أنّها نابت عن إنْ لفظاً وعملاً ولكن جاز أنْ يعملَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبِه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا مِنْ وجهٍ واحدٍ ، فجاز أنْ يجتمعا ويعمل كلُّ واحدٍ منهما في صاحبِه ها هنا . (٣)

والوجهُ الثّالثُ : إنّما عَمِلَ كلُّ واحدٍ منهما في صاحبِه ، لأنّه عاملٌ ؛ فاستحق أنْ يعملَ ، وأمّا ها هنا فلا خِلافَ أنّ المبتدأ والخبرَ نحو : زيدٌ

---

(١) تكملة من الإنصاف .
(٢) في الإنصاف : ٤٨ " وإنْ لم يعملا " .
(٣) في الإنصاف : ٤٨ " في صاحبه بخلاف ما هنا " وما في المصورة صواب .

أخوك اسمان باقيان على أصلِهما فى الاسميّةِ ، والأَصْلُ فى الاسم أَلَّا يعملَ فبانَ الفرقُ بينهما .

(١وأمّا قولهم : لا نرفعُه بالموصول إنّما نرفعُه بالعائدِ . وهلّا إذا كان الموصولُ لا يعمل فيما قبله فأَوْلى أَلَّا يتخطّى (٢) الصلةَ والموصولَ فيعملَ فيما قبله ، وسُنَبيّنَ فسادَ إعمال العائدِ.١)

وأمّا قولهم : إنّ الابتداءَ لا يخلو أَنْ // يكونَ اسما أو فعلًا أو أداةً . . إلى آخره .

قلنا : قد بَيّنّا أنّ الابتداءَ عبارةٌ عن التعرّي مِنَ(٣) العوامل اللفظيةِ ، وقولهم : فهو إذاً عبارةٌ عن عدمِ العاملِ ، وعَدَمُ العاملِ لا يكون عاملاً .

قلنا : قد بينا وجه كونِهِ عاملاً في دليلنا بما أَغْنى عن إعادته هنا ، على أنّ هذا يلزمكم فى الفعلِ المضارعِ ، فإنّكم تقولون : يرتفع بتَعَرّيهِ من الناصبِ والجوازمِ ، وإذا جاز لكم هذا فى الفعلِ جازَ لنا فى الاسم المبتدأِ .

وحُكِيَ أنّهُ اجتمع أبو عُمَرَ الجرميُّ وأبو زكرياء الفرّاءُ ، فقال الفرّاءُ للجرميّ أخْبِرْني عن قولهم : " زيدٌ منطلقٌ " ، بِمَ(٤) رفعوا زيدًا ؟

فقال الجَرْميُّ : بالابتداءِ . قال له الفراءُ : ما معنى الابتداء ؟

قال : تعرّية من العواملِ اللفظيةِ . قال له الفراء : فأَظْهِره ، فقال له الجرمى : هذا معنًى لا يُظْهَرُ . قال له الفراء : فمَثّلْهُ إذاً . قال له الجرمى : لا يتمثّلُ . قال الفراءُ : ما رأيت كاليوم عاملاً لا يَظْهَرُ ولا يتمثّلُ ! ، قال له الجرمي : أخبرنى عن قولهم : زيدٌ ضربته ، بِمَ ارتفع زيدٌ . قال : بالهاءِ العائدةِ على زيدٍ . فقال له الجرمي : الهاءُ اسمٌ فكيف ترفع الاسمَ . فقال له الفراء : نحن لا نبالي من هذا فإنّا نجعلُ كلَّ واحدٍ من الاسمين رافعاً لصاحبِه فى قولنا : زيدٌ منطلقٌ . فقال له الجرمي : يجوز

(١-١) هذه الفقرة ليست فى الإنصاف

(٢) يعنى " العائد "

(٣) فى الإنصاف : عن

(٤) فى المصورة : لما ، وفى الإنصاف : لِمَ

أَنْ يكون كذلك في " زيدٌ منطلقٌ " ، لأَنَّ كلَّ واحد منهما مرفوعٌ في نفسِه ، فجازَ أَنْ يرفعَ الآخر ، وأَمَّا الهاءُ في ضربته ففي محلِّ النَّصْبِ فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراءُ : لم نرفعه بالهاءِ وإنَّما رفعناه بالعائدِ على زيدٍ . فقال الجرمي : ما معنى العائد ؟ قال الفراء : معنىً لا يُظْهَرُ . قال الجرمي : أَظْهِره . قال الفراء: لا يمكن إظهاره . قال : فمثِّلْه . قال : لا يتمثَّلُ . قال الجرميُّ : لقد وَقَعْتَ فيما فَرَرْتَ مِنْهُ . فحُكِيَ أَنَّه سئل الفراء فقيل له : كيف وجدتَ الجرميَّ ؟ فقال : وجدتُه آية . وسُئِلَ الجرمي فقيل له : كيف وجدتَ الفراء؟ فقال : شيطاناً وجدتُه .

وأَمَّا قولُهم : إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوباتِ والمسكناتِ والحروفِ إلى آخرِه .

قلنا : أَمَّا المنصوباتُ فإنَّه لا يُتَصَوَّرُ فيها أَنْ تكونَ مبتدأةً ، لأَنَّها وإنْ كانت متقدِّمةً في اللفظِ ، فإنَّها مؤخَّرةٌ في التقديرِ ؛ لأَنَّ كلَّ منصوبٍ لا يَخْلُوْ أن يكون مفعولاً أو مشبَّهاً بالمفعولِ ، والمفعولُ لا بدَّ أَنْ يتقدَّمه عاملٌ لفظاً أَوْ تقديراً فلا تصحّ له رتبةُ الابتداءِ (١) ، فلا اعتبار(٢) بالتقديمِ إذا كان في تقديرِ التأخيرِ .

وأَمَّا المسكَّناتُ إذا ابتُدِئَ بها ، فلا يخلو أَنْ تقعَ مقدَّمةً في اللفظِ دون التقديرِ أَوْ في اللفظِ والتقديرِ .

فإنْ تقدَّمَتْ في اللفظ دون التقديرِ كان حكمُها حكمَ المنصوباتِ ، وإنْ تقدَّمَتْ في اللفظ والتقديرِ فلا يخلو إمَّا أَنْ تستحقَّ الإعرابَ في أوَّلِ وضعِها أو لا تستحق الإعراب .

فان استحقتِ الإعرابَ في أوَّلِ وضعِها نحو : " كَمْ ومَنْ " وما أَشبه ذلك من الأَسماءِ المبنيَّةِ على السكونِ ، فإنَّا نحكمُ على موضعِها بالرَّفْعِ بالابتداءِ ، وإنَّما لم يظهرْ في اللفظِ لعلَّةٍ عارضةٍ منعتْ من ظهورِه ، وهي شَبَهُ الحَرْفِ أو تضمُّن معناه .

---

(١) بعده في الإنصاف كلام لم نجد داعياً لإثباته وهو لا يزيدُ عن سطرين .

(٢) في المصورة : فالاعتبار ، وهو خطأ

وإنْ كانت لا تستحِقُّ الإعرابَ في أَصْلِ وضعِها كالأفعالِ والحروفِ المبنيَّةِ على السكون فإنَّا لا نحكمُ على موضعِها بالرَّفْعِ بالابتداء ؛ لأنَّها لا تستحقُّ شيئاً من الإعراب في أَوَّلِ الوضعِ ، فلم يكن الابتداءُ موجباً لها الرَّفْعَ ؛ لأنَّه نوعٌ منه .

وهذا هو الجوابُ عن قولِهم : إنَّهم يبتدئون بالحروفِ فلو كان ذلك موجباً للرَّفْعِ لوجبَ أَنْ تكونَ مرفوعةً . وعدمُ عملِه في مَحَلٍّ لا يقبلُ العَمَلَ لا يدلُّ على عَدَمِ عملِه في محلٍّ يقبلُ العَمَلَ ؛ أَلَا ترى أَنَّ السيفَ يقطعُ في محلٍّ ولا يقطع في مَحَلٍّ آخر ، وعَدَمُ قطعِه في محلٍّ لا يقبلُ القَطْعَ ، لا يدلُّ على عدمِ قطعِه في محلٍّ يقبلُ القَطْعَ ؛ لأَنَّ عدمَ القطعِ في محلٍّ لا يقبل القطع انما كان لنبوِّهِ في المحلِّ ، لا لأَنَّ السيفَ غيرُ قاطعٍ . فكذلك ها هنا ، عدمُ عَمَلِ الابتداءِ في مَحَلٍّ لا يقبلُ العَمَلَ إنَّما كان لعدمِ استحقاقِ المعمولِ ذلك العملَ ، لا لأَنَّ الابتداءَ غيرُ صالحٍ أَنْ يعملَ ذلك العَمَلَ والله أعلم انتهى كلام نبأ . (١)

وأَمَّا الابتداءُ ، فالصوابُ في حَدِّهِ : أَنْ يقالَ : الابتداءُ : جعلُك الاسم أو ما هو في تقديره أَوَّلَ الكلام لفظاً أو تقديراً مُعَرًّى عن العواملِ اللفظيةِ غير الزائدةِ ليسنَدَ إليه الخبرُ .

فقولنا : جعلُك الاسمَ ، مثاله : زيدٌ قائمٌ .

وقولنا : أَوْ ما هو في تقديرِه ، مثاله ﴿ وأَنْ تصُومُوا خيرٌ لكُمْ ﴾ (٢) التقدير : [صومُكم خيرٌ] (٣) ، و : في الكتاب أَنَّك منطلقٌ أي : انطلاقُك ، وتقول : ما تصنعُ حَسَنٌ أي : صنعُك حَسَنٌ .

وقولنا : أَوَّلُ الكلامِ لفظاً ، مثاله : زيدٌ قائمٌ .

وقولنا : أو تقديرا ، مثاله : قائمٌ زيدٌ .

---

(١) كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف من ص ٤٤ - ٥١

(٢) الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) فى المصورة : صوم لكم .

وقولنا : غيرُ الزائدةِ تحرزٌ من مثل : بحسبكِ زيدٌ ، أي حسبُك زيدٌ ، وهل من أحدٍ قائمٌ ؟ أي : هل أحدٌ قائمٌ ؟ فالمجرورُ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، لأنّه زائدٌ فلم يُعتدّ بهِ .

وقولنا : لِنُسْنِدَ إليهِ الخبرُ ، لأنّه إنْ عَرِيَ لا لِأَنْ يُسْنَدَ إليه الخبرُ لم يكن مبتدأً .

وأمّا المبتدأُ : فهو الاسمُ أوْ ما هو في تقديرِه المجعولُ أوّلَ الكلامِ لفظاً أو تقديراً مُعَرًّى من العواملِ اللفظيةِ غيرِ الزائدةِ ليُسْنَدَ إليه الخبرُ .

وأمّا الخبرُ : فهو الجُزْءُ الذي تقعُ به الفائدةُ ، وقد تقدّمَ الخلافُ في الرافعِ له من كلام ابن الأنباري في الإنصافِ له .

وأقولُ : إنّ مذهبَ سيبويه أنّ الرافعَ له المبتدأُ ، لأنّه قال : " أمّا الذي يُبْنى عليه شيءٌ هو هو ، فإنّ المبنيَّ عليه يرتفعُ به "(١) فجعلَ الخبرَ مرتفعاً (٢) بالذي بُنِيَ عليه // شيءٌ هو هو يعني المبتدأ . وقال في الباب الذي ترجمته : " هذا باب ما ينتصبُ ، لأنّه يقبح أنْ يوصفَ بما بعدَه ويُبْنَى على ما قبله " :(٣) ٢٣٩

" وتأخير الخبر في الابتداء أقوى ، لأنّه عامل [فيه] "(٤) وقال : " فالمبتدأُ مسندٌ والمبنيُّ عليه مُسْنَدٌ إليه وهو العاملُ فيه "(٥) وفي الكتابِ من هذا كثيرٌ .

وقد رُدَّ عليه هذا ، وقيلَ : هو فاسدٌ من جهةِ أنّ المبتدأ قد يَعْمَلُ في مرفوعٍ آخر فيؤدّي ذلك إلى أنْ يَعْمَلَ رفعين من غير تشريكٍ بحرفِ العطفِ ، وهذا غيرُ موجودٍ في العواملِ المتصرفةِ اللفظية ، فكيف يوجدُ فيما يَقْصُرُ عنها . وأيضا فإنّ المبتدأ قد يكون ضميراً ، والضميرُ لا يَرْفَعُ إذا كان ضميرَ ما يعملُ ، فكيف إذا كان ضميرَ ما لا يعملُ ؟ ، والآخر(٦) : أنّ كلّ عاملٍ غيرِ متصرفٍ قد

---

(١) الكتاب ٢/١٢٧ وانظر ١/٨١ ، ٤٠٦ ، ٢/١٦٠

(٢) غامضة في المصورة .

(٣) الكتاب ٢/١٢٢

(٤) الكتاب ٢/١٢٤ وزدنا كلمة " فيه " منه .

(٥) الكتاب ٢/٧٨ مع اختلاف العبارة في آخرها عن عبارة الكتاب .

(٦) رد ابن عصفور بهذين الردّين في شرح الجمل ١/٣٥٧ ، واختار أنّ الرافع للخبر هو التعرى من العوامل اللفظية .

استقر فيه أنه لا يتقدّمُ معموله عليه ، فالذّاهِبُ لهذا يحتاجُ أنْ يُرِينا عاملاً غير متصرّف قد تقدّمَ معمولُه عليه ، وهذا لا نعلمُه جاء في كلامهم إلا في " ليس " ، لأنّها من الأفعالِ فتصرّفوا فيها بتقديم خبرِها عليها عِنْدَ من يُجيزُ ذلك ، وهو مذهبُ سيبويه (١) . قالوا : بهذه المذهبُ فاسدٌ .

قلت : وهذا الذى رَدُّوا به هذا المذهبَ غير لازمٍ . أمّا قولهم : إنّه قد يدلُّ على معنىً في نفسِه ، وَنجِدُه مع ذلك قد يَعْمَلُ الرفعَ في غيرِ الخبرِ ، فقد قلنا : إنّ الرفعَ يكون من جهتين فلا مانع منه (٢)، كما نقول : إنّ الاسمَ يدلّ على معنىً في نفسه ، ونجدُه مع ذلك يدلُّ على معنىً في غيره بما يتضمّنُ من معنى الحَرْفِ ، ولا يخرجُه ذلك عَنْ أنْ يدلَّ على معنىً في نفسه ، وذلك كأسماءِ الشرطِ نحو : مَنْ يكرمني أُكرمْه ، فمَنْ تدلّ على معنىً في نفسِها ، وتدلُّ مع ذلك على معنىً في غيرِها ؛ لأنّها ضُمِّنَتْ معنى "إنْ" الشّرطيةِ ، فكذلك قولُك : القائمُ أبوه منطلقٌ ، رُفِعَ المنطلقُ بما هو خَبَرُهُ ومُسْنَدٌ إليه، ورُفِعَ الأبُ بما ضُمِّنَ مِنْ معنى الفِعْلِ ؛ ألا ترى أنّه نائبٌ منابَه ، وَعمِلَ بالنيابةِ عَمَلَ الفِعْلِ ، فيما هو اسمٌ مبتدأٌ طَلَبَ خبراً عنه فرفعَهُ ، وبما أُنيبَ منابَ الفعلِ طلبَ فاعلاً فجمعوا له بين الغَرَضَيْنِ ، فهذا نظرٌ فاسدٌ في حقّهم ، وعدم فَهْمٍ لكلام سيبويه .

وأمّا قولهم : إنّ المبتدأَ قد يكون ضميراً إلى آخره فهذيانٌ ، إنّما كان يلزمُ ذلك لو كان الاسمُ المبتدأُ يعملُ فيما يطلبُ بالحَمْلِ على الفِعْلِ فهناك يُعْتَبَرُ التصرّفُ وعدمُه ، وأمّا وهو يعمل في خبرِه كما يعمل الفِعْلُ في فاعلِه بحق الأَصالةِ ، فعملُه قويٌ فلا بأْسَ بتقدّمِ الخَبَرِ عليه ، والنّيّةُ به التأخيرُ ، وكذلك قولُهم : إنّه جامدٌ لا اعتبار له هنا ؛ لأنّه لم يعملْ بالتشبيهِ بالفعل .

وقال المبرّدُ (٣) : ارتفع بالابتداءِ والمبتدأِ معاً ، فإنْ أرادَ أنّه ارتفعَ بكلِّ واحدٍ منهما فباطلٌ ؛ لأنّ عاملين لا يعملانِ في معمولٍ واحدٍ ، وإنْ أرادَ

---

(١) انظر الإنصاف المسألة (١٨) ص ١٦٠ قال ابن الأنبارى " وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له في ذلك نص " .

(٢) انظر ما سبق : ٨٦٥

(٣) المقتضب ٤/١٢٦

أَنَّ كلَّ واحدٍ منهما جُزْءُ عاملٍ وارتفع بالمجموعِ فهذا بمنزلةِ من قال : ارتفع بالمبتدإِ والصِّفَةِ التى فيه من التعرِّي ، وهذا يمكنُ ، لأَنَّه يَؤُولُ إلى أَنَّهُ ارتفع بالمبتدإِ ، لأَنَّ المبتدأَ هو ذو الابتداءِ ، فالابتداءُ وصفٌ لازمٌ له لا يفارقُه ، فكلام سيبويه أَوْلى منه .

ومنهم مَنْ قال [1] : ارتفعَ بالابتداءِ الرَّافعِ للمبتدإِ . وهو ضعيفٌ ، لأَنَّ العامِلَ الضَّعيفَ لا ينبغي أَنْ يعملَ رفعين مِنْ غير تشريكٍ ؛ ولأَنَّ الابتداءَ ليسَ بطالبٍ للخَبَرِ ، إِنَّما يَطْلُبُ المبتدأَ ، والمبتدأُ يطلبُ الخَبَرَ .

وقال السِّيرافي [2] : ارتفعَ الخَبَرُ بمثلِ ما ارتفعَ بهِ المبتدأُ ، وهو التعرِّي مِنَ العواملِ اللفظية وإِسنادُه إلى المبتدإِ ، بأَن عُرِّيَ من العواملِ اللفظيةِ ليُسْنَدَ إلى غيرِه ، كما عُرِّيَ المبتدأُ ليُسْنَدَ إليه غيرُه ، وذلك أَنَّ مذهبَه إبطالُ أَنْ يعملَ فيه الابتداءُ والمبتدأُ ، وأَنْ يعملَ فيه المبتدأُ لتقدّمِهِ عليه وجمودِه ، فلم يَبْقَ له إلَّا التعرِّي والإسناد إلى غيره فالرافعُ إذاً للمبتدإِ التعرِّي والإسنادُ ، والرَّافعُ للخَبَرِ التعرِّي والإسناد على صُورتين مختلفتين كما بيَّنا .

فإِنْ قلتَ : وكيفَ نجعلُ عاملين يعملانِ فى معمولٍ واحدٍ وهما التعرِّى والإسنادِ ؟ فعَنْهُ جوابان :

أحدهما : أَنِّى لم أُرِدْ أَنَّ الإسنادَ عاملٌ ، إِنَّما أَرَدْتُ أَنَّ التعرِّي يعمل فى المبتدإِ إذا اقترنَ به إسنادُ غيرِه إليه .

والجوابُ الآخر : أَنَّ التعرِّي والإسناد لم أجعل كلَّ واحدٍ منهما عاملاً على حِدَّةٍ ، بل المجموعُ عَمِلَ فكلُّ واحدٍ منهما جُزْءُ عاملٍ ، وإذا ارتفعَ

---

(١) قال بذلك بعض البصريين كما فى مسألة الإنصاف التى أوردها الشارح قبل قليل .

(٢) قال السيرافى فى شرحه ٢/٢٢٣ ب قال " فأمّا المبتدأ فالابتداء يرفعه وأمّا خبر المبتدأ فمن أصحابنا من يقول : إنَّ الابتداء يرفع الاسم والخبر جميعاً ، وقال أبو العباس محمد بن يزيد : إنَّ الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ والابتداء يرفعان الخبر ولسيبويه فيه عبارات مختلفه مشتبهة يوهم بعضها أنَّ الخبر يرفعه المبتدأ وذلك قوله : فإنَّ المبنيَّ عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء " يعنى يرتفع بالمبتدأ . . إلى أنْ يقول . . وفيه وجه حسن آخر ليس في شيء مما ذكرته فى غير هذا الموضع ولا رأيته لأحدٍ وهو أنَّ التعرية الموجبة للرفع قد وقعت على المبتدأ والخبر لأنَّ الخبر لم يدخل عليه عامل لفظى ، لأنَّ الاسم المبتدأ ليس بعامل فكان فى كل واحد تعرية إلخ .

المبتدأُ بالتعرّي والإسنادِ ، ولا عاملَ للخَبَرِ قبلَه ، فهو أيضاً مُعرًّى مسنَدٌ إلى غيرِه . وقد رامَ هذا القائلُ أنْ يَنْسُبَ هذا المذهبَ إلى سيبويه وإنْ كان لم ينصّ عليه ، كما أنّ قولَه : " إنّ المبتدأ عاملٌ في الخبرِ قد يُتأوّلُ على أنّ معناهُ : لولا وجودُ المبتدأِ لما ارتفع الخَبَرُ ، لأنّ مِنْ شرطِ رَفْعِه الإسنادَ إلى المبتدأ ، فيُنْسَبُ له العَمَلُ بهذا المعنى .

قلت : وليس هذا مذهباً لسيبويهِ ، ولو أرادَ بالعَمَلِ هذا المعنى لقالَ في الخبرِ : إنّه رافعٌ للمبتدأِ ؛ لأنّه لا يُرفَعُ المبتدأُ إلّا بوجودِ الخَبَرِ ، ثم قول السّيرافي : إنّ الخَبَرَ مُعرًّى غيرُ صحيحٍ ، لأنّ المبتدأَ عاملٌ فيه على ما قدّمنا مِنْ مذهبِ سيبويه (١) ، لأنّه طالبٌ لَهُ ، وبهذا القدرِ يُنْسَبُ العَمَلُ للّفظِ ، وإلّا فالرافعُ للمبتدأ وغيرهما إنّما هو المتكلمُ .

هذه مقدّمة في هذا ، ونَرْجِعُ إلى أحكامِ البابِ ، وتبيينِ // ألفاظِه : ٢٤٠

قوله : المبتدأُ مُعْتَمَدُ البَيَانِ .

أي : إنّه مُبيَّنٌ لصاحبِه الفائدةَ ، أي : إذا أسْنَدتَ الخَبَرَ إلى المبتدأ فالمقصود نسبتُه إلى مُبيَّنٍ معروفٍ لتقعَ في الإخبارِ عنه فائدةٌ ، إذْ لو كان مجهولاً لم تقعْ في الإخبارِ عنه فائدةٌ .

وقوله : والخبرُ معتمدُ الفائدةِ .

أي : إنّه الجُزْءُ الذي تَتِمُّ به الفائدةُ ، إذا أتيتَ بالكلامِ كُلِّه فإنّ معتمد (٢) الفائدةِ من الكلامِ الخَبَرُ دونَ المبتدأِ ، وذلك أنّ أصْلَ الإخبارِ : أنْ يُخْبَرَ عن المعلومِ بالمجهولِ فاعتمادُ الأوّلِ الذي هو المبتدأ البيانُ ، أي : أنْ يكونَ معلوماً أو ما يَقْرُبُ مِنْهُ ، ومعتمدُ الخَبَرِ الإفادةُ ، وذلك أنْ تُحدِّثَ الإنسانَ بما لم يعلم ، فيصيرُ من أجْلِكَ عالماً به ، فحصلتْ له فائدةٌ لم تكن عنده . وأمّا المُخْبَرُ عنه فقد كان المخاطبُ مستوياً معك في معرفةِ ذاتِه ، فلم تزده فائدةً لم تكن عنده إلّا بالخَبَرِ ، فقد بان جعلُه معتمدَ الفائدةِ .

---

(١) انظر كلام السيرافي المثبت في الهامش السابق .

(٢) بعد كلمة " معتمد " في المصورة ما يلي " البيان أعني فإنّ " وكأنها زائدة .

وقوله : فالمعرفةُ بلا شرطٍ .

أي : إنَّ الإخبارَ عن المعرفةِ تحصلُ الفائدةُ للمخاطبِ به ، فلا يشترطُ فيه شيءٌ بخلافِ النكرةِ ، فإنَّ الإخبارَ عنها لا يُفيدُ ، فلابُدَّ لها من تلك الشروطِ ، ويُوهِمُ هذا الكلام أنَّ كُلَّ معرفةٍ يجوزُ الإخبارُ عنها ، ورفعُها بالابتداءِ ، وليس مرادُه ذلك ، إنَّما مرادُه إذا كانت تلك المعرفةُ ممَّا قد أَخْبَرَتِ العربُ عنها ، وإلَّا فإذا قيل لك : "سبحانَ الله" معرفةٌ فارفعه بالابتداءِ وأَخْبِرْ عنه ، قُلْتَ : لا يجوزُ ذلك ؛ لأنَّ العربَ ألزمتها النصبَ بإضمارِ فِعْلٍ ، وكذلك : سبحان اسم علم للبراءةِ وللتنزيهِ وهو ملازمٌ للنَّصْبِ، وكذلك : " سحر " إذا أردتَه من يومٍ بعينه لا ترفعُه بالابتداءِ ، ولا يزولُ مِنَ النَّصْبِ .

فإنَّما قصدُه الفَرْقُ بينهما ، أعني بين المعرفةِ والنكرةِ خاصَّةً .

وقوله : والنكرةُ بشروطٍ .

مذهبُ سيبويه : أنَّ شرطَها أنْ يقعَ في الإخبارِ عنها فائدةٌ ولم يَشْتَرِطْ في الإخبارِ عنها أكثر من ذلك (١) ، وللّه درُّه ، لكن تَتَبَّعَ النحويونَ مواضع الإفادة ، فحصروها في هذه المواضع .

وقوله : منها الاعتمادُ على حَرْفِ نَفْيٍ .

مثاله : ما رجلٌ قائمٌ ، ولو قلت : رجلٌ قائمٌ ، لم يَجُزْ ، إذْ لا فائدةَ في ذلك ؛ لأنَّه لا ينكر أنْ يكون في الوجود : رَجُلٌ قائمٌ فلم تزدِ السامعَ فائدةً ، بخلاف النَّفْيِ ، فإنَّه أفادَ الكلامَ بوجودِه ؛ للعمومِ الذي فيه ، وكذلك : لا رَجُلٌ في الدارِ ولا امرأةٌ .

وقوله : أو استفهام .

مثاله : أرجلٌ قائمٌ أمْ امرأةٌ .

وقوله : أوْ ظَرْفٌ .

---

(١) لم أجد نصا صريحا في هذا ، وانظر الكتاب ١ / ٤٨ ، ٤٩ ، ٣٢٩ .

مثاله : أمامك رَجُلٌ ، وفى الدارِ رَجُلٌ ، وكَنَّى بالظَّرْفِ عن المجـــرور فإنَّه فى حكمِهِ ، وتمامُهُ أَنْ يقولَ : أَوْ ظرفٌ أَوْ مجرورٌ هو الخبرُ بشرطِ أَنْ يكونا معرفتين ، فإنَّه إذْ ذاك تقعُ الفائدة[1] ، فإنْ كانا نكرتين لم تقعْ بهمـــا فائدةٌ مثل أَنْ تقول : في دارِه رجلٌ أَوْ في دارٍ رَجُلٌ[2] وإذا لم تقع فـى الإخبار بهما فائدةٌ لم يَجُزِ الكلامُ.

فإنْ قلت : ما الفرقُ بين : أمامك رجلٌ ، ورجلٌ أمامك وبين فِـــي الدارِ رجلٌ ، ورجلٌ في الدارِ ، ولِمَ جازَ[3] أحدُهما وامتنع الآخرُ ؟

فالجوابُ : أَنَّ السببَ فى ذلك أَنَّ النكرةَ مجهولةُ الذاتِ ، فالمخاطبُ أَحْوَجُ إلى معرفةِ الذاتِ منه إلى معرفةِ الخَبَرِ ؛ لأَنَّ معرفةَ الخَبَرِ إنَّما تُلْتَمَسُ بعد معرفةِ الذَّاتِ ، فإذا قلت : رجلٌ في الدار ، توهَّمَ المخاطبُ أَنَّ " في الدارِ " فى موضعِ الصِّفَةِ وبَقِيَ يَنْتَظِرُ الخَبَرَ ، فإذا قدَّمْتَ المجرورَ عَرَفَ أَنَّه خَبَرٌ لا صِفَةٌ إذِ الصِّفَةُ لا تقدَّمُ على الموصوفِ ، فبإزالةِ هذا اللبس حَصَلَتْ الفائدةُ ، فلهذا جازَ مع التقدُّمِ ولم يَجُزْ مع التَّأخُّرِ ، واللَّهُ أعلمُ.

وقوله : ومنها الاختصاصُ .

مثاله : قولُه تعالى : ﴿ ولَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خيرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾[4] فاختصَّ العبدُ بالصِّفَةِ ، فابتدئَ بهِ ؛ لأجلِ الإفادةِ[5].

وقوله : ومنها العمومُ .

مثاله : كلُّ أَحَدٍ يموتُ ، وقال الشاعر :

وكلُّ أُناسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بينهمْ ... دُوَيْهِيَةٌ تصفَرُّ منها الأَنامِلُ.[6] [٢٦]

---

(١) فى المصورة : لم تقع .
(٢) لم يمثل الشارح للظرف النكرة
(٣) فى المصورة : أجاز .
(٤) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .
(٥) فى هامش المصورة " ومنه ﴿ وأجلٌ مسمى عنده ﴾
(٦) سبق تخريجه : ٤٨

وقوله : ومنها كونُ الكلامِ في معنى كلامٍ آخر . . إلى آخره .

مثاله : " شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ "(١) ؛ لأَنَّه في معنى : ما أَهَرَّ ذا نابٍ إِلَّا شَرٌّ ، وقالوا : شيءٌ مّا جاء بك(٢) ، أي : ما جاء بك إِلَّا شَيءٌ .

وقوله : وأَنْ يكونَ في الكلامِ(٣) معنى الدُّعاءِ .

مثاله * سلامٌ عليكم *(٤) ، * وويلٌ للكافرين *(٥) ؛ لأَنَّه في معنى الفِعْلِ .

وقد أَجازوا الابتداءَ بالنكرةِ إِذا كانت : أَفْعَلَ مِنْ ، نحو : أَفْضَلُ من زيد خيرٌ من عمرو ، وسَبَبُ ذلك قربُها من المعرفةِ ، وذلك أَنَّها من النكراتِ التي لا تقبلُ الألِفَ واللامَ كما لا تقبلها المعرفةَ ، ولأَنَّها اختصت بمِنْ فقُرِبَتْ من المعرفةِ .

وكذلك يبتدأُ بالنكرةِ إِذا كانت تَعَجُّباً نحو : ما أحسنَ زيداً ، فما عند سيبويه نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ(٦) ، والتقدير : شيءٌ أحسنَ زيداً (٧) ، وكذلك " عَجَبٌ لزيدٍ " ؛ لأَنَّه في معنى : " أَعجبُ لزَيْدٍ " .

وزاد أهلُ الكوفةِ : أَنْ تكون نكرةً خَلَفَتْ موصوفَها نحو قولك : " مؤمنٌ خيرٌ من فاسقٍ " ، لأَنَّه في معنى " عَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ مِنْ عَبْدٍ فاسقٍ " .

وزاد الأَخْفَشُ أَنْ تكونَ في معنى الفِعْلِ نحو : قائمٌ الزيدانِ ، وسيأتي أَنَّ اسمَ الفاعل لا يَعْمَلُ حتى يعتمِدَ على شيءٍ قبلَهُ .

وكذلك يُبْتَدَأُ بالنكِرَةِ في مواضعَ التَّفْصِيلِ نحو قولِ امرئِ القيس :

٥٧٨ - * بشِق وشِقٌّ عندنا لم يُحَوَّلِ(٨) *

---

(١) من أمثال العرب وهو في المستقصى ٢ / ١٣٠ ومجمع الأمثال ١ / ٣٧٠ وأنظره في الكتاب ١ / ٣٢٩

(٢) من أمثلة الكتاب ١ / ٣٢٩

(٣) في بعض نسخ الجزولية : النكرة

(٤) من الآية ٥٤ من سورة الأنعام وفي غيرها .

(٥) من الآية ٢ من سورة إبراهيم .

(٦) الكتاب ١ / ٧٢ ، ٧٣

(٧) هذا تقدير الخليل قال سيبويه " زعم الخليل أَنّه بمنزله قولك : شيءٌ أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب . وهذا تمثيل ولم يتكلم به .

(٨) صدره * إذا ما بكى من خلفها انحرفت له *
والبيت من المعلقة انظر الديوان ١٢ ، وشرح الجمل ١ / ٣٤٢

، لأنَّه في معنى " والشِّقُّ الآخرُ عندنا " ، ولا يجوز أنْ تجعلَ " عندنا " في موضعِ الصفة ، لأنَّه المستفادُ و " لم يُحوَّلْ " في معناه ، فان جعلت " عندنا " صفةً جاءَ الخبرُ مؤكدا ، والخبرُ لا يكون مؤكّدا ، وإنْ جعلتَ "عندنا" في موضعِ الخبرِ كان " لم يحوّل " في موضعِ الصِّفَةِ ، والصِّفَةُ قد تأتي مؤكِّدةً كقوله تعالى : ﴿ نَفْخَةٌ واحدةٌ ﴾(١)

وكذلك : إذا كان لا يُرادُ بعينِهِ نحو : " رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ " ، ومعنى العمومِ موجودٌ فيه إلاّ [أنَّه وقع(٢)] على الكُلِّ دفعةً .

وكذلك إذا كان الاسمُ النكرة جواباً للاستفهام نحو : أرَجُلٌ في الدارِ أم امرأة فتقول : رجلٌ ، أي : رجلٌ مّا (٣)

ولا يجوزُ الابتداءُ بنكرةٍ دون ما ذكر ولا في ضرورة شِعْرٍ فأمّا قولُ امرىء القيس : //

٢٤١

٥٧٩ ـ مرسَّعةٌ بين أرْساغِهِ ... به عَسَمٌ يبتغي أرْنبا (٤)

فجازَ ، لأنَّه لا يريد مرسعة بعينِها بخلافِ : رجلٌ قائمٌ ، فإنَّه لا يقعُ إلاّ على مَنْ وقعَ منه القيامُ .

---

(١) الآية ١٣ من سورة الحاقه

(٢) أي العموم ، قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٤٢ " إلاّ أنَّه يخالف العموم في أنَّه يدل على كل واحد على جهة البدل ، أعني أنَّه لا يتناول الجميع في دفعةٍ واحدةٍ و " كل " يتناول الجميع دفعة واحدة " .

(٣) شرح الجمل ١/ ٣٤١

(٤) البيت لامرىء القيس بن مالك الحميري . وهو من أبيات أوردها الآمدي في المؤتلف والمختلف : ٩ وقال : تروى لأمرى القيس بن حجر الكندي ، وذلك باطل ، إنّما هن لامرىء القيس هذا الحميريّ ، وهي ثابتة في أشعار حِمير . والشاهد ثابت في ديوان امرىء القيس : ١٢٨ وهو في شرح الجمل ١/ ٣٤٢ وشرح ابن عقيل ١/ ٢٢٢ والمقاصد النحوية ١/ ٥٤٦

[أنواع الخبر]

وقوله : جامدٌ .

مثاله : أخوك زيدٌ ، وأبوك عمروٌ ، ونحوُ ذلك .

وقوله : ومشتقٌّ .

مثاله : زيدٌ قائمٌ ، وجعفرٌ مضروبٌ وشِبْه ذلك ؛ ألا ترى أنَّ قائماً مُشْتَقٌّ مِنَ القِيام وأنَّ ضارباً (١) ومضروباً مشتقّانِ مِنَ الضَّرْبِ ، وكذلك أسماءُ الفاعلين والمفعولين والصفاتِ المشبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ ، والأمْثلةِ التي تعمل عملَ اسمِ الفاعل ونحوِ ذلك ، ويلزمُ الضميرُ في المشتقِّ ؛ لأنَّه في معنى الفِعْلِ ، والفعلُ لا يستغني عن الفاعلِ أوْ ما في حكمِه ، فكذلك الصِّفَةُ .

وقوله : " وقِسْمٌ أُقيمَ مقامَ شَيءٍ هو الأوّلُ مبالغة في التَّشْبيهِ " .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ شِعْراً ، وعبدُ الله حاتِمٌ جوداً ، وأبو يوسف أبو حنيفة . والمرادُ في هذا كلِّه حذف " مثل " وإقامة المضافِ إليه مقامَه مبالغةً في التَّشْبيهِ ، فكأنَّه قال : " زيدٌ مثلُ زهيرٍ ، وعبد الله مثلُ حاتم، وأبو يوسف مثلُ أبي (٢) حنيفة ، فأُقيمَ الاسم مقام ما هو الأوّلُ في المَعْنَى وهو " مثل " ؛ لأنَّه في معنى مماثلٍ، والمماثلُ هو الأوّلُ .

وقوله : وقد يكون معه لا فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدإ .

مثاله : زيدٌ غلامُه أي مثلُ غلامِه ، وأبو يوسف شيخُه ، أي مثلُ شيخِه ، فهذا الضميرُ يعودُ على المبتدإ وهو مصاحبٌ للخَبَرِ لا مُضْمَرٌ فيه مستترٌ ؛ لأنَّه جامدٌ والجامدُ لا يتحمَّلُ الضميرَ ، ومثّلَه "ش" بقولِه : أبو يوسف أبو حنيفة شيخُه (٣) ، وهذا كما ترى ؛ فإنَّ قولَك : أبو حنيفةَ شيخُه مبتدأٌ وخبرٌ ، والجُمْلَةُ في موضعِ خَبَرِ المبتدإ الأوّلِ ، فيكونُ هذا من قبيلِ الإخبارِ بالجملةِ عن المفردِ ، ونحن نتكلّمُ الآن في الخَبَرِ المفردِ لا في الجملة .

---

(١) سقط المثال الذى فيه اسم الفاعل

(٢) فى المصورة : أبو

(٣) فى الشرح الصغير للجزولية : ١٧٨

وقوله : وقد لا يكونُ .

مثاله : زيدٌ زهيرٌ ، وأبُو يوسفَ أبُو حنيفةَ ، ونحو ذلك .

وقوله : وواقعٌ موقعه وهو الظَّرْفُ .

مثاله : زيدٌ أمامك ، وزيدٌ في الدارِ ونحو ذلك ؛ لأنَّ الظرفَ والمجرورَ ليسا الأوَّلَ ولكنَّهما واقعانِ وموضوعانِ موضعَ ماهو الأوَّلُ وهو كائنٌ أو مستقرٌّ ، والكائنُ والمستقرُّ هو الأوَّلُ ، كذا فَهِمَ السيرافي هذا .

وزعم ابنُ خروفٍ وابن أبي العافيةِ وغيرهما أنَّ مذهبَ سيبويه في قولك : زيدٌ أمامَك وزيدٌ خلفَك ، أنَّه منصوبٌ بالمبتدإِ نفسِه ، وهو خبرٌ عنه وعَمِلَ فيه المبتدأُ النَّصْبَ لا الرَّفْعَ ؛ لأنَّه ليس الأوَّل في المعنى[1] ، فإذا كان الخبرُ هو الأوَّلُ رُفِعَ وإذا كان غير الأوَّلِ نُصِبَ .

قال ابن خروف : العاملُ عند سيبويه في الظرفِ المبتدأُ ، وهو الذي نَصَّ عليه في أبوابِ الصِّفاتِ عَمِلَ فيه نصباً كما عَمِلَ في المفردِ رفعاً لكونِه إيَّاهُ ، ولمَّا لم يمكن[2] للمبتدإِ الرفعُ عَمِلَ فيه نَصْباً . وهو مذهبُ مُتقدِّمي أهلِ البصرةِ ، وليس نصبُه على الحالِ بأبعدَ من عملِه الرَّفْعَ ، مع أنَّ هذه عبارةٌ للتفهم ، وتعلّق الأشياءِ بعضِها ببعض ، وإلَّا فالرافعُ والناصبُ هو المتكلِّمُ .

وردَّ المبرِّدُ على سيبويه عملَ المبتدإِ في الظَّرْفِ قال : لأنَّا لم نجدْ شيئا يكون خبراً لشيءٍ ويعملُ فيه ذلك الشيءُ . وهذا ردٌّ فاسدٌ ؛ لأنَّ المفردَ خبرٌ والمبتدأُ عاملٌ فيه . ثمَّ اعترضَ على نفسِه . فقال : فإنْ قيلَ : فعبدُ الله أخوك قد عَمِلَ المبتدأُ في الأخِ وهو خبرُه ، فالفَرْقُ أنَّ عبد الله هو الأخُ ، والظروفُ ليست بالأوَّلِ ، وهذا أيضا فاسدٌ يلزمُ منه ألَّا يعملَ عاملٌ في معمولٍ حتَّى يكون هو هو ، وجميعُ الكلامِ بعكسِ ما ادَّعى : العاملُ فيه غيرُ المعمولِ إلَّا في القليل .

---

(١) انظر الكتاب ١/٤٠٦

(٢) في المصورة : يكن .

وقال السيرافي[1] : العاملُ في الحقيقةِ إنّما هو : كائنٌ أوْ مستقرٌّ ، ونُسِبَ العملُ للمبتدأ ؛ لأنّه المستقِرّ في المعنى . وهو الذي عليه جمهورُ النحويين ، والتُزِمَ إضمارُه للعِلْمِ به ويدلّ على أنّه مرادٌ أنّه قد ظهرَ في بعضِ المواضعِ قال الله تعالى ﴿ فلمّا رآه مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ ﴾ [2] فأظْهَرَ العاملَ في عنده وهو حال .

وقال بعضهم : لو كان العاملُ الاستقرارَ لجازَ : زيدٌ اليومَ تريدُ : مستقِرٌّ اليومَ .

وهذا لا يلزم ؛ لأنّ هذا إنّما امتنعَ لعَدَمِ الفائدةِ .

وهذا الذي ذهب إليه أبو موسى من جعلِ الظّرْفِ والمجرورِ من حَيِّزِ المفرداتِ[3] هو الصحيحُ .

ومن النحويين من يَجْعلُه من حَيِّزِ الجُمَلِ ،[4]

ومنهم مَنْ يجعله قِسْماً برأسِهِ يكون جملةً إذا قدّرْته باستقرّ ، ومفردا إذا قدّرْته بمستقرٍّ .

ومنهم مَنْ يجعلُه قِسْماً على حيالِه ليس من حَيِّزِ الجُمَلِ ولا المفرداتِ .

فأمّا مَنْ قال : هو جملةٌ ، فإنّه استدلّ بأنّه[5] قد ثَبَتَ له ذلك في صِلَةِ الموصولِ نحو : جاءني الذي أمامَك ، والذي في الدّارِ ، التقدير : الذي استقرّ أمامَك والذي استقرّ في الدارِ ؛ لأنّ الموصولَ لا يوصل إلّا بجملةٍ فعليّةٍ ، أو اسميّةٍ ، أو ظَرْفٍ أو مجرورٍ ؛ لأنّه يتقدّرُ بالفعْلِ ، قال : فلمّا ثَبَتَ أنّه جملةٌ في صلة الموصولِ انبغى أنْ تُحْمَلَ عليه سائرُ المواضعِ ، فإذا قلتَ : زيدٌ في الدارِ ، فالتقديرُ : زيدٌ استقر في الدّارِ ؛ ولأنّ أصْلَ العَمَلِ إنّما هو للأفعال لا للأسماءِ فإذا احتجنا إلى تقديرِ عاملٍ ويمكنُ أنْ تُقَدِّرَ العامِلَ الأصْليَّ والفَرْعيَّ ، كان تقديرُ الأصْلي أوْلى .

---

(١) الذي في شرح الكتاب ٢/ ١٣٣ قال السيرافي : في كلام سيبويه ما يوهم أنّ المبتدأ هو الذي ينصب الظرف ، وحقيقة نصبه ما قدمناه من تقدير استقر ونحوه .

(٢) الآية ٤٠ من سورة النحل .

(٣) هذا هو مذهب ابن جني والعبدي ، الإيضاح للفارسي الحاشية : ٤٧

(٤) هو مذهب الفارسي في الإيضاح له : ٤٣ و ٤٧ الحاشية .

(٥) كلمة غامضة في المصورة .

وقال مَنْ قَدَّرَهُ بالمُفْرَدِ : لو كان جملةً لاحتملَ الصِّدْقَ والكَذِبَ وهو لا يحتملُ ذلك ، فدلَّ على أنَّه مفردٌ ، ولأنَّك إذا قدَّرْتَهُ في خَبَرِ المبتدأِ بالفِعْلِ ، فذلك الفِعْلُ في موضعِ الاسمِ المرفوعِ ؛ ألا ترى أنَّك إذا قلتَ : زيدٌ قام ، فإنَّ قامَ في موضعِ قائمٍ ، فإذا قلنا : إنَّ التقديرَ في قولنا : زيدٌ أمامك ، زيدٌ استقرَّ أمامك ، فلابُدَّ من أنْ تقولَ : استقرَّ في موضعِ مُسْتَقِرٍّ ، فتقديرُ (١) ما لابُدَّ من تقديرِه أَوْلى .

٥٨٠ - رأى الأَمْرَ يُفْضِي إلى آخِرٍ فصَيَّرَ آخِرَهُ أَوَّلا (٢)

وإنَّما قدَّرْناه في صلةِ الموصولِ بالفِعْلِ لأنَّ الفِعْلَ حينئذٍ لا مَوْضِعَ له من الإعرابِ فالموضع(٣) للجملة ، وليسَ معك طالبٌ يردُّ الفِعْلَ إلى الاسمِ ، كما معك في خبرِ المبتدأِ طالبٌ لذلكَ . (٣)

ومن قال : إنَّه متردِّدٌ بينهما قال : لا مانعَ من تقديرِ كلِّ واحدٍ منهما بحسَبِه (٤) فبِحَسَبِ ما تقدَّر يكون .

٢٤٢

ومَنْ قالَ : إنَّه قِسْمٌ برأسِهِ لا من الجملةِ ولا من المفردِ استدلَّ بقولهم : إنَّ في الدار زيداً ، وإنَّ أمامَك عمراً ، ولو كان بمنزلةِ مُسْتقر أو استقر لم يَجُزْ تقديمُه على اسمِ إنَّ ، كما لا يجوزُ تقديمها ، وهو مذهبُ ابنِ السَّرّاجِ (٥) حكاه الفارسيُّ في " الشِّيرازيات " (٦)

والصحيحُ الأَوَّلُ لكونِهِ لا يحتملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ .

وقوله : ويلزمُ فيه ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ .

يعني أنَّ الظرفَ لمَّا وقعَ مَوْقِعَ مستقرٍّ ، ومستقرٌّ لابدَّ فيه مِنْ ضميرٍ ، فكذلك ما وقع موقعَه لابدَّ فيه من ضميرٍ ، ويُبيِّنُ لك أنَّ فيه ضميراً أنَّك تؤكده

---

(١) في المصورة : فتقدر

(٢) البيت في المحتسب ١ / ١٨٨ والخصائص ١ / ٢٠٩ ، ٢ / ٣١ ، ١٧٠ وشرح المفصل ٥ / ١٢٠ وهو في هذه المصادر يضرب مثلا عند ورود مثل هذه المسائل .

(٣) كلمتان غامضتان في المصورة

(٤) في المصورة : بحسب .

(٥) مذهبه في الأصول ١ / ٦٨ بخلاف ذلك فهو يرى أنَّه يقدَّر بمفرد

(٦) لم يرجع الأبذي إلى الشيرازيات مباشرة ، وانما هو ينقل كلام ابن عصفور في هذه الفقرة .

وتعطف عليه فتقول : زيدٌ في الدارِ هو وعمروٌ ، ونحو ذلك .

فإنْ قيلَ : فكذلك كان ينبغي أنْ يكونَ (١) قولك : زيدٌ زهيرٌ ، وزيدٌ الأسدُ متحملاً للضمير ، لأنّه نائبٌ مناب ما يتحمّلُ الضميرَ ، وهو مثلٌ .

فالجواب : أنّ بينهما فرقاً ، وذلك أنّ الذى قام هناك مقام الخبر قام مقامه على معناه من غيرِ زيادةٍ فتحمّلَ من الضميرِ ما كان يتحمّله ، والذى قام فى هذا الأخيرِ مقامَ الخبرِ قامَ مقامَه على معناه ، ولكن بزيادةِ أنّه أُريدَ به أنّه هُوَ ، على جهةِ المبالغةِ ، فقد تغيّرَ المعنى ، وجُعِلَ الثّانِي كأنّه الأوّلُ لا مِثْلُه ، فلما قام مقامَه على غيرِ معناه لم يتحمل مِنَ الضّميرِ ما كان يتحمّلُه ، هذا إذا قلنا : إنّ قولَك : أبو يوسف أبو حنيفة بزيادةِ معنى أنّه هو هو مبالغةً ، وإنْ لم نقُلْ ذلك ولكن نقول : إنّه بمعنى أصلِه الذى حُذِفَ منه ، تحمّل من الضميرِ ما كان يتحمّله ، فلَكَ إذاً هنا وجهان ، والذى قبله ليس فيه إلّا وجهٌ واحدٌ ، وهو تحمّلُ الضميرِ لا غير ؛ لأنّه بمعنى الأصلِ الذى حُذِفَ منه ، ولا بُدّ .

وقوله : ولا بُدّ فيهما من ضميرٍ .

يعني لا بُدّ فى الجملةِ الاسميةِ أو الفعلية إذا كانت خبراً للمبتدأِ من ضميرٍ يربطها بالمبتدأِ ؛ لأنّ الجملةَ غيرُ المفردِ فلابُدّ من رابطٍ في اللفظ نحو : زيدٌ قام أبوه ، وزيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ ضربته ونحو ذلك .

وقوله : أو نِيّة .

مثالُ ذلك : زيدٌ قام ، تريد : هو ، والسّمنُ منوانِ بدرهمٍ تريد : منوان منه بدرهمٍ ، فحُذِفَ الرابطُ للعِلْمِ به .

والجملةُ الاسميّةُ فى المبتدأِ والخبر أوْ ما أصْلُه المبتدأُ والخبرُ ، إذا كان الناسخُ حرفاً نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ ، وزيدٌ إنّ أباه قائمٌ ، وزيدٌ ما أبوه قائماً (٢) ونحو ذلك .

---

(١) فى المصورة : تكون
(٢) فى المصورة : قائم ، خطأ .

والفعليةُ هي التي صدرُها فِعْلٌ أو حرفٌ داخلٌ على الفِعْلِ نحو : زيدٌ قام أبوه وزيدٌ إنْ تكرمه يكرمك ، ونحو ذلك .

واشتراطُ الضميرِ في الجملةِ هو الأكثرُ ، وقد يتكرَّرُ الظاهرُ ، فيوضَعُ موضعَ المُضْمَرِ فتقول : زيدٌ قام زيدٌ ، إذا كان زيدٌ مِمَّا يُعَظَّمُ كقوله تعالى : ﴿ الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ ﴾ (١) و ﴿ القارِعَةُ ما القارِعَةُ ﴾ (٢) وقال الشَّاعِرُ :

٨٥ - ليتَ الغرابَ غداةَ يَنْعَبُ دائِباً كان الغرابُ مُقَطَّعَ الأَوْداجِ . (٣)

وكذلك إنْ أُشِيرَ إليه أَغْنَى عن الضمير ، قال الله تعالى ﴿ ولِباسُ التَّقْوى ذلك خَيْرٌ ﴾ (٤) وقال تعالى ﴿ ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنَّ ذلك لَمِنْ عَزْمِ الأُمورِ ﴾ (٥) فيَمَنْ جعلَ " مَنْ " موصولةً أَغْنَى قوله ذلك عن الضميرِ ؛ لأنَّه إشارةٌ إلى صبرِه أي إنَّ صبرَه لمِنْ عَزْمِ الأُمورِ . ومنهم مَنْ جعل " مَنْ " شرطاً في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ و " صبر " في موضع جَزْمٍ بهِ وهو خبرُ " مَنْ " واللامُ مؤذنةٌ بالقَسَمِ " وإنَّ ذلك " جوابُ القَسَمِ ، واستغنى به عن جوابِ الشَّرْطِ على عادةِ العَرَبِ في اجتماعِ الشَّرْطِ والقَسَمِ ، فإنَّها تغلِّبُ المتقدِّمَ منهما ، فتقول : واللّه إنْ جئتني لأكرمنَّك وتحذِفُ جوابَ الشَّرْطِ ، وتقول : إن جئتني واللّه أكرمْك ، فتحذِفُ جوابَ القسمِ لدلالةِ جوابِ الشَّرْطِ عليه .

وقوله : إلَّا أنْ يكونَ نفسَ المبتدأ . (٦)

يعني أنَّ الجملةَ لابُدَّ فيها مِنْ ضميرٍ إلَّا أنْ تكون هي المبتدأ في المعنى فلا يُحْتاجُ فيها إلى ضميرٍ ، ومثالُ ذلك قولُ القائلِ لك " كلامُك زيدٌ قائمٌ " ، " وقولك لا إلهَ إلَّا الله " ، فالجملةُ خبرٌ عن المبتدأ ولا ضميرَ فيها،

---

(١) الآيتان ١ ، ٢ من سورة الحاقة

(٢) الآيتان ١ ، ٢ من سورة القارعة .

(٣) البيت لجرير في الديوان ٨٩ من قصيدة يمدح فيها الحجاج مطلعها
هاج الهوى لفؤادِكَ المهتاجِ * فانظر بتوضِحَ باكرُ الأحداجِ
والشاهد في الأمالي الشجرية ١ / ٢٤٣ ، وشرح الجمل ١ / ٣٤٥

(٤) الآية ٢٦ من سورة الأعراف .

(٥) الآية ٤٣ من سورة الشورى .

(٦) في نسخة من الجزولية : إلَّا أنْ تكون في المعنى نفس المبتدأ .

لأنها الأول في المعنى ، ومنه قوله عليه السلام : " أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله " (١) ، فالجملة خبر " أفضل " فلم يحتج فيها إلى ضمير .

ومن ذلك ضمير الأمر والشأن نحو : " هو زيد قائم " ، الجملة خبر عنه أي : الأمر والشأن زيد قائم .

وكذلك الجملة التي هي نعم وفاعلها وبئس وفاعلها لا يحتاج فيها إلى ضمير وإن كانت غير الأول في المعنى ؛ لأن العموم الذي في الفاعل - إذ لا يكون إلا جنسا - أغنى عن الضمير ، ومثال ذلك " زيد نعم الرجل " و " عمرو بئس الرجل " ، فالرجل هنا جنس يعم زيدا وغيره ، فأغنى عمومه عن الضمير ، وارتبط الإخبار به .

وزاد الأخفش أن يكون في الجملة اسم ظاهر هو المبتدأ في المعنى نحو : زيد قام الفتى إذا أردت بالفتى زيدا ، واستدل بقول الله تعالى : ﴿أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا ، فإن الله يضل من يشاء﴾ (٢) أي فإن الله يضله ، وبقوله تعالى : ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نضيع أجر من أحسن عملا﴾ (٣) أي : أجرهم .

وقد تؤول الآيتان على غير ما قاله الأخفش ، أما الأولى فالخبر محذوف يدل عليه قوله قبل : ﴿الذين كفروا لهم عذاب شديد والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة وأجر كبير﴾ (٤) فكأنه قال : أفمن زين له سوء عمله فله عذاب شديد خير أم من آمن وعمل صالحا فله مغفرة وأجر كبير .

وأما ﴿إنا لا نضيع﴾ فجملة اعتراض والخبر في الجملة بعده وهي ﴿أولئك لهم جنات عدن﴾ (٥)

---

(١) أخرجه مالك في الموطأ - كتاب القرآن - حديث رقم ٣٢ ص ٢١٤ ، ٢١٥ وفي كتاب الحج حديث رقم (٢٤٦) ص ٤٢٢ ، ٤٢٣ .
(٢) الآية ٨ من سورة فاطر ولم ترد في معاني القرآن للأخفش .
(٣) الآية ٣٠ من سورة الكهف وانظر معاني القرآن للأخفش : ٣٩٦
(٤) الآية ٧ من سورة فاطر .
(٥) كلمة (عدن) ساقطة من المصورة ، والآية ٣١ من سورة الكهف .

لكنه قد حُكِيَ : " أبو سعيدٍ الذى رويتُ عن الخُدْرِي[1] " و " الحجّاجُ الذى رأيت ابن يوسف "[2] ، تريد : رويت عنه // ورأيتُه ، وأنشدوا قـــولَ الشاعر : ٢٤٣

فيا ربَّ ليلى ، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ * وأَنْتَ الذي فى رحمةِ اللّهِ أَطْمَعُ[3] [٣١٨]

أراد : فى رحمتِه ، وهذا قليلٌ جِدًّا .

واشترط بعضهم[4] فى الجملةِ الواقعةِ خبرًا احتمالَ الصِّدْقِ والكَذِبِ ، فإذا اعتُرِضَ بقولهم : زيدٌ اضربه ، وعمرٌو لا تشتمه ، وزيدٌ هل ضربتَـه ؟ ، فهذه جملٌ طلبياتٌ لا تحتمِل الصِّدْقَ والكَذِبَ ، وهى أَخبارٌ عن المبتدإ .

قال : هذا على إضمارِ القول ، التقدير : زيدٌ أَقولُ لك : اضربه ، وأقول لك : لا تشتمْه ، وأقول لك : هل ضربتَه ؟ ، قال : والقولُ كثيرًا ما يُضْمَرُ ، قال الله تعالى : * والملائكةُ يدْخُلُونَ عليهم من كُلِّ بابٍ * سلامٌ عليكم *[5] قال : التقديرُ : يقولون : سلامٌ عليكم .

وهذا غيرُ صحيح ، فإنّه لا يلزمُ من كونِ الجملةِ تُسَمَّى خبرًا أَنْ تكـــونَ محتملةً للصِّدْقِ والكَذِبِ ؛ ألَا ترى أَنَّ المفردَ يُسَمَّى خبرًا ، وهو لا يحتملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ ، فالخبرُ لفظٌ مشتركٌ .

فإنْ قيلَ : ساغَ ذلك فى المفردِ لاحتمالِه ذلك مع المبتدإ .

قيل : قد لا يكون ذلك مثل : أَيُّ رجلٍ أَخُوكَ ؟ ونحـوه .

---

(١) شرح الجمل ١/٣٤٦ الهمع ١/٣٠١ ، ٢/٢٠ (مكرم)
(٢) شرح الجمل ١/٣٤٦
(٣) سبق تخريجه ٤٥٨
(٤) هو أبو بكر السراج كما فى شرح الجمل ١/٣٤٠ وقد قال ابن السراج فى الأصول ١/٨٠ وحق خبر المبتدأ إذا كان جملة أنْ يكون خبرًا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب ، ولا يكون استفهاما ولا أمرًا..إلخ . . ثم يقول : ولكن العرب قد اتسعت فى كلامها فقالت : زيدٌ كم مـــرةً رأيته ؟ إلخ ما قال ...
(٥) الآيتان ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

فصـــــل

واعلم أنَّ الخبرَ لا يُحْذَفُ ويوضعُ الظرفُ موضعَه إلَّا إذا كان يدلّ عليه الحرفُ ، فالمحذوفُ مع الظرفِ أبداً الاستقرار ؛ لأنَّ حرفَ الظروفِ أبداً " في " يدلّ على ذلك الإضمارِ ، فإذا قلت : زيد أمامك جازَ لأنَّ التقدير : مستقرٌّ أمامك ، ولو قلت : زيدٌ لك ، تريد : محبٌّ لك لم يَجُزْ ؛ لأنَّ اللامَ لا تُعْطِي (١) ذلك ؛ ألَا ترى أنَّه يصلح أنْ تقول : زيدٌ محبٌّ لك ومبغضٌ لك وكارهٌ لك ومملوكٌ لك ، ونحو ذلك فلا يتعيَّن المحذوفُ منه ، فإذا أردت شيئاً من ذلك فلابُدَّ من إظهارِه فتقول : زيدٌ محبٌّ لك أو مبغضٌ أوْ ما شئت من ذلك ، فمتى كان الحرفُ صالحاً لأشياءَ ليس في أحدِها أظْهَرَ كان ناقصاً كـ " زيدٌ لك " فلا يقعُ خبراً ، وإذا لم يكن كذلك ، وكان المحذوفُ يدلّ عليه الحرف ويقتضيه كان تامّاً فوقعَ خبراً ، فلذلك يشترطُ في الظَّرْفِ أوْ المجرورِ الواقعِ خبراً أنْ يكون تامّاً .

ومن النَّقْصِ أيضاً ألَّا يفيدَ كظرفِ الزَّمانِ مع الجُثَّةِ ، فلا يكون خبراً لها أصْلاً ، وإنِ اختصَّ ، فقولهم : اليومَ خمرٌ وغداً أمْرٌ ، تأويلُه : شُرْبُ خَمْرٍ ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك قبلُ . فالإخبارُ فيما جاءَ مِنْ هذا النحو إنَّما هو عن المَصْدَرِ ، وإنَّما أفادَ الزمان في الإخبارِ به عن المصدرِ ؛ لأنَّ القَصْدَ الإخبارُ بوقوعِه ، والأزْمانُ هي موضوعةٌ لتوقيتِ الأفْعالِ ، فإنْ أردتَ الإخبارَ عن وقتِ وقوعِ الحَدَثِ فقد آلَ المعنى للإخبارِ عن المصدرِ .

(حذف الضمير)

واعلم أنَّ الضميرَ المرفوعَ في خبرِ المبتدأ لا يُحْذَفُ إلَّا أنْ يكونَ مبتدأً نحو : زيدٌ هو القائمُ فقد تحذفه عِنْدَ بعضِهم فتقول : زيدٌ القائمُ ، تريد : هو القائمُ ، وفي حذفِه نَظَرٌ إذْ لا دليل عليه ؛ لأنَّ الكلامَ يستقلّ دونه ، وكذلك المنصوبُ لا يُحْذَفُ إلَّا ما عمل فيه الفِعْل أوْ ما جرى مجراه من اسمِ الفاعلِ واسمِ المفعولِ ، فقد يجوزُ حذفُه في الشعر قال :

---

(١) في المصورة : لا تُعْطِي

٥٨٢ - قد أصبحت أمُّ الخيار تدّعي عليَّ ذنبا كلُّه لم أصنعِ[1]

أراد لم أصنعه ، فحذف الهاءَ ولا يجوزُ في حال السَّعةِ حذفُه في الكلامِ، لا يقال : زيدٌ ضربتُ ، تريد : ضربتُه ؛ لأنَّ ذلك يؤدّي إلى حَذْفِ الرابطِ وتهيئةِ العاملِ للعَمَلِ ، وقطعِه عن العملِ ، وذلك لا يجوزُ . ومِنْ حَذْفِ ضميرِ النصبِ قولُ ابن يعفر :

٥٨٣ - ولخالدٌ تحمدُ ساداتنا بالحقِّ لا تحمدُ بالباطلِ[2]

أي تحمده ساداتُنا بالحَقِّ . وكذلك الضميرُ المخفوضُ بإضافةِ اسمٍ إليه أو حرفٍ ، إنْ أدّى حذفُه إلى التهيئةِ والعملِ ثم يُقْطَعُ عن العملِ ، لم يحذف نحو : زيدٌ مررت به فإنْ لم يُؤدِّ جازَ نحو قول العرب : السمنُ منوان بدرهم تريد : منوان منه ، والبرُّ قفيزان بدينارٍ ، تريد : قفيزان منه ، وقال تعالى : ﴿ فإنَّ الجحيمَ هي المأوى ﴾[3] أي : له ، لأنَّه خبرٌ لمَنْ طَغَى .

وقوله : وربَّما حُذِفَ الضميرُ للعِلْمِ به .

لمن يعين أمر الحذف وقد بيَّناه ، ومن الحذف : البرُّ الكُرُّ[4] بستين ، أي : الكُرُّ منه .

وقوله : كما أنَّه ربَّما حُذِفَ المبتدأُ مرةً والخبرُ أُخْرى .

مثالُ حذفِ المبتدأ قولك : الهلالُ واللّهِ ، لقوم يتراءونَ الهلالَ أي : هو الهلالُ ، وقولك ، المِسْكُ واللّه ، إذا شممت رائحةً طيّبةً أي : هو المسكُ .

---

(١) البيتان لأبي النجم العجلي في ديوانه : ١٣٢ وهما في الكتاب ١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧ ومعاني القرآن ١/ ١٤٠، ٢٤٢ وقال الفراء : وأنشدنيه بعض بني أسد نصبًا . وشرح الجمل ١/ ٣٥٠ والخزانة ١/ ١٧٣، ٤٤٥ وغير ذلك كثير ينظر في معجم شواهد العربية .

(٢) البيت في الضرائر لابن عصفور ١٧٦ ، والمقرّب ١/ ٨٤ والمغني ط٢ (٦٧٦) رقم ١٠٣٥ وشرح أبيات المغني ٧/ ٢٨٠ والخزانة ١/ ١٧٤ ويروى : فخالد ، لخالد ، وخالد . وليس في ديوان الأسود .

(٣) الآية ٣٩ من سورة النازعات وانظر التبيان ١٢٧٠

(٤) الكُرّ : مكيال لأهل العراق اللسان (كرر)

وقوله : والخبرُ أُخْرى .

مثاله : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ، تريد : وعمروٌ ضربتُه ، وكذلك : زيدٌ أكرمتُ أباه (١) وعمروٌ ، تريد : أكرمتُ أباه (٢) ، ومنه : لولا زيدٌ لأكرمتك ، أي: لولا زيدٌ موجودٌ لأكرمتك ، ونحو : ايمنُ اللّهِ لأفعلنّ كذا ، التقدير : ايمنُ اللّهِ قَسَمِي ، أو لازمٌ لى ، أَوْ ما أحْلِفُ به ، فحذفُه الخبرَ للعِلْمِ به مع الطولِ .

وتلخيص هذا أَنْ تقول : اعلم أَنَّ الخبرَ قد يلزمُ حذفُه لطولِ الكلام وللعِلْمِ به ، وذلك خبرُ المبتدأِ الواقعِ بعد لولا نحو : لولا زيدٌ لأكرمتُكَ وقد لُحِّنَ المعرّيّ فى قوله :

٥٨٤ - يُذيبُ الرُّعْبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يمسكُه لسالاَ (٣)

وكذلك خبرُ المبتدأِ الذى سَدَّتِ الحالُ مَسَدَّهُ نحو : ضربي زيداً قائماً التقدير : إذا كان قائماً ، أي فى هذهِ الحالِ ، فحُذِفَ وجُعِلَتِ الحالُ كالعِوَضِ .

وقد يجوز حذفُه إذا كان عليه دليلٌ نحو أَنْ يقال لك : مَنِ القائمُ ؟ فتقول : زيدٌ أي : زيدٌ القائمُ ، إلا خبرَ ما التعجبيّة ، فإنّه لا يحذفُ، لأنّه جرى كالمَثَلِ ، والأَمْثالُ // لا تتغيّرُ . ٢٤٤

---

(١) فى المصورة : أكرمته إياه
(٢) فى المصورة : إياه
(٣) البيت فى شرح الجمل لابن عصفور : ١/ ٣٥٢ والمقرّب ١/ ٨٤ ، وشرح الكافية الشافية : ٣٥٦ ، والمغنى برقم ٤٩٥ ، ٩٤٦ ، وشرح أبياته ٥/ ١١٨

فصـــــــل

وما ذكرناه من التزام حذفِ خبرِ المبتدأ بعد " لولا " ، هو مذهب سيبويه ، لأنه ترجم عليه فقال : " هذا بابٌ من الابتداء يُضمَرُ فيه ما يُبْنَى على المبتدأ " (١)

وقد اختلف النّاسُ في الاسمِ الواقعِ بعد " لولا " على أربعةِ مذاهب :

فذهب ابنُ كيسان (٢) إلى أنّه مرفوعٌ بلولا ، وهو مردودٌ من جهتين :

إحداهما : أنّ الحرفَ إذا لم يَخْتَصّ لم يَعْمَلْ ، و" لولا " هذه قد حُكِيَ دخولُها على الاسمِ تارةً وعلى الفعل أُخْرى ، أنشد الكسائي :

٥٨٥ - أَلَا زَعَمَتْ أَسماءُ أَنْ لا أُحِبُّها فقلتُ : بَلَى ، لولا يُنازِعُني شُغْلِي (٣)

وقال الآخر :

٥٨٦ - قالت أُمامةُ لمّا جِئْتُ زائرَها : هَلّا رَمَيتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لا دَرَّ دَرُّكِ إنّي قد رَمَيْتُهُمُ لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدودِ (٤)

فقال : لولا ينازعني ، ولولا حُدِدْتُ ، فأَوْلاها الفعلَ ، وليست " لولا " هنا توبيخاً ولا تحضيضاً ، لأنّه يريد : قد رَمَيْتُهم لولا المَنْعُ.

والثاني : أنّ كُلَّ حرفٍ اختصّ باسمٍ مُفْردٍ واستحق العملَ فيه ، فإنّه يعملُ فيه الجرَّ ، وذلك كحروفِ الجرِّ كلّها ، وهذه قد اختصّتْ باسمٍ مفردٍ وعملتِ الرفعَ ، وذلك لا نظيرَ له ، بل لا يعمل الحَرْفُ في الاسمِ الرَّفْعَ إلّا إذا نَصَبَ ، وذلك في الحروفِ الداخلةِ على الجُمَلِ نحو : ما زيدٌ قائماً وإنّ زيداً لقائمٌ ، ونحو ذلك .

---

(١) الكتاب ٢/١٢٩ وفيه " ما يبنى على الابتداء " .
(٢) مذهبه مبسوط في ابن كيسان النحوي (للدعجاني) : ٢٦٠
(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١/٨٨ ، وهو في شرح ابن يعيش ٨/١٤٦ والخزانة ٤/٤٩٨ والمغني : رقمه ٤٩٩ وشرح أبياته : ٥/١٢٧ وغير ذلك .
(٤) البيتان للجموح الظفري ونسبهما أبو تمام لراشد بن عبد الله السّلمي الصحابي ، ذكر ذلك صاحب الخزانة .
الأمالي الشجرية ٢/٢١١ وشرح ابن يعيش ١/٩٥ و ٨/١٤٦ والإنصاف ٧٣ والخزانة ١/٢٢١ والعُذرى : بضم العين والقصر اسم بمعنى المعذرة =

وذهب ابنُ الطراوة إلى أنَّ الاسمَ مرفوعٌ بالابتداءِ ، والخبرُ قولك : لأكرمتك (١) ، قال : لأنَّ الخبرَ هو المستفادُ وبهذا وقعتِ الفائدةُ (٢) ، وهذا المذهبُ مردودٌ من جهتين :

إحداهما : أنّه يجعلُ الكلامَ جملةً واحدةً ، وقد استقرَّ أنّ كلَّ ما يجابُ فإنّه مؤلّفٌ من جملتينِ كالقَسَمِ وجوابِهِ ، والشرطِ وجوابِهِ .

وهذا الذى زعم ابنُ الطراوة لا نظيرَ له .

والثانى : أنَّ خبرَ المبتدأِ إذا كان جملةً لابدَّ فيها من ضميرٍ يربطها بالمبتدأِ إلاّ أنْ تكون هي المبتدأَ في المعنى ، وذلك أيضًا لا نظيرَ لهُ ، فإنْ قيل : قد يحذفُ ، قلنا : لو كان محذوفًا لظَهَرَ في موضعٍ ما .

وذهب الكسائيُّ : إلى أنّه فاعلٌ بإضمارِ فعلٍ ، كذا نَقَلَ الشيخُ (٣) ، والتقدير : لولا حَضَرَ زيد لأكرمتك ، واستدلَّ بالبيتين المتقدّمين اللذين ذكرناهما فى الرّدِّ على ابن كيسان .

وذهب سيبويه إلى أنّه مرفوعٌ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ للعِلْمِ به وللطُّولِ بالجوابِ . (٤)

وبقى الترجيح بينَ المذهبَيْنِ :

فأمّا الكسائيُّ : فيقال له : أنتَ قد أضمرتَ ونحن قد أضمرنا ، فينبغي أنْ نختارَ أحسَنَ الإضمارينِ ، وهو ما أضمر سيبويه ؛ لأنَّ الذي أضمرَ سيبويه هو خبرُ المبتدأِ وهو حاضرٌ أوْ موجودٌ ، والمبتدأُ هو الخبرُ في المعنَى ، ولهذا يقول سيبويه فى نحو هذا " فإذا أضمرتَ فالذي فى نفسك ما أظهرتَ. واذا أضمرتَ الفعلَ فقد أضمرتَ خلافَ ما أظهرتَ ، لأنَّ الفعلَ ليس الفاعلَ فى

= وفى هامش المصورة إشارة إلى أنّه فى نسخة أخرى : ولا عُذْرَ . والذى فى الصلب: ولا غزوى، وهو تحريف .

(١) المثال سبق ص ٨٩٢ " لولا زيد لأكرمتك " .

(٢) انظر ابن الطراوة النحوى : ٢٣٩

(٣) يقصد الشلوبين ولا شىء من هذا فى الشرح الصغير ولا فى التوطئة .

(٤) الكتاب ٢/١٢٩ وسيبويه لا يرى أنَّ علّة حذف الخبر ما ذكر أعلاه وأنظر ما يأتى ٨٩٦ عند قوله : وجعل سيبويه علة الحذف إلخ ..

المعنى ؛ ولأنَّ إضمارَ الخَبَرِ أكثر من إضمارِ الفعلِ فارغًا ، وإنْ كان قد جاءَ مِنْهُ شيءٌ نحو قولِ اللهِ تعالى ﴿ يُسَبَّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ ﴿رِجالٌ﴾(١) ﴾ أي يُسَبِّحُهُ رجالٌ ، في قراءة من فتح الباءَ مِنْ يسبَّح ، ونحو قول الشاعر :

٥٨٧- لَيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطَّوائحُ (٢)

أراد : يبكيه ضارعٌ لخصومةٍ .

وأمّا ما أنشده من إظهار الفِعْلِ فلا دليلَ له فيه ؛ لأنَّه يمكن أنْ يكونَ ذلك على حَذْفِ أنْ وأنْ وما بعدها في تقدير الاسم ، فكأنَّه قال : لولا أنْ حُدِثْتَ ، ولولا أنْ ينازعني ، فأضمَرَ "أنْ" ورفعَ الفعلَ كما قالوا : تسمعُ بالمعيديّ خيرٌ من أنْ تراه ، والأصلُ أنْ تسمعَ فلما حذفَ أنْ رفعَ الفِعْلَ ، وكما قال :

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرُ الوَغَى (٣) [١٠]

أراد أنْ أحضُرَ ، فلما حَذَفَ أنْ رفعَ الفِعْلَ .

ومن الناسِ مَنْ أجازَ (٤) ظهورَ الخَبَرِ بعد لولا ، واستدلَّ بما جاء من ذلك في الحديث نحو قوله عليه السلام " لولا قومُك حديثو عَهْدٍ بالكُفْرِ لبنيتُ البيتَ على قواعدِ إبراهيم (٥) " . ألا تراه قد أظْهَرَ الخَبَرَ ، وسَبَبُ ذلك - والله أعلمُ - أنَّه لو حُذِفَ هنا لم يُعْلَمْ ولم يكن عليه دليلٌ ؛ ألا ترى أنَّه لو حُذِفَ لصارَ المفهومُ : لولا قومُك حاضرون ، وليس المقصود .

---

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ من سورة النور ، وقراءة حفص : يُسَبِّح ، بكسر الباء ، وقرأ بفتح الباء ابن عامر وعاصم في رواية أبي بكر السبعة ٤٥٦ وفي البحر ٦ / ٤٥٨ ، قرأ ابن عامر وأبو بكر والبحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان بالياء مع الفتح .

(٢) البيت لنهشل بن حَرِّيٍّ شاعر مخضرم عاش إلى زمن معاوية وينسب البيت لآخرين انظرهم في الخزانه ١ / ١٥٢ والشاهد في الكتاب ١ / ٢٨٨ ، ٣٣٦ ، ٣٩٨ منسوبًا للحارث بن نَهِيك ، والمقتضب ٣ / ٢٨٢ والمحتسب ١ / ٢٣٠ والخصائص ٢ / ٣٥٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٥٣٧ والخزانة ١ / ١٤٧ وغير ذلك .

(٣) قافيته : مخلدي وقد سبق في ٢٩ ، ٣٤٥

(٤) في الهمع ٢ / ٤٠ (مكرّم) أنّ المختار وفاقًا للرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك أنّه يجب ذكر الخبر إذا كونا مقيدا ولم يشعر به المبتدأ كما في الحديث الآتي .

(٥) لم

فالرابطُ لهذا أنْ يقال : يُلتَزَمُ الحَذْفُ إذا عُلِمَ للطُّولِ ، وإذا لم يُعْلَمْ لم يُحْذَفْ ؛ لأنَّهُ يؤدِّي إلى اللَّبْسِ ، والكلامُ موضوعٌ على البيانِ ، وكذلك تقول : لولا زيدٌ في حانوتِهِ لمشيتُ إليك ، فيجوز إظهارُ هذا الخبر ؛ لأنَّهُ قد يعلم إنْ حُذِفَ .

وجَعَلَ سيبويه عِلَّةَ الحَذْفِ كثرةَ الاستعمالِ ، وجَعَلَ غيرُه علّةَ الحَذْفِ كثرةَ الاستعمالِ مع الطولِ بالجوابِ (١) . وكأنَّ سيبويه رأى أنَّ الطُّولَ ليس بموجبٍ لأنْ يُحْذَفَ الخَبَرُ ؛ لأنَّهُ قد يحذفُ الخَبَرُ ولا جوابَ ثم يطولُ به الكلامُ نحو قول الله تعالى : ﴿ ولولا فَضْلُ اللّهِ عليكُمْ ورحمَتُهُ وأنَّ اللّهَ رَؤُوفٌ رحيم ﴾(٢)

كذا قيَّدنا هذا الموضعَ وقتَ القراءةِ على الشَّيْخِ أبي عليٍّ رحمه الله .

وذكر صاحبُ " الإنصافِ " الخلافَ(٣) في ذلك ، وهو ما أذكره :

قال : ذهب الكوفيونَ إلى أنَّ " لولا " يرتفعُ الاسمُ بعدَها ـ نحو : لولا زيدٌ لأكرمتُك ـ بها .

وذهبَ البصريون : إلى أنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء .

احتجَّ الكوفيون بأنْ قالوا : إنَّما قلنا ترفعُ الاسمَ ؛ لأنَّها نائبةٌ عن الفعل الذى لو ظَهَرَ لرفعَ الاسمَ ؛ لأنَّ التقديرَ // في " لولا زيدٌ لأكرمتك " : ٢٤٥
لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك ؛ لأكْرَمْتُكَ ، إلاَّ أنَّهم حذفوا الفِعْلَ تخفيفاً وزادوا " لا " عِوَضاً (٤) فصارَ بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، وصار هذا بمنزلةِ قولِك : " أمّا أنْتَ منطلقاً انطلقتُ معك " ، والتقديرُ فيه : أنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معك ، فحذفوا الفِعْلَ وزادوا " ما " عِوَضاً عن الفعلِ ، والذى يدلّ على أنَّها

= (٥) الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب الحج (٤٠) ٢ / ١٨٠ والأنبياء (١٠) ٤ / ١٧٨ وأخرجه مالك فى الموطأ كتاب الحج الحديث رقم (١٠٤): ٣٦٣ وغير ذلك .

(١) هذا الذى فى الكتاب ٢ / ١٢٩

(٢) الآية ٢٠ من سورة النور

(٣) الإنصاف ٧٠ - ٧٨ والنقل عنه بتصرف

(٤) فى الإنصاف : وزادوا لا على لو .

عِوَضٌ أَنَّهم : لا يجمعون بينها وبين الفِعْلِ ، لئلاَّ يُجمَعَ بين العِوَضِ والمعوَّضِ مِنْهُ ، ونحن وإنْ اختلفنا فى أَنَّ " أَنْ " هنا هل هي فى معنى الشرطيةِ " إِنْ " أَوْ هي فى تقدير " لأَنْ " لم تختلف فى أَنَّ " ما " عِوَضٌ عن الفِعْلِ ، ونظيرُه " إِمَّا لا فافعل هذا " [تقديره: إِنْ لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا](١) ثم حُذِفَ الفعلُ لكثرةِ الاستعمالِ ، وزيدتْ " ما " عِوَضاً عنهُ ، وصار بمنزلةِ حرفٍ واحدٍ ، ويدلّ على العوضيَّةِ أَنَّهم قد قالوا* : " إِما لا " لنيابتِها عن الفِعْلِ وأَصْلُ الحروفِ أَلاَّ تمالَ ، وقال الشاعر :

فَطَلِّقْها فلستَ لها بِكُفْءٍ ... وإِلاَّ يَعْلُ مِفْرَقَكَ الحُسامُ(٢) [٤٩٦]

أراد : وإلا تطلقها يَعْلُ ، فحذفَ(٣) . قالوا : والدليلُ على أَنَّ الاسمَ يرتفعُ بها لا بالابتداءِ وقوعُ " أَنَّ " المفتوحه بعدَها فى نحو : لولا أَنَّ زيداً ذاهبٌ لأكرمتُك ، ولو كانت فى موضعِ رفعٍ بالابتداءِ لوجبَ أَنْ تكونَ مكسورةً ، فلمَّا وجَبَ أَنْ تُفْتَحَ دلَّ على صِحَّةِ ما ذهبنا إليه .

وأَمَّا البصريون : فاحتجُّوا بأَنَّ الحرفَ إِنَّما يعملُ إذا كان مختصًّا و " لولا " لا تختصّ بالاسم دون الفعل ، وقد تدخل على الفِعْلِ كما تدخلُ على الاسم وأنشدوا :

قالتْ أُمامَةُ لمَّا جِئتُ زائرَها : ... هلا رَمَيْتَ ببعضِ الأَسْهُمِ السُّودِ ،
لا دَرَّ دَرُّكِ ، إِنى قدْ رَمَيْتُهُمُ ... لولا حُدِدْتُ ولا عُذْرَى لمَحْدُودِ(٤) [٥٨٦]

فقال " لولا حُدِدْتُ " فأَدْخلها على الفِعْلِ ، فدلَّ على أَنَّها لا تختصُّ ، فوجَبَ ألاَّ تكون عاملةً ، وإذا لم تكن عاملةً وجبَ أَنْ يكونَ الاسمُ مرفوعاً بالابتداءِ ، والذى يدلّ على أَنَّه ليس مرفوعاً بلولا ، بتقدير لو لم يمنعني زيدٌ لأكرمتك ، أَنَّه لو كان كذلك لكان ينبغي أَنْ يعطفَ عليها بـ " وَلَا "

---

(١) أثبتنا هذه العبارة من الإنصاف ليتم بها الكلام علما أَنَّ ما حذفه الشارح من النص يبلغ عدّة أسطر . انظر الإنصاف : ٧٢

(٢) سبق تخريجه ٢٨٣ * كذا فى المصورة ، والصواب « أمالوا »

(٣) حذف الشارح من كلام ابن الأنبارى ما يعادل نصف صفحة أنظر الانصاف ٧٣

(٤) سبق تخريجهما قبل قليل

قال تعالى ﴿ وما يَسْتَوِي الأَعْمَى والبصيرُ ولا الظلماتُ ولا النورُ ﴾[1] وقال الشاعر :

٥٨٨ - فما الدُّنيا بباقاةٍ لحَيٍّ ... وما الدنيا على حَيٍّ بَبَاقِ[2]

قوله: " بباقاةٍ " أراد : بباقيةٍ ، فأبدلَ من الكَسْرةِ فتحةً ، وقَلْبُ[3] الياءِ ألفاً لغةُ طيّيء . فلما لم يَجُزْ أنْ يقالَ : لولا أخوك ولا أبوك دلَّ على فسادِ ما ذهبوا إليه.[4]

قال : والصحيحُ مذهبُ الكوفيين .

والجوابُ عن كلمات البصريين قولهم : " إنَّ الحرفَ لا يعمل إلَّا إذا كان مختصًّا " قلنا : نُسَلِّمُ ذلك ، ولا نُسَلِّمُ أنَّ لولا غيرُ مختصٍّ ، والبيت:

* لولا حُدِيْتُ ... . *[5] [٥٨٦]

لا حجّةَ فيه ، لأنَّا نقولُ : " لو " فيه غيرُ مركَّبةٍ مع " لا " وإنَّما هي امتناعٌ لامتناعٍ على أَصْلِها و " لا " معها بمعنى لَمْ ، لأنَّ " لا " مع الماضي بمعنى " لم " مع المستقبل كأنَّهُ قال : لو لم أُحَدَّ ، وهذا كقولِه تعالى : ﴿ فلا اقتَحَمَ العَقَبَةَ ﴾[6] أي : لم يقتحمْ ، وكقوله تعالى : ﴿ فلا صَدَّقَ ولا صَلَّى ﴾[7] أي : لم يُصَدِّق ولم يُصَلِّ ، وكقول الشاعر :

إنْ تغفرِ اللهمَّ تَغْفِرْ جَمًّا ... وأيُّ عبدٍ لكَ لا أَلَمَّا[8] [٤٤١]

أراد : لم يُلْمِمْ وكقوله :

٥٨٩ - * وأيُّ أمْرٍ سَيِّءٍ لا فَعَلَهْ *[9]

---

(١) الآيتان ١٩، ٢٠ من سورة فاطر.
(٢) في الإنصاف : ٧٥ ورواية العجز فيه :* ولا حيٌّ على الدنيا بباقِ *
(٣) في المصورة : وقلبا ، وفي الإنصاف : ٧٥ " فانقلبت الياء ألفا ، وهي لغة طيّيء .
(٤) بعده كلام في الإنصاف
(٥) سبق قبل قليل .
(٦) الآية ١١ من سورة البلد .
(٧) الآية ٣١ من سورة القيامة .
(٨) سبق تخريجه ٦١٨
(٩) البيت لشهاب بن العيّف العَبْدي ، جاهلي ، ونسب لأخيه عامر وهو في الإنصاف : ٧٧ وشرح ابن يعيش ١/١٠٩ ، والمغني رقم ٤٤٥ والخزانة ٤/٢٢٨

يريد : لَمْ يفعلْه ، وكذلك " لولا حُدِدْتُ " أي: لم أُحَدَّ[1] ، فوجبَ أنْ تكون عاملةً .

وأمّا قولهم : لكان ينبغي أنْ يُعْطَفَ عليها بِوَلا إلى آخرِهِ .

قلنا : إنَّ المانعَ أنَّ لولا مركبة من " لو " و " لا " فلمّا ركَّبْتَها أخرجتَ " لو " من حدِّها ، و " لا " من الجَحْدِ ، فإنَّ الحروفَ إذا ركَّبْتَها بعضَها مع بعضٍ تغيَّر حكمُها الأوّلُ ، وحَدَثَ حكمٌ آخرُ لها بالتركيبِ ، كما قلنا في " لولا " بمعنى التحضيض ، وهلّا وألّا ، وما أشبهه ، فكذلك هنا ، فلذلك لم يَكُنِ[2] العَطْفُ عليها " بولا " ، واللّه أعلمُ . انتهى كلامُ ابنِ الأنباري في "الإنصاف" .

قلت : ولم يحك أدلة البصريين كما قدَّمنا ، وإنّما ذكرَ لهم أضعفَ الأدلةِ ، فسَهُلَ الردُّ . والصَّوابُ أنَّ الحروفَ لا تعملُ بما فيها مِنْ معنى الفعل ، لو كانت كذلك لعَمِلَتْ الهمزةُ التي للاستفهام بمعنى استفهم ، وما النافية بمعنى أنْفِي ، ولا بالنيابة مناب الفِعْل ، نعم إنَّها تزادُ كالعوض ولا يُنْسَبُ لها العَمَلُ ، وقولهم : أمّا أنت منطلقاً ، " أنت " عندنا مرفوع[3] بإضمار كان لا بنفس " ما " وهو الصحيحُ ، وأمّا " إمّا لا فافعل كذا " فهذا ممّا حُذِفَ فيه فعلُ الشَّرْطِ لكثرةِ الاستعمالِ ، وزادُوا " لا " كالعِوَضِ ، وقد يحذفون الفعلَ ولا يُعَوِّضونَ ، كقوله :

قالت بناتُ العَمِّ : يا سلمى وإنْ كان عَيِيّاً مُعْدِماً قالت : وإنْ[4] [٢٥٠]

أرادت : وإنْ كان عيياً[5] فقد رضيتُه ، إلّا أنَّ مثل هذا الحذف يقلُّ ، وليست " لا " في إمّا لا عاملة ، فلا حُجَّةَ علينا فيها ، والذي نقول لهم : إنَّ كلَّ حَرْفٍ اختص باسمٍ مفردٍ فإنَّه يعملُ فيه الجرَّ إن استحق العَمَلَ ، فلو كانت " لولا " عاملة لجرّت ، فالصوابُ مذهبُ البصريين ، واللّه أعلمُ .

---

(١) بعده في الانصاف ٧٨ " فدلت على أنّ " لولا " هذه ليست التي وقع فيها الخلاف ، فدلّ على أنّها مختصة بالأسماء دون الأفعال " .

(٢) في الإنصاف : لم يجز

(٣) في المصورة : مرفوعا .

(٤) سبق تخريجه ٣٨٤

(٥) في المصورة : غبيا .

وقوله : " وقد يلزمُ فيها الأَصْلُ ".

يعنى تقدُّمَ المبتدأ وتأخيرَ الخَبَرِ .

وقوله : "إذا كان المبتدأُ ضميرَ الشأنِ ".

مثال : ﴿ هو اللهُ أحدٌ ﴾(١) أي : الأمرُ والشأنُ : اللهُ أحد ، وهو زيدٌ قائمٌ أي الأمرُ : زيدٌ قائمٌ ، وكذلك تُضمِرُ ضميرَ القِصَّةِ فتقول : هي زيدٌ قائمٌ أي : القِصَّةُ : زيدٌ قائمٌ ، والكوفيون يقولون : هو زيدٌ قائمٌ ، وهي هندٌ قائمةٌ لقوله تعالى ﴿ هو اللهُ أحدٌ ﴾(١) وقال : ﴿ فإنَّها لا تعمى الأبصارُ ﴾(٢) ، وهذا غيرُ لازمٍ ، فإنَّه قد حكى الخليلُ رحمه الله : إنَّه أمةُ اللهِ ذاهبةٌ(٣) // أي : إنَّ الأمرَ هذا . وهذا المضمرُ لا يُستعملُ إلَّا قبلَ الذِّكرِ ، ثم يُفسَّرُ بجملةٍ ، لأنَّ القصدَ به التنبيهُ للسامعِ ، ثم تُخبِرُه بعدَ ذلك ، فلذلِكَ لزِمَ تقديمُه . ٢٤٦

وقوله : أو مُتضمِّناً معنى حرفٍ له صَدْرُ الكلامِ .

يعنى إذا كان اسمَ شرطٍ أو اسم استفهامٍ . ومثالُ ذلك في الاستفهام : من جاءك ؟ التقديمُ هنا واجبٌ ، لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ إذْ هو طريقٌ لأنْ يُعلَمَ به ، ولا يقال : جاءكَ مَنْ ؟ ومَنْ عندك ؟ ولا يقال : عندك من ؟ ومن الخارج ؟ ، ولا يقال : الخارجُ مَنْ ؟ على أنْ تجعلَ مَنْ مبتدأ والخارج خبره ، وقد يقالُ على أنْ تجعلَ الخارجَ مبتدأً ومَنْ مبتدأً ثانٍ وخبرُه محذوفٌ التقدير : الخارجُ ، مَنْ هوَ ؟ .

ومثال الشرطِ : مَنْ يكرمْني أكرمْه ، وما تصنَعْ أصْنَعْ مثلَه ، إذا جعلت ما مفعولةً ، وما تصنعْه أصنعْ مثلَه إذا جعلتها مبتدأةً ، فهذه الأسماءُ تلزمُ الصدرَ كأسماءِ الاستفهامِ ، ولأنَّها جازمةٌ لما بعدها والجازمُ أبداً مقدَّمٌ على المجزومِ .

وقوله : أو مضافاً إلى ما تضمَّنه .

---

(١) الآية ١ من سورة الاخلاص.

(٢) الآية ٤٦ من سورة الحج .

(٣) الكتاب ١ / ١٤٧

مثالُه فى الاستفهامِ : غلامُ مَنْ عِنْدك ؟ وغلام مَنْ جاءَك ؟ ، وفى الشرطِ : غلامَ مَنْ تُخْرِجْ أَخْرُجْ معَهُ ، وغلامُ مَنْ تضربه أَضربْه ، فالغلامُ يلزم الصَّدْرَ مرفوعًا كان أَوْ منصوبا ؛ لأَنَّه اكتسى من الذى أُضِيفَ إليه ذلك ، إذِ المضافُ والمضافُ إليه كالشيءِ الواحدِ .

وقد يلْزَمُ الصَّدْرَ وإنْ لم يكن مِنْ هذا الذى ذكرَه هنا ، وذلك كَمْ الخَبَرِيَّةِ فإنَّها لازمة (١) الصَّدْرِ ، إمَّا بالحملِ على الاستفهاميةِ أُخْتِها وإمّا بالحملِ على رُبَّ نقيضتِها ، فإنها للتكثيرِ ورُبَّ للتقليلِ ، والنّقيضُ نظيرٌ عندهم فى الحمل عليه . وقد قيل : إنَّ رُبَّ معناها التكثيرُ ككم الخبريَّةِ ، وكذلك " ما " فى التعجب تلزمُ الصَّدرَ ؛ لأَنَّه جرى كالمَثَلِ .

وقوله : أو كان معه لامُ الابتداءِ .(٢)

مثاله : لَزَيدٌ قائمٌ ولَعَمْرٌو خارجٌ قال الله تعالى ﴿ ولَعَبْدٌ مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ ﴾ (٣) ، وذلك أَنَّ لامَ الابتداءِ دخل على المبتدأِ والخبرِ لتأكيدِه فلَزِمَ الصّدرَ ، ولا تَخْرُجُ عنه إلّا مع "إنَّ" لما سيبيَّنُ فى بابه .

وقوله : " أَوْ كان الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ معرفةً " .

مثاله : لولا زيدٌ لأكرمتك ، لأَنَّك عندما عَدِمْتَ الخبرَ من اللفظِ واحتجت إلى تقديره انبغى أَنْ تقدّرَهُ فى موضعِه من التأخيرِ وكذلك قولك : زيدٌ ، فى جوابِ مَنْ قال لك سائلاً : مَنْ فى الدارِ ؟ فتقدّر الخبرَ المحذوفَ بعدَ : زيدٍ ، أى : زيدٌ فى الدارِ ، ولا تقدّره قبل زيدٍ ؛ إذْ لا معنى لذلك ، ولأَنَّ الخبرَ لمّا حُذِفَ ، وكان الأَصْلُ فيه أَنْ يكونَ مؤخّرًا انبغى أَنْ يقدّرَ بالأَصْلِ .

وقوله : أو كانا معرفتين .

مثاله : أخوك زيدٌ ، فالمقدَّمُ منهما هو المبتدأُ ، فيلزمُ كلَّ واحدٍ منهما مرتبتَه ، لئلّا يلتبسَ إنْ قَدَّمْتَ ، والمعنى فى كونهِ مبتدأً خلافُ المعنى فى كونهِ

---

(١) فى المصورة : لازم
(٢) فى الجزولية : لام التوكيد
(٣) الآية ٢٢١ من سورة البقرة .

خبراً ، فلمّا أَلْبَسَ تقدّمُهُ بما المعنى على خلافِهِ لم يَجُزْ ، لأنّكَ تُقدّمُ المعلومَ عند المخاطب وتؤخرُ المجهولَ ، فإذا كان عارفاً بالأخِ جاهلاً باللّقبِ " قدّمْتَ الأخَ وأخّرْتَ اللّقبَ "(١) ، وإذا كان عارفاً بزيدٍ جاهلاً بالأُخوّةِ ، قدّمت زيداً وأخّرْتَ الخبرَ .

وقوله : أَوْ نكرتين متساويتي الرُّتْبَةِ .

مثاله : خيرٌ من زيدٍ أَفْضَلُ مِنْ عمروٍ .

وقوله : بُعْداً عنِ المعرفةِ .

يعنى أَفعل لأنّهما نكرتان تقاربان(٢) المعرفةَ فتنكيرهما سواء ومفارقتهما(٣) أيضاً للمعرفة سواء ، فلذلك قال : إنّهما متساويتان فى البعد من المعرفة بكونهما نكرتين وفى الدنو منها بما تخصّصا به من المجرورِ بعدهما ، وكون ذلك المخصِّص لهما لا يجتمع مع الألف واللام .(٤)

وقوله : ودُنُوّاً منهـا .

أي : إنّهما قَرُبا من المعرفةِ لمّا لم تدخلها الألفُ واللامُ كما لا تدخل على المعارفِ كذا فسّر شـ هذا الموضع .(٥) ويمكن أنْ يريد بالبُعْدِ والدنوّ غير هذا : فيعنى بقوله : بُعْداً عن المعرفةِ مثل : ما رجلٌ قائمٌ ولا رجل خارجٌ فهذان(٦) مستويان فى البُعْدِ عن المعرفةِ إذْ ليس واحدٌ منهمـا مقارباً للمعرفة ، ويعنى بالدنوّ : " أَفْعَلُ مِنْ " ، فإنّه عند النحويين نكرةٌ تقاربُ المعرفةَ لكونِها قد تخصّصت بالمجرورِ ولكونها لا تقبلُ الألفَ واللامَ . وأَظُنُّ أنّ هذا مرادُ أبي موسى .

---

(١) استخدم اللقب بمعنى الاسم وفى اللسان(لقب)" وفى التنزيل العزيز " ولا تنابزوا بالألقاب " يقول : لا تدعوا الرجل إلّا بأحب أسمائه إليه .
(٢) فى الشرح الصغير ١٨٠ : تفارقان .
(٣) " " " ١٨٠ : مقارنتهما .
(٤) هذا تفسير الشلوبين لهذا الموضع انظر الشرح الصغير ١٨٠
(٥) انظر الشرح الصغير : ١٨٠
(٦) فى المصورة : فهذا .

وقوله : " أَوْ كان المبتدأُ مشبَّهاً بالخَبَرِ ".

مثاله : أبو يوسف أبو حنيفة ، وزيدٌ زهيرٌ ، والمانعُ هنا اللَّبْس ؛ لأنَّ الكلامَ ينعكسُ معناه فيصير المشبَّهُ مشبَّهاً به ؛ فلذلك لم يَجُزِ التقديمُ إذْ هما معنيان مختلفان .

وقوله : وقد يخرجُ هذا عن أَصْلِهِ .

يعني أنَّ الشاعرَ قد يقلب التَّشْبيه مبالغةً وذلك نحو قولِ الشاعر :

٥٩٠- * وَرَمْلٍ كأَوْراكِ العَذَارَى قَطَعْتُهُ * (١)

ومن عادتِهم تشبيه أوراكِ العَذَارى بالرَّمْلِ ، فقلبَ الشاعرُ التَّشْبيهَ مبالغةً ، فتقول على هذا في : زيدٌ حاتمٌ ، حاتمٌ زيدٌ ، إذا قصدتَ المبالغةَ ، وأنشدوا

٥٩١- إنَّ الربيعَ الجَوْدَ والخريفا يدا أَبي العباسِ والصُّيُوفا (٢)

ومن عادة الشعراء أنْ يُشَبِّهوا يَدَى الكريمِ بالربيعِ الجَوْدِ والخريف والصُّيُوف فعكس هذا الشاعرُ التشبيهَ مبالغةً . ولابن الطراوةِ فيها كلامٌ قال(٣) : " إنَّ الشاعرَ إنَّما قَصَدَ تَشْبيهَ يدي أَبي العباس بالرَّبيعِ والخريف والصّيوف إلاَّ أنَّه اضطُرَّ إلى تقديم الخَبَرِ وإنَّ " تَنْصِبُ ما يليها وترفعُ ما يتأخَّرُ عنْها ، فنصبتِ الخَبَرَ لمّا وليَها وهو الرَّبيعُ وما عُطِفَ عليه ، ورفعت الاسمَ " . وهذا لا يُحتاجُ إليه ؛ لأنَّه لا دليلَ على هذه الدَّعوى ، إذْ يُثْبِتُ لإنَّ رفعَ الاسمِ ونصبَ الخَبَرِ ، وذلك لم يُسْتَقْرَ فيها ، ولأنَّ خبرَ إنَّ لا يتقدَّم على اسمها

---

(١) عجزه : *إذا جَلَّلَتْهُ المُظْلِماتُ الحنادسُ* وهو لذى الرّمّة في ديوانه ٤٠٨ من قصيدة مطلعها :
ألم تسأل اليوم الرسومَ الدوارسُ * بِحُزْوى وهل تدري القِفارُ البَسابِسُ
والشاهد في الكامل ٣/١٠٩ والخصائص ١/٣٠٠ ، ٢/١٧٦ ، ١٧٧ .

(٢) البيتان لرؤبه في الديوان : ١٧٩ وهما في الكتاب ٢/١٤٥ ، والمقتضب ٤/١١١ والمقاصد النحوية ٢/٢٦١

(٣) انظر ابن الطراوة النحوى ٢٢٣ وقد قال الشلوبين إنَّ كلام الجزولي منطبق على مذهب ابن الطراوة في هذا الباب وردّ على ابن الطراوة بمثل ما سيرد به الشارح تقريبا . انظر الشرح الصغير ١٨٠ ، ١٨١

إذا لم يكن ظرفاً أَوْ مجروراً فلا نظير لما قال ، وما قلناه // من عكْسِ التشبيهِ ٢٤٧
كثيرٌ، وقد بَوَّبَ أبو الفتح في " الخصائصِ" له باباً (١) ، وأَتَى بأَبياتٍ للعربِ كثيرةٍ تَشْهَدُ له ، فالقولُ بما قلناه أَوْلى من قولِه ، والحمدُ لله تعالى ، لكن الرَّجُلَ مُوْلَعٌ بالخِلافِ .

٥٩٢- تراه مُعَدًّا للخِلافِ كأَنَّهُ ... بَرِدٌّ على أهلِ الصوابِ مُوَكَّلُ

وقوله : أَوْ كان مخبراً عنه بفعلِه .

مثاله : زيدٌ قام ؛ لأَنَّه لو تقدَّمَ التبسَ بالفاعلِ المبتدأُ ، وعلى هذا اعتمد أبو القاسم خاصَّةً فأطلَقَ القولَ بجوازِ تقديمِ الخَبَرِ على المبتدأِ إلَّا إذا كان فِعْلاً (٢) ونقصَه كلُّ ما ذُكِرَ ، وهذه غَفْلَةٌ منه رَحِمَهُ اللَّهُ .

وقوله : وربَّما استجيزَ خروجُ هذا عن أَصْلِهِ في الكلام وهو ضعيفٌ .

مثاله : قاما أخواك على أَنَّ الألفَ في قاما ضميرٌ وقد تقدَّمَ الخِلافُ في هذه الألف [أَ](٣) هِيَ ضميرٌ أو علامةٌ للتثنية على لغة : أكلوني البراغيثُ، فأَغْنى عن إعادته ، وإنَّما جاز تقدّمُ الخَبَرِ هنا إذ [لا] لبس فيه إلَّا على لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، وليس كُلُّ العرب يتكلّمُ بتِلْك اللغة ، وفي الإفراد فيه اللّبْس على كل لُغَةٍ فَضَعُفَ : قاما أخواك ؛ لأَنَّها تُوْهِمُ اللغةَ الضعيفةَ ، وتوهمُ الإضمارَ قبلَ الذَّكرِ وأَنَّ ما بعدها بَدَلٌ مِنْها وقد قِيلَ به ، وتجيءُ صورةُ التثنية فيه مخالفةً لصورةِ الإفرادِ ؛ لأَنَّك لا تقدّمُ في الإفرادِ إذا قلت: زيدٌ قامَ ، فكذلك ينبغي ألَّا تقدّمَ في التثنية .

ونقصَهُ من موجباتِ تقدّمِ المبتدأِ وتأخيرِ الخَبَرِ : أَنْ يكونَ الخبرُ قد حُكِمَ له بحكمِ جوابِ الشَّرْطِ ، وهو لا يتقدَّمُ نحو : الذي يأْتيني فله دِرْهَمٌ ، لا يقال : فله دِرْهَمٌ الذي يأْتيني ؛ لأَنَّ الفاءَ لم تدخل في خَبَرِ الذي إلَّا تشبيهاً له بأسماءِ الشرطِ ، فكما لا يتقدَّمُ الجوابُ على الشَّرْطِ ، فكذلك

---

(١) عقد ابن جني بابا في الخصائص ١ / ٣٠٠ بعنوان : باب من غلبة الفروع على الأصول .
(٢) الجمل : ٤٩
(٣) تكملة يستقيم بها الكلام .

لا يتقدَّمُ هذا الخَبَرُ على الذي ، وإنَّما تدخلُ الفاءُ في خَبَرِ الموصولِ إذا كان مبتدأً بِشَرْطِ أنْ يكونَ عامّاً وأنْ تكونَ الصِّلَةُ ظَرْفاً أوْ مجروراً، أو جملةً فعليةً غيرَ شرطيّةٍ ، وأن يكونَ الفعلُ الذي في الصِّلَةِ ممّا يَصِحُّ وقوعُه بعد أدواتِ الشَّرْطِ وأن يكونَ الخَبَرُ مستحقّاً بالصِّلَةِ فإنْ نَقَصَ من ذلك شيءٌ لم تدخلِ الفاءُ .

ومثال الجائزِ من ذلك : الذى يأتينى فله دِرْهَمٌ ، فأَخْذُ الدِّرْهَمِ مستحقٌّ بالإتيانِ ، والكلامُ عمومٌ ؛ لأنَّك لا تريدُ واحداً بعينِه ، وإنْ أردتَ ذلك لم تُدْخِلِ الفاءَ فتقول : الذى يأتينى له دِرْهَمٌ ، ويزول العمومُ والتَّسْبِيبُ فلا يُشْبِهُ إذْ ذاك أسماءَ الشَّرْطِ ، وكذلك لا يجوزُ : الذى ما أتانى فله دِرْهَمٌ ؛ لأنَّ " ما " النافيةَ لا تقعُ بعد أدواتِ الشَّرْطِ ، ولو قلت : الذى لم يأْتِنِي فله درهمٌ ، لجازَ ؛ لأنَّ " لم " تقع بعدَ الشرط . وكذلك لا يجوزُ : الذى إنْ تكرمْهُ يكرمْك فمحسنٌ ؛ لأنَّ الشرطَ الذى فى الصِّلَةِ قد استوفى جوابَه ، فبطل التَّسْبِيبُ إذِ المسبَّبُ عن الشَّرْطِ إنَّما هو جوابُه ، ويبقى الخَبَرُ غير مسبَّبٍ فلا تدخل الفاءُ ، ولا تدخل الفاءُ فى خبرِ المبتدأِ إلَّا إذا كان موصولاً بهذه الشروطِ ، أوْ نكرةً موصوفةً بتلك الشروطِ أيضاً نحو : كلُّ رجلٍ يأتينى فله درهمٌ ، فأَخْذُ الدِّرْهَمِ مستحقٌّ بالإتيانِ ، وما عدا ذلك لا تدخلُ الفاءُ فى خبرِه عند سيبويه .

وأما الأَخْفَشُ فيُجيزُ : زيدٌ فمنطلقٌ ، على زيادةِ الفاءِ ، ويستدلُّ بقولِ الشَّاعِرِ :

٥٩٣ـ وقائلةٍ : خولانُ فانكِحْ فتاتَهُمْ وأُكْرومَةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هيا (١)

---

(١) البيت مجهول وهو فى الكتاب ١/ ١٣٩ ، ١٤٣ ، ومعانى القرآن للأخفش: ٧٦ ، ٨٠ والإيضاح للفارسى : ٥٣ ، وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٠ ، ٨/ ٩٥ والخزانه ١/ ٢١٨ ، ٣/ ٤٩٥ ، ٤/ ٤٢١ ، ٥٥٢ وغير ذلك كثير. والأخفش خرّجه فى معانى القرآن : ٨٠ بمثل تخريج سيبويه فقال معقّباً على البيت : " كأنه قال : هؤلاء خولان كما تقول : الهلالُ* فانظر إليه ، كأنك قلت : هذا الهلالُ* فانظر إليه ، فأضمر الاسم " ثم قال : وأمّا قوله ﴿ واللذان يأتيانها منكم فآذوهما ﴾ فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ ، لأنّ الذى إذا كان صلته فعلاً جاز أنْ يكون خبره بالفاء إلخ .. ما قال .

* فى معانى الأخفش : الهلال ، وهو تحريف شنيع .

أراد : انكح ، فزاد : الفاءَ ، وتأوّلَ الفارسيُّ[1] وسيبويه[2] هذا على حذفِ المبتدأ كأنّه قال : هذه خولان فانكح ، فدخلت الفاءُ لما في الكلامِ من التّشبيهِ وجعل خولان خبرَ ابتداءٍ مُضْمَرٍ .

ومن زيادةِ الفاءِ عند الأخفشِ[3] قوله تعالى : ﴿ فضُرِبَ بينَهم بسُورٍ لهُ بابٌ ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ أفكلّما جاءَكُمْ ﴾[5] وفي قوله : أفأَ لله لتَصْنَعَنَّ كذا وكذا[6] ، وقولهم للرجل : أفلا تقوم[7]؟ ، ومن زيادتِها ﴿ فلا تَحْسَبَنَّهُم بمفازةٍ من العَذابِ ﴾[8] ومن زيادتها ما أنشدَهُ أبو حاتم :

٥٩٤- وحتّى تَرَكْنَ العائداتِ يَعُدْنَهُ يقلن : فلا تَبْعَدْ فقلت له : ابْعَدِ[9]

فزاد الفاء في قوله : فلا تَبْعَدْ .

---

(١) الإيضاح : ٥٣
(٢) الكتاب ١/١٣٩
(٣) الشارح يستطرد في حديثه عن زيادة الفاء ، لأنّ الأخفش انفرد بجواز زيادتها في الخبر مطلقا كما تذكر ذلك كتب النحو وصرح بأنّ زيادتها كثيرة في القرآن والكلام ، وكأنّه بنى على هذا إجازته زيادتها في الخبر مطلقا ، وانظر الحديث عن الفاء الزائدة مفصلا في شرح المفصل ٨/٩٥ والجنى الداني : ١٢١ والمغني (ط٢) : ١٧٩
(٤) الآية ١٣ من سورة الحديد .
(٥) معاني القرآن للأخفش ١٤١ عند كلامه على قوله تعالى ﴿ أوكلّما عاهدوا عهدا ﴾ قال " فهذه واو تجعل مع حرف الاستفهام وهي مثل الفاء التي في قوله ﴿ أفكلما جاء رسول .. ﴾ فهذا في القرآن والكلام كثير ، وهما زائدتان في هذا الوجه ، وهي مثل الفاء في قولك : أفألله لتصنعنّ كذا وكذا ، وقولك للرجل : أفلا تقوم ؟ وإنْ شئت جعلت الفاء والواو ها هنا حرف عطف .
(٦) في معاني القرآن : ١٤١ أثبت المحقق هذه الجملة هكذا " أفالله . " والصواب قطع الهمزه بعد الفاء وأنظر هذا المثال في الكتاب ٣/٥٠٠
(٧) معاني القرآن للأخفش : ١٤١
(٨) الآية ١٨٨ آل عمران وانظر معاني القرآن للأخفش ٢٢٢ حيث نصّ على زيادة الفاء فيها .
(٩) لم أعثر عليه .

وكذلك نقصه من شروطِ تقديمِ المبتدأِ ألّا تدخلَ في خبرِه "إلّا" نحو: ما زيدٌ إلّا قائمٌ لا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ؛ لأنَّ إلّا لا تقعُ صدرَ الكلامِ.

وقوله: إذا كان مفرداً فيه معنى الاستفهامِ.

مثاله: أين زيدٌ؟ وكيف عمروٌ؟ ومتى الخروجُ؟. وذلك أنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ سواءٌ كان مخبراً عنه أو خَبَراً، ولا يقال: زيدٌ أينَ؟ إلّا أنْ تريدَ: أينَ هُوَ؟ كما قدَّمناه قبلُ. (١)

وقوله: أوْ كان ظرفاً لا مسوِّغَ للابتداءِ بالنكرةِ إلّا تقدمُه عليها.

مثاله: في الدارِ رجلٌ، وأمامَكَ امرأةٌ، واستظهر بقولِه: لا مُسَوِّغَ. إلى آخره على مثل قولهم: عليكم سلامٌ، وللكافرين ويلٌ؛ لأنَّه يجوزُ الابتداءُ هنا بالنكرةِ مع أنَّ خبرَها ظرفٌ أو مجرورٌ فتقول: سلامٌ عليكم وويلٌ للكافرين، ونحو ذلك؛ لأنَّ فيهما معنى الدعاءِ، وأصلُ الدعاءِ بالفعلِ فابتدئ بهما كما يُبدأُ بالفعلِ.

قال السّهيليّ (٢): ومما ابتدئَ// به وهو نكرةٌ ما دخلَه معنى الدُّعاءِ ٢٤٨
ولا يكون إلّا في معنى الأحداثِ والمصادرِ [فما ارتفعَ منه (٣)] نحو: "سلامٌ عليك" و"ويلٌ له" فإنَّما يرتفعُ لوجهين:

أحدهما: أنَّك لما كنت داعياً، وكان الاسمُ المبتدأُ النكرةُ هو المطلوبَ بالدُّعاءِ، وكان كالمفعولِ ووقعَ موقعَه، كأنَّك قلت: أسألُ اللهَ سلاماً عليك، أو أطلبُ منه ويلاً للكافرين، ولكنَّك لم تنصِبْ كما نَصَبْتَ: سَقْياً ورَعْياً وجَدْعاً وعَقْراً؛ لأنَّك تريد أنْ تشوبَ الدُّعاءَ بالخَبَرِ كأنَّك تريدُ، سلامٌ منى عليكم، فصارَ السَّلامُ في حكمِ المنعوتِ بقولك: مِنّي فَقَوِيَ الرَّفْعُ فيه على الابتداءِ؛ لأنَّ النكرةَ المنعوتةَ يُبتدأُ بها، وهذا هو الوجهُ الثاني من الوجهينِ المحسنينِ للابتداءِ [بها (٤)] والتقديمِ لها، ألا ترى أنَّ كلَّ من يقول: سلامٌ عليكم إنَّما يريدُ أنْ يُشعِرَ بأنَّه مُسَلِّمٌ ومحيٍّ فالسَّلامُ صادرٌ منه؛ لأنَّه

---

(١) سبق ص ٩٠٠
(٢) نتائج الفكر: ٤١٢ وما بعدها
(٣) تكملة من النتائج.
(٤) من النتائج.

فى معنى التحيَّةِ ، وليس كذلك : سقْياً وجدْعاً ، لأنَّ المتكلمَ بهما ليس بساقٍ ولا جادعٍ ولا عاقرٍ ، وإنَّما هو طالبٌ من الله تعالى هذه الأشياءَ فهى مفعولةٌ .

وأمَّا : خيبةً له وويْحاً وويْساً وويْلاً فيجوز فيها النصبُ، لأنَّها فى معنى[1] حكمِ المطلوبِ بالدُّعاءِ ، ويجوزُ فيها الرفعُ إذا كان المتكلمُ بها يريد أنْ يجعلَ لنفسِه حظّاً فى هذه المعانى . فإذا قال السائلُ : خيبةٌ له لا يريد محْضَ الدُّعاءِ كما أرادَ بقوله : عقْراً وجدْعاً ، ولكن يريد : "تخييبٌ منِّي له" كأنَّه يُخْبِرُ عن الخيبةِ أنَّها صادِرَةٌ منه كما كان ذلك فى[2] السَّلامِ إذا أرادَ به التَّحيَّةَ ، ولو أرادَ به السلامةَ والعافيةَ لقال : سلامةٌ لك وسلاماً عليك ؛ لأنَّ سلامةَ المخاطبِ ليست من فِعْلِ المتكلِّمِ ، وكذلك السَّقْيُ والرَّعْيُ ، فلابدَّ مِنَ النَّصْبِ على هذا الوجه [وأمَّا ويحٌ وويلٌ فترحُّمٌ واستقباحٌ[3] ، وويْسٌ استصغارٌ فتارةً تكون نصباً كما تكونُ "خيبة" وذلك إذا أردتَ محضَ الدُّعاءِ ، فإنْ أردتَ أنْ تشوبَ الدُّعاءَ بخَبَرٍ عن نَفْسِكَ رفعتَ كما رفعت : سلامٌ عليك ، إذا أردتَ التسليمَ والتَّحيَّةَ ؛ لأنَّكَ مُتَرَحِّمٌ كما أنَّكَ مُسَلِّمٌ ، فيكونُ التقديرُ : ويحٌ منِّى لك واستقباحٌ منِّى له ؛ لأنَّ الويلَ قبوحٌ ، ولا يتصوَّرُ هذا فى "تبّاً له" ولذلك منع سيبويه[4] الرَّفْعَ فى "تبّاً له" وأنكرَ على من أجازَهُ ولم يبيِّنِ العِلَّةَ ولا كَشَفَ السِّرَّ لا هو ولا مَنْ شرحَ الكتابَ[5] ، وقيسْ على هذا : مرحباً بك فإنَّه يجوزُ فيه الرَّفعُ والنصبُ ؛ لأنَّك مُرَحِّبٌ إذا رفعتَ ، فإذا نَصَبْتَ فإمَّا سائلُ الرُّحْبَ وإمَّا مبشِّرٌ للضيفِ بأنَّ قدْ صادفَ الرُّحْبَ ، فتأمَّلْ هذه الدقائق وتعرَّفْ هذه الحقائق .[6]

---

(١) هذه الكلمة ليست فى النتائج ، لأنَّها زائدة .

(٢) "فى" مطموسة فى المصورة .

(٣) فى المصورة : واستفتاح ، تصحيف

(٤) الكتاب ٣٣٤/١ .

(٥) فى المصورة : ولا ، والواو ليست فى النتائج .

(٦) انتهى كلام السهيلى ص ٤١٤ من النتائج .

قال السُّهيلي[1] : ومِمَّا يَتَّصِلُ بهذا قوله عزّ وجل ﴿ قالوا : سلاماً قال : سلامٌ ﴾[2] نُصِبَ[3] الأَوَّلُ ، لأَنَّه لم يقصدِ الحكايةَ ، ولكنَّه جَعَله قولاً حَسَناً ، قالوا : وسَمَّاهُ سلاماً ، لأَنَّه يؤدِّي عن[4] معنى السَّلام في رفع الوَحْشَةِ ووقوع الأُنْس ، وحُكِيَ عن إبراهيم قولُه ، فَرُفِعَ بالابتداءِ ، وحَصَلَ من الفَرْقِ بين الكلامين في حكاية هذا ورفعه ، ونصب ذاك ، إشارةٌ لطيفةٌ ، وفائدةٌ شريفةٌ ، وهو أَنَّ السلامَ مِنْ دينِ الإسلام ، والإسلامُ مِلَّةُ إبراهيم عليه السلام ، وقد أُمِرْنا باتباعه والاقتداءِ به فحُكِيَ لنا قوله ، ولم يُحْكَ لنا قول أَضيافِه إذْ لا فائدةَ في تعريفِ كيفيَّتِه ، وإنَّما الفائدةُ في تبيينِ قولِ إبراهيمَ وكيفيةِ تحيَّتِه ليقع الاقتداءُ به ، وأَخْبَرَ عن قولِ الأَضيافِ على الجُمْلَةِ لا على التفصيلِ وعن قولِ إبراهيمَ مفصَّلاً محكيًّا ، لهذه الحكمةِ ، واللهُ أعلمُ.[5]

وقوله : أَوْ كان المبتدأُ مُتَّصِلاً بضميرٍ إلى آخره.

مثاله : على التمرة مثلُها زُبْداً ، وفي الدَّارِ ساكنُها ، فهذا يُلْتَزَمُ فيه تقديمُ الخَبَرِ ، لأَنَّك إنْ قَدَّمْتَ المبتدأَ أَدَّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكرِ لفظاً ومرتبةً وذلك لا يجوزُ إلَّا في الأبوابِ المعلومةِ التي قد ذُكِرَتْ في النَّعْت.

وقوله : أَوْ كان المبتدأُ هو " أَنَّ " المفتوحة وما عمِلَتْ فيه .

مثاله : عندي أَنَّ زيداً منطلقٌ ، وصحيحٌ أَنَّك خارجٌ ، وسببُ ذلك أَنَّ " أَنَّ " المفتوحةَ لا يُبْتدأُ بها ، لأَنَّ كُلَّ مبتدإٍ فهو مهيأٌ لدخولِ إنَّ المكسورةِ الهمزةِ عليه . فلو ابتدئ بها ، لأَدَّاهم ذلك إلى أَنْ يقولوا : إنَّ أَنَّك منطلقٌ يعجبُني ، وذلك لا يُقالُ ، لئلَّا يجمعوا بين حرفينِ مؤكِّدين لمعنىً واحدٍ ، وذلك لا يجوزُ .

وقوله : أَوْ كان الخبرُ محذوفًا والمبتدأُ نكرةً . . . إلى آخره .

مثاله : مررتُ بثلاثةٍ : رَجلٌ وامرأةٌ وحِمارٌ ، إذا أردتَ منْهُم رجلٌ ، ومنهم امرأةٌ ، ومنهم حِمارٌ ، فهكذا تقدِّرُه ، ولا تقدِّرُه : رجلٌ مِنْهم لئلَّا

---

(١) النتائج : ٤١٥
(٢) الآية ٦٩ من سورة هود ، و ٢٥ من سورة الذاريات .
(٣) في المصورة : نصبت ، وأثبتنا ما في النتائج .
(٤) كلمة (عن) ليست في النتائج ، ولعل الشارح عدَّى "يؤدِّي" بعن لأنه ضمن يؤدي معنى يعوِّض .
(٥) نهاية كلام السهيلي .

تَبْتدِىءُ بالنّكرةِ من غيرِ شَرْطٍ] وقد قالَ بعضُهم فى تمثيلِ هذا : أَنْ تقول : رجلٌ ، لمَنْ قال لك : مَنْ فِي الدارِ ؟ ، فيكون التقدير : فى الدارِ رجلٌ ولا تقدّر : رَجُلٌ في الدارِ ، لئلّا تبتدىءَ بالنكرةِ من غير شرطٍ . وهذا غيرُ صحيحٍ ، لأَنّ الابتداءَ بالنكرةِ هنا قد نَصّ عليه النحويون ؛ لأَنّه فى جوابِ الاستفهام ، والاستفهامُ يُبْتدأُ فيه بالنكرةِ ، فكذلك ما هو جوابٌ لَهُ ، ولأَنّ حقَّ الجوابِ أَنْ يكونَ مطابِقاً للسؤالِ ، والسؤالُ مبدوءٌ فيه بالنكرةِ ، فكذلك جوابُه، فالمثالُ الأَوّلُ أَوْلى .

فهذه المواضعُ التى يلتزم فيها تقديمُ المبتدأِ وتقديمُ الخَبَرِ، وما عدا ذلك فأَنْتَ فيه مخيَّرٌ فى التقديمِ والتأخيرِ(١) وذلك نحو : [زيدٌ قائمٌ، وقائم زيدٌ ، وتميميٌّ أنا] (٢) ومشنوءٌ من يَشْنَؤُكَ ، وأَرَجُلٌ عبدُ الله ؟ ونحو ذلك// ٢٤٩ وأنشدوا فى التقديمِ قول الشاعر :

إلى ملكٍ ما أُمُّهُ من مُحارِبٍ أبوه ولا كانت كُلَيْبٌ تُصاهِرُهْ . (٣) [٥٧]

التقدير : أَبُوه ما أُمُّه من محاربٍ . وهذا البيت أَوْلى فى الاستدلال مما استدل به أَبُو على(٤) من قول الشاعر :

٩٥ـ كِلا يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوى ظَنُونٌ ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ (٥)

قال : كلا ظرفٌ وهو معمولٌ "لظنون" الذى هو خَبَرُ المبتدأِ الذى هو "وَصْلُ أروى". وتقدّمُ المعمولِ يؤذنُ بتقدُّمِ العاملِ (٦) وهذا قد ينازَعُ فيه فيقال : الظروفُ يجوز فيها أَنْ تتقدّمَ حيث لا يتقدّمُ عاملُها ؛ أَلاَ ترى أَنّك تقول : إِنّ اليومَ زيداً قائمٌ ، واليوم ظرفٌ لقائم ، وهو العاملُ فيه ، وقد تقدّمَ حيثُ لا يتقدّمُ عاملٌ ، فكذلك البيت ويكون : "كلا" مبتدأً ، والجملةُ بعده فى

---

(١) ذهب الكوفيون إلى أنّه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفرداً كان أَوْ جملة ، وذهب البصريون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة الإنصاف م ٩ ص ٦٥ .

(٢) هذه العبارات مطموسة فى المصورة إلى حد كبير .

(٣) سبق فى ص ١٣١، ٤٢٧

(٤) الايضاح له : ٥٢

(٥) البيت للشماخ ، وهو فى الإيضاح لأبي على : ٥٢ ، والمحتسب ١/ ٣٢١ والإنصاف : ٦٧ والمقتصد : ٣٠٢ . وطُوالة اسم موضع .

(٦) المقتصد : ٣٠٢

موضع خَبَرِهِ، وحُذِفَ العائدُ كأنَّه قال : ظنون فيه ، كما قال :

٥٩٦ - * كلا يومي أُمامَةَ يومُ صَدٍّ * (١)

فأخبر عن كلا يَوْمَي بقوله : يومُ صَدٍّ .

فصـــــــل

واعلم أنَّك إذا قلتَ : قائمٌ زيدٌ ، فإنَّ مذهبَ الخليلِ وسيبويه أنَّ زيداً مرفوعٌ بالابتداءِ تقدَّمَ أو تأخَّرَ (٢) ؛ لأنَّه معرفةٌ و"قائمٌ" نكرةٌ ، وإذا اجتمعا في هذا الباب ونواسخِه جُعِلَ المبتدأُ المعرفةَ والنكرةُ الخَبَرَ ولا يُعْكَسُ إلَّا في الشعرِ.

وأمّا أبو الحسن الأخفش (٣) فيقول : "قائمٌ" هنا رَفْعٌ بالابتداءِ و"زيدٌ" فاعلٌ به يسدّ مَسَدَّ الخَبَرِ .

وثمرةُ الخِلافِ : هل يجوز " قائمٌ الزيدانِ " أمْ لا ؟ فسيبويه يمنعُه ، والأخْفَشُ يجيزُهُ ؛ لأنَّه قد جَرَى مَجْرى الفِعْلِ والفِعْلُ إذا رَفَعَ الفاعِلَ وُحِّدَ ، فكذلك الصِّفَةُ .

والصحيحُ أنَّه لا يقالُ ؛ لأنَّه لم يسمعْ مِنَ العَرَبِ، وذلك أنَّ اسمَ الفاعِلِ لا يعملُ حتَّى يَعْتَمِدَ على أداةِ استفهامٍ قبله نحو : أقائمٌ زيدٌ وأقائمٌ أخواكَ ، أوْ نفي نحو : ما قائمٌ أخواك ، أو يقعُ صِفَةً لموصوفٍ نحو : مررت برجُلٍ

---

(١) عجزه : * وإنْ لم نأْتها إلَّا لِماما *
وهو لجرير في ديوانه : ٥٣٩ من قصيدة مطلعها :
ألا حيّ المنازل والخياما * وسَكْناً طال فيها ما أقاما
ورواية صدر الشاهد في الديوان : يوم صدق ، وهو في الإنصاف : ٤٤٤
وشرح ابن يعيش ١ / ٥٤

(٢) في نتائج الفكر ٤٠٧ أنَّ الخليل يمنع تقدّم الخبر ، والذي في الكتاب ٢ / ١٢٧ أنَّ الخليل يستقبح أنْ يقول : قائم زيد ، وذاك إذا لم تجعل قائما مقدّماً مبنيّاً على المبتدأ " ومفهوم هذا الكلام أنَّه لا يستقبح هذا التركيب إذا جعلت " قائم " خبراً مقدماً . انظر هوامش صفحة ٤٠٧ من النتائج .

(٣) انظر مذهبه في شرح المفصل ٦ / ٧٩

ضاربٍ أبوه عَمْراً ، أَوْ صلةً لموصولٍ نحو : مررت بالضاربِ زيداً ، أَوْ خبراً لذي خَبَرٍ نحو : هذا ضاربٌ زيداً ، أَوْ حالاً لذي حالٍ نحو : مررت بزيدٍ ضارباً عمراً ، وذلك أنّه في هذه المواضع يتقوّى فيه جانبُ الفِعْلِ ، وذلك أنّه في الصلةِ نائبٌ عن الفِعْلِ ولذلك عَمِلَ بمعنى الماضي، لأنّه نائبٌ منابَه .

وأمّا كونه صفةً ، فلأنّ الصِّفَةَ إنّما تكونُ بالمُشْتَقِّ فيقوى فيه جانبُ الفِعْلِ .

وأمّا كونُه خبراً ، فلأنّ كلّ خَبَرٍ إذا كان مُشْتَقّاً فلابدّ مِنْ تحمّلِه للضمير، فقد ساوى الفِعْلَ في تحمّلِ الضميرِ ، وكذلك إذا وقعَ مفعولاً ثانياً لظننت، أَوْ ثالثاً لأعلمتُ ، أَوْ خبر إنّ أَوْ خبر كان ، فحكمُه حكمُ الخَبَرِ، لأنّ أصلَه الابتداءُ والخبرُ ، فرُوْعِيَ الأَصْلُ .

وأمّا كونُه حالاً ، فلأنّ الحالَ خَبَرٌ من الأَخْبارِ وإذا كانت مشتقّةً تتحمّلُ الضميرَ فهي كالفِعْلِ .

وأمّا عملُه بعد النَّفْيِ والاستفهام ، فلأنّها حروفٌ تطلُبُ بالفِعْلِ ، فيقوى معها جانبُ الفِعْلِ ، ألا ترى أنّك إذا قلت : ما قائمٌ زيدٌ ، فإنّما نفيتَ القيامَ، وأقائمٌ(١) زيدٌ فإنّما استفهمت عن القيامِ ، فلذلك عمل في هذه المواضع ، ولم نَسْمَعِ العَرَبَ تَعْمِلُهُ في غيرِ هذا، فالبقاءُ مع ما قال الخليلُ وسيبويه أَوْلى ، ولا يُعَوَّلُ على قولِ الأخفشِ إلّا أنْ يأتيَ بسماعٍ مثل : قائمٌ أخواك ، وقائمٌ إخوتك ونحو ذلك .

قال السُّهيلي(٢) : وأمّا ما حكاه الزّجاجيُّ عن بعض النحويين من قولهم : " قائمٌ زيدٌ " أنّ " قائمٌ " مبتدأ ، و" زيدٌ" فاعل به(٣) ، فهذا باطلٌ في القياس، لأنّ اسمَ الفاعلِ اسمٌ محضٌ ، واشتقاقُه من الفِعْلِ لا يوجب له العَمَلَ عَمَلَ الفِعْلِ ، إذاً(٤) كُنّا نُعْمِلُ كلّ اسمٍ مشتق من الفِعْلِ كالمسجد(٥) والمَرْبَعِ(٦) ومِرْوحةٍ

---

(١) في المصورة : أقام .
(٢) النتائج : ٤٢٥
(٣) الجمل : ٥٠
(٤) في النتائج : اذ ، وكلاهما صواب.
(٥) بعدها في النتائج : ومرقد
(٦) زيادة عما في النتائج

ومعرفة ، ولكن إنّما يعمل إذا تقدّم ما يطلب بالفعل[1] أو كان في موضع لا تدلّ عليه العوامل اللفظية نحو النعت والخبر ، فيقوى حينئذٍ فيه جانب[2] الفعل ، ويعضد هذا من السّماع أنّه لم يحك عن العرب : " قائم الزيدان " ولا " ذاهب إخوتك " إلّا على الشّرط الذى ذكرناه ، ولو وجده الأخفش ومن قال بقوله مسموعاً لاحتجوا به على الخليل وسيبويه ، فإذا لم يكن مسموعاً وكان بالقياس مرفوعا[3] ، فأخلق به أن يكون باطلاً ممنوعاً ، وإذا ثبت أنّه لا يعمل إلّا معتمداً فجائز أن يكون اسم الفاعل فى حال الاعتماد على ما قبله ومع القرائن المقوّية للفعل[4] رافعاً للفاعل وخبراً مقدّماً ، والاسم بعده مبتدأ ، الوجهان جائزان نحو : زيد قائم أخواه ، وزيد قائمان أخواه إلا أن يكون[5] فى موضع واحد ، وهذا أن يكون الفاعل ضميراً منفصلاً نحو : زيد قائم أنت إليه ، و " أقائم هو " ؟ فإنّ هذا لا يكون إلّا مبتدأ أو[6] خبراً ؛ لأنّ الضمير المنفصل لا يكون فاعلاً مع إمكان اتصاله[7] بالعامل إنّما يكون فاعلاً إذا لم يمكن اتصاله بالعامل نحو : ما قام إلّا أنت ونحو الضارب هو[8] ؛ ألا ترى إلى قوله عليه السلام لورقة بن نوفل : أو مخرجيّ[9] هم ؟ لم يروه أحد إلّا بتشديد الياء ، لأنّه خبر مقدّم وهم مبتدأ فجمع من أجل الضمير الذي فى الخبر ، وصار التقدير ، " أو مخرجوى هم[10] " اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء[10] وأدغمت الياء فى الياء[11] ،

---

(١) فى النتائج : الفعل ، والذي يطلب بالفعل هو الاستفهام
(٢) فى النتائج : معنى
(٣) فى النتائج : مدفوعاً
(٤) كلمة " للفعل " ساقطة من النتائج .
(٥) " أن يكون " ليست فى النتائج .
(٦) فى النتائج : و
(٧) فى النتائج : " مع اتصاله "
(٨) فى النتائج : الضاربه هو
(٩) أخرجه البخاري من حديث عائشة في كتاب بدء الوحي ١/٣ .
(١٠-١٠) زيادة عما فى النتائج
(١١) فى النتائج : الواو فى الياء .

ولو كان هم فاعلا لقال : أَوَ مخرجيَّ هُمْ بتخفيفِ الياءِ كما تقولُ : أَضارِبِيَّ إخوتُك ؟ . وإنْ جعلته مبتدأً قلت : أَضارِبيَّ (١) إخوتُك بالتَّشديد انتهى . (٢)

ولأبي الحُسَين ابن الطراوه // رحمه الله مذهبٌ انفردَ به في تقديم الخبر وتأخيره بناهُ على مذهبٍ له في الواجبِ والجائزِ والمُمْتَنِعِ (٣) ، فالواجبُ عنده : رجلٌ وقائمٌ ، ونحوه ، مما يجب أنْ يكونَ في الوجودِ ولا ينفكُّ الوجودُ منه . والممتنع: أنْ تقولَ : لا قائمٌ ولا رجلَ ؛ لأنَّ هذا ممتنعٌ ، ألَا ترى أنَّه يمتنع أنْ لا رجلٌ ، والجائز مثل : زيدٌ وعمروٌ ؛ لأنَّه جائزٌ أنْ يكونَ وجائزٌ ألَّا يكونَ . قال : فكلام مركبٌ مِنْ واجبين مثل: رجلٌ قائمٌ لا يجوزُ ؛ لأنَّه لا فائدةَ فيهِ ، وكلامٌ مركَّبٌ من ممتنعين أيضا لا يجوزُ مثل : لا رجلٌ لا قائمٌ ؛ لأنَّه لا فائدة فيهِ ، وكل ما يجتمع مع (٤) الممتنع لا يجوزُ ؛ لأنَّه كَذِبٌ لو قلت : زيدٌ لا قائمٌ لم يُعقَلْ إذْ معناه : لا قائمٌ في الوجودِ ، فلا نِسْبَةَ بينه وبين زيدٍ ، وكلامٌ مركَّبٌ مِنْ جائزين لا يجوزُ ، لأنَّه معلومٌ لكن بتأخيرِه صار واجبًا فصحَّ الإخبارُ بهِ ؛ لأنَّه مجهولٌ في حَقِّ المخاطبِ فالجائزُ يصير واجباً بتأخيرِه ، وإذا ثبتَ هذا كلُّه انبنى عليه ألَّا يجوزَ : قائمٌ زيدٌ ؛ لأنَّ زيداً صار بتأخيرِه واجباً فصار الكلامُ مركّبا من واجبين فصار بمنزلةِ : قائمٌ رجلٌ فلا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ إذا كان واجباً .

قيل له : فما تفعل بهذه المثل التي أوردها سيبويه (٥) وهي : مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ وتميميٌّ أنا ، " وأَرجلٌ عبدُ الله (٦) ، " وخَزٌّ صفتُك " ؟ (٧)

فقال : أمّا مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ ، فهو دعاءٌ وكأنَّه قال : شُنِئَ مَنْ يشنؤكَ ، فكأنَّكَ بدأتَ بِفِعْلٍ . وأمّا تميميٌّ أنا ، فقال : هذا جوابٌ لِمَنْ قالَ :

---

(١) في المصورة : ضاربي ، وصوابه في النتائج .
(٢) انتهى كلام السهيلي
(٣) انظر ابن الطراوة النحوي : ١٢٥
(٤) في المصورة : من ، وبما أثبتناه يستقيم الكلام
(٥) الكتاب ٢/١٢٧
(٦) في الكتاب: رجل عبد الله
(٧) الأمثلة جميعها في الكتاب ٢/١٢٧

ما أنتَ ؟ فقال : تميميٌّ ، على معنى : أنا تميميٌّ ، وحذفَ المبتدأ ثم جاءَ بأنا توكيداً . وأمّا : أرجلٌ عبدُ الله ، فعبدُ اللهِ فاعلٌ وكأنّك قلتَ : أكاملٌ عبدُ اللهِ ، والدليلُ على هذا أنّك لم تُرِدْ أنْ تسألَ عن كونِهِ رجلاً ؛ لأنّ ذلك معلومٌ . وقوله : خزٌّ صفّتُكَ ، معناه : مِنْ خزٍّ صفّتُكَ ، فابتدأتَ بمجرورٍ فهو بمنزلةِ : في الدّارِ زيدٌ ، وكذا عُمِلَ في : هذا درهمٌ ضَرْبُ الأميرِ ؛ لأنّ الخليلَ جعله على معنى : هو ضربُ الأميرِ ، لأنّه يمتنع أنْ يجريَ على النكرةِ وهو معرفةٌ . فزعم ابنُ الطراوةِ أنّه يكون صفةً على معنى : دِرْهَمٌ من ضَرْبِ الأميرِ . وهذا الذى قال رَدٌّ(١) خَلْفٌ .

أمّا قوله: إنّ "مشنوءٌ من يشنؤكَ" : دعاءٌ ، فكذبٌ لم يقلْ سيبويه شيئاً من ذلك ، ولو كان لنقلَه .

وأمّا تميميٌّ أنا ، فمذهبُه فيه باطلٌ ، لأنّه ادّعى أنّه جوابٌ ، وهذا لم يقلْه أحدٌ ، وزعم أنّ أنا تأكيدٌ ، وحُذِفَ المؤكَّدُ ، والتأكيدُ نقيضُ الحذفِ .

وأمّا : أرجلٌ عبدُ الله ؟ فنحن نُسلِّمُ أنّه على معنى الكمالِ ، لكن نخالف في أنّه يعملُ ، ونهايتُه أنْ يعملَ في الحالِ نحو : أنتَ الرّجلُ علماً ، كما بيّنَهُ سيبويه ، وأمّا أنْ يعملَ رفعاً فلا ، لضعفِه .

وأما أنّ الخزَّ في معنى: مِنْ خزٍّ ، فعومل معاملتَه ، فأقلُّ ما يلزمه : هذا راقودٌ خلٌّ ؛ لأنّه في معنى مِنْ خلٍّ ، والعربُ لا تقول ذلك، فمذهبُه هذيانٌ . (٢)

وأمّا قولُه في : قائمٌ زيدٌ : إنّ الجائزَ يصيرُ واجباً بمكانِه من التأخير فيكون غيرَ مفيدٍ ، فيقال له : لا يَصيرُ واجباً إلّا لو قُدِّرَ مؤخّراً نيّةً وأمّا لفظاً فلا ، لأنّه المبتدأُ ، فكما لم يكن مع التقديمِ واجباً ، فكذلك يكون مع التأخير ، لأنّ ذلك يُرعَى فيه .

---

(١) الردّ بمعنى الرديء

(٢) قال سيبويه " ومن قال : مررت بصحيفةٍ طينٍ خاتمُها قال : هذا راقودٌ خلٌّ ، وهذه صفّةٌ خزٌّ . وهذا قبيحٌ أجريَ على غير وجهه إلخ . . . " الكتاب ٢/ ١١٧ ، ١١٨

وزعم الكوفيون (١) : أنّه لا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ أصْلاً إذا كان فيه ضميرٌ مرفوعٌ أو منصوبٌ فلا تقول : قائمٌ زيدٌ؛ لتقدّمِ المضمرِ على الظاهرِ ، وكذلك : ضربته زيدٌ لا يجوزُ ؛ لأنّه قد تقدّمَ المضمرُ وهو مقصودٌ في الإخبارِ وأجازوا : في دارِه زيدٌ؛ لأنّ هذا المضمرَ غيرُ مُعْتَمَدٍ عليه ؛ ألا ترى أنّ المقصود : في الدارِ زيدٌ ، وحَصَلَ هذا الضميرُ بالعَرَضِ كما أنّهم أجازوا : ضرب غلامَه زيدٌ [لأن المعنى : زيد] (٢) ضربَ الغلامَ ، واتّفَقَ أنْ كانَ هذا المضروبُ غلامَه . وهذا الذى منعوه غيرُ ممتنعٍ فإنّه مسموعٌ منْهم : قائمٌ زيدٌ ، وقائمان الزيدان ، ولا مدفع لهم فيه .

فإنْ قالوا : " قائمٌ زيدٌ " على ما قال الأخفشُ فقد تقدّمَ الردُّ عليه ، وإنْ قالوا في قائمان الزيدان هو على لغة : أكلوني البراغيث ، قيل لهم : كل العرب تقولُه (٣) ، وكذلك قول الفرزدق :

إلى ملك ما أُمُّهُ من مُحارِبٍ أبُوهُ ولا كانت كليبٌ تصاهرُه (٤) [٥٧]

فالضميرُ المتّصِلُ بالأم عائدٌ إلى الأبِ ، ورابطٌ للجملةِ الواقعةِ خبراً وقد تقدم عليه ، التقديرُ : أبوه ما أُمُّه من محاربٍ .

فصـــــل

واعلم أنّ المبتدأ لا ينبغي أنْ يقتضيَ إلّا خبراً واحداً إلّا بحرفِ العَطْفِ ، وقد يقتضي خبرين وأكثرَ إذا أردت اتصافَه بها في حينٍ واحدٍ؛ لأنّهـــا في المعنى واحدٌ ، كأنّك قلتَ : هو جامعٌ لهذه الأشياءِ فمن ذلك : هذا حُلوٌ حامضٌ (٥) ، أى : مُزٌّ ، وقال :

ينامُ بإحدى مُقْلَتَيْهِ ويتّقي المنايا بأُخْرَى فهو يقظان هاجِعُ (٦) [٣٠٣]

---

(١) الإنصاف م ٩ ص ٦٥ ، ٦٨
(٢) تكملة يتم بها الكلام ، وهو سقط بسبب سبق النظر
(٣) في المصورة : بقوله ، والصواب ما أثبتناه .
(٤) سبق ١٣١ ، ٤٢٧ ، ٩١٠ .
(٥) من أمثلة الكتاب ٢ / ٨٣
(٦) سبق في ٤٤٩

أى : متحذِّرٌ ، أو نحوه. وقال الآخر :

مَنْ يكُ ذا بَتٍّ فهذا بَتِّيْ مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مشتِّيْ (١)

أى صالحٌ لهذه الأشياءِ . وقال :

٥٩٧ - أَتَرْضَى بأَنَّا لم تَجِفَّ دماؤُنا وهذا عروسٌ باليمامةِ خالدُ (٢)

أى : مُتَّصِفٌ بهما وجامع . فأمَّا أنْ تقول (٣) : زيدٌ ضاحكٌ راكبٌ، تريدُ في وقتين فلا يجوزُ .

فصـــــــل (٤)

ويعرضُ في هذا الباب كثرةُ المبتدآتِ ، وذلك على وجهين :

أنْ تذكرَ المبتدآت معرَّاةً من ضمائرَ تتَّصِلُ بها ، فإذا كان كذلك فإنَّكَ تُخْبِرُ عن المبتدأِ الأخيرِ بخبرِه وتجعلُ الجُمْلَةَ من المبتدأِ والخبرِ . في موضع الخَبَرِ للمبتدأِ الذى قبلها ، ثم تجعل هذه الجملة في موضع خَبَرِ المبتدأِ الذى قبلها ، ثم تجعل الجملة في موضع خبر المبتدأ الذى قبلها ، حتى تنتهى إلى المبتدأِ الأوَّلِ ، وقد تقدم أنَّه لابُدَّ في الجملةِ مِنْ رابطٍ ، فتأتى بعد خبر المبتدأِ الأخيرِ بالرَّوابطِ على حَسَبِ المبتدآتِ المخبر عنها بالجُمَلِ // ويكونُ ترتيبُ الروابطِ على حَسَبِ ترتيبِ المبتدآتِ في الذِّكْرِ ، فتجعلُ أوَّلَ الرَّوابطِ لأقربِ المبتدآتِ ، والذى يليه مِنَ الرَّوابطِ للذى يلي الأقرب من المبتدآتِ ، وكذلك سائرُ الروابطِ يكون الأقربُ فيها على حَسَبِ هذا الترتيب . ومثالُ ذلك قولك : زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضاربته في داره من أجلِه ، فهندٌ مبتدأٌ وخبرُه ضاربتُه وفيه ضميرٌ مرفوعٌ مستترٌ يعودُ على هندٍ ، والجملةُ من المبتدأِ والخَبَرِ التى هى : هِندٌ ضاربتُه في موضعِ خبرِ بكْرٍ ،

٢٥١

---

(١) سبق في ٤٤٩

(٢) هذا البيت من شواهد السيرافي في شرحه ١ / ٤ ومن شواهد الأصول ١ / ١٨٢ وينشد بوجهين بنصب "عروس" ورفعها " قاله ابن السراج وقال السيرافى : العاملُ فيه النصب ما في "هذا" من التنبيه والإشارةِ ، والبيت في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٠ .

(٣) في المصورة : تريد ، وهو خطأ .

(٤) هذا الفصل بنصه في شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ مع اختلاف يسير .

والضميرُ المنصوبُ في ضاربته يعودُ على بَكْرٍ، وبكْرٌ وخَبَرُهُ في موضع خَبَرِ [عمرو، والضمير المجرورُ في داره يعودُ على عمرو، وعمروٌ وخبره في موضعِ خَبَرِ] (١) زيد، والضميرُ العائدُ على زيدٍ الهاء في قوله: "من أجله". فكذلك جميع ما جاء من المسائلِ وتلخيصُ فهمِ هذا النوع من المسائل لمن رام فَهْمَ معانيها أنْ تُثْبِتَ المبتدأ الأخيرَ وتخبرَ عنه بخبرِه ثم تجعلُ بَدَلَ كُلِّ مضمرٍ الظاهرَ الذى كان المضمرُ عائداً عليه.

فإذا قيل ما معنى قولك: زيدٌ عمرو بكرٌ هندٌ ضاربته في دارِه مِنْ أجْلِهِ؟

فقل: هندٌ ضاربةُ بكرٍ في دارِ عمروٍ مِنْ أجلِ زيدٍ، فهذا بَيِّنٌ.

والآخَرُ مِنْ تكرار المبتدأ أنْ تضيفَ كلَّ مبتدأٍ إلى ضميرٍ يعودُ على المبتدأ الذى قبله ثم تخبرَ عن المبتدأِ الأخيرِ بخَبَرِهِ، ويكون هو وخبرُهُ في موضع خَبَرِ ما قبلَه إلى أنْ تنتهى إلى المبتدأِ الأوَّلِ، ولا تحتاج في هذه المسألةِ إلى ذكر ضمائرَ بعد الآخِرِ لاقتران كُلِّ مبتدأٍ بضميرٍ يعودُ على المبتدأِ الذى قبلَه، ومثالُ ذلك: قولك: زيدٌ عمُّهُ خالُه أخُوه أبوه قائمٌ، فأبوه مبتدأ وقائمٌ خبرُه والجملةُ في موضع خبرِ الأخِ، والأخُ وخبرُهُ في موضع خَبَرِ الخالِ، والخالُ وخبرُه في موضع خَبَرِ العَمِّ والعَمُّ وخبرُه في موضعِ خَبَرِ زيدٍ، وكلُّ جملةٍ من هذه الجمل فيها ضميرٌ يعودُ على المبتدأِ الذى وقعتْ خبرًا له وهو الضميرُ المضافُ إليه المبتدأُ.

وتلخيصُ فهمِ معانى هذا النوع لمَنْ رامَ فَهْمَهُ بأنْ تُضِيفَ المبتدأَ الأخِيرَ إلى الذى قبْلَه، والذى قبله إلى الذي قبله، إلى أنْ تنتهيَ إلى المبتدأِ الأوَّلِ، فتأتي بعد ذلك بالخَبَرِ.

فإنْ قيل لك: ما معنى قولك: زيدٌ عمُّه خالُه أخوه أبوه قائمٌ، فقل: أبو أخي خالِ عَمِّ زيدٍ قائمٌ.

---

(١) تكملة من شرح الجمل ١/٣٥٨ وقد تصرفنا في العبارة لتناسب ما قبلها وما بعدها، وذلك لاختلاف الأسلوب هنا عنه في شرح الجمل، قليلا.

باب [الاشتغال] (١)

هذا باب الاشتغال ، وحدُّهُ أنْ تقولَ : الاشتغالُ أنْ يتقدَّمَ اسمٌ ويتأخَّرَ عنه فعلٌ متصرِّفٌ أوْ ما جرى مجراه ، وذلك اسمُ الفاعلِ واسمُ المفعولِ ، والأمثلة التي تعملُ عملَ اسمِ الفاعلِ ، والمصدرُ الموضوعُ موضعَ الفِعْلِ - يعمل في ضميرِه أوْ في سببِه ، ولولا اشتغاله به لعَمِلَ في الأوَّلِ أوْ في موضعِه . والسَّبَبِيُّ هو المضافُ إلى ضميرِه مباشرةً أو بواسطةٍ ، أو الموصوفُ بما فيه ضميرُه ، أو المعطوفُ عليه ما فيه ضميرُه عَطْفَ بيانٍ أوْ نسقٍ بالواو خاصَّةً ، أو المبدلُ منه ما فيه ضميرُه على خلافٍ . والصحيحُ جوازُه على ضَعْفٍ .

فقولنا : فِعْلٌ متصرِّفٌ تحرَّزَ مِنْ غيرِ المتصرِّفِ نحو : نِعْمَ وبِئْسَ ، وفعل التعجُّب وما جرى مجراها .

والسَّببيّ : المضافُ إلى ضميرِ الأوَّلِ مباشرةً مثاله : زيدٌ ضربتُ أباهُ أو غلامَه أو صاحبَه ، أوْ ما أشبه ذلك .

والذي بواسطةٍ نحو : زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ .

والموصوفُ بما فيه ضميرُ الأوَّلِ مثاله : زيدٌ ضربتُ رجلاً يكرمُهُ .

والمعطوفُ عليه اسمٌ قد اتصل به ضميرٌ يعودُ على الاسمِ الأوَّلِ عطفَ بيانٍ نحو : زيدٌ ضربت عمراً أخاه ، إذا كان عمرٌو أخا زيدٍ .

والمعطوفُ عليه اسم قد اتَّصل به ضميرٌ يعودُ على الأوَّلِ بالواوِ خاصَّةً نحو : زيدٌ ضربت رجلاً وأخاهُ .

فإنْ عطفتَ عليه بغيرِ الواوِ لم تجُزِ المسألةُ ، لأنَّك إذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ثم أخاهُ كانت الجملةُ من قولك : ضربتُ رجلاً في موضعِ الخبرِ ولا ضميرَ منها يعودُ على المبتدأ ولا يُعْتَدُّ بالضميرِ الذي بعد ثُمَّ ، لأنَّ ثمَّ تجعلُ الثانيَ بعد الأوَّلِ بمهلةٍ فكأنَّك قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً ، واستقلَّ الكلامُ ، ثم أخبرتَ بعد ذلك بضربِ الأخِ ، وإذا قلت : زيدٌ ضربتُ رجلاً وأخاهُ فليس كذلك لعدمِ المُهْلَةِ في الواوِ وهي للجَمْعِ ، كأنَّك قلت : ضربتُ رجلاً مع أخيهِ .

وكذلك البَدَلُ ؛ لأنَّه على تقدير تكريرِ الفِعْلِ ، فإذا قلت : زيدٌ ضربتُ عمراً أخاهُ ، وجعلتَ الأخَ بدلاً ، فكأنَّك قلت : زيدٌ ضربتُ

---

(١) انظر في هذا الباب شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٦١ .

رجلًا (١) ضربت أخاه ، فتخلو الجملةُ التي هي خبرٌ من الضمير ، ومن أجازَ ذلك راعَى ما في اليَدِ ؛ لأنَّ العاملَ غيرُ ظاهر ، فأجراه مُجْرى عطفِ البيانِ .

ومعنى " لعَمِلَ (٢) في الأوَّلِ " أي: لو أزلتَ الضميرَ ، أو السببيَّ لتسلَّطَ العاملُ على الأوَّلِ فكنت تقول : زيداً ضربتُ ، وعمراً لقيتُ ، ونحو ذلك .

ومعنى " أو في موضعِه " أنْ يكونَ في الكلامِ ما يطلبُ بالفعلِ ، فإنْ لم يكن فلابُدَّ مِنْ أنْ يصحَّ له العملُ في الأوَّلِ بلفظِهِ أوْ بمعناه ، ومثالُ ذلك : إنْ زيدٌ قام أكرمتُك فقام لا يصحّ له إنْ عُرِّيَ (٣) من الضميرِ أنْ يعملَ في زيدٍ لكنّه يعملُ في اسمٍ آخرَ في موضعِه كالمجرورِ مثلاً ، هذا مع أنَّ ثَمَّ حرفاً(٤) يطلبُ بالفِعْلِ فقَوِيَ الحملُ عليه ، وقد يعملُ في الفاعلِ مقدَّماً في الضرورةِ ، وكذلك : أزيدٌ قامَ ونحوه ، فإنَّ الاستفهامَ يطلبُ بالفِعْلِ وما عدا هذا ، فلابُدَّ للعاملِ من أنْ يجوزَ له العملُ فيه ، وإلّا لم تكن المسألةُ من الاشتغالِ .

ولهذا اختلفوا في قولك : زيدٌ أنتَ تضربُه ، فسيبويه وهشام (٥) لا يجيزان النَّصْبَ للفَصْلِ بين العاملِ والمعمولِ بأجْنَبِيٍّ ، وما لا يَعْمَلُ لا يُفَسِّرُ ، فلا يجوز : " زيداً أنت تضربُ " عندهما ، لأنَّكَ فصلتَ بأنْتَ // بين زيدٍ وتضربُ ، فلا يصحّ له العملُ في زيدٍ ، فكذلك لا يُفَسِّرُ . وأجازَ ذلك الكسائيُّ(٦) قياساً على اسمِ الفاعلِ ؛ لأنَّهم أجازوا : زيداً أنت ضاربُه وزيداً أنت ضاربٌ . فيقال للكسائي : بينهما فرقٌ وذلك أنَّ اسمَ الفاعلِ كما قدَّمنا في بابِ الابتداء لا يعملُ حتى يعتمِدَ فصار : أنت ضاربٌ بمنزلة ضربتَ ، فكأنَّك لم تَفْصِلْ بين العاملِ والمعمولِ بشيءٍ بخلافِ الفِعْلِ فإنَّه يعملُ غيرَ مُعْتَمِدٍ .

٢٥٢

---

(١) كذا في شرح الجمل وفي المصورة ، والصواب : عمرا
(٢) في المصورة : تعمل .
(٣) كلمة " عُرِّيَ " غامضة في المصورة .
(٤) في المصورة : حرف
(٥) الصبان على الأشموني ٢ / ٧٣
(٦) مذهبه في الصبان على الأشموني ٢ / ٧٣

وأجاز ابنُ العريف (١) فى " زيدٌ قام أبوهُ " الاشتغالَ وليس مِوْضعَ قياسٍ.

[وجوب الرفع]

واعلم أنّ الاسمَ الذى اشتغل عنه الفعلُ إنْ لم يتقدّمه شيءٌ وكان المُشْتغِلُ خبراً (٢) وعَمِلَ في المشتَغَلِ به رفعاً ، فالابتداءُ ليس إلّا نحو : زيدٌ قامَ ، وزيدٌ قام أبوهُ ، وزيد ذُهِبَ بِهِ ، وزيدٌ ذُهِبَ بأبيهِ ، وزيدٌ ضُرِبَ ، وزيدٌ ضُرِبَ أبوه ، لا يجوزُ النصبُ فى شيءٍ من ذلك إذْ لا يفسّر إلّا الثاني ، فبِحَسَبِ طلبِه للضميرِ يكون طلبُهُ للأوّلِ ، فإذا سرى النصبُ للأوّلِ من ضميرِهِ أو سببه إنْ كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً فى موضعِ النّصْبِ سَرَى له النصبُ . وإنْ كان مرفوعاً أوْ فِي موضعِ رفعٍ ارتفع بالابتداءِ إذْ لا يفسّر إلّا ما يعملُ ، ولا يصح عَمَلُ الرافعِ فى المرفوعِ إذا قُدِّمَ عليهِ ؛ لأنّه يصير مبتدأً .

فإن كان الضميرُ منصوباً أو مجروراً جاز وجهان : الابتداءُ والنّصْبُ بإضمارِ فِعْلٍ ، والمختارُ الابتداءُ لعَدَمِ التكلُّفِ ، ويجوزُ النّصْبُ بإضمارِ فِعْلٍ ، وهو دون الرَّفْعِ .

والنّصْبُ فى بعض المسائل أحسنُ منه فى بعضٍ ، فالنّصْبُ مع الضميرِ أحْسَنُ منه مع السّببيّ ، والنصبُ مع السببي أقْوى منه مع الضميرِ المجرورِ ، فقولك: زيداً ضربتُهُ ، أقوى من قولِك (٣) : زيداً ضربتُ أخاه ، وزيداً ضربتُ أخاه ، أقْوى من : زيداً مررتُ به . (٤)

وزعم ابنُ كيسان أنّ النصبَ في : زيداً مررتُ به ، أحْسَنُ منه فى : زيداً ضربتُ أخاه ، ولم يحتجّ بشيءٍ ، والصحيحُ العكسُ ، وذلك أنّهما وإنْ اتّفقا

---

(١) هو الحسين بن الوليد بن نَصْر أبو القاسم النحوي كان عارفاً بالعربية متقدّماً فيها ، أخذ عن ابن القوطيّة وغيره ، ورحل إلى المشرق ، وأقام بمصر أعواماً ، ثم عاد إلى الأندلس ، فأدّب أولاد المنصور بن أبي عامر ، وكان شاعراً ، مات بطليطلة في رجب سنة ٣٩٠ وله شرح على الجمل ، البغية ١/ ٥٤٢ ، ٥٤٣ .

(٢) فى المصورة : المشغل عنه ، والصواب ما أثبتناه .

(٣) فى المصورة : ذلك ، تحريف .

(٤) بعده فى شرح الجمل ١/ ٣٦٢ وزيدا مررت به أحْسَنُ من زيداً مررت بأخيه .

في أنهما يفسّران من المعنى فما هو وَفْقَ المفسّر في الوصولِ بنفسِه أقوى في ذلك ، ومعنى ذلك - أي أنهما يفسّران من المعنى - أنك إذا قلت : زيداً ضربتُ أخاه ، فالتقديرُ : أهنتُ زيداً ضربتُ أخاه ، وتقدير : زيداً مررت به ، لقيتُ زيداً مررتُ به ، فالتقديرُ فيهما من المعنى .

فإنْ قيل : هل يجوزُ : زيدٍ مررتُ به على الاشتغالِ ؟

فالجواب : أنّ ذلك غيرُ جائز ، لأنّ الجارّ[1] لا يضمرُ ويبقى عملُه إلّا في كلامٍ نادرٍ . نحو قول رُؤْبةَ وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ فقال : خيرٍ ، عافاك الله . أراد : بخيرٍ ، أو على خَيْرٍ ، فأضمر الجارّ . وفي شِعْرٍ نحو قوله :

* رَسْمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ[2] * [٢٠٠]

أراد : ربّ رَسْمِ دارٍ . وكذلك لا يجوزُ الاشتغالُ فيه على أنْ تُضمرَ الفِعْلَ والفاعل وتُلفِظَ بالمجرورِ فلا تقول : بزيدٍ ، [تريدُ : بزيدٍ] [3] مررتُ به ؛ لأنّ حرفَ الجرّ قد تَنزّلَ من مررت منزلةَ همزةِ التعديةِ ، فكما لا يُحذَفُ الفِعْلُ وتَبْقَى الهمزةُ ، فكذلك لا يُحذَفُ الفعلُ ويبقى الجارُّ . فإذا أرادوا الاشتغالَ نصبوا ؛ لأنّ المجرورَ في موضعِ نصبٍ ، فانتقلوا في التفسيرِ من اللفظِ إلى المعنى ؛ لأنّ مررت في معنى : لقيتُ ، أو جُزْتُ ، فاذا أردت الاشتغالَ قلت : زيداً مررتُ به ، والتقدير : لقيت زيداً ، أو جُزْتُ زيداً ، إذْ باب[4] الاشتغال ليس التفسيرُ فيه مرتبطاً إلى اللفظ[5] ، بل قد يكون التفسيرُ من اللفظ تارةً نحو : زيداً ضربته ، ومن المعنى أُخْرى . كزيداً ضربتُ أخاه ، فلمّا وجدوا مندوحة تجنّبوه ،

فإنْ دخل على المشتغِلِ حرفُ صَدْرٍ وهو : ما النافية ، وأدواتُ الاستفهام ، والشرطِ ، والتحضيضِ ، وإنّ ، ولامُ الابتداءِ ، والقَسَمِ ، أَوْ يقعُ صلةً أو صِفَةً ،

---

(١) في المصورة : المجرور ، وهو تحريف .
(٢) سبق تخريجه ٢٣٥ .
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) في المصورة : وباب ، وكان الواو زايدة .
(٥) المعروف : باللفظ .

فلا يجوزُ إلّا الابتداءُ إذْ لا يُفَسَّر إلا ما يَعْمَلُ ، والمُثُل فى ذلك : زيدٌ ما ضربته ، زيدٌ أَضربته ؟ زيدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك ، زيدٌ إنَّه يضرُبه عمروٌ ، زيد ليضربْه (١)عمروٌ ، زيد هلّا ضربته . زيدٌ أنا رجل يُحِبُّهُ ، أَذَكَرٌ أَنْ تَلِدَ ناقتُك أَحبُّ إليك أَمْ أُنثى (٢) ؟ . جميعُ هذه المسائل وأشباهها مرفوعٌ على الابتداءِ ، وإنَّما لم يَجُزْ لهذه العوامل أَنْ تفسّر عاملاً فى الاسمِ المتقدِّمِ ؛ لأَنَّه لا يعملُ مابعدها فيما قبلها ، فإذا بطلَ العَمَلُ بطلَ التفسيرُ ، وكذلك الصِّفَةُ والموصوفُ لا تعملُ الصفةُ ولا تُفَسِّرُ ، لأَنَّ ذلك يؤدي إلى تقدّمِها .

قوله : تناول ضميره .

مثاله : زيدٌ قام ، وعمروٌ ضربَ .

وقوله : أو الملابسُ لضميره .

مثاله : زيد قام أبوه

وقوله : كان تناوله له بواسطة .

مثاله : زيدٌ ذُهِبَ به وذُهِبَ بأبيهِ .

وقوله : " أو بغير واسطة " .

هو ما تقدَّم نحو : زيدٌ قام وعمروٌ ضربَ يعنى أَنَّ هذه المواضع يجبُ فيها الرَّفعُ إذْ لا سبيل إلى النَّصْبِ ، لأَنَّه ليس معك ما يدلّ على الناصِبِ ؛ لأَنَّ النصبَ إنَّما يسرى للأَوَّلِ من ضميرِه ، وهذا الفعلُ لا تسلُّطَ له على الأوّلِ ، لأَنّه يطلبُ مرفوعاً ، والمرفوعُ إذا تقدَّمَ عاد مبتدأً ، فلا يتصوَّرُ هنا إلا الرفعُ بالابتداءِ . وإذا كان الضميرُ المجرورُ فى موضعِ رَفْعٍ فحكمُه حكمُ الضَّميرِ المرفوعِ .

وقوله : " وحيل بين الاسم والفعل بحرفٍ لا يعمل ما بعده فيما قبلَه " .

يريد : كأدواتِ الاستفهام ، وأدوات الشرط ، ولام الابتداء ، وما النافية ، وأدوات التحضيض ، وإنَّ ، ولام القسم ، ونحو ذلك ، وقد تقدَّم التمثيل بذلك (٣) .

---

(١) فى شرح الجمل لابن عصفور : ليضربنّه .
(٢) من أمثلة الكتاب ١ / ١٣١
(٣) تقدم قبل قليل .

[وجوب النصب]

وقوله : " فإنْ كان قبلَ الاسم حرفٌ لا يليه إلاّ الفعلُ فالنصبُ ".

مثاله : " إنْ زيداً تكرمْه يكرمْك " ، وهذا إذا كان الضميرُ المفسَّرُ منصوباً أو مجروراً في موضعِ نَصْبٍ، فإنْ كان مرفوعاً كان الاسم أيضا مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ ، كقوله تعالى ﴿ وإنْ أحدٌ من المشركينَ استجارَكَ فأجِرْهُ ﴾(١) التقدير : وإنِ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، وذلك أنَّ أداةَ الشرطِ لا تدخلُ إلاّ على الفِعْلِ لفظاً أوْ تقديراً ، فإنْ وقعَ بعدها الاسمُ فعلى إضمار الفعلِ ولا يُتَصَوَّرُ // ذلك مِنْ حروفِ الشَّرْطِ إلاّ في إنْ خاصَّةً ؛ لأنَّها أُمُّ أدواتِ الشرطِ ؛ ألاَ ترى أنَّ كلّ ما يجزمُ من أسماءِ الشَّرْطِ إنَّما هو بما ضُمِّنَ مِنْ معنى إنْ ، ولذلك لا تلي الأسماءُ أسماءَ (٢) الشرطِ إلاّ في الشِّعْرِ نحو قوله :

صَعْدَةٌ نابِتَةٌ في حائرٍ أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ . (٣) [٢٥١]

أراد : أينما تميلها الريح تميلها تمل ، وكذلك قول الآخر :

٥٩٨- فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كأْسُ السَّاقِي (٤)

فأوْقَعَ الاسمَ بعد "مَتَى" ضرورةً .

فإنْ قيل : وكيف جاز أنْ يفسّر ما لا يعمل في قولك : إنْ زيدٌ قام ، ألا ترى أنّ " قام " لا يعملُ في "زيد" ؛ لأنَّ الفعلَ لا يعملُ في المرفوعِ إذا قُدِّمَ المرفوعُ عليه .

---

(١) الآية " ٦ " من سورة التوبة

(٢) في المصورة : الأسماء

(٣) سبق ٣٨٤

(٤) البيت لعدى بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٥٦
وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١١٣ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢ ، والانصاف : ٦١٧ وشرح ابن يعيش ٩/ ١٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٧١ والضرائر له : ٢٠٧ ، والخزانه ١/ ٤٥٦ وغير ذلك ، والواغل : هو الرجل الذى يدخل على من يشرب الخمر ولم يُدْعَ .

فالجوابُ : أنّه لما قويت الدلالة هنا على الفِعْلِ بالحَرْفِ الطالبِ له ، جاز أنْ يفسّر ما لا يعمل ؛ إذْ قد (١) يعمل في موضع ذلك الاسم في اسم آخر كالظرف مثلا .

وقال شيخنا أبو الحسن الدّباج رحمه الله(٢) : لا يبعدُ عندي أنْ يقال : إنّ هذا الفعل يصحُّ له العَمَلُ في الأوّلِ مقدّماً عليه ، وذلك مع أداةٍ تطلبُ بالفِعْلِ ، وذلك أنّ العاملَ متصرّفٌ في نفسِه ، فكذلك يتصرّفُ في معمولِه إلا أنْ يمنع من ذلك مانعٌ ، وذلك المانعُ في الفاعل هو أنّه يلتبس بالمبتدأ في قولك : قام زيدٌ وزيدٌ قام ، فإذا جاء حرفٌ لا يليه إلّا الفعلُ لفظاً أو تقديراً أزال ذلك اللّبْس فصحّ أنْ يكونَ فاعلاً مُقدّما إنْ قدّرْتَ الفِعْلَ فارغاً من الضميرِ ، وفاعلاً بإضمارِ فِعْلٍ إنْ قدّرْتَ الفِعْلَ مشغولاً بضميرٍ " .

وهذا الذى قاله الأستاذُ إنّما هو بناءٌ منه على أنّ الفاعِلَ لا يُقدّمُ ، لأجلِ اللّبْسِ بالمبتدأ ، فعلى هذا متى زال ذلك اللّبْس ينبغى أنْ يقدّمَ ، ونحن نجدُ اللّبْس يزولُ والفاعلُ مع ذلك لا يتقدّمُ نحو : مررت برجلٍ راكبٍ أبوه ، فلو قلت : مررت برجلٍ أبوه راكبٍ ، لم يلبس ومع ذلك فهو لا يتقدّمُ(٣) . فما ذلك إلّا لأنّ الفاعِلَ قد تنزّلَ من الفعل كجُزْءٍ منه مع اللّبْسِ المذكورِ فى بعضِ المسائل ، وحُمِلَ ما ليس فيه اللّبْس على ما فيه اللّبْس ، لكنه يسوغُ أنْ يفسّر وإنْ لم يعملْ لقوّةِ الطّلَبِ للفعل كما تقدّمَ] وكذلك تقولُ في الاستفهامِ فى نحو : أزيدٌ قام ؟ : إنّ زيداً مرفوعٌ بإضمارِ فِعْلٍ حملاً على الشّرْطِ بإنْ ، لأنّ الهمزةَ أمُّ أدواتِ الاستفهام كما أنّ إنْ أمُّ أدواتِ الشّرْطِ فحملت عليها ، ويجوز الرفعُ بالابتداءِ ؛ لأنّ الاستفهامَ كما يدخل على الفِعْلِ

---

(١) فى المصورة : وقد ، وكأن الواو زائدة .

(٢) هذا النص نقله الشاطبي فى شرح الألفية ٢/ ٥١٠ -نسخة الخزانة الملكية بالمغرب- عن شرح الجزولية للأبذى .

(٣) انظر المجلس ١٤٤ من مجالس العلماء للزجاجى : ٢٤٤ وابن كيسان النحوى (د . البنا) ٢٤ - ٢٦ .

قد يدخل على الاسم فلا يختصّ أحدهما دون الآخر لكنه شُبِّهَ بإنْ فاختيرَ معهُ الحَمْلُ على الفِعْلِ ، ولا يكون ذلك في غيرِ الهَمْزَةِ من أدواتِ الاستفهامِ كما لا يكون ذلك في غيرِ "إنْ" من أدواتِ الشَّرْطِ . فإذا قلت : هل زيدٌ قام ، لم يكن إلّا مبتدأً .

وقوله : وإنِ ارتفعَ فَعَلَى الفِعْلِ .

يعني إنِ ارتفعَ الاسمُ الذي يَجِبُ نصبُه لكونِ ضميرِه منصوباً فعلى إضمارِ فِعْلٍ لا على الابتداءِ ؛ لأنَّ ذلك الحرفَ لا يليه إلّا الفِعْلُ . ومثاله :

٥٩٩- لا تجزعي إنْ مُنْفِسٌ أهلكتُهُ وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزَعي (١)

فيمن رَفَعَ مُنْفِساً ، وهي روايةُ الكوفيين ، وهي خارجةٌ عن القياسِ، لأنَّ المفسِّر في هذا الباب عندهم كأنَّه العامل وكأنَّه غير مشغولٍ بالضميرِ عن العَمَلِ ، وجعلته العرب كذلك لما لم تجمعِ العَرَبُ بينه وبين العامِلِ ، فعاقبَه ، وهي مِمَّا (٢) تحكم للمعاقِبِ بحكم ما عاقبَه ، فحكمت له العربُ بحكمِ العامِلِ ولم يمكن أنْ يعملَ وهو مشغولٌ بالضميرِ ، ولذلك جعلته كأنَّه العامل ، وقد سَقَطَ منه الضميرُ الشاغِلُ له فإذا كان محكوماً له بحكمِ العامل غيرَ مشغولٍ بالضميرِ فأنْ يُرْفَعُ منفسٌ مع أهلكت وهو عامِلُ نَصْبِ شيءٍ لا ينبغي .

---

(١) البيت للنمر بن تولب وهو في الديوان : ٧٢
ومن شواهد الكتاب ١/ ١٣٤ ، والمقتضب ٢/ ٧٤ والأمالي الشجرية ١/ ٣٣٢ وشرح ابن يعيش ٢/ ٣٨ والخزانة ١/ ١٥٢ ، والمغني برقم ٣٠١، ٧٥٢ والصبّان على الأشموني ٢/ ٧٥

(٢) "مِمَّا" هنا على معنى "ربّما" كقول الشاعر :
وإنما لِمَّا نضرب الكبشَ ضربةً * على رأسه تُلْقِي اللسانَ من الفَمِ
أنشده المبرد وقال : هو بمعنى "ربّما" انظر الأمالي للسهيلي : ٥٢ ، ٥٣ .

والصوابُ روايةُ النصبِ في :

* . . . . . إنْ منفساً أهلكتُه *

وكذلك رواهُ أهلُ البصرةِ ،لكنَّ وجهَ روايةِ الكوفيين أنْ يكونَ مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ تقديره : إنْ هَلَكَ منفسٌ أهلكته . ولا يكون مبتدأً، لأنَّ "إنْ" الشرطية لا يليها المبتدأُ والخَبَرُ أصْلاً .

وحكى ابنُ جنّى في "الخاطريات" عن أبي الحسن الأخفش إجازةَ الابتداءِ بعد إنْ . ويظهرُ من لفظ الكتاب (١) في قوله :

إنْ تركبوا فركوبُ الخَيْلِ عادتُنا أوْ تنزلون فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ (٢) [١٨٠]

قال : أراد : أوْ أنتم تنزلون ،وهذه الجملةُ معطوفةٌ على ما قبلها ، فيصير تقديره : أو إنْ أنتم تنزلون ،وكأنَّ أبا الحسن مِنْ هنا أخذَ .

ويُستدَلُّ لهم بدخولِ واو الحالِ مع اختصاصِها بالاسم على جملةِ الشَّرْطِ قال الشاعر :

٦٠٠ـ * عاود هراةَ وإنْ معمورُها خَرِبا (٣) *

كأنَّه قال : ومعمورُها خَرِبٌ ولا حُجَّةَ في هذا لأمرين :

---

(١) في الكتاب ٣/٥١ "وأمّا يونس فقال : أرفعُه على الابتداء ،كأنه قال : أو أنتم تنزلون ".

(٢) سبق تخريجه ٣١١+

(٣) عجزه :* وأسْعِدِ اليوم مَشْغُوفاً إذا طربا*.
وقائله شاعر من أهل هراة عندما افتتحها عبدالله بن خازم سنة ٦٦ هـ. كما في اللسان ،وصدر البيت في الكتاب ٣/١١٢ ومعاني القرآن للأخفش ٢٤٦، ٣٢٧ وشرح ابن يعيش ٩/١٠ واللسان (هرا) قال الأخفش في معانيه "قال (وإنْ امرأة خافت من بعلها نُشوزا أو إعراضا) فجعل "إنْ" على الاسم لأنّها أشدّ حروف الجزاء تمكنا ،وإنّما حَسُنَ هذا فيها إذا لم يكن لفظ ما وقعت عليه جزما نحو قولك "عاود هراة . . . إلخ" ثم قال في ص ٣٢٧ عند قوله تعالى : "وإنْ أحدٌ من المشركين استجارك" : "فابتدأ بعد إنْ ،وأنْ يكون رفع "أحدًا" على فعل مضمر أقيس الوجهين لأنّ حروف المجازاة لا يبتدأ بعدها ،إلّا أنهم قد قالوا ذلك لتمكنها وحسنها إذا وليتها الأسماء وليس بعدها فعل مجزوم في اللفظ وأورد البيت .
فخلاصة كلامه أنه يجيز الابتداء بعد "إنْ" لتمكنها وذلك إذا لم يكن
===

أحدهما : أنَّ واوَ الحالِ قد تَدْخُلُ على الفِعْلِ المضارعِ قليلاً ،وحُكِيَ : قمتُ وأصُكُّ عينَه ،وقال الشاعر :

فلمَّا خَشِيتُ أظافِيرَهُ نجوتُ وأرهنُهُمْ مالِكا (١) [١٦٨]

وأيضا فقد لا تكون للحالِ بل عاطِفَةً ،أراد : وإنْ خَرِبَ معمُورُها فعاوِدْها ، وفي أنْ لم يَرِدْ مثل : إنْ زيدٌ قائمٌ ،دليلٌ ، ولا يُجْعَلُ مرفوضُ الأَصْلَ ،لشذوذِ ذلك ،وأيضاً فليْسَ مِنْ عواملِ الجَزْمِ ما يدخلُ على الاسم لفْظاً وتقديراً .

وكذلك أجاز بعضُهم وقوعَ المبتدأِ والخَبَرِ بعد أداة التحْضِيضِ ،واستدلَّ بقول الشاعر :

٦٠١ ونبئتُ ليلى أرسلت بشفاعةٍ إليّ فهلّا نَفْسُ ليلى شَفِيعُها (٢)

ولا حُجَّةَ في البيت ،لأنَّه يمكن أنْ يرتفع بفِعْلٍ مُضْمَرٍ يفسّره : شفيعُها ،وهو (٣) خبرُ ابتداءٍ مُضْمَرٍ. وقال ابنُ طاهر : التقدير : فهلّا كانت // نَفْسُ ليلى شفيعُها (٤) ٢٥٤

=== بعدها فِعْلٌ مجزوم في اللفظ ،ولكنه يرى أنَّ رفع الاسم بعد "إنْ" على فعل مضمر أقيس . والأخيرُ مذهب البصريين وأما الفراء وأصحابه فلا يقدرون فعلا قبل الاسم المرفوع كما ذكره السيرافي انظر الكتاب ٣/١١١ الحاشية (١) .

(١) سبق ٢٩٨ ، ٨٥٩ .

(٢) البيت ينسب للصمة القشيري (الديوان : ١٣) وللمجنون ، ولابن الدمينة ديوانه (الزيادات) : ٢٠٦ والبيت أول الحماسية رقم ٤٥٥ شرح المرزوقي : ١٢٢٠ ، والخزانة : ١/٤٦٣ ، ٣/٥٩٧ ، ٤/٤٩٨ ، ٥٢٤ ،والمغني برقم ١١٨ ، ٤٧٩ ، ٥٧٤ ، ٩٩٤ ،والمقاصدُ النحوية ٣/٤١٦ ، ٤/٤٥٧ ، ٤٧٨ وغير ذلك .

(٣) يعني "شفيعها" .

(٤) في الخزانة ٤/٤٦٤ ،"وخرّجه ابن هشام في المغني على إضمار كان الشأنية أي : فهلا كان هو أي الشأن ... قال : ونسب أبو حيان هذا الوجه لأبي بكر بن طاهر" انتهى ،وعلى هذا التقدير تكون جملة : نفس ليلى شفيعها هي الخبرُ في محل نصب ".

ولا تقوى أدواتُ التحضيضِ قوةَ أدواتِ الشرطِ ، لأنَّ أدواتِ الشرط تطلبُ الفِعْلَ لفظاً ومعنًى إذْ هي عاملةٌ ،فلذلك جازَ أنْ تَلِيَ الأسماءُ أدواتِ التحضيض نحو : هلاَّ عمراً ضَرَبْتَ ،وضَرَبْتَ زيداً فهلاَّ عمراً ،أي فهلاَّ ضربتَ عمراً . وإنَّما قَبُحَ ذلك في أدواتِ الشرطِ لشدَّةِ طلبِها للفعلِ ،ولأنَّ الجازمَ والمجزومَ كالجارِّ والمجرورِ أو المضافِ والمضافِ إليه ، فكما لا يُحْذَفُ المجرورُ ويبقى الجارُّ ،فكذلك الجازمُ يَقْبُحُ أنْ يبقى ويُحْذَفَ المجزومُ ،ولا يحْسُنُ ذلك إلاَّ في "إنْ" لما قدَّمناه بشرطِ أنْ يكون الفعلُ ماضياً .

[ما يختار فيه النصب]

وقوله : " وإنْ كان قَبْلَ الاسمِ حرفٌ هو أَوْلى بأنْ يليه الفعل ".

مثاله : ما النافية [ولا النافية] (١) وهمزة الاستفهام كقولك : ما زيداً ضربتُه ولا عمراً قتلتُه ،وأزيداً ضربتَه ،وذلك أنَّ هذه الحروف طالبةٌ للفِعْلِ ،ألاَ ترى أنَّ "ما" و "لا" إنَّما هي لنَفْيِ الخَبَرِ ،والفعلُ هو الخَبَرُ ،ومعناها فيه ،وكذلك هَمْزَةُ الاستفهامِ تُشْبِهُ أداةَ الشَّرْطِ في أنَّ الكلامَ معها غيرُ واجبٍ ،وأنَّ الهمزةَ أُمُّ أدواتِ الاستفهام كما أنَّ أُمَّ أدواتِ الشَّرْطِ "إنْ" فاختير بعدها الفعلُ لذلك .

وقوله : " أوْ كانَ في الفِعْلِ معنى الطَّلَبِ ".

مثال ذلك : الأمرُ والنَّهيُ في قولك : زيداً (٢) اضربه ،وعمراً لا تشتمه ،وذلك أنَّ الأمرَ والنَّهيَ إنما يكونان بالفِعْلِ فهُما من مواضعِ الفعلِ ومتى كان قصدُك إلى الفِعْلِ أقوى من قصدِك إلى الاسم ،كان النصبُ هو المختارَ في هذا البابِ وغيرِه مما يطلبُ بالفِعْلِ ،ألاَ ترى أنَّك تختارُ النَّصْبَ إذا صَدَّرْتَ بالفِعْلِ نحو قام زيدٌ وعمراً أكرمته ، ليعتدلَ الكلامُ في الجملتين ، ويكونَ حرفُ العطفِ بين فِعْلين .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) في المصورة : زيد ،خطأ .

السهيلي (١) : وممّا وجبَ القَصْدُ فيه إلى الفعل وإن لم يكن من هذه المواضع التي سمّوهها قوله تعالى ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خلقناهُ بقَدَرٍ ﴾ (٢) أَجْمَعَ القرّاءُ على نَصْبِهِ (٣) ، فدلَّ ذلك على أَنَّ الفِعْلَ مقصودٌ ، وإنْ لم يكن قبله استفهام ولا غيره ممّا يطلب بالفعل ، وذلك أَنَّ معنى الآيةِ إثباتُ القَدَرِ وأَنَّ اللّهَ خلقَ كُلَّ شيءٍ بقَدَرٍ ، فالباءُ من قوله : بقدر متعلّقة بالفِعْلِ الناصبِ لكُلٍّ فلو رفع كلّ فقال : إنا كلُّ شيءٍ خلقناه بقدر ، لكان للقدريّةِ به متعلّقٌ (٤) ، لأنّ مذهبَهم أَنَّ اللهَ لم يقدّر من الأشياءِ إلّا ما خلقَه ، لأنَّ العباد في زعمِهم يخلُقون أعمالَهم دون الله ، تعالى الله عن قولهم ، فلو رفع كلٌّ على الابتداء لكان المجرورُ في موضع خَبَرِه ، وكان ﴿ خلقناه ﴾ ففي موضعِ الصِّفَةِ لشيءٍ (٥) ، وخرج من دليلِ الخِطابِ ما قالوه : على أَنَّهُ قد كان يجوزُ مع الرّفع أَنْ يكونَ خلقناه في موضعِ الخَبَرِ ، ويكون الخبرُ عاماً في كلِّ شيءٍ ، كما يقولُه أهلُ الحقِّ ، ولكن أرادَ سبحانَهُ أَنْ يرفع الاحتمالَ ، ويُزيلَ الإشكالَ ، فأنزلها نَصْباً حتى لا يكون لمبتدعٍ مُتَعَلَّقٌ ، إذْ لا يُتصوَّرُ مع النَّصْبِ أَنْ يكونَ خلقناه في موضع الصفةِ المخصصةِ لشيءٍ ، إذِ (٦) الصفةُ لا تعملُ في الموصوفِ ، وإذا لم تعمل فيه لم يجز أَنْ تُفسِّرَ ما ينصبُه في باب الاشتغال ، ألا ترى أنّك لو قلت : أنا رجلاً ضربتُه على أَنْ تَنْصِبَ رجلاً بما يفسّره : ضربته ، لم يجزْ كما لا يجوزُ : أنا رجلاً ضَرَبْتُ على أَنْ تنصب رَجُلاً بضربتُ ، ولكن ترفعه على أَنْ تحذفَ الهاءَ مِنْ ضَرَبْتُه وهي العائدةُ من الصفةِ على الموصوفِ ،

---

(١) كلام السهيلي في النتائج : ٤٣٥ ، مع اختلاف كبير بين النص هنا وهناك وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٢٣١ - ٢٣٣ .

(٢) الآية : ٤٩ من سورة القمر وانظر الكتاب ١/ ١٤٨ .

(٣) انظر النتائج : ٤٣٥ هامش ٤ فقد قرئ بالرفع في غير السبعة وتنسب هذه القراءة إلى أبي السِّمال ، وانتصر لها ابن جنّي في المحتسب ٢/ ٣٠٠ وفي البحر ٨/ ١٨٣ أنّ أبا السِّمال قرأ بالرفع . قال ابن عطية وقوم من أهل السنة .

(٤) لعل هذا هو ما جعل ابن جني ينتصر لقراءة الرفع فهو معتزلي انظر مقدمة الخصائص وانظر البحر ٨/ ١٨٣ .

(٥) إلى هنا ينتهي كلام السهيلي في النتائج .

(٦) في المصورة : إذا ، والصواب ما أثبتناه .

وهذا أَصْلٌ مطَّردٌ في هذا البابِ ،أعني لا يعمل في الاسمِ المنصوب فيه إلَّا فعلٌ مضمرٌ يفسّره ظاهرٌ ،ويكون ذلك ممّا يعمل في ذلك الاسم إذا لم تشغله عنه بضميرٍ ، فلو قلت : زيداً إنّك ضربته ،لم يَجُزْ ،كما لا يجوزُ : زيداً إنّك ضربتَ ،وكذلك : زيداً متى ضربتَه ،كما لا يجوز : زيداً متى ضربتَ فَقِسْ على هذا يَبِنْ لك أنّ قوله تعالى ﴿ ورَهْبانِيّةً ابتدَعُوها ﴾ (١) ليس من باب ما اشتغل الفعلُ فيه عن المفعولِ بضميرِه ،لأنّ قوله : ابتدعوها في موضع الصِّفَةِ لرهبانيةٍ ، فلا يجوزُ نَصْب الرّهبانيةِ بها وإنْ حذفتَ الهاءَ فكذلك لا يجوز أنْ تَنْصِبَ الرهبانيةَ بمعنى فعل يفسّره : ابتدعوها ،بل هي منصوبةٌ بالعَطْفِ على المفعولِ بجعلنا ، فاللّهُ تعالى جعل الرَّأْفَةَ في قلوبِهم (٢) ، وجعل أيضا في قلوبهم (٢) الرهبانيةَ التي ابتدعوها ،وما جعله هو سبحانه أي خلقَهُ من أعمالِهم ،فهو مضافٌ إليه خَلْقا واختراعًا ،ومضافٌ إليهم كَسْباً وابتداعا ،لا كابتداعه هو سبحانُه واختراعه بالقدرةِ القديمةِ ولكن اكتسبوا فعلَه بقدرةٍ مخلوقةٍ بالقدرةِ القديمةِ ،فاختلف وجهُ إضافةِ الفِعْلِ إلى القديم سبحانَه وإليهم فلم يتناقضِ الكلامُ ، كما ظَنَّه أبو علي في المسألة إذْ قالَ (٣) :"ألَا ترى أنَّ ما يخلقُه هو : لا يبتدعونَه هُمْ " .
وهذا اعتزالٌ ظاهرٌ .

وقوله : " أَوْ حِيْلَ بينهما بحرفِ تَحْضيضٍ ".
مثاله : زيداً هَلَّا تَضْرِبُه ،وعمراً ألَا تَشْتِمُه .
وقوله : "أو عَرْضٍ".

---

(١) من الآية ٢٧ من سورة الحديد وأولها ﴿ وقفَّينا على آثارهم برسلنا وقفينا بعيسى بن مريم وآتيناه الإنجيل ،وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة .. ﴾
(٢) في المصورة : قولهم ،تحريف .
(٣) قال أبو علي في الإيضاح له : ٣١ "ورهبانية محمول على فعل كأنّه قال : وابتدعوا رهبانية ابتدعوها . ألَا ترى أنَّ الرهبانية لا يستقيم حملها على جعلنا مع وصفها بقوله : ابتدعوها ،لأنَّ ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم ".

مثاله : زيدًا ألا تضربه ،والظاهرُ من كلامِ سيبويه أنَّ هذا لا يجوزُ فيه النَّصبُ ، بل لا يقالُ إلَّا بالرَّفعِ ،فتقول : زيدٌ هلَّا ضربتَه وعمروٌ ألا تشتمه ، لأنَّ هذه الحروف لا يعملُ ما بعدهما فيما قبلهما ، فكذلك لا يُفسِّرُ .

ومن التَّمنى ما لا يُتصوَّرُ خلافٌ فى منعِ النَّصبِ فيه ،وذلك قولُك : زيدٌ ليتك أكرمتَه ،فهذا لا يجوزُ فيه النصبُ ،لأنَّ ما لا يعملُ لا يفسِّرُ ،وخبر ليت لا يعمل فيما قبلها ،فكذلك لا يفسّر عاملاً يعملُ فيه .

وكذا قال ابنُ طاهر ،وابنُ خروف والأُستاذُ أبو عليٍّ : إنَّ أداةَ التحضيضِ لا يُفسِّرُ مابعدها عاملاً يعملُ فيما قبلها . قال ابن خروف في شَرْحِ سيبويه : إنْ وقعَ هذا الاسمُ الذى اشتغلَ الفِعْلُ عنه // قَبْلَ الاستفهامِ والشَّرْطِ ٢٥٥ والتحضيضِ والعَرْضِ والموصولاتِ والموصوفاتِ لم يكن إلَّا رفعاً نحو: زيدٌ أتضربه ؟ وعمروٌ هلَّا ضربتَه ،ومحمدٌ إنْ تكرمْه يكرمْك ، وزيدٌ كم غلامًا أعطيته ؟ وكم غلامٍ ، في الخبر ، وزيد أنْ تكرمَهُ خيرٌ من أنْ تُهينَهُ ، فهذا نصٌّهم ،والعَرْضُ (١) والتمنى كالتحضيض في اللفظ والحُكْمِ . فلا أدري من أين اختار (٢) النَّصْبَ ، وهو لا يجوزُ ،إلَّا أنْ يكونَ قاس التحضيضَ والعَرْضَ على الأمر والنهى نحو: زيدًا (٣) اضربْه وعمراً لا تشتمه ،وهذا ممكنٌ أنْ يكون قَصَدَهُ (٤) ، إذِ التحضيضُ والعَرْضُ لا يكونان إلا بالفعل ،كما أنَّ الأمرَ والنهيَ كذلك ،وبينهما فَرْقٌ ،فإنَّ الأمرَ والنهيَ يعملان فيماقبلهما ،والتحضيضُ لا يعملُ فيما قبلَه ولا العَرْضِ ولا التمنّي ، أعْني لا يعملُ الفعلُ الذى بعدهما فيما قبلهما ،لأنَّها حروفٌ طالبةٌ للفعلِ ، فشُبِّهَتْ بأدواتِ (٥) الاستفهامِ والشَّرْطِ ، وهي لا يعملُ ما بعدها فيما قبلها ولا يفسِّرُ .

وقوله : أو عطفٌ على جملةٍ فعليةٍ . . إلى آخره .

مثاله : قام زيدٌ وعمراً ضربتَه ،فهذا يجوزُ فيه الرفعُ والنَّصبُ ، ويُختارُ النَّصبُ للمشاكلةِ واعتدالِ الكلامِ كما قدَّمنا قَبْلُ ، إذِ الواوُ تطلبُ بالمشاكلةِ مِنْ حيثُ

---

(١) بعدها "كالتحضيض" وكأنَّها زائدة.
(٢) يقصد الجزولي .
(٣) في المصورة : زيد .
(٤) في المصورة : قصد .
(٥) في المصورة : لأدوات .

هي حَرْفُ عَطْفٍ ،والعَطْفُ حقُّه التشاكُلُ ،وكذلك ما يجرى مجرى الفِعْـــلِ يُختارُ معـه الحَمْلُ بعد حرفِ العَطْفِ نحو : ما قائمٌ أخواك وعمراً أكرمتُه .

[ما يجب فيه الرفع]

وقوله : " ولم يكن هناك ما يوجبُ الاستئناف ".

مثاله : "إذا " التي للمفاجأةِ . و "أمّا " المتضمنةُ معنى الشرطِ.

ومثال ذلك : قام زيدٌ وإذا عمروٌ يضربُه محمدٌ ،وقامَ زيدٌ وأمّا عمرو فضربتُه ،وذلك أنَّ إذا إنْ فُصِلَ بها بين الجملةِ المعطوفةِ وحَرْفِ العطفِ فليس إلّا الابتداء ،إذْ لا يليها -أعني إذا التي للمفاجأة - إلّا المبتدأ ، وكذلك إذا فَصَلْتَ "بأمّا " فهو بعدها مثله لو لم يتقدّمه حرفُ عطفٍ ، لأنّها تَفْصِلُ مابعدها عمّا قبلها ، ولذلك تُسَمَّى فَصْلَ الخطاب ، فصار الكلامُ بعدها مستأنفاً ،فتقول : قام زيدٌ وأمّا عمرو فضربتُه ، وأمّا عمراً فضربته ، والرفعُ أحسَنُ ،وقام زيدٌ وإذا عمروٌ يضربُه خالدٌ ، ليس إلّا الرفعُ ، ولا يجوزُ النَّصْبُ لما تقدّمَ مِنْ أنّها لا تدخل على الفِعْلِ ،وإنّما تدخلُ على المبتدأ ،بخلافِ الزمانيةِ فإنّها لا يليها إلّا الفِعْلُ في اللّفْظِ أو في التقديرِ فتقول : إذا قام زيدٌ قام عمروٌ وإذا زيدٌ قام أكرمتُه أي : إذا قام زيدٌ قام أكرمتُه ، هذا مذهبُ سيبويه (١) ،وقال الأخفشُ : يجوزُ بعد إذا الزمانيةِ الرَّفْعُ بالابتداءِ . وهو فاسدٌ ،لأنَّ "إذا " تفتقرإلى جوابٍ فهي كالشَّرْطِ . ويقوّى مذهب سيبويه عدم ورود : إذا زيدٌ قائم. وقال الأخفشُ : قد جاءَ في قول الشاعر :

٦٠٢ - فَهَلّا أعدُّوني لمثلي - تفاقَدُوا - إذا الخَصْمُ أبزَى مائلُ الرَّأْسِ أنكبُ (٢)

---

(١) الكتاب ١/١٠٦، ١٠٧.

(٢) البيت لمرّة بن عداء الفقعسي وهو في البسيط ٢/٧٦٦ والخزانة ١/٤٤٩، ٣/١٧٠ وشرح المرزوقي للحماسة ٢١٤ ،وقد نسب صاحب الحماسة البصرية البيت السابق للبيت الشاهد وهو :

رأيت موالِيَّ الأُلَى يخذلونني على حدثانِ الدَّهْرِ إذْ يتقلَّبُ

نسبه إلى عمرو بن أسد الفقعسي ،قال مصحح الحماسة البصرية : هذا البيت وبعده أربعة أبيات أخرى عزاها في الحماسة إلى بعض بني فقعس وفي شرحه للتبريزى وقيل : هو مرة بن عداء الفقعسي .

===

فالأَبْزى : هو الذى يَخْرُجُ صدرُه ويبدُو عند ذلك عَجُزُه لإقباله بمقدمه على خصمِهِ ، فالأَبْزَى اسم من الأَسماءِ . ومِمَّا يقوّي به مذهبَه أنْ يقولَ : إنَّ أدوات الشرط لا يليها إلَّا الفعلُ ملفوظاً به إلَّا "إنْ" ، فإنَّه قد يليها الاسمُ على تقديرِ الفِعْلِ كما قدَّمنا ، وأمَّا غيرُها فلا يليها الاسمُ إلَّا في الضرورةِ نحو قوله :

* أَيْنما الرِّيحُ تُمَيِّلْها تَمِلْ * (١) [٢٥١]

ونحو قول الآخر :

فمتى واغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّوهُ ..... (٢) [٥٩٨]

وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك عند التكلّم على أدواتِ الشَّرْطِ . قال فإذا كان الأمرُ على هذا وجبَ أنْ تكونَ "إذا" مثلها ، وهي في الكلام الفصيح يقعُ الاسمُ بعدها نحو : * إذا السماءُ انشقَّتْ * (٣) فدلّ ذلك على أنَّها ليست كأدواتِ الشَّرْطِ . إلَّا أنَّ هذا المذهبَ باطلٌ ، أعنى مذهب الأخفش .

أمَّا استشهاده بأَبْزَى فلا دليل فيه ؛ لأنَّه يمكن أنْ يكون فِعْلا ؛ ألا ترى أنَّه يقال : أَبْزَاهُ ، إذا سلبَه* قال :

٦٠٣ - * كَذَبْتُم - وبيتِ اللَّهِ - نُبْزِي مُحَمَّداً * (٤)

=== فلعله تحريف مرة بن عداء الى عمرو بن أسد والله أعلم . الحماسة البصرية ١/ ٧٥ قال صاحب الخزانة ١/ ٤٤٩ : ورد هذا البيت شاهداً على أنَّ إذا الشرطية يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها لكن بشرط كون خبرها فعلا ، إلّا في الشاذ كهذا البيت . ثم قال : قال ابن جني في شرح الحماسة ... ومن رواه إذا فهو كقولك : أتيتك إذا زيد قائم ، وهذا جائز على رأي أبي الحسن : وذلك أنَّه يجيز الابتداء بعد إذا الزمانية المشروط بها".

(١) سبق ، ٣٨٤ ، ٩٢٤ .

(٢) سبق تخريجه : ٩٣٤ .

(٣) الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٤) عجزه : * ولمّا نطاعن دونَه ونناضلِ *
والبيت من قصيدة طويلة تنسب لأبي طالب تبلغ عدتها أربعةً وتسعين بيتاً أولها : ولما رأيت القوم لا وُدَّ فيهم وقد قطعوا كلَّ العُرَى والوسائلِ أوردها ابن هشام في السيرة ١/ ٢٧٢-٢٨٠ وقال : هذا ما صح لي من هذه القصيدة ، وبعض أهل العلم بالشعر ينكر أكثرها .
ورواية البيت في السيرة واللسان (بزى) : يُبْزَى بدل : نُبْزِي محمداً

* الذي في المعاجم : قهره وغلبه

أى نسلبه ، فكذلك يكون هذا ،كأنّه قال: إذا الخصمُ سَلَبَ ، أي : سَلَبَ خصمَه حُجّتَه (١) مائلُ الرأسِ .

وأما احتجاجه بأنّ الاسمَ يقعُ بعدها كثيراً ، وليس ذلك في أدواتِ الشّرطِ ،فسببُ ذلك أنّها لا تجزمُ وخالفتْ في ذلك أدواتِ الشّرطِ للعلّةِ التي قد تقدّم ذكرُها عِنْد الكلامِ على الجازمِ لفعلين (٢) ، فلما لم تَجْزمْ استُسْهِلَ فيها ولا يتُها الأسماءَ ،وإنْ كانت طالبةً للفِعْلِ ، فالصحيحُ مذهبُ سيبويه .

[اختيار الرفع]

وقوله : فإنْ عَرِيَ من ذلك ... إلى آخره .

مثاله : زيدٌ ضربتُه . فهذا يجوزُ فيه النّصبُ والرّفعُ ، والمختارُ الرّفعُ لعدَمِ التكلّفِ مع استواءِ المعنى فيهما .

[استواءُ الرفع والنصب]

وقوله : "وإنْ عَرِيَ من ذلك وعُطِفَ على جملةٍ ذات وجهين استوى الرفعُ والنصبُ ".

مثالُ ذلك : زيدٌ ضربتُه وعمراً أكرمتُه ، فيُختارُ النّصبُ في : عمراً أكرمته ، إنْ عطفتَه على ضربته وإنْ عطفتَه على : زيد ضربته اخترتَ الرّفعَ فقلت : زيدٌ ضربتُه وعمروٌ أكرمتُه ،فيكون ذلك بحسبِ ما تلحظ ،لأنّ العطفَ حقُّه المشاكلة . وقد منع بعضهم العطفَ على الجملةِ الصُّغرى وهي " ضربته " ،في هذه المسألة ،وذلك لأنّه لا ضمير في الجملةِ المعطوفةِ عائدٌ على زيدٍ الذى الجملةُ الصُّغرى خبرٌ عنه ،من أجْلِ أنّ المعطوفَ عليه بالواوِ شريكُ المعطوفِ عليه في معناه ،والجملةُ الأولى التي هي الصُّغرى خبرٌ عن زيد ، فينبغي أن تكونَ الثانيةُ خبراً عنه أيضاً ،ولا يصحّ ذلك إلّا أنْ يكون فيها ضميرٌ يعودُ

---

(١) كذا في المصورة ، ولعلها حاجته ،ولم يثبت الناسخ الألف على عادته في بعض الأحيان .

(٢) انظر ما سبق ٣٦٥ ،والعلة التي قصرت بإذا عن أدوات الشرط أنّها لا تستعمل إلا في المقطوع بوقوعه المعلوم وقت وقوعه ".

٢٥٦ على المبتدأ ، فعلى مذهب هؤلاء لا يكون مثال // العَطْفِ على الجملةِ التي هي ذاتُ وجهين إلاّ مثل : زيدٌ ضربتُه وهندٌ أكرمتُها عِنْدَهُ ،وهذا مذهبُ جماعةٍ من النحويين و منهم السّيرافي (١) ،والأوّلُ مذهبُ سيبويه ، فإنّ مثلَ سيبويه فيه دون ضميرٍ ،قال : " وذلك قولك : زيدٌ لقيتُه وعمروٌ كلمته ، إن حملتَ الكلامَ على الأوّلِ . وإنْ حملته على الآخرِ قلت : عمروٌ لقيتُه و زيداً كلمتُه ،ومثل ذلك : زيدٌ لقيت أباه عمراً مررتُ به ، إنْ حملتَه على الأبِ . وإنْ حملتَه على الأوّلِ رفعتَ "(٢) . فمثلُه كلّها كما ترى لم يأتِ فيها بضميرٍ .

وزعم السّيرافي (٣) : أنّ سيبويه إنما قصد إعطاءَ الحكم ، إذْ أجازَ العطفَ ولم يشتغل بإصلاحِ اللفظِ ، وهذا صحيحٌ ،إلاّ أنّ سيبويه يمكن أنْ [يكون] (٤) قصدَ ظاهرَ اللّفْظِ وأنْ يشعر أنّ ذلك جائزٌ دونَ ضميرٍ ، وذلك أنّ الواوَ قد تكون جامعةً فيكفي في الجملتين ضميرٌ واحد ، وقد أجازَ سيبويه : مررت برجلٍ منطلقٍ أبوه وزيدٌ فعطفَ قولَه : وزيدٌ على الأبِ . واكتفى بضميرٍ واحد ، ولا يقال : مررتُ برجلٍ منطلقٍ زيدٌ ، لأنّه جعل الواو جامعةً ،ومثال الواو الجامعة أيضا : المالُ بين زيدٍ وعمروٍ ،واختصم زيدٌ وعمروٌ ،ولا يقال : المالُ بين زيدٍ ،ولا اختصم زيدٌ حتى تأتي بالواوِ ، فهذه هي الواوُ الجامعةُ .

و زعم الفارسي (٥) : أنّ العَطْفَ في الموضعين على الكُبْرى ،واختيرت المشاكلة مع الصُّغْرى كما اختيرت في : أكلت السمكةَ حتى رأسَها أكلتُه ،ولا خلافَ في ذلك ،وعلى هذا قولُه تعالى ﴿ والنّجمُ والشجرُ يسجُدانِ ﴾ والسّماءَ رَفَعَها ﴾ (٦) عَطَفَ : "والسماءَ رفعها" على "يسجدان" ،ولا ضميرَ هناك ،لأنّ العَطْفَ على الجملة كلّها في المعنى ،وهذا يقطع بالسّيرافي .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٦٧ .
(٢) الكتاب ١ / ٩١ .
(٣) شرح الكتاب للسيرافي ١ / ١٩٩ أ .
(٤) تكملة يستقيم بها السياق .
(٥) انظر شرح الجمل ١ / ٣٦٨ .
(٦) الآيتان ٦ ، ٧ من سورة الرحمن .

وقال بعضهم : هذا خاصٌّ بالواوِ ،لأنَّها بمعنى "مع" فلا تحتاجُ إلا لرابطٍ واحدٍ ،وهو مذهبُ ابنِ الطراوة ،وهو فاسدٌ ،لأنَّ النحويين لم يفرّقوا بين الواوِ وغيرِها ،ألا ترى أنَّ سيبويه اختار ذلك مع حتَّى ولكنْ وغيرِهما من حُرُوفِ العَطْفِ (١) .

*

مسألة من الباب

إذا تقدَّم الاسمَ أداةُ استفهامٍ ولم يُفْصَلْ بينهما اختير الإضمارُ ويجوزُ الابتداءُ لوقوعِه صريحاً بعد الاستفهامِ نحو : أزيدٌ قامَ ، ويختصّ ذلك بالهمزةِ حَمْلاً على "إنْ" الشرطيةِ كما تقدّم ،لأنَّهما أمَّا البابينِ ،والعِلَّةُ الشَّبَهُ في أداة (٢) الشرطِ في لزومِ الصدريةِ وتصييرِ الواجبِ غيرَ واجبٍ ،ولأنَّ أدواتِ الاستفهام قد تُضَمَّنُ معنى الشرطِ فيؤتى لها بجوابٍ مجزوماً نحو : أيْنَ بيتُك أزُرْكَ ، وأتقصُدُني أُحْسِنْ إليك ، ولا يقالُ ذلك في غيرِ الهمزةِ ، لا يقال : هل زيدٌ قامَ على إضمارِ الفِعْلِ ،ألا ترى أنَّ أسماءَ الاستفهامِ إنَّما بُنِيَتْ لتضمّنِها معنى الهمزةِ وأمَّا "هل" فبمنزلة "قَدْ" في الأصْلِ كقوله تعالى * هل أتى على الإنسانِ حِيْنٌ * (٣) أي قَدْ أتى على الإنسانِ ،وقال لما اضطرّ رجع إلى الأصْلِ فأدخلَ الهمزةَ على "هل" :

سائل فوارسَ يربوعٍ بجلْهتنا ... أهَلْ رأونا بوادِي القُفِّ ذِي الأكَمِ (٤) ؟ [٤٠٥]

وقال الآخر :

* أمْ هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عَبْرَتَه (٥) * [٤٤٨]

---

(١) الكتاب ١/٩٦ ، ٩٧ .
(٢) صوابها : بأداة .
(٣) الآية (١) من سورة الانسان .
(٤) سبق تخريجه ص ٣٣٨ ، ٦٢٧ وفي الموضع الأول : بجهلتها .
(٥) سبق تخريجه ص ٦٢٨ .

فأدخل "أمْ" على "هَلْ" ولا يجوز دخول "أمْ" على الهمزةِ ؛ لأنَّ الاستفهامَ (١) لا يدخل على الاستفهامِ.

فإنْ فصل بين الهمزة والاسم بظرفٍ أو مجرورٍ نحو : أكلَّ يومٍ زيداً تضربه لم يعتدّ بذلك فاصلاً . فإنْ فُصِلَ بغير ذلك ارتفع تأثيرُ الاستفهامِ عند سيبويه كقولك : أأنتَ (٢) زيدٌ ضربتَه ؟ (٣) يختار في زيدٍ الابتداءُ ولا يكون إذْ ذاك "أنتَ" إلّا مبتدأً فإنْ نَصَبْتَ زيداً جازَ أنْ يفسِّرَ ناصبُه رافعًا لأنتَ، وهو الأَوْلى لتقدّم الاستفهامِ ،ومَنْ أجازَ أنْ يفسِّرَ الظاهرُ مضمرًا يعملُ في اسمين اختارَ في زيدٍ النَّصْبَ لسقوطِ فِعْلِ أنت عليه ،وهو مذهبُ الأَخْفَشِ (٤) ، وهذه المسألةُ تسبَّبَ بعضُهم إلى الخلافِ بينهما فيها . وقال آخرون لا خلافَ بين سيبويه والأَخْفش ،ولكنهما مقصدان ،فإنْ أدخلت الهمزةَ على قولِك : أأنت زيدٌ ضربته ؟ فتختار الرفعَ في "زيد" ،ويكون أنت مبتدأً ،وإنْ أدخلتَ الهمزةَ على قولك : أأنت زيداً ضربته ؟ في حال نصبِك لزيدٍ ، فينبغي أنْ يكون "أنْتَ" مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ يفسّره الفعلُ المضمرُ الناصِبُ لزيدٍ . فيكون تقديرُ الكلام : أضربْتَ ضَرَبْتَ زيداً ضربتَه ،إلّا أنَّ الأَخْفَشَ يختارُ هنا النَّصْبَ لأجْلِ تقدُّمِ الاستفهامِ وليس بصوابٍ (٥) .

وظاهرُ لفظِ سيبويه أنّه لا يجوزُ عنده في : أنْتَ إلّا أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداءِ لا بإضمارِ الفِعْلِ وعلّةُ ذلك - والله أعلم - أنَّ همزةَ الاستفهامِ ليست مِمّا تطلبُ الفِعْلَ بذاتِها ،إنّما تطلبُ الفِعْلَ كما قدّمْنا بالحَمْلِ على "إنْ" الشرطية ،لأنَّ الاستفهامَ كما يكون عن الفِعْلِ فكذلك يكونُ عن الاسمِ فتقولُ :

---

(١) قال البغدادى : إنَّ هذا شاهد على جواز أنْ تأتي هل بعد أم وليس فيه جمع بين استفهامين فإنَّ "أم" عند الشارح (يعنى الرضي) مجردة من الاستفهام إذا وقع بعدها استفهام حرفًا كانت أمْ اسما ".

(٢) في المصورة : أنت .

(٣) الكتاب ١/١٠٤ ، ١٠٥ .

(٤) مذهب الأخفش في حاشية الكتاب ١/١٠٤ .

(٥) قال الأخفش : " أنت عبدالله ضربته النصبُ أجودُ ،لأنَّ أنت ينبغي أنْ ترفع بفعل مضمر إذا كان له فعل في آخر الكلام ،وينبغي أن يكون الفعل الذى يرتفع به "أنت" ساقطاً ،على عبدالله " وبهذا تعلم أنَّ الأخفشَ لم يختر النصب للعلّة الذى ذكر الشارح .

أزيدٌ أخوكَ ؟ وأزيدٌ قامَ ؟ إلّا أنّهُ إذا كان خبرُ المبتدأِ فِعْلاً فحينئذٍ يُختارُ فيه الرفعُ بإضمارِ الفِعْلِ ، وأمّا إذا كان غيرَ فِعْلٍ فلا يجوزُ فيه إلّا الرَّفْعُ بالابتداءِ نحو : أزيدٌ أخوكَ ؟ والخبرُ في قولك : أأنْتَ عبدُالله ضربته ؟ إنّما هو الجملةُ الاسميةُ لا الفِعْلُ ،والجملةُ لا تعملُ فلا تفسّرُ فهذا عندسيبويه بمنزلةِ أنْ لو قلت : أزيدٌ أبوه منطلقٌ ؟ .

وردّ النّاسُ على الأخفشِ وقالوا : لا يكونُ "أنْتَ" مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ وافترقوا في الردِّ .

فقال ابنُ ولّاد : لا يجوز أنْ يفسّرَ إلّا ما يكونُ خبراً عن الأوّلِ لو رفعته بالابتداءِ ،والفِعْلُ هنا لا يكونُ خبراً لأنْتَ إنْ رفعتَ زيداً ،إنّما يكونُ // خبراً لزيدٍ ،والجملةُ خبر أنْتَ ،وإنْ نصبْتَ زيداً بإضمارِ فِعْلٍ فكذلك ؛ لأنّ ذلك المضمرَ هو الخبرُ ولا ينبغي له أنْ يفسّر ،لأنّه عَدَمٌ ،والرَّعْيُ (١) في إضمارِ الفِعْلِ إنّما هو أمرٌ لفظيٌّ ،ولا لَفْظَ هنا إلا الأخيرُ المفسِّرُ ،وكذلك هو كلامُ الأخفشِ على أنّ الأخيرَ هو المفسِّرُ ،وارتضى أكثرُ النّاسِ هذا القول الذى قال ابنُ ولّادٍ .

وقالوا : سببُ ذلك أنّ المشتغل لا بُدَّ أنْ يكون خبراً عن الاسم وفي هذه المسألة لا يكون : ضربتُه خبراً عن "أنْتَ" إنّما يكون خبراً مع ما قبله ،ومعقول الاشتغال أنْ يكونَ الفِعْلُ خبراً عن الاسم وقد اعترض بعضهم (٢) على ابن ولّادٍ قال : لا يريدُ سيبويه ما قال ؛ لأنّ سيبويه قد أجازَ بعدُ مثل هذا فيما لا يجوزُ أنْ يكون خبراً عن الأوّلِ نحو : أزيداً أنت ضاربه ؟ (٣)

---

(١) كلمة غامضة في المصورة .
(٢) هو ابن مضاء انظر الرد على النحاة : ١٠٤ .
(٣) الكتاب ١/١٠٨ .

وأنتَ لو قلتَ : أزيدٌ أنت ضاربُه لم يكن المفسِّرُ خبراً عن الاسم الأوّل . إلّا أنّ هذا لا يلزمُه عندي ، لأنّ اسمَ الفاعلِ لمّا كان لا يعملُ إلّا معتمداً على ما قبله صارَ معه كالشيءِ الواحدِ ، فلم يعتد فاصلاً فكأنّ المفسر يلي الاسمَ الأوّلَ ، كأنّكَ قلتَ : أزيدٌ ضربته ؟ وعلى هذا أجازَ هِشامٌ من الكوفيّين : زيداً أنا ضاربٌ ، ومنع : زيداً أنا ضربتُ لئلّا يفصل بين العاملِ والمعمولِ بـ " أنا " ولم يعتدّ ذلك فاصلاً مع اسمِ الفاعلِ ، لكونه لا يعمَلُ إلّا معتمدا ، فصار مع المبتدأ كاسمٍ واحدٍ .

وحكى الأستاذُ أبو علي الشلوبين عن ابن مضاء من المتأخّرين أنّه منعه بأنْ قال : " لا يوجدُ في هذا الباب ما يُختَزَلُ فيه الفعلُ المفسِّرُ ويبقى المعمولان " يعني لا يُضمَرُ الفِعْلُ فارغا ، ويبقى الفاعِلُ والمفعولُ وإنّما يضمَرُ الفِعْلُ مع فاعلِه نحو : زيداً ضربتُه ، لا تقول : أنا زيداً ضربتُه . وحُكِيَ عن ابنِ طاهرٍ الخِدَبِّ أنه قال : امتنع هذا لما كان تفسيرُ هذا الرافع ضعيفاً خارجاً عن أقيسةِ البابِ لم يَجُزْ أنْ يفسّر إلّا ما يقرب منه ، فإذا لم يلِهِ لم يفسّر .

وهذا ضعيفٌ ، لأنّ الاسمين معمولانِ للفِعْلِ المُضْمَرِ . وكذلك قولُ ابنِ مضاءٍ لا تأثيرَ له ، لأنّه كما يفسّر لمعمولٍ واحدٍ فكذلك للاثنين ولا فَرْقَ .

فإنْ قال : لا يُضمَرُ الفِعْلُ فارغاً من الفاعلِ فيقال له : قد جاء نحو قولِه تعالى ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ ﴿ رِجالٌ ﴾ (١) أي يُسَبِّحُه رجالٌ (٢) ، فيمَنْ قرأ ﴿ يُسَبَّحُ ﴾ بفتحِ الباءِ - ونحو :

﴿ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومةٍ ﴾ (٣) [٥٨٧]

أي : يبكيه ضارعٌ لخصومة .

---

(١) من الآيتين ٣٦ ، ٣٧ وانظر ما سبق : ٨٩٥ .
(٢) انظر التصريح ١/٢٧٣ .
(٣) سبق تخريجه : ٨٩٥ .

مسألة :

أسماءُ الاستفهامِ هي كغيرها من الأسماءِ يختارُ فيها الرَّفعُ بالابتداءِ نحو : أيُّهم ضربتُه؟ (١) إذْ لم يتقدَّمْهُ ما يشبُه الشَّرطَ ،وليس معنى الاستفهامِ كما تقدَّمَ بطالبٍ للفعلِ ،والأخفشُ يختارُ الإضمارَ ويقول : الاستفهامُ بالفعلِ أولى ، والصَّحيحُ الأوَّلُ لعدمِ التكلُّفِ ،ويجوز النصبُ على ضَعْفٍ وتقدّر الفعْلَ بعد اسمِ الاستفهام فالتقدير : أيَّهم ضربتُ ضربته ؟

مسألة :

واعلم أنَّه لا يجوزُ تعدّي فعلِ المُضْمَرِ أوِ المُظْهَرِ لمضمرِهِ المتَّصلِ إلَّا في باب ظننت وفقدت وعَدِمت ،فلا يجوز : ضربتُني ولا ضربَه زيدٌ تعني : ضربَ نفسَه .

قال المبرّدُ : لأنَّ الفاعِلَ بالكُلِّيةِ لا يكونُ مفعولاً بالكُلِّيةِ قال سيبويه : استغنوا عنه بضربتُ نَفْسِي وهو الحَقُّ ،لأنَّ المفعولَ في الحقيقةِ إنَّما هو الحدثُ لا الشخصُ وقد يُوقعُ الإنسانُ الفاعِلُ الفِعْلَ بنفسِه كما يُوقعُه بغيرِه وإنَّما هذا من باب الاستغناء وتقول : ظننتُني وعدمتُني وفقدتُني ،قال الشاعر :

٦٠٤- ندمتُ على ما كانَ مِنِّي فَقَدْتُنِي كما يَنْدَمُ المَغْبُونُ حين يَبِيعُ (٢)

ولا يتعدَّى فِعْلُ (٣) المضمرِ المُتَّصِلِ لظاهرِه مطلقاً لئلَّا يكونُ الفاعلُ هو المفعولُ فيتناقضُ ؛ولأنَّه يؤدِّي إلى التزامِ الفَضْلَةِ وهي في الأصل مُسْتَغْنَى عنها . والنَّفْسُ عندهم كالأجْنبيِّ قال الشاعر :

٦٠٥- *قالت له النَّفْسُ : إنِّي لا أرَى طَمَعا (٤) .

---

(١) انظر المقتضب ٢/٤٩٨ .
(٢) البيت لقيس بن ذريح وهو في الأمالي ١/١٣٦، ١٣٧، والاقتضاب ٣٦٩ وشرح الكافية الشافية : ٥٦٥ .
(٣) كلمة (فعل) مكررة في المصورة .
(٤) عجزه : * وإنّ مولاكَ لم يسلم ولم يَصِدِ *
وهو للنابغة الذبياني في ديوانه : ٢٠ ، وانظره في الخصائص ٢/٤٧٦، ٣/٢٥ وشرح الجمل ١/٨٦ .

ويقال : لا يدرى أيَّ نفسيه يطيعُ ؟ أي : التي تحملُه على الخير أو التي تحملُه على الشرّ ،وكذلك المنفصلُ كالأجنبي تقول : ما ضربتُ إلّا إيّايَ وجاز ذلك في ظننتُ ،لأنّه ليس بمفعولٍ حقيقةً ،إنّما هو خبرُ مبتدأٍ في الأصلِ ، وجاز في فقدتُ حملاً على المعنى ،وكذلك عدِمْتُ ،لأنّ المعنى ،عدِمَني غيرى وفقدَني (١) غيرى ، وامتنعَ تعدّى فعلِ المُضْمَرِ لظاهرِه للزومِ المفعولِ نحو : زيدًا ضَرَبَ ،وليس مثل : ضرب زيدًا غلامُه ،لأنّ الضميرَ هنا ضميرٌ لازمٌ (٢) . وامتنع في ضميرِ المتكلم والمخاطب ،لأنّ الظاهرَ لا يقعُ ذلك الموقع إلّا في البداءِ .

قال بعضهم : رأى البَصَريّةُ كَفَقَدَ وعَدِمَ : قال * إنّي أرانِي أعصرُ خمرًا * (٣) وفي الحديث : " لقد رأيتُنا مع رسولِ الله صلى الله عليه وسلم (٤) وقال عنترة :

٦٠٦ * فرأيتُنا ما بيننا مِنْ حاجزٍ * (٥)

ولا حُجّةَ في هذا ،أمّا الحديثُ والبيتُ فالمفعولُ ليس الفاعل بل أكثر ، وأمّا الآيةُ فلم يرَ نفسَه حقيقةً ،لأنّه منامٌ .

---

(١) في المصورة : فقدى .
(٢) لعل الصواب "غير لازم".
(٣) الآية ٣٦ من سورة يوسف .
(٤) عدة أحاديث وردت فيها عبارة : لقد رأيتُنا ،انظر المسند للإمام احمد ٢/ ٨٤ وسنن أبي داود ٣/ ٢٠٥ كتاب الجنائز (باب الإسراع بالجنازة) وسنن النسائي ٤/ ٣٥ كتاب الجنائز (باب السرعة بالجنازة)،وسنن ابن ماجة رقم ٧٦١ ورقم ١٩٢٢ ،ورقم ١٦٦٤ .
(٥) عجزه :* إلّا المَجنُّ ونَصْلُ أبيضَ مِقْصَلِ *
وهو لعنترة من قصيدة مطلعها :

عجبت عُبيلةُ من فتًى متبذل عارى الأشاجع شاحب كالمُنْصَل

الديوان : ٢٥٨ والهمع ١/ ٢٤٦ .

فإذا كان معك اسمٌ مشتغلٌ عنه فلا يخلو أنْ يكونَ من الأبواب المستثناةِ أوْ من غيرِها ،فإنْ كان من غيرها فلا يخلو الاسمُ الذى اشتغلَ عنهُ الفعلُ من أنْ يكونَ له ضميرٌ واحدٌ أو سببيٌّ (١) واحدٌ أوْ ضميران أو سببيان أو ضميرٌ و سببيٌّ .

فإنْ كان له ضميرٌ حملتَ عليه نحو : زيداً ضربتُه .

وإنْ كان له سببيٌّ واحدٌ حملت أيضا عليه نحو : زيداً ضربتُ أباه .

فإنْ كان له سببيّانِ حملتَ على أيّهما شئتَ نحو : أزيداً ضرب أخوه أباه ؟ إذا حملت على الأبِ ،وأزيدٌ ضرب أخوهُ أباه ؟ إذا حملت على الأخِ .

وإنْ كان له ضميرٌ و سببيٌّ (١) فلا يخلو الضميرُ أنْ يكونَ متّصلاً أومنفصلاً ، فإنْ كان منفصلاً حملت على أيّهما شئتَ نحو : أزيداً إيّاه ضربَ أخوه ،وأزيدٌ إيّاه ضرب أخوه ،لأنّ الضميرَ المنفصلَ يجرى مجرى السببيّ // في جميعِ هذه المسائل . وإنْ كانَ الضميرُ متّصلا حملت عليه ،ولا يجوز حملُه على السببيّ أصْلاً ،فمثالُ ذلك ، والضميرُ منصوبٌ : أزيداً ضربَهُ أخوه ؟ و مثالُه والضميرُ مرفوعٌ : أزيدٌ ضربَ أخاهُ ، فأمّا قولُ لَبيد : ٥٨

٦٠٧- فإنْ أنْتَ لم يَنْفَعْكَ عِلْمُك فانتسب لعلّكَ تهديكَ القرونُ الأوائلُ (٢)

فلم يحمل أنْتَ على "عِلْمُك" ،لأنّه لو فعلَ ذلك لأدّى إلى تعدّي فعلِ المضمرِ المتّصلِ إلى مضمره المتصل ،ألا ترى أنّك لو وضعتَ أنْتَ موضع علمك لكان التقديرُ : فإنْ لم تَنْفَعك (٣) ،ولا أيضا يجوزُ حملُه على الكافِ في ينفعك ،

---

(١) في المصورة سبيبي .

(٢) البيت في ديوان لبيد : ٢٥٥ ورواية الديوان :
فإنْ أنت لم تصدقك نفسك فانتسب
وهو في شرح الجمل ١/ ٣٧٣ والمقاصد النحوية ١/ ٢٩١ وشرح التصريح ١/ ١٠٥ والهمع ١/ ٦٣ ، ٢/ ٥٩ ، ١١٤ والصبّان على الأشموني ٢/ ٧٥ ورواية البيت في الديوان : لم تَصْدُقْكَ نفسُك .

(٣) في المصورة وشرح الجمل ١/ ٣٧٤ ،ينفعك ، والفعل بتقدير إسناده إلى الضمير (أنت) لا بدّ من تغيير حرف المضارعة من الياء إلى التاء .

،لأنّه لو فعل ذلك لنصب فقال : فإنْ إيّاك ،فلم يبق إلّا أنْ يكونَ محمولاً على إضمار فعلٍ لفَهْمِ المعنى وبرزَ الضميرُ لمّا استتر الفعلُ فقال : فإنْ أنْتَ.

فإنْ كان له ضميران فلا يخلو أنْ يكونا متّصلين أوْ منفصلين ،أو يكون أحدُهما متّصلا والآخر منفصلا ،فإنْ كانا متّصلين فلا تجوز المسألةُ لما تقدّم من أنّ فِعْلَ المضمرِ المتصلِ لا يتعدّى إلى مضمرِه المتصلِ ،إلّا في الأبوابِ المذكورة، وإنْ كانا منفصلين حملتَه على أيّهما شئتَ نحو : أزيد إيّاه لم يضرب (١) إلّا هو (٢) ؟ . وإنْ كان أحدهما متّصلاً والآخرُ منفصلا حملتَ على المتّصل نحو : أزيداً لم يضربْه إلّا هو (٣)؟، لأنّ التقديرَ ألم يَضْرِبْ زيداً إلّا هو ؟ [أي] (٤) لم يضربه إلّا هو ،ولا مانع من ذلك . فإذا حملت على المُنْفَصِلِ كان التقديرُ : ألم يضربْه زيدٌ لم يضربه إلّا هُوَ ؟ فيؤدّي إلى تعدّي فعلِ الظاهرِ إلى مضمرِه ،وذلك لا يجوزُ.

وإنْ كان الفعلُ الذى اشتغلَ عن الاسم من الأفعالِ المستثنيانِ فلا يخلو الاسمُ الذى اشتغل عنه الفعل من أنْ يكونَ له ضميرٌ واحدٌ ، أوْ سَبَبِيٌّ واحد ،أو ضميران ،أو سببيّان ،أو ضميرٌ و سَبَبِيٌّ .

فإنْ كان له ضميرٌ واحدٌ حملتَ عليه نحو : أزيداً ظننته قائماً . وإنْ كان له سَبَبِيٌّ واحدٌ حَمَلْتَ عليه [نحو :أزيداً ظننتُ أباه قائماً . وإنْ كان له سببيّان حملت على أيّهما شئت] (٥) نحو : أزيداً ظنّ أخاه أبوه قائماً ، وإنْ كان له ضميرٌ و سَبَبِيٌّ فلا يخلو أنْ يكونَ الضميرُ متّصلاً أو منفصلا ،

---

(١) في شرح الجمل : يضربْه ،والصواب ما في المصورة.
(٢) بالرفع فإنّ " زيد " محمول على الضمير المنفصل الواقع فاعلاً ، وبالنصب فالحمل على الضمير المنفصل الواقع مفعولاً.
(٣) بعده في شرح الجمل ١/ ٣٧٤ مثال آخر هو " أزيدٌ لم يضرب عمراً إلّا إيّاه ".
(٤) تكملة يتمّ بها الكلام.
(٥) ما بين القوسين ساقط بسبب سبق النظر وأثبتناه من شرح الجمل ١/ ٣٧٤.

فإنْ كان مُتَّصِلاً فلا يخلو أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً ، فإنْ كان منصوباً حملت على أيِّهما شئتَ مثال ذلك : أزيداً ظنَّه أخوه قائماً ؟ وإنْ كان الضميرُ مرفوعاً حملتَ عليه ، ولا يجوزُ الحَمْلُ على السَّببيِّ أصْلاً ، مثالُ ذلك أزيدٌ (١) ظَنَّ أخاه قائماً . وإنْ كان منفصلاً حملت على أيِّهما شئتَ ، مثال ذلك : أزيداً لم يظنَّ أخاه إلاّ هو قائماً .

فإنْ كان له ضميران فلا يخلو من أنْ يكونا متصلين ، أو مُنْفصلين ، أو أحدُهما متَّصلاً والآخرُ مُنْفَصِلاً . فإنْ كانا متَّصلين حملت على المرفوعِ ولا يجوزُ الحَمْلُ على المنصوبِ مثالُ ذلك : أزيدٌ (٢) ظنَّه قائماً ؟ وإنْ كانا منفصلين حملت على أيِّهما شئتَ مثال ذلك : أزيداً إيَّاه لم يظنَّ إلاّ هو قائماً ؟ وإنْ كان أحدُهما متّصلا والآخرُ منفصلا ، فلا يخلو من أنْ يكونَ المتّصلُ مرفوعاً أو منصوبا ، فإنْ كان منصوباً حملت على أيِّهما شئتَ ، مثالُ ذلك : أزيداً لم يظنَّه إلاّ هو قائماً ؟ وإنْ كان مرفوعاً حملتَ عليه ، ولا يجوزُ الحَمْلُ على غيره مثالُ ذلك : أزيدٌ لم يظنَّ إلاّ إيَّاه قائماً ؟ [وتعتبرُ هذه المسائل بأنْ تضعَ الاسم الذى اشتغل عنه الفعلُ موضعَ ما حملتَه عليه [إنْ أمكنَ وإنْ لم يمكن حذفت ما حملته عليه] (٣) وتركته في موضعه ، ونويت به التأخير ، فإنْ جازتِ المسألةُ بعد ذلك فهي جائزةٌ قبله ، وإلاّ فهيَ ممتنعةٌ .

---

(١) في شرح الجمل ١/ ٣٧٤ "أزيداً" وهو خطأ ، فالحمل على الضمير المتصل الذى هو فاعل ظنّ في محل رفع .

(٢) في شرح الجمل ١/ ٣٧٤ ، أزيداً ، وهو خطأ فالحملُ على الضمير المرفوع .

(٣) تكملة يتم بها الكلام ، وهي من شرح الجمل ١/ ٣٧٤ .

بـــــاب

هذا هو باب كان وأخواتها

هذه الأفعالُ هي التي تدخلُ على المبتدأ والخبرِ فينتسخُ الابتداءُ ويرتفعُ المبتدأُ بها وينتصب الخبر ، [وكان حقُّها] (١) إذا دخلت على الجملة ألّا تغيرَها ، لأنَّ العاملَ إذا توجَّهَ على الجملةِ وكان مسنداً إلى الجملةِ بما هي جملةٌ لا إلى آحادِها انبغى أنْ [لا يغيرها] (١) في اللفظِ لكنَّها لمّا كانت فعلاً يطلبُ شيئين شُبِّهَ بضربَ زيدٌ عمراً ، وفي الحقيقة معمولُها واحدٌ (٢) وهو الجملةُ [وهي دالّة على الحَدَثِ والزمانِ غيرُ مجرّدةٍ من الحَدَثِ كما زعم ابنُ السرّاج (٣) والفارسي (٤) وإنّما غرَّهما فيه أنَّهما لمّا وجدا هذا الفعل مسنداً إلى زيد مثلا وليس دليلاً على كونه ولا هو المرادُ ، قالوا : جُرِّدَ من الحَدَثِ ، وجُعِلَ للدلالةِ على الزمان ليس إلّا .

والذي نقولُ إنَّه يدل على الحَدَثِ لا شكَّ ، لكنَّه مسندٌ إلى الجملةِ كما كانت ظننتُ مسندةً إلى الجملة . فإنْ قالوا : ولهذا (٥) فلا ينبغي أنْ تكونَ إلّا معرّاةً من الحَدَثِ ، وإلّا لو لم ترد الزمان لأعطَى الكَوْنَ : زيدٌ قائمٌ ، فلا فائدةَ لكان إلّا الزمانُ ، فلذلك قال : إنَّها مجردةٌ من الحَدَثِ .

فالجواب : أنَّ " زيد قائم " لا يدلّ على كونٍ ماضٍ ولا غيرِ ماضٍ ، فأدْخلنا كانَ لتدلّ على الكونِ الماضِي ، ففيها إذاً دلالةٌ على الكونِ ، وإنْ كانت عدتُها الزمانَ ، لكنَّها لا تخلو عن الكونِ أصْلاً ولا تخرجُ عن أصْلِها في الحقيقة ، وكذلك لا دليلَ في كونِهم لا ينطقون بعدها بالمصْدرِ ، فلا يقولون : كان زيدٌ قائماً كوناً ، لأنَّ لذلك سَبَباً وهو أنَّهم عوّضوا من المصدرِ خبرها إذْ هو المسندُ في الحقيقةِ لا اسمِها ، ولذلك لا يجوز حذفُ خَبَرِ كان ، لأنَّه عِوَضٌ من مصدرِها .

---

(١) كلمات غامضة في المصورة بسبب الرطوبة .
(٢) في المصورة : واحداً ، وهو خطأ .
(٣) الأصول لابن السراج ١/ ٨٢ ، ٨٣ .
(٤) رأي الفارسي مثبت في الحاشية رقم (٤) في ص ٩٥ من الإيضاح له وهي من الحواشي التي كانت في هامش أصل الإيضاح .
(٥) في المصورة : وإلى هذا ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

قال سيبويه رحمه الله "فهو كائنٌ ومكونٌ كما كان (١) ضاربٌ ومضروب" أتى بهذا الإمامُ ليبيّنَ قوّتَها وتصرفَها وقربَها من ضَرَبَ، وقد أشكَلَ على الناس "مكونٌ" غايةَ الإشكالِ حتى لقد قال الفارسيّ فيما حكى عنه ابن جنّي (٢): ليس كلّ الداء يصلحُه الطبيب أو يعالجه//

والوَجْهُ الذى أشكَلَ منه - أمّا على مذهبنا من أنّها تدل على الحَدَثِ - فهو: أنّ كان زيدٌ قائماً كضَرَبَ زيدٌ عمراً، فإنْ أردتَ أنْ تبنيهِ للمفعولِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه حذفتَ الفاعلَ حذفَ اقتصارٍ ثم تقيمُ المفعولَ مقامه، ولا يُتَصَوَّرُ ذلك هنا؛ لأنّ المبتدأ والخبر هو الذى صار هنا فاعلاً ومفعولاً في اللفْظِ، ولا يجوزُ الاقتصارُ على أحدِهما دون الآخرِ لكنّه يقال: يمكن أنْ تحذفهما معاً؛ لأنّه لا يمكن حذفُ أحدِهما وإنّما نحذفهما معاً، لأنّهما الفاعلُ في الحقيقةِ ثم تقيم المصدرَ مقامهما، وهنا اعتراضان:

أحدُهما أنْ يقال: هو قليلُ الفائدةِ، لأنّ الفِعْلَ يعطيه، والفاعِلُ لا (٣) يفيد ما يفيده الفعل فارغاً، وقد نصّ سيبويه على منعِه بَعْدُ فقال: لا تقول: سِيْرَ عليه سيرٌ حتى تقول: سَيْرٌ شديدٌ أو نحوه.

فالجوابُ: أنْ تقولَ: هو كسائرِ الأفعالِ لا تقيمه إلّا إذا أفادَ غير ما يفيدُه الفِعْلُ مثل أنْ تقولَ: الكونُ الذى هو زيدٌ قائمٌ كِيْنَ فتقول عليه: مكونٌ.

والاعتراضُ الآخر: أنْ يقالَ: أقمتُمُ المصدرَ، وليس له مَصْدَرٌ ملفوظٌ به، لأنّه لا يقال: كان زيدٌ قائماً كَوْناً.

فالجواب: أنّه يدلُّ على مَصْدَرٍ، ولكنّه جُعِلَ الخَبَرُ عِوَضاً منه لمّا نَصَبَ شيئاً لم يكُنْ لَهُ، وهنا قد زال الخَبَرُ. والموضع الذى فيه [فعلته العرب] (٤) فيرجعُ المصدر.

---

(١) في الكتاب ١/٤٦ "كما تقول".
(٢) الخصائص
(٣) في المصورة لا يكون، و"يكون" كأنها زائدة.
(٤) كذا في المصورة، ولم أفهم المراد منه.

وأمّا على مذهبِ الفارسيّ فمعذورٌ أنْ يقولَ : ليس كلّ الدّاءِ يعالجُه الطبيبُ ،لأنّها عنده لا تَدْخُلُ على حَدَثٍ أصْلاً ومكون إنّما يُبْنَى مِنَ المصدرِ، وقال في "التذكرة" : إنّما قَصَدَ الإمامُ أنْ يقرّبها مِنْ ضَرَبَ فقرّبها بأنّها متصرفة في الأصْلِ قبل التعرّي من الدّلالة على الحَدَثِ ،فإنّما مكونٌ مبنيٌّ من كان التامّة مبنيةً للمَصْدَرِ كقيْمَ ،وهذا حَسَنٌ لولا أنّه يمكننا هذا بأنْ نقدّر ذلك منها نفسِها فهو أوْلَى ،إلّا أنّه قد يُعترَضُ بأنّه لا ينبغي أنْ يُحذَفَ المرفوعُ حتى يكونَ في اللفظِ ما يُقامُ مقامَه أوْ في التقديرِ ،ولم يبيّن سيبويه كيفيّةَ الجوازِ .

وجوازُه عندي أنْ تقدّرَ في اللّفْظِ مجروراً يتعلّقُ بالفِعْلِ كقولك : كان في الدار زيدٌ قائماً فتقول : كِيْنَ في الدارِ فالدّارُ مكونٌ فيها .

وأجازَ الفَرّاءُ أنْ تقولَ : كِيْنَ قائمٌ فهو مكونٌ قال : لأنّه مشبّه : بضَرَبَ زيدٌ عمْراً ،وليس بصوابٍ ،لأنّه مبتدأٌ وخبرٌ في الأصْلِ ،ولا يجوزُ حَذْفُ المبتدأِ حذْفَ اقتصارٍ وابقاءُ الخَبَرِ ،فافهم .

وهذه الأفعالُ هي : كانَ ،وأمْسَى ،وأصْبَحَ ،وأضْحى ،وظَلَّ وباتَ ،وصارَ ،وليْسَ ،وما زال ،وما انفكّ ،وما فَتِيءَ ،وما بَرِحَ ،وما دام ،وغدا وراح ،وآضَ ،وآلَ ،وقَعَدَ مِنْ : شَحَذَ شفرته حتّى قَعَدَتْ كأنّها حَرْبَةٌ (٢) وجاءَ في : ما جاءَت (٣) حاجَتك أي ما صارت (٤) .

---

(١) في المصورة : وإلّا ،والصواب ما أثبتناه .

(٢) حكاه ابن الأعرابي ،اللسان (قعد) وانظر البسيط ٥٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ٣٧٦ .

(٣) في المصورة : ما جاء وأثبتنا ما في المصادر .

(٤) من أمثلة الكتاب ١ / ٥ قال سيبويه : "وإنّما صُيّر جاء بمنزلة كان في هذا الحرف وحده لأنّه بمنزلة المثل ". قال " ومن يقول من العرب : ما جاءت حاجتك كثير كما يقول من كانت أمّك ولم يقولوا ما جاء حاجتك كما قالوا من كان أمك لأنّه بمنزلة المثل إلخ .. وسيأتي ص ٩٦٢ .

وزادَ بَعْضُ الكوفيّين : "ما وَنَى" لأنَّها في معنى ما زَالَ ،ولم يجيءْ : ماوَنَى زيدٌ القائم (١) ،وقد يكون الفِعْلان في معنىً واحدٍ ولهما حكمانِ.

وزادُوا أيضا (٢) اسمَ الإشارة نحو " هذا الخليفَةُ قادماً " قالوا : هذا تقريبٌ والخليفةُ اسم التقريبِ وقادماً خَبَرُهُ ،قالوا : بشرط أنْ يكونَ هذا الاسمُ لا ثانِيَ له في العالم كالخليفةِ والشَّمْسِ ،أوْ يؤدِّي عن جميعِ جِنْسِه كقولك : ما كان من السِّباع غير مخوف فهذا الأسَدُ مخوفاً (٣) ففي هذين يحتاج اسم الإشارة إلى اسم وخبر ،ألا ترى أنَّ مثل هذين لا يُجْهَلُ فكيف يكون خبراً وأيضا فلم تُشِرْ لحاضرٍ بل تقول ذلك تقريباً ،وأيضاً فيحذف اسم الإشارةِ ويبقى ما بعده كلاماً بمعناه. ،وهذا وإنْ صَحَّ من جِهَةِ المعنى فاسدٌ من جهةِ اللَّفْظِ ،إذْ ليس لـ "هذا " عندهم موضعُ إعرابٍ ،فالأَوْلَى أنَّ هذا مبتدأٌ وما بعده خَبَرٌ ،والاسم الثاني منصوبٌ على الحالِ ولذلك التزمَ تنكيرُه، وأجاز الكوفيون تعريفه قياساً منهم.

[فإنْ قيل: فكيف جعلتم اسم الإشارة مبتدأ وما بعده خبراً وليس المعنى على ذلك؟

فالجواب: (٤) وقد يجيءُ اللَّفْظُ مخالفاً للمعنى : كغَفَرَ اللّهُ لزيدٍ، اللَّفْظُ لَفْظُ الخَبَرِ وهو دعاءٌ ،وقال الله تعالى : * فَلْيَمْدُدْ له الرحمنُ مَدًّا * (٥) أي فيمدّ له و قالوا " اتّقى اللّهُ امرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليهِ " (٦) ،وإنَّما هو كلامٌ صورتُه الخَبَرُ و معناه التنبيهُ له في هذه الحال ،وكونُ هذا الخبر لم يقع معرفةً دليل ،ولا خلاف في جميع ما ذكر أنَّه مِنْ ذا الباب إلَّا ما وَنَى ،و هذا ،خاصَّةً و جميعُها أفْعالٌ بلا خلافٍ إلَّا لَيْسَ.

---

(١) يقصد أنَّ الذى ورد : ما ونى زيد قائماً ولم يرد القائم ،وهذا يدل على أنَّ قائما حال وإلَّا لجاءت معرفةً وعليه فإنَّ ما ونى ليست من أخوات كان ومن شواهدها .

لا يَنِي الخِبُّ شيمةَ الخَبِّ مادا م فلا يحْسِبنَّهُ ذا ارعواءِ

الهمع ١/١١٢.

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٢، ١٣ وشرح الجمل ١/٣٧٧ ، والهمع ١/١١٢.

(٤) تكملة من شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٧ للتوضيح.

(٣) هذا المثال في معاني القرآن للفراء ١/١٢.

(٥) الآية ٧٥ من سورة مريم .

(٦) قائله الحارث بن هشام المخزومي الصحابي وانظر الكتاب ٣/١٠٠، ٥٠٤ و يروى "عَمِلَ خيراً " بدون واو .

(ليـــــــس)

فذَهَبَ الفَارسيُّ إلى أنَّها حَرْفٌ ،لأنَّها لا تتصرَّفُ ولا مصدرَ لها وليست على وَزْنِ الفِعْلِ (١) .

ولا حُجَّة له في هذا ،ألَا ترى أنَّ فِعْلَ التعجّب لا يتصرَّفُ ولا مصدرَ له ،وهو عنده فِعْلٌ (٢) ،وأمَّا الوزنُ فكقوله :

٦١٨ـ * لو شَهِدَ عادَ في زمانِ عادِ * (٣)

وتخفيفُ الفعلِ أحْرى . وليس وزنُها فَعَلَ بفتح العين إذْ لا يخفَّفُ ولا فَعُلَ إذْ لا يُبْنَى مِمَّا عينُه ياءٌ ،وإنَّما هي فَعِلَ "لَيِسَ" (٤) ،والتزم ذلك لشَبَهِها بما النافية ،والألِفُ في الحَرْفِ لاتكون منقلبةً ،فلَزِمَ التخفيفُ لمّا جُعِلَتْ كالحَرْفِ ،ولذهاب حركةِ العَيْنِ لم تُنْقَلْ إلى الفاءِ في لَسْتُ كبِعْتُ فلم تقل : لِسْتُ ،وحَمَلَ على ادّعاءِ هذا وجودُ حقيقةِ الفِعْلِ فيها ، وقد تقدَّمَ ذلك أوَّلاً وأيضا اتصالُ ضمائرِ الرَّفْعِ بها على حَدِّ اتصالِ ضمائرِ الرَّفْعِ بالفِعْلِ من تسكينٍ ما قَبْلَ الضميرِ في لَسْتُ ولَسْتَ ولَسْتِ ولَسْتما ،ولَسْتم ، ولَسْتُنَّ ،وأيضا لحاق علامةِ التأنيث لها مع المؤنَّثِ خاصَّةً والتاءُ إذا لحقت الحَرْفَ تَثْبُتُ مع المذكّرِ // والمُؤنَّثِ نحو : ربَّتَ رجل ،وربَّتَ امرأةٍ ،وقام ٢٦٠
زيدٌ ثُمَّتَ عمروٌ وثمَّتَ هِنْدٌ ،وأيضاً دخول ما المصدرية عليها في قوله :

أَلَيْسَ أميري في الأمورِ بأنْتما بما لستما أهل الخيانةِ والغدْرِ (٥) [٣٠٧]

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨ .
(٢) انظر الإيضاح للفارسي : ٣٠٧ .
(٣) هذا بيت من الرجز وبعده : لابْتَزَّها مَبارِكَ الجِلادِ .
وهو في المخصص ١٧/٤٢ والإنصاف : ٥٠٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٧٨ ، ٤٣٦ ومعنى البيت "أنَّ الممدوح لو شهد عاداً على ما عرفت به من القوة لظهر عليها ،وسلبها مبارِكَ الحَرْبِ ، وهو وسطها ومعظمها ،وأصلُه من مبارك الإبل حيث تبرك" .
(٤) انظر الإيضاح للفارسي ٩٥ حاشية رقم ٤ .
(٥) سبق ٤٥١ .

فما مصدرية إذْ لا ضميرَ يعودُ عليها فكأنّه قال : بانتفائكما ،وإنْ يقدّر : بما لستما له ، يَضْعُف ،إذْ لم يدخل على الموصولِ حَرْفٌ من جنسِ المحذوفِ .

(ما يَتَصَرَّفُ من الأفعالِ النّاسخة)

وهذه الأفعالُ متصرّفةٌ إلاّ "ليْس "لشبهها بالحَرْفِ و "قَعَدَ " و "جاءَ "إذْ لم يستعملا إلاّ في المَثَلِ ،والأمثالُ لا تُغَيَّرُ عمّا وردتْ عليه ، وما دام ،لشبهها بشَرْطٍ محذوفِ الجوابِ ،تقول : أَفْعَلُ هذا ما دام زيدٌ قائماً ،فهو قريبٌ من "إنْ دامَ زيدٌ قائماً " ونعني بالتّصرف أنْ يُبْنَى منه الماضي والمضارع وفِعْلُ الأمْرِ.

وجميعُ هذه الأفعال يجوز أنْ تُنْفَى إلاّ ليس فإنّها للنّفْيِ فلا تدخلُ عليها أداةُ نَفْيٍ . وكذلك دامَ ،لأنّ "ما " قَدْ دخلت عليها وهي مصدريّةٌ في تأويلِ مُفْرَدٍ ،وما النافية لا تَدْخُلُ على مفردٍ . ولا بُدَّ منها مع : زال ،وانفكّ ،وفتئ ، وقد تُحْذَفُ لفظاً (١) ضرورةً قال الشاعر:

٦٠٩- لَعَمْرُ أبي عفراءَ زالَتْ عزيزةً على قومِها ما فَتَّلَ الزندَ قادِحُ (٢)

ولا يقاسُ إلاّ إذا كان مضارعًا في القَسَمِ كـ * تاللّهِ تَفْتَؤُ تذكُرُ يوسفَ * (٣)

والتقدير : لا تفتؤ . وقوله :

٦١٠- * فقلتُ : يمينُ اللّه أَبْرَحُ قاعدًا * (٤)

أي : لا أَبْرَحُ .

---

(١) يعني أداة النفي .

(٢) البيت في معاني القرآن للفراء ٢/٥٤ ، ١٥٤ وروايته "فلا وأبي دهماءَ" وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٧ والمقرب له (١/٩٤) والخزانة ٤/٤٥ ، ٥٣٤ . وروايته "فلا وأبي دهماء" شاهد على الفصل بالجار والمجرور - يعني الجملة القسمية - بين لا النافية وبين زالت. وانظر المغنى الشاهد رقم ٧٣٨ .
والمحذوف هنا هو "ما " النافية في رأي ابن عصفور والأبّذى .
انظر ما سيأتي ٩٦٤

(٣) الاية ٨٥ من سورة يوسف .

(٤) عجزه : * ولو قطّعوا رأسي لديك وأوْصالِي *
وهو لامرئ القيس في الديوان : ٣٢ ومن شواهد الكتاب ٣/٥٠٤ ،

===

وأمّا "بَرِحَ" فقد تستعمل دون أداةٍ لفظاً وتقديراً قالوا : بَرِحَ الخَفَاءُ (١) ،أيْ : زالَ . وقال الشاعر :

٦١١- وأبرحُ ماأدامَ اللّهُ قومي بحمدِ الله مُنْتَطِقاً مُجيدا (٢)

أي أزالُ عن أنْ أكونَ ذا نطاقٍ وجوادٍ (٣) .

وما بَقِيَ يُوجَبُ ويُنفَي .

قوله : " فكان لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزّمانِ الماضي ".

قد تقدّمَ بيانُ ذلك وذكرُ الخلافِ ،هل تدل على الحَدَثِ أمْ لا (٤) ؟

ومعنى ذلك الدلالة على أنّ الخَبَرَ للمُخبَرِ عنه فيما مضى وليس الآن ، كذلك قال ابنُ خروف : الصحيحُ في هذه الحروف أنّها مشتقّةٌ من أحداثٍ رُفِضَ النُّطْقُ بها ولا ينكر استعمال الفرعِ وإهمالُ الأصْلِ ، يدلّ على ذلك الأمرُ بِها نحو : كُنْ قائماً ،وبناءُ اسم الفاعل منها نحو : هو كائنٌ أخاك ، ولا يبنى ذلك من الزمان ولا يُؤْمَرُ بالزمانِ وقالوا : عجبتُ من كونِكَ قائماً

=== ومعاني القرآن للفراء ٥٤/٢ ، ١٥٤ ،والمقتضب ٣٢٥/٢ ،والخصائص ٢٨٤/٢ ،والأمالي الشجرية ٣٦٩/١ وشرح الجمل لابن عصفور ٥٣٢/١ ، والخزانة ٢٠٩/٤ ،ويروى يمينُ بالرفع والنصب أمّا الرفع على الابتداء والخبر محذوف ،أي لازمي ونحوه ،وأمّا النصب فعلى أنّ أصله : أحلف يمين الله فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه إلخ . .
قال البغدادي ولا محذوفة من جواب القسم باطراد وروى أيضا :
* فقلت يمين الله ما أنا بارح * فلا حذف .

(١) برح هنا تامة قال الشاعر : * بَرِحَ الخفاءُ فما لديّ تجلدُ *
بفتح الراء وكسرها في "برح ".

(٢) البيت لخداش بن زهير (جاهلي)
وأبو عبيدة يرى أنّ (لا) محذوفة والتقدير : لا أبْرح : لا أزال مجاز القرآن ٣١٦/١ والشاهد في شرح الجمل لابن عصفور ٣٨٧/١ . والمقرب : ٩٤/١ ، والخزانة ٤٨/٤ (عرضا) قال البغدادي ودعوى عدم الحذف تعسّف أوقع في أشد مما فرّ منه . والمقاصد النحوية ٦٤/٢ والهمع ١١١/١ والصّبان على الأشموني ٢٢٨/١ .

(٣) بعده في شرح الجمل : ما أدام الله قومي .

(٤) تقدم في أول الباب ص ٩٤٦ .

وهذا فاسدٌ بل إنَّما يعني بأنَّها لا مصدرَ لها أي لا يُنطَقُ به معها لا يقال : كان زيدٌ قائماً كَوْناً استغناءً ،كما زعم الفارسيّ .

[كان بمعنى صـــار]

وقوله : "وربَّما دخلَها معنى "صار"".

مثاله قول الشاعر :

٦١٢- بتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّهـــا قَطَا الحَزْنِ قد كانت فِراخًا بُيوضُها (١) ؛

أى : صارت فراخًا بيوضُها (٢) ،ولا يكون هذا من المقلوب كقوله :

٦١٣- كانت فريضةَ ما تقولُ كمـــا كان الزِّناءُ فريضةَ الرَّجْـــمِ (٣)

أى : كان الرَّجْمُ فريضةَ الزِّناءِ لعدمِ الفائدة في ذلك المعنى ،ومنه قـــول الآخر :

٦١٤- فَخَرَّ على الأَلاءَةِ لم يُوَسَّـــدْ وقد كانَ الدِّماءُ له خِمـــــارا (٤)

إذْ لا مدح في مِثْلِ مَنْ وُجِدَ على تلك الصِّفَةِ ، فكان بمعنى صار ،ومنه قول الآخر :

٦١٥- * والرأسُ قد كان له قَتِيرُ * (٥)

أي:قد صار له قتيرٌ.

---

(١) البيت لابن أحمر في ديوانه : ١١٩
وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٢ وشرح الحماسة للمرزوقي ٦٨ وشرح الجمل ١/ ٤١٢ والخزانة ٤/ ٣١ والصبان على الأشموني ١/ ٢٣٠ .

(٢) هذا على مذهب ثعلب والفارسي وابن جني والرضي قال البغدادى وهو الجيد لأنَّ القلب لا يصار إليه إذا وجد وجهٌ آخر . الخزانة ٤/ ٣٢ .

(٣) البيت للنابغة الجعدى ديوانه : ٣٥
وهو في مجاز القرآن ١/ ٣٧٨ ،ومعاني القرآن للفراء ١/ ٩٩ ، أمالي المرتضى ١/ ٣٦٨ والإنصاف ٣٧٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٥٥ ، ٤٠٤ ، ٢/ ٦٠٣ والخزانة ٤/ ٣٢ (عرضاً) . وغير ذلك .

(٤) البيت لشمعلة بن الأخضر يصف قتل بسطام بن قيس من الحماسية رقم ١٨٣ شرح المرزوقي ٥٦٥ والحماسية البصرية ١/ ١٠٧ والموءتلف والمختلف ٢٠٨ والرواية فيها : صار ولا شاهد فيه على هذه الرواية . والخزانة ٤/ ٣٢ (عرضا)

(٥) البيت لروءبة في ديوانه : ١٧٣ مفرداً ،وهو في شرح ابن يعيش ٧/ ١٠٣ منسوباً للعجاج ورواية القافية فيه : شكير قال : وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها . والخزانة (عرضا) ٤/ ٣٢ . والبيت ليس في ديوان العجاج (عزّة حسن) .

بعضهم : قد يراد "بكان" الدوام كقوله تعالى ﴿ وكانَ اللهُ غفوراً رحيما ﴾ (١) ﴿ ولا تَقْربوا الزِّنا إنَّه كان فاحِشَةً [وساءَ سبيلاً] ﴾ (٢) ، (٣)

وقال الشاعر :

٦١٦- دَعِ السَّيِّدَ إنَّ السَّيِّدَ كانتْ قبيلةً
تُقاتِلُ يومَ الرَّوْعِ دون نسائِها (٣)

إنَّما يريدُ أنَّ هذا الوصفَ لا زمٌ لها . وقال بعضُ المتأخرين : قد يُتأوَّلُ ما جاء من هذا على أنْ يكونَ جواباً لمَنْ قال : هل كان الله غفوراً رحيماً كما هو الآن كذلك ؟ وكذلك مَدَحَ "السَّيِّدَ" بأنَّ مجدهم متوارثٌ ،وهذا بعيدٌ ؛ لأنَّه لو كان كذلك لنَقَلَ أهلُ التفسيرِ أنَّ الآيةَ نَزَلَتْ كذلك . والصوابُ أنَّها تستعملُ للدَّوام .

[كان الزائدة]

وقوله : " وتجيءُ زائدةً "

قلت : معناها زائدةً : المضيُّ والانقطاعُ بلا خلافٍ ،وانفردتْ كان من بين سائرِ أخواتِها بالزيادةِ بين المتلازمَيْنِ كقول الشاعر :

٦١٧- سراة بني أبي بَكْرٍ تسامُوا على - كان - المُسَوَّمةِ العِرابِ (٤)

أراد : على المسومةِ العِرابِ ،وزاد " كان " . ومن كلام العرب (٥) : "ولدت فاطمة بنت الخُرْشُبِّ الكَمَلَةَ من بني عَبْسٍ (٦) لم يوجد - كان - مثلُهم "

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النساء وفي غيرها أيضا .

(٢) الآية ٣٢ من سورة الإسراء . وفي المصورة ﴿ إنه كان فاحشة ومقتاً ﴾ وهو خلاف بين آية الإسراء والآية ٢٢ من سورة النساء

(٣) البيت من الحماسية رقم ١٩١ في شرح المرزوقي ٥٨٨ وهي للأخضر ابن هبيرة أو لابنه الفضل بن الأخضر وهي الحماسية رقم ١٩٤ في الحماسة : ٣٠١ بتحقيق د . ابن عسيلان .

(٤) البيت في الإفصاح ٣٥٤ والمقتصد ٤٠٢ وشرح ابن يعيش ٧/٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٨ والضرائر له : ٧٨ والخزانة ٤/٣٣ (وفيها تفصيل كثير عن هذا الشاهد) .

(٥) قائله هو قيس بن غالب البدري كما في الضرائر ٧٨ والخزانة ٤/٣٥ .

(٦) هم : الربيع (الكامل) وعمارة (الوهّاب) وقيس الحفاظ ،وأنس الفوارس أبناء زياد العبسي : الخزانة ٢/٨٠ وفي أمهم يضرب المثل : أنجب من بنت الخُرْشُب الأنمارية ،مجمع الأمثال ٢/٣٤٩ .

أي : لم يوجد مثلهم ،وحكى الأخفش ذلك في : أصبح وأمسى قالوا : ما أصبح أبردها ! . وما أمسى أدفأها ! .(١) يعنون الدنيا ،وأجاز الكسائيُّ زيادةَ جميعِها قياساً على ما سُمِعَ .

والصحيحُ أنَّ زيادةَ غيرِ كان لا تقاسُ ، لمّا كان كلُّ كلامٍ لا بُدَّ فيه مِنْ كان لفظاً أو تقديراً : قام زيدٌ معناه : كان مِنْ زيدٍ قيامٌ ، وخرج عمروٌ : كان من عمروٍ خروجٌ ،فكثُرَ استعمالُها ،والشيءُ إذا كثُرَ استعمالُه يُتَّسَعُ فيه كثيراً ،وأيضا فتكونُ توكيداً لمعنى الكلامِ كـ : لم يُوجَدْ كان مثلُهم ،وليس كذلك سائرُ أخواتِها .

وزعم السِّيرافي (٢) : أنَّها إذا زيدَتْ فلا بُدَّ لها مِنْ فاعلٍ مُضْمَرٍ فيها وهو ضميرُ المصدرِ ، أي : كان كونٌ لأنَّ الفِعْلَ لا يخلُوَ عَنْ فاعلٍ .

وقال أبو علي الفارسي : لا فاعلَ لها ، لأنَّ زيادةَ المفردِ أسهلُ مِنْ زيادة الجملة ،وإذا استعملتِ العربُ اللفظَ استعمالَ ما لا يحتاج إلى فاعلٍ استغنى عن الفاعل كقولهم : قلَّما يقومُ زيدٌ لمّا جعلوه كـ "ما "(٣) استغنى عن الفاعلِ وكان هذه مشبهةٌ للظَّرْفِ (٣) فلم تحتج لفاعلٍ كما لا يحتاجُ الظَّرْفُ حيث زِيْدَ بين المضافِ والمضافِ إليهِ في قوله :

٦١٨- كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ (٤)

---

(١) شرح ابن يعيش ٧/ ١٥١ ، ١٥٢ ،شرح الكافية الشافية : ٤١٤ وقال ابن مالك : رَوَى ذلك الكوفيون . والبسيط : ٦٢١ .

(٢) انظر الخزانة ٤/ ٣٤ وقد نسب ابن عصفور هذا الرأي للفارسي كما نسب رأي الفارسي الآتي للسيرافي وهو خطأ . ورأي السيرافي في شرحه للكتاب ١/ ٣٠٣ ب .

(٣) أي أنَّ "قلما "استخدمت في النفي ،قال ابن عصفور : فمعنى قلّما يقوم زيد" "ما يقوم زيد " فقلما أصبحت في منزلة الحروف ،وكذلك "كان " لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة أمس ، فكما أنَّ أمس لا يحتاج إلى فاعل فكذلك ما استعمل استعماله "عن شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٩ .

(٤) البيت لأبي حَيَّةَ النُّميريّ وهو من شواهد الكتاب ١/ ١٧٩ . والمقتضب ٤/ ٣٧٧ والخصائص ٢/ ٤٠٥ والإنصاف : ٤٣٢ وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٦٠٤ والضرائر له ١٩٢ وشرح الكافية الشافية ٩٧٩ والمقاصدُ النحوية ٣/ ٤٧٠ وغير ذلك كثير .

ومن هذا عند سيبويه وأبي القاسم (١) :

٦١٩ - فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا - كانوا - كِرامِ (٢)

فزاد : كانوا ، وفيه ردٌّ على الفارسيِّ حيثُ قال : إنها لا تحتاجُ إلى فاعل .
وقد حكي عنه أنّه تأوّلهُ ،وقال أصلُه : وجيران لنا كان هم فوصل الضميرَ مراعاةً للّفظِ والضميرُ قد يتّصل بغيرِ عاملِه // وهو أقربُ من قول الآخر : ٦١ ب

وما علينا إذا ما كنتِ جارتنا ألّا يجاورنا إلّاكِ ديّارُ (٣) [٤٠١]

وقد تقدم في النّعْتِ.

وإنّما لم تجعل في هذا البيت ناقصةً ،ولنا خبرٌ مقدّمٌ ،لأنّ اللّفظَ إذا أمكنَ أنْ يكونَ في موضعِه لا ينبغي أنْ ينوى به غيرُ موضعِه ،ولنا قد حصل في موضع الصّفةِ لجيرانٍ. ولا تكون تامّةً لعدمِ الفائدةِ .

وقد تدخل كان على المبتدأِ والخبرِ فلا تغيّرهما ،وفيها ضميرُ الشأنِ والقِصّةِ ،فتكون الجملةُ في موضعِ الخبَرِ ،فتقول : كان زيدٌ قائمٌ (٤) . وكانت

---

(١) الكتاب ١٥٣/٢ والجمل : ٦٢ وهو مذهب الخليل والجمهور وخالفهم المبرّد قال "وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء كان ،وذلك أنّ خبر كان "لنا" فتقديره "وجيران كرام كانوا لنا" المقتضب ١١٧/٤ والخزانة ٣٧/٤ .

(٢) البيت للفرزدق من قصيدة قافيتها مكسورة ومطلعها :
ألستم عائجين بنا لعنّا نرى العَرصاتِ أو أثرَ الخيامِ
الديوان : ٢٩٠ ورواية الديوان :*فكيف إذا رأيتَ ديار قومي* وهي رواية الكتاب ١٥٣/٢ والمقتضب ١١٦/٤ والجمل : ٦٢ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٠٩/١ والخزانة ٣٧/٤ وفيها ردٌّ الأعلم على المبرد مذهبه قال : والصحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه من زيادتها ،لأنّ قوله لنا من صلة الجيران ،ولا يجوز أنْ تكون خبرًا لكان إلّا ان تريد معنى المِلْك ،ولا يصحّ المِلْك ها هنا لأنهم لم يكونوا لهم مِلْكاً ،وإنّما كانوا لهم جيرة ".

(٣) سبق تخريجه ص ٥٦٠ ، ٧٨٤ قال ابن عصفور "فالأصل إلا إيّاك ثم وصل الضمير بإلّا اضطراراً وإنْ كانت غير عاملة فيه لأنّ الاستثناء منتصب عن تمام الكلام" شرح الجمل ٤١٠/١ .

(٤) ذهب الكسائي وتابعه ابن الطراوة إلى أنّ "كان" في مثل هذا ملغاة لا عمل لها انظر ابن الطراوة النحوى : ١٦٥ ، ١٦٦ والمصادر التي أحال عليها .

زيدٌ قائمٌ إذا قصدت الأمرَ والشأن ذكّرتَ الفعلَ ،وإذا أردتَ القصّةَ أنّثتَ .

ومنع الكوفيون : كانت زيدٌ قائمٌ وكان هندٌ قائمةٌ لعدمِ المشاكلة ، وليس ذلك بمشترطٍ عندنا ،قال الله تعالى * أولم تكن لهم آيةٌ أنْ يعلمَه (١) * فأضمرَ القصّةَ ،والعلمُ مذكّرٌ ،ولا يكون خبراً إلا ضرورةً ،لأنّه كأعرفِ المعارفِ ولذلك لا تُنعتُ "أنْ وما بعدها ،لأنّها كالمُضمَرِ .

(كان التامـــــة)

وقوله : وبمعنى حَدَثَ ،فتخرجُ .

أي : تكونُ تامّةً تكتفي باسمٍ واحدٍ بمعنى : حَدَث ،قال الله تعالى * وإنْ كان ذُو عُسْرةٍ * (٢) أي : حَدَثَ (٣) ،وقد تكونُ بمعنى حَضَرَ ، تقول : أكانَ لَبَنٌ ، بمعنى أحضَرَ لبن (٤) ،وبمعنى غَزَلَ حكى ابن السّيد (٥) : كان زيدٌ الصوفَ بمعنى غَزَلَ زيدٌ الصُّوفَ ،وتحذف المفعولَ منْها إنْ شئْتَ اقتصاراً هُنا ،لأنّها ليست داخلةً على المبتدأ والخَبَرِ ،وبمعنى خُلِقَ (٦) وَوُلِدَ : كانَ عبدُالله أي: وُلِدَ وتكون بمعنى "كَفَلَ" تقول : كُنْتُ الصّبيَّ بمعنى : كَفَلْتُهُ (٧) .

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة الشعراء وقراءة حفص "أولم يكن لهم آيةً أنْ يعلمَه "وهي قرأة السبعة غير ابن عامر فإنّه قرأ "تكن "بالتاء و "آية" رفعا ،السبعة : ٤٧٣ وقرأ بقراءة ابن عامر الجحدريّ ،البحر ٧/ ٤١ ،وانظر وجوه الإعراب في هذه القراءة في التبيان ١٠٠١ .

(٢) الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

(٣) كان في الآية بمعنى وقع عند سيبويه في الكتاب ١/ ٢٦٠ وكذلك عند الفارسي انظر البحر المحيط ٢/ ٣٤٠ وفي الهمع أنّ معناها : حضر وأورد قول الشاعر:

* إذا كان الشتاء فادفئوني * أي إذا حَدَثَ ،وقد قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤١٣ :إنّ معنى كان في الآية "حدث" أي: إنْ حدث ذو عسرة ،وذلك أنّ العُسْر إذا حدث على الشخصِ ، فكأنه قد حدث في ذلك الوقت مُعْسِرٌ .

(٤) شرح الجمل ١/ ٤١٣ .

(٥) إصلاح الخلل : ١٥٥ وشرح الكافية الشافية ٤٠٩ .

(٦) في الكتاب ١/ ٤٦ ومثاله "قد كان عبدالله "أي قد خُلِقَ .

(٧) ذكر ذلك ابن السيد في إصلاح الخلل : ١٥٥ .

وتلخيصُ الكلامِ في كان أنْ يقالَ : إنَّها تنقسمُ قسمين : ناقصةً وتامّةً . فالنّاقصةُ : تنقسمُ أربعةَ أقسامٍ :

تكون للانقطاعِ والمُضيِّ ، وتكون للدوامِ ، وتكون بمعنى "صار" وتكون بمعنى الأمْرِ والشأنِ وقد مُثِّلَ لذلك (١) كله . والتّامّةُ تكونُ بمعنى حَضَرَ ، وبمعنى غَزَلَ ، وبمعنى كَفَلَ وزائدة بينَ الشيئين المتلازمين .

وقوله " أصْبح وأضْحى وأمْسى ، كلُّ واحدةٍ منها لاقترانِ مضمونِ الجملةِ بالزمانِ الذى يشاركُها في الحروف ".

يعنى الصَّباحَ والضَّحاءَ (٢) والمساءَ ، يعْنِي أنَّ معناها ناقصةً ثبوتُ الخَبَرِ للمخبرِ عنه في تلك الأوقاتِ ، فأصْبَحَ زيدٌ قائماً ، يدلُّ على ثُبوتِ القيامِ لزيدٍ في الصَّباحِ الماضي ، أي : دَخَلَ وقتُ الصَّباحِ وهو قائمٌ ، وأضْحَى زيدٌ قائماً ، دَخَلَ وَقْتُ الضُّحَى وهو قائمٌ ، وأمْسى زيدٌ قائماً ، دَخَلَ وقتُ المساءِ وهو قائمٌ ، وقدْ تُجرَّدُ مِنْ تحْديدِ الوقتِ تقول : أصْبَحَ زيدٌ غنيّاً ، لا تَقْصِدُ وقتَ الصَّباحِ دونَ غيرِه مِمّا تَقَعُ عليه صارَ .

وقوله : " ويدخلُها معنى صار ".

مثاله قوله :

٦٢٠- أصْبَحْتُ لا أحملُ السِّلاحَ ولا أمْلِكُ رأسَ البعيرِ إنْ نفَرا (٣)

---

(١) في المصورة : بذلك .

(٢) في المقصور والممدود للفراء : ٤١ "وأمّا الضُّحَى فانها أُنثى تقصرُ ، فإذا فتح أولها قيل ارتفع الضَّحاء فيمدّ ويذكّر ".
وفي شرح المقصور والممدود لابن دريد : ٤٨ "الضُّحى : وقت ارتفاع الشمس وامتداد نورها . الضَّحاء : قُرْبَ انتصاف النهار .

(٣) البيت للرُّبَيْع بن ضُبُع الفزاريّ (جاهلي) من المعمرين ، وقيل أدرك الاسلام ولم يسلم . والبيت من شواهد الكتاب ١/ ٨٩ ، النوادر : ١٥٩ والمعمرون والوصايا للسجستاني : ٩ ، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤١٤ وشرح التصريح ٢/ ٣٦ وغير ذلك كثير .

أى : صِرْتُ ،وقول الآخر :

٦٢١- ثم أَضْحَوا لَعِبَ الدَّهْرِ بهم (١) وكذاك الدَّهْرُ حالاً بَعْدَ حالْ (٢)

وقال الآخر :

٦٢٢- ثم أَضْحوا كأَنَّهم وَرَقٌ جَفْـ فَ فألْوَتْ به الصَّبا والدَّبُـورُ (٣)

وقال الآخر :

٦٢٣- أضحت سيوفك في الأَغْمادِ خاشعـةً
تشكو صداها فلا تُسْقَى صواديها (٤)

وقال في أمسى :

٦٢٤- * أَمْسَتْ خلاءً وأَمْسى أَهْلُها احتملوا * (٥)

أى : صارت خلاء ،وقال الآخر :

٦٢٥- وكنتُ به أُكْنَى فأمسيت كلَّما كُنِيْتُ به فاضت دُموعي على نَحْرِي (٦)

---

(١) في المصورة : كذلك ،تحريف .

(٢) البيت لعدى بن زيد وليس في ديوانه بهذه الرواية وإنَّما الذى فيه :
ثم أضحوا خنع الدهر بهم وكذاك الدهر يودي بالجبالْ
وبعده :
وكذاك الدهر يرمى بالفتى في طلاب العيش حالاً بعد حالْ
والشاهد في المساعد ١/ ٢٥٦ والهمع ١/ ١١٣ والدرر ١/ ٨٣.

(٣) البيت لعديّ بن زيد ديوانه : ٩٠ من قصيدة طويلة . وهو في الأمالي الشجرية ١/ ٩٢ وشرح ابن يعيش ٧/ ١٠٤ ، ١٠٥ وشرح عمدة الحافظ: ٢١١ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والهمع ١/ ١١٤ والصبّان على الأشموني ١/ ٢٣٠.

(٤) لم أعثر عليه .

(٥) عجزه : * أخنى عليها الذى أخنى على لِبَدِ *
وهو للنابغة الذبياني في ديوانه ١٦ من قصيدته التي مطلعها :
يا دارمية بالعلياء فالسندِ أقوت ،وطال عليها سالفُ الأبدِ
وهو في المخصص ٨/ ١٤٥ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٣٨٢ وشرح عمدة الحافظ : ٢١٠ وشرح الكافية الشافية : ٣٩٥ والخزانة ٢/ ٧٦ برواية : أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا ،وهي خلاف رواية الديوان .

(٦) البيت من الحماسية رقم ٣٨٠ شرح المرزوقي ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ونسبها المرزوقي إلى أبي وهب العبسي أمّا التبريزى فإلى العُتْبى محمد ابن عبدالله المتوفى سنة ٢٢٨ وترجمته في وفيات الأعيان ٤/ ٣٩٨ . ورواية البيت في شرح المرزوقي : فأصبحت كلّما .

أي : قَصِرْتُ ،وقال الآخر:

٦٦ـ وقد كنتُ ذا نابٍ وظُفْرٍ على العِدَا
فأصبحتُ لا يَخْشَونَ نابِي ولا ظُفْرِي (١)

أي : قصرت.

وقوله : " وتجيءُ للدخولِ في الأَزْمِنَةِ المذكورةِ ،فتخرجُ ".

يعني أنَّها تكون تامَّةً تكتفي بالمرفوعِ خاصَّةً ،ومعناها تامة : دخولُ فاعلِها في الوقت المشتقّ منه لفظُها ومنه قولهم للقوم : أصبحتم ،لِمَ (٢) تنامون ؟ وأمسيتم ،لِمَ (٢) تعملون؟ولِمَ (٢) تتجرُون ؟ ،وقد تدلّ أَصْبَحَ على إقامة فاعلِها في الوقت المشاركِ لها في الحروف ،ومنه قولهم : إذا سَمِعْتَ بسُرَى القَيْنِ فاعلم بأنَّه مُصَبِّحٌ : أي : مقيمٌ بالصَّباحِ (٣) لم يَبْرَحْ ،يدلّ على ذلك السُّرى .

---

(١) الكلام عنه كالكلام عن سابقه .

(٢) في المصورة : كم ،ولعلها تحريف "لِمَ". وانظر الشرح الصغير للشلوبين ١٨٨ .

(٣) قال ابن عصفور "ألا ترى أنَّ المعنى : فاعلم أنَّه مقيم بالصباح لا داخل في الصباح ،لأنَّه معلوم أنَّ كل شخص داخل في الصباح ، ودلّ على الإقامة السرى " شرح الجمل ١/ ٤١٤ .
وهذا مَثَلٌ من أمثال العرب وأصله أنَّ القينَ بالبادية ينتقل في مياههم ،ويقيم بالموضع أيّاماً فيكسَدُ عليه عملُه ،ثم يقول لأهل الماء : إني راحل عنكم الليلة ،وإنْ لم يرد ذلك ،ولكنه يشيعه ليستعمله من يريد استعماله ، فكثُر ذلك من قوله حتى صار لا يصدّق . وهو في كتاب الأمثال لأبي عبيد : ٤٧ ومجمع الأمثال ١/ ٤١ ، والمستقصى ١/ ١٢٤ وروايته في كتاب الأمثال : إذا سمعت بسرى القين فإنّه مصبّح ،وكذلك في المستقصى ،ورواية مجمع الأمثال : ... فاعلم أنّه مصبح .

وقوله : " و "ظَلَّ" لمصاحبةِ الصِّفَةِ للموصوفِ نهارَه ، و "بات" ليلَهُ ".

يعني أنَّ ظَلَّ وباتَ ناقصتين يدلّان على وقوعِ مَضْمُونِ الجملةِ في النَّهارِ واللَّيْلِ ، فإذا قلت : ظَلَّ زيدٌ قائماً ، فمعناهُ : دخل وقتُ الظِّلِّ وهو النهارُ ، وراحَ : دخل وقتُ الرَّواحِ ، وهو بعد الزَّوال ، وباتَ دخلَ وقتُ المَبيتِ ، وهو قائمٌ (١) .

وقوله : وتكون بمعنى صار .

مثاله قوله تعالى ﴿ فظلتم تفكهون ﴾ (٢) ، وقال تعالى ﴿ ظَلَّ وجهُهُ مُسْوَدًّا وهو كظيمٌ ﴾ (٣) أي صار ، وقوله عليه السلام " فإنَّ أحدَكم لا يدري أين باتت يدُهُ " (٤) . أي صارت (٥) ، ومعناهما تامّتين : أقامَ نهاراً أو ليلاً .

وقوله : و "بات" بمعنى عَرَّسَ ، فتخرجُ ".

أي تجيء مكتفيةً كعرَّسَ نحو قوله :

٦٢٧ - وباتَ وباتَتْ له لَيْلَةٌ كليلةِ ذي العائرِ الأَرْمَدِ (٦)

---

(١) في قولنا : بات زيد قائماً ، وظل زيد قائماً .

(٢) الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٣) من الآيتين ٥٨ من سورة النحل و ١٧ من سورة الزخرف .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء (٢٦) ١/٥٢ ومسلم في كتاب الطهارة (٨٧) ١/٢٣٣ ومالك في الموطأ كتاب الطهارة حديث رقم ٩ ص ٢١ وأبو داود في سننه كتاب الطهارة الباب ٤٩ حديث رقم ١٠٣ جـ ١/٢٠ . والترمذي في كتاب الطهارة الباب ١٩ حديث رقم ٢٤ جـ١/٣٦ . والنسائي في كتاب الطهارة ١/١٢ .

(٥) قال السيوطي في تنوير الحوالك ١/٣٤ " وذكر غير واحد أنَّ بات في هذا الحديث بمعنى صار منهم ابن عصفور والأبّذي في شرح الجزولية " .

(٦) البيت لامرئ القيس بن عابس وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأسلم ، وينسب البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي قال العيني " وهو الثابت في كتاب أشعار الشعراء الستة وليس بصحيح " المقاصد النحوية ٢/٣٠ والشرح الصغير للشلوبين ١٨٨ والتصريح ١/١٩١ والصبان على الأشموني ١/٢٣٦ ، والعائر : اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له ، وقيل : الرمد ، والبيت ثابت في ديوان امرئ القيس الكندي من رواية المفضل مما لم يروه الأصمعي انظر الديوان ص ١٨٥ وانظره أيضا في ٤٢٩ .

وقوله : "صار لانقلابِ الشَّيْءِ من حالةٍ إلى حالةٍ لم يكُنْ عليها ".

يعني إذا كانت ناقصةً ،تقول : صار زيدٌ غنيًّا أي:انقلبَ مِنَ الفَقْرِ إلى الغِنَى ،وإذا كانت تامّةً فأَصْلُها أَنْ تتعدَّى بإلى ويكونُ معناهـا انتقل ،تقول: صار زيدٌ إلى البادية ،أي : انتقلَ إليها ،وصار زيدٌ إلى حالةِ غِنًى أي : انتقل إليها .

وقوله : " اثنان لا يخرُجان عن موردِهما وهما : جاءت في قولهم : ما جاءَتْ حاجتُك ؟ [وقعدت في قولهم : شَحَذَ شفرتَه حتى قعدت كأنَّها حربةٌ](١) " .

يعني أنَّه لا يقالُ (٢) : ما جاء حاجتُكَ فتعيدُ الضميرَ على لَفْظِ " ما " ،لأنَّ هذا كالمَثَلِ ، فلم يُغَيَّر عن موردِه ،وأنَّثَ جاءت ،لأنَّ " ما " هي " الحاجةُ " في المعنى ،أي : أيَّةُ حاجَةٍ جاءت حاجتَك ؟ أي : صارت، وقَعَدَ في قولهم : شَحَذَ شفرتَه حتى قَعَدَتْ كأنَّها حَرْبَةٌ ،أي : صَقَلَها حتى صارت كأنَّها حَرْبة .

وتكون " قَعَدَ " و" جاءَ " أيضًا تامّتين بمعنى جَلَسَ وأَتَى قال اللـه تعالى : * فلمَّا // جاءَ سليمانَ * (٣) أي بَلَغَ الرسولُ سليمانَ ،أو أتى سليمانَ ،٢٦٢ وتقول : جاء زيدٌ إلينا ، أي: أَقْبَل إلينا .

والأَرْبَعَةُ التي بمعنى صارَ : عادَ ،وآضَ ،وغدا ،وراح .

فأمّا آضَ فتكونُ تامَّةً بمعنى رَجَعَ ،وناقصةً بمعنى صارَ ،وأمَّا غدا،وراح فلا يمتنع [أنْ تكون من هذا الباب وإنْ](٤) لم يكونا بمعنى صـار ؛ لأنَّه لا فَرْقَ [بين](٥) غدا وراحَ وأصبحَ وأمْسى وأضْحَى إذْ كُلُّ واحدٍ منها

---

(١) تتمة لكلام الجزولي .
(٢) انظر الكتاب ١/ ٥١ وانظر ما سبق ٩٤٨ .
(٣) الآية ٣٦ من سورة النمل .
(٤) هذه العبارة لم أتمكن من تبيّنها جيدا في المصورة ،واستفدنا في إثباتها مما سيأتي .
(٥) كلمة ذهبت بها الرطوبة ،ويقتضيها السياق .

معناهُ الكونُ في الزمانِ الذى يشاركها في الحروفِ ، فكما أنّك إذا قلت : كان زيدٌ في المساءِ أو الصباحِ أو الضُّحَى أو الضَّحاءِ لم يستقلّ دُونَ خَبَرٍ ، كذلك إذا قلت : كان زيدٌ في الغداة (١) أَوْ في الرّواحِ لم يستقلّ دون خَبَرٍ.

وإنّما حدُّ أفعالِ هذا الباب ألّا تستغنيَ بالاسمِ الذى بعدها عن الخَبَرِ كذا قال سيبويه (٢) ،فينبغي أَنْ تكونَ : غدا وراح وإنْ لم يكن معناهما : صارَ كأَصْبح وأَمْسَى وإنْ لم يكن معناهما صارَ،لأنّ معناهما كان زيدٌ في الغداةِ (١) والرَّواحِ كما أنّ معنى أَمْسى وأَصْبح كان في المساءِ والصباح .

وقوله : " ما زال وأخواتُها لمصاحبةِ الصِّفَةِ للموصوفِ مُذْ كان قابلاً لها "

يعني أنّها إذا كانت ناقصةً تدلّ على ملازمةِ الخَبَرِ للمُخْبَرِ عنه مُذْ قَبِلها أَعْني الصِّفَةَ وهي الخَبَرُ ،فإذا قلتَ : ما زالَ زيدٌ قائماً، دلّتْ على ملازمةِ القيامِ لزيدٍ مُذْ قَبِلَ القيامَ ،وتكون تامّةً تدلّ على بقاءِ الفاعلِ على ما كان من مكانٍ أَوْ غيره .

وزَعَمَ بعضُهم أنّ ما بَرِحَ زيدٌ قائماً ،معناه : لم يَزَلْ قائماً في مكانه، لأنّها من البراحِ مشتقّةٌ فلا بُدَّ مِنْ لَحْظِهِ ،وكذلك التّامّةُ ،وهذا فاسدٌ . قد يكون الأَصْلُ ذلك ،ويُتَجاوزُ (٣) بدليل قوله تعالى * لا أَبْرَحُ حتّى أبلغَ مَجْمَعَ البحرينِ * (٤) فإنّما هي بمعنى : زال .

---

(١) في المصورة : الغداء ،ولعله تحريف فلم أجد الغداء بمعنى الغداة، وإنما هي كما في الصحاح (غدو) الغداء : الطعام بعينه وهو خلاف العشاء .

(٢) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٣) في المصورة : ويتجوز ،ومن عادة الناسخ أن يحذف ألف المد في كثير من الأحيان .

(٤) الآية ٦٠ من سورة الكهف وقال ابن عصفور في شرح الجمل ١ / ٤١٨ " ألا ترى أنّ من المحال أنّ يريد لا أزال عن مكاني حتى أبلغ مجمع البحرين ،لأنّه معلوم أنّه ما دام في مكانه لا يبلغ مجمع البحرين فدلّ على أنّ برح بمعنى " زال " . وقد منع ابن عصفور أنْ تكون برح مستقة من البراح وهو على خلاف ما ذهب إليه الأبذى .

وقوله : " وتَنْفي ماضيةً بما ولَمْ ".

يعني أنَّها إذا كانَتْ لما مَضَى تَنفي بما نحو : ما زَال زيدٌ قائماً ، ولَمْ نحو : لم يَزَلْ زيدٌ قائماً . وقوله : بلَمْ ، يعني : أنَّها تَنْفِي الماضي معنىً لا لَفْظاً ، لأنَّ لم لا تَدْخُلُ على لفظِ الماضي .

وقوله : " وغيرُ ماضيهِ بلا ولَنْ ".

يعني مستقبلةً ، لأنَّ "لن" لنفي سيفعل ، و" لا " كذلك في الأشْهَرِ ، قال الله تعالى ﴿ لا يزالُ بُنْيانُهُمُ الذى بَنَوا رِيْبَةً في قلوبِهم ﴾ (١) وقوله : ويجوزُ حَذْفُ "لا" معها .

هذا غيرُ صحيحٍ على الإطلاقِ ، بل لا تُحْذَفُ "لا" معها إلاّ في القَسَمِ إذا كانت جواباً له ، قال تعالى ﴿ تاللّهِ تَفْتَؤُا ﴾ (٢) و [كذلك] (٣) مع غيرها من الأفعال . ولا بُدَّ من "ما" مع "زال" ومِنْ "لَمْ" (٤) مع "لم يَزَلْ" ، وكذلك : انفكّ وفَتِيءَ وقد تحذف لفظاً في الضرورةِ كقوله :

ـ لَعَمْرُ أبي عفراءَ زالَتْ عزيزةً على قومِها ما فَتَّلَ الزندَ قادِحُ (٥) [٦٠٩]

أراد : ما زالت عزيزة (٦) وأمّا قوله :

ولا أراها تزالُ ظالِمَةً تُحْدِثُ لي قرحةً وتنكؤُها (٧) [٢٥٤]

فـ " أراها " اعتراضٌ و " لا " متوجّهةٌ على " تَزَال ".

---

(١) الآية ١١٠ من سورة التوبة .
(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف
(٣) تكملة يتم بها الكلام .
(٤) في المصورة : لهم ، تحريف .
(٥) سبق تخريجه ٩٥١
(٦) في الخزانة : لا زالت ، وذلك في سياق الحديث عن حذف "لا" ثم ذكر أنّ المحذوف "ما" في رأى ابن عصفور ، الخزانة ٤/ ٤٥ ، ٤٦ .
(٧) سبق ص ٣٨٧ .

وقد ردّه الأستاذ أبو علي عليه في الشّرح ،وقال : " لا معنى لذكرِ هذا الفصلِ، لأنّه لا يجوزُ حذفُ "لا" معها إلّا إذا كانت جواباً للقَسَمِ كما ذكرناه في الآية ،وإذا كانت لا تُحذَفُ إلّا في القَسَمِ ، ولم يكن ذلك مخصوصاً بها دُونَ غيرِها من الأفعالِ ،فلا معنى لذكره فيها ،ثم إنّه ذكره فيها وأطلَقَ القولَ في حذفِها فأوهَمَ بذلك جوازَ حذفِها في غير القسم ، وذلك لا يجوزُ ،لأنّ حذفَ حرفِ المعنى غيرُ جائزٍ إلّا ما جاءَ من ذلك (١) في القَسَمِ. وقد رأيتُ في بعضِ النُّسَخِ : ويجوزُ حذفُ "لا" معها في القَسَمِ، وكيفما كان فلا معنى لذكرِه فيها ،لأنّه شيءٌ لا تختصّ به دون غيرِها (٢).

وقوله : " وما دام لمصاحبةِ الصّفَةِ للموصوفِ في الحالِ ".

غيرُ صحيح لأنّك إذا قلت : لا أكلّمُكَ ما دامَ زيدٌ ضاحكاً ،لا يرادُ به ما دام زيدٌ ضاحكاً في هذه الحال التي نحنُ فيها فيكونُ معناها الدلالة على مصاحبةِ الصّفَةِ للموصوفِ في زَمَنِ الحالِ ، وإنّما هي للدلالة على دَوامِ مُصاحَبَةِ الصّفَةِ للموصوفِ ،وقد يكونُ ذلك في الحالِ نحو : ما دام زيدٌ ضاحكاً الآن ، وقد يكون ذلك أبداً إذا قلت : ما دام زيدٌ ضاحكاً ،وأطلقتَ اللّفظَ ولم تُقيّدْهُ بالآن.

ش (٢) : " لكن قد يكون معنى كلامِهِ في الحالِ أي في حالِ وجودِ الموصوف لا في الحالِ التي أنتَ فيها فيصحّ معناه على ذلك ".

قلت : والصّوابُ أنْ يقالَ : "ما دامَ "إذا كانت تامّةً تدلّ على اتصال ما قبلها مدّةَ بقاءِ الفاعلِ ،أوْ بقائِه على صِفَةٍ هو عليها مثل أنْ يقول لك : لا أكلّمُكَ ما دام زيدٌ ،أي ما وُجِدَ زيدٌ ،ولا أكلّمُكَ ما دام ضَحِكَ عمرو [و] (٣) إذا كانت ناقصةً كانت دالّةً على اتصالِ ما قبلها ما لزم الخبرُ المخبَرَ عنه ،ومثال ذلك ما تقدّمَ.

---

(١) في المصورة : قولهم.
(٢) هذا النصّ ليس في الشرح الصغير للشلوبين ولعله في الشرح الكبير.
(٣) تكملة يستقيم بها السياق.

وقوله : " و "ما " معها مصدرية ".

يعني أنّها ظرفية مصدريّة ،ولذلك تقدّر بمدّةِ دوامِ زيدٍ كذا ، ثم حُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه وهو الدّوامُ ثم وضع "ما دام " موضع الدّوام.

وقوله : " ولذلك تحتاجُ إلى ضميمٍ في كونِها كلاماً ".

أي إلى لَفْظٍ مضموم إليها ،لأنّها تتقدّرُ بالمَصْدَرِ وهو اسمٌ مفردٌ والاسمُ المفرد لا يَتِمُّ به كلامٌ والضّميمُ فَعِيلٌ بمعنى مفعولٌ ويُعْنَى به ؛ لا أكلمك من قولك : لا أكلمك ما دام زيدٌ قائماً ،ولمّا كانت "ما "معها مصدرية لم يَجُزْ دخول "ما النافية " عليها ،لأنّها تتقدّرُ هي والفعل الذى بعدها بالمَصْدَرِ، والمَصْدَرُ مُفْرَدٌ و "ما النافية " لا تدخلُ على المُفْرَدِ .

وقوله : " وليسَ لانتفاءِ الصِّفَةِ عن الموصوفِ في الحالِ ،وقيل : عموماً "(١) الصّوابُ أنْ يقولَ : ليس تنفي ما تدخلُ عليه فإنْ لم يكن مخصّصاً بزمانٍ نَفَتْهُ في الحالِ وخلصته للحالِ . ش(٢-) " "ليس " لانتفاءِ الصِّفَةِ عن الموصوفِ في الحالِ إذا لم يتقيّد الخَبَرُ بزمانٍ ، فإنْ تَقَيَّدَ بزمانٍ أيَّ زمانٍ كان ، نفته(٣) ،كقولهم : ليسَ خَلَقَ اللّهُ مثلَه(٤) ،وأجاز [سيبويه](٥) "ما زيدٌ ضربتُه حجازيةً بمعنى "ليس زيدٌ ضربتُه "(٦) ،وأجاز ابن السراج ليس زيدٌ يقوم غداً ،وهو على قياس ما أجازَهُ سيبويه(٦) مِنْ : ليس زيدٌ ضربتُه(٢) " //

٢٦٣

وقوله : " فَقِسْمٌ كان يجوزُ أنْ يتقدّم فيه الخبرُ على العامِلِ إنْ خلا من معنى الاستفهام ".

---

(١) في المصورة : عموم وأثبتنا ما في الجزولية.
(٢-٢) كلام الشلوبين في التوطئة ٢١٣.
(٣) العبارة في التوطئة " فإن تقيد بزمان أي زمان ،كان نعته " وهو غير مستقيم .
(٤) من أمثلة الكتاب ١/ ٧٠.
(٥) تكملة من التوطئة.
(٦) الكتاب ١/ ١٤٦.

يعني إذا كان الخبرُ غيرَ اسمِ استفهامٍ نحو : قائماً كان زيدٌ ،وتمامُه أنْ يقول : ما لم يمنعْ منه مانعٌ نحو : يُعْجبني أنْ كان زيدٌ قائماً ، فإنك إنْ قدّمتَ : "قائماً" على "أنْ كان" لم يَجُزْ ، لأنّ ما بعد "أنْ" من صِلَتِها ،والصِّلةُ لا تتقدّمُ على الموصولِ . وإنْ قدّمتَهُ على كان دون "أنْ" فقلت أنْ قائماً كان زيدٌ لم يجُزْ ،لأنّ "أنْ" لا يُفصَلُ بينها وبين الفِعْلِ بالاسمِ . واستظهرَ بقوله "إنْ خلا من معنى الاستفهام على الخَبَرِ إذا كان استفهاماً ،وهو الذى يُذْكَرُ بعدُ .

وقوله : " ويجبُ إنْ كان فيه ".

يعني يجب تقديمُ الخَبَرِ إنْ كان فيه معنى الاستفهام نحو : أيْنَ كان زيدٌ ؟، ومتى كان الخروجُ ؟ وكيف كان أخوك ؟ و نحو ذلك . وسَبَبُ ذلك أنّ الاستفهامَ له صدرُ الكلامِ سواءٌ كان فضلةً أو عُمْدةً ، لأنّ الاستفهامَ طريقٌ إلى العلمِ ،فقُدِّمَ لذلك .

وقوله : " وإنْ كان المبتدأُ معَه ضميرٌ يعودُ على شيءٍ في الخَبَرِ "

مثاله : على التمرة كان مثلُها زُبْداً في التقديمِ (١) ،وكان على التمرةِ مثلُها زبداً ،في التوسيطِ (١) . ولا يجوزُ : كان مثلُها على التمرةِ زُبْداً ، لئلّا يتقدّمَ المضمرُ على الظاهرِ لفظاً ورُتْبةً في غير الموضعِ الذى سُمِحَ فيه ، وقد تقدم بيانُه في باب النعت (٢) .

وقوله : "وليس" يجوزُ فيها ما جاز في "كان" عند القدماء ".

مثاله : قائماً ليس زيدٌ . وهو مذهبُ سيبويه ومن تَبِعَهُ ،واستدلّوا بأنّها فِعْلٌ وأصْلُ الفِعْلِ أنْ يعملَ في معمولِهِ مقدّما ومؤخّرا ،وبقوله تعالى : ﴿ ألا يومَ يأتيهمْ ليس مَصْروفاً عنهم ﴾ (٣) ،ولقدمُ المعمولِ يُؤْذِنُ بتقدّمِ العاملِ ﴿ويوم يأتيهم﴾ معمولٌ لقوله ﴿ مصروفاً ﴾ .

---

(١) أى تقديم الخبر على كان واسمها وتوسيط الخبر بين كان واسمها .

(٢) تقدم ص ٥٣٨ ومابعدها .

(٣) الآية ٨ من سورة هود .

وأما المتأخرون (١) فهي عندهم فِعْلٌ غيرُ متصرفٍ وجعلها بعضهم حرفاً ،وهو الفارسيُّ فلا يتقدّمُ عليها المعمولُ لضعفِها ،ولا حجّة في الآيةِ عندهم ، لأنّ الظرفَ يتقدّمُ حيث لا يتقدّمُ عاملُه اتّساعاً فيه .

وأجازَ سيبويه أزيداً لستَ مثلَه ،وقال : " لأنّه فِعْلٌ فصار بمنزلةِ : أزيداً لقيتَ أخاه " (٢) ولا يفسّرُ إلّا ما يعملُ فزيداً منصوبٌ بإضمارِ فِعْلٍ تقديره : أبايَنْتَ زيداً لست مثله .

وقوله : " وما " زال " وأخواتُها لا يتقدم خبرُها عليها لمكان " ما " . أي: لأنّ " ما " النافية في أوّلِها ،وهي حرفُ صدرٍ ولا يتقدّمُ عليها ما بعدها .

وقوله : " إلّا عند ابن كيسان " (٣) .

حجّةُ ابن كيسان أنْ يقولَ : الفرقُ بينها وبين " ما كان " أنّ ما زال زيدٌ قائماً ،موجبٌ في المعنى ،لأنّك أثبتّ له القيامَ بخلافِ " ما كان " ، وأيضاً فإنّ حرفَ النفيِ لا يفارقُ الفِعْلَ في " ما زال " فصارا (٤) كالكلمةِ الواحدةِ ، فكأنّه لم يدْخلْ على الفِعْلِ حرفُ نفيٍ ،لأنّ ما زال في معنى فِعْلٍ موجبٍ ،وهو ثبتَ ،وليس حرفُ النفيِ في " ما كان " كذلك ، ولا هو في معنى فِعْلٍ موجبٍ.

وقال المانع : لا حجّةَ في هذا ،لأنّ العربَ إنّما تراعي اللفظَ فلا يجوزُ : غيرَ زيدٍ ما ضربتُ ،وإنْ كان موجباً في المعنى ،لأنّه في معنى خصصت زيداً بضربي وأمّا لزومُ النفيِ فمقوٍّ لمنعِ التقديمِ.

وقوله : " وليس يخالف في أنّ كان إلى صار ،لا يتقدّمُ خبرُها عليها (إلّا) (٥) إذا نفيت بما ".

---

(١) في الصبان على الأشموني ١/ ٣٤ ،أنّ هذا رأى الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحلبيات وأكثر المتأخرين وقد ذهب الفارسي في الإيضاح الى إجازة ذلك وقال : " وهو عندي القياس " الإيضاح : ٨٠١ .

(٢) الكتاب ١/ ١٠٢ قال سيبويه : وهو قول الخليل .

(٣) انظر ابن كيسان النحوي (د . محمد البنا) ص : ١٨١ .

(٤) في المصورة : فصار.

(٥) تكملة من الجزولية .

السَّبَبُ في ذلك أَنَّ النفيَ هنا نفيٌ صَرِيحٌ ،وهناك ليس بنفيٍ صريحٍ ؛ إِذْ ليس نفياً في المعنى ولا هو في معنى فِعْلٍ مُوجَبٍ ،ولا يلزمُه حرفُ النفيِ .

نبأ (١) وذهبَ الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديمُ خبر " ما زالَ " وأخواتها عليها ،واحتجُّوا بأنَّها ليست بنفيٍ للفِعْلِ ،وإنَّما هي نفيٌ لمفارقةِ الفِعْلِ وبيانُ أنَّ الفاعلَ (٢) له حالة في الفعل متطاولة ،والذى يدلّ على أنَّ "ما زال " ليس بنفيٍ أنَّ زال فيه معنى النّفي و "ما " للنّفي ،فلما دخلَ النفيُ على النّفيِ صار إيجابا ،والذى يدلّ على أنَّ النفيَ إذا دخلَ على النفيِ صار إيجابا أنَّك إذا قلتَ : " انتفى الشيءُ " ،كان ضد الإثبات ،فإذا أدخلتَ عليه النَّفْي نحو : ما انتفى ، صار مُوجَبًا ،فدلَّ على أنَّ نفيَ النَّفْيِ إيجاب فصار بمنزلة "كان " ،وكما أنَّ كان يجوزُ فيها تقديمُ الخَبَرِ ،فكذلك "ما زال " (٣) ولذلك لم يقولوا : ما زال زيدٌ إلَّا قائمًا ، كما لم يقولوا : كان زيدٌ إلا قائماً ،لأنَّ إلَّا إنَّما تدخلُ لنقضِ النَّفْيِ كقوله : ما مررت إلَّا بزيدٍ وما ضربتُ إلَّا زيداً " نفيت المرورَ والضَّرْبَ أوَّلاً وأدخلتَ "إلَّا " فأثبتّهما لزيد ونقضت النَّفْيَ .

والجوابُ عَنْ كلماتِ الكوفيين (٤) :

أمَّا قولهم : إنَّ النَّفْيَ إذا دخل على النَّفْيِ صار إيجابا إلى آخره .."

قلنا : هذا حُجَّةٌ عليكم ،فإنّا كما أجمعنا على أنَّ ما زال ليس بنفي للفِعْلِ أجمعنا على أنَّ "ما " للنَّفْيِ ،ثم لو لم تكن للنَّفْيِ صار الكلامُ بدخولها إيجاباً ،فالكلامُ إيجابٌ و "ما " نفيٌ ،بدليلِ أنَّا (٥) لو قدّرْنا زوال "ما "عنها لما كان الكلامُ إيجابا ، وإذا كانت للنفي فينبغي ألَّا يتقدمَ ما هو متعلقٌ بما بعدها عليها ،لأنَّها تستحقُّ صدرَ الكلامِ كالاستفهام .

---

(١) الإنصاف المسألة ١٧ ص ١٥٥ .

(٢) في المصورة : الفعل والتصويب من الإنصاف وعبارة الإنصاف "إن الفاعل حاله في الفعل متطاولة ".

(٣) عبارة الانصاف "كما أنّ كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ،فكذلك ما زال ينبغي أنْ يجوز تقديم خبرها عليها".

(٤) الإنصاف ص ١٥٩ ، ١٦٠ والشارح يتصرف في عبارة الإنصاف .

(٥) في المصورة : أنها .

واحتج البصريون (١) بأنْ قالوا : إنَّ "ما" للنفي ،والنَّفْي له صَدْرُ الكلام فجرى مَجْرى حرفِ الاستفهام في لزومِ الصَّدْرِ والسِّرُّ فيه أنَّ الحرفَ إنَّما جِيءَ به لإفادةِ المعنى في الاسم والفعل ،فينبغي أنْ يأتيَ قبلهما ، لا بعدهما ،وكما أنَّ حرفَ الاستفهام لا يعمل مابعده فيما قبله فكذلك هاهنا بدليل أنَّك لو قلت : زيداً أضربْتَ ؟ لم يَجُزْ ،لأنَّك تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف الاستفهام عليه ،فكذلك هنا ؛ إذا قلتَ : " قائماً ما زال زيدٌ " ينبغي ألّا يجوز ،لأنَّك تقدّم ما هو متعلّق بما بعد حرف النفي عليه "(٢) .

وقوله : " وما دامَ لا يتقدَّمُ خبرُها عليها اتّفاقاً ،لكونِها صلةً لما و "ما" معها مصدرية ، تتقدّر مع الفِعْلِ بالمصدرِ ،ومعمولُ المصدرِ من صِلَتِه والصِّلَةُ لا تتقدّمُ على الموصولِ ،فلا يجوز : لا أُكلّمك // قائماً ما دام زيدٌ ،على التقديمِ. ٢٦٤

وقوله : "وجوازُ توسيطِ الخَبَرِ عامٌّ في جميعِها ".

نحو : كان قائماً زيدٌ ،وكذلك الباقي ،إلا ما مَنَعَ منه مانعٌ نحو : كنتُ قائماً ،وكذلك ما لم يكن اسمُ استفهامٍ ،فإنَّه يلتزم فيه التقديم نحو : متى كان الخروجُ ؟ وقد تقدَّمَ ،وكذلك : مَنْ كان أخوك ؟لأنَّه لا يجوزُ: كان أيْنَ زيدٌ ؟ ولا كان مَنْ أخوكَ ؟

وقوله : "وكلُّها لا تدخلُ على مبتدأٍ فيه معنى شَرْطٍ أو استفهامٍ " .

مثاله : مَنْ يكرمْني أُكرمْه ،ومَنْ عِنْدك ؟ وقال بعضهم (٣) : كان حقّه أنْ يقيّدَ (٤) الشَّرْطَ هنا بأنْ يقول : على أنْ يكونَ اسمُ الشرط اسمَها والجملةُ بعدها خبرَها ،لأنَّ ذلك يجوزُ على أنْ يكونَ اسمُ الشَّرْطِ

---

(١) الإنصاف ١٥٩ مع اختلاف يسير .
(٢) انتهى كلام ابن الانباري.
(٣) في الشرح الصغير ١٩٠ فإنْ قيل " ،وأورد الكلام التالي باختلاف يسير .
(٤) في المصورة : بعيد، ولعل ما أثبتناه صواب .

مبتدأً والجملةُ خبرَه واسمها ضميرُ الأمرِ والشأنِ ،لا خلاف في ذلك ،غيرَ أنَّ عُذْرَه في هذا أنَّ المبتدأَ الذى دخلت عليه في هذا الوجه هو ضميرُ الأمرِ والشأنِ وليس فيه معنى الشَّرْطِ .

وأمّا الاستفهامُ فنحو : مَنْ جاءَك ؟ ولا يجوز دخول أفعالِ هذا الباب على المبتدأِ الذى فيه معنى الاستفهامِ على واحدٍ مِنَ الوجهين المتقدّمين في اسمِ الشَّرْطِ ؛ لأنَّ جملةَ الاستفهامِ لا تقتضي إثباتَ شيءٍ ودخولُ هذه الأفعال عليها يقتضي ثباتها فذلك تناقضٌ .

وبالجملةِ فتلخيصُ هذا الفصل أنْ تقولَ : كلُّ مبتدأٍ يكون اسماً لهذه الأفعال إلاّ أسماءَ الشَّرْطِ وأسماءَ الاستفهام و "كم" الخبرية للزوم الصَّدْرِ ،ولأنَّ هذه الأسماء كالفاعلين لا تتقدَّمُ على الأفعالِ إلاّ وتصيرُ مبتدآت ، وكذلك "ما" التعجبية ،لأنَّها لا تقعُ إلاّ صدراً ،ولأنَّ الكلامَ معها جَرَى كالمثل فلم يُغَيَّرْ (١) ،وكذلك : ايمنُ اللّه لعدم التصرّف ،فلا تقول في قولك : مَنْ زيد ؟ كان مَنْ زيدٌ ،ولا في قولِك : مَنْ يكرمْني أكرمْه : كان مَنْ يكرمْني اكرمْه ، بالجزم ، على أنْ يكون "مَنْ" اسم كان ،ولكن قَدْ تقولُ ذلك في الشَّرْطِ ،كما تقدَّمَ على ضميرِ الأمْرِ والشأْنِ .

وقوله : " ولا تَدْخلُ على مبتدأٍ خَبَرُهُ جملةٌ لا تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ" .

لا يتصوّر وقوعُ الجملةِ التي لا تحتملُ الصِّدْقَ والكَذِبَ خَبَراً لها لمناقضةِ معناها لهذه الأفعالِ وذلك أنَّ الجملةَ الطلبيّةَ مقتضاها الطَّلَبُ ،والطَّلَبُ واقعٌ في وقت التلفّظِ بها ،وهذه الأفعالُ تدلّ على المُضِيِّ والاستقبال فلم يمكن أنْ تُجْعَلَ أخباراً لهذه الأفعالِ ،لأنَّ هذه الأفعال مناقضةٌ لتلك الجُمَلِ الطلبياتِ . ومثالُ ذلك : زيدٌ هل ضربتَه ؟ وعمروٌ اضربْه ؟ وبكرٌ لا تَشْتِمْهُ ، وزيدٌ ليته قائمٌ ،وقد جاءَ ما ظاهره المناقضةُ لهذا قال الشاعر:

٦٧٨ـ وكُوني بالمكارمِ ذكّريني وَدَلّي دَلَّ ماجِدَةٍ صَنَاعِ (٢)

---

(١) الكتاب ١/٧٣ .

(٢) البيت في نوادر أبي زيد ٣٠ ،٥٨ منسوباً لبعض بني نهشل وهو جاهلي، وهو في الشرح الصغير للشلوبين ١٩١ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٨٠ ،٢/٦٠١ والضرائر له : ٢٥٨ والخزانة ٤/٥٧ والهمع ١/١١٣ .

ش " جاز ذلك لمّا وافقه في أنّ كلّ واحدٍ منهما غير ثابتٍ لكونهما أمرين (١) وقيل هو مثلُ قوله تعالى ﴿ فليَمْدُدْ له الرحمنُ مَدًّا ﴾ (٢) اللّفظُ لفظُ الأمْرِ ، والمعنى الخبر أي : كوني تذكّريني (٣) .

وأمّا مِثْل : كان زيدٌ هل ضربتُه وكان زيد اضربْه ،فلا يجوز أصْلاً ، وذلك لمناقضةِ الجملةِ الطلبيةِ لهذه الأفعالِ إذْ مقتضاها الطّلبُ، وهو واقعٌ وقتَ التّلفّظِ بها كما تقدّمَ . وهذه الأفعالُ تدلّ على المُضِيِّ والاستقبالِ ، فلم يمكن لذلك أنْ تُجْعَلَ أخبارًا لهذهِ الأفعال .

وقوله : " ولا على مبتدأٍ خَبَرُه مفردٌ فيه معنى الاستفهام سوى : كان إلى صار ".

مثاله : أيْنَ زيدٌ ؟ وكيفَ عمرٌو ؟ ومتَى الخُروجُ ؟ تقول : أيْن كانَ زيدٌ ؟ وأيْنَ أمْسى عمرٌو ؟ ومتى أصْبَحَ الخروجُ ؟ ،وكيف كان أخوكَ وكيف صار أبُوكَ ونحو ذلك ،وإنْ كانت الجملةُ استفهاميّةً ،لأنّ الاستفهامَ في قوله: أيْنَ زيدٌ ؟ إنّما هو عن المكان الذى استقر فيه زيدٌ .

وهذه الأفعالُ أعْنِي : كان إلى صار إنّما هي لإثباتِ كونِ الخَبَرِ إمّا في الزمانِ الماضي على الإطلاقِ ككان ،أوْ لإثباتِه في مخصوصٍ من الزمانِ الماضي كأمْسى وأصْبح وأضْحى ،أوْ ما هو كذلك كصار التي معناها انتقلَ من حالٍ إلى حالٍ ،فإذا كانت معاني هذه الأفعالِ ما ذُكِرَ فلم يتنافَ معنى الجملةِ مع معاني هذه الأفعالِ ،وانبنى مَنْعُه دخول سائر أفعالِ هذا البابِ على الجملةِ التي خَبَرُها مفردٌ فيه معنى الاستفهام ، على أنّ (٤-الخبرَ في سائر الأقسامِ لا يتقدّمُ ،والمفردُ الذى فيه معنى الاستفهام (٤-) لا بُدّ له من

---

(١) الشرح الصغير ١٩١ والتوطئة ٢١٥ .
(٢) الاية ٧٥ من سورة مريم .
(٣) قال بذلك ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٣٨٠ .
(٤-٤) هذه العبارة مكررة في حاشية المصورة .

التقدّمِ ،لأنّه مستفهمٌ به كما يُستفهمُ بحروف الاستفهام ،وحروفُ الاستفهام لا تكونُ إلّا صُدورا في الكلامِ ،فكذلك ما تضمّنَ معناه ووجَبَ ألّا تكونَ مع فِعْلٍ إلّا إذا كان خبرُ ذلك الفِعْلِ يجوزُ تقدُّمه عليه ، فإذا لم يكن الفعل ممّا يتقدّمُ الخَبَرُ عليه لم يَنْبَغِ أنْ يقعَ اسمُ الاستفهام خبراً عنه فلذلك لم يَجُزْ: أيْنَ ما انفك زيدٌ ،ولا أيْنَ ما فَتِئَ عمروٌ ولا أيْنَ ما بَرِحَ زيدٌ ، ولا أين ما زال زيدٌ ،وهو مذهبٌ صحيحٌ .

وأمّا مَنْ يُجيزُ تقدّمَ خبرِ ما زال وأخواتِها عليها ،فلا مانع من ذلك ، وكذلك "ليس" مَنْ يجيز تقدمَ خبرِها عليها يقول : أين ليسَ زيدٌ ؟ ومن يمنع تقدمَ الخَبَرِ عليها لا يُجيزُ ذلك .

وقوله : وما أوْجبه كونُ المبتدأِ والخبر معرفتين أو نكرتين على السواء".

يعني ما ذُكِرَ في بابِ الابتداءِ من الالتباسِ الذى يحدثُ بين معنيين بتقديمِ الخَبَرِ على المبتدأِ لا يكونُ في هذا الباب إنْ ظَهَرَ الإعرابُ في أحدِهما نحو : كان موسى أخاك أو فيهما نحو : كان زيدٌ أخاك ،لارتفاع اللبسِ باختلافِ الإعرابِ بخلافِ بابِ المبتدأِ . وكذلك كونُ المبتدأِ منزّلاً منزلةَ الخَبَرِ نحو : زيدٌ زهيرٌ ،أيْ : مِثْلُ زُهيرٍ ، لا يتصوّرُ هنا ،لأنّ الإعرابَ يُزيلُ اللّبْسَ باختلافِهِ تقول: كان زيدٌ زهيراً ،وكان زهيراً زيدٌ ، وتقول : كان زيدٌ المجتبَى ،وكان المجتبَى زيدٌ ،وكان خيرٌ مِنْ زيدٍ أفْضَلُ مِنْ عمروٍ ،وكان خيرٌ من زيدٍ أعْلى من خالدٍ ،وكان خالدٌ الأعْشى // ونحو ذلكَ التقديمُ هنا جائزٌ إذْ لا لَبْسَ ،فإنْ لم يظهرِ الإعرابُ لم يَجُزْ ذلك لأجلِ اللّبْسِ نحو : كان موسى المجتبَى ،وكان أعْلى من زيدٍ أعْلى مِنْ عمروٍ وكقولك : كان موسى الأعْشى .

٦٥ ب

وقوله : " ولا تدخلُ على المبتدأِ المخبَرِ عنه بالماضي إلّا ما لا يناقض معناهُ المضيَّ منها "

المناقضُ "ما دام" لما تقدّمَ من معناها وذلك نحو : لا أكلّمُكَ ما دام زيدٌ قام (١) في قولِك : لا أكلمك ما دام زيدٌ قائماً ،وذلك

---

(١) في المصورة : قائما ،وما أثبتناه هو الصواب .

،لأنَّ هذا الكلام ،أعني : لا أكلمك ما دام زيدٌ قائماً ،إنَّما يقالُ إذا كان زيدٌ في حالةِ قيامٍ فحينئذٍ يقالُ لا أكلِّمك ما دام زيدٌ قائماً ،ولا يقالُ ذلك فيمن كان قائماً فيما مضى وانقطعَ قيامُه ،إنَّما يقالُ فيمن هو موجودٌ في حالِ قيامٍ متَّصلٍ غيرِ منقطعٍ فلذلك ناقضَ معناها الماضي ،وكذلك لا تقول : ما انفك زيدٌ عالِمَ ولا : ما فتئ ولا ما برح لا يخبر عن شيء من ذلك بالماضي ،لأنَّها لمصاحبةِ الصِّفةِ للموصوفِ مُذْ كان قابلاً لها ،أي لا يقالُ إلَّا في صِفةِ صاحبِها الموصوفِ مُذْ قبلَها ولم تنقطِعْ عنْهُ ،قالوا : ويجري هذا المجرى : أصْبحَ وأمْسى وأضْحى ؛ لأنَّها لا تقالُ إلَّا في حالةٍ هو فيها في هذه الأوقاتِ متصلةٍ تلك الحالُ منْهُ غيرَ منقطعةٍ ، فالماضي يناقضُها فلا يكون معها ولا يقال : أصبح زيدٌ قد قام ولا أمسى زيدٌ قد فعلَ ،ولا أضحى زيدٌ قد خرجَ ،لتناقضِ معنى المُضيِّ في ذلك مع معنى الحالِ التي وُضِعَتْ هذه الأفعالُ على ألَّا تقالَ إلَّا فيها . انتهى .

مسألة من الباب

اعلم أنَّ كلَّ ما دخلَ عليه حرفُ نفيٍ أو كانَ موضوعاً للنَّفيِ كليس يجوزُ دخولُ إلَّا في خبرِه إلَّا "ما زال" وأخواتِها ،فلا يجوزُ دخولُ "إلَّا" في خبرها ؛ لأنَّها موجبةٌ في المعنى و"إلَّا" التي للإيجابِ لا تقعُ إلَّا بعد النفي لا تقعُ في الخبرِ الموجب ،لو قلت : كان زيدٌ إلَّا قائماً لم يَجُزْ ، لأنها لإبطالِ النَّفيِ ،وتصييره إيجاباً ،وإلَّا (أ) أنْ يكون الخبرُ لا يجوزُ استعمالُه إلَّا منفيَّاً ،فإنَّه لا يجوزُ دخولُ إلَّا أيضا عليه ،لأنَّ "إلَّا" توجبُ الخبرَ ،فتكون قد استعملتَ موجَبا ما لا يكون إلَّا منفياً ، فلا يجوز أنْ تقولَ : "ما كان زيدٌ إلَّا زائلاً ضاحكاً" ،"وما أصبح عبدُ الله إلَّا منفكاً منطلقاً" و"ما أضْحى زيدٌ إلا بارحا قائما ،لأنَّ بارحا وزائلا ومُنْفكَّا لا تستعمل في الإيجابِ وكذلك "ما كان زيدٌ إلَّا أحدا" لا يجوزُ ،لأنَّ أحداً من الألفاظِ التي لا تستعملُ إلَّا في النَّفيِ ،ولو قلت : "ما زال زيدٌ زائلا

(أ) العطف على قوله : إلَّا ما زال وأخواتها .

ضاحكاً جازَ ؛ لأنَّ "ما" إذا دخلت على هذه الأفعالِ نَفَتْ أخبارَها فكأنَّك قلت : "ما زال زيدٌ ضاحكاً ،ولو قلت "ما أضحى زيدٌ زائلاً ضاحكاً" كان الزَّوالُ غيرَ منفيٍّ ،إذِ الصِّفَةُ لا تَنْتَفِي لانتفاءِ الموصوفِ كما يَنْتَفِي الخَبَرُ ،فأمَّا قول الشاعر :

حراجِيجُ ما تَنْفَكُّ إلّا مُناخَةً على الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بها بلداً قَفْرا (١) [١٨٧]

فلا شاهدَ فيه على دُخولِ إلَّا في الخَبَرِ ،لأنَّه يحتمل أنْ يكونَ "إلَّا مناخةً" حال وما تَنْفَكُّ تامَّةٌ أي : ما يزولُ بعضُها عن بعضٍ إلَّا في حال اناختِها على الخَسْفِ ،أي على غيرِ عَلَفٍ فلا تُرْسَلُ في المَرْعى ؛ لأنَّها معدَّةٌ للسَّيْرِ، وأَوْ بمعنى "إلى أنْ" وسكَّنَ "نَرْمي" (٢) ضرورةً كقول النابغة :

* رَدَّت عليه أقاصيْهِ ولَبَّدَهُ * (٣) [١٠٦]

ويحتمل أنْ يريدَ : ما تَنْفَكُّ عن تَعَبِ السَّيْرِ إلَّا في حالِ الإناخَةِ إلى أنْ نرميَ بها بلداً قَفْراً ،قاله الزَّجَّاجُ (٤) *

خ (٥) لا يجوزُ أنْ تكونَ في البيت ناقصةً والخَبَرُ "على الخَسْفِ" و "إلَّا مناخة" حالٌ ،لأنَّ "إلَّا" لا تدخلُ في الإيجابِ على الخَبَرِ ولا على الحالِ فلا تَنْفَكُّ منفيّةٌ وليست الموجبةُ التي ترفعُ الاسمَ وتنصِبُ الخَبَرَ ،وإنَّما هي بمنزلةِ زال يزولُ ثم يدخلُ عليها حَرْفُ النَّفْيِ فيقال : ما زالَ زيدٌ من دارِهِ ، فكذلك انفكَّيت منك ولم أنفكّ منك ،فدخلت إلَّا إيجاباً على الحالِ كما تقول ما قمتُ إلَّا ضاحكا ، فتكون "إلَّا مناخةً" حالاً ،و "نرمي" جملةٌ في موضعِ الحالِ معطوفةٌ على مناخةٍ وقيل : هي ناقِصَةٌ ودخلت إلَّا مراعاةً للَّفْظِ كقوله :

---

(١) سبق تخريجه ص ٣١٦ وانظر الخزانة ٤٩ ، ٥٠ .
(٢) في المصورة "تحرى" تحريف
(٣) عجزه : ضرب الوليدة بالمسحاة في الثَّأَدِ . وقد سبق تخريجه ٢١٤ ، ٣٠٧
(٤) هذا الكلام في شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٩ غير منسوب .
(٥) هو ابن خروف .

٦٢٩- وَرَجِّ الفَتَى للخَيْرِ ما إِنْ رأيتَه عَلَى السِّنِّ خيرًا لا يزالُ يَزِيدُ (١)

شَبَّهَ "ما" المصدرية "بما" النافية التي تزادُ بعدها "إِنْ" فزادها مراعاةً للَّفْظِ، فكذلك زادَ "إِلَّا" هنا مراعاةً لِلَفْظِ النَّفْيِ وذلك في الشِّعْرِ لا في الكلامِ الفصيحِ. ومتى دخلت إِلَّا بَقِيَ الخَبَرُ على ما كانَ عليه قبل دخولِها ولم يتغيَّر فتقول: ما كان زيدٌ قائماً، وإِلَّا قائماً. إِلَّا مَعَ لَيْسَ فإِنَّه قَدْ يُرْفَعُ إِجراءً لها مُجْرى ما حكى سيبويه: ليس الطِّيبُ إِلَّا المسكُ (٢)، ولا حجَّةَ فيه عند الفارسي إِذْ قد يكون في ليس ضميرُ الأَمْرِ والشَّأْنِ "وإِلَّا" في غير موضعِها (٣)، والتقدير: ليس إِلَّا الطيبُ المِسْكُ (٤)، والأَصْلُ ليس الأَمْرُ إِلَّا الطيبُ المِسْكُ، ومِثْلُ ذلك قوله تعالى ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ (٥) أي: إِنْ نَظُنُّ إِلَّا نحن ظَنًّا، وكقول الشاعر:

٦٣٠- أَحَلَّ له الشَّيْبُ أَثْقالَهُ وما اغْتَرَّهُ الشَّيْبُ إِلَّا اغْتِرارا (٦)

أراد: وما اغتره إِلَّا الشيبُ اغترارا، وقد رُدَّ عليه، وقيل (٧): لا حُجَّةَ فِي

---

(١) البيت للمُعَلوط بن بدل القريعي وهو في الكتاب ٤/٢٢٢ والخصائص ١/١١٠ وشرح ابن يعيش ٨/١٣٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٤٨٠ والمقرّب له ١/٩٧ والضرائر له ٦١/ ١٩٦ وشرح أبيات المغني ١/١١١ والمقاصد النحوية ٢/٢٢ وشرح التصريح ١/١٨٩ وغير ذلك كثير ولعله من الحماسية رقم ٤١٥ في شرح المرزوقي ١١٤٨ فهو من وزنها وعلى قافيتها ولنفس الشاعر.

(٢) الكتاب ١/١٤٧ وقد أورده سيبويه عند حديثه عن جَعْلِ ليس كَمَا في زعم البعض وأورد أمثلة عن العرب وقال: هذا كله مسموع من العرب، والوجه والحدّ أنْ تحمله على أنَّ في ليس إضمارا وهذا مبتدأ كقوله: إِنَّه أمةُ الله ذاهبةً إِلَّا أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: ليس الطيبُ إِلَّا المسكُ، وما كان الطيب إِلَّا المسكُ.

(٣) مذهب الفارسي في الخزانة ٢/٣١.

(٤) في المصورة: ليس الطيبُ إلا المسكُ والتصويب من شرح الجمل ١/٣٩٧ قال ابن عصفور: ودخلت إِلَّا في غير موضعها، لأنه كان ينبغي أن تدخل على الجملة التي هي الطيب المسكُ.. إلخ

(٥) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.

(٦) البيت للأعشى في ديوانه: ٤٥ من قصيدة مطلعها:

أأزمعت من آل ليلى ابتكارا وشطّت على ذي هوىً أنْ تُزارا

والرواية في الديوان: أحلّ به.. وما اعتره.. إِلَّا اعترارا بالعين المهملة. وهو في شرح ابن يعيش ٧/١٠٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٧ والضرائر ٢١٢ والخزانة ٢/٣٠، ٣١ وغير ذلك.

(٧) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٣٩٧ والخزانة ٢/٣١ عن شرح الجمل للخفّاف المالقي ت ٥٦٧ هـ.

هذا وتقديرُ الآية : إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ضَعِيفًا ، وإِلَّا اغترارًا بَيِّنًا ، ولا يُنْكَرُ حَذْفُ الصِّفَةِ لفَهْمِ المعنى ولم يَثْبُتْ وَضْعُ إِلَّا في غيرِ موضعِها .

ويحتمل عند الفارسيِّ أيضا أنْ يكون "إِلَّا المسك" بدلاً من الطِّيْبِ والخبر محذوفٌ كأنَّه قال : ليس الطيب إِلَّا المسك طِيْبًا في الوجودِ ، وحُذِفَ الخَبَرُ كقول الآخر :

لَهْفَى عليك لِلَهْفَةٍ مِنْ خائِفٍ يَبْغِي جِوارَكَ حينَ لَيْسَ مُجِيرُ (١) [٤٢١]

أي ليس في الدُّنيا مُجِيرٌ ، وهذا باطلٌ ، لأنَّ // أبا عمرو قال : إِنَّه ليس ٢٦٦
في الدنيا حِجازيٌّ لا ينصب ولا تميمي لا يرفع فدلَّ أنَّها استعملت استعمال "ما" في الرَّفْعِ حكَى ذلك القالي في "الذيل" (٢) عن أبي عمرو ، فهذا يُضَعِّفُ ما قاله الفارسيّ ولا بُدَّ ، وحكى سيبويه : ليس خَلَقَ اللَّهُ مثلَه " على أنَّ ليس بمعنى "ما" (٣) .

مسألة [اسم كان وخبرها معرفتان]

إذا اجتمع في هذا الباب معرفتان ، فاجعل الخبر ما تقدِّرُ جهلَه ، على ما تقدَّم في الابتداء ، فإنْ كان المخاطبُ إِنَّما جَهِلَ النِّسْبَةَ بينهما فقط ، فالأَفْصَحُ أَنْ تجعلَ الخَبَرَ أَدْونهما تعريفًا ، إِلَّا المشار فإنّهم اعتنوا به للتنبيه الذى فيه فَقَدّموه إِلَّا مع المضمرِ ، فإِنَّ المضمَرَ يُقَدَّم عليه قال عنترة :

٦٣١ - * لِتَقْتُلَنِي فها أنـدًا عُمارَا (٤) *

---

(١) سبق ٦٧٨

(٢) ذيل الأمالي للقالي ٣٩ وانظر مجالس العلماء ٣ المجلس الأول

(٣) في الكتاب ١/٦٩ ، ٧٠ ، ١٤٧ . بخلاف هذا فإنَّ سيبويه يرى أنَّ في هذا المثال إضمارا قال "هذا باب الإضمار في ليس وكان كالإضمار في إنّ إذا قلت : إنّه مَنْ يأتِنا نأتِه ، وإنَّه أمةُ الله ذاهبةٌ فمن ذلك قول العرب : ليس خلق الله مثلَه ، فلولا أنَّ فيه إضماراً لم يجزْ أنْ تذكر الفعل ولم تعمله في اسمٍ ، ولكن فيه من الإضمار مثل ما في : إنّه " الكتاب ١/٦٩ ، ٧٠ .

(٤) صدره : أحولي تَنْفُضُ استُك مِذْرويها .
وهو في ديوان عنترة ٢٣٤ والكامل ١/١٠٠ وأمالي ابن الشجرى ١/١٩ وشرح ابن يعيش ٢/٥٦ ، ٤/١٤٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٢ .

وهو الأفصح ،لأنّه أعرفُ المعارفِ ،وقد حكي : " هذا أنتَ "(١) فإنْ تساويا ،فأنتَ مُخيَّرٌ نحو : كان زيدٌ أخاك وكان أخوكَ زيداً.

واعلم أنّ(٢) "أنْ" و "أنّ" المصدريتين إذا تقدّر* بالمصدرِ المعرفةِ عاملتهما العَرَبُ معاملةَ المُضْمَرِ ،لأنّهما لا ينعتان ف *ما كان حُجّتَهم إلّا أنْ قالوا *(٢) أفصحُ(٣) .

وزعم ابنُ الطراوةَ(٤) أنّ الذى تريد إثباتَه فاجعلِ الخَبَرَ ،تقول : كانت عقوبتُك عزلَتَك إذا عَزَلْتَ ولم تُعاقِبْ(٥) ،وبالعَكْسِ كانت عزلتُك عقوبتَك إذا عاقبتَ ولم تعزِلْ ومن ذلك قول الشاعر :

٦٣٢- فكان مُصِلّي مَنْ هُدِيْتُ بِرُشْدِهِ فللهِ غاوٍ عادَ بالرُّشْدِ آمِرا(٦)

أثبتَ الهدايةَ ،ولو عكس لأثبتَ الإضلالَ ،قال : وغَلِطَ في ذلك النّاسُ من المولّدين قال أبو الطيب :

---

* في شرح الجمل : "تقدرتا" وهو أولى

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٥ قال سيبويه : زعم أبو الخطاب أنّ العربَ الموثوقَ بهم يقولون : أنا هذا ،وهذا أنا " ثم قال ++ . وحدّثنا يونس أيضا تصديقاً لقول أبي الخطاب ، أنّ العربَ تقولُ : هذا أنت تقول كذا وكذا ،لم يرد بقوله : هذا أنت أنْ يعرّفَه نفسَه ،كأنّه يريد أنْ يعلّمه أنّه ليس غيره . هذا محال ولكنه أراد أنْ ينبّهه ،كأنّه قال : الحاضر عندنا أنت ،والحاضر القائل كذا وكذا أنت إلخ ..

(٢) الآية ٢٥ من سورة الجاثية .

(٣) يعني نصب "حجتهم" أفصح من رفعها ، والرفع قراءة الحَسَن وعمرو ابن عبيد ،وزيد بن علي وعبيد بن عمير ،وابن عامر فيما روى عنه عبد الحميد ،وعاصم فيما روى هارون ،وحسين عن أبي بكر . البحر المحيط ٨/ ٤٩ وانظر الكتاب ١/ ٥٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٢ ، ٤٠٣ .

(٤) انظر ابن الطراوة النحوى ٢٣٣- ٢٣٧ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٩٩ ، ٤٠٠ .

(٥) من كلام عبد الملك بن مروان انظر شرح التصريح ١/ ١٧٢ .

(٦) البيت لسواد بن قارب الدّوسي الصحابي الجليل وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٠ والهمع ١/ ١١٢ ، ١١٩ والدرر ١/ ٨٢ ، ٨٧ .

٦٣٢ـ ثيابُ كريمٍ ما يَصُونُ حِسانَها إذا نُشِرَتْ كان الهِباتُ صِوانَها (١)

فذَمَّه وهو يعتقدُ أنَّه مَدْحٌ له ،لأنَّه أثبتَ الصونَ [ونفى عنه الهبات] (٢) وذلك ذَمٌّ ،وهذا الذى قاله ابنُ الطَّرَاوةِ غيرُ لازمٍ إذْ لا يتصوَّرُ هذا الذى قال إلَّا فيما كان الخبرُ فيه غير (٣) المبتدأ نحو : "زيدٌ زهيرٌ" حينئذ يختلفُ بالتقديمِ والتأخيرِ فإذا كان الثاني الأوَّلَ ، فالمعنى واحدٌ على كلِّ حال ،فأما قول الشاعر :

* فكانَ مُضلِّي مَنْ هديتُ برشدِه * (٤) [٦٣٣]

فإنْ جعلتَ الهدايةَ والإضلالَ وقعا فيما مَضَى فلا عليكَ قَدَّمْتَ أوْ أخَّرْتَ وإنَّما تختلفُ إذا جعلتَ أحدَهما حالاً والآخَرَ ماضياً ،وكذلك إذا جعلت الهباتِ خلافَ الصِّوانِ بطل المعنى المراد من المدح ،فإنْ جعلتها هي نفسُ الصِّوان فالمعنى واحدٌ .

فإنْ كانا نكرتين فأنتَ مخيرٌ إنْ كان لهما مسوِّغٌ للابتداءِ بهما .

وإنْ كان أحدُهما معرفةً والآخَرُ نكرةً ،فالاسمُ المعرفةُ والنكرةُ الخَبَرُ ، إلَّا في الضرورةِ فإن لم يكن للنكرةِ مُسَوِّغٌ فهو على القَلْبِ ،فإنْ كان لها مُسَوِّغٌ وكان القَصْدُ الإخبارَ عن المعرفةِ ،فكذلك أيضا ، فإنْ قَصَدَ الإخبارَ عن النكرة فليس بمقلوبٍ نحو : أكان قائمٌ زيداً ، تريد أقائمٌ من القائمين يسمى بزيدٍ والقَلْبُ جائز للضرورة وسيأتي ،ومنه في ذا الباب قوله :

-كانت فريضةَ ما تقول كما كان الزِّناءُ فريضةَ الرَّجْمِ (٥) [٦١٣]

أراد : كما كان الرجمُ فريضةَ الزِّنا .

---

(١) ديوان المتنبي بشرح العكبرى ٤/١٦٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٠٠ .
(٢) تكملة من شرح الجمل ١/٤٠٠، ٤٠١ .
(٣) في شرح الجمل ١/٤٠٠ "عين" وهو تحريف .
(٤) سبق في الصفحة السابقة
(٥) سبق ٩٥٣

[ضمير النكرة يعامل معاملة النكرة في الإخبار]

واعلم أنَّ ضميرَ النكرةِ معاملٌ في الإخبار معاملةَ النكرةِ ،لأنَّ تعريفَه أمرٌ لفظيٌّ لنيابتِه منابَ اللامِ ، والإخبار عن النكرةِ من غير مسوِّغٍ ممتنعٌ من جهةِ المعنى لعدمِ الفائدةِ ،فلهذا جعل سيبويه قوله :

٦٢٤- فإنَّك لا تُبالي بعد حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أُمَّكَ أَمْ حِمارُ (١)

ضرورةً ، لأنَّه أَخْبَرَ بأُمِّكَ وهو معرفةٌ عن ضميرِ النكرةِ ،وهو ظَبْيٌ ،وهو في المعنى نكرةٌ ،وكذلك قول الآخر :

٦٢٥- * أَسِحْرٌ كان طِبُّك أَمْ جُنونُ (٢) *

وقال المبرِّدُ (٣) : الصوابُ أَنْ يقالَ إنَّ ضميرَ النكرةِ معرفةٌ ،وتأوَّل البيت ، وقال : إنَّما يعني سيبويه في البيت أنَّ أظبيٌ مرفوعٌ بإضمارِ فعلٍ على الاشتغال كأنَّه قال : أكانَ ظبيٌ أُمَّك كان هو أمك ،فالشاهدُ في صدر البيتِ لا في عَجُزِهْ قال : ممَّا يدلُّ على ذلك قولُه إثْرَ البيت :

٦٢٦- كأنَّ سبيئةً من بيتِ رَأْسٍ يكونُ مزاجَها عَسَلٌ وماءُ (٤)

---

(١) البيت لشَرْوان بن فَزَارة (صحابي) وينسب لخِداش بن زهير في الكتاب ٤٨/١ والمقتضب ٩٤/٤ وشرح ابن يعيش ٩١/٧ ، ٩٤ وشرح الجمل ٤٠٥/١ الخزانة ٢٣٠/٣ ، ٦٧/٤ ، ٣٨٩ ، ٤٦٤ وغير ذلك .

(٢) صدره : * ألا مَنْ مُبْلِغٌ حسَّانَ عنِّي *
وهو لأبي قيس بن الأسلت الديوان : ٩٥ والكتاب ٤٩/١ وشرح الكافية الشافية ٢٠٤٤ والخزانة ٦٨/٤ والرواية فيه : أطِبٌّ كان سحرك أم جنون .

(٣) قال الشيخ عضيمة (رحمه الله) معلقا على نص المقتضب : اتضح لنا أنَّ المبرد موافق لسيبويه في أنَّ الضمير العائد على نكرة هو نكرة وأنَّهما جعلا البيتين * أسكران كان ابن المراغة * وأظبي كان أمك .. من ضرورات الشعر ،ولكن ابن يعيش والرضي نسبا إلى المبرد مخالفته لسيبويه وأنه ردَّ عليه استشهاده بالبيتين السابقين فقال : إنَّ اسم كان ضمير والضمير معرفة ومثل ذلك في شرح ابن يعيش ٩٥/٧ قال عضيمه : والمبرد في نقده لكتاب سيبويه لم يتعرض لهذا بالرد أيضا . المقتضب ٩٤/٤ حاشية رقم ٢ .

(٤) البيت لحسان بن ثابت الديوان : ٣٥٥ من قصيدة مطلعها :
عفت ذات الأصابعِ فالجواءُ إلى عَذْراءَ منزلُها خلاءُ

===

فجعل هذا مما أُخْبِرَ فيه عن النكرةِ بالمعرفةِ ،ألا ترى أنَّ الضميرَ في مزاجِها عائدٌ على السبيئةِ وهي نكرةٌ وضميرُها عنده معرفة .

وهذا لا يلزم فإنَّ النكرةَ الموصوفةَ عندَهم مع النكرةِ غيرِ الموصوفةِ بمنزلةِ المعرفةِ مع النكرة في الإخبارِ ، فلذلك جعلَها سيبويه بمنزلةِ المعرفةِ لكونِ السبيئةِ موصوفةً فضميرُها كأنَّه معرفةٌ ،ويقال للمبرّد : المعتبرُ في بابِ الإخبار إنَّما (١) هو الإفادة فضميرُ النكرةِ نكرةٌ بالنِّسْبَةِ إلى الإخبار ، وقد أجاز سيبويه : " هذه ناقةٌ وفصيلُها راتعان " على النَّعْتِ (٢) ،وجعل ضميرَ النَّكرةِ نكرةً ،وقد أجازَ نصبَه على الحالِ على أنْ يحكمَ لضميرِ النكرةِ بحكم المعرفة ، فإنْ كان الاسمان نكرتين ولا مسوِّغَ لواحدٍ منهما لم يَجُزْ فإنْ كان لكلِّ واحدٍ منهما مُسَوِّغٌ جازَ وإنْ كان لأحدِهما فقط فهو الاسم نحو : ما رجلٌ قائمٌ ،والنكرةُ المختصَّةُ مع غيرِ المختصَّةِ ، كالمعرفةِ والنكرةِ ولذلك جعل سيبويه من الضرورة قوله :

٦٣٧- * وإنَّ شِفاءً عبرةٌ مُهْرَاقَةٌ * (٣)

لأنَّه أخبرَ فيه عن النكرةِ [بنكرةٍ مختصَّةٍ] (٤) وكذلك ما ذكرنا من قوله :

* يكون مزاجَها عسلٌ وماءٌ * [٦٣٦]

=== والشاهد في الكتاب ١/ ٤٩ والمقتضب ٤/ ٩٢ والمحتسب ١/ ٧٩: ٢ وشرح ابن يعيش ٧/ ٩١، ٩٣ وشرح الجمل ١/ ٤٠٥ والخزانة ٤/ ٤٠، ٦٣ وغير ذلك كثير.

(١) في المصورة : وانما ،والواو كأنها زائدة.

(٢) قال سيبويه "واعلم أنَّه لا يجوز أنْ تصف النكرة والمعرفة ،كما لا يجوز وصف المختلفين ،وذلك قولك هذه ناقة وفصيلُها الراتعان فهذا محال لأنَّ الراتعان لا يكون صفة للفصيل ولا للناقة ،ولا تستطيع أنْ تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة . وهذا قول الخليل . الكتاب ٢/ ٥٩.

(٣) عجزه :* فهل عند رسم دارسٍ من مُعَوَّلِ *.
وهو لامرئ القيس من معلقته ورواية الديوان :
وإنَّ شفائي عبرة إنْ سفحتها ولا شاهد فيها .
وهو في الكتاب ٢/ ١٤٢ ،والمنصف ٣/ ٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٠٥ ،والخزانة ٤/ ٦١، ٣٨٩ وغير ذلك .

(٤) في المصورة بمعرفة ،والتصويب من شرح الجمل ١/ ٤٠٥ .

وقد تكون المعرفةُ خَبَراً عن النكرةِ ،إذا كان لها مُسَوِّغٌ وذلك أَنْ تكونَ النكرةُ اسمَ استفهامٍ ،لأنَّه عمومٌ ،وهو مسوِّغٌ وكذلك الشَّرْطُ ،ولذلك أَجازَ سيبويه في "كم جريباً أَرْضُكَ ؟ أَنْ يكون [أرضك] (١) خبراً لكم (٢) ،ومِنْ ذلك "مَنْ كان أخاك" وما جاءَت حاجَتك (٣) .

واعلم أَنَّ خبرَ كان وأخواتِها إذا كان مُضْمراً فالأَحْسَنُ فيه الانفصالُ (٤) ؛ لأنَّه في الأَصْلِ خبرٌ لمبتدأٍ وهو منفصلٌ ،وقد يَتَّصِلُ // تشبيهاً بالمفعولِ ٦٧ < وقد تقدَّمَ في النعتِ ،وعلى ذلك قولُ الشاعر:

لئن كان إيَّاه لقد حالَ بَعْدَنا عن العَهْدِ والإنسانُ قد يتغيَّرُ (٥) [٢٩٣]

وقال آخر :

فإلَّا يكنها أَوْ تكُنْهُ فإنَّهُ أخوها غذتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها (٦) [٢٩٤]

قال سيبويه (٧) ،وتقول : كُنَّاهم كما تقول : ضربناهم ، يعني وصلتَ الضميرَ بكانَ تشبيهاً له بالمفعولِ في ضربناهم .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام من شرح الجمل .
(٢) الكتاب ٢/ ١٦٠ .
(٣) الكتاب ١/ ٥٠ .
(٤) خالفَ في ذلك ابنُ الطراوة انظر ابن الطراوة النحوى : ١٥٦ وما بعدها .
(٥) سبق تخريجه ٤٣٨ .
(٦) سبق تخريجه ٤٣٨ ، ٥٥٦ .
(٧) الكتاب ١/ ٤٦ .

باب (إنّ واخواتها)

قوله : " كلُّ حرفٍ "(١) إلى آخره . . . "

غرضه أنْ يُعطِيَ قانوناً فيما يَعمَلُ من الحروفِ وما لا يعملُ ، ويقول : إنَّ "إنَّ" وأخواتِها حروفٌ عملت فيما بعدها ، إلّا أنَّ الحرفَ(٢) إذا عَمِلَ فينبغي أنْ يُسْأَلَ عن السببِ الموجبِ لعملِه ، لأنَّ العَمَلَ إنّما هو بحقِّ الأصالةِ للفِعْلِ ، وسببُ أنْ قالوا ذلك أنّهم وجدوا جميعَ الأفعالِ تَعْمَلُ ، إذْ لا بُدَّ للفعل من الفاعلِ أو ما يُقامُ مقامَه ، ولا سبب لذلك إلّا أنَّ العَرَبَ قد طبعتها على ذلك في وضعِها ، وكلّ ما عمل ممّا ليس بفِعْلٍ فنحنُ نَجِدُهُ يعملُ لعِلّةٍ ، فالعِلّةُ في أنْ عَمِلَ اسمُ الفاعِلِ جريانُه على(٣) الفِعْلِ في حركاتِه وسكناتِه ، وعددِ حروفِه وشبهِه للفعلِ في الإبهام والتخصيص(٤) . والعِلّةُ في أنْ عَمِلَ المصدرُ ، أنّه يَنْحَلُّ إلى "أنْ" و "الفِعْل" فيعملُ بالنّيابةِ منابَهما ، والصِّفةُ مُشَبَّهة باسمِ الفاعِلِ .

وأمّا الحروفُ فوجدنا العامِلَ منها مختصّاً فأشْبَهَ الفِعْلَ(٥) ؛ لأنَّ الفِعْلَ مختصٌّ بالاسم لا يدخلُ إلّا عليه ، فلمّا أشبهه الحرفُ في الاختصاص بما يَدْخُلُ عليه عَمِلَ ، وهذه الحروفُ مُخْتَصّةٌ بالأسْماءِ لا تدخلُ إلّا عليها فعملَتْ . هذه عِلّةُ العَمَلِ عند الحذّاقِ مِنَ النحويين .

وينضافُ إلى ذلك أنَّ أواخرها كأواخرِ الأفعالِ الماضية(٦) إذْ يمكن أنْ يكون لهذا الشبه أثرٌ عندَهم ، وذلك أنّه إذا سكّن آخرُها بَطَلَ عملُها في المشهورِ من نحو قولك : لكنْ عمروٌ قائمٌ و :

* كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ *(٧) [١٥٦]

---

(١) سيورد الشارح كلام الجزولي ويشرحه فيما بعد .
(٢) في المصورة : الحروف .
(٣) في المصورة : جر بيانه عليه ، والتصويب من شرح الجمل [باب اسم الفاعل] ١/٥٥٠ .
(٤) في المصورة : التحضيض .
(٥) المقتضب ٤/١٠٨ .
(٦) يعني أنّها مفتوحة الآخر .
(٧) سبق تخريجه ص ٢٨٢ .

في إِحدى الرواياتِ (١) وقول الآخر :

٦٣٨- كأَنْ وريداه رِشاءٌ خُلُبْ (٢) .

في إِحدى الروايتين ،وقال الآخر :

٦٣٩- ووجهٍ مشرقِ النَّحْرِ كأَنْ ثدياهُ حُقَّانِ (٣)

في إِحدى الروايتين .

وينضافُ إِليه أَنَّ معانيها معاني الأفعالِ ، "فإِنَّ" وأَنَّ و "لكنّ" تَنَزَّلْنَ منزلةَ: ثَبَتَ قيامُ زيدٍ ، وكأَنَّ منزلة أَشْبَهَ ،وليت منزلة تحبَّبَ ،ولعل منزلة [قَرُ] بَ (٤) .

وينضافُ إِلى ذلك أَنَّ حروفَها على عَدَدِ حُروفِ الأَفْعالِ ثلاثةَ أَحْرُفٍ فصاعدًا ،ويُشْبِهُ أَنْ أَرادته العَرَبُ ،لأَنَّ له أثراً ظاهرًا ،وذلك أَنَّها إِذا نقصت عن ثلاثةِ أَحْرُفٍ لم تعملْ في المشهورِ أيضا مِنْ نحو قولِكِ : إِنْ زيدٌ لقائمٌ.

ومنها لحاقُ نونِ الوقايةِ لها في قولك : إِنَّني ولعلَّني وليتني وكأَنَّني ولكنَّني ونحو ذلك .

فلما أَشْبَهَتِ الفِعْلَ من هذه الأَوْجُهِ ، والفعلُ يكون له مرفوعٌ

---

(١) يروى برفع ظبية ونصبها وجرها ،ورواية الجرّ قد سبقت والنصب على إعمال كأَنْ مع التخفيف ،وهو خاص بضرورة الشعر ،وخُرّجت رواية الرفع بأنْ تكون جملة "ظبية تعطو" خبر كأَنّ واسمها ضمير الشأن محذوف ،أوْ تكون "ظبية" خبر كأن و "تعطو" صفتُها واسمها محذوف وهو ضمير المرأة لأنّ الخبر مفرد وانظر في ذلك الخزانة ٣٦٤/٤ ، ٣٦٥ .

(٢) البيت لرؤبة في ملحقات الديوان: ١٦٩ ،وهو في الكتاب ١٦٤/٣ ، ١٦٥ والأصول ٢٨٨/١ والانصاف ١٩٨ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ ، ٨٣ والمقرّب ١١١/١ والضرائر ٣٠٩ والخزانة ٣٥٦/٤ والمقاصد ٢٩٩/٢ وغيرها . ويروى : كأن وريديه رِشاءُ خُلْبِ ، و : كأنْ وريديه رشاءُ خُلْبِ .

(٣) البيت من شواهد الكتاب ١٣٥/٢ ، ١٤٠ بكلا الروايتين :،كأنْ ثدياه وكأن ثدييْه ،والمنصف ١٢٨/٣ والأمالي الشجرية ٢٣٧/١ ، ٢٤٣/٣ ، والإنصاف ١٩٧ وشرح ابن يعيش ٨٢/٨ والخزانة ٣٥٨/٤ ، ٣٥٩ ، وغير ذلك .

(٤) في المصورة : مطموس بعض هذه الكلمة ولعل ما أثبتناه صوابٌ .

ومنصوبٌ ، فكذلك هذه الأَحْرفُ ليكونَ المرفوعُ مشبَّهاً بالفاعلِ ،والمعمولُ(١) المنصوبُ مشبَّهاً بالمفعولِ ، إلَّا أَنَّ المنصوبَ قُدِّمَ على المرفوعِ ،لأنَّ عَمَلَ "إنَّ" فَرْعٌ ،وتقديمَ المنصوبِ على المرفوعِ فَرْعٌ ، فألزموا الفرعَ الفَرْعَ وسيأتي بيانُ ذلك إنْ شاءَ اللّهُ تعالى بَعْدُ .

هذا مذهبُ البصريين ،وزَعَمَ الكوفيون (٢) أَنَّ هذه الحروف تنصبُ الاسمَ ولا ترفعُ الخَبَرَ ،ولا تُؤَثِّرُ فيه ،واحتجّوا بأَنْ قالوا : أجمعْنا على أَنَّ الأَصْلَ في هذه الحروف أَلَّا تَنْصِبَ الاسمَ ،وإنَّما نصبته ،لأنَّها أشبهت الفعلَ ،وإذا كانت محمولةً عليه فهي فرعٌ عليه ،والفرعُ أَضْعَفُ من الأَصْلِ ، فينبغي أَلَّا تعملَ في الخَبَرِ جَرْياً على القياس في حَطِّ الفروعِ عن الأُصُولِ ؛ لأنَّا لو أعملناه لأدَّى ذلك إلى التسويةِ بين الأَصْلِ والفَرْعِ ،وذلك لا يجوزُ ؛ فوجبَ أَنْ يكون الخبر باقياً على رفعه قبلَ دخولها . والذى يدلُّ على ضعف عملها أَنَّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفِعْلِ لو ابتدئَ به قال :

لا تتركَنِّي فيهم شَطِيرا ،إني إذنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا (٣) [١٩٦]

فنَصَبَ بإذَنْ .

والذى يدلُّ على ذلك [أيضا] (٤) أَنَّه إذا اعترض عليها بأَدْنى شيءٍ بَطَلَ عملُها ،فاكْتُفِيَ به كقولهم : إنَّ بِكَ يَكْفُلُ زيدٌ ، كأَنَّها رضيت بالصِّفَةِ لضعفِها ،وقد رُوِيَ أَنَّ ناسا قالوا : "إنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ" (٥) فلم تعمل "إنَّ" لضعفها فدلّ على ما قلناه (٦)

والجوابُ عن كلمات الكوفيين (٧) :

---

(١) في المصورة : المفعول ،تحريف .
(٢) في الإنصاف م ٢٢ ص ١٧٦ وقد تصرف الشارح في نص الإنصاف .
(٣) سبق تخريجه ص ٣٣٠ .
(٤) تكملة ملائمة من الإنصاف .

(٥) رواه الخليل وقال : هذا على قوله : إنَّه بك زيد مأخوذٌ "وشبّهه بما يجوز في الشعر .
(٦) بعد هذا في الإنصاف حجج البصريين .
(٧) الإنصاف : ١٧٨ مع اختلاف يسير .

أمّا قولهم : لأنّه يؤدّي إلى التسوية بين الأصل والفرع فنقول : هذا مردودٌ باسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال ، فإنّه إنّما عمل بشبهه للفعل المضارع ، ومع هذا فإنّه يعمل كعمله ، ويرفعُ وينصبُ كالفعل تقول : زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً ، (١- ومعطٍ أبوه زيداً درهماً كما تقول : يضرب أبوه عمراً ويعطي أبوه زيداً درهماً -١) . والذي يدلّ على فساد ما ادّعوه من ضعف عملها أنّها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرفٍ أو مجرور (٢) ، (١- نحو إنّ في الدار زيداً وإنّ أمامك عمراً -١) ، قال الله تعالى ﴿ إنّ لدينا أنكالا ﴾ (٣) وقال تعالى ﴿ إنّ في ذلك لآية ﴾ (٤) على أنّا قد علمنا بمقتضى كونها فرعاً ، فإنّا ألزمناها طريقةً واحدةً ، فأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوّز فيها الوجهين كما جوّزناه مع الفعل // ، لئلّا تجرى مجرى الفعل فنسوّي بين الأصل والفرع ، وكان تقديمُ المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ، لأنّ الأصل أن يذكر الفاعلُ عقيب الفعل قبل ذكر المفعول ، فلما قُدّم هنا المنصوبُ وأُخّر المرفوعُ حصلت (٥) مخالفةُ هذه الأحرف الفعلَ وانحطاطُها عن رتبته . ٢٦٨

وأمّا قولهم : " إنّ الخبر يكون باقياً على رفعه " ففاسدٌ ، وذلك لأنّ الخبر على قولهم مرفوعٌ بالمبتدأ كما أنّ المبتدأ مرفوعٌ بالخبر ، فهما يترافعان ، ولا خلاف أنّ الترافعَ قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إيّاه ، فلو قلنا " إنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله " لكان ذلك يؤدّي إلى أن يرتفع الخبرُ بغير عاملٍ ، وذلك فاسدٌ (٦) .

(١-١) ساقطة من الإنصاف .
(٢) في الإنصاف : أو حرف جر .
(٣) الآية ١٢ من سورة المزمل .
(٤) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة وفي غيرها .
(٥) في المصورة : حصل وأثبتنا ما في الإنصاف .
(٦) في الإنصاف : محال .

وأما استدلالهم بقوله :

* إِنِّي إِذَنْ أَهْلِكَ .... * [١٩٦] (١)

فلا حجَّةَ لهم فيه . والجوابُ عنه من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدها : أنَّ هذا شاذ ، فلا يكون فيه حجَّة .

والثاني : أنَّ الخبر هنا محذوف كأنَّه قال : لا تتركني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذِلُّ ، إِذْنَ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرا (٢) أو : (٣- إِنِّي لا أحتمل ذلك ، إِذنْ أهلكَ -٣) ، وحُذِفَ الفعلُ الذى هو الخبرُ ، لأنَّ في الثاني دلالةً على الأوَّل المحذوفِ ، فإِذَنْ ما دخلت على الخَبَرِ .

والثالث : أنْ يكونَ جعل : إِذَنْ أَهْلِكَ أَوْ أَطيرا " في موضعِ الخَبَرِ ، كقولك : إِنِّي لَنْ أذهبَ ، فشبَّهَ إِذَنْ بلَنْ ، وإِنْ كانت "لن" لا تُلْغى في حالٍ بخلاف إِذَنْ .

وأمّا قولهم : " إِنَّ بك يكفُلُ زيدٌ ، وإِنَّ بك زيدٌ مأخوذٌ " فالتقدير فيه : إِنَّه بك يكفلُ زيدٌ ، وإِنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ ، كما قال الراعي :

٦٤٠- فَلَوْ أَنَّ حُقَّ اليومَ مِنْكُمْ إقامةٌ وإِنْ كانَ سَرْحٌ قد مَضَى فَتَسَرَّعا (٤)

أراد : فلو أنَّه حُقَّ ، ولو لم يرد الهاء لكان محالاً ، وقال الأعشى :

٦٤١- إِنَّ مَنْ لام في بَنِي [بِنْتِ] حَسَّا نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ (٥)

---

(١) سبق ٣٣٠ ، ٩٨٥ .

(٢) في المصورة : طيرا .

(٣-٣) ليست في الإنصاف .

(٤) البيت في ديوان الراعي : ١٦٧ من قصيدة أولها :
ضعيف العصا بادِي العروقِ ترى له عليها إذا ما أَجْدَبَ الناس إِصْبَعا
والشاهد في الكتاب ٣/٧٣ والإنصاف ١٨٠ والضرائر لابن عصفور ١٧٩ والخزانة ٤/٣٨١ (عرضا) وانظر مصادر أخرى في الديوان .

(٥) البيت في ديوان الأعشى ٣٣٥ من قصيدة مطلعها :
مِنْ ديار بالهضْبِ هضْبِ القليبِ فاض ماءُ الشؤون فيضَ الغروبِ
ورواية الديوان للشاهد :
من يلمني علي بني ابنة حسا نَ ألمْه وأعْصِه في الخطوبِ
ولا شاهد فيها وهو في الكتاب ٣/٧٢ والإيضاح للفارسي ١٢٢ والأمالي الشجرية ١/٢٩٥ والإنصاف ١٨٠ وشرح ابن يعيش ٣/١١٥ والضرائر لابن عصفور ١٧٨ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٦ ، ٤٤٢ ، ٤٧٠ والخزانة ٢/٤٦٣ ، ٣/٦٥٤ وغير ذلك +

(٦) "بنت" ساقطة من المصورة .

والشواهدُ على هذا كثيرةٌ في الكتابِ وغيرِه. والدَّليلُ أيضا أنَّه ليس في الكلام العربيّ عاملٌ يعملُ في الاسم النَّصْبَ إلاّ ويعملُ الرَّفْعَ ؛ فمذهبُهم يؤدِّي إلى تركِ القِياسِ ومخالفة الأُصول بغيرِ فائدةٍ ،وذلك لا يجوزُ فوجبَ أنْ تعمل في الخَبَرِ كما عملت في الاسمِ النَّصْبَ على ما بيَّنا واللّهُ أعلمُ(١) .

وكان عملُها الرَّفعَ والنَّصبَ إذْ أشبهت ضربَ زيدٌ عمراً ،وأيضا فليس عاملٌ في اسمين إلاّ ويرفعُ أحدَهما ،ولا يرفعُ اثنين من غيرِ تَشْريكٍ ولا يخفض إلاّ بواسطةِ حرفٍ فلم يمكن إلاّ أنْ ترفعَ وتَنْصِبَ . (و)(٢) كان مرفوعُها الخَبَرَ؛ لأنَّه أشبهُ بالعُمْدَةِ ؛ لأنَّ معانيها في الأخبارِ ؛ألا ترى أنَّ "إنَّ" "إنَّما" وكأنَّ للتشبيه ،والتشبيهُ إنَّما يكونُ معتمدُهُ على الثاني . فلما كانت معانيها في الأخبار صارت العُمَدُ ، وكان إعرابُها الرفعَ فلم يبق للمبتدأ إلاّ النَّصْبُ.

وقال أبو موسى : إنَّما كان ذلك ،أعني أنْ نصبتَ الاسمَ ورفعت الخبرَ ؛لأنَّ تقديمَ المنصوبِ فيما شُبِّهَ هذا به فرعٌ نحو: ضرب عمراً زيدٌ ، وعَمَلَ هذه الحروفِ فرعٌ فجعلوا معمولَها مناسباً لعملِها ، تنبيهاً على أنَّ عملَها غيرُ متأصِّلٍ - هذا مفهومُ كلامِهِ -(٣)

وقال ابن كيسان : إنَّما كان ذلك ؛لأنَّ المرفوعَ فيها لو قُدِّمَ واحتيج إلى إضمارِهِ لوجبَ تسكينُ أواخرِها له وذلك يُفْضِي إلى إبطال عملِها ،فلما رأوا أنَّ في تقديمِ المرفوعِ ما يؤدِّي إلى إبطالِ عَمَلِ ما أرادوا إعمالَه لم يقدِّموا فيها المرفوعَ على المنصوبِ .

وهذا لا يطَّرِدُ له في جميعِها فإنَّ منها ما يُخَفَّفُ ولا بُدَّ من إعماله نحو أنَّ وكأنَّ ،ومنها ما يُخَفَّفُ ولا بُدَّ من إلغائِه ،وهو "لكنَّ "(٤) ومنها ما لا يُخَفَّفُ وهو "لَعَلَّ" و "لَيْتَ" ومنها ما يجوزُ فيه الوجهان مع التخفيفِ: الإلغاء والإعمال وهو "إنَّ" وسنبين ذلك في موضعِها إنْ شاء اللّهُ .

---

(١) انتهى النص عن الإنصاف ١٨٥ .
(٢) مكانه أثر رطوبة .
(٣) كلامه سيأتي ص ٩٩٣ .
(٤) وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً وحكي عن يونس أنّه حكاه عن العرب، الصبان على الأشموني ١/ ٢٩٤ وانظر الجنى الداني ٥٣٣ والمصادر التي أحال عليها .

ومنهم مَنْ قال إنّما نصبتِ الأوّل، لأنّها لو رفعته لأدّى ذلك إلى أنْ يتّصِلَ بها إذا كان ضميراً ، لأنّ المبتدأ يكونُ مظهراً و مضمَراً ،فكنت تقولُ "إنَنْتَ " فتسكن الآخرَ لأجْلِ الفاعلِ ثم تحْتاج لفكّ الإدغام و تحريكِ ما قبل هذا الساكن ،وكان هذا تغييراً كثيراً .

وهذا لا يلزمُ لأنّه كان يكون المضمر المرفوع مع هذه الحروف غير متّصل بمنزلتِهِ مع " ما " الحجازيةِ تقول : "ما أنت قائماً " و "ما أنا (١) ضاحكاً " وما هو خارجاً "،و نحو ذلك فكما لا يلزم إيصالُه هنا كذلك لا يلزم في هذا .

وقال ابنُ السراج : إنّما قُدِّمَ المنصوبُ على المرفوعِ ليُفْرَقَ بين الحرفِ والفعلِ (٢) .

وقال الزجّاجُ : ليُفْصَلَ بين ما يُشبّهُ بالفعلِ و لفظُه لَفْظُ الفِعْلِ -كأنّه يُشيرُ إلى كان وأخواتِها -وبين ما يُشبّه بالفِعْلِ و ليس لفظُه لَفْظَ الفِعْلِ .

ويحتمل أنْ قدّموا المنصوب، لأنّه رأسُ العمدةِ في الأصْلِ ،فإنّه الذى يسند إليه الكلام من جِهَةِ المعنى ،وهم يقدّمون في كلا مِهم ما هُمْ به أهَمُّ و ببيانِهِ أعْنى (٣) .

(فصـــل)

فإنْ قيل : فإذا شُبِّهت بالأفعالِ وكان الخبرُ بمنزلةِ الفاعِلِ ،فكيف يصحّ أنْ يقعَ موقعَ الفاعِلِ جملةٌ ؟

فالجواب : أنّ ذلك فيما يُخْبَرُ عنه ،وهذا مُشبّه به فلا يلزمُ فيه ذلك ، و ليس ما شُبِّهَ بغيره يلزمُ أنْ يجرىَ مجراه في جميعِ وجوهِهِ و قد تقدّمَ في باب "كان " نحو هذا .

---

(١) غامضة في المصورة و لعل ما أثبتناه صواب.
(٢) الأصول ١/٢٧٨.
(٣) انظر الكتاب ١/٣٤.

قوله : "كلُّ حرفٍ يلي الفعلَ مرّةً والاسمَ أُخرى ، فالأصلُ ألّا يعملَ"

مثال ذلك : هل قام زيدٌ ؟ وهل زيدٌ أخوكَ ؟ // وما قامَ زيدٌ ، وما زيدٌ قائمٌ و نحو ذلك . <٦٩

وقوله : "وما اختص بالاسم أوْ بالفعل ولم يكن كالجُزْءِ منه وجَبَ أنْ يعملَ ".

يعني بذلك حروفَ الجرِّ فإنّها مُختصّةٌ بالأسماءِ و تعملُ فيها و حروفَ الجَزْمِ والنّصْبِ فإنّها مختصّةٌ بالأفعالِ و تعمَلُ فيها .

ومثالُ ما هو مختصٌّ بالاسم ولا يعملُ فيه ، لأنّه كالجُزْءِ منه - لامُ التعريفِ والتنوينُ و نحو ذلك ، ومثاله في الفِعْلِ قَدْ والسّين وسوْفَ إذْ لا يُفْصَلُ بينها وبين ما تدخلُ عليه إلّا بالقسم نحو " قَدْ - واللّه - خَرَجَ زيدٌ ".

وقالوا : "لقَدْ قامَ" "ولسوفَ يقُومُ" و هذه اللامُ لا يُفصَلُ بينها و بين الفِعْلِ بشيءٍ ، وقالوا : بالرّجُلِ ، ولا يفصلُ بين حرف الجر والمجرور بشيءٍ ، ولم يقولوا : لسيقوم وقالوا : لسوفَ يقومُ ؛ و عِلّةُ ذلك أنْ لا تتوالى أربعةُ أحْرُفٍ متحركاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ ، ويحتمل ما لا تتوالي [فيه](١) ذلك .

فإنْ قيلَ : فلأيِّ شيءٍ لم تَعْمَلْ أدواتُ التّحْضِيضِ وهي مُختصّةٌ بالفِعْلِ ، وليست كالجُزْءِ منه ، بدليلِ أنّهم قد يُضْمِرونَ بعدَها الفِعْلَ نحو: هلّا زيداً ضربتَهُ ؟

فالجواب : أنّهم راعوا لفْظَ "هل"(٢) و "لا" إذْ هو(٣) موجودٌ فيها ، وقال بعضهم : لمّا كثُرَ إضمارُ الفِعْلِ بعدها ، وصارَ الاسمُ يليها كثيراً صارت كأنها غير مختصة .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .
(٢) في المصورة : "وهل" وكأنّ "الواو" زائدة .
(٣) يعني عدم الاختصاص .

فان قيل : ومِنْ أَيْنَ يتوصَّلُ إلى معرفةِ أَنَّ الحرفَ جُعِلَ مع ما بعده كالجزءِ منه أَوْ لَمْ يُجْعَلْ .

فنقول : يُعْرَفُ ذلك بعَدَمِ الفَصْلِ بينهما ووجودِه ، وبالعَمَلِ ، فما عَمِلَ ليس كالجُزْءِ مِنْهُ وما لم يعمل فهو كالجُزْءِ مِنْهُ ، وهذا حَـــظٌّ لُغَوِيٌّ .

وقوله : "وكُلُّ حَرْفٍ اتّصل بالاسمِ وعَمِلَ فيه فأَصْلُه أَنْ يعملَ الجَرَّ".

مثاله : "مررتُ بزيدٍ و "دخلت إلى عمرٍو" و "أكلتُ مِنَ الرَّغيفِ" وكأَنَّ هذه الحروفَ مُوْصِلَةُ الأفعالِ إلى الأسماءِ ، فأَشْبَهتِ المُضافَ والمُضافَ إليه وأَصْلُ الخَفْضِ الإضافةُ .

وقوله : ولا يَعْمَلُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ إلاَّ بشبَهِه لما يعملُها .

يعني أَنَّ الرَّفْعَ والنَّصْبَ قد استقرَّ أَنَّهما مِنْ عَمَلِ الفِعْلِ ، فلا ينبغـــي أَنْ يعملَها من الحروفِ إلاَّ ما أَشْبَهَ الفِعْلَ ، وأَمّا الجَرُّ فلم يستقرّ [أَنَّه] (١) من عَمَلِ الفِعْلِ ، فيعمَلُهُ ما لم يُشْبِهِ الفِعْلَ .

وقوله : كشَبَهِ إنَّ واخواتِها بالأفعالِ في المَعْنَى .

يعني في المعنى الذى أَوْجَبَ لها العَمَلَ ، وهو الاختصاصُ وأَنَّها لَيْسَتْ كالجُزْءِ منهُ .

وقوله : "والذى استَحَقَّتْه بذلك أَنْ حُذِفَ من مضعّفها سوى لَعَلَّ تخفيفاً .

أي أَنَّهم قالوا : إنْ وأَنْ وكأَنْ ولكنْ ، ولم يقولوا في لعلَّ لَعَلْ ، لأَنَّ الحَذْفَ تصرّفٌ والتصرّفُ ليس بابه (٢) أَنْ يكونَ في الحروفِ لكن ساغ هنا ، لشبه هذه الحروف بالفِعْلِ ، ولم يحذف منها [في] (١) نحو "لعلّ" مَنْبَهَةً على أَنَّ الأَصْلَ أَلاَّ تحذفَ .

---

(١) تكملة يتم بها الكلام .

(٢) في المصورة : بانه ، تحريف .

وقوله : " وأَنْ لحِقَتْها مع ضميرِ المتكلِّمِ نونُ الوقايةِ نحو ما مَضَى مُفَصَّلا " .

يعني ما ذكر في باب النَّعْتِ حين قال (١) : " وتلحقُ معه في إِنَّ وأخواتِها ، ولا تلزم إِلاّ في "ليت" ، فإِنَّها لا تُطْرَحُ منها مَعَهُ إِلاَّ في الشعر " . وذلك أَنَّ هذه النون إِنَّما لحقت هذه الأَحْرُفَ ، لأَنَّها لمّا عَمِلَتْ عَمَلَ الفِعْلِ أُجريت مجراه في لحاقِ نونِ الوقايةِ ، للشَّبَهِ فقالوا : إِنَّني وأَنَّني ولكِنَّني وكأَنَّني ولعلّني وليتني .

وإِنَّما جازَ حذفُها فيما عدا "ليت" لأَمرين : أحدُهما : أَنَّ لحاقَ نونِ الوقايةِ لها أَضْعَفُ من لحاقِهِ الفِعْلَ ، لأَنَّه إِنما لحقتها بالحَمْلِ على الفِعْلِ .

والآخر : كراهيةُ اجتماعِ الأَمْثالِ في إِنَّني وأَنّني وكأَنّني ولكنّني والمتقارباتُ في مثل لعلَّني ، لأَنَّ اللاَّمَ تقارِبُ النونَ في المخرجِ ، ولذلك تُدْغَمُ فيها ، ولذلك كان حذفُ نونِ الوقايةِ في "لعلّي" أَقَلَّ مِنْ حذفِها في أخواتِها ؛ لأَنَّ اجتماعَ الأَمْثالِ أثقلُ من اجتماعِ المتقارباتِ ، ولزمتْ في ليتني ، لأَنَّه لا يلزمُ من لحاقِها اجتماعُ أمثالٍ ، ولا اجتماعُ متقارباتٍ ، فلذلك لم يقولوا : ليتي ، فيحذفونها إِلاَّ في الشعرِ نحو قوله :

* كَمُنْيَةِ جابرٍ إِذْ قال : لَيْتي * (٢) [٤٠٤]

وكقوله :

٦٤٢ - فياليتي إِذا ما كانَ ذاكُمْ شَهِدْتُ فكنتُ أَوَّلَهُمْ نُزُولا (٣)

وقوله : "وأَنْ طَلَبَتِ اسمين" (٤)

---

(١) يعني الجزولي انظر الجزولية (الأزهرية) ل ١٠ أ .

(٢) سبق تخريجه ٥٦٢ .

(٣) البيت لورقة بن نوفل وهو في السيرة ١٩٢ وقافيته : ولوجا وهي رواية هامش المصورة وروي القصيدة التي فيها البيت الجيم المفتوحة ، والمقاصد النحوية ١/ ٣٦٥ وشرح التصريح ١/ ١١١ منسوبا لبحيرا الراهب .

(٤) بعده في الجزولية "طلبَ الفعل المتعدى لهما " .

يريد ، أنَّ معاني هذه الحروفِ لا يقتضي الدخولَ على المبتدأِ والخبرِ دون الفِعْلِ والفاعِلِ وإنَّما خُصَّت بالدخولِ على المبتدأِ والخبرِ لشبهِها بالأفعالِ ،فتأتي بدخولِها على المبتدأِ والخَبَرِ وهما اسمان مُشْبِهَةً للفِعْلِ المتعدِّى ، ويكونُ عدمُ دخولِها على الفِعْلِ لشبهِها له . ولو أَسْقَطَ هذا لكان أجودَ ، إذْ (١) اختصاصها هو الذى به أشبهت الفِعْلَ .

وقوله : " وأَنْ فُتِحَتْ أواخرُها كالماضي ".

يمكن أَنْ يكونَ السَّبَبُ في ذلك [ما ذُكِرَ] (٢) أو استثقالَ الكَسْرِ مع التَّضْعِيفِ أو مع الياءِ في "ليت".

وقوله : "إلَّا أنَّها قُدِّمَ فيها وجوباً ما أَصْلُه أَنْ يتأَخَّرَ (٣) [في الفعل] (٤) تنبيهاً على أنَّ عملها غير متأَصِّلٍ ".

يشيرإلى أَحَدِ الوجوهِ التي ذكرنا (٥) قَبْلُ في نَصْبِ الاسمِ ورفعِ الخبر ،وهو أنَّه لما كان عملُها فَرْعاً ،لأنَّه بالحمل على الفِعْلِ ، جُعِلَ معمولُها أيضاً مُشْبِهاً فرعاً للمناسبةِ بينهما .

وتلخيصُه أنَّ تقديمَ المنصوبِ على المرفوعِ فيما شُبِّهَ هذا به فرعٌ ، نحو : " ضربَ زيداً عمرٌو " ، وعَمَلَ هذه الحروف فرعٌ فجعلوا معمولَها مناسباً // لعملها ؛ تنبيهاً على أنَّ عملَها غيرُ متأَصِّلٍ . ٣٧٠

وزعم بعضُ النحويين (٦) أنَّ هذه الحروف في بعضِ اللغاتِ تَنْصِبُ اسمين - أَعْنِى المبتدأَ والخبرَ - وأنشدوا على صِحَّةِ ذلك قولَ الشاعر :

---

(١) في المصورة : إذا ،والصواب ما أثبتناه .
(٢) تكملة يتم بها الكلام وانظر ما سبق ص ٩٨٣ .
(٣) قبله في الجزولية "وأنْ رفعت أحدهما ونصبت الآخر كما يفعل الفعل المتعدى إلا أنها ... الخ .
(٤) تكملة من الجزولية .
(٥) انظر ما سبق ٩٨٨ .
(٦) ذهب - إلى أنَّ ذلك لغة - أبو عبيد القاسم بن سلّام وابن السيد وابن الطراوة انظر طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/٧٨ ، وابن الطراوة النحوى ١٧٠ وما بعدها مع المصادر التي أحال عليها .

٦٤٣- إذا اسودَّ جُنحُ اللّيلِ فلتأْتِ ولتكُنْ
خُطاكَ خِفافاً ، إنَّ حُرّاسَنا أُسْدا (١)

وقال آخر :

٦٤٤- إنَّ العَجُوزَ خَبَّةً جَرُوزا تأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيزا (٢)

وقال العُمانيّ يصفُ فَرَساً :

٦٤٥- كأنَّ أُذْنَيْهِ إذا تَشَوَّفا قادمةً أَوْ قلَماً مُحَرَّفا (٣)

وقال آخر :

٦٤٦- * يا ليتَ أيّامَ الصِّبا رواجِعا * (٤)

وقال :

٦٤٧- * يا ليت مُدَّةَ دَهْرِي كلِّهِ رَجَبا * (٥)

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة
وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٤ والبحر المحيط ٤/ ٤٤٤ و ٨/ ٢٨٣ والجنى الداني : ٣٨٠ وشرح أبيات المغنى ١/ ١٨٣ والهمع ١/ ١٣٤ والصبان على الاشموني ١/ ٢٦٩.

(٢) البيتان مجهولان وهما في النوادر ١٧٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥، ٤٢٦ والهمع ١/ ١٣٤.

(٣) البيتان في (ديوان العماني) وهو ضمن مجلة معهد المخطوطات المجلد ٢٧ الجزء الأول ٩٥ وهما في الكامل ٣/ ١٤١ والخصائص ٢/ ٤٣٠ وشرح الجمل ١/ ٤٢٥ والضرائر ١٠٨ والخزانة ٤/ ٢٩٢ ورواه الكوفيون : قادمتا أَوْ قلما محرفا ، يريد : قادمتان أو قلمان محرفان، وحذف نون المثنى مما يجيء في الشعر . القادمة : الريشة في مقدمة جناح الطائر .

(٤) البيت للعجاج في ملحقات الديوان ٢/ ٢٠٦ (السطلي).
وهو من شواهد الكتاب ٢/ ١٤٢ وشرح ابن يعيش ١/ ١٠٣، ١٠٤، ٨/ ٨٤ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٢٥ ورصف المباني ٢٩٨ والخزانة ٤/ ٢٩٠.

(٥) صدره : لكنَّه شاقه أنْ قيل ذا رَجَبُ
وهو لعبدالله بن مسلم الهذلي (إسلامي) من قصيدة في شرح أشعار الهذليين ٩١٠ ورويُّها الباء المفتوحة . وهو في الإنصاف ٤٥١ والمقاصد النحوية ٤/ ٩٦ والتصريح ٢/ ١٢٥ والرواية في أشعار الهذليين * يا ليت عِدَّةَ حولٍ كلِّهِ رَجَبا *

وهذا عند البصريين متأوّلٌ على حذفِ الخبرِ لفهمِ المعنى والنصبُ على الحالِ أو على الذمِّ ،والتقديرُ : إنَّ حراسَنا تجدُهم أُسدا ،ويا ليت أيّامَ الصِّبا أقبلت رواجعا ، وخبَّةً " منصوبٌ على الذمِّ ،والخبر "تأكلُ" - وأمّا :

* كأنّ أذنيهِ ..... * [٦٤٥]

فإنَّ الأصمعي وأبا عمرو لحّنا قائلَه بحضرةِ الرَّشيدِ ،ولولا أنّه غيرُ فصيحٍ لما فعلا ذلك (١) - ،ويا ليت مدَّةَ دهري كلَّه كانت رجبًا .

وزعم الفراءُ أنَّ ذلك مختصٌّ بليت ،وأنشدَ البيتين المتقدّمين .

وكذلك زعم بعضُهم (٢) أنَّ لعلَّ تجرُّ ،وأنشدوا :

٦٤٨- وداعٍ دعا : يا مَنْ يُجيبُ إلى النَّدى
فلم يَسْتَجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيبُ
فقلتُ ادعُ أُخرى وارفعِ الصَّوتَ دَعْوةً
لعلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قريبُ (٣)

---

(١) قال المبرد في الكامل ٣/ ١٤١ "وحدّثت أنَّ العماني الراجز أنشد الرشيد في صفة الفرس : كأنَّ أذنيه .. إلخ فعلم القوم أنّه قد لحن، ولم يهتد أحد لإصلاح البيت إلّا الرشيد ، فإنّه قال له : قل "تخال أذنيه إذا تشوفا" والراجز وإنْ كان لحَنَ فقد أحسن التشبيه .

(٢) الجر بهما لغة عُقَيل حكاها أبو زيد والأخفش والفراء وأنكرها الفارسي وغيره ،الهمع ٢/ ٣٣ وانظر النوادر ٣٧ ومعاني القرآن للأخفش ١٢٣، ١٢٤ والإفصاح ١١٠، ١١١ والجنى الداني ٥٣٠، ٥٣١.

(٣) البيتان لكعب بن سعد الغنوى (إسلامي ،تابعي) وهما من الأصمعية رقم ٢٥ ،الأصمعيات : ٩٥ ويروى : لعل أبا المغوار، ولعلّ أبي المغوار (بكسر لام لعل).
وانظر الشاهد في الإفصاح ١١٠ ،وأمالي ابن الشجرى وشرح الجمل ١/ ٤٢٦ ،والخزانة ٤/ ٣٧٠ وغير ذلك كثير.

وقد تكسر لامُها إذا جرّت قال:

٦٤٩- لعلّ اللهِ فضّلكم علينا بشيءٍ أنّ أمّكم شريمُ (١)

ويتخرّجُ الأوّلُ على: لعلّه لأبي المغوارِ منك جوابٌ قريبٌ، فحذفَ ضميرَ الشأنِ والموصوفَ وحرفَ الجرّ وأبقى عملَه، كقولِ رؤبةَ - وقد قيل له: كيف أصبحتَ - فقال: خيرٍ، عافاك الله، أراد: على خيرٍ أو بخيرٍ، وكقوله: لاهِ أنتَ يريدون: للّهِ أنتَ، ونحو قوله:

* رسمِ دارٍ وقفتُ في طللِهْ * (٢) [٢٠٠]

أراد: ربّ رسمِ دارٍ، فحذف حرفَ الخفضِ وأبقى عملَه.

وأمّا: * لعلّ .... * [٦٤٩]

فيُبقى فيها مع الظاهرِ، لأنّها لم تثبتْ ناصبةً ورافعةً بالكسرِ (٣)، ولا تتعلّقُ بشيءٍ كلولا مع المضمرِ والحرفِ الزائدِ نحو: بحسْبِكَ زيدٌ، أي حسْبُكَ زيدٌ وقال:

٦٥٠ * لولاكَ هذا العامَ لم أحجُجِ * (٤)

وقوله: "وكلُّ مبتدأٍ لا تدخلُ عليه "كان" لا تدخلُ عليه "إنّ"".

---

(١) البيت مجهول وهو في الاقتضاب ٣٦٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٧/١، والمقرّب ١٩٣/١ والخزانة ٣٦٨/٤ والمقاصد النحوية ٢٤٧/٣ وغيرها.

(٢) سبق ٣٣٥، ٩٢٢.

(٣) يعني كسر لام لعل قال ابن عصفور في شرح الجمل ٤٢٧/١ بعد إيراده تخريج الشواهد السابقة، وإنّما تكلف ذلك [التخريج] لأنّ لعل قد استقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر، فلا تخرج عمّا استقر فيها ان أمكن، وأمّا لعلّ الله، فإنّ لعل المكسورة اللام لم يستقر فيها نصب الاسم ورفع الخبر فيُبقى فيها مع الظاهر من أنّها جارة إلخ..

(٤) صدره: * أوْمَتْ بعينيها من الهودجِ *
و ينسب للعرجي ولعمر بن أبي ربيعة
وهو في الأمالي الشجرية ١٨١/١ والانصاف: ٦٩٣ وشرح ابن يعيش ١١٩/٣، ١٢٠ والخزانة ٤٢٩/٢ والهمع ٣٣/٢.

وذلك أسماءُ الشَّرْطِ وأسماءُ الاستفهامِ وكم الخَبريَّة ،للزوم الصَّدْرِ وأنَّ هذه الحروفَ غيرُ متصرِّفةٍ فلا تعملُ في المعمولِ مقدَّماً ،وكذلك "ما" التعجبية للزوم الصَّدْرِ وأنَّها للمَثَلِ (١) ،وكذلك "ايمُنُ اللّه" لعدمِ التصرّفِ فلا تعملُ في المعمولِ هذه الحروفُ للزومِ التَّقْديمِ. وكان ينبغي له أنْ يُتَمِّمَ بما ذكرنا .

وقوله : " ولا تدخلُ أيضا على المبتدأ الذى خبرُهُ مُفردٌ فيه معنى الاستفهام بخلافِ كان إلى صار ".

أي لا يجوزُ هنا لعَدَمِ التصرّفِ فلا تعملُ في المعمولِ مُقدّماً وكان وأخواتُها أفعالٌ متصرفةٌ فتعملُ في الخَبَرِ مقدَّماً ،وكذلك ما لا يحتمل الصِّدْقَ والكَذِبَ من الجُمَلِ ،لأنَّ مقتضاهُ الطَّلَبُ وهو حاصِلٌ عند التلفّظِ ، فلا فائدةَ في ترجيه ولا تمنيه ،ولا يؤكَّدُ إلّا ما يحتمل أنْ يكونَ عند المخاطب وألّا يكونَ ، ولا يُعْقَلُ مع كأنَّ ،فأمّا قولُه :

٦٥١- إنَّ الذين قتلتم أمسِ سيِّدَهم لا تحسبوا ليلَهم عن ليلِكم نائما (٢)

وقولُ الآخر :

وَلَوْ أصابَتْ لقالتْ وَهْيَ صادِقَةٌ إنَّ الرِّياضةَ لا تُنْصِبْكَ لِلشَّيْبِ (٣) [١٧٨]

فعلى إضمارِ القَوْلِ ،وكثيراً ما يُضْمَرُ ، فكأنَّه قال : يقالُ لكم لا تحسبوا ، ويقال فيها : لا تنصبك للشيب .

وقوله : " ولا يجوزُ تقديمُ الخَبَرِ فيها ولا توسيطُه بخلافِ كان ".

يعني أنَّها غيرُ متصرِّفةٍ في نفسِها ،فلا تتصرَّفُ في معمولِها .

وقوله : "إلّا أنْ يكونَ ظرفاً فيجوزُ التوسيطُ ".

---

(١) الكتاب ١/٧٣ .

(٢) البيت لأبي مكعت (جاهلي) وهو في الأمالي الشجرية ١/٣٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٢٨ وشرح أبيات المغني ٧/٤٢٩ ، وشرح التصريح ١/٢٩٨ والهمع ١/١٣٥ .

(٣) سبق تخريجه ٣٠٧ .

مثاله : إِنَّ أمامَك زيداً ، وإِنَّ في الدار عَمْراً ؛ لأنَّ (١) العربَ اتّسَعَتْ في الظروفِ والمجروراتِ ما لم تَتَّسِعْ في غيرِها (٢) وقد تقدَّم.

وقوله : " وهذه الحروفُ إِذا دَخَلَتْ عليها "ما" كان الإِلغاءُ أَحْسَنَ ، وقد تَعْمَلُ ، والعَمَلُ في إِنَّ وأَنَّ أضعفُ منه في أخواتِها . وموضعُ السَّماعِ "ليتَ".

اعلم أَنَّ "ما" إِذا لحقت هذه الأحرفَ بَطَلَ إِعمالُها إِلَّا "ليت" (٣) فيجوزُ إِعمالُها هذا مذهب أَبي الحسن الأخفش ، وظاهرُ مذهبِ سيبويه (٤) وهو الصحيحُ ويعضُدُه القياسُ والسَّماعُ ، وذلك أَنَّها بدخول "ما" زال اختصاصُها بالأسماءِ إِلَّا ليت " فلم يُسْمَع ليتما يقومُ زيدٌ " وأيضا فلم يُسْمَعْ الإِعمال إِلَّا في "ليت" في قوله :

* قالت : أَلا ليْتما هذا الحمامَ لنا (٥) * [٣٧]

فأَمَّا قولُ أَبي القاسمِ الزَّجاجي : ومِنَ العربِ من يقولُ : إِنَّما زيداً قائمٌ فقياسٌ مِنْهُ (٦) ؛ لأَنَّ ما قيس على كلامِ العربِ فهو مِنْهُ (٧) ، وقاسَ أبو بكر وأَبو إِسحق (٨) على "ليت" لَعَلَّ وكأَنَّ ؛ لأَنَّهما يغيرانِ المعنى مثلها . والصَّحيحُ ما تقدَّم ، وأَمَّا عدمُ الاختصاصِ فقوله تعالى * أفحسِبْتُمْ أَنَّما خلقناكُمْ عَبَثاً * (٩) ، و * إِنَّما يخشى اللهَ مِنْ عبادِهِ العُلماءُ * (١٠)

---

(١) في المصورة : ولأن ، وكأن الواو زائدة .
(٢) الجمل : ٦٥ .
(٣) انظر الهمع ١/١٤٣ ، ١٤٤ .
(٤) قال سيبويه وأمّا ليتما زيداً منطلق فإِنَّ الإِلغاء فيه حسَنٌ " الكتاب ٢/١٣٧ .
(٥) سبق ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ .
(٦) الجمل : ٢٩٥ .
(٧) هذه عبارة المازني فيما ذكره ابن جني في الخصائص ١/٣٥٧ وعقد فيه بابا بعنوان "باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"
(٨) هما ابن السراج والزجاج . وانظر الهمع ١/٤٣٣ .
(٩) الآية ١١٥ من سورة المؤمنون .
(١٠) الآية ٢٨ من سورة فاطر .

وقال الشاعر :

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قَيْسٍ لعَلَّما أضاءَتْ لك النَّارُ الحِمارَ المُقَيَّدا (١) [٣٧٤]

وقال اللّهُ تعالى // * كأنَّما يساقون إلى الموت * (٢) فلما لم تَخْتَصَّ لم تَعْمَلْ ، ولما اختصّت "ليتما" عَمِلَتْ وأجازَ ابنُ درستويه في هذا اللفظ أنْ تكونَ هذه الحروفُ عاملةً وأنَّ "ما" اسمٌ مبهمٌ بمعنى الأمْرِ ، فكأنَّهُ قال : إنَّ الأمْرَ زيدٌ قائمٌ ، ولعَلَّ الأمْرَ زيدٌ قائمٌ وقد جَعَلَ سيبويه الرَّفْعَ (٣) في بيتِ النابغةِ : ٧١

* قالت : ألا ليتما هذا الحمامُ لنا * (٤) [٢٧١]

من وجهين : فأحَدُ الوجهين : أنْ تكونَ "ما" حرفاً كافّاً مُبْطِلاً للعَمَلِ . والثاني : أنْ تكونَ اسما بمعنى الذى كأنَّه قال : ليت الذى هو هذا الحمامُ لنا كقوله تعالى * مثلاً ما بعوضةٌ * (٥) بالرَّفْعِ (٦) ، وقولُ امرئ القَيْسِ :

٦٥٢ - * ولا سيّما يومٌ بدارةِ جُلْجُلِ (٧) *

بالرفع (٨) .

---

(١) سبق تخريجه ٤٩٨ .

(٢) الآية ٦ من سورة الأنفال .

(٣) رواية الرفع سمعها سيبويه من روءبة انظر الكتاب ٢/١٣٧ ، ١٣٨ .

(٤) سبق ٤٩٧ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ ، ٩٩٨ .

(٥) الآية ٢٦ من سورة البقرة وقرأه الرفع قرأ بها الضّحاك وإبراهيم ابن أبي عبلة وروءبة بن العجاج وقطرب انظر البحر ١/١٢٣ .

(٦) تقديره : " مثلاً الذى هو بعوضة ".

(٧) صدره : * ألا رُبَّ يوم لك منهنّ صالح *
والبيت لامرئ القيس من معلقته الديوان : ١٠
وهو في شرح ابن يعيش ٢/٨٦ والخزانة ٢/٦٣ ، وشرح التصريح ١/١٤٤ والهمع ١/١٣٤ .

(٨) قال أبو بكر الأنباري : وقوله "ولا سيما يوم بدارة جلجل" معناه التعجب من فضل هذا اليوم أي هو يوم يفضلُ الأيام ، والتقدير ولا مثل الذى هو يوم ، فما بمعنى الذي ، واليوم مرفوع بإضمار هو إلخ" شرح القصائد السبع : ٣٣ .

طَلَ: إلّا أنّا إذا جعلناها حرفاً فإنّ الإلغاءَ فيهن كُلّهنّ أحْسَنُ من الإعمالِ لضعفهنّ عن الأفْعال ،فكرهوا الفَصْلَ بينهما وبينَ المعمولِ بشيءٍ والإعمالُ عربيٌّ ،والإعمالُ في "ليت" و "لعلّ" و "كأنّ" أحْسَنُ من الباقي حين غَيَّرتْ ،"كأنّ" و "ليت" و "لعلّ" معنى الابتداءِ ولم تغيره "إنّ" و "أنّ" و "لكنّ" ،فلما غَيَّرْنَ معنى الابتداءِ قَوِيَ فيهنّ معنى الأفعالِ ،ولذلك أُعْمِلنَ في الحال قال:

٦٥٣- * كأنّه خارجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ (١) *

وكذلك يَعْمَلْنَ في سائرِ الفضلاتِ الجاريةِ مَجْرى الحالِ من الظَّرْفِ والمجرورِ والمفعولِ مَعَهُ بخلاف "إنّ" و "أنّ" و "لكنّ".

وإذا دَخَلَتْ عليهنّ "ما" ووقع بَعْدَهُنّ ما لم يكن يليهنّ فـ "ما" حَرْفٌ مهيّئٌ لَهُنّ للدخولِ على ما لم يكن يدخلْن عليه،كما تفعل بِرُبَّ مِنْ نحو قوله:

٦٥٤- رُبَّما أوْفَيْتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمَالاتُ (٢)

---

(١) عجزه: سَفُّودُ شَرْبٍ نَسُوهُ عند مُفْتَأَدِ.
وهو للنابغة الذبياني في ديوانه: ١٩ من قصيدته المشهورة:
يا دارميّةَ بالعلياءِ فالسَّنَدِ أقوتْ،وطالَ عليها سالفُ الأبَدِ
وهو في الخصائص ٢/٢٧٥ والأمالي الشجرية ١/١٥٦، ٢/٢٧٧ ورصف المباني ٢١١، ٢٩٥ والخزانة ١/٥٢١.
والهاء في قوله "كأنّه" عائدة على المِدْرَى في البيت السابق لهذا البيت وهو قرن الثور والضمير في "صفحته" عائدٌ على كلب اسمه ضُمْران مضى في القصيدة.

(٢) البيت لجَذِيمةَ الأبرش آخر ملوك قضاعة بالحيرة يقال له الوضّاح لبرص به ،وهو من شواهد الكتاب ٣/٥١٨ والنوادر ٢١٠ والمقتضب ٣/١٥ والأمالي الشجرية ٢/٢٤٣ ،وشرح ابن يعيش ٩/٤٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٢/٥٦١ والمقرب ٢/٧٤ والضرائر: ٢٩ والخزانة ٤/٥٦٧ وغير ذلك كثير.

قلت : وما قدّمناه مِنْ مذهبِ الأخفشِ وسيبويه هو الصحيح ،واللهُ أعلمُ.

وقوله : " وكلّها لا تدخلُ على أخبارِها ،ولا على أسمائِها المفصولِ بينَها وبين أخبارِها ،ولا على معمولِ خبرِها المُقدَّمِ عليه ،ولا على الفَصْلِ بين اسمها (١) وخبرها - اللامُ (٢) سوى " إنَّ ".

مثالُ دخولِ اللّامِ على الخَبَرِ : إنَّ زيداً لقائمٌ ،ومثالُ دخولِها على اسم "إنَّ" قولك : إنَّ في الدار لزيداً ،والصوابُ في هذا الموضع أنْ يقولَ : ولا على أسمائِها المفصولِ بينها وبينها بأخبارِها (٣) ،وإلّا فأيُّ فصلٍ بين الاسمِ والخَبَرِ هو تقديمٌ وتأخيرٌ.

ومثالُ معمولِ الخبرِ المقدَّمِ عليه : إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ.

ومثالُ الفَصْلِ بين اسمها و خبرِها : إنَّ زيداً لهو الظَّريفُ.

ولدخولِ اللّامِ على الخَبَرِ شرطان : أحدهما : ألّا يتقدَّمَ الخبرُ على الاسمِ وألّا يكونَ فِعْلا ماضيا متصرِّفاً ،فإنْ كان غيرَ متصرِّفٍ كـ "نِعْمَ" جاز : إنَّ زيداً لنعمَ الرجلُ ،وإنَّ عمرا لبئسَ الغلامُ.

ولدخولِها على الاسمِ شَرْطٌ واحدٌ وهو : ألّا يليَ إنَّ نحو ماذُكِرَ (٤).

وعلى معمول الخبر شرطان :

ألّا يلي إنَّ فلا يجوزُ إنَّ لَبِكَ زيداً واثقٌ.

وأنْ يكونَ متقدِّما على عاملِه فإنْ تأخَّرَ لم يَجُزْ لا يجوز: إنَّ زيداً واثقٌ لَبِكَ.

واختلفوا في جوازِ : إنَّ زيداً لَبِكَ لواثقٌ وإنَّ زيداً لطعامك لآكلٌ فأجازَهُ المبرِّدُ على طريقةِ التأكيدِ ،ومنعَه الزَّجاجُ (٥) واحتجَّ بأنَّ الحَرْفَ إذا وُكِّدَ أُعيدَ مع ما يدخُلُ عليه إلّا في الضرورةِ ،نحو قوله :

* ولا لِلِما بِهِمْ أبداً دواءٌ * (٦) [١٥٣]

فأمّا قوله تعالى * وإنْ كُلًّا لَمّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ * (٧) فالأولى (٨) لام إنَّ ،والثانيةُ

---

(١) في المصورة : أو ،وأثبتنا ما في الجزولية ،وسيأتي صوابُه بعد قليل أيضا.
(٢) "اللام" فاعل "لا تدخل".
(٣) هذا ما قاله الجزولي في الجزولية - نسخة المكتبة الازهرية ل ٢٤ ب.
(٤) مثاله : إنَّ في الدار لزيدا ،وان من القوم لأخاك .انظر المقتضب ٢/ ٣٤٤.
(٥) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/ ٤٣٢ "وهو الصحيح".
(٦) سبق ص ٢٨٠، ٤٥٣، ٦٦٨.
(٧) الآية ١١١ من سورة هود.
(٨) في المصورة : الأول ،والصواب ما أثبتناه.

جوابٌ للقَسَمِ المحذوفِ .

وإنَّما انفردت إنَّ بدخولِ اللَّامِ ،لأنَّ "إنَّ" لما لَمْ تُغَيِّرْ معنى الابتداء ولا حكَمَهُ إذْ تكونُ جوابًا للقَسَمِ كما كان هو كذلك ،أَدْخلوا معها لامَ الابتداءِ، وكان الأَصْلُ أنْ تدخلَ على الاسمِ فكرهوا [اجتماعَ](١) حرفين لمعنًى(٢) . فأخَّروها للخبرِ الذى هو اسمٌ،لأنَّه المبتدأُ في المعنى ،أوِ الفعلِ المضارعِ ،لأنَّه يُشْبِهُه ، أو الجملةِ الاسميةِ ، -وهو قليلٌ- بالتَّشبيه أيضا ،أو فِعْلٍ غيرِ متصرِّفٍ أيضا لشبهه بالاسمِ ،أو ظرفٍ ، أو مجرورٍ لنيابته مناب مُسْتَقِرٍ ،ولا يجوز:إنَّ زيدًا لقام ؛ لأنَّه ليس المبتدأَ ،ولا يُشْبِهُ الاسمَ الذى هو المبتدأُ في المَعْنى .

وتَدْخلُ على معمولِ الخَبَرِ إذا(٣) تقدَّم عليه ،لأنَّه من كمالِه ،وعلى الاسمِ إذا وقعَ موقعَ الخَبَرِ ،لعَدَمِ العِلَّةِ من اجتماعِ حرفينِ لمعنًى واحدٍ ،وقد تدخلُ هذه اللامُ على خَبَرِ المبتدأِ في الشِّعْرِ كقوله :

أُمُّ الحُلَيْسِ لعجوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى من اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ(٤) [٢٤١]

وقال الآخرُ :

٦٥٥- خالي لأَنْتَ ومَنْ عُوَيْفٌ خالُه يَنَلِ العَلاءَ ويكْرُمِ الأَخْوالا(٥)

وأجاز الكوفيون دخولها في خبر "لكن" ،وأنشدوا :

٦٥٦- * ولكنَّني من حُبِّها لعميدُ(٦) *

وكأنَّهم قاسوه على "إنَّ" لمّا لم تغيِّرِ المعنى وللسَّماعِ . ويحتملُ البيتُ التأويلَ

---

(١) تكملة يتم بها الكلام وستأتي في كلامه

(٢) المقتضب ٢/٣٤٣ .

(٣) في المصورة "إذْ" والصواب ما أثبتناه .

(٤) سبق ٣٧٢ .

(٥) البيت مجهول القائل وهو في شرح ابن عقيل ١/٢٣٧ وفي الخزانة ٤/٣٢٨ (عرضا) والمقاصد النحوية ١/٥٥٦ ،وشرح التصريح ١/١٧٤ والصبّان على الأشموني ١/٢١١ ويروى البيت مكان "عويف" : جرير ،وتميم .

(٦) صدره :* يلومونني في حُبِّ ليلى عواذلي .*
البيت مجهول وهو في معاني القرآن للفراء ١/٤٦٥ ورسالة الملائكة ١٩٣ والإنصاف ٢٠٩ وشرح ابن يعيش ٨/٦٢ ، ٦٤ والضرائر لابن عصفور ٥٩ وشرح الجمل له ١/٤٣٠ والخزانة ٤/٣٤٣ وشرح ابن عقيل ١/٣٦٣ ويروى : لكميد ،وغير ذلك كثير .

وذلك أَنْ تكونَ داخلةً في خَبَرِ إِنَّ وكأَنَّه في الأَصْلِ : " ولكِنَّ إِنَّني " ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى النونِ فصار " ولكِنَّنِي " فاجتمعت النُّوناتُ فحذَفُوا منها واحدةً ونظيره قراءةُ بعضِهم * لكنَّا هو اللّهُ رَبِّي * (١) الأَصْلُ : لكنْ أنا ثم نَقَلَ حركةَ الهمزةِ إلى النون ،وسكن الأوّل وأدغم في الثانيةِ .

[دخول اللام في خبر "أنَّ" المفتوحة]

وقد دخلت في خبر "أَنَّ" في قراءةِ مَنْ قرأَ * إِلَّا أَنَّهم ليأكلون * (٢) بفتحِ الهمزةِ ،وقال الشاعر:

٦٥٧- [أَلَمْ تكن حلفتَ (٣)] باللّهِ العَلِيِّ
أَنَّ مطاياك لَمِنْ خيرِ المطِيِّ (٤)

وقال :

٦٥٨- واعلم أَنَّ تسليمًا وتَرْكًا للاَ مُتشابهاتِ ولا سَواءُ (٥)

---

(١) في البحر ١٢٧/٦ "وقرأ الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ونافع في رواية ورش وقالون: ("لكنّ) بتشديد النون بغير ألف في الوصل ،وبألف في الوقف ،وأصله " ولكنْ أنا " نقل حركة الهمزة إلى نون لكن وحذف الهمزة فالتقى مثلان فأدغم أحدهما في الآخر. وقيل : حذف الهمزة على غير قياس فالتقت نون لكن وهي ساكنة مع نون أنا فأدْغِمَت فيها " وانظر الحجة لابن خالويه ٢٢٤.

(٢) هي قراءة سعيد بن جبير كما في الخصائص ٢٨٣/٢ والرضي على الكافية ٣٥٦/٢ وشرح ابن يعيش ٦٤/٨، ٨٧ ومغني اللبيب (ط٢) ٢٥٧ وانظر البحر ٤٩٠/٦ وفيه : وقرئ أنّهم بالفتح على زيادة اللام وأنّ مصدرية التقدير : إلا أنّهم يأكلون ،أي : ما جعلناهم رسلا إلى الناس إلّا لكونهم مثلهم ". (الآية ٢٠ سورة الفرقان).

(٣) في المصورة : أقسم ،وليست رواية في البيت فيها لا يستقيم الوزن. وأثبتنا ما في المصادر. ويروى : " ألم تكن أقسمت ".

(٤) البيت في الخصائص ٣١٥/١ والقوافي للتوخي : ٨٠ والضرائر لابن عصفور ٥٧ ورصف المباني ٢٣٧ والخزانة ٣٢٨/٤ والهمع ١٤٠/١.

(٥) البيت لأبي حزام العُكْلي وهو في المحتسب ٤٣/١ والضرائر لابن عصفور ٥٨ والخزانة ٣٣١/٤ والهمع ١٤٠/١ وشرح التصريح ٢٢٢/١ ويروى بكسر "إنّ" قال البغدادي : وقد صرّح ابن هشام (في شرح أبيات ابن الناظم) قال : إنّ بالكسر لدخول اللام ومثله *والله يعلم إنّك لرسوله *.

أرادَ: غيرَ متشابهين ، وهي زائدةٌ في هذا الموضعِ كما زِيدَت في خبرِ أَمْسى في نحو قوله :

٦٥٩- مَرُّوا عَجَالى فقالوا كَيْفَ صاحِبُكم؟ قال الذى سألوا: أَمْسَى لمَجْهُودا(١) // ٢٧٢

وقال كثير :

٦٦٠- وما زلتُ في ليلى لَدُنْ أَنْ عرفتُها لكالهائِمِ المُقْصَى بِكُلِّ مكـــانِ(٢)

وقال بعضهم : أَنّي رأيته لسَمْحاً ، وفي الحديث : قد علمنا أَنْ كنت لمؤمناً وُرُوِيَ: إِنْ كنت لمؤمنا (٣) . وبابُه الشعر (٤) .

ولا يجوزُ : إِنَّ زيداً قائمٌ لعندك ويجوزُ إِنَّ زيداً لأَبُوه قائمٌ ، ولا يجوزُ إِنَّ زيداً أبو لقائمٌ ، لأَنَّ خبرَ إِنَّ هي الجملة فلا تدخلُ اللامُ إِلاَّ في الصَّدْرِ ، قال ابن جِنّي (٥) : وأَخبرني أبو عليٍّ أَنَّ أَبا الحَسَنِ حكى: إِنَّ زيداً وجهُه لحَسَنٌ ، وهو من بابِ القليل الذى لا يجيءُ إِلاَّ في الضرورةِ .

---

(١) البيت مجهول القائل وهو في مجالس ثعلب ١/١٢٩ والخصائص ١/٣١٦ ، ٢/٢٨٣ وشرح ابن يعيش ٨/٦٤ ، ٨٧ والضرائر ٥٨ والخزانة ٤/٣٣٠ والمقاصد النحوية ٢/٣١٠ وغير ذلك كثير، ويروى: عِجالا جمع عَجُل بضم الجيم كرجال جمع رَجُل ، وعَجَالى جمع عَجْلان مثل سكارى جمع سَكْران .

(٢) البيت لكثير عزة ديوانه (١١٥) المنصف ٣/٥٢ والأمالي الشجرية ١/٢٢٢ . ويروى "المُذادِ" مصدر ميمي بمعنى الذَّود وهو الطرد في الخزانة ٤/٣٣٠، "وبكل بلادِ" في الضرائر : ٥٨ قال في الخزانة ويروى : وما زلت من ليلى لدن طِرِّ شاربي إلى اليوم كالمُقْصَى بكل سبيل وهي رواية الديوان ولا شاهد فيها ، ويروى : بكل مرادِ في المغنى رقمه ٤٢٤ والمقاصد النحوية ٢/٢٤٩ .

(٣) لم أجد الحديث برواية فتح همزة إنْ " وأخرجه البخارى (بالكسر) في كتاب الوضوء (٣٧) ١/٥٧ ، ٥٨ ، وباب صلاة الكسوف (١٠) ٢/٤٧ ومالك في الموطأ كتاب صلاة الكسوف حديث رقم (٤) ص ١٨٨ ، ١٨٩ ويروى : إنْ كنت لموقنا .

(٤) يعني دخول اللام في خبر "أَنَّ" المفتوحة .

(٥) في المصورة : الجني .

وقال أبو العباس ثعلب : إنّ هذه اللام الداخلة في خبر إنّ بإزاء الباء الداخلة في خبر النّفي ، فإذا قال القائلُ : ما زيدٌ قائمٌ ، قلت : إنّ زيداً قائمٌ ، وإذا قال : ما زيدٌ بقائمٍ قلت: إنّ زيداً لقائم. وهذا الذى قال : غير لازم، بل قد تقول في جوابِ من قال : ما زيدٌ قائمٌ (١) إنّ زيداً والله لقائمٌ وقد تقول : إنّ زيداً لقائمٌ على غير تقديمِ نفيٍ ولا تخيّلِه ، وقد يجوزُ أن تكونَ هذه اللام في خبر إنّ زائدةً داخلةً لتأكيدِ الخبرِ ولم تكن مقدّرة قبل إنّ ، وقد حُكي دخولُ اللام على إنّ إذا أُبدِلَ من همزتِها "الهاء" سَهّلَ ذلك زوالُ اللفظِ (٢) قال الشاعر :

٦٦١- ألا ياسنا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ عليَّ كَريـــمُ (٣)

وقيل : إنّها جوابُ قسمٍ محذوف (٤) كقول الاخر:

٦٦٢- لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَـــةٌ على هَفَواتٍ كاذبٍ مَنْ يقولُهـــا (٥)

وقال الآخر :

٦٦٣- * لَهِنَّا لَمَقْضِيٌّ علينا التّهاجُرُ (٦) *

---

(١) في المصورة : قائما وهو خطأ .

(٢) قال ابن جني "ويدلُّ على أنّ موضع اللام في خبر إنّ أوّل الجملة قبل "إنّ" أنّ العرب لمّا جفا عليها اجتماع هذين الحرفين قلبوا الهمزة هاء ليزول لفظ "إنّ" فيزول أيضا ما كان مستكرها من ذلك " .

(٣) البيت لرجل من بني نُمير مجالس ثعلب ١/ ٩٣ والخصائص ١/ ٣١٥ ، ٢/ ١٩٥ وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٣ ، ٩/ ٢٥ ، ١٠/ ٤٢ والمقرّب ١/ ١٠٧ وشرح الجمل ١/ ٤٣٣ والخزانة ٤/ ٣٣٩ وغير ذلك كثير ويروى عَلَا قُلَلَ .

(٤) وكأنّه قال : والله لهنّك ، عن شرح الجمل .

(٥) البيت في معاني القرآن ١/ ٤٦٦ والإنصاف ٢٠٩ وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣ والخزانة ٤/ ٣٣٤ (عرضا) والهمع ١/ ١٤١

(٦) صدره : أبائنةٌ حُبّي ، نَعَمْ ، وتحاضرُ .
وهو في شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٣٣ والخزانة ٤/ ٣٣٣ واللسان (أله) .

وقيلَ : إنَّ المحسِّنَ تغييرُ اللفظِ ، وقيل : إنَّ تأويلَه : لِلّه إنَّك ، ثم حذفَ لامَ الجر نحو لاهِ أبوكَ ، ثم حذف الهمزةَ من ان ، ومنه : لاه ابن عمك (١) قال :

٦٦٤- لاهِ ابنُ عمِّكَ لا أفضلتَ في حسَبٍ
عنِّي ، ولا أنتَ ديّاني فتخزوني (٢)

وحكى ابن جنّي (٣) : لإنَّك ، وهو قليلٌ ، والمشهورُ "لاهِنَّك" بإبدالِ الهمزةِ هاءً كأنَّهم غيّروا لفظَ الهمزةِ أمكنَ أنْ يجمعَ بينهما .

وإنَّما أُخّرتِ اللامُ لأنَّها غيرُ عاملةٍ فصار موضعها ثالثةً من إنَّ في الخبرِ وصارت إنَّ توكيداً للجملةِ واللامُ توكيداً للخبرِ .

(تخصيص إن باللام)

وإنَّما خُصَّتْ إنَّ وحدها باللامِ لشَبَهِها لها مِنْ وجهينِ : أحدُهما : أنَّها لا تغيّرُ معنى الابتداءِ كإنَّ .

والثانية : أنَّه يُتلقّى بها القَسَمُ مثلها ، فلذلك دخلت معها ، وغيرها من أخواتها لم يجتمعْ فيها من ذلك (٤) الشبه ، أو لم يشبه من وجهٍ .

ويدلُّ على أنَّ هذه اللام أصلُها أنْ تدخُلَ قبل "إنَّ" السماعُ والقياسُ ، أمّا السماعُ فما تقدَّمَ من قولهم : لَهِنَّكَ مِنْ بَرْقٍ ... البيت (٥) [٦٦١]
وحكايتا ابن جنّي (٣) : لَهِنَّك ولإنَّك . وأمّا القياسُ : فقولهم علمت إنَّ

---

(١) الخزانة ٤/٣٣٦ .
(٢) البيت لذي الإصبع العدواني من قصيدة في المفضليات : ١٦٠ مجالس العلماء ٥٧ والخصائص ٢/٢٨٨ والأمالي الشجرية ٢/١٣ ، ٢٦٩ ، والإنصاف ٣٩٤ وشرح ابن يعيش ٨/٥٣ ، ٩/١٠٤ والمقرّب وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٧١ ، ٤٨٣ ، والخزانة ٣/٢٢٢ ، ٤/٢٤٣ . وغير ذلك كثير .
(٣) في المصورة : ابن الجني .
(٤) في المصورة : ذلك من ، تقديم وتأخير .
(٥) سبق قبل قليل .

زيداً لقائمٌ فكسر من أَجْلِ اللَّامِ فلولا أَنَّ اللامَ مقدرةٌ قبل "إِنَّ" ما كُسِرَتْ "إِنَّ" ولو كانت مقدرةً بعدها لفتحت "إِنَّ" لدخول علمت عليها ،فلمّا استقبحوا الجمع بين حرفينِ مُؤَكِّدين أَخَّروا اللامَ إِلى الخَبَرِ.

فإِنْ قِيلَ : لِمَ لا يجمعون بين حرفين مُؤَكِّدين ؟

فالجوابُ : أَنَّ وضعَ الحروفِ للمعاني وضعُ اختصارٍ ،فلم يكُنْ للجمعِ بين الحرفين لمعنى واحد وَجْهٌ.

وقوله : "وتَنْفَرِدُ "إِنَّ ولكنّ" بالعَطْفِ على موضعِها مع الاسم بَعْدَ الخَبَرِ على رأيٍ ومطلقاً على رأيٍ (١) ..."

شٓ : اختلفوا في العَطْفِ على المَوْضِعِ ،فالمشهورُ أَنَّه يجوزُ بَعْدَ الخَبَرِ نحو : إِنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ ،ولا يجوزُ قبله نحو "إِنَّ زيداً وعمروٌ قائمان . وقيل : إِنَّه لا يجوز على الإِطلاقِ (٢) . وهو الصوابُ . وقيل : إِنَّه جائزٌ على الإِطلاق وقيل : إِنْ ظَهَرَ الإِعرابُ في المعْطوفِ عليه فيجوزُ بَعْدَ الخَبَرِ، ولا يجوز قبله كما تقدَّم ،وإِنْ لم يَظْهَرْ جاز مطلقاً نحو: إِنَّك قائمٌ وزيدٌ وإِنَّكَ وزيدٌ قائماً ،وسَمِعَ سيبويه "إِنَّك وزيدٌ ذاهبان" (٣) لكنَّهُ شاذٌّ عندَه ح فنقول: السَّبَبُ الموجِبُ لمَنْعِ: إِنَّ زيداً وعمروٌ قائمان أَنَّ فيه الحَمْلَ على المَعْنى قبل تمامِ الكلامِ ، قال الرمّاني : ومَنْ زعم أَنَّه عَطْفٌ على الموضعِ فقد غَلِطَ ،لأَنَّه لا يعطفُ على الموضعِ إِلَّا بعد تمامِ الكلام ؛ لأَنَّهُ حَمْلٌ على التأويلِ والحَمْلُ على التأويل قَبْلَ تمامِ الكلامِ فاسدٌ . هذا إِنْ جعلتَه معطوفاً على الموضع. وإِنْ رَفَعْتَ قوله : و "عمروٌ" على الابتداءِ فيمتنعُ مِنْ جِهَةِ أَنَّه لا يعملُ عاملانِ في معمولٍ واحدٍ ،وهما إِنَّ والابتداء ،ولأَنَّك تستأنفُ قولك : "وعمرو" والجملةُ الأولى لا تتمُّ إِلا بالخَبَرِ،ويبطلُ أيضاً الحَمْلُ على الموضعِ عند الحذَّاقِ من النحويين إِلَّا أَنْ يكون هناك مُحْرِزٌ نحو : ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً

---

(١) بعده في الجزولية : إِنْ ظهر الإِعراب في معمولها فبعد الخبر وإِلَّا فمطلق .

(٢) انظر الإِنصاف م ٢٣ ص ١٨٥ .

(٣) الكتاب ٢/١٥٥ .

فالمحرز موجودٌ وهوَ ليس" وأمّا هنا فلا مُحْرِزَ للموضعِ . وكذلك : هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً منعوا مِنْ حملِهِ على المَوْضِعِ ،لأنّه لا مُحْرِزَ له؛ إذ لا ينصب "ضارب" "زيداً" "إلاّ إذا كان منوّناً .

وأمّا الذين مَنَعُوا العَطْفَ على المَوْضِعِ على الإطلاق فسببُه أنّهم يشترطون فيه المُحْرِزَ ولا مُحْرِزَ هنا . وأمّا الذين أجازوا على الإطلاق فقاسوا ما ظَهَرَ فيه الإعراب على ما سُمِعَ ممّا لم يظهر فيه الإعراب نحو : إنّك وزيدٌ ذاهبان ،وأمّا الذين أجازوا ذلك إنْ ظَهَرَ الإعرابُ بعد الخَبَرِ . ولم يجيزوه قبله فلأنّه حملٌ على المعنى والحَمْلُ على المعنى إنّما يكونُ بعد تمامِ الكلامِ لا قبله .

وأمّا الذين أجازوا // إنْ لم يظهرْ مُطْلقاً نحو : إنّك وزيدٌ قائمان، ٢٧٣ ب
وإنّك قائمٌ وزيدٌ ، فسببُه عندهم عدمُ ظهورِ الإعرابِ ،فلمّا لم يظهرْ سَهُلَ الخِلافُ ،فكأنّه لا خلافَ فقاسه على المماثِلِ لَفْظاً وقال : نظير ذلك لا رجلَ وامرأةٌ في الدارِ لما لَمْ يَظْهرِ العَمَلُ صارت "لا" كأنّها غيرُ مؤثّرة ،وأيضا فإنّ الإعرابَ لما زال سَهُلَ ذلك كقولهم : مَنْ زيداً في الحكايةِ ولا يقولون : أيٌّ زيداً (١) ،وقولُ العربِ (٢) : إنّهم أجمعون ذاهبون ،وإنّك وزيدٌ ذاهبان (٣) ، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء فيُرى (٤) أنّهم قالوا : هم "ش : ولم يرد (٥) أنّهم يغلطون في لغتِهم ،لأنّهم على قدر طباعهم تكلّموا ،وإنما غَلَطُهم في قياس حيث توهّموا أمراً قد نُسِخَ (٦) ،فأجمعون توكيد مرفوعٌ لا متبوعَ لهُ ؛ لأنّ قبلَه منصوباً ،فكأنّه توهّمَ مكانَ قولِهِ : إنّهم ؛ هم كأنّه قال : هم أجمعون، وكلامُ سيبويه هنا يدلّ على أنّه لا يُعْطَفُ على الموضعِ في قولك : إنّك منطلقٌ وزيدٌ ،ألا ترى أنّه قال هنا إنّ العربَ يغلطُونَ حيث يفعلون هذا، وكذلك فَعَلَ في الصِّفَةِ (٧) نحو : إنّ زيداً قائمٌ العاقلُ حيث جعلَها

---

(١) الكتاب ٢/٤١٣ .
(٢) الكتاب ٢/١٥٥ .
(٣) في المصورة : ذاهبون ،وهو خطأ .
(٤) في المصورة : فترى، والتصويب من الكتاب .
(٥) يعني سيبويه لأنه قال "واعلم أنّ أناسا من العرب يغلطون فيقولون إنّهم أجمعون ذاهبون ،وإنّك وزيد ذاهبان ، وذلك أنّ معناه معنى الابتداء ،فيُرى أنه قال : هُمْ"
(٦) هذا الأمر هو رفع المبتدأ قبل دخول "إنّ" .
(٧) انظر الكتاب ٢/١٤٧ .

بدلاً من الضميرِ في قائمٍ أو خبر مبتدأٍ ولم يجعلها نَعْتًا على المَوْضِع.

وأمَّا التَّنْظِيرُ لها بـ "لا" فغيرُ صحيحٍ ،لأنَّ لا مركَّبةٌ مع الاسم فهما في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ وإنَّ والاسمُ ليسا مركَّبين. وأمَّا قوله تعالى ﴿ إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابِئُونَ ﴾ (١) فعلى التقديمِ والتأخيرِ كقول الشاعر:

٦٥ -وإلَّا فاعلموا أنَّا وأنْتُمْ بُغَاةٌ ما بَقِينا في شِقَاقِ (٢)

التقدير: أنَّا بغاةٌ وأنتم كذلك ، فحذف من الثاني لدلالةِ الأوَّلِ عليه .

وأمَّا قوله تعالى ﴿ إنَّ اللهَ وملائِكَتُهُ يُصَلُّونَ ﴾ (٣) فإنَّما هو على حذفِ أحَدِ الخَبَرَيْنِ ،وقدَّره أبو عَلِيٍّ الفارسي : إنَّ الله يصلون على النبيِّ وملائكته يصلون ، وقدَّره غيره : إنَّ الله يصلِّي على النبي وملائكته يصلون على النبي ،ولعلَّ أبا علي إنَّما قدَّر ذلك حين اعتقد الحَذْفَ من الثاني وصحَّ الإخبارُ عنه بالجمعِ كقوله تعالى حكاية عنهم ﴿ قالَ رَبِّ ارجعُونِ ﴾ (٤) ولم يقدِّرْهُ مفردًا لئلا يقرب في القُبْحِ من قوله:

نَحْنُ بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأيُ مُخْتَلِفُ (٥) [٤٣٢]

ومن قدَّره مُفْردا حَذَفَ من الأوَّلِ ،ولم يكن بُدٌّ مِنَ الحذْفِ على قولِ من (٦) رفع الملائكة ونَصَبها ،لأنَّ الصلاةَ من اللهِ غيرُ الصلاةِ منهم فلا يصحّ أنْ يجمعَ بينهم في لفظٍ واحدٍ ،والمعنى مختلفٌ .

---

(١) الآية ٦٩ من سورة المائدة وانظر الكتاب ٢/ ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) البيت لبشر بن أبي خازم
وهو في الكتاب ٢/ ١٥٦ والإنصاف ١٩٠ وشرح ابن يعيش ٨/ ٦٩ ، ٧٠ والخزانة ٤/ ٣١٥ وشرح التصريح ١/ ٢٢٨ .

(٣) قرأ الجمهور "وملائكته" نصبا ،وابن عباس ،وعبد الوارث عن أبي عمرو رفعاً البحر المحيط ٧/ ٢٤٨ .

(٤) من قوله تعالى "حتى إذا جاء أحدهم الموت قال : ربِّ ارجعون" ٩٩ سورة المؤمنون .

(٥) سبق ٦٥٧ ، ٦٥٩ .

(٦) في المصورة مع ،وهو تحريف .

(فصـــــــــل)

واعلم أنّه لا يجوزُ : إنَّ زيداً وعمراً قائمٌ إلّا في الشعرِ كقوله :

إنَّ شَرْخَ الشبابِ والشَّعَرَ الأَسْـ ـودَ ما لم يُعاصَ كان جُنُونا (١) [٤٣٤]

أراد : ما لم يعاصيا . وقال عنترةُ :

..... فإنّي وجروةَ لا تَرودُ ولا تُعـارُ (٢) [٤٣٥]

والسائغ لا ترودُ ولا تُعارُ "بالنُّونِ" ،وكذلك قوله :

من يك أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وقَيّاراً بها لغريبُ (٣) [٤٣٦]

وحَمَلَ بعضُهم هذه الأبياتَ على حَذْفِ الخَبَرِ من الأوّلِ لدلالة الثاني عليه ولذلك لم يَنْقَسْ ،وقال الفارسيُّ : جَعَلَ الاثنين كالواحدِ لتلازمهما كقول الشاعر:

فكأنَّ في العَيْنَيْنِ حَبَّ قَرَنْفُلٍ أَوْ سُنْبلا كُحِلَتْ به فانْهَلَّتِ (٤) [٩٥]

وقال :

* بها العَيْنانِ تَنْهَلُّ * (٥) [١٧]

(وقال)

ولو رَضِيَتْ يداىَ بها وضَنَّتْ لكان عَلَيَّ للقَدَرِ الخِيارُ (٦) [٩٦]

وزعم الكوفيون : أنَّ الواوَ بمعنى "مَعَ" فإنَّما أَخْبَرَ عن واحدٍ ،واستدلّوا بقوله :

فإنَّك والكِتابَ إلى عَلِيٍّ كدابغةٍ وقد حَلِمَ الأَديمُ (٧) [٤٣٨]

---

(١) سبق ٦٥٨.
(٢) سبق ٦٥٨.
(٣) سبق ٦٥٨
(٤) سبق ص ١٩٦ ، ٦٥٩.
(٥) سبق ص ٣٤ ، ٦٥٩.
(٦) سبق ص ١٩٦ .
(٧) سبق ص ٦٠٩.

ولو أراد العَطْفَ لقال : ورَدَّ بغِها . ولا حُجَّةَ فيه إذْ قد يكونُ على حذف حرف العَطْفِ والمعطوفِ كقولهم : راكبُ الناقةِ طليحان (١) ،أراد : والناقة ،وقول العرب : كان زيدٌ وعمراً كالأخوينِ ،يدلّ على أنَّ حكمَ "واو مع" كحُكْمِ العاطفةِ.

فإنْ عَطَفْتَ بعد الخبر جاز في المعطوفِ وجهان الرَّفْعُ والنَّصْبُ قال الله تعالى * أنَّ اللّهَ بَرِيءٌ من المشركين ورسولُهُ * (٢) قُرِئَ بفَتْحِ أنَّ في السبع وبكسرها في خارجِ السَّبْعِ ،وهي قراءة الحسن (٣) البصرى وسعيد ابن جبير (٤) ،فالرفعُ عند سيبويه وأبي العباس والزجاج وابن السراج وغيرهم من الحذاق من وجهين : أحدُهما حَسَنٌ وهو : الرفع بالابتداءِ ،وحُذِفَ خبرُه لدلالةِ الأوَّلِ عليه . والثاني : أنْ يكون معطوفاً على الضميرِ في "برىء" كأنَّه قال : برىءٌ مِنَ المشركين هو ورسولُه ،وأغنى الفَصْلُ عن التوكيدِ ،ويقبحُ من غيرِ توكيدٍ ولا فَصْلٍ وقد بُيِّنَ ذلك في العَطْفِ بما أغنى عن إعادتِه (٥) ، وجَعَلَ أبو القاسم الرَّفْعَ من ثلاثةِ أوْجُهٍ (٦) ،والثالث :هو العَطْفُ على الموضع أغنى على موضعِ "أنَّ وحدها وهذا لا يقولُ به أحدٌ ،لأنَّ "أنَّ" حَرْفٌ ،والحروفُ لا موضِعَ لها من الإعراب أو على موضع أنَّ مع اسمها خاصَّةً ولا موضِعَ لها بخلاف "لا رجل" ،لأنَّ "أنَّ" لم تُبْنَ مع الاسم كما بُنِيَتْ "لا" مع الاسم فَصُيِّرا بمنزلةِ كلمةٍ واحدةٍ ،والعطفُ في الحقيقةِ إنَّما هو على موضعِ الاسمِ لكن لمّا بنيت معه "لا" وصارا بمنزلة اسمٍ واحدٍ أمكن أنْ يقالَ : العطفُ على موضع "لا" مع اسمها بخلاف أنَّ . وإمّا أنْ يريدَ // على ٢٧٤

---

(١) سبق ص ٦٤٠.
(٢) الآية ٣ من سورة التوبة.
(٣) في المصورة : أبي الحسن ،وهو خطأ.
(٤) هذه القراءة منسوبة في البحر المحيط ٥/٦ للحسن البصرى والأعرج وانظر معجم القراءات : ٢/٧
(٥) انظر ما سبق ٦٤٣.
(٦) الجمل : ٦٩ ، ومنها الوجهان السابقان ،

موضع اسم أنَّ ، ولكنه تجوَّز في العبارة ،وحينئذٍ ينتظمُ قولُه مع ما استشهد عليه ،وهذا ليس برأي البصريين ،وإنَّما هورأيُ الكوفيين قاسُوه على قول العرب: إنَّهم أجمعونَ ذاهبونَ، وإنَّك وزيدٌ ذاهبانِ ،وقد تقدَّمَ الكلامُ على ذلك (١) .
وأمَّا أنْ يريد على موضع أنَّ مع اسمها وخبرها فهذا هو الذى أراد الفارسيُّ في الإيضاح ،وهو أحدُ وجهي الرَّفْعِ اللَّذين ذكرهما سيبويه وقد تقدَّم بيانهما، وقد نزَّل ابنُ السيدِ قوله (٢) : إنَّ الرَّفْعَ من ثلاثةِ أوجهٍ على وجهٍ آخر بخلافِ ما ذكرنا (٣) قال : إنَّ المكسورة تأخذُ بشبهٍ من الجملة الفعليةِ وبشَبَهٍ من الجملةِ الابتدائيةِ ،فجعل أبو القاسم الرَّفْعَ من ثلاثة أوجهٍ : أحدها : على الضَّميرِ المرفوعِ . والثاني : تشبيهاً لها بالجملة الفعليَّة . والثالث : تشبيها لها بالجملة المبتدئةِ (٤) ،وأُعْجِبَ بهذا التخريج ولو سكت عنه لكان به أليق ، فإنَّ المشاكلة لا تُوْجِبُ رفعاً ولا نَصْباً ولا خَفْضاً حين لم تكن معدودة في عواملِ الرفع ولا النصب ولا الخفض ،وإنَّما توجبُ تفضيلَ الرَّفْعِ أو النَّصْبِ في باب الاشتغالِ وغيره ، ثم إنَّ هذا العطفَ على الموضعِ هنا إنَّما يرجع في الحقيقةِ إلى الرفع بالابتداء ، وذلك أنَّ قولك : إنَّ زيداً قائمٌ وعمروٌ إن جعلته معطوفاً على الموضع فيكونُ قولك : قائمٌ خبراً عنها وهو مفردٌ ولا يُخْبَرُ عن اثنين بواحدٍ فرجع إلى أنَّ التقدير : وعمروٌ قائمٌ فحذفَ خَبَرَ الثاني لدلالةِ خَبَرِ الأوَّلِ عليه ،وإلَّا فكان يَنْبَغِي أنْ يكونَ الخَبَرُ مُثنًّى فيقال : إنَّ زيداً قائمان وعمروٌ ،على تقدير: إنَّ زيداً وعمروٌ قائمان . وهذا قد تقدَّم منهُ ، والله أعلم .

وما ذكرناه مِنْ أحكامِ العَطْفِ في "إنَّ" المكسورة يصح مثلُه في "لكن" خاصَّةً عند الجميع من البصريين إلَّا عند سيبويه ،فإنَّ الظاهرَ

---

(١) سبق ١٠٠٨
(٢) يعني الزجاجي ،في الجمل ٦٩ .
(٣) في المصورة : فاذكرها ،تحريف.
(٤) الذى في إصلاح الخلل ١٧٠ يختلف عما هنا .

من كلامه أنّه يجوّزُ مثل ذلك في "أنّ" المفتوحة (١) وقد ردّه عليه بعضُهم فيما حكى ابنُ جنّي (٢) عنه ،وذلك أنّه أنكر على سيبويه الاستدلال بالآية من قوله تعالى * أنّ اللّه بريءٌ من المشركينَ ورسولُه * (٣) ،وقال (٤) : إنّما يسوغُ هذا مع إنّ المكسورة ،لأنّها على شَرْطِ الابتداءِ ،و "أنّ" تجعلُ الكلامَ شأناً وحديثاً وموضعها يختصُّ بالمفردِ لا بالجملةِ قال ابن جني (٥) : هذا معنى ما أوردَ هذا المنكرُ على صاحبِ الكتابِ في هذا الموضعِ ،والقولُ فيما بعد مع صاحبِ الكتابِ سماعاً وقياساً ،أمّا السماعُ فقد جاء قول جعفر بن عُلْبَةَ الحارثي (٦) :

٦٦ - فلا تَحْسَبِي أنّي تَخَشَّعْتُ للعِدا بشيْءٍ ولا أنّي من الموت أفْرَقُ
ولا أنا مِمَّن يزدهيه وعيدُكُمْ ولا أنّني بالمَشْي في القَيْدِ أخْرَقُ (٧)

فعطف الجملةَ من المبتدأِ والخبرِ على "أنّ" المفتوحةِ ،وقد رُوِيَ أيضا :

* ولا أنّ نفْسي يزدَهيها وعيدُهُمْ *

فظَهَرَ وقوعُ الجُمْلَةِ موقعَ "أنّ" المفتوحةِ ،وعُطِفَتْ عليها .

---

(١) انظر إصلاح الخلل ١٧٤ والكتاب ١/٢٣٨ ، ٢/١٤٤ .
(٢) في المصورة : الجني .
(٣) الآية ٣ من سورة التوبة .
(٤) أي المعترض انظر شرح ديوان الحماسة لابن جني ل ١٣ أ .
(٥) المصدر السابق .
(٦) هو جعفر بن علبة بن ربيعة بن عبد يغوث ،ويكنى أبا عارم ، وهو من مخضرمي الدولتين ،قتله بنو عُقيل صبراً لدماء كانوا يطلبونه بها" عن هامش الحماسة ١/٦٣ - (بتحقيق د . العسيلان) .
وانظر المصادر التي استقى منها ترجمة الشاعر .
(٧) البيتان في الخزانة ٤/٣١٩ وقد نقل البغدادي كلام ابن جني فانظره هناك .

وفي التنزيل أيضاً ﴿ وأنّ هذه أُمّتُكُمْ أُمّةً واحدةً وأنا ربُّكُمْ ﴾ (١) فعطفَ الجملةَ من مبتدإٍ وخبرٍ على أنّ المفتوحةِ. (٢) وأمّا القياسُ فإنّها وإنْ لم تكن في مواضعِ الابتداءِ فهي في مواضعِ التّحقيق ، كما أنّ المكسورةَ كذلك (٣) ؛ وتقول : علمت أنّ زيداً منطلقٌ ، وعلمت إنّ زيداً لمنطلقٌ . (٤)

قلت : وأمّا السيرافي فقال : " أمّا استشهادُ سيبويه بالقرآنِ فهو في الظاهرِ وَهْمٌ منه ، ومِنْ كُلِّ من يستشهدُ به من النحويين ، لأنّهم يردُّون الاسم على موضعِ أنّ على أنّها مكسورة ، والذي في القرآن " أنّ " مفتوحة " ثم قال : " ورُفِعَ رسولُه على وجهين جيّدين :

أحدهما : أنّ "أذانٌ" إعلامٌ بقولٍ ، ولو قيل : وأذانٌ من اللهِ ورسولِه إلى الناس اللهُ بريءٌ من المشركين ورسولُه (٥) لكان جيّداً ؛ لأنّ معناه : وقولٌ من اللهِ ورسولِه : اللهُ بريءٌ من المشركين .

والوجهُ الآخر : أنْ يُعْطَفَ ورسوله على المُضْمَرِ الذي في " بريء " ويكون ذلك حسناً ، لفَصْلِ " من المشركين " بينهما " (٦)

ويظهرُ من كلامِ السّيرافي أنّه لا يُجيزُ العَطْفَ على موضعِ أنّ المفتوحةِ ثم جوّزَهُ في بعضِ المواضع ، وتأوّلَ كيف وَقَعَتْ بمعنى الجملةِ ، فكان ذلك منه تجويزاً لما مَنَعَهُ ، لكن إذا تُقدَّرُ تقديرَ الجملةِ ، وعليه يجب أنْ يُبْنَى

---

(١) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون ، وقرأ بفتح همزه "إنّ" وتشديد النون من السبعة : ابن كثير ونافع وأبو عمرو ، السبعه ٤٤٦ ، والبحر ٦/٤٠٨ وانظر معجم القراءات ٤/٢١٤ .

(٢) اختصر الشارح هنا كلام ابن جني انظره في شرح ديوان الحماسة .

(٣) بعده من كلام ابن جني : " فلما استوتا في المعنى والعمل وتقاربتا في اللفظ صارت كل واحده كأنها أختها " .

(٤) بعده من كلام ابن جني : فتجد (في المثالين) معنى المكسورة كمعنى المفتوحة وتؤكد في الموضعين كليهما قِيامَ زيد لا محالة إلخ . . ما قال .

(٥) بعده في السيرافي : أوْ إنّ الله بريء من المشركين ورسوله .

(٦) شرح السيرافي (دار الكتب ١٣٧) ٣/ل ١٠ ب

كلامُ سيبويه وابن جنّي[1] أنّه يجوز العطفُ على موضع " أنّ " المفتوحة في بعض المواضع ، لأنّها وقعتْ موقعَ الجملةِ في بعضِ المواضعِ لشبهها بإنّ المكسورة ، ولا يكون ذلك في مواضع أنّ المفتوحة ، فإنّه قد يجيءُ موضعٌ لا تقعُ فيه موقعَ الجملةِ ألبتّةَ ، فلا يصحّ أنْ يُعطفَ عليها الجملةُ ، فإنّ حرفَ العطفِ يُوجبُ التّشريكَ بين المعطوفين في العامل ، ومِنَ العواملِ ما لا يقعُ على الجملةِ ولا على معناها كقولك : يعجبني أنّ زيداً قائمٌ وعمروٌ خارجٌ ، فهذا لا يجوز على العطفِ ؛ لأنّ يعجبني لا يصحّ أنْ يقعَ على " عمرو خارج " ولا على معناه ؛ لأنّه لا يسبك[2] إلّا[3] المفرد .

وأمّا النّصبُ فعلى العطفِ على اسم " إنّ " نحو : إنّ زيداً قائمٌ وعمراً ، وهذا أيضا إنّما هو من عطفِ الجملةِ وحذفِ خبرِ الثّاني لتقدّمِ الدّلالة عليه ، وإلّا فينبغي أنْ يقال : إنّ زيداً قائمان وعمراً كما لو قدمته قبلَ الخبر ، وقال الشاعر :

إنّ الرّبيعَ الجَوْدَ والخريفا ... يدا أبي العبّاسِ والصّيوفا[4] [٥٩١]

وقال الأخطل :

٦٦٧- إنّ العَرارةَ والنّبوحَ [لدَارِمٍ ... والمُسْتَخِفُّ[5]] أخوهُمُ الأثْقالا[6]

---

(١) في المصورة : الجنى .
(٢) غامضة في المصورة .
(٣) في المصورة " إلى "
(٤) سبق تخريجه ٩٠٣
(٥) ما بين المعقوفين ذهبت به الرطوبة .
(٦) البيت في شعر الأخطل (السكرى) : ١١٦ ورقمه ٤٥ من قصيدة أولها :

كذبتك عينك ، أم رأيت بواسطٍ ... غلس الظلام ، من الرّباب ، خيالا .

والعرارة : النّجدة والشّدة والشّوكة ، والنبوح : العددُ والجماعة .
والأمالي الشجرية ١/ ١٨٩

يُنْشَدُ بنصبِ المُسْتَخِفِ ورفعه ، فالنَّصْبُ // عَطْفٌ على اسم " إِنَّ " والرَّفْعُ ٢٧٥
على الاستئنافِ ، وأَسْهَلُ وجوهِهِ أَنْ يكون المُسْتَخِفُّ بمعنى الذى استخَفَّ ،
" والأثقالُ " مفعولُ " المستخف " وأخوهم " خبرُه ، وفى المُسْتَخِفِّ فاعلٌ
يعودُ على(١) الألفِ واللامِ ، و"هم " فى " أخوهم " يعود إلى " ذارمٍ " ،
وفى هذا فَصْلٌ بين الصِّلَةِ والموصولِ بالخَبَرِ .

والصوابُ أَنْ يكونَ الألفُ واللامُ بمعنى " الذين " و " أخوهم " فاعل
" المستخف " و "الأثقال " مفعول به ، والمعنى : وإِنَّ لذارم القومَ
الذين يستخفُّ بعضهم الأثقال " أَي : فيهم قبيلةٌ يَسْتَخِفُّ بعضُها الأثقال .
ويجوز أَيضاً فى المعطوفِ المنصوبِ أَنْ يكون مفعولاً معه والعاملُ فيه الخبر
إذا كان مِمَّا يَصِحُّ له العمل فى المفعولِ معه كقائمٍ ونحوه ، وإِلَّا لم يَجُزْ
ذلك . رجعنا .

[العطف على الابتداء مع كأَنَّ وليت ولعل]

وأَمَّا كأَنَّ وليت ولعلَّ : فلا يجوزُ العَطْفُ معها على الابتداءِ ؛ لأَنَّها
غيرت معنى الابتداء وأَحدثَتْ معنى التشبيه والتمنى والترجّي ، فإِن عَطَفْتَ
عليها كنت حائراً بين أمرين مردودين : إِمَّا أَنْ تبقيه على موضوعِهِ وذلك غير
ممكن هنا ، وإِمَّا أن تُزيلَ حرفَ العَطْفِ عن موضوعِهِ ، وذلك باطلٌ وإِنَّما
يجوز الرفع فى هذه الثلاث على العَطْفِ على الضميرِ المرفوعِ فى الخبر ، والأحسنُ
أَنْ تؤكّده فتقول : ليتَ زيداً قائمٌ هو وعمروٌ ، ولا تقول ذلك على العَطْفِ
على الموضع ولا على الابتداءِ ؛ لأَنَّ الأَوَّلَ تمنٍّ والثانى خبرٌ فلا يدل خبرُ
الأَوَّلِ على الثانى إِذْ ليس من جِنْسِهِ ، ولذلك منعوا : تَبًّا له وويحٌ ، لأَنَّ
المثبتَ تبيينٌ ، والمحذوفَ خبرٌ فلا يدل أحدُهما على الآخَرِ .

فصل من الباب

وهو الكلامُ على المجرورِ التامِّ والظرفِ التّامِّ ، وعلى النّاقِصِ منهما .
فتقول إِذا قلت : إِنَّ فيها عبدَ الله قائماً ، إِذا كان الظَّرْفُ تامّاً جاز لك
فى " قائمٍ " وجهان : الرَّفْعُ على الخبر والظَّرْفُ متعلِّقٌ به أو خَبَرٌ آخَرُ ، ويجوزُ
النَّصْبُ فى قائمٍ على الحالِ والظَّرْفُ خبرٌ متعلِّقٌ بمحذوفٍ وهو العامل فى الحالِ ،
ومعنى تمامِ الظَّرْفِ أَنْ يصحَّ فيه أَنْ يكونَ خبرًا لإِنَّ .

---

(١) فى المصورة : على إلى ، ومعنى ذلك أن "إلى" يمكن أن تكون موضع "على"
وهذا أسلوب معروف في الإشارة إلى الروايات .

فإنْ كان الظَّرْفُ ناقصاً مثل قولك : إنَّ اليومَ زيداً قائمٌ لم يَجُزْ في قائم إلّا الرفع عند البَصْريين والظَّرْفُ متعلِّقٌ به ، ولم يَجُزْ النَّصْبُ في قائمٍ على الحالِ ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما تَجِيءُ بعد تمامِ الكلامِ ، وظرف الزمان لا يصح أنْ يكونَ خبراً عن الجثّةِ ؛ إذْ لا فائدَةَ فيه . وأجازَ الكوفيونَ النَّصْبَ على الحالِ ؛ لأنَّ الحالَ عندهم تجيءُ بعد تمام الكلام في نحو : مررتُ بزيدٍ قائماً وقبل تمام الكلام في باب كان من قولك : كان زيدٌ قائماً ، وكذلك يقولون في باب "إنَّ" ، واستشهدوا على ما ادَّعوه بقول الشاعر :

٦٦٨- فلا تَلْحَيني فيها فإنَّ بِحُبِّها ... أخاكَ مُصابَ القَلْبِ جَمٌّ بلابلُه (١)

والبصريونَ يَرْوونَهُ : مصابُ القَلْبِ جَمٌّ بلابلُه ، بالرفع . وكذا أنشدَهُ سيبويه .

فنقولُ لهم : إنَّ هذه الحروفَ إنَّما دَخَلَتْ على المبتدأِ والخَبَرِ فما بعدها يجب أنْ يكونَ في تقدير المبتدأِ والخبر ولو قلت : اليومَ زيدٌ قائماً ، لم يَجُزْ ، فكذلك مع "إنَّ" لا يجوز : إنَّ اليومَ زيداً قائماً فإذا ثَبَتَ عليهم هذا فروايةُ النَّصْبِ في البيتِ إنْ صَحَّتْ جوازُها على غير ما قالوا وهو أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً لفَهْمِ السَّامعِ كقولِ الشَّاعِرِ :

٦٦٩- وكل كَسِيرٍ يعلمُ الناسُ أنَّه ... سِوى عظمِ سَوْءٍ لا ترى فيه مَجْبرا (٢)

وكأنَّ التقديرَ : فإنَّ بحبِّها أخاك كَلِفٌ أو موكل في حال ما هو مصاب القلب.

مسألة

تقول : "إنَّ في الدار زيداً قائماً فيها" إذا كَرَّرْتَ الظَّرْفَ وهو تامٌّ جاز عند سيبويه الوجهانِ كما كان قَبْلَ التكرارِ ، ومنع الكوفيون مِنَ الرَّفْعِ (٣) ؛ لأنَّهم إنْ رفعوا كان الظرفان معاً في صِلَةِ قائمٍ ، وأحدُهما يُغْنِي عن الآخر ، وإنْ نصبوا كان أحَدُ الظرفين خبراً والثاني متعلقٌ (٤) بالحالِ ، قالوا : ولم يجيءْ

---

(١) من شواهد الكتاب ٢/ ١٣٣ ، والأصول : ١/ ٢٤٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٠ والمقرّب ١/ ١٠٨ والخزانة ٣/ ٥٧٢ ، والمقاصد النحويه ٢/ ٣٠٩ . والهمع ١/ ١٣٥ .

(٢) لم أعثر عليه .

(٣) الإنصاف : ٢٥٨ م ٣٣

(٤) كذا في المصورة ، والأولى : متعلقاً .

فى القرآن شيءٌ مما فيه تكرار إلّا منصوباً ، قال اللهُ تعالى : ﴿ وأمّا الذين سُعِدُوا ففى الجَنّةِ خالدينَ فيها ﴾[1] وقال : ﴿ فكانَ عاقِبَتَهُما أنّهما في النارِ خالدينِ فِيها ﴾[2] . والحُجّةُ عليهم لسيبويه من القرآن قولُه تعالى : ﴿ وهُمْ بالآخرةِ هم كافِرُونَ ﴾[3] فهذا تكرارٌ للتوكيدِ ، فكذلك في مسألتنا ؛ ولأنّ علتهم تُنْتَقَضُ فى الظّرفِ النّاقصِ فى مثل قولك : اليومَ زيدٌ قائمٌ فيه ، فلو كان التكرار عِلّةَ إيجابِ النّصْبِ لوجبَ النّصْبُ فى هذه ، ولم يَجُزْ ، فقد انتقضت علّتُهم مع وجودِ ما منعوه .

وأمّا قولهم : لم يجيءْ شيءٌ فى القرآنِ مما فيه تكرارٌ إلّا منصوباً فليس كلُّ ما هو فصيح يجيءُ فى القرآن ؛ ألَا ترى أنّه لم يجيءْ فى القرآنِ لغةُ بني تميم فى ما النافية ولا خلافَ فى أنّها فصيحةٌ ، وقال سيبويه : وهي أفصح اللغتين[4] .

ابن الطراوة لا يجوزُ " فى الدار زيدٌ قائمٌ فيها " بالرّفْعِ إذْ لا يكون لأحدِ الجارّين متعلق إذْ لا يتعلّقان بقائمٍ ولا يتصورُ التوكيدُ ، إذْ لا يؤكّدُ الظاهرُ بالمضمرِ ولا المضمرُ بالظّاهِرِ ، إذْ ليس من لفظِه ، فإنْ أظهرتَ الضمير فقلت : فى الدار زيدٌ قائمٌ فى الدار ، جاز على التأكيد اللفظيّ .

وهذا غيرُ لازمٍ ؛ لأنّ الظاهرَ هنا هو المضمرُ في المعنى وإنْ كان بغيرِ لفظِهِ كمررت بك أنْتَ ، وأيضا فيحتمل أنْ يكون فى الدار خبرًا مقدّمًا[5] وقائمٌ خبر ثان و " فيها " متعلّقٌ بقائمٍ فلا مانعَ ، وفرّق بين " فى الدار " وبين " هم " إذْ لا يتعلّق " هم " بشيءٍ .

نبأ فى الإنْصاف[6] : احتجّ الكوفيون بالسّماعِ والقياسِ .

أمّا السماعُ فقوله تعالى ﴿ فَفِي الجَنّةِ خالِدِينَ فيها ﴾ و﴿ فى النّارِ خالِدَينِ فيها ﴾ وخالدين حال // لا يجوزُ غيره ، ووجْهُ الدّليل إجماعُ القرّاءِ على النّصْبِ ، ولم يقرأ أحدٌ منهم بالرّفْعِ . ٢٧٦

---

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود .
(٢) الآية ١٧ من سورة الحشر .
(٣) من الآية ١٩ من سورة هود ، و ٣٧ من سورة يوسف ، و ٧ من سورة فصلت .
(٤) ذكر أنّها هى المقيسة ١ / ٥٧
(٥) فى المصورة : خبر مقدم ، والصواب ما أثبتناه .
(٦) فى الإنصاف م ٣٣ ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ مع تصرف فى النص .

وأمّا القياسُ فقالوا : إنّ الفائدةَ في الظّرفِ الثّاني إنّما تحصلُ مع النّصبِ لا إذا حملناه على الرّفعِ ؛ لأنّه في النصبِ يكون الظّرفُ الأوّلُ خبراً عن "إنّ" و "في" الثاني ظرفاً للحالِ (١) وتكون الصّلةُ لقائمٍ منقطعاً عما قبله فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يُلْغَ(٢) منه شيءٌ ، فإذا حملناه على الرّفعِ بطلَتْ فائدةُ "في" الثانيةِ لنيابةِ الأوّلِ (٣) عنها في الفائدةِ ، وحَمْلُ الكلامِ على ما فيه فائدةٌ أشبَهُ بالحِكْمَةِ ،

واحتجّ أهلُ البصرةِ بأنّ الإجماعَ قد وقعَ على جوازِ الرّفعِ والنصبِ إذا لم يكرّر الظّرفُ ، فكذلك إذا كُرِّرَ ، وقُصارَى ما تقرّر أنْ يكون مانعاً تكرّر الظرف؛ لأنّ "في" الأولى تُفيدُ ما تُفيدُ الثانية ، وهذا لا يصلح أنْ يكون مانعاً ؛ لأنّ الثانيةَ تُذْكَرُ على جِهَةِ التأكيدِ ، والتأكيدُ في كلامِ العربِ(٥) سائغٌ ، وصار هذا كقولهم ، فِيكَ زيدٌ راغبٌ فيك ، ولا شكّ أنّ "فيك" الأولى تفيد ما تُفيدُ الثانية ، ومع هذا لم تمتنع صحةُ المسألة فكذلك ها هنا .

وأمّا الآيتان بالنّصبِ فنقول : لا حُجّةَ في ذلك إذِ النصب جائزٌ عندهما فجاءت على أحدِ الجائزين . وقولهم: إنّ القُرّاءَ أجمعوا على النصب غيرُ مُسَلّمٍ فإنّ الأعمش قد قرأ : "خالدون" بالرّفعِ(٦) وقُرِئَ "خالدانِ فيها"(٧) في

---

(١) في الإنصاف : ويكون الثاني ظرفاً للحال .
(٢) في المصورة : يبلغ ، والصواب في الإنصاف.
(٣) في الإنصاف : الأولى
(٤) في الإنصاف : نقدر
(٥) في الإنصاف : شائع
(٦)، (٧) لم أعثر على هاتين القرآتين .
والأعمش هو سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي الكاهلي مولاهم ، الكوفي الإمام الجليل ولد سنة ٦٠ هـ أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي وزرّ بن حبيش وزيد بن وهب وعاصم بن أبي النجود ويحيى بن وثاب ومجاهد بن جبر وغيرهم وروى عنه حمزه الزيات ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم . توفي رحمه الله في ربيع الأول سنة ١٤٨هـ عن الغاية ١/ ٣١٥، ٣١٦ .

الأُخْرَى ، ولا يَلْزَمُ [أَنَّ](١) كلَّ ما لم يُقْرَأْ به إلَّا(٢) يكونَ جائزاً ؛ أَلَا ترى أَنَّ جميعَ ما في القرآن من إعمال " ما " إنَّما جاء الخبرُ فيه منصوباً على الحجازية، ولا يَبْطُلُ الرفع بذلك بل هي اللغةُ المشهورةُ والمقيسةُ ، ثم الإجماع واقعٌ على أَنَّه يجوزُ في اللغة ما لا يجوز في القراءةِ ؛ لأَنَّ القراءةَ سُنَّةٌ متَّبعةٌ ، فلا يدلُّ عَدَمُ القراءةِ على عدم اللُّغَةِ ، وقال تعالى في التكرار: ﴿ وهُمْ بالآخرةِ هم كافرون ﴾(٣) وتكرّر هم الثانية توكيداً في أَحَدِ القولين . ومن تدبَّر سورة الرحمن وقل يا أيّها الكافرون " ، عَلِمَ أَنَّ التكريرَ للتأكيدِ لا يُنكَرُ في كلامهم (٤)

فصـــــل

واعلم أَنَّه يجوزُ أَنْ تقول : " إنَّه زيدٌ منطلقٌ " تريد : إنَّ الحديثَ أَوِ الأمرَ زيدٌ منطلقٌ ، وهذا ضميرُ الأمرِ والشأنِ ، وتُفَسِّره الجملةُ بعدَه ، وإنْ أضمرتَ القِصَّةَ قلت : إنَّها هندٌ قائمةٌ ، قال اللّهُ تعالى : ﴿ إنَّه من يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً ﴾(٥) يريد : الأَمْرَ والشأْنَ ، وقال ﴿ فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصارُ ﴾(٦) يريد: إنَّ القِصَّةَ .

فا(٧) : وقد يجوزُ أَنْ تحذِفَ هذه الهاءَ في الشِّعْرِ كما قال :

إنَّ من لامَ في بَنِي بنتِ حسَّا ... نَ أَلُمْهُ وأَعْصِهِ في الخُطُوبِ(٨) [٦٤١]

أراد : "إنَّـه" ، ولا يجوز أَنْ تكون "مَنْ" منصوبةً بإنَّ لجزمِ الجواب ، وإذا دخل على الاسم الذي يُجازَى به عاملٌ غير الابتداءِ والفعلِ المجازَى به أو عامل(٩) آخر بَطَلَ الجزاءُ ومثلُه* قول الآخر :

إنَّ مَنْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً ... يَلْقَ فيها جآذراً وظباءَ(١٠) [٢٥٧]

---

(١) تكملة يتم بها الكلام
(٢) في المصورة : إلا أن ، وهو خطأ .
(٣) سبقت ١٠١٨
(٤) انتهى كلام ابن الأنباري وقد تصرف فيه الشارح كثيراً .
(٥) الآية ٧٤ من سورة طه .
(٦) الآية ٤٦ من سورة الحج
(٧) الإيضاح له : ١٢٢
(٨) سبق تخريجه ٩٨٧
(٩) لعلها : أيّ عامل آخر
(١٠) سبق ص ٢٩٤
* أي مثله في تقدير ضمير الشأن .

أراد "إِنَّهُ" ، وأَمَّا ابن السراج فيُخَرِّجُ من كلامِهِ فى الأَظْهرِ أَنَّه يجوز حذفُ هذه الهاء فى الكلامِ ؛ لأَنَّه قال " ويجوز أَنْ تَحْذِفَ الهاءَ وأَنْتَ تريد هـا فتقول : إِنَّ زيدٌ منطلقٌ يريد : إِنَّهُ"[1] ، ويشهد لقول ابن السراج ما حكى سيبويه عن الخليل "أَنَّ ناساً يقولون : إِنَّ بِكَ زيدٌ مأْخوذٌ ، على حـذفِ الهاءِ من : إِنَّه بك زيدٌ مأخوذٌ قال سيبويه : وشَبَّهُه بما يجوز في الشعرِ نحو قوله :

* كأَنْ ظَبْيةٌ تَعْطُو إلى وارِقِ السَّلَمْ *[2] [٥٦]

وليس معنى هذا الكلامِ بما لا يجوزُ إِلاَّ فى الشعرِ ، وإِنَّما قسناه بما نَطَقَ به الشعرُ شاهداً على جوازِه فى الكلامِ ؛ لأَنَّ الشعرَ ديوانُ كلام العرب ، فكأَنَّ سيبويه يقولُ : إِنَّ حذفَ الهاءِ من الكلام الذى حكاه عن الخليـل أَضْعَفُ في الكلامِ؛ لأَنَّه يَحْسُنُ اتصال الهاء بها ؛ لأَنَّها لم تُخَفَّفْ ولا يجـوزُ أَنْ تقول : "كأَنَّها ظبيةٌ" ؛ لأَنَّ الإِضمارَ يردُّ الشيءَ إلى أَصْلِهِ فيلزمُـك التشديدُ وأنت قد قَصَدْتَ إلى الخِفَّةِ إِلاَّ فى الضرورةِ نحو قوله :

٦٧٠- فلو أَنَّكِ فى يَوْمِ الرَّخاءِ سألتِني فِراقَكِ لم أَبْخَلْ وأَنْتِ صَدِيقُ[3]

فصارَ حَذْفُ الضميرِ في: "كأَنْ ظبية" أَقْوى من حذفِهِ فى مسألةِ الخليل إِذْ هنا ضرورةٌ إلى الحذفِ ولا ضرورةَ هناك ، ولعلَّ الفارسيَّ دخل عليه الوَهْمُ من قول سيبويه "شَبَّهَهُ بما يجوز فى الشِّعْرِ" فلذلك قال : إِنَّه لا يكون الحذفُ إِلاَّ في الشِّعْرِ ، وفسَّرَ الأُستاذُ أبو على كلام سـ وقت القراءة عليه لهـذا الموضع فقال : يعنى أَنَّ حذفَ ضميرَ الأَمْرِ والشأنِ فى كأَنْ فى الشعر والكلام سواءٌ ، وأَمَّا إِضمارُ اسمها ، وليسَ بشأنٍ فإِنَّه مخصوصٌ بالشِّعرِ نحو : كأَنْ ظبيةٌ ،

---

(١) لم أعثر على هذه العبارة فى الأصول ، ولكن ابن السراج أورد ما حكاه سيبويه عن الخليل . انظر الأصول ١ / ٢٩٧

(٢) سبق ص ٢٨٢ ، ٩٨٣ .

(٣) البيت في معانى القرآن للفرّاء ٢ / ٩٠ ، والمنصف ٣ / ١٢٨ ، والإنصاف ٢٠٥ ، وشرح ابن يعيش ٨ / ٧١ ، ٧٣ ، والمقرّب ١ / ١١١ والخزانة ٢ / ٤٦٥ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٣١١ وغير ذلك .

وعضده بعضهم فقال : المحسّنُ لحذف هذا الضمير أعني ضميرَ الأمرِ والشأنِ- أنّ الجملةَ تبقى بعده مستقلةً إذْ ليسالإ خبارُ عنه بمقصودٍ وإنّما أتى به على جهة البُهْمَةِ(١) وقال آخر ص :(٢) يَحْسُنُ حذفُ اسم إنّ في فصيحِ الكلامِ(٣) وكذلك أخواتها قال :

٦٧- فلو كنت ضَبّيًّا عرفتَ قرابتي ولكنّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشافرِ(٤)

أراد : ولكنّك وقال :

٦٧- فليتَ دفعت الهَمّ عنّي ساعةً :فبتنا على ما خيّلت ناعِمَيْ بالِ(٥)

أراد : فليتك ، إلاّ أنْ يكون ضميرَ أمرٍ وشأن فبابُه الضرورةُ نحو :

* إنّ مَنْ يدخل الكنيسة يوماً *(٦) [٥٧]

لأنّ مفسرَه جملةٌ فقبُحَ حذْفُه كما قَبُحَ حذْفُ الموصوفِ إذا كانتِ الصّفةُ جملةً

---

(١) غامضة في المصورة .

(٢) يعني ابن عصفور : في شرح الجمل ١/ ٤٤١ ، ٤٤٢

(٣) قال ابن عصفور " إذا كان في الكلام ما يدلّ عليه "

(٤) البيت للفرزدق وليس في نسخة الديوان التي بين يدي وهو شاهد الكتاب ٢/ ١٣٦ والأصول ١/ ٢٩٩ ومجالس ثعلب ١/ ١٠٥ ، والمحتسب ٢/ ١٨٢ ، والمنصف ٣/ ١٢٩ ، والإنصاف ١٨٢ وشرح ابن يعيش ٨/ ٨١ ، ٨٢ والمقرب ١/ ١٠٨ وشرح الجمل ١/ ٤٢٦ ، ٤٤٢ ، والخزانة ٤/ ٣٧٨ وغيرها . ويروى : ولكن زنجيًّا وقال البغدادي : واعلم أن قافية البيت اشتهرت كذا عند النحويين وصوابه : ولكن زنجيا غلاظاً مشافرهُ ، وبعده أبيات ذكرها في الخزانة ٤/ ٣٧٩ .

(٥) البيت لعديّ بن زيد في ملحقات ديوانه : ١٦٢ وهو في النوادر ٢٥ ، والإيضاح للفارسيّ ١٠٦ ، والأمالي الشجرية ١/ ١٨٣ ، ٢٩٥ والضرائر لابن عصفور ١٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٢ ، وشرح أبيات المغني والخزانة ٤/ ٣٨١ ، وغير ذلك كثير .

(٦) سبق ٢٩٤ ، ١٠٢٠ .

فتقام مقامه] قال ابن يسعون[1] : استشهدَ فآ بالبيتِ على ما استشهد بـه سيبويه من جوازِ حَذْفِ الهاءِ // التى للأَمْرِ والشَّأْنِ فى الشِّعْرِ وقد كَثُرَ ذلك جدًّا حتى كاد حذفُها يكون غير ضرورة ، ولولا اعتقاد هذا الحذف لما جازَ أَنْ تكونَ "مَنْ" هنا شرطية] وهذا يَظْهَرُ منه الموافقة لقول ص ، والأَوَّلُ أَظْهَرُ فى تفسير كلامِ سيبويه ، وأَمَّا كونُ الجملةِ يقبُح أَنْ تُقامَ مقامَ الموصوف فصحيح ؛ لأَنَّ الصِّفَةَ لا تقام مقام الموصوفِ إلَّا إذا كانت مَحْضَةً ، وكانت مختصَّةً بجِنْسِ الموصوفِ كما قدَّمنا فى باب النعت وهذه الجُمْلَةُ ليست بصفةٍ إنَّما هى خَبَرٌ ، والمغلِّطُ لهم لَفْظُ سيبويه فانظره .

وإذا حذفتَ الهاءَ فقبيحٌ أَنْ تَلِيَ إِنَّ الفعل ، يقبح أَنْ تقولَ : إِنَّ قام زيدٌ . وإِنَّ يقومُ عمرو ، تريد : إِنَّه ، فإِنْ فصلتَ بينهما وبين الفعل بظرفٍ جاز فقلت : إِنَّ خلفَك قام عمرٌو ، وإِنَّ خلفك يقومُ زيدٌ ، وإِنَّ اليومَ يخرجُ أَخوك ، كقول الشاعر :

* فإِنَّ به تُثْأَى الأُمُورُ وتُرْأَبُ *[3] [١٦٦]

وقال الفَرَّاءُ : اسم إِنَّ المعنى ، وقال الكسائى : هى ملغاةٌ .

وأجاز ابنُ الطراوة الوجهين ، أعني الإضمارَ والإلْغاءَ . قلت : وقد جاء حَذْفُ الضميرِ مع أَنَّ الفِعْلَ وليها ، أو الإلغاء على قول الكسائى ، قال الشاعر :

* فليتَ دَفَعْتَ الهمَّ عنِّيَ ساعةً *[2] [٦٧٢]

---

(١) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسْعون التجيبى ، ويعرف بالشنشى قال ابن الزبير : كان أديبا نحوياً لغويا ، فقيها فاضلاً ، حسن الخطّ والوراقة ، من جِلّة العلماء ، وعلِيه الأدباء ، عريقاً فى الآداب واللغة .. اقرأ بالمريّة وولِيَ أحكامها ، وروى عن مالك بن عبد الله العتبيّ ويحيى بن عبد الله الفرضيّ وغيرهم . وألف المصباح فى شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح وغيره مات فى حدود سنة أربعين وخمسمائة عن البغية ٢/ ٣٦٣ .

(٢) سبق ٢٩٧

(٣) سبق ١٠٢٢

أراد : فليتك أوْ فليته ، وحذفُ ضمير الأمْرِ أجودُ من حذفِ ضمير المتكلِّمِ أو المخاطب أو الغائبِ ، لأنَّكَ إذا حذفْتَ ضميرَ الأمْرِ بقيتِ الجملةُ بأسرِها التي هي تفسير الضمير ، وإذا حذفتَ ضميرَ الإنسانِ حذفتَ جزءًا من الجُمْلَةِ ولم يبق ما يقومُ مقامَه . وشاهدُ حذفِ ضمير الإنسانِ بلا احتمالٍ قول الشاعر ، أنشده سيبويه : (١)

فلو كنتَ ضَبِّيًّا عرفت قرابتي ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المشافرِ (٢) [٦٧١]

أراد : ولكنَّكَ زَنْجِيٌّ ، ويروى زَنْجيًا عظيمَ المشافرِ ، بالنصب على حذفِ الخَبَرِ كأنَّه قال : ولكنَّ زَنْجيًّا عظيمَ المشافرِ لا يعرفُ قرابَتي . وحذفُ الخبر في كلام العرب أكثرُ من حذفِ الاسم ؛ لأنَّك حذفتَ والمعنى يدُلُّ على المحذوفِ ولم تهيِّئْ " لكنّ " للعَمَلِ وتقطعها ، وإذا حذفتَ الاسمَ اجتمع إلى حذفِه أنْ هيَّأْتها للعَمَلِ ولم تُعْمِلْها ، ومثله قول الآخر ، وأنشده سيبويه :

٦٧٢- فما كُنْتَ ضفَّاطاً ، ولكنَّ طالباً ... أناخَ قليلاً فوْقَ ظَهْرِ سبيلِ (٣)

قال سيبويه : كأنَّه قال : " ولكنَّ طالبًا مُنيخاً أنا " (٤-ولكنَّ طالبا منيخاً كنت-٤) فحذفَ الخَبَرَ للعِلْمِ به ، والضفَّاطُ الذي يحمل طعامه إلى مكان يبيعه . ، وقيل لعَّاب الدُّفِّ يقال له : ضفَّاط (٥) عن ابن دريد ، ويقالُ للذي يُبِلُّ الجِلْدَ إذا كان يابساً قد ضَفَطَهُ يضفُطه ضفاطةً .

وقال بعضهم : وأكثرُ ما يكون حَذْفُ الخَبَرِ مع التنكيرِ في الاسم نحو قوله :

* إنَّ مَحَلاً وإنَّ مُرْتَحَلا (٦) * [١٩٧]

أراد : إنَّ لنا مَحَلاً وإنَّ لنا مرتحلا .

وزعم الكسائي أنَّه يَحْسُنُ عند التفصيل نحو قولهم : إنَّ الزَّبابَةَ وإنَّ الفارَةَ (٧)

---

(١) الكتاب ٢/١٣٦

(٢) سبق ١٢٢

(٣) البيت من شواهد الكتاب ٢/١٣٦ ، والإفصاح ٢١٣ والمخصص ٧/١٣٢ وشرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٣ واللسان (ضفط)

(٤-٤) هذه العبارة ليست في الكتاب

(٥) في الجمهرة ٣/٩٢ " ضفّاطة " .

(٦) سبق ٣٣١

(٧) انظر ما سبق ٣٣١

أي : إنَّ الزَّبابة خلافُ الفارَةِ ، وكذلك الفارة خلافُ الزَّبابةِ ، وهي نوعٌ منها ، وكأنّه بالتفصيل قَوِيَ الدليلُ ولا حُجَّةَ له في ذلك : إذ (١) الحذفُ إنَّما هو للعِلْمِ به ، ولا يجوز حذفهما أعْني الاسمَ والخَبَرَ إلاَّ في " إنَّ " نحو قول القائل في جوابِ من قال : " لَعَنَ اللّهُ ناقةً حملتني إليك ، فقال : إنَّ وراكبها " (٢) أي إنَّها مَلْعُونَةٌ ، في أحدِ القولين ، إذْ قد قيل : إنَّ هنا بمعنى نَعَم ، قاله سيبويه والأخفش(٣) وقد تُحْذَفُ الجملةُ بأسْرِها (٤) في نحو :

* ..... وكأن قَدِ (٥) * [٢٥٩]

أي كأنها قد زالت .

وفي مثل :

قالت بناتُ العَمِّ : يا سلمى ، وإنْ كان عَيِيًّا مُعدَما ؟ قالت: وإنْ (٦) [٢٥٠]

أي : وإنْ (٧) كان كذلك قَبِلْتُهُ .

---

(١) في المصورة : إذا ، وما أثبتناه صواب .

(٢) قائله عبد الله بن الزبير لعبد الله بن فُضالة بن شَرِيك الوالبيّ ، وقصتها في الأغاني ١/١٥، ١٦ والنهاية في غريب الحديث ١/٧٨ .

(٣) قال سيبويه : أمّا قول العرب في الجواب "إنّه" فهو بمنزلة أجل وإذا وصلت قلت : إنّ يافتى وهي التي بمنزلة أجل الكتاب ٣/١٥١ وانظره ايضا ٤/١٦٢ .

(٤) لا يقصد الجملة بعد "إنّ" فحسب ، بل هو يقيس حذفها بعد إنّ بما كانت تفعله العرب من حذف الجملة في مثل الشواهد التي أوردها ، وانظر شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٤٤ ، ٤٤٥ فإنّه اختار في قوله "إنّ وراكبها" أن اسم إنّ وخبرها محذوفان لفهم المعنى قال : لأنّه تقرر فيها أنْ تكون ناصبه للاسم رافعه للخبر ولم يستقرّ فيها أن تكون بمعنى نعم قال : فإنْ قيل فحَذْفُ الجملة حتى لا يبقى منها إلّا حرف واحد وهو "إنّ" إخلال بها ، فالجواب : إنّ العرب قد فعلت ذلك نحو قوله ... ، وأورد الشواهد المذكورة عندنا ، وغيرها .

(٥) سبق ٨١، ٢٦٤، ٣٢٨ .

(٦) سبق ٢٨٤، ٨٩٩ .

(٧) إنْ هنا شرطية وليست مخففة من إنّ .

فصل من الباب

قال الفارسيّ (١): "اعلم أنّه لا يجوز أنْ تقول: إنّ الذاهبَ (٢) جاريتُه صاحبُها، لأنّك لا تُفيدُ بالخبر شيئاً لم يُستفد من المبتدأ، وحكم الجزء الذى هو الخبر أنْ يفيد ما لم يفده (٣) المبتدأ".

قلت: هذا كلامٌ صحيحٌ بيّنٌ إلاّ أنّه قد تجوز المسألةُ على وجهٍ من التأويل يكون الخَبَرُ فيه فائدةٌ، وذلك أنْ تتأوّل في صاحبها غير معنى الملْك، كأنّك قلت: إنّ الذى ذهبتْ جاريتُه مثلُها وعلى خُلُقِها، وصاحب يستعمل بمعنى مالِك وبمعنى مقارنٍ فى شيءٍ من فِعْل أوْ خلق.

فإن قيل: فكيف جاء قوله تعالى ﴿ فإنْ كانتَا اثنتَيْنِ ﴾(٤) فقال (٥): "إنّما جاز ذلك لأنّه يفيد العددَ مجرّداً (٦) من الصِّغَرِ والكبر" فكأنّه قال: فإنْ كانتا اثنتين صغيرتين أوْ كبيرتين بإطلاقِ اسمِ العَدَدِ، وقد جاء قوله ليدل (٧) على المقدار فأفاد (٨) التجريدَ من التخصيص (٩) بوصف الصِّغر أو الكِبَرْ وأعطى الاسم المطلق لهما (١٠)

وقال بعضهم: لما لم يتقدم فى الآية ما تصح تثنيته صار الاعتماد فى التثنية على الخبر.

وقال آخرون: إنّما أتى بالخبر عارياً من الصِّغَرِ والكِبَرِ (١١) ليكون حُكْماً واحداً فى الثلثين للصغير والكبير، واللّه أعْلمُ، لأنّه لمّا نزل ﴿ للذَّكَرِ مثلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ ﴾(١٢) توهّموا أنّ هذا الحكم فى الكبير دون الصغير

---

(١) الإيضاح : ١٢٠
(٢) فى المصورة : الذاهب، والتصويب من الإيضاح.
(٣) فى المصورة : يفيده، وهو خطأ صوابه فى الإيضاح.
(٤) الآية ١٧٦ من سورة النساء.
(٥) الإيضاح : ١٢١
(٦) فى الايضاح : متجردا.
(٧) فى المصورة : ما يدل، ولعل الصواب ما أثبتناه
(٨) " " : أفاد، " " " "
(٩) فى المصورة : التحضيض، تصحيف.
(١٠) انظر البحر المحيط ٣/ ٤٠٨
(١١) فى المصورة : الصغير والكبير، وما أثبتناه صواب
(١٢) الآية ١١ من سورة النساء.

فقال تعالى ﴿ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ ﴾[1] فَعُلِمَ أَنَّهُ لم يخص واحداً دون آخر.

قال الخِدَبُّ : كانوا لا يورثون الصِّغارَ ، فلما ابتدأ بقوله : ﴿ فَإِنْ كَانَتَا ﴾[1] كان الأولى عندهم مذهبهم من شرط الكِبَرِ ، فبُيِّنَ المراد بقوله تعالى : ﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾[1] وقيل : كان تامّةً بمعنى الموجود و﴿ اثْنَتَيْنِ ﴾[1] حالٌ . والحالُ تأتي مؤكِّدةً بخلاف الخَبَرِ ، وما تقدَّمَ أَوْلى مِنْ هذا .

فصـــــل

قال[2] : " ولا يجوزُ : إنَّ المصطلِحَ وأخاهُ مُخْتَصِمٌ رفعتَ الأخَ // أو نصبتَه " ٢٧٨

قلت : إنْ رفعتَ على العَطْفِ على المُضْمَرِ في المصطلح من غير توكيد فهو جائزٌ في غيرِ هذه المسألة على قُبْحٍ ، ولا يجوز في هذه المسألة من قِبَلِ[3] مختصم الذي يَبْقى بفاعلٍ واحدٍ . وإنْ رفعتَ على الابتداء فأفْسَدُ ، وأُفْسِدَ من الطَّرَفَيْنِ جميعاً ، من مصطلح ومختصم . وإنْ نَصَبْتَ فإمَّا أنْ يكونَ مفعولاً معه ولا يجوزُ هذا أيضا من قِبَلِ مختصم ، وإمَّا أنْ يكونَ معطوفاً على المصطلح[4] فلا يجوزُ أيضاً من قبل أنَّ المصطلح[4] يبقى بفاعلٍ واحدٍ ، ومن المختصم كذلك ، وليس عطف الأخِ على المصطلح[4] مما يصلح شأنه فإنَّ المعطوفَ عليه ينوب حرفُ العَطْفِ فيه مناب تكرار النَّاصِبِ فكأنَّه قال : إنَّ المصطلح[4] وإنَّ أخاه فيبقى المصطلح بفاعلٍ واحدٍ ، فإذا قلت : إنَّ المصطلِحَ هو وأخوه وزيداً مختصمان[5] كان صلاحَ المسألتين من الطرفين جميعا ، وهذا ينبني على أنَّه لا يقال : اصطلح زيدٌ ، ولا اختصم عمروٌ ، حتى تَذْكُرَ المصالِحَ لهُ ، أو المختصم معه .

---

(١) الآية ١١ من سورة النساء
(٢) الايضاح : ١٢١ ، ١٢٢
(٣) في المصورة : قبيل ، وسيأتي صوابه بعد أسطر.
(٤) في المصورة : المصلح وهو خطأ . .
(٥) الايضاح ١٢٢

بـــــاب

قوله : "إنَّ المكسورة متى خُفِّفَتْ وأُعملت فحكمُها حكمُ الثقيلةِ".

مثاله : إنْ زيداً قائمٌ وإنْ زيداً لقائمٌ ، وإنْ في الدار زيداً ، ولزيداً ، وإنْ زيداً لطعامَكَ آكلٌ ، وإنْ زيداً لَيكَ لواثقٌ ، وجميعُ ما تقدَّمَ في الشديدةِ يجوزُ مع الخفيفة إلاَّ العَمَلَ في المُضْمَرِ خاصَّةً ملفوظاً به ، فإنَّ المضمرَ يَرُدُّ الشيءَ إلى أصلِهِ فلا تعمل ما دامتْ خَفيفَةً .

وقوله : " ومتى خُفِّفَتْ وأُلْغِيت ووليَتْها الأَسماءُ فمبتدآت ، ويجب إثباتُ اللام " .

مثال ذلك : إنْ زيدٌ لقائم ، وإنَّما لزمتِ اللامُ فرْقاً بينها وبين إنِ النافيةِ نحو : إنْ زيدٌ قائمٌ بمعنى : ما زيدٌ قائمٌ .

وزعم الكوفيون[1] أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدَها اللامُ كانت "إنْ" بمعنى "ما" و "اللام" بمعنى "إلاَّ" ، واحتجّوا بأنَّ ذلك قد جاء كثيراً في الكتاب العزيز وكلام العرب ، قال الله تعالى : ﴿ وإنْ كادُوا ليستَفِزُّونَكَ ﴾[2] وقال تعالى : ﴿ وإنْ يكادُ الذين كفروا ليزلِقُونَك بأبصارِهِمْ لمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ﴾[3] ، أي : ما يكاد الذين كفروا إلاَّ يُزْلِقُونك . وقال تعالى : ﴿ وان كانُوا ليقولُونَ ﴾ لو أنَّ عِنْدَنا ﴾[4] ، أي : وما كانوا إلاَّ يقولون ، وقال تعالى : ﴿ إنْ[5] كانَ وَعْدُ رَبِّنا لمفعولاً[6] ﴾ ، أي : ما كان وعد ربّنا إلاَّ مفعولاً . ثم قال الشاعر :

٦٧٤- شَلَّتْ يمينُك إنْ قتلتَ لمُسْلِما ... كُتِبَتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ[7]

---

(١) الكلام الآتي في الإنصاف م ٩٠ ص ٦٤٠ بنصه تقريبا .
(٢) الآية ٧٦ من سورة الاسراء .
(٣) الآية ٥١ من سورة القلم .
(٤) من الآيتين ١٦٧ ، ١٦٨ من سورة الصافات .
(٥) في المصورة : وإن ، والواو زائدة
(٦) الآية ١٠٨ من سورة الاسراء .
(٧) البيت لعاتكة بنت زيد زوجة الزبير بن العوام تخاطب عمرو بن جُرموز المجاشعي الذي اغتال زوجها بعد انصرافه من وقعة الجمل .
المحتسب ٢/ ٢٥٥ وشرح ابن يعيش ٨/ ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، والإنصاف ٦٤١ وشرح الجمل ١/ ٤٣٨ والمقرب ١/ ١١٢ ، والخزانة ٤/ ٣٤٨ وغير ذلك كثير .

المعنى : ما قتلت إلاّ مُسْلِماً ، وهو في كلامهم أكثرُ من أنْ يُحْصَى .

والجواب أنّ هذا كلّه لا حُجّةَ لهم فيه ؛ لأنّ ما احتجوا به محمولٌ على ما قال سيبويه (١) من أنّ "إنْ" التي بمعنى "ما" لا تجيءُ معها اللامُ بل تجيء "بإلاّ" قال الله تعالى : ﴿ إنِ الكافرونَ إلاّ في غُرُورٍ ﴾ (٢) ، وقال تعالى ﴿ إنْ أنتُمْ إلاّ تكذبون ﴾ (٣) ، وقال الله تعالى ﴿ إنْ هذا إلاّ إفْكٌ افتراهُ ﴾ (٤) ، وقال : ﴿ إنْ هذا إلاّ مَلَكٌ كريمٌ ﴾ (٥) ولم تجيء مع شيءٍ منها اللامُ .

وقولهم : إنّ اللامَ في الآيات بمعنى "إلاّ" فاسدٌ ؛ لأنّه دعوى لا دليل عليها ، ولو كانت اللامُ تستعملُ بمعنى "إلاّ" لجازَ أنْ يقال : "جاءني القومُ لزيداً بمعنى "إلاّ زيداً" ، فلمّا لم يجيءْ ذلك دلّ على فسادِ ما ذهبوا إليه .(٦)

وإنّما دخلت هذه اللامُ للفرق بين المخفّفةِ من الثقيلةِ والنافيةِ ؛ لاشتراكهما في اللّفظِ ، فأزالت اللّبْسَ ، وكون اللامِ للتوكيد كثيرٌ في كلامِهم ، وكون اللام بمعنى إلاّ لا نظيرَ له ، ولم يثبت ، والمصيرُ إلى ما له نظيرٌ في كلامِهم أولى ممّا لا نَظِيرَ له .(٧)

وأما البيتُ فسنذكره بعد عند ذكر دخولها على الأفعالِ إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

قال ابنُ طلحةَ : كأنّهم يقولون إنّ لام التأكيد لا تدخل في هذا الموضع ؛ لأنّه خبرُ المبتدأ وقوله : إنْ قتلت لمسلما بمعنى ما قتلت إلاّ مسلما ، لأنّ إنْ الخفيفة بمعنى الشديدة فلا تدخل على الفِعْلِ . وقولك : إنْ في

---

(١) انظر الكتاب ٣/ ١٥٢ ، وهامشها رقم "٦"
(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك .
(٣) الآية ١٥ من سورة يس .
(٤) الآية ٤ من سورة الفرقان .
(٥) الآية ٣١ من سورة يوسف .
(٦) هذا ما ذهب إليه السيرافي الهامش "٦" ٣/ ١٥٢ من الكتاب .
(٧) هذا النص عن الإنصاف بتصرف كبير .

الدار لزيدٌ بمعنى ما في الدار إلاّ زيد] وفرّق الكسائيُ بين ما تدخلُ على الفعلِ وبين ما تدخل على الظروفِ أو المبتدأ ؛ فقال: في التي تدخل على المبتدأ والخبر بقول البصريين حين جاز أنْ تعملَ فيهما فيرتفعُ الإشكالُ ، وكذلك في الدّاخلةِ على الظّرفِ، وقال في الداخلةِ على الفعلِ : إنّها بمنزلةِ " ما " لأنّ المخففةَ بمعنى المثقّلة ، فلا تدخلُ على الفعلِ مُخفّفة كما لا تدخلُ عليه مثقّلة .

وللبصريين أنْ يقولوا لما خُفّفتْ وأُلغيت أمكنَ أنْ يليها الفعلُ والاسمُ ؛ لأنّها حرفُ معنى كحرفِ الاستفهام ، ولا يعمل فيما بعدها ، ومثل " ما " في لغة تميم و " ألاَ " في الاستفتاح ، وتفسدُ دعواهم بما قدّمنا من أنّه لا يقالُ : ما قام القوم لزيدٌ ولزيداً بمعنى إلاّ زيدٌ وإلاّ زيداً ، ولو كان ذلك سائغاً لقيلَ ، والعربُ لا تقوله ، وإنّما ينبغي أنْ يقالَ : إنّها لازالةِ اللّبسِ ، وتكون في البيت[1] زائدةً كما زيدت في خَبَرِ أمسَى نحو قوله :

* قال الذى سألوا أمسى لمجهودا[2] * [٦٥٩]

ويكون اسم " إنْ " محذوفًا كما حُذِفَ في أنّ المفتوحة الهمزة كأنّه قال : إنّك قتلتَ مسلِما ، وجاءَ في الحديث[3] : " قد علمنا إنْ كنت لمؤمنا " وهي على مذهب البصريين فارقة ، وعلى مذهبهم بمعنى إلاّ ، وقد رُوِيَ في الحديثِ بفتحِ الهمزةِ ، والبيتِ كذلك ، فلا [تقدر بما][4] في ذلك وتكون اللامُ زائدةً .

ثم نعودُ إلى تمامِ مذهب الكوفيين // قال الفرّاءُ : [5] إنْ أصلُها أنْ يليها الماضي ، قال وقد حكى " إنْ تزينُك لنفسِكَ وإنْ تشينُك لَهِيَهْ " وقد جاءت مع الأسماءِ قال الشاعر : ٢٧٩

٦٧٥ — فقلت : إنِ القوم الذين أقمتهم لأهْلُ مقاماتٍ وشاءٍ وجاملِ[6]

---

(١) يريد قوله : شلت يمينك إلخ . . .
(٢) سبق ١٠٠٣
(٣) سبق ١٠٠٣
(٤) مكانها كلمة ذهبت بها الرطوبة ، ولعل ما أثبتناه صواب.
(٥) الأصول ١/٣١٦
(٦) الأصول لابن السراج ١/٣١٦ ورواية الصدر فيه :
* فقلت : إنِ القوم الذى أنا منهم * ، ولم أجده فى غيره .

وقال : كُلُّ ما كان من صِلَةِ الثَّاني لم تدخل عليه اللَّامُ ، وما كان من صِلَةِ الأَوَّلِ أدخلتَ عليه اللامَ ، ومثلُ ذلك قولُك : "إِنْ ظننت زيداً لَفِي الدَّارِ قائماً" فإنْ كان "في الدار" من صلة الظَّنِّ دخلت عليه ، ولم تدخل على قائم ، لأنَّه من صِلَةِ "الدارِ" (١) ، وإنْ كان "في الدار" من صِلَةِ قائمٍ دَخَلَتْ على قائمٍ ولم تدخل عليه ، يعني هذا الكلام أنَّ اللامَ إنَّما تدخلُ على ما كان في الأَصْلِ خبراً للمبتدأ . قال : ولا يقولون : إِنْ ضَرَبْتَ رجلاً لقائما ؛ لأنَّ قائماً من صفةِ الثَّاني ، ولا يجيزونَ : إِنْ زال زيدٌ لقائماً ، لأنَّه لا يجوزُ : زال زيدٌ قائماً ، ويجيزون : إِنْ كان زيدٌ لقائماً ، لأنَّه يجوزُ : كان زيدٌ قائماً ، وهذا لأنَّه يجيء على أنَّ الحرفين (٢) زيدا معاً ، وإليه أشارَ .

فمن قال منهم (٣) : إنَّ التقديرَ في قولك : إِنْ زيدٌ لقائمٌ : قد قام زيدٌ ، حكاه عنهم ابنُ السراج ، ولذلك قال الفَرَّاءُ إنَّ أصلَها أنْ يليَها الماضي ؛ لأنَّ زيادتهما معاً لإثبات ما استقرّ ، وكلامُهم غَلَطٌ غير محقق .

وقوله : " وإنْ وليتها الأفعالُ لم تكن إلَّا مِمَّا يدخل على المبتدأ والخبر .

يعني أنَّها إذا أُلغيت لم تدخلْ إلَّا على مبتدأ وخبرٍ أَوْ ما كان أَصْلُه ذلك فنُسِخَ ، حتى لا تزولُ عن الاختصاص وتلزمُ اللامُ أيضا للفرق على ما تقدَّمَ من الخِلافِ ، وتدخل على خبرِ كان ، وعلى المفعولِ الثاني من ظننت حتى لا تفارق ما كان خبراً في الأَصْلِ فتقول : إِنْ كان زيدٌ لقائماً ، إذا أردت معنى "إنَّ" وتقول إنْ كان زيدٌ قائماً ، إذا أردتَ ما النافية ، وقال تعالى : ﴿ وإنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكاذبين ﴾(٤) ﴿ وإنْ كانوا (٥) ليقولُون ﴾(٦)

---

(١) صلة الدار : يعني صله ما تعلّق به الجار والمجرور وهو " كائنا " الواقع خبراً لظننت .

(٢) الحرفان : إن واللام .

(٣) أي الكوفيون، وهو الفرّاء كما في الأصول ١/٣١٦

(٤) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء

(٥) في المصورة : كادوا تحريف .

(٦) الآية ١٦٧ من سورة الصافات .

* وإنْ يكادُ الذين كَفَروا ليزلِقُونَكَ)*[1] و * إنْ كان وَعْدُ رَبِّنا لمفعُولا)*[2]
هذا مذهبُ البصريين ، وأجازَ الكوفيون دخولَها على سائرِ أنواعِ الفِعْلِ ، واستدلّوا بما قُدِّمَ من قوله .

* . . . . . إنْ قتلت لمسلما *[3] [٦٧٤]

وقد تَقَدَّمَ تأويلُه ، وحكوا : إنْ قَنَّعْتَ كاتِبك لسوطاً[4] ، " وإنْ تشينك لنفسُك وإنْ تزينك لَهِيَهْ " وهذا شاذٌّ ويوجّه على زيادةِ اللامِ وحذف اسم " إنْ " ، والله أعلم .

وقوله : " وأنَّ المفتوحه تخفَّفُ وتثقّل وهي في خفتها [إمّا ملغاة وإمّا معملة] (٥)

يعني أنَّها ملغاةٌ عمّا ظَهَرَ بعدها ، وهو الأكْثرُ ، مثال ذلك :
يعجبني أنْ زيدٌ قائمٌ ، ومعملة نحو : علمت أنْ زيداً قائمٌ .

وقوله : " والملغاة تليها الأسماءُ والأفعالُ ، فإذا وليتها الأسماءُ فمبتدآت "

مثاله : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، قال تعالى : * وآخِرُ دعواهُمْ أنِ الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين)*[6] والتقدير : أنَّه الحمدُ للّهِ ربِّ العالمين . وقال الشاعر :

٦٧٦- في فتيةٍ كسيوفِ الهِنْدِ قد علموا أنْ هالِكٌ كل ما يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[7]

---

(١) الآية ٥١ من سورة القلم
(٢) الآية ١٠٨ من سورة الاسراء
(٣) سبق ١٠٢٨
(٤) الهمع ٢/١٨٣ (عبد العال)
(٥) تكملة من الجزولية .
(٦) الآية ١٠ من سورة يونس .
(٧) البيت ملفق من بيتين الأول قول الشاعر :
إما ترينا حفاة لا نعالَ لنا * إنا كذلك ما نحْفَى وننتعلُ .
والثاني قوله :
في فتيه كسيوف الهند قد علموا * أنْ ليس يَدْفَعُ عن ذي الحيلةِ الحِيلُ .
وهما البيتان رقم ٣٤ ، ٣٨ من قصيدة الأعشى التي مطلعها :
ودّع هريرة إنّ الركب مرتحلُ * وهل تطيق وداعاً أيُّها الرجلُ
في الديوان : ٥٥ - ٦٣ ورواية الديوان للعجز في الأول لا شاهد فيها وأما رواية عجز الثاني فهي مثل قوله تعالى " وأن ليس للانسان إلّا ماسعى "

والتقدير : أنَّه هالك كل من يَخْفَى .

وقوله : " وإذا وليتها الأفعالُ فالأحسنُ أنْ يُفصلَ بينها بحرف تنفيس أو نفي أو توقّع .

يعني أنَّ الأحسنَ فيها إذا وليتها الأفعال وكانت مضارعةً أنْ يُفصلَ بينها وبينها : بالسِّيْنِ وسوفَ ، ومع الماضي : بقد وبلا في النفي مع المضارع هذا إذا أمكنَ ذلك .

وإنْ لم يمكن ذلك[1] لم يفصل كقوله تعالى ﴿ وأن ليس للإنسانِ إلاّ ما سعى ﴾[2] ﴿ وأنْ عسى أنْ يكونَ قد اقتربَ أجلُهُمْ ﴾[3] لأنّهما غير متصرفين فأشبها الأسماءَ فلم تدخل عليهما : قد ونحو : أما أنْ جزاك اللهُ خيراً[4] لأنّه دُعاءٌ ، ولا تدخل قد ولا السين على الدُّعاءِ ، قال سيبويه : وكذلك لو قال : " أما أنْ يَغْفِرُ اللهُ لك " جازَ ، لأنّه دعاءٌ ، ولا تصل ها هنا[5] إلى السين[6] " ، وكأنّهم جعلوا الفَصْلَ بتلك الحروف لتكون عوضاً ممّا حذفوا منها وهو إحدى النونين والاسمُ المضمر ، وإنّما لم يفعلوا ذلك مع الجملة الاسمية نحو : قد علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، لأنّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقّلته وأعملته وإذا جئت بالفِعْلِ جئت بشيءٍ كان سيمتنع أنْ يكون بعده لو ثقّلته ، فكرهوا أنْ يجمعوا على " أنْ " الحذفَ وجوازَ ما لم يكن يجوز وقوعه بعده مثقّلا ، فجعلوا هذه الحروف عِوَضاً .

= وسيأتي الكلام عليها بعد قليل ، فلا شاهد فيها أيضا على ما نحن فيه . والشاهد في الكتاب ٢/١٣٧ ، ٣/٧٤ ، ١٦٤ ، ٤٥٤ والخصائص ٢/٤٤١ والمنصف ٣/١٢٩ والمحتسب ١/٣٠٨ ، والأمالي الشجرية ٢/٢ والإنصاف ١٩٩ وشرح ابن يعيش ٨/٧٤ ، والخزانة ٣/٥٤٧ ، ٤/٣٥٦ وغير ذلك كثير .

(١) في المصورة : يكن .
(٢) الآية ٣٩ من سورة النجم .
(٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .
(٤) من أمثلة الكتاب ٣/١٦٧ .
(٥) في الكتاب ٣/١٦٨ " هنا "
(٦) الكتاب ٣/١٦٧ ، ١٦٨ .

وقد لا يفصل بينهما معَ إمكان الفصل كقوله :

٦٧- فلمّا رأى أَنْ ثَمَّرَ اللّهُ مالَه وأَثَّلَ موجودا وسَدَّ مفاقِرَهْ (١)

أراد : أَنَّه ، وأَمّا قوله :

أَنْ تقرآن على أسماءَ ويحَكُما منّى السّلامَ وأَنْ لا تُشْعِرا أَحدا (٢) [١٤٧]

فضرورة ، وقد تقدّمَ الكلامُ عليه ، وأَنَّ منهم من يُلْغي أَنْ على قراءة من قرأ ﴿ لِمَنْ أرادَ أن يُتِمَّ الرَّضاعَةَ ﴾ (٣) بضمّ الميم.

وقوله : " وما بعدها من الأَسماءِ والأَفعال فى موضع خبرها ".

يعنى وما بعدها من الجُمَلِ الأسمية والفعلية فى موضع خبرِها ، واسمُها محذوفٌ لفظاً موجودٌ معنى : أَي : إنَّها ليست ملغاةً إلاّ فى اللّفْظِ خاصّةً ، وأَمّا فى المعنى فلا ، لأَنَّ اسمَها مضمرٌ مَنْوِيٌّ ، والجملة بعدها فى موضعِ رَفْعٍ على أَنَّها خبر لها .

والملغاةُ حقيقةً من الحروف هي التى ليس للجملة بعدها مَوْضِعٌ من الإعرابِ بالنظر إليها ، ولا هى عاملة فى اسمٍ معنى ، وليست هذه فى الحقيقة ملغاةً ، وهذا هو المشهور فيها ؛ لأَنَّها لابدَّ لها من اسم مُضْمرٍ ، قال سيبويه رحمه الله // من قياسه بولو خفّفوا " أَنَّ " وأَبطلوا عملها فى المضمر والمظهر وجعلوها كإِنَّ إذا خففت لكان وجهاً قوياً (٤) . ثم قال : " ولو كانتْ بمنزلةِ حروفِ الابتداءِ لذكرتَ الفِعْلَ مرفوعاً بعدها كما تذكُرُه بعد هذه الحروف (٥) يعنى ولو كانت أَنْ ملغاة بمنزلةِ حروفِ الابتداء لم يحتج إلى " السّين " أَوْ " سوف " أو " قد " أو " لا " عِوَضاً من تخفيفها كما لا يكون ذلك فى " إنْ " و " لكنْ " فقوّى بهذا القول الوجهَ الأولَ وقبّحَ القياسَ الثاني .

٢٨٠

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى فى ديوانه : ١٥٥ من قصيدة أولها :
ألا أبلغا ذُبْيان عنى رسالة * فقد أصبحت عن منهج الحقّ جائره
وهو فى الخزانة ٤/٥٥٦

(٢) سبق ٢٧٨

(٣) الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وقد سبقت ٢٧٧

(٤) فى الكتاب ٣/١٦٥ ونص كلامه " ولو أنّهم إذْ حذفوا جعلوه بمنزلة إنّما ، كما جعلوا إنْ بمنزلة لكنْ لكان وجهاً قويّا .

(٥) الكتاب ٣/١٦٥ بنصه.

فان قيل : ولم زعمتم أنَّها عاملة فى التقدير بخلاف المكسورة ؟

فالجواب : ما قال ابن طلحة ، وهو أنَّ المكسورةَ تقعُ فى أوَّلِ الكلام ، ومعنى الكلام معها كمعناه دونها ولا تنسبك معه سَبْكَ المصدرِ ، فاستُدِلَّ على إلغائها بذلك ، والمفتوحة لا تقع فى أوَّلِ الكلام ، وإنَّما تجيء معمولةً لما قبلها ، فصارت من تمامِ ما بعدها لازمةً له ، وتنسبك معه سَبْكَ المصدر ، فادَّعوا أنَّها عاملة فى موضعِه ، فكان الإضمارُ فيها لذلك ، وكأنَّ مثلَها ، وإنْ كانت تقعُ فى أوَّلِ الكلام ولكن على خلافِ إنْ المكسورة ، فإنَّ للكلام بها معنى لا يكون بعدَمِها ، فصارت لذلك كأنْ المفتوحة فوجب أنْ تقدَّرَ عاملةً ، ولكنْ تَرْكُ الإضمارِ فيها وإعمالُها فى اللفظِ أقوى منه في " أنْ " لما فيها من معنى التشبيه المغيِّر معنى الابتداء .

قلت : وهذا كلام ليس ببيِّن ، وألْخَصُ منه أنْ تقولَ السَّبَبُ في ذلك أنَّ المفتوحةَ تطلبُ ما بعدها طلبين ، طلبَ العاملِ للمعمولِ والصِّلة للموصولِ ، وأنَّ المكسورةَ تطلبها بعدها طلبَ العاملِ للمعمولِ خاصَّةً ، فلما كان طلبُها لما بعدها أشدَّ من طَلَبِ "إنْ" ألزموها العَمَلَ مع التخفيفِ إذْ كانت "إنْ" قد تعمل مخفَّفةً ليظهر بذلك لشِدَّةِ الطَّلَبِ أثرٌ ما ، واللهُ أعلمُ .

وقال بعضُهم السَّبَبُ فى ذلك : أنَّها إذا خُفِّفَتْ لم تَزُلْ عن الاختصاصِ الموجبِ للعَمَلِ ولو جاز أنْ يليَها الفِعْلُ لما التُزِمَ الفَصْلُ بينهما فى الأكثرِ بالسِّين وسوف أوْ قد وَ"لا" في النفى كما قدَّمنا ، وهذا الوَجْهُ هو الذى اعتمد عليه صاحبُنا أبو الحسن ابن عصفور (١) ، وظاهرُه تعليلُ الشَّيءِ بنفسِه إذْ قد وجدنا فى اللَّفظِ بعدها الفِعْلَ تارةً والاسمَ أُخْرى ، وأمَّا الفَصْلُ فلموجبٍ آخر وقد تقدَّمَ . والوجهُ الذي ذكرتُه أقوى ، ولما كانت "كأنْ" مركبةً من أنْ والكاف عُومِلَتْ معاملتها .

---

(١) انظر مثلا تعليله لعدم إعمال لكن مخفّفة فى شرح الجمل ١/ ٤٣٦ وفى المقرب ١/ ١١٠ قال " وأمَّا أنْ وكأنْ فلا يجوز فيهما إلاّ الإعمال لبقائهما على اختصاصهما بالأسماءِ " .

وقوله : " وحكم العطف على الضمير في أخبارها من مسائل باب العطف » يعني أنّ الأحسن في ذلك الضمير أنْ يؤكّد وحينئذ يعطف عليه فتقول : إنّ زيداً قائم هو وعمرو وقد بيّن علة ذلك في باب العطف[1].

وقوله : " وفي لعلّ لغات ستّ ".

هي ثمانية[2]، وذلك : لعلّ، وعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولغنّ، وغنّ، ولأنّ، وأنّ . قال :

٦٧٨- ولا تُهِينَ الفقيرَ علّكَ أنْ تركَعَ يوماً والدّهرُ قد رفعَهْ[3]

وقال :

٦٧٩- ألا ياصاحِبَيّ قِفا لعنّا نَرى العرصاتِ أوْ أثرَ الخِيامِ[4]

وقال آخر :

٦٨٠- ولَسْتُ بِلَوّامٍ على الأمرِ بَعْدَ ما يَفُوتُ ولكِنْ عَلّ أنْ أتقدّما[5]

وقال آخر :

٦٨١- حتى يقولَ الجاهِلُ المُنطَّقُ لعنّ هذا معَهُ مُعلّقُ[6]

---

(١) تقدم ٦٤٣

(٢) في الإنصاف عشر لغات

(٣) البيت للأضبط بن قريع (جاهلي) في أمالي القالي ١/١٠٨ والأمالي الشجرية ١/٣٨٥ ، والإنصاف ٢٢١ ، وشرح ابن يعيش ٩/٤٣ ، ٤٤ ، وشرح الجمل ١/٤٤٦ ، والمقرب ١٨/٢ والخزانة ٤/٥٨٨ وشرح شواهد الشافية ٩٦٠ وغير ذلك كثير .

(٤) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠ وصدره في الديوان :
* ألستم عائجين بنا لعنّا *
وسيأتي بعد قليل برواية أخرى للصدر
والرواية التي أثبتها الشارح في الإنصاف ٢٢٥ واللسان (لغن) منسوبة للفرزدق .

(٥) البيت لنافع بن سعد الطائي صاحب الحماسية رقم ٤٢٥ وعدّتها بيتان انظرهما في شرح الحماسة للمرزوقي ١١٦٢ وانظر الإنصاف ٢١٩ .

(٦) البيتان في الإنصاف ٢٢٥ والخزانة ٤/٣٦٩ (عرضا)

وقال آخر :

٦٨٢- لك الخيرُ عَلِّلْنا بها ، عَلَّ ساعةً تَمُرُّ وسعواءً من الليل تَذْهَبُ(١)

وقال آخر :

٦٨٣- عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أو دُولاتِها يدنينا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِها (٢)

وقال آخر :

٦٨٤- * يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عساكا * (٣)

وقال :

٦٨٥- تَرَبَّصْ بها الأَيامَ عَلَّ صُرُوفَها سَتَرْمِي بها في جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ (٤)

وقال :

٦٨٦- هَلَ أَنْتم عائجون بنا لعَنَّا نرى العَرَصاتِ أَوْ أَثَرَ الخِيامِ (٥) [٦٧٩]

وقال امرؤ القيس :

٦٨٦- عُوجا على الطَّلَلِ المُحِيلِ لأَنَّنا نَبْكِي الدِّيارَ كما بكى ابنُ حِذامِ (٦)

---

(١) نسبه صاحب الإنصاف : ٢٢٠ للعجير السَّلولي .
ورواية الإنصاف : وسهواء من الليل يذهب ، والسهواء : ساعة من الليل وصدر منه ، والسعواء : فوق الساعة من الليل .
أنظر اللسان (سعو) ، (سهو)

(٢) البيتان أنشدهما الفراء في معاني القرآن ٣/ ٩ ، ٢٣٥ ، وهما في الخصائص ١/ ٣١٦ والإنصاف ٢٢٠ وشرح شواهد الشافية ١٢٩ ، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٨٤ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٦ ، ٥١٧ واللسان (لمم) وغير ذلك ، ويروى في أكثر المصادر تُدِلْنَنَا ويروى : تدِيلُنا

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج ديوانه ١٨١ وهو من شواهد الكتاب ٢/ ٣٧٥ ، وفي ٤/ ٢٠٧ برواية : عساكَنْ ، والمقتضب ٣/ ٧١ والخصائص ٢/ ٩٦ والمحتسب ٢/ ٢١٣ والأمالي الشجرية ٢/ ٧٦ ، ١٠٤ والإنصاف ٢٢٢ وشرح ابن يعيش ٢/ ١٢ ، ٣/ ١٢٠ ، والخزانة ٢/ ٤٤١ وغير ذلك كثير .

(٤) البيت في الإنصاف : ٢٢٣ منسوبًا لأمّ النحيف وهو سعد بن قرْط

(٥) هذه رواية أخرى في البيت الذي سبق قبل قليل ، وقد وردت هذه الرواية في : شرح شواهد الشافية : ٤٦٤ ، وشرح التصريح ١/ ١٩٢ .

(٦) ديوان امرئ القيس : ١١٤ وتروى قافيته : خذام ، حمام . وهو في =

أراد : لعلّنا ، وحكوا[1] : " إيت السّوق أنّك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلك .
وقال الله تعالى : ﴿ وما يُشْعِرُكُمْ أنّها إذا جاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ ﴾[2] من كسر الهمزة جعل " ما " استفهاماً في موضع رفع بالابتداء ، ويشعركم الخبر أي : أيّ شيءٍ يشعركم بإيمانهم ، وتمّ الكلامُ ، ثم استأنف فكسر إنّ مُخْبِراً عنهم بعدم الإيمانِ ، ومن فتح أنّ جعلها بمعنى " لعلّ "[3] كما قال سيبويه والخليل والكسائي والفراء ، حكى الكسائي[4] : " ما أدري أنّه صاحبها " أي : لعله صاحبها ، وحكى عن بعض العرب : لو أنّ[5] في معنى لعلّ ، قال بعضهم : لو أنّها نزعتْ ، في معنى : لعلّها نزعتْ ، وأنشد الفراء :

٦٨٧- فقلت : امكُثي حتّى يَسارٍ لَوَ أنّنا نَحُجُّ معاً ... ...[6]

= شرح الجمل لابن عصفور ١/ ٤٤٦ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٠٢ والخزانة ٢/ ٢٣٤ ، ٢٣٥ وفي الديوان ٤١٠ أنّ رواية السكري وأبي سهل : *على الطلل المحيل لعلّنا* ، ولا شاهد فيها .

(١) حكاه الخليل الكتاب ٣/ ١٢٣

(٢) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم (في رواية داود الأيادي) وغيرهم " إنّها " بالكسر ، السبعة ٢٦٥ ، والبحر المحيط ٤/ ٢٠١ ، ٢٠٢ .

(٣) وهي لغة أهل المدينة كما في الكتاب ٣/ ١٢٣ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١/ ٣٥٠

(٥) المصدر نفسه .

(٦) تمامه : *" قالت : أعاما وقابِلَه *
وهو لحميد بن ثور في ديوانه ١١٧ مفرداً وروايته : فقالت لي : أعامٌ وقابلُ . وهو في الكتاب ٣/ ٢٧٤ والجمل ٢٣٤ والحلل ٣١٠ ، والأمالي الشجرية ٢/ ١١٣ وشرح ابن يعيش ٤/ ٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٢٤٢ ، وغير ذلك .
والمصادر تجمع على رواية : لعلنا نحجّ ، ولا شاهد فيها على هذه الرواية ولم ترد الرواية التي عليها الشاهد إلّا في ديوان حُميد .
والبيت ينسب أيضا لحميد الأرقط .
ويَسارٍ : اسم للمُيْسِر معدولة عن مَيْسرة ومعنى البيت :
الشاعرُ طلب منها الانتظار حتى يُوسِرَ فيستطيع الحج ، فأنكرت ذلك وقالت : أأنتظر هذا العام والعام القابل .

البيت - أي : لعلّنا ،

ولم تُجعَل في الآية في صلة "يُشعِرُكم" لأنّ ذلك يصير كالعُذْرِ لهم والإخبارِ عنهم بأنّهم يُؤمِنُونَ ، ومثالُ ذلك قولُك : ما يدريك أنّ زيداً ليس بمُحْسِنٍ ، فالأظْهَرُ في قَصْدِ قائلِه إثباتُ الإحسانِ له ، ولذلك عدلوا // إلى جعلِها بمعنى لَعَلَّ . ٢٨١

وقيل : لا زائدة ، ويصحُّ المعنى بذلك .

وقال : فآ : وما يشعركم اعتراضٌ، والتقدير : قل : إنّما الآياتُ عند الله[1] أنّها إذا جاءت لا يؤمنون .

وقوله : " والفرق بين "أنْ" الناصبةِ للفِعْلِ والناصبةِ للاسم المخفّفةِ أنّ أنِ المخفّفةَ لا يعمل فيها إلاّ فِعْلٌ محقّقٌ (٢)- كعلمت وما في معناها -(٢)

مثاله : قوله تعالى ﴿ عَلِمَ أَنْ سيكونُ منكم مَرْضَى ﴾[3] وقال ﴿ أفلا يرون أَلاَّ يَرْجِعُ إليهم قولاً ﴾[4] وقال الشاعر :

في فِتْيَةٍ كسيوفِ الهِنْدِ قد علموا أَنْ هالِكٌ كلُّ ما يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[5] [٦٧٦]

[وقوله][6] " وأنّها إذا وليها فعلٌ جاز الفصلُ بينها وبينه بحرف التنفيس" يعني مع المضارع ، " أو توقّع " يعني مع الماضي ، ولم يقل هنا أو نفي، لأنّ ذلك أمرٌ غيرُ خاصٍّ بالمخفّفةِ بل قد تلي " لا " " أنْ" الناصبة للفِعْلِ نحو : أُحِبُّ أنْ لا تخرجَ ، والمخففة نحو: علمت أنْ لا تقرأُ ، فلما كانت " لا " غيرَ خاصّةٍ لذلك لم يأتِ بها هنا وذكرها فيما تقدّمَ لم يتعرض للفَرْقِ بينهما .

وقوله : " وأنّها قد تجيءُ بعدها جملةٌ ابتدائيةٌ " .

مثاله : علمت أنْ زيدٌ قائمٌ ، و :

... . قد علموا أنْ هالكٌ كل ما يَحْفَى ويَنْتَعِلُ.[5] [٦٧٦]

---

(١) بعدها ﴿ وما يشعركم ﴾ وإثباتها خلاف المراد ، فكأنّها زائدة ، وانظر البحر ٤ / ٢٠٢

(٢-٢) هذه العبارة ساقطة من الجزولية ، النسخة الأزهرية ل ٢٥ ب

(٣) الآية ٢٠ من سورة المزمل

(٤) الآية ٨٩ من سورة طه .

(٥) سبق ١٠٣٢

(٦) ساقطة من المصورة .

وقال : " جاز أَنْ يفصلَ ".

والصواب : وَجَبَ ، وإنَّما أخذَ جازَ مقابِلا للايجوزُ . يعنى في الناصبةِ الفِعْلِ .

وقوله : " والناصبة للفعل عكسها ".

يعنى أَنَّ "أَنْ" التى تنصب الأفعالَ لا يقع بعدها مبتدأٌ وخبرٌ ، ولا يُفْصَلُ بينها وبين الفعل بالسين ولا سوف ولا تقع بعد فعل تحقيق كعلمت.

فأمّا امتناعُ وقوعِ الجملةِ الاسمية بعدها ، فلأنَّها من حروف الأفعالِ اللازمةِ لها ، فلا تدخلُ إلاَّ على الفِعْلِ .

وأمَّا امتناعُ الفَصْلِ بينها وبين الفعل بالسّين وسوف ، فلأنَّهما يخلصان الأفعال للاستقبال ، ولا يجتمع حرفان لمعنى واحد ، وأيضًا فإنَّ السين وسوف وقَدْ - كما قدمنا - كأنَّه عِوَضٌ لما حُذِفَ منها ولما مُنِعَتْ من العمل فى المُضْمَرِ ملفوظاً به ، وذلك معدومٌ فى الناصبةِ للفعل .

وأما كونُها لا تقعُ بعد أفعالِ التحقيق فلأنَّها للاستقبال والغالبُ فى المستقبل أَنْ يكون مظنونًا لكونه لم يقعْ ، قال سيبويه : " وتقولُ : ما علمتُ إلاَّ أَنْ تقومَ[1] ولا[2] أَعْلَمُ إلاَّ أَنْ تأتِيَه ، إذا لم تُرِدْ أن تُخْبِرَ أنَّك قد علمت شيئا كائناً أَلْبَتَّةَ ولكن[3] تكلَّمت به على وجهِ الإشارةِ كما تقول : أَرَى من الرأي أَنْ تقومَ ، فأنْتَ لا تُخْبِرُ أَنَّ قياماً قد ثَبَتَ كائناً أوْ يكون فيما يستقبل أَلْبَتَّةَ[4]

قلت : استعمِلَ العلمُ هنا على معنى المشورةِ والرأيِ اللّذين لا خالةٍ فيما أشارَ عليه ، فصار بمنزلة الرأي والظَّنِّ ، ولو أراد العلم الحقيقي لقال : ما علمتُ إلاَّ أن سيقومُ، على معنى : أنَّه سيقومُ.

وقوله : " وتجيءُ إنْ شرطيةً " [معانى إنْ]

مثاله : "إنْ يقم زيدٌ يَقُمْ عمروٌ .

---

(١) فى المصورة : يقوم وأثبتنا ما فى الكتاب.
(٢) فى الكتاب: وما
(٣) فى الكتاب: ولكنك .
(٤) الكتاب ٣/ ١٦٨

وقوله : وزائدة .

مثاله : إِنْ زيدٌ قائمٌ قال :

٦٨٨- *وما إِنْ أَرَى عنك العَمَايَةَ تَنْجلي*(١)

أراد : وما أَرَى ، وقال الآخر :

٦٨٩- وما إِنْ طِبُّنا جُبْنٌ ولكن منايانا ودَوْلةُ آخرِينا(٢)

وزيدَتْ للتأكيد فَبَطَلَ بها عَمَلُ " ما " كما يبطل عملُ " إِنَّ " بما ،(٣) وذلك أَنَّ هذه الحروف تعمل بشَبَهِ الفِعْلِ فلم تَقْوَ قُوَّتَه إذ حال حائلٌ وقد سُمِعَ عملُها بالحائل في قوله تعالى *(فَبِما رَحْمَةٍ من اللَّهِ)*(٤) و *(فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهُم)*(٥) كأَنَّهم لم يَحْفِلوا بالحائلِ حينَ كان زائداً ، وقد رويَ .

فما إِنْ طِبُّنا جُبْناً ... [٦٨٩]

بالنَّصْبِ .

وقال بعضُهم : إِنما منعت "إِنْ" "ما"(٦) من العَمَلِ ؛ لأَنَّها للنَّفْيِ ، والنَّفْيُ إذا دَخَلَ على النَّفْيِ عاد إيجابا ، ولا تعملُ "ما" في الإيجاب . وهذا قولٌ مرغوبٌ عنه ، ويردُّه "لكن" في النِّصْفِ الأَوَّلِ(٧) من البيت . ولا تكاد تُزادُ "إِنْ" إِلَّا بعد النَّفي ، وقد سُمِعَتْ زيادتُها بعد "ما" المصدرية تشبيهاً لها بالنافِيَةِ من جِهَةِ اللَّفْظِ خاصَّةً .

---

(١) صدره : فقالت يمينَ اللهِ مالكَ حِيلةٌ
وهو لامرئ القيس من معلقته في الديوان : ١٤
وشرح القصائد السبع الطوال ٥٢ ، ٥٣ ، والعَماية : الجهالة .
ويروى : عنك الغَواية : الديوان ٣٧٠

(٢) البيت لقَرْوة بن مُسَيْك .
الكتاب ٣/ ١٥٣ ، ٤/ ٢٢١ ، والمقتضب ١/ ١٩٠ ، ٢/ ٣٦١
والخصائص ٣/ ١٠٨ والمنصف ٣/ ١٢٨ ، والمحتسب ١/ ٩٢ وشرح الجمل ١/ ٥٩٢ ، ٢/ ٤٨٠ والخزانة ٢/ ١٢١ وغير ذلك .

(٣) اختلف البصريون والكوفيون في "إِنّ" إذا وقعت بعد "ما" ، فذهب الكوفيون إلى أنَّها بمعنى "ما" وذهب البصريون إلى أنَّها زائدة
انظر المسألة ٨٩ في الإنصاف : ٦٣٦

(٤) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء و ١٣ من سورة المائدة .

(٦) في المصورة : لما

(٧) في المصورة : التالي ، وهو "لكن" في النصف الأول

قال الشاعر :

وَرَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ * على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يَزِيدُ[1] [٦٨٩]

فما هنا ظرفيةٌ مصدريةٌ .

والنافية بمعنى " ما " كقوله ﴿ إنِ الكافرونَ إلاّ فى غُرُورٍ ﴾[2] المعنى : ما الكافرون إلاّ فى غرور ، ولا تَعْمَلُ عند سيبويه عمل " ما " وإنْ كانت بمعناها ، والمبرّد[3] يعملُها عَمَلَ " ما " ، لأنّها بمعناها[3].

والحجة لسيبويه أنّ " ما " لم تعملْ بحكمِ القياسِ وإنّما عملت بشبهها بليس ، وخَرَجَتْ بذلك عن القياس لعَدَمِ استبدادِها بالدّخولِ على ما عملت فيه ، ومِنْ حَقِّ العاملِ أنْ يختصَّ بالدُّخولِ على ما يعملُ فيه ، فإذا كانت " ما " قد خرجت بعملِها عن الأُصولِ فلا تجعلُ أصْلاً يقاسُ عليه ، وإنّما يقالُ مِنْ نَحْوِ هذا ما قالته العربُ ، فنقول على مذهبِ سيبويه : إنْ زيدٌ قائمٌ ، وعلى مذهب المبرد : إنْ زيدٌ قائماً ، وأنشدوا :

٦٩٠- إنْ هو مستولياً على أحَدٍ * إلاّ على أضْعَفِ المجانينِ[4]

وقد تقدم الخلافُ فى المخفّفةِ من الثقيلةِ نحو : إنْ زيدٌ لقائمٌ .

وقوله : " وأنْ تفسيراً "

مثاله : قوله تعالى ﴿ وانطلقَ الملأُ مِنْهُمْ أنِ امشُوا واصبِرُوا على آلِهتِكُمْ ﴾[5]

---

(١) سبق ص ٩٧٦

(٢) الآية ٢٠ من سورة الملك وانظر الكتاب ٣/ ١٥٢

(٣) قال المبرد " وكان سيبويه لا يرى فيها إلاّ رفع الخبر ثم قال : وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك " ما " وهذا هو القول لأنّه لا فصل بينهما وبين (ما) فى المعنى " المقتضب ٢/ ٣٥٩

(٤) فى شرح الجمل ٢/ ٤٨١ ، والمقرّب ١/ ٩٧ . والخزانة ٢/ ١٤٣ ، والمقاصد ٢/ ١١٣ وشرح التصريح ١/ ٢٠١ ، والصبّان على الأشمونى ١/ ٢٥٥ ويروى : المساكين .

(٥) الآية ٦ من سورة ص وفي المغنى : ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنّه ليس المراد بالمشي المشي المتعارف عليه بل الاستمرار على المشي . المغنى ط٢ ص ٣٠

المعنى : أى امشوا ، ولها ثلاثة أشراطٍ : (١)

أحدها : أَنْ تكونَ بعد جُمْلَةٍ .

والثانى : أَنْ تكون الجملةُ فى معنى القولِ ولا تكون صريحَ القولِ .

والثالث : أَلَّا يتصلَ بها شيءٌ* من صِلَةِ الفِعْلِ الذى تفسّره ، أَعْنى أَلّا تكونَ معمولةً لجارٍّ يتعلَّقُ بالكلامِ الذى قبلها ، ومثال ذلك : كتبتُ// ٢٨٢
إليه أَنْ قُمْ ، وأَمرتُه أَنْ قُمْ ، بمعنى : أَي قُمْ ، فلو قلت : " بأَنْ " لم تكن بمعنى أَي ، لتعلّقها بالفعل الذى قبلها .

وإنّما شرطنا أَلَّا يكونَ الفِعْلُ الذى تُفَسّره صريحَ القولِ ؛ لأَنَّ القولَ إنَّما وُضِعَ ليُحْكَى به ما بعده ، ممّا يجوزُ وقوعُه فى الابتداءِ ، و " أَيْ " وما بعدها لا تَقَعُ فى الابتداءِ ، فلا يقعُ عليها القولُ ، فإذا صرَّحتَ بالقولِ أزلتَ " أَنْ " فقلت : " قلت له : قم " فحكيت اللَّفْظَ المَقُولَ .

وإنما شرطْنا أَلَّا يَتَّصِلَ بها شيءٌ من صِلَةِ الفِعْلِ الذى تُفَسِّرُه ، لأَنَّها إن اتصلت بما قبلها صارتْ فى جملتهِ ولم تكن تفسيرًا له .

وإنَّما شرطنا أَنْ يكونَ ما قبلها كلاماً تامّاً ؛ لأَنَّها وما بعدها جملةٌ تُفَسِّرُ جملةً قَبْلَها ، فلا تقول : قلتُ لزيدٍ أَنْ قل كذا ولا تقول : أَوْعَزْتُ إليه بأَنْ افعل ، وأَنْت تريد بها التَّفْسيرَ . ولا يصحّ أَنْ تكون للتفسيرِ فى قوله تعالى ﴿ وآخِرُ دَعْواهُمْ أَنِ الحمدُ للَّهِ رَبِّ العالمين ﴾*(٢) ؛ فإنَّ الذى قبلها مفردٌ ، ولا ينبغي أَنْ تُجْعلَ زائدةً ، إذِ الأَصْلُ فى الحروفِ عَدَمُ الزيادةِ ، فلا يقدم على زيادتِها إلَّا بدليلٍ، فينبغي أَنْ تكونَ فى الآيةِ مخففةً من الثقيلةِ على ما تقدَّمَ من حكمِها ، فأَمَّا قوله تعالى ﴿ وناديناهُ أَنْ يا إبراهيمُ قد صدَّقْتَ الرُّؤْيا ﴾*(٣) يجوز أَنْ يكونَ التقدير : أَنَّكَ يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا ، ومعناه بأَنَّك ، وأجاز الخليلُ(٤) أَنْ تكونَ بمعنى " أَي " لأَنَّ ناديناه كلامٌ تامٌّ ، ومعناه : قلنا يا إبراهيم ، قد صدَّقْتَ الرُّؤْيا .

---

(١) وزاد فى المغنى شرطا وهو أن تتأخَّر عنها جملة ، فلا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا .

(٢) الآية ١٠ من سورة يونس وقد سبقت ص ١٠٣٢

(٣) الآية ١٠٥ من سورة الصافات

(٤) الكتاب ٣ / ١٦٣

* سقط المصورة " به " ، وانظر ما يأتى بعد قليل

مسألة

تقول : كتبتُ إلى فلان أَنْ جِئْ إلينا[1] ، ففيها وجهان :

أحدهما : أَنْ تكونَ حرفَ عبارةٍ وتفسيرٍ .

والثاني : أَنْ يكونَ التقديرُ : بأَنْ جِئْ إلينا ، وتكون الناصبةَ الفِعْلَ ولكنَّها وقعت على فِعْلِ الأَمْرِ ؛ لأنَّها تقتضي الاستقبالَ ، فوافقته بذلك . ويجوزُ أَنْ تكونَ المخففةَ ، ويكونُ التقديرُ : أَنَّ الشأْنَ جِئْ إلينا وخَبُثَ أَنْ يكونَ المقدَّر أَنَّكَ جِئْ إلينا ، لأَنَّ أَنَّ لتأكيد ما هو خَبَرٌ ، والأَمْرُ لا يُقْطَعُ فيه على أحدِ جائزين فلم تَدْخُلْ عليه .

وقد تقدم استعمالُ الأَمْرِ في خبرِ هذه الحروف في الشِّعْرِ وهو قولُ الشاعرِ :

ولو أصابَتْ لقالت : وهي صادقةٌ إنَّ الرياضةَ لا تُنْصِبْكَ للشَّيْبِ[2] [١٧٨]

وهذا الذي قدَّمته في " أَنْ " التي هي حرفُ عبارةٍ وتفسيرٍ هو على مذهب البصريين . وأمَّا الكوفيون فأنكروا ذلك ، والكلامُ معهم في قوله تعالى : ﴿ وانطلقَ الملأُ منهم أَنِ امشُوا واصبِرُوا على آلهتِكُمْ ﴾[3] ، فقال البصريون : المعنى أي امشوا لاستيفاءِ الشروطِ المتقدِّمةِ ، وقال الكوفيون : التقدير : بأَنْ امشوا ، قال الخليلُ[4] : وأنت لا تريد أَنْ تُخْبِرَ أنَّهم انطلقوا بالمشي .

قلت : إنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا كفارَ قريشٍ في مجلسٍ إلى توحيد اللهِ - تباركَ وتعالَى - وترك آلهتهم ، فقال بعضهم لبعض : امشوا واصبروا على آلهتكم ، قال مجاهد : القائلُ " امشوا واصبروا على آلهتكم "

---

(١) الكتاب ٣ / ١٦٣
(٢) سبق ص ٣٠٧ ، ٩٩٧
(٣) الآية ٦ من سورة ص
(٤) الكتاب ٣ / ١٦٢

هو عُقْبَةُ بن أبي مُعَيط[1] ، فهذا بيّنٌ أنّهم إنّما انطلقوا بالقولِ لا بالمَشْيِ ، وقد وافق الكوفيون على هذا ، فقالوا التقديرُ : انطلق الملأُ منهم بأنْ قالوا : أمشوا . ولو لم يسلّموا هذا لقلنا . إنّ لَفْظَ الأمرِ يَقْتَضِي قولاً يكون الأمرُ صلتَه ، ولا يصحّ أنْ يكون صلة انطلق ، لأنّ انطلق إنّما يقتضي اسماً ولا يصحّ أنْ ينسبِكَ امشوا مع " أنْ " سبْكَ المَصْدَرِ لانقلاب المَعْنى ، فإذا صَحَّ أنّ الكلامَ يقتضِي قولاً فيلزمُ أنْ يتّفِقَ الفريقانِ على أنّ انطلق هنا ليس مثل قولك : انطلقَ زيدٌ من المجلسِ بفائدةٍ ، وإنّما هذا مثل قولك : انطلق زيدٌ في القولِ فإذا صحّ الاتفاقُ على التجوّزِ في الانطلاق وصرفه إلى القول كان وقوعُ " أن امشوا " تفسيراً له أولى من تَنْزِيلِ القرآن على وَجْهٍ لا يكون مثلُه إلاّ في قليل الشعر ، وهو على تقديرهم مِثْلُ قوله :

* جاءوا بمَذْقٍ هل رأيت الذئب قطْ *[2] [٣٨٢]

كان التقدير : يقالُ فيه هل رأيت الذئب قط ، فهذا لونُه .

وقال بعضُهم : امشوا أمرٌ بتنميةِ المالِ ، والمَشَاءُ النَّماءُ ، وردّ ابن فورك * هذا القول ، قال : لأنّ الأمرَ من ذلك بقطعِ الألِفِ .

قلت : يقال : أمْشَى الرّجلُ إذا كثُرَتْ ماشيتُه ، ومَشَى قليلةً .

وقال الله تعالى : * ما قُلْتُ لهم إلاّ ما أمَرْتَنِي به أنِ اعبدوا اللهَ ربّي وربّكم)*[3] وهذه حروفُ عبارةٍ وتفسيرٍ ، ولا يجوزُ فيها قولُ الكوفيين ، لأنّ " أنْ " يلزم سبكُها مع الفِعْلِ سَبْكَ المَصْدَرِ ، ولو سُبِكَتْ هنا لأخَلّ بالمعنى . فقد ثبتَ وجودها بمعنى أي وهي محتاجةٌ إلى ثلاثةِ شروطٍ قد تقدّم ذكرُها[4] واللهُ أعلمُ .

---

(١) هو عقبة بن أبان بن ذكوان بن أُميّة بن عبد شمس ، من مقدمي قريش في الجاهلية ، كنيته أبو الوليد ، وكنية أبيه أبو معيط . كان شديد الأذى للمسلمين عند ظهور الدعوة ، فأسروه يوم بدر وقتلوه وصلبوه ، وهو أول مصلوب في الاسلام . الأعلام للزركلي .

(٢) سبق ص ٥١١

(٣) الآية ١١٧ من سورة المائدة .

(٤) منع بعضهم أن تكون " أن " مفسرة في الآية لأنّ القول قد صرح به . انظر البحر المحيط ٤ / ٦٠

* هو أبو بكر محمد بن الحسن توفي سنة ٤٠٦ ، وترجمته في طبقات الشافعية .

وقوله : " وزائدةً " .

مثاله : ﴿ فلما أَنْ جاءَ البشيرُ ﴾[1] ، وكقولهم : واللّهِ أَنْ لو فَعَلْتَ لَفَعَلْتُ[2] فزاد و"أَنْ" بعد لمّا ، والدليلُ على زيادتِها أنّك لو لم تجعلها زائدةً لسبكتَ الفِعْلَ الذى بعدها للمصدرِ و" لمّا " التى هى حرف وجوبٍ لوجوب لا يليها إلاّ الفعلُ ولا يليها الاسمُ أَصْلاً .

وكذلك زادوها بين كاف التشبيه والمجرورِ بها فى قول الشاعر :

ويوماً تُوافينا بَوَجْهٍ مُقَسَّمٍ * كأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ[3] [١٥٦]

أراد : كظبيةٍ فزادَ "أَنْ" . وأراد فى المسألة : واللّه لو جئتني لفعلت كذا .

وجعل سيبويه : " أَنْ " إذا جاءت مع " لو " بمنزلة اللام فى لئن من قولهم : " واللّه لئن فَعَلْتَ لأَفعلنَّ "[4] واللامُ فى لئن إنّما هي زائدةٌ موطّئةٌ للقسمِ إذا حُذِفَ المقسَمُ به وإذا // ذُكِرَ فهي للتوكيدِ . قال سيبويه[5] : " ومثلُ هذه اللام الأُولَى " أَنْ " إذا قلت : واللّهِ أَنْ لو فعلتَ لفعلتُ ، ٢٨٣

وقال الشاعر :

٦٩١- فأُقْسِمُ أَنْ لوِ التَقَيْنا وأنتمُ * لكان لكم يومٌ من الشَّرِّ مُظْلِمُ[6] "

قال ابن خروف : شاهدُه دخول " أَنْ " أَوَّلَ الكلامِ كاللّامِ الأُولَى ، والثانية لجواب القسم وتنوب مناب جواب لو ،[7] والمُقْسَمُ به هنا محذوفٌ ، كأنّه

---

(١) الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٢) المثال فى الكتاب ٣/١٠٧ وانظر المغنى (ط) : ص ٣١ (أن الزائدة وهذا مثال على زيادة " أَنْ " ، بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم هنا متروك ومثاله مذكورا * فأقسم أَنْ لو التقينا وأنتم *

(٣) سبق ٢٨٤، ٩٨٣، ١٠٢١ .

(٤) المثال فى الكتاب ٣/١٠٧

(٥) الكتاب ٣/١٠٧

(٦) البيت للمسيب بن علس الكتاب ٣/١٠٧ وشرح ابن يعيش ٩/٩٤ وضرائر ابن عصفور : ١٨١ والخزانة ٤/٢٢٤ والمقاصد النحوية ٤/٤١٨ ، وغير ذلك .

(٧) فى المصورة : أو ، تحريف .

قال : أُقْسِمُ باللهِ ، فأَنْ هنا زائدةٌ لتُؤْذِنَ بالقَسَمِ . وقال بعضُ النحويين : إذا كان المقسَمُ عليه لو وجوابها فأَنْ رابطةٌ(١) ، ولا يُؤْتَى باللامِ كراهيةَ الجمعِ بين لامينِ مثل ﴿ وأَنْ لَوِ استقامُوا على الطريقةِ لأَسْقَيْناهُمْ ﴾(٢) وهو قولٌ كُوفِيٌّ .

وقال ابن البانِش " أَنْ " فى قوله تعالى ﴿ أَنْ لَوْ يشاءُ اللهُ لهدَى الناسَ ﴾(٣) و ﴿ أن لَوْ نشاءُ أصبْناهُم ﴾(٤) و ﴿ أن لَوْ كانوا يعلمونَ الغَيْبَ ﴾(٥) زائدةٌ مؤذنةٌ بجوابِ القَسَمِ أَوْ ما يتنزّل مَنزلةَ القَسَمِ ، هذا قول الخليل وسيبويه وهى فى ثلاثةِ مواضعَ مِنَ الكتابِ(٦) ، وأغفلها(٧) المتكلّمون على شرح الإعراب فجعلوها فاعلةً ومفعولةً بما تقدّمها من الأَفْعالِ قال أبو إسحق(٨) : تبينتِ الجِنُّ موتَه ، لأنّه روِيَ أنّه بقى ميّتاً على كرسيّه عاماً وهم يمتثلون ما كان قد أمرهم به قبل موته ، وقال غيرُه : تَبَيَّنَ أَمْرُ الجِنِّ فحَذَفَ المضاف وأَقامَ المضافَ إليه مقامَه كقوله تعالى ﴿ وَسْئَلِ القَرْيَةَ ﴾(٩) وكقولهم : اجتمعت اليمامةُ يرادُ أَهلُها ، وقيل : تَبَيَّنَتِ الجِنُّ للإنْسِ ، ويشهد لها قراءةُ من قرأ ﴿ تُبُيِّنَتِ الجِنُّ ﴾(١٠) على ما لم يُسَمَّ فاعلُه ، وتشهدُ قراءةُ ابنِ عباس على جهة التفسير " فلما [خَرَّ](١١) تبينتِ الإنْسُ أَنْ لو كانَ الجِنُّ يعلمونَ الغَيْبَ ما لبثوا فى العذابِ المُهينِ " .

---

(١) هو ابن عصفور كما فى المغنى ط ٢ (ص ٣٢)
(٢) الآية ١٦ من سورة الجن
(٣) الآية ٣١ من سورة الرعد
(٤) الآية ١٠٠ من سورة الأعراف
(٥) الآية ١٤ من سورة سبأ
(٦) الكتاب ٣/١٠٧ ، ١٥٢ ، ٤/٢٢٢
(٧) فى المصورة : أعملها ، والتصويب مِمّا سيأتى
(٨) هو الزجاج وكلامه فى إعراب القرآن له : مجلد ٨ جزء ٤٠ ص ١٩٠
(٩) الآية ٨٢ من سورة يوسف .
(١٠) قال فى البحر ٧/٢٦٨ وقرأ ابن عباس فيما ذكر ابن خالويه ويعقوب بخلاف عنه "تبينت" مبنيا للمفعول .
(١١) تكملة لازمة من إعراب القرآن للنحاس ٢/٦٦٢

وقال أبو جعفر النحاس : موضع " أَنْ " رفع على البَدَلِ من الجِنِّ بدل الاشتمال ، ويجوز أَنْ تكونَ في موضع نصب بمعنى اللامِ .(١)

وهذا هو الذي ذكره ابن الباذِش حين قال : أَغفلها المتكلمون على الإعرابِ .

والصوابُ أَنْ يكونَ المفعولُ محذوفاً أي : موته ، وتكون " أَنْ " زائدةً لتُؤْذِنَ بالقَسَمِ ، والمُقْسَمُ به محذوفٌ ، كأَنَّه : والله لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذابِ المهين يعني بعد موته .

وقوله : " لكن إذا خُفِّفت لم تعمل " .

قد تقدَّمَ السَّبَبُ في ذلك ، وهو عَدَمُ الاختصاص بالاسمِ ، وحكى عن يونس إعمالُها مخفَّفةً إلَّا أَنِّي لم أَرَهُ في أَصْلِ كتابٍ(٢) وإنَّما هو عندي روايةٌ عن الأستاذِ أبي علي ، قال : رَوَى السُّهيلي عن الأستاذِ ابن الرماك(٣) أَنَّه أفاد روايةً بإعمالِها مخفَّفةً .

وقوله : " وقد تقدم حكمُها في باب العطف " .

يعني أَنَّها إذا كانت عاطفةً لم تقع إلَّا بعد النفي ولا يَقَعُ بعدها إلَّا مفردٌ ، وإذا لم تكن عاطفةً كانت حرفَ استئنافٍ ، ولا يكون بعدَها إلا الجملةُ وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك كلِّه في باب العَطْفِ فلا معنى لإعادتِه .

وقوله : " كأَنَّ " تُخَفَّفُ فتُعْمَلُ وتُلْغَى ، ومعنى الإلغاءِ فيها معناه في أَنَّ المفتوحةِ " .

أي : إنَّها تُلْغَى عن الجملةِ بعدها في اللَّفْظِ وهي في موضعِ خَبَرِها ،

---

(١) اعراب القرآن للنحاس ٢ / ٦٦٢

(٢) ذكر د. محمد البنا أنّ هذا ورد عند المبرد في المقتضب ١/٥١ فقد قال " وقولك "لكنّ" بمنزلة أن في تخفيفها وتثقيلها في النصب والرفع وما يختار فيهما " انظر أبو القاسم السهيلي : ٨١

(٣) ابن الرمّاك هو شيخ السهيلي وأحد أعلام اللغة في الأندلس ، وقد كان قيّما بالكتاب وقد توفي سنة ٥٤١ واسمه عبد الرحمن بن محمد الرمّاك أبو القاسم . وانظر أبو القاسم السهيلي : ٨٠ ، ٨١ .

واسم كأنْ محذوفٌ لفظاً منويٌّ معنًى وذلك لمراعاةِ أصْلِها ؛ لأنّها مركّبةٌ من أنْ وكاف التشبيه ، وعلى الإعمال أنشدوا :

* كأنْ ظبيةً تعْطُو إلى وارقِ السَّلَمْ * [١٠٦] (١)

وقوله :

* كأنْ وريد يو رشاءٌ خُلُبْ [٦٣٨] (٢)

وعلى الإلغاءِ أنشدوا :

* كأنْ ثدْياهُ حُقّانِ * [٦٣٩] (٣)

أي : كأنّه ثدياه حقان ، هذا معنى الإلغاءِ فيها ، وليست في الحقيقة ملغاةً .

[معنى كأنّ]

ومعنى كأنّ التّشبيهُ وذلك : كأنّ أخاكَ أسدٌ ، فهذا تشبيهٌ بإجماعٍ ، ولا معنى لها عندنا أكثر من التّشْبيه ، وزعم ابنُ الطراوةِ أنّها تكون بمعنى ظَنَنْتُ (٤) ، وذلك نحو قولك : كأنّ زيداً قائمٌ ، لأنّ زيداً هو القائمُ ، فلا يصح أنْ تشبه الشّيْءَ بنفسِه ، وإنّما يُشبّهُ بغيرِه ، فهو عنده على معنى : توهّمته قائماً أوْ ظننتُه قائماً .

وهذا الذي قال غير صحيح ، والانفصالُ عن هذا قريبٌ ، وذلك أنّ تشبه الشيءَ في حالةٍ ما بنفسِه في حالةٍ أُخْرى فكأنّك قلت : كأنّ زيداً غيرُ قائمٍ هو نفسُه قائماً ، وحذف هذا لدلالةِ المعنى عليه إذْ لا يمكن أنْ يُشبّه الشيءُ بنفسِه .

---

(١) سبق ٢٨٢ ، ٩٨٣ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٦

(٢) سبق ٩٨٤

(٣) سبق ٩٨٤

(٤) إفادة كأنّ الشك قال به الكوفيون وابن السيد والزجاج وفي الجنى (٥٢٠) للزجاجي انظر شرح الكافية للرضى ٢/٣٤٥ ، وانظر ابن الطراوة النحوى : ١٣٣ ، ١٣٤ . وإفادتها للشك إذا كان خبرها فعلا أو جملة أو صفة أو ظرفاً .

وزعم الفارسيُّ أنَّ هذا على حذفِ مضافٍ والمعنى : كأنَّ هيئةَ زيدٍ هيئةُ قائمٍ ، وهذا مُطَّرِدٌ في مثل هذا ، وإنَّما لم يجعلوا القائمَ خلافَ الأوَّلِ ويكون المعنى كأنَّ زيداً رجلٌ قائمٌ ؛ لأنَّه يختلُّ المعنى ، ألا ترى أنَّ معنى : كأن زيداً قائمٌ تشبيهُهُ غيرَ قائمٍ به قائماً ، فالتَّشبيهُ إنَّما هو في القيامِ ، ولو قلت : كأنَّ زيداً رجلٌ قائمٌ ، لكانَ بمنزلةِ : كأنَّ زيداً عمروٌ ويكونُ التشبيهُ في الصُّورةِ فتشبهه برجلٍ قائمٍ ، فهذا إذا عُرِّيَ من القرائن إنَّما يحمل على أنْ يكونَ التشبيهُ في الصُّورةِ ، وهذا هو الذى قادَهم إلى هذا ، وإلَّا فهذا المأخذُ في نهايةِ القُرْبِ ، لأنَّه إذا قال القائلُ : كيف يُشَبِّهُ الشَّيْءُ بنفسِه قيل له : ليس القائمُ الأوَّلُ فهذا هو الذى دعاهم إلى ما ذكرناه .

وزعم الكوفيون[1] أنَّها تكونُ بمعنى التَّقريبِ ، وذلك في نحو : كأنَّكَ بالشتاءِ مُقْبِلٌ وكأنِّي بك راحلٌ [وكأنَّك بالفرجِ آتٍ][2] فالمعنى : قَرُبَ أوانُ الشِّتاءِ وقَرُبَ رَحيلُكَ ، وليس يريدُ أنْ يُشَبِّهَ المخاطبَ بالشتاءِ .

وجعلها ابنُ الطراوة على مذهبِه // هنا بمعنى الظَّنِّ ، كأنَّه قال : أظُنُّ الشِّتاءَ مُقْبِلا ، وهذا لأجلِ اعتيامِ مَعْنى التشبيهِ فيها ، وهذا عندُ أهْلِ البصرةِ مُتأوَّلٌ ، وهي في هذه المواضع راجعةٌ لمعنى التشبيهِ ، وذلك أنَّه أرادَ : كأنَّ الفرجَ آتٍ فزادَ كافَ الخِطابِ فزالَ اختصاصُها بالأسماءِ فأُلْغِيَتْ [وكذلك تُلْغَى إذا لحقها ضميرُ المتكلِّمِ في نحو " كأنِّي بك تفعلُ كذا "][3] ألا ترى أنَّ تفعل كذا جملةٌ فعليَّةٌ والباءُ في قوله : بالفرجِ مثلها في " بحسبك زيد " زائدةٌ . ٢٨٤

وقيل : تقديره : كأنَّ زمانَك آتٍ بالفرجِ ، لقربِه فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مقامه وينكسر هذا بقولهم " كأنِّي بِكَ تفعلُ كذا " فإنَّ الياءَ لا تجعل حرفاً ولا يتصوَّرُ حذفُ المضافِ هنا .

---

(١) انظر شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٤٨ والجنى الداني ٥٢١ والمغني " كأن " ط٢ (٢١٠)

(٢) أثبتنا هذا المثال لأنه سيتحدث عنه بعدُ .

(٣) تكملة لا بد منها واستفدناها من شرح الجمل ١ / ٤٤٩

وقال بعضهم في قولهم : كأنّك بالشتاءِ مقبلٌ، معناه : كأنّ الشتاءَ مُقْبِلٌ ، وجَعَلَ المنتظر قريباً ، فشبّه الشتاءَ وإنْ لم يكن مُقْبِلاً به نفسِه مقبلاً أعني بالشتاءِ نفسه .

والعربُ تجعلُ القريبَ الوجودِ بمنزلةِ الموجودِ ؛ ألا ترى إلى قوله تعالى ﴿ أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فلا تستعجلوه ﴾(١) فمرادُه أنْ يقولَ : كأنّ الشّتاءَ مُقْبِلٌ ، وكأنّك راحِلٌ وأدخلَ الكافَ للخِطابِ كما قال : أبْصِرْكَ زيداً والمراد : أبْصِرْ زيداً غير أنّ الكافَ في أبصرْكَ حرفٌ وفي كأنّك اسمٌ، إلّا أنّ كأنّ لما أُعملَتْ في الكافِ بقيت الجملةُ ملغىً عنها كأنّ ، كما أُلغيت أنْ في قوله :

* أنْ هالكٌ كلّ ما يَحْفَى ويَنْتَعِلُ *(٢) [٦٧٦]

وإنّما جعلنا الكافَ اسماً لقولهم : كأنّي بك تفعلُ كذا، والياءُ لا تكون حرفاً، لأنّه يناجي نفسَه والباء زائدة نحو : بحسبِك زيدٌ .

ومن النحويين(٣) مَنْ زَعَمَ أنّ كأنّ قد تأتي لغير التشبيه بمنزلةِ إنّ للتحقيقِ واستدلّ بقوله :

* كأنّ الأرْضَ ليس بها هشامُ *(٤) [٨٨]

ولا حجّةَ فيه، لأنّ جسدَه في الأرض فكان ينبغي مع ذلك ألّا يتغيّرَ مبالغةً(٥)، وقد بيّناهُ في أوّلِ الكلامِ عند الكلام على نونِ التثنيةِ والجمعِ بأتمّ من هذا .

وكأنّ عند النحويين(٦) مركبةٌ أصلُها : إنّ زيداً كقائم فقُدِّمَ حرفُ التشبيهِ اعتناءً به ففتحت "إنّ" لخروجِها عن الصّدرِ ، وليست المصدرية ، والذي دلّهم على ذلك تقرُّرُ التشبيهِ للكافِ فلا يُدّعى تغيّرها ما أمكنَ ، وفُتِحَتْ "إنّ" هنا وإنْ كانت غير مصدرية ؛ لأنّهم أرادوا أنْ يوفّوا لحرفِ الجرّ حقّهُ ؛ لأنّه

---

(١) الآية (١) من سورة النحل
(٢) سبق ١٠٣٢، ١٠٢٩،
(٣) انظر ما سبق ١٨٢ فهذا المذهب منسوب للزجاجي والكوفيين
(٤) سبق ص ١٨٢
(٥) يعني وجه الأرض
(٦) هذا مذهب الخليل وسيبويه وجمهور البصريين والفراء انظر الكتاب ٣/١٥١، والأصول ١/٢٧٨ والخصائص ١/٣١٧ والمغني (ط٢) ص٢٠٨ والهمع ١/١٣٣

متى دخل على "إنَّ" فُتِحَتْ نحو : عجبتُ مِنْ أنَّك منطلقٌ ، وإنْ كانت هنا تتقدَّرُ بالمُفْرَدِ وهناك لا تتقدَّرُ به ، لكنَّه لما دَخَلَ حرفُ الجَرِّ وُفِّيَ حَقَّهُ مِنْ فتح "إنَّ" وهذا هو الصحيح فى كأنَّ .

وليس مِنْ هذه الحروف ما هُوَ مركَّبٌ إلَّا كأنَّ ولعلَّ ، لأنَّهم قالوا : عَلَّ فى معنى لَعَلَّ ، فإنْ شِئْتَ جعلتَ اللامَ زائدةً ضُمَّتْ إلى عَلَّ ، أوْ تَجْعَلَ اللامَ من أصلِ الكلمة وتكونَ "عَلَّ" محذوفةً مِنْها ، فقال بعضهم أنْ تكونَ أصلاً وحذفت لا ينبغى أنْ يقالَ به ؛ لأنَّ الحروفَ لا يُتَصَرَّفُ فيها ، فلم يَبْقَ إلَّا أنْ تكونَ زائدةً لغيرِ معنًى إلَّا لمجرَّدِ التكثيرِ ضُمَّتْ إلى عَلَّ كما ضُمَّتْ إلى كأنَّ فى قوله :

٦٩٢- فبادَ حتَّى لكأنْ لم يَشْكُنِي * فاليومَ أشكو ومتى لم يُشْكِنِي[1]

وهذا القدرُ ليس بِتصرُّفٍ ؛ لأنَّك لم تضمَّها لها على أنْ تكونَ من الكلمةِ على حدِّ اللام فى عبدل ، بل ركَّبْناها معها كما ركبنا "بعل" مع "بك" ، وهذا ليس بتصرُّفٍ فإنَّ ضَمَّ كلمةٍ إلى كلمةٍ غيرُ منكَرٍ .

وقوله : "ليت" عند الكوفيين تنصب اسمين ".

يعنى أنَّ الكوفيين قاسوا ذلك فى "ليت" ، لأنَّهم سمعوا :

* يا ليتَ مُدَّةَ دهري كلِّه رَجَبا *[2] [٦٩٧]

وقول الآخر :

* ياليتَ أيامَ الصِّبا رواجعا *[3] [٦٤٦]

ولم يحفظوه فى غيرِ ذلك ، وقد تقدَّمَ بيانُ ذِكْرِ الخِلافِ فى ذلك ، وحكايةُ ابنِ سلَّام أنَّها لغة وتأويل ذلك كله فى البابِ قَبْلُ .

---

(١) البيت الأول شرح الجمل ١ / ٤٤٧ : لم يسكن وفى الخزانة ٤ / ٣٣١ البيتان ورواية الأول : لم يكن ، ورواية الثانى: أبكى ومتى لم يبكني ، وفى اللسان (أنن) "يسكن" فى الأول والثانى مثل ما فى الخزانة .

(٣) سبق ص ٩٩٤

(٤) سبق ص ٩٩٤

وقوله : " وليس * يا ليت أيام الصبا رواجعا * بمثبتٍ لذلك ".

يعنى أنّه يتأوّلُ على حذفِ الخَبَرِ ، أَي : ياليت أيام الصبا لنا رواجعا أَوْ أقبلت رواجعا ، ويكون "رواجعاً" حالاً .

وقوله : " وقد جَرّوا بلعلَّ منبهةً على الأَصْلِ "[1]

مثاله :

* لعَلَّ أَبي المغوار منك قريبُ *[2] [٦٤٨]

و :

٦٩٢م * لعلِّ اللّهِ يمكننى عليهـــا *[3]

وتأويل الأول على حَذْفِ الجارِّ ، وقد بُيِّنَ قَبْلُ ، وأَمّا الثاني فيُبْقى فيه مع الظاهرِ ؛ لأَنَّها لم تثبت عاملةً بكسر اللّامِ فهى حَرْفُ جَرٍّ وقد تقدَّمَ بيانُ ذلك. وعنى بقوله : منبهة على الأَصْلِ ، أَي[4] الأَصْلَ فيها أَنْ تعملَ الجَرَّ لولا المانعُ لذلك ، وهو شبهها بالأَفْعالِ كما تقدَّمَ .

وقوله : وأَشْرَبها معنى " ليت مَنْ قرأ * فأَطَّلِعَ *[5] نصباً " .

يعنى أَنَّ ليتَ يُنْصَبُ الفعلُ المضارعُ بعدها فى الأجوبةِ بعد الفاءِ نحو : ليت لى مالاً فأُنْفِقَ منه ، واطّرد ذلك فيها ولم يطرد فى "لعَلّ" فمن قرأَ بالنَّصْبِ شَبَّهها [بليت][6] .

---

(١) في المصورة "النصب" ، وهو خطأ .

(٢) سبق ص : ٩٩٥

(٣) كذا في المصورة ، وهو يقصد قول الشاعر :

لعلّ الله فضلكم علينا بشيءٍ أنّ أمّكم سريمُ

فقد ذكره قبلُ ، والذى ذكره صدر بيت عجزه * جهاراً من زهيرٍ أو أسيدِ * وهو لخالد بن جعفر بن كلاب ، وهو شاهد أيضا على هذه المسألة ويروى بفتح لام لعل وبكسرها انظر الخزانة ٤/٢٧٦ وما بعدها .

(٤) في المصورة : "إلى" ، والصواب ما أثبتناه .

(٥) الآية ٣٧ من سورة غافر ، وقرأة النصب هى قراءة الأعرج وأبي حيوة وزيد بن على والزعفراني وابن مقسم وحفص انظر البحر ٧/ ٤٦٥ .

(٦) في المصورة : بليس ، تحريف

بـــــــاب

هذا هو باب الفرق بين إنَّ وأنَّ .

ضبط ذلك شَ وغيره بأنْ قال[1] " : كلُّ موضعٍ هو للمصدر الذى من معنى " أنَّ " مع ما بعدها ، فأنَّ فيه مفتوحةٌ ، وكلُّ موضع هو للجملةِ فهى فيه مكسورةٌ " .

(المواضع التى تكسر فيها إنَّ)

ثم قال : " ولذلك كُسِرَتْ مبتدأةً نحو : إنَّ زيداً قائم ، لأنّه موضع الجملة لا المفرد المصدر .

وكذلك فى جوابِ القسم نحو : واللّهِ إنَّ زيداً لقائمٌ ؛ لأنّه أيضاً موضع الجملة لا المصدر ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ إنّما يكونُ بالجملةِ لا بالمصدرِ[2] .

والتزم بعضهم الفتح فى القَسَمِ ، توهَّمَ أنَّ استعمالها جواباً أخرجَها من الصدريّةِ وهو قولٌ فاسدٌ ؛ ألا ترى أنَّ لامَ الابتداءِ يُجابُ القَسَمُ بها ، وبالكَسْرِ وردَ السَّماعُ قال تعالى ﴿ والطُّورِ * وكتابٍ مَسْطُورٍ ﴾[3] ثم قال : ﴿ إنَّ عذابَ رَبِّكَ لواقِعٌ ﴾[4] *

وأجاز // بعضهم الوجهين فاختار الفتحَ واختار آخرُ الكسرَ . والصحيحُ ٢٨٥
ما قلنا ؛ لأنَّ جوابَ القَسَمِ جملةٌ وتتعاقبُ عليه الجملةُ الاسميةُ والفعليةُ ، وإنّما يجوزُ الفَتْحُ مع " حَلَفْتُ " إذا قلت : حلفت إنَّ زيداً قائمٌ ، وحلفت أنَّ زيداً قائمٌ على إسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ من " أنَّ " أي : على أنَّ زيداً قائمٌ ، أي على قيامِ زيدٍ ، ولا يقالُ : والله أنَّ زيداً قائمٌ ، بالفتحِ ، وستأتي المسألةُ إنْ شاء اللهُ تعالى .

وتكسَرُ أيضا إذا كان فى خبرِها اللامُ مثال ذلك ظننتُ إنَّ زيداً لقائمٌ ، لأنَّ هذه اللام وإنَّ حقُّهما أنْ يدخلا على المبتدأِ والخَبَرِ ، فكان حَقُّ الكلامِ[5]

---

(١) التوطئة : ٢٢٣
(٢) من التوطئة : بتصرف .
(٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الطور .
(٤) الآية ٧ من سورة الطور .
(٥) فى المصورة : اللام ، والتصويب من التوطئة .

أن يكون : ظننتُ إنَّ زيداً قائمٌ ، فإنَّ هنا في موضعٍ لا يصلحُ فيه إلَّا المبتدأُ والخبرُ فانبغى أنْ تُكسَرَ ، ولم يقرُّوا الكلامَ على ذلك ، لئلَّا يجمعوا بين حرفين مؤكدين ، فأخَّروا اللامَ إلى الخبرِ .(١)

وكذلك تُكسَرُ إذا كانت صِلَةً نحو : أعطيته الذى إنَّ شرَّه خير من جيِّدِ ما معك(٢) ؛ لأنَّ صِلَةَ الذى لا تكونُ إلَّا بالجملةِ(٣) الاسميةِ أو الفعليةِ ، فالموضعُ للجملة لا للمُفردِ .

وكذلك تُكسَرُ بعد واوِ الحال نحو : جاءَ زيدٌ وإنَّه يضحكُ ؛ لأنَّ الواوَ لا تدخلُ على الحال إلَّا إذا كان جُملةً ، وقد تقدَّمَ بيانُه في بابِ الحالِ(٤) ، فلما كان الموضعُ موضعَ الجُملةِ كُسِرَتْ "إنَّ" .

وكذلك بعدَ القَوْلِ المجرَّدِ من مَعْنَى الظَّنِّ ، ومثال ذلك : قال زيدٌ إنَّ عمراً منطلقٌ ؛ لأنَّه لا يصلحُ هنا المفردُ المصدرُ لا تقول : قال زيد إنطلاق عمرو ؛ لأنَّ مفعولَ(٥) القولِ لا يكون إلَّا من جنسِ الألفاظِ والانطلاق معنىً لا لفظٌ ، فليس من جنسِها ، وإنَّما الذى يصلحُ هنا الجملة نحو : قال زيدٌ : عمروٌ منطلقٌ ، فلذلك كُسِرَتْ .

وقوله : "(٦)المجرَّدِ من معنى الظَّنِّ" .

تحرَّزَ بذلك من القولِ الذى يجري مجرى الظَّنِّ ، فإنَّها تُفتحُ بعده إنَّ كما تفتحُ بعدَ الظَّنِّ ، وذلك أنَّ بنى سُليم تجرى القول مجرى الظَّنِّ من غيرِ شرطٍ(٧) وعلى ذلك رُوِيَ قول امرىء القيس :

---

(١) نص كلام الشلوبين في التوطئة : ٢٢٣
(٢) المثال في الكتاب ٣/١٤٦
(٣) التوطئة : ٢٢٣
(٤) يراجع ما سبق ٨٥٩ وما بعدها
(٥) في التوطئة / ٢٢٣ : مقول ، وهو أولى ، ويقال : مقول القول ومعمول القول ومفعول القول .
(٦) قبله في الجزولية : وبعد القول . .
(٧) الكتاب ١/١٢٤ عن أبي الخطاب .

٦٩٣- * تقولُ هزيزَ الريحِ مَرَّتْ بأَثْأَبِ * (١)

فنصب " هَزِيزَ " أي: تظنُّ هزيزَ الريح مرَّتْ بأَثأَبِ ، وكذلك قولُه :

٦٩٤- إذا قلتَ أنّي آيبٌ أَهْلَ بلدةٍ نزعْنا بها عنْهُ الوليَّةَ بالهَجْرِ (٢)

فقلت بمعنى ظَنَنْتُ ، ولذلك فُتِحَ إنَّ . وأمَّا غيرُ بني سُلَيم فإنَّهم يشترطون في القول المُجْرى مَجْرى الظَّنِّ أنْ يكونَ القولُ فِعْلاً مضارعًا مخاطباً ، قد تقدَّمه استفهامٌ غيرَ مفصولٍ بين الاستفهام وبين الفعلِ إلَّا بظرفٍ أو مجرورٍ ، وإنَّما شرطُوا فيه هذه الشروط ؛ لأنَّه حينئذٍ يَقْوى فيه معنى الظَّنِّ ، فالغالبُ في المستقبلِ أنْ يكونَ مظنوناً لكونِهِ لم يَقَعْ ، ولا يُسْتَفْهَمُ إلَّا عمَّا لا يحقَّق فيقربُ من الظَّنِّ ، والفَصْلُ أيضا يُضْعِفُهُ ، والظَّرْفُ يُتَّسَعُ فيه والغالب ألَّا يستفهِمَ أحدٌ عن ظَنِّ غيرِهِ .

ومثال ذلك : أتقولُ زيداً منطلقاً كما يقال : أتظنُّ زيداً منطلقاً ، وتقول: أفي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً ، وقوله :

٦٩٥- أَجُهَّالاً تقولُ بني لُؤَيٍّ لعَمْرُ أَبيكَ أمْ متجاهلينا (٣)

---

(١) صدره : * إذا ما جرى شأْوَيْنِ وابتلَّ عِطْفُهُ *
وهو في ديوان امرئ القيس : ٤٩ من قصيدة مطلعها :
خليلي مُرَّابي على أمِّ جندب * نُقَضِّ لباناتِ الفؤاد المعذَّب
وهو في شرح الجمل ١ / ٤٦٢ ، ٢ / ٤٦٤ ، والمقرب ١ / ٩٥ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٣١ وشرح التصريح ١ / ٢٦٢ ، وأَثْأَب : شجر واحده أَثْأَبه . ورواية الديوان : هزيزُ " بالرفع " .

(٢) البيت للحطيئة في ديوانه : ٣٦٦ وهو في شرح الجمل ١ / ٤٦٢، ٤٦٤، ٢ / ٤٦٤ ، والمقاصد النحوية ٢ / ٤٣٢ وشرح التصريح ١ / ٢٦٢ والصبّان على الأشموني ٢ / ٣٨
ويروى : نزعت ، ووضعت ، مكان نزعنا ، والولية : البرذعة التي توضع تحت الرَّحْل ، والهجْر : نصف النهار .

(٣) البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٣ / ٣٩ وهو من شواهد الكتاب ١ / ١٢٣ ، والمقتضب ٢ / ٣٤٩ وشرح ابن يعيش ٧ / ٧٨ وشرح الجمل ٢ / ٤٦٣ والخزانة ١ / ٤٢٣ عرضا و ٤ / ٢٣ والمقاصد النحوية ٢ / ٤٢٩ وشرح التصريح ١ / ٢٦٣ وغير ذلك كثير .

واعلم أنّه إذا جرى القولُ مَجْرى الظنّ فمعناهما واحدٌ ، ولذلك اشترطَ ما قلنا وإذا استُقْرِئَ ما جاءَ منهُ وُجِدَ كذلك . وقال بعضهم : لا يلزم ذلك ، والأوّلُ مذهبُ ابنِ جنّي .

وتقول : أأنتَ تقول زيدٌ منطلقٌ[1] ، ولا يجوز النّصْبُ لأجل الفصْلِ بالمبتدإِ الذى هو " أنْتَ " .

ومسائلُ النّصْبِ يجوزُ فيها كلّها الرّفعُ : قال سيبويه : "إنْ شئتَ رفعتَ بما نَصَبْتَ" (٢) أي فيما نَصَبْتَ أي في الكلامِ الذى نَصَبْتَ ، أو تكون الباءُ للحالِ كأنّه قال : ومعك ما نَصَبْتَ به أي في هذه الحال كقوله تعالى ﴿ فخَرَجَ على قومِهِ في زِينَتِهِ ﴾(٣) ، أي وزينتُه عليه ، ولا بُدّ من تأويلِه على هذا ؛ لأنّ الرّفعَ إنّما هو بالابتداءِ لا بالفعلِ الناصبِ .

وتقول : أوّلُ ما أقولُ إنّي أحمدُ الله ، بالفتح والكسر ، معنى الفتح : كل قول أقوله فأوّله الحمدُ ، ولا يتصوّر فيه الكسر ، ولا تكون بمعنى الذي؛ لأنّ حمد الله ليس من قبيل الألفاظِ فلا تكون خبرًا لشيءٍ منها ، وتكسر "إنّ" فيجعل الجملة في موضعِ الخَبَرِ ، والمعنى أوّلُ ألفاظي ومقولاتي هذا اللفظ ، والمعْنِيُّ بقول النحويين: "إذا كانت في موضع مفرد فتحت" أنْ تتقدّرَ بالمَصْدَرِ ، فلذلك لم يلزم هنا فتحها ، فإن جعلت الجملةَ معمولَ القَوْلِ فما مصدرية إذْ ليس في الصّلةِ ضميرٌ والخبرُ محذوفٌ تقديره عند الفارسي(٤) ثابتٌ .

ابن الطراوة : لا يتصوّر تقدير الفارسي إذْ قد ثبت القولُ كلُّه فتخصيص أوله بذلك خَلْفٌ ، وأيضا فذلك معلوم .

قال بعضهم هو نحو : أقائم الزيدان ، ولا يحتاج إلى خَبَرٍ مقدّر ، ولما كان الغالبُ في المبتدإِ أنْ يلفظَ بخبرِه قدّره الفارسيُّ محذوفًا ، وقال أيضًا : الخَبَرُ ليس بثابتٍ ولكنه شيء لا يمكن تقديره فأتى الفارسيُّ بما ليس المعنى عليه ليبيّنَ الحَذْفَ [وهذا الذى ذهب إليه لا يتصور من عدة وجهات(٥)] :

---

(١) المثال في الكتاب ١ / ١٢٣

(٢) الكتاب ١ / ١٢٤ وبعدها فيه : " فجعلته حكاية "

(٣) الآية ٧٩ من سورة القصص .

(٤) الإيضاح له ١٣٠ ، ١٣١ .

(٥) تكملة يتمّ بها الكلام ، واستفدناها من شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٦٦ .

أَمَّا الأولى فقولُه في الخبر محذوف كَذِبٌ ، وكذلك تقديره فيها ، وأَيضًا فلا يمكن محذوف لا يتقدَّرُ إِذْ لا يُحْذَفُ شيءٌ إِلا إِذا فُهِمَ ، ومعناه - والله أعلم - أَنْ يكون جوابًا لمن شنَّعَ عليه فقال : هذا أَوَّلُ حَمْدٍ حَمِدَ هذا الرجل رَبَّهُ ، فقال مجيبًا له : أَوَّلُ قولي هذا اللفظ وما هو بمعناه قَدْ ثَبَتَ ، أَي : ليس هذا أَوَّلَ حمدِي له تعالى .

وأَجازَ سيف الدولة أَنْ يراد : أَوَّلُ ما أَقولُ قولي كذا ، ولا يجوز إِضمار الموصول وإِبقاء صلته إِلَّا في الشعرِ قال الشاعر : //

٢٨٦

٦٩٦- هل تذكرون إِلى الدَّيْرين هجرتكم ومسحَكُمْ صُلْبَكم رَحمانُ قُرْبانا (١)

أي : وقولكم يا رحمان قربانا [فأضمر القول وأبقى معموله ضرورة] (٢)

وكلام سيبويه في المكسورةِ أَبْيَنُ ؛ لأَنَّهُ جَعَلَ "إِنِّي أَحمدُ اللّه" خبر "أَوَّل" كأَنَّهُ قال : أَوَّلُ كلامي هذا (٣)

فإِنْ قيل : فأَيْنَ الضميرُ العائدُ مِنَ الجملةِ إِلى المبتدأِ ؟

قلنا : لا يحتاجُ هنا إِلى ضمير ؛ لأَنَّ الجملةَ هي المبتدأُ في المعنى فصار كقولك : زيدٌ قائمٌ .

طلّ : صوابُ القَوْلِ أَنْ تقولَ : أَوَّلُ ما أَقولُ في تقدير : أَوَّلُ قولي ، والقولُ هنا يقعُ على معنيين : على الحَدَثِ الذي هو تأْخِيذُ الصَّوْتِ في بعضِ أشخاصِ الكلامِ ، وعلى أشخاصِ الكلامِ ، كما تقول : هذا ضَرْبي فتشير إِلى تأخيذِ الحركات في ظَهْرِ زيدٍ ، وهذا دِرْهَمٌ ضَرْبُ الأميرِ ، أي مضروبُه ، فإِذا أردتَ الحَدَثَ فتحْتَ ، وكانَ التقديرُ أَوَّل تكلّمي تحميدُ اللهِ فوقعت موقع المُفْردِ ، وإِذا أردت القولَ كسرْتَ ، وكان التقديرُ : أَوَّل كلامي إِنِّي أحمد الله .

---

(١) البيت لجرير في ديوانه ٥٩٨ وروايته فيه :
هل تتركُنَّ إِلى القِسِّين هجرتكم * ومسحهم صلبهم رَحمانُ قُربانا
وهو من قصيدة في هجاء الأخطل مطلعها :
بانَ الخليطَ ولو طووعت ما بانا * وقَطَّعوا من جبال الوصل أَقْرانا
وهو في إعراب ثلاثين سورة : ١٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٤٦٧ والرواية فيه : هل تذكرنّ . وأورده ابن خالوية عند قوله : وقال آخرون رحمٰن بالعبرانية رَخْمان وأنشدوا بيت جرير : ورواه : رَخمان بالخاء المعجمة .

(٢) تكملة من شرح الجمل ٢ / ٤٦٧ ، والمصدر من قبيل الموصولات كما

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٣

وقوله : " وما عدا هذه المواضع فبخلافها " .

يعنى أَنَّه تُفْتَحُ فيه أَنَّ ؛ لأَنَّه يكونُ الموضعُ للمَصْدَرِ لا للجُمْلَةِ نحو : يعجبنى أَنَّ زيداً قائمٌ ، أَي قيام زيد ؛ لأَنَّها فى موضعِ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يكون جملةً .

وهذا منقود عليه مِنْ حيثُ تَعَرَّض لحَصْرِ مواضعِ الكَسْرِ ولم يستوفها ؛ أَلاَ ترى أَنَّها تكْسَرُ بعد " أَلا " التى للاستفتاح نحو :

٦٩٧ — * أَلا إِنَّ قوما كنتمُ أَمس دونهم *[1]

٦٩٨ — و : * أَلا إِنَّنى شربتُ أسودَ حالكا *[2]

، لأَنَّ الموضعَ للجملةِ لا للمصدر .

وكذلك بعد " أَمَا " بمعنى أَلاَ التى للاستفتاح[3] ، وإِنْ كانت أَمَا بمعنى حقًّا فتحتَها ؛ لأَنَّها تتقدَّرُ بالمصدرِ ، وانتصابها على الظرفِ وهما فى موضع الخَبَرِ أَي : أفى حقٍّ انطلاقُك .[4]

وكذلك تكْسَرُ بعد " حتَّى " التى هى حَرْفُ ابتداء نحو " قَدْ قالَه القومُ حتى إِنَّ زيداً يقولُه "[5] " إِنَّ ها هنا لا تكون إِلاَّ مكسورةً ؛ لأَنَّه موضع الجملة لا المفرد ؛ أَلاَ ترى أَنَّك لو فتحت لكانت تتقدَّرُ بالمَصْدَرِ ، فإِمَّا أَنْ تكونَ جارّةً أو عاطفةً ، فالعَطْفُ باطل ؛ لأَنَّه ليس جزءاً مما قبله ، والجَرُّ كذلك ، وقد تفتح بعد حَتَّى في نحو : " عرفت أُمورَك حتى أَنَّك أحمقُ "[6] أَي حتى حُمْقَك على العَطْفِ أَوْ على الجَرِّ ؛ لأَنَّ حمقَه بعض أُمورِهِ فجازَ الفتحُ هنا ؛ لأَنَّها فى موضعِ مُفْرَدٍ .

---

(١) لم أعثر عليه

(٢) لم أعثر عليه

(٣) مثل : أَمَّا إِنَّك منطلق .

(٤) انظر شرح الجمل ١ / ٤٦١

(٥) المثال فى الكتاب ٣ / ١٤٤

(٦) الكتاب ٣ / ١٤٤

وكذلك تُكسَرُ بعد إذا التى للمفاجأةِ نحو : " خرجتُ فإذا إنَّه عبدٌ "[1] ؛ لأنَّه موضع الجملة هنا ، إذ تقديره فإذا هو عبد ، وقد تفتح وتكون هى[2] الخبر على معنى فإذا العبودية[3] ، وينشد هذا البيت بالوجهين :

٦٩٩- وكنت أُرَى زيداً كما قِيلَ سَيِّداً ... إذا إنَّه عَبْدُ القَفا واللَّهازِمِ[4]

بفتح إنَّ وكسرها وإذا مع الفَتْحِ خَبَرٌ .

وهذا الرَّدُّ صحيحٌ فإنَّ من تعرَّضَ لحصر الأماكن فينبغي له أنْ يستوفيها ، أو يكون قد أتَى قبل ذلك بقانون يدخل تحته جميع ما ذُكِرَ ، كما فعل شَ .

وكذلك تُكسَرُ بعد إلاَّ نحو : ما جاءنى أحدٌ إلاَّ إنَّ زيداً خيرٌ من أبيه أو مِنْهُ .[5]

وقوله : " وإنْ شِئْتَ قلتَ كُلُّ مَوْضِعٍ يتعاقَبُ عليه الاسمُ والفِعْلُ فهى فيه مكسورةٌ ، وما انفرد بأحدهما فبخلافِهِ " .

مثال ذلك المواضعُ المذكورةُ ، ويعنى بالاسم الجملةَ الاسمية وبالفعل الجملة الفعلية .

وهذا ينكسرُ " بإذا " التى للمفاجأة ، فإنَّه لا يقع بعدها إلاَّ الاسم نحو : خرجت فإذا زيد ، أو الجملة الاسمية نحو : فإذا زيدٌ قائمٌ ، وهى تكسر هنا كما قدَّمناه .

وينكسر أيضاً بقولهم : " هذا حق كما أنَّك ها هنا "[6] ، فهذا الموضع يصلح فيه الاسم والفعل ولا تكون فيه إلاَّ مفتوحة ؛ لأنَّه بتقدير المصدر ، فتقول : هذا حق كما أنت هنا ، وكما تكونُ ها هنا .

---

(١) من أمثلة الكتاب ٣/ ١٤٤

(٢) يعنى إذا الفجائية .

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٤

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٣/ ١٤٤ والمقتضب ٢/ ٣٥٠ ، والخصائص ٢/ ٣٩٩ وشرح ابن يعيش ٤/ ٩٧ ، ٩٨ ، ٨/ ٦١ وشرح الجمل ١/ ٤٦١ ، والخزانة ٤/ ٣٠٣ وغير ذلك .

(٥) مثال الكتاب ٣/ ١٤٥ " ما قدم علينا أميرٌ إلاَّ إنَّه مكرم لى "

(٦) انظر الكتاب ٣/ ١٤٠ .

وقال سيبويه[(١)] : إنَّ العرب تفتحها هنا ولا تكسرها وَسَبَبُ ذلك أنَّها تتقدَّرُ بالمَصْدَرِ ، لأنَّ "ما" معها مصدريةٌ كأنَّه قال : ككونك ها هنا . فإن استثنى هذين الموضعين فقد يَسْلَمُ من الاعتراض . والله أعلم .

ولذلك فُتِحَتْ إذا كانت فاعلةً أَوْ مفعولةً أَوْ مَجْرورةً في نحو : أعجبني أنَّ زيداً قائم ؛ لأنَّها في موضعِ الفاعلِ ، والفاعلُ لا يكون جملةً : لا تقول : يعجبني زيدٌ قائمٌ ،

وكذلك : أَحْبَبْتُ أنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأنَّها في تقديرِ : أَحْبَبْتُ قيامَ زيدٍ . ولا يقال : أحببتُ زيدٌ قائمٌ .

وكذلك عجبتُ مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ ؛ لأنَّها في موضعِ المجرورِ ، وهو لا يكون إلاَّ مفرداً لا يقال : مِنْ زيدٌ قائمٌ ، ولذلك فُتِحَتْ في نحو : "ما رأيتُه مُذْ أنَّ اللَّهَ خلقَه" [(٢)] لاختصاص مُذْ بالاسم الذي هو الزَّمان ، ولا يجوزُ الكسرُ ، والتقديرُ : مُذْ زَمَنِ أنَّ الله خلقَه أي مُذْ زَمَنِ خَلْقِهِ .

وكذلك بَعْدَ "لولا" [(٣)] في نحو : "لولا أنَّك خرجتَ لساعدتُك" ؛ لأنَّ هذا الموضع لا يقعُ فيه إلاَّ الاسم المبتدأ المفرد وخبره محذوف .

وكذلك تُفْتَحُ بعد "لو" في نحو "لو أنَّ زيداً قائمٌ لقامَ عمروٌ ؛ لأنَّها في موضعِ المبتدأ عند سيبويه ،[(٤)] وفي موضعِ الفاعلِ بإضمارِ الفِعْلِ عند المبرد[(٥)] كأنَّه قال : لو أمْكَنَ قيامُ زيدٍ لقام عمرو ؛ لاختصاصِ "لو" بالفِعْلِ من حيث فيها معنى الشرط ، فلا يليها إلاَّ الفِعْلُ ظاهراً أَوْ مقدَّراً ، فمثال المُقَدَّرِ قولُهم "لو ذاتُ سِوارٍ لطمتني" .[(٦)] وقال بعضهم في قول الشاعر :

---

(١) لم أعثر على مقالة سيبويه هذه عند المثال ، ولعلها ترجمة لمذهبه لا نقل لنص كلامه في هذا الموضع.

(٢) المثال في الكتاب ٣/ ١٢٢

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٠

(٤) الكتاب ٣/ ١٢١

(٥) المقتضب ٣/ ٧٧

(٦) من أمثال العرب في الأمثال لأبي عبيد ٢٦٨ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧٤ والمستقصى ٢/ ٢٩٧ وانظر المقتضب ٣/ ٧٧ وحواشي "عضيمة" عليها .

٧٠٠ - لو بغيرِ الماءِ حَلْقِي شَرِقٌ كنتُ كالغصّانِ بالماءِ اعتصارى (١)

إنَّه أوقع الجملة الاسمية موقعَ الفعليةِ ضرورةً ، ومثل هذا قليل(٢) وقد جعلـــه بعضهم مرفوعاً بإضمارِ فِعْلٍ يدلّ عليه " شَرِقٌ " كأنَّه قال : لو شَرِقَ حلقى// ٢٨٧ بغيرِ الماء هو شَرِقٌ .

وإعراب " أنّ " بعد " لو " عند سيبويه هى واسمها وخبرُها فى موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ والخبرُ محذوفٌ ، وعِنْدَ المبرِّدِ في موضعِ رَفْعٍ بإضمارِ الفِعْلِ كما قدّمنا .

ورجّحَ بعضهم مذهبَ سيبويه بأنّ لو كما لا يليها الاسمُ إلا ضـــرورةً فكذلك لا يضمرُ الفِعْلُ بعدها إلاّ ضرورةً ، فالبقاءُ مع الظاهرِ أَوْلَى ، والطُّولُ يسدُّ مَسَدَّ الخَبَرِ فلا معنى لتكلّفِ الإضمارِ . والقولان عندي متقاربان .

وقوله : " وإنْ شِئْتَ قلتَ كلّ موضعٍ هُوَ للاسمِ المُفْرَدِ فهي فيه مفتوحةٌ وكلّ موضعٍ هو للكلام فبخلافه " .

يعنى بالمُفْرَدِ هنا المصدر ، قال : بعضهم هذا ينكَسِرُ بلو أنّ زيداً قائمٌ فى مذهبِ سيبويه ، فإنّه ليس اسماً مفرداً وإنّما هو جملةٌ من مبتدأ وخبر .

وهذا لا يلزمُ الاعتراضُ به فإنّه يقولُ : إنّما نعنى بالمفردِ المصدرَ ، وكلّ ما يتقدر بالمصدرِ تفتح فيه " أنّ " ، والضابطُ لهذا ما قال الأُستاذ أبو على ، أو حَصْرُ الأماكنِ .

وما يصلح فيه الأمران - أعني المصدر والجملة - جازَ الفتحُ والكَسْرُ ، وعلى هذا تُضْرَبُ المسائلُ ليتمرّنَ بذلك الطالبُ ، ويوافقُ الخَبَرُ العِيانَ ، وتكون المعرفةُ بذلك أمكن .

---

(١) البيت لعدىّ بن زيد فى ديوانه : ٩٣ وهو من شواهد الكتاب ٣/ ١٢١ وشرح الجمل ٢/ ٤٤٠ والخزانة ٣/ ٥٩٤ ، ٤/ ٤٦٠ ، ٥٢٤ ، والمقاصد النحوية ٤/ ٤٥٤ ، وشرح التصريح ٢/ ٢٥٩ والصبّان على الأشمونى ٤/ ٤٠

(٢) فى المصورة : قيل ، والصواب ما أثبتناه .

فصل في مسائلَ من المفتوحـــــة

تقول : علمتُ أنَّ زيداً قائمٌ ، فتُفتَحُ لأنَّها واقعةٌ موقعَ المفعولِ الذى لا يكون إلاَّ مفرداً ، ولا يصحُّ هنا الكسرُ ، لأنَّ الكَسْرَ بتقديرِ الجملةِ مـــن مبتدأٍ وخبرٍ ، وكما لا تقول : علمتُ زيدٌ قائمٌ كذلك لا تقول : علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ ، بالكسر .

وإنْ أدخلتَ اللامَ فى الخبرِ كُسِرَتْ "إنَّ" لأنَّها مقدَّرةٌ قبلَها ، وكمـا تقول : علمت لزيدٌ قائمٌ كذلك تقول : علمتُ إنَّ زيداً لقائمٌ .

وقد تَحذِفُ هذه اللامَ فى الشِّعْرِ وأنتَ تُريدها . قال سيبويه[1] فتقول : علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ بكسرِ "إنَّ" على هذا التقدير ويُشَبَّهُ حذفُها بحذفِ اللَّامِ من قولِهِ تعالى ﴿ قد أفلح من زكَّاها ﴾[2] وتقديره:لقد أفلح ، لأنَّه جـواب لقوله ﴿ والشمسِ وضُحاها ﴾[3] وهو في الآية أحْسَنُ لطولِ الكلامِ ، فلذلك جاء في الكلامِ ، وعليه وجَّهوا قوله :

﴿ أنى رأيت ملاكَ الشيمةِ الأدبُ ﴾[4] [٥٤٣]

أراد : رأيت لَمِلاكُ الشيمةِ الأدبُ ، فلما نَوَى اللَّامَ علَّقها .

وردَّ المبردُ قولَ سيبويه : وقال : ليس للضرورةِ فى إنَّ وأنَّ عملٌ لأنَّ وزنَها واحدٌ .

قال : وَجْهُ الضَّرورة أنْ يريدَ اليمين ، فيجبُ عليه أنْ يأتى باللَّام ؛ لأنَّها جملةٌ من مبتدأٍ وخبرٍ ويؤخرها إلى الخَبَرِ ، والتقديرُ : عَلِمْتُ إنَّ زيداً قائمٌ ثم أخَّرتَ اللامَ ، ولم يصح أنْ تقولَ : علمت إنَّ زيداً قائمٌ ، مِنْ غـير تقديرِ اللَّامِ وتكسَرَ إنَّ كما تقول : حلفت إنَّ زيداً قائمٌ ، لأنَّ علمتُ بمـا هى فى باب الأفعال أعْرَقُ من حَلَفْتُ ، كما أنَّ حَلَفْتُ أعرقُ في القَسَمِ من عَلِمْتُ ، فجرت حلفت مجرى والله ، ولم تقوَ على ذلك "علمت" إلاَّ باللَّامِ ، فلابدَّ مـن "لامٍ" تمنعُها عن العَمَلِ وحينئذٍ تَجْرِى مجرَى واللهِ . فإذاً لم يكن بُدٌّ مـن

---

(١) الكتاب ٣/١٥١ مع اختلاف فى عبارة سيبويه عمّا هنا .
(٢) الآية ٩ من سورة الشمس .
(٣) الآية ١ من سورة الشمس.
(٤) سبق ٧٤٤، ٧٧٠ .

اللام ، فإذا لم يتزن للشاعرِ قُصِدَ[1] حَذْفُها ، ومِثْلُ عَلِمْتُ قولك : أَشْهَدُ فلا يَجْرِي مجرَى " واللَّهِ " حتى تكون معها اللَّامُ التى تقطعُها عن العَمَلِ .

وأجاز أبو العباس : علمتُ إنَّ زيداً قائمٌ على كلامين كأنَّه قال : علمتُ ثم ابتدأ فقال : إنَّ زيداً قائمٌ ، وهذا ضَعِيفٌ ، ويلزمُه أنْ يقولَ : علمتُ زيدٌ قائمٌ على هذا القِياس.

مسألة

تقول : جئتُكَ أنَّكَ تُرِيدُ المعروفَ بالفَتْحِ[2] ، لأنَّ التقديرَ : لأنَّكَ تريدُ المعروفَ فموضع " أنَّ " للمفرد .

واختلف فيه فمذهبُ الخليلِ أنَّ موضعَها نَصْبٌ عن إسقاط حرفِ الجَرِّ[3] ، وهو رأيُ أبي العباس المبرِّد[4] ، ومذهبُ الكسائى[5] أنَّ موضعها جَرٌّ ؛ لأنَّ حروفَ الجَرِّ اطَّرد حذفُها من إنَّ وأنَّ ، لأنَّها مع ما بعدها بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، فقد طالَ وحَسُنَ الحَذْفُ .

وقد يحكَمُ لها بحكمِ الجُمْلَةِ فتُعْطَفُ عليها الجملةُ ، وقد قَدَّمنا هذا ، وهو مما يقوِّي حَذْفَ حَرْفِ الجَرِّ معها ، ويُحَسِّنُ أنَّها فى مَوْضعِ جَرٍّ عَدَمُ ظهورِ الإعرابِ ، وقوَّاهُ السِّيرافى[6] بمثل قوله تعالى ﴿ وأنَّ المساجِدَ للّهِ فلا تدْعوا مع اللّهِ أحداً ﴾[7] فلو لم يقدَّر حرفُ الجَرِّ قبلها لوجب كَسْرُ " أنَّ " لأنَّهم قد اتفقوا على أنَّه لا يجوز : أنَّ زيداً قائمٌ عَرَفْتُ ، ولأنَّ حذفَ حرفِ الجَرِّ والنصبَ لا يكونُ مع صريحِ المصدرِ المسبوكِ مِنْها ، فلا يكونُ معها ذلك ؛ ألَا ترى أنَّك لا تقول : أنا راغبٌ مصاحبتِك ، تريد : فى مصاحَبتِكَ ، فكذلك

---

(١) فى المصورة : فسد ، ولعل الصواب ما أثبتناه .
(٢) الكتاب ٣/١٤٦
(٣) الكتاب ٣/١٢٦ أيضا
(٤) شرح الكتاب ٤/٢٨ أ
(٥) نفسه ٤/٢٨ أ
(٦) نفسه ٤/٢٤
(٧) الآية ١٨ من سورة الجن .

لا تقولُ : أنا راغبٌ أنْ أصاحبك ، وتنوي فيه النَّصْبَ .

ومذهبُ سيبويه جوازُ الوجهين (١) : وهو الذى رآه الزَّجَّاجُ أيضا (٢) ،

ويقالُ للسيرافى : أمَّا الآيةُ فيمكن أنْ حَسَّنَ النَّصْبَ فيها العَطْفُ على ما قبلها ، فتزولُ من يدِه بهذا ؛ ألا ترى أنَّه لو سَقَطَ العَطْفُ لم يصحَّ فتحُها ، ولا يَنْفَعُ أنْ يُنْوى معها الجرُّ (٣) حينئذٍ ؛ لأنَّها فى أوَّلِ الكلامِ ، فوجَبَ لها الكَسْرُ .

وأمَّا قِياسُكَ إنَّ وأنَّ على صريحِ المَصْدَرِ فبينهما فَرْقٌ ؛ لأنَّه لا يجوزُ حَذْفُ حرفِ الجَرِّ مع صريحِ المصدَرِ ، ويجوز مع أنَّ وإنَّ للطُّولِ ، فلا يَبْعُدُ أنْ يكونَ موضعُها نَصْبًا بخلافِ المَصْدَرِ .

مسألة

قوله تعالى ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٤)

س " المعنى واللهُ أعلمُ : أَلَمْ يروا أنَّ القُرونَ الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون " . (٥) // ٢٨٨

سع ﴿ أنَّهم إليهم لا يرجعون ﴾ بدلٌ مِنْ معنى جملةِ " كم أهلكنا قبلهم من القُرون " لا مِنْ لفظِ " كم " (٦) ، لأنَّ لفظَ " كم " فى التقدير منصوبٌ بأَهْلكنا إذ (٧) كانت " كم " فى الاستفهام وهى [على ح] (٨) مذهب رُبَّ لا يعمل فيها ما قبلها ، فلو أبدلنا : " أنَّهم " من لَفْظِ " كم " صارَ العامِلُ فيها أهلكنا " فيكون تقديره " أهلكنا أنَّهم إليهم لا يرجعون " ، وهذا لا معنى له ، ولكن " كم " وما بعدها إذا جعلت اسما غير استفهام ، فتقديرُها : أَلَمْ يروا

---

(١) الكتاب ٣/١٢٧ قال سيبويه " ولو قلت جئتك إنَّك تحب المعروف " مبتدأ كان جيِّدًا .

(٢) مذهبه ذكره السيرافى فى شرحه ٤/٢٨ أ

(٣) فى المصورة " الخبر " تحريف .

(٤) الآية ٣١ من سورة يس .

(٥) الكتاب ٣/١٣٢

(٦) فى شرح السيرافى لامن انكارهم ، وهو تحريف .

(٧) فى المصورة : إذا ، وأثبتنا ما فى شرح الكتاب .

(٨) تكملة يستقيم بها الكلام ، والذى فى شرح السيرافى (وفى مذهب ربّ)

الذين أهلكناهم من القرون ، ومعنى " يروا " " يعلموا " ، لأنّ رؤيةَ العينِ منهم لم تَقَعْ على القرونِ التي خَلَتْ من قبلِهم ، فإذا قدّرناهُ هذا التقدير(١) وأبدلنا، صار التقديرُ والمعنى(١) : أَلَم يعلموا أنّ القرونَ التي أهلكناهم مِنْ قبلهم لا يرجعون [وفي " أنّ " وجهٌ آخرُ هو أنْ تجعلَها في صلةِ " أهلكناهم " [بمعنى أهلكناهم](٢) بأنّهم إليهم لا يرجعون أي : أهلكناهم بهذا الضّربِ من الإهلاكِ . (٣)

وقوله تعالى : ﴿أَيَعِدُكُم أَنَّكُم إِذا مِتُّمْ وكُنْتُمْ تُراباً وعِظاماً أَنَّكُم مُخْرَجُون(٤)﴾ فأنّكم الأُولى(٥) في مَوْضعِ المُفْرَدِ ، أي : أيعدكم بأنّكم ، وأنّكم الثانية بَدَلٌ من الكافِ والميمِ في أنّكم " الأُولى بدل اشتمال ، كأنه قال: أيعدكم أنّكم إخراجكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاما ، والمعنى " أيعدُكم أنّكم مخرجون إذا متم وكنتُم تراباً " لكنّه قَدَّمَ " أنّكم " الأولى التي تَدُلُّ على وجودهم ليُعْلَمَ بَعْدُ أيَّ شيءٍ يكون الإخراجُ ، فقال : أنّكم ثمّ كأنّه قال : أنّكم أخرى ولم يقل : إخراجكم ليحقّق عندَهم ما أرادَ ، وكَرِهَ أنْ يولي لأنّكم أنّكم أخرى ، ففَصَلَ بينهما بالظّرفِ الذي هو خَبَرٌ لمعْنى أنّكم الثانية على حدّ قولِكَ : كانت هندٌ وجهُها حسناً ، فذكّرَ حَسَناً ، لأنّه خَبَرُ الوَجْهِ في المعنى ، على هذا ينتزلُ كلامُ سيبويه ، واللّهُ أعْلَمُ . وللأستاذ أبي علي كلامٌ طويلٌ مقيد في كراسته(٦) لم أذكره لطولِه .

وقال الجَرْمِيُّ(٧) " أنّكم " الثانية تكون الأولى على حَدِّ قوله ﴿ أَلَمْ يعلَمُوا أنّه من يُحادِدِ اللّهَ ورسولَهُ فأنّ له نارَ جَهَنَّمَ ﴾(٨) المعنى فله نار جهنم لكنّه

---

(١) عبارة السيرافي " وأبدلناه صار معناه
(٢) تكملة لا بد منها وهي من شرح السيرافي
(٣) انظر كلام السيرافي في شرحه للكتاب ٤/ل ٢٨ ب
(٤) الآية ٣٥ من سورة المؤمنون .
(٥) في المصوره : الأول
(٦) لعله يريد الشرح الكبير للجزولية .
(٧) مذهب الجرمي في المقتضب ٢/ ٣٥٤
(٨) الآية ٦٣ من سورة التوبة .

كررها للتراخي الذى حَصَلَ فى الكلامِ . هذا فى أحد قولين فى الآية .

وقال المبرِّدُ إنَّ قولَه " إذا متم " خبرٌ " وأنَّكم مخرجون " مبتدأ والجملةُ خبر أنَّكم الأُولى . ورَجَّحَ النَّاسُ مذهبَ سيبويه على قول الجَرْمِيِّ فإنَّه أعطى ما أعطى كلامُ الجرمي من المَعْنى بتكرار أنَّكم ، وكان لها موضعٌ من الإعرابِ على قولِه ، ولا موضع لها على مذهب الجرميِّ . ويَرْجُحُ أيضاً على مذهبِ المبرِّدِ بأنَّ ترتيبَ اللَّفْظِ مُقَدَّمٌ على تَرْكِهِ ، وترتيبُ اللَّفْظِ يقتضي أنْ يكونَ : " إذا متم " خبراً ، لأنَّكم الأُولى على إرادةِ إخراجكم إذْ كان ثَمَّ ما يقومُ مقامه ويتنزلُ منزلته ، حتى كان المقدَّرُ كالمنطوق به فى موضعِه ، فلا يعدل عن هذا الإعراب لغيرِه ، فإنَّ فى العدولِ عنه قَطْعاً لأنَّ عمّا يجبُ لها من العَمَلِ فيما يَصِحُّ لها أنْ تعملَ فيهِ ، ولكانَ تَلْحَقُ المسألةُ[1] بعد هذا نحوَ قولكَ : كان زيدٌ منطلقاً أبوه ، اختاروا فى " منطلق " النَّصْبَ على الرفعِ لقرب عاملِه .

وتقول : بلغنى قِصَّتُكَ أنَّك عاقلٌ[2] وهذه مفتوحة أيضاً ، وهى بَدَلٌ فموضعُها للمفردِ .

مسألة

تقول : " أحقًّا أنَّك ذاهبٌ "[3] بفتح " أنَّ " و " الحقُّ أنَّك ذاهبٌ "[3] أيضاً قال الجعدى :

٧٠١- ألا أبلغْ بنى خلفٍ رسولاً ... أحقًّا أنَّ أخطلكم هجائي[4]

وإنَّما فُتِحَتْ ، لأنَّها وقعت موقعَ المفردِ فى قَوْلِ الأسودِ بن يَعْفُر :

٧٠٢- أحقًّا بني أبناءِ سَلْمى بنِ جَنْدلٍ ... تهدِّدُكم إيَّايَ وَسْطَ المجالسِ[5]

---

(١) العبارة غامضة فى المصورة .

(٢) انظر الكتاب ٣/١٣٢ قال سيبويه " هذا باب تكون فيه أنَّ بدلا من شىء هو الأول وذلك قولك : بلغتنى قصتك أنك فاعل الخ . .

(٣) الكتاب ٣/١٣٤

(٤) ديوانه (١٦٤) الكتاب ٣/١٣٧ والخزانة ٤/٣٠٦ والمقاصد النحوية ١/٥٠٤ ، الهمع ١/٧٢ والصبّان على الأشمونى ١/١٨٥ .

(٥) ديوانه : ٤٢ والكتاب ٣/١٣٥ وشرح السيرافى ٤٠/ل ٢٩ ب والخزانة ١/١٩٣ .

ونُصِبَ "حَقّ" في هذا الموضع على التَّشْبيهِ بالظَّرفِ، وكأنَّ التقديرَ: أفي حَقِّ أنَّك ذاهبٌ، ظهر ذلك في قولِ الآخر:

٧٠٣- أفي حَقِّ مواتاتي أخاكم * بمالي تم تظلمُني السَّريسُ[1].

كأنَّه قالَ: أيُّ طريقٍ حَقٍّ هذا؟ ورَفَعَ ما بعدَه على الابتداءِ، ولو دَخَلَتْ إنَّ عليه لقُلْتَ: إنَّ حقّاً ذهابَك، بالنصبِ، وأجازَ المبرِّدُ أنْ يكونَ فاعلاً بهذا الذي تَنَزَّلَ منزلةَ الظَّرفِ.

مسألة

وتقول: "لا محالةَ أنَّك ذاهبٌ" فتفتح "أنَّ"، والتقديرُ: لا محالةَ مِنْ أنَّك ذاهبٌ[2] على ما تقدَّمَ.

ومذهبُ أبي العَبّاسِ أنَّ موضعَها رفعٌ خبرٌ لقولك: "لا محالةَ" و"لا محالةَ" في موضعِ رَفْعٍ بالابتداءِ، ومثلها: لابُدَّ أنَّك ذاهبٌ[3]، وقال النابغة:

* فلابُدَّ من عَوْجاءَ تَهْوِي بِراكِبٍ * [4] [١٢]

فتبين أنَّ الحقَّ ما قالَه سيبويه:

مسألة

قال اللهُ تعالى: ﴿لا جَرَمَ أنَّ لهمُ النّارَ﴾[5] بفتح أنَّ؛ لأنَّ موضعَها رَفْعٌ فاعلٌ لجرمَ و"جَرَمَ" فِعْلٌ. و"لا" ردٌّ لكلامٍ متقدِّمٍ والتقديرُ:

---

(١) البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه: ١٠١ من أبيات أولها:
ألا أبلغ بني عمرو رسولاً * فإنّي في مودتهم نفيسُ
وشرح السيرافي ٤/ل ٣٠ ب، والخزانة ٤/ ٢٠٩، ويروى في الديوان: مواساتي وأنظر التخريج في الديوان: ١٦٧.

(٢) الكتاب ٣/ ١٣٧

(٣) الكتاب ٣/ ١٣٧ أيضا

(٤) سبق ص ٣١

(٥) الآية ٦٢ من سورة النحل وانظر الكتاب ٣/ ١٣٨ والمقتضب ٢/ ٣٥٠، ٣٥١ مع هامش عضيمة رقم (٣)

لا ءحقَّ أنَّ لهم النار ، أي حقَّ كونُ النَّارِ لهم ، وهذا قولُ المبرِّد[1] ،

وقال غيره: إنَّ "جرم" بمعنى كَسَبَ و "أنَّ" [لهم][2] النار" في موضع نَصْبٍ ، والفاعلُ مُضمرٌ كأنَّه قال : كَسَبَ كُفْرُهم كونَ النَّارِ لهم .

وقال الفرَّاءُ[3] : لا جَرَمَ أي "لا بُدَّ" ولا محالةَ ثم كَثُرَ استعمالُهم إيَّاها حتى صارت بمعنى حَقَّ في مذهب القَسَمِ ، واستدلَّ على ذلك بقولهم : لا جَرَمَ لآتِيَنَّكَ .

قال سيبويه : "جَرَمَ" عَمِلَتْ ؛ لأنَّها فِعْلٌ ومعناها : لَقَدْ حَقَّ أنَّ لهم النار (وأنَّهم مفرطون[4]) ولقد استحق أنَّ لهم النار"[5].

٢٨٩ خ // "لا" عنده زائدةٌ ، ولزمت "جَرَمَ" كالمَثَلِ "وجَرَمَ" فِعْلٌ ماض يَرْفَعُ ما بعدَه على الفاعلِ ، فأنَّ بعده في موضعِ الفاعلِ به . وأنْ تصيِّرَ جَرَمَ مع "لا" كالشيءِ الواحدِ أمكنُ كما ذهب إليه المفسرون كـ "لا بُدَّ" وإليه ذهبَ الفَرَّاءُ[3] قال : كانت في الأَصْلِ بمنزلة : لا بُدَّ أنَّك قائمٌ ، جرت على ذلِكَ ثم كَثُرَ استعمالها ، فصارَتْ بمنزلة حَقًّا ؛ ألا تراهم يقولون : لا جَرَمَ لقد أحسنت فتراها بمنزلةِ اليمين ، ولذلك فَسَّرَها المفسرونَ بمنزلةِ : حقًّا أنَّك ذاهبٌ .

مسألة

تقول : شَدَّ ما أنَّك ذاهبٌ[6] فتفتحُ "أنَّ" ، وجعلَه سيبويه على وجهين : على أنْ تكونَ بمعنى حقًّا أنَّك ذاهبٌ ويكون "شَدَّ ما" بمنزلة الظَّرْفِ ، وأنَّك ذاهبٌ مبتدأ كما كان مع "حَقًّا" ، والوجهُ الآخرُ أنْ يكونَ

---

(١) المقتضب ٢/ ٣٥٠ ، ٣٥١
(٢) تكملة يتم بها الكلام .
(٣) معاني القرآن للفراء ٢/ ٨ والمغني (ط٢) : ٢٦٣
(٤-٤) ليست في الكتاب
(٥) الكتاب ٣/ ١٣٨
(٦) الكتاب ٣/ ١٣٩

فِعْلاً والتقديرُ : شَدَّ الشيءُ هو أَنَّك ذاهبٌ[1] ، وكَيْفَما كان فأَنَّ في موضعِ المفردِ .

سج[2] : و "إذا كان بمعنى " حقا " فلا تدخل " في " عليه كدخولها على " حقا " ؛ لأَنَّهما في الأَصْلِ فِعْلانِ " يعني شَدَّ وعَزَّ في قولهم : عَزَّ ما أَنَّك ذاهبٌ[3]

قال ابن البانِش : لا أرتضي الظَّرْفَ في قولِ الهذلي .

٧٠٤ـ إني لدهماءَ عَزَّ ما أَجِدُ * عاودني مِنْ حِبابِها السُّهُدُ[4] .

قال الأصمعي قوله : عَزَّ ما أَجِدُ ، أي : " شَدَّ ما أَجِدُ و " شدَّ ما " و " عزّ ما " ظرفٌ لأَجِد ، هذا قول أَبي سعيد[5] ولست أراه . وأَرى أَنَّ " ما " عندي في هذا الوجه نكرةٌ موصوفةٌ ، فالفِعْل في بيتِ الهُذَلِيِّ صِفَةٌ لما ، وأَنَّ في مسألةِ الكِتاب بَدَلٌ مِنْ " ما " وَنَزَّلَ البَدَلَ منزلةَ النَّعْتِ كما تنزَّلَ منزلته في قولِ العَرَبِ[6] : إِنِّي مِمَّا أَنْ أَصْنَعَ ، ومما أَنْ أُلِمَّ بها ذِكْراً ، ويكون الكلام مع ذلك محمولاً على المعنى أَيَ عَزَّ شَيءٍ[7] يذهبُ ذهابُك ، ويجوز أَنْ يكونَ الكلامُ على حَذْفِ الصِّفَةِ مثل إجازة سيبويه : سيربه سَيْرٌ ، وسير عليه ليلٌ ، أي سيرٌ شديدٌ وليلٌ طويلٌ وعليه قول الهذلي :

---

(١) قال السيرافي في شرحه ٤/٣٤أ : أن يكون شدّ وعزّ فعلين ماضيين كنعم وبئس ووقوع ما بعد هما كوقوع ما بعد نعم وبئس كقوله : نعمّا صنيعك وبئس ما عملك ، وتقديره : نعم الصنيع صنيعك وبئس العمل عملك .

(٢) شرح الكتاب للسيرافي ٤/ل ٣٣ ب

(٣) المثال في الكتاب ٣/١٣٩

(٤) البيت لصخر الغيّ مطلع قصيدة في شرح أشعار الهذليين : ٢٥٤ والرواية فيه : بدهماء . . وقافيته : الزُّوُدُ .

(٥) هو الأصمعي .

(٦) انظر الكتاب ٣/١٥٦ والمقتضب ٤/١٧٤ .

(٧) في المصورة : شيئا ، ولعل الصواب ما أثبتناه فشيءٌ تفسير ما الواقعة فاعلا .

٧٠٥ - لَعَمْرُ أَبِي الطَّيرِ المُرِبَّةِ بالضُّحَى * على خالدٍ لَقَدْ وَقَعْتِ على لَحْمِ[1]

أى على لَحْمٍ مَنِيعٍ .

ووجه الثانى أَنَّ " شَدَّ ما " كيفَ ما " أَي أَنَّ " ما " فاعِلُهُ بِشَدَّ ، "وأَنَّك ذاهبٌ " فى موضعِ رفْعٍ بالابتداءِ ، ولم يَمْنع سيبويه من الابتداءِ بأَنَّ فى نحو : " فى الكتاب أَنَّك منطلِقٌ " . [2]

مسألة

نقول : " ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إِلَّا أَنَّه مكرِمٌ لي[3] فتكْسِرُ ، لأَنَّ المَوْضِعَ للمبتدأ والخبر ، تقول : ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إِلَّا وهو مُكرِمٌ لي ، ولا يجوزُ فَتْحُها ؛ لأَنَّ المفتوحةَ تردُّ الكلامَ شأْناً ، ولا تقولُ : ما قَدِمَ علينا أَميرٌ إِلَّا إِكرامه ، ودخولُ اللّامِ هنا يدلُّك على أَنَّ الموضعَ للمبتدأِ قال الله تعالى : ﴿ وما أَرْسَلْنا قبلَكَ مِنَ المُرْسلينَ إِلَّا إِنَّهم ليأكُلُونَ الطَّعامَ ﴾[4] والمسألةُ بخلافِ قوله تعالى ﴿ وما مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهم كفَرُوا باللّهِ وبرسولِهِ ﴾[5] ؛ لأَنَّ مَوْضِعَ هذه مفردٌ فاعلٌ .

مسألة

تقول : إِنْ تكرِمْني فإِنِّي أُجازِيكَ فتكسر فى جوابِ الشَّرْطِ ؛ لأَنَّه موضِعَ الجملةِ .

وتقول : أَمَا إِنَّكَ ذاهبٌ بالفَتْحِ والكَسْرِ ، فمَنْ كَسَرَ جَعَلَ أَمَا استفهاما بمعنى أَلَا و " إِنَّ " تكسر بَعْدَ أَلَا[6] ، قال تعالى ﴿ أَلا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهاءُ ﴾[7]

---

(١) البيت لأبي خراش الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١٢٢٦ والرواية وَقَعْنَ وهو فى الخزانة ٢/٣١٦ ، ٣/١٨ برواية : أَلَا أَيّها الطير .

(٢) لم أعثر على هذا المثال فى الكتاب .

(٣) الكتاب ٣/١٤٥

(٤) الآية ٢٠ من سورة الفرقان وانظر الكتاب ٣/١٤٥

(٥) فى المصورة " ورسوله " تحريف وهى الآية ٥٤ من سورة التوبة .

(٦) الكتاب ٣/١٢٢

(٧) الآية ١٣ من سورة البقرة .

؛ لأنَّها في استفتاح الكلامِ ومن فَتَحَ أَجراها مُجْرى حَقًّا ؛ لأنَّها في معناها . قال صاحبُ العين[1]. وسيبويه[2] قال سألتُ الخليلَ عن ذلك فقال إذا قال : أَما أَنَّه منطلقٌ ، فإنَّه يجعلها كقولك : حَقًّا . قلت : " حقًّا " اسمٌ يمكن أَنْ تُبْنَى عليه "إنَّ" كما تُبْنَى على الظَّرفِ في قولهم: عندى أَنَّك ذاهبٌ في معنى : حَقًّا إنطلاقك وعندي ذهابُك ، وأَمَا حرفٌ ولكنَّه لما كانَ بِمَعْنَى "حَقًّا" جاز أَنْ يُفْتَحَ "أَنَّ" بعده تَشْبِيهًا بما يَصِحُّ البِناءُ عليه ، ومثلُ ذلك شدَّ ما أَنَّك ذاهبٌ في أَحدِ الوجهينِ ، وقد تقدَّم ، وعلى هذا حَمَلَ المبرِّدُ : كما أَنَّك ها هنا فغَفَرَ اللهُ لكَ .

مسألةٌ

وتقول : قَدْ عَرَفْتُ أَنَّه ذاهبٌ ثمَّ أَنَّه مُعَجِّلٌ[3]، بالفَتْحِ في أَنَّ الثانيةِ ، وبالكسرِ فيها ، فالفَتْحُ على العَطْفِ على الأُولى ، والكَسْرُ على الاستئنافِ ، ومثلها : رأيتُه شابًّا وأَنَّه يومئذ يفخرُ "[4] بالفتحِ والكسرِ .

وتقول : إنَّ لك هذا عَلَيَّ وأَنَّك لا تُؤْذِينى[5] بالفَتْحِ والكَسْرِ ، فمن فَتَحَ عَطَفَ على اسم "إنَّ" ومن كَسَرَ استأنف ، قال الله تعالى *(إنَّ لك أَلَّا تَجُوعَ فيها ولا تَعْرَى وأَنَّك لا تظمأُ فيها ولا تَضْحَى)*[6] بالفتحِ والكسرِ.[7]

---

(١) هو الليث تلميذ الخليل، وينسب إليه كتاب العين .
(٢) الكتاب ٣/ ١٢٢
(٣) الكتاب ٣/ ١٢٢
(٤) الكتاب ٣/ ١٢٢
(٥) المثال فى الكتاب ٣/ ١٢٣ وفيه : وأَنَّك لا تؤْذي
(٦) الآية ١١٨ ، ١١٩ من سورة طه .
(٧) قرأ نافع وعاصم فى رواية أبى بكر بكسر الألف وكذلك قرأ شيبة وابن سعدان وقرأ بفتحها ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائى وحفص عن عاصم . السبعه ٤٢٤ ، والبحر ٦/ ٢٤٢.

مسألة

نقول : " ذاك وأنّ لك عندى ما أحببت[1] " بالفتح والكسر . وإنّما يجيءُ هذا على كلامٍ متقدّمٍ قد خصّهُ به ، ثم يقولُ : ذاك وأنّ لك أي : الأمرُ ذاكَ قال الله تعالى : ﴿ ذلِكُمْ وأنّ اللّهَ مُوهِنُ كَيْدِ الكافرين ﴾[2] قدّم قبلَه ﴿ فَلَمْ تقتلوهُمْ ولكنّ اللّهَ قتلَهُمْ ، وما رَمَيْتَ إذ رَمَيْتَ ولكنّ اللّهَ رَمَى وَلِيُبْلِيَ المؤمنينَ منهُ بلاءً حَسَناً ﴾[3] فهذه أشياءُ قد أعانَ اللّهُ بها المؤمنينَ ثم قال ﴿ ذلكم ﴾ أي العونُ مِنَ اللّهِ ﴿ ذلكم وأنّ اللّهَ مُوهِنُ كيدِ الكافرين ﴾ فهي مَبْنِيّةٌ على ما قبلها ، فلذلك فُتِحَتْ ، ومَنْ كَسَرَ استأنف الابتداءَ بها ، ويَشْهَدُ للكَسْرِ وقوعُ المبتدأِ والخَبَرِ مكانَها ، قال الله تعالى ﴿ ذَلِكَ ومَنْ عاقَبَ بمِثْلِ ما عُوقِبَ به ثُمّ بُغِيَ عليهِ لينصرَنّهُ اللّهُ ﴾[4] // ٢٩٠

وتقولُ : جيئتك أنّك تريد المعروفَ[5] بالفتحِ والكَسْرِ ، فالفَتْحُ على تقديرِ : لأنّك تريدُ المعروفَ . والكَسْرُ على الاستئنافِ قال الشاعر :

٧٠٦- [لا تَعْذُلي[6] في حُنْدُجٍ إنّ حُنْدُجًا وليثُ عِفِرّيْنٍ عليّ سواءُ[7]

---

(١) الكتاب ٣/١٢٥

(٢) الآية ١٨ من سورة الأنفال

(٣) الآية ١٧ من سورة الأنفال

(٤) الآية ٦٠ من سورة الحج .
وانظر الكتاب ٣/١٢٥

(٥) خرم فى المخطوط وأتممنا المثال من الكتاب ٣/١٢٦ ، ١٢٧

(٦) خرم فى المخطوط ، وما أثبتناه من شرح الحماسة للمرزوقى ٧٥

(٧) البيت من ثلاثة أبيات وهي الحماسية رقم ٧٥ فى شرح المرزوقى ص ٢٦٩ وروايته : " لديّ " بدل " عليّ " وهى الأنسب ، وبعد الشاهد :
حميت على العُهّار أطهار أُمّهِ * وبعض الرجال المدّعين جُفاءُ
فجاءت به سبطَ العظام كأنما * عمامته بين الرجال لواءُ
ولم تنسب هذه الأبيات فى شرح المرزوقى ونُسِبَ البيت الثالث لزيد بن كثوة العنبري فى البيان والتبيين ٣/١٠٤

مسألة

تقول : وَجَدْتُ أَمْرَكَ أَنَّكَ صاحبُ كـ[ـلِّ خَنًى][1] بالفتح والكسر، فالفتحُ بتقدير : وَجَدْتُ أَمْرَكَ الخَنَى ، والكَسْرُ بتقدير : وَجَدْتُ أَمْرَكَ أَنْتَ صاحبُ الخَنَى ، ولو قلت : [وجدتـ]ـك[1] إِنَّكَ صاحبُ كُلِّ خَنًى لم يكن إِلَّا الكَسْرُ ؛ لأَنَّ المفعولَ الأَوَّلَ اسمُ عينٍ ، فلا يُخْبَرُ عنه باسمِ مَعْنًى ، فأَمَّا قوله تعالى *(ولا تَحْسَبَنَّ الذين كفروا أَنَّما نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لأَنْفُسِهِمْ)*[2] على قراءة من قرأ تَحْسَبَنَّ بالتاءِ وأَنَّ بالفَتْحِ[3]، قال الزَّجَّاجُ : "أَنَّما نملي لهم" بَدَلٌ مِنَ "الذين" .[4] قال الشاعر :

٧٠٧ - لِسَانُ السُّوءِ تُهدِيها إِلينا وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تجينا[5]

والذى حَسَّنَ أَنْ يُبْدَلَ من المفعولِ الأَوَّلِ من غيرِ أَنْ يؤتى بالثَّانِي أَنَّ البَدَلَ فى تقديرِ الحُلُولِ مَحَلَّ الأَوَّلِ فكأَنَّه قال : وما حَسِبْتُ أَنْ تجِينا ، وهذا سائغٌ من غَيْرِ حذفٍ ولا تقديرِ مفعولٍ آخر ، والتقديرُ فى الآيةِ : ولا تَحْسَبَنَّ أَنَّما نُمْلِي للذين كفروا خيرٌ لأَنْفُسِهِمْ ، ويجوز أَنْ تُخَرَّجَ الآيَةُ والبيتُ على حَذْفِ مضافٍ فيصحّ فتح أَنَّ ، كأَنَّه قال : ولا تَحْسَبَنَّ شَأْنَ الذين كفروا أَنَّما نُمْلِي لهم خيرٌ لأنفسِهم .

---

(١) خرم فى المخطوط ، والتكملة من الكتاب ٣/ ١٣٠، ١٣١

(٢) الآية ١٧٨ من سورة آل عمران

(٣) قرأ حمزة ولا تحسبن بالتاء انظر السبعة : ٢٢٠،
وقال مكى : وقد كان وجه القراءة لمن قرأ بالتاء أن يكسر "إنما" فتكون الجملة فى موضع المفعول الثانى ، ولم يقرأ به أحد علمته".
الكشف ١/ ١٦٨.

(٤) وهو تخريج ابن الباذش والزمخشرى البحر ٣/ ١٢٢
وانظر إعراب القرآن للزجاج الجزء ١٢ المجلد الثالث ص ٥٤

(٥) البيت فى شرح السيرافى ٤/ ٢٧ ب والمغنى (ط٢) رقمه ٣٣٠ص ٧٩٨ ، وشرح أبياته ٤/ ١٤٦ والدرر ١/ ٥١ ، ١٣٨
ويروى فى بعض المصادر : وحِنْتَ .... أن تحينا

مسألة

نقول : أَمَا حقًّا فأنَّك ذاهبٌ بالكَسْرِ والفتحِ ، والوجهُ الكَسْرُ ؛ لأنَّك لم تضطر أَنْ تجعلَ أنَّك مبنيةً على حَقًّا ، وحَقٌّ ظَرفٌ ؛ لأنَّه يجوزُ مع أَمَا أَنْ يتقدَّم ما بعدَ المكسورةِ ، فكأنَّك قُلْتَ : مهما يكن من شيءٍ ، فإنَّك ذاهبٌ حَقًّا . وإنْ فَتَحْتَ فكأنَّك قلتَ : مهما يكن من شيءٍ ففي حَقٍّ ذهابُك .

مسألة

" أتقول : إنَّ زيدًا قائمٌ " بالفتحِ والكَسْرِ عند جميع العرب ، أَمَّا الكَسْر فلأنَّ القولَ يحكَى به الجُمَلُ ، فلما وَقَعَتْ هنا مَوْقِعَ الجملةِ وَجَبَ الكَسْرُ فيها ؛ أَلَا تَرَى أنَّه يجوزُ أَنْ تقولَ : أتقول زَيْدٌ منطلقٌ ، فكذلك تكسر إنَّ في مَوْضِعِ هذه الجملة .

وأَمَّا الفَتْحُ فلأنَّ القَوْلَ يُجْرى مجْرى الظَّنِّ فتنصب به المفعولين فتقعُ أَنَّ فيه في مَوْضِعِ المُفْرَدِ ، فلذلك تُفْتَح كما تُفْتَحُ بعد الظَّنِّ قال الشاعر فأجراه مجرى الظَّنِّ :

٧٠٨ - * متى تقولُ القُلُصُ الرّواسِما * يُدْنِين أُمَّ قاسمٍ وقاسما *

أَجراهُ مُجْرىً تظن " لاستيفاء الشروطِ وبنو سُلَيم يجرُونَ القولَ كلَّه مُجْرى الظَّنِّ من غير شَرْطٍ ، وقد تقدَّم بيانُه .

انتهى الباب وما ذكر فيه من المسائل فهذا ليتمرَّنَ بها الناظرُ فيها ، ويتذكر بها القوانين المتقدِّمة قبلُ .

ثم السِّفْرُ الأَوَّلُ من كتاب شرح الكُرَّاسةِ المنسوبةِ لأَبي موسى الجُزُولي - رحمه الله - إملاء الشيخ الفقيه الأُستاذ النحويّ الإمام أبي الحسن الأَبَّذِيِّ ، رحمةُ الله عليه .

---

(١) البيت لهدبة بن الخَشْرم ديوانه : ١٣٠ والشعر والشعراء ٤٣٥ ، والجمل ٣١٥ والمقرب ١/٢٩٥ ، وشرح الجمل ١/٤٦٤ والمقاصد النحوية ٢/٤٢٧ والهمع ١/١٥٧ والصبّان على الأشمونى ٢/٣٦

الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

السورة	الآية	الصفحة
الفاتحة	١	٥١٢
	٦/٧	٦٩٧، ٧١٣
	٧	٥٣٠
البقرة	١٣	١٠٧١
	٢٦	٢٢٥، ٤٦٠، ٩٩٩
	٤٣	٦
	٤٦	٧٦٤
	٥٣	٦٨٥
	٥٨	٥٩٥
	٦٥	٧
	٦٨	٧٤٩
	٧١	٦٠٠، ٦٥٥
	٨٧	٩٠٦
	٨٩	٦٥٥
	٩١	٨٤١، ٨٤٥، ٨٤٥
	١١٠	٦
	١١١	٤٦٥
	١١٥	٨٦٧
	١٣٥	٦٣٢
	١٤٤	٨٢٨
	١٤٩/١٥٠	٨٢٨
	١٥٠	٣٦٦، ٨٢٨
	١٥٨	٥٩٦
	١٨٤	٨٧٣
	١٨٧	٨٣٠
	١٨٥	٧٩٦، ٧٩٨
	١٩٧	٤٨٩
	١٩٨	٨٠

السورة	الآية	الصفحة
تابع سورة البقرة	٢١٧	٦٤٢
	٢٢١	٨٧٩، ٩٠١
	٢٢٦	٤٤٨
	٢٣٣	٢٢٧، ١٠٣٤
	٢٤٥	٥٠٧
	٢٤٨	٩٨٦
	٢٥٨/٢٥٩	٢١١
	٢٧١	٣٥٦، ٣٧٦
	٢٧٥	٤٢١
	٢٨٠	٩٥٧
	٢٨١	٨٣٠
	٢٨٤	٣٨٦، ٦٦٦
آل عمران	٩١	٢٥٥، ٦١٢
	٩٧	٦٩٨، ٧٠٣
	١٠٦	٦٠٠، ٤٥٥
	١٣٩	٤١٠
	١٤٤	٣٥٦
	١٥٩	٢٢، ١٠٤١
	١٧٨	١٠٧٤
	١٨٨	٩٠٦
النساء	١	٦٤٢
	٣	٥٠٣
	٥	٥٠٧
	١١	١٠٢٦
	١٢	٦٣٦
	١٣	٤٦٦
	١٦	٤٧١
	٦٩	٧٣٤

السورة	الآية	الصفحة
تابع سورة النساء	٧٨	٨٦٧
	٩٠	٨٦١
	٩٦	٩٥٤
	١١٠	٧٢٥
	١١٢	٦٣٦
	١٣٥	٦٣٧،٦٣٦
	١٥٥	٣٦٧،٤٩٤،٤٩٦، ١٠٤١
	١٦٤	١١،٧٨٩
	١٦٦	٧٣٤
	١٧٦	١٠٢٦،١٠٢٧
سورة المائدة	٦	٢٥٩،٦٥٠
	٨	٧٤٨،٧٤٩
	٩	٧٥٥
	١٣	٤٣٧،٤٩٤،٤٩٦، ١٠٤١
	٥٥	٧٤٠
	٦٩	١٠٠٩
	٩٥	٣٧٤
	١١٦	٢٥٩
	١١٧	١٠٤٥
	١١٩	٣٣،٧٤،٢٢٩،٨٢٩
سورة الأنعام	١٢	٧٠٨
	٢٥	٦٣٦
	٣٩	٣٨٩
	٤٦	٤٨١
	٥٢	٨١٠
	٥٤	٨٨٠
	٨٠	٢٥،١٠٦،٥٦١
	٩٦	٦٥١
	١٠٩	١٣٨
	١٢٣	٥٢٢
	١٢٤	٧١٦
	١٤٨	٦٤٤
	١٥٤	٤٣٢،٤٦٠

السورة	الآية	الصفحة
سورة الأعراف	٤	٦٠١
	١١	٦٠٤
	١٢	٥٠٦
	١٦	٨٢٥
	٢١	٤٩٣،٤٥٦
	٢٦	٨٧
	٧٣	٨٤٨
	٧٥	٦٩٦
	١٠٠	١٠٤٧
	١٣٢	٣٥٢،٣٥٥
	١٥٥	٧٢٩
	١٦١	٥٩٥
	١٦٦	٧
	١٨٢	٨٢٨
	١٨٥	١٠٣٣
	١٨٩	٥٩٢
	١٩٠	٧٢٧
	١٩٩	٣٤٨
سورة الأنفال	٦	٤٩٨،٩٩٩
	١٧	١٠٧٣
	١٨	١٠٧٣
	٥٧	٣٦٠
	٥٨	٣٦١،٣٦٢
	٦٠	٧٦٦
سورة التوبة	٣	١٠١١،١٠١٣
	٦	٣٥٧،٣٨٥،٩٢٤
	٢٥	٨٤٤
	٣٦	٢٧٥
	٥٤	١٠٧١
	٦٢	٦٠٨

اسم السورة	الآية	الصفحة
تابع سورة التوبة	٦٣	١٠٦٦
	٦٩	٤٧٣
	٧١	٢٥٠
	٧٢	٤٧
	٧٤	٨٤٠
	٩٥	٣٢٤
	١١٠	٩٦٤
	١١٨	٧٦٤
سورة يونس	١٠	١٠٣٢، ١٠٤٣
	١٦	٣٩٠
	٢٤	٦٢٣
	٢٦	٦٥٩
	٢٧	٤٥٨، ٦٥٩
	٣٧	٢٩٢
	٤٢	٤٦٣
سورة هود	١	٨٢٨
	٨	٩٢٧
	١٥	٣٧٤
	١٩	١٠١٨، ١٠٢٠
	٥٠	٥١٤
	٦١	٥١٤
	٦٩	٩٠٩
	٧١	٦٤٨
	٧٢	٨٥٨
	٧٤	٢٥٤، ٢٥٨
	٨٤	٥١٤
	١٠٨	٦٦٧، ١٠١٨
	١١١	١٠٠١
	١١٩	٦٧٩
سورة يوسف	١٠	٧١٤
	٢٠	٤٥٦
	٣١	١٠٢٩
	٣٥	٧٥٦، ٢٦
	٣٦	٩٤٢

السورة	الآية	الصفحة
تابع سورة يوسف	٣٧	١٠١٨، ١٠٢٠
	٤٣	٧٣٢، ٧٧٠
	٥١	٢٥٥
	٨٢	٤٤٤، ١٠٤٧
	٨٥	٩٥١، ٩٦٤
	٩٦	١٠٤٦
سورة الرعد	١١	٢١٨
	٢٣/٢٤	٢٦، ٦٠٢، ٨٨٩
	٢٤	٨٨٠
	٣١	١٠٤٧
	٣٤	٢١٨
سورة إبراهيم	٢	٨٨٠
	١٨	٤٢١
	٣١	٣٢٩، ٣٤١
	٣٥	٤٧
سورة الحجر	٢	٢٥٣
	٣	٣٣٩
	٥٤	٤٨٩
سورة النحل	١	٢٥٣، ١٠١٥
	١٧	٥٠١
	٢٦	٨٢٨
	٢٧	٥٠٢
	٣٢	٨٨٠
	٤٥	٨٢٨
	٥٣	٣١٥
	٥٨	٩٦١
	٦٢	١٠٦٨
	٦٦	٢٦٧
	٧٣	٤٦٣
	٨١	٦١٠، ٦٤٠

السورة	الآية	الصفحة
تابع سورة النحل	٩٦	٥٠٣، ٤٨٩
	٩٨	٥١٣، ٤٤٩
	١١٦	٤٩٥، ٣٤٠، ٦١
سورة الإسراء	٣٢	٩٥٤
	٥٠	٧٤٦
	٥٣	٣٤١
	٧٦	١٠٢٨، ٣٢١
	١٠٨	١٣٢، ١٠٨
	١١٠	٣٦٤، ٣٦٣
سورة الكهف	٢٨	٨١٠
	٣٠	٨٨٨
	٣١	٨٨٨
	٣٣	١٩٤
	٣٨	١٠٠٣
	٦٠	٩٦٣
	٦١	٦٧٨
	٦٣	٦٧٨
	٦٤	٣٣٥
	٧٧	٣٩٠
سورة مريم	١٥	٨٤٤
	٢٦	٣٦١
	٣٨	٧
	٦٢	٨١٠، ٨١١
	٦٩	٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٤٨٠
	٧٥	٩٤٩، ٩٧٢
	٩٠	٢٦٨
	٩٦	٢٤٨

السورة	الآية	الصفحة
سورة طه	١٧	٤٤٨
	٦١	٣٠٤
	٦٣	٥٨٤
	٧٢	٤٦١
	٧٤	١٠٢، ٦٥، ٤١
	٧٧	٢٤٣
	٧٨	٤٩٤، ٥٠٣
	٨٢	٦٠٤
	٨٩	١٠٢٩
	٩١	٢٨٨
	١١٨	١٠٧٢
سورة الأنبياء	١	٧٤٥
	١٧	٦١٣
	١٨	٦١٣
	٢٦	٦١٢
	٣٤	٣٧١
	٨٢	٤٦٣
سورة الحج	٥	٤٦٥
	٣٧	٧٣٩
	٤٦	١٠٢، ٩٠، ٦٥، ٤١
	٦٠	١٠٧٣
	٦٣	٢٦٢، ٢٥٢
	٧٧	٥٩٦
سورة المؤمنون	١٤	٧٦٢
	٣٥	١٠٦٦، ٦٥٥
	٥٢	١٠١٤
	٦٠	٧٤٠
	٦٣	٨٢٨
	٩٩	١٠٠٩
	١١٥	٩٩٨، ٤٤٨

السورة	الآية	الصفحة
سورة النور	٤	٧٩٣
	٢٠	٨٩٦
	٣٥	٥٨٩
	٣٦/٣٧	٨٩٥، ٩٤٠
	٤٥	٥٠١
	٥٦	٦
سورة الفرقان	٤	١٢٩
	٢٠	٣٧٢، ١٠٠٣، ١٧١
	٤١	٤٦٠
	٦٨	٣٨٦
	٦٨/٦٩	٦٩٥
سورة الشعراء	٤	٤٣١
	١٦	٦٠٧
	١٩	٣٢٨، ٣٢٩
	٢٠	٣٢٨، ٣٢٩
	٦٣	٤٢٥، ٦٢٨، ٦٢٠
	٧٢	٧٢٧
	٨٩	٥٠٠
	١٨٦	١٠٢١
	١٩٧	٥٤١، ٥٥٧
سورة النمل	٦	٨٢٨
	٢٣	٧٣٥
	٣٠	٥٢
	٣٦	٩٦٢
	٤٠	٨٨٤
	٧٢	٧٧٠
	٨٨	٧٩٣
سورة القصص	٣٢	٥٨٥
	٣٩	٧٦٤
	٥٥	٨٨٠
	٦٢	٤٦٣، ٥٠٢
	٧٤	٥٠٢
	٧٩	١٠٥٧

السورة	الآية	الصفحة
سورة العنكبوت	٤٧	٢١٨
سورة الروم	٣	٢٥٠
سورة لقمان	٣٤	٢٥٠
سورة السجدة	١/٣/٢	٦٢٨
	١٣	٣٩٠
	١٨	٥٠٠
سورة الأحزاب	٦	٨٦٩
	٢٥	٧٣٩
	٣١	٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٤
	٤٠	٦١٩
	٤٣	٦٤٤
	٥٦	١٠٠٩
سورة سبأ	١٤	١٠٤٧
	٢٤	٦٥٦
	٣٣	٤٤
سورة فاطر	١	٦٠٠
	٢	٣٦٢
	٨	٨٨٨
	١٩/٢٠	٨٩٨
	٢٧	٥١٢
	٢٨	٤٢٩، ٤٩٨، ٩٩٨
	٣٦	٣٠١
	٤٥	١٣٩
سورة يس	١٥	١٠٢٩
	٣١	١٠٦٥
	٣٩	١٠٣
	٤٠	١٣٤، ١٠٩، ٢٠
سورة الصافات	٧٧	٧٦٩
	١٠٥	١٠٤٣
	١٣٧	٨٥٢
	١٤٧	٦٣٤
	١٦٧	١٠٣١
	١٦٧/١٦٨	١٠٢٨

السورة	الآية	الصفحة
سورة ص	٦	١٠٤٤،١٠٤٤
	٢٣	٥١٢
	٣٠	٤٩٣
	٣٢	٥٢٩
	٤٤	٧٦٩،٤٩٣
	٧٥	٥٠٤،٥٠٣
	٨٥	٥٠٦
سورة الزمر	٢٥	٨٢٨
	٦٤	٣٢٥
	٦٧	٨٥٧
سورة غافر	٢٨	٣٩٧
	٣٧	١٠٥٣
سورة فصلت	٦	٧٢٥
	٧	١٠٢٠،١٠١٨
	٤٠	٧
	٤٧	٥٠٢
	٤٨	٧٤١
سورة الشورى	١٣	٦٨٥
	٤٣	٨٤٨،٧٥٠،٨٨٧
	٥٢/٥٣	٧١٣
سورة الزخرف	١٧	٩٦١
	٣٣	٧١٩،٧٢٠
سورة الدخان	٣/٤	٨٤٧
سورة الجاثية	٢	٦٥٥
	٥	٦٥٦
	٢٥	٩٧٨
	٣٢	٩٧٦
سورة الأحقاف	١٢	٨٤٢
سورة محمد	١٦	٦٣٦
	٣٥	٤١٠
سورة الفتح	١٢	٧٦٤
	١٦	٣١٦،٣١٧
	٢٧	٨٢٨
	٤٨	٧٣٤

السورة	الآية	الصفحة
سورة ق	٢٣	٤٩٢
	٤٣	٥٩٤
سورة الذاريات	٢٥	٩١٩
سورة الطور	١/٢	١٠٥٤
	٧	١٠٥٤
	١٩	٧٣٥
سورة النجم	٦/٧	٦٧٧
	٨	٦٠١،٦٢٢
	٣٥	٧٤٤
	٣٩	١٠٣٢
سورة القمر	٢٩	٦٠١،٦٢٢
	٤٩	٩٣٠
سورة الرحمن	٦/٧	٩٣٦
	٢٢	٦٧٨
سورة الواقعة	٣٧	٥٢
	٦٥	٩٦١
	٩٠/٩١	٣٧٧،٣٧٨
سورة الحديد	١١	٥٠٧
	١٣	٩٠٦
	١٨	٤٤٥،٤٥٤،٥٩٢
	٢٧	٩٣١
سورة المجادلة	٣	٥٠٥
سورة الحشر	١٧	١٠١٨
سورة الصف	١٠/١١	٣٤٠
	١٢	٣٤٠
سورة الجمعة	١١	٦٣٦
سورة المنافقون	٤	٦٠٧
سورة الطلاق	٤	٤٧٣
	١١	٤٦٤
	١٢	٦٤٨
سورة التحريم	٦	٧٦٧
سورة الملك	٤	١٨٨
	٢٠	١٠٢٩،١٠٤٤

السورة	الآية	الصفحة
سورة القلم	٩	٢٩٦
	٤٤	٨٢٨
	٥١	١٠٢٨، ١٠٣٢
سورة الحاقة	١/٢	٤٩٤، ٥٠١، ٧٥١، ٨٨٧
	١٣	٨٨١
	٢٠	٧٦٣
	٢٤	٧٣٥
سورة المعارج	٦/٧	٧٦٨
سورة نوح	١٠	٧٢٥
	١٧	٧٢٨، ٧٩٢
سورة الجن	٣	٥٣٢، ٥٣٣
	٩	٣٦٣
	١٦	١٠٤٧
	١٨	١٠٦٤
سورة المزمّل	٢/٣	٨٠٠
	٨	٧٩٢
	١٢	٩٨٦
	١٨	٢١، ٦٨٢
	٢٠	٦، ٧٦٩، ١٠٣٩
سورة القيامة	٩	٤٢١
	٣١	٨٩٨
سورة الإنسان	١	٩٣٧
سورة المرسلات	٣٥	٨٢٩
	٣٦	٩٢٥، ٣١٦، ٣٢٠
	٤٣	٧٣٥
سورة النبأ	١	٤٨٩
	٣١	٧١٣
سورة النازعات	٣٩	٨٩١
	٤٦	٦٥٧
سورة التكوير	١	١٠٣
	٢٤	٧٦٣

السورة	الآية	الصفحة
سورة المطففين	٦	٨٣٠
سورة الانشقاق	١	٩٢٤
سورة البروج	٤	٧١٦
	٤/٥	٦٩٨، ٧٠٣
	٥	٧١٨
	٦	٧٠٣
سورة الفجر	٢١	٦٦٧
	٢٢	٦٦٧
سورة البلد	١١	٦٠٤، ٦٠٥، ٦١٨، ٨٩٨
	١٧	٦٠٤
سورة الشمس	١	١٠٦٣
	٥/٦	٥٠٣، ٥٠٤
	٩	١٠٦٣
	١٤	٦٠١، ٦٠٢
سورة الليل	٥	٧٣٦، ٧٣٧
سورة العلق	١٥/١٦	٧٠٤، ٧١٣
سورة القدر	٥	٢٨٤
سورة الزلزلة	١/٢	٥٩٥
سورة العاديات	٤	٢٨، ٥٣٩
سورة القارعة	١/٢	٧١٥، ٨٨٧
سورة الفيل	٣	٤٥
سورة الكافرون	٣/٥	٥٠٢، ٥٠٤، ٥٠٧
سورة الاخلاص	١	٩١٠
	١/٢	٧٦
سورة الناس	١/٢/٣	٧١٦

فهرس

الحديث الشريف

ابدؤا بما بدأ الله بـه	٥٩٦ ، ٥٩٧
أحاسنكم أخلاقـــا	٥٢٢
أحيانا يتمثل لى الملك رجلا	٨٤٢ ، ٨٤٥
إذا دخل رمضان فتحت . . . الحديث	٧٩٨
اطلعت على جهنم فرأيت أكثر أهلها النساء	٧٦٨
أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلى لا اله الا الله	٨٨٨
أقيموا الصلاة	٣٤٠
ان الرجل ليصلى الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى عشرها	٧٠١ ، ٧٠٢
أنهر الدم بما شئت	٨١٧
أو مخرجىّ هم	٩١٣
بئس خطيب القوم أنت قل : ومن عصى الله ورسوله فقد غوى	٥٩٦ ، ٥٩٧
" خير النساء صوالح قريش أحناه على ولد ، وأرعاه على زوج فى ذات يده"	٢٤٨
صلوا كما رأيتمونى أصلّى	٥٩٧
طود منيف لا تعطوه الأيادى (قالته عائشة)	٧٦١
فإنّ أحدكم لا يدرى أين باتت يده	٩٦١
فلا يقرب مساجدنا يؤذينا برائحة الثوم	٣٤٢
قد علمنا أن كنت لمؤمنا	١٠٠٤ ، ١٠٣٠
كان عليه السلام يتخوّل أصحابه بالموعظة	٧٦٥
كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس	٦١٢
لا تشرف يارسول الله يصيبك سهم [قاله طلحة]	٣٤٢ ، ٣٤٤
لا تقولوها وقولوا : ما شاء الله ثم شئت	٦٠٦

لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ٩٤٢
لولا قومك حديثو عهد بالكفر لبنيت البيت
على قواعد ابراهيم : ٨٩٥
من طلب القوت لم يتعدّ ٧٢١
من قام رمضان إيمانا واحتسابا ٧٩٧ ، ٧٩٨
ليس في الخضروات صدقة ١٧٤ ، ٤١٧

فهـــــرس

أمثال العرب وأقوالهم وبعض الأساليب النحويـــــــة

	رقم الصفحـة
إئتنى إذا احمر البُسْـر	٣٦٥
أإن تأتنى آتك	٣٧٠، ٣٧١
أبعده الله وأسحقه وأوقد ناراً فى أثره	٧٢٤
أبو سعيد الذى رويت عن الخُدرى	٤٥٨، ٨٨٩
أبو يوسف أبو حنيفه	٨٦٩، ٨٨٣
	٨٨٦، ٩٠٣
أتته كتابى	٤١٩
اتقى الله أمرؤ فعل خيراً يثب عليه	٣٣٩، ٩٤٩
آتيك بكرة	٨١٠
أتيتك خفوق النجم	٤٩٦
أتيتك خلافة فلان	٤٩٦
اجتمعت أهل اليمامة [وانظر تجمع أهل اليمامة]	٤٣٢
أجدك لا تفعل كذا	٧٧١
أحقا أنك ذاهـــب	١٠٦٧
إخوتك أحسن الناس وجوها وأنضرهموها	٤٣٩
ادخلوا الأول فالأول	٨٤٦
إذا سمعت بسرى القين فاعلم بأنه مصبّح	٩٦٠
اذكر أن تلد ناقتك أحب إليك أم أنثى	٩٢٣
اذهب بذى تسلم	٤٤٧
أرأيتك زيداً أبو من هو	٧٥٥
أرجل عبد الله ؟	٩١٠، ٩١٤،
	٩١٥
أرسلها العراك	٨٤٦

	رقم الصفحة
أزيدُ نيــه	٢٤ ، ٩٦
استأصل الله عرقاتِهم	٢١٣
أستغفر الله الذنــب	٧٢٤ ، ٧٢٥
استنت الفصال حتى القرعــى	٦١٢
اشتمل الصّماء	٧٩٢
أصبحت كمن لم يخلق	٥٠٢
أصبحتم ، لم تنامون ؟	٩٦٠
اضرب زيداً إن أساء وإلّا فلا تضربه	٣٨٣
أُطعمنا مرقة مرقين	١٨٨
أفأ لله لتصنعن كذا	٩٠٦
افعله آثر ما	٤٩٥ ، ٤٩٧
أفلا تقوم ؟	٩٠٧
أكثر شربى السويق ملتوتا	٨٤١
أكلت السمكة حتى رأسها أكلته	٩٣٦
أكلت لحما سمكا تمرا	٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٨٤٨
أكلّ يوم لك ثوبٌ تلبسه	٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٥٦
أكلوني البراغيث	٤٣١ ، ٤٣٢
ألا تأتينى أحدّثك	٣٣٩
ألا تنزل تصب خيرا	٣٣٩
ألحق أنك ذاهب	١٠٦٧
أمّا أنت منطلقا	٨٩٩
أمّا أن جزاك الله خيراً	١٠٣٣
أما إنك ذاهب	١٠٧١
أما أن يغفرُ الله لك	١٠٣٣
أما ترى أىّ برق هاهنا	٧٥٣
أما حقك فانك ذاهب	١٠٧٥

	رقم الصفحة
اما لا فافعل هذا	٨٩٧
امرأة أناة	٢٣٤
امرأة عذلة	٥٢٣
أمسيتم لم تعملون ؟	٩٦٠
أنا بين نفسين فى هذا الأمر	٣٤٦
إن احمرّ البصر فأتنى	٣٥٧
إن أعطيتك إن وعدتك إن سألتنى فعبدي حرّ	٣٧٩
إنا لجلوس فما نشعر حتى يسقط بيننا حجر	٢٨٨
إنا لله وإنا إليه راجعون محمدٌ ومحمدٌ فى يوم	١٠٤
إنَّ أين الماءُ والعشب ؟	٤٧٧
إنَّ بك زيدٌ مأخوذ	٩٨٥ ، ٩٨٧ ، ١٠٢١
إنَّ بك يكفلُ زيد	٩٨٥ ، ٩٨٧
إن تزينك لنفسك وإن تشينك لهيه	١٠٣٠ ، ١٠٣٢
أنت ظالم إنْ فعلت	٢٦٣
إنَّ الذاهبة جاريته صاحبها	١٠٢٦
ان الرجل ليصادقك حتى لا يكتمك سره	٢٨٨
إن الزبابه وإن الفأرة	٣٣١ ، ١٠٢٤
إنْ زيداً لبك لواثق	١٠٠١ ، ١٠٢٨
إنْ زيداً لطعامك آكلٌ	١٠٠١ ، ١٠٢٨
إن زيدا وجهُه لحسن	١٠٠٤
إن قنّعت كاتبك لسوطاً	١٠٣٢
إنك وزيدٌ ذاهبان	١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠١٢
إنّ لك هذا عليّ وأنّك لا تؤذينى	١٠٧٢
إنما زيداً قائم	٩٩٨

	رقم الصفحة
إن المصطلح وأخاه مختصم	١٠٢٧
إنّه أمةُ الله ذاهبةً	٩٠٠
إنّها لإبل أم شاء زنم	٦٢٦
إنّهم أجمعون ذاهبون	١٠٠٨، ١٠١٢
إنّ وراكبها	١٠٢٥
أهلك الناس الدينار الصفر والدرهم البيض	٨٦، ٥٧٤
أول ما أقول أحمد الله	١٠٥٧
إيت السوق أنّك تشترى لنا شيئا	١٠٣٧
ايمن الله	٥٣، ٥٦، ٥٧
	٦٣، ١٢٣، ٩٩٧
بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامه ذات أكرمكم الله بَهْ	٤٤٥
بحسبك زيد	٢٢١، ٨٧٤،
	٩٩٦، ١٠٥١
البرُّ قفيزان بدينار	٨٩١
برق نحره	١٢٩، ٣٩٨
	٥٦٧
البرّ الكرّ بستين	٨٩١
بعيدات بين	٥٣، ١٢٣،
	٣٦٢
بلغني قصتك أنّك عاقل	١٠٦٧
به لا بظبى أعفر	٦١٧
بينت له حسابه بابا بابا	٨٤٨، ٨٤٩
تأبّط شراً	١٢٩، ١٧٢،
	١٧٣، ٣٩٨
	٥٦٧، ٥٦٨
تأتيك كتابى	٢٧٢
تبّاً له	٩٠٨

رقم الصفحة

تجتمع أهل اليمامة ← وانظر : اجتمعت أهل اليمامة ٢٧٣
تذهب بعض أصابعه ٢٧٣
تسمع بالمعيدىّ خير من أن تراه ٨٩٥
تميميّ أنا ٩١٠ ، ٩١٤
ثلاث دُرَع ٦٨٢
الثلج شهرين ٨٣٣
جاء البرد والطيالسه ٢٢٠
جاء زيد وحده ٨٤٧
جئتك أنّك تريد المعروف ١٠٦٤ ، ١٠٧٣
جاءه عنق من الناس ٤٣١
الجباب شهرين ٨٣٣
حتام تقرع ولا تنفع ٢٨٤
الحجاج الذى ذكرت ابن يوسف ٤٥٨ ، ٨٨٩
حسبته شتمنى فأثب عليه ٢٩٥ ، ٣٠٤
حسبك ينم الناس ٣٣٩
حسن بسن ٥١٣ ، ٦٧٣
الحمد لله أهل الحمد ٥١٥
الحمد لله الحميد ٥١٥
خرجت فاذا إنّه عبد ١٠٦٠
خزّ صفتك ٩١٤ ، ٩١٥
خشنت بصدره ٧٢٣ ، ٧٣٢
خلق الله الخلق فمنهم من يتكلم ومنهم من لا يتكلم ٥٠١
خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ٨٤٢
خلق الله الزمان ١٧ ، ١٩ ،
٢٠
خير ، عافاك الله ٣٣٤ ، ٩٢٢ ،
٩٩٦

	رقم الصفحة
درهم ضرب الأمير	٩١٥
ذرّى حباً	٥٦٧
ذلك وأنّ لك عندى ما أحببت	١٠٧٣
ذهب به السوق	٨٢٤
ذهبت بعض أصابعه	٢٣٢ ، ٤٣١ ،
	٦٥٧
ذهبت الشام	٨٢٤
ذهبت العراق	٨٢٦
ذهبت عمان	٨٢٦
ذهب شغر بغر	٨٤٨
راكب الناقة طليحان	٦١٠ ، ٦٤٠ ،
	٦٤١ ، ١٠١١
رأيت البقر خمسة عشر	٦٣
رأيت بناتك	٢١٣
رأيت شابا وإنه ليفخر	١٠٧٢
رب رجل وأخيه	٦٤٣
رجل زور وفطر وصوم	٣٩
رجل عظيم المناكب	٧١٠
رحبتكم الطاعة	٧٥٨
زيد أنت تضربه	٩٢٠
زيد مررت به أبى عبد الله	٦٩٤
زيد زهير	٨٨٣ ، ٨٨٦ ،
	٩٠٣
زيد يفعل غداً	٢٤٩
سبحان الله	٥٣ ، ٥٦ ،
	٥٧ ، ٦٣ ،
	١٢٣ ، ٣٦٢

	رقم الصفحة
سبحان ما سبّح الرعد بحمده	٥٠٣ ، ٥٠٥
سبحان ما سخركنّ لنا	٥٠٣ ، ٥٠٥
سرت حتى أدخل المدينة	٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧
سرت حتى تطلع الشمس	٢٨٤
سرت حتى تطلع الشمس بزيالة	٤٨٨
سرت الدهر والأبد والليل والنهار	٧٩٦
سقياً لك	٤٥١
سلام عليكم	٤٦٨ ، ٥٧٨ ، ٨٠٢ ، ٨٢٤
سلك به الطريق	
السمن منوان بدرهم	٨٩١
شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة	٩٤٨ ، ٩٦٢
شدّ ما أنك ذاهب	١٠٦٩ ، ١٠٧٢
شربت ما	١٤٣
شرّ أهرّ ذا ناب	٨٨٠
شيطان ليطان	٥١٣
صلاة الأولى	٥٣٣
ضرب غلام من منا	٤٨٥
ضرب من منا	٤٨٥
ضرب من منا يا فتى	٤٨٥
ضربي زيداً قائما	٣٣ ، ٨٤١ ، ٨٥٠ ، ٨٩٢
طلبته جهدك	٨٤٦
طير عباديد	٤٥
ظننت زيداً هو القائم	٥٤٩ ، ٥٥٠
عاط بغير أنواط	٧٣٩
عبد بطنه	٥٣٠ ، ٥٣١
عبر الهواجر	٥٣٠ ، ٥٣١
عدا فلان طوره	٧٢١

	رقم الصفحة
عرفت أمورك حتى أنك أحمق	١٠٥٩
عزّما أنك ذاهب	١٠٧٠
عشرون درهما	٢٢٠
عقلته بثنايين	١٨٩
عليه مائة بيضا	٨٤٧
عندي أنك ذاهب	١٠٧٢
غسلته غسلا نعمّا	٤٩٢، ٤٩٣
فلان كزّ لزّ	٥١٣
فلان لا يدري أى نفسيه يطيع	٣٤٦
فيك زيد راغب فيك	١٠١٩
قاربت المدينة ولمّا	٢٦٤
قال فلانة	٤٢٠
قالها ذو زيد	٥٣٣
قام بناتي	٢٦٩
قامرته درهما درهما	٨٤٨
قام زيد فمّ عمرو	٦٣٨
قبضت عشرين وكم ؟	٤٧٧
قد عرفت أنّه ذاهب ثم أنّه معجّل	١٠٧٢
قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله	١٠٥٩
قصيت أظفارى	٢١٩
قطع الله يديه	١٥٣
قعد القرفصاء	٧٩٢
قمت حتى آخذ بشعر رأسه	٢٨٧، ٢٨٨
قمت وأصكّ عينه	٢٩٩، ٨٥٩، ٨٦٠، ٩٢٨
القوم إخوتك إلا زيدا	٢٢٠، ٧٨٥

	رقم الصفحة
قيد الأوابد	٥٣٠ ، ٥٣١
كان زيد الصوف	٩٥٧
كان عبد الله : أى ولد	٩٥٧
كانت عقوبتك عزلتك	٩٧٨
كان زيدٌ وعمرًا كالأخوين	١٠١١
كأنك بالشتاء مقبل	١٠٥٠
كتبت إلى فلان أن جيء إلينا	١٠٤٤
كل رجل وضيعته	٦٤٣
كل شيء يحب ولده حتى الحبارى	٦١٢
كلما أجنبت منك إجنابة فإن اغتسلت فى الحمام فأنت طالق .	٣٨١ ، ٣٨٣
كلمته فاه إلى فيّ	٨٤٧
كما أنّك ها هنا فغفر الله لك	١٠٧٢
كم جريبا أرضك	٩٨٢
كم فى الدار رجلا	١٥٧
كم اليوم غلاما عندك	١٥٧
كنّاهم	٩٨٢
كنت الصبيّ	٩٥٧
لا أرينّك هاهنا	٣٠٧
لا بدّ أنّك ذاهب	١٠٦٨
لا بد تتبعها	٣٢٤
لا تأكل سمكا وتشرب لبنا	٦٥ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٣٠٨
لا تأكل سمكا وتشرب لبنا إلا ناسيا	٢٩٤
لا تدن من الأسد يأكلك	٣٤٢
لا تذهب بها تغلب عليها	٣٤٢

	رقم الصفحة
لا تسألونا نجبكم بما تكرهون	٣٤٤
لا تعص الله يدخلك الجنة	٣٤١
لا تعص الله يدخلك النار	٣٤١
لا تفعل يكن خيرا لك	٣٣٩
لا جرم لآتينك	١٠٦٩
لا عهد لى بألام قفا منه ولا أوضعه	٥٥٩
لا محالة أنّك ذاهب	١٠٦٨
لأمر ما جدع قصير أنفه	٤٩٤، ٤٩٥
لا يدري أى نفسيه يطيع	٩٤٢
لقيت منه البرحين والفتكرين	١٨٧
لقيته كفة كفة	٨٤٨
لو استطعت لأتيتك على يداى	١٩٤
لو أنّ	١٠٣٨
لو أنّها نزعت	١٠٣٨
لو ذات سوار لطمتنى	١٠٦١
ليس خلق الله مثله	٩٦٦، ٩٧٧
ليس زيد ضربته	٩٦٦
ليس زيد يقوم غدا	٩٦٦
ليس الطيب إلا المسك	٩٧٦
ليلك قائم	٥٥٨
ليل نائم	٤٨
لي ملؤه عسلا	٢٢٠
ما أحسن زيد	٦٥، ٦٦
ما أدري أنّه صاحبها	١٠٣٨
ما أصبح أبردها !	٩٥٥
ما أمسى أدفأها !	٩٥٥

رقم الصفحة

ما أنا بالذى قائل لك سوءًا ٤٥٩ ، ٤٨٠
ما أنا كأنت ٥٦٣
ما أنت إلا سيرا ٨٣٥
ما أنت إلا شرب الابل ٨٣٦
ما أنت كأنا ٥٦٣
ما أنت الغداة كأنا ٥٦٣
ما جاءت حاجتك ٩٤٨ ، ٩٦٢ ،
٩٨٢
ما رأيتك أحمق ولكن أعقل الناس ٣٩٦
ما رأيت كفدوة قط ٨١٠
ما رأيته مذ أن الله خلقه ١٠٦١
ما زيد بشيء إلا شيء لا يعبأ به ٧١٢
ما قدم علينا أمير إلا أنه مكرم لى ١٠٧١
ما كان من السباع غير مخوف فهذا الأسد مخوفا ٩٤٩
ما كل سوداء تمره ولا بيضاء شحمه ٦٥٤
ما مررت برجل صالح لكن طالح ٦٢٠
مررت بدابّة أسد أبوها ٥٢٦
مررت برجل معه صقر صائدًا به غدا ٨٤١ ، ٨٤٥
مررت بسرج خزّ صفته ٥٢٦
مررت بصحيفة طين خاتمها ٥٢٦
مررت بالقوم الجماء الغفير ٨٨
مررت بماء قعدة رجل ٨٤٧
مررت بهذا الرجل ٥٨٩
مررت بهم الجماء الغفير ٥٢٩
مررت زيدًا ٧٦٠
مرض حتى لا يرجونه ٢٨٥
مركب فاره ٤١ ، ٤٧
مره يحفرها ٣٢٤

	رقم الصفحة
مسجد الجامع	٥٣٣
مسحت رأسه وبرأسه	٧٢٣ ، ٧٣٢
مشرب عذب	٤١ ، ٤٧
مشنوء من يشنوءك	٩١٠ ، ٩١٤ ، ٩١٥
معاذ الله	١٢٣ ، ٣٦٢
مكره أخاك لا بطل	١٦١
من اب لك	١٤٤ ، ١٥٠
منحتنى إيّاى	٤٤٠
من كان أخاك	٩٨٢
من كذب كان شرّا له	٩٨ ، ٥٤٠ ، ٧٩٠ ، ٧٩١
من يسمع يخل	٧٤٢
من يقومون في غير شيء وينظر فى أمورنا قومك	٤٦٤
مهما شككت في شيء فلست أشك فى محبتك	٣٥٤
ناهيك من رجل	٥٣٠ ، ٥٣١
نحن فى غداة باردة	٨٠٨
نحن فى غداة طيبة	٨٠٩
نزل المطر بمكان كذا فمكان كذا	٦٠١ ، ٦٠٣
نعما رجلين الزيدان	٥٤٥
نهارك صائم	٥٥٨
هذا الأمر لا يخول على ظنّى	٧٦٥
هذا أنت	٩٧٨
هذا تراب الآنية	٤٠
هذا جحر ضبّ خرب	٥٥
هذا حق كما أنّك هاهنا	١٠٦٠
هذا حلو حامض	٤٤٩
هذا الخليفة قادما	٩٤٩

	رقم الصفحة
هذا الدرهم ضرب الأمير	٥٠٥
هذه فرس طوعة القياد	٥٢٣
هذه ناقة وفصيلها راتعان	٩٨١
هو أحسن الفتيان وأجمله	٢٦٧ ، ٢٧٥
هو الثوب نسج اليمن	٥٠٥
واحد أمه	٥٣٠ ، ٥٣١
والله أن لو فعلت لفعلت	١٠٤٦
والله لئن فعلت لأفعلنّ	١٠٤٦
وثبت حتى آخذ بحلقومه	٢٨٨
وجدت أمرك انك صاحب كل خنى	١٠٧٤
وقع أمر فجأة	٨٤٧
ولدت فاطمة بنت الخرشب	٩٥٤
يا إيّاك قد كفيتك	٩١ ، ٢٢٨
يداك أوكتا وفوك نفخ	٤٠١
اليوم خمر وغدا أمر	٩٣٤ ، ٨٩٠
يوم فاجر	٤٨

فهرس الأبيات الشعرية

(الهمزة)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٢٤	دعوا	الماءَ	الطويل	-	٣٥٩
١٩٨	لن ما رأيت	الهيجاءَ	الكامل	-	٣٣٥
١٠٥	وكسوت	ورداءَة	=	-	٥١٣
٢٥٧	إنّ من يدخل	وظباءَ	الخفيف	الأخطل	٣٩٤، ٥٠٦، ١٠٠٥
٦	لعلّك	بداءُ	الطويل	محمد بن بشير	٥٧
٧٠٦	لا تعذلي	سواءُ	=	زيد بن كثوة	١٠٧٢
٥٦٨	فجاءت به	لواءُ	=	زيد بن كثوة	٨٤٤
٦٢٦	كأنّ	وماءُ	الوافر	حسّان	٩٨٠، ٩٨١
٥٠٤	وقال الله	اللقاءُ	=	حسان	٦٩١
١٧٩	ألم أك	والإخاءُ	=	الحطيئة	٣٠٨
١٥٣	فلا والله	دواءُ	=	مسلم الوالبي	٥٨، ٤٥٣، ٦٦٨، ١٠٠١
٦٥٨	وأعلمُ أنّ تسليماً	سواءُ	=	أبو حزام العكلي	١٠٠٣
٢٥٤	ولا	وتنكؤُها	منسرح	ابن هَرْمة	٢٨٧، ٩٦٤
٤٢٩	أوقدتها	الضياءُ	خفيف	الحارث بن حلزة	٦٠٣
٣٥٤	ألا أيّهذا	من ورائِها	الطويل	الأخضر	٤٧٩
٦١٦	دع	نسائِها	=	الأخضر	٩٥٤
٤٢٨	ربما	نجلاءُ	الخفيف	عدى بن الرعلاء	٦٠٢
٥٤٤	إنما	الرجاءُ	=	= =	٤٦، ٧، ٨٥٥

(الباء)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٦٢٨	كأن	خلبْ	رجز	رؤبة	٩٨٤، ١٠٤٩
٣٢١	سأغسل	جالبا	الطويل	سعد بن ناشب	٤٦١
١٥٤	فأصبحن	تصوّبا	=	الأسود	٥٨١
٢٨٢	وليس مجيراً	المتعيبا	=	الأعشى	٤٥٧
٦٤٧	لكنه	رجبا	البسيط	عبد الله بن مسلم	٩٩٤، ١٠٥٥
٦٠٠	عاود هراة	طربا	=	رجل من هراة	٩٥٧
٥٥١	أيا هند	أجسبا	المتقارب	امرؤ القيس الحميري	٧٦٥
٥٧٩	مرسعة	أرنبا	=	= = =	٨٨١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١١		ببه	رجز	هند بنت عتبة	٥٦٩
		خدبّهْ			
		محبّهْ			
		الكعبَهْ			
٢٤١	أمّ الحليس	شهربَه	رجز	رؤبة	١٠٢،٣٧٢
	ترضى	الرقبَهْ	=		
٤٤٧	فوالله	حبيبُ	الطويل	—	٦٢٧
٦٤٨	وداعٍ	مجيبُ	=	كعب الغنوى	١٠٥٢،٩٩٥
	فقلت	قريبُ	=	= =	
٧٤	يحبّك	تريبُ	=	-	١٢٦
٤٣٦	فمن	لغريبُ	=	ضابئ	١٠١٠،٦٠٨
٤٥٠	تلقحها	هبوبُ	=	أبو القمقام	٦٣٠
٢٢٠	فإن يك	تنوبُ	=	-	٣٥٨
١٧٢	وما حلّ	أبُ	=	اللعين	٣٣
٦٠٢	فهلّا	أنكبُ	الطويل	مرة الفقعسي	٩٣٣
٦٨٢	لك الخير	تذهبُ	=	العجير	١٠٣٧
٣٩٣	أرى كل	ساربُ	=	الأخنس	٦٥٧،٥٤٠
٥٣١	فبتّ	ويقشبُ	=	النابغة	٧٣١
١١٥	كذبتم	وتحلبُ	=	رجل أسدى	٢٢٦
١٦٦	ولا تشتم	ترأبُ	=	قراد بن عباد	١٠٢٣،٢٩٧
٣٥٧	بأي كتاب	وتحسبُ	=	الكميت	٧٤٠،٤٨١
٤٨٠	مشائم	غرابُها	=	الأخوص الرياحي	٦٥١
١٧٦	كأنّك	إهابُها	=	رجل من دارم	٣٠٥
٢١١	فنفساى	تهابُها	=	-	٣٤٦
	و نفس	خضابُها	=	-	
٢٩٤	وقد جعلت	نابُها	=	لقيط	٤٣٩
٥٤٣	كذاك أدّبت	الأدبُ	البسيط	رجل من فزارة	١٠٦٣،٧٧٠،٧٤٤
٥٠٧	لمياءُ	شَنَبُ	=	ذو الرمة	٧٠٠
٢٤٦	هذا سراقة	ذيبُ	=	-	٥٥٧،٣٧٥
١٩٤	أُرْدُدْ	مكروبُ	=	عبد الله بن غنمة	٣٢٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٣٩	ومن تعجايب	وغريبُ	البسيط	-	٧٣٩
٤٧٢	فلست	الكذوبُ	الوافر	رجل من بحتربن عتود	٦٤٧
٣٤٦	اللاءِ	رطابُ	الكامل	-	٤٧٣
٤٧٨	ولقد	ومطلبُ	=	ساعدة	٦٥٠
٥٦١	لذنْ	الشعلبُ	=	ساعدة	٨٢٣
٥٧٧	والله ولا	صاحبُه جانبُه	رجز	القناني	٨٦١
٦٩٣	إذا ما جرى	بأثابِ	الطويل	امرؤ القيس	١٠٥٦
١٣	فظلّ لنا	متغيبِ	الطويل	امرؤ القيس	٣١، ٤٣٣
١٣٨	فقلت	المخضّبِ	=	-	٦٩، ٤١٦، ٤٢١
٢٠	لو أنّكَ	المتقاربِ	=	قيس بن الخطيم	٥٦
٢٢٩	إذا	فنضاربِ	=	= =	٣٦٤
١	أرادت	بالحواجبِ	=	أحد الهذليين	٣
٤٩٩	يمتّ	وحبيبِ	=	هشام بن معاوية	٦٧١، ٦٩٢
٣٩٦	لعمرُ	كعْبِ	=	مالك بن أبي كعب	٥٤٣
٥٢٥	أمرتك	صَعَبِ = نَشَبِ	البسيط	عمرو بن معد يكرب	٧٢٩
٤٦٤	الآن قرّبْ	عجبِ	=	—	٦٤١
١٧٨	ولو أصابت	للشّيبِ	=	الجميح	٣٠٧، ٩٩٧، ١٠٤٤
٦١٧	سراةَ	العرابِ	الوافر	—	٩٥٤
٣٩٤	كأنّ	الهبوبِ	=	—	٥٤
٢٩٥	وقصرى	الشعْبِ	هزج	أبو دؤاد	٤٤٤
٦٤١	إنّ كأن	الخطوبِ خلبِ = خلبْ	خفيف	الأعشى	٩٨٧، ١٠٢٠
٢٦٥	ترتجّ	الوَطْبِ	رجز	-	٤٠٢
٧٠	أعوذ الشائلات	العقرابِ الأنيابِ	= =	-	١٤٥
١٢١	عجبت من	وانشابِها أورابِها	=	-	٤٢٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(التاء)			
١١٠	يا أقرع أنت	يا أنتا جمتا	رجز	سالم بن دارة	٢٢٨
٤٦٣	ضربا	شخيتا	=	—	٦٤٠
٦٥٤	ربّما	شمالاتُ	المديد	جذيمة	١٠٠٠
٥٢٣	هبيني	بدأتُ	الوافر	إبراهيم السواق	٧٢٦
٨٢	وقد	ولا شئيتُ	=	قصيّ بن كلاب	١٦٣
٢٩٧	فإنَّ الماء	طويتُ	=	سنان بن الفحل	٤٤٦
٢١٩	يا رب فأنت	نسيتُ ولا تموتُ	رجز	روءبة	٣٥٨
٥٤٨	لها وفضة	اقشعرتِ	الطويل	الشنفرى	٧٥٩
٥٠٩	وكنت	فَشَلّتِ	=	كثير	٧٠٤
٥٧٦	بأيدي ترى	سلّتِ الكماة = الحديد الوافر	=	الفرزدق	٨٦٠
٣٠٩	ولقد رأيت	والتي	الكامل	سلمى بن ربيعة	٤٥٢
٩٥	فكأنَّ	فانهلّتِ	=	= =	١٩٦، ٦٥٩، ١٠١٠
٣٠٨	من اللواتي يزعمن	واللاتي لداتي	رجز	—	٤٥٢، ٤٧٣
٥٠٨	مالي صبا نحي	علاتي قيلاتي	= =	—	٧٠١
٥٠٨	في	مدتِ	=	العجاج	٨٠٢
٣٠٤	ومن يك مقيظ	بتّي مشتّي	=	روءبة	٤٤٩
٦٨٢	علّ يدنيننا	دولاتِها لماتِها	رجز =	-	١٠٣٧
		(الجيم)			
٥٣٤	نضرب	بالفرجْ	رجز	النابغة الجعدى	٧٣٣
٢٥٢	متى تأتنا فياليتني	تأجّجا ولوجا	الطويل الوافر = نزولا	عبيد الله بن الحر	٢٨٥، ٦٩٦
٥٨١	ليت	الأوداجِ	الكامل	جرير	٨٨٧
٣٤٠	وحوصاء	الحجّ	هزج	—	٤٧١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣٢٢	أعوذ بالله	خارجِ	سريع	—	٤٦١
٦٥٠	أو مت	أحججِ	=	عمر بن أبي ربيعة	٩٩٦
٥٢٨	خالي المطعمان	علجٌ بالعشجٌ	رجز	رجل من البادية	٧٣٧

(الجاء)

١٨٢	سأترك	فاستريحا	وافر	المغيرة بن حبناء	٣١٣
١٧٤	ياناق إلى	فسيحا فنستريحا	رجز	أبو النجم	٣٠٤
٩٣	كلاهما	الكيحا	=	—	١٩٥
٦٠٩	لعمر	قادحُ	الطويل	—	٩٥١، ٩٦٤
٥٨٧	ليبك	الطوائحُ	=	نهشل بن حرّى	٨٩٥، ٩٤٠
٤٥٦	بدت	أملحُ	=	جرير	٦٣٤
٢٧١	أخويضات	سبوحُ	=	أحد الهذليين	٤١٥
٤٥٨	وكان	السوحُ	البسيط	أبو ذؤيب	٦٣٧
٤٩٢	أخاك	سلاحِ	الطويل	مسكين	٦٦٧
١٨٤	وقولي كلّما	تستريحي	الوافر	ابن الإطنابة	٣١٤، ٣٢٩
٢٢	وما أدرى	شراحي	=	يزيد بن محرم	٧٦
٧١	وأنت	بمنتزاحِ	=	لابن هرمة	١٤٥
٣٠٠	هم اللاءون	جناحي	=	الهذلي	٤٤٧
١٤٨	أنْ تهبطين	الفلاحِ	الكامل	—	٢٧٨

(الدال)

٣٤٤	يا رب في إلّا	أحدْ قَمَدْ المَسَدْ	رجز	—	٤٧٣
٦٤٣	إذا	أسدَا	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٩٩٤
٣٧٢	أعد نظرا	المقيّدا	=	الفرزدق	٤٩٩، ٩٩٩
١٠٧	إذا شئت	المولدا	=	الأخطل	٢١٤
٤٠٠	لولا	بلدا	البسيط	الفرزدق	٥٥٩
٣٦٤	آلُ الزبير	عددا	=	-	٤٨٨
١٤٧	أن تقرآن	أحدا	=	-	٢٧٨، ١٠٣٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٨٩	كأنّني	موجودا	البسيط	-	١٨٢
٦٥٩	مرّوا	لمجهودا	=	-	١٠٠٤، ١٠٣٠
٦١١	وأبرح	مجيدا	الوافر	خداش	٩٥٢
٤٩١	مغاوي	الحديدا	=	عقيبة الأسدى	٦٦٦
٤٩٤	لا، لا أبوح	وعهودا	الكامل	جميل	٦٦٨
٦٢	ولقد ولدت	السّيّدا	=	-	١٣٨
٣٣٤	لسنا	يحصدا	=	الأعشى	٤٦٩
٢٦٣	يديان	وتضهدا	=	-	٤٠١
٣١٦	ربيته / كان	تمعددا / أجلدا	رجز	العجاج	٤٥٧
٣٣٨	فكنت / كالّذ	كيدا / فاصطيدا	=	رجل من هذيل	٤٧١
١٥	ما للجمال	وئيدا	=	الزباء	٣٣
٩٧	في كلت / كلتاهما	واحدَه / بزائده	=	-	١٩٨
٥٩٧	أترضى	خالدُ	الطويل	-	٩١٧
١٣٤	تألّى	مفائدُ	=	-	٢٥٧
٦٥٦	يلومونني	لعميدُ	الطويل	-	١٠٠٣
١٣٩	عشية	وخدودُ	=	لأبي العطاء السندي	٢٦٩
٦٢٩	ورجّ	يزيدُ	=	المعلوط	٩٧٦، ١٠٤٢
١٤٣	وعنترة	أسودُ	=	شريح	٢٧٣
٤٢٢	ألا حبّذا	والبعدُ	=	الحطيئة	٥٩٩، ٦٨٥
٣٧٩	سبحانه	والجمدُ	البسيط	أميّة	٥٠٦
٢٣٢	إذا وجدت	ابتردُ	=	عروة بن أذينة	٣٦٥
٣٦٨	عزمت	يسودُ	الوافر	أنس بن مدركه	٤٩٤
٥١٦	يا ابني	عضدُ	الكامل	أوس بن حجر	٧١٢
١٦٢	-	المفردُ	=	-	٢٩٣
٧٠٤	إنّي	السهدُ	المنسرح	صخر الغي = الزؤدُ	١٠٧٠
٤٣٠	إنَّ من ساد	جدُّه	الخفيف	أبو نواس	٦٠٤
١٤٦	إذا الرجال	أولادُها	رجز	-	٢٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		مذادِ = مرادِ = بلادِ = مكانِ (الطويل)			
١٠	ألا أيُّهذا	مخلدِى	الطويل	طرفه	٢٩، ٣٢٥، ٨٩٥
١٨٨	ولكنْ مولاى	مفتدِى	=	طرفه	٣١٦
٢٦١	ولست	أرفدِ	=	طرفه	٣٩٦، ٦٢٢
٥٩٤	وحتى	ابعدِ	=	-	٩٠٦
٥٦٣	ولم تدر	مرصدِ	=	زهير	٨٢٤، ٨٢٥
٢٢٨	متى تأتِه	موقدِ	=	الحطيئة	٢٦٤، ٣٨٦
٥٦٠	جزى	معبدِ	=	رجل من الجنّ	٨٢٣
٥٣٥	فقلت لهم:	المسرّدِ	=	دريد	٧٣٤
٣٤٥	وإنّ الذى	خالدِ	=	الأشهب بن رميلة	٤٧٣
١٢	ولا بدّ	قاصدِ	=	النابغة الذبياني	٣١، ١٠٦٨
٥٦٩	تزوجتها	النقدِ	=	-	٨٤٨
٥٨٦	قالت / لا درّ	السودِ / لمحدودِ	البسيط	الجموح	٨٩٣، ٨٩٧، ٨٩٨
٢٣٠	ترفع لي	تقدِ	=	الفرزدق	٣٦٤
٣٠٦	يا دارميّة	الأبدِ	=	النابغة	٤٥٠
٦٢٤	أمست خلاءً	لبدِ	=	=	٩٥٩
٦٥٣	كأنّه	مفتأدِ	=	=	١٠٠٠
٣٧١	قالت	فقدِ	=	=	٤٩٧، ٥٤٠، ٦٤١، ٩٩٨، ٩٩٩
١٠٦	ردّت	الثأدِ	=	=	٢١٤، ٣٠٧، ٩٧٥
٦٠٥	قالت له النفس	يصدِ	=	=	٩٤١
٢٨٧	ترى أرباقهم	الحديدِ	الوافر	—	٤٣٢
٣٥	من القومِ	مَعَدِّ	=	—	٩٠
١١٩	ألم يأتيك	زيادِ	=	قيس بن زهير	٢٤٢
٦٩٢م	لعل الله	أسيدِ	=	خالد بن جعفر	١٠٥٣
٦٧٤	شلت	المتعمدِ	الكامل	عاتكه	١٠٢٨، ١٠٣٢
٤٥	إنّ	ومحمدِ	=	الفرزدق	١٠٤
٩٤	إنّ المنية	سوادِى	=	الأسود	١٩٥
٢٩	أفد	قدِ	=	النابغة	٨١، ٢٦٤، ٣٣٨، ١٠٢٥
٢٤٢	من يكدني	والوريدِ	الخفيف	لأبي زبيد	٣٧٣
٦٢٧	وبات	الأرمدِ	المتقارب	امرؤ القيس بن عانس	٩٦١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١١	إيّاك	المسجدِ	المتقارب	جرير	٢٩
٢٠٤	أجدّك	رقّادِها	=	الأعشى	٣٢٧
٦٠٨	لو شهد	عادِ	الرجز	-	٩٠٠
٤٠٨	قدني	قدِي	=	أبو نخيلة	٥٦٥
		(الراء)			
٧٥	أنا ابن مارية	النقُرْ	الرجز	-	١٤٦، ٨٣٦
١٨٧	حراجيج	قفرا	الطويل	ذو الرمة	٣١٦، ٩٧٥
١٩٠	فسرْ	فتعذرا	=	عروة بن الورد	٣١٩
١٨٥	فقلت له :	فَنُعذرا	=	امرؤ القيس	٣١٥
٣٥٠	أَبِيّ	أغدرا	=	خداش	٤٧٧
٦٦٩	وكل	مجبرا	=	-	١٠١٧
٢١	فألفيته	المعابرا	=	النابغة	٧٠، ٥٩٣
٦٢٢	فكان مصلّى	آمرا	=	سواد	٩٧٨، ٩٧٩
٦٧٧	فلما	مفاقرَه	=	النابغة	١٠٣٤
١٥٧	من طالبين	خبرا	البسيط	ابن أحمر	٢٨٢
٣٠١	فما آباؤنا	الجحورا	الوافر	رجل من بني سليم	٤٤٨
٦٢١	أحولي	عمارا	=	عنترة	٩٧٧
٢٦٦	متى	وتستطارا	=	=	٤٠٣
٣٩٢	كأنّ هزيزه	عشارا	=	امرؤ القيس	٥٣٩
٦١٤	فخرّ	خمارا	=	شمعلة	٩٥٢
٦٢٠	أصبحت	نفرا	المنسرح	الربيع	٩٥٨
٥١٨	لا أرى	والفقيرا	الخفيف	عدى بن زيد	٧١٥
٤٧٥	أكلّ	نارا	المتقارب	أبو دواد	٦٤٨، ٦٥٤
٦٣٠	أحلّ	اغترارا	=	الأعشى	٩٧٦
٣١٩	فأنت الجواد الجدير	الصدورا النحورا	=	=	٤٥٩
٣٥٣	فيا الغلامان إياكما	فرا شرّا	رجز =	- -	٤٧٨
٣٣٧	والذ أو جبلا	صخرا مشمخرا	= =	-	٤٧١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٠٧	ولا ألوم	لا تسخرا	رجز	أبو النجم	٣٤٣
١٩٦	لا تتركني	شطيرا	رجز	رؤبة	٣٣٠، ٩٨٥، ٩٨٧
	اني اذن	أطيرا			
٣٣٠	أنا	الحرّة	رجز	عبد الله العدوى	٤٦٧
	والشيخ	مرّة			
١٥١	أيادى	منظرُ	الطويل	كثير	٢٨٠
١٤٢	أقصّ	متأخرُ	=	عمر بن أبي ربيعة	٢٧٢
	لعلهما	أخصرُ			
٢٤٧	إذا ابن	جازرُ	=	ذو الرمة	٢٧٦
٢٣٩	خلفت لها	سائرُ	=	-	٣٧٢
٢٣٥	فأصبحت	شاجرُ	=	لبيد	٣٦٦
٢٥٨	على حين	تدابرُ	=	لبيد	٣٩٤
٣٧٦	وهبها	المقابرُ	=	عمر بن أبي ربيعة	٥٠٢
٦٦٣	أبائنه	التهاجرُ	=	-	١٠٠٥
٥٥٦	وإني لتعروني	القطرُ	=	أبو صخر الهذلي	٧٨١
٢٩٣	لئن كان	يتغيرُ	=	عمر بن أبي ربيعة	٤٣٨، ٩٨٢
٥٧	إلى ملك	تصاهرُه	=	الفرزدق	١٢١، ٤٢٧، ٩١٠، ٩١٦
٣١٣	وإنّي لرامٍ	أزورها	=	الفرزدق	٤٥٥
٢٣٨	فقلت	لا يضيرها	=	أبو ذؤيب	٢٦٩، ٣٧٠
٥١١	إنّا وجدنا	ولا قصرُ	البسيط	-	٧٠٥
٤٢	ما كان	ولا عمرُ	=	جرير	٦٠٣، ٢٩٣
١١٨	كرّوا	البقرُ	=	الأخطل	٤٤، ٣٤٥
٤٠١	وما علينا	دّيارُ	=	—	٥٦٠، ٧٨٤، ٩٥٦
٤٢٠	وإنّ	لنحّارُ	=	الخنساء	٥٩٨
	وانّ	نارُ			
١٦١	ترتع ما غفلت	وإدبار	=	الخنساء	٢٩٢
٦٨	وأنثني	فأنظورُ	البسيط	ابن هرمة	١٤٤
٤٣٥	فمن يك	ولا تعارُ	الوافر	شداد والد عنترة	٦٠٨، ١٠١٠
٦٣٤	فإنّك	حمارُ	=	ثروان	٩٨٠
٣٥٦	وأية	نزارُ	=	—	٤٨١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٩٦	ولو	الخيارُ	الوافر	الفرزدق	١٠١٠،١٩٦
٨٣	فقلنا	الصدورُ	=	العباس بن مرداس	١٦٤
٤٦١	لهفي عليك	مجيرُ	الكامل	عبد الله التيمي	٩٧٧،٦٣٨
٢١٦	كم شامت	دُرّه	م الكامل	النابغة الجعدى	٣٥٦
٣٦٧	ربّما	المهارُ	الخفيف	أبو دؤاد	٤٩٤،٤٩٢
٦٢٢	ثم أضحوا	الدبورُ	=	عدى بن زيد	٩٥٩
٤٨٣	هون / فليس	مقاديرها / مأمورها	المتقارب	الأعور الشنّي	٦٥٦
٦١٥	والرأسُ	قتيرُ	رجز	رؤبة	٩٥٣
		شكيرُ = قتير			
٢٧٥	يا جعفر / إن أك / أو أم	يا جعفرُ / أقصرُ / أكثرُ	رجز	—	٤٢٣،٤٢١
٦٧١	فلو	المشافرِ	الطويل	الفرزدق	١٠٢٤،١٠٢٢
٤٩٨	كلا	المياسرِ	=	-	٦٧١
		مباشر = المياسر			
٦٩٤	إذا قلت	بالهجْرِ	الطويل	الحطيئة	١٠٥٦
٤٢٧	إلى ملك	الصخرِ	=	الفرزدق	٦٠٢
٦٨٥	تربّص	متسعّرِ	=	أم النحيف	١٠٣٧
٣٠٧	أليس أميرى	والغدْرِ	=	—	٩٥٠،٤٥١
٤٨٧	وفي اللّين	وعْرِ	=	-	٦٥٩
٦٢٦	وقد	ظفري	=	المُتْبي	٩٦٠
٦٢٥	وكنت به أُكنى	نحري	=	العتبي	٩٥٩
٤٢١	ولائمة / أرادت / مواقع / كأن	البحرِ / الفطرِ / القفرِ / القدرِ	=	—	٥٩٨
٩	وما راعني	بكيرِ	الطويل	معاوية النصرى	٢٨
٥٣٣	هنّ	بالسورِ	البسيط	الراعي	٧٣٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣٣١	من	والعكرِ	البسيط	—	٤٦٧
٤٥٥	نال الخلافه	قدر	=	جرير	٦٣٤
١٢٩	حتى	أُخَرِ	=	ورقة	٥٥٠
٥٧٣	خليت	الدارِ	=	عبيد بن أيوب	٨٤٩
٢٨٣	نبئتهم	بالنارِ	=	—	٤٥٨
١٩٩	لكنْ فوارس	بالجار	=	—	٣٣٤
١٣١	قوم	بأطهارِ	=	الأعشى	٥٥٤
٤٩	فكيف	ومقصورِ	=	عبد الوهاب	١٠٦
٣٦١	أبيّ	مسطورِ	=	الفرزدق	٤٨٧
٨٥	طربتَ	المزارِ	الوافر	إسحاق الموصلي	١٦٦
٣٨٣	وأبي الذى	الدابرِ	الكامل	—	٥١٣
٥٧٥	رهط	حُذَارِ	=	النابغة	٨٥٧
٨٠	قدرٌ	بدارِ	=	موّ ج	١٦٣
١٣٦	شهد	بالعَذْرِ	=	الحطيئة	٢٦١
٥٥٧	-	الظفرِ	=	—	٨٠٠
٣٦	النازلين	الأُزُرِ	=	الخرنق	٩٣
١١١	ولنعم	الذعر	الكامل	زهير	٢٢٩
٤٧٠	لعن	البظْرِ	=	حسان	٦٤٦
٧٠٠	لو بغير الماء	اعتصارِي	الرمل	عديّ بن زيد	١٠٦٢
٣٧٨	أقول	الفاخرِ	السريع	الأعشى	٥٠٥
٦٧	رحت	المئزرِ	=	الأقشير	١٤٠
٣٨٧	لعن الله	والإمعارِ	الخفيف	حسّان	٥٢٣
٥٥٩	قِلْنَ عسفان	الثغورِ	=	—	٨٢٧
٤١٣	هذائه	دفترِ	رجز	—	٥٨٤
٤٦٦	آبك من	مصدَّرِ حشورِ	=	—	٦٤٢
٥٣	بات يقصد	باترِ وجائرِ	=	—	٥٩٢، ١١٨
٣٢	باعد حراس	أسيرِها قصورِها	=	أبو النجم	٨٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(الزاى)			
٦٤٤	إنّ تأكل	جروزا قفيزا	رجز	-	٩٩٤
٣٤٧	اللاتِ	القواقيزِ	البسيط	الأسود بن يعفر	٤٧٤
		(السين)			
٢٤٨	ذُقيموا	الروءوسا	الطويل	يزيد بن الخذّاق	٣٨٣
٤٧٤	أراه	وما تكردسا	رجز	العجاج	٦٤٨
٣٩٥	قد فلا	كوانسا البائسا	=	العجاج	٥٤٢
٢٨٥	يومين	شمسا	=	—	٤٣١
٥١	أقنا	خامسُ	الطويل	أبو نواس	١١١
٣١٤	تقول	المتقاعسُ	=	الهذلول	٤٥٦
٥٩٠	ورمل	الحنادسُ	=	ذو الرمة	٩٠٣
٢٠٩	لو كنت	الفرسُ	البسيط	-	٢٤٤
٧٠٣	أفي	السريسُ	الوافر	أبو زبيد	١٠٦٨
٢٢٦	إذْ ما أتيت	المجلسُ	الكامل	العباس بن مرداس	٣٦٠
٧٠٢	أحقّا	المجالسِ	الطويل	الأسود بن يعفر	١٠٦٧
٣٣٥	أعلاقة	المخلسِ	الكامل	الشرار السقعسي	٤٧٠
٤٧	أنجبه	وعرسِ	رجز	العجاج	١٠٥
٢٩٠	فداسهم	الدائسِ	=	عمرو بن كلثوم	٤٣٤
٤٩٥	بئس	أمرسِ	=	—	٦٦٨
		(الصاد)			
٤٤٩	يا دهر بل	رقصا توقّصا	رجز	—	٦٢٨
		(الضاد)			
٦١٢	بتيهاء	بيوضُها	الطويل	ابن أحمر	٩٥٣
٢٢٥	قد فكيف	رابضُ يراكض	رجز	-	٣٥٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(الطاء)			
٣٨٢	جاءوا	قطْ	رجز	العجاج	١٠٤٥،٥١١
		(العين)			
٣٥٩	رب	يطعْ	الرمل	سويد بن أبي كاهل	٤٨٦
٢٨٠	لما عصى	بصاعْ	السريع	السفاح بن بكير	٤٢٦
٥١٩	إذا	تقطّعا	الطويل	الكلحبة	٧١٥
٦٤٠	فلو	فتسرّعا	=	الراعي	٩٨٧
٥٢٢	تعدّون	المقنّعا	=	جرير	٧٢٦
١٥٩	فقالت	وتخدعا	=	جميل	٢٩٠
١٦٠	و فقد	وأخشعا	=	متمم بن نويره	٢٩١
١٦٣	لقد عذلتني	لأسمعا	=	-	٢٩٣
١٨٣	لنا هضبة	فيعصما	=	طرفة	
٣٨٠	لقد	بسْمعا	=	مالك بن زغبة	٥٠٩
٥٧٠	ألمّا	مربعا	=	الحسين بن مطير	٨٤٩
٦١	ولها	جمعا	المديد	يزيد بن معاوية	١٣٧
١٠٤	ومن يطيق	خلعا	البسيط	محمد بن بشير	٢١٣
٤١٦	تعلّم	انقشاعا	الوافر	القطامي	٥٨٦
٣٨١	ألسنا	المصاعا	=	=	٥١٠
٥١٢	ذريني	مضاعا	=	عدى بن زيد	٧٠٧
٤١٨	أنا ابن التارك	وقوعا	=	المرار	٥٩١
٥٠	إنّ الراح	مولعا	الكامل	الأعشى	١١١
		مولّعا	=		
٦٧٨	ولا	رفعَه	المنسرح	الأضبط	١٠٣٦
٦٤٦	يا ليت	رواجعَا	رجز	العجاج	١٠٥٢،٩٩٤
٥٠٦	إنّ توءخذ	تبايعا	رجز	-	٦٩٥
		طائعا	=	-	
٥٠١	قد صرّت	أجمعا	=	-	٦٧٥،٦٧٤
٥٠٣	يا ليتني تحملني	مرضعا	=	-	٦٧٥
		أكتعا			

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٣٧	نحن المطعمون	الأربعةْ المدعدعةْ	رجز	لبيد	٧٣٧
٣١٨	فيا رب ليلى	أطمعُ	الطويل	المجنون	٤٥٨، ٨٨٩
٢٦٠	وما ذاك	أنفعُ	=	العجير	٣٩٥
٢٢٧	فإما فاني	وأفرعُ وأشجع	=	عبد الله بن همام	٣٦٠
٥٠٠	ترى الثور	أكتعُ أجمعُ	=	- = أكتعُ	٦٧٣، ٦٧٦
٣٠٣	ينامُ بإحدى	هاجعُ	=	حميد بن ثور	٤٤٩
١١٢	على حين	وازعُ	=	النابغة الذبياني	٢٣٠
٣٧	أقارع	تجادعُ	=	= =	٩٣
٥١٥	توهمت رمادٌ	سابعُ خاشعُ	=	= =	٧١٠
٤٣	أخذنا	الطوالعُ	=	الفرزدق	١٠٣
٣٤	يقول	اليجدّعُ	=	ذو الخرق	٨٩
٣١٠	من النفر	قعقعوا	=	أبو الربيس	٤٥٢
٦٠٤	ندمت	يبيعُ	=	-	٩٤١
٦٠١	ونبئت	شفيعُها	=	الصمة	٩٢٨
٥	أباخراشة	الضُبُعُ	البسيط	العباس بن مرداس	٢٤
١٤٠	فبكى	تصدّعوا	الكامل	عبدة بن الطبيب	٢٦٩
٥٠٢	أرمي وهي	أجمعُ والإصبع	رجز	حميد الأرقط	٦٧٤، ٦٧٥
٢٣٧	ياأقرعُ إنك	يا أقرعُ تصرعُ	=	جرير البجلي	٣٦٨
١٥٥	أردت	بلقعِ	الطويل	-	البلاقع = الطواسم - من الطويل - ٢٨١، ٢٩٠
٦٥	هجوت	ولم تدعِ	البسيط	أبو عمرو بن العلاء	١٣٩، ٢٤٢،
٦٢٨	وكوني	صناعِ	الوافر	رجل من بني نهشل	٩٧١
٣٧٠	أطوّف	لكاعِ	=	الحطيئة	٤٩٦
٥٩٩	لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن ثولب	٩٢٦، ٩٢٧

الرقم	أول البيت	القافيـة	البحر	القائل	الصفحة
٤٨٨	لا نسب	الراقعِ	السريع	أنس بن العباس	٦٦٤
٥٨٢	قد على	تدعي أصنعِ	رجز	أبو النجم	٨٩١
		(الفاء)			
٤٥١	أمّا أسارى	اختلفا	البسيط	—	٦٣٠
٦٤٥	كأنّ قادمةً	تشوّفا محرّفا	رجز	العماني	٩٩٤، ٩٩٥
٥٩١	إنّ يدا	والخريفا والصيوفا	=	روءبة	٩٠٣، ١٠١٥
٣٣٣	أأنت	المعلّفُ	الطويل	—	٤٦٧
٤٨٢	وباشر	ما يتحرّفُ	=	الفرزدق	٦٥٤، ٦٥٥
١٧١	وما قام	أعرفُ	=	الفرزدق	٣٠٠
٢٨٦	وتضحك	كاسفُ	=	مسكين	٤٣٢
٢١٠	وحتى رأينا	قارفُ	=	بعض بني عقيل	٣٤٤
٤٦٥	تعلّق	نفانفُ	=	مسكين	٦٤٢
٤٩٦	بكى الخزّ	المطارفُ	=	حميدة بنت النعمان	٦٦٩
٣٨	عمرو	عجافُ	الكامل	ابن الزبعرى	٩٥
٤٣٢	نحن	مختلف	المنسرح	قيس بن الخطيم	٦٠٧، ٦٠٩، ١٠٠٩
٤٤٣	فيا رب ولكن	المطارفِ خائفِ	الطويل	الطرماح	٦١٩
١٩١	للبس	الشفوفِ	الوافر	ميسون	٣٢٢
٣٩	إذا	خلافِ	=	-	٥٩٩، ٥٤٠، ٦٥٧
١٠٨	وأن	عجافِ	=	سعيد بن مسجوح	٤١٤، ٧٦٢
		(القاف)			
٢٠١	حتى إذا	الحلقْ	رجز	روءبة	٣٢٦
١٥٢	لن يخب	الحلقَهْ	المنسرح	أعرابي	٢٨٠
٣٠٢	عدس	طليقُ	الطويل	يزيد بن المفرغ	٤٤٨
٤٣٣	دعون	صديقُ	=	جرير	٦٠٧
٦٧٠	فلو أنك	صديقُ	=	-	١٠٢١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٨٨	وإنّ لمحقوقة	سملقُ موفقُ	الطويل	الأعشى	٤٣٢
٦٦٦	فلا لا	أفرقُ أخرقُ	=	جعفر الحارثي	١٠١٣
٣٢٣	فأبلغا خالد	يثق	المنسرح	-	٤٦٢
٦٨١	حتى لعنّ	المنطقُ معلق	رجز	-	١٠٣٦
	تزوجتها	الرزقِ	الطويل =	النقدِ	
٢٠٣	فإنْ كنت	أمزّقِ	=	الممزق العبدى	٣٢٦
١٢٧	فقلت له :	فتزلقِ	=	امرؤ القيس	٣٠٦
٤٨٩	هل	مخراقِ	البسيط	-	٦٦٥
٦٦٥	وإلّا	شقاقِ	الوافر	بشر بن أبي خازم	١٠٠٩
٥٨٨	فما الدنيا	بباقِ	=	-	٨٩٨
٣٨٩	يا قرّ	الإحماقِ	الكامل	جبار بن سلمى	٥٣٣
٣٧٧	وأخفت	تخلقِ	=	أبو نواس	٥٠٢
٥٩٨	فمتى واغل	الساقي	الخفيف	عدى بن زيد	٩٣٤،٩٢٤
٢٣٤	أين تضرب	للتلاقي	=	عبد الله بن همام	٣٦٦
١٠٣	فلو ترى ولمتني	طاقِ غاقِ	رجز	رؤبة	٢٠٥
٣٤٩	جمعتها ذوات	موارقِ سائق	=	رؤبة	٥٠٩،٤٧٥
١٢٠	إذا ولا ترضاها	فطلقِ تملقِ	=	رؤبة	٢٤٣
		(الكاف)			
٤١٤	أولا لك	أولا لكا	الطويل	أخو الكلحبة	٥٨٥
١٦٨	فلمّا	مالكا	المتقارب	عبد الله بن همام	٩٢٨،٨٥٩،٢٩٨
٦٨٤	يا أبتا	عساكا	رجز	رؤبة	١٠٣٧
٤١٥	من بين	ألاكا	رجز	—	٥٨٦
٢٩١	إليك	إيّاكا	=	حميد الأرقط	٤٣٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٧٧	تجاوزت	مالكِ	الطويل	عبد الله بن جذل	٤٢٤
٤٦	ليث	ضنْكِ	رجز	جحدر بن مالك	١٠٥، ٥٩٥
٤٠٣	أبيت وجهك	تدلكي الذكي	=	—	٥٦١
٣٩٨	تراكها أما ترى	تراكِها أوراكها	=	طفيل	٥٥٦

(اللام ـ ـ ـ ـ ـ)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٢٧٨	جزى ربه	فعلْ	الطويل	أبو الاسود	٤٢٥
٦٢١	ثم أضحوا	حالْ	الرمل	عدي بن زيد	٩٠٩
٢٥١	صعدة	تملْ	الرمل	كعب بن جعيل	٣٨٤، ٩٢٤، ٩٣٤
٤٧٧	فصلقنا	بالثللْ	=	لبيد	٦٤٩
٤٦٠	وإذا أُقرضتَ	الجملْ	=	=	٦٣٨
١٣٠	لو يقومُ الفيل	وزحلْ	=	=	٢٥٢
١١٤	يتداعى	الجبلْ	=	—	٢٣١
٥٢٦	وسميت	الجعلْ	المتقارب	جرير	٧٢٩
٩٩	ولبس	الاسْلْ	=	إسحاق اليهراني	١٩٩
٥٢	كأنّ من جانبيه	المُحَلْ ووعلْ	رجز	ابن ميادة	١١٢

٦٨٧	فقلت	وقابلَه	الطويل	حميد بن ثور	١٠٣٨
١٩٣	فلم أر	أفعلَه	=	عامر بن جوين	٣٢٤
٥٤٩	الحمد لله	سربالا	البسيط	النابغة الجعدى	٧٦٢
٥٢٤	سمعت	بلالا	الوافر	ذو الرمة	٧٢٨
٣٨٦	وميّة	قذالا	=	=	٥٢٤
١٧٠	محمد	تبالا	=	الأعشى	٢٩٩، ٣٣٥
٥٨٤	يذيب	لسالا	=	المعرى	٨٩٢
١٨١	أجدك ولا متدارك	ذمولا حمولا	=	المرار الأسدى	٣١٢
٦٤٢	فياليتني	نزولا	=	ورقه	٩٩٢
٤٩٢	أبوك	حلاّ	=	جميل	٦٦٧

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٣	إن الكلام	دليلا	الكامل	الأخطل	٤
٦٥٥	خالي	الأخوالا	=	—	١٠٣
٣٣٩	أبني كليب	الأظلالا	=	الأخطل	٤٧١
٦٦٧	إنّ	الأثقالا	=	الأخطل	١٠١٥
٤٦٨	ورجا الأخيطل	لينالا	=	جرير	٦٤٤، ٦٧٧
١٩٧	إنّ محلا	مهلا	المنسرح	الأعشى	٣٣١، ٤٤، ١٠
٤٧٢	يوما	نغلا	=	الأعشى	٦٤٧
٤٦٧	قلت	رملا	الخفيف	ابن أبي ربيعة	٦٤٤، ٦٧٧
١٦٤	غير أنا	التأميلا	=	بعض الحارثيين	٩٦،
٧٨	على أنني	كميلا	المتقارب	العباس بن مرداس	١٥٧
٥٨٠	رأى	أولا	=	—	٨٨٥
٢٧٦	فلا مزنة	إبقالها	=	علمر بن جوين	٤٢٢
٤٠٥	فلا كهن	حلائلا حاظلا	رجز	رؤبة	٥٦٣
٥٨٩	وأى	فعله	رجز	شهاب بن العيف	٨٩٨

٢٣١	إذا أنت	جاهلُ	الطويل	زهير	٣٦٥
١٦٥	ولا زال وينبت	ووابلُ قائلُ	=	النابغة	٩٦،
٢٨٤	وكانت لهم	القبائلُ	=	النابغة	٤٢٨
٦٠٧	فإنْ أنت	الأوائلُ	=	لبيد	٩٤٢
١٢٦	وكل أناس	الأناملُ	=	لبيد	٤٨، ٩٦، ٨٧
٥٥٣	وإنّا	وسلولُ	=	السموءال	٧٦٨
٨٦	إذا كان	وطبولُ	=	المتنبي	١٦٩
٤٧٦	فلو كنت	سبيلُ	=	—	٦٤٩
١٤٩	وإن بباب	وأجملُ	=	—	٧٨،
١٢٨	رأت فلما رأت	مزملُ يفعلُ	=	النمر بن تولب	٤٩،
١١٧	فيوما	تغولُ	=	جرير	٣٩،

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٤	لنا راعيا	جيألُ	الطويل	الكميت	١١٩
٥٩٢	تراه	موكّلُ	=	—	٩٠٤
٦٦٨	فلا تلحني	بلا بلُه	=	—	١٠١٧
٤٨٥	وملجمنا	أناملُه	=	زهير	٦٥٨
٣٩٩	ويوما	نوافلُه	=	عامرى	٥٥٨
٤٥٣	تهاض	خيالُها	=	الفرزدق	٦٣١
١٩٥	لئن عاد	أقيلُها	=	كثير	٣٣٠
٦٦٤	لهنك	يقولُها	=	—	١٠٠٥
٥٢٨	استغفر	والعملُ	البسيط	—	٧٢٠
١٨٠	إنْ تركبوا	نزلُ	=	الأعشى	٣١١، ٧٧، ٩٢
٦٧٦	في فتية	وينتعلُ	=	الأعشى	١٣٢، ١٣٩، ١٠٣، ٥١
١٤٤	أبوك	الكمالُ	الوافر	—	٧٣
٢٢١	فإن تبخل	قبولُ	=	الأخطل	٣٥٨
٦١٨	كما خط	أو يزيلُ	=	أبو حيّة	٩٥٥
٥١٠	فلا وأبيك	والصهيلُ	الوافر	شمير الضبي	٧٠٥
٥٤٥	يا عمرو	قليلُ	الكامل	—	٧٥٠
١٧	لمن	تنهلُ	الهزج	امرؤ القيس	٣٤
٣٢٠	إذا ما أتيت	أفضلُ	المتقارب	غسان بن وعلة	٤٦٠، ٤٧٥
٦٩	كأنّ	القرنفولُ	رجز	—	١٤٥
١٣٧	مثل القطا	حواصله	رجز	—	٦٧
٦٧٢	فليت	بالِ	الطويل	عدى بن زيد	١٠٢٢، ١٠٢٣
٣٧٤	ألا عِمْ	الخالي	=	امرؤ القيس	٥٠٠
٦١٠	فقلت	وأوصالي	=	= =	٩٥١
٤٢٤	كأن	البالي	=	= =	٦٠٠
٥٥٤	فلو أنّ	المالِ	=	= =	٧٨١
٣٧٣	ولكنّما	أمثالي	=	= =	٤٩٩
٦٧٣	فما كنت	سبيلِ	=	الأخضر بن هبيرة	١٠٢٤
٣٩٧	أنا الذائدُ	أو مثلي	=	الفرزدق	٥٤٩
٢٧٤	ولما رأونا	بالهزلِ	=	—	٤١٦
٥٢٠	-	الطفلِ	=	—	٧١٦
٥٥٠	ألا أصبحت	البخلِ	=	البعيث	٧٦٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥٨٥	ألا زعمت	شغلي	الطويل	أبو ذؤيب	٨٩٣
٢٠٢	فأضحت	توءهلِ	=	ذو الرمة	٣٣٦
٤٢٥	قفا	فحوملِ	=	امرؤ القيس	٦٠١، ٦٠٢، ٦٦٢
٤٢٦	فتوضح	وشمألِ	=	= =	٦٠١
٦٣٧	وإنّ شفائي	معوّلِ	=	= =	٩٨١
٦٥٢	ألا	جلجلِ	=	= =	٩٩٩
١١٦	ويوم	مُرجّلِ	=	= =	٢٣٨
٤٧٩	فظلّ	معجلِ	=	= =	٦٥١
٦٨٨	فقالت	تنجلي	=	= =	١٠٤١
٥٧٨	إذا	يحولِ	=	= =	٨٨٠
٥٥٥	فجئت	المتفضلِ	=	= =	٧٨١
٥٥٦ مكرر	ويوماً	تحلّلِ	=	= =	٧٩٢
٥٤٠	وتمطو	إسحلِ	=	= =	٧٤٠
	وتجهلِ			= وترأبُ (الباء المضمومة)	
٦٧٥	نقلت	وجاملِ	=	—	١٠٣٠
٤٤٢	كأن	القواعلِ	=	امرؤ القيس	٦١٨
٣٠٥	لعمرى لأنت	بالأصائلِ	=	أبو ذؤيب	٤٥٠
٢٧٢	أبتْ ذكر	المفاصلِ	=	ذو الرمة	٤١٥
٦٠٢	كذبتم	وتناضلِ	=	أبو طالب	٩٣٤
٣٣	ما أنت	والجدلِ	البسيط	الفرزدق	٨٩
١١٣	لم يمنع	أو قالِ	=	أبو قيس الأسلت	٢٣١
٣٨٥	بكيت	وبالِ	الوافر	شاعر باهلي	٥١٧
٤٠٤	كمنية جابر	مالي	=	زيد الخيل	٥٦٢، ٩٩٢
٣١٧	ذاك الذى	الباطلِ	الكامل	جرير	٤٥٧
٣١٥	هلّا	تسألي	=	ربيعة بن مقروم	٤٥٦
٢٩٦	يسقون	السلسلِ	=	حسان	٤٤٥
٥٦٢	وإذا	الأجدلِ	=	أبو كبير	٨٢٤، ٨٢٥
٦٠٦	فرأيتنا	مقصلِ	=	عنترة	٩٤٢
		الفعلِ	=	النظر	
٦٦	فاليوم	واغلِ	السريع	امرؤ القيس	١٤٠
٥٨٣	لخالد	بالباطلِ	=	الأسود	٨٩١

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٨٦	ربّ رفد	أقتالِ أقيالِ	الخفيف	الأعشى = أقتال	٦٥٨
٤٠٦	وإذا الحرب	نزال	=	بشار	٥٦٤
٣٦٥	ربما	العقالِ	=	أمية	٤٩١
٢٠٠	رسم دار	جللهِ	=	جميل	٣٢٥، ٩٩٦
٣٨٤	ويأوي	السعالي	المتقارب	أمية بن عائذ	٥١٦
٧٢	أقول يا ناقتا	الكلكالِ مجالِ	رجز	—	١٤٥
٢	يا ليتني علم	الحكلِ النملِ	=	-	٣
٤١٢	الحمد لله	الأجللِ	=	أبو النجم	٥٧١
٤١	تبقلت بين	التبقلِ و نهشلِ	=	= =	١٠٣، ٣٩٩
١٠١	كأن ظرف	التدلدل حنظل	=	خطام	٢٠٠

(الميـــــــم)

٢٥٦	أرادت عرارا	ظلمْ	الطويل	عمرو بن شأس	٣٩٠
١٥٦	ويوما	السلمْ	=	ابن صريم	٨٢، ٩٨٣، ١٠٢١، ١٠٤٦، ١٠٤٩
٣٤٨	اولئك	بالكتمْ	=	—	٤٧٤
٣١٢	إن الزبيرى سرى	الحلمْ العلمْ	رجز	—	٤٥٣
٥٠٥	أقبلن على	خِيَمْ السلمْ	=	جرير	٦٩٢

١٩٢	ولولا رجالٌ	علقما	الطويل	الحصين المرى	٣٢٢
١٨٣	لنا	فيعصما	=	طرفة	٣١٤
٦٨٠	ولست	أتقدما	=	نافع الطائي	١٠٣٦
١٥٨	ألامَ	والكرامَهْ	الطويل	—	٨٩، ٤٨٩
٦٥١	إنّ الذين	ناما	البسيط	أبو مكعت	٩٩٧

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٥١٤	أنا سيف	العصاما	الوافر	حميد بن ثور	٧١٩
٥٩٦	كلا	لماما	=	جرير	٩١١
٣٥٨	أتوا	ظلاما	=	شمير بن الحارث أوغيره:	٤٨٥، ٤٨٦
١٨٩	وكنت إذا	أو تستقيما	=	زياد الأعجم	٣١٧
٤٤	جزاني	بالكرامة	=	قيس بن زهير	١٠٤
٤٠٩	—	دما	الكامل	—	٥٦٥
٢٨٩	لمدرأت	لامها	السريع	عمرو بن قميئة	٤٣٤
٤٥٤	سقته	يعدما	المتقارب	النمر بن تولب	٦٣١
٣٢٦	—	نياما	=	—	٤٦٤
٤٤١	إن تغفر / وأي عبد	جما / ألما	رجز	أمية بن أبي الصلت	١٦٨، ٨٩٨
١٨	فإنه	يؤكرما	=	أبو حيان الفقعسي	٣٤٢، ٣٤٩
٧٠٨	متى تقول / يدنيه	الرواسما / وناسما	=	هدبة	١٠٧٥
١٦	صددت	يدومُ	الطويل	المرار الفقعسي	٣٤
٦٦١	ألا يا سنا	كريمُ	=	بعض بني نمير	١٠٠٥، ١٠٦٦
٣١	فأنت	وأظلمُ	=	—	٨٧
٦٤	يراه	أصلمُ	=	أبو خراش	١٢٩
٦٩١	فأقسم	مظلمُ	=	المسيب	١٠٤٦
٥٢١	لقد كان	سائمُ	=	الأعشى	٧١٧
٢٤٥	بني شعل	ظالمُ	=	رجل أسدي	٣٧٥
٢٨١	فلم يدر	وشامُها	=	ذو الرمة	٤٢٧
٢١٨	أطلت	نظامُها	الطويل	ذو الرمة	٣٥٧
٢٣٣	للفتى عقل	قدمُه	المديد	طرفة	٣٦٦
٣٨٨	والحية	والكلمُ	البسيط	أمية بن أبي الصلت	٥٢٣
٢٤٣	وإن أتاه	ولا حرمُ	=	زهير	٢٧٤
		ولا عظمُ	=	=ولا قصر	
٤٤٨	هل ما / أم هل	مصرومُ	=	علقمة الفحل	٦٢٨، ٩٣٧
		مشكومُ	=	= =	
١٠٠	كأن	ملثومُ	=	= =	١٩٩

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
١٠٩	ما أمك	أمُّ	البسيط	—	٢٢٠
٥٢٠	تمرون	حرامُ	الوافر	جرير	٧٢١، ٧٦٠
٣٢٨	ومركضة	والغلامُ	=	أوس بن غلفاء	٤٦٦
٢٤٩	فطلقها	الحسامُ	=	الأحوص الانصارى	٢٨٣، ٧، ٨٩
٨٨	فأصبح	هشامُ	=	الحارث بن خالد	١٨٢، ١٠٥
٣٢٤	نصلي للذى	العمومُ	=	—	٤٦٢
١٣٥	وندمانٍ	النجومُ	=	البرج بن مسهر	٢٦١
٦٤٩	لعل	شريمُ	=	—	٩٩٦
١٧٥	ألم تسأل	القديمُ	=	—	٣٠٥
٦٣٨	فإنك	الأديمُ	=	الوليد بن عقبة	٦٠٩، ١٠١٠
٥٥٢	أوكلّما	يتوسّمُ	الكامل	طريف بن تميم	٧٦٦
١٦٧	لا تنه	عظيمُ	=	—	٢٩٨، ٣٠٨
٩٢	فغدت	وأمامُها	=	لبيد	١٩٤
٧	ولقد	سهامُها	=	لبيد	٢٧
٣٦٦	سالكات	ومقيمُ	الخفيف	أبو دؤاد	٤٩١
٣٤٢	هما لقيل	تميمُ / عميمُ	رجز	الأخطل	٤٧٢
٧٦	يصبح	فمه	وصميمُ = عميمُ =	رؤبة	١٥٠
٤٥٧	فياظبية	سالمِ	الطويل	ذو الرمة	٦٣٥
٢٤	وقفنا	الطواسمِ	=	= =	٧٨
١٧٣	وما أنت	والغلاصمِ	=	الفرزدق	٣٠٤
٢٦٢	فلن تستطيعوا	دائمِ	=	=	٤٠٠
٢١٧	أتغضب	خازمِ	=	=	٣٥٧
٥٨	وقد مات	وحاتمِ	=	=	١٣٢، ٥٢٣، ٥٤٧
٥١٢	على حالة	حاتمِ	=	=	٧٠٨
٥٦٦	ونطعنهم	العمائمِ	=	—	٨٢٨
٦٩٩	وكنت	واللهازمِ	=	—	١٠٦٠
١٩	لقد	بنائمِ	=	جرير	٤٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٧١	كأنا جنوب	بسهامِ صيامِ	الطويل	ذو الرمة	٦٤٦
٢٠٦	ألا تنتهي	بالدمِ	=	جابر بن حنى	٣٤٣
١٢٥	واعلم	عمِ	=	زهير	٢٤٧
٢١٣	ومهما تكن	تعلمِ	=	زهير	٣٥٣
١٢٢	جريءٍ	يظلمِ	=	زهير	٢٤٤
٢٥٩	وقدر	يتدسمِ	=	ابن مقبل	٣٩٥
٥١٧	وتشرق	الدمِ	=	الأعشى	٧١٤
٢١٥	أماوي	يندمِ	=	—	٣٥٥
٧١٥	لعمر	لحمِ	=	أبو خراش	١٠٧١
٢٠٥	سائل	الاكمِ	البسيط	زيد الخيل	٣٣٨، ٦٢٧، ٦٢٧، ٩٣٧
٢١٤	قد أو بيت	تشمِ	=	ساعدة	٣٥٤
٢٣٦	أنّى بها لا كيف	مقرومِ ملمومِ	=	الفرزدق	٣٦٧
١٤٥	قالت	لأقوامِ	=	النابغة	٢٧٤، ٤٥١
٦١٩	فكيف	كرامِ	الوافر	الفرزدق	٩٥٦
٦٧٩	هَلْ (أو) ألاَ	الخيامِ	=	له	١٠٣٦، ١٠٣٧
٣٤١	فقلت	بالتميمِ	=	—	٤٧٢
١٤١	تركنا الخيل	أقيمي	=	—	١٧١
٥٤١	ولقد	المكرمِ	الكامل	عنترة	٧٤٢
٣٦٣	يا شاة	تحرم	=	عنترة	٤٨٨
٧٣	ينباع	المكدم	=	عنترة	١٤٥
٦٨٦	عوجا	حسذامِ	=	امرؤ القيس	١٠٣٧
٣٣٢	وأنا الذى	قطامِ	=	= =	٤٦٧
٥٦٥	ودعا بحكمة	سلامِ	=	الأسود بن يعفر	٨٢٦
٦١٣	كانت	الرجمِ	الكامل	النابغة الجعدى	٩٥٣، ٩٧٩
٤٥٩	سيان	عظامِهِ	الكامل	يحيى اليزيدى	٦٣٧
٤٦٢	كيف	السقيسم = الكريم	الخفيف	—	٦٣٩، ٨٤٨
٤٨١	أوعدني رجلي	والأذاهمِ المناسم	رجز	الغُديل	٦٥٤، ٦٥٥

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٧٧	يا ليتها حتى	فمِهِ أسطمِّهِ	رجز	—	١٥١
		(النـــون)			
٢٨	وقوفا	وتجملِنْ	الطويل	امرؤ القيس	٨١
٢٧	متى كان	الخيامُنْ	الوافر	جرير	٨١
	أزف	قدنْ	الكامل	= قـدر	
٥٦٧	أنا	الأحيانْ	رجز	—	٨٣٦
٥٥	أثور ما أم هذه	ثورينْ القرنينْ	=	—	١٢٦
٢٦	من طلل	انهجنْ	[illegible]	العجاج	٨١
٣٠	وقائم	المخترقنْ	=	رؤبة	٨٢
٢٥	ياصاح	الذرفنْ	=	العجاج	٨٠
٢٥٠	قالت يغسل وحاجة مستورة قالت كان عيبا	يمنْ الحزنْ ثمنْ ومنْ فانْ وإنْ	=	رؤبة	٨٩٩٦ ٣٨٤
٢١٢	كونوا كمن	كلانا	الطويل	معروف الدبيرى	٣٤٧
٣٦٠	ألا تحية	حزينا قرينا	=	الأسود بن يعفر	٤٨٧
٦٢٣	ثياب كريم	صوانها	=	المتنبي	٩٧٩
٣٧٥	يا حبذا	من كانا	البسيط	جرير	٥٠١
٦٩٦	هل	قربانا	=	جرير	١٠٥٨
٤٢٣	فقدمت	ومينا	الوافر	عدى بن زيد	٦٨٥ ٥٩٩
٢٧٠	تهددنا	مقتوينا	=	عمرو بن كلثوم	٤١٠
٩١	فأصبحت	الوابلينا	=	—	١٨٨
٨٧	فما وجدت	وأحمرينا	=	حكيم الأعور	١٧٤

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤١٧	بآية تيلك	تنطقينا	الوافر	—	٥٨٦
٥٣٢	فلما	فارتمينا	=	عبد الشارق	٧٣٢
٧٠٧	لسان	تجينا	=	—	١٠٧٤
١٢٧	قضوا	ستلحقينا	=	—	٢٤٩
٦٨٩	وما إن طبنا	آخرينا	=	فروة بن مسيك	١٠٤١
٣٢٩	إذا ما حاتم	أجمعينا	=	—	٤٦٦
٦٩٥	أجهالا	متجاهلينا	=	الكميت	١٠٥٦
٥٧٤	لذو	غيلانا	=	—	٨٥١
٣٦٢	فكفى بنا	إيانا	الكامل	حسان	٤٨٧
٤٣٤	إنّ شرخ	جنونا	الخفيف	حسان	٦٠٨، ١٠١٠
٨١	فلما تبين	بالأبينا	المتقارب	زياد بن واصل	١٦٣
٢٢٣	قد علمت / لتخلطن	معينا / طينا	الرجز	—	٣٥٩
٤٩٠	قد / مخافة / يحسن	حسانا / والليانا / والقيانا	=	رؤبة	٦٦٥
٢٢٢	فإن / فإن في	والإيمانا / فيرانا	=	—	٣٥٨
٩٠	قد رضيت / قليصات	دهيدهينا / وابيكرينا	=	—	١٨٧
	ضربا	سخينا		= شخيتا	

٥٦	ولست	وعاجنُ	الطويل	الأعشى	١٢٩
١٢٣	فلما مضى	حينها	=	-	٢٤٧
٤٣١	وكم آب	عدنانُ	البسيط	ابن الرومي	٦٠٥
٦٢٥	ألامن	جنونُ	الوافر	أبو قيس الأسلت	٩٨٠

٥٢٩	دعتني	بلبانِ	الطويل	عبد الرحمن بن الحكم	٧٣٠
٤٤٥	لعمرك	بشانِ	=	عمر بن أبي ربيعة	٦٢٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٣٧	رماني بأمْر	رماني	الطويل	ابن احمر	٦٠٩
٥٦٤	أغرّكما	عطران	=	عروة بن حزام	٨٢٦
		زهيانِ		= عطرانِ	
٢٧٣	وحملت زفرات	يدان	=	عروة بن حزام	٤١٥
٦٦٠	وما زلت	مكانِ	=	كثير	١٠٠٤
٤٠	وكل رفيقي	أخوانِ	=	الفرزدق	٢٩٩،١٠٣
٣٢٥	تعش	يصطحبانِ	=	الفرزدق	٤٦٣
٥٩	الا يا ديار	الهطلانِ	=	تميم أو غيره	١٣٦
٣٩٠	مكر	العدوانِ	=	امرؤ القيس	٥٣٥
٣٩١	كنيس	شهلان	=	= =	٥٣٥
٤٤٠	أقول له	مرتحلان	=	—	٦١٠
٢٩٢	فإلّا يكنها	بلبانِها	=	أبو الأسود	٤٣٨،٥٥٦،٩٨٢
٢٠٨	ما بال	لا حينِ	البسيط	جرير	٣٤٣
٦٦٤	لا ه ابن عمك	فتخزوني	=	ذو الأصبع	١٠٠٦
٤١٠	وأنتم	فكيدوني	=	ذو الأصبع	٥٦٨
٢٤٤	من يفعل	مثلانِ	=	حسان	٢٧٥
٥٩٥	كلا يومي	الظنونِ	الوافر	الشماخ	٩١٠
٦٣	وماذا يدّرى	الأربعينِ	=	سحيم الرياحي	١٣٨
٢٦٤	فلو أنّا	اليقينِ	=	علي بن بدال	٤٠١
٤٠٢	تراه كالثغام	فليني	=	عمرو بن معد يكرب	٥٦٠
٤٥٢	فإمّا وإلّا	سميني وتتقيني	=	المثقب العبدى	٦٣١
٧٠١	ألا ابلغ	هجاني	=	الجعدى	١٠٦٧
٣٦٩	وقدما	تجاوبانِ	=	جحدر العكلي	٤٩٥،٤٩٧
٢٦٧	وإنّ الفحل	العجانِ	=	يزيد بن الصعق	٤٠٣
٤٨	يصمم	اليدانِ	=	الجعدى	١٠٥
١٦٩	فقلت : ادع	داعيانِ	=	الأعشى	٣٤٧،٣٣٥،٢٩٩
٥٢٧	وما صفراء	منجلانِ	=	حمّاد الراوية	٧٣٠
١٣٢	ولقد أمرّ	لا يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٢٥٤
٩٨	درس	فالسوبانِ	=	لبيد	١٩٨

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٣٩	ريح الجنوب	التهتانِ	الكامل	بعض بني باهلة	٦١٠
٤٤٣	وبنو نُويجيه	الخزّانِ	=	—	٤٧٢
٦٣٩	ووجه	حقّانِ	هزج	—	٩٨٤، ١٠٤٩
٤٠٧	أيها السائل	مني	الرمل	—	٥٦٤
١٥٠	إنَّ	بجلجلانِ	م الرمل	وضّاح	٢٧٩
٦٩٠	إنْ هو	المجانينِ	المنسرح	—	١٠٤٢
٦٠	طال ليلي	بالماطرونِ	الخفيف	أبو دهبل	١٣٧
٦٩٢	فباد / فاليوم	يُشْكِني / يشكني	رجز	—	١٠٥٢
٢٣	أحب منك / وموضع	القفنِّ / والوشحنِّ	رجز	دهلب بن قريع	٧٧
٣١١	حتى / مثل	اللذينِ / المحملجين	=	—	٤٥٣
٢٦٨	أصبح / فعلته / شهرى	العينين / شهرين / جماديين	=	—	٤٠٥
٥٤٧	قد / أدفعه	يغرنديني / ويسرنديني	=	—	٧٥٨

(الهاء)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٦٢٣	أضحت	صواديها	البسيط	—	٩٥٩
٣٥١	فأبيّ	لا يراها	الوافر	العباس بن مرداس	٤٧٧
١٢٤	فإني لست	إناها	=	-	٢٤٧، ٢٥٥، ٣٦٠
٧٩	ان / قد بلغا	أباها / غايتاها	رجز	أبو النجم	١٦١، ١٩٤،

(الواو)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٤٦٩	جمعت	بمرعوي	الطويل	يزيد بن الحكم	٦٤٦

(الياء)

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
٦٥٧	ألم تكن / أن	العليّ / المطيّ	رجز	—	١٠٠٣

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
		(الياء المفتوحة)			
٢٧٩	إذا اكتحلت	فؤادِيا	الطويل	جرير	٤٢٦
٢٥٣	إذا اعجبتك يجئن	والليالِيا آليا	=	—	٣٨٧
٢٤٠	ان كان وأركب	بادِيا شماليا	=	امرأة من عقيل	٣٧٢
٣٥٢	وأنت غريم	جائيا	=	ذو الرمة	٤٧٨
٤٤٦	تقول عجوز	وغادِيا	=	=	٦٢٤
٤	أذو فقلت لها	ثاويا ومالِيا	=	=	٦٢٤،٨
٤٤٤	أراني	غادِيا	=	زهير	٦٢٠
٨	فان كان	راضيا	=	سوار بن المضرب	٢٨
٥٤٦	كأن لم يكن	تلاقيا	=	جميل	٧٥١
٢٩٩	فإما كرام	ما كفانيا	=	منظور بن سحيم	٤٤٧
٣٢٧	وتضحك	يمانيا	=	عبد يغوث	٤٦٥
٤١٩	ودع	ناهيا	=	سحيم بن عبد بني الحسحاس	٥٩٧
٤٨٤	وذى أخوة	لا أخاليا	=	صخر بن عمرو	٦٥٨
٥٩٣	وقائلة	كما هيا	=	—	٩٠٥
٥٤٢	مَنْ رَى	المطيّهْ	الوافر	—	٧٤٢
٢٦٩	لقد أغدوا	الصحاريا	هزج	—	٤٠٧
٢٥٥	مهماليه	وسربالِيَه	السريع	عمرو بن ملقط	٣٨٨
٨٤	بنيته أخشى	ماليا عاديا	الرجز	أحيحة	١٦٥
١٤	أطربا والدهر	قنسريٍّ دواريٍّ	رجز	العجاج	٤١١،٣٢
٥٣٦	منعمة	شرعبيّ	الوافر	الحطيئة	٧٣٥
٣٣٦	وليس تجوز	الذي وللصفي	=	—	٤٧٠

الرقم	أول البيت	القافية	البحر	القائل	صفحة
٢٩٨	يا بئر لا تزحن حتى	عديّ بالدليّ الوليّ	رجز	رجل من بني عدى	٤٤٦
	(الألف المقصورة)				
٣٥٥	فأومأت	فتى	الطويل	الراعي	٤٧٩
٤٩٧	نعم صادقا	الثرى	=	-	٦٦٩
١٨٦	على مثل	بكى	=	متمم بن نويرة	٣١٥، ٣٣٥
١٣٣	يجزيه جنات	جزى الملا	رجز	أبو النجم	٢٥٥، ٣٥٣
١٠٢	أى قلوص شالوا	تراها علاها	رجز	رؤبة	٢٠١

أنصاف الأبيات

الرقم	الشاهد	الصفحة
٦٩٧ -	ألا أن قوما كنت أمسى دونهم	١٠٥٩
٦٩٨ -	ألا انني شربت أسود حالكا	١٠٥٩
٤٠٩ -	كلّا وشمس لنخضبنّهم دما	٥٦٥
٥٧٢ -	لا يهتدى لبابته الرشاد	٨٤٩
٥٧١ -	ما جاءت بجمعهم اياه	٨٤٩
١٦٢ -	ما كان يقتلنا الوحيد المفرد	٢٩٣
٣٢٦ -	وأيقظ من كان منكم نياما	٤٦٤
٥٥٧ -	والشهر مثل قلامه الظفر	٨٠٠
٥٢٠ -	وقد شغلت أم الصبى عن الطفل	٧١٦

فهرس الأعلام الواردة في الشرح

الهمـــــزه

ابراهيم (عليه السلام) : ٩٠٩

ابن الأبرش : ٧١٧

أبّى بن كعب: ٦٣٧

أحمد بن حنبل : ٥٩٩

أحمد بن يحي = تعلب.

ابن أحمر : ٨٤٩

الأخضر (أبو الحسن) : ٧١٨.

الأخطل : ٤ ، ٧٢٩ ، ١٠١٥

الأخفش الأكبر : ٨٠٩

الأخفش الأوسط : ١٣٢ ، ١٧٧ ، ٢٨٦ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٧٨ ، ٣٨٩ ، ٤٤٠ ، ٤٥١ ، ٤٦٨ ، ٤٧٦ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٤٩٨ ، ٥٣١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٥ ، ٥٧٨ ، ٦٠٤ ، ٦٠٧ ، ٦٣٦ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٧٨ ، ٦٨٣ ، ٧٠٧ ، ٧١١ ، ٧١٥ ، ٧٢٨ ، ٧٤١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٨٢ ، ٨٠٢ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٨٠ ، ٨٨٨ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٦ ، ٩٢٧ ، ٩٣٣ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤١ ، ٩٥٥ ، ٩٩٨ ، ١٠٢٥+

الأخفش الصغير (على بن سليمان) : ٧٣١.

الأخوص اليربوعى : ٩١ ، ٢٢٨.

آدم (عليه السلام) : ٥٠٦

بنو أسد : ٥٤٥.

اسرافيل (عليه السلام) : ٤ ، ٦

الأسود بن يعفر : ٨٩١ ، ١٠٦٧

الأشعرية : ٤ ، ٥

الأصمعى : ٩٩٥ ، ١٠٧٠

ابن الأعرابي: ٣٩٧، ٧٦

الأعشى : ٢٥٢ ، ٣٣١ ، ٤٥٩ ، ٤٦٩ ، ٩٨٧

الأعلم : ١٧٧ ، ٣٠١ ، ٣٤٣ ، ٦٦٠ ، ٧٤١ .
الأعمش : ١٠١٩
امرؤ القيس : ٣١ ، ٣١٥ ، ٤٣٣ ، ٤٩٩ ، ٥٣٥ ، ٥٣٩ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦١٨ ، ٦٥١ ، ٧٤٠ ، ٧٦٤ ، ٧٨١ ، ٨٨٠ ، ٩٩٩ ، ١٠٣٧ ، ١٠٥٥
أمية بن أبى الصلت : ٤٩١ ، ٥٢٣ .
ابن الأنبارى : ٨٦٦ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٩٩ ، ٩٦٩
أهل البصره = البصريون .
أهل الكلام = المتكلمون
أهل الكوفه = الكوفيون

الباء

ابن يابشاذ : ٦٥٢ ، ٦٦٦ ، ٦٨٥ ، ٧٦٧ ، ٧٨٤ ، ٧٨٧
ابن الباذش : ٦٨٦ ، ٧٨٤ ، ١٠٤٨
البخارى : ٧٩٩
بشر : ٥٠٢
البصريون ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٤٠ ، ٤٨ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٤٧ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٩٣ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٨٣ ، ٣١١ ، ٣٢٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٥٦ ، ٣٨٢ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤١٢ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٥ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٤ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٨١ ، ٤٨٨ ، ٤٩٣ ، ٥١٥ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٨٥ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٣٨ ، ٦٧٤ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٧١٥ ، ٧٤٥ ، ٧٦١ ، ٧٨٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٥١ ، ٨٦٦ ، ٨٦٨ ، ٨٨٣ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٢٧ ، ٩٧٠ ، ٩٨٥ ، ٩٩٥ ، ١٠١٢ ، ١٠١٧ ، ١٠١٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٢ ، ١٠٤٤ ، ١٠٥٠
البغداديون : ١٩٨ ، ٣٥٥ ، ٦٣٨ ، ٦٧٠ ، ٧٠٤
البغوى : ٢٧٥
أبو بكر الصديق : ١٠٣ ، ١٠٤
بلال بن أبى بردة : ٦٢٤

التـــــاء

بنو تميم : ٤٩٦ ، ٧١٤ ، ١٠١٨ ، ١٠٣٠

الثـــــاء

ثابت : ٧٥٨

ثعلب: ١٨٠ ، ٣٥٩ ، ٣٩٧ ، ٤٤٣ ، ٧٥٩ ، ١٠٠٥.

الجـــيم

جبريل (عليه السلام): ٤ ، ٦

أبو الجراح : ٨١٠

الجرمي : ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٥١٨ ، ٦٠١ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩

جريـــر : ٥٠١ ، ٦٠٧ ، ٦٣٤

الجزولي : ٢ ، ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٨ ، ٨٣ ، ٩٣ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٢٣ ، ١٣٨ ، ١٧٢ ، ١٧٨ ، ١٨٠ ، ١٨٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٤ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٩٢ ، ٤٠١ ، ٤١٢ ، ٤١٩ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٤٦ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٣٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٦٥ ، ٥٧٤ ، ٥٨٣ ، ٥٩٠ ، ٥٩٣ ، ٦١٤ ، ٦١٧ ، ٦٢٢ ، ٦٣٠ ، ٦٣٣ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٩٣ ، ٧١٣ ، ٧١٩ ، ٧٥٦ ، ٧٦٦ ، ٧٧٠ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٨٠٨ ، ٨١٥ ، ٩٣٨ ، ٨٨٤ ، ٩٠٢ ، ٩٨٨.

الجعدي = النابغة الجعدي

جعفر بن علبة الحارثي : ١٠١٣

جميل بثينة : ٦٦٨

ابن جني : ١٢ ، ٥٥ ، ٥٢٣ ، ٥٦٠ ، ٦٥٥ ، ٧٥٨ ، ٧٦٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٩ ، ٩٠٤ ، ٩٢٧ ، ٩٤٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٦ ، ١٠١٣ ، ١٠١٥ ، ١٠٥٧

الحـــــاء

أبو حاتم : ٥٢٣ ، ٥٧٨ ، ٩٠٦ .
الحارث بن حلزه : ٦٠٤
الحجازيون : ٧٢ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٩٦ ، ١٠٢٠
الحجاج : ١٠٤
حسان بن ثابت : ٤٤٥ ، ٦٩١
الحسن البصرى : ١٠١١
أبو الحسن = الأخفش الأوسط
الحطيئة : ٢٦١ ، ٣٠٨ .
حمزه الزيات : ٢٤٣ .
حميد بن ثور : ٧٠٩
حندج = امرؤ القيس .

الخـــــاء

أبو خالد الأسدى (من الرواة) : ٥٤٥
ابن خالوية : ٥٦٩
الخدب = ابن طاهر
ابن خروف : ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٦١ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٨٣٤ ، ٨٥١ ، ٨٨٣ ، ٩٣٢ ، ٩٥٢ ، ٩٧٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٦٩
خطاب أبو بكر = الماردى
الخليل بن أحمد : ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٣١١ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٥٦ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٥٤٩ ، ٨٩٠ ، ٨٤٦ ، ٩٠٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٥ ، ١٠٢١ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٤ ، ١٠٧٢ .
الخنســاء : ٥٩٨

الـــــدال

الدباج أبو الحسن : ٩٢٥
ابن درستويه : ٦٥٣ ، ٧٢٤ ، ٩٩٩
ابن دريد : ١٠٢٤
ابو دواد الايادى : ٤٩٢

الـــــراء

الراعى : ٩٨٧
الربعى : ٢٣٥
ربيعة الرأى : ٥٩٩
ابن الرماك : ١٠٤٩
الرمانى : ١٢٧ ، ١٠٠٧
ذو الرمة : ٨ ، ٣١٦ ، ٣٥٧ ، ٦٢٤ ، ٧٠٠
الرندى : ٤٢٩ ، ٧٨٤ ، ٨٤٥
رؤبة بن العجاج : ٣٥٨ ، ٩٢٢ ، ٩٩٦

الـــــزاى

الزباء : ٣٣
الزجاج : ٨٢ ، ١٧٨ ، ٢٤٥ ، ٣٢٥ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٦٩٨ ، ٧٨٠ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٩٧ ، ٩٧٥ ، ٩٨٩ ، ٩٩٨ ، ١٠٠١ ، ١٠١١ ، ١٠٤٧ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٤
الزجاجى : ١٤ ، ١٥ ، ٢٥ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٤ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٢٣ ، ١٤٣ ، ١٥٩ ، ١٧٦ ، ٢٢٧ ، ٤٩٨ ، ٥١٥ ، ٥٧٨ ، ٦٦٢ ، ٧٧٨ ، ٨٦٤ ، ٩٠٤ ، ٩١٢ ، ٩٥٦ ، ٩٩٨ ، ١٠١١ ، ١٠١٢
الزمخشرى : ٦٣٧ ، ٦٨٩
زهدم : ١٠٤
زهير : ٦٥٨
زياد الأعجم : ٣١٧
أبو زيد الأنصارى : ٤٠٨ ، ٦٢٨ ، ٧٠٠

س

س = سيبويه

سحيم : ٤٤٧

ابن السراج : ٤٤٤ ، ٤٦٩ ، ٤٩٨ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٣٠ ، ٨٣١ ،
٨٨٥ ، ٩٤٦ ، ٩٦٦ ، ٩٨٩ ، ٩٩٨ ، ١٠١١ ، ١٠٢١ ، ١٠٣١ ،

سع = السيرافي

السعدى : ٦٨٦ ، ٦٨٧

سعيد بن جبير : ١٠١١

ابن السكيت = يعقوب

ابن سلام : ١٠٥٣

السلمى أبو عبد الرحمن : ٨١٠

بنو سليم ٤٤٨ ، ١٠٥٦ ، ١٠٧٥

سليمان (عليه السلام) : ٣

السموأل : ٧٦٨

سه = السهيلى أبو زيد : ٣٥٣ ، ٥٠٣ ، ٥٠٦ ، ٧٣٦ ، ٧٣٨ ، ٧٤٦ ،
٧٨٨ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٧ ، ٨٠١ ، ٨٠٥ ، ٨١١ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ،
٨١٧ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٩ ، ٨٤٥ ، ٨٥٣ ، ٨٥٥ ، ٨٥٨ ، ٩٠٧ ،
٩٠٩ ، ٩١٢ ، ٩٣٠ ، ٩٣٠ ، ١٠٤٨ .

سيبويه : ١٢ ، ٢٦ ، ٣٣ ، ٥٤ ، ٦٠ ، ٧٥ ، ٨٥ ، ١١٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ،
١٤٧ ، ١٥٩ ، ١٧٨ ، ١٨٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢١٣ ،
٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٧ ، ٢٦٣ ، ٢٧٩ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ،
٣٢٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٠٥ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤٢ ،
٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥١٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٦ ، ٥٥٥ ، ٥٦٨ ،
٥٨٩ ، ٥٩٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٤ ، ٦١٤ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٨ ، ٦٣٢ ،
٦٣٧ ، ٦٤٣ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٠ ،
٦٦١ ، ٦٦٦ ، ٦٩٤ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٣٤ ، ٧٣٦ ،
٧٤٢ ، ٧٤٤ ، ٧٥١ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ،

٧٧٦ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٥ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ،
٧٩٣ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ،
٨٠٥ ، ٨٠٩ ، ٨١١ ، ٨١٥ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ،
٨٢٤ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٩ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ،
٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٧ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٥ ، ٨٧٤ ،
٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٨٠ ، ٨٨٣ ، ٨٩٣ ،
٨٩٤ ، ٨٩٤ ، ٨٩٦ ، ٩٠٦ ، ٩٠٨ ، ٩١١ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ،
٩١٥ ، ٩٢٠ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ،
٩٣٩ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٥٦ ، ٩٦٣ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ،
٩٧٧ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ،
١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٥ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٢١ ،
١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٣ ،
١٠٣٤ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٧ ،
١٠٥٨ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ،
١٠٦٩ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ،

ابن السيد : ٨٣٩ ، ٨٤٢ ، ٩٥٧ ، ١٠١٢ .

السيرافى : ١١ ، ٩٥ ، ٢٠٨ ، ٦٥٣ ، ٦٦١ ، ٦٩٤ ، ٧٧٢ ،
٧٨٤ ، ٧٩٧ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٩ ،
٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٩٣٦ ، ٩٥٥ ، ١٠١٤ ، ١٠٦٥ ،
١٠٦٥ ، ١٠٦٥ ، ١٠٧٠ .

سيف الدولة : ١٠٥٨

الشـــــين

الشافعى : ٥٩٩

الشلوبين أبو على = ش = الأستاذ : ٤ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ ،
١١٤ ، ١١٥ ، ١٢٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ، ٢٠٨ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ،
٣٢٧ ، ٤٢٨ ، ٦٥٣ ، ٦٨٨ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٣ ، ٧١٤ ،
٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٧٢٥ ، ٧٥٥ ، ٧٦٢ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ،
٧٦٩ ، ٧٧١ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٩٢ ،
٧٩٤ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٩ ، ٨٣٩ ، ٨٤٤ ، ٨٥٠ ، ٨٥٢ ،
٨٦٢ ، ٨٨٢ ، ٨٩٦ ، ٩٠٢ ، ٩٤٠ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٧٢ ،
١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٤٨ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٦ .

الصـــــاد

ص = ابن عصفور

الطـــــاء

ابن طاهر الخدبّ : ٧٧٢ ، ٨٠٢ ، ٨١١ ، ٨٤٨ ، ٨٥٧ ، ٩٢٨ ،
٩٣٢ ، ٩٤٠ ، ١٠٢٧
ابن الطراوة : ٩٠ ، ٩٣ ، ٢٤٨ ، ٢٨٠ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٧٧ ،
٧٢٥ ، ٧٥١ ، ٧٦٧ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٨٢٤ ، ٨٢٤ ، ٨٩٤ ،
٩٠٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩٣٧ ، ٩٧٩ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٣ ، ١٠٤٩ ،
١٠٥٠ ، ١٠٥٧ ،
طرفة : ٣١٦
طلّ = ابن طلحة
ابن طلحه: ٩ ، ١٢٧ ، ٦٥١ ، ٧٦٩ (طل) ، ١٠٠٠ (طل) ،
١٠٢٩ ، ١٠٣٥ ، ١٠٥٨
(طل) ١٠٦٣ (طل)
أبو طلحه (رض) ٣٤٤
طيئ : ١٩٤ ، ٤٧٥ ، ٨٩٨ .

العـــين

ابن ابى العافية : ٧١٧ ، ٧١٩ ، ٨٨٣.
عائشة (رضى) : ٧٦١ .
أبو العباس = المبرد
العباس بن مرداس: ٣٥٩
عبد الله بن عباس (رضى) : ٧٩٩
عبد الله بن مسعود : ٣٤٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٦٣٧ ،
عبد الله بن همام السلولى : ٣٦٠
عبد الوهاب الفقيه أبو محمد : ١٠٦
العبدى : ١١ ، ٧٦٦ ، ٧٨٣ ، ٨٥٧
عبيد بن أيوب: ٨٤٩
أبو عبيدة : ٢٨٢ ، ٣٥٣ ، ٣٩٧ ، ٦٣٢ .
ابن العريف : ٩٢١
ابن عصفور : ٥٤ ، ٥٨ ، ١١٧ ، ٣٢٦ ، ٦٨٧ ، ٦٩٥ ، ٧٥٦ ،
٨٣٩ ، ٨٤٤ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٣٥ .
عقبة بن أبى معيط : ١٠٤٥
علي = الأعلم = ٦٧٦
على بن أبى طالب (رضى) : ٧٢٣
العماني الراجز : ٩٩٤
عمر بن الخطاب (رضى) : ٥٩٧ ، ٥٩٨
عمر بن أبى ربيعة : ٢٧٢ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢
عمرو بن صعق : ٨٧
أبو عمرو بن العلاء : ٩٧٧ ، ٩٩٥
عمرو بن كلثوم : ٤١٠
عنترة : ٩٧٧ ، ١٠١٠
عيسى بن عمر : ٣٢٩ ، ٤٨٠

الفـــاء

فآ = الفارســـي

الفارسى : ١٢ ، ٥٠ ، ٥٤ ، ١٤٧ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ ، ٢٥١ ، ٣٢٨ ، ٤٤٤ ، ٥٨٩ ، ٦٠٩ ، ٦٤٧ ، ٦٤٩ ، ٦٥٨ ، ٦٦٦ ، ٧١٦ ، ٧٥٠ ، ٧٦٨ ، ٧٨٤ ، ٧٩٦ ، ٨٠٢ ، ٨٠٤ ، ٨٣٤ ، ٨٤٦ ، ٨٤٩ ، ٨٨٥ ، ٩٠٦ ، ٩١٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٥٠ ، ٩٥٢ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٦٨ ، ٩٧٧ ، ٩٧٧ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٣٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥٧ ،

الفـراء : ٤٣ ، ١٨١ ، ١٨٨ ، ١٩٧ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ ، ٢٨٧ ، ٣٠٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٤٢٨ ، ٤٣٩ ، ٤٣٩ ، ٤٤٨ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٨ ، ٤٧٥ ، ٤٨٨ ، ٥٠٢ ، ٥٣٥ ، ٥٥٥ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٦٢٦ ، ٦٣٠ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٥١ ، ٧٦١ ، ٧٧٣ ، ٧٨٥ ، ٨١٠ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٣٤ ، ٨٥١ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٩٤٨ ، ٩٩٥ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٨ ، ١٠٦٩ ،

الفرزدق : ١٠٤ ، ١٣٢ ، ١٩٦ ، ٣٠٠ ، ٣٠٤ ، ٣٦٤ ، ٣٦٧ ، ٣٩٩ ، ٤٢٦ ، ٤٥٥ ، ٤٧١ ، ٤٨٧ ، ٥٠١ ، ٥٢٣ ، ٥٤٢ ، ٦٠١ ، ٩١٦ .

بنو فزارة : ٤٠٨ ، ٤٠٩

فش (رمز) ٣٤٦ ، ٧٠٣ ، ٧٢٣ ، ٧٥١ ، ٨١٩ ، ٨٣٩ .

الفقهاء : ٦٠٠٦

ابن فورك : ١٠٤٥

القـــاف

أبو القاسم = الزجاجى

قاسم بن أصبغ : ٦٤١

القالـي : ٩٧٧

القتيـبى : ٧٨٩

القدرية : المعتزلة .

الفـراء : ١٠١٨ ، ١٠١٩

القطامى : ٥٨٦
قطرب : ٣٦٢ ، ٦٤١
قيس بن الخطيم : ٣٦٤ .

الكـــــاف

كثيّر : ١٠٠٤
كردم بن قيس: ١٠٤
الكسائى : ١١٢ ، ٢٨٤ ، ٢٨٨ ، ٣٩٧ ، ٤٢٧ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٥ ، ٤٦٨ ، ٤٧٦ ، ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٥٤٢ ، ٥٥٩ ، ٦٢٦ ، ٧٠٤ ، ٧٨٥ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٩٢٠ ، ٩٥٥ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٨ ، ١٠٦٤ .
الكميت : ٧٤٠
الكوفيون : ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٤ ، ٤١ ، ٥١ ، ٦٤ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٩٤ ، ١٢١ ، ١٤٧ ، ١٧١ ، ١٩٣ ، ٢٣٠ ، ٢٦٨ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٢٩٣ ، ٣٠٩ ، ٣٢١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٥٤ ، ٣٩٨ ، ٤٠٤ ، ٤١١ ، ٤٢١ ، ٤٢٦ ، ٤٣٠ ، ٤٣٥ ، ٤٣٧ ، ٤٤٨ ، ٤٥٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٤ ، ٥١٥ ، ٥١٨ ، ٥٤١ ، ٥٤٥ ، ٥٥٣ ، ٥٦١ ، ٥٨٧ ، ٥٩٤ ، ٦٠١ ، ٦٠٩ ، ٦٣٤ ، ٦٣٧ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٦٧٧ ، ٦٨٤ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩٥ ، ٧٠٤ ، ٧٤٤ ، ٨٢٧ ، ٨٤٧ ، ٨٥١ ، ٨٦٤ ، ٨٦٦ ، ٨٧٠ ، ٨٨٠ ، ٦٩٦ ، ٨٩٨ ، ٩٠٠ ، ٩١٦ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٤٠ ، ٩٤٩ ، ٩٥٧ ، ٩٦٩ ، ٩٨٥ ، ١٠٠٢ ، ١٠١٠ ، ١٠١٢ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠٢٨ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣٢ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٧ ، ١٠٥٠ ، ١٠٤٢
ابن كيسان : ٩٠ ، ٩٣ ، ١٧٩ ، ٢١٦ ، ٦٠٧ ، ٦٨٩ ، ٧١٢ ، ٧٦١ ، ٨٦٦ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٩٢١ ، ٩٦٨ ، ٩٨٨ .

اللام

لبيد : ٦٤٩ ، ٩٤٣
اللحيانى : ٥٢٣
اللعين : ٣٠٣
الليث (تلميذ الخليل) ١٠٧٢
الليث بن سعد : ٥٩٩
ابن أبى ليلى (محمد بن عبد الرحمن) : ٥٩٩

الميم

الماردى (أبو بكر الخطاب) ٣٥٤ ، ٥٢٧ ، ٥٧٨
المازنى : ١٣٣ ، ١٤٤ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٤٤١ ، ٥٨٤ ، ٦٠٨ ، ٦٤٣ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٩٤ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥٣ ، ٨٢١.
الامام مالك : ٥٩٩ ، ٧٦٨.
المبرد : ٧٩ ، ١٣٠ ، ٢٣٣ ، ٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٣٥٣ ، ٣٥٧ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٤٣٩ ، ٤٩٠ ، ٥٢٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٧٠ ، ٦٠٧ ، ٦٠٩ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦٢١ ، ٦٣٢ ، ٦٩٤ ، ٧١٧ ، ٧٥٤ ، ٧٨٣ ، ٨٠٩ ، ٨٣٤ ، ٨٤٦ ، ٨٥٣ ، ٨٦١ ، ٨٧٥ ، ٨٨٣ ، ٩٤١ ، ٩٨١ ، ١٠٠١ ، ١٠١١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٢.
المتكلمون : ٣٨٧
المتنبى : ٩٧٩
المثقب العبدى : ٦٣١
مجاهد : ٢٧٨ ، ١٠٤٤
محمد (صلى الله عليه وسلم) ٤ ، ١٧٤ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٦٠٦ ، ٦١٢ ، ٦٧٧ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٢١ ، ٧٦٥ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٨٠٠ ، ٨١٧ ، ٨٤٢ ، ٨٤٥ ، ٨٨٨ ، ٩١٣ ، ٩٤٢ ، ١٠٤٤.

أبو محمد الأسدى (من الرواة) : ٥٤٥
محمد بن الحجاج : ١٠٤
محمد بن يوسف (أخو الحجاج) : ١٠٤
ابن مضاء : ٩٤٠
المعتزلة : ٤ ، ٧٨٩ ، ٩٣٠
المعرّى : ٨٩٢
المفسرون : ١٠٦٩
المفضل : ٤٧٧ ، ٤٨٧ ، ٦٣٠
ابن مقسم : ١٤٣ ، ٤٤٣ ، ٧٥٩
أبو موسى = الجزولى

النـــــــون

النابغة الجعدى : ٧٦٢ ، ١٠٦٧
النابغة الذبيانى : ٣١ ، ٤٥٠ ، ٥٤٠ ، ٦٤١ ، ٧١٠ ، ٨٥٧ ، ٩٧٥ ، ٩٩٩ ، ١٠٦٨
نبآ = ابن الأنبارى .
أبو النجم : ٣٠٤
النحاس أبو جعفر : ٦٥١ ، ١٠٤٨
النسائى : ٧٩٩
أبو نصر : ٧٦
أبو نواس: ١١؟

الهـــــاء

هارون الرشيد : ٩٩٥
بنو هاشم : ٥٦٨
الهذلى (أبو خراش) : ١٠٧٠
الهذلى (صخر الغي) : ١٠٧٠
هذيل : ٤١٤ ، ٤٤٧ ، ٤٧٢ ، ٥١٠
الهروى (صاحب الأزهية) : ٤٧٥
ابن هشام الخضراوى : ٣٤٥ ، ٣٥٣
هشام الضرير : ٣٩٧ ، ٥٨٧ ، ٦٢٦ ، ٩٢٠ ، ٩٤٠

الـــــواو

ورقة بن نوفل : ٢٥٠ ، ٩١٣
وضاح اليمن : ٢٧٩
ابن ولاد : ١٨٠ ، ٩٣٩

اليـــــاء

ابن يسعون : ١٠٢٣
يعقوب بن السكيت : ٨٥٩
اليهود : ٦٠٦
أبو يوسف (صاحب أبى حنيفة) : ٣٨١
يونس : ٢٣٦ ، ٣١٢ ، ٣٧١ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٦١٩ ، ٨٤٧ ، ١٠٤٨

فهرس الكتب الوارده فى النص

أ

الأزهية : ٤٧٥
اصلاح المنطق : ٨٥٩
الانصاف : ٨٧٤ ، ٨٩٦ ، ١٠١٨
الايضاح للفارسى : ٥٤ ، ٦٥٠ ، ٧١٦

ت

التذكرة للفارسى : ٦٤٧ ، ٩٤٨
التنبيه على كتاب الجمل : ١٥
التوطئة : ٤

ح

الحماسة لأبى تمام : ٧٦٨

خ

الخاطريات : ٩٢٧
الخصائص : ١٢ ، ٩٠٤

د

الدلائل لثابت : ٧٥٨

ذ

ذيل الأمالى للقالى : ٩٧٧

س

سر صناعة الاعراب : ٨٥٩

ش

شرح الايضاح للعبدى : ١١
شرح الجزولية للشلوبينى : ١١٦ ، ٩٦٥
شرح الكتاب لابن خروف : ٥٨ ، ٦٨٦ ، ٩٣٢
" " للسيرافى : ٩٦٥
الشيرازيات : ٨٨٥

ط

طرر الكتاب لأبى نصر : ٧٥
طرر الكتاب لأبى طاهر : ٧٧٢

ع

العين : ١٠٧٢

ك

الكتاب : ٨٠٨ ، ٨٧٤ ، ٩٠٨ ، ٩٨٨ ، ١٠١٣
الكراسة للشلوبين ١٠٦٦
ليس فى كلام العرب لابن خالويه : ٥٦٩

م

معانى القرآن للفراء : ٨٠٩

ن

النكت للأعلم : ٦٧٦

هـ

الهمز لأبى زيد : ٤٠٨

المصادر والمراجع

- الإبدال ،لأبي يوسف يعقوب بن السكيت (ت ٢٤٦هـ) تقريبا ،
  تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ، القاهرة ١٣٩٨هـ .
- الإحاطة في أخبار غرناطة ،لابن الخطيب .
  تحقيق محمد عبدالله عنان ،ط٢ سنة ١٣٦٣هـ مطبعة الخانجي .
- الإحكام في أصول الأحكام ،للآمدى علي بن أبي علي بن محمد .
  ط١ سنة١٤٠١هـ/١٩٨١م - دار الفكر - دمشق .
- أخبار النحويين البصريين ،تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي
  (٢٨٤-٣٦٨هـ) ، تحقيق طه محمد الزيني ،محمد عبدالمنعم خفاجي
  القاهرة - ط١ ، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٥م.
- إشارة التعيين إلى تراجم النحويين ،لأبي المحاسن عبد الباقي اليمني الشافعي
  مصورة بمركز البحث العلمي بمكة.
- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ،تأليف: عبدالله بن السيد البطليوسي
  (٤٤٤-٥٢١هـ) تحقيق د . حمزة عبدالله النشرتي ،ط ١ سنة١٣٩٩هـ،
  الناشر : دار المريخ بالرياض.
- الأصمعيات ،اختيارات أبي سعيد عبدالملك بن قريب بن عبدالملك (١٢٢-٢١٦هـ)
  تحقيق : أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط٤ - دار المعارف.
- الأصول لابن السراج ،
  تحقيق د .عبدالحسين الفتلي ،مطبعة النعمان في النجف العراق ١٩٧٣م.
- إعراب القرآن ، أبو إسحاق الزجاج
  مصورة عن نسخة الخزانة العامة بالرباط ٣٣٣ق على شريط بمركز البحث العلمي .
- الإقصاح في شرح أبيات مشكل الإعراب ،لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت٤٨٧هـ)
  تحقيق سعيد الأفغاني ،مؤسسة الرسالة بيروت ط٣ / ١٤٠٠هـ.
- الاقتراح في علم أصول النحو ،تأليف عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)
  تحقيق أحمد صبحي فرات ،جامعة استانبول ،كلية الآداب ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- إكمال الاعلام بتثليث الكلام ،لمحمد بن عبدالله بن مالك المتوفى ٦٧٢هـ.
  تحقيق سعد حمدان الغامدى ،من مطبوعات مركز البحث العلمي وإحياء التراث
  الإسلامي بمكة ط١ - ١٤٠٤هـ.
- آمالي الزجاجي ،أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق (ت٣٤٠هـ) .
  تحقيق عبدالسلام هارون ،ط١ سنة١٣٨٢هـ ،المؤسسة العربية الحديثة -
  القاهرة .

- الأمالي الشجرية ، لهبة الله بن علي بن حمزة المعروف بابن الشجرى (ت٥٤٢هـ) .
دار المعرفة - بيروت - تصوير لطبعة الهند .
- الأمثال ،لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) .
تحقيق د . عبد المجيد قطامش ،مركز البحث العلمي - مكة ،دار المأمون - دمشق .
- أمية بن أبي الصلت - حياته وشعره - دراسة وتحقيق - عبد الحميد الحديثي - وزارة الإعلام العراقية ١٩٧٥.
- الإنصاف في مسائل الخلاف ،لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنبارى (ت٥٧٧هـ) .
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،المكتبة التجارية الكبرى - مصر .
- الإيضاح ،لأبي علي الفارسي (٢٨٨-٣٧٧هـ) .
تحقيق د .حسن شاذلي فرهود ،ط١ سنة ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (٥٧٠-٦٤٦هـ) .
تحقيق د . موسى بناى العليلي ،بغداد ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م .
- الإيضاح في علل النحو ،لأبي القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) .
تحقيق د . مازن مبارك . ط٢ ،١٣٩٣هـ دار النفائس بيروت .
- البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف (٦٥٤-٧٥٤هـ) .
ط٢ ،١٣٩٨هـ ،دار الفكر - دمشق بيروت ،تصوير عن طبعة سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ .
- بحوث ومقالات في اللغة ،د . رمضان عبد التواب .
ط١ ، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م . نشر الخانجي القاهرة .
- برنامج ابن أبي الربيع .
تحقيق د . عبد العزيز الأهواني ،مجلة معهد المخطوطات العربية (بالقاهرة) العدد الثاني ٢٥٢-٢٧١ .
- برنامج التجيبي للقاسم بن يوسف التجيبي السبتي (ت٧٣٠هـ) .
تحقيق عبد الحفيظ منصور ،الدار العربية للكتاب ليبيا - تونس ١٩٨١م .
- برنامج المجارى لأبي عبد الله محمد المجارى الأندلسي (ت٨٦٢هـ) .
تحقيق محمد أبو الأجفان ،ط١ ،١٩٨٢م دار الغرب الاسلامي بيروت .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لعبد الرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) .
تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،ط٢ ،دار الفكر سنة ١٣٩٨هـ/١٩٧٩م .
- البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادى محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ) .
تحقيق محمد المصرى ،دمشق ١٣٩٢هـ .

- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (٢٧٦هـ).
تحقيق السيد أحمد صقر ط٢، ١٣٩٣هـ دار التراث - القاهرة.
- التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبرى (ت٦١٦هـ).
تحقيق علي محمد البجاوى - طبع بدار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي.
- تحفة الأريب في نحاة مغني اللبيب لجلال السيوطي (٩١١هـ).
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان (محمد بن يوسف بن علي ابن يوسف بن حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ).
شريط بمركز البحث العلمي بمكة.
- ~~تفسير البحر المحيط لأبي حيان محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ).~~
~~طبع بالتصوير عن طبعة السلطان عبد الحفيظ سلطان المغرب سنة ١٣٢٨هـ، ط٢، ١٣٩٨هـ دار الفكر.~~
- تقييد ابن لب على بعض جمل الزجاجي، الاسكوريال رقم ١٠٩.
- التكملة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ٢٨٨-٣٧٧هـ.
تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، ط١ سنة ١٤٠١هـ، جامعة الرياض.
- التنبيهات لعلي بن حمزة انظر: المنقوص والممدود.
- التوطئة لأبي علي الشلوبين.
تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي للطبع والنشر.
- الجامع الصحيح = سنن الترمذى.
- الجمل للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق ت ٣٣٧هـ.
تحقيق ابن أبي شنب، ط٢، ١٣٧٦هـ/١٩٥٧م باريس.
- جمهرة أنساب العرب، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ).
تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، دار المعارف بمصر.
- جمهرة اللغة لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٣٢١هـ).
ط١، سنة ١٣٤٤هـ حيدر آباد.
- الجنى الداني في حروف المعاني لحسن بن قاسم المرادى (ت٧٤٩).
تحقيق طه محسن، مطابع جامعة الموصل - العراق ١٣٩٦هـ.

- جواهر الأدب ،علاء الدين الإربلي (ت٧٤١هـ) .
تحقيق حامد أحمد نبل ،مكتبة النهضة القاهرة .
- ابن الحاجب النحوى ، طارق بن عون الجنابي .
دار التربية للطباعة والنشر - بغداد ١٩٧٣م .
- الحارثي حياته وشعره ، جمع وتحقيق ودراسة زكي ذاكى العاني .
دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م .
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (٣٧٠هـ) .
تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، دار الشروق ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- حروف المعاني والصفات ،لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) .
تحقيق د . حسن شاذلي فرهود ،دار العلوم الرياض ١٤٠٢هـ .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج البصرى (ت٦٥٩هـ) .
تصوير عالم الكتب - بيروت .
- حواشي المفصل لأبي علي الشلوبين (٦٤٥هـ) . بجامعة أم القرى
تحقيق ودراسة حماد محمد الثمالي ،رسالة ماجستير للعام ١٤٠٣هـ .
- الحيوان ،لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٥هـ)
تحقيق عبدالسلام محمد هارون ،ط٣ سنة ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م
المجمع العلمي العربي الإسلامي-بيروت .
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادى
(١٠٣٠-١٠٩٣ هـ) - تصوير دار صادر بيروت - عن ط ١ .
- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني .
تحقيق محمد علي النجار ،ط٢ ، تصوير دار الهدى بيروت .
- دراسات في الأدب العربي - غوستاف غرنباوم - ترجمة إحسان عباس وغيره - بيروت ١٩٥٩
- درة الحجال في أسماء الرجال تأليف أبي العباس ابن القاضي (١٠٢٥هـ) .
تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ط ١ ، ١٣٩١هـ في القاهرة .
- الدرر المبثثة في الغرر المثلثة للفيروزابادى محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ) .
تحقيق د . علي حسين البواب ،دار اللواء الرياض ط١ سنة ١٤٠١هـ .
- دلائل الإعجاز عبدالقاهر الجرجاني ،
مطبعة السعادة - مصر بدون تاريخ .
- الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ) .
تحقيق د . محمد الأحمدى أبو النور ،دار التراث القاهرة .

- ديوان ابراهيم بن هرمة .
تحقيق محمد جبار المعيبد ،مطبعة الاداب - النجف ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ، صنعة أبي سعيد السكري .
تحقيق محمد حسين آل ياسين ط١ سنة ١٩٧٤م ، دار الكتاب الجديد - بيروت .
- ديوان أبي النجم العجلي ،صنعة علاء الدين آغا-النادي الأدبي - الرياض ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ديوان أبي نواس الحسن بن هاني .
تحقيق أحمد عبد المجيد الغزالي - القاهرة ١٩٥٣م.
- ديوان امرئ القيس .
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم-دار المعارف بمصر طبع سنة ١٩٦٤م.
- ديوان أوس بن حجر .
تحقيق د. محمد يوسف نجم ،ط٣ سنة ١٣٩٩هـ دار صادر بيروت.
- ديوان جميل شاعر الحب العذري .
جمع و تحقيق : د. حسين نصار القاهرة ،دار مصر للطباعة .
- ديوان الحطيئة .
تحقيق نعمان أمين طه ،ط١ ،١٣٧٨هـ القاهرة البابي الحلبي .
- ديوان حميد بن ثور الهلالي .
تحقيق عبد العزيز الميمني ، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، الدار القومية القاهرة ١٣٨٤هـ.
- ديوان الخرنق بنت بدر بن هفان .
تحقيق د. حسين نصار ،دار الكتب ١٩٦٩م.
- ديوان دريد بن الصمة .
جمع وتحقيق محمد خير البقاعي، ط سنة ١٤٠١هـ،دار قتيبة-دمشق .
- ديوان ابن الدمينة . صنعة ثعلب و محمد بن حبيب .
تحقيق أحمد راتب النفاخ ،مكتبة دار العروبة القاهرة ط ١٣٧٩هـ.
- ديوان أبي دهبل الجمحي ، رواية أبي عمرو الشيباني .
تحقيق عبد العظيم عبد المحسن ط١ ، ١٣٩٢هـ النجف العراق .
- ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي ت ١١٧هـ) . رواية ثعلب
تحقيق د. عبد القدوس الأنصاري ،مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٣م. وأيضا بتحقيق مطيع بيلي ونشر المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ

- ديوان روءبة بن العجاج - مجموع أشعار العرب .
صححه ورتبه وليم بن الورد البروسي ،تصوير بيروت سنة ١٩٧٩م.
دار الافاق الجديدة .
- ديوان الراعي النميرى .
جمع وتحقيق x راينهرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث
الشرقية بيروت ١٤٠١هـ / ١٩٨٠م. مطبعة النعمان - النجف - العراق .
- ديوان زيد الخيل الطائي - صنعه د. نوري حمودي
- ديوان طرفة بن العبد (شرح الاعلم الشنتمرى) ت ٤٧٦هـ.
تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ،طبع مجمع اللغة العربية
بدمشق ١٣٩٥هـ. المنسوب إلى
- ديوان أبي الطيب المتنبي ،بالشرح/أبي البقاء العكبرى .
ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا وآخرون.
- ديوان العباس بن مرداس - جمعه د. يحيى الجبوري - وزارة الثقافة والإعلام - العراق ١٢٨٨هـ
- ديوان عبد الرحيم الحارثي : الحارثي حياته وشعره.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات .
تحقيق وشرح د. محمد يوسف نجم. دار صادر بيروت ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي وشرحه).
تحقيق د. عزة حسن دار الشروق بيروت سنة ١٩٧١م.
- ديوان العجاج (رواية عبد الملك بن قريب الاصمعي).
تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي ،توزيع مكتبة أطلس - دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدى بن زيد .
حققه وجمعه محمد جبار المعيبد بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل بشرح الأعلم .
تحقيق لطفي الصقال ودرية الخطيب - دار الكتاب العربي بحلب ط١
سنة ١٣٨٩هـ.
-
- ديوان عنترة .
تحقيق محمد سعيد مولوى المكتب الاسلامي .
- ديوان الفرزدق .
دار بيروت - بيروت ١٤٠٠هـ.

- ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره .
حققه وعلق عليه د . ناصر الدين الأسد ط٢ سنة ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
دار صادر بيروت .
- ديوان أبي قيس صيفي بن الأسلت / جاهلي .
جمع د . حسن باجودة ، مكتبة دار التراث - القاهرة سنة ١٩٧٣م .
- ديوان قيس بن الملوح .
تحقيق د . شوقية انالجق ، جامعة انقرة ١٩٦٧م .
- ديوان كثير عزة .
جمع وشرح د . إحسان عباس ، دار الثقافة بيروت ١٣٩١هـ .
- ديوان كعب بن مالك الأنصاري / تحقيق سامي مكي العاني - بغداد - ١٩٦٦
- ديوان مسكين الدارمي / جمعه : عبد الله الجبوري وخليل العطية - ١٣٨٩ ، بغداد .
- ديوان ابن مقبل / تحقيق د . عزة حسن ، دمشق ١٣٨١هـ ١٩٦٢م .
- ديوان النابغة الجعدي / تحقيق عبد العزيز رباح - ط١ سنة ١٣٨٤هـ - المكتب الإسلامي - دمشق .
- ديوان النابغة الذبياني / تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر .
- ديوان يزيد بن مفرغ الحميري (المتوفي ٦٩هـ) .
جمع وتحقيق د . عبد القدوس أبو صالح . مؤسسة الرسالة بيروت ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ .
- ذيل مشتبه النسبة لتقي الدين محمد بن رافع السلامي (ت ٧٧٤هـ) .
تحقيق د . صلاح الدين المنجد دار الكتاب الجديد - بيروت ط٢ سنة ١٣٩٦هـ .
- الذيل والتكملة لأبي عبد الله المراكشي .
تحقيق محمد بن شريفه واحسان عباس ، دار الثقافة بيروت - لبنان .
- رسالة الملائكة لأبي العلاء المعرى .
تحقيق محمد سليم الجندى ، المكتب التجارى بيروت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي احمد بن عبد النور ت ٧٠٢هـ .
تحقيق احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ .
- رغبة الآمل من كتاب الكامل لسيد بن علي المرصفي ،
مكتبة الأسدى بطهران ، ١٩٧٠م .
- الرماني النحوى ، تأليف د . مازن المبارك ،
دار الكتاب اللبناني - بيروت ١٩٧٤م .

- سمط اللآلي لأبي عبيد البكري ٤٨٧هـ
تحقيق عبد العزيز الميمني ،مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر مصر ، ١٣٥٤هـ.
- سنن الترمذى (الجامع الصحيح) لابي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذى (٢٠٩-٢٧٩هـ).
جـ١ ،جـ٢ تحقيق احمد محمد شاكر سنة ١٣٥٦هـ ط ١
جـ٣ محمد فؤاد عبد الباقي سنة ١٣٥٦هـ ط١
جـ٤ ، ٥ ابراهيم عطوه عوض سنة ١٣٨٢هـ ط ١
- سنن أبي داود ،سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدى ٢٠٢-٢٧٥هـ
مراجعة محمد محي الدين عبد الحميد ،دار احياء السنة النبوة
- سنن النسائي (المجتبى) الحافظ ابو عبد الرحمن بن شعيب النسائي ٢١٤-٣٠٢هـ - شركة الحلبي ط١ ،١٣٨٣هـ.
- السيرة النبوية لابن هشام .
حققه مصطفى السقا وآخرون ،ط٢ - ١٣٧٥هـ.
- شرح أبيات سيبويه تاليف ابي محمد يوسف بن ابي سعيد السيرافي ٣٣٠-٣٨٥هـ تحقيق د. محمد علي سلطاني ،دار المأمون للتراث دمشق ط سنة ١٩٧٩م.
- شرح أبيات مغنى اللبيب عبد القادر عمر البغدادى (١٠٩٣هـ).
تحقيق عبد العزيز رباح ،واحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث دمشق ط١ ، ١٣٩٨هـ.
- شرح أبيات الهذليين للسكرى الحسن بن الحسين .
تحقيق عبد الستار أحمد فراج ،المدني - القاهرة.
- شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الازهرى .
دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الاشبيلي ٥٩٧-٦٦٩هـ.
تحقيق د. صاحب ابو جناح ، وزارة الاوقاف العراق سنة ١٤٠٠هـ.
- شرح ديوان امرىء القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم، تأليف حسن السندوبي .
مطبعة الاستقامة القاهرة.
- شرح ديوان جرير، تأليف محمد اسماعيل عبد الله الصاوى .
مكتبة محمد حسين النورى - دمشق.

- شرح ديوان الحماسة لابن جني (ت ٣٩٢هـ)
شريط بمركز البحث العلمي بمكة رقم ٤٠ عن نسخة مكتبة بني جامع تركيا رقم ٩٦٦.
- شرح ديوان الحماسة لأبي علي احمد بن محمد المرزوقي (ت٤٢١هـ).
نشره أحمد امين - عبد السلام هارون ط٢ القاهرة ١٣٨٧هـ.
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزومي .
شرح محمد محي الدين عبد الحميد ط٢ عام ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.
مطبعة السعادة القاهرة.
- شرح ديوان لبيد بن ربيعة العامري .
تحقيق د. إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢م.
- شرح شافية بن الحاجب . تاليف محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (٦٨٦هـ).
تحقيق محمد نور الحسن وآخرين ، ط سنة ١٣٩٥هـ دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام (عبدالله بن يوسف) ت ٧٦١هـ.
- شرح شعر زهير بن أبي سلمى صنعة أبي العباس ثعلب .
تحقيق د. فخر الدين قباوة ط١ سنة ١٤٠٢هـ، دار الآفاق، بيروت.
- شرح شواهد المغني للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر ت ٩١١هـ.
علق عليه احمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي دمشق.
- الشرح الصغير للمقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين (ت ٦٤٥هـ).
رسالة ماجستير بجامعة محمد بن سعود الإسلامية بالرياض - ناصر عبدالله الطريم سنة ١٤٠١-١٤٠٢هـ.
- شرح عيون كتاب سيبويه لأبي نصر هارون بن موسى القيسي القرطبي ت٤٠١هـ.
تحقيق د. عبد ربه عبد اللطيف ط١ سنة ١٤٠٤هـ مطبعة الاحسان القاهرة.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري (٢٧١-٣٢٨هـ). تحقيق عبد السلام محمد هارون ،ط٢ ،دارالمعارف مصر ١٩٦٩م.
- شرح القصائد العشر صنعة الخطيب التبريزي .
تحقيق د. فخر الدّين قباوة دار الآفاق - بيروت ط٤ سنة ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك (٦٧٢هـ).
تحقيق د. عبد المنعم هريدى ،مطبوعات مركز البحث العلمي بمكة
ط١ سنة ١٤٠٢هـ.
- شرح الكوكب المنير ، محمد بن أحمد المعروف بابن النجارى (ت٩٧٢هـ).
تحقيق د. محمد الزحيلي ود. نزيه حماد ،مركز البحث العلمي
بمكة دار الفكر بدمشق ١٤٠٠هـ.
- شرح المعلقات السبع لأبي عبدالله الحسين بن أحمد الزوزني ،
دار مكتبة الحياة -بيروت.
- شرح المفصل ، يعيش بن أبي علي بن يعيش (ت ٦٤٣هـ).
عالم الكتب بيروت مكتبة المثنى - القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية لأبي علي الشلوبين ت ٦٤٥ هـ.
مخطوط بمكتبة حسن حسني عبدالوهاب رقم ١٨١١٠ منه مصورة
لدى د عبدالرحمن العثيمين.
- شرح المقصور والممدود ،ابن دريد الأزدى ٢٢٣-٣٢١هـ.
تحقيق ماجد الذهبي وصلاح الخيمي ط سنة ١٤٠٢هـ دار الفكر
دمشق.
- الشعر المسمى شرح الأبيات المشكلة الاعراب لأبي علي الفارسي .
مصورة بمركز البحث العلمي بمكة.
- شعر الأحوص الأنصارى .
تحقيق عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة ١٩٧٧م.
- شعر الأخطل - صنعة السكرى .
تحقيق د. فخر الدين قباوة ،منشورات دار الآفاق الجديدة-بيروت
ط٢ سنة ١٩٧٩م.
- شعر بني تميم في العصر الجاهلي ،د. عبدالحميد محمود المعيني
منشورات نادى القصيم الأدبي ١٤٠٢هـ ١٩٨٢م.
- شعر أبي دؤاد = دراسات في الأدب العربي
- شعر أبي زبيد الطائي (المتوفي بعد سنة ٤٠هـ).
جمعه وحققه د. نورى حمودى القيسي -مطبعة المعارف-بغداد ١٩٦٧م
- شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعلم الشنتمرى .
تحقيق د. فخر الدين قباوة ط٣ سنة ١٤٠٠هـ دار الافاق بيروت.
- شعر عبدالرحمن بن حسان الأنصاري / د. سامي مكي العاني - بغداد ١٩٧١م

- شعر عبدالله بن الزبعرى .
تحقيق د . يحيى الجبوري ، مؤسسة الرسالة بيروت ط٢ ، ١٤٠١هـ .
- شعر عروة بن أذينة ، د . يحيى الجبوري .
مكتبة الأندلس - بغداد .
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي .
جمعه و حققه د . حسين عطوان ، مجمع اللغة العربية - بدمشق .
- شعر عمرو بن معد يكرب الزبيدي ، جمعه مطاع الطرابيشي - دمشق - ١٣٩٤هـ
- شعر الكميت بن زيد الأسدي .
جمع وتحقيق د . داود سلوم ، مكتبة الاندلس بغداد سنة ١٩٦٩م .
- شعر ابن ميادة (الرماح بن أبرد المري)
جمع و تحقيق محمد نايف الدليمي ، الموصل ١٩٧٠م .
- شعر النابغة الجعدي .
منشورات المكتب الإسلامي دمشق ط١ ، ١٣٨٤هـ/ ١٩٦٤م .
- شعر النمر بن تولب ، صنعة د . نوري حمودي القيسي ، مطبعة المعارف بغداد .
- شعر يزيد بن معاوية بن أبي سفيان .
جمعه صلاح الدين المنجد ، دار الكتاب الجديد بيروت .
- الشعر والشعراء لابن قتيبة (عبدالله بن مسلم) .
ط . في ليدن سنة ١٩٠٢م .
- الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥) .
تحقيق السيد أحمد صقر ، عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة .
- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري الجعفي
دار الشعب - مصر .
- صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج (٢٠٦-٢٦١هـ)
حققه وفهرسه محمد فؤاد عبد الباقي ط١ سنة ١٣٧٥هـ القاهرة
- الصله ، تأليف ابن بشكوال أبي القاسم خلف بن عبد الملك (٤٩٤-٥٧٨هـ) .
الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .
- صلة الصلة لابن الزبير .
مكتبة خياط - بيروت .
- صلة الصلة (المخطوط) نسخة د . عياد بن عيد الثبيتي .

- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٣ أو ٦٦٩ هـ).
تحقيق السيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس ط١ سنة ١٩٨٠م.
- ضرائر الشعر أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني محمد بن جعفر التميمي أبي عبد الله ٤١٢هـ.
تحقيق د. محمد زغلول سلام د. محمد مصطفى هداره ، الاسكندرية ١٩٧٣م.
- طبقات فحول الشعراء محمد بن سلام الجمحي (١٣٩-٢٣١هـ).
قرأه وشرحه محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني القاهرة
- الطرائف الأدبية .
صححه وخرّجه عبد العزيز الميمني ،تصوير دار الكتب العلمية بيروت.
- العبارة (كتاب في المنطق) لأبي نصر الفارابي
تحقيق د. محمد سليم سالم الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦م.
- العمدة لابن رشيق القيرواني ٣٩٠-٤٥٦هـ.
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،ط٤ سنة ١٩٧٢م دار الجيل بيروت.
- عنوان الدراية فيمن حل من العلماء في المئة السابعة ببجاية لأبي العباس الغبريني ت ٧٠٤ هـ. تحقيق/رابح نوبار ،الشركة الوطنية الجزائر ١٣٨٩هـ.
- عيون الأخبار لابن قتيبة ٢١٣-٢٧٦هـ نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ،نظام الدين الحسن بن محمد النيسابوري ت ٧٢٨هـ . تحقيق إبراهيم عطوه عوض ،ط١ سنة ١٣٨١هـ ، مصطفى البابي الحلبي .
- الفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة (ت٢٩١)هـ
تحقيق عبد العليم الطحاوي ط١ سنة ١٣٨٠هـ وزارة الثقافة والارشاد، مصر.
- الفصول الخمسون لابن معطي، تحقيق الدكتور محمود الطناحي، طبع عيسى البابي الحلبي - مصر.
- فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي (٣٥٠-٤٣٠هـ)
تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، ط الأخيرة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- ابن فلاح النحوي مع تحقيق الجزء الأول من كتابه المغني .
د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية اللغة العربية بجامعة ام القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤هـ.

- فهرسة ما رواه أبو بكر بن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) .
حققه فرنشكة قداره زيد بن وخليان ريارة ،مصورة عن طبعة سنة ١٨٩٣م في ١٩٦٣م.
- القراءات الشاذة لابن خالويه ت٣٧٠هـ.
نشره برجشتراسر ، المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه في النحو ، د . محمد إبراهيم البنا .
ط١ سنة ١٤٠٥هـ دار البيان جده.
- القوافي ،لأبي يعلى عبد الباقي بن المحسن التنوخي (؟) توفي في أواخر القرن الرابع
تحقيق عمر الأسعد و محي الدين رمضان ، دار الارشاد بيروت ،
ط ١ ، ١٣٨٩هـ.
- الكافية في النحو لابن الحاجب ٥٧٠ - ٦٤٦ هـ .
وشرحها للرضي محمد بن الحسن الاستراباذى ٦٨٦ هـ دار الكتب العلمية بيروت.
- الكامل لابي العباس محمد بن يزيد المبرد / محمد أبو الفضل - دار نهضة مصر - القاهرة .
- ابن كيسان النحوي - للدكتور محمد إبراهيم البنا - دار الاعتصام ط١ سنه ١٣٩٥هـ
- ابن كيسان النحوي - د. محمد الدعجاني - رساله ماجستير - بكلية الشريعة - مكة
- الكشف عن أسامي الكتب والفنون ، لحاجي خليفة طبع سنة ١٩٤١م.
- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني ٣٩٢هـ
تحقيق د . حسين محمد محمد شرف ط١ سنة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م.
القاهرة.
- ليس في كلام العرب .
تأليف الحسين بن أحمد بن خالويه ت ٣٧٠هـ .
تحقيق أحمد عبد الغفور عطار
ط ٢ مكة المكرمة ١٣٩٩هـ طبع دار العلم للملايين.
* ما يجوز للشاعر في الضرورة = ضرائر الشعر للقزاز.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي المتوفى سنة ٢١٠ هـ
تحقيق د . محمد فؤاد سزكين - مكتبة الخانجي مصر ،
- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ٢٠٠-٢٩١ هـ
تحقيق عبد السلام محمد هارون دار المعارف المصرية قسم ١ ط ٣
وقسم ٢ ط ٤ سنة ١٤٠٠هـ.

- مجالس العلماء لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ٣٤٠هـ.
تحقيق عبد السلام هارون ط ٢ سنة ١٤٠٣هـ مكتبة الخانجي القاهرة.
- مجلة معهد المخطوطات العربية المجلد ٢٧ الجزء الاول ربيع - شعبان ١٤٠٣هـ لمعهد المخطوطات - الكويت.
- مجمع الأمثال للميداني أبو الفضل أحمد بن محمد ت ٥١٨هـ .
تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها .
تأليف أبي الفتح عثمان بن جني .
تحقيق علي النجدى ناصف وآخرين القاهرة ١٣٨٦هـ ١٣٨٩هـ.
- مختارات شعراء العرب لابن الشجرى أبي السعادات ٤٥٠هـ ٥٤٢هـ
تحقيق علي محمد البجاوى ، القاهرة دار نهضة مصر.
- المدارس النحوية تأليف د. شوقي ضيف - مصر.
- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبرى ت ٦١٦هـ
تحقيق د. محمد خير الحلواني ط٢ دار المأمون دمشق.
- المسائل العسكريات في النحو العربي لأبي علي الفارسي ٢٨٨هـ - ٣٧٧هـ
دراسة وتحقيق علي جابر المنصورى ط٢ - ١٩٨٢م. بغداد
- المسائل المشكلة المعروفة (بالبغداديات) لأبي علي الفارسي. نسخت سنة ٦١٥هـ وهي على شريط بمركز البحث العلمي تحت رقم ٦٥١ ضمن مجموع من ١ - ٥١.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ت ٧٦٩هـ.
تحقيق د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ١٤٠٠هـ.
- المستصفى من علم الأصول لأبي حامد الغزالي ، ط١ المنيرية ببولاق سنة ٣٢٢هـ.
- المستقصى في أمثال العرب للزمخشرى محمود بن عمر ت ٥٣٨هـ.
ط٢ سنة ١٣٩٧هـ دار الكتب العلمية - بيروت لبنان.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل وبهامشه كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، صورة الطبعة (١) المكتب الإسلامي - دار صادر بيروت.
- المؤتلف والمختلف للآمدى أبي القاسم الحسن بن بشر ت سنة ٣٧٠هـ.
تحقيق عبد الستار أحمد فراج القاهرة ١٣٨١هـ.
- معاني الحروف لعلي بن عيسى الرماني ٢٩٦-٣٨٤ .
تحقيق د. عبد الفتاح شلبي ط٢ / ١٤٠١هـ دار الشروق - جدة.

- معاني القرآن للفراء يحيى بن زياد ت ٢٠٧هـ .
ط ٢ سنة ١٩٨٠م عالم الكتب بيروت.
- المعجب في تلخيص اخبار المغرب.
- معجم الأدباء لياقوت الحموى . الطبعة الأولى .
- معجم شواهد العربية تاليف عبد السلام هارون .
ط١ سنة ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م. مكتبة الخانجي مصر.
- معجم القراءات القرآنية د . عبد العال سالم مكرم و د . أحمد مختار عمر.
ط١ سنة ١٤٠٢ الكويت.
- معجم المؤلفين وضع عمر رضا كحالة.
مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي ببيروت.
- معلقة عمرو بن كلثوم شرح أبي الحسن بن كيسان ٢٩٩هـ.
دراسة وتحقيق د . محمد إبراهيم البنا . دار الاعتصام القاهرة ط١
١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- المعمرون والوصايا لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٥٠هـ)
تحقيق عبدالمنعم عامر دار إحياء الكتب العربية القاهرة ١٩٦١م.
- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى ت ٧٦١هـ.
تحقيق د . مازن مبارك و محمد علي حمد الله . دار الفكر - دمشق
بيروت ط٣ سنة ١٩٧٢م.
- المفصل في علم العربية لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشرى ت ٥٣٨ هـ
ط٢ دار الجيل بيروت.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للإمام العيني محمود بن أحمد
بهامش خزانة الأدب تصوير دار صادر بيروت.
- المقتصد في شرح الإيضاح للفارسي لعبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١ هـ ،
د . كاظم بحر المرجان وزارة الثقافة والأعلام العراقية ١٩٨٢م.
- المقتضب لأبي العباس المبرد ٢١٠- ٢٨٥ هـ .
تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩هـ.
- المقرب لابن عصفور ت ٦٦٩هـ.
تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى و عبدالله الجبورى ط١ بغداد
١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

- المقصور والممدود ،لأبي زكريا الفراء ت ٢٠٧ .
تحقيق ماجد الذهبي ط١ سنة ١٤٠٣هـ مؤسسة الرسالة بيروت
- منال الطالب لعبد الدين ابن الأثير ت ٦٠٦ هـ تحقيق د. محمود الطناحي - مركز البحث العلمي بمكة - التاريخ بدون
- المنقوص والممدود للفراء ، والتنبيهات لعلي بن حمزة .
تحقيق عبد العزيز الميمني ، دار المعارف مصر.
- أبو موسى الجزولي تاليف عبدالله كنون ،
سلسلة مشاهير رجال المغرب رقم ١٩ .
- الموطأ ، مالك بن أنس رضي الله عنه ،تصحيح وترقيم وتخريج محمد فؤاد عبدالباقي دار إحياء الكتب العربية القاهرة طبع سنة ١٣٧٠هـ.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن السهيلي ت ٥٨١ هـ.
تحقيق د. محمد إبراهيم البنا ، جامعة قاريونس ، ط سنة ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.
- نزهة الألباء في طبقات الادباء لأبي البركات بن الأنباري (ت ٥٧٧)
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم دار نهضة مصر القاهرة
- النوادر لأبي زيد سعيد بن أوس الانصاري .
صححه : سعيد الخوري الشرتوني ، ط٢ سنة ١٣٨٧هـ.
- النوادر لأبي مسحل الاعرابي (عبد الوهاب حريش)
تحقيق عزة حسن دمشق ١٣٨٠هـ.
- نوادر المخطوطات .
تحقيق عبد السلام هارون ط٢ ، ١٣٩٢هـ القاهرة شركة مصطفى الحلبي .
- الوافي بالوفيات للصفدي ،صلاح الدين ،خليل بن أيبك باعتناء هلموت ريتر وآخرين ١ - (عدا ١٣) ١٧ .
- وفيات الأعيان لابن خلكان ت ٦٨١هـ .
تحقيق د. إحسان عباس دار صادر بيروت سنة ١٣٩٨هـ.

فهرس مواضيع الدراسة

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ
القسم الأول	
أبو الحسن الأبذى	١× - ٥٩ ×
عصره	١ ×
الحياة العلمية فى عصره	٢ ×
الفصل الأول - التعريف بالأبذى - :	٧ × - ٣١ ×
اسمه	٧ ×
مولده	١١ ×
أسرته	١٢ ×
شيوخه :	١٣ × - ٢٠ ×
١- أبو على الشلوبين	١٣ ×
٢- أبو الحسن الدّباج	١٧ ×
٣- ابن عصفور والصفّار	٢٠ ×
عقيدته	٢١ ×
أخلاقه وحاله	٢١ ×
رحلاته	٢١ ×
مكانته العلمية	٢٣ ×
تلاميذه	٢٥ × - ٣١ ×
١ - أبو جعفر بن الأخرش	٢٥ ×
٢ - أبو بكر بن الفراء	٢٥ ×
٣ - أبو محمد الغرناطى	٢٥ ×
٤ - أبو الحجاج اليحصبى	٢٦ ×
٥ - أبو جعفر بن الزبير	٢٦ ×
٦ - ابن الفخار الأركشى	٢٧ ×
٧ - أبو جعفر بن فركون	٢٨ ×

الصفحة

٨ - أبو الحسن القيجاطى ٢٨ ×
٩ - أبو حيان الأندلسي ٢٩ ×
وفاتــه ٢٩ ×
آثــاره ٣٠ ×
الفصل الثاني - مذهبه النحوى ٣٢ × - ٥٩ ×
أولا : القياس ٣٢ ×
القياس النظرى ٣٤ ×
ثانيا : السماع ٣٥ ×
ثالثا : التعليلات ٣٥ ×
رابعا : العامل ٣٦ ×
خامسا : الإعراب ٣٩ ×
اختياراته وآراؤه ٤١ × - ٥٩ ×
١ - اختياراته فى بعض الأبنية والأدوات ٤١ × - ٤٦ ×
١ - هذان واللذان ليسا مثنيين حقيقة ٤١ ×
٢ - كأنّ لا تكون للتحقيق ٤٢ ×
٣ - لن غير مركبة ٤٣ ×
٤ - "لم" و "لن" غير متدرجه عن "لا" ٤٥ ×
٥ - مهما مركبة ٤٥ ×
٢ - اختياراته فى الإعراب وعلاماته ٤٧ × - ٥٤ ×
١ - علامة الاعراب فى الأسماء الستة والتثنية والجمع ٤٧ ×
٢ - الاسم بعد لولا مرفوع بالابتداء ٤٩ ×
٣ - كلما ٥٠ ×
٤ - المنادى مفعول لفظا ومعنى ٥١ ×
٥ - اثنا عشر معربه المصدر وعلة ذلك ٥٢ ×
٦ - انتصاب الفعل بعد الواو والفاء فى الأجوبة ٥٣ ×
٣ - اختياراته فى التراكيب ٥٥ × - ٥٩ ×
١ - تقديم الفاعل على عامله ٥٥ ×
٢ - جواز الفصل بين "إذن" ومعمولها بالظرف ٥٥ ×

	الصفحة
٣ - يعطف بلا بعد الماضى	٥٦ ×
٤ - شرط فى معطوفى "لا"	٥٦ ×
٥ - لا يجوز حذف فعل الشرط إلّا بتعويض "لا"	٥٧ ×
٦ - جواز عطف الضمير المنفصل على الظاهر بالواو	٥٨ ×
القسم الثانى :	٦٠× -١١٢×
الفصل الأول : الجزولية وشراحها	٦٠× - ٨٤ ×
مؤلف الجزولية	٦٠ ×
تسمياتها	٦١ ×
نسبتها لمؤلفها	٦٢ ×
ما الجزولية ؟	٦٤ ×
آراء العلماء فى الجزولية واهتمامهم بها ، وغموضها	٦٥ ×
تعدد نسخها واختلاف هذه النسخ	٦٧ ×
شراح الجزولية	٦٩ ×
١ - أبو موسى الجزولى	٦٩ ×
٢ - ابن معط	٦٩ ×
٣ - ابن الخباز	٧٠ ×
٤ - الشريشى	٧٠ ×
٥ - أبو عثمان البيّانى	٧٠ ×
٦ - ابن الحاجب	٧١ ×
٧ - أبو على الشلوبين	٧٢ ×
٨ - الشلوبين الصغير	٧٤ ×
٩ - العلم اللورقى	٧٥ ×
١٠ - أبو الحسن بن عصفور	٧٧ ×
١١ - ابن مالك	٧٧ ×
١٢ - ابو عبد الله بن ميمون	٧٨ ×
١٣ - أبو الحسن الأبذى	٧٩ ×
١٤ - أبو عبد الله يعقوب	٧٩ ×
١٥ - أبو جعفر المالقى	٧٩ ×

	الصفحة
١٦ - ابن الفخار الأركشى	٨٠ ×
١٧ - العلامة الحلّى	٨٠ ×
١٨ - أبو عبد الله الألبيرى	٨١ ×
١٩ - أبو إسحاق بن العطار	٨٢ ×
٢٠ - رضى الدين الأربلّى	٨٢ ×
٢١ - أبو إسحق النحوى	٨٢ ×
٢٢ - ابن ميمون المغربى	٨٣ ×
٢٣ - عز الدين المازاندرانى	٨٣ ×
شروح مجهولة	٨٤ ×
الفصل الثانى (شرح الجزولية للأبذى)	٨٥ × - ١١٢ ×
١ - توثيق نسبته	٨٥ ×
٢ - تجزئته	٩١ ×
٣ - أبوابه وفصوله	٩٢ ×
٤ - منهج المؤلف فى شرح كلام أبى موسى	٩٥ ×
٥ - مصادره	٩٦ ×
٦ - شواهده	١٠١ ×
٧ - تحليل مادته	١٠٤ × - ١١٢ ×
أ - الحدود وتحليلها	١٠٤ ×
ب - تفصيل المسائل	١٠٦ ×
جـ - مسائل الخلاف	١٠٨ ×
د - آراء العلماء ومناقشتها والردود عليها	١٠٨ ×
نسخة الكتاب	١١٣ ×
صور عن النسخة المعتمده فى التحقيق .	

فهرس مواضع النص المحقق

	الصفحة
الكلام تعريفه وأقسامه	١ - ٢٤
الاسم	١٥
الفعل	١٨
الحرف	٢٠
الفاعل	٢٥
المفعول	٣٥
الدلالة وتقسيمها إلى تضمن والتزام واستدعاء	٣٥
دلالة الفعل على المصدر	٣٧
الفعل مشتق من المصدر	٤٠
الإعراب	٥٢
فائدة الاعراب	٥٩
الفرق بين الإعراب والبناء	٦٣
ألقاب الإعراب	٦٣
الإعراب أصل فى الأسماء فرع فى الأفعال	٦٤
انفراد الاسم المتمكن بالجرّ	٧١
التنوين	٧٦
أنواعه	٧٨
ما تنفرد به الأسماء	٨٤ - ١٢٣
١ - الألف واللام	٨٥
أقسامها	٨٦
٢ - النداء	٩٠
٣ - عدم التصرف	٩٤
٤ - التثنية	١٠١
٥ - الجمع	١٠٩
٦ - التأنيث	١١٤
٧ - التنكير	١١٨

الصفحة

٨ - الإفراد	١٢٠
علامات الإعراب ١- الضمه -	١٢٣ - ٢٢٧
الأسماء السته	١٢٣
الاسم الذى يفهم منه الجمع	١٤٢
جمع التكسير	١٦٤
جمع السلامة المؤنث والمذكر	١٦٧
الاسم الذى تفهم منه التثنية	١٨٩
كلا وكلتا والخلاف فيهما	١٩٣
الأفعال الخمسة	٢٠٩
٢- الفتحه - الجمع المؤنث السالم وعلامة إعرابه فى النصب	٢١٣
أصل الإعراب للحركات	٢١٧
موجبات البناء	٢٢٧
جزم المضارع المعتل الآخر	٢٤٠
تقسيم الفعل بالنسبة للزمان	٢٤٥
حروف المضارعه	٢٦٦
النواصب	٢٧٧
الجوازم - الجازم لفعل	٣٣٤
الجازم لفعلين	٣٥١
باب المثنى	٣٩٧
جمع المذكر السالم	٤٠٩
الجمع بالألف والتاء	٤١٣
باب من الفاعل	٤١٨
تأثير الإضافة فى الباب	٤٣٤
تأثير المضمرات فيه	٤٣٥
تأثير ترتيب المضمرات	٤٣٨
الاسم الموصول	٤٤٠
باب النعت	٥١١
المعارف من الأسماء	٥٢٨

الصفحة

المضمر وتقسيماته	٥٥٢
إعراب الضمائر	٥٤٦
العلم	٥٦٥
المعرف بأل	٥٧٤
مراتب المشار إليه	٥٨٤
باب العطف ـ عطف البيان	٥٨٨
عطف النسق	٥٩٢
باب التوكيد	٦٦٧
باب البدل	٦٩٤
باب أقسام الأفعال فى التعدى	٧٢١
ما يتعدى إلى واحد	٧٢٢
ظننت وأخواتها	٧٢٦
أعلم وأرى واخواتها	٧٢٨
ما تتعدى اليه الأفعال المتعدية وغير المتعدية	٧٧٩
المفعول لأجله	٧٨٠
المصدر وأقسامه	٧٨٦
ظرف الزمان	٧٩٤
ظرف المكان	٨١٨
الحال	٨٣٨
باب المبتدأ	٨٦٢
باب الاشتغال	٩١٩
باب كان وأخواتها	٩٤٦
باب إنّ وأخواتها	٩٨٣
باب الفرق بين إنّ وأنّ	١٠٥٤
فهرس الآيات القرآنية	١٠٧٦
فهرس الحديث الشريف	١٠٨٣
فهرس الأمثال ...	١٠٨٥
فهرس القوافى	١٠٩٨
أنصاف الأبيات	١١٢٨
فهرس الأعلام	١١٢٩
فهرس الكتب	١١٤٣
فهرس المصادر	١١٤٥

الرمـــوز فى النـصّ المحقق

خ	=	ابن خـروف	
س	=	سـيبويـــه	
سع	=	أبو سعيد السيرافـي	
سه	=	السهيلـــي	
ش	=	الشـلوبين	
ص	=	ابن عصفـور	
طل	=	ابن طلحـة	(لعله كذلك)
عل	=	الأعـــلم	(لعله كذلك)
فا	=	الفارســـى	
فش	=	؟	
نبا	=	ابن الأنبـارى	صاحب الأنصـــاف